

المجلد الأول

شيج وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمان على سليمان أستاذ الغويات في جامعة الأزمر ومبد كلية البنات الإسلامية باسيوط سابقا

> الطبعــَة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١مر

منتزم العليع والنشر دار الفكر الحربي

94 شارع حياس العقاد - مدينة تمبر - القاهرة

ت: ۲۷۵۲۹۸۴ - فاكس: ۳۷۵۲۹۸۴

www.darelfikrelarabi.com INFO@darelfikrelarabi.com د حت و توضيح المقاصد والمسالك بشرح القية ابن مالك للمرادي/ شرح وتحقيق حبد المرحمن على سليمان. _ القاهرة: دار الفكر المربي، ٢٠٠١.

المربي، ٢٠٠١ ص)؛ ٢٤ سم.

المجنوب على فهارس الأبيات والشواهد.

بيليوجرافية: ص ١٦٨٧ - ١٩٤٤.

المجلك: ١ - ١٤١٥ - ١ - ١٧٧٠.

المجلكة المربية _ النحو. المابن أم قاسم، بدر الدين الموقع عدد المسن بن قاسم، ... ١٤٧٩.

إر تتحمد المسن بن قاسم، ... ١٤١٠.



بسِتِماللاْال**ِمِ**مٰن الرصِيم **an iñn**

الجمد لله المنعوت بسجميل الصفات. وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات والمبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته وجعله دينه المرضى وطريقه المستقيم.

وبعد _ فهذا «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك».

للمرادي المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩هـ.

وفى هذا الشرح ظهرت شخصية ابن أم قاسم واضحة جلية دلت على قدرته وحصافة رأيه وتجلت فيه مواهبه وأفكاره.

وقد أرشد المؤلفين من بعده؛ لأن عنايته كانت متجهة إلى إيضاح ألفية ابن مالك وتبيان مقصودها.

فكان هذا الشرح مــددًا لمن بعده من شراح الألفــية ومصدرًا وثيــقًا لدى النحويين، وقد استمد منه المؤلفون خير ما يؤلفون.

وقد حققت من أول هذا الكتاب إلى باب الإضافة نلت بهذا القسم درجة العالمية (الدكتوراه) مع مرتبة الشرف الأولى.

ثم حققت باقى الكتاب.

وجعلته قسمين:

القسيم الأول: اللواسة.

ويقوم على ثلاثة أبواب:

الباب الأول، عصر ابن أم قاسم، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول؛ تحدثت فيمه عن منصر في العنصر المملوكي، ونظم الحكم والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والحركة العلمية.

الفيحل الثافية تحدثت فيه عن مصر وتبريتها الطبيعة وسماحية أهلها، وعن النحيو والنحاة، ودور العلماء حينما رأوا إقفار البيلاد من الكتب العربية.

المباب الثاني، حياة ابن مالك وابن أم قاسم ويشتمل على أربعة فصول: الفصل الأول، تناولت فيه حياة ابن مالك صياحب الألفية وبعض شراحها وأصحاب الحواشي.

الفصل الثانية تناولت فيه التعريف بابن أم قاسم.

الفصل الثالث: تحدثت فيه عن شيوخ ابن أم قاسم وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته. الفصل الزابع، تناولت فيه الذين تأثروا به ودرسوا كتبه ونقلوا عنها.

الباب الثالث، موقف المؤلف من ابن مالك وما يعتمد عليه، ويضم أربعة فصول:

الفصل الأول: عرضت فيه مسائل من نقوله عن ابن مالك ودفع الاعتراضات الواردة عليه.

الفجل الثاني سقت مسائل تفسيد أنه كنان يعتمد على السماع أكثر من المحافيين. القياس، ويميل إلى البصريين أكثر من الكوفيين.

الفصل الثالث: دونت فيه أمثلة من القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف وأشعار العرب وأقوالهم.

> الفحل الرابع: ذكرت فيه مسائل تبين موقفه من الفية ابن مالك. والفية ابن مُعط.

القسم الثاني: التحقيق

ويحتسوى على تحقيق «توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفيسة ابن مالك» للمرادى المعروف بابن أم قاسم.

فقد حقيقت هذا الكتاب ووثقته وضبطت شواهده وشرحتها ونسبتها إلى أصحابها، وخرجت الأحاديث وشرحت ما صعب منها، وعرَّفت بالأعلام التى وردت في النص، وعلقت عليه، وقد أبرزت محاسنه وأظهرت مناقبه، ولاحظت أن المرادى في شرحه اعستمد كثيراً على ابن مالك. وأعتقد أن المكتبة العربية في أمس الحاجة إلى هذا الكتاب الذي يعد من أهم المراجع في إحياء التراث العربي.

بذلك أكون قد أضفت شيئًا جديدًا تعتز به المكتبة العربية.

والله أسال أن يسدد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكون عملي مثمرًا نافعًا، إنه سميع مجيب الدعاء..

والحمدية رب العالمين،

أ.د/عبد الرحمن على سليمان عميد كلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر - أسيوط



القسم الثاني: التحقيق

ويحتوى على تحقيق «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» للمرادي المعروف بابن أم قاسم.

فقد حقق هذا الكتاب ووثقته وضبطت شواهده وشرحتها ونسبتها إلى اصحابها، وخرجت الأحاديث وشرحت ما صعب منها، وعرقت بالأعلام التى وردت في النص، وعلقت عليه، وقد أبرزت محاسنه وأظهرت مناقبه، ولاحظت أن المرادى في شرحه اعتمد كثيراً على ابن مالك. واعتقد أن المكتبة العربية في أمس الحاجة إلى هذا الكتاب الذي يعد من أهم المراجع في إحياء التراث العربي.

بذلك أكون قد أضفت شيئًا جديدًا تعتز به المكتبة العربية.

والله أسال أن يسدد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكون عسملى مثمرًا نافعًا، إنه سميع مجيب الدعاء..

والحمد لله رب العالمين،

أ. د/ عبدالرحمن على سليمان حميد كلية البنات الإسلامية جاممة الأزهر - أسيوط

		,	
	2005	2.41 14.1	
			*
•			

-			
	4		
	÷ ~		
,		¥	
	*		
	127		
	1 T		
•		•	
		† · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
F.	A	**	
. • '			
.=			
		10.	
1			
4.4			
		es es es	25 25

العصر الملوكي

مصر في عهد الماليك: ١٤٨هـ ٩٢٣هـ (١٢٥٠م. ١٥١٧م)

نقصد بهذا العصر الفترة التي حكم فيها سلاطين الماليك في مصر، منذ انقضاء عهد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ إلى أن فتحها الأتراك العثمانيون عام ٩٢٣هـ.

ولا نقصد هنا استيعابًا تاريخيًّا للعصر المذكور وتفصيلا وافيا لحوادثه العامة، فإن ذلك عما يضيق به هنا.

لفظ مملوك،

لفظ علوك كان معناه في الأصل الرقيق الأبيض المذكر، والشرقيون في أوج عزهم _ أى: في عهد صلاح الدين _ هم أول من أدخل الماليك إلى مصر. وقد كانوا _ بادئ بدء _ ميليشيا ذليلة نسم تحولوا إلى طبقة عسكرية، وأخيراً أصبحوا الطبقة الحاكمة.

ولقد بلغ من قموة المماليك في سنة ١٢٥٠م. أنهم اغتالوا أحمد السلاطين الفاطميين، وتولوا بعده ترشيح السلاطين من بين زعمائهم(١).

أصل المماليك:

كان الرق منتشرا في العصور الوسطى، وكانت تجلب الغلمان المُرد والفتيان الحسان من بلادهم البعيدة إلى أسواق الرقيق، حيث توجد الرغبة في اقتنائهم، وحيث يتنافس في ذلك المتنافسون للخدمة أو للهو.

وطريقة جلبهم لهذه البضائع، السرقة والخطف، يسرقون الغلمان ويخطفون العذارى من أهلهم ثم يستحلون بيعهم للناس، ويستحل الناس شراءهم.

ولم يبل بالرق شعب دون آخر أو جنس دون غيره فيقد كنان من الأرقاء التركى والچركسى والرومى والحبشى والفارسى وغيرهم، وأروج ما كانت تجارتهم فى الأجناس التركية والچركسية لما تتصف به من جمال وطيب مجلس.

⁽۱) راجع _ تاريخ مصر في عهد الماليك إلى نهاية حكم إسساعيل _ للمستر جون باتج تعريب على أحمد شكرى.

وأول من استخدمهم وجلبهم إلى مصر وجعلهم عمدة جيشه هو الحمد بن طولون قال القلقشندى في صبح الأعشى الجرّ الثالث في الكلام عمن ولى مصر ملكا قبل الفاطميسين: (وأولهم أحمد بن طولون . . وهو أول من جلب المماليك الأتراك إلى الديار المصرية واستخدمهم في عسكرها)(١).

انتقال الحكم من الأيوبيين إلى الماليك،

أخذ عـدد المماليك يتكـاثر في مصر زمن الأيــوبيين، وأخذ نفــوذهم يزداد ويعظم، وقد قوى بأسهم في عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبي.

وقد انتصروا على الفرنجة في موقعة افارسكورا بمعاونة الفلاحين. وهذه الموقعة كانت سبباً مباشراً في توطيد سلطة المساليك وظهور قوتهم، وظلوا بعدها يتلمسون الفرصة للوثوب العملى إلى عرش البلاد، وقد أتيحت لهم هذه الفرصة عندما أساء لهم التوران شاه وإلى السجرة الدرا معا، وما زالوا يساتحرون حتى قتلوه، وملكوا عليهم من بعده الشجرة الدرا ورجة أبيه ثم ضربت الشجرة الدرا المجاب على نفسها ورأت أحيراً بثاقب نظرها وبعيد رأيها أن تخلع نفسها عن الملك بعد أن مكثت ثمانين يوماً. فتمت المشورة بسلطنة اعز الدين أيبك، ثم تزوج الملك بعد أن مكثت ثمانين يوماً. فتمت المشورة بسلطنة اعز الدين أيبك، ثم تزوج المنجرة الدرا ليكون واصلة بالبيت المالك القديم، وكان ذلك في ربيع الأخر سنة المسجرة الدرا للصرية (۱).

دولتا الماليك ١٤٨هـ ٩٢٧هـ:

واتفِّق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك في مصر إلى قسمين:

الأول: الدولة المملوكية الأولى المعروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية؛ لأن معظم سلاطينها من الأتراك اللين أسكنهم الملك السصالح «جزيرة الروضة» وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية، واستد عصر هذه الدولة أكثر من مائة عام (١٢٥٠ _ ١٣٨٢م).

 ⁽۱) راجع _ عصر سلاطين المماليك للاستاذ محمود رزق ۱۳/۱ _ ۲۰ ملخصا، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان.

 ⁽٢) عصر سلاطين المماليك للإستاذ محمود رزق ١/ ٢٢ ـ ٢٦ ملخصا.

العصر الملوكي

مصر في عهد الماليك: ١٤٨هـ. ٩٧٣هـ (١٢٥٠م-١٥١٧م)

نقصد بهذا العصر الفترة التي حكم فيها سلاطين الماليك في مصر، منذ انقضاء عهد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ إلى أن فتحها الأتراك العثمانيون عام ٩٢٣هـ.

ولا نقصد هنا استيعابًا تاريخيًّا للعصر المذكور وتفصيلا وافيا لحوادثه العامة، فإن ذلك ُمما يضيق به هنا.

لفظ مملوك:

لفظ علوك كان معناه فى الأصل الرقيق الأبيض الـذكر، والشرقيون فى أوج عزهم _ أى: فى عهد صلاح الدين _ هم أول من أدخل الماليك إلى مصر، وقد كانوا _ بادئ بدء _ ميليشيا ذليلة ثم تحولوا إلى طبقة عمسكرية، وأخيراً أصبحوا الطبقة الحاكمة.

ولقد بلغ من قموة المماليك في سنة ١٢٥٠م. أنهم اخستالوا أحمد السلاطين الفاطميين، وتولوا بعده ترشيح السلاطين من بين زعمائهم(١).

أصل للماليك،

كان الرق منتشرا في العصور الوسطى، وكانت تجلب الغلمان المرد والفتيان الحسان من بلادهم البعيدة إلى أسواق الرقيق، حيث توجد الرغبة في اقتنائهم، وحيث يتنافس في ذلك المتنافسون للخدمة أو للهو.

وطريقة جلبهم لهذه البضائع، السرقة والخطف، يسرقون الغلمان ويخطفون العذارى من أهلهم ثم يستحلون بيعهم للناس، ويستحل الناس شراءهم.

ولم يبل بالرق شبعب دون آخر أو جنس دون غبيره فبقد كنان من الأرقاء التركى والجركسى والرومي والحبشى والفارسي وغيرهم، وأروج ما كانت تجارتهم في الأجناس التركية والجركسية لما تتصف به من جمال وطيب مجلس.

⁽۱) راجع _ تاريخ مصر في عهد الماليك إلى نهاية حكم إسماعيل _ للمستر جون بالبج تعريب على أحمد شكرى.

وأول من استخدمهم وجلبهم إلى مصر وجعلهم عمدة جيشه هو «أحمد بن طولون» قال القلقشندى في صبح الأعشى الجزء الثالث في الكلام عمن ولى مصر ملكا قبل الفاطمينين: (وأولهم أحمد بن طولون. . . وهو أول من جلب المماليك الأتراك إلى الديار المصرية واستخدمهم في عسكرها)(١).

انتقال الحكم من الأيوبيين إلى الماليك:

أخذ عدد المعاليك يتكماثر في مصر زمن الأيسوبيين، وأخذ نفسوذهم يزداد ويعظم، وقد قوى بأسهم في عهد الملك الصالح تجم الدين الأيوبي.

وقد انتصروا على الفرنجة في موقعة «فارسكور» بمعاونة الفسلاحين. وهذه الموقعة كانت سببًا مباشرًا في توطيد سلطة المساليك وظهور قوتهم، وظلوا بعدها يتلمسون الفرصة للوثوب العملي إلى عسرش البلاد، وقد أتبحت لهم هذه الفرصة عندما أسساء لهم «توران شاه» وإلى «شسجرة الدر» مسعا، وما زالوا يسأتمرون حتى قتلوه، وملكوا عليهم مسن بعده «شجرة الدر» زوجة أبيه ثم ضسربت «شجرة الدر» الحجاب على نفسها ورأت أخيرًا بثاقب نظرها وبعيد رأيها أن تخلع نفسها عن الملك بعد أن مكثث ثمانين يومًا. فتمت المشورة بسلطنة «عز الدين أيبك» ثم نزوج «شجرة الدر» ليكون واصئلة بالبيت المالك القديم، وكان ذلك في ربيع الآخر سنة «شجرة الدر» ليكون واصئلة بالبيت المالك القديم، وكان ذلك في ربيع الآخر سنة «مراه ولقبوه بالملك المعرية (۱).

دولتا الماليك ١٤٨هـ ٩٢٢هـ:

واتفق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك في مصر إلى قسمين:

الأول: الدولة المعلوكية الأولى المعسروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية؛ لأن معظم سلاطينها من الأتراك الذين أسكنهم الملك السصالح «جزيرة الروضة» وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية، وامستد عصر هذه الدولة أكثر من مائة عام (١٢٥٠ _ ١٣٨٢م).

⁽١) راجع ـ عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١٣/١ ـ ٢٠ ملخصا، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان.

⁽٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ٢٢/١ ـ ٢٦ ملخصا.

وامتاز بما ظهر من سلاطين أقوياء أمثال اقطز، والظاهر بيبرس؛ وغيرهما.

أما القسم الثاني: فهو الدولة المسلوكية الثانية التي أطلق عبليها اسم دولة المجراكسة أو المماليك البرجية؛ لأن منعظم سلاطينها من المجراكسة الذين اشتراهم السلطان قلاوون، وأنزلهم أبراج قلعة الجبل، وألف منهم فرقة الحرس الخاص.

وامـتد حكم هذه الدولة إلـي سنة ١٥١٧م وهي السنة التي اسـتولى فـيهــا العثمانيون على مصر^(١).

حضارة مصرفي عهد الماليك،

نظام الحكم

حينما انتقل الحكم إلى المماليك وتلقب الماليك بلقب السلاطين _ بقيت القلعة مركز الحكم في البلاد حتى أواخر هذا العهد، وتأثرت أنظمة الحكم ومن المماليك عن قبلهم.

فمن ذلك:

تعميم نظام الإقطاع في مصر، وكان الإقطاع مكافأة لكبار رجال الدولة من الأمراء والقواد بدل الرواتب والأعطية.

ومع هذا حاول سلطان من السلاطين أن يجعل السلطنة في ابنه من بعده خضوعًا لعاطفة الأبوة، غير أن هذا لم يكن إلا وسيلة مؤقتة حتى يتيسر للأمراء شيء من الإجماع على سلطنة واحدة من كبارهم، فإذا تم ذلك خلع الأمراء ابن سلطانهم القديم وأرسلوه إلى أمه أو نفوه، وترتب على هذا من التولية والعزل في السلطنة، مما أدى إلى اضطراب الأحوال في كثير من الأحيان(٢).

الأحوال الاجتماعية،

وفد إلى مصمر كثير من المماليك من مختلف الأجناس الآسيسوية والأوربية

 ⁽۲) عصر سبلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق، وتاريخ مصر إلى الفتح العثماني لعمر السكندري.



⁽١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثماني تأليف عمر السكندري.

حتى صار منهم التوكن والجركسى واليوناني والصينى والروسى، واعمنزت هذه الجماعات المملوكية الوافدة على مصر بما صار لأفرادها من أنواع القوة والنفوذ والسلطان والعنف.

وعاش المماليك عيشة النعيم متمتعين بخيرات البلاد، وكان كل أمير مملوكي عبدارة عن سلطان صغير من حيث إقدامته في قصر وإحداطته بالاتبداع واتخاذه موظفين له.

وكون المماليك طبقة منفصلة تمام الانفصال عن سائر سكان سلطنتهم، ولم يكن كثير منهم متقنًا للغة العربية، وفضل بعضهم التكلم بالتركية.

ومع وجود الطبقات والانفصال غلبت مظاهر القناعة على أهل البلاد بسبب ما أفادوا من أجور ومكافآت مقابل ما قاموا به للمماليك أرباب السيف وللموظفين أرباب القلم من صناعة الاقمشة والملابس والأوانى والأطعمة كما أكثر المماليك من إنشاء التكايا والسبل والحمامات الشعبية(١).

الأحوال الاقتصادية،

الزراحة: اهتم السلاطين بالزراعة فشقوا الترع وصفروا القنوات وقووا الجسور وأقاموا القناطر والسدود. غير أن اهتمامهم بالزراعة اقتصر في جملته على استغلال الأرض دون مصلحة الفلاح.

الصناعة: وتقدمت الصناعة في هذا العصر، ويصف المقريزي أحد الأسواق المصرية زمن المماليك بأنه (معمور الجانب من أوله إلى آخره بالحوانيت، ففي أوله كثير من البزازين الذين يبيعون ثياب الكتان من الخام).

السجارة: اتسعت التجارة في مصر إلى حد لم تبلغه قبلا، وكانت الإسكندرية مركزاً لتمجارة الأوربين، كما كانت قوص مركزاً لتمجارة المصريين، واعتمدت حكومة المماليك على هذه التجارة وكسبت من وراثها أموالا طائلة، هي أحد أسرار عظمة الدولة المملوكية.

⁽١) عصر سلاطين المعاليك، تاريخ مصر إلى الفتح العشماني، تاريخ مصر في عهد المعاليك إلى فهاية حكم إسماعيل، تاريخ آداب الملغة العربية لجورجي زيدان.

ثم اكتشف البرتغال طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند، وحلت لشبونة محل الإسكندرية، فانقطع ذلك المصدر الذي استمدت منه دولة المساليك معظم ثروتها.

العلوم والفنون: شهد العصر المملوكي ما لم يشهده عصر إسلامي سابق من حركة واسعة في البناء والتحمير، فامتلأت مصر بالمساجد والمدارس والمنشآت العسكرية والمدافن التي لا تزال معظم آثارها قائمة في القاهرة والإسكندرية، ومنها جامع النظاهر بيبرس وجامع الناصر محمد بالقلعة، ومعدرسة السلطان حسن بالقاهرة، وقلعة قايتباي بالإسكندرية(١).

الحركة العلمية

انتقال النشاط العلمي إلى مصر والقاهرة:

تلفّت المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها يبحثون لاتفسهم عن ملجاً يلجأون إليه وماوى يأوون فيه بعد كل النكبات المسلاحقة (في عهد الستار) وبعد سقوط أكبر دولتهم سقوطاً نهائيًا، وهي الدولة العباسية، فلم يجدوا أمامهم غير مصر وبلاد الشام، حيث أسس المماليك لهم وأقاموا لانفسهم سلطانًا، فقد عمل المماليك على رد طغيان التستار، وما وقف سلاطين المماليك وأمراؤهم المواقف تلك، إلا أنهم مسلمون معنيون بشئون دينهم مطالبون بدفع الأذى عنه.

فتـوجهت أنظار المسلمـين إلى مصر ولفـتوا قلوبهم وأرواحـهم إلى القاهرة باعتبارها عاصمة جديدة.

وبذلك كله اكتسبت مصر مكانا في الحياة جديدًا؛ لذلك انتقل المنشاط العلمي من العراق وبغداد إلى مصر وقاهرتها، ونشرت القاهرة وعامتها العلمية وقيادتها الأدبية على البلاد الإسلامية تقريبا وهاء هذه القرون الثلاثة التي عاشت فيها دولة المماليك(٢).

(٢) المراجع السابقة.

⁽١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح المشماني، تاريخ مصر في عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان.

عوامل نشاط الحركة العلمية:

تنقسم العوامل إلى خارجية وداخلية. . ونعنى بالعوامل الخارجية ما وقع منها في خارج مصر ولم يكن لمصر ولا لأهلها يد في تدبيرها.

والداخلية: نعنى بها ما وقع منها داخل مصر، وكان لأهلها يد في تدبيرها.

الموامل الخارجية

وإيجازها فيما يلي:

- ١ ـ وقوع كثير من البلاد الإسلامية في يد المغول، فغطى سيل التتار من أواسط آميها إلى الشام، فكان مسرحا للنزاع العنيف بين دول التتار والمماليك، قالتف المسلمون حول من يحافظون عليهم من سلاطين المماليك، وعسملوا على تدعيم ملكهم، ومن أهم وسائل تدهيم الملك إحياء العلوم والمعارف.
- ٢ _ قــتل العلماء وإتلاف الكتب الـعلمية، وعلى أثر ذلك فرَّ من فــرَّ من العلماء من وجه التتار، أو أنف الإقامة في ظلهم واستقر بهم المقام في كنف سلاطين مصر.
- ٣ ـ وفود العلماء والأدباء إلى مصر والشام، ومن هؤلاء ابن مالك الأندلسي
 وابن خليون وغيرهما.
- ٤ ـ زوال الخلافة العباسية. فاتجهت الأعين إلى مصر حيث كمانت مركزا للخلافة(١).

العوامل الداخلية،

١ - غيرة السلاطين والأمراء: وقد تجلت هذه الغيرة منهم في كفاحهم للتتار ومحاربتهم للفرنجة. حستى ردوا هؤلاء وهؤلاء عن مصر والشام والبلاد المقدسية، وهذه النزعة من دأبها أن توقظ أمشالها في نفوس العلماء وتدفعهم إلى رفع راية التعليم والتأليف ومواصلة البحث والاطلاع.

⁽١) المراجع السابقة.

- ٢ ـ تعظيمهم لأهل السعلم: فقد أقاملوا للعلماء وزنا، ولا ريب أن هذا التعظيم له الأثر المباشر في نفوس العلماء على أن يظلوا حريصين على الشريعة، وأن يبثوا هذه الروح في نفوس طلابهم.
- ٣ ـ شعور العلماء بواجبهم وتنافسهم في أدائه: فكان لهذا التنافس الشديد
 الاثر المفيد في إحياء العلوم، وبخاصة في ميدان العلم والتأليف.
- ٤ ـ انصراف العناية إلى اللغة العربية: ولا شك أن عما عاون أهل العلم في تلك الآونة عناية السلاطين باللغة العربية التي اضطرتهم الظروف إليها اضطرارا، فأطلقوها تجرى كما شاءت لها الأقدار في ضبط أمور الملك والسياسة والقضاء والعلوم، وذلك لعجز لغتهم التركية أو الجركسية عن أداء ما يتطلبه الملك الواسع من ضبط وأمن وربط، ونشر تعليمات وبعث مراسلات وكتابة.
- إنشاء دور التعليم ونظامها: لاشك أن إنشاء دور التعليم يعتبر سببًا اساسيًا وحيويًّا لتنشيط الحركة العلمية، لما تضمته من مدرسين وطلاب.

وسأذكر هنا على سبيل المشال بعض المدارس التي بنيت في صهد المماليك أو ظلت مزدهرة إلى العصر:

- (أ) المدرسة المعزية: عمرها السلطان عز الدين أيبك الجاشنكير أول ملوك البحرية، وذلك عام ١٥٤هـ.
- (ب) جامع القلمة: أنشأه الملك الناصر محمد بن قلاوون عام ٧١٨هـ وجعل فيه درسًا وقراء.
- (ج) مبدرسة السلطان حسن: أنشأها السلطان الناصر حسن بن قلاوون، ابتداء من عام ٧٥٧هـ واستمر العمل فيها ثلاث سنوات.
- (د) المدرسة المؤيدية: هي الجامع المعروف بجوار باب زويلة أسسها المؤيد شيخ للحمودي وانتهت عمارتها عام ١٩٨ه. وغير ذلك من المدارس والحوانق والزوايا.

٦ ـ رصد الأوقاف على هذه المدارس والإحسان إلى أهلها، حيث إنه لا يمكن لمنشأة من المنشآت العامة أن تبقى دون أن توجه إلىها عناية ورعاية.

ولا ريب في أن وجود دور الكستب العامة أو الحساصة له الأثر المحسود في النهوض العلمي ونشاط حركة التأليف. . ونذكر فيسما يلي بعض دور الكتب التي عرفت في العصر المملوكي نقلا عن المقريزي جد ٤ من خططه:

- (أ) خزانة كتب المدرسة الظاهرية البيبرسية. التي أنشأها الظاهر بيبرس عام ٢٦٢هـ، وكانت تشتمل على أمهات الكتب في سائر العلوم.
- (ب) خزانة الكتب. بجامع الحاكم بأمر الله: وهي التي زوده بها الأمير بيبرس الجاشنكير عام ٧٠٣هـ.
- (جـ) خزانة الكتب بالمدرسة الناصرية: التي بدأها كتبغا وأكملها الناصر قلاوون عام ٧٠٣هـ.
- (د) خزانة الكتب بجامع الحظيرى ببولاق: التي زوده بهما منشئه الأمير عز اللين إيليمر الحظيري هام ٧٣٧هـ.
- (هـ) خزانة الكتب بجامع المؤيد: قال المقريزى عنه: (نزل السلطان .. أي المؤينة في ٢٠ محرم عام ١٩٨هـ إلى هذه العمارة....).
 - وغير ذلك من خزانات الكتب.
- ٧ ـ العناية باختيار العلماء: وقد عنى السلاطين والأسراء ومنشئو المدارس باختيار علمائها الذين يشرفون على أمورها، وأساتذتها الذين يتولون التدريس فيهما وغير التدريس، فانتخبوهم من بين الأفذاذ ذوى الشهرة المعروفين بالعلم والفضل.

وحسبنا أن نذكس على سبيل المثال جانبا من هؤلاء الذين حسلوا أصباء النهوض العلمى، وُحافظوا على التراث الديني واللغوى في هذه الحقبة القاسية من تاريخ مصر فأسدوا إليها يدا بيضاء:

- (1) ممن تولى التدريس بالمدرسة الصلاحية في عصور مختلفة وولى أمرها، شمس الدين ابن اللبان شيخ المرادى، وبرهان الدين بن جماعة، وتقى الدين بن دقيق العيد وغيرهم.
- (ب) ممن تولى التدريس بالمدرسة الحزومية: المنشأة بعمد عام ٧٥٠هـ
 الشيخ بهاء الدين بن عقيل مدرسًا للفقه.
- (جـ) عمن تولى التدريس بالمدرسة الناصرية: التى أنشأها العادل وأكملها الناصر بن قــلاوون، القاضى زين الدين على بن مـخلوف المالكي لتدريس: فقه المالكية(١).
- ٨ ـ تشجيع المؤلفين: حيث إن العلماء قد وجدوا كل ضرب من ضروب التشجيع على المضى قدمًا في الناحية العلمية ففتحت لهم المدارس وأجريت لهم المرتبات، وأغدقت عليهم النعم الوفيرة إلى فير ذلك، وبذلك قد وجدوا ما يشجعهم على المضى في التأليف والتدوين والتصنيف.
- ٩ ـ تنافس العلماء: التنافس هنا ليس المراد منه تنافسهم في سبيل العلم وفي سبيل التأليف ومباراتهم بالمناظرات والمحاضرات وما إليها عا يكون ذا أثر كبير وبديع في الحركة العلمية، إنما التنافس هو في سبيل بلوغ المراكز العالية التي خصصت لهم في القضاء وفروعه، وفي مشيخة الإسلام وفي مشيخة المساجد والخوانق ـ سواء أكان الإغراء بالرواتب المادية أم المنزلة الأدبية التي يصلون إليها بمصاحبة السلطان.

وتنافس العلماء من هذه الناحية كان من وسائل تشجيع الحركة العلمية(٢).

 ⁽۲) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق، تاريخ مصر في عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل.



⁽١) عصر سلاطين الماليك للأستاذ محمود رزق والخطط للمقريزي.

نتلاج نشاط الحركة العلمية

تنحصر هذه النتائج في ثلاثة أمور:

أولا - وهود الطالاب إلى دور التعليم:

لاشك أن افتتاح المدارس وتعميين العلماء فيها للتدريس والعناية باختيارهم وإجراء الرواتب عملى الطلاب من شأته أن يجذب إليها قلموب الطلاب. . ووفد العلاب إلى دور التعلميم من مصر وغميرها إذ أصبحت مصر أهم كعبة علممية إسلامية يحج إليها محبو العلم وطلابه.

حَانِينًا - كَثرة العلماء والأهباء:

إذ رخير العصير بالعيد الوافير من علمياء المداهب الأربعة والأصبوليسين والتحويين واللغويين والأدباء والمؤرخين وغيرهم.

وقد نشط كثير من هؤلاء العلمساء إلى التأليف والفتوى والتدريس والوعظ، وشغلوا مناصب القضاء والكتابة، وشغفوا بالمحاورات والمناظرات.

وهن المناظرات. قمال صاحب الدور الكامنة ٨٠٣/٣ في ترجمه تاج الدين محمد المراكشي المولود في القماهرة: (إنه تناظر هو والفخرى فكان من حمضر لا يفهم ما يقولانه لسرعة عبارتهما).

ذالثًا - نشاط الحركة التأثيفية:

هذه الحركة من أهم نتائج النشاط العلمي إذ هي الثمرة الخالفة والأثر الباقي وكانت مصر مفخرة بسببها.

وأتناول هنا بالكلام بعض العلوم للختلفة على سبيل المثال مركزًا على العلوم اللغوية (النحو والصرف) حيث إنى بصدده، وسأجمل القول فيما عداها، ولم نعن في هذا المقام إلا بالمؤلفين الذين اتصلوا بمصر والسام في ذلك العصر اتصالا ما، مثل الاستيطان أو الزيارة أو الوظيفة.

المؤلفات:

لا نبالغ إذا قلنا: إن مؤلفات علماء مصر فى خلال عصر المماليك ـ وهو أقل من ثلاثمائة عام ـ تبلغ عدة آلاف، وحسبنا دليلا على ما نقول أن بعضهم عرف عنه أنه وحده ألف مئات من الكتب والرسائل كالسيوطى، فقد قيل: إن مؤلفاته أربت على متمائة، وكابن تيمية الحرانى، فقد قيل: إن مؤلفاته أربت على خمسمائة، وغير ذلك.

وبلا ربب كانت هذه المؤلفات قملاً دور الكتب المصرية في العصر المذكور بجوار دور التعليم. فلمبا جاء الفتح العشماني عام ٩٢٣هـ وأزالوا حكم سلاطين المماليك نهبوا ذخائر البلاد ونفائسها وفي مقدمتها تلك المؤلفات، وحملوا ما حملوا إلى عاصمة بلادهم وجملوا بها دور كتبهم، ولم يبق في مصر إلا صبابة من تلك الكأس المليئة مبعثرة هنا وهناك، وكانت هذه الصبابة هي النواة لإنشاء دار الكتب المصرية بالقاهرة في عهد الخديو إسماعيل.

ويعد، فلنعد إلى هذه المؤلفات المصرية وعصر تأليفها وهو العصر المملوكي، وسأذكر أمثلة مقتصرة حيث المقام لا يتسع، ومن المؤلفات التاريخية:

- ١ وفيات الأعيان لابن خلكان المتوفى عام ١٨٦هـ وبه أكثـر من ثمانمائة ترجمة.
- ٢ ـ الطالع السعيد الجامع الأسماء نجباء الصعيد. تأليف كمال الدين جعفر
 ابن ثعلب الأدفوى المتوفى عام ٧٤٨هـ وهو معجم حافل به أكثر من
 ٥٩٠ ترجمة الأعلام الصعيد من معاصرى المؤلف.
- ٣ ـ تاريخ النحاة ـ مؤلفه تاج الدين أبو محمد أحـمد بن عبد القادر محمد
 ابن مكتوم المتوفى عام ٧٤٩هـ.
- ٤ ـ الوافى بالوفيات، وهو لصلاح الدين الصفدى المترفى عام ٧٦٤هـ وهو
 فى نحو خمسين مجلداً.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر المسقلاني، وهو أربعة أجزاء تحترى على أكثر من ألف ترجمة لأعلام هذه المائة مرتبة حسب الحروف، وغير ذلك.

تاريخ الخطعة والأثنان

وهي المؤلفات التي تحدثت عن البلاد والمدن والمواضع، ومن المؤلفات:

- ١ ـ الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة: مؤلفها مسحيى الدين
 عبد الظاهر المتوفى عام ١٩٢هـ.
- ٢ نهاية الأرب في مسعرفة كلام العسرب: مؤلفه شهساب الدين القلقشندي
 المتوفى عام ١٩٨١هـ.
- ٣ المواعظ والاحستبار بذكر الخطط والآثار: مؤلف تقى الدين المقريزى
 المتوفى عام ١٤٥٥هـ وهو أربعة أجزاء.

المؤلفات الدينية

قد سرت النزصة الدينية والروح الإسلامية في أرجاء السلاد واعتنى العلماء بالتأليف، ومن ذلك على سبيل المثال:

- ١ الروضة: مؤلفه محيى الدين النووي المتوفي هام ٦٧٦هـ.
- ٢ ـ الشامل: مؤلفة بهرام بن عبدالله بن عبد العزيز المتوفى عام ١٠٥هـ.
- ٢ ـ الفتاوى المصرية ـ لتقى الدين بن تيسمية الحرائي المتسوفي عام ٧٧٨هـ،
 وهو سبعة مجلدات.وغير ذلك من الكتب الكثيرة.

تفسير القرآن الكريم

- ١ تفسير القرآن الكريم. مؤلفه عبد العزيز أحمد بن سعد الديريني المتوفي
 عام ١٩٧هـ.
- ٢ ـ إتحاف الأريب بما في القـرآن من الغريب. لأثير الدين بن حيـان. شيخ
 المرادي. المتوفى هام ٧٤٥هـ.وغير ذلك من الكتب.

القراءات

- ١ شرح الشاطبية: مؤلفه الحسن بن أم قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.
- ٢ ـ المقدمة الجزرية ـ وهي منظومـة في علم التجويد من وضع شمس الدين الجزري المتوفي عام ٨٣٣هـ. وغير ذلك(١).
 - (١) راجع عصر سلاطين للماليك للأستاذ محمود رزق.

مؤلفات عربية

بنفس الروح التي أثارت الجد في نفوس علماء الدين، ثار الجد في نفوس علماء العربية بجمسيع فنونها، ونبغ فيها علماء أجلاء منهم من يعستبر إمامًا في فنه وقدوة في مادته، والعربية كانت ولا تزال وسستبقى، أهم الأدوات لفهم الدين وتوضيح مسائله؛ بينهما من الوشائج ما لا تستطيع الآيام فصله. ومن ثم لم تكن لعلماء اللغة تلك المنازل المرموقة التي سما إليها علماء الدين؛ لللك لم يكن غريبا أن يحرص العلماء على أن ينبغوا أولا في علوم الشريعة، ثم يفيشوا إلى اللغة وفنونها فيتعهدوها بالعناية.

على أن هناك بعضا من العلماء غلب عليه الاشتغال باللغة وفنونها، لرغبة فيها وولوع بها فأجاد وأفاد، وسجل لنفسه بما الغه ودونه من مسائلها سلجلا خالك.

كتب النحو والصرفء

ولعل النحو والصرف في مقدمة فنون العربية التي حظيت من العناية بنصيب أوفر، فقد وضعت فيهما أسفار قيمة، وعرف بهما رجال أفذاذ.

ونحن لا ننكر أن نحوبي هذا العصر، لم يأتوا بجديد ممتع ولا بمبتكر والع، وقصارى جهدودهم بذلت في توضيح مسائل النحو وتوجيه قدواعده، والاستدلال لها مع عرض الآراء المتناقضة أحيانًا، والموازنة بينها وترجيح أحدها أحيانا أخرى.

ونحا بعضهم إلى وضع المتون ثم إلى شرحها ثم إلى شرح هذا الشرح أو اختصاره، وذلك على تمط مما كان يفعل علماء الدين بكتب الفقه، وزادت التحشية على المؤلفات، والاستدراك عليها ونحوه، حتى نتج من ذلك كله نتساج وفير فى هاتين المادتين: النحو والصرف.

غير أننا لا نرى مناصباً من التنويه بأن بعضهم كانت له فى بحوثه شخصية وقوة تشعرنا بأنه كان حسن الذوق لمادته عميق الفهم، كامل الإلمام، دقيق الملاحظة والموازنة، جديد التوجيه والتعليل.



وأفضل الأمثلة لذلك ابن هشام المصرى. ذلك العلامة الذى قبال فيه ابن خلدون: «ما ولنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر حالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه».

ونشير في هذا المقدام إلى جالية علماء الأندلس بالمشرق وعلى رأسها جمال الدين بن مالك الأندلسي الذي وفد إلى بلاد الشام في عنهد الملك الظاهر بيبرس، وتتلمذ له كثيرون مِن أيناتها، وانتشرت بينهم كتبه ومنظوماته، كالألفية والتسهيل وكلاهما في مقدمة الكتيب التي اتخذت محورًا للتأليف.

وكذلك أبو حبيان الأندلسي. فقد وفد على مصر وتتلمذ ليعض رجالها وتتلمذ له بعض رجالها كاين: أم قاسم المرادي؛ وأفادوا منه كما أفاد منهم إ

وإليك بعضها من المؤلفات والرسائل في هذين الفتين على سبيل المثال:

- ١ ـ الالفية والتسهيل والكافية الشافية وهي أرجوزة في أكثر من ٢٧٥٠ بيئًا لخص منها ألفيته وسبك المنظوم وفك المختوج، والأمية الأفيجال لاين مالك المتوفى هام ٢٧٢هـ.
- ٢ ـ شرح التسميل وشرح الألفية والجنى الداني في حروف المعاني ورسالة في الجمل التي لا تكون لها محل من الإعبراب، وشرح باب وقف عمرة وهشام على الهمزة من الشاطبية، وشرح المقصد الجليل في شرح علم الخليل، والمفيد وهو شرح عمدة المفيد وهدة المجيد في التجويد، وشرح الاستعمادة والبسملة، لبدر الدين وهو ابن أم قاسم حسن بن قاسم المرادي المتوفى عام ٧٤٩هـ.
- "له مغنى اللبتيب عن كتب الأعاريب، وقطر الندى ويل العسدى، وشذور الذهب، وأوضع للسالك والجسامع الصغير، والروضة الأدبية، وموقد الأذهان، والإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام المعسرى المتوفى عام ٧٦١هـ.
- ٤ المساحد في شرح التسهيل، وشرح الألفية، لبهاء الدين بن عقيل المتوفى
 عام ٧٦٩هـ.

- ه _ شرح الالفية ولم يكمله، وشرح التسهيل، لجمال الدين عبدالرحيم
 الأسنوى المتوفى عام ٧٧٧هـ.
- ٦ ـ شرح الآلفية. لشمس الدين بن الصائع محمد بن عبد الرحمن بن على
 الزمردي المتوفى عام ٧٧٧هـ.
- ٧ _ شرح الالفية وشرح التسهيل، لناظر الجيش محب الدين محب محمد
 ابن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبى المتوفى عام ٧٧٨هـ.
 - ٨ _ شرح الفية ابن مالك، لأكمل الدين البابرتي المتوفى عام ٧٨٦هـ.
- ٩ ـ حاشية على مغنى اللبيب، لبدر الدين الدمامينى المتسوفى بالهند عام
 ٨٢٧.
- ۱ الألغاز التحوية، والتـصريح بمضمون التوضيح، وشـرح الآجرومية،
 وإعراب الألفية، لحالد الأزهرى الجرجاوى المتوفى عام ٩٠٥هـ.
- 11 ـ البهجة المرضية في شرح الألفية، الأشباء والنظائر في النحو، والفريلة في النحو والصرف والحط والنكت على الألفية، والاقتراح في أصول النحو، وهمع الهوامع، وشرح شواهد المفنى... لجلال الدين السيوطي المتوفي عام ٩١١هـ(١).

علم العروض:

فعلى سبيل المثال:

- ١ _ كتاب في العروض لابن مالك النحوي الأندلسي المتوفي عام ٦٧٢هـ.
- ٢ ـ شرح المقصد الجليل في شرح علم الخليل، لابن أم قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.
- ٣ _ كتاب القوافى، وجواهر البحور فى العروض، لبدر الدين الدمامينى المتوفى عام ٨٢٧هـ(٢).

⁽١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

⁽٢) نفس المرجع،

علوم البلاغة،

أما علوم البلاغة فالمعروف أنها نضجت قبل هذا العصر نفسوجاً محموداً، فقد هذب عبد القاهر الجرجاني المتوفي عام ٤٧١هـ مسائلها ووجّه أنواعها ورتّب قواعدها في كتابيه: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، ثم أعتبه السكاكي أبو يعقوب المتوفي عام ٢٢٦هـ، فوضع علم البلاغة في قالبها الأخير في كتابه مفتاح العلوم، وجاء العسسر المملوكي فاشتغل علماؤه بالشرح والتفصيل أو الاختصار وعلى رأسهم جلال الدين القزويني وهو محمد بن عبد الرحمن المتوفي عام ٢٧٩هـ فوضع تلخيص المفتاح من كتساب السكاكي، وسأذكر بعض المؤلفات على صبيل المثال:

- المستسرجل في الكني، والمقستني في سرد الكني، لشسمس الدين الذهبي المتوفى عام ٧٤٨هـ.
- ۲ مختصر أساس البلاغة للزمخسرى، لشهاب الدين بن حجر العسقلانى
 المتونى عام ۱۹۵۲هـ.
- ٣ الإفصاح، وهو نكت على التلخيص في البلاضة، وعقود الجسمان في المعاني والبيان، وشرح أبيات تلخيص المفتاح، لجسلال الدين السيوطي المتوفى هام ٩١١هـ(١).

الكتب الجامعة،

- ١ ـ لسان العسرب. المعجم اللغوى المشهور، لابن منظور الافسريقي المتوقى
 عام ٧١١هـ.
- ٢ ـ طبقات الشافسعية: وهو في تراجم أعلام الشافعيسة: لتاج الدين السبكي
 المتوفى هام ٧٧١هـ.
- ٣ تاريخ ابن إياس، وهو المعروف ببدائع الزهور في وقائع الدهور: لابن
 إياس المتوفى عام ٩٣٠هـ(٢).

⁽١) عصر سلاطين الماليك للأستاذ محمود رزق.

⁽²⁾ نفس المرجع.





الفرك التانح

ويشتمل على:

نبذة عن مصر. النحو والنحاة في عصر الماليك . الماصرين لابن أم قاسم.

....





•

وبعد الخلاصة الموجزة عن العصر المملوكي تناولت فيها نظم حكمه وأحواله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، حيث العصر الذي عاش في كنفه ابن أم قاسم المرادي وتأثر به في كل أحواله. لا يفوتنا، أنه عاش في مصر وقاهرتها واستظل بسمائها، وافترش أرضها وشرب من ماء نيلها؛ لذلك سأسرد نبذة موجزة عن مصر وجودًا وأحوالها فنقول:

مصر بنت النيل، الطيبة تربتها، الصافية سماؤها، المستدل جوها، الرضية حياتها، السمح أهلها، الرحب جنابها، صرت بها العصور تتوالى دونها، صاحبت الشمس منذ مطلعها، ورافقت الزمن منذ نشأته، وحبرت بها الاحداث حيرى دونها، مع كثرة غيرها وصروفها، ولكن مصر كانت هادئة بإيمانها مطمئنة بيقينها؛ لذلك لم تكن تألو أن تخلع على هذه الأحداث والغير والصروف أثوابا من الهزء، وأردية من السخرية أن آمنت أن العاقبة لها، وأن الخلود في جانبها، وأن البقاء من نصيبها، أما ما دونها من عوادي الزمن ومحن الأيام، فإنها أمامها أشبه ببساط منشور يستمين به الهراجون والمتبذلون فيفكهون الناس حينا ببعض قصصهم، فإذا ما انقضت آونتهم وانتهت فترتهم، طووا بساط اللهو، فينشر غيرهم بساطاً آخر عليا، وهكذا دواليك، بين هذه الأمواج الصاحبة في بحر الزمان، وبين هذه العواصف المتلاحقة في جو الليالي، شهدت مصر ألوانا شتى من قصص الحياة العواصف المتلاحقة في جو الليالي، شهدت مصر ألوانا شتى من قصص الحياة فيأثر الناس بأمرها، وينتهون بنهيها، وآنًا تهددها الأحداث، وتتعاورها الخطوب، فتثنى باسمة أمام العاصفة، فتهزم شدتها بما وهب لها من لين، وتقهر قسوتها بما فتثنى باسمة أمام العاصفة، فتهزم شدتها بما وهب لها من لين، وتقهر قسوتها بما فتثنى باسمة أمام العاصفة، فتهزم شدتها بما وهب لها من لين، وتقهر قسوتها بما فتئن، وهي هي مصر الباقية الوادعة.

وإذا كنانت مصر هكذا كنالطود الشامخ، فنهى جنديرة بأن تخرج أفنذاً وأشبالا في اللغة وغيرها مثل ابن أم قاسم المرادى وغنيره، فهؤلاء استمدوا قوتهم من قوتها وتأثروا بجوها وحوادثها ومناخها. فكان أدعى أن يحفزهم إلى العمل الجاد من أجل إعملاء اللغة العربية الغنية بالفاظها وأساليبها ومعانيها.

النحو والنحاة في عصر الماليك

إن مصر والشام في هذه الأونة كانتا مستقلتين تخفق عليهما راية واحدة حملها المماليك الذين ولوا أصرهما بعد الأيوبيين سنة ١٤٨هـ واتخذوا القاهرة قاعدة ملكهم.

وكان المماليك لشعورهم بنقص أحسابهم، ولأنهم دخلاء يحاولون استكمال مهابتهم بغرس ما يقمر النفع للبلاد، ثم كان حادث بغداد موجبا إليهم جسامة العبء الملقى على كاهلهم، فناصروا اللغة العربية، لأنها لغة الدين والشعب، ولم تحلّ جنسيتهم التركية والجسركسية دون اصتمادها لسان الدولة الرسمى، وتحبيب علمائها لنشرها ورفع لوائها، ليستعيدوا مجد العراق في بلادهم. ثم تمكن المماليك من القبض على زمام المقاليد في مصر والشام، والعراق حينتذ في الاحتضار والاندلس في سبيل الزوال، وأن علماءهما لم يلفوا أمامهم موطنًا يعيشون فيه ويجدون مبتغاهم من الهدوء ونشر العلوم. وأن العلماء قد رأوا إقفار البلاد من الكتب العربية. يقول السيوطي وهو من علماء هذا العهد: «وقد ذهب جل الكتب في الفتن الكائنة من التتار وغيرهم بحيث إن الكتب الموجودة الآن في اللغة من تعمانيف المتقدمين والمتأخرين لا تجيء حمل جمل واحدة.

وربما كان في هذا الكلام شيء من الغلو إلا أنه _ أيا ما كان _ دليل على إحساسهم بالنقص والحسارة، وواجب الدين في أعناقهم يقضى عليهم بإحياء ما درس من علوم لغبة الدين، وبينهم بعض المسارقة الذين فروا من وجه المغول، والجم الغفير من المغاربة والأندلسيين الذين وردوا القطرين من عهد بعيد، فهبت حركة طيبة في علومها، وفي مقدمتها النحو.

ومن الإنصاف أن نقول: إن عماد هذه الحركة التي كان فيها إمساك للحوباء إنما هي جالية الأندلس والمغسرب، فألفية ابن مالك الأندلسي التي كثرت الشروح عليها، وطاف المؤلفون في القطرين حولها، هي التي توزعت دراستها على مراحل التعليم باعتبار شروحها سهولة وصعوبة واختصاراً واتساعا، وكذا الكافية الشافية.

ففى هذا العصر فاضت دراسة النحو فى أغلب القطرين وبخاصة القاهرة ودمشق وحلب، وقد كانت الدراسة أول أمرها أشبه بعلاج المريض الذى لم يبق فيه إلا الذماء، ولكن الترغيب والتقدير قد أكسبها استعادة ما فقد من الازدهار، فظهر جهابذة حفظوا وجود هذا العلم بعد تكبتى المشرق والمغرب. ونشطت حركة التأليف لتزايد الإقبال عليها.

ومن مظاهر هذا النشاط أن توخى أغلب المؤلفين فى مؤلفاتهم التدرج والتنويع فيها، لاختلاف قدر الطالبين من مبتدئ وشاد ومنته، فجمعوا فيها بين وجيز ووسيط وبسيط، حبًا فى تعميم النفع كما صنع ابن مالك وابن أم قاسم وابن هشام والسيوطى.

فالتأليف على عمومه في خلال هذا العهد قد طرأ عليه اتجاه جديد.

فقى هذا العهد طفق المؤلفون ينشئون المتون مع استيابها لما فى المطولات، ويعملون على إيجازها ما وسعت قدرتهم، ومن هنا مست الحاجة إلى الشروح وربحا جللت بالحواشى، وأقرب الأمثلة لهذا شروح الفية ابن مالك وكافية ابن الحاجب. وبعض الحواشى.

وهذه المؤلفات التي كانت غزيرة المادة العلمية من الجهة النحوية لم يعبها إلا ما شابها من الشروح والحواشي من: كثرة بيان اللهجات العربية لكثير من الكلمات عا يمت إلى فقد اللغة بسبب وثيق، ومن التعليل والترجيه لتضارب الآراء النحوية عا لا يعود بطائل على النحو، ومن محاولتهم أخذ القاعدة النحوية من مادة الكتاب المعلق عليه وكثيرا ما يكون في العبارة قصور في الدلالة.

لكن هذه الهنات لسم تذهب بمحساسن هذه المصنفسات، وجلها لا يزال إلى يومنا عتاد طلاب النحو ومطمح أنظارهم، ويظهسر أن الحامل لهم على الإكثار من المتون حبهم في سرعة تلافي ما ضاع من كتب النحو.

والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد في موجز الكلام، فلكي يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن في قبضة اليد صنفوها كعلاج بدا لهم.



قلم يكن بعد هذا بد من شروح تكشف قناع هذه المخدرات المكنونة، وبالتالى قد تقتضى الشروح تفصيلا لما أجمل فيها فكانت بعض الحواشي.

فما أجدر عهد المماليك بتسميته عهد المتون والشروح، وقلما ترى حاشية لمؤلف منهم. . كل ذلك والأقطار الإسلامية الأخرى منصرفة عن هذا العلم وغيره، ترزح تحت نير الظلم من ملوك لا تحنو على اللغة وعلومها ولا تربطها بها أسباب.

فإن المطالع لصفحات تاريخ النحويين لهذا العهد لا تكاد تقع عيناه عليهم إلا متواطنين بالقطرين إما نازحين إليهما أو مولودين بهما.

فمما لا مرية فسيه أنه لولا القُطِّران في هذًا الأمد لانقطعت الصلة بين النحو قديمه وحديثه ولكان له نظام آخر(١).

المعاصرون للمزادى المعروف بابن أم قاسم

لما كان المرادي المعروف بابن أم قاسم. يعيش في عصر المعاليك، الذي اشتهر بعهد المتون والشعروح. وأيت أن أذكر نبلة موجزة عن بعض هؤلاء النحاة الذين عاصروا ابن أم قاسم. سواء أكانوا من مواليد مصر أم من النازحين إليها، مراحيا في ذلك الترتيب الزمني في وفياتهم.

١ - يرهان الدين السفاقسي:

نسبه: هو إبراهيم بن مسحمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القبسى المالكي العلامة برهان الدين أبو إسحاق السفاقسي النحوى، صاحب إعراب القرآن.

مولده: قال ايس حجر في الدرر الكامنة: ولد في حدود سنة ٦٧٧ سبع وسبعين وستمائة من الهجرة.

⁽١) نشأة النحر بتصرف (المزهر السيوطي).

من حياته: تنقل في أماكن مختلفة، وجلس في حلقة العلماء حتى تفقه في كل باب طرقه فسمع ببجاية من شيخها ناصر الدين، ثم قصد بيت الله الحرام فحج، وقدم القاهرة، وأخذ على الشيخ أبي حيان وملا جعبته من علمه، ثم توجه إلى دمشق فسمع من المزى وزينب بنت الكمال وخلق كثير، وكان لتجويله في البلدان وتنقله فيها وسماعه العلم من أهلها وعلمائها أثر طيب في نفسه، إذ برع في العربية واشتهر وعلا قدره.

صفاته: كان قاضلا محبًّا للناس متوددا إليهم منفقا مما منحه الله من الحير، يرضى بكل تعب يلقاه من أجل العلم والمعرفة.

وفاته: مات في ثامن عشر ذي القعدة سنة ٧٤٧هـ اثنتين وأربعين وسبعمائة من الهجرة.

٢ - اين المرحل:

نسبه: هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبى العز عزيز بن نعمة ابن ذوالة الحسراني الأصل، الشافعي المعروف بابن المرحل العلامة شهاب الدين النحوى يكنى أبا الفرج بن عز الدين.

من حياته: سمع من ابن الحبوبي وعلى البكرى وشهاب المحسني وغيرهم، وقرأ بنفسه وخرج له تقى الدين بن رافع جزءا من حديثه، وتصدر بالجامع الحاكسي، وانتفع به الناس، وقال الأسنوى في الطبيقات: كان أبوه يبيع الرحال للجمال، فذلك سمى بابن المرحل وكان فاضلا في النحو واللغة والمعاني والبيان والقراءات، وكان تاجرا في الكتب، اعتنى بالعربية وخصوصاً الفية ابن مالك، فكان فيها ماهرا، وقرأها فأخذها جماعة بحلب والقاهرة منه، وكان شديد التثبيت في النقل.

وقد أخذ عنه الشيخ جسمال الدين بن هاشم، وهو الذي نوه به وعسرف بقدره، وكان يطريه ويفضله على أبي حيان وغيره، ويقول: كان الاسم في زمانه لأبي حيان والانتفاع بابن المرحل، وأخذ عنه الشيخ شمس الدين بن الصائغ ورثاه لمات بقصيدة على قافية الباء الموحدة أولها:

سَمَا الفضلاءَ وانقض بَعْدَ شِهَابِ ﴿ فَقُلُ فِي مُعْسِبُ مَزٌّ فِيهِ مُصَابِ

وذكر السيخ شمس الدين بن الصائغ، أن الشيخ عبد الله المتوفى الزاهد المشهور، بات عنده ليلة دفنه، وقرأ عليه ختمة.

وفياته: منات ابن المرحل بـالقـاهرة في المحسوم سنة ٧٤٤ أربع وأربعين وسبعمائة من الهجرة، وقد جاوز الأربعين(١).

٣ - ابن التركماني:

نسبه: هو أحممه بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان المارديني الأصل المعروف بابن التركماني الحنفي القاضى تاج الدين.

مولده: قال ابن جبجر في الدرر الكامنة. ولد بالقاهرة ليلة السبت الخامس والعشرين من ذي الحجة ٦٨١ إحدى وثمانين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تقلب بين يدى العلماء، وجلس فى حلقاتهم، وولى مناصب هامة فى الدولة واشتغل بأنواع العلم ودرس وأفتى وناب فى الحكم، وصنف فى الفقه والأصلين والحديث والعربية والعروض والمنطق والهيئة، وسمع من الشيخ الدمياطى وابن الصواف والحجار، وحدث وسمع منه الكشير وجلس فى حلقات درسه.

مصنفاته: (۱) تعليقه على للحصل للإسام فخر الدين الرازى، (۲) وشرح المتخب للباجي، (۲) وشلائة تعاليق على الخلاصة فى الفقه، (٤) وشرح الجامع الكبير فى الفقه، (٥) وشرح الهداية، (٦) ومصنفات فى الفرائض، (٧) وتعليقه على مقدمة ابن الحاجب فى النحو، (٨) وشرح المقرب لابن عصفور، (٩) وشرح عروض ابن الحاجب، (١٠) وكتباب أحكام الرمى والسبق والمحلل، (١١) وكتاب الأبحاث الجلية على مسألة ابن تيمية، (١٢) وشرح الشمسية فى المنطق، (١٢) وشرح التبصرة فى المهيئة للمخرقى ـ ذكر ذلك المقريزى فى المقفى فى ترجمته.

وفاته: مات ابن التركماني في أوائل جمادي الأولى سنة ٧٤٤ أربع وأربعين وسبعمانة من الهجرة(٢).

⁽١) الدرر الكامنة جـ٣ ص٢ ـ طبقات الشافعية جـ٥ ص ٢٢٨.

⁽٢) بنية الوعاة للسيوطي ص١٤٥ ـ الدرر جـ١ ص٢١.

\$ - قوام الدين الكرماني؛

نسبه: هو مسعود بن مسحمد بن محمد بن سهل قسوام الدين أبو محمد بن برهان الدين بن شرف الدين الكرماني الحنفي الصوفي.

مولله: قبال ابن حبجر في الدرر الكامنة: ولد سنة ٦٦٤ أربع وستمين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تقلب وتنقل في البلدان طلبا للرزق وعونا على العيش، وجلس في حلقات علماء هذه البلاد واستفاد منهم وأفاد الناس، وشغلهم بعلمه وعربيته.

قال في الدرر المحامنة: واشتغل في تملك البلاد ومهر في الفقه والأصول والعربية، وكان نظاراً بحاثًا، وقدم دمشق فطهرت فضائله، ثم قدم القاهرة وشغل الناس بالعلم.

وكان باهراً في الأصول والفقه والعربيـة والنظم، فصبيح العبارة، وأخذ عنه البروالي وابن رافع.

وفاته: مات في مستصف شوال سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعهائة من الهجرة(١).

٥ - أحمد بن مكتوم النحوى؛

نسبه: هو _ أحمد بن عبد القادر بن أحمد مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسى تاج الدين أبومحمد الحنفى النحوى.

مولله: قال فسى الدرر الكامنة: ولد في آخر ذي الحسجة سنة ٦٨٢ اثنتـين وثمانين وستمائة.

من حياته: كان نحويا بارعًا، آخذ النحو عن البهاء بن النحاس، ولازم أبا حيان دهراً طويلا، وأخذ عن السروجي وغيره، وتقدم في الفقه والنحو واللغة، ودرس وناب في الحكم، وكان سمع من الدمياطي اتفاقا قبل أن يطلب، ثم أقبل على سماع الحديث ونسخ الأجزاء فأكثر عن أصحاب النجيب وابن علاق.



⁽١) بغية الوعاة للسيوطي ص٢٩١ ـ والدرر جـ٥ ص١١٦.

وقال في ذلك:

وحاب سسماعي للحديث بُميّد ما كبُرت أناسٌ هم إلى العيب أقربُ وقسالسوا إمسامٌ في حلسوم كثيرة يروح وبغسدو سسامعًا يتطلّبُ والرواية عنه عزيزة، وقد سمع منه ابن رافع وذكره في معجمه.

مصنفاته: منها (١) الجسمع بين العباب والمحكم في اللغة، (٢) وله كتاب الجمع المتناه في أخبار اللغوبين والنحاة، عشرة مجلدات، وكأنه مات عنها مسودة فتضرقت عنه شذر منذر، (٣) شرح الهنداية في الفقه، (٤) شرح كافية ابن الحاجب، (٥) شرح شافية ابن الحاجب، (٦) شرح الفصيع، (٧) الدر اللقيط من البحر المحيط، مجلدان قصره على مباحث أبي حيان مع ابن عطية والزمخشرى، (٨) التذكرة ثلاثة مجلدات، سماها بنقيد الأوابد ـ بخطه في المحمودية _ قال السيوطى: وقفت عليها بخطه من المحمودية أعادنا الله إلى الانتفاع منها كما كنا قريبا بمحمد وآله.

وفاته: توفى الشيخ تاج الدين في الطاعون العام في رمضان سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة(١).

٣ - شمس الدين الأضيهائي:

نسبه: هو محسمود بن عبدالرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن على شمس الدين أبو التناء الأصبهاني.

مولله: قال السيوطي: ولد في شعبان ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة.

من حياته: اشتغل ببلاده ومهر وتميز وتقدم في الفنون، وتجول في البلدان، واستمع من علمائها وجلس في حلقاتهم، ثم قدم دمشق فبهرت فضائله، وسمع كلامه التقى ابن تيمية فبالغ في تعظيمه، ولازم الجامع الأموى ليلا ونهارًا مكبًا على التلاوة، وشغل المطلبة ودرس بعد ابن الزملكاني بالرواحية، ثم قدم القاهرة

⁽١) بغية الوصاة للسيوطس ـ ص ١٤٠ ـ طبقات القراء جـ١ ص ٧٠ ـ الدور الكامنة ج١ ص ١٨٩ .

واشتهر بين الناس وعــلا قدره وسطع نجمه وبنى له قوصون الخانقــاه بالقرافة ورتبه شيخًا بها.

قال الأسنوى: كان بارعًا في العقليات صحيح الاعتقاد.

صفاته: كان قوى الإيمان صالحًا محبًّا لأهل الصلاح طارحًا للتكليف، وكان يمتنع كشيرًا من الأكل لئلا يحتساج إلى الشرب فيحستاج إلى دخول الخلاء فسيضيع عليه الزمان.

تصانیفه: منها: (۱) صنف تفسیراً کبیراً، (۲) شرح کافیة ابن الحاجب، (۳) شرح مختصر أصول ابن الحاجب، (٤) شرح منهاج البیضاوی وطوالعه، (۵) شرح بدائع ابن الساعاتی، (٦) شرح الساویة فی العروض، وغیر ذلك.

وفاته: مات في ذي القعدة سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة بالطاعون العام(١).

٧ - اين الوردي المسرى:

نسبه: هو ـ عمر بن مظفر بن عمر بـن محمد بن أبى الفوارس الإمام زين الدين بن الوردي المصرى الحلبي الشافعي.

من حياته: كان إماما بارعاً في النحو عالماً فيه، تنقل بين يدى كشير من العلماء، وأخذ عنهم، فقرأ على الشرف البارزى وغيره، وبرع في الفقه والنحو والادب مفننا في العلم، ونظمه في القروة العليا والطبقة القصوى. وكان قد نشأ بحلب وتفقه بها ففاق الاقران، وكان ينوب في الحكم في كثير من معاملات حلب وولى القضاء وكان فاضلا حتى اشتهر بفضائله بين الناس، والرواية عنده عزيزة، وقد تحدث عنه أبو اليسر بن الصابغ الدمشقى، قال السيوطى: روى لنا عنه أعنى عن أبي اليسر جماعة بالإجازة.

تصانيفه: منها (١) البهجة في نظم الحاوى الصغير، (٢) شسرح الفية ابن مالك، (٣) ضوء الدرة على السفية ابن معطى، (٤) السلباب في علم الإعسراب

⁽١) بغية الوعاة للسيوطي ص٣٨٨ ـ طبقات الشافعية جـ٥ ص٤١ ـ الدرر جـ٥ ص٩٠٠ .

قصيدة شرحمها، (٥) مختصر الملحة نظمها، (٦) تلكرة الغريب في النحو نظمها وشرحهما، (٧) المسائل الملقبة في الفرائض، (٨) منطق الطيسر في التصوف، (٩) أرجوزة في خواص الأحجمار والجواهر، وغير ذلك، وله مقامة في الطاعون العام, ومن نظم ابن الوردى:

لاتقصد القاضى إذا ما أدبرَتُ دنيساكَ واقصد من جَواد كريم كيف يُرجَى الرزقُ من عند مَن يُفتي بأن الفلسس مال عَظيم

وفاته: قال السيسوطي: واتفق أنه مات بآخرة في السابع والسعشرين من ذي الحجة سنة ٧٤٩ تسم وأربعين وسبعمائة(١).

أبو عبد الله بن السائخ:

نسبه: هو .. محمد بن عبدالله بن محمد بن لب أبي عبد الله محب الدين ابن الصائغ الأموى المرى.

من حياته: قال في تاريخ غرناطة: قرأ النحو في القاهرة إلى أن ذاع صيته وعلا قلره وازدهر نجسمه وأصبح النحو قبرينا له. حتى صار يقال لنه أبوعبدالله النحوى، وتنقل بين يشي العلماء واستمع إليهم، وكنان قرأ على أبى الحسن بن أبى العيش والخطيب بن الفنجناطي، ولازم أبا حينان وجلس في حلقات درسنه واستفاد منه وانتفع بجا معه، وتعلم الفسرب بالعود فنبغ فيه. وقبال ابن حجر في الدرر الكامنة: كان ماهرًا في العربية واللغة قيما بالعروض ينظم نظمًا وسيطًا.

أخلاقه: كان سهملا دمث الأخلاق شغوقًا بمحمية الناس وولاته لهم محبًّا للطلب دوريًا.

وفاته: مات أبوعبد الله بالطاعون العام سنة ٧٤٩هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة(٢).

⁽١) بغية الوعاة للسيوطي ص٢٦٩ ـ الدرر الكامنة جـ٣ ص٢٧٢.

⁽٢) بغية الوعاة للسيوطي ص ٦٠ ـ طبقات القراء جـ٢ ص١٨٥. والدرر جـ٤ ص١٠٥.

٩ - شهاب الدين السمين النحوي:

نسبه: هو ـ أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي شهاب الدين المقرئ نزيل القاهرة المعروف بالسمين.

من حیاته: کان عالمًا من علماء النحو ـ برز فیه وظهر، وأخذ مكانه فی علم الغراءات، وتولى تدریسه، وارتقى مناصب عالیة، وجلس فی حلقات الحدیث بین یدی علمائه.

قال في الدرر الكامنة: تعانى النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقى الصائغ ومهر فيها، وسمع الحديث من يونس الدبوسي، وولى تدريس القراءات بجامع ابن طولون والإعادة بالشافعي، ونظر الأوقاف، وناب في الحكم، وقال الاسنوى في طبقات الشافعية: كان فقيها بارعًا في النحو والقراءات ويتكلم في الأصول أديبًا.

مصنفاته: منها (١) له تفسير القرآن، (٢) الإعراب ألفه في حياة شيخه أبي حيان، وناقشه فيه كثيرا، (٣) وشرح التسهيل، (٤) شرح الشاطبية وغير ذلك.

وفاته: مبات السمين في جمادي الآخرة سنة ٧٥٦هـ ست وخمسين وسيممائة (١).

۱۰ - این عقیل:

نسبه: هو .. عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى الهمدانى الأصل ثم البالسي المصرى قاضى القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعي، نحوى الديار المصرية.

مولده: قال ابن حجر والصفدى والسيوطى: ولد يوم الجمعة تاسع للحرم سنة ١٩٨ ثمان وتسعين وستمائة، وفي شذرات الذهب: ولد سنة ١٩٤ أربع وتسعين وستمائة، وقال الشوكاني في البدر الطالع: ولد سنة سبعمائة.

⁽١) بغية الوعاة للسيوطى ص١٧٥ وطبقات القراء جـ١ ص١٥٢ ـ والدرر جـ١ ص٢٦٠.



من حياته: قدم إلى القاهرة وحرص على طلب علوم اللغة إلى أن مهر، ولازم أبا حيان، وقرأ عليه النحو وبرع فيه، وفي الشذرات: وقرأ النحو على أبى حيان ولازمه في ذلك اثنيتي عشرة سنة حتى قال أبو حيان: منا تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل.

وأخذ القراءات عن التقى الصائغ، والفقه عن الزين الكتاني، ولازم العلاء القونوى في الفقه والأصول والحسلاف والعربية والمعانى والستفسيسر والعروض وبه تخرج وانتفع.

ولازم جلال الدين القرويتي، وسمع من الحسجار ووزيره وحسن بن عسم الكردي، والشرف بن الصابوني والوافي وغيرهم، وسمع الحديث من ابن الصاعد وابن الشحنة وأبي الهدى أحمد بن محمد وغيرهم.

وقد برع حتى صار إماما في علوم العربية وبمنازاً في الفقه والأصول والقراءات، واشتهر اسمه وعلا ذكره. وناب في الحكم، فناب في القيضاء بمصر والجيزة، وعن شيخه القزويني بالحسينية وعن العز بن جماعة بالقاهرة فسار سيرة حسنة ثم عنول لمواقع وقع منه في حق القياضي مدوفق الدين الحنبلي في بحث فشعصب ضرفتمش أنه فيولي القضاء الاكبر، وعزل ابن جماعة فلما أمسك ضرغتمش عنول وأهيد ابن جماعة فكانت ولايته ثمانين يوما، وكان قوى النفس يتيه على أرباب اللولة، وهم يخضعون له ويعظمونه ويحترمونه.

قال الاستوى في طبقاته: ولما تولى جاء ابن جماعة فهناه ثم راح هو إليه بعد ذلك وجلس بين يديه وقال: أنا نائبك.

وقال ابن رافع: كان قبوى النفس تخفيه له الدولة، ولا يتردد إلى أحد وعنده حشمة بالغة وتنطع رائد في الملبس والمأكل، وكان لايبقى على شيء حتى مات وعليه دين، وقد ولى القضاء ثمانين يبوماً. وفرق على الطلبة والفيقهاء في ولايته مع قصرها نحو ستين الف درهم. يكون أكثر من ثلاثة آلاف دينار. درس بالقبطية والخشابية والجامع الناصرى بالقلعة، والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبى حيان، وختم به القرآن تفسيراً في مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع بعد ذلك من أول القرآن فمات في أثناء ذلك.

قال السيوطى: قرأ عليه شبيخ الإسلام سراج الدين البلقينى وتزوج بابنته فأولدها قاضى القضاة جلال الدين وأخاه بدر الدين. وروى عنه سبطه جلال الدين والجمال بن ظهيرة والشيخ ولى الدين العراقى.

صفاته: كان ابن صفيل غير محمود التصرفات في الشئون المالية، حاد الحلق، جوادا مهيبًا لا يتردد إلى أحد ولا يخلو في مجلسه من المترددين إليه، كريمًا كثير العطاء لتلاميذه في لسانه لثغة.

مصنفاته: صنف وانتفع الناس بمصنفاته ولا يزالون يستفعون حتى السيوم ومنها: (١) شرح الفية إبن مالك _ شرحها شرحاً متوسطاً حسنا، لكنه اختصر في النصف الثاني جدًا _ وقد ترجم مع الألفية إلى اللغة الألمانية، (٢) شرح التسهيل ـ شرحه شرحاً متوسطاً سماه بالمساعد، (٣) وشرع في تفسير مطول وصل فيه إلى اثناء النساء، (٤) وله آخر لم يكمله سماه بالتعليق الوجيز على كتاب العزيز (٥) الإمام محمد بن إدريس، (٧) جامع للخلاف والأوهام الواقعة للنووى. ثم لخصه في كراس واحد، (٨) وله رسالة على قول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى...

من شعره:

قسما بما أوليت من فضلكم للبُعد عن قسوارع الأيسام ما غلاض ماء وداده وثنائه بل ضاعفته سيحائب الإنعام

وفاته: قال السيوطى والشوكانى: مات بالقاهرة ليلة الأربعاء ثالث وحشرين ربيع الأول سنة ٧٦٩ تسمع وسترين وسبعسائة، ودفن بالقرب من الإمام الشافعي(١).

١١ - ناظر الجيش،

نسبه: هو _ محمد بن يوسف بن أحمد بن عبدالدائم القاضي محب الدين ناظر الجيوش بالديار المصرية الحلبي الأصل. المصري المولد والدار.

⁽١) بغيبة الوعاة للسيوطى ص ٢٨٤ والبدر الطالع للشوكاني جـ١ ص٣٨٦ وعصر سلاطين المساليك لمحمود رزق ج٤ ص ١٣٦، وكـتاب الأعملام للزركلي جـ٢ ص ٥٦٤،

مولده: قال السيوطى وابن حجر: ولد سنة ٦٩٧هـ سبع وتسعين وستماثة من الهجرة.

من حياته: اشتخل ببلاده وتنقل على أيدى علمائها وجلس فى حلقات دروسهم، ثم قسلم الفاهرة، ولازم أبا حيان. والجلال القرويني والتاج التبريزي وغيرهم، ومهر في العربية ونبغ فيها وبرع، وحفظ المنهاج والألفية وبعض التسهيل وتلا بالسبع على المتقى السمائغ، وسسمع الحديث من الحسجار ووزيره وجسماعة وحدث وأفاد، وكان له في الحساب يد طولى ثم ولى نظر الجيش ونظر البيوت والديوان، وكان مجيداً للقراءة.

قال ابن الجزوى في طبقات القراء: قرأ على الصائغ، وعمر زمانا ولم أعلمه أقرأ القسراءات بل كان في وظيفته مستصديا لقضاء أشغال المسلمين ونفع الحلق وبرهم، قرأ عليه البقرة جمعًا الفخر عثمان بن عبدالرحمن الضرير وقال: إنه سمع من لفظه جميع القرآن بقراءة أبي عمرو غير مرة.

صفاته: كان صالى الهمة نافسة الكلمة كشير البذل والجسود والعطاء والرفد للطلبة والرفق بهم، وكان من السعجائب، قال السيوطى: أنه مع فسرط كرمه وبذله الآلاف في غاية البخل على الطعام حتى كان يقول: إذا رأيت شخصًا يأكل طعامى أظن أنه يضربني بسكين.

وقال ابن حَنِيزً: إنه مع فرطه وكرمه في غاية البخل على الطعام.

وكان كثير الظرف والنوادر، وبلغت مرتباته في الشهر ثلاثة آلاف.

وكان من محاسن الدئيا مع الدين والصيانة.

مؤلفاته: منها (١) شسرح التسهيل إلا قلسيلا ـ واعتنى بالأجوبة الجسيدة عن اعتراضات أبى حيان، (٢) شوح تلخيص المفتاح شرحًا مفيدًا.

وفاته: قــال السيــوطي: مات ثاني عــشر ذي الحــجة سنة ٧٧٨ هــ ثمــان وسبعين وسبعمائة.

وقال ابن الجزرى: وقد جاوز الثمانين ولم يخلف بعده مثله(١).

⁽۱) بغية الوعاة للسيوطى ص١١٨، طيقات القراء لابن الجنزرى ج٢ رقم ٣٥٥٠ شذرات الذهب ج٢ ص٢٥٩ ـ حبن المعاضرة جدا ص٢٣١.





الفرك الأوك

ويشتمل على:

صاحب الألفية (ابن مالك) - نبذة عن ألفية ابن مالك -شروحها - التعليق على الشروح - الحواشي على الألفية -إعرابها - شرح شواهدها .

••••

صاحب الالفية

فلما كان موضوع بحثى هو «تحقيق لشرح من شروح الفية ابن مالك» فمن الحق أن أتكلم أولا بصورة مـوجزة عن تاريخ حياة صاحب الألفية ثم أنتـقل بعد ذلك إلى الكلام على الألفية نفسها وشراحها.

صاحب الألفية:

نسبه: هو محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين الطائى الجيانى الشافعي النحري الاستاذ إمام ومانه في العربية.

مولده: ولد بجيّان ـ بفتح الجيم وتشديد الياء ـ بلد بالأندلس سنة ٢٠٠هـ ستمائة أو إحدى وستمائة كما قال الذهبي.

شيوخه: في بلدته جيان، أخذ النحو والقراءات عن ثابت بن حيان، ثم قدم دمشق وأخذ عن أبي الحسن على بن محمد السخاوى، وسمع منه ومن أبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر، وأبي صادق بن الصباح، وله شيخ جليل هو ابن يعيش الحلبي.

تلامیده: روی عنه ابنه الإمام بدر الدین، والشمس بن أبی الفتح البعلی، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار، وخلق كثیر.

عمله: استوطن دمشق ونزل بالعادلية الكبرى وولى مشيخة الكبرى التى من شروطها القراءات والعربية، وكانت ولايته بعد أبى شامة، وأقام بالعادلية، وألف التواليف المفيدة في فنون العربية.

طرف من حياته وعلمه: كان همه التردد على العلماء والأخد عنهم حتى يتفنن ويتذوق العلم الذى يريد أن يصل إليه، ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتاليف، وصار أستاذ أهل زمانه وإمام أوانسه، فقد صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين، وكان إماما في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار

من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها، وأمسا في النحو والتصريف فكان فيسهما بحراً لا يجارى وحبراً لا يبارى. وأما أشعار العرب التي يستشسهد بها على اللغة والنحو فكانت الائمة الأعلام يجحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلا عليه رجزه وطويله ويسيطه وغير ذلك.

أخلاقه: كان ابن مالبك رجلا ورعًا تقيًّا اكتسى حلة السدين المتين وصدق اللهجة وكشرة النوافل وحسن السمت ورقة القلب وكمال السعقل والوقار والتؤدة، كثير العبادة، وانفرد عن المغاربة بشيئين؛ بالكرم ومذهب الإمام الشافعي.

قال أبو حيان: إبحثت عن شيوخه فلم اجد له شيخًا مشهوراً يعتمد عليه ويرجع في حل المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال قرأت على ثابت ابن حيان بجيان وجلست في حلقة أبي على الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يومًا، ولم يكن ثابت بن حيان من الأثمة النحويين، وإنما كان من الأثمة المقرئين، قال: وكان ابن مالك لا يحتمل المباحث، لائه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه هذا مع كثرة ما اجتباه من ثمرة غرسه».

مؤلفاته:

- الفية ابن مسالك. التي اشتهرت في البلاد العربية وغيرها وهي المكونة من ألف بيت، وقد كثر شراحها.
- ٢ تسهيل الفوائد وتكسيل المقاصد هو مختصر كتاب له اسمه: «كتاب الفوائد» في النحو، ضاع ومن هذا للختصر نسخ في برلين، وليدن وباريس والأسكوريال، وله شروح في دار الكتب المصرية أحدها لابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩ وقد شرحه ابن عقيل أيضًا وغيره...
- ٣ ـ لامية الأفعال أو كتاب المفتاح في أبنية الأفعال، ويقال لها «لامية ابن مالك» منها نسخ في خوطا ومنشن وباريس والاسكوريال. ولها شروح منها: شرح لابنه بدر الدين في برلين وباريس، وطبع في بطرسبورج سنة ١٨٦٤ و فيرهما. وهناك شروح أخرى بعضها في دار الكتب المصرية.

- الكافية الشافية: أرجوزة في النحو ٢٧٥٧بيــتا، ومنها لخص ألفيته المتقدم
 ذكرها ومن الكافية نسخة في مكتبة الأكاديمية في ڤيينا.
 - ٥ _ عدة الحافظ وعمدة اللافظ: في النحو أيضا في باريس.
 - ٦ ـ سبك المنظوم وفك المختوم في النحو في برلين.
 - ٧ _ إيجاز التعريف في علم التصريف في الأسكوريال.
- ٨ ـ شواهد التوضيح وتصحيح مشكلات جامع السصحيح في الأسكوريال
 وطبع في الهند سنة ١٣١٩.
 - 4) كتاب العروض في الأسكوريال.
- ١٠ تحفة المودود في المقسسور والممدود، قصيدة همزية فيها الألفاظ التي آخرها ألف، وتشتبه أن تكون مقصورة أو ممدودة. منها نسخة في دار الكتب المصرية مع لامية العجم.
 - ١١ _ الألفاظ للختلفة: مجموع مترادفات في برلين.
 - ١٢ _ الاعتقاد في الفرق بين الصاد والضاد: قصيدة مشروحة في برلين.
- 17 ـ الإعلام بمثلث الكلام: أرجوزة في نحو ٣٠٠٠ بيت. ذكر فيها الألفاظ التي لكل منها ثلاثة معان باختلاف حركاتها، ورتب الألفاظ على الحروف الأبجدية. في كالمعجم للمثلثات، منها نسخة في دار الكتب المصرية في 180 صفحة وقد طبعت بمصر.

وفاته: توفى ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء الثالث عشر من شعبان سنة ٦٧٢هـ اثنتين وسبعين وستماثة، وصلى عليه بالجامع الأموى، ودفن بسفح قاسيون، وقد رثاه شرف الدين الحصنى بقوله:

يا شتات الأسماء والأفعال بعد موت ابن مالك المفضال وانحراف الحروف من بعد ضبط منه في الانفصال والاتصال(١)

⁽۱) طبقات القراء لابن الجزرى جـ ۲ رقم ۳۱ ۲۲، وبغية الوعاة للسيموطى ص٥٣، وفوات الوفيات لابن شاكر جـ ۲ ص٢٢٨، طبقات الشافعية للسبكى جـ ص ٢٨٠ تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان جـ ص ص١٥٠، شذرات الذهب جـ ص ٣٣٩٠.

الفية ابن مالك

لفظ ألفية،

لفظ المنسوب إليه وهو الألف. ويميل إلىه العرب من قديم في عطاياهم ومنحهم وتعبيراتهم، وهو عدد دال على الكمال عندهم.

ولما نظمت العلموم وشاع هذا النوع من التأليف في آخر القسرن السادس الهجرى وما بعده من عصور المؤلفات المختصرة حفظا لقواعدها وتسهيلا للطالبين في حفظ ضوابطها مالوا إلى هذا العدد فنظموا عليه.

وفى فهسرس كشف الظنون لمادة الفسية لم نجد أسسبق من الفيسة ابن معط ثم تلبها الفية ابن مالك ثم تتابعت المنظومات التي بهذا الاسم.

نبذة عن الألفية،

«الألفية في النحو» للشيخ العلامة جمال الدين أبي عبدالله الطائي الجياني المعروف بابن مسالك النحوى المتوفى سنة ٢٧٢هـ اثنتيسن وسبعين وستحائة. وهي مقدمة مشهورة في ديار العرب، وجمع فيها مقاصد العربية وسماها «الخلاصة» في علمي النحو والتصريف، أخلها ابن مالك من الكافية الشافية، جعلها في ارجوزة لطيفة مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان مسا يختاره من الآراء أحيانا، وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص حتى طويت مصنفات أثمة النحو من قبله، وإنما اشتهرت بالألفية، لأنها ألف بيت في الرجز أولها.

قال مُحمَّدُ هُو أَبْنُ مَالك أحمدُ ربِّي الله خَيْرَ مالك

وقد نشرها كشيرون وترجمها المستشرق «بنتو» إلى الفرنسية، وطبعت مع الأصل العربى في الاستانة سنة ١٨٨٧م، وقد شرحها الكثبير من النحاة. أبرزوا معاسنها.

شروحها: منها:

١ - شرح ابن ماللته صاجب الألفية، قال الذهبي في كستابه تاريخ الإسلام
 في ترجمة ابن مالك (وله الخلاصة وشرحها والله أعلم).

٢ ـ شرح الألفية لولده بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى الدمشقى الشافعى المتوفى سنة ٦٨٦ ست وثمانين وستمائة، وهو شرح منفتح وهو المعروف بشرح ابن المصنف، خطأ والده فى بعض المواضع، وأورد الشواهد من الآيات الـقرآنية ـ أوله. أما بعد حمد الله سبحانه بما له الحمد. . إلخ. . فرغ من تأليفه فى محرم سنة ٦٧٦ هـ ست وسبعين وستمائة.

فوعلى هذا الشرحة:

- أ ـ حاشية للشيخ عز الدين محمد بن أبسى بكر بن جماعة الكنانى
 المتوفى سنة ٨١٩ هـ تسع عشرة وثمانمائة.
- ب ـ وحاشية للشيخ العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ خمس وخمسين وثمانحاتة.
- جد وحاشية للقاضى زكريا بن محمد الأنصارى المتوفى سنة ٩٢٨ ثمان وعشرين وتسعمائة سماها «الدرر السنية» أولها «الحمد لله الذى منحنا علم اللسان»... إلخ.. علقها سنة ٩٨٥هـ خمس وتسعين وثمانمائة.
- د ـ حاشية للمقاضى تقى الدين بن صبدالقمادر التميمى المتوفى سنة ١٠٠٥ هـ خمس والف، جمع فيه أقموال الشراح، وحاكم فيما بينهم.
- هــ وحاشية للشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى جردها الشيخ
 محمد الشويرى الشافعى المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ تسع وستين وألف.
- د ـ التعليق على الشرح: علق الشيخ جـ لال الدين عبدالرحمن أبو بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ إحدى عشرة وتسعمائة، وصل فيها إلى أثناء الإضافة وسماها «المشنف على ابن المصنف».
- ٣ ـ شرح الألفية للشيخ محمد أبى الفتح أبى الفضل الحنبلى النحوى المتوفى
 سنة ٧٠٩ هـ تسع وسبعمائة.

- ٤ ـ شرح الألفية للعلامة شمس الدين بن محمد بن محمد بن الجزرى
 المتوفى سنة ٧١١ هـ إحدى عشرة وسبعمائة.
- ۵ ـ شرح الألفية للشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الأسنوى المتوفى سنة
 ١ ٢٧هـ إحدى وعشرين وسبعمائة.
- آ ـ شرح العلامة أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ خسمس وأربعين وسبعسمائة. ولم يكمل هذا الشرح. فقد شرح نصف الألفية في مجلدين وسماه «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مائك». أوله: حسمد الله من أوجب من افتتح به الإنسان . إلغ، ذكر أن غرضه من مقاصد ثلاثة: تبيين ما أطلقه وتبينه على الخلاف الواقم في الأحكام وحل المشاكل.
- ٧ ـ ومن الشروح المشهورة شرح العلامة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بسن على المرادى المصرى المعروف بابن أم قاسم النحوى المتوفى في يوم صيد الفطر سنة ٧٤٩هـ، أوله: الحمد الله والشكر له. . إلخ، وهو الشرح الذي نعمل على تحقيقه.
- ٨ ـ شرح الشيخ زين الدين عمر بن المظفر الوردى بن عمر بن أبى الفوارس
 ابن على الشاقعى المشهور بابن الوردى المتوفى سنة ٩٤٧هـ تسع
 وأربعين وسبعمائة.
- ٩ ـ شرح الشيخ جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الأسنوى المتوفى سنة
 ٢٦٧هـ اثنتين وستين وسبعمائة. قال السيوطى فى طبقات النحاة: لم
 ٧٦٨ه.
- ١٠ شرح العالامة جامال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوى المتوفى سنة ٧٦٢هـ اثنتين وستين وسبعسائة، نثرها في مجلد وسماه «أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك» ثم اشتهر بالتوضيح.

الومن الشروح عليها:

شرح الشبیخ خالد بن عبدالله الازهری النحوی الذی فرغ منه سنة ۸۹۰ تسعین وثمانمانة، وهو شرح عظیم ممزوج سماه «التصریح بمضمون التوضيح؛ أوله: الحمد لله الملهم لتوحيده. . إلخ . . ، ذكر أنه رأى ابن هشام في منامه فأشار إليه بشرح كتابه فأجاب.

ومن الحواشي عليه:

وعلى التوضيح تعليقات منها:

- الدين محمد بن شرف الدين أبى بكر بن جماعة المتوفى
 سنة ١٩٨هـ تسع عشرة وثمانمائة.
- ب _ وحاشيــة بدر الدين محمود بن أحمد الــعينى المتوفى سنة ٨٥٥هــ خمس وخمسين وثمانحانة.
- جـ ـ وحاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمرى المتوفى في حدود سنة ٨٧٠هـ سبعين وثمانحائة.
- د_وحاشية محيى الدين عبدالقادر بن أبى القاسم البسورى المالكى المتوفى سنة ٨٨٠هـ ثمانين وثمانمائة، سماه «رفع الستور والأرائك عن مخبشات أوضح المسالك؛ أولها: أما بعد حمد الله ذى الجلال.. إلخ.
- هـ ـ وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عـبد الرحمن الكركى المتوفى فى حدود سنة ٨٩٠ تسعين وثمانمائة.
- و ـ وحاشية الشيخ جملال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى
 المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة.
- ر ـ وحاشيـة اللقانى العلامة ناصـر الدين أبى عبد الله محـمد اللقانى المالكى المتوفى سنة ٩٥٨هـ ثمـان وخمسين وتسعـمائة على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.
- ۱۱ ـ شـرح أبى أمامية محـمد بن علـى الدكاكى المتـوفى سنة ٧٦٣ ثلاث وستين وسبعمائة.
- ۱۲ ـ شـرح العلامـة محـمد بن أحـمد الأسنوى المتـوفي سنة ٧٦٣ ثلاث وسبعمائة.

- ١٣ ـ شرح الشيخ برهان الدين بن محمـ بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٥ خمس وستين وسبعمائة وسماه: إرشاد السالك.
- 18 شرح قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبدالرحمن ابن عبد الله بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى من ولد عقيل بن أبى طالب المولود في يوم الجمعة التاسع من شهر المحرم سنة ١٩٨هـ ثمان وتسعين ومستمائة والمتوفى بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأولى سنة ٢٩٨هـ تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من مسهد الإمنام الشافعى. أوله: «الكلام المصطلح عليه عند النسحويين عبدارة عن الملفظ المفيد. . إلخ، وهو من الشروح المشهورة. طبع في مصر والشام وخيرهما. وقد ترجم هذا الشرح إلى الألمانية وطبع في برئين سنة ١٨٥٢.

وحلى هذا الشرح:

- أ ـ حاشية لجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ سـماها «السيف الصقيل» على شرح ابن عقيل.
- ب ـ حاشية للعلامة أبى الفتح أحمد بن صمر المعروف بالأستقاطى الحنفي المتوفى سنة ١٦٦٩هـ عـلى شرح ابن عقيل على الألفية، أولها بعد الديباجة: هذه فوائد شريفة وفرائد لطيفة نفعها جزيل. .. إلخ، فرغ من تاليفه ١١٥٠هـ.
- جـ ـ حاشية الأجهورى: هو العـلامة الشيخ عطية بن عطيـة البرهانى الشافـعى الشهيـر بالأجهورى، المتـوفى سنة ١١٩٠هـ، شرح ابن عقيل للألفية.
- د التحفة الوفية . على شرح ابن عقيل للألفية ، وهي حاشية للعلامة الشيخ محمد بن محمد بن أحمد البديسرى الدمياطى الشافعى المشهور بابن الميت الدمياطى من علماء القرن الثانى عشر الهجرى على شرح ابن عقيل على الألفية أولها: الحمد الله الذى من نحاه ما خاب . إلخ .

- هـ ـ حاشية الخضرى. هو العـلامة الشيخ محـمد الخضرى الدمـياطى الشافعي المتوفى سنة ١٢٨٨هـ على شـرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، أولـها: بحمسلك اللهم على ما وجسهت نحونا مـن سوابغ النعم . . إلخ، وفرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ.
- ١٥ ـ شرح الشبيخ عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوى المتسوفى سنة
 ٧٧٧هـ سبع وسبعين وسبعمائة ولم يكمله.
- 17 ـ شرح الشيخ محمد شـمس الدين بن عبدالرحمن بن الصائغ الزمردى المتوفى بالقاهرة سنة ٧٧٧ سبع وسبسعين وسبسعمائة قسيل: وهو شرح حسن.
- 1۷ ـ شرح الشيخ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن على بن جابر الهوارى الأندلسى المرسينى المالكى الضرير النحوى المتوفى سنة ٥٨٠ ثمانين وسبعمائة أوله «الحمد لله الذى أرسل إلينا أشرف سلم سلم سلم المرسلين. . . إلغ»، وهو شرح صفيد نافع للمبتدئ لاصتنائه بإعراب الأبيات وتفكيكها وحل عبارتها، قال السيوطى: لكنه وقع فيه تتبعته في تأليفي المسمى بتحرير الأعمى والبصير، فرغ من تأليفه سنة ٥١هـ ومات في منتصف رمضان سنة ٧٧٩ تسع وسبعين وسبعمائة.
- ۱۸ ـ شـرح القاضى برهان الـدين بن برهان بن عبـد الله الحكرى المصـرى
 المتوفى سنة ۷۸۰ ثمانين وسبعمائة.
- 19 ـ شرح الإمام الفقيه أبى إسحاق إبراهيم بن موسى بن محسمد اللخمى الفرناظى المالكى المعروف بالشاطبى المتوفى سنة ٧٩٠ تسعين وسبعمائة. على ألفية ابن مالك، والأجزاء الموجودة الأول والثانى والثالث والخامس من نسخة فى أربعة مجلدات بقلم نسخ قديم بخط عمر بن عبدالله المنظراوى، والشالث سنة ٨٦٨هـ والخامس سنة ٨٧٨هـ. بكل من الأول والشانى والثالث خرم، والثالث ينتهى باسم الفاعل، وببدأ الخامس بعوامل الجزم وينتهى بالنسب.

٢٠ ـ شرح العلامة أبى زيد عبد الرحمن بن صالح المكودى الفاسى المتوفى
 فى حدود سنة ١٠٠هـ ثمانمائة، كبيراً وصغيراً ـ شرحـه الصغير وصل
 الديار المصرية، وهو شرح لطيف نافع استوفى فيه الشرح والإعراب.

وعليه حاشية للشيخ عبد القادر بن القاسم بن أحمد بن مسحمد الأنصارى السعدى العبادى المالكى الهتوفى سنة ٨٨٠ هـ ثمانين وثمانماتة، وحاشية للعلامة الهلوى.

٢١ ـ شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباسى الشافعي المتوفى سنة ٨٠٢هـ اثنتين وثمانمائة. أوله «الحمد الله رب العالمين والعاقبة للمتقين. والخ»، فرغ من تأليفه في السابع عشر من شهر شوال سنة ٧٦٥هـ بالجامع الأقصى من القدس الشريف، وهي المسماة «بالدرة المضيئة» نسخ في مجلد مخروم الأول، وأول ما فيها من أواخر باب المعرب والمبنى، وأخرى تنتهي بأفعل التفضيل.

٢٢ ـ شرح الشيخ سراج الدين عمسر بن على الشهير بابن الملقن المتوفى سئة
 ٨٠ ـ أربع وثمانمائة.

٢٣ ـ شـرح الشيخ بهدام بن عبـدالله الديرى المالكي المتـوفي سنة ٨٠٥هـ
 خدس وثمانمائة.

٢٤ ـ شرح الألفية ـ بُلُغة ذى الخصاصة فى حل الخلاصة ـ لمحمد بن محمد
 الأسدى القدسى المتوفى سنة ٨٠٨هـ ثمان وثمانمائة.

۲۰ ـ شرح المقاضى جمال الدين يوسف بن الحنسن بن محمد الحموى المتوفى سنة ۹ ۸۰ تسع وثمانمائة.

٢٦ ـ شرح الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد بن خطيب داريا المتوفى سنة
 ٨١٠ عشر وثمانمائة ـ مزج فيه المتن.

۲۷ ـ شرح القاضى أحــمد بن إسماعيل الشــهير بابن الحسـباني المتوفى فى
 حدود سنة ١٥٨هـ خمس عشرة وثمانمائة.

- ۲۸ ـ شرح الشيخ أبى عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمسانى
 الصغير المتوفى سنة ۸٤۲هـ اثنتين وأربعين وثمانمائة.
- ٢٩ ـ شرح الشيخ شمس الدين بن زين الدين المتوفى سنة ٨٤٥هـ خمس
 وأربعين وثمانمائة ـ شرحها نظما.
- ٣٠ ـ شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد القباقبى الحلبى
 المتوفى فى حدود سنة ٨٥٠هـ خمسين وثمانمائة.
- ٣١ ـ شرح الشيخ محمد بن محمد الأندلسي الشبهير بالبراعي النحوى المتوفى سنة ٨٥٣هـ ثلاث وخمسين وثماغائة.
- ٣٢ ـ شرح الألفية ـ تأليف أحد الفضلاء ـ الموجود منه الجزء الثانى مخروم من الأول وأول ما فحيه من باب نعم ويئس وما جرى مجراهما ينتهى إلى اثناء باب إعراب الفعل تليه كراسة من الجزء الأخير منه ـ مخطوط بخط محمد بن محمد المنظراوى، فرغ من كتابته فى اليوم الخامس والعشرين من شهر ذى الحجة ٨٦٨هـ.
- ٣٣ ـ شرح العلامة تقى الدين أحمد بن محمد الشمنى المتوفى سنة ٨٧٢هـ اثنتين وسبعين وثمانمائة ـ وهو شرح بديع مهذب المقاصد، أوله «حمدا لله تعالى على ما منح من أسباب البيان؟. . إلخ.
- ٣٤ ـ شرح العالامة زين الدين بن عبدالرحمن بن أبى بكر الشهاير بابن
 العينى الحنفى المتوفى سنة ٩٩٣ هـ ثلاث وتسعين وثمانمائة ـ شارحها
 مزجا ـ وهو شرح مختصر جدًا، أتمه تأليقًا سنة ٩٩٨هـ.
- أوله: الحمد لله رب العالمين. . إلخ، مخطوط بقلم معتاد، وتمت كتابته في أوائل شهر ذي القعدة سنة ١٠٤٣هـ.
- ٣٥ _ ومنها «التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية» هو شرح للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ المغسريي المالكي من علماء القرن التاسع الهجري. على ألفية ابن مالك، أوله «الحمد لله الذي لا يستفتح بأجل من اسمه كلام. . إلخ» نسخة في مجلد بقلم معتاد.

- ٣٦ ـ شرح الشيخ جلال الدين بن أبى بكر المصروف بالسيوطى المتوفى سنة الله على عشرة وتسعمائة، وهو شرح مختصر مجزوج ـ مكث فى تأليفه سمنتين سماه «البهجة المرضية» أوله «أحمدك اللهم على نعمك وآلائك. . إلخ». وله مختصر فى الألفية فى ستمائة بيت وثلاثين دقبقة وسماه «الوفية».
- ٣٧ ـ ومنها «قـتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك» وهو شرح للمـلامة شمس الدين أبي عبـدالله محمد بن قاسم المغزى الشـافعى المتوفى سنة ٩١٨ هـ هلى ألفية ابن مالك. أوله، «بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتى نحمـد الله الماتح من أراد لسانا عربيًا... إلخ» نسخـة في مجلد بقلم معتاد وبها خرج.في ٢٠٤ ورقة.
- ٣٨ ـ شرح ابن داؤد على الألفية. هو العلامة زين الدين أبو يحيى داود بن داود مسحمد المللكي على الألفية، أوله: «الحمد الله حسمدا يليق برضائه.. إلخ» نسخة في مجلد بقلم معناد، نقلت في نسخة المؤلف بخط على بن سليمان سنة ٩٢٠هـ بها خرم وآثار رطوبة.
- ٣٩ ـ ومنها فالدرة السنية على شرح الألفية الشيخ الإسلام زكريا ـ وهو الإمام شبيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصارى الشافعي المترفي سنة ٩٢٥ هـ خمس وعشرين وتسعمائة . نسخة في مجلد.
- ٤٠ شرح الألفية ـ لم يعلم مؤلفه ـ أوله قالحمد لله للجيب النداء بلا ابتداء . . . إلى أن قال: قويعد فهذا ما فتح الله تعالى به شرحًا أو كالشرح على الألفية . . إلخ انسخة في مجلد بقلم معتاد قديم ويغلب على الظن أنها مكتوبة في عصر المؤلف بآخرها تملك لأحد الأقاضل بتاريخ أواخر شهر رجب سنة ١٠٣٧هـ.
- ٤١ ـ شرح العالامة نور الدين أبي على بن محمد الأشموني المتوفى سنة
 ٩٢٩ ـ وعشرين وتسعمائة.

ومن الحواشي عليه:

- أ ـ حاشية ابن قماسم العبادى ـ وهو العلامة أبو العمباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العمبادى المصرى الشافعى الأزهرى المتسوفى سنة 1948هـ على شرح الأشمسونى على الألفية ـ نسخة فى مجلد بها خروم وأكلة أرضة.
- ب ـ حاشية للعملامة أحمد بن عمر الحنفى المشهدور بالأسقاطى المتوفى منة ١١٦٩هـ على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك والمسماة «تنوير الحمالك على منهج السمالك إلى ألفية ابن مالك» أولهما: «الحمد فله رافع الدرجات لمنخفض الجناب. والخ». فرغ من تأليفها منة ١١٢٠هـ نسخة في مجلد بها خروم.
- جد حاشسية الحفنى ـ هو العلامة العارف بالله شمس الدين أحسد بن سالسم بن أحسد المعروف بالحلفنى الشافسعى المصرى المتسوفى سنة ١٩٩٠هـ. على شرح الأشسمونى على الألفسية، نسخة في مجلد بقلم معتاد.
- د ـ حاشية الصبان ـ وهو العلامة أبو العرفان محمد بن على المعروف بالصبان الشافعى الحنفى المشوفى سسنة ١٢٠٦هـ على شرح الاشمونى على ألفية ابن مالك أولها فنحمدك اللهم على ما وجمهت نحونا من سوابغ النعم. . إلخ، فرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ.
- هـ حاشية لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عليش المعمروف بالشيخ عليش المالكي المولود في القساهرة سنة ١٢١٠هـ والمتسوفي سنة ١٢٩٩هـ والمسماة (هداية السائك).
- 27 ـ ومن شرحها «فتح الحالق المالك في حل الفاظ الفية ابن مالك» ـ وهو شرح للعلامة محمد بن أحمد السنربيني الشافعي المعروف بالخطيب المتوفى سنة ٧٧٧هـ على الفية ابن مالك، أوله: «الحمد لله الذي أنزل قرآنا عربيا على أفضل خلقه . . إلخ»، فرغ من تأليفه سنة ٩٧٦هـ. نسخة في مجلد بقلم معتاد بها أوراق بخط مغاير وآثار رطوبة في ٣٣٧ ورقة.

- ٤٣ ـ شرح الشيخ بدر الدين محمد بن محمد الرضى الغنزى المتوفى في
 حدود سنة ١٠٠٠ ألف، وله ثلاثة شروح منثور ومنظومان.
- ٤٤ ـ ومنها «المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية» وهو شرح للشيخ احمد بن على المعروف بالسندويي الشافعي من علماء القرن الحادي عشر الهجري على الفيسة ابن مالك، أولها: «الحسمد فله الذي رفع السمسوات بقدرته وعنايته. . إلخ» فسرغ من تأليف سنة ١٠٦٠هـ. نسخة في مسجلد بقلم معتاد وبهامشه حواش وبها خروم وترميم.
- ٤٥ ـ شرح الشيخ العلامة المختار بن بون وهي تقييدات كالشرح على ألفية
 ابن مالك.
- 27 ـ شرح الألفية للشيخ أحمد بن أحمد الإصطهناوى الشافعي الأحمدي. أثمه سنة ١٢٠٧هـ أوله: «نحمدك يا منفيض الخيرات ومقدر الحركات والسكنات. . إلخه، أتم جمعه يوم الخدميس المبارك ثالث عشر شهر رجب سنة ١٢٠٠هـ ألف ومائتين. . نسخة في مجلد.
- ٤٧ ـ ومنها الكواكب السنية وهو شرح للعلامة الشيخ عبدالرحمن حسين الإدكاوى من هلماء القرن الثالث عسشر على الآلفية لابن مالك، أوله: «الحمد فه رافع الدرجات لمن انتصب لشكر أفضاله.. إلخ بخط تلميذ الشارح مرسى حسن السقا، فرغ من كتابتها اليوم الخامس من شهررجب معنة ١٢٨٩هـ.
- ٤٨ ـ ومنها «الأزهار الزينية شرح متن الألفية» لحضرة العالم العامل السيد أحمد بن السيد زينى دحلان، أوله: «الكلام على البسملة شهير فلا حاجة إلى الإطالة فيه، ولد سنة ١٣٣١هـ موافق سنة ١٨١٦، توفى سنة ٤٠١٤هـ سنة أربع وثلاثسمائة وألف من المحرم موافق ١٨٨٦م، ودفن فى البلد الحرام فى مقبرة المعلى ذات المقام أعلى الله مقامه، وكان قد فرغ من تأليفه سنة ١٣٧٦هـ نسخة فى مجلد طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية،

- ٤٩ ـ ومنها «الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية» ـ للعلامة جمال الدين ابن مالك ـ تأليف حجة العلماء والعاملين الشيخ صالح عبدالسميع الأبي الأزهري.
- ٥٠ ـ ومنها «غنية السالك على ألفية ابن مائك» وهو شرح للعلامة الشيخ عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد بن على بن مكى بن أحمد المشهبور بالسيوطى الجرجاوى الواعظ من علماء القرن الرابع عشر الهجرى على النفية ابن مائك أوله: «الحمد لله الذي رفع من انتصب لنفع العباد . . إلخ». نسخة ضمن مجسموعة في مجلد بقلم معتاد بخط المؤلف.

إعراب الألفية:

وفي إعراب الآلفية:

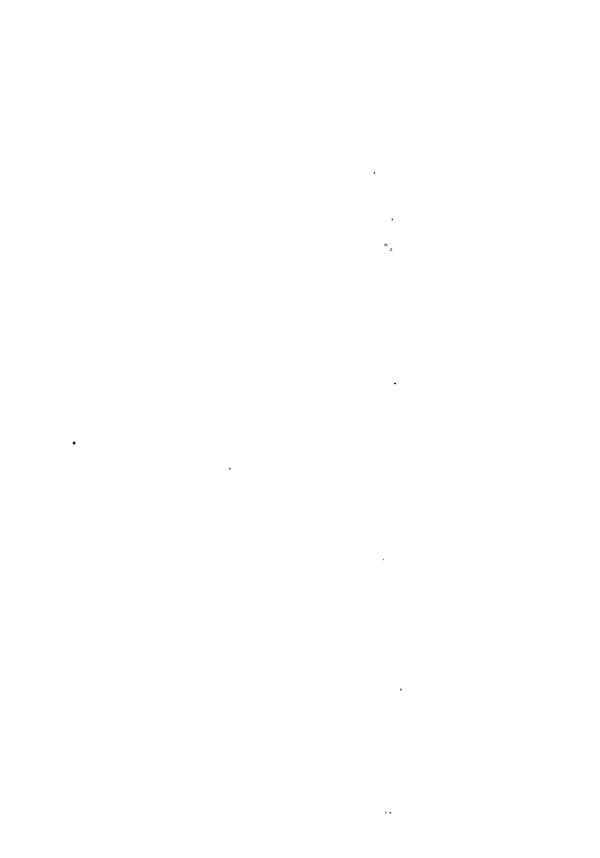
- ١ ـ كتاب للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملى الشافعى المتوفى
 سنة ٨٤٤ أربع وأربعين وثمانمائة.
- ٢ ـ كـتاب للشـيخ خـالد بن عـبدالله الأزهرى المتـوفى سنة ٩٠٥ خـمس
 وتسعـمائة. مـجلد سمـاه «تمرين الطلاب فى صناعـة الإعراب» أوله:
 «الحمد لله الذى رفع قدر من أعرب بالشهادتين . الخ»، وفرغ منه فى
 رمضان سنة ٨٨٦ ست وثمانين وثماناتة.

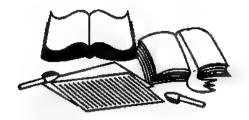
شرح شواهد شروح الألفية:

وفى شرح شواهد شروح الألفية كتابان، كبير وصغير للشيخ أبى محمد محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥ خمس وخمسين وثماتمائة، سمى الكبير بالمقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية، وقد اشتهر بالشواهد الكبرى جمعها فى شروح التوضيح وشرح ابن المصنف وابن أم قاسم وابن عقيل، ورمز إليها بالظاء (لابن الناظم) والقاف (لابن أم قاسم) والهاء (لابن هشام) والعين (لابن عقيل) وعدد الأبيات المستشهدة ألف ومائتان وأربعة وتسعون، وفرغ من الشرح فى شوال سنة ٢٠٨ه مت وثمانمائة (١).

وقهرست دار الكتب المصرية، وفهرست مكتبة الأزهر الشريف.

⁽۱) كشف الظنون جـ ا ص ١٠٩، ١١٠ ١١١







الفرك الثانى

ويشتمل على:

التعریف بالمرادی المعروف بابن أم قاسم (نسبه – مولده – تسمیته بابن أم قاسم – تسمیته بالمرادی).

علمه (ابن أم قاسم النحوى، الفقيه، الأصولي، المقرئ)

خلقه - رؤيته للنبي ﷺ - أسرة المرادي - شخصية المرادي

••••

المرادى المعروف بابن أم قاسم

نسبه:

هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن على أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادى المصرى المولد المغربي المحتد الفقيه المالكي النحوى اللغوى(١).

مولده

لم أر مؤرخًا تعرض لتاريخ ميالاده، وهذا شأن بعض العلماء حيث لم يعثروا له على تاريخ يحدد مولده.

ولكن ذكر السيوطي أنه (ولد بمصر)(٢)، وغيره: المصرى المولد(٣).

تسميته بابن أم قاسمه

نسبة إلى جدته من أبيه كانت تعيش في بلاد المغرب في مدينة أسفى الساحلية الواقعة على المحيط الأطلنطى في المغرب، ولكن شاءت الأقدار أن ينتقل ولدها إلى مصر فصحبته، وكانت هذه المرأة على جانب كبير من الحلق والتدين والصلاح، فالتف الناس حولها وأجللوها وأكرموها واحترموها، ووضعوها في مكان يليق بها فخاراً وإكباراً.

وكان اسمها زهراء، ولاعتقادهم فيها حينما وفدت من المغرب سموها بالشيخة.

فلما ولد الحسن المرادى في منصر وشب، وكان أكثر الناس التفافا بجدته، وكان أكثر حبًّا وتقربًا وملازمة لها، لقبوه بها وقرنوا استمها باسمه، فصار اسمها عنوانا عليه وشهرته تابعة لها يعرف ويتميز به عن غيره.

⁽۱) راجع: بغية الوعاة للسيوطى ص٢٢٦ وحبسن المحاضرة ص٢٣٠ وطبقات القراء لابن الجزرى جدا ص ٢٢٧ والدر الكامنية جدا ص٢١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب جدا ص٢١٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

⁽٢) راجع : حسن المحاضرة للسيوطي ص٢٣٠.

⁽٣) راجع : طبقات القسراء جدا ص٢٢٧ وشذرات الذهب جدا ص١٦٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

«المعروف بابن أم قاسم وهي جدته أم أبيه واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب صوفت بالشيخة فكانت شهرته تابعة لها» ا هـ(١).

(الشهير بابن أم قاسم لامرأة تبنته تدعى أم قاسم من بيت السلطان) اهـ(٢).

تسميته بالرادىء

باطلاعی علی کتب المؤرخین لم أعثر علی سبب تسمیته بالمرادی، ولعل المؤرخین لم یهتموا بهذه التسمیة فأهملوا سببها.

وأقول: ربما يكون نسبة إلى قبيلة مراد باليسمن أو نسبة إلى جد له يسمى المرادى.

:dale

ابن أم قاسم النحوى:

هو اللغوى التصويفي البارع، كسان ابن أم قاسم في النحو نابغة من نوابغه، أُغرم به منذ صغره، وشغف بالتدوين والتصنيف.

فهو الإمام الذي خدم هذا الفن أكثر عمره واشتهر اسمه وطار صيته، حيث كانت الحاجة في هذا العصر أدعى إلى نشاط حركتى التدوين والتصنيف، فبرزت شخصيته النحوية بروزا لا نظير له، وانكب وسهر الليالي على كتب السابقين فتأثر بهم، وأخذ منا حلى له من اليواقبيت النحوية وأزهاره الباسمة، فكانت نتيجة اطلاعه على آراء السابقين ومصنفاتهم، أنه أصبح علما من الاعلام القادرين على

⁽١) راجع: بغية الوصاة ص ٢٢٦، والدر الكامنة جـ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشدرات الذهب جـ٣ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٠.

⁽٢) راجع : الدور الكامنة لاين حجر جـ لا ص١١٦ رقم ١٥٤٦.

تخطى الصعاب، والبسرور إلى الوجود في ثوب فسيب يحقق للنحو كل آماله وأمانيه.

فنراه فى كتب نقل عن السابقين واهتم برأيهم واعتمد عليهم وناقش رأيهم فى بعض المسائل، وليس هذا فحسب بل إنه تتلمذ على رجال عظام من أثمة النحو وكبرائهم أمشال أبى عبدالله الطنجى، والسراج الدمنهورى وأبى زكريا الغمارى، والشيخ أبى حيان.

(وأخذ العبربية عن أبي عبد الله الطنجي والسراج الدمنهوري وأبسي زكريا الغماري وأبي حيان) ا هـ(١).

فهؤلاء كانت لهم اليد الطولى على ابن أم قاسم حيث نبغ وتقدم واشتهر فى فن النحو فتأثر واقتدى بهم وسار على طريقهم.

ولكن بالبحث رأيت أنه لم ينقل في كتبه عن شيوخه إلا عن شيخه أبي حيان. وأعلم ذلك بأنه كان من أفاضل الشيوخ وكان آخرهم، وأكثر ملازمة له (عن جماعة آخرهم أبو حيان) ا هـ(٢).

وهكذا كان شأن ابن أم قاسم يتقلب هنا وهناك لينال الحظ الوفير من اللسان العربي القويم، وأغلب الظن أنه كان في منطقة شمال القاهرة حيث دفن هناك.

وفعلا أصبح نحويًا بارعًا نال إعجاب الجميع، وكان من أكابر عصره، نهل الكثير من مؤلفاته التي لا ينضب معينها سواء كانوا في عصسره أم بعده، وجميع مؤلفاته مصادر وثيقة لدى النحاة، ولقوة حرصه على تعلم النحو خرجت كتبه إلى الوجود مزهوء بنفسها بما فيها من معان فياضة وآراء سديدة؛ فلذلك كثر الناقلون عنه.

الورأيت بخط العلامة شهاب الدين الأبذى ما صورته: قال محمد بن أحمد

⁽۱) راجع: بغية الوصاة ص٢٢٦، حسن المحاضرة للسيوطى ٢٣٠ وطبيقات القبراء جـ١ ص٢٢٧ والدرر الكامنة جـ٢ ص١١٦ رقيم ١٥٤٦، شيلرات الذهب جـ٣ ص١٦٠، روضات الجنات ص٢٢٥.

⁽۲) راجع طبقات القراء لابن الجزرى جــ١ ص٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

ابن حيسدر الأنصارى مسعرفا للشسيخ المرادى أنه شرح الجسزولية والكافية الشافسية والتسهيل، والفصول لابن معط، والحاجبية النحوية والعروضية... ا هـ(١٠).

ابن أم قاسم الفقهه،

لم يكن المرادى حبيب فن واحد ضفد كان مع ذلك ضفيها في المذهب المالكي. درس الفق وأتقته، ونبغ فيه حتى صار إليه ناس للفتيا يعتدون برأيه، ويأتمرون بقسوله، حبتي إنه كان يجلس في بعض الأمكنة لمنح الناس درسه، والانتشاع به في أحكام المشريعة؛ وذلك لانه تلقى عن علم من أعلام المذهب المالكي وهو الشرف المغيلي المالكي، فبت فيه روحه ولقنه أحكام الفقه وشرائعه.

«والفقه عن الشيخ شرف الدين المغيلي المالكي» ا هـ(٢).

فلم يلبث ابن أم قــامـم أن بث روح الشريعــة بين جلسائه ومــستــمعــيه في أماكن خاصة فاستفاد منه الجميع وانتفعوا به.

ولكن لم يثبت أن ألف كتبًا في الفقه المالكي.

ابن أمقاسم الأصوليء

لم يكتف ابن أم قاسم بالنحو والفقه المالكي بل نبغ أيضًا في علم الأصول، فكان أصوليا ماهرًا متينا فيه مجيئًا، فكان لا يضن بعلمه ولا يبخل به على أحد.

هذا دأبه وعلاته، لأنه كان تقيها ورعا محبًّا للخير للمناس عامة. وذلك أنه تلفى على شيخ من شيوخ الأصول وهو الشيخ شمس الدين بن اللبان.

(والأصول عن الشيخ شمس الدين بن اللبان) ا هـ(٣).

⁽١) راجع: الدرر الكامنة لابن حجر جـ٣ ص١١٦ رقم ١٥٤٦.

⁽۲) راجع: بغية الوعاة للسيوطي ص٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزري جـ١ ص٢٢٧، والمسات والدر الكامنة جـ٢ ص١٦٠، وروضات الذهب جـ٣ ص٢١٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

 ⁽٣) راجع: بغية الوهاة للسيوطى ص٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٢٢٧،
 الدرر الكامنة جــ٣ ص١٦٦ رقم ١٥٤٦، وشمذرات الهنعب جـ٣ ص١٦٠، وروضات الجنات ص٢٧٥.

ومع تفوقه لم يرد أنه صنف في علم الأصبول، فهبو كغيره من العلسماء يتناولون جميع الفنون وينبغون في فن ويشتهرون به.

ابن أم قاسم المقرئ:

وأيضًا نبغ ابن أم قساسم في القراءات، وتفنن فيسها وتبحر وأجساد، وكان له مجلس يفد إليه الكثير لتعلم القراءات والاقتداء به، كما اقتدى هو بعلم من أعلام القراء الذي اتبع طريقه واهتدى بهديه، وهو الشيخ مجد الدين إسماعيل.

«قرأ القراءات على العلامة مجد الدين إسماعيل ابن الشيخ تاج الدين محمد البناكتي» ا هـ(١).

وثبت أنه ألف كتابًا صغير الحـجم، في وقف حمزة وهشام على الهمز على الشاطبية.

«وأفرد باب وقف حمزة على الهمز في مصنف وذكـر فيه اجتمالات أكثرها لا يصح....١ هـ^(٢).

وأخيرًا:

كان مجيداً في تصنيفه متفننا فيه (وصنف وتفنن وأجاد) ا هـ(٣).

ورأيت أن الأيدى لم تمتد إلى تحقيق مخطوطاته القيسمة إلا في هذه الأونة، مع قوتها واتساع مداركها وتزويدها بالمعلومات الهامة.

فتسد البعض بده إلى تحقيق الجنى الدانى في حروف المعماني، والآخر إلى شرح التسهيل.

وبعون الله سأعمل على تحقيق شرحه لالفية ابن مالك.

خُلقه: كان ابن أم قاسم على خلق كبير صالحًا متدينا تقيا ورعا يخاف الله

⁽١) راجع طبقات القراء لابن الجزري جـ١ ص٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

⁽٢) راجع طبقات القراء لابن الجزرى جدا ص٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

ويخشساه، كثيــر المروءة والتواضع غيــر مزاحم على المتاصب، فقـــد وصل إلى ما وصل إليه من العلم والإجادة فيه دون أن يرتقى منصبًا من المناصب.

وكان متعبد حسن الشمائل كثير المحاسن، عظيم الوقد والسكينة محمود السيرة جليل القدر ظاهر الحسوع كثير القناعة معظما عند الحداصة والعامة، حسن العشرة رحب الصدر، متقربًا إلى الله عز وجل وليًا من أوليائه يكشر من قراءة القرآن والصلاة على النبي على النبي الله عن قراءة القرآن والصلاة على النبي الله عن قراءة القرآن والصلاة على النبي الله عنها صالحاً العداً).

رؤيته للنبي ﷺ،

وكان دائما يجالس الناس ويتحاضرهم في مسجد مصر القديمة وكانت له كرامات ظهرت على وجمه البسيطة، فلقد رأى النبي الله في منامه يحثه ويحضه على عمل الخير لرغبة الناس فيه وقربهم منه.

وله كراميات كثيرة مينها أنه رأى النبي ﷺ في النوم، فقيال له: يا حسن الجلس. نفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف، ا هـ(٢).

أسرة الثرادى المروف باين أم قاسم،

ما وصبل إلينا من كتب المؤرخيين من أخبار هذه الأسرة لا يبعدو مبجرد إشارات عابرة. ولم يثبت أن للرادي حدثنا في هذا الشأن بما يضيء جوانبه ويظهر معالمه. ومن ثم لا نعرف ما إذا كان المرادي تزوج وأنجب أم لا.

وكان ما انتهى إليه من حديث آبائه وأجداده، ما قيل عن جدته كما سبق «المعروف بابن أم قاسم وهي جدته من أبيه، واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة. . . ١ ١ هـ.

شخصية الرادى

أعنى بالشخصية هنا ما يمتاز به ابن أم قاسم من صفاته الخلقية والجسمية. .. أمرا الحلقية فقد ذكرتها ...

⁽١) شذرات الذهب جمة ص١٦٠، روضات الجنات ص٢٢٥.

⁽٢) الدور الكامنة لابن حجر ٢/١١٦ رقم ١٥٤٦ تحقيق الأستاذ محمد سيد جاد الحق.

وأما الجسمية: فلم يرد في كتب المؤرخين ما يصور لنا هذه الصفة.

وكنت أود وأتمنى أن أقدم صورة واضحة لأسرة المرادى وبيئته التى عاش فيها وأن أظفر بالنصوص التى تعطينا ملامح وشخصية المرادى، ولكن لم يرد من ذلك شىء حتى يفسح الطريق لرسم صورته.

ويبدو أن هذا الأمسر لم يكن يشغل بال الأقدمين من المؤرخسين، وربما كان الحديث عن خاصة أسرته وبيئته يعد عندهم من لغو القول.

ففات بذلك علينا أشياء ثمينة لها أثرها الفعال في تحقيق شخصيته.

أما شخصيت العلمية: فتنصب في مؤلفاته وشمروحه التي ركن إليها المتأخرون ونهلوا من معينها واستندوا على أقواله واعتدّوا بآرائه ونقلوها عنه.

فهذا يدل على سعة مداركه وشخصيته العلمية العامة التي تمثلت في هذه المؤلفات.







الفجك التالث

ويشتمل على:

شيوخ المرادي

تلاميده

مؤلفاته

وفاته

نبذة عن سرياقوس

عام الوفاة

....



شيوخ ابن أم قاسم

نبغ الشيخ المرادى المعروف بابن أم قاسم، وذاع صيته واشتهسر بين الحلق وبرع فى النحو والفقه والأصول والقراءات، وله فى كل فن خبرة، وأخذ عنه الكثير ونقلوا من كتبه، وذلك لدقة قوله وحصافة رأيه، ووضعه الأمور فى نصابها، وُورِن رأيه بميزان العدل فرجحت كفته، وفاق الكثير من أقرائه. وذلك بفضل شيوخه الدين تلقى عنهم وتعلم على أيديهم وجلس فى حلقات دروسهم، واستمد شعاع النور منهم على نهجهم، معضدا ذلك بأفكاره وآرائه ومقترحاته، وبالبحث لم ينقل إلا عن شيخه أبى حيان.

وسأذكر بعض شيوخ ابن أم قاسم الذين تتلمل عليهم. حسب الترتيب الزمني في وفياتهم.

١ - أبو زكريا القماري،

نسبه: هو _ يحيى بن أبي بكر عبد الله الغمارى التونسى أبو زكريا الصوفى . مولده: قال السيوطى: ولد سنة ٦٤٣ ثلاث وأربعين وستماثة من الهجرة.

من حياته: تعلم العربية ومهر فيها، وانتفع من الكثير وأفاد الجمع من علمه بعربيته، وتقلب على أيدى العلماء وجلس في حلقاتهم طلبا للعلم والتحصيل، وكان بارزا في العربية لامعا بين أقرانه.

قال السيوطى: قرأ العربية بتونس على أبى الحسن بن العصفور ويدمشق على ابن مالك صاحب الألفية. وبالقاهرة على الشيخ البهاء بن النحاس، ومع ذلك كانت بضاعته فى النحو صزجاة. وقال ابن حجر فى الدر الكامنة: أخذ عن عبد الحق بن سبعين، كتب عنه ابن سيد الناس وابن رافع. وكان غالمًا بالقراءة متفائل متفنا لها متفننا فيها، ذاع أمره واشتهر بين الناس وعلا قدره وازدهر نجمه، حتى عين مقرئا، فالتف حوله نجلق كثير، وكان متوقد الذكاء صافى الذهن حريصًا على القراءة حرصا لا يضاهيه أى حرص.

قال ابن الجزرى فى طبـقات القراء: قرأ على بعض أصـحاب الصايغ ورجع إلى بلاده، وأخبرنى غير واحــد من أصحابه الواردين علينا من تلك البلاد أن ذهنه جيد واعتناءه بالقراءات تام وحرصه زائد.

وكان متعمقًا في الأدب مطلعًا عليه يميل إليه برغبة جذابة قوية، جملته هذه الرغبة مضطرًا لأن يقول الشعر ويتسرنم به، متغنيا بمصر وعظمتها ومجدها الحالد التليد.

قال في الدرر الكامنة: ومن شعره:

بعينيكَ عل أبصرتَ أحسنَ منظراً على طولِ ما أبصرتَ من عَرَمَى مصر أناخا بأعنان السماء وأشسرفا على الأرض إشراف السماكِ أو النَّسْر وقد وافيا نَشْزاً من الأرض عاليا كأنهسما نَهدانِ قاما على صدر

وهكذا كان الغمارى مفيدا قويًّا نافعًا في عربيته أمينا وحريصًا بكل ما يملك من قسوة على فن القراءات ولايفوته أن يفخس ويتحدث عن مصسر وقديمها ـ وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف من مؤلفاته.

وفاته: قال السيبوطي، وابن حجر: مات أبو زكريا الغماري في ثالث عشر من ذي الحجة سنة ٧٢٤هـ أربع وعشرين وسبعمائة(١).

٢ - أبو حيان الأندلسي:

نسبه: هو _ محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النغزى نسبة إلى نغزة _ بفتح النون وسكون الفاء _ قبيلة من البربر، فهو الغرناطي المولد والمنشأ والمصرى الدار.

مولده: ولد بمطخشارش ـ مدينة في حسفرة غرناطة في أواخر شوال سنة ١٥٤هـ أربع وخمسين وستمائة.

⁽١٠) بغية الوعاة للسيوطي ص ٤١٠، طبقات القسراء لابن الجزري جـ١ ص٣٧٩ رقم ٣٨٦٩ والدرر الكامنة لابن حسجر جـ٥ ص٢٠٦ رقم ٥٠٥٩ تحقيق الاستـاذ محمــد سيــد جاد الحق.

من حياته: أبو حيان نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومؤرخه وأديبه.

أخذ القراءات عن أبى جعفر بن الطباع، والعربية عن أبى الحسن الآبذى وأبى جعفر بن الزبير وابن أبى الأحوص وابن السمائغ وأبى جعفر اللبلى، وبحصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدم فى النحو، وأقرأ فى حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخًا، منهم أبو الحسين بن ربيع وابن أبى الأحوص والرضى والساطبى والقطب القسطلاني والعز الحراني.

وأجاز له خلق من المشرق والمغرب، منهم الشرف الدمياطي والتقي ابن دقيق العيد والتقي رزين وأبو اليمين بن عساكر.

وأكب على طلب الحديث وأنقنه وبرع فيه، وفي التفسير والعربية والقراءات والأدب والتاريخ، اشتهر اسمه وطار صيته.

وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا فى حياته كالشيخ تقى الدين السبكى وولديه والجمال الأسنوى وابن أم قاسم وابن عقيل والسمين وناظر الجيش والسفاقسى وابن مكتوم وخلائق.

قال الصفدى: لم اره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب، وكان ثبتا قيما عارفا باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لايدرك أحد في أقطار الأرض فيهما غيره. وله الله الطولى في التنفسير والحديث وتراجم الناس، ومعرفة طبقاتهم وخصوصاً المغاربة، وأقرأ الناس قديماً وحديثاً وألحق الصغار والكبار وصار تلامدته المهار وشيوخا في حياته، والتزم ألا يسقرئ أحدا إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته.

وكان سبب رحلته عن غرناطة أنه حملته حدة الشبيبة على التعرض للأستاذ أبى جعفر بن الربير واقعة فنال منه وتصدى للتاليف فى الرد عليه وتكذيب روايته، فرفع أسره إلى السلطان فأمر بإحضاره وتنكيله فاختفى ثم ركب البحر ولحق المشرق.

قال السيوطى: ورأيت في كتابه «النضار» الذي ألف في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته. أن مما قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أن بعض العلماء رموه بالمنطق والفلسفة والرياضة والطبيعة. قال للسلطان: إنى كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبة أعلبهم هذه العلوم، لينفعوا السلطان من بعدى، قال أبو حيان: فأشير إلى أن أكون من أولئك، ويرتسب لى راتب وكسوة وإحسان فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك.

قال الصفدى: وقرأ على العلم العراقي وحضر مجلس الأصبهاني، وتمذهب للشافعي، وكان أبو البقاء يقول إنه لم يزل ظاهريا.

وقال ابن حجسر. كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه. وكان يعظم أبس تيمية ثم وقع بينه وبيسته في مسألة نقل فيها أبو حيان شيئًا عن سيبويه، فقسال ابن تيمية. وسيبويه كان نبي النحو!! لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعا من كتابه، فأعسرض عنه ورماه في تفسيسره النهر بكل موه،

وَقَالَ الصَّفَدَىٰ: وهو اللَّذِي جَسَرَ النَّاسُ عَلَى مَصَنَفَاتُ ابنُ مَالُكُ وَرَغْبُهُمْ فَيُ قراءاتها وشرح لهم غامضها وخاص بهم لججها.

وكان يقول عن مطبطمة ابن الحاجب:هذه تحو الققهاء. وكان له إقبال على الطلبة الأذكياء وغنائه تعظيم لهم.

تولى تدريس التفسير بالمنصورية والإقراء بجامع الاقمر.

صفاته: قال الانفوي: كان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم، وكان ثبتا صدوقا حجة، سالم العقيدة من البدع الفسلسفية والاعتزال والتجسيم، ومال إلى مذهب أهل الظاهر وإلى محبة على بن أبى طالب، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة الكرآن، وكان شيخًا طوالا حسن النغمة مليح الوجه ظاهر اللون مستربا بحمرة، منور الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر.

وكانت عبارته فصيحة لكنه في خير القرآن يعقد القاف قريبا من الكاف.

مصنفاته: منها:

١ - البحر المحيط في التفسير.

- ٢ ـ النهر مختصره في مجلدين.
- ٣ _ إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب.
- ٤ ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل مطول.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ قال السيوطى: لم يؤلف فى العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع، ولا أحسم للخلاف والأحوال وعليهما اعتمدت فى كتابى جمع الجوامع.
 - ٦ ـ التنخيل الملخص في شرح التسهيل للمصنف وابنه بدر الدين.
 - ٧ ـ الأسفار الملخص في شرح سيبويه للصغار.
 - ٨ _ التجريد لأحكام سيبويه.
 - ٩ ـ التذكرة في العربية، أربعة مجلدات كبار.
 - ١٠ ـ التقريب في مختصر المقرب.
 - ١١ ـ التدريب وشرحه.
 - ١٢ ـ المبدع في التصريف.
 - ١٢ _ غاية الإحسان في النحو.
 - ١٤ ـ شرح الشذا في مسألة كذا في النحو.
 - ١٥ _ اللمحة الشذرة في النحو.
 - ١٦ الارتضاء في الضاد والظاء.
 - ١٧ _ عقد اللآلي في القراءات على وزن الشاطبية وقافيتها.
 - ١٨ _ الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية.
 - ١٩ _ نحاة الأندلس.
 - ٢٠ ـ الأبيات الوافية في علم القافية.
 - ٢١ ـ منطق الخرس في لسان الفرس.
 - ٢٢ ـ الإدراك للسان الأتراك.

- ٣٢ ـ زهو الملك في نحو الترك.
- ٣٤ ـ الوهاج في اختصار المنهاج، للنووي. . . وغير ذلك.

ونما لم يكمل:

- ١ ـ شرح نصف ألقية ابن مالك في مجلدين.
 - ٢ ـ نهاية الإعراب في التصريف والإعراب.
- ٣ ـ أرجوزة خلاصة التبيان في المعاني والبيان.
 - ٤ أرجوزة نور الغيش في لسان الحبش.
 - ٥ ـ مجاني الهصر في تواريخ أهل العصر.

وفاته: مات في ثامن عشـرين صفر سنة ٧٤٥ خمس وأربعين وسبـعمائة، ودفن في مقبرة الصوفية(١).

٣ - الشرف المهيلي:

نسبه: هو _ عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي الشيخ شرف الدين.

من حياته: كان عالمًا من علماء المالكية، درس مذهب الإمام مالك ونبغ فيه، والتف الجميع حوله ينتفعون به ويتلقون عنه، وولى مناصب دينية هامة، وكان حكما عدلا يعطى الحقوق لذويها، حتى أحب الناس وأكبروه وأجلوه لـنزاهته وحصافته.

قال ابن فسرحون: كان من فضلاء المالكية وأعينانهم بالديار المصرية، وولى قضاء المالكية بها فحمدت سيرته.

وكان من أعلام الأصول والفروع جليل القدر عظيم الشأن، انتقل إلى العراق، ففاق الأقران وصحح كشيراً من المتون، وجلس الكثير في مجلسه وأذن

⁽۱) بغية الرعاة للسيوطى ص ١٢١، وطبيقات القراء لابن الجزرى جدا رقم ٣٥٥٥، وطبقات الشافعية للسبكى جدا ص ٢٨٨، وشفرات الذهب لابن العماد جدا ص ١٤٥٠.

لهم بالتبدريس ومنحبهم إجازات، وكنان همه وضع الأمنور في نصبابها، فكثنر الملتفون حوله واقتدوا به ونهلوا من معينه.

قال خالد البلوى في رحلته: اشيخنا العالم الأوحد أبو الأصبغ أحد الأعلام الجلة وعلماء الملة إمام الأثمة، وعلم الأعلام في الفروع والأصول والكلام، مصيبا في اختياراته من استقصاء واقتصار واستيفاء واختصار، فات قدره الأقدار في ضبط الفوائد، ولقط الفرائد، فهو على الإطلاق العالم الصدر العالى القدر، رحل للعراق، فأحرز خيصال السباق، واكتسب بخطه الأصول العتاق، صحح متونه، وحدق للصواب عيونه، وتبدو لها بشر ونشر كأنما تبلج وجه الصبح، أو نفح العطر، سمعت فوائد من لفظه، وقبيدت شوارد من حفظه، قرأت صليه بعض مختصر الحلاب للعز النيلي المختصر الأكبر، وأذن لي في تدريسه ا هـ.

صفاته: كان رجلا عالى الهمة عظيم القدر، يمتاز بالكرم، والمروءة، وحسن الأخلاق بصيرا بالأمور، ومحبة الناس له أثمن شيء عنده، كثير الاعتناء بنفسه في بعد عن العجب والخيلاء، وكان ذا عقل راجع مفكر حصيف الرأى، كثير الفضل على الناس.

قال خالد البلوى: عالى القدر جمع إلى معارفه بين كرم ومروءة وظرف وفتوة وروايات، وعقل وحصاة، وقضائل غير مستقصاة ا هـ. وبالبحث لم أعثر على مؤلف له.

وفاته: توفي رحمه الله سنة ٧٤٦هـ ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة(١١).

٤ - المجد إسماعيل الششتري

نسبه: هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله الششترى مسجد الدين النحوى المقرئ الاستاذ والششترى ـ نسبة إلى قريته ششتر.

من حياته: لم يتعرض مرجع من المراجع إلى تاريخ ميلاده، وكان إماما هالما حافظًا عارفا باللغة العربية مقرئا ضابطًا متقنا للقراءات حتى صار شسيخًا للقراء، درس الأصول ويرع فيه وتفنن وأجاد.

⁽۱) الديباج المدهب في معرضة أعيان علماء المذهب لابن ضرحون ص١٨٤، نيل الابشهاج بتطريز الديباج لسبدى أحمد بابا التنبكتي ص١٨٩.

وتقلب فى مناصب علمية ومختلفة وترأس مدارس علمية وظهرت حصافته، وهذا بما زاد من علو قدره وازدهار علسمه بالقراءات وسمسو اسمه، حستى سمع به خلق كشير، ووفدوا إلى مدرسسته وتعلموا فيسها وجلسوا فى مجلسسه ثم نقلوا ما حملوه إلى ذويهم ومن يلتف حولهم من طالبى الفن.

وكان كعادة غيره، تقلب على أيدى علماء عصره، فنهل من معينهم وتزود من علمهم وشرب منهم ما يشفي غليله ويروى ظماه، وهذه طبيعة العالم الناجع الذى يريد أن ينتفع به الناس ويتزودوا به.

أخــذ العربيسة عن جمــاعة وصــحب العــلاء القونوى، وأخـــذ عنه العربيــة والأصول وغير ذ**لك**وب_{ية ...}

وأخذ القراءات وأتقنها وأجادها على الشطنوفي والتبقى الصائغ، وبرع في كل باب طرقه وفي كل فن اندمج فيه حتى أصبح العلامة الأوحد وأستاذ القراءة والنحو والأصول.

قال ابن الجزري في طبيقات القواه: إمام صفة صلاح الدين بسالصلاحية ثم خانقاه سيرياقوس، شيخ القواء العسلامة الأوحد الأستاذ المقرئ النحوى الأصولى الشافيعي، برع في القواءات والأصول والعربية، وكيان شيخ القواءات بالمدرسة الفاضلية، مشهوراً بيحسن القراءة وجودة الأداء. انتفع به جماعة. وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف له.

وأخذ عنه البدر ابن أم قاسم.

صفاته: كان رجلاً عالمًا فساضلاً تقياً ورعاً محباً للمخسير والعلم والانتفاع به، كثير الإنفاق من أجله، وليس هذا بغريب عليه، بل هو قدوة لوالدة الذي كان من كبار أولياء الله تعالى والمناس يفدؤن إلى قبره ويزورونه ثبركًا به.

قال ابن الجزرى: كان والده من كبار الأولياء مدفون ـ بقريته ـ ينعت بالشيخ تاج الدين البناكتي يؤار ويجيوك به.

وفاته: قال السيوطي وابن الجزرى: مات سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسيعماثة من الهجرة(١).

⁽١) بغية الوعاة للسيوطي ص١٩٩، طبقات القراء لابن الجزري جـ١ ص١٦٨ رقم ٧٨١.

٥ - شمس الدين بن اللبان،

نسبه: هو _ محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدين بن اللبان الدمشقى ثم المصرى الشافعي الإمام العلامة المعروف بابن اللبان.

مولده: قال في شذرات الذهب: ولد سنة ٦٨٥ خمس وثمانين وستمائة من الهجرة.

من حياته: كان عارفًا بالفقه والأصول والعربية، أديبا شاعرًا، سمع بدمشق من أبي حفص عمر بن المنعم بن القواس.

وقدم إلى الديار المصرية فأنزله ابن الرفعة بمصر وأكسرمه إكرامًا كثيرًا، وسمع بها مسن شرف الدين الدمسياطي ومن عسدالرحمسن بن عبدالقسوى بن عبدالكريم الحتعمى، وحدث بالديار المصرية، وسمع الحسديث، وتفقه على كثيرين، وبرع في جملة الفتون، وزاول التدريس بزاوية في جامع عسمرو بن العاص ثم بزاوية الإمام الشافعي، وسار على طريق الشساذلية، وصحب ياقوت العرش المتصوف، فاشتهر غير أنه تكلم كلامًا صوفيًا يشعر بالاتحاد. فهاج عليه الفقهاء وحاكموه أمام قاضي القضاة ثم استنقذه ابن فضل الله.

قال السبكى في طبقات الشافعية: تفقه على نجم الدين بن الرفعة وصحب في التصوف الشيخ ياقوت بالإسكندرية وكان الشيخ ياقوت المقيم بالإسكندرية من أصحاب سيدى الشيخ أبي العباس المرسى صاحب سيدى الشيخ أبي الحسن الشاذلي، وبرع ابن اللبان فقها وأصولا ونحوا وتصوفا، ووعظ الناس وعقد مجلس التذكير بحصر، وبدرت منه ألفاظ يوهم ظاهرها ما لا شك في براءته منه، فاتفقت له كائنة شديدة ثم نجاه الله تعالى، ودرس بالأخرة بالمدرسة المجاورة لضريح الشيخ الشافعي رضى الله عنه.

وفى شذرات الذهب، قال الحافظ زين الدين العراقى: أحد العلماء الجامعين بين العلم والعمل، استحن بأن شهد عليه بأمور وقعت فى كلامه، وأحضر إلى مجلس الجلال القرويني وادعى عليه بذلك فاستستيب ومنع من الكلام على الناس وتعصب عليه بعض الحنابلة وتخرج به جماعة من الفضلاء.



وسمع منه الطلبة وخرّج له شهاب الدين أحمد بن أيبك الدمياطي جزءا من حديثه، وكسان أديبا شاعرا هسالما بالعربية ذكيسا فصيحا مستجمعا عن السناس هماما مهيبا.

صفاته: كان ابن اللبان لسنا فطنا ذا همة وقوة وصرامة وحزم، يميل إلى الجد ولا يحاول الاندماج في الناس وقد يرغب في الابتعاد والانقباض عنهم، ومع هذا كان محترما مقدرا بين الحلق يخافونه ويهابونه.

مؤلفاته: منها::

- ١ ـ ترتيب الأم للإمام الشافعي ولم يبيضه.
- ٢ ـ واختصر الروضة ولم يشتهر لغلاقة لفظه.
 - ٣ ـ ومختصر في علوم الحديث.
 - ٤ ـ وجمع كتابا في ألنحو.
 - د وكتاب في التصوف.
 - ٦ ـ وله تفسير لم يكمله.
- ٧ ـ وله كتاب متشابه القرآن والحمديث تكلم فيه على طريقة الصوفية ـ وهو
 مختصر حسن تكلم فيه عن بعض الآيات والاحاديث المتشابهات.

وفاته: في شلوات الله عب وأخبار مصر والقاهرة وطبقات الشافعية والوافي اللوفيات: مات ابن اللبان بالطاعون في شوال سنة ٧٤٩ تسع والربعين وسبعمائة(١).

٣ - سراج الدين الدمنهوري:

نسبه: هو ـ عمر بن محمد بن على بن فتوح سراج الدين أبو حفص الغزى الدمهوري المصرى الشافعي.

مولله: قال ابن الجزرى في طبقات القراء: مولده بمعد الثمانين وستمائة من الهجرة.

من حياته: كان عالما مفضالا متقنا جامعا للعلوم، تنقل بين يدى العلماء فى كثير من الفنون وجلس فى حلقاتهم، واستمع إلى دروسهم، وناقش وعارض فى مجلس شيوخه فى سبيل الوصول إلى ما تصبو إليه نفسه من الحصول على أكبر قدر من العلوم والفنون، فجلس فى حلقات النحو والقراءات والحديث والفقه متلقيا عن شيوخ وثق فيهم، وبرع على أيديهم.

أخذ العربية عن الشيخ شرف الدين مسحمد بن على الحسنى الشاذلى، وبين التقى ابن الصائغ أيضا وغيره، وأخذ القراءات عن الشيخ شرف الدين بن الشواء الضرير بالإسكندرية وعن التقى الصائغ، والمسائى عن الجلال القزويني، والأصول عن العلاء القونوي، والفقه عن جماعة منهم العلامة نور الدين على بن يعقوب القرشى البكرى، وسمع من الحجار والشريف والموسوى، وأذن له بالإفتاء جماعة أخرهم الشيخ شمس الدين الأصبهائي، وبرع في الأصول ونبغ فيه حتى صار أستاذا يعتد به ويؤخذ عنه.

ودرس في أماكن مختلفة ومتعددة، وصحب القونوى وقرأ عليه مختصر ابن الحاجب وتلخيص المعانى والبيان، ولم يجد بدا من أن يعمل على منفعة الناس وطلابه ورواده، فكان ينتقل إلى المكان الأكثر نفعا لهم، ويلقى المتاعب والصعاب في سبيل إفادة جمع غفيسر من الخلق، فأحبه الجميع وأحاطوا به حمتى صمى بالعلامة الأوحد، وصار شيخا للقراءة والكل يستمع لحديثه ويعمل بإفتائه.

قال ابن الجزرى: «العلامة الأوحد المقرئ الفقيه المفتى شيخ القراء؛ ولحرصه على إفادة الجمع، أقرأ بمكة والمدينة وأفاد الكثير من الناس.

وحدث عنه أبو اليمن البصرى، ومع كل هــذا كان يبخل بعلمه، وقد خلف حمل بعير من كتبه دون الانتفاع بها، وهلكت دون أن تملكها اليد التي تعمل على ضمها وجمعها.

قال ابن الجـزرى فى طبقـات القراء: «وأقـرأ القراءات بالحـرمين الشريـفين وأقاد، وكان ضنينا بعلمه وخلف جملة من الكتب والدنيا وهلكت بعده فلم ينتفع بها».



وإننى أنظر إلى هذا العالم الأصولي الذي أصبح شيخا للقراء، الفقيه صاحب الفتوي، الذي ذاع صيته وطار اسمه بين الحلق وفي الأرض المكرمة، ومع كل هذه المنح الربائية العظيمة. كيف يضن بما أعطاه الله وأسبغه عليه من نعمة العلم؟

يخيل إلى أنه كسان يحب المحافظة والحسرص كل الحرص على مسا وهبه الله وعلى كل مايقتنيه وتضمه مكتبة منزله. وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف له.

وفاته: قال ابن حمير في الدور الكامنة: مات سراج الدين الدمنهوري سنة ٧٥١ إحدى وخمسين وسبعمائة من الهجرة.

وقال الفاسى: هذا وهم بل مات في يوم الثلاثاء ثالث عشر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ اثنتين وخمسين وسبعمائة.

وقال ابن الجزري في غاية النهاية: توفى بمكة شهر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ اثنتين وخمسين وسبعمائة(١).

٧ - أبو عبدالله الطنجيء

تصفحت المراجع فلم أعشر له على ترجمة، وقال السيوطى فى كـتاب بغية الموعاة فى طبقـات الطفويين والنحاة ص٢٩٤: أبو عبدالله الطفجى شيخ من أهل النحو نقل عنه أبو حيان فى الارتشاف وذكره هكذا.

⁽۱) طبقات القراء لابن الجزرى جـ ا ص٩٧٥ رقم ٢٤٣٢، بغية الوعاة للسيوطى ص٣٦٣ شذرات المذهب لابن العماد جـ ا ص١٧٧، الدرر الكامنة لابن حجر جـ ا ص٢٢٣.

تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم

لقد تأثر ابن أم قاسم بعلماء عصره وتتلمذ على أيديهم وتلقى عنهم وجلس فى حلقات دروسهم، فما دام قد تأثر بالغير ونيغ عن طريقهم، فلابد أن يكون قد خرج أجيالا برزوا إلى المجتمع تأثروا به وتتلمذوا عليه وجلسوا فى حلقات درسه، وأفادوا غيرهم بما وهبهم الله من نعم العطاء.

وأقول: بعد البحث والاستقصاء لم أجد نصا في كتب التاريخ يذكر فيه من تتلمذ على ابن أم قاسم سوى جلال بن أحمد المعروف بالتباني، ولم أتمكن من الحصول على أى مؤلف للشيخ جلال التبائي حتى أحكم بأنه نقبل عن شيخه أم لا.

فعلى ذلك اتخذته تلميذا له _ وأيضا ابن هشام _ وإن كان لم يثبت أنه تتلمذ عليه _ فإنه نقل عنه وهو في عصره.

وسأذكر بعض التلاميذ الذين تأثروا بابن أم قاسم وأخذوا عنه.

وذلك حسب الترتيب الزمني في وفياتهم.

١ - ابن هشام الأنصارى:

نسبه: هُو _ عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصارى الشيخ جمال الدين الحنبلي النحوى المصرى الفاضل العلامة المشهور أبو محمد.

مولده: قال ابن حجر فسى الدرر الكامنة: ولد في ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـ ثمان وسبعمائة.

من حياته: لزم الشيخ الشهاب عبداللطيف بن المرحل وتلا على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزى، وقرأ على الشيخ التاج الفاكهى شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعى ثم اندمج في المذهب الحنبلى فحفظ مختصر الحرقي في دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين.

وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وحدث عنه ابن جماعة بالشاطبية وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم. وتصدر للتسدريس ونفع الطالبين وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيسقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع والاطلاع المفرط والاقتدار على التصرف في الكلام والملكة التي يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا.

وكان ابن هشام من كبار طماء اللغة العربية، اشتهر بالتحقيق وسعة الاطلاع والاقتمار على التمصرف في الكلام، وذاع صيته في العالم الإسملامي وطارت مصنفاته في غالب الديار.

قال ابن خلدون في ابن هشام:

مازلنا ونحن بالمغرب نسميع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.

مخالفته لأبى حيان،

قال الشوكاني في البدر الطالع: كان كثير المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه، ولعل ذلك والله أعلم لكون أبي حيان كان منفرها بهذا الفن في ذلك العسمر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المشفره بعده هو صاحب الترجمة وابن هشام وكثيرا ما ينافس الرجل من كان قبله أو بالتمكن من البلوغ إلى مالا يبلغ إليه، وإلا فأبو حيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله ومثل صاحب الترجمة.

وهكذا نافس أبو حيان الزمخشرى فأكثر من الاعتراض عليه في النحو لكون الزمخشرى عن تقرد بهذا الشآن وإن لم يكن عصره متصلا بعصره.

وهذه دقيقة يتبغى لمن أراد إخلاص العمل أن يتنبُّه لها فإنها كلسيرة الوقوع بعيدة الإخلاص.

صفاته: كمان ابن هشام يميل إلى التواضع ويعطف على اقربائه ويبرهم ويعطى الفقراء والمحتاجين ويشفق عليهم. وكان دّمث الاخمالاق، رقيق القلب، سهلا لينا وديعا يحب التعامل مع الناس.

منا انتفع به ابن هشمام من المرادي: قالوا: إن ابن هشمام استفاد من المرادي وتأثر به، وظهر هذا الآثر في الجرء الأول من كتبابه المسمى بمغنى اللبيب في

مواضع متعددة، فنقل لفظه أو اقتبس معناه معتمدا عليه وذلك من كتاب ابن أم قاسم المسمى بالجنى الداني في حروف المعاني.

مصنفاته: منها:

١ ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب في النحو ـ منه نسخ فى أكثر مكاتب أوربا، ودار الكتب المصرية، وطبع فى طهران سنة ١٢٧٤ وفى مصر مرارا.. وله عدة شروح:

أ ـ شرح للدماميني.

ب ـ شرح للشمني.

جب شرح للدسوقي،

د ـ شرح للأمير.

٢ _ قطر الندى وبل الصدى من أهم كتب النحو _ عليه شرح المؤلف. طبع
 عصر وتونس مرارا، واهتم الإفرنج به فنقله كوجيار إلى الفرنسية،
 وطبع فى ليدن سنة ١٨٨٧م وعليه شروح كثيرة.

٣ ـ الإعراب عن قواصد الإعراب. في النحو ـ منه نسخة خطية في برلين
 وغوطا. وله شروح.

٤ _ شذور الذهب في النحو _ طبع مرارا، وله شروح أكثرها مطبوع.

ه _ موقــد الأذهان وموقظ الوسنان. في أغــوص مسائل النحــو، منه نسخ
 خطية في برلين وباريس ودار الكتب المصرية.

٦ _ الغاز نحوية _ طبع بمصر.

٧ ـ الروضة الادبية في شواهد علوم العربية ـ عول فيها على ابن جني،
 وهو في برلين.

٨ ـ الجامع الصفير . في النحو ـ بساريس وفي الخزانة التيمورية ، وعليه شروح .

٩ _ التوضيح على الفية ابن مالك. محلد.

- ١٠ ـ رفع الحصاصة عن قراءة الخلاصة ـ أربعة مجلدات.
- ١١ ـ عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب _ مجلدان.
- ١٢ ـ التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل ـ عدة مجلدات.
 - ١٣ ـ شرح التسهيل ـ مسودة.
 - ١٤ شرح الشواهد الكبرى.
 - ١٥ ـ شرح الشواعد الصغرى.
 - ١٦ ـ القواعد الكبرى والصغرى.
 - ١٧ الجامع الكبير والصغير.
 - ١٨ _ شرّح اللمحة لأبي حيان.
 - ١٩ ـ شرح بائت سعاد.
 - ٢٠ ـ شرح البردة.
 - ٢١ ـ التذكرة؛ خمسة عشر مجلدا.
 - ٢٢ ـ المسائل السفرية في النحو . وغير ذلك

وله عنه حبواش على الألفية والتسبهيل ورسائل وكستب أخرى متفرقة في مكتبات أوربا.

وفاته: قال ابن حجر والسيوطي والشوكاني: مات ليلة الجسمعة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١ إحدى وستين وسيعمائة(١).

٧ - جلال التبائي:

نسبه: هو _ جلال بن أحسمه بن يوسف التيسزيني _ بكسر الفوقسانية والزاي وقبلها وبعسدها تحتّأتية ساكسنة _ المعروف بالتباني _ بمثناة ثم موحدة ثقيلة _ لنزوله التبانة ظاهر القاهرة. جلال الدين ويقال اسمه رسولا.

من حياته: قدم القاهرة فأقام بمسجد التبانة فغلب عليه نسبته إليها. وتقلب بين يدى العلماء. قسال الحافظ ابن حسجس في الدرر الكامنة: قدم القاهرة قبل الحمسين، وسمسع في البخارى من الشيخ علاء الدين التركسماني، وأخذ عنه وعن القوام الإتقاني، وأخذ في العربية عن ابن أم قاسم والقوام والإتقاني والشيخ جلال الدين بن هشام وابن عقيل، ويرع في الفنون مع الدين والخير. وكان فقيها أصوليا نحويا بارعا وأفتى ودرس سنين، وولى وكالة بيت المال ونظر الكسوة ومشيخة خانقاه شيخون.

وانتهت إليه رياسة الحنفية في زمانه، وعرض عليه القضاء غير مسرة فأصر على الاستناع. وقال: هذا فن يحستاج إلى دراية ومسعرفة إصلاح ولا يكفى فسيه الانساع في العلم.

ودرس بالضرغتمشية والألجهية ومدرسة الجائى وكتب على الفتوى.

وممن أخمذ عنه ولده الشميخ شرف الدين، والشميخ عز الديمن الحاضري الحلبي.

وكان له صلة بــالأمراء والأكابر، وعظم وضــخم وتردد الناس إلى بابه وهو مع ذلك ملازم للاشتغال والأشغال مع الديانة والصيانة.

وكان شديد الحرص على ملاقباة العلماء والاجتماع بهم وملازمته لهم، لأنهم كانوا سببا في نبوغه وشهرته وعظمته وعلو قدره.

صفاته: كان محب فى السنة حسن العقيدة شديدا على الإلحادية والمبتدعة، وكان ذا همة عالية ومكارم أخلاق، كثير البر على الناس عطوفا عليهم، كثير الصدقة على الفقراء والمحتاجين، وكان له حرمة فى الدولة وكلمة مسموعة.

مصنفاته: وصنف تصانیف منها:

١ ـ المنظومة في الفقه.

٢ ـ شرح المنظومة في الفقه ـ في أربعة مجلدات.

٣ ـ شرح المشارق.



- ٤ ـ شرح المنار.
- ٥ ـ شرح التلخيص.
- ٦ ـ اختصر شرح مغلطای على البخاری ـ قال ابن حجر العسقلانی: رأیته
 بخطه.
 - ٧ .. له تصنيف في منع تعدد الجمع.
 - ٨ ـ تصنیف في أن الإيمان يزيد وينقص.
 - ٩ ـ له كتاب علق فيه على البزدوي.

وفاته: قال السيوطى فى بغية الوصاة وابن العماد فى شذرات الذهب: مات بالقاهرة فى ثالث عشر رجب سنة ٧٩٣ ثلاث وتسمين وسبعمائة عن بضع وستين سنة(١).

مؤلفاته

مؤلفات ابن أم قاسم،

للمرادى مؤلفات بذل فيها كل جهده وكرس حياته من أجلها. فدرس كتب السابقين وتفحصها. فاقتطف منها أزهارها وجنى ما أعجبه من ثمارها. وأضاف ذلك إلى ماحوته قريحته وجاد به تفكيره. فأعجب المعاصرين والخلف فاعتمدوا على مؤلفاته وضفلوا منها وكانت مصدرا لكل باحث ومنارة لكل من يريد أن يسترشد. فنهلوا من معيته الذي لا ينضب ومن علمه الذي لا ينفد. ومن ذلك:

- ١ ـ الجني الداني في حروف المعاني.
- ٢ ـ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.
 - ٣ ـ شرح ألفية ابن مالك.

⁽۱) بغية الوحاة للسيوطي ص١٢٣، وحسن المحاضرة للسيوطى جـ١ ص ٢٠٠، والدرر الكامنة لابن حجر جـ٢ ص٨٦، شفرات الذهب لابن العماد جـ٦ ص٣٢٧، البفر الطالع للشوكاني جـ١ ص١٨٦، روضات الجنات للخوانساي ص١٦٢.

- ٤ ـ شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية.
- ٥ ـ شرح المقتصد الجليل في علم الخليل (وتسمى مقدمة ابن الحاجب في علم العروض).
 - ٦ ـ شرح المفيد على عمدة المجيد في علم التجويد للسخاوي.
 - ٧ ـ رسالة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب.
 - ٨ ـ شرح المفصل للزمخشري في النحو ـ لم أعثر عليه.
- ٩ ـ شرح الاستعاذة والبسملة، قال السيوطي: قلت: وشرح الاستعاذة
 والبسملة كراس ملكته بخطه ـ لم أعثر عليه.
- ١٠ تفسير القرآن الكريم في عشرة مجلدات أتى فيه بالفوائد الكشيرة
 وإعراب القرآن ـ لم أعثر عليه ـ.
 - ١١ ـ شرح الجزولية. بـ لم أعثر عليه ...
 - ١٢ ـ شرح الكافية الشافية لم أعثر عليه -.
 - ١٣ ـ شرح الفصول لابن معط لم أعثر عليه -.
 - ١٤ ـ شرح الحاجبية النحوية لم أعثر عليه -.

وسأذكر نبذة موجزة عن كل مؤلف عثرت عِليه في المكتبات . . وهي:

أولا - كتاب الجني الدائي في حروف المعاني:

هو كتاب مخطوط مـودع بدار الكتب المصرية تحت أرقام ٥٤١، ٣٨١ عام، وطلعت، وتيمور، ويحتوى على ١٤٧ ورقة ومسطرته ١٩ سطرا.

أوله ابسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر ياكريم. الحمد له. بجميع محامده، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم أنبيائه. . وبعد

فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنيها أكثرها على معانى حروفه صرفت الهنة إلى تحصيلها: . . إلخ.».

حقا إنه كنتاب قيم عظيم طرق صاحبه فيه الأبواب الموصدة ففتحها على مصراعيها، حيث أثار للقارئ طريق الهداية، فقد دقق كلامه، ورضع نصب عينه الحروف وسعانيهما فكشف عن غامضها، ويسر الوقسوف عليها، وذكرها جملة وتفصيلا، وهي مع قلتها كثر درها وبعد غورها.

فقرب البعسيد وصهل ما صعب منها، وجعله في مستناول أيدينا وسماه الجنى الدانى في حروف المعاني.

ویحستوی هذا افکتباب الذی ندر وجبوده وقل ما بماثبله أو یضاهیه ـ علی مقدمة وخمسة آبواب، واشتملت المقدمة علی خمسة فصول.

بين فى الفصل الأول حد الحرف، وفى الثانى لماذا سمى حرفا ؟ وفى الثالث فى جملة الحرف ومعانيه وأقسامه. حتى إنه قال: إن النحويين جعلوا للحرف خمسين معنى.

وفى الرابع فى بيان عمله، وقال: إنه عامل وغير عامل، والخامس فى عدة الحروف وقال: إن بعض النحويين قالوا: إنَّ جملة المعانى ثلاثة وسبحون حرفا، ذكر بعضهم نيفا وتسعين حرفا.

ولقد وقف ابن أم قاسم. على كلمات أخر مختلف في حرفيتها ترتقى لها عدة الحروف إلى المائة، وهي منحصرة في خمسة أقسام وجعل لكل قسم بابا.

فالباب الأول في الأحادي، وهي أربعة عشر حرفا. الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والشين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والألف، والياء، وقد جمعها ابن أم قاسم في كنتابه هذا في قبولك « بكشف سألتمونيها».

ثم بدأ بالهسمزة مفسصلا فساربا الأمثلة من القسرآن الكريم وأشعسار العرب عارضا رأى النحاة فيما يدور في هذا الموضع وما يطرأ عليه من تغيير.

ثم عرض الباء موضحا معانيها رائدة وغير زائدة.

وقد يعتمد على رأى سببويه فى عمرضه للكلام، فمثلا قال: رد كمثير من المحققين سائر معانى الباء إلى معنى الإلصاق، كما ذكر سببويه، وجعلوه معنى لا يقارقها....

وهكذا. عارضا ما في الباب الأول من حروف المعانى مع توضيح وإزالة المغموض وإبراز المحاسن وفي بعض الأحيان يسأل ويجيب ليقرب المعانى إلى ذهن القارئ مزيلا ما فيه من شبهات، وقد يذكر تنبيهات عقب كل قسم من الأقسام، لإبداء ملاحظاته، أو توضيح ما أشكل، ولإظهار ما أبهم. عارضا فيه رأى النحاة.

فمشلا. في تنبيه له «لام الاستغاثة» قيل: هي زائدة. فــلا تتعلق بشيء، وقيل: ليست زائدة فتتعلق.

وعلى هذا: ففى ما يتعلق به قولان: أحدهما أنه الفعل المحلوف، وهو اختيار ابن عصفور والثاني: أنه حرف النداء، وإليه ذهب ابن جنى، وذهب الكوفيون إلا أن هذه اللام بقية أل. . وهكذا يوضح ويبين.

وكثيرا ما يعتد برأى ابن مالك ويؤيده، ويعتمد على ابن الناظم في شرحه للألفية وغير ذلك من النحاة البارزين المشهدورين أمثال الأخفش وابن الأنبارى والزجاج والمبرد وابن يعيش وغيرهم.

ثم انتقل إلى الباب الشائي، وهو الثّنائي وقسمه إلى ضربين: ضرب متفق عليه ومختلف فيه وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفا وهي: إذ، وأل، وأم، وإن، وأو، وأي، وبل، وإذا. . إلخ

ثم ذكرها على الترتيب مبينا معانيها وأغراضها عارضا رأى النحاة مؤيدا ما يراه متفقا والمقصود، مستشهدا بكتاب الله وأشعار العرب.

ثم ينتقل إلى الباب الثالث فى الثلاثى، وهو ضربان: متفق عليه ومختلف فيــه وجملة ذلك أربعــة وثلاثون حرفــا، وهى: أجل، وإذن، وإذا، وإلا، وإلى، وإما.. إلخ، ذكرها مرتبة مبينا معانيها وما يتعلق بها ضاربا لذلك الأمثلة.

وقد يذكر فوائد عقيب بعض المسائل، ليسعرض فيها رأى السنحاة في إيجاز واقتصار، ليقف القارئ على رأى النحاة في مسألة ما.

فمثلا قــال: فائدة في الات، قرئ اولات حين مناص، بفتح التــاء وضمها وكسرها والفتح هو المشهور، والوقف عليها بالتاء عند سيبويه والفراء، وابن كيسان والمزجاج، وبه وقف أكثر القراء وبالهاء عند الكسائي والمبرد وبه قرأ الكسائي.

ثم انتقل إلى البساب الرابع في الرباعي، وهو ضربان: متفق عليــه ومختلف فيه وجملته تسعة عشر حرفا وهي:

إذما، وألا، وأما، وإما. . . . إلخ. ثم ذكرها أيضا على الترتيب. بسطها بأسلوبه بسطا يزيل كل شبهة.

وقد اعتمد على أبي حيان، واعتد برأيه معارضا رأى ابن مالك، قال في قصتى الله ولا يجبوز أن تقول: أكلت السمكة حتى نصفها أو ثلثها، قال الزمخشرى: لأن الفعل المتبعدى بها الغرض منه أن ينقضى شيئا فشيئًا حتى يأتى عليه. وقال ابن مالك لا يلزم واستدل بقول الشاعر.

مَيْنَتُ لِيلةً فِمَازِلَتُ حَنَّى نصْفَهَا رَاجِياً فَمُلْتُ بِيُوساً

قال الشيخ أبو حيان، ولا حجة له في هذا البيت... إلخ

ثم انتقل إلى الباب الحسامس فى الحماسى: وهو ثلاثة أحرف، واحمد متفق على حرفيته وهو الكن، واثنان فيسهما خلاف وهمما «أنتما وأنستن» ذكر ذلك مفصلا.

وكان يعقب كل قسم من الأقسام بقوله: ﴿والله أهلم ٩.

وفى نهاية كتابه قال: وذكر بعضهم أن «كان» الزائدة حرف، وكذلك «أصبح وأمسى» فى قول العوب: «ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها» قال: لأن الأفعال لا . تزاد.

وقد كدان حق هذه الألفاظ أن أذكرهما في باب الشلاثي والرباعي، وإنما أهملت ذكرها هناك لشهرتها وغرابة القول بحرفيتها.

وهكذا كان كتاب الجنى الدانى فى حروف المسانى بحرا فيساضا لمن أراد أن يرتوى، وبلسما شافسيا لمن أراد أن يستشفى، ومعسينا لا ينضب لمن أحب تزويد نفسه.

فنرى ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب، قد أدلى بدلوه، ونهل من معينه وسار على نهجه واتبع طريقته.

ثانيا - شرح وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك:

شرحه ابن أم قاسم، وهو كتساب مخطوط في مجلدين ووقع مرة أخرى في ثلاثة مودع بدار الكتب المصرية ومكتسبة الأزهر تحت أرقام ٦٥٣٠ طلعت ـ ٦٣ ـ ١٣٦٢ .

أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد الله على التوفيق لحمده. . إلخه. وهو كتاب ضخم قيم جمع بين دفتيه قواعد النحمو وأسرارها بابتكار يدل على تعمق في النحو، واستكشاف لمخبآته، وإحاطة بأوابده.

وهو الفيصل تستحكم الفكرة عنده فيبررها مدعومة بالدليل النقلى والنظرى. فعلق ابن أم قاسم على التسهيل تعليقا يفيذ المعنى ويبين المراد، وقد ذيله بفوائد جمة تكشف مقاصده، وتفصح عن مكنونه.

ولكنه مال إلى عدم الإكثار والإسهاب، بل وضع الأمر في نصابه دون ملل أو خلل فبدأ أول ما بدأ بشرح الكلام على حسب طريقة ابن مالك، عارضا آراء النحاة وخلافاتهم، فيعرض أولا كلام المصنف ثم يعقبه بشرحه الوافي المختصر حتى يتسنى للقارئ أن يفهمه دون جهد ونصب وعناء.

شافعا ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأمشال العرب وأشعارهم. وقد يعرض تلخيصا بعد سرد المسألة وشرحها ورأى العلماء فيها، ليـقربها إلى الأفهام. . فقال في إلحاق نون الوقاية بقد وقط:

«وتلخص من نقل الكوفيين أن من جعلهما اسمى فعل. قال: قدنى وقطئى بالنون وتكون الساء فى موضع نصب، ومن جمعلهما بمعنى حسب، قال: بغير نون».

وقد يأتى بالـشاهد ثم يعلق عليه برأيه ورأى النحاة، تسهـيلا وتقـريبا إلى الأذهان وإزالة الشبـهات ورفع الغـموض الذى يسيطر على الـشاهد، فيـبرزه في صورة براقة تصل إلى مدارك المتعلم والقارئ دون تعب ومعاناة.

وفي باب إن وأخواتها بين الطريق الذى سار عليه ابن مالك في اقتمدائه بالنحاة فقال في إن وأخواتها: «عد المصنف هذه الأحرف خمسة لأن أن المفتوحة فرع من إن المكسورة اقتداء بسيبويه والمبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول». ونراه حينمما يدخل في باب من الأبواب، فإنه يأتي له بمقدمة من عنده ثم يعرض شرحه وقد يعرض رأى النحاة ذاكرا النص من كتبهم باسطا آراءهم.

وقد ينقد ابن مالك في ترتيبه الكلام، ويدافع عنه له ففي العدد فصل. «استعمل لخمسة عشر ظروف كيوم يوم صباح مساء وبين بين».

قــال المراهى: لليس هذا الفــصل من باب العــدد فى شىء، ولكن اســتطرد ذكره، لكون هذه الأسمام بإسبت خمسة عشر فى تركيبها. . إلخ.

وقد يعــارض المصنف وابنه، ففي باب التــعجب قال ابن مــالك: «وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر».

قال المرادي: "المحوَّمَا أحسن زيدًا مقبلًا، وأكرم به رجلًا؛.

فلو قلت: منا أحسن منقبلا زيدا وأكرم رجبلا به لم يجز بإجسماع. قنال المصنف: وتبعه في نقل الإنجماع ولده في شرح الألفية. وليس كذلك.

وقد اعتمد في النقل على كثير من النحاة في شرحه امثال أبي حيان والمبرد والاخفش والسهيلي والزمخشري وغيرهم.

قال في نون التوكيد. قال سيبويه أما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان والجنوبتان زيدا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها.. واعتمد أيضا على شيخه أبي حيان فقال في زيادة الواو في أو، ولو.

قال الشيخ أبو حيان: لم أظفر في تعليله بنص، ويمكن هندي أن يكون زادوا الواو منه للفرق بين أولى حالة النصب والجر وبين إلى الحرف، وحملت حالة الرفع على النصب والجر، ولا أراه تعرض لشيخ آخر من شيوخه في النقل هنه أو التأسى به والسيسر هلى نهجه، وقد يعارض النحاة في آرائهم مراعيا ضبط الحقائق مع ترجيح ما يراه ملائما ونافعا مفيدا.

فقال في قول ابن مالك: (بلام الابتداء).

قال المرادى: رَحْمُ أَكْثَرُهُمُ أَنْهَا مُخَلِّصُةً للحال، وليس كذلك، لقوله تعالى ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهُوا بِهِ ﴾ [يوسف: ١٣] فيحزن مستقبل لإسناد، إلى متوقع. .

ونراه يجارى المصنف في (لدن) ويؤيده حينما قال ابن مالك: «نون مكسورة للوقاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائزه.

قال المرادى: من حدفها مع لدن قراءة نافع وأبى بكر «قَدْ بَلَغْتُ مِن لَدُنِي عَدْرا» قدال المصنف: وهم سيبويه أن عدم لحداقها للدن من الضرورات، وليس كذلك، لقراءة نافع.

وهكذا كانت عادة ابن أم قاسم يعرض الآراء ويفـندها ويرجع ما فيه الفائدة والنفع.

وحقا. إنه شرح مفيد جعل تسهيل ابن مالك مسهلا على كلّ قارئ وباحث، فهو منهل لمن أراد أن ينهل من شرابه العذب. حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله قطفا دانيا طيب الرائحة طعم المذاق، ومفتاحا لكل طارق لأبواب النحو. . فكان مصدرا وثيقا للنحاة يتقلون عنه ويعولون عليه، وهذا يدل على براعة ابن أم قاسم وحسن لباقته واجتهاده وانكبابه على كتب السابقين والاقتداء بهم.

فأخرج مؤلفات وشروحا بانعات قاصدا بها أن تكون هداية للمهتدين وطريقا للسالكين ومرضاة للباحثين.

ثالثا - شرح ألفية ابن مالك،

نسخة مخطوطة في مجلد مسودع بدار الكتب المصرية ومكتسبة الأزهر تحت رقم ٣٢٣ - ١٥٠ تيمور – ٣٢٣٨.

وفي المقدمة :

وبسم الله الرحمن الرحيم.. فهذا توضيح لمقاصد ألفية ابن مائك رحمه الله يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها لخطابها، سألنيه بعض حفاظها المعتنين لاستنباط بعض فوائدها من ألفاظها... إلخ».

تمعنت هذا الشرح فظهـرت فضائله ويرزت محاسنه، فــإذا قرأه قارئ أحس بالارتياح والاطمئنان وخرج منه بنتائج باهرة وآراء صائبة.

فقيد ظهرت شيخصية ابن أم قياسم واضحة جلية دلت على قيوة قدرته وحصافة رأيه وتجلت فيه مواهبه العظيمة وأفكاره وآراؤه السديدة. ولا شك أنه شرح أوفى على الغاية، وبلغ النهاية. فقد عمل على استكمال ما فات، وانسجمام في ترتيب المعلومات، ومن تنسيق في ضم القواعد المتصلة بعضها ببعض.

ويمتاز بالدقة والإثقان والسهولة، فسلا يحتاج إلى جهد وعناء، مع إيضاحه ويسطه لآراء النحاة ومذاهبهم.

ولا نبالغ إذا قلنا: إن هذا الشرح أرشد المؤلفين من بعده، ووضع منهاجاً لهم ونسقًا يسيرون عليه قان عنايته كانت مستجهة إلى إيضاح الفية ابن مالك وتبيان مقصودها.

والحق أنه غيزير المادة، ومن أوفى الكتب بسطاً لمذاهب النبحاة وتعليبالاتهم على نمط العناية والتقصيل.

ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمع فأمامه من المؤلفات القيمة الواسعة من كتب السابقين كارتشاف الضرب والتسهيل وشرحه وغير ذلك.

مضيفاً إليها مَا حوته قريحته وجاد به تفكيره.

فكان هذا التسرّح مددا لمن بعسه من شراح الالفية، ومصدرا وثيقيا لدى النحويين، وقد استمد منه المؤلفون، يعولون على آرائه ويعتبدون على أفكاره. وقد ظهر هذا واضحا في الناقلين عنه.

وإذا درسنا شرح الألفية للأشموني وجدناه قد تتبع أسلوب ابن أم قاسم في الشرح وذكر الثنبيهات، ونقل الكثير عنه، وفي بعض الأحيان يذكر نص الألفاظ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

مسالة (١)

في باب المعرب والمبنى بعد قول الناظم وقَصْرُهَا مِن نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

قال المرادي في التنبيه الثالث:

وقد أفرده الأشموني في تنبيه أيضا فقال الأشموني ٣٠/ انقالا عن المرادي(١): املحب سيسبويه أن اذوا بمعني صاحب وزنها فَعَل ـ بالتحريك ـ المرادي(١) راجع التحقيق ص٢٢، ٢٢٠ من الرسالة.

ولامها ياء _ ومذهب الخليل أن وزنها فَعْل _ بالإسكان _ ولامها واو، فهى من باب قُوَّة، وأصله ذوو.

وقال ابن كيسان: تحتمل الوزنين جميعا.

و«فوك» وزنه عند الخليل وسيبويه ـ فَعْل ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ وأصل فوه لامه هاء ـ.

وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعل ـ بضم الفاء ـ.

وأب وأخ وحم وهن: وزنها عند البصويين فَعَل ـ بالتسحريك ـ ولاماتها واوات، يدليل ثنيتها بالواو.

وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحسمونها وهو مردود بقولهم في التثنية: حُموان، وفي إحدى لغاته حموً.

وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل، بالإسكان.

ورد بسماع قصرها، ويجمعها على أفعال.

أما «هن» فاستدل الشارح على أن أصله التحسريك بقولهم: هنة وهنوات، وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية.

واعشرضه ابن إياز بأن فتحة النون في هنة يحتمل أن تكون لهساء التأنيث، وفي هنوات لكونه مسئل جفنات، ففستح لأجل جمسعه بالألف والتساء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد.

وقد حكى بعضهم في جمعه أهناء، فبه يستدل على أن وزنه فَعل ـ بالتحريك ـه هذا نص كلام المرادى.

مسالة (٢)

فى الضمير ـ بعد قول الناظم وقبِّلَ يا النَّفْس مَعَ الفِعْلِ اَلتُزِمْ نُونُ وقاية ولَيْسِي قَد تُظِمْ قال الأشموني في تنبيه له ٥٥/١ نقلا عن المرادي (١):

⁽١) راجع التحقيق في نون الوقاية.

ومذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعل الكسر.

قال الناظم: بل لأنها ثقى الفعل اللبس فى «أكْرِمْنِي» في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بيـاء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، فـفعلُ الأمر أحقّ بها من غيره، ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر».

مسالة (٣)

في اسم الموصول - بعد قول الناظم

وَصِفَةٌ صَّرِيَحَةٌ صِلَة الْ وكونُها بِمُعْرَبِ الأَفعالِ قَلَّ قال الأَشْعَونِيٰ فَي تَنبيه له ١/٧٦ نقلا عن تنبيه أيضا للمرادي(١):

«تنبيه. . شَدْ وَحَمَّلُ «آل» بالجملة الاسمية كقوله:

مِنَ المقومِ الرَّسوكُ اللهِ مِنهُم لهم دانَت رقباب بيني مَعَدُّ وبالظروف، كقوله:

مَنْ لا يِرَالُ شَاكراً على للْعَهُ فَهُو َ حَرِ بِعِيشِةٍ ذَاتِ سَعَهُ مَنْ لا يِرَالُ شَاكراً على للْعَهُ (٤)

فى اسم الموصول ـ بعد قول الناظم

فِي عائد مُتَّصِلِ إِنِ انْتَصَبُ عِفِملِ أَو وصف كُمَنْ نَرْجُو يَهَبُ قال الأشموني في التنبيه الثاني ١/٨٠ نقلا عن المرادي من التنسيهين الرابع

(إذا حدّف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف: أجازه الآخفش والكسائي، ومنعه ابن السواج وأكثر المغازية.

والحامس (۲):

⁽١) ص ٤٤٦، ٧٤٤.

⁽٢) من ٢٥٤.

واتفقوا على مجىء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو: هذه التى عانقت مجردة، أى: عانقتها مجردة، فإن كانت الحال متقدمة ـ نحو هذه مجردة عانقت ـ فأجازها ثعلب ومنعها هشام».

مسالة (٥)

في المعرف بأداة التعريف .. بعد قول الناظم

..... كالفُصْلِ والحَارِثِ والنَّعْمَان

قال الأشموني في تنبيه له ١/٨٦ نقلا عن المرادي في تنبيه له أيضا(١):

«تنبيـه _ في تمثيله بالنعمان نظر؛ لأنه مـثل به في شرح التسهـيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا قالأداة فيه لازمة، والتي للمح الأصل ليست لازمة.

مسالة (٦)

في كان وأخواتها _ بعد قول الناظم

وكُلُّ سَبُقهُ دامَ حَظَرُ

قال الأشموني ١/١١٣ نقلا عن المرادى^(٢):

قوني دعوى الإجماع على منعها نظر، لأن المنع معلل بعلتين:

إحداهما. عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض سانعا باتفاق، بدليل اختلافهم في ليس، مع الإجماع على عدم تصرفها.

والأخرى أن هما» موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلحه، وهذا أيضا مختلف فيه. وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفى وصلته، إذا كان غير عامل كما المصدرية».

⁽١) راجع التحقيق ص٤٦٧.

⁽٢) ص ٤٩٦،

مسائلة (٧)

في الفاعل _ بعد قول الناظم

وَشَلَّا نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ

قال الأشموني ٧٨١/ ١ نقلا هن المرادي(١).

«قال الناظم: والنحويون ـ إلا أبا الفتح ـ يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه، واستدل على ذلك أبياتا ـ وذكر الأشمونى أبياتا ـ وذلك أبياتا ـ وذكر الأشمونى أبياتا ـ وذلك لجوازه وجها من القياس. وبمن أجاز ذلك ـ قبله وقبل أبى الفتح من البصريين والطُّواَلُ من الكوفيين.

وتأول الماتعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها.

وقد أجباز يعض النحاة ذلك في الشبعر درن النشر، وهو الحق والإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر».

مسائلة (٨) ·

نى النائب عن الفاهل ـ بعد قول الناظم ولا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وقَدْ يَرِدُ ولا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وقَدْ يَرِدُ قال الاشموني في تنبيه له ١٨٤/ ١ نقلاً عن المرادي(٢):

«إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية لواحمد منها، وقميل: المصمدر أولى، وقيل: المجرور، وقمال أبو حيمان: ظرف مكان».

مسائلة (٩)

فى المفعول به ـ بعد قول الناظم والعكس في مَصْحُوبِ أَلُ

⁽۱) من ۹۷ه.

⁽٢) راجع التحقيق ص ٢٠٧.

قال الأشموني في خاتمة له ٢١٧/ ١ نقلا عن المرادي في تنبيه له(١٠٠٠

"إذا دخلت «آل» على المفسول له أو أضيف إلى مسعرفة تَعَسَرُفَ بال أو بالإضافة، خسلافا للرياشيُّ والجرميُّ والمسرد في قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة، وإن «آل» فيه زائدة، وإضافته غير مُحْضَةُ».

وقد أحسن ابن أم قاسم في أن ينسب الآراء إلى أصحابها المتبقدمين، وهو كثير لا يقع تحت حصر. وكان موقف من ابن مالك موقف الناقد البصير. يناقشه فيما يستحق المناقشة ويؤيده فيما يستحق التآييد.

وذلك لما له من سعة اطلاع مكنه من معرفة آراء السابقين والحكم عليها بعد الموازنة بينها، وقد كثر استشهاده في هذا الشرح بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأشعار العرب وأمثالهم.

وهكذا كان ابن أم قــاسم في مادته العلمية بحــرا فياضا بذل جــهده وكرس حياته من أجل إيجاد قطوف دانية يتناولها القاصي والداني.

رابعا - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية للقاسم ابن فيره بن خلف

نسخة فى منجلد بقلم نسخ بخط أحمد بن ينوسف السمنودى الشاذلى الأحمدى بـ فيرغ منه فى ذى الحجة سنة ١٢٢٨هـ مجمدولة بالمداد الأحمر فى ٥٣ ورقة ومسطرتها ٢١. مودعة بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٤٢.

نبذة عن الكتاب:

بدأ المرادى كتابه بتعريف الوقف لغة واصطلاحا، ثم قسم الوقف إلى أربعة أقسام: اختيارى واضطرارى واختيارى وتعريفى، وقال: لا فرق بين أن يكون الوقف على الهمز في هذا الباب اختياريا أو غيره.

وقال فيه: بدأ الناظم بحمزة أولا في قوله:

وحمزةُ عند الوقف سهّلَ همزّهُ ﴿ إِذَا كَانَ وَسُطّا أَوْ تَطْرَفَ مَنْزِلًا

⁽١) راجع التحقيق ص ٢٥٦.

لأنه أقعد بالباب ثم أردفه هشاما.

ونرى المرادى أتى بأبيات من الشاطبية ثم شرحها شرحًا مفصلا معستمدًا فيه على آراء القراء ساودا كل رأى في حرية وطلاقة.

ففى البيت الأول ـ بعد أن صرض كلام الناظم بأسلوب يتفق والبيت ـ وفى آخره قال: هذا نقل الناظم شم قال: وروى الضبيُّ عـن سُليم تخفيف الهمز الواقع أول الكلمة مطلقا، ونقل الحافظ أبو العلاء عن حـمزة تخفيفه مطلقا إذا تقدمه حرف ولو منفصلا. قمال أبو الفتح ابن سَـبطا، لأنها باتصالها بما قبلها تصير كالمتوسط، وكان أبوطاهر لا يأخذ فيها إلا التخفيف.

وقد ينسب إلى الناظم وغيره في بعض الأحيان النسيان وعدم الانتباه في رأيه معللا ذلك.

فمثلا بعد قول الناظم: وحمزة عند الوقف إلخ. قال في تنبيه له بعده قروى عن حمسرة أنه قال: إذا كان الوقف على المهمور بغير همز يُزيلُ المعنى فالوقف بالمهمور بغير همز يُزيلُ المعنى فالوقف بالمهمو - فسمن القنراء من انتبه كطاهر بن غلبون ومنهم من لم ينتبه كالداني والناظم، ولذلك أطلق في قوله: وحمزة عند الوقف سهل همزه - وبعد أن ينتهى المرادى من شرح البيت يعربه زيادة في توضيح معناه ولا يغفل عن الأمثلة الكثيرة للاستفادة منها.

وقد يعلل التقديم في كلام الناظم. فمثلا

فابدلهُ عنه حرف مدُّ مُسكّنا ومن قبله تحريكُهُ قد تَنزُّلا

قال المرادى: أبدأ بالهمز الساكن لقلة أحكامه.

وقد يعقب على البيت بفائدة أو تنبيه يعرض فيهما ما يستنتجه من بيت الناظم. فمثلا بعد قول الناظم: فأبدله عنه حرف. . إلخ مقال في تنبيه له دوافق الرسم القياس في هذا النوع إلا مع همز الوصل ولم تُرسم في ادَّاراتم والرؤياء.

وفى تنبيسهاته قد يوضح كملام الناظم بطريقة بلاغية مشوقة للنفس تقريبًا للأذهان وتوضيحًا للعبارة، فتراه مثلا بعد قول الناظم:

ويَسمَعُ بعد الكسر والضم همزَّهُ لدَّى فتحه باءٌ وواوا مُحَوَّلا

قال: جمع الناظم بين الكسر والغم أولا ثم جمع بين الياء والواو ثانيا فانصرف الأول للأول والثاني للثاني ويسمى هذا في علم البديع لفا ونشرا وهو ضربان: مُرتَّبٌ كقوله تعالى: ﴿وَمِن رحمته جعل لَكُمُ اللَّيْلِ والنَّهَارَ لَتسكُنُوا فِيهِ ولتبتغُوا مِن نَضْله﴾ [القصص: ٧٣]. . . ومعكوس كقوله تعالى: ﴿يوم تَبيضُ وجَوه وتُسُودُ وجَوه ﴾ [آل حمران: ١٠٧].

وقد ينوه إلى ذكر بعض الوقائع تمكينا للكلام وتأييدا للرأى. فمثلا بعد قول الناظم:

ويُبدِلُهُ مهما تطرُّف مثلَهُ ﴿ ويقصرُ أَو يَمضى على المدّ أطولا

حكى ابن جنى فى الخصبائص أن شخصا ادعى عند الزجاج أنه يجمع بين الفين وأخذ يطول صوته بقال ويمططه _ فقال له الزجاج لو مددتها إلى العصر هي الألف واحدة.

وقد يتعرض لذكر تعريف بعض الأعلام كالأخفش مثلا. .

واعتمد المرادى في كستابه هذا على كثير من الأعلام مثل الأخسفش وسيبويه وأبى شسامة ويونس وغسيرهسم، وقد يعسرض رأيه في بعض الأبيسات المشكلة التي اضطرب في شرحها بعض الشراح فقال في قول الناظم:

وما قبلة ألتحريك أو ألف محر ركا طرفا فالبعض بالروم سهاً لا ومن لم يَرُمُ واحستد مَخْضًا سكونَهُ والمحق مفتُوحًا فقد شَدَّ مُوخِلا

قال المرادى: هذان البيتان من المشكلات وقد اضطرب فى شـرحهما شارحو القصيدة. وأنا أذكر ما وقفت عليه من كلامهم والله الموفق.

فأقول: اعلم أن البيت من هذين البيتين يحتمل أن يكون من البيت الذي قبله. . وهكذا عارضا رأى أبي عبدالله الفاسي وسيبويه.

وقد يتعرض لبعض الأمثلة القرآنية في مسائل يوضح فيها الآية. واضمعا نصب أعيننا أوجه القراءة حتى يستطيع القارئ فهمها وتدبرها. فمشلا مسألة في قوله تعالى: ﴿يكاد زيتها يضيء﴾ [النور:٣٥] يجوز فيها نقل حركة الهمزة إلى الياء



مع الإسكان والروم والإشسمام، ويجوز المد والقسر في الياء عملى وجه الإسكان ووجه الإسكان ووجه الإشمام صارت خمسة أوجه. ويجوز حذف الهمز للرسم فيمد ويقصر ويندرجان. ويجوز الإدفام مع الإسكان والروم والإشمام فالمجموع ثمانية.

ونرى المرادى يعقب على كل مسالة من هذه المسائل بنظم بديع يسهل على الإنسان الفهم والإدراك. وقد تعددت هذه المسائل في آخر الباب وكثرت.

وقال عقيب المسألة المتقدمة:

يغىء قياسُه نـقـلُّ بـروم وإســـكان وإشـــمام وحــذَفُ ومع نقــل بلا روم وحـــذف يَمدُّ وقـصره إن شئـت فاقـفُ وأدخم ثم أسكن أو فأشـم ورم أيــــــنا فـخــذ نظـــماً يـخفُ

ومجموع الأبيات المشروحة من الشاطبية هو ١٧ سبعة عشر بيتًا.

شرح المرادى كل بيت عبارضا رأى القراء والنحاة. فسبار على هدى الهداة ونهج الناهجين حتى لا يغلت الزمام من يده. فاستنار بآرائهم.

ثم أهقب الكلام كله بمسائل متسفرقة ومتنوعة جمع فيسها آراء القراء والنحاة وأعقبها بشيء جميل تحرض عليه النفس ولا تنساه، وهو نظم لطيف يمكن القارئ من الاستفادة المثمرة.

خامسًا - شرح المقصد الجليل في علم الخليل

هو شرح للمقبصد الجليل في علم الخليل الذي نظمه جلال الدين أبو عمر عشمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحساجب المالكي النحوى المتلوفي عام ١٤٦هـ وتسمى مقدمة ابن الحاجب في علم العروض وتحتوى على ثلاثين ورقة. ضمن مجموعة مخطوطة، مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٧٣ مجاميع، وأول هذه المقميدة.

الحمسد لله في العرش المجيسد على إلباسته من لبساس فضيله حُلكاً ثم على المصطفّى الهادى صلاة فتى يرجو لها سكن الفردوس مُبتهلا وبعد، إن عروض الشعر قد صعبت . نثرا فخذ نظيمها تجده قد سَـهُلا

نبذة عن شرح المقصد الجليل:

نرى المرادى فى شرح هذه القصيدة أوجز فيها العبارة واكتفى بالإشارة، وهو مع ذلك كافل لفتح مغلقها وإيضاح مشكلها واف بشرح مقاصدها ومذيل بفوائد لفوائدها، وقد صرف أولا العروض فى اللغة وذكر اشتقاقه ثم تعرض لموضوعه وفائدته وبين الزحاف والعلل، وأوضح الكلام فى إيجاز مفيد على ضوء القصيدة مستنيرا بها.

ثم تعرض للبحور ولماذ سميت بحورا؟

ثم تكلم عن الدوائر العروضية فقال: إن جميع البحور الخمسة عشر أو السية عشر منحصرة في خمس دوائر وهي: دائرة المختلف، ودائرة المؤتلف، ودائرة المجتلب، ودائرة المشتبه، ودائرة المتفق. وهكذا. ثم رسم صورة لكل دائرة وضع على محيطها الحركات والسكنات حتى يسهل للقارئ معرفتها وعرف كل قسم من أقسام الشعر الثلاثة وضرب له الأمثلة.

وبعد ذكر الزحاف والعلل عرف كل نوع على حدة وما يتعلق به ذاكرا الحلاف الذي وقع بين الخليل وغيره، ولا أرى المرادى ذكر رأيا له في هذا الباب بل كان كل عمله هو الشرح والتوضيح في كلام موجز مقتضب مفيد. وابن الحاجب يذكر البحر ثم أعاريضه مفصلا. وما على المرادى إلا أن يفند ويضرب الأمثلة لكل ضرب من الأضراب تقريبًا للأذهان. مستدلا بذلك من أشعار العرب. ذاكرا كل بحر وما يعرض له من تغيير، وقد يعلق على بيت من أبيات القصيدة بتنبيه يذكره دون أن يعترض على شيء كما حدث في آخر الطويل فقال:

اتنبيه _ جرت عادة أكثر أهل العروض عند ذكرهم زحاف كل بسعر أن يجمعوا العلل والزحاف من غير تمييز لأحدهما عن الآخر كما فعل الناظم. . ا ونقل عن الفراء في بحر المقتضب فقال: «والطي فيه أحسن من الخبن وقد منعه بعضهم. وزهم الفراء ومن وافقه أنه لا مراقبة بين الواو والفاء في مفعولات وأنه يجوز خبله فينقل إلى فعلات. . . ».

ثم انتقل بعد ذلك إلى القافية موافقا لترتيب ابن الحاجب، قال المرادى: لما كان الشاعر محتاجا إلى علم القوافي كحاجته إلى علم العروض أكمل قسصيده



بالمتهم. وعرف القافية وسبب تسميتها بذلك. وقال: ذكروا في تعريف القافية عشرة أقوال، سرد هذه الاقوال وأوضحها ولم يعلق على شيء من هذه التعاريف. إلا أنه قال معترضًا على التعريفين التاسع والعاشر بقوله: وفي ذكر هذا القول والذي قبله نظر، والله أعلم.

رونراه يعتذر هن الناظم في الاقتضاب ففي البيت:

كَوِّسْ وَرَكِّبْ وَتَرِرِد فهِم القابُها متفاعلن إذا انتقلا

قال: القوافي خسمسة أقسام وألقابها المتكاوس والمتراكب والمتدارك والمتواتر والمتسرادف ويجسم في السكرف، ولما لم يمكن السناظم ذكر ألفاظها قال كوس . إلخ .

ثم صرف المزادي كل لقب من هذه الألقاب مع ضرب الأمثلة التي تظهر المعنى وتوضحه. ومبيت تسمية كل منها.

ثم شرح الأبيات التي تشتمل على الحروف والحركات اللازمة للقافية وهي ستة . . معرفا كل قشم ونسب تسميته . ضاربا لذلك الأمثلة .

وأخيرا شرح الأبيات التى تذكر هيوب القافية وهى خمسة. وهرف كل قسم منها، وأيضًا لا أري في هذا الشرح سوى التوضيح الموجز لهذه القصيدة، فما هو إلا تبيين لها وليس له رأى في ذلك بل عرض رأى الحليل والمخالفين له.

وقد اعتمد في النقل على بعضهم كالفراء وابن قطاع والأخفش وغيرهم.

سادسًا - شرح المقيد على عمدة المجيد في علم التجويد للإمام السخاوي

نسخة في مجلد صغير الحجم. مودع بدار الكتب المصرية قسسم المخطوطات تحت رقم ٤٦٢ تيمور وأول من عمدة المفيد للسخاوي (نونية)

ياً مُسَنَّ يروم تسلاوة القرآن ويَرودُ شساوَ السمة الإنتقانِ لاتحسسب التجويدَ مدًّا مفرطا أو مدما لا مسدفيه لسوانِ أو أن تُتُسلد بعسد مد همسزة أو أن تلوك الحرف كالسكرانِ

وآخره:

فانظر إليسها وامِقسا متلبرا فيها فقد فاقت بحسن معان واعلم بأنك جائر فى ظلمِها إن قِستها بقصيدة الخاقانِى نبلة عن شرح المفيد:

أوله _ الحمد فله الذي شرفنا بحفظ كتابه.. ثم قال: ولما كانت نونية الإمام العالم أبي الحسن على بن محمد بن عبدالصمد السخاوي المقرئ النحوى المسماة عمدة المجيد في النظم والتجويد من المقاصد النافعة.. تكرر على سؤال بعض المشتغلين أن أشرحها شرحًا يعين على فهمها وينوه على ما اشتملت عليه مع صغر حجمها من بديع محاسنها وغزير علمها فأجبته إلى ذلك...

واشتمل هذا الشرح على مقدمة تحوى خمسة فصول:

الأول: في تعريف علم التجويد. ثم بين أن تجويد القـرآن يعتمد على أربعة أمور...

شرح ذلك معتمدا على أبي عمرو الداني.

الثانى: فى مخارج الحروف، وقال: إن حروف العربية تسعة وعشرون حرقًا وجملة مخارجها عند سيبوبه رحمه الله وأكثر المحققين ستة عشر مخرجا. ثم شرحها يبين المعنى مدوضحًا للطالب ما يريد. معتمداً فى ذلك على سيبوبه. ومستدلا بأمير المؤمنين عمر قال الوكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يخرج الضاد من الجانبين وأدنى حافته إلى طرفه ومحاذى ذلك من الحنك الأعلى».

وقال سيبويه في اللام: «فوق الضاحك والناب والرباصية والثنية وذلك أن مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الصاد».

الثالث: في بيان ما يعرف به مخرج الحروف وذكر الفروع، وقال: إن لهذه الحروف فروعًا تستحسن وقروعًا تستقبح، وقد بلغت الحروف بفروعها خمسين حرفًا.. معتمدا في شرح هذا على رأى سيبوبه والأخفش وابن خروف وابن عصفور.. فقال: قوقال ابن عصفور: الذي يبين لك أن النون المخفية ليس لها نصيب من الفم أنك لو أمسكت بأنفك حين النطق بها لأخل ذلك بها....

الرابع: في صفحات الحروف، وقسم هذه الصفات، معتمدا في شرحها على الكوفيين ومكى وشريح والمبرد، قال: «وذهب الكوفيين وتبعهم مكى رحمه الله تعالى إلى أن الراء تنحرف كاللام والتكرار صفة الراء لارتعاد طرف اللسان عن النطق بها..».

الخمامس: في انقسمام هذه الصفات إلى عميز ومحسن وذي قموة وذي ضعف. . . معتمدا في ذلك على السرماني والمازني . . قال: «قال المازني رحمه الله تعالى: الذي فصل بين الحروف الذي ائتلف منها الكلام سبعة أشياء. . . ».

وبعد أن أنهى المقدمة شرع في شرح أبيات من حمدة المجيد مبينا الغرض من هذه الأبيات وكل ما يتعلق بها _ ثم سرد روايات. منها «روى عن أبي بكر بن عياش رحمه الله تعالى أنه كان يقول: إمامنا يهمز مؤصدة فأشتهى أن أسد أذنى إذا سمعته يهمزهاه.. وقد يوضح كلام الناظم بالاستشهاد. فقال فبعد قوله:

وامدد حروف المد عند مُسكّن أو همزة حسسنا أخا أحسسان

قال: والمد الطبيعي كالمد في الرحمن الرحيم، وروى البخارى قال: سئل السنّ بن مالك رضى إلله عنه: كيف كانت قراءة رسول الله على فقيال: كان يمد مدا. ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم. أخذ يشرح الأبيات متعرضا للقراءات السبع وقال: إنهم متفاوتون في مقدار المد فأطولهم مدا ورش وحمزة ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائي ثم قالون وابن كثير وأبو عمرو. ضاربا لذلك الأمثلة.

فسار المرادى فى طريق المتن شارحًا حـروف العربيـة وما يترتب عليــها من قراءات واستعمالات. وكان عقيب شرح كل بيت يقول: والله أعلم.

وقد يتعسرض لكثير من الحلافات في المسائل ليتحقق القارئ من معسرفة ما وصل إليه كل مذهب من هذه المذاهب وموقف الناظم من ذلك. فبعد قوله:

لكن مع البا في إبانتها وفي ﴿ ﴿ أَخْفَاتُهَا رَايَاتُ مُخْتَلَفَاتُ ۗ

قال المرادى: «أجمع القراء إلا من شذ على أن الميم الساكنة لا تدخم فى الباء ثم اختلفوا هل تظهر أو تخفى على ثلاثة أقوال: أحدها أنها تظهر ولا تخفى وإليه ذهب كثير من المحققين منهم طاهر بن خلبون وابن المنادى والإمام شريح وبه جزم مكى.

والثانى أنها تخفى وإليه ذهب قوم منهم أبو الحسن الانطاكى وأبو الفضل الحزاعى. . والثالث التخيير فى إظهارها وإخفائها ونسبه بعضهم إلى ابن مجاهد. . وليس فى كلام الناظم ترجيح. . 4 وهكذا نراه يعرض الخلافات المطولة ليستفيد الفارئ ـ وقد يتساءل المرادى ويجيب تعليقا على كلام الناظم ـ بعد قوله:

رتل ولا تسرف وأتقن واجتنب

قال متسائلا.

فإن قلت: فلم اقتصر الناظم على الترتيل؟

قلت: لأنه أفضل أنواع القراءة قال تعالى: ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ [المزمل: ٤] وروى مالك عن عــائشة رضى الله عنهــا أنها قــالت: كان النبي ﷺ يقــرا السورة فيرتلها حتى تكون أطول من أطول منها.

وأخيرا قال المرادى: والغرض من هذه الأبيات التنبيه على ما تحلت به هذه القصيدة من نظم بديع ومعنى رفيع، فلذلك قال: فاقت بحسن معان، وأنفت أن تقاس بقصيدة الخاقاني. . . ثم قال: فهذا ما يسره الله عز وجل على هذه القصيدة على سبيل الاختصار. وهو بحمد الله وإن صغر حجمًا فقد كفى وملئ علما.

سابعًا - رسالة ابن أم قاسم في الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

مذكرة صغيــرة ضمن مجموعة، وهي تشتمل على ١٣ ثلاث عــشرة صفحة مخطوطة. مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٧٩٠.

ومكتوب عليها: دخلت في نوبة الفقير أحمد السبرطلي سنة ١٢٦٨هـ. هذه رسالة في الجمل لابن أم قاسم في النحو. نفع الله بها آمين. ومكتوب دعاء لابن مسعود رضى الله عنه أوله.

قال ابن مسعود رضي الله عنه:

ما من عبد يدعمو الله في يوم عرفة ... إلخ، وقد قصت الورقة فسلم يتمم الكلام الجانبي.

وأول هذه للخطوطة. بسم الله الرحمن الرحيم.

سألت وفقك الله عن بيان الجسمل التي لا يكون لها محل من الإعراب. . . بين فيها ابن أم قسامهم أن أصل الجملة ألا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن أصلها أن تكون مستقلة لا تتعدد بمفرد، ولا تقع موقعه، وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنما ذلك، لوقوعه موقع المفرد وصد مسده، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءا لما قبلها، فتحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك.

ونراه قد ذكر أولا: الجمل التي لها محل من الإعراب بأنها سبع:

۱ - الخبرية، ۲ - والحالية، ۳ - والمحكية بالقول، ٤ - والمضاف إليها، ٥ - والمعلق عنها السعامل، ٢ - والمتابعة لما هو معرب أو له مسحل من الإعراب، ٧ - والواقعة جنواب أداة شرط جازمة مسعدرة بالفاء أو إذا أو قد. ثم تناول هذه الجملة، وتكلم عليها بإيجاز غير مخل عارضا رأى النحاة ضاربا لذلك الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب.

وكثيرا ما يقف في بعض الأماكن لإزالة الغموض وكشف ما أبهم، ليتسنى للقارئ الفهم والمعرفة على ضوء بسط المسائل وعرضها.

قوقف عند الجملة الواقعة بعد «مــذ ومنذا فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال والجمهور أيّنه لا موضع لها من الإحراب. .

وبعد أن أنهي الكلام على هذا القسم وما احتواه من معان وآراء وخلافات، ' دخل في القسم الثاني: وهو الجمل التي لا موضع لها من الإعراب.

فقال: هي تسمع ١ - الابتسدائية، ٢ - والاعستراضية، ٣ - والعسلة، ٤ - والتعسيض، ٤ - والتفسيض، ٢ - والتفسيض، ٢ - والواقعة بين أدوات التحفسيض، ٧ - والواقعة جوابًا لها، ٩ - والتابعة لما لا موضع له.

وقد جمع هذا القسم والذى قبله في أبيات شعرية يسهل على القارئ حفظها ثم بسطها مع إيجاز يستطيع المريد أن يستنبط هذه الأحكام في صسورة مجملة موجزة يسهل عليه استيعابها. ولاريب في أن ابن أم قاسم كعادته، يعتمد على كثير من آراء نحاة العرب، ليستشف ما صلح منها، ولينهل من معينها.

فنراه في الابتدائية في «حتى» عرض خلافا دار بين النحاة. فقال:

فالجـملة بعدها لا موضع لهـا من الإعراب، وذهب الزجاج وابن درسـتويه إلى أن الجملة بعد «حتى» في موضع جر بحتى، وذلك خلاف الجمهور.

وفى الجملة التفسيرية اعتماد على رأى أبى على. فقال: والمشهور أنه لا موضع للجملة المفسرة من الإعراب، وقال الاستاذ أبو على: والتحقيق أنها على حسب ما يفسر...

وإن هذه الرسالة مع إيجازها واختصارها قد أفادت المراد وفستحت الطريق أمام الباحث كي يستنير بها ويهتدي بهديها.

وكانت نبراسًا لابن هشام في كتابه مغنى اللبيب، حيث استفاد منها طريقة التقسيم والتنظيم، غير أنه جعل القسم الثاني في العدد كالأول.

وقد قال ابن أم قاسم في آخرها:

وقد تم الكلام على الجمل التي لا مسحل لهما من الإعراب على سسميل الاختصار دون الإكثار.

وفاته:

لما كان تقيا ورعا وليا من أولياء الله أحسن الله له الخاتمة، فـتوفى فى يوم مبارك ميمون وهو عيد الفـطر المبارك سنة ٧٤٩هـ تسع وأربعين وسبعـمائة من الهجرة (١)، وقيل: سنة ٧٥٥هـ.

«وذكر أن وفاته يوم عسيد الفطر سنة ٧٤٩هـ وقد رأيت بخطى ولا أدرى من أين نقلته وكانت وفاته سنة ٧٥٥هـ والله أعلم» ا هس^(٢). ودفن بسرياقوس^(٣).

⁽۱) بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٢٦، حسن المحاضرة ص ٢٣٠، طبقات القراء جـ١. ص٢٢٧. وعصر سلاطين الماليك للاستاذ محمود رزق جـ٤ ص ١١٧، روضات الجنات ص ٢٢٥.

⁽٢) الدرر الكامنة لابن حجر تحقيق الشيخ محمد سيد جاد الحق جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦.

⁽٣) طبقات القراء لابن الجزري جـ١ ص٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

وتوجهست إلى سوياقوس بحثًا عن قسره لم أصثر عليمه، فلعله اندثر بين المقابر.

ئې**نة من سرياقوس**؛

سرياقوس التي دفن بها الموادي المصروف بابن أم قاسم فهي قرية من قسم الخانقاء محافظة القليسوبية موضوعة على الشاطئ الشرقى لترصة الإسماعيلية وفي غربي الخليج المصرى بنحو مائتي متسر، وفي غربي الخانقاء مائلة إلى الجنوب بنحو ثلاثة آلاف متر وخمسمائة، وفي جنوب كفر حمزة كذلك، وأخلب أبنتها بالآجر، ولها جامع بمنارة، وفيها من الجهة البحرية دوار أوسية للخديسوى إسماعيل باشا، وفي مقابلتها قنطرة على الترعة الإسسماعيلية، ويزرع في أراضيها صنف البصل والتنباك بكثرة، وكذا قصب السكر وله فيها عصارات، والعسل السرياقوسي مشهور في مصر بالجودة. وهي من البلاد القديمة. والسلطان محمد بن قلاون كان يتردد إلى سرياقوس كثيسرا، وأنشأ في شرقيها ميدانًا بالقسرب من الخانقاه. وكان إنشاؤه سنة ٢٧٣هـ ثلاث وجشوين وسيعمائة، وبني فيه قصوراً جليلة. . . ١ هـ هـ(١).

وفي رحلتي إليها وخدتها كما وصفها المؤرخون.

هام الوفاة: رأيت أن أذكر شيئا عن العام الذي توفى فيه ابن أم قاسم حيث إنه ملى، بالنكبات والأمراض. «في عام تسع وأربعين وسبعمائة». الفناء وقع بالديار المصرية وعم سائر البلاد، فكان يخرج من القاهرة في كل يوم ما ينوف عن عشرين ألف جنازة، وقد ضبط في شهر شعبان وزمضان فبلغ عدد من مات فيهما من الناس نحو تسعسمائة ألف إنسان. ولم يسمع بمثل هذا الطاعون فيسما تقدم من المطواعين المشهورة في ضدر الإسلام.

قال الشيخ شمس الدين الذهبى: إن الطواعين المشهورة فى مبتدأ الإسلام خسمسة: «وهى طاعون شميرويه» وطاعون عمواس، كان فى زمن عمر بن الخطاب. وطاعون الجارف وقع فى زمن عبدالله بن الزبيسر. وطاعون الفتيات، كان بالبصرة وواسط، وطاعون جماء فى سنة إحدى وثلاثين ومائة من الهسجرة يستمى طاعون قتية

⁽١) الخطط الترفيقية جد١٢ من ٢٠٠٠

فلم يسمع بطاعون هذه السنة، لأنه عم البلاد قاطبة، ومات فيه من الناس ما لا يحصى عددهم من مسلم وكافس، وأقام دائرا في البلاد نحو سبع سنين حتى عزت جميع البضائع لقلة الجالب في البلاد، وبلغ شمن الراوية من الماء اثنى عشر درهمًا بالقاهرة.

وسبب ذلك موت الجمال، وبلغ طحن الأردب القمع خسمسة عشر درهمًا، ولم يزرع من أراضى مصر في تلك السنة إلا القليل بسبب موت الفسلاحين وعدم من يزرع، فوقع الغسلاء حتى بيعت كل ويسة قمع بمائتى درهم، وكادت مسصر أن تخرب في تلك السنة، ووقع الطعن أيضا في القطط والكلاب والوحوش.

وفي تاريخ مصر لابن إياس جـ ١ ص ١٩١ «نقلَ ابن حجر في كـتاب بذل الماعون في أخـبار الطاعون. قـيل: لما زاد أمر الطاعون بالديار المصرية أمر بعض العلماء بأن الناس يخرجون قاطبة إلى الدعاء برفعه فخـرج الناس قاطبة إلى الصحراء، وفعلوا كما يفعلون في الاستسقاء، فلم يفد ذلك شيئا. بل زاد أمر الطاعون حتى عم سائر البلاد، ودخل مكة، ولم يعهد هذا قط سوى هذه السنة ا هـ(١). ومع انتشار هذا الداء الوبيل لم يثبت مؤرخ من المؤرخين أن ابن أم قاسم المرادى مات بسبب هذا الطاعون.

مع أن كثيرًا من علماء وقته ابتلوا بهذا البلاء أمثال الشيخ شمس الدين اللبان شيخ المرادى، والشيخ أحمد بن مكتوم النحوى، وأبو عبدالله بن الصائغ وغيرهم.

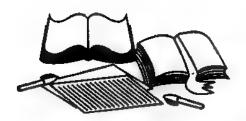
وأقول: إن هذا الأمر يضاف إلى كرامات ابن أم قاسم التقى الولى.

(رحمه الله رحمة واسعة).

⁽١) الخطط التوفيقية لعلى مبارك، الخطط المقريزية للمقريزي، تاريخ مصر لابن إياس.







الفرك الرابع

الناقلوق عن المرادي المعروف بابن أم قاسم



الناقلون عن المرادي المعروف بابن أم قاسم

الأول؛ ما استضاده ابن هشام في كتابه مفنى اللبيب الجزء الأول منه من كتاب الجني الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم.

الكتاب:

هو كتاب مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، المذى طارت شهرته إلى المغرب.

يقول ابن خلدون: «وصل إلينا بالمغرب لهنه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها إلى أن قال: فأتى من ذلك بشىء عجيب دال على قوة ملكته والله يزيد في الخلق ما يشاء».

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد: حـمدا لله على أفضاله، والصلاة والسلام على محمد وآله. وعليه شروح.

ما استفاده ابن هشام في كتابه من الجني الداني:

لقد استفاد ابن هشام فى الجزء الأول من كتابه مغنى اللبيب من الجنى الدانى فى حروف المعانى لابن أم قاسم، فاتبع النهج والطريق من حيث التنظيم والتقسيم وبيان معانى الحروف الذى اتبعه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى وسار عليه.

وقد ينقل اللفظ في بعض الأحيان أو المعنى.

وسأقـ تصــر على بعض المواضع في الموازنة بين الكتــابين وذلك على ســبيل المثال.

١ .. «قد». قال في الجني الداني ص ٥٨:

*الأول: أن تكون بمعنى حسب. تقول: قدنى بمعنى حسبى، واليساء متصلة بها مجرورة الوضع بالإضافة، ويجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها، والياء فى الحالين فى موضع جر. هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين.

الثاني: أن يكون اسم فعل بمعنى كفي ويــلزمها نون الوقــاية مع ياء المتكلم

كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، والياء متصلة بها في موضع نصب، وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب.

وقول الشاعر: قَلْنِي مِن نَصْرِ الخُبَيبينِ قَدِي

يحتمل قول: قلتين وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى حسب، والياء في موضع الجر.

والثانية: أن يكون اسم فعل والياء فسى موضع نصب، وقوله في آخر البيت «قدى» يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون بمعنى حسبى، ولم يأت بنون الوقاية على أحد الوجهين.

ثانيها: أن يكون اسم فعل وحذف النون ضرورة.

وثالثها: أن تكون اسم فعل والياء للإطلاق وليست ضميرا) ا هـ.

وقال أبن هشام في مغنى اللبيب ص ١٤٦:

(اقد) على وجهمين: حرفية وسمتأتى، واسمية، وهي عملي وجهين: اسم فعل وسيأتي واسم مرادف لحسب، وهذه تستعمل على وجهين:

مبنية، وهو الغالب؛ الشنبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها، ويقال في هذه: «قد زيد درهم» بالسكون، وقدني بالنون حرصًا على بقاء السكون، لأنه الأصل فيما يبنون.

ومعربة. وهو قليل. يقال: ققد زيد درهم، بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع «وقدى درهم» بغير نون. كما يقال حسبى.

والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى «قد زيدا درهم وقدني درهم» كما يقال: «يكفى زيدا درهم ويكفيني درهم» وقوله

قَلْنِيَ مِنْ نَصْرُ الْخُبَيبِينِ قَلِي

تحسمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغنة البناء، وأن تكون اسم فعل.

وأما الثانية: فتحتمل الأول، وهو واضح.

«والثانسي: على أن النون حذفت للضرورة كـقوله: إذْ ذَهَبَ الَقُــومُ الكَرامُ لَيْسِي. ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مـفعوله فالياء للإطلاق والكسرة للساكنين؟ ا هـ.

۲ ـ (وا) قال في الجني الداني ص ۷۸:

(وا.حرف نداء يختص بياء الندبة فلا ينادي به إلا المندوب نحو (وا زيداه).

والندبة: هى نداء المتفجع عليه والمتوجع منه، وذهب بعض النحويين إلى أن وال يجوز أن ينادى بها غير المندوب، فيـقال: «وا زيد أقبل»، ومذهب سـيبويه وجمهور النحويين ما سبق.واختلف فى «وا» فقيل:

(وا) قسم آخر، وهو أن يكون اسم فعل بمعنى التعجب والاستحسان كقول الشاعر واَ بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأشنبِ ا هـ.

وقال في مغنى اللبيب جـ ٢ ص٣٨.

اوا ـ على وجهين: أحدهما أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو اوا زيداه وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي.

والثاني: أن تكون اسما لأعجب كقوله:

واَ بِأَبِي أَنت وَفُوكَ الْأَشْنَبُ ۗ كَانَمَا ذُرَّ عَلَيهُ الزَّرْنَبُ ا هـ

٣ ـ بجل. قال في الجني الداني ص٩٤:

«بجل. لفظ مشترك يكون اسما وفعلا. فــأما «بجل» الحرفية فحرف جواب بمعنى نعم، ويكون في الخبر والطلب.

وأما «بجل» الاسمية فلها قسمان. أحدهما: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء التكلم فيقال: «بجلني».

والثانى: أن يكون اسما بمعنى «حسب» فتكون الباء متصلة بها مسجرورة الموضع ولا يلحقها نون الوقاية، والاكثر ألا يلحقها كقول طرفة:

ألا بَجَلي من فا الشراب ألا بَجَلي، ا هـ.

وقال في ﴿ عَافِنَيُ اللَّبِيبَ ص ٢٠٣

"بجل ـ على وجهين: حرف بمعنى نعم، واسم وهى على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفى واسم صرادف لحسب، ويقال: على الأول "بجلني" وهو نادر وعلى الثاني "بجلي" قال:

الأبجلي من ذا الشراب ألا بَجَلُ ١ هـ.

٤ تـ لات أ. قال في الجني الداني ص ١١٠٤:

«لاتُ، حرف نفي أصله «لا» ثم زيدت عليمها التاء كمما في ثمت وربت. هذا مذهب الجمهورة [هـ.

وقال في مغنى اللبيب ص٢٠٣:

«المذهب الثاني. أنها كلمتان «لا» النافية والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثمت وربت، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين. قاله الجمهور» ا هـ.

٥ _ إلاَّ بالكسرُّ والتشديد .. قال في الجني الداني ص١١٨:

«القسم الثاني: التي بمعنس غيس، اعلم أن أصل ﴿إِلاَ أَن تَكُونَ استَـثناء، وأصلُ (غيسر) أنْ يكونُ صفة، وقد يحمل ﴿إِلاَ على (غيسر) فيوصف بها، كـما حملت (غير) على ﴿إِلاَ فَاسْتَنْنَ بِهَا. فَللموصوف بِإِلاَ شَرَطَانَ:

أحدهما: أن يكون جمعا أو شبهه.

والآخر: أن يكون نكرة أو معرفا بأل الجنسية كقوله تعالى: ﴿ لُو كَانَ فَيهُمَا آلِهَةَ إِلَّا اللَّهُ لَفُسَدَتًا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ا هـ.

وقال في مغنى اللبيبُ ص٦٧.

(الثانى: أن تكون بمنزلة «غيسر» فيوصف بها وبتاليها جسم منكر أو شبهه؛ فمثال الجمع المنكر ﴿ لُو كَانَ فَيهِما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فلا يجوز في «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حيئتذ. لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا» ا هسا.

الثانى - ما نقله عبدالرحمن للكودى فى كتابه شرح الألفية عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو عبدالرحمن بن على بن صالح أبو زيد المكودى نسبة إلى قبيلة قريبة من فاس وكان نحويا عالما وإمامًا بارعًا في العلوم ورعًا زاهدًا وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس.

ومن مؤلفاته هذا الشرح، وألف شرحًا آخر أكبر منه ولم يصل إلى القاهرة حيث أحرقه أعداؤه حسدا، والمتداول بين الطلبة هو الأصغر، وهو نافع للمبتدئين وله شرح على منظومة الإمام ابن مالك في المقصور والممدود. وشرح على الأجرومية وغير ذلك. . . توفى سنة إحدى وثمانحائة كما في التوشيح.

الكتاب:

وأول هذا الشرح: والحسمد لله رب العسالمين وصلاته وسسلامه على سسيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين.

أما بعد. فسهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهسذب المقاصد واضح المسالك تفهم به الفاظها ويحظى بمعانيها حفاظها معرب عن إعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها.

وهو كتــاب مطبوع بالمطبعــة العامرة البهــية وذلك في جمــادى الآخرة سنة ١٣٢٠هــ.

ومودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٠٠٦، ٢٣٠، ٨٠٧، ٣٧٣.

ما نقله الشيخ حبدالرحمن المكودي في كتابه شرح الألفية:

بعد اطلاعی علی هذا الکتاب وجدته نقل کثیرا عن المرادی المعروف بابن أم قاسم معتمدا علیه فی کثیر من الاحیان.

فنراه نقل عنه في أبواب _ الكلام، أفعال المقاربة، التنازع _ في موضعين _، الاستشناء _ في موضعين _، عطف الاستشناء _ في موضعين _، عطف النسق، البدل، الندبة، الترخيم، مالا ينصرف _ في موضعين _، جمع التكسير،

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:



١ - في الاستثناء بريعد قول الناظم:

وَإِنْ تَكُورُ لَا لِسُوكِيدُ فَمَعُ لَقُويِعُ النَّسَالِيرِ بِالعسامِلِ وَعُ النَّسَالِيرِ بِالعسامِلِ وَعُ الْمُعَلِينِ وَلَيْسَ مِنْ نَصِبَ سُواهُ مُعْنِي

قال الشيخ المكودى في شرحه معلقا على «وليْس عَنْ نَصْب سَواهُ مُغْنى»: يعنى أن ما سوى المستثنى اللَّى تلغى إلا معه ينصب ونصبه بالعامل الذّى هو وإلاه وعلى هذا الوجه جعل الحرادى العامل. وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذي قبل إلا وجعل دع بمعنى اجعل ا هـ.

وما ذكره المرادي أصوب لثلاثة أوجه.

الأول: أن في التنبيه صلى أن (إلا) هي العامل في المستشنى وهُو الموافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم.

الثاني: أن دع بمعنى اجعل غير معهود في اللغة وإنما يكون دع بمعنى اترك.

الثالث: أن ما قبل إلا في التفريغ قد يكسون غير عامل نحو ما في الدار إلا زيد. ص ٧١

> ۲ - فی باب حروف الجر - بعد قول الناظم وَقَدْ يُجَوِّ بِسُوى رَبِّ لَدَى حَدْفِ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطْرِداً

قال الشبيخ المكودي في معنى «وبعضه يرى مطردا»: وذلك في لفظ «الله» في الفظ الله» في الفظ الله» في القسم نحو والله ولافعلن. وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو «بكم درهم» أي يكم من درهم.

وذكر المرادي في هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر. ص ٨٤.

٣ ـ في باب الإضافة ـ بعد قول الناظم

وَٱلۡزَمُوا إِضَافَةَ لَكُنُ فَجِرُ

قال المكودى: ﴿.. وفهم من قوله افجرا أنها لا تضاف إلا للمفرد. وجعل المرادى قوله افسجرا شساملا للجسر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة، وجسعل من إضافتها إلى الجملة قوله: اللَّذُ شبُّ حتى شابَ سُودُ الذّواتِبِ.

. . . وأجاز المرادى أيضًا أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله الدُنُّ أَنْتَ يافعُهُ ص ٨٩.

٤ ـ في باب النعت ـ بعد قول الناظم.

وَٱقْطَعْ أَوَ اتبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيِّنًا ﴿ بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا الْمُطّعُ مُعْلِنا

٥ _ في باب البدل _ بعد قول الناظم:

التَّابِعُ المقصُّود بِالْحُكْمِ بِلا ﴿ وَاسْطَةٍ هُو الْمُسمَّى بَدَلًا

قال المكودى: «وقوله: «بلا واسطة» قمال الشارح: أخرج به المعطوف يبل فحمل المقصود بالحكم إلى المستقل بالقصد فإن المعطوف بغيسر بل غير مستقل بالقصد.

وحمله المرادى عسلى أنه المقصود بالحكسم مطلقًا فأخسرج به المعطوف عطف النسق ببل وغيرها وهو أظهر، ص١٢٣.

٦ _ في باب الترخيم _ بعد قول الناظم:

ترخيماً احذف آخر المُنادَى كياسُما فيمَنْ دعا سُماداً

قال المكودى معلقا على «ترخيما»: أجاز في نصبه الشارح أن يكون مفعولا لأجله فيكون التقدير احذف لأجل الترخيم، أو مصدرا في مسوضع الحال فيكون التقدير «احذف في حال كونك مرخما» أو ظرفا على حذف مضاف فيكون التقدير حذف وقت الترخيم.

وزاد المرادي وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا، ا هـ. ص ١٣١.

٧ _ في باب جمع التكسير _ بعد قول الناظم:

ونابَ عنهُ أَفْعِلاءُ فِي الْمُعَلِّ ﴿ لَامَا وَمُضْعِفٍ وَخِيرُ ذَاكَ قُلُّ

قال المكودى؛ ونسم بقوله فوغير ذاك قل، على منا جاء من افعلاء فى غير المعتل والمضاعف نحو نصيب وأتصباء وهين وأهيناء وصديق وأصدقاء، على هذا حمله الشارح وتبعه المرادى. ص١٦٩.

الثالث أما تقله البيهاميني في كتابه وتعليق الفرائد وهن الرادي

التعريف بالمؤلفنية هو محمد بن بدر الدين بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني نسبة إلى دماميين (قرية قريبة من الأقبصر) ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ وتعلم بها ثم هبط مصر وارتفع والتف حوله الطلاب بالأزهر، ثم اشتغل بالدنيا، ولما نكب بالحريق هرب من الغرماء إلى الصعيد فاستقدموه مرخما، وبعد صلاح حاله غادر الدينار فلموية، فدرس في جامع زبيد باليمن وترك اليمن متجها إلى الهند، وله مؤلفات كليرة.

توفي بالهند في كلبرجا سنة ٨٢٧هـ ـ ١٤٣٤م.

الكتاب: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك _ نسخة في مجلد كامل تحسوى على جزءين. بقلم معتاد مجدولة بالمداد الأحسر والأزرق وبأولها فهرس، في ٥٤٧ ورقة ومسطرتها ٣٣ سطرا _ ٢٩سم _ مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (١٠٥٧) ٢٧٥١. ونسخة أخسرى بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٣٠١ تيمور.

وقد ذكر الله المسلميني في كتابه «ابن قساسم» أراد بذلك ابن أم قاسم المرادي.
والذي يؤيده في النسسخة الأولى. في باب الموصول تعليس على الهامش يقسول:

«قوله في شسرح ابن قامهم ـ أي ابن أم قاسسم ـ هو العلامة المرادي، وقسد حرفت
النساخ وحذفوا لفظ أم جهلا منهم أي: لكاتبه».

أ - ما نقله هن الرادي،

نقل الدماميني في كتبابه هذا حن المرادي واعتبمد عليبه في نقله في أبواب متفرقة منها: الكلام، إعراب المثنى والمجموع _ في مواضع _، كيفية التثنية وجمعي التصحيح _ في مواضع _، العلم، الضمير، الإشارة، الموصول _ في مواضع _، المادة المبتدأ والخبر _ في مواضع _، الافعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر، أفعال المقاربة،

الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، العدد، الإضافة، عطف البيان، المنادى، التذكير والتأتيث. وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ _ باب التثنية _ الهمزة المبللة من أصل:

قال الدمامينى: وقد تقلب الهمزة المبدلة من أصل ياء. فيقال كسايان.. ولا يقاس عليه خلاف للكسائى بل الكوفيين قاطبة. قال ابن قاسم: والحق أن يقاس عليه، لأنها لغة فزارة. حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة.

٢ _ العلم:

قال الدمامينى: علم الجنس كأسامة للأسد وثعالة للثعلب وبرة للمبرة.. فهـنه أعلام بحسب اللفظ لا بحسب المعنى.. ثم قال: قال بعضهم: وإطلاق المعرفة على أسامة ونحوه مجازا، إذ لا يخالف معناه معنى أسد، وإنما يخالفه فى أحكام لفظية. ألا ترى أنه داخل فى حده النكرة. هذا كله كلام ابن قاسم فى الكلام على هذا التعريف بغالب لفظه....ص ٥١.

٣ ـ الخبر ـ حذف الخبر وجوبا ـ

قال الدماميني: ويحلف الخبر وجوبا في قسم صريع. . وبعد واو المصاحبة الصريحة.

قال ابن قاسم: نــحو «كل رجل وضيعت» أي: مقرونان. والحبسر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على الصحوبية وكان الحذف واجبا لقيام الواو قيام مع.

٤ ـ الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر ـ منها: زال ـ كقول الشاعر:
 ألا يا اسْلَمى يا دَارَمَى على البلا ولا زَالَ مُنْهَلا بَجرعاتك القَطرُ

قال ابن قاسم: احترز من التي بمعنى تحول فمضارعها يزول ومن زال الشيء بمعنى عزله فمضارعه يزيل. ص٩٩.

٥ _ الأحرف التاصبة للاسم الرافعة للخير _

قال الدماميني: إذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب وللسماع. . والتزم الحذف في ليت شعرى مردفا باستفهام كقوله:

الاليت شعري هل أبيتَنَّ ليلةً بواد وحولي أذخر وجليل

قال ابن قاسم: وإنما التسرّم الحذف، لأن الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة الاستفهام في موضع نصب شعرى. ص١٢٠.

٦ _ عطف البيان _ موافقة التابع لمتبوعه _

في التعبويف والتنكير يكونان معرفين كما يكونان منكرين خلاف لمن التزم تعريفهما . . وذهب أكثر تعريفهما . . وذهب أكثر النحويين إلى امتناعه . وفي البسيط أن يكون بالمعارف والنكرات على ما ذهب إليه الكوفيون ، لكن البهمسريين أبوا أن يكون إلا بالمعارف . وخصص بعضهم ذلك بالأعلام والكنى وجعل الايتونة من قوله تعالى ﴿ مِن شَجَرَة مِبَارَكَة زَيتُونَة ﴾ [النور: ٢٠] عطف بيان . وجعل بعض النحويين من ذلك رد الأجناس المنكرة على الأسماء نحو همررت بثوب خو وباب ساج ، كذا قال ابن قاسم . ص ٣٣٧ .

ب - ما نقله الدماميني، عن الرادي،

الكتاب: مطبوع بالمطبعة البهية بمصر، وهو حاشية على منفنى اللبيب، والشيخ الدمامينى لم يتم هذا الكتاب بل انتهى عند الفاء السببية فى (حرف الفاء) وفى آخره وهذا آخر ما انتهى إليه العلامة العمدة الدمامينى ولم يكمل هذا الكتاب لتعذره بالوفاة.

ما نقله: نقل الشيخ الدماميني في حاشيته هذه عن المرادي من كتابه الجني الداني _ في مواضع هي: حرف الألف (إذن _ أل _ أما «بالفتح والتخفيف» _ إمّا المكسورة المشددة)، حرف الباء (زيادة الباء في المفعول _ بجل _ بل _ بله)، حرف الراء (رب)، حرف السين (سوف) _ وساكتفي بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

1 ـ إذن ـ قال المغنى: قد فيها مسائل: الأولى في نوعها قال الجمهور حرف وقيل اسم، قال المصاميني والقائل بعض الكوفيين على ما صرح به ابن أم قاسم في الجني الداني. ص ٤٠.

۲ ـ زیادة الباء فی المفعول ـ قال المغنی: «والثانی محا تزاد فیه الباء المفعول»
 قال الدمامینی: «وزیادتها معه غیر مقیسة مع کشرتها، نص علیه ابن أم قاسم فی الجنی الدانی». ص۲۲٦.

٣ - بجل - قال الدمامينى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى: وأما بجل الاسمية فلها قاسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال: بجلنى، والشانى أن تكون اسما بمعنى حسب فاتكون الباء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية، ص٢٣١.

٤ - بل - قال المغنى: (وإن تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو، وأجاز المبرد وعبدالوارث أن تكون ناقلة معنى النفى والنهى إلى ما بعدها قال دم: هذا مع موافقتهما للجمهور، فالأمران جائزان عندهما على ما صرح به ابن أم قاسم فى الجنى الدانى ص ٢٣٤.

٥ ـ بله ـ قال المغنى: «على ثلاثة أوجه.. قد استعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعانى الثلاثة وفسرها بعضسهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعدها فى ألفاظ الاستثناء» قال دم: «وهم الكوفيون والبغداديون فانها قد استعملت كغير وهى ترد للاستثناء، وجمهور البصريين على أنها لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض. كذا فى الجنى الدانى، ص ٢٤٠.

٦ - رب - لغات في رب - قال المغنى: «وفي رب ست عشرة لغة. . » قال دم: «فهذه أربع لغات تضم إلى الاثنتي عشرة. . وبقى عليه لغة أخرى حكاها ابن أم قاسم في الجني الداني «ربا» وهي عما يقوى القول باسمية رب فتأمله».

٧ - سوف - انفراد السين عن سوف - قال المغنى: «وتنفرد عن السين بدخول الله عليها نحو ﴿ وَلَسُوفَ يُعطيكَ ﴾ [الضعى: ٥] قال دم: «ولا تدخل اللام فى السين قيل: لشلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان والدان على الكلمة... لذلك قال فى الجنى الدانى (ص٢٨٢): وقد سمع وقوع السين فى موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسى فى قوله:

عسى طيئ من طبئ بعد هذه منطفئ ُ غَلاتِ الكُلَّى والجوانِعِ (ص ٢٨٢)

الرابع؛ ما نقله تقى اللهن الشمنتى- بضم المجمة والميم ثم نون مشدة-عن الرادى

التعريف بالمؤلف: هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن على الشيخ تقى اللين أبو العباس الإمام العلامة المشهبور بالشمنى (نسبة إلى مزرعة ببلاد المغرب)، ولد بالإسكندرية في رمضان عام ١٠٨ه، وقدم القاهرة مع والده فتلقى النحو عن الشطنوفي وغيره في الفنون الأخرى، وقد عنى بنشر العلم وتدريسه، وكان حبهة، متوقد الذكاء قوى الحافظة عفيفا محبًا للخير، وولى المشيخة والخطابة بقايت باى ـ وطلب فلقيضاء في أبى ـ ومن مؤلفاته في النحو ـ حاشية على شرح الدماميني سماها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام).

توفى بمنزله بتربة قايتباى ودفن بها صباح الأحد. وكانت وفاته في ليلة الأحد ٢٧ من ذي الحجة عام ٨٧٧هـ.

الكتاب: هو مطبوع بالمطبعة البهية بمصر ـ حاشية على مخنى اللبيب لابن هشام.

خصها من حماشية الدمامينى وزاد عليها وسماها (المنصف من الكلام على مغنى ابسن هشام) أوله ما لحمد الله الذى خص كتمابه بعدم المعمارضة وبالإعمجاز وجعله تبيانا لكل شيء فهمو مغنى اللبيب بالحقيقة لا بسطريق المجاز، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شويك له، وبعد، فقد نظرت عند إقرائى لمغنى اللبيب عن كتب الأعماريب. . مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٠٠٢ ـ ١٠٠٣ ـ ١٠٠٤ ـ ١٠٠٢.

ما نقله من المرادي في كتابه - المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام.

نقل الشيخ الشمنى عن المرادى المعروف بابن أم قاسم من الجنى الداني وغيره ـ في حاشيته هذه مواضع متنوعة وهي:

حرف الألف (أما ـ بالفتح والتخفيف ـ، إذا ـ فى موضعين ـ)، حرف الباء (بجل)، حرف العين (على)، حرف اللام (بجل)، حرف العين (على)، حرف اللام الجارة ـ فى مبوضعين ـ ، لات، لو ـ فى ثلاثـة مواضع ـ (لعل)،

حرف الميم (ما _ فى موضعين، من _ فى مموضعين)، حرف الواو (العماطفة)، الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، (المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة) الموصول _ فى موضعين _. وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل التمثيل:

١ ــ إذا ــ قال المغنى «الفصل الأول فى خروجها عن الظرفية زعم أبو الحسن فى ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا ﴾ [الزمر: ٧١] أن إذا جر بحتى».

قال الشمني: ٥.. وقدال ابن أم قاسم في شرح التسمهيل: وعلى هذا يكون تقدير الغاية ﴿ وَمَدِينَ اللَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾ [الزمو: ٧١] ـ إلى وقت مجيئهم لها. وهي على هذا لا جواب لها، لانها معمول لما قبلها فيكون قوله فتحت استثنافا وجواب سؤال كأنه قيل: فماذا جرى إذ ذاك فقيل: فتحت أبوابها ص ١٩٩٠ جـ١.

_ قال المغنى: (والجسمهور على أن إذا لا تسخرج عن الظرفية وأن حتى فى نحو ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا ﴾ حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية بأسرها ولا عمل لها). قال الشمنى. وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم: ويجوز أن يخرج على أن حتى بمعنى الفاء كما قسدرها النحويون في قولهم: سرت حتى أدخل المدينة. برفع أدخل وتقدير كونه وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال في البسيط: قلت: في قولك اجلس ختى إذا جاء زيد أعطيتك اجلس فإذا جاء زيد» اهـ ص ٢٠٠ جا .

٢ _ بجل _ قال المغنى: البجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم قال الشمنى: اقال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى: أما بجل الاسمية فلها قسمان: أحدهما أن يكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجلنى. والشانى أن تكون اسما بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية ص٢٣٢جا كما نقل دم».

" - اللام الجارة - قال المغنى: «وللام الجارة اثنان وعشرون مسعنى، أحدها الاستحقاق وهى الواقعة بين معنى وذات». قال الشمنى: «لسم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام وإنما مئل لها فى الجنى الدانى «بالنار للكافرين» وفى شسرح التسهيل «بالجلباب للجارية»، «والجل للفرس» - وكال ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين ا هر حسم ٢٨ جد٠.

٤ ـ لات. قال المغنى: (لات اختلف فيسها فى أمرين: أحدهما فى حقيقتها. . . والثانى أن أصلها ليس بكسر الياء، قال الشمنى معقبا على الثانى: «قال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل: وذهب ابن أبى الربيع إلى أنها ليس، أبدل من السين التاء. ثم أبدل من الياء الألف كراهية أن تلتبس بحرف التمنى، وفى الجنى الدانى، ويقويه قول سيبويه أن اسمها مضمر فيها ولا يضمر إلا فى الأفعال. ص ٥٢ جـ٢.

٥ - الواو العاطفة - قال المغنى: (الأول العاطفة وسعناها مطلق الجسع فتعطف الشيء على نفسه. ونقل الإمام البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية، قال الشمنى منعلقا على قونقل الإمام إلخ؟: قنى الجنى الدانى وقال إمام الحرمين في البرهان: اشتهر من مذهب الشافعي أنها للترتيب وعند الحنفية أنها للمنعية. وقد زل الفريقان؟ ص ١٠٢ جـ٢.

١ ـ الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، قال الشمنى: الم يذكر المصنف ما اجتمعها فيه كما ذكر قي الحال والتمييز، وقد ذكر ابن أم قاسم أنه ثلاثة أمور: أحدها أن كل واحد منهما يدل على حدث وصاحبه، والثانى أنه يؤنث ويذكر، والثالث أنه يثنى ويجمع عن 171 جـ٢.

٧ - المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة - الثانى منه، قال المغنى: أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو: جفونى ولم أجف الانحلاء أننى. قال الفراء: فيضمر ويؤخر عن المفسر قال الشمنى معلقا على قول الفراء: في (شرح التسهيل لابن أم قاسم): والمشهور عن الفراء في هذه المسألة وجوب إحمال الأول ومنع إحمال الشانى، ونقل عنه ابن مالك أنه يجود إعمال الأول في هذه المسألة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربنى وضربت قومك إعمال الأول من الإضمار قبل الذكر، قال ابن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام أبن مالك وهو الثقة فيما ينقل . له ص ١٨٠ جـ٢.

٨ ـ باب الموصول ـ قال المنفى «مسألة. . والاكثر فى نحو «من ذا لقيت»
 كون ذا للإشارة خبيرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة وليقيت صلة
 وبعضهم لا يجيزه قال الشمنى: ١٠. . وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم ومنع

بعض النحويين وقوع ذا موصولة بعد «من»؛ لأن «من» تخص من يعقل فليس فيسها إبهام كما في «ما» فإنها صارت بالرد إلى الاستفهامية في غاية الإبهام فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام وجذبتها إلى معناها ولا كذلك «من» لتخصيصها، واختار الكوفيون وقوع «ذا» موصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام، وعنهم أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات» ا هـ ص٢٢٢ جـ ٢.

الخامس: ما نقله الشيخ خالد الأزهري عن الرادي

التعریف بالمؤلف: هو خالد زین الدین بن عبدالله بن ابی بکر بن محمد بن أحمد الجرجی ـ ولد بجرجا ـ (فی الصعید) فی نحو سنة ۸۳۸هـ وحـمل صغیرا إلى القاهرة فحـفظ القرآن ثم كتبا أخـری ودرس فی الأزهر. وقد قیل: إنه طلب العلم وهو كبیر السن وكان من قبل یشتغل وقادا.

وأخذ العربية عن يعيش المغربي وداود المالكي والسنهوري. . ومن مصنفاته شرح الأجرومية، التصريح بمضمون التوضيح، تمرين الطلاب في صناعة الإعراب وشرح الأزهرية.

توفى عائدًا من الحج فى «بركة الحج» قليــوبية سنة ٩٠٥هــ فى رابع هــشر المحرم سنة خمس وتسعمائة.

ما نقله عن المرادي

نقل الشيخ خالد الازهري عن المرادي في كتبه ما يلي:

أ-شرح التصريح على التوضيح:

التعريف بالكتاب: وهو شرح لكتاب التوضيح على ألفية ابن مالك لابن هشام قوفيه من الفيوائد والعوائد الداخلة والخيارجة ما لا يحيصى كشرة، ولهذا أصبح مرجعا لكثير من طلبة الزمان واشتد إكبابهم على مطالعته وتدريسه بما لا يزيد عليه. وقد صادف فيراغ المصنف الشارح من تدوينه يوم عيرفة المشيرفة من شهور سنة ست وتسمين وثماغائة الهروضات الجنات ص ٢٦٨ ـ مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٦٨ ـ ١٣٤١ ـ ١٢٤٠.

أوله. بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافيًا لنعمه ومكافئًا لمسزيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك لسه. . إلخ. وهو كتاب مطبوع بالمطبعة الازهرية بمصر.

ما نقله حن المرادي في هذا الكتاب:

نقل الشيخ خالد في هذا الكتاب عن المرادى مواضع متعددة تنحصر في أبواب - الكلام - في موضعين ، المعرب والمبنى - في موضعين -، الضمير، العلم، المبتدأ والخبر - في ثلاثة مواضع -، الاشتغال - المبتدأ والخبر - في ثلاثة مواضع -، الاشتغال - في موضعين -، التعييدى واللزوم، التنازع - في أربعة مواضع -، المفعول المطلق - في موضعين، الاستثناء، في موضعين، الحال - في موضعين -، التمييز، الإضافة - في ثلاثة مواضع -، التعجب، نعم ويئس، عطف النسق، أسماء لازمت النداء، إعراب الفعل - في موضعين -، الإخبار بالذي والألف واللام، جمع التكسير - في موضعين -، الإخبار بالذي والألف واللام، جمع التكسير - في موضعين -، الإجبار بالذي والألف واللام، جمع التكسير - في

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

ا ـ في باب الضمير. قال الأزهرى: ﴿.. والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في «هو» من نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ يُمِلُ هُو ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أن يكون فاعلا وأن يكون توكيــناً. ونقل المرادى عنه أيضا في شــرح التســهيل أنه أجاز فــى «هو» من نحو «مورت برجل مكرمك هو» أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدًا» جــ ١ ص ٢٠٠٠.

• مورت برجل مكرمك هو» أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدًا» جــ ١ ص ٢٠٠٠.

٧ - في التعدى واللزوم. في اشتراط ابن مالك حلف الجار مع «أن» إن أمن الإشكال، المراد بعد الحلف قال الأزهري معلقا على الآية «... ويشكل عليه قوله تعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَعَكِّوهُنُ ﴾ [النساء: ١٧٧] فحذف الحرف الجار مع أن اللبس موجود بدليل أن المفسرين اختلفوا في المراد فبعضهم قدر في أن. ويعضهم قدر عن أن واستدل كل على ها ذهب إليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم: أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس، وإلا خر أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس، وإلا خر أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن للمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، ومالهن ومن يرغب عنهن للمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، ومالهن ومن يرغب عنهن للمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، ومالهن ومن يرغب عنهن للمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، ومالهن ومن يرغب عنهن للمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، ومالهن ومن يرغب عنهن للمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، ومالهن ومن يرغب عنهن للمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، ومالهن ومن يرغب عنهن للمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، ومالهن ومن يرغب عنهن للمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، ومالهن ومن يرغب عنهن للمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين، ومالهن ومن يرغب عنهن للمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المؤلوم المؤلوم

٣ ـ فى التنازع ـ فى (فـصل إذا تنازع العامـلان جار إعـمال أيهـما شــثت بالاتفاق) وبعــد الخلاف بين البصـريين والكوفيـين. قال الأرهرى: ٥ . . وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث قاله المرادى، جـــ ص ٣٢٠.

٤ ـ قى المصدر _ ذكر أن المصدر الذى له ضعل نوعان. . . النوع الثانى واقع فى الخبر وذلك فى خمس مسائل . . المسألة الخامسة . قال الأزهري معلقا عليها: «الخامسة أن يكون «المصدر» فعلا علاجيا تشبيهها «واقعا» بعد جملة مشتملة عليه «أى على اسم بمعناه» و «مشتملة على صاحبه» أى: المصدر، فهذه أربعة شروط زاد المرادى شرطا خامسا وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل» ا هـ ص ٣٣٣ جـ ١ .

قى باب التمهيز _ فصل فى جواز جر التمييز بمن. قال الأزهرى:
 أنه تبع الشارح فى جعل الله دره فارسا وانعم المرء من رجل من تمييز الجملة، واعترضه المرادى بأنه تمييز مفرد لا جملة. اهـ. جـ ١ص ٣٣٩.

٦ ـ فى باب التعجب. فى امتناع أن يتقدم عليهما معمولهما وأن يفصل بينهما. . قال الأرهرى معلقا على قوله: « «ولا» تقول أحسن لولا بخله بزيد، بالفصل بلولا الاستناعية رمصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان، قال المرادى: ولا حجة له على ذلك» ا هـ . جـ ٢ص ٩٠.

٧ - في باب عطف النسق - الفاء - اختصاصها بأنها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة خلوه من العائد، وذلك جار في الخبر والصفة والحال ثم مثل بقول: الشاعر.

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرِ المَاءُ تَارَةً فَيْبِلُو وَتَارَاتَ يَجُمُّ فَيَغْرِقُ. .

قال الأزهرى: ﴿... وقال المرادى في باب المستدأ: التحقسيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الآخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء.

فإذا قلت: زيد جاء عمرو فأكرمه، فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية، نص على ذلك ابن أبي الزبيع قــال: لأنهما نــزلتا منزلة زيد لما جــاء عمرو أكــرمه

قالإخبار إذن إنما هو بمجموعهـما والرابط إنما هو الضمير» ا هـ كلام المرادي جـ ٢ ص ١٤٠.

٨ أما _ قال ابن هشام: «وهي نائبة عن أداة شرط وجملته» قال الازهرى: معلقا على ذلك: «موضعتها صالح لهما وهي قائمة مبقامهما لتضمنها معنى الشرط، وليست أمنا بمعنى مهما وشرطها لانها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي، جـ٢ ص ٢٦١.

۹ فى جمع التكسير. الحادى والمشرون. فعالى قال ابن هشام «فعالى بالتشديد ويطرد فى كل ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب كبختى وكرسى وقمرى بخلاف نحو مصرى وبصرى.

قال الأزهرى معلقها على (مصرى وبصرى): «لأن يامهما مستجددة للنسب وإلى ذلك أشار الناظم بقبوله: واجعل فعالى ذى النسب. جُددًد. . وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هى فيه حستى يصير النسب منسيا أو كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبًا كقولهم مهرى ومهارى وأصل المهرى بعير منسوب إلى مسهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل قاله المرادى اهد. وبه تندفع شبه الموضع. جر ٢ ص ٢١٥.

• ١ - في بأب التصغير. تصغير «تي» الإشارية قال ابن هشام في التوضيح:
«ولا «تي» للاستغناء بتصفير «تا» خلافا لابن مالك» قال الشيخ خالد: «في قوله
في النظم. منها تا و تي». قال المرادى: وذلك يوهم أن «تي» صغر كما صغر «تا»
وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا «تا» خاصة وهو المفهوم من
التسهيل فإنه قال: ولا يصغر من غير المتمكن إلا «ذا والذي» وفروعهما الآتي
ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا خاصة ا هـ جد ٢ص ٣٢٢.

١١ ـ الإبدال ـ إبدال الياء من الواو ـ المسألة السادسة أن تكون الواو الاسا لفعلى بالضم صفة فإن كانت فعلى بالضم اسما لم تغير الامها بإبدالها ياء بل تقر الواو على أصلها كقوله ـ غو الرمة ـ

قال الأزهرى: ٤... وقال المرادى: إنه مخالف لقبول أهل التصريف فإنهم يعكسون فيبدلونها في الاسم دون الصفة ويجعلون جزوى شاذا عبد ٢ص ٣٨٠.

ب ـ إعراب ألفية ابن مالك في النصو المسمى المرين الطلاب في صناعة الإعراب،

كتاب مطبوع مودع بمكتبَّة الأزهر تحت رقم ٢٦٧ ـ ١١٥٠.

أوله _ يقول الفقير إلى عفو ربه الغنى خالد بن عبدالله الأزهرى: الحمد لله الذي رفع قدر من أعرب الشهادتين ونصب الدليل على وجود ذاته. .

أما بعد فإن معرفة الإعراب من الواجبات التي لابد لكل طالب علم منها ومن المهمات التي لا يستغنى الفقيه عنها، وإن من أنفع المسالك وأقرب المدارك إلى هذا النحو الفية ابن مالك.

فاندفع في خاطرى أن أعرب جميع أبياتهما وأشرح غريب لغاتها وأضبط ما أشكل من الفاظها.

ما نقله جن المرادي:

نقل الشيخ خالد في كتابه هذا ـ ثلاثة مواضع عن المرادي وهي:

١ _ في النائب عن الفاعل _ في قول الناظم

واجْعَلْهُ مِن مُضارِعٍ مُنْفَتِحًا ﴿ كَيْنَتَحَى لَلْقُولَ فَيهِ يُنْتَحَى

قــال الشــيخ خــالد: «المقول. بــالجر قــال المكودى: تبــعــا للمــرادى نعت لينتحــى،.. وزاد المكودى ويجوز ضبط المقــول بالضم فيكون قــد تم الكلام عند قوله كينتحى ثم استأنف... وبالأول جزم المرادى» ا هــ. ص٤٥.

٢ ـ في النعت ـ في قول الناظم:

واقطَعُ أو اتبعُ إِن يكُنْ مُعَيَّنًا لِلدُّونِهَا أَوْ بَعْضَهَا اقطَعْ مُعْلَنَا

قال الشيخ خالد: «معلنا حال من فاعل اقطع وتقدير البيت واقطع جميع

النعوت أو اتبعمها أو اقطع بعضها واتبع البعض الآخر.. وبالنصب جزم الشاطبي والمرادي وصدر به المكودي كلامه . ص ٥٨٠.

٣ - في التامية .. في قول الناظم:

وَإِنْ تَشَا فَالْمَدُّ وَالْهَا لَا تَرْدُ

قال الأزهرى: اوإن تشأ شرط فالمد مبتدأ وخبره محذوف وألهاء مفعول قدم بتزد. لا ناهية، تزد مضارع زاد مجزوم بلا الناهية والتقدير على هذا، وإن تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء، قال المكودى: هذا ما حمله عليه الشارح والمرادى. ص١٠٠٠

جـ شرح الشيخ خالد المسمى «موصل الطلاب إلى قدواعد الإعراب» للعلامة ابن هشام الإنصاري. . طبع بالمطبعة العشمانية المصرية بالقاهرة. أوله: الحمد لله الملهم لحمله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبده. وبعد.

فيقول العبد اللفقير إلى مولاه الغنى خالد بن عبدالله الازهرى. هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب. . . إلخ

ما نقله من المزادي:

نقل الشيخ خالد في كتابه هذا عن المرادى موضعها واحدا. هو في «الباب الرابع في الإشارة إلى عبارات محررة».

قال ابن هسشام: ﴿وَفَى الفاء من نحو ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوثُرُ ۞ فَصَلَ لِرَبِّكَ وَانْحَرُ ۞ ﴾ [الْكُوثُرُ ۞ فَصَلَ لِرَبِّكَ وَانْحَرُ ۞ ﴾ [الْكُوثُر]، فاء السببية ولا تقل فاء العطف النه لا يجور عَطَفُ الطلب على الخبر والعكس، قال الازهري: أي: عطف الخبر على الإنشاء، وهي مسألة خلاف.

منع من ذلك البيانيـون لما بينهما من التنافى وعدم التناسب وأجـاز الصفار. قال المرادى فى شرح التسهـيل: أجاز سيبويه التخالف فى تعاطف الجـملتين بالخبر والاستفهام فأجاز ـ عذا ريد ومن عمرو؟. ا هـ ص ١٣٤.

السادس؛ ما نقله أبو الحسن الأشموني في كتابه شرح الألفية السمي «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك».

التعريف بالمؤلف: هو أبو الحسن على نور الدين بن محمد بن عيسى

الأشمونى أصلا ـ لأن جده قدم من الأشمونيين قبل بلوغه فحفظ القرآن والمنهاج في سنة ـ ولد بقناطر السباع وتوطن القاهرة، وكان مسولده في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وثمانمائة. وكان منكبا على العلم مع الستقشف في مأكله وملبسه لا هم له إلا العلم والطاعة. أخسذ عن الجلال المحلي والكافيسجي والتقي الحسني وفيرهم. ومن أشهر مؤلفاته هذا الكتاب. . . وتوفي الأشموني سنة ٩٢٩هـ.

التعريف بالكتاب:

هو أغزر شروح الآلفية مادة صلى كثرتها واختلاف مشاربها، بل إنه من أوفى كتب النحو جمعا لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل ولا غرابة أن يجمع فى شرحه، فأمامه من شروح الآلفية.. وغيرها مما جعل شرحه موسوعة يستعان به.. وأوله: «.. فهذا شرح لطيف بديع على آلفية ابن مائك مهذب المقاصد واضح المسالك».

ما نقله أبو الحسن الأشموني في كتابه شرح الألفية:

وقد تصفحت هذا الكتاب فسوجدت أن المؤلف أخذ ونقل عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتدا برأيه تارة.

فتسراه نقل عنه في أبواب ـ التنازع، وحسروف الجر وأفعل التسفضسيل وما لا ينصرف ـ في مسوضعين، والترخسيم، ونواصب المضارع ـ في موضعسين والعدد، والوقف: ويسوغ لي حينتذ أن أذكر بعض المواضع مستشهدا بها على سبيل المثال.

١ _ في باب أفعل التفضيل _ في قول الناظم:

وَٱفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلهُ أَبِداً ﴿ تَقْدِيراً او لَفُظًّا بِمِنْ إِن جُرَّداً

ذكر أبو الحسن الأشموني تنبيهات،فالأول منها الخلاف في معني «من».

فقال الأشموني: «الأول اختلف في معنى «من» هذه. فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية، وإليه ذهب سيبويه، لكن أشار إلى أنها تُفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في «هو أفسضل من زيد» فضله على بعض ولم يَعُمّ، وذهب في شرح التسهيل أنها بمعنى المحاوزة، وكأن القائل «زيد أفضل من عمرو» قال جاور زيد عمرا في الفضل،

والظاهر ـ كـما قـال المرادى ـ ما ذهب إليـه المبرد، ومـا رد به الناظم ليس بلازم.

٢ - في باب الترخيم في قول الناظم:

تَرْخِيمًا احْلُف آخِرَ للنَّادَى كِيَاسُعًا فيمنْ دَعًا سُعَادا

افرد أبوالحسن الأشموني الكلام على «ترخيما» في التنبيه قبال: «أجاز الشارح ترخيما ثلاثة أوحه:

١ ـ أن يكون مفعولا له.

٢ ـ أو مصدرا في موضع الحال.

٣ ـ أو ظرفًا على حيفف مضاف.

وأجاز المرادى وجها رابعًا. هو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف، لانه يلاقيه في المعنى ا هـ. ج ٢ص ٤٦٧

٣- في باب ما لا ينصرف في قول الناظم:

ولسُسراويلَ بِهِذَا الجَمْعِ شَبَةُ الْمُنضَى عُمُومَ المَنْعِ وَإِنْ بِهِ سُمَّى أَوْ بِمَا لَحِقُ بِهِ فَالانْصرافُ مَنعُهُ يَحقُ

قال أبو الحسن الأشموني: . . . قال الشارح: والعلة في منع صرفه مـــا فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام الجمعية مقامها. فلو طرأ تنكيره انصرف على . مقتضى التعليل الثاني دون الأول.

قال المرادى: قلت: «مذهب مسيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لـشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الاخفش الـقولان، والصحيح قول سسيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف، وهو نكرة وليس جمعا على الصحيحة ا هدج ٢ص ٥٢٣.

٤ - في نواصب للضارع - بعد قول الناظم:

وبعْدَ فالجواب نَفَى أَوْ طَلَبْ مَحْضِينَ أَنْ وسترُها حَتْمٌ نَصَبُ

قال الأشموني في التنبيه الأول من التنبيهات التي أصقبت هذا البسيت:

«الأول: مما مشل به في شرح الكافسية لجواب السنفي المنتقض « مسا قام فسيأكل إلا طعامه» قال: ومنه قول الشاعر:

وما قام منا قائم في نَديُّنا فينطق إلا بالتي هي أعرفُ

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك.

واعترضهما المرادي وقال: إن المتفي إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب.

نص على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد.

فينطق إلا بالتي هي أعرفُ جـ ٣ ص ٥٦٥

في باب التنازع في قول الناظم:

بَلْ حَلَنْهُ الزمْ إِنْ يَكُنْ فيرَ خَبَرْ ﴿ وَأَخَّرِنْهُ إِن يكُنْ هُوَ الْحَبَرْ

قال الأشمـوني: «.. قوله اغير خبـرا يوهم أن ضمير المتنازع فـيه إذا كان المفعول الأول في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك، بل لافرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير..

ولذلك قال الشارح لو قال بدله:

واحذفه إنْ لم يكُ مفعول حَسِب في وإنْ يكن ذاك فاخَّرهُ تُصِب

لخلص من ذلك التوهم.

لكن قال المرادى: قوله: «مفعول حسب» يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبرا، وليس كذلك، ولأن خبر كان لا يحذف أيضا. بل يؤخر كمفعول حسب. . . » جـ ١ ص ٢٠٦.

٢ ـ في باب الوقف _ بعد قول الناظم:

وما في الاستفهام إنْ جُرَّتْ حُذِفْ الفَّها. وأولها الها إن تَقف

قال أبو الحسن الأشموني في التنبيه الأول من التنبيهات التي أصفبت هذا البيت: «الأول: أهمل المصنف من شروط حذف الفها أن لا تركب مع ذا، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو «على ماذا تلومونني».

وقد أشار إليه في التسهيل، ونقله المرادي، جـ ٣ص ٧٥٩.

السابع: ما نقله النَّدُوْشُري في حاشيته على التصريح عن الرادي

التحريف بالمؤلف: هو - عبد الله بن عبد الرحمن بن على المحروف بالدنوشرى نسبة إلى دنوشر (قرية قريبة من المحلة الكبرى).

ولد بالقاهرة وتلقى عن الشمس الرملى ومحمد العلقمى وابن قاسم العبادى وغيرهم، ثم ارتجل إلى بلاد الروم وأقام فيها مدة ثم عاد إلى القاهرة وانتفع الناس به فى الأزهر، وصنف كتب فى النحو، وكان يقول النظم وأكثر شعره فى مسائل نحوية، توفى بالقاهرة سنة ٢٠٢٥هـ.

الكتاب: حاشية عسلى التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، نسخة فى مجلد بقلم معتاد سنة ١٣٧هـ – بالورقتين الأخيرتين منها تقطيع وأكل أرضة فى ١٨٧ ورقة ومسطرتها ٣٣ سطرا ٢١ سم – مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (٨٥١) ٢٠٥٨.

ما نقله عن المرادي:

نقل الشيخ عيد الله الدنوشرى في حاشيته على التصريح عن المرادى واعتمد عليه، وذلك في أبواب عتقرقة منها: الإشمام، المصدر، الحال، التعجب، النداء، في موضعين -، النواصب -، في موضعين -، الجوازم، الإمالة - وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - الحال. نفى حامل الحال قال الدنوشرى (قال المرادى: ذكر فى الكافية والتسهيل إذ قال قد يجر بباء رائدة إن نُفى عملها كقوله:

فما انْبُعَثَتُ بِمِزَّءُودِ ولا وَكُل

ونوزع فى ذلك. وذكر فى باب حروف الجر من شرح التسهيل أن من الزائدة ربما دخلت على الحال ومثله قراءة من قرأ فما كنان يَنْبَغِى لنا أَنْ نُتَخَدَ من دونك من أولياء مبنيا للمفعول اهد. ص٩٥.

124

٢ ـ الحال. أيضًا. الجملة المصدرة بالمضارع المنفى لا تجرد من الوار ويلزمها

الضمير. قال المرادى: إن ورد بالواو قدر المبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان ﴿فاستقيما ولاتتبعان﴾ نص على ذلك في التسهيل.

٣ ـ ما لا ينصرف الكلام في المنصرف. قال المرادي:

وقال في شرح الكافية: سمى منصرفا لانقياده إلى ما تصرفه من عدم تنوين إلى تنوين ومن وجه الإعراب إلى غيره. وقال بعضهم: ماخوذ من الصرف وهو الفضل؛ لأن له فضلا على غير المنصرف. ص١٣٥٠.

٤ _ النواصب _ حتى _ قال:

وذكر المرادى أن الغالب فى حتى التى ينصب المضارع بعدها أن تكون بمعنى إلى.

الثامن؛ ما نقله الشيخ أحمد الفاكهي عن المرادي

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة الشهاب أحمد بن الجمال عبدالله بن أحمد بن على الفاكهي، نقل الشيخ أحمد الفاكهي عن ابن أم قاسم واعتمد على رأيه واثقا منه في:

أ-كتاب مجيب الندا إلى شرح قطر الندى.

الكتاب: هوكستاب مطبوع بمطبعة شسركة دار الكتب العربيسة الكبرى ـ مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٥٩.

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين. . الحسمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه المفيض على من نحاه وقصده سلحائب عفوه وغفرانه، المغنى بواسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه، الفاعل لما يشاء. . أما بعد فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بقطر الندى . . .

ما نقله في هذا الشرح:

نقل الفياكهي عن المرادي في شيرحيه هذا. . خميسة ميواضع في أبواب ـ تقسيم الفعل، الفاعل، النواصب، المبتدأ والحبر، كان وأخواتها ...

وسأذكر أربعة مواضع على سبيل التمثيل.

العنوسيم المفعل - اختصاص الفعل الماضى بناء التأنيث الساكنة، قال الفاكهى: «وإنما اختصت الناء الساكنة به للفرق بين ناء الافعال وناء الاسماء ولم يعكس لئلا يفضي إلى ثقل الفعل. والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كأن يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو «قالت امرأة العزيز» أو تضم نحو «وقالت اخرج عَلَيْهنَ ولهذا قال المرادى: ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة النقاء الساكنين لعروضهما. ص ٤٧ جدا.

٢ - فى باب الفاحل - إذا كان السفعل نعم وبتس والفاعل بال الجنسية أو
 مضافا لما هى فيه . .

قال الفاكهي: «أو مضافا إلى مضاف لما هي فيه كنعم ابن أخت القوم وبشس ابن غلام الرجل، واشتراط كسون الظاهر بأل أو مضافا لما هي فيه هسو الغالب كما قال المرادي، صر٥٢ جدا.

٣- في المبتدأ والحبو _ قل هو الله أحد ... قال الفاكهي: ﴿ إِلَّا في نحو قل هو الله أحد، مما الجملة المخبر بها نفس المبتدأ في المعنى أى فلا تحتاج إلى رابط اكتفاء بها عنه لأنها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر...

قال المفسر تبعا للموادى: والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل. بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه نحو: لاحول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة. ص١٧٩ جـ١.

٤ - فى كان وأخواتها - مادام - عدم جواز تقديم خبر دام عليها مع ما قال الفاكهي «فإنه لا يجوز تقسديمه عليها مع «ما» باتفاق لأن معمول صلة الحرف المصدرى لايقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها، ولتلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، وظاهر كلام الألفية كالشرح أن هذا مجمع صليه أيضاً قال المرادي: وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين وكل منهما لا يستهض مانعا باتفاق . . . » ص ٧ ج ٢٢.

ب- كتابه شرح على متممة الأجرومية المسمى (بالفواكه الجنية)

التعریف بالکتاب ـ هو مطبوع بمطبعــة دار إحیاء الکتب العربیة، مصــححا بمعرفة لجنة التصحیح بها فی شهر ذی القعدة سنة ١٣٥١هـ.

اوله ـ احمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه، واصلى وأسلم على المعرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله وصحبه. . وبعد فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شسمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالخطاب المكى المالكي . .

قصلت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها . . مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢٠٦٠ ـ ـ ٢٨٨٣ ـ ٢٦٨٥ .

ما نقله عن المرادي:

نقل الشيخ أحمد الفاكهي في شرحه هذا عن المرادي المعروف بابن أم قاسم موضعين:

١ ـ في باب الإعراب والبناء ـ قــال صاحب متمــمة الأجروميـة: «الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا».

قال الفاكهى: معلقا على قوله: «لفظا أو تقديرا»: «.. ثم الحد الذى ذكره ظاهر في أن الإعراب معنوى.. وقيل: إنه لفظى واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وعليه فيقال في حده: الإعراب ما اختلف به آخر المغرب، قال المرادى رحمه الله تعالى: وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين، ص٧.

٢ ـ في باب الحال ـ مجيء الحال جامدا مؤولا بالمشتق.

قال صاحب متممة الأجرومية: «والغالب كونه مشتقا وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق نحو . . ادخلوا رجلا رجلا أى مترتبين . . » قال الفاكهى معلقا على «ادخلو رجلا رجلا» ورجلين رجلين . . . والمختار كما قال المرادى: أن الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالعامل ؛ لأن مجموعهما هو الحال، فيإن الحال مستفادة منهما . ا هـ ص٧٠٠ .

التاسع: مانقله الشيخ يس بن زين الدين عن الرادي

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة الشيخ يس بن زين الدين العليسمى الحمصى، ولد بحمص وارتحل مع أبيه إلى معسر، فتلقى عن الشهاب الغنيمى والدنوشرى وضيرهما، ثم برع في علوم متنوعة والف فيها، ومن مصنفاته النحوية حاشية (قطر الندى وبل العمدى، لابن هشنام) وحاشية (مجيب الندا إلى شرح قطر الندى وبل العمدى) للفاكهى، وحاشية (التصريح) للشيخ خالد الأزهرى.

توفى بالقاهرة سنة ١٠٦١هـ.

ما نقله الشيخ يس:

نقل الشیخ یس عن المرادی المصروف بابن أم قاسم معتنیا برآیه و سعتدا به، فنقل فی:

أ-حاشيته على شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري.

التعريف بالكتاب ـ أوله ـ الحمد لله الذى شرف من نحاه ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض وهداه إلى طاعته. وبعد. فيقول. هذه حواش رمقت نحوها عيون الطالبين، وتهجت بتمنيها كلمة كملة المحصلين، غزيرة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد.

مودع بمكتبة الأزهر قرع معهد أسيوط رقم ٣٢٠.

ما نقله في هذه الحاشية:

نقل الشيخ يس فى هذه الحاشية عن المرادى فى شرح التسهيل وغيره - فى أبواب متصددة هى - الكلام، العلم، الموصول، نائب الفاعل، الاشتخال، الحال، الإضافة، النعت - فى ثلاثة مواضع -، العطف - فى موضعين -، التوكيد - فى موضعين، البدل - فى أربعة مواضع، النداء فى موضعين، نون التوكيد فى موضعين، مالا ينصرف فى أربعة مواضع، إعراب الفعل فى أربعة مواضع، الحكاية، التصغير، الإمالة، فى ثلاثة مواضع، الإبدال. فى ثلاثة مواضع، الإدخام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل التمثيل.

١ - قى باب الاشتغال. فى تساوى الرفع والنصب - إذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بإما مسبوق بفعل إذا بنى الفعل السابق على اسم بأن أخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية .

قال يس معلقا على قوله إذا بنس الفعل. . . إلخ: «قال المرادى: وحكم شبه الفعل إذا وقع خبرا في هذه المسألة حكم الفعل نحمو: هذا ضارب عبدالله وعمرو يكرمه عبد ا ص٣٠٣.

٢ _ في الحال _ تعريفه _ وصف فضلة منتصب.

قال يس معلقا على «منتصب» قال: «قال المرادى: ذكر فى التسهيل والكافية أن الحال قد تجر بباء زائدة إن نفى عاملها ومثله فى شرح التسهيل بقراءة «ما كان ينبغى لنا أن نُتخذَ من دونك من أولياءً» مبنيا للمفعول. جــ ص٣٣٦.

وفى موضع آخر قال يس معلقا على خالد الأزهرى: «وموضع الحال تجيء جملة بثلاثة شروط. أحدها كونها خبرا، قال: «.. وفى شرح التسهيل للمرادى أن الخبرية تتناول الشرطية وأنه يجوز وقوعها حالاً». جـ ١ ص ٣٨٩.

٣ ـ في باب النعت ـ في شرح قول الناظم:

ونَعَتُوا بِجُملة مُنكِّراً فاعطيت ما أعطيتُهُ خبراً

حيث اشترطوا في الجملة أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به أو مقدر: «قال الدنوشرى: قال الموسوف إما المرادى: ليس حذف العائد من النعتية كمحذفه من الخبسرية في القلة والكثرة، بل ذكره في التسهيل أن الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر، جد ٢ ص ١١٢.

٤ ـ في عطف النسق _ فبعد أن ذكر أم المتنصلة وهي المسبوقة إما بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في منحل المصدر وتكون هي والجنملة المعطوفة عليها فعليتين. . أو اسميتين.

قال بسس معلقا على هذا: ﴿قَالَ الْمُرَادَى: وقد عادلت بين مـفرد وجـملة كقوله: سواء عليك النصر أم بت ليلة». جـ ٢ص ١٤٢.

٥ _ في باب البدل _ بدل الاشتمال

قال يس: «قال الدنوشري: قال المرادى: لابد في بدل الاشتمال من مراعاة أمرين: أحدهما إمكان فهم معناه عند الحذف، ومن ثم جعل نحو «أعجبني زيد أخوه» بدل إضراب لا بنيل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول، والآخر حسن الكلام على تقدير حفقه ومن ثم امتنع نحو «أسرجت زيدا فرسه»، لأنه وإن فهم معناه في الحفف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط» جـ٢ ص ١٥٧.

" - في باب نوني التوكيد - في فصل تنفرد النون الخفيفة باربعة احكام، في قراءة ابن ذكوان أولا تتبعان بتخفيف النون. قال الأزهري: (مكسورة - أي النون - على كون الواو للعطف ولا للنهي، قال الشارح: ويسجوز أن تكون الواو للحال ولا للنغي والنون علامة الرفع، قال يس معقب على قوله قال الشارح. . . إلخ: "قال المرادى: فإن وردت بالواو قدر المبتدأ صلى الأصح كقراءة ابن ذكوان اولا تتبعان نص على ذلك في التسهيل ٢٠٧/٢.

٧ ـ في باب الإبدال. فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء ـ الشرط التاسع ـ في معنى قول الناظم.

وإِنْ لِحرفَيْنِ ذَا الاعلالُ استُحق صحَّح آوَّلُ وعكس قَدْ يَحِقُّ

٨ ـ في باب الإدفام ـ (هلم) عند قول الأزهرى: (وإذا اتصل بالمدغم ـ هاء فائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح . . ».

قال يس: ٩٠٠ قال المرادى: وإذا اتصل به نون الإناث فالقياس هلممن... ع

قال المرادى: الخامس، النزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائمية نحو ردها ولم يردها والنزموا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يرده قالوا: ولأن الهاء خفيفة فلم يعتمدوا بوجودها فكأن الدال قد ولسى الألف والواو نحو ردا وردوا» ا هـ جـ٧ ص٧٠٤.

ب ـ حاشيته على شرح أحمد بن الجمال الفاكهى المسمى بمجيب الندا على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى. لابن هشام ـ

تم طبعه في أواخر شهر شوال سنة ١٣٣٤هـ بمطبعة دار الكتاب العربية الكبري.

الكتاب _ أوله. الحمد لله الذى لا يخيب مِن نحاه، الفاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاه، والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل ونصب علما لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد.. مودع بمكتبة الأزهر رقم ١١٨١ _ ١١٨٤.

ما نقله في هذه الحاشية:

نقل الشيخ يس في حاشيته هذه عن المرادى في شرحه للتسهيل وغيره في مواضع كثيرة. وهي:

المعرب والمبنى - فى موضعين -، جمع المذكر السالم، النواصب - فى موضعين -، الموصول، مواضع كسر إن، المفعول له، الاشتغال، حروف الجر، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، النعت، التوكيد - فى موضعين -، عطف البيان، عطف النسق، البدل والمنادى - فى موضعين -، تابع المنادى، السرخيم، موانع المعرف، الوقف فى موضعين -.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال

ا في جمع المذكر السالم. قال الفاكهي: «ويشترط فيه ما اشترط في المثنى وريادة على ذلك أن يكون مفرده علما لمذكر خال من تاء التأنيث المغايرة لتاء عدة وثبة علمين أو صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها، على الشيخ يس على قوله: «قابلة لها» بقوله: «...قال المرادى: إذ لا يقصد به معنى التأنيث

ولابد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا من نحمو مسكين فإنهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس، ص ٨٤.

۲ ـ فى النواصب ـ لام الجحود ـ من شروطها أن يتقدمها نفى بما أو لم فقط قال يس: (وأما إن ففيها خلاف قسوى) واستدل المرادى على وقوع لام الجحود بعد المنفى بها قراءات غير الكسائى (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال).

- والفعل الواقع بعد لام الجحود، قال الفاكهى: «.. وذهب البصرى إلى أن خبر كان محلوف وإن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحلوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المتسبك..» قال يس معلقا: على أن هذه اللام متعلقة. إلخ.

قال المرادى: قولهم إنها مستعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مزيدا يقتضى أنها واثلة مقوية للعامل. ا هـ. ص ١١٨.

٣ - المتادي - في إلحاق الألف أو الباء في يا أبت ويا أمت - أي يا أبتا ويا أمتى - قال الفاكهي: ﴿ وَ قَالِمُ اللَّالُفُ أَو البَّاءُ للأولين قبيح لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله وسبيل ذلك الشعر».

قال يس: قد . . وفي المرادي: وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام، ونظيره قراءة أبي جعفر قيا حسرتاتي، فجمع بين العوض والمعوض، ص٧٧.

٤ ـ في المفعول له - قال يس: «قال المرادى: في شرح التسهيل يجوز في كي إذا كانت ناصية بنفسها أن تقع مفعولا له لأنها إذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل أن وإنه ص ٩٠٠.

في حروف الجر - مذ منذ - قال الفاكهي «قال في الجامع: ولك رفع تاليهما خبرا عنهما» قال يس: «... قال المرادى لا تكون مذ ومنذ عند الاخفش إلا مبتدأين فهو مناقض لعزوه له ظرفيتهما إذا وليها إسم مفرد» ص ١٣٠.

٣ - في الصفة المشبهة - في أن الصفة المشبهة تكون غير مسجارية له نحو «طاهر وضامر» قبال يس" (. . قال المرادي: ولقائل أن يقول: إن ضامرا أو منطلقا ومنبسطا وتحوها عا يجرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة» ا هـ ص ١٥٠ جـ ٢.

٧ - في النعت. قال الفاكسهى: «ويجب في النعت أن يكون مساويا لمتبوعه في التعريف أو دونه..» قسال يس: «.. قسال المرادي: وقسيل: سبب ذلك أن الاختصار يؤثر أي: على التطويل، فوجب لذلك أن يبدأ بالاخص ليقع الاكتفاء به فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى» ا هـ ص ١٦٢.

۸ - في التوكيد - كل - قال يس: «.. قال المرادى في الكلام على التأكيد بكل فتقول جاء الجيش كله والسقبيلة والزيدون كلهم والرجال كلهم أو كلها أو كله على قيساس هو أحسن الفيتيان وأجمله وهو ضعيف، وجماءت الهندات كلهن أو كلها، وحكى الخليل كلهن عن بعض العرب» ا هـ ص ١٦٨.

٩ - في البدل - بدل الاشتمال - قال الفاكسهي: «ونحو قتل أصحاب الاخدود، النار أي فيه. . ٠.

قال یس: «. . وقال ابن هشام: الأولى أن يكون على حذف منضاف أى: الحدود النار، وقال ابن خروف: هو بدل إضراب، قاله المرادى، ص ١٨٨.

١٠ ـ في الوقف - الوقف على قاض - قال الفكاهي: «بما هو منقسوص منون غير محذوف العين».

علق الشيخ يس على قوله: «غير محذوف العين» بقوله: «.. قال المرادى: فإن قلت هذا لازم فى حالة الوصل أيضا قلت: لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع أن فى بقاء التنوين جبرا للكلمة».

- والمعرف منه بالإضافة، قال الفاكتهي: «وآما المعرف منه بالإضافة نحو قاضى المحكمة فكلامهم قد يشعر بأن الحذف أرجح من الإثبات، على الشيخ يس على «فكلامهم إلخ» قال: «.. قال المرادى: وبنوا على ذلك فرعا، وهو أن ما سقط نونه للإضافة إذا وقفت عليه رديته نونه نحو «هؤلاء قاضو زيد، فإذا وقفت قلت: قاضون؛ لزوال حذفها، فأما وقف الفراء على قوله تعالى: «ضير محلى الصيد» بحذف النون فاتباع للرسم قلت: وفي هذا نظر، اهـ. ص ٢٠٤.

العاشر؛ ما نقله السندويي في شرحه للألفية عن المرادي

التمريف بالمؤلف:

هو - الشيخ أحمد بن على المعروف بالسندوبي الشافعي من علماء القرن الحادي عشر الهجري.

الكتاب:

(المنح الوفية بشمرح الخلاصة الآلفية لابن مالك) - نسخة في مجلد بقلم معتاد بهامشها حواش ويها عروم وترميم في ٢١٩ ورقة ومسطرتها ٢٣ سطرا - ٢٢سم.

مودع بمكتبة الأزهر قسم للخطوطات تحت رقم (۸۳۷) ٦٠٤٣.

أوله: الحمد فه اللي رفع السموات بقدرته. . فرغ من تأليفه سنة ١٠٦٠هـ. ما نقله هن المرادي:

نقل الشيخ السندويي في شرحه للألفية عن المرادي في مواضع متعددة تتحصر في أبواب: الكلام وما يتألف منه، الفسمير، اسم الموصول، المعرف بأداة التعريف، المبتدأ والحبر في موضعين -، ظن وأخواتها، تعدى الفعل ولزومه، التنازع في العيمل، صطف النسق، الحال - في موضعين -، النداء، جسم التكسير، النسب - في موضعين -، الإمالة، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ _ المبتدأ والحبر - بعد قول الناظم:

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَمْنَىَ اكْتَفَى ﴿ بِهَا: كَنُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

الكلام في الإخبار بالجملة - فنطق مصدر بمعنى منطوق مبتدأ. وجملة «الله حسبي» مبتدأ وخبر ولم يحتج إلى رابط، لأن الجملة عين المبتدأ.

قال المرادى: والذى يظهر ـ والله أعلم ـ فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة وإنما هو من الإخبار بمقود؛ لأن الجملة فى نحو ذلك، وإنما قسصد لفظها كما قسصد حين أخبر عنها فى نحو الا إله إلا الله كنز من كنوز الجنّة؛ فليستآمل. اهد.

٢ ـ الخبر - أيضا - بعد قول الناظم:

كذاً إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرا أَوْ قُصِدَ استعمالهُ مُتَحِصرا

قال السندويي تعليقا على قسول المصنف: «قال المرادي: وتسامح المصنف في جعله محصورا وإنما هو محصور فيه» أ هـ.

٣ ـ ظن وأخواتها: بعد قول الناظم:

...... والتَرْمِ التَّعليقُ قبلَ نَفْيِ مَا

قال السندويي في تنبيه: وذهب بعضهم إلى أن التعليق لا يختص بأفعال القلوب. وصرح به المرادي في الشرح نحو: عرف، ونظر، وتفكر، وسأل، وأبصر، وما بمعناها.

وعليه ظاهر قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزُّكُنَّ طَمَامًا ﴾ [الكهف: ١٩].

٤ _ الحال _ بعد قول الناظم:

وجُمْلَةُ الحالِ سِوَى مَا تُدُّمًّا ﴿ بُوادِ أُو بِمُضْمَرِ أَوْ بِهِمَا

قال السندويي: إذا انفردت الواو لزمتها قد.. وإن انفسرد الضمير أو اجتمعا جاز إثبات قد وحذفها. وذهب الفراء وأبو على والمبرد إلى اشتراط قد مع الماضى ظاهرة أو مقدرة.. ـ واختسار المرادى أنه لا يحتساج إلى تقديسر قد لكشرة ما ورد بدونها.

٥ _ النسب _ بعد قول الناظم:

وأولِ ذَا القَلْبِ انْفِتاحًا. ونَعِلْ وفُعِلْ عينهما انتح وفِعِلْ

قال السندويي نقالا عن المرادي: (قال المرادي: وفيهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد عليه عما قبل آخره كسرة لا يغير. ويندرج في ذلك ما كان على خمسة أحرف نحو جَعْمرِش (للعجوز الكبيرة والمرأة السمجة) فتقول فيه جحمرشي. وما كان على أربع متحركات نحو جندل. وما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن نحو تغلب. فالأولان لا ينغيران وكذا الشالث في العرف وقبيل: يفتحه...إلخ

٦ _ الإمالة _ بعد قول الناظم:

وكفُ مُسْقَعَلِ وراً يِنْكَفُ ﴿ بِكَسْرِ را كِغَارِمًا لا أَجْفُو

قال السندويي في تنبيب بعده قال المرادي حروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في أخسرها ألف فسمنهم من يفتح ومسئهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح. وقد أمالوا لكثرة الاستعمال الحجاج علما في الرفع والنصب والعجاج كذلك، اهـ.

الحادي عشر بما نقلة الشيخ أحمد اللوي عن الرادي

التعريف بالمؤلف:

الإمام المتقن السعلامة المعمر من الوقت أحمد بن عبدالفتاح بن يوسف بن عمر المجيرى الملوى الشافعي الزهزى، وقد في فجر يوم الحميس ثاني شهر رمضان سنة ١٠٨٨ هـ ثمان وثماثين وألف، وأمه آمنة بنت عامر بن حسن بن سيف الدين المغراوى، اعتنى من صبغره بالعلوم عناية كبيرة. . فسمن شيوخه أحمد بن الفقيه والشيخ منصور المتوفى، والشيخ عبد الرموف البشبيشي وغيرهم، ورحل إلى الحرمين سنة ١١٢٧هـ اثنتين وعشرين ومائة وألف . . وعاد إلى معصر وهو إمام وقته . . وقه مؤلفات منها: شرح الأجرومية . . وتوفى في منتصف شهر ربيع الأول سنة ١١٨١هـ إحدى وثمائين ومائة وألف . تاريخ الجبرتي ج١ ص٢٨٨٠.

الكتاب:

هو كتــاب مطبوع، طبع بالمطبعــة العامرة البهــية ــ مودع بمكتبــة الازهر فرع معهد أسيوط تحت رقم ١٣.

حاشية على شرح الشيخ المكودى للألفية، فالشيخ الملوى فرغ نفسه في مزيد التأمل فيه وكثرة الإكباب على هذا الشرح فيأتي بحاشية تحتوى على تدفيهات وتحقيقات وأبحاث رائعة وأوله: بسم الله الرحمن الرحيم. حمداً لمن وفقنا إلى الإعراب هما خيفي من المضمرات، وعلمنا لسانا عربيًّا غير ذي عوج.. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرافع منار الدين... إلخ.

ما نقله الشيخ لللوي:

نقل الشيخ أحمد المبلوى في حاشيته على شرح الألفية للمكودى _ عن المرادى _ مواضع هي: التوكيد، كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا، جمع التكسير _ في موضعين: الوقف، الإبدال، الإدغام _ وإليك ذكر هذه المواضع مفصلة:

١ - التوكيد - بعد قول الناظم:

وكُلاًّ اذْكُرْ في الشَّمُول وكلا كلتا جميمًا بالضَّمير مُوصَلا

قال المكودى في «كل»: «ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء» قال الملوى: «... قال المرادى: ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، وزاد المرادى غير مثني، ص ١١٧.

٢ ـ تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحًا. في قول الناظم:

كَذَا الَّذِي أَصْلُهُ نحوُ الَّفتَى والجامِدُ الَّذِي أَميلَ كَمْتَى

قوله «الجامسة» قال المرادى: «الجامد هنا منا لم يعرف له اشتيقاق»، «جعل المكودى ألف «منتى ولذى وعلى» مجهولة الأصل، وليس كنذلك بل الألف فى الثلاثة أصلية لم تقلب عن شىء والمجهولة الأصل هى نحو الددا» ا هنا لكن قال المرادى: «عبر بعيضهم عن الأصلية بالمجهولة» ا هنا والمراد بالألف الأصلية هى كل ألف فى حسرف أو شبهه ومسجهولة الأصل نحو اللدا وهو اللهو فإن أليفه لايدرى هل هى عن واو أو يناء؟، لأن الألف فى الشلائى المحسرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما» اهنا من المرادى، ص ١٦٢٠.

٣ _ جمع التكسير _ في قول الناظم:

في اسم مذكّر رباعيّ بمدّ لَالَـثُ انْمِلَةُ عنسَهُمُ اطَّردُ والْزَمَّهُ فِي فَعَال او فعال مُصَاحبينُ تضعيف او إعلال

قوله: قوالزمه قال الملوى: ق. . . قال ابن غازى عن المرادى: أشار إلى أن هذا اللزوم في غير شذوذ بقوله فيما يأتي في فعل بضمتين ـ ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف، لكن لم ينبه هناك إلا على المضاعف فخرج سماء بمعنى المطراف. من ١٦٥٠.

٤ - الوقف - بعد قول الناظم:

وما في الاستفهام إن جرَّت حذف الفها وآولها الها إن ثقف

قال المكودى: «يعنى أن ما الاستفهامية إذا جرَّت حذف الفها» قال الملوى معقبا على قوله: «حلف الفها»: «قال المرادى: وسبب حذف الألف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فإنها مع الصلة اسم واحد» ا هـ منه بلفظه ص ١١٨٣.

٥ - الإبدال - بعد قول الناظم:

وعين ما آخره زِيدُ ما _ يخص الاسمُ واجبُ أن يسلَّماً

مثل حيدي. . قال الملوي: ﴿ . . قال المرادي: حيدي: اسم ماء؛ ص ١٩٩ .

٦ - الإدخام - في الموضع السابع من المواضع التي لا يجوز فيها الإدخام قال المكودي: «السابع ما كان فيه ثاني المثلين زائدا للإلحاق نحو هلل إذا أكثر من قول لا إله إلا الله».

قال الملوى: الغزيد للإلحاق هو الياء من هلل لا أحد لاميه كذا عند المرادى. والمصنف فى شوح الكافية وغيره، فانظره مع ما هنا فصوابه؛ لأنه زيد فيه الياء للإلحاق كما عند المرادى؛ ص٤٢٠٤.

الثاني عشر. ما نقله الشيخ محمد بن عبادة عن الرادي

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ محمد بن عبادة بن برى العدوى ينتهى نسبه إلى على أبي صالح المدفون بالعلوة في بنى عدى. قدم إلى مصر سنة ١٦٤هـ أربع وستيمن ومائة وألف، وجاور بالأزهر.. ثم حضر على شيوخ الوقت ولازم دروس علماء العصر. وصار له باع طويل وذهن وقاد وقلم سيال وفصاحة في اللمان، ومن تأليفه حاشيته على شذور اللهب لابن هشام متداولة بأيدى الطلبة نافعة وغيرها. توفى في أواخر شهر جعادى الأخرة سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف، بعد أن تعلل بعلة الاستسقاء سنين.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، حاشية على الشذور لابن هشام الأنصارى، أوله: الحسمد لله الذى رفع مقام المتسواضعين ونصب رايات التمييز لأصدحاب اليقين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعرب عن أحوال الدين. أسا بعد فيقول. قد من الله تعالى على بتلقى هذا الكتاب الذى هو الشذور على . . . الشيخ أحمد الدردير . . مودع بمكتبة الأزهر رقم ١١٨٦ ـ ١١٩٤ ـ ١١٨٥ ـ ١١٨٥ .

ما نقله عن المرادي:

نقل الشيخ عبادة فى حاشيته هذه ـ عن المرادى المعروف بابن أم قاسم ـ مواضع تنحصر فى أبواب المعرب، اسم الإشارة، اسم الموصول، المفعول فيه، التنازع ـ فى خمسة مواضع ـ الاستثناء ـ ظن وأخواتها ـ موانع الصرف.

وسأقتصر على ذكر الجزء الأكبر من هذه المواضع على سبيل المثال:

۱ ـ باب الإعراب ـ قال ابن هشام: «وأقول: أنواع الإعداب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، وعن بعضهم أن الجنزم ليس بإعراب وليس بشيء» قال عبادة معلقا على «أن الجنزم إلخ»: «نقل المرادى عن المازني أن الجنزم ليس بإصراب» معلقا على «أن الجنزم ليس بإصراب» معلقا ٥٦/١.

٢ ـ اسم الإشارة _ قال عبادة: «تنبيه» إذ ذاك ليس من الإضافة إلى مفرد بل
 إلى جملة اسمية والتقدير إذ ذاك كذلك. نبه على ذلك المرادى، ١٣٣/١.

٣-اسم موصول - الأولى - قال عبادة: ﴿وقال بعضهم انظر هل الأولى مشتركة بين الإشارة والموصول فتعمل تارة اسم إشارة وتارة موصولا، أو أن هذا غير ذاك، وقال المرادى في شرح التسهيل: فرق بينهما وذلك أن أولى الإشارية لا يجوز دخولها عليها، والإشارية تكتب بعد همزتها واوا بخلاف الموصولة ١٥٣/٠.

٤ ـ المفسعول فيه ـ مثل قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِمَالَتَهُ ﴾



[الأنعام: ١٢٤] قال صيادة: «وفي جمعل حيث منفعولا نظر؛ لأن هذا ضرب من التصرف، قال المرادى: لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولاً ولا مبتدأ، ١٤٤/٢.

ما التنازع - قال حسادة: «وفى النهاية لابن الخبار: لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه، تقول: قمت وسرت وزيدا، إن أعملت الثاني يشترط فى المعمول ألا يقع بعد إلا على الصحيح، فلا تتازع فى قوله:

ما صاب قلبي وأضناه وتهمه والاكواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كمونه من التنمازع أنه لو كمان منه لزم إخمالاه الفعل الملغى من الإيجاب، ولزم في قمو ما قام وقعد إلا أنا. إعادة ضمير غائب على حاضر. قال المرادى: حمله في التسهيل على الحذف على تأويل ما قام أحد وقعد إلا أنا فحذف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المنى والاستثناء عليه ٢/ ١٧١

" موانع الصرف الوصفية وزيادة الألف والنون قال ابن هشام «ويشترط لتأثير الصفة أسران الثاني عدم قبولها التساء، ولهذا انصرف نحبو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة قال عبادة معلقا على ندمانة وأرملة قال جبع ابن مالك ما جاء على وزن فنعلان ومؤنثه فعلانة في قوله من بحبر الهزج «أجز فعلى لفعلانا. . إلخ. وزاد المرادي لفظين:

ورد فيهن خمصانا على لغة وأليانا، ٢٠٢/٢.

الثالث عشر؛ ما نقله الشيخ أحمد السجاعي عن الرادي

نقل الشيخ السجامي عن المرادي في:

الأول: حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. المسماة «فتح الجليل».

الثانى: حاشيته على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام.

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي. ولد بالقاهرة ووالده من

السجاعية قرية قرب المحلة ثم قدم الأزهر وأقام في القاهرة. ونشأ الشيخ أحمد تحت رعاية والمده وإشرافه فتمسهر ودرس وأفتى وألف. . توفى رحمة الله عليه سنة المعد سبع من وفاة والمده سميه أحمد السجاعي كما هو مكتوب على قبرهما الكائن بالقرافة الكبرى عن شمال مقام الأستاذ الحفنى عمت بركاتهم.

الحاشية الأولى: أولها: الحمد فله الذى رفع قدر من انخفض لربوبيته. وأعز شأن من انتصب لنصر دينه وأقام حجبته، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ذى الجاه الرفيع.. وهى كتاب مطبوع بالمطبعة العامرة البهسية فى آخر شهر ربيع الآخر سنة ١٣٠٧هـ مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢٤٤ ـ ٢٤٧ ـ ٣٣٩.

ما نقله من المرادي:

نقل الشيخ السجاعي عن المرادي في هذه الخاشية مسعتدا برأيه معتمدا عليه، في أبواب الكلام ـ في مسوضعيين، والمعرب والمبنى ـ في ثلاثة مواضع، وأفسعال المقاربة، وإن وأخسواتها، والفاعل، ونائب الفساعل، والاشتغسال، والمفعول مسعه، والإضافة ـ في مسوضعين ـ، وأفعل التسفضيل، والنداء، ومالا يستصرف، وإعراب المفعل، وجمع التكسير ـ في موضعين ـ

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ _ في المعرب والمبني _ بعد قول الناظم:

كذا أولات، والذي اسما قد جُعلُ كَافْرَهَات فيه ذا أيضًا قبلُ

«الذى اسما قد جعل» ما سمى به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين، قال السجاعى معلقا على «ولا يحذف منه التنوين» قال المرادى: وإنما نون على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة، ص٧٧.

(٢) في باب ظن وأخواتها _ بعد قول الناظم:

. ظُنَّ حَسبْتُ وزعَمْتُ معَ عَدْ صجاً دَرَى وِجَعلَ ٱلَّلَذْ كاعتَقَدْ

قال السجاهي معلقا على «حجا»: «بمعنى ظن لا بمعنى خلب في المحاجاة أو قعد أورد أو قام أو بخل، قال المرادى: أو ساق أوكتم». ص١١٠٦.

٣ - في باب المفعول معه - بعد قول الناظم:

والعَطْفُ إِنْ يُمكِنْ بِلا ضَعْفَ أَحَقَ والنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقُ والنَّصِبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقُ والنصب إن لم يَجُرِّ العطفُ يَجِبُ أو احتقِدُ إضحارَ عاصلَ تُصِب

قال السجاعي معلقا على قول: «أو اعتقد»: ذكر المرادى: (فيه احتمالان أحدهما أن يكون تخييرا فيما استنع عطفه بين نصبه على المعبة وبين إضمار عامل حيث يصح إضماره وثانيهما. أن يكون تنويعا في ذلك، مس١٤٣.

٤ - في باب الإضافة، بعد قول الناظم:

وٱلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلُ حَيْثُ وَإِنْ وَإِذْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلُ

قال السجاعي في تنبيه بعد هذا الوقولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى مفرد بل إلى جملة اسمية التقدير: إذ ذاك كذلك تبع عليه المرادى، أ هـ ١٧٣.

في باب التذاه، بعد قول الناظم:

والأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بالتَّعوِيض وشَدَّ يا اللَّهُمَّ فِي قَريضِ

قال السجاعي بعد هذا البيت: «تتمة» نقل المرادى في استعمال اللهم ثلاثة أحوال: أحدها. أن يراد النداء المحض نحو اللهم أثبنا ـ الثانى، أن يذكره المجيب تحكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل: أزيد قام؟ فتقول أنت: اللهم نعم أو اللهم لا،

الثالث. أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو «أنا لا أزورك اللهم إذا لم تدعني» ألا ترى أن وقبوع الزيادة مقرونا بعدم الدعباء قليل». ا هـ ص٢٩٩.

٦ _ فيما لا يتعبرف، بعد قول الناظم:

وَوَصَفُ ٱصْلِی وَوِزْنُ ٱلْمَلَا ۚ مَمْنُوعَ تَانِيثٍ بِتَا: كَاشُهَلَا

علق السجاعي على قوله: «بمنوع»: «.. واعلم أنه قد دخل في كلام الناظم مالا مؤنث له كأكمر.. وخرج عنه ما مؤنثه بالتاء فإنه منصرف نحو أرمل بمعنى فقير فإن مؤنثه أرملة.

قال المرادى: وأما قولهم عام أرمل فغير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملامه ص ٢٤٩.

٧ ـ في جمع التكسير، بعد قول الناظم:

وَبِفَعَالِلَ وَشَبِهِهِ ٱلْطَلِقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَالَةِ ارْتَقَى

قال السجاعي معلقا على الشبه: «قال المرادي: والمراد بشبهه ما يماثله في العدد والهيئة وإن خالفه في الوزن نحو مفاعل وفياعل، ص ٢٩٧.

الحاشية الثانية.

أولها. بسم الله الرحسن الرحيم. حمدًا لمن رفع في الدارين قسد أحبابه، والصلاة والسلام على سيدنا مسحمد الذي خفض الكفر مع أصبحابه وعلى آله وأصحابه وجنده وسائر أحزابه أجمعين. . وهي كتاب مطبوع ــ مودع بمكتبة الأزهر رقم ٨٦٩ ـ ٩٥٤ ـ ١٢٢٠ ـ ١٤٤٦.

ما نقله عن المرادي:

نقل الشيخ السجاعي في حاشيته على القطر عن المرادي في ثلاثة مواضع:

۱ - فى المعرب والمبنى - بعد أن قسم ابن هشام المبنى إلى أربعة أقسام. . ثم قسم المبنى على الكسر إلى قسمين؟ قسم متفق عليه وهو هؤلاء . . وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وأمس إذا أردت به اليوم الذى قبل يومك .

قال السجاعي معلقا على قوله: (من الأعلام المؤنشة): (وفي سبب بناء ما ذكر أقوال. أحدها. شبهه بنزال وزنا وتصريفا وعدلا وتأنيثًا، والثاني تضمنه معنى هاء التأنيث، والثالث. توالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء.

والأول. هو المشهبور ذكره المرادى، ووجه علَمية نزال المؤنث أنه علم على صيغة إنزال؛ ص١٣.

۲ - في اسم الموصول - قال ابن هـشام: يعدد الأسـماء الموصولة وأل في وصف تصريح لغير تفضيل المضارب والمفـروب. . قال السجاحي معلقا على قوله دوال في وصف»: «أي مع وصف صـريح، الوصف مـا دل على حـدث مـعـين وصاحبه. . وذكر ابن عقيل والمرادي أن أل لمن يعقل وغيره» ص٩٥.

٣ فى الاستخالة من استعمالات المستغمات به عند ابن هشام آلا تدخل عليه اللام من أوله ولا تلحقه الألف من آخره فسيجرى عليمه حكم المنادى ومثل بقول الشاعر:

ألا يا قَوِم للْمُجَبِ الْمُبْجِيبِ ﴿ وَلَلْمُفَلَاتَ تَمْرُضُ لَلاَّرِيبِ

قال السجاعي معلقا على قوله: «ألا يا قدوم إلخ»: «من الوافر، ألا حرف تنبيه ويا حرف نداه وقوم منادى وهو محل الشاهد. حيث ترك فيه الألف واللام جميعا إذ القيماس يا لقوم أو يا قوما فحذفت منه ياء المتكلم وأبقيت الكسرة أو جعل كالمنادى المطلق فيضم نحو «يا زيد لعمرو» وعليه اقتصر المرادى، ص٢٠٢.

الرابع عشر، ما نقله أبو عبدالله بن سعيد التونسي. في حاشيته على الأشموني عن الرادي

التعريف بالمؤلف:

هو العمالم الأعلم المدقق الشيخ أبو عبد الله محمد بن على بن سعيد التونسى المالكي. وكانت وفياته على شرخ الشباب دون اكتمال المثلاثين من عمره سنة ١١٩٩ بتونس، ودفن بمجوار سيمدى أحمد السقا خارج باب حسرمة العلوج رحمه الله رحمة واسعة.

الكتاب: هو كتــاب مطبوع - في مطبــعة الدولة التونســية للحــروسة سنة ١٢٩٣. مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨٦ - ١١٠٣.

دوَّن في الصفحة الأولى - الحاشية المرسومة. بظواهر الكواكب، لبواهر

المواكب. على شمرح العلامة نور الدين أبى الحسن على بمن محمد الأشموني الشافعي - المعنون - بمنهج السالك إلى الفية ابن مالك.

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. بالثناء هليك نتقرب إليك، ويشكر نعمك، نقسرع باب كرمك. فقد قسرنت رضاك بفكرك وزيادة نعسمك بشكرك، إلخ... وأخيرا قال المؤلف: فرغت من تحريره بعد مغرب يوم الأحد الثاني والعشرين من قعدة الحرام من سنة ١١٩٧.

ما نقله عن المرادى: نقل الشيخ أبو عبد الله التونسى فى حاشيته هذه – عن المرادى من شرحه للألفية وشرحه للتسهيل – مواضع تنحصر فى – الكلام، النكرة والمعرفة، اسم الإشارة، اسم الموصول – فى موضعين –، المبتدأ، كان وأخواتها، الاستثناء – فى موضعين –، حروف الجر، الإضافة، ما لا ينصرف، التصغير –.

وسأقتصر على بعض هذه المواضع ممثلا بها:

١ ـ النكرة والمعرفة - بعد قول الناظم:

وَمِنْ ضَمَيرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ ۚ كَافْعَلْ أُوافِقٌ نَعْتَبَطْ إِذْ تَشْكُرُ ۗ

قال التونسى في حاشيته: «ونقل المرادى في شرح التسهيل أنه أجاز في هو من نحو مسررت برجل مكرمك هو. أن يكون فاعلا، وأن يكون توكيها، وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له، وإبراز الفسميسر يكون فاعلا باتفاق عند البصريين والكوفيين. والنظر الجيد أن يقال: ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل؛ لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستئار أنه يجوز إبراد الضمير متصلا أو منفصلا، والأول مستعذر والثاني مخالف لما أصلوه من القواهد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا مد. هذا كلامهه 1/10/1.

٢ ـ الاسم الموصول ـ بعد قول الناظم:

مَوْصُولُ ٱلاسْمَاء الَّذِي الْأَنْثَى الَّتِي ﴿ وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيا لَا تُثْبِتِ

فخرج بقيد الأسماء _ قال أبو سعيد: «اعلم أن الشارح قد شرح حد

الموصول هنا حلمى الوجه اللَّذِي شرَّحت به اللَّفتَات وَالسُّنيَّحَ الأَلْتِسِ والمرادَى، فإنهم قالوا: إنما يشرح الموصول الخرش بنقول الاستناء ١٣٧/١.

٣ - المبعد المبعد قول الفاظم:

والمفردُ الجَامِيدُ كَالِمِجُ وَإِنْ الْمُشْكَلُ فَهُو ذُو ضَمِيرٍ مُسَتَّكِنَ

٤ _ الإضافة. بعد قول الناظم:

وَمَعَ مَعْ فِيهَا فَكِيلٌ وَتُقْفِلُ فَتَعِ وَكُسَرٌ لِسَكُونِ يَتَّصَلَّ

قسال الشونسي تعليظنا على «ونقل..»: «هذا هو الذي ارتفساه الشساطبي والمكودي والموضيخ والمنتيوطي...

ورأى المرادى أن أيمنى ألكسر والفتح فى الساكنة العين بل الفتح فى المفتوحة المعربة والكسر فى المستكنة الجيئة، وهو الذى يظهر من عبدارة التسهيل حيث لم يتعرض للفتح عند ما المساكن، وها هى عبدارته، وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة، وَفَى نُشَخ كثيرة ما يخالف هذا ويوافق كلام المرادى فاعرفه، ٢٣٩/١.

٥ ـ ما لا ينصرف _ بعد قول الناظم:

والعَدُلُ والعَفْرِيفُ مانِعاً سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْنِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

قال الأشموني: المتحر إذا أريد به سحر يوم بعيته.. وذهب المطرزي إلى أنه مبنى لتضمنه منعني حرف التعريف، قال في شرح الكافية، وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه.. الثالث أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله العلى حين عاتبت المشيب على الصباة لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاة قال أبو صعيف معافئاً على التنبية الثالث: الله لو كان مبنيا.. في شرح

التسهيــل للمرادى فيه نظر، لأن تضمن الاسم معنى الحــرف سبب للبناء ولا يضر كونه عارضاً؛ ١٩٩/٢.

٦ - التصغير - بعد قول الناظم:

واختِمْ بِتَا التَّانِيْثِ مَا صَغَرَّتَ مِنْ مُؤَنَّسَتْ صَارٍ ثُلاثِي كَسِنَ مَا لَمْ يَكُنْ بِالنَّسَا يُرَى ذَا لَبْسِسِ كَشَسَجُرٍ وبَسَعْرٍ وخَمْسِ

قال الأشموني في تنبيهات ق. . . الثالث. إذا سميت مونثا ببنت واخت حذفت هذه التاء ثم صغرت والحقت تاء التأنيث فتقول: بنية واخية، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بني واخي، قال أبو سعيد معلقا على قإذا سميت مؤنثا إلخ . . . ٤: قعبارة المرادي في شرح التسهيل إذا سميت مذكرا ببنت واخت ثم صغرتها حذفت التاء ورددت لام الكلمة فقلت بني وأخي ولا يعوض منها تاء التأنيث، ولو سميت بهما مونثا حذفت هذه التاء وعرضت منها تاء التأنيث بنية وأخية كما إذا كانا نكرتين ٤ / ٢١٧ .

العقامس عشر؛ ما نقله أبو العرفان الصبان عن الرادي

التعريف بالمؤلف: هو أبو العرفان محمد بن على الصبان، ولد بالقاهرة ونشأ فقيرا متواكلا مستجديا الخلق مع العفة، واجتهد في طلب العلم، وحضر على أشياخ العصر كالمدابغي والأجهوري والعدوى.. ودرس الكتب القيمة واعترف العلماء بفضله في مصر والشام، فالتف حوله الخلائق الكثيرون، وصنف مؤلفات في النحو أشهرها حاشيته على الأشموني... توفي وصلى عليه بالأزهر في حفل مهيب سنة ١٢٠٦هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع. حاشية على شرح ألفية ابن مالك للأشموني.

أوله - نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم، ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومسضمرات الحكم. . تحتوى هذه الحاشية على



تلخيص زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشموني، وتنبيبهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام. والتعليق عليه، وتبيان الحقيقة العلمية. وتحامل على الحفنى في شدة وعنف.. وأسرف في النشهير به متجاوزا العرف التقليدي... ويوضح الأمور ويبينها.. وفرغ المؤلف من هذه الحاشية يوم الشلائاء لأربع عشرة ليلة من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها.

ما نقله عن المرادي:

نقل الشبيخ الصبان في حاشيته هذه عن المرادى من كتبه: الجني الداني وشرح التسهيل وشرح الآلفية - مواضع كثيرة متعددة، وذلك دليل على قوة المرادى في آرائه.

والمواضع هي: الموصول - في موضعين -، الابتداء - في موضعين -، إن وأخواتها، ظن وأخواتها - في موضعين -، تصدى الفعل ولزومه، التنازع، المفصول له، حروف الجرء الإضافة، المضاف إلى ياء المتكلم، أفعل التفضيل، التوكيد، البدل، اللداء - في موضعين -، أسماء الأصوات والأفصال، ما لا ينصرف - في مسوفينين -، الإخبار بالألف ينصرف - في مسوفينين -، الإخبار بالألف واللام - في ثلاثة مسوفين، كم وكناين وكذا، التنانيث، وتثنية المقصور والمسدود، جمع التكسير - في ثلاثة مواضع -، الوقف - في موضعين - الإمالة -، التصويف في ثلاثة مواضع -، الإمالة مواضع ،

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ ـ إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

بَعدَ إذا فُجاءة أو قسم لا لام بعدهُ بوجُهينِ نُمِي قال العبان معلقا على قول الاشموني: فمن الأول

وكُنْتُ أُرَى زيداً كما قِيلَ سَيِّداً إِذَا أَنَّهُ عبدُ القفا واللهازم

الى مفعولين مع الهمزة... ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة...

لكن قال المرادى - فى شرح المتن - أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول. مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك، وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل، كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها. . . ٤ ١ / ٢٢٠.

٢ ـ التنازع في العمل - بعد قول الناظم:

إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَبَّا فِي اسْمِ عَمَلْ فِي قِبلُ فِللواحدِ مَنْهُما الْعَمَلُ

قال الأشمئوني: «والاحتراز بكونهما مقتضيين للمعمل من نحو «أتاك أتاك اللاحقون» إذ الثاني توكيد» قال الصبان: «قال المرادى في شرح التسهيل: ويحتمل قوله: «أتاك أتاك» أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا» ٢/ ٧٢.

٣ ـ حروف الجر – بعد الموضع الخامس في زيادة الباء – وهو التوكيد.

قال الصبان: «والزائدة مع المفحول غير مقيسة، وإن كان مفعول كفي نحو «كفي بالمرم كذبا أن يحدث بكل ما سمع». كذا في الجني الداني، ١٩٩/٢.

٤ _ أفعل التفضيل - في آخره - التنبيه الثالث - قال في شرح الكافية:

أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به إن وجد ما يوهم ذلك جعل نصبه بفعل مقدر «الله أعلم حيث يجمل رسالاته» فحيث هنا مفعول فيه. قال الصبان «.. وفي المرادي على التسهيل: لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ» اهـ ٣ / ٤٢.

٥ _ المنادى - بعد قول الناظم:

واضمُمُ أوِ انصِبُ ما اضِطراراً نُونًا ﴿ يُمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ صَمَّ بَيُّنَا

قال الصبان: «وإذا ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك في نعته الضم والنصب وإن نصبته تعين نصب نعته فإن نون مقصور نحو يا فتى للضرورة، فإن نوى الضم جماز في نعتم الوجهان، أو النصب تعين نُصب نعته كذا في شرح التسهيل للمرادي» ٣/ ١١.

٦ _ التوكيد _ بعد قولي الناظم:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسَمُ أَكُداً مَعَ ضَمِيرٍ طَابِقَ الْمَوْكُدا

قال الأشموني: «أى في الإفراد والتسذكير وفروعهما فتسقول: جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه وهينه فتجمع بينهما». قال السعبان معلقا على قوله فتجمع بينهما «أى بلا عطف. والظاهر أن تقديسم النفس على العين لازم وقيل: حسن كذا في المرادي» ٣/ ٥٦.

٧ ـ كم ـ الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية:

قال الأشموني: «وأثهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر» قبال الصبان: «قال المرادى: وحكى الأخفيش أن بعض العرب يقدم العمل على كم الخيرية. فقيل: لا يقاس عليه، والصحيح جواز القياس عليه لأنها لغة» ٤/ ٦٠.

٨ ـ تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا:

قال الصبان: ﴿(ومـقُلِ المرادي المجهولة الأصل ـ أي الألف ـ بنحو الددا وهو اللهو، قال، لأنَّ الله لا يدري أهي عن ياء أو وار، ٨٢/٤.

٩ _ التصغير _ بعد قول الناظم:

نُعَيْمِلٌ مَعَ تُعَيِّميلِ لَلَّ فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهُم دُريْهِما

قال الأشموني: 3. إن كل اسم قصد تصغيره فلابد أن يضم أوله ويفتح ثانيه قال الصبان معلقا على هذا: (عا علل به ذلك أنهم فتحوا في التكسير أول الرباعي والخمامي ولم يبتي إلا الكسر والضم، وكان الضم أولى لفوته وفتحوا ثانيه، لأن ياء التصغير، وألف التكسير في نحو مفاعل متقابلان ما قبل الياء على ما قبل الألف ا هد. مرادي مع بعض تغيير، على 118/8.

١٠ _ الإمالة _ بعد قول الناظم:

ولا تُمِلُ ما لَمْ يِنَلُ تَمكُّنا ﴿ دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ هَا وَغِيرٌ نَا

قال الأشموني: «وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة» قال الصبان: إمالة «لا» أي الجوابية وقوله: لكونها مستقلة أي في الجواب كما في المرادي، ١٧٣/٤.

١١ _ الإبدال _ بعد قول الناظم:

كذَاكَ ثاني ليُّنيَن اكتَنَفًا مَدَّ مفاعل كَجمْع نَيُّفًا

قال الأشموني: «.. وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه، قال الصبان معلقا على قوله والصحيح أنه.. «أي على ضياون في تصحيح الواو وما أشبهه في صحة واحده إذا أوجد وذهب أناس إلى القياس كذا في المرادي، ٢١٨/٤.

السادس عشر، ما نقله الشيخ محمد بن عرفة الدسوقي في حاشيته على مفنى اللبيب عن الرادي

التمريف بالمؤلف:

هو .. الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة المدسوقى المالكى، ولد ببلدة دسوق من قرى مصر، وحضر إلى مصر وحفظ القرآن. ولازم حضور دروس الشيخ على الصعيدى والشيخ الدردير. وتصدر للإقراء والتدريس، وكان قريداً في تسهيل المعانى وتبيين المبانى، يفك كل مشكل بواضح تقريره. وكان لين الجانب. وله تاليفات واضحة العبارات.

وتوفى يوم الأربعاء الحادى والمعشرين من شهمر ربيع الأخمر، وخرجموا بجنازته من درب الدليل وصلى عليمه بالأزهر فسى مسشمه حافل ودفن بتمرية المجاورين. وذلك في عام ١٩٣٠هـ.

الكتاب:

هو كتــاب مطبوع ــ شرح على مــغنى اللبيب لابن هشام، أوله: الحــمد لله مانح الصواب، والصلاة والســلام على من أوتى الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله واصحابه. . أما بعد فيقول العبد الفقير محمد الدسوقى، لما رأيت نسخة من المغنى

التي بخط والدى. عليها تقاييد مفيدة تمين على مطالعة الكتاب وخفت عليها من الفسياع حملتي على عجريدها إخوائي المحبون. وفي آخره قبال. لزمت شيخنا الشيخ أحسد الدردير في قسراءته لهذا الكتباب من أوله إلى آخره ابتداء من سنة السيخ أحسد الدردير في قسراءته لهذا الكتباب من أوله إلى آخره وهو مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨، ١١٧٣ سادس سنة من مسجاورتي للأزهر . وهو مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨، ١٣، ١٩٤٨.

ما نقله:

نقل الشيخ محسمد بن عرفة الدسوقي في حاشيــته هذه في جزئه الأول عن المرادى من كــتابه الجنــي الداني، في مواضع هي ــ إمــا (المكســورة المشددة)، أمــا (بالفتح والتخفيف)، إلا (بالكسر والتشديد)، بله، رب، قد.

وسأذكر خمسة مواضع منها على سبيل التمثيل.

۱ - أماً .. بالفتح والتخفيف ـ قال المغنى: «أما على وجهين. . . وزاد المالقى لأما معنى ثالثا هو أن تكون حرف عرض بمنزلة «آلا» فتختص بالفعل نحو أما تقوم وأما تقعد» قال الدسوقى: «قال ابن أم قاسم: ونص المالسقى على أن «أما» التى للعرض بسيطة كأما التى للإستفتاح، ثم قال ابن أم قاسم: وكون أما حرف عرض لم أره فى كلام فيره» ص٧٨.

۲ - إلا - بالكسر والتشديد - على أربعة أوجه. قال المغنى: «الثانى أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع مذكر أو شبهه» قال الدسوقي معلقا على «فيوصف بها وبتاليها»: «أى لا بها وحدها خلافا لبعضهم، وإنما صبح أن يوصف بها وبتاليها، لأن مجموعها يؤدى معنى الوصف وهو المغايرة كذا قال ابن أم قاسم» ص١٠٧.

٣ ـ بله ـ قال المغنى: ابله. على ثلاثة أرجه، اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف؟: اقال الدسوق معلقا على الواسم مرادف لكيف؟: اقال الدماميني: وفات المصنف وجه رابع وهو أنها حرف على منذهب الأخفش حكاه عنه ابن أم قاسم في الجني الداني؟ ص١٦٨.

٤ - رب - انفراد رب عن غيرها من كم الخبرية وقد والتصغير، قال المفنى:

اوتنفرد رب. ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهرا وإفراده وتذكيره وتمييزه عما يطابق المعنى إن كان ضميرا قال الدسوقى معلقا على قوله وإفراده وتذكيره إلغ : الوحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو الربهما رجلين، وربهم رجالا، وربها امرأة، حكوا ذلك نقلا عن العرب، وقال ابن عصفور: إنهم حكوا ذلك قياسا وليس كما قال. كذا في الجني الداني اهد. ص ٢٠١.

۵ _ قد - قال المغنى: «قد على وجسهين حرفية وستسأتى واسعية وهى على وجهين اسم فعل وستسأتى واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجسهين . وقوله قدنى من نصر الخبيبين قدى، تحتمل قد الأولى مرادفة حسب على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأولى وهو واضح».

قال الدسوقي معلقا على قوله وهو واضح : «لأن حلف النون حينئذ ليس ضرورة أما أنها معربة فظاهر وأما على أنها مبنية فعلى سا نقله ابن أم قاسم من جواز حلف النون من المبنية، ص ٢٤٩.

السابع عشر، ما نقله الشيخ محمد الأمير في حاشيته على مفنى اللبيب عن المرادي

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباوى المالكى الأزهرى الشهير بالأمير . ولد بناحية صنبو (من قرى مديروط) بالصعيد . حيث نزل جده هناك ، وكان مولده في شهر ذى الحجة سنة أربع وخمسين ومائة ، وألف بأخبار والديمه وارتحل معهما إلى مصر وهو ابن تسع منين وحضر دروس أحيان عصره واجتهد في التحصيل ، وله مؤلفات منها حاشية على المغنى لابن هشام وحاشية على شرح الشذور لابن هشام وحاشية على الأزهرية . توفى يوم الاثنين عاشر ذى القعدة الجرام سنة ١٢٣٢ مائتين واثنتين وألف ، ودفن قرب عمارة السلطان قايتباى .



الكتاب:

هو كتاب مطيوع، طبع بدار إحياء الكتب العربية. بالقاهرة.

وهو حاشية على كتاب مغنى اللبيب لابسن هشام، أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. الحسد الله الذي نحوه بل علمه مغنى عن سواله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله. . . ، والشيخ الأمير في حاشيته هذه نقل عن المرادى المعروف بابن أم قياسم في الجزء الأول منه فيقط وكان نقله من الجنى الداني. ومودع في مكتبة الأزهر رقم ٢٠٣٤_ ٣٣٩٥_ ٣٠٦٣.

ما نقله:

نقل عن المرادى من كبتابه الجنى الدانى الذى سار على نمسطه واعتمد عليه وأخذ عنه ابن هشام فى كتابه مغنى اللهبيب. وكان نقل الشيخ الأمير فى أبواب هى: حرف الباء (بجل)، حرف الراء (رب)، حرف القاف (قد)، حرف الكاف (الكاف غير الجارة، كان)، حرف اللام (لولا، لعل). وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

ا - قد - قال جماحب المغنى بعد أن قسم قد على وجهين حرفية واسعية: والاسمية على وجهين اسم فعل واسم مسرادف لحسب قال: «والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفسى يقال . قدنى من نصر الحبيبين قدى ـ تحتسمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية فتسحتمل الأول وهو واضح».

قال الأمير في حاشيته ممالقا على قوله المرادفة ليكفى»: ١٠٠٠ وقد صرح ابن أم قاسم بأنها بمعنى كفي».

وعلق على قوله «هو واضح»: «أى لأن حذف النون حينئذ ليس بضرورة أما على أنها معربة فظاهر وأما على أنها مبنية فعلى ما نقله ابن أم قاسم من جواز حذف النون من المبنية» أهد ص ١٤٧.

٢ ـ الكاف غير الجسارة ـ وهى اللاحقة لبعض أسماء الأفسعال، قال المغنى:
 «ولبعض أسسماء الأفعال تحر حيهلك ورويدك والنجاءك وأرأيتك بمعنى أخررنى
 نحو ﴿أرأيتك هذا الذي كرمت على﴾ . . ».

قال الأمير معلقا على «بمعنى أخبرنى»: «اعلم أن المصنف وابن أم قاسم الرادى صاحب الجنى الدانى وشرح التسهيل اختارا أن أرأبت هذه منقولة من العلمية لا البصرية لأنها تتعدى إلى اثنين، نحو أرأبتك زيدا ما صنع، فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب على الصحيح وزيدا مفعول أول وجملة الاستفهام مفعول ثان...) ص ١٥٦.

٣ ـ لولا ـ قال المغنى: «على أربعة أوجه أحدها أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو «لولا زيد لأكرمتك» . . .
 وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة» .

قال الأمير معلقا على قوله «لنيابتها عنه»: «في الجني الداني أن الفراء حكى عن بعضهم أنه مسرفوع بلولا لنيابتها منابه لسو لم يوجد، ورد بأنك تقول لولا زيد لا عمرو لاتيتك ولا يعطف بلا بعد النفي» ا هـ ص ٢١٥.

٤ ـ لعل ـ لغاتها ـ قال المغنى: ﴿فيها عشر لغات. . . قال الأمير وفي الجنى الدانى وفي لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه إلا لعلت وذكرهن ورعل وغن قال: واختلف في الغين المعجمة في تلك اللغات الشلاث فقيل بدل من المهملة وقيل ليست بدلا منها ا هـ ص٢٢٣.

الثامن عشره ما نقله الشيخ حسن العطارعن المرادي

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ حسن بن محمد العطار الشافعي المصرى الأزهري ـ أقام في مصر ودرس لبعض الطلاب في الجامع الأزهري، ثم دهم مصر ما دهمها من حادثة الكفرة الفرنسيين فخرج فارا من مصر إلى البلاد الرومية فأقام بالبلاد مدة طويلة ثم توجه إلى دمشق الشام فعادف دخوله فيها زوال يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين ومائتين وألف. . ومن مؤلفاته في النحو حاشية على شرح الأرهرية للشيخ خالد، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، حاشية في هلم النحو على كتباب شرح الأزهرية لمؤلفه الشيخ خالد الأزهري.

أوله ـ بسم الله الرحمن الرحميم. أما بعد حمد الله والصبلاة والسلام على رسول الله محمد وآله.....

وقد جسم المؤلف هذه الحاشية وقت أن كان بالجامع الأزهر، وجسعلها في مسودة ثم استصحبها حينما توجه إلى البلاد الرومية، ولما استقر به المقام في دمشق شرع في نقل هذه الحاشية من المسودة، ووافق تمام النقل يوم الثلاثاء المبارك السابع عشر من جمادي الأولى عام خمسة وعشرين ومائتين بعد الألف.

مودع بمكتبة الأزهر رقم ٧٠ ـ ٨١٦ ـ ١٢١٨ ـ ١٧٩١.

ما نقله عن المرادي:

نقل الشيخ العطار في حاشيته هذه عن المرادى أربعة مواضع هي: الممنوع من الصرف، المبتدأ والخبر، تابع المرفوع، المفعول فيه.

وسأذكر هذه المواضع تفصيلا:

۱ - الممنوع من العسرف - الوصف والعدل كأخر، قال العطار معلقا على «كأخر»: «بضم الهمزة جمع أخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة والحاء والمد بمعنى فير وهو من باب أضعل التضخميل فإذا قلت: مررت بزيد ورجل آخر فمعناه أحق بالتأخير من زيد في الذكر؛ لأن الأول قد اصتنى به في التقدم في الذكر قاله المرادى في شرح التسهيل» ص١٠٨.

٢ ــ ألحبر ــ الحبر الجملة إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، قال العطار («تتمة» قال المرادى: قال بعض المتــأخرين في الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خـــرًا أربعة مذاهب.

أحدها أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيها اسم فاعل، الثاني. أنهما من قبيل الجملة فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان أو استقر أو يستقر وهذا مذهب جمهور البصريين.

الثالث. يـجور أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكـونا من قبيل الجــملة وهو اختيار بعض المتأخرين.

الرابع. أنهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج، ص ١٣٦٠.

٣ ـ الباب السابع من المرفوعات ـ تابع المرفوع، وهو كل ثان أعرب إعراب سابقـ الحاصل والمتـجدد. . قـال العطار: ٥٠٠٠ وزاد المرادى فى التـعريف قـيدا لإخراج الحبر الثانى فقال: وليس خبرا. . .) ص ١٤٩ .

المفعول فيه _ وهو ما ضمن معنى «في» من اسم ومان مطلقاً سواء كان مبهما أو مختصاً.

قال العطار معلقا على «سواء كان مبهما أو مختصاً»: «قال المرادى في شرح التسهيل: المبهم من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين.

والمختص قسمان: محدود وغيره فالمحدود هو ماله قدر من الزمن معلوم نحو يسومين وشهر وسنة والمحرم وسائر أيام الشهور ونحو السصيف والشستاء، والمختص غير المحدود كأسماء الآيام كالسبت والأحد وما أضافت إليه العرب شهراً من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الثاني وما اختص بأل أو الصفة أو الإضافة، ص ١٨٥.

التاسع عشر. ما نقله الشيخ محمد الخضري عن المرادي

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ محمد الدمياطى الشافعى الشهير بالخضرى المولود في عام ١٢١٣هـ المتوفى في عام ١٢٨٧هـ. وهو من أكابر صلماء الشافعية، وأخذ عنه الجم الغفير، وواظب على الإفادة والتدريس، إلى أن انتقل إلى دار الكرامة يوم الثلاثاء بعد الظهر ثالث صفر ودفن في مشهد حافل.

الكتاب:

هو حاشية على شرح الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل الألفية ابن مالك. أوله: بسم الله الرحمن الرحيم، نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية...

وهو كتـاب مطبوع قال في آخـره: وهذا آخر ما يسـره الله تعالى على هذا الشرح المبارك.

. . قال المؤلف: وقد وافق فسراغ تأليفه بعد عصر يوم السببت الحادى عشر من ربيع الشائى سنة ١٢٥٠ من الهسجرة ـ مسودع في مكتبسة الازهر رقم ١٠٢٨ ـ ١١٣٨ ـ ١٤٧٤ .

ما نقله:

نقل الشيخ محملة الخضرى في حاشيت هذه عن المرادى في أبواب هي: الكلام، العلم، التنازع، المفعول المطلق، التمييس في موضعين ... النداء، أسماء الافعال والأصوات، مالا يتصرف، كيفية تشنية المقصور والممدود وجمعهما، الإبدال.

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - العلم - بعد قول الناظم:

ومثلُّهُ بَرَّةٌ لِلمَبَّرَةُ كَلَمَا فجارِ عَلَمٌ لِلْفَجَرَةُ

قال ابن صقسيل: «وحكسم علم الجنس في المعنى كحدكم النكرة». قال الخضرى: فهمو نكرة معمنى كما هو ظاهر المتن، ونص عليه المصنف في شرح التسهيل، لكن تسعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين اسد واسامة لفظا تؤذن بفرق في المعنى وإلا لزم التحكم ١٦٦١.

٢ - التمييز - بعد قول الناظم:

والنصبُ بعدما أُضيف وجبا إن كان مثلَ مل و الأرضِ ذَهُبا

قال الخضرى: "وقال الأشموني والمرادى: "إن كان مثل مل الأرض إلخ. في أنه لا يصلح إغناؤه عن المضاف إليه، ومثله "قدر راحة سحابا" إذ لا يقال مل ذهب ولا قدر سحاب، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف إليه الأول، كأشجع الناس رجلا وأشجع رجل اهـ ١ ٢٢٤. ٣ - كيفية تثنية المدود والمقصور وجمعهما تصحيحا - بعد قول الناظم:
 في غير ذا تقلب واوا الألف وأولها ما كان قبل قد ألف

ألف التأنيث المقصورة تقلب ياءً إذا كانت سادسة مجهولة الأصل وأميلت فتقول في متى علمًا متيان، قال الخضرى معلقا على: «مجهولة الأصل» هي التي في حرف أو شبهه كما يؤخذ من مشاله تبعا لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا _ بدالين مهملتين كالفتى وهو اللهو، قال: «لأنه لا يدرى أهي عن ياء أو عن واو، ٢/ ١٥٠.

٤ - أسماء الأفعال والأصوات - بعد قول الناظم:

مَا نَابَ عَنْ فِعْلِ كَشَنَّانَ وَصَهُ ﴿ هُوَ اسْمُ فِعْلِ وَكَذَا أَوَّهُ وَمَهُ

قال الحضرى: «أوّه بفستح الهمزة وشد الواو، وفيه لغات منها ما اشتهر من قسولهم آه وآه بالضم والسكون فسهسما اسسما فسعل بمعنى أتوجع كما في المرادى ٨٩/٢.

٥ ـ ما لا ينصرف ـ بعد قول الناظم:

وزَائِداً فَعلانَ في وَصَفْ سَلِمْ ﴿ مِنْ أَنْ بُرَى بِنَاءٍ تَأْنَيثٍ خُتِمْ

يمنع الاسم من العسرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن يكون المؤنث في ذلك مختوما بتاء التأنيث. . . فإن كان المذكر على فعلان والمؤنث على فعلانة صرف، قال الخضرى معلقا على الوالمؤنث على فعلانة الله يجئ من ذلك إلا ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله:

أَجِزْ فَعْلَى لَفَعْلَانا إِذَا اسْتَثَنَّيْتَ حَبَّلانا...

وذيله المرادى بقوله:

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمْصاناً على لُغَة والباتا ٩٨/٣

ألف التأنيث المقصورة تقلب ياء إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت فتقول في متى علما متيان. قال الخضرى معلقا على «مجهولة الأصل» هي التي في حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعا لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف، وجعل المرادي ألقهما أصلية، ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا ـ بدالين مهملتين ـ كالفتى وهو اللهو، قال لائه لا يدري أهي عن واو أو ياء، ا هـ ٢/١٥٠.

العشرون، ما نقله الشيخ أبو النجا عن الرادي

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة السيد محمد أبو النجا من علماء القرن الثالث عشر الهجرى . الكتاب:

هو كتاب مطبوع بالمطبعة الحسينية، مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢١٧ ـ ١١٩٨ ـ ١٤٣٠ .

حاشية على شرح البشيخ خالد الإزهرى على متن الأجرومية في علم العربية.

أوله: الحمد فله اللى فتح أبواب فيضه لن اصطفاه من عباده ورفع عن أحزاب حضرته عوامل الجوازم فذاقوا لذة أنسه ووداده. . أما بعد فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفية . . أخذت أغلبها من حاشية شيخ مسسايخنا العلامة المداخر. .

ما نقله:

نقل الشيخ أبو النجا في حاشيتِه هذه يرعن المرادي ـ موضعين في المبتدأ وفي العطف.

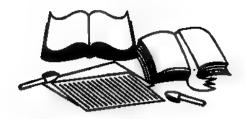
١ ـ المبتدأ ـ تعريف ـ هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها، قال أبو النجا معلقا على غير الزائدة إلخ: ' قيد في القيد فهو

لإدخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد، فمن الأول بحسبك زيد، إن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة، قال المرادى: وذكر في شرح الكافية أن حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ، لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم، ص ٢٠٦.

۲ - العطف - البيان - التابع الموضح لمتبوعه إن كان معرفة أو المخصص له إن كان نكرة الجامد غير المؤول بالمشتق المؤول لمتبوعه . . ، فخرج بالجامد غير المؤول النعت، والقاعدة أن ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس إلا في مسائل نظمها العلامة المرادي فراجعها. ص ١٣٥.

ملاحظة:

بعد أن تصفحت كتب الناقلين، لاحظت أن النقل عن المرادى من شسرح التسهيل أكثر من النقل عن التسهيل أكثر من النقل عن الجنى الدانى.





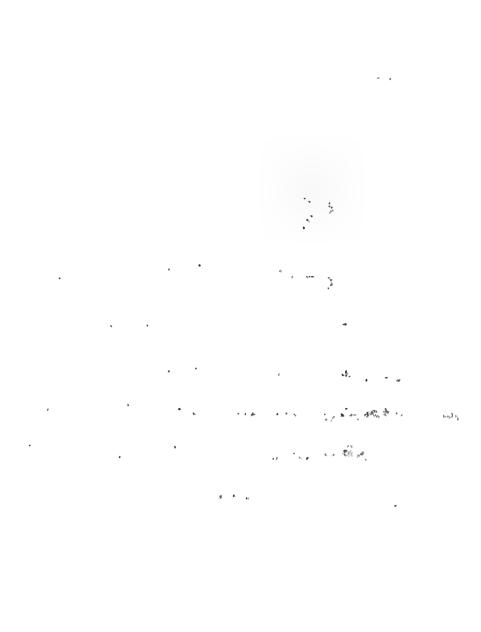
الفرك الأول

أضواء على الشرح

ويشتمل على،

نقله عن ابن مالك، استدراك على ابن مالك. الاعتراضات الواردة على الناظم. نقله عن شيخه ابى حيان، نقله عن سيبويه. مدى اعتماده على ابن الناظم.

.....



-

أضواء على الشرح

كنت أظن أن المرادى فى شرحـه للألفية قــد نقل أكثر بما ألفه عن غــيره من شراحها وأخذ عنهم علمهم. وقد كان أكثر اعتماده على ابن مالك فى كتبه الكافية وشرحها والتسهيل وشرحه فقد تأثر به.

وقد يعرض آراء بعض النحاة على سبيل التوضيح والمقارنة، وقد لاحظت أن الأشمونى اتبع طريقة المرادى في الشرح وذكر التنبيهات فظننت أن لهما مصدرا واحدا ولكن ظهر لى جليا أن المرادى العالم كان هو المصدر الوحيد للاشموني الذي نقل عنه واعتمد عليه. وذكرت بعض الأمثلة على ذلك في قسم الناقلين عن المرادى.

وبعد تحقيقى لهذا القسم من الشرح لاحظت أنبه جمع قنواعد النحو وأسرارها وكشف بشرحه مخبآتها وأحاط بأوابدها فهو الفينصل تستحكم الفكرة عنده فيبرزها بالدليل النقلى أو النظرى أو هما معا.

وكان ينسب القول إلى قائله باسمه وذلك كثير جدا لا يقع تحت حصر وأمشال ذلك السيسرافي والكسائي، وابن مالك والشارح وسيبسويه، والأخفش، والزجاج، والمازني، وابن عصفور، والجرمي، والمبرد وأبو حيان وغيرهم.

ولاحظت في شرحه أنه تارة ينقل عن ابن مالك أو يستدركه ويوافق آراء النحاة أو يخالفهم، وكان اعتماده على السماع أكثر من القياس. وإن كان في الجملة بصرى الاتجاه، ولم يغفل تصويبه لمذهب الكوفيين والميل إليه، كما لم يغفل المرادى عن الناحية اللغوية وإعراب بعض الجمل توضيحا للمعنى، واعتمد في الاستشهاد على القرآن الكريم وأوجه القراءات فيه والأحاديث النبوية، وأمثال العرب وأقوالهم وأشعارهم.. وسأضرب الأمثلة لكل

نقله عن ابن مالك

كثيرا مــا كان يستعين بالكافية والتــسهيل وشرحيهمــا، وكان يتجه فى ذلك اتجاهين. إما أنه يكــمل مافات ابن مالك فى النظم ــ فكان يذكــر مسائل من هذين الكتابين، وإما أن يأتى بالنقل منهما لبيان المخالفة بينهما وبين الألفية ومن الأمثلة:

مسالة(١)

في باب الكلام. بعد قول الناظم:

كَلامُنَا لَفَظْ مُفِيدٌ كَاسْتَقْم

بعد الشرح قال المرادي في تنبيهات له:

«الثالث: قال في شرح التسهيل وزاد بعض العلماء في حد الكلام أن يكون من ناطق واحد احترازا عن أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاصل فلك الفعل، أو جزء ذلك المبتدأ لأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحدا، قال: وللمستغنى عن هذه الزيادة جوابان: أحدهما: أن يقول: لا نسلم أن متجهموع النطقين ليس بكلام بل هو كلام، وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لمم يكن اتحاد الكاتب معتبرا في كون الخط خطًا.

والثانى: أن يقال: كل واحد من المصطلحين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالأخرى. فمعناها مستحضر فى ذهنه، فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحا: زيدا. أى: المرئى زيدا. ا هـ مختصرا».

مسألة(٢)

في باب الكلام بعد قول الناظم:

وُمُسْنَدُ للأسِم تَمْيِيزُ حَصَلُ

مِالْجُرِّ وَالتَّنُويِينَ وَالنَّدَا وَأَلُ

«وقال في شرح التنهيل: وإنما اختص الاسم بالنداه، لأنه مفعول به في المعنى والمفعولية لاتليق بغير الاسم».

ثم شرح وقال:

وقد صرح في الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وإن نسبت لأداة حكما فابن أو أعرب واجعلتها اسما مطالة (٣)

في باب المعرب والمبني: قال: الإعراب في الاصطلاح مذهبان:

قال أحدهما: أنه لفظي. قال: (وحده في التسهيل بقوله: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضي العامل من حركة أو سكون أو حذف).

والبناء فى الاصطلاح. قال: «وأما فى الاصطلاح فقد حده فى التسهيل بقوله: ما جىء به لا لبيان مقتضى العمل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين».

مسألة(٤)

في باب الضمير - بعد قول الناظم:

وكلّ مضمر له البنا يجب

قال: ﴿وقد ذكر في التسهيل لبنائه أربعة أسباب:

أولها _ شبه الحرف وضعا؛ لأن أكثره على حرف أو حمرفين وحمل الباقى على الأكثر.

ثانيها . شبه الحرف افتقاراً؛ لأن المضمر لا تقم دلالته على مسماه إلا يضميمة من مشاهدة أو غيرها.

ثالثها _ شبه الحرف جمودًا، والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى في التصغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

رابعها ـ الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني.

مسألة(٥)

في باب الإشارة بعد قول الناظم:

وَبِأُوْلِي أَشِرْ جُمْعٍ مُطْلَقاً وَاللَّهُ أَوْلَى... إلخ

بعد الشرح وضح المصنف أن تكون أولئك بالمد المتوسط. قال «قلت» ونسبه الصفار إلى سيبويه، وقد استدل له في شرح التسهيل بأوجه.

أولها: وهو أقواها. أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استحمال الكاف بع اللام، وأن بنى الكاف بع اللام، وأن بنى عمول الكاف التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بنى تميم يقولون: فذلك وتلك، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان.

ثانيها: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام والكاف معا، أو مصاحب لهما معما. أغنى غير المثنى والمجموع فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة.

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وثالثها: أن التسعبير «بذلك» عن مسضمون كلام على أثر انقسضائه شائع في القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين.

ورابعها: أنها لو كانت مراتب الإشارة ثلاثاً لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين؛ لأن في ذلك رجوعاً عن سبيل الإفراد ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد النون دليل على البعد، لأن التشديد عوض عما حذف من الواحد لأنه يستعمل مع المجرد من الكاف. انتهى».

قال المرادى: وفيه اختصار، ولإخفاء ما في الوجه الثاني من الضعف.

مسألة (٢)

في باب الإشارة - بعد قول الناظم:

والَّلامُ إِنْ قَلَّمْتَ هَا مُعْتَنِعَةٌ

قال: «قال في شرح التسهيل: إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا يصحبه «ها» فلا يقال: «هذانك» ولا «هاؤلئك»، لأن واحدهما «ذاك» أو «ذلك»

فحسمل على ذلك مشناه وجمعه، لأنهسا فرعساه، وحمل عليسهما مستنى «ذاك» وجمعه، لتساويهما لفظا ومعنى» ا هـ.

قال المرادى: والسماع فى الجمع يرد عليه من هؤليّاتكُنّ الضالّ والسمر من هؤليّاتكُنّ الضالّ والسمر

مسألة(٧)

في باب الإشارة _ بعد قول الناظم:

أو بهُنَالكَ انْطَعَنْ

قال المرادى: «ظاهر كلامه هنا اختصاص «هنا» بالمكان، وقد صرح به فى الكافية. فقال: وبالمكان اخصص هنا.

وقال في شرح التسهيل: وقد يسراد «بهناك» و«هنالك» الزمان، وقد مثل «هناك» في شرحه بقول الشاعر:

وإذا الأمورُ تشابهتُ وتعاظمتُ فهناك تعترفون أين المفزع ومثل «هنالك» بقوله: ﴿ هُنَالِكَ ابْتَلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الأحزاب: ١١]. ولا حجة فيهما، لاحتمال أن تكون الإشارة إلى المكان».

مسألة(٨)

في باب الموصول: تعريفه

قال: «وقد حده في التسهيل بقوله: ما افتقسر أبدا إلى عائد أو خلفه جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائيةٍ».

والموصول الحرفى قال: «وأما الحرفى: فحده فى التسهيل بقوله ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد».



في باب الموصول. بعد قول الناظم:

وَالنُّونُ إِن تُشْلَدُ فَلاَ مَلاَمةٌ

قال المرادي: ﴿وَفَكُرُ فِي شُرَّحُ السَّهِيلِ: أَنْ حَلْفَ النَّوْنُ مِنْ قُولُهُ:

همما اللتا؛ لضرورة الشعر، وهو مخالف لما في التسهيل. فإنه قال:

ايجوز إثبات نونها وحذفها.

وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة، ومثله في الشرح بقوله:

أَبْنِ كُلُّيْبٍ إِنَّ حَمَّى اللَّذَا ﴿ قَتَلَا اللَّوْكَ وَفَكَّكَا الْأَغْلَالَا

وذكر في التسهيل لغة رابعة. هي: «لذان، بحذف الألف واللام».

مسألة(١٠)

في باب الموصول، بعد قول الناظم:

﴿ ﴿ ﴿ وَمَنْ وَمَا وَأَلَ تُسَاوِي مَا ذُكُرُ

قال في دماه لميهنز امره:

الله عن شرح التسهيل، وكـذلك لو علمت إنسانيت، ولم تدر أهو ذكر أم النام؟

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنِّي نَذَوْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾ [آل عمران: ٣٠] او لمختلط بما لايمقل.

قال في الكافية:

وحند الاختلاط خير من نطق في أن يجيء منهما بما اتفق مسألة(١١)

في باب الابتداء. بعد قول الناظم:

مبتدأ زيد وعكذر خبر

وبعد الكلام في «بحسبك زيد» قال المرادى: «وذكر في شرح الكافية، أن «حسبك» في هذا المثال ونحوه خبر لا مبتدأ، لأنه لايتعرف بالإضافة، وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو «بحسبك درهم».

مسألة (۱۲)

في باب إن وأخواتها. بعد قول الناظم:

وَٱلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ مِن دُونٍ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ

بعد الشرح قال المرادى:

«قال في التسهيل: و «أن» في ذلك «كإن» على الأصح» اهـ.

فأطلق كما أطلق هنا، وقيد ذلك في شرحه بأن يتقدمها علم كقوله

وإلاَّ فاعلموا أنَّا وأنتم بغاة مابقينا في شقاق

أو معناه. كقوله تعالى: ﴿ وَأَفَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمُ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣].

وهذا هو الصحيح، لأن «أن» ههنا وما عملت فيه بنـــأريل الجملة فصح أن يعطف على محلها كالمكسورة».

مسألة (١٢)

في باب الحال بعد قول الناظم:

الحالُ وَصَفْ فَضَلَةً مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

بعد الشرح قال في التنبيه له:

«ذكر في شرح التسهيل أن «من» الزائدة ربما دخلت على الحال ومثله بقراءة من قرأ ﴿ مَا كَانَ يَنْفِي لَنَا أَن تُتَخِلَ مِن دُونِكَ مِنْ أُولِيَاءً ﴾ [الفرقان: ١٨] - مبنيا للمفعول - وفيه نظر».

مسألة(١٤)

في باب الحال. بعد قول الناظم:

مِنْ بَعْدِ نَفْي أو مُضاهِيه

بعد أن ذكسر المسوخات مفسصلة قال: «وزاد في التسهسيل ثلاثة: أحدها: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَوْ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، لأن الواو رفعت توهم النعتية.

والثاني: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو «هذا خاتم حديدا» والثالث: اشتراك المسرفة مع النكرة في الحسال نحو «هؤلاء ناس وعبدالله منطلقين».

مسألة(١٥)

في باب حروف الجر ، بعد قول الناظم:

.. والظُّرْفيَّةِ اسْتَبِنْ بِياً ﴿ وَأَفَى ۚ وَقَدْ يُبِيِّنَانِ السَّبِيا

«قال في شرح التسهيل: باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازا نحو ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ التَّمْرَاتِ ﴾ [الأعراف: ٥٠].

مسألة(١٦)

في باب الإضافة. بعد قول الناظم:

وَذِي الإِضَالَة اسْمُهَا لَفُظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنُوبِّةٌ

بعد الشرح المطول، وذكر ﴿ غير ومثلٍ﴾.

قال: ﴿قَــَالُ فِي شُرَحِ التسهــيل: قد يعني بغيــر ومثل مغايرة خــاصة ومماثلة

خاصة. فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في «فيسر» إذا وقع بين ضدين وأجاز بعض العلماء _ منهم السيرافي _ أن يعمل على هذا قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧] لوقوع «فير» فيه بين متضادين وليس بلازم، لقوله تعالى: ﴿ نَعْمُلُ مَ الْحَالَ عَيْرَ اللَّذِي كُنّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر: ٣٧] فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين» أهه.

استدراك على ابن مالك

كثيرا ما يتعقب الناظم فى كلامه وقد علل وبين. . .

مسالة(١)

في باب الكلام _ بعد قول الناظم:

وَفِعْلُ أَمْرٍ ومُضَىٌّ بُنِيَا

بعد الشرح قال المرادي في تنبيهات له:

الثالث: لم يتعرض في النظم لما يبني عليه الأمر والماضي...

وأما الأمر: فبإنه بيني على مايجزم به لو كان منضارعا، فإن كنان صحيح الآخر بنى على السكون، وإن كان معتل الآخر أو مما يرفع بالنون حذف آخره. أما الماضى: فإنه بينى على الفتح منا لم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أو جمع مؤنث غالبًا فيسكن آخره.

فإن اتصل به واو جمع ضم آخره. . . إلخ.

مسألة(٢)

في باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

كَذَا أولاتُ والَّذَى اسمًا قَدْ جُعلُ كَأَذَرِحات فيه ذَا أيضًا تُبلُ

قال المرادي بعد الشرح:

(فإن قلت: قــد ذكر حكم المجمــوع بالألف والتاء إذا سمى به، فــما حكم المثنى والمجموع على حدة إذا سمى بأحدهما؟

قلت: أما المثنى ففيه لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والشانية: أن يجمعل مثل «صمران» في النزام الألف، وإعسرابه على النون إعراب ما لاينصرف. . إلخ».

مسألة (٢)

في باب العلم، بعد قول الناظم:

وشكَاعَ فِي الْأَعْلاَمَ ذُو الإِضَافَةُ

قال المرادى بعد الشرح: «وقد صرح بذلك فى التسهيل حيث قال: ومعرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعر مركب، وليس كما قال؛ لأنه يرد عليه أشياء كثيرة من المركب نحو ما تركب من حرفين «كأنما» أو حرف واسم نحو «يا زيد» أو حرف وفعل نحو «قد قام» ».

سألة(٤)

في باب الموصول قال:

«ولم يذكر التاظم هنا الحرفى، فلنقدمه، وهو خمسة أحرف: «أنَّ وتوصل بفعل متصرف بفعل متصرف مطلقا خلاقاً لمن منع وصلها بالأمر، و«ما»: وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجملة اسمية خلاقًا لقوم، وندر وصلها بليس في قوله: بما لستما أهل الحيانة والغدر . . » إلخ.

مسألة(٥)

في باب الموصول، بعد قول الناظم:

والحَلَافُ مِنْلَكُم كَثِيْرٌ مُنْجَلِى

قال المرادى: «ومسقتمضى عبسارة الناظم أن حذف المنصسوب بالوصف كشير مطلقا، وليس كذلك؛ ولم يزد على ذلك.

سألة(٦)

في باب المعرف بآداة التعريف ـ بعد قول الناظم:

كالفضل والحارث والنعمان

قال المرادى فى تنبيه له: «اعلم أن فى تمشيله بالنعمان نظرا، لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة.

مسالة(٧)

في باب المشبهات بليس. بعد قول الناظم:

وقد تلى لاتُ وإن ذا العملا

بعد الشرح المطول قال: «ونص المصنف على أن عمل لا أكثر من عمل إِن، والعكس أقرب إلى الصواب».

مسالة(٨)

في باب إن وأخواتها _ بعد قول الناظم:

وَخُفَّفُتُ كَانَّ ايضا فنُوى منصوبُها ثابتًا أيضا رُوِى

بعد الشرح قال:

«فإن قلت: قـد ذكر المصنف تخفيف إن وأن وكأن وسكت عن لعل ولكن فما حكمهما؟

قلت: أما لعل. فلا تخفف، وأما لكن. فإذا خففت لم تعمل...

وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياسا، وقد حكى يونس أنه حكاه عن العرب.

مسألة(٩)

في باب لا النافية للجنس .. بعد قول الناظم:

وَرَكُّب الْمُفرد فاتحًا

بعد الشرح قال: (وفسى عبارته هنا قصور. حيث قــال (فاتحا). بل الصواب على ماينصب به ليشمل ما فعلناه، ولو قال: وركب المفرد كالنصب، لأجاد).

في باب لا النافية للجنس _ بعد قول الناظم:

وَأَعْطِ اللهُ مِع هَمْزِة استَفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُ دُونَ الاستفهامِ

بعد الشرح المطول قال:

اإذا تقرر هذا. فاعلم أن كلام المسنف مناقش من وجهين:

أحدهما: أنه أطلق فشمل التي للمرض.

فإن قلت: قلعله يقول: بأنها غير مركبة من الهمزة ولا. فلم يشملها الإطلاق. قلت: قد استئناها في الكافية والتسهيل، فدل على أنها عنده مركبة.

والآخر: أن مقتضى كلامه هنا مـوافقة المازنى والمبرد فى تسوية التى للتمنى بالتى للتمنى بالتى للتوبيخ والإنكار والتى لمجرد الاسـتفهام، وهو خلاف ما ذهب إلـيه فى غير هذا الكتاب؛.

مسألة(١١)

في باب الاستثناء .. بعد قول الناظم:

اجعلا على الأصح ما لنيّر جُعلا

بعد الشرح المطول قال: «فإن قلت: ظاهر قوله «ما لغيير» مساواتها لغير في جميع الأحكام.

وليس كذلك، بل افترقا في أمرين:

الأول: أن المستثنى بغمير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو «ليس غير» بالضم والفتح وبالتنوين. بخلاف «سوى».

الثاني: أن «سوى» تقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام بخلاف «غير» ».

مسألة(١٢)

في باب الإضافة _ بعد قول الناظم:

وذى الإضافة أسمها لَفُظيه وتلك مَحْضَة ومعنَّويه

بعد الشرح المطول قال:

﴿أَهُمُلُ الْمُصْنَفُ هَنَا نُوعِينَ ثَمَّا لَايْتُعُرِفُ بِالْإِضَافَةُ:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو (رب رجل وأخيه).

و اكم ناقة وقصيلها» و اقعل ذلك جهده وطاقته، ونحو الا أباك تخوفيني، لأن (رب، و اكم، لا يجران المسارف، والحال لا تكون معرفة، ولا ـ لا تعمل في المعرفة.

وثانيهما: ما لايقبل التعريف، لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب. . ٤.

الاعتراضات الواردة على الناظم

من أدب المرادى مع الشيخ ابن مالك أنه يدفع عنه الاعتراض ويعتذر ويعلل ويذلك يوضح مراد الناظم. وسأقتصر على ذكر بعض الأمثلة على سبيل المثال مسألة(١)

في باب الكلام - بعد قول الناظم:

" اسمٌ وفعلٌ ثم حَرْفُ الكَلم

قال بعد الشرح اوأورد على الناظم أنه قسم الكلم إلى غير أقسامه، لأن الاسم والفغل والحرّف أتنسام للكلمة. لا أقسام للكلم.

وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الاقسام.

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى أجزائه، وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من الأقسام في تقسيم الكلي إلى جزئياته، والناظم لم يقصد ذلك.

مسألة(٢)

في باب الكلام - بعد قول الناظم:

ومسندٌ للاسم تمييزٌ حَصَلُ

قال: «وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوى ولفظى فالمعنوى: هو الخاص بالأسماء.

واللفظى: مسشترك يوجد فى الاسم والفعل والحرف. نسعو «زيد» ثلاثى، و«ضرب» فعل ماض و «من» حرف جر.

قلت: التحقيق أن القسمين كاليهما من خواص الأسماء، ولايسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما).

سألة(٢)

في باب المعرب والمبنى _ بعد قول الناظم:

كالشبه الوضعي

«فإن قلت: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره.

قلت: قد أشار إليه بكاف التشبيه في قوله: «كالشبه الوضعي» فإنها مشعرة بعدم الحصر».

مسألة(٤)

في باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وَشرط ذا الإعراب أن يُضفَّنَ لا للها كجا أخو أبيك ذا اعتلا

قال: «ويشترط في إعراب هذه الأسماء مع الشرطين المذكورين شرطان آخران: أن تكون مفردة... أن تكون مكرة... فإن قلت: فقد أهمل هذين الشرطين قلت: قد على الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة فاكتفى بذلك، اكتفى بالمثال عن القاعدة.

مسالة (٥)

في باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وشبه ذَيْنِ سَالِمَ جَمْعِ عامرٍ ومُدْنِبَ

بعد الشرح قال:

﴿ فَإِنْ قَلْتَ: زَادَ فَي التَّسْهِيلُ فَي شُرُوطُ الْاسْمُ شُوطُينَ آخَرِينَ:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين.

فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع المذكورة.

مسألة (٦)

في باب النكرة والمعرفة _ بعد قول الناظم:



نَكِرةً قَابِلُ أَلُ مؤثِّرًا ﴿ أَو وَاقِعٌ مُوقِعَ مَاقَدُ ذُكِراً

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: حصر النكرة في القسمين غير صحيح، لوجود ثالث لا يقبل أل
 ولا يقع موقع شيء يقبلها وهو نكرة، وذلك «مَن» و«ما» في الشرط والاستنفهام
 خلافا لابن كيسان في «مَن» و«ما» الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان.

قلت: الحصر في القسمين صحيح و«ما» و«من» المذكورتان واقعتان موقع شيء يقبل أل. ولايشترط أن يكون مساويا لهما في تضمن معنى الشرط والاستفهام؛ لأن «من» و«ما» لم يوضعا في الأصل لذلك، وتضمن معنى الشرط والاستفهام طارئ على معناهما الأصلى فليتأمل».

مسألة (٧)

في باب الضمير - بعد قول الناظم

وَمِنْ ضميرِ الرفع مايستَبُر كافعلُ أوافِقُ نغتبِطُ إذ تشكُّرُ

فلم يذكر المصنف امدم فعل الأمر واسم المضارع والمصدر الواقع بدلا من فعله في الأمر، قال المرادى: «فإن قلت: قد أخل الناظم بهذه الشلاثة الأواخر، قلت: لم يدع الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيله

مسألة(٨)

فى باب الموصول ـ بعد قول الناظم: جَمْعُ الَّذي الأَلَى الَّذي الْعَانِ مُطلقًا

بعد الشرح قال المرادى:

«وفصل المصنف فقال: وغنى عنه الذى فسى غير تخسيص كثبيرا، وفسيه للضرورة قلبلا، وأتشد البيت على أنه ضرورة.

وقيل: هو مخالف لما ذكره أول التسهيل، فإنه ذكر لحذف النون أسبابا فقال: تسقط النون للإضافة وللضرورة ولتُقصير الصلة. قلت: هو غير مخالف له، فإن قوله: «ويغنى الذي». معناه أن «الذي» المفرد اللفظ قد يعبر به عن جمع لا أنه جمع حذفت نونه.

الا ترى قوله في الشرح، وإذا لم يقصد بالذى تخصيص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على امن.

وأما «وأن الذي حانت» ـ فـمحتمل لأن يكون مفردا عـير به عن الجمع وأن يكون جمعا حذفت نونه».

مسألة (٩)

في باب الموصول ـ بعد قول الناظم:

كَذَا الَّذِي جُرٌّ بِمَا المُوصُولَ جَرٌّ كَمُرٌّ بِالذِي مررْتُ فَهُو بَرَّ

فذكر شروطا لحذف العائد المجرور بالحرف.

قال المرادى: «ف إن قلت: لا يؤخذ من كسلامه إلا شرط واحد، وهو اتفاق الحرفين، قلت: أما أخذ الشرط الثانى من كلامه فظاهر، فإنه شرط أن يجر العائد بالذى جر الموصول، ومتى اختلف الحرفان معنى كسان الجر للمائد حينئذ فير الجار للموصول، فإن باء السبية مثلا غير باء التعدية.

وأما أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله».

سألة(١٠)

في باب ناتب الفاعل _ بعد قول الناظم:

والثاني التَّالَى تَا المطاوعة كالأول اجمُّلهُ بلا منازعة

بعد الشرح قال المرادى:

افإن قلت: فتقييد المصنف التاء بالمطاوعة ليس بجيد.

قلت: هو كذلك، والعشر له أن التاء فيسما ذكرناه من الأفعمال شبيهمة بتاء المطاوعة فاكتفى بذكرها».

سألة(١١)

في باب حروف الجر _ بعد قول الناظم:



وما رُووا من نحو رَبُّهُ فَتَى ﴿ نَزَرٌ

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه فصيح مقيس عليه فكيف قال:

قلت: لمله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر. ويؤيده قوله في الكافية: وربَّه عَطَبًا استُنْدِرَ وَقِسْ عليه إِنْ شئت وحُدُّ عن مُلْتبس؟ معالة (١٢)

في باب حروف الجر _ بعد قول الناظم:

ومُذُ ومُندُ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل..

بعد الشرح قال المرادي:

نقله عن شيخه ابي حيان

وقد اعــتد المرادى بشيــخه ونقل عنه فى شــرحه بعض الآراء مــبينا رأيه فى مسائل. بلا تعقيب.

ومن الأمثلة.

مسألة(١)

في باب النائب عن الفاعل ـ بعد قول الناظم:

ولايَنوب بعضُ هذَى إِنْ وُجِد ﴿ فَى اللَّفَظُ مَفْعُولٌ بِهِ وَقُدْ يَرِدُ

قال المرادى:

﴿وَإِذَا فَقَدَ المُفْعُولُ بِهِ جَارَتُ نَيَابِةً كُلُّ وَاحْدُ مِنْ هَذَّهُ الْأَشْيَاءُ.

قيل: ولا أوليـة لشيء منها، وقـيل: المصدر أولى، وقـيل: المجرور أولى، وقال الشيخ أبو حيان: ظرف المكان أولى».

مسألة(٢)

في باب الاستثناء .. بعد قول الناظم:

واستثن ناصباً بليس وخَلا وبِعَدَا وبيكونُ بَعْدُ لا

بعد الشرح قال المرادى:

قوفى الارتشاف: قبال ابن مالك وصباحب البسيط: هو المحدّوف حدّف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه. وهبذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أن الفاعل مضمر لا محدّوف، ا هم.

مسألة(٢)

في باب الحال . بعد قول الناظم:

ومصدر منكَّرٌ حالا يَفَّعُ الكَثْرَةِ كَبَغْنَهُ زِيدٌ ظَلَعَ

بعد الشرح قال:

اواستثنى في التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع:

الأول: قولسهم: أَنْبَتِي الرجل عليها. . وفي الارتبِتُهَاف: ويحتسمل عندى أن يكون تمييزا.

الثاني: نحو «زيد رهير شعرا» قال في الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزا». مسألة(٤)

في باب التمييز - بعد قول الناظم:

واجرر بمِنْ إِنْ شِئْتَ شِيرَ ذِي العِلدُ ﴿ وَالْفَاعِلَ لَلَّعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُقَدُّ ﴿ وَالْفَاعِلَ لَلْعَنَى كَطِبْ نَفْسًا تُقَدُّ ﴿ وَالْفَاعِلَ لَلْعَنَى كَطِبْ نَفْسًا تُقَدُّ المَّرْحِ الْمِلُولِ قِالَ:

قال في الارتشاف: ويدل على صحة ذلك _ يعنى الزيادة _ أنه عطف على
 موضعهما نصبا. قال الحطيئة:

طافت أمامة بالركبان آونة يا حُسنه من قوام ما ومنتقبا، مسألة (٥)

في باب حروف الجر .. بعد قول المناظم:

وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لياغ من مَفّر

بعد الشرح قال المراجي:

«قال في الارتشاف: وفي إلحاق الهمزة بها نظر، وصرح بمنعه بعد كيف ونحوها».

مسألة(١)

في باب حروف الجر ـ بعد قول الناظم:

وحذفت رُبُّ فجرَّت بعْدَ بِلْ ﴿ وَالْفَا وَبِعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلُ

بعد الشرح المطول قال:

«وفى الارتشاف: وزعم بمعض النحويين: أن الحفض همو بالفياء وبل، لنيابتهما مناب ربه.

في باب الإضافة _ بعد قول الناظم:

...وانَوْ مِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلُح إِلاَّ ذَاكَ والَّلام خُذَا

بعد الشرح المطول قال:

قوفى الارتشاف: والذى أذهب إليه أن الإضافة تفسيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته».

سالة(٨)

في باب الإضافة _ وشكَّ إيلاءً يَدَى لِلَّبِي

قال: «وفى الارتشاف: ويضاف إلى الظاهر تقول: لبى زيد وسُعدَى عمرو، وإلى ضمير الغائب: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة».

مسألة(٩)

في المضاف إلى ياء المتكلم . بعد قول الناظم:

.. وَفِي المقصُّور من مُذَيِّل انقلابُها ياء حَسَنْ

قال: افسإن قلت: فهل يجوز قلب آلف المثنى في لغنة من التزمها مطلقا؟ قلت: قال في الارتشاف: يحتاج في جوازه إلى سماع».

نقله عن سيبويه

وقد اعتمد المرادي على سيبويه إما بالإشارة إلى مذهبه أو بالنقل نـصا وسأذكر بعض الأمثلة من نهيه.

مسألة(١)

فى باب الفسمير ... بعد قول الناظم وقَبَلَ يَا التَّفْسِ مع الفِعْلَ التُرْمَ ۚ نُونُ وقايةٍ ولَيْسَى قد نُظِمْ بعد الشرح قال :

«والوجه ليسني، وهو الفصيح كقول بعض العرب؛ عليه رجلا ليسني، حكاه سيبويه».

مسألة(٢)

فى باب العلم ـ بعد قول الناظم: ووَضَعُوا لِبَعْضِ الأجْناس علَمْ كعلَم الأشْخَاص لفظًا وهُو صَمْ بعد الشرح الطؤل قال المرادى:

قوفى كلام مستيبويه إيماء إلى هذا الفرق، فإنه قال فى باب ترجمته: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الحاص شائعا فى الأمة ليس واحد منها بأولى من الآخر. مانصه.

إذا قلت: هذا أبو الحسارث إنما تريد هذا الأسد. أى : هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت أشباهه، ولاتريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بمعرفته كزيد، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم؛ ا هـ.

مسألة(٢)

فى باب ظن ـ بعد قول الناظم: والتَرْم التَّعْلِيْقَ قَبْل نَفْي مَا

بعد الشرح قال:

اقال سيبويه ما نصه: كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيدٌ ثَمَّ أم عـمرو، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثَمَّ ا هـ.

مسألة(٤)

في باب الفاعل .. بعد قول الناظم:

والحَدُّفُ قَدُّ يَأْتِي بِلاَ فَصْلِ وَمَعْ فَصَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعْ قَالَ: قَالَ فَلاَنَةَ ا

مسألة (٥)

في باب التنازع .. بعد قول الناظم:

وقد بغی واعتدیا حبدا کا

بعد الشرح المطول قال:

«والصحيح ماذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لسماعه، حكى سيبويه: ضربوني وضربت قومك.

مسألة (٦)

في باب الاستثناء _ بعد قول الناظم:

وغيرُ نصب سابِق في النَّفي قَدُ ۚ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهِ الْحُتَرُ إِنْ وَرَدُ

قال: «قال سيبويه: حدثني يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون:

ما لي إلا أبوك ناصر. فيجعلون ناصرا بدلا» ا هـ.

مسألة(٧)

في باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

... اجْعَلا عَلَى الأصَعُ مَا لَغْير جُعَلا

بعد الشرح قال:

«ونقل عن الفراء: قال سيبويه بعد أن مثل بقوله: أتانى القوم سواك، زعم الحليل أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك إلا أن في سواك معنى الاستثناء؛ ا هـ.

مسألة(٨)

في باب الاستثناء _ بعد قول الناظم:

وكَخَلاً حَاشاً ولا تُصْحَبُ مَا

بعد الشرح قال: قال سيبوبه: لو قلت: أتونى ما حاشا زيدا لم يكن كلام وقد أجازه بعضهم على قلقه ا هـ.

مدى اعتماده على ابن الناظم في شرحه للالفية

قد نرى المرادى يعتسد برأى ابن الناظم ويناقشه إذا قبل الكلام المناقسة معللا في بعض الأحيان، أو معارضا.

ومن الأمثلة:

سالة(١)

في باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

بالجَرُّ والتَّنُوينِ والنَّدا وأَلُ

بعد الشرح قال المرادى:

وإنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه، فإنه أجيب بما ذكره الشارح من أنه أراد الإسناد إليه فحذف صلته اعتمادا على التوفيق وفيه نظر؛ لأن الاعتماد على التوفيق لا يحسن في مقام التعريف.

مسألة (٢)

في باب الضمير _ بعد قول الناظم:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبُ

بعد أن شرح وذكر أن لبنائه في التسهيل أربعة أسباب

قال: ﴿وَرَابِعُهَا: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني.

قال الشارح: ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات؛ ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب ـ كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء».

مسألة (٣)

فى باب المعرف بأداة التعريف _ بعد قول الناظم: كالفَضل والحَارِث والنَّعَمان بعد الشرح قبال المرادى: ﴿ وَقُولُ الشَّارَحِ : وَقَدْ يَكُونُ فَي الْمُنْسُولُ مِنْ مَصَدَرُ أَوْ اسم عَيْنَ ؟ لأَنْ المُعَنَادِرُ وأستماء الأعيانُ قَدْ تَجْرَى مَجْسُرى الصَّفَاتُ فَي الوصفُ بِهَا عَلَى التَّاوِيلُ وَهَذَا يَقْتَضَى أَنْ اللَّمَعِ للوصفُ » .

مسألة(١)

في باب إن وأخواتها _ بعد قول الناظم:

والفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِعًا فَلاَ تُلْفِيْهِ خَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصلا بعد الشرَح قال المرادي

قال الشارح: وأما تحو أوإن يكاد الذين كفروا» وقوله:

﴿إِنْ قَتَلْتَ لَمُسَلِّمَا اللَّهِ فَقَلْيِلْ.

وأقل منه وإن يزينُكَ لنفسك وإن يشينك لَهِيَهُ» مسألة(٥)

في باب التنازع ـ بعد قول الناظم:

ولاَتَجِى مَعَ أَوَّلُ قَــد أُهْدِلا بِمُعْسَمَرٍ لِغَيْرِ رَفِّع أُوهِلا بَكُنْ هُوَ الْخَبُرُ وَالْخُسِرنَةُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ وَالْخُسِرنَةُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

بعد الشرح قال المرادى:

«أما تقديمه فقال الشارح: لا يجوز عند الجميع» ا هـ.

وقوله «غير خبر» قد يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولا أولا في باب ظن يجب حذفه.

وليس كذلك، بل لا فرق بين المسفعولين في امتناع الحذف، ولزم التسأخير، ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

> واحْذِيْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَهْمُولَ حَسِبٌ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخِّرُهُ تُصِبُ لسلم،

في باب المفعول فيه ـ بعد قول الناظم:

الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمَّنا في باطِّراد كَهَنَّا امكُتْ أَزْمُنا

بعد الشرح قال: «قال الشارح: وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد الاطرّاد، لأنه يخرج بقولنا «مضمن معنى في» » ا هـ.

مسألة (٧)

في باب الحال _ بعد قول الناظم:

الحالُ وَصَفٌّ فَضَلَّةٌ مُنْتَصِبُ مَفْهِمُ فِي حَالَ كَفُرِهَا أَذْهَبُ

بعد الشرح قال:

«وقال الشارح: إن هذا التصريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت وهو ضير مسلم، لخروجه بقيد لزوم النصب».

مسألة (٨)

في باب الحال ـ بعد قول الناظم:

وَنَكُوا لَهُ فَعُو سَعِيدٌ مستقرًّا في هَجَرُ

بعد الشرح قال:

«وقوله: ندر، ظاهره أنه مما لا يقاس عليه، وصوح الشرح بذلك فقال: وما جاء منه مسموعا حفظ ولا يقاس عليه».

(4) كاأسه

في باب الحال . بعد قول الناظم:

وذَاتُ بَدْء بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ﴿ حَوَتْ ضَمِيْراً وَمِن الواوِ خَلَتْ بعد الشرح قالُ المرادى:

«تنبيه: ويشــترط في خلوه من الواو مع الإثبات شــرط آخر، وهو أن يعرى

من قد، ذكره في التسهيل، فيإن قرن بها. قبال الشارح: لزمته الواو نحبو «وقد تعلمون أني رسول الله إليكم» ٩.

مسألة(١٠)

في باب الحال - بعد قول الناظم:

وجَعْلُهُ الحال سوى ما قُلْمًا ﴿ بِوَاوِ أَوْ بِمُصْمَرَ أَوْ بِهِمَا

بعد الشرح قال:

«وقول الشارح: وقد تجيء بالضمير والوار، ظاهره عدم التأويل».

مسألة (١١)

في باب التمييز ما بعد قول الناظم:

واجْرُرُ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ جَيْرَ ذِي المَلَدُ والفَاعلِ للَّمْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفِدُ بعد الشرح قال:

«قال الشارح: لايجوز جره بمن إلا في تعجب أو شبهه لقولهم:

لله دره من فارس، وقال الشاعر:

فَيْعُمُ المرءُ مِنْ رَجُلِ نُهَامِي، ا هـ.

ثم شرح وقال: (ويلزم الشارح جواز الجسر بمن في نحو زيد أحسن به وجها لأنه تعجب، وقد نص غير المصنف على منعه».



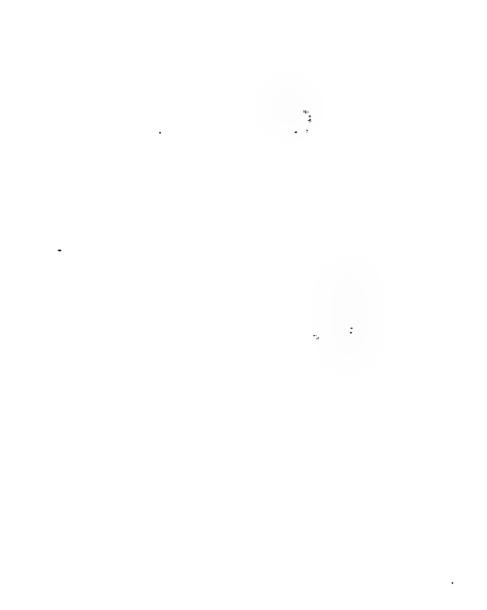


الفرك الثانع

ويشتمل على،

اعتماد المرادي على السماع ، من الأمثلة على القياس. ميوله للبصريين . من الأمثلة التي رجح فيها المذهب الكوفي . مخالفته لآراء النحاة.

....



**

اعتماد المرادي على السماع

ومن الأمثلة ما يلي:

مسألة(١)

في باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وقصرها من نقصهن أشهر

قال بعد الشــرح: «وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان. ورد بسماع قصرها ويجمعها على أفعال».

مسألة(٢)

في باب الضمير _ بعد قول الناظم:

غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاً

بعد الشمرح قال: «وهم الأكثرون ومنهم سيبويه ووجهه أن الضمير في البابين خبر في الأصل وحق الحبر الانفصال، وكلاهما مسموع».

مسألة (٢)

في باب العلم - بعد قول الناظم:

ومثله برة للمبره كذا فجار علم للفجره

بعد الشرح قال المرادى فى تنبيه له: «لما كان لعلم الجنس خصوص من وجه وشياع من وجه جاء فى بعضه عن العرب وجهان: إعطاؤه حكم المعارف وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع، ومن المسموع فيه الوجهان غدوة وبكرة وعشية».

مسألة(٤)

فى باب المبتدأ والحبر ـ بعد قول الناظم: والأصلُّ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّراً قال: «ومنع الكوفسيون تقليم الخبير إلا في نحو في داره زيد. وهم محجوجون بالسماع».

مسألة(٥)

في باب المشبهات بليس، بعد قول الناظم:

وقد تلى لات وإن ذا العملا

بعد أن ذكر الخلاف في إعمال «أن» عمل اليس» قال:

«والصحيح الإحمال، وقد سمع في النظم والنثر فمن النثر قولهم:

(إنْ ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية.....
 والنظم قوله:

إن هو مُستوليًا على أحد إلا على أضعف للجانين...... مسألة(١)

في باب الفاحل .. بعد قول الناظم:

والتَّاء مَعْ جَمَعْ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مَدُكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ بِعِد الشرح المطول قال:

«وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق التاء معه إذا لم يسمع، ولذلك استثناه خلافا للكوفيين فأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة».

سالة(٧)

في باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

وقِيْلَ حَاشَ وَحَشَا فَا حَفَظَهُمَا

قال: ﴿ وقد سمع الاستثناء بحشى في قوله:

حشا رهط النبي فإن منهم بمحورا لا تكدّرها الدلاء

ولم يسمع بحاش).

في باب الإضافة _ بعد قول الناظم:

وذِي الإضافة اسمُها لَقُظِيْه وِتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنُوبِهُ

بعد الشرح قال في تنبيهات له:

«الأول: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو
 منصوبه غير محضة، والصحيح أنها محضة، لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

إن وجدى بك الشديد آرانى حاذراً نيك من عهدت عدولا» مسألة (٩)

في باب الإضافة .. بعد قول الناظم:

ومن بني فلم يفتَّدا

بعد الشرح قال:

﴿وقد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية في قوله:

على حين الكرام قليل

فإنه روى بالفتحه

رومن الأمثلة على القياس،

وقل ميوله إلى القياس

ومن الأمثلة:

مسألة(١)

في باب الشبهات بليس:

قال:

«ما النافية حرف مهمل عند بني تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه».

مسألة(٢)

في باب المفعول فيه ـ بعد قول الناظم:

وقد ينوب عن مكان مضدر وذاك في ظرف الزمان يكثُرُ بعد الشرح قال:

«وكثـير في الزمان نحسو «كان ذلك خفوق النــجم وطلوع الثريا» أي: وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الثريا، وكثرته تقتضى القياس عليه».

مسألة (٢)

فى باب المفعول معه ﴿ بعد قول الناظم يُنْصَبُ ثَالَىٰ الْوَالَاِ مَفَعُولًا مَعَهُ ﴿ فِى نَحْوِ سِيرِى والطَّريقَ مُسْرِعَهُ قال :

«وهذا الباب مقيس على الأصبح وقد فهم ذلك من قوله «نحو» ».

ميوله للبصريين

لاحظت أن المرادى يميل إلى المذهب البصرى وكثيــرا ما يرجحه ويصححه، ويعلل لذلك، ولكثرته رأيت أن أذكر بعض الأمثلة.

مسائة(١)

في باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

كلتا كذاك اثنان واثنتان

قال في تنبيهات له .. في الثاني منها ..:

«ما تقدم مسن أن كلا وكلتا مفردا اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البحريين.
 وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما في الكلام الفصيح كما تقدمه.

مسألة (٢)

فى باب إن وأخواتها .. بعد قول الناظم: بعدَ إذِا فُجاءة أو قَسَم لاَ لاَم بعدهُ بوجهينِ نُمِي

بعد الشرح المطول قال:

المثال وعن الكوفيين تفضيله على الكسر في هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه، ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو صحيح».

مسألة (٢)

في باب التنازع بعد قول الناظم:

والثان أوْلَى عند أَهْلِ البصرَهُ واختارَ عَكُسًا غيرُهم ذا أَسْرَه

قال: فقــال البصريون: إعمال الشـانى أرجح لقربه، وقال الكوفيــون إعمال الأول أرجح لسبقه. . . والصحيح مذهب البصريين.

لأن إعمــال الثاني هو الأكـــثر وإعمــال الأول قليل. نقل ذلك سيــبويه عن العرب.

مسألة(٤)

في باب المفعول المطلق ـ بعد قول الناظم:

وكونه أصلا لهذين انتخب

بعد أن ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في الأصالة قال:

والصحيح مــذهب البصريين؛ لأن الفرع لابد فــيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان.

من الأمثلة التي رجح فيها المذهب الكوفي

ورجح المرادى المذهب الكوفى وصححه وهذا قليل.

من ذلك:

مسألة(١)

في باب الموصول بعد قول الناظم:

والنونُ إِنْ تُشْلَدُ فَلاَ مَلاَمَهُ



بعد الشرح قال المرادى:

«وأما مع الياء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح، لقراءة ابن كثير دربنا أرنا اللَّذينُ أضلانا، بالتشديد،

مسألة(٢)

في باب الموصول بعد قول الناظم:

أَى كما وأُعْرَبِت مَا لِم تُضَفُّ ﴿ وَصَلَارٌ وصلها ضمير انحذف

في قوله تعالى اثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشدا

قال: وذهب الكوفيون: إلى أن أيهم علق عنه شيعة بما فيه من معنى الفعل كأنه قيل لننزعن من كل متشيع في أيهم أشد...

وقال ابن الطراوة: خلطوا، ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة، وهم مبتدأ وأشد خبره وليس بشيء لأنها لا تبنى إلا إذا أضيفت ولأن «أيا» أنت في رسم المصحف موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل».

مطالفته لأراء التحاة

ولاحظت أن المرادي في شرحه كثيرا ما كان يخالف النحاة في آرائهم ويعلل للمخالفة.

سألة(١)

فى باب الكلام _ بعد قول الناظم: يلى لَمْ كَيْشَمْ

قال المرادي:

APE SO

اوالعامة يفتحون عين الماضي ويضمون عين المضارع ـ قال ابن درستويه وهو خطأ وليس كما قال. بل هو لغة حكاها الفراء وابن الأعرابي ويعقوب وغيرهم.

مسالة(٢)

في باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وتَصرُها من نقصهن آشهر

فى تنبيهات له ـ ذكر الخلاف بين النحويين ثم قال المرادى: «وذهب بعضهم إلى أن لام «حم» ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحسمونها وهو مردود بقوله فى التثنية حموان، وفى إحدى ثغاته حمو».

(Y) **William**

فى باب المعرب والمبنى _ بعد قول الناظم: كُلْتًا كُلَاكَ الْنَان والْنَتَّان

قال بعد الشرح:

﴿ورَعُمُ الْبَعْدَادِيُونَ أَنْ الْكُلَّمَا﴾ قد نطق لها بمفرد في قول الراجز

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامي واحِلَهُ

وليس بصحيح، بل أراد «في كلتا» فحذف الألف للضرورة» ثم قــال بعد ذلك: «وذهب الجرمي إلى أن التــاء في «كلتا» زائدة للتأنيث، وهو ضــعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الألف».

(£)31ime

في باب الضمير - بعد قول الناظم:

وني قُدُّ ني وقَطْني الحذفُ أَيْضًا قَدَ يَفي

قال في تسنيهسات له «الأول: ذهب بعضسهم إلى أن حذف النسون من «قلـ» و«قط» لايجوز إلا في الضرورة.

والصحيح جوازه في الاختيار.

مسألة(٥)

في باب الموصول ـ بعد قول الناظم:

وَمَنْ ومَا وأَلُ تُساوِي ما ذُكِرْ

بعد الشرح قال: ﴿وزاد أبو على في أقسام ﴿منَّ أَنْ تَكُونُ نَكُرَهُ غَيْرُ مُوصُوفَةً كَقُولُ الشَّاعَرِ: وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍ وَإِصْلاَنِ

والصحيح. أنها لا تكون نكرة غير موصوفة.

سألة(٢)

في باب المشبهات بليس . بعد قول الناظم:

وَبَعْدَ مَا لَيْسَ جَرُّ البا الحَبَرْ وبعد لا ونفي كان قد يُجَرُّ

بعد الشرح قال: (ولا خلاف في زيادة الباء بعد ما الحجازية، ومنع الفارسي والزمخشوى زيادتها بعد ما التميمية، والصحيح الجواز، لوجود ذلك في اشمار بني غيم».

مسألة(٧)

في باب إن وأخواتها _ بعد قول الناظم:

لإنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكُنَّ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكُسُ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلْ

قال فى «كأن» «وهى مركبة من كاف التشبيه و«أن». قبل: بلا خلاف وليس بصحيح، بل قيل: ببساطتها».

مسألة(٨)

في باب ظن وأخواتها .. بعد قول الناظم:

ولا تُعِيزُ هُنَّا بِلاَ دَلِيلِ ﴿ صَفَّوْطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

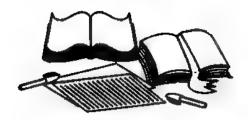
بعد الشرح قال: «ومنع ابن ملكون شيخ الشلوبين حــذف أحدهما اختصارا وليس بصحيح».

مسألة (٩)

في باب الإضافة _ بعد قول الناظم:

ومَعَ مَعْ فيها قُلِيل

بعد الشرح قبال: «وزعم أبو جعفر النحباس: أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كنانت ساكنة. وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مضهوم من قوله: «فيسها» يعنى أن الإسكان قليل في موضع الاسمية، ولو كانت المسكنة حرفا لم يكن الإسكان لغة في الاسمية».





الفرك الثالث

ويشتمل على،

شواهده (الشواهد القرآنية الأصاديث النبوية أمثال العرب وأقوالهم الشواهد الشعرية اعتماده على القرآن الكريم شرح اللغويات.

••••



.

÷ .

.

شواهده

إن قارئ هذا الكتاب يقف على شواهد مستفيضة من الـقرآن الكريم وأمثال العرب وأقوالهم والحديث الشريف ـ وشواهد شعرية. .

أ - الشواهد القرآنية

أما القرآن الكريم فقد كثر الاستشهاد به في هذا الكتاب وهو في ذلك موافق للنحاة القدامي والمتأخرين.

وسأقتصر على ذكر القراءات الصحيحة والشاذة التي استشهد بها

- ـ نفى باب المعرب والمبنى استشهد بالقراءات الآتية:
 - ١ _ قرأ نافع ﴿إِنَّ هَذَانَ نُسَاحِرَانَهُ.
- ٢ _ قراءة بعضهم قمن أوسط ماتطعمون أهليكم، على النصب في الياء ...
 - ٣ _ قراءة قنبل فإنه من يتى ويصبر _ جزم الياء _.
 - ٤ _ قراءة بعضهم «إلا أن يعفون أو يعفُو الذي؛ _ نصب الواو _
 - في باب الضمير:
 - ـ قرأ نافع اقد بلغت من لَدُنِّي عذرا؟.

ـ في باب الموصول:

- ١ _ قرأ ابن كثير فربنا أرنا اللذين أضلانا ، بتشديد النون -
- ٢ ـ قراءة ابن كثير وأبي عمرو افذانُّك برهانان ـ بتشديد النون ـ
- ٣ _ قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقرأ الصراط لَلين ٩ _ بتخفيف اللام _
 - ٤ ـ وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى ﴿ويسألُونَكُ مَاذَا يَنْفَقُونَ قُلُ الْعَفُو﴾.
- وقرأ أبو عمرو برفع العفو، والباقون يُنصبه، فتكون الذا؛ في قراءته موصولة وفي قراءتهم ملغاة.
 - ه _ وقرئ شاذا ﴿أَيُّهُمُ أَشَدٌ ﴾ _ بالنصب على لغة بعض العرب.

- ٦ قرأ يحيى بن يعمر فتماما على الذي أحسن ٤ برفع أحسن.
- ٧ ـ قرأ مالك بن دينار وابن السماك امثلا ما بعوضة ، برفع بعوضة ..
 - في باب المشبهات بليس
- ١ قرأ سمعيد بن جمبير «إن الذين تدعمون من دون الله عبادا أممثالكم» نصب عباد ..
 - ٢ قراءة من قرأ (ولات حين مناص) برفع الحين.
 - في باب الفاعل:
- ١ ـ قرأ مالك بن دينار وأبو رجاء الجحدرى «فأصبحوا لاترى إلا مساكنهم»
 ـ بالتاء ـ.
 - ـ في باب النائب عن الفاعل:
 - ١ قرأ علقمة «هذه بضاعتنا ردَّت إلينا» بكسر الراء -.
 - ٢ ـ قرأ أبو جعفر (ليُجزى قوما بما كانوا يكسبون) ـ بالبناء للمجهول ـ.
 - في باب الاستثناء:
 - ١ ـ قرأ ابن مسعود احاش الله بالإضافة _.
 - ٢ ـ قرأ أبو السمال «حاشًا لله» ـ بالتنوين ...
 - في باب الحال:
 - ١ قرأ الحسن فوالسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات -.
 - ٢ ـ قرأ ابن ذكوان ﴿فاستقيما ولاتتبعانِ ٤ بتخفيف النون.
 - في باب الإضافة:
 - ١ ـ قراءة بعضهم الأعدوا له عدةه.
 - ٢ ـ قراءة من قرأ المن قبلٌ ومن بعدٌ ، بالتنوين ...
 - ٣ ـ قوأ ابن الجمال (والله يريد الآخرة) ـ بالحفض ـ.

- قرأ ابن محيمسن الغلا خوف عليهما برفع خوف من غير تنوين ...
- ٥ ـ قرأ ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» ـ بنصب أولاد وجر شركاء ـ.
- ٦ ـ قراءة بعض السلف «فلا تحسين الله مخلف وعدّه رسله» ـ بنصب الوعد
 وخفض الرسل ـ .
 - في باب المضاف إلى ياء المتكلم:
 - قرأ الحسن ايا بشرى،

ب - الأحاديث النبوية التي استشهد بها:

- ـ في باب الكلام:
- (١) قال عليه الصلاة والسلام: «فإما أدركَنْ واحدٌ منكم الدجال؛
 - ـ في باب المعرب والمبنى:
- ١ _ قال ﷺ: "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضُّوهُ بهَن أبيه ولاتكنوا".
 - ٢ _ قال ﷺ ﴿ خُلُوفُ فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك، .
 - ٣ ـ قال ﷺ: ﴿اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف،
 - ـ في باب الضمير:
- ١ ـ قــال عليــه الصلاة والــــلام: «إن الله مــلككم إياهم ولو شــاء لملكهم إياكم».
 - ٢ _ قال عليه الصلاة والسلام: «قط قط بعزتك»

يروى بسكون الطاء وبكسرها مع يساء ودونها، ويروى «قطنى قطنى» بنون الوقاية، وقعل قط. بالتنوين وبالنون أشهر.

- ٣ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «غيرُ الدجانِ أخوفَنِي عليكم»
 - ـ في باب الابتداء:
- ١ ـ قــال عليه الصـــلاة والسلام: ﴿ لا حــول ولا قــوة إلا بالله كنز من كنوز الحنة».

٢ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «لولا قومُكِ حديثو عهد بجاهلية القمت البيت».

- في باب الفاحل:

- قــال عليه الصـــلاة والسلام: «يــتعــاقبــون فيكم مـــلاتكة بالليل ومـــلاتكة بالنهار».

- في باب الاستثناء:

ـ قال عليه الصلاة والسلام: «أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة».

- في باب حروف الجر:

- قال عليه الصلاة والصلاة: «الأيسوني بها حُمر التعم»

- في باب الإضافة:

۱ ـ عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه: «غزونا مسع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثماني» بفتح دون تنوين ـ.

٢ - قال عليه العملاة والسلام: «هل أنتم تاركو لى صاحبى».

٣ ـ قال عليه الصلاة والسلام: "أو مُخْرِجيُّ هُمُّ".

ج- - أمثال العزب وأقوالهم؛

- ني باب المعرب والمبنى:

١ ـ ومن قصر الاخ قولهم: ﴿ مُكْرُهُ أَخَاكُ لَا بَطَلُ ﴾.

٢ ـ في إعراب كلا وكلتا إعراب المقصور قول بعضهم: اكلاهما وتمراه.

- في باب الضمير:

 ١ ـ فى حذف الآلف من «أنا» والإتيان بهاء السكت فى قـول حاتم: «هذا فزَدْي أنّه».

٧ - إذا كان المقدم مسن الضميرين غيسر الأخص وكان مخالف في الرتبة لم

يجر اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه: «أراهُمُنى الباطل شيطانا».

٣ ـ الضميران قد يتصلان غائبين. مثال ذلك ما رواه الكسائي في قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوها وأتضر هُمُوها».

٤ ـ في إلحاق نون الوقاية بالفعل قبل ياء المتكلم كقول بعض العرب: «عليه رجلا لَيْسني»

ـ في باب المشبهات بليس:

... من إعمال (إن) عمل اليس، قولهم: (إن ذلك نافعكُ ولا ضارك وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية»

ـ في باب إن وأخواتها:

ـ إن المخففة وليسها فعل غير ناسخ. قسولهم «إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه».

ـ في باب ظن وأخواتها:

_ جواز حذف مفعولي الفعل اقتـصاراً إن وجدت فائدة كقولهم: «من يسمع يخل».

_ في باب أحلم وأرى:

- قول بعض من يوثق بعربيته: «البركة أعلمنا الله مع أكابركم،.

ـ في باب الإضافة:

١ ـ ألايكون المضاف بعضا ولا وصف ولكنه شبيه بالبعض في صلاحيته
 للسقوط كقولهم: «اجتمعت أهل اليمامة».

٢ ـ أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المضاف أن يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى بعاطف متصل أو منفصل «بلا» كقولهم : «ما كل سودا» تمرة ولا بيضاء شحمة».

٣ ـ في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قدول من يوثق بعربية
 «ترك يوما نفسك وهواها صعى لها في رداها»

د - الشواهد الشمرية،

وأما الشعر فقد دعم المرادى المعروف باين أم قاسم القواعد بالشواهد الشعرية وأكثبره للجاهليين والمختضرمين والإسلاميين سواء منهما ما عرف قائلهما وما لم يعرف.

وقل التمثيل بشعر المحدثين الذين لا يعتد النحاة بهم في قواعدهم.

ومن الأمثلة: 🕟

 ١ ـ الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى ويسمون بالطبقة الأولى.

ففي باب التنازع _ قال امرؤ الفيس:

فلو أن ما أسعى الأدنى معيشة كفائى ولم أطلب قليل من المال وفي باب الفاعل ـ قال الأعشى:

خَلِما تَرْبِيْنِي وَلِي لِمُدُّ ﴿ فَإِنْ الْمُوادِثُ أُودُى بِهَا

٢ ـ الشعراء المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان
 ـ ويسمون بالطبقة الثانية.

ففي باب الحاك .. قال أبيد بن ربيعة :

فأرسلها المِركَكُ ولم يلتها ولم يشفق على نغص الدُّخال

وفي باب الموصول .. قال حسان بن ثابت:

وكفي بنا شرفا على من خيرنا حُبّ النبي محمد إيَّانَا

٣ ـ الشعراء المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر
 الإسلام كجرير والفرزدق ـ ويسمون بالطبقة الثالثة .

ففي باب المعرب والمبنى ـ قال جرير:

حرفنا جعفرا وبنى أبيه وأنكرنا زَعَانِفَ آخَرِين وفي باب الموصول ـ قال الفرزدق:

أبنى كليب إن عَمَّى اللذا قتلا الملوك وفككا الأفلالا ٤ ـ الشعراء المولدون ويقال لهم للحدثون كأبى نواس وأبى العلاء ويسمون بالطبقة الرابعة.

ففي باب الابتداء _ قال أبو نواس:

غير مأسوف على زمن يتقضى بالهم والحزن

وفي باب الخبر ـ قال أبو العلاء المعرى:

يُذِيبُ الرُّحْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْب فَلُولًا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالًا

اعتماده على القرآن الكريم

لاحظت أن المرادى قد اعتمد فى الترجيح على كتاب الله العزيز. ومن الشواهد على ذلك:

مسألة(١)

في باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَصِلْ أَوْ الْمُصِلُ هَاءُ سَلِيْيَهُ وَمَا ﴿ السَّبِهِهُ

قال المرادي:

«والاتصال أرجح ولذا بـدأ به ولم يأت في القرآن إلا متـصلا كـقوله: ﴿إِذْ يَرِيكُهُمُ اللَّهُ ﴾.

مسألة (٢)

في باب الضمير - بعد قول الناظم:

ومع لعل أعكس

قال المرادي: 🏢

قيعني: أن الحذف معها كثير، ولم يأت في القرآن إلا كذلك؛ ا هـ.

كقوله تعالى؛ العلم أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع،

وقوله تعالى: «لعل الله يجدث بعد ذلك أمرًا».

مسألة(٢)

في باب المشبهات بليس

قال المرادي في إما النافية:

«وألحقه أهل الحجاز بليس؛ لأنهما لنفى الحال غالبا فأعملوه عملها وبه ورد القرآن. قال تعالى: «ما هذا بشرا» «ما هن أمهاتهم» ».

شرح اللغويات

شرح المرادى كــثيرا من الألفاظ شــرحا لغويا ليبــين أصله ويُفهِم منه المراد، وقد اعتمد في شرحه خالبا على كتاب الصحاح للجوهري.

مسألة (١)

في المقدمة - بعد قول الناظم:

مُصَلَّيًا عَلَى النَّبِيُّ المُعْطَفَى وآله المُسْتَكُمِلِينَ الشَّرْفَا

قال في «المسطفي»:

مسألة(٢)

في المقدمة أيضا بعد قول الناظم:

لى وله في درجات الآخره

قال المرادي:

«قال في الصحاح: هي الطبقات من المراتب، وقال أبو عبيدة: الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل».

مسألة (٢)

في باب الكلام - بعد قول الناظم:

یلی لم کیشم

قال: «وهو مـضارع شمـمت الطيب ونحوه أشـمه بكسر الـعين في الماضي وفتحها في المضارع والعامة يفتحون عين الماضي ويضمون هين المضارع».

مسألة(٤)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم: وفعّلُ أمّر ومُضيّ بُنيَا

قال في تنبيهات له «الشاني: قد أشاروا إلى علة إعبراب الفعل المفسارع بتسميت مضارعا. والمضارعة، المشابهة، قال بعبضهم: المضارعة من لفظ الضرع، كأنه رضع مع الاسم ضرعها واحدا، وزعم ابن عصفور. أن المفسارعة مقلوبة من المراضعة، ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب؛ لأن البناء كامل التصاريف،

مسألة (٥)

في باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

أَبُّ أَخُ حَمَّ كَذَاكَ وَهَنُّ

قال المرادي:

«والهَنُ كناية عن اسم جنس، قال في الصحاح: كلمة كناية ومعناها شيء فتقول: هذا هنك، أي : شيئك.

وقال ابن الدهان: هو كناية عما يقلل، وكثرة الكناية به عن الفرج.



مسالة (٦)

في باب العلم . بعد قول الناظم:

ومنه منظول كفضل وأسك وذو ارتجال كبسماد وأُدَدْ

بعد الشرح وفي الكلام على «الأنكحن ببه»

قال المرادى:

«قال في الصحاح: يقال للأحمق الشقيل (ببه) وهو أيضا لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل بن عيدالمطلب والى البصرة قال الفرزدق:

وبايعت أقواما وفيت بمهدهم ويبه قد بايعته غير نادم

واسم جارية، وقدال لأنكحن ببِّه، جارية خَدبِّه، مكرمة محسبة، تَجُبُّ أهل الكعبة» أ هد.

مسالة(٧)

في كاد _ بعد قول الناظم:

واستعملوا مضارحا لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا

قال المرادى: «وذكر الجوهرى: مضارع طفق، قال المصنف: لم أره لغيره، والظاهر أنه قال رأيا وقد حكى مضارع جعل».





الفرك الرابع

ويشتمل على:

موقفه بين الفية ابن مالك والفية ابن معط - التعليلُ في شرحه - مزايا الشرح - ومن مزاياه رغبته في توضيح المسائل النحوية - مسائل الظاهر من تعبير المرادي وتعبير النحاة أنه انفرد بها،

••••

موقفه من الفية ابن مالك والفية ابن معط

يتعرض المرادى لألفية ابن معط فيقارن بين الفاظهما والفية ابن مالك. ومن الأمثلة:

سالة(١)

في مقدمة الألفية يقول _ مقارنا _: قال محمد هو ابن مالك

وقال ابن معط: ويقول

مسألة(٢)

في باب الكلام ـ بعد قول ابن مالك: واحدُّهُ كلمَةٌ

قال المرادى «والكلم اسم جنس يتميمز واحده بالتاء وفسيه لغستان: التذكسير والتأنيث.

فقال: واحده على الأولى، وقال ابن معط في ألفيته: واحدها على الثانية».

مسألة(٢)

في باب كان وأخواتها .. بعد قول الناظم:

وني جميمها توسط الخبر أجز

قال المرادى: «ومتع ابن معط توسط خبر «مادام» ونسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره».

مسألة(٤)

في باب أعلم وأرى ـ بعد قول الناظم:

وإن تمديا لواحد بلا ... همز فلاثنين به توصِّلا

بعد الشرح قال:

وذكر الحسريرى وابن معط تعدى «علم» إلى ثلاثة بالتضعيف فعدوا من أفعال هذا الباب علم.

والصحيح أن التصدى بالتضعيف سماع في اللازم والمتعدى وهو ظاهر مذهب سيبويه.

التمليل في شرحه

وقد علل الموادى كشيرا. مؤيدا لرأى من الآراء أو ردا على بعض النحاة فوضع الأمور في نصابها وأيد ذلك بالإقناع.

ومن الأمثلة الكثيرة:

مسألة (١)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم: بالجر والتنوين . . إلخ

بعد الشرح في الكلام على المسند قال:

«ويحتمل أن يريد به المفعول به، وهو ظاهر هبارته وهو صحيح، لأن المسند من خواص الأسماء وذلك أن المسند في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند إليه هو المحكوم عليه. . . ».

مسألة(٢)

في باب الضمير - بعد قول الناظم:

وكن مخيرا في الباقيات

بعد الشرح قال:

وأما نحو «أنا» فعد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الشلائة إلا أن الصحيح هنا حذف الشانية؛ لأن الثالثة هنا هي الضمير؛ ولثبوت حذفها في «إن» إذا حذفت».

مسألة (٢)

فى باب كان وأخواتها _ بعد قول الناظم: وكُلُّ سُبِقَهُ دَامَ حَظَرَ

بعد الشرح قال:

«وظاهر كسلامه أنه مسجمع على منسعها أيضا وفيه نظر؛ لأن المنع مسعلل بعلتين: إحداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليسه لاينهض مانعًا باتفاق، بدليل اختلافهم في «ليس» مع الإجماع على عدم تصرفها.

والأخرى، أن قما، موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه».

سألة(٤)

فی باب کان وأخواتها ـ بعد قول الناظم: ومَنْع سَبُّقٍ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطَفَی

بعد الشرح قال: ٥. . وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها «بما» النافية».

مسألة(٥)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم: أو حُكيت بالقول

فإنه يجوز بعده الفتح والكسر

اكقوله: أنقول إنك بالحياة ممتع.

فمن فتح جعــل القول عاملا، وإن غير محكيــة، ومن كسر حكى به، لأن الحكاية بالقول مع استيفاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة؟.

مسألة (٦)

في باب إن وأخواتها . بعد قول الناظم:

وَقَدْ يَلِيْهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا

قال: ﴿وَإِنَّا جَازَ دَخُولُهَا مَمْ ﴿قَدَّا؛ لأَنْ قَدْ تَقُرِبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالَ . . ﴾ .

مسألة (٧)

فى باب إن وأخواتها _ بعد قول الناظم: وإن تُخَفَّف أنَّ فاسمها استكنْ والخَبَر اجْعَلْ جُمْلَةً منْ بَعْد أنْ

بعد الشرح قال:

وتجوز المصنف في قوله «استكن»؛ لأن الضمير المنصوب لايستكن والحرف لايستكن فيه الضمير، وإنما محذوف لامستكن».

مسألة(٨)

في باب الإضافة _ بعد قول الناظم:

والثاني اجرر

قَــال (في الجار أقسوال: أحــدها أنه المضاف، والشاني: أنه الحــرف المنوى. والثالث: أنه معنى الإضافة. `

والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح؛ لاتصال الضمائر به ولا تتصل إلا بعاملها».

مزاياالشرح

يأتى المرادى بحماصل البيت أو بمعناه أو بتلخميص للمسألة؛ ليكون الكلام سهل الفهم وفي متناول القارئ.

ومن الأمثلة:

مسألة(١)

في باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وأَيُّ فِعْلَ آخر منه أَلِفُ ۚ أَوْ وَارُّ أَوْ يَاءَ فَمَعْتَلًّا عُرِّفٌ ۗ

بعد الشرح قبال: «وحاصل البيت أن كل فعل آخيره ألف نحو «يخشى» أو واو نحو «يدعو» أو ياء نحو «يرمى» فهنو معتل قند عرف بهذا ولايقبال منقوص ولامقصور إلا في الأسماء».

مسألة(٢)

في باب الضمير - بعد قول الناظم:

وقدم الأخص في اتُّصال

بعد الشرح قال: «والحاصل أن المبيع لجواز الاتصال والانفصال هو كون الضمير ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع أو كونه خبر كان وأخواتها. ثم إن كان المقدم من الضميرين غير الأخص، فإما أن يكون مخالف الرتبة أو مساويا لها. فإن كان مخالفا لم يجز اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه: أراهمني الباطل شيطانا».

مسالة (۲)

في باب الضمير .. بعد قول الناظم:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ التُّرْمِ فَوْنُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِم

بعد الشرح قال:

«ومعنى البيت. أن نون الوقاية تلزم قبل ياء التكلم مع جميع الأفسعال نحو أكرمنى يكرمنى أكرمنى. إلا فعلا واحدا وهو «ليس» ندر حذف نون الوقاية معه في النظم لضرورة الشعر».

مسألة(٤)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم: _

مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَمَلُ وَكَأَنْ

بعد الشرح قال:

اوتلخيص هذه المسألة:

أن نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جائز في الجسميع، وأما رفعه فيجوز بعد الحسر لا قبله في اإن، والكن، باتضاق و اأن، بعد العلم أو مسافى معناه على المختار».

ومن مزاياه رغبته في توضيح السائل النحوية

فيحسم الخلاف بتحقيق أو تفضيل ليعطى القارئ صورة موجزة تساهده على فهم المراد.

ومن الأمثلة:



سالة(١)

فى باب المعرب والمبئى ـ بعد قول الناظم: ما لم يُضَفُ أويكُ بعد ألَّ رَدِفُ

قال المرادي:

«فإن قلت: إذا أضيف ما لاينصرف أو دخلت ال وانجر بالكسرة فهل يسمى منصرفا؟

قلت : فيه خلاف مشهور.

والتحقيق: أنه إن والت إحدى علتيه بالإضافة أو أل فمنصرف نحو «مررت بأحمدكم» وإلا فغير منصرف نحو «مررت بأحسنكم».

. . . والمفهوم من قوة كلامه في النظم أنه باق على منع صرفها .

أقول:

والفرق بينهمما أن «أحمد» ذهبت منه العلمية بالإضافة، أما في «أحسنكم» فلا تزال فيه الوصفية ووزن الفعل، فالأول منصرف ـ والثاني غير منصرف.

مسألة(٢)

في باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

واحْدْفْ جَازِمًا ... ثَلاَثْهُنَّ

بعد الشرح قال: قوالتحقيق أن الحذف عند الجازم، لأنه فرع. إذا كان حرف العلة بدلا من همزة نحو فيقوأ، فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره، وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين: الإثبات والحذف ومنع بعضهم الحذف،

مسألة (٧)

في باب الابتداء _ بعد قول الناظم:

حاوية معنى الذي سيقَتْ لَهُ

بعد الشرح قال:

«قلت: التحقيق. إن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الآخرى بالفاء التى للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء، واكتسفى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملتى الشرط والجزاء».

مسألة(١)

في باب الاشتغال . بعد قول الناظم:

وإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مِا بِالابْتِدا ﴿ يَخْتَصَ فَالرَّفْعُ الْتَزِمْهُ أَبَدا

وبيت بعده . . .

بعد الشرح قال: ﴿والشفصيل. فإن كان مقرونا بقد جاز النصب بمدها وإن لم يكن مقرونا بها وجب الرفع؛ لأن الأخفش قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقد، قيل: وهو الصحيح.

مسائل : الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة انه انفرد بها سألة(١)

في باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

بعد الشرح قال الموادى في شرحه للألفية:

«وأقول: إن صدور الكلام من ناطقين غير متصور؛ لأن الكلام مشتمل على الإسناد والإسناد لأيت صدور صدوره إلا من واحد، وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما أجاب ثانيا، ونسبه إليه السيوطى في همعه ١٠/١

سألة(٢)

في باب العلم ـ بعد قول الناظم:

ووضَعُوا لبَعْضِ الأجْنَاسِ عَلَّمْ ﴿ كَعَلَّمِ الْأَنْسُخَاصِ لَفُظًّا وِهُو عَمَّ

بعد الشرح. قال المرادى في شرحه للألفية:

«وأقول: تفرقة الواضع بين «أسامة» و«أسد» في الأحكام اللفظية توزن بفرق من جهة المعنى».

مسألة (٧)

في باب الموصول «الأولى» إشارية وموصولة.

قال الشيخ هبادة في حاشيته على الشذور «وقال المرادى في شرح التسهيل: فرق بينهما، وذلك أن «أولى» الإشارية لايمجوز دخول «آل» عليها. والموصولة يجوز دخولها عليها، والإشارية تكتب بعد همزتها واو بخلاف الموصولة».

مسألة(٤)

في باب المبتدأ بعد قول الناظم:

كنُعَلَقِي اللهُ حَسْبِي وكَفَي

«وأقسول: الذي يظهر ـ واللمه أعلم ـ في هذا ونحوه أنبه ليس من الإخبسار

بالجملة، وإنما هو من الإخـبار بالمفرد؛ لأن الجـملة في نحو ذلك إنما قصــد لفظها كما قصد حين أخبر عنها في نحو «لاحول ولا قوة إلا بالله كنز من كنور الجنة».

مسألة(ه)

نى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَة أَوْ قَسَمِ لا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي وَبِعْدَ الْكلام على قول الشاعر:

وكُنْتُ أَرَى زَبِداً كُماً قِبْلَ سَيَّدا

قال الشيخ الصبان: «لكن قال المرادى في شرح المتن أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة «أرى» ـ بالبناء للمفعول ـ مضارع «أريت» بمعنى أظننت كذلك، وكذا في شرحه للتسهيل، وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن «أريت» بمعنى أظننت لم ينطق له بمعنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التي أريت بمعناها» ٢.

مسألة (٢)

في باب ظن وأخواتها .. بعد قول الناظم:

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدّ حَجَا دَرَى وَجَعَلِ اللَّذَ كَاعْتَقَدْ

قال الشيخ السجاعي في حاشيته على ابن عقيل: «قال المرادى: أو ساق أو كتم».

مسألة(٧)

في باب ظن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وَجَوِّزُ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْابْتِدَا

قال السيخ الصبان: «ذكر المرادى أن لجواز الإلفاء هنا قيدين أهملهما المصنف.

أحدهما: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم، فإن دخلت نحو «لزيد قائم ظننت» وجب الإلغاء. الثانى: ألا ينفى الفعل، فسإن نفى امتنع، فيمتمنع نحو «زيد قائم لم أظن»، لبناء الكلام على النفي.

ولم يتعرض المصنف ولا غيره مِن أتباعه لهذا الذي ذكره المرادي؛.

مسألة(٨)

في باب المفعول له: إ

قال الشيخ يس في حاشيته على مجيب الندا للفاكهي: «قال المرادى في شرح التسهيل: يجوز في «كي» إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له، الأنها إذ ذاك ينسبك منها المصدر فتكون مثل أن وإن».

مسألة(٩)

في باب المفعول فيه ـ بعد قوله تعالى: «الله أعلم حيث يجعل رسالته».

جعلوا «حيث، مفعولا ـ أي : يعلم حيث _.

مسألة(١٠)

في باب الإضافة _ بعد قول الناظم:

والزموا إضافة لَدنْ فَجرّ

قال المكودى: «وجعل المرادى قوله: «فجسر» شاملا للجر في اللفظ والمحل، لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله:

للن شب حتى شاب سود الذوائب

وأجاز المرادى أيضا أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله: لدن أنت يافع، مسألة(١١)

في باب المصدر ـ في شروط المصدر

قال الشيخ خالد في التصريح: ﴿ وَادِ المُرادَى شُرَطًا خَامَسًا، وَهُو أَنْ يَكُونُ مَا اشْتَمَلَتَ عَلَيْهُ الْجُمَلَةُ غَيْرَ صَالِحَ لَلْعَمَلِ ﴾ .

أقول: وقد ذكره المرادي في شرحه للألفية ـ بعد قول الناظم:

إن كان فعل مع «أن» أو «ما» يحل محله ..

مسألة(١٢)

في باب الترخيم ـ بعد قول الناظم:

تَرْخِيْمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا سُعًا فِيْمَنْ دَعَا سُعَادَا

بعد الكلام في إعراب الرخيما".

قال الشيخ الأشموني: «وأجاز المرادي وجها رابعا، وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف؛ لأنه يلاقيه في المعني،

مسألة (١٢)

في باب موانع الصرف ـ الوصفية وزيادة الآلف والنون.

قال الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور. بعد الشرح:

«وزاد المرادي لفظين:

وَزِد فِيْهِنَّ خِمصانا على لغة وألبانا)

وأيضا ذكره الأشموني والصبان.

أقول: وبالرجوع إلى كــتب النحو المتقدمـة على المرادى، وجدت أن «اليان» سبقه بها ابن الناظم. قال في شرحه لالفية والده ص٢٥٩:

«فقد رأينا بعض ما هو صفة على فعلان مصروف كندمان وسيفان وأليان» ا هـ.

مسألة(١٤)

فى حسرف الباء «بنجل» فى المستف من الكلام على منفنى ابن هشام قال الشمنى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى. أما «بنجل» الاسمية فلها قسمان:

أحدهما: أن يكون فعلا بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء التكلم. فيقال ابجلني».

والثاني: أن تكون اسما بمعنى «حسب» فتكون الباء المـــتصلة بها مـــجرورة المرضع ولا تلحقها نون الوقاية».

وبالرجوع إلى هذه الآراء في كتب المرادى لاحظت أنه لم ينسبها لقائل. ملاحظة

يلاحظ على ابن أم قاسم المرادي أنه:

١ - كان يقتصر على بعض الأحكام في المسألة دون استقصاء. مثل ذلك في باب الكلام - بعد قول الناظم:

بِالْجَرُّ والتَّنُوبُنِ .. إلخ

قال: «للاسم خمس علامات: الأولى الجسر. وهو يشمل الجر بالحرف نحو «بزيد» وبالمضاف نمحو «فلام زيد»، ولا جسر بغيرهمما خلافا لمن زاد التبعية». فاقتصر عملى ذلك وترك الجر بالمجاورة، وقد أثبته الجمهسور كما في همع الهوامع للسيوطى ٢/٥٥ «أثبت الجمهور من البسصريين والكوفيين الجر بالمجاورة..». وإن كان ضعيفها كما قال السيوطى في الهمع « «خاتمة» في سبب للجر ضعيف أثبت الجمهور..».

فعلى صاحبي أن يذكر الجر من جميع الجوانب.

٢ ـ كان يعترض على المسألة فيقول: وفيه نظر، وفي بعض المسائل لا يذكر
 وجهة نظره.

مثال ذلك: في باب ظن ـ بعد قول الناظم:

بِغَيْرِ ظُرُف أَوْ كَظَرْف أَوْ مَمَلْ ﴿ وَإِنْ بِبِعَضِ ذِي فَصَلَتَ يُحْتَمَلُ بعد الشرح قال المرادي:

اوزاد في التسهيل أن يكون حاضرا، وفي شرحه بأن يكون مقصودا به الحال. فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل، ولم يشترطه غيره، وفيه نظره.

ومثال آخر في باب الحال ـ بعد قول الناظم:

الحَالُ وَصَفْ فَضَلَةً مُنْتَصِبُ مِفْهِمٌ فِي حَالِ كَفَرْدَا أَذْهَبُ

في جر الحال بمن الزائدة.

قال المرادى: «وذكر فى حروف الجر من شسرح التسهيل أن «من» الزائدة ربما دخلت على الحال، ومثله بقراءة من قرأ «مسا كان ينبغى لنا أن نُتخَذ من دونك من أولياء» ـ مبنيا للمفعول ـ وفيه نظر».

مذهبه التحوى

يبدو لى من الدراسة أن المرادى لم يفته كتاب من كتب النحو الهامة ابتداء من كتاب سيبويه إلى مؤلفات معاصريه ـ دون أن يقرأه، ولم يترك أيضا كتب مالك كالتسهيل وشرحه في الكافية وشرحها وغير ذلك.

ولا أغالي إذا قلت: إنه درس كل هذه الكتب دراسة وافية واعية.

وكان كثير الدأب على القراءة والاطلاع، حستى إنه ليخيل إلى وهو يتصدى للتأليف يضع أسامه كتب ابن مالك وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمبرد وابن السراج وثعلب والجرمى والفارسي والسيرافي والزمخشرى وابن كيسان وابن برهان وأبن جنى وابن مضاء وابن خروف وابن الحاجب وابن عصفور وأبي حيان وغيرهم من كبار النحاة.

فإننا نجد آراء هؤلاء جميعا وغير هؤلاء معروضة في كتب النحو عامة وشرح المرادى خاصة يوافقها أو يخالفها يؤيدها أو يردها يقويها أو يضعفها بصححها أو يخطئها، ويوازن بينها ويرجح ويختار في تبصرة وثقة واعتداد إلى جانب أنه كان على إحاطة بالقراءات والعروض والتفسير والأصول.

وأول ما يطالعنا من عيزات مذهب المرادى أنه مال إلى التجديد والابتكار في منهج تأليفه، ويمكن أن نلمس هذا في شرحه.

فقد اعتمد على أن يعرض آراء ابن مالك في شرحه مؤيدا أو معارضا، ولما كان هذا العمل قد حار إعجاب بعض الشراح، رأينا الشيخ الأشموني في شرحه



للألفية نهج نهجه واتبع سبيله فنراه أيضا يسال ويجبب، وأفرد مسائل في تنبيهات اقتداء بالمرادي وين علم يرا

وقد منال ابن أم قاسم إلى السنهولة واليسنر في كل ما ذهب إليه حتى إنه ليصنبرج عقب المسائل الحيلافية المطولة بتنحقيق يشتنمل على إجمال لما وقع فيه الخلاف، وأنه يختبار المذهب؛ لائه أسهل أو لبعده عن التكلف والتعقيد. ويعول كشيرا على آراء ابن مالك في التنسهيل والكافية وشرحينهما، وقد يذكسر المسائل المتعارضة من آرائه في هذه الكتب. قاصدا بلك التوضيح والتبيين.

ويمستاز المرادى بالجسمع بين مذاهب السنحاة بعسريين وكوفسيين وبغسداديين ومغاربة فهو يعرض الآراء في دقة وأمانة ويرجح ويتخير.

فشرحه هذا منزيج من نحو النحاة وآرائه الخاصة، وإن كانت المسحة الغالبة هي المسحة البصرية.

ولا يقف المرادى في كتابه عند المسائل النحسوية بل يعدو ذلك إلى التصريف واللغة كلما سنحت ساتحة.

ولما كان ابن أم قاسم قد اشتغل بالقراءات والتفسير والأصول، فقد استمد شسواهده من القرآن السكريم، ولحب في كستاب الله حسمله هذا الاتجاه في بعض الأحيان علمي قبول المشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة؛ لأنه كان يثق فيما نقله القراء.

ویلاحظ آن المرادی یَمــثل بابیات لا یحــتج بقول قــائلها کــابی نواس وابی العلاء مقتدیا بغیره.

وابن أم قاسم كان يحترم السماع والقياس، ويمتاز أسلوبه بالدقة في التعبير وصوغ الأحكام التي تكفل عرض المذاهب بوضوح وسهولة.

وشرح الألفية موضوع البحث مثال حي لهذا الأسلوب.

انتهت المدراسة

ويليها الجزء الأول من التحقيق

القسم الثاني

نلاقیق شرح ألفیة ابن مالك للمرادی المعروف بابن أمقاسم المتوفى عام ٧٤٩هـ





بسيتماللناليممل الجميم مقدمة المحقق

الحمد لله المنعوت بجسميل الصفات، وصلى الله على سيدنا مسحمد اشرف الكائنات، والمسحوث بالهسدى ودين الحق، ليظهره على الديسن كله، وعلى آله وصحبه الذين نسعبوا أنفسهم للدفاع عن بيسضة الدين، حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته، وحبك دينه المرضى وطريقه المستقيم.

ويعدى،

فهذا الكتاب تحقيق لأهم أصل من أصول الأشموني التي اعتمد عليها واخذ منها، ويكاد يـكون صورة لها. فالأشموني وشـرح المرادي على الفيـة ابن مالك يكادان يكونان شيئا واحدا.

لذلك اخترت هذا الكتاب للتحقيق والشرح، وقدمته إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، جزءا من رسالتي للدكتوراه التي أجزت عليهما مع مرتبة الشرف الأولى.

واسم الكتاب كاملا هو «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» ومؤلفه ابن أم قاسم المرادى.

وقد اعتمدت على ثلاث نسخ:

وصف المخطوط،

أ - النسخة الأولى:

١ - خطهها: نسخة في مجلد بقلم مسعتاد بخط إسماعيل بن أحسد بن إسماعيل ومسطرتها ٢١ سطرا - ٢٢ سم.

مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم (٣٢٣٨) عروسي ٤٢٥٦٥.

٢ ـ فى أول صفحة خاتم مكتوب فيه «ملك الفقير إلى رب العالمين محمد أمين المنصوري».

٣ - وفي نفس الصفحة مثلث مكتوب بداخله «هذا كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للشيخ العالم العلامة بدر الدين بن على ابن الشيخ صالح الزاهد قاسم بن عبد الله بن المرادى المالكي رحمه الله».

٤ - ووضع أيضا خاتم أزرق اللون لم تظهر عليه كتابة.

٥ - نهايتها: وفي نهساية النسخة كتب اتم الشرح المبارك المسلك في تحميقه الطريق المبارك يوم الأربعاء لثلاث وعشرين من شهر محرم سنة ١٢٨٣ على يد العبد الفقير المعترف باللغب والتقعير إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل القناوى غفر الله له ولوالديه ولجمعيسع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا إلى يوم الدين.

آ ـ قیمتها: هذه النسخة وإن لم تكن مضبوطة بالشكل فـخطها واضح،
 وجلى ومجدولة بالمداد الأحمر، والسقط بها قليل.

ب- النسخة الثانية: ﴿

١ - خطها: نسخة في مجلد مخطوط بخط الشيخ صالح سلامه رمضان السكندري مودعة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢٣.

٢ - في أول صفحة كستب بين خاتمين لم تظهر عليهما الكتابة «مشترى من تركة الشيخ صالح سلامة رمضان في ٣ أغسطس سنة ١٧٨٠م».

(٣) وفي الصفحة الثانية أبيات من الشعر هي:

ف ما شرح الخلاصة كالمرادي وتنقسيح على وفق المرادي وذهن ثاقب في الاجتهاد⁽¹⁾ صلى ألفية سيسق الجوادي

وقفست على يقينى فى اعتقادى كتسباب جلل فى تحصيل نعو مؤلفسه لمه علم خسسزير لقد سسبق الورى فى علم نحو

⁽١) هكذا بالأصل بدون ياء، وما عداه بالياء.

وفاق فما يطاق له سباق على الخيل المضمرة الهوادى وقد بنل النصيحة في كتاب له شرف وها أنا فيه بادى شهير فضله في الناس طرا وما يخفيه إلا ذو عادى فمهما شتت فن النحو خذه ففرزك في مرادك بالمرادى مرادى تكفي تكسفيل بالمسراد وفيه كفاية للوى الرشادى فخذ بالجيد بالتكار فيه

٤ - نهايشها: وكان قد نسخ القسم الأخير قبل القسم الأول، فكتب في آخرها «كتبه لنفسه شم لمن شاء من بعده عبيد الله الفقير صالح سلامة السكندرى مولدا ومنشأ المالكي مذهبا الأشعرى عقيدة الخلوتي طريقة غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وأحبابه، وللمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات، آمين يا مجيب الدعوات.

وكان الفراغ من تسخه يوم الجمعة المبارك الموافق لمضى سبعة عشر يوما خلت من شوال سنة ١٣٧٧هـ سبعة وسبعين ومائتين وألف من هجرة من له العز والشرف.

وكان ذلك بمقام ولى الله سيدى أحمد المكنى نفعنا الله وإياكم بسركاته آمين اللهم كما مننت علينا بإكمال الجزء الثانى فامنن علينا بإكمال الجرء الأول بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه.

وفي آخر القسم الأول كتب احرر في ٢٥ل سنة ١٢٧٨.

قيسمتها: نالت حظ الضبط بسالشكل، وهي أقل جودة من غيرها في الخط، ومجدولة بالمداد الأحمر، وبها سقط.

ج. - النسخة الثالثة،

١ ـ نسخة فـــى مجلد مخطوط مودع بدار الكتب المصــرية بالمكتبة التــيمورية
 رقم ١٥٠ وعدد أوراقها ٢٣٠ ورقة.

- ٢ في أول صفحة فهرس أجمل فيه جميع أبواب النحو.
- ٣ ـ وعليه خاتم أحمر كتب فيه «وقف أحسد بن إسماعيل بن محمد تيمور
 عصر».
- ٤ ــ نهايتها: كتب في آخر النسخة «تم الكتاب بعناية الملك الوهاب والحمد
 لله وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين.

بتاريخ نهار الأربعاء حادى عشر شوال سنة ١٠٣٤ أربع وثلاثين والف،

٥ ـ مكتوب على هامش النسخة في آخر صفحة منها:

قبسم الله الرحمن الرحميم. الحمد لله مفيض أنوار الفهوم وفاتح مخاليق العلوم، والصلاة والسلام على من أوتي نوابغ الكلم، وبوالغ الحكم، المرسل رحمة لكافة الأمم، والمنزل عليه: ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ٣ اللَّذِي عَلْمَ بِالْقَلَمِ ٢ عَلَّمَ الإنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۞ ﴾ [العلق] وعلى آله وأصحابه مصابيح العلم.

وبعد: فإن الشاب الفاضل والماهر الكامل درة تاج الأذكياء، وواسطة قلادة أرباب الجد والتشمير من الأتقياء. السيد سليمان الحافظ بن الشيخ أحمد بن الشيخ سليمان الشهير بالحسموى، الإمام بالجامع الشريف الأموى، قد قرآ هذا الشرح بطرفيه قراءة مللكرة وتدبر، والتمس منى الإجازة به، والتفسير والفقه والقراءات وسائر ما تجوز لى وعنى روايته بشروطه المحتبرة عند أهل الأثر راجيا منه ألا ينسانا من دعائه النافع.

ولاسيما إذا جافت النفحات السَّحَريَّة الجنوب عن المضاجع، وله منى على قصورى مثل ذلك، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل.

أحمد بن على العثماني.

حرر ليلة الحميس لتسع بقين من ذي القعدة سنة ١١٤٣.

٦ وقبل الغلاف الأخير خاتم أيضا مثل الأول مكتوب فيه (وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر).

٧ ـ قيمتها: نسخة وضح خطها وضبطت بالشكل ومنظمة، ومجدولة بالمداد
 الأحمر، غير أن بها خرما، وبهامشها كثير من التصحيحات.

وإنما وقع اختيارى على أن أجعل النسخة الأولى هي الأصل، مع أن الثانية ضبطت بالشكل وكذا الثالثة لأن خطها أوضح وسقطها أقل منهما.

منوان الكتاب:

فى النسخة الأولى «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» وفي الثانية والثالثة «شرح ألفية ابن مالك».

موضوعات الكتاب:

هي موضوعات ألفية ابن مالك، أولها.

كلامنا لفظ مفيد كاستقم . .

طريقة شرحه للألفية:

يعرض البيت ثم يشرحه شرحا إجماليا، وكثيرا مايذكر كل جزء من أجزائه على حدة، ويشرح هذا الجزء منفردا بوضوح مستشهدا بآيات الله والأحاديث النبوية، وأقوال العرب وأشعارهم، وفي الغالب يكتفي من البيت بجزء الشاهد، وألاحظ في هذا الشرح أنه يسأل ويجيب لتتم الفائدة، وقد حلى شرحه بذكر تنبيهات.

مرتبة شرحه للألفية بين مؤلفاته:

يلاحظ أن هذا الشـرح في المرتبة الثانيـة من بين شروحـه، فهــو يقول في شرحه للألفية في المقدمة عند قول ابن مالك:

وأستعين الله في ألفيه

«قول صاحب المقرب: النحو علم مستسخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، وقد بسطنا الكلام في غير هذا الكتاب».

ورجعت إلى مؤلفاته الموجودة. فلم أعشر على هذا البسط، ولعله في كتاب كشرح المفصل له، وهو غير موجود،

وفي باب المعرف بالألف واللام .. بعد قول الناظم: أل حرف تعريف أو اللام فقط

بعد الشرح قال المسرادى: «وأجاب المستنصر لسيبوي، عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرت ذلك في فير هذا الكتاب».

ورجعت إلى مؤلفاته الموجودة فلم أجد إجابة. فأخذت من ذلك أن هذا الشرح مرتبة من بين شروحه.

منمج التحقيق

عنيت في تحقيق هذه المخطوطة بالجوانب الآتية:

- ١ ـ بمد مراجعة النسخ الثلاث جعلت نسخة هي الأصل، واعتمدت عليها.
- ٢ ـ قابلت النسخ الأخرى عليها، وأثبت بعض للخالفات التي وجدت في نسخ.
 - ٣ ـ رقمت الآيات القرآنية مع ذكر سورها.
 - ٤ .. تخريج الأحاديث النبوية، وشرح ماصعب منها.
- و ـ نسبت الأبيات الشعرية إلى قائلها، وشرحتها عا يبين الغرض، مع
 النص على موضع الاستشهاد بها، وذكر شراح الألفية الذين استشهدوا بها.
 - ٦ ـ شرحت الأمثال العربية ونسبتها إلى مصدرها.
 - ٧ ـ توضيح لبعض ما أشكل من النص.
- ٨ ــ قمت بإضافة عدد قليل من العناوين للتوضيح وحتى لا يطول الكلام
 بالقارئ ووضعته بين قوسين معقوفين تتميما للفائدة.
 - ٩ بـ تعرضت فلكر بعض آراء سيبويه في كتابه «الكتاب».
 - ١٠ ـ التعريف بالأعلام.

١١ ـ طريقة الترقيم في الهامش هي:

قد أشير إلى نسخة «أ» مـثلا ـ يعنى: أن هذه الجملة أو الكلمة موجودة فى نسخة «أ» فقط وسقط فى الباقسى، وقد أشير إلى (أ»، «ب» فقط فكذلك. أما إذا كانت الجـملة أو الكلمة فى كل نسخة فأشـير إلى كل نسخة برقمها. مع بيان التغيرات.

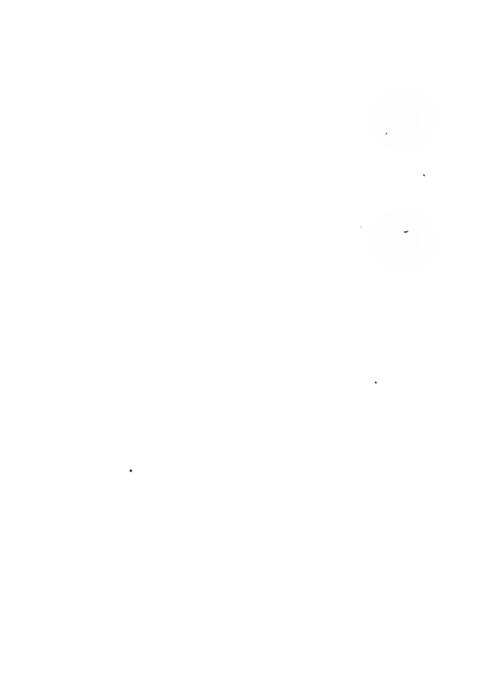
وأعتقد أن المكتبة العربية في أمس الحاجة إلى هذا التحقيق الذي يعتبر من أهم المراجع في إحياء التراث العربي.

والله أسال أن يسلم خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكتب لنا التوفيق والسعادة، وأن يكون عملي مثمرا نافعا إنه سميع مجيب.

والحمد لله رب العالمين.

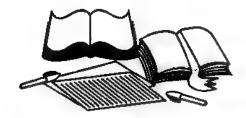
دكتور/ عبد الرحمن على سليمان





•

•





البزء الأول

ويشتمل على:

الكلام وما يتألف منه - المعرب والمبنى - النكرة والمعرفة - الضمير - المعلم - اسم الإشارة - الموصول - المعرف بأداة التعريف - الابتداء - كان وأخواتها - فصل في دما ولا ولات وإن المشبهات بليس، - أفعال المقاربة - إن وأخواتها - دلا، التي لنفى الجنس - ظن وأخواتها - أعلم وأرى.

••••



قال الشيخ الإمام العالم العلامة بدر الدين أبو على حسن ابن الشيخ الصالح الزاهد قاسم بن عبد الله على المرادى المالكي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته:

الحمد لله والشكر له، وصلاته وسلامه على محمد خير نبي ارسله، ويعد. .

فهذا توضيح (مختصر)^(١) لمقاصد ألفية ابن مالك -رحمه الله تعالى- يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها (على حفاظها)(٢) سألنيه بعض حفاظها المعتنين باستنباط فـوائدها من ألفاظها، فأجبته إلى ذلك رغبـة في الثواب، وتقريبا على الطلاب، وبالله أستعين، وهو الموفق والمعين.

[مقدمة الألفية]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مُحَمَّدٌ هو ابْنُ مالك أحمَدُ رَبِّى اللَّهَ خَيْرَ مَالك

قال فعل (ماض)(٣) واوى العين مفتوحها متعد إلى واحد، وإذا وقعت بعده جملة محكية به فهي في موضع مفعوله والمحكى به في (الرجز)(٤) أحمد ربي . . . إلخ.

وقوله (هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومحكيه.

فإن قلت: هلا قال: يقول: محمد كما (قال)^(ه) ابن (معط)^(١) في الفيته، لأن المحكى لم يمض (بعد)^(٧).

قلت: (فالجواب عنده)(^) ثلاثة أوجه:

⁽۲) أ، ب، وفي نسخة ج (لخطابها). A(0)

⁽٤) أ، ونسخة ب (البيت): (٣) نسخة أ.

⁽٥) أ. وفي نسخة ب، ج (فعل).

⁽٦) وبالأصل معطي.

J(v)

⁽٨) أ، وفي نسخة ب (في الجواب عنده)، ج (فالجواب عنه).

الأول: يجوز أن يكون قد تاخر نظم (قال) عن المحكى فيكون على ظاهره والثانى: أن يكون أوقع الماضى مسوقع المستقبل (تحقيقاً له وتنزيلا)(١) منزلة الواقع.

والشالث: أن يكون وضع كلمة (قال) أول (نطقه)(٢) ليحكى بها عند (قضاء)(٢) الحاجة والفراغ من المحكى، ونظيره (ما أجازه)(٤) السيرافي(٥) في قول سيبويه - رحمه الله - (هذا باب علم ما الكلم(٢) من العربية)(٧) أن يكون وضع كلمة الإشارة غير عشير بها إلى شيء ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه.

وحذفت ألف (مالك الأول)(^) خطأ، لأنه علم مشتهر كثير الاستعمال، ويجوز إثبات ألف ألفها. قال بعضهم: وإثباتها جيد، وأما مالك أخر البيت فلا تحذف ألفه، لأنه صفة (٩).

مُصَلِّيًّا عَلَى النَّبِيُّ للصَّعْلَفَى وَآلِه المستكَّملينَ الشرَفَا

مصليا حال من فاعل أحمد، والمسطفى المختار، الاصطفاء افتعال من الصفو وهو الخالص من ألكدر والشوائب، أبدل من تائه طاء لمجاورة الصاد، وكان

⁽١) أ، ج وفي ب (تحقيقا وتنزيلا له).

⁽٢) أ، ج، وفي ب (نظمه).

⁽۲) ا، ج.

⁽٤) أ، ج وفي ب (ما أجاز).

⁽ه) هو: أبو سعيد الحسن بن حبد الله نشأ بسيراف (من بلاد فسارس على الخليج الفارسي) وارتحل إلى عمان في سبيل العلم ثم عاد إلى سيراف ثم اتجه إلى معسكر مكرم ثم توطن بغداد وولى القضاء فيها.

تلقى عن ابن السراج ومبرمان وابن دريد وغيرهم، وألف الكتب القيمة، فشرح كتاب سيبويه بما لم يسبق إليه، وله كتاب أخبار النحويين البصريين، توفى ببغداد سنة ٣٦٨هـ.

⁽٢) أ، ب، وفي ج (علم الكلم).

⁽٧) ج ١ ص٢ سيبويه.

⁽٨) أ، ج وفي ب (مالك الأولي).

⁽٩) وفي الكشاف ٩/١ قرئ ملك يوم الدين. وفي القاموس المحيط ٣/ ٣٠٠: وككتف وأمير وصاحب ذو الملك ولعله يقصد الحذف وعدمه في الخط فقط لا في النعلق. وقال الشيخ الصبان ٨/١ (وبين مالك الأول ومالك الشاني الجناس الشام اللفظي لا الخطي أن رسم الأول بنيسر ألف كما هو الأكثر في مالك العلم، فإن رسم بها كما هو أيضا جبد كان لفظها خطبا فإطلاق البعض كونه لفظها خطبا محمول على الحالة الثانية)

ثلاثيه لازماً تقول صفا الشيء يصفو (صفاء)(١) وجاء الافتعال (منه)(١) متعديا. وفي معنى الآل(٢) وأصله خلاف مشهور ليس هذا موضع ذكره(١).

واختلف في جواز إضافته إلى الضمير فمنعه الكسائي^(٥) والنحاس^(١) وأجازه غيرهما^(٧) وزعرم أبو بكر الزبيدي^(٨) أن إضافت (إلى)^(١)

(۱) أ، ب.

(٢) أ، ج رئي ب (نيه).

(٣) في آلاصل الأول.

(٤) قال الأشموني ١/ ٥ (أصل آل أهل، قلبت الهاء همزة، كما قلبت الهمزة هاء في «هراق» الأصل «أراق» ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كمما في «آدم وآمن» هذا مذهب سيبويه.

وقال الكسائي: أصله «أول» كجمل من آل يئول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا. وقد صبغروه على «أهيل» وهو يشهد للأول وعلى «أويل» وهو يشهد للثاني، ولا يضماف إلا إلى ذى شعرف بخملاف أهل، فملا يقال «آل الإسكاف» ولا ينتقض به «آل فرعون» فإن له شرفا باعتبار الدنيا.

- (٥) الكسائى: هو أبو الحسن الإمام على بن حسمزة بن عبد الله الكسائى إمسام الكوفيين فى النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، ولقب بالكسائى لأنه أحرم فى كساء وقيل كان يصنع الاكسية، وهو من أهل الكوفة وقد استسوطن بغداد وتعلم النحو على كبر، وأخذ عن معاذ الهراء، ولقى الخليل وجلس فى حلقته، وجرت بينه وبين الفراء مجالس، وقيل للفراء: ما اختلافك إلى الكسائى وأنت منله فى النحو، فقال: لقد أتسيته فناظرته فكأنى كنت طائرا يغرف بمنقاره من البحر، وله مؤلفات كثيرة، توفى سنة ١٨٩هـ.
- (٦) النحاس: هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، أبو جعفر النحوى المصرى، رحل إلى بغداد وعاد إلى مصر، وكان لئيم النفس شديد التقتير على نفسه، وقلمه أحسن من لسانه، وصنف كتبا كشيرة منها: الكافى في العربية، المبتهج في اعتلاف الكوفيين والبصريين وفير ذلك. وجلس على درج المقياس بالنيل يقطع شيشا من الشعر فسمعه جاهل، فقال: هذا يسحر النيل حتى لا يزيد. فدفعه برجله ففرق، وذلك في ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة.

(٧) ا، ب.

- (A) هو أبو بكر محمد بن الحسن، أصله من زبيد القبيلة بمنية ولد في أشهيلية وتأدب على أبيه ثم سمع من أبي على القالى ومحمد بن يحيى الرياحي وغيرهما في قرطبة حتى غدا أوحد زمانه في النحو وحفظ اللغة، فاختاره المستنصر بالله لتأديب ولده، وله مؤلفات: الواضع في النحو، وأبنية الأسماء في الصرف، وطبقات النحويين واللغويين، توفي في قرطبة سنة ٢٧٩هـ.
 - (٩) في الأصل (من) والسياق يقتضي (إلى) بدل (من).



(الضميسر)(۱) مسن لحسن العسامة والصحبيسع أنسه مسن كسسلام العرب(۲).

واسْتَعَونُ اللَّهُ فِي الْفَيَّةُ مَنَاصِدُ النَّحْوِبِهَا مَحَوِيَّةُ

للنحو في اللغة أربعة معان: الأول أن يكون مصدرا. تقول نحوت كذا نحواً أى قصدته قصداً. والثاني أن يكون ظرفًا. أنشد أبو الحسن:

يَحْدُو بِهَا كُلُّ فَتَى هَبَّات وَهُن نحو البيت عامدات(٢٦)

قال أبو الفتح(٤): وأصله المصدر.

(۱) أ، ج، وفي ب (المضمر).

(٢) قال حبد الطلب: وانصر على آل الصليب وعابديه اليـوم آلك. وفي الحديث (اللهم صل على محمد وآله) واجع الأشموني ١/٥.

(٣) البيت من الرجز المسلس وفي شرح الشواهد الكبرى (قائله راجز لم أقف على اسمه) ج١ ١ وبحثت فلم أحثر له على قائل.

الشرح: (يحدو بها) أي الإبل. أي يزجرها للشيء. قبال ابن فارس: الحدو بالإبل زجرها والغناء لها.

هبات على وزن فعال - بالتشديد - من هبت به إذا صاح ودعاه. وكذلك هوت به (نحو البيت) أراد به الكفية المشرفة، (عامدات): أي: قاصدات من عمد إذا قصد.

الاستشهاد قيه: في قوله (نحو البيت) فإن لفظة (النحو) ههنا ظرف وهو يجيء لمان كثيرة: الأول: بمنى الظرف وهو كثير، تقول توجهت نبحو الدار أي: جهتها.

والثاني: بمعنى القصد. تقول نحوت معروفه أي قصدته.

والثالث: بمعنى الطريق. تقول هذا نحو المدينة أي طريقها.

والرابع: بمعنى مثل. تقول هذا نحو ذلك أي مثله.

والحامس: بنو نحو (من الأزد) قوم من العرب ينسب إليهم النحوي.

والسادس: نحو الكلام وهو قصد القائل أصول العربية ليتكلم مثل ما تكلموا به.

والنحو في اصطلاح اللقوم معرفة كيفية كلام العرب وتصرفاتهم فيه وما يستحقه كل نوع من الإعراب. كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه، والنسب إليه أيضا نحوى، والفرق بينه وبين النسبة إلى بنى نحو بالقرينة.

والسابع: التحسو يجيء بمعنى الإمالة. يقسال نحوت بصرى إذا أملته وكذلك نحيسته بمعنى أملته.

الثامن: يجيء بمعنى القسم، تقول هذا على أربعة أنحاء أي: أربعة أقسام.

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنّى الموصلي مولداً ونشأة وأبوه جنى علوك رومي. وكان إماما في العربية ومن أحدق أهل الأدب وأعلمهم بسالنحو والعبرف، قسراً الأدب على أبي على =

والثالث: أن يكون بمعنى مثل، يقال: هذا نحو هذا أي مثله.

والرابع: أن يكون بمعنى القسم. يقال هذا على أربعة أنحاء أى أقسام.

وإطلاق لفظ النحو، على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به، فالنحو إذن بمعنى المنحو أى المقسمود (كالنسج بمسمنى المنسوج)(١) وخص (به هذا)(١) العلم وإن كان كل علم منحوا كاختصاص علم الأحكام الشرعية بالفقه وله نظائر في كلامهم.

سبب تسمية النحو

وسبب تسمية هذا العلم نحوا، ما رُوي أن عليا رضى الله عنه (٣) لما أشار إلى أبى الأسود الدوكي أن يضعه وعلمه الاسم والضعل والحرف وشيئا من الإعراب. قال (انْع) هذا النحو يا أبا الأسود. وقد حد النحو بحدود كثيرة، ومن أقربها قول بعضهم: النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا، ومن أشهرها قول صاحب المقرب النحو علم مستخرج بالمقاييس

الفارسى، وأخذ عنه ثم فارق وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبو على فرآه
 في حلقته والناس حوله فقال له: تزببت وأنت حصرم . . .

وله مصنفات كشيرة منها: ١- كتباب الخيصائص وُفيد طبيعته دار الكتب. ٢- اللمع. ٣- شرح ديوان المتنبى. وغير ذلك، توفي أبو الفتح سنة ٣٩٧هـ ودفن ببغداد.

⁽١) أ، ب. وفي ج (كالنسخ بمعنى المنسوخ).

⁽٢) أ، ب وفي ج (وخص بهذا).

⁽٣) هو على بن أبي طالب كرم الله وجهه. ابن هم رسول الله ﷺ.

⁽³⁾ أبو الأسود: هو ظالم بن عمرو من الدئل: (بطن من كنانة) كان من سادات التابعين، ورد البصرة من عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أن تولى بعض العمل فيها لابن عباس عامل على كرم الله وجهه أيام خلافته. وهو واضع النحو على الصحيح بتعليم على كرم الله وجهه، وأول من دون فيه، كما أنه أول من ضبط المصحف بالشكل. أخذ عنه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وغيرهما. توفى بالبصرة في الطاعون الجارف سنة ١٩هـ.

⁽٥) في الأصل (انحو) وهو خطأ.

 ⁽٦) هو كتاب في النحو لابن عصفور - أوله الحمد لله الذي لم يستنتج بأفضل من السمه
 كلام، مخطوط بقلم قديم وبه خرم من الأول مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم
 ٤٥٩.

المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه (التي)^(۱) اثتلف منها، وقد (بسطنا)^(۲) الكلام على ذلك (في غير هذا الكتاب)^(۲).

تُقَرَّبُ الاقصى بلفظ موجَزِ وتَبسط البذل بوعد مُنْجَزِ

قال الشارح: يقبول هذه الألفية مع أنها حاوية للمقبصود الأعظم من النحو فيها من المزية على نظائرها، أنها تقرب إلى الأفهام المعانى البعيسة بسبب وجازة اللفظ وتنقيح العبارة (ويسط البلل) أى: توسع العطاء بما تمنحه لقرائها من الفوائد، واعدة بحصول مآربهم وناجزة (بوفائها)(1) هـ(٥).

وتَقتضى رِضًا بغيرِ سُخطِ فائقة الفية ابن معطى(١)

هو الإمام أبو زكريا يحيى بن معطى بن صبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين، سكن دمشق طويلا واشتخل عليه خلق كشير، ثم سافر إلى مسصر وتصدر بالجامع العتيق بها لإقراء الأدب إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ القعدة سنة ٦٢٨ ثمان وعشرين وستماثة ودفن من الغد على شفيسر الخندق بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله عنه، ومولده سنة ٥٦٤ أربع وستين وخمسمائة (٧).

(٧) راجع الأشموني ٦/١.

⁽١) أ، ب وفي ج (الذي).

⁽۲) أ، ج وفي ب (بسطت).

⁽٣) ج رَفَى أ، ب (في غير الكتاب) راجع الأشموني ١/٥.

⁽٤) أ، ج، وفي ب (لوفائها).

⁽٥) ص ٢ الشارح.

⁽٦) فائقة ألفية ابن معط: من حيث:

أ - أن صاحبها لم يتسمكن من حصرها في بحر واحد، كابن مالك في ألفيته من بحر الرجز بل جعلها في بحرى الرجز والسريم.

ب- أكثر ابن معط من الإطناب - بخلاف ابن مالك فإنه يقتصر على الاهم.

جــ ابن معط ودع يعض المعلومات في أبواب مختلفة كأفعل التنفّضيل لم يجمعه في باب واحد.

د - جعل ابن معط الفيته في واحد وثلاثين عنوانا فكان يضم العناوين المتقاربة وابن مالك جعلها في ثمانين عنوانا، لتنشيط النفس، ويتميز كل قسم عن ضيره. وإن كان ابن معط زاد بعض الأبواب ولكن قواعدها أقل من قواعد الفية ابن مالك، ولذلك اشتهرت الفية ابن مالك. ولعكوف صاحبها على دراسة هذا الفن ومؤلفاته الكثيرة التف الكثير حوله.

وَهُو بِسِبْقِ حَائِزٌ تَقْضِيلاً مُستوجِبٌ ثنائي الجميلا واللَّهُ يَقضى بهبات وافره لي ولَهُ في دَرَجات الآخره

يشير بذلك إفى فضل المتقدم على المتأخر وما يستحقه السلف من ثناء الحلف ودعائهم. والدرجات، قال في الصحاح^(۱): هي الطبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة (۲): الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل.

...

الكلام وما يتاالف منه

إنما بدأ بتعريف الكلام؛ لأنه هو المقصود في الحقيقة، إذ به يقع التفاهم، وإنما قال (وما يتألف) (٢) ولم يقل: وما يتركب؛ لأن التأليف كما قبل أخص إذ هو تركيب وزيادة، وهي وقوع الألفة بين الجزءين (٤) والضمير المرفوع في يتألف عائد على ما. والمعنى هذا باب شرح الكلام، والمجسرور بمن عائد على ما. والمعنى هذا باب شرح اللكلام، والمجسرور بمن عائد على ما. ولكنه حذف باب شرح الكلام وشرح الشيء الذي يتألف الكلام منه، وهو الكلم، ولكنه حذف الباب والشرح وأقام المضاف إليه مقام المحذوف اختصاراً (ثم قال)(٥):

كَلامُنَا لَغُظْ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمْ

هذا تعريف (الكلام)^(۱) في اصطلاح النحويين، فلــذلك قيده بإضافــته إلى الضمير. وقوله (لفظ) جنس للحد، وهو صوت المعتمد على (مقطع من اللسان)^(۷)



⁽١) ١/ ١٥٠ الصحاح.

⁽۲) هو معمر بن المتنى اللغوى البصرى مولى بنى تيم «تيم قريش» رهط أبى بكر الصديق. فارسى الأصل، يهودى الأباء، أخذ عن يونس وأبى عمرو بن العلاء، وأخذ عن المازنى وغيره، قيل: كان أعلم من الاصمعى وأبى زيد بالانساب والايام. وله تصانيف كمثيرة تقارب المائتين فى ثلاثة مجلدات، والمجاز فى غريب القرآن. وغير ذلك. توفى سنة ٢١٣ وقد قارب المائة.

⁽٣) أ، ج، وفي ب (وما يتألف منه).

⁽٤) أ، وَفَى ب، ج (الألفية الجزءين) راجع الأشموني ٨/١.

⁽ه) ای ج.

⁽٦) ب، ج، وفي أ (للكلام).

⁽۷) أ، وفي ج (على مقاطع الفم).

وخرج بتنصدير الحبد به بها يطلق عليه كلام في اللغنة وليس بلفظ وهو خمسة أشياء:

الخط، والإشارة، وما يفهم من حال الشيء، وحديث النفس، والتكلم.

وقبوله (منضيدً) فِنصِل أخبرج به منا يطلق عليه لفنظ، وليس بكلام في الاصطلاح لكونه غير مفيد.

وذلك خمسة أنسياه: الكلمة، نحو «زيد»، والمركب تركيبا تقييديا(۱) نحو «غلام زيد» أو تركيبا إسناديا لا يجهل «كالنار حارة» أو لم يقصد ككلام النائم، أو قصد لغيره لا للماته كالجملة الموصول بها، فلا يسمى شيء من ذلك كلاما في الاصطلاح لكونه فير مفيد الإفادة الاصطلاحية، وهي إفهام معنى يحسن السكوت عليه.

وقوله «كاستقم» تمثيل للكلام الاصطالاحي بعد تمام حده. لا تتمايم للحد خلافا للشارح(٢)، (١) وقد نص في شرح الكافية على أن في الاقتصار على مفيد كفاية.

فإن قلت: إذا كان في الاقتصار على مفيد كفاية، لكونه مغنياً عن بقية القيود فما باله ذكرها في التسهيل، حيث قال: والكلام، ما تضمن من الكلام إسناداً مفيدا مقصودا لذاته (٤٠٤).

⁽۱) أقول المركب التسقيميدى نحو «حميوان ناطق» وأسا «خلام زيد» فهمو مركب إضمافي وقد استحسن الشيخ العمبان ذكر المركب التقميدي والمزجى مع الإضافى عندما ذكر الاصموني المركب الإضافى فقال: «وكمان الأحسن ذكر المركب التقميدي والمزجى مع الإضافى» المركب الاحمان.

⁽٣) هو: الإمام بدر البين محمد بن مالك النحوى، كان في النحو إماما ذكيا حاد الخاطر، أخذ عن والده ثم انتقل إلى بعلبك وسكن بها، وقرأ عليه هناك جماعة، فلما مات والده طلب إلى دمشق، وولى وظيفة والده، وتصدى للتصنيف. وكان إماما في مواد النظم من النحو والمعاني والبيان والبديع، ولم يستطع نظم بيت واحد بخلاف والده. وقد شرح الفية والده وكافيته ولاميته وصنف كثيرا غير ذلك. ومات بدمشق سنة ٦٨٦هـ.

⁽٣) قال الشارح ص٣ (فاكتفى عن تتميم الحد بتمثيل).

⁽٤) راجع التسهيل ص٣.

قلت كأنه أخذ (الخيد)(١) في حد التسهيل بالمعنى الأعم لا بمعنى الاصطلاح، فلذلك احتاج إلى ذكرها أو أراد أن ينص فيه على ما يفهم من قيد الإفادة بطريق الالتزام.

فإن قلت: هل الأولى تصدير الحد باللفظ كمـا فعل هنا أو بالقول كما فعل في الكافية؟

قلت: تصديره بالقول (أولى)(٢) لأنه أخص، إذ لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ فإنه يقع على المستعمل والمهمل، وقد صرح بذلك في شرح التسهيل(٢).

وذهب بعضهم إلى أن اللفظ والقول مترادفان يجوز أوطلاقهما على المهمل، وعلى هذا قيل: إن اللفظ أولى من القول، لأن القول يطلق على الرأى – والاعتقاد إطلاقا متعارفا (وشاع ذلك)(٤) حتى صار كأنه حقيقة عرفية، واللفظ ليس كذلك.

وأورد أن اللفظ جمع لفظة فلا يصح جعله جنسا.

وأجيب بـأن اللفظ مصدر (صالح)^(ه) للقليل والكثير، والتـاء في «لفظة» (للتنصيص)^(۱) على الوحدة، وليس اللفظ بجمع، وإنما يقال (ذلك)^(٧) فيما ليس بصدر كالكلم والنبق.

واعتبرض بأنه لا يصبح كون الله فظ هنا مصدرا، لأن المصدر (هو) (مع الشخص، وقعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه.

افزيدٌ قائمٌ مثلا هو الكلام. ولفظك إذا عنيت به المصدر يتعلق بهذه الجملة.
 والجواب أن اللفظ هنا مصدر أطلق على المفعول به.

⁽١) أ، ج، وفي ب (البعيد).

⁽۲) أ، ج، رفى ب (ارلا).

 ⁽٣) هو شرح كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك والشرح له أيضا ولكن ولم يتم وأتمه ابنه.

⁽٤) ا، ب.

⁽ه) ا، ج.

⁽٦) ب، ج، وفي أ (للثانيث).

⁽۷) ب.

⁽۸) ج.

تنبيهات:

الأولى: لم يشترط كثير من النحويين في الكلام سوى التركيب الإسنادى، فممنى حصل (الإسناد)(١) كان كسلاما، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد، فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالإسناد. قال في شرح التسهيل: وقد صرح سيبويه(١) في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة.

الثانى: لم يشترطه إبن طلحة (٢٠) فى الكلام التركيب فــزعم أن الكلمة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما إذا قامت مقام الكلام «كنعم» و «لا» فى الجواب.

والصحيح إن الكلام هو الجملة المقدرة (بعدهما)(١) لا واحدة منهما.

الثالث: قبالي في بشرح الشسهيل: وزاد بعض العبلماء في حبد الكلام (ان يكون) من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ ويذكر الآخر فاحل ذلك الفعل (أو جزء) ذلك المبتدأ لأن الكلام (عمل) (المبتدأ فلا يكون عامله إلا واحدا. قال: (وللمستغنى) من هذه الزيادة جوابان:

⁽١) ج، وفي أ، ب (الإستادي).

⁽۲) هو أبو بشر همر بن عشمان بن قنبر مولى بنى الحارث بن كعب وسيبويه لقبة ومعناه بالفارسية رائعة النقاع، قيل: لقب بذلك لانه كان جميلا نظيفا، نشأ بالبصرة وأخذ النحو والأدب هن الحقيق بن أحمد وعيسى بن همر ويونس بن حبيب وضيرهم. وبرع فيهما حتى أصبح إماما لا يجارى فى العربية، وأنحذ اللغة عن الاخفش الكبير وغيره وكان إذا أقبل على الخليل بن أحمد يجله ويقول: مرحبا بزائر لا يمل. وكتابه يعتبر خير الكتب التى ألفت في النحو وأجمعها لمسائله. وناظر الكمائي ببغداد بمجلس يحيى بن خالد البرمكى فناصروا الكسائي عليه فى مسالة العقرب والزنبور، واتجه إلى قارس ومات في سنة ١٨٠ ودفن بشيراز.

⁽٣) هو أبو بكر بن محمد بن طلحة الأموى الأشبيلي كان إماما في العربية عارفا بعلم الكلام درس العربية والآداب بأشبيلية أكثر من خسمسين سنة، وكان عاقلا وذكيا ذا عدالة ومروءة مقبولا عند الحكام والقضاة، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة في النحو، ومات بأشبيلية سنة ١١٨هـ.

⁽٤) پ، ج.

⁽۵) ا، ب.

⁽٦) وفي ج (أو خبر).

⁽۷) ا_{نا}ج.

⁽٨) ا، ج، وفي ب (والمستغني).

أحدهما: أن يـقول: لا نسلم أن مجمـوع النطقين ليس بكلام بل هو كلام وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا في كون الخط خطا.

والثانى: أن يقال كل واحد من المسطلحين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالأخرى، فمعناها مستحضر فى ذهنه فكل واحد من المسطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحا زيد. أى: المرثى زيد. اهد مختصرا.

وأقول (إن)(۱) مسدور الكلام من (ناطقين)(۱) غير منتصبور، لأن الكلام من مستسمل على الإسناد لا يتمسور (صدوره)(۱)) إلا من واحد، وكيل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما أجاب به ثانيا.

وقوله: وأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرَّفٌ الكَلَّمْ

بيان: يتألف (منه)^(٤) الكلام (أى: الكلم الذى يتــاًلف منه الكلام)^(ه) اسم وفعل وحرف لا رابــع لها. ودليل الحصر أن الكلمــة إن لم تكن ركنا للإسناد فهى الحرف وإن كانت ركناً له، فإن قبلته بطرفيه فهى الاسم وإلا فهى الفعل.

وأول من قسم الكلم (إلى)(١) هذه القسمة وسماها بهذه (الأسماء)(١) أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه، والتحويون مجمعون على أن أقسام الكلم ثلاثة: إلا من (لا)(١) يعتد بخلافه(١). واعلم أن الكلم اسم جنس

⁽۱) ج.

 ⁽٢) ب، ج، وفي أ (الناطقين).

⁽٣) ب، ج، وفي أ (صدورا).

⁽٤) ب، ج، وني ا (منها).

⁽ه) ب، ج.

⁽۲) ا، ب.

⁽۷) ا، ج.

⁽۸) آه ج.

 ⁽٩) هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه مخالفة، والحق أنه من أقراد الاسم – صبان ٢٣/١.

جمعي (۱) وأقل ما يتناول (۱) ثلاث كلمات، وبينه وبين الكلام عموم من وجه (۱) وخصوص من وجه، قالكلام أعم من جهة أنه يتناول المركب من الكلمتين فصاعدا، وأخص من جهة أنه لا يتناول غير المفيد، والكلم أعم من جهة أنه يتناول المفيد، وأخص من جهة أنه لا يتناول المركب من (كلمتين يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص من جهة أنه لا يتناول المركب من (كلمتين كما سبق) (۱). فإن قلت: مقتضى قوله (اسم وفعل تُم حَرف الكلم) أن (الكلم مخصوص) (۱) بما تركب من اسم وفعل وحرف. وليس كذلك بل يطلق على مخصوص) (۱) بما تركب من اسم وفعل وحرف. وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا من ثلاثة أجناس نحو «إن ويدا ذَهَب» أو من جنسين نحو «إن ويدا ذَهَب» أو من جنسين نحو «إن ويدا ذَهَب» أو من جنسين نحو «إن ويدا ذَهَب» .

قلت: المُعنى بالكلام (ههنا)(۱) الأجناس الثلاثة، اعنى الكلمة التي يراد بها جنس الأسماء والكلمة التي يراد بها جنس الأسماء والكلمة التي يراد بها جنس الحروف. والكلم البهذا)(۱) الاعتبار لا يقع إلا على الثلاثة المذكورة، ولا يتصور فيه غير ذلك.

وأما إطلاق الكلم على ما ذكر من المثل ونحوها فصحيح باعتبار الآحادى لأن الكلمة كما تطلق ويقصد لأن الكلمة كما تطلق ويقصد بها جنس الاسم أو الفعل أو الحموف. بها (آحاد الاسماء)(٩) والافعال والحروف.

فإذا قيل: في نحو (إنّ زيدا ذهب)(١٠٠ هذا كلم.

⁽۱) وقيل: جسم، وقيل آسم جمع، والمختار أنه اسم جنس جسعى، لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نرعها أو لم يتحد أقادت أم لم تفد. اهد الأشموني ج١ ص٩. واسم الجنس الجسمي: ما يدل علمي أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء شجر وشجرة.

⁽۲) أ، ب وفي ج (وأقله يتناول).

⁽۳) ا، ج.

⁽٤) ج، وفي أ، ب (الكلمتين).

⁽٥) آء ج وفي ب (الكلم غير مخصوص).

⁽۲) ج.

⁽٧) آ، وفي ج (هنا).

⁽A) أ، ج. وَفَى بِ (علي هذا).

⁽٩) ب، وج.

⁽۱۰) أ، وفي ب، ج (ذاه**ب)**.

فواحد الكلم هنا كلمة يراد بها الشخص لا الجنس فتأمله.

وأورد على (الناظم)(١) أنه قسم الكلم إلى غير أقسامه؛ لأن الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة لا أقسام للكلم، وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق(١) اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام.

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى (أجزائه) (٢) وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من الاقسام في تقسيم الكلي إلى جزئياته (٤) والناظم لم يقصد ذلك.

وأورد عليه أيضا أن إدخال اثم، في قوله اثم حَرْف، ليس بجيد، لان ثم للتراخى وإذا قسمنا شيئا إلى أشياء فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة. والجواب: أن ثم في قوله: اثم حَرْف، يجوز أن يكون استعملها (٥) بمعنى الواو (لاتها المعهودة في مثل ذلك) (١)، ويجوز أن تكون على بابها للتنبيه على تراخى مسرتبة الحرف عن الاسم والفعل، لكونه فيضلة، وكل منهما يكون عمدة.

وقوله: (وأحده كلمة).

الضمير للكلم أي: واحد الكلم كلمة، فكل من الاسم والفعل والحرف كلمة (وجد بها)(١) لفظ بالفعل أو بالقوة دل بالوضع على معنى مفرد، وتطلق في الاصطلاح مجازا على أحد جزءى العلم المضاف نحرو: «امرى القيس»



⁽۱) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي الجيائي النحوى ولد سنة ٦٠٠ ستمائة وتعلم في دمشق وتصدر لتعليم العربية في حلب؛ أما النحو والصرف فكان فيهما بحرا لا يشق لججه واشتهر بالالفية التي نظمها في النحو وتعرف باسمه. وصنف تصائيف مشهورة وكان أمة في الاطلاع على الاحاديث وأشعار العرب وهو يستشهد بهما بعد القرآن الكريم. وتوفى في سنة ٢٧٢هـ ودفن في دمشق.

⁽٢) ب، ج.

⁽٣) ب، ج. وفي أ (جزئياته) وفي السنخ (تقسيم الكلي) وهو: تحليل المركب إلى أجزائه التي تركب منها. أبو خضري ١/ ٣٢.

⁽٤) هو ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود، أبو خضرى ١/ ٢٢.

⁽٥) أ، ب. وفي ج (استعمالها).

^{.1 (}t)

⁽٧) أ، ب، وفي ج (وحدها).

(فمجموعهما)(۱) كلمة حقيقية، وكل منهما كلمة مجازا (والكلم اسم جنس يتميز واحده بالتاء)(۱) وفيه لغتان التذكير والتأتيث فقال واحده على الأولى، وقال ابن معط(۱) في الفيته وإحدها على الثانية.

وفي الكلم ثلاث لغات في نظائره نحو «كَبِد» (قَ وَلَهُ قُوالُهُ وَمَمْ يَعْنَى عَمَّ الْكُلُمَ وَالْكُلُمِ، فَيَطْلَقَ عَلَى كُلّ (واحد) (6) من الثلاثة قول حقيقة، ويطلق مسجاراً على الرأى والإشارة ومنا يفنهم من حنال الشيء وهو أخص من اللفظ، (لأنه لا يطلق) (1) على المهمل. خيلافا لمن جعلهما مترادفين، وقيد سبق ذكره.

وقوله:كَلَّمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَد يُؤُمُّ

بيان لأن الكلمة قد يقصد بها في اللغة ما يقصد بالكلام، فتطلق على اللفظ المفيد كقولهم «كلمة الشهادة» وهو مجاز مهمل في عرف النحويين.

فقيل: هو من (تسمية الشيء (٧) باسم بعضه)(٨).

وقيل: إن أجراء الكلام لما ارتبط بعضها بسعض حصلت له بـذلك وحدة فشابه (۹) بذلك الكلمة. فأطلق عليه كلمة.

ولما ذكر أن (الحكلم)(۱۰) ثلاث، شرع في بيان ما يميسز كل واحد منها عن أخويه(۱۱).

⁽۱) ب، ج، **أ (مجموعها)،**

⁽٢) زيادة في نسخة أ.

⁽٣) مضى في المقدمة المعريف به.

⁽٤) فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَلَ - يَخُونُهُ صَدَرَهُ نَبِقَ.

⁽ه) ب.

⁽٦) ب وفي أ (لأنه لا يتطلق) وفي ج (لئلا يطلق).

⁽Y) أ، ج. وفي ب (من باب تسمية الله).

⁽٨) (كتسميتهم ربيئة القوم عينا) أشموني ١١/١، وراجع الشارح ص٤.

⁽٩) ب، ج وفي ا (فاشار).

⁽۱۰) ب، وفي أ، ج (الكلمات).

⁽١١) ب، ج وفي أ (إخوته).

مايميز الاسم

فقال: بالجَرِّ والتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَأَلُ وَمُسْتَدُ للاسْمِ عَيِيزٌ حَصَلُ

فذكر للاسم خمس علامات:

الأولى: الجر وهو يشمل الجر بالحرف نحو «بزيدٍ» وبالمضاف نحو «غلام زيدٍ» ولا جر بغيرها خلافا لمن زاد التبعية (١).

وقد (ظهر أن ذكر) $^{(1)}$ الجر أولى من (ذكر) $^{(1)}$ حرف الجر $^{(1)}$.

والثانية: التنوين وهو مصدر نونّت الكلمة، ثم غلب حبتى صار اسما^(م) للنون الساكنة التى تلحق الآخر لفظاً وتسقط خطًا وهو عند سيبويه والجمهور خمسة أقسام: تمكين وتنكير وعوض ومقابلة وترنم، وزاد الأخفش^(۱) سادساً

(۱) أثبت الجمهبور الجر بالمجاورة للمجرور في نعت مثل «هذا جحر ضب خرب» وتوكيد كتوله: يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم، بجر كلهم على المجاورة لاته توكيد لذوى المنصوب لا للزوجات وإلا لقال كلهن. والذي زاد للتبعية هو الاختش. قال السيوطي في همع الهوامع ج٢ ص١٩ (لا ثالث لهما، ومن زاد التبعية فهبو رأى الاختش ..) والجر بلجاورة سبب للجر ضميف كما في همع الهوامع ٢/٥٥. ومثال ما اجتمع سواء أكان العامل حرفا أم إضافة تبعية «بسم الله الرحمن الرحيم» واسم مجرور بالحرف، والله بالإضافة، و «الرحمن الرحيم» بالتبعية.

والحق أن التبعية ليست عاملا، إنما العامل هو عامل المتبوع في غيسر البدل، قال الخضري ج١ ص١٨ (وأن العامل في التابع ليس التبعيسة بل هو عامل المتبوع من حرف أو إضافة إذ لا عامل للجر غيرهما حتى للجاورة والتوهم).

- (۲) ج، ب.
 - (۳) ج.
- (٤) قَالَ الأشموني ج١ ص١١ (قال في شرح الكافية: وهو أولى من التعبيسر بحرف الجر، لتناوله الجر بالحرف والإضافة) اهـ.
 - (ه) ا، ج.
- (٦) أبو الحسن الاختفش: هو سعيد بن مسعدة المعروف بالاختفش البصرى وهو الاخفش الاوسط أحد أئمة النحاة من البصريين، أخذ النحو عن سيبويه، وإن كان أكبر منه، وعلم والد الكسائى بعد أن رحل سيبويه إلى الأهواز، وكان ثعلب يقول فيه: هو أوسع الناس علما، وقال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الاختفش. وصنف كتبا كثيرة منها المقايس في النحو، والاشتقاق وغير ذلك. ومات الاختفش سنة ٢١٥هـ.

وهـــو الغـــالى^(۱)وأنكــره الســيرافى والزجــاج^(۱) وقـيــل هـــو قـــم الترنم.

فتنوين الستمكين^٣ نجو (زيد ورجل) وهو اللاحق للاسم المعسرف المنصرف الشعاراً ببقائه على أصالته.

وتنوين التنكير⁽¹⁾نحو (صه) إذا أردت سكوتًا ما، ونحو (سيبويه) لغير معين، وهو اللاحق بعض المبنيات فرقاً بين نكرتها ومعرفتها، ويطرد فيما آخره (ويه).

وتنوين العموض ضربان: صوض عن حرف نحو جَمَوار (٥) وغَواش (١) ويُعيَّل تصغير بعلى، فعالمتنوين فيسهما عوض (عن) (١) الياء المُحسلوفة على

(۱) وهو اللاحق للمشوافي الخانيدة زيادة هلى النون، والغالى من الغلو وهو الزيادة قال الاشمونى ج١ ص١١ (وهسمى التنوين الغالى، واد الأخفش وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة، وهو زيادة على الوزن، وزعم ابن الحاجب أنه إنما يسمى غاليا لقلته وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين - الغالى والتسرنم - مجاز فالا يردان على الناظم)، (والمجاز أي بالاستفارة علاقته المساكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة) أهم صبان ج١ صرات.

(٢) هو أبو إسحق إبراهيم بن السوى بن سهل الزجاج النحوى وكان من أهل الفضل والدين، وكانت صناعته خوط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد ليعلمه، وشوط له أن يعطيه كل يوم درهما وما وال يلازمه حتى نبغ في النحو؛ ووفي بشرطه حتى فرق الموت بينهما، وله تصانيف كثيرة منها مختصر النحو وشرح أبيات سيبويه وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف. وغير ذلك. وتوفي ببغداد سنة ٢١٦هـ وقد أناف على الثمانين، وآخر ما سمع عنه «اللهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل».

(٣) ويسمى تنوين الصرف.

(٤) قياسا في العلم المخترم بويه كسيبويه وسماها في اسم الفعل «كإيه» واسم الصوت «كغاقٍ» خكاية صوت الغراب.

(٥) جوار: جمع جارية وهي السفينة، وفتية النساء، وأصل جوار - على الصحيح - جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة فحذفت المياء لالتسقاء الساكنين وحدف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء فجيء بالتنوين عوضا عنها.

 (٦) وغواش: جميع غاشية وهي الغطاء وهما من الجموع المعملة على وزن فواعل وهي في نسخة ج.

(٧) أ، وفي ب، ج (من).

(الصحيح)(١) وعوض (من المضاف إليه)(١) إما جملة نحو: (يومئذ) وإما مفرد نحو: (كل وبعض) على راي(٣).

وتنوين المقسابلة نحو (مسلمسات) وهو اللاحق لما جمع بالسف وتاء مزيدتين سمى بذلك لأنه قسابل النون في جمع المذكسر السالم وليس بتنوين الصرف خسلافا للربعي الما الله الله الله التسمية كما ثبتت النون في نحو (عرفات) وهذه الأربعة من خواص الاسم؛ لأنها لمعان لا تليق (لغيره)(ه).

وتنوين التسرنُّم وهو اللاحق للروى المطلق عوضمًا من مدة الإطلاق فمي لغة غيم^(٦) وقيس^(٧) كقوله:

أَقَلَّى الْلَوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ^(٨)

(١) أ، ج، وفي ب (الأصح) أي: تحذف السياء لالتقاء الساكنين بناء على الراجع من حمل مذهب مسيبويه والجمسهور على تقديم الإعسلال على منع الصرف لتعلق الإعسلال بنجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة. صبان ٣٢/١.

(٢) أ، ب وفي ج (من مضاف إليه).

(٣) قال في التصريح: والتحقيق أنه تنوين صبرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع صدمها أهد . 40/1

(٤) هو على بن هيسمي بن الفرج بن صالح الربعي أبو الحسن الزهري، أحد أثمة النحويين وحذاقهم الجيــدى النظر الدقيقي الفهم والقياس، وكان مــبتلي بقتل الكلاب، وتصدر في بغداد للإفادة، غيسر أن شذوذه الحلقي نفر الناس منه فقد تبذل في المجـون إلى غير حد، ومن تصانيفه شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمي، وتوفي ببغداد سنة ٤٢٠هـ.

(٥) ب، وفي ج (بغيره) وفي أ (بغيرها).

(٦) وتميم قبيلة من أشهر قبائل مضر التعدنانية.

(٧) من القبائل التي كانت بعيدة عن تيار العجمة وهي التي كتب للسانها البقياء على سجيته

(٨) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي، أحد الشعراء المجيدين وهو شماعر اموي. وهو مطلع البيت جرير بن سب .. قصيدة يهجو بها الراعى النميرى الشاعر . وَقُولِي إِنْ أَصِبْتُ لَقَدُ أَصَابَنَ

وهذا الشاهد غير موجود في ب، ج.

الشرح: أقلى: خففي - اللوم: العذل - العتاب: التعنيف.

المعنى: خففي يا هاذلة من لومي وتعنيفي، وإن رأيت مني صوابا فلا تتكريه على وقولي: والله لقد أصابن. ومن قال أصبت - بكسر التاء - أراد إن قصدت النطق بالصواب بدل اللوم. وقولهم: تنوين الترنم. قال المصنف: هو على حذف مضاف. أى تنوين ذى ترنم وإنما هو عوض من الترنم^(۱)؛ لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس (حرف)^(۱) الروى، وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف.

فمثاله في قول العجاج:

يا صَاحِ ما هَاجَ العُيُونَ اللَّهُ فَنْ (٣)

الإعراب: (أقلى): فعل أصر - من الإقلال - مسئد للياء الستى للمخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون وياء المؤثشة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع. (اللوم): مفعسول به. (عاذل): منادى مرخم حذفت منه ياء النداء مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب وأصله: يا عباذلة. (والعتابا): معطوف على اللوم. (وقبولى): فعل أمر والياء فاعله. (إن): حرف شرط. (أصبت) فعل ماض فعل الشرط الثاء فاعله وهذا اللفظ يروى بضم التاء للمتكلم وبكسرها للمخاطبة. (لقد أصابن): جملة فى محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محلوف يدل عليه ما قبله.

والتقدير: إن أصبت فأقلى اللوم، أو: إن أصبت فقولي لقد أصابا.

الشاهد: «العتابن» فإن التتوين فيه بدل ألف الإطلاق لترك الترنم، وهو اسم مقترن بأل. مواضع السبيت: ذكره ابن هشسام في أوضح المسالك 4/3، والسيسوطي في همع الهوامع ١٩٧/، وابن صفيل في شسرحه للألفية 4/1، والأشمسوني ١٢/١، وسسيسويه ج٢ ص٣٢٩، والخصائص لابن جني ٣٦/٢، والإنصاف لابن الأنباري ٢/٣٨٥.

(١) قال ابن عقيل: فَعَلَى بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترنم ١/٦.

(٢) أ، وفي ج (حركة).

 (٣) قاتله الراجز العسجاج. واسمه عبد الله بن رؤبة، والعج رفع الصوت، ورؤبة بضم الراء وسكون الهمزة وفستح الهاء للوحدة بعدها هاء سساكنة – وهى فى الأصل اسم القطعة من الخشب يشعب بها الإناء وجمعها رئاب.

الشرح: «هاج» من الههمجان، يقال هاج الشيء يهميج هيجا وهيماجا وهيجمانا، واهتاج وتهيج أي ثار وتحرك، وهاج هنا متعد. «الذرف» بضم الذال المعجمة وفتح الراء المشددة - جمع ذرافة من ذرف الدّم إذا سأل.

الإَهْرَابِ: «يا» حرف النّداء «صـاح» منادى مرخم على لغة الانتظـار ولم يرخم على لغة الاستـقلال «ما هاج» مـا مبتـدا وهاج فعل والضـمير الذى قـيه هو فاعــله يرجع إلى ما «العيرن» مفعوله «الذرفن» نصب على أنه صفة للعيون والجملة خبر مبتدأ.

الاستشهاد في قوله: «القرفن» فإنه جمع بين الألف واللام وتنوين الترنم.

مواضع الشاهد: ذكره سيبويه ج٢ ص١٩٩، وابن الناظم ص٥.

وفي الفعل:

مِنْ طَلَلٍ كالأَعْمِيِّ ٱنْهَجَنْ (1)

وفي الحروف قول النابغة:

لَمَّا تَزُلُ بِرِحَالِنَا وَكَانُ قَلِينَ (٢)

أَرِف النَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكَابنَا

(١) قائله أيضا الراجز العجاج.

الشرح: «من طلل» - بفتحتين - وهو ما شخص من آثار الدار وجمعه أطلال وطلول «كالأتحسم» بفتح الهمزة وسكون التاء المثناة من فوق وفستح الحاء المهملة وهو نوع من البرود بها خطوط دقيقة، وليست الياء فيه للنسبة، وإنما هي مثل الياء في قولهم قصى بردى وشبه به الأطلال من أجل الخطوط التي فيه. «أنهمجا» فعل ماض يقال أنهج الثوب إذا بلي وخلق.

الإهراب: «من طلل» جار ومسجرور متعلق بقوله هاج «كالاتحمى»، صفة موصوفها محدثوف، أي: كالبرد الاتحمى، وهو صفة لطلل، ومحلها الجر «أنهجن» جملة فعلية ماضية في محل الخلال.

الاستشهاد: في قوله اأنهجن؟، فإنه أدخل تنوين الترنم في الفعل.

مواضع الشاهد: ذكره ابن هشام في المغنى ٢/ ٤١، وسُسيَبويه ج٢ ص٢٩٩، وابن الناظم ص٥، والخصائص ١/ ١٧١.

تعليق: في شرح الشواهد الكبرى جعل المثال الأول والمثال الثاني بيتا واحدا. ثم قال: من طلل إلى آخره، ليس مسن تتمة قـوله: يا صاح ما هاج إلى آخره، كما زهـمه ابن الناظم وغيره، فإنهم وهموا في ذلك وهما فاحشا. بل لكل منهما قافية تغاير قافية الآخر، فإن تما الأول همن طلل أمسى يحاكى المسحفاه.

وتمام الثاني هما هاج أشجانا وشجوا قد شجاء صدر البيت - ج١ ص٢٩ الشواهد الكبرى.

(٢) البيت للنابغة اللبياني واسمه زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن ذبيان وهو بضم اللهال المعجمة وكسرها - من قصيدة له يصف فيها المسجردة زوج النعمان بن المنذر - وهو من الكامل -.

الشرح: «أزف» دنا وقرب، ويروى «أفد» على وزن فعل - بكسر العين - والمعنى واحد. الترحل «الارتحال»، «الركاب» الإبل الرواحل واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها، وقيل جمع ركوب وهو ما يركب من كل دابة، «نزل» - منضموم الزاى - مضارع زال - وأصله تزول، «الرحال» من الرحيل جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله، «وكبأن قد» أي: وكأن قد زالت وذهبت، قرينة لما تزل.

الإحراب: (الرف): فعل ماض. (الترحل): فاعل. (غير): نصب على الاستثناء. (أن) حرف تركيد. (ركابنا) اسمها، والضمير فيه مضاف إليه- (لما): حرف نفى وجزم (تزل): =



والغالى هو اللاحق للروى المنقيد وهو كتنوين السترنم في عدم الاختـصاص بالاسم – فمثاله في الاسم قول رؤية:

وقَاتُم الاعمَاقِ خارِي المخْتَرِقُنْ^(١)

أصله المخترق فسزاد التنوين وكسر الحرف الذي قبله لالتسقاء الساكتين. وفي الفعل قول(٢٠ المرَّئ القيس:

ويَعْدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأْتُمُونُ(٣)

أي ما يأتمر، وفي إلحرف:

فعل مضارع مجزوم بليما. (برحالنا): جار ومنجرور متعلق به. (كأن): حرف تشبيه
 ونصب واسمها ضمير الشأن. وخبرها جملة محذوفة تقديرها: وكأن قد زالت.

الاستشهاد فيه: في دخول تنوين الترنم في الحرف وذلك في قوله (وكأن قلاله).

مواضع البيت: ذكره ابن عقيل ٦/١، وابن هشام فى المغنى ١٤٨/١، والشاطبى فى شرحه للألفية فى باب المعرف بالآلف والسلام، وابن يعيش فى المفسصل ١٤٨/٨، وخزانة الآدب رقم ٥٢٥، والحصائص ٢/ ٣٦١، والسيوطى في الهمع ج١/١٤٣: والأشمونى ١٢/١.

(١) قائله رؤية بن العجاج ويعده امشتبه الأعلام لماع الحفقن؟.

الشرح: «القائم» الذي تعلوه القنصة وهو لون فيه غيرة وحمرة «الأعسمان» جمع همن - بفتح المعين وتضم - وهو ما بعد من أطراف الصحراء «الخداوي» بالخاء المعجمة من خوى البيت إذا خلا. «المخترق» الممر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه صفتعل من الحرق وهي المفادة.

الإحراب: الواو: واو رب. (قاتم): مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتبغال المحل بسحوف الجو السزائد. (الأحساق): مضاف إليه (خاوى): صفة لسفاتم. (المخترق) مضاف إليه «مشتبه الأعلام، لماع الحسفقن». صفتان أيضا لقاتم، وخسر المبتدأ مذكور بعد أبيات وهو «تنشطته كل مفلاة لوهن».

الاستشهاد فيه: أن النون الساكنة في قلوله (المخترقن) هي التنوين الغللي والغرض من إلحاقها الدلالة على الوقف.

مواضعه: من شراح الألفية ابن الناظم ص٥، وابن عقيل ٧/١، والأشموني ١٦/١، وابن هشام في المغنى ٢/٣٥. وقد ذكره ابن يعيش في المفصل ١١٨/٢، والسيوطي في الهمم ٢/ ٨٠، والشاهد الحامس في خزانة الأدب ج٢ ص٢٠١ سيبويه.

(۲) ع.

(٣) البيت لامرئ القيس بن حمجر بن الحارث بن حمرو الشاعر الفائق مات في بلاد الروم عند جبل يقال له حسيب.

أي وإن.

وصدر البيت: أحارً بن عمرو وكائي خَمرْنْ

الشرح: «ويعدو» فَعل وفاً عله «ما يأتمرك ما مصدرية والتقدير: يعدو على التماره أمرا لبس برشد. وقال الأعلم معناه: يصيبه وينزل عليه مكروه ما يأتمر به ويحمل نفسه على فعله، وهذا نحو قول السعامة «من حفر حفرة وقع فيها». والواو في «ويعدو» تصلح أن تكون للاستئناف وتصلح أن تكون للتعليل على معنى لام التعليل فيكون المعنى: يا حارث بن عمرو وكأنى خامرنى داء لأجل عدوان الائتمار بأمر ليس برشد، وتصلح لان تكون وائدة على رأى الكوفيين والاخفش.

الإحراب: «أحار» الهسمزة لنداء القسريب وحار منادى مسرخم، أى: يا حارث بن صمرو «كأنسى» كأن حرف تشبيه وتصب وياء المتكلم اسسمها «خمر» خبرها «ويعدو» الواو للاستشناف، يعدو فعل مضارع «هلى المرء» متعلق بيسعدو «ما» يجوز أن تكون مسوسولا اسميا فهو فاعل يعدو، وعليه فسجملة «يأتمر» لا محل لها صلته والعائد محلوف، ويعدو على المرء الأمر الذى يأتمره، ويجوز أن تكون «ما» موصولا حرفيا، وهو وصلته في تأويل مصدر فاعل يعدو، ولا تحتاج حيثة إلى هائد.

الاستشهاد فيه: في قوله اما يأتمرن، حيث أدخل فيه التنوين الغالي.

مواضعه: ذكره في شدرحه للألفية الأشموني ١/ ١٢، والسيوطي همم الهوامع ج٢ ص ٨٠، وفي مجمع الأمثال ج٢ ص٤٢٥ رقم ٤٧٤٤.

(١) قائله رؤبة بن العجآج – والبيت من الرجز المسدس.

الشرح: «سلمى» ذكرها الراجز مصخرة ومكبرة «معدما» هو الذى لا يملك شــيتا أصلاء ويروى «وإن كان عييا معدما» أتشده الشيخ أبو حيان رحمه الله.

المعنى: قلن يا سلمى أترضين بهفا البعل وإن كان شديد الفقر؟ قالت: رضيت به وإن كان كذلك.

الإهراب: «قالت» فعل ماض والتاء علامة التأثيث «بنات العم» فاعل ومضاف إليه «يا» حرف نداء «سلمي» منادى «وإنن» الواو عاطفة على محذوف تقديره: إن كان غنيا واجدا (و) إن كان إلخ «إن» شرطية «كان»: فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمها ضمير مستتر «فقيرا» خير كان «معدما» صفية لخبر كان، أو خبير ثان لها. وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام، وتقديره: وإن كان فقيرا معدما ترضين به «قالت» فعيل ماض والتاء للتأنيث «وإنن» الواد عاطفة على مثال السابقة «إن» شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها هليهما. وجملتا الشرط والجواب في الموضعين في محل نصب مقول القول.

الاستشهاد قيه: في قوله: «وإنن» في المرضّعين حيث أدخل الراجز فيه التنوين ريادة على الوزن، قلذلك سمى التنوين الغالي.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١٠/١، وذكره السيوطي في الهمع ٢/ ٨٠.

فإن قلت: فقد أطلق في موضع التقبيد.

قلت: فقد أجيب بأن (أل) في قوله: والتنوين، للعمهد، فلم يشتمل غمير المختص بالاسم.

(١) في نسخة ب.

- (۲) قال السيوطى في همع الهيوامع ج١ ص١٧٣: (يجوز تنوين المنادى المبنى في الضرورة بالإجماع)، ثم اختلف هل الأولى بقاء الضمة أو نسصبه؟ فالخليل وسيبويه، والمازنى على الأول علما كان أو نكرة مقصودة «سلام الله يا مطر عليها» وأبو عمرو وعيسى بن عمرو الجرمى والمبرد على الشانى ردا على أصله كما رد غير المنصرف إلى الكسر عند ثبوته في المضرورة كقوله فها عديا لمقد وقتك الأواقى، واختار ابن مالك في شرح التسهيل بقاء الفسم في العلم والمنصب في النكرة المعينة لأن شبهها بالمضمر أضعف، وعندى عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه والضم في النكرة المعينة لثلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة لاستهاتهما في التنوين ولم أقف على هذا الرأى لاحد).
- (٣) قاتله الأحوص الأنصاري واسمه عبد الله بن محمد بن عاصم بن صعصعة، وهو شاعر مجيد من شعراء اللوقة الأموية. الأحوص الذي في مؤخر عينه ضيق. وهو من الواقر. وعجز البيت: وليس عليك يا مطر السلام وفي نسخة ج ذكر البيت كله.

الشرح: (يا مطر) مطر اسم رجل، وكان دميا أقبع السناس وكانت امرأته من أجمل النساء وأحسنهن وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك. فأنشد الأحوص قصيدة تتضمن هذا البيت بصف فيه أحوالهما.

الإحراب: سلام: مبتدأ «الله» مضاف إليه «يا»: حرف نداء «مطر» منادى مبنى على الضم في محل نصب، ونون لأجل الضرورة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحدوف خبر المبتدأ «وليس» فعل ماض ناقص «عليك» متعلق بمحدوف خبر ليس مقدم على الاسم «يا مطر» حرف نداء ومنادى «السلام» اسم ليس تأخر حن الخبر.

الاستشهاد قيه: في قوله (يا مطر) فإنه منون في فير محله. فقيل إنه ضرورة.

مواضعه: ذكره ابن عنقيل في المنادى ١٩٥/٢، وابسن هشام في المغنى ٢٥/٢ وشسرحه للألفية ٢ م١١٨، والسيوطي في الهمع ١٧٣/١، والشاهد السادس بعد المائة في الحزانة، ٢ والإنصاف ١٩٥/١ ج١ ص٣١٣ سيبويه.

(٤) أ، وفي ب، ج (الناظم).

وقيمه نظر، إذ لا معهمود يصرف (اللفظ)(۱) إليه عند من تذكر له علامات الأسماء، وإن جعلت (ال) جنسية فقمد يقال لم يعتبس الترنم والغالى لقلتمهما واختصاصهما بالشعر.

وقد قيل: إن تسمية ما يلحق الروى تنوينا مسجار، وإنما هو نون بدليل أنه يثبت وقفا (ويحذف وصلا بخلاف التنوين)(٢).

فالتنوين على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه.

وقال أبو الحجاج يوسف بن معزور (٣): ظاهر قول سيبويه في الذي يسمونه تنوين الترنم أنه ليس بتنوين وإنما هو نون تتبع الآخر عوضا عن المدة.

الثالثة: النداء وهو الدعاء بيا أو إحدى أخسواتها، وهو من خواص الاسم، لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسما⁽¹⁾ لأنه مخبر عن المعنى.

وقال في شرح التسهيل: وإنما اختص الاسم بالنداء، لأنه مفعول به في المعنى والمفعولية لا تليق بغير الاسم، واعترض قوله في المعنى لأن ظاهره أنه ليس مفعولا صريحا من جهة اللفظ، وقد سبقه أبو موسى (٥) إلى هذه

⁽١) أ، ج وفي ب (النظر).

J (Y)

⁽٣) هو يوسف بن معزوز القيسى أبو الحجاج الأستباذ الأديب النحرى من أهل الجنريرة الحفراء. قال ابن الزبير: كان نحويا جليلا من أهل التقدم في علم الكتاب، أخذ العربية عن أبى إسحق والسهيلى وكان متصرفا في علم العربية حسن النظر، أخذ عنه عالم كثير منهم أبو الوليد يونس وغيره.

والف شرح الإيضاح للفارسي والرد على الزمخشري في مفصله وغير ذلك.

مات بمرسية في حدود سنة خمس وعشرين وستمائة.

⁽٤) (وأما دخول قيا» على الحرف في نحو قيا ليت قومى يعلمون» قيا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة، وعلى الفعل في قبراءة الكسائي قالا يا استجدوا، بتنخفيف ألا - فلمجرد التنبيه، ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفى ملاحظته عبقلا، وقيل: المنادي متحذوف تقديره (يا هؤلاء) اهـ خضرى ج1 ص٢١.

وقد يكون المفعول جسملة كما في المفعول الثاني من ظن وأخواتها لأن أصلمه خبر المبتدأ، وهو غير مقصود في هذا الباب.

⁽٥) هو سليمان بن محمد الملقب بالحامض. ولقب بذلك لشراسته، لازم ثعلبا زهاء أربعين حولا ثم خلفه بعد موته. قال الخطيب: كان أوحد المذكورين من العلماء ينحو الكوفيين، وكان دينا صالحا، وكان يتعصب على البصريين، وله في النحو مختصر. مات لست بقين من ذي الحجة سنة خمس وثلاثماثة في بغداد.

العبارة، وهذه مسألة خيلاف، ومذهب سيبويه(١) وجمهور البصريين أن المنادى مفعول من جهة اللغظ والمعنى.

الرابعة: ﴿ أَلَى ۗ وَيَعْنِي بِهَا حَرْفُ السَّعْرِيفُ وَهُوَ مَنْ خُواصَ الاَسَمِ، إِذْ لاَحَظَّ لَغَيْرِهُ (فيه)(١). أَنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

وأما (أل)(^{۳)} الموصيولة فيإنها قند تدخل علني الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختياراً وعند الجمهور اضطراراً كقوله⁽³⁾:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ

(۱) قال سيبويه: اعلم أن الناماء كل اسم منضاف فينه هو نصب على إضمار الفنعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب ج١ ص٣٠٣.

(۲) أ، وفي ب، ج (في التعريف).

(۳) ا، ج.

(٤) قائلة الفرزدق واسمه همام بن غالب بن صحصعة يخاطب رجبلا من بنى عذرة، هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان. والفرزدق شاعر إسلامي من الطبقة الأولى وعجزه:

ولا الأصيل ولا ذَى الرَّاي وَالجِدَلُ

والبيت من يحر البسيط.

الشرح: «بالحكم» يفتح الحاء والكاف - وهو الذي يحكّمه الخصيمان ليفصل بينهما «ولا الأصيل» أي ولا الحسيب، قال الكسائي: الأصل: الحسب، والفصل: اللسان، «الرأي» العقل والتدير، «الجدل». يفتحتين - القدرة على المحاجة.

المعنى: لست أيها العذرى مقبول الحكم؛ لأننا لم نحكمك، ولا حسب يشفع لك تدخلك، ولست ذا رأى ناضع ولا حجة قوية تدعم بها قولك فكيف تهجونا وترفع غيرنا؟.

الإعراب: «ما المافية تعمل عمل ليس النه اسمها «بالحكم» الباء واثلة والحكم خبر ما النافية «الترضى» ال موصول وترضى مضارع صبنى للمجهول «حكومته» نائب فاعل والضمير مضاف إليه والجملة لا منحل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفة ولا نافية «الأصيل» منطوف على الحكم أيضا وهو منضاف و «الرأى» مضاف إليه «والجدل» معطوف على الرأى.

الاستشهاد فيه: في دخول الآلف واللام في الفعل المضارع تشبيسها له بالصفة؛ لانه مثلها في المعنى، وقال ابن مالك: ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٣٧ - ابن هشام ١٧/١، ١١٨ - ابن داود - السندوبي - والأشموني ١/ ٧٠ الموصول - الاصطنهاوي، وابن عقيل ١/ ٨٩، والمكودي ص١١٠ الموصول، والسيوطي ص٢٧ في الموصول والحصائص ٢/ ٢٠٠٠.

فكان ينبغي الاحتراز عنها.

فإن قلت: هل الأولى أن يعبر عن حرف التعريف بأل أو بالألف واللام (أو باللام)؟(١).

قلت: لهم في حرف التعريف ثلاثة مذاهب: أحدها أنه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكشرة الاستعمال، ولا يحسن على المذهب إلا التعبير «بأل» وهو مذهب الخليل(٢) واختيار الناظم.

قال ابن جنى: وقد حكى عن الخليل أنه كان يسميلها «أل» ولم يكن يسميها «الألف واللام».

والثانى: أنه ثنائى وهسمزته همزة وصل زائدة، وهى مع زيادتها معتمد بها كالاعتداد بهسمزة استمع ونحوه، حيث لا يعمد رياعيا، وهو مذهب سيبويه فيما نقله فى التسهيل(٢) وشرحه.

وعلى هذا المذهب يجوز أن يعبر «بأل» نظرا إلى أن الهمزة كمتبعد بها فى الوضع وهو أقيس، وأن يعبر عنها «بالألف واللام» نظرا إلى أن الهمزة زائدة وقد استعمل سيبويه فى كتابه العبارتين (١٠).

والثالث: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب أكثر المتـأخرين، ونسبه بعضهم إلى سيبويه، ولا يحسن على هذا المذهب إلا التعبير باللام، وللكلام على هذه المذاهب موضع غير هذا.

⁽۱) پ.

⁽٢) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الأردى البصرى، كان الخليل آية في الذكاء وأول من استخرج العروض وضبط اللغة وحصر أشعار العرب، وكان مع هذا عفيف النفس. قال فيه سفيان المتورى: من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد. وله مؤلفات كثيرة من أشهرها كتاب العين في اللغة. وتوفي سنة خمس وسبعين ومائة وقد نيف على السبعين.

 ⁽٣) وفي التسهيل ص٤٢ (وهي آل لا اللام وحدها وضاقا للخليل وسيبويه وقد تخلفها أم وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه).

⁽٤) راجع الصبان ١/ ٣٤، والحضرى ١/ ٢٢.

الخامسة: المسئد وهو مفعل من أسند فهو لـفظ صالح لأن يكون مفعولا به ومصدرا واسم زمان والمكان إذ لا وجه لإرادتهما.

ويحسمل أن يريد به المفعول به؛ وهو ظاهر عبارته، وهو هسحيح، لأن المسند من خواص الأسماء، وذلك أن المسند في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند إليه هو المحكوم عليه، فكأته قبال: ويتمييز الاسم بمسند أي: بمحكوم به أن نحبو «قام زيد» و فزيد قبائم» فزيد في المثالين له مسند (أي محكوم به) وهو الفعل في المثال الأول والحير في المثال الثاني، وذلك من علامات اسميته، ويحتمل أن يريد به المصدر أعنى الإسناد، وهو نسبة شيء إلى شيء على جهة الاستقلال (الاستقلال) وبه جزم المسارح ولكن لا يصح على إطلاقه، لأن الفعل (يشارك) الاسم في الإسناد، فإن كلا منهما (يسند) وإنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه (فإنه) (المبيد على المدرد على الدوقيف لا يحسن في مقام التغريف.

وإن أحيب بأن اللام في قــوله (للاسم) متــعلقة بمسند وهي بمعنى إلى كــما وقع في بعض نسخ الشرح فهو ظاهر البعد.

وأورد على الناظم آلمه أطلق الإسناد، وهو قسسمان: معنوى، ولفظى. فالمعنوي هو الخاص بالأسماء (واللفظى)(١) مشترك يوجد في الاسم والفعل والحرف نحو الريدا ثلاثي و اضرب فعل ماض و امن حوف جر.

⁽۱) پ.

⁽۲) ج.

⁽٣) بُ وفي أ، ج (يشرك).

⁽٤) ب، ج وفي آ (مستد).

⁽٥) أ وفي ب (فإن) وفي ج (وإن).

⁽١) ج وقي أ (أراد إسنادا إليه).

⁽٧) قال الشارح صنَ ٤ (والإستاد إليه).

⁽٨) ج وفي أ، ب (التوفيق).

⁽٩) ج رفي أ، ب (اللفظ).

قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء ولا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما.

فإذا قلت: «ضرب، فعل ماض. فضرب في هذا التركيب اسم مسماه (لفظ ضرب) (١) الدال على الحدث والزمان، وكسيف يتصدور أن يحكم عليه في المثال المذكور ونحوه بأنه باق على فعليته، وهو لا يشعر بحدث ولا زمسان ولا يقتضى فاعلا ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

فإن قلت: فقد ذكر في شرح التسهيل أن الإسناد اللفظى صالح للاسم والفعل والحرف والجملة (ولذلك)(٢) قال في حد الاسم: كلمة يسند ما لمعناها (لنفسها أو لنظيرتها)(٣) فيقيد الإسناد بالمعنى لأنه خاص بالأسماء بمخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام، وإذا كان قائلا بذلك لزمه الإيراد المذكور.

قلت: لا إشكال في أن الإسناد باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم (وللفظ الفعل) (1) وللفظ الحرف، وللفظ الجملة. وهذا (لا ينافي) (٥) اختصاصه بالاسماء لأنا نحكم على (هذه)(١) الالفاظ المسند إليها بأنها أسماء وإن كانت لفظ فعل أو حرف.

فقــوله إن الإسناد اللفظى صالح للاسم والفــعل والحرف والجملة، صــحيح بهذا الاعتبار، وقد صرح في الكافية(١٠) باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وَإِنْ نَسَبْتَ لَادَاةٍ حُكُمًا فَابْنِ أَوْ أَعْرِبُ وَاجْعَلَنْهَا اسمًا

فإن قلت: إذا كان الإسناد مطلقا من خبواص الأسماء، فلم قيد الإسناد في حد الاسم باعتبار المعنى؟.

قلت: كأنه لما رأى اللفظسى لا يتميز به لفظ الاسم من غيره، اقتنصر على المعنوى، لأنه هو الذي يحصل به التمييز.

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) ب، بج وفي أ (كذلك).

⁽٣) أ، ب.

⁽٤) ب، ج.

⁽٥) أ، ج وفي ب (لا يتأتي).

⁽٦) أ، ب.

⁽٧) كتاب لابن مالك - راجع ص ٧ من الكافية.

ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ثلاثى، دل هذا الإسناد على اسمية «زيد» المراد به لفظ «زيد» الدال على الشخص.

كما أنك إذا قلت: ضرب مبنى على النفتح: دل هذا الإسناد على اسمية ضرب المراد به لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان ولم يدل على (اسمية ضرب الدال على)(١) الحدث والزمان. فعامله(١).

مايبيز الفعل

ولما ذكر ما يتميز به الاسم، شرع في ذكر ما يتميز به الفعل فقال: بِنَا فَعَلْتَ وَاتَتُ وِيا الْمَلِي وَنُونِ ٱلْبِلَنَّ فِعْلُّ يَنْجَلِي

فذكر للفعل أربع علامات:

الأولى: (تا) فعلت، وهي تاء ضمير المخاطب نحو «تباركت يا رحمن» وفي حكمها تاء ضمير المتكلم والمخاطبة، وهذه التاء في جسميع أحوالها مختصة بالفعل الموضوع «للمضى» (ثان مستقبل المعنى نحو «إن قمت قمت».

الشانى: «تا» أتت وهى ثاء التأنيث الساكنية، وهى مبثل تاء الفياعل في الاختصاص بالفعل الموضوع للمضى، وتلحقه منتصرفا وغير متصرف نحو «اتت» وانعمت».

قال في شيرح التسهيل: ما لم يكن أفعل في التعجب، ولو قال ما لم (يكن) لنزم تذكير فاعله لكان أولى، ليشمل أفعل التعجب وغيره نحو: ما عدا وما خلا وحاشا، ليس في الاستثناء: فإن تحركت الناء بحركة إصراب فهي من خواص الاسماء نحو «رحمة» وإن تحركت بحركة بناء فتكون في الحرف نحو «لاقوة إلا بالله» ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما.

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) راجع الصبان ٢٥١.

⁽٣) أ، ج وفي ب (القصبي).

^{.1(8)}

تنبيه: قبال في شرح الكافية: وقد انفردت يعنى تاء التبأنيث السباكنة (بلحاقها)(۱) نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل (بلحاقها)(۱) تباركت.

والثالثة: يا افعلى (٢) وهي ياء للخاطبة وهي اسم مضمر عند سيمبويه (٤). والجمهور (ه). وحرف عند الأخفش والمازني (١)، ويشترك(٢) في إلحاقها المضارع والأمر نحو «أنت تفعلين وافعلي».

والرابعة: نون أقبلن، وهي نون التوكيد الشديدة، وهي مختصة بالفعل، وكذلك الخفيفة نحو: ﴿ لَيُسْجَنَنُ وَلَيْكُونًا ﴾ (١٠) وتلحق الأمر بلا شرط والمضارع بشرط مذكور في بابه (١٠) وقد تلحق الماضي (وضعا) (١٠) المستقبل معنى كقوله ﷺ: فإما أدركن واحد منكم الدجال (١١).

⁽۱) و(۲) ب، ج رفی ۱ (بإلحاقها).

⁽٣) وإنما قال المصنف «ياء افعلى» ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو «أكرمتي» وفي الاسم نحو «فلامي» وفي الحرف نحو «إلى» بخلاف «ياء افعلي» فإن المراد بها ياء الفعلة، وهي لا تكون إلا في الفعل - ابن عقيل ج١ ص٩.

⁽٤) راجع ج١ ص٥ من كتاب سيبويه.

⁽٥) أقولَ: والأرجح أن تكون اسما بدليل إعرابها فاعل الفعل.

⁽٣) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازئي من بني مازن بن شيبان، كان إماما في العربية ثقة، وقال عنه المبرد: لم يكن بعد سيسويه أعلم بالنحو من أبي عثمان وهو بصرى. وروى أن يهوديا بـذل للمازئي مائة دينار ليقرئه كـتاب سيبويه فامتنع فـقيل له: لم امـتنعت مع حاجـتك؟ فقال: إن في كـتاب سيبويه كذا وكـذا آية من القرآن فكرهت أن أقرأ القرآن للذمة. فلم يمض على ذلك حـتى منحه الواثق أضعاف ما تركـه لله. وله من التصائيف: نفسير كتاب ميبويه، وعلل النحو والتصريف ومات سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة.

⁽٧) أ، ب (ويشترط) وفي ج (مشترك).

⁽۸) سورة يوسف ٣٢.

⁽٩) تلحق نونا التوكيد الفعل المضارع المستقل، الدال على الطلب نحو: (لتضربن زيدًا) (ولا تضربن زيدًا) (ولا تضربن زيدًا) (وهل تضربن زيدًا) والواقع شرطا بعد (إن) المؤكدة بما نحو (إما تضربن زيدًا أضربه) . . . أو الواقع جواب قسم مشبتا مستقبلا نحو: (والله لتضربن زيدًا) . . . ابن عقيل ج٢ ص٢٢٩.

⁽۱۰) ب، ج رَنَّى أ (وصفا).

⁽۱۱) رواه الحاكم عن جسبير بن نفسير - والدجال: من الدحل وهو السكذب والخلط، ويجمع على دجالين ودجاجلة

عَامَنَّ سَعَلَكِ إِنَّ رَحِمْتِ مُثَيَّمًا وشذ لحاقها اسم الفاعل في قوله^(٢١):

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

(۱) قال في شرح المشواهد الكيرى ج١ ص١٢٠ (لم أنف على اسم قائله) وقد بحثت قلم أعثر له على قائل: وهو من الكامل.

وتمامه: لولاك لم يك للصبابة جانحا

الشرح: (دامن) أصله من الدوام ودخله نون التركيد علي وجه الشذوذ (سعدك) خطاب لحسوبته - (المتنيم) بالتشديد: من تبيمه الحب إذا هبده (الصبابة): المحبة والعشق - (الجانح) من جنح إذا مال.

الإحراب: (دامن) فعل (سعدك) فاعل والكاف مسضاف إليه - وهى فى الحسقيقة جملة دعائية (إن) شرطية (رحبمت) جملة من الفعل والفاعل - فعل الشرط - (متيسما) مفعول به، والجواب مسحلوف تقسديره: لو رحمت مستيسما أدام الله سعدك - وأغنت عن ذلك الجملة المتقدمة (لولاك) لولا امتناع لوجود - وقد وليسها ههنا ضمير وكان حقها أن يكون ضمير رفع نحو قوله تعالى (لولا أئتم لكنا مؤمنين) ولكن جاء قليلا لولاك ولولاى ولولاه خلافا للمبرد، ثم عند الجسمهور أنها جارة للضمير ومسوضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف وقد سند مسهد جواب لولا، وهى الجملة التي بعده.

وقال الخليل: لولا لا تجر ولكنهم أنابوا الفسمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا إذ قالوا مما أنا كأنت ولا أنت كاتا (لم يك) لم حسرف نفى ويك مسجزوم بسلم وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيضا والمضمير المستتر فيه العائد إلى المتهم وهو اسم يكن – ولم يكن – جواب لولا. (جانحا) خيره وللصبابة يتعلق به.

الاستشهاد فيه: في قوله (دامن) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو ماض ونون التوكيد من خواص الأمر والمضارع، وهو قليل شاذ؛ قال ابن هشام في المغنى ١٨/١ : (والذي سهله أنه يمعني أفعل).

مواضعه: ذكره الشاطبي في شرح الألفية، وابن هشام في المغني ٢٢/٢.

والسيوطى في الهمع ٧٨/٢، وفي الحزانة الشاهد ٨٣.

(٢) قائله رؤبة بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

رقبله: (أريت إن جاءت به أملودا)

الشرح: (أملود) بضم الهدمزة وسكون المدم وضم اللام - الناعم، (أريت) أصله أرأيت حذفت الهمزة منه للتخفيف. ومعنى أرأيت: أخبرني.

المعنى: أخبرني إن جاحت هذه بشباب يتزوجها. رشيق القوام الأمرُ انت بإحبضار الشهود لعقد نكاحها عليه؟ والاستفهام إنكارى مراد به التهكم والسخرية، لأن مثل الحضرى لا =

وقى قوله^(۱):

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمُ حَنِيفًا أَشْاهِرُنَّ بَعْدُنَا السَّيُوفَا

أنشدها ابن جني.

فإن قلت: فليست نون الـتوكيد إذن من خواص الفـعل لدخولها على اسم الفاعل.

قلت: دخولها على اسم الفاعل مما لا يلتفت إليه لندوره(٢).

= يصاهر عند العرب.

الإعراب: أقاتلن: الهمزة للاستفهام. (قاتلن) خبر مبتدأ محذوف وتقديره أفأنتم قاتلن مرفوع بالواد المحذوفة لتوالى الأمثال عوض مرفوع بالواد المحذوفة لتوالى الأمثال عوض عن التنوين في الاسم المفرد (أحضروا) فعل أمر وواد الجماعة فاعل، (الشهودا): مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفحول في محل نصب مقول القول، وجملة المبتدأ والحبر في محل جزم جواب الشرط الذي هو قوله: إن جامت به.

الاستشهاد فيه: حيث أدخل الشاهر فيه نون التركيد على الاسم وهو ضرورة، سوغها شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الشاطبي، والسيوطي ص٥، والأشموني ١٦/١ - ذكره ابن هشام في المغنى ٢/٢١.

(١) قائله رؤية بن العجاج. وهو من الرجز المسلس.

الشرح: (شعرى) بمعنى علمي من الشعر. قبال ابن فارس: شعرت بالشيء إذا قطنت له (الحنيف) هو المسلم ههنا، وله منعان أخر (أشاهرن) من شنهر سيف انتضاه فرفعه يعنى أبرزه من غمده.

الإعراب: (يا) حرف تنبيه (ليت) حرف تمن ونصب (شعرى) اسم ليت. وياء المتكلم مضاف إليه. وخبر ليت محذوف وجوبا عند الرضى في كل كلام ورد فيه هذا التعبير بشرط أن يجيء بعده استفهام كما في بيت الشاهد. وهذا الاستفهام مفعول لشعرى. وعند ابن الحاجب أن الاستفهام قائم مقام الخبر (عنكم): متعلق بشعرى. وعن فيه بمعنى الباء. (حنيفا): منادى مرخم يحرف نداء محذوف.

وإعراب الباقى في غاية الوضوح.

وقد تكلم العينى هنا كلاما لا نوافقه عليه. وتبعه العلامة الصبان غفر الله لنا ولهما. الاستشهاد فيه: في قوله (أشاهرن) حيث دخلت فيه نون التـــأكيد وهو اسم وهي مختصة بالمضارع والأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ١٦٦/، والشاطبي. (٢) قال الصبان ٢٨/١ (وسهل شذوذه مشابهته المضارع لفظًا ومعني).



مايميز الحرث

ولما ذكر ما يتميز به الأسم والفعل قال:

سِواَهُمَا الْحَرَٰفُ كَهَلُ وَفِي وَلَمْ

فكل ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل فهو حرف فترك العلامة علامة له، ثم مثله بثلاثة أحرف، تنبيها على أن الحرف ثلاثة أنواع: مشترك بين الاسم والفعل نحو (هل) ومختص بالاسم نحو (في) ومختص بالفعل نحو (لم).

[علامات الالعال]

ولما كان الفعل ينقسم باعتبار صيغــته ثلاثة أقسام: ماض وأمر ومضارع أخذ يذكر ما يتميز به كل واحد منها عن الآخرين فقال:

فِعْلُ مُضَارِعُ يَكِي لَمْ كَيْشَمْ

أى: (علامة)^(۱) الفعيل المضارع قبوله، (لأن)^(۱) يلى (لم) أى ينفى بها كقولك فى (يشم) (لم يشم) وهو مضارع شمت الطيب، ونحو (أشمه) – بكسر العين – فى الماضى وفتحها فى المضارع والعامة يفتحون عين الماضى، ويضمون عين المضارع.

قسال ابسن درستسويه (٣): وهسو خطسان وليسس كما قيل،

⁽۱) ب، ج وفي ا (علامات).(۲) ا، ج وفي ب (کان).

⁽٣) هو أبو محمد بن هبد الله بن جعفر بن درستبويه النحوى، وكان نحويا جليل القدر؛ شديد الانتصار للبسصريين في النحو واللغة؛ وله تصانيف في غياية الجودة منها: الإرشاد في النحو؛ وشرح الفصيح، والمقصور والممدود. وسكن بغداد إلى حين وفاته سنة ٤٧٥هـ سبع وأربعين وثلاثماثة من الهجرة.

⁽٤) قالَ الأشموني ١/ ٤١ (ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة في النطق بها).

بل هنبو لغنة حكساها النفسراء^(۱) وابسن الأعسبرابي^(۱) ويعنف وب^(۱) وغيرهم.

ثم ذكر علامة الماضي فقال:

وَمَاضِيَ الْأَفْمَالُ بِالنَّا مِزُّ

أى ميز الفعل بالتاء المتقدم (ذكرها)⁽¹⁾ وهى تاء التأنيث الساكنة، ويحتمل أن يريد مجموع التمامين أى: تاء فعلت وتاء أتت، لأن كلتميهما مختصة بالفعل الماضى، (ومز) أمر من مازه. يقال مزته (فامتاز)^(ه) وميزته فتميز.

ثم ذكر علامة الأمر فقال:

وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ نُهِمْ

أى وعلّم فعل الأمر بالنون المتقدمة وهي نون التوكيد، لا مطلقا، بل يشترط أن يفهم من اللفظ معنى الأمر، فعلامة الأمر إذن مجموع شيئين: قبول النون وإفهام معنى الأمر، نحو (أقبل) فإنه يقبل النون، ويفهم الأمر. فهو فعل أمر، فإن

- (۱) هو أبو زكريا يحبى بن زياد الديلمي الكوفى المعروف بالفراء، ثقب بذلك، قيل: لأنه كان يفرى الكلام. وكان الفراء إماما في العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى وكان يتردد بين الكوفة وبغداد؛ واتصل بالمأمون واتخذه مربى أولاده. ومن تصانيفه: كتاب الحدود في النحو، وقد جمع فيه أصول النحو وما سمع عن العرب؛ والمقصور والممدود. وغير ذلك. توفى في طريق مكة سنة ٢٠٧ سبع ومائين من الهجرة.
- (٢) هو محسمد بن زياد أبو عبد الله بن الأصرابي من موالى بنى هاشم. قال الجساحظ: كان نحويا عللا باللغة والشمر؛ وكان يزعم أن الأصسمعي وأبا عبيدة لا يحسنان قليلا ولا كثيرا؛ وكان أحول أعرج. قال ثعلب: شاهدت ابن الأعرابي وكان يحبضر مجلسه زهاه مائة إنسان كل يسأله أو يقرأ عليه ويجيب من غير كتاب. قال: ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط.
 - مات بسر من رأى سنة ٢٣١ وقبل سنة ٢٣٣ هـ ثلاث وثلاثين بعد المائتين.
- (٣) هو أبو يوسف يعقوب بن إستحاق بن السكيت (وهو لقب أبيه) وكان عالمًا بتحو الكوفيين، ومن أعلم الناس باللغة والشعر وعلم القرآن، أخذ عن البسعريين والكوفيين، وقد أقام ببغداد للتعليم، وأدب أولاد المتوكل وله تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر وتفسير دواوين العرب. توفي سنة ٤٤٤٤هـ أربع وأربعين ومائين.
 - (٤) ب، ج وفي أ (فعلها).
 - (٥) أ، ب وفي ج (فانماز).

قبل اللفظ^(۱) النون، ولم يفهم الأمر فيهو فعل مضارع نحو (هل تفعلن) أو فعل تعجب نحو (أحسنن بزيد)، فإن لفظه (لفظ)^(۱) الأمر وليس بأمر في المعنى على الأصح^(۱).

وتوكيد فعل التعجب بنون التوكيد نادر(۱). وإن دل اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكيد فهو. (اسم)(۱) إما (مصدر)(۱) نحو (صبرا بنى عبد الدار) وإما اسم فعل، وإلى هذا أشار بقوله:

والأمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلَّ فِيهِ مُو اسمٌ نَحْوُ صه وَحَيَّهُلَّ

(فصه) بمعنى اسكت وكلاهما (يفهم منه معنى الأمر) ولكن اسكت يقبل (نون التركيد) (۱) فهو فعل أمبر وصه لا يقبلها . . فهو اسم فعل وحيهل بمعنى اقبل أو اقدم أو عجل تقول (حيبهل على زيد) أى: أقبل (وحيهل زيداً) أى: قدم (وحيهل بزيد) أى: هجل، ومنه (إذا ذكر الصالحون فحيهل بممر).

فقد تساوت (٩) حيهل وأقبل وقدم وصجل، في إفهام معنى الأمر، ولكن هذه الشبلاثة تقبل التون فسهى أفعال، وحيهال لا تقبلها، فسهى اسم فعل (بمعنى الماضى) (١٠٠).

⁽۱) ب.

⁽٢) ب، ج.

⁽٣) وأما أقمل: ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر. أ.هـ ابن عقيل ٢/ ١١٢.

⁽٤) قال الشيخ الصبان ١/ ٤١ (إن دخول النون على قعل التعجب شاذ، والكلام فسى قبول الكلمة النون قياسا وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيسهما بها شذوذا، فالمناسب ترك فعل التعجب) اهد.

⁽ه) ا، ج،

⁽٦) ج وَفَى أ، ب (مصدره).

⁽۷) ا، ب.

⁽A) أ، وفي ب (التون).

⁽٩) ا، ب. وفي ج (ساوت).

⁽۱۰) ب.

ثم اعلم أن علامة المضارع وهي (لم) فارقة بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه نحو (أف) و (أتضجر) فإنهما بمعني (المضارع)() ولكن (أف) لا تقبل (لم) و(أتضجر) تقبلها، وكذلك علامة الماضي وهو التاء فارقة بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه نحو (هيهات) (وبعد) فإنهما بمعني (الماضي)() ولكن هيهات لا تقبل تاء التأثيث وبعد تقبلها، وهذا واضع.

⁽۱) ب.

⁽٢) ب.

المعزب والمبتي

المعرب مشتق من الإحراب، والمبنى مستنق من البناء، فوجب لذلك أن يقدم بيان الإعسراب والبناء، فالإعراب فى اللغة مصدر أعسرب، أى: أبان أو أجال أو حسن (أو غَيَّرَ أَوْ أَزَال)(١) هَرَبَ الشيء وهو فساده، أو تكلم بالعربية. فهذه ستة معان.

وأما في الاصطلاح فيفيه مذهبان: أحدهما أنه لفظى وهو اختبيار المصنف ونسبه إلى المحققين، وحده في التسهيل بيقوله: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من الحركة أو حرف أو سكون أو حذف. اهد(١).

والشانى: أنه معنوى، والحسركات إنما هى دلائل عليه وهو قول سيبويه واختيار الأعلم^(۱) وكثير من المتأخرين، وحدّوه بمقولهم: الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب⁽¹⁾.

والبناء في اللغة: وضع شيء على شيء (على صفة)(٥) يراد بها الثبوت.

وأما في الاصطلاح: فقد حده في التسهيل بقوله: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا (أو تخلصا من سكونين)(1) فعلى هذا هو لفظى.

⁽١) ج وفي أ، ب (أو غير ذلك أو أزال).

⁽٢) التسهيل ص٧.

⁽٣) هو يوسف بن سليمان بن هسيسى النحوى المعروف بالأعلم الشنتمرى، كسان حالما بالعربية ومعانى الأشعار، حافظا لها مشهورا بإتقانها وضبطها. رحل إلى قرطبة وأخذ عن علمائها وصارت إليه الرحلة في زمانه: فبعدت سمعته.

ومن مؤلفاته: شرح الجمل للزجاجي، وشرح شواهد سيبويه، وشواهد الجمل وغير ذلك. مات بأشبيلية سنة ٤٧٦ هـ ست وسبعين بعد الأربعمائة.

⁽٤) قال الأشموني 1/17 (لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك) أهـ.

⁽ه) ا، ج.

⁽٦) التسهيل ص١٠.

وقیل: هو لزوم آخـر الکلمة حـرکة (۱) او سکونا لغـیر عامل و لا اعــتلال. فعلی هذا هو معنوی (۱) ثم قال:

وَالْاسْمُ مِنْهُ مُعَرَبٌ وَمَيِّنِي لِشَبَّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدَّنِي

يعنى أن الاسم قسمان: قسم معرب وقسم مبنى، ولا واسطة بينهما، وذهب قوم إلى أن الاسماء قبل التركيب موقوفة، لا معربة ولا مبنية، واختاره ابن عصفور(٣)، ومذهب الناظم أنها مبنية(١) وسيأتي سبب بنائها.

فإن قلت: قوله (منه معرب ومبنى) لا يفهم الحصر.

قلت: لما ذكر أن المبنى هو ما أشبه الحرف وأن المعرب هو ما لم يشبه الحرف (عرفه)(٥) أنه لا واسطة بينهما.

تنبيهات:

الأول: بدأ الناظم بالمعرب (لأن الأصل في الاسم الإعراب)(١)، وما بني منه فلسبب (أخرجه)(١) عن أصله.

⁽۱) ا، ج.

⁽۲) راجع الأشموني ۲/۱۹، ۲۰.

⁽٣) هو أبو الحسن على بن مــؤمن بن عصفيور الحضرمي الأشبيلي، حامل لواء العــربية في رمانه بالأندلس. أخذ عن الشلوبين ولازمه مدة، ثم كانت بينهــما منافرة ومقاطعة، وكان أصبر الناس على المطالعة ولم ينبغ في غير النحو.

وله مؤلفات كثيرة منها: الممتع في التبصريف. وكان أبو حبيان لا يفارقه، أي الممتع. والمقرب في النحو. توفي سنة ٦٦٩هـ تسع وستين وستمائة.

⁽٤) لشبهها بالحروف المهملة في كونها (لا عاملة ولا معمولة) اهد خضرى ج١ ص٢٦، أقول: وهو الراجح: وقول ابن عبصفور (ليس قبولا بالواسطة لإمكان حمله على أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشيرى في الأعداد المسرودة إنها معربة حكما، أي قابلة له إذا ركبت لسلاميتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليهها) اهد خضرى ج١ ص٢٦٠.

⁽٥) أ، وقي ب، ج (علم).

⁽٦) ب، ج وفي أ (لأنه الأصل في الإعراب).

⁽۷) أ، وقي ب، ج (إخراجه).

الثانى: مسلهب الجنمسهور، أن الإعسراب إنما جيء به في الاسم ليسدل على المسانى المعتبورة عليه كقسولهم (ما أحسن زيد) بالرفع في النفى وبالنصب في التعجب وبسالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لالتبست هذه المسانى ولا كذلك الاقسال لأن صيغة الفعل تختلف، لاختسلاف معانيه، فلذلك كان الإعراب في الاسم أصلا وفي الفعل فرها. كما سيأتي بيانه.

وذهب قطرب ألى أن الإعراب لم يسدخل ليفرق بين المسانى، وإنما دخل ليفرق بين الوصل والوقف.

الثالث: لما كان الإعراب في الاسم أصلا لم يحتج إلى بيان سبيه.

ولما كان البناء في الاسم على خلاف الأصل احتاج إلى بيان سببه.

فقال: (لشَبَه مِنَ الحُرُوفِ مُدْنَى) يعنى أن سبب بناء الاسم، إنما هو شبهه بالحرف، وأما شبه الُفعل فليس سبباً للبناء عنده بل هو سبب منع الصرف، وكون سبب البناء هو شبه الحرف وحده هو ظاهر مذهب سيبويه.

ثم إن شبيه آخرف إنما يقتيضى بناء الاسم إذا لم يعارضه معارض يقتضى إعرابه، فإن هارضه (معارض) مقتض الإعراب ألغى شبه الحرف وأعرب الاسم ترجيحا للقتضى الإعراب فإنه داعية للأصل.

وإلى ذلك أشار بقبوله: (مدني) أى: مقرب، فإن الشبه لا يكون مقربا للاسم من الحرف إلا إذا لم يعارضه معارض، فإن عارضه ما يمنع البناء لم يكن حينلا مقربا، مثال ذلك (أي) فإنها تكون مسوصولة وشرطية واستفهامية، وهي في هذه الأحوال مشابهة للحرف كأخواتها، ولكن عارض شبهسها للحرف لزومسها للإضافة، وكونها بمعنى (كل) مع النكرة وبمعنى (بعض) مع المعرفة فأعربت.

⁽¹⁾ هو: محمد بن المستنير أبو على النحوى المعروف بقطرب، لازم سيبويه وكان ينلج إليه، فإذا خرج رآه على بنبه، فعقال: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب به، وأخد عن عيسى بن عمرو، وله من العصائيف: العلل في النحو، الغريب في اللغة، ومجاز القرآن، وغير ذلك - توفي ببغداد عام ٢٠١هـ ست بعد المائتين.

J (Y)

⁽٣) وبالأصل (مقتضى).

ثم اعلم أن شبه الحرف خمسة أنواع: وضعى ومعنوى واستعمالي وافتقارى وإهمالي.

وقد نبه على الوضعي بقوله:

كالشَّبُهِ الْوَضْعِي فِي اسْمَى جِئْتَنَا

المراد بالشبه الوضعى: كون الاسم على حرف واحمد أو حرفين في الوضع (كاسمَى جيئتناً) وهما التاء ونا فإنهما اسمان بدليل صحة الإسناد إليهما، وهما مبنيان لأن (التاء) على حرف واحد في الوضع و (نا) على حرفين في الوضع . . فشابها بذلك الحرف؛ لان أصل الحرف، أن يوضع على حرف هجاء أو (على)(١) حرفي هجاء.

وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة أحرف فصاعدا، فما وضع من الأسماء على أقل من ثلاثة فقد شبابه وضعه (وضع)(١) الحرف، فاستحق البناء، وأما ما وضع على أكثر من حرفين ثم طرأ عليه حذف نحو، يَدٍ ودَمٍ، فهو معرب؛ لأن له ثالثا في الوضع.

ونبه على المعنوي بقوله:

وَلَلَمْنُوىُ فَى مُنِّى وَفَى هُنَّا

المراد بالشب المعنوى: أن يتضمَّنَ الاسم مسعنى من معانى الحسروف فيصسير مؤديًا لمعنى الحرف.

وذلك ضربان: أحلهما أن يتضمن معنى حرف مستعمل نحو (متى) فإنه مضمن معنى الاستفهام (إذا وقع استفهاما (الله ومعنى الشرط إذا وقع شرطا (الله ولكل من الاستفهام والشرط حرف مستعمل، قحرف الاستفهام الهمزة وحرف الشرط إن) (٥٠).

⁽۱) آ، ب.

⁽۲) آ، ب.

⁽٣) ب، ج.

⁽٤) الاستفهام: مثل متى تقوم؟ والشرط مثل: متى تقم أقم. فهى مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني. اهـ أشموني ج١ ص٢١.

⁽ه) ب، ج.

والثانى: أن يتفسمن معنى من معانى الحروف التى لا تليق بغيرها وإن لم يكن لذلك المعنى حبوف مستجمل نحو (هنا) فإنه اسم إشارة إلى المكان فبنى لتفسمنه معنى الإنسارة، لأنه كالتشبيه والتنبيه والخطاب وغير ذلك من معانى الحروف. ولم يوضع للإشارة حرف يدل عليها.

وإلى (هذين)(١) الضربين أشار الناظم (بمثالين)(١).

ونبه على الاستعمالي بقوله:

وَكَنِيَابِةٍ حَنِ الفَعْلِ بِلا تَأَثُّرٍ

وحقيقته: أن يكون الاسم نائباً عن الفعل، أى عاملا عمله، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعبوامل لا لفظاً ولا محلا، والمراد بذلك أسماء الأفعال نحو «دراك» و«نزال» فإنها قلزم النيابة عن أفعالها فتعسمل عملها ولا تتأثر بالعوامل. فبنيت لشبهها بالحروف العاملة عمل الفعل. أعنى إن وأخواتها، فإنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل (٣) فلما استعملت أسماء الأفعال استعمال هذه الحروف بنيت.

تنبيه:

ما ذكر من أن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا هو مذهب أبي الحسن الأخفش ومن وافقه وعليه بني الناظم ونسبه في الإيضاح⁽¹⁾ إلى الجمهور، وسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى⁽¹⁾.

ج، ونی ا، ب (هذا).

⁽٢) أَ، وفي ج (بالمثالين).

⁽٣) قمثلا ليت ولسعل (ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليسهما عامل) اهـ أشموني 1/1/1.

⁽٤) الإيضاح: هو كتاب في النحو لأبي على الفارسي.

 ⁽٥) قانها - أي أسماء الأقعمال - تعمل نيابة عن الأضعال ولا يعمل غيرها قيمها بناء على الصحيح من أن أسماء الأقعال لا محل لها من الإعراب. أشموني ١١/١.

واحترز بقوله (بلا تأثر) من المصدر الواقع بدلا من ضعله. كقوله تعالى: ﴿ فَضَرّبُ الرّقَابِ ﴿ أَن فَإِنه ينوب عن الفعل ويتأثر (بالعامل)(٢) فأعرب لعدم مشابهت ألحرف، وكذلك اسم الفاعل ونحوه بما يعمل (عمل الفعل)(٣) ويتأثر.

ونبه على الافتقارى بقوله: (وكافتقار أصلًا).

وحقيقته: أن يكون الاسم مفتقرا إلى اللزوم (كافتقار)⁽¹⁾ (الذي) ونحوها من الموصولات إلى جملة، فإن لم يكن الافتقار لازما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها لم يكن سببا للبناء لأنه ليس بلازم: وإلى هذا أشار بقوله: (أصُّلا).

وأما الشبه الإهمالي: فهو أن يكون الاسم غير عامل ولا معمول، كالحروف المهملة، ومثل ذلك الأسماء قبل التركيب، كفواتح السور، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة.

هذا مذهب الناظم. خلافا لمن قال إنها موقوفة، ولمن قال: إنها معربة حكما(ه).

فإن قلت: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره.

قلت: قد أشار إليه بكاف التشبيه في قوله: (كالشبه الوَضْعِيّ) فإنها مشعرة بعدم الحصر ثم قال:

ومُعْرَبُ الأسماء مَا قَد سَلِماً مِن شَبِهِ الحرف كأرض وسَماً يعنى أن المعرب من الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف المؤثر.

⁽١) من الآية ٤ من سورة محمد.

⁽٢) ب، وفي أ، ج (بالعوامل).

⁽۳) ا، ج.

⁽٤) وبالأصل (كافتقاري).

⁽٥) وزاد ابن مالك في الكافية الكبرى نوعا سادسا سماه الشبه اللفظي، وهو أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف، وذلك مثل «حاشا» الاسمية، فإنها أشبهت «حاشا» في اللفظ وموقوقة: أي لا معربة ولا مبنية. اها ابن عقيل ١٤/١، والأشموني ٢٢/١.

ومن هنا علم انحسمار الاسم في القسمين. ثم ممثل المعرب بمشالين وهو اسمه (وهو إحدى)(١) لحجات الاسم السنة(١).

ونبه بللك على أن من المعرب ما يظهر إعسرابه نحو (أرض وما يقدر إعرابه نحو)(ا) سما.

ثم انتقل إلى الفعل فقال:

وفعلُ أَمْرٍ وتَمْضَى بُنِيا ﴿ وأَعْرِبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيا

يعنى أن الفعل أيضا على قسمين: مسبنى ومعرب، وأصله البناء (فسجاء)(¹⁾ الأمر والماضي على وفق الأصل.

فأما المضارع فيإنه أهرب لشبهه بالاسم في الإبهام والتسخصيص ودخول لام الابتداء.

وقيل: لمشابهته في الأولين فقط. وأما لام الابتداء (فإنها) دخلت بعد استحقاق الإعراب لتخصيص المضارع بالحال، كما خصصت السين ونحوها بالاستقبال.

وزاد بعضهم في وجسوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته. والذي ذهب إليه المستفه أن المضارع، إنما أعرب لمشابهته بالاسم في أن كلا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صبغة واحدة كقولك «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بجزم تشرب إذا أريد النهى عن كل (واحد)(۱) منهما وبنصبه إذا أريد النهى عن الأول فقط ويكون الثاني أريد النهى عن الأول فقط ويكون الثاني مستأنفا.

⁽١) ب، ج رفي آ (احد).

⁽٢) وهي: اسم - بضم الهمزة وكسرها، وسم بضم السين وكسرها وسك - بضم السين وكسرها. اهداين عقيل ٣٩/١.

⁽٣) ب، ج.

⁽³⁾ $\psi_1 = (6)$

⁽٥) ب، وفي أ، ج (فإنما).

^{.1(1)}

فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقسصورة عليه، والمضارع قد يغنيه (عن الإعراب)(١) تقدير اسم مكانه.

فلهذا جعل (فى)(٢) الاسم أصلا (وفى)(٢) الفعل المضارع فرعا، وهذا معنى ما ذكره فى شرح التسهيل. قال: والجمع بما ذكرته بينهما أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء ومجاراة اسم الفاعل فى الحركة والسكون لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عمّا جىء الإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها.

تنبيهات:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما أنه أصل في الأسماء. واستدلوا (على ذلك)(أ) بأن اللبس الذي أوْجَب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو (لا تأكل السمك وتشسرب اللبن) كما تقدم.

وأجاب البصريون بأن النصب في (وتشرب) بأن مضمرة، والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع^(ه).

فلو أظهرت العنوامل المضمرة لكانت دالة على المعنى، ولم يحتج إلى الإعراب: وليس كذلك (منا أحسن زيدا)، لأن الرافع والناصب (والجنار)(1) هو أحسن.

وتقدم ما ذكره المصنف من أن المضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير استم مكانه كقولك: (لا تُعْنَ بالجفاء وتمدح عمراً) فإنه محتمل للمعانى الثلاثة المتقدمة

⁽۱) ب، ج.

⁽۲) ج.

⁽۱) ج

⁽³⁾ T.

⁽٥) مذهب السصريين أن الإعراب أصل في الاسماء فرع في الأفعال. اهد ابن صقيل، وهو الصحيح. قال ابن عقيل: قصد مذهب البصريين (والأول هو الصحيح) اهد ٦/١.

⁽٦) ج وفي ا، ب الجازم.

فى: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع (اسم)(١) مكان كل واحد من المجروم والمنصوب والمرفوع نحو: أن تقول (لا تدن بالجفاء، ومدح عسمرو) (لا تعن بالجفاء مسادحاً عسمراً) (و)(١) لا تعن بالجفاء ولك مدح عسمرو).

وحكى عن بعض المتأخرين، أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد فيه بغيسر سبب فهو^(٤) بقائه بخلاف الاسم فهو (له)^(٥) لا لذاته، فهو فرع، وهذا قول ضعيف^(١).

الثانى: قد أشاروا إلى علة إعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعاً والمضارعة المشابهة.

قال بعضهم: المضارعة من لفظ الضرع، فإنه رضع مع الاسم ضرعاً واحداً. وزعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة مسن (المراضعة)(٧). ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب، لأن البناء كامل التصاريف(٨).

والثالث: لم يتعرض في النظم لما (يبني)(١) عليه الأمر والماضي، وأما الأمر، فإنه يبنى على ما يجوم به لو كنان مضارعا، فإن كنان صحيح الأخر بني على السكون، وإن كان معتل الأخر، أو ما يرفع بالنون حذف آخره.

وأما الماضى فيانه يبنى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أو جمع مؤنث (خالبا)(١٠) فيسكن آخره، فإن اتصل به واو الجمع ضم

⁽۱) أ، ج وفي ب الاسم. (۲) ب، ج.

⁽٣) راجع الأشموني ١/ ٢٤.

⁽٤) ج وَنَى أ، بِ (فهذا).

⁽ه) ب، ج.

⁽٦) قــال الشيخ الصــبان ٦/١٥ (وهو باطل لما عــلمت من أن سبب الإعــراب فيسهمــا توارد المعاني) اهـ.

⁽٧) ب، ج وفي أ (المضارعة).

⁽٨) أ، ج وفي ب (التصرف).

⁽٩) ج وفي ا، ب (بني).

⁽۱۰) له ب.

آخره، وإنما بنى على حركة لشبهه بالمعرف. أعنى المضارع فى وقوعه صفة وصلة وشلط (وحالا)(١) ونحو ذلك. فكان له بذلك سزية على الأسر. وإنما خُصَ بالفتحة طلبا للخفة وسكن آخره عند اتصال الضمير المرقوع كراهة لتوالى أربع حركات فى شيئين هما كشىء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من فعله.

وقال فى شرح التسهيل: إنما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو: (أكرمُنا وأكرمُنا) ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما (لنا) فى الرفع والاتصال وعدم الاعتلال، وضعف قول الجمهور فيما يوقف عليه فى كلامه.

الرابع: أجمعوا على أن الماضى مبنى، وأما الأمر فمذهب البـصريين، أنه مبنى كما تقدم.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة وهو عندهما مقتطع من المضارع^(۲). ثم أشار إلى أن إعراب المضارع مشروط بألا يتصل به نون التوكيد ولا (نون)^(۳) الإناث بقوله:

مِنْ نُونِ تَوكيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ﴿ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُفُنَ مَنْ فَيَنْ

المراد بالمباشر المتصل بالفعل من غيسر حاجز بينهما، فإذا اتصل بالمضارع نون المتوكيد المباشر بنى على الفتح نحسو «هل تَذْهَبَنَّ» واحترز من غير المباشر وهو: ما فصل بينه وبين الفعل الف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة لفظاً أو تقديراً نحو (هل)(ع) يفعلان، و (هل)(0) تفعلُن وهل تفعلن.

حذفت الواو (والآلف)(٢) والياء لالتقاء الساكنين وبنقيت الضمة والكسرة دليلا على ما حذف.

⁽۱) ب.

⁽٢) عندهم، (اضرب) مجزوم بلام الأمر المقدرة وأصله لتنضرب (لأنه) عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيف ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف. ثم يأتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها اهـ خنضرى ١/٣٣، وأميل إلى مذهب البصريين لتداوله.

⁽٣) ب، ج.

⁽٤) ٻ، ج.

⁽ه) ا، ج.

⁽۲) آه ج.

فهذا ونحوه مجرب؛ لأن النون لم تباشره.

والضابط: أن ما كان رفعه بالضحة إذا أكد بنون التوكيد بنى لتركيب معها، وما كان رفعه بالنون إذا أكد (بنون التوكيد)(١) لم يبن لعدم التركيب؛ لأن العرب لأ تركب ثلاثة أشياء(١).

تنبيه:

ما ذهب إليه الثاظم من ألتفسيل في نون التوكيد بين المباشر وغيره هو المشهور والمتصور، وذهب الاخفش وطائفة إلى البناء مطلقا، وذهب قوم إلى الإعراب مطلقاً (٣).

وأما نون الإتاث فسلا تكون إلا مبائسرة؛ فلذلك أطلق لعدم الحاجــة إلى التقيــيد والفعل معها مبنى على السكون تحو: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنَّ) أي يفزَّعن، والروع: (الفزع).

وفى سبب يسنائه مع نون الإناث خلاف. ومذهب سيبويه أنه مبنى حملا على الماضى المتصل بها وصححه في شرح التسهيل.

تئييه:

قال في شهريج الكافية: وأما المتصبل بنون الإناث فمبنى بسلا خلاف وليس كذلك. بل ذهب قوم إلى أنه محرب لوجود سبب الإعراب فيه، ومنهم ابن درستويه، وابن طلحة، والسهيلي⁽³⁾ والإعراب عندهم مقدر منع ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي⁽⁰⁾.

⁽۱) آ، ب.

⁽٢) احترض بأنهم ركنبوها في قوله: لا ماء بارد، ببناء الوصف معها على الفتح وأجيب أن (لا) إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلها كالشيء الواحد، ولا يقاس على باب قلاه غيره قلا يدهي هنا تركيب الفعل مع الضاعل، تم إدخال نون التوكيد اهـ صبان ١/٥٥.

⁽٣) راجع الأشموني ١/ ٢٥.

⁽٤) هو أبو القاسم صبد الرحمن بن حبد الله السهيلى الأندلسى المائقى، وكان عالما بالعربية واللغة والقسراءات، بارها في ذلك، جامعا بين الرواية والدراية، نحويا مقدما. وصنف الروض الانف في شمرح السيرة، وله بحث في رؤية الله والنبي في المنام. وكان شاعرا مجيدا. وتوفى السهيلي بجراكش سنة ٥٨١هـ.

⁽٥) (في صيرورة النون جزءا منه) اهـ خضري ١/ ٣٢.

ثم انتقل(١) إلى الحرف فقال:

وكل حرف مستحق للبنا

هذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيسه مقتضى الإعسراب قالوا: لأن الحرف لا يتصرف (ولا يتعاقب)(٢) عليه في المعاني ما يحتاج (به)(٢) إلى الإعراب.

واعترض: بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة نحو (من).

وأجيب: بأن الحرف: إنما جيء به في الأصل ليدل على مسعني واحد ليس أبر.

وقوله: والأصلُ في المبنى أَنْ يُسكَّنا

يعنى أن الأصل فى كل مبنى من الاسم والفعل والحرف، أن يبنى على السكون، لأنه أخف فبلا يعدل عنه إلا لسبب؛ لأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل إلى الحركة.

ثم قال: ومنه ذو قتح وذو كسر وضم

أى: ومن المبنى صاحب فتح وصاحب كسر وصاحب ضم، فعلم بذلك أن المبنى على أربعة أقسام، وأن أنواع البناء أربعة: ضم وكسر وضتح ووقف وهو السكون.

تنبيهات:

الأول: قد تقرر أن الأصل في المبنى أن يسكن فما بنى (منه) على حركة فلسبب ترك الأصل لأجله.

وأسباب البناء على حركة خمسة: الأول التقاء الساكنين نحو: (أمس).

والثاني: كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات.

⁽١) ج وفي أ، ب (النقل).

⁽٢) بُ وفي أ (ولا يتعقب) وفي ج (ولا يعتقب).

⁽٣) ب.

^{.1(1)}

والشالث: كون الكلمة عرضة، لأن (يبدأ)(١) بها كلام الابتداء (وباء الجر)(١).

والرابع: كون الكلمة لها أصل في (التمكن)(٣) نحو (أول).

والخامس: الشبه بالمعرب نحو (ضرب) (فإنه)(ا) شابه المضارع فبنى على الفتح كما سبق.

الثاني: لتخصيص المني ببعض الحركات أسباب، فأسباب الفتحة ستة:

الأول: مجرد طلب الشخفيف نحو «أين».

الثانى: شبه محلها (بما اكتنف)(٥) هاء التأنيث نحو (بعلبك).

الثالث: مجاورة الألف نحو (آيان).

الرابع: كونها حركة (الأصل)(١) نحو (يا مُضار) (ترخيم)(١) مضار^(١) اسم مفعول.

والحامس: الفرق بين معنى أداة واحدة نحو (يَالَزَيْدِ لَعَمْرِو).

والسادس: الإتباع (ال).

وأسباب الكسرة سبعة:

الأول: التقاء الساكنين نحو (أمس).

والثاني: مجانسة العمل نحو (ياء) الجر ولامه.

⁽۱) أ، ج وني ب (يبتدأ).

⁽۲) ا، ج.

⁽٣) أ، ج رفى ب (التمكين).

⁽٤) ا، ج رنی ب (لانه).

⁽ه) أ، وفي ب، ج (بما هو في كنف).

⁽٦) ب، ج.

⁽۷) ا، ج رفی ب (تفخیم).

⁽٨) في الأصل (مضارر)،

 ⁽٩) نحو كيف، بنيت على الفتح إتباعا لحركة السكاف، لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين. اهـ أشموني ٢٦/٢.

والثالث: الحمل على المقابل نحو: لام الأمر، فيإنها كسرت حملا على لام الجر، لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء.

والرابع: الإشعار بالتأنيث نحو (أنت).

والحامس: كونها حركة الأصل نحو (يا مضارِ) ترخيم مضارُ السم فاعل.

والسادس: الفرق بين أداتين نحو لام الجر. كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء في نحو (لموسى عبد).

والسابع: الإتباع(٢).

وأسباب الضمة ستة:

الأول: أن تكون في الكلمة كالـواو في نظيرتهـا (كنحن)، فـإن نظيرتهـا (هو).

الثاني: شبه المبنى بما هي فيه كذلك نحو: اخشواً (القوم)(٣).

والثالث: ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو (قبلُ وبعدُ).

والرابع: شبه المبنى بما لا يكون له الضم حال الإعراب نحو (يا زيدُ).

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا تحاج) ترخيم (تحاجج)(١) مصدر تحاج. إذا سمى به.

والسادس: الإتباع (٥).

واعلم أن ما حرك لغير التقاء الساكنين فحقه الفتح لخفته، لا يعدل عنه غالباً إلا لسبب من الأسباب المذكورة، وما خرج عن هذا فهو شاذ.

الثالث: قد فهم مما سبق أن الاسم إذا بنى على السكون، ففيه سؤال واحد، لم بنى؟ ولا يقال لم سكن؟؛ لأنه الأصل.

وإذا بني على الحركة، ففيه ثلاثة أسئلة:

⁽١) في الأصل مضارر.

⁽٢) نحو ذه وته - بالكسر - في الإشارة للمؤنثة. أشموني ٢٦/١.

⁽٣) س، ج وفي أ (اليوم).(٤) ب، وفي أ، ج (تحاج).(٥) كمنذ.

لم بني؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟.

وأما الفعل والحرف، فإن بنيا على السكون فسلا سؤال فيهما، وإن بنيا على حركة فسؤالان:

لم حركا؟ ولم كانت الحركة كذا(١).

وقوله: كَايِنَ ٱمْسِ خِيثُ والسَّاكِنُ كُمْ

تمثيل لأنواع المبنى (فأين) مشال لما بنى على الفتح، وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبنى لتضمنه معنى الهمسزة فى الاستفهام، ومعنى أن الشرطية فى الشرط، (وحرك لالتقاء الساكنين)(١) وفتح تخفيفًا للكسرة. وجير (١) وأمس مثال لما بنى على الكسر، وهو اسم لدخول حرف الجسر وحرف التسعريف عليه فى نحو (بالامس) ولصحة الإسناد إليه، وبنى عند أهل الحسجاز لستضمنه معنى حسرف التعريف، لأنه معسرفة بغير أداة ظاهرة، وحرك لالتقاء الساكنين وكسر على أصل التقائهما.

وقبال السهبيلي: مَن كسر (أمس) في كل حال فيإنما (شبه بما)⁽³⁾ سمى بالفعل، وفيه ضميير معكى (نحو⁽⁴⁾) من هذا، عن الكسائي، (وحيث) مثال لما بنى على القيم، وهو اسم لدخول (من) عليه في نحو ﴿ وَمِنْ حَيثُ خَرَجْتُ ﴾ (1) ويني عند غير فقعس (1) لافتهاره إلى جملة افتقباراً لازماً، وضم على أشهر اللغات، لشبهه بالغيايات، ووجه الشبه (أنها كانت) (1) مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمنعت (من) (1) ذلك. كما منعت (قبل وبعد) الإضافة.

⁽١) راجع الأشموني ٢٦/١، ٢٧.

⁽۲) ا، ج.

 ⁽٣) قال أبن هشام في المغنى ١٠٩/١ (جيـر - بالكسر على أصل التـقاء الساكنين كأمس.
 وبالفتح للتخفيف كأين وكيف - حرف جواب بمعنى نعم . . .).

⁽٤) ا، ج.

⁽ه) ب، ج.

⁽٦) سورة البقرة ١٥٠.

⁽٧) فقعس قبيلة من فصحاء قبيلة بنى أسد.

⁽A) ب، ج وفي أ (أنها لما كانت).

⁽۱) ا، ج.

وذهب الزجاج إلى أن (حيثُ) موصولة وليست مضافة فهى بمنزلة (الذى). و(كُم) مثال لما بنى على السكون وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبنى لشبهه بالحرف في الوضع أو لتضمن (كم)(١) الاستفهامية معنى الهمزة والحبسرية معنى (ربُ) التى للتكثير.

وقبل في سبب بناء (كم)(٢) الخبرية غير هذا. مما يذكر في باب (كم)(٣).

ولما ذكر أنواع البناء أخذ يذكر أنواع الإعراب، وهي أربعة: الرفع والنصب والجرم.

وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب، وهذه ثلاثة أقسام:

قسم يشترك فيه المعربان: الاسم المتمكن والفعل المفسارع، وهو الرفع والنصب، تقول (زيدٌ يهابُ) و (إن زيداً لن يهاب).

وقسم يختص بالاسم وهو الجو: (مررتُ بزيدٍ).

وقسم يختص بالفعل وهو الجزم نحو (لم يَهَبُ)(٤).

وإلى هذا أشار بقوله:

والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجعَلَنْ إعْرَابَا

إلى آخره، وهو واضح.

(وإنما اختص الجر بالاسم؛ لأن كل منجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم)(٥). وإنما اختص الجنزم بالفعل، ليكون فنيه(١) كالعوض من الجرفي الاسم.

⁽۱) أ، ب.

⁽۲) ب.

⁽٣) قال المرادى فى باب كم (... وأصا الخبرية، فقيل: لشبهها بها - أى بالاستفهامية - وقيل: حمالا على نقيضه كما يحمل على نظيره. قلت: والتقليل بالشبه الوضعى كاف فى بنائها.

⁽٤) أ، ج وفي ب (لم يذهب).

⁽ه) ا، ج.

⁽٦) أ، ب

وقيل غير ذلك. عما لا فاتنة في ذكره هنا.

وقد أشار بقوله: (كتما قَدْ خصّص)(١) إلى علة تخصيص الفعل بالجزم ثم

فَارْفَع بِضَمَّ وَٱنْصِبَنْ فَتَحَا وِجُرَّ كَسْراً كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْلَهُ يَسُرَّ وَاجْزَمْ بِتَسْكِينَ

يعنى: أن أصل الإضراب أن يكون بالحركات والسكون، فأصل الرفع أن يكون بضمة. وأصل الشعب أن يكون بفتحة، وأصل الجر أن يكون بكسرة، وأصل الجزم أن يكون بالسكون؛ إذ لاحظ له في الحركات، فكان حظه حذفها.

وقد مثل الرفع والتصب والجر «ذَكُرُ اللَّهُ عَبْدَهُ يَسُرُّهُ.

ثم قال: وهَيْرُ مَا ذُكِر يَنُوبُ

فأشــار إلى أن الإعراب بغيـر ما ذكر من الحــركات والسكون (نائب)(٢) عن المذكور فينــوب عن (الضمة)(٢) الواو والألف والنون، وعن الفتــحة الألف والياء والكسرة وحذف النون.

وعن الكسرة الياه والفتحة، وعن السكون حذف الحرف.

فللرفع أربع هلامسات، وللنصب خمس علامات، وللجر ثلاث علامات، وللجزم هلامتان.

فهـذه أربع عشرة علامة: أربعة أصول، وعشسرة تنوب عن تلك الأصول. وسنذكر مواضع النيابة مفصلة إن شاء الله تعالى.

ثم مثل ما أهرب بغير ما ذكر عن طريق النيابة بقوله (نحو ُ جَا أَخُو بنى نَمرُ) (فَاخُو) مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، و (بنى) مجرور بالياء نيابة عن الكسرة.

واهلم أن الغالب في الاسم، إما حركة، وفي الفعل إما حرف وإما حلف. فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع:

الأسماء الستة، والمثنى، والمجموع على حده.

قال:

⁽۱) ب.

⁽۲) ب، ج وفي أ (نابت).

⁽۳) آ، ب.

إعراب الاسماء الستة

فيدا بالأسماء الستة، لأن المفرد سابق^(۱) (على المثنى)^(۱) والمجموع فقال: وَارْفَعْ بِوَاوِ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِياءِ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ أَى الذّى سَاصِفُه لك مِن (الأسماء)^(۱) يعنى الأسماء الستة.

واعلم أن في إعراب هله الأسماء السنة عشرة مذاهب قد ذكرتها في غير هذا المختصر وأقواها مذهبان: أنا أذكرهما:

الأول مذهب سيبويه، والفارسي، وجمهور البصريين، أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع (فيها)(٤) ما قبل الآخر للآخر.

فإذا قلت: (قامَ أبو زَيْد) فأصله أبَوُ زيد. ثم اتسعت حركة (الباء)(٥) لحركة الواو فصار أَبُوُ زَيْد، فاستثقلتُ الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: (رأيتُ أبا زيد) فأصله أبو ريد. فقيل: تحركت الواو وانفستح ما قبلها فقلبت ألفاً. وقسيل: ذهبت حركة الباء شم حركت إتباعاً لحسركة الواو، شم انقلبت الواو ألفا.

قيل: وهذا أولى (ليتوافق النصب مع الرفع)(^(١) والجر في الإتباع.

وإذا قلت: (مررتُ بأبى ريد) فأصل بأبَو زيد. فأتبعت حركة الساء بحركة الواو فصار بأبُو زيد. فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت في نحو (مِيزان).

هذا (تقرير)(٧) المذهب الأول. وذكر في التسهيل أنه الأصح^(٨).

⁽۱) فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة، والمفرد سابق المثنى والمجموع، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه اهـ أشموني ٢٨/١.

⁽٢) أ، وفي ب، ج (للمثني).

⁽٣) أ، ج رفى ب (الأسماء الستة).

 ⁽٤) أ، ب رفي ج (فيهما).

⁽٥) ج وفي أ، بُ (البناء).

⁽٦) ب، ج وفي أ (ليتوافق الرقع مع النصب والجر).

⁽٧) أ، ب وفي ج (تقدير).

⁽A) وإليه أميل، وراجع التسهيل ص١٠.

والثاني: مذهب قطرب والزيادي(١). والزجاجي ٢٣ من البصريين، وهشام(١) من الكوفيين في أحمد (قوليه)(١) ومن وافقهم أن إصراب هذه (الأسماء)(١) بالآحرف المذكورة.

قال في شرح التسهيل: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف(٦).

قلت: ولكنه مستثلزم للخبروج عن الأصل، إذ أصل الإعبراب أن يكون بالحبركات ولعدم النظيم، إذ ليس في المفبردات ما يعبرب بالحبروف غيبر هذه الأسماء، ولبقاء (فيك) و (ذي مبال) على حرف واحد، لأن الإعبراب زائد فلا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذا بخلاف المذهب الأول.

فإن قلت: ظاهر كالامه هنا موافقة قطرب ومن ذكر معه في أن إعراب هذه الأسماء بالحروف.

قلت: يحتسمل أن يكون وافق القائل بذلك هنا، ويحتسمل أن يكون تسامح في جعله الإعراب بالأحرف، لكون الحركات هنا لا تظهر والحسروف مفيدة ما تفيد

الاحيلًا حبلًا حبلًا حبيب تحملت فيه الأذى

ومات سنة ٣٤٩ هـ. تسع وأربعين وماثتين.

(٢) هو أبو القاسم هبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، أصله من (نهاوند) ثم انتقل إلى بغداد ولزم أبا إسسحق إبراهيم الزجاج، حتى برع في النحو وإليه ينسب؛ وصنف كثيرا من الكتب، منها كتاب الجمل في النحو - صنفه بمكة - والإيضاح في علل النحو، والكافي - توفي بطبرية سنة ٣٤٠ هـ أربعين وثلاثمائة.

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوى الكرفى، أحد أعيان أصحاب الكسائى.
 صنف كتاب مختصر النحو. وتوفى سنة ٢٠٩ هـ تسم ومائين.

(٤) ب وفي أ، ج (قوله).

(٥) أ، ج وفي ب (الأشياء).

(٦) راجع الأشموني ١/ ٣١.

⁽۱) وهو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي يكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحق الزيادى: قال ياقوت الحموى: كان نحويا لغويا راوية. قرأ على سيبويه كتابه، ولم يتمه. وروى عن أبى عبيدة والأصمعى وكان يشبه به في معسرفة الشعر ومعانيه، وكان شاعرا ذا دعابة وفرح. صنف التقط والشكل وشرح ثلث سيبويه، والأمثال، وغير ذلك. وله في جارية سوداه:

الحركات لو ظهرت، وأراد (بذلك)(١) التقريب على المستدئ، كما فعل كـــثير من المصنفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه.

ويؤيد حمله على النسامح نصه في التسهيل على أن إعرابها بالحركات هو الأصبح وقوله: مِنْ ذَلكَ ذُو إِنْ صُحْبَةُ أَبَانَا

شروع في ذكر الأسماء الستة، وبدأ (بذو) لأنها لا تفارق الإعراب بالأحرف (وقيد إعرابها بأن تبين)(١) معنى الصحبة احترازاً من (ذو) الموصولة في لغة طبي (١٦) فإنها مبنية على (الأعرف)(١٤).

وقوله: وَالفَّمُ حَيثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

يعنى أن (الفم)^(ه) من الأسماء التى تعرب بالأحرف، إن بانت^(١) منه الميم أى: والت وفارقت فتمقول (هذا فوك. ورأيت فاك. ونظرت إلى فيك) وإن كان بالميم ففيه عشر لغات:

نقُصه، وقبصرهُ، وتضعيفه، كل منها مع فتح الفاء أو كسرها أو ضمها، فهذه تسعة، والعاشرة: إتباع فائه لميمه وأفصحها (فتح)(٧) فائه منقوصاً.

وقوله: اب الح حم كذاك

أى: ترفع بالواو وتنصب بالآلف وتجر بالياء، والحم: هو أبو الزوج ونحوه من أقاربه، وقد يطلق على أقارب الزوجة.

⁽۱) أ، ج رفي ب (بقوله).

⁽٢) ج رَفَى أ (وقيدها بأن تفهم) وفي ب (وقيدها بأن تبين).

⁽٣) من أشهر القبائل السمنية وأعظمهما شأنا، ومساكنها الجبلان في وسط نجد ومن أطيب بلاده، وكان لبلادهم شأن عظيم في حكم التجارة في شمال بلاد العرب.

⁽٤) ج وفي أ، ب (الأعرب).

⁽٥) ب، ج وفي أ (القسم).

⁽٦) ب، ج وفي ا (وإن).

⁽٧) ا، ب.

وقوله: (وهن) أي كذلك، وأخره (لوقوع) (١٠ الحسلاف فيه، فإن الفراء أنكر إعرابه بالأحرف ألى الفراء أنكر إعرابه بالأحرف ألى الفراء ألكل والأحسن فيمه التزام التقص، وهو حذف لامه، وجعل الإعراب على عينه «كيد» والأحسن فيمه العملاة والسلام: «من تعزّى بعراء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا» (١) وإلى هذا أشار بقوله: والتقص في هذا الأخير أحسن .

أى: أحسن من الإعراب (بالأحرف)(٤) وجرت عادة (كثير)(٥) من النحويين أن (يذكروا)(٢) قالهن منع هذه الأسماء منبهين على قلة إعسرابه بالأحرف، فيوهم ذلك (مساواته)(٥) لَهُنَّ.

قال في شرح التسهيل: ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب، وإن حظى من الفضل بأوفر نعيب.

والهن: كتاية عن اسم جنس، قال في الـصحاح^(٨) كلمة كناية (ومعناها)^(١)

⁽١) ب، ج رفي أ (لوقع).

⁽٢) أي: آنكر الغراء إثمامه، وهو محجوج بنقل سيبويه: الإتمام عن العرب. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، أهد أشموني ٢٩/١.

⁽٣) تعزى: انتمى وانتسب. هزاء الجاهلية: هو أن يـقول الرجل: يالفلان. ليخرج الناس معه للقتال في الباطل، أعضوه بهن أبيه: فعل أسر من أعض. أي: قولوا له: اعضض على قبل أبيك الله تتسسب إليه، ولا تجيبوه استهزاء به. ولا تكنوا، لا تذكروا كناية الذكر وهي الهن. بل اذكروا اسمه الصريح.

هو حديث صحيح هن أيى، رواه أحمد في مستده، والنسائي، وابن حبان في صحيحه، والطبراني في الكبير.

الشاهد: في «الهن» فإنه استعمل منقوصا معربا بالحركات الظاهرة. وإذا استعمل الهن غير مضاف كان منقوصا بالإجماع.

⁽٤) ٻ، ج.

⁽٥) ب، ج وفي أ (كثيرة).

⁽١) ب، ج وفي أ (يذكر).

⁽٧) ب رقی آ، ج (مساوة).

 ⁽A) هو كتاب للجوهرى رئيه فى ثمانية وعشرين بابا. وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا على حسب حروف المعجم وترتيبها ٢/٥٦٧.

⁽٩) ب وفي أ، ج (معناه).

فـتقــول: «هذا هنك» أي: شــيئك. وقــال ابن الدهان^(۱): هو كناية عــما (يقلل)^(۱) وكثرة الكناية به عن الفرج.

ثم قال: (وَفِي أَبِ وَتَالِيهِ يَنْدُو) أي: يندر النزام النقص في «أب» وتالييه. وهما: أخ وحم.

ومته قوله^(۱۲):

بِاْبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمُ وَمَنْ يُشَابِهُ ابهُ فَمَا ظَلَمُ فالوجه الراجح في «هن» هو المرجوح في «اب» وتالبيه.

(٢) أ، ب وفي ج (يتعلل).

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج يمدح هدى بن حاتم. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «بأبه اقتدى عدى»: أراد به صدى بن حاتم الطائى وهو صحابي جليل. «الظلم» وضع الشيء في غير محله. وهذا البيت نظم فيه النساعر المثل السائر؟ «من أشبه آباه فما ظلم».

المعنى: أن عدى بن حساتم اقتدى بأبيسه حاتم الطائى فى الجود والكرم، فسمن يشابه أباه، ويحاكسه فى صسفاته فسما ظلم فى هذا الاقسنداء، لأنه أتى بالصسواب ووضع الشىء فى محله.

الإحراب: «بأبه» جار ومسجرور متعلق باقتسدى. «اقتدى عدى» فسعل وفاعل «فى الكرم» جار ومجرور متعلق باقستدى أيضا «ومن» اسم شرط «يشسابه» فعل مضارع فسعل الشرط وما وفاعله مستنر فيه «أبه» مفعول به ومسضاف إليه «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط وما نافية «ظلم» فعل ماض فاعله مستنر فيه. والجملة فى محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: هو أن الآب قد استعمل فيه في الموضعين بحدَّف اللام معرب بالحركات. فهذا لغة العرب.

مواضعه: ذكره من شمراح الألفية: ابن الناظم ص١٢، ابن عقيل ٢/ ٢٢، وابن داود، والمستدوبي، والاصطنهاوي، والمكودي ص١١، وابن هشام ٢/ ٢٢. والسيوطي في شرحه ص٩، وفي همم الهوامم ٢٩/١.

⁽۱) هو سعيد بن المبارك، المعروف بابن الدهان. قال ياقوت: من أهل واسط، قدم بغداد فأقدام بها وقرأ على هبة الله، وكان مولده سنة أربع وتسعين وأربعمائة في ليلة الجمسعة حادي عشرين رجب، وكان إماما في النحو، وصنف شرح الإيضاح في أربعين مجلدة وشرح اللمسع لابن جني في عدة مجلدات، والدروس في النحو – وغير ذلك. وتوفى بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ تسع وستين وخمسماتة.

وأنكر بعضهم نقص «حم» وقد حكاه الفراه، وحكى أبو زيد (١١) نقص اخ. ثم ذكر لغة ثالثة في أب وتاليبه فقال:

وتَصَرُّها مِنْ نَقْصِهِنْ أَشْهَرُ

يعنى أن القصر في «أب» وتالييه، وهو النزام الألف مطلقاً، وجعل الإعراب بالحركات المقدرة (في الألف)(^{۱)} أشهر من النقص فيها.

أما قصر الحم فكثير، ومن قصر الآب قول الراجز^(۱۲):

إِنَّ ٱلْيَاهِمَا وَأَبَّا ٱلِّبَاهَا ۚ قَدْ بَلَغَا فِي اللَّجِدِ غَايَتُنَاهَا

(٢) أ، ب.

(٣) البيت: نسبه العينى لأبي النجم العجلى. ونسبه الجوهرى لرؤبة بن العجاج ونسبه أبو زيد
 في نوادره لبعض أهل اليمن، والبيت من الرجز.

الشرح: ﴿إِن أَبَاهَا عَيْ: أَبَا قَرِيا اللَّهُ عَبِلُهُ:

قُواَهُمَّا لَرَّيًّا ثُمُّ وَأَمَّا وَامَا ﴿ مِنْ الَّذِي لُو ٱلَّذَا نَلْنَامَاهِ

«المجد»: الكرم والمواد «بالغابتين» المبتدأ والنهاية والضحير في وغايتاها» للمحد وأنث باعتبار المتولة.

الإحراب: «إن» حرف توكيد ونصب «أباها» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف. ويحتمل أن يكون منصوبا بالآلف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور. «وأبا» معطوف على اسم إن. «أباها»: مضاف إليه. «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض وألف الاثنين فاعله. والجملة في محل رفع خبر إن «في المجد» جار ومجرور متملق بالفعل قبله «ضايتاها» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف.

الشاهد: نزوم الآلف في «أباها» على لغة القصر في الأسماء السنة، وهو صريح في «أبا» الثالثة؛ لأنه مضاف إليه. أما الأولى والثانية فبالقرينة؛ لأن التلفيق في اللغات بعيد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٣، وابن عقيل ٢٣/١. والشاطبي، والسندوبي، والأشموني ٢٩/١. والسيوطي والسندوبي، والأشموني ٢٩/١. والسيوطي في شرحه للألفية ص٩. وفي همع الهبوامع ٢٩/١. وفي شبرح المفصل لابن يميش ١٣/١. وفي خزانة الأدب رقم ٥٥٥. والإنصاف ١١/١.

⁽۱) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن الخزرج أبو زيد الأنصارى، كان إماما نحويا صاحب تصانيف أدبية ولغوية. قال السيرافي: كان أبو زيد يقول كما قال سيبويه. ومن تصانيفه: لغات القرآن، وفريب الأسماء. وغير ذلك. توفي سنة ٢١٥ خمس عشرة وماتين، وقيل: أربع عشرة. عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة.

ومن قصر الآخ قولهم: ﴿مُكُرُّهُ أَخَاكُ لَا بَطُلُ ﴾(١).

تنيهات:

الأول: قد اتنضع بما ذكر في هذه الأرجسورة أن الأسماء الستة على ثلاثة أقسام:

قسم ليس فسيه إلا لغسة واحدة وهو الإعراب بالأحسرف، وذلك الذوا بمعنى صاحب واقما بلا ميم.

وقسم فيه لغتان: النقص ثم الإعراب بالأحرف وهو «هن».

وقسم فسيه ثلاث لغات: الإهسراب بالأحرف ثم القسصر ثم النقص، وهو: «أبٌ وأخٌ وحمٌ».

الثانى: زاد فى التسهيل فى «أب» التشديد فيكون فيه أربع لغات، وفى «أخ» التشديد، و «أخوُ» بإسكان الحاء، فيكون فيه خمس لغات، وفى حَمْ حَمْواً كَقَرْو، وَحَمَّنًا كَفَرْهُ (٢) وَحَمَّا كَخَطَا.

فيكون فيه ست (لغات)^{(۱۲) (٤)}.

الثالث: مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وزنها فَعَلَّ - بالتسحريك، ولامها ياء.

⁽۱) ورد هذا في مجمع الأمشال ج٢ ص٣٠٨ رقم ٢١١٧ وقال هذا من كلام أبي حنش محال بيه منه مجمع الأمشال ج٢ ص٣٠٨ رقم ٢١١٧ وقال هذا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إمحوته: هل لك في غار فيه ظباء؟ لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال ضربا أبا حنش. فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل. فقال أبو حنش: مكره أخاك لا بطل. يريد أنه محمول على ذلك لا أن في طبعه شجاعة.

الشاهد: في «أخاك» فإنه مقصور معرب بالحركات المقدرة على الآلف.

 ⁽۲) القرو - بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب،
 والقرء - بفتح القاف وسكون الراء - وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد
 تضم قافه.

⁽٣) ب.

⁽٤) راجع التسهيل لابن مالك ص٨.

ومذهب الحليل أن ورنها فَعْل - بـالإسكان - ولامها واو، فـهى من باب قوة (١).

وقال ابن كيسان(٢): محتمل للوجهين جميعاً.

وفوك: وزنه عند الخليل وسيبويه فَعْلُ - بفتح الفاء وإسكان العين - وأصله فوهُ ولامه هاء.

وذهب الفراء إلى (أن)(٣) وزنه فُعل بضُم الفاء.

وأبُّ وأخُّ وحمُّ وهنَّ وزنها عند السيصريين فَسَعَلُّ بالتحريك -- (ولامساتها)(١٠) واو بدليل تثنيتها بالواو.

وذهب بعضهم إلى أن لام «حمه ياء. من الحماية لأن أحسماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم في التثنية حَمَوان، وفي إحدى لغاته حَموًّ.

وذهب القسراء إلى أن وزن «أب وأخ وحم» فعل - بالإسكان - ورد عليه بسماع (قصرها)(*) وبجمعها على أفعال.

وأما «هَنَّ» فقال بعضهم لا أصرف ما يدل على أن أصله التحريك، واستدل الشارح على ذلك بقولهم: «هنة وَهنوات»(١) وقد استدل (به)(٧) بعض شراح

⁽١) ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء وأصله ذوو – حذفت الثانية اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى اهـ صبان ١/ ٦٥.

⁽٢) هو محسمه بن إبراهيم بن كيسان النحوى. قال الخطيب: كان يحفظ المذهب البصرى والكوفي في النحو. لاته أخذ عن المسرد وثعلب. وكان أبو بكر بسن مجاهد يسقول: إنه أنحى منهما. وكان يجتمع على بابه نحو مائة رأس من الدواب للرؤساء والأشراف الذين يقصدونه.

ومن تصانيف: ١- المهذب في النحو. ٢- والمختار في علل النحو.

٣- وما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وغير ذلك.

قال الخطيب: مات لثمان خلون من ذي القعدة سنة ٢٩٩هـ تسع وتسعين وماثنين.

⁽٣) پ.

⁽٤) أ، ج وفي ب (ولامها).

⁽٥) ا، ب وفي ج (قصر).

⁽١) راجع الشارح ص١٢.

⁽٧) في نسخة (ج).

الْجُزُولية (١) واعترض ابن إيار (١) بأن فتحة النون في «هنة» تحتمل أن تكون لهما التأنيث، وفي «هنوات» لكون مثل «جَفَمنات» ففتح لجمعه بالألف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد، وقد حكى بعمضهم في جمعه «أهناه» فيه (يستدل) (١) على أن وزنه فَعَل - بالتحريك، وهذا موضع اختصار (١).

ثم اشار إلى شرط إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة فقال: وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لا لِلْمَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلا

فاحتــرز: بما لم يضف منها نحو «أب» فإنه يعرب بحــركات ظاهرة، وكلها تفرد إلا «ذو» فإنها ملازمة للإضافة.

وإذا أفرد (فوك) عُوِّض من واوه ميم، وقد ثبتت الميم في الإضافة كقوله(٥):

⁽۱) ألف الجزولية أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى. وجزولة بطن من البربر. وكان إماما في العربية لا يشق غباره مع جودة التفهيم وحسن العبارة، ولزم ابن برى بمصر وأخذ عنه العربية جماعة: منهم الشلوبين وابن معط. وله حاشية على الجمل للزجاجي. ومات سنة ٢٠٧هـ سبع بعد الستمائة.

⁽٢) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين، كذا ساق نسبه ابن رافع في تاريخ بغداد. وقال: كان أوحد زمانه في النحو والتصريف. قرأ على التاج الأرموي.

وله شرح الــضروري لابن مالك. والإســعاف في مــسائل الخــلاف والمحصــول في شرح ﴿ ِ القصول لابن معط، توفي ببغداد سنة ٦٨١هــ إحدى وثمانين بعد الستمائة.

⁽٣) ب، ج. وفي أ (سبندن).

⁽٤) راجع الأشموني ٢٠/١.

⁽٥) قائلة: رؤبة بن العجاج، وهو من قصيدة طويلة موجزة.

وصدره: كالحرت لا يلهبه شيء يلهمه

الشرح: «يلهمه» أي يبتلعه من اللهام فعال من لهمت الشيء ألهمه إذا ابتلعه، ومنه سمى الجيش لهاما. ظمآن: أي عطشان.

وفي مجمع الأمثال ج٢ ص٤٣١ رقم ٤٧١٣ (يضرب لمن عاش بخيلا مثريا).

الإعراب: يصبح: قعل مضارع ناقص وقمه ضميم مستتر يعود إلى الحوت وهو اسمه «ظمآن» خبره اوفى البحر قمه الواو للحال والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. فمه: مبتدا مؤخر والهاء مصاف إليه. والحملة في محل نصب على الحال.

يُصبِحُ ظُمَانَ وَفِي البَحْرِ فَمُهُ

ولا تختص بالفسرورة محلافا لأبي على (١)، ولقوله عليه الصلاة والسلام: (لَخُلُوفُ فَم الصَّائم عند الله أطيبُ من ربح المسك)(٢).

واحترز مما أضيف منها إلى ياء المتكلم، فيإنه يعرب بمحركات مقدرة (نحو)^(۱): (هذا أخي) وكلها تضاف إلى الياء إلا (ذو) فإنها لا تضاف إلى مضمر، وإنحا تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر⁽¹⁾.

ويشترط في إهسراب تقلم الأسماء بالأحرف مع الشسرطين المذكورين شرطان آخران:

مواضعه: ذكوه في تسرح الألفية للأشموني ١/ ٣١، وابن سالك في التسهيل ص٩، والشاهد رقم ٣١/١ في خوانة الأدب، والسيسوطي في همم الهوامع ج١ ص٠٤، ومجمع الأمثال.

(۱) هو: الحسن بن أحده الإهام أبو على الفارسي النحوى المشهور، وكان واحد زمانه في علم العربية. أتحدُ عنه الزجاج وابن السراج، ويرع في طلبته جماعة كابن جني وعلى بن عيسى وغيرهمها. وكان متصلا بعضد الدولة حتى كان يقول: أنا غلام أبي على في النحو.

ومن مؤلَّفاته العظيمة كتاب الحجة في التعليل لقراءات القرآن.

وتوغى ببغلاد سنة ٧٧٧هـ سبع وسبعين وثلاثمائة.

(٢) (خلوف) بضم الحاء وقد تفتح ولكن الفتح لغة شاذة كما لمى تحفة ابن حجر بل قيل:
 خطأ - تغير رائحة الفم من أثر الصيام لحلو المعدة من الطعام.

(أطيب عند الله . . .) إلىخ . كناية عن تقريب الله تعالى الصائم من رضوانه وعظيم نعمه . وهو حديث صحيح عن أبى هريرة وأبى سعيد معًا، ورواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي والبخاري.

(٣) ب، ج رئی ا (رنحو).

(٤) كإضافت إلى العلم في نحو (أنا الله ذو بكة) وإلى الجسملة نحو (اذهب بذى تسلم) أى: اذهب فى وقت صاحب مسلامة، وفى نكت السيسوطى أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة، وفي يس أنه أضيف إلى الضمير شفوذا. اهـ صبان ١٩٦١.

الاستشهاد فيه: قلمه حيث أثبت الشاعر الميم في حالة الإضافة وليس ذلك لضرورة خلافا لأبي على: قال أبو على في البغداديات (قد اضطر الشاعر فأبدل من العين الميم في الإضافة كما أبدلها منها في الإفراد فقال: وفي البحر فمه: وهذا الإبدال في الكلام إنما هو في الإفراد دون الإضافة، فأجرى الإضافة مجرى المضرد في الشعر للضرورة هذا كلامه) اهد خزانة الأدب ٢١٦١/٢ - أقول: ولا التفات إلى قوله: بدليل الحديث.

أن تكون مفردة، فإن ثنيت أو جمعت أعربت إعـراب المثنى والمجموع وأن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات.

فإن قلت: فقد أهمل هذين الشرطين.

قلت: قد علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة، فاكتفى بذلك.

ثم مـثل ما أضـيف إلى غيـر الياء بقـوله: (جا أخـو أبيك ذَا اعتــلا) وهو واضح.

إعراب المثنى

ئم انتقل إلى الموضع الثانى من مواضع نيابة (الحرف عن الحركة)(١) فقال: بالألف ارْفَع المُنتَّى وكِلا

المثنى: هو الاسم الدال على اثنين فى زيادة فى آخره (صَالحة)(٢) للتجريد وعطف مثله عليمه كقولك: (زيدان ورجلان) فاينه يصلح فيهما ذلك نحو (زيد ورجل ورجل).

وللتثنية ثمانية شروط:

الأول: الإفراد، فلا يجوز تثنية المثنى والمجموع على حدة ولا الجمع الذى لا نظير له في الأحاد اتفاقا، وأما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المصنف جواز تثنيته.

وقال غيره: إن تثنية الجمع واسم الجنس غير مقيسة.

الثانى: الإعراب. فلا يثنى المبنى، وأما قدولهم: (منان ومنَيْن) فليست الزيادة فيهدما للتثنية بل للحكاية يدل على ذلك (حذفهما)(٢) وصلا، وأما (يازيدان ولا

⁽١) أ، ج وفي ب (الحرف عن الحركات).

⁽۲) ج رقی ا، ب (صالحا).

 ⁽٣) ب، ج وفي أ (حذفها).

رجلين) فإنما ثنيا قبل البناء، وأما (هذان واللذان) ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى (وليست)(١) من المثنى الحقيقي عند المحقين.

الثالث: عدم التركيب. فلا يشنى المركب تركيب إسناد اتفاقاً، وكذا ما فى حكمه كأنما مسمى به، واختسلف فى تثنية المركب تركيب مزج نحو: (بعلبك وسيبويه) وصحح أكثرهم المنع لشبهه بالمحكى ولعدم السماع.

وأما الأعلام المضافة نحو: (أبي بكر) فيستغنى فيها بتثنية المضاف (وجمعه)(١) عن تثنية المضاف إليه وجمعه، وأجاز الكوفيون تثنيتهما (معاً)(١) وجمعهما (معاً)(٤) فتقول: (أبوا البكرين وآباء البكرين).

الرابع: التنكير. قلا يثنى السعلم باقياً على عسلميت. بل إذا أريد تثنيت قدر تنكيره، ولذلك لا تشتى الكنايات عن الاعلام نحو (فسلان وفلانة) فإنهسا لا تقبل التنكير.

الخامس: أن يكون قابلا لمسنى التثنية. فلا تثنى الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود (كشمس وقمر) إذا قصدت الحقيقة.

السادس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: (القسمرين) في الشمس والقسمر فمن باب التغليب (٠).

السابع: اتفاق المعنى، فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز. هذا مذهب أكثر المتأخرين، قال في شرح التسهيل: والأصح الجواز، وعن صرح بجواز ذلك أبو بكر بن الأنباري(1).

⁽١) أ، ب وني ج (وليس).

⁽۲) ب، ج. (۳) ج.

⁽٤) ب.

N RE (A)

⁽٥) قال السيوطي في المهمم ١/ ٤١ (وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه) اهـ.

⁽۲) هو الإمام أبو بكر محسمد بن القاسم بن الحسن الأنبارى النحوى اللغسوى. قال الزبيدى: كان من أعلم الناس بالنحو على مذهب الكوفيين وبالأدب وأكثرهم حفظا للغة. وكان بمن يرى القياس فى النحو ومقول: النحو كله قياس ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو. وتوفى ابن الأنبارى ليلة المتحر سنة ٣٢٧هـ سبع وحشرين وثلاثمائة ببغداد.

الثامن: ألا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته نحو: (سواء) فـإن أكثرهم لا يثنيه استغناء بتثنية سيٌّ فقالوا: هما (سيان) ولم يقولوا: (سواءان) على أن أبا زيد حكاه عن العرب.

وما أعرب إصراب المثنى وهو مخالف لمعناه بقصد التكثـير نحو: ﴿ ثُمُّ ارْجِعِ الْبُصَرَ كَرُّتَيْن ﴾(١).

أو الإفراد نحو: (البحرين) أو موافق له ولم يصلح للتجريد نحو: (اثنين واثنتين).

أو صلح للتجريد وعطف مباينه عليه لا عطف مثله نحو: (القمرين) في الشمس والقمر، و(العمرين) في أبي بكر وعمر. فهو ملحق بالمثني.

وقد أشار فى النظم إلى أربعة ألفاظ ألحسقت بالمثنى فأعربت إعرابه، وليست من المثنى حقيقة وهى (كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان).

أما (كلا وكلتا) فهما اسمان (مفردا اللفظ مئنيا المعنى)(١) بدليل الإخبار عنهما بالإفراد تارة مراعاة للفظ وبالتثنية تارة مراعاة للمعنى وقد اجتمع الأمران في قوله(٢):

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْىُ بَيْنَهُمَا قَد أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

الشرح: (كلاهما) يعنى كلا الفرسين، (حين جد الجرى) أى حين اشتد الجرى وقوى بين الشرح: (كلاهما) يعنى كلا الفرسين، وأصله جدا في الجرى أى: اجتهدا فيه، (قد أقلما) أى: قد كفا عنه. (دايي) اسم فاعل من ريا يربو ربوا. وهو النفس العالى، وريا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع.

الإعراب: (كلاهما) مبتدا ومضاف إليه. (حين): ظرف متعلق باقلعا (جد الجرى): فعل وقاعل، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها (بينهما) ظرف متعلق بجد (أقلعا) فعل وقاعل، والجملة في محل رقع خبر المبتدا (وكلا) الواو للحال. كلا: صبتدا (انفيهما) مضاف إليه (رابي) خبر المبتدا وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر.

الاستشهاد فيه: في موضعين. الأول: أنه اعتبر معنى (كلا) وثني الحبر حيث قال ،قد أقلعا)، والثاني: أنه اعتبر لفظ (كلا) ووحد الحبر حيث قال (رابي).

⁽١) سورة الملك ٤.

⁽٢) أ، ج وفي ب (مفردان في اللفظ مثنيان في المعني).

⁽٣) البيت قائله الفرزدق. وهو من البسيط.

ولكونهسما مفيودي اللفظ مئنى المعنى، أعربا إعراب المفرد في موضع (وأعربا)⁽¹⁾ إعراب المفنى في موضع. فأعربا مع الظاهر إعراب المفنى في موضع. فأعربا مع الظاهر إعراب المثنى بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا.

ولما كان الإعراب بالحروف فرعا عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرعاً عن الإضافة إلى المظهر، جعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل (تحصيلا لكمال المناسبة) ٣٠٠.

وإلى هذا أشار بقوله: إذا بمُضْمَر مُضافاً وُصلا

أى: إذا وصل (كلا) بمضمر حال كونه مضافًا إلى ذلك المضمر، فمضافاً حال من الضمير المستكن في وصل وهو ضمير (كلا).

وقوله: (كلتا كسفاك) يعنى مثل (كلا) في أن إعرابها إعسراب المثنى مشروط بالإضافة إلى الضمير.

تنبيهات:

الأول: حكى الفراء في (كلا وكلتا) ثلاث لغات:

الأولى: أن يعوبا مع الظاهر إعراب المقصور ومع المضمر إعراب المثنى كما (تقدم)(١).

والثانية: أن يعربا أعراب المثنى مع الظاهر والمضمر ونسبها إلى كنانة.

والثالثة: أن يعربا إعراب المقـصور مع النوعين أيضا وجـعل من ذلك قول بعضهم: (كلاهما (وتمرا)(ه) (١) بالالف.

مواضعه: ذكره ابن الناظم في شرحه للألفية ص١٤، والأشموني أيضا ١/٣٢، وابن
 هشام في المغنى ١/١٧٢، وابن يعيش في شرح المفسصل ١/٤٤، والسيدوطي في همم
 الهوامع ١/ ٤١، والحصائص ١/٤٢١، ٣١٤/٣.

وقيل: هذا البيت قيل في ابنة جرير وبعلها تندرا.

⁽١) ب وفي أ (أعرب) فيهما.

⁽٢) ب، ج رفي أ (المثدر).

^{.1 (}٣)

⁽٤) ا، ب.

⁽٥) ب، ج وفي أ (غرات).

⁽٦) قال سَيبويه ١٤٢/١ (ومن ذلك قول العرب: كليهما وتمرا، فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل وترك ذكر الفعل لما كان قسيل ذلك من الكلام كأنه قال: أعطني كليهما وتمرا =

الثاني: ما تقدم من أن (كلا وكلتا) (مفردا اللفظ مثنيا المعنى)(١) هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما بالمفرد في الكلام الفصيح كما تقدم.

ورعم البغداديون: أن (كلتا)(٢) قد نطق لها بمفرد في قول الراجز:

فِي كِلْتَ رِجُلِيْهَا سُلامَي وَاحِلَهُ (٣)

= ومن المرب من يقول: كلاهما وتمرا كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا).

وفى مجمع الأمشال للميدانى رقم ٣٠٧٩ (كلاهما وتمرا، ويروى: كليسهما) أول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدى . . . جعله أبوه راعيا يرعى له الإبل قبينما هو يوما يرعى إذ رقع إليه رجل قد أضر به العطش واللغوب، وعمرو قاعد ويين يديه زبد وتمر وتامك السنام سفدنا منه رجل فقال: أطعمنى من هذا الزبد والتامك، فقال حمرو: نعم، كلاهما وتمرا، فأطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبنا حتى روى . . . فذهبت كلمته مثلا، ورقع (كلاهما) أى: لك كلاهما، ونصب تمرا على معنى أزبدك تمرا. ومن روى كليهما فإنما نصبه على معنى أربدك تمرا.

(١) أ، ج وفي ب (مفردان في اللفظ مثنيان في المعني).

(۲) ج رفی آ، ب (کلا).

(٣) قال العينى: قائله راجز من الرجاد لم أقف على اسمه - ينصف نعامة - من الرجز السدس.

وتمامه: كلتاهما مقرونة بزائده.

الشرح: (في كلت رجليها) الضمير عائد على النعامة - أي: في إحدى رجليها (سلامي) يضم السين وتخفيف اللام وفستح الميم - على وزن حبارى هي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الاصابع من الهد والرجل.

(كلتاهما) السضمير للرجلين. (مقسرونة بواحدة) أي: من السلاميسات، وروى (قد قرنت) مكان (مقرونة). و(في كلت) خبر مقدم، (سلامي) مبتدأ مؤخر، (زائده) صفة.

ويروى البيت:

في كلت رجليها سلامي زائله كلتاهما مقرونة بواحده

الإعراب: (في كلت) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (رجليها) مضاف إلى كلت (سلامي) مبتدأ مؤخر (واحده) نعت لسلامي (كلتاهما) مبتدأ (مفرونة) خبر المبتدأ (بزائده) جار ومجرور متعلق بمقرونة.

الشاهد: في كلت رجليها، استدل به السغداديون على أن (كلت) تجيء للواحدة و (كلتا) المثناة.

وليس بصحيح، بل أواد (في كلتا) فحذف الألف للضرورة.

الثالث: (كالا) عند البصريين فعل نحو معى (والفها)(١) عن واو بدليل إبدالها (تا) في (كلتا) وقيل عن ياء لقول سيبويه: إنها لو سمى بها وثنيت لانقلبت ياء، ووزن (كلتا) قعملي كذكرى والفها للتماثيث والتاء بدل (من)(١) لام الكلمة، وهو إما واو(١) وهو اخميسار ابن جني أو ياء(١) وهو اخميسار أبي على، وذهب الجرمي(١) إلى أن التاء واللاة للتماثيث وهو ضميف؟ لأن تاء التأنيث لا تمقع حشوا ولا بعد ساكن غير الألف.

الرابع: المتقول عن البحسريين أن قلب ألف كلا وكلتا مع المضمر (ياء)(١) ليس هو للعامل (٢) وإنما هو بالحمل على (لدى وعلى) وذلك الانهما ملازمان للإضافة فأشبها في النصب (لدى) وأشبها في الجر (على) في فعلوا (بكلا وكلتا) في النصب والجر، ما فيعلوا بلدى وعلى فقلبوا ألفيها يا، إذا أضيفا إلى منضمر،

للضرورة، والعلميل هلى كبوته مفردا قبول جرير: كلا يومى أمامة يوم صد. أتشدنيه أبو على.

وفي مختـار الصحاح صي ٢٠٤ في كلتا: وقال الفراء هو مــثني ولا يتكلم منه بواحد ولو
تُكلمُ به لقيل: كِلُّ وَكِلْتُ وكلان وكلتان واحتج بقول الشاهر:
في كلّت رجلّها سلامي واحده

أى في إحدى رجلهما وهذا القرّل ضعيف عند أهل البّعمرة والألف في الشعر محذوفة

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الشاطبي والأشمرني ١/ ٣٧ وذكره السيوطي في همع المهوامع ج١ ص٤١، والشاهد رقم ١٣ من خزانة الأدب، والإنصاف ٢/ ٢٦٠، ٢٦٣.

⁽١) ب، وَفَيَّ أ، ج (الله).

⁽٢) ب، وفي أ، ج (عن).

⁽٣) وأصلها (كلوى).

⁽٤) وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث.

⁽٥) هو: أبو عمر صالح بن إسحق الجرمي البسصرى، مولى جرم بن ربان - وجرم من قبائل اليمن. قبال الخطيب: كان فقيها عالمًا بالنحو واللغة، ديناً ورعا، قدم بغداد وأخذ عنه الأخفش ويونس والأصمعي وحدث عنه المبرد قال: كان الجرمي في زمانه. وله كتاب: الأبنية ومختصر في النحو، ومات سنة ٢٢٥هـ خمس وعشرين ومائين.

⁽۲) ټ.

⁽٧) أ، ب وفي ج (العامل).

ولم يقلبوها إذا أضيفا إلى ظاهر^(۱) كها أن ألف (لدى وعلى) لا تقلب مع الظاهر.

وأما الرفع فسبقيت الآلف مع الظاهر والمفسسر، لأنها لم تشب في الرفع ما تنقلب ألفه.

قال الخليل: ومن لا يقلب ألف (لدى وعلى) إذا أضيف إلى المضمر، يقول (رأيت كلاهما أو مررت بكلاهما) فيجعلهما من المضمر على حالهما مع الظاهر، وضعف الناظم (إعراب)(٢) هذا المذهب، وجعل (إعرابها)(٢) بالحرفين كالمثنى، واستدل بلغة كنانة.

وأما (اثنان واثنتان) فيعربان إعراب المشنى بلا شرط، ولذلك شبههما بما هو مثنى حقيقة لئلا يتوهم أنهما مثل (كلا وكلتا) في اشتراط الإضافة إلى المضمر.

فقال:

الْنَانِ وَالْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

أى: يجريان مجرى ابنين وابنتين بلا شرط، ثم قال:

وَتَخَلَفُ اليَّا فِي جَمِيمِها الألِفُ جَرًّا وَنَصْبًا

يعنى أن الياء تخلف الألف. أى: تحل محلها في جسيع ما تقدم وهو المثنى والألفاظ الملحقة به جرًا ونصبًا نحو: (مررت بالزيدين ورأيت الزيدين).

وقدم الجر لأن النصب محمول عليه في الياء التي هي أخت الكسرة، وإنما حمل عليه لاشتراكهما في أن كلا منهما فيضلة، ولهذا لم يحمل على الرفع لأنه عمدة وقوله: بعد فتح قد ألف.

⁽١) قال السيوطى فى الهمع ١/ ٤٠ (وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر في الإعراب بالحرفين وعزاها الفراء إلى كنانة).

⁽۲) آ، ب،

⁽۲) ب، ج ونی ا (إعرابها).

سبب فتح ما قبل هذه الياء الإشعار بأنها خلقت الألف والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.

تنبيهات:

الثانى: مذهب الناظم أن إعراب المثنى والمجموع على حدة بالحروف كما هو ظاهر كلامه فى النظم، وصرح بذلك فى شرح التسهيل. وهو ملهب قطرب وطائفة من المتناخرين. ونسب إلى الزيادى والزجاجى. قيل: وهو ملهب الكوفيين (1).

وذهب سيبويه (٧٠ ومن تبعه إلى أن الإعراب مقدر في الآلف والياء فتقدر في الآلف المضمة، وفي الياء الفتحة والكسرة، فإعراب المثنى عندهم بالحركات. وفي إعراب المثنى مذاهب الا تظول بذكرها.

⁽١) من أشهر القبائل البيمنية وأعظمها شأنا إبان ظهور الإسلام، وكانت تسكن نجران. شهرت بالغنى والجمال والقوة.

⁽٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الأودى إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن الجرمي والماؤني وقرأ عليهما كتاب سيبويه، وكان غزير العلم حسن للحاضرة فصبحا بليضا ثقة، صاحب نواهر. وقيل في سبب تلقيبه بالمبرد: إن المازني حين صنف كتابه (الألف واللام) سأل المبرد عن دقيقه وهويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له: قم فأنت المبرد - أي المثبت للمحق - فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء. وله مؤلفات منها: الكامل في الأدب، والمقتضب في النحو من سنة أجزاء مخطوطة بدار الكتب، وشرح شواهد الكتاب.

ومات سنة ٢٨٦هـ ست وثمانين ومائنين في خلافة المعتضد ودفن بالكوفة.

⁽٣) راجع الأشموني ٢٣/١.

⁽٤) أ وني ب، ج (هي).

⁽۵) سورة طه ٦٣ (قراءة ناقم).

⁽٦) وإليه أميل.

⁽٧) ج ١ ص ٤ الكتاب. وقوله ظاهر في أن الألف والياء حرقا إعراب.

المجموع على حد المثنى

ثم انتقل إلى الموضع الثالث من مواضع النيابة(١) وهو المجمــوع على حد المثنى فقال:

واَرْفَعْ بِواَوِ وَبِيا اجْرُرْ واَنْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عامرٍ وَمُدْنِبِ

لما كان الجمع على قسمين: جمع تكسير - وهو ما تغير فيه بناء واحده لفظًا أو تقديرًا.

وجمع سلامة وهو خلافه.

احترز عن جمع التكسير بقوله (سَالِمَ جمع).

ثم السالم قسمان: مذكر ومؤنث.

فاحتـرز عن المؤنث بإضافة الجمع إلـى المذكر. أعنى (عامرًا ومذنـبًا) فالذى يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء هو جمع المذكر السالم.

وهو قسمان: اسم، وصفة.

فالاسم لا يجمع هذا الجسمع إلا بأربعة شروط: الذكورية والعلمسية والعقل والحلو من تاء التأتيث المغايرة لما في نحو: (عِدَّة وَثُبُّة) علمين.

والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بأربعة (شروط)(٢): الذكورية والعقل والخلو من تاء التأتيث وقبول تاء التأنيث عند قصد معناه.

(واحترزت)(٢) بهذا الأخير من فَعلان فَعْلَى نحو: سكْرَانَ وأفعل فعلاء^(٤) نحو أحمر، وما اشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: (صبور) فلا يجمع شيء من ذلك بالواو والنون لعدم قبوله لتاء التأنيث.

فمثال الاسم (الذي)^(ه) اجتمعت فيه الشروط (عامر) فتقول: (جاء العامريون ورأيت العامريين ومورت بالعامريين).



⁽١) أ وفي ب، ج (نيابة الحرف).

⁽۲) ب، ج.

⁽٣) أ، ج وفي ب (واحترز).

⁽٤) في (١) أفعل قملي،

⁽ه) أ، ب وفي ج (التي).

ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط (مذنب) فتقول: (جاء المذنبون ورأيت المذنبين ومررت بالملئيين).

وقد اكتبفى الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلبًا للاختيصار. وأشار للقياس عليهما بقوله: (وشبه ذَيْن).

فشبه عامر كل اسم مبذكر (علم)(١) عاقل حال من تاء التأنيث، وشبه مذنب: كل وصف مذكر عاقل خال من تاء التأنيث.

فإن قلت: قد زاد في التسهيل في شروط الاسم شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين(٢) فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصبحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع (المذكور)(۲).

تنبيهات:

الأول: لم يشترط الكوفسيون الخلو من تاء التأنيث. فأجازوا جمع (طلحة) بالواو والنون، ولا قبول ألصفة لتاء التأنيث مستدلين بقول الشاعر:

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنَّ طُرَّ شارِبُهُ ﴿ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُودُ وَالشَّيبُ (١٠)

⁽۱) ب، ج.

⁽۲) راجع التسهيل ص١٣.

⁽۲) ا، ج.

⁽٤) قائلة: هو أبو قيس بن رضاحة الأنصارى كذا قاله ابن السيرافي في شرح أبيات الإصلاح لابن السكيت، وقال البكرى: اسمه دينار وقال أبو حبيد: أحسبه جاهليا، وقال القالي في أماليه: هو قيس بن رضاعة، وقال الأصبهاني: قائل هذا البيت أبو قيس بن الأسلت الأرسى، وهو من البسيط،

الشرح: (طر شاربه) - بفتح الطاء - معناه نبت شاربه. (والعانسون) جمع عانس وهو من بلغ حد التنزوج ولم يتزوج منذكرا كان أو منؤنثا. (والمرد): بضم الميم جنمع أمرد، (والشيب) - بكسر الشين المعجمة - جمع أشيب وهو المبيض رأسه.

الإعراب: (متا) جار واسجرور متعلق بمحـذوف خبر مقـدم (الذي) اسم موصول مبـتدا مؤخر (هو) مبتدأ (ما) نافيــة (إن) واثدة. (طر) فعل ماض (شاربه) فاعل والهاء مضاف =

فجمع عانسًا (بالواو والنون)(١) وهو من الصفات المشتركة. ولا حُجَّة في البيت لشذوذه.

الثاني: ما جعل علمًا من الثلاثي المعوض من (فائه)(١) تاء التأنيث كُعِدَة أو من لامه كشُبة فإنه يجسور جمعه بالواو والنون وبالألف والتاء، ما لم يكسس قبل العلمية كشفة. فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه (كدية)(١) فيلزم جمعه بالألف والتاء.

وإلى هذا أشار في التسهيل بتقييده الثاء بالمغايرة لما في (عِدَةٍ وَثُبَة) علمين(٤).

الثالث: اعلم أن التصغير قائم مقام الوصف، فلذلك لو صغر نحو:

«رجل وغلام» جمع بالواو والنون مع أنه ليس بعلم ولا صفة، وذلك لكون التصغير وصفًا في المعنى.

ثم أشار إلى ما ألحق بهذا فأعرب إعرابه بقوله:

....... وَبِهِ حَشْرُونًا وَيَابُهُ أَلْحَقَ وَالْأَهْلُونَا أُولُوا وَعَالَمُونَا عَلَيُونَا وَالْمُلُونَا وَالْمُنُونَا وَالْمُنْوَالَا وَالْمُنُونَا وَالْمُنْوَالَا وَالْمُنْوَالَا وَالْمُنْوَالَا وَالْمُنْوَالَّالِيَّالَا وَالْمُنْوَالَا وَالْمُلُونَا وَالْمُنْوَالَا وَالْمُنْوِنَا وَالْمُنْوَالَا وَالْمُنْوِنَا وَالْمُنْوَالَا وَالْمُلُونَا وَالْمُنْوَالَا وَالْمُلُونَا وَلَالْمُلُونَا وَالْمُلُونَا وَلَالْمُلُونَا وَالْمُلْمُونَا وَالْمُلِمُونَا وَلَالْمُلُونَا وَالْمُلُونَا وَالْمُلُونَا وَالْمُلْمُونَا وَالْمُلُونَا وَالْمُلْمُونَا وَالْمُلُونَا وَلَالْمُلُونَا وَالْمُلُونَا وَالْمُلُونَا وَلَالْمُلُونَا وَلَالْمُلُونَا وَلَالْمُلُولَالْمُلُولَالْمُلُولَالْمُلُولَالِمُ وَلَالْمُلُولَالْمُلُولَالْمُلُولَالْمُلُولَالْمُلُولَالْمُلُولَالْمُلُولَالْمُلُولَالْمُلُولُولَالْمُلُولُولَالْمُلُولُولُولَالِمُلُولُولُولُولَالْمُلُولُولَالَالْمُلُولُولَالْمُلُولُولَالِمُولُولُولُولُولُولُ

إليه: وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموضول. (والعمانسون) معطوف على الاسم الموصول (ومنا المرد) جملة من مبتدأ وخبر على قياس السابقة معطوفة عليها (والشيب) معطوف على المرد.

الاستشهاد فيه: في قوله (والعانسون)، فإن الكوفيين جوزوا جمع الصفة بالواو والنون مع كونها فير قابلة للتاء محتجين بهذا.

وَهُنَدُ الجُمْهُورُ فِيهُ شَذُوذَانُ: الآولَ إطلاق العانس على الذَّكر، والأكثرُ إطلاقه على المرأة. وإنما الأشهر استعماله في المؤنث. والثاني جمعه بالواو والنون.

مُواضعه: ُ ذَكره من شراح الالفية: الشاطبي والأشموني ١/ ٣٥، وذكره ابن هشام في المغنى ١/ ٢، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٤٥.

⁽۱) ب.

⁽۲) ب، ج وفي أ (فائدة).

⁽٣) آ، ب.

⁽٤) التسهيل ص١٣.

وهو أربعة أقينتام: اسم جمع وجمع تكسير، وجمع تصحيح لم يستوف الشروط، ومفرد هو جمع في الأصل.

فالأول: عشرون ويهابه. ونعني ببابه سائر العقود إلى التسعين.

و (أولو) و (عالمون) فهذه كلها أسماء جموع ألحقت بجمع المذكر السالم في إعرابه، لأن هذه لا واخد لمها من لفظها، ولسيس (العالمن) جمع عالم لأن العالم عام والعالمون خاص بمن يعقل، وإنما هو اسم جمع. قاله المصنف.

والثانس: أرضون وسنون وبابه (فهذه)(۱) جمسوع تكسير لستغيس واحدهاً. أعربت إعراب جمع المذكر الجمالم.

الثالث: أهلون. فإنه جسمع أهل وأهل، فهو مستوفى الشروط إذ هو ليس علمًا ولا صفة. فأهلون – جمع تصحيح لم يستوف الشروط.

وجعل بعضهم (أرضين وسنين) من هذا النوع.

والرابع: هليون - وهو اسم لأهلى الجنة. كنانه في الأصل فعلي من العلو - فجمع جسم من يعقل وسمى به، وفي تمثيله بهذه الألفساظ تنبيه على نظائرها. وباب سنين (الذي) (أأ أشار له بقوله (وبابه) هو ما عوض من لامه هاء التأنيث ولم يكسر (أ) فهذا النوع شاع قيه جمعه بالواو والنون رفعًا وبالياء والنون جرًّا ونصبًا (أ)، وهو ثلاثة أنواع:

مفتوح الفاء نحو: (سنة).

ومكسور القاء نحو: (ماثة).

ومضموم الفاء نحو: (ثُبة) وهي الجماعة.

فلام (سنة) ولو أبو هاء على اللغلين. ولام (مائة) ياء، ولام (ثبة) واو، وقيل: ياء من ثبيت أي جمعت. وأما الثبة التي هي وسط الحوض فمحذوفة العين

⁽۱) أ، ب وفي ج (ففيه).

⁽۲) أ، ب وقى ج (اللهين).

⁽٣) أي تكسيرا يعرب معه بالحركات.

⁽٤) من لغة أهل الحيطة وعلياء وقيس.

من (ثاب يثوب)(١) إذا رجع، وقيل: بل محلوفة اللام أيضًا من ثبيت. فما كان مفتوح الفاء كسرت فاق نحو: (سنين)، وقد حكى ضم (سينه)(١)، وما كان مكسور الفاء لم يغير (نحو)(١) (مئين)، وما كان مضموم الفاء فوجهان الكسر والضم نحو: (ثيين) فإن كسر استخنى عن هذا الاستعمال نحوك (شفّة) إلا ما ندر.

وقوله: وَمَثْلَ حَيْنِ قُد يَرِدُ ۚ ذَا البابُ

يعنى أن باب سنين قد يستعمل مثل حين فيجعل إعرابه بالحركات على النون منونة (وما منونة ولا تسقطها الإضافة وتلزم الياء (وما والله منين وصحبته سنينا (وما رأيته) (أ) منذ سنين وفي الحديث، في رواية: «السلهم اجعلها عليسهم سنينًا كسنين يوسف) (٧)، ومنه قول الشاعر:

دعاتي من نجد فإن سنينه لَعبْنَ بنا شِيبًا وشَيْبَتُنَا مُرْدَا (١)

⁽١) أ، ب وفي ج (باب يثوب).

⁽۲) أ، ب وفي ج (سنة).

⁽۳) ج.

⁽٤) هذا إذا لم يكن أعجميا وإلا فيعمرب على النون من غير تنوين إعراب ما لا ينصرف مثل (قنسرين) كورة بالشام.

⁽٥) لبمض بني تميم وبني عامر،

⁽۲) ب.

⁽٧) هذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم. وروى (كستى) يوسف يحذف النون للإفساقة وسكون الياء مخففة فقسد تكلم بهما النبى أو بأحدهما ورواه الرواة بهما أخرجه الشيخان - البخارى ومسلم من حديث طريل عن ابن مسعود.

⁽A) البيت للصمة بن عبد الله الطفيل شاعر إسلامي بدري من شعراء الدولة الأموية. وهو من الطويل.

الشرح: (دعانى) اتركانى. يخاطب به خليله ومن عادة العرب أنهم يخاطبون الواحد بصيغة التشنية كما في قول امرئ القيس: قف نبك . . . وتفعل العرب ذلك للتعظيم، أو خطاب لاثنين حقيقة.

⁽نجد) اسم للبلاد التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق، وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق (سنينه) جمع سنة، والمراد العام المجدب، (شيباً) - يكسر الشين =

ومن أصحاب جِنْم اللُّغة من يسقط التنوين.

وقوله: (وَهُوَ حِنْكَ لِمُوْمٍ يَطَّرِه).

يعنى أن إجمراء سنين وبابه مجمرى حين يطرد عند قسوم من العرب، وقسد يستعمله غيرهم على وجه الشذوذ كما في الحديث المذكور.

وإنما ا ختص هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع التصحيح وشبهه بالتكسير في عدم سلامة نظم واحده.

وقوله: (وَنُونَ مَعِيُّهُ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّ

(وَمَا بِهِ السَّحَقِ) نَجُو (عَـشرين) وما ذكر منعه (قافَتَحُ) أي: فلزمه الفتح للفرق بينه وبَيْن نون التثنية.

= - جمع أشيب. وهو المبيض من الرأس (شيبننا): من شيب - بالتشديد يشيب تشيبا (مردا) جمع أمرد. وهو الذي لم تنبت لحيته.

المعنى: اتركاني يا خليلى من ذكر هذه البلاد، فإن ما وقع فيها من مشاق الجدب جعلنا أضحوكة ونحن شيوخ، وشيبتنا أهوالها ونحن مرد.

الإعراب: (دعائي) فسعلي أمو والف الاثنين فاعله والنون للوقياية، والياء مفعول به (من نجد): متعلق بدها (فإن) الفاء للتعليل إن: حرف توكيد ونصب (سنينه) اسم إن منصوب بالفتيحة الظاهرة والهاء منضاف إليه (لعبن) فسعل ماض ونون النسوة فياعله. والجملة في محل رفع خبر إن (بنا) جار ومجرور متعلق بلعب (شيبا) حال من الضمير المجرور بالباء (وشيبننا) الدواو عاطفة والجملة من الفعل والنفاعل والمفعول في محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن (مودا) حال من المفعول الذي هو ضمير المتكلم ومعه غيره.

الشاهد فيه: على إجراء سنين مجرى حين في الإعراب بالحركات والترام النون مع الإضافة، ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال: فإن سنيه. واعلم أن هذه لغة بني عاصر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات في النون كما في غسلين ويقولون هذه سنين ورأيت سنينا وأقمت بسنين، وعلى هذا ما جاء في قوله عليه الصلاة والسلام (اللهم اجمعلها عليهم سنينا كسنين يوسف) وغيم أيضا يجعلون الإعراب في النون ولكن لا ينونونها فيقولون سنين وسنين وسنين جره بالكسر ولا تسقط النون ههنا ولو هند الإضافة، لانها نزلت منزلة نون مسكين.

مواضعه: ذكره من شمراح الألفية: ابن الناظم ص١٩، وابن هشام ١١/١، وابن عــقيل ١/ ٣١، والشاطبي، وطود، والسندويي، والأشموني ١/ ٣٧، والمكودي ١٣/١.

(وقل من بِكسرِهِ نطق) يعني في الضرورة وليس بلغة.	
وَٱنْكَرُنَا رَعَانِفَ آخَرِينِ	ومنه قول اُلشاعر ^(۱) :
وَقَدْ جَاوَرْتُ حَدُّ الأرْبَعِينِ	وقول الآخر(٢):

(۱) البيت لجرير بن عطية بن الحطفى وهو من قصيدة نونية يخاطب بها فضالة العربى وهو من الوافر.

وصدر البيت: عَرَفْنَا جَعْفُرًا رَبِّنِي أَبِيهِ

وقد ذكر البيت كله في النسخة ب، ج.َ

135 12

الشرح: (جعفر) هو ابن ثعلبة بن يربوع أخو عسريس بن ثعلبة (بنى أبيه) أى بنى أبى جعفر. (وعنانف) بفتح الزاى المعجمة والعين المهملة – جمع وعنفة وهى طوف الأديم – أو القصير، وأراد بهم الأدهياء.

المعنى: حرفنا جعفوا وإخبوته لعظمهم، وأنكرنا ضيرهم لأنهم أدعياء وليس لهم أصل معروف.

(الإعراب): حرفتا: فسعل وفاهل ومفعول (وينى أبيسه) معطوف على جعفر ومسضاف إليه (وأتكونا وعانف): جملة من فعسل وفاهل ومفعول معطوفة على الجسملة السابقة (آخرين) صفة لزعانف منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

الشاهد: قوله (آخرين) حيث كسر النون فيها، ونُون الجمع حقها الفتح وكسر النون جائز بعد الياء فقط وقيل: لغة وهو الراجح. فقد بني الشاعر كلامه على هذه اللغة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٧، وابن هشام ٤٩/١ وابن عقيل ١٣/١ والشاطبي، وداود والسندوبي، والاصطهناوي، والأشموني ٢٩/١، والسيوطي في همع الهوامع ٤٩/١، والشاهد رقم ٥٩٧ في خزانة الأدب.

(٢) البيت قائله: منحيم بن وثبل الرياحي. من مقطوعة له في ديوان جنزير وكان عبدا حبشيا وكان قصيحا بليغا وكان قد اتهم ببئت مولاه فقتله. وهو من الوافر.

وصدر البيت: وماذا يبتغي الشعراء مني.

وقد ذكر البيت كله في النسختين ب، ب ففى ب بهذه الرواية وفى ج وماذا يدرى الشعراء منى.

المشرح: قوله دوماذا يبتغي، أي وماذا تطلب. وأنشده الزمخشوي والجوهوي وماذا يُدَّري الشعراء بتشديد الدال المهملة. يقال ادراه يدريه إذا ختله وخدعه.

الإحراب: اوماذا؟ ما: اسم استفهام مبتلاً، وذا: اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خير ديبتغى، فيعلى مضارع الشعراء، فاعله المنى، جار ومجرور متعلق بيبتغى والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الوقد ؛ الواد حالية وقد حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل احده مفعول به «الاربعين» مضاف إليه مجرور بالياء المحسورة ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرا. وقيل مجرور بالكسرة الظاهرة لأنه عومل معاملة حين فى جعل الموراب على النون.

وقال في شرح التسمهيل: ويجوز أن يكون كـسر نون الجسمع وما ألحق به لغة(١).

وقوله (ونُّونُّ مَا ثُنِّي) نحو: (الزيدين) (واللُّلحَق بِه) نحو: (اثنين) (بِعكْسِ ذَلكَ اسْتَـعْمَلُوهُ). أي: بعكس نون الجمع فـينكسر لالتقسَّاء الساكنين وقَلَّ مَن نطقَ بفتحه، إلا أن فتح ثون الثنثي لغة حكاها الكسائي والفراء ولكنهما حكياها مع الياء لا مع الألف^(۱) وأجازها بعضهم مع الألف، واستدل بقول الراجز:

أعرف منها الجيد والعينانا٣٠

 الشاهد: في قوله «الأربجين» قبإنه كسر النون فيه، وكنان الأصل فتحهما ولكن كسرها للضرورة ويجوز أن يكون أجراه مجرى الحين فأعربه بالحركات.

مواضعه: فكيووس شهراح الآلفية ابن الناظم ص١٧، وابن هشام ٥٠/١، وابن عسقيل ٢٤/١، وابن عسقيل ٢٤/١، والاشمسوني ٢٩/١، والسيوطي ١١/١، والمسكودي ص١٣، وداود والشاطبي، والسندوي، والاعمطهناوي، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١١/٤ والشاهد ٥٨٦ في خزانة الاتب. وذكره السيوطي في همع الهوامع ٤٩/١ والمبرد في المقتضب ٣٣٣.

(١) قال الأشموني ١/ ٣٩: الوجزم به في شرح الكَّافية؛ اهـ.

(٢) (كفوله: على أحوذيين أستقلت عشية مناهى إلا لمحة وتغيب) اشموني ١/ ٣٩.

(٣) المبيت: قيل إن قلطه الأيعرف كما زهم المبيني، وقيل: هو لرؤبة بن العجاج، والصحيح أنه لرجل من ضبة كما قال المفضل، وهو من الرجز المسدس.

وصحر البيت: ومعخرين أشبها ظبيانا

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب وأيضا في نسخة ج - إلا أن رواية صدره في ج: أعرف منها الأنف والعينانا

الشرح: «الجيد» بكسر الجسيم – العنق. وجمعه أجياد، «ظبسيانا» اسم رجل بعينه، وليس تثنيـة ظبى «منخرين» بفستح النون أو بكسرهـا على التلفيق بين اللغـات – مثنى منـخر، وأصله: مكان النخير، واستعمل في الأنف.

المعنى: أحرف من سلمى جيدها وحينها ومتخربها اللذين يشبهان منخرى هذا الرجل. الإعراب: «أعرف» فعل مضارع فاعله مستتر فيه «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به «والعينانا» معطوف عليه «ومنخرين» معطوف عليه أيضا «أشبها» فعل ماض وألف الاثنين فاعل «ظبيانا» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد أو هو على لغة من يلزم المثنى بالالف والجملة من الفعل وضاعله في محل نصب صفة لمنخرين. الشاهد فيه: قوله «والعينانا» حبيث فتح الشساعر فيه نون التثنية والقياس كسرها وقيل الشاهد أيضا في قوله: «ظبيانا» وادعى أن ظبيان تثنية ظبى وإليه مال الهروى حيث قال في الذخائر: والتقدير أشبها منخرى ظبيين فجعله تثنية ظبى، وليس هذا بصحيح. وقيل: ألبيت مصنوع. أي: فير عربي قلا يستشهد به.

YYA

وحكى الشيباني (١) أن ضم نون المثنى لغة. يمعنى إذا كان بالألف، وحكى عن العرب (هُمَا حَليلانُ).

ولما فرغ من نيابة الحسرف عن الحركة انتقل إلى نبسابة الحركة (عن)(٢) حركة أخرى، وذلك في موضعين:

الأول: جمع المؤنث السالم، فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة (٢) فحمل نصبه على جره، وضابطه: ما جمع بألف وتاء مزيدتين.

وإليه أشار بقوله:

وَمَا بِنَا وَٱلْفَ قَدْ جُمِعاً يُكُسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا فَإِن قَلْتَ: لَمَّ لَمَّ يقيد الآلف والتاء بكونهما زائدتين؟

قلت: تعليق الباء بقوله جمع يغنى عن (التقييد)(1)، إذ المراد ما دل على جمعيسته بالف وثاء. و(نحو أبيات) مما تاؤه أصلية وقضاة مما ألفه منقلبة عن أصل لم يدل على جمعيته بالألف والتاء(٥).

مسواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٤٧/١، وابن عقيل ٣٦/١، وداود والشاطبي، والسندوبي، والاصطنهاوي، والأشموني ٢٩٩١، والسيوطي ص١٢٠، والمكودي ص١٣٠ – وذكر في المفصل ٣/ ١٢١.

⁽¹⁾ هو إسحق بن مرار أبو عمرو الشيباني الكوفي، قال الخطيب: كان أبو عمر راوية أهل بغداد واسع العلم باللغة والشعر ثقبة في الحديث كثير السماع نبيلا فاضلا عالما بكلام العرب حافيظا للغاتها، صنف كتباب الجيم والنوادر، وغريب المصنف وغير ذلك. مات سنة ست أو خمس ومائين وقد بلغ مائة سنة وعشر سنين.

⁽٢) ج وقي أ، ب (علي).

⁽٣) (خلاف للأخفش في رعمه أنه مبنى في حالة النصب، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه، وجور الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا، وهشام فيما حذفت لامه، ومنه قول بعض العرب: (سمعت لغاتهم) ومبحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد نصب بالكسرة كسنوات وعضوات) اهرجا ص ٥٠٠٠.

⁽٤) ب، خ وفي أ (التنبيه).

^{.1 (0)}

فإن قلت: لِمَ لَمْ يَذَكُر عَلَامَةُ رَفِّعَهُ؟

قلت: لأنه بالضمة على الأصل.

ثم ذكر ما ألحق بجمع للونث السالم فقال:

كَذَا أُولَاتُ وَٱلَّذِي اسمًا قَد جُعل كَاذُر عَات - فيه ذَا أَيْضًا تُبلُ

يعنى: أن أولات يكسر في جسره ونصبه كالجمع المذَّكسور، وهو اسم جمع؛ لأنه لا واحد له من لفظه فهو في المؤنث نظير أولو في المذكر.

وقوله: واللي اسمًا قُدُ جُعلُ

يعنى: أن ما كان متجموعًا بالف وتاء ثم سمى به فجعل اسمًا مفردًا، فإنه يعرب بعد التسمية على اللغة الفصحى بما كان يعرب به قبلها، فيكسر في الجر والنصب وينون.

وقد مثله بأذرحات (وهـو باللهال المعجمة)(۱) اسم موضع(۲) فتقول: (رأيت أذرحات ومررت بأفرحات) فيستوى جره ونصبه ونحوه (عرفات).

ومن العرب من يمنعه التنسوين ويجره وينصبه بالكسرة كما سبق (ومنهم)(٣) من يمنعه الصرف فيجره وينصبه بالفتحة ولا ينون.

فإن قلت: لم نون أفرعات وعرفات ونحوهما على اللغة الفصحى، وحقهما منم العرف المتأليث والعلمية؟.

قلت: ليس تنوينهما للصرف، وإنما هو تنوين المقابلة وقد تقدم بيانه.

فإن قلت: قد ذكر حكم المجموع بالألف والناء - إذا سمى به - فما حكم المثنى والمجموع على حدة إذا سمى بأحدهما؟

قلت: أما المثنى ففيه لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل مثل: (عمران) في المتزام الألف وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.

⁽۱) ا، ج.

⁽٢) بلدة بالشام.

⁽٣) ب، ج.

وأما للجموع على حدة نفيه أربعة أوجه:

الأول: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثاني: أن يجعل (كَغَسَّلِين) في التــزام الياء وجعل الإعراب (على)(١) نون مصروفًا، ولم يذكر سيبويه غَير ُهذين الوجهين(١).

والثالث: أن يجعل (كهارُون) في التزام الواو وجمعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة.

والرابع: التزام الواو وفتح النون مطلقًا، ذكره السيسرافي، وزعم أن ذلك صحيح من لسان العرب.

تنبيهات:

الأول: جعل المثنى (كعمران) والمجموع (كغسلين) أو (هاورن) مشروط ألا يتجاوزا سبعة أحرف، فإن تجاوزا السبعة لم يعربا بالحركات (٢) وقد نبه على ذلك في التسهيل (٤).

الثانى: ما تقدم من أن المثنى إذا جعل بعد التسمية (كعمران) يمنع الصرف، قيده ابن جنى بغير (ذان وتان) مسمى بهما، فإنهما يصرفان إذ الآلف (هنا)^(٥) لم تقع موقع الآلف الزائدة. وفى حواشى مَبْرَمَان^(١) منع صرف (ذان)^(٧) قال: لأن فى آخره زيادتين.

⁽١) ب وفي آ (في).

⁽٢) ج٢ ص٨ الكتاب.

⁽٣) فَإِن تجاوزِها كأشيهبايين تعين الوجه الأول. أشموني ١/١٤.

⁽٤) قال في التسهيل ص٢٥٥ (أو جسعل المثنى وموافقه كعمران والمجموع ومسوافقه كغسلين أو حمدان أو هارون ما لم يجاوزا سبعة أحرف).

⁽ه) پ، ج.

⁽٦) هو: أبو بكر بن محمد بن على العسكرى، سمع من المبرد وأكثر من الأخذ عن الزجاج، وبعد صيته في النحو إلا أنه كان غير وقور. ضنينا بالتعليم إلا مع الجزاء المرضى له. من مؤلفاته النحوية: شسرح شواهد سيبويه، وشرح كتاب سيبويه ولم يتم، وشرح كتاب الاخفش، والتلقين. وتوفى سنة ٣٤٥هـ خمس وأربعين وثلاثماتة.

⁽٧) ب، وفي أ، ج (هذان).

والموضع الثاني من (موضعي)^(۱) نيابة الحركة عن حركة أخرى. ما لا ينصرف وهو كل اسم شابه الفعل من كونه فرهًا من وجهين كما سيتحقق في موضعه.

فهذا يجر بالغستحة نيابة عن الكسرة، فحمل جسره على نصبه، لأنه لما شابه الفعل منع التنوين وألجر بالكسرة.

وإلى هذا أشار بقوله: ﴿ وَجُرٌّ بِالْفَتَّحَةُ مَا لَا يَتْصَرَفُ

فشمل ذلك: المفرد والجمع للكسر تحو: (مررت باحمد، وصليت في مساجد). وسكت عن رفعه وتصبيه، (لأنهما الأصل) (1).

وقوله: مَا لَمْ يُطْنَفُ أَلَوْ بِكُ بَمْدُ أَلَ الرَدَفِّ».

يعنى: فإنه يمجر حينتذ بالكسرة نحو. (مررت بأحسن القوم وبالأحسن).

وشمل قوله: ﴿ إَلَى ۗ المُعرِفَةُ كَمَا مثل، والمُوصُولَة. نَجُو:

مَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا لَنْ نَسِيتَ بِمَا تَهْوَاهُ ذِكْرَ العَوَاقِبِ٣)

(١) أ، ب وفي ج (موافيع).

(۲) أ، ب وني ج (الأنها الإصلي).

(٣) البيت: قال العيني في شرح الشواهد ج١ ص٢١٥: لم أقف على اسم قاتله، وبالبحث لم أحسر له على اسم قاتله، وبالبحث لم أحسر له على قاتل، وجود من الطويل، وأنشده بعضهم: وما أنت - بالواو - ولكن الرواية المحجمة يدون الواو كما قال العيني،

الشرح: «باليقظائ» أى: بالحسلر، «ناظره» الناظر من المقلة السوداء، «نسبت» النسسيان - بكسر النون - خلاف الذكسر والحفظ، ويفتح النون، الكثير النسسيان للشيء. «تهواه» من هوى يهوى إذا أحب «والعواقب» جمع حاقبة، وعاقبة كل شيء أخره.

المعنى: ما أنت بالرجل الذى يقظ ناظره إذا غطى هواك عملي بصيرتك بسبب محبتك له ونسيت ذكر عواقب ما يتول إليه أمرك.

الإحراب: «ما» نافسية حجمازية أو غيمسية «أنت» اسم ما على الأول ومسبت على الثانى. وعليهما فهو قسى محل وقع «باليقظان» الباء زائلة اليقظان: خبر ما أو خبر المستدأ وهو منصوب بفتحة مقلوة على الأول ومرفوع بضمة مقلوة على الثانى وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائلة «ناظره» فاعل يقظان لأنه صفة مشبهة والهاء ضمير الغائب مسطاف إليه وقيل إن خبر ما أو خبر المستدأ هو «الله في اليقظمان لأنها اسم موصول بمعنى اللتي. والعسفة المشبهة مع فاعلها صلته اإذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «نسبت» جملة من الفعل والضاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «بمن تهواه» المابيية ومن اسم موصول في محل جر بها وجسملة اتهواه لا محل لها صلة المواقب» = تهواه المسبية ومن اسم موصول في محل جر بها وجسملة اتهواه» لا محل لها صلة الموصول. والجار والحرور متعلق بقوله: نسبت الذكر» مفعول به لنسبت اللعواقب» =

والزائدة نحو:

رَآيْتُ الوليدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارِكًا(١)

وقال في التسهيل: ما كم يصحب الألف واللام أو بدلهما(٢) يعنى الألف والميم في لغة أهل اليمن كقول الشاعر:

تَبيت بِلَيْل أمارمد اعتادَ أوَلَقَا(*)

مضاف إليه. وجواب إذا محذوف دل عليه سابق الكلام وتقديره: اإذا نسبت ذكر
 العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان ناظره.

الشاهد: في قوله «ما أنت باليقظان» فإنه انصرف لوجود الألف واللام وانجر بالكسرة وأن الألف واللام فيه موصولة كالتي تدخل على اسمى الفاعل والمفعول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ١/٤٢، والشاطبي.

(١) البيت: لابن مبادة واسمه الرماح بن أبرد، وهو شاعر مقدم من مخضرمى شعراء الدولتين وهو من العلويل. وهو من العلويل. وصعره: شديدا بأعباء الخلافة كاهله.

وورد في النسختين أ، ج الشطر الأول. وفي ب البيت كله وروى فيه الوجدنا الوليد،

الشرح: «رأيت» بمعنى أبصرت، ويجوز أن تكون بمعنى علمت «الولسد» الوليد بن اليزيد ابن عبد الملك بن مروان «أعباء» جسمع عبء - بكسر العين - أثقال، والمراد أمور الخلافة الشاقسة، وروى «أحناء جمع حنو - بكسسر الحاء - وهو حنو السرج والسقتب، وحنو كل شيء اعوجاجه. «كاهله» ما بين الكتفين.

. المعنى: أبصرت هذا الرجل في حال كونه مباركا شديدا كاهله يتحمل أمور الخلافة الشديدة، شبهه بالجمل الحمول، وشبه الخلافة بالقتب وأراد أنه يحمل شديد أمور الخلافة.

الإعراب: رأيت بمعنى أبصرت فعل وفاعل «الوليد» مفعول به «ابن» صفة «اليزيد» مضاف إليه «مباركا» حال من المفعول أو مفعول ثان إذا جعلت رأيت بمعنى علمت. «شديدا» معطوف على مباركا بإسقاط حرف العطف «بأعباء» جار ومجرور متعلق بقوله شديدا. وأعباء مضاف و «الخلافة» مضاف إليه - «كاهله» فاعل بشديد لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل. والهاء ضمير الوليد مضاف إليه.

الشاهد: في «الوليد بن اليسزيد» حيث أدخل الشاعر فسيهما الألف واللام بتقسدير التنكير فيهما، وهي في الحقيقة زائدة، قاله العيني ١/ ٢٢٢.

مواضعه: من شراح الالفية ذكره: الأشموني ١/ ٤٢، الاصطهناوي، والشاطبي وابن هشام رقم ١٩٤١ في خيزانة الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ٢٤/١، والإنصاف ١٩٨٨.

(٢) التسهيل ص٨٠

(٣) البيت: قال العيني في شرح الشواهد الكبرى ج١ ص ٢٢٢ قائله بعض الطائين ولم =

وقوله: (رَدِف) معناه تبع.

فإن قلت: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته (أل) (و)(١) الجر بالكسرة فهل يسمى منصرفًا؟.

قلت: فيه خلاف مشهور^(۲).

أقف على اسمه، وهو من الطويل، وصدون أأنْ شِمْت مِن نَجدٍ بريقًا تألقًا.
 وفي النسختين أ، ج فكر الشغار الثاني وفي ب كله.

الشرح: «أأن شمت من شسمت البرق أشيمه شيما إذا نظرته أين يصدوب «بريقا» أى لمانا، تالقيا - بتشفيد فلام - يقال تأثق البرق إذا لم، «بليل الأرمد» أراد بليل الأرمد والميم أبدلت من اللام، وهو لغة أهل اليمن كما في قوله على: «ليس من امبر امصيام في أمسفر». «أولقا» الأولق» المجنون، والبيت من المغلوب.

الممنى: ألئن لاح لمك من هذه الجهة أدنى بريق بت بليلة رجل أرمد اعتاده الجنون.

الإهراب: «أأن» الهمزة فلامتفهام و «أن» قال العسلامة الصبان: يحتمل أن تكون مصدرية حلفت قبلها لام السعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوها لأن فمل الشرط ماض: اهد قلت: وعلى الأول فهمزتها مفتوحة، وعلى الثانى فهمنزتها مكسورة، والذى ينساق إلى ذهنى أن الأولى أحسى معنى وأقرب لمراد الشاعر «شمت» فعل ماض وفاعله. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدو محبرور بحرف جر محذوف قياسا والجار وللجرور متعلق بقوله «تبيت» الأتى المن تجده مستعلق بشمت «بريقا» مفعول به لشسمت «تألقا» فعل ماض والالف للإطلاق والفاعل فيممير مستنز يعود إلى «بريق» والجملة في مسحل نصب صفة لبريق، «تبيت» قعل وقاعله ضمير مستنز يعود إلى أمارمد «أولقا» مفعول به لاعتاد والجملة من منحل جر صفة له لأن المنطق والفياعل في منحل نصب حيال من أمارمد أو هي في منحل جر صفة له لأن المنطق والفياعل في منحل نصب حيال من أمارمد أو هي في منحل جر صفة له لأن المنطق والفياعل في منحل نصب حيال من أمارمد أو هي في منحل جر صفة له لأن المنطق بأل الجنسية معرفا لفظا في قوة المنكرة.

الشاهد: في قوله: فيسليل أمارمد، فيإن أرمد لا ينصرف، ولكن لما دخله الميم التي هي عوض اللام على لغة أهل الميمن انجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام نحو: قمررت بالأحسن.

مواضعه: ذكره الأشموني في شيرحه للألفية ١/٤٤، والسيوطي في همع البهوامع ١٤/١.

(٢) "إذا أضيف أر تبع الله يكون باقيا على منعه من الصرف، وهو اختيار جماعة، وذهب جماعة منهم: المسرد، والسيسرافي، وابن السراج – إلى أنه يكون منصرفا مطلعا «وهو الاقوى» واختار التاظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب. أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحسنكم، اهد أشموني ١/ ٤٢. وأميل إلى تحقيق الناظم «والصحفيق تفضيل الناظم» اهد صبان ١/ ٨٥.

والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علتيه بالإضافة أو (أل) فمنصرف نحو (مررت بأَحْمَدَكم).

ولبيان ذلك مـوضع هو أليق به، والمفهوم من قوة كــلامه في النظم أنه باق على منع صرفه.

ولما فرغ من مواضع النيابة في الأسماء أخذ يذكر مواضع النيابة في الأفعال. وقد تقدم أن النائب في الفعل شيئان: الحرف والحذف.

فالحرف هو النون تنوب عن الضمة، والحذف حذف النون وحروف العلة، (فحذف النون ينوب عن الفتحة والسكون)(١) وحذف حروف العلة ينوب عن السكون.

وبدأ بمواضع النون فقال:

واجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعلانِ النُّونَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسَالُونَا

فنحو (يَفُعلان) هو كل فعل اتصل به ألف اثنين مخاطبين أو غائبين نحو: (أنتما تفعلان) وهما يفعلان سواء كان ضميرا كما مثل به، أو حرفًا نحو (يفعلان الزيدين) في لغة طبئ وأرد شنومة(١).

وقوله (رَفَعًا) هو مفعلول ثان لقوله (واجعل) أى: صيَّر، وهو تصريح (بأن الرفع بالنون)(٢) كما هو مذهب الجمهلور خلاقًا لمن زعم أن الإعلاب في هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل.

وقوله (وتَدعين) أي: ونحو (تدعين) وهو كل فعل اتصل به ياء (المخاطبة).

وقـوله (وتسـألون) أى نحو (تسـألون) وهو كل فـعل اتصل به واو جـمع مخاطبين أو غـاثبين، نحو (أنتم تفعلون وهم يفعـلون) وسواء أكانت ضميــرا كما مثل به أو حرفا نحو (يفعلون الزيدون) في اللغة المشار إليها.

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) حي من اليمن ويقال أسد - بالسين وهو أفصح (أسد شنوءة).

⁽٣) ب، ج رفى أ (بأن النون).

وقوله: وحَذْفُها للجزم والنَّصِب سمة.

اى: وحذف النون علامة للجزم والنصب كقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعُلُوا وَلَن تَفْعُلُوا ﴾ (١).

وقد مثل بقوله: كُلُّم تَكُونِي لِترُومِي مَظْلَمَهُ.

«فتكون» مسجزوم بلم وعملامة جسزمه حذف النون «وترومي» مستصوب بأن مضمرة بعد لام الجمعود وعلامة نصبه حذف النون أيضًا.

ويدا بالجزم؛ لأن النصب محمول على الجزم في علامت، فإن الجزم أحق بالحذف فحمل النصب عليه كما حمل على الجر في الأسماء.

وقوله: (مظلمه) يجوز فيه فتح اللام وكسرها، والفتح هو القياس.

إعراب المعتل من الاسماء والالفعال

ولما أنهى القول في (بيان)(١) إعراب الصحيح من الأسسماء والأفعال، شرع في إعراب المعتل من الأسماء والاقعال. فقال:

وَسَمٌّ مُعتلا مِنْ الأسماء ما كالمُصْطَفَى والمُرتَقِي مكارِما

فأشار بالمثال الأول إلى كل اسم حسرف إعرابه ألف لازمة. وبالثاني إلى كل اسم حرف إعرابه (ياء لازمة قبلها كسرة).

فكلا النوعين يسمى معتبلا وليس فى الأسماء ما حرف إعبرابه واو لازمة قبلها ضمة (٢٠).

(ثم أشار)(1) إلى أن هذين النومين وإن اشتركا في الاعتلال، فإن لكل (واحد)(1) اسمًا خاصًا وحكما غير حكم الآخر فقال:

⁽١) سورة البقرة ٢٤.

⁽۲) ج.

⁽٣) آ، ب.

⁽٤) ا، ب.

⁽٥) أ، ب.

نالأولُ الإمرَابُ فيه تُكُرّاً ﴿ جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ تُصِراً

يعنى بالألف ما حرف إعرابه ألف لازمة كالمصطفى (وإنما)(١) قدر فيه الإعراب جميعه أعنى الرفع والنصب والجر، لتعذر تحريك الألف.

فإذا قلت: (جاء الفتي) فعلامة رفعه ضمة مقدرة في الألف تعذراً.

وإذا قلت: (رأيت الفتي) فعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف تعذرًا.

وإذا قلت: (مررت بالفتي) فعلامة جره كسرة مقدرة في الألف تعذراً.

وقوله: (وَهُوَ الَّذِي قد قُصراً) إشارة إلى أن هذا النوع يسمى في الاصطلاح مقصوراً، لانه منع المد، ويقابله المدود، ولذلك لا يسمى نحو (يسعى) مقصوراً إذ ليس في الفعل عدود.

وقيل سمى مقصورًا؛ لأنه قصر عن ظهور الحركات، والقصر المنع.

(والثَّانِ مَـنْقُوصٌ يعنى بالشانى: ما حرف إعـرابه ياء لازمـة تلى كسـرة كالمرتقى.

وسمى منقوصًا؛ لأنه تحلف لامه للتنوين نحو «داع ومُرتَقًّا».

وقيل لأنه نقص (فيه)(٢) بعض الحركات وظهر فيه بعضها.

وَنُصَّبِّهُ ظُهَرٌ نَحُو قوله تعالى: ﴿ يَا قَوْمُنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ (٣).

ذلك لخفة الفتحة⁽¹⁾.

ورَفْعُهُ يُنُوَى نحو قـوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ (٥) فعـلامة رفعه ضـمة مقدرة في الياء استثقالا لا تعــذراً لإمكان النطق بها، وقد ظهر في الضرورة كقول الشاعر:

⁽۱) أ، ب وني ج (وأما).

⁽٢) آ، ب.

⁽٣) سورة الأحقاف، ٣١.

⁽٤) (ومن العرب مِن يسكن الياء في النصب أيضًا. قال الشاعر:

ولَوْ انَّ وَاشِ بِالْمِمَامَةَ دَارُهُ وَدَّارِي بِأَعْلَى حَضْرِمُوتَ اهْتَلَكَى لِيا قَالَ ابو العباس المبرد: وهـو من أحسن ضرورات الشـعر لأنه حمل حـالة النصب على حالتي الرفع والجر) اهـ أشموني ٤٤/١.

⁽٥) سورة القمر ٦.

وعِرْقُ الفرزهقِ شر المعُروق خبيثُ النَّرى كابِيُ الازنُدِ(١)

وقوله بحقا أيضاً يُعجَر أى: يجر بالكسرة (منوية)(٢) كما رفع بنضمة (منوية)(٢) لثقل الضمة والكسرة على الياء، كقبوله تعالى: ﴿ أُجِيبُ دُعُونَةَ الدَّاعِ ﴾ (٤) فعلامة جره كسرة مقدرة في الياء استثقالاً. لا (تعذرا)(٥) لإمكان النطق بها كقول جرير:

فَيُوماً يوافينَ الهَوى غَيرَ ماضي (١)

(١) البيت قائله جرير بن عظية يهنجو فرزدةا وهو من قصيدة دالية وهو من المتقارب.

الشرح: «هرق الفرزدق» أواد به أصله، يعنى أصل الفرزدق أشهر الأصول «خبيث الثرى» بالثاء المشاشة - خبيث التربة، وأراد به الأصل أيضها «وكابى الأزند» من كها الزند إذا لم تخرج ناره، والأزند - بغيم النون - جمع زند.

قال الجوهرى: «الزند» العود الذى تقدح به النار وهو الأعلى والزند السفلى فيها ثقب. الإحراب: ﴿وعرق، صبته الخالوردق، مضاف إليه وشهر، خبر مالمروق، مضاف إليه وخبيث، خبر بعد خبر والثرى، مضاف إليه، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محدوف أي: هو خبيث الشرى، ويجوز أن تنصب على اللم «كابى» خبسر بعد خبر ويجهوز أن تكون خبر مبتدأ محدوف والأرتف، مضاف إليه.

الشاهد: في الكابي التاولخية أنه إذا كانت الياء مضمومة فإن علامة الرفع هي الضمة المقدرة في الياء ويجمعلون فلك الإجل الاستشقال لا لاجل تعذر إمكان النطق بهما وهنا ظهرت الضمة ولكنه محمول على الضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ٥٣/١.

- (٢) أ، ب وفي ج (منونة).
- (٣) أ، ب وفي ج (منونة).
 - (٤) سورة البقرة ١٨٦.
 - (ه) پ.
- (٦) البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية يهجو بها الاخطل. وهو من الطويل.
 وتحامه: ويوما ترى منهن غولا تغول. وقد ذكر البيت كله في النسخة ب.

الشرح: «يوافين الهوى» يجازين الهوى، وهو من المجازاة - بالزاى المعجمة «غير ماضى» من مضى يحضى «غولا» بضم الغين - وهو من السعالي جسم سعلاة وهى أخبث الغيلان «تفول» أصله تتغول فحلفت إحدى التامين كما في «نارا تلظى» وهو من تغولت الإنسان الغول، أي: ذهبت به وأهلكته.

المعنى: أنه يصف التساء بأنهن يرما يجارين العشاق بوصل مقطع، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران.

ثم انتقل إلى المعتل من «الأفعال»(١) فقال:

وأَى فَعْلِ آخر مِنْهُ أَلِف أَوْ وَأَوْ اوْيَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِف

أى: هنا شرطيسة وبعدها اكان التسامة مقدرة وآخس منه مبتدأ وألف خسره والجملة خبر كان.

وقوله: ﴿ فَمُعْتَلاً عُرِفٌ عَواب الشرط، ويحتسمل أن تكون «كان» المقدرة ناقصة وآخر اسمها وألف خَبرها ووقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة(٢).

ويجوز أن تكون (أى) موصولة على مذهب من أجاز إضافتها إلى النكرة.

الإحراب: وقيوما عنصوب على الظرفية بالقسعل بعده ويوافين فعل مضارع ونون النسوة فاعله والهسوى عفعول به وضيره قال العينى: هو سفعول ثان أو منصوب على أنه صفة لمصدر محسدوف يقع مفعولا مسطلقا أى يوافين وفاء غيسر نافذ. اهد. وعندى أنه على أية حال صفة لموصوف محذوف غير أنك لو قدرت ذلك للحذوف مصدرا كان مفعولا مطلقا كما قدره، ولو قدرته اسما غير مصدر كان مفعولا ثانيا أى يجازين الهوى حديثا غير نافذ أو ما في مسعنى ذلك وماضي مضاف إليه مجسور بالكسرة الظاهرة وغيسر من الألفاظ المترغلة في الإبهام فيلا تفيده الإضافة تعريف ومثلها لفظ مثل وما أشبهها ويوما الواو عاطقة يوما منصوب على الظرفية بالفعل بعده، وقول العيني إنه معطوف على يوما الأول خطأ لأن الواو عطفت هذه الجملة كلها على الجملة السابقة وإلا لكان اليومان مسعمولين للفعل السابق. وذلك لم يذهب إليه أحد وترى فعل مفسارع وهي بصرية أولى من أن تكون علمية وفاعله ضمير مستتر فيه ومنهن جار ومجرور متعلق بترى وغولا مفعول به وتنول فعل مضارع فاعله ضمير الغول المستتر فيه. والجملة في محل نصب صفة لغولا وان جعلت علمية كانت هذه الجملة في محل نصب صفة لغولا وان جعلت علمية كانت هذه الجملة في محل نصب صفة لغولا وان جعلت علمية كانت هذه الجملة في محل نصب صفة لغولا وان جعلت علمية كانت هذه الجملة في محل نصب صفة لغولا وان جعلت علمية كانت هذه الجملة في محل نصب صفة لغولا

الشاهد: في دغير ماضي حيث حركت الباء في الماضي للضرورة، والقياس إسكانها لأنه اسم قاعل من مضي يحضى كقاض من قضى يقضى، فبعد الإعلال يصيدر ماض فتحذف منه الباء ويكتفى بالتنوين.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الشاطبي والأشموني في ٤٤/١ وفي سيبويه ١/٥٩.

(١) أ، ب وقى ج الألف.

(٢) إحدى الشعبتين العظيمتين اللتين تتفرع إليهما العرب العدنانية والثانية مضر.

وحناصل البيت: أن كل فنعل أخبره ألف تحبو: «يخشى» أو واو تحبو: «يدعو» أو ياء تعود الهوري» فنهو معتل قد عرف بهذا الاسم، ولا يقال منقوص ولا مقصور اللا في الأسماء»(١).

وقوله: فَالْأَلْفَ انَّو فيه غَيْرَ الجَرْم

يعنى بغير الجزم الرقع والتصب نحو: «زيد يسمى ولـن يسمى» فعلامة رفعه ضمة مقدرة وعلامة نصبه فتنحة مقدرة.

وكل ما قسدر في الألف فهو على سبيل التعذر، وإنما استشنى الجزم، لأنه يظهر بحذف الألف كما سيأتي(١).

وقوله: وأبد نُصْبُ مَا كَيْدُهُو يَرْمَى

أى «ويظهر»(٣) نعسب المعتل بالواو «كيدعو» والمعتل باليـــاء «كيرمي» فتقول: «لن يدعو ولن يرمي» لخفة الفتحة.

وقوله: والرفع فيهِمَا الْوِ

يعنى: في المعتل بالواو والياء نحو: «زيد يدعو ويرمى» فعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الواو والياء استَظِّمَا لا كما سبق في المنقوص.

وقوله: ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ وَاحْدُمْ جَازِمًا قَلَاتُهُنَّ

يعنى: الألف، والواو، والياء، تحذف الشلالة للجازم نحو: «لم يخشُ ولم يرم ولم يغزُه.

والتحقيق: أن الحذف عند الجازم، لأنه فرع، إذا كنان حرف العلة بدلا من همزة نحو: «يقرأ» فإن قندر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره (٤) وإن قدر دخوله بعند الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين: الإثبات والحذف، ومنع بعضهم الحذف.

⁽١) أياج وفي ب (إلا في غير الاسماء).

⁽٢) وأما الجزم فيظهر، لأنه يحذف له الحرف الاخير. اهداين عقيل ١/ ٤٥.

⁽٣) ج وفي أ، ب الوأظهر؟.

⁽٤) قال ابن هشام في التوضيح: «هو إبدال قياسي»، لأنك حينتذ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها.

	وقوله: اتَقْضِ حَكْمًا لازمًا؟. يعني ف
كقول الشاعر:	الضرورة فقد تثبت هذَّه الأحرف وَيقدر الجزم.
	ٱلُّمْ يَأْتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمَى(')
لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعُ(٢)	وكقول الآخر:

 (١) البيت: هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذبهة العبسى، يعرض فيها بالربيع بن زياد وكانت بينهما شحناء، والقصيدة دالية ومن الوافر.

وصحرَ البيت: بما لاقت لبون بني زياد.

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب وفي أ، ج الشطر الأول.

الشرح: «الأنباء» جمع نبأ وهو الخبر التنمى» - بمفتع التاء - تزداد وتنتشر، «لبون» ذات اللبن وفي رواية الوص» بفستح القاف وضم اللام هي الناقة الشابة البني زياد» الربيع بن زياد وإخوته.

المعنى: الم يبلغك ما جرى لنياق بنى زياد وهم المغاوير الذين يخشاهم الشجعان؟ والحال أن أخبارهم ملأت البقاع وعرفها القاصى والداني.

الإعراب: والم، الهمنزة للاستفهام. لم نافية جازمة «يأتيك» فعل مضارع منجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على البناء إجراء للمعنتل مجرى المسحيح والكاف ضمير المخاطب في محل نصب مفعنول به قوالاتباء): الواو للحال. الأنباء مبتدأ «تنمى» فعل مضارع فناعله مستتر فيه والجنملة في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال «بما» اختلف العلماء في البناء على أقوال كثيرة وطال بينهم الجدل في آمرها.

وأظهر ما ذهبوا إليها أنها زائدة وسا: اسم موصول قاعل يأتى «ولاقت» فعل ماض والتاء للتأنيث. «لبون» فساعل «بنى زياد» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفساعل لا محل لها صلة الموصول. والعائد مسحلوف تقديره «لاقسته» وزيادة الساء في الفاعل هنا ضمرورة شعرية.

الشاهد: في اللم يأتيك حيث أثبت الشاعر فيه حرف العلة وهو الياء مع الجازم للضرورة. مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الأشموني ٢/٤١، والشاطبي والسندوبي وابن هشام ١/٥٥ وأيضا في المغنى ١/٠٠٠ وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/٢٥ وابن يعيش في شرح المفصل ٢/٤٠، والشاهد ٢٣٦ في خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج٢ ص٥٩٠.

 (۲) قال العيمنى في شرح الشواهد ج١ ص٢٣٤: لم أقف على اسم قائله، وفي نشأة النحو ص٩٥ قائله أبو عمرو بن العلاء للفرزدق وهو من البسيط.

وتمامه: هُجُواتُ رَبَّانَ ثُمَّ جِنْتَ مُعَتَدْرًا مِنْ هَجِو رَبَّانَ

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب . . . وفي أ، ج اكتفى بالشَّاهد.

وقول الآخر:

ومنع بعضهم إثبات الآلف وهو اختيار ابن مصفور.

وسبب هذا الخملاف، اختلافهم فسيما حذف الجازم، فقيل: الفسمة المنوية فعلى هذا لا فرق بين الألف وأختيها، وقيل: الفسمة الظاهرة. لفظ بها ضرورة ثم حذفت، فعلى هذا لا يجوز في الألف(٢)، إذ لا يمكن فيها ذلك.

المسرح: الزبانه - بفتح الزاى وتشديد الباء المرحدة - اسم رجل، واشتقاقه من الزبب
 وهو طول الشعر وكثرته.

الإحراب: «هجوت» فسعل وفاعل والتاء في رواية أكثر النحاة مفتوحة على أنها فسمير المخاطب. وهي فسيما ريزاه المرتفيي مسطسومة على أنهما للمتكلم الزبان» مفسول به «ثم» حرف عطف «جثت» فعل وفاعل والجملة معطوفة على الجملة السابقة «معتذرا» حال من الفاعل «من هجوه جار ومجرور متعلق بحستذر الزبان» مضاف إليه «لم» نافية جازمة لتهجو» مسفارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الواو «ولم» الواو عاطفة ولسم نافية جارمة «تدم» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر للروى.

الشاهد: في «لم تهجو» حيث أثبت الشاعر الوار مع الجازم للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٦/١ والشاطبي - وذكره السيوطي في هميم الهدوام ١٠٤/١، والإنصاف ١٦/١ هميم الهدوام ٢٠٤/١، والإنصاف ١٦/١ والخصائص ٢٣٢/١، ٣٢٧.

(١) قائله رؤية بن العجاج الراجز، وهو من الرجز المسدس.

وصدره: ﴿ إِنَّا الْعَجَوْزُ خُصْبَتْ فَطَلَّقْ

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب وفي أ، ج الشطر الثاني.

المُعنى: إذا فضبت العجوز وخاصمتك فطَلَّقها ولا ترفق بها.

الإحراب: «إذا» للشرط «السعجوز» مسرفوع بضعل يفسسره الظاهر بعده أي: إذا ضغبت العجوز «ضغبت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هي «فطلق» الفاء واقعة في جواب الشرط وطلق فعل أمر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت «ولا ترضاها» جمئة من الفعل والفاعل والمفعول عطف على قوله فطلق «ولا تملق» جمئة عطف على قوله ولا ترضاها أصله ولا تتملق فحذفت إحدى التامين.

الشاهد: في قوله دولا ترضاها، حيث أثبت الشاعر فيه الألف. وقدر الجزم تشبيها بالياء في قول الآخر ألم يأتيك، وذلك للضرورة.

مواضعه: ذكره الشاطبي في شـرحه للألفية، والسيــوطي في همع الهوامع ٥٢٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٠٦/١، والشاهد رقم ٦٣٥ من خزانة الأدب.

(٢) أ، ب وفي ج (الأفعال).

وقد ذهب قدم إلى أن هذه الحروف الثابتة إشباع^(۱) وقد حذفت الحروف الأصلية للجازم، وقد ورد في الضرورة أيضاً تقدير نصب الياء والواو – مثال الياء – قول الشاعر:

ن شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَرْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولٌ (٢)

مَا أَقْلُرَ الله أَنْ يُدُنِّي عَلَى شَحَطٍ

ومثال الواو قوله:

أبي اللَّهُ أَنْ أَسمُو بأُمَّ ولا أب^(٢)

(۱) فمشلا أشبعت الفتحة في ترض فنشأت ألف والكسرة في يأتك فنشأت ياء والضمة في تهج فتشأت واو وأما «سنـقرتك فلا تنسى» فلا نافيـة، لا ناهية، أي: فلست تنسى. اهـ أشموني 1/13 بتصرف.

(٢) البيت لحندج بن حندج المرى، وهو من قصيدة لامية – وهو من البسيط.

الشرح: «أن يدنى» من دنا يدنو إذا قرب «على شحط» بالشين المعجمة والحاء المهملة - أى: على بعد من شحط يشحط بفتح السشين وسكون الحاء - وهنا حركت الحاء للضرورة داره الحزن» بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة - وهو اسم موضع ببلاد العرب، والحسزن في الأصل ما غلظ من الأرض «صول» بضم الصاد المهملة وسكون الواو اسم موضع قاله الجوهرى.

الإعراب: «ما» تعجبية مبتدا «اقدر» فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه وجويا «الله» منصوب على التعظيم وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدا «ان» حبرف مصدرى ونصب «يدني» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الياء، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جبر محلوف: أي على إدنائه، والجبار والمجرور متعلق بيدني وعلى بمعنى مع «من» اسم موصول متعلق باقدر «على شحط» جار ومجرور متعلق بيدني وعلى بمعنى مع «من» اسم موصول مبنى على السكون في محل نصب مفعول به ليدني «داره الجزن» جملة من مبتدا وخبر لا محل لها صلة الموصول «بحن» جار ومجرور متعلق بيدني أيضا قداره صول» جملة من مبتدا وخبر لا محل لها صلة من المجرورة في قوله «بحن».

الشاهد: في قوله «أن يدنى» حيث أثبت الشاعر الياء فيه ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٤٥.

(٣) قاله عامر بن الطفيل بن مالك، كان سيد بني عامر في الجاهلية. وهو من قصيدة بائية من الطويل.

وصدره: فما سودتني عامر عن وراثة.

وذكر البيت في نسخة ب، أ وفي ج االعجز).

الشرح: "فما سودتني" من السيادة، «أن أسمو" من السمو والعلو والارتفاع، "عامر" أياد بني عامر القبيلة، فلذلك أنث الفعل المسند إليسها لأنه كان سيد بني عامر، "هن وراثة" =

وقد ورد أيضًا في الضرورة إظهار رفعهما مثال الياء - قوله:

تساویُ عَنْزی غیرَ خَمْسِ دراهِم^(۱)

ومثال الواو قوله:

هواجسُ لا تَنْفُك تُغرِيه بالوَجْدِ^(۱)

إذا قُلْتُ عَلَّ القلبَ يسلو فَيُضَتُّ

أن سيادته من نفسه لأجل كرسه وشجاعته لا أنها وراثة عن آبائه «أبى الله» من الإباء،
 وهو شدة الاستناع «بأم ولا أب». أى من جهة الآباء والأمهات وزاد كلمة لا – تأكيدا
 للنفى – وقدم الأم على الأب لأجل القافية.

الإهراب: «قما» ثافية «مودنني» فعل ماض والنساء للتأتيث والنون للوقاية والياء مفعول به «مامر» فاعل «من وراثة» متعلق يسود «أبي الله» فعل وفاعل «أن» مصدرية ناصبة «أسمو» فعل مسضارع منصوب بفتحة مقدرة على الواو وفاعله ضميس المتكلم المستنسر «بأم» جار ومجرور متعلق بأسسمو «ولا» الواو عاطفة، لاء زائدة لتأكيد النفي المستفساد من معنى المامل وهو أبي «أب» معطوف على أم.

الشاهد: في قوله «أن أسمو» حيث سكن الشاعر الواو مع النصب، لأن الحق أن يقال أن أسمو بنصب الواو - ولكنه سكنها للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٤٩/١، والخصائص ٢/٢٤٢.

(۱) قال العينى ٢٤٧/١ في شموح الشواهد – هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر قائله، وقال أبو حيان: لا يصوف قائله بل لعله مصنوع. وقيل: قائسله رجل من الأهراب وبحثت فلم أهثر له على قائل – وهو من قصيدة ميمية – من الطويل.

وصدره: قعوضنی عنها غنای ولم تکن

وقد ذكر البيث في نسخة ب وفي ج (العجزة.

وحكاية الأعرابي أن عبد الله بن العباس خرج يريد معاوية بن أبى سفيان فسأصابته سماء فنظر إلى نويرة عن يمينه فقال لغلامه: هيا بنا إليها فلما أتياها إذا شيخ ذو هيئة رحب به وذبح له شاة هي معيشة أهله فأعطاه خمسمائة دينار عوضا عن الشاة.

الإعراب: «فعوضنى» الفاء للعطف وعوضنى فعل ماض والفاعل ضمير مستتر حائد إلى عبد الله والنون للوقاية واليساء مفعول به «عنها» متعلق بالفعل «ضمير والجملة وقعت حالا «ولم» حرف نفى «تكن» فعل مضارع من كان الناقعة واسمها ضمير والجملة وقعت حالا «تساوى» فعل مضارع من ساوى «عنزى» فاعل والياء مضاف إليه «غير» مفعول به والجملة خير كان في محل نصب «خمس» مجرور بالإضافة وكذلك «دراهم».

الشاهد: في قوله اتساوى، حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء للضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ٥٣/١.

(٢) لم يذكر له العينى قائلا - ولم أحثر له على قائل - وهو من الطويل.

وريما قدر في «السعة»(١) نصب الياء كقراءة بعضهم ﴿ مِنْ أَوْسَطَ مَا تُطْعِمُونَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (١) وجزمها كقراءة قنبل (١) ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ (١) ونصب الوار كقراءة بعضهم (٥) ﴿ إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الَّذِي ﴾ (١).

وبسط الكلام على ذلك لا يليق بهذا المختصر. والله أعلم.

الشرح: «عل» أى لعل القلب وهي لغة في لعل فيسلو» من سلوت عنه سلواً إذا يرد قلبه من هواه، فقيضت أى: سلطت، قال تعالى (وقيضنا لهم قرناه) فعواجس جمع هاجسة من هجس في صدرى شيء إذا حدث، والهاجس الخاطر، فتغريه من الإغراء وهو التحريض. فيالوجده هو شدة الشوق.

الإحراب: «إذا» للشرط اقلت» ضعل وفاصل وقعت ضعل الشرط «عل» لغة في لعل «القلب» اسم لعل «يسلو» جملة في محل رفع خبر عل – والجسملة مقول القول «قيضت» فعل ماض مبنى للمجهول «هواجس» نائب فاعل مرضوع بالضمة الظاهرة «لا تنفك» من الأفعال الناقصة واسمها ضمير مستتر يرجع إلى الهواجس التضريه» فعل مضارع والفاعل ضمير والضمير للنصوب مفعوله، وهو يرجع إلى القلب والجملة في محل نصب خبر لا تنفك «بالوجد» جار ومجرور متعلق بالفعل، ولا تنفك إلى آخره في محل الرفع على أنها صفة لهواجس.

الشاهد: في قوله يسلس حيث أظهر الضمة على الواو فدل هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو، وهذا رأى بعض النحاة.

مواضعه: ذكره السيوطي في همم الهوامم ٥٣/١.

- (١) أ، ب وفي ج (السبعة).
 - (٢) سورة المائدة ٨٩.
- (٣) هو: أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن المخزومي المكي الملقب بقنبل، كان إماما في القراءة ضابطا منتفنا انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ورحمل إليه الناس من الاقطار وهو من أصحاب ابن كثير، وتوفي بمكة سنة ٢٩١هـ.
 - (٤) سورة يوسف ٩٠.
 - (ه) آ، ب.
 - (٦) سورة البقرة ٢٣٧.



النكرة والمعرفة

إنما قدم الناظم هذا البساب إلى هذا الموضع، لتسوقف كشيس من الأحكام الإحرابية عليه، وبدأ بالنكرة، لأنها الأصل. فقال:

نَكِرَةً قَابِلُ الْ مُؤثرًا ﴿ أَوْ وَأَقَعْ مُوقِعَ مَا قَدْ ذَكِراً

يعنى أن النكرة قسمان أحدهما يقبل «أل» المؤثرة أى المعرفة نحو «رجل» (فإنه يقبلها)(١) فتقول «الرجل».

والثانى: لا يقبل المسؤثرة بنفسه، ولكنه واقع موقع شىء يقسبلها نحو: «ذو» بمعنى صاحب، فإنه لا يقبل «ال» ولكنه واقع موقع صاحب وصاحب يقبل «ال» (١١) فيستدل على تنكير قذو، بذلك.

واحتسرز بقوله فمؤثراً من أل الزائدة والتي للمح الصفة، فإنهسما لا يدلان على تنكير ما يدخلان عليه، بل يدخلان على العلم.

> قفالزائلة المُسْرِوَ مِنْ أَسِيرِها⁽¹⁾ باعَدَ أُمَّ العَسْرِوَ مِنْ أَسِيرِها⁽¹⁾

> > والتي للمنع العنفة (نحو: «الحارث» و «العباس».

(٤) قال في الدرر اللوامع ص٣٥ ولم أعثر على قائله، وفي شواهد المغنى ص ٢٠ قال: أنشده الأصمعي ولم ينسبه لأحد، وقيل لأبي النجم، قال الشيباني: اسمه المفضل. وصحر السبت: حُرِّاتُهُ أبدال عَلَى قصدها - وذكر السبت في نسخة ب - وفي أد ح

وصبح البيت: حُراسُ أيوابٍ عَلَى قصورِها - وذكر البيت في نسخة ب - وفي أ، ج الصدر.

الشرح: «أم العمرو» يريد أم همرو، «الحراس» جمع حارس وهو حرس السلطان و«القصور» جمع قصر «باهد» أبعد «الأسير» فعيل بمعنى مفعول معناه المتيم المستعبد بالعشق.

المعنى: أبعد للحبوبة عن أسيرها المتيم، يريد بذلك نفسه، حراس أبواب قصورها.

الشاهد: في قوله «أم العمرو» حيث دخلت أل الزائدة على العلم.

مواضعه: ذكره ابن عشام في المفتى ١/٥ والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٠ وابن يعيش في شرح للفعبل ٤١/١، و٢٢ وابن يعيش في شرح للفعبل ٤٤/١، و٢٣١، والإنصاف ١٩٨/١.

⁽١) أ، ب رنى ج (فألفها تليلها).

⁽۲) ج.

⁽۳) آ، ج.

فيان قلت: أل في الحيارث ونحوه ميؤثرة للميح الصفية فيهي واردة على إطلاقه.

قلت: التي للمع المصغة (١) لم تؤثر في الاسم الذي دخلت عليه أثراً من تعريف ولا غيره، وإنما نبهت عن أصله، وإن كان صفة.

فإن قلت: حصر النكرة، في القسمين غير صحيح، لوجود ثالث لا يقبل «أل» ولا يقع مـوقع شـيء يقـبلهـا وهو نكرة، وذلك «مَـن ومـا» في الشـرط(٢) والاستفهام خلافًا لابن كيسان في «مَن وما» الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان.

قلت: الحصر في القسمين صحيح، وما ومن المذكورتان واقعتان موقع شيء يقبل «آل» ولا يشتسرط أن يكون مساويًا لهسما في تضمن معنى الشرط (والاستفهام)(۲) لأن «من وما» لم يوضعا في الأصل لذلك، وتضمن معنى الشرط و «الاستفهام»(٤) طارئ على معناهما الأصلى فليتأمل(٥).

ولما فرغ من تعريف النكرة انتقل إلى المعرفة. فقال: (وغيره معرفة).

أى: وغير النكرة معرفة، إذ لا وساطة بينهما، واستغنى بذلك عن حد المعرفة.

قال في شرح التسهيل: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

ثم أشار إلى أنواع المعارف بالامثلة وهي ستة أنواع:

مضمر، وعلم، واسم إشارة، وموصول، وذو أداة، ومضاف إلى واحد من هذه إضافة تخصيص.

⁽۱) ا، ب.

 ⁽۲) ج، وفي أ، ب (الشروط).

⁽۳) ا، ج.

⁽٤) ا، ب.

⁽٥) (ومن ذلك أيضا «من» و «ما» نكرتين موصوفتين، كما في «مررت بمن معجب لك» و«بما معجب لك» وأدبما معجب لك» وأنهما لا يقبلان «آل» لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء، وكلاهما يقبل آل، وكذلك «صه» و «مه بالتنوين لا يقبلان «آل» لكنهما يقعان موقع ما يقبلهما، وهو «سكوتا وانكفافا» اهم أشموني 1/13.

«وهم» مشال للمضمر، (وذى) ممثال لاسم الإشارة، «وَهندَ» ممثال للعلم، دوابنى» مشال للمضاف، و«المغلام» مشال لذى الأداة «والذى» مثال للموصول. وأعرفها المضمر على الأصبح ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم ذو الأداة. وقيل: هما في مرتبة واحدة. وقيل: ذو الأداة أعرف من الموصول والمضاف إلى واحد منها في مرتبت مطلقا على وأى المصنف «إلا»(١) المضاف إلى المضمر، فإنه في مرتبة العلم على وأى أكثرهم(١).

وقال في التسهيل: أعرفها ضميس المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم الغائب السالم عن إيهام «ثم المشار به والمنادى والموصول» (١) ومثلها في النظم غير مرتبة، ورتب أبوابها.

فإن قلت: بقى من المعارف قسم سابع وهو النكرة المقصودة فى النداء نحو: «يا رجل» فلم تركه؟ «وما»(٥) مرتبته؟

قلت: لم يدع الحصر بل أتى بكاف التشبيه المشعرة بعدم الحصر، وأيضاً فقد ذهب قوم إلى أن نحو: «يا رجلُ» إنما تعسرف بأل المقدرة، وأسا مرتبته عند من جعل تعريفه بالمواجهة والقصد فمرتبته اسم الإشارة.

[الضبير]

ثم شرع في الكلام على أعرف المعارف وهو المضمر. فقال:

فَمَا لِلْهِي خَيِّيةَ اوْ حُضُورِ كَانْتَ وْهُوَ سَمُّ بالضميرِ

الضمير: هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته، وهذا هو المراد بقوله: فضماً لذى غيبة أو حضور، أى: فما وضع لمسمى ذى غيبة أو حضور. (والحفور)(١) يشتمل للمتكلم والخطاب، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة.

⁽١) أ، ب وفي ج العاء. ﴿ (٢) راجع الأشموني ١/ ٤٨.

⁽٣) ب.

⁽٤) قال في التسهيل ص ٢١ ثم الموصول ذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه.

⁽۵) أ، ب وفي ج «ولا». (۲) أ، ب.

وأجاب الشارح بأن إفراد اسم الإشارة بالذكر يرفع الإيهام(١) ومثل الحاضر: «بأنت» والغائب «بهو».

وقوله «سَمَّ بالضمير» هذا هو اصطلاح البصريين يسمى عندهم بالضمير والمضمر، والكوفيون يسمونه الكتاية والمكنى.

والضميس قسمان: متصل ومنفسط، والمتصل قسمان: بارز ومستتر. هذا تقسيم الجمهور.

وأما المصنف فقسمه أولا إلى بارز ومستتر - فالبارز ما له صورة في اللفظ، والمستتر ضده، والبارز قسمان: متصل ومنفصل.

ولما كان المتصل هو الأصل، لكونه أخصر قدمه على المنفصل فقال:

وذُو اتَّصَالِ مِنْهُ مالا يُبْتَدَا ولا يَلِي إلاَّ اختياراً أبدا

أى: الضمير المتمصل هو الذي لا يصح وقوعه أول الكلام ولا بعد ﴿إلا ۗ في الاختيار.

والمنفصل بخلاف، أى: يصح وقوعه أول الكلام وبعد ﴿إِلاَّ فَي الاَحْــتيار، وسيأتي تمثيل النوعين.

واحترز بقوله: «اخْتِيَارًا» من وقوع المتصل بعد «إلا» في ضوورة الشعر، كقول الشاعر:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ﴿ الْا يُجَاوِرَنَا إِلَاكِ دَيَّارُ ٢٧)

⁽١) راجع الشارح ص٧١.

⁽٢) قال العيني ج١ ص٢٥٢ في شرح الشواهد: هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى آحد، وبحثت فلم أحثر على قائله. وهو من البيط.

المشرح: «وما نبالى» وما نكترث ولا نهتم، وأكثر ما يستعسمل هذا بعد النفى، «جارتنا» تأنيث الجار، «ألا يجاورنا» جاء فيه علا يجاورنا - بإبدال الهسمزة عينا، «إلاك» أي: إلا إياك، «ديار» أحد، وكلاهما لا يستعمل إلا بعد النفى - «وما» الأولى نافية والشانية والثانية.

ريروي «وما علينا إذا ما كنت . . . » ويروي «ألا يجاورنا سواك ديار».

المعنى: إذا كنت أيتهما المحبوبة جارتنا لا نبالى الا يجماورنا أحد غيرك ففيك الكفايه، وحاصله: أنت المطلوبة فإذا حصلت فلا التفات إلى غيرك.

الإهراب: «ما» نافية «نسالي» فعل مضارع فاعله ضميسر مستتر فيه «إذا» ظرفية شرطية. «ما» وائلة «كنت» قسعل ماض ناقص والتاء ضمير المخاطبة اسمه «جسارتنا» خبسر كان والضميسر مضاف إليه «أنه مسعدية ناصبة «لا» نافية، «يجاورنا» مغسارع منصوب بأن والضمير في محل نصب مفعول به ليجساور وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي «إلاك» إلا استثنائية والكاف مستثني تقلم على المستثنى منه «ديار» فاعل يجاور وهو المستثنى منه.

الشاهد: في قوله: «إلاك» فيلته أتى بالضمير المسصل بعد إلا ضرورة، وكان النسياس أن يقول إلا إياك بالضمير المنفصل.

مواضعه: ذكره من شدواح الألقيسة ابن الناظم ص٢٢، وابن عقيسل ٢٠٤١، والشاطبى والسندويي وداود والأستمسوني ٤٨/١، والسيسوطي ص١٤ والمكودي ص١٥ وابن هسام ١/٦٠. وأيضا ذكره في المغنى ٢٨/٢ والسيوطبي في المهم ١/٥٧، وابن يعيش في المفصل ٢/ ٢٠١، والشاهد رقم ٢٨٣ في خزانة الأدب والحصائص ٢/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥٠.

(۱) قال العينى في شرح الشواهد ج١ ص٢٥٥٠ - لم أقف على اسم قاتله وبحثت فلم أعثر على قاتله. وهو من الطويل.

الشرح: «أعوده التسجئ والخصن، «من فشة» من جماعة «بغت» من السبنى بمعنى الظلم والعدوان، «عوض» ظرف يستغرق المستقبل مثل «أبدا» إلا أنه مختص بالنفى، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد.

المعنى: إنَّى أَلتجيُّ إلى وب العرش وأعمصن بحماه عن جماعة ظلمونى فليس لى معين ولا وزَر سواه.

الإحراب: «أعوذ» قسعل مضارع فساطه مستستر فيسه «برب» جار ومسجرور متسعلق بأعوذ «العرش» مسضاف إليه «من فستة» جار ومسجرور متسعلق بأعوذ «بغت» فعل مساض وفاعله مستتر فيه والتاء للتأتيث. والجملة صفة لفسئة «على» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافية «لى» جار ومجرور متعلق ببغى على الضم فى محل نصب متعلق بناصس «إلاء» حرف استثناء والهاء مستشنى مبنى على الضم فى محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: في وإلاه حيث وقع الضمير المتصل بعد وإلا وهو شاذ لا يجوز إلا في الفيرورة الشعرية إلا عندهم جائز. الفيرورة الشعرية إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه فإن ذلك عندهم جائز. وكان القياس أن يقال: (إلا إياه) وأنكر المبرد وقدوع المتصل بعد إلا مطلقا حتى إنه أنكر رواية وإلاك وأميل إلى رأى ابن الأنباري، لأنه على رأى المبرد لا شاهد في البيت. مواضعه: ذكره من شراح الالقية: ابن علي (٢ / ٢٤) وداود.

تنبيهان:

الأول: منع المبرد (وقـوع المتصل بعد إلا مطلقا، وأنشــد "سواك ديار" وأنكر رواية «إلاك» وأجازه ابن الانباري)(١٠ مطلقا.

الثاني: كلام الناظم هنا موافق لمذهب الجمهـور، في كون وقوع المتصل بعد «إلا» ضرورة.

وقال في التسهييل(٢) وشد (إلاك» فلا يقاس عليه هـ (وصرح في باب الاستثناء من شرح التسهيل، بأن ذلك ليس بضرورة)(٢) ثم مثل المتصل فقال:

كالياء والكاف من ابني أخرَمَك والياء والهاء من سكيه ما مكك

المضمر المتبصل ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومجرور، وكل من الثلاثة، إما لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب.

فالمرفوع للمستكلم «فعلتُ - فعلنا» والمخاطب «فعلتَ - فعلتِ - فعلتما -فعلتم ~ فعلتن».

وللغبائب «فعل - فيعلت - فعبلا - فعلوا - فيعلن والمنصوب للمتكلم «أكرمني - أكرمنا».

وللمخاطب ﴿ أكرمكُ - أكرمكِ - أكرمكما - أكرمكم - أكرمن ١٠

وللغاثب «أكرمه - أكرمها - أكرمهما - أكرمهم - أكرمهن،

والمجرور للمتكلم: «مرَّ بِي - مرَّ بِنَا» وللمخاطب «مرَّ بِكَ - مرَّ بِكِ - مرَّ بكما - مرَّ بكم - مرَّ بكن؛ وللغائب «مرَّ به - مَـرَّ بها - مرَّ بهما - مرَّ بهمَ - مرَّ بهن».

فهذه ستــة وثلاثون ضميراً متصلا، والسابع والشــلاثون اياء المخاطبة؛ نحو: «تفعلين يا هند؛ على مذهب سيبويه(١).

⁽۱) آه ج.

⁽۲) التسهيل ۲۷،

⁽۲) ا، ج،

⁽٤) ج١ ص٥ سيبويه.

وقد أشار الناظم إلى التكلم بالياء (من أبني) وإلى المخاطب بالكاف من «أكرمك» وإلى المغائب بالياء من (سليه).

وأشار أيضا إلى الرفع بالباء من سليه، وإلى النسصب بالكاف من أكرمك، وإلى الجو بالياء من ابني.

فقد نبه بهذه الأمثلة الأربعة على الأقسام كلها.

ثم أشار إلى حكم عام لجميع المضمرات فقال:

وَكُلُّ مُضْمَرَ لَهُ البِّنَا يَجِبُ

المضمرات كلها مبنية بالاتفاق، وَاختَلفَ في سبب بنائهما فقيل: (بنيت)(١) لشبهها بالحسرف في المعنى، لأن كل ضميسر متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف (وقيل)(١) غير ذلك.

وقد ذكر في التسهيل، لبنائه أربعة أسباب:

أولها: شبه الحسرف وضعا، لأن أكثره على حرف أو حسرفين وحُمِل الباقى على الأكثر.

وثانيها: شبه الحرف افتقارا. لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بِضَميمة من مشاهدة أو فيرها.

وثالثها: شبه الحسرف جمودا، والمراد بالجمود عدم التسصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى في التصغير وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

ودابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاتي. هـ(٣).

قال الشارح (ث): ولعل هذا المعتبر عند الشيخ (ف) في بناء المضمرات، ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك (إظهار)(١) علة البنا، فقال(١):

⁽۱) آ، ج،

^{.&}lt;sub>E</sub> (Y)

 ⁽٣) قال في التسهيل ص٣٩ (وبني المضمر تشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجموعا أو للاستفناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاذر).

⁽٤) راجع للشارح ص٧٢.

⁽٥) هو: ابن مالك وقد ترجمت له.

⁽١) ا، ب.

⁽٧) راجع الأشموني ١/٤٩.

وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

أى: الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب.

وقد (ثم)^(۱) تقدم ذکره^(۲).

ثم قال: للرُّفع والنصب وَجرُّ نَا صَلَحُّ

يعنى: أن هذا الضمير، يسعنى لفظ (نا» صلح للرفع والنصب والجر، ومثل للثلاثة بقوله:

كاعرف بِنَا فَإِننَا نِلْنَا المِنَحُ

فموضع (نا) جر بعد الباء ونصب بعد ﴿إنَّ ورفع بعد الفعل.

وما سوى ما ذكر من (الصالح)^(۳) للنصب والجر والصالح للشلائة مختص پالرفع^(۱). فالأقسام ثلاثة وذلك واضح، ثم قال:

وأَلَفٌ والوَاوُ والنُّونُ لَمَا ﴿ غَابَ وغَيْرِه كَقَاما واعْلُمَا

الضمير المتصل بالنسبة إلى المعنى على ثلاثة أقسام: مسختص بالحاضر «كالكاف» ومختص بالغائب «كالهاء».

وهذان القسمان ظاهران، وقسم يكون للغائب تارة وللمخاطب أخرى، وهو ثلاثة ضمائر: الف الاثنين، وواو الجمع، ونون الإناث، ومثل الألف «بقاما واعلما» فبالآلف في قاما للغائبين وفي اعلما للمخاطبين، ومثال الواو «قاموا واعلمُوا» والنون «قُمْنَ وَاعْلَمْنَ».

^{.1(1)}

⁽٢) تبحو هإنه؛ و فله؛ و فرأيتك، و فمررت بك، أشموني ١/ ٤٩.

⁽٣) ٻ، ج.

⁽³⁾ وإنما لم يذكر المصنف الياء وهم، وأما السياء وهم، فإنهسما يستعملان للرفع والنصب والجر، لكن لا يشبهان «نا» من كل وجه: فإن الباء، وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمنى واحد. لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة نحو: اضربى وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو: «لى» و «إنى». و «هم» تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد. إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى الجر والنصب ضمير متصل. اهد أشمونى ج١ ص٤٩.

فإن قلت: قوله (وَغَيْره) أعم من المخاطب.

قلت: لما كمانت الآلف والواو والنون لا تمكون للممتكلم (تعمينت)(١) إرادة المخاطب وذلك بين.

ثم أشار إلى المستتر فقال: وَمِنْ ضميرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ

فعلم من تخصيصه بالرفع أن المبتتر لا يكون ضمير نصب ولا جر.

والمستتر ضربان: واجب الاستتار. وهو ما لا يخلفه الظاهر، وجائز الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر.

فالواجب الاستتار في سبعة مواضع: فعل أمر الواحد (كافْعَل) والمضارع المبدوء بهـمزة المتكلم (كأوَافِقُ) والمبدوء بتاء الخطاب (التي)(٢) للمفسرد (كَتَغْ تَبِطُ) والمبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه أو المشارك (كَنْشُكُرُ)(٢)، واسم فعل الأمر (كنزال) واسم المضارع «كأفّ والمصدر الواقع بدلا من فعله في الأمر نحو: «ضربا زيدا».

فإن قلت: قد أخل الناظم بهذه الثلاثة (الأواخر)(1).

قلت: لم يدَّع الحصر، وإنما مـثل ليقاس على تمثيله، وأيضا فاخستصر على الأفعال لأصالتها في العمل، واسم الفعل والمصدر نائبان عن الفعل في ذلك.

والجائز الاستئتار هو (المرفوع)(ه) بفعل الغائب والغبائبة ماضيا ومسضارعا(١٠) وبالصفة وباسم الفعل الماضي.

ثم انتقل إلى الضمير المنفصل وهو نوحان: مرفوع ومنصوب، وبدأ بالمرفوع فقال:

⁽١) ب، ج وفي أ (فعنيت).

⁽٢) ب.

⁽٣) ب، ج وني أ (كنشرك).

⁽٤) ب، وفي أ، ج (الاعر).

⁽٥) أ، ب وني ج (الموضوع).

⁽٦) مثل الزيد يقوم، أى هو وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محله الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه، وكـذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غـائبة نحو: «هند تقوم» ومــا كان بمعناه نحو «زيد قائم» أى: هو. اهــ ابن مقيل ١/١٥.

وقال الأشموني ١/ ٥٠ (وخص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره) اهـ.

وذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالِ أَنَا هُو ﴿ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

ضمير الرفع المنفصل ثلاثة أقسام: متكلم، ومخاطب، وخائب، فلذلك مثل بثلاثة أمثلة.

والمراد بالفروع: ما دل على مؤنث أو مثنى أو مجموع، «فأنا» له فرع واحد هو النحن».

> و «أنت» له أربعة فروع «أنت – أنتما – أنتم – أنتن». و «هو» له أربعة أيضا «هِيَ – هُمَا – هُم – هُنَّ».

> > تنبيه:

مذهب البصريين أن ألف «أنا» زائلة، والاسم هو الهسمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلا، وإنما زيدت وقفا لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها هاء السكت في قول حاتم: (هذا فَرْدِي أَنَهُ)(١).

ومذهب الكوفيين: أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة واختاره المصنف^(٢) وفي (أنا) لغات الفصيحة حذف ألفه وصلا وإثباتها وتْفًا.

والثانية إثباتها وصلاً ووقفًا وهي لغة تميم (٣).

والثالثة (هَنّا)(؛) بإبدال همزته هاء.

والرابعة: آنَ عِنة بعد الهمزة.

قال المصنف: من قال (آن) فإنه قَلَب (آنا) كما قال بعض العرب في رأى

⁽۱) ورد في مجمع الأمشال للميدائس رقم ٤٥٤٢ (هذا فصدى) قبيل: إن أول من تكلم به كعب بن مامة، وذلك أنه كان أسيرا في غزة، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحرها. فلامته على نحره إياها فقال هكذا فصدى، يريد أنه لا يصنع إلا كما يصنع الكرام.

⁽Y) وقد ارتضيت هذا الرأى لسهولته.

⁽٣) تميم - قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

⁽٤) ا، ج.

والحامسة: الأنَّه (كَعَنَّ)(١) حكاها قطرب.

وأما «أنت» وفسروعه، فالضسمير عند السبصريين «أن» والتساء وحرف خطاب (ومذهب الفراء أن «أنت»(۲) بجملته ضمير)(۲).

ومذهب جمهور البصريين أن «هو» بجملته ضمير وكذلك، «هي» وأما «هُما وهُم وهُنَّ» فذهب أبو على⁽²⁾: إلى أنها بجملتها ضمائر، وقد قيل غَير ذلك بما لا يحتمل ذكره هذا الموضيم.

ثم ثنى بالمنصوب فقال:

وَذُو انْتِصَابِ فِي انْفِصَالِ جُمِلا إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا

وإيا» هو الضميس المنصوب المنفصل ولواحف حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو فيه من المدهب سيبويه (٥) وذهب الخليل: إلى أن وإيا، ضمير مضاف إلى لواحقه وهي ضمائر وإليه ذهب المصنف (١) وفيه مذاهب أخر لا نطول بها.

وللغمائب: ﴿إِياهُ - إِياهَا - إِيمَاهُمَا - إِيمَاهُمَ - إِياهُنِ وَهَذَا مَعْنَى قَمُولُهُ: (وَالتَّغُرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا).

ثم قال:

ونى اخْتِيَارٍ لا يبجئُّ الْمُنْفَصِلُ ﴿ إِذَا تَاتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

.1(1)

(٣) أ، ب.

(٤) راجع الأشموني ١/١٥.

(۵) راجع کتاب سیبویه ۱/ ۸۳.

 ⁽۲) وذهب ابن كيسان إلى أن الضميسر التاء فقط وكثرت بأن. همع ۱/ ۲۰، وإلى رأى الفراء أميل.

 ⁽٦) ورد بأنه لو صنع ذلك لوجب إصرابها لأن المبنى إذا لزم الإضافة أعرب. وما استدل به شاذ. والشاذ لا قلوم به حجة ، ولكن اختاره المصنف – وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كفا في المعالية الوضوح كفا في المعالية الوضوح كفا في المعالية الوضوع كفا في المعالية ال

لما كان الغـرض من وضع المضمـر الاختصـار، وكان المتصل أخـصَرَ – لم يستعمل المنفصل مع تأتى المتصل وإمكانه إلا في الضرورة كقوله:

بالباحِثِ الوارِثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنَتْ ﴿ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ (١) وَإِلَى هَذَا أَشَار بقوله: وَفِي اخْتيار،

ولا بد من ذكر المواضع التي يتعين فيها الانفصال. لعدم تأتي الاتصال وهي اثنا حشر موضعا:

(١) البيت من قصيدة للفرودق يفتخر فيها بمدح يزيد بن عبد الملك وهو من البسيط.

الشرح: «الباعث» الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد فتائهم «الوارث» الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «قد ضمنت» - بكسر الميم المخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى كفلت، كأنها تكفلت بأبدائهم، ودهر الدهارير» الشدائد - وفي القاموس - وهو أول المدهر في الزمن الماضى بلا واحد.

المعنى: أقسمت بالذى يرث الأموات ويبعشهم بعد فنائهم وقد شملتهم الأرض في أزمان الشدائد والمقسم عليه في الأبيات بعده.

الإحراب: بالباحث: جار ومسجرور متعلق بقوله حلفت في البيت قبله «الوارث» يحتمل أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة على أن الوصفين اللذين هما الباحث والوارث تنازعاه وأعمل فيه أحدهما ويحتمل أن يكون مجرورا بالكسرة الظاهرة بإضافة أحد الوصفين «قد» حرف تحقيق «فسمنت» فعل ماض والتاء للتأنيث الياهم» منعول به «الأرض» فاعل «في دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت «الدهارير» مضاف إليه لدهر. وجملة ضمن وفاعله في محل نصب على الحال من الأموات، أو في محل نصب أو جر صفة للأموات أيضا، لأن ما الداخلة على الأموات جنسية. وبدخول أل الجنسية مصرفة لفظا نكرة معنى فإن راعيت لفظه جعلت الجملة التي بعده حالا فهي في مسحل نصب، وإن نظرت إلى معناه راعيت لفظه جعلت الجملة التي بعده حالا فهي في مسحل نصب، وإن نظرت إلى معناه أحد الوصفين وإما منصوب على أنه مقعول به لاحدهما لا جرم إذا جسعلت الجملة صفة أحد الوصفين وإما في محل نصب.

الشاهد: في «إياهم» حيث قصل الضمير المتصوب لأجل الضرورة فإن الأصل والقياس أن يقال ضمنتهم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٤ وابن هشام ١٦/١ وابن عقيل ١٥٤/ وابن عقيل ٥٤/١ والسيوطي وداود، والسندوبي والأشموني في ١١/٥) والمكودي ص١٧ والسيوطي مر١٦ وذكره أيضا في همع الهوامع ٢/١، ١٢٠١ والحصائص ٢٠٧/١، ١٩٥/١ والإنصاف ٤٩٩/٢.

الأول: أن يحصر بإلا وشذ ﴿إلاكِ فلا يقاس عليه.

الثاني: أن يحصر بإنما كقول الفرردق:

أنَا الذَّائِدُ الحاسِي اللَّمَارِ وَإِنَّمَا ﴿ يُدَافِعُ عَنْ أَحسابِهِمِ أَنَا أَوْ مِثْلِي (١)

الثالث: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كقول الشاعر:

بنَصرِكُم نحن كُنتُم ظافرين وقد أَغرَى العِدا بِكُم استسلامُكُم فَشَلا (١)

(١) قائلت الفرودق بن همنام وهو من قصيدة لامية من القصنائد التي عارض فنيهنا جريرا ويهجوه، وهو من العلويل.

الشرح: «الذائله - بالذال المعجمة - المدافع «الحامى» من الحماية وهو الدفع «الذمار» - بكسر المعجمة وتخفيف الميم - ما يجب على الإنسان حمايته والمحافظة عليه.

المعنى: «أنا الذائلة – أمنع عن قومي وأحسمي حماهم، وليس لسهذا إلا أنا أو من يماثلني في الصفات.

الإحراب: «أنا» مبتدأ فالذائله خبره «الحامى» صفة له أو خبر ثان «الذمار» مضاف إليه. أو منصوب على أنه مفعول به للحامى «وإنما» أداة قصر مسركبة من «إن» المؤكدة «وما» الكافة فيدافع، فعل مضارع «هن أحسابهم» جار ومسجرور متعلق بيدافع والضمير المضاف إليه «أنا» فاعل «أو» حرف عطف. «مثنى» معطوف على الفاعل وياء المتكلم مضاف إليه. الشاهد: في قوإنما يدافع عن أحسابهم أنا» حيث أتى فيه بضمير منفصل وهو «أنا» لأنه الشاهد: في المعنى، إذ المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا، وقال الشيخ عبد القاهر: ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضرورة، لأنه ليس به ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ٦٨، والأشموني ١/ ٥٢، والأصطهناوي، والمبيوطي في همم الهوامع ١/ ٦٢.

(١) قال في الدرر اللوامع ص ٢٩ - لم أحرر على قائله - وأيضا لم أحرر له على قائل. وهو من البسيط.

الشرح: فظافرين؟ من الظفر، وروى فاتزين - ومعنى الظفر هنا الاستيلاء على العدو «اغرى» أي: أشلى من الإغراء، قال تعالى: (فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء) فالعدا» - بكسر الدين - جمع عدو، فالاستسلام» الانتياد والسطاعة، فالفشل» - بالسفاء والشين المعجمة المفتوحتين من قشل - بالكسر - إذا جبن قال تعالى (حتى إذا فشلتم وتنازعتم). الإحراب: فبنعركم، الباء متعلق بقوله كنتم والنصر مصدر مضاف إلى مفعوله «نحن» الإحراب: فبنعركم، الباء متعلق بقوله كنتم والنصر مصدر مضاف إلى مفعوله «نحن» فاعله، والتسقدير: كنتم ظافرين صلى العدا بنصرنا إياكم «كنتم» كمان واسمها فظافرين، خبرها «وقده الواو للحمال قد للتحقيق «أغرى» فعل ماض «العدا» منفعول به فبكم، جار ومجسرور متعلق بأخرى فاستسلامكم، فاعل «فشلا» نصب على التعليل أي: لاجل الفشل.

الرابع: أن يرفع بصفة جرت على غيسر (صاحبها)(١) نحو زيد عمرو ضاربه هو، مطلقا عند البصريين(٢) وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين.

الخامس: أن يحذف عامله نحو:

فإنْ أنتَ لَمْ يَنْفعك علمك فانتسب(٢)

الشاهد: في ابتصركم نحن حيث جاء الضمير منفصلا لعدم تأتى الاتصال.
 مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١٣/١.

(١) أ، ج، وفي ب (من هي له),

(٢) أي: سواء أمن اللبس أم لا - فالأول نحو «هند صمرو ضاربته هي» والثاني نحو المثال
 المذكور.

(٣) البيت: للبيد بن ربيعة العامرى، وهو من قصيدته المشهورة التي يقول فيها:
 ألا كل شيء ما خلا الله باطل. وهو من العلويل.

وصحر البيت: لعلك تهديك القرون الأوائل.

الشرح: «فانتسب» من الانتساب. «تهديك» أى: تعرفك، «القرون» جسم قرن - بفتح القرف المقون بنده وقيل القاف - قال الجوهوى : القرن من الناس أهل زمان واحد، ويقال الفرن ثلاثون سنة وقيل مائة سنة. «الأوائل»، جمع أول وهو نقيض الأخر، وأصله أوال على وزن أفعل، مهمول الأوسط، فقلبت الهواو الأولى الأوسط، فقلبت الهمزة واوا وأدغم ويقال: ووال على وزن فوعل قالبت الواو الأولى همزة.

وتمام معنى البيت في الذي يليه:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل المعنى: إن غاية الإنسان الموت فينبغى له أن يتعظ بأن ينسب نسفسه إلى عدنان أو معد فإن لم يجد من بينه وبينهما من الآباء فليعلم أنه يصير مسميرهم، فينبغى له أن ينزع عما هو عليه والعواذل هنا حوادث الدهر.

الإحراب: «إن» حرف شرط جازم تجزم فعلين وفعل الشرط مقدر تقديره فإن ضللت «أنت» فيه وجهان أحدهما «أنت» ميندا وذلك على ما أجازه سيبويه من جواز الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط إذا كان في الجملة التي هي مطلوب الشرط فعل هو خبر نبحو إن الله أمكنني من قلان. والوجه الثاني أن يبكون «أنت» في موضع نصب وهو عا وضع فيه الضمير المرفوع موضع المضمير المنصوب كما وضعوا المنصوب موضع المرفوع قالوا: لم يقربني إلا إياه «لم» حرف نفسي وجزم وقلب «ينفعك» فعل مضارع مجزوم بلم والكاف مفعول به «علمك» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والكاف مضاف إليه «فمائتسب» جواب الشرط فلذلك دخلت فيه الفاء والأصل فيه أن يكون فعلا كما أن الشرط الذي هو علة له الشرط فلذلك دخلت فيه الفاء والأصل فيه أن يكون فعلا كما أن الشرط الذي هو علة له فعل، وقد يكون الجواب جملة فعلية طلبية كما في قبوله تعالى: (وإن تولوا فاعلموا أن الله مولاكم) ومنه قوله فانتسب «لعلك» لعل هنا للتصليل كما في قوله تعالى (فقولا له» الله مولاكم) ومنه قوله فانتسب «لعلك» لعل هنا للتصليل كما في قوله تعالى (فقولا له»

السادس: أن يؤخر عامله نحو ﴿ إِيَّاكَ نَعُمُدُ ﴾ (١).

السابع: أن يكون المعامل حرف نفي نحو ﴿ مَّا هُنَّ أُمُّهَاتِهِمْ ﴾ (٢).

الثامن: أن يفصله متبوع نحو ﴿ يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ (٣).

التاسع: أن تلي واو المصاحبة نحو:

تكون وإياها (بها)^(۱) مثلا بعدى^(۰).

العاشر: أن قلي الما) نيمو:

بكَ أَوْ بِي استِعانَ فَلَيْلَ أَمَّا الله أَنا أَوْ أَنْتَ مَا أَبْتَغَى المُسْتَعِينَ (٢)

-قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى) والكاف اسمه فيهسديك؛ فعل مضارع والكاف مفعول به فالقرونه فاعل مرفوع بالمقسمة المظلمرة والجملة في محل رفع غير لعل «الأواثل؛ صفتها. الشاهد: في فعل المترط. مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٢١، ٥٩/٢.

(١) سورة الفائحة ٥ . ١٠ (٢) سورة المجادلة ٢.

(٣) سورة المتحنة ١٠ 🕟 🖟 (٤) ب، ج.

(٥) قاله أبو ذؤيب خبويلد الهذلي من قصيدة يخاطب بها خالد بن آخته وهو من الطويل.
 وصدره: فأليث لا أنفك أحذو قصيدة.

الشمرح: «فاكيت» أي: 'حلفت، «لا أنبقك»: لا أزال، «أحدو» بالحماء المهملة والذال المجمة من حلوت التعل بالنعل حلوا إذا سويت أحدهما على قدر الآخر.

الشاهد: في فتكون وإياهاه حيث جاء الضمير منفصلا، لكونه ولي واو المصاحبة.

مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١٣٢١، ٢٢٠.

(٦) قال العيني في شرح الشواهد ج١ ص ٢٩٩٠ - لم أقف على اسم قائله - ويحثت فلم أعثر على قائله - وهو من الخفيف.

الشرح: «استعان» من الاستصانة وهو طلب المون، «فليّل» أمر من ولى الأمر يليه ولاية «ما ابتغى» الابتغاء وهو الطلب.

الإعراب: «بك» جار ومجرور مستعلق بقوله استعان «أو بى» عطف عليه «امستعان» فعل ماض والفاعل ضميس مستتر فيه «فليل» الفاء فيه تصلح أن تكون للتعليل وهو فعل الأمر وفاعله قوله «أنا» والمتقدير: ليل إما أنا أو ليل أنت «ما ابتنى» «ما» موصولة وابتغى فعل وفاعله ضمير «المستعين» مفعوله وجملة أبتغى لا محل لها صلة الموصول والعاقد محذوف تقديره: ما ابتغاه المستعين، وجملة ما ابتغى معمول لقوله فليل.

الشاهد: في إما وأثناء حبيث جاء للضميس فيه منفصلا لأنه وقع فيما يلى إماء وتعذر الاتصال فيه.

الحادي مشر: أن يلي اللام الفارقة، نحو:

إِنْ وَجِدْتُ الصَّدِينَ حَقًّا لإيا لا فَمُرْنِي فَلَنِ أَرَالَ مُطِيعًا(١)

الثاني عشر: أن (ينصبه)^(۱) عامل في مضمر قبله غير مرفسوع إن اتحدا رتبة وسيأتي الكلام على هذا^(۱)، وذكر جميع ذلك في التسهيل⁽¹⁾.

ثم شرع الناظم بذكر مواضع يجوز فيها الاتصال والانفصال فقال:

وَصِلْ أَوْ الْحَصِلْ هَاء سَلْنِيه وَمَا الشَّبِهَةُ

المراد (بهاء سلّنيه) ما وقع ثـانى ضميرين منصوبين بفعل غيـر ناسخ فيجور فيه الاتصال فتقول فسُلْنيه وسلّنى إيّاه والاتصال أرجح، ولذا بدأ به ولم يأت فى القرآن إلا مـتصـلا كقوّلـه تعالَى: ﴿إِذْ يُوبِكُهُمُ اللّهُ ﴾ (٥) ولم يذكر سـيبويه غـير الاتصال.

(۱) لم يتعرض العيني لقائل هذا البيت في ج١ ص٢٠١ وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الحفيف.

ومعنى البيت ظاهر. لأن التقدير. إذا كنت الصديق حضًا فمرنى، فإنى ممثل أمرك دائما، والفاء للتعليل.

الإحراب: «إن» حرف شرط «وجدت» فعل وفاعل فعل الشرط «العبديق» مفعول أول «حقه مفعول ثان «لإياك» جواب الشرط واللام فيه تسمى الفارقة «فمرنى» الفاء للجواب ومر فعل أمر والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول به، والتقدير: إذا كنت أنت الصديق حقا فمرنى «فلن» الفاء للتعليل وأوال فعل مضارع من أخوات كان وهو منصوب بلن واسمه ضمير مستتر فيه «مطيعا» خبره.

الشاهد: في «لإياك» حيث جاء الضمير منفصالا لعدم تأتى الاتصال، وذلك لوقوعه بعد اللام الفارقة.

مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ٦٣/١.

- (۲) ب، ج رفی ا (بصیبه).
- (٣) عند قول ابن مالك: وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا.
- (3) قال في التسهيل ص٣٦ افصل (يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما ورفع بمصدر مضاف إلى المنصوب أو بصفة جرت على غير صاحبها أو أضمر العامل أو أخر أو كان حرف نفى، أو فصله متبوع أو ولى واو المصاحبة أو إلا أو إما أو اللام الفارقة أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة، وربما اتصلا خاتين إن لم يشتبها لفظا وإن اختلفا رتبة جاز الأمران)هـ.
 - (٥) سورة الأتفال ٤٣.

ويدل على جــواز الانفصــال قــوله عليه الصــلاة والســلام قان الله ملَّككُمُ إيَّاهُمُهُ (١).

ثم قال: فِي كُنْتَهُ الْحُلْفُ انتَمَى، أَى فِي هَاءَ كُنْتُهُ، والمُراد (به) (٢) مَا وقع خبراً لكان أو إحدى أخواتها، والخلف في الاختيار كما بيئه في البيت الآتي:

وقوله إ كِلنَاكُ خَلْتَنيه.

يعنى أن هاء خلتنيه كهاء كنته فى الحملاف المشار إليه، والمراد بها خلتنيه: ما وقع ثانى ضميرين متصوبين بفعل ناسخ.

ثم ذكر اختياره فقال: واتصالا اختار.

يعنى في پاب.كتته وخلتتيه، ووجهه أن الأصل الاتصال.

ثم قال: فَيَرِى أختارً الانفصالا. وهم الأكثرون ومنهم سيبويه (٢٠)، ورجهه أن الضميس في الباين خير في الأصل، وحق الحبسر الانفصال وكلاهما مسموع، وما اختاره هو اختيار الرمائي(٤) وابن الطراوة(٥).

⁽١) ولو وصل للشال طككلمسوهم ولكنه قو مسن الثقل الحساصل من اجستمساع الواو مع ثلاث ضمات أهد التصريخ ١٠٩٤ /١٠٠٠

⁽٢) ب، ج.

 ⁽٣) ومذهب سيبويه ارجع الآنه هو الكثير في لسنان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المثنافه لهم اهد ابن عقيل ١٦/١ه.

⁽٤) هو: أبو الحسن على بن صيسى الرسانى، كان إساسا فى العربية فى طبقة الفسارسى والسيرافى، ويرع فى النحو حتى قيل: لم ير مثله قط؛ علما بالنحو وغزارة فى الكلام وإيضاحا لحل المشاكل – مع تنزه ودين ويقين وفصاحة ونظافة، وكان يجزج النحو بالمنطق، صنف كثيرا من الكتب، وشرح كتاب سيبويه.

ومات في خلافة القادر بالله سنة ٣٨٤هـ أربع وثمانين وثلاثماتة.

⁽٥) هو أبو الحسن سليسمان بن محمد بن الطراوة كان تحويا ماهرا وأديبا بارعا سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وله آراه في النحو انفرد بها وخالف فيها جمهور السحاة، فأثنى عليه بعضهم ونقده آخرون ونسبوه إلى الإعجاب بنفسه، وقد جول كايرا في بلاد الاندلس وألف كتاب الترشيع في التحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومات رحمه الله عن سن عالية سنة ٥٢٨هـ.

تنبيهان:

الأول: وافق في التسهيل^(۱) سيبويه على اختيار الانفصال في (باب)^(۱) خلتنيه قال لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ببخلاف هاء كنته فإنه خبر في الأصل^(۱) ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحبجزه إلا ضمير مسرفوع. والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل مباشر له فاضطرب اختيار الناظم في باب خلتنيه.

الثاني: يجوز الاتصال والانفصال أيضا فيما وقع من الضمائر منصوبا بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل نحو:

كان فراقيها أمر من الصبر(١)	* * * * * * * * * * * * * * * * *
	أو مفعول أول تحو:
وَمَنْعُكُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ (٥)	

(٤) قاله يحيى بن طالب الحنفى حين حن إلى وطنه.

وصدره: تعزيت عنها كارها فتركتها. وهو من الطويل.

الشرح: «تعزيت» بالعين المهملة والزاي المعجمة – من العزاء وهو الصبر والتأسى.

الإحراب: «تعزيت» فعل وفاحل «عنها» جار ومجرور متعلق بالفعل والضمير يرجع إلى الحجر «كارها» حال من فاعل تعزيت «فتركتها» الفاء عاطفة على تعزيت وترك فعل ماض والتاء فاعل والسهاء مفعول به «كان» فعل ماض ناقص «فراقسها» اسم كان ومسضاف إليه «أمرة خبره وأمر أفعل التفضيل ولذلك استعمل بمن.

الشاهد: في «فراقبها» حيث جاء الضمير المتصوب فيه متصلا لضرورة الوزن، وإلا كان الأحسن أن يكون منفصلا نحو «وكان فراقي إياها».

(٥) ذكر في الحماسة البصرية. أن قائله هو: قحيف العجلي، ويقال: قائله رجل من تميم وكان قد طلب منه الملك فرسًا يقال له سكاب، فضن بها على الملك لنفاستها وقال:

أَبَيْتَ اللَّمْنَ إِنَّ سَكَابَ عِلْقٌ فَيْسَ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ وَصِدُوهُ: فَلَا تَطْمَعُ أَبِيتِ اللَّعَنِ فِيهَا ﴿ وَهُو مِنَ الْوَافَرِ.

الشرح: «سكاب» أسم فرس، «علق نفيس» مال يبخل به افلا تطمع أبيت اللعن فيها» أى هذه الفرس وهي سكاب. يعنى: لا تطمع في أخذها. (ومتعكها) أي: منعك عنها.=



⁽١) راجع التسهيل ص٧٧.

⁽۲) أ، ج رفى ب (ثانى).

^{.1 (1)}

أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير وهو مفعول أول. كقول الشاعر: لا ترْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّه إِنَّ أَذِّي وَاقْيَكُهُ الله لا يَنفَكُ مُأْمُونَا (١)

الفتى: ادفع طبعك في هذه الفرس ودفعتا إياك عنها نقدر وتستطيعه.

الإحراب: "وقلاه الفاء للتعليلي لا: ناهية الطمع عمل مضارع مجزوم بلا وضاعله ضمير المخاطب مستتر فيه البيت اللمن عمل وفاعل وصفعول به، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإحراب الفيها جار وسجرور متعلق بتطميع الومنعكها الواو واو الحال منع: مستدا والكاف مضاف إليه من إضافة المصغر إلى مضعوله الأول والفسمير الضائد إلى الفرس مفعول ثان ابشريه المختلف العلماء في هذه الباء فلعب قرم منهم أبو الحسن الاخفش إلى انها وائدة واشيء تجبر للبغدا وجعلوا من ذلك قول الله تعالى (جزاء سيشة بمثلها) فالباء زائدة في الحبر الموجب، وفعب جماعة إلى أن الباء أصلية والجار والمجرور في بمثلها متعلق بمحذوف عبر المبتداء وفي ابشيء يجوز أن يكون متعلقا بمنع، وخبر المبتدأ جملة قوله اليستطاع اللائي والمعنى على هذا: ومتعكها بناى شيء أردت عكن ميسور ويجوز أن تتعلق بيستطاع أي: ومتعكها يستطاع بشيء من الأشياء وسبب من الأسباب.

الشاهد: في دومتمكها حيث وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحمد وكان القياس أن

يقول ومنعك إياها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية:ابن الناظم، والشاطبي، وداود، والسندوبي والأشموني ١/ ٥٢، ٥٤، وابن هشام في المغني ١/ ١٠٢، والشاهد رقم ٨٨٣ في خزانة الأدب.

(١) قال العيني ج١ ص ٣٠٨: استشهد به ابن مالك ولم بعزه إلى أحد، ولم أقف على اسم قائله ~ وبحثت فلم أطرعلي قائله ~ وهو من البسيط.

الشرح: ﴿ لَا تُرجِعُ مِن رَجًا يَرْجُو رَجَّاءً ﴿ وَهُو الْأَمَلِ ، ﴿ الْأَذِي اللَّهِ مَصَدَّرَ مِن أَذَى يَأْذَى أَذَى وَأَنَّاةً وَأَذَيَّةً ، ﴿ وَهُو الْحَفَظُ . وَاللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

الإعراب: «لا ترجة لا تاهية وترج فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلاسة جزمه حذف حيرف العلة الله تخش، أو ههنا بمعنى ولا - فإن قلت: هل تاتى أو بمعنى ولا به قلت: ذكر جماعة منهم ابن مالك أن أو تجيء بمعنى ولا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ولا على انفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيسوت آبائكم بمعناه ولا بيوت آبائكم وهذا غريب فضي اننازع فيها الفعلان فلك أن تعمل أيها شئت، فإن أعملت الثاني أضمرت المفعول في الأول والتقلير: ولا ترج غير الله ولا تخش غير الله. وإن أعملت الأول أضمرت في الثاني نحوه «الله» مضاف إلى الخاف حرف توكيد ونصب «الذي» اسم إن الوقيكه» واقى اسم قاعل أضيف إلى كاف الخطاب والضمير الذي بعد الكاف منصوب لأنه مفعول ثان لواقى، والكاف مفعول بالافعال الناقصة واسبه ضمير مستتر فيه «مأمونا» خبره.

الشاهد: في فواقيكه الله، حيث جاء فيه الضميسُ متصلاً مع جوار الانفصال في مثل هذا الكلام ولكن ههنا لا يتيسر لأجل الوزن، والأصل فيه أن يقال: إن أذى واقيك الله إياه. مواضعه: ذكره السندوبي في شرحه للألفية، وابن الناظم ص٢٥.

والمختار في هذه الثلاثة الانف صال، ولكنه ترك في هذه الأبيات، لأن الوزن لم يتأت به(۱).

ويجوز الوجهان أيضًا في المفعول الثاني من نحو: «أعطيت زيدًا درهما» في باب الإخبار فتقول: «الذي أعطيت زيدًا إياهُ درهم والذي أصطيته زيدًا درهم.

والمختبار فينه عند المازني والمصنف الاتصال؛ لأنبه الأصل، وعند غيبرهما الانفصال مراحاة لترتيب الأصل.

ثم قال: وقدِّم الأخصُّ في انصال

أى: قدم (في الاتصال)(٢) المتكلم على المخاطب والمخماطب على الغائب، لأن المتكلم أخص من المخاطب، والمخاطب أخص من الغائب.

وفهم من ذلك: أن شرط جواز الاتصال في ها سلنيه وخلتنيه ونحوهما. أن يكون الأول أخص، فيإنه مـتى تقـدم غيـر الأخص وجب الانفيصـال؛ لأنه مع الاتصال يمتنع تقديم غير الأخص.

والحاصل: أن المبيح لجواز الاتصال والانفصال هو كون الفسميسر ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، أو كونه خبر كان وأخواتها.

ثم إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص، فإما أن يكون مخالفًا في الرتبة أو مساويًا (لها) (٣) فإن كان مخالفًا لم يجز اتصال ما بعده إلا فيما فدر كقول عثمان رضى الله عنه أراهمني الباطل شيطانًا(١).

وأجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الأخص، مع الاتصال نحو: «أعطيتهوك» ولكن الانفصال عندهم أرجح، وإن كان مساويًا فسيأتي.

قال ابن الأثير وفيه شذوذان؛ الوصل وترك الواو، لأن حقه أراهموني كرأيتموها اهـ الخضري ١٩/١٠.



⁽۱) ب، وني ا، ج (له).

⁽٢) پ.

⁽٣) ب، رنی أ، ج (فيها).

⁽٤) رواه ابن الأثير في غسريب الحديث - البساطل فاعل أرى والهاء مسقعسول أول والياء ثان، وشيطانا ثالث.

قوله:

يعنى أنه يجوز في الانفصال تقليم الأخص وتقديم غير الأخص، فـتغول: «الدرهم أعطيتك إياه» بتقليم الأخص، و«أعطيته إياك» بتقليم غير الأخص، وفي الحديث: «أنَّ الله مَلَكِكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ»(١).

وقوله: وَفِي اتَّحادِ الرُّبَّةِ الزَّمْ فَصَالا

أى: إذا اتحدت رتبة الضميرين، بأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني. فتقول: «ظنتني إياى وعلمتك إياك وحسبته إياه».

رثم نبه على أنهما قد يتصلان غائبين بقوله: وقد يُبِيحُ إِلغَيبُ فيه وَصلا.

مثال ذلك ما رواه الكسائي في قول بعض المعرب: الهم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها والماراي.

وقال الشاعر:

لِوَجهِكَ فِي الإحْسَانِ بَسْطُ وَيَهْجَةٌ اللَّهُمَاهُ قَفْوَ اكْرَمِ وَالِدِ ٢٠٠

- (١) وفي هذا الحديث جوال الأمرين تقديم الأخص وتقديم ضير الأخص (وقد اجتمع الأمران في قوله ﷺ: فإن الله ملككم ...٤). فانفصال الفسمير في قوله: ملككم إياهم جائز، لتقديم الأخص، وهو ضمير الغائب وانفصال لتقديم الأخص، وهو ضمير الغائب وانفصال الفسير في ملكهم إياكم، واجب لتقديم فير الاخص) اهد الكودي ص١٧.
- (٢) أنضرهموها الضمير الثانى للوجوه وهو تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا. فإما أن يجرى على القول، بأن الضمير المعائد على التكرة نكرة أو على الملهب الكوفى أنه لا يشترط فى التمييز أن يكون نكرة اهد صبان ٢/ ١٠٤.
- (٣) قال العينى ج١ ص٢٤٢ لم أقف على اسم قائله وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو
 من الطويل.

الشرح: «الإحسان» أى فى وقت الإحسان، «بسط»: بشاشة، «بهجة» حسن وسرور، «اللهما» من أنال ينيل إنالة وثلاثيه نال. إذا بلغ ووصل «قفو» مصدر قفاه، يقفوه. أى تبعه وسار على أثره.

المعنى: وجهك منبسط ومبتهج في وقت الإحسان إلى الناس وقد حصل لك ذلك من اتباع آثار آباتك الكوام وأسلافك الكوماء.

الإعراب: لوجهك: جمار ومجرور متعلق بمحذوف خبير مقدم (في الإحسيان) جار ومجرور متعلق بيسط (بسط) مبتدأ مؤخر (ويهجة) معطوف عليه (أنالهماه) أنال: فعل =

تنيهان:

الأول: شرط الناظم في غير هذا النظم في جواز اتصال الغائبين، أن يختلف لفظهما كمثالين، ولم يذكر ذلك هنا، واعتذر عنه الشارح، بأن قموله: «وصلا» بلفظ التنكيسر على معنى نوع من الوصل، تعريض، بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقًا. بل بقيد. وهو الاختلاف في اللفظ (۱).

الثاني: أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في المتكلم والخطاب أو الغيبة مطلقًا(٢) وهو ضعيف.

ثم استطرد إلى أن ذكر نون الوقاية للزومها بعض المضمرات فقال: وقَبْل يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ فَوْنُ وقايةٍ ولَيْسِي قَدْ نُظِمْ

مذهب الجسمهسور: أن هذه النون سميت نسون الوقاية لأنها تقى السفعل من الكسر.

وقال المصنف: بل لأنها تقى اللبس فى نحو: الكرمني فى الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث: (ففعلُ^{٣) ا} الأمر أحق بها من غيره.

ماض وضمير الاثنين العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول وضمير الواحد العائد إلى الرجه مفعول ثان «قفو» قاعل أنال «أكرم» مضاف إليه وهو مضاف و «والله» مضاف إليه. ورجح الزرقاني أن يكون ضمير التشنية مفعولا ثانيا تقدم على المضعول الأول الذي هو ضمير الوجه، وذلك مبنى على أن الأصل في المفعول الأول في باب أعطى - من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر - أن يكون هو الذي يصلح أن يكون قاصلا وأنت تقول نال وجهك البسط والبهجة فيكون الوجه هو الفاعل فيلزم أن يكون الوجه هو المفاعل المؤلد أن يكون الوجه هو المفعول الأول. وليس ما ذهب إليه بلازم فقد يكون المعنى المبالغة.

الشَّاهد: في «أنالهماه» فإنه أتَّى بالضمير الثاني متمَّلا، والأكثر أنالُهما إياه بالانفصال. مواضعه: ذكره من شـراح الآلفيــة ابن الناظم ص٢٦، وابن هشام ١/٧٥ والأشــموني ١/٥٤، والمكودي ص١٧، والسيوطي ص٢١، وأيضا في همع الهوامع ١/٦٣.

⁽۱) الشارح ص۳٦.

 ⁽٢) وقوله: (مطلقا) أي سواه اختلف ضميرا الغيبة فيما يأتي أو اتفقا. اهـ صبان ٢٠٤/١.

⁽٣) ج وفي أ، ب (فعل).

ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر^(۱).

ومعنى البيت: أن نون الوقاية تلزم قبل باء المتكلم مع جميع الافعال نحو: «اكْرُمَنِي - يُكْرِمُنِي - اكْرِمْنِي» إلا فعلا واحدًا (وهو ليس)(١)، فإنه قد ندر حذف نون الوقاية معه في النظم لضرورة الشعر كقوله:

. إذ ذَهَبَ الغَوْمُ الكِراَمُ لَيْسِي (٣)

والوجه: «ليسنى» وهو الفصيح كفسول بعض العرب: «عليه رَجُلا لَيسَنِي» (١) حكاه سيبويه (وأجاز بعظمهم «ليس» في الاختيار.

الشرح: «حددت» من العد والإحصاء «العديد» بفستح وكسر الدال العدد «الطيس» بفتح الطاء المهملة وسكون الياء - الرمل الكثير «الكرام» جمع كريم.

المعنى: عددت قومي وكانوا بعدد الرمل في الكثرة ما فيهم كريم غيري.

الإحراب: عهدى: مبتدا حذف خيره جوازا - أى: عهدى حاصل - فبقومي، جار ومجرور متعلق بعهد، وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوم أو صفة لموصوف محلوف أى: هذا كعديد «العليس» مضاف إليه «إذ» ظرف متعلق بعهدى «ذهب، فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفة له «ليس» فعل ماض ناقص واسعه ضمير مستتر وياء المتكلم خبره، والتقدير: ليس هو أى الذاهب إياى.

الشاهد: في اليسي، حيث حلف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم مع وجوبها في الفسعل قبل ياء المتكلم، وذلك ضرورة وفيه شذوذ وهي مسجىء خبر ليس ضمسرا متصلا. وأصل الكلام ليس الذاهب إياي.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن النباظم ص٢٠، وابن عقيل ١/ ٩٠، والاشمونى ١/ ٥٥، والسيسوطي ص٢١، وفي همع الهوامسع ١/ ٦٤، وابن يعيش في شسرح المفصل ٣/ ١٠٨، والشاهد ٣٩٧ في خزانة الأدب.

(٤) قاله بعض العرب، وقد بلغة أن إنساناً يهدده. أي ليلزم رجلا غيري، والشاهد لحوق نون الوقاية لليس.

⁽١) راجع الأشموني ١/٥٥.

⁽۲) ا، ج.

⁽٣) البيت لرؤبة بن العجاج.

وصلره: عهدى بقومي كعديد الطبس، وهو من الرجز المسدس.

فإن قلت: قد جاء في (نحو) تأمرونني(١) عا(١) اجتمع فيه نون الرفع ونون الوقاية ثلاثة أوجه:

الفك، والإدخام، والحذف.

قلت: المحذوف عند المصنف نون الرفع لا نون الوقاية، فلا يرد على إطلاقه وهو مذهب سيبويه.

فإن قلت: قد ندر حلف نون الوقاية أيضا في قول الشاعر:

تَرَاهُ كَالنَّفَامِ يُعَلُّ مسكا يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني (٢)

والأصل فلينني. فحذف النون الثانية وهي نون الوقاية.

(٣) قاله عمرو بن معليكرب والتقى برسول الله ﷺ وكان إسلامه سنة تسع وشها اليرموك وقتل يوم القادسية.

المشرح: «كالتفام» حمع ثغامة وهي شجرة بيضاء الثمر والزهر، يشبه الشيب بثمرها، «يعلى» من العلل يطيب شيئا بعد شيء، وأصل العلل الشرب بعد الشرب، فيسوء الفاليات»: يحزنهن والفاليات - بالفاء - جمع فالية من فلى الشعر أنعذ القمل منه، و«فليني» جمع المؤنث الغائب من الماضى من اللفظ المذكور.

المعنى: وصف شعره وأن الشيب قد شمله، والثغام نبت له نور أبيض يشبه به الشيب. الإعراب: «تراه» ترى فعل مضارع والفاعل ضمير والسهاء مفعول أول والضمير يرجع إلى شعر رأسه «كالشغام» مفعول ثان لترى لأنه بمعنى تظنه أو تعلمه، والأصوب أن يكون كالثغام حالا، لأن تراه من رؤية البصر والمعنى تبصره حال كونه مشبها بالثغام «يعل» فعل مضارع مبنى للمجهول والضمير الذى فيه يرجع إلى الشعر وهو نائب عن الفاعل «مسكا» مفعول ثان ليعل لانه من الإعلال لا من العل والجملة محلها النصب «يسوه» فعل مضارع وفاعله ضمير ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتداً محذوف أى: هو يسوء «الفاليات» مفعول به - والظاهر أن الجملة سدت مسد الجواب «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «فليني» أصله وفلينني» - بنونين - إحداهما نون جمع المؤنث والاخرى نون الوقاية للمتكلم فحذفت إحدى النونين وهي نون الوقاية والباقية هي نون الجمع.

الشاهد: في افليني، حيث حذفت منه نون الوقاية.

وقال سيبويه ج٢ ص١٥٤ بعد أن ذكر البيت: يريد فلينني.

مواضعه: ذكره من شــراح الآلفية الشــاطبي والسيوطي في الهــمع ١/٦٥، وابن يعيش ٣/ ٩١، وسيبويه ج٢ ص١٥٤ ورقم ٤٤٥ في الخزانة.

⁽١) أ، ج وفي النسخة ب (تأمروني).

⁽٢) وفي الأصل مم.

قال في البسيط (١٠٠٠: لا خلاف أن المحذرفة نون الوقاية؛ لأن الأولى ضمير.

قلت: مذهب سيبويه، أن المحدوفة نون الإناث لا نون الوقاية وهو مذهب المصنف، فلذلك لم يشب هذا على ندوره، وليس شقل الاتفاق (في ذلك)(١) بصحيح.

تنبيه:

أجاز الكوفسيون حسفتف نون الوقاية في «مسا الفعل ريناً» في التعسجب لاتهم يقولون باسمية أقعل المذكور..

ومذهب السعمريجيُّ: أن نون الرقاية تلزم معه، لأنهم يقولون بفعليسته وهو الصحيح(٣).

واعلم أن نون الوقساية تلحق قسل ياء المتكلم مع بعسض الحسروف وبعض الأسماء.

وقد شرع فى بيبان ذلك فقال: وليتنى فَشا، أى كثر لحاق النون مع ليت، ولم يأت فى القرآن (1) إلا كذلك: ولميتى ندوا أى: ندر إسقاط النون مع ليت كقول الشاعر:

أُصَادِفُهُ وَٱللِّفَ جُلُّ مَالِي(٥)

كمنية جابر إذ قال ليتي

with the second of the

المعنى: كتمنى جابر حين قال: ليتنى أجد زيد الخير فى الحرب ولا أجد أكثر مالى. الإحراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحسلوف صفة لموصوف محذوف - أى تمنى تمنيا عائلا لمنية حابس وجابر، مضاف إليه «إذ» ظرف مستعلق بمنية (قال» فعل ماض - فاعله ضمير مستتر «ليتني» ليت حرف تمن ونصب وياء المتكلم اسمه «أصادفه» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر والهاء مفصول به والجملة فى محل رفع خسبر ليت «وأفقد» الواو للمعية، «

⁽١) هو كتاب لضياء الدين بن العلج اكثر أبو حيان واتباعه من النقل عنه قال السيوطى: ولم اقف له على ترجمة.

⁽۲) ا، ب.

⁽٣) بدليل قولهم هما أفقرني إلى عفو الله».

⁽٤) قال الله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَّى كُنْتُ مِعْهِم﴾.

 ⁽٥) البيت: لزيد الحيل الطابي - وهو الذي سماه النبي على - زيد الحير - وهو من الوافر.
 الشرح: (كمنية) بضم لليم - المتمنى، و (جابر) رجل من خطفان تمنى لقاء زيد في بيت قبله (أصادفه) أجده.

وهو ضرورة.

وقال الفراء: يجوز ليتني وليتي، وظاهر هذا جوازه في الاختيار.

وقوله: وَمَعْ لَعَلَّ اعْكُس.

يعنى: أن الحذف معها هو الكثير، ولم يأت في القرآن إلا كذلك(١).

وإثبات النون معها نادر(٢) كقول الشاعر:

فَقُلْتُ اعِيرَانِي الفَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لأَبيَضَ مَاجِدِ^(١)

= أفقد: مضارع منصوب بأن المضمرة بعد راو المعية وفاعله ضمير مستتر فيه ومنع قوم أن تكون الواو للمعية وأرجبوا رقع الفعل وهو غير لازم فلا يلتفت إليه فجل مالى؟ مفعول به ومضاف إليه فإن أبيت إلا أن تجمعل الفعل مسرفوها فسالجملة في محسل رفع خبر لمستدا محذوف - تقديره: وأنا أفقد - والواو حينئذ حالية وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الشاهد: في اليتي، حيث جاءت منضافة إلى ياء المتكلم بدون نون الوقاية، وذلك لأجل الضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٢٧، وابن عقيل ١٠،٦، والشاطبي، والاشموني ١٦٠/، والشاطبي، والاشموني ١٦٠/، والمكودي ص١٦، والسيموطي ص١٦، وأيضا في همع الهمواضع ١٤٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/،٩، والشاهد ٤٤٦ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج١ ص٢٨٦.

(١) قال الله تمالى: ﴿لعلى أبلغ الأسباب﴾.

 (٢) وإنما كان الإثبات نادرا مع قلعل» (وإنما ضعفت قلعل» عن أخواتها لأنها تستعمل جارة نحو: لعل أبي المغوار منك قريب.

وفي بعض لغاتها لعن - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات) اهـ أشموني ج١ ص٥٦٠.

(٣) قال العيني ج١ ص ٣٥٠ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «أعبرانى» ويروى أعبرونى - من العارية، «القدوم» بفتح القاف وضم الدال المخففة - الآلة ينجر بها الخسب، «أخط بها» أى: أنحت بها - وأصل الخط من خط بأصبعه فى الرمل، «وقبرا» أى غلافا والمراد به الجفن «لأبيض ماجد» لسيف صفيل، ويكن المراد طلب القدوم ليحفر بها قبرا.

الإحراب: فقلت: فعل وضاعل «اعيراني» فعل امر مبنى على حذف النون وألف الاثنين فاعله والنون للوقاية والياء مفعول أولى «القدوم» مفعول ثان «لعلني» حرف تعليل ونصب والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم اسم لعل «أخط» فعل مضارع فاعله ضمير مستثر فيه =

ونص بعضهم على أنه ضرورة.

ننبيه:

إثبات النون مع لعل أكثر من حذف النون مع ليت وإن اشتركا في القلة. نبه على ذلك في الكائية حيث قال: ومن لعلني ليتي أقل. اهـ

وقوله: وكُنْ مُنخَيِّرًا في البَاقيَات

يعنى: من أخـوات: (ليت ولعل) وهى أربعة «إنّ وأنّ ولكنّ وكــأنَّه يجوز فيها إثبات نون الوقاية وحلفها كراهة لاجتماع الأمثال.

فإن قلت: لم اختلف حكم نون الوقاية مع هذه الأحرف (السنة مع أنها مستوية في العمل?.

قلت: إنما ألحقت هذه النون مع هذه الأحرف)(١) لشبهها بالأفعال المتعدية في عمل الرفع والنصب وأوجه أخر مذكورة في موضعها فاستمرت ليت على مقتضى هذا الشبه إلا في الشعر، وضعفت لعل من (جهة)(١) أنها تعلق في الغالب ما قبلها بما بعدها.

ومن أجل أتهما تجر على لغمة، وكان حق «إنّ وأنّ ولكنّ وكمانّ» مساواتها للبت، لوجود الشبه المذكور، لكن استثقل لحاق النون معها لتموالي الأمثال، كما تقدم.

⁼ البها متعلق بأخط القبرا مفعول به لأخط. والجملة من الفسمل والفاعل في محل رفع خبر لعل الأبيض جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل وستعلق الجار والمجرور محذوف يسقع صفة لقبر الماجده صفة لأبيض مسجرور بالكسرة.

الشاهد: في قوله العلني، حيث جاء بنون الوقاية وحذفها أشهر وأعرف.

مواضعه: من شواح الألفية ذكره: ابن صفيل ١/ ٦١، ابن الناظم ص٧٧ والمكودى ص١٨، والسيوطي ص١٦ وأيضا في همع الهوامع ١٨/٦.

⁽۱) ج.

⁽٢) أ، وفي ب (أجل)، وفي ج (حيث).

ما ذهب إليه الناظم من أن المحذوفة من (إنَّــى وأنَّى ولَكِنَّى وكَانَّى)(١) نون الوقاية هو مذهب الأكــثرين من البــصريين والكوفــين، وذهب بعضهم إلى أن الساقط هو النون الثانية وذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو النون الأولى.

والصحيح: الأول، لأنها طرف، وبدليل لعلى وهو مذهب سيبويه(٢).

وأما نحو: «إنا» فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الشلاثة إلا أن الصحيح هنا حذف الشانية؛ لأن الثالثة هنا هي الضمير، ولثبوت حذفها في «إن» إذا خففت وقوله:

........ واضطراراً خَفَّفًا مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا أَشَار به إلى قول الشاعر: أَشَار به إلى قول الشاعر: أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسَ ولا قَيْسُ مِنِى (٣)

(۱) آ، ب.

(٢) ج١ ص٣٨٦ قال سيبويه احذفوا التي تلي الياء،

(٣) قال العينى: قائله مجهول لا يعرف – وقال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام: وفي النفس من هذا البيت شيء. وبالبحث لم أعثر على قائله – وهو من المليد. الشرح: • عنهم، عن القوم المعروفين عندهم، • قيس، هو ابن عيلان بن مضو بن نزار وهو هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى، لأنه بمعنى القبيلة.

المعنى: يا من يسال عن هؤلاء القوم وعنى، لتعلم أنى لا أنسب إلى هذه القبيلة، وليست لها صلة بي.

الإعراب: «أيها» أي: منادى بحرف نداه محذوف مبنى على الفسم في مسحل نصب، وها: حرف تنبيه فالسائل نعت لأى فعهم جار ومجرور متعلق بسائل قوعني معطوف على الجار والمجرور السابق فلست ليس: فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه (من قيس) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس (ولا) الواو عاطفة لا ناقية فقيس مبتدأ قمني جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وجعلة المستدأ والخبر معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها، وقيس - في الموضعين - عنوع من الصرف للعلمية والتأتيث لأنه اسم قبيلة. المشاهد: في قعني ومنى - بتخفيف النون - حيث لم تأت نون الوقاية لضرورة الشعر. مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص١٨٥، ابن هشام ١/ ١٩٠ ابن عقيل مر١٢٠، الشاطبي، وداود، الاصطنهاوي، الاشموني ١٨٥١، المكودي ص١١٥، والسيوطي ص١٢٠.

وهذا في فاية الندور.

وقوله: وَفِي لَلنَّى لَلنِّي قَلَّ، يعنى: أن الاكثر في لدنى إلحاق النون وحذفها بل.

وبالحلف قوأ نافع (١) ﴿ قَطْ بَلَغْتَ مِن لَكُنِّي عُلْمًا ﴾ (١).

قال في شرح المستسهيل: وزهم سيبويه (٢) أن عدم لحاقها للدن من الضروريات(١) وليس تخللة بل هو جائز في الكلام القصيح، ومن ذلك قراءة من قدراً «من لدنى عبلرا» بتخفيف النون وضم (الدال)(٥) ولا يجوز أن تكون نون «لدنى» نون الوقاية، لأن (لد)(١) متحرك الآخر، والنون في (لدن) وأخواتها إنما جيء بها لصون (أواخرها)(١) من زوال السكون فلا حظ فيها لما آخر، متحرك.

وإنما يقال في الله مضافة إلى الياء (في)(٨) الليَّه نص على ذلك سيبويه(١).

واعترض: بأن سيبويه لم ينص على أن عدم لحاقها اللدن، من الضرورات. وفي قَدْني وقَطْني مثل لدن (في أن إثبات) (١٠٠ النون فيهما هو الأكثر، ولذلك قلل الحذف بُقوله: أَلحَفْف أيضا قد يفي. وليس بعكس الدن، خلافًا للشارح (١١٠).

⁽۱) هو أبو الحسن ناقع بين صبد الرحمن للدنى، أحمد أصحاب القسراءات السبع، وأصله من أصبهان، وكان إمام اللتاس في القراءة بالمدينمة، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها. وقرأ على سبعين من التابعين وأجمع الناس عليه بعدهم. وتوفى سنة ١٦٩ هـ تسع وستين ومائة.

⁽۲) سورة الكهف ۶۷.

⁽٣) راجع الكتاب ج١ ص٣٨٧.

⁽٤) راجع الكتاب ٢٨٦/١.

⁽٥) أ، ب وفي ج (الذال).

⁽٧) ب، ج رقی أ (أواخره).

⁽۸) ب.

 ⁽٩) قال سيبويه ج١ ص٣٨٧ (فقال من قبل إن الألف في لدا والياء في على اللذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرك في كلامهم واحدة منهما لياء الإضافة ويكون التحريك لازما لياء الإضافة . . .) اهـ.

⁽۱۰) ب وفي أ، ج (فإثبات).

⁽۱۱) قال الشارح ص ۲۸ (وأما قد وقط فسالعكس من لدن، لأن قدى وقطي في كلامهم أكثر من قدني وقطني) هـ.

وقد جمع الراجز بين الأمرين في قوله:

قَلْنِيَّ مِنْ نَصْرِ الحَبِيبِينَ قَلِي^(۱)

وفى الحديث «قَسط قَسط بعزَّتِكَ»(٢) يسروى بسكسون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها ويروى قَطنِي (قَطْنِي)(٢) بنسون الوقاية، وقبط قبط بالتنسوين وبالنون أشهر.

(۱) قال ابن يعيش: قائله أبو بحدلة، وقال الجوهرى: قائله حميد بن مالك الأرقط لعبدالملك بن مروان، يصف تقاعده عن نصرة ابن الزبير وأصحابه ويمدح عبد الملك ويعرض بابن الزبير،

وهجزه: لَيْسَ الإمَامُ بالشَّحيح الْمُلْحِدِ - وهو من الرجز.

الشرح: «قدنى» كافيتى وحسبى «الخبيبين» تثنية خبيب بضم الحياء وفتح البياء وهما عبدالملك بن الزبير وأخوه مسعب، ويروى بصيخة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته، «الإمام» يريد به عبد الملك بن مروان، «الشحيع» البخيل، «الملحد» الجائر الظالم.

المني: حسبي نصسر هذين الرجلين، فإن إمامي منزه عما تنصف به ذلك المقيم في الحرم من رذيلتي: الشع والإلحاد.

الإعراب: قدنى: اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية والياء مضاف إليه «من نصر» مسعلة بمحذوف خبر المبتدأ ونصر مضاف و «الخبيبين» منضاف إليه من إضافة المصدر لمفحوله «قدى» توكيد للأولى ويجوز أن يكون «قد» اسم فعل. فإذا جعلته كذلك فقد اختلف العلماء في الفعل الذي هذا اسمه. فسجعله ابن هشام منضارعا: أي يكفيني. وجعله غيره ماضيا: أي كفاني. ورجع قوم أنه أمر وقدروه «ليكفني».

الشاهد: في «قدني وقدى» حيث أثبت النون في الأولى وحذفهما في الثانية تشبيها بقطني في الأولى، وبحسبي في الثانية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن النباظم ص٢٨، وابن عقيل ٢٩٣١، والأشموني ١/ ٥٧، والمشموني الم ٢٥، والمسيوطي الم ٥٠، والمكودي ص١٤٧، وابن هشمام ١/ ٩٠ – وأيضا في المفنى ١/ ١٤٤، والسيوطي ص١٧ وأيضًا في همع الهوامع ١/ ٦٤، وابن يعميش في شرح المفاصل ٢٦/ ١٢٤، والشاهد ٤٤٩ في خزانة الأدب والكتاب ج١ ص٣٨٧.

(Y) في صحيح البخارى، موفوعا عن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله على: «لاتزال جهنم تقول هل من مزيد حستى يضع رب العزة قدمه فيها فستقول قط قط بعزتك، ويزوى معضها إلى بعض» ويسمى حديث النار. ورواه مسلم أيضا.

(۳) ج.



تنبيهات:

الأول: ذهب بعضسهم إلى أن حلف النون من «قــد وقط» لا يجوز إلا في الضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار(١٠).

الثاني: اعلم أن الله تكون حرفا واسمًا، فالحرفية ليست هي المذكورة هنا، لاتها من خواص الأفعال، قلا تتصل بها ياء المتكلم.

والاسمية لها معنيان: أحدهما: أن تكون بمعنى «حسب» فتكون الياء المتصلة بها مجرورة بالإضافة، وتلحقها نون الوقاية ويجوز حذفها (وهي المذكورة هنا)(٢).

والشانى أن تكون اسم ضعل بمعنى «أكستشى»(") فستكون الياء المستصلة بهما متصوية، وتلزمها نون الوقاية.

ولم يتعرض المصنف لذكر هذا القسم هنا، وقد ذكره في التسهيل في باب أسماء الأفعال.

وأما «قط» قلهما ثلاثة أقسام: تكون اسماً بمعنى حسب وهي المذكورة في المنظم.

وتكون اسم فعل فتلزمها نون الوقاية كما تقدم في «قد».

وتكون ظرفًا بمعنى اقطه الظرفية فلا تتصل بها ياء المتكلم.

الثالث: مذهب الكوفيين أن من جعل اقط وقده بمعنى حسب قال: اقدى وقطى، بغير نون. كما يفعل من قبال حسبى، ومن جعلهما (اسمى)(٤) فعل قال: اقدنى وقطنى، بالبنون كما يضعل في غيرها من أسماء الأفعال وتكون الياء في الوجه الأول مجرورة، وفي الوجه الثاني منصوبة.

⁽١) قال الشيخ محيى الدين (وقد اضطربت عبارة النحويين في ذلك فقال قوم: إن الحذف غير شاذ ولكته قليل وتبعهم المصنف والشارح. وقال سيبويه: الوقد يقولون في الشعر، . . . المنع كما سيأتي. وقال الأعلم: وإثباتها (النون) في قد وقط هو المستعمل، لأتها في البناء ومضارعة الحسوف بمنزلة من وعن فتلزمها النون المكسورة قبل الياء لسلا يغير آخرها عن السكون) اهـ ج١ ص١٢ ابن عقيل.

⁽۲) ا، ج.

⁽٣) أ، ج وفي ب (يكفيني).

⁽٤) أ، بُ وفي ج (اسما). أ

ومذهب سيبويه(١) والخليل: أن اقد وقط، بمعنى حسب والباء مجرورة بالإضافة عند من الحق النون ومن لم يلحق.

الرابع: تلزم نون الوقاية أيضا مع ياء المتكلم إن نصب باسم فعل نحو: «عليكني» حكاه سيبويه وحكى أيضا «عليكي» بالياء (٢٠).

وسمع الفراء من بعض بنى سليم (٢) (مكانكنى)(٤) يريد انتظرنى (في)(٥) مكانك، ولم يذكر الناظم هذا في النظم وذكره في التسهيل.

الخامس: قد تلبحق نون الوقاية مع (بجل) والحذف معها أكثر.

كقول طرفة:

الا بَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلَا بَجَلُ (1)

- (۱) قال سيبويه ج۱ ص ۲۸۷ (وقد يقولون في الشعر قطي وقدى. فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدى شبهه بحسبي لأن المعنى واحد قال الشاعر: قدنى من نصر الخبيبين قدى) اهـ.
- (۲) قال سيبويه ج١ ص٣٨٣ (وحدثني يونس أنه سمع من العرب من يقول عليكني من غير
 تلقين، ومنهم من لم يستعمل ني ولا نا) اهـ.
- (٣) بنى سليم: قبيلة من قيس عيلان رأسها سليم بن منصور بن عكرمة، وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن.
 - (٤) أ، ب وني ج (مكاني).
 - (ه) ا، ج.
- (٦) قاتله طرفة بن العبد، شاعر مشهور جاهلي، وقتل وهو ابن عشرين سنة، ولذلك قيل له ابن العشرين.

وصدره: الا إنني أسقيت أسود حالكا - وهو من قصيدة لامية من الطويل.

الشرح: «أسود حالكا» أراد به كأس المنية، وقيل أراد شرابا فاسدا، والحالك: الشديد السواد، «بجلي» أي: حسبى: ويجل: على وجهين حرف بمعنى نعم، واسم. وهو حلى وجهين: اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب وهي ههنا بمعنى نعم، الأنها حرف. والا: للتوبيخ والإنكار، وألا بجل توكيد في المعنى الأول.

الإعراب: ﴿ آلاً عَهَا لَلْتُوبِيخُ وَالْإِنْكَارُ فِيجِلَى ﴾ مُبتدأ مرفوع يضمة مُنقدرة قمن الشراب، جار ومجسرور متعلق بمحذوف خيسره لأن معناه حسبى من الشسراب «آلا يجل، تأكيد في المعنى للأول، ومعنى بجل هنا نعم لأنه حرف.

الشاهد: في «الا بجلى» حيث قال ذلك يسترك النون فيه لأن ترك النون فيسه أكثر وبالنون بجلني قليل.

مواضعه: ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ١٠٣/١.

ولذلك لم يذكس (هذا الثالث، قال في التسهيل)(۱): وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل التفضيل(۲) هـ.

مثال الأول قوله:

وَمَا أَدْرِى وَظُلِّنَى كُلُّ ظُنٌّ أَمْسُلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَوَاحِي (١)

وقيل: إن النون في (أمسلمني)(٤) ونحوه هو التنوين ثبت شذوذا ورد بثبوتها مع (آل) في قوله:

وَلَيْسَ الْمُوافِينِي لِيُرْفَد خَالِبًا ﴿ فَإِنَّ لَهُ أَضِمَافَ مَا كَانَ أَمَّلا (٥٠

وليسر

(۱) آ، ب.

(٢) التسهيل ص ٢٥.

(٣) قال العيني ج1 ص ٣٨٥ - قائله هو يزيد بن محرم الحارثي قال أبو محمد ذكر الفراء هذا البيت على هذا النمط ليجعله بابا من النحو والصرف.

والصواب:

فما أدرى وظنى كل ظن أيسلمني بنو البدء اللقاح

الشرح: «شراحى» أصله شهراحيل، اسم لرجل لحقه التهرخيم. «وظنى» الواو تصلح أن تكون بمعنى مع والتقبيدي وما أورى مع ظنى كل ظن. فكل ظن تأكيد للأول، وروى فى الهمم - فما أدرى وكل المظن ظنى.

الإعراب: دوما أدرى ما نافية أدرى فعل مضارع والفاعل ضمير دوظنى الواو تصلح أن تكون بمعنى مع والتقدير وما أدرى مع ظنى كل ظن فكل ظن تأكيد للأول ويقال: وظنى كل ظن - جملة معسرضة، فيكون وظنى مبتدأ وكل خبره وظن مضاف إليه «أمسلمنى» الهمزة للاستفهام مسلمنى في مسحل النصب على المفعولية لقدوله وما أدرى «إلى قومى» جاد ومجرود متعلق بشراحى قشراحى قاعل لقوله أمسلمنى وأصله شراحيل اسم رجل لحقه الترخيم.

الشاهد: في «أمسلمتي» فإن النون فيه نون الوقاية.

مواضعه: ذكره الشاطبي في شرحه للألفية، وابن هشام في المغنى 1/ ٢٥، والسيوطي في همم الهوامع ٢٠/١.

(٤) أ، وفي ج (مسلمين) وفي ب (هذا).

(٥) العينى ج ص٣٨٧ - ثم أقف على قائله - وبالبحث لم أعثر على قائله وهو من الطويل. الشرح: «الموافيني» هو اسم فاصل من وافاك يوافيك موافاة، إذا جباءك وأثاك (ليرفد) - بالبناء للمجهول، مأخوذ من الرفد - بفتح الراء - مصدر رفدته، إذا أعطيته وهو - بكسر الراء - العطية والصلة، فعالباً من الخيسة، «أسلاه يتشديد الميم - من التأميل وهو الرجاء.

ومثال الشانى: قول النبى ﷺ «غير الدجال أخوفنى عليكم الله واعلم: أن لحاقها مع هذين في غاية من القلة فلا يقاس عليه. والله أعلم.

 المعنى: وليس الذي يأتيني ويقصدني لأجل العطاء خائب - أراد من يقصدني في خير لا يخيب.

الإعراب: «ليس» فعل مساض ناقص «الموافيني» اسم ليس والنون للوقساية والياء مفحول الموافى «ليرفد» اللام للتعليل. يرفد فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضمرة بعد لام كي. ونائب الفاعل ضمير مستتر يعبود إلى الموافى «خائبا» خبر ليس «فيان» توكيدية ناصبة «له» متعلق بمحدوف خبر أن مسقدما «أضعاف» اسم إن «ما» اسم موصول في محل جر بالإضافة إلى أضعاف «كان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر يعود إلى ضمير الموافى «أملا» فعل ماض والالف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب على أنه مفعول به لقوله: أمل. تقديره: ما كان أمله.

الشاهد: في الموافيني، فإن النون فيم نون الوقاية وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام.

مواضعه: ذكره الاشموني في شرحه للألفية ١/ ٥٧ والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٦٠.

(١) حديث صحيح رواه أحمد فى مسئده عن أبى ذر، ورواه مسلم عن جبير بن نفير. الدجال: مشتق من الدجل وهو الكذب والخلط، وهو كبذاب خلاط ويجمع الدجال هلى دجالين ودجاجلة فى التكسير.

اسم يعين المسلى مُطلَقًا ﴿ مَلَمُهُ

قوله: «اسم» جنس، «ويعين المسمى» مخرج للنكرات، «ومطلقًا» مخرج لما سوى العلم من المعارف. فإن العلم يعين مسماه بمجرد الوضع أو بالغلبة لا بقرينة، بخلاف غيره من المعارف، فإنه لا يعينه إلا بقريـنة، إما لفظية «كـال» أو معنوية كالحضور والغيبة «في أنت وهو».

وحمد ابن مصفسور العلم بقوله: الاسم الذي علق في أول أحبواله على شيء (١) بعينه في جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم.

فإن قلت: العلم ضربان: شخصي وجنسي.

أما الشخصى: فلا إشكال في صدق هذا التعريف عليه.

وأما الجنسى: فلا يصدق عليه هذا التعريف لانه (لم يعين مسماه إذ هو)(٢) في المعنى شائع كاسم الجنس النكرة ولكنه جرى معرى العلم الشخصى في الأحكام اللفظية.

قلت: (التحقيق)(٢) أن العلم الجنسى ليس كاسم الجنس في المعنى؛ بل هو معين لمسماه، فالمتعريف؛ صادق عليه، وسيأتي بيان هذا.

واعلم أن العلم الشخصى لا يختص بأولى العلم، بل يوضع لما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات، فذلك نوع أمثلته (كجَعْفَر)(أ) علم رجل (خرنقا) علم امراة(أ) (وقرن) علم قبيلة وإليها ينسب أويس القرني(١) (وعدن) علم بَلد (ولاحق) علم فرس(١) (وشدقم) علم جمل(١) (وهبلة) علم شاة(١) (ووأشق) علم كلب.

⁽١) أ، ج وفي ب (وذلك في المضمرات والحضور في اسم الإشارة بخلاف العلم، فإنه).

⁽۲) ب، ج. (۲) ا، ۔۔

⁽٤) علم لرجل مخصوص منقول عن اسم النهر الصغير.

 ⁽a) علم لامرأة شاعرة هي أخت طرقة بن العبد لأمه متقول من ولد الارتب.

⁽٦) اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان.

⁽٧) علم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان.

⁽٨) اسم فحل من الإبل كان للتعمان بن المندر.

⁽٩) علم شاة لبعض نساء العرب.

العلم على ثلاثة أقسام: اسم وكنية ولقب؛ لأنه إن صدر بأب أو أم فهو كنية (١)، كأبي بكر وأم كلثوم، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى أو ضَعَته (٢) فهو لقب «كالصديق والفاروق» في الأول، و(كبطة، وأنفُ الناقة)(٢)، في الثاني وإن لم يكن كذلك فهو اسم (كزيد وعمرو)⁽¹⁾

والخُرَنْ ذا إنْ سواهُ صَحبا وقوله:

(فا) إشارة إلى اللقب، أي: إذا اجتمع مع اللقب غيره أخسر اللقب، وقدم الاسم أو الكنيـة نحو، قـال: أبو بكر الصـديق وعـمر الفـاروق؛ لأن اللقب في الغالب منقول من اسم (غير)(٥) الإنسان «كبطة» فلو قدم لتوهم السامع، أن المراد مسماه الأصلى، وذلك مأمون بتأخيره.

وندر تقدم اللقب على الاسم في الشعر كقول الشاعر:

بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خيرهمْ حَسبًا بِبطن شِرْيَانَ يَعْوِى حَولهُ الذِّيبُ(١)

أَبْلَغْ هُذَيْسِلاً وَٱبْسِلِغُ مَن يُبَلِّغُهَـا ﴿ عَنِّي حَدِيثًا وَبَعْضُ القَول تَكُـذيبُ

وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى مدحهم الحطيئة:

قومَّ هُمَّ الانفُ والاذنابُ غيرُهم ﴿ وَمَن يسوَّى بَانَفُ النَّامَةِ اللَّنَّبَا؟

الإصراب: «بأن»: الباء حرف جر أن: توكيدية ناصبة «ذا» اسم أن «الكلب، مضاف =

⁽١) أو ابن أو بنت - أو أخ - أو أخت: كابن الخطاب.

⁽٢) وبالأصل أو وضعته.

⁽٣) لقب جعفر بن قريع. وسبب تلقيبه بذلك أن أباه ذبح ناقة وقـــــمها بين نسائه، قبعثته أمه إلى أبيــه ولم يبق إلا رأس الناقة، فــقال له أبوه: شَــأنك به، فأدخل يده في أنف النــاقة وجعل يجره فلقب به.

⁽٤) أ، ج.

⁽٥) أ، ج رفي ب (مين).

⁽٦) هما لجنوب بنت العسجلان إحدى شواهــر العرب من قصيــدة ترثى فيها أخاهــا عمرو بن العجلان المعروف بذي الكلب - وهي من البسيط.

الشرح: «هذيلا» اسم قبيلة، «بطن شريان» - بكسر الشين وسكون الراء - اسم مكان، وقيل واد، وأصله اسم شجرة تعمل منه القسى، والشريان بفتح الشين - الحنظل، يعوى حوله الذيب كناية عن موته.

وفي بعض نسخ الالفية: وذا اجعل آخرا إن اسمًا صحبًا.

رما سبق أولى؛ لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية (١٠). ثم قال: وإنْ يكُونَا مُقْرَدَين فاضف حَتْمًا

أى: إذا كان اللقسب والمصاحب له مفسردين أضيف الاسم إلى اللسقب نحو (هذا سعسيد كور)(۱) على تأويل الأول بالمسمى؛ لأن المصوض للإسناد إليه والثانى بالاسم، والمعنى (هنا)(۲) مسمى هذا اللقب.

وقوله (حتماً) هو ملحب جمهور البصريين، لأنهم لا يجيزون (في المفردين إلا الإضافة)(٤).

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين: الاتباع أيضًا بدلا أو عطف بيان والقطع إلى النصب بإضمار قعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ، وإلى هذا ذهب التسهيل(٥٠).

⁼ إليه اعمراك بدل أو عطف بيان الخيرهم؟ نعت لعمرو والضمير مضاف إليه الحسباك تمييز البيطن على جار ومجرور متعلق بمحلوف خبر أن الشريان، مضاف إلى بطن. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بقوله البلغ، في البيت الذي قبله البعوى، فعل مستمارع الحوله، حول: ظرف متعلق به والضميسر مضاف إليه اللنيب، فاصل يعمور، ويجوز أن تكون فاصل يعمور، ويجوز أن تكون الجار والمجرور متعلقا بمحلوف حال من اعمرو، ويجوز أن تكون الجارة والمجرور متعلقا بمحلوف حال من اعمروه.

الشاهد: في الذّا الكلّب عمراً حيث قدمت اللقب وهو قولها الكلّب، على الاسم - وهو قولها الكلّب، على الاسم - وهو قولها العمراة والقياس أن يكون الاسم مقدما واللقب موعرا فلو أتت بما يقتسفيه لقالت المان عمرا فا الكلب.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: ابن عـقيل ١/ ٦٥ والأصطهناوى، وداود، والأشمونى ١٩/٥ والسندويي، وقد اقتصر على بيت الشاهد وكذا السيوطى ص١٧.

 ⁽١) لأن الأول، نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية.

⁽٢) كرز - هو في الأصل خرج الراص، ويطلق على اللئيم والحاذق.

⁽٣) أ، وفي ب، ج (هذا).

⁽٤) أ، ج وفي ب (في المفرد غير ذلك أعنى الإضافة).

⁽٥) وإلى رأيهم أميل (وهذا هو الحق وجرى عليه في التسهيل) صبان ١١٠/١ راجع التسهيل صر٠٣.

وقال في شرحه: لم يذكر سيبويه (١) فيهما إلا الإضافة، لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذ لا مسند لها إلا السماع، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل.

تنبيه:

جواز الإضافة مقيد بعدم المانع فإن كان في الاسم مانع منها لم يضف ولو كانا مفردين نحو «الحارث كرز» فإن «أل» تمنع الإضافة.

وقوله: وإلا أتبع الذي رَدف.

أى: وإن لم يكونا مفردين فسمل ذلك المركبين نحو «عبد الله أنفُ الناقة» والاسم المفرد مع اللقب المركب، نحو: «زيد عائد الكلب» وعكسه «عبد الله بطة».

فالحكم في هذه الصور الثلاث. امتمناع الإضافة، ووجوب الإتباع أو القطع (بوجهيه)(٢).

ولم يذكر القطع هنا، وكذلك لم يذكر الشارح، بل قال فلابد من الإتباع^(٣) وقد ذكره في التسهيل.

ثم قال:

ومِنْهُ منقُولٌ كَفَضْلٍ وَالسَدْ ﴿ وَذُو ارْتَجَــالٍ كَسُعَادَ وَأَدَدْ

العلم قسمان: منقول ومرتجل.

فالمنقول: هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها «كفضل» فإنه منقول من المصدر (وأسد) فإنه منقول عن اسم عين.

⁽¹⁾ قال سيبويه ج٣ ص٤٩ (إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قبول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك هذا سعيد كرز . .) اهـ.

 ⁽۲) ب، ج وفي 1 (بوجهین) أي: القطع. (... ویجوز القطع إلى الرفع أو النصب) ابن
 عقبل ۱/۷۲.

⁽٣) قال الشارح ص٣٩ (وأما إذا لم يكن الاسم واللقب مفردين فلابد من الإتباع سواء كانا مركبين نحو: هذا حبد الله أنف الناقة أوأحدهما مركبا، نحو هذا زيد عائد الكلب وهذا عبد الله بطة).

والمرتجل(١): بخلافه «كسعاد» وهو علم امرأة، «وأدد» وهو علم رجل(١). تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة، وبعضهم إلى أنها كلها مرتجلة، والمشهور الأول.

الثاني: قال بعضهم: تقسيسم العلم إلى منقول ومرتجل، إنما هو بالنسبة إلى الأعلم الأغلب، وإلا فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل.

الثالث: المتقول، إما من مصدر «كفضل» أو اسم عين «كأسد» أو اسم قاعل «كحارث» أو اسم سنفعول «كمسعود» أو صفة مشبهة (كسعيد) أو فعل ماض «كشمسر» علم على قرس^(۲). أو مضارع «كيزيد» أو جملة من فعل وفاعل ظاهر «كبَرَقَ نحرُه» أو مضمر بارز «كأطرقا».

في قول الشاهو:

على أطْرِقا بالياتِ الحِيَامِ إلا النَّمَامُ وإلا العِصِي(١)

(١) من الارتجال وهو الایتگار وهذا التقسیم للعلم من حیث وضعه - وهو ما استعمل من أول الامر علما.

(٤) قائلة: أبو فؤيب خويلد بن خالد الهذلي، وهو جاهلي إسلامي، توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه بطريق مكة. وقيل إنه مات بمصر منصرفها من إفريقية وكان غراها مع عبدالله بن الزبير – وهو من قصيدة يائية من المتقارب.

المشرح: «أطرقا» بقتع الهمزة وسكون الطاء وكسر الراء - اسم موضع من منازل هذيل وهو المراد هنا. وهو أيضا اسم موضع من نواحى مكة من منازل كعب بن خزاصة قال أبوعمرو: «أطرقا» اسم لبلد بعيته. مأخوذ من فعل الأمر وفيه ضمير علامته الآلف، كأن سالكه سمع نبأة ققال لصاحبيه. أطرقا «باليات» جمع بالية من البلى - بكسر الباء - يقال بلى يبلى - إذا خلق «الخيام» جمع خيصة - وهى عند العرب - بيت من عيدان، «الشمام» بضم الثاء - بزنة خراب - نبت ضعيف يحشى به خصائص السيوت ويستر به جوانب الحيمة. «العصى» بكسر العين - جمع عصا. وأراد بها قوائم الخيمة.

المعنى: عرفت ديار المحبوبة على هذه المفارة قد بليت خيامها إلا ثمامها وعصيـها فإنها بقيت وما بليت.

⁽٢) أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير.

⁽٣) راجع الأشموني ١/ ٦٠.

الإحراب: «على أطرقا» جار ومسجرور متعلق بمحلوف حال من الديار وأطرقا: مجرورة بكسرة مقسدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية «باليات» حال ثانية من الديار «الحيام» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء لأنه مستثنى من كلام تام مسوجب، ومن رفع فإنما عمد إلى أنه مبتدأ خبره مسحلوف والتقدير إلا الشمام باقية أو لم تبل أو نحو ذلك. «وإلاه الواو عاطفة إلا زائدة «العصى» مسعطوف على الثمام، والقصيدة تروى مسرفوعة القوافي وتروى ساكنتها فمن رواها ساكنة جاز لك عليه أن تجعلها على محملي «الثمام» في روايتيه، ومن رواها مرفوعة فإن كان الثمام مرفوعا قالأمر بين وإن كان منصوبا كان محمله على المعنى، وبيان ذلك أنه لما حكم على الديار بالبلي ثم استثنى منها الثمام كان كأنه قال بليت الديار ويقى الثمام قان كأنه قال بليت الديار ويقى الثمام قان كأنه قال بليت الديار على المعنى وإن كان المعلوف عليه غير مرفوع لفظا ببدع في كلامهم.

الشاهد: في «اطرقا» فإنه اسم علم منقول من فعل الأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ١/ ٦٠ والشاطبي.

(١) قال العيني: قائله رؤية بن العجاج. وهو من الرجز المسلس.

الشرح: «نبئت» بالتضعيف وبالبناء للمجهول - أعلمت وأخبرت «أخوالي» جمع خال وهو أخ الأم «يزيد» بالياء - هكذا وقع في رواية التحويين ومنهم الزمخسرى. وقال ابن يعسيش: صوابه بالتاء من فوق وهو اسم رجل تنسب إليه الشياب التزيدية، ويزيد من الأسماء المعروفة لدى العرب، «ظلما» هو وضع الشيء في غير محله أو منعه من محله «فديد» الصياح والجلبة.

المعنى: أخبرت أن أخوالي بني يزيد يرفعون الصوت عاليا بظلمنا.

الإعراب: «نبشت» فعل ونائب فاعل، وهو مضعوله الأول «اخروالي» مفعول ثان وياء المتكلم مضاف إليه «بني» بدل من أخوالي «يزيد» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية «ظلما» مضعول لأجله أو حال بتأويل المشنق أي: ظالمين «علينا» جمار ومجرور متملق بقوله «ظلما» أو بقوله «فديد» الأتي «لهم» جمار ومجرور متملق بمحذوف خمير مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر، وجمعلة المبتدأ والخبر في محل فعب مفعول ثالث لنبث.

الشاهد: «في يزيد» حيث سمى به وأصله فعل مضارع من «زاد» مشتمل على ضممير مستتر فيه فنقل من الجملة المؤلفة من فعل وفاعل إلى العلمية، وهو مرفوع على الحكاية. لأن القوافي مرفوعة.

مواضيعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٣٠ وابن هشام ٩٢/١ والأشموني المراج والأشموني المراج والشاهد ٣٩ في خرانة الأدب.

كذا أنشده الزمخشري(١) بالياء المثناة من تحت(١).

قال ابن يعيش^(۱۲): صوابه بالتاء المثناة من فوق وهو اسم رجل^(۱) وإليه تنسب الثايدية (۱).

قال في شرح التسهيل: ولم يرد عن العسرب علم منقول من مبتدأ أو خبر (١) ولا من فعل أمر دون إستاد إلا «إصمت» – اسمًا للفلاة الخالية.

قإن من العلماء من يرجم أنه متقول من الأمر بالصمت، وذلك عسندى غير صحيح من وجهين:

احدهما: أنه متى كان من (أصبَّت) فالأمر منه مفتوح الهمزة، وإن كان من (صبَّت) فالأمر منه مضموم الميم (وإصمت، بخلاف ذلك والمنقول لا يغير (٧).

والثانى: أنه قد قبل فيه (أصمتة) (١) بتاء التأنيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث، وإذا انتفى كونمه منقولا من فعل أمر ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية تعين كونه مرتجلا.

واعترض بأنه أمر من اصمت يصمت، بكسر الميم.

والجواب عن (خاق) التاء أنهم أرادوا أن يعلموا بذلك كونه فارق موضعه من الفعلية.

⁽١) هو أبو القاسم محمود بن هـمر جار الله الزمخشرى نسبة إلى الزمخشرا من أعمال خوارزم كان واسع العـلم فاية في الذكاء وقـوة القريحة مـتفـتنا في كل علم، وجـاور بمكة فلقب بجار الله. وكانت له رجل من خشب وله مصنفات كثيرة منها الكشاف في التفسير والمفصل في النحو. وأطواق الذهب، والأحاجي النحوية، ومات سنة ٥٣٨ ثمان وثلاثين وخمسمائة.

⁽٢) راجع الأشموني ١/ ٦٠.

⁽٣) هو أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش الحلبى النحوى. وكسان من كبار أثمة العربية ماهرا في النحو والتصريف وقد خالب فضلاء حلب وتصدر للإقراء بها زمانا وشاع ذكره وصنف كتاب «المفصل» المعروف، ومات سنة ٣٤٣هـ ثلاث وأربعين وستمائة.

⁽٤) ا، ج،

⁽٥) راجع شرح المفصل ٢٨/٢.

⁽٦) قال الأشموني ١/ ٦٠ (لكنه بمقتضى القياس جائز) هـ.

⁽٧) راجع الصيان ١١٢/١.

⁽٨) ج رَفَى ب (صمئت) وفي أ (اصمئت).

⁽٩) أ، ب وفي ج (إلحاق).

وزاد بعضهم في المنقول منقولا من صوت وعنى بذلك «ببَّه» وهو ابن لبعض بنى هاشم: وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل، وهو منقول من الصوت، كانت أمه ترقصه به وهو صبى وذلك قولها:

لأَنْكِحَنَّ بَيَّهُ. جَارِيَة خِلبَّهُ. مُكُومَة مُحبَّهُ. تَجُبُّ أَهْلَ الْكَعْبَةُ (١٠).

قال ابن مالك: والصحيح أن دبيه، منقول من قولهم للغلام السمين ببه.

قال ابن خالويه(٢٠): إن قبيه، هو الغلام السمين فيكون منقولا من الصفة.

(۱) قائلته: هي هند ينت أبي سفيان بن حرب بن أمية ركانت لقبت به ابنها في صغره ترقصه وتقول لأنكحن . . وابنها هو عبد الله بـن الحارث بن نوفل بن الحرث بن عـبد المطلب والى البصرة.

الشرح: «ببه» في الأصل الأحمق كذا قاله الخليل، ويقال للشاب الممتلئ البدن نعمة ببه، وقال الجوهري: ببه هو لقب عبد الله بن الحارث.

قخديه ؛ بكسر الخاء المعجمة وفتح الدال وتشديد الباء – أرادت بها الجارية المشتدة الممثلثة اللحم، ويقال البعير الشديد الصلب خدب، المجب بضم الجيم أى تغلب أهل الكعبة فى الحسن والجمال، يقال: جبه أذا غلبه، وجبت فلانة النساء إذا غلبتهن بالحسن.

الإعراب: «الأنكحن» اللام للتأكيد، وأنكحن جيملة من الفعل والفاعل - وهو من الإعراب: «المنكحن» اللام للتأكيد، وأنكحن جيملة من الفعل والفياعل واحد مقتصرا على أنعال القلوب وهذا باب ليس فيه عدد معصور، إنما الفرق أن أفعال القلوب يكون المقصول الثاني عين الأول وفي فيرها ضير الأول نحو أعطيت زيدا درهما «مكرمة محبة» صفة بعد صفة للجارية «تجب» فعل مضارع والفاعل ضمير «أهل» مضعول به «الكعبة» مضاف إليه والجملة صفة أخرى.

الشاهد: في «لأنكحن بيه» فإنه علم منقول من الصوت وهو بيه، فإنه منقول من الصوت الذي كانت هند ترقصه به.

مواضعه: ذكره الشباطبي في شرحه للألفية، وابن يعيش في شبرح المفصل ٢/٢١، والسيوطي في همم الهوامع ٢/٢١ والخصائص ٢/١٧.

(٢) أبو حبد الله الحسين بن محمد، نشأ بهمدان ووقد إلى بغداد، وأخد عن ابن الأنبارى وابن دريد وفيرهمما، وله مع المتنبى مناظرات، وكان كوفى النزعة قصيمر الباع فى النحو طويله فى اللغة، يشهد بذلك ما ساقه فى انتصاره لثعلب عند رده الاعتراضات العشرة التى قند بها الزجاج نصف كمتابه «القصيح» وذكر ردود ابن خالويه للسيوطى فى الأشباه والنظائر.

ومن مؤلفاته في العربية «ليس».

توفى بحلب سنة ٣٧٠هـ سبعين وثلاثمائة.



وقال في الصحاح: يقال للأحمق الشقيل «ببه» وهو أيضًا لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل بن حبد المطلب والى البصرة. قال الفرزدق:

وَيَايَعْتُ ٱلْمُوامَّا وَفِيتُ بِعَهْدِهم وَبَيَّه قد بَايَعَتَهُ غيرَ نَادِمِ(١)

واسم جارية، وقسال لأتكحن ببه، جارية خسدبة، مكرمة محسبة، تجب أهل الكعبة أهـ (٢).

وقد وهم في استشهاده في الرجز على أنه اسم جارية، لأن اببه في الرجز هو اللقب لعب الله بن الحسارث كما تقدم وأنشده بفتح الهمزة في قوله: الأنكحن، والعسواب خسمها، وأنشد اتجب أهل الكعبة، (بفتح المتاء وكسر الجيم) أي تغلبهم حسناً، يقال: جب القوم إذا غلبهم والله أعلم. ثم قال:

وجُملَةٌ ومَا بِمَزْجِ رُكُبًا فَا إِنْ بِغَيْرِ وَيَه تَمَّ أَعْرِبَا

العلم قسمان: مفرد نحو: (زيد) ومركب وهو ثلاثة أقسام:

تركيب إسناد: وهو ما كان جملة في الأصل نحو: (برق نحره) وتقدم أنه
 لم يسمع النقل من الجملة الاسمية ولو سمى بها لجاز.

⁽١) هو من الطويل؛ وقائله الفرودق.

الشرح: «بايعت» من الخبايعة وهي المعاقدة والمساهدة كأن كل واحد من المتبسايعين باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه، وطاعته ودعيلة أمره.

قبيه أراد به الفرزدق عبد الله بن الحارث.

الإعراب: «بايعت، فعل ماض والتاء فاعل «اقواما» مقعوله «وفيت بعهدهم» جملة حالية بتقدير قد أي: حال كوني قد وفيت بعهدهم.

فإن قلت: كيف يكون واقيا بعهدهم في حال المبايعة والوقاء لا يكون إلا بعدها؟

قلت: هذه من الأحوال المنتظرة المقدرة، والتقدير: مقدرا الوفاء على مبايعتي.

[﴿]وبِبهِ مِستدا ﴿بايعته ضعل ماض والتاء فاعل والهاء منفعوله والجملة في منحل رفع خبر المبتدا.

الشاهد: في «ببه» أنه علم منقول من الصوت كما سبق.

مواضعه: ذكره الشاطيي في شرحه للألفية.

⁽۲) ۲/۱ صحاح.

⁽٣) ب، ج وفي أ (بفتح الهمزة في قوله لأنكحن وكسر التاه).

وتركيب مزج: وهو كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا منزلا ثانيسهما منزلة هاء التأنيث نحو: ﴿بَعْلَبِكُ ؟ .

وتركيب إضافة (١): «كامرئ القيس».

فالإسنادى: يحكى (٢) ولا يعرب مطلقًا. قال فى التسهيل: وربما أضيف صدر ذى الإسناد إلى (عجزه)(٢) إن كان ظاهرًا هـ(٤).

فتقول: على هذا اجاءني برك نُحروا بالإضافة، قال بعضهم: وهذا لا يقاس عليه.

والمزجى: إن خستم بويه بنى على الكسر على الأشهس، وقد يعرب غيسر منصرف، وإن لم يختم بويه، أعرب غير منصرف على الأشسهر، وقد يبنى تشبيهاً بخمسة عشر، وقد يضاف صدره إلى عجزه.

وقد علم حكم المزجى من قوله: (ذَا إِنْ بِغَيْسِ وَيَهِ ثُمَّ أُعْرِبِاً) وذا إشارة إلى المزجى.

فإن قلت: أبهم في قوله: (أُعْرِب) إذ لم يبين أنه غير منصرف.

قلت: قد نبه عليه في موضعه من باب ما لا ينصرف(٠).

وأما الإضافي فقد ذكره في قوله:

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةُ لَا كَعَبَّدِ شَمْسٍ وَأَبِي تُحَافَهُ

⁽١) هو كل اسمين نزل ثانيهما منزل التنوين نما قبله وذلك لأن الجزء الأول يعسرب والثاني يلتزم حالة واحدة كالتنوين.

⁽٢) أي: على ما كان عليه قبل التسمية فيعرب بحركات مقدرة على آخره للحكاية.

⁽٣) أ، ب وفي ج (عجزهما).

⁽٤) التسهيل ص ٣٠،

⁽ه) المركب المزجى: حكم الأول أن يفتح آخره كبعلبك وحمضرموت - إلا إن كان ياء فيسكن كمعديكرب وإلا فلا.

وحكم الثاني أن يعـرب بالضمة والفـتحة - نصـبا وجرا إعـراب ما لا ينصرف للعلمـية والتركيب - إلا إن كان كلمة (ويه) فيبني على الكسر كسيبويه وعمرويه.

اهـ ابن هشام في أوضح المسالك ج١ ص٦٩.

والإضافي: طَهُويِهُانَ لَ كُنيهُ كَأْبِي قَحَافَةً، وغَـير كُنية كَعَبْدُ شَـمس، وقد نبه على النوعين بالمثالين.

وأشار بضوله: (شَاع) إلى أن المضاف أكستر (أقسام)(١) المركب إذ (منه)(٢) الكنى ولا تخفى كثرتها.

قإن قلت: مقتضى ما ذكر النحصار المركب في الأنواع الثلاثة، وأن ما عداها مفرد.

وقد صرح بذلك في التسهيل حيث قال: وما عرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يَعْرَ مركب هـ(١٠) وليس الأمر كـما قال؛ لأنه يرد عليه (أشـياء)(١٤) كثيرة من المركب نحو: ها تركب من حرفين «كأنما» أو حرف واسم تحو: هيا زيد» أو حرف وفعل نحو: هذه قام».

قلت: هن ذلك جوابان: أحدهما أنه إنما تعرض لذكر مــا ورد عن العرب من المركب وأما تركيب الحرفين وما ذكر معه فلم يرد عن العرب بالتسمية به.

والثانى: أن توكيب الحرفين وما ذكر معه شبيه بتركيب الإسناد لأن حكمه أن يحكى ولا يعرب كتمركيب الإسناد، فاكتفى بذكر تركيب الإسناد لأن هذا ملحق به.

ثم قال:

وَوَضَعُوا لِبُعُضِ الْأَجْنَاسِ مَلَمْ ﴿ كَمَلَمُ الْأَسْخَاصِ لَفَظَّا وَهُو عَمَّ

هذا هو الغسسرب الشائي من ضربي السعلم الجنسي، وإنما قسال (لبسعض الأجناس) لأنهم لم يضعوا لجسيعها، وإنما وضعوا العلم الجنسي لبعض الأجناس التي لا تؤلف خالبًا كالسباع والوحوش، وربما جاء في بعض المالوفات (كأبي المضاء)(٥) لجنس الفوس.

أ، ب ولى ج (اسعاء).

⁽۲) أ، ج وفي بُ (فيه).

⁽٣) التسهيل ص٣٠.

⁽٤) أ، ج وفي ب (أسماء).

⁽٥) أ، ج وفي ب (كأبي الجنس).

وقوله: كعلم الأشخاص لفظًا. يعنى أن العلم الجنسى يساوى الشخصى فى أحكامه اللفظية فإنه لا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بالنكرة، ولا يقبح مجيئه مبتدأ. ولا انتصاب للنكرة بعده على الحال، ولا يصرف منه ما فيه سبب زائد على العلمية «كأسامة» فساوى في ذلك كله العلم الشخصى.

وقوله: وهو هم. يعنى أنه فارق العلم الشخصي من جهة المعنى بعمومه إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعض.

ألا ترى أن «أسامة» صالح لكل أسد بخلاف العلم الشخصى.

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى؟

قلت: ذهب قوم إلى أن أسامة لا يخالف في معناه دلالة أسد، وإنما يخالفه في أحكام لفظية وإنما أطلق عليه أنه معرفة مجازًا.

وهذا معنى ما ذكسره ابن مالك فى باب المعرفة والنكرة من شرح التسهيل، فإنه ذكر فيه أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا، وأنه فى الشياع كأسد.

وأقول: تفرقة الواضع بين اأسامة واأسده في الأحكام اللفظية (تؤذن)(١) بفرق من جهة المعنى.

وعا قيل في ذلك: أن «أسداً» وضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص لا يمتنع أنه يوجد منه أمثال فوضع «أسداً)(٢) على الشياع في جسملتها، ووضع أسامة لا بالنظر إلى شخص بل على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن(٢) ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلا في الذهن، ثم صار «أسامة» يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد الكلى في الأشخاص.

والتحقيق في ذلك: أن تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي «فأسد» موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلا، وعلم

⁽١) ب، ج وفي أ (توزن).

^{.1(1)}

⁽٣) أ، ب وفي ج النفس بدل الذهن.

الجنس «كأسامة» موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع شخصى لها مع قطع النظر عن إفرادها، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية.

وبيان ذلك: أن الحمقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة «الأسد» ليضع لها فتلك العسورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة إلى (مطلق صورة الأسد)(١).

فإن هذه المسورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان آخر (أو في ذهن آخر)^(٢). وإلجميع يشترك في مطلق صسورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو اسم الجنس.

وفي كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق، فبإنه قال في باب ترجمته: هذا باب من المعرفة يكون فيه الأسم الحاص شائعا في (الأمّة) " ليس واحد منها بأولى من الآخر، ما نصه: إذا قلت هذا أبو الحارث (إنما) " تريد هذا الأسد أي: هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت (أشباهه) ولا تريد أن تشير إلى شيء (قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفيته ويداً) (أ) ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم (أ) اهد.

فجعله بمنزلة المعرف (باللام)(A) التي للحقيقة.

وقال ابن مالك بعمد ذكره كلام سيمبويه: هذا جعله خاصًا شائعا في حالة واحدة.

⁽۱) ا، ج.

⁽٢) أ، ج.

⁽٣) هذه عبارة الكتاب ٢٦٣/١ - وفي الأصل (هذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعا في أمنه).

⁽٤) في كتاب سيبويه (فأنت).

⁽٥) ب، ج والكتاب - وفي أ (أشبابه).

⁽٦) في الكتاب ج١ ص٢٦٣، وفي الأصل (قد عرفته بمعرفته كزيد).

⁽۷) کتاب سیبویه ج۱ ص۲۹۳.

 ⁽A) أ، ج وفي ب (بالألف واللام).

فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطًا من تلك الحقيقة في الخارج.

ثم شرع في تمثيله فقال:

مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْبَطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ للتَّعْلَبِ

علم الجنس ضربان: عيني ومعنوي.

فالعينى يكون اسمًا نحو: «شَبُوتَهُ للعقرب، و «ثُعالة» للثعلب، ويكون كنية نحو: «أم عريط» للعقرب، و«أبي الحصين» للثعلب.

والمعنوى مثل: «بَرَّةٍ وَفَجارِهِ فبرَّةٌ علم للمَبرَّةِ، وفجارٍ علم للفَجْرة.

قال النابغة:

أَمَّا اقْتَسَمَنَا خُطْتَيْنَا بَيْنَنَا ﴿ فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ (١)

(۱) البيت: من قصيدة للنابضة الذبياني، واسمه زياد بن معاوية. وسببها أن زرحة بن عمرو ابن خويلك كان قد لقى النابغة بسوق عكاظ فأشار عليه أن يحرض قـومه على قـتال حلفائهم من بنى أسد فأبى النابغة ذلك، ثم بلغه أن زرعة يتهدده فقالها يهجوه. وهى من الكامل.

الشرح: «أنا اقتسمنا خطئينا» بفتح همزة أنا، لأنه مفعول لعلمت في البيت قبله. اهم صبان ١١٦/١: أي: كانت لى ولك خطئان فأخذت أنا البرة وأخذت أنت الفاجرة. والحطة: القصة والخصلة، «برة» اسم علم وضع من البر فلم يصرفه، لانه معرفة مؤنث، لأنه اسم للخطة، «فجار» اسم معدول عن الفجور معرفة فبناؤه كما في حدام وقطام. فيان قلت: لم قال، في الإحبار عن نفسه فحملت، وفي الإحبار عن نفس ورهمة احتملت؟

أقول: أراد النابضة أن يهجو زرعة بكثرة غدره وإيثار الفجور فذكسر اللفظة التي يراد بها الكثير خاصة، لتكون أبلغ في الهجو، ولو قال: حملت فجار لاحتمل ألا يكون غدرا لا مرة واحدة...

الإحراب: «أنا» أن حرف توكيد ونصب ونا: اسمها «اقتسمنا» فعل وضاعل المعطنينا» مفعول به ونا: مسضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر أن «بيننا» ظرف متعلق باقتسم والضمير مضاف إليه «فحملت» الفاء عاطفة، حملت: فعل وفاعل «برة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «واحتملت» الواو عاطفة. احتملت: فعل وفاعل. «فجار» مفعول به مبنى على الكسر في محل نصب.

الشاهد: في (برة وفجار)، فإنهما من أعلام الجنس المعنوى. فإن برة علم للمبرة، وفجار علم للفجور.

وإلى هذا أشار بقوله:

وَمَثْلُهُ بَرَةً للمَبْرَةُ كَذَا فَجَارٍ عَلَمٌ لِلفَجْرَةُ

وفجار - علم مؤنث مبنى على الكسر مثل حذام.

تنبيه:

لما كان للعلم الجنسى خصوص من وجه وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان:

إعطاؤه حكم المعارف، وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع. ومن المسموع فيه الوجهان (فينة)(١) وغدوة وبكرة وعشية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية. الأشموني ۱۳۲۱، والشاطبي، وللكودي ص۲۰،
 وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ۱۳۸۱، والشاهد ٤٦٨ في خزانة الأدب، وسيبويه ج٢ ص٣٨، والحصائص ١٩٨٧، ٢٦٥،

[.]g. d (1)

اسم الإشارة

لم يحد اسم الإشارة لأنه كما قيل محصور بالعد فلا يحتاج إلى الحد.

وحده في التسهيل بقوله: ما وضع لمسمى وإشارة إليه (١) هـ. وقال بعضهم هو الموضوع لمعين فسى حال الإشارة. وقبال ابن الحاجب(٢): وهو ما وضبع لمشار إليه(٣).

والمشار إليه إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع. فَهذه ستة أقسام:

فبدأ بما يشار به إلى الواحد المذكر فقال: بذا لمفرد مذكر أشر.

للمفرد المذكر لفظ واحد وهو فذاه.

وقد يقال: (ذاه) بهمازة مكسورة بعد الألف و (ذائه) بهاء مكسورة بعد الهمزة.

تنبيه:

مذهب البسصريين: أن اذا ثنائى لفظًا ثلاثى وضعًا، لقولهم فى التصغير اذيا وسيأتى تقريره فى باب التصغير. فهل المحذوفة عينه أو لامه؟ قولان أظهرهما الشانى، وهل هو من باب طويت أو من باب حييت؟. قولان أشهرهما الثانى، (وهل)(1) وزنه فعل – بالإسكان – أو فعل – بالتحريك؟ قولان: أصحهما الثانى، (وهل)(1)

⁽١) التسهيل ص٣٩.

⁽٢) هو: أبو عمر عشمان جمال الدين عمر الكردى الأصل المشهبور بابن الحاجب، لأن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين مبوسك الصلاحى بالقاهرة. ولد ابن الحاجب بإسنا ثم تعهده أبوه بالقاهرة فحفظ القرآن. وكان أصفى الناس ذهنا، ومن مؤلفاته في النحو: الإيضاح شرح المفصل للزمخشرى، والأمالى، والكافية والشافية. توفى بالإسكندرية سنة ١٤٦هـ ست وأربعين وستمائة.

⁽٣) أ، ج، وراجع الكافية ٢٩/٢.

⁽٤) ا، ج.

⁽٥) قال السيوطى في همع الهوامع ج١ ص٧٥ اقالاصح أنه فعل بتحريك العين لأن الانقلاب عن المتحرك . . . ١ اهـ.

وذهب الكوفسيون والسهميلي: إلى أنه على حرف واحمد وضعما، وأن ألفه واثدة استدلوا بسقوطها في قولهم (ذان)(١).

وأجيب بأنها حذفت لالتقاء الساكنين، وبأنها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقية.

. واستدلوا بقولهم دقه أمة اللهه.

وأجيب: باحتمال أن تكون الهام بدلا من الياء.

قلت: والظاهر: أن يقال: فذه صيغة مرتجلة للمؤنث.

وذهب قوم منهم السيراني: إلى (أن ذا ثنائية)(۱) الوضع، فالالف على هذا أصل كألف اما» (و)(۱) ليست منقلبة عن شيء(١).

ثم انتقل إلى الواحدة المؤنثة فقال: بِذَى وَذَه تِي تَا حَلَى الأَنْفَى اقْتَصِرُ أي: اقتصر بهام الالفاظ الاربعة على المؤنث فالا تشر بها إلى (ضيره)(٥) وليس مراده حصر ما يشار به إلى المؤنث في هذه الألفاظ.

وقد حكى فى التسهيل: للمؤنثة حشرة الفاظ قذى وتى وذه وته - بإسكان الهاء - وذه وته - يكسر الهاء - وذهى وتهى - بالإشباع - وتا - وذات - مسبنية على الضم (٢٠).

⁽١) قال السيوطى في همع الهوامع ج١ ص٥٥ (ورد بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القسائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، وأما حذفها في التثنية فلالتقاء الساكنين وقد عوض منها تشديد النون) اهـ.

⁽۲) ب، ج رنی ا (انه ثنائی).

^{· (}T)

⁽٥) ج وفي أ، ب (غيرهما).

⁽٦) قال في التسهيل ص٣٩ (وللمؤنثة تي وتا وته وذي وذه وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع وذات) هـ.

وحكى ابن أبى الربيع^(۱) فى شرح الإيضاح^(۲) أن من العرب من يقول «ذهى» فى الوصل و «ذه» فى الوقف - بسكون الهاء - تشبيها بالمضمر، وأن منهم من يقول: «ذى» فى الوصل فإذا وقف أبدل من الياء هاء فقال «ذه».

ثم انتقل إلى المثنى فقال:

وَذَانِ تَانِ للمُثَنَّى المُرْتَفِعْ ﴿ وَفِي سِواَهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

أى نقول: فى تثنية المذكر «ذان» فى الرفع و «ذين» فى الجر والنصب. وفى تثنية المؤنث «تان» فى الرفع و «تين» فى الجر والنصب تعربهما إعراب المثنى. (وإن كانا مشابهين للمبنى) (٣) لأن التثنية عارضت شب الحرف، لكونها من خواص الأسماء فلم يؤثر شبه الحرف ولم يثن (من)(٤) أسماء الإشارة غير «ذا وتا».

ومذهب المحققين كالفارسى: أن «ذين وتين» ليسا تثنية حقيقية بل ألفاظ وضعت لمثنى، واستدل الفارسى على ذلك في التذكرة (٥) بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير.

ألا ترى أن العلم إذا ثنى قدر تنكيره، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير.

ثم انتقل إلى الجمع فقال: وَبِأُولَى أَشْرُ لِحَمْعِ مُطْلَقًا

أى مذكراً كان أو مؤنثاً: فتقول: «أولى خرجوا وأولى خرجن» ويشار به إلى العاقل وغيره.

⁽۱) هو أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن أبى الربيع القرشى الأموى الأشبيلي إمام النحو في زمانه، قرأ على الدباج وأذن له في التصدر للقراءة، ولما استولى الفرنجة على أشبيلية جاء إلى سبتة، وأقسراً بها النحو وصنف فيه الإفساح شرح مسائل الإيضاح. وشسرح سيبويه وشرح الجمل في عشرة مجلدات لم يشذ عنه مسألة في العربية. ومات سنة ١٨٨هـ ثمان وشمانين وستمائة.

⁽٢) هو كتاب لابن أبي الربيع في النحو.

⁽۲) ا، ج.

⁽٤) أ، ب وفي ج (في).

⁽٥) هو كتاب لأبي على الفارسي.

قال الشارح^(۱): وأكثر ما يستعمل فيمن يعقل، وقد يجيء لغيره، وقيه لغتان: القسعر: وهي لغة بني تميم، والمد وهو لغة أهل الحجاز، وهي الفصحي، وبها جاء القرآن^(۱) ولهذا قال: (والمد أولي) وقد حكى فيه لغات أخر، وهي «هلاء» -بإبدال الهمزة هاه- و(أولاء) بضم الهمزتين -«وإلي» بالتنوين- حكاه قطرب.

قال في شرح التسهيل: وتسمية هذا تنوينا مسجاد (١٠)، والجيد أن يقال إن صاحب هذه (اللغة)(١) والد بعد همزة «أولى» نونا وأولى بإشباع الضمة قبل اللام هو ما حكاه الشلويين(١٠) عن بعض العرب (وإلا) بالقصر والتشديد – حكاها بعض أهل اللغة.

تنبيه:

فى همزة (أولاء)(١) ثلاثة مذاهب: أحدها أنها عن ياء وهو مذهب المبرد، والثانى: أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج، والثالث: أنها أصلية غير مبدلة من شىء بل عا فاؤه همزة نحو: «أجاء (وأدآء)»(١) وهو مذهب الفارسى(٨).

وَلَدَّى الْبُعْدِ انْطَقَا	**************	ثم قال:
****	كَافَ جُرِفًا دونَ لام أوْ مُمَّةُ	K.
	and the opening man	

(۱) قال الشارح ص ۲۹ (وأكثر ما يستعمل فيمن يعقل وقد يجيء لغيره كالوله:
 نم المتازل بعد منزلة الهوى والعيش بعد أولئك الأيام

وفي أولاء لغــتان: ألمد والقصسو، فَالمَد لاهل الحــجاز ويه نزل القــَرآن العظّيم، والقصــر لبنى تميم)هــ.

- (٢) قال الله تعالى: (ها أنتم أولاء تحبونهم).
- (٣) لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين.
 - (٤) ب، ج.
- (٥) هو: الأستساد أبو على حمر بن محسمد الأشبسيلي الأزدى المعروف بالشلوبين وهنو بلغة الاتدلس: الأبيض الأشقر، كنان إمام عصره في العربية بلا مسافع، وآخر أثمة هذا النوع بالمشرق والمغرب. أخذ عن ابن ملكون وغيره وانتسفع به أكثر أهل الأندلس واشتهر ذكره، وصنف تعليقات على كتاب سيبويه، وله كتناب في النحو سماه «التسوطئة» وتوفى سنة 150هـ خمس وأربعين وستمائة.
 - (٦) ب وفي أ (أولى) وج (أولا).
 - (٧) أ، ب وفي ج (١٦١ه).
 - (٨) وإليه أميل لعدم التكلف.

فأشار بذلك إلى أن لأسماء الإشارة مرتبتين قريبة وبعيدة، فما تجرد عن كاف الخطاب فهو القزيب، وقد مثلنا به، وما لحقته الكاف وحدها أو مع اللام فهو للمعيد.

فتقول للمذكر «ذاك وذلك» وقالوا «آلك» في معنى ذلك.

وفى المؤنثة «تيك وتلك وتالك»، وفى المثنى «ذايك وتايك» (ولا تلحقه)(۱) اللام، وفى الجسمع «أولئك وأولاك (وأولالك)(۲)» ولا تلحق اللام «أولئك» على لغة المدة.

تنبيهات:

الأول: لا تلحق الكاف من أسماء الإشارة إلى المؤنث إلا «تى (تا)^(۱۲) ذى»، قالوا: تيك وتبلك وتبلك - بكسر التباء - فى الثلاثة، وتبك وتبلك، بفستح التاء فيهما - «وتالك وذيك» (بإسكان الباء)⁽¹⁾.

وقال ثعلب^(۱) لا يقال (ذيك) وقد حكاه غيره، فهذه سبعة الفاظ للمؤنثة (في البعد)(١).

الثاني: للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان: أحدهما أن لها مرتبتين قريبة وبعيدة، والآخر أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور.

وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط، والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد، وجعلوا التشديد للنون في المثنى قائمًا مقام اللام في الدلالة على البعد.

⁽١) أ، ج وفي ب (ولا تلحقهما).

⁽٢) ٻ، ج.

⁽٣) ج وفي أ، ب (ذا).

⁽٤) ب.

⁽٥) هو: أبو العباس أحمد بن يحبى بن سبار الشيبانى. كان إمام الكوفيين والبصريين فى النحو واللغة فى زمانه، ثقة، دينا مشهورا بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب والحفظ، وكان ابن الأعرابي إذا شك فى شيء يسأله عنه. وقد درس كتب الغراء والكسائى، وكانت بينه وين المرد منافرات، وله كتاب يسمى «مجالس ثعلب» فى المكتبة العامة بالقاهرة، وعنه أخذ الأخيفش الأصغر ونقطويه وابن الأنبارى، وتوفى سنة ٢٩١ هـ فى خلافة المكتفى بالله ودفن ببغداد.

⁽۲) آ، ج.

واختلفوا في «أولائك» (بالمد)(١) فقسيل: هو للمتنوسط، لعدم اللام، وقسيل: هو للبعيد.

قال المصنف: والمذهب الأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين. يعني: القول بأن لها مرتبتين فقط.

قلت: ونسب الصغار(٢) إلى سيبويه، وقد استدل له في شبرح التسهيل بأوجه:

أولها: وهو أقواها: أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وأن التنميشميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بني تميم يقولون: ﴿ذَاكُ وَتَبِكُۥ حَبِثُ يَقُولُ الْحَجَارِيُونَ ﴿ذَٰلُكُ وَتُلُكُۥ

فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان.

وثانيها: أن القسوآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجسرد عن اللام والكاف معًا، أو مصاحب لهما معًا. أعنى غير المثنى والمجموع.

فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها، لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة.

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكَتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾ (٣).

وثالثها: أن التعبير (بذلك) عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع في القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين.

⁽t) h 3.

⁽٢) هو قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهيسر بالصفار. قال في البلغة: صمحب الشلوبين وابن عصفمور. وشرح كتماب سيبمويه شرحا حمسنا يقال: إنه أحسن شروحه، ويود فيه كثيرا على الشلوبين بأقبح رد. مات بعد الثلاثين وستماتة.

ورابعها: (أنها)(١) لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين: لأن في ذلك رجوعًا عن سبيل الإفراد، ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد النون دليل على البعد، لأن التشديد عوض (عما)(١) حذف من الواحد لأنه يستعمل مع المجرد من الكاف. انتهى، وفيه اختصار، ولا خفاء فيما في الوجه الثاني من الضعف.

وقوله: (حرقًا) يعنى: أن الكاف فى ذلك حرف خطاب تبين أحبوال المخاطب يقال: «ذلك وذلك وذلكما وذلكم وذلكن» كما تفعل بالكاف الاسمية. هذه أفضح اللغات.

والثانية: أن تكون مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيس، ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع.

والثالثة: أن تكون مفتوحة مجردة من الزوائد في الأحوال كلها، ولا خلاف في حرفية الكاف هنا.

وقوله: دُونَ لامٍ أو مَعَهُ.

تقدم أن اللام لغّة الحجازيين، وتركها لغة بنى غيم. وذكر بعضهم في هذه اللام ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها دليل البعد،

والثاني: أنها عماد.

والثالث: أنها عوض من هاء التنبيه؛ لأنها لا تجامعها.

تنبيه:

قوله: (أو مَـعَهُ) لا يصح في جـميع أسـماء الإشارة، وإنما ذلسك في المفرد (وأولى)(۱) المقصور، وقد تقدم أن المثنى (وأولاء)(۱) الممدود لا تلحقه اللام وقوله:

وَاللَّامُ إِنْ قُلَّمَتُ لَهَا» مُمْتَنعَهُ

⁽١) أ، وفي ج (أنه).

⁽۲) ج رنی آ، ب (عا).

⁽٣) بُ وفي أ، ج (الي).

⁽٤) ج، ا، ب (آلاه).

يمنى: أنك إن قلمت قبل اسم الإشارة لفظ «ها» التى للتنبيه امستنع الإتيان باللام فلا يقال «هَلَا لك».

قال في شرح التسهيل: كراهية لكثرة الزوائد، وقد فهم من كلامه أن هما» تدخل على المجرد فيقال: هذاك (ملى المصاحب للكاف (وحدها فيقال: هذاك)(١) (إلا أن دخولها على المجرد كثير وعلى المصاحب للكاف)(١) قليل ومنه قوله:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرًاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَدَّرِ^٣ تنبيه:

مقتضى ما ذكر جواز اهاذانك (وهاتانك)(١) وهولائك،

وقال في شرح التسهيل: إن المقرون بالكناف في التثنية والجمع لا يصحبه «ها» فلا ينقال «هذانك» ولا «هولائك» لأن واحدهما «ذاك» أو «ذلك». فنحمل (١) أ.

(۲) ا، ج.

(٣) البيت لطرفة بن العبد البكري من معلقته المشهورة – وهو من الطويل.

الشرح: "بنى خبراه". الغبسواء هي الأرض، صميت بذلك لغبرتها، وأراد ببنى الغبيراء الفقراء النقراء النقراء النقراء النقراء النقراء النقراء النقراء النقراء الله الأضياف أو اللمبوص.

«الطراف» بكسر الطاء - البيت من الجلد وأهل الطراف السعداء والأغنياء (المدد) الذي قد مد الأطناب، يريد أنه معروف للناس عامة.

المعنى: يريد أن جميع الناس من غير تفرقة بين فـقيرهم وغنيهم يعرفونه ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفـقراء وحسن المعاشرة وطيب الصـحبة للأغنياء، وكـأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: (رأيت) فعل وفاعل (بني غبراء) مفعول أول ومضاف إليه (لا ينكرونني) جملة من فعل وفاعل ومفعول في محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة. لا: رائدة لتأكيد النفى «أهل» معطوف على ضمير الجسمع في: «ينكرونني» الواقع فاعلا وهو الواو ولم يحتج للتأكيد بالضمير المنفصل للفصل «هذاك» اسم إشارة في محل جر بإضافة أهل إليه. والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشبارة أو عطف بيان. «المسددة صفة للطراف.

الشاهد: في «هذاك»، حيث جاء بها للتنبيه مع الكاف ولم يجئ باللام وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شسراح الألفية، ابن الناظم ص٣٧، وابنَ عـقيل ١/٤٧، والاشــمونى ١/٦٥، والاشــمونى ١/٦٥، والمكودى ص٢١، والسيوطى ص١٩، وأيضا في الهمع ٧٦/١.

(٤) ا، ج.

على ذلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فسرعاه، وحمل عليسهمنا مثنى فذاك، وجمسعه لتساويهما لفظًا ومعنى. أهـ.

والسماع في (الجمع)(١) يرد عليه. فقال:

مِنْ هَوَٰكِيَّاتِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمْرِ (١)

وقد أنشد هذا البيت في الشرح.

وَبِهُنَا أَوْ هَهُنَا أَشِرْ إِلَى ۚ دَانِي الْمُكَانِ

يعنى أن (هنا)(٢) من أسماء الإشارة المخصوصة بالمكان، وقد تلحقه «ها» التنبيه فيقال: «ههنا» وكلاهما للقريب أعنى: المجرد والمقرون «بها» التنبيه وهو معنى قوله: (دان)(٤) المكان. والدانى هو القريب.

(١) ب، وفي أ، ج (الجميع).

(٣) قاله العرجى، واسمه عبد الله بن عسمر بن عمرو، ولقب بالعرجى لأنه كان يسكن عرج الطائف، وهو من شعراء قريش وممن شهر بالغزل، وهو من قصيدة رائية من البسيط.
 وصدره: ياما أمليح فزلانا شدن لنا.

وقد ذكر البيت في نسخة ب، وفي أ، ج الشطر الثاني.

الشرح: «أميلح» تصغير أملح: من ملّح الشيء ملاحة، «الغزلان» جمع غزال «شدن» جمع مونث من فعل الماضي. يقال: شدن الظبي شدونا إذا صلح جسمه، ويقال شدن الظبي إذا قرى وطلع قرناه واستغنى عن أمه فهو ولد الظبية، «الضال» بالضاد المعجمة وتخفيف اللام – وهو شجر السدر البرى، والواحدة الضالة بتخفيف اللام، «السمر» وهو ضرب من شجر الطلح الواحدة سمرة.

الإعراب: قياله حرف نداء والمنادى محدوف أى: يا صاحبى قما أمليح غزلانا قعل تعجب وأصله ما أملح غزلانا، وأميلح على مذهب الكوفيين لأنهم يقولون باسميتها، قما تعجيبة مبتدأ - وخلاف في معناها - أميلع غزلانا خبره قشدن ماضي شدن الغزال - بالفتح - يشدن - بالضم والضمير فيه يرجع إلى الغزلان وهي في محل النصب على أنها صفة للغزلان قلنا عجار ومجرور متعلق بشدن قمن هؤليائكن المار ومجرور متعلق بشدن أيضا قالضال عفة اسم الإشارة أو عطف بيان قوالسمر عطف عليه.

الشاهد: في «هولياتكُن»، حيث جاءت أوليائكن مقرونة بالهاء وأوليائكن تصغير أولئكن . . وإنما أتى «بكن» لأنه خاطب مؤنثات بقوله (قبله):

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا

مواضعه: ذكره الشاطبي في شرحه للألفية، وابن هشام في المغنى ٢/ ١٩٢، وابن يعيش في شـرح المفصل ١/١١ والسـيــوطي في همع الهوامــع ٢/٢٦، والشاهد رقم ٦ في خــزانة الأدب.

(٣) أ، ب وفي ج (ها هنا).

(٤) ب، ج وفَي آ (كان).

فإذا أريد بها البعيد جيء بالكاف فيقال هناك (وها هناك)(١).

ولهذا قال: وبه الكاف صلا في البُعد.

يعنى: مجردا أو مع «ها» التنبيه، ويقال أيضًا في البعد: «هنالك» باللام مع الكاف، كما يقبال: «ذلك»، ولا تدخل «هنا» على «هنالك» ولا يقال «ههنالك»، كما لا يقال «هذا لك».

وقد نبه على «هناقك» بقوله: أوْ بِهُنَّا لكَ اتَّطْقَنْ.

تنبيه:

ظاهر كلامه هنا أخستصاص «هنا» بالمكان، وقد صرح به في الكافسية فقال: وبالمكان اخصص هنا(۱) اهـ.

وقال في شرح التسهيل: وقد يراد «بهناك وهنالك» الزمان، وقد مثل «هناك» في شرحه بقول الشاهر:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ فَهَنَاكَ تَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمُزَعِ (١٦)

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) ب، بَج وفي أ (وبالمكان الخصيص هنا بالمكان).

 ⁽٣) قاتله هو الأفسوه الأودى. والأفوه لقب، واسمه صلاة بن صرو بن سالك، وكان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان، فلذلك قيل الأفوه. وهو من الكامل.

الشرح: «تشابهت» اشتبه بعضها بسبعض. «تعاظمت» بمعنى عظمت «المفزع» بالزاى المسجمة والعين المهملة - أى الملجاً، وأصل الفزع الحوف، وقال ابن فسارس: الفزع الذعر، وهذا مفزع القوم إذا فزعوا إليه فيما يدهمهم، والفزع الإغاثة.

الإعراب: «إذا» للشرط «الأمور» فاعل لفعل محمدوف يفسره المذكور بعده وهو تسابهت «وتعاظمت» عطف على تشابهت «فهناك» جواب إذا وهناك إشارة إلى الزمان.

التمترفون، فعل مضارع موفوع بشبوت النون والواو فاعل والجملة في محل رفع خبر لمستدآ محلوف أى: أنتم تعترضون أو هم يعترفون بحسب الفاعل في يعترضون الين، خبر مقدم الفزع، مبتدأ مؤخر.

الشاهد: في افهناك فإنه ههنا إشارة إلى الزمان، وأصل وضعه الإشارة إلى المكان. مواضعه: ذكره الشاطبي في شرحه للألفية، والسيوطي في همع الهوامع ٧٨/١.

ومثل «هنالك» بقوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (١) ولا حجة فيهما، (لاحتمال)(١) أن تكونَ الإشارة إلى المكان.

وقوله: أو بشّم فه إلى آخره.

يعنى: أنه يشار أيضًا للمكان (البعيد)(٢) فبثم(٤) وَهُنّا وهِنَا» بفتح الهاء وكسرها. وقد يقال: «هَنّت» موضع «هَنّا» وقد يقال: «هناك وهُناك» بكاف الخطاب. وقد يراد «بهنا»(٥) الزمان كما ذكر في التسهيل(٢) ومنه قول الشاعر:

. حَنْتُ نَوَارِ وَلَاتَ هَنَّا حَنْتِ وَبَدَا الذِي كَانَتْ نَوارِ أَجِنْتِ^(١)

(۷) قاتله: شبیب بن جعیل - بضم الجمیم وفتح العین - وهو این النوار بنت عمرو بن کلثوم. وکان بنو قنینة الباهلیمون أسروا شبسیا هذا فی حرب وقسمت بینهم ویین تغلب فارنت آمه النوار قال هذا، وقال ابن بری هو لحجل بفتح الحاء وسکون الجیسم این فضلة - بقتح فسکون - وکان سیس النوار بنت عمرو بن کلثوم، وهو من الکامل.

الشرح: «حنت» من الحنين وهو الشوق وتوقان النفس. «نوار» بفتح النون والواو المخففة - من أسماء النساء وهو اسم أم الشاعر. وهو مبنى على الكسر في لغة جمهور العرب، ويسنو تميم يعربونه إعراب مسا لا ينصوف، «لات» يعنى ليس، «هنا» يمعنى حين، «وبدا» ظمهر «أجنت» - من أجن بالجيم - أخفت وكتمت وسترت.

المعنى: حَنت هذه المرأة في وقت ليس وقت الحنين وظهر الذي كانت أجنته من المحبة والعشق.

الإحراب: حنت: قعل ماض والتاء للتأنيث فنوار؟ قاعل مبنى على الكسر في مسحل رفع أو مرفوع بفسمة ظاهرة فولات؟ الواو للحال لات: حرف نفي فعنا؟ ظرف زمان سبنى على السكون في محل نصب خبر لات، واسمها محذوف والتقدير: ولات الحمين حين قصل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل جر بإضافة هنا إليها قوبدا؟ الواو عاطفة بدا: فعل ماض قالذي ؟ اسم موصول فاعل بدا فكانت؟ قعل ماض ناقص. والتاء للتأنيث فنوار؟ اسم كان فأجنت؟ فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر، والجملة في محل نصب خبر كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: في «هنا» حيث أشير بها إلى الزمان وأصلها أن تكون للمكان.

مواضعه: ذكره من شسراح الألفيسة ابن المناظم ص٣٤، والأشمونسي ٢٦٦، وداود وابن هشام في المغني ٢/ ١٥٠، والسيوطي في همع الهوامع ٧٨/١، والشاهد رقم ٣٨٣ في خزانة الأدب.

⁽١) سورة الأحزاب ١١.

⁽٢) ب وفي أ، ج (لاحتمالهما).

^{. .} d (Y)

⁽٤) ثم: ظُرف لا يتصرف، ولا يتقدمه حرف التنبيه، ولا تتأخر منه كاف الخطاب.

⁽٥) ج وني ا، ب (بها).

⁽٦) قال في التسهيل ص٤١ (وهنا الزمان).

الموصول

هو محصور بالعهد، فاستغنى بذلك عن الحد، كما في اسم الإشارة.

وهو قسمان: اسمى وحرفي.

والاسمى هو المذكور هنا، وقد حده في التسهيل بقوله: منا افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة (فير طلبية ولا إنشائية)(١)هـ(١).

فاحترز بقوله: (أبدا) من النكرة الموصوفة بجملة، فإنها حال وصفها بها لتفتقر إليها وإلى جائد، لكن لا يصدق أنها مفتقرة إليها أبداً، واحترز بقوله: «إلى عائد» من «حيث، وإذا وإذ»، فإنها تفتقر أبدا إلى جملة، ولكن لا تفتقر إلى عائد. وأشار بقوله: «أو خلفه» إلى ما ورد من الربط بالظاهر الذي هو الموصول في المعنى نحو قولهم: «أبو سعيد الذي رويت عن الحدري» أي عنه.

قال أبو على في التذكرة: ومن الناس من لا يجيز هذا.

وأراد بالمؤولة ثلاثة: الظرف والجسار مع المجسرور، والصفة الصريحة. في نحو: «الضارب» وسيأتي بيان ذلك^(٢٧).

وحده ابن الحاجب بقوله: ما لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد^(١).

وقال في التحفة (٥): «اللذان واللتان» وأيهم هو أشد: معربة قسبل مجيء الصلة، والإعراب دليل تمامها، والأولى ما لا تتم إفادته إلخ.

وأما الحرفى فحده فى التسهيل بقوله: ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد(٢) هـ.

⁽۱) ب.

⁽٢) التسهيل ص٣٣.

 ⁽٣) وجملة أو شبهها الذي وصل به كمن عندى الذي ابنه كفل
 وصفة صريحة.

⁽٤) ٢/ ٣٥ - الكافة.

 ⁽٥) كتاب لابن مالك اسمه اتحفة المودود في المقصور والمدودة.

⁽٦) التسهيل ص٣٣.

واحترز بقوله: (ولم يحتج إلى عائد) من (الذي) الموصوف به (مصدر محذوف)(١) نحو: ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاصُوا ﴾(٢) أي كالخوض الذي خاصوه فإنه يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه يحتاج إلى العائد.

فكل من الاسمى والحرفى مفتقر إلى صلة، والفرق بينهما أن الاسمى يفتقر إلى عائد، والحرفي لا يفتقر إليه.

ولم يذكر الناظم هنا الحرفي فلنقدمه: وهو خمسة أحرف:

وانه (۱) وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالأمر و (ما) وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجملة اسمية خلافا لقوم (٤). وندر وصلها بليس. في قوله:

(٣) أى الناصبة للمضارع - بفتح الهمزة وإسكان النون - وإن وصلت بفعل جامد كانت مخففة من الثقيلة مثل قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ وصلها بالماضى مثل دحجبت من أن يقوم زيد، والامر مثل داشرت لحجبت من أن يقوم زيد، والامر مثل داشرت إليه بأن قم».

(٤) وصلها بالمأضى نحو: «لا أصحبك ما دمت منطلقـــا» والمضارع «لا أصحبك ما يقوم زيد» والجملة الاسمية «لا أصحبك ما زيد قائم».

(٥) لم يتعرض الميني لذكر قائله. ويحثت فلم أعثر على قائله.

وصدره: ألبس أميري في الأمور بأنتما - وهو من الطويل.

الشرح: «أميرى» حذفت النون تشبيها بالإضافة، وروى ففما لستما، والتاء في لستما هي اسم ليس. فإن قبل: أين العائد إلى الموصول الحرفي؟

قلت: الموصول الحرفى لا يحتاج إلى عائد، وقبال ابن عصفور: ومن زعم أن ليس فعل جعل «ما» مصدرية، وليس واسمها وخبرها صلة لها، ومن زعم أنها حرف جعل «ما» اسما موصولا بمنزلة «الذى» ويلزمه إذ ذاك أن يقدر ضسميرا محذوفا يربط الصلة بالموصول والتقدير: بما لستما به أى: بسببه.

الإعراب: «اليس» الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير «بائتما» الباء زائدة والتقدير أليس أنتما أميرى، وحذفت النون في أميرى تشبيها بالإضافة. «بما لستما» فما موصول حرفي وتوصل بفعل متصرف غير أمر وقد وصلت ههنا بفعل جامد وهو قوله لستما والتاء اسم لبس «أهل» خبر ليس منصوب «الخيانة» مضاف إليه «والغدر» عطف عليه.

الشاهد: في (بما لستما) حيث جاء وصل (ما) بليس وهو نادر.

⁽۱) آ، ب

⁽٢) سورة التوبة ٦٩.

وتنفرد بنيابتها عن ظرف زمان كقولك «جد ما دمت واجدًا».

وزعم الزمخيشوى: أن «أن» تشياركها فسى ذلك، وجعل منه قول، تعالى: ﴿ أَلَمْ تُرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾(١).

وهو مردود، لأن الان في الآية صالحة للتعليل، وهو المعنى المجمع عليه ولا عدول عنه.

وذهب الأخفش وابن السراج(٢) أن «ما» المصدرية اسم فتحتاج إلى عائد.

والصحيح: أنها حرف فلا تحتاج إلى عائد، وهو مذهب سيبويه.

قلت: وذكر أبو البـقاء^(٣) أنها على كـلا القولين لا يعـود عليها من صلتـها شيء وهو خلاف ما نقله غيره.

و (كى) وتوصل بفعل مضارع (ولا تقع إلا مجرورة باللام أو مقدرا معها اللام)(١٠).

و دان^{ه(ه)} وتوصل باسمها وخبرها.

⁽١) سورة اليقرة ٢٥٨.

⁽۲) هو أبو بكر محمد بن السرى البغدادى النحوى. كان من أحدث تلاميذ المبرد سنا مع ذكاء وقطنة، وكان المبرد يقربه إليه، وقرأ عليه كستاب سيبويه، وكان يعبول في النحو على مذهب الكوفيين، وله مصبغات كثيرة منها: كستاب الأصول الذي جمع فيه أصول العربية وقيل فيه: ما زال النحو منجنونا حتى عقله ابن السراج، وله شسرح على كتاب سيسبويه ومختصر في النحو، و مات رحمه الله شابا سنة ٣١٦هـ.

⁽٣) هو أبو ألبقاء عبد الله بن الحسين محب الدين العكبرى السغدادى الضرير النحوى قرأ العربية على ابن الخشاب وغيره حتى حاز قسعب السبق، وأصبح إماما يشار إليه وكان ثقة صدومًا دينا حسن الأعلاق متواضعا، أصبب في صباه بالجدرى فأضسر به فكانت تحضر إليه المصنفات وتقرأ عليمه فإذا حصل ما يريد أملاه. وصنف كتبا كثيرة منها: شرح الإيضاح والتكملة، واللمع، وله اللباب في العلل والإعراب، وغير ذلك. ومات سنة ١٢هـ.

⁽٤) أ، ج وفي ب (لفظا أو تقديرا) ومثالها دجئت لكي تكرم زيداه.

⁽٥) مفتوحة الهمزة مشددة النون، وتوصيل بجملة اسمية قال تعالى: (أو لم يكفهم أنا أنزلنا) وتؤول بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان خبرا مشتقا ويكون مضافا إلى اسمها إن كان جامدا، وبالاستقرار إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا.

و(الو)(١) خلافا لمن أنكرها، وعلامتها أن يصلح موضعها «أن» وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمن كقوله تعالى: ﴿ يُودُ أَحَدُهُمْ لُو يَعَمَّرُ ﴾(٢).

قال المصنف: وأكثر النحويين لا يذكرون «لو» في الحروف المصدرية، وممن ذكر (من المسقدمين) الفراء وأبو على، ومسن المتأخرين السبريزى وأبو البقاء، وتوصل بفعل متصرف غير أمر «كما».

وأما الموصول الاسمى: فقد بينه بقوله: مُوْصُولُ الاسْمَاء الَّذَى الأُنْثَى الَّتَى. الموصولِ الاسمى ضربان: مذكر ومؤنث، وكل منهما مفرد أو مثنى أو مجموع.

فالمفرد المذكر «الذي» وفيه ست لغات: إثبات ياته وحذفها مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الالف (واللام)(٥) وتخفيف الياء ساكنة.

وللواحدة المؤنثة «التي» وفيها تلك اللغات الست أيضاً. ثم قال: واليا إذا ما ثُنياً لا تَلْبُتِ

بَلْ مَا تَلْيِهِ أُولِهِ العلامة

يعنى: أنك تقول فى تثنيه «الذى، اللذان» فتحذف الباء وتولى الحرف الذى تليه الباء وهو (الذال)(١) علامة التثنية وهى الالف رفعاً والباء جرًّا ونصبا. تليهما نون مكسورة.

وتقول في تثنية (التي: اللتان) فتحذف الياء أيضًا وتولى علامة التثنية ما قبلها (وهي)(٧) التاء كما في المذكر، وكان القياس إثبات الياء فيهما. فيقال:

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

⁽١) والغالب وقوعها بعد ما يفيد التمني: كود وأحب من غير الغالب:

⁽۲) سورة البقرة ۹۱ . (۳) ب.

⁽٤) هو: يحيى بن على بن محمد أبو زكريا ابن الخطيب التبريزى، كان أحد الأثمة في النحو واللغة والأدب. ومن تصانيفه: شرح اللمع، والكافي في العروض والمقوافى، وغير ذلك، ولمد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة، ومات فجأة في بغداد في جمادى الأولى سنة ثنين وخمسمائة.

⁽٥) أ، ج. (١) أ، ب وفي ج (الدال).

 $^{(\}vee)$ ψ (v) ψ (v)

«اللذيان واللَّتيــانِ» كما يقــال في تثنية «الشَّجِي» ونحــوه من المنقوص «الشَّجِــيَان» بإثبات الياء.

إلا أن «الذي والتي» لما كاتا مبنيين لم يكن (لسائهما)(١) حظ في التحريك، فلذلك لم تفتح قبل هلامة التثنية، بل بقيت ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين.

وقوله: وَالنُّونُ إِنْ تُصْدُدُ فَلَا مَلَامَهُ.

إشارة إلى جمواز تشديد النون في تثنية «الذي والتي» فستقول: «اللذانُ واللهانُه وهو مع الآلف مشفق على جوازه، وأما مع الياء فسمنعه السمسريون، وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح لفراءة ابن كثير(") ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَصَلاّنَا ﴾ (") - بالتشديد -.

تنبيه:

فى تثنية «الذي والتي» لغة ثالثة وهى حذف النون كقول الفرزدق: أَيْنِي كُلِيْبٍ إِنْ صَمِّىَ اللَّذَا فَتَلا الْمُلوكَ وَفَكَّكَا الأغلالا⁽¹⁾

(۱) أ، ج وفي ب (لهما).

(٢) هو: أبو معبد عبد الله بين كثير بن عمرو المكى. أحد أصحاب القراءات السبع، كان إمام الناس فى القراءة بمكة لسم يناوعه فيها مناوع، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وكسان عالما بالعربية فصيد الجيفا مقوها. لقى من الصحابة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصارى، وأنس بن مالك رضى الله عنهم، ولم يزل الإمام المجمع عليه فى القراءة بمكة حتى توفى سنة ١٢٠هـ.

(۲) سورة فعبلت ۲۹.

(٤) هو للفرزدق - قاله الزمخسترى وغيره - يفخر على جرير، ونسبه المصاغاني في العباب
 إلى الاخطل يهجو جريرا. وهو من الكامل.

الشرح: «بنو كليب» قبيلة جرير، «صمى»: قيل المراد بهما: أبو حنش قاتل شرحبيل، وعمرو ابن كلثوم قاتل عمرو بن هند. «والأغلال» جمع غل وهو الحديد الذي يبجعل في الرقبة.

المعنى: يفتخر على جريو بأن قدومه شجعان، وأن عميه قتـــلا ملكين عظيمين وخلصا الأسرى من أغلالهم.

الإعراب: «أبنى» الهمسزة للنداء وبنى منادى منصوب لأنه منضاف «كليب» مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «عمى» اسم إن وأصله عسمين لي قلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت نون التثنية «اللذا» اسم موصول خبسر إن «قتلا» فعل ماض وألف الاثنين فاعله «الملسوك» =

1Y.

وقول الآخر:

هُمَا اللَّمَا لو وَلَدت تميمُ لَقِيلَ فَخُرُّ لَهُم صَمِيمٌ (١)

وذكر في شرح التسهيل: أن حلف النون من قبوله: •هما اللتنا» لضرورة الشعر وهو مخالف لما في التسهيل، فإنه قال يجوز إثبات (نونها)(٢) وحذفها.

وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة، ومثله في الشرح بقوله:

أَبْنِي كُلِّيبٍ إِنَّ عمَّى اللَّذَا تَتِلا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأغلالا

= مفعول به والجسملة لا محل لها صلة الموصول "وفككا» الواد عاطفة فككا فعل وفاهله «الأخلالا» مفعول به والجملة عطف على ما قبلها.

الشاهد: في «اللذا» حيث حذف نون اللذان تـخفيفا إذ أصله اللذان قـتلا الملوك وهو لغة بني الحرث بن كعب وبعض بني ربيعة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ۱۹۹/۱، وداود، والسندوبي، والسيوطى ص ۲۰ - وأيضا ذكره في همع الهوامع ۱۹۱۱ - وابن يعيش في شرح المفصل ۱۵۶/۳ والشاهد ۱۹۹ في عزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج۱ ص ۹۵.

(١) قائله: هو الأخطل واسمه غياث بن غوث بن الصلت، ويلقب بالأخطل النصرائي لكبر أذنه. وهو من الرجز.

الشرح: «تميم» قبيلة وهم تميم بن مر بن أد، «صميم» بالصاد المهملة المفتوحة - ويروى (فخر لهم حميم) أي: فخر شامل لهم.

المعنى: هما المرأتان لو ولدتهما تميم لكان لهم الفخر الخالص.

الإهراب: «هما عبداً «اللتا» خبر المبتدأ وأصله اللتان وهي صفة موصوفها محذوف تقديره: هما المرأتان اللتان «لو» للشرط «ولدت» فعل ماض «قيم» فاعله فعل الشرط وجملة لو ولدت عميم صلة الموصول والعائد محذوف تقديره لو ولدتهما وإنما أنث الفعل في ولدت لأن تميما قبيلة «لقيل» جواب الشرط.

«فخر» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «صميم» صفة له «لهم» جار ومجرور في محل رفع خير المبتدأ وهو معترض بين الصفة والموصوف. والجملة وقعت مقولا للقول.

الشاهد: في «اللتا» حيث حلف النون والأصل اللتان، وهذه لغة بني الحارث وبعض ربيعة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: أبن هشام ١٠/١، والسندوبي والسيوطي ص ٢٠ – وأيضا ذكره في همع الهوامع ٤٩/١ – والشاهد ٤٢٤ في خزانة الأدب.

(۲) أ، ج - وفي ب (نُونه).

وقد ذكر غيره أن حقف هله النون لغة بنى الحارث بن كعب وبعض ربيعة. وذكر في التسهيل لغة رابعة وهي: الذان، بحقف الألف واللام(١).

وقوله: وَالنَّونُ مِنْ فَيْنِ وَنَّونِ شُدُّمَّا أَيْضًا

يعنى أن النون في تثنية اسم الإشارة قد تشدد أيضا مع الألف باتفاق.

ومنه قبراحة ابن كشيس وأبى عمسرو^(۱) افذانّك برهانان ومع الياء على الصحيح كما تقدم⁽³⁾.

ثم ذكر وجه التشديد فقال: وَتَعْوِيضٌ بِلَاكَ قُصُلًا.

يعنى: أن تشديد النون فى «اللذين واللتين» قسمد به التحويض عن الساء المحذوفة على فيسر قياس كما تقدم، والتشديد فى (ذين وتين) عوض عن الألف للحذوفة من (ذواتا) فإن حقها أن تثبت كما ثبتت ألف المقصور، هذا ما ذهب إليه المصنف().

وتقدم مذهب من جعل تشديد النون في «ذانك، دليلا على البعد.

قال في شرح التنمهيل: وبيطل هذا القول جواز التشديد في اذين وتين!.

وأجيب بأنه لا يقل جواز المتشديد في (ذين وتين)(١) في حالة الغرب على عدم جعله على سبيل اللزوم دليلا على حالة البعد بل قد يلزم الشيء دلالة على شيء في حال، وإن كان جائزاً في حال أخرى.

وذكر في البسيط: في علة تشديد النون أقوالا لا يقوم على صحتها دليل.

⁽١) قال في التسهيل ص ٣٣ (وقد يقال لذي ولذان).

⁽۲) هو: أبو عمرو زبان بن العبلاء بن عمار المازنى البصرى. أحد أصحباب القراءات السبع، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة، ومن أكثر أتباعه ضبطا لقراءته: أبو محمد بن يحيى المعروف باليزيدى النحوى، مر به الحسن والناس عكوف عليه وحلقته متوافرة فقال. لا إله إلا الله، لقيد كادت العلماء أن يكونوا أربابا. كل عز لم يوطد بعلم فإلى ذل يثول، وتوفى أبو همرو فى قول الأكثرين سنة ١٥٤هـ.

⁽٣) سورة القصص ٢٢.

⁽٤) قرئ فإحدى ابنتي هاتين، بالتشديد.

⁽٥) قال الأشموني ١٧/١ (وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس) اهـ.

⁽٦) أ، ب.

ثم انتقل إلى الجمع فقال: جَمْعُ الَّذِي الْأَلِّي الذينَ مُطْلَقًا.

يعنى: أن الذى له جمعان: أحدهما «الألى» وتسميته جمعًا تجوز^(۱) وإنما هو اسم جمع.

وقد يرد الآلى للمؤنث وهو قليل، وقد اجتمع الأمران في قوله: وَتُبْلِى الآلَى يَسْتَلْتِمُونَ عَلَى الأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كالحِداَ القَبْلِ(٢٠)

(۱) أي: مجاز بالحدف، والتقدير: اسم جمع الذي، أو بالاستعارة لملاقة المشابهة بالجمع الحقيقي في إفادة كل التعدد، ولك أن تجدع الجمع بمعناه اللغوي وحينبئذ لا يجوز. اهد صبان ١/ ١٢٥.

(٢) قائله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى، من قصيدة لامية من الطويل.
 وقبله: فَتَلْكَ حُمُلُوبٌ قد تَملَّت شبابنا قديمًا فُتْبلينَا الْخُمُلُوبِ وما نُبلي

المشرح: «الخطوب» جمع خطب وهو الأصر العظيم، وتقلت شبابنا» استمتعت بهم، «تبلينا» تفنينا، «يستثمون» من استلام الرجل. إذا ليس اللامة وهي الدرع، «يوم الروع»: الخوف والفزع، وأراد به يوم الحرب، «الحدا» بكسرالحاء وربما فتحوها وفتح النال - جمع حداة - بوزن عنبة وعنب - وهو طائر معروف وأراد بها الحيول. «القبال بضم القاف وسكون الباء - جمع قبلاء، وهي التي في عينها القبل، والقبل، بفتح القاف والباء جميعها وهو الحور.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا فتبلينا المنون وما نبليها وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحدا في سرعتها وخفتها.

الإهراب: «تبلى» فعل مضارع قناعله ضمير الخطوب مستثرا فنيه «الالى» اسم موصول بمعنى الذين مفعول به لتبلى.

ايستلئمون، جسملة من فعل وفاعل لا مسحل لها صلة الموصول اعلى الألى، جار ومسجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا التراهن، فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب مستترا فيه وجوبا. هن مسفعول لتسرى اليوم، ظرف ومان متعلق بترى الروع، مضاف إليه الكالحدا، جار ومجرور مستعلق بترى أو متعلق بمحذوف حال من الألى المجرور بعلى، والجسملة من ترى وفاعله وما تعلق به لا محل لها صلة الموصول القبل، صفة للحدا.

الشاهد: في «الآلى يستلئمون»، و «الآلى تراهن» حيث استعمل لفظ «الآلى» في المرة الآولى في جمع المذكر، بدليل ضمسير جماعة الذكور في «يستلئمون» وهو الواو، واستعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث بدليل ضمير جماعة الإناث في «تراهن» وهو: هن.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية ابن الناظم ص٣٤ وابن عقيل ١/ ٨٠ وداود والأشموني المماري والسيوطي ص ٢٠ وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ٨٣.

وقد يقال ﴿الأَلِاءَ بِاللَّهِ وَمَنَّهُ قُولَ كُثْيُرٍ :

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمُّ الآلاء كَأَنَّهُمْ مُسُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالُهَا(١)

والآخر (الذين) مطلقا أي: رفعا ونصبا وجرا، لأنه مبنى فلا يتغير.

وإطلاق الجمع على الله الله العلم العلم العلم المحموص بأولى العلم (والذي علم)(١) فهو كالعَلمِينَ^{٢٢)} وقد تقدم.

فإن قلت: قد تقدم أن تثنية اسم الإشارة وتثنية «الذي والتي» أعربت لأن التثنية من خواص الأسسما» (فعارضت)(١) شبه الحرف. فهلا أعرب «الذين»؟ لأن الجمع من خواص الأسماء كالتثنية؟.

(۱) هو: لكثير بن هبد الرحمن صاحب عزة بنت جميل بن حقص بن إياس بن عبد العزى وكان رافيضيا كثير التبعضب لآل أبي طالب، توفي سنة خمس ومبائة بالمدينة، وهو من قصيدة هائية من الطويل.

الشرح: «أبى» من الإباء وهو أشد الاستناع «للشم» يضم الشن وتشديد الميم - جمع أشم، مأخوذ من الشمم - بضبتحتين - وهو ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه، وذلك نما يمتدح به العرب «أجاد» أحكم، «القين» - بفتع القاف وسكون الياء - الحداد وجمعه قيون، «صفالها» بكسر الصاد وضمع القاف المخففة - الجلاء وزنا ومعنى، قال ابن منظور: الصفل الجلاء.

الإحراب: «أبي الله» قبل وقاعل والمفعول مسحدوف أي: أبي الله فعل النقائص اللشم» جار ومجرور متعلق بأبي الله» اسم موصول بمعنى الذين صفة للشسم مبنى على الكسر في محل جر الكانهم» كأن: حرف تشبيه ونصب والضمير العائد إلى الشم اسمه اسيوف» خبر كأن اأجساد» فعل ماض اللقين، قاعل أجساد اليوما» ظرف زمان معسمول الأجاد اصقسالها» مفعول الأجاد والضسمير العائد إلى السيوف مضاف إليه. وجسملة أجاد وفاعله وما تعلق به في محل رفع صفة لسيوف، وجملة كأن واسمها وخبرها الا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: في «الآلام» حيث استعمله مكان «النذين» بدليل ضميس جماعة الذكور الواقع في قوله: «كأنهم» عائمًا إليه.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١٨/١ وابس هشام في شدور الدهب ص١١٧ والسيوطي في همم الهوامم ٨٣/١.

(٢) أ، ج دهام، في ألعاقل وقميره.

(٣) أي: في المنتصاص الجسم بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغسيرهم. أي: فيكون الذين اسم جمع كالعالمين. اهـ صبان ١/ ١٢٥.

(٤) ب وقي أ، ج (فلقمته).

قلت: لما لم يجر على سنن الجسموع لكونه أخص من واحدة كما «تقرر» (١٠) لم تعتبر (معنى الجمعية)(٢) فيه، فبقى على بنائه.

قال في شرح التسهيل: وعلى كل حال ففي «الذي والذين» شبه بالشَّعِي، والشَّعِينَ، في اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين بل إعرابه في لغة هذيل^(۱) مشهور، فيقولون: «نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا» وإلى هذه اللغة أشار بقوله: وبَعْضُهُم بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا. قلت: ونقلها بعضهم عن عقيل،

تنبيه:

فى «الذين» أربع لغات المشهورة ولغة هذيل وحلف نونه لطول الاسم بالصلة مطلقا، هكذا ذكر المغاربة وأنشدوا قول الشاعر:

وإنَّ الَّذِي حَانَت بِفَلج دِمَاؤُهُمْ ﴿ هُمُّ القومُ كُلُّ القومِ يَا أُمَّ خَالِدِ ﴿ اللَّهِ عَالِم اللَّهِ

⁽١) أ، ج وفي ب (تقدم).

⁽٢) ب، ٓ ج.

 ⁽٣) هذيل: من القبائل العربية القحطانية التي أسهمت في الوضع اللغوى، وعنها أخذ اللسان العربي، وكان فيها أكثر من سبعين شاهرا مشهورا.

⁽٤) قائله: الأشهب بن زميلة. وزميلة - بالزاى - أمه، وهو شاعبر إسلامي محسن متمكن. والبيت من الطويل.

الشرح: قوإن الذي حانت؛ ويروى وإن الألي حانت: أي: هلكت. من الحين - بفتح الحاء - وهو الهلاك، قبفلج؛ - بفتح الحاء - وهو الهلاك، قبفلج؛ - بفتح المقاء - وسكون اللام - موضع بين البصرة وضربة - وهو معروف، وأما فلجة - بتحريك اللام فهي مدينة بأرض اليمن، وتسمى فلج الأفلاج، قدماؤهم؛ نفوسهم.

الإعراب: أوإن الرأو للعطف وإن حرف توكيد ونسصب «الذى» اسم إن «حانت» فعل ماض والتاء للتأنيث «بفلج» جار ومجرور متعلق بالفعل «دماؤهم» فاعل ومضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «هم» مبتدأ «القسوم» خبسره «كل» تأكيد لأجل المدح والثناء «القسوم» مضاف إليه، والجملة في مسحل رفع خبر إن «يا أم» يا حسرف نداء وأم منادى منصوب «خالد» مضاف إليه،

الشاهد: «الذي» حيث حذف الشاصر النون من الذين إذ أصله: وإن الذين حانت وذلك للتخفيف.

وقيل: إن حذف النون للــضرورة. وقلت: هذه لغة هذيل فلا يحتــاج للضرورة، وأنه ورد في القرآن. قال تعالى (وخضتم كالذي خاضوا).

وفصل المصنف فعقال: ويغنى عنه «الذى » في غير تخصيص كثيرا، وفيه للضرورة قليلا^(۱) هـ وأنشد البيت على أنه ضرورة (و)^(۲) قيل: «هو^(۲)» مخالف لما ذكره أول التسهيل، فإنه ذكر لحذف النون أسبابا فقال: وتسقط «النون» للإضافة وللضرورة ولتقصير صِلة (م) هـ.

قلت: هو خيسر مخالف له، فإن قبوله: ويغنى عنه الذى، معناه أن «الذى» المفرد اللفظ قد يعبر به هن جمع، لا أنه جمع حذفت نونه.

ألا ترى قوله فى الشرح: وإذا لم يقصد بالذى (تخصيص)(١) جار أن يعبر به عن جمع حملا على «من».

وأما، (وإن) (الغني حانت، فمحتمل لأن يكون مفردا هبر به عن الجمع، وأن يكون جمعًا حذفت نونه.

واللغة الرابعة: حلف الآلف واللام. فيقال الذين، قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا (يقرأ)(^) (صراط لَلمين،(٩) بتخفيف اللام.

ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال: باللات واللاء الَّتِي قَدْ جُمعًا.

يعنى أن (التي) لها جمعان: (أحدهما)(١٠) (اللاتِ) وفيه لغتان: إثبات الياء وحذفها.

مواضعه: ذكره ابس هشام في المغنى ١٦٤/١، وابن يعيش في شرح المفصل ١٥٥/٠،
 والسيوطى في همع الهموامع ١/٤٩، والشاهد رقم ٤٣٦ في خزانة الأدب وكتاب سيبويه
 ج١ ص٩٦٠.

⁽١) التسهيل ص٣٣.

⁽۲) ج.

⁽٣) أ، ج وفي ب (هذا).

⁽٤) في نسخة أ.

⁽٥) التسهيل ص ١٢ في إعراب المثنى.

⁽٦) بِ وَفِي أَ، جِ (مخصص).

⁽٧) ب.

⁽۸) ج وفي أ، ب (يتول).

⁽٩) سورة الفائحة ٦.

⁽۱۰) أ، ب وفي ج (أحقهما).

والأخرى ﴿اللَّاتِيُّ وَفِيهِ لَغَتَانَ أَيْضًا: إِثْبَاتَ اليَّاءُ وَحَذَّفُهَا.

«وللتي» جسموع أخسر منها «اللواتي» بإثبات الياء وحسلفها (واللواء) بالمد (واللوا) بالمقصر «واللا» بالقصر، «واللاءات» مبنيا على الكسر (أ)(١) ومعربا إعراب أولات وليست هذه بجموع حقيقية. وإنما هي أسماء جموع(٢).

وفى شرح التسهيل (تفصيل) (٢٦ فى هذه الجموع قال: الصحيح أن (الذين) جسم (الذي) يراد به من يعقل وأن «اللاءات» جسم «اللاثي» مرادف «اللاتي» و «اللوائي» جمعان «للاتي واللاثي» على حد قولهم فى الهادى – وهو العنق – الهوادى.

وأما «اللاتي» فيحتمل أن يكون اسما للجمع، لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع، ويحتمل أن يكون جمعا لأنه متضمن (معنى(؛) حروف) «التي».

ويفتقر كونه مخالف الأبنية (الجموع، كما افتقر في «اللتيا» كونه مبخالفا لأبنية (٥) التصغير).

وأما «اللاتي والألبي» وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع.

وذكر أن «اللا واللوا» أصلهما «اللاتي واللواتي»، فحذفوا التاء والياء.

قسال: والأظهسر عسندى أن الأصل في اللسوا اللواء وفي اللاء السلاتي ثم (قصرا)(٢). وقوله: واللّلاءي كاللّلينَ تَزْراً واقعاً. يشير بها إلى نحو قوله: فمسا آباژُنا بِأَمَسَنَّ مِسنَّهُ علينا اللاء قد مَهَدُوا الحَجُورا(٢)

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) راجع الأشموني ٦٨/١.

⁽٣) أ، ج.

^{(3) 1.}

^{.1(0)}

⁽٦) ب ونی أ، ج (قصروا).

⁽٧) قائله رَجل من بنى سليم وأنشله الفراء - وهو من الوافر.

الشرح: «أمن» أقعل تفضيل من قولهم من عليه منا إذا أنعم والضمير في «منه» يرجع إلى المدوح قبله «مهدوا» - بتخفيف الهاء للوزن - من تمهيد الأمور أي: تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر وحجر الإنسان وحبره بفتح الحاء وكسرها.

فاستعمل «اللامة بمعنى اللين، والأصل فيه أن يكون للمؤنث كما تقدم. تنبيه:

من جموع ﴿ اللَّذِينَ ﴾ أيضًا ﴿ اللائينَ ﴾ مطلقا وهذيل تعربه كسما أحربت الذين ﴿ وَ) قد ذكر في شرح التسهيل أن ﴿ اللائينَ ﴾ جمع ﴿ اللائين ﴾ مرادف ﴿ الذين ﴾ .

ثم أشار إلى الفاظ أخرى مِن الموصولات بقوله: ﴿ وَمَنْ وَمَا وَآلُ تُسَاوِى مَا ذُكرُ

يعنى أن هذه (الأسيماء)(١) تستعمل بمعنى «الذي» و«التي» وتثنيتهما

افمن الله يعقل نحو ﴿ وَمَنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ (٢) أو لمنزل منزلته كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُ مِمَّن يَدْعُو مَن دُونِ اللَّهِ مَن لاَ يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ (٢) فعـبر عن الاصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل، أو لمختلط به كـقوله تَعـالى ﴿ أَلَمْ تَوَ أَنَّ اللَّهَ

المعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أسرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر
 امتناناً علينا من هذا المعدوخ.

الإعراب: ما: نافية حجازية أو تميمية «آباؤنا» اسم ما أو مبتدأ مرفوع بالضمة والمضمير مضاف إليه «بأمن» الباء واثلثة. أمن: خبر ما النافية أو خبسر المبتدأ وقد منصت الحركة المجتلبة من أجل حرف الجسر المؤالد من ظهور الحركة التي يقتضيها موقع الكلمة من الإعراب «منه» هلينا» كلاهما جار ومجرور متسعلق بقوله أمن وقوله «اللاء» اسم موصول نعت لآباء مبنى على الكسر في مسحل وفع «قله» حرف تحقيق «مهدوا» فعل وضاعل «الحجورا» مضعول به والألف للإطلاق. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صناة الموصول.

الشاهد: في «اللام» أطلق الشاهر اللاء على جماعة المذكر جمع الذي بمعنى الذين والاكثر لكونها جمع المؤنث نحو قوله تعالى (واللائي يئسن).

مواضعه: ذكره من شسراح الألفية: ابن الناظم ص٣٤، وابن هشام ١٠٤/١، وابن عـقيل ١/ ٨١، والسندويي، وداود، والأشموني ١٩/١ والسيوطي ص٢١ والمكودي ص٢٢.(١) ب، ج.

⁽١) أ، ج وفي ب (الأشياء).

⁽٢) سورة الأنعام ٢٥.

⁽٣) سورة الأحقاف ٥.

يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ ﴾ (١) أو لمتسرن به نحو: ﴿ وَمَنْهُم مَن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعُ ﴾ (١) أو لمتسرن به نحو: ﴿ وَمَنْهُم مَن يَمْشُ فَصَل يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبُعُ ﴾ (١) أو وقَع «من على ما لا يعقل، لاقترانه بمن يعقل فيما فصل بمن .

قال في شرح التسهيل: كقوله تعالى ﴿ أَفَمَن يَخُلُقُ كَمَن لاَ يَخْلُقُ ﴾ (٢) وأجاز قطرب وقوع «من» على ما لا (يعقل) (٤) بلا شرط، واستدل بما لا حجة فيه. و«ما» لما لا يعقل نحو ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٥) أو لصفة من يعقل نحو ﴿ وَالسِّمَاءِ وَمَا يَنَاهَا ﴾ (١) وبانيها) (١) ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مّنَ النّساءِ ﴾ (٨) أي الطيب، أو لمبهم أمره نحو أن ترى شبحا تقدر إنسانيته وعدم إنسانيته، فتقول: أخبرني ما (هنالك) (٩).

قال في شـرح التسهـيل: وكذلك لو علمت إنسـانيتـه ولم تدر أهو ذكر أم انشي. ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾ (١٠).

قلت: وقال غيره: أتى بما دون المن الحمل حينتذ لنم يتصف بالعقل. أو لمختلط (بما)(١١) لا يعقل(١١) نحو ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الرُّضِ ﴾ (١٣) قال في الكافية:

وعندَ الاختلاطِ خيرٌ مَّنْ نَطَق ﴿ فِي أَنْ يَجِيءَ مِنهما بما اتَّفَقُّ

⁽١) سورة الحج ١٨.

⁽٢) سورة النور ٤٥.

⁽٣) سورة النحل ١٧.

⁽٤) أ، ب وني ج (يعلم).

⁽٥) سورة الصافات ٩٦.

⁽٦) سورة الشمس ٥٠.

⁽v) ا، ج.

⁽A) سورة النساء ٣.

⁽٩) أ، وفي ب، ج (هاك).

⁽١٠) سورة آل عمران ٣٥.

⁽۱۱) أ، ج وفي ب (بمن).

⁽١٢) أي: في حال اختلاط العاقل بغيره اهـ صبان ١٢٦/١.

⁽١٣) سورة النحل ٤٩.

وأجاز أبو صبيدة وابن درستمويه وابن خروف^(۱) ومن وافقهم، وقوع «ما» على آحاد من يصغل، ونسبه ابسن خروف إلى سيبسويه، واستدلسوا بظواهر تأولها المخالف ووافقهم المصنف.

مسالة

قَمَنِ لَهَا أَرْبِعَةُ أَقْسَامُ مُوصِّولَةً وَقَدَ ذَكَرَتَ، وَشُرَطِيةً نَحْوَ ﴿ مَن يُصَلَّلُ اللَّهُ فَلَا هَادِي لَهُ ﴾ (١) واستفهامية نُحو ﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾ (٣) وَنَكَرَةُ مُوصُوفَة نَحْوَ قَمْرِدِتُ بِمَن مُعْجَبِ لَكَ».

وزعم الكسائي ألا العسرب لا تستعمل «من» نكرة مسوصولة إلا (أن تقع)
في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد «رب» في قوله:

الا رُّبٌّ مَن تغتشه لك ناصِحٌ ومؤْتمِن بالغيبِ غيرُ أمينِ (٠٠)

الشرح: «تغتشه» تظن به الغش والخديعة؛ «مؤتمن» تراه أمينا ناصحا.

المعنى: قد ينصح الإنسان ويتولاه إنسان يظن به الغش، وقد يغشه ويخدمه إنسان يأمنه ويثق به.

الإصراب: ألا: أداة استفتاح قرب حرف جر شبيه بالزائد قمن نكرة مبتدا مبنى على السكون في محل رفع قتغتشه تغتش: فعل مضارع فاعله ضمير للخاطب المستتر فيه والهاء ضمير عائد إلى من في محل نصب مفعول. والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لمن مراعاة لجرها برب أو في محل رفع صفة لمن أيضا لاتها مبتدأ قلك جار ومجرور متعلق بناصح قناصح وناصح واه الأعلم مجرورا وقال: إنه صفة ثانية لمن وعليه فخبر المبتدأ محدوق والتقدير: رب إنسان ناصح لك تظنه غاشا موجود. وهندى أن الأحسن رفع ناصح على أنه خبر المبتدأ قومؤتن معطوف على قمن فهو مرفوع تقديرا على أنه مبتدأ ناصح على أنه خبر المبتدأ على أنه خبر أمبن جره الأعلم على أنه صفة لمؤتمن وخبره معلوف على المعلوف على أنه مسفة لمؤتمن وخبره معلوف على المعلوف على أنه صفة لمؤتمن وخبره معلوف على المعلوف على أنه على أنه عرفوع على أنه خبر كما تقدم في المعلوف على .

⁽۱) هو: أبو الحسن على بن مسحمد بن يوسف بن خسروف النحوى الأندلسي كان إساما في العربية، أخذ النحو هن محمد بن طاهس الأنصاري المعروف بالحدب، وكان خياطا يقسم ما يكسبه نصفين بينه وبين أستاذه، ومن تصانيفه شرح الجمل للزجاجي، وشرح سيبويه، وتوفى بإشبيلية سنة ٢٠١هـ ست وستمائة هن خمسة وثمانين هاما.

⁽٢) سورة الأعراف ١٨٦.

⁽٣) سورة البقرة ٢٥٥.

⁽٤) ب.

 ⁽٥) هذا البيت من شواهد مييديه (ج١ ص٢٧١) ولم ينسبه الأعلم إلى قائل – وبالبحث لم أعثر على قائله.

كما تكون «ما» نكرة موصوفة بعد «رب» في قول (الشاعر)(١): رُبِمَا تكرُهُ النُّفُوسُ مِن الأمرِ لَهُ فَرجَة كحَلَّ العِقَالِ^(١) ورد بقول الشاعر:

فَكُفَى بِنَا فَصْلًا عَلَى مَنْ غَيرِنا حُبُّ النِّي مُحمدٍ إيانَا(٣)

الشاهد: في «رب من تغتشه» حيث استعمل (من) نكرة ووصفها بجملة (تغتشه) والدليل طلي أن «من» في موضع نكرة وليست موصولة أنه قد دخلت طليها «رب» وهي حرف لا يدخل إلا على النكرات.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٧٠، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٩٢، ٢٨/٢.

(۱) آ، ب.

(۲) هذا البيت يروى في عدة روايات قيل: أسية بن أبي الصلت وقيل حنيف بن عميسر البشكري، وقيل: لنهاز ابن أخت مسيلمة الكذاب، والأول أشهر، وهو من الخفيف.

الشرع: وفرجة بفتح الفاء - وهو الانفراج «العقال» بكسر العين - وهو القيد، وقال ابن الأثير: العقال الحبل الذي يعقل به البعير.

المني: رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة.

الإعراب: ربما: رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائدة، مسا: نكرة بمعنى شيء مبتدأ اتكره النفوس، فعل وفساعل. والجملة صفة لما في محل رفع أو جر على مسا عرفت في الشواهد السابقة المن الأمر، جار ومجرور متعلق بتكره الله جار ومجرور متعلق بمحسفوف خبر مقدم الفرجة، مبتدأ موخر والجملة في مسحل جر صفة للأمر لأنه محلى بأل الجنسية ومدخولها مثل النكرة كذا قال فيسر واحد وعندى أن الجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اما، الموصوفة الاسحول، جار ومجرور مشعلق بمحلوف صفة لفسرجة وحل مضاف والعقال، مضاف إليه.

الشاهد: في دربما تكره، حيث وقعت (ما؛ نكرة موصوفة، بمعني شيء.

مواضعه: ذكره الاشموني في شرحه للألفية ١/ ٧٠، وابن هشام في المغنى ٢/٢، والسيوطي في الهمم ٢٨/١، والشاهد ٥٤١ في الخزانة، وسيبويه ج١ ص٢٧٠.

(٣) قائله: حسان بن ثابت الأنصاري شاعر النبي الله ، وقيل لكعب بن مالك الأنصاري - وهو من الكامل. وقد ذكر البيت كله في أ، ب واقتصر على الشطر الأول في ج

اويروي، شرفا على من غيرنا.

الشرح: قال التدمرى: يروى قبله قمن غيرنا؟ – برفع غير وكسرها. فالرفع على تقدير من هو غيرنا فمن موصولة والعائد مسحدوف على حد قوله تعالى (تماما على الذي أحسن) – في قراءة من رفع أحسن، والجرعلي أن قمن؛ نكرة موصولة بغير، أي: إنسان غيرنا.

وأجيب بأن الكسائن يرى: أنها في هذا البيت رائدة، لأنه أجار زيادة «من» ومذهب البصريين والفرّاء: أنها لا تزاد، لأنها اسم(١).

وزاد أبو على في أقسام «من» أن تكون نكرة موصوفة، كقول الشاعر:
وزاد أبو على في أقسام «من» أن تكون نكرة موصوفة، كقول الشاعر:

= وقسال الكسائي: على أن «من» زائدة وعلس ذلك أورده ابن أم قاسم في شسرح الألفيسة اهـ شرح شواهد المغنى ص١٩١٦.

المعنى: كَفَانًا فَضَلًا عَلَى مَنْ غُيْرِنَا حَبِ النِّي إيانًا وهجرته إلينا.

الإعراب: الحكفي الغاء حاطفة على ما قبله وكفي فعل ماض ابنا، مفعوله والباء فيه وائدة، ويقال: إن الباء في البيت والله في الفاعل، وقوله: حب النبي بدل اشتمال على المحل.

«فضلا» تمييسز اهلى من خيرنا على حرف جر امن نكرة موصوفة وصفتها خيرنا والتقدير: على قسوم غيرنا ودوايسة رفع غيرنا تقدر على من هو خيرنا دحب فاعل لكفى اللنبي» مضاف إليه فاعله فمحمد، عطف بيان من النبي «إيانا» مفعول حب وهو مصدر مضاف إلى فاعله.

الشاهد: في اعلى من غيرنا، فإن امن؛ هنا إما نكرة موصوفة أو واثدة.

مواضعه: ذكره ابن هشسام في المغنى ١٠١/١ وابن يعيش في شرح المفسصل ١٣/٤ والشاهد ٤٣٨ في خزانة الأدب والسيوطي في همع الهوامع ٩٢/١، وسيبويه ج١ ص٢٦٩.

(١) وارتضيت هذا المذهب لعدم مخالفته للقواهد النحوية.

(٢) هذا حجز بيت أنشده السيد المرتضى في شرح القاموس ولم ينسب، وقال العيني اأتشده أبو على ولم ينسبها.

وصفر البيت: ونعم مزكاً من ضاقت مذاعبه - وهو من البسيط.

الشرح: «مزكــــًا» - بقـــتح الميم وسكون الزاى - مفــعل من زكات إلى فــــلان أى لجات إلـــيه، فمعناه الملجأ أو المستند.

الإحراب: "نعم، فعل ماض لإنشاء المدح "مزك"، بالرفع فاعل نعم وبالنصب تمييز وفاعل نعم ضمير مستتر "من، اسم موصول عند ابن مالك ونكرة موصوفة بالجملة بعدها عند الاخفش، وعلى أية حال فهى فى محل جر بإضافة مـزكا إليها "ضافت، فعل ماض والتاء للتأنيث "مذاهبه، فاعل مضاف والغمير مضاف إليه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول عند ابن مالك وفى محل جر صفة لمن عند الاخفش "ونعم، الواو عاطفة ونعم فعل ماض لإنشاء الملاح «من، قيل: نكرة تامة لا تحتاج إلى صفة وهى تمييز وعلى هذا فعل ماض لإنشاء الملاح «من، قيل: نكرة تامة لا تحتاج الى صفة وهى تمييز وعلى هذا فعل نعم ضمير مستتر و «هو، مخصوص بالمدح وهو مبتدا خمره جملة نعم مع فاعلها، فاعل نعم ضمير وجوبا، وقيل: إن "من، معرفة ناقصة أى: هى اسم موصول وهى فاعل نعم و «هُو» في البيت مبتدأ خبره محذوف، والجملة لا محل لها من الإعسراب على فاعل نعم و «هُو» في البيت مبتدأ خبره محذوف، والجملة لا محل لها من الإعسراب ع

والصحيح أنها (لا تكون نكرة)^(١) غير موصوفة.

و المساء لها سبعة اقسسام موصولة نحو: ﴿ وَلَلَّه (يَسْجُدُ) (٢٠ مَا فِي السَّمُواتِ ﴾ (٣) واستفهامية السَّمُواتِ ﴾ (٣) وألله (يَسْجُدُ) (٢٠ مَا فَي السَّمُواتِ ﴾ (٣) وأستفهامية نحو: ﴿ وَمَا تَلْكُ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴾ (٥) ونكرة موصوفة نحو: الما لك ويمكن أن يكون منه ﴿ هَذَا مَا لَذَيُ عَتِيدٌ ﴾ (١) ونكرة غير موصوفة نحو: الما أحسن زيدًا ﴾ (في التعجب) (٢) على مذهب سيبويه (٨).

أو صفة نحو: (الأمر ما جدع قصير أنفه)(^(١).

قــال المصنف: والمشهــور أن «مــا» في هذا المثال ونحــوه زائدة مــبنيـة على وصف لائق بالمحل، ومعــرفة تامة وذلك في باب نعم نحو «غــسلته غسلا نــعما»

صلة الموصول. «في سر» جار ومجرور متعلق بخبر المبتدأ الذي هو قوله «هو» «وإعلان» عطف عليه.

الشاهد: في «ونعم من» استشهد به أبو على أن «من» ههنا نكرة غير مـوضوفة وأعبرب أبو على فـاعل نعم ههنا مستـترا تقـديره ونعم هو من هو وكلمـة من تمييز وقـوله: «هو» مخصوص بالمدح فهو مبتدأ وخبـره ما قبله، وقال خيره: «من» موصول فاعل نعم، وقوله «هو» مبتدأ وخبر هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هو.

مواضعه: ذكره الأشمسوني في شرحه للألفية ١/ ٧٠ وابن هشسام في المغنى ١/٥٥ والسيوطي في المعم ١/٩٠ والشاهد ٧١٧ الحزانة.

⁽١) ب، ج وفي أ (إنها نكرة تكون).

⁽٢) سورة النحل ٤٩.

⁽۲) ا، ج.

⁽٤) سورة البقرة ١٩٧.

⁽٥) سورة طه ١٧ .

⁽٦) سورة ق ٢٣.

⁽۷) ب.

⁽٨) راجع الكتاب (ج١ ص٢٦٩).

⁽٩) في مجمع الأمثال ج٢ ص١٩٦ رقم ٣٣٦٦ - قالته الـزباء لما رأت قصيرا مجدوعا، وفي ج١ ص٥٠ ٢ - كان قصير قال لعمرو بن عدى: اجدع أنفي واضرب ظهرى ودعني وإياها فقـال عمرو: ما أنا بضاعل وما أنت لذلك مستحقا عندى فقال قصير: خل عني إذن وخلاك ذم. فذهبت مثلا فـقال له عمرو: فأنت أبصر فجدع قصير أنفه وأثر آثارا بظهره فقالت العرب لمكر ما جدع قصير أنفه.

أى: نعم الغسسل. وفي هذا خسلاف يأتى في باب نعم(١) فهله أقسام «ما» الاسمية.

وأما الحرفية: فتكون نافية وزائلة ومصدرية (وكافة ومهيئة)(١) وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه الاقسام.

و «آل» (يشترك)(٢) فيه المعاقل وغيره (وهي)(١) اسم موصول عند الجمهور، وذهب المازني إلى أنها حرف تعريف.

والصحيح أنها اسم لأرجه: أحدها عود الضمير عليها في نحو: ﴿قُدُ أَفْلَحَ الصَّمِيرِ عَلَيْهَا فِي نحو: ﴿قُدُ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبُّهُ .

(وذهب) (ه) الثارتي (بأن) (القسمير يعود عملي موصوف محدوف، ورد بأن لحدف الموصوف (مَطَانً) (۱) لا يحدف في غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها.

الثاني: استحسان خلو^(۸) الصفة معها (عن)^(۱) الموصوف نحو: «جاء الكريم» فلولا (انها)^(۱) اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف.

الثالث: إعسمال اسم الفاعل (معسها)(۱۱) بمعنى المضى، فلولا أنها مسوصولة واسم الفاعل معها في تأويل الفعل لقدح لحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال (۱)(۱۲) والاستقبال.

⁽١) والخلاف هو - قال الأشموني ج٣ ص٧٧ (ثلاثة أقوال أحدها أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمس . . وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونقل هن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراه. وثالثها: أن ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب . . وقال به قوم وأجازه الفراء) اهـ وقال في التسهيل ص١٣٦: نعم ويشس (هما» معرفة تامة).

⁽۲) ج.

⁽٣) ب، ج.

⁽٤) ا، ج.

⁽۵) ب وفي ا، ج (اجاب).

⁽٦) أ، ج وفي ب (إلى).

⁽۷) أ، ج وفي ب (مواطن).

 ⁽٨) أ، ج وفي ب (استحسان خلو جواز).

⁽٩) ج وفي ب (من) وفي أ (على).

⁽۱۰) ب، وفي أ (أنه).

⁽۱۱) ا، ج. (۱۲) ج.

قلت: وقد التزم ذلك الأخفش، ففهب إلى أن اسم الفاعل لا عمل له مع «ال» وسيأتى بيانه في بابه(١).

الرابع: دخولها على الفعل نحو: الترضى حكومته(٢).

والمُعرِّفَةُ مختصة بالاسم.

واستدل المازني ومن وافقه على حرفيستها بأن العامل يتخطاها نحو: (مررت بالضارب) فالمجرور هموه (٢) «ضارب» ولا موضع لأل، ولو كانت اسماً لكان لها موضع الإعراب.

قال الشلوبين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك «جاء⁽¹⁾ القائم» فلو كانت اسمًا (لكانت)⁽⁰⁾ فاعلا واستحق، «قائم» البناء، لأنه على هذا التقدير مهمل (لأنه)⁽¹⁾ صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول.

وأجاب في شرح التسهيل: بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة، لأن نسبتها منه (نسبة عنجز المركب منه) (۱) لكن منع من ذلك كون الصلة جملة (والجمل) (۱) لا تتأثر (بالعوامل) (۱) (فلما) (۱۱) كانت صلة الالف واللام (في اللفظ) (۱۱) غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل، لعدم المانع (۱۳).

⁽١) قال السيوطى في الهمع ٩٦/٢ (قال الأخفش ولا يعسمل بحال وأل فيه معرفة كهى في الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به).

 ⁽۲) الشاهد: في الترضي، حيث وصلت الله بالفعل المضارع، ومنضى شرحه في باب الكلام.

⁽٣) ب.

⁽٤) أ، ج وفي ب (جاءني).

⁽۵) ب، ج وفي أ الكان،

⁽٦) أ، ج وني ب (إذن هو).

⁽٧) أ، ج وفي ب (كنسبة أجزاه المركبات).

⁽۸) أ، ج وفي ب (الجملة).

⁽٩) أ، ج وفي ب «العامل».

⁽۱۰) ج وفي ب فولماه.

⁽۱۱) آ، ج.

⁽۱۲) راجع الأشموني ۱/ ۷۱، ۷۲.

وقوله: وهكذا، اذوا عند طبئ شهر.

يعنى أن الذوا عند طبئ اسم مـوصول يستـعمل بمعنى الذى وقـروعه بلفظ واحد الفيقال؛ (١) الجامني ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلوا.

وتتميز معانيها بالعائد كما مثل، أو بما هي له كقول الشاعر:

فإنَّ الماءَ ماءً أبِي وجَدِّى ﴿ وَبِثْرِى ذُو حَمَرْتُ وذُو طويْتُ(١)

أى: التي حفرت والتي طويت؛ لأن البئر مؤنثة.

تنبيهان:

أحدهما: تسمى «ذر» هده (۱۳ الطائية، لانها لا يستعسملها موصولة إلا طبئ أو من تشبه بهم من المولدين كأبي نواس وحبيب(٤).

⁽۱) أ، وفي ج «كما يقال».

 ⁽۲) البيت لسنان بن الفحل الطائى، من أبيات أوردها أبو تمام فى الحماسة وهو من الوافر.
 الشرح: «ذو حفرت» التى حفرتها «ذو طويت» التى طويتها. وطى البئر: بناؤه بالحجارة.
 المعنى: إن هذه الماء من ههد أبى وجدى وأنا الذى حفرت هذه البئر وبنيتها.

الإعراب: وإنه حرف توكيد ونصب والماء اسم إن «ماء» خيس إن «أبي» مضاف إليه وياء المتكلم مضاف إليه بياء المتكلم مضاف إليه وياء المتكلم مضاف إليه ويعدى، معطوف على أبي وياء المتكلم مضاف «وبشرى» الواو عاطفة بثر مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه وذوه اسم موصول بمنى التي خبر المبتدأ وحفرت، فعل وفاعل والجسملة لا محل لها صلة والعائد محذوف تقديره حفرتها ووذو» اسم موصول بمنى التي أيضا معطوف على السابق وجملة «طويت» لا محل لها صلته والعائد محذوف أيضا تقديره طويتها.

الشاهد: في قذوه فإنها مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البتر وهي مؤنئة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفيسة: ابن الناظم ص٣٥ وابن هشام ١١٠/١ والسندويي، والشاطبي، والاشموني ١١٠/١ والسيوطي ص١١٠ وأيضا ذكره همم الهوامم ٨٤/١ وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٧/٢ والشاهد ٤٢٧ في خزانة الأدب، والإنصاف ٢٢٥/٢. (٣) أ، ب.

⁽³⁾ أبو نواس: هو أبو على الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن الصياح الحكمى - بفتح الحاء والكاف - نسبة إلى الحكم بن مسعد العشيرة - ولد بالبصرة سنة خمس وأربعين ومائة، وسمى أبو نواس لقوابتين كانتا له تنوسان على حاتقه - والذوابة - بهمزة بعسد الذال المضمومة: الضفيرة من الشعر، ومات ببغداد سنة خمس وستين ومائة.

الثاني: المشهور في الذوا الطائية أنها مبنية، وبعضهم يعربها إعراب الذوا بمعنى صاحب(١).

ويروى بالوجهين قول الشاعر:

فَحَسْبِي مِن ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِياً(٢)

حميب: هـو حبيب بن أوس بن الحارث بن قـيس بن الأشج أبو تمام الطائي. ولد في جاسم بدمشق سنة تسـعين وماتة وقيل: غيـر ذلك، ونشأ بمصر، ومـات سنة اثنتين وثلاثين بعد الماتتين.

(١) بالراو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جراء اهـ ابن عقبل ج١ ص١٧٠.

 (۲) قائله: منظور بن سحيم بن الفقعسى، شاعر إسلامى، وهو من قصيدة يقولها في امرأته.

وصدره: فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ - وهو من الطويل.

الشرح: «كرام» جمع كريم، «لقيتهم» ويروى «أتيستهم» ويروى «رأيتهم» ومعنى الكل متقارب وفحسيي، يكفيني، «من ذي عندهم»: أي: من الذي عندهم.

المعنى: هؤلاء الناس إما أن يكونوا كراما أصحاب ثروة فـالذى يقوم بمعيشتى مما عندهم خسبى وكافئ ولا أبتغى هنهم زيادة.

الإعراب: ﴿إِما عرف شفصيل ﴿كرام و فاعل لفعل محلوف يدل عليه ما بعده والتقدير إما قابلني كرام موسوون لقيتهم و مستدأ و هموسرون و نعت القيتهم فعل ماض و تاء المتكلم فاعله وهم: مفصول و الجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رقع خبر المبتدأ على الوجه الثاني و لا محل لها من الإعراب المفسرة على الوجه الأول «فحسبي» مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر و فؤه اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر بحن والجار وبلجرور متعلق بحسبي «هندهم» ظرف متعلق بمحلوف صلة لذو والضمير مضاف إليه (ماه اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ «كفانيا» فعل ماض وفاعله والفسمير مستر يعدود إلى ما والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به والألف للإطلاق والجملة من الفعل والفاعل وللفعول لا محل لها صلة ما .

الشاهد: في «من ذى» فإنه يروى بالوجهين: أحدهما بالياء فيكون: معربا بالياء نيابة عن الكسرة، كلوماب ذى بمعنى صساحب التي هي من الاسمساء الستة، والمثاني بالواو «ذو» فيكون: مبنيا على السكون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن النساظم ص٣٥ وابن عقيل ١/ ٨٥، والأشموني ١/ ٧٢، وابن هشسام ١/ ٩وز ١ - وأيضسا في المغنى ٢/ ٢٢، والسميوطي ص٢١ وأيضسا في الهسمع ١/ ٤٤، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٨/٣.



وقوله:

وكَالَّتَى ايْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ ﴿ وَمُوضِعِ الْلَاتِي أَتَى نُواَتُ

يعنى: أن بعيض طيئ تقبول «ذات» إذا أراد منعنى «التي» وذوات إذا أراد معنى «اللاتي» بالبناء على الضم فيهما.

وظاهر هذا أنه إذا أراد فيسر «التي واللاتي» يقول «ذر» على الأصل، وأطلق ابن عصفور القول في تشية هذو و(ذات)(١٠) وجمعها.

قال المستف: أظن الحامل له على ذلك قبولهم اذات وذوات؛ بمعنى االتى واللاتى؛ فأضربت همنه (۱۷ لذلك أهـ.

ونقل الهروي السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور.

ثم قال:

ومثلُ ماذًا بَعْدَ ما استفهام أوْ مَن إذًا لم تُلغَ فِي الكلام

يمنى أن من الموصولات التى تستعمل بمنى «الذى» وفرعه بلغظ واحد «كذا» بشرطين:

الثانى: أن تكون غير ملغاة، والمراد بالإلغاء أن تركب (ذا) مع اما أو من؟ (فيكونا) أسمًا واحدًا.

⁽۱) ب، ج رفی أ افرائته.

⁽٢) ب، تج رني أ اعتله.

⁽٣) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني صاحب الغربيين أبو عبيد الهروي، وله أيضا كتاب ولاة هراة.

قال یاقسوت: قرأ علی أبی سلیسمان الخطابی وأبی منصسور الازهری، وروی عنه عبسد الواحد الملیحی وأبو بكر الازدستانی. ومات فی شهر رجب سنة إحدی وأربعمائة.

⁽٤) ب.

⁽۵) ج وفي أ، ب افتكون١.

ولها حالة الإلغاء معنيان: أحـدهما وهو الأشهر أن يكون «المجموع»(١) اسم استفهام، فلا يعمل فيه فعل متقدم.

والآخر أن يكون اسما موصولا أو نكرة موصوفة، وعليه بيت الكتاب: دَعِى ماذَا عَلِمْتِ سَاتَّقِيهِ وَلَكُنْ بِالمُغَيَّبِ نَبَّتِينِي^(٣)

أى: دعى الذي علمت أو شيئا علمت، ولذلك عمل فيها ما قبلها.

ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه، وهو ألا تكون (إشارة)(٢) نحو قمن ذاه أو قماذا». "

وقد اتضح بما ذكر أن «ماذا» لها أربعة استعمالات، ويجوز في «نحو» (٤) «ماذا صنعت؟» وجهان: أحدهما أن تكون «ذا» موصولة فتكون «ما» حينتذ مبتدأ وهذا» وصلته خبر «ما» (٥) والعائد محذوف «أى صنعته» (١) والآخر أن تكون أي

⁽۱) أ، ب.

 ⁽۲) قائله: سحيم بن وثيل السرياحي - وهو من قصيدة طويلة، وقال سيبويه: «وقال الشاعر سمعنا من العرب الموثوق بهم». • من الوافر.

الشرح: الدعى، اتركى، النبئيني، أخبريني من النبأ وهو الخبر.

المعنى: دعى الذى علمته فإنى سأتقيمه لعلمى منه مثل الذى علمت ولكن نبئينى بما غاب عنى وحنك مما يأتى به الدهر أى: لا تعمذلينى فيمما أبادر به الزمان من إتلاف ممالى فى وجوه الفتوة ولا تخوفينى الفقر، الشنتمرى ١٩-٤٠ من الكتاب.

الإحراب: (دعى) فعل وفاعل (ماذا علمت) مفعول دعى وماذا كله اسم جنس يمعنى شيه. أو موصول بمعنى الذي - على خلاف فيه - اسأتقيه فعل وفاعل ومفعول.

الشاهد: في اماذا علمت، فإن اذا، هنا موصولة أو نكرة موصوفة.

مواضعه: ذكره ابن هشام في منني اللبيب Y ، والسيوطّي في همم الهوامع ١/ ٨٤، والخزانة رقم ٤٤٤، وسيبويه ج١ ص٠٤٠.

⁽٣) ب، وج وفي أ (إشارية).

⁽٤) ب، ج.

⁽٥) ج رفى أ ﴿لَمُ وَفِي بِ ﴿لَلَّمُ مِنْدًا ۗ .

⁽۲) آ، ج.

مركبة مع «ما»(١) فيجعلان اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام فتكون «ماذا) مفعولاً مقدما لصنعت.

ويظهر (أثر) الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب، فبدل الأول مرفوع، وكذا جوابه على الاختار) وبدل الثاني منصوب وكذا جوابه على المختار، لأن حق الجدواب أن يطابق السؤال، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفَعُونَ قُلِ الْعَفُو ﴾ (٤) قرأ عمرو برفع (العفو) (٥) والباقون بنصبه.

فتكون (ذًا) في قراءته موصولة، وفي قراءتهم ملغاة.

ولما فرغ من عد الموصولات غير (أى) شرع في بيان صلتها وعائدها فقال: وكُلُّهَا بِكُومُ بِعِدَهُ صِلَهُ عَلَى ضمير لائقٍ مُشْتَمِلهُ

يعنى: أن كل واحبد من (هذه)(١) الموصولات لابد له من صلة، لأنه اسم ناقص لا يتم معناه إلا بصلته.

فإن قلت: مقتبضى قوله: (يلزم) أنها لا تحذف وحذفها جائز إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم يكن صلة (أل) كقول الشاعر:

نحنُ الأَلَى فاجمَعُ جُمُو عَكَ ثُمٌّ وَجُهُهُمْ إِلَيْنَا ١٠٠

⁽١) ب، وفي أ، ج الحاه.

⁽۲) أ، ج وفي ب (أحد).

⁽٢) أ، ج وفي ب (الاختيار).

⁽٤) سورة البقرة ٢١٩.

⁽٥) أ، ج رفى ب «الواو).

⁽r) b 3.

 ⁽٧) هو: لعبسيد الله بن الأبرص؛ وهو شاعر فسحل من شعراه الجساهلية؛ والبيت من قصسيدة نونية يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه حجر. وهو من الكامل.

المعنى: نحن اللين هرقوا بالشجاعة فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا فإنا لا نبالى بهم ولا هم عندنا في حساب.

الإحراب: «نحن» مبتدأ «الألى» اسم موصول خبر المبتدأ والصلة محدوفة ينيئ عنها سياق الكلام والتقدير: نحن الألى قتلوا أباك، أو نحن الألى عرفت شبجاعتهم وإقدامهم، أو نحن الألى اشتهر أمرهم فلا يسخفى على أحد أو نحو ذلك «فاجمع» فعل أمر فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه وجويا «جموعك» جموع مقعول به والكاف مضاف إليه «ثم» ب

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة ونحو ذلك.

قلت: المراد أنها تلزم لفظًا (أ)(١) وتقديرا فهى لازمة فيه وإن حذفت لفظا. تنبيه:

فهم من قبوله بعده (صلة)(٢) أنه لا يجوز تقبديم الصلة ولا شيء منها على الموصول. وأما تحو: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾(٢) فالجار متعلق بمحدوف دلت عليه صلة (آل) لا بصلتها، والتقدير: وكانوا راهدين فيه من الزاهدين.

وقوله: على ضمير (لائق مشتمله)(٤). هذا الضمير هو العائد على الموصول، وقوله: (لائق) أي: مطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما.

تنبيه:

الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد، وإن خالف لفظه معناه، بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك، نحو: «من وما».

فلك في العبائد عليه وجهبان: مراعباة اللفظ وهو أكسر كفوله تعبالي: ﴿ وَمَنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ (٥) ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ (١) ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو: (أعط من سألتك لا من سألك) أو قبح (مَن هي حمراء أمك) (٧).

⁼ عاطفة «وجههم» وجه: قـعل أمر وفاعله ضمير مستتر والضممير البارز مفعول به «إلينا» جار ومجرور متعلق بوجه.

الشاهد: في «الألى» وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله فاجمع جموعك إلى آخره. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٧٤/١، وابن هشام في المغنى ٧٩/١، السيوطي في همع الهوامع ٨٩/١.

⁽۱) أ، ب.

J (Y)

⁽۲) سورة يوسف ۲۰.

^{.1 (£)}

⁽٥) سورة الأتعام ٢٥.

⁽٦) سورة يونس ٤٢.

⁽٧) قال الشيخ الصبان ١٣٧/١ (ومحل كون الأكثر مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو: «أعط من سألتك لا من سألك» أو قبح نحو: «من هي حمراء أمك» قبحب مراعاة المعنى. قلا يقال: «أعط من سبألك» «ولا من هو حمراء أمك» لقبح الإخبسار =

فتجب مراعاة المعني.

أو يقصد لمُعنى سابق فتختار مراحاته، كقول الشاعر:

وَإِنَّ مِنَ النَّسُواَنِ مَن هِيَ رَوْضَةَ تَهِيجِ الرِّيَاضَ قبلها وتصوَّح (١)

فإن قلت: يفهم من قوله على ضمير أنه لا يربط الصلة بالموصول غيره، وقد ورد الربط بالاسم السظاهر الواقع موقع الضمير. كقبولهم (أبو سعيد الذي رويت عن الخدري، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف).

عونث عن مذكر، كعكسه نحسو: «من هي أحمر أمك» «ولا» «من هو أحمر أمك» لان المورتين وصلته كشيء واحد، فكأنك أخبرت عن مذكر عونث، لكن القبح في الصورتين الأوليين أشد، لأن تنطقف الخبر والمخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره.

وفي الصورة الثالثة: على الموصول وخبره فنقط، وما لم يعضد المعنى سبابق فيختبار مراحاته كقوله: وإن من النسوان من هي روضة. فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان.

ثم قال: (ولى فيه بحث، لأنه يلزم على مراعاة اللفظ في قوله: (من هي روضة) أيضا الإخبار بمؤنث عن مذكر، تقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى في قوله امن هي دوضة أيضا، إذ لا فوق بين المؤنث حمراء أمك وجوب مراعاة المحنى في قوله امن هي دوضة أيضا، إذ لا فوق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالألف كنتما في الدماميني، ولا بين الصفات كحسنة وحمراء، والأسماء كروضة وصحراء، بدليل ما مر من استقباح (من هو حمراء أمك).

(١) قائله: جران العود واسمه عنامر بن الحرث، من قصيدة طويلة من الطويل يصف فيها النساء.

الشرح: «تهييج» من هاج الشيء يهيج - أي ثار، «تصبوح» أصله تتعسوح فحدفت إحدى التاءيس، وقال أبو همرو: تصوح البقل إذا يبس أعلاه وفيه ندوة. شبه بعض النساء بالروضة التي تشاخر في هيجان نباتها وتشقق أزهارها عن فيرها من الرياض وأراد بها النساء التي تتأخر عن الولادة في وقتها وهذا تشبيه بليغ حيث حذف فيه أداة التشبيه، لأن أصل قوله من هي كروضة.

الإعراب: «وإن» الواو للعطف وإن حرف توكيد ونصب «من النسوان» جار ومجرور في محل لها رفع خبر إن «من» اسم موصول اسم إن «هي» مبتدأ «روضة» خبره والجملة لا محل لها صلة الموصول «تهيج» قعل مسارع «الرياض» فاعله. والجملة صفة للروضة «قبلها» منصوب على الظرفية مضاف إلى الضمير الذي يرجع إلى الروضة «وتصوح» فعل مضارع والفاعل ضمير وهي عطف على تهيج.

الشاهد: في امن هي روضة؛ حيث روعي فيه معنى «من» فلذلك أنث الضمير ولو روعي فيه اللهظ لقيل امن هو»:

وقول الشاعر:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ (1)

أي في (رحمته)(۱) أو في رحمتك.

قلت: هذا من اللقلة بحيث لا يقاس عليه، فلذلك لم يذكره في هذا المختصر (والله أعلم) أمن الله أعلم) أمن المختصر (والله أعلم) أمن المؤلم (والله

رقوله:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ كُمَّنْ مِندِي الَّذِي ابنه كُفُلْ

يعني: أن الذي يوصل به الموصول غير (أل) شيئان: جملة وشبه جملة.

أما الجسملة (فهي)⁽¹⁾ ضربان اسمية نحبو: (جاء الذي أبوه فاضل) وفعلية نحو: (جاء الذي قام أبوه).

وأما شبه الجملة (فهو)(٥) الظرف نحو: الذي عندك، والجار والمجرور نحو: (الذي في الدار).

الإحراب: (يا رب) يا: حرف نداه رب منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف «أنت» مبتدأ (في كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف وخبر المبتدأ أي: أنت حاضر في كل موطن. وكل مضاف و «موطن» مضاف إليه «وأنت» الوار حاطفة أنت: مبتدأ «الذي» اسم موصول خبر المبتدأ «في رحمة» متعلق بقوله أطمع الأتي ورحمة مضاف و«الله» مضاف إليه «أطمع» فعل مضارع فاعله ضمير مستسر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: في «الذي في رحمة الله» حيث وضع الظاهر وهو لفظ الجلالة موضع المضمر، وكان القياس أن يقول «وأثت الذي في رحمته».

مواضعة: ذُكَره الأشموني في شرحه لـلالفيـة ١٥/١، وابن هشـام في المغنى ١٢٧/٢ والسيوطي في همم الهوامع ٨٧١.

⁽١) هذا عجز بيت نسبه كثير من التحويين لمجنون بني عامر. وهو من الطويل.

وصدره: فيا رب أنت الله في كل موطن.

وروى: فيا رب ليلى أنت في كل موطن.

^{्&}lt;sub>ट</sub> ते (१)

⁽۲) ج.

⁽٤) ب، ج وفي أ الفضريانه.

⁽٥) أ، ج وفي ب افهيا.

وإنما كان الظروف (والجار والمجرور)(١) شبه الجسملة، لانهما يجب (هنا)(١) تعلقهما بفعل مقدر مستد إلى ضمير الموصول، والتقدير: الذي استقر عندك أو في الدار.

وقد مثل شبه الجملة بقوله (من عندى) فمن موصولة وعندى (صلتها)(١٠٠).

ومثل الجملة بقبوله: (اللي ابنه كُفِل)، فالذي موصبول (وابنه كفل) جملة اسمية هي الصلة.

تنبيه:

شرط الجملة التوصول بها أن تكون خبرية (٤) خلافًا للكسائى في جواز الأمر والنهى: وأجملة الجاء الذي رحممه والنهى: وأجملا الجلائين أن تكون دصاء بلفظ الحميس نحو: «جاء الذي رحممه (الله)(٥)». ويلزم الكسائي موافقته.

فإن قلت: من أين يعلم هذا الشرط من كلامه؟

قلت من مثاله (فإنه إنما)(١) مثل ليقاس عليه، والمشهور اشتراطه كون الجملة الموصول بها معهودة.

قال المصنف: ولسيس ذلك بلازم؛ لأن الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: ﴿ كُمثُلِ اللَّذِي يَنْعِقُ ﴾ (٧) وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْمَى إِلَىٰ عَبْدُهُ مَا أَوْمَىٰ ﴾ (٨) وشرط أكثرهم ألا تكون

⁽١) ب، ج وفي أ (المجرورة.

⁽۲) ا، ج.

⁽٢) أ، بَج وفي ب (ظرف).

⁽٤) فلا يجوز (جاء اللي أضربه) أو (ليته قائم) أو (رحمه الله).

فالمثال الأول للإنشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة.

والثاني للإنشائية لفظا ومعنى غير الطلبية صراحة.

والثالث للإنشائية معنى لا لفظا خلافا للـكسائى فى الكل، وللمازنى فى الاخيرة اهـ أشمونى وصبان ١/ ١٣٥.

⁽ه) ب، ج.

⁽٦) أ، ج رفى ب (فإنما) إنها

⁽٧) سورة البقرة ١٧١. المنتخب (٨) سورة النجم ١٠.

تعجبيـة فلا يجوز (مررت بالذي ما أحسنه) إن كانت عنــدهم خبرية. ومن النحاة من أجاز ذلك وهو مذهب ابن خروف كما أجاز النعت بها.

وزاد المغاربة في (شروط)(١) الصلة، ألا تستـدعي كلاما قبلهـا، فلا يجوز (جاء الذي حتى أبوه قائم).

ثم ذكر صلة أل فقال:

وَصِفَةَ صَرِيعَةٌ صِلَةَ النَّ وَكُونُهَا بُمُورَبِ الأَفْعَالِ قَلَّ

المراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، خلافا لمن منع وصلها بالصفة المشبهة.

والمراد بالصريحة الخالصة الوصفية احترازاً بما (يوصف)(٢) به وليس بمشتق نحو: (أسد) ومن الصفة التي تغلب عليها الاسمية نحو: (أبطح وأجرع وصاحب)(٢) فأل في ذلك حرف تعريف لا موصولة.

وقوله: (وكونُها بمعْرَبِ الأفعالِ قُلُّ).

يعنى: أن (أل) قــد وردت موصــولة بمعــرب الأفعــال وهو المضــارع لكونه مشابهاً لاسم الفاعل وذلك قليل.

ومنه قول الشاعر: ما أنتَ بالحكم التُرْضَى حُكُومَتُهُ(١٠).

وقد سمع منه أبيات.

⁽١) ب، ج وفي أ (شرط).

⁽۲) أ، ج وني ب (وصف).

⁽٣) أما أبطح فهو في الأصل وصف لكل مكان منبطح أى مستسع من الوادى ثم صار اسما للأرض المتسعة، وأما أجرع: فهو في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للأرض المستوية ذات الرميل ألتي لا تنبت شيئا. وأما الصاحب: فهو في الأصل وصف للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك. والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها معنى الوصفية، أنها لا تجرى صفات على الموصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا. اه صبان ١٨٣١،

⁽٤) مضى شرحه في باب الكلام.

ومذهب الناظم جوازه اخستيارًا (١) وفاقساً لبعض الكوفيين وخسصه الجمهور بالضرورة.

ننبيه

شَذٌّ وَصُلُّ (أل) بمبتدأ وخبر في قول الشاعر:

مِن القومِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ ﴿ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدُّ ۗ ۖ ۖ

(۱) وليس ضرورة مند ابن مسألك بل هو قليل وأشار إلى قلته «وكونها بمعرب الأقعال قل» فابن مسألك يرى أن الضرورة مسا يضعلر إليه الشساعر ولم يجد منه مسخلصا، ولهسذا قال لتمكنه أن يقول للرضي: اهـ تصريح ٢/ ١٤٢.

وارتضيت رأى ابن مالك لحجته القوية.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها؛ قال العينى: أنشله ابن مالك لـ الاحتجاج به ولم
 يعزه إلى قائله - وبالبحث لم أحثر على قائله - وهو من الوافر.

الشرح: «دانت» ذلت وخضعت، ابنو معد، هم قريش وهاشم، المعد، بفتح الميم - هو ابن هدنان ابن أد.

الإهراب: «من القوم» جار ومجرور يجوز أن يكون متعلقا بشىء فى كلام سابق على البيت. ويجوز أن يكون ستعلقا بمحلوف خبر لمبتدأ محلوف تقديره هو من القبوم أو نحو ذلك «الرسول» أل: موصبول اسمى يمعنى الذين صفة للقبوم. رسول مبتدأ «الله» سضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق يمحلوف خبر المبتدأ وجعلة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت تقدم عليه ليفيد الحصر «دانت» فعل ماض والتاء للتأنيث «رقاب» فاهل» «بنى معد» مضاف إليه.

الشاهد: في «الرسول الله منهم» حيث جاء بصلة «آل» جملة اسمية وهي جملة المبتدأ والخبر وهذا شاذ. ومن العلماء من خرج البيت على أن «آل» هنا ليست كلمة تامة وإنما هي جزء كلمة وأصلها «الذين».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٨٩/١ والشاطبي وداود، والسندوبي والأشموني ٧٦/١ والسيوطي ص٢٧ وكذا في الهمع ٨٥/١ وابن هشام في المغني ٨٥/١.

وبظرف في قوله:

مَنْ لا يزالُ شاكِرًا على المُعَهُ فَهُوَ حَرِ بعيشَةٍ ذاتِ سَعَة (١)، (١)

أى: الذى معه، ولا يقاس على هذين باتفاق، وقد قيل: إن (أل) في البيت الأول رائدة وفي الثاني بقية الذي.

ثم قال:

أَى كُما وأُعْرِبَتْ ما لم تُضِفُ وصَدْرُ وصَلْها ضميرٌ الْعَلَفُ

قوله: (أى «كمسا») يعنى أنها تستحمل موصولة بمعنى «الذى والتى»، وفروعها خلافا لأحمد بن يحيى () في قوله: إنها لا تستعمل إلا (شرطا)() أو استفهاماً، وقد تؤنث بالتاء إذا أريد بها المؤنث.

وقال أبو موسى: وإذا أريد بها المؤنث ألحقت الناء في الأشهر.

(۱) قال العينى: قائل هذا البيت راجز لم أقف على اسمه - وأيضا لم أعثر على قاتله، وهو من الرجز المسلس.

الشرح: «المعه يريد الذي معه، «حره يفتح الحاء وكسر الراء - حقيق وجمدير ولاتق ومستحق.

الإعراب: (من اسم موصول مبتدأ (لا) نافية (بزال» فعل مضارع ناقص واسمه ضمير راجع لمن مستر فيه (شاكرا) خبر بزال وجملة بزال مع اسمه وخبره لا محل لها صلة (على) حرف جر (المعه) ال: اسم صوصول بمعنى الذي في محل جر بعلى مع: ظرف متعلق بمحذوف صلة لال والهاء مضاف إليه (فهو» الفاء زائدة في خبر الموصول هو ضمير منفصل مبتدأ (حرب خبر المبتدأ مرضوع بضمة مقدرة على الباء المحذوفة للتخلص من الشقاء الساكنين. والجسملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (من) الموصولة وقعد دخلت الفاء على جملة الحبر لشبه الموصول بالشرط (بعيشة) جار ومحبرور متعلق بحسر (ذات سعة) مركب إضافي نعت لعيشة.

الشاهد: في «المعه حيث جاء بصلة «ال» ظرفا وهو شاذ على خلاف القياس.

مواضعه: ذكره من شسراح الألفية ابن عقبل ١/ ٨٩ والشاطبي، وداود والأشموني ١/ ٧١ وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٥ وابن هشام في مغني اللبيب ٨٦/١.

(٢) راجع الأشموني ٧٦/١.

(٣) هو ثملب، وقد ترجمنا له.

(٤) أ، ج وفي ب (جزءا).



وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة (يثنونها)(١١) ويجمعونها.

وقوله: (وأعربت) يعنى: دون إخوتها، (فلذلك)(٢) أفردها بالذكر وقد تقدم مبب إعرابها مع أن فيها ما في أخواتها من شبه الحرف في أول الكتاب.

وقوله: ما لم تُضِف، وصدر وصلها ضمير التحذف.

يعنى أنها أعربت ما لم يجتمع فيها هذان الأمران: الإضافة وحذف الصدر (فإن فقدا أو أحدهما أهريت) (۱)، فالصور أربع:

الأولى: ألا تضاف ويثبت العسدر نحو: (جاءنى أى هو فاضل) فستعرب، (لفقد الأمرين)(1).

الثانية: (آلا ثفياف ويحذف السصدر تحو^(ه): (جاءني أي فاضل) فستعرب لفقد الأول وهو الإضافة.

الثالثة: (أن تضاف) (٦) ويثبت الصدر نحو: (جاءني أيهم هو فاضل) فتعرب أيضًا لفقد الثاني وهو حذف الصدر.

الرابعة: أن تضاف ويحدف الصدر: كقوله تعالى: ﴿ ثُمُّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شَيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ٢٠٠٠.

فهذه تبنى لاجتماع الأمرين هذا مذهب سيبويه(٨). خلاف للخليل

⁽١) ب، ج وفي أ (يشبتونها) يقال أيان وأيستان وأيون وأيات بالإصراب في جمسيع الاحوال إعراب المتنى والجمع . . أهد صبان ج١ ص١٣٧ .

⁽٢) أ، وفي ب، ج (ولذلك).

⁽۲) ا، ج.

⁽٤) ا، ج.

⁽ه) ا، ج.

⁽٦) ب، ج رقی أ (أن لا تضاف).

⁽۷) سورة مريم ٦٩.

⁽A) قال سيبويه ج١ ص٣٩٧: (وسألت الخليل عن قولهم: الفسرب أيهم أفضل فقال: القياس النصب . . . وأما يونس فينزعم أنه بمنزلة قبولك: (أشهد إنك لرسول الله، واضرب معلقة) وأرى قبولهم: اضرب أيهم أفضل عبلى أنهم جعلوا هذه الفسمة بمنزلة الفتحة في الآن حين قبالوا: من الآن إلى خد ففعلوا ذلك بأيهم . . .).

ويونس^(۱) فإنهــما لا يريان البناء. بــل هى معربة (عنــدهما)^(۱) فى الأحوال كــلها (وتأولا)^(۱) الآية.

أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر، والتقدير: ثم لننزعن من كل شيعة (الذي)(٤) يقال فيه أيهم أشد.

وأما يونس فسجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل (قسبلها) (الان التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، والحجة عليها قول الشاعر:

إذا مَا لَقِيتَ بَنِي مالِكِ فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ (1)

(٢) ب، ج وفي أ (عندهم).

(٣) ز، ج وفي ب (وتأولوا).

(٤) أ، وَفَى ب، ج (الذين).

(ه) ا، ج.

(٦) البيت: لمغسان بن وعلة بن مسرة بن عباد أحد شعسراء المخفسرمين، وأنشده أبو عسمرو الشيباني في كتاب الحروف.

الشرح: «أيهم أفضل» يريد: الذين هو أفضل منهم.

الإحراب: ﴿إذا عُرفية شرطية والدة ولقيت عمل وفاعل. والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ابني مفعول به «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء واقعة في جواب الشرط سلم: فعل أمر وفاعله مستتر فيه «على» حرف جر «أيهم» أي: اسم موصول بمعنى الذي مبنى على الضم في محل جر بعلى، وهم: مضاف إليه، «أفضل» خبر مبتدا محدوف تقديره: هو أفضل وجملة المبتدأ والحبر لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: في «أي» فإنها مسرصولة مبنية على الضم لأنها مضافة محلوف صدر صلتها وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الأشموني ٧٧١، والشاطبي، وداود والسندوبي، وابن عقيل ٩٣/١، وابن هشام ١٠٨/١ - وأيضا ذكبره في مغنى اللبسيب ١/ ٧٢، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٧٣، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٤ والشاهد ٤٣٠ في خزانة الأدب، وابن الناظم ص ٣٨، والإنصاف ٢٣/٢٤.

⁽۱) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصرى: كان بارعا فى النحو وهو من أصحاب أبى عمرو بن العلام، سمع من العرب وروى عن سيبويه وقد أخذ عن الكسائي والفراء وكانت له بالبعسرة حلقة يؤمها أهل العلم وطلاب الآدب وفصحاء العرب والبادية، وله قياس فى النحو، وسذاهب ينفرد بها. مات سنة ١٨٢هـ فى خلافة هارون الرشيد، وقد قارب السبعين ولم يتزوج.

(لان حروف الجر لا تعلق، ولا يضمر (قول)^(۱) بينها وبين معمولها)^(۱).

وبهذا يبطل قول من زحم أن شوط بنائها ألا تكون مسجرورة، بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إباز، وقال نص عليه النقيب^(۱۲) في الامالي^(۱).

وفى الآية أقوال أخر: قال الأخفش (من) زائدة، وكل مفعول، وأيهم أشد، جملة مستأنفة.

وذهب الكوفيون إلى أن (أيهم) على عنه (شيعة) بما فيه من معنى الفعل، كانه (قيل)(*) لننزهن من كل (متشيع(۱) «في الله أشد، أي: من كل من نظر في أيهم، وكمانهم رأوا أن لننزعن لا تعلق فعدلوا إلى هذا، وقال ابن الطراوة غلطوا، ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة.

وهم مبتدأ، وأشد خبره، وليس بشيء، لأنها لا تعرب إلا إذا أضيفت، ولأن أيا أتت في رسم المصحف^(٨) موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل.

ثم قال: «وبعضهم أعرب مطلقاً». أى: وبعض العرب أعرب أيا مطلقاً يعنى في الصور الأربع وقرئ شادًا «أيهم أشده بالنصب على هذه اللغة.

ويحتمل أن يريد بقوله: «وبعضهم» بعض النحسويين فيكون «إشارة»(٩) إلى مذهب الخليل ويونس ومن وافقهما.

ا الحذف أيًّا غيرُ أيُّ يقتفي	وفي ذا	وقوله:
*****	أن يُستطلُ وَصلُ	

⁽۱) له چ. (۲) له پ.

 ⁽٣) النقيب: هو الشريف المرتضى، كان نقيب الأشراف العلويين، وله كتاب مشهور باسم
 «الأمالي» طبع مرارا.

 ⁽٤) راجع الأشموني ٧٧١.
 (٥) أ، ج وفي ب (قال).

⁽٦) أ، وفي ب، ج (من يتشيع).

⁽٧) ا، ج.

 ⁽A) أ، بج وفي ب (ولم تكتب في رسم الصحف).

 ⁽٩) أ، بَعْ وَفِي بِ (إِضْالَةِ».

يعنى: أن غير (أيُّ) من الموصولات يقتمنى «أيا» أي: يتبعها فسى جواز (هذا)(١) الحذف. يعنى حذف العائد إذا كان مبتدأ. لكن بشرط.

وهو: أن يكون في الصلة طول (كقولهم)(١) (ما أنا بالذي قائل لك سومًا).

أى: هو قبائل ومنه قوله تعبالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ (٢) أى: هو في السماء إله وفي الأرض إله.

ثم قال: وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِلْ..... فَالْحَذْفُ نَزُرٌ.

يعنى: أن الصلة إذا لم يكن فيها طول كان حدف العائد الذي هو المستدأ نزرا، أى قليلا ضعيفًا وليس بمعتنع، ومنه قراءة بعض السلف (تمامًا على الذي أحسنُ)(1) (أى: هو أحسنُ)(1) وقراءة بعضهم (مشلا مًّا بعُوضةٌ)(1) (أى: هو بعوضة)(١).

ومذهب البصريين: أن ذلك لا يقاس عليه، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقًا، واتفقوا على عدم اشتراطه (في أي)(٨)، (٩).

ثم قال: وأبوا أن يُختزلُ

إِنْ صَلُّحَ البَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلِ

يعنى: أنه يشترط فى حذف العائد إذا كان مبتدأ أن يكون (ما يبقى)(١٠) بعد حذفه غير صالح، لأن يكون صلة كاملة.

 ⁽۱) أ، ج وفي ب (كفوله).

⁽٣) سورة الزخرف ٨٤. (٥) أ، ج.

⁽٦) سورة البقرة ٢٦ بالرفع قراءة مالك بن دينار وآبن السماك.

⁽۷) ا، ج.

⁽۸) ا، ب.

⁽٩) وجوزوا في «لا سيما زيد» برقع زيد أن تكون «ما» موصولة وزيد خبر لمبتدأ محدوف التقدير: لا سي الذي هو زيد، فحدف العائد الدي هو المبتدأ - هو - وجوبا، وهذا حذف فيه صدر الصلة مع غير أي وجوبا. ولم تطل الصلة، وهو مقيس وليس بشاذ اهابن عقيل ١/ ٩٥.

⁽۱۰) أ، ج وفي ب قما بقي،

وهذا الشرط مسعتبسر في (اي) وفي غيسرها وضابط ذلك: أن خبسره إن كان مفردًا جاز حلفه نسجو: (أيهم فاضل) هو فساضل، لأن المفرد (لا يصلح)(١) لأن يكون صلة كاملة بل جـزء صلة فيعلم أن أحد الجـزءين محذوف، وإن كـان الخبر جملة أو ظرفًا أو جارا ومجروراً لم يجز حلفه، لأنه لو حلف والحالة هذه لم يبق عليه دليل، لأن الجملة والظرف والجار والمجرور يصلح لأن يكون صلة كاملة.

فإذا قلت: (جاء اللهي هو يفعل، أو هو عندك، أو هو في الدار) لم يجز حففه لما ذكر.

وقد اتضبع بما ذكر أن العائد (إذا)(٢) كان مرضوعاً، فإما أن يكون مسبنداً أو غير مبتدأ.

فإن كان غير مبتدأ لم يجز حلفه وذلك مفهوم من سكوته عنه.

وإن كان مبتدا جاد حدَّفه من صلة (أي) بشرط واحد: وهو أن يكون خسره مفردا، وفي صلة غيرها بشرطين: عند البصريين أن يكون الحبر مفردا وأن تطول الصلة.

تنبيه:

ذكر غير الناظم لحذف العائد الذي هو مبتدأ شروطًا أخر:

أحدها: ألا يكون معطوفًا نحو: (جاء الذي زيد وهو فاضلان).

والثاني: ألا يكون معطوفاً عليه، نحو (جاء الذي هو وزيد قائمان).

وأجاز الفسراء حلفه في هذا المثال وتسحوه، وأجازه أيضاً ابن السسراج. قال بعضهم وهو غير مسموع ونقل اشتراطه هذا الشرط عن البصريين.

والثالث: ألا يكون بعد (لولا)، نحو (جاء الذي لولا هو لأكرمتك)(١٣). ثم انتقل إلى العائد المنصوب فقال:

والحَذْفُ عندَهُم كثيرٌ مُنْجَلَى بِفعلِ أو وَصُفْ كُمَنْ نَرجُو يَهَبَ

في عائد مُتَصِل إنِ انْتُصِبُ

⁽١) أ، ب وني ج الا يصحا. (۲) ب رنی أ، ج اإنه.

⁽٣) راجع الأشموني ٧٩/١.

اعلم أن العائد المنصوب، إما أن يكون متصلا أو منفصلا.

فإن كان منفصلًا لم يجز حذفه لئلا تفوت فائدة الانفصال، نحو (جاء الذي إياه أكرمت) ولذلك قال (في عائد متصل).

وإن كان مستصلا، فسإما أن يتسصل بفعل أو بوصف أو بحسوف، فإن اتصل بفعل أو بوصف جاز حذفه، وقد مسئل المتصل بالفعل بقوله (كمن نرجو يهب) أى (من)(١) نرجوه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا الَّذِي يَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ (٢) أي بعثه.

ومثال المتصف بالوصف قول الشاعر:

مَا اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحَمَدُنَّهُ بِهِ ﴿ فَمَا لَدَى غِيرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ ۗ ۗ ۖ أَا

(۱) أ، ج.

(٢) سورة الفرقان ٤١.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل، ولم يتعرض العيني لقائله ويحثت فلم أعثر على قائله - وهو من البسيط.

الشرح: «موليك» مانحك ومنعم عليك وهو اسم فاعل من أولاه النعمة إذا أعطاه إياها.

المعنى: الذى يمنحك الله من النعم ضضل منه عليك. ومنه جاءتك من عنده من غيسر أن تستوجب عليه شيئا من ذلك، فاحمد الله عليه واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك وأن غيره لا يملك لك من هذا شيئا.

الإحراب: ﴿ ما السم موحسول بمعنى الذي مبتدا ﴿ الله عبدا ﴿ موليك خبر عن لفظ الجلالة وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله وضمير المخاطب منفعول أول ومضعوله الثانى محذوف وهو عائد على ﴿ ما الموصولة وجملة ﴿ الله موليك من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول ﴿ فضل * خبر عن المبتدأ وهو ﴿ ما الموصولة التي في أول البيت ﴿ فاحمدنه الفاء للسببية . احمد: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وقاعله ضمير مستتر والهاء مضعول ﴿ به الله جار ومجرور متعلق باحمد ﴿ فما الفية ﴿ لدى المخرف متعلق بحذوف خبر مقدم ﴿ فيره الله له فيره الله له فيره الله له فيره الله ﴿ فيره الله و فيره الله الله و فيره الله و فيره اله و فيره الله و فيره الله و فيره اله و فيره الله و فيره و فيره الله و فيره الله و فيره اله و فيره اله و فيره الله و فيره الله و فيره الله و فيره الله و فيره اله و فيره الله و فيره اله و فيره الله و فيره الله و فيره اله و فيره الله و فيره الله و فيره اله و فيره الله و فيره الله و فيره اله و فيره الله و فيره و فيره و فيره الله و فيره و في

الشاهد: في «ما الله موليك» حيث حلف الضمير العائد على الاسم الموصول لانه منصوب بوصف وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام «ما الله موليكه» أي: الشيء الذي الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

مواضعه: ذكره من شــراح الآلفية ابن هشــام ٢٠/١ وابن عقيل ٩٦/١ والأشــمونى ٧٩/١ والشاطيى وداود والسندوبي والمكــودي ص٢٤، والسيوطي ص٣٣ وأيضا ذكــره في الهـمع ٨٥/١.

أى: الذي الله مُولِيكَهُ فَصَلَّ (١).

وإن كان منتصبًا بحرف لم يجز حذفه، نحو (جاء الذي إنه فاضل أو كأنه أسد).

وهذا مفهوم من المتصاره على الفعل والوصف.

تنبيهات:

الأول^(۱): حذف المعائد المنصوب بفعل أكثر من حذف العائد المنصوب بوصف وإن اشتركا في الجواز.

الثانى: لا يخلو المتصوب بالوصف من أن يكون في صلة (أل) أو في صلة غيرها فإن كان في صلة غيرها جاز حذف كما تقدم، وإن كان في صلتها فمذهب الجمهور أنه لا يجوز، وأجازه بعضهم نحو (الضارب زيد هند) يريد الضاربها.

واختلف فيه عن الكسائي(٢).

وقال في التسهيل: وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام ومثال ذلك قول الشاهر:

مَا الْمُسْتَغَرِّ الْهَوَى مَحَمُّودً عَاقِبَةٍ ﴿ وَلَوَ أَتِبِحَ لَهُ صَفُو َّ بِلا كُدَرٍ ﴿ اللَّ

⁽١) راجع الأشموني 1/ ٧٩.

⁽۲) پ، وج وفي آ (احتما).

 ⁽٣) قال السيوطى في همع الهوامع ص٨٩ (في حلف العائد من صلة (ال) تحو الضاربها زيدا هند أقوال: أحدها المتم مطلقاً وعليه الجمهور . . .

والثاني: الجواز مطلقاً لمغوله: ما المستفز الهوى محمود عاقبة، أي: المستفزه.

والشالث: إن لم يدل عليه دليل لسم يجز، لا تقسول جاءني القسارب زيد، لأنه لا يدري هل الفسير المحلوف مقرد أو غير مفرد . . . ؟ .

والرابع: إن كـان الوصف الواقع في صلتهـا مأخوذا مـن متعـد إلى واحد فـالإثبات فـصيح والحذف قليل تحو: الضارية زيد والضارب زيد . . .

والخامس: أنه خاص بالضرورة) اهم.

 ⁽٤) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين، والعيني لم يذكر له قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «المستفسز» اسم قاعل من استفسز – ومعناه أزهجه وأفزهمه واستخفه «الهسوى» صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهي (أتيح) هيئ وقدر.

المعنى: ليس الذي يستخفه الهوى ويعبث بقالبه محمود العواقب، وإن كنت ترى أنه صاف في معيشته، فإنما هو صفو غير مأمون.

الإحراب: «ما» نافية «المستفر» اسم ما أو مبندا «الهوى» فاعل للمستفر ومنفعوله ضمير محذوف صائد إلى «آل» الموصولة والتقدير: ما المستفره «محمود» منصوب على أنه خبر «ما» أو مرضوع على أنه خبر المبتدا «ولو» الواو هاطفة على محذوف لـو: شرطية «أتيح» فعل ماض مبنى للمجهول «له» جار ومجرور متعلق بأتيح «صفو» نائب فاعل أتيح «بلا» فعل ماض مبنى لا: اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية. والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لصفو. وجعله العينى متعلقا بأتيح.

الشاهد: في «ما المستفر» حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل، وهو مستفر – وهو العائد على الموصول الذي هو «ال» والحذف في البيت نادر، إذ أصله «الذي هو مستفره».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١٣٢/١، والشباطبي وداود، والسندوبي والأشموني ١/ ٧٩.

(١) قال العيني: «لم أقف على اسم قائله» ويبحثت قلم أعثر على قائله، وهو من البسيط.

الشرح: «المعقب» اسم فاعل من أعقب، وهو اسم للولد وولد الولد، ثم صار استعمالها في الشيء يجيء بعد شيء آخر «البغي» تجاوز الحدد «حازما» اسم الفاعل من الحزم وهو ضبط الأمر وتوثيقه، «يسأما» يمل ويترك.

المعتى: إن فيما تراه تازلا بأهل البغى من جزاء بغيهم ما يكفى لردع الحازم ورده عن أن يعمل بعملهم ويشجعه على الاستمرار في العمل الصالح وآلاً يسأمه.

الإهراب: «فى المعقب» جار ومجرور متعلق بمحلوف خبر مقدم «البغى» مضاف إليه من إضافة اسم الفاهل إلى قاعله «أهل» مفعول أول للمعقب «البغى» مضاف إليه وله مفعول ثان محذوف وهو ضمير عائد على الموصول الذى هو الالف واللام، وأصل الكلام: فى المعقبه البغى أهل البغى «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر «ينهى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما والجملة لا ممحل لها من الإعراب صلة الموصول «امرأ» مفعول لينهى «حازما» صفة له «أن» حرف مصدرى ونصب «يسأما» فعل مضارع منصوب بأن، والآلف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه، وله مفعول محذوف تقديره يسام الخير، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر محرور بحرف جر محذوف، وانتقدير: ينهى امرأ حازما عن السام.

الشاهد: في «المعقب» حيث حذف الضميس العائد من الصلة - وهي معقب - إلى الموصول، أي في الذي أعقبه البغي وهو نادر.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية ابن الناظم ص٣٩ والأشموني ٦/ ٧٩.

أى: في الذي أعقبه البغى على خلاف في هذا الضمير أمنصوب (هو)(١) أم مجرور(٢).

وعلى كل حال فحذقه نادر.

ومقتضس عبارة الناظم أن حلف المنصوب بالوصف كثير (مطلقا)(٣) وليس كذلك(٤).

وشرط قوم أن يكون الفسعل الناصب له تاما، فلو كان ناقصاً لم يجـز حذفه نحو (جاء الذي ليسه زيد).

الرابع: إذا حلف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه خلاف أجازه الأخفش والكسائي(٥) ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واختلف عن الفراء.

الخامس: اتفقوا على مجىء الحال منه إذا كانت مؤخرة (عنه) (١) نحو اهذه التي عانقت مجردة (أي عانقتها مجردة)(١).

فإن كانت الحال متقدمة نحو (هذه التي مجردة عانقت) فــأجازها ثعلب^(۸). ومنعها هشام^(۱).

ثم انتقل إلى المجرور فقال:

كذاك حَدْف ما بوصف خُفِضا كانْت قاض بعد أمر مِن قَضا

⁽۱) ب.

⁽۲) ا، ج.

⁽۳) ب.

⁽٤) قال ابن عقيل ١/٧٩ ٠... بل الكثير حذف من الفعل المذكور وأما مع الوصف فالحذف منه قليل».

⁽٥) قال الصبان ج١ ص١٤١ (وللأخفش الشيخ المرادى).

⁽۲) اء ج.

⁽۷) ا، ج.

⁽٨) قال المسان ج١ ص١٤١ (وهو الراجع).

⁽٩) راجع الأشعوني ١/ ٨٠.

العائد المجرور إما أن ينجر بإضافة أو بحرف، فإن انجر بإضافة والمضاف وصف عامل جار حذف، كقوله تعالى ﴿ فَاقْضِ مُا أَنتَ قَاضٍ ﴾ (١) أى: (الذي)(٢) أنت قاضيه. وإلى هذه الآية أشار بقوله:

(كأنت قاض بعد أمر - أى بعد فعل الأمر - من قضا).

وهو قوله تعالى (فَاقْشِ) وليس حذفه بضعيف جدًّا خلافا لابن عصفور، بل فصيح لوروده في القرآن، ولانه منصوب في (المعني)(٢).

على أن من النحويين من زعم أنه منصوب.

وإن كان المضاف غير وصف نحو (جاء الذي وجهُه حَسَنُ).

أو وصفًا غير عامل نحو (جاء الذي أنا ضاربه أمسٍ) لم يجز حذفه (٤). فإن قلت: أطلق الناظم الوصف ولم يقيده بالعامل.

قلت: (كأنه)^(٥) اكتفى بالمثال عن التقييد لأنه قد فهم من استقراء هذا النظم أنه قد (يتمم)^(١) الحكم بالتمثيل.

وأما المجرور بحرف فقد ذكره في قوله:

كذَا الَّذِي جُرَّ بما الموصُّولَ جَرَّ كَمُرَّ بِالذِّي مورتُ فَهُو بَرَّ

يعنى: أنه يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بشروط:

الأول: أن ينجر الموصدول بمثل الحرف (الجار)(٧) للعائد لفظا، فلو اختلفا لفظاً لم يجز الحذف نحو (حللت في الذي حللت به)(٨).

⁽١) سورة طه ٨٢.

⁽۲) أ، ج رئى ب (ما).

⁽٣) أ، ب وفي ج (بالمعني).

⁽٤) راجع الأشموني ١/ ٨٠.

⁽٥) أ، ج وقى ب (إنه).

⁽٦) أ، ج وفي ب (يتم).

⁽۷) ب، ج.

⁽٨) أ، ج وفي ب (مورت بالذي حللت في الذي حللت به).

الثانى: أن يتحد الحرفان معنى، فلو اختلفا (معنى)() لم يجز الحذف نحو: مررت بالذى مررت بعه (تَعنى)() بإحدى البامين السببية().

الثالث: أن يتحد متعلقهما معنى، فلو اختلف المتعلق لم يجز الحذف، نحو (سُررت بالذي مررت به).

وقد مثل ما ينجوز حلفه لاجتماع الشروط فيه بقوله: (مُرَّ بالَّذِي مررتُ) أي به. فحذف العائد، لأنه قد جر بحرف جر الموصول بمثله لفظًا ومعني ومتعلقًا.

ولو جر الموصوف بالموصول بالجر المماثل فسيما ذكر جساز الحذف أيضاً وإن كان الموصول (لم يعجر)(⁶⁾ تبعو: (مررت بالرجل الذي مررت به).

فإن قلت: لا يؤخذ من كلامه إلا شرط واحد، وهو اتفاق لفظ الحرفين.

قلت: أما أخد الشرط الثاني من كلامه فظاهر، فإنه شرط أن ينجس العائد بالذي جر الموصول ومتى اخستلف الحرفان (معنى)(٥) كان الجار للعائد حسينئذ غير الجار للموصول، فإن (باء) السبية مثلا غير (باء) التعدية.

وأما أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله.

فإن قلت: كان ينيَسفي أن يقول: بما جر الموصول أو الموصوف به. ليشمل الصورتين.

قلت: الموصوف والصفة كالشيء الواحد، فلخول الحرف على الموصوف كلخوله على الصفة، فلذلك ترك هنا التنصيص على ذلك اختصاراً.

تنبيه:

يشتىرط فى حذف العائد المجرور بالحرف ثلاثة شــروط أخر - ذكرها غــير الناظم:

⁽۱) ال ج.

⁽٢) ج وفي أ، ب (تعين).

⁽٣) وَالْأَخْرَى لَلْإِلْصَاقَ آهَـ أَشْمُونَى ١/ ٨١.

⁽٤) في الأصل: لم يبعز.

⁽ه) ا، ج.

الأول: الا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود، نحو: مرت بالذي به في داره.

الثاني: ألا يكون ناثباً عن الفاعل نحو: مررت بالذي مر به.

الثالث: الا يكون محصورا نحو: مررت بالذي ما مررت إلا به.

فإن قلت: (قد)(١) أخل الناظم بهذه الشروط.

قلت: إنما يلزمه أن يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بالباب - لا ما يؤخذ من غيره (٢). وقد علم (بذلك) (٢) أن ما كان حذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه في هذا الباب وفي غيره، وأن النائب عن الفاعل كالفاعل في جميع أحكامه، ومنها امتناع حذفه، وأن الفضلة إذا حصرت لم يجز حذفها وقد جاء حذف العائد المجرور وإن لم تكمل شروط الحذف. كقول حاتم:

ومِنْ حَسَد يَجُورُ عَلَىَّ قَوْمِى وَأَيُّ الدَّهِرِ ذَوَ لَم يَخْسِدُونِي (1) أَلدَّهِرِ ذَوَ لَم يَخْسِدُونِي (1) أَي: فَيه، وهو نادر(١٠).

⁽١) أ، ب رئى ج (نقد)،

⁽٢) أ، وڤي ب، ج (لا يوجد ڤي ڤيره).

⁽٣) ب.

⁽٤) قال العيني: قائله: هو حاتم بن عدى الطائي. وهو من الوافر.

الشرح: من حسد، معنى امن» للتعليل هنا، أي: الآجل الحسد، والحسد: تمنى زوال نعمة المحسود، يجور على النظامني».

المعنى: يظلمنى قومى حسلا وبغيا، ولا يمر وقت دون أن يحسدونى ويؤذونى فيه.

الإهراب: «من حسد» جار ومجرور متعلق بقوله يهجور «يجور» فعل مضارع «على» جار ومجرور متعلق بقوله يجور أيضا «قومى» قاهل يجور وياء المتكلم مهضاف إليه. و«أى» اسم استفهام مبتدأ «المدمر» مضاف إليه «فر» اسم موصول صفة الدهر «لم» نافية جازمة «يحسدوني» مضارع مجزوم بحذف النون ووار الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد محذوف. والتقدير: لم يحسدوني قيه.

الشاهد: في «ذو لم يحسفوني» حيث حقف العائد من جملة الصلة وهو قوله: يحسدوني على الموصول وهو قبوله «ذو» مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جبر، إذ التقدير لم يحسدوني فيه والحال أن شروطه لم تكمل.

والذى سهل الحذف كونُ مدلول الموصول زمانا مذكورا وقد عاد عليه الضمير المجرور فينصرف الذهن إلى للحذوف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١٩٤٤، والشاطبي، وداود، والسندوبي والأشعوني ١٨٤٠.

⁽٥) قال الأشموني: شاذ. ورد الصبان بقوله: «رد بأن محل الشروط المتنقدمة ما لم يتبعين الحرف المحلوف كما في البيت فلا شذوذ، ١٧٤/١.

المعرف بالداة التعريف

قال:

أَلُ حَوْفُ تَعْرِيفِ أَو اللَّامُ فَقَطْ ﴿ فَنَمَطْ عَرَّفْتَ قُلْ فَيهِ النَّمَطُ

مـذهب الحليل أن حرف التـعريف (أل) والـهمـزة أصلية وهي همـزة قطع وصلت لكثرة الاستعـمال وكان يعـبر عنها (بأل) ولا يـقول: الألف واللام وهو اختيار الناظم.

ومذهب مسيبوية: أن حرف التعسريف (أل) أيضا ولكن الهسمزة عنده زائدة معتد بها في الوضع فحرف التعريف عنده ثنائي.

هذا ما نقله عنه في التسهيل^(١) وشرحه وهو ظاهر كلام سيبويه، ونقل في شرح الكافية عن سيببويه أنه اللام وحدها وتبعه الشارح^(٢) وهو اختبار المتأخرين.

وقوله (أن حرف تعريف)، يحتمل مذهب الخليل ومذهب سيبويه وقوله (أو اللام فقط) هو المذهب الثالث وياقى البيت واضبح.

تنبيهات:

الأول: قال في شسرح التسهيل: الصحيح عندى قول الخليل لسلامـــته من وجوه كثيرة (مخالفته)(۱) للأصل موجه لعدم (النظائر)(٤).

أحدها: تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير له في ذلك.

الثالث: افتتاح بهمزة وصل ولا نظير لذلك(٥)، (٦).

⁽١) قال في التسهيل ص٤٢ (وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه).

⁽٢) قال الشارح ص ٤٠ (مذهب سيبويه أن اللام وحدها هي المعرفة).

⁽٣) ب، ج ونى ا (مخالفة).

⁽٤) أ، ج وفي ب (النظير).

⁽ه) ب، ج.

⁽٦) بأن العرب تقف خليها ثقول إلى ثم نتذكر فتقول الرجل ١٠هـ الهمع ٧٩/١.

الرابع: لزم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك.

قال: واحترزت باللزوم ونفى السبب من همـزة (أيمن) فى القسم فإنها تفتح وتكسر وكـسرها هو الأصل، وفـتحت لئلا ينقل مـن كسر إلى ضم دون حـاجز حصين.

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا على شذوذ - بل يبدأ بالهمزة في المشهور من قراءة ورش^(۱).

السادس: أنها لو كانت همزة وصل لم تنقطع في (قولهم)(٢) بالله ولا في قول بعضهم (أفا)(٢) الله لافعلن.

قلت: ووجه سابع، وهو أنها لو كانت همزة وصل (للزم)(١) بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة (ومبدلة)(٥) في نحو (آلذَّكَرينِ)(١) وقد أشار إليه في شرح التسهيل، واستدل بعضهم للخليل بالوقف عليها وإعادتها في قول الراجز: عَجُلُ لَنَا هذا وألْحِفْنَا بذا ألْ الشحم إنَّا قَد مَلِلْنَاهُ بِجَلُ (١)

⁽۱) هو: عثمان بن سعيد بن عمرو بن سليمان الملقب بورش شيخ القراء والمحققين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه – ولد سنة عشر ومائة بمصر. ورحل إلى نافع ابن أبي نعيم فعرض عليه القرآن عدة ختمات في سنة خمس وخمسين ومائة. وقيل أن نافعا لقبه بالورشان، لأنه كان على قصره يلبس ثيابا قصارا، وكان إذا مشى بدت رجلاه مع اختلاف الوائه فكان نافع يقول هات ياورشان واقسراً ياورشان، ثم خفف فقيل ورش، والورشان: طائر معروف، توفى ورش بمصر سنة سبع وتسعين ومائة عن سبع وثمانين

⁽٢) پ.

⁽٣) أ، وفي (أي).

⁽٤) ب، وفي أ، ج الزم».

⁽ه) أ، وفي ب، ج دار مبدلة،

⁽¹⁾ سورة الأنعام 121، 118.

⁽٧) قال العيني: البيت لغيلان بن حريث الربعي الراجز، من الرجز المسدس.

الشرح: «ملكناه» - بكسر اللام الأولى - من المسلالة، «بجل» بمعنى حسب وضبطه بعض شراح أبيات الكتاب «بخل» أراد به الحل المعهود، والباء فيه مكسورة لأنها حرف جر. =

منزلَ الدَّارسِ عن حيُّ حِلالِ قطرُ مُغْنَاهُ وتأويبُ الشَّمَالِ^(١)

الإحراب: «عجل» فعل أمر وفاعله ضمير مستنر فيه تقديره أنت «لنا» جار ومجرور متعلق بالفعل «هذا» مضعول به فوالحقتاء بالواو عاطفة وألحق فعل أمر وفاعله ضمير مستنر ونا مفعول به فبذا» جار ومجرور بدل من الجار والمجرور السابق «بذا» جار ومجرور بدل من الجار والمجرور السابق «إنا» إن حرف توكيمه ونصب ونا اسمه «قده حرف تحقق «مللناه» فعمل وفاعل ومفعول» والجملة في محل رفع خبر إن «بجل» اسم فعل مضارع بمنى يكفى، وفاعله ضمير مستنر فيه وجوبا»

الشاهد: في ابذا ألَّ أن حرف التعريف هو الله وذلك أن الشاعر وقف عليها ثم أعادها فهذا يدل على قوة اعتقادهم لقطعها وهذا مذهب الخليل.

وروى: دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذا أل.

مواضعه: ذكره من شراح الاكفسية: الاشموني ٨٣/١ والشاطبي والسيوطي في همع الهوامع ١٩٥/١ وسيبويه في ج٢ ص٢٧٢ والجمائص ٢٩١/١.

(١) هذان البيتان: أول قصيدة حدتها سبعة حشر بيتا كل أبياتها ينتهى شطرها الأول بال كهذين البيتين إلا بيتا واحدا. وهي لعبيد بن الأبرص الأسدى، وهي من الرمل.

الشرح: «اربعا» أمر للاثنين من ربع يربع إذا وقف وانتظر وهو بفتح العين فيهما «الدارس» من درس المنزل إذا عنا، «حلال» بكسر الحاء المهملة وفستح اللام مخففة - جسمع حال بمعنى نازل ومقيسم فسحق البرده سحق - بفستح فسكون - الثوب البالى، وفسعله من باب كرم. البسرد - بضم فسكون - الثوب المخطط وإضافة سحق إلى البرد من إضافة الصفة للموصوف، وعفى» - بتضعيف الفاء - محا وازال «القطر» المطر «مغناه» - بالغين المعجمة للموصوف، منزله الذي أقام به أهله ثم ارتحلوا عنه «تأويب الشمال» - بفتح الشين المعجمة وتخفيف الميم - وهو الربح التي تهب من ناحية الشمال.

الإعراب: «يا» حرف نداه فتعليلي؟ منادى منصوب بالياه لاته مثنى وياء المتكلم مضاف إليه فاريعا» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «المنزل» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «المنزل» مفعول لاستخبرا «الدارس» نعت للمنزل «عن حي» جار ومجرور متعلق باستخبرا «حلال» صفة لحي «مثل» حال من المنزل «سحق البرد» مضاف إليه «عفي» فعل ماض. «بعدك» بعد ظرف متعلق بعفي وكاف الحطاب مضاف إليه «القبطر» فاعل عفي «مغناه» مفعول به لعفي وضعير المنزل مضاف إليه «وتأويب» معطوف على القعلر «الشمال» مضاف إليه.

الشاهد: في «المنزل . . . القطر» حيث فصل الشاعر حرف التعريف وهو «آل» عن المعرف وجعل حرف التعريف أول الشطر وجعل حرف التعريف هو «آل» وليست اللام وحدها. الثاني، وهذا عند الحليل يدل على أن حرف التعريف هو «آل» وليست اللام وحدها. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٨٣.

وهى أبيات كثيرة اطرد فيها ذلك^(١).

وأجاب المنتصر لسيبويه عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرت ذلك في غير هذا الكتاب، فإن هذا مبنى على الاختصار.

الثانى: اعلم أن أداة التعريف قسمان: عهدية وجنسية لأن مصحوبها إن عهد فبتقديم (١) ذكره نحو فجاءنى رجل فأكرمت الرجل أو بحضور مدلوله حسا كقولك «القرطاس» لمن سدد سهمًا. أو عِلْما كقوله تعالى: ﴿ إِذْ هُما فِي الْغَارِ ﴾ (١) فهى عهدية وإلا فهى جنسية.

والجنسية إن خلفها كل دون تجور فهى لشمول الأفراد نحو ﴿ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ (أن خلفها بتجور فهى لشمول الخصائص مبالغة نحو «أنتَ الرجل عَلْما» وإن لم يخلفها فهى لبيان الحقيقة نحو ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلُّ شَيْءٍ حَيِّ ﴾ (٥) وهو الذي (يسميه)(١) المتكلمون تعريف الماهية.

وكلامه في شــرح الكافية يقتضى أنهــا هي العهدية(٧) وقد جعلهــا بعضهم قسما برأسه.

فإن قلت: ما الفرق بين المعرف بهذه التي للحقيقة نحو (اشتر اللحم)، وبين اسم الجنس النكرة نحو «اشتر لحمًا»؟.

قلت: الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس وقد تقدم.

ولقد يفسنى به جيرانسك الديم أودى ودهم إذ أرمعسوا الد فانصرف عنهم بعنس كالوأى الدنا من أهاضيب الملا الد

عسكومنك بأسباب الوصال بين والأيام حسال بعد حال جأب ذي المانة أو شاة الرمال خيل في الأرسان أمثال السمالي

⁽١) منها بعد هذين البيتين:

⁽٢) أ، وفي ب، ج (بتقدم).

⁽٣) سورة التوبة · ٤ .

⁽٤) سورة العصر ٢.

⁽٥) سورة الأنبياء ٣٠.

⁽٦) ب، رج وني ا (يسموه).

⁽٧) راجع شرح الكافية ورقة ١٢.

ولما كانت أداة التعريف قد ترد واللدة فيسر معرفة نبه على ذلك بقوله: (وقَلَاً تُزَادُ) ثم إن زيادتها على ضربين: لازمة وغير لازمة.

فاللازمة هي الفاظ معفوظة منها (كاللات) علم صنم (والآن) اسم للزمان الحاضر وهو مضمن معنى حرف التعريف، ولذلك بني.

ومنها بعض الموصلات (كالَّذِينَ ثُم اللاتي).

وإنما حكم علنَى ﴿ إِلَّهُ ﴾ في هذه الكلمات بالزيادة لأنها تعرفت بغيرها.

أما (اللات) فبالعلمية، وأما (الآن) فبتضمنه معنى حرف التعريف.

وأما الموصولات، فلأن تعريفها بالصلات، وإنما حكم عليها بأنها لازمة لانه لم يعهد حذفها.

فإن قلت: قد رد في شرح التسهيل قول من جعل سبب بناء «الآن» تضمن معنى حرف التعريف (والمقول بزيادة «أل» فيه مبنى على ذلك).

قلت(۱): والقول بزیادتها فیه یستلزم أن یکون تعریفه بغییرها ولا یلزم أن یکون بتنضمن معمنی حرف التعمریف (بل یجموز أن یکون بوجه آخمر من وجوه التعریف)(۲).

وقد قال في التسهيل: إن «الآن» بنى لتضمن معنى الإشارة (٢). وهو قول الزجاج فهو على هذا معرف بما تعريفه بذلك الزجاج فهو على هذا معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة، وإذا كان تعريفه بذلك «فأل» فيه زائدة، وذهب قوم إلى أن «أل» في الآن للحضور لا زائدة.

وذهب قسوم إلى أن «ألَّ في الموصولات «كلهــا»(١) للتــعريف. والصــحيح الأول(١٠).

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) ٻ، ج.

⁽٣) التسهيل ص٩٥.

^{3)1.}

⁽٥) وارتضيته لقوته.

فإن قلت: قد حكى في التسهيل^(۱) حذف (أل) من (الذين واللاتي) وذكر في شرحه أن ذلك لغة.

قال أبو عمرو: مسعت أعرابيا يقرأ «صراط لذين» (١) بتخفيف اللام فكيف جملها لازمة؟.

قلت: كأنه أراد أنها لازمة عند أكثر العرب، وهو صحيح، فجـزم هنا بأفصح اللغتين.

ثم انتقل إلى غير اللازمة فقال: ﴿ وَلَاضْطِرار كَبِناتِ الْأُوْيَرِ ٩.

الزائدة خير اللازمة قسمان: قسم يزاد لمعنى، وقسم يزاد لضرورة.

فالأول: «هو الذي؛(٣) للمح الصفة.

والثانى: ضربان: ضرب يزاد مع معرفة، وضرب يزاد مع نكرة لا يـقبل التعريف.

وقد أشار إلى الضربين، فالأول كقول الشاعر:

ولقد جَنيتُكَ اكْمُوا وعَساقِلا ﴿ وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَن بَنَاتِ الْأُوبُولَ⁽¹⁾

⁽١) قال في التسهيل ص٣٣ (وقد يقال لذين ولاتي).

⁽٢) سورة الفاتحة ٧.

⁽۲) أ، وفي ب (هي التي)، وفي ج (هو التي).

⁽٤) قال الميني في هذا البيت: أنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله، وهو من الكامل.

الشرح: «جنيتك» أى جنيت لك، ومثله فى حلف اللام وإيصال الفعل إلى ما كنان مجرورا قوله تعالى: ﴿وَإِنَا كَالُوهُم أو وَزَنُوهُم﴾. ﴿وَرِينُونُهَا عُوجاً﴾، ﴿وَالقَمْر قدرناه منازل﴾، وقاكمؤا» – يفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة – جمع كمه – بزنة فلس وأفلس – ويجمع الكمه – على كمأة أيضا فيكون المفرد خاليا من التاء وهى فى جمعه على حكس تمرة وتمر، وهذا من نوادر اللغة.

و «صناقىلا»: جمع صنقول - بزنية عصفور - وهو نوع من الكمأة بيض، وقبيل هي الكمأة التي بين البياض والحمرة، وكان أصله صناقيل فبحذفت الياء كما حذفت في قوله تمالى: ﴿وعند مفاتح الغيب﴾، ~ «بنات الأوير» هي: كمأة صغار مزفية كلون التراب.

المعنى: جنيت لكُّ النوع الجيد ونهيتك عن الردىء.

الإعراب: «ولقد» الوآو للقسم واللام للتأكيد وقد حرف تأكيد «جنيتك» فعل وفاعل ومفعول وأوراب: «ولقد» البواد عاطفة واللام =

يعنى: بنات أويَر، وهو علم على ضَرَبْ من الكمأة ردى (^(۱). والثاني كقول الشاعر:

رأيتُكَ لَمَا أَنْ مَرَفْتَ وَجُوهُنَا صَلَدْتَ وَطِبْتَ النفسَ يَا قَيسُ عَنْ عَمْرِو^(۱)
أراد: (نفسًا) لأنه تمييز، والتمييز واجب التنكير (خلافا للكوفيين)^(۱).

 القسم وقد تعرف تخفيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور به «الأوبر» مضاف إليه.

الشاهد: في «بنات الأوبر» حيث زاد «آل» في العلم مضطرا؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ردى «أه والعلم لا تدخله «آل» قرارا من اجتمعاع معرفين، الإضافة وأل: فزادها هنا ضرورة»

مواضعه: ذكره من شبراح الألفية: ابن الناظم ص٤١ وابن صقيل ١٠٢/١ والمكودى ص٢٦ والشاطبي وداود، والسندويي والأشموني ١٥٥١ والأصطهناوي والسيوطي ص٤٢، وابن هشام ١٦٧/١، وأيضا ذكره في مغني اللبيب ١٠/٥ والخصائص ٥٨/٣.

(١) راجع الأشموني ١/٨٥.

 (۲) قال العيني: ذكر التوزى نقلا عن بعضهم أن هذا البيت مصنوع، وقيل: هـو لرشيد بن شهاب اليشكرى - وهو من العلويل.

الشرح: «رأيتك» خطاب لقيس بن مسعود بن خالد البشكرى، وهو المراد من قوله يا قيس عن ممرو «وجوهنا» آراد فالوجسوء الأنفس والذوات، ويروى «لما عرفت جلادنا» أي: ثباتنا في الحسرب وشلة وقع مسيموفنا «صسدت» أي: أعرضت ونأيت، «طسبت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو»: كان صديقا حميما لقيس وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس، لأنه كان يتهددهم. ثم حين رأى وقع أسيافهم ترك صديقه عمرا وفر هنه ورضى من الغنيمة بالإياب.

الإمراب: رايتك: فعل وفاعل ومنفعول رأى بصرية «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «أن» والله وعرفت» فعل وفاعل وفاعل وفاعل وفاعل وفاعل وفاعل وفاعل وفاعل وهو جواب «لما» ووطبته فعل وفاعل والنفس» تمييز «يا قيس» منادى بحرف نداء «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بطبت.

الشاهد: «طبت النفس» حيث ذكسر التمييز مسعرفا باللام، وكان حسقه أن يكون نكرة وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة.

مبواضعه: ذُكره من شراح الالفية: ابن هشام ۱۲۹/۱ وابن الناظم ص٤١، وابن عقيل ١٣٩/١ والشاطبي، وداود، والاشتموني ٨٥/١، والاصطهناوي والمكودي ص٢١، والسيوطي ص٩٤٠.

 (٣) أ، ب. قال أبن عقبيل ١٠٣/١ (هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيسون إلى جواز كونه معرفة، فالألف واللام عندهم غير زائدة).

173

فإن قلت: تمشيله ببنات الأوبر ليس يجيد، لأن مفهب (المبرد)(١) أنه نكرة وأل فيه للتعريف.

قلت: نص سيبويه على أنه علم جنس، وأفادنا تمثيله به أنه موافق لسيبويه، ثم انتقل إلى القسم الأول وهو الذي يزاد لمعنى. فقال:

وبعضُ الأعلام عليهِ دَخَلا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ مَنْهُ نُقِلا

إنما قال (بعض الأعلام)، لأن منها ما لا يدخل عليه للمح كالمنقول من قبل نحو (يَزيد) إلا في الضرورة (٢٠)، وظاهر قوله (للمع مَا قَدْ كانَ عَنْهُ نُقلل). أنها تدخل للمع الأصل لا للمع الوصف، وهو ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه، ويويده أنه مثل بالمنقول من صفة (كحارث) ومن مصدر (كفضل) ومن اسم عين (كنعمان) وهو من أسماء الدم.

كالفَصْلُ والحارِثِ والنَّعْمَانِ (**)

وقدول الشارح، وقد يكون (في)(٤) المتقدول من مصدر أو اسم عين، لأن المصادر وأسماء الأعدان قد تجرى مجرى الصفات في الوصف بها على التأويل^(٥) فيقتضى أن اللمح للوصف.

وهذا هو المشهور في عباراتهم.

ثنبيه:

اعلم أن في تمثيله (بالنُّعمان) نظر.

لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة (١٠).

⁽١) أ، ج وفي ب (للخليل).

⁽Y) كغول الشاعر:

رأيت الوليد بين اليزيد مباركا شديدا بأعباء الحلافة كاهله فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد اهـ أشموني ج١ ص٨٥٠.

⁽۳) ا، ج.

⁽٤) ا، ج وفي ب (من).

⁽٥) الشارح ص

⁽٦) راجع الأشموني ١/ ٨٦

وقوله: فَذَكَّرُ ذَا وَحَلْثُهُ سَيَّان.

يعنى: أن (أل) في ذلك ليست للتصريف فحلفها لا يخل به فسذكر (أل) وحذفه في ذلك سيان.

فإن قلت: كيف (قال)(١) سيَّانِ والوجهان مرتبان على مقصدين، إن قصد (لمح الصفة)(٢) جيء جاليه وإن لم يقصد استديم تجريده.

قلت: أما كنونهمنا (مرتبين)^(٢) على منقصدين فنصحبح، وهو مفهوم (مرضى)⁽¹⁾ من قوله: (هُنكُلاً للمُع ما قَد كانَ عنهُ نُقلا).

وقوله (سَيَّانَ) يعنني من جهة التعريف كما قررته.

ثم قال:

وقَد يَصِيرُ عَلَمًا بِالغَلْبُهِ مُضَافٌ أو مصحوبُ أَلْ كَالْعَقَبِهِ

يعنى: أن من المعبوف بالإضافة أو الأداة منا يغلب على بعض ما لنه معناه فيصير علمًا بالغلبة خلافًا لمن ذهب إلى أنه ليس بعلم، بل أجرى مجراه.

ومثال المضاف البن عمر، (وابن الزَّبيـر، وابن عمرو) (٥) وابن عباس، في العَبَادلَة رضي الله عنهم (٦).

ومثال مصحوب أل (العقبة والبيت والمدينة والكتاب) في عنقبة أيْلَةَ والبيت الحرام وَطَيْبَة ومصنف سيبويه.

ثم قال: وَحَذْفَ أَلَ فِي إِنْ تُنَادِ أَو تُضِفَ أَوْجِبُ

(ذى) إشارة إلى التي صحبت ما صار علمًا بالغلبة.

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) ب، وفي أ، ج (اللمح).

⁽٣) أ، ب وفي ج (متربين).

⁽٤) ج.

⁽ه) ج.

⁽٦) العبادلة: جسمع عبدل بزنة جعفر، وعسبدل يحتمل أمرين: أولهمسا: أن يكون أصله عبد فزيدت لام في أخره كسما ويدت اللام على ويد حتى صار ويدلا. الشاني: أن يكونوا قد تحتوه من عبد الله، فاللام هي لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع.

ومثال حلفها في النداء قولهم: في الصعق: يا صَعَقُ. ومثال حلفها في الإضافة قولهم في الأعشى (أعْشَى قيس)(١)

ولا يحذف في غير النداء والإضافة إلا قلبــلا كقولهم «هذا يومُ اثْنين مُباركا »٤.

ومجىء الحسال منه فى الفصيح يوضح فساد قول المبسرد فى جعله قال اله فى الاثنين وسائر الآيام التعريف، فإذا زالت صارت نكرات.

وأشار إلى حلفها في ذلك بقوله: وفي غيرهما قَدْ تَنْحَلْفْ.

⁽١) أصله الأعشى فحلفت منه أل وأضيف إلى قيس، والأعشى في الأصل اسم لكل من لا يبصر ليلا

المبتدأ والخبر

مُبتدأ زَيدٌ وهاذرٌ خَبَرْ إِنْ قُلْتَ زِيدٌ مَن اعْتَذَرْ

المبتدأ هو الاسم للمجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لما يستغني به. فالاسم: جنس يشمل العسريح (نحو: ريد عاذر)(۱) والمؤول فنحو ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَبْرٌ لَكُم ﴾(۱) والمجرد من العوامل اللفظية: مخرج لاسم كان ونحوه، وغير الزائدة، مدخل لنحو (بحسبك ريد) و ﴿ مَا لَكُم مِنْ إِلَه عَبْرُهُ ﴾(۱) وفإن حسبك مبتدأ والباه فيه وائدة وكذلك (إله) (١) مبتدأ ومن وائدة.

وذكر في شمرح الكافية: أن (حسبك) في هذا المثال وتحوه خبر مقدم لا مبتدأ لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو: «بحسبك درهم»(٥)، (١).

«ومخبرا أو وصفا». مخرج لأسساء الأفعال، (رافعا لما يستغنى به): يشمل الفاعل نحو: (1)(۱) قائم الزيدان «ونائب نحو: «أسضروبُ العسران» ويخرج به نحو: «أهائم، من قولك: «أقائم أبوهُ زيدٌ» فإن مرفوعه غير مستغنى به.

وقد اتضح بذلك أن المبتدأ قسمان: أحدهما ذو خبر، والثاني: مسند إلى مرفوع يغنى عن الحبر، وقد أشار (إلى الأول)(١) بقوله: (مبتدأ زيدٌ وعاذرُ خبرُ) المبيت.

⁽۱) ا، ج.

⁽٢) سورة البقرة ١٨٤.

⁽٣) سورة الأعراف ٨٥.

⁽٤) ج وفي أ، ب (ال).

⁽ه) ا، ج.

⁽٦) قال في شرح الكافية ورقبة ١٣ (ويحسبك حبديث، هذا إذا كان المتأخبر نكرة فلو كان معرفة الأجود أن يكون مبتدأ ويحسبك خبير مقدم، لأن حسبا من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة بحسبك) اهـ.

⁽٧) ب، ج.

⁽۸) ب، ج.

⁽۱) ا، ج.ّ

وإلى الثاني بقوله:

وأوَّلٌ مبنداً والثاني فاعِلٌ أَغنَى في أسار ذان

فزيد في المشال الأول اسم مجرد من العوامل اللفظية مخبر عنه «بعاذر» و«أسارٍ» في المشال الثاني اسم مجرد من العوامل اللفظية وهو وصف رافع (لما)(١) يستغنى به.

فقد فهم من المثالين حد المبتدأ.

ثُم قال: (وَقِسُ) أَى: قس عُلَى مُعَدِين المثالين وهما الزيدُّ عاذرٌ وأسارٍ ذانِهُ أَل قس على الثاني في كونه بعد استفهام.

ثم قال: وكاستفهام النَّفيُ.

يعنى: أن النفى مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كسالاستفهام نحو (ما قائمً الزيدان) وأطلق الاستفهام ليستناول جميع أدواته كهل (ومن وما)(۱) (فهو أولى من قول ابن الحاجب أو ألف الاستفهام)(۱)، (٤).

وأطلق (في)(ه) النفي ليتناول كل ناف يتصلح لمباشرة الاسم حرفًا وهو (ما ولا وإن) واسمًا وهو «غير قائم الزيدان» فغير مبتدأ مضاف إلى الوصف، والزيدان فاعل يغنى عن خبره. (وعلى ذلك قول الشاعر:

غيرُ مَأْسُوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضِى بالْهَمُّ والْحَزَنِ⁽¹⁾

⁽١) أ وفي ب، ج (ما).

 ⁽۲) ا، ج وفی ب (متی ومن).

⁽۱) ا، ج.

⁽٤) راجع ١/ ٨٥ – الكافية.

⁽ه) ب.

⁽٦) البيت: لأبى نواس الحسن بن هانئ ولد سنة خمس وأربعين وماثة وتوفى سنة خمس أو ست أو ثمان وتسعين وماثة ببغداد. وهو عن لا يحتج بقوله وإنما ذكره للتمثيل.

الشرح: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف وهو الحزن، ويابه طرب.

المعنى: أنه لا ينبغى لعناقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوهــا هموم وأحزان تأتي من وراتها أحزان.

وفعلا تحو «ليس قائم الزيدان» إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها والفاعل يغني عن خبرها، وكذلك «ما» الحجازية.

وقوله: وقد يَجِوزُ نحو فائزٌ أُولُو الرُّشَدْ.

إشارة إلى جواز الابتداء بالوصف المذكور مسجرداً من النفى والاستفهام وهو قليل.

ونقل المصنف عن سميبويه جموازه على قبح (١) وعن الأخفش أنه يرى ذلك حسنًا. ونقل غيره أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع.

الإعراب: «غير» مبتدا «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف على
 الله نائب فاعل سد مسد خبر المبتدا «ينقضي» فعل مضارع وفاعله ضمير مستنسر فيه يعود
 على زمن والجملة في معل جر صفة لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلق بمحدوف حال من
 الضمير المستنر في ينتضى «والحزن» معطوف على الهم.

الشاهد قيه: في قوله «فير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدان في قوله «في قولك «ما مضروب الزيدان» في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر، لأن المتضافين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر، فإنه يسد مع الآخر أيضا، وكأنه قال: «مأسوف على زمن» فالوصف مخفوض لفظا بإضافة المسدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء وهذا أحد توجيهات ثلاثة لذلك ونحوه، وإليه ذهب ابن الشجرى في أماليه. والتوجيه الثاني لابن جني وابن الحاجب.

وحاصله: أن قوله «فير» خبر مقدم وأصل الكلام «زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشيء، والتوجيم الثالث لابن الخشاب.

وحاصله أن قوله «غيير» خبر لمبتدأ محلوف تقديره «أنا غير إلغ» وقوله مأسوف، ليس اسم مفعسول بل هو مصدر مثل «الميسور» و «المعسور» وأراد به اسم الفاعل كأنه قبال «أنا غير آسف إلغ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقة، ومثل هذا البيت قبول المتنبي يمدح بدر بن عمار: ليس بالمنكر أن برزت سبقا غير مدفوع عن السبق العراب

قال ابسن عقيسل ١٠٩/١ (وقد سأل السفتح بن جنى ولده عن إحسراب هذا البيت فسارتبك في إعرابه).

مواضعه: ابن هشبام في منغني اللبيب ١٣٨/١، والسيبوطي في همع الهبوامع ٩٤/١ أ والأشموني ٨٩/١ وابن هقيل ١٠٩/١.

(۱) قال سيبويه: (وزهم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجمل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ) اهد ٢٧٨/١ يريد أن قولك قسائم زيد قبيح إن أردت أن تجمل قائم المبتدأ وزيد خبره أز فاعله وليس بقبيح أن تجمل اقائمه خبرا مقدما اهد – سيراني.

وأميل إلى هذا المذهب (والمسوغ للابتداء حيثئذ عملُه في المرفوع) اهـ خضري ١/ ٩٠.

واعلم أن الوصف المذكور إنما يتعين جمعله مبتدأ، وما بعده فاعملا سد مسد الحبر إذا كان مفرداً وما بعده مثنى أو مجموعًا.

أما إذا طابق ما بعده فله ثلاثة أحوال أشار إليها بقوله:

والثَّان مُبتداً وذَا الوصفُ خَبَر إِنْ في سِوَى الإفرادِ طبقًا استقَرْ

فأحد الأحوال: أن يتطابقا في التثنية نحو «أقائمان الزيدان».

والثاني: أن يتطابقا في الجمع نحو «أقائمون الزيدون».

وإعراب هاتين الصورتين واحمد، وهو أن الوصف خبر وقدم والثاني مسبتداً مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهما مبتمداً وما بعده فاعلا لتحمله الضمير إلا على لغة (أكلُوني البرافيث)(١).

والثالث: أن يتطابقا في الإفراد نحو (أقائم زيد) فيجوز فيه الوجهان.

فإن جُمل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل لم يكن فيه ضمير.

وإن جعل خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدًا كان فيه ضمير.

ثم أشار إلي رافع المبتدأ بقوله:

ورَفَعُوا مُبتدا بالابتدا كذاكَ رَفْعُ خَبرِ بالمُبتدا

ما ذكر هو (أحد المذاهب السبعة(٢) وهو)(١) الصحيح ومذهب سيبويه(١).

الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوى وهو الابتداء، لأنه بنى عليه ورافع الحبر
 المبتدأ، لانه مبنى عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء

ب- وقيل: العامل في الحبر الابتداء أيضا لأنه طالب لهما فعمل فيهما . . .

جــ وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا

د – العامل الابتداء بواسطة المبتدأ

هـ- وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا

و – وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر

ر - وقيل تجرده من العوامل اللفظية أي كُونه معرى هنها

اهـ ملحصا من همع الهوامع للسيوطي ج1/ 92. -

(۲) آ، ج.

(٤) ومنهب سيبويه هو أعدل المذاهب. قال ابن عقيل ١١٥/١ • وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه.

⁽۱) قال ابن عقيل ١١٣/١ (ويجوز على لغة أكلوني البـراغيث أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى هن الخبر).

⁽٢) والمذاهب السبعة هي:

والابتداء هو كون الاسم مجرها من العوامل اللفظية مخبرًا عنه (أو)(١) مسندًا هو إلى (ما يغني)(١) عن الحبر.

ثم شرع في تعريف الخبر فقال: والحَبرُ الجُزَّءُ المُتمُّ الفائدةُ.

والحبر يشمل المبتدأ والحبر، والمتم الفائدة: أخرج المبتدأ.

فإن قبلت: هذا ليس بحد صنحيح لأنه صادق على الفعل وعلى الفياعل والحرف أيضًا.

قلت: ليس مراده بالجرء جزء الكلام مطلقًا، فبلزمه ما ذكرت، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية.

ويدل على ذلك أمران: أحدهما أن الباب موضوع لها، والثاني تمثيله بقوله: كالله بر والأيادي شاهده.

فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل و لا الحرف أيضًا، لأنه لا يكون أحد جزءى الجملة الاسمية.

فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله (المتم الفائدة) غير واضح لأن المبتدأ أيضا يتم الفائدة، فإن الفائدة بهما حصلت.

قلت: الخبر هو ثاتي الجنوءين ولا إشكال في أن ثانيسهما هو الذي به تتم الفائدة.

وأيضًا، فإن الخبر هو المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة، ولهذا قال أبو موسى: المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة.

ثم قال: ومُفردًا يأتِي ويأتِي جُمُلة.

فقسم الحبر إلى قسمين: مفرد وجملة. خلافا لابن السراج في إثباته ثالثا لا مفردا ولا جملة وهو الظرف والجار والمجرور.

ثم ذكر حكم الجملة فقال: حاويَّة مَعْنَى الَّذي سيقَت لهُ

⁽۱) ب، ج.

⁽۲) أ، ج وفي ب (ما يستغني).

الذى سيقت له هو المستدأ، فكأنه قال: حاوية معنى المبتدأ ولم يقيده بالضمير. (فشمل)(١) أربعة أشياء:

الضمير نحو (زيدٌ أَيُّوهُ قَـائمٌ)، وقد يحذف إن أمن اللبس نحـو: (السَّمنُ مَنَوانَ بِدرهم)(٢).

واسم الإشارة نحو ﴿ وَلَبَاسُ التَّقُوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (٣). وتكرار لفظ المبتدأ نحو ﴿ الْحَاقَةُ مَا الْحَاقَةُ ﴾ (٤).

والعموم تحو:

فأما القتالُ لا فتالَ لَدَيْكُم (٥)

وهذه الروابط المتفق عليها.

فإن قلت: قد ذكر ابن عصفور من الروابط المتنفق عليها، عطف جملة فيها ضمير بالفاء خاصة كقوله:

(۱) أ، ج وفي ب (فيشمل).

(٢) المنا - كعصاء أقصح من المن بالتشديد - رطلان، وتثنيته: منوان وجمعه أمناه.

وفى نسخة (ب) على الهامش كتب (السمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وهو نكرة وسوغ الابتداء به الوصف بالمجرور المقدر به منوان منه ويدرهم خبره، والجملة خبر عن السمن).

(٣) سورة الأعراف ٢٦.

(٤) سورة الحاقة ١، ٢.

(٥) هذا صدر بيت للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المفيرة المغزومي.

وعجزه: ولكن سيرا في عراض المواكب – وهو من الطويل.

الشرح: «عراض» - بكسر العين المهملة - جمع عرض - بضم فمكون - وهو الناحية، «المواكب»: جمع موكب، والموكب: القوم الركوب على الإبل المزينة، وكمذلك جماعة الفرسان.

المعنى: يهجر بنى أسد بن أبى العيص بن أمية بن صبد شمس، ويقول لهم إنكم جساحة لا تقدمون على الفتال ولا تحسنونه، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون.

الشاهد فيه: حيث أوقع جملة الآا مع اسمها وخبرها خبـرا عن المبتدأ مع أنه ليس في هذه الجملة ضمير يعود على المبتدأ ولا اسم إشارة يرجع إليه ولا ذكر فيها المبتدأ بلفظه الأول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ١/ ٩١ ، والشياطبي، والسندوبي، وابن هشام ذكره في المغنى ١/ ٥٣، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٢٧، وابن يعيش في شرح المقصل ١٣٤/٧، والشاهد رقم ٧٦ في خزانة الأدب.



قلت: التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التى للسببية تنزلت منزلة الشرط والجزاء (واكتفى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء)(").

(فإذا)(٣) قلت: (زيد جاء عمرو فاكرمه فالارتباط يقع بالضمير الذي في الثانية.

نص على ذلك ابن أبي الربيع. قال: لأنهما تنزلتا منزلة (زيد «إذا»(٤) جاء عمرو أكسرمه) فالإخبسار إذا إنما هو بمجموعهما، والرابط إنما هو الضمسير (والله أعلم)(٥).

ثم قال: وإنْ تكُنْ إياهُ مَعْني اكْتَفَى .. بها

أى: إذا كأنت الجسملة هي نفس المبتدأ في المعنى اكتسفى (بها)(١) ولم يحتج إلى رابط.

⁽١) قائله: ذر الرمة - فيلان بن عقبة - من قصيدة له - من الطويل.

وتمامه: وتارات يجم فيغرق.

الشرح: «إنسان صيني»: إنسان العين. هنو المثال، وهو النقطة السنوداء التي تبدو لاسعة في وسط السواد، «يحسر» بالحياد والسين المهملتين ساى يكشف، وهو من باب ضرب يضرب هفيبدو»: يظنهر، «يجم» - بالجيم سمن الجموم وهو الكثرة والجسم العظيم، قال تعالى: «حبا جما» أي: عظيما.

الشاهد: في: هوإنسانٌ عميني يحسر الماء فيبدوا كون المبتدأ له خبران جملتان وليس للمبتدأ رابط إلا الضمير الذي في الجملة الأخيرة منهما وهو المضمير المستر في قوله: فيبدو.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٩٢، والسيوطي في همع الهوامع ٩٨/١.

⁽۲) لہ ج.

⁽٣) ب، ج وني ا (فإن).

⁽٤) ب، ج رنی أ (١).

⁽ه) أ، ج.

⁽٦) أ، بَ رنى ب (كنلك).

ثم مثل بفوله: كُنُطْقَى اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَّى

فنطقى: مبتدأ، والله حسبى: جملة أخسر بها عنه ولا رابط فيها، لأنها هى نفس المبتدأ في المعنى.

ومن ذلك قولهم: (هِجُيرَى أبي بكر لا إله إلا اللهُ)(١٠).

وأقول: السدى يظهر - والله أعلم - في هذا ونحبوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد، لأن الجسملة في نحو ذلك، إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبسر (عنها)(٢) في نحو (لا حسول ولا قواة إلا بالله كنز من كنوز الجنة)(٢) فليتأمل (١).

ثم انتقل إلى حكم المفرد فقال: والْمُفْرَدُ الجامِدُ فارغٌ.

الخبر المفرد قسمان: جامد ومشتق.

فالجامد فارغ (أي)(٥) من الضمير فلا يتحمل ضميرًا خلاقًا للكسائي.

وقوله: وإن يُشتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمَير مُستكنُّ.

أى: يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ.

فإن قلت: هذا البيت غير محرر، وذلك من خمسة أوجه:

الأول: أن الجامد ليس فارغًا من الضمير مطلقًا بل إذا لم يؤول بمشتق فإن أول به (تحمل)(1) الضمير.

de

⁽۱) هجيري – وفي الصحاح: والهجير مثل الفتيق - الداب والعادة، وهجيسري بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء.

⁽۲) پ، ج.

 ⁽٣) حديث صحيح عن أبى هريرة - متفق عليمه - رواه أبو يعلى فى مسنده والطمبرانى فى
 الكبير، وابن حيان فى صحيحه.

⁽٤) وقد أنصف صاحبي في هذا القول، ويؤيده قول الخضرى ج١ ص٩٢ (وكون الخبر في هذا جملة إنما هو في الظاهر، وإلا فهو مفرد، لأن المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر في ضسمير الشأن نحو: قل هو الله أحد، فالجملة خبر عن هو بلا رابط لأنها عينه أي مفسرة له أي: الحال والشأن الله أحد . . .) اهـ.

⁽ه) ا، ج.

⁽٦) ب، ج وفي أ (تحول).

والثاني: أن قوله: (فارغً) ليس مبينًا لمراده، إذ لا يدري من ماذا.

الثالث: أن قوله: (وَإِنْ يُشتَقَّ) ظاهره أن فاعل يشتق ضمير المفرد الموصوف بالجمود، وذلك غير مستقيم.

الرابع: (أنه)(⁽⁾ أطلق أيضًا في المشــتق، ومن المشتق ما لا يتــحمل الضمــير كأسـماء الآلة والمؤمان (والمكان)⁽³⁾.

· الخامس: أنه أطلق في قوله: (فسهُو ذُو ضَمِيرِ مُستكنّ) وهو مسقيد بالا يرفع ظاهرًا، فإن رفغ الظاهر لم يُتحمل ضميرًا نحو (زيدٌ قائم أبوه).

قلت: الجسواب عن الأول: أن ما أول بالمستق ينزل منزلـته وأعطى حكمــه فذكر حكم المشتق يغنى عن ذكره في مقام الاختصار.

وعن الثاني: أن قوله (في المشتق)(٢) (فهُو َ ذَو ضَمِير مُستكِن) علم منه أن المراد فارخ من الضمير، لأنه مقابله.

وعن الثالث: أن الضمير عائد على الموصوف لا يقيد صفته، ولذلك نظائر.

وعن الرابع: أنَّ المراد بالمشتق هنا منا ذكره في شرح التسميل، قال: والمراد بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوفاً من مصدر مستعمل أو مقدر.

واسم الزمان والمكان والآلة ليس من هذا المشتق، وهذا اصطلاح.

وعن الخامس: أن البيت الآتي يقيده كما سيأتي ثم قال:

وأَبْرِزَنَّهُ مُطْلِقًا حِيثُ تَلا ما ليْسَ معْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا

أمر بإبراز الفسمير إذا جرى على ضير من هو له مطلقًا، أي: سواء خيف اللبس (أم أمن)(1) مشال ما يخاف فيه اللبس (زيدٌ عمرو ضاربه هو) ومشال ما (لا)(0) لبس فيه (زيدٌ هندٌ ضاربها هو).

⁽۱) ئى ج.

⁽٢) ٻ، ج.

⁽٣) أ، وني ب (يشتق).

⁽٤) أ، ج وفي ب (اولا).

⁽ه) ب، ج.

وأجاز الكوفيون استتاره إن أمن اللبس كالمثال الأخيس، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب.

ومن صور جريانه على غسير صاحبه: أن يرفع ظلماهرا نحو (زيد قائم أبوه) فقائم خبر عن زيد وهو للأب.

فيجب في هذه الصورة (أيضًا)(١) إبراز الضميس لأنه لا يرفع شيئين ظاهرا، ومضمرا، فالهاء في قوله (أبوه) هو الضمير الذي كان مستكنًا، وهذا هو الجواب عن الوّجه الخامس.

ثم قال: وأخْبَروا بظَرْف أَوْ بحرفِ جَرْ.

مثال الظرف (زيد عندك) ومثال حرف الجر مع المجرور (زيد في الدار).

واقتصر على ذكر (الحرف)(٢) لاستلزامه المجرور، ثم (إن)(٢) الظرف والجار والمجرور ليسا (خبرين)(٤) في الحقيقة، وإنما الخبر هو العامل فيهما، وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا قال:

ناوين مَعْنَى كائِنِ أُو استَقَرْ

فمن قدر كائنًا جعلهما من قبيل الخسير بالمفرد، ومن قدر استقر جعلهما من قبيل (الجملة)(٠٠).

والأول: اختيار الناظم، ويرجحه أن أصل الحبر الإفراد.

والثاني: قول (أكثر)^(١) البصريين، ويرجمعه أن الأصل في العمل، إنما هو للفعل.

وقد نسب كل منهما إلى سيبويه.

فإن قلت: ما فائدة قوله: (مَعنى كائن أو استَقَرُ)؟

⁽۱) آ، ج،

⁽٢) أ، بَج وفي ب (حرف الجر).

⁽٣) أ، ج.

 ⁽٤) أ، بَج وفي ب (بخبرين).

⁽ه) ب، وفي أ، ج (الجمل).

⁽٦) أ، ب.

قلت: (التنبيه على أن لفظ كائن أو استقر)(۱) لا يتعين بل مستقر وثابت وحاصل (ونحوهما)(۲) ككائن وكان وثبت وحصل ونحوها كاستقر. وضابط ذلك الكون المطلق.

ثم قال:

ولا يَكُونُ اسْمُ زَمَانَ خَبُواً ﴿ مَن جُنَّةً، وإِنْ يُقَدُّ فَاخْبِراً

اسم المكان يخبر به عن الجيئة نحو (زيد أمامك) وعن المعنى نحو (العلم أمامك).

واسم الزمان يخبر به عن المعنى (الرحيل غدًا) ولا يخبر به عن الجئة، لمدم الإفادة، ما لم تقدر إفسافة معنى إليها. فيجوز؛ لأن الإخبار حيئذ، إنما هو في (الحقيقة)(٢) عن المعنى المقدر كقولهم (الهلأل الليلة) إلى: طلوع الهلال.

(وإلى هذا)(٤) أشار بقوله: ﴿ (وإنَّ يُفدُّ فَأَخبراً).

وذهب بعضهم إلى أن (الهلال الليلة) لا يقدر فيه مضاف محذوف، لان الهلال يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتًا دون وقت، فأفاد الإخبار عنه، وإليه ذهب في التسهيل^(ه)، وتقدير المضاف في ذلك مذهب البصريين.

وقوله: ولا يَجُوزُ الابتِدَا بالنَّكِرَةُ مَا لَمْ تُقَدُّ

يعنى: أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الإخبار عن النكرة لا يفيد خالباً.

فإن أفاد الإخبار عن النكرة جاز الابتداء بها، ولم يشترط سيبويه في الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة.

⁽۱) ا، ج.

⁽۲) أ، بَج وفي ب (وتحوهما).

⁽۳) آن جَ.

⁽t) | 1 - q = (t)

 ⁽٥) قال في التسهيل ص٤٩ (ولا يغنى ظرف زمان خالبا عن خير اسم حـين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت).

وتتبع النحويون مواضع حصول الفائدة، فقالوا: (لا يبتدأ بها)(١) إلا بمسوغ، والمسوغات كثيرة، وهي راجعة إلى شيئين: التخصيص والتعميم.

وقد أشار بالمثال إلى ستة منها:

الأول: تقليم الخيس وهو ظرف منختص ننحو (عندَ زيد نَمسرَهُ) (٢) أو (مجرور) نحو (في الدار رجلُ أو جملة مشتملة على فائدة نحو (تَصدَك غلامُهُ رجلُ ذكره في شرح التسهيل (ولم نره لغيره) (٤).

والثاني: تقدم استفهام نحو (هل فتَى فيكم)؟

والثالث: (تقدم نفي)(ه) نحو (ما خِلُّ لنا).

والرابع: الوصف نحو (رجلٌ من الكرام عندنا).

والحامس: العمل نحو (رغبةٌ في الحَيْر خَيرٌ).

والسادس: الإضافة (نحو عُملُ برَّ يَزَينُ. ويصح الاستغناء بالعمل عن الإضافة)(١)، لأن المضاف عامل (للجر على الأصح)(٧).

ولما لم يذكر جميع المسوغات قال: وليُقَسَ ما لم يُقَلَّ والضابط حمول الفائدة (٨).

ثم قال: والأصلُ في الأخبار أن تُؤخَّرا.

لأن الحبر وصف في المعنى فحقه أن يتساخر: وجوَّزُوا الشقديمَ إذْ لا ضرَرا مثاله (قولهم)(١) (قيميُّ أنا) و (مَشنُوءٌ مَنْ يَشْنَوُك)(١).

 ⁽١) أ، ج وفي ب (الابتداء بها لا يجرز).

⁽٢) (نمرة – بفتح النون وكسر الميم – كساء مخطط تلبسه الأحراب وجمعه تمار.

⁽٣) أ، أُج وفي ب (جار ومجرور).

⁽٤) ٻ، ج.

⁽٥) أ، وفي ب، ج (النفي).

⁽٦) ب، ج.

⁽v) آ، ج.

⁽٨) راجع الاشموني ١٩٦/، ٩٧، ٩٨.

⁽٩) ا، ب.

⁽۱۰) مشنوه: أي: ميغض، وهو خير مقدم، ومن مبتدأ مؤخر، والكوفسيون يقولون ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم.

ومنع الكوفيون تقليم الحبر إلا في (نحو)(١) (في داره زيد) وهم محجوجون بالسماع(٢) وقوله:

فَامْنُمْهُ حَيْنَ يَسْتُوِي الْجُزْآنِ مُرفًا ونُكُرًا هَادِمَى بَيَانِ

يعنى: أن الحبر يمنع من تقديمه أسباب: وهي خمسة:

الأول: أن يستوى الجزآن يعنى المبتدأ والخبر في التعريف مثل (صديقى زيد) و (العالم زيد) (1)^(٢) وفي التنكير مثل (أفسل منك أفضل منى)، ولا قرينة، فلو علم المخبر به (منهما)⁽³⁾ بقرينة جاز (التقديم)⁽⁴⁾ كقولك (أبو حنيفة أبو يوسف) فأبو حنيفة خبر مقدم، لأن المراد تشبيه أبي يوسف به.

والثانى: أن يكون الخبر فعلا يوهم تقديم فاعلية المبتدأ نحو (ويد قام)، فإن لم يوهم نحو (الزيدان قاما) أو (ويد قام أبوه) جاز التقديم، فتقول (قاما الزيدان) (وقام أبوه ويد)؛ لأن إستاد الفعل إلى الضمير أو السببى يعلم منه ابتدائية المتأخر.

فإن قلت: تقديم الحبر في نحو (قاما أخواك وقاموا إخبوتك) يوهم فاعلية المبتدأ على لغة أكلوني البرافيث.

قلت: قال في شموح التسهيل: لا يمنع ذلك من التقديم، لأن تقديم الحمور الحمور من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجع.

فإن قلت: أَطْلَق فَي قوله: كلّا إذا منا القمسلُ كان الحَسِراء وهو مقسيد بأن (يوهم)(١) فاعلية المبتدأ كما سبق.

قلت: كأنه استغنى عن (تقييده بتقييد ما قبله)(١٠).

⁽۱) آ، ب.

⁽۲) وإنما أجازه الكوفيون . . . لأن الضمير في قولك (في داره زيد) غير معتمد عليه، ألا ترى أن المقصود (في الدار زيد) وحصل هذا الضمير بالعرض. واحتج البصريون بالسماع حكى (تميمي أنا ومشنوء من يشتؤك) اهـ السيوطي في همع الهوامع ج1 ص٠٠٠٪.

⁽۲) ا، ج.

⁽٤) آ، ج.

⁽ہ) ب، ج.

⁽٦) أ، ب وفي ج (لايوهم).

⁽٧) أ، ج وفي ب (يتقيد فيره هن تقبيده).

والثالث: أن يقصد استعمال (المبتدأ)(١) منحصرًا في الخبر بإلا نحو (ما زيدٌ إلا كاتبً أو بإنما نحو (إنما زيدٌ كاتبً).

وتسامح في جعله الخبر محصورًا وإنما هو محصور فيه.

وقد ندر تقديم الخبر المقرون بإلا (مقدما)(٢) في الضرورة كقول الشاعر: فياربُّ هل إلا بكَ النصرُ يُرتَجى عليهم وهل إلا عليكَ المعولُّ (٢)

أو كان مُسنداً لذى لام ابتدا او لازم الصدر كمن لى مُنْجِدا والرابع: أن يكونَ الخبر مُسنَدًا لمبتدأ مقرون بَلام الابتداء لاستحقاقها الصدر نحو (لزيدٌ قائمٌ).

وأما قوله:

خالى لانت ومَنْ جَرِيرٌ خَالُهُۗۗ(١)

(۲) پ. (۱) ب، وفي أ، ج (ما المبتدأ).

(٣) البيت: للكميت بن زيد - شاعر مقدم عالم بلخات العرب خبيس بأيامها من شعسراء مضر المتعصبين على القحطانية.

والبيت من قصيدة طويلة يرثى فيها زيد بن على وابنه الحسين ويمدح بني هاشم وهو من الطويل. المعنى: مَا النصر عسلَى الأعدَّاء يرتجي إلاَّ بك، ولا المعول أي: الْآعتساد في الأمور لا يكونَّ إلا

الشاهد: على جواز تقيديم الخبر المحتصور بإلا للضرورة، وإنما كنان حقه أن يقبول وهل النصر يرتجى إلا بك وهل المعول إلا عليك.

مـواضعـه: ذكـره من شراح الألفـيـة: ابن الناظم ص٤٨، وابن هشـام ١٤٧/١، وابن عقـيل ١/ ١٣٥، وداود، والأشموني ١/ ٩٩، والسيوطي ص٧٩.

(٤) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - ويحثت فلم أعثر على قائله، وهو من الكامل. ويروى: اومن تميم خاله، ويروى الومن عويف خاله،

وهجزه: ينل العلاء ويكرم الاخوالا.

المشرح: ﴿العلاء سَ بَفْتِعَ الْعَيْنُ مَهِمَلَةُ عَدُودًا ﴿ الشَّرَفُ وَالرَّفَعَةُ ، وقيلٌ: هو مصدر على في المكان يعَلَى مثل رضي يرضَى، وأما في المرتبة والمنزلة فيقال: علا يعلو علوا.

الشاهد: في «خالي لانت» حيث قدم الخبر وهو قوله «خالي» على المبتدأ، وهو قوله «لانت» مع أن المبتدأ مقرون بلام الابتداء التي لهــا صـدر الكلام فلا يجوز أن يقال: زيد لقائم، وعن هذاً قالوا: إن قوله ﴿ لِخَالَى أَنْتِ ﴿ يَحْتَمَلُ أَمْسِرِينَ ؛ أَحَدَهُما : أَنْ يَكُونَ أَرَادَ ﴿ لِخَالَى أَنْتُ فَأَخُرُ اللَّامِ إلى الحبر ضرورة. والآخر أن يكونَ أراد ﴿لأنت خالى؛ فقدم الحبر على المبتدأ، وإن كانت فيهُ اللام ضرورة، قال ابن جني وأخبرني أبو على أن أبا الحسن حكى إن زيدا وجهه لحسن. فهذه أيضاً ضرورة، أهد،

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١٢٦/١، والأشموني ١٠٠/١، وداود.

فخرج على زيادة اللام أو حلف مبتدأ، أي: لهو أنت.

والخامس: أن يكون (الخير مستناً لمبتدأ)(١) لازم الصدر كاسم الاستفهام، والمضاف إلى أحدهما، وضمير الشأن، وكم الخبرية.

ومثل الاستفهام بقوله (من لي) وأمثلة البواقي ظاهرة.

وقوله (أو لازم الصدر) بالجر عطفًا على ذى لام ابتداء والتقدير أو (اللازم للصدر)(۱).

ثم قال:

ونحقُ عندى درهمٌ ولِي وطَرْ مَلْتَزَمٌ فيه تقدُّمُ الحَيرُ

يعنى: أن الخبر قد يلزم تقديمه لأسباب:

الأول: أن يكون تقديمه مسوغاً للابتداء (بالنكرة)(٢) نحو (عندى درهم ولى وطر) فمثل بالظرف والجار والمجرور.

وزاد في شرح التسهيل الجملة نحو (قصلك غلامُه رجل) كما تقدم.

والثاني: أن يعود على الخبر ضميـر من المبتدأ في نحو (في الدار ساكنها) إذ لو تأخر لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

(وتقدير)(1) كلامه (أنه)(1) يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه. يعنى: على الخبر ضمير من الشيء الذي يخبر (بالحبر)(1) عنه.

يمنى: من المبتدأ، ودعاه إلى هذه العبارة المستملة على هذا التعقيد ضيق النظم.

⁽۱) ا، ج.

⁽۲) ا، ج.

^{ُ(}۲) ا، بَ.

⁽٤) أ، ب وفي ج (ظاهر).

⁽ه) ب، ج رفي ا (ان).

⁽۲) آء ج.

فإن قلت: الضمير في قولك (في الدار ساكنها) اليس عائداً على الخبر؟ لأن الخبر ليس هنو المجرور وحده فكان ينبغي أن يقنول: كذا إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على ما التبس بالخبر أو على شيء في الخبر أو نحو ذلك.

قلت: ما التبس بالخبر (تنزل)(١) منزلة جزئه فلذلك اكتفى بذكر الخبر.

والثالث: أن يكون مستوجبًا للصدر نحو (أينَ من علمتهُ)؟ و (كيف زيد؟)، فإن الاستفهام له صدر الكلام.

وَالرابع: أن يكون المبتدأ (محمورا)(٢) بإلا نحو (ما لنا إلا اتباعُ أحمد) ﷺ. (أو معناها)(٢) وهو (إنما) نحو (إنما قام زيدٌ) وقوله:

وحذف ما يُعلم جائزٌ

فلو كان المجاب به نكرة نحو (درهم) فنى شرح التسهيل أن الحبر يقدر بعده قال: ولا يجوز أن يكون التقدير: (عندى درهم)⁽³⁾ إلا على ضعف.

ومثمال حلف المبتدأ (دنف) في جمواب (كيف زيد؟) أي: هو دنف: (أي: مريض) (٥) فحذف المبتدأ للعلم به (١).

فإن قلت: ظاهر قوله: فزيدً استُغنى عنه إذ عُرفُ.

أن المقدر هو الاسم الظاهر لا ضميره، والذي جرت به عمادة النحويين في ذلك أن يقدروا الضمير.

⁽١) أ، ب رفي ج (منزل).

⁽۲) أ، ب رفى ج (مقرونا).

⁽٣) ا، ج.

⁽٤) أ، ب.

^{.1(0)}

 ⁽٦) وقد يحدن الجزآن صعا إذا حملا محل المفرد كشوله تعالى (واللائي لم يحمضن) أي:
 فعمدتهن ثلاثة أشهر، فحمدنت هذه الجملة لوقوصها موقع مفرد، وهو (كذلك) لدلالة
 الجملة التي قبلها ~ وهي (فعدتهن ثلاثة أشهر) اهم أشموني ١٠٢/١.

قلت: تقديره بالظاهر هو الأصل، وإنما قدره النحاة (بالضمير)(١) لئلا يتوهم المغايرة.

وقوله: وَبَعْدَ لَوْلا غالبًا حَلْفُ الخبرْ حَتَّمٌ

يعنى أن الحبر يجب حذفه في أربعة مواضع:

الأول: بعد (لـــَولا) إذا كان كونًا مطلــقًا (وهو)(١) الغالب نـــحو (لولا زيدٌ لاكرمتك) أي: لولا زيد كائن أو موجود.

فإن كان خاصنا وُلا عليه وجب إثباته. قال المسنف: كقوله عليه الصلاة والسلام الولا قومك حديثو عهد بجاهلية (القمت البيت) (ال). (١).

وإن كان خاصا وله دليل جاز إثباته وحدفه نحو (لولا أنصارُ زيد حَمَوْهُ لم يَنْج)(٠).

ومنه قول المعرى:

.. فلولا الغمد يُمسكُهُ لسَالاً (١)

وصدره: يذيب الرهب منه كل عضب - وهو من قصيدة لامية من الوافر.

الإعراب: «بذيب» فعل مسفيارع «الرعب» فاعل «منه» جار ومسجرور متعلق به «كل» مسفعول «عضب» مسفياف إليه «فلولا» حرف استناع لوجود «الفيد» مسبئداً «يمسكه» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء - التي هي ضمير السيف مفعول والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لسالا» اللام واقعة في جنواب لولا وسال فعل مناض والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر.

⁽١) ب وفي أ، ج (بالمضمر).

⁽٢) ب، ج وفي أ الوهياء

⁽۲) آ، ب.

⁽٤) الخطاب: للسيئة هافشة: «حديثو صهد» قريبو زمن، وعمن روى هذه الرواية البخارى فى كتاب العلم من صحيحه «قومك» مبتدأ والكاف مضاف إليه «حديشو» خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم فوهده مسضاف إليه، واللام فى «لأقمت» واقعة فى جواب «لولا» وهو كون مقيد بالحداثة.

⁽٥) الدليل: لفظ أتصار: لأن شأن الناصر أن يحمى من ينصره.

⁽٦) البيت: لأبي العلاء أحمد بن عبد الله التنوعي المعرى الشاعر اللغوى صاحب التصانيف المتوفى سنة ٤٤٩هـ.

وإلى هذا التفصيل أشار بقوله (غالبًا) وهو مذهب الرمانى وابن الشجرى (1) و(الشلوبين) ومذهب الجمهور: أن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف مطلعًا بناء على أنه لا يكون إلا كونًا مطلعًا، وإذا أريد الكون الخاص (جعل مبتدأ) قيل: (لولا قيام زيد لاتيتك) فجعل مبتدأ، ولذلك لحنوا المعرى في قوله: (فلولا الغمد يُمسكه) وحاصل مذهبهم منع الإخبار بالخاص بعد لولا، وتأول ابن أبي الربيع قوله: في الحديث والولا) في المبيته على أن قوله: في الحديث عهدهم، مبتدأ وخبر وهي جملة مقدمة من تأخير، والتقدير: لولا قومك وحديث عهدهم، البيت على قواعد إبراهيم. ثم قبال عهدهم بالكفر حديث - قال: على أن هذه الرواية لم أرها من طريق صحيح، والروايات (المشهورات) (٧) في

المعنى: أن سيف هذا المدوح تهابه الرجال حتى إن السيوف يذوب حديدها، فلولا أن أضادها تحسكها لسالت لذوباتها من فزعها منه.

الشاهد قيه: «فلولا الغمد يمسكه» جمواز ذكر الخبر وهو «يمسكه» بعد لولا لأن الإمساك كون مقيد دل عليه دليل وهو المبتدأ، فإن شأن الغمد الإمساك.

مواضعه: ذكره من شيراح الألفية اين هشيام ١٥٦/١ وابن صقبيل ١٤٤/، وداود، والسندوبي، والأشموني ١٠٢/، وابن الناظم ص٥٢.

(۱) ابن الشجرى: هو هبة الله بن على بن عبد الله بن أبى الحسن الشريف أبو السعادات المعروف بابن الشجرى. قال ياقوت: نسب إلى بيت الشجرى من قبل أمه. وقال بعضهم: لأنه كان في بيته شجرة وليس في البلد غيرها.

ومن تصانيله في النحو: شرح اللمع لابن جني . . . ولد ببضداد في رمضان سنة خسسين وأربعمائة . ومات في سادس رمضان سنة تنتين وأربعين وخمسمائة .

- (٢) وهو الصواب (وهو الحق وشواهدها كفلق الصبح) اهـ سندويي.
 - (۲) ب.
 - (٤) راجم الأشموني والصبان ١٧٨/١.
 - (٥) أ، ج وفي ب (لو).
 - (١) ب، ج وفي أ (إلا).
 - (٧) أ، ج وفي ب (المشهورة).

الشرح: «يذيب» من أذاب إذابة - والإذابة: إسالة الحديد ونحوه من الجوامد «الرحب» الفزع والخوف «المضب» بفتح العين المهملة وسكون الضماد - السيف القاطع، «الغمد» - بكسر الغين وسكون الميم - غلاف السيف «لسالا» فعل ماض من السيلان واللام فيه للتأكيد والالف للإطلاق.

ذلك «لولا حدثـان قومك، ولولا حداثة قـومك، ولولا أن قومك حـديثو عـهد بجاهلية، ونحو ذلك.

والثانى: بعد مسبتداً هو نص في القسم نمحو (لَعسمرُكُ لاَفعلنَّ)(١) أى لعمركُ قسمى، وسد الجواب مُسكَّهُ.

والثالث: بعد (واو) مع (الناصَّة على المعية) نحو كُملُّ صانع (وما صنَع)(١). أي مقرونان خلافًا لمن لم يقفر(١) في (نحو)(١) هذا خبرًا.

والرابع: قبل حال لا يصلح جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور.

وشرط ذلك أن يكون المستدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال نحو (ضربى العبد مسيئًا) فمسيئًا حال من الضميس المستكن في الخبر المحذوف. وذلك الضمير يعود على العبد، وهو معمول للمصدر.

والتقدير: عند سيبويه (٥) إذا كان مسيئا، فالمصدر إذا عامل في العبد (الذي هو)(١) مفسر صاحبها.

أو يكون المبتدأ مضافا إلى المصدر إضافة بعض لكل أو كل لجميع نحو (أكثر ضربى زيدًا قسائمًا) أو (كل ضربى زيدًا قسائمًا) و (أقل شُربى السسويق ملتونًا)(٧٠)، (وبعض ضربى زيدًا قائمًا).

⁽۱) اللام لام الابتداء الوجمسوك مبتدأ ومسفاف إليه، والخبس محذوف وجوبا تقديره قسمى الاتعلن اللام لام القسسم، وأفعلن فعل مضارع مسبنى على الفتح لاتصاله بنون السوكيد والفاعل أنا.

⁽٢) ب وفي أ، ج (وصنعته).

⁽٣) قال ابن عسقیل ج۱ ص۱٤٥ (وقسیل: لا یحتاج إلی تقسدیر الخبر، لان مسعنی (کل رجل وضیعته) کسل رجل مع ضیعته. وهذا الکلام تام لا یحتاج إلی تقدیر خسبر، واختاره ابن عصفور فی شرح الایضاح) هد.

⁽٤) آ، ج.

⁽ه) قال سيبويه ج١ ص١٩٩ (وذلك قولك هذا بسرا أطبب منه رطبا، فإن شئت جعلته حينا قد مضى، وإن شئت جعلته حينا مستقبلا، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل وإذ كان فيما مضى) اهد.

⁽٦) أ، ج وثي ب (وهو).

 ⁽٧) المبتدأ اسم التفضيل وهو مضاف للمصدر، ولا يصح الإخبار عن أقل شربى بملتوت، لأن ر أقل الشرب لا يوصف بكونه ملتوتا، وإنما يوصف بذلك السويق.

والغرض أن يكون المضاف مصدرا في المعنى، ولا يختص ذلك بأنعل التفضيل. وإلى هذا أشار بقوله: وأنَّم تَبْييني الحقُّ منُوطًا بالحكم

والتقدير: إذا كان منوطا، وإن أردت الماضى قدرت إذ كان، هـذا مذهب ميبويه، وكان المقدرة تامة.

فإن قلت: فهلا كانت ناقصة والمنصوب خبر؛ لأن حلف الناقصة أكثر؟ قلت: منع ذلك أمران: التزام تنكيره ووقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعة كقول الشاعر:

خيرً اقتِرَابِي مِن المَوْلَى حَلَيْفَ رِضًا وشَرَّ بُعْدِي عنهُ وَهُو غَضْبَانُ (١)

وذهب الأخفش إلى أن الحبر للحلوف مصدر مضاف إلى ضمير صاحبها، والتقدير: ضربى زيدًا ضرب قائمًا، واخمتاره فى التسهيل(٢)، ولم يتعرض هنا لمواضع وجوب حلف المبتدأ.

⁽١) قال العينى: لم أقف على اسم قائله – وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط. الشرح: «حليف رضا» حليف – فسعيل من الحلف – بكسر الحاء وسكون اللام وهسو المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق، وأواد بالمولى: الحليف بالرضا.

الإحراب: «خير» مبتدأ «افترابي» مضاف إليه والياء مضاف إلى اقتراب وإضافة اقتراب إلى الياء إضافة المصدر لفاعله «من المولى» جار ومجرور مستعلق بالاقتراب «حليف» حال تسد مسد خبر المبتدأ، وصاحب هذا الحال ضمير مستتر يقع فاصلا لفعل محلوف، وهذا الفعل مع فاعله هو الخبر، وتقدير الكلام عند البصريين: خير اقترابي من المرلي إذا كان حليف رضا «وشر» الواو عاطفة، شر مبتدأ «بعدي» مسركب إضافي مجرور بإضافة المبتدأ إليه «وهو» الواو للحال، هو: مبتدأ «غضبان» خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبسره في محل نصب حال صد مسد خبر المبتدأ الذي هو «شر» وتقديره: وشر بعدي عن المولى إذا كان «أي وجد» والحال أنه خضبان.

الشاهد: في الوشر بعدى عنه وهو خضبان، حيث وقدعت الجملة الاسمية المقرونة بالواو موقع خبر المبتدأ.

وهذا الشطر حجة على سيبويه حيث منع من ذلك، وقال الحال التي هي جملة اسمية مقرونة بالواو لا تسد مسد الحبر إلا إذا كانت اسما منصوبا كسما في الشطر الأول من البيت وهو «حليف رضا» وخالفه في ذلك الكسائي والفراء واحتجا عليه بقول الشاعر: وشر بعدى عنه وهو غضبان، وقوله عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد».

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١٠٤/١، والسيوطي في همع الهوامع ١٠٧/١. (٢) قال في التسهيل ص٥٥ (والخبر الذي سدت مسده مصدر «مضاف» إلى صاحبها).

وذكر في غير هذا (الكتاب)^(۱) لمربعة مواضع:

الأول: ما أخبرً عنه بنعث مقطوع(١).

والثاني: ما أخبر عنه بمخصوص نعم^(١١).

والثالث: ما أخبر عنه بمصدر بدلا من اللفظ بفعله نحو: (سَمْعٌ وطاعةٌ)(؛). والرابع: ما أخبر عنه بصريح في القسم كقولهم (في ذِمَّتي لافعلنَّ)(١١٤٠).

وقد ذكر الأولين في هذا النظم في موضعهما.

وقوله: وأخبرُوا بالنَّينِ أو بأكثرا عَن وَاحد

يعني (عن غير)(١) متعدد وذلك شامل لصورتين:

إحداهما: متفق على جوازها (وهي)(١) أن يتعدد الخبر لفظا ويتحدد معنى^(١) نحو: (السرمانُ)^(١) حلوُّ حامضُ، ولا يجوز (فيها)(^(١) العطف خالافا لأبى على^(١١).

والأخرى: مختلف فيها (وهي)(١٢) أن يتعدد لفظا ومعنى، نحو: (هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا).

⁽١) أ، ب وني ج (الياب).

⁽٢) مقطوع للرقع، في معرض مدح أو ذم أو ترحم.

⁽٣) نعم ويئس المؤخر.

⁽٤) أي: أمري سمع وطاحة.

⁽a) أي: في ذمتي عهد أو ميثاق.

⁽٦) راجع الأشموني ١٠٥/١.

⁽٧) ب، ج.

⁽A) أ، ج رقي ب (وهر).

⁽٩) وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه من المبتدأ. اهـ أشموني ١٠٦/١.

⁽۱۰) اه چ.

⁽۱۱) أ، رَفَى بِ (فيه) وفي ج (فيهما).

⁽١٢) فإنه أجاز العطف نظرا إلى تغاير اللفظ. اهـ صبان ١/ ١٧٢.

⁽۱۳) آ، ج رقی ب (وهو)،

والصحيح جوازها بعطف وبغير عطف، خلافا لمن منعها بغير عطف.

وأما (إذا)(١) تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة (آ)(١) وحكما فلابد من العطف نحو: بنوك فقيه وكاتب وشاعر.

ومثال الحكم قوله تعالى ﴿ أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌّ وَلَهُو ۗ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُر ۗ ﴾ الخ

⁽۱) أ، ج.

⁽۲) أ، ج.

⁽٣) سورة الحديد ٢٠.

كان واخواتها

لما فرغ من أحكام المبتدأ والحبر أخذ يبين (نواسخهما)(١) وهى ثلاثة أقسام: قسم يرفع المبشدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما الحجازية (وأخواتها)(١) وأفعال المقاربة.

وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الحبر وهو (أن) وأخواتها و (لا) النافية للجنس. وقسم ينصبهما معا وهو ظننت وأخواتها، وأعلم وأخواتها.

وقد ذكر هذه النواسخ في سبعة أبواب وبدأ بكان وأخواتها فقال:

تَرفَعُ كَانَ ٱلْمُبْتِكَا اسما والخَبَرُ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ

لا خلاف في أنها تنصب الخبر، ومذهب البصريين أنها رفعت الاسم خلافا للكوفيين^(۲).

ثم ذكر أخواتها فقال: (ككان ظل) أي: ظل وما بعدها مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر.

وعدَّه الأقمال ثلاثة ألسام:

قسم يعمل العمل الملكور بلا شرط وهي (ثمانية)()) أولها كان (وِآخرها)())

وقسم يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه وهي الأربعة التي بعد ليس.

وقسم يعمل بشوط أن يقع صلة (لما) الظرفية وهو (دام).

وفَهُم هذا من النظم واضح، وشمل قوله: بعد نفى، كل نفى، وشبه النفى هو النهى نحو:

..... لا تَزَلُ ذَاكر المُوْت (١)

⁽۱) أ، ب. وفي ج (نواسخها).

⁽۲) ا، ج.

⁽٣) قالواً: هو باق على رفعه الأول.

⁽٤) أ، ب وفي ج (سيعة).

⁽٥) ب، ج وفي أ (وأغواتها).

 ⁽٦) قال العينى: ولم أقف على اسم قاتله – وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الخفيف.
 المعنى: صاحبى اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر.

والدعاء نحو: ولا زَالَ مُنْهَلا بِجَرعاتك القَطْرُ^(١).

فإن قلت: أطلق في قوله: ومعثل كان دام مسبّوقًا بِما وينبغي أن يقيد فيقول: المصدرية الظرفية.

قلت: أحال على المثال، فإنه إنما مثل للتقييد.

وقوله: وغيرُ ماضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَملا.

يعنى أن ما تصرف منها كالمضارع والأمر يعمل حمل الماضي.

= الإعراب: قصاح؟ منادى حلف منه ياء النداء وهو مسرخم ترخيما غير شياسى قشمر؟ فعل أمر وقاعله ضمير مستتر فيه قولا؟ ناهية قتزل؟ فعل مضارع ناقص مسجزوم بحرف النهي واسمه مستتر فيه قناكر؟ خبره قالموت؟ مسضاف إليه قنسيانه؟ مستثر فيه قناكر؟ خبره قالموت؟ مسضاف إليه قنسيانه؟ مستثر فيه قناكر؟ خبره قالموت؟

الشاهد: في «ولا تزل» فإنه أجرى فيه «زال» مجرى كان لتقدم شبه النفي وهو النهي.

مــواضعــه: ذكره مــن شراح الآلفــية: اين الناظم ص٤٠٥ وأبن هشــام ١٦٥/١ وابن عقــيل ١٩٢/١، وداود، والسندوبي، والمكودي ص٤٣، والاشموني ١١٠/١ وتمام البيت:

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

(١) البيت: لذى الرمة فيلان بن عقبة، وهو من قصينة رائية من الطويل.

وصفره: ألا يا اسلمي يا دار مي على البلي.

الشرح: «البلى» من بلى الشوب يبلى - على وزن رضي يرضى - أى خلق ورث، «منهسلا» منسكبا منصبا «جسرهائك»: الجرعاء: رملة مستوية لا تنسبت شيئا «القطر» الماء، وهو اسم جنس جمعى لقطرة.

المعتى: حفظك الله يا دار محبوبتى - علمى ما فسيك من قدم - من الفناء والزوال ووقساك صروف الدهر الستى تقضى على آثارك، ولا زال الغسيث يجودك حستى يبقى رحسابك رطبا مخضلا؛ لتدوم ذكرى الأحباب.

الإعراب: ﴿ اللَّهُ أَدَاهُ اسْتُفْتَاحَ وَتَنْبِيهِ ﴿ يَا ۚ حَرْفَ نَدَاءُ وَالْمَنَادَى مَحَذُوفَ.

والتقديس: يا دارمية السلمي فعل أمس وياء المخاطبة المؤنثة فساحل فيا دار» حرف نداء ومنادى منصوب سلمي مسقاف إليه «ولا» دعائية سلاوال» فعل ماض ناقص المنهلا خسير وال مقدم فهجوعسائك، جار ومجرور متعلق بقوله منهلا والكاف مضاف إليه القطر، اسم زال مؤخر.

الشاهد: في قولا زال عيث أجرى قزال مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصب الخبر لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص30 وابن هشام ١٦٥/١، وابن عقبيل ١٦٥/١، والشموني ١/١١٠.

ثم أشار إلى أن منها ما لا يتصرف بڤوله:

إِنَّ كَانَ خَيرُ المَاضِي مَنْهُ استُعملا

وكلها تتصرف إلا ليس باتفاق (١) ودام على الصحيع (٢).

وقوله: وَفِي جميعها توسُّطُ الْخَبَرُ الْجِزْ

يعنى: أن خبر عده الأفعال أصله التأخير ويجموز توسطه بينها وبين الاسم في جميعها حتى في (ليس) و (ما دام) كقوله:

. فليسَ سواءً عالمٌ وجهُولُ (٢٣)

وقول الآخر:

لا طِيبَ للعَيْشِ ما دَامَتْ مُنفَّصة لَذَّاتُهُ بادكارِ الموتِ والهَرَم(٤)

(١) لأنها كالحرف لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها فشابهته كذلك في عدم التعبرف اها أوضع المنالك وشرحه ١٨٨١.

(٢) تتصرف عند الأقلمين وقليل من ألمتأخرين قالوا: «إن لها مضارها وهو يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفا تاقعها».

ولا تتصرف عند الفراء وكثير من التأخرين - لأنها صلة الظرفية المصدرية وصلتها تلزم المضى؛ أما يدوم ودم ودائم، فمن تعسرفات دام التامة؛ اهـ أوضع المسالك وشرحه الشيخ النجار ١٨٨٨.

(٣) جزء من بيت قاله السموال بن هاديا الفساني اليهودي - من الطويل.

وصدره: سلى إن جهلت الناس منا ومنهم.

الشرح: «سلى . . . » كان السموال هذا قد خطب امرأة وخطبها غيره أيضا وكانت قد انكرت عليه فخاطبها بأبيات تضمنت هذا البيت.

فقال لها: أيتها المرأة إن جهلت حالنا فسلى الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمى حالنا وحالهم، فليس العالم بالشيء والجاهل به سواء.

الإحراب: «سلى» فعل أمر وياء المخاطبة فاعله (إن» شيرطية «جهلت» فعل ماض فعل الشرط وتاء المخاطبة فاعله وجنواب الشرط متحذوف «عنا» جنار ومجرور متعلق بقبوله سلى «دوعهم» جار ومجرور معطوف على ما قبله «فليس» فعل ماض ناقص «سواء» خبر ليس مقدم «عالم» اسم ليس مؤخر «وجهول» معطوف على عالم.

الشاهد: في الفليس سواء حالم وجبهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» عبلي اسمها وهو «عالم» وذلك جائز في الشعر وفيره خلافا لصاحب الإرشاد.

منواضعه: ذكتره من شراح الألفية: ابن الشاظم ص٥٥ وابن عقيل ١/ ٦٥١ والاشتنوني 1٢/١، والسيوطي من ١٣٠٠.

(٤) قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من البسيط. =

وحكى المصنف الإجماع على جـواز توسط خبر «ليس» تبعا للفـارسى وفيه خلاف (ضعيف)(١). والقاطع بالجواز قراءة ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا ﴾(١). (١).

ومنع ابن معط^(٤) توسط خبر ^و ما دام، ونسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره^(ه). وقوله: وككل منبَقَهُ دام حَظَر .

أى: كل النحاة أو العرب منع تقديم الخبس على «دام» وحظر بمعنى منع، ولذلك صورتان:

إحداهما: أن يتقدم على دماً ولا خلاف في منعها.

الشرح: «الأطيب» الطيب - بكسر الطاء وسكون الياء - اسم لما تستطيبه النفس «منغصة» اسم مفعول من التنغيص، وهو التكدير: ويقال: نغص فلان عيش فلان إذا كدره. «لذاته» جميع لذة - وهو ما يتلذذ به الإنسان، «ادكار» بتشديد الدال مكسورة - وأصله اذتكار فتلبت الناء دالا ثم قلبت الذال المعجمة دالا ثم أدغمت الدال في الدال، ومنه قوله تعالى (وادكر بعد أمة).

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب فيها العسيش ما دام يتذكر أيام الهرم التي تجيئه باسقامها وأوجاعها ولا ينسى أنه مقبل على الموت لا محالة.

الإصراب: «لاطيب» لا نافية للجنس واسمسها «العيش» جار ومجرور متسعلق بمحذوف خبر لا «ما» مسعدرية ظرفية «دامت» فعل ماض ناقص والتساء للتأنيث «منفصسة» خبر دام مسقدم ولذاته» اسم دام مؤخر والهاء مفساف إليه «بادكار» جسار ومجرور مستعلق بقوله منفسصة «الموت» مضاف إليه «والهرم» معطوف عليه.

الشاهد: في اما دامت منفصة لذاته، حيث قدم خير ما دامت على اسمه وهو جائز وواقع-مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٥، وابن هشام ١٧١/، والسندويي والاصطهناوي، والاشموني ١/١١٧، والسيوطي ص١٣١ وابن عقيل ١٥٦/١.

(۱) ومنعه - أى التوسط - بعضهم في ليس تشبيسها بما وهو محجوج بالسماع والخلاف في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه - وهو الذي منع التوسط ولم ينظفر به ابن منالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعا للفارسي وابن الدهان وابن عصفور، والسيوطي في الهمم ١١٧/١.

(٢) سورة البقرة ١٧٧ - بنصب «البر» حمزة وحفص.

(٣) ا، ج.

(٤) تقدم التعريف به في المقدمة.

(٥) والصحيح جوازه - ابن عقيل ١٥٦/١.

والأخرى: أن يتقدم على قدام؛ مبعد قما».

وظاهر كلامه أنه مجمع على منعها (أيضًا)(١)، وفيه نظر.

لأن المنع معلل يعلنين: إحداهما، عدم تصرفها (وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق، بدليل اختلافهم في (ليس) مع الإجماع على عدم تصرفها).

والأخرى: أن (مه)(٢) موصول خرفى ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه، وقد أجاز كثير (من النحويين)(٢) الفصل بين الموصول الحرفى وبين صلته إذا كان فير عامل (كما) المصدرية(1).

ثم قال: كُذَاكُ سَبَّقُ خَبَر مَا النَّافِيةُ.

يعنى أنه يمنع تقديم خبر المقرون بما النافية عسلى (ما) لأن (ما) لهسا صدر الكلام، فلا يجوز أن يقال: (فاضلا ما كان زيد) (ولا جاهلا ما زال عمرو).

وقال فى شرح الكافية (٥): وكالاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن (ما) عندهم لا يلزم تصديرها، ووافق ابن كسيسان البصريين فى (ما كان) ونسحوه وخالفهم فى (ما زال) ونحوه لأن (نفيها)(١) إيجاب.

فإن قلت: قول (كذاك) يوهم أنه مجمع عليه لتشبيهه (بالمجمع)(١٠) عليه قلت: إنما أراد أن هذا مثل ذاك في المنع لا في كونه مجمعا عليه.

أما الخلاف في (ما زال) وأخواتها فشهير.

وأما (ما كان) ونحبوها فحكى فى البسيط: الاتفاق على منع تقديم خبرها على (ما) وقد تقدم نقل الحلاف.

وفهم من كلام الناظم مسألتان:

⁽۱) ا، ج.

⁽۲) أ، ج.

⁽٣) ا، ب.

⁽٤) راجع الأشموني ١١٣/١.

⁽٥) راجع شرح الكافية ورقة ١٩.

⁽٦) ب، ج رفي أ (فيها).

⁽٧) ب، ج وفي أ (بالجمع).

الأولى أنه يجوز توسط الخبــر بين (ما) والمنفى بها نحو (مــا عالما «كان»(١) ريد).

ومنعه بعضهم، والصحيح الجواز.

الثانية: أن النافي إن كان غير (ما) جار التقديم(٢).

قال في شرح الكافية: عند الجميع، وحكى الخلاف عن الفراء في التسهيل^(٣).

فإن قلت: ما فائدة قوله: فجيءُ بها متلوكًا لا تاليهُ؟.

قلت: تقرير الحكم وتوكيده والتنبيه على علة منع التقديم، وهو أن (ما) لها صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة.

ثم قال: ومنع سبن خبر ليس اصطنى. يعنى أن المختار (منع)(1) تقديم خبر ليس عليها (وفاقا)(6) للكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي. والزجاج والفارسي في الحليبات(1) والجرجاتي(1) وأكثر المتأخرين، وذلك لفمفها بعدم الشصرف وشبهها (عا) النافية(٨).

وأجبب بأن معمون الحبر هنا ظرف، والظروف يتوسع فيها

⁽۱) أه ج رئی ب (زال).

⁽٢) راجع الأشموني ١١٤/١.

⁽٣) راجع شرح الكافية ورقة ١٩ والتسهيل ص٥٤.

⁽٤) أ، بُ وفي ج (عدم).

⁽٥) أ، ب وفي ج (وفقا).

 ⁽٦) الحلبيات: كـتاب لأبي على الفارسي، رتبها مـسائل وأبواب تشتمل على مـفردات لغوية وتصريفها وموارد استعمالها إفرادا وجمـعا، وذكر جملا من أبنية الأفعال الثلاثية والرباعية وما جاء منها معتل الملام والعين، وإعراب بعض آيات القرآن الكريم - وأملاها بحلب.

⁽٧) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحبوي، كان من كبار أثمة النحو والبلاغة بجسرجان. أخذ النحو عن مسحمد بن الحسين المصروف بالفضل، وهو ابن أخت الفارسي ولم يأخذ عسن غيره، لأنه لم يخرج من بلده، وقرأ ونظر في تسمائيف النحاة، وله تصانيف كثيرة منها شرح الإيضاح والجمل وإعجاز القرآن، ومات سنة ٤٧٤هـ.

 ⁽٨) وحجمة من أجاز قوله تعمالي (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) لما علم من أن تقديم المعمول - يوم يأتيهم - يؤذن بجواز تقديم العامل

تنبيه:

ينسخى أن يكون الحلاف في خبير (ليس) المستثنى بها، بل ينسخى أن يمنع التقليم (فيها)(١) قولا واحدا. واقتضى سكوته عن سائر أفعال الباب، أنه يجوز تقديم خبرها عليها.

ثم إن أفعال هذا الباب قسمان:

أحدهما: يستعمل تاما وناقصا، والآخر لا يستعمل إلا ناقصا.

فأشار إلى ذلك بقولِع: وَفُو تَمِامٍ مَا بِرِفْعٍ يَكَتَّفِي.

اي: التام من هذه الأفعال: هو ما اكتبفى بالمرفوع، ولم يفتقر إلى منصوب نحو ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةً ﴾ (٢٠).

دوما سواً؛ ناقصٌ وهو الذي لا يكتفي بالمرفوع.

ولهذا سمييت هذه الأفعال ناقصة لا لأنها «سُلبت» (٣) الدلالة على المهدر خلافا لجمهور البصريين لوجُود مصدرها عاملا (عملها)(٤) في قوله:

..... وكونُكَ إياهُ عَلَيكَ يَسْيرُ^{وهَ) .}

وأيضًا فإن «مسى» لا يتقدم خيرها إجماعا، لعدم تصرفها مع عدم الأختلاف في فعليتها، فلي فعليتها، فلي فعليتها، الله المعرف عليه أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها. الهد التموني ج١ مس١١٤.

وأيضًا لم يرد من لسان العسرب تقدم خبرها عليها اهد ابن هـقيل ج١ ص١٥٩ وإلى المنع أميل للحجة القوية.

- (۱) آه ڇ.
- (٢) مبورة البقرة ٢٨٠.
- (۲) آ، ج ونی ب فصلوبة ۹.
- (٤) أ، ب رقى ج التى صملها».
- (٥) قال العيني: لم أقف على اسم قائله وبالبحث لم أحثر على قائله.

وصدره: ببذل وحلم ساد في قومه الفتي - وهو من الطويل.

الشرح: «بذل» البذل. بالباء الموحدة والذال المعجمة وهو العطاء «ساد» من السيادة وهي الرفعة وعظم الشأن «إيام» الضمير فيه يرجع إلى الفتي.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه بهـ ذلُّ المال والحَلْم، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل. ثم قال:والنَّقص ُ فِي فَتِئَ لِيس زَالَ دائمًا تُفِي يعنى: أن هذه (الأفعال)(١) الثلاثة. أعنى ليس وزال وفتيّ. تلزم النقص ولا تستعمل ثامة.

وأجاز الفارسي في الحلبيات: وقوع «زال؛ تامة قياسا لا سماها.

ثم قال:

ولا يَلِي العامِلَ معمُّولُ الْحَبِرُ إِلا إِذَا ظَرُفا الَّيَ أَوْ حَرْفَ جَرُّ

هذا مذهب البسريين، والعسامل هنا هو «كان وأخواتها» فلا يجسور «كان طعامك ريد» آكلاً «لأنه»(٢) ليس بظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفا أو مسجرورا نحو «كان عندك أو في الدار زيدٌ قائماً» جاز للتوسع في الظرف والمجرور.

وأجاز الكوفيون «طعامَكَ زيدٌ آكلاً» ونحوه، واحتجوا بقول الشاعر: قَنافِلُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهِمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا (٣)

الإحراب: «ببذل» جار ومجرور متعملق بساد «وحلم» عطف عليه «ساد» فسعل ماض «في
قومه» جار ومجرور متعلق بساد «الفتى» فاعل «وكونك» مبتدأ وهو مصدر من كان الناقصة
يحتماج إلى اسم وخبر، فأمما اسممه فالكاف المتمللة به «إياه» خبره وخبر الكون قوله
هيسير»، «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير.

الشاهد: في «كونك إياه» حيث أجرى مصدر كنان الناقصة منجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

وفيه دلالة أيضًا على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كغيرها من الأفعال.

وهذا البيت رد على من زعم أن الكون مصدر لكان التامة.

مواضعه: ذكره من شُسراحُ الألفيـة: ابن الناظم ص٥٥، وابن هشام ١٦٦٧، وابن عـقيل ١/١٥٥، والأشموني ١١٢٢.

(۱) أ، ب.

(٢) أ، ج وفي ب (إذا.

 (٣) البيت: للفرودق - همام بن غالب - يهجو به قوم حرير ويرميهم بالفجور والخيانة. وهو من الطويل.

الشرح: «قنافذ» جمع قنقذ - بضمتين بينهما سكون - والأنثى قنفذة، وهو حيوان شائك معروف ينام نهارا ويصحو ليلا ليبحث عما يقتات به، ويضرب به المثل في السرى. فيقال: هو أسرى من قنفذ، «هداجون» جمع هداج - بضتح الهاء وتشديد الدال - من الهدجان، وهو مشية الشيخ الضعيف، «عطية»اسم رجل وهو أبو جرير.

فأولَى كان (إياهم) وهو معمول الخبر.

وهذا ونحوه متأول عند البصريين، وقد أشار إلى تأويله بقوله:

ومُضمر الشَّانِ اسمًا انْوِ إِنْ وقَعْ ﴿ مُوهمُ مَا اسْتِبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

یعنی: (إذا)^(۱) وقع شیء موهم جدواز ما منعناه کدالبیت المتقدم، فانو فی العامل ضمیر شأن پحول بینه ویین المجمول، والجملة بعده خبر، فیکون اسم کان فی البیت ضمید شأن منوی دوعطیة، مبتدأ و دعود، خبره دو ایاهم، معمول عود والجملة خبر کان.

وقد قيل في البيت غير هذا.

ووائق بعض البصريين على جنواز إيلاء المعمول هذه الأفعال إن تقندم الخبر على الاسم نحو: «كان طعامك آكلا زيد».

ثم قال:

وقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَسُو كِما كَانَ أَصِيحٌ عِلْمَ مَنْ تَقَدُّما

المعنى: هؤلاء قوم شبيهسون بالقناقذ يمشون ثيلا وراء البيوت للخيانة والفجسور مشية الشيخ الهرم ثشلا يشعر يهم أحد، وقد اكتسبوا هذه الصفة اللمسمة من عطيسة أبى جرير لأنه علمهم ذلك وعودهم إياه.

الإحراب: «قتافله عبر لبتدا مسحلوف تقديره هم «هداجون» صفة له «حول» ظرف مستعلق بهداجون «بيوتهم» مضاف إليه» والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر وما يحتمل أن تكون موصولا حرفيا «كان» فسمل ناقص «إياهم» مفعول مسقدم على جامله وهو حود «حطية» اسم كان «حبودا» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه وجعلة الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان».

الشاهد: في «يما كان إياهم عطية عودا» حيث تقدم معمول خير كان وهو «إياهم» وليس بظرف ولا جار ولا مجرور على رأى الكوفين – وارتفسيت رأى البصريين، وخرج البيت على منا يأتي (وخرج على زيادة «كنان» أو إضمنار الاسم مرادا به الشنان، أو راجمنا – على منا وهليه فعطية مبتدأ، وقيل ضرورة) اهد أوضح المسالك ١١٧/١، والاشموني ١١٦/١.

مواضعه: ذكره من شمواح الألفية: ابن الناظم ص٥٧، وابن هشام ١٠٥/، وابن عـقيل ١/ ١٦٠، والأشموني ١/ ١١٧، والمكودي ص٣٥، والسيوطي ص٢٢، وأيضا ذكره في همم الهوامع ١١٨/١، والشاهد ٧٣٩ في خزانة الأدب.

(١) أ، ج وفي ب النه.

هما، مبتدأ فوأصح، خبره فكان، واثلة بين جزءى الجملة.

وفهم من قوله: «تُزادُ كان» أنها إنما تزاد بلفظ الماضي(١) وقد الدرا(١) زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عَقيل:

انت تكونُ ماجدٌ نبيلُ (۳)

وفهم من قوله: (في حَـشوٍ) أنها لا تزاد في غيره خلاف للفراء في إجازته ويادتها آخرا(1).

وفهم من تخصيص الحكم بها أن غيرها لا يزاد، وقد شذ زيادة (أصبح، وأمسى)(٥).

وأجاز بعضهم زيادة (أضحى) وسائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى. ثم قال: ويَحْدُنُونَهَا ويُبْقُونَ الْحَبَرُ ويعدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

(۱) لخفته. (۲) ب، ج رفی أ «ورد».

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز المسدس. قاتلته أم عقيل بن أبى طالب وهي قاطمة بنت اسد، زوج أبى طالب - تقوله وهي ترقص ابنها عقيلا.

وتمامه: إذا تهبُّ شمال بليل.

الشرح: «ماجد»: كريم «نبيل» قاضل وشريف «نهب» مضارع هبت الربح هبويا وهبيبا، إذا هاجت «شهال» - بضنع الشين وسكون الميم وضنح الهمسزة - هي ربح نهب من ناحية القطب «بليل» بفتع الباء وكسر اللام وسكون الياء مبلولة بالماء.

المعنى: أنت يا عقيل كريم شريف ذكى الفؤاد دائما. والستقييد بوقت هبوب هذه الرياح جرى على عادة العرب في ذلك، ولأن هذا الوقت نكثر فيه الطراق.

الإحراب: «انت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» وائدة «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفة «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل منضارع «شمال» فاعل «بليل» نعت، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط معذوف يدل عليه الكلام.

الشاهد: ويادة «تكون» بين المبتدأ بلفظ المضارع، وهو قليل والثابت زيادة كان لأنها مبنية لشبه الحرف، بخلاف المضارع، فإنه معرب لشبه الأسماء.

مواضعه: ذكره من شــراح الالقيــة: ابن الناظم ص٥٨، وابن هشام ١/ ١٨٠، وابن هــقيل ١/ ١٦٥، والاصطهناوي، و الاشموني ١١٨/١، والسيوطي ص٣٣ وهمعه ١/ ١٢٠.

(٤) نحو الله قائم كان، قياسا على إلغاء ظن أخرا، ورد بعدم سماعه والزيادة خلاف الأصل. اهد همم ١/١٢٠.

(٥) شذ قولهم فما أصبح ابردها، وما أمسى أدفأها، روى ذلك الكوفيون أشموني ١١٨/١

كثر فى (كلامهم)(1) حلف (كأن) مع اسمها وإبقاء خبرها بعد (إن) الشرطية كقولهم (المرء مجزى بعسمله إن خيراً فخير وإن شرًا فشراً أى: إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير.

وفي هذا المثال ونحوه أربعة أوجه:

الأول: نصب: الأولى ورقع الثاني، وهو أرجحها، لأن فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إن) وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد.

والثانى: (٢) عكسم، وهو أضعفها، لأن فيه إضمار (كان) وخبرها بعد الهاه وإنه وإنه المسبار ناصب مع المبتدأ بعد الفاء، وكالاهما قليل. (ولذلك)(٢) لم يذكره سيبويه(٤).

والثالث: رفيهما.

والرابع: نصبهما وهما متوسطان.

ومذهب الشلوبين؛ اتهما متكافئان. وقال أبن عصفور: إن رفعهما أحسن من (٥) نصبهما، والمسألة مشهورة،

وبعد (لو) ك**ت**وله:

جُنُودُه ضاق عنها السَّهُلُ والجَبِلُ (١١

لا يأمَنِ الدُّهرَ ذُو بَغْي ولُو مَلكا

⁽۱) ب، ج ونی ا (کلام).

⁽۲) ا، ج.

⁽٣) ج رَفَى أ، ب اكلك،

⁽٤) الكتاب ج١ ص١٣٠.

⁽ه) ا، ج.

⁽٦) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. وبالبحث لم أحثر على قائله، وهو من البسيط.

الشرح: «بغي» ظلم ومجاورة للحد، والسغى على ضربين: أحدهما محمود، وهو تجاوز العدل إلى الباطل، اهد الاصفهائي، العدل إلى الباطل، اهد الاصفهائي، «جنوده ضاق عنها اللمهل والجبل» يريد أن جنده كثيرون، وأن أعوانه فوق الحصر والعد.

المعنى: يحذر من عواقب البغى اللَّميم، ويشير إلى أن مَالَ البَاغي وخيم وعقباه البَّمة، مهما يكن من شأنه ولو أن له جنودا وأهوانا بعدد الرمل والحصي والتراب.

الإعراب: «لا؛ ناهية «يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وحوك بالكسسر للتخلسص من التنقاء الساكنين «الدهر» مضغول به «ذو» قناهل يأمن مرفوع بالوار «بغي» مضناف إليه =

أي: ولو كان الباغي ملكا.

وقل حذفها (مع)^(۱) غير فإنه و (لو) ومنه قول الراجز:

مِن لَدُ شَوْلًا وَإِلَى إِثْلَاثِهَا(١)

اى: مِن لَدُ أَنْ كَانتْ شَوْلًا("). ثم قال:

= الولوا الوار عاطفة على محذوف لو حرف شرط غير جازم الملكا تحير لكان المحذوفة مع اسميها والتقدير: ولو كان الباغي ملكا وجيملة كان واسميها وخبيرها هي شرط لو والجنواب محذوف والتقدير: لو كان الباغي ملكا فلا يأمن الدهر اجنوده مبيداً ومضاف إليه اضاق فعل مياض العنها متعلق بضاق السهل ضاق اوالجبل عطف عليه، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: في «ولو ملكا» حيث حذف (كان) مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية.

مواضعه: دكره من شمراح الألفية: ابن الناظم ص٥٨، وابن هشام ١/١٨٥، والاشموني (١١٩/، والمكودي ص٣٥، والسيوطي ص٣٣.

(۱) ب رفی آ، ج دہمدہ.

(۲) هذا كلام تقوله العرب ويجرى بينها مجرى المثل، وهو من الرجز المشطر، وأنشده، سيبويه ج١ ص١٣٤ ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبت لقائله بشيء - ويحثت فلم أمثر على قائله.

الشرح: «شولا» قبيل هو مصدر شالت السناقة بذنيها: أى رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة – على غير قياس – والشسائلة الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها، (إثلاثها» بكسر الهمزة وسكون الناء – مصدر أتلت الناقة: إذا تبعها ولدها.

المعنى: علمت كذا وكذا مـثلا - من حين كانت النياق شوائل إلى أن تبـعها أولادها، أو من وقت أن كانت ترقم أنتابها للقاح إلى وقت تبعية أولادها لها.

الإحراب: «من لدا جار ومجرور متعلق بمحذوف «شولا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: من لد أن كانت الناقة شولا «فإلى» حرف جر «إتلائها» مجرور بإلى وها مضاف إليه والجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، والتقدير: حدث ذلك من لد كانت شولا فاستمر إلى إتلائها.

الشاهد: في دمن لد شولاً؛ حيث حذف «كان» واسمها، وأبقى خبرها وهو «شولاً» بعد «لد» وهو قليل لأنه إنما يكثر بعد «إن، لو».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٥ رابن عقيل ١٦٧/١، والاصطهناوي، والمكودي ص٣٥، والأشبوني ١٦٩/١، وابن هشام ١٨٦/١، وأيضا ذكره في معنى اللهيب ٢٨٢/١، والسبيوطي في همع الهوامع ١٢٢/١ والشاهد رقم ٢٥٢ في خرانة الأدب، وكتاب سيبويه.

(٣) راجع الأشموني ١١٩/١.

وبعدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارتُكِبْ كَمِثْلِ (أَمَّا انْتَ بَرَّا فَاقْتَرِبْ)

يمنى: أن (كان)(١) حلفت أيسضا بعد (أن) المصدرية، (وأبقى)(٢) اسمسها وخبرها وعوض عنها (ما) فصار حسلفها واجبا، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض خلافا للمبرد في إجازته (أما أنت منطلقا انطلقتُ)(٢) ويجعل (ما) زائدة.

والأصل في قوله: أما أنت برا فاقترب، لأن كنت برا. فحذف لام التعليل لأن حذفها مع (أن) مطرد، ثم حذف (كان) فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ثم عُرَّض (عنها)(٤) (ما) فأنت اسمها وبرا خبرها.

ثم قال:

وَمِن مُضارِج لِكَانَ مُنْجِزِمْ لَمُ تُحْلَفُ نُونٌ وهُو حَلَفٌ ما التَّزِمْ

مضارع (كان) يكون. فإذا دخل (عليه)(١) الجازم سكنت نونه، ثم حذفت الواو، لالتقاء الساكنين نحو (لم يكن)(١) ثم بعد ذلك يجوز حذف نونه تخفيفا لكثرة الاستعمال مطلقا عند يونس ويشرط أن يكون بعدها متحرك عند سيبويه(١) ويشهد ليونس قول الشاهر:

فإنْ لَمْ تَكُ المِرآةُ أَبِدَتُ وسَامَةً فَيَعْمِ (١) فَقَدَ أَبِدَتِ المِرآةُ جَبُّهَةَ ضَيَّغُمِ

⁽۱) ب، ج رنی ا دکانت،

⁽٢) ب، ج رني أ فيقاءه. "

 ⁽٣) وذلك حيث تقع «أن» موقع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بآخر.
 وأجازه المبرد «أي على زيادة «ما» لا أنها عوض» خضري ١١٨/١.

⁽٤) أ، ج رفي ب (منها).

⁽ه) پ، ج.

⁽٦) سورة النساء ١٣٧.

⁽۷) قال سيبويه ج١ ص١٢ (واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل فليس كل حرف يحدف منه شيء ويشبت فيه نحو يك ويكن ولم أبل وأبال

 ⁽A) قائله: الخنجر بن صخر الأسدى - وهو من الطويل.

الشرح: «المرآة – بكسير الميم وسكون الراء المهملة – مسعروفية، وإنما سميت بذلسك لأنها آلة الرؤية «أبدت»: أظهرت، هوسامية» – بفتح الواو وتخفيف السين المهملة – جسمالا ويهاء منظر، وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم، على سنال ظرف فهو ظريف – «ضيخسم» =

قال المصنف: وبقوله أقول؛ إذ لا ضرورة في البيت لإمكان أن يسقال: فإن لم تكُن المرآة أخفت وسامة (١)، إلا أن الإثبات قبل الساكن أكثر وبه ورد القرآن (٢).

فإن قلت: هل حذف النون مخصوص بالناقصة؟.

قلت: لا، بل هو كثير في الناقصة.

ومن وروده في التامة قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُكُ حُسَنَةً يُضَاعِفُهَا ﴾ (٣).

بفتح الضاد وسكون الياء وفتح الفين - وهو الأسد، وأصل اشتضاقه من الضغم، وهو العض والياء فيه زائدة للإلحاق بجعفر.

للعنى: كان هذا الشاعر قد نظر فى المرآة فلم يرقه منظره ولا أعجبه شكله فأراد أن يسلى نفسه بأنه إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعلم فإن صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوهما فوق الإعجاب.

الإصراب: وإن شرطية ولم حرف نفى وتك فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحفوفة للتخفيف والمرآة اسم تكن وأبلت فعل ماض والناء للتأنيث والفاعل ضمير مستر والجملة فى مسحل نصب خبر تكن وجملة تكن واسمها وخبرها فى محل جزم فعل الشرط وفقد الفاء داخلة على جواب الشرط قد حرف تحقيق وأبلت فعل ماض والناء للتأنيث والمرآة فاعل وجبهة مفعول به وضيفم مضاف إليه والجملة في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد: في «لم تك المرآة» حيث حلف النون من مفسارع «كان» المجزوم بالسكون مع أنه قد وليسها حرف ساكن وهو اللام من «المرآة» لأن الألف الوصل فلا حركة لها حين الوصل.

مواضعه: ذكره من شــراح الألفيــة: ابن الناظم ص٥٩، وابن هشام ١٩١/، والأشــمونى ١/ ١٢٠، والسيوطى في همع الهوامع ١٣٢/١.

(١) وقد قرئ شاذا «لم يك الذين كفروا».

(٢) قال تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم).

(٣) سورة النساء ٤٠ وقراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان.

۔ فصل

هي دما ولا ولات وإن المُشبِّهات بليس،

هذه الأحرف مسن باب «كان» وإن فصلست عنها، لأنهسا «حروف»(۱) وتلك أفعال.

قال:

إحمَالَ «لَيْسَ، أُحمِلَتْ «ما» دُونَ «إنْ» ﴿ معَ بِمَّا النَّفِي وترتيبٍ زُكِنْ

«ما» النافية حوف مهمل هند «بني» (٢) تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه (٣).

وألحقه أهل الحسجاز بليس، لأنها لنفى الحسال غالباً. فأعملوه عسملها، وبه «ورده أنَّ القرآن، قال تعالى: (ما هذا بشرا)(ه) (ما هن أمهاتهم)(١).

ومن أعملها شرط في إعمالها شروطا:

الأول: فَقُد «إن» الزائدة، فلو وجدت بطل العمل نحو «ما إنْ زيدٌ قائمٌ».

قال في شرح التسبهيل: دون خبلاف، وحكى غيره عن الكوفيدين إجازة النصب.

والثاني: بقاء النفي، فلو انتقض «النفي»(٧) بإلا بطل العمل نحو «ما زيدً إلا قائم».

والشالث: الترتيب، وهو (تقديم)(١) الاسم على الخبر، فلو تقدم الخبر (عليه)(١) بطل العمل نحو (ما قائمٌ زيدٌ).

⁽١) ب، وفي أ، ج (أحرف).

⁽۲) ا، ب.

⁽٣) أي: اختصاصه بالأسماء.

⁽٤) أ، ج وفي ب (جاء).

⁽۵) سورة يوسف ۳۱.

⁽٦) سورة للجادلة ٢.

⁽٧) ب.

⁽A) أ، ج وفي ب (تقدم).

⁽٩) ا، ب.

وفي هذين الشرطين خلاف.

قال في شرح الستسهيل: وقد تسعمل متوسطا خسبرها، وموجب بإلا. وفاقا لسيبويه في الأول، وليونس في الثاني.

والرابع: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإن تقدم وليس بظرف ولا مجرور بطل العمل نحو (ما طعامك زيدً اكِلُ^(١). وأجاز ابن كيسان نصب (أكل) ونحوه (مع)^(١) تقديم المعمول.

فإن قيل: وينبغي لمن أجاز تقديم الحبر، أن يجيز تقديم (معموله)(٣)

(قلت: ليس بلازم)(١)، (لأنه)(٥) يلزم من تقديم المسمسول إيلاء العمامل معمول غيره، ولا يلزم ذلك (مع)(١) تقديم الخبر.

فإن كان المعمول ظرفا أو مسجرورا جاز تقديمه على الاسم مع بقاء العمل نحو «ما عندك أحد قائماً»، «وما بي أنت معنيا».

فإن قلت: من أين يؤخذ (هذا)(١) الشرط الرابع من كلامه؟

قلت: من قوله: وَسَبَقَ حوف جرٍّ ... البيت، فإن مفهومه أن معمول الخبر إن لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإنه لا يجوز تقديمه مع بقاء العمل، ثم قال:

وَرَفْعَ مُعْطُوفِ بِلَكُنْ أَو بِيلْ مِن بعد منصوبِ بما الزم حيثُ حلُّ

⁽١) زاد ابن عقيل شرطين:٠

الا تتكرر «ما» فإن تكررت يطل هملها نحو «ما مــا ريد قائم» فالأولى نافيــة والثانية نفى
 النفى فيقى إثباتا، ولا يجور نصب «قائم» وأجاره بعضهم.

٢- ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو أما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ بهه فبشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن اماء وأجازه قوم اهـ ١٧٣/١.

⁽۲) أ، ب وفي ج (منع).

⁽٣) أ، ج وفي ب (المعمول).

⁽٤) ا، ج.

⁽٥) في آ (لأنه أجاز تقديم الحبر أن يجيز تقديم معموله) وسقط من ب، ج والكلام مستقيم بدون ذكر أجاز التقديم إلخ.

⁽٦) أ، ب وني ج (من).

⁽۷) ج.

إذا عطف على متصنوب ما وهو خينزها «بيل أو لكن» وجب رفع المعطوف وجعل خير منتشبة متعلوف، لأن المنعطوف بهمنا موجب و «ما» لا تعنمل في الموجب، فإن عطف بحوف لا يوجب كالواو والفاء «نعنب المعطوف»(١).

واعلم أن الناظم تجوز في تسمية ما بعد (بل ولكن) معطوفا، وليس (هو)(٢) بمعطوف بل هو خير ميتدا أوبل ولكن) حرفا ابتداء.

ثم قال:

وَيَمْدُ مَا وَلِيْسَ جَوَّ البَّا الْحَبَرُ وَيَعْدُ لَا وَنَغْيِ كَانَ قَد يُجَرَّ مثاله بعد امله الوما ويُك بظلام للعَبيدِه (**).

(ولا خلاف في زيادة «الباء» بعد «ما» الحجازية، ومنع الفارسي والزمخشري ويادتها بعد «ما» التميمية، والصحيح الجواز لوجود ذلك في أشعار بني عميم)(١٠).

وبعد اليس» (نعور)(٥) (آليسُ الله بكاف عبلهُ)(١).

وبعد (لا) قول سُواد بن قارب:

فَكُنَّ لِي شَفْيِعا يُومَّ لانُّو شَفَاعة مِنْ عَنْ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ(١٠)

(١) قال ابن صقيل: (جماز الرقع والنصب والمختبار النصب نحو، ما زيد قبائما ولا قباعدا) ويجوز الرقع فتقول فولا قاعده وهو خبر لمبتدأ محدوف) اهم ١٧٥/١.

(۲) أ، ج وفي ب (هذا).

(٢) سورة فصلت ٦٤.

(١) أ، ج كقول الفرودق: لعمرك ما معن بتارك حقه. صبان ٢٠٣/١.

(ہ) ج.

(٦) سورة الزمر ٣٦.

(٧) قائله سواد بن قارب الأردى الدوسى - وكان كاهنا في الجاهلية وشاهرا، وفد إلى رسول الله على وسول الله على وسول الله على وقد على الطويل. الله على الفاء وكسر التاء - وهو الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون في شق النواة وسواد بن قارب، أصله عنى ولكنه أقام المظهر مقام المضمر.

المعنى: كن لَى يا رسول الله شفيعا في الوقت الذي لا ينفعني فيه صاحب شفاعة. أي: نفع مهما كان قليلا، وذلك يوم القيامة.

الإعراب: «فكن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «لى» جار ومجرور مستعلق بقوله شفيما «شفيعا» خير كان «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية بشفيعسا «لا» نافية تعمل =

(واختلف في زيـادتها بعد (لا) النافسية للجنس، فـأجازه بعضـهم مســندلا بقول: ﴿لا خَيْرَ بخيرٍ بعدُّهُ النار﴾(١) ومنعه آخرون وجعلوا الباء ظرفية)(٢).

وبعد نفي (كان) كقوله:

وإِنْ مُدَّت الأيدِي إلى الزَّادِ لم أكن ﴿ بَاعجلهِمْ إذْ أَجشَعُ القومِ أَعْجَلُ (٣)

عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو «شفاعة» مضاف إليه «بمغن» السباء زائدة مغن خبر
 لا. وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب صفعولا وفاعله ضمير مستتر فيه «فتيسلا» مفعول دعن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «من» صفة لسواد «قارب» مضاف إليه.

الشاهد: في «بعنن» حيث أدخل الباء الزائلة في خبر «لا» العاملة عمل «ليس» كما تدخل في خبر ليس.

مىواضعه: ذكسره من شراح الآلفسية ابن المناظسم ص ٢٠ وابن عقسيل ١٧٦/١ والاصطهناوى والاشموني ١٢٣/١ والمكودي ص ٣٦ وابن هشام ٢٠٩/١ وأيضا ذكره في المغني ٢/٧٢، ١٤٦، والسيوطي في همع الهوامع ١٧٧/١.

(١) أي: لا خير خير.

(۲) ا، ج.

 (٣) قاتله الشنفرى الأردى - واسمه عمرو بن براق - وهو رجل من الازد، وكان كثير الإغارة على الازد، وهو من قصيدة لامية مشهورة طويلة - من الطويل.

الشرح: «وإن مدت الأيدى» - على صيغة المجهسول -، والأيدى جمع يد «الزاد» طعام يتخذ للسفر «بأصبحلهم» يعنى بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذى هو للشفضيل، وإنما المراد منه المعجل - بقتح العين وكسر الجيم - وأما أصجل الثانى فهو للتفضيل، «أجشم» الأجشم - بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح الشين - من الجشع وهو الحرص على الأكل.

المعنى: إذا تقدم القوم إلى الطعام أو الغنيمة لم أسبقهم إلى ذلك، لأنى لست بحريص على السبق في هذا الميدان.

الإحراب: اوإن، شرطية امدت، فعل ماض فعل الشرط صبنى للمجهول والتاء للتمانيث الأعدى، نائب فاحل اإلى الزاد، جار وصجرور متعلق بقوله صدت الم، حرف نفى وجزم وقلب الأكن، فعل مضارع ناقص جواب الشعرط واسمه ضمير مستشر فيه اباعجلهم، الباء واللة العجل، خبر أكن منصوب بفتحة مقمدرة والضمير مضاف إليه اإذه للتعليل الشجع، مبتدأ القوم، مضاف إليه اعجل، خبره.

الشاهد: في قلم أكن بأصحلهم، حيث زيدت الباء في قبأعمجلهم، الواقع خبرا لأكن المنفية بلم.

مواضعه: ذكره من شيراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٠، وابن هشام ١/ ٢١، وابن عبقيل ١٧٦/١، والأشموني ١٣٣/١، والاصطهناري، والمكودي ص ٢٦، والسيبوطي في همع الهوامع ١٧٧/١ وهو كثير بعد اليس، و امال، (وقلُّ)(١) بعد الآ، و اكان المنفية، ولذلك قلله بقد.

ثم قال: في النكوات أحملَتُ كليسَ ولاء.

يعنى: أن الله تعمل صمل اليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، بشرط أن يكون (اسمها(٢) نكرة كقوله:

تَعَزُّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقِيًا^(٣)

خلافا للمسبرد ومن وافقه في منعهم إحسالها (عمل)(1) (ليس)(٥) وأما قول النابغة الجعدى:

وعجزه: ولا وزر بما قضي الله واقيا

الشرح: «تعز» أمر من تعزى يستعزى، والعزاء: التصبر والتسلى على المصائب، «وزر» بفتح الوار والزاى - هو الملجمة الواقى والحسافظ «واقسيا» اسم فساعل من الوقساية وهى الرهساية والحفظ.

المعنى: اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة، فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه بما قضاء الله تعالى.

الإعراب: «تعز» فعل أمر وفاعله ضمير مستثمر فيه «فلا» الفاء تعليلية ولا نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسمها ععلى الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله باقيا ويجوز أن يكون متعلقا بمحلوف صفة لشيء «باقيا» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «عا» من حرف جر، وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بقوله واقيا «قسضى» فعل ماض «الله» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد محلوف تقديره: عا قضاه الله «واقيا» خبر له.

الشاهد: في اقللا شيء ولا وزراء أعمل الله في الموضعين عمل اليس واستمها وخبرها نكرتان وذكرهما جميعا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٦١، ابن هشام ٢٠٤/١، ابن عقيل المالا، الأشموني ١٧٤/١، الكودي ص٢٧، السيوطي ص٣٤.

(٤) أ، ج وفي ب الإصال».

(٥) وحمل الآلا خاص بلغة الحجاز دون تميم - واقتضى كلامه مساواتها لليس فى العمل، وليس كذلك، بل عسملها عمل ليس قليل حستى منعه بعضهم - ويزاد على الشرط بقاء النفى والترتيب. أشمونى ١٧٤/١.

⁽١) أ رفي ب، ج الليل،

⁽۲) آ، ج.

⁽٣) قال العيني: هذا البيت من الطويل، ولم يتعرض لقائله - ولم أعثر عليه.

سِواها ولا في حُبُها متراخِيًا(١)

وحلَّتُ سوَادَ القَلْبِ لا أَنَا بَاغِيًا ۚ فظاهره أنه أعملها في المعرفة.

وأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وأجازه ابن جني وتأوله المانعون (٢٠). ثم قال: وقد تلي لات وإنْ ذا العُمَلا.

يعنى أن (لات) (وإن) (قد)(الله يرفعان الاسم وينصبان الخبر.

أما (لات) فأثبت سيبويه (١) والجمهور عملها، ونقل (منعه) (١) عن الاخفش، وهي مركبة عند سيبويه من (لا) النافية (والتاء)(١).

(۱) قائله النبابغة الجمدى الصحابي رضى الله عنه. وقد على النبي ﷺ فأسلم وأنشئه من شعره فدعا له. والبيت من مختار أبي تمام.

وهو من قصيدة بائية من الطويل.

الشرح: قسواد القلب؛ قسويداؤه؛ وهي حبته السوداء قباغيا؛ طالبا قمتراخيا؛ متهاونا فيه تاركا له.

الإحراب: قوحلت؟ فعل مناض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستبتر فينه قسواد؟ مضعول به قالقلب؟ مضاف إلينه قلا؟ نافية تعمل عنمل ليس قأنا؟ اسمها قباضيا؟ خبرها وفاعله ضمير مستتر فيه قسواها؟ مفعوله والضميس مضاف إليه قولا؟ الوار عاطفة ولا نافية قعن حبها؟ الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا وضمير المؤنثة مضاف إليه قمتراخيا؟ معطوف على بافيا.

الشاهد: في «لا أنا باغيا» حيث أصمل لا النافية عمل «ليس» مع أن اسمهما معرفة وهو: «أنا» وهذا شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١/ ١٨٠ والأشموني ١/ ١٢٥.

(٢) تاريله بتاريلات منها:

أن قوله: «أنا؟ أيس اسما «للا» وإنما هو نائب فاعل بفعل محذوف وأصل الكلام - على
 هذا - لا أرى باغيا فلما حذف الفعل برز الضمير وباغيا يكون حينتذ منصوبا على الحال
 من الضمير.

ب- أن يكون «أنا» مبتدأ وقوله «باغيا» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير «لا أنا أرى باغيا» وجملة الفعل المحذوف مع ضاحله في محل رفع خبسر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول وهو الحال «باغيا» عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف.

(٣) آ، ج.

(٤) قال سيبويه ج١ ص٣٨ ٠٠٠ لا تكون الاسته إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين . . ٤.

(٥) ب، وفي أ اعمله؛ وفي ج امنم؛.

(٦) عملها: قال السيوطى فى الهمع ج١ ص١٢٦ «مذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل ليس ولكن فى لفظ الحين خاصة والقول الثاني أنها لا تعمل شيئا بل الاسم الذى =

وأما (إن) فأجاز إهمالها إعمال (ليس) الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمسهور البصسريين، واختلف عن سيسبويه والمبرد، والصحيح الإعمال^(۱) وقد سمع في النثر والنظم. فمن النثر، قولهم: (اإن^(۱) ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية)(۱).

وقال أعرابي: (إن قائماً) يريد إن أنا قائماً.

وجعل ابن جني من ذلك قراءة سعيد بن جبير⁽¹⁾ (إن اللين تدعُونَ مِن دُونِ الله عبادًا أمثالُكُمُ (١٠)، (١٠).

والنظم قولة: ﴿ إِنَّ هُو مُسْتُولِيا عَلَى أَحَدِ ﴿ ﴿

بعدها إن كان مرفوها فمبتدأ أومنصوبا فعلى إضمار فعل أي: ولات أرى حين مناص.
 نقله ابن مصفور عن الأعفش . . ٥ اهـ.

تركيبها: قال السيوطى في الهمم ج١٠ ص١٢٦ اوذهب الأخفش . . إلى أنها الاا ويدت التاء عليسها لشأنيث الكلمة كسما ويدت على ثم ورب ضفيل ثمت وربت . . ١ اهـ وأسيل إلى مذهب سيبويه لكثرة منا ورد من الفصيح.

(١) ولا يشترط في اسمها وعبرها أن يكونا نكرتين.

(۲) ا، ب.

(٣) إن نافية بمعنى ليس، أحد اسمها، خيرا خيرها ومثله إن ذلك نافعك.

 (٤) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدى الكوفى التابعى الجليل. من قراه الكوفة، وأخذ عن ابن عباس، وقد قتله الحبجاج بواسط شهيدا فى سنة خمس وتسعين.

(٥) سورة الأعراف ١٩٤ - يتصب عباد - ذكره ابن جنى في المحتسب ابن عقيل ١/ ١٨٢.

(٦) راجع الأشموني 1/6/1.

(٧) هذا جزء من بيت: قال العينى: أنشده الكسائى ولم يعزه إلى أحد - وبحث فلم أمثر ملى قائله - وهو من المتسرح.

وصبخزه: إلا على أضعف المجانين

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب ونسخة ج.

وروى عجزه بصور مسختلفة، منها كما سبق، ومنها: إلا على حزبه الملاعين، إلا على حزبه المناحيس.

الشرح: «مستوليا» هو اسم فاهل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك ومام التصرف فيه «المجانين» جمع مسجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبلته الجن «المناحيس» جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعتى: ليس هذا الإنسانُ بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين

وقول الآخر:

إِنِ المرءُ مَيْتًا بِانْفِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عليهِ فَيُخْذَلًا اللهِ اللهِ عَلَيْهِ فَيُخْذَلًا

ويهمذا تبين بطلان قمول من قمال إنه لم يأت منه إلا (إن همو مستموليما) وتخصيصه ذلك بالضرورة.

ونص المصنف على أن (عمل)(١) (لا) أكثر من عمل (إن) والعكس أقرب إلى الصواب(٢).

الشاهد: في «إن هو مستوليا» حيث أعسمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو «مستوليا».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦١، ابن صقيل ١/ ١٨١، ابن هشام المراهم: الأشموني ١٦٦/، المكودي ص٣٤، السياوطي ص٣٤، وأيضا في الهمع ج١ ص١٢٥ والشاهد رقم ٢٩٧ في خزانة الأدب.

(۱) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، والعيني لم يتعرض لقائله - وبحثت فلم أعثر عليه. وهو من الطويل.

المعنى: لبس المرء ميتا بانقصاء حياته، ولكنه يموت الموت الحقيسقى إذا بغى عليه باغ فلم يجد من ينصره ويدفع عنه بغيه.

الإعراب: «إن» نافية «المره» اسسمها «ميتا» خبرها «بانقضاه» جار ومسجرور متعلق بقوله مسيتا «حياته» مسضاف إليه والضمير مسضاف إلى حياة «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة وأن مصدرية «بيغى» فعل مسضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصب فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومسجرور نائب عن الفاعل «فيخذلا» الفاء على الألف منع من ظهورها ومبنى للمجهول معطوف على ببغى ونائب الفاعل ضمير مستتر والألف للإطلاق.

الشاهد: في (إن المرء ميتا) حيث أعمل (إن) النافية عمل اليس) فرفع بها ونصب.

ويؤخذ من هذا الشاهد والذي قبله أن ﴿إنَّ النَّافية مــثل ﴿مَا ۚ فِي أَنْهَا لَا تَخْتُصُ بِالنَّكُواتِ كَمَا تَخْتُصُ بِهَا ﴿لاًۥ

ويؤخذ أيضًا منه: أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ١٨١، والأشموني ١٣٦/١، وذكره السيوطي في همم الهوامع ج١ ص١٢٥.

(٢) أ، ج وفي ب (إعمال).

(٣) لكثرة ما ورد من الأمثلة.

الإحراب: (إن) نافية تعمل عمل ليس (هوا استمها (مستوليا) خبرها (على أحد) جار
ومجرور متعلق بقوله مستوليا (إلا) أداة استثناه (على أضعف) جار ومسجرور يقع موقع
المستثنى من الجار والمجرور السابق (المجانين) مضاف إليه.

وما للاتُ فِي سِوَى حَيْنِ مُمَلُّ

يعنى أن (لات) تختص بأسماء الأحيان فلا تعمل في غيرها.

ثم أشار إلى أن حلف اسمها وإبقاء خبرها كثير، وأن عكسه قليل بقوله:

وحَذْفُ فِي الرُّفْعِ فَشَا والعَكْسُ قُلُ

فمن حلف مرفوعها قوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مُنَاصِ ﴾ (١).

ومن حلف متصوبها قراءة من قرأ (ولات حين مناص) (بالرفع)(١١) ولم يثبتوا بعدها الاسم والجبر جهيما.

⁽۱) سورة ص ۳.

⁽۲) آه ڇ.

انعال المقاربة

مسميت أفعال المقاربة، وإن كان منها ما ليس للمقاربة تغليبا.

وهي ثلاثة أقسام:

وقسم لمقاربة الفعل وهو (كاد وكرب وأوشك).

وَقَسَمَ لَلْشُرُوعَ فَيِهِ وَهُو (أَنْشَأَ وَطَفَقَ وَاخَذَ وَجَعَلَ وَعَلَقَ).

وهذه الأفعال من باب (كان) لأنها ترفع الاسم وتنصب الحير، إلا أن خبرها لا يكون في الغالب إلا فعلا مضارعا.

وقد أشار إلى ذلك بقوله: ككانَ كَادَ وعُسَى.

يعنى أنهما مثل (كان) في رفع الاسم ونصب الخير.

ثم قال: .. لكِنْ نَكَوْ .. غَيْرُ مُضارِعِ لهذَّيْنِ خَيْرُ

فأشار إلى الفرق بينهما وبين (كان).

ومن وروده غير مضارع قوله:

لا تُكْثِرَنُ إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا (١)

(١) قال العينى: قائله رؤية بن المجاج، وقال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد.

وصدره: "أكثرت" في العذل ملحا دائما - من الرجز المسدس.

الشرح: «أكثرت» من الإكثار «العذل» الملامة «ملحا» اسم فاعل من ألح يلح أي أكثر إلحاحا.

الإعراب: «أكثرت» فسعل وفاعل «في العذل» جار ومسجرور متعلق بالفعل «ملحا» حال من الفاعل «دائما» صفة للحال «لا تكثرن» لا تاهية والفعل المضارع سبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم «إني» حسرف توكيد ونصب والياء اسمها «عسيت» فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه «صائما» خبره والجملة في محل رفع خبر إن.

الشاهد: في «عسيت صائبًا» حيث أجرى عسى مجرى كان فسرفع الاسم ونصب الخبر وحاء بخبرها اسما مفردا، والاصل أن يكون خبرها فعلا مضارعا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٢٢، وابن عقيل ١/ ١٨٥، والاصطهناو ،. والاشموني ١٢٨/١، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/٤.

وقول الآخر:

فَأَبْتُ إِلَى فَهُمْ وَمَا كِلْتُ آثِبًا(١)

وذلك منبهة على الأصل.

ئم قال: وكونه بدون (أن بعد صى .. نَزْرٌ.

يعنى أن الاكثر في المُضارع الواقع خيـر عسى اقترانه (بأن) وكونه بدون (أن)

عسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسِتُ فِيهِ عَلَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسِتُ فِيهِ عَلَى الكَرْبُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

(۱) صدر بیت، قائله: تأبط شهرا ح ثابت بن جابر بن سفیان - سمی بذلك لأنه أخه أسيفا وخرج فقیل لأمه؛ فقالت: لا أدری تأبط شرا وخرج. وهو من قصیدة رائیة من الطویل. وعجزه: وكم مثلها فارقتها وهی تصفر - وفی نسخة ب ذكر البیت.

الشرح: «ابتُ» رجعت «فهم» أسم قبيلته، وأبوها فهم بن طمرو بن قيس عيلان «آتبا» راجعا.

هُو قاعل من آب يؤوب فتصفره تتأسف وتتحزن.

المعنى: يقول: إنى رجعت إلى قومى بعد أن هز الرجوع إلىهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تتلهف كيف أفلت منها.

الإحراب: «فأبت» فعل وفاحل «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» نافية «كدت» فعل ماض ناقص والثاء اسمه «آليا» خبره والجملة حال «وكم» خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع «مثلها» تمييز لكم والضمير مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاحل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر كم «وهي» الواو للحال والضمير مبتدأ «تصفر» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد: في الرما كلت آلياه حيث أهمل اكاده عمل اكانه فرقع بها الاسم ونصب الخبر، لكنه أتى بخبرها اسما مفردا، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلمة فعلها مضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٦، ابن هشام ٢١٦/١، وابن عقيل ١/ ١٨٥، والأشموني ١٢٨/١، والأصطهناوي، والسندويي، والمكودي ص ٣٧، وابن يعيش في شرح المفصل ١٣/٧، والحصائص ٩٨/١.

(٢) قائله: هدبة بّن خشرم العذري، قاله وهو سجين من أجل قتيل قتله.

وهو من قصيدة يائية من الوافر.

المني: أرجو أن يمكشف الله عن قريب منا صرت إليه من البلاء - الكرب: الهم، فرج: انكشاف الهم.

الإمراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم عسى «الذى» اسم موصول صفة للكرب «السيت» فعل ماض ناقص والـتاء اســمه «فيــه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خـــبر =

وجمهـور البصريين على (أن) حذف أن بعد (عـــــــــــــــــــــ) ضرورة، وظاهر كلام سيبويه (۱) (انه)(۲) لا يختص بالشعر.

ثم قال: وكادً الأمرُّ فيهِ مُكِسًا.

يعنى: أن اقتران المضارع بعدها بد (أن) قليل.

ومنه: قَدُّ كَادَ مِن طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا (٣)

= آمسى، والجملة من آمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول اليكون؟ فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر فيه الوراءه ظرف متعلق بمحدوف خبر مقدم والهاء مضاف إليه الفرج، مبتدأ مؤخر القريب، صفة والجملة في محل نسصب خبر يكون، والجملة من يكون واسمها وخبرها في محل نصب خبر عسى.

الشاهد: في الكون وراءه . . . ٩ حيث وقع خير العسى، فعالا مضارعا مجردا من الله المعدرية وذلك قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٢، ابن عقيل ١٧٨/١ السندويي، الاصطهناوي، والأشموني ١٢٩/١ المكودي ص٣٦، وابن هشام ٢٢٤/١ - وأيضا ذكره في المغنى ١٣٣/١، والسيوطي ص٣٥ - وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/١٣٠، والشاهد رقم ١٥٠ في خرانة الأدب، وابن يعيش في شرح المفصل ١١٧/٧، وسيبويه ج١ ص٤٧٨، والمقتضب للمبرد ٣/٠٧.

(١) قال سيبويه ج١ ص ٤٧٧: «واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل. . . ».

(۲) أ، ج رنى ب دأن حذف أن٠.

(٣) قائلة: رؤبة بن العجاج الراجز بن الواجز.

المشرح: البلى - بكسر الباء - من بلى يبلى إذا خلق، «أن يمسحا» أى: يستمحى، يقال مصحت الدار درست وذهبت، ومصح الظل إذا قصر.

فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مصحت من طول البلي.

وقبله: رسم عفى من بعد ما قد امحى . . ورواية ابن يعيش والهسمع: ربع عفاء الدهر طولاً قامحي.

الإهراب: «ربع مبتدأ «عفى» صفته «من» زائدة على مذهب الأخفش «بعد» ظرف عفا «ما قد امحى» ما مصدرية مجرورة بإضافة بعد إليه. «قد» حسرف تحقيق «كاد» تعسمل عمل كان واسمها ضمسير مستتر فيه يرجع إلى الربع «أن يمسحا» خبره والألف للإطلاق «من طول البلي» جار ومجرور متعلق بكاد تعلق العلة بالمعلول.

الشاهد: في «كاد . . أن يمصلحا، حيث استعمل «كلا» مثل «عسى» في كون خبره فلعلا مضارعا مقرونا (بأن). وظاهر كلام المصنف جواز ذلك، رخصه المغاربة بالضرورة.

ثم قال: وكمسى حَرَى. أي: في المني، لأنها للرجاء كما سبق. ماك: حُملاً عَمْ مُعَالِمُ اللهِ مُعْمَالًا عَمْ مُعَالِمُ وَأَنْهِ مُعْمَالًا عِلْمُ مُعْمَالًا عَمْ مُعْمَال

..... ولكن جَمِلا خَبْرَها حَتْمًا قبأن متصبلا

فیقسال: ۱ حری زید آن یفعل، ولا یجوز ۱ حری زید یفعل، وقل من ذکر احری.

ثم قال: والزُّموا اخْلُولَقُ (أَنْ) مِثْلُ حَرَى.

فيقال: (اخلولق ريدٌ أن يفعل)، ولا يجوز (اخلولق ريدٌ يفعلُ).

ثم قال: ويعد أوشك انتفا «أنْ» نَزُراً. فهي مثل «عسى» في ذلك ومن انتفاء (أن) بعدها قوله:

يُوشِكَ مَن فَرَّ مِنْ مَنْيَةٍ فِي بَمْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها(١) ثم قال: ومثلُّ كَادَّ فِي الْأَصَحُّ كَرَبَّا.

مواضعه: ذكره من شواح الألفية: السيوطى ص٣٥، وأيضا ذكره في همع الهوامع
 ١٨ - ١٦٠ والشاهد رقم ٧٥٣ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٧٨، والمكودى في شوحه للألفية ص٢٥، والإنصاف ٢٠ - ٣٣.

⁽۱) قائله: أمية بن أبي الصلت الثقفي. شاعر جاهلي. وقال صاعد: هو لرجل خارجي، اي من الخوارج، وهو من قصيدة هائية من المنسرح.

الشرح: (منيته): المنية: الموت، (غراته) جمع ضرة - بكسر الغين - وهي الغفلة (يواضقها) يصيبها ويقع فيها.

المعنى: إن من قر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين براثنه في بعض خفلاته.

الإهراب: «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسمها «فر» فعل ماض والفاعل ضمير مستشر فيه والجملة لا مسحل لها صلة «من منيته» جار ومجرور متعلى بفر والهاء مضاف إليه «في بعض» جار ومجرور متعلى بقوله يوافقها «غراته» مضاف إليه «يوافقها» فعل مضارع وفاعله مستشر فيه والضمير مفعول به، والجملة في محل نصب «يوشك».

الشاهد: «يوافقها» حيث أثى بخبر ايوشك» جملة فعلية فعلها مـضارع مجرد من اأن» وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٣، ابن هشام ٢٢٥/١، ابن عقيل ١/ ١٩٠ الأشموني ١/ ١٣٩، وابن يعيش في شرح المفيصل ١٢٦/١، وسيبويه ج١ ص٤٧٩.

يعنى: أن إثبات (أن) بعدها قليل ومنه:

وقد كربَّت أعناقُها أنْ تُقَطُّعا(١)

ولم يذكر سيبويه (^{۱۲)} في خبر (كسرب) إلا التجرد، وإليه أشار بقوله: (في الأصح) والمشهور في (كرب) فتح الراء وقد حكى كسرها.

ثم قال: وتَرْكُ «أَنْ معَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبا

وذلك لأن الفعمل معهما حال (وأن) للاستقبال. ثم ذكر أفعمال الشمروع فقال:

كَأَنْشَا السَّالَقُ يَبَخْذُو وَطَفَقْ لَ كَذَا جَعَلْتُ وَاخَذَتُ وَعَلَقْ

(١) هذا عجز بيت من الطويل.

وصفره قوله: - سقاها ذوو الَّاحلام سجلا على الظما - وذكر البيت كله في نسخة ب.

وهو لأبي هشام بن زيد الأسلمي من كلمة يهجو فيسها إبراهيم بن إسماعيسل بن المغيرة والى المدينة من قبل هشسام بن عبد الملك، وكان قد مسدحه من قبل فلم ترقه مدحسته فلم يعطه وأمر به فضرب بالسياط.

الشرح: «فور الأحلام» أصحاب العقول ويروى «فوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النسام، «سجلا» – بفتح فسكون – الدلو ما دام فيه الماء وجمعه سجال.

المعنى: سقى أصحاب المعقول هؤلاء القوم سجال الكرم وأجرزلوا لهم العطاء، وقد كانوا في شدة الحاجة تكاد أعناقهم أن تتقطم من ذلك.

الإهراب: «سقاها» فعل ماض والهاء صفعوله الأول النووة فاعل االأحلام، مفساف إليه «سجلا» مفول ثان «على الظما» جار ومجرور متعلق بستباها «وقده حرف تحقيق والولو للحال «كربت» فعل ماض ناقص والتاء للتأتيث «أعناقها» اسم كرب والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تقطعا» فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين وأصله تنقطعا - منصوب بأن والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر، والجملة في محل نصب خبر كرب، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد: في «أن تقطعا» حيث أتى بخبر اكرب، فعلا مضارعا مقترنا (بأن، وهو قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٣، ابن هشام ٢٢٨/١، أبن عقيل ١ ١٩٢/١ المناوبي، الأنسموني ١١٠٠، المكودي ص٣٥، السيوطي ص٣٥، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١٠٠١.

(۲) قال سيبويه ج1 ص ٤٧٨ قرأما كاد فيإنهم لا بذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل ومعناهما واحد يقولون كرب يفعل الله وكاد يفعل

أو يقال: (طفق) - بكسر الفاه وفتحسها - وطبق - بالباء أيضا - فإن قلت: فقد ذكر في التسهيل من أفعال الشروع (هب وقام)(١).

قلت: هما فريبان، وأيضا (فإنه)^(۲) لم يدع الحصر.

قال:

واستعملُوا مُضارِعًا لأوشكا وكاد لا غيرُ وزادُوا مُوشكا

جميع أقعمال المفارية لا تتعرف (إلا) (٢) (كاد وأوشك) فإن أيهما مضارها وهو الموشك وكالده (١).

ولم يذكر هنا اسم فاعل «كساد» وقال في (الكافية)(١٠ الكبرى (واحفظ كالا.ا وموشكا).

ذکر الجوهری^(۱) مضارع (طفق)^(۱) قال المصنف: ولم أره لغیره، والظاهر أنه قال رأیا، وقد حکی مضارع «جعل^(۱).

(٤) المضارع من كاه وقوشك. قال تعالى (يكاهون يسطون) وقول الشاعر:

يوشك من قر من منيته في بعض غراته يوافقها

واسم الفاعل منهما: قوله:

فموشكة أزفسنا أن تعسودا خلاف الأتيس وحوشا يبابا

وقوله: أموت أسى يوم الرجام وإننى يقينا لرهـــن باللَّـى أنا كائد

قال الأشموني: ١/ ١٣١ (والصواب . . . كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت).

.1(0)

(٦) هو: الإمام إسسماهيل بن حمساد الجوهري، صاحب كستاب الهيجاح في اللغة. كان من أهاجيب الزمان ذكاء وقطئة وهسلما، وكان إمساما في اللغة والأدب، وقد طاف الأفاق، ودخل العراق، وقسوا العربية على أبي على الفسارسي والسيرافي، ومسافر الحجاز وشسافه باللغة العرب العاربة، ثم عاد إلى خراسان وأقام بنيسابور، وصنف الهيجاح في اللغة وهو الكتاب المتناول إلى اليوم، وكتاب في العروض، ومقدمة في النحو، ومات سنة ١٣٩٨هـ.

(٧) حكى الأخفش طفق يطُفق كضرب شرب - وطفق يطفق كعلم يعلم . . . راجع ١٠١/٢

(٨) إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه، اهما أشموني ١٣١/١.

⁽۱) التنهيل من90.

⁽Y) 3.

⁽٢) ب، ج رفي ا فزالا، "

ثم قال:

بمد حسى اخْلُولِقُ أُوشُكَ قَدْ يُرِدْ فِنِّي (بَانْ يَفْمِلُ) عَن ثَانِ فُقِدْ

يجوز إسناد هذه الثلاثة إلى «أن يفعل» فتستغنى به هن الخبر نحو «هسى أن يقوم» فأن وصلتها في موضع رفع (بعسي)(١١) وسدت مسد الجزأين.

ضَابِنَ قَلْتَ: إِذَا أَسَنَدَتَ هَذَهُ الشَّلَاثَةُ إِلَى قَالُهُ وَالْفُسَلِ. فَسَهِلَ هِي تَاسَةُ أَر ناقصة?.

قلت: فيها خلاف(")، ذهب قوم إلى أنها تامة، والمرفوع فاعلها.

قال في شرح التسهيل: الرجه عندي أن تجمل «عسى» ناقصة أبدا، وإذا أسندت إلى (أن) والفعل وجه بما يرجه به وقوع حسب طبهما في نحو «أحسِبُ النَّاسُ أن يَتْرَكُوا»(٣).

ثم قال:

وجَرِّقَنْ عسَى أَوِ ارْفَعْ مُضمراً بِهَا إِذَا اسمٌ قبلُها قَدْ ذُكِراً

إذا بنيت هذه الشلائة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميسره وجعل أن يضعل خبرا وجاز إسنادها (إلى أن يضعل)() مكتفى به، وتكون مجردة من الضمير().

⁽۱) ب، ج.

 ⁽٢) (فذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعــا بيقوم، في عسى أن يقوم
ريد - «وأن يقوم» فاعل عسى، وهي تامة لا خبر لها).

وذهب المبرد والسيرافي والقارسي إلى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرضوعا بعسى اسلما لها، وأن والمضارع في مسوضع نصب خيرا لهما متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخرا لتقديمه في النية اهمأشموني ١/١٣٢.

⁽٣) سورة العنكبوت ٢.

⁽٤) ٻ، ج.

⁽٥) المجردة لغة الحجاز - والمحتملة للضمير لغة تميم وذلك مسئل «زيد عسى أن يقوم» فعلى لغة تميم في عسسى ضمير يعبود على زيد وأن يقوم في موضع نصب بعسسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى، وأن يقوم في موضع رفع بعسسى. اهد ابن عقيل ١٩٧/١ - بتصرف

ويظهر أثر ذلك في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول: على الأول «هندٌ عَستُ أَنْ تَفعلُ» «والزيدان عسيّا أن يَفعلا» والزيدون (عسواً)(أ) أن يفعلوا». وتقول على الثاني «عسى» بَالتُجرِيّدُ في الأحوال كلها.

دم مان. ازر سرائش قسور می

والفتح والكُسْر أجر في السَّين مِنْ نحو حسيَّتُ وانتقا الفتح زُكِنَ يَجُورُ حسيَّتُ وانتقا الفتح زُكِنَ يَجُورُ كَسُر سِينَ أَعْسَى المُتَحَهَّا، إذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم، أو مخاطب أو اغائبات (الفتح أكثر، ولذلك قال: (وانتِقاً الفتح ركن).

أى: واختيار الفتح علم، وبالكسر قرأ نافع(١٠).

er Parting rate

ثم انتقل إلى القسيج الثاني من نواسخ الابتداء فقال:

⁽۱) أ، ب وفي ج قصيوالا.

⁽۲) أ، ب وفي ج دخائب.

^{. (}٣) قِرأَ نافع ﴿فَهِلَ عَسَيْتُم إِنْ تُولِيتُمَ ۚ بِكُسُرِ السَّينِ، وقرأَ البَاقُونَ بِفَـتَحَهَا – مِنَ الآية ٢٢ مِنَ - بُسُورةِ محمد، لمتكلم نعو ﴿عسيت، ولمُخاطب نحو ﴿عسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن، ولغائبات نحو ﴿عسين،

إن واخواتما

لإنَّ أَنَّ لِيتَ لَكُنَّ لَعَلُّ كَانَّ مَكْسُ مَا لَكَانَ مِن مَمَلُ

يعنى: أن «كان» تسرفع الاسم وتنصب الحبر، وهذه الأحسرف تنصب الاسم وترفع الحبس خلافا للكوفيين في قسولهم إن الحبر باق على رفعه، وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزاين معا، وحكى ابن السيد(١) أن ذلك لغة(١).

وأما معانى هذه الأحرف افإن وأنه للتوكيد اولكن للاستدراك، وليست مركبة على الأصح اوليت للتمنى. ويكون في الممكن والمستحيل ولا يكون في الواجب، العلم للشرجي في للحبوب والإشفاق في المكرو،، ولا يكون إلا في الممكن. ولا تكون للتعليل (١٠)، ولا للاستفهام (١٠)، ولا للشك عند البصريين خلافا لمن قال بذلك (١٠)، وليست مركبة على الاصح (١٠).

و «كأنّ» للتشبيه ولا تكون للتسحقيق ولا للتقريب، ولا للظن (١٠٠. خلافا لمن قال بذلك، وهي مسركبة من «كساف» التشبسيه، (وأن) قيسل: بلا خلاف، وليس بصحيح (١٠٠ بل (قيل)(١٠) ببساطتها.

(۲) ومن ذلك: إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

(٣) رأى الأخفش والكسائي.

(٤) للكوفيين.

(٥) أكثر الكوفيين.

(٦) الجمهور.

(٧) التحقيق: رأى الكوفيين والزجاج، والتقريب: للكوفيين، والظن: إذا كان خبرها اسما
 مشتقا، رأي الكوفيين والزجاج، اها السيوطى في الهمع ١٩٣٢/١.

(٨) واختلف في كأن أبسيطة أم مركبة؟ فضال بالأول شردَّمة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل، وبالثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء. أهم الهمم ١٣٣/١ وأميل إلى الثاني.

(٩) ج.

⁽۱) هو: أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي نزيل بلنسية، كان عالما باللغات والآداب متبحرا بها. انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس للانتفاع بعلمه، وكان له يد في العلوم القديمة، وقد صنف كشيرا من الكتب. ومن تصانيف شرح أدب الكاتب. وسقط الزند. والحلل في شرح أبيات الجمل، والمسائل المتثورة في النحو. وتوفى ببلنسية سنة ٢١٠هـ.

ثم مثل بقوله:

كَإِنَّ زِيدًا حَالِمٌ بِالِّي ﴿ كُفُّ أَوْ وَلَكِنَّ ابِنَهُ نُو ضِغْنِ

وتمثيل البواقي سهل، قال: ﴿

وَرَاعِ ذَا التربيبَ إلا فِي الَّذِي ﴿ كُلِّيتَ فِيهَا أَوْ مُنَا غِيرَ البَّذِي

الإشارة إلى تقديم الاسم وتأخير الخبر.

يعنى: أنه لا أينجُور أتقديم عبرها على اسمهُما لضعفها إلا إذا كان ظرفا نحو ﴿ليت هنا غيرَ اللَّذِي﴾ أو منجرووا نتجو اليت بنيها غير البَّذِي، . . .

وإنما جاز تقديم النظرف والمجرور للتــوسع فيهما، ولأنهما في الحقــيقة ليسا بالخبر بل مُعمولاه:

قال في العمدة (٢٠): ويبجب أن يقدر العامل في الظرف بعمد الاسم كما يقدر الحبر وهو غير ظرف.

فم قال: 🐩

وهمزُ إنَّ افتح لِسدُّ مَصْلَرِ مُسَدَّهَا وفِي سِوَى ذَاكَ اكْسرِ

«إن» المكسورة أصل، والمفتوحة فرعها على أصبح الأقبوال، فلذلك يستدام كسرها ما لم تؤول هي ومعمولاها بمصدر فتفتح وجوبا إن لزم التأويل نحو «بلغني أنك فاضل» أي: فضلك، وجوازا إن لم يلزم. وذلك في مواضع ستأتي.

وقد نبه (على مواضع)(٢) الكسر فقال: (فاكسر في الابتدا).

يعنى: في ابتداء الكلام حقيقة نحو ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ (٢) أو حكما نحو ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ (٢) أو حكما نحو ﴿ إَلَا إِنْ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ (٤).

ثم قال: (وفي بله صلّة).

⁽١) كتاب لابن مالك اسمه صمدة الحافظ وحدة اللاقظ.

⁽۲) آ، ب.

⁽٣) سورة الفتح 1.

⁽٤) سورة يونس ٦٣ .

يعنى: أول صلة مــوصول كقــوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ﴾(١) واحترز بالبدء من نحو (جاء الذي في ظنى أنه فاضِلٌ).

ثم قال: وحيثُ إنَّ ليمين مُكْملة.

يعنى: إذا وقعت جواب قسم مطلقا مع «اللام» أو دونها نحو ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْمُونِ إِنَّ النَّالَةُ ﴾ (٣) . الإنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ (٢) ونحو ﴿ حتم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾ (٣) .

فإن قلت: فـقد ذكـر بعد هذا جـوار الفتح والكِسـر (بعد)(؛) اليمين إذا لم توجد (اللام) فيكون إطلاقه هنا مقيدا بما بعد كما قال بعضهم.

قلت: الصحيح وجوب كسرها إذا وقعت جواب القسم مطلقا، فإطلاقه صحيح ولا يعارضه إجازته للوجهين بعدً، لأن من فتح لم يجعلها جوابا، وسيأتي بيانه (٥).

ثم قال: أو حُكيتُ بالقول.

مثاله: ﴿ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ (١): فإن سيقت بعد القول للتعليل فتحت، الأنها غير محكية نحو (اخصك بالقول أتك ذكى) أى لأنك (ذكى) (١) وعنه احترز بقوله الحكيث.

واحترز أيضا من القول (المضمن)(٨) معنى الظن، قيانه يجوز بعده الفتح والكسر. كقوله:

أتقول إنَّكَ بالحياةِ مُمتَّع (١)

وعجزه: وقد استبحت دم امرئ مستسلم

⁽١) سورة القصص ٧٦.

⁽٢) سورة العصر ١-٢.

⁽٣) سورة الدخان ١-٣.

⁽٤) أ، ب وني ج (مع).

⁽٥) وبالفتح على تأويل أن بمصدر مسعمول لفعل القسم بإسسقاط الخافض أى: على أنى، أهـ مدادى،

⁽٦) سورة المائدة ١٢.

⁽٧) ب.

⁽۸) ب، ج وفي أ ظلضبرا.

⁽٩) قال العينى: قليل: إن قائله هو الفرزدق همام وهو من الكامل.

فمن فتح جعل القول عاملاً و «إن» فسير محكية، ومن كسر حكى به، لأن الحكاية بالقول مع استيقاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة.

ثم قال: أو حَلَّتْ مُحلِّ حال

يعنى: مع وازه ونحسو قوله (كزرتُهُ وإنى ذُو أملُ) - او دون (واو) كفوله تعالى: ﴿ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَا تَكُونِهُ الصَّعَامُ ﴾ (ا).

وكُسرُوا مَنْ بِعَدِ نَعَلِ عُلَّقًا ﴿ بِاللَّهِ كَاعْلُمْ إِنَّهُ لَلْهُ تُكَّى

حق أن بعد أفصال المقاوب أن تفتح ما لم يعلق الفعل باللام فيسجب كسرها نحس ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَوَمُولُهُ ﴾ (٢)، وكسقسوله (اعلمُ إنه لذر تُستى) فلولا اللام لفتحت. فهذه ستة مواضع يجب (فيها)(٢) كسرها.

وزاد المصنف في فير هذا الكتاب سابعا، وهو أن تقع خبر اسم عين(١) نحو (زيد أنه فاضل).

الشاهد: في «أتقول أنك» حبيث روى بكسر همزة «إن» على اعتبار الجيملة محكية بتقول، ويفتحها على إجراه «تقول» مجرى تظن.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه الالفية ١٢٨/١.

- (١) سورة الفرقان ٢٠.
- (٢) سورة المنافقون ١.
 - (٣) ب.
 - (٤) التسهيل ص٦٣.

الشرح: «تقول» يحتمل أنه مضارع القول بمعنى الظن، أو مضارع القول بمعنى النطق والتكلم «عتم»: اسم مفعول من قولهم: متحه الله بكلا، ويقال متعه - بتضعيف العين - وأمتمه وتمتم به. قال تعالى: (ومتعناهم إلى حين، غتمهم قليلا، فأمتمه قليلا، سنمتمهم) وأصل هذه المادة المتوع - بضم الميم، وهو الامتداد والارتفاع. يقال: متم النهار، ومتم النبات، إذا ارتفع، «مستسلم» منقاد خاضم.

الإحراب: «أتقول» الهمزة للاستفهام تقول فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه «إنك» حرف توكيد والكاف اسمه «بالحياة» جار ومجرور متعلق بمستم «مجتم» خبر إن. وإن واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول إذا اعتبرت تقول بمعنى التكلم فالجملة محكية والجملة سلت مسد مفعولي تقولي إذا جعلته مأخوذا من القول بمعنى الظن «وقد» الواو للمال قد حرف تحقيق «استبحث» فعل وفاعل «دم» مفعول به «امرئ» مضاف إليه «مستسلم» صفة لامرئ.

وزاد غیره ثامنا وهو بعد (حیث)^(۱).

(قال وقد أولع عوام الفقهاء بالفتح بمدها)

قلت: ((۲) ويتخرج على مذهب الكسائي(۲)).

ثم انتقل إلى مواضع الوجهين فقال:

بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نُمِي

مثال ذلك بعد (إذا) قول الشاعر:

وكنتُ أَرَى زيدًا كما قيلَ سيُّدًا إذا أنهُ عبدُ القَفَا واللهارِم (٤)

يروى بالكســر على عدم التأويل، وبالــفتح على تأويل أن (ومعــموليــها)(٥) بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف.

(۲) ا، ج.

(٣) قول الكسائي: «يجوز إضافة حيث للمفرد فلا إشكال في الفتح؛ اهـ تحضري ١٣٢/١.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها. وقال سيبويه قبل
 أن ينشده ج١ ص٢٧٤ (وسمعت رجلا عن العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به) اهـ.

الشرح: «اللهازم» جسم لهزمة - بكسر اللام والزاى - وهو طرف الحلق، ويقسال هي عظم ناتئ. تحت الأذن و «عبد القسفا واللهازم» كتاية عن الحسسة والدنامة والذلة وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز.

المعنى: كَنت أظنّ زيدا سيدا كما قيل، فإذا هو يتبين لي من أمره أنه ذليل خسيس.

الإحراب: «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسم، «آرى» برّنة المبنى للمجهول - ومعناه أظن - فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه «زيدا» مفعوله الأول «سيدا» مفعول ثان وجملة أرى فعل مصل نصب خبر كان «إذا» فجائية «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسمه «عبد» خبره «القفا» مضاف إليه واللهازم معطوف عليه.

الشاهد: في «إذا أنه» حيث جاز في همزة «أن» الرجهان. فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتتم بها جملة هلى الراجع، وأما الكسر فلتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها.

مواضعه: ذكره من شمراح الألفية: ابن الناظم ص٢٧، وابن عقميل ٢٠٤/١، وابن هشام ٢٤٣/١ وابن هشام ٢٤٣/١، والمندوبي، والمكودي ص٤٠، والأسموني ١٢٨/١، وابن يعيش في شمرح المفصل ٩٧/٤، والشاهد رقم ٨٤٦ في خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٧٧، والحصائص ٢٩٩/٢.

(٥) ب، وفي أ، ج دومعمولها ا،

 ⁽١) نحو «اجلس حيث إن زيدا جالس؛ وأيضا زاد ابن عقيل ج١ ص٢٠٣.
 «إذا - وقعت بعد «الا» الاستفتاحية نحو قوله تعالى (ألا إنهم هم السفهاء)».

قال المصنف: والكسر أولى، لأنه لا يحوج إلى تقدير.

قلت: وذهب قوم إلى أنها هي الحبر، وعلَّــي هذا فلا تقدير في الفتح أيضاً فيستوى الوجهان.

ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر:

أو تَحْلِفِي بِرَبُّكِ العَلَى الَّي أَبُو ذَيَّالِك الصبيُّ (١)

يروى بالكسر عَلَى جَعَلَ أن جواب القسم «وبالفستح عَلَى تأويل أن بمصدر معمول لفعل القسم»(٢) بإسقاط الخافض. أي: على أني.

وقد اتضح بهذا: أن من فتح لم يجعلها الجواب، وذلك لأن الفتح متوقف على كون المحل المسعنياة (٢) فيمه المصدر عن «أن» وصلتها، وجواب القسم ليس كذلك، فإنه لا يكون إلا جملة (١).

(١) هذا بيت من الرجز وقبله:

لتقمدن مقعد القصى منى ذى القاذورة المقلى - وقد ذكر في ب.

 هما لرؤية بن العجاج، وقال ابن برى: هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امراته قد وضعت وقدا فانكره.

الشرح: «القصى» البعيد النائي «القاذورة» المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء علقه «المقلي» المكروه اسم مفعول مسامحوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضسه «ذيالك» تصغير ذلك على غير قياس لانه مبني.

المعنى: والله لتجلسن أبتها المرأة بعسيدة عنى حيث يجلس المكروه المبغض من الناس – إلى أن تقسمي بخالفك المنزه عن كل ما لا يليق: أنى أبو هذا الولد الصغير.

الإعراب: «أو عطف على ما قبله «تعلقى» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة نصبه حذف النون وياء للخاطبة فاعل «بربك» جار ومجرور متعلق بتحلقى والكاف مضاف إليه «العلى» صفة لرب «أتى» حرف توكيد ونصب والياء اسمه «أبو» خبره «ذيالك» اسم إشارة منضاف إلى قوله «أبو» واللام للسعد والكاف حرف خطاب «الصبى» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان أو نعت.

الشاهد: في قوله: «أني، حبيث يجوز في همزة «إن» الكسر والفتح لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محمدوف، والتقدير: أو تحلفي على كدوني أبا لهذا الصبي، وأما الكسر فعلى اعتسار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب قسم.

مواضعه: ذكره من شراح الألَّفية: أبن النَّاظُم صَّ ٢٧، ابن هشام ٢٤٤/١، ابن عقيل ١ ٢٠٥/١ اللهموني ١٣٨/١، المكودي ص٤٠.

(۲) ب، ج.

(٣) أ، ب وفي ج «متعينا».

(٤) راجع الأشموني ١٣٩/١.

قال في شرح التسهيل: فإن ورد الفتح في جواب قسم حكم بشذوذه «وحمل»(١) على إرادة (على».

فإن قلت: فهل يجوز الفتح في نحو (والله إنَّ ريدًا قائمٌ)؟.

قلت: قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر «في»(٢) هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه.

ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو الصحيح (٢٠).

قال ابن خروف: لم يسمع فتحها بعد اليمين (ولا)(٤) وجه له، وهو كما قال: وشبهة من أجاز الفتح في المثال المذكور ونحوه سماع الفتح في نحو «حلفت أنَّ ريدًا قائم».

فكما جـاز الفتح مع التـصريح بالفـعل (كذلك)(٥) يجوز مع تـقديره، لأن الفعل مقدر في المثال المذكور ونحوه.

قيل: وذلك غلط، لأن من فتح بعد (حلفت)(١) لم يجعلها قسما بل إخبارا عن قسم، ولا يتصور ذلك في حلفت المضمرة، لأن العرب لا تضمر حلفت وتريد بها غير القسم.

ثم كمل مواضع الوجهين فقال: مع تِلْوِ فا الجِزْا.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسه الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ مُوعًا بِجَهَالَة ثُمُّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلُحَ (٧٠ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رُحِيمٌ ﴾ (٨) الفاء جواب قوله من عمل، وقد قُـرَىْ بالوجهين فَـالكسر على جعل مـا بعد الفـاء جملة تامة. والـفتح على

 ⁽۱) أ، ب وني ج (وحكم).

⁽۲) ب، ج رئی اً اعلی،

 ⁽٣) وأرجح رأي البصريين لقوله - (إن هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتمين فيه الكسر) اهـ خضرى ١٧٣/١.

⁽٤) ب، ج وني أ (ولو).

⁽٥) ب، جَ وفي أ (كقولك).

⁽٦) أ، بُ وفي ج (حلف).

^{.1 (}v)

⁽٨) سورة الأنعام ٥٤.

تقديرها بمصدر هو خير مبتهدا محذوف. أي: فجزاؤه (الغفران)(١) أو مبتدأ وخبره محذوف. والكسر أحسن في القياس.

قال المصنف: ولمذلك لم يجيء الفتح في القرآن إلا مسبوقا «بأن» المفتوحة. ... وذًا يطَّردُ فِي نحو خيرُ القَولِ التِّي أحمدُ

فالكسر على تقدير: (أوّلُ قول أفتتح به هذا المفتتح أنى، والفتح على تقدير)(١) أول قولى حمد الله.

فعبارة الفتح تصفيق على كل لفظ تضمن جمدا، وعبارة الكسر لا تصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوله «إنى»، وقد قبل: في وجه الكسر غير هذا، وما ذكرته هو التحقيق.

وضابط منا يجوو فنينه الوجنهان من هنذا النوع أن تقع «إن» خبر قنول «ويكون»(۱) خبرها قنولا فلو كان غنير قنول تعين الكسنر نحو «أول قنولي إنك ذاهب».

ثم قال:

وبعد ذَّاتِ الكَّسْرِ تُصحُّبُ الخَبَرُ لام ابتداء نحو أِنِّي لُوزَرُ

دخول هذه «اللام» بعد «إن» المكسورة متفق عليه، وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكى عن المبرد؛ وهو خلاف شاذ، وما سمع منه محمول على الزيادة (٤٠).

وأجاز الكوفيون: دخولها بعد الكن، وما احتجوا به متأول(٥).

⁽۱) اہج. (۲) اہج. (۳) اہب.

⁽٤) (قسن ذلك قراءة بعض السلف «ألا أنهم ليسأكلون الطعام» يسفتح الهسمزة وأجازه المسيرد) أشموني ١٤٠/١.

⁽٥) ومن ذلك (قول الشاعر: يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لعميد وخرج عن أن اللام واقدة) اهـ ابن عقيل ٢٠٨/١.

وقوله: (تصحب الخبرُ) مقيد بقوله:

ولا يَلِي فَأَ اللامِ مَا قَدَ نُفِياً ولا مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرِضِياً والحَبر ضربان: مثبت ومنفى.

فالمنفى لا تدخل عليه اللام إلا نادرا كقوله:

وأعلم إنَّ تَسليمًا وتَرْكًا للا مُتشابِهَانِ ولا سَواءُ(١)

والمثبت إما أن يكون ماضيا متصرفا عاريا من «قد» أو غيره، فإن كان ماضيا متصرفا عاريا من «قد» لم تدخل اللام عليه، فإن وجد مثل: «إن زيدًا لقام»، فاللام لام القسم.

(وكذلك)^(۲) لو تقدم (على)^(۲) «أن» ما يقتضى فتحها لفتحت مع هذه اللام نحو (علمتُ أنَّ ريدًا لقام)، وإن كان غير ذلك دخلت اللام (عليه)⁽¹⁾.

فتدخل على الخبر المفرد نحو: (إنَّ ريانًا لقائمٌ) والفعل المضارع نحو ﴿ وَإِنَّ رَبُّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (٥) والجملة الاسمية نحو (إن زيدًا لابوه فاضل) والماضي غير

(١) قائله: أبو حزام - غالب بن الحارث المكلى - وهو من الوافر.

الشرح: فإن إذا جريت على ما هو الظاهر ف الهمزة مكسورة، لأن اللام في خبرها، وإذا جعلت اللام واتندة ف تعبرها، وإذا جعلت اللام واتندة ف تعت الهمزة، والأول أقسرب، لأن الذي يعلق فأعلم عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة فتسليما الراد به التسليم على الناس أو تسليم الأمور إلى ذويها فتركا أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم. فمتشابهان : متقاربان، فسواء، متساويان.

المعنى: احتقد أن التسليم على الناس وتركه أو تسليم الأمر وتركه - لا يتساويان ولا يتقاربان. الإحراب: «أعلمه فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «أنه حمرف توكيد ونصب «تسليما» المحمد وتركا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام زائدة متشابهان خير أن «ولا» الواو عاطفة لا: نافية «سواه» معطوف على خبر إن.

الشاهد: في اللامتشابهان؟ حيث أدخل اللام في اخبر المنفي بلا، وهو شاذ.

مسواضيعه: ذكيره من شسراح الألفيسة: أبن الناظم ص٦٩، ابن هشيام ١٧٤٧، ابن عقيل/ ٢١١، الأشموني ١/ ١٤١، السيوطي ص٣٧.

(٢) ج وفي أ، ب (ولذلك).

(٣) ب.

(٤) أ، ب.

(٥) سورة النحل ١٢٤.

المتصـرف نحو: (إن زيدًا لنعم الفـتى) والمتصرف المقــرون بقد نحــو (إن زيدًا لقد قام).

وإلى هذا أشار بقوله:

وقَد يَلِيهَا مَعَ قَد كَإِنَّ ذَا لَقَد سَمًا حلَى العدا مُستَحُوذًا

وإنما جاز دخسولها عليه مع (قد) لأن (قد) تقرب الماضي من الحال خسلافا لخطاب الماوردي^(۱) في منعنه دخولها مع (قدد) فإذا وجد (إن زيداً لقد قدام) فهي عنده لام القسم^(۱).

ثم أشار إلى بقية مواضع اللام بقوله:

وتصحبُ الواسطُ مَعْمُولَ الْخَبِرْ والفَصْلُ واسْمًا حَلَّ قَبَلَهُ الْخَبِرْ

يعنى: أن هذه «اللام» يجوز دخولسها على معمول الخسر المتوسط بينه وبين الاسم نحو: "إنَّ زيدًا لطعامَك آكلُّ».

وشرطه: أن يكون الخبر صالحا لها، فلو كان مناضيا متصرفا عاريا من (قد) لم تدخل (عليه) أن نمو (إن زيدا عسرا ضرب) لأن دخولها على الممول فرع دخولها على الخبر، خلافا للأخفش، وتدخل أيضا على الضمير المسمى بالفصل. كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَلَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُ ﴾(نا).

وعلى الاسم إذا تأجر عن الحبر نحو (إن فى الدار لزيدا) وإنما يصح ذلك إذا كان الحبر ظرفا أو مجزورا، لأنه لا يتقدم إن كسان غيرهما وإنما اشترط فى دخولها (على الحبر)(٠) مشروطا أيضا بأن يتأخر ولم ينبه عليه.

⁽۱) هو: خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماوردي. قال ابن عبد الملك: كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، وروى عن أبي عبد الله بن الفخار وضيره، وروى عنه ابناه عبد الله وعمر وضيرهما. وتعسدر لإقراء العربية طويلا، وصنف فيها واختصر الزاهر لابن الأنباري، وهو صاحب كتاب الترشيع ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا. مات بعد الخمسين والأربعمائة.

 ⁽۲) حيث ذهب إلى أن لام الابتـداء لا تدخل على الماضى المقترن بقد وإذا سـمع دخول اللام
 عليه قدرت لام جواب قسم، فالتقدير: إن زيدا والله لقد قام. اهـ صبان ٢٢٤/١.

⁽۲) أ، ج وفي ٻ (على معموله).

⁽٤) سورة آل عمران ٦٢.

⁽ه) ا، ج،

قلت: اشتراط ذلك في الاسم منبه على اشتراطه في الخبر، إذ العلة واحدة. ثم قال:

وَوصْلُ (ما) بِذِي الحَرُوفِ مُبطِلُ إِعمالَهَا وَقَد بِيُقَى العَملُ⁽¹⁾ إِذَا اتصلت (ما) الزائدة بهذه الأحرف ففيه وجهان:

أحدهما: أن تكون كافة فتبطل عملها نحو ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَّهُ وَأَحِد ﴾ (١٠).

والثانى: أن تجمل ملغاة فسيبقى العمل لعدم الاعتداد بها. وهذا مسموع فى (ليت) (٢٠٠ وقد حكى فى (إنما) وأجازه ابن السراج (والزجاج)(٤٠) قياسا فى سائرها ورافقهم المصنف، ولذلك أطلق فى قوله: (وقد يُبقّى العمل).

ومذهب سيبويه (م) جواز الوجهين في (ليت) خاصة (٢)، ومنع الثاني في سائر أخواتها، لأن (ما) قد أزالت اختصاصها بالأسماء بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في (ليستما) وبهذا يبطل قوله في شرح التسهيل: يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع. ثم قال:

وجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكُمِلاً

بمعنى أنه يجور رفع المعطوف على اسم (إن) المكسورة بشرط أن تستكمل خرها و يكون المعطوف بعد الخبر نحو (إنَّ زيدًا ذاهب وعمرو) والنصب هو الوجه الظاهر.

ولذلك قال: (وجائزٌ رفعُك).

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

⁽۱) ا، ج.

⁽٢) سورة النساء ١٧١.

⁽٣) لبقاء اختصاصها.

⁽٤) أ، ب.

 ⁽٥) قال سيبويه ج١ ص٢٨٢ (وأما (ليتما زيدا منطلق) فإن الإلغاء فيه حسن. وقد كان رؤية
 ابن العجاج ينشد هذا البيت رفعا وهو قول النابغة الذبياني:

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: مثلا ما بعوضة، أو يكون بمنزلة قوله إنما زيد منطلق) اهـ.

⁽٦) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء اهد أشموني ١٤٣/١.

فقهم أن النصب هو الأصل، فيإن عطفت قبل الخير تعين النصب خلافا للكسائى في إحازته الرفع قبل الخبر مطلقا، والفراء في إجازة ذلك بشرط خفاء إعراب الاسم(1).

ثم قال:

وأُلْمَقَتْ بِإِنَّ لِكُنَّ وَأَنْ مِنْ دُونِ لِيتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

اى: الحقت (لكن وأنّ - للفتوحة) بإنّ - المكسورة، في جواز رفع المعطوف على اسمهما بعد الحميس نحو (لكن زيدًا قبائم وعمر)، (وعلمت أن زيدًا قبائم وعمرو).

إما إلحاق (لكن) بها فسمتفق عليه، وأما إلحاق (أن) المفتسوحة، فمنعه بعض وأجازه بعض. قال في التسهيل: وأن في ذلك كإن على الأصبح هـ(٢). فأطلق كما أطلق هنا، وقيد ذلك في شرحه يأن يتقدمها على كقوله:

وإِلا فاصلَمُوا أنَّا وأنتُم بُغاةٌ ما بَقِينَا فِي شِقَاقِ(٢)

(١) بأن يكون مبنيا أو مقصوراً أو مضافا للياء، ومثل ذلك لو خفى إعراب المعطوف نحو اإن محمدا ويحيى مسافران، وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ.

(٢) التسهيل س٦٦.

(٣) قاتله: بشر بن أبي خارم - بخاء وزاى معجمتين - وقصة ذلك أن قوما من آل بدر جاءوا الفزاريين فجزوا نواصيهم، وقالوا مننا عليكم ولم نقتلكم، فغضب بنو فزارة لذلك فقال بشر ذلك - وهو من الوافر.

الشرح: «بغابه جسمع باغ، وهو الظالم لأنه بغى الظلم، أى: طلب «شقاق» بكسر الشين – وهو العداوة وهو مصدو شاقه، إذا خالفه وصاداه أشد المداوة، وكأن كل واحد من المشاقين قد صاد في شق وناحية غير الشق والناحية التي صار فيها الآخر.

المعنى: إذا جزرتم نواصيهم فاجمعوها لنا، واحملوا الأسرى معهم، وإلا فإنا متعادون أبدا. الإعراب: «وإلا» إن الشرطية الجارسة لفعلين ولا النافية وفعل الشرط مسحلوف والتقدير: إلا تفعلوا، مثلا فساطعوا الفاء واقعة في جواب الشرط، اعلموا فسعل أمر مبنى على حذف النون واو الجماعة فاعله والجملة في محل جزم جواب الشرط «أنا» أن حرف توكيد ونصب ونا: اسمه قوائتم» الواو للعطف أئتم مبتدا وخيسره محذوف والتقدير؛ وأنتسم مثلنا قبعاته خبر أن «ما» مصدرية ظرفية «بقينا» فعسل وفاعل على شقاق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن.

أو معناه كقرله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمُ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ النَّاسِ يَوْمُ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (١)، (٢) وهذا هو الصحيح.

لأن (أن) ههنا وما عسملت فيه بشأويل الجملة فصبح أن يعطف على مسحلها كالمكسورة.

وقوله: من دُون ليتَ ولعَلَّ وكَانَّ

يعنى: أنه لا يسجسور في المعطوف على اسم هذه السشلالة إلا النصب، ولا يجوز الخرفع لا قبسل الخبر ولا بعده. لأن معنى الابتسداء قد يغير بدخسولها بخلاف (إن وأن ولكن) فإنها لا تغيسر معناه. أجاز الفراء الرفع مع الستة بعسد الخبر مطلقا وقبله بشرط خفاء إعراب الاسم.

وتلخيص هذه المسألة أن نبصب المعطوف بعد الخبير وقبل الخبر جائز في الجميع.

وأما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله في (إنّ ولكن) باتفاق. (وأنّ) بعد العلم أو ما في معناه على للختار.

فإن قلت: قد ورد الرفع قبل الخبر في قدوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ مَادُوا وَالَّذِينَ مَادُوا وَاللَّذِينَ مَادُوا وَالصَّابِعُونَ ﴾ (٣).

قلت: حـمل سيبـويه (١) هذه الآية، وما أوهـم العطف قبل التـمام - على التقديم والتأخير.

الشاهد: في «أنا وأنتم بغاة» حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله «وأنتم» على
 محل اسم «أن» الذي هو «نا» قبل أن يأتي بخبر «أن» الذي هو بغاة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧١، ابن هشام ٢٥٨/١ والسيوطي ص٣٨. (١) 1، ب.

⁽٢) سورة التوبة ٣.

 ⁽٣) سورة المائسة ٦٩. فقد عطيف اوالصابئون، قبيل استكسمال الخبسر وهو (من آمن
 إلخ).

 ⁽٤) قال سببویه ج۱ ص ۲۹۰ «وأما قوله عز وجل «والصابئون» فعلى التقدیم والتأخیر، كأنه
 ابتدأ على قوله «والصابئون» بعد ما مضى الخبر. اهـ.

قال المصنف: وأسمهل منه تقدير خبر قسيل العاطف، مدلول عليه بخسير ما بعده (١).

فإن قلت: ما وجه رفع المعلوف على اسم إن وما ألحق بها؟

قلت: مذهب المحققين: أنه مبتدأ محلوف الخبر، لدلالة خبر (إن) عليه، وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، وقد أوضح ذلك في شرح التسهيل.

فإن قلت: ظاهر قوله:

وجَائِزٌ رَفَّعُكَ مَعطوفًا علَى مَنصوب إنَّ ...

يخالف ما ذكرته بي ...

قلت: تجوز في تسميته معطوفا على الاسم، لأنْ صورته صورة المعطوف.

ثم قال: وخُفَفَتُ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ عَالَ الْعَمَلُ

إهمالها: إذا خففت هو القياس، لزوال اختصاصها، وإعمالها ثابت بتقل سيبويه(٢).

ومنه ﴿ وَإِنْ كُلاَّ لَمَّا لَيُوفِينَهُمْ ﴾ ٣٠.

" ثم قال: وتَلَامُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهَمَلُ.

علة لزومها الفرق بين (إن) للخففة و (إن) النافية، وتسمى هذه اللام الفارقة.

فإنْ قلت: هل هَيُّ لام الابتداء أم غيرها؟

قلت: مذهب سيبويه (٤) أنها لام الابتداء الزمت للفرق وهو اختيار المصنف وهو مفهوم من قوله هنا (وتلزمُ اللام) يعنى اللام المتقدم ذكرها بعد المشددة.

⁽١) التقسدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن والعسابئون والنصارى كسذلك، ومن آمن مبتدأ خبره فلا خوف والجملة خبر إن. اهـ صبان ٢٢٧/١.

⁽٢) قال سبيبويه ج١ ص ٢٨٣ فوحدثنا من نثق به أنه سمع من المعرب من يقول فإن عمرا لمنطلق، وأهل المليئة يقرأون فوإن كالإلما ليوفينهم، يخففون وينصبون.

⁽٣) سورة هود ١١١ – قراءة فافع – بإسكان النون وتخفيف الميم.

⁽٤) قال سيبويه ج١ ص ٢٧٢٣ قاعلم أنهم يقولون (إن زيد لذاهب وإن عمرو لخير «منك» ١٤ خففها جعلها بمنزلة «لكن» حين خففها والزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة «ما» التي ينفي بها ومثل ذلك وإن كل نفس ١٤ طبها حافظ» اهـ.

وذهب الفارسي إلى أنها غيرها(١) ثم قال:

وربَّما استُغْنِي عَنها إِنْ بَدا ما ناطِقٌ أرادَهُ مُعتَمداً

مثال ذلك قول الشاعر:

أَنَا أَبْنُ أَبَاةِ الضَّيْمِ مِن آلِ مالِكِ وَإِنْ مالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المعادِنِ (٢٠ ثَمَ قَالَ:

والفِعلُ إِنْ لَم يكُ ناسِحًا فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِبا بِإِنْ ذِي مُوصَلاً

(١) قال ابن عقيل ٢١٧/١ فغقال الفارسي: هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق؛ اهـ.

(٢) قائله: الطرماح الحكم بن حكيم - وكنيته «أبو نفر» والطرماح في اللغة الطويل وقيل: سمى الطرماح لزهوه، والطرماح: الذي يرفع رأسه زهوا، وهو شاعر طائي - والبيت من الطويل. الشسرح: «أنا ابن» يروى مكانه «نسحن»، «أباة» جسمع آب - اسم فساعل من أبي يأبي، أي: امتنع، «الضيم» الظلم، «مسائك» هو اسم أبي قبيلة الشاعر «كرام المسادن» طيبة الأصول، شريفة المحتد.

المعنى: أنا من آل مسالك الذين يأبسون الظلم والمذلة، وقسد كسانت قسيماتى كسريمة الأصسول والانساب.

الإصراب: «أنا» مستدا «ابن» خسره «أباة» مسضاف إليه «الضيم» مسضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحسلوف خبر ثان أو حال من الخبر «مالك» مضاف إلى آل «وإن» مخففة من الثقيلة «مالك» مبتدا «كانت» قعل ماض ناقص والتاء للتأنيث واسمه مستتر فيه «كرام» خبر كان «المعادن» مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدا الذي هو مالك.

الشاهد: في «وإن مالك كانت» ترك اللام الفارقة بعد «إن» المخففة، لوجود القرينة المعنوية، وهي كون المقام للمدح والإثبات لا للنفي، والتقدير: وإن مالك لكانت.

مواضعه: ذكره من شواح الألفية: ابن الناظم ص٧٢، ابن هشام ٢٧٣/١، ابن عقيل ٢١٦٦، والسندويي والاصطهناوي، الاشموني ١/١٤٥ المكودي ص٤٦ السيوطي ص٣٩.

(٣) ب - قال ابن عقيل ١٩٧١ (ويقل أن يليها خير الناسخ».

- (٤) سورة البقرة ١٤٣.
- (٥) سورة الإسراء ٧٣.
- (٦) سورة الأعراف ١٠٢.



وأشار بقوله «خالبا» إلى أنه قد يهليها فعل غير ناسخ كقوله: شَكَّت يَمينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا (١)

قال الشارح^(۲) (وأما نحو)^(۲) ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(۱) وقوله (إن قتلت لمسلما) فقليل، وأقل منه (إن يَزينُكَ لنفسُكَ وإن يشِينُكَ لَهِيهُ^(۵).

ثم قال:

وإِنْ تُخَفِّفُ النَّهُ فاسمُها اسْتَكُنْ وَالْخِبَرِ اجْمَلْ جُملةٌ مِن بَعدِ انْ إِذَا خَفْفَ الْأَهُ الْمُسرِدة. إذا خففت الذه المعتوحة لم تلغ كما الغيث الإناالا) المكسورة.

ولكن ينوى اسمها ولا يلفظ به إلا في ضرورة كقوله:

 ⁽١) صدر بيت لعاتـكة بنت زيد بن حمرو بن نفيل القـرشية العدوية، ترثى زوجـها الزبير بن
 العوام رضى الله عنه وتدعو على حمرو بن جرموز قاتله وهو من الكامل.

وعجزه: حلت عليك عقوبة المعمد.

الشرح: «شلت» - بنتع الشين - وأصل الفعل شللت - بكسر المين - «حلت عليك» أي: نزلت بك، ويروى في مكانه «وجبت عليك».

المعنى: أشل الله يدك أيها الفاتل، لأنك قتلت مسلما ووجبت عليك عقوبة متعمد الفتل.

الإحراب: «شلت» فعل ماض والتاء للتأثيث «بمينك» فاحل والكاف مضاف إليه «إن مخفَّفة من الثقيلة «قستلت» فعل وقاعل «لمسلما» اللام فارقمة مسلما مفعول «حلت» فعل ماض والتاء

للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحلت «عقوبة» فاعل «المتعمد» مضاف إليه.

الشاهد: في (إن قتلت لمسلماً» حيث ولى (إن) المحققة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الاخفش.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٢، وابن هشام ١/٢٦٤، ابن عقيل ١/١٨/١ والسندويي، والاصطهناري، والاشموني ١/٤٥١، المكودي ص٤٢، والسيوطي مر٩٣، وكذا في الهمم ١/١٤٢، والإنصاف ٢٧٣/٢.

⁽٢) راجع الشارح ص٧٢.

⁽٣) ب، ج رأماً أ فوإنماه.

⁽٤) سورة القلم ٥١.

 ⁽٥) يزينك - بفتح الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون.

⁽٦) ب، ج.

فلو أنَّكِ فِي يومِ الرَّحَاءِ سَٱلْتَنِي طَلَاقَكِ لَمَ أَبِخَلُ وَأَنْتِ صَدِيقُ⁽¹⁾ (ولكون)⁽¹⁾ عملها لا يظهر غالبا تجوز بعضهم فقال: الغيت، ومراده ما ذكرت.

وتجـوَّز المصنف في قـوله (استكنَّ)، لأن الضــمـير المنـصوب لا يسـتكن، والحرف لا يستكن فيه الضمير وإنما هو محذوف لا مستكن.

وقوله: والخبرَ اجْعَلُ جُملةً يشمل الاسمية والفعلية .

أما الاسمية فلا تحتاج إلى فاصل بينها وبين (أن) كقوله:

فى فِتْيَةٍ كَسَيُّوفِ الهِنْدِ قَد عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَن يَحْفَى ويَنتعِلُ^(١٢)

(١) قال العليني: أنشده الفراء ولسم يعزه إلى قائله، وبحثت فلم أعثر على قائله، وهو من الطويل.

المعنى: لو أنك سألتنى إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع منا أنت عليه من صدق المودة لى - وخص يوم الرخساء، لأن الإنسان ربما يضارق الأحباب في يوم الشدة.

الإعراب: ﴿ فَلُو ﴾ شُرَطية غير جازمة ﴿ أَنْك ﴾ أن مخففة من الثقيلة والكاف اسمها ﴿ في يوم ﴾ جار ومجرور متحلق بسالتني ﴿ الرَّحَاء ﴾ مضاف إليه ﴿ سألتني ﴾ فسعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول ﴿ فراقك ﴾ مفعول ثان والكاف مضاف إليه ﴿ لم الحرف نفي وجزم وقلب ﴿ أَبخل المعال مضارع مجزوم بلم وفاعله مستر فيه ، والجملة جدواب الشرط ﴿ وأتت ﴾ الواو للحال أنت ضمير مبتدا ﴿ صديق عبره ، والجملة في محل نصب حال .

الشاهد: في «أنك» حيث خففت «أن» المفستوحة وبرز اسمها - وهو الكاف وذلك قليل، والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار وخبرها جملة.

مواضعه: ۚ ذَكره من شراح الآلفية ابن عقيل ١/ ٢١٩، والأشموني ١٤٦/١، السندوبي.

(۲) أ، ج رفي ب دولكن).

(٣) قائله: الأعشى ميمون بن قيس. وقيل: عبد الله بن الأعور، وقيل غير ذلك، كذا قال الميني. وهو من البسيط.

الشرح: "فنية" بكسر الفاء وسكون التاء - جسمع فتى، وهو السخى الكريم، وكذلك الفتيان، «من يحفى» من حقى يحفى - من باب علم يعلسم - وهو الذى يمشى بلا خف ونعل، ولكن أراد به ههنا الفقير «منتعل» من انتعل إذا لبس النعل، وأراد به الغنى.

المعنى: هم بين فتينة كالسيوف الهندية في منضائهم وحدتهم وأنهم موطنون – أنسفسهم على الموت موقنون به لأنهم قد علموا أن الإنسان هالك سواء كان فنيا أو فقيرا.

رأما اللفظية فغيها تفصيل.

فإن كانت مسدرة بفعل دعاء أو بفعل منتصرف لم يحتج إلى فاصل مثال الدعاء قوله تعالى: ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا ﴾ (١) ومثال غير المتصرف ﴿ وَأَن لَيْسَ للإنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ ﴾ (٢) وإن صدرت بفعل ضير هذين فصل خالبا بقد نحو: ﴿ وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَلَتُمَا ﴾ (٣).

او حرف تنفيس ناحو ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مُرْطَئَىٰ ﴾ (١) او حرف نفى نحو ﴿ عَلِمَ أَنْ لُو كَانُوا ﴾ (١).

وإلى هذا أشار بقوله: (وإن بكُنْ فعلاً إلخ).

= الإحراب: "في فتية جار ومجرور في محل النصب على الحال من كلمة في بيت قبله الحسيوف، جار ومجبرور صفة لفتية اللهند، مضاف إليه اقد، حبرف تحقيق اعلموا، فعل وفاعل والجملة صفة أيضا لفتية الذه مخضفة من الثقيلة العالك، خبر مضدم اكل، مبتدأ مؤخر امن، اسبم موصول مضاف إليه البحض، قعل مضارع والفاعل ضميسر وايتعل، عطف عليه وجملة يحفى لا مسحل لها من الإصراب صلة الموصول والجمسلة في موضع مفعول علموا.

الشاهد: في «أن هالك»، حيث خفف (إن) هن المثقلة وجاء خبرها جملة اسمية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٧٣، والسندوبي، والمكودي ص ٤٣، والسيوطي ٣٩، والشاهد رقم ٥٩ في الحزانة وسيبويه ١٠ ص ٢٨٢.

- (١) من الآية ٩ من سورة النور.
- (٢) الآية ٣٠ من سورة النجم.
- (٣) من الآية ١١٣ من سورة الماثلة.
- (٤) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.
- (o) من الآية · ٢ من سورة المزمل.
- (٦) من الآية، ١٤ من سورة سبأ.(٧) ب، ج.
- (٨) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. وبحثت فلم أعثر على قائله.
 وهو من الخفيف.

الشرح: «يؤملون» على صيفة المجهول، «فجادوا»، من جاد يجود إذا تكرم «يسألوا» على صيغة المجهول «سؤل» بضم السين – مسئول.

وخصه بعضهم بالضرورة.

وأشار بقوله (وقليل ذكر لو) إلى قلة ذكرها في كتب النحو لا إلى قلة استعمالها في كلام العرب.

ثم قال:

وخُفُفَتْ كَانَّ أيضًا فَنُوى مُنْصُوبُهَا وثابتًا أيضا رُوى

تُخفف (كأن) فلا تلغى (فهى)(١) مثل أن المفتوحة، وقد أطلق بعضهم الإلغاء(٢) عليها واسمها في الغالب منوى كاسم (أن) ولا يلزم في خبرها أن يكون جملة بل يكون جملة ومفردا.

فمثال كونه جملة:

ووجهِ مُشرِق النَّحْرِ كَانْ ثَدْيَاهُ حُفَّانِ (٣)

المعتى: علموا أن الناس يرجبون معروفهم قلم يخيبوا وجادوا لهم، ولم يحبوجوهم إلى
 السؤال بل تكرموا طيهم قبل أن يسألوا شيئا - بأعظم مسئول.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة واسمها محدوف اليوملون» فعل مضارع مبنى للمجهول وواو الجماعة نائب الفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن المخففة المجادوا» فعل وفاعل اقبل، ظرف متعلق بجاد الأن» مصدرية ايسألوا» فعل مضارع مبنى للمجهول ووار الجماعة فاعل وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إلى قبل الإعظم»، جار ومجرور متعلق بجاد اسؤل، مضاف إلى أعظم.

الشاهد: في قان يوملون، حيث جساء خبر قان، للخفسفة من الثقبيلة فعلا مفسارها، ولا فاصل بين قان، وجملة الحبر - وهو نادر - والكثير: أن سيؤملون.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: ابن الناظم ص٧٧ ابن هشام ٣٦٧/١، ابن عقيل ١/ ٢٢١ داود، السندوبي، الأصطهناوي، الأسميوني ١٤٧/١، المكودي ص٤٣، السيوطي ص٣٩، وأيضا ذكره في همم الهوامم ١٤٣/١.

(۱) آ، ج رقی ب فلهوا.

(٢) وعليه الكوفيون اهـ همع ١٤٣/١.

(٣) قال العينى: هذا البيت، احتج به سيبويه فى كتابه ولم يعزه إلى أحد وهو من الهزج. الشرح: «ووجه» وروى«ونحر»، وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله «ثدييه» عائدة إلى «وجه» أو نحوه، بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كأن ثديى- صاحبه، فحذف المضاف وهو الصاحب وأقام المضاف إليه مقامه، وأنشده الزمخشرى: ونحر مشرق اللون.

.

كَانَ ظَيِيةٌ تَعْطُو إِلَى وَارْقِ السَّلْمِ (١)

قمشرق اللونة مضىء اللون، قصقانه تثنية حقة وحذفت اثناء النسى في المفرد من النثنية
 كما حذفت في قخصية وآلية، فقالوا قخصيان وإليان.

المعنى: إن هذا الصدر مضىء، أهلاه، وكأن الثديين فيه حقان في الاستدارة. والصغر. الإحراب: «ووجه» الواو واو رب وجه مبتدأ مرفوع بضهة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال للحل بحركة حوف الجر الرائد فمشرق، صفة «اللون» مضاف إليه دكان» مخففة من الثقيلة فلنبيه اسمها «مقان» خبرها.

وعلى رواية الرفع الثنياه حــقانه مبتــدا وخبر والجــملة في مبحل رفع خبــر كان واسمــها محذوف والتقدير: كاته – أي: الحال والشأن – ثدياه حقان.

الشاهد: في «كأن ثلياه حقان» حيث خففت «كأن» والغي هملها وحدف اسمها ووقع خبرها جملة، وأصله «كأنه والضمير للوجه أو للنحر أو للشأن والجملة الاسمية خبر، مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: ابن الناظم ص٧٧ وابن هشام ١/ ٧٧١. وابن صقيل ١/ ٢٢٣، والأشموني ١/ ١٤٧، والمكودي ص٣٤، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٢٢٣، وابن يعيش في شسرح المقصل ٨/ ٨٢، والشاعد وقم ٨٧١ من خزانة الأدب. وسيبويه ج١ ص٨١، والإنصاف ١/ ١٢٥.

 (۱) قاتله: هو: أرقم بن ظلباء البشكرى بذكر امرأته ويمدحها، وقال النحاس: هو لابن صريم البشكرى، وقال ابن هشام: هو لباخت البسشكرى، ويشكر مضارع منقول من شكر، وهو من الطويل.

وصدره: ويومأ توافيتاً بوجه مقسم

الشرح: «توافينا» تجيئتا وتزورنا، فوجه مقسم» - بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين - جميل حسن «تعطو» تتناول «وارق السلم»: شجر السلم المورق، من إضافة الصفة إلى الموصوف، والسلم شجر العضاة. الواحدة سلمة.

المعنى: إن هذه للمُعبوبة ثأتى إلينا في بعض الأحيان بوجه نضر. كأنها في قدها واعتدالها وخفتها ظبية تتناول الشجر المخصوص.

الإحراب: دويوما، ظرف منصوب بتوافينا دتوافينا، توافى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياه وضاهله ضمير مستتر جدوازا تقديره هى ونا مضعول به دبوجه، جار ومسجوور متعلق بتوافى دمضمه صفة لوجه دكان، حدف تشبيه ونصب مخفف من المثقل دظبية سعلون عبر دكان، واسمها محذوف كأنها ظبية وبالنصب - اسم كأن والخبر محذوف بالرفع - خبر دكان، واسمها محذوف كأنها ظبية وبالنصب - اسم كأن والخبر محذوف وبالجر - الكاف حرف جر وأن حرف زائد دوظبية، مجرور بالكاف - «تعطو، فعل مضارع وفاعله ضمير مستر فيه جدوازا يعود على الظبية والجدملة صفة لظبية وإلى وارق، جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه.

على رواية الرفع.

وأشار بقوله: وثابتا أيضاً رُوى إلى (كأن ثدييه حقان)، وكأن ظبية في رواية النصب في كلامه في التسهيل يشعر باختصاص ذلك بالشعر.

قال فيه: وقد يبرز اسمها في الشعر،

فإن قلت: قبد ذكر المصنف تخفيف (إن وأن وكنان «وسكت عن» لعل ولكن) فما حكمهما؟.

قلت: أما «لعل» فلا تخفف".

وأما «لكن» فإذا خففت لم(٢) تعمل وستأتى في حروف العطف(٢).

وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياسا(؛).

وقد حكى عن يونس أنه حكاه عن العرب^(ه).

⁼ الشاهد: في «كأنَّ حيث خففت «كأنَّ وحذف اسمها وجاء خبرها مفردا.

مواضعه: ذكره من شواح الألفية: ابن الناظم ص٧٢، ابن هشام ٢/ ٢٧٠، السندوبي، الأشموني ٢/ ٢١٠، الكودى ص٤٣، المسيوطى ص٣٩، وأيضا ذكره في همم الهوامع ١٤٣/١ وذكره ابن هشام في المغنى ١/ ٢٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٨٣، والشاهد رقم ٨٠٠، من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٢٨١.

⁽١) قال السيوطي في الهمع: ١/١٤٣: (لا تخففُ لعل. وقال الفارسي: تخفف وتعمل في ضمير الشأن محذوفا) اهـ.

⁽٢) أ، ج وفي ب (فلا).

⁽٣) قال السيوطى في الهمع: ١٤٣/١ (تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم سماعه وعلل بمباينة لفظها لفظ الفعل ويزاول موجب إعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل) اهـ.

⁽٤) على (أن وإن وكأن) اهـ همم ١٤٣/١.

⁽٥) راجع الاشموني ١٤٨/١.

دلاء التي لنفي الجنس

مَعَلَ إِنَّ اجعلُ لِلا فِي نَكِرِهُ

اعلم أن (لا) حرف مشترك، فأصلها ألاً تعمل، وقد أعملت عمل (ليس) تارة وعمل (إن) أخرى.

وإنما تعمل عمل إن يشروط:

الأول: أنْ يكون اسمها نكرة فلا تعمل في المعارف، وأما نحو:

لاهْيَثُم اللَّيلَةُ للمُطَى (١)

فمؤول بنگرة.

قال:

الثاني: أن يتصل بها، فلو فصل بطل عملها. قال في التسهيل: بإجماع^(۱) وفيه خلاف ضعيف.

(١) صدر بيت لم يتصرض العينى لقائله، وقال في الدرر اللوامع: البيت لبعض بني دبير –
 وبعده: ولافتى مثل ابن خيبرى.

وهو من شواهد سيبويه الحمسين التي لا يعلم قاتلها.

الشرح: دهيشم المراد به هيشم بن الأشتر - وكان مشهورا بين العبرب بحسن الصوت في حداثه الإبل دابن خيبرى المراد به: جميل صاحب بثينة فيكون نسب إلى أحد أجداده، ونعته بالفتوة لأنه كان شجاها يحمى أدبار المطى من الأعداء.

الإحراب: «لا» نافية للجنس هميشم» اسمها مبنى على الفتح في مسحل نصب الليلة» ظرف زمان متعلق بمحلوف خبر لا، وقد أفاد الإخبار بالزمان عن الذات «للمطي»، جار ومجرور متعلق بما تعلق به الظرف.

الشاهد: في «لا هيشم» حيث دخلت «لا» النافية للنجنس على علم معرفة وهي لا تعمل إلا في النكرة فهو مؤول. إما بتقدير مضاف، وهو «مثل» وإما بتأويل العلم باسم الجنس وقد أورده صاحب الكشاف عند قوله تصالى: ﴿فَلَنْ يَقْبِلُ مِنْ أَحْلَهُمْ مَلْ الأَرْضُ نَعْبا﴾ أنه على تقدير مثل مل فحذفت مثل كما حذفت من لاهيشم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشسوني ١٤٩/١، الشاطبي. وذكره ابن يعيش في شسرح المفصل ١٠٣/٢ والسيوطي في هسمع الهوامع ١٤٥/١، والشساهد رقم ٢٦١ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٣٤٤.

 (۲) قال في التسميل: ص٦٨ (فصل: إذا انقصل مسمحوب (لا) أو كان مصرفة بطل العمل بإجماع). الثالث: أن يقصد نفي الجنس على سبيل الاستغراق.

فإذا استكملت هذه الشروط عملت عسمل (إن) مفردة نحسو (لا رجل في الدار) ومكررة نحو (لا حول ولا قوة)(١).

ولكن يجب العمل إن أفردت، ويجوز إن كررت.

لم قال: قانصب بها مُضافًا أو مُضارِعَة

اسم (لا) هذه ثلاثة أقسام:

مضاف، ومضارع للمضاف - أي: مشابه له - ويسمى المطول: وهو ما كان عاملا فيما بعده عمل الفعل أو مركبا من معطوف ومعطوف عليه، ومفرد.

فالمضاف ومضارعه منصوبان بها نحو: (لا طالبَ علم محمرومٌ ولا طالعًا جبلًا ظاهرٌ) والمفرد يأتي حكمه.

ثم قال: ويعد ذاك الخبر اذكر رافعه أ

أى: اذكر (الخبر)(٢) بعد نصب الاسم رافعا له (بلا) لأنها تغمل عمل (إن) قال الشلوبين: لا خلاف (في أن رفع الخبر بها)(١) عند عدم تركيبها، فإن ركبت مع الاسم ففيه خلاف.

مَذَهُبِ الْأَخْفُشُ(٤): أنها أيضًا رافعة له، وذكر في التسهيل: أنه الأصبح(٥).

ومذهب سيبويه (٢): أنه مرفوع بما كنان مرفوعا به قبل دخولها، وأنها لم تعمل إلا في الاسم.

⁽۱) الشروط عند الأشموني • سبعة: ١- أن تكون نافية. ٢- وأن يكون منفيها الجنس. ٣- وأن يكون نفيه نصبا. ٤- وألا يدخل عليها جار. ٥- وأن يكون اسمها نكرة. ٦- وأن يتصل بها. ٧- وأن يكون خبرها أيضا نكرة اهـ ١٤٩/١.

⁽٢) ب، ج.

⁽٣) أ، ج وفي ب فني ألا يرتفع الخبر بها.

⁽٤) دليله: أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله. اهـ صبان ٢/٥ وإليه أميل.

⁽٥) قال في التسهيل ص٦٧: «ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع «لا» بها عند الجسيع وكذ، مم التركيب على الاصم».

 ⁽٦) قال سيبويه ج١ ص٣٤٥: «واعلم أن لا وما حملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذ قلت: هل من رجل؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتداً اهـ.

وفهم من قوله (وبعدَ ذاك).

أن خبرها لا يتقدم على اسمها. وهو واضح (١٠).

ثم انتقل إلى المفرد فقال: ورُكِّب المفردَ فاتحًا.

سبب بنائه عند سيبويه(٢) والجماعة تركيبه مع ﴿ لا ا كخمسةُ عشرٌ.

والمفرد في هذا الباب ما ليس مضافا، ولا شبيها به، فشمل المثنى والمجموع.

ويبنى على ما نصب به، فإن كان ينصب بالفتحة بنى عليها نحو (لا رجل) أو بالياء فكذلك نحــو (لا خلامين. ولا حامدين لزيد)، وإن كــان ينصب بالكسرة جار فيه وجهان:

استصحاب كسرة وفتحة خلافا لابن عصفور في النزام فتحه.

قال المصنف: والفتح أولى. هـ(٣٠)، وبالوجهين روى قوله:

..... وَلَا لَذَّاتَ لِلشَّيْبِ (١)

(1) راجع الأشموني في 1/ - 10.

(٢) قال سيبويه ج١ ص٣٤٥ ق... ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم. لاتها بجعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر ... فجعلت وما بعدها كخمسة حشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا يابن أم فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الأخر» اهـ.

(٣) قال في التسهيل ص٦٧ (والفتح في نحو ولا لذات للشيب أولى من الكسر».

(٤) جزء من بيت لسلامة بن جندل السعدى - يأسف على ضراق الشباب من قصيدة باثية من السيط.

وتحامه: إن الشباب للذي مجد هواقبه فيه نلذ ، ، ويروى أودى الشباب.

الشرع: «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محسودة «الثبيب»، - يكسر الشين - أي: لذي الشيب.

المعنى: إن الشباب الذي محمد حواقب وترتاح له النفوس - فيه نجد اللذة، ولا لذة في زمن الشيخوخة.

الإحراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسمها «الذي» اسم موصول نعت للشباب «مجد» يجود أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد و «عواقب» على هذا نائب فاعل مسجد لأنه مصدر بمعنى اسم المفسعول، ويجود أن يكون «مسجد» خبرا مسقدما وحواقبه» مبتدأ مؤخرا وجلا الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عسواقب =

وخالف المبرد في نحو (لا غلامين ولا حامدين) فقال هما معربان^(۱) وفي عبارته هنا قصور حيث قال: (فاتحا) بل الصواب على ما ينصب به ليشمل ما فصلناه.

ولو قال: وركب المفرد كالنصب لأجاد، ثم مثل: (كملا حول ولا قوة) ثم بين ما يجوز في هذا المثال ونحوه فقال:

والنَّان اجْعَلا مرفُّوعا أو مَنصُوبا أو مُركِّبا

يعنى: مع فتح الأول، فــإن رفع الأول امتنع نصب الشــاتى، إذ لا وجه له، وجاز رفعه وتركيبه فلهذا قال: وإن رفعت اولا لا تنصباً.

فالحاصل خمسة أوجه:

الأول: (لا حول ولا قوة) بفتحهما على التركيب، والكلام جملتان.

الثاني: (لا حول ولا قسوة) بفتح الأول على التسركيب ونصب الشانى على موضع اسم «لا» باعتبار عملها، وزيادة «لا» الثانية والكلام جملة وأحدة.

الثالث: «لا حول ولا قسوةً» بفتح الأول على التسركيب أيضا ورفع الثانى عطفا على مسوضع «لا» واسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء و «لا» الشانية عاملة عمل «ليس» فيكون الكلام جملتين.

⁼ لأنه مصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، وعلى كل حال فجملة «منجد عواقبه» - سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا منحل لها من الإعراب صلة الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بنلذ «نلذ» فعل منضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «ولا» نافية للجئس «لذات» اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحلوف خير «لا».

الشاهد: في قولا لذات حيث يجوز في الذات البناء على الكسر والفتح جميعا لأن اسم لا إذا كان جمعًا بآلف وتاء يجوز فيه الوجهان البناء على الفتح والبناء على الكسر والفتح أشهر كذا قاله ابن مالك.

مواضّعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٢٢٢٦، داود، السندوبي، الأصطهناوي، الأشموني ١/١٥١، ابن هشام ١٧٦/١ وذكره في شدور الذهب ٧٥، والتسهيل لابن ماك ص٦.

⁽١) لأنه لم يعهد فيهما التركبيب مع شيء آخر، بل ولا وجد في كلام العسرب مثنى وجمع مبنيان. ونقض بأنه قال ببنائهما في النداء فكذا هنا. اهم الهمع ١٤٦/١.

الرابع: «لا حولٌ ولا قوةٌ برفع الأول والشاني، فرفع الأول على وجهين(١) «هلى)(١) الابتداء و «لا» ملغاة أو على إهمالها عمل «ليس»، ورفع الشاني على وجهين: إعمال «لا» عمل «ليس» وعطفه على الأول.

الحامس: «لا حولٌ ولا قدوةً» برفع الأول على الوجهين وفستح الثاني على التركيب.

ثم قال:

ومُعْرَدًا نَمَنَّا لِمُسَنِّي يَكِي ﴿ فَاقْتُحَ أَوَ انْصِبَنَ أَوِ ارْفَعَ تَعْدِلِ

يجور في نعت اسم فلاة المبنى ثلاثة أوجه:

فتحه ونصبه، ورقعه بشرطين: أحدهما أن يكون مفردا، والثانى: أن يتصل بالاسم، ولهذا قسال: «يلى» أى: يلى المنعوت فستقول: «لا رجل ظريف» بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف وبالنصب اعتبارا لعمل «لا» وبالرفع اعتبارا لعمل الابتداء.

فلو انفصل عن المتعبوت نحو «لا رجل في الدار ظريفًا» أو كان غير مفره أعنى: مضافاً أو بشبيسها به نحو «لا رجل طالعاً جبلا»(٣) امتنع البناء على الفتح وجاز النصب والرقع، وهذا معنى قوله:

وخيرَ مَا يَلِي وخيرَ الْمُفْرَدِ لِانْبُنِ، وانْصَبْهُ أَو الرُّفْعَ اقصدِ

فإن قلت: هذا حكم نعت المبنى. فما حكم نعت المعرب؟

قلت: فيه وجهان: الرفع والنصب مطلقا، وقد وهم من منع الرفع.

ثم كمل حكم المعطوف فقال:

والعطفُ إِنْ لَم تَتكرَّدُ (لا) أحكُما له بما للنعت ذي الفصل انتمَى

يعني: أن المعطوف عطف نسق، إن لم يتكرر منعه (لا) جناز رفعه ونصببه

كالنعت المقصول.

⁽۱) ا، ج.

⁽۲) ا، ب.

⁽۳) ا، ب.

كقرله:

فَلا أَبَ وَابِنَا مِثْلُ مَرُوانَ وَابِنَهُ⁽¹⁾

وحكى الأخفش فتحه على نية الاا وهو قليل(١٠).

(۱) هو صدر بيت من الطويل. قال العينى: قائله: رجل من بنى عبد مناة فيما زعمه أبو عبيد البكرى وأنشده سيبويه فى كتابه ولم يعنزه إلى أحدج ا ص٣٤٩. ولم ينسب أحد من شراحه.

وصحره: إذا هو بالمجد أرتدي وتأزرا - وهو من الحمسين المجهولة القائل.

المشرح: «مروان» هو ابن الحكم بن العاص بن أمية «وابنه» هو: حبد الملك بن مروان لأنه يدحهما «المجد» العز والشرف وكرم النجار، ورجل ماجد: شريف كريم المحتد، «ارتدى» لبس الرداء «تأزرا» لسبس الإزار والارتداء والاتزار بالمجدد كناية عن غايدة الكرم ونهاية الجود، فكأنهما متلبسان به لا يفارقانه. «مثل» يعتمل أن يكون خبرا مرفوعا فلا حذف. وأن يكون صفة بالرفع على المحل، وبالنصب على اللفظ والخبر محذوف.

الإحراب: الالا نافية للجنس البه اسم لا النافية للجنس سبنى على الفتح فى محل نصب الوابنا، معطوف على محل اسم لا المثل، بالنصب على أنه صفة لاسم لا وساعطف عليه، وعلى هذا خبر لا محلوف، والتقدير: لا أب وابنا عائلين لمروان وابنه موجودان، والرفع على أن يكون خبر لا المروان، مضاف إليه مجرور بالفتحة لائه لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون الوابنه معطوف على مروان وضمير الغائب على مروان مضاف إليه الفائم والنون الفيل معنى الشرط الهو، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها الملجدة متعلق بالفعل المحلوف الرتدى، فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب مقسرة الوتاوراة فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والالف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والالف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التقسيرية.

الشاهد: في الآ أب وابنا، حيث عطف على اسم الآه النافسية للجنس، لم يكور الآه وجاء المعطوف منصوبا، ويجبوز فيه الرفع، وذلك أن الآه إذا لم تكور وعطف على اسمها، وجب فتح الأول، وجاز في الثاني النصب والرفع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن السناظم ص٧٦، وابن هشام ٢٨٩/١، وداود، والسندوبي، والأشموني ١٥٣/١، والمكودي ص٤٥ والسيوطي ص٤١ وايضا ذكره في همع الهوامع ١٠٤٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠١/٢ والشاهد رقم ٢٦٣ في خزانة الأدب وكتاب سيبويه ج١ ص٣٤٩.

 (۲) وأما حكاية الاخفش لا رجل ولا امرأة بالفتح - فشاذة - إذ لا يصح البناء لوجود الفصل بحرف العطف - وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة، فـحذفت الاع وأبقى البناء بحاله على نيتها، اهـ أوضح المسالك وشرحه ١/ ٢٩٠.



فإن تكررت (لا) فقد تقدم حكمه.

فإن قلت: قد فهم من كلامه حكم النعت «وحكم»(١) النسق فما حكم بقية التوابع؟

قلت: أما البدل الصالح لمعمل (لا) وعطف السيان عند من أجازه في النكرات فهما كالنعث المقصول يجوز فيهما الرفع والنصب. فإن كان البدل معرفة تعين رفعه إذ المعرفة لا تصلح لعمل (لا).

وأما التوكيد نشيل لا يدخل في هذا الباب لأن النكرة لا تؤكد.

قلت: إنما يمتنع توكيسد النكرة عند البصريين بالتوكيسد المعنوى، وأما اللفظى فلا يمتنع.

ثم قال:

وأعط (لا) مَع هَمْزَة استِفْهام ما تَستجِقُ دُونَ الاستِفْهامِ إِذَا دَخَلَت الهمزة على (لا) فلها أربعة معان:

(أحدها)(٢): وهو الأكثر أن تكون للتوبيخ والإنكار كقوله:

الا طِعَانُ الا فِرسَانَ عاديَةُ^{٣٧}

⁽۱) ب، ج وفي أ (وصلف).

⁽۲) ا، ب ونی ح (احدهما).

⁽٣) صدر بيت. قائله: حسان بن ثابت الأنصارى، وهو من قصيدة يهجو بها الحرث بن كعب المجاشعي.

وهجزه: إلا تجشؤكم حول التنانير. وذكر البيت في ب - وهو من البسيط.

الشرح: «طعان» من طاعن تطاعن مطاعنة وطعانا، «فرسسان» الفوارس جمع فارس وهو جمع شاذ لا يسقاس هليه «عادية» من العسدو - بالعين - ويقال بالغين المعجمسة من الغدو «تجشؤكم» - بالجيم والشين - من تجشأت تجشؤا وهو من الجشاء - وهو دليل الامتلاء من الطعام «التنانير» جمع تنور وهو ما يخبز فيه.

المعنى: يقول هذا لبنى الحرث بن كسعب ومنهم النجاشي وكان يهاجيسه فجعلهم أهل نهم وحرص على الطعام لا أهل غارة وقتال.

الإصراب: ﴿ إلا الهمزة للاستفهام ولا النافية للجنس والحرفان للتربيخ والإنكار ﴿طعانِ ا

الثانى: أن تكون لمجرد الاستفهام عن النفى كقوله: الا اصطبارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدُ⁽¹⁾

= اسم لا وخبرها محدّوف أى: لكم قالاً مثل السابقة فشرسان اسمها قادية -بالنصب صفة لفرسان وقيل حال منه وخبر لا محلوف، وبالرفع - يجوز أن يكون صفة لاسم لا باعتبار مسحله مع لا، أو تجعله خبر لا قالاً أداة استثناء فتجشسؤكم يجوز رفعه على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله، ويجوز نسبه على الاستثناء المنقطع قصول ظرف متعلق يتجشو قالتنانير، مضاف إليه.

الشاهد: في الاطعان، حيث جاء فيه التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٧٧، والسندوبي، وداود والأصطهناوي، والأسموني ١٤٧/١، والسيوطي ص٤١، وأيفسا - ذكره في همع الهسوامع ١٤٧/١، وذكره ابن هشام في مغنى اللبيب ١٦٦/١، وسيبويه في كتابه ج١ ص٣٥٨.

(۱) صدر بيت قاتله: قيس بن الملوح. وروى ألا اصطبار لليلي. وهو من البسيط. وصحره: إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي. وذكر البيت في (ب).

الشرح: «اصطبار» تصبر وجلد وسلوان واحتمال، «لاقاه أمثالي» كتابة عن الموت.

المعنى: ليت شعرى إذا لاقيت ما لاقاه أسثالى من الموت أيمتنع الصير على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟

الإحراب: «آلا» الهمزة للاستفهام ولا: نافية للجنس «اصطبار» اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب «لسلمي» جار ومجرور متعلق بمحمدوف خبر «لا» «أم» عاطفة «لها» جار ومجرور متعلق بمحمدوف خبر «لا» «أم» عاطفة «لها» جملة «لا» ومجرور متعلق بمحدوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرف «الاقي» فعل مضارع والفاصل ضمير مستتر والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «الذي» اسم موصول مفعول الاتي «لاقاه» فعل ماض والهاء مفعول «أمثالي» فاعل وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: في «آلا اصطبار» حيث عامل «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها والمراد من الهمزة و «لا» جميعا الاستفهام عن التفى، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٧ وابن هشام ص١/ ٢٩١ وابن عقيل ١/ ٢٣٤ والسندويي، وداود، والأشسموني ١٥٣/١، والسيوطي في همم الهموامع ال٢٤٧/١، وابن هشام في المغني ١٦٣/١.

وللا مع الهمزة في هذين المعنيين من تركيب وعمل وإلغاء ما لها مجردة من الهمزة.

والثالث: أن تكون للتمنى كقوله:

الا عُمرَ وليَّ مُستطَاعٌ رجُوعُه^(۱)

ولها عند المازني والمبرد في التمني مالها مجردة من جميع الأحكام السابقة.

وذهب الحليل وسيببويه(٢) والجرمى ومن وافقهم إلى أنها تعمل فى الاسم خاصة، ولا خبر لها. ولا يتبسع اسمها إلا على اللفظ؛ ولا تلغى ولا تعمل عمل «ليس،٢٠٠).

(١) قال العينى: احتج بهسلة البيت جماعة من النحاة ولم ينسب أحد إلى قاتل، وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

وصجزه: فيرأب ما أثأت يد الغفلات.

الشرح: «ولى» أدبر، وذهب، «فيرأب» من رأبت الإناء إذا أصلحته يجبر ويصلح، «أثأت» فتنقت وصدحت وشعبت، وأفسدت، وتقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء إذا أصلح ما فسد منهما.

المعنى: أتمنى رَجوع العمر الذي مضى لأصلح ما أفسدته في زمن الغفلة والجهل.

الإحراب: «آلا) كلمة واحلة للتمنى، ويقال: الهسزة للاستفهام وأريد بها التمنى، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا «صبر» اسمها «ولى» قمل ماض والفاصل ضمير مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب صفة ثنائية لعمر «فيراب» قعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فناء السببية في جواب التمنى والفناعل مستتر فيه عما» اسم موصول مفعول «أثاب فعل ماض والتاء للستأنيث «يد» فاعل «الغفلات» مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول والعائد محلوف تقديره أثانه.

الشاهد: في «آلا صوء حيث أريد بالاستفهام مع «لاه منجود التمنى وهذا كثير في كلام العرب. وعا يدل على كنون «آلا» للتمنى في البنيت نصب المضارع بعد فناء السببنية في جوابه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٧ وابن عقيل ١/ ٢٣٥، والسندويي، وداود، والأصطهناوي، والأشموني ١/ ١٥٣، والسنيوطي ص٤١، وابن هشام ١/ ٢٩٣، وأيضا ذكره في مغنى اللبيب ١٦١، وسيبويه في كتابه ج١ ص٣٥٨.

(٢) راجع الكتاب ج١ ص٣٥٩.

(٣) قال الأشموني ج١ ص١٥٣ (فعند الحليل وسيبويه أن «الا» هذه بمنزلة أتمني فلا محسر لها، ويمنزلة اليسته قلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغساؤها إذا تكورت. =

والرابع: أن تكون للعرض والتحضيض، فلا يليها: حينتذ إلا فعل ظاهر أو مقدر أو معمول فعل مؤخر، ولا تعسمل عمل (إن) ولا عمل اليس) لانها مختصة بالفعل.

وما ذكره ابن الحاجب: من أن التي للعرض تعمل عمل (إن) لم يصبح (١).

وقد ذهب بعضهم: إلى أن التي للعرض ليست مركبة من الهمزة و «لا» النافية بل هي حرف بسيط.

وأما (ألا)(٢) (التي)(٢) للاستفتاح فهي غير مركبة على الأظهر خلافا لمن قال بتركيبها.

إذا تقرر هذا، فاعلم أن كلام المصنف سناقش من وجهين: أحدهما: أنه أطلق فشمل التي للعرض.

فإن قلت: فلعله يقول بأنها غير مركبة من الهمزة ولا فلم يشملها الإطلاق. قلت: قد استثناها في الكافية والتسهيل. فدل على أنها عنده (مركبة)(1).

والآخر: أن مقتضى كلامه هنا موافقة المازنى والمبرد فى تسوية التى للتمنى بالتى للتوبيخ والإنكار، والتى لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه فى غير هذا الكتاب.

ثم قال:

وشاع فِي ذَا البَابِ إسقاطُ الخَبَرُ إِذَا المُوادُ مع سُقُوطِهِ ظَهَرُ

وخالفهما المازنى والمبرد - فجعلاها كالمجرد من الهمزة - ولا حجة لهما فى البيت، إذ
لا يتعين كون (مستطاع) خبرا أو صفة، (ورجوعه) فاعلا، بل يجوز كون (مستطاع) خبرا
مقدما، و(رجوعه) مبتدأ مؤخرا، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك) اهـ وإلى مذهب
سيبويه أميل.

⁽۱) الكانية ١/ ٢٦١.

⁽۲) ا، ج.

⁽٣) ج، ب.

⁽٤) آن ج.

إذا علم خبر الآا كثر حذفه عند الحسجازيين ووجب عند التميميين والطائيين ومن حذفه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لا ضَيْرٌ ﴾(١).

وإن لم يعلم وجب ذكره عند جميع العرب(")، ولذلك قال: (إذا المرادُ مع سُتُوطه ظَهَرَ).

ولا فرق بين المغارف وغيره خلافا بلن فصل.

ثم انتقل إلى القسم الثالث من نواسخ الابتداء فقال:

وقول الشاعر :

⁽١) سورة الشعراء ٥٠.

⁽٢) قوله ﷺ: ﴿لا أَحَدُ أَفَيْرُ مِنَ اللَّهُ ۗ .

ورد جازرهم حرفا مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح اهد ابن عقيل ٢/١ ٢٣٦/١.

ظن وأخواتها

اتصب بِفِعلِ القَلْبِ جُزْأَيِ ابِتدا

أفعال هذا الباب قسمان:

قلبى: وهو ما دل على يقين أو ظن أو عليسهما، أو غيسر قلبى: وهو ما دل على تصيير.

وجميعها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور، فلذلك قال (أعنى أرى).

وهو بمعنى: علم. وقـد تكون للظن، وقد اجتــمعا فى قــوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۞ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾(١) اى: يظنونه ونعلمه.

فإن كانت بصرية أو من الرَّاى أو بمعنى أصاب رِئَتهُ، تعدَّت إلى واحد، وإن كانت علمية فستأتى (٢).

ثم قال: (خَال) بمعنى ظن، وقد تكون لليقين، فيان كانت بمعنى تكبَّر أو ظُلعً. يقال: «ظُلعً الفرس» إذا غمز في مشيه فهي لازمة.

ثم قال: (عَلَمْتُ) علم السِقين، فإن كانت بجَـعنى عرف تعــدت إلى واحد وستأتى. وإن كانت بعنى صار (ذا علم)(٣) فهى لازمة.

ثم قال: (وَجِد) بمعنى علم، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد وإن كانت بمعنى استغنى أو حُزنَ أو حقد فهى لازمة.

ثم قال: (ظنَّ) لغير المسيقن، وقد تكون بمعنى علم فيمــا طريقه النظر، فإن كانت بمعنى أنهم تعدت إلى واحد وستأتى.

ثم قال: (حسبْتُم) لغيـر المتيـقن، وقد تكون بمعنى علم وهو قــليل، فإن كانت من الحسبة – وَهِي لون – فهي لازمة.



⁽١) سورة المعارج ٦، ٧.

⁽٢) في قول ابن مالك (ولرأى الرؤيا أتم ما لعلما).

⁽٣) ج وفي أ، ب (اطلم).

ثم قال: (وزُحمْتُ) لغير المتيقن، ومصدرها رَعْم ورُعْم ورِعْم (1). قال السيرافي: الزُعْمُ قول يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح.

فإن كانت بمعنى كفل أو رأس تعدت إلى واحــد تارة بنفسهــا وتارة بحرف الجر. وإن كانت بمعنى سَمنَ وهُزل فهي لازمة.

ثم قال (عد) للظن كقوله:

فلا تَعلَّدِ المُوكَى شَوِيكُكُ فِي الْغِنِّي (١)

فإن كانت بمعنى فحسب من (الحسبان)(٣) تعدت إلى واحد.

ثم قال: (صَجَاً) للظن، وهي غريبة ومنضارعها يحجو، فإن كانت بمعنى غلب من المُحَاجات، أو قصَد أو ردَّ، أو ساق أو كنتم - تعدت إلى واحد، فإن كانت بمعنى أقام أو بَخل فهي لازمة.

(۲) صدر بیت: قائله: النصمان بن بشیر الانصاری الخررجی، ولد قبل وفاة النبی فی وهو أول مولود للاتصار بعد الهجرة. وهو من قصیدة میمیة من الطویل.

وعجزه: ولكنما تلوني شريكك ني العدم.

الشرح: «لا تعبيمه لا تظن «المولَى» يطلق في الاصل على عبدة معبان. والمراد منه هنا الحليف أو الناصير، «العدم» – يضم البحين وسكون الدال – الفقير. يقال: حبدم الرجل يعدم بوزن علم يعلم – وأعدم فهو معدوم إذا افتقر.

المعنى: لا تظنُّ أن صديستك مو الذي يشاطرك المودة أيام خناك ويسسرك وصفء حالك، فإنما السصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشساركك أيام فقسوك وحاجتك وضسيق ذات يدك وتألب الحادثات عليك.

الإحراب: «فلا» ناهية «تعدده مضارع مجزوم بها وفاعله ضمير مستتر فيه «المولى» مفعول أول «شريكك» مفعول ثان والكاف مضاف إليه «في الغني» جار ومجرور متعلق بشريكك «ولكنما» حرف استدراك وما كافة «المولى» مبتدأ «شريك» خبسر والكاف مضاف إليه «في العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد: في فقلا تعدد المولى شهريكك، حيث استعمل المبضارع من «عد، بمعنى - الظن ونصب به مفعولين: أحدهما «المولى» والثانى: «شريكك».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٩، ابن هشام ٢٢٩٩، وابن عقيل ٢٤٣/، السنفويي، وداود، الأنسموني ١/١٥٧، والسيوطي ص٤٦ وأيضا ذكره في همم الهوامع ١٤٨/١.

(۲) ب، ج، وفي أ (الحساب).

⁽۱) قال الصبان ۲/۱۰ (تثلیث الزای کما فی القاموس) وفی مسختار الصنحاح صفحة ۲۹۳ (بالحركات الثلاث علی زای المصدر).

ثم قال (دَرَى) بمعنى علم، وأكثر منا تستعمل معدًّاة بالبناء كقولك قدرَيْتُ به فإذا دخلت عليمه همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثان بالبناء كقوله تعالى ﴿ وَلا أَدْرَاكُم بِه ﴾ (١).

ف إن كانت بمعنى خَــتَل تعــدت إلى واحد يقــال: «درى الذئبُ الصيــدَ» إذا استخفى له (ليفترسه)(٢).

ثم قال (وجعلَ اللَّذ كاعْتقدُ) كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاقًا ﴾ (** فإن كانت بمعنى صيّر فستأتى (*) ، وإن كانت بمعنى أوجد كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلْمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ (** أو بمعنى (أوجب)(**) كـقولهم: ﴿جعلت للعامل كذا» ، أو بمعنى ألقى كـقولهم ﴿جعلت بعض (المتاع)(**) على بعض» تعدت إلى واحد، وإن كانت للشروع في الفعل فقد تقدمت في أفعال المقاربة.

ثم قال: (هَبُ) بمعنى ظن ولا تستعمل إلا (بلفظ) (١٠) الأمر كقوله: فقُلْتُ أَجِرْنِي أبا خَالدٍ وإلا فِهَبْنِي امرأ هالِكَا(١٠)

(٦) ب، ج وأ (وجب).

. . . والتي كصيرا أيضًا انصب بها مبتدأ وخبرا

⁽۱) سورة يونس ١٦.

⁽٢) أ، ج وفي ب (ليميده).

⁽٣) سورة الزخرف ١٩.

⁽٤) عند قول ابن مالك:

⁽٥) سورة الأنعام ١.

⁽٧) ب، ج رفی ا (متاعی).

⁽۸) ب، وفي أ، ج (بصيفة).

⁽٩) قائله: ابن همام السلولي. وهو من المتقارب.

الشرح: «أجرني» اتخذني لك جارا تدفع عنه وتحسيه، هذا أصله ثم أريد منه لازم ذلك وهو الغياث والدفاع والحساية «أبا خالد» يروى مكانه «أبا مالك» «هبنسي» أي: اعددني

المعنى: فقلت: أغثني يا أبا خالد، فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين.

الإحراب: «فقلت» فعل وفاحل «أجرني» فعل أمر وفاحله ضمسير مستتر فيه والنون للوقاية والياء منفعول «أبا» منادى بحرف نداء محنفوف «مالك» مضاف إليه «وإلا» إن شرطية مدخمة في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام وتقديره: وإن لا تقعل مثلا «فهبني» الفاء واقعة في جواب الشرط هب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول أول «امرأ» مفعول ثان «هالكا» نعت لامرئ.

ثم قال: (تعلَّم) يُعنى اهلم، ولا تستعمل إلا بصيفة الأمر مثل (هب،) فإن كانت أمراً من تعلّمت الحساب (ونحوه)(١) تعدت إلى واحد وتصرفت ثم انتقل إلى القسم الثاني، وهو ما دل على تصيير فقال:

.... والَّتِي كَصَيَّرًا ﴿ أَيضًا بِهَا انْصِبُ مُبْتِلًا وَخَبَراً

أى: والأفعال التي مثل «صيّر» وهو ما دل على تحويل كصير وأصار وجعَل ورد واتَّخِذ وتَخسَد ووهَبَهِ. حكى ابن الأعرابي «وهبَني الله فِـداك» أي: جعلني. ولا تستعمل إلاَّ بصيغة الخاضي.

ثم قال:

وخُمَنَّ بِالتَّمْلِينَ والإلغَاءِ ما مِنْ قَبْلِ هَبْ

تختص القلبسية المتصرفة بالإلفاء والتعليق، ولا (حظ)(٢) لهب وتعلم في ذلك لعدم (تصريفهما)(٢)، ولا لأفعال التنصيير، إذ ليسنت قلبية. (ولذلك)(٤). قال: (ما مِن قَبِّلِ هَبُّ).

وهي أحد عشر قعلا:

والإلغاء هو: ترك العمل لفظا ومعنى لغيــر مانع، والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع.

⁻الشاهد: في افهبني امرأة فإن اهب، فيه بمعنى الظن وقد نصب به مفعولين أحدهما ياء المتكلم وثانيها المرأة والغالب على اهب، بهذا المعنى أن يستعدى إلى مفعولين صريحين كما في بيت الشاهد.

وهب بهذا المعنى فعل جمامد لا يتصرف فلا يجىء منه ماض ولا ممضارع، بل هو ملازم تصيغة الأمر، فسإن كان من الهبة - وهى التفضل بما ينفع الموهوب له - كان مستصرفا تام التصرف، قال تعالى: (ووهبنا له إسحق).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٩، ابن هشام ١/ ٣٠٠، والسندوبي، وداود، والأشموني ١/ ١٥٧، وابن هشام في المغنى ٢/ ١٥٢، وابن عقيل ١/ ٢٤٥.

⁽١) أ، ج وفي ب (وفيره).

⁽۲) ا، ج رفی ب (خص).

⁽۲) ج وفی ب (تصرفها) وفی ب (تصریفهما).

⁽٤) أ، ب وفي ج (ولهذا).

فالإلغاء جائز، والتعليق (لازم)(۱)، والمعلق هامل في المحل. بخلاف الملغي. تنبيه:

أما اختصاص هذه الأفعال القلبية بالإلغاء فلا إشكال فيه.

وأما التعلميق فيشاركهن فسيه مع الاستفهام غيرهن من أفعمال القلوب نحو «عرف ونظر وتفكر» وكذلك «سال وأبصر» وما بمعناهما.

وقوله: والأمرَّ هَبْ قَدَ أَلْزِمًا كَذَا تَعَلَّمُ

يعنى: أنهما ألزما صبيغة الأمر، فلا يستعمل بهما ماض ولا مضارع لعدم تصريفهما.

وقوله: ولغيرِ الماضِ مِن سِواهُما اجعَلُ كُلُّ مَالَهُ زُكِنْ

يعنى: أن غير الماضى كالمضارع والأمـر من سوى «هب وتعلم» يعمل عمل الماضى. فينصب المفعولين ويجوز فيه الإلغاء والتعليق ولهذا قال «كُلُّ مالَّهُ رُكِنْ».

أى: كلما عُلم للماضي من الأحكام.

وقوله: وجُوزٌ الإلغَاء لا في الابْتلاَ

فهم من قـوله (وجَوِّز) أن الإلغاء ليس بواجب بل جائز، ولما كـان جوازه مشروطا: بتوسط الفعل أو تأخره قال: (لا فِي الابْتِداً) فشمل ثلاث صور:

الأولى: أن يتأخر عن المفعولين نحو «زيد قائم ظننت» فهــذه يجوز فيسها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجع.

الثانية: أن يتوسط بين المفعولين نحو: (زيد ظننت قائم) فهذه يجوز فيها الأمران على السواء.

وقيل: الإعمال أرجح.

الثالثة: أن يتقدم على المفعولين ولا يبتدأ به بل يقدم عليه شيء نحو (متى ظننت زيد فاضل) فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح، خلافا لمن منع الإلغاء.

⁽۱) أ، ج وفي ب (واجب).

فإن تقدم الفعل حلى المفعولين ولم يتقدمه شيء. فمذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء، وهو مفهوم قوله: (لا في الابتداً).

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه، لكن الإصمال عندهم أرجح، وقد أجازه في التسهيل بقبح⁽¹⁾ وقال في شرحه: حكم سيبويه (بقبع)⁽¹⁾ إلغاء المتقدم نحو «ظننت زيد قائم» وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو «متى ظننت زيد (قائم)»⁽¹⁾ وفي درجته الإلغاء في نحو «زيد أظن أبوه قائم».

ثم قال: واثَّو ضميرَ الشانِ أو لامَ ابتِداً فِي مُوهمِ إلغاءَ ما تَقدُّما

يعنى: أنه إذا ورد ما يسوهم الإلغاء للمتسقدم نحو «ظنسنت زيد قائم» وجب عند من منع إلغاءه تأويله على أحد تأويلين:

الأول: نية ضمير الشأن فيكون هو المسفعول الأول والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا يكون الفعل باقيا على عمله.

والثاني: نية لام الابتداء المملقة، ويكون التقدير «ظننت لزيد قائم»، والفعل على هذا معلق، وعلى هذا حمل سيبويه قوله:

مُستثيم ⁽¹⁾	لاحق	أني	وإخال							
<u>.</u>		٠	- 10							

الشرح: «غبرت» - بالغين المعجمة - بمعنى لقيت؛ ومنه الغابرين، وروى مكانه «بقيت» و«ناصب» من النصب - بضنحتين - وهو التعب، «إخال» بكسر الهمسزة على الأفصح بمعنى أظن «مستنبع» مستحق.

الإحراب: «فغسرت» فعل وضاعل «بعدهم» ظرف زمان متعلق بالسفعل. ومضاف إليه «بعيش» متعلق بمحذوف في محل نصب من تاء النساعل «ناصب» صفة عيش مجرور مثله «وإخال» مضارع مسرفوع معلق عن العمل لفظا توجود لام الابتداء بعده تقديرا. والفاعل مستتر وجوبا: أنا «أني» حرف مشبه بالفعل والياء اسسمه «لاحق» خبره وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مستتبع» خبر ثان لإن وهو أولى من جعله صفة للاحق وفيه ضمير مستتر تقديره أنا فاعله، على كونه اسم فاعل، ونائب فساعل على كونه اسم مفعول، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولى «إخال».

 ⁽۱) التسهيل ص۷۱.
 (۲) ا، چ وڼی ب (بفتح).

⁽٣) أ، ج وفي ب (قائما).

⁽٤) صبحر بيت قباتله: أبو ذويب الهبذلي - من قبصيبدة يرثى بها أولادا لنه خمسة مباتوا بالطاعون. وصدره: فقيرت بعدهم بعيش ناصب.

بالكسر على تقدير: أني للاحق.

ومن أجاز إلغاء المتقدم لم يحتج إلى تأويل ذلك.

قال في شرح التسهيل: وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو «الاطائنت ريد قائم» أولى من الإلغاء. هـ(١).

ومن منع الإلغاء في نحو المتى ظننت زيد قائم، حمل ما أوهم ذلك على أحد التأويلين أيضا كقوله:

أنَّى رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدَّبِ (١) من انتقل إلى التعليق فقال: والنَّزِم التَّعليقَ قبلَ نَفْي ماً.

مواضعه: ذكره ابن هشآم في منتشى اللبيب ١/ ١٩١، والسينوطي في همم الهنوامع الم٠١٥٠.

(١) التسهيل ص٧١.

(٢) حجز بيت: قال العينى: قائله بعض الفزاريين، ووقع فى حماسة أبى تمام منصوب القاقية
 *الأدباء.

وصدره: كذاك أدبت حتى صار من خلقي – وهو من البسيط.

الشرح: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مشل وهو الأحسن في مثل هذا التعبير واسم الإشارة يراد به مُصدرً الفعل المذكور، وتقدير الكلام: تأديبا منثل ذلك التشاديب أدبت وذلك التأديب الذي عبر عنه في البيت السابق له وهو قوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه أن ولا ألقبه والسوأة اللقب

«ملاك» بكسر الميم وفتحها - بزنة كتاب - قرام الشيء وما يجمعه، «الشيمة» بكسر الشين - الحلق وجمعها شيم - ويروى مكين (رأيت) وزجدت، المدر السين

المُعنى: أدبت أدبا مثل ذلك الأدب جنى صمرت اجتقد أن رأس الأُخلاق وقدوام الفضائل هو الأدب.

الإعراب: «كذاك» جار ومجرور متعلق بمخلوف يقع مفتولاً منطلقا لأدبت، والتقدير: تأديبا مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» فعل مساض مستى للمجهسول والتاء نائب فاعل -

الشاهد: في «وإخال أنى لاحق» حيث علق الضعل «إخال» بلام الابتداء المضمرة،
 والأصل أنى لاحق - فحذفت اللام بعد ما علقت «إخال» ويقى الكسر بعد حذفها كما
 كان مع وجودها فهو عا نسخ لفظه وبثى حكمه.

فعلم من قوله (والْتَزِم) أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء.

ثم ذكر المعلقات وهي مستة: هماه النافية، كــقوله تعالى: ﴿ وَطَنُّوا مَا لَهُم مِن مُحيص ﴾ (١).

قرانُ أخسها كقبوله تعالى: ﴿ وَتَطْنُونَ إِن لَبْشُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ (٢) قولا النافية، ذكرها النحاس، ومن أسئلة ابن السراج فأحسب لا يقوم زيد ولم يسعدها المفاربة من المعلقات.

﴿ وَلَامِ الْاَبْتِدَاءَ : نَسْحُو ﴿ وَٱلْقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ (٢) على أظهـر الأوجه و الام، القسم: نحو: إ

ولَقَد علِمتُ لتأتِينَ منيِيِّتِي إنَّ المَنَايا لا تَطِيشُ سِهامُهَا(٤٠

وحتى ابتدائية وصاره قعل ماض ناقص ومن خلقى»، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم وأنى، حوف توكيث ونصب والياء اسمها ورأيت، فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر أن وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ «الشيمة» مضاف إليه والأعب، خير المبتدأ.

الشاهد: في فرأيت ملاك الشيمة الأدب، فإن ظاهره أنه ألغى فرأيت، مع تقدمه لأنه لو أصله فقال فرأيت، مع تقدمه لأنه لو أحمله فقال فرأيت، ملاك الشيمة الأدباء بسنصب فملاك و «الأدب، على أنهما سفعولان ولكنه رضهما فقال الكوفيون: هو على الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخير، وقال البنصريون: ليس كذلك، بل هو من باب الشعليق ولام الابتداء مقدرة الدخول على فملاك،

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٨١، ابن هشام ١/ ٣٢٠، ابن صقيل ١/ ٢٥١، والكودى ص٤٤، وأيضا ذكره في الهمع ١/١٥٣.

سورة فصلت £A.
 سورة فصلت £A.

(٣) سورة البقرة ١٠٢.

(٤) هو ثلبيد بن ربيعة العامري -- من قصيدة طويلة من الكامل.

الشرح: «منيتى» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى بمنى بوزن رمى يرمى -- ومعناه قدر، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسما «لا تطيش» لا تخبب بل تصبب المرمى دائما «سهامها» السهام: جمع سهم.

المعنى: إنى موقن أننى سألاقى الموت حثما، لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد آبدا.

الإعراب: (ولقسفه اللام موطئة للفسم قد حرف تحقيسق (علمست، فعل ماض وفاعل =

و لم يعد بعضهم لام القسم والاستفهام بالحرف نحو ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ (١) وبالاسم نحو ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيْنَا أَشَدُ عَذَابًا ﴾ (١).

والمضاف إلى اسم الاستفهام مثله في ذلك نحو «علمت غلام أيَّهم عندك»(٢٠).

واعلم أن الجملة بعد المعلق في موضع نصب، لأنه عامل في المعتى.

فإن قلت: ما منعنى تعلق العلم بالاستفهام في نحو «علمتُ الهِدُّ عندكَ أم عمرُّو؟»:

قلت: هذا كلام صورته الاستفهام، وليس المراد به الاستفهام، لأنه مستحيل الاستفهام عما أخبر أنه يعلمه، وإنما المعنى علمت الذي هو عندك من هذين الرجلين.

⁼ المتأتين اللام واقمة في جواب القسم وتأتي فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة المنتى فعل مسرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه، والجسملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم اإن حسرف توكيد ونصب المتايا اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر الالا حرف نفى الحليش فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة السهامها فاصل وضميس الغائبة مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن.

الشاهد: في «علمت لتأثيني منيتي» على أن لام الابتداء علقت علمت عن العسمل أي منعته من الاتصال بما يعده والعسمل في لفظه؛ لأن ماله صدر الكلام لا يصبح أن يعمل ما قبله فيما بعده.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن السناظم ص٨٦، والمكودى ص٤٧، والسيسوطى ص٤٤، والسيسوطى ص٤٤، وأيضا ذكره في ص٤٤، وأيضا ذكره في مغم الهوامع ٢٠٤١، وابن هشام ٢٠٧١، وأيضا ذكره في مغنى اللبيب ٢/٧٠، وقطر الندى ص٣٢٥ وشندور الذهب ص٢٧٩، والأشمسوني في شرحه للألفية ٢/١٦، والشاهد رقم ٢١٦ من خزاتة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٥٦.

⁽١) سورة الأنبياء ١٠٩.

⁽۲) سورة طه ۷۱.

 ⁽٣) (من المعلقات أيضا لعل نحو: •وإن أدرى لعله فتنة لكم • ذكر ذلك أبو على في التذكرة.
 ولو الشرطية كقوله:

وقد علم الأقوام لو أن حاتماً أراد ثراء المال كان له وقر وإن التي في خبرها اللام نحو: «علمت إن زيدا لغائم» ذكر ذلك جماعة من المغارية...﴾ اهد أشموني 1/111.

قال سيسبويه (الهما نصمه: (كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عسمروً وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم) اهم.

وحكى الشلوبين عن بعض المتأخرين: أن هذا الكلام على حذف مسضاف، وأن المراد علمت جواب هذا الكلام، وكان يفتى به ويراه في بعض أقرائه.

واعلم أن كلام العرب ثلاثة أقسام:

الأوليه: مطابقة اللغظ للمعنى وهو الأكثر.

والثاني: قِلبة اللفظ لسلمعني نحو «أظن أن تقسوم» أجمعسوا على جوازه، ومنع الأكثر «أظن قيامك» والمعنى واحد، لاشتمال «أن تقوم» على المسند والمسند إليه بخلاف «قيامك».

والثالث: غلبة المعنى للفظ نحو مسألتنا، وغلب فيها جانب المعنى وإن كان اللفظ استفهاما.

وقوله:

لعِلْم هِرْفَانِ وظن تُهُمه تعلية لواحد مُلتَزَّمة

الأصل في «علم» تعلقها بالنسب الخبرية وهي المتعدية إلى مفعولين، وقد ترد بمعنى العرفان متعلقة بالمفرد فتتعدى إلى واحد، كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مَنْ بُعُونَ أُمُّهَا تَكُمْ لا تَعَلَّمُونَ شَيَّةًا ﴾ (٢٠).

وأما «ظن» فإن كانت للتردد في وقوع الخبر فهي المتعدية إلى «اثنين» (٢٠). وكذلك إن استعملت لليقين. وإن كانت للتهمة تعمدت إلى واحد كقولك «ظننت زيدا على المال» أي: الهمته، ومنه ﴿ وَمَا هُو عَلَى الْفَيْبِ بِضَدِينٍ ﴾ (٤).

فإن قلت: قد ترد (علم)(٥) لازمة إذا كانت من العُلْمَة (١) ولم ينبه على ذلك.

⁽۱) ج۱ ص ۱۲۰ . (۲) سررة التحل ۷۸.

⁽٣) أ، ج رني ب (مفعولين).

⁽٤) سورة التكوير ٢٤.

⁽ه) ب، ج رفي ا (علمة)..

⁽٦) إذا انشقت شفته العليا.

قلت: قد أخرجه بقوله أول الباب (انصب بفعل القلب)، وبقوله هنا «لِعلْمٍ عِرْفَانِ».

فإن قلت: كان ينبغي أن يقيد سائر أفعال الباب كما قيد علم وظن.

قلت: لما كان الأصل «علم وظن» فإن غيرهما لا يعمل حتى يكون بمناهما اكتفى بتقييدهما.

وأيضا فقد خرج من قوله: (انْميِبُ بِفِعلِ القَلْبِ) نحو «رأى» بمعنى أبصر أو أصاب الرِّئَة.

وحسب بمعنى صار أحسب وغير ذلك مما يدل على معنى غير قلبي.

ثم قال:

وَلِرِأَى الرَّوْيَا انْمِ ما لِعَلِما طالِبَ مفعولَيْنِ مِن قبلُ انْتَمَى الرَّوْيا مصدر رأى الحلمية. فقيد الفعل بإضافته إلى مصدره.

يعنى: أن قرأى الحلمية تتعدى إلى مفعسولين كعلم لكونها مثلها فى أنها إدراك بالحس الباطن ومنه: ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ (١) خلافا لمن منع تعديها إلى اثنين، وجعل ثانى المنصوبين حالًا ويرده وقوعه معرفة فى قوله:

أراهُمْ رُفْقَتِي حتَى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيلُ وانخزَلَ انخِزَالا"

(۱) سورة يوسف ٣٦.

ألشرح: ارفقتى بكسر الراء - جمع رفيق: والرفقة: الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة، اتجافى الخزل - وهو القطع، ومادته خاء وزاى معجمتان ولام.

«تجافى الليل وانخزل انخزالاً كنايتان هن الظهور وبيان ما كان بهما من أمر هؤلاء. المعنى: أرى هؤلاء مجتمعين معى مناما، حتى إذا زال الليل واستيقظت - لا أرى شيئا. الإهراب: «أراهم» فعل مضارع وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والضمير مفعول أول «رفقتى» مفعول ثان «حتى» ابتدائية «إذا» ظرفية «ما» زائدة «تجافى» فعل ماص «الليل» فاعل «وانخزل» عطف على تجافى «انخزالاً» منصوب على المصدرية الشاهد في «أراهم وفقتى» حيث أعمل «أرى» - من الرؤيا - من مفعولين أحدهما

الشاهد في «أراهم رفقتي» حبيث أعمل «ارى» - من الرؤيسا - من مفعسولين أحدهما الضمير المتصل به والثاني قوله «رفقتي» ورأى بمعنى علم

⁽٢) هو: لعمرو بن أحمر الباهلي، من قسميدة بذكر فيها جماعة من قومه فارقبوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما. وهو من الوافر.

وإنما قيد علم بقوله ِ قطالب مفعولين التلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية ويقال: (نمبت الرجال إلى أبيه نميا) نسبته، (وانتمَى) هو انتسب.

قيل: وليس قوله (رأى الرَّويا) ينص على المراد، لأن الرؤيا تستعمل مصدر ثرأى مطلقا حلمية كانت أو يقظية، ولكن المشهور استعمالها مصدرا للحلمية(١٠).

نم قال: ولا تُجِزُ هُنا بلا دَلِيلِ سُقُوطَ مفعوليَّنِ أَو مفعُولِ

الحذف (هنا)(۱) ضريان: الجتصار، واقتصار: فالاختـصار: حذف لدليل، والاقتصار: حذف لغير دليل.

فأما حلف مفعولي هلِّنا الياب، أو حلَّف أحدهما اختصارا فهو جائز.

فمن حذفهما اختصارا قول الكميت:

بِأَى كِتابِ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ﴿ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسَبُ ١٠٠

= مواضعه: ذكره من شئواخ الألفية: ابن النساطم ص٨٦، وابن هشام ٢٠٩/١ وابن حقيل ١/٤٠٤ والسيوطى في الهمع حقيل ١/٤٠٤ والسيوطى في الهمع الم ١٥٠٠.

(٩) راجع الأشتوني ١٦٣/١.

(٢) ب، ج.

(٣) هو: للكميث بن زيد الأسدى، من قبصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ وهو من الطويل.

الشرح: «ترى حبهم» رأى ههنا من السرأى بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقسول رأى أبو جنيفة حل كفا، ويمكن أن تكون وأى العلمية بشىء من التكلف، «هسارا» العار: كل خسملة يلحقك بسببها هيب ومذمة «تحسب» أى: تظن، من الحسبان.

للعنى: يا من تعيب هلى حب أهل البيت، على أى كتاب تستند؟ أم بأية سنة تسترشد في ذلك.

الإهراب: ابأى عاملة المارور متعلق بترى اكتاب مضاف إليه الم عاملة ابأية جار ومجرور متعلق بترى اكتاب مضاف إليه الم عاملة ابأية مستدر فيه ومجرور معطوف على الأول استة مضاف إليه الرى في فعل مضارع وقاعله مستدر فيه المعول ثان اعلى جار ومجرور متعلق بعار المقديم فعل مضارع وفاعله مستدر فيه، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق، والتقدير وتحسب حبهم عارا على.

الشاهد: في القسب أحيث حذف المنعولين لدلالة سابق الكلام عليهما. والتقدير: تحسب حيهم عارا علي.

ومن حذف الأول اختصارا، قوله تعالى ﴿ وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْله هُو خَيْرًا ﴾ (١) أي: ما يبخلون به هو خيرا لهم.

ومن حذف الثاني اختصارا قول عنترة:

وَلَقَد نَزَلْتُ فَلَا تَظُلُّنَى غَيرهُ مِنِّى بِمنزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ (١)

أى: فلا تظنى غيره واقعًا (منى)^(١٢).

ومنع ابن ملكون⁽¹⁾ (شيخ الشلوبين)^(۱) حلف أحدهما اختصاراً^(۱) وليس بحيح ^(۱).

(٢) قائله: عنترة بن شداد العبسى من معلقته المشهورة - وهو من الكامل.

الشرح: «المحب» بفتع الحاء - بمعنى المحبوب - اسم مقعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والاكثر أن يقال اسم المفعول محبوب أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل التلائي. «المكرم» على صيغة المفعول من الإكرام.

المعنى: والله لقد نزلت أيتها فلحيوية منى منزلة الشيء المحبوب المكرم فلا تظنى غير ذلك واقعا . الإهراب: «ولقد» الوالد المقسم واللام للتأكيد وقد حسرف تحقيق «نزلت» فعل وفاهل «فلا» ناهية دتظنى» فعل مضارع مجزوم بحثف النون وياء المخاطبة ضاهل «غيره» مقعول أول والمفعول الثاني محلوف «منى» جاو ومجرور مسملق يقوله «نزلت» «بمنزلة» مثله «للحب» مضاف إليه «المكرم» صفة له.

الشاهد: في الفلا تظنى ضيره حيث حلف المفعول الثاني اختصارا، والتقدير فلا تظنى غيره واقتا وهذ بخائز عند جمهور النحاة خلافا لابن ملكون.

مُواضَعُهُ: ذَكُره من شُرَاح الألقية ابن هُمَّام ١/ ٢٢٤، ابن عبقيل ١/ ٢٥٥، والأشموني ١/ ٢٦٤، المكودي ص ٤٨، والسناويي، والسيوطي ص ٤٤، وأيضا ذكره في همع الهوامع ج١ ص ١٥٤، وداود، وخزانة الأدب الشاهد ٢٠٠ والخصائص ١١٦/٢.

(٣) ب، ج.

- (٤) هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد، ابن ملكون الخضرمى الأشبيلي، قال ابن الزبير: أستاذ نحوى جليل. روى عن أبى الحسن شريح وأبى مروان بن محمد وروى عنه ابسن خروف والشاويين. وألف شرح الحساسة، والنكت على تبصرة العسيمرى، وضير ذلك. مات سنة أربع وثمانين وخمسمائة من الهجرة.
 - .1 (0)
 - (٦) قياسا على باب كان.
- (۷) جواز الحدقف هو رأى جمهور التحدويين وهو الرأى السديد واستدنوا على وأيهم بأمرين: الأول هو رد على ابن ملكون أن مرقوع كان كالفاعل وخميرها كالحدث فلذلك استنع الحذف هناك. الثانى: ورود السماع. اهد السيوطى ١٩٢/١ يتصرف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢٩٣/١، وبن صقيل ٢٠٤/١، والأشموني
 ١٦٤/١ والسندويي، وداود، والكودي ص٤٨، وذكره السيوطي في همم الهوامم ١٠٢/١.
 أل عمران ١٨٠.

وأما حذف أحدهما اقتصارًا فلا يجوز، لأن أصلهما مبتدأ وخبر.

واختلف في حلقهما معا اقتصاراً على منذاهب المنع^(۱) والجواز به قال الاكثر^(۱) والجواز^(۲) في (طننت) وما في معناها والمنع في (علمت) وما في معناها وهو مذهب الأعلم.

والجوار⁽¹⁾ إن وجدت فائدة كقولهم «مَن يَسْمَعُ يَخَلُ⁽¹⁾ فلو لم يقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فسائلة لم يجز، كاقتصارك على «أظن» إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا من علم وهذا اختيار المصنف في غيسر هذا الكتاب ونسبه إلى سيبويه والمحققين عن يدرى كلامه كابن خروف وابن طاهر⁽¹⁾ والشلوبين وظاهر كلامه هنا إطلاق المنع.

ثم قال:

وكَتَظُنُّ اجْعَلُ اللَّهُولُ اللَّهُ وَلِي مُسْتَفَهَّمَا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

اعلم أن القول وفروهه عما يتعدى إلى مفعول واحد، ومفعوله إما مفرد وهو نوعان: مفرد معناه جملة نحو «قلتُ شِعْرًا»، ومراد به مجرد اللفظ (٧) نحو:

 ⁽١) وهليه الاختفش وألجرمي ونسبته ابن مالك لسيبويه والمحققين. لعسلم الفائلة إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما وعلم ما وإليه أميل اهـ - همم.

 ⁽۲) وعليه أكثر المنحويين . . . وصححه ابن عصفور لتوله تعالى: ﴿أَعِندُهُ عَلَمُ الْقَيْبِ فَهُو يُرى﴾ أي: يعلم. اهـ – همع.

⁽٣) مذهب الأهلم واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني والإنسان قد يخلو من الظن ولا يخلو من حلم اهـ همم ١٥٢/١.

⁽٤) عليه أبو العلاء بن إدريس.

⁽٥) أى: يظن مسموحه حقا وجعله بعضهم من الحذف لذليل، لذلالة يسمع على الأول وحالة التخاطب على الشائي. وورد في مجمع الأمثال للميذائي رقم ٤٠١٢ والمعنى من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه اهـ.

⁽٦) وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الأشبيلى. قال ابن الزبير: نحوى - مشهور حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه، وله على الكتاب طرر مدونة مشهورة احتمدها تلميده ابن خروف في شرحه وكان يرحل إليه في العربية موصوفا فيها بالحذق والنبل، وكان من حذاق النصويين وأئمة المتأخرين ووقد في أشبيلية ومات في هشر الثمانين وخمسمائة.

⁽Y) أي مفردا يراد به مجرد اللفظ.

﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمٌ ﴾ (١) أى: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان يُقالُ *مبنيا للفاعل * (١) لنصب إبراهيم. خلاف لمن منع هذا النوع، وممن أجازه ابن خروف وصاحب الكشاف (٣).

وإما جملة فيسحكى به ويكون في موضع مفعوله، وقد يجرى مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين بشروط أربعة عند أكثر العرب:

الأول: أن يكون بلفظ المضارع، والثاني: أن يكون مصدرا بتاء الخطاب.

والثالث: أن يكون بعد استفهام، والرابع: ألا يفصل بينه ربين الاستفهام بغير ثلاثة أشياء: بينها بقوله: بغير ظرف أو كظرف أو عَمَلُ.

فالظرف نحو (أعندك) تقول: زيداً (قائما)^(۴) وشبه الظرف هو المجرور نحو (أنى الدار تقول عمراً جالسا).

والعمل: هو المعمول. ونعني به: أحد المفعولين كقوله:

اجهًالا تقول بَني لُؤَيُّ⁽⁰⁾

فالفصل بهذه الثلاثة منتفر، ولهذا قال: وإنْ بيعضِ ذِي فَصلَتَ يُحتَملُ. فإن فقد شرط من هذه الشروط تعينت الحكاية.

فإن قلت: لم ينص على الشرطين الأولين.

⁽١) سورة الأثبياء ٦٠.

⁽٢) أ، ب وقى ج امسمى الفاعل.

⁽٣) هو الزمخشري، وتقدمت ترجمته.

⁽٤) أ، وفي ب، ج (مقيما».

⁽٥) صدر بيت - قائله: الكميت بن زيد الأسدى. من قصيدة عدم فيها مضر ويقضلهم على أعل اليمن.

وصحره: لعمرو أبيك أم متجاهلينا - من الوافر.

الشرح: «أجهالا» بضم الجيم وتشديد الهاء - جمع جاهل ويسروى مكاته «أنواما» جمع ناثم. «تقسول» بمعنى تظن، «بنى لؤى» أراد بهسم قريشا، ولؤى: من أجداد الذي ﷺ، وهو تصغير «لأى» وهو الشور الوحشى العمر أبيك» قسم ويمين، «متجاهلينا» المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل - والذين رووا في صدر البيت «أنواما» يروون ههنا «متناومين» والمتناوم: الذي يتصنع النوم.

المعنى: أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضريين؟ أم تظنهم عالمين يحقيقة الأسر مقدرين سسوء النتائج فير ضافلين عما ينسغى العمل به، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم؟

قلت: نبه عليهما بالمثال.

وزاد السَّهيلي: شيرطًا آخره. وهو ألا يتعمدى باللام نحو (أتقول لزيد عمرو منطلق) فتتحتم الحكاية.

وزاد في التسبهيل: أن يكون حاضراً(١) وفي شرحه بأن يكون مقصودا به الحال (فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل)(١)، ولم يشترط غيره وفيه نظر.

فإن قلت: إصمال القول (عمل الظن)(٢) بالشروط المذكورة واجب أم جائز؟ قلت: بل جائز والحكاية جائزة.

فإن قلت: إذا عميل القبول عمل الظن (فهل)(!) هو باق على معناه أو صار بمعنى الظن؟.

قلت: فيه خلاف، والظاهر أنه مضمن معنى الظن.

ثم قال:

وأُجْرِى القولُ كظنَّ مُطلقاً عندَ سُلَيْمِ ننحوُ ﴿قُلْ ذَا مُشْفقاً» لغة سُسليم إجراء القول مسجرى الظن في العسمل مطلقا، أي بسلا شرط من الشروط المذكورة، حكاها سبيويه (٥) فيقولون: (قلت زيدا قائما وقل ذا مشفقا).

الإحراب: «اجهالاً» الهمزة للاستفهام جهالا مفعول ثان مقدم «تقول» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بني» مضعول أول «أوى» مضاف إليه «لعمسر» اللام لام الابتداء «حمر» مبتدأ والخبر محلوف «أبيك» مضاف إليه والكاف مضاف إليه «أم» عاطفة «مـتجاهلينا» معطوف على قوله «جهالاً».

الشاهد: في «أجهالا تقبول بني لوى» حيث أعمل تقول عمل «تظن» فتصب مفعولين: أحدمها «جههالا» والثاني فيني لوى» مع أنه فيصل بين أداة الاستفهام – وهي الهمزة والفعل، بقاصل به وهو «جهالا» وهذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأنه معمول الفعل، مواضعه: ذكره من شراح الاتفية: ابن الناظم ص٤٨، وابن هشام ١/ ٢٣١، وأبن عقيل ١/ ١/٩٨، والاشموني ١/ ١٦٤، وداود، والمكودي ٤٨، والسندوي، و الاصطهناوي، والسيوطي

ص٤٥- وذكره في الهمع ١/١٥٧، والشاهد رقم ٧١٦ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٦٣.

⁽١) التسهيل ص٧٤.

⁽۲) ا، ج.

⁽٣) ب، ج.

⁽³⁾ أ، ب وفي ج افهوا.

⁽٥) قال سيبويه ج١ ص٦٣: ٩ورهم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم پيچعلون باب قلت أجمع مثل ظننت، اهـ.

اعلم وارى

إلى نُسلانة رأى وعلِسسما عَدُّوا، إذا صارا أرَى وأعلَما

إذا دخلت همزة التسعدية على (علم ورأى) المتعديتين (قسبل دخولها)(١) إلى مفعولين صارا بدخولها متعديين إلى ثلاثة.

أولها: الذي كان فاعلا قبل النقل.

والثانى والشالث: هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة فتقول (أعلمتُ ريدًا همرًا فاضلا) و ((أريت)(۱) ريدًا عمرًا فاضلا).

ثم قال:

وما لمَفعولَى عَلِمْتُ مُطلقًا للنَّانِ والثالثِ أيضًا حُقَّقًا

يعنى: للمفعول الثانى والثالث من الأحكام ما لمفعولى (علمت) من جواز حذفهما أو حذف أحدهما اختصارا أو حذفهما معا اقتصارا ومنع حذف أحدهما اقتصارا، وغير ذلك كالإلغاء والتسعليق خلافا لمن منع الإلغاء والتسعليق، ولمن أجازهما إن بنى الفعل للمفعول لا(٢) إن بنى للفاعل. والدليل على الجواز قول بعض من يوثق بعربيته (البركة أعلمنا الله مع أكابركم)(٤) وقوله تعالى: ﴿ يُنبِّكُمُ الْهَا مُزَقِّ إِنكُمْ لَلْهِي خَلْقِ جَدِيد ﴾(٥). فعلق ينبئ وهو بمعنى يعلم.

وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الـفعل عنه ولا إلغاؤه، ويجوز حــذفه اقتصارا واختصارا ومنع ابن خروف حذفه. والاقتصار عليه، والصحيح الجواز.

⁽۱) ا، ب.

⁽۲) ب، ج رنی ا درایت،

 ⁽٣) في الأصل (إلا) والسياق يقتضى حلف الهمزة ليستقيم المنى.

⁽٤) نا مفعول أول اوالبركة، مبتدأ، الومع اكابركم، ظرف في موضع الحبر وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل العلمنا الله البركة مع أكابركم.

⁽ه) سورة سبأ ٧، فينبئ؛ فعل مضارع فكم، مفعول أول. وجملة فإنكم لفي خلق جديد، في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث لينبئ وقد علق الفعل عنها باللام، ولذلك كسوت إن.

وإنْ تُمديًّا لواحد بلا ﴿ هَمْزُ فلالْنَيْنِ بِهِ تُوصُّلا

قد تقدم في الناب السابي، أن علم بمعنى عرف، ورأى بمعنى أبصر يتعديان إلى واحد، فإذا وخِيلت عليها همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين نحو «أعلمت ريدا عمراً) و (أريت ريدا الهلال) وذكر بعض النحويين أنه لم يحفظ نقل علم العرفانية إلا بالتضعيف نحو ﴿ وَعَلَمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلُهَا ﴾ (١) كما أنه لم يحفظ نقل علم المتعدية إلى اثنين إلا بالهمزة.

وكلام المصنف نص على جواز نقل علم العرفانية بالهمزة، فوان لم يثبت سماعه فهو بطريق القياس.

فإن قلت: ظاهر مسذهب سيبويه أن (التسعدى)(٢) بالهمزة قسياس في اللازم سماع في المتعدى وهو الصبحيح.

قلت: ظاهر كلام (المصنف)(٢) في شرح التسهيل أن ذلك قياس في المتعدى إلى واحد أيضًا.

ومثل في باب تعدي الفعل ولزومه (بأضربت ريدا عمرا) وهذا مذهب طائفة من النحويين. وذهب الأعفش إلى أن (التعدي)⁽¹⁾ بالهمزة قياس مطلقا في اللازم والمتعدى إلى اثنين من غير باب (أعطى) وذهب قوم إلى أنه سماع مطلقا. فهذه أربعة عذاهب.

وذكر الحريرى (م) وابن معط: تعدى (علم) إلى ثلاثة - بالتضعيف فعدوا من أفعال هذا الباب علم.

⁽١) سورة البقرة ٣١.

⁽۲) أ، ب وفي ج المتعنى،

⁽٣) ب، ج رئی أ اللولف،

⁽٤) أ، ب رفى ج المتعدى١.

⁽٥) هو: أبو محسمد القاسم الحريرى السصرى. صاحب المقامسات المشهورة، كان أحمد المة عصره في اللغة، ومقاماته تدل على غزارة مادته وعلمه بأسرار العربية وله مصنفات حسنة منها: درة السغواص في أوهام الخواص، وملحة الإعراب في النحمو، وله شعمر حسن. وتوفى سنة ١٦٦هـ.

والصحيح أن التعدى (بالتضعيف)(١) سماع في اللازم والمتعدى وهو ظاهر مذهب سيبويه(٢) ثم قال:

والنَّانِ منهُما كِثَانِي الْنَيْ كَسَا ﴿ فَهُو َبِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو الْبُتِسَا

يعنى أن الثانى من مفعول (أعلم وأرى) المتعديين إلى اثنين بهمزة النقل مثل ثانى مفعولى (كسا) وبابه، وهو كل فعل متعد إلى مفعولين ليس (أصلهما)(٢) المبتدأ والحبر.

فينجوز الاقتصار عليه وعلى الأول، ويمتنع الإلغاء (كما)⁽¹⁾ في باب (كسا).

واعلم أنه ليس^(ه) ثانيهما كثانى مفعولى (كسا) فى كل حكم بل يستثنى من ذلك التعليق. فإن تعليق (أعلم وأرى) المذكورتين عن الثانى جائز، لأن أعلم قلبية وأرى بصرية، وهى ملحقة بالقلبية فى ذلك، ومن تعليق أرى عن الشانى (قوله تعالى)(١) ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْبِي الْمَوْتَى ﴾(١).

ثم قال:

وكأرَى السَّابِق نَبًّا أَخْبَرا حَدَّثَ أَنْباً كذاكَ خَبُّراً

جملة ما ذكر من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة سبعة:

(أعلم، وأرى، نبًا، وانبأ، وخبّر، واخبر، وحدَّث).

فأما تعدى (أعلم وأرى) إلى ثلاثة فمجمع عليه وألحق سيبويه (بهما)^(A)

⁽۱) ب، ج.

⁽۲) وارتضیت کلام صاحبی بصحة مذهب سیبویه.

⁽۲) أ، ب وفي ج فأحدهماه.

⁽٤) ا، ب.

 ⁽٥) في الأصل «ليس له ثانيهما» والسياق يقتضي حذف «له».

⁽۱) ج.

⁽٧) سورة البقرة ٢٦٠.

⁽۸) ا، ب.

⁽٩) قال سيبويه ج١ ص١٠: «الذي يتعداه فعله إلى شلائة مفعولين ولا يجوز ذلك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأن المفعول هنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله =

وزاد الأخفش فأظن وأحسب وأخال وأرعم وأوجد، ومستنده القياس (١٠). وألحق بعضهم (١١) (أرى) الحلمية سماها. كقوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُّ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ (١٣) ومِن منع تعديها قبل الهمزة إلى اثنين جعل الثالث حالا.

وألحق الحريري وابن معهط (علم) وقد تقدم(). وبما أغفل ذكره مع أفعال هذا الباب وهو منهما «أري» (ميينا)(ه) للمفعمول وهو مضارع أريت بمعنى: أظننت ولم يستعمل أظننت.

وذكر في شرح التنهيل: أن (أرى) هذه لا ماضي لها وقد ذكره غيره(١).

⁼ في المعنى وذلك كالسوفك أرى الله ويدا بشرا أباك، ونبأت همسرا ويدا أبا غلان، وأصلم الله ويدا همرا خيرا مناشاته اهـ.

⁽١) قياسا على أعلم وأرى، ولم يسمه اهـ السيوطي في الهمع ١٥٩/١.

⁽٢) هو ابن مالك اوراد ابن مالك أرى الحلمية ؟ همع ١/٩٩٠.

⁽٢) سورة الأنفال ٤٢.

⁽٤) علم المنفولة بالتضعيف.

⁽۵) ب، ج ونی ا دامبنیاه.

⁽٦) ب، ج وفي أ ابغيرها،

••••••

محتويات المجلد الأول

••••••)
الصفحة	للوضوع
٣	مقدمة
	القسم الأول (الدراسة)
٩	التعريف بالمرادى المعروف بابن أم قاسم
	الباب الأول
	الفصل الأول
4	العصر المملوكى
11	مصر في عهد الماليك
14	انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك
14	دولتا المماليك
١٣	حضارة مصر في عهد الماليك
10	الحركة العلمية (انتقال النشاط إلى مصر والقاهرة)
17	عوامل نشاط الحركة العلمية
Y	نتائج نشاط الحركة العلمية
*1	المؤلفات
۲۳	مولفات عربية
	الفصل الثانى
**	نبثة عن مصر

الصفحة	الموضوع
44	معبر
۳.	النحو والنحاة في عصر الماليك
4.4	المعاصرون للمرادى المعروف ياين أم قاسبم
	الباب الثاني
73	الفصل الأول
£0	صاحب الالفية
£A.	الفية ابن مالك
	الفصل الثانى
71	التعريف بالمرادى
٦٣	المرادى المعروف بابن أم قاسم
٧١	الغصل الثالث
٧٣	شيوخ ابن أم قاسم
٨٥	تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم
٩.	مولفاته
114	الغصل الرابع
119	الناقلون عن المرادي
	الباب الثالث
1.41	الغصل الأول
1.14	أضواء على الشرح
143	الاعتراضات الواردة على الناظم
<u></u>	•V1 65

المبقحة	الموضوع
Y - 1	نقله عن شيخه أبى حيان
3 - 4	نقله عن سيبويه
Y - V	مدى اعتماده على ابن الناظم في شرحه للألفية
	الفصل الثاني
Y 14"	اعتماده المرادى على السماع
YIZ	ميوله للبصريين
YIA	مخالفته لأراء النحاة
**1	الفصل الثالث
Y Y Y	شواهله
**4	اعتماده على القرآن الكريم
7	شرح اللغويات
***	الغصل الرابع
740	موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط
774	رغبته في توضيح المسائل النحوية
787	مسائل: الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها
787	مذهبه النحوى
	القسم الثاني
784	تحقيق شرح الفية ابن مالك للمرادى
701	مقدمة المحقق
701	وصف المخطوط
707	منهج التحقيق
ها	6VV

الصفحة	الموضوع
Y09	الجزءالأول
Y71	مقدمة الألفية
777	الكلام وما يتألف منه
797	المعرب والمبنى
807	النكرة والمعرفة
404	الضمير
r q.	الملم
£ · 0	اسم الإشارة
113	الموصول
٤ ٦.	المعرف بأدأة التعريف
٤٧ ·	المبتدأ والحبر
£4 Y	كان وأخواتها
0 - 7	ما، لا، لات، إن، المشبهات بليس
010	أفعال المقاربة
٥٢٣	إن وأخواتها
0 £ £	لا التي لنفي الجنس
000	ظن وأحواتها
041	أعلم وأرى
040	محتويات المجلد الأول

المعروف بابن أمرق اسعر

المجلد الثانى

شرج وتحقيق الأستاذ الدكتور عبدالرحن غلىشليمان أستاذاللغوليت فيجامعت الأزهر وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقا

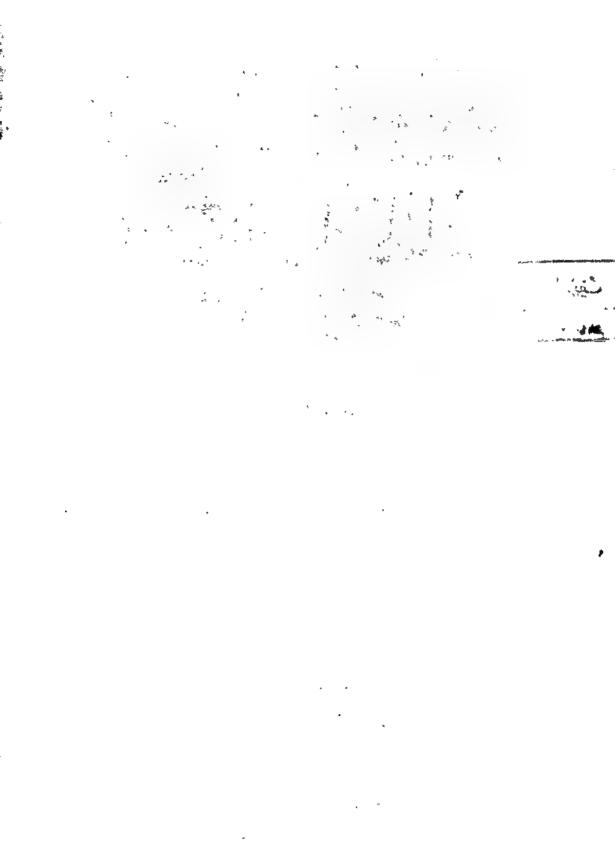
> الطبعكة الأولى 27312-1-72

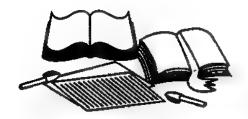
ملتزم الطبع والنشر **⇒ار الفكر ال**عربي

44 شارع مياس المقاد - مدينة نصر - القاهرة ت: ۲۷۵۲۷۴۵ - فاکس: ۲۷۵۲۷۴۵

www.darelikrelasabi.com INFO@darelfikrelarabi.com

إهامة







البزءالنانع

ويشتمل على،

الفاعل - النائب عن الفاعل - اشتغال العامل عن المعمول - تعدى الفعل ولزومه - التنازع في العمل - المفعول المطلق - المفعول له - المفعول فيه وهو المسمى ظرفا - المفعول معه - الاستثناء - الحال - التمييز - حروف الجر - الإضافة - المضاف إلى ياء المتكلم.

••••

قلت: الضميس في قوله (ظهر) للفاعل في المعنى، وخسير (هو) الفاعل في الاصطلاح (فتغايرا)(١).

والمعنى: فيان ظهر بعد الفعل ما هو له في المعنى فيهو الفاعل في الاصطلاح. فإن قلت: قبوله: (وإلا فضمير استتر) ليس بجيد؛ لأن الفاعل قد يكون ضميرًا (بارزًا)(٢). نحو «فعلت».

قلت: الضمير البارز شمله قوله (فيان ظهر) فيان المراد بالظاهر (هنا)^(٣) الملفوظ به لا مقابل الضمير.

فإن قلت: مقتضى قوله: (وإلا فسضمير استتر) أن الفاعل إما ظاهر وإما (مضمر) مستتر، وبقيت حالة أخرى وهو أن يكون (ضميراً) محذوقًا في باب النيابة وباب المصدر وباب التعجب.

قلت: قد ذكر ذلك في باب النيابة، وباب التحجب، وأما المصدر، فلا يرد هنا^(١) لأنه إنما تكلم على فاعل الفعل على أن في التعجب والمصدر خلافًا، وقد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل مطلقًا.

ثم قال:

لاثنين أو جَمْع اكفاز الشُّهداً»

وجَرِّدِ الفعلَ إذا ما أُسْنِداً

أى: إذا أسند الفعل إلى فاصل ظاهر مثنى أو مجموع، جرد في اللغة المشهورة من علامة التثنية والجمع فتقول «فاز الشهيدان وفاز الشهداء».

⁽١) أ، ب. وفي جد (مغايرًا).

⁽٢) أ، جـ.

⁽٣) أ، ج.. وفي ب (هو).

⁽٤) أ، ب، وفي جد (ضمير).

⁽ه) جـ.

⁽٦) في النائب عن الفاعل (قضى الأمر) .. والتعجب إذا دل عليه مستقدم مسئل «أسمع بهم وأبصر» .. والمصدر نحو: «أو إطعام في يوم ذي مسخبة ا هـ تصريح الشيخ خالد بتصرف. وقال الشيخ يس في المصدر (قال الزرقاني: فإن النفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لأن المصدر لا يتحمل الضمير، وقال السيرطي: يتحمله لأن الجامد .. إطعام .. أول بشتق .. يطعم) ا هـ بتصرف.

فإن قلت: أطلق في قوله: (لاثنينِ أو جمع) وإنما يعني منه الظاهر.

قلت: قيد ذلك بمشاله، وأيضًا، بقوله في البيت الذي يليــه (والفعلُ للظَّاهرِ بعدُ مُسنَدُ) لأن المسألة واحدة.

فإن قبلت: لا فائدة في تخصيصه ذلك بالاثنين والجسمع؛ لأن المسند إلى المفرد مجرد أيضًا.

قلت: لم تختلف العرب في فعل المفرد، وإنما اختلفوا في فعل الاثنين والجمع، فنبه على مواضع الحلاف.

ثم أشار إلى اللغة الأخرى:

وَقَدْ يُقَالُ: سَمِداً وسَعِدُوا والفعلُ للظَّاهِر _ بعدُ _ مُسْئَدُ

هذه اللغة ينسبها النحويون إلى أكلُونِي البراغيثُ، وحمل المصنف عليها قول النبي ﷺ (١): ﴿ يَتَعَاقَـبُونَ فِيكِمْ ملائِكَةٌ باللَّيلِ ومسلائِكَةٌ بالنَّهارِ ٩ (٢). وقد نُورِعَ في ذلك .

وقال السهيسلى: ألفيت فى كتب الحديث المروية الصحاح مـا يدل على كثرة هذه اللغة. وجـرُدهاهوذكر آثارًا منها قسوله عليه الصلاة والسسلام «يتعاقبُسون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالختهار».

أخرجه مالك في الموطأ.

ثم قال: لكنى أقول فى حديث مالك (إن)(٢) الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولًا مجرداً(٤). فقال فيه: إن لله ملائكة يتعاقبُون فيكم) ا هـ.

⁽۱) ان ب

 ⁽۲) «پتماقبون» أى: تأتى طائفة عقب أخرى، وهو حديث صحيح، رواه البزار فى صحيح البخارى وأخرجه مالك فى موطئه، وذكره ابن مالك فى التسهيل صـ ٤٤، ٢٢٦.
 (٣) ب، جـ. وفى أ (إذ).

⁽٤) وفي جد (مجودًا) ومجردًا: أي: من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده إلى الظاهر بل إلى الضمير. ا هـ صبان ٢/ ٣٣.

وحكى بعض النحويين أنها لغة طيئ، وحكى بعضهم ازد شَنوءَةَ ولا يقبل قول من انكرها(١).

ثم قال:

ويرفعُ الفاحِلَ فعلُ أَصْمِراً كمثل (زيدٌ) في جواب (مَنْ قَراً)؟

يعنى: أن الفاعل قد يحذف رافعه.

وحذفه، على قسمين: جائز نحو الريد، في جواب (من قال)(٢) من قرا؟. أي: قرآ ريد، وهذا المثال يحتمل أن يكون الريد، فيه مبتدأ متحذوف الخبر. أي: ريد القارئ، وهو الأظهر، لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال. والأحسن أن يقال: كمثل رَيدٌ في جواب، هل قرأ أحد؟

وواجب نحو ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٣) أي: وإن استجارك أحد. وتجوزً المصنف فعبر عن الحذف بالإضمار.

وفهم من كلامه أن الرافع للقاعل هو (المسند)(٤) أعنى الفعل وما جرى مجراه، وهذا أصح الأقوال(٥).

ثم قال:

وتَاء تأثيثِ تَلِي المَاضِي إِذًا كَانَ لأُنثَى كَأَبَتُ هِنْدُ الأَذَى

⁽١) راجع الأشموني ١/ ١٧٠.

⁽۲) جـ.

⁽٣) من الآية ٦ من صورة التوية.

⁽٤) أ، جـ رفى ب (المسند إليه).

⁽٥) والأقرال هي: أحدها أن العامل المستد إليه مَن فَعل أو ما ضمن معناه.

الثاني: أن رافعه الإستاد أي: النسبة فيكون العامل معنويًا، ورد بأنه لا يعدل إلى المعنوي إلا عند تعذر اللفظي وهو موجود

الثالث: شبهه بالمبتدأ حيث يخبر هنه بفعله ورد بأن الشبه المعنوى لا يستقر . .

الرابع: كونه فساهلا في المعنى... ورد يقولسهم: •مات زيده... ا هـ همع ١/ ١٥٩ بتصرف.

وأميل إلى الأول وعليه الجمهور لقوته وضعف الباقي.

إذا أسند الفعل الماضي إلى مونث ولو بتأويل لحقت «تاء» ساكنة تدل على تأنيث فاعله.

ولحاقها على ضربين: جائز وواجب، وقد بين ذلك بقوله:

وَإِنَّمَّا تَكُزَّمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِل أو مُفْهِم ذاتَ حِرِ

يعنى: أن هذه التاء لا تلزم الفعل إلا في حالين:

الأول: أن يسند إلى (ضمير)(١) متبصل سواء كان حقيقي التبأنيث نحو: «هند قامت» أو مجاويه نحو «الشمس طلعت».

قإن كان متفصلا نحو: ما (قام)(٢) إلا أنت ضعف إثبات التاء.

الثاني: أن يسند إلى ظاهر حقيقي التأنيث مـتصل غير جمع ولا جنس نحو «قامت هند» و «قامت الهندان».

فإن كان مجازى التأنيث نحو (طلعت الشمس) أو منفصلا نحو «(قامت)(٢) اليوم هند» أو جنسًا نحو «نعمت المرأة» أو جسمعًا نحو: «قامت الهنود» لم تلزم الناء على (سبين)(٤).

وقد فهم القيد الأول وهو: أن يكون حقيقي التأنيث. من قوله (أو مفهم. ذات حِرِ): والحر فرج المرأة (١٠).

⁽١) أ، ب - وفي ج (مضمر).

⁽۲) أ، ب - وني ج (قال).

⁽٣) ب، ج وفي أ (قام).

⁽٤) ا، ج.

⁽٥) وأصل حر: حرح، فحذفت لام الكلمة بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح فحذفت لامه وهي الحاء اعتباطاً فيقي مثل ايد ودم، وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء، وهو بكسر الحاء فرج المرأة كما في المصباح، لكن المراد هنا مطلق فرج منعد للوطء ولو دبراً كالطير، اهم خضري ١/ ١٦٣.

ونبه على القيد الثاني أعنى الاتصال بقوله:

وقد يُبِيحُ الفصلُ تَركَ التاء في نحوِ داني القاضي بِنتُ الواقفِ؟

ولكن يختار إثبات التاء فى (غير الحقيقى المتصل، وفى الحقيقى)(١) المفصول بغير «إلا».

فقولك: (أتت القاضي بنت الواقف) أحسن من (أتي).

فإن كان الفصل «بإلا» فبالعكس، وقد نبه عليه بقوله:

والحذفُ معَ فَصْلِ بِإِلَّا نُضَّلًّا ﴿ كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابن العَلَّا﴾

فما زكا إلا فتاة أجود مما زكت.

وبعضهم لا يجيئ ثبوتها مع الفصل «بإلا» إلا في الضرورة، والصحيع جوازه في النشر على قلة ومنه قراءة مالك بن دينار(٢) وأبي رجاء الجمحدري(٣) ﴿ فَأَصْبُحُوا لا تُرَىٰ إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ ﴾ (٤) ذكرها أبو الفتح.

ثم نبه عملى أنه قد ورد الحلف مع الحمقيم المتصل ومع ضمير المجازى بقوله:

والحذَّفُ قد يَاتِي بلا فَصْلُ، ومَعْ ضميرِ ذي المجاز في شعرٍ وَقَعْ أَمَا الحَلْف مع الحقيقي المتصل فذكره سيبويه (٥) وحكى: قال فلانة.

⁽۱) ا، ج.

⁽٢) هو: أبو يحيى البصرى، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، سمع أنس بن مالك. قال القتبى: كان يكتب المصاحف بالأجرة، وكان من أحفظ الناس للقرآن، وكان يقرأ كل يوم جزءًا من القرآن حتى يختم، فإن أسقط حرفًا، قال: بذنب منى، وما الله بظلام للعبيد. مات سنة سبع وعشرين ومائة.

⁽٣) أبو رجاء الجمدري: هو عاصم بن أبي الصباح العجاج الجمدري البصري.

أخذ القراءة عرضًا عن عيسى بن عمر الثقفي ونصر بن عاصم وغيرهما وقال خليفة بن خياط: مات قبل الثلاثين ومائة.

وقال المداثني: سنة ثمان وعشرين ومائة.

⁽٤) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف.

⁽٥) قال سيبويه ج ص ٢٣٥: (وقال بعض العرب قال فلان) ا هـ.

وذكر المصنف أنه لغة بعضهم، وقال بعضهم: هو شاذ، لا يجوز إلا حيث سمع.

وأما الحذف مع ضمير المجازي فقد ورد في الشعر كقوله:

ولا أرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالُهَا(١)

وقوله:

إِنَّ السماحةَ والمروءةَ ضُمُّنا قبرًا بمرو على الطريقِ الواضح (٢)

(١) عجز بيت، قبائله: عامر بن جوين الطائي، أحبد الحلماء الفتاك. يصف سبحابة وأرضًا مخصبة لكثرة ما يها من الغيث ـ وهو من المتقارب.

وصدره: فلا مُزَّنَّةٌ وَهَفَّتُ وَدَفَّهَا.

الشرح: «المزنة» ـ بضم الحيم وسكون الزاى ونستح النون ـ السحسابة المشقلة بالماء، وودقته: الودق: المطر، وفي القرآن الكريم افتسرى الودق يخرج من خلاله، «ابقل»: من الإبقال، يقال: أبقلت الأرض إذا خرج بقلها ـ أى انبتت البقل ـ وهو النبات.

المعنى: ليس هناك من السحاب ما المطّر مطرًا نافعًا كهذه السبحابة، ولا توجد ارض تنبت البقل كما تخرجه بعده الأرض.

الإحراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنة» اسمها، وجملة «ودقت» وفاعله المستتر في محل نصب خبرهما «ودقها» منصوب على أنه مفعول مطلبي «ولا» الواو عاطفة لجملة على جملة ولا نافية للجنس تعمل عمل «إن» أرض اسمها «أبقل» فعل مماض والفاعل، ضمير والجملة في محل رفع خبرها «إبقالها» مفعول مطلق.

الشاهد: في «ولا أرض أبقل» حيث حبذف تاء التأنيث من الفعل المبند إلى ضمير المؤنث، ويروى: أبقلت أبقائها - بنقل حركة الهمزة من «إبقائها» إلى التاء في «أبقلت، وحينتا فلا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شيراح الألفية: ابن الناظم صد ٩١ وابن هشام ١/ ٢٥٤، وابن عسقيل ١/ ٢٤٧، والأشب مسوني ١/ ١٧٤، وداود، السندويسي، والمكودي صد ٥١، والسيوطي صد ٤٨. وأيضاً ــ ذكره في همع الهوامع ١/ ١٧١. وذكره ابن يعيش في شرح المنصل ٤/ ٩٥، والشاهد رقم ٢ في خزانة الأدب، وسيبويه في كتابه ج ١ ص ٢٤٠.

(۲) قاتله: هو زياد بن سليمان مبولى هبد القيس أحد بنى عامر بن الحرث وهو الذى يقال له: زياد الأعجم. وهو من قصيدة حاثية برئى بها زياد المغيرة بن المهلب. وقيل: للصلتان العبدى وليس بصحيح. والصحيح أنها لزياد بن الاعجم. وهو من قصيدة طويلة من الكامل.

الشرح: ﴿عِروا فِي محل النصب على أنها صفة لقسير أَى: قبراً كَائنًا بمدينة مرو،
 وهي قصبة خراسان وبها كان سرير الملك، وهي مدينة عظيمة بينها وبين نيسابور اثنا عشر
 يوماً.

الإعراب: ﴿إِنَّ حَرَفَ تُوكِيدُ وَنَصَبِ السَّمَاحَةُ اسْمِ إِنْ مَنْصَبُوبِ بِالْفَتَحَةُ الْظَاهِرَةُ وَالْمِومَةُ السَّالِينَ فَاعَلُ مُعْمَلُ مَعْمُ مَعْمُ وَهُو الْمُعْمُ مَنْ فَعَلَ مَاضُ مَنِي لَلْمَجْهُولُ وَالْفَ الاثنينَ فَاعَلُ مَنِي عَلَى السَّكُونُ فَى مَحْلُ رَفْعَ، وهو المُقْعُولُ الأولُ «قبراً» مَعْسُولُ ثَانَ لَعْمَنَ «يُمُوهُ جَارُ ومَجْرُورُ مَتَعَلَّى يُحَدُّونُ صَفّةُ جَارُ ومَجْرُورُ مَتَعَلَّى يُحَدُّونُ صَفّةً ثَانِي الطَّرِيقَ عَبْدُ ومَجْرُورُ مَتَعَلَّى يُحَدُّونُ صَفّةً ثَانِيةً لَقِيرُ «عَلَى الطَّرِيقِ» جَارُ ومَجْرُورُ مَتَعَلَّى يُحَدُّونُ صَفّةً ثَانِيةً لَقِيرُ «الواضِع» صَفّةً لَلطُرِيق.

الشاهد: في أضمنا فإن ضمن فعل ماض مسند إلى ضمير المؤنث وهو الألف العائدة إلى السماحة والمرودة، والقياس فيه أن يقول «ضمنتا» بناء النانيث لأنها خبر عن السماحة والمرودة وهما مؤنتنان، وهو محمول على الضرورة خلافًا لابن كيسان.

مواضعه: ذكره داود في شرحه للألفية، وابن هشام في شذور الذهب ص ١٥٣.

(۱) هذا صحر ببت للأصشى بن قسس، وهو من قصيدة له يصدح فيسها رهط قيس بن معد يكرب الكندى ويزيد بن عبد الدار الحارثي ـ وهو من المتقارب.

وصدره: فإمَّا تَرَينَى وكي لمَّةً _ رواية سيبويه: فإما ترى لمتى بدلت.

الشرح: لله يكسر اللَّام وتشفيد الميم ما ألم وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس، فإن زاد عن ذلك فهو الجمة مبضم الجيم وتشديد الميم ما الحوادث، جمع حادثة، وأراد بها نوازل اللهو وكوارثه التي تحدث واحدة بعد واحدة.

«أودى بها» ذهب بها وأبادها وأهلكها.

المعنى: إن وأيتنى فيما مضى وأنا شاب لى لمة فلا تعجبى من ذهابها اليوم أو من ذهاب بهجتها فإن المصائب وكر الغداة والعشى أذهبتها.

الإعراب: الما مركبة من إن ما، إن حرف شرط جازم وما زائد الترينى فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحدث النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به الولى الواو للحال، لى جار ومجرور متعلق بمحدوف خبر مقدم المله مبتدأ موخر، والجملة في محل نصب حال المان اللهاء واقعة في جواب الشرط.

إن: حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا يعود إلى الحوادث تقديره هو «بهها» جار ومجرور متعلق بأودى، وجملة أودى وفساعله في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط.

وهو من ضرائر الشعر خلافا لابن كيسان في القياس عليه.

ثم أشار إلى المقيدَ الثالث - أعنى كونه غير - جمع - بقوله:

والتاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مَدْكِّرٍ _ كَالْتَاءُ مَعَ إِخْدَى اللَّبِنْ

يعنى: أن حكم الثاء مع المسند إلى ضير المذكر السالم حكمها مع المجازى التأنيث الإحدى اللبن، وهي لبنة فيجوز إثباتها وحففها.

فعلى هذا تقول: قام الرجال وقامت الرجال وقام الهندات وقامت الهندات، لأن قوله (سوى السالم من المؤنث.

فالتذكير على تاولهم بجمع والتــانيث على تاولهم بجماعــة، وما ذكره في جمع التكسير متفق جليه .

وأما المؤنث السائم قبياما أن يكون واحده مذكراً اكالطلحات؛ أو مغيراً وهو (بنات) فحكمه أيضاً في جواز الأمرين حكم التكسير.

وإما أن يكون فيسر ذلك «كالهندات» فحكمه حكم واحده. فسلا يقول «قام الهندات» إلا من يقول «قام فلانة» هذا هو الصحيح وإليه ذهب في التسهيل(١).

وأجاز الكوفيسون فقام الهندات، كجمع التكسيس، واختاره أبو على، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاعِكُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ (٢):

وأجيب: بأن حذفها في الآبة للفصل، وكلامه هنا موافق مذاهب الكوفيين، ومن وافقهم من البصريين.

⁼ الشاهد: في «أودى» حيث لم يلسحق تاه التأنيث بالفعسل الذى هو قوله: «أودى»، مع كونه مسئلاً إلى ضمير مستتر عائداً إلى مؤنث وهو «الحوادث» الذى هو جمع حادثة. فإن قلت: فإنى لم أجمد لهذا الشاعر ضرورة الجاته إلى حسلف التاء لأنه لو قال: «أودت بها» لم يسخير الوزن قلت: الجسواب عن ذلك أن ننبهك إلى هذه الألف المنطوق بها قبل الله في «أودى بهسا» قالضافية مسؤسسة، والساسيس هو الألف الواقع قسبل حرف الروى بحرف متحرك.

مواضعه: ذكره من شـرَّاح الألفية: ابن الناظم، وابسن هشام ١/ ٣٥٥، السندوبي، الأشموني ١/ ١٧٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ٩٥، والشاهد رقم ٩٥٢ من خزانة الأدب، وسيبويه في كتابه جـ ١ ص ٣٣٩.

⁽١) التسهيل ص ٧٥

⁽٢) من الآية ١٦ من سورة الممتحنة.

وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق الناء معه، إذا لم يسمع؛ ولذلك استثناه خلاقًا للكوفيين فأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة.

ويستثنى من ذلك البنون فحكمه حكم النكسير(١) لتغير واحده.

واعلم أن اسم الجمع كالجمع المكسر.

ثم نبه على القيد الرابع، أعنى: كونه غير مقصود به الجنس بقوله: والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين

يعنى: أنهم استحسنوا الحذف في انعم ويشر، فيقول: انعم الفتاة، من لا يقول اقال فلانة، لأن المقصود به جنس الفتاة، واأل، فيه جنسية، خلافًا لمن زعم أنها عهدية.

ولا يعنى أن الحذف أحسن (من)(٢) الإثبات بل هو حسن، والإثبات أحسن منه.

والأصلُ في الفاعِل أَنْ يَتَصِلا والأصل في المفعولِ أَنْ يَنْفُصِلا يعنى: أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله، لأنه كالجزء منه، والأصل في المفعول أن ينفصل عنه بالفاعل نحو «ضرب زيد عمراً».

ثم قال:

رقد يُجاء بخلاف الأصل

أي: يقدم المفعول على الفاهل نحو: ضرب عمراً زيد.

وتقديمه على الفاعل على ثلاثة أقسام: جائز كما مثل، وواجب، وممتنع. وقد نبه عليها، فقال:

وقلاً يجي المفعولُ قبلَ الفعلِ

وهو على ثلاثة أقسام: جائسز نحو قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَى ﴾ (٣) وواجب

⁽١) أ، ج. وفي ب (المكسر).

⁽۲) پ، ج.

⁽٣) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف.

نحو: «من أكـرمتً؟ لأن اسم الاستـفهام لــه الصلر، وممتنع ويمنعــه ما أوجب . تأخره أو توسطه.

ثم قال:

وأخّر المفعولَ إنْ لَبُسٌ حُلُرٌ أو أضمر الفاعل غير منحصر يجب تأخير المفعول في ثلاث مسائل:

الأولى: إذا خيف التباسه بالفاعل لحفاء الإعراب فيهما ولا قرينة نحو:

وضرب موسى عيسى، فيستعين كون الأول فاعلا (كذا)(١) قال ابن السراج. وتظافرت(٢) على ذلك نصوص المتأخرين، ونازعهم في ذلك ابن الحاج(٢) في نقده على ابن عسمفور وقال: لا يوجـد في كتــاب سيــبويه شيء من هذه الأغــراض الواهية، ولا يبعد أن يقصد قاصد اضرب أحدهما من غير تعيين(١) فيأتي باللفظ المحتمل، ولا يمنع أن يتكلم به لغة ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة(٥).

نعم، يمكن أن يقال: إذا أجملا(١).

فيستبغى أن يسقى مع الظاهر من تقديسم الفاعل، لكن ليس هذا قطعًا على منعه

قال الزجاج في معانيه(٧) في قوله تعالى: ﴿ فَمَا زَالَت تُلْكَ دَعُواهُمْ ﴾ (٩)(٩):

(۱) أ، ب

(٢) قال ألصبان ٣/ ٣٩ (هكذا اشتهر بالظاء، والصواب تضافر بالضاد المعجمة.

يقال: (تضافر القوم أي تعاونوا).

(٣) هو ابن العباس أحمد بن محمد الازدى الإنسبيلي المعروف بابن الحاج. كان عالمًا بالعربية محقيقاً حافظًا للغات، وله مخستصر خصائص ابن جني، ونقبود على الصحاح وإيرادات على المقرب لابن عسمفور، وأمالي على كتماب سيبويه، وكان يقمول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما يشاه. ومات سنة ٦٤٧ هـ.

(٤) قال الأشموني فضرب أحدهما الآخرة وهناك دليل خامس لم يذكره وذكره الأشموني والسيوطي في الهسمع (قاجاز تقديم المضعول والحالة هذه محتسجًا بأن العرب تجيز تصفير عمر وعمرو على طعير).

(٥) لأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز حقلا وشرعًا.

(٦) لأن الإجمال من مقاصد العقلاء.

(٧) هو كتاب في معاني القرآن له.

(A) من الآية 10 من سورة الأنبياء.

(٩) رابَّع الأشموني ١/ ١٧٦.

يجود أن تكون «تلك» في موضع رفع على (أنها)(١) اسم «والت» وفي موضع نصب على خبر «والت» ولا خلاف بين النحويين في جواز الوجهين ا هـ. مختصراً وبعضه بالمعنى.

ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية الكريمة، جواز مثل ذلك في «ضرب موسى عيسى» لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم «زال» بخيرها، وذلك واضح (۲) فلو زال (الالتباس)(۲) بقرينة معنوية نحو «ولدت هذه هذه» تشير بالأولى إلى الصغرى، أو بقرينة لفظية نحو (ضربَتُ)(٤) موسى سُعدَى جاز التقديم.

الثانية: أن يكون (الفاعل)(٥) ضميراً (متصلا)(١) غير محصور، نحو «أكرمت زيدًا» فلو كان محصوراً وجب تأخيره (نحو)(٧) قوما ضرب زيداً إلا أنا».

الثالثة: أن يحصر (المفعول)(٨) بإلا أو بإنما نحو (ما ضرب زيد إلا عمرا)، وإنما ضرب زيد عمراً».

ويجب تقديم المفعول على الفاعل لئلاثة أسباب:

الأول: أن يحصر (القاعل)^(٩) بإلا أو بإنما نحو «ما ضرب زيداً إلا عمرو». وإنما ضرب زيداً عمرو».

والثانى: أن يكون (المفعول)(١٠٠) ضميراً متمسلا وفاعله ظاهر نحو «أكرمك ويد».

الثالث: أن يعود عليه ضمير متصل بالفاعل نحو «ضرب زيداً غلامه» عند الاكثرين.

وقد نبه المصنف على وجوب تأخير ما حصر فاعلا كان أو مفعولا بقوله:

J(1)

 ⁽٢) ولا أميل لرأى ابن الحاج لضعفه، قال الاشموني: (وما قال ابن الحاج ضعيف) ١/ ١٧٦
 لان ما ذكره في الآية من باب الإلباس وفي غيرها من باب الإجمال.

⁽⁷⁾ $| 1 \rangle = -e^{i \delta_0} - e^{i \delta_0} - e^{i \delta_0} = -e^{i \delta_0} = -e^{i$

⁽ه) ب. (۱) ا. (۷) ب، جـ

⁽۸) ب، ج (۹) ب، ج (۱۰) ب.

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا الْنَحْصَرُ ۚ الْخُرْ......

فأما المحصور البإنماء فلا خلاف في وجوب تأخيره.

وأما المحصور «بإلا» فنقل المصنف: أنه يجب تأخيـره خلافًا للكسائى، فإنه أجاز تقديمه فاعلا كان أو مفعـولا، ووافقه ابن الأنبارى على جواز تقديم المفعول (بخلاف)(١) الفاعل.

والحاصل: ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقًا وهو مذهب الكسائى، والمنع مطلقًا وهو مذهب الكسائى، والمنع مطلقًا وهو مذهب ابن الأنبارى. ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء والكسائى إجازة تقديم المفعول إذا حصر «بإلا»(٢)(٤).

وكلام المصنف هنا يقتضى موافقة الكسائى^(ه).

... وقد يَسبقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرُ

واحترز بقبوله (إن قصد ظهر) من المحبصور (بإنما)(١) فإنه لا يظهم قصد الحصر معها إلا بالتأخير.

ولم ينبه على باقى أسباب تقديم المفعول، وهو مستفاد من قوله (أو أُضُمِرَ الفاعلُ غير مُنحصرً)، لأن العلة واحدة، وهي أن الاتصال لا يجوز مع إمكان الانفصال في غير المواضع المستثناة.

ثم قال:

وشاعَ نَحْوُ اخَافَ رَبُّه عُمرًا

أى: كثر تقديم المفعول الملتيس بضمير الفاعل عليه؛ لأن الفاعل في نية التقديم نحو اخاف ربه عمره.

ثم قال:

⁽١) أ، جــ رنى ب (دون).

⁽٢) واختاره الجزولي والشلوبين حملا لإلا على إنما.

⁽٣) لأنه في نية التأخير. (٤) راجع الأشموني ١/ ١٧٧.

⁽٥) وقد ارتضيت مذهب الكسائي لوروده.

⁽٦) أ، ب، وفي ج (بإلا).

..... وشَذُ نَحُو ﴿ وَأَنَ نَوْرُهُ السَّجَرِ ﴾.

أى: شذ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه لما يلزم من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة (١).

قسال المصنف: والنحـويون ـ إلا أبا الفتح ـ يحـكمون بمنع (مـثل)(٢)، هذا والصحيح جوازه(٣).

واستدل على ذلك بالسماع، وأنشد ستة أبيات(٤) وأنشد غيره أبياتًا أخر.

وذكر لجوازه وجها من القياس^(ه) وقد أجازه قبله وقبل أبى الفتح، الأخفش من البصريين، والطوال من الكوفيين⁽³⁾.

وتأول المانعون بعض الأبيات بما هو خلاف الظاهر، وقد أجازه بعضهم في الشعر دون النثر، وهو الإنصاف، لأن ذلك إنما ورد في الشعر (٧)، والله أعلم.

الله من الناس أبقى مجده الله مطعماً جزاء عليها من سوى من له الأمر وحسن فعل كما يجزى سنمار سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد جزاء الكلاب الماويات وقد فعل وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً وقوله: وما نفعت أعماله المرء راجياً وقوله: جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وقوله: كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد وقوله: جزى ربه عنى عدى بن حاتم وقوله: لما رأى طالبوه مصعبًا ذعروا

(٥) قاسه على المواضم التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ١ هـ صبان ٢/٤.



 ⁽١) لأن الشجر مفعول وهو متأخر لفظًا والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو مستأخر رئبة اهـ. ابن عقيل ١/ ٢٨٠.

⁽۲) ا، ب.

⁽٣) أي نظمًا ونثرًا.

⁽٤) منها قوله:

⁽٦) هو: أبو حبد الله محمد بن أحمد بن صبد الله الطوال النحوى من أهل الكوفة وأحد أصحاب الكسائى والفراء. كان حاذقًا بإلقاء المسائل العربية، قدم بغداد وأقرأ فبها، وحلق عن الأصمعى. ولم يشتهر له تصنيف. ومات سنة ٢٤٣هـ.

⁽٧) راجع الأشموني ١/ ١٧٨.

النائب عن الفاعل

قال:

يَنُوبُ مفعولٌ بهِ عَنْ فاعلِ فيما لَهُ كَنِيلَ خيرٌ ناتلِ

قد بحذف المفاعل لغرض لفظى كالإيجاز (والتصحيح)(١) والتوافق والتقارب (Υ) ، أو معنوى: كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه (Υ) ، وينوب عنه بعد حذف $(\operatorname{Jec}(3))$ خمسة أشيساء: مضعول به، ومصدر، وظرف زمان أو مكان، ومجرور، خلاقًا لمن منع إقامة للجرور.

ولا ينوب عن الفاعل خبر كان (ولا حال)(ه) ولا تمييز، ولا مشبه بالمفعول خلافًا لمن أجار ذلك.

وما أقيم مقام الفاعل نائب عنه في جميع أحكامه، كالرفع ووجوب التأخير وامتناع الحذف (وتنزيله)(١) منزلة الجزء والإغناء عن الحسر في نحو: «أصضروب العبدان»؟.

واتصال تاء التأتيث بفعله إذا كان مؤنثًا.

إلا أن نيابة ما ذكر عن الفاعل مشروطة (بتغير)(٧) الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تنييه على ذلك.

وتصحيح النظم كقوله:

ملقتها هرضاً وهلقت رجلا غيرى وهلق أخرى ذلك الرجل إذ لو قال: علقنى الله إياها وعلقها الله رجالا غيرى وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم ـ والتعليق هذا للحبة.

والتوافق والتقارب امن طابت سريرته حمدت سيرته

⁽١) أ، جد (التفصيل) وفي ب (التعليل) وأصوب التصحيح كما في الخضري والأشموني.

⁽٢) الأمثلة: الإيجاز، قال تعالى: فبثل ما حوقبتمه.

⁽٣) الأمثلة: العلم به. قال تعالى: اخلق الإنسان ضعيفًا! الجهل اسرق التباعا، الإبهام التصدق على مسكيناه التعظيم بصون اسمه عن لسانك اخلق الخنزيرا، التعظيم بصون اسمه عن لسانك اخلق الخنزيرا، التعقير اطعن عمرا.

⁽٤) ب، جـ (٥) ١.

 ⁽۱) ب، جـ ـ وفي أ (وتنزيله)
 (۲) ب، جـ ـ وفي ب (بتغيير).

وقد أشار إلى كيفية التغيير فقال:

فأولَ الفعل اضممن

يعنى: ماضيًا كان أو مضارعًا.

فإن قلت: منه ما يكسر أوله نحو «ثيلن» في الفصحى و (رِد» في لغة. قلت: لم يكسر إلا بعد تقدير ضمة كما سيأتي، والأصل «قُول، و (رُدِد). ثم قال:

....... والمتصل بالآخر اكسر في مُضِيِّ كوُصِلُ المتصل بالآخر هو الحرف الذي قبله. كالصاد من «وصل». فإن قلت: فنحو «قبل» و(رد» لا يكسر ما قبل آخره.

قلت: بل كسر تقديراً كما سبق في ضم أوله . .

ثم قال:

واجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعِ مُنْفَتِحًا

أى: واجعل المتصل بالآخر منفتحًا لفظًا أو تقديرًا كما سبق، ثم مثله فقال: كيَنْتَحى المقول فيه يُنتُحَى

المقـول بالجر صـفة للفظ (ينتـحى)(١) الذى يقـال فيه إذا بنـى للمفـعول. «يُنتحَى» فيضم (أوله)(٢) ويفتح ما قبل آخره.

فهذان العملان ـ أعنى: ضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره في الماضي أو فتحه في المضارع ـ مطردان في كل فعل (مبني)(٢) لما لم يسم فاعله.

وقد يضاف إليهما في بعض الأفعال عمل آخر، وقد نبه على ذلك فقال: والثاني التالي تا المطاوعة كالأول اجعله بلا مُنَازَعة

⁽١) آ ـ وفي ب، جـ (ينتحى أي ينتحي).

⁽٢) ب، ج ـ وفي ا (اخره). (٣) ا، ج. وفي ب (بني).

أي: اجعل الحرف الثاني الذي يتلو «تامه المطاوعة كالأول فستضمه كما تضم الأول نمو «تملَّم» فستقول «تُمُلَّم» مريدة معتادة، وإن كانت لغير المطاوعة نحو: «(تبختر)(١) وتكبر وتواني وتحكم».

فإن قلت: فتقييد المصنف: التاء بالمطلوعة، ليس بجيد.

قلت: هو كذلك، والعذر له، أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء الطاوعة، فاكتفى بذكرها.

فإن قلت: قوله في التسهيل: ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أوَّله (تاء)(٢) عبارة صحيحة لشمولها.

قلت: لكنها شملت غير المقصود أيضاً (كالتاء)(٢) في قولهم اترابس الشيء» بمعنى رمسه(٤) فإنها مزيدة وهو لا يضم ثانيه(٥) لكونها التاء، زيادتها غير معتادة.

(فالأولى أن يقال مزيلاً أوله فتامه معتادة)(١) ثم قال:

وثالثَ الَّذِي بِهِمْزِ الوصلِ كالأوَّلِ اجعلنَّهُ كاستُحِلى

إذا كان أول الماضي همزة وصل. ضم أوله وثالثه فتقول: في الستحلي، الستُحلي، وذلك واضح.

فهان قلت: ليس ذلك على إطلاقه، لأن الأفصح في المحتار وانقهاده أن يقال: المختبر وانقيده وسيذكره(٧).

قلت: الجواب عنه كالجواب عن كسر ﴿قيلِ ۗ وقد تقدم.

⁽١) ج _ وفي أ (تتحيز) وفي ب (تجبر).

 ⁽۲) أ، ب _ رفى ج (بتاء) وراجع التسهيل ص ٧٧.

⁽٣) أ، ب.

⁽٤) رمسه: أي دفته

⁽٥) أي: إذا بني للمجهول. بل يسكن ثانيه. راجع صبان ٢/ ٤٣.

⁽٦) ل، ب.

⁽٧) في قول ابن مالك:

وما لمّا باع وما العين تلي في اختار وانقاد وشبه يتجلى

ثم قال.

واكسِر أو اشمِم فَا ثُلاثِيٌّ أُمِلْ عينًا وضمُّ جا الكبُوعَ، فاحتُمِلْ

إذا كان الماضى ثـالاثيا معـتل العين مـعلها نحـو: «قال وياع» وقـصد بناؤه للمفعـول نُعل فيه تقديراً مـا يقتضيه القـياس. فيضم أوله ويكسر مـا قبل آخره. فيقال: «قُوِلَ ويُبِع».

إلا أن العرب قصدوا تسخفيفه، لثقل الكسرة على حرف العلة، فمنهم من حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من «بيع» وقُلبت الواو من «قول»، «باء» (لسكونها)(١) بعد كسرة فصار اللفظ «قيل وبيع».

ففي ذوات الياء عملان، وفي ذوات الواو ثلاثة، وهذه أفصح اللغات.

ومنهم من فعل ما تقدم من حذف الضمة ونقل الكسرة. إلا أنه يشم الفاء (للضم) (٢) ومعنى الإشمام هنا: شوب الكسرة شيئًا من صوت الضمة، ولهذا قيل: ينبغى أن يسمى رومًا.

قلت: وقد عبر عنه بعض القراء بالروم.

فإن قلت: ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام؟

قلت: ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع.

والأقرب ما حرره بعض المتأخرين. فقال: كيفية اللفظ أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازا لا شيوعًا.

جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر.

ومن ثم تمحضت الياء. وهذه اللغة، أعنى لغة الإشمام فصيحة تلى لغة الكسر في الفصلة.

⁽١) ب، جد وفي أ (لكونها).

⁽٢) ب _ وفي أ. جـ (الضم).

ومنهم من يحدُف كسرة العين، إذ منها ينشأ الثقل وتبقى الفاء على ضمها فتسلم (الواو)(١) في «قول» وتقلب الياء واواً في «بيع» لانضمام ما قبلها(٢).

وهذه اللغة أضعف اللغات(٣) وعليها قول الراجز:

ليت شبابًا بوع فاشتريت (٤)

تنبيه: وإنما قال: «أعل، دون «اعتل»، ليخرج ما عينه حرف علة ولم يعل، نحو: «عود في الكان» وصيد فيه، فإن حكمها حكم الصحيح.

ثم قال:

وإِنْ بِشكلِ خيف لَبْسٌ يُجْتَنَبُ ...

(۱) ب.

(٢) وفي أ (تقلب الواو ياء في بيع)

(٣) قال الأشموني: ١/ ١٨١ أشار بقوله: (الفاحت مل اللي ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين، وتعزى لبني فقعس ويني دبير - وهما من فصحاء بني أسد) ا هـ.

(٤) هجز بيت، قاتله: رؤية بن العجاج؛ وهو من الرَّجز المسدس، وصدره:

لَيْتَ وَهَلُ يَنْفَعُ شَيًّا لَيْت

وروى اوما يتفع مكان الوهل يتفع ابن يَعيش.

المعنى: أتمنى أن يباع الشباب فأشتريه، ولكن التمنى لا ينفع ولا يفيد، فإن الشباب إذا وألى لا يرجع.

الإحراب: «ليت» حرف تمن ونصب، «وهل» حسرف استفهام مسعناه النفى اينفع» فعل مضارح مرفوع بالضمة الظاهرة «شيئًا» مفعول «ليت» قصد لفظه فاعل، والجملة لا محل لها مسترضة «ليت» حسرف تمن مؤكد للأول «شبابًا» اسمه «بوع» فسعل مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر ليت «فساشتريت» اشترى فعل ماض والتاء فاعل.

الشاهد: في «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب، منهم من حكى المؤلف، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابسن الناظم ص ٩٤، وابن عقيل ١/ ٢٦٨، والأشـمـوني ١/ ١٨١، والسندويي، وداود، والمكودي ص ٥٤، وابن هشام ١/ ٣٨٠، والمضا ذكره في مغنى اللبيب ٢/ ٥٣، والسيوطي ٥٠، وأيضاً ذكره في همع الهوامع ١/ ٢٤٨، وابن يعيش في شرح المقصل ٧/ ٧٠.

إذا حيف التباس فعل المقعول بفعل الفاعل بسبب شكل، وهو ضم الفاء(أ)(١) وكسرها وجب حينتذ اجتناب ذلك الشكل الذي بسببه وقع اللبس، فتقول في «بيع»: «بعت يا عبد» إخلاص الضم أو بالإشمام، وفي (عوق)(٢). «عقت يا ريد» بإخلاص الكسر أو بالإشمام، إذ لو أخلصت الكسر في «بعت» والضم في «عقت» لالتبس فعل المفعول بفعل الفاعل.

وما ذكره من اجتناب الشكل الملتبس لم يتعرض له سيبويه، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقًا^(٣).

ويؤيده ما حكاه ذو الرمـة عن أمة بنى فلان: غُــثنا ما ششـنا (وهو فُعلنا)⁽¹⁾ لأنه يقال: غيث القوم.

ثم قال:

..... وما لباعُ قد يُرَى لنحو حُبُّ

يعنى أن الثلاثس المضاعف المدغم يجور في فاته ما جار في فاء اباع من إخلاص الكسر والضم والإشمام نحو: احب وردة وقرئ الأفصح في المضاعف الضم. وقال بعضهم: لا يجور غيره، والصحيح الجوار(١).

فإن قلت: هل يعرض في المدغم (من الإلباس)(٧) ما عرض في نحو «قيل وبيع»؟

قلت: لا. لأن المضاعف إذا بنى للفاعل فتحت فاؤه. إلا فيما كان على «فعل» إذا نقلت ضمة عينه إلى الفاء نعو (حب)(٨) فيعرض اللبس بإخلاص الضم. فقياس من راعى إزالة اللبس أن يقول «حب» _ بالكسر _ أو بالإشمام.

⁽¹⁾ μ , μ (2) μ (1) μ (2) μ (2) μ (2) μ (3) μ (3) μ (4) μ (4) μ (4) μ (5) μ (5) μ (6) μ (7) μ (6) μ (7) μ (7) μ (7) μ (7) μ (8) μ (7) μ (8) μ (9) μ (1) μ

⁽٣) راجع الأشموني ١/ ١٨٢. (٤) أ.

⁽٥) من الآية ٦٥ من سورة يوسف ـ قرامة علقمة.

⁽٦) لقرامة الضم (رُدت إلينا).

⁽٧) أ، ب ر وفي جـ الالتباس.

⁽A) أ، جــ وفي ب (حبب)

ثم قال:

وما لفا باع وما العينُ تُلَى في اختار وانقاد وشبه يَنْجَلَى

يعنى أن (ما احتلت)(١) عينه من الفعل الماضى المورون بافتعل نحو: «اختار» أو بالفعل نحو «انقاد» يُضعل بثالث. وهو الذي تليه العين ما فعل بفاء باع من الكسر والضم والإشمام فيقال «اختير واختور» وبالإشمام، ومن كسر الثالث كسر الهمزة ومن ضم الثالث ضم الهمزة، ومن أشمه أشمها.

واعلم أن ما لم تعل عينه من هذا النوع فحكمه حكم الصحيح كما سبق في الثلاثي، نحو «اعتور».

ولما فرغ من (بيان)(٢) الكيفية شرع في ذكر بقية الأشياء التي تنوب عن الفاعل فقال:

وقابلٌ من ظرف أو من مصدر أو حرف جرٌّ بنيابة حري

أشار بقوله (وقابل) إلى أن من الظرف والمصدر (وحرف الجر)(٣) ما لا يقبل لنيابة.

أما الظرف فلا يقبلها إلا بشروط:

الأول: أن يكون مختصا فلا يجوز فسِيرَ وقت، ولا جُلسَ مكان،

والثاني: أن يكون متصرفًا فلا يجوز فجلس عندك خلافًا للأخفش(؟)

والثالث: أن يكون ملفوظًا به خلاقًا لابن السراج في إجازته نيابة الظرف المنوى.

وأما المصدر قلا يقبلها (أيضًا)(٥) إلا بشروط:

⁽١) أ، ب، وفي جداما أهلته

⁽۲) أ، جد. وفي ب فذكره.

⁽٣) أ_ وفي ب «المجرور».

⁽٤) فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب ـ دم، صبان ٢/ ٤٥.

⁽ه) ب.

الأول: أن يكون متصرفًا، فلا يجرز نيابة اسبحان، ونحوه.

والثاني: أن يكون لغير مجرد التموكيد فلا يجموز الضُرِبَ ضُمرِبَ العلم الفائدة.

والثالث: أن يكون ملفوظًا به أو مدلولًا عليه بغير العامل نحو (بَلَى سِيرًا لَمُ قَالَ: ما سير سير شديد، فلو دل عليه (العامل)(١) لم ينب خلاقًا لبعضهم.

وأما المجرور فلا يقبلها إلا بشرطين:

الأول: (آلا يلزم)(٢) الحرف الجار له وجها واحملاً في الاستعمال. كسمد (ومنذ)(٢) ورب والكاف وما خص بقسم واستثناء فلا ينوب شيء من ذلك كما لا ينوب الظرف غير المتصرف.

والثاني: ألا يكون للتعليل «كاللام والباء ومن» إذا دلت على التعليل.

ذكر ذلك بعض النحوبين، وقد أجاز (بعضهم)(٤) ذلك في قوله:

يُغْضِي حياءً ويُغضَى مِن مهايتِهِ (٥)

(١) أ، ج. وفي ب (بالعامل).
 (٢) ب، ج.. وفي أ العكون لا يقبل!.

(T) ... (3) 1.

(ه) صدر بيست، قاتله الفرددق همام بن خالب من قصيدة طويلة من البسيط يمدح بها الفرددق زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه .

وصحره: فما يُكلِّمُ إلا حين يَبتَّسمُ.

الشرع: «يُنْضى» على صيغة المَلْوم - يغمض جفونه - من الإغضاء وهو إدناء الجفون بعضها من بعض «مهابته»: المهابة: الهيبة، والمهابة: التعظيم والإجلال، فيبتسم، الابتسام: أوائل الضحك، فيكلمه على صيغة المجهول، فيغضى الثانية على صيغة المجهول.

المعنى: أن زين العابدين محتشم ذو حياء وجالال. فهو يغسمض جفونه من الحياء ويغمض الناس جفونهم من هيبته فإذا ابتسم هذا روع الناس؛ فما يكلم إلا وقت ابتسامه. الإعراب: «يغضى» فعل مضارع مسرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله ضميس مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى المسدوح «حياء» مضعول الأجله منصوب بالفتحة الظاهرة

جوازًا تقديره هو يمود إلى الممدوح احياءًا مضعول لأجله منصبوب بالفتحة الظاهرة اويغضي الواو حرف عطف يغضى فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو المن عرف جر المهابته مجرود بمن وهو مضاف إليه. وذكر ابن إياز، أن الباء الحالية في نسعو الخرج زيد بشيابه لا تقوم مسقام الفاعل. كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذلك، وكذلك المميز إذا كان معه المن كقولك: الطبنت مِن نفسٍ، قإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضًا(١).

قلت: دخول (من) في هذا المثال غير جائز وسيأتي في بابه(٢).

فإن قلت: قوله: (أو حرف جسرٌ) يقتبضى أن النائب إنما هو حسرف جر، فيكون في محل رفع كما نقل عن الفراء.

قلت: مسلمه السبمسريين، أن النائب، إنميا هو المجرور لا الحرف ولا المجموع، ولما كان الحرف (ملازمًا)(٢) للمجرور اكتفى بذكره.

وظاهر كلامه في الكافية^(٤) والتسهيل أن النائب هو الجار والمجرور معًا.

ثم قال:

ولا ينوبُ بعضُ هذى إن وُجِدٌ فَى اللَّفظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وقد يَرِدُ الْإِشَارَة (بِهِذَى) إلى الظرف والمصدر (وحرف الجُر)(٥).

افساه الفاء للتضريع، ما حرف نفى الكلم، فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو اللاء حرف استثناء لا عمل له احين، ظرف زمان متعلق بيتكلم اليتسم، فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو.

الشاهد: في «ويغضى من مهابته» لأن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أى: هو الإغضاء. وكلمة «من» للتعليل أى: لأجل مهابته وهو مفعول له؛ فلذلك لم ينب عن الفاحل.

وذهب الأخفش إلى أن قبوله: امن مهابته؛ نائب فاعل يغضى مع اعتبرافه بأن «من؛ حرف جر للتعليل، وهنده أنه لا تمنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن هشام ۱/ ۲۷۷، ۲/ ۱۳۱، وداود، والسنتويى، والاشمونى ۱/ ۱۸۳ وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ۲/ ۵۳.

(١) راجع الأشموني ١/ ١٨٣.

(٢) عند قول ابن مالك:

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاحل المعنى كطب نفساً تفد (٣) أ، جد. وفي «مقارنًا» (٤) الكافية لابن مالك ورقة ٣٥.

(٥) أ، ج. وفي ب االجارا.

منذهب جمهور البنصريين: أنه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجنود اللفعول به.

ومذهب الكوفيين: جواز ذلك مطلقًا، ونقله المصنف عن الأخفش، ونقل بعضهم عنه أنه (إنما)(١) يجيئز نيابة غير المفعول به إذا تقدم على المفعول به فالمذاهب على ثلاثة.

قال المصنف: ويقول الكوفيين أقول، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبى جمفر(٢) ﴿لَيُجُوزُى قومًا بما كانوا يكسبون﴾(٣) وفي هذا ونحوه أشار بقوله: (وقد يُردُ)

وإذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية لشيء منها، وقيل: المصدر أولى(٤) وقيل المجرور(٥)، وقال الشيخ أبو حيان(٢): ظرف المكان أولى(٧) (٨).

⁽۱) ا، ب.

⁽٢) هو: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومسي المدنى، أحد أصحاب القراءات العشر، انتهت إليه رياسة الإقراء بالمدينة، وكان إسام أهلها في القراءة، ولم يكن أحد أقرأ للسنة منه، وتوفى سنة ١٣٠ هـ.

⁽٣) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .. فيجزى مبنى للمفعول ١٩١٩ تاثب فاعل مع تقدم المفعول به وهو قومًا. وارتضيت رأى الكوفيين للدليل.

⁽٤) لاته أشرف جزءي مللول العامل. أ هـ صبان ٢/ ٤٧.

⁽٥) لأنه مفعول به بواسطة الجار. ١ هـ صبان ٢/ ٤٧.

⁽٢) هو محمد أثير الدين بن يوسف الغرناطى. وقد بمطخارش من ضواحى غرناطة، وتلقى عن كثيرين، منهم ابن الضائع، ثم هاجر وضرب فى مغارب الأرض ومشارقها، ثم انتهى به المطاف إلى القاهرة، فأخذ عن ابن النحاس وصنف كثيراً، فمن مؤلفاته فى النحو: التذييل والتكميل وملخصه ارتشاف الضرب من لسان العرب، وكأن على مذهب ابن الضائع فى منع الاستشهاذ بالحديث؛ ولذا رد على ابن مالك فى شرحه على التسهيل بكلام مسهب، وترفى بالقاهرة سنة ٧٤٥هـ.

 ⁽٧) ب _ قال أبو حيان في الارتشاف «واخترت إقامة ظرف المكان».

⁽A) وَلَانَ فِي إِنَايَة الْمُجرور خَلَاقًا ودلالة الفَعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كـدلالته على المقعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعًا على الحدث والزمانه 1 هـ صبان جـ ٢ ص ٤٧. تقلل عن الهسمع وارتضيت وأى الشيخ أبي حيان. قال الشيخ الصبان جـ ٢ ص ٤٧:

ثم قال:

وباتَّفَاقِ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابٍ كَسَا فيما الْتِبَاسُهُ أَمِنْ

المتعدى إلى مفعولين ثلاثة أنواع: باب كسا، وباب ظن، وباب اختار.

فباب كــــا: كل (فعل)(١) متعــد بنفسه إلى مفــعولين ليس أصلهمــا المبتدأ والخبر.

وباب ظن: كل (فعل)(٢) متعد بنفسه إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

وباب اختار: كل (فعل)^(٣) متعد إلى واحد بنفسه وآخر بإسقاط حرف الجر. ولا خلاف في (جواز)^(٤) نيابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة.

وأما الثانى فنقل المصنف الاتفاق على جواز نيابته في باب كسما بشرط أمن اللبس. فتسقول: «أُعطِي رَيْكَا درهم» ولا يجوز نحو «أعطى زيد عمراً) إلا بنيابة الأول لأنه يلبس.

وحكى (عن)(ه) الفارسي: منع إقامة الثانى إذا كان نكرة والأول معرفة وهو نقل غريب. وسيأتي الخلاف في باب ظن.

وأما باب اختار، قلم يتعرض له هنا.

وقال في التسهيل: ولا يمنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل. ا هـ(٦) وهذا مذهب الفراء، ومذهب الجمــهور تعيين رفع المنصوب بنفس الفعل.

ثم قال:

⁻ الكن على على البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان؛ لأن غايت عدم دلالة الفعل أصلا على المكان، غلم يخرج من كونه أشبه بالمفعول به منهما ا هـ وراجع الاشموني ١/ ١٨٤.

⁽۱) ب. (۲) ب. (۳) ب.

⁽٤) ا، ب.

⁽٥) ب، جـ

⁽٦) التسهيل ص٧٧.

فِي بَابٍ ظَنَّ وَآرِي المنتعُ اشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا القصدُ ظَهَرُ

تقدم بيان باب ظن، وأما باب «أعلم» فكل متعد إلى ثلاثة.

قال المصنف: منع الأكثرون نيسابة ثانى المفعلولين من باب «ظن وأعلم»(١) والصحيح عندى جواز ذلك إن أمن اللبس^(٢)، ولم يكن ثانى المفعولين جملة ولا ظرفًا ولا (مجرورً)(١) ا هـ.

وأما الثالث من باب «أعلم» فلم يتعسرض له، إلا أن قوله في التسهيل: ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا^(٤) ا هـ يقتضي جوازه.

وقد نقل جوازه عن بعضهم فأجاز «أعلم زيدًا فرَسكُ مُسْرَجًا.

ونقل ابن هشام الخضراوى(٥) وابن أبى الربيع وابن المصنف: منع نيابته باتفاق(٦) (٧).

ثم قال:

بالرَّافع النصبُ له محقَّقاً

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مَّا عُلَّقًا

(١) فلا يجوز عندهم «ظن زيدًا قائم» ولا «أعلم فرسك مسرجًا».

(٢) كما في الأسئلة السابقة، وإن لم يأمن تعين الأول انفاقًا فتقول في «ظننت ويدا عمرا» و اعلمت بكر خالدا منطلقًا» ا هـ أشموني المراد عمراً» و اعلم بكر خالدا منطلقًا» ا هـ أشموني المراد المراد

(٣) التسهيل ص ٧٧.

(٥) هو: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى الأنصارى الأندلسي من أهل الجزيرة الخضراء.

كان إمامًا في العربية حاكفًا على التعليم. أخذ عن ابن خسروف والرندي، وأخذ عنه الشلوبين، وكان شاعرًا ناثرًا مستصرفًا في الأدب. وله مصنفات منها: المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح. وتوفى بتونس سنة ٦٤٦ هـ.

(٦) وحجتهم في ذلك بأن المفعول الأول صريح والآخران مستداً وخبر شبها بمفعولي أعطى، ويأن السماع إنما جاء بإنابة كقوله:

ونبثت عبد الله بالجو أصبحت كرامًا مواليها لئيما صميمها

آ هـ آشمونی ۱/ ۱۸۹.

(٧) قال ابن المسنف وهو الشارح ص ٩٥ (ولم يجز نيابة الثالث باتفاق).

يعنى: أن ما تعلىق بالفعل ولم يكن نائبًا عن القياعل فهيو منصوب لفظا، كالمصدر والظرف والمفعول به أو فيه أو له أو معه والحال والتمييز والمستثنى بشرطه، أو محلا كالمجرور بحرف نحو «مررت بزيد».

فإن قلت: ينسخى أن يقول: وما سوى الفساعل والمشبه به والنائب عنه كسما ذكر في التسهيل(١) فإن هذه الثلاثة مرفوعة.

قلت: عنى بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقًا فلم يحتج إلى ذكر الفاعل ولا (المشبه)(٢) يه، والله أعلم.

⁽۱) قال في التسهيل ص ۷۷ (وما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه منصوباً لفظا أو محلا).

⁽۲) أ، ب_وني جـ (الشبيه).

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله (فيشمل)(١) الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله.

ثم قال:

إِنْ مُضِمرُ اسمِ سابق فِعْلاً شَغَلْ عِنهُ بنصبِ لفظهِ أو المحلّ تقدير البيت: إن شغل (مضمرُ اسم)(٢) سابق فعلا.

فقوله: (مضمر اسم) فاعل بفعل مقدر يفسره الظاهر، وقوله: (سابق) صفة لاسم، (وفعــلا) مفعــول شغل، وقوله: (عنه) أى: عن الاسم الســابق، وقوله: (بنصب لفظه أو للحلّ) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد ينصب لفظه الضمير، أو محله، فنصب لفظه نحو «ريدًا ضربتُه» ونصب (محله)(٢) «ريدًا مررتُ به».

والثاني: أن يكون المراد بنصب لفظ، الاسم السابق أو محله.

وعلى هذا فالباء بمعنى اعن، وهو بدل اشتمال من الهاء في عنه بإعادة العامل. والتقدير: إن شغّل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم نحو ازيدا ضربته، فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب ازيدا، أو نصب محله نحو ازيدا مررت به فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل ازيد، فنقول: ابزيد مررت، فيكون محل المجرور نصباً.

فإن قلت: أي الاحتمالين أرجع؟

قلت: الأول هو ظاهر لفظه، ويؤيده قوله في التسهيل: إذا انتصب لفظًا أو محلا ضمير اسم سابق. ا هـ(٤) إلا أنه يلزم منه تجوز في موضعين:



⁽١) أ، جدوني ب (فشمل).

⁽۲) ب، ج. (۳) ب، ج.

⁽٤) التسهيل ص ٨٠،

أحدهما: قبوله هجنه فإنك إذا قلت: «زيدًا مررتُ به» لم يشغله الضمير عن نصب «زيد» لأنه فعل لازم، لو سلط عليمه لم ينصبه، ولكن قد يمقال شغله الضمير عن «زيد» بتجوز بمعنى شغله عن العمل في محله.

والآخر: قـوله (بنصب لفظه) والضمير لا ينـصب لفظه، لأنه مبنى، ويلزم منه أيضًا تكرار، فإنه قد يقال بعد:

وفصل مشغول بحرف جر أو بإضافة كوصل يَجْرِي فذكر حرف الجر على هذا التقلير تكرار لأنه قد علم من قوله (أو المحل). وأما الاحتمال الثاني، فلا يلزم منه شيء من ذلك. فتأمله(١).

ويؤيده قوله في شرح الكافية: إذا (قدم)(٢) اسم على فعل صالح لنصبه لفظًا أو محلاه قلم يجعل التقسيم في الضمير بل في الاسم السابق. 1 هـ(٣).

وهذا وجمه ظاهر لولا ما فسيه من استعسمال البناء بمعنى «عن» في قسوله: (بنصب) على أن استعمال الباء بمعنى «عن» كثير.

فإن قلت: يرد على كلامه كما قيل نحو: الزيد ما أحسنه افإنه فعل اشتغل بضمير اسم سابق وليس من الباب يإجماع.

قلت: لا يرد، لأن الغسميسر (لا)(٤) يشبغله عن الاسم السابق، لأن فعل التعجب لا يعمل فيما قبله فخرج بقوله: (عنه).

ثم قال:

فالسابق انصبِهُ بفعلِ أضمِرا حتماً.....

⁽۱) فالأول بصرى والثاني كوفي. والثاني مردود، قال ابن حقيل ۱/ ۲۹۳ (ورد هذا المذهب بأنه لا يعسمل هامل وأحد في ضميس اسم ومظهره، وقسال قوم: هو عسامل في الظاهر والضمير ملغى، ورد: بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل)؛ هـ.

⁽٢) أ، ب ـ وقى جـ (تقدم).

 ⁽٣) قال في شرح الكافية ورقة ٣٦ (إنه إذا تقدم اسم على فعل صالح لتصبه لفظا أو محلا وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره فذلك الاسم السابق) نص كلامه.

⁽٤) أ، وفي ب، جـ (لم).

يعتى: أن الاسم السابق إذا نصب، فالناصب له عند الجمهور فعل مضمر لا يجود إظهاره.

ولهذا قال (حتمًا) أي: إضمارًا حتمًا، لأن الظاهر كالعوض منه، فلا يجمع سنهما.

فإن قلت: مقتضى عبارته إيجاب نصبه، وليس نصبه يوجب في كل صورة كما سيذكر.

قلت: المراد انصب بالمضمر (حتمًا) حيث يصح النصب، وليس المراد (نصبه)(١) حتمًا. وذلك واضح.

وقوله:

مُواَفِقُ لِمَا قَدُ أَظْهِراً

يعنى: موافقًا له فى المعنى واللفظ إن أمكن، نحو (زيدًا ضربته) فالتقدير: ضربت زيدًا ضربته، أو فى المعنى دون اللفظ إن تعذر، نحو (زيدًا مررت به) (أى جاوزت زيدًا)(٢).

واعلم أن الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام:

واجب النصب، وواجب الرفع، وراجح الستصب، ومستو فيه الأمسران، وراجع الرفع.

فأشار إلى الأول بقوله:

يختص بالفعل كإن وحَيَثْمَا

والنصبُّ حَتَّمٌ إِنْ تَلا السَّابِقُ ما يعنى: أن النصبُ واجب إذا ولى ال

يعنى: أن النصب واجب إذا ولى الاسم السابق شيئًا يختص بالفعل كأدوات الشرط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام إلا الهمزة، فإن النصب بعدها راجع لا واجب.

وقد (مثل)^(۱۲) بإن، نحو (إن زيدًا ضربته)، (وحيثما) نحو: حيثما زيدًا لقيته (فاكرمه)⁽¹⁾.

⁽١) 1 .. وفي ب، جـ (نصبًا).

⁽۲) ب. (٤) ا، ت

⁽٣) ب، ج., وفي أ (مثله).

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وإن تلا السابقُ ما بالابتدا يختص فالرضع التزمهُ ابداً كذا إذا الفِعْلُ تَلاَ ما لم يَرِدْ ما قبلُ معمولاً لما بَعْدُ وُجِدْ

يعنى أن الرفع يجب لسيين(١):

أحدهما: أن يتقدم على الاسم ما يختص بالابتداء (٢)، ومثل المصنف ذلك «بإذا» الفجائية، و «ليتما» نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. و«ليتما بشر كلمتُه»

أما ﴿إذَا عَنِي اسم (الاشتغال)(٢) بعدها مذاهب:

جواز نصبه وهو ظلعر كلام سيبويه، ووجوب رفعه، (لأنها)(٤) لا يليها فعل ولا معمول فعل، وإنما يليها مبتدأ أو خبر.

و (إنَّ المُمْتُوحَة: مؤولة بمبتدأ أو المكسورة؛ لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ أو خبر. فمن (أولاها)(^{ه)} فير ذلك فقد خالف كلام العرب.

قال في شرح التسهيل ولا يلتفت إليه، وإن كان سيبويه، رحمة الله عليه.

والتفصيل: فإن كان الفعل مقرونًا بقد جار النصب (بعدها)(٢) وإن لم يكن مقرونًا بها وجب الرقع، لأن الاخفش قند حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقد. قيل وهو الصحيح . . . وأما اليتماء فسمذهب الجمهور أنها لا يليها فعل ولا معمول فعل. وقد أجاز بعضهم وقوع الجملة الفعلية بعدها، وعلى هذا (لا)(٧) يمتنع النصب.

وذكر بعنضهم مما يختص بالابتنداء واو الحال، نحو اخسرجت وزيد يضربه عمرو، ولا يجوز ازيداً يضربه عمرو».

111

⁽١) أ، ب. وفي جد (لشيئين).

⁽٢) في الأصل (بإلا).

⁽٣) أ، جـ. وفي ب (الاشتغال عنه).

⁽٤) أ، جـ وني ب (لأنه).

⁽٥) ب، جه. وفي أ (والأها)

⁽۲) آ، ج (۷) ب، ج

والشانى: أن يكون بين الاسم والفعل شىء لا يعسمل ما بسعده فيسما قسبله كادوات الاستفهام والشرط والتحضيض والموصول والموصوف و اإلا، فى الاستثناء والجروف الناسخة وكم الحبرية ولام الابتداء و «ما» النافية.

وأما (لا) فعلى المذاهب في تقديم معمول ما نفي بها(١).

مثال ذلك: «زيد هل لقيته؟» فالرفع في هذا المثال ونحوه واجب، لأن «هل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لكونها من أدوات الصدر وتمثيل سائرها سهل(٢) فلا نطول (به)(٣).

وتقدير البيت: كذا إذا (ثلا الفعل شيئًا لن)(٤) يرد ما قبله مفعولا لما وجد بعده.

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

واختير نَصْبُ قبلَ فمل ذي طَلَبْ وبعد ما إيلاؤه الفعلَ غَلَبْ يعنى: أن النصب يترجع على الفعل بثلاثة أسباب:

الأول: أن يقع اسم الاشتخال قبل فعل ذي طلب. وهو الأصر والنهى والدعاء نحو الزيدا اضربه، وعمراً لا تهنه، و«اللهم عبدك ارحمه.

والثاني: أن يكون الاسم بعد شيء غلب إيلاؤه الفعل «كالاستفهام بالهمزة، وحيث،وما،ولا،وأن» نحمو «أزيدًا ضربته». ودحيث زيدًا تلقاه أكمرمه»، ودما زيدًا لقيته».

والثالث: أن يكون الاسم بعد عاطف على جملة فعلية، وهو المراد بقوله: وبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلِ عَلَى معمولِ فِعْلِ مستقرَّ أوَّلاً

(٣) ا، ب. وفي جـ (فيه). (٤) ا، وفي ب، جـ (كان الفعل تلا شيئًا لم).

⁽۱) فمن أجاز تقديم معمولها جوز الاشتغال والنصب في الاميم السابق، ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع، والأصح التفصيل، وهو المنع في جواب القسم دون غيره فزيد لا أضربه، فزيد والله لا أضربه،

 ⁽۲) من الأمثلة: زيد إن زرته يكرمك، وهل رأيتـه؟ وهلا كلمته، زيد كم لقيـته، زبد ليننى
 أكرمه، ما زيد إلا يضربه عمرو، زيد ما ضربته، زيد الذي ضربته، زيد رجل ضربته.

واحترز بقوله (مستقر أولاً) من ذات الوجهين: وستأتى، مثال ذلك القيت زيدًا وعمرًا كلمته؛، إنما رجيع النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها.

واحترز بقوله: (بلا فصل) (من)(١) نحو اقام زيد وأما عسرو فأكرمته فلا أثر للعطف مع الفيصل بأما، لأنها من أدوات العسدر (فالكلام)(٢) بعدها منقطع عما قبلها.

فالرفع بعدها أرجع ما لم يوجد مرجح النصب نحو «وأما زيد فأكرمه».

تنبيهان:

الأول: تجوز المصنف في قوله: (على معتمول فعل) وليس كذلك. وإنما «العطف»(٢) على الجملة الفعلية.

الثانى: لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها هناء

أحدها - أن (يكون)(٤) اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على جملة فعلية نحو «أتيتُ القومَ حتى زيدًا مررتُ به فحتى هنا حرف ابتداء، ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها شابهت العاطفة.

فلو قلت: «ضربتُ زيدًا حستى عمرو ضربت، (تعين)(٥) رفع عمرو لزوال شب، حتى الابتدائية بالعاطفة. إذ لا تقع العاطفة إلا بيسن كل وبعض، ذكره في شرح التسهيل.

والثانى: أن يجاب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه. مثال الأول: قولك في جواب: «أيهم ضربت؟» (زيدًا ضربتُه».

ومثال الثاني: قولك في جواب اغلام أيُّهم ضربت؟؟؛ اغلام زيدِ ضربتُه؛ .

⁽١) أ، ب. وفي جد (في)

⁽٢) ب، جدوني أ (رافعاً الكلام)

⁽٣) أ، ج. وني ب (بعطف)

⁽٤) أ، ج. وفي ب (يلم).

⁽٥) أ، ج. وفي ب (رجم)

والثالث: أن يكون رفعه يوهم وصف مُخلا. كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرِ ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ مَخْصَصَةً ، والنصب يرفع ذلك التوهم، إذ الصفة لا تفسر ناصبًا لما قبلها.

وإذا لم تكن صفة فهو خبر فيلزم صمبوم خلق الأشياء بقدر فهو مذهب أهل السنة. وقد قرئ بالرفع (٢) ثم أشار إلى الرابع بقوله:

وإن تلا المطوفُ فعلا مُخْبَراً به عن اسم فاعطِفَنْ مُخَيّرا

يعنى: أنه إذا وقع اسم الاشتغال بعد صاطف على جملة ذات وجهين وهى الابتدائية التى خبرها فعل نحو: «زيد قام» و«عمراً أكرمته» فيجوز الرفع مراعاة لصدرها، والنصب مراعاة لعجزها، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر لأن في كل منهما مشاكلة.

فإن قلت: ينبغى ترجيح النصب لترتبه على أقرب (المشاكلتين)(٣).

قلت: قد رجحه بعضهم على الرفع لذلك، ولا يستهض، لأن الرفع (مترجع)(٤) بعدم الإضمار، ولكل منهما مرجع فتساويا، وقد حكى عن الفارسى ترجيع الرفع.

فإن قلت: كان ينسغى أن يقول: (بلا فسمل) كما قبال في البيت السمابق احترازاً من نحو: «زيد قام وأما عمراً فلكرمنتُه» فبالرفع فيه راجع، ولا أثر المعطف.

قلت: استغنى بتقديم الاحتراز عنه.

فإن قلت: ما المراد بقوله المعطوف؟

قلت: إن أراد اسم الاشتغال (فقد)(٥) تسامح في العبارة، وإن أراد جملة الاشتغال فهو صحيح،

⁽١) الآية ٤٩ من سورة القمر.

⁽٢) لكن على أن فخلقنامه في موضع الخبر للمبتدأ. والجملة خبر إن، فويقدو، حال..

⁽٣) أ، جد. وفي ب (المشاكلين).

⁽٤) أ، جد. وفي ب (مرجع). (٥) أ، جد.

ئنبيه:

حكم شبه العاطف في هذه المسألة، حكم العاطف نحو «زيد أتى القومَ حتى عمرًا مرَّ به؛ وقد سبق بيان ذلك.

وحكم شبه الفسعل إذا وقع خبراً (١) في هذه المسألة حكم الفسعل (نحو)(١) هدا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه.

ثم أشار إلى الخامس بقوله:

والرفعُ فِي غيرِ اللَّذِي مرَّ رجَح فما أبيح افعل ودع ما لم يبَّح

مثال: ﴿ وَيَدَ ضَرِيْتُهُ ۚ لَانُهُ خَلَا مَنَ مُوجِبُ النصبِ، وَمُوجِبُ الرَّفْعُ، وَمُرْجِعُ النصب، ومستوى الأمرين، وإنما رجع رفعه، لأنه لا إضمار فيه.

ثم قال:

وفصلُ مشغولِ بحرف جر او بإضافة كوصل يجرى

يعنى: أن الأقسام الحسمة المتقدمة مع الفعل المباشر للضّميس جارية مع ما منع من مساشرته حرف جر أو إضافة، فمثل «إن زيداً رأيت» في وجوب النصب «إن زيداً مررت به» أو «رأيت أخاه» وقس على ذلك بقية المسائل.

فإن قلت: كيف يصبح ذلك في جميع المسائل؟ وقد ذكروا أن النصب في نحو ازيداً ضربته أحسن منه في ازيداً ضربت أخاه والنصب في ازيداً ضربت أخاه أحسن منه في ازيداً مررت به لوصول ضربت بنفسه، وعكس ابن كيسان، والنصب في زيداً مررت به أحسن منه في ازيداً مررت بأخيه.

قلت: (كل) (۲) هذه المسائل (مستساوية) (٤) في ترجيح الرفع على النصب، وتفاوت مراتب النصب فيها لا ينافي ذلك.

ثم قال:

وَسُوٌّ فِي ذَا البابِ وصفًا ذَا عَمَلْ الله بالفعلِ إِنْ لَمْ يَكُ مانعٌ حَصَلْ

يعنى: (أن)^(ه) حكم الوصف (العامل)^(۱) فى تفسير ناصب الاسم السابق حكم الفعل.

 ⁽۱) أ، جد. (۲) أ، ب. (۳) ب. (٤) ب، جد. رفي أ (مطارئة).

⁽ه) آ، ب. (٦) آ، ب.

والذي يستسوى بالفعل في هسلما الباب من الأوصباف، اسم الفياعل واسم المفعول (١). واحتسرر بالوصف عما يعمل عسمل الوصف، وليس بوصف كالمصدر المقدر، وحرف مصدري، واسم الفعل.

وأما المصدر النائب في فعله فعلى الخلاف في جواز تقديم معموله.

ويقوله: (ذا عمل) من اسم الفاعل بمعنى الماضى، فإنه لا عمل (٢)، وبقوله: (إن لم يك ماتع حصل (٢) من اسم الفاعل الواقع صلة لال، فإنه لا يعمل فيما قبل «آل»، لانها موصولة، وما لا يعمل لا يفسر عاملا في هذا الباب.

فإن قلت: يرد عليه الصفة المشبهة فإنها لا تقع في باب الاشتغال.

قلت: هي (كاسم)(٤) الفاعل الواقع صلة «لأل» لأنها لا يتقدم معمولها عليها فالعلة واحدة. ثم قال:

وعُلْقَةٌ حاصلة بتابع كعُلْقَة بنفس الاسم الواقع

يعنى: أن الشاغل إذا كان أجنبيا وله تابع سببى فالحكم معه كالحكم مع السببى المحض، قأطلق فى التابع وهو مقيد بالنعت نحو «هند ضربت رجلا (بحبها)(٥)» وعطف البيان نحو «زيدًا ضربت عمرًا أخاه» (فلو)(٢) جعلت أخاه بدلا امتنع(٧)، وعطف (النسق)(٨) بالواو خاصة نحو «زيد ضربت عمرًا وأخاه»، لإفادتها معنى الجمع فلو كان العطف بغيرها امتنع(٩).

⁽۱) مشال الوصف العامل من اسم فاعل واسم مفعول بمعنى الحال والاستقبال (ازيداً أنت ضاربه، أو مكرم أخاه، أو مار به، أو محبوس عليه) ا هـ أشموني ١/ ١٩٣.

⁽۲) أي لا يعمل نحو ازيد أنا ضاربه أسا.

⁽Y) L

⁽٤) ب، جــ وقي أ (اسم).

⁽۵) أ_ وقى ب، جـ (يضربها).

⁽٦) أ، جـ ـ وني ب (فإن).

⁽٩) لإفادة الواو معنى الجمع، بخلاف غيرها من حروف العطف. ١ هـ أشموني ١/ ١٩٤.

تعدى الفعل ولزومه

قال:

علامةُ الفعلِ المُعَدَّى أن تصلْ (ها) غير مصدرٍ به نحوُ (عَملُ) الفعل قسمان: متعد ولازم.

. فعلامة المتعدى صلاحيته لأن يتسصل به ضمير يعود على غيسر المصدر نحو أعمل، فتقول «الخيرُ عمله زيد».

وإنما احترز عن «هاء» المصدر، لأنها تتصل بالمتعدى واللازم فليست عاملة لواحد منهما.

فإن قلت: كسان ينبغى أن يستثنى (ضمير)(١) ظرفى الزمان والمكان. فإنه يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو:

و﴿الميل سرته».

(۱) آ، ج..

(۲) جسزه بیت من الطویل؛ لرجل من بنی عسامر، وهو من شسواهد سیبسویه جدا ص ۹۰ وتمامه:

مد. مسليمًا وحامرًا قليلا سِوَى الطَّعْنِ النهالِ نَوَافِلُهُ وروى «يوم شهدناه» وروى «قليل».

الشرح: ﴿ شهدناه شهدناه شهدنا فيه ﴿ سليما وهامرا عبيلتان من قيس حيلان (النوافل عنا الغنائم، (النهال، أصل النهل: أول الشرب، ﴿ والعلل الشرب بعد الشرب ﴿ الطعن عنا جمع طعنة .

للمني: يقول: يوم لم يغنم فيه إلا النفسوس لما أوليناهم من كثرة الطعن والنهال المرتوية

الإحراب: «يوماً» منصبوب بفعل محدّوف «شهدناه» فعل وقناعل وأصله شهدنا فيه فحدّف الجار وانتصب الفسمير واتصل بالفسعل فقد نصب فسمير اليوم بالفسمل تشبيسها بالمفعول به اتساعًا ومجازاً.

«سوى» أداة استثناء «الطعن» مضاف إليه «النهسال» صفة للرماح ثم مضاف محذوف هو بدل من الطعن، أي: قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال للدم «نوافله» فاهل لقليل والهاء مضاف إليه.

الشاهد: «ويوماً شهدناه» حيث نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفصول به اتساعاً ومجازاً.

مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٢١٣، وابن يعيش في شـرح المفصل ٢/ ٤٦، وسيبويه جـ١ ص ٩٠ والمتضب ٣/ ١٠٥. قلت: لا يتصل باللازم ضمير الزمان ولا المكان حتى يتوسع فيه، وينصب ذلك الضمير نصب المفعول به.

فإن قلت: يرد عليــه نحو (كنته) فإن الضــمير خبــر «كان» وهو ضميــر غير المصدر ولا يطلق على «كان» وأخواتها أنها أفعال متعدية.

قلت: إنما لم ينب على هذا لوضوحه، وأيضًا ـ فكان وأخـواتها مـشبـهة بالمتعدى وربما أطلق على خبرها المفعول.

ثم قال:

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبُ ﴿ مَنْ فَاهِلِ نَحُو تَكَبَّرُتُ الْكُتُبُ

قـوله: (فانصّب به) تصريح بأن ناصب المفعّول به هو الفعل، وهذا هو الصحيح. وشرط في نصبه ألا ينوب عن فاعل نحو (تنبرتُ الكتب) فلو ناب عن الفاعل رفع كما تقدم في نائبه(١).

ثم قال:

ولازم غير المعدَّى.....

يعني: أن ما سوى للتعدى هو اللازم ولا ثالث لهما.

فهان قلت: ثَم قسم (ثالث(۲)) صالح للتبعيدي واللزوم كما ذكر في التسهيل(۲).

قلت: هو غير خارج عن القسمين.

ثم أشار إلى أن من اللازم ما يستدل على لزومـه بمعناه ومنه ما يستدل علَى لزومه بزنته فقال:

.....وحُتِم لُزومُ أنمالِ السَّجايا كنَّهم

أفعمال السجايا: منا دل على معنى قمائم بالفعل (لازم له)(٤) (كشجُعُ(٥)) وجَبُنَ وحسُنَ وقبُحَ، ونَهِمَ إذا كثر أكله.

 ⁽۱) الرفع. نحو قليرت الكتب، (۲) أ، چـ. وفي ب التحرا.

 ⁽٣) قال في التسهيل ص ٨٣ (ويسمى متعديًا وواقعًا ومجازًا وإلا فلازمًا. وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين؛ ا هـ أي القسمين.

 ⁽٤) ب، ج., وفي أ ﴿ لاله، (٥) أ، ج.,

كذا افعالً
نحو «اقشعر» و«اشمازً»(۱) و«اطمأنً».
والمضاهي أقعنسكسا
يعنى ما كان على وزن "افعنْلُل" "كاحرنْجمتِ الإبلُّ" أي اجتمعت، وكذا ما
ألحق بافعنلل، كاقعنسس البعير: امتنع من أن يقاد، واحرنبي الديك، أي انتفش.
والمضاهى: يعنى المشابه، وينبغس أن يكون «اقعنسس» فاعل بالمضاهي
والمُفعلول محلوف، أي: وكذلك الفيعل الذي ضاهاه «اقعنسس» كاحرنجم، لأن
اقعنسس ملحق باحرنجم.
ثم قال: وما اقتضى: نظافة أو دُنْسًا.
نحو: انظُّف واوضًّا اطَهُرًا ونحو انجُسا وارَجُس، واقذُّره.
أو حرضًا
وهو ما ليس حــركة جـــم من مــعنى قائم بالفاعل غــير ثابت قيه ٥كـــمرِض
وكسل) وانشطا واحزنا والفرحاء
أو طُاوعَ المُعَدَّى لِواَحِدِ
المراد بالمطاوع ما دل على قبول الأثر نحو (مُسلدتُ الثوب فامتد، ودحرجت
الشيء «فتدحرج».
واحترز بقوله: (لواحدً) من مطاوع المتعدى إلى اثنين،فإنه متعدٍّ إلى واحد.
ثم قال:

وعَدُّ لازمًا بحرف جَرُّ

يعنى: أنه إذا علق اللازم بمفسعول به معنى عدى بحرف الجسر نحو الدهبتُ بزيده بمعنى: أذهبته، ونحو الرغبت في الخير، والعرضت عن الشره.

وقد جاء (تعدية)(٢) المتعدى إلى واحد بالباء إلى ثان، كـقوله تعــالى: ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ (٣).

ثم قال:

⁽١) قالوا: اشمأز الشيء: كرهه. (٢) ا، جد. وفي ب التعدي».

⁽٣) من الآية ٤٠ من سورة الحج.

..... وإنْ حُذَفْ فالنصبُ للمُنجَرُ

(١) ب، ج. وفي أ فنصبه.

(٢) عُجز بيت قاتله؛ الفرودق همام بن غائب من قصيدة من الطويل يهجو فيها جرير بن عطية الحلفي.

وصدره: إذا قيل أي الناس شر قبيلة.

الشرح: «أشارت» ويروى «أشرت» يريد أشارت إليها بأنها شر الناس «كليب» بضم الكاف وفتح اللام ـ هو كليب بن يربوع، أبو قبيلة جرير، والباء في قوله بالأكف بمني: مم، أي: مم الأكف «الأصابم» قاعل أشارت.

المعنى: أن قبيلة كليب لآقيمة لها ولا خبر فيها، فإذا سأل سائل عن أقبع القبائل وأحقرها _ أجابه المسئول بأصابعه مع أكفه منسيرًا إليها، وتحاشى النطق بكلمة «كليب» لقبحها.

الإعراب: «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «أى» اسم استفهام مبتئا «الناس» مضاف إليه «شرء أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيقًا لكثرة الاستعمال، وهو خبر المبتدأ «قبيلة» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قبل «اشسارت» فعل مسافس والتاء للتأثيث «كليب» بحسرف جر مسحلوف، والتقدير إلى كليب والجمال والمجرور مستعلق بأشسارت «بالاكف» جار ومسجرور مسعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه «الأصابع» فاعل أشارت مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: في اكليب آبالجر حيث حذف حَرف الجر .. وهو اإلى المقدر وأبقى عمله. وأصل الكلام أشارت الأصابع منع الأكف إلى كليب، وهو شاذ. ويروى الكيب، الزفع على أنه تحبر لمحلوف . أي: هي كليب، فيكون قد جمع بين الإشارة والعبارة، ولا شاهد فه.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: ابن الناظم ص ١٠١، وابن عقيل ٢/ ٣٠؛ وداود، والسندويي، والاشموني ١/ ١٩٦، السيسوطي ص ٥٥، ابن هشام ٢/ ١٥، وأيضاً ذكره في مغنى الليب ١/ ٦ والمكودي ص ٨٤، وابن مالك في التسهيل ص ٦٣.

(٣) جزء من بيت، قائله: امرة القيس بن حجر الكندي من قصيدته الشهورة من الطويل.

وتمامه: أرْخَى سدوله عَلَى بأنواع الهموم ليبتلي

الشرح: «كموج البحر» في كثافة ظلمته. شبه الليل بموج البحر في شدة هوله. وعظيم ما يستالك من المخافة. «سدوله» السدول: الاستبار، واحدها سدل مثل ستر وسنور وليبتلي»: ليختبر ويمتحن «أنواع الهموم» ضروب الهموم.

المعنى: رب ليل شــديد الهول أرخى على ســتــور ظلامه مع أنواع الهــموم والأحــزان ليختبرني أأصبر أم أجزع؟ ــ قطعته ولم أبال بشيء. أي: ورب ليل. وسيأتي بيانه في باب حروف الجر.

وأما حذفه ونصب المجرور فهو نوعان: مقصور على السماع ومطرد. والمقصور على السماع (مخصوص)(١) بالضرورة ووارد في السعة.

فالمخصوص بالضرورة كقوله:

وأُخْفِى الَّذَى لَوْلَا الأُسَا لَقَصَانِى(٢)

"الإحراب: قوليل" الواد واد رب، ليل: مبتدأ مرقوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد الاكسوج جاد ومجرود ستعلق بحددف صفة لليل، وموج مفساف و «البحر» مضاف إليه «أرخى» فعل ساض وفاطه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل «سدوله» مفعول به لأرخى وهو مضاف وضمير الغائب مفساف إليه «على» جاد ومجرود متعلق بأرخى «باتواع» جاد ومجرود متعلق بأرخى «الهموم» مضاف إليه «ليبتلى» اللام لام التعليل ويبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام.

الشاهد: في اوليل، حيث حذفت رب بعد الواو وبقى عملها وهو مطرد.

مواضعه: ذكره من شسراح الألقية: ابن الناظم ص ۱۵۳ في حروف الجسر، ابن هشام ٢/ ١٠٣، وداود، والاصطهناوي، والاشسمسوني ٢/ ٣٠٠، والمسكودي ص ٨٤، والسيوطي ص٧٧. وذكره ابن هشام في مغنى اللبيب ٢/ ٣٥.

(۱) ب، جه

(٢) عجز بيت. قاتله: هروة بن حزام من قصيدة من الطويل.

وصدره: تُحِنَّ فَتُبْدِي ما بها من صباية

الشرح: «تَمَنَّ» منَّ الحُتان ـ وهي الرَّحَمة والحنو، «من صحبابة»: من شوق، «الأُسا» ـ بضم الهمزة. جمع أسوة ـ فعلة ـ من التأسى وهو الاقتداء.

وقال ابن هشام: «الأسا» يظنون بفتح الهمزة. وعندى أنه خطأ، وصوابه بضم الهمزة، لأن الأسى ـ يفتح الهمزة الحزن ولا مدخل له هنا من حيث المعنى بل هو مفسد.

الإحراب: «تَحِنّ عَمل مضارع والفاحل ضمير مسترّ تقدير، هي «فتبدي» الفاء عاطفة وتبدى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاحل ضمير مستر عطفت على ما قبلها «ما» اسم موصول مضاول لتبدى «بها» صلة الموصول ما وقد حلف صدر الصلة تقديره الذي هو بها «من» بيانية «صبابة» مجرور بها وعلامة جره الكسرة الطاهرة «وأخفى» الواو للعطف و«أخفى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا «الذي» مع صلته في محل نصب مفعول أخفى «لولا» لربط امتناع الثانية لوجود الأولى «الأسا» مستداً والحبر محذوف وجوبا «لقضائي» جواب لولا، أي لولا الأسا موجودة لقضى على الموت وفاعل قضى محلوف.

أي: لقضي على.

والوارد في السعة كقوله: «شكرتُه ونصحتُه» في أحد الأقوال، وكقولهم: «ذهبتُ الشامَ» أي إلى الشام.

والمطرد حذفه مع «أنَّ وأن»(١) بشرط أمن اللبس نحو «عـجبت أنك فاضل» أي: من أنك فاضل، و«عجبتُ أن يَدُوا» أي: يغرموا الدية وهذا معنى قوله:

نَقُلاً وفي أنَّ وأنْ يَطِّرهُ مع أمن لبس، كعَجبْتُ أنْ يَدُوا

واحترز «بأمن اللبس» من نحو «رغبتُ في أن تضعلَ» فلا ينجوز حذفه، لثلا (يتوهم)(٢) أن المراد عن أن (تفعل)(٣).

فإن قلت: فقد حــذف في قوله تعــالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ ﴾ (١) قلت: عنه جوابان:

أحدهما: أن يكون حلف اعتمادًا على القرينة (الرافعة)(٥) للبس، وقد أشار إلى هذا في (منهج)(١) السائك(٧).

والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يسرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن .

= الشاهد: في القضائي؟ حيث حذف منه حرف الجر وجعل مجبوره مفعولا، أي: لقضى على. وقد حيمل الأخفش على ذلك قوله تعالى اولكن لا تواعدوهن سوا؟ أي: على سو. أي: نكاح.

مواضعه: ذكره ابن الناظم في شرحه للألفية، وابن هشام في مغني اللبيب ٢/ ١٤٢.

(١) وإنما اطرد حلف حرف الجرأمع أن وأن لطولهما بالصّلة، ومحلهما بعد الحُذَف: جر عند الحُليل والكسائي متمسكين بقوله:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلى ولا دين بها أنا طالبه بجر ددين، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب، وهو الأقسيس، اهم أشموني الرام ١٩٧٠.

(۲) أ، وفي ب، جـ فيوهم».

(٣) ب.
 (٤) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٥) ب، ج., وفي أ «الواقعة».(٦) أ، ب.

(٧) كتاب لابي حيان، اسمه منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك، كما في كشف الظنون.

وقد أجاز بعض المقسرين التقديرين. والله أعلم^(١).

ثم قال:

والأصلُ سَبَّقُ فاعلِ معنَى «كمن» من أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُم نَسْجَ اليَمنُ الْكِسَنْ مَنْ زَارَكُم نَسْجَ اليَمنُ الكلام هنا على المتعدى من غير بابي ظن وأعلم، وهو ضربان:

· متــعد إلى واحد نحو «ضــريت زيدًا»، ومتعد إلــى اثنين نحو «أعطيت زيدًا درهمًا».

فأشار إلى أن الأصل فى باب أعطى تقديم ما هو فاعل فى المعنى من مفعوليه (كزيد) من (اعطيت زيدًا درهمًا) و(من) من قوله: (البُسِنُ مَن واركم نسج البَمن).

ثم قال:

ويلزَّمُ الأصلُ لِمُوجِبِ مَرَا

يعنى أن الأصل المذكور وهو تقديم ما هو ف اعل في المعنى قد يكون واجبًا، وذلك لأسباب:

منها محموف اللبس نحو: «أعطيت زيدًا عسمرًا» أو حصر الثاني نحمو: «ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا» وكون الأول ضميرًا متصلا والثاني ظاهرًا نحو:

«أعطيتك درهمًا».

وقوله: (عرا) أي: وجد.

ثم قال:

..... وتَرْكُ ذاك الأصلِ حَنمًا قد يُركى

يعنى: أنه قسد يجب تأخيس ما هسو فاعل في المعنى على خسلاف الأصل، وذلك لاسباب:

⁽١) راجم الأشموني ١/ ١٩٧.

منها حصر الأول نحو: «ما أعطيت درهمًا إلا زيدًا»، وكون الثانى ضميرًا متصلا والأول ظاهرًا نحو «الدرهم أعطيته زيدًا»، واتصال ضمير بالأول يعود على الثانى نحو: «أعطيت الدابة راكبها» وما خلا (من)(١) الموجب والمانع جاز بقاؤه على الأصل، وجاز خروجه عن الأصل كما ذكر في الفاعل. ثم قال:

وحذفَ فَصْلُةِ أَجِزْ إِنْ لَم يَضِرْ ﴿ كَحَذْفِ مَا سِينَ جَوَابًا أَو حُصِرْ

المفعول من غير باب «ظن» فضلة فيجوز حذفه اختصاراً كما جاز ذلك في مفعولي «ظن».

ويجوز حذفه اقتصارًا بخلاف باب الخن، فتقول: اضربت.

ويحذف المفصول لغير دليل. وكذلك «أعطيت» يجوز حذف مفعوليـه معًا اقتصارًا، وحذف أحدهما اقتصارًا، وإن كان ذلك ممتنعًا في باب «ظن».

ثم نبه على أن حــذف الفضلة مشــروط بألا يضر^(٣)، فإن كان حــذفه يضر امتنع، ومــثله بالمجاب به كقــولك: «زيدًا» في جواب «من ضربت»؟ وبالمحــصور كقــولك: «ما ضربت إلا زيدًا». ومــا يمتنع حذف ما حذف عــامله نحو: «إيّاك والأسدّة(٣).

ثم قال:

ويُحلَفُ الناصبُهَا إن عُلماً

⁽١) ب، جـ ـ رفي أ (عن).

 ⁽۲) قوله: فیضر، هو بهکسر الضاد مضارع ضاری فیرا، جمعنی: ضریضر ضراً، قال
 تعالی: «لا یضرکم کیدهم شیئا» آی: لم یضرکم، ا ها شمونی ۱/ ۱۹۹،

 ⁽٣) فإياك مفعول لفعل محدوف وجوبًا يقدر مـتأخرًا، و الأسدة مفعول لفعل محدوف وجوبًا يقدر متقدمًا، أي: إياك باعد واحدر الأسد.

وإنما وجب الحذف لبستنبه السسامع بسرصة ويبتعسد من الهلاك، وكان السعامل مع إياك متأخرًا لئلا يتصل الضمير المنفصل.

يعنى: أنه يجود حلف الفعل الناصب للفضلة بشرط أن يملم جوازا فى نحو: ﴿ قَالُوا خَمْوُ (١) ووجوبًا في باب الاشتخال، والتداء، والتحذير، والإغراء، بشرطه، وما كان مثلاء أو كالمثل(٢).

وإلى هذا أشار بقوله:

..... وقد يكونُ حَذْفُهُ مُلتَزَمًا

واحترز بقوله (إنْ مُلِمَا) مما لا دليل عليه، فلا يجوز حذفه. والله أعلم.

⁽١) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

⁽٣) أمثلة الوجوب: الاشتخال نحر: «زيداً ضربته» إذ لا يجمع بين المفسر والمفسر، والنداء تحو: «يا عبد الله»؛ لأن «يا» عوض عن الفعل ولا يجمع بين الموض والمعوض. والتحذير نحو: «إياك والاسد».

والإغراء نحو: ﴿ فَالْمُومَةُ وَالْنَجَلَةُ ﴾ . ونحو ﴿ السَّلَاحِ السَّلَاحِ ۗ بَتَقْدِيرِ الزمِ.

والمثل نحو: «الكلاب على البقر؛ أي: أرسل. والمراد بالبقر بقر الوحش.

والمعنى: خل الناس جميعًا خيرهم وشرهم واسلك أنت طويق السلامة.

أو كالمثل نحو قوله تعالى: «انتهوا خيرًا لكُمَّ أي: واتوا.

التنازع في العمل

إِنْ عَامِلاَنِ اقتضياً في اسم حَمَلُ للهِ اللهِ عَنْهِما العمَلُ

قوله: (إنْ عامــلان) يعنى: من الفعل وشبهه كاسم الفــاعل والمفعول واسم الفعل، ولا مدخل للحرف في هذا الباب. `

وشمل قبوله: (عاميلان) الفعليين نحو: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾(١)، والاسمين نحو:

عُهلنتَ مُغيثًا مُغنيًا مَن اجرته(٢)

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم قائله _ وهو من الطويل _ وبالبحث لم أعثر على قائله. وهجزه: قلم أتَّخذُ إلا فنَاءكَ مَوْثلا.

الشرح: «عهدت» بالبناء للمجهول - أى: عهدك الناس على هذه الصفة: أى علموك،
همنينًا، اسم فاعل من الإغاثة، «مُغْنَيًا». اسم فاعل من الإغناء، «أجرته» من أجاره يجيره
من فلان إذا استجاره وأنقذه منه، «فَناهك» - الفناء بكسر المفاء - بزنة كتاب - ساحة الدار،
هموتلا، اسم مكان - بقستح الميم وكسر الهمسزة - من وأل إليه يثل مثل وعد يسعد - إذا لجأ
إليه.

المعنى: عرفت يتصرة المظلوم وينجدة من يستنغيث بك وبإفنائه؛ ظلمًا لم أجاوز غيرك ولم ألجأ إلى سواك.

الإعراب: «عهدت» فعل ماضى ميثى للمجهول والتاء للمخاطب نائب فاعل.

«مغينًا» حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة «مغنيًا» حال ثان من نائب الفاعل وفي كل واحد منهما ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو «من» اسم موصول تنازع فيه منيث ومغن، وقد أصل فيه الثاني منهما فهدو مفعول به لقوله مغنيًا «أجرته» فعل ماض والتاء فاعل والهاء، مفعول به والجملة لا محل لها من الإصراب صلة الموصول «فلم» الفاء حرف عطف، ثم حرف نفي وجزم وقلب «أتخذه فعل مضارع معزوم بلم وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا «إلاه أداة استثناء ملغاة «فناطك» مفعول أول لاتخذ والكاف مضاف إليه «موثلا» مفعول ثان لاتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: في امنينا منياً من أجرته.

فإن مغيث ومغنيًا اسمان وقد تنازعا في قوله المن أجرته، لأن كــلا منهما يستدعى أن يممل فيه.

والاسم والفعل نمعو: ﴿ هَاؤُمُ الْمُرَءُوا كِتَابِيَهُ ﴾ (١).

وعكسه تحو:

لقيت فلم أتكُلُ عن الضربِ مسْمَعًا(٢)

= مواضعه: ذكسره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٤، ابن هشام ٢/ ٢١، والسناويلي، والأشموني 1/ ٢٠٢، والمكودي ٦١.

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة ـ وفي هامش نسخة جـ (ها اسم فعل بمعنى خــ فـ والميم حرف يدل على الجمع ـ شرح وتوضيح) ا هـ.

(٢) عجز بيت، قبائله المراد الآسدى. كنذا نسب في الكتاب. ونسبه الجرمي في المدخل المسمى بالفرخ لمالك بن وقبة الجاهلي، وهو من الطويل.

وصدره: ۖ لَقَدُ عَلَمَتُ أُولِي المغيرة اتَّني

الشرح: «أولى المغيرة» أى: أولَها ـ والمغيرة: بضم الميم وكسر الغين ـ وهو من الخيل التي تغيير «أتنى لمقيت» وروى «أتنى خبربت» وروى «أتنى خبربت» وروى «أتنى خبربت» وروى «أتنى خبربت» وهو اسم و«لم أتكل» ولم أصبحز، همسمعًا، . . . بكسر لليم الأولى وسكون السين ـ وهو اسم رجل.

المعنى: يقول قد علم أول من لقيت من المغيرين أنى صسرفتهم عن وجههم هازمًا لهم ولحقت عميدهم فلم أرجم عن ضربه بسيغى.

الإحراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد حسرف تحقيق «علمت» فعل ماض مبنى على الفتح والتاء علامة التأنيث «أولى» فاعل مرضوع بضمة مقدرة على الآلف «المغيرة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أثنى» أن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء اسمها.

دلقيت فعل ماض والتاء ضمير للتكلم قامل، والجملة في محل رقع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه صدت مسد مفعولي علم، وجملة الفعل وقاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم. دفلم الفاء صاطفة، لم حرف نفي وجرم وقلب. «انكل» فعل مضارع مجزوم بلم وحلامة جزمه السكون والفاصل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا. دمن الفسرب جاد ومجرود متعلق بأتكل. «مسمعًا» تنازعه من جهة المسنى كل من لقبت والمضرب وقد أصل فيه الثاني منهما فهو مفعول به للضرب.

الشاهدُ: في القيت . . . الضرب مسمعًاه

فالأول فعل والثاني اسم وقد تناوعا في همسمعًا».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: المكودى ص ٦٦، والأشموني ١/ ٢٠٢، والسيوطي في همم الهوامع ٢/ ٩٣، وابن يميش في شرح المفصل ٦/ ٦٤، والشاهد رقم ٥٩٨ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه جـ ١ ص ٥٩. وقال في التسهيل: فصاعدًا، ليشمل تنازع أكثر من اثنين.

قيل: ولم يوجد أكثر من ثلاثة كقوله:

أتانى فلم أُسْرِرْ به حِينَ جَامِنِي كِتَابٌ باهلى الفَّتَيْنِ عجيبُ(١)

فإن قلت: هل يشترط هنا كون الفعل متصرفًا؟

قلت: شرطه ابن عصفور، ولم يشترطه المصنف.

وأجاز في التسهيل^(٢): تنازع فعلى التعجب لكن (بشرط)^(٦) إعمال الثاني (حتى)⁽¹⁾ لا يفصل بين الأول ومعموله، وأجازه المبرد على إعمال كل منهما^(ه).

وقوله: (اقتضيا) يخرج من قول امرئ القيس:

الشاهد: في «أتاني فلم أسرر . . . جساءتي كتاب» فقد تنازع السلائة «أتاني. أسور. جاءني» في قوله «كتاب» وأنه لا يوجد في أكثر من ذلك.

مواضعه: ذكر في حماسة أبي تمام ص ١٣٢.

⁽١) قائله جزء بن ضرار أخو الشماخ من قصيدة من الطويل وأولها هذا البيت.

المشرح: «القنتين» ـ بالقاف والنون ـ والقنتان: جبل مشرف بعض الإشراف، وليس فيه شواهق ولا صخور ـ وروى «حديث» مكان (كتاب».

الإحراب: «أتانى» جملة من الفعل والفاعل والمضعول. وقد تنازع هو وقوله: قفلم أسرر به وقوله: «حسوبه فقى وجزم وقلب «أسرر» مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وهو على صيخة المفعول «به الضمير في به يرجع إلى مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وهو على صيخة المفعول «به الضمير في به يرجع إلى الكتباب الذي هو فاعل أتاني لأن الفياعل فيه مضسمر على تقدير إحسال جاءني، وإن أعملت الثاني يكون الفياعل ظاهراً ويكون فاعل جاءني مضمراً. هجين نصب على الظرفية والعامل فيه أتاني «بأعلى» الباء بمعنى في وأعلى منجرور بها «القنتين» مضاف إليه «عجيب» صفة لكتاب مرفوع بالضمة الظاهرة.

⁽٢) قال في التسمهيل ص ٨٦ (ولا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد ولا كون المتنازعين فعلى تعجب خلافًا لمن منع).

⁽٣) أ، ب ـ وفي جـ (يشترط).

⁽٤) ب، جـ ـ وفي ا (حين).

⁽٥) أجازه المبرد في فعلى التعجب نحو: هما أحسن وأجمل زيدًا، وأحسن به وأجمل بعمرو، ولا تنازع بين الحرفين، لضعف الحرف، ولفقد شرط صحة الإضمار في المتنازعين. ا هـ أشموني وصبان ٢/ ٧٤.

(I)JÚI	۔ من	قَليل	اطلب	وَلَمْ	كفكني	٠.		•	•	•	•	•	•	•	
_			•	1											

على جعل الواو عاطفة، فإن الثاني لم يقتض قليــــلا، والمراد كفاني قليل، ولم أطلب الملك فليس من (باب)(٢) المتنازع.

ويخرج به _ أيضًا _ العاملان المؤكد أحدهما بالآخر نحو:

أتاك أتاك اللاحقُون^(٢)

(1) عجز ببت، قائله إمرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدة طويلة من الطويل. وصدره: وَلَوْ انْ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشة.

المعنى: يقول لو كسان سعيى في السُدنيا لادنى حظ منها كسفتنى البلغة من العيش ولم اتجشم ما اتجشم.

الإحراب: «ولوه حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية «اسعى» فعل مضارع وفاطله ضمير مستر فيه وجوباً تقديره أنا، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لادني» جار ومجرور متعلق بمحدوف خبر أن «معيشة» مضاف إليه «كفاني» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به «ولم» حرف نفى وجزم وقلب «أطلب» فعل مسفارع مجزوم بلم وفاصله ضمير مستر وحوباً تقديره أنا «قليل».فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «من المال» جار ومجرور متعلق بمحدوق صفة لقليل.

الشاهد: في «كفانسي أطلب قليل». حيث إن كفاني ولم أطلب وجها على قليل وأعمل الأول مع إمكان إعمال الشاني ـ وهذا ليس من باب التنازع لأن الواو عاطفة ويجوز أن يكون من بساب التنازع إن جعلنا الواو للحال ـ ولو كان سعيبي لأدني معيشة كفاني قليل من المال غير طالب له، وإليه ذهب أبو على. ١ هـ العيني ٣/ ٣٥.

مواضعه: ذكره من شعراح الألفية: الأشعوني ١/ ٢٠١، وداود والمكودي ص ٦٦. وذكره السيوطني في همع الهوامع ٢/ ١١٠، وابن يعيش في شرح المفعل ١/ ٧٧، والشاهد رقم ٤٩ من خزانة الأدب، وسيبويه جـ١ ص ٤١، وابن هشام في مغنى اللبيب ١/ ٢٠٥.

(۲) ب.

(٣) صجز بيت لم ينسب إلي قاتل ولم يتعرض العينى لقائله. وهو من الطويل.
 وصدره: فأين إلى أين النجاة ببغلتى احبس احبس

المعنى: الظاهر أن الشاهر قائل هذا البيت كان فاراً من قوم فنظر خلف فوجدهم فى أثره أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر فى طريق مخوف فخاطب دابته لتجد فى السير أو ليحملها على ذلك. هذا إن قرأته بكسر الكاف فى «أتاك» أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف.

ويروى: ﴿أَتَاكُ أَلَّاكُ الْلَاحَقُونَ عَلَى إَضَافَةَ الْوَصَفَ نُصْمِيرِ الْحَطَابِ.

فإن الثاني (منهما)(١) (لا اقتضاء)(٢) له إلا التوكيد فلا عمل له، وإنما العمل اللأول.

وأجاز المصنف مع هذا الوجه أن ينسب العمل (لأحدهما)^(٣) لكونهما شيئًا واحدًا، وعلى التقديرين ليس من التنازع، إذ لو كان منه لقيل: أتاك أتوك أو أتوك أتاك⁽¹⁾.

وأجاز بعضهم أن يكون منه ويكون قد أضمر في أحد الفعلين مفردًا كما حكى سيبويه (٥) «ضربني وضربتُ قومك».

وقوله (في اسم عسمل) يخرج به اضربت زيدًا وأكسرمت عمرًا"، فيإن كلا منهما متوجه إلى غير ما توجه إليه الآخر. فلم يقتضيا (العمل)(٢) في اسم واحد.

فإن قلت: ينبغى أن يقول (في اسم فأكثر) ليشمل ثنارع المتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة.

= الإحراب: «قاين» اسم استفهام مبنى على الفتح في محل جر بإلى محدوقة يدل عليها ما بعدها والجار والمجرور متعلق بمحدوف خبر مقدم «إلى أين» توكيد لفظى «النجاة» مبتدا مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «ببغلتى» جار ومجرور متعلق بالمنجاة «أتاك» فعل ماض والكاف مفعول «أتاك» توكيد لفظى «اللاحقون» فاعل «احبس» فعل أسر وفاعله ضمير مستتر فيه «احبس» توكيد لفظى «

الشاهد: في «أتاك أتاك اللاحقون»، أن ذلك ليس من التنازع، لأن أتاك الثانية لم يؤت بها إلا للتوكيد فلم تطلب المعمول.

مواضعة: ذكره من شراح الآلفية ابن الناظم ص ١٠٤، وابن هشام ٢/ ٢٤، المكودى ص ١١، الاشموني ١/ ٢٠١، والحصائص ٣/ ص ٢١، الاشموني ١/ ٢٠١، والحصائص ٣/

- (١) ب، جــوني أ (لهما).
- (٢) ب، جـ ـ رنى ا (لاقتضا).
 - (۲) ۱) ب وفي جد الهما».
- (٤) النوع الأول إذا عمل الأول، والثاني إذا عمل الثاني. وفي الأصل: «أتوك أتوك أو، أتاك أتوك»، ما قلته كما في الأشموني.
- - (٦) پ.

قلت: قد منع بعض النحويين التنازع (في)^(۱) المتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة. . والمختار الجواز لسماعه في المتعدى إلى اثنين^(۲)

والقياس في المتعدى إلى ثلاثة.

وعبارة المصنف لا تأبي ذلك، لأن المراد بقوله (اقتضيا في اسم) ان يتوجه كل من العاملين إلى الاسم الذي توجه إليه الآخر، ولا يمتنع أن يتوجها بعده إلى أسم آخر فيتنازعا في الاسمين معا.

فإن قلت: قد شرط في السمهيل في الاسم المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع (٢) نحو قول الشاعر:

وَعَزَّهُ عَطُولٌ مُعَنَّى غَرِيمُهَا(١)

 (٤) عجز بيت، قائله: كثير هزة وهو كثير بن عبد الرحمن، وهو من الطويل وصدره: قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنِ فَوفَى غَرِيمةً.

الشرح: «غريمه» الغرّيم منّ عليه الديّن، «عطول» اسم مفعول من المطل وهو التسويف في قضاء الدين «معني» اسم مفعول بتضعيف النون إذا شق عليه وسبب له العناد.

المعنى: كل مدين وَفَى مُا هليه من الدين إلا صرّة، فإنها تماطل غريسها ولا ترضى بتوفيته حقه، فلم تعطف على محبها ولم تصله.

الإعراب: القضية فسعل ماض مبنى على فتسع مقدر على الآلف اكلة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة الذي مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الاسسماء الستة دين مضاف إليه مجرور بالكسرة الفاء عاطفة رقّى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيسه جوازا تقديره هو الخريمه مفعول به وضميسر الغائب مضاف إليه الوعزة الوار للحال، عزة مستدا مرفوع بالضمة الظاهرة المعلولة خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة ومعنى الالف المحدودة للتخلص من الشقاء ومعنى المحدودة للتخلص من الشقاء الساكنين الخريمسها مبتدأ موخر مرفوع بالضمة الظاهرة والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ المؤخر وخبريه المقدمين في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو وعزةه.

الشاهد: في فوهزة محطول صعنى غريمها» أنه ليس من باب التنازع، لأن المعمول إذا وهو فغريمها» يكون سببيا مرفوعا وهو لا يجوز.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: أبن هشام ٢/ ٢٥٠/، والأشموني ١/ ٣٠٣.

⁽۱) 1، ب.

^{.1 (}Y)

⁽۲) التسهيل ص ۸٦.

لأتك لو قسمدت فيه التنازع لأسندت أحدهما إلى السببى والآخر إلى فسميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ، وإنما يحمل ذلك على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين قبله.

قلت: لم يذكر أكثرهم هذا الشرط فلذلك لم يذكره هنا.

وأجاز بعض النحويين في البيت التنازع(١).

وقوله: (عَمل) يشمل الرفع والتعب، فقد يطلبان رفعًا نحو: «قام وقعد زيد» وقد يطلبان نصبًا نحو «رأيت وأكرمت زيدًا» وقد يطلب الأول رفعًا والثاني نصبًا نحو: «قام وأكرمت زيدًا» وقد يكون بالعكس نحو: «أكرمت وأكرمني زيد» فالصور أربعة.

وقوله: (قـبلُ) تنبيه على أن مطلوب المتنازعيين لا يكون إلا متأخراً عنهما (فلو)(٢) تقدم عليهما نحـو: ازيد قام وقعـده (فلإ)(٢) تنازع لأن كلا (اخذ)(٤) مطلوبه، أعنى: ضمير الاسم السابق، هـذا معنى ما علل به المصنف وغيره، وهي علة قاصرة.

ومقتضى ذلك ألا (يمتنع)(٥) تقديم مطلوبهما إذا طلبا نصبًا.

وقد أجاز الفارسى التنازع مع توسط المعمول(١٦)، وأجازه يعضهم مع التقديم(٧).

وقوله: فللواحسدِ منهما العسملُ يعنى: في لفظ المتنازع فيسه، لأن الآخر له عمل، ولكن في ضميره. وذهب الفراء في نحو: «قام وقسعد زيد» إلى أن العمل لكليهما «فزيد» مرفوع بالفعلين معاً والصحيح أنه لأحدهما.

⁽۱) وهم البصريون «الغريم فيه للعــامل الثاني وهو «معني» إذ لو كان للأول لقال «معني هو» لأنه حينتلاً صِفة جارية على غير من هي له وهو الغريم، وهو مردود ا هــ العيني ٣/ ٥.

 ⁽٢) أ، ب ـ وُفّى جد (لو).
 (٣) أ، جد ـ وفى ب (بلا).

 ⁽٤) أ، جـ وفي ب المنهما؛ . (٥) أ، ب وفي جـ ايمنع؟ .

⁽٦) مثل «ضربت زيداً وأكرمت».

⁽٧) نحو: «أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته» مستدلين بقوله تعالى: «بالمؤمنين رءوف رحيم».

ثم قال:

والثَّان أوْلَى عَنْدَ أَهْلِ البَصره واختارَ عكسًا غَيرُهُم ذَا أَسْرَهُ عمل كل (واحد)(1) منها مسموع، والحلاف في الترجيح.

فقال البصريون: إعمال الثاني أرجح لقربه، وقال الكوفيون: إعمال الأول أرجح (لسبقه)(٢) وقال بعض النحويين: يتساويان.

وفصل أبو ذر الخشنى (٣) فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدى إلى الإضمار في الأول فيختار إعمال الأول، وإلا فيختار إعمال الثاني.

والصحيح مذهب البصريين، لأن إعمال الشاني هو الأكثر وإعمال الأول قليل. نقل ذلك سيبويه عن العرب(٤).

ثم قال:

وأَحْمِلِ اللَّهُمَلِ فِي صَمِيرٍ مَا للَّهُمَلِ فِي صَمِيرٍ مَا التَّزِمَا

المهمل: هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر فيعمل في ضميره مطابقًا له. ثم إن كان الشاتي أضمر فيه المرفوع وجوبًا والمنصوب على المختار، ومن حذفه قول الشاعر:

بعُكَاظَ يُعْشَى الناظرينَ إذا هُمُ لَمحُوا شُعَاعُهُ (٥)

أي لمحوه.

(1) ب. (Y) ب، جـ وفي ! (لقربه).

(٤) قال سيبويه جا ص ٣٩ (. . . ولو أعملت الأول لقلت: مسررت ومر بي بزيد، وإنما قبح هذا، أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى). ا هـ.

(٥) البيت: لعائكة بنت عبد المطلب عمة النبي الله على الكامل.

الشرح: «عكاظ» أيضم أوله بزنة عُراب موضّع بمكة كانت تقام فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب ويعشى، من الإعشاء وهو ضعف البصر ليلا والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً «شعاعه» بفسم الشين خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه.

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها عا تفسعف أبصار الناظر إليها اتكنى بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

⁽٣) هُو: مصعب بن مُسحمد بن مُسعود الخشفي أبو ذر بن أبي الركب التحوى ابن النحوى، وقال ابن الزبير: كان أحد الأثمة المتقدمين إمامًا في العربية ذا سمت ووقار وفضل ودين ومرومة، واتفق الشيوخ على أنه لم يكن في وقت أضبط منه. ومن تصانيفه الإملاء على مبيرة ابن هشام.

وقيل: إن حذفه مخصوص بالضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار. وإن كان الأول ففيه تفصيل سيأتي.

فإن قلت: ما معنى قوله: (والتزم ما التزما)؟.

قلت: (يحتمل)(١) ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون المراد (والتزم ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر، وهو رأى الشارح(٢).

والثانى: أن يكون المراد (والتزم سا التُزم) مما سيذكره من وجسوب حذفه من الأحوال، وتأخيره في بعضها.

والثالث: أن يكون المراد (والتزم ما التزم) وهو العمدة، فلا تحذفه، بخلاف الفضلة. فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولا للثاني، وهو حسن فليس هذا الكلام كما قيل حشواً.

ثم قال:

كَيُّحسنانِ ويُسِيءُ ابناكا

هذا مثال لإعمال الثاني (ولذا)^(٣) أضمر في الأول فقال: (يحسنان).

الإهراب: «بعكاظ» مجرور بالباء وعلامة جـره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا يتصرف للعلمية والتأنيث . . . «يعشى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء.

«الناظرين» مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفّنحة لأنه جمع مذكر سالم (إذا) ظرفية تضمنت معنى الشرط (لمحوا) فعل ماض رواو الجماعة فاعل «شعاعه) فاعل يعشى مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد: في المعنى . . . لمحوا شعاعه حيث تنازع كل من الفعلين شعاعه ، فالفعل الأول البعشي يطلب فاعلا له والفعل الشائي المحوا يطلب مضعولا ، وقد أحمل فيه الأول ، وأحمل الشائي في ضميسوه ثم حلف ذلك الضمير ضرورة ، وأصل الكلام قبل تقديم الماملين العشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه ثم صار بعد تقديمهما ، العشي الناظرين إذا لمحوا شعاعه ».

مواضعه: قكره من شراح الألفية ابن هشام ٢/ ٢٧، وابن عقيل ١/ ٣١١. والسندويي، والأشموني ١/ ٢٦، والسيوطي ص ٥٧.

(١) أ، ب ـ وني جـ (محتمل).

(٣) أ. وفي ب، جد (ولذلك).

⁽٢) قال الشارح ص ١٠٤ (. . المهمل هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر وهو يطلبه في المعنى فيممل في ضميره مطابقاً له في الإفراد والتذكير وفروعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: دوالتزم ما التزماه).

..... وقد بني وامتديا مبلاكا

هذا مثال لإعسال الأول، ولذلك أضمر في الثاني فقال: (واعتدياً)، وهذا المثال متنفق على جوازه، ومنع الكوفيون المثال الأول؛ لأن مذهبهم منع الإضمار قبل الذكر في هذا الباب. وحاصل مذهبهم أن الأول إذا طلب مرفوعًا لم يجز إعمال الثاني والإضمار في الأول سواء طلب الشاني مرفوعًا نحو «يحسنان ويسيء ابناكا» أو منصوبًا نحو: «ضرباني وضربت الزيدين».

فإن قلت: قد تقسدم أن كلا من الفريقين أجاز إصمال الأول وإعمال الثاني وإنما اختلفوا في الترجيح.

وقد ذكرت أن الكوفيين منعوا إصمال الثاني إذا طلب الأول مرفسوعًا ـ قلا يكون الاختلاف في الترجيح إلا مع طلب الأول منصوبًا(١).

قلت: إنما منعوه إذا أضمر المرفوع في الأول، وقد أجاز الكسائي إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول، وأجاز الفراء إصماله بشرط (تأخر)(٢) فاعل الأول.

فنقول على مسلحب الكسائى «يُسحُسنُ ويُسىءُ ابنساك» «وضربَنِي وضربتُ الزيدين».

وعلى مذهب الفراء «يُحسنُ ويسىء ابناك هما» و «ضربنى وضربتُ الزيدين هما». وقد أجاز الفراء (ايضًا)(۲) أن يرتفع الاسم بهما في نحو: «يُحسن ويُسىء ابناك» وقد تقدم (ذكر)(٤) مذهبه أول الباب(٥).

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لسماعه.

⁽١) أ ـ (إلا مع طلب الأول مسرفوها فسلا يكون الاختسلاف في الترجيع إلا مع طلب الأول منصوباً) وما ذكرته في ب، ج.

⁽٢) أ ـ وفي ب، ج (تأخير). (٣) أ، ب.

⁽٤) أ، جد.

⁽٥) تقدم عند قول ابن مالك: ... فللواحد منهما العمل.

حكى سيبويه(١) اضربوني وضربتُ قومك،

فإن قلت: قد قبيل إنه لم ينقله عن العرب. بل هو مشال (مخرج)(٢) على مذهبه.

قلت: هو خلاف الظاهر، وأيضًا فقد سمع نظيره في الكلام الفصيح كقوله:

جَفُونِي ولم أَجْفُ الْأَخِلاءَ إنَّنِي لَغِيرِ جميل من خليليٌّ مُهُملٌ (٣٧)

(١) قال سيبويه جـ ١ ص ٤٠ (. . . . وكذلك تقـول ضربوني وضربت قومك، إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل).

(٢) أ، جــ وفي ب (خرج).

(٣) قال العليني: أنشده الفَّراء ولم يعزه إلى أحد، وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «جفوتى» فعل ماض من الجفاء مسند لواد الجماعة _ والجفاء أن تفعل بغيرك ما يسوؤه أو أن تترك مودته، وتقول: جفاه يجفسوه جفاء وجفوة «الأخلاء» جمع خليل وهو كالعسدين وزنا ومعنى «جميل» الشيء الحسن من الجسمال _ وهو الحسن، «مسهمل» اسم فاهل من الإهمال وفعله أهمل _ يقال: أهملت الشيء إذا خليت بينه وبين نفسه.

المعتى: أن الأصلقاء لـم يلتزموا واجب الصداقة من البر والوفاء وحدم تتبع هفوات الصديق، أما أنا فقد التزمت برهم ـ ولم أنظر إلا للحسن من أفعالهم.

الإحراب: «جفونى» فعل ماض ووار الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «ولم» الواو عماطفة مدلم حرف نفى وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجروم بلم وعلامة جزمه حذف الواو وقاعله ضمير مستتر قيه وجوبًا تقديره أثا «الأخلام» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

النبيه إن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية وياه المتكلم اسمها الغير، جار ومجرور متعلق بقوله مهمل اجميل، مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة المن، حرف جو الخليلي، مجرور بمن وعلامة جدره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم والباء منضاف إليه المهمل، خير إن مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: أنى دجفوني ولم أجف الأخلاء).

حيث أحمل الشانى وهو «لم أجف» فى «الأخلاء» فنصبه على أنه مضعول به، وأعمل الأول وهو «جفونى» فى ضمير وهو واو الجماعة. فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر. ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر. جائز فى هذا الباب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٥، ابن هشام ٢/ ٣٨، والسندوبي، وداود، والأشموني ١/ ٢٠٤.

وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول «جفسانى ولم أجف الأخلاء» فيعمل الأول ويحذف (مفعول)(١) الثاني لأنه فضلة.

ثم قال:

ولا تَجِئُ مَعْ أُولُ قد أُمْسِيلا بمنسمرِ لنسيسر رَفْعِ أُومِلا بل حَلْقَهُ الزَمْ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْحَبَرُ

إذا أهمل الأول فإما أن يطلب مرفوعًا أو منصوبًا.

إن طلب مرفوعًا أضمر فيه خلاقًا للكوفيين كما سبق(٢)، وإن طلب منصوبًا فإما أن يكون فضلة أو فير فضلة.

فإن كسان فضلة وجب حلف عند الجمهسور؛ لأنه مستغنى عنه فلا حساجة لإضماره قبل الذكر، ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى(٣).

ومن إثباته قول الشاعر:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيه ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ ﴿ جَهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ الْحَفَظَ لِلْوُدُ(١)

⁽۱) ا، ب، وقی جـ (معمول).

⁽٢) عند قول ابن مالك: وقد بغي واعتديا عبداكا.

⁽٣) قال فى التسهيل ص ٨٦ (ويجوز حذف المضمر غير المرضوع ما لم يمنع مانع، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولا للأول خسلاقًا لأكثرهم بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إيقائه متقدمًا).

⁽٤) البيت من الشواهد التي لم تنسب لقائل. ولم يتمسرض العيني لقائله ويحثت فلهم أعثر طلى قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «جهارًا» بكسر الجميم ـ بزنة كتاب أى عيانًا ومشاهدة، «الغيب» كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب، «الود» ـ بضم الواو ـ المودة والمحبة.

المعنى: يحض الشاعر على ألا تكتفى فى مودة صديقك بأن ترضيه فى حال حضوره وعيانه ومشاهدته، وأن تقوم على حفظ وداده فى حال غيبته بأكثر بما يكون منك ومنه فى حال العيان وأمام الناس.

الإحراب: ﴿إِذَا طَرِفِيةُ تَصْمَنَتُ مَعْنَى الشَّرِطُ ﴿كَنْتَ كَانَ وَاسْمِهَا ﴿تَرْضَيُّهُ فَعَلَ مَضَارَعُ مَرْضُوعُ بَصْبَعَةً مَصْدُوةً عَلَى اليَّاءُ وَضَاعِلُهُ ضَدَّ مَيْسِرُ مُسْتَسِرُ وَجُوبًا تَقْدِيرِهُ أَنْت وَضَمِيرٍ *

ووافق هنا مذهب الجسمهور، وإن كان ضير فضلة، كالمضعول من باب ظن نجىء به مؤخراً، ليؤمّن من الإضمار قبل الذكر، أو حذف ما هو عمدة.

أما تقديمه فقال الشارح: لا يجوز عند الجميع، ا هـ(١).

قلت: وظاهر التسهيل: جوازه (٢)، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثة مذاهب: أحدها: إضماره مقدمًا كالمرفوع نحو: «ظننيه أو إياه وظننت زيدًا قائمًا».

والثاني: الإضمار مؤخراً كما جزم به المصنف هنا.

والثالث: حذفه لدلالة المفسر عليه. قال: وهذا أسَدَّ المذاهب، لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل (۲۲).

تنبيهان:

الأول: قد ظهر مما ذكر أن كلامه هنا (مخالف)(٤) التسهيل من وجهين: أحدهما: أنه جزم هنا بحدف الفضلة وهو المراد بقوله (غير خَبر).

الشاهد: في فترضيه ويرضيك صاحب، حيث تنازع كل من الرضى، و ايرضى، الاسم الذي بعدهما وهمو اصاحب، فإن الأول يطلبه مضعولا، والثاني يطلبه ضاعلا وقد أعمل فيه الثاني وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: ابن الناظم ص ١٠٥، وابن عقيل ١/ ١٣٠، وابن هشام ٢/ ٣١، والسندويي، والأشموني ١/ ٢٠٥، والسيوطي ص ٥٧.

النيبة مفعول به الويرضيك الواو حرف عطف يرضى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على البياء وكاف الحطاب صفعول به الصاحب فاعل مرفوع بالفسمة الظاهرة الفكن الفاء واقعة في جواب إذا الكن فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت الفي المغيب جار ومجرور متملق بمحدوف حال من اسم كن الحفظة خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة اللودة جار ومجرور متملق بأحفظ والجسملة من كن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا.

⁽۱) الشارح ص ۱۰۹.

⁽٢) قال في التسهيل ص ٨٦ (ولا يحتاج غالبًا إلى تأخيره إلا في باب ظن)

⁽٣) وإما الحلف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون. ا هـ أشموني ٢/ ٢٠٥.

⁽٤) ب، ج. وفي ا (بخلاف).

والثانى: أنه جزم بتأخير الخبر ولم يجزم بهما فى التسهيل بل أجاز التقديم. (والتنبيه)(١) الثانى: أن قوله (غيسر خبر) قد يوهم أن ضسمير المتنازع فسيه إذا كان مفعولا أولا فى باب ظن يجب حذفه.

وليس كذلك. بل لا فرق بين المفعولين في امــتناع الحذف، ولزوم التأخير؛ ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

واحذِنْهُ إِنْ لَم يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخُرُهُ تُصِبِبُ لَسَلَم. أَ هـ(٢).

قلت: قوله: (مضعول حسب) يوهم أن غيس مفعول (حسب) يجب حذفه (وإن)(٢) كان خبراً وليس كذلك.

لأن خبر كان لا يحذف أيضًا بل يؤخَّر كمفعول حسب نحو (زيد كان وكنتُ قائمًا إياه» وهذا مندرج تحت قول المصنف (غير خبر) ولو قَال:

بَلُ حَلَيْهُ إِنْ كَانَ فَصَلَةً حُتِمْ وَفِيرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدَ النَّزِمُ لِللَّهِ النَّزِمُ لِلسَّاءِ (٤) (٥).

ثم قال:

واظهر إنْ يكنْ ضميرٌ خبراً لغير ما يُطابقُ المفسّرا

يعنى: أن الإضمار (ممتنع)(٢) إذا تخالف صاحب الضمير ومفسره (كأن)(٧) يكون الضمير خبراً لمثنى ومفسره مفرد، وقد مثّل ذلك بقوله:

نحو أظن ويظنَّاني أخا ﴿ زيدا وحمرا أخوين في الرَّخا

⁽١) أ. (٢) الشارح ص ١٠٦، وقال بدلا من لسلم (خلص من ذلك التوهم).

⁽٣) ب ـ وفي أ، جـ (وَلُو).

⁽٤) قال الاشموني: ١/ ٢٠٧ (قلت: وعلى هذا أيضًا من المؤاخلة ما على بيت الاصل من عدم اشتراطه أمن اللبس فكان الأحسن أن يقول:

وَاحْدَفْهُ لَا إِنْ خَيِفَ لِبْسُ أَوْ يُرَى لَمُنْدَةِ فَجِيءُ بِهِ مُؤَخَّرًا) ! هـ (٥) راجع الاشمُوني أَ / ٢٠٦. (١) ب، جــــــ وفي أ (يَمتنع).

⁽٧) ب: جد. وفي أ (كما أن).

«فزيلاً وعـمراً» مقـعول أول لأظن، «والتحوين» مـقعوله (الشاني والياء من فيظنان» مفعول أول له، و «أخا» مفعوله الثاني)(١) وهو خبر (له)(٢) في الأصل.

فلو أضمر، فإما أن يجعل مطابقًا للمفسر وهو ثانى مفعولى «يظنان» أو لصاحبه وهو أول مفعولى «أظن».

فإن جعل مطابقًا للمفسر فقيل: «إياه» فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى، وإن جعل مطابقًا لصاحب قيل: «إياهما» فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد، وكلاهما غير جائز.

فتعين الإظهار خلافًا للكوفيين في إجازة إضماره مطابقًا لصاحبه، وإن خالف المفسر(٣). وفي إجازة حذفه نحو: «أظن ويظناني أخا زيدًا وعمرًا». وعلى الإظهار تخرج هذه المسألة من التنازع.

⁽۱) ا، ب.

^{.1 (}٢)

⁽٣) نحو: «أظن ويظناني إياه الزيدين أخوين».

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة: مسقعول به وقد تقدم (١) ومفعول مطلق، ومسقعول له وفيه (ومفعول)(٢) معه، وهذا أول الكلام على هذه الأربعة.

وبدأ بالمطلق، وسمى مطلقًا لأنه لم يقيد بأداة بخلاف غيره، فقال:

المصدرُ اسمُ ما سِوَى الزَّمَانِ مِن ﴿ مَدَلُولَى الفعلِ كَامْنِ مِنْ أَمِنْ

مدلولا الفعل: هما الحدث والزمان، والمصدر هو اسم الحدث، وهو معنى قوله: (اسمُ ما سوى الزمان من مدلولَى الفعلِ)

فإن ما سوى الزمان من مدلوليه هو الحدث (كأمنٍ مِن أمِنُ).

قال: «أمن» فعل يدل على حدث وزمــان، والأمن اسم لذلك الحدث، فهو مصدر.

فإن قلت: هل المقمول المطلق والمصدر مترادفان؟.

قلت: لا، بل بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه. فقد يكون المفعول (المطلق)(٣) غير مصدر بل (جاريًا)(٤) مجراه كاسم المصدر والآلة وغير ذلك عا سيذكر.

وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو فيُعْجبني ذَهَابُك.

ثم قال:

بمثلهِ أو فِعْلِ أَوْ وَصَفْ نُصِبُ

مثال نصبه، أي بمصدر، قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءُ مُ وَفُورًا ﴾ (٥).

ومثال نصبه بفعل ﴿ وَكُلُّمُ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكُلِّيمًا ﴾ (١)

⁽١) تقدم في المتعدى واللازم.

⁽۲) أ. (۳) أ، ب.

 ⁽٤) أ، جد. وفي ب (جاري). (٥) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء.

⁽٦) من الآية ١٦٤ من سورة النساء.

ومثال نصبه بوصف ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرُّواً ١٦ ﴾(١).

وينبغى أن يحمل قوله (بمثله) على الماثل(٢) في المعنى ليشمل نحو العجبنى إيمانك تصديقًا».

ثم قال:

..... وكونُهُ أصلا لهذين انتُخِبُ

أى: وكون المصدر أصلا للفعل والوصف، هو المختار، فسألفعل والوصف مشتقًا مشتقان منه، وهو مذهب البصريين، وخالف بعضُهم في الوصف فجعله مشتقًا من الفعل، فهو فرع الفرع.

ومذهب الكوفيين أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه.

وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتعًا من الآخر.

والصحيحُ مذهبُ البصريين، لأن الفرع لابد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان^(٣).

ثم قال:

توكيدًا أو نوحًا بُيِينُ أو حدَّدُ ﴿ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدُ

المصدر: يؤتى به مع ناصبه (لثلاث)(ه) فوائد:

الأولى: توكيده نحو (سرَّتُ سيرًا) ويسمى المبهم.

والثانية: بيان عنده نحو اسرت سيرتين، ويسمى المعدود.

والثالثة: بيان نوعه. ويسمى المختص.

الآية ١ من سورة الذاريات. (٢) أ، جـ ـ وفي ب (الثل).

⁽٣) وإلى المذهب البصرى أميل وأوضع الدليل كسما في ابن عقسيل 1/ ٣١٥ (لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلا منهسما يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاصل) ا هد.

 ⁽٤) راجع الأشموني ١/ ٢٠٩. (٥) أ، وفي ب (لثلاثة).

واختصاصه إما بإضافة نحسو اسرت (۱) سير ذى رشد، وإما بنعت نحو اسيراً شديداً وإما بالله نحو اسرت السيرا أى السير الذى تعرفه، كذا قسم بعضهم.

والظاهر أن المعدود مندرج تحت المختص كما فَعَل في التسهيل.

فالمصدر (على هذا قسمان)(٢) مبهم ومختص.

والمختص قسمان: معدود وغير معدود.

ثم قال:

وقد يَنُوبُ مَنَّهُ مَا عَلِيهِ دَلُ ﴿ كَجِدًّ كُلُّ الْجِدُّ وَالْمَرْحِ الْجَلَالُ

المصدر ضربان: مؤكد ومبين كما سبق.

أما المؤكد فينوب عنه أحد ثلاثة أشياء:

الأول: (مرادقه)(٣) نحو (قعدت جلوسًا).

وظاهر كلام المصنف أن نصبه بالفعل المذكور وهو مذهب المازني، ونقل عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر.

الثانى: (ملاق)^(٤) فى الاشتقاق نحو ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (٥) ذكره الشارح^(٦) فعلى هذا ناصبه (الفعل)^(٧) المذكور وهو مــذهب المازنى أيضًا، ومذهب الجمهور أن ناصبه مقدر كما سبق.

وزعم ابن خروف أنبه مذهب سيسبويه، وقسصل بعضهم بيسن المرادف نحو

⁽۱) ب، ج.

⁽۲) ا، جـ، وفي ب (على قسمين).

⁽٣) ب. وفي أ، جـ (مرادف).

⁽٤) ب، وفي أ، جـ (ملاقي).

⁽٥) الآية ١٧ من سورة نوح «نباتًا» اسم عين للنبات، وهو نائب عن المصدر وهو الإنبات.

⁽۲) الشارح ص ۱۰۸.

⁽٧) ا، ت.

«قعدت جلوسًا» فنصبه بالظاهر، وبين (الملاقى)(١) نحو «اثبتكم من الأرض نباتًا» فنصبه بالمقدر وهو قول حسن(٢).

والثالث: اسم مصدر غير علم نحو «اغتسلت غُسلا».

وأما المبين فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئًا:

الأول: نوع، نحو ا(رجع)^(٣) القهقري».

والثاني: وصف، نحو ﴿ وَاذْكُو رَّبُّكَ كَثِيرًا ﴾ (١٠).

ومذهب سيبريه في هذا ونحوه أنه حال(٥).

والثالث: (هيئة)(٦) نحو ﴿يَمُوتُ الكَافِرُ مِينَةَ سُوءٍ.

والرابع: آلة، نحو «ضربتُه سوطًا» وهو مطرد في (آلة)(٧) الفعل دون غيرها فلا يجوز «ضربته خشبة».

والخامس: كل، نحو ﴿ فَلا تَمِيلُوا كُلُّ الْمَيْلِ ﴾ (٨).

والسادس: بعض، نحو «ضربتهُ بعضَ الضرب».

والسابع: ضمير، نحو ﴿ لا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ (٩).

والثامن: اسم الإشارة، نحو: •ضربته ذلك الضربَ.

قال في شرح التسهيل: ولابد من جعل المصدر تابعًا (له)(١٠) وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا يشترط.

(٩) من الآية ١١٥ من سورة المائدة. (١٠) ب.

757

⁽١) ب. وفي أ، جـ (المغاير).

 ⁽۲) وارتضیت هــذا المذهب لتوفیسقه بین المذاهب. فــفی المرادف «القعــود» و «الجلوس» بمعنی
 واحد، والثانی تقدیره: فنبتم نباتًا، لأن النبات لیس بمعنی الإنبات فلا یصح توکیده به.

⁽٣) أ، ج. وفي ب (رجعت).

⁽٤) من الآية ٤١ من سورة آل عمران.

⁽٥) راجع الكتاب جـ ١ ص ١٩٣.

⁽٢) أ، ج. وفي ب (الهيئة).

⁽٧) ب_ وفي أ، جـ (آلات).

 ⁽A) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.
 (A) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

والتاسع: وقت، كقوله:

ألُّمْ تَعْتَمضْ عَيْناكُ لِيلةً أَرْمَدَاً(١)

أى: اغتماض ليلة أرمد. وهو عكس افعلته طلوع الشمس»، إلا أنه قليل. والعاشر: «ما» الاستفهامية، نحو: «ما تضربُ ريدًا».

والحادي عشر: اما، الشرطية، نحو اما شئتُ فقم،.

ذكر هذه الأحد عشر في التسهيل(٢).

والثاني عشر: المرادف، نحو «افرح الجذل» والخلاف في ناصبه كما تقدم. والثالث عشر: العدد، نحو: «ضربته ثلاثين ضربة».

وعجزه: وَيَتَّ كما باتَ السَّليمُ مُسَهِّدًا.

الشرح: «اللّم تغتمض» ألم تَنم، قال محمد بن حبيب: ويروى: «الم تغتمض عيناك ليلك أرمدا» الأرمد هو نفسه، «السليم» بفستح السين ـ وهو اللديغ، «والمسهد» بفسم الميم وفتح السين وتشديد الهاء ـ وهو المسهر الذي لا ينام لئلا يدب السم فيه.

الإعراب: «الم» الهمسزة للاستفهام ولم: حرف نفى وجهزم وقلب التغتيمض، فعل مضارع مجزوم بلسم وعلامة جزمه السكون اعيناك، فاعل مرفسوع بالآلف نيابة عن الضمة لآنه مثنى وضمير المخاطب مضاف إليه.

وليلة عظرف زمان منصوب وحلامة نصبه الفستحة الظاهرة «ارمدا» فعل ماض مبنى على الفتح وألف الأثنين قاحل ووبت» الواو حرف عطف بت: فعل ماض مبنى على الفتح المقتد وهو فعل تام وتاء للخاطب قاعله، ويجوز أن يكون ناقصًا فيكون الضميسر اسمه الكاف حسرف جر وما مصدوية ويجوز أن تكون كافة وبائته فعل ماض «السليم» فاعله مرضوع بالفسمة الظاهرة «مسهدا» خبر بات الأولى على النقصان وحال من قاعله على التمام وبات الثانية تامة أو ناقصة فمنصوبها محذوف يدل عليه منصوب الأولى.

الشاهد: في اليلة أرمدا؛ حيث نصبت ليلة بالنيابة عن الصدر، والتقدير اغتماضًا مثل اغتماض ليلة الأرمد، وليس انتصابها على الظرفية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبي، الأشموني ١/ ٢١١.

(٢) في الأصل (ذكره هذه الأحد عشر) والكلام يستثيم بما قلته وراجع التسهيل ص ٨٧.

⁽١) صدر بيت. قائله الأحسى ـ أحشى بن قيس واسمه ميسمون بن قيس، وهو من الطويل، من قصيدة قالها في وسول الله عليه في صلح الحديبية يريد الإسلام.

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم. نحو ﴿ قِبُّ بَرُّهُ وَفَجَرَ فَجَارِ ١١٥ وَفَي شرح التسهيل: أن اسم المصدر (العلم)(٢) لا يستعمل مؤكدًا ولا مبنيًّا(٣).

ثم قال:

وما لتوكيد فَوَحُدُ أَبَدا

لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثني ولا يجمع.

ثم قال:

وأَنَّ واجمع خيرة وأَفْرِهَا

هو للختص معدودًا كان أو غير معدود.

أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته (وجمعه)(٤) قياسًا(٥).

وأما غيره من للختص ففي تثنيته وجسمعه خلاف. منهم من قاسه لاختلاف أتواعه، ومنهم من لم يقسه وهو مذهب سيبويه^(١).

ئم قال:

وحذف حامل للؤكد امتنع

قال في شرح الكافسية: لأن المصدر (المؤكد)(٧) يقصد بتقوية عامله وتقرير معناه، وحلفه مناف لذلك وقد نوزع في هذا(^).

⁽١) أ، جـ، وفي ب (بررته بره وفجرته فجار).

⁽٢) ب، ج. (٣) راجع الأشموني ١/ ٢١٢. (٤) ٻ، جـ.

⁽٥) نحو: ضربته ضربة وضربتين وضربات.

⁽٦) قال الأشمنوني جـ١ ص ٢١١ (فالمشهور الجنواز نظرًا لأنواعه نحو: قصرت صيري ويد الحسن والقبيح. ودليله قدوله تعالى. ﴿وتظنون بالله الظَّنونا﴾ والألف رَّائدة تشبَّيها للفراصل.

وظاهر مذهب سيبويه المنع واختساره الشلوبين) ا هـ أشموني وصبان. وإلى الأول أميل لقرة دليله.

⁽٧) ب.

⁽٨) المنازع: هو الشارح ـ ابن المصنف ـ حاصل النزاع (أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معًا بلُّ قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذَّف.

وأنَّ السماع ورد بحذف صامل المؤكد نحو: ﴿ أَتَيْتُ سَيْرًا ۗ وَرَجُوبًا نَحُو: ﴿ سَقَسِا وَرَعِيًّا ﴿ ورد بأن الحلف مناف للتوكيد مطلقًا . .) صبان ج٢ ص٨٦ ورأى ابن مالك هو الصواب لموافقته للحقيقة والواقع.

..... وفي سواهُ للليلِ مُتَّسَعُ

لا خلاف في جواز حذف عامل المصدر المختص معدوداً كان أو غير معدود إذا دل عليه دليل، نحو «بلي ضربتين أو ضربًا شديدًا» في جواب «ما ضربت»؟.

وقد يجب الحلف وذلك إذا كان المصدر بدلا من اللفظ بفعله، وقد نبه على ذلك بقوله:

والحَدَّفَةِ حَتَّمٌ مِع آمَتُ عِدَلاً مِنْ فِعْلَهِ كَنَدُلا اللَّذُ كَانْدُلاً الشَّاعِرِ: أَى: وحَدْف العامل واجب مع المصدر (آت) بدلا من فعله كقول الشاعر: على حين الهي التاس جُلُّ أُمورِهِم فَنَدُلا رُرَيْقُ المَالَ تَدُلُ الثمالِ (١) فنذلا نائب عن النهل.

(۱) البيت للأحوص ـ وهو محسمه بن عبد الله بن عاصم الاتصارى ـ وفي الجسماسة لاعشى همدان، وقال الجوهري: لجريز، والاظهر كما في الحماسة. وهو من الطويل.

الشرح: «آلهي التاس» شغسلهم وأورثهم الغفلة «جَلّ أَشُورهم» بسَصَم الجَيّم ـ معظمـها وأكثرها «نبدلا» مصلم نقبل المثال، إذا خطفه يسرحة «زريق» اسم رجل أو قبيلة.

المعنى: أن هؤلاء اللصوص يخرجون للسرقة والاخستطاف وقت اشتغال الناس بمهامهم يوصى بعضهم بعضاً بسرحة الخطف والاحتيال كخطف الثمالب، وقد ضرب المثل بالثعلب في هذا نقيل: «النطف من ثعلب».

الإعراب: اعلى عسرف جر الحين المرف وسان مبنى على الفتح في محل جر أو مجرور بالكسرة الظاهرة اللهي فعل ماض الناس مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة الجراء فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة المورهم، مضاف إليه افتدلا، منصوب بفعل محذوف الزريق، منادى بحرف نداه محذوف المال، مضعول لقوله ندلا السابق منصوب بالفتحة الظاهرة الله مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بالفتحة الظاهرة الله المعالب، مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: في افندلاً حيث ناب سناب فعله، وهو مصدر، وعامله محدوق وجوبًا والتقدير اندل ندلا.

وقبله: يمرون بالدهنا محفاقًا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب مواضعه: ذكره من شسراح الألفية ابن النساظم ص ١١٠، وابن هشام ٢/ ٣٨، وابن عقيل ١/ ٣١٩، والسندويي، وداود، والاشموني ١/ ٢١٢ والمكودي ص ٦٤ والسيوطي ص ٥٩، وسيبويه في كتابه جـ١ ص ٥٩.

وإنما وجب حذف عسامله (١) لثلا يجسمع بين البدل والمسدل منه، يقال ندل الشيء، إذا اختطفه بسرعة. ثم قال:

وما لتفصيلِ كَإِمَّا مَنَّا ﴿ عَامَلُهُ يُخْذَفُ حَيثُ عَنَّا

إذا قصد بالمصدر تفصيل عاقبة ما قبله وجب حذف عامله كــقوله تعالى: ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مِنَّا يَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ (٧). أي فإما تمنون منَّا وإما تفادون فداء.

ثم قال:

كذا مُكرَّرٌ وذُو حَصْرٍ ورد الله عَلْنِ استُبلا

إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نمو: الزيد سيرًا سيرًا المساورة أو حصر نمو: النم الله التكرير عوضًا من إظهاره وقيم المحسر مقام التكرير. فلو لم يكن مكررا ولا محسوراً جاد الإضمار والإظهار، نمو: الزيد سيرًا وزيد يسير سيرًا احسرر باسم العين، من اسم المعنى نمو (أمرك سير سير) فإن المصدر يرفع ويجعل خبره.

ثم قال:

ومنه ما يدعونَهُ مُؤكِّلًا لنفسهِ أو غيرِه

أى: ومن الواجب حذف عامله، قسم يسميه النحويون مؤكداً وهو نوعان: مؤكد لنفسه، وهو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه، وسمى بذلك لأنه بمنزلة (إعادة)(٤) الجملة، فكأنه نفسها.

ومؤكد لغيره: وهو الواقع بعد جملة صائرة به نصًا، وسمى بذلك لأنه أثر في الجملة فكأنه غيره، لأن المؤثّر غير (المؤثّر)^(ه).

⁽١) أ، ج. وفي ب (حذفه).

⁽٢) من الآية ٤ من سورة محمد.

⁽٣) ب، ج. وفي أ (شيراً شيراً)

⁽٤) ب.

⁽٥) أ، ب. وفي جــ (المتأثر).

(فمثل)(۱) (المبتدأ) به وهو المؤكد لنفسه بقوله

أى اعترافًا.

ومثل (والثان) بقوله:

..... كابني آنت حقًّا صرقًا

ثم قال:

كذلكَ ذُو التشبيهِ بعد جُمله ﴿ كَلِي بُكًا بُكاءَ ذاتِ مُضْلَهُ

من الملتزم إضمار ناحبه المصدر المشبه به بخمسة شروط:

الأول: أن يكون بعد جملة.

والثاني: أن تكون حارية معناه.

الثالث: أن تكون (حاوية فاهله)^(٢).

الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

الخامس: أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث.

مثال ذلك قولهم: «له صوت صوت حسار» فهذا قد استوفى الشروط، لأن له صوت جسملة، وقد اشتسملت على معنى المصدر، وهو «صسوت» وعلى فاعله وهو «الهاء» في «له» ولا صسلاحية في المصدر الذي اشتملت عليه للعمل، لأن (شرط)(۲) إعسال (المصدر)(٤) غيسر الواقع بدلا من أن يقدر بالفعل وحسرف مصدري.

وقوله: اصوت حمار مشعر بالحدوث، فالناصب فعل واجب الإضمار، ومثله بقوله: الى بُكًا بُكاءَ ذت عُضْلَهُ».

فلو (كان)(٥) بعد مفرد لم يجز النصب نحو: «صوته صوت حمار» ولو لم

⁽¹⁾ ψ (ثم مثل). (۲) أ، جـ وفي ψ (مشتمله على فاعله).

⁽٣) أ، جد وفي ب (شروط). (٤) أ، جد، وفي ب (المصدر غير المصدر غير الواقع).

⁽ه) پ، جه.

(یشتمل)(۱) علی صعنی المصدر لم یصح، ولو لم یشتمل علی فاعله ضعف النصب نحو: «فی الدار صوت (صوت (۱) حمار» و «صراخ (صواخ)(۲) د شکلی»(۱) ولم یمتنع لانك إذا قلت: (فیهما)(۱) صوت علم أن فیها مصوتًا «میار»(۱).

ولو كان ما اشتملت عليه صالحًا للعمل نحو: «هو مصوت صوت حمار» فإنه ينتصب بمصوت لا بمحلوف، ولو لم يكن المصدر مشعرًا بالحدوث لم ينصب نحو: «له ذكاءً ذكاءً الحكماء».

لأن صوتًا ونحوه، إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندًا إلى فاعل. فقولك: «لمه صوت» بمنزلة «هو يفعل» فقولك: «لمه ذكاء مبزلة «هو يفعل» وإنما (أخبرت)(٧) بأنه ذو ذكاء (فتنزل)(٨) ذلك منزلة قولك «له يدٌ يدُ أسدٍ». والله أعلم.

⁽١) أ، جــ وفي ب (تشتمل الجملة على معنى).

⁽۲) ا، ب.

^{.1 (*)}

⁽٤) ا، جد. ،

⁽ه) أ_وني ب، جـ (نيها).

⁽٦) ب.

⁽٧) أ، جـ وفي ب (أخبر).

⁽A) أ، جــ وقى ب (قصار).

المفعول له

يُنْصَبُ مفعولا له المصدر إنْ أَبَانَ تعليلاً اكْجُدُ شُكْراً وَدِنْ،

(المفعول)(١) له: هو علة الفعل، ولجواز نصبه شروط:

الأول: أن يكون مصدراً.

والثاني: أن يتحد وقته ووقت عامله، وهو المعلل به.

والثالث: أن يتحد فاعلهما ولو تقديرًا.

فمثال: ما استوفى الشروط «ضربته تاديبًا» و«جُد شكرًا».

ومثال اتحاد فاعلهما تقديراً قوله تعالى: ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (٢) لأن معنى يريكم يجعلكم تَرَوْنَ.

وفي بعض هذه الشروط خلاف. ثم قال:

وإنْ شَرَطُ فُقد فَاجْرُرهُ باللام

أى: إذا فقد شرط من الشروط الشلاثة وجب جر ما علل به الحرف الدال على التعليل، وهو اللام أو ما يقوم مقامها وهو «من و(في)(٣) والباء» فتقول: «جثت للمال»، لأنه ليس بمصدر، «وجثت أمس لإكرامك غدًا» لاختلاف الزمان و«أحسنت إليك لإحسانك إلى»، لاختلاف الفاعل.

وقوله:

وليس يَمتنع مع الشروط

(يعنى: أنه لا يمستنع جسره بالحرف مع اسستيسفائه للشروط نحسو «قنع هذا للزهد» (فإن هذه الشروط)(٤) ليس اجتماعها موجبا للنصب بل مسوغ له.

ثم هو بعد ذلك على ثلاث مراتب: راجح النصب، وراجح الجر، ومستو فيه الأمران.

⁽١) ب، جـ وقي أ، القعو.

⁽٢) من الآية ٢٤ من سورة الروم، ١٢ من سورة الرعد.

⁽٣) أ، جـ وفي ب (إلى).(٤) أ، ج.

فأشار إلى الأول بقوله: وقلَّ أن يَصْحُبُها الْمُجَرَّدُ.

يعنى: أن المجرد من أل والإضافة يترجع نصبه، وقل أن يصبحب الحرف فقوله: «ضربته تأديبًا» أرجع من قولك «(ضربته» (١) (لتأديب)(٢)». ومنع الجزولي(٢) جر المجرد. قيل: ولم يقل به غيره.

وأشار إلى الثاني بقوله: والعكسُ في مُصَحُوبِ ٱلْ.

يعنى: أن الأرجح في منصحوب «أل» جره بالحنوف. فقنولك: «ضربته للتأديب» أرجع من قولك: «(ضربته)(٤) التأديب».

ثم ذكر شاهد نصب مصحوب «أل» من كلام العرب. فقال:

لا اقعدُ الجُبْنَ عن الهيجَاءِ ولو توالَتْ زُمَّرُ الأعْداءِ (٥)

وسكت عن المضاف فلم يعزه إلى راجح النصب ولا إلى راجح الجر.

فعلم أنه يستوى فيه الأمران نحو «جئتُكَ ابتغاءَ الخير، ولابتغاء الخير».

⁽۱) ب.

⁽٢) ب، جـ وفي أ (للتأديب).

⁽٣) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي. صاحب الجزولية، وقد تقدم.

⁽٤) ب.

⁽٥) البسيت: من الرجز ولم ينسب إلى قسائل معسين وهو كمسا ورد في كلام الناظسم. وقال العيني: رجز راجز لم أقف على اسمه.

الشرح: «لا أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، «الجبن» ـ بضم فسكون ـ الخوف والفرع، «الهيجاء»: الحرب، «توالت»: نتابعت وتكاثرت، «زمر» جمع زمرة وهى الجماعة، «الأعداء»: جمع عدو.

المعنى: إنى لا أبتعد عن الحرب والنزال خوفًا وفزعًا ولو تكاثرت جماعة الأعداء.

الإحراب: «إلا) نافية (أقعد) فعل مضارع موفوع بالضحة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه والجبن، مفعول الأجله منصوب بالفتحة الظاهرة (عن، حرف جر «الهيجاء» مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعملق بأقعد اولوا شرطسية فير جازمة «توالت» فعل ماض والتاء للتأثيث الرمر، فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «الأعداء» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: في «الجين» حيث وقع مفعولا لأجله. ونصبه مع كونه محلى «بأل». مواضعه: ذكره شراح الألفية حيث إنه من كلام الناظم.

تنبيه:

إذا دخلت «آل» على المفصول له، أو أضيف إلى معرضة تَعَرَّفَ «بال» (1)(١) وبالإضافة خلاقًا للرياشي (٢) والجرميّ والمبرد في قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة وإن «آل» فيه زائدة، وإضافته غير محضةً(١).

فإن قلت: هل يجوز تقديم المفعول له على عامله؟

قلت: هو جائز سواء كان منصوبًا أو مجرورًا(٤).

وهو مستفاد من قوله: كلزُهد ذَا قَنع فمثل به (مقدمًا)(٥)، والله أعلم.

⁽۱) ب.

⁽۲) هو أبو الفضل العياسي بن الفرج مولى محمد الهاشمي، ولقب بالرياشي لأن أباه كان عبداً لرجل من جذام اسمه رياش، فانتقل اللقب من أبيه بعد الشهرة إليه. نشأ بالبصرة وأخذ النحو عن المازني، وسمع منه كتاب سيبويه، ثم صار من كبار النحاة واللغويين، له تصانيف منها: كتاب نحو. قتل وهو يصلى الصبح قائمًا بالبصرة سنة ٢٥٧ هـ في شهر شوال.

⁽٣) وأرجع الأول لعدم التكلف فيه _ راجع الأشموني ١/ ٢١٧.

⁽٤) فراهداً ذا قنع» و فلزهد ذا قنع».

 ⁽٥) أ، جــ وفي ب المتقدمًا».

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

قال:

الظرفُ: وقت أو مكان ضُمَّنا ﴿ فَي * بِاطْرَاد: كَهُنا امْكُثُ أَزْمُنَّا

(وقت أو مكان) جنس (ضمن) مخرج لوقت أو مكان لم يضمن معناه نحو «يومنا يوم مبارك»، «ونحن في مكان حسن».

(ثم قال)(۱) «باطراد»: احترازاً عا نصب بدخل من المكان المختص نحو: «دخلت الدار» فهو منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعاً، لا نصب المظرف، إذ لو كان ظرفًا لم يختص بدخل؛ لأن «المظرف» (۲) لا يختص بعامل دون عامل.

بل الظرف فير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل.

قال الشارح: وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز (عنه)(٣) بقيد الاطراد لأنه يخرج بقولنا (مضمن معنى في) اهـ(٤).

قلت: وفي نصب المختص من المكان بعد دَخَلَ ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعًا كما سبق، وهو مذهب الفارسي والمصنف، ونسبه إلى سيبويه.

والثانى: أنه منصوب على الظرفية تسبيهًا له بالمبهم ونسبه الشلوبين إلى (سيبويه(ه) ونسب)(٢) إلى الجمهور.



A(t)

⁽٢) أ، جدر وفي ب (المطرد).

⁽٣) ا، ب.

⁽٤) الشارح ص ١١٢.

⁽٥) قال سيبويه ج١ ص١٥ (وقد قال بعضهم: ذهبت الشام. شبهه بالمبهم إذا كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب).

⁽r) h 3.

والثالث: أنه مسفعول به ودخل تارة يتسعدى بنفسه وتارة بحسرف الجر، وهو مذهب الأخفش (١) (٢).

وقوله: (كهُّنا) مثال لظرف المكان (وأزمُّنا) مثال لظرف الزمان.

ثم قال:

فاتْمِبْهُ بالوالع فيه مُظهراً كانَ وإلا فاتوه مُقَدَّرا

يعنى: أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل أو ما (في)^(٢) مسعناه، وأن الناصب له يكون ظاهراً نحسو: «جلست أمام المسجد» ومرت يوم الجمعة» لمن قال: قوسرت يوم الجسمعة» لمن قال: قدمت ٤٤.

وإما وجوبًا كالواقع خبرًا أو صفة أو حالًا أو صلة(٤).

ثم قال:

وكلُّ وَقَتْ قَامِلٌ ذَاكَ...

يعنى: أن جميع أسماء الزمان قابلة للظرفية مبهمها ومختصها.

وأما المعدود فهو من المختص خلاقًا لمن جعله قسمًا ثالثًا.

فالمبهم: ما هل على قدر من الزمان غير معين كحين، والمختص بالمحدود: ما له مقدار من الزمان معلوم نحو «يومين».

والمختص غير المعدود: كأعلام الآيام وما اختص (بال)(٥) أو الصفة أو بالإضافة، ثم قال:

⁽١) وقد ارتضيت المذهب الأول؛ لأنه يحتاج إلى قيد (اطواد) ولا عبرة بمخالفة ابن الناظم حيث قال لا يحتاج إلى هذا القيد.

قال العسبان ج٢ من ٩٥ (وجعبل الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر). وقال الأشموني (وعلى هذين لا يحتاج إلى قبيد «باطراد» وعلى الأول يبحتاج إليه خيلافًا للشارح) ا هـ.

 ⁽۲) راجع الأشموني ۱/ ۲۱۸.
 (۳) ب، ج ـ وفي أ (قيه).

⁽٤) الخبر فزيد عشقك والعبقة نحو قمررت بطبائر فوق غصن - فوق صفة لطائو _ والحال نحو قرأيت اللهلال بين السحاب، والصلة نحو قرأيت الذي عندك، فعندك صلة للذي والناصب محقوف وجويًا في الأحوال الأربعة، ويقدر مستقرا أو استقر إلا في الصلة فيقدر استقر. لأن العبلة جملة ا هـ أشموني ١/ ٢١٩.

 ⁽۵) ب، ج ـ رفی ا بالاه.

يعنى: أن أسمساء المكان لا تقبل الظرفية إلا إذا كانت مبسهمة، فـإن كانت مختصة لم تقبل الظرفية نحو: «الدار» و«المسجد».

ثم قال:

نحوُّ الجهات والمقاديرِ، وَمَا صِيغَ مِنَ الفِعلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

فمثل المبهم بثلاثة أنواع:

الجهات: نحو خلف (وقداًم)(١) وأمام.

والمقادير: نحو (ميل) و(فرسخ)(۲).

وما صيغ من اسم الحدث نحو. «مرمّى ومَذَّهُبٍّ».

فظاهره أن هذه الشلاقة: أنواع للمبهم. أما الجهات فلا إشكال في أنها مبهمة.

وأما المقادير فظاهر كـــلام الفارسى أنها داخلة تحت المبهم، وصــححه بعض النحويين.

وقال الشلوبين: ليست داخلة تحته، وصحح بعسضهم (أنها شبيهة)(٢) بالمبهم لا مبهم.

وأما ماصيغ من (اسم)(٤) الحدث، فالظاهر أنه من المختص لا من المبهم كما نص عليه غيره، وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية.

قال فيه: وأما المكان فلا يكون من أسمائه (ظرفًا)(٥) صناعيًا إلا ما كان مبهمًا أو مشتمًّا من اسم الحدث(٦) ا هـ. فجعله قسيمه.

قلت: وقد قسم المصنف المصدر إلى مبهم ومختص، وصرح بأن المعدود من المختص وقياسه أن يجعل المعدود في الظرف من المختص أيضًا.

⁽١) ب. (٢) الميل: ألف باع _ والفرسخ: ثلاثة أميال.

⁽٣) أ ـ وفي ج (أنه مشبه) وفي ب (أيضًا شبهه).

⁽٤) أ، ج. (٥) أ، ب وفي ج (مختصًّا).

⁽٦) شرح الكافية ورقة ٤٢.

قإن قلت. ما يعني الفعل في قوله (وما صيغٌ من الفعل)؟

قلت ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعي لقوله (كمرمي من رمي) وليس ذلك بجيد لأنه لم يصغ من الفعل وإنما صيغ من المصدر (وإن)(١) حمل على الفعل اللغوى وهو المصدر (فهو صحيح)(٢) (لولا)(٢) (أن)(٤) قوله: (من رمي) يبعده.

ثم قال:

وشرط كُون ذا مقيساً أن يَقَعْ ﴿ ظرفًا لمَّا فِي أَصِلْهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

الإشارة إلى منا اشتق من اسم الحدث. يعنى: أن هنذا النوع لا يكون ظرفًا مقيسًا إلا إذا كان العامل فيه منوافقًا له في الاشتقاق نحو: «رميت مرمى زيد»، «وقعندت مقعده»، (فلذا)(٥) عد من الشنواذ قولهم «هو منى منقعد القابلة»(١) ونحوه(٧).

وتقدير قوله: (لما في أصله معه اجتمع) مع الظرف في أصله وهو اسم الحدث.

فإن قلت: يخرج من كلامه نحر: «سرنى (جلوسى)(٨) مجلسك؟، لأن العامل فيه أصله لا شيء اجتمع معه في أصله.

قلت: هذا وإن لم تشمله عبارته فقد (تقرر)(٩) أن المصدر يعمل عمل فعله.

⁽۲) أ، ب رقى ج (فصحيح).

⁽۱) 1، ج وفي ب (۱۱).

⁽٤) أ، ب.

⁽ه) أ، جـ وفي ب (ولللك).

⁽٦) القابلة: المولِّدة، والمعنى: أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة.

⁽٧) ونحوه همو متى مزجر الكلب، ومناط الثرياء ومعقد الإزاره ووجه الشذوذ. إذ التقدير: هو متى مستقر فى مزجر الكلب فعامله الاستقرار، وليس ما اجتمع فى أصله. ولو أعمل فى المزجر رجر، وفى المناط ناط، وفى المقعد قسعد لم يكن شادًا. ١ هـ أشمونى جـ١ ص ٢٢٠.

⁽٨) ب، جـ وفي أ (جلوسك).

⁽٩) أ، جـ ـ وفي ب (تقدم).

ثم قال:

وما يُرَى ظرفًا وغيرَ ظرف فَ فَذَاكَ ذُو تُصَرَّفُ فَى المُرْفِ كلُّ من ظرف الزمان وظرف المكان (قسمان)(١) متصرَّف وغير متصرف:

فالمتصرف منا لا يلزم بل يستعمل ظرفًا تارة وغيسر ظرف أخرى نحو: «يوم وليلة» من الزمان، «ويمين وشمال» من المكان.

وغير المتنصرف: ما لا يخرج عن الظرفية أصلا «كقطُّ» و«عَوَّضُ (^(۲) أو لا يخرج عنها إلا (إلى)^(۲) (شبهها)⁽¹⁾.

والمراد بشبه الظرفية الجر «بمن».

وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخسبار عنه والجر بغير «من» (في الاخستيار»(٥) لأن «من» كثرت زيادتها فلم يعتد بها.

. فلذلك حكم على اقبلُ وبعــدُ وعندَ ولدُنه بعدم التصرف مــع (أنها تجر)(١) بمن. وإلى هذا أشار بقوله:

> > ثم قال:

وقد ينوبُ من مكانٍ مَصْدَرُ ﴿ وَذَاكَ مَى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكُثُرُ

⁽۱) أ، جـ.

⁽٢) قط وعوض لا يستعملان إلا بعد نفى، وقط لاستغراق الماضى من الزمان ـ وعوض لاستغراق المستقبل مثل أبدا، وقط: مشتقة من قططت الشىء إذا قطعته، وعوض: مشتقة من العوض، قط: مبنية على الضم، وعوض: تبنى على الحركات الثلاث إذا لم تضف.

⁽٣) في النسخ لم تذكر (إلى) والسياق يقتضى زيادتها.

^{(3) 1. --} eta - (mpa).

 ⁽۵) أ، جه. وفي ب (الجر).

⁽٧) ب، جــ وفي ا (ذلك). (٨) ا ـ وفي ب (مكان).

وكثير في المسزمان نحو: (كان)(١) ذلك (خفوق)(٢) النجم، «وطلوع الثريا» أى: وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الثريا وكثرته تقتضى القياس عليه.

⁽١) أ، جـ وفي ب (فعلت).

⁽٢) ب، جـ وني أ (حقوق)

المقعول معه

قال:

يُنْصَبُ تَالِى الواوِ مفعولاً مَعَهُ في نحوِ اسيرِي والطريق مُسْرِعَهُ الله المُفعدول معه: هو الاسم المنصوب بعد (واو بمعنى)(١) مع، نحو السيرِي

المنتسون منعه من الطريق. والطريق) أي: مع الطريق.

وهذا الباب مقيس على الأصح(٢)، وقد فهم ذلك من قوله (نحو).

ثم قال:

عَا مِنَ الفعلِ وشبَهِهِ سَبَقٌ ذَا النَّصِبُ لا بالواوِ في القولِ الأحقّ ناصب المفعول معه: إما فعل نحو «استوى الماء والخشبة» وإما اسم يشبهه

ناطب المعلون منه. إن فعل تلحق السنوى الماء والحشبة، وإما اسم يشبها نحو: «زيد سائرٌ والطريق)

ومذهب سيمبويه (٣) أنه لا يعمل فسيه العامل المعنوى كاسم الإشسارة وحرف التشبيه (٤) والظرف المخبر به.

وأجاز أبو على في قول الشاعر:

هذا رِدَاثِيَ مطويًّا وسِرْبالا^(ه)

(١) أ، جــ وفي ب (الواو التي بمعني).

وصدره: لا تحسينك أثوابي فقد جمعت.

وذكر البيت كله في نسخة ب.

الشرح: (سربالا) بكسر السين ـ وهو القميص. قاله الجوهري.

الإعراب: (لا) حرف نهى (تحسبنك) فعل مضارع مبنى على الفتح لاتـصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ونون التوكيد حرف والكاف ضمير المخاطب=



 ⁽۲) قال الأخفش: هذا الباب سماعى، وذهب غيره إلى أنه مقيس فى كـل اسم استكمل الشروط، وهو الصحيح، أشمونى ١/ ٣٧٧.

⁽٣) جـ١ ص ١٥٠ الكتاب.

⁽٤) ب، جد. وفي أ (التنبيه)

⁽٥) هذا عجز بيت من البسيط. قال العبينى: لم أقف على اسم قائله وبحثت فلم أحثر على اسم قائله.

أن يكون العامل فيه هذا.

وذهب الجرجاني إلى أن ناصبه الواو نفسها، لاختصاصها بالاسم، ورد باتها لو كانت ناصبة، لاتصل الضمير بها(۱).

ولم يشترط (تقديم)(٢) فعل أو شبهه، وإليه أشار بقوله (بالواو) وفهم من قوله (سبَق) أن للفعول معه لا يتقدم على عامله (وهذا)(٢) متفق عليه.

وأما تقديمه على مصاحبه نحو «استوى والخشبة الماء» فمسذهب الجمهور، والصحيح منعه، وأجازه ابن جني(؟).

مفعول مبنى على الفتح فى محل نصب (أثوابى) فاعل مسرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مفساف إليه (فقد) الفاء للتعليل قد حسرف تحقيق (جمعت) فعل ماض مبنى للمسجهول مبنى على الفتح والساء للتأثيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى (هذا) هما حرف تنبيه ذا اسم إشارة مبسنداً مبنى على المسكون فى محل رفع (دائي) خير المبتنا مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهى مضاف إليه (مطويًا) حال من رداء منصوب بالفتحة الظاهرة (ومسربالا) الواو للمعية وسربالا صفعول معه منصوب بفتحة ظاهرة.

الشاهد: في (هذا . . . سربالا) (حيث إن سربالا مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل قد تقدمه ما يتضمن معنى الفعل وحروفه وهو (هذا).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١١٦ والأشموني ١/ ٢٤٤.

(١) كما في سائر الحروف الناصبة فكان يقال: جلست وك، وذلك عتنع، والصحيح الاول، قال ألسيوطي في الهمع ١/ ٢١٩ (أحدها وهو الاصح أن ما تقدمه من فعل أو شبهه).

(٢) أ، وفي ب، جـ (تقدّم).

(٢) أ. ج.. وفي ب (وهو)

(٤) تمسك ابن جني بقوله:

جمعت وقحشا فيية ونميمة 💎 ثلاث خصال لست عنها بمرحوى

وقوله:

أكنيه حين أناديه لاكرمه ولا ألقبه والسوأة اللقبا

على رواية من نصب السوأة واللقب. يعنى أن المراد في الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش. وفي الثاني ولا ألقبه الملقب مع السوأة؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة، ولا حجة له فيهسما، لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الأول ظاهر، وأسا الثاني فعلى أن يكون أصله: ولا ألقبه الملقب ولا أسومه السوأة ثم حدف ناصب السوأة) اهم الشمسوني جدا ص ٢٢٤ وراجع الخصسائص ٢/ ٣٨٣ لذلك أقول: والمتع أولى.

ثم قال:

وبعد دما؛ استفهام أو دكيْف؟ نَصَبُ بِفعلِ كونِ مُضمَر بَعْضُ العَرَبُ

من كلامهم «كيف أنت وقصعة من ثريد» و«ما أنت وزيد» برفع ما بعد الواو على أنها العاطفة، وبعضهم ينصب على أنها التى للمعية وما قبلها مرفوع بفعل مضمر هو الناصب لما بعدها، تقديره: كيف بكون؟ وما يكون؟ والصحيح أن «كان» المقدرة ناقصة، وكيف خبر مقدم، وكذلك «ما». واعلم أن الصالح، لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام:

قسم: ينجوز فيه العطف والنصب على المعية، والعطف أرجح.

وقسم: يجوز فيه الأمران والنصب على المعية أرجح.

وقسم: يمنع فيه العطف.

قالأول: (هو)(١) ما أمكن فيه العطف بلا ضعف من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى نحو «قمت» أنا وزيد» وإن شئت نصبت.

والثانى: ما لا يمكن فيه العطف إلا بضعف من جهة اللفظ نحو: «قمت وزيد» لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد أو فصل ضعيف، أو من جهنة المعنى كقولهم: «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها»، فإن العطف فيه مكن على تقدير: لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها لرضاعها لرضعه (٢).

هذا تكلف وتكثير عبارة (۳)، فهو (ضعيف)(٤) والوجه النصب علَى معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها.



⁽۱) أ، ج..

 ⁽۲) جد وفي أ «لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها لرضاعها فأرضعها» وفي ب «لو تركت الناقة وفصيلها لرضاعها لرضعها» والتقدير مع العطف لو تركت الناقة ترأم فصيلها لرضاعها لرضعها.

⁽٣) أي: تكثير للعبارة المقدرة، والعطف من عطف السبب على المسبب، أ هـ صبان ١/ ١٠٥

 ⁽٤) ا، جــ وني ب امضعف.

والثالث: (هو)(١١) ما لا يمكن فيه العطف لمانع لفظى نحو: «مالك وريدًا؟؟ فإن العطف على الضميس المجرور بغير إعادة الجار ممتنع عند الجسمهور. أو معنوى نحو اسرت والجبل؛ مما لا يصلح للمشاركة.

فهذا ونحوه يجب فيه النصب على المعية، ويمتنع (فيه)(٢) العطف.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

والعطف إن يُمكن بلا ضَعْف أحقّ وإلى الثاني بقوله:

والنصبُّ مختارٌ لَدى ضَمَّف النَّسَقُ

وإلى الثالث يقوله:

والنصبُ إِن لَم يَجُزُ العطفُ يَجبُ

وأما قوله:

أو اعْتَقَدْ إضمار عامل تُصب

فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون (تخييرا)(١٦) فيماً امتنع عطفه بين نصبه على المعية وبين إضمار عامل، حيث يصح إضماره كقوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرُكُمْ وشركاءكم (١).

فإنه لا يصبح جعله معطوقًا، لأن أجمع بمعنى عزم (فلا) $^{(0)}$ ينصب $(|V|)^{(1)}$ الأمر والكيد وتحوهما.

ولك أن تجعل اشركاءكم، مفعولًا معه، و(لك)(٧) أن تجعله مفعولًا به بفعل مقلر.

تقديره: وأجمعوا من جمع، لأن جمع بمعنى ضم المتفرق، فينصب الشركاء ونحوه.

وقد حكى أن أجمع بمعنى جمع. فعلى هذا يصح العطف.

(۷) ب. (۲) ا، ب

(٤) من الآية ٧١ من سورة يونس.

⁽۱) ا، ج. (٢) أ، ج..

⁽٣) أ، جــ رفي ب (مخيراً).

⁽a) 1, جـ رقى ب (لا).

والثاني: أن يكون تنويعًا.

والمعنى: أن ما امتنع فيه العطف نوصان: نوع يجب فيه النصب على المعية، ونوع يضمر له عامل، لأن المعية فيه أيضًا ممتنعة كقوله:

علفتُهَا تبنًا وماءً باردًا(١)

فماء منصوب بفعل مضمر تقديره «سقيتها ماء» ولا يجوز عطف لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم المصاحبة.

ويجوز أن يجمل (قوله)^(٢) (أو اعتقُد إضْمَارَ عَامِلٍ).

شاملا للناصب كما مثلنا به.

(١) هذا صدر بيـت. قال العينى: أقــول هذا رجز مـشهــور بين القوم لم أر أحــداً عزاه إلى راجزه. ويحثت فلم أعثر على قائله.

وهجزه: حتى شتت همالة عيناها.

الشرح: (علفتها) اطعمتها وقدمت لها ما تأكله (تبناً): بكسر التاء وسكون الباء. قصب الزرع بعد أن يدوس «شتت» يروى في مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد، «همالة» صيغة مبالغة ـ من هملت العين إذا همرت بالدموع.

المعنى: قد أشبعت الدابة تبنًّا وأرويتها ماء حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع على عادة الدواب.

الإعراب: (علفتها) فعل وضاعل ومفعلول أول (تبنًا) مفعلول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة (وماء) الواو عاطفة ماء مفعول به لفعل محقوف وسقيتها ماء (باركا) صفة لماء منصوب بالفتحة الظاهرة (حتى) حرف غاية وجر (شتت) ضعل ماض والتاء للتأنيث (همائة) حال من فاعل غدت منصوب بالفتحة الظاهرة (عيناها) ضاعل خدت مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: في (وماء) فإنه لا يمكن عطفه على ماقبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال علفتها ماء.

ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد أقوال ثلاثة: إما على تقدير فعل يعطف على (علفتها) وإما على أن (علفتها) بمعنى أنلتها وإما النصب على المعية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١١٩، وابن عقيل ١/ ٣٣٤، الأشموني ١/ ٢٢٦ وابن هشام ٢/ ٥٦ ـ وابضًا ـ في شدور اللعب ص ٢١٤ والمكودي ـ ص ٢٩، والسيوطي ص ٢٦، وابن هشام في مغنى اللبيب ٢/ ١٦٩.

(٢) ب، جه.



وللجار كقولك «مالك وزيد» فيجوز حره لا بالعطف بل سإضمار الجار، كما نص عليه في شرح الكافية (١) وكلامه فيه يؤيد هذا الاحتمال (والله أعلم)(٢).

⁽١) راجع شرح الكافية ورقة ٤٣.

⁽٢) أ، ب.

فائدة ذكرها الشيخ الصبان عقب المفعول معه:

⁽قال الفارضي: إذا أجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني، ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول مسعه (كسفربت ضربًا ويدًا بسسوط نهارًا هنا تأديبًا وطلوع الشمس). أحد باختصار.

والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب) أ هـ ٢/ ١٠٦.

الاستثناء

الاستثناء: إخراج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقًا أو تقديرًا.

(فالإخراج) جنس و (بإلا أو إحدى أخواتهـــا) مخرج للتخصيص ونحوه والمراد بالمخرج (تحقــيقاً) المتصل، وبالمخرج (تقــديراً) المتقطع، نحو ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمِ إِلاَّ اتّبَاعَ الظَّنِ ﴾ (١) فإن الظن وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا فهو (في)(٢) تقدير الداخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع.

قال ابن السراج: إذا كان الاستثناء منقطعًا فلابد أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دل على ما يستثنى (بها)(٢) فتأمل، فإنه يدق. ا هـ.

وقوله: (ما استثنت (إلا) مع تمام يَنْتُصِبُ

يجور أن تكنون (ما) موصبولة وينتصب خبرها فسهو مرفنوع، وأن تكون شرطية وينتصب جوابها فهو مجزوم.

والمراد بالتمام أن يكون المخرج منه مذكورًا، ويقابله التفريغ.

يعنى: أن المستثنى (بإلا) فى غير التفريغ ينتسصب متصلا كان أو منقطعًا بعد موجب أو غيسره. إلا أن نصبه على ثلاثة أقسسام: واجب وجائز، وراجح (وجائز مرجوح)(٤).

فالواجب النصب هو المستثنى بعد إيجاب متصلا أو منقطعًا مؤخرًا (كان)(٥) أو مقدمًا نحو «قام القوم إلا ريدًا» و «خرج القومُ إلا بعيرًا» و«قام إلا ريدًا القومُ».

والمرجنوح النصب هنو المتنصل بعند نفى أو شنبته نفى، والمنزاد به النهى والاستفهام المؤول بالنفى.

⁽١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .. قراءة السبعة.

⁽٢) ب، جه. وفي أ (من).

⁽٣) أ، ج..

⁽٤) أ، ب.

⁽٥) أ، ب.

فمثال النفى ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ (١) ومثال النهى الا يقوم إلا زيد، ومثال الاستفهام: ﴿ وَمِن يَغْفُر اللَّذُنُوبِ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ (٢).

وأكثر ما يكون ذلك في «هل» و «من».

فجميع ذلك يترجح فيه اتباعه للمستثنى منه في رفعه ونصبه وجره بدلا عند البصريين (٢) وعطفًا عند الكوفيين (٤) وإلى هذا أشار بقوله:

وبعد نَفْي أَو كَنْفِي انتُخِبُ ﴿ إِنَّبَاعُ مَا اتَّصَلَّ

والراجع النصب: هو المنقطع بعد نفى أو كنفى إن صبح إغناؤه عن المستثنى منه. فإن بنى تميم يجيزون فيه النصب «والإتباع» (ه) ويقرأون «إلا اتباعُ الظنُّ وذكر بعض النحويين أن نصبه (عندهم أرجع)(٢).

وأما الحجازيون فالنصب عندهم واجب(٧) فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصب عند الجميع، وهو كل استشناء منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل «إلا» للاسم الواقع بعدها نحو «ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر».

وجمعل المصنف منه ﴿ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْدِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ ﴾ (٨) وإلى هذا القسم الثالث أشار يقوله:

⁽١) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

⁽٢) من الآية ١٣٥ من سورة أل همران.

⁽٣) بدل بعض المستثنى منه، قبال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلا وهو موجب ومستبوعه منفى? وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفى والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن سببيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا نحو امررت برجل لا كريم ولا لبيب، ١هـ. أشموني ١/ ٢٨٨.

 ⁽٤) عطف نسق عند الكوفيين لأن «إلا» عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة،
 وهي بمنزلة «لا» العاطفة _ في أن ما بعد ما يخالف ما قبلها. ١ هـ. صبان ٣/ ١١٠.
 (٥) ب.

⁽٦) أ، ج.. وفي ب دهنده راجع،

⁽٧) لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فيمتنع البدل أ هـ شــرح أوضع المسالك للنجار /١ /٣٣٧.

⁽٨) من الآية ٤٣ من سورة هود.

.. وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

ولكنه أطلق فلم يفصل بين ما يصح إغناؤه، وما لا يصح. ثم قال: وغير تُصب سابق في النَّفي قد يأتي ولكن نصبه اخْتَر إِنْ وَرَدُ يعنى أن المستثنى (المتقدم)(١) على المستثنى منه بعد نفى فيه وجهان: أحدهما وهو المختار، نصبه على الاستثناء.

والثاني: أن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه بدلا.

قال سيبويه(٢): حدثني يونس أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون مالي إلا أبوك ناصر، فيجعلون ناصراً بدلا. ا هـ

وهذا قليل؛ ولذلك قال: (قد يأتي).

واحترز بقوله: (في النفي)(٢٢) من أن يكون المقدم في الإيجاب، فإنه واجب النصب كما سبق.

ولما فرغ من بيان التام شرع في المفرد فقال:

وإِن يُفَرِّغ سابقُ ﴿ إِلا ۚ لِمَا ﴿ بَعَدُ يَكُنْ كَمَا لُو ﴿ اللَّهُ عُلِّمًا

أى: وإن يُفرغ ما سبق «إلا» لما بعدها فحكمه حكم ما لم توجد إلا معه نحو: «ما قام إلا زيد» فقام مفرغ لما بعد «إلا» أعنى زيدًا فهو فاعل به كما لو عدمت «إلا» وقيل: «ما قام زيد».

وقوله: «سابق» أولى من قوله في التسهيل العامل(٤) الأن السابق قد يكون عاملا كما مثلنا به، وقد يكون غير عامل نحو: «ما في الدار إلا زيد».

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير في يكن؟

 ⁽١) ب، جـ رفي أ القدم).

 ⁽۲) نص ما في كتاب سيبويه دحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالى إلا أبوك أحد فيجعلون أحداً بدلا؟ ا هـ جـ أ ص ٣٧٢.

⁽٣) أ، ب _ وفي جـ المنفي!.

 ⁽٤) قال في التسهيل ص ١٠١ اوله بعد إلا من الإحراب إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل له ماله مع عدمها».

قلت یحتمل آن «یعوده(۱) علی السابق. أی یکن السابق فی طلبه لما بعد «إلا» کما لو جدم «إلا»، وأن یعود علی «ما» من قوله: (ما بعد) أی: یکن ما بعد «إلا» فی تسلط ما قبل «إلا» علیه کما لو عدم «إلا».

تنبيهان:

الأول: لا يكون التفريغ إلا بعد نفي أو شبهه.

الثانى: يصح التغريم (لجميع)(٢) المعمولات إلا المصدر المؤكد.

فأما قوله تعالى ﴿ إِنْ يُنْظُنُّ إِلَّا ظُنًّا ﴾(٢) فمتارل.

ولما كانت ﴿إلا على ذلك نتوكيد ولغير توكيد نبه على ذلك فقال:

والغ إلاّ ذاتَ توكيدِ

وهى التى يصبح طرحتها، والاستخناء عنها، لكون منا بعدها تابعًــا لما بعد الأولى.

فإن صح إغناء الثاني عنه جعل بدلا، وإن لم يصح عطف بالواو.

فالأول نحو: الا تَعررُ بهم إلا الفتى إلا المكلا

فإن العلا هو الفتي.

والثانى: نحو: (لا تمرر بهم إلا زيدًا، وإلا عمرًا، وقد اجتمعا في قوله: ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عملُه إلا رسيمُهُ وإلا رملُهُ(٤)

⁽١) أ، ب _ وفي جد اليكون).

⁽۲) أ، جد. وفي ب اللي جميعة.

⁽٣) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

⁽٤) قال السعيني: قسائله راجز من الرجساز لم أقف على اسمه، وهو من شواهد سيبسويه. وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: «شيسخك» هكذا يقرؤه الناس قديمًا وحديثًا بالياء المثناة بعدها خاء معجمة ويشتم على الألسنة أنه الجمل، ويترجح أنهما «شنجك» بالنون والجيم، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن «رسيمه ورمله» ضربان من السير ـ فالرسيم سير الجمل بدون سرحة، والرمل السير بسرحة.

فإن قلت ما المراد بإلغائها؟.

قلت: جعلها (كأنها)(١) لم تذكر فلا تؤثر في لفظ ولا معنى غير التوكيد.

م قال: وإنْ تُكُرَّرُ لا لِتَوْكِيد.

يعنى: لقصد استثناء، وحسينتذ لا يخلو ذلك من أن يكون مع تفريغ ما قبل «إلا» من العوامل أو مع تمامه.

فهاتان حالتان أشار إلى الأولى بقوله:

فكأنه قال: دع النصب على الاستثناء (بإلا) في واحد من المستثنيين أو المستثنيات.

(وليسَ عَنْ نَصْبٍ سِواَهُ مُغْنِي): أي: سوى ذلك الواحد.

المعنى: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره وهما الرسيم والرمل.

الإحراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور. متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» حرف جر «شيخك» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «حمله» مبتدأ مؤخر مرضوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه «ورسيمه» بدل من عمل والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو حسرف عطف إلا حرف زائد مبتى على السكون لا من الإعراب «رمله» معطوف على رسيم مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد: في الإسبعة وإلا رمله حيث تكررت الاه في البدل والعطف ولم تقد غير مجرد التوكيد، وقد الغيت. «مالك من شيخك إلا عسمله». ورد في مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري جـ٢ ص ٢٨٩ رقـم ٣٩٢٣ (يضرب للرجل حين يكبر. أي: لا يصلح أن يكلف إلا ما كان اعتاده وقدر عليه قبل هرمه ا هـ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٢٥ ابن هشام ٢/ ٢٧، وابن عقيل ١/ ٢٥٠، وداود والسندوبي والأشسمونسي ١/ ٢٣٢، والمكودي ص ٧١، والسبسوطي ص ٢٦٠، وأيضًا ذكره في همع الهوامع ١/ ٢٧٧، سيبويه جـ١ ص ٣٧٤.

(۱) أ، جــ وفي ب (كأن).

والحاصل أن إلا إذا (كررت)(١١) لغير التوكيد وما قبلها من العوامل مقرقًا شغل بواحد ونصب ما حداه على الاستثناء نحو «ما قام إلا زيدٌ إلا عسمرا إلا خالدًا».

(وقد)(۲) فهم من عبارته فوائد:

الأولى: أن الناصب للمستشنى هو الاله لقوله بالعامل، ونسبه في التسهيل إلى سيبويه والمبرد^(٣) وزاد في (شرحه)^(٤) الجُرجاني، والحلاف في ذلك شهير^(٥).

الثانية: أن الاسم الذي (يشغل)(٢) به العامل الهضرغ، لا يلزم كونه الأول، بل يجوز أن يكون المتوسط والآخر، لقوله: (في واحد) إلا أن شغله بالأقرب أولى.

الثالثة: أن نصب ما سواه واجب، لقوله: ﴿وليس عن نصب سواه مغنى ﴾ (فهو) ($^{(V)}$ أنص من قوله في التسهيل ونُصِبَ ما سواه. ١ هـ $^{(A)}$.

فإن قلت: عبارته غير وافية بالمقصود من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه أمر بتسرك التسأثير «بإلا» في واحد. فسعلم أنه لا ينصب على الاستثناء، ولم يعلم ما (يفعل)(٩) به.

⁽۱) أ، ب ـ وفي جـ التكررت،

⁽۲) ب، جــ وفي أ فقده.

⁽٣) راجع التسهيل ص ١٠١.

⁽٤) أ، جــ وفي ب «الشرح».

 ⁽٥) وهو الصحيح وإليه أميل «لأنه حرف مختص بالاسماء فير منزل منها منزلة الجزء وما
 كان كذلك فهــو هامل، فيجب في «إلا» أن تكون هاملة، ما لم تتــوسط بين هامل مفرغ
 ومعموله، فتلفى.

قناصب المستثنى هو «إلا» لا ما قبلها بواسطتها ولا مستـقبلا ولا استثنى مضمرًا خلاقًا لزاعمي ذلك، أشموني ١/ ٢٧.

⁽٦) أ، ب ـ وفي جـ دشغل.

⁽٧) أ، جدر وفي ب افيهذا، (٨) التسهيل ص ١٠٤

⁽٩) أ، ب رفي جـ افعل.

والثانى: أن الحكم (الذى)(١) ذكره إنما يكون إذا لم يكن استثناء كل واحد من متلوه فإن أمكن جعل (كل)(٢) واحد مخرجًا مما قبله نحو «ما قام إلا إخوتك إلا زيدًا».

والثالث: أن قوله: (وليس عن نَصب سواهُ مُغْنى).

ليس كذلك بل إذا رفع الأول جاز رفع ما بعده إذا قصد (به)(٢) بدل البداء.

قلت: الجواب عن الأول: أنه قد علم أن العامل المفرغ (يشتغل)(٤) به من قوله: (بعدُ يكُن كما «لو» الا «عُدما»).

وعن الثاني,أن كلام (المصنف)^(ه) في تكرار إلا مع اتحاد المستثني منه.

وعن الثالث: أنه جعل (بدل بداء)(١) كانت إلا للتوكيد فليس من هذا القسم بل هو مندرج في قوله: (والْغ إلا ذَاتَ تَوْكِيدِ).

ثم أشار إلى الثانية بقوله:

ودُونَ تَفْرِيغٍ مع التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَميعِ احْكُمْ به والتَزْمِ مثال ذلك: «ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا القرمُ».

ثم قال:

وانصِبْ لتأخِيرٍ وجِيُّ بِواَحِدِ منها كما لَوْ كانَ دُونَ زائدِ

يعنى أن العامل إذا لم يكن مفسرغًا وتأخر ما استثنى عن المستثنى منه نصب الجميع إلا واحدًا منها فله معها ما له منفردًا نحو: «ما قام أحدً إلا ويدًا إلا عمرًا إلا خالدًا».

ويجوز رفع واحد منها على البدل، لأنه بعد نفي، وهو راجح.

⁽١) أ، جد. وفي ب (ما).

⁽٢) ب، ج.

⁽٣) ب.

⁽٤) أ، ج. وفي ب الشغل».

⁽ه) پ، جه.

⁽٦) أ، جـ ـ وفي ب ابدلاا.

فإن قلت: (فهل) السيجوز رفع الجميع على الإبدال؟.

قلت: قد أجاز فلك الأبدى(٢).

وظاهر كلام المصنف أنه لا يبدل منها إلا واحد. ثم مثل ذلك بقوله:

كُلَّمْ يَفُوا إِلَّا امرؤُ إِلَّا عَلِي

فيجور رفع (امرؤً) على البدل ونصب على الاستثناء كما لو انفرد، (ونصب)(٢) (علىُّ) ولكنه وقف على لغة ربيعة (فحلف)(٤) تنوين المنصوب، والأصل إلا عليًّا.

وقوله: وحُكْمها في القصد حُكْمُ الأولَّ

يعنى فى الدخول إن كان الاسـتثناء من غير مـوجب، وفى الحروج إن كان موجبًا.

تنبيه:

إذا كررت الله لغير توكيد فتارة يمتنع استثناء كل واحد من متلوه، وتارة (لا يمتنع)(٥)، ولم يتكلم المصنف على الشانى لوضوحه، وقد بينه في الكافسية والتسهيل(٢).

ولما فرغ من حكم المستثنى (بإلا) شرع يذكر سائر أدوات الاستثناء، فقال: واستثنِّ مجرورًا بغَيرٍ مُعْرَبًا بِمَا لُمُستثنَّى بإلا نُسِبًا

أصل «غير» أن تكون صفة دالة على مخالفة موصوفها لحقيقة ما أضيفت . ٩

وقد تضمن معنى ﴿إلا ﴾ فيستثنى بها ولم يكن (به)(٧) بد من جر ما استثنته

⁽١) أ، جــ وفي ب العل.

⁽۲) هو: أبو الحسن على بن محمد بن عبد الرحيم الأبدى، نسبة إلى أبدة بلدة بالأندلس، كان نحويًا جليلا من أعرف أهل وسانه بالحلافات النحوية، ودرس كتاب سبيويه ووقف على غوامشه، ثم انتقل إلى غرناطة وأقرأ بها، وكان في غاية من الفقر على إمامته بالعلم. وتوفي سنة ٦٠٨ هـ ثمان وستمائة.

⁽٣) أ، وفي ب، جـ الرينصب؛ . (٤) أ، جـ ـ وفي ب البحلف؛ .

⁽٥) جـ وفي أ، ب «يمكن». (١) راجع الكافية ورقة ٤٥ والتسهيل ص ٢٠٤ (٧) أ.

بالإضافة، وأعربت هي بما يستحقه المستثنى «بإلا» من نصب واجب نحو «قام القومُ غير زيد» أو راجح نحو «ما لزيد علم غير ظن» أو مرجوح نحو «ما قام أحدُ غير زيد». ومن تأثر بعامل مفرغ نحو «ما قام غيرُ زيد».

فإن قلت: قد تقدم أن ﴿إلا عمى ناصب المستثنى عند المصنف، فما ناصب غير؟

قلت: ناصبها العامل الذي قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء.

هذا اختيار المصنف. قال في شرح التسهيل: وهو الظاهر من قول سيبويه، وإليه ذهب الفارسي في التذكرة(١١).

والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد ﴿إِلا﴾(٢).

فإن قلت: ظاهر قوله: مُعْرِبًا. بما لمُستثنى بإلاَّ نُسِبا.

اتحاد جهة النصب فيكون خلاف ما ذكره في شرح التسهيل.

قلت: المفهدوم من عبارته أن «غيرا» تعرب بالإعدراب المنصوب للمستثنى «بإلا» من نصب أو غيره كسما سبق، وليس في ذلك سا يدل على اتحاد جهة النصب.

تنبهات:

الأول: قد تحسمل «إلا» على «غيسر» فَيُوصفُ بسها، وما بعسدها (مغساير ما قبلها)(۲)، كما حملت «غير» على «إلا». فاستثنى بها.

وللموصوف بإلا شرطان: أن يكون جمعًا أو شبهه، وأن (يكون)(٤) نكرة أو معرفًا بأل الجنسية، فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة. وتفارق «غيرا» من وجهين:



⁽١) كتاب لأبى على الفارسي ـ فجعلها حالا تؤول بمشتق، أي: قام القوم مغايرين لزيد ـ أو أنه من العطف على المعنى لا على المحل وارتضيت هذا المذهب.

⁽٢) وهذا هند المغاربة، واختار ابن عصفور وقسياسًا على نصب ما بعد الله راجع الأشموني ١/ ٣٣٤.

⁽٣) أسقط (مغاير) ب، جا سقط (ماقبلها).

⁽٤) ب، ج.

أحدهما: أن موصوفها لا يحدّف وتقام مقامه، فلا بقال: جاءني إلا زيد، بخلاف اغيره.

والآخر: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء متصلا أر منقطعًا.

قلا (يجوز)(١) دهندي درهم إلا جَيَّــنه لأنه لا يصح فيه الاستــثناء بخلاف دغيره.

قال في البسيط: وهل يجوز فيه الحال كما جاز في «غيره؟

فيه نظر وأجازه ابن السيد.

الثاني: يجوز في المطوف على المستثنى بغير اهتبار اللفظ واعتبار المني.

قت قول: «قسام القوم ضير زيد وصسموه بالجسر حلى اللفظ، وبالنصب على المعنى.

لأن معنى «ضير زيده «إلا زيدًا» وتقـول: «ما قام خـير زيد وعــروا بالجر وبالرفع لأنه على معنى «إلا زيده.

وظاهر كلام سيبويه (٢) أنه من العطف على للوضع، وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم (٢٠).

الثالث: لا يجوز جر المعطوف على المستثنى «بإلا» نحو «قام القوم إلا زيدًا» على معنى «غير» خلاقًا لبعضهم، وما استدل به متأول.

ثم قال:

ولسوى سُوگى سَواء...

هذه ثلاث لغات، وزاد بعضهم (٤) (رابعة)(ه) وهي المد مم الكسر.

⁽١) أ، جــرني ب تينال،

⁽٢) قال سيبويه جدا ص ٣٧٥ (زهم الخليل ويونس جميعًا أنه يجوز (ما أتاني غير زيد وهمروه والوجه الجرء وقلك أن ضير زيد في منوضع إلا زيد وفي معناه فتحملوه على الموضم ...).

⁽٣) أي على توهم إلا _ وإلى مذهب سيبويه أميل، لبعد عن التوهم.

⁽٤) حكى الفاسي في شرح الشاطبية في سوى لغة رابعة، وهي المد مع الكسر.

⁽٥) أ، جــ وفي ب (أخري).

وظاهر كلاممه أنه يستشنى بالثلاثة، وهو ظاهر كلام الأخفش، ولم يسمثل سيبويه (١) إلا بالمكسورة.

وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: ولم يشرب منها معنى (الاستثناء)(٢) إلا سوى، المكسورة السين ـ فإن استثنى بما عداها فبالقياس عليها.

ثم قال:

.....اجْعُلا على الأصبحُ مَا لَغَيْر جُعُلا

أى: اجعل لسوى وأختيها ما جعل الغير، من كونها تجر المستثنى، وتعرب بإعراب ما بعد الله على ما سبق فى اغير، من المتفعيل والتسثيل، لأنها بمعنى غير.

وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مذهب سيبويه وأكثر البصريين، وهو أنها ظرف لا يتصرف إلا في الشعر.

ونقل عن الفراء قبال سيبويه بعد أن مثل بقوله: «أتانى القوم سواك» زعم الحليل أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستشناء. احراً).

قال ابن عنصفور: ولما كنانت الظرفية فيهنا مجازاً لم (يتنصرف)(٤) فينها واستدل من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها نحو «جاء الذي سواك».

أى: المصنف. وإنما اختار خلاف ما ذهبوا إليه.

قال في شرح الكافية لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قبول القائل: «قاموا سواك وقاموا غيرك» واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إن (سوى)(٥) عبارة عن مكان أو زمان.



⁽¹⁾ قال سيبويه جـ ١ ص ٣٧٧ (أتاني القوم سواك).

⁽۲) ا، جـ.

⁽٣) الكتاب جـ١ ص ٣٧٧.

⁽٤) أ، جدر وفي ب (يتصرفوا)

⁽٥) ب، جـ ـ وفي أ (سواك).

والشاني. أن من يحكم بظرفيشها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف والواقع في كلام «العرب⁽¹⁾ نثراً ونظمًا خلاف ذلك^(۲) ا هـ.

وأكثر فيه وفي شرح التسهيل من (الاستشهاد)(٢) على تصرفها.

وأجاب عن استدلالهم بوقوعها صلة بأنه لا يلزم من وقوعها صلة كونها ظرفًا.

وأجاز أن يكون موضعها بعد الموصول رفعًا على أنها خبر مبتدأ مضمر، وأن يكون نصبًا على أنه حال وقبله ثبت مضمرًا.

قال: ويقوى هذا الوجه قول من قال الرأيت الذي سواك، بالنصب.

(ولنا)(٤) أن تجعل سواك بعد الموصول خبر مبتدأ (ومضمر)(٥) على أن يكون مبنيًا لإبهامه وإضافته إلى مبنى كما فعل ذلك بغير في قوله:

لُذْ بِقَيْس حِينَ يَابَى غَيْرَهُ (١)

وعجزه: تُلُفه بحرا مُفيضا خيره

الشرح: (الذَّ) بضم اللام وسكون الذال المعجمة ـ أسر من لاذ يلوذ (تلفه): بضم التاء وسكون اللام وكسر الفاء ـ من ألفي إذا وجد.

قال تعالى: ﴿وَالْفَيْسَا سَيِّلُهَا لَلْنَى الْبَابِ﴾ أَى وجدا. ومعنى تلفه: تجده بحراً مفيضاً. من أقاض، يقال فاض الماه إذا كثر حتى سال على ضفة الوادى.

الإهراب: (لذ) جملة من الفعل والفاعل وهو أنت المستتر فيه (بقيس) في محل نصب مفعول به (حين) منصوب على الظرفية (ضيره) مبنى على الفتح وبياته في الشاهد (تلفه) مجزوم الأنه جواب الأمر (لذ) والقاعل ضميس والهاء مفعول أول (بحراً) مقعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة (مفيضاً) صفة لبحر (خيره) مفعول لقوله (مفيضاً).

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) راجع الأشموني ١/ ٢٣٥.

⁽٣) أ، جد وفي ب (الاستدلال).

⁽٤) أ، ج_رفى ب (قال وأما).

⁽۵) ب، ج _ ونی ا (محلوف).

⁽٦) هذا صَدر بيت ـ قال العينى: لم أقف على اسم راجزه ـ وبحثت أيضاً فلم أصدر على قائله.

ثم قال وربحا رفعوا قال أبو ثروان^(۱) (أتانى سواك) وأما تجويزه كون (سواك) (بعد الموصول خبر (مبتداً)^(۲) مضمر فضعيف؛ لأن فيه حذف صدر الصلة من غير^(۲) طول، ولمو كان كذلك لجاز في (غير) فصيحًا كما جاز في (سوى)، وأيضًا _ فقولهم: (دأيت الذي سواك) بالنصب يضعفه.

وأما ادعاء بنائه لإبهام وإضافته إلى مبنى فبعيد، وقد ضعف في باب الإضافة من شرح التسهيل القول بمثل ذلك.

وأما تقدير ثبت قلا يخفى بعده، وقد اتضح بذلك صحة القول بالظرفية إلا أن الظاهر هو عدم لزوسها، لكثرة تصرف في الشعر، ولما حكاه الفراء. فهو إذا ظرف متصرف مستعسمل ظرفًا كثيسرًا وغير ظرف قليلا، وهذا مستعسمل ظرفًا كثيسرًا وغير ظرف قليلا، وهذا مستعسمل الرماني والعكبري(3).

وقوله في الكافية (ومانع تصريفه من عده ظرقًا) هـ. يوهم أن كل من قال بظرفيته قال بمنعه التصرف، وليس كذلك ـ بل المذاهب ثلاثة، والله أعلم.

فإن قلت: ظاهر قوله (ما لغير) مساواتها لغير في جميع الأحكام.

وليس كذلك. بل افترقا في أمرين:

⁽١) هو: على بن ثروان بن الحسن الكندى. أبو الحسن. قال في الخريدة: أصله من الحابور، ورآيته بدمشق مشهوداً له بالفضل مشتهراً بالمعرفة موثوقًا بقوله، وكان أديبًا فاضلا قد أتقن اللغة وقرأ الأدب على أبي منصور الجواليتي وغيره.

مات بعد سنة خمس وستين وخمسمائة.

⁽۲) ا، ب.

⁽۳) ا، ب.

⁽٤) وقد ارتضيت هذا المذهب، قال الأشموني ١/ ٢٣٦ (وهذا أعدل ولا ينهض بما استدل به الناظم حجة، لأن كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظروف من اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل) أهـ.

الثانس أن (سوى) يقع صلة للمسوصول وحدهما في فصيح الكملام بخلاف (غير).

قلت: إنما مساوى بينهما فيما ذكره لنغيس من جر المستشنى (وإعرابها بإعراب)(١) ما بعد إلا(٢) في جميع الأحكام.

فإن قلت: يلزمه (أنه)(٣) يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز في (فير).

قلت: لا يبعد أن (يلتزمه)(٤) قياسًا.

وقوله في التسهيل: تساويها مطلقًا سوكي. هـ(٥) بعد ذكره (جوز)(١) اعتبار المعنى في المعطوف على مجرور (ظاهر في إجازته).

ثم قال:

واستثن ناصِبًا بليس وخَلا وَيِعَداً ويِيكُونَ بَعْدَ (لا)

أما (ليس) و (لا يكون) فالمستثنى بهما خبرهما؛ فلهذا وجب نصبه واسمها عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام.

والمعنى: ليس هو. أي بعضهم زيداً.

وعند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، ولذلك كان مفردًا، والتقدير: ليس هو. أي: (ليس)(٧) فعلهم فعل زيد. فحذف المضاف، ورد بأنه لا يطود(٨).

⁽۱) ب.

⁽Y) ب، جـ ـ وفي أ (وإعرابه بعد إلا لا)

⁽٣) ١ ـ وفي ب، ج (أن).

⁽٤) أ، ب_ وفي جـ (بلزمه).

⁽٥) التسهيل ص ١٠٧.

⁽٦) ب، ج.

⁽v) أ، ب.

 ⁽٨) لأنه قد لا يكون هناك فعل كما في نحو (القوم إخوتك ليس زيدًا) ١ هـ أشموني ١/
 ٢٢٧. وقد ارتضيت مذهب البصريين لاطراده.

وقد أشار إلى جواز جر المستثنى بهما بقوله: واجرر بسَابِقَى يكونُ إِنْ تُردُ

وهما (عدا وخلا)

فإن قلت: هل الأرجع نصب المستثنى بهما أو جره؟

قلت: لا إشكال في أن النصب (بِعَدًا) أرجع، لأن فعليتها (أشهر)(١).

ولذلك التزم سيبويه(٢) فعليتها ولم يحفظ حرفيتها.

وأما (خلا) (فالنصب)(٣) بها أرجح أيضًا.

قيل: ولم يعرف سيبويه الجر بها، وليس كذلك. بل ذكر سيبويه (٤) فيها الجر أيضاً. وقال الأخفش في الأوسط (٥) كل العرب يجرون «بخالا» وقد رعموا أنه ينصب بها وذلك لا يعرف. ١ هـ.

وهو خلاف المشهور،

وقوله:

..... ويعدَ ما انصبْ.....

نحو: اما عدا زيداً وما خلا عمراً»، وإنما تعين النصب بعد اماً» لأنها مصدرية فتعينت (فعليتها)(١)، لأنها لا يليها حسرف جر، وتعين النصب مع اماً» هو مذهب الجمهور.

⁽١) أ، جــ وفي ب (الزم).

⁽٢) قال سيبويه جـ ا ص ٣٧٧ (وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون، وذلك قولك ما أتانى أحد خلا زيداً وأتانى الـقوم عدا عمراً. كأنك قلت جاوز بعضهم زيداً، إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ولكنى ذكرت جاوز لأمثل لك به وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع، وتقول أتانى القوم ما عدا زيداً وأتونى ما خلا زيداً).

⁽٣) ب، ج. وفي أ (النصب).

⁽٤) قال سيبويه جـ١ ص ٣٧٧ (ويعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عـبد الله فجعلوا خلا يمنزلة حاشا).

⁽٥) كتاب لابي الحسن الاخفش (٦) جد. وفي أ، ب ـ (فعليتها).

وحكى الجسرمي الجسر مع «مسا» في (الفسرخ)(١١) عن نعض العسرت، وإليسه الإشارة بقوله:

.....وانجرارٌ قد يَردْ

وأجاز ذلك الكسائي والربعي والفيارسي في كتباب الشعير له، وعلى هذا «فما» زائدة لا مصدرية (٢).

وحيثُ جُرًا لَهُمَا حَرْفَانِ

يعنى مجردين من «ما» أو مقترنين بها.

فإن قلت: بأى شيء يتعلقان إذا كانا حرفي جر؟

قلت: قيل: بالفعل، أو معنى الفعل، فسوضعهما نصب، وقيل هما في موضع نصب على تمام الكلام.

وقوله:

...... كما هُما إِنْ نَصِبًا فعُلان

بعنى: مسجردين من «مسا» أو (مقترنين) (٣) بها، وهمسا فعسلان متسعديان والمستثنى بهما مفعول به، وفاعلهما عند سيبويه (٤) وأكثر البصريين ضمير مستكن عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وبه جزم فى شرح الكافية.

وكلامه في الـتسهيل يقتــضي أنه محذوف كمــا تقدم في اسم «ليس» و «لا يكون».

وقال في شرحه: وفيه ضعف، لأن قولك: «قاموا عندا زيدًا»، إن جعل تقديره عدا بعضهم زيدًا؛ لم يستقم إلا أن(ه) يراد بالبعض من سوى زيد.

⁽١) أ، وفي ب (الشرح) ـ وفي جـ (المفتوح) وهو اسم كتاب للجرمي.

⁽٢) وقد ارتضيت ملحب الجمهور لوروده في أشعار العرب.

ومذهب الجرمي وغيره ضعيف من وجهين فإن قالوه بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو «عما قليل» «فبما رجمة» وإن قالوه بالسماع فهو شاذ لا يحتج به. ا هـ أشموني ١/ ١٣٨.

⁽٣) ١، ب ـ وفي جـ (مقرونين). ﴿ ٤) راجع الكتاب جـ١ ص ٣٧٧.

⁽٥) ب _ رفي جـ (بان) .

وهذا وإن صح (إطلاق البعض)(١) على الكل إلا واحدًا، فلسس لقلته في الاستعمال (فالأجود)(٢) أن يجعل الفاعل مصدر ما عسمل في المستثنى منه، فيقدر في دقاموا عدا زيدًا، جاوز قيامهم زيدًا. أ هـ.

قيل: ولا يطرد إذ ينتقض في نحو «القومُ إخوتُك عدا زيسنا» لأنه لم يتقدم فعل ولا (ما)(٢٠) يجرى مجراه.

وينبغى: ألا يجوز تقلير جارز بعضهم على ملهب الكسائى وهشام، لأن البعض عندهما لا يقع إلا على ما دون النصف.

والصحيح _ جواز وقوعه على النصف، وعلى (أزيد)(٤) منه كقوله: دَايَنْتُ أَرْوَى والديونُ تُقْضَى فَمطَلَتُ بعضًا وأدَّتُ بَعْضًا(٥)

وذهب المبرد إلى أن فاعلهما ضمير (عائد)(١) على «من» المفهوم من معنى الكلام أي: عدا من قام زيد)(٧).

⁽١) أ، ب. وفي جـ (إطلاقه).

⁽٢) أ، جـ وقي ب (قالاحسن).

⁽٣) ب، ج..

⁽٤) أ، جـ وفي ب (أكثر).

⁽٥) البيت لروية بن العجاج من أرجوزة يمدح فيها تميمًا وسعدًا ونفسه.

وهو من الرجز السدس.

الشرح: «داينت» من المداينة. يقال داينت فلاتًا إذا عاملته فأعطيته دينًا وأخذت بدين «أروى» اسم امرأة وهو بفتح الهمزة وسكون الراء ... • فمطلت، من المطل وهو التسويف، «وأدت» ويروى «وأوفت».

الإعراب: قداينت؛ جملة من قعل وفاعل أروى قمفعوله؛ والديون الواو حالية والديون مبتدأ انقضى؛ جملة في محل رفع خبر المبتدأ والجملة الاسمية هذه وقعت حالا قمطلت؛ فعل وفاعل قبعضًا؛ مفعوله قوادت؛ فعل وفاعل قبعضًا؛ مفعوله.

الشاهد فيه: بعيضًا على أن لفظة «بعض» يجوز وقوعيها على النصف وعلى أزيد منه وهذا حجة على الكسائى وهشام حيث قالا: إن البعض لا يقع إلا على مادون النصف. مواضعه: هو من شواهد سيبويه جـ٧ ص ٣٠٠ والخصائص ٧/ ٩٦، ٩٧.

⁽٦) ا، جــ رفي ب (يعود).

⁽٧) وارتضيت مذَّعب سيبويه، لأنه أعدل المذاهب.

فإن قلت: هل لجملتي (عدا) واخلاً) محل من الإعراب؟

قلت: إن وقعا صلة الما» فلا محل لهما، وإلا فقولان كما تقدم في اليس»، وصحح ابن عصفور: أنهما لا محل لهما كما صححه في اليس، والا يكون».

فإن قلت: إذا وقعا صلة «لمنا» المصدرية، فما موضع المصدر والمؤول من الإعراب؟

قلت: نصب بلا خلاف، وإنما اختلفوا في وجه نصبه. فقال السيرافي: هو مصدر موضوع مسوضع الحال كمسا يجود ذلك في المصدر الصريح. وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب «فير».

وقيل انتصابه على الظرف «وما» وقتيَّةً. أي: وقت مجاوزتهم(١). ثم قال:

وكَخَلا حاشا ولا تُمنْحبُ (ما)

يعنى: أن «حاشا» مـــثل «خلا» يجوز نصب المستثنى بها وجــره، فإذا نصبت كانت فــعلا، والحلاف فى فــاعلها، وفى محل الجــملة كما فى خــلا. وإذا جرت كانت حــرفًا؛ والكلام على مــا يتعلق به كالكلام علــى «خلا» لا فرق بينهــما إلا (فى)(٢) ثلاثة أوجه:

الأول: أن الفراء ذهب إلى أن «حاشا» فعل، ولا فاعل له، والنصب بعده، إنما هو بالحمل على «إلا» ولم ينقل عنمه ذلك في «عدا» و«خصلا»، قيل ويمكن القول فيهما بذلك.

الثانى: أن الجسر (بحاشا) هو الأكثسر بخلاف (عدا) و(خسلا)؛ ولذلك التزم سيبويه حرفيتها(⁽⁴⁾ ولم يجز النصب بها، لأنه لم يحفظه. وقد ثبت بنقل⁽⁴⁾ أبى زيد

⁽١) وهو الصحيح: قال الشميخ خالد ١/ ٢٦٥ (وهو الذي يعتمد عليه فإنه كشيرًا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر) ا هـ.

⁽٢) ب، جـ ـ رفي أ (علي).

 ⁽٣) قال سيبويه جـ١ ص ٣٧٧ (وأما حاشا فليس باسم، ولكته حرف يجر ما بعـده كما تجر
 حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء) ١ هـ.

⁽٤) أي: ثبت النصب.

والفسراء والأخفش والشَّيبانِسي وابن خروف وأجازه (الجسرمي)(١) والمازني والمبرد والزجاج(٢) (٣).

الثالث: أن احاشا، لا تصحب اما، بخلاف (عدا) واخلاء.

قال سيبويه: (٤) لو قلت: «أتونى ما حاشا زيدًا» لم يكن كلامًا، وقد أجازه بعضهم على قلة ا هـ.

وقال في التسهيل: وربما قيل: «ما حاشا»(ه) وذكر في شرحه قوله ﷺ: «أسامةُ أحبُّ الناس إلىَّ ما حاشا فاطمةُ»(٦).

وانشد بعضهم على ذلك قوله:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قُريشًا فإنَّا نحن افضلَهُمْ فَعَالا(٧)

(١) أ، ج.

(٣) وقد ارتضيت نقل أبي زيد والفراء والأخفش وضيرهم؛ لأنهم جوزوا الجر والنصب. قال ابن هشام في مسغنى اللبيب جدا ص ٩٦ (وذهب الجسرمي والماؤني والأخفش إلى أنها تستعمل كشيراً حرقًا جاراً وقليلا قعلا متعدياً جساملاً، لتضمنه معنى ﴿ وَلا وسمع اللهم اخفر في ولمن يسمع حاشا الشيطان، وأبا الأصبغ وقال:

(حاشا أبا ثوبان أن به ضنا على الملحاة والشتم) ا هـ

(حاضًا أبا توبال ال

- (٣) راجع الأشموني ١/ ٢٣٩.
 - (٤) الكتاب جـ١ ص ٣٣٧.
 - (٥) التسهيل ص ١٠٦.
- (٦) والحق أن كلمة «ما حاشا فاطمة» مدرجة من كلام الراوى، وليست من كلام النبى الله في كرن الحديث «اسامة أحب الناس إلى» ولم يستئن فاطمة بدليل ما فسى معجم الطبرانى «ما حاشا فاطمة ولا غيرها»، فتكون «ما» نافية لا مصدرية و «حاشا» فعل متعد متصرف بمعنى استثنى، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستئن فاطمة. والحديث صحيح. ففى مسند أبى أمية الطرطوسى أنه عن ابن عمر، ورواه أحمد فى مسنده والطبرانى فى الكبير.
 - (٧) البيت: قائله الأخطل غوث بن فياث. وهو من الوافر.

الشرح: الفعالاً . بفتح الفاء والعين المهملة . معناه الكرم، وفعال أيضًا مصدر من فعل كذهب ذهابًا.

الإعراب: «رأيت، فعل ماض والتاء فاعل «الناس» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه وتقديره: دوننا «ما حاشا» ما مصدرية حاشات

... وقيل: حاش وحَشا فاخْفَظْهُما

ظاهره أن هاتين اللغتين في حاشا التي يستثني بها.

(وقد سمع الاستثناء بحشا في قوله:

حشا رهط النبي فإنَّ منهم بحورًا لا تُكَدِّرُهَا الدَّلاءُ(١) ولم يسمع بحاش)(٢)

وكلامسه فى التسهيسل ظاهر فى أنهما فى «حساشا» التى للتنزيه(٢) وهى التى يليها المجرور باللام نحو «حاشا لله».

-فعل مساض وفاهله ضمير مستشر وجوباً يعدود على البعض المفهدوم من الكلام السابق فقريشاً مفسعول لحاشا منصوب بالفشحة الظاهرة ففإناه الفاء للتعليل، إن: حدف توكيد ونصب، نا: اسمه فنحن، توكيد للضمير المتصل الواقع اسمًا لأن فأفضلهم، خبر إن، هم مضاف إليه ففعالا، تمييز.

الشاهد: في اما حاشـا قريشًا؛ حيث دخلت اما؛ المصــدرية على احاشا؛ وذلك قليل والأكثر أن تتجرد منها. وهو شاذ والكثير ألا تصحب اما».

مواضعه: ذكره من شراح الألفسية ابن عقيل ١/ ٣١، والأشسموني ١/ ٢٣٩. وذكره السبيوطي في الهسمع ١/ ٢٣٣ وابن هشسام في المغنى ١/ ١٠٩ والشساهد رقم ٢٢٣ في خزانة الأدب.

(١) في لسان العرب جـ١٨ ص ٩٨ (وانشئه القراء) وهو من الواقر.

(٢) الشرح: حشا ـ وفي الأصل (حشى) «الرهط» اسم جمع يدل على الجـ ماعة دون العشرة من الرجال ليس بينهم امرأة.

ورهط الرجل: قبومه وعشيرته الاقبربون. «والبحبور»: جمع بحبر وهو الماء الواسع الكثير العميق الملح، والجمع أبحر وبحار وبحور، ويطلق على كل نهر عظيم بحر.

ولا تكدرها، لا تغيرها _ وكدر الماء نقيض صفا.

«الدلاء» جمع دلو، والدلو: الوهاء الذي تخرج به الماء من البئر.

الإهراب: «حشاه لغة في حاشا أداة استثناء وهو مسموع درهطه مجرور بحشا «النبي» مضاف إليه ففإن» الفاء للشعليل ـ إن حرف توكيد ونصب دمنهم، جار ومجرور مستعلق بمحلوف خبسر إن مقدم دبحوراً، اسم إن مسؤخر منصوب بالفتحة الظاهرة دلاتكدرها، لا نافية تكدر فعل مضارع والضمير مفعوله «الدلاء» فاعل تكدر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: دحشا رهطه فقد استثنى بحشا وهو مسموع.

(۲) أ، جـ وسقط في پ.

وقد قرئ باللغات الثلاثة، وأقلها «حشا» وهذه التي يليها المجرور (باللام)(١) (ليست)(٢) حرفًا.

قال في (شرح)^(۲) التسهيل بلا خلاف، بل هي إما فعل، وهو منهب المبرد^(٤)، وإما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل^(٥) ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود^(١) «حاش الله^{٤(٢)} بالإضافة مثل «سبحان الله» وقراءة أبي السمال^(٨) «حاشاً لله» بالتنوين. مثل «رَعيًا لزيد» والوجه في قراءة من لم ينون أن تكون مبنية لشبهها «بحاشا» الحرفية لفظاً ومعني.

⁽١) قال الأشموني ١/ ٢٤٠ (وهو الأقـرب) وقال في التسهيل ص ١٠٥ (وكثر فـيها حاشي وقل حشا وحاش).

⁽۲) أ، جـ _ وفي ب (ليس).

⁽٢) پ.

⁽٤) مذهب المبسرد وابن جنى والكوفيين أنها (فسعل، قالوا لتصرفسهم فيها بالحسذف وإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية، قالوا والمعنى فى الآية ماش الله جانب يوسف المسصية لأجل الله، ولا يتأتى مثل هذا التساويل فى (حاشا الله ما هذا بشراً) اهد أشمونى 1/ ٢٤٠.

⁽ه) وهو مذهب البصريين وهو السصحيح لقوة أدلته، قال الأشموني: (والصحيح أنها اسم) ١/ ٢٤٠.

⁽١) هو عبد الله بن مسعود بن الحارث بن عاقل بن حبيب بن مخزوم بن صاهلة بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، أحد السابقين والعلماء الكبار من الصحابة. أسلم قبل عمر، عسرض القرآن على النبي على . وقد من الكوفة إلى المدينة فسمات بها آخر سنة اثنتين وثلاثين، ودفن بالبقيع وله بضع وستون سنة.

⁽٧) من الآية ٥١ من سورة يوسف.

⁽۸) هو قعنب بن أبى قعنب أبو السمال ـ بفتح السين وتشديد الميم وباللام العدوى البصرى، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة. رواه عنه أبو زيد سعيد ابن أوس وأسند الهللى قراءة أبى السمال عن هشام البربرى عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر، وحلنا سند لا يصح. ا هـ طبقات القراء ۲/ ۲۷، رقم ۲۹۱٤.

قال:

الحالُ وصَفُ فضلةً مُنتصب مُنهم في حال كفردا أذهب

الحال: تذكر وتؤنث، وقوله (وصف) كالجنس يشمل الحال ويعض الأخبار وبعض النعوت ونحو الله فارساً، من التمييز.

وقوله: (فسضكة) (أخرج)(١) الحبر، والفضلة ما يجوز الاستخناء عنها إلا لعارض فلا يعشرض (بالحال)(٢) في مثل فضربي زيدًا قسائمًا» فإن امتناع حسدفها لسدها مسد الحبر.

وقوله (مُشَخِبِ) (اخرج)(۲۲) النعت، لأنه (یعنی)⁽³⁾ لازم النصب والنعت تابع المنعوت.

وقوله: (مفهم في حال) أي: في حال كذاء أخرج نحو الله دَرَّهُ فارساً المناه فإن التمييز (يقدر)(٥) بمن لا بشي.

وقول الشمارح إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنمه يشمل النعت. هـ(١) غير مسلم لحروجه (بقيد)(٧) لزوم النصب.

تنبيه: ذكر في الكافية والتسهيل أن الحال قد تجر بباء زائدة إن نفى عاملها (١٠) كقوله:

فما انْبَعَثْتُ بمزمُودٍ ولا وَكُلِ⁽¹⁾

⁽۱) أن جد. وفي ب (إخراج).(۲) أن جد.

⁽٣) آ، جــ وڤي ب (إخراج)، (٤) آ، جـ.

⁽ه) أ، جــ وفي ب (تقييله). (١) الشارح ص ١٣٠.

 ⁽٧) أ، جــ وقي ب (بغير).
 (٨) راجع التسهيل ص ١٠٨ والكافية ورقة ٤٦.

 ⁽٩) لم يتعرض صاحب شواهد للفنى لقائل هذا البيت وبحثت فلم أحثر على قائله.
 وصدره: كائن دعيت إلى بأساء عاهمة.

الشرح: «كاتن» بمنى: كم «البأسام»: الشيئة «داهمة» آتية على بغتة. «انبعثت»: أسرحت فللزموده: الملامور الحيائف، «الوكل» منتج الواو والكاف مكسا في القاموس: العاجز الذي يكل أمره إلى غيره.

ونوزع في ذلك^(١).

وذكر في باب حروف (الجر)(٢) من شرح التسهيل أن من الزائدة ربما دخلت على (الحال)(٢) ومثله بقسراءة من قرأ ﴿ما كسانَ يَنْبَغِي لنا أن نُشَخَذَ مِن دونك مِن أولياء﴾(٤) مبنيًا للمفعول وفيه نظر.

وقوله: (كفرداً أذهبُ مثال، وفهم (منه) (٥) جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتى.

ثم قال:

وكونُهُ مُنْتَقَلا مُشتقًا يَغْلَبُ لَكُنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

كون الحال منتقلا أى: غير لازم لصاحبه، ومشتقًا: أى: مصوغًا من مصدر للدلالة على متصف غالب لا واجب.

فمن وردوه الازمًا ﴿ وَخُلِنَ الإنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ (٦) ومن وروده غير مشتق ﴿ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ (أَوِ انفِرُوا) (٧) جَمِيعًا ﴾ (٨).

 الإحراب: «فما» الفاء عاطفة وما نافية «انبعثت» فعل وفاعل «بمزمود» الباء حوف جو زائد ومزءود حال وصاحب الحال التاء في «انبعثت» «ولا» الوار عاطفة «لا» زائدة لتوكيد المنفى «وكل» معطوف على مزءود.

الشاهد: في الجزءود؛ حيث دخلت الباء الزائدة على الحال المرزءود؛ وقد انتفى عاملها (انبعث،

مواضعه: ذكره ابن هشام في مغنى اللبيب ١/ ١٠٢.

- (۱) ذكر ذلك ابن مالك وخالفه أبو حيان، وخرج البيت على أن التقدير: بشخص مزءود أى مدعور، ويريد بالمزءود نفسه على حد قولهم رأيت منه أسدًا. وهذا التخريج غير ظاهر في البيت؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها، ولهذا قيل: في دوما ربك بظلام للعسيد؛ أن قعالا ليس للمبالغة بل للنسب أى: وما ربك بذى ظلم، ولا يقال: لقيت منه أسدًا أو بحرًا ونحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم. اهـ. مغنى اللبيب على حاشية الأمير ١٠٠ ٢ ٢٠٠ .
 - (۲) أ، ج.. (۳) أ. وفي ب، ج. (حال).
 - (٤) من الآية ١٨ من سورة الفرقان.
 - (٥) أ، ج. (٦) من الآية ٢٨ من سورة النساه.
 - (٧) أ، جـ (٨) من الآية ٧١ من سورة النساء.



وقد اجتمع اللروم والجمود في قولهم اهذا خَاتَمُكَ حديدًا، واهذه (جُبَّتُكُ)(١) خَزَّاه وهما من أمثلة سيبويه(١)

وقصل بعضهم في الانتقال. فقال: الحال قسمان: مبينة ومؤكدة.

فالمبينة لابد أن تكون منتقلة، أو مشبهة بالمنتقلة نحو «خُلِقَ زَيد أشهل» لأنه كان يمكن أن يخلق غير أشهل.

والمؤكدة: يجوز أن تكون فير منتقلة، أي لازمة.

ثم قال:

وَيْكُثُرُ الْجِمُودُ فِي صِعْرِ...

أو مفاعله نحو: «بعته يسلاً بيد» أي: مناجزة، أو (تشبيه)(٤) نحو: «كرَّ زيد أسدًا» أي: مثل أسد، أو ترتيب نحو: «ادخلُوا رجلا رجلاً» أي: مرتين،

وفي نصب الثاني أقوال. وللختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل (المتقدم)(٥) لأن مجموعهما هو الحال، ونظيرهما في الخبر «الرمان حلو حامض» أو أصالة نحو: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بَهُوتًا ﴾(١) أو فرعية نحو: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بَيُوتًا ﴾(٧) وهي حال مقدرة، أو تنويع: نحو: «هذا مالك ذهبًا»(٨).

⁽١) أ، جــ وفي ب (حلتك).

⁽٣) قال سيبويه جـ ١ ص ١٩٨ (هذا خاتمك حديدًا، ولا يحسن أن تجعله صفة فـ قد يكون الشريه حسنًا إذا كان خيرًا).

وقال في جد ١ ص ٢٧٤ (.... ويكون حالا فالحال قولك: هذه جبتك خزًّا).

⁽۲) ا، چــ رنی ب (تاریلا).(٤) ب، ج.

⁽٥) أ، ب .. رنى ج. (المقدم).

⁽٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء ـ طيئًا: حال من منصوب خلقت المحلوف لا من (من) لأن الحال قبيد في حاملها، والطين ليس قبيدًا في «أسجنه» لعدم متقارنته له، وقيل: متضوب على نزع الحافض ـ أي: من طين.

⁽٧) من الآية 181 من صورة الشعراء. (A) (ذهبًا) حال من مالك، والذهب نوع من المال.

أو (طور)(١) واقع فيه تفضيل. «هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًاه(٢) أو بنعت نحو: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًا ﴾(٢)

وقد اندرج كله تحت قوله:

....وفى مُبدى تَأُولُ بلا تَكَلُّف

فإن قلت: الدال على السعر مندرج في ذلك، وقد أفرده بالذكر.

قلت: هو من (باب)(٤) عطف العام على الخاص.

ثم قال:

والحالُ إِنْ عُرُّفَ لَقُظًّا فَاعْتَقَدُّ تَنكيرَهُ معنى كوْحلكَ اجْتَهِدْ

لما كان الغالب اشتـقاق الحال وتعريف صاحبه الـتزم تنكيره (معنى) (٥٠ لئلا يتوهم كونه نعتًا.

وقد يجيء على صورة المعرَّف بالأداة فسيحكم يزيادتها نحو: «ادخلوا الأول نالأول»(٦).

او بالإضافة: فيحكم بأنه نكرة لم يشعرف بها نحو: الطلبتُ جَهُدِي وطَاقَتِي، الواجتهد وحدك، أي: منفردًا.

وإذا قلت: في المتعدى «ضمربت ريداً وحُدَهُ فمذهب سيمويه أنه حال من الفاعل أي: ضربته في حال إيحادي له بالضرب.

وأجاز المبرد أن يكون حالًا من المفعول.

ورجح مذهب سيبويه بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر.

طور: أى حال.

 ⁽٢) ابسرا١ حال من فاعل أطيب المستتر فيه ارطبًا ١ حال من الهاء في المته.

 ⁽٣) من الآية ١٧ من سورة مسريم ـ فيشراً حال من قاصل تمثل والاعتماد على الصفة وهي فسويًا.

⁽٤) ب، ج. (٥) ج.

 ⁽٣) أي: مترتبين، «الأول» حال من الواو في «ادخلوا»، و «الأول» الثاني معطوف بالفاء.

وعين (ابن طلحة كونه)(١) حالا من المفعول. قال: لأنه إذا أرادوا الفاعل قالوا (مررتُ به وحدى)(٢) وفي وحده أقوال:

الأول: مذهب سيبويه (٢) أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فوحد في موضع إيحاد، وإيحاد في موضع موحد.

الثاني: أنَّه مصدر أوحدته، وهو محذوف الزوائد، وإليه ذهب أبو الفتح.

الثالث: (أنه)(٤) مصدر لم يلفظ له بفمل.

وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال.

الرابع: ذهب يونس إلى أنه (منتسمب)(٥) على الظرف لقول العرب «زيد وحدَّهُ والتقدير: زيد موضع التَّفَرد(٦).

وأجاز ابن هشام في قولهم: ﴿ زِيدُ وحد، وجهين:

أحدهما: ما قاله يونس.

والآخر: أن يكون مصدراً بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا «زيد إقبالا» أى: يقبل إقبالا.

وقد حكى الأصمعي(١٧) ورَحد يَجدُه فعلى هذا هو مصدر لفعل مستعمل(١٨).

⁽١) أ، جـ وفي ب (ابن طلحة يتعين كونه).

⁽۲) ا، جـ وفي ب (ضربته وحدي).

⁽٣) الكتاب جـ ١ ص ١٨٦.

⁽٤) ا، ب.

⁽٥) أ، جـ وفي ب (منصوب).

⁽t) راجع الأشموني 1/ YEO.

⁽٧) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى البصرى، نسبة إلى جده أصمع، أحد أثمة اللغة والنحو، روى عن أبي عمرو بن العلاء وفيره، وكان يتمتع بحافظة جيدة. قدم بغداد في أيام الرشيد واتصل به وبالبرامكة، وله مصنفات كثيرة منها: كتباب الأضواء والقلب والإبدال، وفريب القرآن. مات سنة ٢١٥ هـ.

⁽٨) وقد ارتضیت مسلحب سیبویه بدلیل (وصحة «مررت برجل وحده» ـ وبه مثل سسیبویه ـ تدل علی أنه حال من الفاعل، وأیضًا فهو مصدر أو نائب المصدر والمصادر فی الفالب إنما تجیء أحوالا من الفاعل) ا هـ أشمونی جـ ١ ص ٢٤٤. وأقول إن المفعول «برجل» وليس له مسوغ.

ما تقدم من اشتراط تسنكير الحسال هو مذهب الجمسهور، وأجساز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة، وقاسوا على نحو: «ادخلوا الأول فالأول».

وأجاز الكوفسيون: أن يأتى على صورة المعرفة، إذا كان فيها مسعنى الشرط وهي مع ذلك نكرة، وأجازوا: «عبدُ اللهِ المُحْسِنَ أقضل منه المسيءَ»(١).

ثم قال:

ومصدرٌ مُنكَّرُ حَالًا يَقَعْ ﴿ بَكْثَرَةٍ كَبَغْتَةٌ زَيَّدٌ طَلَّعْ

من وقوع المصدر موقع الحال قـوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتَينَكَ سَعْيًا ﴾ (٢) ﴿ وَادْعُوهُ خَوْلًا وَطَمَعًا ﴾ (٣) ، وقولهم: ﴿ وَادْعُوهُ خَوْلًا وَطَمَعًا ﴾ (٣) ، وهو كثير .

ومع كثرته فنقل إجماع الفريقين على قصره على السماع، وإن اختلفوا فى التخريج إلا المبرد، فإنه أجاز القياس (فقيل)(٤)، عنه مطلقًا، وقيل: فيما هو نوع الفعل. نحو: «أتَيَّتُهُ سُرْعَةً» وهو المشهور عنه(٥).

واستثنى في التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع(٦):

الأول: قولهم: «أنت الرجلُ عِلْمًا»، فيجوز (أن)(٧) تقول «أنت الرجل أدبًا ونُبُّلا» والمعنى: الكامل في حال علم وأدب ونُبُّل.



 ⁽١) قالمحسن والمسمىء حالان، وصبح مجيشهما بلفظ المعرضة لتأويلها بالشرط، إذ المستقدير:
 عبدالله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء.

⁽٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

⁽٣) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

⁽٤) أ، ب _ وفي جد (ونقل).

⁽٥) وأرجع مذهب الجمهور في القصر على السماع، لأن الحال كالنعث والنعت لا يقع مصدرًا إلا سماعًا والحال كذلك، وقال السيوطي في الهمع ١/ ٢٣٨ (وشذ المبرد فقال: يجوز القياس.).

⁽٦) قال في التسهيل ص ١٠٩ (وفي غيره هلى السماع في نحو «أنت الرجل هلمًا» و «هو وهير شعرًا» و «أما علما فعالم».

⁽٧) ب، جـ وفي أ (أنك).

وفي الارتشاف: ويحتمل عندي أن يكون تمييزًا(١)

الثانى: نحو: «(زيد)(٢) رهير شعر)»(٣) قال في الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزًا. هـ(٤).

الثالث: «أما علما فعالمٌ (م) تقول ذلك: لمن وصف عندك شخصاً بعلم وضيره منكراً عليه وصف بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع (به)(١)، والتقدير: مهما يُذكر إنسانٌ في حال علم فالذي وصفت عالم.

ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء، وصاحبها الضمير المستكن فيه. وهي على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم.

قلو كان ما بعد (الفاء لا يعمل)(٧) (فيما قبله)(٨) نحو: «أما علمًا فهو ذو علم» تمين أن يكون العامل فعل الشرط.

فلو كان المصدر التالى «أما» معرفًا بأل فهو عند سيبويه مفعول له (٩). وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد «أما» مفعول مطلق.

وذهب الكوفيون ـ على ما نقله ابن هشام ـ إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علمًا فالذي (وُصف)(١٠) عالم.

⁽١) أن يكون ثمييزًا محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل، والتقدير أنت الكامل علمًا، أي: علمه.

⁽٢) أ ـ وفي ب، جـ (هو).

⁽٣) فشعراً بمسعنى شاعراً محال، والعامل فيمه زهير لتأويله بمشتق، إذ معناه مجميد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه.

⁽٤) راجم الارتشاف ص ٧٦٤.

⁽٥) أي: من كل تركيب وقع فيه الحال بعد «أما» في مقدام قصد فيه الرد على من وصف شخصًا بوصفين، وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر.

 $⁽r)_{-}1$.

⁽٧) ب، وفي أ، جـ (الفاء ـ وصاحبا الضمير المستكن فيه وهي على هذا مؤكفة ـ لا يعمل).

⁽A) أ، ب _ وى جـ (لا يعمل ما بعده قيما قبله).

⁽٩) راجم الكتاب جدا ص ١٩٣.

⁽۱۰) ب، وفي جد. (وصفت).

قال في شرح التسهيل: وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب.

تنبيهان:

الأول: مذهب سيبويه في المصدر موقع الحال أنه هو الحال.

وذهب الاخفش والمبرد إلى أنه مفعول مطلق وعامله للحذوف هو الحال.

وذهب الكوفيون: إلى أنه مفعول مطلق منصوب (بالفعل)(١) قبله وليس في موضع الحال.

وذهب بعضهم: إلى أنها مصادر على حلف مضاف، فينقدر في التينة ركضًا إتيانه ركضًا.

(وقبيل: هي أحوال على حلف مضاف، أي: أتبته ذا ركض)(٢) وكذا سال ها^(۱۲).

الثاني: في قوله:

ومصدرٌ مُنكر حالا يَقَعُ بكثرة

تنبيه على (أن)(٤) وقوع المصدر المعرفة حالا بقلة وهو ضربان:

علم جنس: كقول العرب: (جاءتِ الخيلُ بَدَادِ، فيؤول بنكرة. أي: متبددة. وذو أداة كفوله:

فأرسلها العِراكُ ولم يلُدُها(٥)

⁽۲) ٻ، ج. (۱) أ، جــ وفي ب (بالعامل).

⁽٣) راجع الأشموني ١/ ٢٤٥، ٢٤٦. (٤) ب.

⁽٥) هذا صدر بيت ثلبيد بن ربيعة العامري يصف حيمارًا وحشيًّا أورد أتنه الماء للشرب. وتمامه: ولم يُشْفَقُ على نَغَص الدُّخَال، وهو من قصيدة من الوافر.

الشرح: «العراك» ـ بكسر العين ـ الدحمام الإبل أو غيرها حين ورود الماء فيذهها من اللهاد _ يطردها (يشفق): يرحم، (نغص) مصيدر نغص الرجل _ بكسر الغين _ إذا لم يتم مواده، وتغص البعمير إذا لم يتم شربه «الدخال» _ بكسر الدال المهملة _ أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حستي يشرب معها، وذلك إذا كان البعسير كريماً أو شديد العطش أو ضعيفًا.

فيؤول على زيادة (أل)

رفيه (وفي)^(۱) نحوه ثلاثة مذاهب:

أحلها: أنه مصلر في موضع الحال، وهو مذهب سيبويه(٢).

والشانى: أنه مسعملول لفسعل مقسدر. أى: تعسيرك السعراك، وهو مسذهب الفارسى.

والثالث: أنه معمول لحال محذوفة. أي: معتركة العراك.

وذهب ابن الطراوة إلى أن العراك نعت مصدر محدوف وليس بحال.

أى: الإرسال العواك.

وأنشده ثعلب «فأوردها العراك» وزعم أن العراك مفعول ثان لأوردها، ونقل عن الكوفيين أن أرسلها مضمن معنى أوردها.

المعنى: يصف لبيد بهذا البيت حسمار الوحش أنه أرسل الأتن إلى الماء مزدحمة ولم
 يشفق علسيها من نغص الدخسال، وهو تكدير الماء بورودها فيسه مزدحمة لمداخلة بعضسها
 بعضاً.

الإحراب: (فأرسلها) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر، والضمير البارد التصل مفعول «العراك» حال «ولم» الواو عاطفة لم حرف نفى وجزم وقلب «يذدها» فعل مضارع مجزوم يلم والفاعل ضمير مستتر فيه وها مفعول، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها «ولم» الواو عاطفة كذلك، لم حرف نفى وجزم وقلب «يشفق» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمها السكون «على» حرف جسر «نفص» مجرور بعلى والجار والمجرور متعلق بيشفق «الدخال» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: في قوله: «العسراك» حيث وقع حالاً مع كبرته معرفة _ والحال لا يكون إلا نكرة- و إنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أي الرسلها معتركة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن حقيل ١/ ٣٥٤، ابن هشام ١/ ٨١ والسندوبي والأصطهناوي وذكره ابن يعيش في شسرح المفصل ٢/ ٦٢، والشاهد رقم ٥٢٤ في خزانة الأدب، وسيبويه جـ ١ ص ١٨٧، والمقتضب ٣/ ٢٢٧.

(۱) ا، ب.

(٢) وأميل إلى ملحب سيبويه. قال الأعلم الشنتمرى في «ارسلهها العراك» (.. وهو مصدر في «ارسلهها العراك» (.. وهو مصدر في موضع الحال والحال لا يكون معرفة، وجاز هذا، لانه مصدر والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة).

ثم انتقل إلى صاحب الحال فقال:

ولم يُنكِّر خالبًا ذُو الحال، وذلك لشبهه بالمبتدأ.

وأشـــار بقوله: (غـــالبًا) إلى أنه (قــد)(١) ينكر في المواضع الآتيــة قليلا^(٢)، حكاه سيبويه، وجعله مقيسًا بغير شرط، وإن كان الاتباع أقوى.

والقياس قول يونس والخليل، خلافًا لمن قال: لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعًا ما لم يتقدم.

وقوله: إن لم يتأخرُ.

يعنى: عن الحال نحو: «هذا قائمًا رجل» مثل به سيبويه(٣).

وأما نحو «فيها قائمًا رجل» فيظهر من كلام سيبويه(٤) أن ذا الحال هو المبتدأ (لا)(٥) الضمير المستكن في الخبر كما ذهب إليه قوم.

قال فى شمرح التسهيل: وقمول سيبويه هو الصحيح؛ لأن الحال خمير فى المعنى (فجعله)(٦) لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما، وهذا يستقيم لو تساويا فى التعريف.

وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا (لا يضمر)(٧) فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر.

(۱) ا، ب.

(۲) وذلك مثل قولهم: اسررت بماء قعدة رجل وقولهم اعليه مائة بيضاً. وأجاز سيبويه
 افيها رجل قائماً وفي الحديث الوعلى وراءه رجال قياماً وذلك قليل. ا هـ أشموني جـ١ ص ٢٤٨.

وقال الشيخ الخفرى جـ ا ص ٢١٦ (وهو مقيس عند سيبويه، لأن الحال إنما دخلت لتقييد العامل، فلا مـ هنى لاشتراط المسـوخ في صاحبـها. وقصـره الخليل ويونس على السماع) ا هـ.

(٣) قال سيبويه جما ص ٣٧٦: (وذلك قولك هذا قائمًا رجل).

 (3) قال سيبويه جد ١ ص ٢٧٦ (...، وفيها قائمًا رجل؛ لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول فيها قائم فتضع العبفة موضع الاسم).

(٥) أ، ب جـ (إلا). (٦) ب، ج ـ وفي أ (لجمله).

(٧) أ ـ وفي ب، ج (ضمير).



وقوله: أو يُخصُّصُ.

يعتى: بإضافة شحو: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامِ سُوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ (١).

أو وصف نحو: ﴿ فِهِهَا يُقْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۞ أَمْرًا مِنْ عِندِنَا ﴾ (٢) خلالًا لمن شرط وصفين، ولو قيل إنّ الحال من الضمير (في الوصف)^(۲) لكان أولى.

وقوله: ألو بَيِنْ، أي: يظهر من بعد نَغْي.

كفوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكُنَّا مِن قَرِيَّةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مُعْلُومٌ ﴿ ﴾ (٤) خلالًا للزمخشري في جعله الجملة صفة (قرية)(٥).

(أو مضاهيه) يعني: مشابهة للنفي، وهو النهي كقوله:

لا يَرْكَنُنْ أَحَدُ إلى الإحْجَامِ يومَ الوَهَى مُتَخَوِّكًا لِمَامِ(١)

(١) من الآية ١٠ من سورة قصلت .. سواه، حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى أيام.

(٢) من الآية ٤ من سورة النخان ـ المراه حال من المره الاول لوصفه بحكيم وهذا هو رأى الناظم وابته وتبعهما للرادى، وقيل إن المراه متصوب بالخص محذوقاً أو مفعول الاجله، أو حال من اكل أو من قاعل الزائنا (أو صفعوله). وهو رأى ابن هشام، ونفى رأى الناظم وابته.

أقول لأنه لا يتوافر شوط مجيء الحال منه مع أنه مضاف إليه.

(۲) به ج..

- (٤) من الآية ٤ من سؤرة الحسير .. ﴿لها كتساب معلوم ﴾ جملة في موضع الحسال من «قرية» وصبح مجيء الحسال من التكرة، لتقدم النفي عليها، ولا يصبح كون الجملة صفة لقرية، خلافاً للزمخشري؛ لأن الولو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضاً وجود «إلا» ماتع من ذلك، إذ لا يصترض بإلا بين الصفة والموصوف. ١ هـ ابن عقسيل _ ١/ ٣٥٩ _ ولا عبرة بمخالفة الزمخشري، لأن الواو من للسوغات كما في التسهيل.
 - (٥) أ، جـ ـ وفي ب (لقرية).
- (٦) البيت: قبالله: قطرى بن القجامة التميسي .. أبو نعامة الحبارجي .. وكان من الشجسعان
 للشاهير قتل سنة تسع وسيعين للهجرة، كتله عسكر الحجاج من جهة عبد الملك بن مروان
 الأموى، وهو من الكامل.

الشرح: «لا يوكن» من وكن إلى السشىء يوكن من باب نصد ينصر، إذا مسال إليه «الإحجام» - بكسو الهمزة - «التأخر والإعراض» «الوغى»: الحرب، «متخوفًا» الخاتف شيئًا بعد شيء.

قلمامه بكسر الحاد: تلوت.

لِنَفْسِكَ العُلْرَ في إِيْعادِهَا الأَمَلا(١)

يا صاح هل حُمَّ عَيْشُ باقِيًّا فَتَرَى

المعنى: لا ينبغى لاحد أن يميل عن الإعراض عن اقستحام الحرب ويركن إلى التولى.
 متخولًا من الموت.

الإعراب: الاا ناهية «يركان» قسعل مفسارع مبنى على الفتح لاتعساله بنون التوكسيد الخفيسة «احد» فاعل مسرفوع بالضمة الظاهسرة «إلى» حرف جر «الإحجام» مسجرود بإلى والجار والمجرود مستعلق بيركن «الوغي» مضاف إليه «متسخوفًا» حال من أحد منصوب بالفتحة «لحمام» جار ومجرود متعلق بمتخوف.

الشاهد: في «متخوفًا» حيث وقع حالاً من النكرة وهي قوله: «أحد، والذي سوغ ذلك وقوع النكرة بعد النهي.

مواضعه: ذكره من شسراح الآلفية ابن النساطم ص ١٣٤، وابن هشام ٢/ ٨٥، وابن عقسيل ١/ ٣١٠ والسسندويل وداود والأصبطهناوي، والمكودي ص ٧٥، والأشسموني ١/ ٢٤٧ ـ وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٢٤٠.

(١) البيت: قال العينى: قائلة رجل من طبئ لم يعلم اسمه ـ ويحثت قلم أهـ شر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: أصله يا صاحبي، مسرخم بحدف آخره، وهو الباء، واكتسفى بالكثرة للدلالة على باء التكلم «حمة فعل مسافس مبنى للمجهول ـ بضم الحساء وتشديد الميم ما أى: قدر، «باقياء أصل الباقى: الذى لا يفنى ولا يزول «العذرة بضم فسكون ـ وهو كسل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب والملوم «الأملاء ترقب الشيء وانتظاره.

المعنى: يستفهم استفهامًا إِنْكَارِيًا عما إِذَا كَانَ قَدَّ قَـضَى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدرم له الدنيا أو يعيش قبها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر فيكون ذلك عذرا لمخاطبه في

أن يتكالب على حطام الدُّنيا الفاني.

الإحراب: قياه حرف نداء فصاحه منادى مرخم فعله حرف استفهام قحمه فعل ماض مبنى للمجهول قعيش نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة قباقيا عال من عيش منصوب بالفتحة فقرى» فعل مضارع وقاعله ضمير مستتر فيه فتفسكه جار ومجرور متعلق بترى وهو المفعول الثانى قدم على الأول فالعلم، مفعول أول لترى منصوب بالفتحة فقى عرف جر قابعادها مجرور بفي والجار والمجرور متعلق بالعذر وها مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله (الأملا) مفعول للمصدر.

الشاهد: في دباقيًا» حيث وقع حالاً من نكرة، وهي قوله دعيش، واللبي سوغ مجيء الحال منها وتوعها بعد الاستفهام.

مُواخَسَعُه: ذَكَرُهُ مَنْ شَـراحُ الْآلَفَيةَ: ابن الناظم ص ١٣٤، وابن صقيل ١/ ٣٥٥٩، وابن هشام ٢/ ٨٧، وداود ـ السنلوبي، والمكودي ص ٧٥، والاصطهنساوي، والاشموني ١/ ٢٤٧، والسيوطي ص ٦٦ وأيضًا ذكره في همع الهوامع ١/ ٢٤٠ ومثل النهى بقوله: كلا يبغ امرؤ على امرىء مُسْتَسهِلاً.

فهذه سنة مسوغات على التفصيل.

وراد في التسهيل ثلاثة(١):

أحدها: أن تكون الحال جسملة (مقرونة)(٢) بالواو نحو ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرُّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾(٣) لأن الواو رفعت تُوهم النعتية.

والثاني: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نعو (هذا خاتم حديدا).

والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال نحسو: «هؤلاء ناسٌ وعبدُ اللهِ مُنطلقينَ﴾ وقد جعل مبيويه لهذه المسألة بابًا(٤).

ثم قال:

وسَبِّقُ حَالِ مَا بِمُعْرِفِ جُرٌّ قَدْ ﴿ أَبُوا وَلَا امْنُعُهُ فَقَدُ وَرَدُ

صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور.

(فتقسديمها) (ه) على المرفوع والمنصسوب جائز هند البصريين ما لم (يمنعه مانع)(٦) كالحصر، ومنع الكوفيون: تقديمها على المرفوع الظاهر.

فقيل: عنهم مطلقًا، وقيل: إن تقدمت على رافعه.

ومنعوا تقديمها على المتصوب الظاهر أيضًا، فقيل: مطلقًا. وقيل: إن لم تكن فعلا.

وأسا المجرور: فسإن كان بإضافة لم يجنز تقديم الحال عليه (عند أكثـر النحويين)(٧).

⁽۱) قال في التسهيل ص ۱۰۹ (... أو تسكن جملة مقرونة بالواو. أو يكن الوصف به على خلاف الأصل أو يشاركه فيه معرفة).

 ⁽۲) ب، ج، (۳) من الآية ۲۵۹ من سورة البقرة.

⁽٤) قال سيبويه جدا ص ٢٥٨ (هـذا باب ما غلبت فيه المعرفة الـنكرة . . . وتقول هؤلاء ناس وعبد الله متطلقين إذا علطتهم).

⁽٥) أن جرر وفي ب (فتُلَدمها). (٦) أن جروفي ب (يمتع من ذلك ماتع).

⁽٧) أ، جـ ـ وفي ب، جـ (بإجماع).

قال في شرح التسهيل: (فإن كانت الإضافة غير محضة جاز كقولك: «هذا شاربُ السويق ملتوتًا الآن أو خداً»(١) وإن كان مجروراً بحرف لم يجز تقديم الحال عليه عند أكثر النحويين)(١).

وقال المصنف: الصحيح الجواز لثبوته سماعً^(۱۲)، ولضعف دليل المنع إلا أن تقديمه ضعيف مع جوازه.

وفصل الكوفيون، فقالوا: إن كان المجرور ضميراً نحو (مررتُ ضاحكة بها)»(٤) أو كانت الحال فعلا نحو: «مررتُ تضحكُ بهند» جاز، وإلا امتنع»(٥).

واستدل المصنف بـ قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسُلْنَاكَ إِلاَّ كَافَةً لِلنَّاسِ ﴾ ﴿ (١) وبابيات ظاهرة فيما ادحاه (٧).

وَإِن قَلْت: أَطَلَق (المصنف)(A) في قوله: (بحرف).

وينبغى أن يقيد بغير الزائد لأنه موضع الحلاف.

قلت: العسلر له. إن الزائد لا يقسد به؛ فلذلك أهمل التنبيب صليبه لوضوحه(٩).

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير في قوله: ﴿أَبُوالُهُ؟

⁽١) «ملتوتًا» حال من السويق، فشارب، اسم فاعل عامل في الحال النصب. هذا: ويشترط أن يكون المضاف عا يعمل عمل الفعل، كالمصدر، واسم الفاعل ونحوهما.

⁽۲) ٻ، جہ،

⁽٣) من ذلك قوله تعالى: ﴿﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ وأبيات منها رقم (٧).

⁽٤) أ المررت ضاحكة بك، ب المررث ضاحكا بك، جـ المررث بهند ضاحك بك.

⁽a) راجع الأشموني ١/ ٢٤٠.

⁽٦) من آلاية ٢٨ من سورة سبأ.

⁽٧) منها:

لَّيْنُ كَانَ يَرِدُ المَاء هيمانَ صاديًا إلَى حبيبًا إنَّهَا لَحبيبُ عَبِيبًا إنَّهَا لَحبيبُ فَ الْمَاء. فَ وهو الباء.

رمنها: فإنْ تَكُ أَذُوادٌ أَصِبْنَ ونسوةٌ فلن يَلْمَبُوا فَرْهَا بِنَتْلِ حِبَالِ هَذِ غاه حال من فَقتلِ ٩.

 ⁽٨) جو. (٩) مثال الزائد فما جاء راكبًا من رجل٠.

قلت: ظاهره أنه هائد على جميع النحويين ولا يصح حمله على ذلك؛ لأن منهم من أجاز، وقد نقل الجواز عن الفارسي وابن كيسان، وابن بَرْهَان^(١) على أن (ابن)^(٢) الأنباري (ذكر)^(٣) الإجماع على المنع فتعين صرف الضمير إلى الأكثر.

فإن قلت: قوله الولا أمَنْعُهُ يوهم انفراده بجوازه.

قلت: لا يلزم من قوله: «امنعه» انفراده.

والمراد (و)(^{4) لا} أمنغه. ونساقا لمن أجاز لائه قسد نقل الخلاف في غسير هذا المرضيع.

فإن قسلت: قوله: (فسقد وَرَدُ) دصوى لم يقم عليها دليل، إذ لم يرد نص بذلك لأن الآية التي استدل بها، والأبيات محتملة للتأويل^(٥).

قلت: ظاهرها يدل على دصواه، والاحتمال في بعضها بعيد جدا، ولا عدول عن الظاهر منع مساجدة القياس، فليس هذا منوضع الكلام على الآية ولا على الآيات (٢).

فسقى ديارك غير منسدها صوب الغمام وديمة تهمى

أو منصوبًا، كالوله: . . وصلت ولم أصوم مسبين أسوتي.

او مجروراً بحموف والدنجو: هما جاء صاقلا من أحد، فوكفي معيناً بزيد، أو أصلي نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلُنَاكُ إِلَّا كَافَةَ لَلْنَاسَ﴾.

⁽۱) هو عبد الواحسد بين على بن عمس بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان ـ بفتح الباء ـ أبو المقاسم الأسستن الشوى صاحب العربية واللغة والتاريخ وآيام العرب، قوا على عبد السلام البصري، وكان أول أمره منجماً، فصار نحويًّا، وكان في أخلاقه شراسة على من يقرأ عليه، ولما عاد الوقير عميد اللين إلى بغداد استحضره فاعجبه كلامه فعرض عليه مالا فلم يقبله، طاعظه مصحفاً بخط ابن البواب وعكارة حملت إليه من الروم فاخذهما. مات في جمادي الأخرة سئة ست وخمسين وأربعمائة.

 ⁽۲) ب، جه. ۱ (۳) ا، جد ولی ب (نقل)

⁽٤) ب، ج.

 ⁽٥) قال الاشموني ١/ ٢٤٩: (والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحمل الآية على أن
 «كافة» حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث) ١ هـ.

⁽٦) أخلص من هذه الحلافات بإجسمال أصجبنى فى كتاب الهسمع للسيوطى جد ١ ص ٢٤١، نصه (الأصل فى الحال التأخير عن صاحبها كالخبر، ويجوز تقديمها عليسه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعًا، كانوله:

ثم قال:

ولا تُجزُ حالاً من المضاف لَهُ إِلاَّ إِذَا اقتضَى المُضَافُ عَمَلَهُ اللهُ عَمَلَهُ اللهُ أَصْبِفَا أو مثلَ جُسِرْتُه فلا تَحيسفا

حاصل هذين البيتين أنه لايجوز الحال من المضاف إليه إلا في ثلاثة مواضع: الأول: إذا كان المضاف عاملا في الحال، نحو ﴿ إِلَى اللّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾(١) فهذا جائز قال في شرح الكافية: بلا خلاف(٢) هـ.

والثاني: أن يكون المضاف جزء المضاف إليه نحو: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمٍ مِّنْ غِلِّ إِخْوَانًا ﴾ (٣) (فإن إخوانًا جال من الضمير المخفوض بالإضافة)(٤).

الثانث: أن يكون مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه (به)(ه) نحر: ﴿ فَاتَّبِعُوا مِلْةَ إِبْرَاهِيمَ حَبِيفًا ﴾(٢).

فلو لم يكن أحد هذه الثلاثة لم يجز، قال في شـرح التسهيل: بلا خلاف،

= هذا هو الأصح في الجميع.

أما المجرور بالإضافة فسلا يجوز تقديم الحال عليه اكمرفت قيام هند مسرعة فلا يقدم مسرعة على يقدم مسرعة على على مسرعة على هند لثلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا على قيام الذي هو المضاف لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلمة من الموصول، فلا يقدم عليه شيء من معمولاته.

وسواء كانت الإضافة محقبة كالمثال أم ضير محضة نحو: هذا شبارب السويق ملتوتًا الآن أو غدا».

كما قال ابن هشام في الجامع (إنه الأصح».

(١) من الآية ٤٨ من سورة المائدة ـ «جميعًا» حال من «كم» و «مرجع» مصدر ميمي بمعنى الرجوع عامل في الحال التصب.

(٢) قال في شرح الكافية ورقبة ٢٨: (إذا كان المضاف عاسلا فيها الاعتكافي مسائمًا بلا خلاف).

(٣) من الآية ٤٧ من سورة الحجر. (٤) ب. (٥) أ، ج.

(٦) من الآية ٩٥ من سورة آل عصران ـ (حنيقًا» حال من (إبراهيم، و (الملة، كالبعض منه؛
 ولذا يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيقال: اتبع إبراهيم.

نحو: الضربتُ غلام هند جالسةً، وحكى غيره عن (بعض)(١) البصريين إجازته(٢).

ونورع المصنف: في إجازة الحال من المضاف إليه، إذا كان المضاف جزأه أو كجزئه لأن ما استثل به لا حجة فيه، لاحتمال كون «إخوانًا» منصوبًا على المدح وحنيقًا، حال من ملة، وذكر على معنى الدين (٢٠).

فإن قلت: عُلامً يعود الضمير في قوله: (عمله)؟

قلت: على الحال، أي إلا إذا اقتضى المضاف نصب الحال.

ثم قال:

والحال إنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرِّفًا أو صفة البسهت المُصرَّفًا فِي المُصرَّفًا فَي المُصرَّفًا فَي المُصرَّفًا فَي المُحرِّف فَا راحلُّ، ومُخْلِصًا زيدُّ دَعَا

يجوز تقديم الحال على عاملها، إذا كان فعلا متصرف نحو: "مخلصًا زيد دمًا الله علامًا للجرمي في منع تقديمها عليه (٥) وللأخفش في نحو: الراكبًا زيد جاء البعدها عن العامل وهو كمثال المصنف، ولبعضهم في منع تقديم المؤكدة.

ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو: والشمسُ طالعةُ جاء ده.

ونص ابن الصبغ ا^(۱) على أنه لا يمتنع عند الجمهور.

⁽۱) ب، جـ

 ⁽۲) هو الفارسي، ونظله هن أبي السعادات ابن الشجرى في أماليه.

⁽٣) هو من كلام أبى حيان (.... قال وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرر أن العامل في الحال هو العنامل في صاحبها، وعامل المضاف إليه اللام أو الإضافة، وكالاهما لا يصلح أن يعمل في الحال) ا هـ. السيوطي في المهم جدا ص ٢٤٠.

يصلح أن يعمل في ألحال) اهد. السيوطي في الهمع جدا ص ٢٤٠. (٤) قياسًا على المفعول به والظرف، والفرق بيته وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه، فتقدمت كما تقدم سائر الفضلات. وقد ورد به السماع، قال تعالى: ﴿خاشعة أبصارهم يخرجون . .﴾ اهد السيوطي في الهمع جدا ص٢٤٢.

وارتضيت علما المذهب لقوة دليله. قال السيوطي: (وهو الاصح وهليهما الجمهور).

⁽٥) تشبيها بالتمييز.

⁽٦) هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البياني القرطسي أبو محمد مولى الوليد بن حبّد الملك بن مسروان، ولد يوم الإثنين لعشرين محلت من ذي الحجة سنة ٣٤٧ مبع وأربعين ومائين.

أو صفة تشبه الفعل المتصرف، بقبول علامات الفرعية كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو: «مسرعًا ذا راحلٌ.

ونص سيبويه على جواز تقديمها على الفعل واسم الفاعل ونحوه. واحترز بقوله: (صُرِّفًا) من غير المتصرف نحو: «ما أحسن هندًا متجردة».

فلا يجوز تقديمها عليه (لضعفه)(1).

وبقوله: (أشبَهَتِ المصرَّفَا) من أفعل التفضيل، فإنه لا يقبل علامات الفرعية مطلقًا.

فجعل موافقًا (للجوامد من)(۲) منع تقديم الحال عليه. ما لم يتوسط بين حالين كما سيذكر.

تنبيه: جواز تقديم الحال على العامل المتصرف مشروط بعدم المانع، كوقوعه صلة «أل» أو حرف مصدري.

ثم قال:

وهامِلٌ ضُمُّنَ مَعْنَى الفعلِ لاَ حُرونَهُ، مُؤَخَّرًا لن يَعْمَلاَ كَتلكَ لِيتَ وكأنْ

لا يجور تقديم الحال على عاملها إذا كان جامدًا ضمن معنى المشتق، وذلك أنواع:

الأول: الإشارة نحو: «تلك».

والثاني: حرف التمني، نحو: «ليت».

والثالث: حرف التشبيه نحو: ﴿كَأَنَّهُۥ

والرابع: حرف الترجى، وهو: ﴿لَعُلُّۥ

والخامس: حرف التنبيه نحو: «ها».

ومن تصانیفه: کتاب أحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ، وغرائب مالك وغیر ذلك.
 مات لیلة السبت لأربع عشرة خلت من جمادی الأولی سنة ۳٤٠ أربعین وثلاثماتة.
 (۱) ب، جـــ وفی أ (لضعفها).

والسادس: «أما» في تحو: «أما علمًا فعالمٌ».

السابع: الاستفهام المتصود به التعظيم نحو:

. يا جارتًا ما أنت جارةً (١)

وأجاز الفارسي فيه الحال والتمييز.

الثامن: الجنس المقصود به الكمال نحو: ((هو)(٢) الرجل علمًا؛

التاسع: (المشيه)(١٢) نجو: «هو رهير شعراً»

ونص المصنف على أن جمنيع هذه تعمل في الحال خلافًا للسهيلي في اسم الإشارة (٤) وله، ولابن أبي العافسية (٥) في حرف التنبيه (١)، ولبعضسهم في الكان، ورفاقًا للزمخشري وابن عصفور في ليت والعلَّة.

(١) نصف بيت للأعيش إبي بعير ميمون بن قيس.

وصلوه: بانَّتْ لتَحْزُّنَّا حَمَّارَهُ. وقيل هر العجز كما في ديوانه.

الشرع: فبانته فارقت فلتحزننا تقول حزنه بحرنه بمثل نصره بنصره إذا أورثه الحزن، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّى لَيْحَزَنْنَى أَنْ تَلْعَبُوا بِهُ فَصَفَارَةَ اسم اصرأة فجارتا مضاف لياء المتكلم المنظبة النّاكيا فلامًا قماه للاستفهام التعظيمي مبتدأ فوانت خبره.

الإعراب: فيه حرف نقاء فجارته منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلة الغا وجاره مضاف ويه مضاف إليه قماء اسم استفهام مبتدا قانت ضمير منفصل خبر المبتدأ فجماره تمييز نسبة غير محول منصوب بالفسحة الظاهرة وسكنه للوقف وقيل: حال من أنت معضوب بالفعمة الظاهرة.

الشاهد: في «جاره» يجور أن تكون حالاً في موضع نصب، والعامل فيها معنى الكلام أي كومت جاره.

مواضعه: فكره من شراح الألفيسة ابن عقيل ١/ ٣٧٦، وابن هشام في للغني ٢/ ١٩ وأيضًا ذكره في شفور الفعب ص ٢٢٩ والشاهد رقم ٢١٨ من خزانة الأدب، والسيوطي في شرحه للألفية ص ٧٠ والاشموني ٢/ ٢٥٢ وابن الناظم ص ٣٨.

(۲) أ. جــوني ب (هذا).
 (۲) أ. جـوني ب (المشبه به).

- (٤) لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها. والعامل في «هذا زيد قائمًا» انظر مقدرة دل عليها الإشارة ا هـ همم ١/ ٢٤٤.
- (٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي المافية، قال ابن الزبير: كان شيخًا فقيهًا أدبيًا علومًا بالعربية واللغة ذاكرًا لها، كاتبًا مجيدًا شاهرًا، وقرأ بمرسية، وانتقل إلى غرناطة وسكن بها وبمائقة وأخذ عنه أهلها. ولد سنة ست وخمسمائة ومات بغرناطة سنة ٥٨٣ ثلاث وثمانين وخمسمائة.
 - (٦) لأن دها؛ حرف، ومعني الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال ا هـ همم ١/ ٣٤٤.

وصحح بعضهم (۱) أن اليت، و العل، وياقى الحروف لا تعمل إلا اكان، وكاف التشبيه (۲).

وتقدم بيان العامل في الحسال بعد «أما» ونسبة العمل إلى «أمسا» مجاز. وقد أندرج تحت قوله:

وعاملٌ ضُمَّن معنَى الفعلِ لا حروفهُ . . .

نوع هاشر: وهو الظرف وشبهه، إذا ضمنا الاستقرار. فإنهمما يعملان في الحال نحو: قريد في الدار قائمًا».

وللحال في هذا ثلاثة أحوال:

تأخر، ولا إشكال في جوازه.

وتقدم على الجملة نحو: «قائمًا زيد في الدار» (وهو)(٣) لا يجوز⁽¹⁾ قال في شرح الكافية: بإجماع تبعًا لابن طاهر.

وأجاز الأخفش في قبولهم: «فداءً لَكَ أبي وأمِّي» أن يكون فداء حالا، والعامل (فيه)(ه) لَكَ.

وأجاز ابن برهان (التقديم)(٢) إن كانت الحال ظرفًا، قال في قبوله تعالى ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ (٧) «هنالك» ظرف في مبوضع الحال «والولاية» مبتداً والحبر «لله» وهو عامل في «هنالك» (٨).

وتوسط وله صورتان:

⁽١) هو أبو حيان.

⁽٢) أرجح مذهب المصنف فالعامل المعنوى في قوة اللفظى ما لم يحدث تغيير في الجملة.

⁽٣) أ، جــ رفي ب (وهذا).

⁽٤) وإليه أميل، قال في الهمم: (وهو الأصح) ١/ ٢٤٢.

⁽ه) ان جـ.

⁽٦) ب، ١، جه (التقدم).

⁽٧) من الآية ٤٤ من سورة الكهف.

⁽٨) راجع الأشموني ١/ ٢٦٢.

إحداهما: أن تكون بين الحبر المقدم والمستدأ المؤخر نحو: «في الدار قسائمًا زيد» ولا خلاف في جوازها

> والأخرى: بالعكس وهى المشار إليها بقوله: نحوُّ سعيدٌ مُسْتَقَرَّا في هَجَرْ

> > وفيها مثاهب:

المنع مطلقاً، وبه قال جمهور البصريين.

والجواز مطلقًا، وإليه ذهب الفراء والاخفش في أحد قوليه.

والجوال بقوة إن (كانت)(١) الحال ظرفًا أو حرف جر، ويضعف إن كانت غيرهما وهو مذهب في التسهيل^(٢).

والجواز إن كانت من منضمر نحو: «أنت قنائمًا في الدار» وهو منذهب الكوفيين. فهذه أربعة مذاهب.

وقوله الملوم ظاهره (مما)^(۱۲) لا يقاس عليه. وصرح الشارح بذلك^(٤) فقال: و(ما)^(ه) جاه منه مسموحًا حفظ (ولا يقاس)^(۱) عليه هـ. وهو خلاف ما ذهب إليه في التسهيل.

واستدل المجيز بقراءة من قرأ «والسمواتُ مطرياتِ بيمينه، (٧).

⁽١) أ، ج. رفي ب (كان).

 ⁽٢) قال في التسهيل ص ١١١ (... جاز على الأصح توسط الحال بقبوة إن كانت ظرفًا أو حرف جره ويضعف إن كانت فير ذلك).

⁽۲) أو جد.

 ⁽٤) قال الشارح من ١٣٨ (وما جاء منه مسموعًا يحفظ ولا يقاس عليه. ومن شواهد، قول الشاعر:

رهط ابن كوز محتبى أدراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار) (٥) أ، جدر وفي ب (من). (٦) ب. وفي أ، جد (ولم يقس).

 ⁽٧) من الآية ١٧ من مسورة الزمر فينصب فعطويات وصاحب هذه القراءة هو الحسن،
 الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البصرى فعطويات حال متوسطة بين عاملها الظرفى
 الواقع خبراً وهو فييميته وبين مبتدته وهو فالسموات وصاحب الحال الضمير في الخبر.

(وقول)(۱) ابن عباس^(۲): نزلت عليه الآية ورسول أله ﷺ متواريًا بمكة. وبأبيات منها قول النابغة^(۳):

رهطُ ابن كُورِ مُحْقِبى أَدْرَاعِهِمْ فيهمْ ورهطُ ربيعةَ بن حُذَار⁽¹⁾ وتأريل المانع⁽⁰⁾ وليس هذا موضع بسطه. ثم قال:

(١) أ، جــ رقى ب ابقول).

(٢) هو عبد الله بن عباس بن صبد المطلب بن هاشم بحر التنفسيسر وحبر الأسة، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين عرض القسرآن على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقيل، إنه قرأ على علي بن أبي طالب، وتوقى بالطائف، وقد كف بصره سنة ثمان وسنتين وصلى عليه محمد بن الحنفية.

(٣) راجع الأشموني ١/ ٢٥٢.

(٤) البيت للنابغة الذبياني. من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرعة بن عمرو.

الشرح: «رهط» الرجل قومه، والرهط ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة. قال تعالى: ﴿وكان في المدينة تسعة رهط﴾، ابن كوز فيضم الكاف ـ هو يزيد بن حليفة بن كوز، وقال الجوهري: اسم رجل من بني ضبة «محقبي» من أحقب زاده خلفه على راحلته، إذا جعله وراه حقيبة.

الإحراب: ارهطه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة اابن مضاف إليه و (كوز) مضاف إليه و محصيه المحصيم المحصيم المستكن في الجار والمجسرور الواقع خبراً وهو قوله: «فيهم» الآتي منصوب بالباء نيابة عن الفتحة لأنه جمع منذكر سالم وهو مضاف و «أدراههم» مضاف إليه وضمير المنيبة مضاف إليه افيهم جار ومجرور متعلق بمحلوف خبر المبتدأ وهو مضاف ودربيعة سضاف إليه ورهطه الواو حرف عطف رهط معطوف على المبتدأ وهو مضاف والربيعة سضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ابن نعت لربيعة مجرور بالكسرة وهو مضاف واحداره مضاف إليه .

الشاهد: في المحقبي أدراعهم، حيث وقع حالاً من الضمير للجرور وهو قوله: الهيهم، وهذا شاذ لا يقاس عليه. وقد قال بعضهم إن محقبي أدراعهم نصب على المدح فحينتذ لا شاهد فيه ولا حكم بالشذوذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٣٨، السندوبي والأشموني ٣٧.

(٥) وقد ارتضيت مـذهب جمهور النحوييين، وذلك لضعف العامل، وما ورد فهـو متأول. فالآية تخسر على ما يأتى: (أن السموات عطف على الفسمير المستر في قبضـته لأنها بمعنى مقـبوضة. ومطويات حـال من السموات، وبيـمينه ظرف متـعلق بمطويات والفصل المشروط للمطف على الفسير المستر موجود هنا بقوله: يوم القيامة) ا هـ صبان جـ ٢ ص

والآية قال الله تعالى: ﴿ورَمَا قَدَرُوا الله حَقَ قَدَرُهُ وَالْأَرْضُ جَمِيْكًا قَبْضَتُهُ يُومُ القَّيَامَةُ والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾.

زيدٌ مفسرة السَّفَسعُ مِنْ عمرو مُعانًا مُستجازٌ لن يَهِنُ

لا كان الأقمل التنفضيل مزية على الجنامد بتضمن حروف الفنعل رجع عليه فاغتفر (توسطه)(۱) بين حالين نحنو الزيد مفردا أنفع من عمسرو مُعاناه(۲) فمفردا حال من الفسمير المستكن في «اتفع» واسعاناه حال من الفسمير المستكن في «اتفع» واسعاناه حال من الفساره وهو سيبويه والمازني وطائفة(۲).

ثم قال:

والحالُ قد يَجِيءُ ذَا تَمَلُّهِ لِمُفْرَدٍ ـ فَاعْلَمْ ـ وَغَيْرٍ مُفْرَدٍ

فهاتان صورتان:

مثال الأولى: «جاه زيد راكبًا مسرحًا»، فهما حالان من «زيد» خلافًا لابن عصفور في منعه تعدد الحال في هذا النحو ما لم يكن العامل أفعل التفضيل.

ونقل المنع عن الفارسي وجماعة «فمسرعاً» في المثال عندهم نعت لراكب أو حال من الضمير في أراكب،

ومثال ابن مالك: سعيد مستقرًا في هجر. المستقرًّا حال مؤكدة.

والتقدير قريد إذا كان مسعلًا قالبًا أحسن منه إذا كان قساعدًا، وزيد إذا كان مسفرهًا أنفع من عمرو إذا كان مسعلًا ففيه تكلف إضمسار سنة أشياء: إذا وكان واسمسها أولا، وثانيًا يلزم عليه إحمال أفعل النصب في إذا مع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه. أهد ابن عقيل والخضري ١/ ٢١٩. وقد ارتضيت مذهب سيبويه؛ لأن السيرافي رجع عن رأيه وقال: هما حالان (والذي في التبصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تسامة والمنصوبان حالان من قاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة) اهد الخضري جد ١ ص٢١٨٠.

⁼ والبيت ضرورة.

⁽١) ب، جــ وفي أ (بتوسط).

 ⁽٢) كان القياس وجوب تأخير الحالين على أفعل لكنهم اغتفروا تقدم الحال الفاضلة فرقًا بين
 المفضل والمقضل عليه، إذ لو أخرا لحصل اللبس.

⁽٣) ورَحم السيرافي أن المتصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان منضمرة مع إذ في المني وإذا في الاستقبال.

والثانية: قد يكون بجمع نحو: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُّ الشُّمْسُ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ﴾ (١) وقد تكون بتفريق، وله طريقان:

إحداهما: أن تولى كل حال صاحبه نحو القيتُ مُصَعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا (ولا إشكال فيها)(٢).

(والأخرى: أن تؤخرهما نحو: ﴿لَقَيتَ زَيْدًا مُصْعِلًا مُنْحُدُرا﴾)(٢) (٤).

فإن لم تكن قبرينة تعين جمعل الأولى للثاني (والشانية)(٥) للأول، لتتصل إحداهما (بصاحبه)(٦) خلافًا نن عكس.

وإن وجدت قرينة همل بها، نحو: خَرَجَتُ بها أمْشِي تُجُرُّ وراءنَا(٧)

(١) من الآية ٢٣ من سورة إيراهيم ـ دائبين: يدأبان في سيرهما وإنارتهما وإصلاح سا يصلحانه من المكونات ـ والأصل: دائبة ودائباً.

(٢) أ، جـ ٥.

(٣) فمصعلًا، حال من فزيدة، فمتحدرًا، حال من التاء.

(٤) أ، جـ ـ وفي ب (الثانية ألا يولى كل حال صاحبه).

(٥) أ، جـ ـ وفي ب (والثاني).

(٦) پ.

(٧) هذا صدر بيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى من معلقته المشهورة من الطويل.
 وعجزه: على أثريناً ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَّحِلٍ.

الشرح: الرطّ: بكسر الميمّ وسكُّون الراء _ كسناء من خز أو صدوف، «المرحل» بالهاء المهملة _ الذي فيه علم: أي: خطوط.

المعنى: أخرجت محبوبتى من خدوها فى حال كـونى ماشيًا وهى تجر على أثرى قدمى وقدميها ـ ذيل مرط: لتخفى الآثر عن الغافلة قصدًا للستر.

الإعراب: «خرجت» فعل وفاعل (بها» متعلق بخرج «أمشى» فعل مضارع مسرفوع بالضمة المقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة في محل نصب حال من تاء المتكلم في خسرجت «تجر» فعل مضارع مرضوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي والجملة في محل نصب حال من ضمير الغائبة في بها «على» حرف جر «اثرينا» مجسرور بعلى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ونا مضاف إليه «ذيل» منعول به لتجسر منصوب بالفتحة الظاهرة «مرط» مضاف إليه «مرحل» نعت لم مجرور بالكسرة الظاهرة.

ثم قال: وحاملُ الحال بها قد أكَّداً

الحال نوعان

مُبيَّنة ومؤكدة خلاقًا للفراء والمبرد والسهيلي في إنكار المؤكدة(١).

ثم المؤكدة ضربان:

مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة.

المؤكلة لعاملها: قد تواققه معنى لا لفيظًا، وهو الغالب نحو: ﴿ولا تَعْتُواُ في الأرض مُفْسدين﴾(٢).

وقد توافقه معيني ولفظا، وهو قليل، كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسُلْنَاكَ لِلنَّاسِ وَسُولاً ﴾ (٣) والمؤكدة لمضمون جسملة: شرطها أن تدل على معنى لازم أو شبيه باللازم في تقدم العلم به بعد جملة جزءاها معرفتان جامدان جموداً محضاً نحو قوله:

أَنَّا ابنُ عَارَةَ معروفًا بها نُسَبِي (٤)

الشاهد: في المستوى التجره فيسملة أمشى في محل نصب حال من تاء المتكلم في المستوى المستوى المستوى المستوى المالين المستوى الم

مواضعه: ذكره ابن هشام في شرحه للألفية ٢/ ٩٨ والسيوطي في همم الهوامع المرامع . ٢٤٤/

- (۱) وقالوا: (لا تكون مؤكدة بل هي مبيئة أبدًا لأن الكلام لا يخلو صد ذكرها من فائدة) اهـ
 ۱/ ۲۱۹.
 - (٢) من الآية ٣٦ من صورة العنكبوت. (٣) من الآية ٧٩ من سورة النساء.
- (٤) صدر بيت: قاتله: سالم بن دارة السربوهي، وهو من قصيدة يهسجو بها فزارة ـ من البسيط. وحجزه: وهل بدارة يا للناس من عار.

وذكر البيت في نسخة ب.

الشرح: «دارعه بالدال والراء المهملتين ـ اسم أم الشاعبر، وقال أبو رياش: هو لقب جده واسمه يربوع.

المعتى: أنا ابن هذه المرأة ونسبى معروف بها وليس فسيها من المعرة ما يوجب القدح في النسب أو الطعن في الشرف.

الإعراب: «أثاء مستدأ ضمير منفصل «ابن» خبر «دارة» منضاف إليه «معروفًا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبي» نائب فاعل لمعروف=

فإن قلت: أطلق في قوله: (وإن تُـوكَد جُمْلَةً) ولم يشترط تعـريف جزءيها ولا جمودها. قلت: أما اشتراط التعريف فقد يـفهم من تسميتها مؤكدة؛ لأنها إنما تؤكد شيئًا قد عرف.

وأما اشتراط الجمود فمن قوله: (وإن تُؤكَّد جُمُلةً).

لأنه إذا كان أحد الجزءين مشتقًا أو في حكمه كنان عاملا فيهنا، وكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون جملة.

ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم: «زيد أبوك عطوفًا» و «هو الحَقُّ بيّنًا» من قبل المؤكدة لعاملها، (وهي)(١) موافقة معنى لا لفظًا.

قال: لأن «الأب والحق» صالحان للعمل.

وقوله: فَمُضْمِرُ عَامِلُها.

يعنى بعد الجـملة وتقديره «أحقه وأهـرفه» إن كان المخبر عنـه غير «أنا» وإن كان أنا فالتقدير «أحق أو أعرف أو اعرفني».

وكون عاملها مقدرًا هو الصحيح(٢) وهو مذهب سيبريه خلاقًا للزجاج في جعله عاملها هو الخبر مؤولًا بمسمى.

وخلاقًا لابن خروف في جعله عاملها هو المبتدأ مضمنًا تنبيهًا.

فإن قلت: (هل)^(۱۲) إضمار هاملها واجب أو جائز)^(٤)؟

- لأنه اسم مفعمول فرهل استفهام إنكارى فبدارة جمار ومجرور متعلق بمحملوف مقدم فمن والثدة فعارى مستلماً مؤخر مسرفوع بضمة مسقدرة منع من ظهورها حركمة حرف الجو الزائد فيا للناس» يا للنداء واللام للاستفائة وهذا اعتراض بين للبندأ والحبر.

الشاهد: في قمعروفًا والتقلير: أحق مضمون الجملة التي قبلها ـ والتقلير: أحق معروفًا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٤٠ وابن عشيل ١/ ٣٦٩، والسندويي، وداود، والأشموني ١/ ٢٥٢، وسيبويه جدا ص ٢٥٧، والسيوطي ص ٢٥٨. (١) أ. وفي ب، جد (هو).

(۲) وقد ارتضيته لما في المذهبين الآخرين من تكلف. قال السيوطي في الهمع جـ١ ص ٢٤٥
 (ولظهور تكلف القولين كان الراجع الأول).

(٣) ب. (٤) أ، ج وفي ب (هذا العامل في هذه الحال جائز أم واجب).

VIV

قلت: بل واجب، ويؤخذ ذلك من جزمه بالإضمار.

وقوله: ولفظّها يُؤخّرُ يعنى: أنه لا يجوز تقديمها على الجملة، ولا على أحد جزءيها لشبهها بالتوكيد، ولانهم تجوزوا حذف صاملها، فلا يضم إليه تجوز آخر بالتقديم.

فإن قلت: قد تقدم أن الحال نوحان: مبيئة ومؤكدة.

وقد ذكر النحبويون أنواهًا أخر، وهو المستنصحبة نحبو: «هذا زيد راكبًا»، والمحكينة نحبو: «مررت برجل منعهُ صائدًا به غَدًا»(۱) والمؤهلئة تحو: ﴿ لَسَانًا عَرَبَيًا ﴾(۲).

قلت: لا تستخرج هذه عن النوعين السابقين.

ولما كان أصل الحال الإفراد نبه على أنها قد تكون جملة بقوله:

وموضع الحال تنجىء جملة

ولوقوع الجملة مواقع الحال شرطان:

أحلهما: أن تكون خبرية. فيإن وقعت طلبية قدر القول كما في النعت كقول أبي الدرداه (٢٠): هوجدت النَّاسَ أخبرُ تَقلهُ (٤) أي: (مقولا)(٥) فيهم اخبر تقله، وفي البسيط جوز الفواء وقوع الأمر ونحوه حالا.

 ⁽١) أي مقدراً ذلك.
 (٢) من الآية ١٢ من سورة الاحقاف.

⁽٣) أبو الدرداه: اسمه عويمر بن زيد بن قيس الأنصارى، وقيل اسمه عامر، وعويمر لقب. صحابى جليل أول مشاهده أحد، وكان عابدًا. مات في آخر خلافة عثمان، وقيل عاش بعد ذلك.

⁽٤) وهو. أن «أخبو تقله» صفة للناس مع أنها طلبية وهى مؤولة بمقولا فيهم أخبر تقله، وظاهره أنه شعر، وليس كذلك، إنما هو مثل ضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم، والهاء في «تقله» للسكت بعد العائد، أعنى: أن أصله: «أخبر الناس تقلهم» ثم حذف الهاء والميم، ثم أدخل ها، الوقف، وتكون الجسملة في صوضع النصب بوجدت. أي: وجنت الأمر كذلك.

قال أبو حبيد: (جاهنا الحديث عن أبي الدوداء الأنصاري رضى الله عنه، قال: اخرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر، يريد أنك إذا خبرتهم قليتهم). ١ هـ. مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٣٦٣ رقم ٤٣٥٧.

والآخر: ألا تكون مفتتحة بدليل استقبال اكلن وحوف التنفيس؟. ثم مثل فقال: الكجاء زيدً وهو ناو رِحْلَةُ؟. وهذا مشال مجمع على جوازه ثم شرع في التفصيل فقال:

وذاتُ بَدُهِ بِمضارعٍ نُبُتْ ﴿ حَوَتْ ضَميرًا وَمِنَ الْوَاوِ خُلَتْ

يعنى: أن الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت وجب حينتذ اشتمالها على ضمير صاحب الحال، وخلوها من الواو نحو: «جاء زيد يضحك» ولا يجوز دويضحك»؛ لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه الواو كسما لا تدخل على الاسم.

تنيه:

ويشترط في خلوه من الوار مع الإثبات شرط آخر: وهو أن يعرى من «قد» ذكره في التسهيل(١) ـ فإن قرن بها:

قال الشارح: لزمته الوار نحو: ﴿ وَقَد تُعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ (٢). ثم قال:

وذاتُ واو بعدها انْوِ مُبتداً له المضارِعَ اجْعَلَنَّ مُسنَداً

يعنى: أن الجملة المصدرة بالمضارع المثبت العارى من «قد» إذا وردت بالواو نوى (۱) الأصح بعدها، أى: بعد الواو، مبتدأ، وجعل المضارع خبراً عنه، لتصير جملة اسمية كقولهم: «قمتُ وأصكُ عينهُ» أى: وأنا أصك (٤).

ثم قال:

وجملةُ الحال سوكى ما قُدَّمًا بواو أو بِمُضْمَرِ أَوْ بِهِمَا اللهِ اله

⁽١) قال في التسهيل ص ١١٢: (.... بمضارع مثبت عار من قد).

⁽٢) من الآية ٥ من سورة الصف ـ وراجع الشارح ص ١٤١.

⁽٣) في الأصل ونوى. والسابق يقتضي حذف الواو.

⁽٤) قال الشارح ص ١٤١: (حكاه الأصمعي تقديره قمت وأنا أصك عينيه).

⁽ه) ب.

ما» يشمل)(١) الجملة الاسمية، مثبتة أو منفية، والفسطية الصدرة بالمضارع المنفى وبالماضى مثبتًا ومنفيًّا،

ومقتضى قوله: بواو أو بمُضمر أو بهما.

جاز الأوجه الشلائة في ذلك كله، وليس على إطلاقه فلابد من بسيانه. أما الجملة الاسمية، فيان كانت مؤكسة لزم فيها الضميسر، والحلو من الواو نحو: ﴿ ذَلَكَ الْكُتَابُ لا رَبِّبَ فِيهِ ﴾ (٢) وكذا إن عطفت على حال كقوله تعالى: ﴿ بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَالِلُونَ ﴾ (٢) وإن كانت غير مؤكدة، ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة.

إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، وأقل منه انفراد الواو، وأقل منه انفراد الضمير. وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلاقًا للزمخشرى، وقبله الفراء بل هو فصيح (٤).

وجعل في السكشاف(*) (قوله تسعالي(١): ﴿ يَعْطَنُكُمْ لِبَعْضِ عَدُو ۗ ﴾(٧) ﴿ لا مُعَقِّبُ لِحُكْمِهِ ﴾ (٨) ﴿ لا مُعَقِّبُ لِحُكْمِهِ ﴾ (٨) في موضع النصب على الحال.

(١) أ ـ أى: سوى ما قنم ـ وفي ب، جد (وسواها يشمل).

(٢) من الآية ٢ من سورة السائرة ـ لا ربب فيه جملة وقسعت حالا مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، وتمتنع الواو، لأن المؤكد هين المؤكد، فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة.

(٣) من الآية ٤ من صورة الأعراف _ جسملة هم قاتلون و حال معطوفة على «بياتًا» والرابط الضمير، ولا يقال: «وهم» كراهة اجتماع حرقى عطف صورة. فقاتلون من القبلولة وهي نصف النهار.

(٤) قال الزمخشوى والفراه؛ انفراد الضمير وحده في الاسمية يأتي نادراً شادًا وليس بشيء بل ورد في الفصيح انفراده.

(قال تمالى: ﴿قَلْنَا الْمَبْطُوا مِنْهَا جَمِيمًا ﴾.

ثم راحوا هيق المسك بهم يلحفون الأرض هداب الأزر وقوله: ولولا جنان الليل ما آب عامر إلى جعفر سرباله لم يمزق) ا هـ اشموني ١/ ٢٥٨

- (٥) هو: كتاب في تفسير القرآن الكريم: للإمام محمود بن همر الزمخشري واسمه الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجود التأويل.
 - (٦) ب. (٧) عن الآية ٣٦ من سورة البقرة أي: متعادين ١/ ٩٦ كشاف.
 - (A) من الآية ٤١ من سورة الرهد ـ لا معقب: لا راد له ـ ٢/ ١١٦ كشاف.

وأما المصدرة بالمضارع المتفى، فإن كان النافى «لا» فهــو كالمثبت. في لزوم الضمير والتجرد عن الواو.

فإن ورد بالواو قدر المبتدأ على الأصح، كقراءة ابن ذُكُوانُ^(۱) ﴿فاستقيما ولا تُتَبعَانِ﴾^(۲) (نص)^(۲) على ذلك فى التسهيل^(٤).

وقول الشارح^(ه): (وقد تجيء بالضمير واو) هـ ظاهره عدم التأويل.

وإن كان النافي غير الا^{ه(١)} جاءت الأوجه الشلائة، والمسموع من ذلك الم ولما وما»، والقياس يقتضي (إلحاق)^(٧) إن (بما)^(٨)، وأما الن» فلا مدخل لها هنا.

وذكر في التسهيل^(٩) أن المضارع المنفى «بما» لا تغنى فيــه الواو عن الضمير وفي كلام غيره التمثيل «بجاء زيد وما تطلع الشمس».

وأما المصدرة بالماضى الشبت، فإن كسان تاليًا الإلا» نحسو: ﴿ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾(١٠).

نعم امرأ هرم لم ثعر نائبة إلا وكان لمرتاع بها ودرا قياسًا على الاسمية الواقعة بعد الله نحو: ﴿ولها كتاب معلوم﴾.

⁽۱) هو حبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكران. الإمام الراوى الثقة شيخ الإقراء بالشام، ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبمين ومائة، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم وخلف في القيام بالقراءة في دمشق ـ الف كتاب أقسام القرآن وجوابها وما وجب على قارئ القرآن. توفى يوم الاثنين للبلتين بقيتا من شوال وقبل لسبع خلون منه سنة اثنتين وأربعين ومائتين.

 ⁽٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس ـ هذه القراءة بتخفيف النون على أنها نون الرقع فلا نافية
 لا ناهية، والتقدير. وأنتما لا تتبعان

⁽٣) ب، ج.

⁽٤) قَالَ في النسهيل ص ١١٣ (وقد تصحب الواو المضارع والمثبت عاريًا من قد أو المنفى بلا فيجعل الأصح خبر مبتدأ مقدر).

⁽a) الشارح ص ١٤١ من شرحه للألفية.

⁽٦) ب ـ رَفِي أ، جـ (ها).

⁽٧) أ، جــ وقى ب (وما).

⁽٩) راجع التسهيل ص ١١٢.

⁽١٠) من الآية ١١ من سورة الحجر. جملة اكانوا به يستهزئون، حال من الهاء في الأيهم، وبأتيهم، وإنما امتناعت الواو؛ لأن ما بعد الإلاء سفرد حكمًا وأجاز بعنضهم اقترانه بالواو تمسكًا بقوله:

أو متلوًا ﴿بَالُو﴾ يُنحو:

كُنْ لَلْخَلِيلِ نَصِيرًا جارَ أو عَدَلا(١)

أو أصله الشرط نحسو الأضربنُّ زيدًا ذَهَبَ أو مُكَثَّ (٢) لزم الضمير والحلو عن الواو، وامتنع دخول قد.

وقوله:

مَتَى يَأْتِ هِذَا المُونَتُّ لَا يُلُفِ حَاجَةً لِلسِّيِ إِلَا قَدَ قَضَيْتُ قَضَامَعَا(٣) نادر.

(١) صدر بيت من البسيط. قال العينى: لم أقف على اسم قائله، والظاهر أنه من كلام المحدثين ـ وبحثت قلم أحثر على قائله. وحجزه: ولا تشع مَلَيْه جاد أو بَخلا.

الشرع: اللخليل؛ أي الصاحب والصديق و «النصيسر؛ فعيل بمعنى فساعل «جار» من الجور، وهو خلاف العدل، «الشع» البخل «جاد» من الجور، وهو خلاف العدل، «الشع» البخل «جاد» من الجور، وهو خلاف العدل،

المعنى: أنصر صاحبك في كل الأحوال سواء جار في حقك او عدل، ولا تبخل عليه بشيء سواء بنغل في خقك أو جاد.

الإحراب: «كُنّ فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه تقديره أنت اللغليل؛ جار ومجرور متعلق بتصيير قنصيراً خبير كان منصوب بالفستحة الظاهرة «جار» فسعل ماض وفاحله ضمير مستتر يعود إلى الخليل «أو» حرف عطف «عدلا» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود إلى الخليل «ولا» الواو عاطفة لا ناهية «تشع» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون وحرك للتخلص من التقاء السكونين والنفاعل ضمير مستتر تقديره هو «أو» حرف أنت «عليه متعلق بسشع «جاد» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو «أو» حرف عطف «بخلا» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والالف للإطلاق.

الشاهد: في «جار» حيث وقع حالاً وهو ماض ولم يجئ معها «قد» أو الواو لكون الماضى قد عطف عليه «يأو».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٢، السندويي، داود، الأشموني ١/ ٢٥٧.

 (۲) جملة فذهب، حال من زيد، وتمتنع الوار، لانها في تقديره فعل الشرط إذ المعنى: إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالوار فكذا المقدر به.

(٣) قائله: قيس بن الخطيم، وهو من قصيدة هائية من الطويل.

الشرح: «مثى يأت، إشارة إلى ما تصوره حاضراً لمصرفته بإدراكه لا محالة، ويجوز أن يكون لدوام استقباله. أشار إليه على وجه التقريب. «لا يلف» من ألفى إذا وجد. قال تعالى: ﴿وَالْفَسِيا سِيْفِهَا لَمْدَى البَّابِ﴾ أي: وجدا، وفي شرح الشواهد للمينى «لا تلف» ورواية الاشمونى الله يلف». إلا قضيت قضاءها، أي: فرغت منها لقضائى لامثالها. =

(أو)(١) كانت الحال موكلة نحو: «أبو بكر الخليفة قد علمه الناس» تركت الواو أيضًا.

وإن كان غير ذلك جازت الأوجه الثلاثة.

فإن انفرد الواو لزمته اقدا نحو:

فجئتُ وقد نَضَتْ لِنَومٍ ثِبابَهَا(٢)

= الإحراب: المتى اسم شرط جازم يجزم فعليه، وهو ظرف زمان «بأت» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحدق الياء (هذا) فاحل يأت (الموت بدل من هذا أو عطف بيان أو نعت دلا حرف نفى (يلف فعل مضارع مبنى للمعلوم جواب الشرط مجزوم بحلف الياء والفاعل ضمير مستتر فيه. ويروى بالبناء للمجهول احاجة بالنصب على أنها مفعول يلف وبالرفع نائب قاعل لتلف (لنفس) اللام حرف جر والنفس مجرور بها وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لحاجة (إلا) أداة استثناء ملفاة اقده حرف تحقيق اقضاءها مفعول به وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: في الخضيت قضاءها، فإنها جملة وقعت حالا مصدرة بكلمة القده وفيها الضمير يرجع إلى ذى الحال، وقد علم أن الجملة الفعلية الماضية المثبتة التالية الإلاا إذا وقعت حالا لابد أن يكون فيها ضمير، وأن تكون خالية عن الواو وعن كلمة اقده.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٢٥٩.

(١) أ، جــ وفي ب (إن).

(٢) صدر بيت من الطويل. قائله امرؤ القيس الكندى من معلقته المشهورة.

وتمامه: لدَّى السُّنْرِ إِلَّا لَبِسُهُ الْمُتَّفَضُّلِ.

الشرح: ﴿نَصْتَ ۗ اللَّقَتَ وَخَلَعَت ، ﴿لَذَى السَّر ﴾ عند السَّار ، ﴿لَبِسَّة ۗ بَكُسُو اللَّامِ _ وهي هيئة اللباس، ﴿المُتَفَّسِلُ ﴾: المتوشِّح بثوبه _ أو لابس الثوب الواحد.

للعنى: أتبت إلى المحبوبة وقد ألقت ثيابهما للنوم، ولم يبق عليها سموى ثوب واحد تتوشع به. يشير بهذا إلى أنها وليدة نعمة.

ألإحراب: «جثت» فعل ماض وتاء المتكلم فاعله «وقد» الواو حرف عطف وقد حرف عمين وند حرف عمين وقد حرف تحقيق انفت، فعل ماض والتاء للتأتيث والفاعل ضميس مستتر فيه «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» مفعول به لنض وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان وهو مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء «المتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: في قوله: «وقد نضت» فإنها جملة ماضية مثبتة وقعت حالا بالواو فلذلك للزمها دخول «قد».



وإن انفرد الضمير أو اجتمعاً جاز إثبات اقده وحذفها فهى أربع صور. وترتيبها فى الكثرة: الجاء زيد وقد قام أبوه ثم الجاء زيد قام أبوه. ثم الجاء زيد قد قام أبوه». ثم الجاء زيد وقام أبوهه(١).

وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة، وهو خلاف ما في التسهيل^(٣).

وذهب قسوم، منهم الفراء، والمبسرد، وأبو على، إلى (٣) اشستراط فقسد، مع الماضى ظاهرة أو مقدرة(٤)، والمختسار أنه لا يحتاج إلى تقدير، لكشرة ما ورد من ذلك(٥).

وأما المصدرة بالماضي المتفى فيجوز فيها الأرجه الثلاثة.

وقد تركت تمثيل (أكثر)(١) هذه المسائل لوضوحها وخشية الإطالة.

ثم قال:

والحَالُ قَد يُحْلَفُ مَا فيها عَمِلْ ﴿ وَبَعْضَ مَا يُحْلَفُ ذِكْرُهُ حُظِلُ

یمنی: آن عامل الحسال، قد یحذف، وحذفه علی ضربین: جائز وواجب، فالجائز ما حذف لحضمور معناه کقولك للراحل: «راشداً مهديًا»(٧) أو لتقدم ذكره من استفهام أو خيره كقولك: راكباً لمن قال: كيف جئت؟

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندويي، ابن هشام في باب المفعول له ٢/ ٤٤
 وذكره السيوطي ص ٦٠ وفي همع الهوامع ١/ ١٩٤ والأشموني ١/ ٢١٦.

⁽١) وجعل الأشموني الثانية هي الرابعة. (٢) راجع الأشموني ١/ ٢٥٩.

 ⁽٣) في الأصل (إلى أن اشتراط) والسياق ينتضى حذف أن.

⁽٤) الأنها تقربه إلى الزمن الحاضر فستشعر بمقدارنة زمن الحال لزمن عاملها، ولولاها لتوهم مضى زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها قضوت المقارنة؛ ١ هـ.

صبان جـ ٢ ص ١٤٧ نقلا عن الدماميني.

⁽٥) من ذلك قوله تعمالي: ﴿أَوْ جَامُوكُم حَصَمَرَتُ صِدُورِهُم﴾ ﴿وَجَامُوا أَبَاهُم حَسَاءً يَبَكُونُ قالرا﴾ و﴿الذِّينَ قالُوا لِإَحْوَاتُهُم وقَمَدُوا﴾ صِبانَ ٢/ ١٤٧.

⁽٦) أ، جـ.

 ⁽٧) يستمثنى من الجائز ما إذا كان العسامل ظرفًا أو مجروراً أو اسم إشارة ـ فلا يجوز حــذنه
 لضعفه، فهم أو لم يفهم.

الواجب: إذا جرت مثلا كقولهم:

«حَظِيِّينَ بَنَاتٍ صَلِفِينَ كَنَّاتٍ، (١) أي عرفتهم.

أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئًا فشيئًا مقرونة بالفاء أو بثم نحو ابعلتُه بدرهم فصاعدًا؛ أي فذهب الثمن صاعدًا.

أو نابت عن خبر نحو: «ضربي زيداً قائماً»(٢) أو وقعت بدلا من اللفظ بالفعل.

نحو: «الميمًا مرةً وقيسيًا أخرى، (٣)؟

وإلى هذه المواضع أشار بقوله: (وبعضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرَهُ حُظِلُ) (أي منع)⁽³⁾ (والله أعلم)^(ه).

⁽١) الحظى: الذى له حظوة ومكانة عند صاحبه. يقال: حظى فلان عند الأصير إذا وجد له منزلة ورتبة، والصلف ضده وأصل الصلف قلة الخيـر، يقال امرأة صلفة: إذا لم تحظ عند زوجها.

والكنة: امرأة الابن وامرأة الآخ أيضًا، ونصب الحظبين وصلفين؛ على إضمار فعل. كأنه قال: وجدوا وأصبحوا، ونصب ابنات وكنات، على التسمييز كما تقول: داحوا كريمين آباء حسنين وجوها. وهذا مثل يضرب في أمر يعسسر بعضه ويتيسر وجود بعضه. اهـ مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٠٩ رقم ١٩١٣.

وقال أبن الناظم نصب «بنات وكنات» على الحال.

⁽٢) مما فيه الحال سادة مسد الحبر، فلا يجوز ذكر الحبر لشلا يلزم الجمع بين المعوض .

⁽٤) جـ.

⁽ه) أ، جـ.

اسمٌ بمعنى امِنْ المبينُ نكرهُ

«اسم» جنس، و «بمعني من» يخرج ما سوى التمييز، والمشبه بالمفعول نحو: «الحسن الوجه» واسم «لا» التبرئة نحر: «لا رجلَ» ونحر «ذنبًا»، من.

أستغفر الله فنبا(١).....

فكل ذلك (مشارك)(۱) التمييز في أنه على معنى امن).

الومَبَينَ، يخرج اسم الأا والمنصوب (باستغفرت، و(نكرةُ يخرج المشبه.

(١) هذا جزء من بيت من البسيط. قال العيني: أقول هذا من أبيات الكتباب ولم ينسب فيه إلى أحد. وبحثت فلم أعثر على قائله. وتحامه: لست محصية

رُبُّ العباد إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

الشرح: قامت خفره أطلب المغفرة، فبالسين والتناء للطلبُّ قذنبًا، الذنب: الجنوبية، والإثم، قلست محصيه، الإحصاء منتهي العشد، واشتقاقه من الحصي، وأصله أنهم كانوا يضعون المعلود على الحصى، فالوجه القصد والتوجه، ويروى: قاليه القصد والقبل.

للعني: أطلب المغفرة من الله للنوبي الكثيرة، فإنه المقصود في كل شيء.

الإعراب: ‹أستغفر؛ فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا والله، منصوب على التعظيم وذنبًا، مفعول ثان لأستغفر منصوب بالفتحة الظاهرة (أست، قعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه «مسحصيه» محصى خبر ليس وضمير الغائب مضاف إليه قرب، بدل من لفظ الجلالة «العباد» مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مرفوع بالضمة الطاهرة «والعمل» معطوف عليه.

الشاهد: في وذنباء لا يصلح كونه تمييزا، وإن كانت على معنى ومن، فإنه ليس تمييزا لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله، ولا هو مبين لـنسبة في جملة مَلَكُسُورة مِن قبله. وقال جسماعة مِن النحساة إن قوله: ﴿ فَنْبًا * منصسوب على نزع الخافض اللي هو همن؛ إذا ضمن أستغفر معنى: استنب.

وقيل: إنه مفعول به ثان لاستغفر.

مواضعه: فكبره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٢، ابن هشام ٢/ ١٠٨، الأشموني 1/ ٢٦٢، وسيبويه في كتابه جدا ص ١٧.

(٢) أ، جــ وفي ب (يشارك).

وذهب الكوفيـون وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمـييز(١) وما أوهم ذلك مؤول عند البصريين.

ثم ذكر حكمه فقال:

..... يُنْصَبُ تَمْبِيزًا عِا قَدَ فَسَرَهُ

وفهم من قوله: (بما قد فسراً) أن عامل التمسييز هو المميز. وهو ما قبله من المهمات المفتقرة إليه، وأقول: التمييز نوعان:

الأول: تمييز مفرد، وهو: ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة نحو: «رطل (سمنًا)(٢) و«عشرين درهمًا»).

ولا خلاف أن العامل في هذا النوع (هو)(٣) مميزه كما ذكر.

والثاني: تمييز الجملة، وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة أو (شبهها)(٤).

وعامل هذا النوع هند سيبويه (٥) والمازني والمبرد ومن وافقهم هو الفعل، وما جرى مجراه من مصدر ووصف واسم فعل، نحو: «طاب زيد نفسًا» و«عجبتُ من طيب زيد نفسًا» و«زيد طيبٌ تفسيًا» و«سرعانَ ذا إهالَهُ»(١). وذهب قوم إلى أن

(١) متمسكين بقول رشيد البشكري:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وهو مؤول عند البصريين على زيادة قاله كما زيدت في: باعد أم العمرو عن أسيرها اهد تصريح الشيخ خالد 1/ ٣٩٤ فالبصريون يشترطون تنكير التمييز والكوفيون جوزوا التعريف.

(٢) ١، ب ـ وفي ب (ريتًا". (٣) ١. (٤) ١، ب وفي ج. (بدلها).

 (٥) وقد ارتضيت مذهب سيبويه ومن وافقه فقد ورد في أشعار العرب ما يثبت أن العامل هو الفعل.

قال الشاعر: أنفسًا تطيب بنيل المني

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها

وقوله: ضيعت حزمى في إبعادى الأملا . فالعامل هنا الفعل ـ تطيب، تطيب، اشتمل.

قال الأشبموني جداً ص ٢٦٦ (...مبجىء عامل الشميلية الذي هو قعل عصد فرور)

وداعى المنون ينادى جهارا

وما كان نفسًا بالفراق تطيب

وما ارعويت وشيبًا رأسي اشتعلا

(٦) «سرصان» بتشلیث السین والبناء علی الفستح. اسم فعسل ماض، آی سرع، وذا فساعل،
 وإهالة تمییز محول عن الفاعل. آی إخافة وإفزاعاً، ویجوز جعله بمنی اسم الفاعل حالا.

VYV

العامل فيه هو الجسملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل وما جرى مسجراه، واختاره ابن عصفور، ونسبه إلى المحتقين.

فإن قلت: ظاهر قوله: (بما قسره) يقتسفى موافقة من جعل العامل في هذا النوع هو الجملة؛ لأن التمييز لم يفسر (الفعل)(١) ولا جرى مجراه.

قلت: لا يصح حمل كـــلامه على ذلك لتصه في غــير هذا الموضع على أن عامله الفعل، وقد صرح بذلك آخر الباب^(۱).

فإن قلت: فكيف يتدرج الفعل في قوله (بما فسره)؟

قلت: لما كان التمييز قد رفع إيهام نسبة إلى فاعله أو مضعوله فكأنه رفع الإبهام عنه (فاندرج)(٢٦) بهذا الاحتبار⁽³⁾.

ثم (مثل)(ه) تمييز المفرد فقال:

كشبر ارضًا وتُغيزِ بُرًّا ومنَّويْنِ عَسَلا وَتَمْرَا

المفرد الذي يفسره التمييز، إما مقدار، وهو المسموع نحو:

«شبرٌ أرضًا» والمكيل: نحو: «قفيز برا».

والموزون نحو: امنوين مسلاه(١).

(١) أ، ب ـ رقى جـ (العامل).

(٢) وهو تول ابن مالك:

وحامل التمييز قدم مطلقًا والفعل دو التصريف نزرًا اسبقا

(٣) أ، جدوني ب (فيندرج). ﴿ (٤) راجع الأشموني ١/ ٢٦٢.

(٥) ب، جــ وفي أ (فسر).

(٦) النفيز من المكيل: ثمانية مكاكسيك؛ والمكوك: مكيال يسم صاحًا ونصف صاع، أو نصف رطل إلى ثمانية أواق كما في القاموس، ومن الأرض ١٤٤ ذراحًا وليس مرادًا هنا.

(المنا: كعصا: رطلان وثلثيته منوان، وجمعه أمناه).

⁼ قال في منجمع الأمثال للميداني جد ١ ص ٣٣٦ رقم ١٧٩٨ (سرعان: بمني سرع نقلت فتدحة العين إلى التون فيني عليها وسرعان ثلاث لغات: فتح الفاء وضمها وكسرها وأصل المثل أن رجلا كانت له نعجة صجفاء وكان رضامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له: منا هذا الذي يسيل؟ فقيال ودكها، فقيال السائل: سرعان ذا إهالة، نصب إهالة على الحال، وذا إنسارة إلى الرغام، أي سرع هذا الرغام حال كونه إهالة، ويجوز أن يحمل على التمييز على تقدير نقل الفعل مثل قولهم: تصبب زيد عرقًا) اهد.

والموزون نحو: اخمسة عشر رطلاً وجعله بعضهم من المقادير.

أو مفهم (غيرية)^(١) نحو: لنا غيرُها إبلا.

أو مثلية: نحو: لنا أمثالُها شاء.

أو تعجب: نحو: ﴿ فَلَهُ دَرُّهُ فَارَسُا ﴾ (٢).

وإنما اقتصر في (هذا) (٢) البيت على التمثيل بالمقدار، لكشرة انتصاب التمييز

ثم قال:

وبعد ذي وشبهها اجْرُرْهُ إذا أَضَفْتُها: كُمدُّ حِنْطَة خِذاً

(الإشارة بذى إلى المثل السابقة ونحوها، كل مــا دل على مساحة أو كيل أو وزن، فيجور في ذلك (جره)(٤) بإضافة المميز إليه، فتــقول: فشبرُ أرضٍ وقفيزُ بُرُ ومنوا عسل، وقد مثل بقوله كمدُّ حنطة غِذًا)(٥).

ثم قال:

والنصبُ بعدَ ما أُضِيف وجبًا ﴿ إِنْ كَانَ مِثْلَ * مِلْءُ ﴾ الأرض ذهبًا

يعنى: أن جواز جر التمييز بالإضافة مشروط: بخلو التمييز من إضافته إلى غير التمييز.

فإن أضيف إلى غيره(٢) وجب النصب نحو ﴿ مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا ﴾(٧).

⁽١) ب، جد. وفي أ (غيره)

⁽٢) افارسًا تمييز لبيان جنس المسعجب منه في النسبة. والدر في الأصل: مصدر در اللبن إذا كثر. والمراد به في المثال ـ اللبن الذي أرضعته من ثدى أمه وأضيف إلى الله تشريفًا أو هو كناية عن فعل الممدوح.

والمعنى: ما أعجب هذا اللبن الذي نشأ وتغذى مشل هذا المولود الكامل في الفروسية، أو ما أعجب فعله.

⁽٣) ب. (٤) ١، ب ـ وفي جـ (نمييزه).

⁽ه) أ، جـ.

⁽٦) أي إلى غير التمييز ولو تقديرًا.

⁽V) من الآية ٩١ من سورة آل عمران.

فإن قلت: ما فاثلة الشروط في قوله (إنْ كان)؟

قلت: التنبيه على أن تمييز المضاف له حالتان:

إحداهما: ألا يصبح إغناؤه عن المضاف إليه، فهذا يجب نصب كالمشال المذكور، إذ أو قيل فيه: قمل، ذهب؛ لم يستقم المعنى.

والأخرى: آلا يصبح إغناؤه هنه فيجوز جره بالإضافة؛ لأن حذف (المضاف إليه)(١) غير ممتنع نحو: الزيد أشجع الناسِ رجُلاه(٢) فلك في هذا أن تقول: اهو أشجع رجله.

قان قلت: كيف جعل النصب بعد المضاف المذكور واجبًا وقد ذكر (بعده)^(٣) جواز جره فهن؟

قلت: يعنى (بشرط)(٤) خلوه من «منّ» وذلك منفهوم من قبوله: «إن كان مثل مسلم الأرض فَعبًا إلى: (إن)(٥) كنان كالمشال المذكور في استناع إغنائه عن المضاف إليه وفي تجرده من «من».

فإن قلت: لم يذكر هنا حكم تمييز العدد.

قلت: لأن له بابًا يذكر فيه.

ثم انتقل إلى بيان موضعين من تمييز الجملة فقال:

والفاصل المعنى انْصبنْ بالْعَلاَ مُفْضَلًّا: «كانت أصلى مَنْزلا»

النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان:

أحدهما: قاعل في المعني، وهو السببي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند

⁽١) ب. وفي أ (غير المصنف) وفي جــ (لمضاف).

⁽٢) لتسعدر إضباقة «أفسعل مرتين» ونصب «رجل» مع تخلف شرط النصب؛ لأن رجلا لا يصلح أن يكون قاعلا في المعنى.

⁽٣) أ، رنى ب، جد (بعد).

⁽٤) ب، جـ ـ وفي ا (بشروط).

⁽ه) ب، ج.

جمل أفعل (التفضيل)(١) فيعلا، نحو: «أنت أعلى منزلا» فإنه يصلح لذلك فتقول: «علا منزلك» فهذا النوع ينصب على التمييز.

والآخر: أن يكون فاعلا في المعني، وهو ما أفعل التفضيل بعضه، وعلامته أن (يحسن) (٢) وضع بعض موضع (أفعل) (٢) ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو: «أنت أفضلُ فقيه» فإنه يحسن فيه ذلك فتقول: «أنت بعضُ الفقهاء».

فهـذا النوع يجب جره بالإضافة، إلا أن يكون أفعل التفـضيل مضـاقًا إلى غيره، فينصب نحو: «أنت أكرمُ الناس رجلا».

ثم قال:

وبعدُ كلُّ مَا اقتضى تَعَجُّبُا مَيُّوٌّ: ﴿كَاكُرِمْ بَابِي بِكُرِ أَبَّا﴾

يعنى: أنه يجوز انتصاب التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو: «أكرِمُ بأبى بكر أباً»(٤). وهما أكرمه أبا»، وغير ذلك من الصيغ الدالة على التعجب نحو: «لله دره فارسًا».

قال في شرح الكافية: والمراد بأبي بكر صاحب رسول الله ﷺ، ورضى عن أبي بكر صاحبه (٥).

ولما كان كل منصوب على التمسييز فيه معنى «من» وبعضمه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح. بين ذلك بقوله:

واجْرُر بِمِنْ إِنْ شِئْتَ خَيْرَ ذَى العدَدُ ﴿ وَالْفَاحَلِ الْمُعْنَى كَطِبُ نَفْسًا تُفَدُّ

أى: يجوز في كل تمييز أن يجر «بمن» إلا تمييز العدد، وما كان ف اعلا في المعنى، فإنهما لا يجران «بمن» فلا يجوز «عندي عشرون من درهم»، «ولا طاب ريد من نفس» ويجوز فيما سواهما نحو: عندى قفيزٌ من بُرَّ».

فإن قلت: هذا الضابط غير مستقيم من أوجه:

⁽٣) أ، جـ و في ب (التفضيل).

⁽٤) أ، ج..

⁽٥) راجع شرح الكافية ورقة ٥١.

الأول: أنْ تمييز العدد لا يمتنع جره (بمن) مطلقًا (لكن)(١) يشترط أن يجمع نحو: «عندى عشرون من الدراهم».

الثاني: أنه أطلق فيما هو فاعل في المعنى وهو مقيد.

قال الشارح(٢): لا يجوز جره (بمن) إلا في تعجب أو شبهه.

قولهم: الله دره من قارس.

وقال الشاهر:

فَنِعْمُ المرءُ من رجلِ تُهَامى(٣)

(١) أ، جـــ وفي بُ ﴿ بَانِ﴾. ﴿ (٢) الشارح في شرحه للألفية ص ١٤٥.

(٣) عجــز بيت من الواقر. قــال العينى: قــائله. أبو بكر بن الأســود المعروف بابن شــعوب الليثى، وشعوب: أم الإسود هذا ــوقال ابن دريد: قائله بجير بن عبد الله.

وصدره: تُخَيِّرهُ فلم يَعْدَلُ سواهُ.

الشرح: «تخيره اختاره وأصطفاه الم يعدله: يمل «تهام» نسبة إلى تهامة ـ وهو بفتح التاء ـ وتطلق على مكة، وعلى أرض معروفة في بلاد العرب، وكان من حمقه أن يقول «تهامى» ـ بكسر التماء وتشديد ياء النسب ـ قياسًا على أمثاله كما تقول: عراقى، وحجازى، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى يائي النسب وفتحوا أوله عوضًا عن هذه الياء المحذوفة.

وقبل هذا البيت:

فدمني أصطبح يا بكر إني رأيت الموت نقب من هشام

المعنى: أن الموت اختار هشامًا فلم يحد عنه إلى فيره، وهو نعم الرجل من تهامة.

الإعراب: «تخيره فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقاذيره هو وضمير الغائب مغعول به «فالم» الفاء عاطفة، لم نافية جازمة البعدل» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضميس مستتر تقديره هو «سواه» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف وضمير الغائب منضاف إليه «فنعم» الفاه عناطفة، نعم، فعل مناض لإنشاء الملاح «المرء» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «من» حرف جر زائد «رجل» تمييز لفاعل نعم من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «تهام» نعت لرجل.

الشاهد: في الرجل؛ فإنه تمييز وهو فاعل في المعنى، لكنه لما كان غير محول عن الماهل جاز فيه جرء (بمن».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٥و ابن هشام ٢/ ١١٣، الاشموني ١/ ٧٦٥. الثالث: أن إجازته جـر فير هذيسن النوعين (بمن)(١) ليس على إطلاقه بل يستثنى من ذلك ما كان (منقولا)(٢) من الفعل نحو: ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾(٣) (فلا يجوز جره بمن)(٤).

قلت:

أما الأول فلا يرد لأن تمييز العدد متى جميع لم يبق تمييزاً اصطلاحيًا، فإن شرطه الإفراد.

وأما الشانى: فهمو على إطلاقه، ولا نسلم صحة استثناء الشارح^(ه) لأن التمييز في نحو: الله درَّه فارسًا، اونعُم المرء من رجل تهامِي، تمييز مفرد لا تمييز جملة (والمنقول عن الفاعل لا يكون إلا تمييز جملة)^(١).

ويلزم الشارح جواز الجسر بمن في نحو: «زيد أحسن (به)(٧) وجهًا الأنه في تعجب. وقد نص غير المصنف على منعه.

وأما الشالث: فالظاهر وروده، ولا يقال: لعل المصنف عمن لا يشبت المنقول (عن)(^) المقعول كالشلوبين، فإن المصنف أثبته في شرح التسهيل^(٩).

(يجور في كلّ منا يتصب على التميينز أن يجر بمن ظاهرة إلا تمييز العندد والفاعل في المعنى، أما تمييز العدد نحو: «أحد عشر رجلا» فلا يجور جره بمن في شيء منه.

وأما الفاحل في الممنى نحدو: «طاب زيد نفسًا» و«هو حسن وجها» فسلا يجوز جره بمن إلا في تمجب أو شبهه تقول: «لله دره من فارس»).

⁽۱) ا، جـ.

⁽Y) أ، ب_وني جـ (مفعولا).

 ⁽٣) من الآية ١٢ من مسورة القمر ـ نسبة فسجرنا إلى الأرض مبهمة وعبيونًا مبين لذلك الإبهام، والأصل: فجرنا عيون الأرض.

⁽٤) أ، جـ.

⁽٥) قال الشارح من ١٤٥:

⁽٦) أيا جد.

⁽۷) ب.

⁽۸) أ، جــ وفي ب (من).

⁽٩) الذى أثبت المنقول من للفصول ابن عصفور وابن مالك. قال السيوطى فى الهمع، جـ ١ ص ٢٥١ (وتارة من المفحول نحو: ﴿وفجرنا الأرض عيونًا﴾، والأصل: وفجرنا عيون الأرض، هذا مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك.

فإن قلت: ما معنى «من» الداخلة على التمييز؟

قلت: هي للتبعيض(١)

وقال الشلوبين: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه، كما زيدت «ما جاءني من رجل»، قال: (إلا أن المشهور من مذهب النحويين ـ ما عدا الأخفش ـ أنها لا تزاد إلا في غير الواجب)(٢).

قال في الارتبشاف(٣): ويدل على صحة ذلك _ يحنى الزيادة _ أنه عطف على موضعها نصبًا(٤) قال الحطيئة:

يا حــــــنهُ مِن قَوَامٍ ما ومُنتَقَبَا(٥)

طافّت أمامة بالرُّكبانِ آوِنةً

قال:

وحامِلَ التمييزِ قدَّمُ مُطلقاً والفعلُ ذُو التصريف نَزْراً سُبقاً

وقال الآمدي: هذا القسم لم يذكره التحويون، وإنما الثابت كونه منقولا من الفاعل
 أو المفعول الذي ثم يسم قاطه.

وقال الشلوبين: صيونًا في الآية نصب على الحال المقدرة لا الستمييز، ولم يستبت كون التمييز منقولًا من المفعول، فينبغي ألا يقال به . . .).

(١) رصححه ابن عصفور.
 (١) ا، ب ـ وفي جـ (الموجب).

(٣) ارتشاف الغبرب لأبي حيان ص ٧٨٩. (٤) راجع الأشموني ١/ ٢٦٥.

(٥) قائله: الحطيئة ما واسمه جسرول ما قال الجوهرى: جرول لقب الحطيئة العبسى المشاعر. وهو أول قصيدة بائية من البسيط.

الشرح: اطافت، من طيف الحنيال، وهو مجيئه في النوم، «أسامة» _ بضم الهمزة وتخفيف الميم الميمزة وتخفيف الميم المرأة الركبان، جسم راكب، والركب: أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وهم العشرة فسما فوقها، «آونة» بالمد أي: مسرة وتارة، قال الجوهري: الأوان: الحين، والأونة: جمعه مثل زمان وأزمنة «قوام» بكسر القاف من قوام الرجل وهو قامته وحسن طوله، «المنتقب» _ بفتح القاف _ موضع النقاب.

المعنى: يا حسن قوامها ويا حسن منتقبها، يريد ما أحسن ذلك منها.

الإعراب: «طافت» فعمل ماض والتاء للتمانيث «أمامة» فاعل طاف مرفوع بالضمة الظاهرة «بالركبان» جماد ومجرور متعلق بطاف «آونة» ظرف زمان منصوب بطاف وحلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يا» حرف نداء «حسنه» متادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير الفائب مسضاف إليه «من» حرف جر زائد «قوام» تمييز منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ومنتقبًا» الواو عاطفة ومنتقبًا معطوف على قوام.

عامل التمييز إن لم يكن فعلا متصرفًا لم يجز التمييز عليه قال المصنف .

وأما قوله:

ونارُنا لم يُرَ نَارًا مِثْلُها(١)

فضرورة، وتأوله بعضهم: على أن الرؤية علمية، وناراً: مفعول ثان. وإن كان فعلا متصرفًا فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه، وذكروا لمنع تقديمه عللا(٢).

= الشاهد: في امن قوامه حيث جر ابهنه الزائدة في الكلام الواجب؛ ولهذا عطف على موضعها بالنصب. وقال البغدادي في خزانة الأدب جد ١ ص ٥٦٨: (واستشهد به المرادي في شرح الألفية على أن «من» في التمييز زائدة؛ ولهذا صح عطف المنصوب على مجرورها، أي: يا حسنها قوامًا ومنتقبًا).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندويي، والأشموني ١/ ٣٦٥. وذكر في خزانة الأدب جـ ١ ص ٥٦٨.

 (١) هذا صدر بيت قال العسيني: هذا رجز لم يعلم قاتله _ وبحثت فلم أصار له على قاتل _ وعجزه: قد علمت ذَاك معد كُلُها.

الشرح: قمعُده ـ بفتح الميم ـ وهو أبو العرب ـ معـد بن عدنان ـ وكان سيبويه يقول: الميم من نفس الكلمة، لقولهم: تمعدد لقلة تمفعل في الكلام وقد خولف فيه.

الإحراب: فنارنا، نار مبتدًا مرفوع بالضمة الظاهرة وضُمير المتكلم مسضاف إليه قلم، حرف نفى وجزم وقلب فير، فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم يلم وحلامة جزمه حذف الألف فناراه تمييز المثلها، نائب فاعل ير، وضمير الغائبة مضاف إليه فقد، حرف تحقيق «علمت، فعل ماض والتاء للتأنيث فذاك، اسم إشارة مفعول به لعلم والكاف حرف عطاب فاعل مرفوع بالضمة المظاهرة فكلها، توكيد لمعد وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: في «تأرّا» فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها لأنه تمييز مفرد، وهو خاص بالضرورة، وقد يقال إن هذا لا دليل فيه على جسواز تقديم التمييز على عامله إذا كان اسمًا جامدًا، وذلك لجواز أن تكون الرؤية من رؤية القلب فيكون حينشذ المثلها، مفعولا أول ناب عن الفاعل، ونارًا مفعولا ثانيًا. اهد العيني.

مُواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص ١٤٦، وداود، والأشسموني

(٢) قال سيبويه والجمهور: إن التمييز لا يجوز تقديمه على عامله مطلقًا، لأنه كالنعث في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه. وأيضًا فالغالب في التمسييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير. اهـ تصريح الشيخ خالد ١/ ٤٠٠ بتصرف.

وذهب الكسائى والجرمى والمبرد إلى جواز (ذلك)(١) ووافقهم المصنف لورود السماع به(٢) كقوله:

أنفساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وداعِي المُنُونِ يُنادِي جِهَاراً^(۱) وأبيات أخر⁽³⁾.

فإن قلت: ظاهر قوله: (نزراً سُبقاً) أنه قليل فلا يقاس عليه.

(۱) آ، ج..

(۲) والقياس أيضاً. (وأما القياس فإن التمييز ـ وهو منصوب ـ كالمفعول به وسائر الفضلات،
 وكلهن يجوز تقديمهن هلى العامل إذا كان فعلا متصرفًا) ا هـ، تصريح الشيخ خالد ١/
 ٤٠٠ بتصرف.

 (٣) هذا البيت لم يتعرض العينى لقائله، وقيل: نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيئ، ولم يسموه، ويحثت فلم أعثر على قائله، وهو من المتقارب.

الشرح: «تطيب» أى: تطمئن «نيل المني» إدراك المأمول، ونيل مصدر «نال الشيء يناله نيلا ومنالا» إذا حصل عليه اوالمني، بضم الميم - جسمع منية، والمنية - بضم فسكون - اسم لما يتمناه الإنسان ويرضب فيه، «المنون» الموت. قال الفراء: المنبون: مؤنث وتكون واحدة وحماً.

المعنى: كيف تستلذ نفس الظفر بما تتمناه، والموت يطلبها أكيدًا؟

الإحراب: «أتفساً» المهمزة حرف استفهام تربيخى نفساً تمييز تقدم على العامل وهو قوله: تطيب «تطيب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والمفاعل ضمير مستتر تقديره أنت «بنيل» الباء حرف جر، نيل مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب «المنى» مفساف إليه «وداعى» الواو للحال، داعى مستداً مرفوع بضمة مقدرة على الياء «المنون» مضاف إليه «ينادى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «جهاراً» مضعول مطلق عامله ينادى وأصله صفة لمصدر محذوف والتقدير: ينادى نداء جهاراً.

الشاهد: في «نفسًا» فإنه نعب على التمييز وقد قدم على عامله وهو «تطيب» الأنه فعل متصرف» وهذا نادر عند سيبويه والجمهور وموضع قياس عند الكسائي ومن تبعه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبي، وداود، والمكودي ص ۸۰، والأشموني الركام، والمشموني الركام، والسيسوطي ص ۷۰، وابن هشام ۲/ ۱۱۰ وأيضًا ذكره في مغنسي اللبيب ۲/ ١١٥.

(٤) منها قول المجنون، وقيل أهشى همدان، وقيل المخبل السعدى:

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها وماكان نفسًا بالفراق تطيب

وقول الآخر:

ضبعت حزمي في إبعادي الأملا وما ارعويت وشبيًا رأسي اشتعلا

قلت: (لا يلزم من قلته الا بقاس عليه)(١) بل هو عنده مـقيس وفـاقًا لمن ذكروا.

وردٌ عليه (أن) (٢) ما ذكره من أن التمييز قد يسبق الفعل المتصرف، ليس على إطلاقه، إذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه التمييز بإجماع، وهو الكفى في نحو: الكفى (بزيد) (٢) ناصرا الفيلا يجوز تقديم الناصرا على الكفى وإن كان فعلا متصرفا، لانه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: الكفى بزيد ناصرا ما أنصره رجلا) (٤)، (٥) وهو عند المصنف منتصب عن تمام الجملة.

⁽۱) آه جد

⁽٢) أ، جـ رقى ب (بان).

⁽٣) ١، ب ـ وفي جد (بربك).

⁽٤) ب.

⁽٥) والحق مع سيبويه، فهذا وغميره: أن تقديم التصييز معلى بالغرض السابق من التأخمير بخلاف غميره من الفضالات والبيت وغيره ضرورة ا هـ صبان عن الدماميني ٢/ ١٥٤ بتصرف.

حروف الجر

قال:

هاكَ حروفَ الجَرِّ وهَى مِن إلى حتى خَلا حاشا عدا في مَنْ على مُذُ مندُ رُبَّ اللامُ كَيْ واوَّ وتا والكاف والسبا ولعسلَّ ومتى

هذه عشمرون حرفًا مسشتركة فسى جر الاسم ولكل منها تفسصيل يأتي، إلا «خلا، وحاشا، وعدا»، فإن حكمها تقدم في الاستثناء.

وإلاً، اكى، ولعل، ومتى، لغرابة الجر بهن.

أما (كي) فتجر ثلاثة أشياء:

الأول: «ما» الاستفهامية (كُقولهم)(١) في السؤال عن (عِلَّةِ)(٢) الشيء كَيْمَهُ؟ بمعنى لمَهُ؟.

الثاني: «أنَّا المصدرية مع صلتها في نحو: (جـثت كي تفعل)(٢) في أحد الوجهين(٤).

صلتها في قوله:	الثالث(٥): ﴿مَا ﴾ المصدرية مع
يُرَادُ الْفَتَى كَيُّمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ (١)	

وهو نادر.

 (٤) قبال الأشموني جـ ٢ ص ٢٨٣: (إذا قدرت أن بعدها، فإن والضعل في تأويل مصدر مجرور بها ويدل على أن بعدها ظهورها في الضرورة كقوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدها

والأولى أن تقدر «كى مصدرية» فتقدر اللام قبلها، بدليل كثرة ظهورها مصها، نحو «لكيلا تأسوا» 1 هـ.

- (٥) جعل الثانى: «أنَّ المصدرية، والثالث (ما) المصدرية، ترتيب أ، جد، وفي الثانى (ما)
 والثالث (أنَّ).
- (٦) قيل إن قائله: هو النابغة الذبياني، وقيل الجعدى، والأصبح أن قائله قيس بن الخطيم،
 كذا ذكر، البحترى في حماسته.

⁽۱) أن جد. (۲) أن جد.

⁽٣) أ، جـ ـ وفي ب مثل بقوله. كقولك: كي أن تغر وتخدعا.

وأما «لعلَّ» فتجر في لغة عُــقيل ثابتة (الأول ومحذوفَتُه)(١) ومفتوحة الآخر (و)(٢) مكسورته(٣) خلافًا لمن أنكر الجر بها^(٤).

وأما «متى» (فتجر)(٥) في لغة هذيل، بمعنى من(٦) ومن كلامهم «أخرجَها متّى كُمَّه أي من كُمُّه.

وصدر البيت: إذا أنت لم تُنْفَعُ فضُرٌّ فَإِنَّمَا _ وهو من العلويل

المعنى: إذا لم تستطع نفع من يستحق النفع فعضر من يستوجب الإيذاء، فإن المرء لا يقصد منه إلا أحد هذين.

الإهراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «أنت» فاهل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تنفع» فعل مفسارع مجزوم بلم وهلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت «فضر» الفاء واقعة في جواب إذا، ضر فعل أمر مبنى على السكون وحرك بالكسر للتخلص من النقاء الساكنين ولستخفيف «فيإغا» الفاء للتعليل إنما حرف دال على الحصر فيراد» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالمضمة الظاهرة «الفتى» نائب فاعل يراد مرفوع بضمة مقدرة على الألف «كيما» كى: حرف تعليل وجر، ما حرف مصدرى «يضر» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو «وينفع» الواو عاطفة، ينفع فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره هو «وينفع» الواو عاطفة، ينفع فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره هو «وينفع» الواو عاطفة، ينفع فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره هو «وينفع» الواو عاطفة،

الشاهد: في دعول قماء المصدرية على فكي، وهو نادر، وهو تخريج الأخفش، وهي عند غيسره كافة لكي عسن عمل النصب في الفعل المضارع؛ والفعل مؤول بالمصدر على القولين بواسطة هما، على الأولى، وبواسطة فكي، على الثاني.

مُوَّاضَعُه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٧، وابن هشمام ٢/ ١٢٠، والاشموني ٢/ ٢٨٣، والمكودي ص ٨١، وداود، والسندويي.

(١) أ، جــ وفي ب (اللام الأولى ومحلوقه).
 (٢) أ، جــ وفي ب (أواء.

(٣) فهذه أربع لنسات يجوز الجر فيها ولا يجوز في غيرها من بقية لغسات «لعل» صبان ٢/
 ١٥٦.

ومثال الجر قول الشاعر؛ لعل أبي المغوار منك قريب،

(٤) قال السيوطى في همع الهوامع: (منهم الفارسى وتأول البيت على أن الأصل لبمله لأبي المغوار جوابه قريب. فحفف موصوف قريب وضمير الشان، ولام لعل الثانية تخفيفًا وأدغم في لام الجر. ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة المال لزيد، وهذا تكلف كثير مردود بنقل الأثمة) ا هـ ٢/ ٢٣، وأميل إلى الجر لعدم التكلفة كما قال السيوطى.

(ه) أ، جـــ

(٦) أي الابتدائية.



تنبيه:

عدَّ بعضهم من حروف الجر هماء التنبيه، وهمزة الاستفهام وهمزة القطع إذا جعلت عوضًا من حروف الجر في القسم^(١).

قال في التسهيل^(۲) وليس في الجر في التعويض بالعسوض، خلافًا للأخفش ومن وافقه ا هـ. وذهب الزجاج والرمائي إلى أن ايمُن في القسم حرف جر وشذاً في ذلك.

(وعدً)(٢) بعضهم منها الميم (مثلثة)(٤) في القسم نحو^(٥) مُّ الله، وجعلها في التسهيل بقية «اأمُّن».

قال: وليست (٢) بدلا من الواو، ولا أصلها قمن خلافًا لمن زعم ذلك (وذكر)(٧) الفراء أن ولاصه (قد)(٨) تجو الزمان، وقرىء ﴿ولاتَ حينِ مناص﴾(٩) بالجر.

وزعم الأخفش أن «بَلْه) حرف جسر بمعنى «مِنْ» والصحيح أنها اسم (١٠) وذهب سيبويه (١١) إلى أن «لولا» حرف جر إذا وليسها ضمير مستصل نحو: لولاك ولولاى (ولولاه)(١٢).

⁽١) راجع الأشموني ٢/ ٢٨٥.

⁽٢) التسهيل ص ١٥١ ـ القسم.

⁽٣) أ، جـ وني ب (وعده).

⁽٤) ا، ب

 ⁽٥) ب، وقي أ النحو ما الله ونحو سقط في جد.

⁽٢) أ، جـ. وفي ب (قال فيه وم مثلثة وليست)

⁽٧) أ، جه. وفي ب (فعب).

⁽۸) ا، جــ

⁽٩) من الآية ٣ من سورة ص.

⁽١٠) أي مصدر أو اسم فعل أو يمعني كيف، صبان جـ٢ ص ١٥٧.

⁽١١) قال سيبويه: جداً ص ٢٨٨ (وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جر ..).

⁽۱۲) چـ.

ومذهب الأخفش والكوفيين، أن الضمير بعدها مرفوع الموضع استعير ضمير الجو للرفع^(١).

ثم قال:

بالظاهر اخصُص منذُ مُذْ وحتى والكاف والواو ورب والتا

حروف الجر نوعان: نوع يجر الظاهر فقط، ونوع يجر الظاهر والمضمر.

فالأول: هو الأحرف المذكورة في هذا البيت، ولعل وكي ومتي.

والثاني: ما عداها.

وقوله: واخصُصُ بمُذُ ومنذُ وقتا. (يعنى: أن مذ ومنذ لا يجران إلا الزمان وسيأتى الكلام عليهما)(٢).

وقوله: ويرُبُّ مُنكَّرًا.

يعنى أن اربُّ لا تجر إلا نكرة وسيأتي دخولها على الضمير.

وأجاز بعضهم أن تجر المعرف بأل، وأنشد:

ربما الجامِلُ المُؤَبِّلُ (٣)

بخفض الجامل وصفته.

 (١) قال الأشموني ٢/ ٢٥٨ نقلا عن التسهيل: وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد على لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك منهم كقوله:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن وقوله: وكم موطن لولاى طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى

(Y) آ، ج..

(٣) جزء من بيت قائله أبو دؤاد الإيادى أحد بنى برد بن أفصى من إياد وتمامه:
 فيهم وعنا جِيجُ بَينُهنَّ للهارُ

وهو من الحفيف.

الشرح: «الجامل» ـ بالجيم ـ اسم جمع للإبل لا واحد له من لفظه، وقبل القطيع من الإبل مع راعيها «المؤبل» بضم الميم وفتح الهمزة والباء المشددة ـ المعد للقنية «عناجيج» جمع عنجوج ـ بزنة عصفور ـ وهي الخيل الطويلة الأعناق «المهار» بكسر الميم ـ جمع مهر ـ وهو ولد الفرس والأثش مهرة.

فإن صحت الرواية حمل على زيادة «آل» وشذ درب أبيه، دورب اخيمه دورب أمهه(١)

واختلف فسى معنى الرب، فقيل: للتقليل، وقيل: للتكثير، ونسب كل منهما(٢) إلى سيبويه.

وقيل: تكون (لهما)^(٣) وقيل^(٤) حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا لتكثير ^(٥) وفي التسهيل: وللتقليل بها نادر. هـ^(١).

وقوله: (والتَّاءُ للهِ ورَبَ).

يعنى: أن التاء مختصة باسم الله نحو: ﴿ ثَالِلَّهِ نَفْتًا ﴾ (٧).

المعنى: يصف نفسه بالكرم وأنه لا يبخل على من مسعه بأحسس ما عنده من الإبل
 المتخلة للقنية والخيل الجياد التي بينها أولاد.

الإحراب: قرعاً وب حرف تقليل وجره ما: والله كافة قالجامل مبتداً مرفوع بالضمة الظاهرة قالموبل مبتداً مرفوع بالضمة الظاهرة قلهم جاد ومجرود متعلق بمحدوف خبر المبتدأ قومناجيج الواو هاطفة، عناجيج مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وخبره محدوف يدل على ما قبله والتقدير: وعناجيج فيهم قبينهن ظرف مستعلق بمحدوف خبر مقدم والضمير مضاف إليه قالمهار مبتدأ موخر مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لقوله فعناجيج وهي التي سوغت الابتداء بالنكرة.

الشاهد: في اربا الجامل؛ فيهم حيث دخلت رب الكفوفة بما على الجملة الاسمية وهو نادر.

قال العينى: ولأجل هذا قبال أبو على: يجب أن تقدر هما؛ اسمًا مسجرورًا على معنى شىء والجامل خبر لمبتدأ محلموف وتكون الجملة صفة لما، والتقدير: رب شيء هو الجامل المؤبل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٣، وابن هشام ٢/ ١٦١، وابن عثيل ٢/ ٢٥ والأشموني ٢/ ٢٩٨ وداود والسيوطي ص ٧٣ وفي هممه ٢/ ٢٢.

- (١) بهذا يستقيم الكلام، وفي أ، ب قواحد أمها وفي جد قوجد أمه.
 - (۲) (کل واحد منهما) قی ب.
 - (٣) جـ ـ رقى أ، ب (لها).
 - (٤) أ، ب ـ رنى جـ (هو).
 - (٥) ب ـ رنى أ، جـ (تكثير).
 - (٦) التسهيل ص ١٤٧.
 - (٧) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

وحكى الأخفش دخولها عملى الرب قالوا: «تربُّ الكعبة» وقالــوا أيضًا: «تالرحمن» «وتحياتك» وهو شاذ.

وقالوا إنها بدل من واو القسم.

وقوله:

ومَا رَوَواْ مِن نَحُو رَبُّةٌ فَتَى نُزُرُّ

أشار (به)(۱) إلى أنه قد ورد دخول رب على المضمر، وأنه قليل. ومنه قول الشاعر:

وربه عَطِبًا انقذْتُ مِنْ عَطَبِه (٢)

وروی (وربه عطبِ، بالجر علی نیة من وهو شاذ.

فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه (فـصيح)(٣) مقـيس (عليه)(٤) فكيف قال «نزره؟

(١) أ، ج.. (٢) قال العيني: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله. وهو من البسيط.

وصدره: واه رأبتُ وشيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ

الشرح: اواًه، من وها الحائط إذا ضَعَف وهم بالسقوط. ارابت، اصلحت وشعبت الشرح: الشق العطباء هو المسلحة المسلح: الشق العطباء هو مفة مشبهة على وزن فعل بفستع الفاء وكسر العين أي هالكا امن عطبه مصدر على وزن فعل .

المعنى: رب شخص ضعيف أشرف على الهلاك والسقوط فجيرت كبسره ورشت جناحه.

الإهراب: «واه» هو على تقدير رب مبتدأ «رأبت» فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر «وشيكًا» مفعول فرأبت، أي: رأبت رأبًا وشيكًا «صدع» مفعول فرأبت منصوب بالفتحة الظاهرة «أعظمه» مضاف إليه «وربه» رب حرف جر شبيه بالزائد والضمير في محل جو ثوب، وله محل رضع بالابتداء «عطبًا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «أنقذت» فعل وضاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور برب «من عطبه» جار ومجرور منعلق بأنقذ.

الشاهد: في «وربه عطبًا حيث جرت «رب؛ الضمير وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: ابن الناظم ص ١٤٨، وابن عقيل ٢/ ٩.

والأشموثي ٢/ ٢٥٨، وداود السندويي.

(۲) أ، جــ وفي ب (صحيح).(٤) جـ.

قلت: لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر، ويؤديه قوله في الكافية: وربَّهُ عَطِبا استُنْلِرْ وقِس عليه إن شِيْتَ وحُد عنْ مُلْسِس فقال (١) وقس عليه.

تنيهان:

الأول: مذهب البيصريين. أن الضيمير المجرور برب يلزم إفراده وتذكيره استغناه بمطابقة التمييز (للمراد)(٢)، وحكى الكوفيون مطابقته أيضاً.

الثاني: اختلف في الضميسر المجرور برب، فنقيل: مسعرفة، وإلى ذهب الفارسي وكثير، وقيل: تكرة، واختاره الزمخشري وابن عصفور.

وقوله: كذا كَهَا.

أشار به إلى أن الكاف قد تجر ضمير الغائب قليلا كقول الراجز:

... وأمُّ أوْعالِ كَهَا أَوْ أَفْرَبَّا(")

(۱) پ. 🐪 (۲) ئا نجہ

(٣) حجز بيت قاتله: العجاج. يصف حمار الوحش وأتنه حين أرادوا ورود الماء قرأى الصياد فهرب بهن. والبيت من قصيلة مرجزة مسلسة.

وصدوه: خَلَيُّ النُّنَّابَاتِ شَمَالًا كُنَّبًا

ويروى: تمحى اللغابات - ورواية الأشموني:

وأم أوعال كها أو أقربا ذات اليمين غير ما أن ينكبا

الشرح: «المفايات» ـ بقستم الفال ـ جمع ذناية، هي آخير الوادي بنتهي إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه «كثبا» بفتيح الكاف والناء ـ أي: قربا «أم أوعال» بفتيح الهمزة هي هضبة في ديار بني تميم.

المُعنى: أنه جعل اللَّفابات ـ أي الحسار الوحش ـ عن طريف في جانب شماله قسرياً منه وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب أو أقرب.

الإعراب: «على» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر «الذنابات» مفصول أول «شمالا» مفعول ثان «كثبا» صفة لشمال «وأم أوعال» يروى بالنصب وبالرفع، فأما النصب فبالعطف على الذنابات وأما الرفع فبالابتداء «كها» على رواية النصب هو في موضع المفعول الثاني، وعلى رواية الرقع متعلق بمحلوف خبر المبتدأ «أو» عاطفة «أقربا» معطوف على الفسمير للجرود بالكاف من غير إعادة الجار.

الشاهد: في الها حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.

(وإليه)(١) أشار بقوله: (كها) (وهذا من الضرائر)(٢).

وقد شذ دخول الكاف على ضميرى المتكلم، والمخاطب في قول الحسن «أنا ككّ وأنت كي»^(٣).

وقول الشاعر: وإذا الحربُ شَمَّرَتُ لَم تكُن كِي⁽¹⁾ والكاف في الكيء مكسورة (٥).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٨، ابن هشام ٢/ ١٧٤، ابن عقيل ٢/ ٩ والأشموني ٢/ ٢٨٦، والمكودي ص ٨١، السندوبي، والشاهد رقم ٧٤٦ من خزانة الأدب، وسيبويه جد ١ ص ٢٩٢.

.1(1)

 (۲) أ، وفي ب (كــذا إلى القلة وهو عند غيــره من الضــراثر) وفي جــ (كهــا إلى أن هذا من الضمائر).

(٣) قال العينى: يعنى أنا كمثلك وأنت كمثلى (كذا بالنسخ ـ والمناسب: وأنا مثلك وأنت مثلى اهـ. مصحح هامش) واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه ٣/ ٢٦٦.

(٤) صدر بيت. قال العيني: أنشده الفراء وقال: أنشدنيه بعض أصحبابنا ولم أسمعه أنا من العرب، ولم يذكر اسم قائله وبحثت فلم أحثر على قائل. وهو من الخفيف.

وعجزه: حيث تدعو الكماة فيها نزال ورواية الأشموني حين تدعو

الشرح: (شمرت) أى: نهضت «الكماة» بضم الكاف جمع كام مثل قاض وقضاة وهو الشجاع المنكمي في سلاحة، لأنه كمي نفسه، أي: سترها بالدرع والبيضة «نزال» كلمة توضع موضع انزل.

الْإعراب: «وإذا» الواو للعطف، إذا للشرط وفعل الشرط متحذوف دل عليه قوله: شمرت

والتقدير: إذا شمرت الحرب؛ لأن إذا لا تدخل على الجملة الفعلية «الحرب» قاعل «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تكن» فعل مضارع مجزوم بلم وهو جواب الشرط «حين» منصوب على الظرفية «تدعو» فعل مضارع «الكماة» فاعل «فيسها» جار ومجرور متعلق بتدعو «نزال» في محل النصب على أنه مفعول تدعو، والتقدير. حين تدعو تقول: نزال.

الشاهد: في الم تكن كي حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن أنت مثلى. وهذا شاذ لا يستعمل إلا في الضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٢٨٦.

(٥) قال الصبان ٢/ ١٥٩: (وكي بكسر الكاف لمتاسبة ياء المتكلم كسما في الدماميني عن سيبويه).



وقد دخلت أيضاً على ضميرى الرفع والنصب (المتفصلين)(١) كقولهم: «ما أنا كأنت (ولا)(٢) أنت كأنا».

(والنصب كقوله:

..... ولم يأسر كإيَّاك آسر ً . (٢) (٤).

وجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغائب المتصل^(٥). . قيل: وفيه نظر.

(1) $1, -\infty$. (Y) $1, -\infty$ ($1, -\infty$).

(٣) ب.

(٤) جزء من بيت. قال السغدادي في خزائة الأدب (والبيت لم أطلع على قبائله) وتكملة الست:

فَأَجْمِلْ وَأَحْسِنْ فِي السِيرِكَ إِنَّهُ فَعَمِيفٌ

وقال أبو حيان في أماليه: أنشَاه الفراء وهشام عن الكسائي اواحسن واجمل في أسيرك.

الشرح: «فأجمل، بقطع الهمزة المفتوحة وكسر الميم. أى عامل الجميل «وأحسن» بفتح الهمزة وكسر السين. أى: افعل الحسن، وأسرته أسراً من باب ضرب فهو أسبر وذاك آسر وهو فاعل يأسر يريد: لم يأسرني آسر مثلك.

الإعراب: «فأجمل» فعل أصر وفاعله ضمير «وأحسن» الواو عاطفية، أحسن فعل أمر وفاعله ضمير «في» حرف جر «أسيرك» مجرور بفي والكاف مسقباف إليه «إنه» إن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها مبنى على الفيم في محل نصب «ضعيف» خبير إن مرفوع بالفيمة الظاهرة «ولم» حسرف نفى وجزم وقلب «يأسر» فعل مضارع منجزوم يلم وعلامة جزمه السكون «آسر» فاعل يأسر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «كراياك» حيث دخلت الكاف على الضمير المتفصل قال البغدادى ٤٧٢/٤ في الخزانة: (قال ابن عصفور في كتاب البضرائر: ومنه وضع صيغة ضمير النصب المتفصل بدل صيغة ضمير الرفع المتفصل للجهول في موضع خفض بكاف التشبيه، يريد: كأنت آسر قوضع «داياك» موضع «أنت» للضرورة وإنما قضى على «إياك» بأنها في موضع «أنت» لأن الكاف لا تدخل في سعة الكلام على مضمر إلا أن تكون صيغته صيغة رفع منفصل نحو قولهم: «ما أنا كأنت ولا أنت كانا» هـ.

مواضعه: ذكره البغدادي في خزانة الأدب الشاهد ٨٣٤.

(٥) قال في التسهيل ص ١٤٧ (ودخولها على ضمير الغائب قليل وعلى أنت وإياك وأخواتها أقل).

بل إن لم يكن أكثر فهو (مساو)(١).

فإن قلت: إلام أشار بقوله: (ونحوهُ أتَى)؟

قلت: يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون أشار إلى ما ورد من دخول الكاف على الضمير في غير المبيت المشار إليه كقول الشنفرى:

لَتَن كَانَ مِن جِنِّ لَأَبَرَحَ طَارَقًا وَإِن يَكَ إِنْسَا مَاكُهَا الْإِنْسُ تَفْعَلُ^(٢) وَلاَ حَجَةً فَي قُولُه:

...... كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظلا^(١٢)

(١) ب _ وفي أ (متساوى) وفي جد (مساوى) راجع الأشموني ٢/ ٢٨٧.

(٢) قاتله: الشنفري الأردى، واسمه براق. وهو من قضيلته المشهورة. من الطويل.

الشرح: «الأبرح» أي: جاء بالبرح وهو الشدة «طارقًا» من طرق أهله إذا أتأهم ليلا.

الإعراب: ولئن اللام للتأكيد وإن شرطية وكان فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمه ضمير مستتر ومن جن جواب السرط فصمير مستتر ومن جن جواب السرط وطارقا حال منصوب بالفتحة الظاهرة ووإن يك أصله يكن خذفت النون للتخفيف لكثرة استماله في الكلام واسمه ضمير مستتر فيه وإنسا خبر يك وماكها ما نافية والكاف للتشبيه دخلت على الضمير «الإنس» مبتدا ويفعل فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة في محل رقم خبر المبتدا.

الشاهد: في الماكها؛ حيث دخلت الكاف على الضمير: وهو شاذ.

مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ٢/ ٣٠ وفي شرحه للألفية ص ٧١.

(٣) عجز بسيت قائله رؤية بن العجاج يصف حسمارًا وأتنه وهو من قصسيدة مرجزة مسدسة وصدره: ولا تُرَى بَعْلا ولا حلائلا.

الشرح: «بعلا» روجًا، «حلائلا» بالحاء المهملة: روجات، «حاظلا» المانع من التزويج. المعنى: لا ترى من الأرواج والزوجات من يحبس نفسه على صاحبه ولا يتطلع إلى غيره كحمار الوحش وأتنه، إلا من منغ أنثاه عن التزويج بغيره، كسانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنهم.

الإحراب: «لا» نافية «ترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بعلا» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة ولا: لتأكيد النفى «حالائلا» معطوف على قوله «بعلا» «كهه متعلق بمحلوف حال من «بعلا» «ولاكهن» متعلق بمحلوف حال من «حلائلا» هناة «حلائلا» مفعول ثان لترى منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: في اكه ركهن؛ حيث جر الضمير بالكاف، وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٤٨، وابن هشام ٢/ ١٥٢ وابن عقيل ٢/ ١٠٠ والأشموني ٢/ ٢٨٢.

على الاتصال، (لاحتمال)(١) أن يكون أصله كهو.

والشانى: أن يكون أشار إلى أنه قد (ندر)(٢) دخول بعض الأحرف المخصوصة بالظاهر (غير الكاف)(٢) على الضمير كما (ندر)(٤) دخول الكاف عليه كقول الشاعر:

فلا والله لا يُلْقَى أَناسٌ فَتَى حَتَّاكَ يا ابنَ أبي يزيد^(٥) .

وهو عند البصريين/ضرورة.

ثم قال:

بعُضْ وبيَّن وابتَدِى في الأمكِنةُ ﴿ بَمَنَّ

شرع فى بسيان معسانى (بعض)(٢) هذه الحروف فسبداً بمن وذكس لها فى هذا البيت ثلاثة معان:

الأول: التبعيض نحو: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنًا بِاللَّهِ ﴾ (٧) وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض.

(١) أ، جــ وفي ب (لأنه يحتمل). (٢) 1 ـ وفي ب، جـ (ورد).

(۲) أ، جـ وني ب (ورد).

 (٥) قال الشيخ محيى الدين: هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وبحثت فلم أعثر له على قائل، وهو من الوافر.

وروی اأبی زیاد، بدل اأبی یزید، ولا یلفی، بدل و الا یلقی،

الشرح: لا يلفى «لا يجده، قال تعالى: ﴿وَالْفَـيَا سَـيْدُهَا لَذَى البَّـابِ﴾ أي: وجده وبالقاف من اللقي.

الإحراب: «فلا» واثلة قبل القسم للتوكيد «والله» الواو حرف قسم وتفظ الجلالة مقسم به مجسرور بالواو وفعل القسم الذي يتعلق به الجسار والمجرور محذوف «لا» نافية «يلفي» فعل مضارع «أناس» فاحل «فتي» مفعول به «حتساك» حتى جارة والضمير في محل جر بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفتي «يا» حرف نداء «ابن» منادي «أبي» مضاف إليه «يزيد» مضاف إليه.

الشاهد: في احتاك، حيث دخلت احتى، الجارة على الضمير، وهو نادر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عـقيل ٢/ ٨، والأشموني ٢/ ٢٨٦ والمكودى ص ٨، وداود.

(٦) أ، ب (٧) من الآية ٨ من سورة البقرة.

الثانى: بيسان الجنس، نحو: ﴿ فَاجْتَبُّوا الرِّجْسَ مِنَ الأُوثَانِ ﴾ (١) وعلامتها صحة وضع الذي موضعها.

الثالث: ابتداء الغاية في المكان باتضاق، نحو: ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ (٢) (ولا)(٢) تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين وذهب المكوفيون والمبسرد وابن درستويه إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان وهو الصحيح (٤) لكثرته (٥) نظمًا ونثر (١٦).

وتأويل (ما كثر)(٧) ليس بجيد، وإليه ذهب المصنف.

وإلى هذا قال: وقد تأتى لبدء الأرمنة.

تنبيه:

لم يختلفوا في أن من تكون لابتنداء الغناية، واختلفوا في التبنعنيض (والتبيين) (٨). أما التبنعيض. فذهب إليه الجمنهور وصححه ابن عصفور، ونفاه المبرد والأخفش الأصغر (٩) وابن السواج، وطائفة من الحذاق والسهيلي، وقالوا: إنما هي لابتداء الغاية وأن (سائر) (١٠) المعاني التي (ذكروها) (١١) واجع إلى هذا المعنى.

تَخَيَّرُنَ مِن أَرْمَانِ يَوْمَ حَلَيْمَةً إِلَى اليَّوْمُ قَدْ جَرَّبُنْ كُلِّ التَّجَارِبِ

 ⁽١) من الآية ٣٠ من سورة الحج.
 (٢) من الآية ١ من سورة الحج.

⁽۲) ا، جــ رفي ب (وقد)(٤) ا، جـ.

⁽٥) ا، رفي جـ (رهو کثير).

⁽٦) قال تعالى: ﴿لَسَجِد أُسَسَ عَلَى التَّقُوكَ مِنْ أُولِ يَوْمٍ ﴾.

⁽٧) أ، جـ ـ وفي بُ (ما هو كثير) وتأولوا: أن من الابـتداء الغاية في الأحداث: من تأسيس أول يوم، والبيت، من استمرار يوم حليمة.

⁽۸) ٻ، ج.

⁽٩) هو: على بن سليمان الفضل النحوى أبو الحسن الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين وتاسع الأخفشين، قرأ على ثعلب والمبسرد واليزيدي، قال المرزباني: ولم يكن بالمتسع في الرواية، وكان إذا سئل على مسائل النحو ضجر ضجراً كثيراً.

مات فجأة ببغداد سنة عشرة وثلاثمائة ويقال ست عشرة وقد قارب الثمانين.

⁽۱۰) أ، جـ وفي ب (جميع).

⁽۱۱) أ، ب_وفي جـ (ذكرها)

وأما بيان الجنس، فمشهور في كتب المعسربين، وقال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين (وأنكره)(١) (أكثره)(٢) المغاربة.

ثم قال:

وزيد في نَفْي وشبههِ فَجرٌ نكرةٌ كما لباغٍ من مَفَرّ

لزيادة امن، عند اجمهوره (٣) البصريين شرطان:

الأول: أن يكون بعد نفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام.

والثاني: أن يكون مجرورها نكرة.

مثال النفي ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهُ غَيْسُهُ ﴾ (٤). والنهى الله يقم (من) (٥) احدة والاستفسهام ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرُ اللهِ ﴾ (١) ومثل النهى بقبوله «ما لباغ من منفر». وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط (٧) (نحو) (٨) «قد كانَ مِن مَطَرِه.

وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم في التسهيل، قال في شرحه لثبوت السماع «بذلك»(٩) نثرًا ونظمًا(١٠).

تنبيهان:

الأول: فائدة زيادة (من) تنصيص العموم أو مجرد التوكيد.

⁽۲) ا،پ.

⁽٤) من الآية ٨٥ من سورة الأعراف.

⁽ه) پ، ج.

⁽٦) من الآية ٣ من سورة فاطر.

⁽٧) أ، جـ ـ وفي ب (تنكير بعض مجرورها).

⁽۸) اه جد.

⁽٩) ا،ب.

 ⁽١٠) قال تعالى: ﴿يغفر لكم من ننوبكم﴾ و﴿ولقد جاءك من نبأ المرسلين﴾.
 وقول الشاعر:

وكنت أرى كالموت من بين ساعة فكيف ببين كان موعده الحشر 1 هـ الهمع ٦/ ٣٥.

فالأول مع نكرة لا تختص بالنفي نحو هما في الدار من رجل.

والثاني: مع نكرة مختصة به^(۱).

(التنبيه)(۲) الثاني: لا إشكال في صحة زيادتها بعــد جميع حروف النفي، وأما الاستفهام فلا يحفظ إلا مع (هل)(۲).

قال فى الارتشاف: وفى إلحاق الهمزة بها نظر، وصرح «بمنعه»(٤) بعد كيف ونحوها(٥).

ثم قال:

للانتها حتى ولامٌ وإلى

مثال حتى: ﴿ حَتَّىٰ مَعَلَّمِ الْفَجْرِ ﴾ (٦). ومثال إلى ﴿ فَتَطَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ (٧) ومثال اللام ﴿ سَقْنَاهُ لِبَلَدِ ﴾ (٨).

ودلالة الملام على الانتهاء قليل^(٩) بخلاف حـتى وإلى «فإن دلالتهما على الانتهاء كثير» (١٠٠) فإن قلت أيهما أمكن في ذلك؟

قلت: إلى، لدخولها «فيما»(١١) لا تدخل فيه حتى، فإن المجرور بحتى يلزم بأن «يكون»(١٢) آخر جزء أو (ملاقي)(١٢) آخر جزء بخلاف إلى.

⁽۱) كأحد وديار. (۲) أ، جـ.

⁽٣) قال تمالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾. ﴿ ٤) جــــ وفي ب، البه.

⁽٥) كبلام أبي حيبان في الارتشاف ص ٨٤٣. ﴿ وَفِي إِلَّحَاقَ الْهِـمـزة بهل في ذلك نظر ولا أَو أَحفظه من لسان العرب. ولو قلت: كيف تضرب من رجل أو كيف خرج من رجل أو أين تضرب من رجل أو متى بقوم من رجل لم يجز؟ ١ هـ.

⁽¹⁾ من الآية ٥ من سورة القدر.

⁽٧) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

⁽٨) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف.

 ⁽٩) نحو قوله تعالى ﴿كل يجرى الآجل مسمى﴾.

⁽۱۰) اه جد

⁽١١) أ، ب ـ وفي جـ (١١).

⁽١٢) ب، وفي جـ (كونه) زفي أ (من كونه).

⁽١٣) أ، ب .. وفي جد (ملازم).

(لو)(١) قلت: «سرت النهار حتى نصفه؛ لم يجز.

ولو قلت: إلى نصفه لجاز، نص على ذلك الزمخشرى والمغاربة (ووافق) (۲) المصنف في شرح الكافية وخالف في «التسهيل وشرحه» (۳) فلم يشترط في مجرور حتى كونه آخر جزء (ولا ملاقي آخر جزء)(٤) واستدل بقوله:

عَيْنَتُ لَيلةً فما زلتُ حتى نصفها راجيًا فعُدْتُ يؤوسًا (٥٠)

وفيه نظر.

(١) أ، جــ وفي ب (فلر). (٢) أ، جــ وفي ب (ووافلهم).

(٣) أ، ب وفي جد شرح التسهيل.

(٤) ا، ب.

(٥) هذا البيت لم أعثر له على قائل. وهو من الخفيف.

وقبله: إن سلمي من بعد يأسي همت بوصال لو صبح لم يبق بوسا

الشرح: «هينت» الغسمير راجع إلى سلمى ولسلة مفعسول به لا ظرف، «بوسا» بضم الباء: الشدة «يؤوساً» فعول من الياس وهو القنوط خلاف الرجاء.

الإحراب: «هيئت» ضعل وفاعل وهو الضمير المستتر فيه المذى يعود إلى سلمى في البيت قبله «ليلمة» مفعول به «فما ولست» من أخوات كان والتاء اسمها (حتى) بمعنى إلى وهو حتى الجارة النصفها» مجرور يحتى والهماء مضاف إليه «راجيًا» خمير ولت منصوب بالفتحة «فعدت» جملة من الفعل والفاعل عطف على قوله: «فما ولت» «يتوسًا» حال من الضمير الذى في هدت منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: في قستى نصفها فإن ابن مالك استدل به على أنه لا يشترط في مجرور حتى كونه آخو جزء، ولا ملاقي آخر جزء هذا الذي ذكره في التسهيل ص ١٤٦ وأما ما ذكره في شرح الكافية، فهو ما ذهب إليه الزمخشري والمفارية من أن المجرور بحتى يلزم أن يكون آخو جزء أو مسلاقي آخر جزء بخلاف إلى، فلو قلت: سرت النهار حتى نصفه لم يجز، ولوقلت إلى نصفه جاز، هذا ما نص عليه الزمخشري. وقال ابن هشام في المغنى: لمخفوض حتى شرطان:

أحدهما: عام وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلاقًا للكوفيين والمبرد.

والثاني: خاص بالمسبوق بذي أجزاء وهو أن يكون المجرور جزءًا نحو:

«أكلت السمكة حتى رأسها» أو ملاقيًا لأخسر جزء نحو. «سلام هي حتى مطلع الفجر»
 ولا يجوز «سرت البارحة حتى ثائيها» «أو نصفها» كذا قالت المغاربة وغيرهم.

وتوهم ابن مالك: أن ذلك لم يقـل به إلا الزمخشرى، واعــترض عليه بقــوله: هينت ليلة . . . البيت ــ وهذا ليس مــحال الاشتراط، إذ لم يقل فمــا ولت في تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكن لم يصرح به . ١ هـ العينى ١٣ ٧٦٢.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المغنى ١/ ١١١ السيوطي في همم الهوامع ٢/ ٢٣.

لائنيه)(۱):

اختلف في المجرور بحتى فقيل: الانتهاء قبهه(٢) قفيدخل، (٣) فيما قبلها إلا بقرينة، وإليه ذهب المغاربة.

وذهب المصنف إلى أن الانتسهاء قد يكون به فسيدخل، وقد يسكون عنده فلا يدخل، وزعم أن سيبويه (٤) والفراء أشارا إلى ذلك.

وحكى عن ثعلب أن حتى للغاية والغاية تدخل وتخرج.

وقال في الإفصاح: (٥) وذهب المبرد وأبو بكر وأبو على إلى أنه داخل.

وقال الفراء والرماني يدخل ما لم يكن فير جزء نحو: اإنه لينام الليل حتى الصباح. وصورح سيبويه بأن ما بعدها داخل ولابد، ولكنه مثل بما هو بعض ما قبله واختلف أيضًا في المجرور بإلى، والذي عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل إلا بقرينة (1) وقال بعض النحاة يدخل.

ثم قال:

...... ومِن وباء يُعْهِمانِ بَدَلا

علامة ذلك أن يحسن في «موضعهما» (٧) بدل مثال «من» ﴿ أَرْضِيتُم بِالْحَيَاةِ اللَّهُ عَلَا مِنَ الْآخِرَة ﴾ (٩).

ومثال «الباء» الا يُسرنَّى بها حُمْرُ النَّعُمَّ (١٠).

⁽۱) ا، ب. (۲) ا، ج.،

⁽٣) ا، جـ ـ وني ب (فلا يدخل).

⁽٤) الكتاب ١/ ١٣٤.

⁽٥) الإفصاح وهو شرح لكتاب الإيضاح في النحو لأبي على الفسارسي وصاحبه هو: محمد ابن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوي.

⁽١) مثل: قرات القرآن من أوله إلى آخرها.

 ⁽٧) ب وفي ا دان يحسن موضعها، وجد ديصلح في موضعها،

 ⁽A) من الآية ٣٨ من سورة التوبة.
 (P) من الآية ٦٠ من سورة الزخرف.

 ⁽۱۱) عن عبد الرحسن بن عوف رواه الحاكم وأحمد في مسئده ـ حمديث شريف «بها» أي:
 بدلها.

وقول الشاعر:

وليت لى بهمُ قومًا إذا ركِبُوا(١)

وقوله: «واللامُ للملك» نحو: «المالُ لزيد» وشبهه نحو: «أدوم لك ما تدوم لى» ويندرج فيه الاستحقاق؛ لأنه مثله في شرح الكافية بنحو: «السرج للفرس»(٢) هـ.

(وجعله في التسهيل)^(٣) مغاير الشبه للملك^(٤).

(وفي تُعْديَة أيضًا) أي: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَدُنكَ وَلِيًّا ﴾ (٥)، «وتعليل، نحو: ﴿ لِتَعْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِّمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ (٦) و«تُغي، أي: تبع.

وقـوله: «وزيِدَ» يعني اللام، ولا تزاد إلا مع مـفعـول به «لتعــديه»(٧) إلى واحد.

(١) صدر بيت قائله قريظ بن أحد بني العنبر. شاعر إسلامي ـ من البسيط.

وعجزه: شَنُّوا الإغَارَةَ فُرسانًا ورُكْبَانًا

الشرح: «شنوا» أى: فرقسوا أنفسهم لأجل الإضارة، «الإغارة»، الهجسوم على العدو والإيقاع به «فرسائله جمع فسارس، وهو راكب الفرس «ركبانًا» جمع راكب وهو أهم من الفرس، وقيل: عاص براكب الإبل.

المعنى: يتمنى بدل قومه قدومًا آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأحداء والإيقاع بهم ما بين فارس، وراكب.

الإعراب: «وليت» حرف تمن ونصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحلوف خبر «ليت» مقدم «بهم» جار ومجرور متعلق بمحلوف خبر «إذا» ظرف مقدم «بهم» جار ومحوور «قوما» اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة مؤخر «إضافة إذا إليها تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل ماض وفاحله والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «شنوا» فعل وفاحل والجملة جواب «إذا» «الإفارة» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة «فرسانا» حال من الواو في «شنوا» منصوب بالفتحة «وركبانا» معطوف عليه.

الشاهد: في قبهم، فإن الباء فيه للبدل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٠ وابن عقيل ١/ ٣٢٥، ٢/ ١٤ والأشموني ٢/ ٣٢، والسندوبي.

- (۲) شرح الكافية لابن مالك ورقة ٥٣.(٣) ب.
- (٤) قال في شرح التسهيل ص ١٤٥ اواللام للملك وشبهه وللتمليك وشبهه.
- (٥) من الآية ٥ من سورة مريم.
 (٦) من الآية ١٠٥ من سورة النساء.
 - (٧) أ ـ وفي ب، جـ المتعدة.

وزيادتها ضربان:

قياسية: وهي أن تزاد المقوية، (١) لعامل الضعيف، (٢) بالتأخير نحو: ﴿ إِنْ كُنتُمْ لِلرُّءَيَّا تَعْبُرُونَ ﴾ (٢)، أو بالفرعية نحو: ﴿ فَعَالَّ لِّمَا يُرِيدُ ۚ ۞ ﴿ (٤).

وغيسر قيماسية: وهمى في غير ذلك نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾(٥) وقد أول على التضمين^(١).

رقوله: والظُّرفيَّةَ اسْتَبَنَّ بماً.

نحو: الزيد بالبصرة الوفى، نحو: الزيد في المسجدا، وفي، هي الأصل وبها تعتبر باء الظرفية.

وقوله: (هُبِينَانِ السببَاء). قال في شرح التسهيل: باء السببية هي الداخلة على صالح لسلاستغشاء به عن فاعل معداها (مجازا) (٧) نحو: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ طالح لسلاستغشاء به عن فاعل معداها (مجازا) فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لصح وحسن، لكنه مجاز.

قال: ومنه اكتبت بالقلم» واقطعت بالسكين، فيإنه يقال: اكتب القلم، واقطع السكين، فيانه الاستعانة، وآثرت على ذلك التمبير بالسبية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى.

فإن استعمال السببية فيها تجُور، واستعمال الاستعانة «فيها»(١٠) لا يجور.

قال: وباء التعليل هي التي يصلح غالبًا في موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ ظُلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾ (١١) ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ (١٢) ١ هـ. وفيه اختصار.



⁽۱) أ، جـ وني ب (تقوية).(۲) أ، ب ـ وني جـ اضعف.

⁽٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف. ﴿ ٤) من الآية ١٦ من سورة البروج.

⁽٥) من الآية ٧٢ من سورة النمل.

⁽٦) أي: ضمن ردف معنى اقترب ا هـ المغنى ٢/ ١٨١.

⁽٧) أ، ب _ وفي جد الحجوزاة.

⁽A) من الآية Vo من سورة الأعراف.

⁽٩) ب _ رفي أ، جـ اكتبت وقطعته.

 ⁽١٠) أ، ب. ٠ (١١) من الآية ٥٤ من سورة البقرة.

⁽١٢) من الآية ١٦٠ من سورة النساء.

وكأن التعليل والسبب عند غيره واحد، «فلذلك»(١) لم يذكر بالـتعليل وإدراجه بالاستعانة في باء السبية عا انفرد به(٢).

واحترز يقوله: «خالبًا» «من»(٢) قولهم: «خسفيت لفلان» إذا خسفيت من أجله وهو حي وضفيت به إذا خضيت «من أجله»(٤) وهو ميت، ومثل الشرح للسبية بقوله «تعالى»(٥): ﴿ فَبِظُلُم مِّنَ اللَّهِينَ هَادُوا ﴾ تبعًا لشرح الكافية(٦).

ومثال «في» السببية ﴿ لَمَسَكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ ﴾ (٧) وعير عن هذا بالتعليل في الكافية والتسهيل^(٨).

وقوله: قبالها استمن مثل بالاستعانة في شرح الكافية بقوله: «كتبت بالقلم» (١) وتقدم أدراجه لذلك في السبية.

(وعَدَ) نحو: ﴿ فَعَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (١٠) وياء التعدية. هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى المقعول به.

وقال السيوطى أيضًا: قوقال أبو حيان: ما ذهب إليه ابن مالك من أن باه الاستعانة مدرجة في باء السبية قول انفرد به وأصحابنا فرقوا . . . فقالوا باء السبية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو: قمات زيد بالحبه وباء الاستمانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو: «كتبت بالقلم» . . إلخ.

بالباء في التعليل والظرفيه عنوا فكن ذا فطئة مرضيه

وقال في التسهيل ص ١٤٦ قال: «ومنها في والتعليل».

⁽١) أ، ب _ وتى جـ طَلَاكُ،

⁽۲) قال السيوطى فى الهمع ۲/ ۲۱: (قال أبو حيان: وكأن السعليل والسبب عندهم شىء واحد. قال ويدل لللك أن المعنى الذى سمى به باء السبب موجود فى باء التعليل؛ لأنه يصلح أن ينصب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصح ذلك فى باء السبب فتقول: «ظلم أنفسكم التفاذكم العجل . . . وهذا هو الحق» وإليه أميل.

⁽۲) اه ب_وني جـ (مين).

⁽٤) أ، جـ وفي ب قيمة.(٥) ج.

⁽٦) راجع شرح الكافية ورقة ٥٣.

⁽٧) من الآية ٦٨ من سورة الأتقال.

⁽٨) من الكافية قول لبن مالك:

⁽٩) شرح الكافية ورقة ٥٣.

⁽١٠) من الآية ١٧ من سورة البقرة.

قَــال المَصنف: وقــد وُجِـدَتُ في المتـعــدى. نحــو: «دفــعت بعض الناس ببعض»(١).

(عَـوَّض) باء العـوض . . هى الداخلـة على الأثمـان والأعـواض نحـو: «اشتريت الفرس بآلف» وكافأت الإحسان بضعف» وتسمى باء المقابلة كما «ذكر»(٢) في التسهيل(٣).

(الصِقُ) الإلصاق هو معناها الأصلى، ولم يذكر «لها»(٤) سيبويه غيره(٥).

وقال المغاربة: الباء غير الزائدة لا تكون إلا للإلصاق حـقيقة أو مجازًا، فقد تتجرد لهذا المعنى، وقد «يدخلها»(٦) مع ذلك معنى آخر.

ومن أمثلة الإلصاق الوصلت هذا بهذا».

(ومثلَ معُ) نحر: ﴿ نُسَبِّعُ بِحَمْدِكَ ﴾ (٧) وتسمى بالمساحبة، وعلامتها أن ويحسن (مثلَ معُ) نحر: ﴿ نُسَبِعُ بِحَمْدِكَ ﴾ (١٠) عن مصحوبها الحال كقوله تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّمُولُ بِالْحَقِ ﴾ (١٠) أي: مع الحق دوه (١١) محقًا.

وَمِنْ، فيعني إلهي، (١٢) للتبعيض نحو: ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ (١٣) قيل

⁽١) الأصل: دفع بعض الناس بعضًا.

⁽۲) ب.

⁽٣) قال في التسهيل ص ٤٥ د. وللمقابلة ٩ .

⁽٤) ب، ج.

⁽٥) قال سيبويه ٢٠٩: (وإذا قلت «مررت بزيد؛ فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء).

⁽r) أ، ب_ وفي جد فيلحقها».

⁽٧) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.

⁽A) أ، جـ. وفي ب المملحة.

[.] (۹) أ، جد. وفي ب قاوة.

⁽١٠) من الآية ١٧٠ من سورة النساء.

⁽١١) أ، ب ـ وقي جد الوا.

⁽۱۲) أن ب ـ وفي جد لهي.

⁽١٣) من الآية ٦ من سورة الإنسان.

وهو مذهب كوفى وذكره الفارسى فى التذكرة، وتبعهم القتبى (١) وروى ذلك عن الأصمعى فى قوله:

شَرِيْنَ بمامِ اللبحر^(٢).....

قال في شرح التسهيل: والأحسن أن يضمن «شربن معني روين»(٣).

«وعَنْ» نحو: ﴿ وَيَوْمَ تَشَعَقُ السَّمَاءُ بِالْفَصَامِ ﴾ (1) ﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبَأَيْمَانِهِم ﴾ (0) . «أى: عن أيمانهم» (1) كلا قال الآخفش ومثله ﴿ فَاسْتُلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ (٧) وكونها بمعنى «عن» بعد السؤال منقول عن الكوفيين، وتأوله الشلوبين على أنها باء السبية. أى: فاسأل بسببه، وتأوله غيره على التضمين. أى: فاعتن أو اهتم به، لأن السؤال عن الشيء «اعتناء» (٨) به.

المشرح: «ترفعت»: تصاعدت، وتباعدت ولجَّج» جسع لجة بزنة غرفة وغرف انتيج» _ بفتح النون وكسر الهمزة _ الصوت العالى المرتفع، المعنى: _ يدعو لامرأة _ ذكرها في بيت الشاهد ياسم أم عمرو _ بالسقيا بماء سحب مسوصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأتحذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عال.

الإحراب: «شربن» قسعل ماض وفاعله «بماء» جار ومسجرور متسعلق بشرب «البسعر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ثم» حرف عطف «ترفعت» فعل ماض والتاء للثانيث والفاعل ضميس مستتر «متى» حرف جر بمعنى «من» «لجيج» مسجرور بمتى والجار والمجرور بدل من «بماء البحر» «خضر» صفة للجج «لهن» جار ومسجرور متعلق بمحدوف خبر مقدم «نثيج» مبتداً مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: في ديماء البحرة فإن الباء فيه بمعنى من للتبعيض.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٥٠، وابن عقيل ٢/ ١٦، والاشموني ٢/ ٢٩٣، والسموني ٢/ ٢٩٣، والحصائص ٢/ ٨٥.

(٣) ب، جـ وفي أ أشربنا. رويتًا».
 (٤) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٥) من الآية ١٢ من سورة الحديد.(٦) أ، ج.

(٧) من الآية ٩٩ من سوة الفرقان.(٨) جـ وفي أ الختناء، وفي ب الهتمام».

Vol

⁽۱) هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتية الدينورى ولد بالكوفة، أقام ببغداد وسمع من الزيادى وغيره، وصنف مؤلفات تشهد له بعلو كعبه. منها في النحو: جامع النحو الكبير، وجامع النحو الصغير، وشهرته تغنى عن التعريف به، توفي ببغداد سنة ٢٧٦هـ.

 ⁽۲) جزء من ببت. قائله أبو ذؤيب الهذلي. يصف السحاب: من العلويل وتمامه: ثم ترفّعت متى لجيج خُضْرٍ لُهُنَّ نَشِجُ

وقوله: «عَلَى للاستعْلا» هو أصل معانيها(١) ولم يثبت لها كشير «من»(٢) البصريين غيره، وأولوا ما أوهم خلافه.

(ومَعْنَى في) يعنى: الظرفية نحو: ﴿ وَالتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلِّيْمَانَ ﴾ (٣) (أي: في ملك) (١) وأول على التضمين أي: تتقول.

«وهَنْ» أي: تكون للمجاورة بمعنى «هن» كقوله:

إذا رَضِيَتُ على بَنُو قُشَيْرِ (٥)

ای: عنی.

(١) قال الاشموني ٢/ ٢٩٤ دويكون حقيقة ومجازًا نحو: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾
 ونحو: ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾).

(٢) جـ.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٤) آ، ب.

(ه) صدر بيت قبائله: قحيف العجيلي - من كلمة يمدح فيها حكيم المسبب القسيري من الوافر. وعجزه: لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاها.

الشَّرح: «قَشير» بزنَّة التَصغيرُ. وَهُو قشير بن كعب بن عامر بن صعصمة.

المعنى: إذا رضيت عنى بنو قشير سرنى رضاها.

الإحراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «رضيت» فعل ماض والتاء للتانيث «على» جار ومجرور متعلق برضى «بنو» ضاحل رضى «قشير» مضاف إليه والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «لعمر» اللام للابتداء عمر مبتدأ خبره محدوف وجوباً «الله» مضاف إليه «أعجبنى» فعل ماض والنون للوقاية واليساء مفعول «رضاها» فاعل والسضمير مضاف إليه، وأنشه مع أن مرجعه مذكر وهو بنو قسير لتأولهم بالقبيلة، وجسملة أحجبنى رضاها جواب إذا.

الشاهد: في «رضيت على» فإن «على» فيه بمعنى «عن» يدلك على ذلك أن «رضى» إنما يتعدى بمن كما في قوله تعالى: ﴿رضى الله عنهم ورضوا عنه ﴿ وَلَقَدْ رَضَى الله عن المؤمنين ﴾ وقد حمل الشاعر «رضى» على ضده وهو «سمخط» فعداه بالحرف الذي يتعدى به ضَده وهو «عن» وليس في ذلك شيء، فإن العرب تحسمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره ـ ا هـ محيى الدين، على ابن عقيل ٢/ ١٨.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: أبن الناظم ص ١٥١، وابن حقيل ٢/ ١٨، وابن هشام ٢/ ١٣٨، وابن هشام ٢/ ١٣٨، والاشتوني ٢/ ٢٩٥ والسيوطي ص ٧٢، المكودي ص ٨٣، وداود، والسنويي، والحصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩.

قال في شرح التسهيل: وكذا الواقعة بعد خفى وتعذر واستحال وغضب، وأشباهها.

> قیل وهو مذهب کوفی، وقال به القتبی، وتأوله غیرهم^(۱). وقوله:

بِعِن تَجَاوُزًا عَنَى مَن قَد فَطِنُ

يعنى: أن الأكثر في «عن» استعمالها للمجاوزة؛ ولذلك عدى «بها»(٢) صدر وأعرض وتحوهما.

وقالوا: رویت عن قلان؛ لأن المروی اعنه مجاوزه (۳) لمن آخذ عنه. وقوله:

وقد تُجِي موضعٌ بعد...

يعنى: عن. نحو: ﴿ لَتُوْكُنُّونَ طَلَّقًا عَن طَنُّورِ 🕦 ﴾ (٤) اى: بعد طبق.

(وعلى). أي: وقد تجيء عن موضع على نحو قوله:

لاهِ ابْنُ عمَّك لا أَفضلت في حَسَبِ عنَّى ولا إنت ديَّاني فتخزُّوني(٥)

(۱) بأن ضمن رضى معنى حطف.

(۲) ب، ج.(٤) الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

(٣) جــ وقي أ، ب قمجازه.

(ه) قائله: ذو الأصبيع العلوائي، واسمه حرثان بن الحرث العلوائي وهو أحد بني عدوان بطن من جليلة من قلماء الشعراء في الجاهلية.

والبيت من قصيدة من البسيط قالها في مزين بن جابر.

الشرح: «لاه ابن حمك»: أي: فله در ابن عمك «دياني» القيم بالامر الذي يجازي فلا يضبع عنده خير ولا شر التخزوني، تسومني الذل وتقهرني.

لَمْعَنَى: فله ابن عملك، فلقد مساواك في الحسب وشابسهك في رفعة الأصل وشرف فلحشد، فما من مسزية لك عليه ولا فسضل تفتخس به عليه، ولا أنت مسالك أمره والمدبر لشئونه فتقهره وتذله.

الإحراب: «لامه أصلها الله فهى جار ومسجرور متعلق بمحلوف خيسر مقدم ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شفوطً فصار الله الم الجر وأبقى عمله شفوطً فصار الله الله عدف أداة التعريف البن مبتدأ موخر اعمك مضاف إليه والكاف مضاف إليه ولا» نسافية «افضلت» فعل مساض مبنى للمجمهول والتاء نائب فاعمل افى حسب جار ومسجرور مستعلق بأفضلت اعنى جار ومسجرور مستعلق بأفضلت الواى حاطفة، ولا لتأكيد النفى «أنت» ضمير منفصل مبتدأ ادبانى، خبر»

(ای: علی)(۱)

وجعل المصنف منه قولهم: ﴿بخل عنهِ والأصل عليه.

وقوله:

..... كما علَى موضعَ عن قد جُعلا

يعنى: أن كل واحد منهما اقد، (٢) وضعت موضع الأخرى، وتقدم تمثيله. وقال بعض النحويين: لو كانت لها معانى هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف.

قال: فوجب تأويل ما ذكروه بما يخالف معنى المجاوزة.

وقوله: ﴿شَبُّهُ بِكَافُۥ هَذَا أَشَهِر مَعَانَى الْكَافَ.

قويها التعليلُ قد يُعنَّى، نحو: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ (٣).

قال في شرح الكافية ودلالتها على التعليل «كثيرة»(٤).

فوزائدًا لتركيد وَرَدُه ﴿ يعني ﴾ (٥) نحو ﴿ لَيْسَ (٦) كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۗ ﴾٧٠.

قيل: ويحتمل أن تكون «مثل» بمعنى صفة فلا تكون واثدة، و«مثل» قد يراد بها الصفة.



[«]المبتدأ وياء المتكلم مسفياف إليه من إضافة الوصف إلى مسفعوله «فتخزوني» الفساء عاطفة تخزوني فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول والقماعل ضمير مستتر والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: لا أنت تخزوني.

الشاهد: في دعني، فإن دعن، هنا بعني دعلي، أي: لا أفضلت في حسب على.

مسواضعته: ابن الناظم ص ۱۵۱، وابن صفيل ۲/ ۱۷ وابس هشام ۳/ ۱۶۰ والأشمسوني ۲/ ۱۹۵ والمكودي ۸۳ وداود، والسيسوطي ص ۷۲، وأيضنا في الهسمع والإنصاف ۲/ ۲۰.

⁽٣) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

⁽٤) جــ وفي أ، ب اكثيره وراجع شرح الكافية ورقة ٥٤.

⁽٥) أ، ب. (٦) أ، جد.

⁽٧) من الآية ١١ من سورة الشوري ـ أي ليس مثله شيء.

وقوله: «واستُعمل اسمًا» استعمالها اسمًا مخصوص «عند سيبويه»(١) بالشعر نحو:

ورُحْنا بِكَابْنِ الماء يُجنّبُ وسُطُنا(٢)

وأجازه الأخفش في الاختيار، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كـلام الفارسي (٣) وشذ أبو جعفر بن مضاء (٤) فقال: إنها اسم أبدًا؛ لأنها بمعنى مثل.

وتأول بعضهم قما ورد من دخسول حرف الجر عليها»(٥) والإضافة والإسناد إليها على حلف للوصوف.

(۱) أ، ب .. قال سيسيويه ١/ ٢٠٣ (... أن أتاساً من العرب اضطروا في الشـمر وجعلوها بمنزلة مثل، قال الواجز وهو حميد الأرقط: فصيروا مثل كعصف مأكول ...

(۲) صدر بیت من قول امرئ القیس یصف فرسا.

وعجزه: تصوب فيه العين طوراً وترتقي.

الشرح: «ابن الماء» طافر يقال له «الغرنيق»، شبه الفرس به في سرعته وسهبولة مشيه «يجتنب» يقاد «تصوب» تتحدر، «ترقيء ترتفع.

يريد أن عين الناظر إليه تصعد فيه النظر وتصويه إعجابًا به.

الإعراب: «ورحنا» الواو عاطفة «رحنا» فعل وفاعل «بكابن» الباء حوف جر «والكاف» بعنى مثل مسجرور وهي مفساف «وابن» مضاف إليه «وابن» مضاف «والماء» مضاف إليه «يجنب» فعل مضارع مبنى للمجهول «وسط» نائب فاعل «ونا» مضاف إليه «تصوب» فعل مضارع مبنى للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بتصوب «العين» نائب فاعل والجملة في مصارع مبنى للمجهول من ابن الماء «طورا» نائب عن المضعول المطلق متصوب «وترقى» الواو ماطفة «وترتقى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة معطوف على تصوب.

الشاهد: في الكابن، أن الكاف اسم وجرت بالباء.

مواضعه: ذكره المكودي في شرحه الألفية ص ٨٣، والحزانة ٤/ ٢٦٢.

 (٣) قال السيوطي في الهمع ٢/ ٣١: انظراً إلى كشرة السماعة ومنه: يضحكن عن كالبرد المنهم.

(٤) هو أحمد بن هيمه الرحمن بن محمد بن سعد بن مضاء اللخمى، أخذ عن ابن الرماك كتـاب سيبويه ومسمع عليه وعلى غيره من الكـتب النحوية واللغوية، وولى قضاء فاس وغيره فأحسن السيرة وعدل.

صنف المشرق في النحو غير ذلك.

ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، وتوفي سنة ٩٥٢.

(٥) أ، جــ وفي ب قما دخل من حروف الجر عليها».

وقوله: «وكذا عَنْ وعلَى» أما عن فتكون اسمًا إذا دخــل عليها حرف جر، ولا تجر إلا بمن كقوله:

مِنْ عَنْ يمين الحُبيًّا نظرةٌ قبَلُ (١)

وندر جرها بعلى في قوله:

عَلَى عن يميني مرَّتِ الطيرُ سُنْحًا(٢)

(۱) حجز بیت: قائله القطامی ـ واسمه همیر بن شبیم التغلبی، والبسیت من قصیدة بمدح فیها عبد الواحد بن سلیمان بن عبد الملك بن مروان، وهی من البسیط.

وصدره: فقلت للركب لما أن علا بهم.

الشرح: «للركب» جسمع راكب «حلاً بهم» يروى: صلا لهم، والمعنى علت لهم أى: جعلتهم يعلون «الحبيا» ـ بضم الحاء وفتح الباء وتشديد الياء ـ مسوضع بالشام «قبل» بفتح القاف والباء ـ يقال: نظرة قبل إذا لم يتقدمها نظر.

الإهراب: «فقلت» فعل ماض وآلتاء فاعل اللركب اللام حرف جر والركب مجرور بها والجار والمجرور متحلق بقلت، والقول إذا وصل باللام يكون بمعنى الخطاب أى: خاطبت الركب الحله ظرف بمعنى حين، والعامل فيه قلت الآن مفسرة احلا بهم» جملة من الفعل والمفحول بمعنى أعلتهم والفاعل انظرة والظاهر أن أن مصدرية. امن حرف جر اهن اسم بمعنى جانب؛ فلذلك دخل عليها حرف الجر المين مجرور بعن الخبيا، مضاف إليه اقبل، بالرفع صفة للنظرة.

الشاهد: في امن عين يمين، فعن اسم مجرور بمن، وتكون عن بمعنى جانب وللعني: من جانب يمين الحبياء وهذا كثير في الكلام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥١، والمكردي ص ٨٣.

(۲) قال المينى: لم أقف على أسم قائله، ويحثت فلم أعثر على قائل له.
 وهو من الطويل.

وهجزه: وكيف سنوح واليمين تطيع.

الشرح: «سنحا» _ بقيم السين وتشديد النون _ جسم سانح، تقول: سنح لى الطير يسنع سنوحاً إذا مر من مياسوك إلى ميامنك، والسعرب تتيمن بالسانح، وتتشام بالبارح، وكذا قال الجوهرى. وفي الهمم «قطيع»، بدل تطيم.

الإحراب: «على» حرف جبر «هنّ» اسم بدليل دخول حرف الجر عليسها، وعلى عن يمينى جار ومجرور متعلق بالفعل مرت «الطير» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة للفعل مرت «سنحا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: في «على عن يميني» فإن «عن» هنا اسم بدليل دخـول على عليها وهذا نادر والمحقـوظ من دخول كلمة «عـلى» على كلمة «عن» في هذا البـيت فقط فإن الأكـثر أن يدخل عليه كلمة «من» عند كون «عن» اسمًا. ١ هـ العيني.

مواضعه: ذكره ابن هشام في مغنى اللبيب ١/ ١٣١ ، والسيوطي في الهمع ٢/ ٣٦.

قال بعضهم وفي نحو:

وأما «على» فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين إلى أنها اسم، ولا تكون حرفًا، ورعموا أن ذلك منهب سيبويه، ومشهور منهب البصريين أنها حرف جر وتكون اسما إذا دخل عليها «من» نحو:

(١) صدر بيت: قائله: امرؤ القيس بن حبير الكندى من الطويل.

وعجزه: ولكن حديثًا ما حديثُ الرُّواحِل.

الشرح: «دع): اترك، «نهبًا» أي: ما انتهب ويجمع على نهاب «صبح» مجهول صاح «الحجرات» مبنع الحاء وضم الجديم ما النواحي وفي مجمع الأمثال بفتح الحداء والجدم والراء ما النواحي أيضًا.

المنى: قال الأصمعى: دم الذي انتهبه يساحث وحدثني من الرواحل التي أنت ذهبت بها.

قال: نزل امرو القيس على خالد بن سدوس وأضار باعث على مال امرى القيس فقال له خالد: أعطنى إبلك حتى أطلب مالك وأرده عليك ففعل امرو القيس وانطوى خالد عليها ثم ذهب يتعقب باعثًا فضاعت منه. وفي مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٦٨ رقم ١٤٠٣ ويضرب لمن ذهب من ماله شيء ثم ذهب بعده ما هو أجل منه».

الإحراب: «دع» جملة من الفعل والفاعل «عنك» جار ومجرور «نهبا» مفعوله وفيه حذف والتقدير: دع عنك ذكرك نهبًا «صيح في حجراته» صيح فعل ماض من صاح مبنى للمجهول والجملة في محل نصب صفة لنهبا، والتقدير: نهبًا صيح في نواحيه «ولكن حديثًا» أي: ولكن حدثنا حديثًا فانتصاب حديثًا بالمقدر «ما» اسم استفهام مبتدأ «حديث» خبره مرقوع بالضمة الظاهرة «الرواحل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: في قوله قدع حنك، فإن قعن، هنا اسم بمعنى قجانب، وهذا متعين في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها امن كما في قوله: امن عن يمين أي من جانب يمين.

والثاني: أن يدخل عليها «على» وذلك نادر وللحفوظ منه بيت واحد وهو قوله: على عن يميني مرت الطير سنحًا.

الثالث: أن يكون مجرورها وفساهل متعلقها ضميسرين لمعنى واحد قاله الاخفش وذلك قوله: دع هنك نهبًا . . .

وذلك لئلا يؤدي إلى تعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المنفصل.

مواضعه: ذكره ابن هشام في مغنى اللبيب ١/ ١٣١، ٢. ١٣١، والسيوطي في الهمم ٢/ ١٣٠.

غَلَتْ مَن عليهِ بعدَ ما تمَّ ظِموُهَا(١)
قال بعضهم(٢) وفي نحو:
هُوَّنْ عليك(٣)

(١) صدر بيت قائله: مزاحم بن الحرث العقيلي، والصحيح أنه إسلامي كما قال أبو حاتم.

وهو من قصيدة وصفٍ بها القطاء وهو من الطويل.

وصعزه: تُعبِلُّ وعن لَيْضِ بِزَيْزَاهُ مَجْهُلِ.

الشرح: «خدت»: صيارت موالفيكيكر للقطاة الله: كمل، الخمدها و بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها هن الماء ما بين الشرب والشرب، وفي الكتاب (خمسها بدل الخموها أي: ترد اليوم الحامس العمل تصبوت القيض» بفيتم القاف وسكون الياء ما ارتفع من الأرض، وسكون الياء ما ارتفع من الأرض، ويروى مكانه البيداء»، المجهل أي قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها.

المعنى: يذكر أن همله القطاة ذهبت من فوق أفسراعها بسعد أن تم صبسرها على الماء، وذهبت من قشر بيضها الذي أفرخ تاركة إياه ببيداء لا يهتدى فيها بعلم.

الإحراب: وقدت فعل ماض ناقص بمعنى صار والتاء للتأنيث واسمه ضمير مستتر ومن حرف جر قعليه اسم بمعنى فوق مجرور محلا بمن والجار والمجرور متعلق بمحلوف خير فدت قبعه ظرف متعلق بغدت قماه مصدرية قتم فعل ماض قطمها فاعل والضمير مضاف إليه قتصل قعل مضارع والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل نصب حال قومن قيض جار ومجرور معطوف على قوله من صليه قبزيزاه متعلق بمحلوف صفة لقيض قمجهل صفة لزيزاء.

الشاهد: في «من عليه» فيإن «على» فيه اسم بمعنى «فوق» بدليل دخول حرف الجر عليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٧، ابن صفيل ٢/ ٢١، والأشموني ٢/ ٢٩١، والسندويي ٨٣، وداود، والاصطهاوي والسيوطي ص ٢٧، وفي همعه ٢/ ٣٦ والشاهد رقم ٨٢٨ من خزانة الأدب وابن يعيش ٧/ ٢٨، والكتاب ٢/ ٣١، والمتضب للمبرد ٣/ ٣٠.

(٢) وهو الأخفش، قال ابسن هشام في المغنى ١/ ٢٨ «وزاد الأخفش موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاهل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى ﴿أمسك هليك روجك﴾ وقول الشاهر «هون هليك البيت،

(٣) جزء من بيت قائله الأحور الشنى ـ من المتقارب.
 رتمامه: فإنَّ الأمورَ بكف الإله مقاديه ها

الشرح: «هون» خَمَفْ ـ ويروى «خَمَصْ»، «كَفَ الإله» معناه عنمَد أهل النظر ملكه وسلطانه.

الإحراب: «هون» فعل أمر مبنى على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه «فإن» الفاء للتعليل إن حرف توكيد ونصب «الأمور» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «بكف» جار ومجرور «الإله» مضاف إليه «مقاديرها» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة وها مضاف إليه. =

وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن «عن» و«عملي» إذا دخل عليهما «من» (بقيا)(١) على حرفيتهما.

وزعموا أن «من» تدخل على حمروف الجمر كلها سموى مذ واللام والبساء (وفي)(٢).

وقوله:

..... مِن أَجَلِ فَا عَلَيْهِمَا مِن دَخَلا

أى: من أجل ثبوت اسميتهما صح دخول حرف الجر هليهما، وخص «من» بالذكر لانفرادها بللك، وتقلم جر عن بعلى.

تنبيه:

قال في شرح التسهيل: «هن» بعد دخول من بمعنى جانب، و«على» بمعنى فوق.

قوله: «ومُذْ ومُنْكُ» اعلم أن لمذ ومنذ ثلاثة أحوال:

(الأولى)(٣): أن يليهما اسم مفرد مرفوع نسحو: ﴿مَا رَأَيْتُهُ مَذَ يُومُ الجَمعةِ أَوَ مَنْدُ يُومَانِ﴾ وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: أنهما مسبندآن (والمرفوع خبسر وإليه ذهب المبرد وكثيسر من البصريين والتقسدير في المعرفة أول انقطاع الرؤية يسوم الجمعة وفي النكرة أمد انقطاع الرؤية يومان.

الثاني: أنهما ظرف ان في موضع الحبر)(٤) والمرفوع هو المبتدأ والتقدير بيني وبين لقائه يومان، وإليه ذهب الأخفش وطائفة من البصريين.

الشاهد: في «هليك» على أن «هلي» تكون اسماً إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مسمى واحد.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المغنى ١/ ١٢٨، والسيوطي في الهمع ٢/ ٢٩ وسيبويه ١/ ٣١

⁽۱) جـ ا، ب اباقیانا.(۱) جـ ا، ب

⁽٣) أ، جـ وفي ب «الأول».(٤) ب.

والثالث: أن المرفوع بعدهما فاصل بضعل مقدر، أى: منذ مضى يوم الجمعة (أو يومان)(١) وهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإليه ذهب محقق أهل الكوفة واختاره السهيلي والمصنف في التسهيل(٢).

(الحالة^(٣) الثانية): أن يليهما جملة والكثير كونها فعلية نحو: ما والَ مِذْ عَقَدَتُ يَدَاهُ إِزارَهُ^(٤)

(۱) ا، ب.

(۲) قال في التسهيل ص ۹۶ د.... ويضافان إلى جسلة مصرح بـجزميها أو مـحلوف فعلها».

(٤) صدر بيت. قاتله: الفرزدق. مدح به يزيد بن الملب.

من قصيدة طويلة من الكامل.

وعجزه: فَسمَا فَأَدْرُكَ خَمَسَةُ الأشبار.

الشرح: «ما وال مد صفدت يداه إواره» يروى في مكانه «ما وال مد شهد الإوار بكفه» ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التي لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حوائجه بنفسه، والمراد: ما وال مد بدأ يستغنى عن الحواضن ويستطيع أن يلبس الإوار ويشده على وسطه بنفسه. والإوار: ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسغل «سما» علا «أدرك خمسة الأشبار» أيفع ولحق حد الصبا. المعنى: أن المدوح من وقت بلوغه سن التمييز يتدرج في رفعة ومجد ومكارم الحلاق.

الإهراب: «ما» نافية «ورال» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «مدّه ظرف ومان مبنى على السكون في محل نصب متعلق بسزال» وقيل: في محل رفع مبتدا خبره لفظ ومان مضاف إلى الجملة القعلية بعده «عقدت» فعل ماض مبنى على الفتح والتاء للتأنيث «يداه» فاعل مرفوع بالألف وضميس الغائب مضاف إليه «إواره» مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة، وضمير الغائب مضاف إليه «قسما» الفاء حرف عطف، سما فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «فادرك» الفاء عاطفة، أدرك فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو أيضًا «خمسة» مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة الظاهرة «الأشبار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: في المدّ عدّدت، حيث أضيف فيه المدّ؛ إلى الجملة الفعلية،

وفيه شاهد آخر في العدد «خمسة الأشبار» حيث جبرد اسم العدد من أل المعبوفة والدخلها على المعدود حيث أراد التعريف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٧ وابن هشام ٢/ ١٥٤، والأشموني ٢/ ٢٩٧، وأيضًا ابن هشام في المغنى ٢/ ٢٢ والسيوطى في الهمم ١/ ٢١٦ وابن يعيش ٢/ ١٢١.

وقد تكون اسمية كقوله:

. . . مُذَ أَنَا يَافَعُ (١)

وفي ذلك ملعبان(٢):

أحدهما: أن «مذ ومئذ» ظرفان مضافان إلى الجملة وهو المختار، وصرح به سيبويه (٣).

والثاني: أنهما مبتدآن ونقدر اسم زمان محذوف يكون خبرًا عنهما،

﴿الحالةَءُ(٤) الثالثة: أن يليهما اسم مجرور كقوله:

(١) جزء من بيت قائله: رجل من سلول، وقيل قائله هو الكميت بن معرور الأسدى وتمامه: وما ولتُ محمولا على ضغينة ومُضْطَلِعُ الاضْفَانِ وهو من الطويل.

وورد في الأشموني والتوضيح:

وما زلتُ أَبْغِي الخير مذ أمّا يافع وليدًا وكهلا حين شبّتُ وامْرَدَا

الشرح: وضَغينة عقد ومضطلع الأضغان المضطلع بالشَّىء القادر عليه المستثل به ووالأضغان: الحقد وياقع، هو الغلام الذي راهل العشرين، ويقال: يقع وأيفع فهو ياقع.

الممنى: لم أول منذ ناهزت الحلم محسدًا مضطلعًا بضغائن الاعداء.

الإعراب: «مازلت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «محمولا» خبره منصوب بالفتحة الظاهرة «على» جار ومجرور «ضيفينة» نائب فاعل لشوله «محمولا» لأنه اسم مفعول «ومضطلع» عطيف على «محمولا» منصوب بالفتحة الظاهرة «الأضغان» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «صدّ» ظرف «أنا» مبتدأ «يافع» خبره مرضوع بالضمة الظاهرة وقد أضيف مذ إلى الجملة الاسمية.

الشاهد: في قمد أنا يافع، حيث أضيفت قمدًه إلى الجملة الاسمية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٢، الأشموني ٢/ ٢٩٧، والسندويي، وابن هشام ٢/ ١٥٤، وأيضًا في المغنى ٢/ ٢٢، وسيبويه ١/ ٢٣٩.

(٢) راجع الأشموني ٢/ ٢٩٧.

(٣) راجع الكتاب ١/ ٢٠٩. (٤) أ، جدر

وفي ذلك مذهبان:

أحدهما: أنهما حرفا جر، وإليه ذهب الجمهور وهو الصحيح.

والآخر: أنهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

وقد أشار في النظم إلى الأحوال الثلاثة.

فإن قلت: لا تؤخذ أحكامهما من عبارته.

قلت: أما الأولى فالمفهوم من قوله: «رفعا» أنهما مبتدآن؛ لأنهما لا يرفعان ما بعدهما إلا إذا جعل خبرهما؛ لأن المبتدأ رافع الخبر على الأصح.

وأما الثانية «فتفهم»(٢) من ظاهر قوله: «أو أُولِيا الفِعْلَ».

(١) عجز بيت لامرئ القيس بن حجر الكندى. وهو من الطويل.

وصدره: فَفَا تَبْك من ذكرَى حبيب وعرفان.

الشرح: ﴿ قَصَاءٌ خَطَابُ للاثنين ولَكُنَ المراد واحد، ومن صادتهم أن يخاطبوا الواحد بصيغة الاثنين. «هرفان» يريد عرفان الديار يعني معرفتها.

ورسم، بفتح فسكون ما بقى من آثار الديار لاصفًا فى الأرض اصفت، درست وانحمت معالمها الآياته، جمع آية وهى العلامة التى يستدل بها، ويروى فوريع عفت آثاره، وانحمت معالمها ومن بفتح الزاى والميم الوقت.

المعنى: قَفَا نندُب حظّنا ونبك لفراق الأحبة وتذكرهم، وتلك الديار التي كانت معمورة بهم فأصبحت خاوية دارسة.

الإعراب: «قفاة فعل أمر وألف الاثنين فاعله «نبك» فعل مضارع مسجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حدف الياء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبك «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وعرفان» معطوف على حبيب «ورسم» معطوف على حبيب أيضاً «عفت» فعل مسافى والتاء للتأنيث «آياته» فاعل عفت مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه «منذ» حرف جر مبنى على الضم لا محل له من الإعراب «أزمان» مجرور بمنذ وعلامة جره الكسرة الظاهرة. والجار وللجرور متعلق بعفت.

الشاهد: في «منذ أزمان» حيث وقع «منذ» لابتداء الغاية وجو الأزمان.

مواضعه: ذكره من شمراح الألفية: الأشمسوني ٢/ ٢٩٧ وابن هشام ٢/ ١٤٣، وفي المغنى ٢/ ٢١ الله المعنى ٢/ ٢١

(۲) أ، جــ وفي ب افتهما.

(أنهما)(١) ظرفان مضافان إلى الجملة؛ لأن من جعلهما في ذلك مبتداين وقدر بعدهما زمانًا هو الخبر فلم يولهما الفعل إلا لفظًا.

وأما الثالثة: فقد «عدهما»(٢) «مع»(٣) حروف الجو فيما تقدم.

والحاصل: أنهما قبل المرفوع مستدآن، وقبل الفعل ظرفان، وقبل المجرور حرفان، والمختار في التسهيل(؟).

فإن قلت: أو قال: «أو أوليا الجملة»(٥) نحو «مذ دعا» (الأجاد)(١) لتندرج «الجملة» (٧) الاسمية.

قلت: هو كذلك والعذر له في الاقتصار على الفعل أنه «الكثير ١٩٥٠).

فإن قلت: شرط (في)(٩) المرفوع يتعلهما والمجترور بهميا. أن يكون اسم زمان ولم ينبه عليه.

قلت: بل نص عليه أول الباب(١٠٠).

ثم أشار إلى قمعناهما (١١١) بقوله:

وإن يَجرًّا في مُضيٌّ فكمنْ ﴿ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبَنَّ

٠٠ يعنى: أنهما لابتداء الغاية إن جرا ماضيًا نحو: الما رأيته مذ يوم الجمعيَّه (١٢) وللظرفية إن جرا حاضرًا نحو: «ما رأيته مذ يومنا،(١٣).

⁽١) ب، جــ رقي أ (إلما هما)

⁽۲) جــ وفي أ، ب (هدهما).

⁽٣) أ، جــ وفي ب (من).

⁽٤) قال في التسهيل ص ٩٤ دائهما ظرفان يضافان إلى جملة».

⁽٥) ب، جــ وفي أ (أوليا الفعل الجملة).

⁽١) أ، ج... .1 (v)

⁽٨) أ، جد. وفي «أكثر».

^{.1 (4)}

⁽١٠) عند قوله: وخصص بمل ومنذ وقتًا.

⁽۱۱) أ، ب، وفي جد المعناها،

⁽۱۲) أي: من يوم الجمعة.

⁽١٣) أي: في يومنا.

وزاد في التسهيل^(۱): أنهما يكونان بمعنى «من» و«إلى» معاً. هـ فيدلان على الابتداء والانتهاء، وضابط ذلك: أنهما إن دخلا على ماض معرفة فهما بمعنى «من» أو على نكرة فهما بمعنى «من إلى» ومعاً «نحو» ما رأيته «مذه(۲) أربعة أيام.

رقوله: وبعدُّ من وعَن وباء زيدً ما.

مثال زيادتها بعد «من» ﴿مِمَّا خَطَاياهُم ﴾ (٣) وبعد عن ﴿عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ (٤) وبعد الباء ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ (٥).

وقوله: فلم يَعُقُ عن عَمَل قد عُلمًا.

يعنى: أن «ما» لم تكفها^(٦) عن الجركما فى الآيات. وذكر فى التسهيل: أن «ما» قد تكف الباء وتحدث فيها معنى التعليل^(٧) كقوله:

..... لبِما قد تُرى وانْتَ خطيِب(^)

- (٢) أ ـ وفي ب، جـ امنذ،
- (٣) من الآية ٢٥ من صورة نسوح ـ قال المغنى: الأولى التمشيل بقسراءة بما خطيئاتهم لظهور جرها.
 - (٤) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.
 - (٥) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.
 - (٦) أ، ج وفي ب فلم تكن تكفها،
- (٧) قال في التسهيل ص ١٤٧ . . . وتزداد بعدها «ما» كافة وغير كافة وكذا بعد رب والباء وتحدث في الباء المكفوفة معنى التعليل».
 - (A) عجز بيت في الدور اللوامع: لصالح بن حبد القدوس. وهو من الخفيف.

وصدره: فلئِن صِرتَ لا تُحيرُ جَوَابًا.

الشرح: ﴿ لَا تَعْيَـرُ ۚ مِن أَحَارُ يَحْيُرُ ، يَقَـالُ: كَلَّمَتُهُ فَلَمْ يَحْـرُ جَوَابًا ، أَى يَرِدُهُ ۗ بالبناء للمفعول.

المعنى: قال فسى الدرر اللوامع: والبيت فى رثاء مسيت يقول ـ إن صسرت الآن لا ترد جوابًا لمن يكسلمك: فكثيرا مسا ترى وأنت خطيب بلسان الحسال. فإن من نظر إلى قسرك وتذكر ما كنت عليه وما أنت إليه الآن اتعظ بذلك.

الإعراب: «فلئن» اللام للتأكيد وإن شرطية «صرت» صار فعل ماض ناقص والتاء اسمه وهو فعل الشرط «لا تحير» جملة في محل نصب خبر صار «جوابًا» مفعول لقوله لا تحير=

WI

⁽١) التسهيل ص ٩٤.

وقال في الكافية:

وقد ترد الباء ما كربما^(١) اهـ. ونُوزعَ في ذلك^(٢).

وقوله:

وزيدً بعدُ ربُّ والكافِ فَكُفُّ وقد تَلِيهِما وجَرُّ لُمُّ يكُفُّ

يعنى: أن «ما» تزاد بعد رب والكاف. كافة وغير كافة.

مثالها كافة: ﴿ رُبُّهَا يُودُ ﴾ (٣)، وقول الشاعر:

لعمرك إنَّني وأبا حَمِيدِ كما النشوانُ والرجلُ الحليم (٤)

حرقيل: إنه منصوب على التصييز قليما قد ترى؛ جواب الشرط والباء حرف جر دخلت عليها ما الكافة عن عمل الجر قال ابن مالك: إن ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت في الكاف معنى التعليل في قوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ قترى» مبنى للمجهول قوأنت؛ الواو للحال وأنت مبتدأ قضطيب، خبره مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة في محل نصب حال.

الشاهد: في البمالا ـ وهي جمواب الشرط ـ الباء حرف جر دخلت صليها امالا الكافة عن صمل الجر. ذكره ابن مالك وقال: إن امالا الكافسة أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت في الكاف معنى التعليل في قوله تعالى: الواذكروه كما هداكم".

مواضعه: ذكره السيوطي في همعه ٢/ ٣٨ وابن هشام في المغنى ٢/ ٩.

- (١) في أ فوقد ترد الباء منه كريا و ب، جا فوقد ترد الباء ما كريما وهو الصنواب كما في الكافية ورقة ٥٤.
- (۲) قال السيوطى فى هممه ۲/ ۲۸: اوتفيدان مع ما تعليمالا كريما. ذكره ابن مالك فى
 التسهيل فى البساء. وقال: فمعنى لبما قد ترى وأنت خطيب ريما أرى. والسيرافى وغيره
 فى من.

وجزم به في سبك المتظوم وأنكره أبو حيان، أى: أفادتهـما التعليل حينتذ، ما ورد من ذلك مؤوله.

(٣) من الآية ٢ من سورة الحنجر.

(٤) قائله زياد بن الأعجم ـ وهو من الوافر.

الإعراب: «لعسمرك اللام للقسم عسمر مستدا والخير مسحلوف أى: لعمسرك يميني أو قسمي «إنسي» إن حرف توكيد ونصب وياه المتكلم اسسمه «وآبا» عطف على اسم إن «حميد» مضاف إليه «كسما النشوان» الكاف للتشبيه دخلت عليها ما الكافة فكفستها عن العمل فسلذلك رفع النشوان على أنه خبير لأن، «والرجل» عطف على النشوان «الحليم» صفته مرفوع بالضمة الظاهرة.

وأجاز ابن يسعون(١) كون «ما» في «رُبُمَا يُودُّ؛ نكرة موصوفةٌ.

أى: الرية»(٢) ـ ود يود ـ، وأجاز غيـره في البيت كون اما، مـصدرية على مذهب من أجاز وصلها ابالجملة الاسمية»(٢).

ومثالها غير كافة: رُبُما ضَرَبَة بِسَيفِ صَفَيل (٤)

= الشاهد: في الكسا النشوان، الكاف للتشبيه دخلت عليها الماه الكافة فكفتها عن العمل فلذلك رقع النشوان على الخبرية ويروى الكالنشوان، فلا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره المكودي في شرحه للألفية ص ٨٤، وابن هشام في المغني ١/ ١٥٢.

(١) هو: يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون. قال الزبيسُ: كان أديباً نحوياً لغويا فقيها فاضلا من جلة العلماء، متقدمًا في وقته بعلم العربية، وروى عن مالك بن عبد الله العثبى وغيره وألف المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح وغيره. مات في حدود سنة أربعين وخمسمائة.

(٢) أ - وفي ب، (رب).(٣) ب. وفي أ، ج. قبالإسمية،

(٤) صدر بيت قائله ; عدى بن الرعلاء الغساني. وهو من الحفيف.

وعجزه: بَيْنُ بُصْرَى وطُعْنة نُجْلاء.

الشرح: «صقيل» أى: مجلو. قعيل بمعنى مفعول، «بصرى» _ بسضم الباه وسكون الصاد _ بلد بالشام وقد أضاف «بين» إلى بصرى مع أن «بين» لا تضاف إلا إلى مشعدد على أحد معنين:

الأول أن «بصرى» وإن كمان واحدًا فسى اللفظ في قموة المسعدد، لانهما ذات أجمزاء ومحلات كثيرة.

الثاني: أن هناك مضافًا محلوفًا، والتبقدير فبين أماكن بصرى، (طعنة نجلاء) الواسعة الظاهرة الاتساع.

المعنى: كثيرًا ما استعملت سيفي ورمحي في هذه الجهة استعمالا مشرقًا.

الإحراب: قربما وب حرف تكثير وجر شبيه بالـزائد وما زائلة «ضربة» مبتـدا مرفرع بضمة مـقدرة على آخره منع من ظهورها اشتـغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد قبسيف جار ومجرور متعلق بضربة «صقيل» نعت مجرور بالكسرة الظاهرة «بين» ظرف مكان «بصري» مضاف إليه «وطعنة» معطوف عـلى ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة «نجلام» صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة، وقد جر بالكسرة للضرورة وحقه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التأنيث الممدودة، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً برب وهو «ضربة» محدوف.

الشاهد: في اربحا ضربة؛ حيث دخلت اما؛ على ارب؛ ولم تكفها عن العمل.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية الأشسموني ٢/ ٢٩٩، والمكودى ص ٨٤، والسندويي، والاصطهناوي، وابن هشام ٢/ ١٥٥ وأيضًا في المغنى ١/ ١٣١ والسيوطى في همعه ٣٨/٢.



وقول الآخر:

كما الناس مجروم عليه وجارِم^(١)

بجر ضربة والناس.

فإن قلت: ما الأغلب على «ما» بعد «رب والكاف» ؟قلت: يفهم من قوله: «وقد» أن الكف هو «الأغلب» (٢) وصرح به في الكافية (٢).

وقوله: وحُلفَتْ رُبُّ فَجِرَّتْ بعدَ بلْ والفَا وبعد الواوِ شاعَ ذَا العمَلُ ومثال ذلك الله (فَا) بعد قبل قول رؤية:

بل بلد مِلْ الفِجَاجِ قَتْمُهُ (٥)

الم الفيجاج فتمه

(١) صبر بيت قائله جمرو بن براقة النهني .. وهو من الطويل. وصدره: وننصر مولانًا ونعلم أنه.

الشرح: انتصراً تمين وتواور المولاناه المراد منه الحليف المجروم عليه واقع عليه الإثم الجدرة ظالم متعد.

ويروى: كُما التاس مظلوم عليه وظالم. ومعنى الروايتين واحد.

المعنى: إننا نمين حليفنا ونساصده على عدوه مع أننا نعملم أنه كسمائر الناس يجنى

الإحراب: «ننصر» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والقساهل ضمير مستتر «مولانا» مفعول والقسمير مشاف إليه «ونعلم» فعل مسفارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر «آته» حسوف توكيد ونصب والهساء اسمه «كسما» الكاف جسارة، ما وائدة «الناس» مجرود بالكاف والجار والمجرور متسعلق بمحذوف خبر «أن» وجسملة أن واسمها وخبرها مسلت مسك مفعولي «نعلم» «مجروم» خبر ثان لأن وهو اسم مفعول «عليه» واقع موقع نائب الفاعل لمجروم «وجارم» معطوف على مجروم.

الشاهد: في الكما الناس! حيث ويدت عمله بعد الكاف ولم تمنعها من عمل الجو في الاسم الذي يعدها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ وابن عقيل ٢/ ٢٧ وابن هشام ٢/ ١٥٦ والمكودى ص ٨٤، والاشمونى ٢/ ٢٩٩ والسندويي والسيوطي في همعه ٢/ ٣٤، ١٣٠، وابن هشام في المغنى ١/ ١٥٢.

(٢) ١، ب وقى جد قالغالب. (٣) قال فى الكافية ورقة ٥٤ (وكفت الكاف ورب غالبًا» هـ.

(٤) أ، جــ وفي ب (مثاله).

(٥) صدر بيت قاتله رؤية بن العجاج الراجز.
 وعجزه: لا يُشترى كتانه وجهرمه.

الشرح: «بلد» يذكر ويؤنث، والتذكير أكثر، «الفجاج» جمع فج وهو الطريق الواسم، «قتمه» _ بفتح القاف والتاء _ الغبار «جهرم» بزنة جعفر _ هو البساط نفسه، وقبل: أصله «جهرمية» _ بياء نسب مشعدة _ نسبة إلى جهرم، وهو بلد بفارس، فحذف ياء النسب. =

وبعد الفاء قوله:

فَحُورٍ قد لهوتَ بِهِنَّ عِينٍ^(١) وبعد الوار قوله^(٢):

وليل كموج البحر أرْخَى سُدُولَهُ عَلَى بِانواع الهُمُوم لِيَبْتَلَى (١٢)

 المعنى: يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصمريات ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة.

الإحراب: قبل؟ حرف إضراب قبلك مستدأ مرضوع بضمة مقدرة منع مسن ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف إضراب قبلك مستدأ وهو رب المحذوقة بعد قبل قمل، مبتدأ ثان قالفجاج، مضاف إليه قستمه خبر المبتدأ الثاني والضميسر مضاف إليه ويجوز العكس والجملة في محل رفع صفة لبلد قلا، نافية قيشترى، ضعل مضارع مبنى للمجهول فكتانه، نائب فاصل قرجهرمه، عطف عليه والجملة في محل رفع لبلد، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرود لفظه برب المحذوقة وقع في بيت بعده.

الشاهد: في دبل بلده حيث جر دبلده برب المحلوفة بعد دبل».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٢/ ٢٩، وابن الناظم ص ١٥٣، والأشموني ٢/ ٢٩، وداود والاصطهناوي والسيوطي ص ٧٣ وأيضًا في همعه ٣٦/٢، والأنصاف ٢/ ٣٠٠.

(١) صدر بيت. قاتله: المنتخل واسمه مالك بن عويمر ـ من الوافر.

وعجزه: نُواهمَ في الْمُرُوط وفي الرِّياط.

الشرح: فعصور، بضم الحاء - جمع حوراء وهى الشديدة بياض المين، الشديدة سوادها ولم الشرعة السلامة المهام المام وهي المام المام المام وسكون المام وهي الملحفة التي ليست بملفة.

آلإهراب: «فحور» أى: رب حور والجر فيه برب مضمرة (قد) حرف تحقيق الهوت، فعل وفاعل البهن، جار ومسجرور، وجملة قد لهوت بهن معترضة بين الصفة والموصوف «عين» صفة لحور.

الشاهد: في «فحور» على إضمار «رب» بعد الفاء، أي: رب حور، والحر فيه يرب المضمرة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٢٩٩، وابن يعيش ٢/ ١٨٨ والإنصاف ١/ ٢٣٢، ٣٠٥.

(٢) پ.

(٣) قائله امرؤ القيس من معلقته المشهورة. من الطويل.



= الشرح: «كموج البحر» أي: في كثافة ظلمته. شبه الليل بموج البحر في شدة هوله «سدوله» السدول: الاستار، واحدها سدل، «أنواع الهموم»: ضروب الهموم «ليبتلي» ليختبر ويمتحن.

المعنى: رب ليل شديد الهسول أرخى على سنسور ظلامه مع أنواع الهمسوم والأحزان، ليختبرني أأصبر أم أجزع؟ قطعته ولم أبال بشيء.

الإعراب: «وليل» الواو واو رب مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركمة التي اقتضتها رب المحذوفة «كموج» جار ومحرور متعلق بمحذوف صفة لليل «البحر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أرخى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر والفاعل ضمير مستتر جواراً تقديره هو «سدوله» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وضميسر الغائب مضاف إليه، والجملة في محل رفع خير المبتدأ المجرور برب المحذوفة «على» جار ومجرور متعلق بأرخى «بأنواع» جار ومجرور ، متعلق بأرخى «الهموم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام لام التعليل يبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء.

الشاهد: في «وليل» حيث جر اليل» برب المحلوفة بعد الواو.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ وابن هشام ٢/ ١٦٣، الأشموني ٢/ ٣٠٠، وداود، والاصطهناوي، والمكودي ص ٧٣، والسيوطي ص ٧٣.

(١) قائله: جميل بن معمر _ وهو من الخفيف.

الشرح: «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار «الطلل» ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد «من جلله» قيل: معناه من عظمه في نفسي، وقيل: معناه من أجله،

المعنى: رب أثر باق من آثار دار المحبوبة وقسفت فيه، فكلت أموت أسسمًا وحزنًا على تلك الربوع التى كانت عامرة فأصبحت خاوية خالية من سكانها.

الإعراب: «رسم» مبتدأ مرفوع بضمة صقدرة «دار» مضاف إليه «وقدفت» فعل ماض والتاء فاعل «في» حسرف جر «طلله» مجرور بغى والضحير مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بوقفت. والجحملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة لرسم «كدت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «أقضى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر «الحياة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل وصفعوله في محل نصب خبر «كاد» وجملة دكاد» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: في قرسم دار، حيث جر قرسم، برب محذوفة ولم يتقدمها شيء لا واو ولا فاء ولا بل ـ وهو قليل جلاً.

وفي التسهيل: يجر برب محذوفة: بعد الفاء كثيرًا؛ وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلا ومع التجرد أقل. هـ(١).

ونوزع في كونه كثيراً بعد الفاء إلا إن أراد بالنسبة إلى بل، وليس الجر بالفاء اوبل» (٢).

قال في التسهيل: باتفاق هـ(٣)، وحكى ابن صصفور الاتفاق، وفي الارتشاف: وزعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء (وبل)(٤) لنيابتهما مناب رب هــ(٥).

وأما الواو فسدُهب المبرد والكوفسيون إلى أن الجسر بها؛ والصحيح أنه برب المضمرة وهو مذهب البصريين.

وقوله:

وقد يُجرَّ بِسُوكَى رُبُّ لدَى حَدْف وبعضُه يُرَى مُطَّرِداً الجر بسوى ارب، محذوقًا ضربان: مطرد وعُير مطرد.

فالمطرد في مواضع:

الأول: لفظ الجلالة في القسم دون عوض(٦).

الثاني: المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء نحو: (قوله)(٧):

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ۱۵۳ وابن عقيل ۲/ ۲۹، وابن هشام ۲/ ۱۹۵ والانسموني ۲/ ۲۰۰، وداود، والاصطهناوي، والسيسوطي ص ۷۳، وفي هممه ۲/ ۲۷ وابن يعيش ۳/ ۳۸ والإنصاف ۱/ ۲۳۲، ۲۰۶ والخمصائص ۱/ ۲۸۵، ۲۰۲ و ۱۸مه ۱۸۰۰.

⁽١) التسهيل ص ١٤٨.

⁽۲) جـــ وفي أ، ب اوبيل!.

⁽٣) قال في التسهيل ص ١٤٨: «وليس الجر بالفاء وبل باتفاق».

⁽٤) جــ وفي أ، ب (وبيل).

⁽٥) الارتشاف ص ٨٥٣.

⁽٦) نحو: ﴿الله لأفعلنِ».

⁽۷) ب.

ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا(١)

بَدَا لِي أَثِّي لست مُلْرِكَ مَا مَضَى الثالث (يعد)(٢) ألا نحو:

ألا رجل جزاهُ الله خيرًا(١٦)

يريد: ألا من رجل.

 (۱) قسائله: زهيسر بن أبي سلمي، وهو والله كسعب بن زهسير ـ وهو مسن الطويل. وهو من قصيدة يذكر زهير فيها التعمان بن للنذر حيث طلبه كسرى ليقتله فقر وأتى طيئًا.

الشرح: قبدا ليه أي: نشأ له فيه الرأي.

للعني: قد نشأ لي وظهر أثني لا أدرك ما فات ولا أقدر أثني أسبق على ما سيجيء من الحوادث.

الإحراب: قبدا فعل ماض قلى عبار ومجرور قائى حرف توكيد ونصب والياء اسمها وهى فى محل رفع فاعل بدا فلسته ليس واسمها قصدرك خبر ليس منصوب بالفسحة الظاهرة قما مضى جملة فى محل الجر بالإضافة، ولست مع جملتها فى محل رفع خبر أن قولا سابق بالجس عطفاً على خبر ليس على توهم إلبات الباء الزائدة فى خبر ليس قشيكا معمول سابق قجائيا خبر كنان واسمها ضمير وجواب إذا محذوف تقديره إذا كان جائيا فلا أسبقه.

الشاهد: في قولا سابق، فإنه مسجرور بالباء المقدرة عطف على خبر ليس على ترهم إثبات الباء فيه. هكذا روى بالجر، وقد روى بالنصب أيضًا عطفًا على اللفيظ فحينتذ لا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفيسة: الأشموني ٢/ ٢٠٣، والأصطهناوي، وابن يعيش ٧/ ٥٦، وابن الناظم في ياب إن وأعواتها ص ٧١، والخضري ١/ ٢٣٤.

(۲) أ، ج., رقى ب النحوة.

(٣) صدر بيت لرجل من أهل البادية ـ وأنشده سيبويه ولم يعزه إلى قائله. من الوافر ـ
وصبزه: يكل على محصلة تبيت.

الشرح: «محصلة» بكسر الصاد المسددة _ قال الجوهرى: المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن «تبيت» _ بفتح التاء _ نكون لى بيتًا، أى امرأة، والبيت النكاح.

الشاهد: في قرجل، فإنه مجرور بمن مقدرة. تقليره: ألا من رجل.

وأكثر الروايات «ألا رجلا» بالنصب أي: ألا تروني رجلا.

مواضعه: ذكره ابن الناظم في شـرحه للألفية في باب الآل النافـية للجنس ص٧٧، والشاهد رقم ١٦٣ من الحزانة وابن يعيش ٢/ ١٠١، والكتاب ١/ ٣٦١، وابن هشام في المغنى ١/ ٦٦. الرابع: بعد اكم الاستفهامية إذا جرت بالحرف نحو: ابكم دراهم (اشتريت ثوبك) (۱) خلافًا للزجاج في قوله: إن الجر بإضافتها(۲).

الخامس: في جواب ما تضمن (مثل)^(۳) المحلوف نحو: زيدٍ، في جواب: هن مررت.

السادس: في المعطوف على ما تضمنه بحرف متصل، نحو: وللطير مُجْرَى والجَنوبِ مصارعُ⁽³⁾

(١) أ ـ وفي ب، جـ (اشتريته) أي: بكم من درهم.

(٢) يمنم من صبحة تقدير الزجاج أمران:

الأول: أن كم الاستفهامية قد تكون كتابة عن عدد مسركب، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصيح.

الثاني: أنهم اشترطوا في الجسو بعدها أن تكون مسبوقة بمحرف جر، فلو كان الجر بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه.

وإنما شرطوه ليكون دليلا على المحلوف الجار لما بعدها. ا هـ. الشيخ محيى الدين على التوضيح ٢/ ١٦٧.

(٣) ب، جــ وني ا (مثلي).

(٤) عجز بيت: قاتله: قال العينى قيس بن ذريع والاصح أنه البعيث ـ خداش بن بشر.
 وصدره: الا يا لقومى كلُّ ما حمُّ واقعٌ. وهو من الطويل.

الشرح: «كل ما حم» _ بـضم الحاء وتشديد لليــم _ معناه كل ما قــدر واقع «الجنوب» جمع جنب. «المصارع» _ جمع مصرع من صرعته صرعاً: بالفتح لتميم وبالكسر لقيس.

الإمراب: «الا) للتنبيب (يا) حرف نداء القومى، اللام للاستنسائة _ وهي من الملامات الزائدة للتوكيبد _ قومي منادى (كل، مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (ما حم) مضاف إليه وواقع، خبر لمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (وللطير، جار ومجرور خبر مقدم (مجرى) مبتدأ مؤخر.

الشاهد: في اوالجنوب مصارع، حيث جاء الجنوب، بالجور مع أنه خبر عن امصارع، لأنه عطف على قوله اوللطير، والجر بحرف مقدر تقديره وللجنوب.

السابع: في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلا، نحو:
ما لِمُحِبُّ جَلَدٌ أنْ يُهْجَراً ولا حبيب رافةٌ فيجبُرا(١)

الثامن: في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلو. ذكر أبو الحسن في المسائل(٢) أنه يقال: جيء بزيد أو عمرو ولو «احدهما»(٢)؛ لأن المعتاد أن يكون ما بعد لو أدني(٤).

التاسع: في المقسرون بالهمزة بعد مــا تضمنه (٥) نحو: «مررت بزيد» فــتقول «أزيد بن عمرو»؟ حكاه الاخفش في المسائل.

العاشر: في المقرون بعد ما تضمنه «كأن»(١) يقال: «جئت بدرهم، فتقول: «فهالا دينار». قال الاخفش: وهذا أكثر.

(١) قال العينى: لم أقف على اسم راجزه. وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: «جلد» ـ بفستع اللام ـ قوة «يهـجرا» مسن الهجـر وهو ضد الوصل «الرافـة» الرحمة والشفقة.

الإحراب: «ما» بمعنى ليس فلحسب» جار ومجرور خبر منا تقدم على اسمنها «جلد» اسمنها مرفوع بالضمة الظاهرة «أن يهجرا» أى لأن يهجر فإن مصدرية والتقدير: ما لمحب قوة للهنجران، «ولا حبيب» أى: وليس لحبيب رافة «رافق» اسم لا ولحبيب خبر تقدم «فيجرا» بنصب الراه ـ بتقدير أن بعد الفاء أى: فأن يجبرا والألف فيه للإشباع، والمفعول محذوف تقديره فيجبره أى: للحب.

الشاهد: في قولا حبيب، حيث جاء مجرورًا لكونه عطفًا على «المحب» بحرف منفصل وهو «لا» تقديره، ولا لحبيب رأفة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفسية ٢/ ٣٠١ والسيوطي في همعه ٢/ ٣٠١، والخضري ٢/ ٢٣٥.

- (٢) كتاب لأبي الحسن الاخفش.
- - (٥) أي ما تضمن مثل المحذوف.
 - (٦) جــ وفي أ، ب اكأنه،

الحادى عشر: في المقرون بإنْ بعد ما تضمنه، نحو: «امرر بأيَّهمْ هو أفضلُ إن زيد وإن همرو».

وأجازه يونس وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إنَّ لتضمن ما قبلها إياها أسهل من إضمار رُب بعد الواو فعلم بذلك اطراده(١).

الثانى عـشر: فى المقرون بفاء الجـزاء بعد ما تضـمنه حكى يونس: «مررت برجل صـالح إن لا صالح فطالح» على تقـدير: إن لا أمرر بصـالح فقـد مررت بطالح(٢).

«فجميع»(٣) هذه المواضع مطرد يقاس (عليه)(٤) عند المصنف.

والذي (قرره)(ه) المغاربة، أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في (باب)(١) القسم، وفي باب كم على خلاف.

وأما غير المطرد (فسمع)(٧) منه أبيات. منها قول الشاعر:

إذا قِيلَ أَيُّ الناسِ شرُّ قبيلة ﴿ أَشَارَتْ كُلُّيْبٍ بِالأَكْفُ الْأَصَابِعُ (٨)

قال في التسهيل(٩): ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو:

أشارت كُليبِ بالأكُفُّ الأصابعُ

⁽۱) قال سيبويه ۱/ ۱۳۳ ه. . . . وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رب وتحوهما في قولهم: وبلدة ليس بها أنيس، ومن ثم قال يونس: امرر على أيهم أفضل، إن زيد وإن عمرو.

يعنى: إن مررت بزيد أو بعمرو ٩٠

⁽٢) راجع الأشموني ٢/ ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢.

⁽٣) أ، وفي ب، جد اجميعا.

⁽٤) أ، جــ وفي ب (عليها).

⁽٥) أ، جــ رفى ب اقدرة!

⁽٦) پ.

⁽٧) أ، جدروني جد فلمسموع ا،

 ⁽۸) مضى شرحه _ والشاهد حذف حرف الجر وبقاء عمله.

التقدير: أشارت إلى كليب.

⁽٩) راجع التسهيل ص ١٤٩.

الإضائة

نونًا تلى الإهراب أو تنوينًا ما تُضيفُ أحلفُ كطور سينًا

شمل قوله: فنونًا تلى الإعراب المثنى والمجمسوع على حده، وما الحق بهما نحو: قرأيت غلاميك، وقنادميك، وقاقيض، (اثنيك)(١) قوعشريك، واحترز من نون (لا)(٢) تلى الإعراب نحو: (مساكين)(٢) وسنين في لغة من أعربه بالحركات، فإنها لا تحلف للإضافة.

وشمل قبوله: «أو تنوينًا» الظاهر كقبولك في طور (طور سيناء)(٤) والمقدر كقولك في دارهم: «هذه دراهمك». قاله في شرح الكافية.

تنييه:

فهم من (كلامه)(ه) اقتصاره على التنوين، والنون، وأن غسيرهما لا يحذف وقد تحذف تا التأتيث. قال في الكافية(٢):

وحلف تا التأثیث منه قد یرد(V) فی کلمات سمعت قلا تزد... هـ (Λ) , (P) ومنه قراءة بعضهم. ﴿ لأعدُوا له عدَّهُ (V) ای عدَّتُهُ.

⁽١) أ، جدر وفي ب دائتيك،

⁽۲) ا، پ.

⁽۲) آ، جدرونی ب امسکین،

^(£) من الآية · Y من سورة المؤمنون.

^{.1 (*)}

⁽١) أ، ب وفي جدد اشرح الكافية،

⁽٧) پ.

⁽A) أ، ب ـ وني جـ اترده.

 ⁽٩) ونص البيت قى الكافية ورقة ٦١:
 وحلف ثاء ثانيث منه قد يرد فى كلم فاهرف بها ولا تزد. هـ
 (١٠) من الآية ٤٦ من سورة التوبة

وظاهر كلام الفراء أنه قياس وجعل منه (قوله تعالى)(١) ﴿ وَإِقَامِ الصَّلاةِ ﴾(٢) ثم قال: ﴿ وَإِقَامِ الصَّلاةِ ﴾(٢)

في الجار له أقبوال: أحدها: أنه المضاف، والشاني: أنه (الحرف)(٢) المنوى،
 والثالث، أنه معنى الإضافة.

والأول مذهب سيبويه، وهو الصحيح، لاتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بماملها.

ثم قال:

.. وانو دمن، أو دنى، إذا لم يَصْلُح الأَّ ذاكَ واللامَ خُلاً لما سوى ذَيِّنكَ.....

يعنى: أن الإضافة على ثلاثة أقسام:

الأول: مقدر بمن. وضابطه أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه. نحو: «خاتم فضة».

قال في شرح التسهيل: ومن هذا النوع إضافة الأصداد إلى المعدودات، والمقادير إلى المقدرات. أهـ.

وفي إضافة الأعداد إلى (المعدودات)(٤) خلاف ملهب ابن السراج أنها مقدرة بمن، ومذهب الفارسي: أنها (مقدرة)(٥) باللام.

فإن أضفت صدداً إلى صدد نحو: ثلاثماثة، اتفقاعلى أنها بمعنى من (فإن)⁽¹⁾ لم يصح إطلاق اسمه عليه نحو: «يد زيد» فهى بمعنى اللام على الصحيح وذهب ابن كيسان: إلى أنها بمعنى «من».

⁽۱) ب.

⁽٢) من الآية ٣٧ من سورة النور.

⁽٣) أ، ب وفي جد فبالحرف،

⁽٤) ب، جـ. (٥) ب.

⁽٦) أ، ب ـ وفي جـ اوإنا.

الثانى: مقدر بفى وضابطه أن يكون المضاف إليه وقع فيه المضاف نحو: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (١).

قال المصنف: «وأففل كثير من النحويين»(٢) الإضافة بمعنى «في» وهي ثابتة في الكلم الفصيح بالنقل الصحيح. أهـ.

وعن عبد القاهر أن ثُم إضافة (تتقدر)^(٢) بفي وذلك قوله الفلان نَبْتُ الغَدَر». والغدر: المكان الصلب.

ومذهب الجسمهور؛ أن الإضافة لا تتقدر بغيسر «من، واللام» ونحو: ﴿بَلُّ مَكُرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ مقدر باللام عندهم على التوسع.

الثالث: مقدر باللام، وهو ما سوى النوصين المتقدمين، وتقدير اللام هو الأصل، ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير فيرها نحو: «بد زيد، ولذلك خصت بالإقحام في نحو:

ياً بُوْسَ لِلحربِ(٤)

الشرح: قيا بؤس للحرب؛ التداء للتحجب والبؤس: الشدة ـ مهموز ويخفف قرضعت؛ وضعتهم بالتخلف عن القبتال، «أراهط» الرهط: ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة.

المعنى: إن لم تنصر قومك الآن: فلن تدخر نصرك.

الإحراب: اليا بؤس يا حرف نداء وبؤس منادى منصوب لانه مضاف اواللام والده تقوية للاختصاص اوالحرب مضاف إليه، وهذا النداء تعجبى التي اسم موصول مبنى في محل جر نعت للحرب اوضعت _ دوضع فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى الحوب الراهط، مفعول به لوضعت والجملة لا محل لها من الإعراب صلة التي فاستراحوا اللفاء عاطفة استراح، فعل ماض ووار الجماعة فاعل والجملة معطوفة على وضعت.

⁽١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

 ⁽۲) ب ـ وفي أ، جـ فواصل أكثر النحويين».
 (۳) أ، جـ ـ وفي فثقتدر».

⁽٤) جزء من بيت لسعد بن مالك جد طرفة الشاعر. وهو من الكامل وتمامه: التي وضَعَتْ أراهط فاستراحُوا

وذهب ابن الصائغ(١) إلى أن الإضافة بمعنى اللام هلى كل حال.

وفى الارتشاف: والذى أذهب إليه (أى الإضافة تفيد)(٢) الاختصاص وأنها ليست على تقدير حرف نما (ذكروه)(٢) ولا على نيته هــ(٤).

وقوله: .. واخصُص أوَّلا أو أعْطه التمريفَ بالذي تَلا

يعنى: أن المضاف يتخصص بالثانى إن كان نكرة نحو: «ضلام رجل» ويتعرف به إن كان معرفة نحو: فظلام زيد» هذا (إذا)(ه) كانت الإضافة معنوية.

فإن كانت ففظية فقد نبه عليها بقوله:

وإِنَّ يُشابِهُ الْمُضَافُ وَيَفْعَلُ، وصْفًا فعن تنكيرِهِ لا يُعْزَلُ

"يفعل هو الفعل المضارع. يعنى: أن المضاف إذا كمان وصفًا (شابه)(1) الفعل المضارع في كونه بمعنى الحمال والاستقبال لم يتمعرف بالمضاف إليه؛ لأن إضافته غير محضة، لا تفيد إلا تخفيف اللفظ.

فإن قلت: هل تقدر اللام في الإضافة اللفظية؟

قلت: لا، إذ هي ليست على معنى حرف مما سبق خلاقًا لبعض المتأخرين

الشاهد: «يا بوس للحرب» أصله يا بوس الحرب. فاقتحمت اللام بين المستشايفين تقوية للاختصاص.

مواضعه: ذكره ابسن هشام في مسغني اللبيب ١/ ١٨١، وابن يعسيش ٤/ ٣٦، وفي الحماسة لأبي تمام ص ١٩٧، والخصائص ٣/ ١٠٢.

⁽۱) هو: محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن بن الصائغ النحوى. قال ابن حجر: ولد قبل سنة عشر وسبعمائة واشتغل بالعلم فى اللغة والنحو والمقد، ولى قضاء العسكر، وإفتاء دار العدل، وصنف شرح الفية ابن مالك والمتذكرة عدة مجلدات فى النحو وغير ذلك. مات فى خامس عشر شعبان سنة ٧٧١ هـ وخلف ثروة واسعة.

⁽٢) أ، جـ وفي (أن الإضافة ما تفيد).

⁽۲) أ، ب ـ وفي جـ اذكرواا.

⁽٤) راجع الارتشاف ص ٨٨٣.

 ⁽٥) أ، جــ وفي ب الإهـ.

⁽٦) أ، وفي ب فيشبه وفي جد فيشابه .

فى زعمه أن إضافة اسم الفاعل (وأمثلة المبالغة)(١) واسم المفعول المضاف إلى (منصوب)(٢) على معنى اللام.

واستدل: بأن وصولها إلى المفعول باللام «شائع»(۲) في فصيح الكلام، ورد بأنه لا يطرد في الصفة المشبهة.

ئم مثل قال:

كَرُبُّ رَاجِينا عظيم الأملِ مُروّع القلب قليل الحيل

فرب (راجسينا)(؟) مشال لامه الفاعل، وعظيه الأمل وقليل الحيل مثالان للصفة المشبهة، ومروَّع القلب مثال لاسم المفعول.

ثم قال: وذي الإضافة اسمها لفظية

سميت بذلك َ لأن فائدتها في اللفظ وتسمى أيضًا مجازية وغير محضة.

ثم قال: (وقلك محضة) يعنى التي تفيد التخصيص والتعريف، تسمى محضة؛ لأنها خالصة من شائبة الانفصال.

(ومعنوية)، لأن فائدتها في المعنى.

تنييهات:

الأول: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غيسر محضة، والمسحيح (أنها)(٥) محضة لورود السماع بنعتمه بالمعرفة كقوله:

⁽١) الأمثلة والكلام يقتضى ما قلته.

⁽Y) أ، ب _ وفي جد المتصوب».

⁽٣) أ، ب ـ وفي جـ (سائغ).

⁽٤) ب، ج.

⁽٥) أ، جــ ولهي ب (أنه).

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محفة، والصحيح أنها محفة؛ لأنه يُنعت بالمعرفة، ونسص سيبويه: على أن إضافته محفة، وذهب الفارسي ومن وافقه إلى أن إضافة الاسم إلى الصفة غير محفة، وذهب غيرهم إلى أنها محضة، وذهب المصنف إلى أنها شبيهة بالمحضة.

الثاني: المعروف (أن الإضافة تنقسم)(٢) إلى محضة وغير محضة.

وزاد في التسهيل ثالثًا وهو الشبيه بالمحضة (٣) وهوَ أنواع:

الأول: _ إضافة الاسم إلى الصفة كما تقدم(٤).

الثاني _ إضافة (المسمى إلى الاسم)(٥): نحو «شهرُ رمضان» و«يوم الخميس» و«سعيد كرز».

والثالث _ إضافة الصفة إلى الموصوف نحو: ﴿سَحْقُ عمامة،(١)

⁽١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله ـ ويحثت قلم أعثر له على قائل. من الحفيف.

الإحراب: «إن» حرف توكيد ونصب ـ «وجدى» وجد اسم إن منصوب يفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم «والياء» ضحير مبنى في محل جر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «بك» في محل النصب صفحوله «الشديد» نعت لاسم إن منصوب ـ «أراني» جملة في محل الرقع خبر إن و«أراني» يستدعي ثلاثة مفاعيل: الأول الياء والثاني قوله: من عهدت و«من» موصولة في محل النصب والثالث: قوله: «حاذرا» أو «عذولا» مفعول ثان لعهدت ومفعوله الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أحنى عهدته «وفيك» حال من «عذولا».

الشاهد: في اإن وجدى، فإنه مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب بإضافته التعريف فلذلك وصف بالمصرفة وهو «الشديد» فلو لم يكتسب تعريفًا بإضافته لما جاز وصفه بالمعرفة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٠٦، والسيوطي في همعه ٢/ ٤٨. (٢) ب، جــ وفي أ (تقسيم الإضافة).

⁽٣) راجع التسهيل ١٥٥.

⁽٤) نحو: المسجد الجامع).

⁽٥) أ، ب ـ وفي جد «الآسم إلى المسمى».

⁽٦) سحق: بمعنى: بالية.

وقوله:

. وإن سقيت كرامَ الناسِ فاسقينًا(١)

وذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة، وذهب غيره إلى أنها محضة.

الرابع: إضافة الموصوفات إلى القائم مقام الوصف كقوله؟:

علا ريدنًا يومَ النَّقا رأس ريدكُم (١)

(١) عجز بيت: قاتله بشامة بن حزن النهشلي من قصيدة نونية. وهو من البسيط. وصدوه: إنَّا مُحْيُوك يا سُلْمَي فَحَيَّناً.

الإعراب: وإنه إن حرف تركيد ونصب ونا اسمه «محيوك» خبره وأصله محيون إياك فلما أضيف سقطت النون «يا سلمي» منادى مفرد «فحيينا» الفاء لربط الجواب بالشرط ولا شرط هنا وإنما هي هبيهة بالشرط وقعل وفاعل ومفعول.

كما فى قدوله: الذى يأتينى فله درهم ويدخولها فسهم ما أراده المتكلم من ترتيب لزوم الدرهم على المتيان فكذلك من الدرهم على أدره من ترتيب لزوم أعيتهم على تحيستها وكذلك الكلام فى الشطر الثانى.

الشاهد: في اكرام الناس، فإن إضافة الكرام إلى الناس إضافة الصفة إلى الموصوف.

(٢) صدر بيت: قال العيني: قائله رجل من طيئ. كذا قاله المبرد.

وعامه: بأبيض ماضي الشَّفْرَتَّيْنِ بَمَّانِي.

وقبله: فإن تقتلوا زيداً بزيد فإنما أقادكم السلطان بعد زمان

وهما من الطويل.

وقصت أن رجلا من طبئ يقال له زيد من ولد هروة بن زيد الحسيل قتل رجلا من بنى أسد يقال له زيد ثم أتيد به بعد فقال شاهر طبئ في ذلك.

الشرح: «علا» من علا يعلو علوا. هذا في المكان، وأما في الشـرف والرتبة، فيقال: على يعلى علاء وكلاهما متعد بمعنى: فاقه، «النقا» بفتح النون والقاف: الحرب.

ويروى: علا زيلنا يوم الحبي رأس زيدكم

الإحراب: «علاء قمل ماض عبنى على الفتح المقدر على الألف للتعذر لا محل له من الإحراب ويده قاصل و الله مضاف إليه من إضافة المرصوف إلى القائم مقام الموصف أى علا ويد صاحبنا رأس ويد صاحبكم وويوم، ظرف وصان منصوب و «النقا» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة الرأس» مفصول به و الزيده مضاف إليه وهو مضاف و «كم» مضاف إليه وبأبيض، جار ومجرور صفة حذف موصوفها أى بسيف أبيض «ماضى الشفرتين» صفة أخرى لأبيض.

الشاهد: في الايدناء فإن فيه إضافة الموصوب إلى القائم مقام الوصف.

أى: علا زيدٌ صباحبنا رأسَ زيد صاحبكم. (فحدَف)(١) الصفتين وجعل الموصوف خلفًا عنهما في الإضافة.

الخامس: إضافة المؤكّد إلى المؤكّد، وأكثر منا يكون في أسماء الزمان المبهمة يجو: (يومثد)(٢)، وقد يكون في (غيرها)(٢) كقول الشاعر:

فقلتُ: انجواً عنها نَجاً الجلدِ إِنَّهُ سَيْرُ ضِيكُماً منها سَنَامٌ وغاربُهُ(٤)

أراد اكشطا عنها الجلد، لأن النجا هو الجلد.

 قال العينى واستشهد به الزمخشرى وقال أجرى زياناً مجرى النكرات قاضافه كما أضيفت النكرات فقال: زيانا وزيدكم.

مواضعه: ذكره الأشموني في شُرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، وابن يعيش ١/ ٤٤، وابن هشام في المغنى ١/ ٥٠. والشاهد رقم ١١٨ من خزانة الأدب.

(١) أ، ب. وفي جد ابحثث،

(٢) أ، جدد وفي ب احبنثله والأمثلة: يومثل وحبئل وعامئذ.

(٣) أ، ب ـ وقى جـ اغيرهما».

(٤) قال العينى: قائله هو أبو الجراح قباله أبو على البغدادى في كبتاب المقصبور والممدود. وقال الصاغانى في العباب: هو أبو الغمر الكلابي، وقبد نزل عنده ضيفان فنحر لهما ناقة فقالا: إنها مهزولة: فقال معتذراً لهما. وهو من الطويل.

الشرح: «انجوا» أمر للاثنين من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته _ يخاطب الضيفين «نجا الجلد» النجا مقصور اسم الجلد «غاربه» أعلى الظهر.

الإعراب: «فقلت» الفاء عاطفة على ما قبلها و «قلّت» فعل وفاعل «انجوا» فعل أمر مبنى على حذف النون والواو ضمير في منحل رفع فاعل «عتها» جنار ومجرور «نها» مفعول به «والجلد» مضاف إليه من إضافة المؤكد إلى المؤكد «إنه» إن واسمها «سيرضيكما» جملة في محل رفع خير إن «منها» جنار ومجرور «سنام» فاعل «يرضي» «وغاربه» عطف عليه والهاء مضاف إليه.

الشاهد: في انجا الجلد، فإنه أضاف المؤكد إلى المؤكد، قال العيني: هكذا قال ابن أم قاسم. والأحسن أن يقال فيه ما قاله الفراء، وهو إنما أضاف النجا إلى الجلد مع أن النجا هو الجلد، لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ كمقوله: حق اليمقين، ولدار الآخرة.

مواضعه: ذكره الأشبموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧. والشباهد ٣٠٩ من خزانة الأدب.



السادس: إضافة الملغي إلى المعتبر نحو:

إلى الحول ثُمَّ اسمُ السَّلامِ عَلَيْكُما(١)

السابع: إضافة المعتبر إلى الملغَى. كقول بعض الطائيين:

. . . أَقَامَ بِيغِدَادِ العراقِ وشَوْقَة ﴿ لَاهُلِ دَمْشَقَ الشَّامِ شُوقٌ مَبرِّحٌ (٢)

الثالث: أهمل المصنف هنا نوعين بما لا يتعرف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو: ارب رجل وأخيه، واكم ناقة وفصيلها،، وافعَلَ ذلك جَهدَه، وطاقتَهُ.

(١) صدر بيت قاتله: لبيد بن ربيعة العامرى. وهو من الطويل.
 وصجزه: ومَنْ بَيْك حَولا كاملا فقد اعْتَدْرْ.

الإحراب: «إلى الحول» جار ومجرور متعلق فبابكيا» بقرينة قوله: قولا تخمشا» قى البيت قبله فقه هذه هما البيت قبله فقه فقه فقه فاسم» مبتدأ فوالسسلام، مضاف إليه من إضافة الملغى إلى المستبر قوصليكما» جار ومجرور خبر المبتدأ قومن، الوار عاطفة من فشرطية، قويبك، فعل الشرط مجزوم بحقف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على من قحولا، ظرف ومان منصوب قوكماملا، نعت له فقد، الفاء واقعة في جواب الشرط وقد حرف تحقيق قواعتلو، فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. والجملة جواب الشرط.

الشاهد: في عثم اسم السلام، فإن اسم مفساف إلى السلام وهو إضافة الملغي إلى المعتبر يعني لفظ الاسم هنا ملغي، لأن دخوله وخروجه سواء.

والمعنى: ثم السلام عليكما.

مواضعه: ذَّكره الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، والسيوطي في همعه ٤٩/٢، وابن يعيش ٣/ ١٤. والشاهد رقم ٣٠٥ من خزانة الأدب والحصائص ٣/ ٢٩.

(٣) قبال العينى والمرادى: قبائله بعض الطائيين ـ وبحث فلم أعشر على قبائله. وهو من الطويل.

الشرح: فمبرح، أي: شديد، يقال برح به الأمر تبريحًا: أي: جهده.

الإحراب: «اقام، فعل ماض مبنى على الفتح والفاحل ضمير مستتر اببغداد» في محل النصب على المفعولية وبغداد لا ينصرف فلما أضيف انجر بالكسر «العراق» منشاف إليه مجرور بالكسرة المظاهرة دوشوقه، الواو للحال شوق مبتدأ وخيره شوق الشاني «مبرح» صفته والجملة وقعت حالا وشوق مصدر مضاف إلى فاعله الأهل دمشق الشام» في محل نعب على المفعولية.

الشاهد: في البغداد العسرات؛ و الدمشق الشام، فإن الإضافة فسيهما إضافة المستبر إلى الملغى؛ وذلك لأن دخول العراق والشام وخروجهما سواء.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، والسيوطي في همعه ٢/ ٤٩.

ونحو: لا أباك تُخَرَّفيني(١).

لأن رب وكم يجران المعارف، والحال لا تكون معرفة، و (لا) لا تعمل في المعرفة.

ثانيهما: ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كغير ومثل وحسبُ(٢).

وزعم المبرد أن «غير» لا تتعرف أبداً، وقال السيرافي: تتعرف إذا وقعت بين متضادين، وزعم ابن السراج: أنه إذا كان المغاير (والمماثل)(٣) واحداً كانت «غير ومثل» (معرفين)(٤).

قال في شــرح التسهــيل: وقد يُعنَى «بغــير» و«مثل؛ مــغايرة خــاصة ومماثلةٌ

(١) جزء من بيت لأبي حية النميري. وهو من الوافر.

وتمام البيت: أبالموْتِ الَّذِي لاَبُدَّ أَنِّي مُلاقِ

الشرح: قال ابن منظُّورٌ (أراد تخوفينني فحذف ألنون الاخيرة).

وقال الشيخ محمد مسحى الدين في تعليقه على الأشموني ١/ ١٠٩ (... وعلى هذا قرأ بعض القراء «فهم تبشرون؟» فأذهب إحدى النونين استثقالاً).

الإحراب: «أبالموت» الهمزة للاستفهام «بالموت» جار ومجرور متعلق بقوله تخوقيني «الذي» اسم موصول نعت للموت «لا» نافية للجنس «بد» اسم لا «إني» إن واسمها وعبرها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محلوف والجار والمجرور متعلق بمحلوف خبر «لا» و «لا» مع اسمها وعبرها لا ممحل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد ضمير منصوب «بملاق» «لا أباك» لا نافية للجنس «أبا» اسم لا منصوب بالألف وأبا مضاف والضمير مضاف إليه وخبر لا محلوف والجملة لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعمول الذي هو الجار والمجرور والعامل الذي هو تخوفيني و«تخوفيني» فعل مضارع مرضوع بالنون المحلوفة للتخفيف، وياء المخاطبة قاعل والنون الموجودة للتخفيف، وياء المخاطبة قاعل والنون الموجودة للتخفيف، وياء المخاطبة قاعل

الشساهد: في «لا أباك» حيست إن «أبا» وقع موقسع نكرة لا تقسيل التعريف وأن «لا» لا تعمل في المعرفة.

مواضعه: ذكره ابن منظور في لسان العسرب جـ ١٨ ص ١٧، ومحب الدين مرتضى في تاج العروس جــ١ ص ٥، وابن مالك في التسميل ص ١٨، وابن يعـيش في شرح المفصل ٢/ ١٠٥، وابن هشام في الشذور ص ٣٤٣، والسيوطي في همعه ١/ ٤٥.

(٢) راجع الأشموني ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨.

(٣) ب ـ وفي أ، جد (المقابل).

(٤) أ، ب ـ وقي جـ (معرفتين).

خاصة فيحكم بتعريفهما. وأكثر ما يكون ذلك في اغير إذا وقع بين ضدين، وأجاز بعض العلماء منهم السيرافي أن يعمل على هذا (قدوله تعالى)(١): ﴿غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهُمْ ﴾(٢) لوقوع اغيره فيه بين ستضادين وليس بلازم، لقوله تعالى: ﴿ نَعْمَلُ صَالِحُما غَيْرَ اللَّذِي كُنّا نَعْمَلُ ﴾(٢) (فنعت)(٤) به النكرة مع وقدوعه بين متضادين. أهد.

ثم قال: ووصلُ أَلُ بِلَا المَصَافِ مُغْتَظُرٌ.

الإشارة إلى الوصف (المشابه)(٥) للمضارع. يعنى: أن وصل أل بما إضافته لفظية مغتفر لا مطلقًا بل بشرط كونه مضافًا إلى ما فيه «ال» نحو: (الجمعد الشَّعْر).

أو مضافًا إلى منا فيه أل نحو: (الضاربُ رأس الجانِي) أو مثنى أو منجموعًا على حدة نحو: «الضاربا زيد» و«المكرمو عمرو».

وأما جمع التكسير وجمع المؤنث السالم (فكالمفرد وعنهما احترو)(١٦) بقوله: (سبيله اتبع) أي: اتبع سبيل المثنى في سلامة واحده وإعرابه بالحرفين. فإن قلت: مفهسوم الشرط أن وصل أل (بقا المضاف)(٧) فيسما سوى هذه الصور الأربع غسير مغتفر.

وقد ذكر في التسهيل صورة خامسة (^) يغتفر فيها ذلك (أيضًا)(⁽⁾⁾ (وهي)(⁽¹⁾⁾ أن يكون الثاني مضافًا إلى ضمير المقرون بأل. كقوله:

⁽۱) ب.

⁽٢) من الآية ٧ من سورة الفائمة.

⁽٣) من الآية ٣٧ من سورة فاطر.

⁽٤) ب، جــ وني أ (فنكت).

⁽٥) ب، جــ وني (به).

⁽٦) أ، جـ ـ وفي ب (قمنهما تحرزا)

⁽٧) ب.

⁽٨) راجع التسهيل ص ١٣٧، ١٥٦.

⁽٩) ا، جد.

⁽۱۰) ب، جــوني آ (هو).

الوَّدُّ انتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفُوهِ (١)

قلت: إنما أهمل هذه (الصورة)(٢) هنا لقلتها وللخلاف في جوازها.

فإن المبرد منع الجر في نحـو ذلك وأوجب النصب، ولكن الصحيح جوازه، لثبوته في المستحقة صفوه (هكذا)(٣) روى بالجر.

ثم قال:

وربما أكسبت ثان أوَّلا تأنيثًا ان كان لحذف مُوهلا

يعنى: أن المضاف قد يؤنث لتــاتيث المضاف إليــه، بشرط صــحة حـــذه، والاستغناء عنه بالمضاف إليه (فيشمل)⁽¹⁾ أربعة أنواع:

الأول: أن يكون المضاف بعضاً وهو مؤنث كقوله:

(۱) صدر بيت قال العينى: لم أقف على اسم قبائله _ وبحثت فلم أصر على قبائله من الكامل.

وصَجْزه: منِّي وإنْ لَيْمُ أَرْجُ منْك نَوَالا

الشرح: «الود» بضم الواو أو قتحها أو كسرها ـ المحبة ـ «المستحقة» التي تستوجب بما اشتملت عليه من صفات وعادح «صفوه» خالصه ولبابه «ارج» مضارع رجا الشيء يرجوه رجا ورجاوة إذا أمله وطمع فيه «توالا» أي عطاء.

المعنى: أنت التي تستحقين خالص مودتي ومحبتى، ولست أطمع في نوالك ولا أرجو منك جزاء.

الإحراب: «الود» مبتدأ وأنت مبتدأ ثان «المستحقة صفوه» خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول والمستحقة مضاف إلى صفوه وصفوه مضاف والضمير مضاف إليه وهو ضمير ما هو مقرون بأل الذي هو الود «مني» جار ومجرور متعلق بالمستحقة «وإن» الواو عاطفة «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أرج» فعل مضارع مجزوم بحلف حرف العلة والجملة جملة الشرط «منك» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله «نوالا» مضعول به وفاعل «أرج» ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا وصدر الكلام أغنى عن الجواب.

الشاهد: في المستحقة صفوه حيث أضاف الاسم للقترن بأل، وهو المستحقة لكونه وصفًا مع كون المضاف إليه مضافًا إلى صفوه يعود إلى ما فيه أل وهو الود.

مواضعه: ذكره ابن هشام في شرحه للألفية، والسيوطي في همع الهوامع ٢/ ٤٨، والأشموني ٢/ ٣٠٨.

(۲) أ، ب - وفي جـ (الصور).
 (۳) ب، جـ وفي أ (لكذاي).

(٤) أ ـ رفي ب، جـ (قشمل).

إِذَا بِعِضُ السَّنِينَ تَعَرَّفْتَنَا(١)

لأن بعض السنين سنة.

والثاني: أن يكون بعضًا وهو مذكر كقوله:

..... كما شَرِقَتْ صِدُر القِناةِ مِن الدَّمِ (٢)

(١) صدر بيت لجرير من قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان. وهو من الوافر. وعجزه: كفّى الأيتام فَقَد أبي اليتيم.

الشرح: وتعرقتناه يقال تعرقت العظم إذا أكلت ما عليه من اللحم وكفي، بمعنى: أغنى يتعدى إلى مفعولين أولهما الأيتام وثانيهما فقد.

المعنى: يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا وقد كفى الأيتام فقد آباتهم لأنه أنفق عليهم وأصطاهم.

الشاهد: أن فبعضًا، اكتسب التأنيث نما بعده؛ ولهذا قال تعرقتنا بالتأنيث.

مواضعه: ذكره سيبويه في كتابه ١/ ٢٥ والشاهد رقم ٢٨٨ من الخزانة.

(٢) صجز بيت قاتله: الأحشى ميمون بن قيس. وهو من الطويل.

وصدره: وتشرقُ بالقول الذي قد أذهته

الشرح: الشرق، بريقه إذا فص. الذهنه، الشينه، اصدر الثناة، الرمح.

الإحراب: «تشرق» فعل مضارع والفاعل ضمير «بالقول» جار ومجرور في محل نصب مفعوله «الذي» اسم موصول صفة للقول «قد» حرف تحقيق «أنحته» فعل وفاعل ومفعول وألجملة لا محل لها من الإحراب صلة الموصول «كما» الكاف للتشبيه وما مصدرية «صدر» فساعل موضوع بالقسمة الظاهرة «المثناتة منضاف إليه مجرور بالكسرة «من الدم» جسار ومجرور.

الشاهد: في فشرقت صدر؟ فإنها مؤشة وفاعلها وهو الصدر مذكر، وكان القداس فشرق، ولكن له كان الصدر الذي هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشسموني ٢/ ٣١٠، والسيوطي ص ٧٤، وأيضًا في هممه ٢/ ٤٩، وابن هشأم في المغنى ٢/ ١١٣. والثالث: أن يكون وصفًا للمؤنث كقوله:

مَسْيَنَ كَمَا اهْتَزَّت رِماحٌ تَسَفَّهت ﴿ أَعَالِيهَا مَرُّ الريَاحِ النواسمِ(١)

والرابع: ألا يكون بعضًا ولا وصفًا، ولكنه شبيه بالبعض في صلاحيــته (للسقوط)(٢) كقولهم: اجتَمَعَتْ أهل اليَمَامَةِ(٢).

وذكر الفارسي خامسًا. وهو أن يكون المضاف كل كقول عنترة:

جادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنِ قُرَّةٍ⁽¹⁾

(١) قائله: ذو الرمة غيلان بن عقبة. وهو من الطويل.

الشرح: «اهتزت» مالت واضطربت «تسفهت» من قولهم تسفسهت الرياح الغصون إذا أمالتها وحركتها «النواسم» جمع ناسمة، وهي الرياح اللينة أول هبوبها.

المعنى: يقول: إن هولاء التسوة قد مشين في اهتزاز وتمايل فهن يحاكسين رماحًا مرت بها ربح فأمالتها.

الإعراب: «مشين» فعل وفاعل «كما» الكاف حوف تشبيه وجر «ما» مصلوية «اهتزت» اهتز فعل ماض والتاء للتأثيث «رماح» فاعل اهتزت و «ما» المصدوية وما دخلت هليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور منعلق بمحدوف صفة لموصوف محدوف أي مشين مشيًا كائنًا كاهتزاد . . . إلغ

وتسفهت تسفه فعل ماض والتاء للتانيث «اعاليها» اعسالي مفعول به لنسفه وأعالى مضاف والقيمير منضاف إليه همره فناعل تسفهت وهمره مضاف اليه «الرياح» مضاف إليه «النواسم» نعت للرياح»

وجملة السفهت، نعت الرماح.

الشاهد: في التسفيه . . مر الرياح؛ حيث أنث الشاعبر الفعل بتاء الستأنيث مع أن فاعله مذكر وهو «مر» والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو «الرياح».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: أبن الناظم ص ١٥٧، وأبن عقيل ٢/ ٣٨، الأشموني ٢/ ٣٠، وداود، والمكودي ص ٨٦، وسيبويه ١/ ٢٥، والخصائص ٢/ ٤١٠.

(٢) أ، ب_ وفي جـ (في السقوط).

(٣) قال سيبويه ١/ ٢٦: (وسمعنا من يوثق به من العسرب يقول: اجتمعت أهل اليمامة لأنه يقول في كلامه اجتسمعت اليمامة يعنى: أهل البماسة فانث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة فترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام).

(٤) صدر بيت: قاتله عنترة بن شداد العبسى. وهو من الكامل. وتمامه: فَتَركُنَ كُلِّ حَليقَة كَاللَّرْهُمِ.

الشرح: «ثرة» بفتح الثَّاء وتشـديد الراء - كل عين كثيرة الماء «كل حديقة» ويروى كل قرارة «فتركن كل حديقة» معناه: أن الماء لما اجتمع استدار أعلاء فصار كدور الدرهم. =

ومنه ﴿ يَوْمُ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ (١)والتأثيث في هذا النوع أفصح بخلاف ما قبله. تنبيه:

قد يرد مثل ذلك في التذكير، ومنه قول الشاعر:

دُوْيَةُ الفكرِ مَا يَتُولُ لَهُ الأمرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتَنَابِ التَّوَانِي(٢)

ثم قال:

ولا يُضَافُ اسمُ لما بِهِ اتَّحَدُ ﴿ مَعْنَى وَاوَّلُ مُوهِمًا إِذَا وَرَدُ

الشاهد: في دجادت، حيث أنث مع إسناده إلى لفظة كل، لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه بإضافته.

مواضعه: ذكر ابن هشام في المنني ١/ ١٦٨، والسيوطي في هممه ٢/ ٧٤، والأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣١٠.

(١) من الآية ٣٠ من سورة آل عمران.

(۲) قال العينى: لم أقف على اسم قائله. وبحثت فلم أعثر له على قائل. وهو من الحنيف.
 الشرح: «ما يتول»: مما يرجع له الأمر «على اجتناب التوانى» ويروى «على اكستساب الثواب».

الإعراب: «رؤية» مبتدأ مسرفوع بالضمة الظاهرة «الفكر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة من إضافة المصدر إلى فاحله «ما يثول إليه الأمر» جملة وقعت مفعولا للمصدر أو في محل جسر صفة للفكر يعنى الفكر الذي يرجع إليه الأمر «معين» تحير المبتدأ مسرفوع بالضمة الظاهرة «على» حرف جسر «اجتناب» مجسرور بها «التسوائي» مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بقوله تعين».

الشاهد: في (له الأمر) حيث قال «له» ولم يقل: «لها». فكأنه قال: الفكر الذي يثول له الأمر ويجوز أن يكون الاستشهاد في قوله: «معين» فإنه مذكر مع أن المبتدأ مؤنث، وذلك لسريان التذكير إليه من المضاف إليه وهو الفكر. ا هـ المعيني.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٧، والأشموني ٢/ ٣١١، وداود، والمكودي ص ٨٧، والسيوطي ص ٧٤، وأيضًا في همعه ٢/ ٤٩. لابد من كون المضاف غـير المضاف إليه بوجه ما؛ لأن المضـاف يتخصص أو يتعــرف بالمضاف إليه، والشىء لا يستخصص ولا يتــعرف بنفســه، وما أوهم ذلك أول.

فما يوهم الإضافة إلى المرادف نحو «سعيد كرز» (فيؤول)(١) الأول بالمسمى، والثاني بالاسم. كأنك قلت: جامني مسمى هذا اللقب.

وعا يوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قلولهم: السحق علماسة (وجرد قطيفة. بإضافة الشيء إلى جنسه. أي: سحق من عمامة)(٢).

وبما يوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: «مسجد الجامع».

فيؤول بحذف المضاف إليه وإقامة صفة مقامه. أي: مسجد المكان الجامع.

وذهب الكوفيون إلى أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس ثم أضيف الموصوف إليها كما يضاف بعض الجنس إليه في نحو: «خاتم حديد» وعلى هذا فلا حذف.

وإضافة الصفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته (لا ينقاس)(٣).

وأجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بما مسعناه، لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية (٤) عن الكوفيين.

وقال الفراء: ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ (٥) أضيفت الدار إلى الآخرة. وهي الآخرة. والعرب قد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كيوم الخميس.

وذكر مشلا منها ﴿ حَقُّ الْهَقِينِ ﴾ (١) و﴿ حَبُّ الْحَصِيدِ ﴾ (٧) و﴿ حَبُّلُ وَ﴿ حَبُّلُ وَ﴿ حَبُّلُ الْوَرِيدِ ﴾ (٨).

⁽١) ب، ج.. وني أ (فيثولون).

⁽٢) ج.. وقال الآشموني ٢/ ٣١١ (.. أي. شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس الممامة).

⁽٣) أ، جـ وفي ب (لا يقاس).(٤) كتاب لابن الحباز.

 ⁽٥) من الآية ٣٠ من سورة النحل.
 (٦) من الآية ٩٥ من سورة الواقعة.

⁽٧) من الآية ٩ من سورة ق.

⁽٨) من الآية ١٦ من سورة ق.

V4V

وظاهر التسهيل وشرحه موافقة الفراء(١).

ثم قال:

وبعضُ الأسماء يضافُ أبدًا

إنما احتيج (إلى)(٢) التنبيه على الأسماء التي لازمت الإضافة لخروجها عن الأصل إذ الأصل جواز إفراد الاسم هن الإضافة.

ثم الأسماء (الملازمة)(٢) للإضافة على قسمين:

قسم يلازمها لفظًا ومعنى نحو: «قصارى» و(حمادي)(٤) و«لدى».

وقسم يلازمها معنى لا لفظا نحو: «كل» وابعض، وداي..

وإلى هذا أشار بقوله:

وبعضُ ذَا قَدْ يَأْتَ لَفَظًا مَفْرِدًا

تنبيهات:

الأول: لكلُّ موضعان تلزم فيهما الإضافة لفظًا ومعنى:

أحدهما: إذا (وقعت)^(ه) نعـتًا، والأخر: إذا (وقـعت)^(۱) توكـيدًا خــلاقًا للفراء. والزمخشرى في التوكيد.

الثاني: شذ تنكير اكل؛ ونصبه على الحال فيما (حكاه)(٧) أبو الحسن.

وعلى هذا فلا يمتنع إدخال «آل» (عليه)(^).

الثالث: مذهب سيبويه والجمهور أن اكلا وبعضًا، معرفتان (بنية)(١) الإضافة وقالوا: امررت بكلِّ قائمًا، واببعض جالسًا،(١٠).

 ⁽١) راجع الأشموني ٢/ ٣١١.
 (٢) ب، جـ وفي أ (على).

⁽٣) أ، ج، وفي ب (اللازمة).

⁽٤) قصاری وحمادی مجمعنی: غایته. (٥) ب رفی آ، جـ (وقع).

⁽٦) ب، وفي أ، جـ (وقع).(٧) أ، ب ـ وفي جـ (ذكره).

⁽٨) ب. (٩) أ، جـ وفي ب (على نية).

 ⁽١٠) قال سيبويه ١/ ٢٧٣: (هذا باب ما ينتصب خبره لانه معرفة وهي معرفة لا توصف
ولا تكون وصفًا. وذلك قولك مررت بكل قائمًا ومررث ببعض قائمًا وبعض جالسًا).

وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: (إن)(١) تصفًا وثلك وسدسًا معارف، لأنهما في المعنى مضافسات، وهي نكرة بإجماع.

ورد بأن العرب تحذف المضاف وتريده وقــد لا تريده، ودل مجيء الحال بعد اكل وبعض؛ على إرادته.

ثم إن (الملازم)(٢) فلإضافة (ثلاثة)^(٢) أنواع:

أحدها: ما لزم الإضافة إلى (المضمر)(٤).

والثاني: (ما يضاف)^(ه) إلى الظاهر (والمضمر)^(٦).

والثالث: ما لزم الإضافة إلى الجملة.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

إيلاؤُه اسماً ظاهراً حَبَّثُ وقَعْ

وبعضُ ما يُضاف حتما امتنع كوحد لبَّى ودوالَى سَعْدى وشاد إيلاء بَادَى للبِّي

تقدم الكلام على نصب الوحد، في باب الحال، وهو ملازم للإضافة إلى (المضمر)(٧) ولازم الإفراد والتذكير، لأنه مصدر، وربحا ثنى مضافًا إلى ضمير

حكى ابن سيلهٔ(^(۸) (جلسا على وحدهما وعلى وحديهما)^(۹) ووحد متصوب دائمًا، وقد يجر بإضافة نسيج وجُحيش وعُبير.

⁽۲) أ، جـ رفى ب (اللازم). (۱) ب، ج.

⁽٤) أ، جـ وفي ب (الضمير). (٣) أ، جدوني ب (على ثلاثة).

⁽۲) آه جد. (۵) أ، ب_ وثي جـ (ما لزم الإضافة).

⁽٧) أ، جـوفي ب (الضمير).

⁽٨) مو: على بن أحمد بن سيده النحوي الأندلسي. كان حافظًا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة، قيال أبو عمر الطلمنكي: دخلت مرسية فتشبث بي أهلها ليستعوا على غريب المصنف، فقلست لهم: انظروا من يقرأ عليكم فأتوا برجل أعمى يعمرف بابن سيله فقرأ على من أوله إلى آخره من حفظه فعجبت منه. شرح كتاب الأخفش وغيره. مات سنة ثمان وخمسين وأربغمائة عن نحو ستين سنة.

⁽٩) ١، جـ ـ وفي ب (جلسا على وحديهما وحدتهما).

والأول للمدح والآخير للدم.

وزاد بعضهم قريع وحده وهو للمدح، وقد يجر بعلى كما سبق(١).

وأما «لبي ودوالي وسعدي، فهي مصادر مثناة تلزم الإضافة إلى (المضمر)(٢) فتقول لبيك وسعديك ودواليك ونحوهما حنانيك وهذاذيك وحجاريك وحذاريك.

قال في النهاية: ومن المصادر المثناة حذاريك _ بفتح الحاء _ ولا مفرد له. تنبيهات:

الأول: الناصب لهذه المصادر واجب الإضمار، ويقدر في غير لبيك من لفظه والتقدير في لبيك (أجبت)(٢) إجابتك، وكأنه من ألب بالمكان إذا قام به.

الثاني: يجوز استممال لبيك وحده، وأما سعديك فلا يستعمل إلا تابعًا للبيك.

قال سيبويه: أراد بقول لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة(٤).

الثالث: هذه التثنية هند الجمهور للتكثير (لا تقع على الواحد)(٥).

الرابع: ذهب الأعلم، إلى أن الكاف في لسبيك وأخسواته حسرف خطاب لا موضع (له)(١٦) من الإعراب وحذفت النون لشبه الإضافة.

⁽۱) قال السيوطى فى همعه ۲/ 0۰ (.. يقال: هو نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره فى الخير، وأصله فى الثوب، لأنه إذا كان رفيعنا لم ينسج على منواله، والقريع: السيد، وهو جحيش وحده وهيير وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغر هميره وهو الحمار، وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه، ويقال: هما نسيجًا وحدهما وهم نسيجاء وحدهما وهكذا، وقبل: لا يتمصل بنسيج وإخرته العلامات فيقال: هما نسيج وحدهما وهكذا ...)

⁽۲) أ، جــ وفي ب (الضمير).

⁽٣) ب، جـ ـ وفي أ (أجبتك).

⁽٤) قال سيبويه ١/ ١٧٥: (كأنما أراد بقوله لبيك وسعديك إجابة كأن يقول كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب، وكأن هذه التثنية أشد توكيدًا.

⁽٥) ب _ وفي أ، چـ (لا شفع الواحد).

⁽٦) ب ـ وفي أ، جـ (لها).

الخامس: حكى سيبويه عن بعض العرب^(۱): لبّ، على أنه مفرد لبيك غير أنه مبنى على الكسر، لقلة تمكنه، واختلف فيسه. فقيل: ينصب نصب المصدر كأنه قال: إجابة وقال المصنف: جعلوه اسم فعل.

وقوله: وشذ إيلاء بدى للبي

أشار إلى أنه شذت إضافته إلى الظاهر في قوله:

دَعُوتُ لِمَا قَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبِّى فَلَبِّى فَلَبِّى يَدَى مِسْوَرً (٢)

تنبيه:

ذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد وأصله لبى قلبت ألفه ياء للإضافة إلى المضمر كما في عليك.

(۱) قال سيبويه ۱/ ۱۷۲: (ويعض العرب يقول: لب فيجريه مجرى أمس وفاق، ولكن موضعه نصب).

(٢) مَن أبيات سُميبويه التي لم يعمرفوا لها قمائلا ١/ ١٧٦، وقال العيمني: لأعرابي من بني أسد. وهو من المتقارب.

الشرح: قدهوت، طلبت قنابتی، نزل بی وأصابنی قمسور، بکسر المهم وسکون السین و فتح الواو .. اسم رجل قلبی، أجاب قلبی بدی مسور، المراد الدهاء لمسور: بأن يجاب دهاؤه كلما دها إجابته بعد إجابة، وإنما خص يديه بالذكر، لأنهما اللتان أعطيتاه ما سأل.

المنى: أصل هذا أن رجلا دها رجلا آخر اسمه مسور ليفرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك. فالراجز يقول: دعوت مسوراً للأمر الذي نزل بي فلباني، ثم دها له.

الإحراب: قدعوت فعل وفاعل قلاه اللام حرف جو للتعليل قماء اسم موصول مبنى على السكرن في محل جر باللام والجار وللجرور متعلق بدعوت قابني، ناب فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعبود إلى ما والنون للوقاية والياء صفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول قمسوراك صفعول به لدعوت قفلبي، الفاء عاطفة قلبي، فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور والجملة معطوفة على جيملة قدعوت مسوراً وقبوله: قفلي يدى مسورا الفاء للتعليل قولبي، مسهدر مضاف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محلوف وهو مضاف ويدى مضاف إليه ويدى مضاف ومسور مضاف إليه.

الشاهد: في الفلبي يدى، حيث أضاف البي، إلى الأسم الظاهر وهو اليدى، وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفسية ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢/ ٤١ والاشهوني ٢/ ٣١٣، وداود، والسندويي، والاصطهناوي، والمكودي ص ٨٧، وابن هشام ٢/ ١٩١، وأيضًا في المغنى ٢/ ١٤٣، والسيوطي ص ٧٥، وأيضًا في الهمع ١/ ١٩٠، وابن يعيش ١/ ١٩١. والشاهد رقم ٩٣ من الخزانة، والكتاب ١/ ١٧٦. ورد عليه سيبويه بقوله: "فلبَّى يدى مسبور" لإثبات الياء مع الظاهر^(۱) فإن قلت: قد ذكر في شسرح التسهيل: أن إضافة لبيك إلى (المضمر)^(۲) الغائب شاذة كإضافته إلى الظاهر، ومنه قول الراجز:

لقلتُ لبَّيْهِ لمن يَدَّعُونِي (٣).

وظاهر كلامه هنا جواز إضافته إلى المضمر مطلقًا.

قلت: لا يلزم من قسوله: (أمتنَع إيلاؤهُ اسمًا ظاهرًا) جواز إضافته لكل مضمر.

(١) قال سيبويه ١/ ١٧٦ (وزهم يونس أن ليبك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك عليك، وقال سيبويه:

هوت لما نابنی مسورا فلبی فلبی یدی مسور

فلو كان بمنزلة على ثقال فلبي يدى مسور لاتك تقول على زيد إذا أظهرت الاسم. (٢) أ ـ وفي ب، جد (الضمير).

(٣) قال العينى: لم أقف على اسم قائله ويحثت فلم أعثر له على قائل من الرجز.
 وقبله: إنّك لو دُعَوْتُنِي ودَونِي زُوراً فَاتُ مُتْرَعِ بَيُونِ.

الشرح: «زوداء» ـ بفتح الزَاى وسكون الواو ـ الأرض البعيدة الاطراف «متسرع» ممتد «بيون»: بزنة صبور، البشر البعيدة القعر، وقيل: الواسعة الرأس الضيسقة الأسفل، «لبيه» فيه التفات من الحطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك لبيك.

المعنى: إنك لو ناديتني وأسامي أرض بعيدة الاطراف واسعة الارجاء ذات ماء بعيد الغور لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شداد.

الإحراب: «إنك» إن حرف توكيد ونصب والكاف ضميس المخاطب اسمه «لو» شرطية غير جازمة «دعوتني» دعا فعل ماض وضمير المخاطب فاعله والنون للوقاية والياء مفعول به والجملة شسرط «لو» و «دوني» الواو للحال «دوني» ظرف مشعلق بمحذوف خبر مسقدم ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «زوراه» مبتىداً مؤخر وجملة المبتدا والخبر في محل نصب حال «ذات» نعت لزوراء وذات مضاف «مترع» مسضاف إليه «بيون» نعت لمترع «لقلت» اللام واقعة في جواب لو قلت فعل وضاعل والجملة جواب لو وجملة الشرط في محل رفع خبر إن في أول الأبيات «لبيه» مفعول مطلق والهاء مضاف إليه «لمن» الملام حرف جسر ومن اسم موصول «يدعوني» فعل وفاعل ومضعول والجملة لا مسحل لها من حرف جسر ومن اسم موصول «يدعوني» فعل وفاعل ومضعول والجملة لا مسحل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: في (لبيمه) حيث أضاف (لبي) إلى ضمير الغائب. وذلك شاذ والحكم أن يضاف إلى ضمير المخاطب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن صقيل ١/ ٤٠، والأشموني ٢/ ٣٦٣، واين هشام ٢/ ١٩٠، وفي المغنى ٢/ ١٤٣، والسيوطي ص ٧٥، وفي همعه ١/ ١٩٠. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

والزموا إضافة إلى الجُملُ حيثُ وإذْ

شمل قوله: (إلى الجمل) (الجملة)(٣) الاسمية والفعلية:

فالاسمية نحو: ﴿جِلست حيثُ زيدٌ جالسٌّ، و﴿إِذْ زيدٌ جالسُّهُ.

والفعلية نحو: «حيث جلس زيد»، و«وإذ جلس زيد».

فإن قلت: كيف قال: والزموا مع إذ حيث قــد ورد إضافتها إلى مفرد، في قوله:

اما تَرَى حيثُ سُهَيَّلِ طالعًا^(٤)

(١) أ، ب ـ وني جـ (ومضاف).

(۲) قال السيوطى فى همعه ۱/ ۱۹۰ (ورده أبو حيان بأن سيبويه قال فى كتابه: يقال: لبى
 زيد وسعدى زيد فساق ذلك مساق المنساق المطرد).

(٤) صدر بيت: بحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الرجز.

وعجزه: نَجْمًا يُضيء كالشَّهَابُ لامعًا.

الشرح: «سهيل) بضم السين - عجم تنضج الفواك عند طلوحه ويستقضى القيظ، «الشهاب» الشعلة من النار.

الإحراب: «آما) الهمزة للاستفهام «وما» نافية أو: «آما) كلها أداة استفتاح «ترى» فعل مضارع وفاصله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» مفعول به مبنى على الضم في محل نصب وحيث مضاف «ومهيل» مضاف إليه «طائما» قبل حال من سهيل ومجى، الحال من المضاف إليه _ مع كونه قليلا _ قد ورد في الشعر وهذا منه، وقيل هو حال من «حيث» والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على اسم مكان مسهم «ولجمّا» مصوب على المدح بفعل محذوف «يضيء» فعلى مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً مقديره هو يعود إلى نجم والجملة في محل نصب صفة لنجم «كالشهاب» جمار ومجرور متعلق بيضيء «لامما» حال مؤكدة.

الشاهد: في احيث سهيل، فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة. وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجماز الكسائي إضافة «حميث» إلى المفرد، واستدل بهذا البيت ونحوه، وروى برفع اسهيل، فتكون مضافة إلى الجملة فلا شاهد فه.

وقد جاءت غير مضافة في قوله:

إذا رَبِّلةً مِن حيثُ ما نَفَحَتُ له(١)

قلت: أما إضافتها إلى المفرد (فهو ممنوع)(٢) عند البصريين إلا في ضرورة وهو عند الكسائي في قياس.

وأما عدم إضافتها فهو أتدر (منه)(٢) مع أن في شاهده احتمالا ظاهرا، فلندور ذلك واختصاصه بالضرورة. قال: والزموا.

وقوله: ... وإِنْ يَنُونْ يُحْتَمَلُ إِفْرادُ إِذْ

-مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢/ ٣٤، والأشموني ٣٤،٤ والسيوطي ص ٧٠.

(۱) صدر بيت: قاتله أبو حية النميرى ـ واسمه المشمر بن الربيع، وهو شاعر مجيد من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية. والبيت من الطويل.

وصعزه: أتَّاهُ بريًّاهَا خَلَيْلٌ يُواصَّلُهُ.

الشرح: «ريدة ما بفتح الراء وسكرن الياء وفتح الدال منال: ريح ريدة ورادة وريدانة أي: لينة الهبوب الفحت أي: هبت البرياها، يفتح الراء وتشديد الياء ما الرائحة.

الإحراب: اإذا علرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه الهدة فاحل لفعل محلوف تقديره نفحت [يفسره المذكور] والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها امن حرف جر احيث علرف قطع عن الإضافة مبنى على الضم في محل جر اما واتدة انفحت نفح فعل ماض والتاء للتأثبث والفاعل ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى ريدة الله جار ومجرور متعلق بنفحت التاه أتى فعل ماض والفسمير في محل نصب مفعول به ابرياها الباء حرف جر الوريا اسم مجرور بالباء، والفسمير مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بأتاه الخليل وجملة أتاه المتعلق بأتاه الخليل وجملة أتاه القدت جوابًا لإذا.

الشاهد: في قمن حيث؛ حيث قطعت عن الإضافة.

تقديره: إذا ريدة نفسحت له من حيث هبست؛ وذلك لأن ريدة فاعل بفسعل محدوف يفسره نفحت، قلو كانت نفحت مضافًا إلىه لزم بطلان التفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف قلا يفسر عاملا فيه.

مواضعه: ذكره البيوطي في الهمم ١/ ٢١٢.

(٢) أ، جــ وفي ب (فهي عنوعة).

(٣) أ، جــ وفي ب (منها).

يعنى: أن إذ يجور إفسرادها لفظًا عن الإضافة، لكن بشوط أن يعوض (عن)(١) الجملة المحذوفة تنوين نحو: (يومئذ) ولا تشاركها (حيث) في ذلك.

ولهذا قال: (يحتمل إفرادُ إذ).

فإن قلت: لم كسرت الذال من يومثذ(٢) ونحوه؟

قلت: لالتقاء الساكنين خلاقًا للأخفش، إذ جعل كسرها للجر بالإضافة ورد بأوجه: منها أنهم قالوا يومثذ بالفتح.

ننييه:

قولهم: (إذ ذاك) ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى جـملة اسمية والتقدير إذ ذاك كذلك^(٣).

.... وما كإذ مَعْني كإذ أضفُ جوازًا ...

يعنى: أن (المشابه لإذ)(٤) في كنونه اسم زمان سبهم غنير محمدود يراد به المضى أضيف جوازاً (إلى)(٥) ما يضاف إليه إذ وجوبًا، يعنى: الجسملتين، وذلك نحو: يوم وأيام.

فلو كان غير مبهم أو محدودًا لم يضف إلى الجمل فلا يجوز إضافة (أسبوع وشهر ويحمين ونحو من المثنى وأجاز المغاربة إضافة)(٢) أسبوع وشهر ونحوه.

وأجاز ابن كيسان إضافة المثنى ولم يسمع، ولو مرادًا به الاستقبال لم يضف كإذ بل يضاف كـإذا أعنى: إلى جملة فعلية؛ لأن (إذا) وما حمل عليـها لا يضاف إلى الاسمية.

⁽١) أ_وفي ب، جـ (من).

⁽۲) ۱، جـ ـ وفي ب (يومئذ وحينئذ).

⁽٣) راجع الأشموني ٢/ ١٤١٤.

 ⁽٤) أ، ب _ وفي جـ (ما شابه إذ).

⁽ه) ا، ب_وفي جد (ای).

⁽٦) أ، جـ.

هذا مستنضى مذهب سيبويه؛ ولذلك يؤول قوله تعالى: ﴿ يَوْمُ هُم بَارِزُونَ ﴾ (١) على (تنزيله)(٢) منزلة الماضى.

قال المصنف: والصحيح جواز ذلك على قلة، يعنى: في (إذا) ومــا حمل عليها.

تنبيهان:

الأول: منع صاحب البسيط إضافة المتوسع فيه إلى الجملة، قال: لأنه اسم حينتذ، والأسماء لا تضاف إلى الجمل، وليس بصحيح. بل قد أضيف متوسعًا فيه نحو: ﴿ هَذَا يُومُ لا يَنطَقُونَ ﴿ (٣) ﴾ (٣).

الثانى: (الظاهر)(٤) أن إضافة أسماء الزمان إلى الجمل معضة تفيد التعريف. وفي البسيط: قد يقال: لا تقيده لأن الجمل نكرات.

ثم قال:

وابن أو أغرِبْ ما كإذْ قد أُجْرِبَا

يعنى: أنه يجوز فسيما أجرى مسجرى (إذ) من أسماء الزمان، فأضيف إلى جملة وجهان: الإصواب وهو القياس، والبناء (وهو فسعيف)(٥) وسببه عند البصريين المشاكلة؛ ولذلك لم يجيزوه إلا قبل فعل مبنى.

(و)^(۱) قال المصنف: بل سببه شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليم مفتقرة إلىه، وإلى غيره، وذلك إن قمت من قولك و(حين)^(۷) قمت قمت كان كلامًا تامًّا قبل دخول (حين) عليه وبعد دخولها حدث له افتقار فشبه (حين) وأمثاله يإن.

⁽١) من الآية ١٦ من سورة غافر.

⁽۲) ا، ب وفي جـ (تنزله).

⁽٢) من الآية ٣٥ من سورة الموسلات. .

⁽٤) جد.

 ⁽٥) ب ـ قال الأشموني ٢/ ٣١٥: (أما الإعراب فعلى الأصل، وأما البناء فحملا على إذ).
 (٦) أ، جـ.

ثم قال:

واختَرْ بنَا متلوُّ فعل بُنيا

شمل قوله (بنا) الماضي نحو:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصَّبا(١)

والمضارع المبنى كقوله:

على حينَ يَسْتصبينَ كلُّ حليم(٢)

(١) صدر بيت، قائله: النابغة اللبياني من قصيدة يعتذر فيها للتعمان، من الطويل. وصعره: ألما أصبح والشيب وازع.

الشرح: (عاتبت): لمت في تسخط «الصبا» بكسر الصادر اسم الصبوة، وهي ميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها «الشيب» هو ابيسضاض المسود من الشعر وقد يراد به الدخول في حده «أصم» قمل مضارع مأخوذ من الصبحو، وهو زوال السكر «وازع» زاجر، كاف.

المني: أسِلت السميرة وقت مسماتيسي الشيب حيسن حل وارتحل الصبا وقلت لسنفسي موبخًا كيف لا أفيق من غفلتي والشيب أكبر زاجر. وقبل هذا البيت:

> وأسبل مني عبرة فرددتها على النحر منها مستهل ودامع

الإعراب: ﴿على عرف جر ومعناه هنا الظرفية ﴿حين اللَّهِ معربًا ويروى بالفتح مبنيًا وهو المختــار وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظًا أو محلا والجــار والمجرور متعلق بقوله: «كفكف» في بيت سابق (هاتبت) فعل وضاعله والجملة في محل جر بإضافة حين إليها «المثيب» مفعول به لعاتبت «على الصباء جار ومجرور متعلق بعاتبت افقلت، الفاء حاطفة فوقلت؛ فعل وفاعله والجملة معطوفة على جملة عاتبت قالمًا؛ الهمزة للإذكار قلمًا؛ نافية جازمة وفيها معنى توقع حصول مسجزومها «أصح» فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف حرف العلة وفآعله ضمير مستتر فيه رجوبًا تقديره أنا الوالمشيب؛ الواو للحال والشيب مبتدأ قوازع، خبره والجملة في محل نصب حال.

الشاهد: في ﴿ حَلَّى حَينَ عَاتَبْتُ ۚ فَإِنْ الرَّوايَةُ وَرَدْتُ فَيْهُ بَفْتُحِ ﴿ حَينَ ۗ عَلَى أَنَّهُ مَبني لأنَّهُ اكتسب البناء عا أضيف إليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٠. وابن عقيل ٢/ ٤٥، والأشموني ٢/ ٣١٥، وابن هشآم ٦/ ١٩٨، وأيضاً في المُغنى ٢/ ١١٥، والسيوطي في الهمم ١/ ٢١٨ وابن يميش ٢/ ١٦.

الشاهد: ٤٩٩ من الخزانة وسيبويه ١/ ٣٦٩.

(١) عجز بيت: قال العيني: لم أقف على اسم قبائله _ ويحثت فلم أعثر له على قائل _ وهو من الطويل.

وصدره: لاجتذبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلَّمًا.

يروى ببناء (حين) أتشده في شرح الـتسهـيل، فكلاهما يخـتار معـه البناء فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية

وقبلَ فعلِ ماضِ البِنا رَجَعْ والعكسُ قبلَ غيره أيضًا وضَعْ ثم قال: وقبلَ فعل مُعرَّب أو مبتدا أعرب.... مثال الفعل المعرب ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (١) والمبتدأ. الم تَعْلَمِي يا عمركِ الله أنَّنِي كَرِيمٌ على حِينِ الكرامُ قليلُ (٢)

= الشرح: الاجتلبن مضارع مقرون بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة وماضيه الجنلب تقول: جلب الشيء يجذب واجتذبه وذلك إذا مده نحو نفسه المحلساً أي تتكلف الحلم وتتصنعه المستصبين يملن به إلى الصبوة الحليم حاقل.

المعنى: يَقُول إِنْهُ مَسَيِّجِتَلُب قَلْبُهُ مِنْ هَوْلاء النَّسَوَّة، ويَتُخْلَص مَـن مَحِبَّـهِن، تَصَنَّعا للعقل والحكمة، في الوقت الذي لهن فيه من المسكنة ما يملن به كل عاقل.

الإعراب: «الأجتلبن» اللام واقعة في جواب القسم «أجتلب» فعل مضارع مبنى على الفتح الاتصاله بنون التركيد والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقليره أنا والنون حرف دال على التركيد «منهن» جار ومجرور متعلق باجتذب «قلبى» قلب مفعول به الاجتذبن والياء مضاف إليه «قطمًا» منعول الأجله «على حين» جار ومجرور متعلق بأجتلب «يستصبين» فعل وضاعل «كل» مفعول به وكل مضاف «وحليم» مضاف إليه والجملة في مسحل جر بإضافة حين إليها.

الشاهد: في العلى حين يستصبين، فإن الرواية بفتح احين، على أنه مبنى بسبب إضافته إلى القعل المضارع المبنى، الاتصاله بنون النسوة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ١/ ٣١٥، والمكودي ص ٨٨ وابن هشام ٢/ ١٩٥ وايفناً في المغنى ١/ ٢١٨.

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة.

 (۲) قاتله: موبال بن جهم المذحجي ويشال: قائله مبشير بن مبشير الهذلي النفزاري من الطويل.

الإعراب: «المه الهسمزة للاستفسهام دولم» حسرف نفى وجزم وقلب دتعلمى» فسعل مضارع مجزوم وصلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل دياء لمجسود التنبيه «عمرك» منصوب نصب المسادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء وظاهره القسسم وليس مراده هنا إذ المراد: بتعمسيرك الله أى بإقرارك له بالبقساء داننى كريم» إن واسمها وخسيرها سدت منسعولى «تعلمى» «على حين» على حرف جر وحين مسجرور وأعرب لأنه وقع قبل مبتداً وهو «الكرام» و «قيل» خبر المبتدأ.

الشاهد: في (حين الكرام) حيث أعربت (حين) قبل المبتدأ.

فالإعراب قبل هذين جائز باتفاق.

وأما البناء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون (ومال)(١) الفارسي إلى تجويزه. واختاره المصنف؛ ولذلك قال: (ومَن بَني فلن يُفَنّدًا).

لأن علة البناء (ليست لطلب)(٢) المشاكلة بل ما تقدم ٢٠٠).

قد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية في قوله: على حينَ الكرامُ قليلُ (الفعل) (الفعل) المضارع أولى الأن أصله البناء.

ثم قال:

والزموا إذا إضافة إلى جُمَلِ الافعالِ كِهُنْ إذا احتلَى

مذهب الجمهور أن (إذا) لازمة (للإضافة)(٦) والجملة بعد (ها)(٧) في موضع جرًّ والعامل فيها جوابها.

وقيل: ليست مضاف. والعامل فيها الفعل الذي يليها لا جوابها؛ لأن جوابها؛ لأن جوابها قد يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء وإذا الفجائية وما النافية.

ولأن (وقتى)(^) الشرط والجنواب قد يختلفان في نحنو: «إذا جشتني غدًا (أجيئك)(٩) بعد غده.

⁻مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/ ٣٢٥، والمكودي ص ٨٨، وابن هشام في المغني ٢/ ١١٥، والسيوطي في الهمم ١/ ٢١٨.

⁽١) أه جد وفي ب (وأما).

⁽٢) أ ـ وفي ب (ليس طلب) وفي جد (ليست طلب).

⁽٣) بل سببه شبه الظرف حينتذ بحرف الشرط إلخ.

 ⁽٤) وورد السماع أيضًا في قراءة نافع (هذا يوم ينفم) بالفتح.

⁽ه) ب.

⁽٦) أ. حدوني ب «الإضافة».

⁽۷) ب، ج.

⁽A) جــ وقى أ (وقت) وقى ب (جزئي).

⁽٩) أ ـ رفى ب، جـ (جئتك).

ومذهب سيبويه أنها لا تصاف إلا إلى جملة فعلية نحو «(قوله)(١):(هن إدا اعتلى)(٢) وأما نحو ﴿ إِذَا السُّمَاءُ انفَطْرَتُ ۞ (٣) فعلى تقدير الفعل.

قال في شرح التسهيل: لا يجيز سيبويه ضير ذلك، وقال السهيلي عن سيبويه: إنه يجيز على إرادة الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلا، وأجاز الاخفش مع ما أوجبه سيبويه جعل المرفوع بعدها مبتدأ.

قال في شرح التسهيل: ويقوله أقول، وجزم هنا بمذهب سيبويه.

ثم قال: لِمُفْهم اثنينِ مُعَرّف بِلا فَهُرُّق أَضِيفَ كِلْتَا وكِلا

كلا وكلتا من الأسماء (الملازمة)(٤) للإضافة لفظًا ومعنى، ولا يضافان إلا لمفهم اثنين (فيشمل)(٥) المثنى نحو (كلا الرجلين) وضميره نحو (كلاهما) و(كلانا) واسم الإشارة إلى المثنى ولو بلفظ الإفراد كقوله:

إن للخيرِ وللشرُّ مَدَّى ﴿ وَكِلا ذَلْكَ وَجُهُ وَقَبَلُ (1)

⁽۱) ب.

⁽٢) قال سيبويه 1/ 08 (وما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس إذا وحيث. ويقبح ابتداء الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت اجلس حيث زيد جلس أو اجلس إذا زيد يجلس.

ولإذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الأسماء بعدها تثول: نظرت فإذا زيد يضربه حمرو لائك لو قلت: نظرت إذا زيد يذهب لحسن).

⁽²⁾ الآية 1 من سورة الانفطار.

⁽٤) أ، جــ وفي ب (اللازمة).

⁽o) أ، جـ وفي ب (فيشمل).

⁽٦) قائله: هنو عبد الله بن الزبعنوى أحد شنعراء قنويش المعدودين، وكنان في أول الدعوة الإسلامينة مشركاً يهجو المسلمنين ثم أسلم، والبيت من كلمة له يقولهنا وهو مشرك يوم أحد. وهو من الرمل.

الشرح: «مدى» غاية ومنتهى، «وجه» جهة، «وقبل» يفتح القاف والباء _ له عدة ممان منها الحجة الواضحة.

المعنى: يقول: إن للخبر وللشر غاية ينتهى إلبها واحد منهما، وكل منهما أمر واضح لا يخفى على أحد.

واحترز بقوله (مُعَرَّف) من المنكر، فلا يضافان إليه.

وحكى الكوفيون إضافتها إلى النكرة (إذا)^(۱) كانت (محدودة)^(۲) نحو أكلا رجلين عندك قائمان) (واحسترز بقوله)^(۲) (بلا تفر⁸ق) من نحو (كسلا زيد وهمرو) فإنه لا يجوز إلا في الضرورة كقوله:

كِلا الضَّيْفَنِ الْمَشْنُومِ والضَّيِّفِ ناتلٌ لَدَىُّ الْمَنَّى والأَمْن في اليُسرِ والعُسْرِ (٤)

=الإعراب: (إن) حوف توكيد (للخير) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم . (وللشر) معطوف على ماقبله بالواو (مدى) اسم إن مؤخر عن خبرها (وكلا) الواو عاطفة وكلا مبتدأ مرفوع بالضمة للقدرة (وكلا) مضاف واسم الإشارة في (ذلك) منضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب (وجه) خبر المبتدأ (وقبل) معطوفة بالواو على ما قبلها.

الشاهد: في قوكلا ذلك، حيث أضاف فكلا، إلى مفرد لفظاً وهو فذلك، لأنه مثنى في المعنى معرد على اثنين.

مواضعه: ذكره من شواح الألفية: ابن الناظم ١٦١، وابن عقيل ٢/ ٤٨، وابن هشام ٢٠٠٧، وداود والأشموني ٢/ ٣١٧، والسيوطي ص ٧٦، وفي همعه ٢/ ٥٠ وابن يعيش ٣/ ٢٠.

- (١) ا، ب ـ وفي جـ (إن).
- (٢) أ، جــ وفي ب (مجرئة).
- (٣) ب ـ وفي أ، جـ (وقوله).
- (٤) البيت بحثت عنه فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «الضيفن».. بفتح الضاد وسكون الياء وفتح الفاء _ تــابع الضيف وهو الذي يسمى الطفيلي والنون فيــه واللذة فوزنه «فعــلن» لا «فيعل» «المشنوء» بفستح الميم وسكون الشين وضم النون ـ المبغض وروى «واجد» بدل «نائل» وروى «العسر واليسر».

الإحراب: «كلا» مبتداً مرفوع بضمة مقدرة الضيفن مضاف إليه «المستوه» بالجر صفة للضيفن ووالضيف» الواو صاطفة الضيف معطوف على الضيفن «نائل» خبر المبتدأ (لدى» نصب على الظرف أى عندى «المنى» مفعول لقوله نائل «والأمن» عطف عليه (في اليسر) جار ومجرور في محل نصب على الحال ووالعسر» عطف عليه.

الشاهد: في كلا الضيفن (أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة).

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣١٧.

وذكر ابن الأنبارى: أن (كلا) يضاف إلى مفرد، بشرط أن تكرر نحو (كلاى، وكلاك محسنان) وأوردها على أنها من كلام العرب ولم يذكر المصنف إلا في (أي).

ثم قال: ولا تُضف لِمُقْرِهِ مُعَرَّفِ أَيًّا

من الأسماء (الملازمة)(١) للإضافة (أى) ويجوز إضافتها إلى النكرة.بلا شرط وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية نحو (أى الرجلين)(١) وأيهما، أو جمع نحو: «أى الرجال (٢) وأيهم».

ولا تضاف إلى مفرد (معرفة)(٤) نحو: «أي زيد عندك الأنها بمعني بعض (مع)(٥) المعرفة.

ولا يصح ذلك في هذا المثال ونحوه، ويستثني من ذلك صورتان:

(إحداهما)(٦) أن (تكرر)(٧) أيا معطوفًا بالواو كقوله:

أبِّي وأيُّكَ فارسُّ الاحْزاب(^)

⁽١) أ، جــ رقى ب (اللازمة).

^{.1 (}Y)

^{.1 (1)}

⁽٤) أ، جـ رقى ب (معرف).

⁽٥) أ، ب_وني جد (وني).

⁽۲) ا، ب.

⁽٧) أ، جـ ـ وفي ب التكون».

⁽٨) عجبز بيت: قال العينى: لم أقف على اسم قاتله _ وبحثت فلم أعثر صلى قاتل _ من الكامل.

وصدره: فَلَتِنْ لَفَيْتُكُ خَالَيْنِ لِتَعْلَمُنْ

الشرح: «خَسَالِينِ» يويد ليسسَ معنا أحد «الأحـزاب» جمع حـزب الجماعـة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحد.

المعنى: يتوصد مخاطبه ويقبول له: إذا انفردنا ونزل كل منا إلى صباحبه فستعلم أينا الشجاع.

الإعراب: «فلئن» الغاء عاطفة واللام موطئة للقسم «إن» شرطية «لقيتك» «لقي» فعل ماض واقع ضعل الشرط والتاء فاعل والضمير «الكاف» صفعول به «خاليمين» حال من=

والأخرى: أن تقصد الأجزاء نحو: قأى زيد أحسن، بمعنى: أى أجزائه.

وإليهما أشار بقوله:

... وإنْ كرَّرتها فأضِفٍ ـ أو تَنْوِ الأجزا

ثم قال:

... واخصُصُنْ بالمعرفة .. موصولة أيًّا ..

يعنى: أن «أيا» الموصولة لا تضاف إلا إلى معرفة وهذا هو الأشهر وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكرة ذكره ابن عصفور وغيره.

وقوله: (وبعكس الصفة) يعنى: أن «أيا» إذا وقعت صفة لم تضف إلا إلى نكرة بعكس الموصولة، والواقعة حالا كالواقعة صفة(١١).

ثم قال: وإن تكُنْ شَرْطًا أو استِفْهَامًا فمطلقًا كمُّل بها الكلامًا

يعنى أن «آيا» إذا وقعت شرطًا أو استفهامًا جاز إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة على التفصيل السابق(٢).

فظهر بهذا أن (لأيُّ^(٢) ثلاثة أحوال.

ثم قال: ﴿ وَٱلرَّمُوا إِضَافَة لَكُنَّ فَجَرَّ

الفاعل ومن المفعول مسعاً منصوب بالباء التعلمن، جواب القسم وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه وأكد الفعسل بنون التركيد الحسفيفة «أبي، مسبتداً ومضاف إليه وأيك، مطف عليه ففارس الأحراب، خبر المبتدأ ومضاف إليسه والجملة في محل نصب سدت مسد مفعولي تعلم.

الشاهد: في قايى وأيك؛ حيث أضاف لفظ الى؛ إلى مفرد مصرفة لأنه تكرر، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢/ ٢٠٥، الأشمسوني ٢/ ٣١٧، والسيوطي ص ٧٦.

(١) مثال الموصولة مسضاف إلى المعرفة اليعجبن أيهم قسائم، وإلى النكرة اليعجبني أي رجلين قاما، ومثال الواقعة صفة المررت برجل أي رجل، والواقعة حالا المررت بزيد ـ أي فتي،

(٢) مثالهما دأى رجل يأتيني فله درهم»، ﴿ أَيمَا الأَجْسَلِينَ قَضَيتٍ ﴾ ﴿ أَيكُم يأتيني بعرشها ﴾ . ﴿ فِيأَى حَدِيثٍ ﴾ .

(٢) ب، جـ ـ وفي أ (لها).

من الأسماء الملازمة للإضافة «لدن» وهي لأول غاية زمان أو مكان.

وتضاف إلى المفرد وإلى الجملة.

وقوله (فجر) يعني: لفظًا أو محلا لتندرج الجملة.

ومن إضافتها إلى جملة اسمية قوله:

وتَذَكُّرُ نُعماءُ لَلنَّ النَّ بِالْمُ (١)

وفعلية قوله:

صَرِيعُ غَوَانِ راقهن ورُقْنَهُ . . لَدُنْ شَبَّ حتى شَابَ سودُ الذُّوائب(٢)

(١) صدر بيت: قال في الدور السلوامع ١/ ١٨٤: لم أعثر على قائله .. وبحثت فلم أعثر له على قائل.

وعجزه: إلى أنْتَ فو فَوْدَيْنِ أَبِيضُ كالنَّسْرِ

الشرع: وتعمامه بضم التونّ: النعمة «اليافع» الشاب «قودين» قال في الصحاح: «قودة معظم شعر الرأس عا يلى الاذن وقود الرأس جانباه والجمع أقواد. والقودان: قرنا الرأس وناحيتاه، ويقال: بدا الشيب بقوديه، وفي الحديث: «كان أكثر شيبه في رأسه»، أي ناحيته.

الإعراب: «وتذكر» الواو صاطفة «تذكر» فعل منضارع والفاعل ضمير مستدر وجوبًا تغديره أنت «نصماه» نُعمى مضعول به والضمير مضاف إليه «لذن» ظرف يصلح للزمان والمكان «أنت يافع» مستداً وخبر والجسملة في محل جر بإضافة لدن إليها «إلى» ابتدائية «أنت» مبتدأ «ذو» خبر «فودين» مضاف إليه «أبيض» خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف تغير أنت «كالنسر» جار ومسجرور متعلق بمحذوف خبر ثالث أو خبر لبندا محذوف أنف، أن

الشاهد: في الدن أنت يافع؛ حيث أضيفت الدن؛ إلى الجملة الاسمية.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣١٨، والسيوطي في الهمع الم ٢١٥.

(٢) قائله: القطامي واسمه عمير بن شبيم ـ من الطويل.

الشوح: «صريع» المصروع: هو المطروح على الأرض غلبة، «غـوان» جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بحسنها عن الحلى «راقهن» أعـجبهن، وروى «شاقهن وشقنه» (ورقنه» أعـجبنه. «الذوائب» جمع ذؤابة: خصلة من الشعر.

للمنى: أنه صريع مغلوب على أمره بسبب الغانيات اللاتى تعلق بهن منذ نشأ وتعلقن به حتى شاب.

الإعراب: «صريع» بالجر بدل من قوله «مستنهلك» في بيت سابق، وبالرفع خبر لمبتدا محذوف «غنوان» مضاف إليه «راقهن» فنعل ماض والفاعل ضميسر مستتر فنيه يعود إلى-

ولم يضف إلى الجمل من ظروف المكان إلا حيث ولدن. وقال ابن برهان: إلا (حيث)(١) وحدها.

وقوله: ونصبُ غُلوة بها عنهم نَكرُ

سمع في «خدوة» بعد «لدن» الجو والنصب والرقع.

أما الجر فهو الأصل(٢) وأما النصب (فشاذ، ووجه)(٢) بثلاثة أوجه:

أحدها: أن «لدن» شيهت باسم الفاعل، (في ثبوت)(٤) نونها تارة وحذفها أخرى فنصب بها.

وضعف لسماع النصب بعد (لد)(٥) للحذوفة النون.

والثاني: أن النصب على إضمار «كان، الناقصة.

والثالث: أنه على التمييز.

وقال سيبويه: ولا تنصب لدن غير خدوة(٦)

حصريم غنوان وضمير الغنائبات مضعول به «ورقنه» الواو حرف عطف وراق قبعل ماض وزن النسوة قناعل وضمير الغنائب مقعول به «لدنه ظرف زمنان مبنى على السكون في محل نصب، وقد تازع فينه كل من راقهن ورقنه «شبه فعل ماض وفاعله ضميس مستتر والجملة في محل جر بإضافة لدن إليها «حستى» حرف خاية وجر «شاب» فعل ماض مبنى على الفتح «سود» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «الذوائب» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: في «لدن شب» حيث أضاف «لدن» إلى جملة «شب» وهي فعلية والفاعل مستر جوازاً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢/ ٢٠٧ والأشموني ٢/ ٣١٨، وداود، والمكودي ص ٩٨، والسيوطي في الهمع ١/ ٢١٥.

- (۱) ب، ج وفی ا (حلیث).
- (٢) قال سيبويه ١/ ١٠٧: (والجر في فدوة هو الوجه والقياس).
 - (٣) أ، جدر وفي ب (فرجه).
 - (٤) أ، جـ (لثبات) و ب (لثبوت) والأحسن في ثبوت.
 - (a) أ، ب ـ وفي جـ (لدن).
- (٦) قال سيبويه ١/ ٢٨: (إن لذن إنما يُنصب بها مع غدوة) وفي ١/ ١٠٧ أن لذن لها مع غدوة حال ليست في غيرها تنصب بها كأنه ألحق التنوين في لغة من قال له وذلك قولك من لذن غدوة).

وأما الرفع فرواه الكوفيون ووجه بإضمار «كان»(١)

وقال ابن جني: لشبسهه بالفاعل فرفع، ظناهره أنها مرفوعة بلدن ولم يذكر الرفع هنا، وذكره في التسهيل^(٢).

وقوله: (بها) يقتضي أن نصب خدوة بلدن لا بكان المقدرة.

وقوله: (ومع مع فيها قليل).

مع اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على ما يليق بالمصاحب، وهو ملازم للإضافة والظرفية وقد يجر بمن. حكى سيبويه ذهب من مُعه(٣).

وهو معرب في أكثر اللغات، وبناؤه على السكون لغة ربيعة.

وفى المحكم (٤) (لغة)(٥) ربيعة(٦) وغنم ولم يحفظ سيبويه أنه لغة فزعم أنه ضرورة.

وقوله: (قليل) يعني بالنسبة إلى اللغة الأخرى.

ورعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذ كانت ساكنة. وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مفهوم من قوله: (فيها).

يعنى: أن الإسكان قليل في موضع الاسسمية، ولو كانت المسكنة حرقًا لم يكن الإسكان في الاسمية(٧).

وقوله: ... ونُقلُ فتح وكسرٌ لسكون يَتَّصلُ

هما: مرتبان لا مفسرهان من أهربها فتح ومن بناها على السكون كـــــر، لالتقاء الساكنين.

⁽١) كان التامة: والتقدير: لذن كانت خدرة.

⁽٢) قال في التسهيل صُ ٩٧ (وقد يرفع).

⁽٣) الكتاب ١/ ٢٠٩.

⁽٤) هو كتاب لابن سيده.

⁽٥) ا، ب.

⁽٦) هو ابن تغلب بن واثل رأس القبيلة، ودليل البناء على السكون قوله: فريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

⁽٧) ب، جـ.

وقوله:

واضُمُم - بناء - فيراً انْ عَدِمْتَ ما له أَضــــيفَ ناوياً ما عُدُما قبلُ كفـــير، بعدُ، حسبُ، أوَّلُ ودونُ والجهاتُ أيضاً، وعَلَ

يعنى أن هذه الأشياء المذكورة، أعنى غير (وقبلا)(١) وما بعدهما، إذا حذف ما يضاف لم يَخْلُ إما أن ينوى معناه دون لفظه، أو ينوى لفظه(أ)(٢) ولا ينوى.

فإن نوى معناه دون لفظه بئيت على الضم لشبهها بحرف الجواب والاستغناء عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار^(٣).

وإن نوى لفظه أعربت إعراب المضاف (ولم تنون)(٤)

حكى الفراء في معانيه(ه) أن من العرب من يقول: «من قبل؛ بالخفض.

وحذف التنوين للإضافة. وإن لم ينو أعربت (١) ونونت كقراءة من قرأ «من قبل ومن بعد،(٧) بالتنوين. ومنه قوله:

فسائَّ لِي الشرابُ وكنتُ قبلاً الكادُ أخصُّ بالماءِ الحميمِ(٨)

وإلى هٰذَا أشار بقوله: وأعربُوا نَصبًا... البيت

(١) ب وني أ اقليلاً.

⁽۲) ب، حد.

 ⁽٣) بالجمود والكلام يستقيم بوضع في «في الجسمود» ومثال البني قوله تعالى: ﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾ راجع الاشموني ٢/ ٣٢١.

⁽٤) أ، ج..

⁽٥) كتاب له في تفسير القرآن الكريم.

⁽٦) أي قطمت عن الإضافة لفظًا ومعنى: قلم ينو لفظه، ولا معناه.

⁽٧) من الآية ٤ من سورة الروم.

 ⁽A) قال العينى: قائله عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق - من الوافر.

المشرح: «ساغ لى الشهراب» حلا ولان وسهل مروره فى الحلق، «أغص» مـضارع من الغصص وهو فى الأصل انحباس الطعام فى المرىء ووقوفه فى الحلق، واستعمل ههنا فى موضع المشرق. «الماء الحسميم» هو الذى تشتهيه التفسس، وفى خير هذا الموضع يطلق على الماء الحار ـ ويروى: الماء القرات.

فإن قلت: لم ينبه على أنه إذا نوى لفظه أعـرب، بل ظاهر قوله: (نَاوِيًا ما عُدمًا) يقتضى بناؤه.

قلت: إذا نوى لفظه صار كالمنطوق به فكأنه ما عدم.

فإن قلت: قوله: وأغربوا نصبًا ليس بجيد؛ لأن هذه الأسماء قد تهر حال التنكير كقراءة (من قرأ)(١) همن قبل ومن بعد».

قلت: الغالب فيهما النصب وجرها قليل، فكأنه اقتصر على النصب (لذلك)(٢).

فإن قلت: قوله: (إذا نُكّر) يفهم أن هذه الأسماء إذا بنيت على الضم كانت معرفة.

قلت: والأمر كذلك.

وقال في البسيط: قال بعضهم: هي نكرات، وإنما يريد قبل شيء.

وجعل بعض النصويين التنوين في قلوله: (وكنت قلب الا) تنوين العلوض و(أن) (٣) دقبلاً معرفة بنية الإضافة.

=المعنى: لما أدركت ثارى هدأت نفسى وطاب خاطرى، وكنت قبل ذلك أتألم من أسهل الأشياء واللما.

الإحراب: «فساغ» الفاء حاطفة وساغ فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاحل ساغ «وكنت» الواو للحال «كان» فعل ماض ناقص والتاء ضمير المتكلم الشراب» فاحل ساغ «وكنت» الواو للحال «كان» فعل مضارع واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا فيه وجوبًا تقديره أنا في محل نصب خبر كان والمملة في محل نصب خبر كان والمملة في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب خال «بالماء» جار ومجرور متعلق بأغص «والحميم» نعت للماه.

الشاهد: في اقبلاً؛ حيث أعرب منونًا لأنه قطع عن الإضافة لفظًا ومعني.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابسن آلناظم ص ١٣٢، وابن عقبيل ٢/ ٥٦، والأشموني ٢/ ٣٢٢، والشاطبي، وابن هنشام ٢/ ٢١٣، والمكودي ص٩١، والسبيوطي ص٧٧، وأيضًا في الهمع ١/ ٢١٠، وابن يعيش ٤/ ٨٨. والشاهد رقم ٦٩ من الحزانة.

⁽۱) ب، ج. (۲) ان

⁽۲) إ، ب.

⁽۲) أ، جـ.

نى شرح الكافية: وهذا القول عندى حسن^(١).

ثم قال:

ومًا يكى المضافَ يأتى خَلَفًا منه في الإحراب إذا ما حُكْمًا

يجوز حـــذف المضاف للعلم به، والاكــثر حينتــذ أن يخلفه المضــاف إليه في الإحراب نحو: ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ (٢) الى: حب العجل.

وقد يخلفه في التنكير إن كان المضاف مثلا نحو: «مررت برجل زهير» (أي: مثل زهير)(۲) ولذلك نعت به النكرة.

وربما خلفه في خير ذلك كالتذكير والتأنيث.

ثم قال: وربُّما جروا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدماً

يعنى: أن المضاف إليه قد يبقى بعد حذف المضاف مسجروراً كما كسان قبل حذفه.

ولللك شرط ذكره في قوله:

لكِنْ بشرط أن يكونَ ما حُلِف عاثلا لما عليه قد مطف

يعنى: أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المفساف. أن يكون المحذوف معطوفًا على مثله لفظًا ومعنى بعاطف متصل نحو:

اكُلُّ امريٍّ تحسبِينَ امراً ونارٍ نَوَقَدُّ بالليلِ ناراً (⁽¹⁾

الشرح: «تحسين» تظنين، «توقد» أصله تتوقد ـ تاه المضارعة وتاه تفعل، فـحذفت إحداهما تخفيفاً ـ ومعنى «توقد» تشتمل وتتوهيج.

المعنى: لا تظنى كل شخص رجالا كامالاً بل الكامل من اجتمع له من الصفات والخصال أحسنها وأسماها. ولا تظنى كل نار تشوقد فى الليل ناراً محمودة بل المحمود منها ما توقد لقرى الأضياف.

⁽١) نص شرح الكافية ورقة ٦٧ الوهذا عندى قول حسن،

⁽٢) من الآية ٩٣ من سورة البقرة.

⁽۲) أ، ب.

⁽٤) قائله: أبو دؤاد الإيادي. وهو من المتقارب.

أو منفصل بلا كقولهم: قما كلَّ مسوداءً غَرةً ولا بيضاءً شَخْمةً (1) والجر في هذا النوع (بالشرط المذكور)(٢) مقيس، وليس ذلك مشروطًا بتقدم نفي (أو)(٢) استفهام. كما ظن بعضهم.

وما خيلا مما قيد به المقيس فيهو محفوظ لا يقاس عليه كقبولهم: «مررتُ بالنَّيْسِي عَدِيٌّ، أي: أحد تَيم عدي (3) قاله المصنف فجر دون عطف وكفراءة ابن

=الإعراب: «اكل» الهمزة للاستغهام الإنكارى كل مضعول أول «تحسين» سقدم عليه «وكل» مضاف «وامرئ» مضاف إليه «تحسيين» فعل وفاعل «امرا» منعول ثان «وتار» الواو عاطفة والمعلوف عليه محلوف والتقدير وكل نار «فتار» منضاف إليه في الأصل، وذلك المحلوف المحلوف المحلوف المعلوف على «كل اسرئ» المتقدم «تبوقد» أصله تتوقد قحلف إحدى التنامين وهو فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى نار والجملة ثعت لئار و فبالليل» جار ومجرور متعلق بتوقد «نارا» معطوف على قوله «امرئ» المتصوب السابق.

الشاهد: في الناره حيث حلف المضاف فيه وترك المضاف إليه بإعرابه، إذ تقديره وكل نار، فحلف (كل) وتركي الناره المجرور ناره المجرور على المعلف الناره المجرور على المعلف على عاملين بواو واحدة.

مواضعه: ذكره من شراح الألقية ابن الناظم ص ١٦٥، وابن صقيل ٢/ ٥٩، وابن هشام ٢/ ٢٧٣، والمكودي ص ٢٨، وفي همعه. ٢/ ٢٧٣، والمكودي ص ٢٨، وفي همعه. ٢/ ٥٢، وابن يعيش ٣/ ٢١، وابن هشام في المغنى ١/ ٢٢٤، وسيبويه ١/ ٣٣ والاشموني ٢/ ٢٣٢.

(۱) وفي مجمع الأمثال للمديناني ٢/ ٢٨١ رقم ٣٨٦٨ مجمل حديثه: أن صامر بن ذهل وثب على عمه قيس بن ثعلبة فجعل يختقه لأنه أخذ مال أبيه، فقال قيس: با ابن أخى دعنى فإن الشيخ متأوه قلحب قوله مشلا. ثم قال: ما كل بيضاء شحمة ولا كل سرداء قرة، يعنى أنه وإن أشبه أباه حَلقًا فلم يشبهه خُلقًا فلمين قوله مشلا يضرب في موضع التهمة. اهم.

وقال سيبويه ١/ ٣٣: (وإن شئت نصبت شحمة وبيضاء في موضع جر كانك لفظت بكل فقلت ولا كل بيضاء).

(۲) ب ـ وفي أ، أجد (بالشروط المذكورة).(۳) أ، جد ـ وفي ب (ولا).

(٤) أ، جــ وفي ب (كاتول بعض العرب: رأيت التيمي تيم عدى).

الجمار(١) ﴿ وَاللَّهُ يُويِدُ الآخِرَةَ ﴾ (٢) .. بالخفض .. والعساطف مفعمول وقدره المصنف عرض الآخرة(٢).

ثم قال: ويُحْلَفُ الثاني فيبقي الأولُّ كحساله إذا به يَنَسَصِلُ يعنى: أن المضاف إليه قد يحلف وينوى لفظه فيبقي المضاف على حاله قبل الحلف فلا ينون، ولا ترد إليه النون إن كان مئني أو مجموعًا؛ ولذلك (شرط)(٤) ذكره في قوله: بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأولا

أى: بشرط عطف مضاف إلى مثل المحذوف كقول بعضهم: القطع الله يد ورجل من قالها (٥).

وقول الشاهر:

بين ذِرَاعَىٰ وجَبُهَةِ الأسدِ^(١)

 (۱) هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهرى الملنى. كــان مقرئًا جليلا وضابطًا نبيلا من أفاضل رواة أبى جعفر، أحد القراء العشرة المشهورين. توفى سنة ١٧٠هـ.

(٢) من الآية ١٧ من سورة الانفال.
 (٣) راجع الاشموني ٢/ ٣٢٥.

(٤) جـ ـ وفي ب (شروط) وسقط من ١.

 (٥) قال الأشتوني ٢/ ٣٢٦ (الأصل: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحقف ما أضيف إليه «يد» لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه.

وقال ابن عقيل ٢/ ٦١ (وأكشر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها.

والتقدير: قطع الله يلُّ من قالها ورجل من قالها فحلف ما أَضيفت إليه «يد» وهو «من قالها» لدلالة ما أضيف إليه درجل» عليه) 1 هـ.

 (٦) عجز بيت قائله: الفرزدق يصف فيه صارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد. وهو من المسرح.

وصدوه: يا من رأى عارضًا أسر به

الشرح: «عارضًا» أى: محابًا، «أسر به» أفرح به _ ويروى: «أكفكفه» يكفكف دمعه يمسحه مرة بعد أخرى ليرده، ويروى «أرقت لهه بمعنسى سهرت لأجله فبين فراعى» أراد بذراعى وجبسهة الأسد الكوكبسين اللذين يدلان على المطر عند طلوعهما، وذراعا الأسد وجبهة الأسد منزلان من منازل القمر؛ والذراع والجبهة من أنواء الأسد.

الإهراب: «يا» حرف نداه والمتبادى محلوف تقديره يا قوم ويحتمل أن يكون «من» منادى مفردًا وعلى الأول يكون من استفهامية «رأى» فعل ماض والفاهل ضمير «هارضًا» مفعوله «أسر به» على صيغة للجهول وهي جملة في محل نصب صفة لقبوله هارضًا»

وجاء نظيره في عدة **إبيا**ت^(١).

وقبال الفراء: لا يجبوز ذلك إلا في المصطحبين كباليند والرجل والنصف والربع وقبل ويعدم فأما نحق دار وقلام، فلا يجوز ذلك فيهما.

تنبيهات

الأول: ذهب ابن صفيفور في تخريج قولهم: فقطع الله يد ورجل من قالها» وتُحوه إلى أن التقدير يد من قالها ورجله فحذف الضمير، (وأقحم المطوف بين المضاف والمضاف إليه)(٢).

الثاني: قد يفعل ذلك دون عطف كقوله:

ومن قبلِ نادَى كلُّ مَوْلَى قرابة (٢)

-ابينه منصوب على الظرفية التراعيه مضاف إلى مقدر أي: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد فجبهة الأسد فحله من الأول قدلالة الثانئ عليه.

الشاهد: في افراض وجبهمة الأمدة. حيث حلف المساف إليه وأبقى المساف، والتقدير: بين فراهي الأصد وجبهة الآسد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشبموني ٢/ ٣٢٦، والكودي ص ٩٦، والمساطين، والاصطهالوي، وابن هشسام في المغني ٢/ ٤٥، وابن يبعيش ٣/ ٢١، والمشاهد رقم ١٣٦ من الحزالة وسيبويه ١/ ٩٦ والحصائص ٢/ ٤٩٧.

(۱) منها:

سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها . فنبطت عرى الأمال بالزرع والضرع

(٢) أو بعد وفي جد (والتجم للضاف بين المضاف إليه) : .

 (٣) صدر بيت: قال العبيني: لم أقف على اسم قائله ـ ويحثت فلم أعثر على قائله ـ وهو من الطويل.

وعجزه: فما عطفت مولى عليه العواطف.

الشرح: «مولى قرابة» أواد به ابن المم، «مطفت» أمالت، «المبواطف» جمع ماطفة، وهي اسم قاعل من مطف.

المعنى: يصف الشناهر شندة نزلت بقنوم فناستنفاث كنل بلوى قرابت فلم يغيشوه واستنجدهم لدقع ما حرض له فلم ينجدوه.

الإعراب: «وَمَن قبل» جار ومجرور مستعلق بقوله نادى الآتى «نادى» فعل ماض «كل» فاعل نادى وكل مضاف «وكل» فاعل نادى وكل مضاف هومسولى، مضاف إليه «قرابة» مفعول به لنادى «فسما» الفاء عاطفة قوما» نافية «حطفت» هطف فعل ماض والناء للتأنيث و «مولى» مفعول به لعطفت «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف «والعواطف» فاعل عطفت.

كذا رواه الثقات بالكسر بلا تنوين.

قال المصنف استعمال هذا الحذف في الأسماء الناقصة (الدلالة)(١) قليل وفي الأسماء التامة (الدلالة)(٢) كثير.

فمن ذلك قسراءة ابن محيصن (٣) ﴿ فَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ ﴾ (٤) أى: فلا خوف شىء عليهم وقد يفعل ذلك مع عطف على منضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول ومن شواهده قبول أبى برزة الأسلمى رضى الله عنه (٥): «غزونا مبع رسول الله عنه غزوات أو ثماني ».

هكذا ضبطه (الحافظ)(۱) في صحيح البخاري ـ بفتح الياء دون تنوين والأصل أو ثماني غزوات.

ثم قال:

-الشاهد: في اقبل حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذي كان قبل الحذف من غير تنوين مع أن الشرطين غير متحققين لاته ليس مصطوفًا عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف وهو قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٥، وابن عليل ٢/ ٦٢، وابن هشام ٢/ ٢١، والأسعوني ٢/ ٣٢٦, ٣٢٢، وداود، والأصطهناوي، والسيوطي ص ٧٨، وأيضًا في هممه ١/ ٢١٠.

⁽۱) ب.

⁽٢) ب، جــ وقى أ (للدلالة).

⁽٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمى المكي مقرئ أهل مكة مع ابن كثير قال ابن مجاهد: وكان محن تجرد للقراءة وقام بها في عصر ابن كثير محمد بن عبد الرحمن بن محيصن، وكان نحويا يقرأ القرآن على ابن مجاهد.

قال أبو القاسم الهذلي: مات سنة ثلاث وعشرين وماثة بمكة.

⁽٤) من الآية ٦٩ من سورة المائدة ـ برفع خوف من غير تنوين مع كسر الهاء ـ.

⁽٥) أبو برزة ـ بفتح الباء وسكون الراء وفتح الزاى ـ نضلة ـ بفتح النون وسكون البضاد ـ ابن عبد الله وقيل: كان اسمه نيار قسماه رسول الله على عبد الله. وقال: نيار شيطان. وأبو برزة أسلم قديمًا وشهد فتح مكة، وروى له عن رسول الله على ستة وأربعون حديثًا وتوفى بالبصرة وقيل: بل خراسان سنة سنين وقيل: أربع وستين.

⁽٢) أ، جدوني ب (الحافظ)

فصل مضاف شبه فعل ما نَعبُ مندولاً أو ظرفًا أجز ولم يعبُ فصل يەرى.....

ملعب أكستر البصريسين: أن الفصل بين المضاف والمفساف إليه عتنع إلا في الشعر وذهب المعنف إلى أنه يجوز في السعة بشيئين : .

الأول: مَنا تُعِينِيه المُضاف المُشابِه للفيعل من منصِّعبول به أو ظرف (أو مجرور)(۱).

فمن الفصل بالمقعول به قراءة ابن عامر(٢) ﴿ قَتَلُ أُولَادَهُم شركائِهِم ﴾ (١٣). وبالظرف قزل الشاهر: `

كناحِتِ يُومًا صَخْرة بعسيل(1)

(١) أ، ب_وفي جـ (أو مصدر).

 (۲) مو حسد الله بن عامر بن يزيد ولد سنة إحسدي وعشرين، قسال أبو خلى الأعوازي: كان 'هيد الله بن علمر إسامًا عالًا ثلة فيما أثاه حسافظًا لما رواه، توفي بدمش يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومأللة،

(٣) من الآية (١٣٧ من سورة الاتعام ـ بنصب «أولاد» وجر فشسركاء» وقتل بالرفع نائب فاعل لزين وهو مضاف إلى شركاء، من إضافة المصدر لفاعله باعتبسار أمرهم به و اأولادهم؟ مقمول فصل به بين المضادين.

(٤) حَجْزُ بِيت: قَمَالُ الْعَيْنَي لَمْ أَقْفَ على اسم قائله _ وينحثت فلم أعشر له على قائل. وهو من الطريل.

وصدره:

قَرِشْنِي بِخَيْرِ لا أَكُونَنْ وَمِلْحَنِي الشرح: رشني أمرُّ مَنْ رَاشٌ يريش. بقالٌ: رئست فبلانًا أصلحت حاله، ومعناه أصلح حالى ابعسيل؛ مكتسة العطار التي يجمع فيها العطر.

المُعنى: يَقُول لمخاطب الذي يَستجديَّه: أصلح شَائن ولا تُردني خائبًا بعد هذا السمى والمعناء آئتلا أكون في مفحى لك كمن ينحت الصَّحْرة بَمَكنسة الْعطَّار، يتعبُ بدون فائلة.

الإحراب: أفرشني، الفأء للاستثناف (رش، فعل أمر والفاعل مستتر فيه وجوبًا تقديره أثت والنونُ للوقاية والياء مسفعول به ابخير؛ جار ومجسرور متعلق بـ ارش؛ ﴿ لاَ النَّاهَيَّةُ «اكونن» فعل مضارع ميني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وامدحني، الوار بمعنى مع قمدَحــة؟ مفعــول معه منصــوب بالفتحــة المقدرة على ما قــبل ياء المتكلم وياء المتكلم مُضَاف إليه واسم ﴿أَكُونَ﴾ ضمير مُستتر وجوبًا تقليره أنا «كناحتُ» جمار ومُجرور متعلقُ بمحدوف خير وأكون، فيوما، ظرف زمان منصوب وناحث مضاف وصخرة، مضاف إليه «بمسیل» جار ومجرور متعلق بناحت.

الشاهد: في اكتاحت يوما صخرة فإن قوله الناحت؛ اسم فاعل مضاف إلى منفعوله وهو «صخرته وقد فصل بينهما بالظرف وهو «يومًا» والتقدير: كناحت صخرة بعسيل. •

لاتت معتادُ في الهيجا مُصابرة (١)

قال في شرح التسهيل: فهذا من أحسن الفصل، لأنه فيصل بمعمول المضاف، ويدل صلى جوازه (في)(٢) الاختيار قوله ﷺ: «هل أنتم تاركبو لي صاحبي،(٢).

وقول من يوثق بعربيته الترك يومًا نفسِك وهواها، سَعَى لها في رداها الله الله وقوله: (شبه فِعْلِ) (يشمل)(٥) المصدر واسم الفاعل، ومن الفصل بالمفعول

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢/ ٢٢١ وداود والمكودى ص ٩٢، والسيوطى ص ٢١، والسيوطى ص ٧١.

(١) صدر بيت قال العيني: لم أقف على اسم قائله وبنحثت قلم أعثر له على قائل. وهو من البسيط.

وُعجزه: يَصْلَّى كُلُّ مَنْ عاداكَ نيرانًا.

الشرح: «الهيجما» قال الجوهرى: الحرب، وتمد وتقصر وههنا منقصورة، «يصلى» من قولهم صليت الرجل نارًا إدخلته النار.

الإحراب: «لانت؛ اللام للتركيد «انت؛ مبتدأ «معتداد» خبره «في الهيجا» جار ومجرور متعلق بمعتاد مضاف «ومصابرة» مضاف إليه «يصلي» فعل مضارع «بها» جدار ومجرور متعلق بيصلي كل «فداهل» «من» اسم موصول مدضاف إليه «هاداك» هادى فعل ماض والفاهل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى من والكاف ضمير مبتى في محل نصب مفعول به والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «نيرانا» مفعول به ليصلى.

الشاهد: في «فَي الهيجا» فإنه فصل بين المضاف وهو قوله: «معتاد» والمُضاف إليه وهو «مصابرة» فالفصل بالجار والمجرور.

مواضعه: ذكره المكودي في شرحه للألفية ص ٩٢.

(۲) آ، ب.

(٣) هذا بعض حديث عن أبى الدرداء فى البخارى ومسلم _ وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وأبى بكر فغضب الرسول على وقال ما معناه: جئتكم بالهدى فقلتم كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، فهل أنتم تاركو لى صاحبى؟

«وتاركو» اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو «صاحبي» بدليل حلف النون، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو «لي» المتعلق بالمضاف.

(٤) هذه نصيحة: «ترك» مبتدأ وهو منصدر «يومًا» ظرف له فصله فاعله وهو «نفس» المضاف إليه ومفعوله محذوف «وهواها» مفعول معه أي: ترك نفسك شأتها مع هواها يومًا «سعى» خبر ويحتمل أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي تركك نفسك، وهو الأحسن.

(٥) أ، ب ـ وفي جـ (شمل).



مع اسم الفاعل قرامة بعض السلف ﴿فلا تُحسّبَنَّ الله مُخْلِفَ وعلهُ رُسُلِهِ ﴾ (١) بنصب الوهد وخفض الرسل(٢).

وقوله: (قصل) (مفيمول)(٢٦) مقدم لأجز، وقوله: (شبه فعل) صفة لمضاف.

وقوله: (ما نصب) فاصل بالمصدر الذي هو قسصل، وقوله: (مفعولا أو ظرفًا) (حالان)(٤) من هما».

والتقدير: أجز أن يقصل المضاف المشابه للفعل هما أضيف إليه منصوبه حال كونه مفعولا (به)(ه) أو ظرها وفي حكمه للجرور،

الثانى: القسم نحو ما حكاه الكسائى من قولهم: «هذا غلامُ والله زيدِ ا(٦) وإليه أشار بقوله (ولم يُعَبُ فَعَلُ بمينٍ).

وزاد في الكافية الفصل بإما، وقال (الفصل بإما مغتفر) هـ. كثوله: هُمَا خُطُتَهُ إِمَّا إِسَارِ ومِنَّةٍ (٧)

(١) من الآية ٤٧ من سورة إيراهيم امتخلف؛ اسم فاعل متعد لاثنين رهو مضاف إلى ارسله؛ مفعوله الأول، و الوحد؛ مفعول ثان وقد فصل به بينهما.

(٢) پ.

(۲) ب، جــ رقی أ (معمول).

(٤) ب، _ وقى أ، جد (حال).

(ه) أ، ج..

(٦) بجر فزيدة بإضافة فغلامة إليه.

(٧)صدر بیت قاتله: تأبط شرا _ واسمه ثابت بن جابرالفهمی جاهلی _ وهو من الطویل. و مجزه: و إمَّا دُم والفتلُ بالحر أَجْدَرُ .

الشرح: «مَما خَعلَسَا» أصله عما خطتان فسعدُفت منها النون، وهبى تثنية خطة وهي المقصة والحالة فإساره بكسر الهمزة بمعنى الأسر، والتقدير خطتا أسر.

. المعنى: ليس لى إلا واحدة من خصلتين اثنتيسن على زهمكم إما إسار والتزام منكم إن رأيتم العفو، وإما قتل هو أولى بالحر وهذا تهكم واستهزاه.

الإعراب: هما فسميس ميتفا هنطنا عبره مرضوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة المسالة على المسلمة عبدات النون المنطوف على المسالة المنطوف على المسالة والمائة الواو استئنافية و المقتل المبتدأ المالحرة جار والمجرور متعلق بأجدر اللاتي، وأجدر خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لامحل لها من المبتدأ والحبر.

نی روایة من جر^(۱)ه^(۲).

ثم نبه على أن (الفصل)(٢) بغير ذلك مخصوص بالضرورة فقال:

واضطراراً وُجِداً بأجنبي أو بنعت، أو نِداً

الأجنبي ما ليس بمعمول (للمشاف)(٤) من مضعول (به)(٥) (١)(٦) وظرف (١)(٧) ومجرور (١)(٨) وفاعل.

مثال المفعول قول الشاعر:

تَسْقَى امْتِياحًا نُلَكَ المِسْوَاكَ رِيقَتَهَا(١)

المِسوَاكَ رِيقَتُهُا ٢٠٠٠ المِسوَاكَ رِيقَتُهُا ٢٠٠٠ المِسوَاكَ رِيقَتُهُا

= الشاهد: في «خطتها إما إسهار» حيث قيصل فيه «إمها» بين المضاف وهو «خطتها» والمضاف إليه وهو «إسار».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/ ٣٢٨ والسيوطي ص ٧٩، وفي هممه ٢/ ٤٩، وابن هشام في المفنى ٢/ ٢٠٢ والشاهد رقم ٥٤٧ من الحزانة.

(١) راجع الأشنوش ٣// ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨.

 (٢) في الكافية ورقة ٦٩ قال: والفصل بإما مغشفر. وفي شرحها قال: ومن الفصل إما قول الشاعر:

. هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر

في رواية الجر هـ راجع الأشموني ٢/ ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٣) ا، ب رنی جد (المتصل).
 (٤) ا، ب رنی جد (المضاف).

(ه) ا، ب. (٦) ب.

(γ) پ. (۸) ب.

 (٩) صدر بیت: قبائله جریر بن عطیة الخطفی من قصیدة یمدح بها یزید بن هبد الملك بن مروان ویهجو أهل المهلب ـ وهو من البسیط.

وعجزه: كما تُضَمَّنُ ماءَ الْمُزْنَةُ الرَّصَفُّ.

الشرح: «امتياحًا» من ماح قاه بالسواك يميع إذا استاك، «الندى» يفتح النون البلل، من النداوة «المزنة» السحابة البيضاء، «الرصف» بضتع الراء والصاد الحجارة المرصوفة وماء الرصف: هو الماء الذي ينحدر من الجبال على العسفر.

المسواك العود الذي يستاك به الماريقة) الرضاب، وهو ماء المفم.

المعنى: أن أم عمرو تسقى من بلل ريقها المسواك عند استياكها، فيشتمل على ريقها الصافى العذب، كما يشتمل الرصف على ماء المطر الصافى.

الإعراب: «تسقى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقـديره هي يعود إلى أم عمرو المذكور فيما قـبله «امتياحًا» حال من فاعل «تسقى» «تدى» مفـعول ثان لتسقى «المسواك»=

والظرف كفوله:

كما خُطُّ الكتابُ بِكُفُ يُومًا مَهُودِيٌ يُقَارِبُ أَو يُزِيلُ⁽¹⁾ والمجرور ك**قوله:** ...

"مفعول أول فلتسبقية وندى مفساف «وريقة» مفساف إليه ففيصل بالمفعول الثاني بين المضاف «ندى» والمغياف إليه «ويقة» «وريقة» مضاف والفيسمير مضاف إليه «كما» الكاف حرف تشبيه وجبر داخلة على المصدر «ما» مصدرية «تضمن» فعل مباض «ماء» مفعول به لتضمن وماء مضاف والمزنة مضاف إليه «الرصف» فاعل لتضمن هوما» المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف.

الشاهد: في «المسواك» فإنه نصب على المعرلية لتستسى، وفصل به بين المضاف وهو «ندى» وبين المضاف إليه وهو «ريقُها، والتقدير: تستى ندى ريقتها المسواك.

مواضعه: ذكره من شسواح الألفية: ابن السناظم ص ١٦٧، وابن هشام ٢/ ٢٢٣١، والأشموني ٢/ ٣٢٨، وفاود، والاصطهناوي، والسيوطي في الهمع ٣/ ٥٣.

(۱) البيت: لأبى حية التميري واسمه الهيثم بن الربيع بن زرارة يصف رسم دار من الوافر. الشرح: كما خط الكتاب فويروى كتحبير الكتاب، «يهودى» إنما خص اليهود لانهم أهل الكتاب حَينقاك، فيقارب، بضم بعض ما يكتب إلى بعض «يزيل» يفرق بين كتابته ويباعد.

المعنى: يشبسه مَّا يقي متناثرًا من رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليسهودي كتسابًا جمل بعضه متقاربًا ويعضه متفرقًا.

الإحراب: «كمسانة النّفاف حرف تشبيه وجبر «ما» مصافرية «خط» فعل مناض مبتى للمجهول «الكتناب» نائب فاعل خط «بكف» جار ومجرور متعلق بخط «يوما» منصوب على الظرفية بخط أيضنا «كف» مضاف «يهودي» مضاف إليه، وقد فصل بينهما بالظرف وهما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر منجرور بالكاف والجان والمجرور متعلق بمحلوف خبر لمبتدأ محذوف والتنقدير: رسم هذه الدار كائن كخط الكتناب إلغ «يقارب» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «يهودي» والجنملة في محل جر نعت «يهودي» أو يزيل أو عاطفة وجملة يزيل معطوفة على ما قبلها.

الشاهد: في «برما» فإنه نصب على الظرفية بقوله «خطه وقد فصل به بين المضاف وهو «كف» والمضاف إليه وهو «يهودي» والحال أنه أجنبي فلا يجوز ذلك إلا في الضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٦، وابن عبقيل٢/ ٦٤، والاشموني ٢/ ٣٦٨، وابن عبقيل٢/ ٣٤، والاشموني ٢/ ٣١٨، وابن هسام ٢/ ٢٣٢، والشاطبي، والاصطهناوي، والمكودي ص ٩١، والسيوطي ص ٧٩، وفي همعه ٢/ ٥١، وابن يعيش ١/ ٣٠١، وسيبويه ١/ ٩١، والإنصاف ٢/ ٣٥١.

AYA

(١) صدر بيت: قائلته صدرة الحثممية ترثى ابنيها. وقيل: قائلته درنا بنت عبعبة من بنى قيس
 ابن ثعلبة. قاله سيبويه. وهو من الطويل.

وصعزه: إذا خاف يوماً ثبوة فدهاهما.

الشرح: فنبوةً بفتح النون وسكون الباء من نبأ السيف إذا لم يعمل في الضريبة.

المعنى: تقول: كمانا لمن لا أخا له في الحسرب، ولا ناصراً أخوين يستصرانه إذا غشميه العدو فخاف أن يتبو عن مقاومته.

الإعراب: اهما عند مبتدأ المحواه خبره مرفوع بالألف لأنه مثنى وحلفت النون للإضافة في الحرب جار ومجرور وأخوا مضاف المن اسم موصول مضاف إليه الأا نافية للجنس مبنى على الفتح المقدر على الألف، وفي هذا التعبير كلام طويل وخلافات كثيرة اخترنا أيسرها الله جبار ومجرور متعلق بمحلوف بحير الأا والاا مع اسمها وخبرها لا محل لها من الإصراب صلة امن الإقال فرف لما يستقبل من الزمان الخناف فعل ماض والفاهل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى المن فعل شعرط ايومًا ظرف زمان منصوب انبوقه مفعول به الخناف والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها الفندعاهما جملة وقعت جواب الشرط.

الشاهد: في «النوا في الحسرب من لا أخا له» حسيث فصل بأجنبي بيسن المفياف وهو «النوا» وبين المفياف إليه وهو قمن لا أنحا له».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، والشاطبي، والاصطهناوي، وابن يعيش ٢/ ٢١، والسيوطي في الهمع ٢/ ٥٦، وسيبويه ١/ ٩٢، والإنصاف ٢/ ٥٦، والمصافص ٢/ ٥٠٠.

 (۲) البیت: للاعشی میمون بن قیس من قصیدة یمسدح فیها سلامة ذا قائض الحمیری ـ وهو من المسرح.

المشسرح: أنجب أيام والداه ويسروى ألجب أزمسان والداه «ويروى» أنجب أيسام والديه به «أغجب» من أتجب الرجل إذا ولد نجيبًا .

الإحراب: أنجب فيعل ماض «أيام» ظرف وسان منصوب «والداه» والدا» فياعل أنجب مرفوع بالالف لأنه مثنى وحيفت النون للإضافة والدا مضاف والضميير مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بانجب «إذا» ظرف لما ميضى من الزمان «نجلاه» «نجلا» فيعل وفاعل والضميير مفعول به والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «فنعم» القياء عاطفة «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «ما» موصولة فياعل نعم «نجلا» فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول يجوز أن تكون «ما» نكرة فتكون تمييزًا لفاعل وهو الضسمير المستتر وتكون «نجلا» جملة من الفعل والسفاعل في محل نصب صفة لما والرابط محذوف والتقدير: فنعم هو مولودًا نجلاه.

وكذا لو كان الفاعلُ مرفوعاً بالمضاف، فإن الفصل به مخصوص بالضرورة كقوله:

نَرَى اسْهُمَّا للموت تُصْمَى ولا تُتْمَى

ولا تَرْعَوِى عن نقض أهْواؤُنَّا العَزُّم(١)

فإن قلت: لا تؤخذ هذه الصورة من كلامه هنا.

قلت: قد يفهم من قوله: (ما ينصب)، فعلم أن المرفوع لا يسوغ الفصل به اختيار، ومثال النعت قول الشاعر:

الشاهد: حيث فصل بين المضاف وهو اأيام، والمضاف إليه وهو إذ نجلاه بالجنبى وهو
 والمداه وهو فاعل أنجب، إذ التقدير أنجب والمداه به أيام إذ نجلاه.

منواضعه: ذكتره مِن شراح الألتقية ابن الناظم ص ١٦٧، وابن هشتام ٢/ ٣٣٠. والاشموني ٢/ ٣٢٨، والسيوطي ص ٨٩، وأيضًا في هممه ٢/ ٥٣.

(١) قال العيني: أنشقه ثعلب ولم يعيزه لأحد، ويحبثت فلم أعثر له على قائل: وهو من العلويل.

الشرح: أسهما جمع سنهم الصمى من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته بحيث تراه (ولا تنعي) من الإنماء من أنميت الصيد إذا رميته فغاب عنك ثم مات.

والمعنى: أنرى أسهما للموت تقستل ولا تبطى ولا ترعوى، الارعواء: الكف عن القبيح ا «العزم» عزمت على الأمر إذا أردت فعله.

الإحراب: نرى فعل مضارع والفاعل فسمير مستتر تقليره نحن «اسهسما» مفعول نرى المرت جار ومجسور «تصمى» فعل مضارع والفاعل ضميسر مستتر تقسليره هى يعود إلى أسهما والجملة نعت لـ «أسهما» فإذا كانت نرى بصرية أو مفعول ثان إذا كانت قلبية دولا تنمى الواو عاطفة «لا» نافية «تنمى» فعل مضارع والفاعل ضسمير مستتر تقليره هى يعود إلى «أسهسما» والجملة معطوفة على جملة تصمى ولا ترعوى كسابقتها عن نقص جار ومجرور متعلق بترصوى أهواؤنا «أهواه» مرفوع بالمصدر الذي هو نقض» ودنقض، مضاف والعزم مضاف إليه.

الشاهد: في انقض أهواؤنا العزم، حيث فصل بين المضاف وهو انقض، وبين المضاف إليه وهو «العزم» مع أن القاعل متعلق بالمضاف، وهو ضعيف.

> والتقدير: عن نقض العزم أهوازنا، أي: عن أن تنقض أهواونا العزم. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٩٢.

نجوتُ وقد بلَّ المرادئُ سيفهُ من ابنِ آبى شيَّخ الأباطِحِ طَالبِ^(۱) أبى طالب شيخ الأباطح.

ومثال النداء قول الشاعر:

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِدٌ لك من تَعْجِيلٍ تَهْلُكُةٍ والْحُلْدِ في سَقَرَا (١٣)

(۱) قائله: معاوية بن أبي سفيان. قال ذلك لما اتفق ثلاثة من الحوارج، وهم عبد الرحمن بن صدرو المعروف بابن ملجم المرادى، والبرك بن حبد الله، وحمرو بسن بكر على قتل حلى ابن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص رضى الله عنهم فقتل المرادى عليا ونجا معاوية من البرك فقال هذا البيت. وهو من الطويل.

الشرح: الموادى نسبة إلى مسواد وهي قبيلة باليمن يويد قاتل أسير المؤمنين على بن أبي طالب شيخ الأباطح مكة وأراد بشسيخها أبا طالب.

المعنى: تخلصت من القبتل وقد لطخ ابن مسلجم سينه بدم على بن أبى طالب شبيخ مكة.

الإعراب: نجوت فيمل وفاعل وقيد الواو للحال قيد حرف تحيقيق «بل» فيمل ماض «المرادي» فاعل بل «سيفه» سيف مفعول به لبل وسيف مضاف والضمير مضاف إليه «من ابن» جار ومجرور مستعلق ببل وابن مضاف «أبي» مضاف إليه «شيخ الاباطح» نعت لابي ومضاف إليه «أبي» مضاف إليه «شيخ الاباطح» نعت لابي

الشاهد: في «أبي شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو أبي والمضاف إليه وهو «طالب» بالنعت وهو «شيخ الأباطح».

مواضعه: ذكره من شراع الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، وابن عقيل ٢/ ٦٤، والأسبوني ٢/ ٢٨، والأسبطهناوي، والأسبوني ٢/ ٢٨، وابن هشام ٢/ ٢٣٥ والشباطبي، وداود، والأصبطهناوي، والكودي ٩٣، والسيوطي ص ٧٩ وفي همه ٢/ ٥٢.

(٢) پ، ج.

(٣) قائله: بجيسر بن زهير بن أبي سلمي يقوله لاخيسه كعب بن زهير، وكان بجسير قد أسلم قبل كعب فسلامه كعب على ذلك وتعرض للرسول ﷺ فنال بلسانه منه فأهدر النبي شده. وأما أبوهما زهير فقد مات قبل المبعث بسنة، والبيت من البسيط.

الإعراب: وقاق مبتدأ الكعب، منادى بحرف نداء محلوف مبنى على الضم فى محل نصب واوفاق، مضاف وابجير، مضاف إليه المنقدة، خبر لمبتدأ الك، جار ومجرور متعلق بمنقذ المن تعجيل، مضاف الها مضاف اليه والخلد معطوف على تعجيل فى المقر، جار ومجرور متعلق بالخلد.

ر ^(۱) . أنشد ابن السكيت ^(۲) :	وزاد في التسهيل: القصل بفعل ملغي ه
	بأَى تَوَاهُمُ الأرضينَ حَلُوا(٢)
	وزاد غيره القصل بالمفعول لأجله نحو:
,,,,,,,,,,	مُعَاوِدُ جُولُةً وَقُتِ الْهُوادِي(٤)

 الشاهد: في اوفاق كسب، بجير قسل بين المضاف وهو وفاق والمضاف إليه وهو بجير بالتداء وهو الكسب،

والتقدير: وقاق بجمير يا كعب منقبذ لك أي: منج لك من تعجيل الهمانك في الدنيا والخلود في الثار في الأعرة.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن عقبيل ١/ ٦٦، والاشموني ٢٢/ ٣٢٩، والاصطهناوي، والمكودي ص ٩٣، والسيوطي في الهمع ٢/ ٥٣.

(١) راجع التسهيل ص ١٦١.

(٢) هو: آبو يوسف يعقوب بن إسحاق، مضى التعريف به في باب الكلام.

(٢) صدر بيت: قال العينى: لم أقف على اسم قائلة _ ويحثت قلم أعثر له على قائل _ وهو من الوافر.

وصعره: الدُّبُرَانَ أم صَــَشُوا الكِفَارَا.

الشرح: الديران بفنتع الدال ـ وهو اسم مسوضع، ويووى أبي الديران «الكفار» اسم موضع وهو يكسر الكاف «أم صفوا» أي: أم توجهوا.

الآهراب: بأى: جار رمجرور متملق يقوله الحلواة الترى قعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فحيه قعمة ضعير قست في محل نصب مفعول به، أى مفساف ودالارضين، مضاف إليه وقوله: فتراهم، معترض بينها الحلواة قعل وفاعل اللهبران، المهمزة للاستفهام وفيه إضمار والتقسفير: هل حلوا اللهبران أم حسفوا أى أم توجسهوا نحو الكفار (أم، متصلة لمادلتها الهمزة في إفادة التسوية العسفواة فعل وفاعل الكفار، مفعول به.

الشاهد: في قبأى تراهم الأرضيس» فإن التقدير: بأى الأرضين تراهم حلوا ضغصل بقوله: «تراهم» بين قوله: «بأى» الذي هو مضاف وبين قوله «الأرضين» الذي هو مضاف إليه.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه ٢/ ٣٢١ والسيوطي في همعه ٢/ ٥٣.

(٤) صدر بيت: قال العيني: لم أقف على اسمه قائله _ وبحثت فلم أمـثر على قائله _ وهو من الوافر.

وعجزه: أشمَّ كأنَّهُ رجلٌ عَبُوسٌ.

الشرح: والهوادي، جسم هادية من هذا إذا سكن أشم من الشمسم وهو الارتفاع من باب علم يعلم وحبسوس، ويروى ومنبوس، من قولهم رجل منسوس الوجه أي عابسه وكريهه.

أي: معاود وقت الهوادي جرأة.

وحكى ابن الاتبارى هذا غلام إن شاء الله (تعالى)(١) ابن أخيك. ففصل بإن شاء الله، والله أعلم(٢).

المعنى: يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع
 اهـ الحيل لاجل جرأته في الحرب والجرأة ـ بضم الجيم ـ ا هـ صبان.

الإحراب: معاود خبر مبتدا محذوف والتنقدير هو معاود الجرأة مقعول لأجله ومعاود مضاف «رقت» مضاف إليه «أشم» خبر للمبتدأ محذوف تقديره هو أو خبر بعد خبر عند من يجيز ذلك «كأنه» كأن واسمها «رجل» خبر كأن والجملة نعت له داشم» نعت لرجل موفوع.

الشاهد: في «معاود جرأة وقت» حيث فيصل بين المضاف وهو «معاود» وبين المضاف إليه وهو «وقت» بقوله: «جرأة» منصوب على المفعولية.

والتقدير: معاود وقت الهوادي جرأة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٢٩، والسيوطي في الهمع ٢/ ٥٣.

(۱) ا، ب.

(٢) راجع الأشموني ص ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٢٩.



المضاف إلى ياء المتكلم

آخِرُ مَا أُصْبِفَ لَلِياءَ اكْسَرُ إِمَّا لَمْ بِكُ مُعْتَلًا كُرَامُ وقَلْيَ

یجب کسر آخر المفساف (إلی یاء)(۱) المتکلم (إن)(۲) لم یکن منقسوصاً او مقصوراً او مثنی او مجموعاً علی حدة کقولك: فی اغلام، غلامی.

وفيه أربعة مذاهب:

أحدها: أنه معرب بحركات (مقدرة)(٣) في الأحوال الثلاثة.

والشانى: أنه مصرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة، بالجر بالكسيرة الظاهرة. واختاره فى التسهيل.

والثالث: أنه مبنى.

والرابع: أنه لا معرب ولا مبني. وإليه ذهب ابن جني.

والأول مذهب الجمهور.

ويجوز في الياء (بعد المكسور)(٤) وجهان: الفتح والإسكان، فقيل: الفتح أصل وقيل: الإسكان أصل أول إذ هو أصل وقيل: الإسكان أصل أول إذ هو أصل كل مبني، والفتح أصل ثان، إذ هو أصل ما هو على حرف واحد.

وأما المقصدور والمتقوص والمثنى والمجموع على حدة فسإذا أضيف شيء منها. إلى باء المتكلم وجب فتح الياء في اللغة المشهورة، فتقول في «قذي»: قذاي، وفي «رام» راميَّ، وفي «ابنين» ابنَيَّ، وفي «زيدين» زيديّ.

وإلى ذلك أشار بقوله:

..... فَذِي جميعها اليا بعد فتحها احتذى

⁽١) ب وفي أ، جد (لياء).

⁽٢) أ، جـ وفي ب (إذا).

⁽٣) أ، جـ ـ وفي (مقدرات).

 ⁽٤) أ وفي ب، جد (الكسرة).

⁽٥) أ، جد ـ وفي ب (والجمع).

⁽٦) أ، جـ ـ وفي ب (ان).

الإشارة (بذي) إلى الأنواع الأربعة و(احتذي) تبع.

ثم بين حكم آخر المقصور والمنقسوص والمثنى والمجموع على حدة إذا أضيف للياء فقال: (وتدخم اليا فيه) أى: وتدغم اليا (من)(١) آخر المنقسوص والمثنى والمجموع (على حدة)(٢) نصبا وجرا فيه. أى: في ياء المتكلم، ولا يغير ما قبلها من فتح أو كسر فتقول: رأيت راميٌّ وابنيٌّ وزيديٌّ، وتفتح الياء كما سبق.

ثم قال: (والواو) أى: وتدغم الواو أيضًا في ياء المتكلم يعنى (بعد) (٢) قلب الواو ياء.

فإن كان ما قبلها فتحة لم تغير نحو المصطّفون فتقول فيه الهولاء مصطفى الله وإن كان (ما)(ع) قبلها ضمة قلبتها كسرة لتصبيح الياء نحو: المسلمون فتقول فيه مسلمي. بقلب الواوياء والضمة كسرة.

ومنه قوله ﷺ: ﴿أَوْ مُخْرِجِي هُمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهِ

وإلى هذا أشار بقوله:

....وإنْ مَا قبل واو ضُمَّ فاكسِرُهُ يَهُنْ

ثم قال: (والفا سَلَّم) أي: سلم الألف من الانقلاب.

وشمل ذلك ألف المثني نحو اهذان غلامايً ولا خلاف فيه، وألف المقصور

⁽١) ٻ، وقي أ، جـ (قي).

⁽Y) ب، ج.

⁽٣) ب، جـ ـ وني أ (تقلب)

^{.1(1)}

⁽٥) ذكره البخارى، قال عليه الصلاة والسلام لورقة بن نوفل حين قال له: وددت أن أكون معك حين يخرجك قومك، وأصله: أو مخرجوى هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ومخرجي اسم فاعل مضاف لياء المتكلم مبتدأ وهم، فاعل سد مسد الخبر «وفي» شرح البخارى: جعل ههم، مبتدأ خيره «مخرجي» ولا يجوز العكس لأنه يلزم عليه الإخبار عن النكرة بالمعرفة. اهد حاشية السجاعي على القطر ص ٨٦.

نحو: «هي عصايَ $^{(1)}$ وفيه لغتان إقرار الألف (وهي المشهورة) $^{(7)}$ وقلبها ياء وهي لغة هذيل (وحكاها) $^{(7)}$ عيسي بن عمر $^{(3)}$ عن قريش.

وقرأ الحسن(٥) يا ﴿بِشُرَى﴾(٦) وإليها أشار بقوله:

... ... وفِي المَقْصُورِ عَنْ مَلْكِلِ انقلابُها ياءً حَسَنْ

وينبغى أن يستشنى من ذلك ألف «لدى» و«على» الاسمية، فإن الأكشر فيه القلب مع ياء المتكلم.

فإن قلت: فهل يجوز للقلب آلف المثنى في لغة من التزمها مطلقًا؟ قلت: قال في الأرتشاف يحتاج في جوازه إلى سماع(٧).

⁽١) من الآية ١٨ من سورة طه.

⁽Y) أ، ، ب .. وفي جد (وهو الشهور).

⁽٣) ب، جـ ـ وني (حكاه).

⁽٤) عيسى بن حسر الثقفى أبو عمر مولى خالد بن الوليد نزل فى ثقيف فنسب إليهم، إمام فى النحو والعربية والقراءة مشهور. أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره، ودوى عن الحسن البصرى وغيره، وحكى هنه الجوهرى فى الصحاح وغيره، سقط عن حمار فاجتمع الناس حوله. فقال سالى أراكم تكاكأتم على كتكأكتكم على ذى جنة افرنقعوا عنى. مات سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة خمس ومائة.

⁽٥) هو الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البسمبرى، كان إماما في القراءة روى عن الشافعي أنه قال: لو أشاء أن أقول إن القسرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحبته، وهو أحد الأربعة الذين لهم قراءة شافة من القراءات العشر. وتوفي بالبصرة سنة ١١٦ هـ.

⁽٦) من الآية ١٨ من سورة يوسف.

⁽٧) الارتشاف ص ٩١٠.





البزء الناك

ويشتمل على:

إعمال المصدر - إعمال اسم الفاعل - أبنية المصدر - أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات - الصفة المشبهة باسم الفاعل - التعجب - نعم ويئس وما جرى مجراهما - أفعل التفضيل - النعت - التوكيد - العطف - عطف النسق - البحدل - النداء - المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

••••

.

, . . .

•

إعمال المصدر

بِفِمْلُهِ المصدر الحِقُ في العُمَل .

أى : ألحق المصدر بفعله في عسمله فيعمل عمل الفسعل في اللزوم والتعدى بنفسه وبالحرف ، وخطب التمثيل في ذلك سهل .

ا تنبيه) :

(يخالف)^(۱) المصدر (فعله)^(۱) في أمرين :

أحدهما: أن في رفعه (ناثب الفاعل) (٢) خلافا، ومذهب جمهور البصريين جوازه وإليه ذهب في التسهيل .

الثانى: (أن) فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حذف لم يتحمل (ضميره) فاعل المعضهم.

ثم قال: مُضافًا أو مُجَرَدًا أو مع ألُّ .

فسه و ثلاثة أحسوال، وإعساله مسفساف أكثمر نحمو ﴿ ...وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ الللّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّ

⁽١) ب، وفي أ، جـ (يفارق) .

⁽۲) أ ، جـ ، وفي ب (الفعل) .

⁽٣) أ ، جـ ، وغي ب (نائبا عن الفاعل) .

^{. 1 (2)}

⁽٥) أ ، ج ، وفي ب (ضميرا) .

⁽١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

وإعماله مجردًا (من)() الإضافة وال أقل من المضاف نحو ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿ لَكُ يُتِيمًا ﴾()

وفيه خلاف أجازه البصريون ومنعه الكوفيون .

فإن (وقع بسعده) (٢) مرفدوع أو منصوب فنهو مسحمول عندهم عملي فعل مضمر، وإعماله مع أل أقل من المجرد، ومنه قول الشاعر(١):

ضَعِيفُ النَّكَايةِ أعداءهُ يَخالُ الفِرارِ يُراخِي الأجَلُ

وفيه محلاف ، أجازه مسيبويه ، ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون ، وبعض البصريين كسابن السواج ، وأجازه الفارسي على قبيح ، وفصل ابن طلحة بين أن

⁽١) أ ، ج ، وني ب (هن) .

⁽٢) من الآية ١٤ من سورة البلد - إطعام مصدر فاعله محدوف (يتيما) مفعوله .

⁽٢) أ ، جـ - وفي ب (يقع عندهم بعله) .

⁽٤) قائله : لم ينسب إلى قائل - وبالسحث لم أحثر له على قائل - وذكره مسيبويه وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلوها _ وهومن المتقارب - .

اللغة : « النكاية » الإضرار يقال : نكيت في العدو أنكى نكاية ، إذا قتلت فيهم وجرحت «يخال» يظن « يراخي » بياهد ويؤخر .

المُعنى : إن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر في أعداله أو يقهرهم أو يناولهم القتال، يغلن أن الهرب والقوار من الحرب يبعد عنه الموت ، ويفسح له في العمر .

الإحراب: ﴿ ضعيف ﴾ خبر لمثدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ﴿ النكاية ﴾ مضاف إليه ﴿ مَخَالَ ﴾ فعل مضارع ، والضمير المستر الذي يعود على القرار قاعل ﴿ الأجل ﴾ مفعول ليراخى ، والجملة في محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه: « التكاية أحدامه » حيث عمل المصدر المقترن بأل وهو « النكاية » ونصب المفعول وهو « أعدامه » .

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن هشام ۳/۵، ابن عقيل ۲/۷۲، والاشموني ۲/۲۳، والسيوطي ص ۸۰، وذكره سيبويه ۱/۹۹، وابن يعيش ۲/۵۹، وشذور الذهب ص ۲۹۹، والحزانة الشاهد ۵۹۷،

يكون بأل معاقبة (للضمير)(١) فيجوز نحو (إنك والضرب خالد المسيء إليه) وإلا فلا يجوز نحو (عـجبت من الغرب عـمرا) ثم نبـه على (شرط)(١) عمل المصدر بقوله :

إن كان ِفِعْلُ معَ ﴿ أَن ﴾ أو ﴿ مَا ﴾ يَحَلُّ مَحَلُّهُ .

شرط إعدمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله ، أن يصبح تقديره . بالفعل مع حرف مصدرى .

فإن أريد به غير الحال جاز أن يقدر بأن (أو)(٢) بما ، وإن أريد به الحال قدر بما ولم يقدر بأن ، لأن مصحوبها لا يكون حالا ، فلذلك لم يقتصر على أن كما فعل بعضهم .

فإن قلت : قد ذكر في التسهيل (معلمهما)(؛) ﴿ أَنَ ﴾ للخففة ، ومثله بنحو اعلمتُ ضَربُكَ ريدًا ، فأن (هذه)(٥) مخففة، لأنها واقعة بعد العلم ، وهي موضع غير صالح للمصدرية(١٠).

قلت : ذكر ﴿ مَا ﴾ المصدرية مغن عنها ، فإنها يصبح وقوصها بعد العلم ، ولم يقدر سيبويه في الباب بغير ﴿ أَنَ ﴾ الثقيلة مع ضمير الشأن .

فإن قلت : ظاهر قوله : (إن كان) وقوله في الكافية :

(حيث ما يصح حرف مصدري تمما).

أن هذا الشرط لازم ، وقد جـعله في التسهيـل غالبا(٧٧) وقال في شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا في عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومن

^{.1(1)}

⁽٢) ب ، جـ ، وفي (شروط) .

⁽٣) أ - وفي ب ، جد (و) .

⁽٤) ب، جـ، وفي أ (معها) التسهيل ص١٤٢ .

^{, 1 (0)}

⁽٦) أي : لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسدُّ مسد مقعوليه ، ا هـ ، صبان ٢/٢٦٨ .

⁽٧) التسهيل ص١٤٢٠ .

وقوعه غيرمقدر بأحدها قولُ العرب: « سَمْعُ أذنى زيداً يقولُ ذلك ١٠١١ وذكر مثلاً آخر .

قلت : المشهور أن تقليره بذلك شرط ومنا ذكره من المثل لا يتعذر فيه التقدير، وكلام صاحب البسيط موافق للمصنف في عدم اشتراط ذلك .

۱ تنبیه ۱ :

لإعمال المصدر شروط لم يذكرها هنا :

الأول: أن يكون مُظهرًا ، فلو أضمر لم يعسمل ، لعدم حسوف الفعل ، خلاف للكوفيين ، وأجسال ابن جنى فى الخصائص والرمسانى إعمساله فى المجرور ونقل عن الفارسى ، وقياسه فى المظرف .

الثاني : أن يكون مكبّرًا ، فلو صغر لم يعمل .

الثالث : أن يكون غير محدود ، فلو حُدُّ بالتاء لم يعمل ، فإن ورد حكم بشذوذه كقوله(١٠) :

يُحايى به الجلَّدُ الذي هو حادِمٌ بِضَرَبَةٍ كُفَّيِّهِ الملا نَفْسَ راكبِ

فنصب الملا بضربة كفيه وهو محدود ، ونصب نفس بيحايي .

ومعناه : يصف الشاهر مسافرا معه ماء فتيــمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا .

⁽۱) قال الصبان ۲/۲۱۸ : حال كالحال في ضربي العبد مسيئا ، فالتقدير : سمع اذني اخاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، في صاحب الحال ضمير الفيعل المحفوف لا الآخ ، وإن رعمه البعض ، وإنما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن المخففة ، لاشتراط أن يسبقهما أو المعمدر المقدر المقدر بهسما شيء ، ولم يوجد ، وإنما لم يكن مقدرا بأن المصدرية لان المراد المخسور المقدر بان سمع أذنه قبول أخيه صاصل ، وأن تقتضى أنه سيحصل ، لانها تخلص المضارع للاستقبال، كذا قال البعض وفيه نظر . إذ تقدير أن والماضي لا يقتضى أن السمع سيحصل ، اهد. وأقول و سمع ، مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، وجملة و يقول ذلك ، في محل نصب حال من و اختاك » .

 ⁽۲) قائله: لم ينسب لقائل - وبالبحث لم أعثر له على قائل - وهو من الطويل.
 اللغة: «يحايي 4 يمعني: يحيي - من الإحياء (الجلد) القوى الصلب (الحازم) الضابط (الملا) - يفتح الميم - مقصور - أراد به التراب.

الرابع: أن يكون فيسر منعوت قبل تمام صمله، لأن معملول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما بالنعت ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر ، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع .

والأولى أن يقال (غير متبوع) بكل (غير منعوت) لأن حكم سائر التوابع حكم النعت :

الخامس: أن يكون مفردا ذكره في البسيط عن بعضهم ولم يشترطه في التسهيل(١) وقال في الكافية:

وأهمل المضمرُ والمحسسدودُ ومصدد فارقه التوحسيدُ وربُ محدود ومجموع عمل ويسسماع لا قياس قد قُسبل وصرح بجوازه في شرح التسهيل :

ومن إعماله مجموعا قوله(١):

قد جرَّبُو، فما زادتَ تجاربُهُمْ أَبَا قُدَامة إلا المجدُّ والفَّنَعَا

المعنى: يصف مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كا ديموت عطشا.

الإعراب: «يحايى» فصل منضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « به » متعلق بيحايى «الجلد» فاعل مسرفوع « الذى » نعت الجلد « هو » ضمير منفصل مسبنداً « حازم » خبر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا منحل لها من الإعراب صلة الموصول «بضربة» جار ومجرور متعلق بيحايي وضربة مضاف، وكفي من « كفيه » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الخائب العائد إلى الجلد مضاف إليه « الملا؛ مفعول به لضربة « نفس » مضعول به ليحايى وهو مضاف و « راكب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : ﴿ بضربة كفيه ﴾ فإن ضربة مصدر محدود أضيف إلى فاعله ونصب الملا وهو مفعول ، وهو شاذ ، لأن المصدر المحدود لا يعمل ، فإن ورد حكم بشذوذه

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٣٣٥ ، والسيوطي ص ٨١.

وذكر في قطر الندي ص ٢٦٨ وهمم الهوامع ٢/٩٢ .

⁽١) التسهيل ص ١٤٢ .

 ⁽٢) قاتله: أعشى ميمون من قصيدة يمدح فيها هوذة بن على الحنفى - وهو من البسيط.
 اللغة: (أبا قدامة) هذه كنية هوذة الممدوح (المجدد) اسم جامع لخصال المروءة والسخاء والشرق (الفنعا) - بفتح الفاء والنون - الكرم والعطاء الواسع .

واختلف النحـويون في (جوازهم)(۱) إعسال للجمـوع ، فأجــازه قوم ، واختاره ابن عصفور ، ومنعه قوم ومنهم ابن.سيده .

فإن قلت: فهل يشترط في إحماله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كاسم الفاعل ؟

قلت : لا يشترط ذلك ، لأنه عمل لكونه أصلا ، فلم يتقيد بزمان بخلاف اسم الفاعل . قاله المعتنف ، وقال غيره لأنه عمل بالنيابة عن الفعل ، والفعل لا يشترط فيه ذلك .

وحكى عن بعض المتأخرين أنه منع إعماله ماضيا ، وليس بصحيح . وقوله : ولاسم مُعنَظُر عُمَلُ

يعنى أن اسم المصلو يعمل عمل فعله ، وهو قليل ، وإلى قلته أشار بتنكير (عمل) واختلف في إهمال اسم المصدر ، فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون ، قال بعضهم إلا في ضرورة ، وتأولوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل .

ومن صمله قول حالثنة رضى الله صها 1 مِن قُبُلَةِ الرَّجل امراتَهُ الوضوءُ (٢) وظاهر كلامه في التسهيل أنه مقيس(٢) وقال الشارح : وَليس ذلك بمطرد في اسم المصدر ولا فاش .

⁼ الإحراب: • قد 4 حسرف تحقيق • جربوه > فعل ساض وواو الجماعة فاعله وضمير المغائب العائد إلى المملوح منفعول به • فما > الفاء عاطفة وما حرف نفى • وادت > فعل ماض والتاء للتأثيث • تجاريهم > فاعل وادت وضميس الغائبين مضاف إليه «أبا 4 مفعول به لتجارب لأنه مصدر الفعل المتصدى • قدامة > منضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم بلا يتصرف للعلمية والتأنيث • إلا > أداة استثناء ملغاة • المجد > مفعول به لزادت و • الفتعة > معطوف على المجد ، والالف للإطلاق .

الشاهد فيه : ﴿ تَجَارِبِهِم أَبَا قَدَامَة ﴾ حيث إن ﴿ تَجَارِبِهِم ﴾ عمل مجموعًا في ﴿ أَبَا قَدَامَة ﴾ . مواضعه : من شراح الألفية الأشموني ٢/٣٣٥ .

⁽۱) ا ، جد .

⁽٢) * قبلة » اسم مسعد مفساف لفاهله «وامرأته» منفعول والجار والمجسرور خبر منقدم عن الوضوء، ١ هـ خضرى ٢٣ / ١ .

⁽٣) التسهيل ص١٤٢ ,

د تنبیهان ۱:

الأول : أطلق في قوله (ولاسم مسعد عمل) وهو مستبد بغير العّلم ، فالعُلم لا يعسمل ، وهو ما دل على معنى المصدر دلالة مستنبة عن الألف واللام، لتضمن الإشارة إلى حقيقته كيسار وبرّة وفجار (١١) .

الثانى : عرف اسم المصدر فى التسهيل إذ قال : ويعمل عمله اسمه غير العلم وهو ما دل على معناه وخالف بخلوه - لفظا وتقديرا دون عوض - من بعض ما فى فعله مثال ذلك :

«توضياً وضوماً» و«تكلَّم كلاماً» فالوضوء والكلام استمان للمصدر، لا مصدران، لخلوهما - لفظا وتقديرا - من بعض ما في فعلهما .

وحق المصدر أن يستضمن حسروف فعله بمساواة نحو « توضياً توضوا » أو بزيادة نحو « أعلم إعلاما » .

واحترز بقوله (أو تقديرا) من نحو (قباتل قتالا) فإنه منصدر ، لا اسم مصدر، إذ لم يخل تقديرا ، فإن أصله (قبيتالا) فَالله مقدرة وقد (ثبتت) (٢) لفظا.

ويقوله (دون عموض) من نحو « عدة » فإنه ممسدر مع خلوه من الواو ، لأن التاء عوض (منها) (٢٠).

ومن نحو « كلم تكليما » قبإنه مصدر مع خلوه من التضعيف ، لأن (التاء)() عوض منه .

قال الشارح : اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب ، أو القائم بذاته كالعلم ، ينقسم إلى مصدر واسم مصدر .

⁽١) يسار علم لليسر مقابل العسر ، وبرة: علم للبر ، وفجار : علم للفجور .

⁽٢) أ ، جـ وفي ب (حلفت) .

⁽٣) پ .

⁽٤) أ ، ب ، وفي جد (الياه) .

فإن كان أوله ميم مزيدة لغيس مُفاعلة كالمفسرب والمحمَّدة ، أو كان لغير ثلاثي بوزن مِا لثلاثي كِالْغِسل والوضوع ، فهو اسم للمصَّدر ، وإلا فهو المصدر .

قلت : الذي أوله الميم المذكورة ، وإن أطلق بعضهم عليه اسم المصدر فإنه يعمل عمل فعله ، وليس هو موضع الخلاف ، ولا المراد هنا .

والنوع الثنائي وهو منا كان لغنيس ثلاثي بورن ما لشلاثي هو المذكبور في التسهيل(1).

قال الشيخ أبو حيان : وهذا الثاني عندنا مصدر ، لا اسم مصدر ، قال: واسم المصدر يقال باصطلاحين :

أحلهما : (ما ينقاس)(٢) بناؤه من الثلاثي على مفعل ، (وما زاد)(٢) على صيغة اسم المفعول وهذا يعمل عمل فعله .

الثانى: ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والكلام والدهن والحبر ، فهذه وضعت لما يعاب به ولما يعطى وللجمل (المقولة)(1) ولما يدهن به ولما يخبر به.

وفى هذا النوع اعتلف الكونيون والبصريون ، وتحقيق الخلاف بين الفريقين: هل ينسقباس إن يظلق اسم المسدر مسجازا على المسدر ويعمل عسمل

هل ينسقباس إن يظِلق اسم المصدر منجازا على المصدر ويعمل عنمل المصدر أو لا؟

فقال البهريون: إلا إلا أن يضطر شاعر ، وقال الكوفيون والبغداديون : يتقاس ذلك .

قلت : وصرح في شرح التسهيل بأن ثوابا وعطاء منصدران ، لقرب ما بينهما وبين الأصل ، وهو إثواب وإعطاء .

⁽١) التسهيل ص ١٤٢ .

⁽٢) أ ، ب ، وفي ﴿ ﴿ إِيثَالَ ﴾ .

⁽۲) ا ، جـ ، وفي ب (وما زادوا) .

⁽٤) أ ، ج ، وني ب (القيلة) .

قوله: وَبعدَ جَرَّهُ الَّذِي أُضيف لَهُ كَمَّلُ بِنصْبِ أَو برَفعٍ عَملَهُ للمصدر المضاف خمسة أحوال:

الأول : أن يضاف إلى فـاعله ويحلف مـفعـوله نحو ﴿ وَمَا كَانَ اسْعِنْفَارُ إِبْرَاهِيمَ...﴿ لَكُنَّهُ ﴾ (1).

الثانى : أن يضاف إلى مفعول ويحلف فاعله نحو ﴿ لا يَسَأَمُ الإنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ ... ﴿ لا يَسَأَمُ الإنسَانُ مِن

الثالث : أن يضاف إلى قاعله ثم يكمل عسمله بنصب مفعوله تحو ﴿ وَلَوْلَا دَفَّعُ اللَّهُ النَّاسَ ﴾ (٣).

الرابع : أن يضاف إلى مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله عليه الصلاة والسلام ق . . . وحج البيت من استطاع إليه سبيلا ، (3).

وهو قليل ، قيل : ولم يجئ في القرآن إلا ما روى عن ابن عامر أنه قرأ ﴿ ذَكُرُ رَحْمَةَ رَبِكَ عَبِّدُهُ زَكْرِياءً ﴾ (٥) - برفع الدال والهمرة - وليس ذلك مخصوصا بالضرورة على الصحيح .

والأكثر في المصدر إذا أضيف إلى مفعوله أن يحلف فاعله .

من الآية ١١٤ من سورة التوبة .

 ⁽٢) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

⁽٣) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

⁽٤) و حج ٤ مصدر مسفاف إلى مفعول وهو و البيت ٤ و من ٤ اسم موصول فاعله ، وقد حدل المصنف عن الاستدلال بالآية : ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيال﴾، لاحتمال كون و من ٤ بدلا من الناس بدل بعض من كل ، وقد حذف الرابط للملم به - أى : من استطاع منهم ، كما يحتمل أن تكون ميتدأ خيره محلوف - أى فعليه أن يحج - وجعلها فاعلا للمصدر يفسد معه المعنى ، لأن المعنى يكون حينئذ : ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم - أن يحج البيت المستطيع ، فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف المستطيع ، فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف المستطيع ، فتدر . م ٢٠١٠ / ٢ صبان .

⁽a) من الآية ٣ من سورة مريم .

الخامس: أن يضاف إلى السظرف فيرفع وينصب كالمنون نحسو « عجبت من انتظار يوم الجمعة زيدً عمرا » .

وقوله : (كمل) يعني إن أردت ، لأن (ذاك)(١) غير لازم . وقوله : وجُرَّ مَا يَتَبِعُ مَا جُرُّ ومَنْ ﴿ رَاعَى فِي الاتباعِ المحَلُّ فِمَسَنْ

المضاف إليه المصدر ، إن كان فعلا فمسحله رفع ، وإن كان مفعولا فهو في مسوضع نصب ، إن قدر المعسدر بأن وفسعل الفساعل ، وفي موضع رفع إن قندر المصدر بأن وفعل المفعول ، خلافا لمن منع تقديره بفعل المفعول .

فلك في التابع الجو على اللفظ والرفع على المحل، إن كان فاعلا أو نائيه، والنصب على للجل إن كان مفعولاً به تقول : « عجبت من أكل الحبز واللحم » - بالجو والرفع والنصب - .

فالجسر على اللفظ ، والنصب على المحل ، لأنه مضعول به ، والرقع على تقدير إن أكلَ الحبرُ (واللحُم) (١) .

ا تنبیه ا:

ظاهر كلام المعبنفية جيواز الإتباع على للحل في جميع التنوابع ، وهو مذهب الكوفيين ، وظاهفة من البحريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجزز الإتباع على المحل ، وفصل أبو عمرو فأجاز في المعلف والبدل ومنع في التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر .

⁽١) ب - وفي أ ، جد (ظلك)".

⁽۲) ب.

إعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل : هو الصفة الدالة على فاعل جـارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي .

فالصفة : جنس ، والدالة على فاعل : مخرج لاسم المفعول وما بمعناه، وجارية في التسذكيسر والتأنيث على المفسارع من أفعالها : مخرج للسجارية على الماضى نحو « فرح » ، وغير الجارية نحو « كريم » .

وقوله: في التذكير والتأثيث: مضرج لما كان من الصفات على أفعل نحو (أهيف) فإنه لا يجرى على المضارع إلا في الشذكير، وقوله لمعناه أو معنى الماضي: مخرج لنحو (ضامر الكشع) من الصفة المشبهة وقوله:

كفعله اسْمُ قاحل في العُمَلُ .

يعنى : إن كان فعله لازما فهو لازم ، وإن كان فعله متعديا إلى واحد فأكثر فهو كذلك .

وقوله : إن كانَ مَنْ مُضيَّه بَمَعْول .

يعنى : أن شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل خلاف للكسائى ، فإنه أجماز عمله مستدلا بقوله تعالى : ﴿ ... وَكُلَّبُهُم بَاسِطٌ ذَرَاعَيْهِ ... ﴿ ﴾ (١) ورد بأنه حكاية حال ، ووافقه على إجازة ذلك هشام وابن مضاء .

«تنبيه»

هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به ، فأسا بالنسبة إلى المفاعل، فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جنى والشلوبين، وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابن عصفور .

وأما المضمر : فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف أنه لا يرفعه ، وهوبعيد .

⁽١) من الآية ١٨ من سورة الكهف .



وقوله : ووكم استفهامًا أو حَرْفَ نَلِكَ .

يعنى : أن اسم الفاعل لا يعمل حـتى يعتمد على أحد الأشــياء المذكورة ، والاستفهام نحو قوله(١٠) .

أناو رجالُك قُتْلَ امْرِيْ من العزَّ في حُبَّكِ اعْناض ذُلا ؟ وحسرف النفاء نُحُوء با طَالَصًا جبـلاً ؛ ولم يذكّره في الكافيـة ، ولا في التسهيل .

وقال الشارح: المسوغ لإعمال « طالع » هنا اعتماده على موصوف محذوف تقديره : رجلا طالعًا جبلا ، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء . لانه ليس كالاستفهام والنفي في العقريب من الفعل .

والنفى : ﴿ مَا صَارِبِ الزَّيْدَانَ عَمْرًا ﴾. ومثال كونه صفة ﴿ جَاءَتَى رَجِلٌ مَكْرَمٌ عَمْرًا ﴾ (أو بُسنَدًا ﴾ يعنى : خبرا (زيد مكرمٌ عمرًا) فالواقع صفة معتمد على المخبر عنه .

فإن قلت : أهمل المصنف اعتماده على صاحب الحال نحو (جاءني زيد ضرابا عمراً)

قلت : استغنى حن ذكره بذكر الصفة ، لأنه صفة في المعنى .

⁽١) قاتله : لم أقف على أسم قاتله - وهو من المتقارب - .

اللغة : (ناو) فاعل من نوى ينوى .

الإحراب: ﴿ أَمَاوِ الْهَمَرُةُ لَلَاسَتُهُمَام ﴿ نَاو ﴾ مبتدأ مسرقوع بضمة مقدرة على الياء المحذوقة للتخلص من التقاد الساكنين ﴿ رجالك ﴾ فاحل ناو سد مسد الخبر وضمير المخاطب مضاف إليه ﴿ قسل العز ﴾ مضعول به لناو ﴿ امرى ﴾ مستعلق إليه ﴿ من العز ﴾ جار ومسجرور مستعلق باعتاض الآتي ﴿ في حَبْك ﴾ مستعلق باعتاض أيضا، والكاف مضاف إليه ﴿ اعتاض ﴾ فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه ﴿ ذَلا ﴾ مفعول به لاعتاض .

الشاهد قبيه : ﴿ أَبَاوِ رَجَالُكُ ﴾ فبإن قوله ﴿ نَارَ ﴾ اسم فاحل وقبد عمل عمل فبعله حيث اعتمد على حرف الاستفهام .

مواضعه : شدور الذهب ص٤٠٣ ، والهمع ٩٥/ ٢.

د تنبیهان ۲

[الأول : اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط فى صحة عمله عند جمهور البصريين ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط .

والثاني : ذكر المصنف هنا لعمله شرطين :

الأول : أن يكون بمعزل هن المضي ، والثاني : الاعتماد .

وزاد في التسهيل شرطين^(۱):

أحدهما: أن يكون غير مصغر ، خلافا للكسائى فى إجارته إعماله مستدلا بقول بعضهم : (أظنتى مُسرَّتُحلاً وسُويِّراً فَرْسَخاً) ولا حجة لأن فرسخا ظرف ، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل ، قيل : والجواز مذهب الكوفسين إلا الفراء ، وتابعهم أبو جعفسر النحاس ، وقال المتأخرون: إن لم يحفظ له مكبسر جاز إعماله كقوله (٢):

..... تَرَقُرَقُ فِي الْأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصيرُهَا في رواية من جر كميت .

مواضعه: ذكره السيوطي في الهمع ١/٩٥ .

⁽١) التسهيل ص ١٣٦٠ .

⁽۲) قائله : هو مضرس بن ربعي - وهو من الطويل - .

اللغة : « راح » هو الخمر ومن أسمائه المدام وله أسام كشيرة « ترقرق » من ترقرق الشيء إذا تلألاً ولمع «كميت » من الكمتة وهي الحمسرة الشديدة التي تضرب إلى السواد من شدة حمرتها .

الإهراب: « ما » نافية « طعم » مبتدأ أو اسم ما » إن جعلتها حجازية وهو منهاف ودراح» مضاف إليه « في الزجاج » متعلق بمحددوف صفة لراح « مدامة » صفة ثالثة لراح « ترقرق » فعل منضارع مرفوع بالضمة الظاهرة » وفاعله ضميسر مستشر » وجمله الفعل وفاعله في محل جر صفة ثالثة لراح « في الأيدي » متعلق بترقرق « كميت » - بالجر صفة رابعة لراح « عصيرها » فاعل بكميت » والضمير مضاف إليه » وخبر المبتدأ أو خبر ما في كلام بعد هذا البيت .

الشاهد فيه : « كميت عصبيرها » حيث رفع « كميت » « عصيرها » فبإن قوله «كميت » وصف لم يستعمل إلا مصغرا ، وقد عمل في قوله « عصيرها » حيث رفعها .

والآخر : ألا يكون موصوفا خلافا للكسائي في إجازته إصماله مطلقا .

قال في شرح التسهيل: ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها ، ونقل غيره ، أن مذهب البصريين والفراء هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائي وياقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقا والحاصل ثلاثة مذاهب .

وقوله:

وقد يكونُ نَمْتَ مَعْلُوفَ مُرفُ فيستحقُّ العملَ الَّذِي وُصفُ

يعنى : أن اهتماد اسم الفاعل على موصوف محلوف مسوغ لعمله عمل فعله كاعتماده على موصوف ملكور ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابُ وَالأَنْعَامِ مُخْطَفَ ٱلْوَاتُهُ ... ﴿ (**).

وقوله:

وإن يكُنْ مبِلَّةَ أَلُ نَفَى المَضِي ﴿ وَخِيرٍهِ إِحْسِمالُهُ قَدْ ارتُسْضَى

ما تقسلم من اشتراط إرادة الحال والاستقبال ، إنما هو في المجرد من أل: وأما منا وقع صلة لها فهنو صالح للعمل بمعنى الماضي والحنال والاستقبال، قال الشارح: باتفاق، وفي شرح الكنافية: وأما الملتبس بهما فنلا خلاف في إعماله ، وحكى الخلاف في التسهيل(1).

والحاصل أربعة مذاهب :

الأول : (أنه)^(۱) يعممل مطلقا لوقموهه موقما ينجب تأويله بالفعل ، وهو المشهور .

والثانى : أن المتصب بعده مسبه بالمفعول (به)(1) ، لأن آل ليست موصولة بل حرف تعريف ، ودخولها يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف ، لأنه يبعد

⁽¹⁾ من الآية ٢٨ من سورة غاطر .

⁽٢) التسهيل ص ١٣٧ .

⁽٣) ب ، جد .

⁽٤) پ.

عن الفعل ، وهذا مذهب الأخفش ، وأصحاب الأخفش يقولون : إن قصد بأل العهد فالنصب على التشبيه ، وإن قصد معنى الذي ، فالنصب باسم الفاعل.

والثالث : أنه لا عمل له ، والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر .

والرابع : أنه يعمل بمعنى المضى خاصة وهو مذهب الرماني .

وقوله : فَعَّالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولٌ في كَثْرة مِن فاصل بَديلُ

إذا قصد التكثير والمبالغة باسم الفاعل الثلاثي حول إلى فعال (كعقار)(١) أو مفعال كمنحار ، أو فعول كضروب أو فعيل كعليم أو فعل كحذر ، وقد ذكرهما في البيت الآتي ، فإن قلت : ما معنى قوله (في كثرة) ؟

قلت : يعنى أن هذه المثل إنما يعدل عن فاعل إليها للدلالة على الكشرة والمبالغة(١) .

فإن قلت : من أين يعلم من كلامه اختصاص ذلك بالثلاثي ؟

قلت : من قبوله (عن فاعل) فبإن اسم فاعل ضير الشلاثي لا يكون على فاعل، وقد يبنى فعال ومفعال وفعبول وفعيل من افعل كقبولهم درّاك ومهوان ، ورهوق ، ونذير، من أدرك وأهان وأرهق وأنذر ، وذلك قليل .

وقوله : فيستحقُّ مالَهُ مِن عَملٍ .

يعنى : هذه الأمثلة تسـتحق ما لاسم الفاعل من العــمل بالشروط المذكورة على التفصيل المتقدم .

وقوله : وفي قَميلِ قلَّ ذَا وَفَعِلِ .

الإشارة إلى عمل اسم المفاعل . أى : قل فى فعيل وفعل أن يسعمل عمل اسم الفاعل ، ومله سيبويه جسواز إعمال هذه الأمثلة الخمسة ، ومنع أكثر البصريين منهم المازني والمبرد إعمال فعيل وفعل .

وفصَّل الجسرمي فأجاز إعسال فعِل ، لأنه على ورن الفعل ، ومنع إعسمال



فعيل، ومنع الكوفيون إهمال الخمسة، لأنها لما جاءت للمبالغة وادت على الفعل، فلم تعمل عندهم لذلك .

والصحيح ملهب سيبويه ومن وافقه لورود السماع بذلك نظما ونثرا مثال فعَّال قول من سمعه سيبويه « أما العسل فأنا شراب » .

وقول الشاعر(١):

آخا الحرب لبَّاسًا إليها جلاكها

ومثال مفعال قول بعض العرب : ﴿ إِنَّهُ لِمنحارٌ بواتِكُها ؟ أَى سمانها . وقول الشاعر (٢) :

رتمام البيت : وليسّ بولاج الحوالف أعقلا .

اللغة: ﴿ أَنَا الْحَرِبِ ﴾ أَى : منواخيها وملازمها ﴿ إليها ﴾ إلى بمعنى اللام فجلالها » - بكسر الجنيم - جمع جل ، والمراد ما يلبس من الدروع ونحنوها ﴿ ولاج ﴾ كثير الدخول الخوالف ، جمع خالفة - وهو عماد البيت - وهو المراد ﴿ أعقلا ﴾ الأعقل : الذي تصطك ركبتاه من الفزع .

المعنى: يمتدح الشاهر نفسه بالإقدام ويقول: إنه رجل حرب يلبس لها لباسا ويقتحمها إذا شبت نبرانها ، ولا يختبئ في البيوت أو الخيام فزها.

الإعراب: ﴿ أَنِحًا ﴾ حال من ضمير مستتر في بيت قبله ﴿ الحرب ﴾ مضاف إلى أننا ﴿لباسا ﴾ حال أخرى ﴿ إليها ﴾ متعلق به ﴿ جلالها ﴾ مفعول لباسا ، وها مضاف إليه ﴿ وليس ﴾ فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستستر فيه ﴿ بولاجٍ ﴾ الباء زائدة وولاج خسر ليس ﴿الحوالف﴾ مضاف إليه ﴿ أعقلا ﴾ خير ثان للبس .

الشاهد فيه : « لباسا . . جلالها» فإنه قد أعمل « لباسا » وهو صيغة مبالغة عمل الفعل ، فنصب به المفمول وهو (جلالها) وقد اعتمد على وصف مذكور وهو (أخا الحرب » .

مواضعه: ذكره من شنواح الألفية: الأشنموني ٢/٢٤٣ وابن هشام ٣/١٦ وابن عنقيل ٢/٨٦ وابن عنقيل ٢/٨٦ وابن عنقيل ٢/٨٦ وابن الناظم، وذكنوه سنينويه ١/٥٧ وابن يعنيش ٦/٧٠ والشنذور ص٤٠٧ ، والقطر ص٢٧٩ .

(۲) قائله : كميت بن معروف الأسدى - وهو من البسيط - .

اللغة: ﴿ شم ٤ - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم من الشمسم - وهو ارتفاع قصبة الأنف.

⁽١) قائله القُلاخ بن حزن بن جناب المنقرى . - وهو من الطويل - .

ميصُ العِشيَّاتِ لاخُورٌ ولاقَزَمُّ

شُمَّ مهاوینُ أبدانَ الجَزُور مخا فمهاوین جمع مهوان.

ومشال فعول قول بعضهم « أنت ضيوظ ما علمت أكباد الإبل » حكاه الكسائي وقول الشاعر(١):

خَرَوبٌ بِنُصَلِ السَّيْفِ سُوق سَمَانِها

ومثال فعيل قول بعضهم : ﴿ إِنَّ الله سميع دعاء من دعاه ﴾ وقالوا: ﴿ هُوَ حَمْيُظُ وَعَلَمُهُ وَعَلَمُ غَيْرُهُ ﴾ .

الإهراب : « شم » خبر مستدأ مصدوف أى : هم شم « مهاوين » - بالرفع - إما صفة وإما خبر بعد خبر « أبدان » مفعول لمهاوين « الجزور » مضاف إليه « مخاميص » خبر بعد خبر « العشيات » مضاف إليه « لاخور » عطف على ما قبله من المرفوع « ولا قزم» عطف على .

الشاهد قيه : « مهاوين أبدان الجزور » فإن « مهاوين » جمع اسم فاعل الذي للمبالغة وقد عمل عمل فعله حيث نصب « أبدان الجزور » .

مواضعه: ذكره سيبويه ١/٥٩ ، وابن يعيش ١/٧٤ والهمع ٢/٩٧.

(۱) قائله: أبو طالب بن عبد المطلب ، واسمه عـبد مناف بن عبد المطلب - عم النبي ﷺ -من قصيدة يرثى فيها أبا أمية بن المغيرة زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب .

تمامه : إذا عَدَمُوا زادًا فإنك عاقر ﴿ وَهُو مِنَ الطُّويُلِ

اللغة : « ضروب » على ورَن فعول مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرته «سوق» - بضم السين - جمع ساق « سمان » - جمع سمينة ، وهى الممثلثة الجسم « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الذبع .

المعنى : يصف الشاعر أبا أسية بالكرم وقت العسرة ويقسول : إنه كان جوادا واسع الكرم،

والمراد : أنهم سادات كبار « مهاوين » - جمع مهوان - بكسر الميم - وهو الفسامر البطن، وأراد به الجائع « العشيات» -جمع عشى « لا خور» - بضم الحاء وسكون الواو - جمع أخور - وهو الضعيف « قزم » يفتح القاف والزاى .

المعنى: وصف قوما بالعزة والكرم فيقول: هم شم الأنوف أعزة ويهينون للأضياف والمساكين أبدان الجزور، ويؤخرون السعشاء تربصا على ضيف يطرق، فبطونهم خسيصة في عشياتهم لتأخيرهم الطعام.

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنهُمَا فَشْبِيهِة ﴿ هِلَالًا ، وَأَخْرَى مِنهُمَا تُشْبِهُ الْبَكْرَا

" يعقر الإبل السمان للضيفان إذا أحسر الناس ، ولم يجدوا زادا .

الإحراب: « ضروب » خير لمبتدأ محذوف أى : أنت ضروب « بنصل » متعلق بضروب «السيف» مضاف إليه، وفي ضروب ضمير مستشر فاعله « سوق » مضعول به لضروب «سمائها» مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « صدموا » فعل وفاعل « وادا » مفصول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومضعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك» الفاء واقعة في جواب إذا وإن حرف توكيد ونصب وضمير للخاطب اسم إن « عاقر » خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها جواب إذا .

الشاهد قيه : « ضروب . . . سوق ٩ فيإن « ضروب ٩ صيفة مبالغة للفسارب وقد عمل عمل فعله حيث تصب « سوق ٩ ، وقد اصتعمد على مخبر عنه مسحدوف ، أي أنت ضروب .

مواضعه : ذكره من شراح الآلفية : الأشموني ۲/۲٤، وابن هشيام ۳/۱۷ والسيوطي ص ۸۷ والمكودي ص ۹٦ ، وذكيره سيبسويه ۱/۵۷ والمفيصل ۲/۷۰ والشيذور ص ۶۰۸ والقطر ص ۲۸۰ والشاهد ۲۰۲ في الحزانة .

(١) قائله : عبيد الله بن قيس الرقيات - وهو من الطويل -

اللغة : « فتاتان » تثنية فتاة – وهي الجسارية الحديثة السن « هلالا » الهلال : القمر لليلتين أو ثلاث من أول الشهر « البدر » القمر هند تمامه وكماله .

للعنى: أن هاتين الفتاتين جميلتان ، غير أن إحداهما تشبه الهلال في نحافتها . والأعرى · تشبه البدر في سمنها وإشواقها .

الإهراب: : « فتماتان ؟ خبر لمبتدأ محملوف ، أى : هما فساتان ٥ أما ٤ حمرف شرط وتفصيل ه منهما ٤ خبر لمبتدأ محلوف وتفصيل ه منهما ٤ خبر لمبتدأ محلوف أيضا والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبيهة ، وفى شبيهة ضمير مستتر هو الفاعل « هلالا؟ مفحول به لشبيههة - وهو من أشبه وذلك من النادر - ٥ أخسرى ٤ صفة لمبتدأ محلوف . أي: وفتاة أخرى ٥ منهما ٤ صفة أخرى ٥ تشبه البدرا ٤ الجملة خبر المبتدأ .

الشاهدفيه: « شبيهة هلالا » حيث أصمل صيغة المبالضة وهي « شبيهة » عسل الفعل فنصب بهسما للقعبول « هلالا » وقد اعتملت على منخبس عنه محذوف . أي : فهي شبيهة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم وابن هشام ٣/١٧ والأشموني ٣٤٣/٠.

ومثال فعل قول الشاعر(١):

حَلِرٌ أَمُورًا لا تَضيرُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَةً من الاقْدَارِ

أنشده سيبويه ، والقدح فيه من وضع الحاسدين .

ومن إعمال فعل قول زيد الخيل^(٢) .

(١) قائله : هو أبو يحيى اللاحقى - وهو من الكامل - .

اللغة : « حذر » – بفتح الحاء وكسر الزاى – خالف (لا تضير » من ضار يضير يعنى : ضر يضر (منجيه » اسم فاعل من أنجى إنجاء (الأقدار » جمع قدر .

المعنى : يقول : إن هذا الشخص يكثر الحذر والخوف من أمــور ليس فيها ضر ، ويأمن ما لا ينجيه من قضاء الله وقدره .

الإعراب: وحذر ؟ خير لبندا محذوف تقديره: هو حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل وأمورا مفعول لحذر و لا ؟ نافية و تضير ؟ فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر والجملة في محل نصب صفة لأمور و وآمن ؟ مسعطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل و ما ؟ اسم موصول مضعول لآمن و ليس ؟ فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر و منجيه خبر ليس ، والهاء منضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله و من الأقدار ؟ متملق بمنع ، وجملة ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : « حذر أصورا » حيث أحصل « حذر » وهو من صيغ المسالغة صمل الفعل فتصب المفعول وهو « أمورا » .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمنوني ۲/۲۶۲ وابن عقبيل ۲/۸۸ والمكودى ص٩٦ وابن الناظم، وذكره سيبنويه ١/٥٨ وابن يعيش ٦/٧١ والشاهد ٦٠٥ في خزانة الأدب.

(٢) قائله : هو زيد الحسيل الذي سماه رسول الله ﷺ . زيد الحيسر، وكان يلقب بسالحيل ، لكثرة خيوله -- وهو من الوافر .

وتمامه: جحاش الكرملين لها فديد .

اللغة: « مزقون ٤ - جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاى - وهو مبالغة مازق من المزق ، وهو شرق بالغة مازق من المزق ، وهو شرق النبياب ونحوها « عرضي ٤ بكسر المعين - وعرض الرجل جانبه اللى يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه « جحاش ٤ بكسر الجيم - جمع جحش - وهو ولد الحمار «الكرملين» - بكسر الكاف - اسم ماء في جبل طبيء « فديد » - بالفاء - الصوت . =



أتاني أنَّهُم مَزْقُونَ عِرضي

قاعمل مزقون عرضي وهو جمع مزق محول للمبالغة من مارق : قوله :

وما سوَّى الْمُقْرِدِ مثلهُ جُعلُ في الحكم والشروط حيثما عَمِلُ

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع فسحكمهما حكم المفرد في العمل بالشروط المذكورة ، فسضاربان وضاربون مثل ضارب ، وذلك واضح فيما ذكر ، وضروبان وضروبون مثل ضروب فيما ذكر وذلك قوله :

واتعيب بذى الإصمال تلوا والخفض

احتـزر (بلى الإعمال) من المراد به المضى ، فـإنه يضاف وجوبا كإضافة الجوامد .

وضهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهـو ظاهر كـلام سيـبـويه ، وقـال الكسائي:

المعنى: بلغنى أن هؤلاء القسوم يتطاولون على وينالون عرضى بالقسدح والذم ، ولست أحباً بهؤلاء ، فهم حندى كالجمعوش التى ترد هذا الماء وتتزاحم عليه ، وهى تنهق وتصبح ، وغمث جلبة .

الإحراب: « أتأتى » فعل مساض والنون للوقاية ، والساء مفصول « أنهم » حرف توكيد ونعسب والضمير اسمه « مزقون » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أتى « حسرضى » مضعول لمزقون « جعساش » خبر لمبتدأ محدوف . هم : جعساش «الكرملين» مضاف إليه « لها » متعلق بمحدوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من جعاش .

الشاهد قبیه : « مزقدون عرضی » أعمل ا مزقدون » وهو جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاى- الذى هو صيغة مبالغة - بمعنى بمزق - في قوله « عرضي » عمل فعله .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشــمونى ٣/١٢ ، وابن هشام ٣/١٨ وابن عقيل ٣/٨٨ وابن الناظم، وذكره السيوطى في الهمع ٣/٧٧ .

هما سواء ، قيل : والذي يظهر أن الإضافة أولى بالوجهين قرئ قوله تمالى: ﴿ ... إِنَّ اللَّهِ بَالِغُ أَمْرُهُ... ﴿ ... ﴿ * " .

ويعني بقوله (تلو) المفحول الذي يليمه، فلو فيصل تعين نصب نحو ﴿ . . إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً . . . ﴿ ﴿ ﴾ (١) وقد أَضيف مع السفصل في قراءة من قرأ ﴿ فَلا تُحْسَبُنَّ اللَّهُ مُخْلَفَ وَعْده رَسَلَهُ ... ﴿ أَنَّ ﴾ (٣) وقد تقدم في الإضافة.

ما ذكره من جواز الوجهين إنما هو في الظاهر ، وأما المضمر المتصل فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو (هذا مكرمك) وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل النصب كالهاء من واقيكه (1) .

وقد فهم من قوله (تلوا) أنه إنما يجوز الوجهان في المفعول الذي يليه ، فلو فصل ريدا تعين نصبه به ، ولذلك قال .

وهُو كنصب ما سواهُ مُقْتَضِي

مثال ذلك (زيدٌ مُعطِي عمرِو درهمًا ومعلمُ خالدِ عمرًا فاضلا) .

د تنبیه ۲ :

إذا أضيف اسم الفساهل بمعنى المضي ، واقتضى مسفعولا آخر نحسو (مُعطى زيد درهما أمس) نصب بفعل مضمر عند الجمهور ، وأجاز السيراني نصبه باسم الفاهل ، وإن كان بمعنى الماضي ، لأنه اكتسب بالإضافة شبها بمصحوب أل .

وقوله:

واجررُ أو انصبْ تابِعَ الذي انخفَضْ كَمُبتنى جاه ومالاً مَنْ نَهَضْ

 ⁽١) من الآية ٣ من سورة الطلاق . كلهم قرأ بالغ أمرَه منونا - وحاصم بالغُ أمره.

⁽٢) من الآية ٣٠ من سورة البقرة .

⁽٣) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم .

⁽٤) ب ، جـ - وفي ا (في محل النصب، قلو فصل الضمير لم يكن إلا في منحل نصب كالهاء من واقيكه).

فالجر على اللفظ والنصب على المحل ، ومن منع إتباع المحل في نحو ذلك أضمر فعلا ، وهو قول سيبويه .

فإن قلت : قبوله (الذي انخفض) لا يصح على إطلاقه ، لأن المخفوض بإضافة الذي بمعنى الماضي لا يصح في تابعه اعتبار المحل ، إذ لا محل له، بل إن نصب تابعه بفعل مقدر .

قلت : إنما كلامه في المخفوض بإضافة ذي الإعمال لقوله (وانصب بذي الإعمال) وهذا البيت من تتمة الكلام عليه .

وقوله :

وكُلُّ مَا قُرُّرُ لاسم فاعلِ ليُعْطَى اسم مفعولِ بلا تفاضَلَ

أى : فيعمل إن كان صلة لأل مطلقا ، وإن كان مجردا فبشرط إرادة الحال أو الاستقبال والاعتماد على ما تقدم ذكره وقوله :

فَهُو كَفَعَلَ صَبِغٌ للمَفْعُولُ في مُعَنا،

يعنى: أن اسم المفعول يعمل عمل قعل مصوغ للمفعول موافق له في المعنى نحو (مضروب) فإنه يعمل عمل ضرب ، فيرفع نائب الفاعل فتقول (زيدٌ مضروبٌ أبوهٌ) . أبوهٌ)(١) كما تقول (ضرُبَ أبوه) .

فإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه .

وقد مثل المتعدى لاثنين قوله :

كالمعطى كفالما يكتفي

قال موصولة ومسعطى صلتها ، وهي مبتدأ ويكتفي خبسره ، وأول مفعولي المعطى ضمير أل وثانيهما كفافا ، واستتر الأول ، لنيابته عن الفاعل .

وقوله :

وقد يُضافُ ذَا إلى مُرتفع مَعْنى.

⁽١) فزيد : مبتدأ ، ومضروب : خبره ، وأبوه . رقع بالنيابة .

يعنى : أن اسم المفعول انفرد عن اسم الفاعل بأنه تصح إضافته إلى مرفوعه في المعنى . فتقول (هذا مضروب العبد) بالرفع نيابة عن الفاعل، وبالجو لانك (أسندت)(١) المفعول إلى ضمير المبتدأ ، وبالنصب أيـضا على التشبيه بالمفعول به ، وقد مثل بقوله :

كمحمود المقاصد الورع

أى : الورع محمود المقاصد اسم المفعول من المتعدى إلى واحد يلحق بالصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه وجره كما مثل .

⁽۱) ۱ ، جـ وفي ب (اسم).

أبنية المصادر

اعلم أن الفعل الثلاثي مجرد، وزائد على الثلاثة .

فالشلائى المجرد له ثلاثة أبنية؛ فَعَل وهو مستعد نحو ضرب ، ولازم نحو قصد، وقعل وهو مستعمد نحو فسهم ولازم نحو فرح ، وفسعُل وهو لازم أبدا إلا بتضمين أو تحويل نحو سهل .

وأبنية مصادر الثلاثي كثيرة ، واقتصر هنا على الغالب . فقال : فَعُلُّ قِياسُ مُصِدرِ الْمُعدَّى مِنْ ذِي ثلاثبةِ كردًّ ردًّا

شمل (قوله)(1) (المعدى من ذى ثلاثة) فَعَلَ وفعلَ فقياس مصدرهما فعل – بفتح الفاء وإسكان العين – نحو ضرب ضربًا وفَهم فهمًا، وظاهره أنه مقيس فيهما بلا قيد ، وقيد الفسعل – المكسور العين – في التسهيل بأن يُفْهِم عملا بالفم نحو شَرِب شَرَبًا ولَقِم لَقُمًا(٢) .

ولم يقيده سيبويه أو الأخفش بل أطلقا .

ا تنبيه) :

اختلف في معنى القياس هنا ، فقيل : إنما يقاس على فعل فسيما ذكر هند. عدم سماع غيره ، فإن سمع غسيره وقف عنده ، وهو مذهب سيبويه والأخفش ، وقيل : يجوز القياس مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر قول الفراء .

ثم قال : وفَعِلَ اللازمُ بِابُّهُ فَعَلْ.

يعنى: قياس مصدر فعل اللازم فعل - بفتح الفاء وكسر والعين - لا فرق فى ذلك بين الصحيح نحو فرح فرحا ، والمعتل نحو جوى جــوى ، والمضعف نحو شل شللا ، فإن أصله شلل - بكسر اللام .

ATY

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) التسهيل ص٢٠٥.

تنبيه :

أطلق الناظم في فعل اللازم، وينبغي أن يقيد بألا يكون لونا، لأن نُعلة هو الغالب فيه كالشُّهلة والسُّمرة .

ثم قال:

وفَعَلَ اللازمُ مثلَ قَعَدًا له فُعُولٌ باطِّرادِ كغَدًا

تقول غدا غُدوا ومـثله قعد قعودا وجلس جلوسا ، واطـراد فعول في فعل اللازم مشروط بألا يكون مستوجبا لأحد الأوزان المذكورة في قوله:

ما لم يكن مُستوجبًا فعالا أو فَعَلاتا فادر أو فُعالا

فهذه ثلاثة أوزان، وسنذكر رابعا متى استوجب فعل اللازم واحدا منها لم يأت مصدره على فعول إلا نادرا .

ثم قال: فأول لذي امتناع كأبي.

الأول فعال - بكسـر الفاء - وهو مقيس فيمــا دل على امتناع نحو أبى إباءً ونفر نفارًا .

..... والثَّان للذي اقتضَى تقلُّبا

والثاني هو فعلان - بتحريك العين - وهو مقيس فيما دل على تقلب نحو جال جولانا ولَمع لمعانا .

وقوله: للدَّا فُعَالُ أو لصوت

يعنى : أنْ فعالا - بضم الفاء - وهو الثالث لنوعين :

أحدهما : ما دل على داء نحو ركم ركاما وسَعَل سُعالاً .

والآخر : مادل على صوت نحو نعق نُعاقًا ونبح نُباحًا .

وذكر ابن عصفور أنه مقبس فيهما .

وقوله:

..... وشَمِلُ سَيرًا وصَوْنًا الفعيلُ كَصَهَلُ .

يعنى : أن فعيلا ، وهو الوزن الرابع ، لنوعين أيضًا :

أحدهما : ما دل على سير نحو ذمكل ذميلا ورَحَل رحيلا .

والآخر : ما دل على صوت نحو صَهَلَ صهيلا ونَهَق نهيقًا .

وذكر ابن عصفور أنه يطرد في الأصوات .

والحاصل أن فعل اللازم يطرد في مصدره فعول إلا إذا دل على هذه المعانى الحدسة (وهي)(1) الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير، فالغالب في الامتناع فعال ، وفي التقلب فعكان ، وفي الداء فعال، وفي الصوت فعال أو فعيل، وقد يُجتمعان نحو نَعَق نُعاقًا ونعيقًا ، وقد تنفرد فُعال نحو بَذَم بُغاما ، وقد تنفرد فعيل نحو صهل صهيلا ، واطرد انفراد فُعال (في الفعل اللازم)(1) نحو رغاء وفي السير فعيل .

تنبيه :

يستثنى أيسضا من فعل اللازم ما دل على حرفة وشبهها ، فإن الغالب في مصدره فعالة نحو تجر تجارة ، وأمر إمارة .

وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع .

وقوله:

فُمُولَةٌ فَعَالَةً لفمُلا كَسَهُلَ الأمرُ وزيدٌ جَزُلا

نُعُولةٌ وفَعالةُ مطردان في مصدر فعل نحو سهل سهولة وجزل جزالة .

وقال بعضهم فعولة غير مقيس :

وقوله :

وما أتى مخالفا لما مَضَى فبابُهُ النقلُ كسُخُط ورضاً

فسخط منصدر سخط وقیاسته سخط - بالفتح والتحریك - ورضنا مصدر رضى وقیاسه رضى - بالفتح - .

⁽۱) ب، جه. (۲) ۱.

وكلامه مقيد في فعالة بالحرف وشبهها كما تقدم .

ولما فرغ من بيان مصادر الثلاثي شرع في بيان ما زاد عليه فقال : وَفَيْر ذِي ثَلاثَة مقيس مصدرُهُ.

أي: كل فعل زاد على ثلاثة فله مصدر مقيس لا يتوقف في استعماله على سماع:

وقوله: كقلِّس التقليسُ

يعنى : أن ما كان على فُعَّل صحيح اللام فمصدره تفعيل نحو قدس تقديسا كلم تكليما .

وقوله: وزَكِّه تزكية. يعنى : أن ما كان فعَّل معتل اللام فمصدره تفعلة نحو ركَّى تزكية وغطَّى تَعْطية .

وقوله : وأجْملاً إجْمالُ مَنْ تَجِمُلاً تَجَمَّلاً

يعنى : أن مصدر أفعل الصحيح، إفعال، نحو أجمل إجمالا وأكرم إكراما، ومصدر تفعل تفعُّلا نحو تجمل تجملا .

واستعذ استعاذة

أصل استعادً، استعود على وزن استفعل . قياس مصدره استعواد، فأعلت الواو، فنقلت حركتها وقلبت ألفا ، فاجتمع ألفان فحذفت إحداهما وهي الزائلة عند الخليل وسيبويه ، وبدل العين عند الأخفش والفراء . فصار استعاد ثم أتى بالتاء عوضا عن المحلوف .

وقوله : ثُم أقِم إِقَامَةً

أصل أقم أقوم كأكرم فقياس مصدره إقوام ، فلما اعتلت الواو بالنقل والقلب اجتمع ألفان ، فحذف أحدهما على الخلاف المتقدم فصار إقاما ثم أتى بالتاء عوضا عن المحذوف .

وقوله: وخالبًا ذَا النَّا لَزَمْ

أشار إلى أن التاء قد تحلف كقول بعضهم : أراه أراء(١) واستقام استقاما .

قال ابن عصفسور : ولا يجوز حذفها إلا حيث ورد ، وظاهر كسلام سيبويه جوازه ، قال . وإن شئت لم تعوض.

وقال الفراء: لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضا من التاء نحنو (وإقام الصلاة).

وقوله :

وما يلى الآخِرُ مُدَّ والْمُتَحَا معْ كَسْر تلوِ الثانِ بما الْمُتَبِحَا بهْمزِ وصلِ كاضطفى

يعنى : أن صوغ المصدر من كل فعل مبسدوه بهمزة وصل يكون بكسر ثالثه وهو تلو الثاني وزيادة ألف قبل آخره نحو اصطفى اصطفاء .

فإن قلت : لا يفهم من قوله (مد) أن المدة ألف .

قلت : فهم ذلك من قوله (وافتحا)

وينبغى أن يقسيد كالامه بألا يكون أصله تفاعل ولا تفعل نحسو اطاير واطير أصلهما تطاير تطيَّر ، فإن مصدرهما لا يُكسر ثالته ولا يزاد ألف قبل آخره .

وقوله : وَهُمُّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمثال قَدْ تَلَمُلما

يعنى : أن مصدر تفعلَل تفعلُل - بضم رابعه - نحو تلملم تلملمُا وتدحرج تدحرجا .

وقوله: فَمُلالُ أَوْ فَمُلَلَةً لَفَمُللا

يعنى: أن مصدر فعلل نحو دحرج وما الحق به نحو جلبب وحوقل وبيطر يأتى على فعلال نحو دحراج وعلى فُعَللة نحو دُحرجة ، والمقيس منهما فعللة، ولذلك قال :

⁽١) أقول : وليس هذا من الأجوف .

واجعل مقيساً ثانيًا لا أولا

وكلاهما عند بعضهم مقيس ، وهو ظاهر التسهميل ، وكثر فعلال في المضاعف نحو الزلزال ، وفتح أول الزلزال ونحوه من المضاعف جائز .

قوله: لفاهل الفعال والمُفاعلة

يعنى : أن قاعل له مصدران قعال نحو خاصم خصاما ، ومقاعلة نحو مخاصمة ، واللازم له عند سيبويه المقاعلة ، وقد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة ، وانفراد مفاعلة بما فاؤه ياء نحو ياسر مياسرة ، وندر الفعال في قولهم ياومه مياومة ، حكاه ابن سيده .

وقوله: وغيرُ ما مرَّ السماعُ حادلَة

أى : كان له عديلا، فلا يقدم عليه إلا بسماع ، من ذلك مجىء المصدر المعتل اللام على تفعيل ونحو⁽¹⁾ :

اللغة: « وهى ٩ ويروى « باتت ٩ ٩ تنزى » تحرك - وهو رفع الشيء إلى فوق ١ شهلة ٩ - بفتح الشين وسكون الهاء - العجور الكبيرة .

المعنى : يصف امـراة بالضـعف ، ويقول : إن هذه المـراة باتت تحرك دلوها بــيدها حــتى تخرجه من البئر برفق ولين ، كما تحرك العجوز الصبى حين ترقصه برفق ولين .

وخص الشهلة : لأنها أضعف من الشابة .

الإعراب: « باتت » فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه « تنزى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر « دلوها » مفعول وها مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر بات. وإن قدرته فعلا تاسا ، فالجملة في محل نصب حال من فاطه المستتر فيه « تنزيا » مفعول مطلق « كما » الكاف جارة وما مصدرية « تنزى » فعل مضارع «شهلة» فاعل « صبيا » مفعول وما المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بقوله تنزيا ، أو بمحذوف صفة له ، أي: تنزيه مشابهة تنزية المعجور صبيا .

الشاهد فيه : • تنزيا ؟ - التفعيل - حيث جماء مصدرا للفسعل - تنزى ؟ المعتل اللام ، والقياس • تنزية ؟ بالياء المخففة بعد تاء التأنيث كما تقول : سمى تسمية وزكى تزكية ، على ورن تفعله .



 ⁽۱) قائله : لم أتف على اسم راجزه - وهو من الرجز - .

وهمى تُنزى دلوها تنزيا

ومجىء مصدر فعل الصحيح اللام علي تفعلة نحو تكرمة وتجربة ، وغلب فيما لامه همــزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وقد جاء مصدر فــعل على فعال نحو كلم كلاما .

وقوله :

وفَعْلُةُ لمرة كجَّلسَة وفعلة لهيئة كجلسة

يعنى: أنه يفل علي المرة في مصدر الثلاثي المجرد بإثيانه على فعلة – بفتح الفاء – وعلى الهيئة بفعلة – بفتح الفاء – وهو مقيد بألا يكون المصدر علي فعلة نحو رَّعة أو فعلة نحو دَرِّية (١) فلا يدل حينتذ على المرة أو الهيئة إلا بقرينة حالية أو وصف .

وقوله: في غير ذي الثلاث بالتَّا المرَّة

يعنى: أنه يدل على المرة في مصدر غير الشلائي زيادة التاء نحو انطلق انطلاقة .

تنبيهان:

[الأول: إنما تلحق التاء للدلالة على المرة في الأبنية المقيسة.

والثانى : إن ذلك مقسيد بأن يكون المصدر مجردا مسن التاء ، فإن بنى على التاء دل على المرة فيه بالقرينة لا بالتاء كما سبق في الثلاثي .

وقوله : وشدٌّ فيه هيئةٌ كالخمرَ ،

أى : شذ في غير الثلاثي صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم (هو حَسُّ العِمَّة والقُمصة) و (هي حسنة الخمرة والنَّقبة) من تعمم وتقمص واختمرت وانتقبت.

⁼ مواضعه : ذكره من شزاح الآلفية : الأشموني ٢/٣٤٩ ، وابن هشام ٣/٣٩ ، وابن عقيل ٢/٩٨ ، وابن عقيل ٢/٩٨ ، وابن الناظم، وذكره ابن يعيش ٢/٥٨.

⁽١) الذربة : هي الحدة في الشيء يقال رجل ذرب . أي : حاد .

أبنية اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات

تقدم حد اسم الفاعل ويأتي حد الصفة المشبهة :

كفاهِلٍ صغِ اسمَ فاعِلِ إذا مِنْ ذي ثلاثة يكونُ كفَذَا

شمل قوله: (من ذى ثلاثة) فعل المتعدى نحو ضرب فهو ضارب واللازم نحو سلم فهو نحو خلام ، وفعل المتعدى نحو علم فهو سالم ، وفعل نحو فره فهو فاره ، وليس نسبته إليها على السواء ، فلهذا قال :

وهُوَ قليلٌ في فَعلتُ ونَعل فيرَ مُعدَّى

(يعنى : أن فاعلا قليل في فعل - المضموم العين - وفعل - المكسور العين - غير المعدى)(١١) ففهم منه أنه كثير مقيس في فعل مطلقا ، وفي فعل المتعدى .

وقوله : بل قياسهُ فَعِلْ واقْعَلُ فعلانُ

يمنى : أن قياس فعل اللازم أن يكون اسم فعله على أحد الأوران الثلاثة، فغمِل للأعراض نحو أشرِ وقرح ، وأفعل للألوان والحِلَق نحو أخضر وأجهر وهو الذّى لا يبصر فى الشمس – وفَعْلان للامتلاء وحرارة البطن نحو ريّان وصديان ، وقد نبه على ذلك بالتمثيل .

وقوله : ونَعْلُ اوْلَى وفَعِيلٌ بِفَعُلُ

یعنی : آن هذین الوزنین آولی به من غیره نحو (ضخُم فهو ضَخَم وجَمُل فهو جمیل)(۲) فإن قلت : فهل ینقاس علیهما :



⁽۱) ب ، جـ .

⁽٢) أ ، ب - وفي جـ (ضخم وجمل في جميل وضخم) .

قلت : أما فعيل فمقيس ، وقال في شرح الـتسهيل : ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب .

وقول الشارح: اللَّذَى كشر في (استعمال)(١) اسم الفاعل حتى كاد (يطرد)(١) أن يجيء على فعل أو فعيل يخالف قوله :

وأفعلُّ فيه قليل وفَعَلُ

الضمير لفَعْسل . مثال افعل أحْرش (٣) المكان فهو أحرش، ومـثال فعل بطل فهو بعلل ، ولا يقابق هليهما لقلتهما .

وَبُسُوكَى الفَاعِلُ قَدْ يَكْنَى فَعَلُ

أى : قد يستغنى فعل - المفتوح العين - بمجىء اسم فاعله على غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شبغ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف ، ولم يأتوا فيه بفاعل .

قإن قلت : كيف يطلق على هذه الأوزان اسم فعاعل ، وإنما هي من الصفة المشبهة ؟

قلت: يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الأصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفجل في صادة حروف الاشتقاق وتحمل ضميس الفاعل ، وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدم وحده في بابه .

وقوله:

وزنةُ المُضارع اسْم فاحسل مِن خير ذي الثلاث كالمُواصِلِ مع كسُسرِ مَثَلُو الاخيرِ مُطلقًا وضم ميم زائد قد سبّسقا

⁽۱) ب.

⁽۲) ب ، جد .

⁽٣) أحرش : خشن .

بيّن بهذين البيتين كيفيةً بناء اسم الفاعل من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو واضح .

وقوله (وزنة) هو خبـر مقدم لقوله: (اسم فاعل) والتـقدير : واسم الفاعل من غير ذى الثلاث زنة المضارع ، وفهم من قوله (مطلقا) أنه إذا كان مكسورا قدر كسره فتكون الحركة غير الحركة .

وقوله: وإنْ فَتَحْتَ منه ما كان انكسَرْ صار اسمَ مفعول كمثلِ المُنتَظَرْ فلا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما زاد على ثلاثة ً إلا بكسر ما قبل الاخير وفتحه.

وقوله : وفي اسم مفعول النُّلاثي اطَّرَدْ : زنةُ مفعول كآتِ من قَصِدُ أَى : كالمصرغ من قصد ، فتقول مقصود .

وإذا كان الثلاثي لازما قيد مفعوله بالحرف الذي يتعدى به نحو (عمرور به) ويعني بالثلاثي المتصرف .

وقوله : ونابَ نَقْلاً عنه ذُو فَعِيل نَحو فَتَاةِ أَو فَتَى كَحيلِ

أى : ناب ذو فعيل . يعنى : صاحب هذا الوزن عن مفعول نقلا لا قياسا نحو كحيل بمعنى مكحول ، وقتيل وطريح وهو كثير .

قال الشارح: وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع، وفي التسهيل: وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف⁽¹⁾ وقال في شرحه: وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل، فقيد في الشرح وأطلق في الأصل.

فإن قلت: فهل يعمل فعيل النائب عن مفعول عمل اسم المفعول ؟ قلت: ذكر في التسهيل (أنه ينوب)(٢) في الدلالة لا العمل(٢) فعلى هذا لا



⁽١) التسهيل ص ١٣٨ .

⁽٢) ب .

⁽٣) التسهيل ص١٣٨.

يفال (مررت برجل كِحيل هينه ولا قتيل أبوه) وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج إلى سماع.

فإن قلت : لم قال تمحو فتاة أو فتى ، فمثل بالمؤنث والمذكر ؟

قلت : لينبسه على أن فعيل بمعنى مضعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفةُ استحسنَ جرُّ فاعل معنى بها المشبِهةُ اسمَ الفاعِلِ

تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه .

نحو (حسن الوجه) وذلك خلاف اسم الفاعل، فإنه (لا يصلح لذلك)(١).

فإن قلت : يشعر قوله: (استحسن) بأن اسم الفاعل قد يضاف إلى فاعله، ولكنه ليس بمستحسن .

قلت : قال الشارح : إن ذلك (لا يسوغ)^(۱) في اسم الفاعل إلا إن أمن اللبس، فقد (يجوز)^(۱) على ضعف وقلة في الكلام نحو (كاتب الأب) تريد كاتب أبوه ، انتهى. وليس على إطلاقه بل نقول : إذا قصد ثبوت اسم الفاعل ، فإن كان من غير متعد عومل معاملة الصفة المشبهة .

(وساغت)⁽¹⁾ إضافته إلى ما هو فـاعل فى المعنى ، فتقول (ريد قائم الأب) - بالرفع والنصب والجر - على حد الحسن الوجه .

وإن كان من متعد بحرف جر فكذلك عند الأخفش ، وصححه ابن عصفور بدليل قولهم (هو حديث عهد بوجع) ونقل المنع عن الجمهور .

وإن كان من متعد إلى واحد فكذلك عند المصنف بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسى ، وذهب كثير إلى منعه ، وفصَّل قوم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا فلا ، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبى الربيع والسماع يوافقه كقوله (٥٠):



⁽١) ب ، جـ وفي أ (لا يصح كذلك) .

⁽٢) أ، جـ وفي ب (لا يصوغ).

⁽٣) أ.) ب وفي (يحق) .

⁽٤) أ ، ب ، وفي جـ (وصاغت) .

 ⁽٥) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط -.

ما الرَّاحمُ القلبِ ظلامًا وإن ظُلمًا

وإن كان (متبعدیا)^(۱) إلى أكثر من واحد لم یجز جبعله كالصفة ، قال بعضهم بغیر خلاف .

فإن قلت : لم قال فاعل معنى ؟

قلت : لأنه لا تضلف الصفة إليه إلا بعد إسنادها إلى ضمير الموضوف فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى .

- وتمامه : ولا الكريمُ بمناع وإن حرما

اللغة : ﴿ ظَلاَمًا ﴾ هلى وزن فعال - بتشديد العين - مبالغة ظالم ﴿ مناع ﴾ كـذلك مبالغة مانع ، ولـكن المعنى هنا ليس بلني ظلم ، وليس المراد به المبالغة ﴿ ظلما ﴾ على صيفة المبنى للمجهول ﴿ حرما ﴾ على صيغة المبنى للمجهول .

المعنى: أن من اتصبف بالرحمة واستشعر قلبه الرأفة بالنساس لا يقسو عليهم وإن قسسوا عليه، ولا يسيئهم وإن أساموا إليه ، وأن من انصف بالكرم واستلأت نفسه بمحبة البذل لا يمام عن أحد رفاء ، وإن كان الناس لا يعاملونه هذه المعاملة .

الإحراب: دما القاحل إلى فاحله و ظلاما المسجارية متصوب بالفتحة الظاهرة من إضافية اسم الفاحل إلى فاحله و ظلاما الحبير ما الحبيارية متصوب بالفتحة الظاهرة فوإن الواد عاطقة على محلوف ان شرطية و ظلما افعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم والالف للإطلاق اونائيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعبود على الراحم القلب اوجواب الشرط محلوف بدل عليه سابق الكلام فرلاه الواد عاطقة ولا والله لتأكيد النفي و الكريم المعطوف على اسم ما اجناع المعطوف على اسم ما اجناع المعطوف على خير منا و وإن الواد عاطفة ان شرطية وحرما الفعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ونائيه ضمير مستثرا والالف للإطلاق اوجواب الشرط محلوف. الشاهد فيه : و منا الراحم القلب الفيان الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله و القلب الشاهد فيه : و منا الراحم القلب المراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله و القلب الواضافة اسم الفاحل إلى قاعله لا تجوز إلا إذا أمن اللبس وفاقا للفارسي .

وقال جماعة : إن حذف مفعوله اقتصارا جار وإلا فلا ، وفي البيت حذف مفعوله اقتصارا.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٤٦، وذكره السيوطي في الهمع المراء السيوطي في الهمع

(۱) ا، ج. .

وقوله (المشبهة اسم فاحل) يجوز أن يكون مبتدأ وصفة خبره ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، ويجوز أن يكون صفة مبتدأ ، وإن كان نكرة لوصفه (والصفة المشبهة)(١) خبره ، والأول أظهر .

فإن قلت : ما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل ؟

قلت : من أوجه ، أحدها : أنها ندل على حدث ومن قام به .

الثاني : أنها تؤنث وتذكر .

الثالث : أنها تثنى وتجسم ، وكان حقها ألا تعمل عمل فعلها ، لأنها لا تجرى على المضارع، ولا هي معدولة عن الجارى عليه ، إلا أنها عملت لمشابهتها اسم الفاحل فيما ذكر .

ثم اعلم أن بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فروقا :

الأول: أن الصفة المشبهة لا تكون إلا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من المتعدى واللازم .

وإلى هذا أشار بقوله: وصوغها من لازم.

الشانى: أنها لا تكون للماضى المنقطع ولا لما لم يقع ولا (توجد)(٢) إلا للحاضر، وهو الأصل في باب الوصف، لانها لم توضع لإفادة معنى الحدوث بل لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل، فإنه كالفعل في إفادة معنى الحدوث والصلاحية لاستعماله بمعنى الماضى والحال والاستقبال، ولذلك إذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة كما سبق، وإذا قصد بالصفة الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل كقوله(٢):

⁽۱) ا، ج. .

⁽۲) ۱ ، ب ، وفي ب ۱ تؤخذ ، .

 ⁽٣) قائله: هو أشجع السلمي من قصيدة حائية - وهو من الطويل -

اللغة: (رزم) - بضم الراء وسكون الزاى وفي آخره همزة - وهي المصيبة ويجمع على أرزاء (جل، بالجيم - عظيم وكثير (بعد موتك) الخطاب لابن سعيد في أول القصيدة. =

وما أنا من رُدُّهِ وإن جل جازعٌ ولا بسرور بعد موتك فارحٌ وإلى هذا أشار بقوله (لحاضرَ) .

تنبيه :

قد تقدم مما ذكرناه أن كونها للحال ليس شرطا في عملها ، ولكن وضعها كذلك، لكونها هالة على الشبوت من ضرورته الحال، فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية:

والاعتمادُ والتنصّاءُ الحسالِ شرطانِ في تصحيحِ ذا الإعمالِ

الثالث: أنها غير جارية على المضارع بخلاف اسم الفاعل. نص على ذلك الزمخشرى وغيره، وهو ظاهر كلام أبى على فى الإيضاح، ورده المصنف وقال فى التسهيل: وموازنتها للمضارع قليلة إن كانت من ثلاثى ولازمة إن كانت من غيره (١).

ولذلك مثل هنا (بطاهر القلب) وهو جار على المضارع و (بجميل الظاهر) وهو غير جار تنبيها على (مجيئه)(٢) بالوجهين .

مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب إلا له فيه مادح الإحراب: « ما » نافسية « أنا » مستدا « من رزه » جار ومسجرور مشعلق بجارع « وإن » واصلة بما قبلها « جل » قسعل والفاعل ضمير مستتر يرجع إلى الرزه ، وفي الحقسيقة هو عطف على مسحلوف ، كالفيره : وما أنا جازع من رزه إن لم يجل وإن جل « جازع » خبر المستدأ « ولا يسرور » متعلق بشارح « بعد » ظرف « موتك » مضاف إليه ، وموت مضاف والكاف مضاف إليه « فارح » خبس لمبتدأ محذوف ، تقديره : ولا أنا فارح بسرور بعد موتك .

الشاهد فيه: ٥ فارح ٥ فإن الصفة المشبهة التي هي ٥ فرح ٥ حولت إلى فارح على صيغة اسم الفاعل ، لإفادة معنى الحدوث في الزمن المستقبل وإذا قسصد باسم الفاعل الشبوت عومل معاملة الصفة المشبهة. وإذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل. .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم .

(۱) التسهيل ص ۱۳۹ . (۲) ا ، جـ وفي ب ۵ مجيئها ٤ .

ومثالها من غير الثلاثي منطلق اللسان ومطمئن القلب4.

قلت : ولقائل أن يقول إن ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها عما جرى على المضارع أسماء فاعلين قسصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة ، وليست بصفة مشبهة .

فإن قلت : قد رد ما ذهب إليه من قال : أنها لا تكون جارية بكونهم متفقين على أن (شاحطا) في قوله(١) .

مِن صديق أو أخى ثقة مشيهة عدد شاحط دارا صفة مشيهة

قلت : إن صح الاتفاق فهو محمول على أن حكمه حكم الصفة المشبهة، لأنه قصد به الثبوت كما تقدم ، فلذلك أطلق عليه صفة مشبهة.

الرابع: أن معمولها لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل(").

الحامس: أن معمولها لا يكون إلا سببيا بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يعمل في السببي والأجنبي "

والمراد بالسبيي المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظا أو معنى .

⁽١) قائله: هو غدى بن زيد بن حمار التميمي - وهو من المديد - .

اللغة: « شاحط » فاعل من الشحط ، وهو البعيد ، وكذلك الشحوط ، يقال : شحط يشحط شحط شحط وشحوطا ومشحطا ، إذا بعد .

الإصراب: « من صديق » جار ومجرور متعلق ببيت قبله ، « أو أخى » عطف عليه «ثقة» مضاف إليه « أو عدو » عطف على ما قبله « شاحط » صفة للعدو « دارا » مضعول لشاحط، وفيه ضمير مستتر فاعل .

الشاهد فيه: ٥ شاحط ٥ فإنه صفة مشبهة بالاتفاق مم أنه جار على فعله .

ويهذا رد على من قبال: إن الصفة المشبهة، هي التي لا تجرى على فعلهما نحو: حسن وشديد ، وهن قال ذلك أبو على والزمخشري .

⁽۲) فلا تقول: « زيد الوجه حسن » كما تقول: « زيد عمرا ضارب » .

 ⁽٣) فتقول : « ريد حسن وجهم » أو لا تعمل في أجنبي. فلا تقول : « زيد حسن عمرا »
 واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو : « زيد ضارب خلامه ، وضارب عمرا».

وإلى هذين أشار بقوله :

وسَبِّقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبُ ۚ وَكُونُهُ ذَا سَبِيبَةً وَجَبْ

فإن قلت : قد ذكر في التسهيل : أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا (١) كقوله (٢) :

حَسَنُ الوجِه طلقهُ أنت في السَّلم ﴿ وَفِي الْحَرْبِ كَالَحُ مُكَفَهِرُ ۗ

ولا يطلق عليه سببي .

قلت : إنما احترز بالسببي عن الاجنبي فإنها لا تعمل فيه ، وأما عملها في الموصوف فلا إشكال فيه .

وأما قوله: وحملُ أسم قاعلِ المُعَدَّى لها

فيعنى به أنها القنصب فاعلها في المعنى كما ينصب اسم الفاعل مفعوله.

فإن قلت تكيف قال وحمل اسم فاصل المعدى لها وبينهما فرق، وهو أن معمول اسم الفاعل مفعول به ومعمولها مشبه بالمفعول، فعملهما إذا مختلف.

⁽١) التسهيل ص١٣٩ ٧٠

 ⁽٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الحفيف - .

اللغة: ﴿ طَلَقَه ﴾ طلق الوجَّة ، أي : غير عبوس ؛ مكفهر ﴾ عابس .

المعنى : يمدح مسخاطبه بأنه في وقت السلم مسترق الوجه كسريم معطاء ، وبأنه في وقت . الحرب ، وغند مقارعة الأبطال مقطب الوجه عابس .

الإصراب: ﴿ حسن ﴾ خبر مقدم ﴿ الوجه ﴾ مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها ﴿ الله عن إضافة المشبهة إلى فاعلها ﴿ الله عن والطفة المشبهة إلى فاعلها ﴿ الله عن المسبه عنى الفتح في محل رفع ﴿ في السلم ﴾ متعلق بمحدوف حال ﴿ وفي الحرب ﴾ جار ومجرور معطوف على الخبر السابق ﴿ مكفهر ﴾ يجوز أن يكون معطوفا بعاطف مقدر على كالح ، ويجوز أن يكون معطوفا بعاطف مقدر على كالح ، أو خبر لبنداً محدوف .

الشاهد فيه : « طلقه » حيث عملت الصفة المثبهة وهي « طلق » في الضميس البارز المتصل.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٥٦/ ٢ ، والمكودي ص ١٠٥ .

قلت : هو متحد صورة وهو المراد بقوله على الحدِّ الذي قد حُدًّا يعنى: أن عملها مشروط بالاعتماد كما شرط ذلك في اسم الفاعل .

فإن قلت: لم أخر قوله (وسبق ما تعمل فيه. . . . البيت) حن قوله : وعمل اسم فاعل المعدى.

وكان ينبغي العكس ، لأن ذلك من تتمة الفروع .

قلت : بيان شرط معمولها من (توابع عملها)(١) فلذلك أخره عنه .

وقوله : فارفَع بها وانعب وجُرٌّ معَ ألُّ.

الرفع على الفاعلية (٢٠ والنصب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة ، وعلى التمييز في النكرة ، وقيل: يجوز فيه أيضا التشبيه ، وأجاز بعض البصريين كون المقرون بأل والمضاف إلى المقرون بها تمييزا وهي نزعة كوفية والجر على الإضافة ، وهل هي من نصب أو رفع؟ قولان .

وظاهر كلام المصنف أنها من رفع ، وإليه ذهب السهيلى ، وذهب الشلوبين وأكثر أصحابنا كابن عصفور إلى أنها من المنصوب .

رقوله : (ودُونَ أَلُنُ) .

يعنى : أن الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب والجر في السببي مقرونة بأل ومجردة منها .

ثم قسم معمولها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : معرف بال ، وإليه أشار بقوله (مَصْعُوبِ أَل).

والثاني : المضاف ، وهو المراد بقوله (وما اتَّصَلُّ عِها مُضافًا) .

أى : وما اتصل بالصفة ولم يتفصل عنها بأل .

والثالث : المجرد من أل والإضافة .

⁽۱) ۱ ، جـ وفي ب د توابع بيان عملها ٤ .

⁽٢) وقال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة .

ثم اعلم أنَّ المضاف أتواع :

الأول: مضاف إلى ضمير الموصوف.

الثاني : مضاف (إلى مضاف) إلى ضميره .

والثالث : مضاف إلى المعرف بأل .

والرابع : مِضاف إلى المجرد .

والخامس : مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف .

ذكره في التسهيل^(۱) ويحتاج إلى سماع .

والسادس : منشاق إلى ضمير معمول صفة أخرى ، ذكره في شرح التسهيل.

والسابع : مضاف إلى موصول .

والثامن : مضاف إلى موصوف يشبههه .

والمجرد من أل والإضافة يشمل ثلاثة أنواع: الموصول والموصوف ومما سواهما، فجملة أنواع معمولها السببي أحد عشر نوعا وهذه أمثلتها على الترتيب.

مثنال مصحوب آل (الحبسن الوجه) ومثنال المضاف إلى ضمينو الموصوف (الحسن وجهه) ومثال المضاف إلى المضاف إلى ضميره (الحسن وجه أبيه).

ومثال المضاف إلى المجرد (الحسن وجه أب) .

ومثال المضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف (مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه) فالألف مضاف إلى ضمير الوجه والوجه مضاف إلى جارية والجارية مضاف إلى ضمير الموصوف .

⁽١) التسهيل ص١٣٩.

ومثال المضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى (مررت برجلٍ حسنٍ الوجنةُ جميلِ خالها) وهو تركيب نادر . وشاهده قول الشاعر(١٠) :

سَبَتْنَى الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمَتَجِرَّد الــــــ لطيفة كَشْحُهُ ومَا خِلْتُ أَن أَسَبَى ومثال المضاف إلى الموصول قوله(٢):

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

اللغة : البضة ٥ – بفتح الباء وتشديد البغاد – أدماء أو بيضاء ٥ المتجرد ٥ بضم الميم وفتح التاء والجميم بمعنى التجرد والعربة . ٥ كشمه ٥ بفستح الكاف وسكون الشبسن – ما بين الخاصرة إلى الضلع من الحلف ٥ أسبى ٥ من السبى وهو الأسر .

المعنى: يصف أنه وقع فى أسر فستاة بضة الجسم جميلة المتعرى، وأنها تملكت بمسحاسنها قلبه، واستولت بمفاتنها على لبه، وأنه ما كان يحسب أن يحدث له ذلك، لجلادته وقوة أسره.

الإهراب: * سبتنى * فعل مساض والتاء للتأنيث والنون للوقاية ويساء المتكلم مضعول به «الفتاة» فاحل * البضة > صبغة للفتاة * المتجرد > مضاف إليه * اللطيفة > صغة ثانية للفتاة «كشحه» مضاف إليه على رواية الجسر ، والهاء مضاف إليه ، ويروى بالرفع على أنه فاحل باللطيفة «وما» الواو للحال ومسا نافية * خلت > ضعل وفاحل * أن > مخففة من الشقيلة واسمها ضمير الشأن «أسبي» فعل مفسارع مرفوع بضسمة مقدوة على الألف منع من ظهورها التبعلر ونائب فاطه ضمير مستتس ، والجملة في محل رفع خبير أن ، وأن وما دخلت عليه صدت مسد مفعولي خال .

الشاهد فيه : « البضة المسجرد اللطيفة كسشحه » فإن الكشيح منضاف إلى الضميس المتجرد المضاف إليه البضة .

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه ٣٥٧ / ٢٠.

(٢) قائله : الفرزدق - وهو من البسيط - .

اللغة: « فعجتها » عجت الناقة إذا عطفت رأسها بالزمام « قبل الأخيار » بكسر القاف وفتح الياه – نحوهم وجهتهم ، والأخيار جمع : خير - بالتشديد – « الطيبي » أصله: الطيبين ،سقطت النون لأجل الإضافة ، وهو جمع طيب « التأثث » من الالتياث وهو الاختلاط والالتفاف « الأزر » جمع إزار ، وهذا كناية عن وصفهم بالعفة .

الإهراب: « فعجتها » الغاء عاطفة ، عاج فعل ماض والتاء فاعل وضمير الغاتبة مفعول به «قبل » ظرف مكان متعلق بعاج « الاخيار » مفساف إليه « منزلة » تمييز منصوب بالفتحة »



نَعُجِتُهَا قِبلَ الأخيار منسولة والطّيبي كلِّ ما التائث به الأرُرُ ومثال المضاف إلى الموصوف (رأيت رجلا حَديدًا سنانُ رُمح يطعن به). ومثال الموصول قوله(١١ وثيراتُ ما التفَّتُ عليه المآزرُ

والطبير، الوار هاطفة . الطبير معطوف على الاخسيار مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ،
 لانه جمع مسذكر سالم « كل » مفساف إليه « ما » اسم مسوصول مضاف إليه « التاثت »
 التات فعل مساضي والتاء للتأثيث « به » متعلق بالتاث « الازر » فساعل التاث ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه: « والطبي كل ما التائت ؟ فالطبي صفة مشبهة مسفافة إلى كل الذى هو مضاف إلى موصول - أي : أن معمول الصفة المشبهة التي هي « الطبيي ؟ اسم مضاف إلى الاسم الموصول .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الاشموني ٢٥٧/ ٢ ، والمكودي ص١٠٣ .

(۱) قائله: هو صدر بن أبي ربيعة – وهو من الطويل –
 وصدره: أسيلاتُ أبدان دقّاقٌ خُصورُها

اللغة: 1 أسيلات ٤ جمع أسيلة وهي الطويلة 1 دقساق ٤ بكسر الدال - جمع دقسيق الخصورة - جمع خصر - 1 وثيرات ٤ - جمع وثيرة - بفتح الواو وكسر الثاء - والوثير الغراش الوطيء ، وأراد به هنا : وطيئات الأرداف والأصجاز .

الإحراب: «أسيلات » خيسر مبتدأ محذوف، هن أسيلات « أبدان » منضاف إليه «دقاق» خبر بعد خبر ، أو خبر لمبتدأ محذوف « خصورها » قاعل والهاء مضاف إليه ، ويجوز أن يكون دقاق خبرا مقدما وخصورها مبتدأ مؤخرا « وثيرات » خبر ثالث « ما » اسم موصول مفساف إليه من إضافة الصنفة المشبهة إلى قاعلها « الشفت » فعل ماض والتاء للتأنيث «عليه» متعلق بالتفت « المآور » فاصل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد هو الضمير المجرود محلا بعلى .

الشاهد فيه : « وثيرات ما التفت » فإن «وثيرات» صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول من إضافة المصفة المشبهة إلى فإعلها .

AAY

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٥٧/٢.

ومثال الموصوف قوله^(۱) : اَزُورُ امْراً جَمَّا نوالٌ أَعَدَّهُ

لِمَن أمَّةُ مُستكفيا أرْمةَ اللَّهْرِ

وهذان القسمان غريبان :

ومثال المجرد غيرهما (الحسن وجه) .

إذا تقرر هذا فاعلم أن الصفة تعسمل في السببي الرقع والنصب والجو مع أل ودون أل فلها سستة أحوال . وكل منها على أحد عشر تقديرا في المعمول فهذه ست وستون صورة كلها جائزة إلا ما لزم منها إضافة ما فيه أل إلى الخالي من أل ومن إضافة إلى المعرف بها أو إلى ضسمير المعرف بها فيسمتنع (الحسن وجهه) و(الحسن وجه أبيه) و (الحسن وجه أبيه) و (الحسن وجه) ونحوها .

ويجوز نحو (الحسن الوجه) لأنه معرف بأل و (الحسن وجه الأب) لأنه مضاف إلى المعرف بها و (الكريم الآباء الغامر جودهم) ، لأن جودا مضاف إلى ضمير المقرون بها ، ذكره في التسهيل (٢).

⁽١) قائله : لم أقف على قائله - وهو من الطويل - .

اللغة : « جما » - بالجسيم وتشديد الميم - عظيما « نوال » - بفتح النون - العطاء « لمن أمَّه قصده « أزمة الدهر » شدته .

الإحراب: « أزور » فعل مضارع وقاعله ضمير مستتر « امراً » مقعول به « جما » صفة لامرئ «نوال» ضاعل بجم « أعده » فعل مساض والقاعل ضميس مستستر وضميس الغائب مضعول به » والجملة صفة لتوال « لمن » اللام حسرف جر ومن اسم مسوصول والجسار والمجرور متعلق بأعد « أمه » أم فعل ماض وفاعله ضميس مستتر وضمير الغائب مفعول، والجملة لا محل لها صلة الموصول « مستكفيا » حال من الضمير المستسر في أم، وقيه ضمير مستتر فاعل « أزمة » مفعول به لمستكف « الدهر » مضاف إليه .

الشاهد فيه: « جما نوال أعده » حيث جاء معسول الصفة المشبهة التي هي « جما » نكرة موصوفية بجملة ، وهذه النكرة المعبولة للصفية المشبهة هي « نوال » وصفتها هي جملة «أعده».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢٥٧/ ٢٠

⁽٢) التسهيل : ص ١٤٠ .

وإلى هذا أشار بقوله ولا تَجرُرْ بها أي: الصفة، سُما (١). مَعُ النُّ سُمًا مِنَ النُّ خَلاً .

أى : اسما خلا من أل (ومن إضافة لتاليها) .

وقوله : وما لم يَخُلُّ فَهُو بِالجَوَازِ وُسمَا.

يعنى : وما لم يخل من أل ومن إضافة لتاليها فهو موسوم بالجواز .

قان قلت : كان ينبغى أن يقول : أو من إضافة لمضمر المعرف بها كما ذكره في التسهيل .

قلت : إنما (تركه) الله هنا ، لأنه تركيب نادر كما مر .

تنبيهان:

الأول : لم يتعـرض المصنف لبيـان أقسام الجـائز ، وهو ينقسم إلى قـبيح وحسن ومتوسط .

فالقبيح: ما عرى عن الضمير، والحسن. ما كنان فيه ضمير واحد، والمتوسط ما تكرر فيه الضمير، إلا منا تقدم امتناعه، وقد بسطته في غير هذا للختصر (٢٠٠٠).

الثانى: ما ذكره من الحكم إنما هو النسبى، وقد تقدم أن معمول المصفة يكون ضميرا وعملها فيه جرَّ بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو (مررت برجل حسن الوجه جميله) ونصب إن فُصِلت أو قُرنت بأل فالمفصولة نحو (قريش بخباء الناس ذرية وكرامُهموها).

والمقرونة بأل نسعو (زيدُ الحسنُ الوجهِ الجميله).

⁽١) أي : اسما .

⁽٢) ب، جدوني ا (ذكره)',

⁽٣) راجع الأشموني ٤٠٦/ ٢.

التعجب

استعظام فعل ظاهر المزية، ويدل عليه بالفاظ كشيرة غير ما يذكر في هذا الباب نحو (سبحان الله) و (لله دره) ، لم يبوب لها في النحو ، لكونها لم تدن عليه بالوضع بل بقرينة .

والمبوب له من الفاظه : أفعل وأفعل ، وقد أشار إلى الأول بقوله : بِأَفْعَلَ انطِقٌ بعد ما تعجّبا

أى : انطق بوزن أفعل بعد ما ، لإنشاء التعجب أو في حال تعجبك .

فقوله (تعجبا) مفعول له أو حال .

وأشار إلى الثاني بقوله : أو جيُّ بأفعلُ قبلَ مجرور ببا

يعنى : أو جئ بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجو .

ثم قال : وتلو أفْعَلَ انصبتُهُ

مذهب البصريين أنه مفعول به ، وزهم الفراء ومن وافقــه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب في نحو (زيد كريمٌ الأب) .

فإن قلت : شـرط المجرور بعد أفـعل والمنصوب بعد مــا أفعل ، أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة ، ولم ينبه على ذلك .

قلت : في تمثيله الآتي إرشاد إليه .

ثم مثل الصيغة الأولى بقوله : كما اوْفَى خَلَيْلَينا

وهو نظير (ما أحسن زيداً) فسما اسم لعود الضمير عليها . مسبتدا ، قيل: بلا خلاف ، وقسد روى عن الكسائى : أنهسا لا موضع لهسا من الإعراب ، وهو خلاف شاذ .

وبعد ثبوت اسميتها وأنها مبتدأ ، فسفى معناها خلاف . مذهب سميبويه وجمهور البصريين أنها اسم تام نكرة ، والفعل بعدها خبرها ، وهو الصحيح لأن



قسد المتعجب الإصلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلى ، وسبب الاختصاص بها خفي ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة فير مختصة ، ليحصل بذلك إيهام متلو بإفهام .

فإن قلت : كيف ساغ الابتداء بما وهي نكرة لا مسوغ لها ؟

قلت : سوفها قصد الإبهام ، وقد ذكره في التسهيل من المسوغات^(۱) .

وقال الشارح : لأنها في تقدير التخصيص .

والمعنى : شىء عظيم أحسن زيدا . أى : جـعله حسنا ، فهـو كقـولهم (شىء جاء بك وشر أهر ذا ناب)(٢) . انتهى، وفيه نظر .

وذهب الاخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف تقديره : الذي أحسن زيدا شيء عظيم .

ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : تقدم الإفهام وتأخر الإبهام والمعتباد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما (أن) (٢) يقدم الإبهام .

والشانى : التزم حلف الخبر دون شىء سد مسده ، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين .

ورده بأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو ﴿ مَا أَصْحَابُ الْمُرْمَنَةُ ﴾ (٤) وما . المشار إليها مخصوصة بالأضعال ، وبأنها لو كان فيها معنى الاستفهام ، لجاز أن يخلفها أى .

744

⁽١) التسهيل ص ١٣١ .

⁽٢) يقال: أهره إذا حمله على الهرير ، وهو مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله.

⁽۲) ا ، جد ،

 ⁽٤) من الآية ٨ من سورة الواقعة .

وبأن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه والاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها .

قلت : وفي الأول نظر .

لأن مذهب الكوفيين أن أفعل اسم وسيأتي .

وذهب الأخفش في أحــد أقواله إلى أنها نكرة سـوصوفة ، وأفــعل صفتــها والحبر محذوف.

وثاني أقواله : أنها موصولة، وقد تقدم .

وثالثها : كقول سيبويه .

ثم مثل الصيغة الثانية بقوله : وأصدق بهما .

وهو نظير ﴿ أحسن بزيد ﴾ .

ومذهب جمهور البصريين أن أفعل في نحو (أحسن بزيد) لفظه لفظ الأمر ومعناه الحبر، فمعنى «أحسن بزيد» أحسن زيد أى: صار ذا حسن وهو مسند إلى المجرور بعده، والباء الزائدة مع الفاعل مثلها في نحو (... وكَفَيْ بِاللهِ شهيدًا () ... وكُفّى بِاللهِ شهيدًا () ...

وذهب الفراء ومن وافقه إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسئدا إلى أن ضميسره ، واستحسنه الزمخشرى وابن خروف ، وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمسير الحسن كأنه قيل : يا حسس أحسن بزيد . أى : دم به ، ولذلك كان الضمير مضردا على كل حال ، قال ابن طلحة : وهو حسن ، وعلى هذين القولين فالباء زائدة مع المفعول ، لأن من جعل أفعل أمرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية .

وأجاز بعض المتأخرين أن تكون الباء للتـعدية لا زائدة ، والهمزة للصيرورة لا للتعدية ، وهو أمر للسبب(٢) أو للشخص على القولين .

⁽١) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

 ⁽٢) أى : للحدث الموجود في أفعل فهو سبب للتعجب فقولنا: • أحسن بزيد > الحسن هو
 سبب التعجب .

والصحيح ما فعب إليه جمهور البصريين ، لسلامته بما يرد على فيره .

ورد المصنف قول الفراء بأربعة أوجه :

أحدها : أنه لو كسان أمرا لم يكن الناطق به مستعجبها كما لا يكون الأمر بالحلف ونحوه حالفا ، ولا خلاف في كونه متعجبا .

الثاني : أنه أبو كان أمرا لزم إيراز ضميره .

الثالث : أنه لو كان مستفا إلى ضميس المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو « أحسن بك » .

الرابع : لو كان أمرا لوجب له من الإعلال ما وجب لاقم وابن ِ

ورد قول ابن كيسان بأن من المصادر منا لا يكون إلا مؤنثا كالسهولة والنجابة، فلو كان الأمر على ما توهمه ، لقيل في أسهل به وأنجب به . أسهلي به وأنجبي، وقد أجيب هما رد به ، وليس (هذا)(١) موضع ذكره .

تنبيهان:

الأول: النَّامَ يَعَــُد أَقْعَلَ لَازَمَةً عَنْدَ الْفَــرِيقِينَ ، إِلَّا إِذَا كَانَ المُتَــعجب منه أَنْ وصلتها كقول الشاعر (٢):

⁽۱) ب.

⁽٢) قائله: هو حياس بن مرطس ، وهو من المؤلفة قلوبهم اللين أعطاهم النبي ﷺ من سبى حنين من الإيل - وهو من الطويل - .

وصدره : وقال نَبَىُّ المسلمين تقلمُوا

المعنى : يذكرُ أن رسول الله ﷺ قبد أمرهم بالتقدم إلى أحداثهم ومصاربتهم ، ثم تعجب من شفة محبتهم لانتصار الرسول صلى على أعدائه .

الإحراب: « قال » فعل ماض « نبى » قاعل « المسلمين » مضاف إليه « تقدموا » فعل أمر وفاعله والجسملة في محل نصب مقول القسول « وأحبب » فسعل ماض جساء على صورة الأمر، فعل تعجب « إليتا » جار ومجرور مستعلق بأحبب « أن » مصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مسجرور بباء واقدة مقدرة ، وهو فاعل فسعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحب إلينا بكونك المقدمة .

وأَحَبِبُ إلينا أن تكونَ الْمُقدَّما

الثاني : قال في شرح التسهيل: لو اضطر شاعر إلى حذف البـاء المصاحبة غير أن لزمه أن يرفع ، وعلى قول الفراء يلزم النصب .

وقوله :

وحذْف ما منهُ تَمَجَّبْتَ استبع إن كانَ عنْدَ الحذْف معناهُ يَصِعُ

يعنى : أنه يجوز حذف الاسم المنصوب بعد ما أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعل قول على رضى الله عنه(١).

جزى اللهُ عنَّا والجزاءُ بفضله ربيعةَ خيرًا ، ما أعفٌّ وأكرَما

اللغة : ﴿ جزى ﴾ كافأ ﴿ بفضله ﴾ بإحسانه ﴿ مــا أعف ﴾ تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا وهو يريد عفتهم عن المغانم والأسلاب .

الإهراب: « جزى الله » فعل ماض وفاعله « عنا » متعلق بجزى « والجزاء » الواو للحال الجزاء مبتدأ مرفوع بالضمة « بفضله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال « ربيعة» مفعول أول لجزى « خيرا » مفعول ثان لجزى « ما أعف » ما تعجبية مبتدأ ، وأعف فعل ماض للتعجب وفاصله يعود على ما والجسملة خبر المبتدأ « واكرما » عطف على أعف والألف للإطلاق ، ومفعول فعل التعجب - وهو المتعجب منه - محذوف للعلم به أى : ما أعفها وأكرمها .

الشاهد فيه : ﴿ مَا أَعِفَ وَأَكْرِمَا ﴾ حيث حذف مفعول فعل التعجب ، لقيام قرينة تدل عليه والأصل : ما أعفهم وأكرمهم .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٣٦٤، وابن هشام ٣/٦٩، والسيوطي ص٨٠٨ وابن الناظم.



مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمسوني ٢/٣٦٤ ، ابن عقيل ٢/١١٩ والسيوطي ص٨٨ ، والمكودي ص١٠٨ ، وابن الناظم.

⁽۱) قائله: هو على - كرم الله وجهه - من كلمة يمدح قيها ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين - وهو من الطويل - .

أى : ما أعفهم وأكرمهم .

ومثاله بعد العمل قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ... ﴿ ﴾ (١) - أى بهم - وإنما حدلت مع كونه فساحلا ، لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة خدلافا للفارسي .

وذهب قوم إلى أنه لم يحلف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء . ورُد بوجهيين :

أحدهما : لزوم إيرازه حينئذ في التثنية والجمع .

والآخر : أنْ من الضمائر ما لا يقبل الاستتاركنا من (أكرم بنا)(") .

قال في شرح الكافسية: ولا تحذف الباء بعد أضعل إلا مع مجرورها بشرط كون أفعل مسبوقا بآخر صعه الفاعل المذكور كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ... ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ... ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ... ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ الْفَاعِلْ اللهُ عَالَى اللهُ اللهُ

وقد تحذف الباء ومجرورها بعد أقعل مفردًا كقوله الشاعر(؛) .

⁽١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

⁽۲) ب ، جـ وقى أ (أكرمنا) .

⁽٣) من الآية ٣٨ من سورة مويم .

 ⁽٤) قاتله : هو عروة بن الورد - المعروف بعروة الصعاليك - في وصف صعلوك - وهو من الطويل -.

اللغة: « فقلك » إشارة لصعلوك وصف بأوصاف قبل هذا النبيت ، « النبية » الموت «حميدا»، محمودًا ، فهو قعيل بمعنى مفعول ، «أجدره ، ما أجدره وما أحقه .

المعنى هذا الصعلوك الموصوف بالصيفات المذكورة - إذا صادف الموت صادفه مسحمودًا لما كان عليه من حقة ، وإن هناش واستغنى فما أحقه بالغنى

الإصراب: « فقلك » اسم إشارة مستدا « إن » شرطية « يلق » فعل مضارع فعل الشرط وفاعله ضمير عبداب الشرط، وفيه ضمير

فَلَلِكَ إِن يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَغْنِ يُومًا فَأَجْدُرِ فَإِنْ قَلْتَ : كَيْفَ أَطْلَقَ عَلَى الاسم متعجبًا منه في قوله : وحلَّفُ مَا مِنْهُ تَعْجَبُّتَ اسْتَبِحُ

والمتعجب منه إنما هو فعله (لا نفسه)^(۱) .

قلت : قد أجاب الشارح بأنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

وقوله : إنْ كان عند الحَدْفِ مَعْناه يَضِيحُ.

شرط في استباحة حذف المتعجب منه بعد ما أفعل وأفعل (به)(٢) .

يعنى : أن جواز حلفه مشروط بأن يكون المراد واضحا عند الحلف للعلم به فلو كان مجهولا لا دليل عليه لم يجز حلفه لعدم الفائدة.

قوله: وفي كلاً الفعُليِّنِ قدِّمًا لزِمًا منَّعُ تصرُّف بعكم حُتما قال في شرح التسهيل: لا خلاف في عدم تصرف فعلى التعجب انتهى. وقد أجاز ابن هشام الإتيان بمضارع ما أفعل فتقول: (ما يحسن ريدا).

⁼ منتتر قاعل. وها مفعول، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ * حميدا » حال من قاعل يلق المستتر فيه * وإن » شرطية * يستغن » فعل مضارع قعل الشرط وقاعله ضمير مستستر * يوما » متعلق بيستغن * فأجدر » الفاء لربط الجواب بالشرط وأجدر فعل ماض جاء على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء ، أي : أجدر به .

الشاهد فيه: « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه وهو فاعل أجدر مع حرف الجر من فير أن تكون صيغة السعجب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى مذكور معمولها المشابه للمحذوف .

مواضعه : ذكره من شـراح الألفيــة : الأشموني ٢/٣٦٥ ، وابــن هشام ٣/٧٠ ، وابن عقيل ٢/١١٥ ، وابن الناظم .

⁽١) ا ، جـ وقى ب (لا وصفه) .

⁽٢) ب ، جد .

وهو قياس ولم يسمع قوجب اطراحه .

فإن قلت : فهلا جعلوا أفعل أمرا من أفعل ؟

قلت : المانع من ذلك كون الهمزة أفعِل لـــلصيرورة، وفي ما أفعل للنقل، هذا تفريع على مذهب الجمهور .

قلت : صرح المصنف في هذا البيت بفعلية صيغتي التعجب .

وأما ما أفعله ففيه خلاف . ذهب البصريون والكسائي إلى فعليته ، وذهب الكوفيون إلى اسميته ولم يستثنه بعضهم ، فلعل له قولين .

والصحيح أنه فعل ، لبنائه على الفتح ، ولنصبه المفعول به ، وليس من الأسماء التى تنصبه ، وللزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو (ما أفقرني إلى عفو الله) ذكر ذلك المصنف .

قلت : قد حمكى الكوفيون عن العمرب حذف هذه النون ، ولم يجعلوها لازمة ، واستدلوا على الاسمية بعدم تصرفه ، ويتصغيره ، ويصحة عينه.

وأجيب : بأن امتناع تصرفه ؛ لأنه لزم طريقة واحدة ، وبأن تسمغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل .

وأما أفعل . قسقال المصنف وغيره : لا خلاف في فعليسته ، وفي كلام ابن الأنباري ، ما يدل على استبيته ، قال : وأحسن لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث لأنه اسم، انتهى .

فإن قلت : ما إحراب * ما أحسن زيدا " عند القاتلين باسمية أفعل .

قلت : نقل الفراء أن الأصل في « منا أظرف ريدًا » منا أظرف ريدًا على الاستنهام ثنم نقلوا الصيفة من ريد وأسندوها إلى ضمير « منا » وانتصب ريد بالظرف فرقًا بين الحبر والاستفهام ، والفتحة في أفعل فتحة إعراب وهو خبر من « ما » ، وإنما انتصب ، لكونه خلاف المبتدأ الذي هو « ما » إذ هو في الحقيقة خبر عن ريد .

ASY

وزعم بعض الكوفيين أن أفعل مبنى وإن كبان اسما ، لأنه مضمن معنى التعجب وأصله أن يكون للحرف .

وقوله : وصفُهُما مِن ذَى ثَلَاث صُرُّفًا قَابِلِ فَصْلِ ثُمَّ غَيْرِ ذَى انتفا وغيرِ ذَى وصَفٍ يُصْلَعَى الشهلاَ وغير ســــالِكِ سبيلَ فُعِلاً

اشتمل هذان البيستان على شروط ما يصاغ منه فعلا التعسجب قياسا ، وهي ثمانية :

الأول : أن يكون فسعلا ، فلا يصافان من فسيره ، وبذلك ظهـر خطأ من يقول : من الكلب – ما أكلبه ، ومن الحمار – ما أحمره .

وشذ من ذلك قولهم : ﴿ ٱقْمِنْ بِهِ ﴾ اشتقوه من قَمِن . أي: حقيق .

وذكر المُصنف منه قولهم : ﴿ مَا أَذْرَعَهَـا ﴾ بمعنى مَا أَخْفُهَا فَى الغَوْلَ ، وَهُو مَنْ قَوْلُهُم : امرأة ذُرَاع ، قال ولم يسمع منه فعل .

وحكى ابن القطاع^(۱) « ذُرِعَتِ المرأةُ » خمفت يداها في الغَزَّل ، فمهى ذراع فعلى هذا ليس بشاذ .

فَإِن قلت : فلم ينص الناظم هنا على هذا الشرط .

قلت : هو مفهوم من قوله (من ذي ثلاث) .

(لأن التقدير : من قبل ذي ثلاث)(٢) فحذف الموصوف للعلم به .

⁽۱) هو على بن جعفر بن هبد الله بن الحسين بن أحمد بن محمد المعروف بابن القطاع، قال ياقوت : كان إمام وقته بحصر في علم العربية وفنون الأدب ، قرأ على أبي بكر الصقلى، وروى عنه الصحاح للجوهرى .

ومن مؤلفاته : أبنية الأسماء ، حواشى الصحاح ، تاريخ صفلية وخبير ذلك ، ولد في الماشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ، ومات في صفر سنة خمس عشرة وقيل: أربع عشرة وخمسمائة ، ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعي .

⁽۲) ب ، جہ .

الثانى: أن يكون ثلاثيا . ونعنى به ثلاثى اللفظ ، فلا يصاغان من الرباعى المجرد باتفاق نحو دحرج ، ولم يشذ منه شيء .

وأما الثلاثي المزيد فإن كان أفعَل ففيه مذاهب .

أحدها : جواز صوفهما منه قياسا مطلقا ، وهو اختيار المصنف ، قال : وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه .

والثانس : منعه إلا أن يشــذ شيء فيحـفظ وهو مذهب الاخـفش والمارني والمبرد وابن السواج والفارسي ومن وافقهم .

والثالث: التفعييل ، فإن كانت همزته للنقل لم يجز ، وإن كانت لغيره جاز ، وصححه ابن صحفور ونسبه إلى سيبويه ، والظاهر أن سلهب سيبويه هو الأول ، لتسمئيله بأعطى والهمزة فيه للنقل ، يقال : عطوت بمعنى تناولت ، وأعطيت بمعنى ناولت ، قلت : والقياس على ذلك عند من أجازه مشروط بعدم مانع آخر ، فإن وجد سانع لم يجز نحو أودى بمعنى هلك ، فإنه غير قابل ما لتفاضل ، نحو أجاب فإنهم استغنوا عنه بما أفعل فعله ، فلا يقال ما أجوبه بل ما أجود جوابه، ذكره سيبويه .

وإن كان غير أفعل فسقد شذ منه ألفاظ منها ما أشده من اشستد ، وما أشوقه من اشتاق ، وما أخوله من احتال ، وما أخصره من اختُصِر َ .

وفيه شذودًان؛ لأنه مزيد ومبنى للمفعول .

ولیس من الشاذ : ما أفقره وما أشهاه وما أحیاه ، خلافا لاکثرهم ، لثبوت فَقِرَ وَفَقَرَ بمعنى افتقر ، وشهى بمعنى اشتهى ، وحیى بمعنى استحیى .

ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره .

ونقل عن الاخفش أنه أجاز التعجب في كل فعل مزيد على استكراه ، كأنه راعي أصله .

الثالث : أن يكون متـصرفا ، فلا يصاغان من غير المتـصرف كنعم وبئس وشد من ذلك قولهم : « ما أحساه » و « أعْس به » .

فإن قلت : ينبغي أن يقال : كامل التصرف احترازا (من)(١) نحو يدع ويذر. قلت : إذا أطلق المتصرف فهو محمول على كامل التصرف .

الرابع: أن يكون قابلا للتفاضل ، فلا يصاغان من فعل لا يقبل ذلك نحو مات وفني وحدث ، لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض .

الخامس: أن يكون تاما ، فلا يصافان من الأفعال الناقصة خلافا لمن أجاز صوغهما من كان الناقصة.

السادس : أن يكون مثبتا - فلا يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما كلم يُعجُّ أو جوازا كلم يَعُجُ كذا .

قال في شرح التسهيل : يعنى : أن عاج يعيج بمعنى انتفع ، لم يستعمل إلا منفيا وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا .

ونورع في اختصاص الأول بالنفى ، فإنه ورد مشتما فيما أنشده أبو على القالى في نوادره قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي(١) :

⁽۱) ب ، جد ، وفير ا (من) .

 ⁽٢) قائلة: قال العيني: أتشده أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي - ولم يعزه إلى قائل . وهو من الطويل -

اللغة: ﴿ الله ؛ من لذذت الشيء الله لذا ولذاذة ﴿ أُحِيجٍ ؛ أَى : أنسفع ، يقال : شربت دواء قما صجت به ، أى : ما انسقعت به ، وقال ابن مالك : ونسعيج من الكلم التي لا , تستعمل إلا في النفي.

الإمراب: دلم، حرف نفى دار، فعل مجزوم بلم وعلامة جـزمه حذف حرف العلة دشيئا، مضعول به ال بعد ، منصوب على الظرفية « ليلى ، منضاف إليه الله الجـملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب صفة لشىء د ولا منظرا ، عطف على قوله شيئا : ولم أو منظرا د أروى به ، جملة فى محل نصب صفة لمنظرا د فاعيج ، عطف على أروى .

الشاهد فيه: ﴿ فَأُعِيجٍ ﴾ وذلك أنه علم أن شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب ثمانية منها أن يكون مثبتا ، فلا يصافان من فسعل مقصود نفيه لزرما ، كلم يعج أو جوازًا كلم يعج معناه أن عاج يعيج بمعنى: انتسفع، لم يستعمل إلا منفيا، وعاج يعيج بمعنى مال استعمل مئبتا ومنفيا كما في شرح التسهيل.

ولم آرَ شيئًا بعد ليلي اللَّهُ ولا منظرًا أروى به فاعيج

السابع : الا يكون معبرا هن قاطه بأفعل فعلاء ، فلا يصافان من شهل وحول، ولا فوق بين أن يكون من المحاسن كالأول ، أو من العبوب كالثاني .

وعلة المنع عند الجمهور أن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثيا محضًا .

وأصل الفعل في هَلُما النوع أن يكون على افعل .

قال في شرح التسهسيل: وعندى تعليل آخر أسهل منه ، وهو أن يقال: لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم يبن منه أفعل التفضيل ، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ، فلما أمتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب ، لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا في أمود كثيرة .

قال : وهذا الاعتبار بيّن ورجحانه متعيّن .

وشـذ من هذا الشـرَع قـولهـم: (ما احـُـمقَـه) و (ما ارْعنه) و (مــا الهُوجَه) و (ما انْوكهُ) · بمعنى : ما أحمقه، ومــا الده من لد إذا كان عسر الخصومة ، ومنه الوصف من كل هذه على أفعل في التذكير ، وفعلاء في التأتيث .

وكلامه في الكافية والتسهيل ، يقتضي ظاهره أن صوغهما من فِعْلِ افْعَلِ إذا فهم جهلا أو عسرا مقيس (١) .

الثامن : ألا يكون مبنيا للمفعول فلا تقول (ما أضرب زيداً) وأنت تتعجب من الضرب الواقع (به)(۲) .

⁼ ولكن نوزع في اختصاص المعنى الأول بالنفي . بوروده مثبتا في البـيت المذكور حيث قال: فأعيج .

⁽١) التسهيل ص ١٣١ .

⁽۲) أن جدر: " ا

وطلته عند قدوم خوف اللبس ، وإليه ذهب المصنف ، فلذلك حكم باطراد صوغهما منه عند أمن اللبس كقدولهم : (ما أشغله) من شغل و (ما أجنّه) من جُنّ و (ما أولعه) من وُلعَ ، و(أزهاه) من رُهي .

قال المصنف : وهذا الاستعمال في أفعل التفضيل أكثر منه في التعجب .

وعلته عند قدوم : أن الفعل المتعسجب منه لا بد أن يكون قبل دخدول همزة النقل على فَعُلَ أصلا أو تحدويلا ، وفَعُلَ أبدًا لا يكون فِعْلَ مفعول ، وإليه ذهب ابن عصفور؛ فلذلك جعل ما ورد من ذلك شاذا .

قال : وینبغی آن یتاول علی آنه متعجب فیه من فعل فاعل فی معنی فعل مفعول لم ینطق به .

قلت: بقى شرط تاسع لم يسذكره هنا ، وهو ألا يستسغنى عنه بالمسوع من غيره نحو قال من القائلة ، فإنهم لا يقولون مسا أقيلة ، استغناء بقولهم (مسا أكثر قائلته وما أنومه فى سساعة كلما ، كسما قالوا : تركست ولم يقولوا ودَعت ، نص على ذلك سيبويه) وقد ذكر فى التسهيل فقال: ويُغنى فى التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط ، كما يغنى فى غيره (۱) وذكر (ذلك)(۱) فى شرحه.

من ذلك (سكر) و(قَـعد) و (جلس) ضــدَّى (قام) و (قال) من القــائلة ، وزاد غيره (قام) و (غضب) و (نام) ونمن ذكر السبعة ابن عصفور .

وعدُّ (نام) فيها غير صحيح ، لأن سيبويه حكى ما أنومه .

نإن قلت : قد ذكر بعضهم فى شروطه أن يكون على فَعُل أصلا أو تحويلا، وذكر بعضهم أن يكون دائمًا ، فهذه ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم .

⁽١) التسهيل ص ١٣٢ .

[.] بجد (Y)

⁽٣) أي : فير مستقبل .

قلت : أما الشتراط كونه على فعُل فقد ذهب إليه كثير .

والصحيح أن صيغتى التعجب تبسنيان من فعل وفعل ولا تحتاجان إلى تحويل وهذا اختسيار المصنف ، وظاهر كـــلام سيبــويه ، قال: وهي تبنى من فــعل وفعل وفعل .

وأما اشتراط الواقلغ والدوام قليس بصحيح ، بل يجوز مـــا أحسن ما يكون هذا الطفل ، وليس بواقع ، وما أشد لمع البرق ، وليس بدائم

رقوله :

يخلُفُ مابعض الشروط عَلِما ويعدَ أفعلُ جرَّهُ بالبا يجــبُ

واشددَ أو اشدُّ أو شبهُهـما ومصدرُ العادم بمدُ ينتصب

يعنى: أنه إذا قصد التعجب من ضعل عدم بعض الشروط المذكورة لم يجز صوغ صيغتى التعسجب منه ، بل يتوصل إلى التعسجب منه بصوفهما مما جمع الشروط ، ويؤتى . هصدو الفعل الذى عدم بعض الشروط فيعامل مسعاملة الاسم المتعجب منه فينصب بعد ما أفعل، ويجر بالباع بعد أفعل مضافا إلى اسم المتعجب منه فيقال في التعسجب من استخرج ونحوه ما أشد استخراجه وأشدد باستخراجه ومن (نحو)(١) مات ما أفجع موته وأفجع بموته .

هذا حاصلُ البيت .

تنبيه:

هذا العمل يصح في كل متصرف مثبت مصوغ ذى مصدر مشهور إذا لم يستوف بقية الشروط .

فإن كان غير متصرف لم يكن فيه هذا العمل ، لأنه لا مصدر له ، وإن كان منفيا أو مبنيا للمفعول لم يصبح ذلك فيه ، إلا بأن يؤتى به صلة لحرف مصدرى معطى ما للمتعجب منه ، فيقال : ما أقرب ألا يفعل ، وأقرب بالا يفعل ، وما أشد ما ضرب وأشدد بما ضرب .

وإنما فعل ذلك ليبقى لفظ النفي ولفظ الفعل المبنى للمفعول .

.10)

قال الشارح: ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها.

فإن لم يكن للفعل مسصدر مشهور فالحكم أن يجعل صلمة لما أيضا نحو ما أكثر ما يذر زيد الشر .

وقوله:

وبالنَّدور احكُمْ لغيرِ ما ذُكرْ ﴿ وَلَا تَقِسْ عَلَى الذي منه أَثْرُ ا

الإشارة بهذًا البيت إلى أنه قد ورد بناء فعل التعجب نما لم يستوف الشروط على ﴿ وَجِهِ الشَّلُودُ ﴿ فَيَحْفُظُ وَلَا يَقَاسَ ۗ وقد تقدم بيان ما شَذَ من ذلك .

وقوله : وفعلُ هذا الباب لن يُقدُّما معمُولُهُ ووصلُهُ به الزما

قال فى شـرح الكافية : لا خـلاف فى منع تقديم المتعـجب منه على فعل التعجب، ولا فى منع الفصـل بينهما بغير ظرف وجار ومجـرور ، وتبعه الشارح فى نفس الخلاف عن غير الظرف والمجرور ، قال : كالحال والمنادى .

وليس كما زعما بل في الحال خلاف .

أجاز الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال^(۱) وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصيل بالمنادى وذلك قول على رضى الله عنه (۱): ·

أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعًا مُجَدلا

وقال فى شرح التسهيل بعد ذكر كلام على رضى الله عنه ، وهذا مُصحَّح للفصل بالنداء .

وأجاز الجرمى الفيصل بالمصدر نحو (ما أحسنَ إحسانا زيدًا) ومنعمه الجمهور، لمنعهم أن يكون له مصدر .

⁽١) نحو ١ ما أحسن مجردة هندا، .

⁽٢) قاله في حق همار بن ياسر حين رآه مقتولا « مجدلا » أي : مرميا على الجدلة - بالفتح - وهي الأرض .

وفيه الفصل بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه .

وفيه الفصل بالمجرور وهو « هلى » ، لأن الأصل أعزز بأن أراك كذا على ، أى : ما أعز ذلك وأشده على .

وأجاز ابن كيسان : الفصل بلولا ومصحوبها ، نحو (ما أحسنَ لولا بُخله زيدًا) ولا حجة له على ذلك .

وأما الظرف والمجرور ففيهما خلاف مشهور .

قال في شرح الكافية : والصحيح الجواز ، لثبوت ذلك عن العرب.

وقال فى شــرح التسهيل: لم يمستنع ولم يضعف، لتبوت ذلك نشـرا ونظما وقياسا .

فمن النثر قول عمرو بن معمديكرب (لله در بنى سالم ما أحسن فى الهينجاء لقاءها ، وأكرم فى اللّزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها)(١)، ومن النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم(٢).

وقال نبى المسلمين تَقَدَّمُوا واحْيِبُ إلينا أن تكونَ الْمُقدَّمَا وقول الآعرِ ٣٠:

أقيمُ بدارِ الحزْمِ مادامَ حَزْمُهَا وَأَحْرِ إذا حَالَتْ بأنْ التَّحَوُّلا

(۱) وهو صحابى من فرسان الجلعلية والإسلام قتل سنة إحدى وعشرين من الهجرة . «في
الهيجاء» بالمد والقصس - الحرب فواللزبات» - بفتح اللام وسكون الزاى - جمع لزبة ،
وهى الشدة والقحط فوالمكرمات » - جمع مكرمة - بفسم الراء فيهما - أى : الكرم.

(۲) تقدم شرحه - والشاهد هنا : الفصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله .

(٣) قائله : 'هو أوس بن حجر - وهو من الطويل -

اللغة: ٥ دار الحزم ٥ المكان الذي تعتبر فيه الإقامة حزما ٥ أحر ٥ أخلق ٥ حالت ٢ تغيرت. المعنى: أقيم بالمكان الذي تعتبر الإقامة فيه من الحزم وحسن التصرف ، وذلك حيث يكون الإنسان فيه عزيـزا مكرما، فإذا تغير الحال ولاقى الإنسان مهانة فأتحلق به أن يتحول عنه إلى مكان آخر ، يلقى فيه العزة والكرامة .

الإحراب: « أقيم » فعمل مضارع وفاعله ضمير مستنتر « بدار » متعلق بمأتيم « الحزم » مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام » فعل ماض ناقص « حزمها » اسم دام ومضاف إليه والخبر معلوف أي : موجودا ، ويجوز أن يكون دام تامة وحزمها فاعل به «وآحر» فعل ماض للتعجب جاه فلي صورة الأمر « إذا » ظرف له « حالت » الجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «بأن أتحولا» الباء وافدة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بها لفظا وهو في التقدير فاهل لفعل التعجب مرفوع محلا .

ومن القياس أن الفـصل بالظرف والمجرور مغتفر بين المفــاف والمضاف إليه فهنا أولى .

وأجاز بعضهم الفصل بهما على قبح .

فالحاصل ثلاثـة مذاهب ، والجواز مذهب الفراء والجـرمى والمازنى والزجاج والفارسى وابن خروف والشلوبين .

وإلى المنع ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين ، ونسبه الـصيمرى(١) إلى سيبويه.

والحق أنه ليس لسيبويه فيسه نص ، قال الشلوبين : والصواب أن ذلك، جائز وهو المشهور والمتصور .

قلت : وقد أشار في النظم إلى ترجيح الجواز بقوله «مُسْتَعْمَلُ»؛ لأن استعماله دليل جوازه .

تنبيه:

جواز الفصل بالغرف والمجرور عند المجيز مشروط بكونهما مستعلقين بفعل التعجب، فإن لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما كما امتنع بغيرهما ، فلا يجوز (ما أحسن بمعروف آمرا) وذكر في شرح التسهيل : أنه لا خلاف في ذلك.

⁼ الشاهد فيه : « أحر إذا حالت بأن أتحولا » حيث فصل بين قعل التسعجب وهو «أحر» ومعموله وهو « بأن أتحولا » فإن المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه فاعل فعل التعجب والفاصل بينهما ظرف وهو « إذا حالت » .

مواضعه : ذكره من شـراح الألفية : الأشمـوني ٢/٣٦٩ ، وابن هشام ٣/٧٣ والمكودى ص١٠٨ ، وابن الناظم ، وذكره السيوطي في الهمم ٢/٩٠ .

 ⁽۱) هو عبد الله بن على بن إسحاق الصيمري النحوى ، أبو محمد - له (التبصرة) في
 النحو كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، وأكثر أبو حيان من النقل عنه .

نعم وبئس وما جرى مجراهما

فعُلان فيرُ مُتصرِّفين ﴿ نعم وبيس رافعانِ اسمَين

قوله: (فيعلان) خير منقدم لنعم ويئس ، وفي ذلك خيلاف . وفي نقله طريقان :

أحدهما: أن البصريين والكسائي ذهبوا إلى فعليتهما واستدلوا بأوجه:

أحدما: اتمال ناء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب -

والثانى : اتصال ضميس الرفع البارز بهما فى لغة قوم وحكاها الكسائى والآخفش.

والثالث : بتاؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية .

وذهب الفراء وأكثنو الكوفيين إلى أنهمنا اسمان ، واستندلوا بدخول حرف الجر في نحو قوله :(ما هِيَ بنعمَ الولد)(١) و (نِعْم السَّيْرُ على بنس العَيْرُ)(١).

ويؤول على : بمقول فيها نعم الولد وعلى مقول فيها بئس العير.

والأخرى: حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة. فقال: لا يختلف أحد من النحويين البصريين والكوفيين في أن نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل.

فذهب البصريون: أن (نعم الرجل) جملة فعلية وكذلك (بئس الرجل). وذهب الكسائي إلى أن قولك (نعم الرجل) و (بئس الرجل) اسمان محكيان

 ⁽۱) قال حسين بشر بينت : ويقيت : د نصرها بكاه ويرها سرقة ؛ أى : إذا أرادت أن تنصر أباها على أهداته مثلا لا تقدر على الدقع بتفسها ، بل تصرخ لتستغيث بالناس ، وبرها - بكسر الباه - أى : إذا أرادت أن تير أحدًا سرقت له من زوجها أو من غيره ، ويحتمل : أنه بفتح الباه وبالزاى بمعنى السلب والاخذ قهرا .

⁽٢) العير – بفتح العين وسكون الباء – هو الحمار وجمعه أصار كبيت وأبيات والأنثى عيرة.

حيث وقعا بمنزلة تأبط شرًا وبرق نحره ، فنعم الرجل عنده اسم للممدوح ويشس الرجل اسم للمذموم ، وهما جملتان في الأصل نقلا عن أصلهما وسمى بهما .

وذهب الفراه - إلى أن الأصل في قولك (نعم الرجل زيد) و(بئس الرجل عمرو) رجل نعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل عمرو، فحلف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وضاعلها وبئس وضاعلها مقامه . فحكم لها بحكمه، فنعم الرجل من قولك نعم الرجل زيد، ويئس الرجل من قولك بئس الرجل عمرو، عندهما رافعان لزيد وعمرو، كما أنك لو قلت: عمدوح زيد ومدوم همرو، لكان زيد مرفوعا بممدوح، وعمرو مرفوعا بمدوح .

والذى حملهما على ذلك أنهما رأيا العرب قد حكمت لنعم الرجل وبئس الرجل بحكم الأسماء فى بعض المواضع ، فحمالاهما على ذلك فى سائر المواضع. وقوله (غير متصرفين) سبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم.

وفى نعم أربع لغات نَعِم وهى الأصل ونَعْم - بالتخفيف - ونِعِم . بالإتباع ونِعْم - بالإتباع ، قيل: وأفصحها نعم وهى لغة القرآن ثم نِعِم بالإتباع نعم وهى لغة القرآن ثم نِعِم بالإتباع نعم وهى الأصلية وقرئ (بها)(۱) (فَنَعِمَّ هِى)(۱) ثم نعم فى المرتبة الرابعة.

وحكى بعضهم (نعيم الرجل) واستدل به على الاسمية؛ لأن فعيلا من أوزان الأسماء. ورُدِّ بأن ذلك من باب الاشباع على سبيل الشفوذ، فلا يثبت لغة.

وأما بئس فنص كثير على أن فيها اللغات الأربع، وقال بعضهم : لم يسمع فيها إلا لغتان بيس - بالتخفيف بعد الإنساع - وبئس على الأصل ، والأخريان بالقياس .

وقال ابن عصفور والمحققون : الهمزة يبدلون منها ياء فيقولون : بيس .



⁽۱) ا ، جـ وفي ب (بهما).

⁽٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

وحكى الأخفش وأبو هلى : بيس - بفتح الباء وتسكين الياء .

وقوله (رافعان اسمين) يعنى : أن كلا منهما يقتضى مرفوعا على الفاعلية؛ لأنهما فعلان كما سبق .

قإن قلت : كون المرفسوع بعدهما فاعلا ، إنما هو على مسذهب البصريين ، فما وجه رفعه على مذهب الكوفيين ؟

قلت : أما على الطريعة الأولى فقال فى البسيط : ينبغى أن يكون تابعا عندهم لنعم إمدا بدلا أو عطفا، ونعم اسم يراد به الممدوح فسكأنك قلت الممدوح الرجل زيد وأما على الثانية فواضع .

وقوله (مُقارني آلُ) نعت لقوله (اسمين).

وحاصل كلامه أن قاعل تعم ويئس يكون قسمين : ظاهراً ومضمراً . فالظاهر شرطه أن يكون معرفا بال نحو ﴿ نَعْمُ الْمُولَىٰ وَنَعْمُ النَّصِيرُ ﴾ (١). أو مضافا إلى معرف بهما نحو ﴿ وَلَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ (١).

(أو مضافا إلى)⁽¹⁷⁾ مضاف إلى المعرف بهما تحو⁽¹⁾ .

فنعمَ ابنُ أختِ القومِ غيرَ مُكذَّبِ ﴿ رُهُيرٌ حُسَامًا مُفردًا من حَماثِلِ

 ⁽١) من الآية ٤٠ من سورة الأتقال.

⁽٢) من الآية ٢٠ من سورة النحل .

⁽٣) ب ، جـ وني أ (أو إلى مضاف إلى معرف) .

⁽٤) قائله: هو أبو طالب هم النبي 姓 من كلمة بمدح فيها الرسول ﷺ ويعاتب قريشا على ما كان منها – وهو من الطويل – .

اللغة : « حسام » السيف القاطع ، وسمى بذلك لأنه يحسم الحلاف بين الناس « حمائل» جمع حمالة- بالكسر – وهي علامة السيف « زهير » اسم رجل .

المعنى : يمسلاح ابن أبي أميسة بأنه صادق المودة وبأنسه إذا قال لم يجسد من يرد عليه قسوله بالتكذيب لأن الناس جمسيعا يعلمون صدقه ، ثم شبسهه بالسيف الذي يفرد عنه حسمائله يشير إلى أنه نسيج وحدد لا مشارك له في صفاته .

وقد أشار إلى الأول بقوله : (مقارنى أل) . وإلى الثانية بقوله : (أو مُضافَيْن لما . قارنَها) . ومثل قوله : (كنعم عُقْبِي الكُرَمَا) .

ولم ينبه على الثالث ، لكونه عنزلة الثانى وقد نبّه عليه في التسهيل (١٠) . تنبيهات:

الأول: اشتسراط كون الظاهر مسعرف بأل أو مضافا إلى المعسرف بها (أو إلى)(٢) المضاف إلى المعرف بها ، هو الغالب ، وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه أل كقوله (٣):

فنعم أخُو الهَيْجا ونعم شبابُها

الإعراب: « نعم » قعل ماض لإنشاء الملاح « ابن » قاعل نعم « اخت » مضاف إليه «القوم» مضاف إليه ، والجملة من نعم وقاعلها خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، أو زهير خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هو زهير » وهو للخصوص بالملاح « حسام مفرد » خبران لمبتدأ محذوف ، لا نعتان لزهير ، لأن المعرفة لا نعت بالنكرة « من حمائل » متعلق مجفود وجر بالكسرة للضرورة .

الشاهد فيه : ﴿ نعم ابن أخت القوم ٥ حيث جاء فاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى اسم مضاف إلى مقترن بأل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٧٦/ ٢ ، وايس هشام ٣/٨٢ ، وابن الناظم ، وذكره السيوطي في الهمع 7/٨٥ .

- (١) التسهيل ص١٢٦.
- (٢) ب، وفي أ ﴿ أو مضافا إلى مضاف ﴾ .
- (٣) قائله : لم أقف على قائله وهو شطر من الطويل.

اللغة : ﴿ أَخُو الهميجا ﴾ أى : صاحب الهيجاء ، وهو كناية عن ملازمته الحرب وشدة مباشسرتها، والهيجما ممدود اسم للحرب ، وقصرت هنا للوزن ، وروى ﴿ نعم شهابها ﴾ والشهاب : الشعلة من النار الساطعة .

الإعراب : (نعم ، فعل ماض لإنشاء المدح (أخو ، فاعل مسرفوع بالواو نيابة عن الضمة



والصحيح أنه لا يقاس عليه ، لقلته .

وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كفوله(١) .

فنِعمَ صاحبُ قومٍ لا سِلاح لَهُم

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة النحويين بالضرورة. وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كما رعم، بل ورد، ولكنه أقلُّ من المضافة .

وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ومنه قوله(٢) : ونعْمَ نيمُ .

الإحراب: ﴿ نَعَمُ ﴾ قَمَلُ مَاضَ لِإنْشَاءُ المَدَّحِ ﴿ صَاحَبِ ﴾ قاعل ﴿ قَوْمَ ﴾ مَضَافَ إِلَيْهُ ﴿ ١٩٠. نَافَيْةً لَلْجَنْسِ ﴿ لَهُمَ ﴾ مَثَمَلَّنَ بِحَدُوفَ خَيْرٍ لَا ﴿ وَصَاحَبٍ ﴾ مَثَمَانَ ﴾ المخصوص خبر لا ﴿ وصاحبٍ ﴾ عطف على قاعل نعم ﴿ الركبِ ﴾ مضاف إليه ﴿ عثمانَ ﴾ المخصوص بالمدح .

الشاهد فيه: « تعم صاحب قوم » حيث ورد فاحل نعم اسما منكرا مضافا إلى نكرة . مواضعه: ذكره من شسراح الألفية: الأشمسوني ٢/٢٧١ . وذكره السيسوطي في الهمع ٢/٨٦.

(٢) قطعة من بيت من الوافر وتمام البيت مع سابقه هو :

وسَلْمَى اكْعَلُ الْتَقَلِينَ حُسِنا وَفَى اثْوَابِهَا قَمَرٌ وَدِيمٌ نَيْكُ لِلنَّسَاءِ وَنَعَم نِيمُ نَيْكُ للنَّسَاءِ وَنَعَم نِيمُ

ولم أقف على قائلهما .

لأنه من الأسماء الستة ? الهيجا ؟ منضاف إليه ﴿ ونعم ؟ الراو حرف عطف ونعم فعل
 ماض لإنشاء المدج ﴿ شهابها ؟ فاعل والهاء مضاف إليه .

 ⁽۱) قائله : كثير بن حيد الله المعروف بابن الغريرة - وهي أم حيد الله - وهو من البسيط .
 وتمامه : وصاحبُ الركب عثمانُ بنُ عفانا .

وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة (بشر) عبد الله أنا (إن كان كذا) وكقول النبي ﷺ (نعم عبد الله خالد بن الوليد)(١).

وقول سهل بن حتيف (شهدت صفين ويثست صفّون) .

قال ابن عصفور : وأجاز الجرمي أن يقال : (نَعْم صِدُّ الله هذا).

والصحيح أن ذلك لا يجوز؛ لأن عبد الله ليس معرفا بالألف واللام ولا مضافا إلى ما تعرف بهما . فأما قول الشاعر(١) :

بئس قومُ الله قومُ طُرقوا فَقَرُوا جارهُمُ لحما وحرْ

فضرورة.

اللغة: « قمر ، القصر المعروف « ريم » ولد الظبية ويهمز « نيساف القرط » - بضم القاف وسكون الراء - ما يعلق في شحمة الأذن من الحلى ، وأراد بكونها نياف القرط أنها بعيدة مهواه ، وذلك نما يكنى به عن طول العنق « غسراء الثنايا » الثنايا : الأسنان التي في مقدم الفم « ريد النساء » الترب « نيم » النعمة التامة ومن يؤتنس به .

الإجراب: « نياف » خبر لمبتدأ محلوف ، هي نياف « القبرط » مضاف إليه « خراه » معطوف على نياف معطوف على نياف « الثنايا » منضاف إلىيه « وريد » عطف على نياف «للنساه» متعلق بمحلوف صفة لريد « ونعم » فعل ماض لإنشاه الملاح « نيم » فاعل نعم، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محلوف والتقدير : هم نعم نيم .

الشاهد فيه : ﴿ نيم ﴾ حيث وقع فاعل نعم اسما منكرا .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٧٢/ ٢.

(۱) ا ، جـ .

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرمل -.

اللغة : ﴿ طَرَقُوا ﴾ من الطروق – وهو إتيان الأهل ليلا ﴿ فقروا ﴾ اطعموا ﴿ وحر ﴾ – بفتح الواو وكسر الحاء – الذى دبت عليه الوحرة ، والوحرة – بفتح الواو والحاء – وزخة تكون في الصحراء ، وهي صغيرة حمراء لها ذنب دقيق ، وسكنت الراء للضرورة .

وكأن الذى سهل ذلك كون قوم يقع على ما يقع عليه القوم معرفا بالألف واللام وهو مع ذلك منضأف في اللفظ إلى ما فيه الألف واللام، وإن لم يكن تعريفه بهما .

وأجاز المبرد والفارسي : إستاد نعم وبئس إلى الذي الجنسية(١).

ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين منهم ابن السراج وأبو عمر (٢) في الفرخ . قال : ولم يرد به سماع ، والقياس المنع ، لأن كل ما كان فاعلا لنعم وكان فسيه أل كان خُنفسو ﴿ للفسمير المستتر فيها إذا نُرُعت منه و (الذي) ليست كذلك.

قال في شرح التسهيسل : ولا ينبغى أن يمنع ، لأن (الذي) جسعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرد الوصف به .

الثانى : اعلم أن ما ورد عا يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم يمكن تأويله على أن الفاعل ضمير مستتر حذف مفسره ، والعلم أو المضاف إليه هو المخصوص .

ذكر هذا التأويل في شرح التسهيل ، وهو مبنى على جواز حذف التمييز في

الإحراب: ﴿ بِسُن ﴾ فيعل ماض لإنشاء اللم «قوم» فياحل ﴿ الله ﴾ مضياف إليه «قيوم» المخصوص بياللم «طرقوا» فعل ماض ميني للمجهول وواو الجيماعة للتخلص من البيتقاء الساكنين «جارهم» مفعول به أول لقروا وهو مضاف والضمير مضاف إليه ﴿ لحما ﴾ مفعول ثان ﴿ وحر ﴾ صفة للحم منصوب بالفتحة وسكن للوقف .

الشاهد فيه : «بشن قدم الله» حيث ورد فساعل بشن استما متضاف إلى علم وهو لفظ الجلالة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٣٧٢/ ٢.

⁽١) نحو ﴿ نعم الذي آمِن زيدٌ ﴾ .

⁽٢) في الأصل أبي عمرو والمعروف أن كتاب الفرخ لأبي عمر الجرمي .

نحو ذلك، وسيأتى بيانه ، ويمكن أن يحمل على هذا أيضا ما أوهم كون فاعلهما نكرة ، إلا أن حكاية الأخفش أن^(١) ذلك لغة لقوم وتدفع التأريل .

الثالث : (أل)(٢) في فاعل نعم . ذهب الأكثرون أنها جنسية ثم اختلفوا .

فقيل : حقيقة ، فإذا قلت (نعم الرجل ريد) فالجنس كله هو الممدوح ، وزيد مندرج تحت الجنس ، لاته فرد من أفراده ، ولهؤلاء في تقريره قولان :

أحدهما : أنه لما كسان الغرض المبالغة في إثبات المدح للمسمدوح جُعل المدح للجنس الذي هو منهم ؛ إذ الأبلغ في إثبات الشيء جسعلُه للجنس حتى لا يُتوهم كونه طارئا على المخصوص .

والثاني : أنه لما قصدت المبالغة عدوا المدح إلى جنس المقصود بسببه .

فكانه قيل : ممدوح جنسه لاجله ، وقيل : مجاز .

فإذا قـلت : (نعم الرجل زيد) جعلت زيدا جـميع الجنس مـبالغـة ، ولم تقصد غير مدح زيد .

وذهب قوم إلى أنها عهدية ، ثم اختلفوا فقيل : المعهود ذهنى كما تقول (اشتر اللحم) ولا تريد الجنس ولا معهودًا تقدم ، وأراد بذلك أن يقع إبهام يأتى التفسير بعده تفخيما للأمر ، وقيل : المعهود هو الشخص الممدوح .

فإذا قلت : (زيدُ نعم الرجلُ فكأنك قلت : زيد نعم هو .

واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه .

وعلى القول بأنها للاستغراق – بأن المعنى أن هذا المخصوص يَفْضُل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالاً .

وعلى القول بأنها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخيصين على حدته جنس ، فاجتمع جنسان فتنيا .

⁽۱) ب، ج.

⁽۲) ب .

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع .

الرابع: لا يجوز إشباع فاعل نعم وبئس بشوكيند (معنوى)(١) . قال في شرح التسهيل: باتفاق . قبال : وأما التوكنيد اللفظى فلا يستنع ، وأما النعت فمنعه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح في قوله(١) :

لبِشْ الفتَى المدعورُ بالليل حاتمُ

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغى أن يُمنع على الإطلاق بل يمنع إذا قُصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مُقام الجنس ، لأن تخصيصه حينتذ مناف لذلك المقصد .

الإحراب: « لعمرى » اللام ثلابتدا، عمر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبره محذوف وجوبا لعمرك قسمى « وما » الواو حالية وما نافية و عمرى » مبتدأ أو اسم ما النافية وياء المتكلم مضاف إليه « على » متعلق بهين الآتى « بهين » الباء واللدة وهين خبر المبتدأ أو خبر ما النافية مرفوع على الأول أو منصوب على الثاني بضمة أو فتحة مقدرة « لبئس » اللام واقعة في جواب القسم بئس فعل ماض لإنشاء الله « الفتى » قاصل « المدحو » وجملة بئس في محل رفع خبر مقدم « حاتم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : « بتس الفتى المدحو بالليل » حيث جماء فاعل بئس وهو « الفستى » منعوتا بقوله « المدعو بالليل » .

مواضعه : ذكره من شيراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٣ . وذكره السيوطي في الهمع ٨/٨٥ .

⁽۱) ا، جد.

⁽٢) قائله : هو يزيد بن قنانة بن عبد شمس العدوى - وهو من الطويل- .

وصلاره : لَعَبْرِي وَمَا حَبْرِي عَلَى بِهِيِّنٍ .

اللغة: « لعمرى وما همسرى » قسم بحياته - وهو في هذا الاستعمال مفتوح العين - « وما همسرى على بهين » تأكيد للقسس ، وبيان أنه ليس حانثا فيه « المدهو بالليل » الذي تناديه مستغيثا به ، لأنه لا يحييك حينثذ ولا يأخذ بناصرك .

وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ ، لإمكان أن ينوى في النعت ما نوى في المنعوت ، وعلى هذا يُحمل قول الشاعر(١) :

نعم الفتى الْمُرَّى أنت إذا هُمُّ حضرُوا لدى الحُجراتِ نارَ الموقَّدِ

وحَــمَل ابن السراج وأبو عــلى مثل هذا على الــبدل ، وأبَيّــا النعت ، ولا حجة لهما . انتهى .

وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل جوازهما .

وينبغي ألا يجوز فيهما إلا ما تباشره نعم .

ولما بين الظاهر شرع في (بيان)(٢) المضمر فقال :

ويَرفعان مُضمراً يُفسِّره مُميزٌ كنعم قومًا مَعْشرُه

⁽۱) قاتله : هو زهير بن أبي سلمي من قصيدة يمدح بها سنان بن أبي حارثة المرى سوهو من الكامل - .

اللغة : « الحجرات » - بضم الحاء والجيم أو بضم الحاء وفتح الجيم - جمع حسجرة ، وأراد بها هنأ شدة الشتاء « الموقد » الذي لا تخمد ناره للضيف والطارق .

الإحراب: « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « الفستى » فاعل « المرى » نعت للفتى «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر وجملة نعم خبر منقدم « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب « هم » فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده » والتقدير : إذا حضروا فلما حذف الفاعل انفصل الضمير « حضروا » فعل ماض وفاعله والجملة مفسرة « لمدى » ظرف مكان متعلق بحنضر « الحجرات » مضاف إليه « نار » مفعول به لحنضر « الموقد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : • نعم الفتى المرى • حيث أتبع فاصل نعم وهو «الفتى • بنعت وهو • المرى • لانه أريد بالنعت هنا نفس مـــا أريد بفاصل نعم من العـــموم ، ولم يرد بالنعت تخــصيص المنعوت بفرد مما يحتمله الجنس .

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الأشموني ٢٧٣/ ٢٠.

⁽۲) ب، جہ،

فاعل (نجم) في المثال ضمير مبهم مفسر بالتمييز بعده و (معشره) هو المخصوص بالمدح، وسيأتي إعرابه .

ولهذا الضمير أحكام :

أحدها : أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع ، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه .

وأجاز قوم من الكوفيين ، تثنيته وجمعه ، وحكاه الكسائي عن العرب .

ومنه قول يعضهم (مررت بقوم نعمُوا قومًا) وهو نادر .

الثانى : أنه لا يُتبع لشبهه بضميسر الشآن ، وأما نبحو (نِعم هُم قومًا أنتم) فهم تأكيد للضمير المستكن ، وذلك شاذ لا يعرج عليه .

الثالث: أنه إذا فُسَّر بمؤنث لحسفته تاء التأنيث فتقسول : (نِعْمَتِ امراة هند) كذا مثله في شرح التسهيل .

وقال ابن أبسى الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال : (نعم امـرأةٌ هندٌ) استــغناء بتأنيث المفسَّر ، ونص خطاب على جواز الأمرين .

الرابع: ذهب القائلون بأن فساعل (نعم) الظاهر يراد به الشخص، إلى أن المضمر كذلك ، وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس، فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمر لشخص ، قال : لأن المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصا .

ولمفسِّر هذا المضمر شروط :

الأول : أن يكون مؤخراً عنه ، فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس .

الثاني : أن يتقدم على للخصوص ؛ فلا يجوز تأخيره عنه عند البصريين . وأما قولهم (نعم زيد رجلا) فنادر .

الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص في الإفراد وضدَّيه ، وفي التـذكير وضده . الرابع: أن يكون قابلا لآل ، فلا يفسُّر بمثل وغير وأىَّ وأفعل التفضيل ؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بأل فاشتُرط صلاحيته لهما ، وسيأتي الكلام على التمييز بما .

الخامس: أن يكون نكرة عامة؛ فلو قلت (نعم شمسا هذه «الشمس»)(١٠).

لم يجز ؛ لأن الشمس مفرد في الوجود ، ولو قلت (نعم شمسا شمس هذا اليوم) لجاز .

ذكره ابن عصفور .

تنبيهان:

الأول: نص سيبويه على لزوم ذكر هذا التسبيز ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه ، وإن نُهم المعنى ، ونص بعض المغاربة على شذوذ (فبها ونعمت) .

وقال في التسهيل: لازم غالبا(٢) ، استظهارا على نحو (فيها ونعمت)(١٠). وعن أجاز حذفه لفهم المعنى ابن عصفور.

الشانى: ما ذكر من أن فاعل (نعم) قد (يضمر) فيها هو مقدم المجمهور، وذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتاخر فيقال: (نعم زيد رجلاً) وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائى، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة غييزًا منقولاً.

والأصل في قبولك (نعم رجلاً زيدً) (نعم الرجلُ زيدٌ) ثم نقل الفنعل إلى اسم الممدوح فقيل: (نعم رجلاً زيدً) ويقسبح عنده تأخيره، لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته .

⁽۱) آ ، جد ،

⁽٢) التسهيل ص١٣٧ .

⁽٣) لأن التاء الساكنة من خصائص الأفعال .

⁽٤) 1، ج.، وفي ب (مظهر) .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين:

أحدهما : قولهم " (نعم رجلاً أنتَ) و(بئس رجلاً هُو) ؛ فلو كان فاعلا لا تصل بالفعل .

والثانى : قَوْلُهُم : (نعم رجلاً كَانَ زيدٌ) فأعملوا فيه الناسخ . قوله:

وجَمَّعُ تمييز وفاصِل ظَهَرْ فيه خلافٌ عنهُمُ قد اشْتَهَرْ

في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة مذاهب :

المنع وهو مذهب سيبويه ، إذ لا إبهام يرفعه التمييز .

والجواز وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي .

قال المصنف : وهو الصحيح ، واستدل بالقياس والسماع .

فالقياس أن التمييز قد ورد مؤكدًا لا لرفع الإبهام في نحو قوله (١٠): ولقد علمت بأن دين محمد من خسير أديان البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد (لا لرفع الإبهام)(١٠).

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الأشموني ٢٧٦/ ٢. وذكر في القطر ص٢٤٥.

⁽١) قاتله: هو أبو طالب هم النبي 攤 - وهو من الكامل - .

الإعراب: و ولقد) اللام صوطئة للقسم وقد حرف تحقيق في علمت) فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب القسم و بأن ﴾ الباء جارة أن حرف توكيد ونصب و دين ﴾ اسم أن منصوب بالفتحة و مسحمد ﴾ مضاف إليه و من خير ﴾ مستعلق بمحذوف خبر أن وأديان مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بعلم و دينا ﴾ تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : «دينا» فإنه تمييز مؤكد .

والسماع قوله(١):

تزوَّدُ مثلَ زادِ أَبِيكَ فينَا فنعمَ الزَّادُ زادُ أبيك زاداً وقول الآخر^(۱) .

والتَّغلبيُّون بئس الفحلُ فحلُّهُم فَحْلا.....

(۱) قاتله: هو جرير بن عطية من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه .
 وهو من الوافر .

اللغة : « تزود » أصل معناه: اتخذ زادًا ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة وحسن المعاملة .

الإحراب: « تزود » فعل أمر مبنى على السكون وفاعله ضمير مستتر « مثل » مفعول به «زاد» مضاف إليه «أبيك» منضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه « فينا » متعلق بتزود « نعم » ضعل ماض لإنشاء المدخ « الزاد» فاعل، والجملة خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر « أبيك » مضاف إليه وضمير المخاطب إليه «زاد) » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : ٥ نعم الزاد زاد ٥ حيث جمع بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيدًا .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٧٣/ ٢ ، والمكودي ص١٠٩ .

وذكر في المفصل ١٣٢/٧ ، والمغنى ٢/٩٠.

(٢) قائله : هو جرير بن عطية من كلمة له يهجو فيها الاخطل التغلبي

وتمامه: . . . وأمهُمُ زلاءُ منطيقٌ - وهو من البسيط - .

اللغة : ﴿ زَلَاءَ ﴾ – بفتح الزاى وتشديد اللام – المرأة إذا كانت قليلة لحم الاليتين .

ق منطبق المجسر الميم - مبالغة ناطق ، ويستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهو البليغ ، والمراد
 هنا المرأة التي تأتزر بحشية تعظم به عجيزتها .

المعنى: يذمهم بدناءة الأصل ، وبأنهم فى شدة الفقر وصوء العيش حستى إن المرأة منهم لتستهن فى الأعسال وتبتذل فى الخدسة ، قيذهب عنها اللحم ، فتضطر إلى أن تتخذ حشية.

الإعراب: « والتغلبيون » مبتدأ « بئس » فعل لإنشاء الذم « الفحل » فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى فى أول الكلام « فسحلا » تمييز « وأمهم » مبتدأ والضمير مضاف إليه « ولام» خبر المبتدأ « منطيق » نعت له .

وقول الأخر^(١):

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذَلَتْ ودَّ التحيةِ نُطْقا أو بإيماء وحكى من كلام العرب (نعم القتيلُ قتيلاً أصلحَ بين بكرٍ وتغلِب)(٢) . وهذا وارد في الاختيار .

وتأول المانع السماع. أما فحلا وفتاة وقتيلا فحال مؤكلة، وأما زادا فمصدر محذوف الزوائد، أو مفعول به (وقيل)(٢) حال .

مواضعه: ذكتره من شراح الألفية: الأشسموني ٢/٣٧٦، وابن عقيل ٢/١٢٤، والسيوطي ص٨٥ وابن الناظم.

وذكره السيوطى في الهمع ٧/٨٦ .

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط -

اللغة: « بقلت ، أحطت « بإيماء » بإشارة ، مصدر أوماً إلى الشيء .

للمنى : أن هندًا تستحق الثناء والتـقدير لو تفضلت برد النحيــة بالنطق أو بالإشارة، ويعد ذلك منها بذلا ومنحة .

الإعراب: «تعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الفتاة» فاعل «فتاة» تمييز مؤكد «هند» مخصوص بالمدح «لو» شرطية - أو حرف تمن - فبذلت» قعل الشرط «رد» منعول بذلت «التحية» مضاف إليه «نطقا» منصوب على نزع الخافض - أى بنطق «أو بإيماء» معطوف على نطقا، وجواب الشرط محلوف للعلم به .

الشاهد قيه : • نعم الفتاة فتاة » حيث جمع بين الفاعل الظاهر وهو « الفتاة » وبين التمييز وهو • فتاة » ، وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل ، ولكن الفرض منه التأكيد لا رفع إيهام شيء .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٧٦/ ٧ ، وابن هشام ٣٠٨٥.

وذكره السيوطي في الهمع ٢/٨٦ .

(٢) كلمة قالها الحارث بن عباد فارس النصامة حين بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس .

(٢) ب ، جد - رقي أ د ومثل ٩ .

الشاهد فيه : « بئس الفحل فحلا » حيث جمع بين ضاعل بئس الظاهر رهو • الفحل »
 وبين التمييز وهو • فحلا) .

قال الشيخ أبو حيان : وعندى تأويل أقرب من هذا ، وذلك أن يدعى أن في نعم وبئس ضميرًا ، وفحله وفتاة وزادا تمييز تأخير عن المخصوص ، وفحلهم وهند وزاد أبيك إبدال .

والمذهب الثالث التفصيل ، فإن أفاد التمسييز معنى لا يفيده الفاعل جاز نحو (نعم الرجل رجلا عالما) ومنه في الأثر (نعـم المرءُ من رجلٍ لم يطأ لنا فراشًا ولم يفتش لنا كنفًا منذُ أتانا)(١).

(Y) ₄]	ومنه ق	
--------------------	--------	--

. فنعمَ المرَّءُ من رجلٍ تِهَامِي

(١) كنفًا : سترًا .

(۲) قائله: هو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي ، يرثى هشام بن المغيرة .
 وصدره: تخيَّرهُ فلم يَمْدَلُ سواهُ - وهو من الوافر - .

اللغة : « تخيره ٩ اصطفاه ١ لم يعدل ٤ لم يمل ١ تهامي ٩ منسوب إلى تهامة ، وتطلق على مكة .

المعنى: أن الموت اختار هشاما ولم يعدل به سواه ، ولم يمل إلى غيره من الناس فهو نعم الرجل من تهامة .

الإهراب: «تخيره» فعل ماض والفاهل يعود على الموت فيي بيت قبله والهاء مفعوله تعود على هشام في بيت قبله « فلم » الفساء عاطفة ولم جازمة نافية «سواه» مفعول يعدل منصوب بفتحة مقدرة على الألف والهاء منصاف إليه «فنعم» عاطفة ونعم فعل ماض «المره» فاعل «من» وائدة (رجل » تحييز للمرء منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حرف الجر الزائد ، « تهامي » صغة لرجل.

الشاهد فيه: «نعم المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو «المره» وبين التمييز وهو عمن رجل» و ونك بواسطة التمييز معنى زائدًا عهما أفاده الفاعل، وذلك بواسطة نعته.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢٧٦/ ٢، وابن هشام ٣/٨٥. وذكره ابن يعيش ٧/١٣٣ والسيوطي في الهمع ٨٨/ ٤.

وقوله^(۱) :

لأن المعنى من مُتفَتَّ: أي كريم. فأفساد مالا يفيده الفساعل، وإلا لم تجز، وصححه ابن عصفور:

تنبيه

ما نقل هن سيبويه من المنع هو المعروف من مذهبه، وتأول الفارسي كلامه على أنه إنما عنى أنه لا يكون الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمر لا غير ، وفيه بعد .

وقوله : وما مُعيِّزٌ وقيلَ فاعِلُ في نحو نعم ما يقُولُ الفاضلُ

إذا وقعت ما بعــد نعم ويئس فتارة يليها فــعل نحو (نعم ما صنعت) وتارة يليها اسم نحو ﴿ فَعِمًا هِيَ ﴾ (٢) .

(١) قائله : هو الكروس بن حصن وقيل : ابن زيد – وهو من الطويل . –

وتمامه : إذا الرضعُ العَوْجاءُ جَالَ برعُها.

اللغة : • المرضع » المرأة التي لهـا ولد ترضعه • العوجـاء » التي اعوجت هزالا وجـوعا • حال، تحرك • بريمها ، البريم – بفتح الباء وكسر الواء – خيط يفتل على طاقين .

المعنى: يمدح نفسه بأنه كريم في وقت الشدة التي تضن فيسها النفوس ، حتى إن كثيرا من النساء يمتدحنه .

الإعراب: « وقائلة » الواو واو رب قائلة مبتدأ مرضوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتقال المحل بحركة حرف الجر الزائد « نعم » فعل ماض « الفتى » فاعل ، والجملة خبر مقدم « أنت » مبتدأ مؤخر « من » حرف جر زائد « فتى » تمييز لفاعل نعم «إذا» ظرف زمان « المرضع » فاعل لفعل محذوف يدل عليه الكلام بعده أى : إذا حزلت المرضع « العوجاء » نعت للمرضع « جال » فعل ماض « بريمها » فاعل والضمير مضاف المرضع «

الشاهد فيمه : ٥ نعم الفستى أنت من فتى ١ حبيث جمسع الفاعل الظاهر وهو ٥ الفستى ٢ والتمبيز وهو : ٥ فتى ٢ وأفاد التمبيز معنى زائدا عن الفاعل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٣٧٦/ ٢.

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

فإن وليها فعل ففيها عشرة أقوال ومرجعها إلى أربعة :

أحدها: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز.

والثاني : أنها في موضع رفع على الفاعلية .

والثالث : أنها المخصوص .

والرابع : أنها كافة .

فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها نكرة مـوصوفـة بالفعل بعدها والمخـصوص مـحذوف ، وهو مـذهب الأخفش والزجـاج والفارسي في أحـد قوليـه والزمخـشري وكـثيـر من المتأخرين .

والشانى: أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف (١).

والثالث : أنها تمييز والمخصوص (مــا) أخرى موصولة (محذوفة)(٢) والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة . ونُقل عن الكسائي .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :

الأول: أنها اسم معرفة تام أى: غيسر مفتقر إلى (صلة)(٣)، والفعل بعدها صفة لمخصوص والتقدير: نعم الشيء شيء صنعت، وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي(٤).

والثاني: أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونقل عن الفارسي .

⁽۱) أي : شيء ،

⁽۲) ب ، جـ .

⁽٣) أ ، ج ، وقي ب الجملة ، .

⁽٤) التسهيل ص ١٢٦ .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، وهي فاعل يكتفي بها وبصلتها عن المخصوص. ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي .

والرابع: أتها مصدرية ولا حلف هنا ، وتأويله: بئس صنعك ، وإن كان لا يحسن في الكلام بئس صنعك حتى تقول: بئس الصنع صنعك ، كما تقول: أظن أن تقوم ، ولا تقول: أظن قيامك.

والحامس: أنها نكرة موصوفة في موضع رفع(١).

(وأما القائل: بأنها المختصوص فقال: إنها موصبولة وهي المخصوص وما أخرى متحذوفة ، والأصل: نعم ما ما صنعت ، والتقدير: نعم شيئا الذي صنعته وهذا قول الفراء)(١).

وأما القائل : بأنها كافة فقال : إنما كفت نعم كما كفت قلَّ فصارت تدخل على الجملة الفعلية .

وإن وليها اسم ففيها ثلاثة أقوال :

الأول: أنها نكرة في مدوضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع (بعد «ماه)(۱۲) هو للخصوص . قيل : وهو مذهب البصريين .

قلت : ليس هذا النقل على إطلاقه لما سيذكر .

والثانى : أنها معرفة تامة ، وهى الفاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي ، وهو قول الفراء .

والثالث: أن (ما) ركبت مع الفعل ، فلا مسوضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم وأجازه الفراء .

⁽١) والمخصوص محلوف .

⁽Y) آ، جد.

⁽٣) أ ، جـ وني ب (بعدها) .

تنبيهات :

الأول : قد ظهر مما ذكرته أن قوله (وما نميز) صادق على ثلاثة أقوال .

وأن قوله (وقسيل فاعل) صدادق على خمسة (أقوال)(١) إلا أن الظاهر أنه (إنما)(١) أراد الأول من الثلاثة والأول من الخسمسة ، لاقتسصاره عليهما في شرح الكافية .

الثانى : يندرج فى كلامه صورتان – أعنى مـا وليه الفعل وما وليه الاسم – فإن القول بأن (ما) تمييز أو فاعل جاز فيهما .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ (به)(٣) وهو أن (ما) تمييز ، وكذا عبارة الكافية ، وذهب فى التسهيل(٤) إلى انها معرفة تامة وأنها فاعل ، ونقله عن سيبويه والكسائى واستدل بأوجه :

أحدها : أن (ما) مساوية للضمير في الإبهام ، فلا تكون تمييزا .

والثاني : أنه كــــثر الاقتصار عليها في نحو (غــسلته غسلا نعـــما) والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها إلا نادرا .

والثالث : أن التمييز في هذا الباب وفي غيره أيضا لابد أن يكون قابلا لال ونص ابن عصفور وغيره على أن التمييز لا يكون إلا بالأسماء المتوفلة في البناء لا بالمتوغلة في الإبهام (كَسِيّ)(ه) ولا أدخل في الإبهام ، والبناء من ما .

الرابع : جزم المصنف بنقل هذا المذهب عن سيبويه نظرا :

فإن مستنده قول سيبويه (في)(٦) دققته دقا نعما ، أي : نعم الدق .

وفي فنعما هي . نعم الشيء إبداؤها وهو محتمل لأن يكون تفسير معني، لا تفسير إعراب .

⁽۱) ب، ج. . (۲) ب، ج. .

⁽٤) أ . (١٢٦ م ١٢٦ .

⁽۵) ب، جه . (۲) ب، جه .

وقوله في الكافية : والرفع بعضهم نمى ، لسيبويه، وادعى التعريف مع تمام ما وظاهر قد اتبع ، ظاهر في عدم الجزم .

وقوله:

ويُذكرُ للخصوصُ بَعْدُ مُبتدا أو خَبرَ اسْم ليس يبدُو أَبداً المخصوص هو المقصود بالمدح بعد (نعم) وبالذم بعد أبئس) . وله ثلاثة أحوال :

الأولى : أن يذكر بعد فاعلها نحو (نعم الرجلُ زيدٌ) وفي إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه:

الأول : أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره .

والثاني: أن يكون خبر مبتدأ واجب الإضمار .

وهذا معنى قوله : (ليس يبدو أبدا) .

والثالث : أن يكون مبتدأ حذف خبره .

(والأول هو الصحيح)^(۱) ويه جزم سيبويه .

قال ابن الباذش(١): لا يجيز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ.

وأجاز الثاني جماعة منهم السيراني وأبو على والصيمري .

وذكر في شرح التسهيل : أن سيبويه أجازه ، وعـبارة سيبويه فيها احتمال، ومن تأمل كلامه لم يجد فيه ذكرا له .

⁽۱) ان جن

⁽٢) هو أبو الحسن على بن أحسمه المسروف بابن الساذش ، ولد بضرناطة وشب على حب الفضيلة والزهد في الدنيا ، وبرع في الشريعة والعربية ، وبذل همه في النحو فسرح أمهات الكتب : إذ شرح كتاب سيبويه ، والأصول لابن السراج ، والمقتضب للمبرد وغير ذلك .

توفى بفرناطة سئة ٥٣٨ هـ .

قال في شرح التسهيل: والأول أولى ، بل هـو عندى متمين ، لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف الثانى ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، وأما الثالث فأجازه قوم منهم ابن عـصفور ، وقال في شرح التسهيل: هو غيـر صحيح ، لأن هذا الحـفف ملتزم ولم نجد خبـرا يلتزم حذف إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسله .

وذهب ابن كسيان : إلى أن المخسطوص بدل من الفاعل ، وردَّ بأنه لازم وليس البدل بلازم، وبأنه لا يصلح لمباشرة نعم.

والثانية: أن يذكر قبل نعم وبئس، وهو حينتد مبتدأ والجملة بعده خبر سواء أقيل: بفعلية نعم وبئس أم باسميتهما، وجوزوا على القول بالاسمية أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر والمكس.

فإن قلت: إذا جعل المخصوص مبتدأ والجملة خبره فما هو الرابط؟

قلت : الرابط عند الجمهور هو العموم الذي في الفاعل ، ويجوز دخول نواسخ الابتداء عليه كقول الشاعر(١):

 ⁽١) قائله ; يزيد بن الطثرية - وهو من الطويل -.

اللغة: «تعذير حاجة» صبرها وعدم تأتى قضائها «أمارس فيها» أعالجها وأحتال لقضائها، الإحراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «أرسلوني» ضعل ماض وواو الجماصة فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم مضعول به «عند» ظرف مستعلى بأرسل «تعسذير» مضاف إليه «حاجة» مضاف إليه «أمارس» فعل مضارع وفاعله ضميسر مستتر فيه «فيها» متعلى بأمارس «كنت» كان واسمها «تعم» فعل ماض الإنشاء المدح «الممارس» فعاعل، والجملة في محل نصب خير كان.

الشاهدفيه: فكنت نعم المارس،

حيث دخلت كان على نعم وقاعلها - وهي من النواسخ -

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٧٩ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع . ٨٨ / ٢ .

إِذَا ٱرْسَلُونِي عَنْدَ تَعْلَيرِ حَاجَةٍ أَمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمَارِسُ وَيِهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمَارِسُ وَيَهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمَارِسُ وَيَهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمَارِسُ وَكَتُولُ الْآخِرُ(١):

إِنَّ ابنَ حبد اللهِ نعمَ اخْو النَّدَى وابنُ العَشير،

والثالثة: أن يحذف للدلالة صليه كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ ﴾ (٢).

وإلى هذا أشار بقوله : وإنْ يُقَدُّمْ مُشْعُرٌ بِهِ كُفَّى.

فإن قلت : قد ظهر بما قدمته أن المخصوص لا يجب تأخيره .

وقوله : ويذكر المخصوص بعد، يقتضى أن يكون متأخراً .

قلت : منا ذكرته من جواز تقديمه صرح به ابن عصفور والمصنف في التسهيل وعبارته هنا وفي الكافية وشرحها توهم منع تقديمه بل قوله : وإن يُقلَّم مُشْعرٌ به كَفَى كالعلمُ نعم الْمُقتنَى والْمُقتَفَى

(۱) قائله : هو أبو دهيل الجمحي من كلمة يمدح فيها المغيرة بن عبد الله. وهو من الكامل ·
 اللغة : «أخو الندى» - بفتح النون وتخفيف الدال - أي : صاحب الكرم والسخاء .

الإحراب: ﴿إِنَّهُ حَرْفَ تُوكِيدُ ونصب ﴿إِنَّ اسم إِنْ منصوبِ بِالْفَتَحَةُ وَعِبْدُ اللَّهِ اللَّهِ وَلَفَظُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

الشاهد فيه : «إن ابن عبد الله نعم آخو الندى، حيث دخل الناسخ وهو «إنَّ على نعم وفاعلها.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمسوني ٣٧٩ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع . ٣ / ٨٧ .

⁽٢) من الآية ££ من سورة ص.

تصريح بأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به .

والظاهر أن هذا المثال بما تقدم فيه المختصوص، لا بما حذف فيه لدلالة ما قبله.

فإن قلت: كيف خير المصنف بين جعله مبتدأ وجعله خبراً وليسا سواء، لأن الأول متفق عليه ، والثاني قد منعه بعضهم ومن أجازه فهو أضعف عنده من الأول .

قلت: التخيير بينهما يقتضى جوازهما لا استواءهما في القوة، مع أنه يحتمل ألا يكون تخييراً بل حكاية خلاف، وقد جرت عادة كثير بعطف الأقوال بأو.

فإن قلت: يحتمل قوله (مبتدأ) القولين السابقين (فإنما)(١) يحمل كسلامه عليه.

قلت : على أن خبره ما قبله ، إذ لو أراد الآخر لبين أن الخبر محذوف . تنبيه:

للمخصوص شرطان:

أحدهما : أن يختص وهو شرط غالب كقولهم (نعم البعير جمل) .

الثاني: أن يكون أخص من الفاعل .

وقوله:

واجعل كبئس ساءً .

یعنی : معنی وحکما فتقول (ساء الرجلُ أبو جهل) و (ساء رجلا هو). فإن قلت : ما وزن ساء ؟

قلت : فَعُلِّ - بضم العين - بدليل أنها للمبالغة في الذم ، ولذلك قيل : لا حاجة لإفراد ساء بالذكر ، لانها من أفراد النوع الآتي ، وألفها عن واوٍ .

وهي فعل لا يتصرف .

⁽۱) ا، جـ وفي ب (فإنهما).

يجوز بناء فعل - بضم العين - من كل فعل ثلاثى ، ويجعل مثل نعم وبئس، ويئس فى عدم التصرف ، وإفادة المدح والذم ، واقتضاء فاعل كفاعل نعم وبئس، فيكون ظاهراً مصاحباً لآل أو منضافاً إلى صاحبها أو ضميراً مفسَّراً بتمييز على ما تقدم من التفصيل .

وسواء فى ذلك ما وضع على فَـعُل كقوله تعالى : ﴿ ... كَبُرَتْ كُلِمَةً ﴾ (١٠) أو وضع على فعَــل أو فعِل ثم حول نحــو (قَضُو َ الرجل فــلان) و (علم الرجل ويد) .

وقوله (مُسْجَلاً) قال الشارح : أى : بلا قيد، يقال : أسجلت الشيء إذا أمكنت من الانتفاع مطلقا .

فإن قلت : كيف قال (مسجلا) وبناء فَعَل من الثلاثي ، لقصد المدح والذم مشروط بأن يكون مما يتعجب منه بقياس ؟ نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخفش .

قلت : لعل قوله (مسجلا) يعنى به أن فعل المذكور يجعل مثل نعم مطلقاً أى : في جميع أحكامها .

ويحتمل أن يكون قبال (مستجلا) ، لينشمل (المصنوغ)(٢) على فعُل والمصنوغ على فعُل .

فإن قلت: مقتضى كلامه أن معنى فعل المذكور إذا قصد به المدح كمعنى نعم وإذا قصد به اللم كمعنى بئس، وليسا بسواء لأن العرب لا تبنى فعل المذكور وتضمنه معنى المدح أو الذم، إلا إذا أرادوا معنى التعجب، نص على ذلك ابن عصفور.

فهو إذن يدل على المدح والذم وزيادة معنى التعجب .

⁽١) من الآية ٥ من سورة الكهف.

⁽٢) أ - وفي ب ، جـ ٥ الموضوع ، .

قلت : لا نسلم أن مقتضى كلامه أن فعل المذكُور بمعنى نعم وبئس بل يكون قوله : واجعل فعلا كنعم .

يعنى : في الحكم لا في المعنى ، ويؤيده أنه لم يذكر في النظم بئس .

وليس كل فعل للمدح فكيف يجعل مثل نعم في المعنى ؟

وقد ذكر في التسهيل: أن فعل المذكور مضمن معنى التعجب(١١).

فإن قلت : وفي جعل فعُل المذكور مثل نعم في جميع أحكامها نظر ، لأن من أحكامها أن فاعلها لا يكون إلا مقرونًا بأل أو مضافًا إلى المقرون بها أو مضمرًا يفسره تمييز إلا ما ندر .

وفَعُل المشار إليه يكثر انجرار فاعله بالباء واستغناؤه عن أل وإضماره على وَفَق ما قبله كما ذكر في التسهيل(٢) خلاف نعم(٢).

قلت : ذكر أبو الحسن الاختفش أن من العبرب من يجبرى فعل المذكبور مجرى نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلهما رعيًا لما تضمنه من معنى المدح والذم .

ومنهم من لا يجريه مجراهما ، فلا يلزم إذ ذاك أن يكون فاعله كفاعل نعم ويئس رعيًا (لما فيه)^(٤) من معنى التعجب .

وظاهر هذا أنهما لغتان .

تنبيه:

مثل فى شرح الكافسية وشرح التسهيل بِعلُم الرجل ، وذكر ابن عصفور أن العرب شذت فى ثلاثة الفاظ فلم تحولها إلى فَعُل ، بل استعملتها استعمال نعم من غير تحويل ، وهى : عَلِم وجَهِل وسَمِع .

⁽١) التسهيل ص١٢٨ .

⁽٢) التسهيل ص ١٢٨ .

⁽٣) مثال ذلك قول الشاعر :

حُبُّ بالزور الذي لا يُركى مسنه إلاَّ صفحةٌ أو لمامُ مِنْهُ مِنْ مِنْ الرَّامِينِ كُرُّمَا مِحَالَامِ نِنْهَا كَا الرَّامِ مِنْ مِنْ الرَّامِينِ مِنْ مُركًا

وفَهُم زيد . والزيدون كرَّموا رجالا، نظرًا لما فيه من معنى التعجب هـ ٣٨٠ ٢ أشموني.

⁽٤) ب، ج، وفي أ ﴿ لمَا فَاتُه ﴾ .

وقوله : ومثلُ نعم حَبَّدًا.

يعني: أن حبدًا بمنزلة نعم وفاعلها في إفادة المدح .

فإن قلت : مشتشمی عبارته أن (حسبنا) بمجسموعه مشل (نعم) ولیس كذلك، بل حب بمنزلة نعم ، وذا بمنزلة فاعل نعم .

قلت: كأنه قسمد التنبيسه على أن حب الذي هو بمنزلة نعم (هو)(١) المقرون بذا.

فلذلك لم يقل (ومثل نعم حب) .

فإن قلت : ليس حبدًا مثل نعم كما ذكر ، لأن حبدًا يشمر مع دلالتها على المدوح محبوب وقريب من النفس بخلاف نعم .

قال في شرح التسهيل: والصحيح أن «حب» فعل يقصد به المحبة والمدح. وجعله فاعله (ذا) ليدل بذلك على الحضور في القلب .

قلت: إنما جعلها مثلها في إفادة المدح العام، فلا ينافى ذلك إشعارها بما ذكر.

وقوله (الفاعل ذا) هو (ظاهر)(۱) مذهب سيبويه ، وهو للختار . قال ابن خروف بعد أن مثل بحبـذا ريد - : حب فعل وذا فاعلها ، وزيد مبتدأ وخـبره حبذا. هذا قول سيبويه . وأخطأ عليه من رَعَم غير ذلك .

وفي قوله (الفاعل ذا) تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم مذهبان :

أحدهما : أن التركيب أزال فاعلية فذاه فصار (ذا)(٢) مع حب اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء وخبره مابعده .

وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه . وأجاز بعضهم كون (حبذا)(⁾⁾ خبرًا مقدما .

⁽۱) ا ، ب - وفي جد (هي) .

⁽۲) ج. .

^{. 1 (4)}

⁽٤) أ ، جد . وفي ب(ذا).

والآخير: أن التركيب أزال اسمية (ذا) فيصار مع حب فعلا فياعله المخصوص، وإليه ذهب قوم منهم الأخفش.

والصحيح : القول بعدم التركيب ، لأن فيه إقرار كل من اللفظين على ما كان عليه .

وقوله:

وإن تُردْ ذَمًّا فَقُلُ لا حَبُّلَا

يعنى أنه إذا أريد الذم أدخلت (لا) النافية ، لأن نفي الملح ذم .

قال في شرح التسهيل : وتدخل عليها (لا) فتحصل مـوافقة بئس معنى وقد تقدم بيان ما يشعر به حبذا مما لا يدل عليه نعم ولا بئس .

رقوله: وأوَّل ذا المخصوص.

يعني: اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعًا لذا .

فيفهم من ذلك أنه لا يتبقيلم ، وهذا فسرق بينيه وبين نعم ويئس ، فيإن (مخصوصهما)(١) لا يمتنع تقديمه .

قال في شرح التسهيل: أغْفل أكثر النحويين التنبيه على استناع تقديم المخصوص في هذا الباب.

فإن قلت : ما سبب امتناعه ؟

قلت : ذكر ابن بابشاذ : أن سبب ذلك خوف توهم كون المراد من (زيد حيذا) ريد حب هذا .

قال في شـرح التسهيــل : وتوهُمُ هذا بعيد ؛ فلا يــنبغي أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء (حبذا) مجرى المثل .

وقوله (أَيًّا كَانَ) يعني : أي شيء كانِ المختصوص مذكرًا كـان أو مؤنثًا ،

⁽١) ب ، جـ ، وفي أ (مخصوصها) .

مفردًا كان أو مشتى أو مجموعًا ، فنقول (حبَّذا زيدٌ) و (حسبذا الزيدان) و (حبذًا الزيدون) و (حبدًا هندٌ) و (حبدًا الهندان) و (حبدًا الهنداتُ) .

ُ وقــوْله : (لا ُ. تُعدِلُ بَذَا) يعنى : أن لــفظ (ذا) لا يغيــر في تأنيث ولا تثنية ولا جمع .

فلا يقال : (حبذى هندً) ولا (حبذانِ الزيدان) ولا (حب ً أولاء الزيدون) واختلف في علة ذلك فقيل : لأنه جرى مجرّى المثل ، والأمثال لا تُغير .

وإليه أشار بقوله : فَهُو يُضاهى المُثَلاَ .

وقال الفارسي: (ii) جنس شائع، فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل في سم .

يعنى: إذا كان ضميراً .

وقسال ابن كيسسان : إنما لم يختسلف ، لأن الإشارة فسيمه أبدًا إلى مذكسر محذوف، والتقدير : في حبدًا هند : حبدًا حُسنُ هند ، وكذا باقى الأمثلة .

ورد بأنه دعوى لا دليل عليها .

تنبيهان:

الأول: إنما يُحتاج إلى الاعتذار عن عدم مطابقته (١) على قول من جعل (ذا) فاعلا ، وأما على التركيب فلا يحتاج إلى اعتذار.

الثانى: لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد (حبذا) ، وأجاز فى التسهيل(") أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف.

وإنما لم يذكر ذلك هنا استغناء بتقديم الوجهين في مخصوص نعم . وقال ابن كيسان : هو بدل من (ذا) .

⁽١) في الأصل * عن مطابقة في الأصل .

⁽٢) التبهيل ص ١٢٩ .

ورد بلزومه على القول بأن (ذا) فاعل ، وأما على القـول بالتركيب فتقدم إعرابه .

فإن قلت : إذا أعرب المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره ، فما الرابط ؟ قلت : الرابط الإشارة أو العموم إذا قلنا إن (ذا) أريد به الجنس .

الثالث: بين مخصوص حبذا ومخصوص نعم فروق:

أولها : أن مخصوص حبدًا لا يتقدم ، بخلاف مخصوص نعم ، وقد سبق بيانه .

وثانيها : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص نعم .

وثالثهما : أن إعرابه خبسر مبتمداً محذوف أسمهلُ منه في باب (نعم) لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهي هنا لا تدخل .

قاله في شرح التسهيل:

ورابعها : أنه يجوز لك التمييز قبله وبعده نحو (حبذا رجلاً زيدٌ) و(حبذا زيدٌ رجُلاً) .

قال في شُرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كــثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر ، انتهى .

وذلك بخلاف مخصوص (نعم) ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق . وما سوّى ذا أرفَع بحبٌّ أو فجّر ُ

یعنی : أن (حب) قـد تفـرد عن (ذا) مع إرادة المدح فــیجیء فــاعلهــا مرفوعًا نحو (حب زید) ومجرورًا بباء زائدة نحو (حب بزید) .

قال في شرح التسهيل : وهذا الاستعمال جائز في كلام ثلاثي مضمن معنى التعجب .

وقوله : ودونَ ذَا انضمامُ الحاكثُرُ

يمنى : كثر ضم الحساء إذا أفردت من (ذا) فسيقسال : (حب زيد) بنقل حركة العين إلى الفاء ، والفتح جائز ، وبالوجهين ينشد قوله(١):

وأما مع (ذا) فلا يجوز إلا الفتح .

فإن قلت : قوله(١) لا يدل على أنه أكثر من الفتح .

وقالِ الشارح : وأكثر ما يهجيء (حب)(٢) مع غير (ذا) مضمومة الحاء .

قلت: قال في شرح الكافية : وهذا التحويل مطرد في كل فِعل مقصودٍ به المدح .

وقال في التسهيل: وكذا كل فعل حلَّتي الفاء مرادًا به مدح أو تعجب(٤).

(١) قائله : الأخطل التفليى، من كلمة عدح فيها خالد بن الوليد بن أسيد أحد أجواد العرب. وصدره : فقلتُ التَّقُوها عنكُمْ بمزاجها - رهو من الطويل -.

اللغة : «اقتلوها» الضمير يعود إلى الخمر، وقتلها: مزجها بالماء، لأنه يدفع سورتها «وحب بها» ويروى في مكانه « وأطيب بها »...

المعنى: يتعجب من كنثرة محبته للخسمر إذا مزجت بالماء ، فهو لذلك يأمسر أصحابه بأن يشعشعوها له بالماء لتكون على الوجه الذي يحبه ويرخب فيه .

الإحراب: «فقلت» فعل وفاعل «اقتلوها» فعل أصر وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل نصب مقول القبول « عنكم » متعلق باقتلوا «بمزاجها» متعلق باقتلوا أيضاً «وحب» فعل ماض لإنشاء المدح « بها » الباء وائلة ، والضمير فاعل حب «مقتولة» تمييز «حين» ظرف متعلق بحب «تقتل» فعل مسفارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة «حين» إليها .

الشاهد فيه: «وحب بها » فإنه يروى بفتح الحاء من «حب» وضمها، والفاهل فير «فا». مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٨٢ / ٢ ، وابن عقيل ٢ / ١٣١ وابن الناظم.

- (٢) قوله : أي : ﴿ كُثُر ﴾ .
 - (٣) ب .
 - (٤) النسهيل ص ١٧٦.

أفعل التفضيل

صُغُ مِنَ مَصُوغِ منه للتَعجُّبِ الْمَلَ لَلتَفضيلِ وأَبِّ اللَّادُ أَبِي

سوّت العرب بين أفعل التفضيل وفعل التعجب فيما يصاغان منه ، لما بينهما من التناسب ، فما جاز صوغ التعجب منه جـاز أفعل التفضيل منه ، ومالا يجوز صوغ فعل التعجب منه لفقد بعض الشروط لا يجوز صوغ أفعل التفضيل منه .

ولهذا قال: وأب اللذ أبي.

واعلم أن ما شذ في التعجب ، لكونه من غير فعل أو من فعل ولم يستوف (الشروط)(١) جاز استعماله في التفضيل محكوما بشذوذه (وكدلك ما شذ في التفضيل جاز استعماله في التعجب محكوما بشذوذه)(١) أيضاً فتقول : (ما الصه) و(الصص به) .

وإن كان منه غير فعل كقولهم (هو الصُّ من شظاظ)^(۲) .

وقوله : وما بِهِ إلى تَعَجّب وُصِلْ للنع به إلى التفضيلِ صلْ .

یعنی : أنه یتوصل إلى التفـضیل فیما لا یجـوز بناء أفعل من لفظه بمثل ما توصل به إلى التعجب من أشد وما جرى مجراه .

ولكن أشد في التعجب فعل وهنا اسم ، ويُنصب هنا مصدر الفعل المتوصلً إليه تمييزًا ، فتقول : (زيد أشدُّ استخراجًا من عمرِو) ونحو ذلك .

وقوله : وأفعلَ التفضيلِ صِلْهُ أبدًا تقديرًا أو لفظًا بِمن إنْ جُرُدًا أفعل التفضيل : مجرد ومضاف ومعرف بأل .

⁽۱) آ، ج. .

⁽۲) ب .

 ⁽٣) يَنوه من لص ، وقد حكى ابن القطاع - لصَص - بالفتع - إذا استبر ، وحكى أيضًا :
 لصصه - إذا أخذه خفيةً ، وعلى ذلك لا شذوذ فيه ، وشظاظ - بكسر الشين - اسم
 لص معروف بالذكاء في اللصوصية من بني ضبة ويضرب به المثل في ذلك .

فللجرد يلزم اقترانه بمن جارة للمفضول لفظا نحو (زيد أفضل من عمرو) أو تقديراً : نحو ﴿ وَالآَخِرَةُ خَيْرٌ وَآَيْقَيْ ﴾ (١).

(وأما)(٢) المضاف والمعرف بأل (فيمتنع)(١) اكتران (من) بهما .

تنبيهان :

الأول: اختُلف في معنى (من) المماحبة لأفعل التفضيل.

فذهب المبرد ومَن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية ، وذهب سيبويه إلى أنها ، لابتداء الغاية أيضاً ، وأشار إلى أنها مع ذلك تُفيد معنى التبعيض.

فقال في : (هو أقضل من زيد) : فضله على بعض ولم يَعُمُّ .

وذهب في شرح التسهيل : إلى أنها لمنى المجاوزة ، فأن القائل : (زيد أفضل من عمرو) كأنه قال : جاوز زيد عمراً في الفضل .

قال : ولو كان الابتداء (مقصودًا)(⁽⁾ لجاز أن يقم بمدها (إلى) .

قال: ويبطل كونها للتبعيض أمران:

أحدهما : عدم صلاحية بعض موضعها .

والآخر: صلاحية كون للجرور بها عاما نحو (الله أعظم من كل عظيم) .

وأقول: الظاهر كونها لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض، كقول المبرد. وما ردّ به المصنف من أن الابتداء لو كان مقسمودًا لجاز أن يقع بعدها قد ردّ به ابن ولاد^(ه) قبله، وليس بلازم، لآن الانشهاء قد يُتْرك الإخسار به؛ لكونه لا يعلم، أو لكونه لا يُقسد الإخبار به، ويكون ذلك أسلغ في التفضيل؛ إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء.

⁽¹⁾ الآية ١٧ من سورة الأعلى .

⁽٢) ب .

⁽٣) ب، جد، وني أ (ينتم) .

⁽٤) ا ، جـ .

⁽٥) هو أبو العباس أحسد بن محمد وهو نحوى مشهور ، ثم صدوب نظره إلى بقداد فسمم =

الثانى : إذا وقع أفعل التفضيل خبرًا كثر حــذف (من) ومجــرورها بعده نحر: ﴿ . . . ذَلَكُمُ أَقْسَطُ عندَ الله ﴾(١) .

وإن لم يكن خبرًا قل الحذف كالحال والصفة(٢) .

الثالث : قدوله (صله) يقتضى أنه لا يُفسصل بين أفْعَل وبين مِن ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصلُ بينهما بمعمول أفعل .

وقد فُصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله^(٣) :

ولفُوكِ اطيَبُ لو بَذَلْتِ لنا ﴿ مِن مَاهِ مُوْهِبَةٍ عَلَى خَمْرٍ

- من الزجاج وغيره مع معاصره أبي جعفر النحاس إلا أن الزجاج كان يؤثره على النحاس. وله كتباب الانتصار لسيبويه وكتاب المقبصور والمدود ، وغيسر ذلك ، توفي بمصر سنة ٣٣٧هـ.

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) مثال الحال :

دَنُوْت وقد خِلْناك كالبدرِ اجْمَلا فَظُلَّ فُؤادى في هَواكِ مُضَلَّلاً أَنُ دنوت أَجمَلُ مِن البدر ،

ومثال الصفة :

تَروَّحَى أَجْلُو أَنْ تَلْيَلَى ﴿ خَذَا بِجَنِي بَارِدٍ ظَلِيلَ

(٣) قائله: لم أقف على أبسم قائله - وهو من الكامل - .

اللغة : ﴿ أَطَيْبٍ ﴾ أُعَلَّبٍ ﴿ بِذَلْتٍ ﴾ سنخيت ﴿ مُوهَبَهُ ﴾ - بفستح الميم وسكون الواو وفتح الهاء أو كسرها – نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء – والجمع مواهب .

الإهراب: « ولفوك » الواو للقسم، والمقسم به محذوف وقو مبتدأ مرقوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الفسمة ، لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه « أطيب » خبر المبتدأ « لو » يجوز أن تكون حرف تمن أو تكون شرطية « بذلت » فعل ماض وتاء خطاب المؤنثة فاعله « لنا » متعلق ببذل – وإن كانت لو شرطية ، فالجسواب محذوف « من ماء » جار ومجرور متعلق بأطيب « موهبة » مضاف إليه « على خمر » متعلق بمحذوف صفة لماء موهبة .

الشاهد فيه : « أطبب » فإنه أضعل التفضيل ، وقد فصل بينه ويين من الجارة للمسفضول بلو.

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع: إذا بُنى أفسعل التفضيل عما يتعددًى عن جاز الجسم بينها وبين الداخلة (١) على المفضول: مُقدَّمة أو مؤخرة ، نحو (زيد أقرب من عمرو من كل خير ، وأقرب من كل خير من عمرو) .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمعرف بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة، فأما قوله(٢) :

نحن يغرس الوديّ أعلَّمُنا منا بركض الجياد في السدف

فإنه أراد أعلم فأضاف ناويا (اطراح)(٢٦ المضاف إليه ، كـما تدخل الآلف واللام في بعض الأمكّنة ، وينوى سقوطها ، قاله في شرح التسهيل .

وأما قول الأعشى(3) :

اللغة: • المودى ٥ - يفتح الواو وكسر الدال وتشديد اليساء - صفار النخل ١ ركض الجياده الركض : تحريك المرجل ه يقال : ركضت الفرس برجلي إذا استحثثته ليعدو ، والجياد - بكسر الجيم - جمع جواد ، والسدف ، الضوء والغلمة .

الإعراب: « تحن ؟ مبتدأ « بغرس » متعلق بأعلم « الودى » مضاف إليه « أعلمنا » خبر المبتدأ ونا مضاف إليه « في السندف » علق بركض والباء بمعنى في ، أي : ركضها في وقت اختلاط الظلمة بالنور .

الشاهد فيه: « أطمئا منا » حيث إن « أعلم » أفعل تفيضيل وقد أضيف إلى ضمير للتكلمين ، وجامت بعده من الجارة للمفضول المتعلقة بأفعل الشفضيل - وذلك ممتنع مع أفعل المضاف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢٨٦/ ٢ ، وذكر في المغني ٢٩/٢ .

(٣) أ، جدوني ب(باطراد).

(3) قائله: هو الأعشى ميمون ، من كلمة له يهجو فيها علقمة وعدح عامر بن الطفيل في
 المنافرة التي وقعت بينهما - وهو من الرجز - .

⁻ مواضعه: ذكره من شواح الآلفية: الأشموني ٢٨٥/ ٢ ، وذكره السيوطي في الهمع ٢ /١٠٠٤ .

 ⁽١) أى : وبين ٥ من ٩ الداخلة على المفضول .

⁽٢) قائله : هو سعد القرقرة ، وقيل : قيس بن الخطيم - وهو من المنسرح-

ولست بالاكثر منهم حَصى

فأول على ثلاثة أوجه :

أحدها: أن (أل) زائدة.

والثاني : أنها متعلقة بأكثر مقدرا مدلولا عليه بالموجود .

الثالث : أنها للتبيين ، لا لابتداء الخاية ، كأنه قال : (ولست بالأكثر من بينهم) .

وقوله : وإن لمنكور يضف .

قد تقدم أن أفعل التفضيل مجرد ومعرف بأل ومضاف .

فأما المجرد فيلزم فيه الإفراد والتذكير ، فتقول (زيد أفضل) و (الزيدان أفضل) و (الزيدان أفضل) وكذلك في المؤنث .

اللغة: ﴿ حيمنى ﴾ هندا ﴿ الكاثر ﴾ الكشير ، والأكشر حيمنى كناية من عدد الأصوان والأنصار، «العزة» القوة والغلية .

المعنى: لست يا علقسمة أكثر من عامر عسدها وأعوانا وأنصارا ، وإنما تكون السغلبة ويتم النصر لن عنده جنود أيخر وأعوان ونصراه .

الإعراب: ﴿ لَسَتَ ﴾ فهل ماض ناقص وتاء للخاطبة اسمه ﴿ بالأكثر ﴾ خبر ليس .

« منهم » متعلمق بالاكلن « حصى » تمييسز • وإنما » أداة حصر « العزة » مبــتدأ • للكاثر » متعلق بمحدوف خبر .

الشاهد فيه : • بالأكثر منهم > فإن ظاهره أنه جمع بين • أل > الداخلة على أفعل التفضيل و « من > الجارة للمفضول عليه .

وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلا بهذا البيت .

مواضعه : ذكره من شمراح الآلفية : الأشمنوني ٢٨٦ / ٢ وابن هشام ١٩٦ / ٣ ، وابن عقيل ٢/١٣٥ ، والسيوطي ص ٩٠ ، وابن الناظم ،

وذكره ابن يعيش ١٠٣/٥ والشاهد رقم ٢٠٧ في الحزانة وفي المغنى ٢/١٤٠.

وتمامه: وإنما العزة للكاثر .

وأما المعرف بأل : فيلزم فيه المطابقة ، فتقبول (زيدٌ الأفضل) و (الزيدان الأفضلان) و (النيدان الأفسضلون أو الأفساضل و (هندٌ الفُسفلي) و (الهندان الفضليان) و (الهنداتُ الفضلياتُ أو الفُضل) .

وأما المضاف : فتوحان : مضاف إلى نكرة ومضاف إلى معرفة .

(فالمضاف)(۱) إلى ثكرة كالمجرد يلزم الإفراد والتذكير ، فتقول : (زيد أفضلُ رجلٍ) و (الزيدان أفضلُ رجلٍ) و (الزيدون أفضلُ رجالٍ) وكذلك في المؤنث. والمضاف إلى معرفة ثلاثة أقسام :

قسم يقصمه به زيادته على ما أضيف إليه ، وقسم يقتصد به زيادة مطلقة ، وقسم يؤول بما لا تقضيل فيه من اسم فاعل أو صفة .

فالأول : ينوي فيه معنى (من) وفيه قولان :

أحدهما : أنه يلزم الإفراد والتذكير كالمجرد ، وهو مذهب ابن السراج ومن وافقه .

والثانى: أنه يجسور فيه الأسران: المطابقة ، لشبهه بالمسرف بال ، وعدم المطابقة لشبهه بالمعرف بال ، وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد ، لنية معنى (من) ، وإليه ذهب المصنف ، واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام * ألا أخبركُم بأحبكُم إلى وأقربكُم منى مجالس يوم القيامة أحاسِنكُم أخلاقًا ، فافرد أحب وأقرب وجمع أحسن .

قال المصنف : ومعنى (من) مراد في الثلاثة.

وجعل الزمخشرى: أحاسنكم من القسم الثاني الذي قصد به زيادة مطلقة، فلذلك جسمع ، بخسلاف أحب وأقسرب ، فإنهسسا بما نوى مسعنى (من) فلذلك الفردهما.

والثاني والثالث لا ينوى فيسهما معنى (من) وتلزمهما المطابقة ، لشبههما بالمعرف بأل في الإخلاء عن لفظ (من) ومعناها .

⁽١) أ - وفي ب ، جد (فأما المفياف) .

وعا (يتحملها)(۱) قولهم (الناقص والأشج أعدلا بني مروان)(۱). وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، كما يضاف (مالا تفضيل)(۱) فيه ، ولذلك جازت إضافة أفْمَل فيهما إلى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوى فيه (معنى « من» فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه)(۱) ؛ فلذلك يجوز (يوسف أحسن إخوته) إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

تنبيه:

قبد يردُ أفعل التفضيل مجرداً عاريًا عن معنى التفضيل ، كقوله تعالى: ﴿ ... هُو أَعْلَمُ بِمَنِ الْقَيْ ﴾ (*).

وأجاز المبرد : استعمال أفعل التفضيل مؤولًا بما لا تفضيل فيه قياسا .

قال في التسهيل: والأصح قصره على السماع(١).

وحكى ابن الأنبارى ، عن أبى عبيد القول بورود أفعل (٧) مؤولا بما لا تفضيل فيه ، ولم يسلم (له)(٨) النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو ، أفعل (التفضيل)(٩) من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به .

⁽١) أ ، جـ وني ب (يتحملها) .

 ⁽۲) هذا مثال مالا تفضيل فيه ، لأنه لم يشاركهما أحد من بنى مروان في العدل: حادلاً بنى مروان .

والناقص : هو يزيد بن السوليد بن يزيد بسن عبسد الملك بن مسروان ، لقب بذلك ، لأنه نقص أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر بن عبد العسزيز ، لقب بذلك لشجة كانت برأسه من ضرب دابة.

⁽٣) ب، ج.، وفي أ (ما لا تفضَل) .

⁽٤) پ ، چـ .

⁽٥) من الآية ٣٢ من سورة النجم .

⁽٦) التسهيل ص١٣٤ .

⁽٧) أي : أفعل التفضيل .

⁽٨) ب ، جد .

⁽٩) ا ، جـ ،

قال في شمرح التسهيسل: والذي سُمع منه ، فالمشمهور فيه التمام الإفراد والتذكير وقد يُجمع إذا كان ما هو له جمعا ،كقوله(١).

إذا غابَ عنكُمُ أسودُ العينِ كنتمُ ﴿ كَرَامًا ، وَأَنتُمْ مَا أَمَّامَ الاَوْمُ

قال : وإذا صبح جسم (أفعل) ، العارى ، لتجرده من معنى التفضيل ، جاز أن يؤنث فيكون قول ابن هاني (١) :

اللغة: (اسود الغين) اسم نجميل (الاثم) - جمع الام - يُعنى لئيم ، والأصل الشميح النفس .

المعنى : ذم الشاعر هولاء بأنسهم لا يكونون كراما إلا أن يزول الجبل من مسوضعه ، وأنهم لئام مدة إقامة الجبل فى موضعه ، ولما كسان الجبل لا يزول عن موضعه فكأن الشاعر يقول لهم ، إنكم لئام أبد الدهر .

الإحراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان (غاب) فعل ماض (عنكم) ، مستعلق بغاب (أسود) فاعل خاب (العين) مسفاف إليه (كتتم) كان واسمها (كراما) ، خبر كان (وانتم) الواو عاطفة أنتم مستدا (ما) مصدرية (أقام) فعل مساض وقاعله ضمير مستدر فيه (الاثم) خبر المبتدأ .

الشاهد فيه: (الاثم) فإنه جمع ألام الذي هو اسم تفضيل مجرد من أل والإضافة ، وإنما جاز جمعه ، لاته السلخ هن معنى التفضيل صار كاسم الفاهل والصفة المشبهة ، وكل منهما يوافق ما يجرى عليه .

مواضعه : ذكره من شراح الإلفية : الأشموتي ٣٨٨/ . .

(۲) قاتله: الحسن بن عاتئ المعروف بأبي نواس - وهو من البسيط -

وتمامه : . . . من فقائعها . . . حَمياه دُرٌّ على أرضٍ من الذهب

اللغة: « صغرى 4 تأتيث الأصغر « كبرى 4 تأتيث الأكبّر « فقاقعها ، الفقاقع : بفتح الفاء والقاف وبعد الآلف قاف مكسورة - النفاخات التي ترتفع فوق الماء (حصباء) الحصباء : الحصي .

المعنى : كأن التفساخات الصسغيرة البسيضاء التسى تعلو الخمر وهي في الكساس - في لونها الذهبي - حبات من اللؤلؤ على أرض من ذهب:

الإهراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب مـبنى على الفتح لا محل له من الإعراب اصغرى، -

⁽١) قائله : هو الفرودق - وهو من الطويل - .

كــــانُ صِغْرَى كُبْرَى

إذا تقرر ما ذكره ، فاعلم أن الناظم أشار إلى حكم المجسرد والمضاف إلى النكرة بقوله :

وإنْ لمنكُور يُضفْ أو جُرَّداً الزِمَ تذكيراً وانْ يُوحَلّماً وإلى المعرف بال بقوله : (وتلوُ أل طبقُ) وإلى المضاف لمعرفة بقوله : وما لمعرفة أضيف نُو وَجْهَين

ولما كان مراده (القسم)(١) الذي ينوى فيه « من » قيده بقوله :

(هذا إذاً نويَّتُ مَعنى من).

وقوله : (وإنَّ لم تَنْوِ).

يشمل القسمين الآخرين من أقسام المضاف إلى المعرفة ، لأن حكمهما واحد وذلك واضح .

ثنبيه :

أفعل التففيل بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة ، وبمعنى كل إن أضيف إلى نكرة ، ولهذا يقال: « أفضل الرجلين زيد» و « أفضل رجلين الزيدان».

اسم كأن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر الوكبرى، عطف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة صلى الألف منع من ظهورها التعذر المن، حدف جر (فقاقمها) مجرور بمن صفة لصغرى وكيرى وضمير الغائبة مضاف إليه الحصباء، خبر كأن الذهب، الدر، مضاف إليه العلى أرض، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة الحصباء المن الذهب، جار ومجرور صفة الأرض.

الشاهد فيه : «صغرى وكبرى» حيث جاء اسم التفضيل مؤنثا وهو مجرد من أل والإضافة - وهذا ألحن - .

مواضعه : ذكره من شـراح الألفيـة : الأشمـوني ٣٨٦/ ٢ ، وابن عقيــل ، وابن هشام . ٣/١٠٠.

⁽۱) آ، جہ،

وقوله : وإنْ تكُنْ بِعلوِ مِن مُستَفَهِماً

لا يخلو المجرور بمن بعد أفعل (التفضيل من أن يكون)(١) اسم استفهام أو مضافا إليه أو غيرهما .

فإن كان اصم استفهام أو مسضافا إليه وجب تقديمه نحو « من أيَّ الناس أنت أكرمُ؟» و « من خلام أيهم أنت أجملُ ؟ »

لأن الاستفهام له العسدر ، ذكر هذه المسألة الفارسي في التذكرة .

قال المستفيدة، وهني من المسائل المغفول عنها . .

قال الشيخ أبو حيسان : وينبغى أن ينبه على أنه يسبق أيضاً مــا أفعل خبر له كما مثل .

ولم يذكر هذا المضاف إلى اسم استفهام ، لوضوحه ، ومثل اسم الاستفهام بقوله : ممن أنتَ خَيْرٌ؟ .

وإن كان المجرور فيسرهما (فالأصل)(١) تأخيره ، وقد نبه على أنه قد ندر التقديم نَزْرًا وَرَدَا.

وقد ورد ذلك في أبيات منها قوله (٣).

. بل ما زَوَّدَتُ منهُ أَطْيَبُ

⁽۱) آ ۽ جي .

⁽٢) ب - وفي أ ، جد (فالأصم).

 ⁽٣) قائله : هو الفرزدق من أبيات يسقولها في امرأة من بني ذهل بن ثعلبة قرته وزودته وكان
 قد نزل بامرأة ضبية فلم تقره ولم تزوده - وهو من الطويل - .

وتمامه : فقالت لنا : أهلاً وسهلاً وزودَّت من جَنَّى النَّحْل

اللغة : أهلا وسهلا كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف .

ق جنى النحل ٤ ما يجنى منه وهو العسل ، وكنى بذلك هن حسن لقائها وطيب استقبالها
 وحلاوة حديثها .

وتوله: ورَفُعه الظاهرَ نَزْرُ

اعلم أن أفعل التفضيل يرفع الضمير ، وأما الظاهر ففي رفعه (به)(١) لغتان:

إحداهما : أنه يرفع الظاهر مطلقا ، فتقول (مسررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه) حكاه سببويه .

وأشار إليها بقوله : ورفعه الظاهرَ نَزْرُ

والأخرى: وهى لغة جمهور العرب أنه لا يرفع الظاهر، إلا إذا ولى نفيًا وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحبو ق ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين ريد ، نفي هذه الصورة ونحوها يرفع الظاهر عند جمسيع العرب.

وعلة ذلك أن أفعل التفضيل إنما قَصُرَ عن رفع الظاهر ، لأنه ليس له فعل بمعناه وفي هذا المثال ونحوه يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه فتقول * ما رأيت رجلا يُحْسُنُ في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيد " .



الإصراب: « فقالت» ضعل ماض والتاء للتأتيث والفاعل ضعيسر مستتر 3 لنا 4 مستعلق به «أهلا وسهلا» منصوبان بضعل محلوف ، والأصل فيهما : أنهمنا وصفنان لموصوف محلوف. أي : أتيتم قنوما أهلا ونزلتم منوضعنا سهلا 3 وزودت 4 فعل مناض والتاء للتأتيث والفاعل ضعيسر مستتر فيه 3 جني 4 مفعنول 4 النحل 4 مضاف إليه 5 بل 4 حرف إضراب إبطالي 5 ما 4 اسم موصول مبتدأ ، وجسملة زودت وفاعله المستتر فيه لا محل له صلة الموصول والعنائد للحقوف ، أي : زودته 3 منه 4 جنار ومنجرور منسملق بأطيب. «أطيب خبر للبندا مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : ٥ منه أطيب ٥ حيث قسام المجرور بمن على أنعل الشفضيل والحال أنه غمير الاستفهام ، والتقدير : أطيب منه – وهذا قليل .

مواضعه : ذكره من شراح الآلفية : الأشموني ٢/٣٨٩ ، وابن عقيل ٢/١٣٩. والمكودى ص١١٧ وابن الناظم.

وذكره السيوطي في الهمع ٢/١٠٤.

⁽۱) ای ج

وإلى ذلك أشار بقوله: ومتى : عاقَبَ فَعُلاً فَكثيراً ثَبَّنا

وأيضًا لو لم يجمعل المرفوع فاعلا لوجب كمونه مبتدأ ، فسيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي ثم مثل بقوله :

كُلَنْ تَرَى فَى الناس من رفيق الوكن به الفَضْلُ من الصَّدِيقِ والأصل أولى به الفَضْلُ من الصَّدِيقِ والأصل أولى به الفضل منه بالصديق، فاختصر .

تنبيهان :

الأول : قال في شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي كقوله:

(لا يكن غيسرك أحب إليه الخيسرُ منه إليك ، وهل في الناس رجلُ احقُّ بهٰ الحمد منه بمحسن لا يَمُن اللهِ اللهِ الحمد منه بمحسن لا يَمُن اللهِ المُلهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المُلهِ اللهِ المُلهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المُلهِ اللهِ المُلهِ اللهِ المُلهِ اللهِ المُلهِ المُلهِ اللهِ المُلهِ المُلهُ ال

الثاني : لا يتصب أفعل التفضيل مفعولا به ،، وما أوهم ذلك يؤول .

فإن أول أفعل (التفيضيل)^(۱) بما (لا تفضيل)^(۱) فيه . جاز على رأى أنه نصبه .

ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى : (اللهُ أهلمُ حيثُ يجعلُ وسالاته)(١٤).

⁽۱) منه . أي : الحمد ، بمحسن حال من مجرور . أي : حالة كونه ملابسا لمن ذكر .

⁽٢) ب ، جـ .

⁽٣) ب.ا، جدًا وفي أ (ما لا تفضل) .

⁽٤) قال الأشموني : فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم هد.

وقال المرادي على التسهيل : لم تجئ حيث قاعلا ولا مفعولاً به ولا مبتدأ هـ.

الثعث

يَتْبَعُ في الإعرابِ الاسماءَ الأولُ نمتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدلُ التابع هو المشارك مَا قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر .

فخرج بالحاصل والمتجدد خبرُ المبتدأ ، والمقعول الشاني ، وخال المنصوب ونحو ذلك .

ولكن يرد عليه (حامض) ونحوه من قولك (هذا حُلُوٌّ وحامضٌّ) فخرج بزيادة غير خبر^(۱) .

والتنابع . جنس ، يشمل خسسة أنواع ، وهي : النعت ، والتسوكيسد ، وعطف البيان، وعطف النسق ، والبدل . ودليل الحصر الاستقراء .

فإن قلت : كيف قسال (يتبع في الإحراب الاسماء) وبعض التسوابع قد يتبع غير الاسم ؟

قلت : لا دليل في كلامه على اختصاصها بالأسماء ، وسنسبين أن التوكيد اللفظى والبدل وعطف النسق يتبع غيز الاسم .

فإن قلت : ما معنى قوله (الأول) ؟

قلت : فيه إشارة إلى وجوب تقديم المتبوع على التابع .

وأجـــار صاحبُ البــديع تقديم الصــفــة على الموصوف إذا كــانت لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين ؛ تقول : ﴿ قام ريدٌ العاقلانِ وعمروٌ ﴾ .

ومنه قول الشاعر(٢):

. . أَبَى ذَاكَ صَمَّى الأكرمَانِ وَحَالَيا

وصدره: ولست مقرًّا للرجال ظلامةً.

اللغة: «مقرا» اسم فاعل من الإقرار _ وهو من إثبات الشيء وعدم إنكاره وظلامة» _ يضم -



⁽١) ولا ينافيه قول بمضهم إنه جزء خير ، لأنه ناظر إلى المعنى .

 ⁽۲) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

وأجاز الكوقيون تقديم المعطوف بأربعة شروط :

الأول : أنْ يَكُونَ بِالوار ، وقال هشام: تقديم الفاء وثم وأو ، ولا، جيد .

الثاني : الا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا .

الثالث : الإيؤدى إلى مباشرة حسرف العطف غاملا غير متصرف ، فلا يجوز (أن وزيدا عمرا ذاهبان » .

الرابع : ألا يكون المعطوف مخـفوضًا ، ولا ينجوز ذلك عند البـصريين إلا في الشعر بشروطه .

تنبيهان:

الأول : اختُلف في العامل في التابع ، فمذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في العامل في هو العامل في المتبوع إلا البدل ، فالجمهور على أن العامل فيه مقدر .

وذهب قوم منهم المسرد إلى أن العامل فيه المبدل منه ، واختاره المصنف ، وهو ظاهر وهو العامل في مذهب سيبويه .

الثاني: لم يتعرض هنا لبيان (رتنب)(١) الشوابع، وقال في التسهيل: ويُبدأ

447

الظاء وفتح اللام مخفيفة - اسم لما يدعيه المظلوم قبل ظالمه «أبي» استنع « الاكرمان» مثنى
 أكرم ، وهو أفعل التقضيل من الكرم « خالية » أخو الام .

الإحراب: « لسته ٤ أيسي واسمسها « مقبرا » خبرها « للرجال » متعلق عقبر « ظلامة » مضعول به لأبي والسكاف حرف مضعول به لمقبر « أبي ٤ فعل مساض « ذاك » اسم إشارة منفعول به لأبي والسكاف حرف خطاب « عمى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل يساء المتكلم ، وهو مضاف والياء مضاف إليه « الأكرمان» نعت لفاعل أبي « وخاليا » معطوف على عم وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : « صمى الأكرمان وخاليا » حسيث قدم الشاهر النعت وهو ! الأكرمان » على أحد المنعوتين وهو « خاليا ؛ . فإن قوله « الأكرمان » صفة لقوله « عسى وخاليا » .

مواضعه : ذكره من شراح الآلفية : الأشموني ٢٩٣/ ٢. وذكره السيوطبي في الهمع الممام ٢/١٢٠.

⁽١) أ ، جـ ، وفي بَ (توليب) .

_ عند اجتماع التوابع - بالنعت ، ثم بعطف البيان ، ثم التوكيد ، ثم بالبدل ثم بالنسق (١) وأجاز بعضهم تقديم التأكيد على الصفة ، نقله صاحب البديع .

وقوله:

فالنعتُ تابعٌ مُتمُّ ما سَبَّقُ بوسمه أو وسم ما به اعْتَلَقُ

قوله (تابع) جنس ، يشمل الخمسة ، وقوله (متم ما سبق) مخرج البدل والنسق ، وقوله (وسمه أو وسم ما به اعتلق) مخرج لعطف البيان والتركيد ، وذلك أنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق ، لأن الثلاثة تُكمَّلُ دلالته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يُوصِّل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو متعلقه ، والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك .

ف إن قلت : إنما يشمل قوله (متم ما سنبق) ما جيء به من النعوت ، لتوضيح وتخصيص ، وأما ما جيء لمدح أو ذم أو توكيد أو ترحم فلا .

قلت : لما كان أصل النعت أن يؤتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه . وقوله:

وليُعطَ في التعريف والتنكيرِ مَا لَمَا تَلاَ كُامْسِرُرْ بِقِــومٍ كُرَمَا يَجِب تبعية النعت للمنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير .

فتنعت المعرفة بالمعرفة نحو « امرر بالقوم الــكرماء » ، والنكرة بالنكرة نحو «امرر بقوم كرماء».

ولا تنعت المعرفة بالنكرة؛ لأن في النكرة إبهاما وفي المعرفة إيضاحًا،
 فتدافعا .

تثبيهات

الأول: لم يتعرض هنا ، (لموافقة النعت للمنعوث)(") في الإعراب ، استغناء بقوله أولا (يتبع في الإعراب) .

⁽١) فيقال : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسُه أخوك وزيدٌ .

⁽٢) جـ - وفي ب (لموافقته النعت) .

الثانى: استبثنى الشارح: من المصارف المعرف بلام الجنس، قسال: فإنه لقرب مسافقه من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة المخصوصية، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله(١):

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسْبنى فأعف ثم أقولُ لا يَعْنِيني

إن (يسبنى) صفة لا حالٌ ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لئسم من اللئام ، ومثله قوله تصالى ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ ٢٣ وقدولهم : (ما ينسغى للرجل مثلك – أو خير منك – أن يفعل كذا) انتهى .

قلت : أما نعته بالجملة فقد نصٌّ عليه في التسهيل وغيره وسيأتي .

المعنى : يقسول : والله إنن لامر على الرجل الدنسيء النفس الذي من عادته أن يسسبني ، فأتركه وأذهب عنه وأرضى نفسي بقولي لها : إنه لا يقصدني بهذا السباب .

الإحراب: • ولقد » الواو للقسم والمقسم به محذوف واللام واقعة في جواب القسم • آمر ه فعل مضارع والفاعل فعل مضارع وفاعله مستتر فيه • حملي اللئيم » متعلق بأمر • يسبني » فعل مضارع والفاعل ضمير والسنون للوقاية والياء مفعول به ، والجسملة في محل جر صفة للئيم • فسمضيت » فعل وفاعل • ثمت » حرف عاطف والتاء للستأنيث • قلت » فعل ماض وفاعله • وإعراب الرواية الأخرى ظاهر » . • لا » نافية • يعنيني » فعل مضارع وفاعله ضسمير مستشر فيه والنون للوقاية والياء مفعول ، والجملة في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : « اللئيم بسبني » حيث وقعت الجملة نعـنًا للمعرفة وهو « اللـئيم » المقرون بأل. وإنما ساغ ذلك لأن « ال » فيه جنسية ، فهو قريب من النكرة .

مواضعه : ذكره من شسراح الآلفية : الأشموني ٣٩٤ /٢ ، وابسن هشام ٢/١٢١ وابن عقيل ٢/١٤٨ ، وابسن هشام ٢/١٤٨ والشاهد عقيل ٢/١٤٨ ، والسيوطي ص٩٣ ، وابن الناظم . وفي كتاب سيبويه ١/٤١٦ والشاهد ٥٠ في الحزانة .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة يس .

 ⁽١) قائله : هو رجل من بني سلول - وهو من الكامل -.

اللغة : ﴿ اللَّذِيمِ ﴾ الشحيح الدني، النفس، وروى فمضَّيْتُ ثُمَّت قُلتُ .

وأما قولهم : ما يحسن بالرجل خير منك ، فمذهب الخليل في هذا المثال الحكم بتعريف النعت والمنعوت على نية أل مع خير .

ومذهب الأخفش الحكم بتنكيرهما على زيادة أل في (الرجل) .

قال المصنف : وعندى أن أسهل مما ذهبا ، الحكم بالبداية ، وتقدير التابع والمتبوع على ظاهرهما .

الثالث : ما ذكر من وجوب تبعيـة النعت للمنعوت في التعـريف والتنكير وهو مذهب جمهور النحويين .

وأجاز الأخفش: نعت النكرة إذا اختصت بالمصرفة، وجعل الأوليان صفة آخران في قوله تعالى: ﴿ فَآخَــرَانِ يَقُــومَانِ مَقَامَهُــمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَــحَقَّ عَلَــيْهِمُ الأَوْلَيَانَ ﴾ (١) .

وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة .

وأجازه ابن الطراوة : بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كـقول النابغة(٢) :

⁽١) التسهيل ص ١٦٧ (٢) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة .

 ⁽۲) قائله: هو النابغة الذبياني واسمه زياد بن صمرو من قصيدة. يقولها في الاعتذار للنعمان
 ابن المنذر – وهو من الطويل – .

وصدره: أبيتُ كأني ساورتني ضئيلةٌ . . . من الرقش . .

اللغة: (ساورتني » واثبتني (ضئيلة ً) بفتح الضاد وكسر الهمزة وفتح اللام - قليلة اللحم - وهي الحية الدقيقة . قد أتت عليها سنون كثيرة فسقل لحمها واشتد سمها، وأصلها صفة لموصوف محدّوف ، أي : حية ضشيلة . (من الرقش » - بضم الراء وسكون القاف -جمع رقشاء وهي حية فيها نقط سود وبيض (ناقع » ثابت طويل المكث .

الإحراب: «أبيت» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه «كأني» حرف تشبيه ونصب وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون في محل نصب «ساورتني» فعل

والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه مؤول .

الرابع : لا يمتنع النعت بالاخص في النكرات نحو ﴿ رجلٌ فصيحٌ ﴾ و «غلامٌ ا بافعٌ .

وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساويا ، أو أعم .

قيل : وسبب ذلك أن الاختصاص مؤثر فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ، ليقع الاكتفاء به .

فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوي .

وقال الشاويين والفراء: ينعت الأعم بالأخص، قال المصنف: وهو الصحيح، وقال بعض المتأخرين: توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة. وقوله:

وهُو للرَّى التوحيدِ والتذكيرِ أو سواهُما كالفعل فاقفُ ما قَفُواْ

يعنى : أن النعت (إن)(١) رفع ضمير المنعوث طابقه في الإفراد والتذكير وأضدادهما سواء كان صعناه له أو (لسبيه)(١) نحو « مررت برجل حسن أو حسن

10.

ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به ٥ ضئيلة ٥ فاعل ساور ١٥٥ الرقش، جا ومجرور متعلق بمحذوف صفة لضئيلة ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن ٥ في أتيابها ٤ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم والضمير مضاف إليه ٥ السم ٤ مبتدأ ، مؤخر ١٥ مقم للسم .

الشاهد قيه: (السم ناقع) حيث إن (ناقع) نكرة وقعت صفة المعرفة وهو (السم) . مواضعه : ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٢٩٤ . وذكره السيوطي في الهمع ١/١١٧ .

⁽١) أ ، جد - وني ب (إذا) .

⁽٢) أ ، جـ - وفي ب (لسبيه) .

الوجه ﴾ وإن رفع سببيه أفرد مطلقا كرفعه الظاهر ، ووافق في التذكير والتأثيث مرفوعه لامتبوعه نحو «مررت برجلين حسنة جاريتهما » .

فحكم النعت في ذلك كحكم الـفعل الواقع مـوقعـه ، وهذا معنى قـوله (كالفعل) .

فإن قلت: كيف سوى بينه وبين الفعل ، وهو مخالفه في أمرين :

احدهما : أن الوصف يجموز تكسيسره مسندًا إلى السمبي المجمعوع نسحو «مررت برجل كرام غلمانه » .

والشاني: أن الوصف الرافع لضميس المنعوت قد يعمامل معاملة الرافع للسببي، إذا كان معناه له، فيقال: « مررت برجل حسنة العين » كما يقال: حسنت عينه ، حكى ذلك الفراء، ولا يكون ذلك في الفعل.

قلت : أما الأول فظاهر وروده على النظم، وقد ذكر في التسهيل :

أن الجمع في ذلك أولى من الإفراد ، ونص على ذلك سيبويه في بعض نسخ الكتاب . وهو مذهب المبرد .

وقيل: الإفسراد أحسن، ونسب إلى الجسمهور، وفسمنَّل بعضهم فسقال: الجمع أولى إن تبع جمعا، والإفراد أولى إن تبع مفردًا أو مثنى.

وأما الثانى : قهو وجه ضعيف ، ومذهب كثير - منهم الجرمى - منعه . تنبيهان :

الأول: يجوز تثنية الوصف الرافع السببي وجمعه جمع المذكر السالم على لغة طبئ، فتقول: «مررت برجلين حسنين غلاماهما، وبرجال حسنين غلمانهم». وقد يفهم ذلك من قوله (لفعل) أي : على اللغتين .

الثاني: ما ذكر من أن مطابقة النعت للمنعوت مشروط بالا يمسنع مانع منها كما في جريح ونحوه وأفعل من(١) .

⁽١) قال الشيخ الصبان ١/٤٧ (ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما ، وكونه أفعل تفضيل مجردًا أو مضافا لمنكور) هـ .

وقوله :

وانْعت بمشتق كصَعْب وفَرب وشبهه كذاً وذي والمُنتَسِبُ المنعوت به قسمان : مفرد وجملة فالجملة ستأتى :

والمفرد قسمان : مشتق وشبهه .

قال في شرح الكافية: والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو أحد أمثلة المبالغة، أو صفة مشبهة باسم الفاعل أو أفعل تفضيل، وكل ذلك معروف عما سبق (ذكره)(١).

ويجمعها كلها أن يقال: المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مقعول به مضمنا معنى فعل وحروفه . انتهى .

وإذا كان هــلما مراده بالمشــتق لم يرد عليه اســما الزمــان والمكان والآلة ولا مشاحة في الاصطلاح .

والمراد بشب المشتق ، ما أقيم مقامه من الأسماء العارية من الاشتقاق (وهي)(١). قسمان : مطرد وغير مطرد .

فالمطرد ضربان :

أحدهما : جار مجرى للشتق أبدا .

والآخر : جار مجراه في حال دون حال .

فالجارى أبدًا ، كلى بمعنى صاحب وأسماء النسب المتصود ، والجارى فى حال دون حال كأسماء الإشارة غير المكانية وذو الموصولة وضروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل .

وذهب الكوفيون وتبسعهم السهيلي إلى أن أسماء الإشارة ، لا ينعت بها، لجمودها .

⁽۱) ا، ج. .

⁽۲) أ، جـ وفي ب (وهو) .

وغير المطرد: المصدر والعدد والقائم بمسماه معنى (ملازم)(١) ينزله منزلة المشتق كأسد .

وللمصدر مزية عليها وسيأتي .

ثم ذكر الجملة فقال:

وتُمتّوا بجملة منكرا .

الجملة المؤولة بمفرد نكرة .

فلذلك لا ينمت بها إلا النكرة .

قال في التسهيل: أو معرف بأل الجسنسية (١) وقال في الشرح: (الآنه) (١) معرفة في اللفظ ونكرة في المعنى .

وفي الارتشاف : لا ينعت بها المعرف بأل الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك .

ثم أشار بقوله:

فاعطيت ما أعطيته خبراً

إلى أن الجـملة المنعـوت بها لابد من اشـتـمالهـا على (ضـمـير يربطهـا بالمنعوت)(1) وأن حكمه في جواز الحذف للعلم به كحكم الخبرية .

ومن حذفه قوله (٥) :

وما شيءٌ حميت بِمُسْتباح

· (۲) التسهيل ص ١٦٧ .

(١) أ - وفي ب ، جد (لازم).

 $(Y)^{1}$, (ξ) (ξ) (ξ) (ξ)

(٥) قائله: هو جرير بن عطية الخطفى ، يمدح به يزيد بن عبد الملك بن مروان .

وصدوه: أبحث حِمَى تهامةً بعد نجد - وهو من الوافر - .

اللغة : « حسى » على وزن فعل ، أى : محظور لا يقرب « تهــامة » الناحية الجنوبية من الحجاز « نجد » الناحية التي بين الحجاز والعراق .

الإعراب: « أبحت » فعل وفاعل « حمى » مفعول أبسحت « تهامة » مضاف إليه « بعد » منصوب على الظرفية « نجد » مضاف إليه « ما » نافية « شيء » اسم ما « حميت » فعل ــ

تنبيهات :

الأول: ليس حلف العائد من النعت كحلفه من الخبرية في القلة والكثرة، بل ذكر في التسهيل^(۱) أن الحلف من الخبر قليل ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر.

الثانى: قال فى شرح التسهيل: وقد يغنى عنه الآلف واللام كقوله("): كأن حفيف النَّيْلِ من قوقِ صَجْسِها عَوَارِبُ نَبِعِلِ اخطأ الغارَ مُطْنِفُ أَى: غارها.

وحكمه في جواز الحذف للعلم به ، إذ أصله وما شيء حميته .

(١) التسهيل ص ١٦٧ ٪

(۲) قائله: هو الشنفري . همرو بن براق - وهو من الطويل- .

الثلغة: « حضيف 4 هو دوى ذهابه « النهل ٤ السبهم « صجسها ٤ بتشليت العين وسكون الجيم مقبض القوس « هواوب ٤ جمع حاوبة – من عزبت الإبل ، إذا أبعدت في المرحى «أخطأ الضار ٤ : ضل عنه ، والمراد بالغار بيت النحل « مطنف ٤ – بضم الميم وسكون الحاء وكسر النون – يمنى علا الطنف – بفتح الطاء والنون – وهو حرف الجبل ، وأراد به الحا رئيس التحل .

المُعنى: يصف قوساً بأنها محكمة الصنع شديدة قوية ، فيقول : كأن الصوت الذي تسمعه من فوق مقبض هذا القوس من شدة دفع الوتر دوى نحل قد بعدت عن بيتها ، وعند العودة ضلت وأخطأ رائدها قصعد بها إلى قنة الجبل يلتمس البيت .

الإحراب: « كأن ؟ حرف تشبيه ونصب « حنيف ؟ اسم كأن « النبل ؟ مضاف إليه « من قوق ؟ جار ومجرور صنعلق بمحذوف حال من اسم كأن « صجسها ؟ مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير الضائبة مضاف إليه « عوازب » خبر كأن مرفوع بالضمة « نحل ؟ مضاف إليه « أخطأ » فعل ماضي « المغار » مفعول به « مطنف » فاعل أخطأ .

الشاهد فيه : « أخطأ الغار » فإن الآلف واللام أقنت عن الضمير العائد إلى الموصوف . تقديره : أخطأ خارها..

مواضعه : ذكره من شرح الألفية : الأشموني ٣٩٦/ ٢.

وفاعل ، والجملة صفة تشهيء "جستباح ؛ الباء زائدة ومستباح خير مــا . منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : (حميت) فبإنها جملة منعوت بها والجسملة المتموت بها لابد من اشتسمالها على ضمير يربطها بالمتعوت .

وقد منع ذلك وأول البيت على الحذف (أي : الغار منها)(١) .

الثالث : إذا نعت بالجملة اسم رمان جاز حذف عائدها المجرور بفي نحو ﴿ يَوْمًا لاَ تَجْزِي نَفْسٌ ﴾ (٢) أي : فيه .

فحذف برمته عند سيبويه وبتدريج عند الكسائي والأخفش .

الرابع: ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية.

الخامس: فهم من قوله (ما أعطيته خسبرا) أنها لا تقترن بالواو ، بخلاف الحالية .

فلذلك لم يقل: ما أعطيت حالاً ، خالاف لن أجاز اقترانها بالواو كالزمخشرى .

السادس : لما كان إطلاق قوله (ما أصطيته خبرا) يوهم جواز النعت بالجملة الطلبية، إذ يجوز الإخبار بها أزال الإبهام بقوله :

وامنع هُنا إيقاعَ ذات الطّلب

وسبب ذلك أنها لا تدل على معنى محصل ، فلا يفيد النعت بها .

ثم أشار إلى تأويل ما يُوهم وقوعها نعتًا بقوله :

... وإنْ أَتَتْ فالقولَ أَضْمَرْ تُصب

فيكون القول المقدر هو النعت ، والجملة محكية به ، ومن ذلك قول الراجز (٣):

⁽۱) ا، ج. .

⁽٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

⁽٣) قائله : قال العينى : ذكره المبرد ونسبه إلى راجز لم يعين اسمه ، وقبيل : لرؤية بن العجاج وقد نزل ضيفًا بقوم وطال انتظاره للطعام حتى جماء الليل ، ثم أتوه بلبن قليل خلطوه بماء كثير حتى صار لونه مثل لون الذئب في الزرقة .

وصدره : حتى إذا جنَّ الظِلامُ واخْتَلَطْ ﴿ ﴿ وَهُو مِنَ الرَّجِرُ ﴿ .

أى : بمذق مقول عند رؤيته هذا القول .

ثم انتقل إلى النعت بالمصدر فقال:

ونَعَوا عِصدر كثيراً ...

وكان حقمه في الأصل ألا ينعت به، لجسموده ولكنه من الجماري مجسري المشتق.

فإن قلت : هل يؤخذ من قوله (كثيرًا) أن النعت به مطرد ؟

قلت : لا كما قال في الحال بكثرة . وقد صرح بعدم اطراد وقوعه نعثًا وحالاً.

اللغة : « جن » سعر النابي « اختلط » كناية هن انتشاره وانساحه « ميذق » هو اللبن المعزوج بالماه .

المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوما نزل بهم ضيفًا ، فانتظروا عليه طويلا ختى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاموه بلبن مخلوط يشبه الذئب في لونه ، لكدرته وغبرته .

الإعراب: « حستى » ابتلكائية « إذا » ظرف تفسمن مسعنى الشبوط « جن » فعل مسافى «الطّلام» فاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « واختلط » فعل ماض وفاعله ضمير مستر فيه، والجسملة عطف على جملة جن الظلام « جاموا » فعل ماض وفاعله « بمذق » جار ومحرور متعلق بسجاموا «هل أداة استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب، مفعول به « قعل ، على في ضم مقدر في محل نصب ، وسكن للروى . واستعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضى ، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام ، وجملة: هل رأيت ؟ في محل نصب مقول لقول محلوف يقع صفة لمذق .

الشاهد فيه : « بملق هل رأيت اللئب قط » فإن الظاهر يشعر بوقوع الجملة الاستفهامية نعتًا للنكرة وهو «مللق» وليس كذلك . بل جملة الاستفهام معمولة لقول محلوف هو الواقع نعتًا ، والتقدير : جاءوا بملق مقول فيه هل رأيت ؟

موافسعه > ذكره من شهراج الآلفية : الأشموني ٢/٣٦٩ ، وابن هشام ٢/١٧٤ ، وابن عقيل ٢/١٧٠ ، وابن الناظم .

فإن قلت : فهل هما في الكثرة سواء ؟

قلت . لا . بل جمعل المصدر حالا أكثر من جمعله نعتًا ، ذكر ذلك في شرح التسهيل .

قلت : وأطلق في قوله (بمصدر) وهو مُسقيد بالا يكون في أوله ميم زائدة كمزار ومسير؛ فإنه لا يُتعت به ، لا باطراد ولا بغيره .

وقوله:

..... فالتَزَمُوا الإفرادَ والتذكيرا

قال المستف كأنهم قسمدوا التنبيه على أن أصله ذو صدل ، فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على ما كان عليه .

قلت : في النعت بالمصدر طريقان :

إحداهما : أن يقصد المالغة ، فلا يقدر مضاف .

والأخرى: ألا يقصد فيقدر .

والكوفيون يجعلون ضربا وعدلا واقعين موضع ضارب وعادل .

وقوله: ١

ونعتُ غيرِ واحد إذا اختَلَفْ فَعاطفًا فَرَقْهُ لا إذا التَلَفَ

مثـال المختلف « مــررت برجلين كــريم وبخيل » ، ومــثال المتفــق « مررت برجلين كريمين » .

فالمختلف : يفرق بالعطف ، والمتفق ، يستغنى عن تفريقه بتثنيته وجمعه .

قلت : وأورد على إطلاقه اسم الإشارة ، فإنه لا يجوز تفريق نعـته ؛ فلا يجوز « مررت بهـذين الطويل والقـصـير » ، نصّ صلى ذلك سيـبـويه وغيـره كالزيادي، والمبرد ، والزجاج .

قال الزيادي : وقد يجور ذلك على البدل وعطف البيان -



تنبيهات:

ب الأول : يندرج في في الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقول حسان رضي الله عنه (۱) :

فوافَيْنَاهُمُ مِنَا بجسمِ كَأْسُدِ الغابِ مُرْدَانِ وشيبِ الثانى: قال في الارتشاف: والاختيارُ فَى المررَّت برَّجلين كسريم وبَخيل؛ طُمُّ.

الثالث: قال في التسهيل^(٢) يُغلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا، وعند التفصيل اختياراً.

وقوله : ونعتُ معمُولي وحيدَيُ مَعْنى وعَمَلِ اثْبِعُ بغيرِ استثنا إذا قصد نعت معمولين فإما أن يكونا لعامل واحد أو لعاملين .

فإن كانا لعامل واحد فثلاث صور:

الأولى : أن يتحد العــمل (والنسبة)(٢) نحو (قام زيد وعــمرو العاقلان) فهذه يجوز فيها الإتباع والقطع في أماكنه من غير إشكال .

اللغة: « فوافيناهم؛ أتيناهم « بجمع » بفستح الجيم وسكون الميم - اسم لجماعات الناس «أسد؛ بضم الهمزة وسكون السين - جمع أسد « الغاب » جمع خابة - وهو مأوى السباع والوحوش « مسردان » - بضم الميم - جمع أمرد ، وهو الذي لم يبلغ حسد نبات الشسعر بوجهه « شيب » جمع أشيب - وهو المبيض الشعر .

الإحراب : «فوافيناهم» فعل ماض وفاعله ومفعوله « منا » متعلق بمحذوف حال من جمع وأصله صفة فلما تقدم عليه أعرب حالا « كأسد » متعلق بمحذوف صفة لجمع «الغاب» مضاف إليه «مردان» صفة ثانية لجمع «وشيب» عطف على مردان .

الشاهد فيه: ﴿ بجمع . . مردان ﴿وشيبِ فإن قوله ﴿ مدردان وشيب ﴾ وقعا نعتين لجمع. ولما كان معناهما مختلفًا فرق بينهما بحرف العطف، وعطف ثانيهما على أولهما.

مواضعه : ذكره من شراح الآلفية : الأشموني ٣٩٧/ ٢.

⁽١) قائله : هو حسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ.

⁽٢) التسهيل ص ١٦٩ .

⁽٣) ب .

الثانية : أن يختلف العمل والنسبة (نحو اضرب زيدٌ عمراً الكريمان ٩)(١) فهذه يجب فيها قطع من غير إشكال .

والثالثة : أن يختلف العمل وتتحد المنسبة من جهة المعنى نحو اخاصم زيدً همرًا الكريمان » .

فالقطع في هذه واجب عند البصريين .

وأجاز السفراء وابن سَسعُدان (٢) : الإتباع ، والنصّ عن السفراء : أنه إذا أتبع غُلُّب المرفوعُ ، فتقول : ﴿ خاصَمَ زيد صمراً الكريمان ﴾ .

ونص ابن سعدان على جواز إتباع أي شئت ؛ لأن كلا منهما مُـخَاصِم ومخَاصَم .

والصحيح مذهب البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجور (ضارب ريد هند) العاقلة) برفع العاقلة نعتًا لهند .

قلت : ذكر في باب أبنية الفعل من شرح التسمهيل أن الاسمين في نحو (ضارَبَ زيدٌ عسمراً) ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع ، أو مرفوعهما بمنصوب لجاز.

ومنه قول الراجز(٢):

⁽١) أ ، جـ (أي : يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعني) .

 ⁽۲) هو أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان . نشأ بالكوفة ، وأخد عن أبى معاوية الضرير وغيره ثم اشتهر بالعربية والقراءات ، صنف كتابا في النحو – وتوفى سنة ٢٣١هـ.

⁽٣) قائله : هو أبو حيان الفقعسى كذا قبال ابن هشام الحنبلي، وقال ابن هشام اللخمي قائله: مساور العبسي ، وقال السيرافي : قائله : الدبيري .

اللغة : « الأضعوان » - بضم الهـمـزة - الذكر من الأفـاعي « الشـجاع » ذكـر الحيـات «الشجعم» الجرىء ، وقيل : هو الطويل .

المُعتى : وصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما . والحيات لا تؤثر فيهما .

الإعراب : ﴿ قد ﴾ حرف تحقيق ﴿ سالم ﴾ فعل مساض ﴿ الحيات ؛ فاعل سالم ﴿ منه ﴾ جار -

قد سالَمُ الحيّاتُ منه الْقَدَما الْأَفْعُوانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

فنصب (الأفعوان) وهو بدل من (الحسيات) ، وهو مرفوع (لفظا)(۱) ؛ لأنه منصوب معنى ، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان .

وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير : قد سالم الحياتُ منه القدمُ ، وسالمت القدمُ الاقعوانَ ، انتهى .

وإن كان لعساملين لم ينخل العامسلان من أن يتحدا في المسعني والعمل ، أو
 يختلفا فيهما أو في أحدهما .

فإن اتحدًا في المعنى والعمل جعل النعت تابعًا للمعمولين في الرفع والتصب والجر، سواء اتفق لفظ الصاملين نحو «ذهب زيد وذهب عسمرو العاقلان». أو اختلف نحو (ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان).

فالإتباع فيهما جائز ، وهذا مفهوم من النظم ، إذ لم يشترط اتحاد اللفظ.

وذهب ابن السراج : إلى منع الإتباع في الشاني ، وفصل في الأول فقال : إن قدرت الثاني عاملا ، فالقطع أو توكيدا والأول هو العامل جاز الإتباع .

وإن اختلف العاملان في المعنى والعمل ، أو في أحدهما وجب القطع فيرفع على إضمار مبتداً ، وينصب على إضمار فعل .

ومجرور متعلق بمحلوف حال من القدم « القدما » مفعول به لسالم منصوب بالفتحة الظاهرة « الاضعوان » بدل من الحسات منصوب بالفتحة « والشمجاع » ممعلوف على الافعوان « الشَمْعُمَا » نعت للشجاع منصوب بالفتحة .

الشاهد فيه: (: قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان ، فإن قوله (الأفعوان ، المتصوب - بدليل أنه عطف عليه المتصوب وهو (الشجاع والشجمما » - قد وقع بدلا من (الحيات ، وهو مرفوع ، لكونه فاعلا لسالم .

وقد علم أن الفاهل مرفوع ، فاختلف إعراب البدل عن إعراب المبدل منه .

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الأشموني ٣٩٩/ ٢.

وذكره سيبويه ١/١٤٥ والسيوطى في الهمع ١/١٦٥ والـشاهد في المقاصــد النحوية ٨٠/٤.

⁽۱) ا، ج. .

مثال المختلفين في المعنى والعمل (جاء زيدٌ ورأيت عمرًا العاقلين) .

ومثال المختلفين في المعنى دون العمل (جاء زيد وذهب عمرو العاقلين).

ومشال المختلفين في العمل دون المعنى (مررت بزيد وجاوزت عـمـرًا العاقلين).

يجوز في ذلك (الماقلان) على تقدير : هما ، و (العاقلين) على تقدير : أمدح، والإتباع في ذلك يمتنع عند الجمهور ، إذ العمل الواحد لا يمكن نسبته إلى عاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقلّ .

فإن قلت : قوله (وحيدى) صفة لماذا ؟

قلت : لمحذوف تقديره : ونعت معمولي عاملين وحيدي معنى وعمل .

فإن قلت : هل يعني بقوله (أتبع) إيجاب الإتباع أو الإعلام بجوازه ؟

قلت : لا يصبح حمله على الإيجاب ، فيإن القطع في ذلك منصوص على جوازه .

فإن قلت : ما معنى قوله (بغير استثنا) ؟

قلت : يعنى فى الرفع والنصب والجر كما قال الشارح ، وكأنه يشير بذلك إلى مذهب من خصص جواز الإتباع بنعت فاعلين وخبرى مبتداين ، ولا وجه للتخصيص .

وقوله:

وإنْ نُعوتُ كَثُرتُ وقد تَلَتْ مُغْسَتَقِرًا لذكرِهنَّ النَّبِسَعَتْ

إذا كثرت نعوت الاسم ، فله ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون مفتقرًا إلى جميعها لا يتميز بدونها .

والثاني : أن يكون مستغنيًا عنها متميزًا بدونها .

والثالث: أن يكون مفتقرًا إلى بعضها دون البعض .

فإن كان مفتقراً إلى جمعيها وجب إتباع الجميع ، وإن كان متعينًا بدونها جار فيه ثلاثة أوجه :

إتباع الجميع ، وقطع الجميع ، وإتباع بعض وقطع بعض .

وإنّ كان مفتقراً إلى بعض دون بعض وجب إتباع المفتقر إليه وجاز فيسما سواه الإتباع والقطع .

هذا ما ذكره المصنف .

فإن قلت : كيف يفهم ذلك من النظم ؟

قلت : أما الأول فظاهر من قوله (وإن نعوت البيت) .

وأما الثانية فمن قوله: واقطع أو اتْبِع إن يكنُّ مُعَيِّنًا .. بدونها.

وأما الثالثة فمن قوله: أو بعضَها اقطعُ مُعلنا.

قمال الشارح: بعمد أن ذكر الصمورة الثالثة: وإلى هذا الإشارة بقموله (أو بعضها اقطع معلنا) أي : وإن يكن معينا ببعضها اقطع ما سواه، وفيه نظر.

تنبيه:

إذا قُطع بعضُ النصوت دون بعض قُـدُمَّ الْمُتَبَعُ صَـلَى القطوع ولا يعكس ، وفيه خلاف .

قال ابن الربيع : والصحبيح المنع ، وقال صاحب البسيط : والصحبيح جوازه. ثم بين وجهى القطع بقوله :

وارْفَع أو انعب إن قَطَعْت مُضمراً مُبْستَداداً أو ناصباً لن يَظَهَرا

يعنى : أنه يجوز القطع إلى الرفع وإلى النصب ، فإذا رفع فهـو خبر مبتدأ واجب الحذف ، وإذا نصب فبإضمار فعل واجب الحذف .

وإلى وجوب إضمار المبتدأ والفعل الناصب أشار بقوله (لَنَ يَظْهَرَا) .

تنبيه:

قد يوهم كلام الناظم أن القبطع مشروط بتكرار النعوت. كمنا أوهمه كلام غيسره، وليس ذلك بشرط، وإنما ذكر مسألة كبثرة النصوت لما فيهما من التقسيم والأوجه المتقدمة . وتلخيص الكلام على القطع ، أن يقال : المنعوت قسمان : معرفة ونكرة.

فالمعرفة إن كان نعته لمدح أو لذم أو ترحم جاز القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، وبالنصب على إضمار فعل لائق ، فيقدر في المدح أمدح وفي الذم أذم وفي الترحم أرحم (١).

ولا يجوز إظهار المبتدأ ، ولا الفعل كما سبق .

وخالف يونس فى الترحم فلا يجور القطع وإن كان لتوكيد كقوله ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (١) أو ملتزما نحو (الشَّعْرى العَبُور)(١) أو جاريًا على مشار به نحو (هذا العالَم) لم يجز القطع .

وإن كان لتخصيص وليس أحد الثلاثة نحو (مررت بزيد الخياط) جاز قطعه إلى الرفع على إضمار (اعنى) ، ويجوز إظهارهما ، بخلاف نعت المدح والذم والترحم .

وأما النكرة : فيشترط في جواز قطع نعته تأخره عن آخر . كقول أبي الدرداء (نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيبة).

فإن لم يتقدمه نعت آخر لم يجز القطع إلا في الشعر .

وما ذكرته من جواز قطع نعت التخصيص على الوجه المذكور ، نصَّ عليه ابن أبي الربيع وهو مفهوم من التسهيل (٤) .

⁽١) مثال المدح (الحمدُ لله ربِّ العالمين) والذم (أعوذ بالله من الشبطان الرجيم) والترحم (اللهم أنا عبدكَ المسكين) .

⁽٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

⁽٣) قال الشبيخ الصبان ٣/٥٣ (والمالتزم : الذي النزمت العرب النعث به نحو (الشعري العبور) والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتًا لا أنه يلزم بعدها نعت فالإ يرد قوله تعالى (وأنه هو رب الشعرى). وسميت العبور ، لعبورها المجرة .

⁽٤) التمهيل ص١٦٩.

قوله:

وما منَ المُنْعُوت والنَّمْت عُقَلْ لَا يَجُوزُ حَلْفُهُ وَفِي النَّعْت يَقَلُّ

يعنى : أنه إذا صلم النعت أو المنعبوت جار حافه ، ويكثر ذلك في النعوت، ويقل في النعت .

فمن الأول : ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرُفِ أَتُرَابٌ ﴾ (١) ومن الثاني قول العباس ابن مرداس (٢):

..... فلم أعط شيئا ولم أمنع

تنييه:

إنما يكثر حلف الموصوف وإقامة صفته مقامه بشرطين :

اللغة : • تدرإ › – بضم التــاء وسكون الدال وفتح الراء – أى : ذو هدة وقــوة على دفع الاحداء عن نفسه ، وهو اسم موضوع للدفع ، والتاء فيه وائدة كما زيدت في تتفل .

الإعراب: 1 وقد ٤ حرف تحقيق ٤ كنت ٤ كان واسمها ٩ في الحرب ٩ متعلق بكان ٥ فا٤ خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، لأنه من الأسماء السنة، ٥ تدر٤ مضاف إليه افلم، الفناء عاطفة لم حرف نفى وجزم وقلب ٥ أعط ٤ فعل منضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وصلامة جزمه حفف الألف ، ونائب الفاصل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول ٥ شيئا ٤ مضعول ثان ٥ ولم ٤ حرف نفى ٥ أمنع ٤ فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وحرك بالكسر للروى ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

الشاهد فيه : « فلم أحط شيئا » حيث حذف منه النعت ، والتقدير : فلم أحط شيئا طائلا. ولولا هذا التقدير : لتناقض مع قوله « ولم أمنع ».

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشموني ٢/٤٠١، والسيوطي ص٩٣، والمكودي ص١٦٠، والمنظم . وذكره السيسوطي في الهمع ٢/١٣٠، وابن هشمام في المغنى ٢/١٦٦.

⁽١) من الآية ٥٣ من سورة ص .

⁽Y) قاتله: العباس بن مرداس الصحابي من كلمة يقولها في رسول الله الله وكان الرسول قد قسم الغنائم في حنين فأجعلي منها قوما من المؤلفة قلوبهم ومنهم حبينة بن حصن والأقرع ابن حابس - عطاء كثيرا يتألفهم به على الإسلام ، ولم يعط المياس مشلهم ، فكره العباس ذلك .

وصلوه : وقد كنتُ في الحربِ ذَا تدرإ . . - وهو من المتعارب - .

أحدهما: أن يعلم جنس المنعوت إما باخستصاص النعت به نبصو « مررت بكاتب » وإما بمصاحبة ما يعيّنه نحو ﴿ أَنِ اعْمَلُ سَابِغَاتٍ ﴾ (١)

والآخر : أن يكون صالحا لمباشرة العامل .

فلو كان جملة أو شبهها لم يقم مقامه فى الاختيار ، لكونه غير صالح لها إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن، حكى سيبويه « ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا » فهذا مثال الجملة .

ومثال شبهها قوله تعالى : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُوْمِنَنُ بِهِ ﴾ (١٠. وقوله : ﴿ وَمَنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ (٣).

التقدير : أحد مات ، وإن أحــد من أهل الكتاب ، وقوم دون ذلك ، فهذا ونحوه كثير مطرد .

وقول الشارح : وهو مطرد في النفي ، يفهم أنه غير مطرد في الإيجاب ، وليس كذلك .

وأما نبحو قوله⁽¹⁾ :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قُوْمِهَا لَمْ تَيْتُمِ ۚ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ

الإصراب: ﴿ لُو ﴾ شرطية ﴿ قلت ﴾ فعل ماض فعل الشرط وفاعله ﴿ ما ﴾ نافية ﴿ في قومها﴾ جار ومجرور متعلق بمحلوف عبر مقدم لمبتدأ محلوف ، أي : أحمد ﴿ لَم ﴾ نافية جازمة مـ

⁽١) من الآية ١١ من سورة سبأ - أي: دروعا سابغات - بدليل (والنَّا له الحديد) .

⁽٢) من الآية ١٥٩ من سورة النساء .

⁽٣) من الآية ١١ من سورة الجن .

⁽٤) قائله: نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحماني يصف امرأة، ونسبه سيبويه إلى حكيم الربعي. وهو من الرجز -.

اللغة: « لم تيثم » - بكسر التاء - لغة قوم ، وقلبت الهمزة ياء ، لسكونها إثر كسرة - أى : لم تاثم من الإثم - وهو الخطيئة « يفضلها » يزيد عليها « حسب » ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه « ميسم » - بكسر الميم - وسامة وجمال .

المعنى : لَو قَلْتَ ؛ إنه ليس فى قومَ هذه المرأة أحد يفضلها ، ويزيد عليها في عراقة النسب والجمال - لم تكن كاذبا فى ذلك .

فأجــازه المصنف في الاختــيار ، وجعل الجــر بفي كالجر بمسن ، وجعله ابن عصفور ضرورة .

فلو لم يكن المتعوت بالجملة وشبهها بعض ما قبلها من مجرور بمن أو في لم تقم الجملة أو شبهها مقامه إلا في الضرورة كقوله(١):

. لكُمْ قُبْصه مِنْ بَيْنِ اثْرَى واقتَرا

 • اثيثم، جواب الشرط • يفضلها ، الجملة صفة لأحد المحلوفة • في حسب ، جار ومجرور متعلق بنضلها • وميسم ، عطف عليه .

الشاهد قيه : (ما في قومها . . يغضلها) حيث إن جسلة (يفضلها) جاءت نعتا لنعوت محذوف وهو (أحد) - وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو (قومها).

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٠٠ ، وابن هشام ٣/١٣٧ ، وذكره ابن يعيش ٣/٩٣١ ، والشاهد ٣٤٤ ، والساهد ٣٤٤ في الهمع ٢/١٢٠ ، والشاهد ٣٤٤ في الخزانة .

(١) قائله : هو الكميت في مدح بني أمية - وهو من الطويل - .

وصدره : لَكُم مسجدًا الله الْمُزُورَانِ والْحَصَى

الملغة : « مسجّدا الله » أراد بهما مُسجد مكة ومسجد المدينة « المزوران » تثنية مزور بفتح الميم وضم الزاى – « الحصى » العدد من الأهل « قبسمه » – القبص بكسر القاف وسكون الباء – العدد الكثير من الناس « أثرى » كثر ماله « وأقترا » افتقر وقل ماله .

المعنى : يمدح بنى أسيسة - بأن الله تعالى قد جمعل لهم السولاية على مستجسليه اللذين يزورهما الناس وجعل لهم العسدد والعديد من الأهل والأتبساع والانصار الذين لكشرتهم. يوجد بينهم الغنى والفقير .

الإحراب: ٥ لكم ٢ جار ومجرور متعلق بمحلوف خير مقدم ٥ مسجدا ١ مبتدأ مؤخر مرفوع بالآلف لأنه مثنى ٥ الله ٤ مضاف إليه ٥ المزوران ٤ نعت للمسجدين مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ٥ والحصى ٤ حطف على المبتدأ ٥ لكم ٤ متعلق بمحلوف خبر مقدم ٥ قيصه ٤ مبتدأ مؤخر وضمير الغائب مضاف إليه ٥ من بين ٤ جار ومجرور ٥ الري٤ فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعبدر وفاهله ضمير مستتر فيه ٥ وأكترا ٤ فعل ماض عطف على الري وفاهله ضمير مستتر فيه ٠

الشاهد فيه: من بين أثرى وأقتراء حيث حلف المنعوت وأبقى النعت ، والتقدير : من بين من أثرى وبين من أقتس ، أى من بين رجل أثرى ورجل أقتر ، فحدلف منعوتين ا من ٤ الأولى و ا من ٩ الثانية .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٠١.

التوكيد

التوكيد مصدر سمى به التابع لأنه يفيده ، ويقال: أكَّد تأكيداً ، ووكَّد توكيداً ووكَّد توكيداً ووكَّد

فالمعنوى : تابع بألفاظ مخصوصة؛ فلذلك استغنى عن حده بذكرها .

ثم المعنوى توعان:

أحدهما : يرفع توهم الإضافة إلى المتبوع.

والثاني : يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

والأول بالنفس والعين والثاني بكل وأخواته.

وبدأ بالأول فقال:

بالنَّفْسِ أو بالعَين الاسْمُ أَكُّما

فتقول : «(جاء زيد)(۱) نفسه أو عينه» والمراد بهما حقيقته ، وينفردان عن سائر ألفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة(۲) .

فإن قلت : فهل يجوز الجمع بينهما ؟

قلت: نعم.

وإنما عطف بأو للتنبيه على أن كلا منهما يصح التوكيد به وحده.

فإن قلت: فبأيهما يبدأ عند الاجتماع؟

قلت : بالنفس ، لأنها عبارة عن جملة الشيء ، والعين مستعارة في التعبير عن الجملة.

فإن قلت : هل هذا التركيب لازم أم على سبيل الأولوية؟

⁽۱) ب، جه.

⁽٢) مثل ذلك «جاء زيد وهند بعينها» - ومحل المجرور إعراب المتبوع.

قلت . الظاهر أنه لازم ، وقيل : أنه على طريق الأحسنية.

ثم قال : مع ضَمير طابقَ الْمُؤَكَّدا

فنبه على أنه لابد من إضسافة النفس والعين إلى ضمير المؤكد مطابقا له فى الإفراد والتذكير وفروعهما. وتمثيل ذلك سهل .

ثم قال:

واجمعهُما بالْمُلُ إِنْ تَبِعا ما ليس واحداً تُكن مُتَّبِعا

وإنما قال بافعُل احستراؤاً عن جمع الكثرة، فإنه لا يؤكد بنفوس ولا عيون. وهو أولى من قوله في التسهيل: جمع قلة (١) فإن عينا جمع على أعيان ولا يؤكد به.

وشمل قوله : (ما ليس واحدا) المثنى نحو «قام الزيدان أو الهندان أنفسهما» والجمع نحو «قام الزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن».

وترك الأصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين، وعدل إلى الجمع ، لأن التثنية جمع في المعنى.

تنبيه:

قال الشارح : بعد ذكره أن الجمع في المثنى هو المختار - ويجوز فيهما أيضاً الإفراد، والتثنية.

ورَهُم مَ في ذلك، إذ لم يقل به أحد من النحويين.

قلت : وأجاز ابن إياز - في شـرح الفصول- الـتثنية . فـقال : ولو قلت «تَفْسَاهُما» لجاز.

وكان الناظم أشار إلى منع الإفراد والتثنية بقوله (تكن متبعا) ثم انتقل إلى النوع الثاني من نوعي التأكيد المعنوى. فقال:

وكُلاَّ اذكُرْ في الشُّمُولِ وكلاً كِلْنَا جميعًا بالضمير مُوصَلاً

⁽١) التسهيل ص ١٦٤.

وأما كُل فلا يؤكد بها إلا ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنى. وأما كلا وكلتا فللمثنى، وأما جميع فبمنزلة كل.

ثم أشار إلى وجوب إضافة كل وما بعدها إلى ضمير المؤكد بقوله (بالضمير موصلا).

فتقول: (جاء الجيشُ كلَّهُ، والقبيلةُ كُلُّهَا، والزيدان كلُّهُم، والرجالُ كلهمْ أو كلها، أو كلها، أو كلها، أو كلها، أو كلها على قياس «هم أحسن الفتيان وأجمله» وهو ضعيف (وجاء الهندات كلهن أو كلها) وحكى الخليل كلتهن عن بعض العرب، وكذلك تقول في جميع.

وتقول في المثنى (جاء الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما).

وقد فهم من قوله (بالضمير موصلا) فوائد:

الأولى: (أنه)(1) ضمير مطابق للمؤكد ؛ لأن أل فيمه للعهد السابق في النفس والعين.

الثانية: أنه لا يحذف استغناء بنيته ، خلافا للفراء والزمخشرى ، ونقله بعضهم عن الكوفيين، وجعلوا منه قسراءة من قرأ (إنّا كُلاًّ فيها)(٢) . (أى : إنا كلنا)(٣).

وخرج على وجهين:

أحدهما: أنه حال من الضمير المرفوع في (فيها)(٤).

والآخر : (أنه)^(ه) بدل من اسم (إن)^(١).

⁽۱) آ، ج.،

⁽٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر.

⁽۲) ا، ج. .

 ⁽٤) أى : من ضمير الاستقرار المقدر المرفوع فى «فيها» قال فى المغنى : وفيه ضعفان : تقدم الحال
على عامله الظرفى ، وتنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى، والحال واجبة التنكير.

⁽٥) أ، جـ .

⁽١) أي : بدل كل من اسم فإنه وهو لا يحتاج إلى ضمير.

الثالثة: أن كلا لا يفساف في التوكيد إلى ظاهر، وعلى ذلك نصوص النحويين وذكر في التسهيل^(١) أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل، وجَعَل منه قول كُثيرً^(١):

..... يا أشبهَ النَّاسِ كلِّ الناسِ بِالفَّمَرِ

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

(۲) قائله : كثير عزة - وهو من البسيط - .

وصدره : كم قد ذكرتُكِ لو أُجْزَى بِذِكْرِكُم

اللغة: أجزى - مضارع مبنى للمجهول من الجزاء ، وهو المكافأة.

الإهراب: وكم، خبرية بمعنى كثير ، وهى اسم مبنى على السكون إما فى محل رفع على اته مبتداً، وإما فى محل نصب على أنه مفعول مطلق عامله ذكر أى: ذكرتك ذكراك ذكراً كثيراً، أو فى محل نصب على أنه مفعول فيه لتأوله بالوقت. أى: ذكرتك فى أوقات كثيرة وقده عوف تحقيق وذكرتك، ذكر قعل صاض والتاء ضمير المتكلم فاعل والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة صفعول به والجملة فى محل رفع خبير كم إن جعلتها فى محل رفع مبتداً ، فإن جعلتها فى محل نصب فهله الجملة لا محل لها لانها ابتدائية ولو، حرف دال على المتنى أو حرف شرط غير جاوم مينى على السكون لا محل له من الإعراب واجزى، فعل مضارع مبنى للمجهول موقوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعدير ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا وبذكركم، جار ومجرور متعلق بأجزى وذكر مضاف وضمير المخاطبين منفاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وإن قدرت لو شرطية فجوابها محذوف، لو أجزى بذكرى إياكم لاسترحت ويا أشبه، حرف نداء ومنادى منصوب بالفتحة مخذوف، لو أجزى بذكرى إياكم لاسترحت ويا أشبه، حرف نداء ومنادى منصوب بالفتحة الظاهرة والناس، مضاف إليه وكل، توكيد للناس وبالقمر، جار ومجرور متعلق بأشبه.

الشاهد فيه : «الناس كل الناس فكلمة «كل» توكيد للناس ومن حق الكلام أن يضيف لفظ التوكيد إلى ضمير غيبة هائد على المؤكد فيقول يا أشبه الناس كلهم.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٠٤ / ٢.

وذكره السيوطى في الهمع ١٢٣ / ٢ .

ونحوه، قيل : ولا حجة فيه، لاحتمال كون (كل) نعتًا بمعنى الكاملين، فلم يفضله إلا على الناس الكاملين، وهو أمدح.

تنبيهان

الأول: ما ذكر أن (كلا) للمذكر و (كلتا) للمؤنث ، هو المشهور.

وقال في التسهيل^(١) : وقد يستغنى (بكليهما) عن كلتيهما).

ومنه قول الشاعر(٢):

يَمُتُ بَقُرِبِي الزَّيْنَيْنِ كِلَيْهِما إليك وقُرْبَى خالدٍ وحبيبِ

وقال ابن عصفور: هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ، كأنه (قال)(٣) بِقُرُبِي الشخصين.

الثانى: ذكر في التسهيل(٤) أيضاً أنه قد يستغنى(بكلَّهما) من (كليهما)

⁽١) التسهيل ص ١٦٤ .

⁽٢) قائله : هو هشام بن معاوية . وهو من الطويل.

اللغة : «يمت» يتقرب «بقربي» - بضم النساف وسكون الراء - القرابة «الزينسين» - مثنى زينب - وهو علم امرأة.

المعنى: ينسب إليك بقرابة الزينبين وقرابة خالد وحبيب.

الإعراب: «بمت» فعل مضارع وفاعله ضمير مستنر قيه «بقربي» جار ومجرور متعلق بقوله يمت وعلامة جره كسرة مقدرة على الآلف للتعذر «الزينيين» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى «كليهما» توكيد مجرور بالياء نبابة عن الكسرة لأنه ملحق بالمثنى «إليك» متعلق بيمت «وقربي» معطوف على قربى السابق «خالد» مضاف إليه «حبيب» عطف عليه.

الشاهد قيه : «الزينين كايسهما» حيث أكد المثنى المؤنث «الزينين» بالاسم الموضوع الاستعمال في توكيد مثنى المذكر وهو «كليهما» - فقد وقع «كليهما» موقع «كلتيهما».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/ ٤٠٧.

⁽٣) ب .

⁽٤) التسهيل ص ١٦٤ .

و (كلتيهما) في تأكيد المثنى - فيقال على هذا (جاء الرجلان كلُّهُما) والمرأتان كلهما.

ثم قال:

واستعملوا أيضاً كَكُلُّ فاعلَه منْ عَمَّ في التوكيد مثلَ النَّافلَه

أى : واستعملت العرب في التوكيد وزن (فاعلة من عم) يعني عامة، وتوصل إلى ذكرها بذكر وزنها لتعذر دخولها في النظم.

وأشار بقوله (ككل) إلى أنها يؤكد بها ما سوى المشنى عا يؤكد بكل، وأنها تضاف إلى ضمير المؤكد.

فيسقال : «جساء الجيشُ عَامَّـتُهُ ، والقبيلةُ عــامتُهــا، والزيدون عامــتهُم ، والهندات عامتهُنَّ .

قال في شرح التسهيل : وذكرت مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه.

قال السارح: يعنى أن ذكر صامة فى الفاظ التوكيد مثل النافلة أى: الزيادة على ما ذكره النحويون فى هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، وليس هو فى حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه، لأن من أجلهم سيبويه - رحمه الله - لم يغفله. انتهى.

قلت : خالف المبرد في (عامة) وقال : إنما (هي)(١) بمعنى أكثرهم.

ثم ذكر توابع (كل) فقال :

وبَعْدُ كُلُّ أَكُدُوا بِاجْمَعا جَمْعَاءَ أجمعين فيم جُمْعَا

فينقال : جاء الجنيش كُلَّةُ أجمع والقبيلةُ كُلُّها جمعاءُ ، وَالزيدون كُلُّهُمُ الْجَمَعُونَ، والهنداتُ كلهن جمع).

⁽۱) ب، وفي أ، جد فقوا .

وقد فهم من قوله : (وبعد كل) أمران:

أحدهما: واجب ، وهو أن (أجمع) وضروعه لا يتقدم على (كل)، وفي الارتشاف بدأت بكل ثم بأجمع مرتبا، وقيل : على طريق الأولوية.

والثاني: غالب لا واجب ، وهو أنها لا تستعمل دون (كل).

وقد أشار إلى جوازه بقوله :

ودُونَ كُلُّ قد يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعاءُ أَجمعون ثم جُمَعُ

وهو معنى قوله فى التسهيل^(١) : وقد يغنين عن (كل).

قال الشارح : وهو قــليل ، وفي الارتشاف كثر ورود (أجمــعين) في القرآن بدون (كل)(۲)، فهو توكيد كما يــؤكد بكل، وليس من باب الاستغناء عن كل كما رهم ابن مالك.

تنبيهات:

الأول: ذهب الفراء إلى أن (أجمعين) تفيد اتخاذَ الوقت، والصحيعُ أنها ككل في إفادة العموم مطلقا بدليل قوله: ﴿ لَأَغُولِنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٣).

الثانى: قد يتبع (أجسع) وأخواته، بأكتع وكتُسعاء وأكتَعين وكُـتَعُ وقد يتبع (أكتع) وأخواته، بأبصَعَ وبُصعاء وأبصَعين ويُصعَعُ (أ

وَزَادَ الْكُوفِيونَ بَعْدَ أَبْضِعَ وَأَخْوَاتُهُ أَبْتُعَ وَبُتُعَاءً وَأَبْتُعِينَ وَبُتُّعَ.

وإنما لم يتعرض في النظم لذلك ، لقلة استعماله.

الثالث : قال الشارح : ولا يجور أن يُتَّعدَّى هذا الترتيبُ.

⁽١) التسهيل ص ١٦٥ .

 ⁽٢) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿الأغوينهم الجمعين﴾، ﴿الوعدُهم الجمعين﴾.

⁽٣) من الآية ٨٢ من سورة ص.

 ⁽٤) نقول : (جاء الجيشُ كُلُهُ أجمعُ اكتع أبصعُ ، والقبيلةُ كُلُهما جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ، والقومُ
 كلهم أجمعون اكتعون أبصعون، والهنداتُ كلهنَّ جُمَعُ كُنْعُ بُصَعُ.

وقال في شرح الكافسية : ولا يجماء بأكتع وأخسواته غالبًا إلا بعد أجسم وأخواته على هذا الترتيب . انتهى.

ومراعاة هذا الترتيب هو المشهور.

وأجاز ابن كيسان : أن تبدأ بأى الشلاثة شئت بعد أجمع . وهو ظاهر قوله في التسهيل(١) بهذا الترتيب أو دونه .

وقال ابن على الأخور : وأما أيصع وأبتع فلا تبال بأيهما قدمت على الآخر .

وأجاز الكوفيون وابن كيسان : تقديم اكتع على أجمع.

ومذهب الجمهور أنه لا يتقدم عليه.

وأجاز الكوفسيون وابن كيسان : أيضا الاستغناء بأكتع وأخـواته عن أجمع وأخواته، ومذهب الجمهور المنع.

وقوله(١): حَوْلًا أَكْتُعًا...

⁽١) التسهيل ص ١٦٥ .

⁽٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -

وتمامه ؛ يا ليتني كنتُ صبيا مُرْضَعًا. . تَحْمَلُني الذُّلْفَاءُ.

اللغة: «الذلفاء» - بفتح الذال وسكون اللام م اصله وصف لمؤنت الاذلف، وهو ماخوذ من الذلف وهو صغر الانف واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امراة احولاا عاما. «اكتما» تاما كاملا ، وهو من الفاظ التوكيد مأخوذ من قولهم : الى عليه حول كتيع أى تام. الإعراب : «يا» حرف تنبيه أو حرف نداء حذف المنادى منه البينى» حرف تمن ونصب والنون للوقاية والياء اسمه «كنت» ضعل ماض ناقص والناء اسمه اصبيا، خبره «مرضعا» نعت، للوقاية والياء وجملة كان واسمه وخبره في محل رفع خبر ليت اتحملنى» فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول «الذلفاء» فياهل والجملة في محل نصب صفة ثانية لقوله «صبيا» «حولا» ظرف زمان متعلق بتحمل «اكتما» تأكيد.

الشاهد فيه : قحولا اكتماه حيث أكد باكتع وهو غير مسبوق باجمع.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٠٦ . وابن عقيل ٢/١٥٧ ، والسيوطي 9٤ ، والسيوطي 9٤ ، والشاهد 9٤ ، والشاهد رقم ٣٦٣ في الحزانة.

ونحوه من الفرورات (وشذ)(١) قولُ بعضهم (أجمع أبصع) وإنما حق أبصع أن يجيء بعد أكتع .

وأشد منه قــول بعضهم (جُــمَع بُتَع) ، وإنما حق (بتع)(٢) وأخواته أن يجاء بهن آخراً توابع الأبصع.

الرابع: إذا تكررت الفاظ التوكيد فهى للمتبوع ، وليس الشانى تأكيداً (للتأكيد)(٢)

الخامس: لا يجور في ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع، ولا إلى النصب(؛).

السادس: لا يجوز عطف الفاظه بعضها على بعض ، فلا يقال: (قام زيدًّ نفسةُ وعينُهُ)، ولا (جاء القومُ كلّهم وأجمعُونَ)، وأجاز العطف بعضهم وهو قول ابن الطراوة.

السابع: الفاظ التوكيد معارف، أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما أجمع (وتوابعه)(٥) ففي تعريفه قولان:

أحدهما: أنه بنية الإضافة ، ونُسِب إلى سيبويه(١) .

والثاني: أنه بالعلمية عُلِّق على معنى الإحاطة(٧).

⁽١) ب ، جـ وفي أ دوهو مثل.

⁽۲) 1 ، ب ،

⁽٣) جـ وفي أ ، ب قالتأكيد".

⁽٤) أي : على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد هـ صبان ٥٨ / ٣ .

⁽٥) وفي أ (وأخواته).

 ⁽٦) قبل : هذا يناقى ما قدمه من امتناع حلف الضمير است. هناه الإضافة ، والحق أنه لا منافاة، لأن ما تقدم في غير أجمع وتوابعه هـ صبان ٣٨ / ٣ .

⁽٧) أى : وضع على معنى هو الإحاطة . ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة، يورث اختلال الكلام إذ يكون حينشذ معنى «جاء القوم أجمع» جاء القوم الإحاطة قلعل في العبارة حلف مضاف أى ذي الإحاطة. على أن الإحاطة مصدر المبنى للمفعول هـ صبان ٥٩ /٣.

قال محمد بن مسعود الغزنى (١) فى البديع : وتعريفها تـعريف علمى كتعريف أسامة انتهى ، ولكون هذه الألفاظ مـعارف منع البصريون نصـبها على الحال .

وقوله:

وإِنْ يُفِدْ تُوكِيدُ مَنكُورٍ قُبِلْ ﴿ وَحَن نُحَاةٍ البَصْرَةِ الْمُنْعَ شَمِلُ

مذهب الكوفيين والآخفش جواز توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة (وأجاز بعض الكوفيين مطلقا مؤقتة كانت أو غير مؤقتة) (منع ذلك البصريون (أ) وإلى الجواز ذهب المصنف ، لإفادته ولورود السماع به (أ).

فإن قلت : على أى (المذهبين)(٥) يحمل كلامه؟

قلت : ظاهر النظم موافقة الثاني، إذ لم يشترط في الجواز غير الإفادة.

وقسوله في التسهيل (١): وإن أفساد توكيد النكرة جسار وفساقا للأخسفش والكُوفيين، يقتضى موافقة الأول إذ الأخسفش ومن وافقه من الكوفيين خصوا ذلك بالمؤقتة على ما نقل عنهم.

وقوله (المنع شمل) المقيد وغيره.

⁽۱) محمد بن مسعود الغزنى . هكذا سسماه أبو حيان، وقال ابس هشام ابن الذكى صاحب · كتاب البديع ، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكر، ابن هشام فى المغنى وقال : إنه خالف فيه أقوال التحويين.

⁽٢) قال السيوطى فى البغية : ولم أعرف شيئا من أحواله.

⁽٣) أ، ج. .

⁽٤) سواء أكانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أو غير محدودة كوقت وزمن وحين .

 ⁽٥) تقول (اعتكفت شهر كله).

وقوله : لكنَّه شاقَهُ أنْ قيل ذا رجبٌ باليت عِلنَّةَ حَوَّلِ كُلَّهِ رَجَبُ

⁽٥) ولمى ب، جـ «المذهبين الأولين».

⁽٦) التسهيل ص ١٦٥ .

وقوله :

واغْنَ بكلتا في مُثنِّي وكلاً عن وزْن فَعْلاَءَ ووزْن افْعَلاَ

استمنى فى تثنية المثنى بكلا وكلتما عن تثنية أجمع وجمعاء ، فملا يقال: أجمعان ولا جمعاوان خلافا للكوفيين وابن خروف فى إجازتهم تثنيتهما قياسًا . معترفين بعدم السماع.

فإن قلت : هل يجرى خلافهم في توابع أجمع وجمعاء ؟

قلت : في كلام بعضهم ما يشعر بإجراء الحلاف فيها، والقياس يقتضي إجراءه، وقوله :

وإن تُؤكِّد الضميرَ المُتَّصِلُ بالنفسِ والمينِ فبعدَ المُنفَصِلُ مَنْبِتُ فا الرَّفْع.....

يعنى (أنه)(١) إذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالسعين فلا بد من توكيده (قبلها)(١٣) بضميسر مرفوع منفصل ، فتقبول : (قُم أنتَ نفسُك) و (قمت أنت نفسك).

فإن قلت : فهل توكيده بذلك واجب؟

قلت : قال في شرح الكافية : لم يجز إلا بعد توكيده بضمير (مرفوع) (١٦) منفصل.

فلو قلت : (قمومموا أنفسكم) لم يجز ، وهو مموافق لنصوص غيمره من النحويين.

وقال في التسهيل(٤): ولا يؤكد بهما فالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده

⁽۱) أ، جد .

⁽۲) أن جدن وفي ب (قبلهما).

⁽٣) أ، جد .

⁽٤) التسهيل ص ١٦٥ .

بمنفصل وأشار بقوله (غالبا) إلى ما ذكره الأخفش في المسائل : من أنه يجوز على ضعف (قاموا أنفسهم) وفي عبارة الفارسي لا يحسن.

افرعه.

إذا قلت : (هلم لكم أنفسكم) جاز دون توكسيد للفصل الذي هو (لكم) وهذا بلا خلاف . فلا يتوهم أنه لا بد فيه من التأكيد . ذكره في الارتشاف. وقد فهم من قوله (المتصل) أن المنفصل يؤكد بهما بلا شرط.

ومن قوله (صنیت ذا الرفع) آن المنصوب والمجرور (یؤکد)(۱) بهما بلا شرط فتقول (رأیتك نفسك) و (مررت بك نفسك).

وإن شئت أكلتهما بالمنفصل.

وقوله: وأكَّدُوا بِمَا سواهُمَا والقَّيْدُ لِن يُلْتَزَمَا

يعنى: أن ما سوى النفس والعين من الفاظ التـوكيد إذا أكد (بها)(٢) ضمير الرفع المتصل لم يلتزم توكيده بمنفصل ، وهو المعنى بالقيد، ولكن يجوز، فتقول : (قوموا كلكم).

ولو قلت : أتتم كلكم) لكان حسنا.

ولما فرغ من التوكيد المعنوى انتقل إلى التركيد اللفظى فقال :

وما مِنَ التوكيدِ لَفْطِيٌّ يَجِي مُكررًا كَقُولُكَ ادْرُجِي ادْرُجِي ادْرُجِي التوكيد اللفظي : إعادةُ اللفظِ أو تقويتُه بموافقه مَعْنيَ.

فالأول كفولك (ادرجى ادرجى). ويكون في الاسم والغمل والحوف والمرف والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو (جاء زيد زيد).

⁽١) أ، جـ، وفي ب ايؤكدانه.

⁽۲) ب ، جـ - وفي ۱ دبهماه.

أتاكِ أتاكِ اللاحقُون⁽¹⁾

ونَعَم نَعَم .

وحَتَّامَ حَتَّامَ العَنَاءُ المطَوَّلُ**)

(١) لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -

وتمامه: فاين إلى أين النَّجاةُ ببغُلَتي ، احبس احبس

المعنى: أين أذهب ؟ وإلى أى مكان أنجر ببخلتى؟ وَقدَ جاءً الذّين يلاحقوننى ويطلبوننى فلا مفر من أن يستسلم الإنسان للقدر ويقف حيث هو وليكن ما يكون.

والظاهر أن الشاهر كان قارًا من قوم يلاحقونه فخاطب نفسه بذلك.

الإحراب: «فأين» اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل جر بإلى محذوفة يدل عليها ما بعدما والجار والمجرور متملق بمحذوف خبر مسقدم « إلى أين» توكيد لفظى «النجاة» مستدا مؤخر «بيفلتى» جار ومجرور متعلق بالنجاة «أتاك» فعل ماض والكاف صفعول «أتاك» توكيد لفظى «اللاحقون» فاعل «احبس» فعل أمر وفاعله مستتر فيه «احبس» توكيد لفظى.

الشاهد فيه «آتاك أتاك» فقد أكد الفمل تأكيداً لفظيًا.

مواضعه : ذكره من شمراح الألفية : ابن عقميل ١٦٠ / ٢ . وابن هشام ١٠١ / ٢ ، وابن المناظم.

(٢) قائله: هو الكميت بن زيد الأسدى - وهو من الطويل -

وصدره : فتلك وُلاةُ السومِ قد طالُ ملكُهُمُ

اللغة: «ولأة السومة الولاة - بضم الوار - جمع وال - وهمو الذي يتولى أصور الناس وحتمامة بمعنى إلى متى ، فحتى ضائية وما بعمدها استفهامية وحذفت الفها فرقا بين الحبر والاستفهام. أي : فرقًا بين هماه الموصولة والاستفهامية «العنام» - بفتح العين وتخفيف النون - المشقة والتعب « المطول» الطويل.

الإحراب: «فتلك » مبتدأ «ولانه خبره مرفوع بالضمة الظاهرة «السوء» صضاف إليه «قد» حرف جر حرف تحرف تحرف تحرف تحرف عن اسم استفهام والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حتام» جار ومجرور توكبيد للأول «العناء» مبتدأ مؤخر «المطول» نعت للعناء.

الشاهد فيه : «حدام حتام» فإنه تركديد لفظى بإحادة الأول بلفظه - وهو من نوع توكديد المركب غير الجملة بمركب غير جملة ، فهان الجار والمجرور مركب من كلمتين، ولكنه مركب غير تام.

موأضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢٠٩ / ٢.

قال الشارح : وأكثر ما يجيء مؤكدا لجملة.

والثاني: نجو إنزل نزال.

قال(٢): صَمَّى لِما فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامٍ

(۱) قائله : لم أقف على قائله -- وهو من الهزج --

(٣) قبله : يَا مَن لَسْتُ أَقْلاهُ وَلا فِي البُعد أَتَسَاهُ .

اللَّمَة : «اقلاه» فعل مضارع من القلى ، وهو البغض والكراهية الشديدة في هذا الفعل.

المعنى : يدُمُو لَمُعَاطَّبُهُ بِأَنْ يَكُونَ الله حَافِظًا لَهُ وَكَالْنَا إِيَّاهُ وَرَاحِياً.

الإعراب: «لك» اللام حرف جر والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحلوف غير مقدم والجار والمجرور متعلق بمحلوف غير مقدم ومبتدأ مؤخر، وهذه الجملة مؤكدة للجملة الأولى.

الشاهد فيه : «لك أله لك الله عله وإن الجملة الثانية تأكيد لفظى للجملة الأولى .

مواضعه: ذكره من شراح ألالفية : الأشموني ٤٠٩ / ٢ . ، وابن الناظم.

(٢) قاتله: هو الأسود بن يعقر أحد شعراه العسرب في الجاهلية ، وكان من ندماء النعمان بن
 المنذر - وهو من الكامل -

وصفره : فَرْتُ بِهَاؤُهُ وَأَسُلَمَتُ جِيراتها....

اللفة : «يهود» اسم قبيلة «صمى» بفتح الصاد وتشديد الميم - فعل أمر مسند لياء المخاطبة المؤتثة - بمنى أخرسي «صمام» - بفتح الصاد وآخره مكسور مثل قطام - اسم علم للداهية.

الإحراب: «فرت» فعل ماتن والتاء للتأتيث «يهود» فاعل «وأسلمت» الوار عاطفة وأسلم فعل مانن والتناء للتأثيث والفاعل ضمير مستنز فيه «جيرانها» مفعول به لأسلم منصوب وقيمير المغالبة مغياف إليه «جمعي» فعل أمر مبنى على حلف النون وياء المغاطبة فاعله ها» اللام حرف جر ومنا اسم موصول والجار والمجرور منتعلق بصدى «فعلت» فعل ماض والتاء للتأثيث «يهنود» فاجل والجعلة لا محل لهنا صلة الموصول «صمام» اسم فعل أمنز مبنى على السكون وفاعله ضمير همنتز فيه وهذه الجملة مؤكدة توكيدا لفظيا لجملة صمى.

الشاهد فيه : اصمي صمام، فإن اصمام، تركيد لفظى لقوله اصمى، وهو تقوية للأول. مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٠٩ / ٢ .

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل. ومنه قوله (۱):

..... أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتُ أَبِيحَتُ دَعَاثِرُهُ

فإن قلت : عبارته ظاهرة في تناول الأول دون الثاني لقوله (مكررا).

قلت : إذا حمل على تكرار معنى المؤكد، ولم يختص بتكرار لفظه كما ذكر الشارح تناولهما.

فإن قلت : ما إعراب صدر البيت؟

(١) قائله : هو مضرس بن ريمي - وهو من الطويل

وصدره: وقُلْنَ على الغِرْدُوْسِ أَرَّلُ مَشْرَبِ . . .

اللغة: الفردوس، بكسر الفاء وسكون الراء - البستان ، وأراد به هنا روضة دون اليمامة. وقيل: لبنى يربوع «أجل» حرف مسئل نعم في الوزن وجيسر، - بفتح الجيم - وسسكون الياء وكسر الراء - على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وربما فتحسوا الراء وجعلوها مسئل أين وكيف وقصدوا بذلك التخفيف ودهائره - جمع دهشور - بضم الذال وسكون العين وضم الثاء - وهو الحوض الذي لم يتأتن صاحبه في صنعه.

الإحراب: «قلن قعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة وهى قاحل مبنى على الفتح في محل رفع قعلى الفسردوس» جار ومجرور متحلق بمحذوف خبر مقدم قاول» مبندا مؤخر قمشربه مضاف إليه قابحل» حرف جواب مبنى على السكون لا محل له من الإحراب قبير، حرف جواب تأكيد لحرف الجواب الأول مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب قايد - يكسر الهمزة - حرف شسرط جازم قكانت، فعل ماض فعل الشرط في محل جزم قابيحت، أبيح فعل ماض مبنى للمجهول والتاء للتأنيث ونائب الفاعل ضمير مستثر فيه وجملة الفعل ونائب قاعله في محل نعب خبر كان تقدم على اسمه قدعائره، اسم كان مؤخر موضع ماضمة المظاهرة.

الشاهد فيه : «أجل جير» لأن كلتيسهما بمعنى الإيجاب، فأكد «أجل» توكسيداً لفظيا بقوله «جير»؛ وذلك من قبيل إهادة الأول بلفظ مرادف له في المعنى.

مواضعه : ذكره من شراح الالفية :الأشموني ٤٠٩ / ٢ ، وابن الناظم .

قلت : (مما) موصدولة و (لفظى) خبسر مبتدأ محلوف ، والجملة صلة و(يجى) خبر الموصول.

أى : والذي هو من التوكيد لفظى يجيء مكررا.

قرله:

ولا تُمِدُ لفظَ ضِميرٍ مُتُصِلِ إلاَّ مع اللفظ اللَّذِي به وُصِلُ تقول : (قُمتُ قَمْتُ) ونحوه؛ لأن إعادته مجرَّدًا تخرَجه عن الاتصال.

ثم قال:

(كَلَمَا الْحُرُّوفِيُّ) يعنى : أن الحرف لا يعساد إلا مع ما اتصل به أولا ، لكونه كالجزء منه نحو (إن زيدًا قائمٌّ. إن زيدًا قائمٌّ و (في الدار في الدار زيد) ولا يعاد وحده إلا ضرورة، نص عليه ابن السراج كقوله(١٠):

(١) قائله : هو مسلم بن معيد الوالي الاسدى وقيل : هو لوجل من بني أسد لم يمين .
 وصدره : فلا والله لا يُلقى لِما بِي . . وهو من الواقر -

اللغة : «لا يلفي» لا يوجد، من ألفي - إذا وجد ، «لما بي» الذي بي.

المعنى: يقسم أنه لا يوجد للذى به من الموجدة والآلم ، ولا للذى عند خصومه من الحقد والضغينة – عملاج، وليس هناك أمل في المودة والمصالحة وإزالة الاحقاد والضمائن ، بعد أن تفاقم الحطب وعظم الحلاث.

الإحراب: «فلا؟ القاد خاطفة و «لا» واثلة لتوكيد القسم «والله» حرف قسم وجو متعلق بغيل قسم محلوف الله القسم «الله بغيل قسم محلوف الله بالقسم «الله على مضارع مبنى للمجهول بجواب القسم «الله موصولة مجرورة باللام متعلق بيلفى «بي» متعلق بحدوف صلة «ولا لسلما بهم» الواو حاطفة و«لا» والله لتأكيد النفى » واللام الأولى حرف جر واللام الثانية مسؤكلة للأولى » وما اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام الأولى » والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق بهم متعلق بيلفى «دوا» الجار والمجرور السابق بهم متعلق بيلفى «دوا» ناف فاعل يلغى.

الشاهد فيه : «للما» فاللام الشانية توكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهـما فاصل مع أن اللام ليست من أحرف الجواب وهو شاذ، لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائى واحد لا يكاد يقوم بنفسه ولو جام مثنى الصواب لقال الله له.

مواضعه : ذكره من شــراًح الالفيـة: الاشموني ٤١ / ٢، وابــن هشام ١٥٢ / ٢ وابن الناظم.

. . ولا لِلمَا بِهِمُ اللَّا دَوَاءُ

وأجاز الزمخشري (إن إن زيدا قائم) وتبعه ابن هشام.

قال في شرح التسهيل : وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه وسماع يعتمد عليه.

ولا حجة له في قول الشاعر(١):

يَرِينَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيما

إِنَّ إِنَّ الكرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ

فإنه من الضرورات.

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الخفيف - .

اللغة : المعلم من الحلم وهو الآثاة والتعقل «أجاره» جعله في جواره وحسايته اضيم المنهول - أي : ظلم ويخس حقه.

المعنى : إن الكريم الحلق يتحلى بالحلم والتعقل في تصرفاته ما لم ير أن من أجاره وجعله في حداه – قد ظلم واصتدى عليه ، فعند ذلك يذهب عنه حلمه ويبطش بهدا الظالم ، المعتدى على من التجأ إليه.

الإحراب: «إن» حرف توكيد ونصب «إن» الثانية توكيد لها «الكريم» اسمها «يحلم» الجملة خبر «ما» مصدرية ظرفية «يرين» مضارع مؤكد بالنون الحقيفة في محل جزم بلم و «ما» دخلت عليه في تأويل مصدر بإضافة اسم زمان منصوب بيحلم. أي : يحلم مدة عدم رؤيته «من» اسم موصول منفعول ليرى «أجاره» الجملة صلة «قد فهيما» حرف تحقيق وفعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستر فيه والجملة في محل نصب صفة لمن أو حال» إن جعلت «يرى» بصرية، ومفعول ثان إن كانت علمية.

الشاهد فيه «إن إن» حيث أكد الحرف «إن» بإعادته من ضبر فاصل بينهما مع أنه ليس من حروف الجواب - وهو شاذ لا يقاس عليه -.

مواضعه : ذكره من شيراح الآلفية : الاشمونس ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ ، وذكره السيوطي في الهمع ١٢٥ /٢ .

تنبيه :

قال في التسهيل^(۱) لم يعد في غير ضرورة إلا معمولا بمثل عامله أولا أو مفصولاً. ومثل الفصل بقوله (۱):

أَصناقُهَا مُشَدَّدَاتٌ بِغَرَنْ

حتَّى تَزَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

وبقوله^(۲۲) :

ليت شِعْرِي هل ثُم هل آتِينْهُمْ

(١) التمهيل ص (١٦٦

(٢) قاتله : [هو خطام المجاشمي يصف إبلا - وقيل : الافلب العجلي - وهو من الرجز -.
 اللغة : •أصاقها، جسم عن - وهو الرقبة •قرن، - بفتسح القاف والراء - حيل تربط به الإبل ويقرن بعضها إلى يعقي.

المعنى : يصف إبلا في سرحة سيرها وانتظامه فيقسول : إن أصحاب هذه الإبل يستحثونها على السير بنظام واعتشال حتى إن من يراها يظن أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال.

الإعراب : حتى حرف طاية وجر «تراها» فعل مضارع والقاصل ضمير أثت والضمير البارد مفعول وهو عائد على الإبل في بيت قبله «وكأن» الواو للحال وكأن حرف تشبيه ونصب «وكأن» الثانية توكيد وجعفت للقافية «احتاقها» اسم كأن الأولى والهاء مضاف إليه «مشددات» خبرها «بقرن» متعلق بيشدهات» وسكن للشعر .

الشاهد فيه : «كأن وكأن » حيث أكد «كأن» بمثلها مع عدم الفاصل بمعمول الأولى - مع أنها لسيست من جروف الجسواب - وهذا أخف في الشذوذ من سابقه ، لأنه فنصل هذا بواو - المعلف .

مواضعه: ذكره من شمراح الألفية: الأشمسوني ٤١٠ / ٢، وابن هشام ١٥٢ / ٣، وابن الناظم، وذكره المبيوطي في الهمم ١٢٥ / ٣.

(٣) قائله : هو الكميت بن معروف - وهو من الخفيف -

اللغة : ﴿ الَّيْنَهُمُ ۗ أَلْهِدِهُمُ وَأُواهُمُ ﴿ الْحُمَامُ * بِكُسُرُ الْحَاءُ - المُوتُ.

المعنى : يتلهف على أحبابه الذين فارضهم، ويتمني أن يزورهم ويراهم أو يمنع من التمتع برؤيتهم وقوع الموت حليه أو حليهم.

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «شعـرى» اسم ليت منصوب بفتحة مـقدرة على ما قبل ياء المتكلم مفساف إليه «هل» حرف استفسهام «ثم» حرف عطف «هل» توكيد للاستـفهام =

قال: ومن الفصل المسموع الفصل بالوقف كقوله(١٠):

السابق «آتينهم» ضعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التركيد الحفيفة والفاعل ضمير مستر وضمير الغائبين مضعول به «أم» حرف عطف «يحولن» فعل مضارع مبنى على الفتح ، لاتماله بنون التوكيد الثقيلة. «دون» ظرف متعلق بيحول «ذاك» ذا مضاف إليه والكاف حرف خطاب «الحمام» فاعل يحول مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد ليه : «هل ثم هل؛ حيث أكد «هل» الأرثى بهل الثانية مع الفصل بينهما بالحرف «ثم» ولكنه لم يأت بمدخول المؤكد فاصلا وهـو «آتينهم» وهذا شاذ ومع شذوذه فهو أخف من فيره لوجود الفاصل ، ولو والتي القياس لقال : «هل آتينهم ثم هل آتينهم».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤١٠ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع ١٢ / ٢.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله وهو من الرجز -

اللغة: «ينسك» فعل مضارع أصله النسيان «الأسى» بفتح الهمزة والسين مقصورا - الحزن «تأسيسا» الصير والاقتسداء بغيره من الصابرين «حسمام» - بكسر الحاء وتخسفيف الميم - الموت «مستعصما» ممتنعا.

المعنى: لا ينسك الحزن على من مات منك حسن التأسى بالصابرين، لأن أحدا لا يعتصم عن الموت فلا فائدة حينتال للجزع وترك التأسى بالصابرين.

الإحراب: «لا» ناهية دينسك» فعل صفارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جنومه حذف الياء والكاف ضمير المخاطب مفعول أول «الأسى» فاعل «تأسيا» مفعول ثان لينسى منصوب بالفتحة المظاهرة «فما» الفاء للتعليل وما حرف نفى يعمل عسمل ليس «من حمام» جار ومجرور متعلق بمستعصما «أحده اسم ما النافية «مستعصما» خبر منا منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه : «فما ما» فإنه كسرر الحرف الواحد لسلتأكيسد اللفظى ، ولكن فعمل بينهسما بالوقف.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشملوني ٢٤ / ٢ . وذكره السيلوطي في الهمع ١٢ / ٢ . وذكره السيلوطي في الهمع



لا يُنسِكُ الأسى تَأسَيًا فما من جِمامٍ أحدُّ مُستَعْصما فظاهره أن مثل ذلك يجوز اختيارا.

وصرح في الكافية وشرحها بقلة.

حتى تراها وكأنَّ وكأن

ولم يجعل للفصل فيه أثرا.

ثم استثنى من الحروف الجوابية فقال :

... غَيْرَ مَا تَحَجُّلًا به جوابٌ كُنَّعُمْ وكَبُلِّي

فيسجور أن يؤكد بإصادة اللفظ من غير اتصاله بشيء فتنقول: النعم نعما والا لاه و اللي بلي.

وذلك لأن الحرف الجوابي كالمستقل ، لصحة الاستنفاء به عن ذكر المجاب

وقوله :

ومُطْمَعُ الرفعِ اللَّذِي قد انفصلُ أَكَدْ بِهِ كُلُّ ضَمِيرِ اتَّصَلُ فَوَالِمُ اللَّهِ اللَّهِ وَلَا اللَّهِ فيؤكند به المرفوع تحو دقمت أنت، والمنصوبُ نحو درأيتكُ أنت، والمجرور نحو دمررت بك أنت،

وهذا من قبيل التوكيد اللفظي.

النبيه):

إذا أتبعت المتصل المتصوب بمنفصل منصوب ، نحود رأيتك إياك، فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد

قال المصنف : وقبولهم عندى أصبح ، لأن نسبة النصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرقوع المنفيصل من المرفوع المتصل في نحو «فَعُلْتَ أنتَ؟ والمرفوع تأكيد بإجماع.

قيل : وكأنه يعنى بقـوله بإجماع أنه يجوز ، لا أنه يتعبن فـإنهم قد أعربوا «قمت أنت» بدلا.

قلت : قوله في التسهيل^(۱): ولا يبدل مضمر من مسضمر - يمنع من إعرابه بدلا.

⁽۱) التسهيل ص ۱۷۲ .

المعلُّف إمَّا ذُو بيان أو نَسَقُ

ً يعنى : أو ذو نسق .

والعطف كما ذكر قسمان : حطف بيان وعطف نسق .

والنسق : لغة : النظم ، وقد يستعمل بمعنى المنسوق .

عطف البيان

وقوله :

... والغَرضُ الآنَ بيانُ ما سَبَقُ

يعنى: عطف البيان ,

وقوله:

فَلُو البِيانَ تَابِعٌ شَبْهُ الصَّفَةُ ... حَلَيْقَةُ النَّصَاد به مُنكشفَة

(تابع) : جنس يشمل الحمسة. وقوله (شبه الصفة) أى فى التوضيع والتخصيص مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد .

وقوله: (حنقيقة القصد به منكشفه) يعني: أن إيضاحه للمتسبوع إنما هو بشرح وتبيين لحقيقة المقصود لا بدلالة على معنى في المتبوع أو في سببه ، ويذلك فارق النعت .

وقوله:

فَأَوْلَيْنَهُ مِنْ وَفِاقِ الْأُولِ مَا مِنْ وَفِاقِ الْأُولُ النَّمْتُ وَلِي

لما كان عطف البسيان بمنزلة النعت ، وجب أن يوافق مـتبوعـه في أربعة من عشـرة كالنعت الحالص ، فسيوافقـه في الرفع أو النصب أو الجر ، والتـعريف أو التنكير ، والإفراد أو التثنية أو الجمع، والتذكير أو التأنيث .

ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعا لنكرة خلاف نص عليه بقوله:

فَقَدْ بكونانِ مُنكِّريْنِ كما يكونانِ مُعَرَّفَينِ

ذهب الكوفيون والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور إلى جواز تنكيرهما، وإليه ذهب المصنف .

وقال الشارح: أجازه أكشرهم قال: وليس قولُ مَن مَنَعَ بشيء ، لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقسيل المعرفة التوضيح به، كفولك : • لبستُ ثوبًا جُبَّهُ » .

ونظيره من كتاب الله تعالى : ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَة مِّبَارَكَة زَيَّتُونَة ۗ ﴾ (١٠).

وقال ابن عصفور : ذهب أكثر النحويين إلى امتناعه ، وزهم الشلوبين : أن مذهب البصريين التزام ، وتعريف التابع والمتبوع في عطف البيان .

قال المستف : ولم أجد هذا النقل من ضير جمهت ، ونقل عن بعضهم تخصيصه بالعلم اسما أو كنية أو لقبا .

تنبيهان:

الأول: فهم من كلامه أن تخالفهما في التعريف والتنكير ممتنع ، وأجازه الزمخشرى فجعل قدوله تعالى : ﴿مُقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطف بيان على ﴿ آيَاتٌ بَيَنَاتٌ ﴾ قبل : وهو مخالف لإجماع الفريقين ، فلا يلتفت إليه.

الثانى: اشترط الجرجانى والزمخشرى ريادة تخصيص عطف البيان على متبوعه، قال فى شرح الكافية: وليس بصحيح، لأن عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت.

قال : وقد جعل سيبويه * ذا الْجُمَّة » من * يا هذا ذا الجَمَّة) عطف بيان مع أن تخصيص هذا زائد على تخصيصه .

⁽١) من الآية ٣٥ من سورة النور - وزيتونة عطف بيان لشجرة .

⁽٢) من الآية ٩٧ من سورة آل حمران.

⁽٣) الجمة - بضم الجيم - الشِعر الواصل إلى المنكب .

وقال في شرح التسهيل: زعم أكثر المتأخرين ، أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه ، أو يكون أهم منه .

والصحيح جواز الأوجه الثلاثة قال : وهو مذهب سيبويه.

نلت: فتوصيلت كالإنة طاهب.

رقوله : وَصَاكَا لَبُعَلِيَّةً يُرَى

يعنى : أن كل ما حكم (طيه)(١) بأنه عطف بيان فسجائز جعله بدلا ، إلا في موضعينُ أشار إلى أخَذْهما بِقُولُه:

في غير تحويا عُلامٌ يَعْمُرا

ویعنی به ما کان مفردا مسرفة مسربا ومتبوعه منادی ، قانه ینصب بعد منصوب نمو لا یا اخاتا زیدا ، وینصب ویرفع بعد مضموم نمو لا یا خلام زیدا او زید » ومثله لا یا خلام یعمراه (۱).

فهذا ونحوه عطف بسيان ، لأ بدل ، إذ لو جعل بدلا تعين بناؤه على الضم لأن البدل في نيئة تكوار العامل ، فسيلزم تقدير حسرف النداء معه بخلاف عطف البيان . ثم أشار إلى الأغر بقوله:

ونعوٍ بشرٍ تابعِ البُكْرَىُ

ويعنى به ما كان تابعًا لمجرور بإضافة صفة مقرونة بال (إليه) (الله) صفر غير ما لله كنول الشاعر (١٠) :

^{., 1(1)}

 ⁽۲) يعمرا- بغيم اليم وفتحها - علم متقول من المنفيارع منصوب عطف بيان على محل غلام.

⁽۳) ا، ج. .

 ⁽³⁾ قاتله: هو المرار الأسدى - من قصيدة يفتخر ضيها بأن جده قتل بشر بن عمرو - زوج
 الحرنق أخت طرقة بن العبد . -رهو من الوافر -.

أنَا ابنُ التاركِ البكريُّ بِشْرِ حليهِ الطيرُ ترقُّبُهُ وُقُوعًا

فبشر عطف بيان ، ولا يجود أن يكون بدلا لما يلزم من تقدير إضافة التارك إليه لأن البدل في نية تكرار العامل ، وهو غيسر صالح لذلك ، إذ لا يضاف ما فيه آل إلى عار منها .

ونقل عن المبرد أنه لا يجسوز في بشر إلا النصب ، ولا يجيــز جره لا على البدل ولا على عطف البيان .

وأجاز الفراء في « بشر » أن يكون بدلا ، لأن مذهبه جواز إضافة ما فيه أل إلى جميع المعارف .

> وإلى تضميف مذهبه أشار بقوله: وليس أن يُبُدل بالمرضيِّ. وقد نقل جواز البدل في « بشر » عن الفارسي أيضاً.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة وأنه ابن الذى ترك السبكرى بشرا مجندلا فى العراء مشخنا بالجراح فى حالة يرثى لها ، تنتظر الطير خروج روحه لتسهبط عليه وتنهش من جسده فهو شجاع من نسل شجاع .

الإحراب: ﴿ أَنَا ﴾ مبتدأ ﴿ ابن ﴾ خبر ﴿ التارك ﴾ مسفاف إليه ﴿ البكرى ﴾ مضاف إلى التارك من إضافة اسم الفاحل إلى مفعوله ﴿ بشر ﴾ حطف بيان على البكرى ﴿ حليه ﴾ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ﴿ الطير ﴾ مبتدأ مؤخر . والجملة في محل نصب إما مفعول ثان للتارك وإما حال من البكرى ﴿ ترقبه فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء مفعول ، والجملة في محل نصب حال من الطير ﴿ وقوعا ﴾ حال من الضمير المستتر في ترقبه .

الشاهد قسيه : « التارك البكرى بشس ، فإن « بشر » يشعبن فيه أن يكسون مطف بيان على «البكري» ولا يجوز أن يكون بدلا .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/١٤، وابن هشام ٢/١٦١، وابن عقيل ٢/١٦٥ وابن عقيل ٢/١٦٥ والسيوطي ص٩٦، والمكودي ص١٩٩، وابسن الناظم، وفي كتساب سمييسويه ١٩٩٠، وذكره السيوطي في الهمع ٣/١٢١، وابن يعيش ٣/٧٣، والشاهد رقم ٢٩٩ في الحزانة.



اللغة : « التارك؛ اسم فاعل من ترك (البكرى) المنسوب إلى بكر بن وائل (ترقبه ؟
 تتظره.

تنبيه :

استدرك على المصف أمور يتفرد بها عطف البيان لم يتعرض لها:

الأولى : أنّ يفستسقّر الكلام إلى رابط ، ولا رابط إلا التسابع نحسو « هند ضربت الرجل أخاها » .

الثانية : أن يضاف أفتل التفضيل إلى عمام ويتبع بقسيميه نحو « زيد أنضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال» .

الثالثة : أنْ يَسْبِع المُوصُوف (به)(١) أيضًا بمضاف تحود يا أيها الرجل غلام ريد».

الرابعية: أن يعنبج منجرور أي يمضمل تحبو ﴿ بِأَي الرَجَلِينَ زيد وعسمرو مررته.

الخامسة : أن يتبع مجرور كـلا بمفضل نحو ٥ كلا الرجلين زيد وصبرو قال ذلك ٤.

ومسائل أخر في باب النداء ، وهي مفهومة من تعليل « يا غلام يعمرا » فلا حاجة لذكرها .



⁽۱) آ، جہ،

عطف النسق

فإن قلت: قوله (بحرف) يخرج غير المحدود ، فما فائدة قوله : (متبع)؟ قلت : لو اقتصر على قوله (بحرف) لورد نحو ق مررت بغضنفر أى أسده . فإنه تابع بحرف (۱) فلما قال (متبع) خرج ، لأن أى ليس بمتبع (۱) . خلافًا لمن عده من حروف العطف .

فإن قلت : فما أي ؟ وما إعراب تاليها ؟

قلت: أما أى فحرف تفسير على الصحيح ، وأما تاليمها فعطف بيان بالأجلى على الأخفى ، وتوافق ما قبلها في التعريف والتنكير .

ثم مثل فقال:

..... كَاخْصُصْ بُودٌ وَتْنَاء مَنْ صَلَقَ

ثم شرع في ذكر حروف العطف فقال :

فَالْعَطْفُ مَطْلُقًا بُواوِ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ أُو كَفَيْكَ صِنْقُ وَوَفَا فَهَذَهُ سَنَةً أَحَرَفَ تُشْرِكُ لَفُطًا ومعنى (*) وهذا معنى قوله (مطلقا). وقد مثل بقوله (فيك صدق ووفا) وهو ظاهر (*).

⁽۱) فإنه أي : أسد تابع بحرف .

⁽٢) أي : ليست بحرف متيم.

⁽٣) أي : تشرك بين التابع والمتبوع.

⁽٤) أي: ظاهر في الأربعة الأول ،

فَ إِنْ قَلْتَ: كَيْفَ جَمَعُلُ أَمْ وَأَنْ مَشْرِكِينَ فِي اللَّهُظُ وَالْمَعْنِي ، وَالَّذِي يَظْهُمُو خلاف ذلك ؟

قلت: قال المصنف أكثر النحويين تجعل أم و أو (مشركين)(١) في اللفظ ، لا في المعنى ، والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا لأن القائل و أديدٌ في الدار أم حسمروٌ ، عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين ، وفير عالم بتعيينه ، فالذي بعد «أم» مُساو للذي قبلها في الصلاحية ، لشبوت الاستقرار في المدار وانتفائه ، وحصول المساواة إنما هو بالم .

وكذلك * أو * مُشركة لما قبلها وما بعدها فيما ينجاء بها لاجله ، من شك أو غيره .

فإن قلت: أطلق في ^{وامه} و ^{وا}و، وينسخي أن يقيدهما بالا يقتبضها إضرابا، فإن اقتضيا إضرابا كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل ^(١).

قلت: دلالتهما على الإضراب قليلة ، فلذلك لم يتعرض لها، وسيأتي بيان ذلك .

ثم قال:

والْبُعَتْ لَفَظًّا فَمَعْسَبُ بِلُّ ولا لَكُنْ كُلُّمْ بِبَدُ امرؤ لكن طَلا

فهذه ثلاثة أحرف تشرك لفظا لا معنى ،وقــد مثل بقوله (كلم يبد امرق لكن َ طلا) وهو واضح^{وي} .

والحاصل : أن حروف العطف على ما ذكر تسعة ، والمتفق عليه منها ستة – الواو والفاء ، وثم ، و أو ، ويل ، ولا .

واختلف في ثلاثة – حتى وأم ، ولكن –.

⁽١) أ ، جد ، وفي ب (مشتركين) .

⁽٢) الشهيل ص١٧٤.

 ⁽٣) الطلا - بفتح الطاء مسقصورا - الولد من ذوات الظّلف ، وقيل : ولد بقر الوحش فقط والجمع أطلاء كسب وأسباب .

أما « حتى » فذهب الكوفيـون إلى أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار (۱) .

وأما «أم» فذكر النحاس فيهـا خلافا ، وأن أبا عُبيـدَةَ ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة .

فإذا قال: ﴿ أَقَالُم زَيِدَ أَمْ صَمَرُو ﴾ فالمعنى :أهمسرو قائم ؟ فتصبير على مذهبه استفهاما (٢٠).

وقال الغزني في البديع : أسا « أم » فعديل همزة الاستفهام ، وليست بحرف عطف، وأما « لكن» فذهب أكثر التحويين إلى أنها من حروف العطف .

ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الوار ، وهومذهب الفارسي ، قيل ، وأكثر النحويين .

الشاتى: أنها هـاطفـة ولا تستـعـمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك واثلة ، وصححه ابن عصفور ، قال: وعليه ينبغى أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش ، لاتهما قالا أنها هاطفة ، ولما مثلا للعطف بها مثلاه مع الواو .

الثالث : أن العطف بها ، وأنت مخير في الإتبان بالواو ، وهو مذهب ابن كُيْسانَ، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد .

تنبيهان:

الأول: وافق المصنف هنا الأكثرين ، ووافق في التسسهيل يونس الله قله: وليس منها « لكن » وفاقا ليونس .

⁽۱) أى : بإضمار عامل ففى نحو * جماء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك، يضمرون جاء ورأيت والباء ، ويجعلون حتى ابتدائية هـ ٣/٦٨ صبان .

 ⁽٢) أي: فيكون ما بعدها في مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الحبر ، وفي النصب والجر يقدر
 المناسب هـ ٣/٦٨ صبان .

⁽٣) التسهيل ص٤٧٤.

وظهر من كلامه في الشرح أنه غير موافق له من كل وجه ، لأنه جعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ، ويضمر لما بعدها عاملا .

فإذا قلت : (ما قام سعه ولكن سعيد) فالتقدير : ولكن قام سعيد .

وإنما جمعله من عطف الجمل ، لما يلزم على مقعب يونس من مخالفة المعلوف بالواد لما قبلها ، وحقه أن يوافقه.

واستدل من قال بأنها ليست بعاطفة بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد .

. قال في شمرج الطبهليل : وما يوجد من كالام التحويين من نحو 4 منا قام سعد لكن سعيد ٤ قمن كالامهم (لا من)(١) كلام العرب .

ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بولكن ، وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته ، لأنه يجيز العطف بها فيسر مسبوقة بواو ، وترك التمشيل به لئلا يعتقد أنه عا استعمالته العرب.

قلت : وفي قوله : إن سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر : فقد تقدم ما ذكره ابن عصفور .

الثانی : المختلف فق تسمة الفاظ آخر وهی – إما ، وإلا ، وليس ، ولولا ، وهلا ، وكيف ، ومتى ، وأين – وأي .

والصحيح أنها ليست من حروف المطف ، وسيأتي الكلام على (اما) . ثم شرع في ذكر معاني حروف العطف ، وبدأ بالواو .

نقال :

فَاعْطِفْ بِواوِ سِابِقًا أَو لَاحِقًا فِي الحَكَمِ أَو مُصاحبًا مُوافقًا يعنى : أَنْ الواو للجمع المطلق كما ذهب إليه الجمهمور ، فيصح أن يعطف

⁽١) أ ، ب . وفي جد (ليس من) .

بها لاحق فسى الحكم نحو « جاء زيد وعسمرو بعسده »، أو سابق نحسو « جاء زيد وعمرو قبله» . أو مصاحب نحوه جاء زيد وعمرو معه» .

وذهب بعض أهل الكوفة إلى أن الواو ترتُّبُ (١٠).

وحُكى عن قطرُبِ وثعلب والرَّبعيُّ .

وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافي والسهميلي من إجمعاع النحاة بَصْريُهم وكوفِيَّهِمْ على أن الواو لا ترتَّبُ فيرُ صحيح.

تنبيه:

قال في التسهيل: وتنفرد الواو بكون مُتبَعِبها في الحكم محتملاً للمعية برُجعان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة(٢).

قيل: وليس هذا مذهب البصريين ولا الكوفيين، فهو قول ثالث:

وقوله:

والحْصَصُ بِهَا عَطَفَ الذِّي لَا يُغْنَى ﴿ مَتَبُوعُهُ كَاصَطَفُ مَذَا وَابْنَى

یعنی: أن الواو تنفرد بعطف ما لا یستغنی عنه بمتبوعه کیفاعل الافتیمال والتفساعل ، نحو « اصطف هذا وابنی » و « تخاصم زید و مرو » و کذا نحو «جلست بین زید و مرو» (۱) و « سواء زید و عمرو » (۱) .

 ⁽۱) ورد بقوله تعالى ﴿إن هي إلاحياتنا الدنيا نموت ونحيا﴾ - لأن مواد المشركين بقولهم
 ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث ، لإنكارهم له . هـ ۲/۱۱ خضرى .

⁽٢) التنهيل ص٤٧٤ .

 ⁽٣) وبين زيد وبين عمرو - بزيادة ﴿ بين الثانية للتأكيد ، قاله ابن برى هـ ٧٠ ٢ صبان.

⁽٤) وإنما انفردت الواو بذلك ، لإفادتها معنى المصاحبة فيها .

وأجاز الكسائي و ظننت حبد الله وزيداً مختصمين» - بالفاء ، وثم - ومنع ذلك البصريون والفراء .

ثم انتقل إلى * الفاء ؟ فقال: والفاء للترتيب باتصال.

أى : بلا مُهلة ، فهي للتعقيب ، وهذا مسلهب الجمهور ،وما أوهم خلافه يؤول .

وذكر في التسهيل : أن الفاء تقع موقع ثم^(١) كقوله تعالى : ﴿ فَخَلَقْنَا الْمَلْقَةُ

ثم انتقل إلى * ثم ، فقال وثُمَّ للترتيب بانفصال.

أى: بمهُّلة ، وهو مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول .

وذكر في التسبهيل: أنها قد تقع موقع الفاء(٢) كقوله(١):

. جَرَى في الأنابيب ثمٌّ اضْطَرَبُ

(٤) قائله : هو أبو هُولَد - سازية بن المجاج الإبادي - من قصيدة يصف فيها قرسه وصدره : كهز الرَّدينيُّ تحت العَجاج- وهو من المتقارب .

اللغة : « الرديني أَ رَمِع منسوب إلى ردينة - وهي امرأة اشتهارت بعسم الرماح بهاجر اللغة : « الرديني أَ وَمَع المسوب إلى ردينة - وهي امرأة اشتهاره ماتشوه أقدام المسحاريين أو خيولهم « الانابيبه - جمع أنبوية - وهي ما بين كل عقدتين من القصب .

المعنى : إن اهتزاؤ هذا الغرس وسرحة حدوه ذهابا وجيئة أثناء القنسال ، يشبه اهتزاز الرمح واضطرابه في سرحة وخفة في كل ناحية تحت خبار المعركة.

الإحراب: « كهز» جمار ومجرور خير لمتبدأ محذوف « الرديني » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله » - والمشيه اعتبزال قوس كانت تحت المسدوح - « تحت » ظرف مكان منصوب بهز « المحجاج » مضاف إليه « جرى » فعل ماض فاعله يعبود على الهز « ثم» حرف عطف بمعنى الفاء « الضطراب» قمل ماض مبنى على الفتح وسكن للروى .

الشاهد فيه: « ثُم اضطرب » فإن « ثم » هنا بمعنى الفاء ، لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه مباشرة في لحظات من غير مهلة .

114

⁽١) التسهيل صُهُلاً ﴿ ١٠٠٠

⁽٢) من الآية ١٤ من سورة المؤمنون.

⁽٣) التسهيل ص١٧٥ .

وذكر فيه أيضا أنها قد تقع في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ (١) .

وقد أشار الفراء إلى ذلك .

قال ابن عسمفور: وما ذكره الفراء من أن المقصود بثم ترتيب الإخبار، يعنى في نحو^(۱):

إِنَّ مِنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ليس بشيء ، لأن « ثم » تمقشضى تـأخر الـشانى بمهملة ، ولاممهلة بين الإخبار:

(۲) قائله: الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس - وهو من الخفيف .

وتمامه : ثم قد ساد قَبْلَ ذلكَ جدُّهُ.

اللغة : ﴿ سَادًا مَاضَ مِنَ السَّيَادَةُ تَقُولُ : سَادُ الرَّجِلُ يَسُودُ سَيَادَةً .

الإحراب: (إن ؟ حرف توكيد ونصب (من ؟ اسم موصول اسم إن (ساد؟ فعل ماض وفاعله ضمير يعود إلى الاسم الموصول (ثم) حرف عطف (ساد ؟ ضعل ماض (أبوه فاعل والضمير مضاف إليه (ثم ؟ عطف (قدة حرف تحقيق (ساد ؟ ضعل ماض (قبل ؟ ظرف زمان متعلق بساد (ذلك) مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب (بَعَدُه ؟ فاعل ساد الاخير مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : • ثم ساد . . ثم قد ساد ، فإن • ثم ، في هاتين العبارتين ، لا يمكن أن يكون دالا على معناه الاصلى له ، لأن سيادة الآب لا تكون بعد سيادة الابس ، وكذا الجد .

مواضعه : ذكره الأشموني في شموحه للألفية : ٢/٤١٨ وذكبره السيوطي في البهمع ٢/١٣١.



مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشبدوني ٢/٤١٨، وابن هشام ٢/١٧٠
 والسيوطي ص ٩٧، وابن الناظم، وذكره ابن هشام في المغني ١/١٠٨، والسيوطي في المهم ٢/١٣١.

⁽١) التسهيل ص ١٧٥ .

وذكر الشارح: أن الفاء وثم قد يكونان لترتيب الذكر ، وهو الذي عناه في التسهيل بترتيب اللفظ .

تنبيه:

في ﴿ ثُم ﴾ أربع لغاتٍ - ثُمُّ ، فُمُّ ، ثُمَّت ، ثُمَّت ،

بقوله:

واخصُص بفاء عَطَفَ ما ليس صِلَهُ ﴿ عَلَى اللَّى استَقَرُّ اللَّهُ الصَّلَّهُ

يعنى: أن « الفاء » تختص بعطف ما لا يصلح كنونه صلة لعدم الضمير على ما هو صلة كاثوله « الذى يطير فيسغضبُ زيدٌ الذبابُ » ولو عطفت بغير الفاء لم يجز ، وذلك لما فيها من معنى السببية (١) .

قلت : وما ذكره في التسهيل^(۱) من أنها تنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صفة أو صلة أو خبر أعم لشموله ست مسائل تنفرد بها الفاء هذه إحداها ⁰⁷.

> ثم انتقل إلى «حتى • فقال: بعضًا بِحَثَّى اصْعَلْفُ على كُلُّ ولا يكونُ إلا غايةَ الَّذي ثلا

 ⁽١) ولو قلت ٥ ويضفيب زيد ٩ ، أو ٥ ثم يغضب زيده لم يجرز الان ما في الفاء مين معنى
 السبية - جعل ما يعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة ، فأغنى ذلك عن الرابط .
 ولو قلت: ٥ الذي يطير ويغضب منه الذباب ٩ جاز الانك أتيت بالضمير الرابط .

⁽٢) التسهيل ص١٧٥ .

 ⁽٣) وأوضع الأمثلة للمسائل الست كما ذكرها الاشموني ٢/٤١٨ فاقول :
 مثال الصلة نحو « اللذان يقومان فيسغضبُ زيدٌ أخواك » وعكسه نحو « الذي يقومُ آخواك فيغضبُ هو زيدٌ » .

والصفة : نحو « مردتُ بامرأة تضحكُ فيبكى زيدٌ » و«بامرأة يضحكُ زيدٌ فتبكى » . وَالْحَبْرِ : نَحَوَ « زيدٌ يقومُ فتقمدُ هندٌ » و «زيدٌ تقمدُ هندٌ فيقومُ » .

لا يكون المعلوف بحتى إلا بعض متبوعه نحو اقدم الحجاج حتى المشاة.

وقال في التسهيل: أو كبعضه (۱) وفي الكافية: بعضًا وشبهه (ومثله)(۱) في شرحها بقوله و أصجبتني الجارية حتى حديثها فإن حديثها ليس بعضًا منها ولكنه كالبعض ، لأنه معنى من معانيها .

قال : وقد يكون المعطوف بحتى مباينا فنقدر بعضيته كقوله(٢) :

(٣) قائله: هو آبو مروان النحوى – قاله في المتلمس – حين فر من صمرو بن هند ، لما أراد قتله ، والمتلمس – فقى جرير بن عبد المسيع – = وهو من الكامل – .

اللغة: « التي » رمى « الصحيفة» أراد بها الكتاب « رحله » ما يستصحبه الرجل من متاع « الزاد» ما يستصحبه المسافر ليبلغه مقصده.

المنى: أن التلمس رمى بالصحيفة ليخفف ما معه من متاع ، والذي كذلك ما معه من زاد يتبلغ به ، حتى نعله التي يلبسها رمى بها .

- الإحراب: « التي » فعل ماض وفاعله يعود على المتلمس « المسحيفة » مفعول به « كي» حرف تعليل « يخفف » فعل مسفارع منصوب بأن مسفهمة بعد كي « والزاد » معطوف على الصحيفة « حتى » حرف عطف « نعله معطوف على الزاد « القاها » فعل ماض والفاعل ضمير مستتر ، وضمير الفائبة مفعول به.

الشاهد قيه: وحتى نعله عطف و نعله البحتى على سا قبله ، ولأن المعطوف بحتى لا يكون إلا بعضا وخاية للمعطوف عليه ، والنعل ليس بعض الزاد بل بينهما مباينة ، ولكنه مؤول ، وتقديره : القي ما يثقله حتى نعله .

ويجوز في ﴿ نعله ﴾ ثلاثة أوجه :

١- النصب على العطف بالتأويل المذكور .

٢- والرفع على الابتداء وجملة ألقاها خبره، وتكون ٥ حتى ٤ حرف ابتداء ابتدئت بعدها الجملة .

٣- والجر على أن تكون (حتى) جارة بمنزلة (إلى) فهى حرف غاية رجر ونعله مجرود
 بها .

مواضعه : ذكره من شراح الآلفيـة: الأشموني ٣/٤١٩، وابن هشام ٣/١٧٤ ، والمكودى ص١٢٠ وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ٢/١٣٦.

⁽١) التسهيل ص١٧٥ .

⁽۲) ا، جد،

ٱلغَّى الصحيفة كي يُخفُّف رحلَّهُ والزادَ حتى نَعَلَهُ ٱلقاها

فعطف « النعل » وليست بعضية لما قبلها صريحة ، لكنهما بالتأويل ، لأن المنى الغي ما يثقله حتى نعلُهُ .

ولا يكون المعلوف بها أيضا إلا غاية لما قبلها في زيادة أو نقص نحو « مات الناسُ حتى الاتبياءُ ٩ و « قدم الحجاجُ حتى المشاةُ » .

تنيهات:

الأول: ٥ حتى ٢ بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافا لمن رحم انها للترتيب كالزمخشري .

الثاني: إذا علف بعثى على المجرور ، قال ابن صفور : الأحسن إعادة الحافض ليسقع الغرق بين المعاطفية والجارة ، وقال ابن الحسبار (١) : لزم إعادة الجارل للقرق.

وقال في التسهيل : لمزم إعادة الجار ما لم يتمين العطف(٢) .

الثالث: حيث جمال الجر والعطف، فالجر أحسن، إلا في باب (ضربته القوم حستى ربداً ضربته) القوم حستى ربداً ضربته أفالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و(ضربته) توكيد (٢) أو على تقدير جعلها ابتدائية و(ضربته) تفسير.

الرابع: قد قسهم من اشتراط كون المعطوف بحستى بعضا ، أنهسا لا تعطف جملة على جملة وإنما تعطف مقردًا على مفرد .

⁽١) هو أحمد بن الحسين شمس الدين بن الخبار النحسوى الضرير، كان استاذا بارصا علامة رمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض ،وله المستفات المقيسة منها النهاية في النحو، وشرح الفية ابن معط، مات بالموصل عاشر رجب سنة ١٣٧هـ.

⁽٢) التسهيل ص١٧٦.

 ⁽٣) توكيد ، لفسريت زيادًا الذي تضمنه قولك : ضربت القوم ، لدخول زيد في القرم، لا لفسريت القوم ، حتى يرد أن الضمير ليس راجعًا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد . هـ ٣/٧٥ صبان.

ثم انتقل إلى «أم» فقال:

وأمْ بها اعطفُ بِإِلْرَ هُمزِ التسويةُ ﴿ او همزةٍ مِن لفظِ أَيُّ مُعْنَيةُ

(أم) على ضربين: متصلة ومنقطعة .

فالمتـصلة : هي المعادلة لهـمزة التسـوية أو همزة يطلب بهـا ويأم ما يطلب بأي.

وصلامة الهمزة الأولى: أن تكون مع جملة يصع تقدير المسدر في موضعها.

وعلامة الثانية : أن يصح الاستغناء بأي عنها.

مثال الأولى : ﴿ مَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذُرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُعذرهُمْ ﴾(١).

ومثال الثانية: (أزيدٌ في الدار أم صمروٌ) ٢

وقد تحذف الهمـزة قبل المتصلة للعلم بها وأمن اللبس كقـراءة ابن مُحَيَّصِنِ ﴿ وَاللَّهِ مُ اللَّهِ مُ اللَّهِ مُ اللَّهِ مُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالِمُلْمُ اللَّاللَّالِ اللَّالِي الللَّا اللَّاللَّالِ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ ال

وإلى ذلك أشار بقوله :

وربُّما أسقطت الهمزة إن كان خَفا المني بحذفها أمِن

فإن قلت: فهل يطرد ذلك ؟

وقوله:

لعُمرُكَ ما أدرِى ، وإن كُنْتُ دَارِيًا ﴿ بِسِيعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ الْعَمْرُ لَا مِثْمَانِ

⁽١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

⁽٢) بإسقاط الهمزة من - أتذرتهم - .

⁽٣) مثال حدَّف الهمزة في الشعر:

قلت: ظاهر قوله في شرح الكافية .

فهـذا وأمثاله من مواضع حـذف الهسمزة المعطرف على مصحوبها يأم جائز اطراده وقد أجاز الأخفش حـذف الهمزة في الاختيار ، وإن لم يكن بعدها أم ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَلْكَ نِعْمَةٌ تُمُنّهَا عَلَيٌ ﴾ (١٠).

والمنقطعة ما سوى المتصلة ، وإليها أشار يقوله :

وبانقطاع وجعنى بل وَفَتْ إِنْ نَكُ مِمَّا قُبِّلتْ به خَلَتْ

الذي قيدت به هو أن يكون بعد إحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا .

فإن خلت من ذلك قهي منقطعة .

واختلف في معنى المنقطعة ، فذهب البصريون إلى أنسها تقدر (بمعنى)(١) بل والهمزة مطلقا .

وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها .

فإذا قلت : (قام ويد أم همرو) فالمعنى : بل قام صمرو.

وقال في التسهيل: وتقتضى إضرابًا مع استفهام ودونه(٢).

وذكر في غيره أن الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاما .

فإن قلت : قوله (وبمعنى بل) يقتضى منوافقة الكسائى وهشام إذا لم يذكر الاستفهام .

قلت : إنما اقستصر على ذكسر (بل) ، لأن اقتسضاء المنقطعة إضرابا لازم وليس اقتضاؤها الاستفهام بلازم.

⁽١) من الآية ٣٣ من سورة الشعراء

⁽٢) ب .

⁽٣) التسهيل ص١٧٦ .

تنبيهات:

الأول: حصر (أم) في المتصلة والمنقطمة هو مذهب الجمهور ،وذهب أبو ريد : إلى أن (أم) تكون زائدة ، فهو قسم ثالث .

الثاني: سميت المتصلة متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر؛ ولللك لم تقع إلا بين مفردين أو (بين)(١) جملتين في تقدير مفرد .
أو مفرد وجملة في تقدير مفرد .

وسميت المنقطعة منقطعة ، لوقوعها بين جملتين مستفلتين .

الثالث: إذا عادكت المتصلة بين جملتين ، فقد يكونان فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين " قيل : إلا في التسوية ، فإنه لا يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز (سواءٌ على أزيدٌ قائمٌ أم عمروٌ منطلق) فهذا لا تقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية .

وقد عادلت بين مفرد وجملة في قوله(٢٠) :

ولستُ أبالي بعد فَقْدى مالكا أَمُوتى ناء أم هُو الآنَ واقعُ ؟ والمختلفتين : قوله تَعَالى : ﴿ سُواءٌ عليكم أدعوتُمُوهُم أمَّ أنتم صامتُونَ﴾.

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله – وهو من الطويل –.

وتمامه : بأهل القبّاب من عُمير بن عامر .

اللغة : النفر ٩ - يفتح النون وسكون الفاء - أصل مسعناه التفرق والشراد ، وفي شواهد العينى د سواء عليك الفسقر ٩ - يفاء شم قاف ~ وربما يكون محرقها عن د المقفر ٩ - يقاف ثم قاء - وهو الأرض الموحشة الحالية من الأنيس د القباب ٩ - جمع قبة - وهي الخيمة، والمراد منها هنا : اسم موضع ٠

المعنى : يقول الشاهر : إنه لا فرق بين ان تنفسر وتأخذ فى طريقك غير ملو على شىء ، وأن تبيت بهؤلاء القوم الذين عرفوا بمنع الجار وحمايته ، فلن ينجيك مما تحذر شىء .

الإعراب : ﴿ سُواهُۥ خَبْرُ مَقْدُم ﴿ عَلَيْكُ ﴾ جار ومجرور متعلق بسواء ﴿ النَّفُر ﴾ مبتدأ مؤخر _

⁽۱) جر ،

سَوَاءٌ عَلَيْكُ النَّفْرُ أَمْ بِتُّ لَيْلَةٌ

ویجری مجری التسویة ، ما آدری ، ولیت شعری – ویقع بعدها الجملتان-وما أبالی ویقع بعده الجملتان أیضا، خلافًا لمن زعم أنه لا یکون بعده إلا الفعلیة.

الرابع: فصل (أمَّ) مَّا عُطِفَتُ عليه نحو (أزيد في الدار أمَّ عمرو) أولى من وصلها (به) ⁽¹⁾هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح.

قال في شرح التسهيل: ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه فمخطئ ، لأن دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته ، ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه.

الحامس: قد يُكتفى (بلا) عن ذكر المعادل نحو (أتفعل أم لا) ؟

السادس: ذهب ابن كيسان إلى أن ميم (أم) بدل عن واو ، وأصلها أو ، وهي دعوى مجردة عن الدليل .

السابع: ذكر في التسهيل: أن عطف المنقطعة المفرد قليل^(۲) ومثل في الشرح بقولهم (إنها لإبل أم شاء) - (قال فأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة مها بعدها على ما قبلها ، كما يكون بعد (بل) فإنها بمعناها ، ومذهب الفارسي وابن جني في ذلك أنها بمنزلة بل والهفزة ، وأن التقدير : بل أهي شاء ؟)^(۱) .

قام ۹ حرف عطف قبت بات فعل ماض والتاه فاعل د ليلة ۶ ظرف زمان متعلق ببات دیاهل ۶ جار ومجرور متعلق ببت د القباب ۹ مضاف إلیه د من عسیر ۹ جار ومجرور متعلق ببت د القباب د ابن ۶ صفة لممیر د عامر ۶ مضاف إلیه .

الشاهد فيه: ﴿ النفرام بت ليلة ﴾ حيث جاء بعد همزة التسوية الواقعة بعد سواء ، باسم مفرد ثم حادله بجسملة فعلية . وهذا خلاف الأصل ، وربما لاحظ الشاعر أن الاسم المفرد ينبئ عن الجملة ، لكونه مصدراً فاستساغ الشاعر أن يقيمه مقام الجملة - وكأنه قد قال د سواء حليك أنفرت أم بت ليلة ».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٢١.

⁽۱) ابب .

⁽٢) التسهيل ص ١٧٦.

⁽۳) ا، ج. .

وبه جزم في شرح الكافية .

وقال في شرح التسهميل - بعد حكاية هذا القول - : وهذه دعوى لا دليل عليها ولا انفياد إليها .

وقد قال بعض العرب (إن هناك لإبلا أم شاء) فنصب ما بعد (أم) حين نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقو لعدم الإضمار قبل المرفوع .

قيل : ولا حجة في قسول بعضهم (إن هناك لإبلا أم شاء) لاحتسمال كونها متصلة ، والهمزة قبلها محذوفة .

ويحتمل أن ينصب (شاء) على إضمار فعل تقديره : أم ترى شاء .

الثامن : قد ظهر من كلام المصنف أن (أم) المنقطعة تكون عاطفة ، وقال في شرح الكافية : وأما (أم) المنقطعة فليست للعطف لا في مفرد ولا جملة .

التاسع: تدخل (أم) المنقطعة على (هل) وأسسماء الاستفسهام نحو ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ (٢) ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٢) وهو فصيح كشير ، ولا التفات لمن زعم أنه من الجمع بين أدائى معنى ، وأنه قليل جذا.

ويذلك رد على من قال (إنها بمعنى)(1) بل والهمزة في كل موضع . ثم انتقل إلى (أو) فقال:

خيرُ أبح قسم بأو وأبهم واشكك وإضراب بها أيضًا نُمي

فذكر لها سبعة معان:

الأول: التخيير، نحو (خد دينارا أو ثوبًا).

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) من الآية ٦٦ من سورة الرهد .

⁽٣) من الآية ٨٤ من سورة النمل.

⁽٤) ب ، جد ، وفي أ ٥ أنهما يعنى » .

والثاني: الإباحة ، تحو(جالس الحسن أو ابن سيرين).

فإن قلت: فما القرق بينهما ؟

قلت : الفسرق بينهسما جواز الجسمع بين الأمسرين في الإباحــة ومنعــه في التخيير.

فإن قلت : فهل استفيد جواز الجمع في الإباحة من لفظ (أو) ؟

قلت : قد ذكر بعضهم أن ذلك ليس لأمر راجع إلى اللفظ بل لأمر خارج، وهو قرينة انضمت إلى اللفظ .

وذلك أن التخيير يرد فسيما أصله الحظم ، والإباحة ترد فيسما ليس أصله الحظر.

تنبيه :

قال المصنف من علامات الإباحة ،استحسان الواو موقعها ،فلو جيء بالوار مكان (أو) لم يختلف للعني .

وفرق غيره بين الواو وأو في ذلك (فقال)^(۱) إذا قلت : (جالس الحسن أو إبن سيرين) جاز له مجالستهما ومجالسة أحدهما .

وإذا عطفت بالواو لم يجز له مجالسة احدهما دون الآخر .

الثالث: التقسيم ، نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حوف) قال في التسهيل(٢):

بدل التقسيم : أو تفريق مجسرد - يعنى : من الشك والإبهام والتخيير ، ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ (٢٠ .

⁽۱) جـ .

⁽٢) التسهيل ص١٧٦ .

⁽٣) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

قال: والتعبير عن هذا بالتغريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو) نحو (الكلمة اسم وفعل وحرف).

وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل .

الرابع: الإبهام ، نسعو ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدَّى ﴾ (١) ومعنسى الإبهام أن يكون المتكلم عالما ويبهم على المخاطب .

الحامس: الشك ، تحو(قام زيد أو عمرو) .

والفرق بينهما أن الشك للمتكلم والإبهام على السامع .

السادس: الإضراب، كقول تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِاتَةٍ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٢).

قال القراء (أر) هنا بمعنى (بل) .

وأشار بقوله (بها أيضا نمى) أى : نقل ، إلى أن ورودها للإضراب ضير متفق عليه.

وقال في شـرح الكافية : أجـاز الكوفيون موافـقتهـا (بل) في الإضراب ، ووافقهم أبو على وابن برهان . قلت: وابن جني .

قال في قرامة أبسى السَّمال ﴿ أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ (٣) معنى (أو) هنا معنى (بل).

وقال ابن صمفور: والإضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعدت العامل، كقولك (لست بشرا، أو لست عمرا، ولا تضرب زيداً، أو لا تضرب عمرا).

 ⁽١) من الآية ٢٤ من صورة سبأ .

⁽٢) الآية ١٤٧ من سورة الصافات .

 ⁽٣) من الآية ١٠٠ من سورة البقرة - يسكون الواو - في «أو ١.

قال : ورَهُم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ فَعُولُ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿ آلَكُ ﴾ (١١ ، ويقوله: ﴿ فَهِي كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُ قَسُوةً ﴾ (١١).

قال : وما ذهبوا إليه فاسدٌ .

السابع: معنى (الواو) كقوله ٢٠٠٠ :

جاءً الحَلاقةُ أو كانت لَهُ قَلْرًا

أى : وكانت ، فأوقع (أو) مكان الواو ، لأمن اللبس .

وإلى هذا أشار بقوله :

(٣) قائله : هو جرير بن عطية - من كلمة بمدح بها صمر بن عبد العزيز .

وتمامه : كما أتي ربه موسى على قلرِ -وهو من البسيط .

اللَّفَة : « قدرًا أي : مقدرة في الأزل (على قدر) أي : على تقدير من الله .

للعنى : تولى حمر الخلافة وكانت بتقدير الله سبحانه ، فانتشل المسلمين من الظلم ، وأقام بينهم صرح العدل ، كما أتى سيدنا مسوسى ربه ، وكلمه بقضائه وقسدره ، فأبان للخلق طريق الحق .

الإعراب: «جامه قمل ماض والفاعل يعود على سيدنا عمر « الحلافة » مفعول «أو» عطف بمعنى الواو – ويروي بدلها « إذ » كانت فعل ماض ناقص والتباء للتأثيث واسمها يعود على الحلافة « له » متعلق بقدرا « قدرا » خبر كان « كما » الكاف جارة و « ما » مصدرية « ربه مفعول مقدم لأتى ومضاف إليه و « ما » وما دخلت هليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف « موسى » فاعل مؤخر باتى « على قدر » متعلق بأتى :

الشاهد فيه : « أو كانت ؛ حيث استعمل فيه « أو ؛ بمعنى الواو . ارتكانا على إقهام المعنى وعدم وقوع السامع في لبس .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢/٣٠ ، ابن عقيل ٢/١٧٤ ، وابن الناظم.

وذكره السيوطي في الهمع ١٨١/ ٢.

⁽١) الآية ١٧٤ من سورة الصافات .

 ⁽٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

ورُبًّا عاقبت الواو إذا لم يُلف ذُو النَّطق للبس مَنْفذا

وإلى أن (أو » تأتى بمعنى (الواو » ذهب الأخـفش والجــرمى ، واستــدلا بقوله تعالى : (أَوْ يَزِيْدُونَ »(١) وهو مذهب جماعة من الكوفيين .

وذكر في التسهيل: أن «أو» تُعاقب « الواو» في الإباحة كثيراً ، وفي عطف المماحب والمؤكّد قليلا^(١).

مثال الإباحة : ٩ جالس الحسن أو ابن سيرين، وقد تقدم الكلام عليه .

ومثال المصاحب ، قوله عليمه الصلاة والسلام • اسكن أحد فإنما عليك نبيًّ أو صدّيقٌ أو شهيدٌ ».

ومثال المؤكّد : ﴿ وَمَن يَكْسِبُ خَطِيئَةً أَوْ إِنْمًا ﴾ (١٠).

تنبيهان :

الأول: مذهب الجمهور أن «أو» لأحد الشميئين أو الأشياء ، فإذا عطف بها في الطلب فهي للتسخيير أو الإباحة ، وإن عطف بها في الخبس ، فهي للشك أو الإبهام أو التقسيم .

الشاتى: إذا دخل النهى في الإباحة ، استوعب ما كان مساحًا باتضاق النحريين، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلا تُعلِعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (١) .

فهذه هي التي تقع في الإباحة ، لأن النهي وقع على الجمع والتفريق ، وإذا دخل النهي في التخيير ، ففيه خلاف .

ذهب السيرافي : إلى أنه يستوعب (الجميع)(ه) كالنهي عن المباح .

⁽١) أي : ويزيدون .

⁽٢) التسهيل ص١٧٦.

⁽٣) من الآية ١٢٢ من سور النساء .

 ⁽٤) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان - ولو قلت ٩ أو لا تطع كـفورا ٩ انقلب المعنى ، يعنى
 أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ، ونهيا عن الثانى فقط ، هـ ٢/٤٢٣ أشمونى .

⁽ه) ا ، جد .

وذهب ابن كيسان : إلى جواز أن يكون النهى هن كل واحد ، وأن يكون عن الجميع.

وقوله:

ومثلُ أوْ فِي النَّصْد إمَّا الثانية في نحو إمَّا ذي وإمَّا النَّائية

يعنى : أن « إما » مثل « أو » فيما يقسمد بها، فستكون للتخييس والإباحة والتقسيم والشك والإبهام ، ولم يذكر الإباحة في التسهيل (١).

فإن قلت : ظاهر قوله (مثل أو) أنها توافقها في المعاني السبعة .

قلت: لا يصبح حفظه على ظاهره ، لأن ﴿ إِمَا ﴾ لا ترد بمعنى ﴿ الواو ﴾ ولا بمعنى ﴿ الواو ﴾ ولا بمعنى ﴿ بل ﴾ ، والعذر له(٢) أن ورود ﴿ أو ﴾ لهذين المعنيين قليل ومخبتلف فيه ، فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها .

وقد فهم من النهث فوائد :

الأولى: أن « إما » ليست بعاطفة ، إذ لم يجعلها مثل « أو » مُطلقا بل في القصد فقط ، ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف أولا .

ونقل المصنف عن أكثر النحويين: أنها عاطفة ، ونقل عن يونس وابن كيسان وأبى عملى أنها ليسنت بعاطفة ، ووافقتهم المصنف ، وهو الصحيح ، لدخول الواو عليها.

واستدل الرمساني على أنها عاطفة بأن الواو للجسمع ، وليست هنا كذلك ، لاتنا نجد الكلام لأحد الشيئين فعلم أن العطف لإما .

⁽١) التسهيل ص١٧٦ - وقال الأشموني ٢/٤٢٥ -ولكنها بمقتضى القياس جائزة .

⁽٢) أي : في الإطلاق وصدم التقييد بما عدا المذكورين .

ونقل ابن عصفور: اتفاق النحويين على أن * إما * ليست بعاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف (لمصاحبتها لها)(١) .

(وقد عدّ سيبويه)(۱) * إما ٢ من حروف العطف ، فجعل بعضهم كلامه على ظاهره.

وقال : إن « الواو » عطفت « إمسا » الثانية على « إمسا » الأولى ، و «إما» الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم بعد الأولى .

وتأوله بعضهم بأن ا إما ؛ لما كانت (صاحبة)(") المعنى ، ومخرجة الواو عن الجمع ، والتابع يليها ، سماها عاطفة مجازا .

الثانية : أن المشبهـة بأو إنما هي الثانية ، وهي المختلف فيـها ، وأما الأولى فليست بماطفة !

الثالثة: فهم من قوله (الثانية) أن اإما، لا بد من تكرارها بخلاف ا أو ،

(وهذا أحد الفرقين بينهما ، والثاني : أن الكلام مع (إما » مبنى من أوله على ما جيء بها لأجله بخلاف (أو »)()

الرابعة: فهم من تمثيله . أنه لا بد من اقترانها بالواو.

فإن قلت : التزام الواو ظاهر عند من لم يجعل (إما » عــاطفة ، فما يقول من جعلها عاطفة ؟

قلت: من رأى أنها عاطفة لم ير إخلاءها من الواو إلا نادرا ، كقوله (ه) :

⁽١) أي : ليعضها وهو الواو .

⁽Y) آ، جد.

⁽۲) أ ، جـ وفي ب (مصاحبة).

⁽٤) أ، ج. .

⁽ه) قائله: نسبه الجرهري إلى الأحوص ، وليس بصحيح - وإنما هو لسعد بن قسرط العبدي من أبيات يهجو فيها أمه ، وكان عاقا شريراً .

... أيما إلى جنّة أبما إلى نار

فإن قلت: فهل يحسن الاحتجاج بمثل هذا البيت ، لمن قال إنها عاطفة ؟ قلت : لا ؛ لندوره، فيجعل من حذف العاطف ضرورة .

تنبيهات:

وبإن الشرطية مع ﴿ لا ﴾ النافية كقوله(٢) :

اللغة: « شالت » ارتبقعت جناوتها « النعامة » باطن القدم ، ومن مات ترتبغم رجلاه وتنخفض رأسه ، فتظهر تعامتها » كناية من كنايات العرب معناها ماتت .

المعنى : يتمنى هذا العاق لأمه أن تموت وترتفع جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار .

الإحراب: ﴿ يَا عَرَفَ تَنْبِهِ أَوْ نَدَاهُ وَالمُنَادَى مُحَدُّوفَ ﴿ لَيْتَ ﴾ حرف تمن وما زائدة ﴿ امنا ﴾ اسم ليت ومضاف إليه ﴿ شَالَتَ نَعَامِتُهَا ﴾ الجملة خبر ليت ، ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ كافة و﴿ أمنا ﴾ بالرفع – مستدأ وجملة ﴿ شالت نعامتها ﴾ خبر المبتدأ ﴿ أيما ﴾ حرف للتفصيل ﴿ إلى جنة ﴾ متعلق بشالت ﴿ أيما ﴾ الثانية عاطفة ، وقد جاءت بدون الواو شذوذا .

الشاهد فيه: « أيما » حيث حقف واو العطف في « أيما » الثانية ، إذ التبقدير : إلى جنة وإما إلى نار - وقد أبدلت -.

مواضعه: ذكره من شبراح الألفية : الأشموني ٢/٤٢٥ ، وابن هشام ٣/١٨٦ ، وابن الناظم.

. وذكره ابن هشام في المغنى ١/٥٧ ، والسيوطي في الهمم ١٢/١٣٠.

وصدره: باليتما أمنا ثنالت نعامتُها – وهو من البسيط ٠٠٠

 ⁽١) من الآية ٢٤ من سورة سباً .

 ⁽۲) قائلهــما : هو المثاني العبيدى - والمثاني - بتشديد القاف مكسورة - لقب ، وهما من الوافر - .

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بَصِدَقِ فَأَعْرِفَ مَنْكَ غَثِّى مَنْ سَمِينِي وَإِلاَّ فَأَطَّــرِخْنَى وَاتَخَذْنِي عَـــدُوًّا أَتَّقِـــيكَ وتَتَّــــقينى وقد يستغنى عن الأولى ، كقول الفرزدق^(۱) :

= اللغة : ﴿ فَثَى ٩ - بِفَتِحِ الغَيْنِ وَتَشْدَيْدِ النَّاءِ - مِنْ فَتُ اللَّحَمِ يَغَثُ - المُهْزُولَ ٩ السمينَ ٩ ضد الغث .

الإصراب: « فإما » حرف تفصيل « أن » حرف مصدرى ونصب « تكون » فسعل مضارع ناقص منصوب بأن المصدرية واسمه ضميس مستسر « أخى » خبر تكون منصوب بفسحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مفساف إليه « بصدق » متعلق بتكون « فأعرف» فعل مضارع منصوب بالعطف على تكون وفاحله ضمير مستتر فيه « منك » متعلق بأعرف فعل مضارع منصوب بالعطف على تكون وفاحله ضمير مستر فيه « منظ من ظهورها اشتغال المحل بحركة المتاسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « من سمينى » مجرور بمن وصلامة جره كسرة مقدرة على آخره على آخره وياء المتكلم مضاف إليه « وإلا» الواو عاطفة وإن شرطية ولا حرف نفي، مقدرة على آخره وياء المتكلم مضاف إليه « وإلا» الواو عاطفة وإن شرطية ولا حرف نفي، وأمل الشرط محذوف تقديره: وإلا تفعل ذلك « فاطرحنى » الفاء واقعة في جواب الشرط قاطرح » فعل أمر وفاحله ضمير مستتر والنون للوقاية وياء المتكلم مضعول به «واتخذني» فعل أمر والنون للوقاية وياء المتكلم مضعول به «واتخذني» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير والكاف مضعول به « وتنقينى » مضارع والنون للوقاية والفساعل ضمير وياء المتكلم مضعول به .

الشاهد فيه : ﴿ وَإِلَّا فَاطْرَحْنَى ﴾ حيث أثاب ﴿ إِلَّا ﴾ مناب ﴿ إِما ﴾ .

مواضعه : ذكره من شمراح الألفية : الأشموني ٢/٤٣٦ ، وابن الناظم ، والسيوطي صر٩٨ ، وذكره في الهمم ٢/١٣٥ ، وابن هشام في المغني ١/٥٩ .

(١) قائله: هو ذو الرمة - وقيل : الـ فرزدق . من قصيدة بمدح فسبها سليمسان بن عبد الملك ويهجو الحجاج بن يوسف - وهو من الطويل - .

اللغة: « تهاض » من الهيض -من هاض يهيض هيضا ، أى : نكس بعد أن تماثل للشفاء - ويروى « تُلم » وهو فعل مضارع مبنى للمجهول ، والضمير المستتر فيه يعود إلى النفس المذكورة في بيت سابق -ويكون معناه يصيبها اللمم وهو المرض « تقادم » طال المزمن .

المعنى : وصف الشاعر أن نفسه كلما قاربت البره وطمع هو فى أن تندمل جروحها ويبرأ سقامها تعرضت للانتكاس ورجعت إلى الأسقام بأشد نما كانت عليه ، وذلك بسبب رؤية الديار الذي كانت مسرح هواه .

تُهاضُ بدار قد تقادم عَهدُها ﴿ وَإِمَّا بِأَمُواتِ آلمٌ خَيَالُها

الثاني: اختلف في « إمسا » المذكورة . فقيل : بسيطة ، وقيل : مسركبة من إن وما وهذا مذهب سيبويه ، والدليل عليه اقتصارهم على « إن » في الضرورة ، كقوله(١) :

الإصراب: « تهافى » فعل مضارع مبنى للمجهول ونائبه ضمير مستتر فيه « بدار » متملل بتهاف « قد » حسرف تحقيق « تقادم » فعل ماض « عهدها » فعامل تقادم » وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وإما » الوار عاطفة وإما حرف تنفصيل « باموات » معطوف على بدار « ألم » فعل عاض « خيالها » فاعل مرفوع بالفسمة ، وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد فيه: « يدار 4 أصله إما بـدار قد تقادم صهدها وإما بأمـوات - فحــذنت « إما ٤ الأولى اكتفاء بإما الثانية .

مواضعه: ذكره من شبراح الآلفية : الأشبموني ٢٧٦ / ٢ ، وابن الناظم ، والسيوطي صر٨٩ ، وفي همته ٢٠/١٧٠ .

(١) قائله: هو دريد ين الصمة – وهو من الوائر .

وصدره : وقد كُلُبِتُكُ نَفْسُكُ فاكذبنها . .

اللغة: « كذبتك » بالتخفيف « إجمال صبر » من أجمل يجمّمل إجمالا إذا أحسن ، وفي سيويه « فأكذبتها» .

للعنى: يقول مصرياً لتفسه عن أخيه عبد الله بن الصمة وكان: قد قدتل: كذبتك نفسك فيما منتك به من الاستمتاع بحياة أخيك فأكذبها في كل ما غنيك به بعد ، فإما أن تجزع لفقد أخيك وذلك اجدى عليك شيئا وإما أن تجمل الصبر فذلك أجدى عليك .

الإهراب: « وقد » الواو للعطف. قد حرف تحقیق - وفی سیبویه « لقد » « كذبتك » فعل والتاء للتأثیث والكاف مفعول « نفسك » فاعل والكاف مضاف إلیه « فاكذبنها » فعل وفاعل ومضعول « إن » لیست شرطیة فی الموضعین إنما هی بمعنی إما ، والتقدیر : فإما جزعا وابضا جزعا وإما إجمال صبر « جزما » منصوب بفعل مضمر ، تقدیره : فإما تجزع جزما وابضا « إجمال عبر » والفاء للاستثناف ، ویجوز أن تكون شرطیة حلف جوابها ، أی : فإن تجزع جزما فعلت - وهذا قلیل -.

سَقَتُهُ الرَّوَاعِدُ مِن صَيِّفِ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَن يَعْدُمَا

وأجيب بأنه يحتمل أن تكون ﴿ إِن ﴾ في البيتين شرطية حذف جوابها ، والتقدير : فإن كنت ذا جزع فسلا جزع ، وإن كنت مجمل صبر فسأجمل ، وإن سقته من خريف فلن يعدم الري .

فرع: لو سميت ﴿ بإما ﴾ على القول بالتركيب حكيت .

الثالث : في « إما » المذكورة لغتان : كسر همزتها ، وهي لغة أهل الحجار ومن جاورهم وهي الفصحي ، وفتح همزتها ، وهي لغة قيس وأسد وتميم .

وحكى إبدال ميمها الأولى ﴿ ياء ؛ مع كسر الهمزة وفتحها .

⁼ الشاهد فيه : « فإن . . . وإن » فإن أصلهما « فإما وإما » فحذفت منهما « ما ».

صواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، والسيوطي ص١٨٥ ، وفي همعه ٢/١٣٥ وذكره سيبويه ١/١٣٤ .

⁽١) قائله : هو النمر بن تولب العكلى - وهو من المتقارب .

اللغة : « الرواحد » - جمع راحدة - وهي السحابة الماطرة « من صيف » بتشديد الياه - وهو المطر الذي يجيء في الصيف .

الإهراب: « سقته » فعسل ماض مبنى على فتح مقدر والتاء والهاء مسفعول به « الرواعد » فاعل « من صيف » متسعلق بسقته « إن » بمعنى إما. والتقسدير : وإما من خريف « فلن» حرف نصب « يمدما » فعل مضارع منصوب بلن والالف للإطلاق .

الشاهد فيه : ﴿ وَإِنْ مَنْ ﴾ فإنه حذف ﴿ مَا ﴾ وأبقى ﴿ إِنْ ﴾ .

وقال المبسرد : إن 9 إن 4 في البيت شرطية ، والفساء فاء الجواب والمعنى : وإن سقنته من خريف فلن يعدم الري – كما أشار الشارح .

وقال أبو حسيدة : إن 9 إن 9 في السبيت زائدة والتقسدير : من خريف والألف في يعسدما للإشباع والمفعول محذوف .

مواضعه : ذكره من شراح الآلفية : ابن الناظم ، وابن هشام في المُغنى ١/٥٦.

الرابع : تشارك « إما » المذكورة في اللفظ « إما » الشموطية وهي مركبة من إن وما بغير إشكال ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خَيَانَةٌ ﴾ (١٠).

وزعم الكسائي : أن لها قسما ثالث تكون فيه جعداً ، تـقول : ﴿ إِمَا رَيْدُ قَالُمِ * رَبِيدُ : ﴿ إِمَا رَيْدُ

ثم انتقل إلى • لكن • فقال:

وأول لكن نفيًا أو نهيًا ولا لله المرا أو إثباتًا تَلا

قالنفي (نحق)(٢). ﴿ مَا قَامِ زَيْدٌ لَكُنْ هَـَـمَرٌو ۚ وَالنَّهِي ﴿ لَا تَصْرِبُ زِيدًا لَكُنْ عَمَرُ ﴾ فالمعلوف بلكن محكوم له بالثبوت بعدهما .

وفهم من ذلك-أنها لا تقع في الإيجاب - « وهو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون أن يعطف بها في الإيجاب ١(٢) نحو (أتاني زيد لكن عمرو)(١).

ثنيه

إنما يشترظ النهي والنتقي فسي الواقعة قبل المفرد - وتقدم الحسلاف في كونها عاطفة .

وإذا وليها جسملة فتكون حينتذ بعد إيجاب أو نفي أو نهى • أو أمر ٥٠٠ لا استفهام فلا يجوز • هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم » ؟

فإن قلت: إذا وقعت قبل الجملة ، فهل هي عاطفة أو غير حاطفة ؟

قلت : الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها حين ثد حرف ابتداء ، لاحرف معلف.

 ⁽١) من الآية ٥٨ من سورة الأثقال.

⁽۲) ا ، ج. .

⁽٣) ب ، جد .

 ⁽٤) وإنما يمتنع و لكن حمرو ، عند البصريين ، إذا جمعل و عمرو، معطوفًا بلكن ، وأما إذا جعل مبتدأ خبره محلوف ، فإنه يجوز .

⁽ه) ب .

وقيل أنها تكون ماطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو.

قال ابن أبي الربيع : وهو ظاهر كلام سيبويه .

فإن قلت: فما المفهوم من كلام الناظم ؟

قلت: المفهوم من اشتراطه قبل العاطفة النفى والسنهى ، أن الواقعمة قبل الجملة غير عاطفة ، إذ لا يشترط فيها ذلك .

ثم انتقل إلى « لا » فقال : ﴿ ولا نداء او أمراً أو اثباتًا تَلا» .

أى : وأول « لا» ثداء نحو « يا يزيد لا عسمرو » أو أمراً نحس : « اضرب زيدا لا عمرا» أو إثباتا نحو « زيد كاتب لا شاعر » .

وزعم ابن سعدان : أن العطف « بلا ٤ على منادى ليس من.كلام العرب ونص على جوازه سيبويه .

ومنع أبو القاسم الـزجاجى في كتـاب معنى الحروف : أن يعطف بهـا بعد الفعل الماضى وليس منع ذلك بصحيح ؟ لثبوته في كلام العرب.

تنبيهات:

الأول: في معنى الأمر الدعاءُ نحو ﴿ غفر الله لزيد لا بكر ﴾ والتحضيضُ نحو ﴿ هلا تضرب زيلاً لا عمراً ».

الثانى : أجاز الفراء العطف بها على اسم « لعل ً » كما يعطف بها على اسم « إن ً » .

نحو ٥ لعل زيدًا لا عمرًا منطلق ٩ .

الثالث : فائدة العطف (بلا) قَصْر الحكم على ما قبلها ، إما قَمَرُ أفراد كقولك : زيد كاتب لا شاعر) ، ردا على مَنْ يعتقد أنه كاتب وشاعر .

وإما قَصْرُ قَلْبِ ، كقولك : ﴿ زيد عالم لا جاهل ﴾ ، ردًّا على من يعتقد أنه جاهل. الرابع: شرط مطف الاسم «بلا» أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه ، فلذلك لا يجوز «قام رجل لا زيد».

الخامس: قد يسحلف للمطوف عليه «بلا» نحو «أعطيستُك لا لتظلم» أي : لتعدل لا لتظلم.

السادس: لا يعطف «بلا» إلا مفرد أو جملة لها موضع من الإعراب نحو «زيد يقوم لا يقعد».

فإن لم يكن للجملة موضع لم تكن عاطفة، ولذلك يجوز الابتداء بها.

وفي النهاية : وتعطف لا الجملة (على الجملة)(١) نحو (زيد قائم لا عمرو جالس».

ثم انتقل إلى «بل» فقال :

وبَلُ كَلَكِنْ بِمِدْ مَصَحُوبِيِّهِا

مصحوبا الكن؛ هما النفي والنهي.

فإذا عطفت قبـل؛ بعدهما، فـهى كلكن . يعنى : لتقــرير حكم ما قــبلها وجعل ضده لما بعدها نحو (ما قام زيد بل عمرو) (فتقرر)(۱) نفى القيام عن زيد ، وتثبته لعمرو.

ومثله: كُلمُ أَكُنُ في مَربّع بل نيها.

والمربع : منزل الربيع، والتيهاء : الأرض التي لا يُهتَدى بها.

وتقول : (لا تضرب زيدا بل صمرا) فستقرر النهى عن زيد وثبت الامر بضرب عمرو .

ووافق المبرد على هذا الحكم ، وأجسار مع ذلك كون «بل» ناقلة حكم النفى والنهى لما بعدها.

⁽۱) ب ، جد .

⁽۲) أ ، جد وفي ب (فطدر) .

ووافقه على ذلك أبو الحسين عبد الوارث .

قال المصنف : وما أجازه مخالف الاستعمال .

ثم قال:

وانقُلَ بها للثان حُكُمُ الأوَّلِ في الحَيرِ المُثَبِّتِ والأمرِ الجَليِ مثال الحَيرِ المُثَبِّتِ والأمرِ الجَلي مثال الحَير المثبِّت وجَاء زيد بل عَمرو؟، والأمر فاضرب زيدا بل عَمرا؟.

فهى فى ذلك لإزالة الحُكم صما قبلهـا حتى كأنه سكوت عنه، وجعله لما بعدها.

وذهب الكوفيسون : إلى أن (بل) لا تكون نسقا إلا بعد النفى أو منا جرى مجراه ، ولا تكون نسقا بعد الإيجاب.

وجملة القول في (بل) أنها إن وقع بعدها جملة كانت إضرابا عسا قبلها، إما على جهة الإبطال نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾ (١٠).

وإما على جهة الترك من غير إبطال نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴿ إِنَّا اللَّهِ اللَّهِ مِنْ هَذَا ﴾ (**).

فظهر (من هذا) أن قوله في شرح الكافية: فإن كان الواقع بعدها جملة فهى للتنبيسه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا يكون في القرآن إلا على هذا الوجه، فيه نظر.

وإن وقع بمدها مفرد وليس قبله نفى أو نهى ، فهى لإزالة حكم سا قبلها وجعله لما بمدها.

وإن كان قبل المفرد نفى أو نهى ، فهى لتقرير حكمه وجعل ضده لما بعدها. تنبيهات:

الأول: لا يُعطَّفُ ببل بعد الاستفهام ، لا يقال (أضَرَبَّتَ زيداً بل عمراً؟؟ ولا نحوه(1) .

⁽١) من الآية ٧٠ من سورة المؤمنون .

⁽٢) من الآيتين ٦٢ ، ٦٣ من سورة المؤمنون.

⁽٣) أ، جد. رقى ب (بهذا).

⁽٤) أي : نحو هذا التركيب ، نحو دهل ضربت زيدا بل عمرا؟؟

الثاني : ظاهر إطلاق المصنف أن (بل) تعطف الجملة كما تعطف المفرد . وقد صرح به الشارح في قوله : فإن كان المعطوف بها جملة.

وَذَكر غيره أنها لا تكون قبل الجملة عاطفة.

الثالث : قال في التنسهيل : وتُزاد (لا) قبل (بل) لتأكيد التقرير وغبيره. انتهى(١).

فإذا زيد بعد إيجاب أو أمر ننحو (قام زيد لا بل هــمرو) و (اضرب زيدا لا بل عمراً) فهي لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول.

وإذا زيدت بعد نفي أو نهى نحـو (ما قام زيد لا بل عمـرو) و (لا تضرب خالدا لا بل بشرا).

فهي لتأكيد بقاء النفي والنهي .

وذهب الجؤولي: إلى أنها بعد الإيجاب والأمر نسفى ، وبعد النفى والنهى تأكيد.

ومنع ابن دُرستُويَّهِ زيادتَها معها بعد النفي.

وقال ابن عصفور : "لا ينبغي أن يقال : بزيادتها مع (بل) في النفي والنهي إلا أن يشهد له سماع ، قيل : وهو مسموع من كلام العرب.

الرابع : قد تكرر (بل) في الجمل رجوعا عما ولي المتقدمة (نحو)(٢).

﴿ بَلْ قَالُوا أَصْفَاتُ أَحْلامِ بَلِ الْخَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ (١٠).

وتنبيها على رجحان ما ولَى المتاخرة، نحو ﴿ بَلَ ادَّارُكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكَّ مِنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ (١٠).

ولما ذكر معانى حروف العطف شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب . فقال:

⁽١) التسهيل من ١٧٧ .

⁽٢) أ، جد .

⁽٣) من الآية ٥ من سورة الأنبياء.

⁽٤) من الآية ٦٦ من سبورة النمل.

وَإِنْ على ضميرِ رَفعِ مُتَّعبِلٌ عَطَفْتَ فَافصِلْ بالضميرِ المُنْفَصِلُ المُنْفَعِيلُ المُنْفِقِيلُ المُنْفِيلُ اللَّهِ المُنْفِيلُ اللَّهُ المُنْفِيلُ ال

يعنى: أنه إذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل، لم يحسن إلا بعد توكيده بضمير رفع منفصل، كقول تعالى: ﴿ وعلمتم مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾ (١).

أُو فصل يقوم مقام التوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ يَدُّخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾ (١٠). ونبه بقوله (أو فاصل ما) على أنه يكتفى بما يصدق عليه فاصل ولو قُلّ.

أَجَارُ صَاحَبُ الكَشَافَ فِي قُولُهُ تَعَالَى : ﴿ أَتُنَّا لَمَبْغُوثُونَ ﴿ أَنَّا لَمَبْغُوثُونَ ﴿ آَيَا وُنَا الْأَوْلُونَ ﴾ (١) . أن يكون (آباؤنا)(١) معطوفا على الضَمير في لمبعوثون للفصل بالهمزة.

ومن صور الفصل : الفصل (بلا) بين العاطف والمعطوف نحو ﴿ مَا أَشْرَكُنَا وَلا آبَاؤُنَا ﴾ (*).

وفهم من قوله (متصل) أن المنفصل يعطف عليه بلا شرط.

فحكم المنفصلين في العطف والعطف عليهما حكم الظاهر.

ووهم الأبَّدى في منعه (رأيت زيدا وإياك).

ثم نبه على ورود العطف على الضمير المذكور بغير توكيد ولا فصل، فقال:

..... وبِلا فَصَلِ يَرِد 💎 فَى النَّظَمِ فَاشِيكَا.....

كقول عمر بن أبي ربيعة^(١):

⁽١) الآية ٩١ من سورة الأنعام ،

⁽٢) من الآية ٢٣ من سورة الرعد.

⁽٣) الآية ٤٧ ، ٤٨ من سورة الواقعة.

⁽٤) پ .

⁽٥) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.

⁽٦) قائله : هو همر بن أبي ربيعة - وهو من الخفيف -

وتمامه : كنِماجِ الفَلا تُمَسِّفْنَ رَمَّلاً.

اللغة : «رَهر» - بضم الزاى وسكون الهاء - جمع زهراء ، وهي المرأة الحسناء البيضاء «تهادي» أصله تتهادي - فحذفت إحدى التاءين تخفيفا - تتمايل وتتبختر «نعاج» - جمع "

قُلْتُ إِذِ الْقَبِلَتِ وِرُهُو تُهَادَى

وهو كثير في الشعر ، ومع كثرته فهو ضعيف ، ولهذا قال : وضَّعْفَهُ اعْتَقَدْ

فإن قلت : فهل يطرد مع ضعفه أو يختص بالضرورة؟

قلت: نعن المصنف على أنه يجوز في الاختيار مع ضعفه ، لقول بعض العرب (مررت برجل سُوامِ والعَدَمُ)(١) حكاه سيبريه.

ولأن العطف في الهيت السابق ونحوه ليس بقصل منضطر؟ لإمكان النصب.

ومذهب الكوفسيين وابن الانبارى : جوازه في الاعتيار ، ونقل الجواز عن أبى على.

قيل : ومذهب الميصريين: أنه لا يجوز بغير فصل بتوكيد أو غيره إلا في الضرورة.

نعجة - والمراد هنا الوحش «الفلا» الصحراء «تعسفن» ملن عن الطريق.

المعنى: قلت إذ ألبلت الحبيبة مع نسوة زهر يتبخترن كنعاج الصحراء حين ملن عن الطريق وأخذن في الرمل.

الإحراب: «قلت» فعل وضاهل «إذ» ظرف متعلق به «أقسبلت» فعل ماض والتساء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه هورهر» معطوف على الضمير المستتر «تهادى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فسيه والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت «كنعاج» جار ومجرور متعلق بمحدوف حال ثانية من فاعل أقبلت «القلا» مضاف إليه «تعسفن» قعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة في محل نصب حال من نعاج «رملا» نصب على نزع الخافض . الشاهد فيه : «أقبلت وزهر» حيث عطف ازهر» على الضمير المنفصل أو غيره.

مواضعه : ذكره من شسراح الآلفية : الأشسموني ٤٢٩ / ٢ ، وابن علقيل ١٧٦ / ٢ ، والمنحدي من ١٧٦ / ٣ ، والمنكودي من ١٧٢ . وابن الناظم – وذكره سيبسويه ٣٩٠ / ١ ، وابن يعيش ٧٦ / ٣، والإنصاف ٢٧/ ٢٧ .

(١) برفع «العدم» عطف على الضمير المستر في «سواه» لأنه ميؤول بمشتق. أي مُستو هو والعدم وليس بينهما فصل.

ونصُّ سيبويه والخليل : على قبحه.

وفي كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الفسمائر ، وكذلك (كنا وأنتم ذاهبين) إلا أن الشراح تأولوه.

تنبيه :

شرط في التسهيل في صحة العطف صلاحية المعلوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل(١٠) .

الأول: نحو (قام زيد وصرو).

والشاني : نحـو (قـام زيد وأنا) ، فسإنه لا يصح (قـام أنا) ، ولكن يصح (قمت) والناء بمعنى أنا .

فإن لم يصبح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، أضمر له عامل مدلول عليه بما قبله ، وجعل من عطف الجمل.

قال : وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بضعل الأمر نحو (اقسوم أنا وزيد) (ونقوم نحن وزيد) (). و (تقوم أنت وزيد) و في اسْكُنْ أنت وزَوْجُكُ ﴾ (١) أى : وليسكن زوجك.

وكذا في باقيها .

قال : وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو ﴿ لَا تُضَارُ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مُوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِه ﴾(*).

قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين ، من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن في (اسكن) المؤكد (بأنت).

⁽١) التسهيل ص ١٧٧ .

⁽٢) ب ، جد .

⁽٣) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

⁽٤) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

ولا نعلم خملافا فمى جواز تقدم هند وزيد ، وأنه من عطف المفردات . نتهن .

وقوله:

وعَوْدُ خَافضِ لَدَى عَطَف علَى ضميرِ خَفْضِ لازِمًا قد جُملاً هذا مذهب جمهور البصريينُ. أن إعادته لازمة إلا في الضرورة (١٠٠٠).

وذهب الكوفيسون ويونس والأخفش : إلى جواز العطف عليه بدون إعادة الحافض واختاره الشلوبين والمصنف.

ولهذا قال : ﴿وقيسَ عندي لازمًا).

ثم استدل بوروه في النثر كقراءة حمزة ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾ (١٠). والنظم كقوله (١٢) :

. فاذْهَبْ فما بِكَ والآيَّامِ مِن عُجَبِ

- (١) فمثال إعادة الخلفش حرفا كان نحو قدرته تعالى ﴿فقال لها وللأرض﴾ أو اسما نحو قوله تعالى ﴿قالوا نعبيد إلهكُ وإله آبائك﴾ وللأرض معطوف على الهاء في الهاء للجرورة باضافة اإله وقد باللام وأعيدت مع الجعلوف ، و أآبائك، معطوف على الكاف المجرورة بإضافة اإله، وقد أعيد المضاف مع المعطوف.
- (۲) بجر الارحام وصلقه على الضمير المجرور بالياء بدون إعادة الجار أى : بالارحام (وهى من الآية الأولى من سورة النساء).
 - (٣) قائله: هو من شواهد سيبويه التي لم يعلم لها قائل وهو من البسيط –.
 وصدره: فاليوم قَرابُت تَهجُونا وتَشتمناً.

المعنى : شرحت اليوم فى شستمنا والنيل منا ، فإن فعلت ذلك فساذهب، فليس خربيا منك لاتك أهل له، وليس صجيبا من هذا الزمان الذى قسد كل من فيه.

الإعراب: «قربت» فسعل ماض دال على الشروع، والتساء اسمه «تهسجونا» فعل مسضارع وفاعله ضمير مستتمر فيه ونا مفعول بسه ، والجملة في محل نصب خبر قسربت «تشتمنا» عطف على تهجسونا «فاذهبّ» الفساء واقعة في جسواب شرط مقسدر. أي : إن تفعل ذلك فاذهب، واذهب فعل أمر وفساعله ضمير مستتسر فيه «فما» الفاء للتسعليل «ما» نافية «بك» = أنشده سيبويه، وهو كثير في الشعر.

وفي المسألة مذهب ثالث: وهو أنه إذا أكَّدَ الضمير جاز نحو «مررتُ بك أنت وزيد»، وهو مذهب الجرمي والزيادي.

قلت : وهو حاصل كلام الفراء ، فإنه أجاز المررت به نفسِه وزيدٍ، ومررت بهم كلُّهم وزيدٍ».

قال : وكــذا القول في أجــمعين وقــضهم وقــضهم وخــمـــتهم - إذا خفضت.

فإن نصبت «خمستهم» لم يجز - يعني : العطف - بغير إعادة الجار .

قال الشارح: ولا يبعد أن يقال في هذه المسألة ، إن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز في القياس ، وما ورد من السماع محمول على شذوذ إضمار الجار.

تنبيهان :

الأول: قيل ينبغى أن يقيد العطف على الضمير المجرور، بأن يكون الحرف غير مختص بالضمير، احترازا من المجرور بلولا على مذهب سيبويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه ، فلو رفع على توهم أنك نطقت بالضميسر مرفوعا ففى جوازه نظر.

الثانى: قد فهم من سكوته عن الضميس المنصوب المتصل أنه يجوز العطف عليه بلا شرط (۱).

متعلق بمحذوف خبر صقدم اوالايام، صعطوف على الكاف المجرورة بالباء امن، والدة
 اصجب، مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: «بك والآيام» حيث عطف «أيام» على الضمير المجرور وهو «بك» من غير إعادة الجار.

مواضعه : ذكره من شيراح الآلفية : الأشيموني ٢٠٥ / ٢ . وابن صقيل ١٧٨ / ٢ ، والمحمودي من ١٧٨ وابن الناظم . وذكيره ابن يعيش ٧٨ / ٣ ، والسيبوطي في الهيمع المار ٢ ، وسيبويه ٢٩٢ / ١ .

 ⁽١) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿جمعناكم والأولين﴾ - «الاولين؛ عطف على «كم».

والفاء قد تُحْذَفُ مَعْ ما عَطَفَتْ

يعنى: إذا أمن اللبس.

ومنه ﴿ اعْشُوبِ يَعْصَاكُ الْعَجَرَ فَالفَجَرَاتُ ﴾ (١) أَلَى : فَضَرَبَ فانفجرت.

وزعم ابن عصفسور: أنه إنما حذف المعطوف عليه وحده وحلفت الفاء من المعطوف فساتصلت الفساء الأولى بالمعطوف ، فسأبقى من كل منهسما مسايدل على المحذوف. ورد بقوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ مَفَر فَعدَّةٌ مَّنْ أَيَّامِ أَخْرَ ﴾ (٢) أى: فاقطر فعدة ، لأن فاء المعلف لا تنوب مناب فاء الجزاء.

وقوله : (والوار) .

يعنى: أن الواو أيضاً قسد تحلف مع ما عطفت، ومنه ﴿ وَسَرَابِيلَ تَقْبِكُمُ الْحِر﴾ (٢).

أى : والبرد.

وإنما يجوز إذا دل عليه دليل.

فَإِنْ قَلْتَ : ظَاهِرِ كَـالامه أَنْ هَذَا مَـخَـتُصَ بِالْفَـاءِ وَالْوَاوِ ، وقد ذكر في النسهيل (٤) أَنْ قَامِهُ تَشَارِكُهُما في ذلك، كقوله (٥) :

 ⁽١) هذا مثال للنساء . والفعل للحلوف معطوف على «فيقلنا». وهو من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

⁽٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

⁽٣) من الآية ٨١ من سورة النبحل.

⁽٤) التسهيل ص ١٧٨ .

 ⁽٥) قائله : هو أبو ذؤيب الهذلي - وهو من العلويل -.

وتمامه : دَعَانِي إليها القلبُ إنَّى لأَمْرِهِ ﴿ سَمِيعٌ...

اللغة : «الرئسفة بضم الزاء وإمكانَ الشين - خمالاف الني «طلابهما» الطلاب : مصدر طالب عمني طلب.

المعنى: أن قلب الشاعر دهاه إلى طلب الوصال من هذه المحبوبة، فهل حقيقة الحال في _

فما أُدْرِي أرشد طلابها

التقدير : أم غَيُّ .

قلت : هو في الفاء والواو ، وأكثر منه في «أم» فلقلته لم يذكر هنا.

وقوله : (وَهَيُ) يعني الواو .

انفردت ، بِمطْف حَامِلِ مُزَالِ قد بقِي مَعْمُولُهُ...

مثال ذلك قول الشاعر⁽¹⁾:

ذلك الطلب أرشد هو أم خي؟ لكنه هلى كل حال لم يقو على مخالفة دهوة قلبه ؛ لانه
 لا يسمع إلى أمر ضيره، وإنما خلب جانب الهوى على العقل، إذ القلب بميل إلى الهوى
 والعشق ، ويدعو إلى الصبوة.

الإحراب: «دعانى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به «القلب» فاعل «إليها» متعلق بدعا و «إنى لأصره سميع» حال من القلب أو جعلة اعتبراضية، وإن حرف توكيد وياء المتكلم اسمها «لأمره» متعلق بسميع وسميع خبر إن، واللام في لأمره للتقبوية وتقديم المعمول لإرادة الحصر. أي : إنى أسمع أمره لا أمر فيسره، وجعلة «إنى لامره سسميع» معطوفة على قوله «دعاني» و قفعا أدرى» الفاء للسبية وما نافية وأدرى فعل مضارع معلق عن العمل وجعلة «أرشد طلابها» في محل نصب على أنها مفعول أدرى. والمهمزة في أرشد للاستفهام، والمعادل لها محذوف تقديره: أم غي . وما بعدد أم وهو غير معادل لما بعد الهمزة وهو رشد . وضمير المؤنث في إليها وطلابها عائد إلى المعبوبة.

الشاهد فيه: أن «أم» تشارك الوار والفاء في جواز حذفها مع معطوفها ، بدليل حذف «أم» المعاطفة و «في» المعطوف المعادل لما بعد الهمزة في قوله أرشد.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٣١ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ٢/١٣٢.

(١) قائله: لم ينسب إلى قائل ، وقال العينى : أنشده الأصمعى وغيره ولم أر أحدا هزاه إلى قائله - وهو من الكامل -.

وتمامه: حَتَى شَتَتْ هَمَّالَة عَيْنَاها

اللغة : «شتت» يروى مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «همالة» - صيغة مبالغة - من هملت العين إذا همرت بالدموع.

المعنى: علفت هذه الدابة تبنا وأشبعتها وسقيستها ماء باردًا حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع، وتلك عادة الدواب إذا شبعت.

الإحراب : «علقتها» فعل وفاعل مفعول أول «ثبنا» مفعول ثان «وماء» الواو للعطف وماء-

عَلَفْتُها تَبْنًا وماءً باردًا

أى : وسقيتها ماء -.

فحذف العامل المعطوف؛ واستغنى بمعموله، وأمثلته كثيرة نظما ونثرا.

وهذا مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم الفراء والفارسي.

وذهب قوم منهم أبو عبيسة والجرمى والمازنى والمبرد: إلى أن تالى الواو فى ذلك معطوف على الأول عطف مسقود على مفرد، لا عطف جسلة على جملة ، وأن العامل ضمن معنى ينظم المعطوف والمعطوف عليه، واختاره بعض المتأخرين.

واحتج الأولون : بأنه لو كان على التضمين لساغ «علفتها ماء وتبنا». ورد بأنه مسموع من كلام العرب كقوله(١):

وصفره : أَحبرُ بنُّ هند ما ترى رأى ضرمة .

اللغة : «صرمة» - بكسر الصاد وسكونَ الراء وفتح الميم - وهي القطيع من الإبل نحو الثلاثين.

الإعراب : «أعمرو» الهمزة حرف نداء وعمرو منادى مبنى على الضم «ابن» صفة له «هند» مضاف إليه «ما ترى» ما نافية أو استفهامية وترى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير مستتر فيه ورأى، مقعول به لترى «صرمة» مضاف إليه «لها» جار ومجرور خبر مقدم =

مغمول لفعل محلوف تقفيره: وسقيتها «باردا» صفة لماء «حتى» حرف خاية «همالة» حال
 من «هيناها» الواقع ظاهلا أشنت.

الشاهد فيه: «وماء باردا؟ حيث حلف العامل المطوف وبتى معموله وهو «ما» أى: وستيتمها ماء؛ لأنه لا يصبح أن يعطف «ماء» على «تبنا» عطف مفرد على سفرد، لانتفاء المشاركة، لعمدم صحة تسلط العاسل عليه، لأن الماء لا يعلف، ولا يصبح أن تكون الواو للمعية، لانتفاء المساحية لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف.

مواضعه : ذكره من شواح الألفية : الأشموني ۲۲۲ / ۱، وابن هشام ۱۵۷ / ۲، وابن ⁻ حقيل ۳۳۶ / ۱ ، والمكودي ص ۱۲۳ – والشاهد ۱۸۱ في الخسزانة، وذكره الشيوطي في الهمغ ۱۳۰ / ۲، وفي الأتصاف ۳۵۳ / ۱ ،

⁽¹⁾ قائله : هو طؤفة بن العبد - رهو من الطويل -

...... لها سبب ترعى به الماء والشجر

واختلف أيضا في هذا التضمين، والأكثرون على أنه ينقاس.

وضابطه عندهم : أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام.

قال الشيخ أبو حيان : والذي أختاره التفصيل ، فإن كان العامل الأول تصح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة كان الثاني محمولا على الإضمار، لأن الإضمار أكثر من التضمين، نحو (جدع الله أنف وعينه) أي : (ويفقاً عينه)(1) فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة.

وإن كان لا يصبح كان العامل مضمنا معنى ما يصبح نسبته إليه؛ لأنه لا يمكن الإضمار، نحو قول العرب: «علفت الدابة ماء وتبنا» أي: أطعمتها أو غذيتها.

وقوله: دَفَعًا لِوَهُم اتَّقِي.

يعنى: أن إضمار المعامل في (نحوه)(١) يدفع توهم أنه معطوف أو مفعول معه.

فإن قلت : ولم كان حمله على العطف أو المعية وَهُمَّا؟

قلت : أما العطف ، فلأن العامل لا يصلح للعمل فيه، وأما المعية ، فلأنها غير مرادة هنا، وذلك واضح.

رقوله : وحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ.

اسبب مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة ، والجملة صفة لصرمة «ترص» فعل مضارع وقاعله ضمير مستستر فيه ، «به متعلق بترص «الماء» مفعول به منصبوب بالفتحة «والشجر» عطف عليه.

الشاهد فيه: «ترعى به الماء والشجر» حيث إنه عطف «الشجر» على وترعى به الماء. وأن قوله «ترعى به الماء والشجر» يدل على صحة العطف في قــول القائل علفتها تبنا وماء باردا، وأطعمته تمرا ولبنا خالصا.

⁽۱) ب ، جد .

⁽٢) أ ، ب - وفي جـ (في نحو ذاك).

يعنى : أنه يجبوز حــذف للعطوف عليــه، لظهــوره، ويستــغنى بالعــاطف والمعطوف نحو «بلى وزيدا» لمن قال : «الم تضرب عمرا»؟

ومنه قول العوب (وَيَكَ وَأَهْلاَ وَسَهَّلاً) لمن قال : مرحبا(١) .

تنبيهان :

الأول : حلف المتبوع كثر مع الواو كما مثّل ، وقلّ مع الفاء . ومنه. ﴿ أَنْ اصْرِب بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ ﴾ (٢) . أى فضرب فانفلق ونذر مع «أو» كقول أبي آمية الهذلي (٢) :

(۱) والتشدير: مرحبًا بك وأهلاً - قالجار والمجرور وهو قبك متعلقان بكلمة قمرحباه المحلوة قالمدونة قواهلاته معطوف عليه مخرد، فالمعطوف عليه محذوف وهو محل الشاهد قومسهلاته معطوف على مرحبا للحذوفة، فالمعطوف عليه محذوف - ولكن سيبويه يجعل قمرحبات و فأهلات متصويين على المصدر.

(٢) من الآية ٦٣ من سورة الشعراء.

(٣) شطر بيت من الطويل ، وعامه :

..... بُوتَشَجُ أَوْلادَ العِشارِ ويُغْضِلُ

اللغة: «بوشج» - بالجسيم - قال العينى: وهو من التنوشيج بمَعْنَى الإحكام، ويروى «يرشع» - بالحساء - وهو من التوشيح ومسعناه النزيين «أولاد العسشار» الحديثات العسهد بالنتاج.

قال تُعلب : والعشار من الإبل التي قد أتي عليها صشرة أشهر، وقيل : العشار اسم يقع على النوق حتى يتتج بعضها ويعضها ينتظر نتاجها فيفضال، من الإفضال وهو الإحسان والاجمال.

المعنى: أن أبا أمية بمن على مخاطبه بأنه هو أو قبيلته حاطه ورعاه وكان به رفيقا أحوج ما يكون إلى الرعاية والرفق ، وقد شبهه بأولاد العشار لضعفها وعدم استطاعتها شيئا أزنه كأولاد العشار كان كلا على الشاعر أو على قبيلته ولم يكن له من تولى رعايته وحمايته قبل رعايتهم له أحد من آباء أو من إخوة.

الإعراب: فنهل؛ الفاء بحسب منا قبلها وهل حرف استفهام «لك» جدار ومجرور متعلق بمحذوف تنقديره: هل آخ لك كائن أو موجود ؟ «أو» حدرف عطف «من» زائدة «والد» معطوف على آخ.

والتقدير : فهل لله أخ أو والد ؟ - وإحراب الباقي واضح.

الشاهد فيه : قار من والده حيث حلف المطوف عليه. إذ التقدير : فهل لك من أخ أو من والد - و قمزه في الموضعين زائدة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٣٢ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع . ٢ / ١٤٠

أى : فهل لك مِن أخ أو من والد؟

والثاني : جعل الزمـخشرى من ذلك قـوله تعالى: ﴿ أَو لَمْ يَسِيرُوا ﴾ (١٠) و﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ (١٠)

فق للر بين الهمزة والعاطف محذوفا هو المعطوف عليه، وإلى ذلك ذهب محمد بن مسعود الغزني.

ومذهب الجسمهور: أن حرف السعطف عطف ما بعده على الجسملة قبله ولا حذف ولكنه اعتنى بالهمزة فصدرت.

وقوله: وعطفُكُ الفعلُ على الفعل يَصحُ

يعنى: أن الأفسال في جواز عطف بعضها على بعض كالأسساء، نحو ازيد قام وقعد، ويقوم ويقعد».

تنبيه:

أهمل المصنف شرطا في عطف الفعل، وهو اتحاد زمانهما(٣).

فلا يعطف الماضي على المستقبل، ولا المستقبل على الماضي:

فإن قلت : فهل يسترط اتحاد اللفظ - أعنى : أن يكونا بصيغة الماضى أو بصيغة المضارع . . ؟

قلت : لا بل يجوز عطف الماضي على المضارع نبحر ﴿ يَقْدُمُ قُوْمَهُ يَوْمُ الْفَامَةِ فَأُوْرَدَهُمُ ﴾ (أ) وعكسه نبحو ﴿ تَبَارِكُ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خُيْرًا مِّن ذَلِكَ جَنَّاتَ تَجْرِي مِن تَحْتُهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلَ لَكَ قُصُورًا ﴾ (٥).

⁽١) من الآية ٩ من سورة الروم.

⁽٢) من الآية ٨٢ من سورة غاقر.

⁽٣) أي : مفيها أو حالا أو استقبالا.

⁽٤) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم . قاله أبو البقاء. وهو من الآية ٩٨ من سورة هود.

 ⁽٥) الشاهد في (ويجمل) - على قراءة الجرم عطف على جعل الذي هو في محل جزم .
 وهو من الآية ١٠ من سورة الفرقان

وإنما ساغ ذلك لاتحاد الزمان:

فران قلت: ليس هذه المثل من عبطف الفعل على الفعل ، وإنما هي من عطف جملة على جملة.

قلت : لما كأن الغرض منها إنما هو عطف الفعل، لأن فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الأول صبح أن يقال : إنها من عطف الفعل على الفعل.

وقوله :

واصطف على اسم شبه فعل فعلاً

مثاله ﴿ إِنَّ الْمُصَّنَّكِينَ وَالْمُصَّنِّقَاتُ وَأَقْرَضُوا ۗ ﴾ (() ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضَنَ ﴾ (()

فيان قلت : كيف جاز ذلك (وحرف)(۱) العطف لا يربط بين مختلف الجنس.

قلت : إنما جاد ، لأن أحدهما مؤول بالآخر، فاتحد الجنس بالتأويل.

فإن قلت: فأيهما المؤول؟

قلت : الذي يؤول هو الحال منحل الآخر (فيكون)(*) الأول كمثال الأول، لأن المصنفين صلة قال، وحق الصلنة أن تكون جسمنلة ، فنال مسؤولة بالذي والمصدقين بتصدقوا.

وتارة یکون الثانی کالمشال الثانی، لأن صافات فیمه حال ، وأصل الحال أن یکون اسما فیقیضن مؤول بقابضات.

وقوله :

وعكسا استعمل تجده سهلا

⁽١) الآية ١٨ من سورة الحديد.

 ⁽٢) عطف التبضيرة وهو مسضارع على الصافات، وهو اسم فاعل، الأنها في مسعنى يصففن.
 ومعنى صافات : ناشرات أجستحتهن في الجسور ومعنى يقبيضن يضمسمن الاجتحة إلى
 الاجسام. وهو من الآية ١٩ من سورة الملك.

⁽٢) ب - وفي أَءَ جِد (وحروف).

⁽٤) أ، جد - رقى ب (فتارة).

يعنى : بالعكس أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل ، كفوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾(١).

وقول الراجز^(۲) :

أُمُّ صَبَّى قد حَبًّا أو دَارِج

عطفُ (دارجا) على اقد حباه.

قال في شرح الكافية : لأن دارجا بمعنى درج.

قلت : ظاهر هذا أن الاسم في البيت ونحوه مؤول بالفعل ، وليس بجيد، بل الظاهر أن دحبا، مــؤول بحــاب ، لأنه في مــوضع النعت، وأصل النعت أن يكون اسما.

وصدره: يارب بينماءً مِن العَواهِج

اللغة: «العبواهج» - بمع صوهب - وهي في الأصل الطويلة العنق من الطباء والنوق والنعام وأراد بها ههنا المرأة النامة الحلق «حبا» رحف ومشى على حجزه «دارج» اسم فاعل - من درج الصبي - إذا مشى هينا مثقارب الحطو.

المعنى : يريد الشاعر امرأة تامة الحلق تشبه الظباء في طول عنقها ولا يكون معها غير صبى يحبو، أو قريب عهد بالمشي لا يكاد يدرك.

الإحراب: فياه للتنبيه فبيضاه معرور برب لفظا في مسحل رفع قمن العواهيم عار ومجرور متعلق بمحلوف صفة لبيضاء قامه بالجر - بدل أو عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ - وبالرفع - باعتبار للحل، أو تحبر لمبتدأ محدوف قصبي مضاف إليه قحبا فعل ماض والفاعل ضمير، والجملة صفة لصبي قار دارج معطوف على قحبا لتأويله بدرج الشاهد فيه: قحبا أو دارج حيث إنه عطف الاسم للشبه للفعل وهو قدارج على الفعل وهو قدارج على الفعل وهو قدارج على الفعل

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٣٣ / ٢، وابن هشام ١٩٦ / ٣، وابن الناظم.

⁽۱) وقد الزمخشري: مطف دمخرج، على دقالق، فيكون من عطف الاسم على الاسم، وهو من الآية ٩٥ من سورة الاتعام.

 ⁽۲) قائله: قال العينى: أتشفه المبرد ولم يعزه إلى قائله ، وقيل : لجندب بن حمرو يذكر
 امرأة الشماخ بن ضرار الغطفانى - وهو من الرجز-.

البدل

هو اصطلاح البصسريين، وأما الكوفيون فقــال الآخفش: يسمونه بالتــرجمة والتبيين . وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير.

وقوله :

التابعُ المقصودُ بالحكم بِلاَ واسطة هُوَ المُستَّى بَدلاً

(التابع): جنس و (والمسقصود بالحكم): يَخُسرج النَّمَتُ والتوكيدُ وعطفُ البيان، لأنهن مكملات للمقسصود بالحكم. و (بلا واسطة) مسخرج (العطف)(١) النسق .

وتخصيص الشارح المعطوف ببل وبلكن كما في شـرح الكافية يقتضى حمل المقصود على المستقل بالقصد، وإلا فلا وجه للتخصيص.

ولما عرفه أخذ في ذكر أقسامه فقال :

مُطَابِقًا أو بَعْضًا أو ما يَشْتَمِلُ عليهِ يُلْغَى أو كمعطوف بِبَلُ

الأول: المطابق. كاتوله تعالى: ﴿ الْهُدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿ صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿ صِرَاطَ اللَّهِينَ ﴾ (**).

وهو المسمى بُدل كل من كل^(۱) .

قال في شرح الكافهية: وذكر المطابقة أولى ، لأنها عبدارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى. فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن حامر ﴿ إِلَىٰ صَرَاطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿ الله ﴾(1).

⁽۱) ا ، جد

⁽٢) من الأيتين ٦، ٧من سورة الفائحة.

 ⁽٣) وإنما سماه الناظم بدل المطابق ، لوقوعه في اسم الله تعالى .

⁽٤) من الآية ١، ٢من سورة إبراهيم.

الثناني: بدل بعض من كل ، نحو «قبضت المال نصف» والسعض عند البصرين يقع على أكثر الشيء وعلى تصفه وعلى أقله.

وعن الكسائي وهشــام : أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصــفه ، ولذلك منع أن يقال «بعض الرجلين» (لك)(١٠)» أي : أحدهما.

الثالث: بدل اشتمال. وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول، وليس مطابقا له ولا يعضا.

وقيل : هو ما لابس الأول بغير الكلية والجزئية.

وقيل إما دال على معنى في متبوعه نحو اأعجبني زيدٌ حسنُه؛.

أو مستلزم معنى فيه نحو «أهجبنى زيد ثوبه»،

والأول هو الكثير.

الرابع: بدل مباين مطلقا بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه ، ولهذا شبهه بالمعطوف ببل ، وهو قسمان سيأتي ذكرهما.

تنبيهات:

الأول: لا بد في (بدل)(١) الاشتمال من مراعاة أمرين:

أحدهما: إمكان فهم معناه عند الحذف ، ومن ثم جعل نحو «أعجبنى زيد الخوه» بدل إضراب لا بدل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول ، والآخر: حسن الكلام على تقدير حذفه، ومن ثم امتنع نحو «أسرجت زيدا فرسه» لأنه وإن فهم معناه في الحذف، فلا يستعمل مثله ولا يحسن .

فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط.

الثاني: اشتراط أكثر النحويين في بدل (البعض)(") وبدل الاشتمال ضميرا عائدًا على المبدل منه.

⁽۱) ب، ج.

⁽۲) أن جد ،

⁽٣) أ، ب، وفي جـ (الغلط).

قال المصنف: والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده اكثر من عدمه، ذكر من الشواهد على الاستغناء عن الضمير في بدل البعض قوله تعالى: ﴿ وَلَلَّهِ عَلَى النَّاصِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ (١٠).

قلت : وتؤولت الآيتان على حذف الضمير أي : منهم وفيه.

وظاهر التسهيل أنه لا بد من ضمير أو ما يقوم مسقامه (٢٠) ومثل (للقائم)(٤) مقامه بـ «قتل أصحاب الأخدود ، النار» ، فالألف واللام تقوم مقام الضمير.

وذهب الفسراء وتبعمه ابن الطراوة: إلى أن «النار» بسدل كل من كل ، عبسر بالاخدود عن النار لما كان مشتملا عليها كقولهم «عفيف الإزار».

وقسال ابن هشام: الأولى أن يكون عسلى حذف مسضاف، أى: أخسدود النار، وقال ابن خروف: نعو بدل إضراب.

الثالث : اعتلف في المشتمِلِ في بدل الاشتمال ، فقيل : هو الأول وقيل: الثاني وقيل : العامل.

فإن قلت : فما المقهوم من كلامه؟

قلت : قوله (أو ما يشتمل عليه) بحتمل القول الاول والثالث.

وإلى الأول ذهب في التسهيل(٥).

⁽١) امن استطاعه بدل من اللتاس. وهو من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

⁽۲) (النار) بدل من (الاخدود) -والاخدود: الشق في الارض، وأصحابه هم: الطيانوس ملك الروم، وبختنصر ملك القرس، ويوسف ذو نواس ملك تجران - حقر كل منهم شقا عظيما وملاه نارا، وأمر بأن يلقى قبيه كل من لم يكفر، وأل في الاخدود للجنس، لانها أخاديد لا أخدود واحد. وهو من الآية ٤٠٥ من سورة البروج.

⁽٣) التسهيل ص ١٧٢ .

⁽٤) ب - وفي أ، جـ (القائم).

⁽٥) التسهيل ص ١٧٣ .

الرابع: رد السهيلي، بدل البعض ويدل الاشتمال إلى بدل الكل، فقال: العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص، وتحذف المضاف وتنويه.

فَإِذَا قَلَت : «أَكُلُت الرَّفِيفُ ثَلْثُه» إنَّا تريد أَكُلُت بعض الرَّفِيف «ثم) (١) بينت ذلك البعض.

وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم.

الخيامس : وإذ يعتضيهم في الإيدال بندل كل من يعض ، كتفول أمرى القيس^(۱):

(٢) صدر بيت من الطويل -

وتمامه : لَدَى سَمُرَات الحَيِّ ناتفُ حَنْظُلٍ.

اللغة: (خداة البين) الفراق (لدى) بمعنى عند (السمرات) - جيمع سمرة - وهى شهرة الطلع (ناقف) - بالنون وبعد الالف قاف ثم فاه - وناقف الحنظل: الذى يستخرج الهبيد - بفتح الهاء وكسر الباء وبعدها ياء وفي آخره دال - وهو حب الحنظل،ويروى (ترحلوا). المعنى: إنى أبكى كناقف الحنظل، لأن ناقف الحنظل تدمع عيناه لحرارته.

الإحراب: (كانى) كان حرف تشبيه والضمير المتصل به اسمه (خداة) منصوب على الظرفية (البين) مضاف إليه (يوم) منصوب على الظرفية (تحملوا) فعل ماض وفاعله (لدى) ظرف (سمرات) مضاف إليه (الحى) مضاف إليه (الحى) مضاف إليه (ناقف) محبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة (حنظل) مضاف إليه .

الشاهد فيه : (يوم تحملوا) فإنه بدل كل من بعض من قوله (غداة البين).

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٣٧ / ٢ ، وذكره السيوطي في الهمع . ١٢٧ / ٢ .

(٣) من وجوه التأويل التى تأولوا بها البيت أن (اليوم) ليس اسما للوقت المستد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر، نظير قولهم (إنما ادخرتك لهذا اليوم) يريدون لهذا الوقت ، وعلى هذا يكون إبدال (يوم) من (غداة البين) من نوع بدل الكل من الكل.

⁽۱) ب ، جد .

وقوله:

وذا للاضراب اعز إنْ تَصَلَمُ صَحِب ودونَ تَصَدُ خَلَط به سُلِب الإشارة إلى القنام الزابع ، أعنى : المباين فذكر أنه نوعان :

أحدهما: يسمى بدل الإضراب ، وبدل البداء أيضا ، وهو ما يذكر متبوحه بقصد كقولك فأأصط السلال رفيفا درهما؛ ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: وإن الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها تُلثها، إلى عشرها.

ولم يثبت بعطيهم بدل البداء.

والآخر : يسمى بدل الغلط ، وهو ما لا يقسصد متبوعه بسل يجرى على لسان المتكلم من غير قصد.

وهذا النوع . قال المبرد وفيسره : لا يوجد في كلام (العرب)(١) لانثرها ولا نظمها وإنما يقع في لفظ (الغلاط)(١).

ورعم قــوم منهم لبن الســيــد : أنه وجــد في شعــر العــرب، كقــول ذي الرمة(٢):

اللغة: المباء أعلاء - من اللمى - وهى سمرة فى باطن الشفة . يقال : امرأة لمياء وظل ألمى . كثيف أسود «حوة» - بضم الحاء وتشديد الواو - أيضا - حمرة فى الشفتين تنضرب إلى السواد. العس» - بفتح الملام والعين - أيضا سمرة فى باطن الشفة . يقال : امرأة لعساء اللشات بكسر اللام وتخفيف الثاء - جمع لشة، وهى مصروفة الشنب» - بفتح الشين والنون - برد وعدوبة فى الاسنان . يقال: هو تحديد الاسنان ودقتها.

⁽۱) ب ، جہ ،

⁽٢) جـ ، جـ وقي أ (التغالط).

⁽٣) صدر بيت من البسيط،

وتمامه: وفي اللَّئَات وفي أثبابها شَنَبُ

قــال : «لعس» بدل غلط، لأن الحُـوَّة الـــــوادُ، واللَّعَسُ : ســواد يشــوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين، ولا حجة له فيما ذكره ، لإمكان تأويله (١٠).

فإن قلت : ما معنى قوله (به سلب)؟

قلت : يمنى : أن بدل الغلط سلب الحكم عن الأول وأثبته للثاني.

فإن قلت : كيف قال (ودون قصد) ولا بد من قصد البدل في النوعين.

أعنى : بدل الإضراب وبدل الغلط ؟

قلت : إنما يعنى نفى الغصد في بدل الغلط (بقصد الأول لا الثاني)(٢). تنبيه:

زاد ابن عصفور : بدل النسيان نحو «مررت بسرجل امرأة» إذا توهمت أن الممرور به رجل ثم تذكرت أنه امرأة.

وقد أدرجه الشارح في بدل الغلط ، وإدراجه في بدل الإضراب أقرب. ولما ذكر أقسام البدل مثلها في قوله :

الإهراب: «لمياه» خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالمضمة. أى : هي لمياه «في شفتيها» جار ومجرور متعلق بحدقوف خبر مقدم «حوق» مبتدأ مؤخر «لعس»بدل خلط من «حوق» «في اللثات» جار ومحرور خبر مقدم «وفي أنيابها» عطف عليه «شنب» مبتدأ موخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: «لعس» فإنه بدل غلط من «حوة» ، لأن الحوة السواد واللعس سواد تشويه حمرة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٣٨ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع ٢ / ١٧٦ .

⁽۱) كأن يقال : (لعس) مصدر وصفت به الحسوة. أى : حوة لعساء . هذا، وقد قبل : كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد، وعليه فلعس بدل كل من كل. فلا شاهد فيه هـ صبان ۹۸ / ۳ .

 ⁽٢) أ، جـ - أي : نفى قصد الأول - وفي ب (يقصد الثاني لا الأول).

كَزُرُهُ خَالِمًا وَقَبُّلُهُ الْبِدَا وَاحْرَفْهُ حَقَّهُ وَخُذُ نَبِّلاً مُدَّى

فرره خالدا . بدل كل ، وقبله السدا . بدل بعض ، واعرف حق بدل اشتمسال، وخذ نبلا مدى. بدل إضراب إن قدر قسمد الأول، وبدل غلط إن قدر عدم قصده.

فإن قلت : قد فهم من كون البدل تابعها، أنه يوافق متبوعه في الإعراب ، فما حاله في التعريف والتذكير والإفراد وأضدادها؟

قلت : أما التعريف والتنكير فلا يلزم موافقته لتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة من جو. من المعرفة نحو ﴿ إِلَىٰ بِسِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَميدِ ﴿ اللّٰهِ ﴾ (١). - في قراءة من جو. والنكرة من النكرة ، نحو ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿ إِنَّا لِلْمُتَّقِينَ مَلَا اللّٰهِ ﴾ (١).

والمعرفة من النكرة ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهَدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقَيِمٍ ۞ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ (الله ﴾ (الله ﴾ (الله) (الل

والنكرة من للمولة نحو ﴿ لَتَسْفُعًا بِالتَّاصِيَّةِ ﴿ نَاصِيَّةٍ كَاذَبَةٍ ﴾ (١).

واشترط الكوفيون في إبدال المنكرة من النكرة أن تكون موصوفة، واشترطوا في إبدال النكرة من المعرفة شسرطين: اتحاد اللفظ ، وكونها موصسوفة، كذلك نقل المصنف.

ونقل غيره اشتراط الآول من الشرطين عن نحاة بغداد لا عن نحاة الكوفة، · وكلام أهل الكوفة يدل على عدم اشتراطة ووافقهم على اشتراط (الثاني طائفة من

⁽١) فالله بدل من «العزيز». وهو من الآية ٢٠١ من سورة إيراهيم.

⁽٢) هــدالتي، بدل من همقازا، وهو من الآية ٣٢،٣١ من سورة البنا.

 ⁽٣) فالصراط الثاني مصرفة بالإضافة وقد أبدل من الأول وهو نكرة. وهو من الآية ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشوري.

 ⁽٤) فناصية الثانية نكرة وقد أبدلت من الأولى وهي معرفة. وهي من الآية ١٦،١٥ من سورة العلق.

المتأخرين، وحكى عن الكوفيين أيضا اشتراط)(١) اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة.

والصحيح أنه لا يشترط (شيء) (٢)من ذلك ، لورود السماع به.

قال في الارتشاف: وقد سمع إبدال النكرة من المعرفة ، وليست من لفظ الأول ولا موصوفة، وهو مذهب البصريين.

وأما التذكير والإفراد وأضدادهما . فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ، ككون أحدهما مصدرا نحو «مفارا حدائق» أو قصد التفصيل نحو^(۱۲) :

وكنتُ كَذِى رجلينِ رجْلٍ صحيحة ورجْلٍ رَمَى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ وإن كان فيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيما ذكر.

ئولە:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تُبْدِلُهُ إلا ما إحاطة جَلاَ

المعنى : وصف كلفه بمن يحب وحرصه على الإقاسة عندها، فتمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها.

الإهراب: قوكنت، الواد هاطفة وكان فعل ماض ناقص والتاء اسمه فكذى، جار ومجرود خير كان قرجلين، مسفاف إليه قرجل، - بالجر - بدل من رجلين قصحيحة، صفتها قورجل، - بالجر - بدل من رجلين قصحيحة، صفتها قورجل، - بالجر - مطف على رجل الأولى - ويجوز نصب قرجلا، في الموضعين على إضمار أعنى، ويجوز رفعهما على حلف المبتدأ. أي : إحداهما رجل ، قرمى، فعل ماض قيها، متعلق برمى قالزمان، فاعل رمى ، ومفعول رمى محذوف ، تقديره : رمى فها الزمان داء قفلت، عطف على رمى.

الشاهد فيه : «رجل صحيحة» فإن ^ورجل» نكرة أبدلها من ^ورجلين» وهو أيضاً نكرة. مواضعه : ذكره من شراح الألسفية : الاشموني ۲۳۸ / ۲ وذكسره ابن يعيش ۲۸ / ۳. وسيبويه ۲۱۵ / ۱ وابن هشام في المغنى ۹۶ / ۲ ، والشاهد رقم ۳۷۳ في الحزانة.

⁽۱) ا، جد.

⁽Y) آ، جد.

 ⁽٣) قائله : كثير هزة – وهو من الطويل – .

أو اقتضَى بعضاً أو اشتمالاً كأنَّكَ ابتهاجَكَ استمالاً

اعلم أنه يجوو إيدال الظاهر من (الظاهر)(١) وإبدال الظاهر من المضمر على تفصيل، وهو أن الضميس إن كان لغائب أبدل منه الظاهر مسطلقا نحو اضربته ويدا».

وإن كان لحاضر أبدل منه بدل البعض نحو^(۱). أوْهَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَهَاهِمِ رَجْلِي فَرِجْلِي شَنْنَة المناسِم في أحد الأوجه.

(١) ب، جد رقي أ (المقدمر).

مضاف إليه:

(Y) قائله : هو العديل - يؤقة التصغير " بن الفسرخ " بزنة القتل ، وكان قد هجا الحجاج بن يوسف الثقفي، وهرب بإلى الروم واستنجد بالقيصر فلحماه، ثم أرسل الحجاج إلى قيصر يتهدده إن لم يرسُّلُه، أَقَلمًا مثل بين يديه عنه. " وهو من الرجز -

اللغة: «أوصلتى» تهدفتى «الأداهم» جمع أدهم - وهو القيد «شئنة» فليظة بحبشنة «المناسم» - جدمع مشم - بزنة مسجلس ، وأصله طرف خف البسعيس، فاستعدمه فى الإنسان، وإنحا حسن فلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والصبر على احتمال المكروه. الإحراب: «أوهفني» فعل ماض وضاعله مستنسر فيه والنون للوقاية والبداء مضعول به «بالسجن» جدار ومجرود مشعلق بأوعد «والأداهم» معطوف على السجن، ورجلي» بدل بعض من ياه المتكلم في أوعدني والياء مضاف إليه «فرجلي» مبتدأ «شئنة» خبره «المناسم»

الشاهد فيه: «الوعدتي . . رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «رجلي» بدل بعض من كل من ضمير الخاضر - وهو ياه المتكلم الواقعة مفعولا الأوعد.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الأشهوني ٤٣٩ / ٢، وابن صقيل ١٨٧ / ٢، والمنحد : ذكره من شراح الآلفية: الأشهوني ٤٣٩ / ٢، والمكودي ص ١٧٤ ، وابن الناظم ، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٧٠ / ٣، والسيوطي في الهمم ١٤٧ / ٣ وابن عشام في الشيدور ص ٤٥٧ ، والشاهد رقم ٣٦٨ في الحزائة.

وبكل الاشتمال نحو(١):

وما أَلْفَيتني حِلْمِي مُضَاعًا

ومثله قوله : «ابتهاجك استمالاً^{ع(٣)}.

وأما بدل الكل ، فإما أن يفيد معنى الإحاطة كالتوكيد . أو لا.

فإن أفاد معنى الإحاطة جاز نحو «جشتم صغيركم وكبيركم» ومنه ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأُولُنَا وَآخِرِنَا ﴾ (٣).

(١) قائله : هو عدى بن زيد العبادى شاهر جاهلى - وهو من الوافر -.

صدره: دَرِيني إِنَّ أَمْرِكِ لِن يُطاعاً.

اللغة : ﴿ ذَرَيْنِي ﴾ دهيني – بخاطب امرأة – أمر من يلم بمعنى يدع ﴿ ٱلْفَيْتَنِي ۗ وجدتني .

المعنى: يخاطب صاذلته على إتلاف ماله فيـقول: ذرينى من عذلك فـإنى لا أطبع أمرك فالحلم وصحة التمييز والعقل يأمرنني بإتلافه في اكتساب الحمد ولا أضبع.

الإحراب: وذرينى، فعل أسر مبنى على حذف النون ويساء المخاطبة فاصله والنون للوقاية والياء مفعول به قان، حرف توكيد ونصب قامرك، اسم إن والكاف مضاف إليه قلن، نافية ناصبة قيطاعا، فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل فسمير مستتر فيه والآلف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسسمها وخبرها لا محل لها مستأنفة للتعليل قوما، الواو عاطفة وما نافية فالفيستنى، فعل ماض وتاء المخاطبة فاعله والنون للوقاية والياء مفعوله الأول قطمي، بدل اشتمال من ياء المتكلم في الفيتني – والياء مضاعا، مفعول ثان لالفي.

الشاهد فيه : «الفيتني حلمي، حيث أبدل الاسم النظاهر وهو «حلمي» بدل اشتمال - من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم في «الفيتني».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني 77/7 ، وابن عقيل 147/7 ، والكودى ص 17/7 وذكره سيبويه 14/7 . وابن يعيش 17/7 ، والسيوطى في المحم 17/7 ، والشاهد رقم 177/7 في الحزانة، وابن هشام في الشذور ص 100/7 .

(۲) أى : فرحك استمالا - السين والتاء والدتان أو للصيرورة . أى : أملت القلوب إليك أو صيرتها ماثلة إليك . وابتهاجك بدل من الضمير في أنك ، واستمالا خبر أن .

 (٣) أي : لجميعنا لأن عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجمع. فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير (نا) للجرور باللام، وهو من الآية ١١٤ من سورة المائدة.



رإلا فمذاهب^(۱) .

أحدها : المبِّع ، وكو قول جمهور البصريين(") .

والثاني: الجواز، وهو قول الأخفش والكوفيين، وسمع الكسائي إلى أبي عبد الله وقال(١٠):

بكم قُريش كُفْيِنا كلَّ مُعْضِلةٍ

والثالث: أنه يجوز في الاستثناء نحو دمنا ضربتكم إلا زيدا، وهو قول قطرب (1).

(١) وإلا . أي : قإن لم يكن فيه معنى الإحاطة.

(٢) لَعَلَمُ الْقَالِدَةُ إِذْ ضِمِيرِ الْحَاضِرِ فِي عَايَةُ الْوَضِوحِ.

(۲) قائله : لم ألف على قائله – وهو من البسيط-.

وعامه : وأمَّ نهج الهُّدَى مَن كان ضَلَّيالاً.

اللغة: «كفينا» أي وقينا «معقبلة» - بكسر الفياد - اسم قاحل من أعضل الأمر، إذا اشتد وصعب للخرج منه «آم» قصد «نهيج الهدى» طريقه «ضليلا» - بكسر الضاد وتشديد اللام مكسورة - الشديد الفيلال .

الإحراب: فيكم جار ومجرور متعلق بكفينا فقريش، يدل من كنف للخاطيين المجرورة محلا بالبداء «كفينا» فعل مناض مبنى للمجهول، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره نائب فاعل، وهو المقتمول الأول «كل» مفتمول ثان لكفى «منعضلة» مفتاف إليه «وأم» الواوعاطفة وأم فتعل ماض فنهج مفعول به لأم «الهدى» مضاف إليه «من» اسم موصول: فاعل أم مبنى على السكون في محل رفع. «كان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فاعل أم مبنى على السكون في محل رفع. «كان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى من «ضليلا» خبر كنان. وجملة كنان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه : فبكم قريش خبث أبدل الاسم الظاهر وهو «قريش» من ضمير الحاضر وهو ضمير للخاطبين المجرور محلا بالبساء - بدل كل من كل - من غيسر أن بدل البدل على الإحاطة.

مواضعه : ذكره ابن هشام في شذور اللهب ص ٤٥٨ .

(٤) وقيه نظر : بأن وبدكا ليس بدل كل من ضمير للخاطين بل بدل بعض، ويظهر لى أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه، هـ صبان ٩٩ / ٣ . وأما إبدال المضمر من المضمر فنحو «رأيتك إياك» – وتقدم الخــلاف فيه في باب التوكيد.

وأما إبدال المضمر من الظاهر فنحو (رأيت زيدا إياها.

قال في التسهيل : ولا يُبدل مضمرٌ من مضمرَ ولا من ظاهر ، وما أوهَم ذلك جُعل توكيدًا إن لم يُفِد إضرابًا(١) .

وقال في شرحمه : والصحيح عندى أن نحو «رأيت زيدا إياه» لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيدا.

وأشار بقــوله ما لم يفد إضــرابا إلى نحو إياك وإياى قــصد زيد، تريد إياى فإنه بدل...

قوله:

وبَدَلُ النَّصْمَنِ الهمزَ يكي همزا كمن ذا أسِعيدٌ أم عَلِي

يعنى : أن المبدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة، وقد مثله.

تنبيه :

نظيرٌ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط فإنه يقرن بإن نحو «متى تقم إن ليلاً وإن نهاراً قمت».

نوله:

ويُبِدَلُ الفعلُ من الفعلِ كَمن يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كل، قال في البسيط : باتفاق ، ومنه (٢):

⁽١) التسهيل من ١٧٢ .

 ⁽٢) قائله : عبيد الله بن الحر الجعنى ~ وهو من الطويل -.

وتمامه : تَجدُ حطبًا جَزُلاً ونارًا تأجُّجًا.

اللغة : «تلمُّم» يقال : ألم الرجل بالقوم إلماما . أتاهم، «حطبا جزلا» أي : خليظا.

المعنى : أنهم يوقدون الحطب الجوزل لتقوى نارهم، فينظر إليها الضيدوف على بعد ويقصدونها.

الإعراب : «متى» ظرف رمسان للشرط العامل فيسه تأتنا «تأتنا» تأت مجزوم بحــذف حرف العلة وهو فعل الشرط ونا مفعول والفاعل ضميــر مستتر «تلمم» فعل مضارع بدل من تأتنا

متَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيارِنا

وبدل الاشتمال نسجو ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴿ لَكَ يُعْنَاعُكُ ﴾ (١) و «من يصل إلينا يُستعن بنا يُعن وحكى في البسيط فيه خلافا.

ولا يبدل بدل بعض ، وأسا بدل الغلط فقال في البسيط : جَوَّزه سيبويه رجماعة من التحويين ، والقياس يقتضيه (۱).

تنبيهان :

الأول: ذكر كثير مِن النحويين أن الجملة قد تبدل من الجملة، ومثله الشارح بقوله ":

وفاعله ضمير مستتر البتاك متعلق بالفعل اللي ديارنا، جار ومجرور ونا مضاف إليه دتجد، جواب الشرط مجزوم والفساعل ضمير قحطبا، مفعول دير زلاه صفة «ونارا» معطوف على حيلب الليجاه فعل ماض وفاعله ضمير النار والالف للإطلاق .

الشاعد فيه : حالتا علمه فالقمل اللممه بدل من القعل التاته.

مواقسعه: ذكره عَنْ تُنترُاح الألقية: المكودي ص ١٧٤، والسيسوطي ص ١٠١ والهدم ١٢٨ / ٢، ومبيويه ٤٤٦ / ١ والأشموني ٤٤٠ / ٢.

(١) من الآية ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان.

(٢) ومثله الشاطيي ينجر (إن تطعم زيدا تكسه اكرمك).

(٣) فائله : لم أنف على اسم فائله- وهو من الطويل --

وتمامه : وإلا فكُنْ في السَّرُ والجهر مسلما

الإحراب: «الحول» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه دله عجار ومجرور متعلق به طرحل فعل أمره والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة مقول القول «لا تقيمن» جملة مؤكدة بالنون وقعت بدلا من قوله «ارحل» هوإلا» أي : وإن لم ترحل، وهي فعل الشرط فكن» الفاء واقعة في جواب الشرط «كن» فعل أمر واسمها ضمير مستتر دفي السر» جار ومجرود «والجهر» عطف عليه «مسلما» متصوب على أنه خبر لكان.

الشاهد فيه : الا تقيمن، فإنه جملة بدل عن جملة أخرى وهي الرحل،

مواضعه: ذكره من شيراح الألفية: الأشموني ٤٤٠ / ٢ ، وابن الناظم.

أقولُ له ارحلُ لا تُقيمَنُ عندُنا

ويقوله عز وجل: ﴿ بَلَّ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ ﴿ فَالُوا أَتِذَا مِثْنَا ﴾ (١٠). ويقوله تمالى : ﴿ أَمَدُّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿ إِنَّ أَمَدُكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾ (١٠).

وبقوله عز وجل : ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿ النَّبِعُوا مَن لا يَسْأَلُكُمْ الْجَوْدُ وَجَل أَجْرًا وَهُم مُهْتَدُونَ ﴾ (٢٠).

وفي الارتشاف : وما استلل به لا يقوم به حجة.

الثاني : أجاز ابن جني والزمخشري والمصنف أن تبدل الجسملة من المفرد، وجعل المصنف من ذلك «عرفت زيداً أبو مَنْ هوه(نا).

وجعل الزمخشسرى قوله تعالى : ﴿ هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرَّ مِثْلَكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ (٥) بدلا من النجوى .

وجعل ابن جنى : «كيف يلتقيان» بدلا من حاجة وأخرى في قوله(١٠).

⁽١) من الآية ٨١ . ٨٨ من سورة المؤمنون.

⁽٢) من الآية ١٣٣ ، ١٣٣ من سورة الشعراء.

⁽٣) من الآية ٣١ من سورة يس،

 ⁽٤) «أبو» مبتدا و «من» مــضاف إليه و «هو» خبر ، والجملة بدل مــن (زيدا) بدل اشتمال، لا مفعول ثان، لان عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد.

 ⁽٥) وقبله دوأسروا النَّجوَى الذين ظَلَمُوا».

 ⁽٦) قائله : قال العينى : احتج به أبو الفتح وضيره، ولم أراحدا هزاه إلى قائله ، وقيل : قائله الفرودق . يشكو من تفرق حاجاته وتباهد ما بينها ، وأنه موزع القلب مشتت البال - وهو من الطويل -

الإهراب: «إلى الله» متعلق بأشكو «بالمدينة» متعلق بمحذوف حال من حاجة تقدمت عليها «ماجة» مفعوف على «ماجة» مفعوف على الجار والمجرور. «أخرى» معطوف على حاجة ، وهما معمولان لأشكو «كيف» اسم استفهام . حال تقدمت على صاحبها وعاملها «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بشبوت النون والألف فاعل، والجملة بدل اشتمال من حاجة وأخرى.

إلى الله أشكُو بالمدينة حاجة وبالشام أخرَى كيفَ يَلتقيانِ؟ كانه قال : الشكاؤ هاتين الحاجتين تَعَدُّرَ المتقائهما.

الشاهد فيه: «كَيف بانتقيان» ؟ حيث أبدل هذه الجملة من مفرد وهو «حاجة» و «اخرى» بدل كار.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٤٠ / ٢، وابن هشام ٢١٢ / ٣ والسيوطي ص ٢-١ . وذكره ابن هشام أيضا في المغنى ١٧٤ / ١ ، ٧٠ / ٢ ، وذكره السيوطي أيضا في الهمع ١٢٨ / ٢ .

النداء

فيه لغتان : كسر النون ، وضمها .

ومعناه لغة : الدعاء.

واصطلاحا : دعاء بحروف مختصوصة، وهي : يا ، وأي ، وأيا ، وهيا، والهمزة ، ووا في الندبة.

وزاد الكوفيون : آ ، وآيُّ - بالمد -.

واخبر سيسبويه رواية عن العرب أن الهمزة للقريب المسمنى ، وأن ما سواها للبعيد مسافة أو حكما.

وعلى مذهب سيبويه اعتمد الناظم فقال :

وللمُنَّادَى النَّاءِ أَو كالنَّاءِ يا وأَى وآكذا أَيا ثُمَّ هَيَا والهمزُ للدَّاني . .

فالنائى: هو البيعيد مسافة ، وكالنائى: هو البعيد حكما كالساهى ، والدانى: هو القريب ، ولا حاجة إلى ذكر سائر المذاهب ، لأن قائليها لم بعتمدوا إلا على الرأى ، و الرواية لا تعارض بالرأى. كذا قال المصنف.

وقوله : وواكن تُدب.

يعنى : مختصة بالندبة، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وأجاز بعضهم استعمالها في غير الندبة قليلا.

وقوله : (أو يَا) يعنى : أن «يا» قد تستحمل في النابة بشرط أمن اللبس^(۱) فإن خيف التباس المندوب بغيره تعينت «وا»^(۱) .

حُمَّلْتَ امرًا عظيمًا فاصطبرتَ لَهُ ﴿ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمْرًا

فصدور ذلك بعد موت صمر دليل على أنه مندوب، وليس الدَّليل الآلف لأنها تلحق آخر المستغاث والمتمجب منه. هـ ١٠٣ / ٣ صبان.

⁽١) مثال أمن اللبس قوله:

 ⁽۲) مثل خوف اللبس . فتقول عند قسمد ندبة زيد المبت وبحضرتك من اسمه زيد وا زيد - بالواو - إذ لو أتيت بيا، لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء . هـ ٣/١٠٣ صبان .

ولذلك قال:

وخيرُ واكلاًى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

تنبيهات :

الأولى: أجمعوا على أن نداء القريب بما للبسعيد يجوز توكيدا ، وعلى منع العكس.

الثاني: ذهب بعض النحباة إلى أن هذه الأدوات أسماء أضعال ممحتملة لضمائر مستثرة...

الثالث: ذهب ابن السكيت (١) إلى أن ها «هيا» بدل من همزة «أيا» وتبعه ابن الحشاب (١)

الرابغ : قال في شرح التسهيل : لم يذكر آ ، وآى - بالمسد - إلا الكوفيون رووهما عن العرب اللين يثقون بعربيتهم ، ورواية العدل مقبولة.

قلت : وذكر غيره أن الأخفش حكى (أ) في الكبيس ، وجعلها ابن عصفور للقريب كالهمزة.

وقوله :

جا مُستفاتًا قد يُعَرَّى فَاعْلَما

وغير متلوب ومطنمر وما

المنادي قسمان:

⁽۱) هو يعقوب بن إسسحاق بن السكيت كان عالما بنحو الكوفيين وعلم الـقرآن واللغة، وأخذ عن البصسريين والكوفيين كـالفراء وأبى عمسرو الشيسباني، وله تصانيف كـشيسرة في النحو ومعانى الشعر، ومات يوم الاثنين لخمس خلون من رجب سنة أربع وأربعين وماتين.

⁽٢) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الحشاب أبو محمد النحوى، قال القفطى: كان أعلم أهل رمسانه بالنحو حتى يقال : إنه كسان فى درجة الفارسى، وكانت له مسعوفة بالحديث والتفسيسر واللغة والمنطق والفلسفة ، وله تصانيف كثيرة، فقد صنف شرح الجمل للجرجسانى، والرد على ابن بابشاذ فى شسرح الجمل، وشسرح اللمع لابن جنى ولكن لم يتم، وفير ذلك ، توفى هشية الجمعة ثالث رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة.

فَالْأُولُ : يَتَنَعَ حَلَفَ حَرَفَ النَّذَاءَ مَنْ عَنْهُ وَهُو المُنْدُوبِ نَحْوَ قُوازَيْدَاهُ وَالمُضْمَرُ نَحُو قَيَا أَنْتُ وَيَا إِيَاكُ ، والمُسْتَغَاثُ نَحُو قَيَالَزَيْدَ».

فإن قلت : ما سبب (منع)(١) الحذف مع هذه الثلاثة ؟

قلت : أما المندوب والمستغاث، فلأن المطلوب فيهما مد الصوت ، والحذف ينافيه. وأما المضمر فلأن الحذف معه تفوت به الدلالة على النداء.

تنبيه :

فهم من كلامه جواز تداء المضمر، وفيه تفصيل.

فإن كان لمتكلم أو ضائب لسم يجز ، لا يقال : « يا أنا » ولا « يا هو » (وإن كان)(٢) لمخاطب ففيه خلاف، قال في الارتشاف: والصحيح المنع، اثتهى.

وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب كقوله «يا إياك قد كَفَيْتُكَ)^(٣) وهو القياس ، ويصيغة الرفع كقوله ⁽¹⁾:

^{.10}

⁽۲) أ، جد .

⁽٣) قيل : إن الأحرص اليربرعي وفد مع ابنه على معاوية ، فقام الآب فخطب ، فلما انتهى قلم الابن ليخطب ، فقال له الآب ذلك. أي : قد أخنيتك عن القول.

 ⁽٤) قائله: هو الاحوص اليربوهي، قاله العيني ، وصوب أنه لسالم بن دارة في مُرَّ بن واقع.
 وتمامه: أنت الذي طُلُقتَ عام جُعتًا - وهو من الراجز -.

اللغة : «الأبجر» المنتفخ البطن (طلقت؛ فارقت حلائلك (حام جعتا) أي : في الوقت الذي وقعت فيه المجاهة.

المعنى: ينم المخاطب بأنه عظيم البطن وابن عظيمها، ويقول: أنت الذى فارقت زوجاتك حين لم تجد ما تسد به رمقك وتملأ به بطنك، وأبيت السعى لجلب رزقهن.

الإحراب : قياء للنداء قابجر، منادى على الضم قابن، صفة قابجر، مضاف إلَيه - وكان حق أبجر الجر بالفستحة لوزن الفعل، ولكنه صرف للفسرورة قيا، للنداء قانتا، منادى مبتى على ضم مقدر منع منه حركة البناء الأصلى، والألف للإطلاق.

يا أبجرُ ابنَ أَبْجَرِ يا أَنْتَا

وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض.

وتأول بعضهم «يا إياك» على أن «يا» للتنسيه و «إياك» منصوب بمقدر يدل عليه الظاهر بعده.

و «یا أنت» علی أن «یا» للتنبیه و «انت» مبتدأ ، و«انت» الثانی مبتدأ ثان أو توکید ، أو فصل ، أو بدل ، والحبر الموصول.

والقسم الثاني : يجوز فيه حلف النداء - وهو ما عدا القسم الأول - إلا أن منه ما يقل الحذف معه، ومنه ما يكثر.

وقد نبه على ما يقل بقوله :

وذاكَ في اسم الجنسِ والنُّشارِ له مَن يَمْنَعُهُ فانصرُ عاذلًه

الإشارة إلى تعسريه من الحرف. ومن حسدته من اسم الجنس قسوله: «تُويِي حَجَرُهُ(١).

وجاءت منه ألفاظ في النثر والنظم.

ومذهب البسمريين: أن حذف حرف النداء منه لا يجود إلا في شذوذ أو ضرورة.

وهو عند الكوفيين قياس مطرد.

الشاهد فيه: (ايا أنتا) حيث نادي الضمير الذي في موضع الرفع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢٤٣ / ٢ وابن هشام ٢٢٠ / ٣.

وذكره ابن يعيش ١٢٧ / ١ ، والسيوطي في الهمع ١٧٤ / ١ ، والشاهد ١٠٥ في الخزانة.

⁽١) قاله عليه الصلاة والسلام حكاية عن موسى عليه السلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه ليغتسل وكان رخاما.

ومن حذفه من اسم الإشارة قوله(١٠):

بمثلك هذا لوعة وغَرَامُ

وسمع منه أبيات .

ومذهب البصريين : أنه لا يجوز ، ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله(٢): هذي بَرَرْتِ لنا فهجّتِ رَميساً.

(١) قائله : هو ذو الرمة - غيلان بن عقبة- وهو من الطويل -.

وصيدره : إذا هَمَلَتْ مَيْني لها قال صاحبي.

اللغة : «هملت العين» سال دمها «لوصة» اللوعة : حرقة القلب من ألم الحب «غرام» شدة رضة.

للعنى : كلما يكى وسال دمنعه عند تذكر المحبوبة قال له صاحبه يا هذا إنك شديد الحب لها والغرام بها وهو لا يستطيع أن يعمل له شيئا يخفف من لوعته.

الإحراب: فإذا شرطية فسملت فعل الشرط والتاء للتأنيث فعينى فاعله فلها متعلق بهملت ، واللام للتعليل. أى : لأجل للحبوبة فقال فعل ماض جواب الشرط فصاحبى فاعله مضاف للياء فبمثلك جار ومجرور خبر مقدم. فعذا ها للتنبيه ذا اسم إشارة منادى على حدق حرف التداء فلوعة مبتدا مؤخر، والجملة في مسحل نصب مقول القول فرفرام، عطف على لوعة.

الشاهد فيه: «هذا» حيث حلف منه حرف النداء.

مواضعه: ذكره من شراح لألفية: الأشموني ٢/٤٤٣، وابن هشام ٢٢٢ / ٣، والمكودي ص ١٢٤. وذكره السيوطي في الهمع ١٧٤ / ١.

(٢) قاتله: هو أبو الطيب - أحمد بن إلحسين - المتنبى- وهو من الكامل -.

وتمامه : ثم انْتُنَيْت وما شُفَيْت نسيساً .

اللغة : «بروت» ظهرت فهجت، من هاجه إذا أثاره فرسيسا، – بفتح الراء وكسر السين – وهو مس الحمى أو الهم فنسيسا، – بفتح النون وكسر السين – بغية النفس.

الإحراب: «هذى» منادى حذف منه حرف النداء ، والتقدير : يا هذه «برزت، فعل ماض والتاء فاعل الناء عاطفة وهاج فعل ماض والتاء فاعل الناء جار ومجرور متعلق ببرزت الهججت، الفاء عاطفة وهاج فعل ماض والتاء فاعل والجملة عطف على «برزت، «رسيسا» مفعوله – وإعراب الباقي واضح.

ومذهب الكوفيين جوازه، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ فُمُّ أَنتُمْ هَوُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُمْ هُوُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (١).

تنبيه:

ظاهر كلامه موافقة الكوفسيين على الجواز ، وقال الشارح : وقول الشيخ : ومَن يَمنَّمهُ فانصُّرُ عاذلُه، يوهم اختيار مذهب الكوفيين.

هذا إن لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك.

قلت : قد صدرح بموافقتهم في اسم الجنس في شرح الكافية ، فقال : وقولُهم هذا أصح . اتشهى . والإنصاف القياس على اسم الجنس ، لكشرته نثرا ونظما.

(وقصر)(١) اسم الإشارة على السماع ، إذ لم يرد إلا في الشعر.

وأما نحو «ثم أنتم هؤلاء» فمتأول(٣).

قان قلت : فهم من كلامه أن ما سنوى هذه الخمسة يجوز معه حلف حرف النداء ، وليس على إطلاقه.

فقد ذكر في الستسهيل⁽¹⁾ : أن بما يلزمه الحرف لفظ الجسلالة والمتعجب منه، ولم يذكرهما هنا، وقد ذكر الأول في الكافية دون الثاني.

الشاهد فيه: اهدلي، حيث حذف منه حرف النداء، وحذف حرف النداء مع اسم الإشارة
 لا يجوز عند البصريين.

وخُرَّج على أن الهذي، إشارة إلى البرزة فهي مصدر.

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه ٤٤٤ / ٢ .

⁽١) من الآية ٨٥ من سورة البقرة.

⁽٢) پ ، جـ ولي أ فوقصره على ا.

 ⁽٣) مؤولة على أن «هؤلاء» يمعنى الذين ، وهو خبر عن «أنتم» أو بالعكس، وجملة «تقتلون»
 صلة أو «هؤلاء» اسم إشارة ، وجملة «تقتلون» حال.

⁽٤) التسهيل ص ١٧٩ .

قلت : لما كان الأكثر في لفظ الجلالة تعويض الميم عن حرف النداء لم . يذكره مع ما يلزمه الحرف.

وأما المتعجب منه، فلما كان كالمشتبقات لفظا وحكما نحو «باللماء» استغنى بذكره هنه.

فإن قلت : إذا كان حرف النداء غير لازم مع لفظ الجلالة ، لكونه قد يحذف إذا عوض عنه . فما وجه ذكره في التسهيل والكافية مع ما يلزم الحرف؟ .

قلت : وجهه أنه مما يلزمه الحرف إذا لم يعوض.

فإن قلت : أطلق في اسم الجنس ، والمراد إنما هو اسم الجنس المبنى للنداء، فإنه محل الخلاف.

فأما اسم الجنس المفرد غير المعين فقد نص في الكافية وشرحها على أن الحرف يلزمه.

قلت : أجاز بعضهم حذف الحرف منه أيضا نحو ارجلاً خذ بيدي،

فلمله ذهب هنا إلى ذلك ، فيكون إطلاقه مرادا.

فإن قلت : وأطلق أيضا في (اسم)(١) الإشارة ،وهو مقيد بألا يصحب كاف الحطاب فإن صحبها ففي ندائه مع ثبوت الحرف خلاف ، وممن منع السيرافي.

فإن لم يصحبه الحرف فلا خلاف في جواز ندائه. ذكره في الارتشاف.

قلت : كأنه اعتمد على تقييده بالواقع ، لقلته.

تنبيه :

قال في الكافية - بعد ذكر لفظ الجلالة والمضمر والمستغاث واسم الإشارة واسم الجنس -.

وغير ذي الخمسة ناده بيا أو غيرها أو أوله تعريا

وذكر في شرحها : أن ذلك بإجماع.

⁽۱) أ، ج. .

فقد يقال : يود هليه المنفوب والمتعجب منه.

والجواب : أنه ذكر المندوب قبل ذلك . فقال : وألزم المندوب وا أو لفظ يا وتقدم الجواب عن المتعجب منه.

والحاصل : أن حـرف الثداء يجور حذف من العلم نحو ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضُ عَنْ هَذَا ﴿ ﴾ .

والمضاف نحو (دب اغفر لي ولاخي) ، والموصول نحو (من لا يزالُ مُحْسِنًا الحسِنُ إِلَيُّ، وأي : نحو (أيها المؤمنون) والمطول نحو (خيرًا مِن زيد أَقْبِلُ).

ويختلف في جواز حذف من اسم الجنس المبنى للنداء، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة.

ويمتنع مع الأشياء المتقدم ذكرها.

قوله:

وابن المعرَّفَ للنادَى للُّفرَدا ﴿ على الَّذِي فِي رَفْعَهُ قَدْ مُهُدَا

المعرف: يشمل ماله تعريف قبل النداء نحو «يا زيد» وما (حصل) (٢) له تعريف في النداء نحو «يا رجل».

أما نحـو «يا زيد» فقـيل : باق على علميــته ، وهو مذهـب ابن السراج، وقيل: سلب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال، وهو مذهب المبرد والفارسي.

وإلى الأول ذهب المصنف، واحتج بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى واسم الإشارة.

وأما نحو ايا رجل»، فقيل: تعـرف بالإقبال والقصد(٣) وإليه ذهب المصنف وقيل : بأل محذوفة.

⁽١) من الآية ٢٩ من سورة يوسف.

⁽٢)أ، جـ ، وني ب (حدث) .

 ⁽٣) قال الصبان ١٠٥ / ٣ - القسصد: قصد المنكر بعينه، والإقبسال : أى إقبال المتكلم على المنادى، أى: إلقاؤه الكلام نحوه.

والمراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ولا شبسيها به. كما في باب «لا فيشمل المثنى والجمع والمركب تركيب مزج.

وقوله :

حلى الذى في رفعه قد حُهِدا.

یعنی : أنه یبنی عملی ما كمان یرفع به قمبل النداء من ضمه ظاهرة نحمو «یازید». و «یا رجال» و «یا مسلمات»، أو مقدرة نحو «یا زیدون».

فإن قلت : ما علة بناء المنادى المفرد؟.

قلت : شبه بالمضمر من نحو (يا أنت) في التعريف والإفراد وتضمين معنى الخطاب.

وقبل إجراؤه مجرى الأصوات. ونسب إلى سيبويه .

تنبيهات :

الأول: قبال في التسهيل: ويجوز نصب منا وصف من مصرف بقصد وإقبال (١)، وحكاه في شرحه عن الفراء، وأيَّدَه بمنا روى من قوله عليمه الصلاة والسلام في سجوده فيا عظيمًا يُرْجَى لكلًّ عظيمٍ».

رجعل منه^(۲) :

أَدَارًا بِجُزُوكَ هِجْتِ للعينِ عُبْرَةً. .

وتمامه : فماءُ الهوَى يَوْفَضُّ أَو يَتَوَقُّرَقُ.

اللغة : «بجزوى» - بضم الجيم وسكون الزاى وفتح الواو - اسم مسوضع بعينه «هجت» حركت «عبرة». العبرة : الدمعة «فماء الهوى» يعنى : الدمع «يرفض» يسيل بعضه في إثر بعض «بترقرق» يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب ، وقيل بتدفق.

المعنى : أنه نظر إلى دار بعينها صهد فيها من يحب فهاجت شموقه وحزنه، والدمع يسيل بعضه إثر بعض ، أو يبقى في العين متحيرا.

⁽۱) التسهيل ص ۱۸۰ .

 ⁽٢) قاتله : هو ذو الرمة - وهو من الطويل -.

فظاهر مذهب البصريين أن النصب في هذا البيت ونحوه ، لقصد التنكير.

الثانى : ذهب الكسائى والزيادى إلى أن ضمة ايا زيدا ونحوه ضمة إعراب ونقله ابن الأنبارى هن الكوفيين.

الثالث: ذهب بعض الكوفيين. إلى أن نداء المثنى والمجموع على حده بالياء تشبيها بالمضاف.

قال في البسيط: وهو قاسد، لأنه ليس مركبا.

الرابع: إذا ناديت «اثنَى عَشَرَ» و «اثنتى عشرة » قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة – بالألف –.

وقال الكوفيون : يا اثنى هـشر، ويا اثنتى هـشرة - باليـاء - إجراء لهـما مجرى المضاف.

وأشار بقوله: قولتُو انْضمامَ مَا بَنُوا قَبْلَ النَّدَا».

إلى أن ما كان مسبئيا قبل النداء ، يقدر بناؤه على الضم نحو ((يا مسيبويه) و(با رقاش) و (با خمسة عشر) و (با برق نحره)»(١).

الإصراب: «ادارا» الهـمـزة للنداه ودارا نكرة منادى ابجـزوى» جـار ومـجرور مـتـعلق. بمحلوف، والتقدير: أدارا مستقرة ابجزوى، هجت اهاج، فعل ماض والتاء فاعل اللمين، جار ومجرور متعلق به اهبرة» مفعول به الفـماء، مبتدأ اللهوى، مضاف إليه ايرفض، خبره الريرة ورق، عطف عليه.

الشاهد فيه : «أدارا» نصب ، لأنه منادى منكور في اللفظ ، لاتصالمه بالمجرور بعده ووقوعه في موضع صفيته، كأنه قال : أداراً مستقرة بجزوى ، فجرى لفظه على التنكير وإن كان مقصودا بالتداء معرفة في التحصيل.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٤٥ / ٢ . وذكره سيبويه ٣١١ / ٢، والشاهد ١١٣ في الحزانة ..

1.7.

(۱) آی جہ،

(ويظهر أثر التقدير في التــابع فيجوز)(١) «يا سيبويه الظريف» – بالنصب – اتباعا للمحل – وبالرفع – إتباعا للبناء المقدر(٢).

وإلى هذا أشار بقوله :

.. وليُجْرَ مُجْرَى ذِي بِناءِ جُلْدَا

ثم قال:

والمفردَ المنكورَ والمضافا وشبهه انصب عادمًا خلافاً مثال المفردَ المنكور - يعنى : الذي لم يقصم به معين - قول الاعمى فيا رجلاً خُذْ بيدي، وقوله (٢٠) :

(۱) أ ، جر .

(٣) قائله : هو عبد يغوث بن وقاص - من قصيفة ينوح فيها على نفسه عندما أسرته تيم الرباب.

وتمامه : نَدَامَايَ مِن نَجْرَانَ أَنْ لا تَلاقيا - وهو من الطويل -.

اللغة : «صرضت أ تعبرضت أو أتيت العبروض - وهو مكان انداماى ا - المؤنس على الشراب «غيران» بلد باليمن.

المُعنى : يتدب حظه وينادى الركبان وهو في الأسر ، ويقول : إذا بلغتم الصروض فبلغوا ندمائي وأحبائي أنه لا تلاقي بيتنا، فإننا لا ندرى ما الله صائع بنا.

الإعراب: «آيا» حرف نداء «راكبا» منادى منصوب بالفتحة «إما» إن شرطية وما زائلة «عرضت» فعل ماض فعل الشرط المتاء فساعل «قبلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط بلغن فعل أمر مبنى على الفتح الاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل جزم جواب الشرط «نداماى» مضعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف وياء المتكلم مضاف إليه «من نجران» متعلق بمحلوف حال من نداماى «آن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» تافية للجنس «تلاقيا» اسمها والألف للإطلاق والخبر محدوف أى : لنا، والجملة في محل رفع خبر «أن» وجملة أن في محل نصب مفعول ثان لبلغن.

مواضعه: ذكره من شبراح الألفية: الأشمنوني ٤٤٥ / ٢، وابن هشام ٢١٦ / ٣، وابن عنقسيل ١٩٣ / ٢، وفني الشذور وابن عنقسيل ١٩٣ / ١، وفني الشذور ص ١٠٤، وفي الشذور ص ١٠٤، وفي المقار ص ٢٠٤، وسيبويه ٣١٣ / ١، والشاهد ١١٥ في الحزانة.

⁽٢) وإنما لم يجر مراهاة لكسرة البناء، لانها لأصالتها بعيدة من حركة الإعراب بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية، وإطلاق الرقم على حركة التابع فيه مسامحة، لأن التحقيق أنها حركة إتباع هـ ١٠٧ مهان.

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتَ فَبَلَّغَنْ

والمضاف نحو «يا غلام زيد»، والمشبه بالمضاف - ويسمى المطول والمعلول - وهو طول بعمل أو عطف نحو «يا عظيما فضله» و «يا راحما عبده» و «يالطيفا بالعباد» ونحو «يا ثلاثة وثلاثين» - اسم رجل.

فلو ناديت جماعة هذه عدتهم قالت : يا ثلاثة والثلاثون . فيسمن قال : والحارثُ والثلاثين فيمن قال : والحارثُ.

وفصّل الأخفش فقال: إن أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلا نصب الاسمين ، لأنهما إذ ذاك وقعا على مسمى واحد.

وإن (كان)(١) الشلالة على حدة والشلائون على حدة، حكم لهما بحكم المعطوف (والمعطوف)(١) عليه.

قيل : وينبغى أن يفصل فيما إذا كان كل منهما على حدة بين أن يكون كل منهما مقصودا بالنداء، فالحكم كذلك ، وبين أن يقصد ثلاثة مبهمة فينصبا معا.

تنبيه :

لا يطول المتادي بمعسموله، إلا إذا كان ملفوظا به، فسلا يعتسد بالضسميسر المستكن.

«فرعان» على ذلك.

لو قلت : قيا ذاهب م لبنيت على الضم ، لعدم الاعتداد بالضمير.

ولو قلت : يا ذاهبُّ وزيد، فإن عطف على ذاهب فالبناء ، أو على الضمير تصبت لعمله في الزيد، بواسطة الحرف.

ومن ثم وجب «يا مـشتركـا وزيدا» - بالنصب عطفا على الضـميـر، لعدم استغنائه بواحد.

⁽۱) اه جد ،

⁽Y) أن جس.

فإن قلت : كيف قال اعادما خلافا، مع أن في بعض ذلك خلافًا؟

ذهب المازني : أنه لا يتصور وجود للنكرة غير المقبل عليها ، وأن ما جاء منونًا نحو : «أدارًا بجُزُوك هجّت للعين عبرةً». ضرورة.

وذهب ثعلب : إلى جواز ضم المضاف الصالح للألف واللام نحو «يا حسن الوجه».

قلت : أما الأول : فخلاف في وجود قسم ، لا في حكمه.

وأما الشاني : فجوابه أن مراده «عادما خلافا» في صحة النصب ، ولم يختلف في صحته ، وإن أجاز بعضهم معه الضم في بعض المواضع.

وقوله :

ونعو زيد ضُمَّ وافتَحنَّ مِنْ نعو أزيدُ بنَ سعيد لا تَهِنْ يجوز في المنادَّى المضموم . أن يفتح بخمسة شروط :

الأول: أن يكون علما .

الثاني: أن ينعت بابن.

الثالث: أن يضاف الابن إلى علم.

الرابع : ألا يفصل بين ابن وموصوفه.

الحامس: أن يكون المنادي عما يضم لفظا.

فلو كان غير هلم نحو «يا غلام ابن زيد» أو منعوتا بغير ابن نحو «يا زيد الكريم» أو أضيف الابن إلى غير علم نحو «يازيد ابن أختنا» أو كان المنادى لا تظهر الحركة فيه نحو «يا عيسى بن مريم» تعين الضم.

وقد جمع هذه الشروط قوله اأزيد بن سعيدا.

فيجور في (ريد) ضمم على الأصل ، وفتحه إتباعا لفتحة (ابن) ولا يعتد بفصل الساكن. وقد نص على اشتراط علمية المنادى والمضاف إليه واتصاله بقوله : والضم إنْ لم يكي الابنُ علمًا أو يكي الابنَ عَلَمٌ قد حُتِماً

فإن قلت : من أين يفهم اشتراط الاتمال ؟

قلت: من قوله (يل).

فإن قلت : قد أخل بالشرط الخامس.

قلت: هو شرط مختلف فيه ، فإن الفراء أجاز في نحو «يا حيسى بن مريم» تقدير الفتحة والضمة ، إلا أن المصنف شرطه في التسهيل^(١) وأوجب تقدير الفتحة .

فإن قلت : كان ينبغى أن ينص على أن شرط الفتح فى ذلك جعل الابن صفة، لأنه لو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر - تعيّن الضم، ولا يغنى تمثيله عن ذلك، لأن المثال يحتمل هذه الأوجه.

قلت : هي احتمالات مرجبوحة ، وكونه نعتا هو الظاهر ، ولو نص على ذلك لكان أولى.

فإن قلت : لم يبين أي الوجهين أرجح.

قلت : ذهب المبرد إلى أن الضم أجود ، وقال ابن كيـسان : الفتح أكثر في كلام المرب.

قيل : والفتح اختيار البصريين.

تنبيهات:

الأول: لا إشكال في أن فتحة «ابن» فتحة إعراب إذا ضم موصوفه، وأما إذا فُتح فمذهب الجمهور أنها أيضا فستحة إعراب ، وقال عبد القاهر : هي حركة بناء ، لأنك ركبته مع الزيده.

⁽۱) التسهيل ص ۱۰۸.

الثاني : حكم «ابنة» حكم «ابن» فيما ذكر، فسيجوز الضم والفتح في نحسو هيا هند ابنة ريد» خلافا لبعضهم.

وأما النعت ببنت فلا أثر له في النداء^(١).

الثالث : يلحق بالعكم نحو « يا فلانُ بنَ فلان » و « يا ضُلُّ بنَ ضُلُّ» (*) و «يا صُلُّ بنَ ضُلُّ» (*) وهو مذهب الكوفيين.

ومذهب البصريين في ذلك ونحوه عما ليس بعلم التزام الضم.

الرابع : أجاز الكوفيون فتع المنعوت بغيسر «ابن» إذا كان المنعوت مغردا نحو:

«يا زيد الكريم» وأنشدوا^(٤) :

(٤) قائله : هو جرير بن الحطئي - من قصيلة يملح فيها صمر بن عبد العزيز. -وهو من الوافر -

وتمامه : فما كعبُ بنُ مامَةَ وابنُ سُعْدَى بَاجُودَ مِنكَ

اللغة : «كعب بن مسامة» هو كعب الإيادي - الذي يضسرب به المثل في الإيثار، لأنه آثر رفيقه في السفر بالماء حتى مات عطشا، ومامة : اسم أمه «ابن سعدى» هو أوس بن حارثة، وسعدى : اسم أمه.

الإحراب: «فما» نافية حجازية «كعب» اسمها «ابن مامة» صفة ومضاف إليه عنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «وابن سعدى» معطوف عليه ومضاف إليه «بأجود» الباء واثدة وأجود خبر ما «ومنك» متعلق بأجود «يا» حرف نداء «عمر» منادى مبنى على الفتح «الجوادا» صفته.

الشاهد فيه: «يا عمس الجواد» حيث إن «عسمر» منادى مبنى على الفستح ، وقد وصف بغير «ابن» وهو «الجوادا».

مواضعه : ذكره من شسراح الألفية : الأشمونسي ٤٤٧ / ٢ ،و ابن هشام ٢٣٠ / ٣ . وذكره السيوطي في الهمع ١٧٦ / ١.

⁽¹⁾ نحو فيا هند بنت همرو؟ - واجب الضم.

⁽٢) ضل - بضم الضاد - علم جنس لن لا يعرف هو ولا أبوه .

⁽٣) التسهيل ص ١٨٠ .

وخرج على وجهين : أحدهمما : أن أصله «يا عمرا» - بالألف - عند من يجيز إلحاقها من غير الندبة والاستغاثة والتعجب.

والآخر : أصله «صمراً» - بالتنوين - ضرورة ، ثم حدَّفه ا لالتعَّماء الساكنين.

الحامس: حكى الاخفش عن بعض العرب «يا زيدٌ بنُ عمرو» بضم النون اتباعا لضمة الدال.

وقوله :

واضمُمْ أو انْصِبْ ما اضطراراً نُونًا مِمَّا له استحقاقُ ضمَّ بيَّنا

الذي يستحق البناء على الضم هو المعرفة، فإذا اضطر شاعر إلى تنوينه جاز له فيه وجهان:

أحدهما: الغم ، تشبيها بمرضوع ، اضطر إلى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف.

والثاني: النصب ، تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين.

وكلاهما مسموع من العرب.

والضم اختيار الخليل وسيبويه ، والنصب اختيار أبي همرو وعيسي ويونس والجرمي والمبرد.

قال المصنف : وعندى أن بقاء الضم راجح في العلم ، والنصب راجح في الكرة المينة ، لأن شبهها بالمضمر أضعف.

وقوله :

وباضطرار خُس جَمْعُ يَا وأَلُ ﴿ إِلاَّ مِعَ اللَّهِ وَمِحْكِيُّ الْجُمَلُ *

يعنى : أن الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة . كقوله(١) .

فيًا الغُلامانِ اللَّذَانِ فَرَّا

إلا في موضعين:

أحدهما: (مع)(٢) الله، فيجوز «يا الله» بوصل الهمزة وقطعها للزوم آل لهذا الاسم حتى صارت بمنزلة الحروف الأصلية.

والآخر : منا سمى به من الجمل المصدرة بنأل نحو «يا المتطلق زيد» - فى رجل مُسمَّى بذلك - نصَّ عليه سيبويه.

تنبيه :

قاس المبرد ما سمى به من موصول مصدّر بأل على الجملة نحو (يا الذى قام» قال فى شرح التسهيل: وهو قياس صحيح، انتهى، ونص سيبويه على منعه، فيان قلت: أهمل هنا موضعًا ثالثا ذكره فى التسهيل(٢) وهو اسم الجنس المشبه به نحو:

وتمامه : إِيَّاكما أَنْ تُعقَّبانا شَرَا - وروى بدل (تعقبانا) تكسبانا، وفي الإنصاف تكسباني.

الإحراب : قيا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبنى على الألف فى محل نصب «اللذان» صفة لقوله «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فعل ماض وألف الاثنين فراعل، والجملة لا محل لها صلة «إياكما» منصوب على التحذير لفعل مضمر وجوبا تقديره : احذرا «أن» مصدرية «تعقبانا» فعل مضارع منصوب بحذف النون والف الاثنين فاعل ونا مفعول أول ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة «شرا» مفعول ثان.

الشاهد فيه : «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وآل − فى غير اسم الله تعالى . مواضعه : ذكره من شسراح الآلفية : الاشسمونى ٤٤٩ / ٢ ، وابن عسقيل ١٩٧ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٦ ، والسيوطى ص ١٠٢ ، وذكره فى الهمع ١٧٤ / ١.

وذكره ابن يعيش ٩ / ٢ ، وابن الأتبارى في الإنصاف ٢٠٨ / ١ والشاهد ١٢٩ في الخزانة. (٢) أ، ج. .

(۲) التسهيل ص ۱۸۱ .



⁽١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من السريع - .

ويا الأسد شدةًا(١)

قلت : إنما لم يذكره هـنا لأن مذهب الجمهور منعه، والجواز مذهب ابن مسعدان في شرح التسهيل : وهو قسياس صحيح، لأن تقديره يا مثل الأسمد فحسن، لتقدير دخول «يا» على غير الألف واللام.

وأجاز الكوفيون والبغداديون : دخول حرف النداء على ما فيه «أل» مطلقا، ولا حجة لهم في نعو : «يا الغلامان» لأنه ضرورة.

وقوله :

والأكثر اللهم بالتمويض.

يعنى : أن الأكثر في نداء هذا الاسم الشريف تعويض الميم المشددة في آخره عن حرف النداء ، فيقال : «اللهم» وهذا من خصائصه.

ثم قال : وشد يا اللهم في قريض.

وجه شذوذه أن فيه جمعا بين العوض والمعوض ، ومنه قوله (٢):

⁽١) قال المصنف وتبعه البعض : الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف، لأن شدة تمييز. هـ ١١١٣ صيان.

 ⁽٢) قاتله: هو أبو خراش الهذلي، وقيل: لأمية بن أبي الصلت - وهو من الرجز.

اللغة : «حدثه - بفتحتين - وهو الأمر اللي يحدث من مكاره الدنيا «المله نزل.

الممنى : يريد أنه إذا نزلت به حادثة أو أصابه مكروه لجـــا إلى الله تعالى فى كشف ما ينزل به.

الإعراب: «إنى» حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «إذا» ظرف يتعلق بأقول الآتى «ما» واثدة «حدث» قاعل لفعل مسحلوف يفسسره ما بعده «ألما» فسعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع عبر إن«يا» حرف نداء «اللهم» منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم المشددة واثدة.

الشاهد فيه : «يا اللهم يا اللهم» حيث جمع بين حـرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء – فجمع بين العوض والمعرض عنه -.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية : الأشموني ٤٤٩ / ٢ ، وابن هشام ٢٢٥ / ٣ ، وابن عيل ١٩٧ / ٢ ، وابن عيل ١٩٧ / ٢ ، وابن الناظم، ، والمسكودي ص ١٠٦ ، والسيسوطي ص ١٠٢ ، وفي همعه ١٧٨ / ١ . وذكره ابن يعيش ١٦ / ٢ ، وابن الأنبساري في الإنصاف ٢١٢ / ١ والشاهد ١٣٠ في الحزانة.

تنبيهات:

الأول: مذهب الكوفيين أن الميم في «اللهم» بقية جملة محذوفة وهي «أمنًا بِخَيْرٍ»، وليست عوضا عن حرف النداء، فلذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.

الثاني: شذ أيضًا حذف داله منه كقوله(١):

لا هُمَّ إنْ كنتَ قَبِلْتَ حجَّتِج

وهو في الشعر كثير.

الثالث: قال في الارتشاف: لا يستعمل «اللهم» إلا في النداء، وشك استعماله في غير النداء.

(١) قائله : هو رجل من اليمانيين. ﴿ وَهُو مِنَ الرَّجَزُ –.

وتمامه : فلا يَزَالُ شَاحِج يَأْتِيكَ بِجْ.

اللغة: (حجتج، الأصل: حجتى، بإبدال الجيم من الياء المسددة - وهى جعجمة قضاعة الشاحج، البغل الذي يشحج. أي يصوت (بج، أي : بي.

المعنى : يريد . يا اللهم إن كنت قبلت حجتى، فلا يزال بي شاحج هذه صفته .

الإعراب: «لاهم» منادى حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم *إن» شرطية «كنت» فعل ماض فعل ناقص وهو فعل الشرط والتاء اسمه «قبلت» فعل وفاعل «حجتج» مفعول به مضاف إلى الياء التى انقلبت جيما، وجسملة قبلت في محل نصب خبر كان «فلا يزال» الفاء واقعة في جواب الشرط ولا نافية ويزال من أخوات كان «شاحج» اسم زال «يأتيك» فعل مضارع والفاعل ضمير والكاف مفعول ، والجملة في محل نصب خبر زال «بج» جاو ومجرور متعلق بيأتي.

الشاهد فيه : «الأهم» حيث حذف «أل» من اللهم شذوذا.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٤٤٩ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ١٩٥٥ .

قلت: أتشد الفراء لبعض العرب⁽¹⁾:

يَسْمَعُها لاهُم الكُبارُ

كَحَلْفَةٍ من أبي رِيَاحٍ

وفيه شذوذان :

أحدهما : استعماله في غير النداء ، لأنه فاعل يسمعها.

والثاني : تخفيف ميمه.

الرابع: إذا قلت «اللهم» ففي جواز رصفه خلاف. منعه سيبويه والخليل ؛ قال بعضهم : لأنه لما اتصلت به الميم صار بمنزلة صوت كقولك «يا هناه» وأجازه المبرد والزجاج.

الخامس: قال في النهاية: استعمل «اللهم؛ على ثلاثة أنحاه:

(۱) قاتله: قال المعينى: أتشده القراء ولم يُبيِّن قاتله ، وقيل : الأعشى، وهو من البسيط - الملغة : «كنطفة» كيمين «أبي رياح» كناية حن رجل من بنى ضبيعة واسمه حصن بن حمرو «يسمعها» روى بدلها «يشهدها» «الكبار» - بضم الكاف وتخفيف الباء - صيغة مبالغة للكبير - يمنى العظيم.

قبال البغدادى : وإنشاد العبامة : «يسبمعيها لاهه الكبيار» وقال : أورده جيماعية من النحويين: منهم المرادى في شرح الألفية «يسمعها لاهم الكبار».

وقد ذكر في العين وفي همم الهوامم السمعها اللهم الكبار».

وكان أبسو رياح قد قشل رجلا من بنى سسعد بن ثعلبة فسألوه أن يحلف أو يعطى الدية فحلف ثم قتل بعد حلفته ، فضربه العرب مثلا لما لا يغنى من الحلف.

الإحراب: «كحلفة» الكاف للتشبيه وحلفة مجرورة بالكناف والجار والمجرور متعلق بمحمدوف تقديره: حلف كنحلف أبي رياح «من» حرف جسره أبي، مجسرور بمن «رياح» مضاف إليه ، والجار والمجرور صفة للحلفة تقديره: كحلفة كائنة من أبي رياح «يسمعها» يسمع فعل مضارع وها مفعول به «الاهم» فاعله «الكبار» صفته.

الشاهد فيه: (الأهم) حيث استعمل (اللهم) في غير النداء.

مواضعه : ذكره السيوطي في الهمع ١٧٨ / ١ ، والشاهد ١٢٥ في الخزانة.

أحدها: أن (يراد به)(١) النداء للحض، كقولهم «اللّهم أنبنا»:

والثانى : أن يذكره المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع ، يقول لك القائل: «أزيد قائم»؟ فتقول : اللهم نعم ، أو اللهم لا.

الثالث: أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور. كقوله: «أنا أزُورُكَ اللهم إذا لم تَدْعُني».

الا ترى أن وقوع (الزيارة)(٢) مقرونًا بعدم الدعاء قليل؟. انتهى .

⁽١) ب ، جـ وفي أ (مرادًا به) .

⁽٢) ب - وفي أ، جد (الزيادة).

فصل

[في تابع المنادي]

تابِعَ ذِي الضَّمُّ المضافَ دُونَ أَلْ الزَّمْهُ نَصِبًا كَازِيدُ ذَا الحِيلُ

اعلم أن المنادي إن كان معربا فتابعه منصوب لا غير، نحو: يا أخانا الخاضل (ما لم يكن)(١) بدلا أو عطف نسق ، فحكمهسما بعد المعرب كحكمهما بعد المبنى على الضم وسيأتي.

وإن كان مبنيا على الضم نحو «يازيدُ» و «يا رجل» و «يا سيبويه» فتابعه إن كان بدلا أو عطف نسق فسيأتي الكلام عليهما.

وأما غيرهما فيهان كان مضافا خير مقرون بآل لزم نصبه مطلقا، مثال النعت «يا زيدُ ذا الحِيلُ» والتوكيد «يا زيد نفسه وعطف البيان «يازيدُ عائدَ الكلب».

وإن كان مضافا مقرونا بأل أو مفردا ففيه وجهان : الرفع إتباعا للفظ المنادى والتصب إتباعا لمحله.

وإلى ذلك الإشارة بقوله :

وما سوكةُ ارْفَعُ أَو انْصِبْ.

فشملَ قوله ما سُواه المضاف المقرون بال نحو «يا زيدُ الحسنَ الوجه؛ والمفرد نحو «يا زيد الظريف» و «يا تميم أجسمين » و «يا سميد كرز» . فيسجوز فَى جميع ذلك الرقع والنصب على ما تقدم .

فإن قبلت: أما النصب إتباعا للمنحل فظاهر، لأن المنادى مضعول بفيعل مقدر.

وأما الرفع إتساعا للفظ فمشكل، لأن ضمة المنادى بناء، وحركة البناء لا تتبع.

قلت: لما كان البناء في باب النداء مسشابها للإعراب في اطراد حركته جاز إثباعه.

فإن قلت : فهلا جاز الرقع أيضا في المضاف العارى من أل ؟.

 ⁽١) أ، جـ وفي ب (ما يكون ما لم يكن) .

قلت : لأنه يستلزم تفضيل فرع عن أصل، إذ لو كان منادى لوجب نصبه. فإن قلت : فلم ألحق المضاف المقرون بأل بالمفرد في جواز الوجهين؟.

قلت : لأن إضافته غير محضة، فلم يعتد بها.

فإن قلت : فهل الرفع والنصب في المفرد سيان؟

قلت : لم ينص المصنف على تسوية ولا ترجيح ، ولكن النصب أقيس . وفي الفرخ: أكثر قول العرب. الرفع في «يازيد العاقل».

تنبيهات:

الأول: شمل قوله (تابع) الخمسة، ومسراده النعت والتوكيد وعطف البيان. علم ذلك عما بعد.

الثانى : شمل قسوله (ذى الضم) العلم والنكرة المقصسودة والمبنى قبل النداء لأنه يقدر ضمة، و (قد)(١) تقدم تمثيل الثلاثة.

الثالث : أجاز الكسائى والفراء والطوال وابن الأنبارى : الرفع في نحو «يازيدُ صاحِبْنَا»، والصحيح المنع ، لأن إضافته محضة (١) .

وأجاز الفراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على النعت.

وقد سمع الرفع في «يما غيم كلكم» وحمل على القبطع ، أي : كلكم مدحو. ثم قال :

واجعكا ... كمستقل نسقًا وبدكا.

يعنى: أن حكم النسق والبلك فى الإتباع حكمهما فى الاستقلال ، ولا فرق فى ذلك بين الواقع بعد مضموم، والواقع بعد منصوب ، فما كان منهما مفردا غير معين أو مضافا أو مطولا نصب نحو اليا زيد رجلا صالحا، و ايا زيد وغلاما، و ايا زيد أخانا، و ايا زيد وأخانا، وايا زيد خيرا من عمرو، و ايا زيد وخيراً من عمرو،

⁽۱) ب .

 ⁽۲) أي : لغلبة الاسمية على صاحب ، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه
 هـ ۱۱۲ / ۳ صبان.

وما كان منهمما مقرها علما أو معينا بني على الضم تحو ايا زيد وعمروا وايا زيد ورجل.

وذهب الاخفش وخطاب : إلى أنه لا يجوز عطف النكرة المقبل عليها على العلم.

فلا يجوز يا زيد ورجل.

وإنما جمعل البدل والسنسق كالمستقل ، لأن البدل في قدوة تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل .

تنبيهان :

الأول: أجار المارني والكوفيون النصب في نحو «يا زيدُ وعمرًا».

قال في شمرح التسهيل : وما رواه غير بعميد من الصحمة إذا لم تنو إعادة حرف النداء .

فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين.

قال : ويجوز عندى أن يعتبر في البدل حالان؛ حال يجعل فيها كالمستقل وهو الكثير تحو "يا غلام زيد"، وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وحظف البيان وحطف النسق المقرون بأل في عدم الصحة، لتقدير حرف نداء قبله نحو.

ديا تميم الرجال والنساء.

الثاني : ما ذكر من أن المنسوق كالمستقل، إنما هو في غيــر المقرون بأل وأما المقرون بأل فقد ذكر حكمه في قوله :

وإِنْ يكُنْ مَصْحُوبَ آل ما نُسِقًا فَنْهِ وجهانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

إذا كان المنسبوق مقرونا بأل جاز فيسه وجهان: الرفع والتعسب نحو «يازيد والحارث».

وإنما لم يجعل كالمستقل ، لامتناع مباشرته لحرف النداء.

واختلف في المختار من الوجهين : فقال الخليل وسيبويه والمازني : الرفع ، ووجهه مشاكلة الحركة، وحكاية سيبويه أنه أكثر ، وإليه ذهب الناظم.

وقال أبو عمرو وعيسى بن عصرو الجرمى : النصب ، ووجهه أن ما فيه أل لم يَلِ حرف النداء فلم يجعل كلفظ ما وليه ، وإجسماع القراء - ما عدا الأعرج - على النصب فى قوله تعالى : ﴿ أُوبِي مَعَهُ وَالطّيْرَ ﴾(١).

وقال المبرد : إن كان مسعرفة فالنصب وإلا فالرفع ، ووجهـ أن المعرفة بال تشبه المضاف .

تنبيه:

هذا الخلاف في الاختيار، والوجهان مُجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو ايا رجلُ والغلام، فلا يجوز فيه على ملهب الأخفش ومن تبعه إلا الرفع.

وقوله:

وأيُّها مَصحوبَ أل بعدُ صِفَةً للزمُّ بالرفع لدَّى ذِي المعرِقَةُ

إذا نوديت «أى» فهى نكرة مقبصودة مبنية على الضم وتلزمها «ها» التنبيه مفتوحة الهاء، وضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة - لغة بنى مالك من بنى أسد- وقد قرئ بها.

فإن قلت : لم لزمها (ها)(") التنبيه؟

قلت : لتكون (ها) عوضا مما قات «أيا» من الإضافة ، ويلزم وصفها بأحد ثلاثة أشياء :

الأول: مصحوب «أل» نحو «يا أيها الرجل».



⁽١) من الآية ١٠ من سورة سباً.

⁽۲) ب

والثاني: اسم الإشارة نحو(١):

الْهُذَانِ كُلاً زادَكُما ودعانِي واخِلاً فِيمَنْ وَخَلْ

والثالث : الموصول المصدر بأل تحو : «يا أيها الذي فعل».

وإلى هذين أشار بقوله :

وأيُّ هذا أَيُّها الذِّي وَرَدُ

ثم أشار إلى أن نعت «أى» بغير هذه الثلاثة عنوع بقوله : ووصف أي بسوكي هذا يُردُ

فلا يقال : فيا أيها صاحب عمرو. .

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن هما تلزم «أيا»(١) ، لنطقه بهما معا.

والثانية: أن تابع «أي» صفة لها ، وقيل: عطف بيان، قبال ابن السيد: وهو الظاهر.

⁽١) قائله: لم أقف على اسم قائله: - وهو من الرمل - .

اللغة: «دَمَانَي اتركانَي «واخلاه - بالنين - وهو الذَّى يَدَخَلَ عَلَى الْقُومُ يَشْرِبُونُ وَلَمْ يَدَعُ إِلَى ذَلْكَ الشَّرَابِ. . الوَخْلَ. «وَخْلِ» - يَعْلَ - أُصِـلُه : يَوْخُلُ لَأَنَّهُ مِنْ وَخُلُ حَلَّفَتَ الوَاوَ لُوقُومُها بِينَ الْيَاهُ وَالْكُسِرَةُ.

الإعراب: «أيهذان» أى : يا أيهذان، حذف منه حرف النداء ، أى منادى وصف باسم الإشارة، وهو هذان «كلا» فعل وفاعل «زادكما» مفعول به والضمير مضاف إليه «ودعاني» دعا فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر. والجملة معطوفة على «كلا» «واضلا» حال من الضميس المتصوب في دعاني «فيسمن وخل» جار ومجرور مستعلق بواضلا.

الشاهد فيه : «أيهذان» حيث وصف المنادي فيه باسم الإشارة.

مواضعه: ذكره من شمراح الألفية: الاشمسوني ٤٥٤ / ٢، والمكودي ص ١٢٧ وذكره السيوطي في الهمع ١٧٥ / ١.

⁽۲) ب، جہ ۔ وقی آ (آیها).

وقيل : إن كان مشتقا فهو نعت نـحو «أيها الفاضل» ، وإن كان جامدا فهو عطف بيان.

والثالثة : أن وصف «أى» بأحد هذه الأشياء الثلاثة لازم ، لقوله «تلزم».

فإن قلت: ولم لزم نعنها (بأحد الثلاثة)(ا؟

قلت : لأن «أيا» مبهم، فلا بد من تخصيصه ، ولأنه وصلة إلى نداء ما فيه أل ، فكان المقصود بالنداء وصفه.

والرابعة: أن صفة «أى» ترفع ، ولا يجوز فيها النصب بخلاف صفة غيرها فهى مستثناة مما تقدم. هذا مـذهب الجمهور، وذهب المازني إلى نصب صفة «أي» قياسا على صفة (غيرها)(٢) من المناديات المضمومة.

قال الزجماج: لم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه أحد بعده، وعلة ذلك: أن المقصود بالنداء هو نصتها، وأى وصلة إلى ندائه، وقالوا: والنصب مخالف لكلام العرب.

قلت : ذكر ابن الباذش: أن النصب فيه مسموع من كلام العرب.

وإلى التعريض بمذهب المازني أشار بقوله: لمدَّى فِي المعرِفَةُ.

تنبيه :

نسب الجواز في شرح الكافية إلى المازني والزجاج وتبعه الشارح ، ونسبته إلى الزجاج مستبعدة ، وقد نقل عنه في شرح التسهيل كلامه المتقدم.

والخامسة : «أن اسم الإشارة إذا نعت به «أى» فليس من شرطه أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن مصفور وشاهده البيت السابق.

وذكر غيرهما أن ذلك شرط في صحة النعت به.

قيل : وما ذهب إليه ابن عصفور وابن مالك بنياه على بيت نادر شاذ ، لا تبنى على مثله القواعد، وهو قول الشاعر ((أيهذان كُلا زادكما).



⁽١) أ ، جد . وفي ب (بأخذ هذه الأشياء الثلاثة).

⁽۲) ب ، جـ وقي ا (فيره).

والسادسة : أن اسم الإشارة المتعوت به «أى» شرطه ألا يصحبه حرف الحنطاب ، لقوله «وأيهله» خملافا لابن كيسان ، فمإنه أجاز «يا أيها ذاكَ الرَّجُلُ» ، وبالمتم قال السيراقي.

فإن قلت : أطلق في قوله (مصحوب أل) وشرط في التسهيل أن تكون جنسية. ~

فإذا قلت : (يا أيها الرجل) قال جنسية وصارت بعد (أي) للحفسور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة.

قلت: اشتراط ذلك صحيح، وليس في كلامه ما يرشد إليه.

وقد أجار الفراء والجرمي إتباع «أي» بمصحوب أل التي للمح الصفة نحو «يا أيها الحارث». والمنع مذهب الجمهور،

ويتعين أن يجعل عطف بيان هند من أجازه.

تنبيهات:

الأول : تؤنث (أيه لتأثيث موصوفها نحو (يا أيتها المرأة).

وقال في البغيع : الاختيار إثبات الناء ولا تثني ولا تجمع.

الثاني : ذهب الأخفش في أحد قـوليه إلى أن المرفوع بعد (أي) خبـر لمبتدأ محذوف وأي موصولة بالجملة.

ورُدَّ بأنه لو كسان كذلك لجساز ظهور المستدأ بل كسان أولى، ولجاز وصلهسا بالفعلية والظرف.

الثالث: ذهب الكوفيون وابن كيـسان . إلى أن «ها» دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة.

وإذا قال اليا أيها الرجل؛ يريد: يا أيهذا الرجل، وحذف اذا؛ اكتفاء بها(١).

⁽١) فإصراب (يا أيهذا الرجل) هو . (أي) منادي مبنى على النضم في محل نصب و (ها) للتنبيه و(فا) صنفة أي في محمل رفع (الرجل) صفية لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة.

الرابع: يبجود أن تُوصَفَ صفة «أى» ولا تكون إلا مرفوعة، مفردة كان أو مضافة ، كقول الراجز(1).

يا أيها الجاهلُ نُو النُّنزُي

وقوله :

وذُو إشارةٍ كأى في الصَّفَّة إِنْ كان تَرْكُها يُفِيتُ المعرِفَةُ

لاسم الإشارة في النداء حالتان:

إحداهما : أن يُجعل وصلة لنداء ما فيه أل فيساوى إذ ذاك «أيا» في لزوم نعته ووجوب رفعه، وأنه لا ينعت إلا بمصحوب أل الجنسية ، أو بموصول مصدر بأل فتقول : «يا هذا الرجل» و «يا هذا الذي فعل».

وهو في هذه الحالة غير مكتف به ، لـو قدر الوقف عليه لفات المراد ، لأنه وصلة لنداء غيره. . والأخرى : أن يقدر مكتف بندائه، لا وصله لغيره، فيكون إذ ذاك كغير «أى» فلا يلزم نعته.

ويجور رفعه ونصبه، وينعت بمصحوب آل وبالمضاف فـتقـول «يا هذا الطويل» بالرفع والنصب.

(١) قاتله : هو رؤية العجاج ٣ وهو من الرجز ٣

وتمامه : لا تُوعِدنُّني حَيَّةً بالنُّكْزِ.

اللغة : •ذو التنزى» يفتح التاء والنون وتشديد الزاى المكسورة - وهو نزع الإنسان إلى الشر •بالنكزه - بفتح النون وسكون الكاف - من نكزت الحية يأنفها.

وقال ابن فارس: النكز بالشيء للحدد كالغرز.

الإحراب: فيا أيها» يا حرف نداء وأى منادى وها صفـته فالجاهل؛ صفة ها التي هي اسم الإشارة فذو؛ صفة الجاهل فالتنزى؛ مضاف إليه .

الشاهد فيه : «يا أيها الجاهل» وصف «أيا» بما فيه أل ، ووصف ما فيه «أل» بمضاف إلى ما فيه أل.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٣ / ٢ ، وابن الناظم . وذكره سيبويه ٣٠٨ / ١. وذلك مفهوم من قوله : إن كان تُرْكُها يُّفيتُ المعرفَّهُ .

فإن قلت : مقتبضي قوله (كأى في الصفة) أن ينعت بما تنعت به «أى» ودأى» تنعت باسم الإشارة، واسم الإشارة لا ينعت بمثله.

قلت : ترك التنبيه به على ذلك ، لوضوحه.

تنبيه :

مذهب السيرافي أن اسم الإشبارة إذا لحقيته كاف الحطاب ليم يجز نداؤه، ومذهب سيبويه وابن كيسان الجسواز، وحكى فيه ابن كيسان عن بعض النحويين سماعا من العرب.

وقوله:

ئانٍ وضُمُّ وافَتح أوَّلاً تُعسِبُ

فى نحو سعد سعد الأوس يتتَّصب ً إذا تكرر لفظ المتادى مضافا نحو⁽¹⁾ :

(١) قاتله: هو جرير بن عطية يهجو عمر بن لجأ النيمي وقومه - وهو من البسيط .
 وتمامه: لا يُلقينَكُمُ في سَوَاة عُمَرُ.

اللغة : «ثيم عَدى» إنما أضَاف التيم إلى صدى، ليفرق بين تيم مرة وغيره «لا أبالكم» للغلظة في الحطاب ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم احتقارا له. «سوأة» -بفتح السين وسكون الواو وفتح الهمزة - الفعلة القبيحة، والحطاب في ذلك إلى قومه.

المعنى : احدووا يا تيم عدى أن يرميكم عمر في بلية لا قبل لكم بها ومكروه لا تتحملونه بتصرضه لى ، يريد أن يمتعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقسوع في خطره لاتهم إذا تركوا عمر وهجاءه جريرا فكأتهم رضوا بذلك، وحيتذ يسلط عليهم لسانه.

الإهراب: «يا» حرف نداء «تيم» – بالنصب - منادى مسفاف مع تأكيده وحــذف المضاف إليه من الأول، لدلالــة الثانى عليه، وتقديره: يا تيم عدى يا تيم عدى ولا أبالكم، لا نافية للجنس «أبا» اسم لا «لكم» اللام حـرف زائد والكاف فى مـحل جر بهسله اللام، ولكنها فى التقدير مضافة إلى اسم لا، وخبر لا محذوف أى: لا أبالكم فى الحضرة «لا» ناهية «يلقينكم» فى موضع جزم بلا مبنى لدخول النون الثقيلة عليه والكاف مفعول به «فى سوأة» جار ومجرور متعلق بالفعل «همر» فاحل . يا نَيْمَ نَيْمَ عَدِي لا أَبا لكُمُ

فلا بد من نصب الثاني ، وأما الأول ففيه وجهان: ضمه وفتحه.

فإن ضم فإنه مسنادى (مفرد)(١) معرفة ، ونصب الثانى حسينئذ لاته منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو إضمار أحسنى . ذكر ذلك المصنف ، ونوزع فى التوكيد . وأجاز السيرافى أن ينصب على النعت ، وتأول فيه الاشتقاق.

وإن فتح الأول ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها : أنه منادى مضاف إلى ما بعد الـثانى ، والثانى مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه .

فإن قلت : فما وجه نصب الثاني إذا جعل مقحما؟

قلت : قال بعضهم : إن نصبه على التوكيد .

الثانى : أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والـثانى مضاف إلى الآخر ونصبه من خمسة أوجه كما سبق.

الثالث: أن الاسمين رُكبا تركيب خمسة عشر ، وجعلا اسما واحدًا، وفتحتهما فتحة بناء، ومجموعهما منادى (مضاف)(٢) كما قالوا: (ما فَعَلَتْ خمسة عشر له) وهو مذهب الأعلم.

فإن قلت : أي الوجهين أرجح أضم الأول أم فتحه؟

قلت : بل ضمه لوضوح وجهه ، وقد صرح في الكافية بأنه الأمثل.



الشاهد قبه: «يا تيم تيم» حيث تكرر لفظ المنادى، وقد أضيف ثانى اللفظين في جيب في الثاني النصب ويجوز في الأول الضم والنصب.

مواضعه: ذكره من شراح الألقية: الأشموني ٤٥٤ / ٢ ، وابن عقبل ٢٠١ ، والمكودي ص ١٢٧ . وذكره ابن يعيش ١٠ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ١٢٢ / ٢ ، وسيبويه ٢٦ . ١٤٤ / ١ والشاهد ١٣٢ في الخزانة.

⁽۱) ب .

⁽۲) ب .

فإن قلت : فهل يشترط في ذلك أن يكون الاسم المكرر علما كما مثل؟
قلت : مذهب البصريين أنه لا يشترط، بل اسم الجنس نحو (يا رجل رجل ورجل وربا والوصف نحو (يا صاحب صاحب زيد)، كالعلم في جواز ضم الأول وفتحه بلا تنوين.

وخالف الكوفيون في اسم الجنس ؛ فمنعوا نصبه، وفي الوصف فذهبوا إلى اته لا ينتصب إلا منونا، فتقول : (يا صاحبًا صاحب زيد) ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك.

المنادي المضاف إلى ياء المتكلم

واجْعَلُ مُنَادىً صَحَّ إِنْ يُضَفَّ لِياً كعبد عَبدى عَبْدَ عَبْدَا عَبْدياً حَكْمَهُ حَكَمَهُ حَكَمَهُ النَّذَاء كَانَ مُعَتَلُ الآخر في النَّذَاء كحكمه في غير النداء وقد تقدم، فاحترز عنه بقوله (صح).

وأما الصحيح الآخر : فيجوز فيه في النداء ستة أوجه ، وقد أشار في النظم إلى خمسة والسادس : أن يضم اكتفاء بنية الإضافة نحو (يا عبد).

وأفصحها حــذف الياء وإبقاء الكسرة ، ثم إثبات الياء ساكنة ومــتحركة، ثم قلبها ألفا ، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة.

وأقلها الضم، وقد قرئ ﴿قَالَ رَبُّ السَّجُنُ ﴾ (١) . و «قال ربُّ احكم» - بالضم - وحكى يونس «يا أمَّ لا تَفْعَلِي»، قال الشلوبين : وهذا إذا لم يسلتبس . يعنى بالمنادى المقبل عليه.

فإن قلت : فتعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أو بالإقبال والقصد.

قلت : كلاهما محتمل.

وقد صرح في النهاية بالثاني فقال : جعلوه معرفا بالقصد فبنوه على الضم، وهذه الضمة كما هي في فيا رجل؛ إذا قصدت رجلا بعينه. انتهى .

والأول أظهر لئلائة أوجه:

أحدها: أنهم جعلوه لغة في المضاف، ولو كان تعريفه بالقبصد والإقبال لم يكن لغة فيه.

الشاني : لو لم يجعل من قبيل المضاف ، لكان مثل ﴿ افْـتَدِ مَـخَنُوقُ ۗ ﴿ ۖ الْصَافِ مَـخُنُوقٌ ۗ ﴿ ﴿ اللَّهُ ال

J(1)

⁽٢) من الآية ٣٣ من سورة يوسف.

 ⁽۳) مثل یضرب لکل مضطر وقع فی شدة وضیق ، وهو یبخل بافتداه نفسه بماله ۱۰ ای افتد نفسك یا مخنوق.

⁽٤) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشيء - أى : انته ياليل ليجيء الصبح - فقد حذف حرف النداء.

والثالث: آنه لو كبيان غير منبوى الإضافة، لكان في الأصل صفة لأى ، وأسماء الله تعالى لا توصف بها «أى» فتبعين كون الأصل «يا ربسى» ثم حذف المضاف إليه تخفيفا، وبنى على الضم، لشبهه حيثلا بالنكرة المقبصودة ، وهذا اختيار المصنف.

تنبيهات:

الأول: نقل هن الأكثرين منع الألف اكتفاء بالفتحة نحـو «يا عبد» وأجازه . الأخفش والفارسي والمازني.

الثانى: أطلق هنا جواز هذه الأوجه كما أطلقه أكثرهم، وقيده فى التسهيل بإضافة التخصيص احترازاً من اسم الفاعل بمنى الحال أو الاستقبال نحو فيا مكرمي، فإن إضافته إضافة تخفيف، والياء فى نية الانفصال لم تمازج ما اتصلت به فيشبه بيا قاض فتشباركها فى الحلف، فلا تحلف ولا تقلب، ولا حظ لها فى غير الفتح والسكون. قاله فى شرحه، وهو موافق لقول ثعلب فى المجالس فيا خلام أقبل، تسقط منه الياء و فيا ضاربى أقبل، لا تسقط الياء منه.

وذلك فرق بين الاسم والفعل.

وذكر في التهاية : أنه لا يجموز حلف اليماء في اسم الفاعل بمعنسي الحال والاستقبال .

الثالث : إنما كثر تخفيف المضاف للياء في النداء، لكثرة إضافة المنادي للياء، والكثرة تستتبع التخفيف .

وأما في غير النداء ، ف الأصح إثباتها ساكنة ومتحركة ، وقد سمع حذفها استغناء بالكسرة نحو ﴿ فَبشّر عباد ﴾(١) وقلبها ألفا كقوله(١):

⁽١) من الآية ١٧ من سورة الزمر،

 ⁽۲) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -.
 وصدره: أطرق ما أطرف ثم أوى.

وأجــاز المازني : ﴿قام غــلامــا﴾ وقال ابن عــصــفور : هذا في الـضــرورة. وحذف الآلف استغناء بالفتحة كقوله(١) :

اللغة: «أطوف» من طوف تطويفا وتطواف - والتشديد فيه للتكثير - ومعناه: أكثر من الدوران والطوفان «آرى» من أوى الإنسان إلى منزله يسأوى أويا، «النقيع» - بفستح النون وكسر القاف - اللبن المحض يبرد.

الإحراب: «أطوف» فعل مسفارع والفاعل ضمير «ما أطوف» ما مسهدرية. أى: أطوف الطواف الكثير، وأطوف فعل مسفارع والفاعل ضمير «ثم» عباطفة «آوى» جملة من فعل وقاعل عطف على أطوف «إلى أما» جار ومجرور. «ويرويني» يروى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مقعول «النقيم» فاعل مرقوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: "إلى أماه إذ أصله أمى فقلبت الياء الفار

مواضعه : ذكره السيوطي في الهمع ٥٣ / ٢ .

(۱) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -

وصدره : ولستُ براجع ما فَاتَ مِنَّى .

اللُّغة : ﴿ وَاجِعِهُ أَسِمَ فَأَعَلَ مِن رَجِعَ ﴿ لِلْهِفَ مِنْ لَهِفَ لِلْهِفَ - حَزَقَ وَتُحْسَر -

المعنى: أن ما ذهب منى لا يعود بكلمة التلهف والحسرة، ولا بكلمة التمنى، وقولى ليتنى هملت كذا ، ولا بقولى : لو أنى فعلت كذا لكان كذا.

الإحراب: «ولست» ليس واسمها «براجع» خبر ليس والباء زائدة. منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتخال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وفيه ضمير فاعله، لأنه اسم فاعل «ما» اسم موصول مفعول به «فات» فعل ماض، والجملة صلة ما «بلهف» الباء جارة ولهف منادى بحذف حرف النداء.

«ولا» الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفى «بليت» الباء جارة وليت قصد لفظه مجرور بالباء «ولا» مثل السابقة «لو أنى» قصد لفظه معطوف على ليت.

الشاهد فيه: «بلهف» حيث إن «لهف» منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مفساف لياء المتكلم المنقلية ألفا المحذوفة، والفتحة دليل هليها - وأصله يا لهفي.

وقيل : إن الهفِّ مجرور بالباء على الحكاية . لا على النداء ولا شاهد فيه.

مواضعه : ذكره من شراح الآلفية : الأشموني ص ٤٥٦ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٤ / ٣ ، وفي القطر ص ٢٠٦ ، وذكره السيوطي في الهمع ٩٣ / ٢ .

انی انی	لُو	y,	ہ ۔ ہت	بلّ	رلا ر	ζ	à	بأ		•		•	•		•			

وأما الضم في غيسر النداء تحو دجاء غلام، وأنت تريد الإضافة فأجازه أبو عمر وغيره على قلة .

واستدلوا بقوله (١):

.... وإنما أهلكت مال

يريد: مالى .

ورده أبو زيد الأنصاري ، وتأول ما استدل به أبو عمرو.

الرابع: قال في شرح الكافية: إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كُبني (١٠).

(۱) قائله : هو أوس بن خلفاء ____ وهو من الوافر --

وتمامه : نُرِيني إِنَّمَا حَمَلَتي وَصَوْبِي ﴿ عَلَى * . . .

اللغة: هذريني، اتركيني «صوبي، أي : صوابي «أهلكت مال» أي : إن الذي أهلكته مالي لا مال خيري.

الإحراب: «فريتي» فعل وقاعل ومفعول «إنما» إن حرف توكيد ونصب ما كافة كفتها عن العمل «خطئي» مبتدأ والياء مضاف إليه «وصوبي» عطف عليه «علي» جار ومجرور خبر المبتدأ «وإنما» إن حموف توكيد ونصب وما كافة «أهلكت» أهلك فعل ماض والسناء فاعله «مال» مفعول به.

الشاهد فيه : «مال» إذ أصله «مالي» فحذف ياء الإضافة فظهر إحراب ما قبلها.

ورده أبو زيد الأتصارى.وقال:المعنسي : إن الذي أهلكته مال لا عرض ، فحسينتذ لا شاهد فيه لان «مال» يكون مرفوعا على أنه خبر إن . هـ الدرر اللوامع ٦٩ / ٢ .

مواضعه : ذكره السيوطي في الهمم ٥٣ / ٢ .

(٢) بُنى : تصغير ابن وأصله بنو - بفتحتين - وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة فيبقى بنيو ، فقلبت الواو ياء، لاجستماع الواو والياء وسبس أحدهما بالسكون، وتدغم الياء في الياء ،وعلى القول بأن لاسه ياء يكون فيه ما عدا القلب . هـ ١١٩ / ٣ صبان.

قيل : يا بُنيَّ أو يا بُنيَّ لا غير ؛ فالكـسر على النزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حــذفها قبل وجود الياءين ، و ليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه.

والفتح على وجهين :

أحدهما: أن تكون ياء المتكم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل.

والشانى : وأن تكون ثانية ياءى بُنى حذفت ثم أدخمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت ، لأن أصلها الفتح.

قوله:

وفتح او كسر وحَذْفُ الياء استَمر في يا ابنَ أُمَّ يا ابنَ عَمَّ لا مَفَرَّ

إذا نودى المضاف إلى المضاف إلى الياء كان حكم الياء معه كحكمها في غير النداء نحو «يا ابن أخي» إلا «ابن أم» و «ابن عم» ، فإنهما لما كثر استعمالهما في النداء خصا بالتخفيف فيقال : «يا ابن أم» – بفتح الميم وكسرها –.

أما الفتح ففيه قولان :

أحدهما : أن الأصل «أمَّا» و «عـمَّا» - بقلب الياء ألفا - فـحذنت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها.

والثاني : أنهما جملا اسمًا واحدًا مركبًا وبني على الفتح .

والأول قول الكسائسي والفراء وأبي عُبيدة وحكى عن الأخسفش ، والثاني قيل : هو مذهب سيبويه والبصريين.

وأما الكسر : فظاهر قول الزجاج وغيره أنه أما اجتُزِئ فيه بالكسر عن الياء المحذوفة من غير تركيب.

قال فى الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن «ابن أم» و «ابنة أم» و «ابن عم» و «ابنة عم» حكَمَتُ لها العربُ بحكم اسم واحد ، وحذفوا الياء كحدّفهم إياها من «أحدَ عشر» إذا أضافوه إليها. فإن قلت : ما معنى قوله (استمر) ؟

قلت : يشيس إلى أنَّ هذين الوجهين استسمرا في كلامسهم واطردا بحيث لا يكادون يُثبتون الياء والآلف إلا في الضرورة، وقد قرئ بهما في السبع.

فإن قلت : فأيهما أجود ؟

قلت : نص بعضهم على أن الكسر أجود وهو ظاهر.

فإن قلت : لم يذكر «ابنة أم» و «ابنة صم» وحكمهما حكم « ابن أم » و«ابن مم».

قلت : كأنه استغنى بذكر المذكر عن ذكر فرعه.

فإن قلت : قد يوهم اقستصاره على الكسر والفتح أن غيسرهما عتنم ، وقد
 قال في التسهيل: وربما ثبتت أو قُلبت ألفا^(١) يعنى: الياء.

قلت : الذي يفهم من قوله (استمرا) أن ضيرهما لم يستمر في الكلام ولم يطرد كاطرادهما.

وهذان الوجهان ضميفان ، ولذلك قال : وربما ، وفي الكافية : وندو ، وفي شرحها : ولا يكادون يثبتون الياء والالف إلا في الضرورة.

وقال غيره: هما لغتان قليلتان.

ومن إثبات اليا﴿ غُولُه (٢) :

⁽١) التسهيل ص ١٨٢ .

 ⁽۲) قائله :هو أبو زيد الطائي - واسمه حرملة بن المنذر من قصيدة يرثى فيها أخاه

وتمامه: أنت خَلَّيْتَنِي لِلهرِ شَلَيدِ - وهو من الحفيف -

اللَّفَة : اشُّقِيق، تصَّغير شقيق الدَّهر، : الأبد المدود.

المني: يا أخى يا من نفسه كَنفسى ، لقد ذهبت وتركتني وحيدا أقاسى ويلات الزمن وقد كنت ركنا أستند له، وظهيرا أحتمد عليه.

الإعراب : «يا عرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «أمى» ابس مضاف وأم مضاف إليه وأم منضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة يا حرف نداء «شقيق» =

 يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيَّقَ نَفْسِي
ومن إثبات الألف قوله ^(١) :
 يا ابنةً عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي

منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «نفسى» مضاف إليه وياء المتكلم مسضافة إلى نفس «أنت» ضمير منفصل مستدأ «خلفتنى» خلف فعل ماض والتاء فاعل والنون للوقباية والياء مفعول به، والجملة في محل رفع خبسر المبتدأ «لدهر» جار ومجرور متسعلق بخلف «شديد» صفة لدهر.

الشاهد فيه : (يا ابن أمى) حيث أثبت يا المتكلم في (أمي) - وهذا ضرورة -.

مواضعه: ذكره من شـراح الآلفية: الأشــونى ٤٥٧ / ٢، وابن هشام ٢٤٨ / ٣، والسيــوطى ص ١٠٤ / ٣، وابن يعيش والسيــوطى ص ١٠٤ / ١، وابن يعيش ١٢٢ / ٢، وفي القطر من ٢٠٨ .

(١) قائله : هو أبو النجم العجلى - واسمه الفضل بن قدامة - يخاطب امرأته أم الحيار.

وتمامه: لا يُخْرِقُ اللومُ حِجابِ مَسْمَعِي - وهو من الرجز -.

اللغة : «لا تلومي» من اللوم ، وهو كشرة العنتاب «اهجمعي» من الهجوع ، وهمو الرقاد بالليل «حجاب مسمعي» كتاية عن الاذن.

للعنى : اتركى لومى وهتابى يا ابنة همى ، وخــذى نفسك بالراحة ونامى، فإن لومك هذا لا يصل إلى سمعى ولا أستمع إليه. وكانت كثيرة اللوم له لكبره وضعفه.

الإعراب : «يا ابنة» يا للنداه وابنة منادى منصوب «عما» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منه من طهورها فستحة مناسبة الالف ، والالف المنقلبة عن الياء مضاف إليه «لا» ناهية «تلومي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وصلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل مبنى على السكون في مسحل رفع «واهجمي» الواو عاطفة واهجمي فعل أسر مبنى على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة فاعل.

الشاهد فيه : فيا ابنة عما! حيث أثبت الآلف المتقلبة عن ياء المتكلم للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ۲۰۷ / ۳ . وذكره في القطر ص ۲۰۸ ، وابن الناظم ، والسيوطي ص ۲۰۱ وفي الهمغ ۵۶ / ۲ ، وذكــره سيبويه ۳۱۸ / ۱ ، وابن يعيش ۱۲ / ۲ .

واما قوله^(۱) :

كُنْ لِي لا على يا ابنَ عمًّا نَعِشْ عزيزَيْن ونكف الهما فيحتمل أن تكون الآلف فيه للإطلاق.

فإن قلت : فأى هذين الوجهين أجود؟

قلت : قال بعضهم: قلب الياء ألفا أجود من إثباتها.

تنبيه:

إذا ثبت الياء ففيها وجهان : الإسكان والفتح.

فالحاصل : خمسة (أوجه)(٢) ونصّ بعضهم على أن الخمسة لغات.

وقوله :

وفى النَّدَا أَبْتِ أُمَّتِ مَرَضَى واكسِرُ أَوِ افْتَعْ ومِن اليَا التَّاعِوَضَ إذا (نودى)(٣) الآب والأم مضافين إلى الياء جاز فيهسما الوجوه الستة المقدمة في نحو (يا عبد).

وينفردان بتعويض تاء التأتيث من الياء مكسورة ومفتوحة، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ فيره من السبعة .

⁽١) قائله: لم أقف له على قائل ، وقبال الميني : أنشده أبو الفتح ولم يعبزه إلى قائله، - َ وهو من الرجز -.

الإصراب: «كن» فعل أمر واسم كان ضمير «لي» جار ومسجرور متملق بمحقوف خبر كان «لا على» عطف عليه . أى : لا تكن على «يا ابن» يا حسرف نداء وابن منادى «عسا» مضاف إليه «نعش» فعل مجزوم ، لأنه جواب الأمر والفاعل ضمير «عزيزين» حال من الضمير الذى في نعش «وثكف» فعل مضارع والفاعل ضمير «الهما» مفعول به ، والجملة المعنى الجملة الأولى والألف للإطلاق.

الشاهد فيه : «يا ابن حما» حيث قلب الشاعر ياء الإضافة ألَّمًا ، وثبتت هذه الألف .

مواضعه : ذكره المكودي في شرحه للألفية ص ١٢٨ ، والسيوطي في الهمع ٥٣ / ٢ .

⁽۲) 1 ، جـ .

⁽٣) ب ، جـ وفي أ (نوي).

ووجه الكسر أن الكسرة كانت مستحقة قبل الياء فلما عوض عنها التاء - ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا - جعلت الكسرة عليها ، لتكون المعوض عنه في مجامعة الكسرة بالجملة.

وعن الفراء أن الكسر حصل لأن الياء في النية.

ورده أبو إسحاق وقال : كيف تكون الياء في النية ، وليس يقال : يا أبتى؟ ووجه الفتح ، أن التاء حركت بحركة الياء، لكونها عوضا عنها ، وقيل: لأن الأصل (يا أبتا) فحذفت الألف .

ويرده ما رد قول الفراء .

فإن قلت : فأى الوجهين أكثر ؟

قلت : نص المستف وغيـره على أن الكسر أكثر، وذكـر الشارح: أن الفتح أقيس ، قال : إلا أن الكسر أكثر.

وقد فهم من كلام الناظم قوائد:

الأولى: أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء، لقوله: (وفي الندا).

الثانية : أن ذلك مختص بالأب والأم.

الثالثة : أن التعويض فيهما ليس بلازم؛ فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة ، فُهمَ ذلك من قوله (عرض).

الرابعة : أنه لا يجوز الجسمع بين الياء والتساء؛ لأنها عسوض عنها، ولا بين التاء والألف؛ لأن الألف بدل من الياء.

وأما قوله^(۱) :

 ⁽١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من العاويل -.

الإهراب : فيا» حسرف نداء «أبتى» منادى مفساف «لازلت» لا نافيــة زال فعل مساض من أخوات كان والضمير اسم زال «فينا» جار ومجسرور متعلق بمحذوف خبر زال «فإنما» الفاء ــ

يا أَبْتِي لا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

وَأَجَارَ كَثَيْرِ مَنُ الْكُوفِيينَ الجَمْعِ بَيْنَهِـمَا فَى الْكَلَامِ ، وَنَظْيَرِهِ قَرَاءَةَ أَبِي جَعَفْرِ ﴿ يَا حُسُرَتَى ﴾(١).

فجمع بين العوض والمعوض.

وأما قوله(٢):

..... يا أَيتًا عَلَّكَ أَوْعَساكا

فجعله ابن جنى من ذلك ، وهو أهون من الجسمع بين التاء والياء ، لذهاب صورة المعوض عنه.

 للتعليل وإن حرف توكيد وما كفتها عن السعمل «لنا» جار ومجرور متعمل بمحلوف خبر مقدم «أمل» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «في العيش» جار ومجرور متعلق بأمل «ما دمت» ما مصدرية ومانية ودام من أخوات كان والناء اسمها «عائشا» خبر دام.

الشاهد قيه : (يا أبتر) حيث جسم فيه بين العوض والمعوض ، وهمسا التاء وياء المتكلم، لأن التاء عوض عن يَاء فلتكلم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشنوني ٤٥٨ / ٢، والمكودي ص ١٢٨.

(١) من الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(۲) قائله : هو رؤية بن العجاج – وهو من الرجز –.

وصفره : تقولُ بِشِي قلد أَثِّي أَثَاكًا.

اللَّمَةُ : (قد أَتَى أَتَاكَا) قد حان وقتك وزمانك.

المعنى : تقول بنتي يا أبني قد جاء زمان سفرك علك تجد رزقا.

الإعراب: «تقول» فعل ماض «بنتي» فاعل والياء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أتي» فعل ماض «أنساك» فساحل والكاف مضاف إلى ياء ماض «أبت» منادى مضاف إلى ياء المتكلم «علك» لغة في لعملك ، والكاف اسم لعل وخيره محدّدوف . تقديره : لعلك تجد رزقا «أو» عاطفة «صناكا» الكاف اسم صبى وخيره محذّوف . أي : أو عساك تجده.

الشاهد فيه : «أبتا» حيث جمع بين التاء والألف.

مواضعه : ذكره الأشمرتي في شرحه للألفية : ٤٥٨ / ٢ ، وذكره سيبريه ٢٩٩ / ٢ ، وفي للغني ٢٠٢ / ٢ ، والإنصاف ١٢٦ / ١ . وقال في شرح الكافية: الآلف فيه هي الآلف التي يُوصَل بها آخر المنادي إذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا، وليست بدلا من ياء المتكلم، وجوز الشارحُ الأمرين (١٠).

تنبيهات:

الأول: اختلف في ضم التاء في «يا أبت» و «يا أمت»، فـ أجازه الفراء وأبو جمفر النحاس، ومنعه الزجاج.

وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول * يا أمت ، -بالضم-.

الثانى : مذهب البصريين أن الوقف على هذه التاء بالهاء، ومذهب الفراء بالتاء.

وفي التسهيل : وجعلها هاءً في الخط والوقف جائز(٢) .

وقرئ بالوجهين في السبع ، ورسمت في المصحف بالتاء.

الثالث: قال في شرح التسهيل: وقالوا في «آبا» المقصور «يا أبات.

قال الشاعر^(۳) :

⁽١) أي : كونها عوضًا عن الياء ، وكونها التي يوصل بها آخر المنادي .

⁽٢) التسهيل ص ١٨٢ ،

 ⁽٣) قائله: لم أقف على قائله - وهو من الطويل -.

وصدره : تقولُ ابنتي لما رأتْني شاحبا.

اللغة : (شاحبا) من شحب لونه يشحب إذا تغير وهو شاحب.

الإهراب: «تقول» فعل مضارع «ابنتى» فاهل والياء مضاف إليه الما» ظرف بمعنى حين «رأتنى» رأى فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والمياء مفعول أول والفاعل ضمير «شاحبا» مفعول ثان «كأنك» حرف تشبيه والكاف اسمه «فينا» جار ومجرور متعلق بغريب «فريب» خبر كأن مرفوع.

الشاهد فيه : يا أبات عيث زاد فيه الناء ، لأن أصله يا أبا - بالقصر .

.... كَأَنَّكَ فِينَا بِا أَبَّاتَ غُرِيبُ

ولو لم يعوش (لقال: أباي)(١) . انتهى.

· ورعم بعضهم : أنه أراد فيا أبتى، فقلب ، وهو بعيد - وقيل : يخرج على أن الألف إشباع.

(١) جدرتي أ اولو لم يعوض يا أباي،

••••••

محتويات المجلد الثاني

•••••	
الصفحة	الموضوع
0A3	الجزءالثاني
٥٨٣	الفاعل
09A	النائب عن الفاعل
711	اشتغال العامل عن المعمول
77.	تعدى الفعل ولزومه
779	التنازع في العمل
337	المفعول المطلق ا
708	المقعول له
707	المفعول فيه وهو المسمى ظرفا
775	المفعول معه
779	الاستثناء
. 797	الحال

VYI

المنفجة	الموضوع
٧٣٨	حروف الجو
YAY	الإضافة
ATE	المضاف إلى ياء المتكلم
۸۳۷	الجزءالثالث
AT4	إعمال المعدر
A89	إعمال اسم الفاعل
YFA	أبنية المصادر
P FA	أبنية أسما الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات
AVY	الصفة المشبهة باسم الفاعل
۸۸٥	التمجب
4 - Y	نعم وبئس وما جرى مجراهما
٣٣	انعل التفضيل
980	النعت .
977	التوكيد
	ar s

الموضوع	الصفحة
المطف	411
مطف للنسق	997
البدل	1-77
النداء	1-01
(فصل) في تابع المنادي	1.44
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	١٠٨٣



المجلد الثالث

شرج وتحقيق الأستاذ الدكتور عبدالرحمن علىشليمان أستناذاللغوليت في جامعية الأزهر وحميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقا

> الطبعكة الأولى 2731A-11-7A

ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي

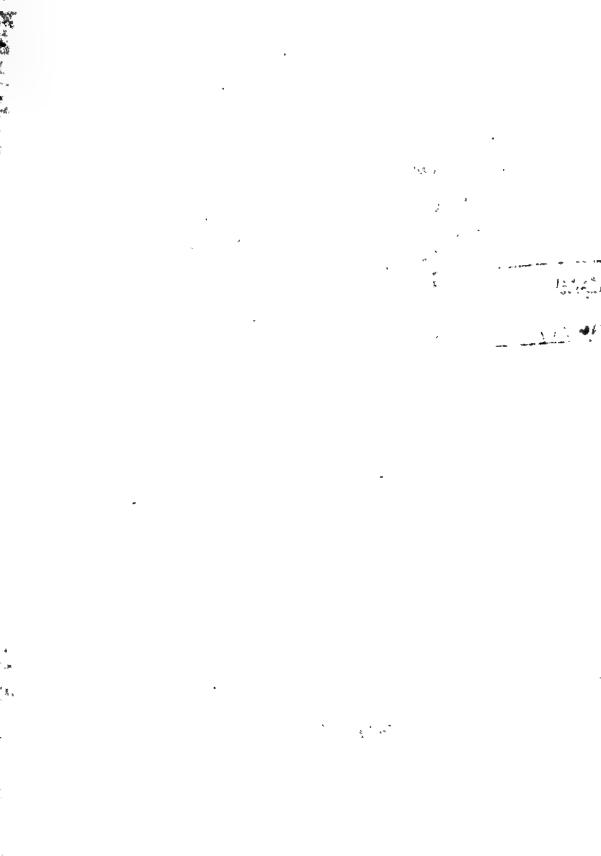
٩٤ شارع عباس المقاد - مدينة نصر - القاهرة ت: ۸۸۹۲۹۲۴ – فاکس: ۲۷۹۲۹۸۴

www.darelfikreinrabi.com INFO@darelfikrelarabi.com

1/12

د د ر د د ر

ر لعامة





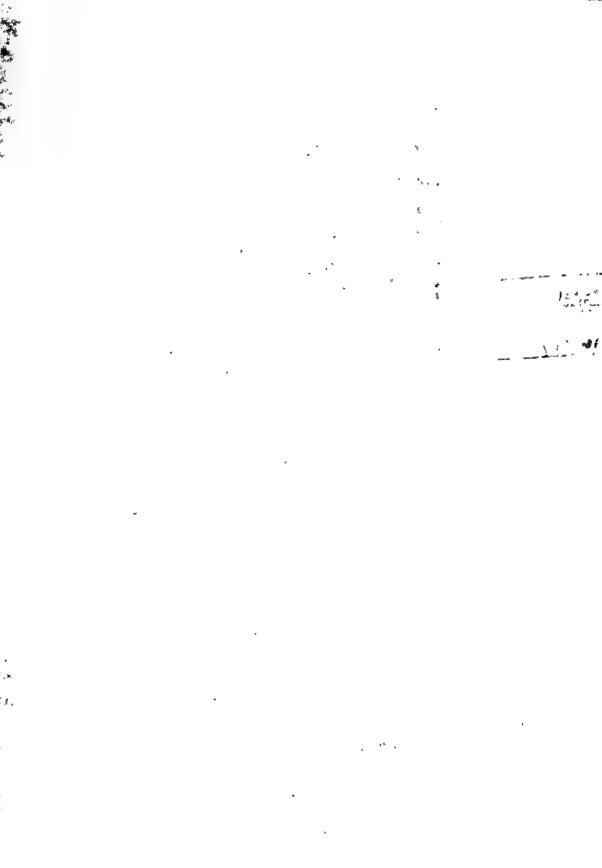


البزء الرابع

ويشتمل على:

اسماء لازمت النداء - الاستفاثة - الندبة - الترخيم - الاختصاص - التحذير والإغراء - أسماء الأفعال والأصوات - نونا التوكيد - ما لا ينصرف - إعراب الفعل - عوامل الجزم - فصل داما، ولولا، ولوما، - الإخبار بالذي والألف واللام - العدد - كم وكأين، وكذا - الحكاية.

••••



أسماء لازمت النداء

معنى ملازمتها النداء أنها لم تستعمل في غيره إلا (في)(١) ضرورة . وهي ضربان : مسموع، ومقيس.

فمن المسموع : (يا أبت) و (يا أمت) و (اللهم)(٢) وقد تقدمت. و (هناه) - بالغسم والكسر .

كقوله (۲):

وقد رابنی قولها یا هناه

واختلفوا في مادة هذه الكلمة على قولين:

أحدهها : أن أصل مادته (هـ '. ن . و) ثـم اختلف القائلون بـهذا على أربعة مذاهب :

وتمامه: ويُحكُ ٱلْحَفْتُ شَرًّا بشرًّا

اللغة : «رابني» من راب إذا أوقع في الريبة بلا شك «يا هناه» - هناه - اسم من أسماه النداه لا تستعمل فيمنا سواه، وهو كناية عن رجل ، بمنزلة يا رجل يا إنسان، وأكثر ما تستعمل عند الجفاء والغلظة « ألحقت شرًّا بشر، معناه كنت متهما قلما صرت إلينا ألحقت تهمة بتهمة، لأن التهمة شر وتحقيقها شر منها.

الإعراب: ﴿ وقده الواو عاطفة، وقد حرف تحقيق (رابني» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول ﴿ قولها ﴾ فاعل وها مضاف إليه (يا هناه) حرف نداء ومنادى مقصور.

* ويحك * ويح مصدر والكاف في محل خفض بالإضافة * الحقت * فعل وفاعل. قشرًا * مفعول به ، والجملة في محل نصب مقول القول فبشر * جار ومجرور متعلق بألحقت . الشاهد فيه : * يا هناه * حيث بناه على فعال ، لأن أصله الهاء وأدخلت عليه الألف لمد اقصوت في النداء .



⁽۱) ب .

⁽Y) ا، جد،

⁽٣) قائله: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي .

الأول: أن الهساء في (هسناه) بدل من لام الكلمسة، والأصل هناو ، وهو مذهب أكثر البصريين.

والثاني: أنها بدل من همزة مبدلة من الواو فهي بدل (بدل)(١) اللام ، وهو مذهب ابن جني .

والثالث: أن اللام محدونة والآلف والهاء زائدتان في نفس البناء على حد ريادة الهمزة في أحمر.

والرابع: أن اللام محذوفة (أيضا)(٢) والألف هي التي تلحق المنادي البعيد والمتنوب والمهاء للسكت، وهو مذهب الفراء واختيار المصنف وابن عصفور، ويدل على صحته كسرها، لالتقاء الساكنين.

والقول الأخسر : أن أصل مادته (هـ . ن. ة) قهــو من باب سلس ، وهو مذهب أبي زيد.

قال الشيسخ أبو حيسان : ولو ذهسب ذاهب إلى أن أصل (هن) ومادته (ه. ن. ن) مستدلا بما حكاه أبو الخطاب من قولسهم (يا هنانان) في التثنية يريد: (يا هنان) لكان مذهبا .

ومن المسموع : (قُلُ) وقد أشار إليه بقوله : وقُلُ بَعْضُ ما يُخَصُّ بالنّدا

يقال: قيا فله للرجل، و قيافلة اللمرأة.

واختلف فيهما، فمذهب سيبويه أنهما كتاية عن نكرتين ، ففُلُ : كناية عن رجل ، وفُلَةُ : كناية عن امرأة.

وذهب الكوفيون . إلى أن أصلهما فلان وفلانة فرخُما ، ورُدَّ بأنه لو كان مرخما لقيل فيه (فُلاً) ، ولما قيل في التأنيث فُلَة.

 ⁽۱) ا، جـ - وني ب د مبدئة ،

⁽۲) آ ، جـ .

وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط: إلى أن (فل) كناية عن المكلم بمعنى يا فلان، وهذا مذهب السناظم، فإنه صرح في شرح التسهيل وغيره، بأن (يا فُلُ) بمعنى يا فسلان. و (يا فُلَة) بمعنى يا فسلانة ، قال : وهما الأصل ، ولا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضوورة .

قلت : وهو موافق لمذهب الكوفيين في أنهما بمعنى فلان وفلانة، مخالف له في التُرخيم.

فيان قلت: قوله: وهما الأصل (يعنى)(١) موافقة الكوفيين (في الترخيم)(١).

(قلت: قد رد المصنف مسلهب الكوفيين في أنهمسا ترخيم)(٢) فلان وفلانة بالوجهين السابقين فعلم أنه غير موافق لهم على ذلك، بل هما عنده من (قبيل)(١) ما حذف منه لغير ترخيم .

ومن المسموع : (لُؤمان) و (نَومان) وقد نبه عليهما بقوله :

..... لُؤْمَانُ نَوْمَانِ كَلْمَا

أي : مختصان بالنداء.

أما (لؤمان) - بالهمز وضم اللام - فمعناه يا عظيم اللؤم، ومثله :

(يا مَلَأَمُ) و (يا مَلَأَمَان)^(۱) .

(وأما فنومان؛ - يفتح النون - فمعناه يا كثير النوم(١٠).

«تنبيهان»

الأول: الأكثـر في بناء (مُفْعَــلان) نحو (ملأمـــان). أن يأتي في الذم، وقد جاء في المدح (يا مُطْيَبان).

⁽۱)) ، جد . (۲) ا ، جد .

 ⁽٣) ١، جد . (٤) ب، وفي ١، جد اقبل .

⁽a) 1، ج. 1 (a)

⁽٧) – بفتح الراء – هو العزيز المكرم.

وزعم ابن السيد : أنه مختص بالذم، وأن (مكرمان) تصحيف (مكذَّبان). وليس بشيء.

الثاني : قال في شوح الكافية - بعد أن ذكر مالام، ولؤمان، ومالامان، ومكرمان:

وهذه الصفات مقتصورات على السماع بإجماع . انتهى . وتبعه الشارح، وهو صحيح في غير (مَفْعُلان)، فبإن فيه خلافا أجاز بعضهم القياس عليه، فتقول: (يا مَخْبثان) ، وفي الانثى (يا مَخْبثانة).

ثم انتقل إلى المقيس فقال:

واطركا	
*********	في سَبُّ الْأَتْثَى وَزُنُّ بِا خَبَاثِ

اطراده مشروط بشرطين:

أحلهما: أن يكون في السب.

والثاني: أن يكون من ثلاثي كالنوع الذي يليه.

وسبب بنائه على الكسر شبهه بنزال عدلاً وزنة وتأتينًا .

تنبيه:

كلام للصنف في الكافية والتسهيل وكلام الشارح : يوهم أن في القسياس عليه خلاقًا ، لنصه على سيبويه وحده.

قال الشيخ أبو حسيان : ولا أعلم فيه خلافًا، وفي الارتشاف - في باب ما لا ينصرف – قال بعضهم : لا يقاس ، فلا يقال (يا قباح) قياسا على «فساق».

ثم استطرد فقال:

..... والأمرُ هكذا من الثلاثي.

يعتى أن بناء «فَعــال» للأمر مطرد من كل فـعل ثلاثى نحو «نَزَال» و «تَرَاكِ» هذا مذهب سيبويه، وخالفه المبرد فقال: (لا يقال منه إلا)(١) ما سمع .

⁽۱) آ، ج. .

فإن قلت : أهمل المصنف من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط : الأول : أن يكون مجردا ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو : دراك.

والثاني: أن يكون تاما ، فلا يبني من الناقص .

والثالث: أن يكون متصرفًا.

والرابع: أن يكون كامل التصرف ، فلا يبنى من يذر ريدعُ.

قلت : اشتراط بعض هذه الشروط واضح ، فلم يتعرض له ، وقوله:

(ثلاثي) محمول على المجرد كما تقدم في التعجب.

ثم رجع إلى المسموع فقال:

وشَاّعَ في سَبُّ الذُّكُورِ فُعَلُّ وَلَا تَقَسْ.....

يعنى : أن ما صدل إلى فُعَلُ فى سب الذكور نَحو «يا خُسِتُ» و «يا فُسَقُ» و«يا غُدَرُ» و«يا لُكَعُ» شائع، ومع شياعه لا يقاس عليه : قيل : والمسموع منه هذه الأربعة.

ونص المغاربة (على)(١) أنه ينقاس عليه، ونقله في البسيط عن سيبويه، ومن قاس عليه فبالشروط السابقة.

ثم نب على أن بعض هذه الألفاظ قد استعمل في ضير النداء ضرورة، بقوله:

..... وجُرّ في الشّعرِ فُلُ

يعنى في قول الراجز^(١) :

وتمامه: تضل منه إبلي بالهوجل في لُجَهَ - وهو من الرجز -

وصدره في الاشموني والعين : تدافع الشيب ولم تقتل.

⁽۱) ب .

⁽٢) قائله : هو أبو النجم العجلي - يصف إبلا قد أقبلت متزاحمة وأثارت غبارًا.

أمسك فلانًا عَنْ قُلِ

تنبيهان:

الأول: الحاصل من كلام سيبويه أن «فل» في الرجز محذوف من فلان ، لضرورة الشعر، وليس هو المختص بالنداء، بل هو غيره، ومعناهما مختلف، لأن المختص كناية عن اسم جنس ، وهذا كناية عن علم، ومادتهما مختلفة.

فالمختص مادته (ف . ل . ى) ، وهو محذوف اللام، فلو صغر قلت فيه: الْهُلَيُّا.

وهذا مادته (ف . ل . ن) ، فلو صغر قلت فيه : (فُلَيْنَ وتقدم ما ذهب إليه المصنف.

الثانى: ليس مراده أنه لم يستعمل في غير النداء من الألفاظ المذكورة إلا «فل».

اللغة : «الهرجل» المراد هنا المفارة الواسعة التي لا أعلام بها، ويطلق على الرجل الأهوج
 «لجة» - بفتح اللام وتشديد الجيم - الجلبة واختلاط الاصوات في الحرب.

المعنى : شبه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعيضا بقوم شيوخ فى لجة وشر يدفع بعضهم بعضا فيقال : أمسك فلانا عن فلان. أى : احجز بينهم.

وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى المقتال.

الإعراب: «تضل» فعل مضارع «منه» جار ومجرور متعلق بتضل «إبلى» فاعل تضل والياء مضاف إليه «بالهوجل» جار ومجرور متعلق به «في لجة» جار ومجرور متعلق به أيضا.

«أمسك» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فسيه، والجملة مقول لقول محذوف. أى : يقال فيها : أمسك، إلخ.

«فلانا» مفعول به • عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسك.

الشاهد فيه: (فل، قد استعمل في غير النداء)، وجرها بحرف الجر.

مواضعه : ذكره من شـراح الألفية : الأشمـونى ٤٦٠ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٩ / ٣ ، وابن عقيل ٢٠٦ / ٢ ، والمكودي ص ١٢٩ وابن الناظم .

وذكره سيبويه ٣٣٣ / ١ ، ١٢٢ / ٢ ، والسيوطى في الهمع ١٧٧ / ١ .

بل (ذكرها)(۱) . تنبيها على ورود نظيره ، ومنه قوله^(۱) : قُعيدَتهُ لكاع

وخرجه بعضهم على تقدير : يقال لها: يا لكاع، فحذف القول وحرف النداء.

اللغة : «أطوف» أكثسر الدوران «آوي» مضارع أوى إلى منزله «قعيدته» قعيدة البيت المرأة " لأنها تطيل القعود فيه « لكاع» متناهية في الحيث.

المعنى: أنا أكثر دورانى وارتبادى الأماكن هامة النهار فى طلب الرزق وتحسيل القوت؛ م ثم أعود إلى بيتى فلا تقع هينى فيه إلا على امرأة شديدة الحبث متناهية فى الدناءة واللؤم. الإعراب: «أطوف» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «ما» مصدرية «أطرف» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه. وما وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول مطلق قوله أطوف الأولى «ثم» حرف عطف «آرى» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه. «إلى بيت» جار ومجرور منعلق بآرى «قعيدته» مبتدأ والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ، والجملة فى محل جر

الشاهد: «لكاع» على وزن فعال – وقد استعمل في غير النداء – للضرورة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢١٥ / ٣ ، وابن عبقيل ١/٧٨ ، وابن الناظم، والشاهد ١٤٩ في الحزانة .

⁽١) ب - رنبي أ ، جد (ذكر) .

 ⁽۲) قائله: الحطيئة - واسمه جرول - يهجو امرأته. - وهو من الوافر - وتمامه:
 أُطُونُ ما أُطُونُ ثُمَّ آرى إلى بَيت

الاستغاثة

هي نداء من يخلُّص من شدة ، أو يعين على مشقة.

وللمستغاث ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يجر بلام مفتوحة، وهذه أكثر أحواله.

الثانية: أن يجاء في آخره بألف معاقبة للام.

الثالثة : أن يجبره من اللام والألف ويجعل كالمنادى المطلق نحو «با زيد لعمرو» وهذه أقلها . ومنها قوله(١) .

الا يا قوم للعجّب العجيب

(١) قائله: ثم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -

وتمامه : وكَلْغَفَلَاتِ تَمْرِضُ لْلأَريبِ.

اللغة : «الغفلات» جسم غفلة - مصدر غفل عن الشيء - لم يلشفت إليه ولم يلق إليه باله «تعرض له » تنزل به « الأرب، العالم بالأمور البصير بالعواقب.

المعنى: أستغيث وأدعو قومى ليعجبوا العجب كله، وينظروا كيف تحدث الغفلة وعدم الانتباء للبصير بالأمور الحبير بالعواقب.

الإصراب: «الا) أداة تنبيه اقدومي مستغاث به منادي، منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحلوفة اجستزاه بكسر الميم ، ويجدوز أن يكون مبنيا على المضم إذا قدر قطعه عن الإضافة و للعجب جار ومسجرور مستخات لأجله - متعلق بيا - أو بالفعل المحذوف العسجيب، صفة للعجب الوللفغلات، معطوف عليه التعرض، فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله مستشر فيه وهو يعود على المفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في مسحل نصب حال من الغفلات (اللاريب) جار ومجرور متعلق بقوله تعرض.

الشاهد فيه : «با قوم» حيث جماء بالمستغاث به خاليا من اللام المفستوحة في أوله ، ومن الألف في آخره.

مواضعه : ذكره من شواح الألفية : ابن هشام ۲۰ / ۳ ، وابن الناظم ، والسيوطي ص٥٠ . ١٠ م

وقد ذكر الثلاثة في الكافية ، واقتصر هنا على الأولين كالتسهيل، لفلة الثالث. فأشار إلى الأول بقوله :

إذا استُغيث اسم مُنادًى خُفِضاً باللام مَفْتُوحًا كَيَا للمُرْتَضَى

إنما جر المستغاث باللام للتنصيص على الاستغاثة ، وفتحت لوقوعه موقع المضمر، ولكونه منادى، وليحصل بقلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله، وإنما أعرب منع كونه منادى منفردا منعرضة، لأن (تركيبه)(١) مع اللام أعطاه شبسها بالمضاف. وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن ااستغاث، متعد بنفسه لقوله : (إذا استُغِيثَ اسْمٌ مُنَادِّي).

والنحويون يقولون : مستغاث به.

قال فى شرح التسهيل : وكلام العرب بخبلاف ذلك، والمعروف فى اللغة تعدى فعله بنفسه.

قال الله تعالى : ﴿ إِذْ تُسْتَغِيثُونَ رَبُّكُمْ ﴾ (٢) .

وقیل : بل هو یتعدی بوجهین، وقد جاء (تعدیه)(۲) بالباء فی آبیات.

الثانية : أن المستغاث معرب، لقوله (خفضا) وتقدم بيانه.

الثالثة : أنه يجـور أن يكون بأل ، وإن كان منادى، لأن حـرف النداء لم يباشرها. فُهِمَ (ذلك)(١) من تمثيله، وهو مجمع عليه .

فإن قلت : يرد على مبارته ثلاثة أشياء:

الأول: أنه قسال: (اسم منادى) وأطلق فأوهم أنه يجسور نداؤه بغيسر ياء، وذلك غير جائز، فإن المستغاث لا ينادى إلا بيا.

⁽١) (١) وفي ب، جـ (تركبه) .

⁽٢) من الآية ٩ من سورة الأنفال.

⁽٣) ب ، جـ - وقي أ (تمديته) .

⁽٤) ب - وني أ. جد (بذلك).

والثاني: أنه قال (خفيضا باللام) بصيغة الجيزم، وقد تقدم أنه ليس بلازم، بل هو الأكثر .

والثالث : أنه قال: (مفستوحاً) وأطلق ، وثُمَّ موضع يكسس فيه وهو مع ياء المتكلم في تحو «يَالِي»، وقد أجاز أبو الفتح في قوله(١١) :

فَيَا شَوْقٍ مَا أَبْقَى وَيَالِى مِن النَّوَى

أن يكون استغاث بنفسه (وأن يكون استغاث لنفسه)(٢) .

قلت : الجواب على الأول أن قوله بعد (إنْ كَرَّرْتَ با) يرشد إلى ذلك، إذ لم يقل : إن كررت خَوْف النداء.

وعن الثاني : أن قوله بعد (وَلامُ مَا اسْتُغِيثَ عَـاقَبَتُ أَلِفٌ) يوضح أن جره باللام ليس بلازم.

وتمامه : وَيَا دَمْعُ مَاأَجْرَى وَيَا قُلْبُ مَا أَصْبِي

اللغة: «النوى» - بفتح النون والواو مقصوراً - البعد « ما أصبى» من صبا يصبو إذا مال، ومنه الصبى، لأنه يميل إلى كل شىء.

الإحراب: «فيا» يا حرف نداء والمنادى محذوف. أى فيا قرم شوقى ما أبقاء، أو تكون يا لمجرد التنبيه هشوق» مبتدأ وأصله شوقى بياء المتكلم فحذفت اكتفاء بالكسر «ما أبقى» ما للتعجب فى محل رفع بالابتداء ، وجملة أبقى فى محل رفع خبره، والعائد محذوف ما أبقاه، ونفس الكلام تقوله فى ويا دمع ما أجرى، وفى يا قلب ما أصبى «يا» حرف نداء واستفائة «لى» جار ومجرور متعلقان بفعل ومحذوف تقديره : أدعو نابت عنه «يا» عند الجمهور ، إن كان مستغاثا به، أو بيا نفسها عند القارسى وابن جنى، وإن كان مستغاثا الجمهور ، إن كان مستغاثا بوصف محذوف حال من المنادى والتقدير : يا لمزيد مدعوا إلى .

الشاهد فيه : « ويالي من النوى، فإن اللام فيه لام الاستفالة وهي مكسورة.

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٤٦١ / ٢ ، وابن هشام في المغنى.

(۲) آ ۽ ج. .

⁽١) قائله: هو أبو الطيب – أحمد بن الحسين – المتنبي . – وهو من الطويل .

وعن الثالث: أن كسر اللام مع ياء المتكلم معلوم وجوبه في كل موضع فهو القيد)(١) الإطلاق ، على أن ابن عصفور قال : الصحيح عندى أن ايالي، حيث وقع مستغاث له، والمستغاث به محذوف.

وعلل ذلك بأن العامل في المستغاث فعل النداء المضمر ، فيصير التقدير: يا أدعو لى ، وذلك غير جائز في غير «ظننت» وما حمل عليها، إلا أن في لزوم هذا لابن جنى نظرا؛ لأن اللام تتعلق عنده بحرف النداء.

تنبيهان:

الأول: اختلفوا فى اللام الداخلة على المستغاث ، فقسيل: هى بقية آل ، والأصل: يا آل زيد: وزيد مسخفوض بالإضافة، ونقله المصنف عن الكوفيين، ونقله صاحب النهاية عن الفراء. وفى نسبته إلى الفراء نظر.

لأن الفراء (حكى)(٢) . أن من الناس من رعم أنها بقية من آل ، فظاهر حكايته أنه ليس مذهبا له.

وذهب الجمهور إلى أنها لام الجسر، ثم اختلفوا فقيل: زائدة فبلا تتعلق بشيء، وهو اختيار ابن خروف وقيل: ليست بزائدة فتتعلق، وفيما تتعلق به على هذا قولان:

أحدهما : أنها تتعلق بالفعل للحذوف، وهو مذهب سيبويه، واختيار ابن عصفور.

الثاني: أنها تتعلق بحرف النداء، وهو مذهب ابن جني.

الثالث: إذا وصف المستغاث جرت صفته نحو «يَا لزَيد الشجاع للمظلوم»، وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع ، لأن الجار والمجرور لابد له من شيء يتعلق به.

⁽۱) ، جد وفي ب (مقيد) .

⁽۲) ۱ – وفي ب ، وجد (حكم) .

وقوله:

وَانْتَحْ مَعَ المُعْلُوفِ إِنْ كَرَرْتَ يا وَفَى سَوَى ذَلِكَ بِالْكَسِّرِ اثْتِيَا إِذَا عَطْفَ عَلَى المُستِعَاثِ فَإِمَا أَنْ تَتَكَرَرُ قَيَا ﴾ أو . لا .

فإن تكررت فتحت اللام كقوله^(١) :

لاَنَاسٍ عُتُوهُمْ فَى ارْديادِ

يا لَقَوْمِي ويا الأمثالِ قومي وإن لم تتكور كسرت نحو^(۱) :

(١) قائله: لم أقف على قائله - وقال العيني : أنشده الفراء ولم يعره إلى قائل -وهو من الحنيف.

اللغة: «عتوهم» العتو: الاستكبار «في ازدياد» يزيد يوما بعد يوم.

المعنى: أستغيث بقومى وبأمثالهم في النجدة والشجاعة ليستعوني من قوم يزدادون علوا واستكبارا على، ويظلمونني بغير سبب.

الإحراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «لقومي» اللام حسرف جر أصلى وهي مفتوحة وقومي مجرور بها، والجار والمجرور في محل نصب متعلق بأدهو، وقيل: اللام زائدة لا تتعلق بشيء. والمستغاث متصوب بفتحة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد، وذهب الكوفيون إلى أن اللام اسم مضاف لما بعسده وأن الاصل يا آل فحذفت الهمزة للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين « ويا لأمثال » إصرابه كذلك « قومي » مضاف إليه «لأناس» متعلق بمحذوف - أي : أدهوكم لأناس « عتوهم » مبتدأ ومضاف إليه «في ازدياد» جار ومجرور خير، والجعلة في محل جر صفة لأناس.

الشاهد قيه : «يا لقومي»و «يا لأمثال؛ حيث فتحت اللام قيه.

مواضعه: ذكتره من شراح الألفيية : الأشمنوني ٤٦٢ / ٢ ، والمكودي ص ١٢٩، والسيوطي ص ٢٢٠ .

(۲) قائله: لم أنف على قائله - وهو من اليسيط -

وصفوه: يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

اللغة : «بيكيك» يبكى هليك «ناء» اسم فاهل من نأى ينأى - بمعنى بعد العسفترب، غريب «الكهول»- جمع كهل - وهو من جاوز الثلاثين، وقيل : الأربعين.

المعنى: يبكيك ويحزن لفقدك الأباعد الغرباء ، حينما كنت تسدى إليهم من معروف، وقد يسر الأقبارب لما يرثونه منك بعد فقدك، فسهيا معبشر الكهول والشبان لمشاركتنا في العجب من ذلك.

وإنما كسرت الأمن اللبس.

فإن قلت : فهل هي لازمة في المعطوف؟

قلت : لا لقوله^(١) :

وَأَبِي الْحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

يا لَمَطَّافِنَا وَيَالرِبَاحِ

فجمع بين الأمرين .

واعلم أن قوله (سوى ذلك) يعنى به سوى ما ذكر من المُستغاث والمعطوف المعاد معه «يا» فشمل شيئين:

الإعراب: «يبكيك» فعل ومفعول «ناء» فاعل يبكى «بعيد الدار» صفة لناء وإضافته للدار غير محضة؛ ولذلك وقع صفة للنكرة «مغترب» صفة ثانية «يا للكهسول» يا حرف نداء واستغاثة واللام حرف جر والكهول مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحدوف - كما سبق - وهو مستغاث له.

الشاهد فيه : اللشبان، حيث كسرت فيه اللام وإن كان القياس فتحها ، لكونها معطوفة على اللام الأولى، لكن لما زال اللبس ولم يتكور حرف النداء كسرت، وأيضا اللعجب، مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الاشموني ٤٦٢ / ٢ ، وابن هشام ٢٥٦ / ٣ وفي القطر ص ٢٢١ ، والسيدوطي ص ١٠٤ وفي الهمع ١٨٠ / ١ ، والساهد ١٠٧ في الجزانة.

(١) قائله: هو من أبيات سيبويه المجهولة - وهو من الخفيف -

اللغة: «عطاف» و «رباح» و «أبي الحبشرج» - أسماء رجال - فالشاعر يرثى هؤلاء «النفاح» - بالنون والفاء المشددة - الكثير العطاء.

الإعراب: «يا لعطافنا» يا حرف نداء واللام مفتوحة – وأبى الحشرج، عطف على ما قبله والتقدير: يا لابى الحشرج «الفتى» بدل من أبى الحشرج «النفاح» صفته.

الشامد نيه :

1 - (يا لرباح) حيث فتحت فيه اللام لتكرار (يا).

٢ - ترك اللام في المعطوف كما في قوله * وأبي الحشرج إذ أصله ويا لأبي الحشرج.
 مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٦٤ / ٢ ، وذكره سيبويه ٣١٩ / ١ ،
 وابن يعيش ١٣١ / ١ ، والسيوطي في الهمع ١٨٠ / ١ ، والشاهد ١٠٨ في الحزانة :

أحدهما : المعطوف الذي لم تعد معه «يا» كما تقدم ، والآخر المستغاث من أجله. '

تنبيهات:

الأول: ما ذكر من كسر اللام مع المستغاث من أجله، إنما هو في الأسماء الظاهرة ، فأما الضمير فتقتع اللام معه إلا مع الياء نحو «يا لَزيْد لك».

وإذا قلت : (يا لك) احتمل الأمرين، وقيل في قوله(١) :

فَبَالَكَ مِنْ لَيْلِ كَأَنَّ نُجُومَةً

إن اللام فيه للاستغاثة.

الثاني: اختلف فيما تسعلق به اللام الجارة للمستغاث من أجله، فسقيل: بحرف النداء.

وقیل : بفعل محلوف. أى أدعوك لزید(٢) ، وقیل : بحال محلوفة أى مدعوًّا لزید.

وقد علم بهذا أن قبول ابن عصفور أنها تتبعلق بفعل مضمير تقديره أدعوك قولا واحدا ليس كما قال.

وتمامه : بِكُلُّ مُغَارِ الفَتْلِ شَدَّتْ بِيَلْبُلِ.

اللغة : هَمَغَار الفَتَلُ مَحْكُم الفَـتَل أبيلبل عنه بفتح الباء وسكون اللال وقهم الباء - اسم جبل.

الإحراب: «فيالك» يا حرف نداء، واللام في لك للاستغاثة . كأنه قال : ياليل ما أطولك قمن ليل» ، من حرف جر وليل مستغاث من أجله وجر بمن لأنها للتعليل «كأن» للتشبيه فجومه» اسم كأن والهاء مضاف إليه قشدت بيذيل»، جملة في محل رفع خير كأن.

الشاهد فيه : افيالك، حيث جاءت اللام فيه للاستغاثة، وفتحت اللام فيه مع أنه مستغاث من أجله.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٤٦٣ .

(۲) بفعل مـحفوف - أى : مقدر بعـد المستفهات، والكلام على هذا جملتان بخـلافه على
 الأول والثائث.

 ⁽۱) قائله: هو امرق القيس بن حجر الكندى - وهو من الطويل -

الثالث : قد يجر المستغاث من أجله بمن لأنها قد تأتى للتعليل بمعنى اللام كقوله(١) .

يَا لَلرِّجالِ ذَوِى الْأَلبابِ مِنْ نَفَرٍ لا يَبرحُ السَّفَةُ الْمُرْدِي لَهَمْ دِينًا

الرابع: قد يحذف المستغاث قيل «يا» المستغاث من أجله ، لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثا كقوله(٢) .

يا لأَنَاسِ أَبُواْ إِلاَّ مُثَابِرَةً عَلَى النَّوَغُلِ فِي بَغْيِ وعُدُوانِ

الحامس: قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو ، «يالزيد لزيد» أي : أدعوك لتنصف من نفسك.

ثم أشار إلى ثاني أحوال المستغاث بقوله:

اللغة : وَذُوى الالبابِ - جمع لب - بضم اللام - وهو العقل (النفر) الرجال من ثلاثة إلى عشرة «السفه» خفة العقل «المردى» قاعل من أردى من الإرداء ، وهي الدناءة.

الإعراب: (يا للرجال) يا حرف نداء واللام للاستغاثة، وهي مفتوحة والرجال مجرور بها «ذوى» صفة للرجال «الألبــاب» مضاف إليه، من نفر ، من حرف جر ونفر مــستغاث من أجله «لا يبرح» بمعنى لا يزال من أخوات كــان «السفه» اسمه «المردى» صفــته «دينا» خبره والجملة في محل الجر لأنها صفة لنفر .

الشاهد فيه: «من نفر؛ حيث جر المستغاث من أجله بكلمة «من».

مواضعه : ذكره الأشموني ٤٦٣ / ٢ . ، والسيوطي في الهمع ١٨٠ / ١ .

(٢) قائله: لم أنف على اسم قائله. _ وهو من البسيط -

اللغة : «أبوا» - من الإباء - وهو الامتناع «مئابرة» مواظبة ومداومة «التوغل»- بتـشديد الغين - وهو التعمق في الدخول في الشيء «البغي» الظلم

الإصراب: قيا لاناس؛ يا حرف نداء واللام في لأناس مكسورة وهو مسستضات له ، والمستفات به محذوف ، تقديره : يالقومي لاناس «أبوا» جملة من الفعل والفاعل قإلا » أداة استثناء قمثابرة» منصوب على الاستثناء قصلي التوغل؛ جار ومجرور متعلق بمثابرة قفي بغي،

الشاهد فيه : «يالاناس» فإنه مستغاث به اتصل بيا، مجسرورا باللام المكسورة وحذف منه المستغاث «يالقومي لاناس» .

مواضعه : ذكره الأشموني ٤٦٤ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ١٨١ / ١ .

⁽١) قائله: لم أقف على اسم قائله. ـ وهو من البسيط -

ولامُ ما اسْتُغيث حَاقَبَتْ الَّفْ

يعنى: أن الآلف تعاقب لام الاستغاثة فلا يجتمعان تقول : «بالزيد».

وازيدًا، ولا يجوز ايالزيدًا،.

ومن وروده بالألف قوله(١) :

يا يزيداً لأمل نَيْلُ عزّ

وقوله: ومثلة اسم فو تعجب ألف

يعنى: أن المتبحب منه إذا نودى عومل معاملة المستغاث من غمير فرق ، فيجوز جره بلام مفتوحة تحو قولهم «يا لكماء» و «ياللعجب».

ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف تحو فيا عجبه، وقد يخلو منهما، نحو فيا عجب».

تنبيهات:

الأول: جاء من العرب في نحو «يا للعجب» فتح اللام باعستبار استغاثته، وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله، وكون المستغاث محلوفا .

الثاني : التعجب بالنداء على رجهين:

اللغة : «آمل» اسم الفّـاهل مّن الأمل، وهو الرجاء والتـوقع «نيل» حصول «نــاقة» فــقر وحاجة «هوان» مذلة واحتقار.

المعنى: أستغيث بك يا يزيد، وأدعوك لمن يرجو الثراء والقوة، بعد الفقر والذلة.

الإحراب: (يا) حرف نداء واستفائة (يزيدا) منادى مستغاث به مبنى على ضم مقدر منع منه حركة مناسبة ألف الاستخائة في مخل تضب، والألف عنوض عن لام الاستخائة ولا منه حركة مناسبة ألف الاستخائة ولا مخول لأمل (صن) مضاف إليه ، وفيه ضمير هو فاحله لأنه اسم فاحل دوغنى، منعطوف على عز (بعد، منصوب على النظرفية وغاقة مجرور بالإضافة وهوان، عطف عليه.

الشاهد فيه : يا يزيدا؛ فإنه مستغاث به اختستم بالألف، ولم يؤت معه باللام المفتوحة التي تدخل هليه.

مواضعه : ذكره من شسراح الألفيــة : الأشمونــى ٤٦٣ / ٢ ، وابن هشام ٢٥٧ /٣ ، والسيوطى ص ١٠٤ ، وابن الناظم .

⁽١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الخفيف -

وتمامه : رغنى بعدُ فَاقة رَهُوان

أحدهما : أن ترى أمرا عظيما فتنادى جنسه نحر ايا للماء».

ثانيهما : أن ترى أمرا تستعظمه فتنادى من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو العلماء».

والثالث: إذا وقفت على المستغاث أو المتسعب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت.

هى نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهى من كلام النساء غالبا، والمندوب هو المذكور بعد « يا » أو « وا » تفجيعا لفقده حقيقة ، كفول جرير يرثى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه(١) :

أو حكما كـقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه * واعمراه واعـمراه حين أُعلم بجدب شديد أصاب قوما من العرب.

ار توجعًا ، لكونه محل الم ، نحو قوله^(١) .

وَمِنْ عَبَراتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

فَوَاكْبِلَا مِن حُبُّ مَّنْ لا يُحِبِّني

(١) البيت من البسيط وصدره :

حُمَّلتَ أمرًا عظيمًا فاصطبرتَ لهُ

اللغة : «حملت» بالبناء للمسجهول مع تشديد الميم - أي : كلفت ، أمسرا عظيما، أراد به الخلافة «اصطبرت» بالغت في الصبر والاحتمال.

المعنى : كلفت الخلافة وعهد إليك بششون المسلمين فى وقت عم فيه الظلم وفــشا الجور فصبرت على تلك المشاق وقمت بما أمرك به الله ونشرت العدل بين الناس.

الإحراب: «حملت» قبعل ماض مبنى للمجهبول والتاء نائب قباعل مفعبول أول «أمرا» مفعول ثان «قاصطبرت» معطوف على حملت. «له» جار ومجرور متعلق في محل نصب مفعول فاصطبرت. «يا حمرا» يا حرف نداء وندبة وحمرا منادى مندوب مبنى حلى الضم المقدر منع من ظهوره فتحة مناسبة ألف الندية.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٤ / ٢ . وابن هشام ٢٦٠ ، ٢١٨ / ٣ .

(٢) قاتله - لم أقف على قاتله - وهو من الطويل -

الإحراب: «واكبدا» وا ، للندبة ، كبدا مندوب « من حب» جبار ومجبرور «من» اسم موصول منهاف إليه «لا يحبنى» لا ، نافية ، يحبنى فعل مضارع والمنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير ، والجملة لا منحل لها صلة الموصول «ومن عبرات» جار ومجرور «ما» نافية للجنس «لهن» جار ومجرور خبرها مقدم «قناء» اسمها.

الشاهد: قوله ٩ واكبدا؛ حيث ختم بألف الندبة للتوجع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٦٤ / ٢.

أو سببه كقوله^(۱) : وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتَيَهُ.

وحكم المندوب حكم المنادى، فلهذا قال : ما للمنادى اجعل لمندوب يعنى: أنه يضم إذا كان مفردًا نحو «وازيد» وينصب إذا كان مضافا أو مطولا

«واعبد الله» و (واضاربا عمراً)^(۱) .

وإذا اضطر شاعر إلى (تنوينه)(٢) جاز ضمه ونصبه كقوله(٤):

(١) قائله: عبد الله بن قيس الرقيات يرثى قوما من قريش قتلوا بالمدينة يوم الحرة.
 وصدره: تبكيهم أسماء معولة – وهو من الكامل -

اللغة : «معولة» من أعولت المَرأة إعوالا - الصياح «وارزيتيه» الرزية : المصيبة.

الإحراب: «تبكيهم» تبكى فعل منضارع والضمير مضعول «أسماء» فاعل مرضوع بالضمة الظاهرة «معولة» - بالنصب - حال من أسماء «تقول» فعل مضارع «سلمى» فاعل مرفوع بضمة مقدرة «وارزيتيه» وا للندبة والهاء للسكت - مقول القول -

الشاهد : قوله ﴿ وارزيتيه عيث أغنى عن اسم المندوب ذكر لفظ الرزية.

مواضعه: ذكره سيبويه ٣٢١ / ١ .

(٢) آ ، ج... وفي ب دوضاربا عمرا؟ .

(٣) ب ، جد ٠ - رفي أ «تنويه» .

(٤) قائله : لم أقف على اسم راجيزه، ونسيبه الكسائي إلى رجل من بنى أسد - وهو من الرجز -

وهجزه : البلي ياخذُها كرَوَّسُ.

اللغة : فقـعسَ» اسم حى من أسد «كروس» – بفـتح الكاف والراء وتشديد الواو – وفي الأصل الكروس الرجل الغليظ ، وكان كروس أغار على إبل الشاعر ، فلذلك ندب بقوله «وافقعسا».

الإحراب: «وافقعسا» واللندبة «أين» اسم استفهام خبر مقدم «منى » جار ومجرور متعلق بمحدوف تقديره أين صدار منى فقعس «فقعس» مبتدأ مؤخر «أيبلى» الهمزة للاستفهام» إبلى مبتدأ والياء مسضاف إليه «يأخدفها» فعل مضدارع ومفعدوله «كروس» فاحل مدفوع بالضمة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله (وافقمسًا) حيث نونه بالنصب للضرورة ويجوز ضمه أيضًا.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٤ / ٢ ، وابن الناظم .

وِٱفْفُعَسَا وَٱیْنَ مِنِّی فَقْعَسُ

ثم نبه على ما لا تصح ندبته بقوله:

وما نُكَّركُم يُتلكَبُ ولا ما أَبْهِماً

الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، فلذلك لا يسندب إلا المعرفة السالم من إبهام ، فلا تندب النكرة.

وأجاز الرياشي نلبة اسم الجنس المفرد، وقد جاء في الأثر اواجبلاه وهو نادر.

ولا يتدب المسهم كساسم الإشسارة والموصسول بصلة لا تعسيسته، لا يقسال (واهذاه)(۱).

ولا ﴿وَامَنْ ذَهُبَاهُ لَانَ ذَلَكَ لَا يَقِعُ بِهِ الْعَلَمِ لَلْمُتَفْجَعِ.

ويجوز أن يندب الموصول بصلة تعينه، لشهرتها. وإلى هذا أشار بقوله:

وَيُنْلَبُ المُوْصُولُ بَالَّذِي اسْتُهُو ﴿ كَبِنْرِ زَمْزُمْ يَلَي وَامَنْ حَفَّرْ

فتقول: «وامن حفر بئر زمزم؛ لأنه في الشهرة كالعلم.

ثم نبه على ما يلحق آخر المندوب فقال:

ومنتهى المتنوب صلة بالألف

یشمل مستنهی المتدوب آخر المفسرد نحو «وازیدا»، أو المفساف نحو «واعسبدا الملکا» وما طول به نحسو «وا ثلاثینا» والصلة نحو «وامن حسفر بئر زمسزما» وعجز المركب نحو «وامعدی كربا».

وقوله (صلة) يعني جوازًا ، لأن المندوب له استعمالان:

أحدهما : أن يجرى مجرى فيره من المناديات كما تقدم.

والآخر : أن يوصل بالألف المذكورة.

فإن قلت : أطلق في وصل المندوب بالألف وقيده في التسهيل(١) بألا يكون

⁽۱) ب ، جد وقي أ (يا هذاه). (۲) التسهيل ص ۱۸۵.

في آخره ألف وهاه - فلا يقال (واعبد اللاهاه) ولا (واجهبجاهاه في عبد الله) ودجهجاها الله) .

قلت : إطلاقه هنا موافق لإطلاق النحسويين ، وصرح بعض المغاربة بجوازه وفي ألفية ابن معطى.

وفي المضاف «يا عبيد اللاهاه».

ولا يخلو ما قبل الف الندبة من أن يكون ساكنا أو مفتوحا أو مكسوراً أو مضموما، فإن كان ساكنا فتح للألف نحو «وامن يغزواه» و « وامن يرمياه» ما لم يكن ألفا أو تنوينا أو ياء ساكنة مضافا إليها المندوب أو واواً أو ياء لايقبلان الحركة، فإن كان ألفًا حذفت لتعذر تحريكها نحو:

قواموساه».

وأشار إليه بقوله :

مَتَّلُوُّهَا إِنَّ كَانَ مِثْلَهَا حُلْف

أى : متلو ألف الندبة، يعنى : الحرف الذى قبلها إن كان ألفًا مثلها حذف لما تقدم، وأجاز الكوفيون قياسا قلب الألف فقالوا قوامُوسياً ، وإن كان تنوينًا حذف أيضًا ، لأنه لاحظ له فى الحركة وفتح ما قبله ، فتقول: قواغلام زيداه وهذا مذهب سيبويه والبصريين.

وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه، فيتقول " واغلام ريدناه» . وكسره مع قلب الألف ياء فتقول "واغلام زيدنيه" .

قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضَّده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت.

وقال ابن عصفور: أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون (واغلام زيدناه)، وزعموا أنه سُمع . انتهى.

⁽۱) ب، جد.

وأجاز الفراء وجهًا ثالثًا، وهو حذفه مع إبقـاء الكسرة وقلب الآلف ياء؛ فتقول : «واغلام زيديه».

ولا يجيز البصريون إلا الأول.

فإن كان الياء المشار إليها فسيأتي الكلام عليها.

وإن كان واواً لا تقبل الحركة كوار الصلة في نحو «غلامـــ» أو ياء كذلك نحو «غلامــ» حذفا، وقلبت الآلف إلى مجانس ما قبلها.

وإن كان ما قبل الآلف مفتوحا استصحب فتحة نحو قواعبد يغرثاه وإن كان ما قبلها مكسوراً أو منضموماً ، فياما أن يوقع فتحه في لبس أولا: فإن لم يوقع فتحه في لبس وجب فتحه كقولك في عبد الملك قواعبد الملكاه وفي من اسمه قام الرجل واقام الرجلاه، وإنما فتح لتسلم الألف.

فإن أوقع «في لبس»(١) قلبت ألف الهندبة ياء بعد الكسرة، وواواً بعد الضمة، فتقول في نُدبة «غلام» مضاف إلى ضمير للخاطبة . «واغلامكيه» وفي ندبته مضافاً إلى ضمير الغائب «واغلامهوه» ، إذ لو قلت «واضلامكاه» لالتبس بالغائبة .

وذلك مفهوم من قوله :

وَالشَّكُلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنُ الْفَتْحُ بِوَهُمْ لَا بِسًا الشَّكُلُ : الحركة، ومجانس الكسرة : الياء ، ومجانس الضّمة: الواو.

وأشار بقوله (حتما) إلى وجوب ذلك دفعًا للبس.

وفهم من الشروط أن الألف لا تغير إذا كان الفتح لا يلبس كما تقدم.

وهذا مذهب البصريين، وأجباز الكوفيون إنباع الألف للكسرة في المثنى نحو: «وازيدانيه» وفي نحو «رقباش» «وا رقاشيه» (المفرد) والمفرد) أنحو «واعبد الملكيم» وفي نحو «رقباش» (المفرد) قوله:

⁽۱) أي جد.

⁽٢) 1 – وفي ب ، جـ (المعرب) .

⁽٣) رقاش : اسم امرأة.

ووَاقْفًا زِدْ هَاءَ سَكْتِ إِنْ تُرِدْ ﴿ وَإِنْ نَشَا فَاللَّ وَالْهَا لاَ تَزِدْ

إذا وقف على المندوب زيد بعد ألفه أو بدلها هاء السكت ، وليست بلازمة بل غالبة، لأنه يجوز الاقتصار على المد فيقال « وازيدا».

وهذا معنى قبوله: «وإن تشأ قالمد والها لا تزد» أى : إن تشأ ألا تزيد الهاء قالمد كاف وهو كالتنصيص على ما فهم من قبوله : «إن ترد» ولو قيل : فسالمد بالنصب لأفاد جبواز تجريده من المد أيضاً، أى: وإن تشأ فسلا تزد المد والهاء ، بل تجعمه كالمنادى غير المندوب وقد تقدم بيانه أول الباب. وقد فهم من قبوله : «وواقيفا» أن هذه الهاء لا تشبت وصلا، وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين، قوله :

وَقَائِلٌ وَاعبديا واعبدا مَنْ في النَّدَا اليَّا ذَا سُكُونِ ابْدَى

تقدم أن (في)(۱) المنادى المضاف إلى ياء المتكلم (نحو «يا عبد»)(۱) ست لغات:

فإذا ندبت على لغة من يقول «يا عبد» - بالكسر - أو «يا عبد» - بالفتح - أو «يا عبد» - بالضم - أو «يا عبدا» - بالألف -

قلت : (واعبدا) لما علمت ، وإذا ندبت على لغة من أثبت الساء مغتوحة قلت : (واعبديا) وإذا (ندبت)() على لغة من أثبتها ساكنة وهو المسار إليه في البيت فوجهان:

أحدهما: أن تحذفها لالتقاء الساكنين، وتفتح ما قبلها فتقول قواعبدا.

والثاني: أن تفتحها لقبولها الحركة فتقول: ﴿وَاعْبِدُيا ۗ.

والحذف مذهب المبرد ، والفتح مذهب سيبويه.

⁽۱) ب، ح.،

⁽۲) ب، حد .

⁽٣) ب - وفي ١ ، حـ (قلت) .

الترخيم

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه ، يقال: صوت رخيم، أي رقيق. وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص.

وهو على ثلاثة أنواع : ترخيم النداء، وترخيم الضرورة، وترخيم التصغير، والمذكور في همذا الباب الأولان، ويأتي الشالث في بابه إن شاء الله تعمالي . أما ترخيم النداء: فهو حذف آخر المنادي تخفيفا، وقد أشار إليه بقوله :

ترخيمًا احذف المنادَى.

ثم مثله بقوله : كيا سُما فيمن دها سُعاداً

في قول من دها (سعاد)(١) فحذف المضاف.

فإن قلت : فما وجه نصبه ترخيما؟

قلت : أجاز (فيه)^(۱) الشارح أن يكون مفعولا له أو مصدراً في موضع الحال، أو ظرفًا على حذف مضاف^(۱) فهذه ثلاثة أوجه .

ويحتمل رابعًا : وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف ، لأنه يلاقيه في المعنى(1) .

ثم أخذ في بيان ما يجوز ترخيمه فقال :

1177

^{. 1(1)}

⁽۲) أ، ج. .

⁽٣) أي : وقت ترخيم ، وهو و قت اجتماع شروط الترخيم.

⁽٤) وأجاز المكودي وجها محامسًا، وهنو أنْ يَكُونَ مفعولًا مطَلقًا لعامل محلوف ، أي : رخم ترخيما.

وَجَوِّزُنَّهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا الْمُثَا بَالهَا......

المنادى ضربان : مؤنث بالهاء ومجرد منها.

فالمؤنث بهاء يجوز ترخيمه مطلقًا، أي : بلا شرط فيرخم علمًا وغير علم وثلاثيا وأزيد نحو(١) :

أفاطمُ مَهْلاً بعض هذا التَّدللِ

وهو من الطويل –

(١) قائله: هو امرؤ القيس

وهجزه: وَإِنْ كُنْتِ قَدْ ٱرْمَعْتِ صَرّْمِي فَأَجْمِلِي

اللغة : «أفاطم» قساطمة بنت العبسيد بن ثعلبة من عذرة «أرمسعت» عزمت ووطنت نفسسها «صرمى» هنجرى وقطيعتي « أجملي » أحسني .

المعنى : ترفقى بى يا فاطمة واتركى الدلال وإظهار الهسجر، وإن كنت قد اعتزمت هجرى حقا، ووطنت نفسك عليه ، فأحسنى في ذلك.

الإعراب: «أفاطم» الهمزة للنداء وفاطم منادى مرخم بحذف التاء «مهلا» مفعول مطلق منصوب بمحذوف «بعض» منعول به لمحذوف أيضا ، أى دعى بعض «هذا» منضاف إليه «التبدئل» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «وإن كنت » شرط وفعله والتاء اسم كان «قد أرمعت صرمى» الجملة خبر كان «فأجملى» الفاء واقعة في جواب الشرط، وأجملي فغل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل .

الشاهد فيه: قوله «أفاطم» فهو اسم مؤنث مرخم بحلف التاء.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٧٦ / ٣ ، والمغنى 1/4 . وسيبويه ٢٧١ / ٣ .

ِ ونحو^(۱): جاری لا نستنکری عَذیری.

و ايًا شَا ادْجُنِي، أَى: أَقْيمِي^(٢) : يُقَالُ: دَجَنَ بِالْمَكَانِ يَدْجِنُ دُجُونًا أَقَامَ بِهِ. فإن قلت : كيف قال مطلقًا ،ولترخيمه خمسة شروط:

الأول: أن يكون معينًا ، فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كـقول الأعمى «يا امرأةُ خُذي بيدي»(٢) .

(١) قائله : هو المجاج بن رؤبة يخاطب امرأته - وهو من الرجز -

وحجزه : سَيْري وإشفائي على بُميري.

اللغة : ﴿ لا تُسْتَنَكُرِي ۗ لَا تَعْدَيْهِ أَمْرًا مَنْكُرا ﴿ عَلَيْسِرِى ۗ يَفْتُحُ الْعَيْنُ وَكُسُرِ الذَّالُ وَسَكُونَ الَّيَاءُ

- العذير : ما يعذر الإنسان في عمله ، والمراد هنا : الحال التي يزاولها.

المعنى: يا جارية لا تنكرى على تأهبى للسفر والذهاب في الارض للبحث عن العيش ، وإشفاقى على بعيرى ، فالسعى واجب على كل إنسان، والعطف على الحيوان من الإيمان.

الإعراب: اجاري، منادي مرخم بحذف التاء، لأنه نكرة مقصودة.

أى : يا جارية الآه ناهية الستنكرى، مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف النون والياء فاعل العلايم، مفعول وياء المتكلم منضاف إليه السيسرى، بدل تفنصيل من صديرى وإشفاقى، معطوف عليه، أو الوار بمعنى مع .

الشاهد: قوله «جاری) منادی مرخم بحذف التاه والتقدیر : یا جاریة، وحذف منه حرف النداء – وذلك ضرورة :

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: الأشموني ۲/٤٦٨ ، وابن هشمام ۲۹۸ / ۳ ، والمكودي ص ۱۳۱ ، وسيبويه ۲۲۰ / ۱ .

(٢) أي : ياشاة أقيمي بالمكان ، وهو مثال للثلاثي.

(٣) في ب : سقطت امرأة .

والثاني : ألا يكون مضاف ، فلا يجوز ترخيم نحو «يا طلحة الخبيرِ»، وأما نحو قوله(١) :

يا عَلْقَمَ الْحَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتْنَا

فنادر .

والثالث: الا يكون مختصًا بالنداء فلا يرخم فلة.

والرابع: ألا يكون مندوبًا (فإن المندوب)(٢) لا يجوز ترخيمه، لحقته علامة الندبة أو لم تلحقه نص عليه سيبويه.

والخامس: الا يكون مستغاثًا به، فإنه لا يجوز ترخيمه.

قلت : وقد يجاب بأن معنى قبوله مطلقًا، أى: بلا شرط من الشروط التى تخص المجرد كالعلمية.

وأما هذه الشروط فاشترك فيها النوعان إلا أن (اشتراطه للإضافة)(٢) في المجرد يوهم عدم اشتراطها في المؤنث بالهاء، فيقوى السؤال، وقد استغنى عن الأولين في التسهيل(١) باشتراط (البناء)(٥) ولم يذكر (الثالث)(١).

الإهراب: «يا علقم» يا حسرف نداء علقم منادى مسرخم وأصله يا علقسمة وهو منصسوب الخير» مسضاف إليه «قد» حرف تحقسيق «طالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «إقسامتنا» فاعل مرفوع بالضمة ونا مضاف إليه.

الشاهد : قوله فيا علقم الخبير، فإن الشاهر رخم علقمة، والحال أنه مضاف ، والخبير مضاف إليه .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٨ / ٢ .

⁽١) قائله : لم ينسب لقائل - وهذا الشطر من البسيط -

⁽۲) ب ، ج .

⁽٤) راجع التسهيل ص ١٨٩ .

⁽۵) ب ، جـ.

⁽٣) وفي أ (الثلاثة).

تنبيهات:

الأول: شرط المبسرد في ترخيم المؤنث بالهاء العملمية؛ فمسنع ترخيم النكرة المقصودة، والصحيح جوازه لما تقدم(١).

الثانى: منع ابن عصفور ترخيم «صلعمة بن قلعمة» لأنه كناية عن المجهول الذى لا يعرف، وإطلاق النحاة بخلاف، فليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس.

الثالث : إذا ناديت طلحة ونحوه ورخست قلت يا طلح ويا طلع بالفستح والضم - كما سيأتي ، وإن لم ترخم قلت (يا طلحة) بضم التاء.

وقد سمع وجه رابع ، وهو ايا طلحةً - بفتح الناء - قال النابغة(٢):

⁽١) أى : في قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى وياشا.

⁽٢) قائله : هو النابغة الذبياني - زياد بن معاوية - من قصيدة يمدح بها عصرو بن الحارث الأعرج حين هرب إلى الشام، لما بلغه سعى مرة بن ربيعة به إلى النعسمان وخافه - وهو من الطويل -

وعجزه: وليل أقاسيه بطيء الكواكب.

اللغة: «كليني» - بكسر الكاف- دصيني «أميمة» اسم امرأة الناصب المحنى منصب - من النصب وهو التعب «أقاسيه» أكابده.

المعنى: إنه يقول: دهمينى لهذا الهم الناصب ومقاساة الليل البطىء الكواكب حستى كأن راعيها ليس بآيب.

الإحراب: «كلينى» جملة من ضعل وفاعل ومضعول والنون للوقاية الهم» جار ومسجرور متعلق بالفعل الناصب» – بالجسر – صفة لهم ايا أميمة يا حرف نداء وأمسيمة منادى مبنى على الفتح، وهو معسترض بين الصفة والموصوف الوليل عطف على هم «اقسيه» اقاسى فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول به، والجملة في محل جر صفة لليل العلىء صفة لليل «الحواكب» مضاف إليه. وكيف يوصف الليل – وهو نكرة – بالمعرفة وهو بطيء الكواكب ، لأن الإضافة في نية الانفصال.

الشاهد: قوله : «يا أميمة» حيث جاءت بفتح التاء.

مواضعه : ذكره من شيراح الألفية الأشموني ٤٦٩ / ٢ ، وذكيره السيوطي في الهمعُ . ١/١٨٥ ، وسيبويه ٣٤٦ / ١ ، والشاهد ١٣٧ في الخزانة، وشرح المفصل ١٠٧ / ٢ .

فاختلف النحويون فيه ، فقال قوم : ليس بمرخم، ثم اختلفوا ؛ فقيل : هو معرب نصب على أصل المنادى ولم يتون لأنه غير منصوب ، وقيل: هو مبنى على الفتح ، لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح، لأنها(١) حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب.

فهو نظير الا رجلَ في الدار»، وأنشد هذا القائل ^(٣):

يا ريحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّي .

بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير (يا أمَيمُ) ثم أقحم التاء غير مسعتد بها وفتحها؛ لأنها واقعة موقع ما يستسحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث(۲) وهذا ظاهر كلام سيبويه.

قلت : فعلى هذا تكون مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية.

وللفارسي قولان:

أحدهما: أنها زيدت ثم فتحت إتباعًا لحركة الحاء.

والثانى : أنها أقحمت بين الحاء وفتحها، فالفتحة التى فى التاء هى فتحة الحاء ثم فتحت الحاء إتباها لحركة التاء.

وقال في شرح الـتسهيل : - بعد ذكـره مذهب سيبـويه - وأسهل من هذا عندى أن تكون فتحة التاء إتباعا لفتحة ما قبلها.

⁽١) أى الفتح وأنثه باعتبار الحبر وهو «حركة».

⁽٢) قاتله: لم ينسب إلى قائل - وهو شطر من الرجز، وقيل : هذا ليس بشعر.

الإصراب : «يا» حرف نداه «ربيح» منادى مفرد مفتوح «من نحو» جار ومجرور متعلق بهبى «الشمال» مضاف إليه «هبى» – بضم الهاء – فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «يا ربح» فإنه منادي مفرد، وكان حقه أن يضم ولكنه مفتوح.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٩ / ٢ .

⁽٣) المحذرقة المنوية.

قلت : هذا يوافق أحد قبولي أبي على في الإتباع ، لكن ظاهر كـــــلامه في الشرخ أن التاء هي الأولى لا تاء زيدت بعد حذف الأولى فهي قول آخر.

الرابع: أجاز قـوم منهم الفراء إلحاق الف التـأنيث المدودة بتـائه في الفتح فأجازوا «يا أسماء أقبلي » وليس بصحيح ، لأنه غير مسوغ. ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل.

الخامس: إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة؛ فتقول في (الوقف على يا طلح)(١) ياطلحه.

واختسلفوا في هذه الهساء. فقسيل: هاء السكت وهو ظاهر كسلام سيبسويه، وقيل: هي التاء المحلوفة أعيدت لبيان الحركة، وإليه ذهب المصنف. قال (في)^(۱) التسميل^(۱): ولا يستسغني غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن إعدادتها أو تعويض الف منها، وأشار بالتعويض إلى قوله⁽¹⁾:

الإحراب: «قفى» فعل أمر وفاعله، من وقف «قبل» ظرف منصوب على الظرفية «التفرق» مضاف إليه «يا ضباعا» يا حرف نداء وضباعا منادى مفرد معرفة مرخم وأصله ضباعة «ولايك» أصله ولا يكن ، فحذفت النون للتخفيف «موقف » اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة «منك» جار ومسجرور مسعل بمحذوف صفة لموقف في معل رفع، والشقلير: موقف حاصل منك «الوداعا» خبر يكن.

الشاهد: قرئه فيا ضباعا، حيث موض الألف فيه عن الهاء ، وأصله ، ضباعة.

مواضعه : ذكره من شمواح الألفية : الأشمسوني ٤٦٨ ٪ ، وذكره السيسوطي في الهمع الممار ١٤٣ . وسيبويه ٣٣١ / ١ والشاهد: ١٤٣ في الجزانة.

⁽١) وفي أ (في الموخم).

^{. 1 (}Y)

⁽٣) التسهيل ص ١٨٩.

 ⁽٤) قائله: هو القطامي واسمه - عمير بن شبيم - وهو من الواقر .

وصحره : ولايكُ موقفٌ منك الوَداها.

أَلْلُغَةً : ضِبَاحًا؛ أَرَادُ ضِيَاحَةً بِنْتُ زَفْرٍ بِنَ الْحَرِثُ.

قِفِي قَبْلَ التفرُّقِ بِا ضَبَّاعًا

فجعل الف الإطلاق عوضا (عن)(١) الهاء، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة.

وأشار بقـوله (غالبا) إلى أن بعض العـرب يقف بلا هاء ولا عوض، حكى سيبويه (يا حَرْمَل) في الوقف بغير هاء.

قــال الشيخ أبو حــيــان : أطلقوا في لحــاق هذه الهــاء، ونقول : إن كــان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق.

ثم قال:

..... وَالذِي قَد رُخُماً بِحَذْفِهَا وَلَوْهُ بِحَذْفِهَا وَلَوْهُ

أى : لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء.

فعلم أن قوله : (ومع الآخر احذِفِ الذي تَلا) خاص بالمجرد منها.

وما ذكره هو مذهب عامـة النحويين ، وأجاز سـيبويه أن يرخم ثانيًـا بعد حذف التاء على لغة من لم يراع المحذوف ، ومنه قوله(٢) :

وعجزه:

فْكُنْ جُرْدًا فِيهَا تَنْخُونُ وتَسْرِقُ

اللغة: «جرفاه – بضم الجيم وفتح الراء – وهو ضرب من الغار ويجمع على جرفان. الإحراب: «احاره الهمزة حرف نداء وحار منادى مفرد مسعرقة مرخم، والتقدير: يا حارثة ابن بدر فبن مبنى على المفتح مع المنادى وبدر مضاف إليه و قده حرف تحقيق ووليت؟ فعل وفاعل فولاية؟ منصوب على المفعولية ففكن؟ أمر من كان واسمه ضمير مستر فيه «جرفا» خبره منصوب بالفتحة الظاهرة «قيها» جار ومجرور يعود على الولاية وتخون؛ فعل مضارع مرفوع بالضمة والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لجرفا «وتسرق» فعل مضارع والفاعل ضمير مستر فيه وهي عطف على تخون.

⁽١) أ. وفي ب. جـ (من).

⁽۲) قاتله : هو أنس بن زنيم يخاطب به الحسرث بن بدر الغداني حين ولاه عبسيد الله بن زياد سرّق (إحدى كور الأهواز) – وهو من الطويل –

وقول الآخر^(۱) :

يا أَرْطُ إِنَّكَ فَاعِلُ مَا قَلْتَهُ

يخاطب أرطاة بن سهية.

قال الشيخ أبو حيّان: ولو ذهب ذاهب إلى أن المؤنث يجوز في ترخيسه وجهان:

أحدهما : حذف التاء وهو الكثير.

الشاهد: قوله «احار» حيث أريد به حارثة، فأولا رخمه بحذف الهاء على لغة من لم ينورد المحذوف وثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢٦٩ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ١١/١٨٣.

وعجزه : والمرء يَسْتَحْيي إذا لم يَصْلُقِ.

(١) قاتله : هو زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية - وهو من الكامل -

الإعراب: « يا أرط» يا حرف نداء أرط منادى مفرد معرفة مرخم أصله يا أرطأة «إنك» إن حرف توكيد والكاف اسم إن « فاعل » خبر إن مرفرع بالضحة الظاهرة « ما قلته » ما موصولة قلته فعل وضاعل ومفصول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «المره» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «يستحي» فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «إذا» للشرط «لم، حرف نفى وجزم وقلب «يصدق» فعل مضارع مجزوم بلم وهو قعل الشرط وجواب الشرط محلوف دل عليه الكلام السابق، والتقدير: إذا لم يصدق يستحيى.

الشاهد: قوله: «يا أرطه حيث أريد يا أرطاة ، فأولا رخمه بحذف التاء على ثغة من لم يتو رد المحددوف ، وثانيها رخمه بحدف الآلف على لفة من نوى رد المحددوف وهو الآلف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢٧٠ ، والسيوطي في الهمع المام. ١/٨٤

والآخر: حذفها مع ما قبلها كالحذف في منصور، لكان قولا. وتقدير أن الشاعر في البيت الواحد نوى التسرخيم أولا ثم نوى الترخيم ثانيا في الكلمة الواحدة حال النطق بها _ يحتاج إلى وحى يسفر عن هذا التقدير، انتهى.

ثم انتقل إلى المجرد فقال :

...... وَاحَــَظُلاً تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الهَا قَدْ خَلاَ إِلاَّ الرَبَاعِيُّ فَمَا فَوْقُ العَلَمُ دُونَ إِضَــافَةٍ وإسَـنَادِ مُنَمَّ

أى : امنع ترخيم ما خلا من الهاء إلا ما اجتمعت فيه أربعة شروط :

الأول: أن يكون رائدا على الشلائة فلا يجوز ترخيم الثلاثي تحرك وسطه نحو «حكم، أو سكِّن نحو «بكر» هذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط^(۱) ونقل عن الكوفيين، وفيه نظر؛ لأنه (قد)^(۱) نقل عن الكسائي المنع إلا (أن)^(۱) يثبت له قولان.

وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولا واحداً. وقال في الكافية: ولم يرخم نحو بكر أحدً، وليس كما قالا بل فيه خلاف؛ حكى عن الاخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، ونقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن هشام⁽¹⁾ وابن الخشاب.

قلت: وفصل بعض المتأخرين بين لازم السكون وعارضه، فقال : لو سمى المضرب، - المبنى للمفعول - ثم سكن لما امتنع ترخيمه، ولو سمى به بعد الإسكان لم يجز ذلك:

الثانى : أن يكون علمًا ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحوايا غَضَنَّفَ، في غضنفر قياسا على قولهم : «أطِرْق كَرَا» و (يا صاح».



⁽١) أي : تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان نحو سقر غير مصروف.

⁽٢) ب ،

⁽٣) ب، ج. .

⁽٤) ابن هشام ، الخضراوي.

ِ الثالث : الا يكون ذا إسناد فلا يجور ترخيم «بَرَقَ نحرُهُ ونحوه وسيأتي الكلام عليه.

الرابع : آلا يكون ذا إضافة ، خـلافا للكوفيين في إجازتهم تـرخيم المضاف إليه كقوله (١٠):

خُلُوا حَظُّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذَكُّرُوا

هذا عند البصريين نامر، وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره، كفوله (۲): يا عبدَ هَلْ تَذْكُرُنَى سَاعة

يريد : يا عبد هند، وعبد هند . علم له، وتقدم أن ترخميم المضاف نادر أيضا في قوله : يا علقم الجير.

فإن قلت : أهمل المصنف من شروط ترخيم المجرد ثلاثة:

(۱) قائله: هو زهير بن أبي سلمي، من قسيدة قالها حين بلغه أن بني سليم أرادوا الإغارة على بني خطفان - وهو من الطويل -

وحبوزه: أواصرنا والرحم بالغيب تُذْكرُ.

اللغة: «حظكم» نصيبكم فأواصرنا» الأواصر: القرابات ، الواحدة الأصرة.

المعتى : خذوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا، وكانوا قد عزموا على غزو قومه.

الإحراب: «تعذرا» فعل وفاحل «حظكم» مفعول منصوب بالفتحة، والضمير منضاف إليه وألف على منصوب الله على عرصة الله الله على على منصوب «حكرم» منضاف إليه ، وأصله يا حكرمة «واذكروا» فعل وفاحل عطف على خذوا «أراصرنا» مفعول به منصوب بالفتحة ونا مضاف إليه «والرحم» مبتداً مرقوع بالضمة الظاهرة وبالغيب» جار ومجرور متعلق بتذكر « تذكر» جملة في محل رفع خبر المبتداً.

الشاهد: قوله «يا أل عكرم» حيث رخم المضاف إليه من المنادي وأصله يا آل عكرمة. .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٧٠ / ٢ وذكره السيوطي في الهمع الما/ ١ ، وفي شرح للفصل ٢/٢٠ والإنصاف ١/٢١٥ ، وسيبويه ٣٤٣ / ١ ، والشاهد ١/٣٨ في الخزانة.

(٢) قائله: هو هدى بن زيد - وهو من السريم -وهجزه: في موكب أورائدا للقنيص أحدها: ألا يكون مختصا بالنداء (١).

والثاني : ألا يكون مندوبا.

والثالث : ألا يكون مستغاثا.

قلت : أما الأول فلم ينبه عليه، وأما الثانى والثالث فقد تقدم ما يرشد إليهما وهو نصه على الترام حرف النداء معهما، لأن علة الترامه هي علة منع ترخيمهما، وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام.

كقوله (٢): أَهَام بْنَ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدِ

قال ابن الصايغ : وهذا ضرورة، وقد ناداه بغير يا، وذلك ممنوع وقد سمع ترخيمه.

اللغة: «موكب» - بفتح الميم وسكون الواو وكسر الكاف والموكب القوم السركوب على الإبل، والجمع مواكب «رائدا» من الرود وهو الطلب، يسقال: بعثنا رائدا يرود لنا الكلا أي ينظر ويطلب «القنيص» - بفتح القاف وكسر النون - وهو الصيد.

الإهراب: «يا هبده يا حرف نداء وهبد منادى مسرحم مضاف إذ أصله عبد هند «هل» للاستفسهام «تذكرني» فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية «ساعة» منصوب على الظرفية «في موكب» جار ومجرور في محل نصب على الحسال من الضمير المرفوع في تذكرني «أو رائداً» نصب على الحال أيضا «للقنيص» متعلق به.

الشاهد : قوله «يا عبد» قانه منادى مضاف مرخم، لأن أصله يا عبد هند قارخمه بحذف المضاف إليه .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية الأشموني ٤٧٠ / ٢ .

(١) فلا يرخم نحو فلُ وفلة.

اللغة: ﴿ عَمْنَانِي ۗ بِلانِّي مِنِ البلاءِ ﴿ لَمْيَطُّ اسْمِ رَجُلُ .

الإحراب : «تمنانى» تمنى قعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «لقيط» فاعل معرفوع بالضمة الظاهرة «ليقستلنى» اللام للتعليل ويقتل فعل مضارع منصوب بأن بعد لام التعليل والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستستر فيه «أعام» الهمزة للنداء عام منادى مستغاث به مرخم وأصله يا عامر (بن) صفة لعامر «صعصعة» مضاف إليه .

ومع اللام ك**قوله^(۱) :**

كلَّمَا نَادَى مُنَّادِ مِنْهُمُ اللَّهِ قُلْنَا بِالمَّالِ

ثم اعلم أن الخالى من ناء التأنيث إذا استوفى شروط الترخيم فالمحذوف منه للترخيم إما حرف نحو «حارث» للترخيم إما حرف وإما حرفان وإما كلمة، فالذي يحذف منه حرفان فقد أشار إليه وهمالك فتقول «يا حار» و «يا مال» وأما الذي يحذف منه حرفان فقد أشار إليه بقوله :

ومَعَ الآخِرِ احلَفِ اللَّى تَلاً..

أى : احذف مع الآخر ما قبله بخمسة شروط :

الأول : أن يكون حرف لين ، فلو كان حرفًا صحيحًا حذف الآخر وحده، فتقول في «سفرجل «وقمطُر» يا سفرج ويا قمط، خلافا للفراء في نحو قمطر، فإنه يقول يا قم بحذف حرفين.

الثاني :أن يكون ساكنا، فلمو كان متسحركا لم يحدث فتقمول في «هَبيَّخ» و «قَنَوْر»(٢) يا هَبيٌّ ويا قنو – بحذف الآخر وحده.

⁼ الشاهد: قوله «أعام» فيإنه منادى مستغاث به وليس فيه لام الاستفاثة، وقد رخم إذ أصله «أعامر».

مواضعه : ذكره من شيراح الألفية الأشموني ٤٧١ / ٢ ، وذكيره السيوطي في الهمع ٢ /٢٨١ .

 ⁽۱) قائله : هو مرة بن الرواغ من بني سعد – وهو من الرمل –

الإحراب: «كلما» منصوب على الظرفية وناصبها الفعل قلنا وجاءتها الظرفية من ما، فإنها تحتمل أن تكون مصدرية والجملة بعدها صلة فلا محل لها، وأن تكون اسماً نكرة بمنى وقت والجملة بعدها في موضع خفض على الصفة «نادى» فعل ماض «مناد» فاعل «منهم» جار ومجرور في محل رفع صفة لمناد «يا» حسرف نداه «لتيم الله» منادى مستغاث به «قلنا» فعل ماض ونا فاعله، والجملة وقسعت جوابا لقوله كلما «يا لمال» يا حرف نداه لمال منادى مستغاث به وهو مرحم، إذ أصله يا لمالك.

الشاهد : قوله (يا لمال) فإنه منادى مرخم مستفات به وفيه الملام.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧١ / ٢ .

 ⁽۲) هبيخ - بفتح الهاء وتشديد الياء - الغلام الممتلئ . أى : السمين ، وقنور - بفتح القاف
والنون وتشديد الواو - الصعب اليبوس من كل شىء.

الثالث: أن يكون زائدًا ، فلو كان أصليًا لم يحذف فتقول في «مختار» يا مختا ولا تحذف الألف، لأنها بدل العين، وعن الأخفش أنه يحذف مع الآخر وأجاز الجرمي في «منقاد» يا منق.

الرابع: أن يكون رابعًا فصاصدا، فلو كان ثالثًا نحو اعمدادا و اسعيدا واثموده فمذهب البصريين أنه يرخم بحذف آخره فقط، ونقل المصنف عن الفراء أنه أجاز في نحو اعمادا واسعيدا وجهين : حذف الأخر وحده كالبصريين وحذفه مع الألف والياء فتقول : يا عم وياسع ، وأما في ثمود فيحذف الحرفين ولا يجيز يا ثمو، لأن بقاء الواو يستلزم عبم النظير ، ونقل غيره عن الفراء أنه يحذف الحرفين في ثمود ويحذف الآخر فقط في عماد وسعيد.

الخامس: أن يكون قبله حركة مجانسة ، فأو كان قبل الواو والباء فتحة نحو «غُرنَيْق»(١) و «فرعون»، فمذهب الجرمي والقراء أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة لا يفرقان بين النوعين. قال في شرح الكافية:

وغيرهما لا يرى ذلك بل يقولسون : يا فرعسو ويا غرني. قلت : وذكسر الجرمي أن ما ذهب إليه هو مذهب الأكثرين.

وإلى هذا الخلاف أشار بقوله :

.... والحُلْفُ فِي ﴿ وَاوِ وَيَاءِ بِهِمَا فَتَحُ تُفْمِى

فإن قلت : إطلاقه يوهم إجراء الخلاف في نحو المصطَفَوْنَ - علمًا -لأن واوه قبلها فتحة، وليس كذلك ، بل يقولون في ترخيمه يا مُصْطَف وجها واحدًا، وقد نبه في شرح الكافية على ذلك.

⁽١) غرنيق – بضم الغين وسكون الراء وفتح النون – طير من طيور الماء طويل العنق.

قلت : الواو في مصطفون ونحوه من الجمع بعد الضمة مقدرة، لأن أصله مصطفيون قاصل على ما اقتضاه التصريف^(۱) فليست الواو في التقدير بعد فتح، وإلى هذا أشار بقوله في التسهيل^(۱) : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة.

ومشال ما حذف منه حرفان، لاجتسماع الشروط المذكبورة عمران وحسماد وأسماء وزيدان ومسلمات - علمين - وحسمدون ومنصبور وزيدون وملكوت - علمين - (وجعفر ومسكين)(۲) و فسلين وعفريت - أعلاما.

ثم أشار إلى.ما يحذف منه كلمة بقوله :

وَالْعَجْزُ احْذِفْ مِنْ مركّب

إذا رخم المركب حلف عسجره نحو «يا بعل» و «يا سبيب» في بعلبك وسيبويه، وفي خمسة هشر – علما – يا خمسة ، ومنع الفراء ترخيم المركب من المعدد إذا سمى به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء فستقول : يا سيبوك ، وقال ابن كيسان: لا يجوز حذف الثاني من المركب بل إن حذف الحرف أو الحرفين فقلت : يا بعلب ويا حضرم، لم أر به باسا ، والمنقول أن العرب لم ترخم (1). وإنما أجازه النحويون.

ثنبيه :

إذا رخمت «اثنا عشـر، واثنتا عشرة» – علمين – حــذفت العجز مع الألف قبله «يا اثنَ ، واثنتَ» كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا، نص على ذلك سيبويه وعلّمة أن عجزهما بمنزلة النون، ولذلك أعربا.

وَقُولُه :

...... وَقُلْ ۚ تَرْخِيمُ جُمُلَةٍ وِذَا صَمَرُو نَقَلُ

⁽١) وإنما جعله بالياء مع أنه واوى ، لأن آخر المقتصور يقلب ياء في المثنى والجمع على حدة وإنما كان واويًّا لأنه من الصفوة.

⁽٢) التسهيل ص ١٨٨ .

⁽٣) ب ، جد .

⁽٤) أي : لم ترخم المركب.

قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادًا كتابط شرًّا، وهو جائز لأن سيبويه حكى ذلك فى (بعض)(۱) أبواب النسب فقال: تقول فى النسب إلى تأبط شرًّا تأبطي ، لأن من العرب من يقول : يا تأبط، ومنع ترخيمه فى باب الترخيم ، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل، وقال الشارح:

فعلم أن جــوازه على لغة قليلة، وإلى هذا أشــار بقوله : (وذا عــمرو نقل) وعمرو هو اسم سيبويه.

قال الشيخ أبو حيان : وهو غير صحيح ، لأن سيبويه لم ينص على ترخيمه ، بل قال: من العرب من يفرد فيقول : «يا تأبط أقبل» فيجعل الأول مفردًا، وليس مناقضًا لما قرره من أن المحكى لا يرخم، بل أراد أن من العرب من يفردها لا على جهة الترخيم.

ولذلك قال من يفرد ولم يقل من يرخم ، ولا نعلم خلافًا عن أحد من النحويين أن المحكى لا يرخم.

واعلم أن في ترخيم المنادي لغتين :

الأولى: أن ينوى المحذوف.

والثانية: ألا ينوى.

وقد أشار إلى الأول بقوله :

وإنْ نَوَيْتَ بَعدَ حَذْف مَا حُذِف ﴿ فَالْبِاقِي اسْنَعْمَلُ بَمَا فِيهِ أَلِفُ

أى : إذا نويت ثبوت المحلوف بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله على حاله قبل الحذف واستعملته بما فيه من حركة نحو «يا حار، ويا جعف، ويا منصُ فى حارث وجعفر ومنصبور، أو سكون «يا قمطُ» فى (نحو)(١) يا قمطر، خلافا للكوفيين، فإنهم لا يرخمون قمطرا أو نحوه مما قبل آخره ساكن إلا على لغة من لم ينو، وتقدم مذهب الفراء فى حذفه.

⁽۱) ب، جه. (۲) ب، جه.

تنبيه :

مقتبضى قوله: (بما فيه ألف) ألا يغير ما بقى عن شيء بما كان عبليه قبل الحذف . ويرد على إطلاقه مسألتان:

الأولى: ما كان مدغما فى المجذوف وهو بعد ألف ، فإنه إن كانت له حركة فى الأصل حركت بها نحو : «مُضارً ، وتُحاجً » فتسقول فيهما يا مضار – بالكسر – إن كان اسم فاعل ، – وبالفتح – إن كان اسم مفعول ، ويا تحاج – بالضم – لأن أصله تحاجُع .

وإن كنان أصلى السكون حبرك بالفتحة ، لأنهنا أقبرب الحركنات إليه نحودأسحنار، اسم نبت ، تقول فنينه (يا أسحنار، - بفتح الراء - هذا منذهب سيبويه.

ثم اختلف عنه فقال السيرافى: يتحتم الفتح ، وقال الشلوبين: يختاره ويجيز الكسر، ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو مذهب الزجاج. ونقل عنه أيضاً صاحب رءوس المسائل أنه يسقط كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى إلى متحرك؛ فعلى هذا تقول ديا أسْحَ

الثانية: ما حلف لواو الجمع نسحو. قاضمون، فإنه إذا رخم بحلف الواو والنون رد إليه ما حلف منه؛ لزوال سبب الحلف، هذا مذهب الاكثرين، واختار في التسهيل عدم الرد.

ثم أشار إلى الثانية بقوله:

وَاجْمَلُهُ إِنْ لَمْ تَنُّو مَحْلُوفًا كما لو كَانَ بِالآخِرِ وضَّعًا تُمَّمَّا

أى : إذا لم تنو المحذوف ، فاجعل الباقى بعد الحذف كالاسم التام المصوغ على تلك الصسيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغيسر ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخرا في الوضع فتقول : «يا حارً، ويا جعفُ ويا منصرُ، ويا قمطُه - بالضم - في الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحلف منها شيء.

تنبيهان:

الأول: لو كان ما قبل المصلوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة، فتقول في «ناجية» يا ناجي - بالإسكان - وهو علامة تقدير ضمها.

الشانى: يجور فى نحو قيا حار بن علمسر، على هذه اللغة - ضم الراء وفتحها- كما جار ذلك فى نحو قيا زيد بن عسرو، ، ثم فرع على الوجهين المذكورين فقال:

فَقُلْ عَلَى الْأُولُ فَى تُمُودُ يَا ﴿ ثُمُو وِيَا ثُمِي عَلَى الثاني بِيا

يعنى بالأول لغة من ينوى، وبالشانى لغة من لا ينوى ، فتقدول فى ترخيم ثمود على الأول يا ثمو ، لأن الواو محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظير ، وعلى الشانى يا ثمى بقلب الواو ياء، لتطرفها بعد الضمة كما فعل فى آذل ونحوه، وذلك لأن بقاءها على هذا التقديسر مستلزم عدم النظير ، إذ ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وإذا رخمت اصميان، وكروان قلت على الأول يا صمى ويا كرو، وعلى الثانى يا صما ويا كرا – بقلب الياء والواو القاء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ولا مانع.

وإذا رخمت: «سقاية وعلاوة»(٢) قلت على الأول يا سقاى ويا علاو، وعلى الثاني يا سقاء ويسا علاء - بإبدال الياء والواو (همزة)(٢) لتطرفهما بعد ألف زائدة.

وأما نحـو «غاوٍ» فتقـول فيه على الأول يا غاوٍ وعلى الشـانى يا غاوُ ، ولا تبدلها همزة لوجهين:

أحدهما : الأ يتوالى إعلالان، لأن لامه أعلت.

والثاني: (أنه)(٤) صار كاسم تام على ثلاثة أحرف، وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة نحو «واو» ذكر ذلك الشيخ أبو حيان.

⁽١) الصميان في الأصل هو التقلب والتوثب، ويقال رجل صميان أي : شجاع.

 ⁽٣) علاوة - بكسر العين - ما علقته على العير بعد تمام الوقر.

⁽٣) ب، جد . (٤) أ .

وإذا رخمت «شاة» قلت على الأول ياشا وعلى الشانى يا شاة، برد اللام، لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علة، ولا يكون كذلك اسم متمكن.

وإذا رخمت «ذات» قلت على الأول يا ذا وعلى الشانى يا ذوا برد المحذوف لما ذكر في شاة.

وإذا رخـمت «لات» قلت على الأول يالا وعـلى الشاني يالا، برد اللام -لانه لا يعلم له ثالث فيرد.

وإذا رخمت المُفيرج، تصغير سفرجل قلت على الأول يا سفيرِ وعلى الثاني يا سفيرُ (عند الأكثرين)(١).

وقال الأخفش يا سفيرلُ – برد اللام المحلوفة ، لأجل التصغير ، وفروع الباب كثيرة، وفيما ذكرناه كفاية.

ثم أشار إلى ما يلزم فيه الوجه الأول بقوله:

وَالتَزِمِ الأُوَّلُ فِي كَمُسْلِمَةً وَجَوَّزِ الوجْهِينِ فِي كَمَسْلَمَةً

يعنى أن الوجمه الأول وهو الترخيم على لغة من نوى يلتزم فى الصفات المؤنثة بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث نحو إمسلمة فيقال فيه يا مسلم - بالفتح - ولا يجوز ترخيمه على الوجمه الثانى ، لأنه لو قيل (فيه)(١) يا مسلم - بالفسم لالتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة ، فإنه يجوز ترخيمه على الوجهين ، لأن التاء فيه ليست للفرق .

قيل : وكلامه في التسهيل ، يدل على اعتبار اللبس في العلم ، وقد فهم من ذلك أن نحو. (ربعة) يجوز ترخيمه على الوجهين وإن كان صفة ، لأن التاء فيه ليست للفرق.

⁽۱) آ، جد.

^{.1(}Y)

تنييه:

لالتزام الوجه الأول سببان :

أحلهما: ما ذكر، والثانى: لزوم عدم النظير بتقدير التمام ، فيمتنع الوجه الثانى في أمثلة منها «طيلسان – بكسر اللام – إذ لو رخم على (تقدير التام لزم)(۱) وجود فيعل – بكسر العين – في الصحيح ، وهو مفقود إلا ما ندر من «صيقل» – اسم امرأة. وبيش – في قراءة(۱) ، ومنها حبلوى وحمراوى، فإنهما لو رخما على هذا الوجه، لقيل فيهما يا حبلي ويا حمرا فيلزم من ذلك ثبوت مالا نظير له. وهو كون الف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين من واو، وهما لا يكونان إلا للتأنيث ، ومنها «عُرقوة، وحذرية» فإنهما لو رخما عكى هذا الوجه لقيل فيهما يا عرقى ويا حذرى ، فيلزم وجود فعلى وفعلى، وهما بناءان مهملان.

فإن قلت: لم أهمل ههنا ذكر السبب الثانى، وقد ذكره فى الكافية والتسهيل؟ قلت: هو سبب مختلف فيه. وعن ذهب إلى اعتباره الأخفش والماازنى والمبرد ونقل عنهم فى ترخيم حبلوى، ونقل عن الأخفش فى طيلسان، ونقله ابن أصبغ عن كثير من النحويين.

وذهب السيراني وغيره إلى عدم (عدم)(") اعتباره، فأجاز الترخيم في المسائل المتقدمة، فلعله تركه (لذلك)(٤) وقوله :

ولاضطرار رَخَّمُوا دُونَ نِداً مَا لِلنِّدا يَصْلُحُ نَحْو أَحْمَدا

يرخم في الضرورة ما ليس منادى بشرط أن يكون صالحا لأن يسنادى نحو الحمد، فتقول فيه يا أحم.

⁽١) ب . وفي أ ، جـ (لغة من لم ينو للزم).

⁽٢) قراءة شعبة عن عاصم، وبعذاب بيش - بياء ساكنة قبل همزة مكسورة.

⁽۲) آ ۽ جي .

⁽٤) ب ، ج . وفي أ (كذلك).

وقد فهم من عدم تقییده جواز ترخیمه علی الوجهین : (أما جواز ترخیمه)(۱) علی تقدیر التمام فمجمع علی جوازه کقوله(۲) :

لَنعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضوءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيلَة الْجُوعِ وَالْخَصَرُ يعنى: ابن مالك.

وأما ترخيمه علمى نية المحلوف فأجازه سيبويه ومنعمه المبرد، وهو محجوج بالقياس على النداء وبالسماع كقوله(٢):

(١) أ - وفي ، جد (أما ترخيمه).

(۲) قائله: هو امرؤ القيس بن حجر الكندى - وهو من الطويل -

اللغة: «الفتى» المراد به هنا الرجل الكريم «تعشو» ترى ناره من بعيد فتقصدها «الحصر» - بفتح الخاء والصاد ~ شدة البرد.

المنى: يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم يوقد النيران ليلا ليراها السائرون فيقصدوا نحوها . ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد.

الإحراب: دلنهم اللام للتوكيد ونعم ضعل ماض دالفتى افاعل (تعشو) فعل مسضارع وفاعله ضمير مستتر والجملة في محل نصب حال من فاعل نعم دالى ضوء جار ومجرور متعلق بتعشو دناره مضاف لضوء والهاء مضاف إليه دطريف خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، أي هو طريف ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة «نعم الفتى» «بن صفة لطريف «مال» مضاف إليه وأصله مالك ، فحذفت الكاف ضرورة، «ليلة» ستعلق بتعشو دالجوع» مضاف إليه دوالخصر» معطوف على الجوع.

الشاهد: «ابن مال» فإن أصله ابن مالك . رخمه في غير نداء للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٧٧ / ٢، وابن هشام ٣/٢٧٧، وابن صقيل ٢/٢١٩ ، وابن الناظم، والسيوطي ص ١٠٦، وسيبسويه ٣٣٦، ٤٤٥ /١، والسيوطي في الهمم ١٨١٨١.

(٣) قائله : هو أوس التيمي 💎 وهو من البسيط -

الإعراب: اإن، حرف توكيد ونصب البن، اسم إن احارث، مضاف إليه اإن، حرف شرط «اشتق» فعل الشرط والفاعل ضمير وأصله اشتباق فحذفت منه الألف لالتقباء الساكنين الرؤيته، جار ومجرور متبعلق باشتق اأو، عاطفة المتدحه، فعل ومفيعول والفاعل ضمير وهو عطف على جملة أشتق افإن، الفاء واقعة في جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب ب أَو أَمْتَدِحْهُ فإنَّ النَّاسَ قَدُّ عَلَمُوا

إِنْ ابنَّ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقُ لُووْيَتِهِ وقوله^(١) :

وآضحت منك شاسعة أماما

أنشدهما سيبويه ، وأنشد المبرد^(٢):

«الناس» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «قد» حسرف تحقيق «علموا» فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر إن ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك مني.

الشاهد : قوله «حيارث» فإن أصله حارثة فيرخمه في خير النداء على نيبة الحذف لأجل الضرورة.

مــواضعــه : ذكــره من شراح الألفــية الأشــمونى ٤٧٧ / ٢ ، وابن الناظم ، وســـيبــويه ٢٤٣/ ١.

(۱) قائله : هو جرير بن عطية الخطفى - وهو من الوافر - وصدره : ألا أضحت حبالكُمُ رماما.

اللغة : «أضحت» صارت وتحولت (حَبَالكم» - جمع حيل - وهو العهد (رماما» - جمع رمة وهو القطعة البالية من الحيل اشاسعة» بعيدة بعداً كثيراً «أماما» اسم امرأة.

المعنى: إنه يقول: ما كان بينى وبينكم من أسباب التواصل قد انقطع. ثم رجع، إلى نفسه يخاطبها: وأصبحت محبوبتي أمامة بعيدة عني ليس في وصلها مطمع.

الإحراب : «آلا» حرف ثنبيه «أضحت» فعل ماض ناقص من أخوات كان والتاء للتأنيث «حبالكم» اسم أضحى والضمير مضاف إلىه «رماما» خبر أضحت الأولى «أضحت» فعل ماض ناقص امنك» جار ومجرور متعلق بها «شاسعة» خبر أضحت مقدم «أماما» اسمها مؤخر مرفوع على التاء المحذوفة للترخيم، والألف للإطلاق.

الشاهد: قوله «امامــــ» حيث رخمت في فيــر النداء للضرورة بحلف التاء وأصلهـــا أمامة ورخمت على لغة من ينتظر ، ولو رخمت على لغة من لا ينتظر لقيل: أمام مالزفع - مواضعه: ذكره من شراح الالفية الاشموني ٢/٤٧٧ ، وابن هشام ٢٨/٣، وابن الناظم. وذكره سيبويه ٣٤٢/١، والإنصاف ٢١/٢١، والشاهد ١٤٢ في الحزانة .

(٢) قائله جرير بن عطية أيضا - وهو من الوافر-

روى البيت السابق برواية أخـرى فيكون «أماما» منادى مرخما ولا يكون فـى البيت حينئذ شاهد على هذه الرواية الثانية ، وهذه الرواية اليق بنظم البيت ، لأنه ذكر العهد في صدر البيت ثم رد العجز على الصدر.



وما عَهْدى كعهدك يا أماماً

قال في شرح الكافية · والإنصاف ينقشضي تقرير الروايتين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى.

وفهم من الشرط المذكبور أن المعرف بأل لا يرخم في غير النداء ، لمعدم صلاحيته للنداء، ولهذا خطئ من جعل (من)(١) ترخيم الضرورة قول العجاج(١):

أوَالِفَا مَكَةُ مِن وُرُقِ الْحَمَى

فإن قلت : فهل يشترط في ترخيم الضرورة عليَّة أو تأنيث بالهاء؟

قلت : لا . ونص على ذلك في التسهيل^(١) وهو المفهوم من إطلاقه هنا.

ومن ترخيم النكرة (قوله)^{(٤)(٥)} :

اللغة: «أوالفا» جسم آلفة من ألف يألف ألفة، ويروى قواطنا جمع قساطنة يعنى متيسمة «ورق» – يضم الوار وسكون ألراء – جمع ورقاء – وهى التى فى لونسها بياض إلى سواد يقال : جسمل أورق «الحمى» – يفتح الحاء وكسس الميم – أصله الحمام فسحذفت الألف، لأنها واللذة وأبدل إحدى الميمين ياء.

الإحراب: «أوالفاً» نصب على الحال من قوله «القاطنات» قبله (القاطنات البيت غير الديم) ومكة نصب على أنه مفعول أوالفاً همن» بيانية دورق، مجرور به «الحمى» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الحمى» فيإن أصله الحمام فقيل: إنه رخمه للضرورة، ورد بأنه لا يصلح للضرورة لكونه بأل، وإنما هو حقف لا على طريق الترخيم.

مواضعه: فكره من شواح الألسفية : الأشموني ٢/٤٦٧ أ، وابن عسقيل ٨٩ / ٢ ، وابن المناظم ، والسيوطي ص ٢٠١، وفي همصه ١٨١ /١ ، ١٥٧ / ٢ . وذكره سيويه ٨٥ المناظم ، والسيوطي ص ٢٠١، والإنصاف ١٨٩ /٢ .

(۲) التسهيل ۱۸۹ .

.1(8)

(٥) قائله: هو عبيد الأبرس - وهو من الخنيف -

ويعله: ليس رسم على الدنين ببال ___ فلوى ذروة فجني ذيال.

⁽۱) پ، جہ.

 ⁽۲) قائله : هو السهاج بن رؤیة.

ليس حَى على المنونِ بِخَالِ

يعنى : بخالد .

الإعراب: (ليس) فعل ماض ناقص (حي) اسمها (على المنون) جار ومجرور صفة لحى
 (بنخال) الباء حرف جر زائد وتحال خير ليس.

الشاهد: قوله ابخال؛ حيث إنه رخم النكرة وأصله بخالد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢٧٦ / ٢ ، والسيوطي في السهمع الـ ١/١٨١.

الاختصاص

الاختصاصُ كندام دونَ يا كأيُّها الفتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

الاختصاص: ما جيء به على صورة هي لغيره توسعا، كما يرد الأمر بصيغة الخبر والخبر بصيغة الأمر(١).

والباعث على الاختصاص فخر أو تواضع، أو زيادة بيان.

والمخصسوص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخسمه أو يشارك فيه، وذلك الاسم ثلاثة أتواع:

الأول: أيها وأيتهما نحو «أنا أفعل كذا أيّها الرجلُ» و «اللهم اغضر لنا أيتُها العصابةُ»(٢) وأى هنا صبنية على الضم، ويلزم وصفهما باسم جنس معرف بأل واجب الرفع على ما تقدم في النداء.

الثاني: المعرف بالإضافة، كقوله ﷺ: ﴿نحن معاشر الأنبياء لا نُورَثُ ۖ (٣٠٠.

قال سيسبويه: أكثر الأسماء دخسولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مسضافة وأهل البيت وآل فلان.

الثالث: المعرف بأل كقولهم «نحن العربُ أقرى الناسِ للضيف»، وقد يكون علماً كقول رؤية (١):

بنَا تَميمًا يُكشَفُ الضَّبَابُ

 ⁽١) الأمر على صورة الخبر نحو قوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن﴾ أى: ليرضعن، والخبر على صورة الأمر نحو «أحسن بزيد» فإن صورته صورة الأمر وهو خبـر على المشهور إذ هو في تقدير ما أحسته.

 ⁽٢) العصابة - بكسر العين - الجماعة الذين أمرهم واحد، وجملة الاختصاص في المثالين في
موضع نصب على الحال، والمعنى أنا أفعل ذلك مختصوصا من بين الرجال، واللهم اغفر
لنا مخصوصين من بين العصائب.

 ⁽٣) هذا جزء من حديث وعمامه هما تركناه صدقة ورواه البزار بلفظ نحن، ورواه الكسائي بلفظ
 إنا.

⁽٤) قائله: هو رؤية بن العجاج – وهو من الرجز.

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة.

قال سيبويه: ولا يجوز أن يذكر إلا اسمًا معروفًا، ولم يقع المختص مبنيا إلا بلفظ أيها وأيتها، وأما غيرهما فالمنصوب والناصب واجب الإضمار تقديره أخص.

وأما أيها وأيتها فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص منضمرا أيضا.

وذهب الأخفش إلى أنه منادى. قال: ولا ينكر أن ينادى الإنسانُ نفسَه، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه: «كلُّ الناس أفقه منك يا عمر».

وذهب السيرافي إلى أن «أيًا» في الاختصاص مضربة، وزعم أنها تحـتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا أفعل كذا، هو أيها الرجل، أي: المخصوص به.

والثانى: أن يكون مبتدأ والحبر محلوف، والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

والأكثر في هذا الاختصاص أن يلى ضمير متكلم كما سبق، وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم «بك الله نرجو الفضل) و إسبحانك الله العظيم)، ولا يكون بعد ضمير غائب.

اللغة: «الضباب» - بفتح الضاد وتخفيف الباء - هو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء.

المعنى: ضرب الضباب مثلا لغمة الأمر وشدته أى: بنا تكشف الشدائد في الحرب وغيرها. الإحراب: قبنا عال ومسجرور متعلق بسيكشف «تميما» منصبوب على الاختصاص، والتسقدير أخص تميما «يكشف» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة «الضباب» نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله (تميما) فإنه متصوب على الاختصاص، والتقدير: أخص تميما. مواضعه: ذكره من شمراح الالفية: الأشموني ٢/٤٧٩، وذكمره سيمبويه ٢٥٥، ٣٢٧،٠٠ والسيوطى فئ الهمع ١/١٧١، والشاهد ١٥٠ في الخزانة.

وأما ما وقع في الكتباب (على المضارب الوضيعة أيها البنائع (() فقبال الفيارسي: لا علم لى بوجه ذلك، وفني كتباب الصفّار: أن هذا فسياد وقع في الكتاب وقد أول بأنه وضع الظاهر موضع المضمر، ويكون المعنى على الوضيعة أيها البائع، وقد روى كذلك.

ولما ذكر أن الاختصاص كالنداء في الصورة نبه على أنه قد خالف النداء من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه لا يستحمل معمه فيا، ولا غيرها من حروف النداء، وإلى هذا أشار بقوله فدون يا».

الثانى: أنه لا يستعمل مبدوءا به، فهم ذلك من قوله (بإثر ارْجُونيًا).

الثالث: أنه استعمل معرفا بأل، وإلى هذا أشار يقوله:

وقَد يُرى ذَا دُون أَيُّ تَلُو اللُّ كَمثِل نَحنُ العُربِ اسْخَى مَن بَلَلُ

إنما قال «دُونَ أي» لأن استعمال المعرف بأل صفة لأي مشترك بين النداء والاختصاص نحو «يا أيها الرجل».

قلت: وجمه رابع، وهو أن «أيا» توصف في النداء باسم الإشمارة، وهنا لا توصف باسم الإشارة.

ووجه خامس: وهو أن المازني أجساز نصب صفة أي في النداء، ولم يحكوا هنا خلاف في وجوب رفع صفتها، وفي الارتشاف: لا خسلاف في متبوعسها أنه مرفوع.

⁽١) فالمضارب لفظ فيية لأنه ظاهر، لكنه في معنى على أو عليك. قاله الهمع.

التحذير والإغراء

إِيَّاكَ وَالشُّرُّ وَنَحْوَهُ نَصَبُ مُحْلُرٌ بِمَا استتَارُهُ وَجَبَ

إنما ذكر التحذير والإغراء بعد باب النداء، لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل لا يجور إظهاره كالمنادي، على تفصيل سيأتي.

والتحلير: هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، ويكون بثلاثة اشياء: بإياك وأخواته، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، وبذكر المحذر منه.

فإن كان بإياك وأخواته وجب إضمار ناصبه مطلقا، أعنى في إفراده وتكراره والمطف عليه، وقد مثل العطف (عليه)(١) بقوله: "إياك والشر" فإياك مفعول بفعل واجب الإضمار تقديره اتق ونحوه.

فإن قلت: هل يقدر قبل إياك أو بعده؟

قلت: قيل: يجب تقديره بعده، لأنه لو قدر قبله، لاتصل به فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها.

وقيل: كان الأصل اتق نيفسك، فلما حلف الفعل استخنى عن النفس وانفصل الضمير.

واختلف في إعراب ما بعد الواو. فقيل: هو معطوف على إياك والتقدير: اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك. (وهذا)(٢) مذهب كشير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور.

فإن قلت: كيف جاز عطفه على إياك وهما مختلفان في الحكم، لأن الأول محذر والثاني محذر منه؟



⁽۱) آه ج.

⁽٢) ا وقي ب، ج (وهو).

قلت: الجنواب أنه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليمه إلا في المعنى الذي كان إعرابه بسببه، والتقدير السابق يوضح ذلك.

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمر، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل، واختار فى شرح التسهيل مذهبا ثالثا وهو أن الثانسى معطوف عطف صفرد لا على التقدير الأول، بل على تقدير: اتق تلاقى نفسك والشر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، قال: ولا شك فى أن هذا أقل تكلفا فكان أولى.

ومثال التكرار: ﴿إِياكُ إِياكُ مِن الشَّرِ ۗ ومثال الإفراد ﴿إِياكُ مِنَ الشَّرِ ۗ .

وقد نبه على وجوب إضمار ناصب ﴿إِيا ۚ فِي الْإِفْرَادُ بِقُولُهُ:

ودونَ مطف ذا لإيًّا انْسُبْ

وإن كنان التحملير بغيسر «إينا» لم يلزم الإضمار إلا مع العطف نحو «ماز رأسكُ والسيف، والشيطان وكيد».

أو التكرار نبحو فرأسك رأسك، و فالأسد الأسدة.

فإن عدم العطف والتكرار جاز الإظهار والإضمار نحو «رأسك» وإن شئت: ق رأسك: والأسد، وإن شئت احذر الأسد، وإلى هذا أشار بقوله:

سواهُ سَتُرُ فعلهِ لن يلزَمَا

إلا مع العطف أو التكرار

ومثل التكرار بقوله:

كالضيغم الضيغم ياذا السَّارِي

والضيغم: الأسد.

فإن قلت: ما علة الـتزام الإضمار مع (إيا) مطلقا، ومع غيرها في العطف والتكرار؟

قلت: علة النزامه مع (إيا) كثرة الاستعمال فشابهت بذلك الأمثال، وغيرها ليس كذلك، إلا أن العطف والتكرار جعلا كالبدل من اللفظ بالفعل، فلذلك وجب إضماره معهما.

تنبيهات:

الأول: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجنزولى: يقبع ولا يمتنع.

الثاني: شمل قوله (وما سواه) يعنى: النوعين المتقدم ذكسرهما، أعنى: ما ناب عن إيا من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب والمحذر منه.

وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى عدم لزوم الإضمار مع التكرار في الأول من هذين النوعين، فإنه قال:

ونحو رأسك كإيَّاكَ جُعِلْ إذا الذي يُخْذَرُ معطوفًا وتُصِلْ

وقال في الشرح: فلو لم يذكر المعطوف جاز الإظهار والإضمار، وقد صرح الشارح بوجوب الإضمار في نحو «رأسك» رأسك؛ لأجل التكرار.

الثالث: لا يعطف في هذا الباب إلا بالواو(١).

الرابع: لا يحلف العاطف بعد إياك إلا والمحذور مجرور بمن نحو: «إياك من الشر» (وتقديرها مع أن تفعل، كاف نحو «إياك أن تفعل، أي: من أن تفعل. فأما بيت الكتاب وهو^(۱):

فإياكَ إياكَ المرَاءَ فإنَّهُ اللَّهِ الشُّرُّ دَعَّاءٌ وكلشَّرُّ جَالِبُ

⁽١) وكون ما بعدها مفعولا معه جائز، فبإذا قلت: «إباك وزيدا أن تفعل كذا» صح أن تكون الواو مع. هـ أشموني.

⁽۲) ا، ج وفي ب (وتقريرها مع أن).

⁽٣) قائله: هو الفضل بن صد آلرحمن القرشى - وهو من الطويل.

اللغة: «المراء» الجدال والمعارضة بالساطل «دهاء» صيغة مبالغة من دعا قلان فلانا - إذا طلب حضوره فجالب، مسبب له - من جلبه - إذا ساقه وجاء به.

للعنى: أحذرك الجدال والمعارضة مع الناس من غير وجمه حق، فإن ذلك كثيرا ما يجر إلى الشرور ويسبب للإنسان متاعب.

الإعراب: «فإياك» منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوبا «إياك» الثانية توكيد للأولى.
«المراء» مفعول ثبان لفعل التحذير المحذوف - أى: أحذرك المراء «فيانه» الفاء للتعليل وإن واسمها «إلى الشر» متعلق بدهاء الواقع خبرا لإن «وللشر» جار ومجرور متعلق بجالب المعطوف بالواو على دعاء.

فقيل هو على حذف الجار للضرورة. وقيل: على حذف العاطف للضرورة أيضا، وقيل: إنه بدل من إياك، وقيل: أضمر له ناصب آخر بعد إياك، فقوله: إياك إياك مستقل بنفسه، ثم أضمر بعد إياك فعلا تقديره: اتق المراء، على هذا حمله سيبويه.

قال في شرح التسهيل: وعلى كل حال فلا يجوز مـثل هذا إلا في الشعر. انتهى.

وقوله: في باب التحذير من التسهيل^(۱): ولا يحذف العاطف بعد إيا إلا والمحذر منصوب بإضمار فعل أو مجرور بمن. يقتضى جواز إياك المراء ونحوه على إضمار فعل، لتسويته بينه وبين الجر بمن.

قال أبو البقاء المكبرى: في نحو «إياك الشر» المختار عندى أن يضمر له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: «جنب نفسك الشر» (فإياك في موضع نفسك) (٢)، ومثل الشارح إفراد إيا بقسوله «إياك الشر» وقال: تقديره أحمارك الشر، وهو نظير «إياك المراء» وظاهر تقديره أن الناصب لهما فعل واحد متعد إلى اثنين فهو نحو عا قاله أبو المبقاء.

فإن قلت: إذا جعل ناصب المراء فعلا مضمرا بعد إياك فهل يكون إضماره واجبا أم جائزًا؟.

قلت: قال ابن عصفور: إن حذفت الواو لم يلزم إضمار الفعل نحو «فإياك إياك المراء».

تقديره دع المراء، ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل. انتهي. وشكَّ إيَّاي، وإيَّاهُ أشكَّ "

⁻ الشاهد: قوله اإياك فإنه تعذير ومعناه احذر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٨، وابن هشام ٣/١٤٨، وذكره سيبويه ١١/١٤، وشرح المفصل ٢٠/٢، وفي المغنى ١٩/١٤، والشاهد ١٦٧ في الحزانة.

⁽١) التسهيل ص١٩٢.

⁽٢) ٻ، ج.

الشائم في التحذير أن يراد به المخاطب.

وقد ورد للمتكلم كقول من قال «إياي وأن يحذف أحدُّكم الأرنب)(١) أي: إياى نح عن حذف الأرنب ونح حذف الأرنب عن حضرتي، فعلى هذا هو جملة واحدة. وقال الزجاج: إن ذلك جملتان، والتقدير: إياى وحذف الأرنب وإياكم وحذف أحدكم الأرنب، فـحذف من الأول ما أثبت نظيره فسى الثاني (وحذف)(٢) من الثاني ما أثبت نظيره في الأول، وقال بعضهم: إياي ليس على (معنى فعل أمر بل على معنى)(٢٠) إياى أباعد، فجعله خبراً. وقد ورد للغائب في قولهم «إذا بلغ أحدُكم الستين فإيَّاهُ وإيَّا الشواب،(١)، وإليه أشار بقوله (وإياه أشذ) أي: أشذ من إياى، وفي هذا المثل شذوذ من وجه آخر، وهو إضافة ﴿إِيا ۗ إِلَى الطَّاهِرِ.

وعن سبيل القَصُّد مَنُّ قاسَ انتبَدُّ

يقتضي منع القياس (على إياى وعلى إياه فلا يستعمل إلا حيث سمع)(٠٠).

(قلت: ظاهر كلامه في التسهيل جواز القياس)(١) على المتكلم، لأنه قال بنصب تحذير إياى وإيانا معطوفا عليه المحذور، فلم يصرح بشذوذه، وذكر إيانا

وَكُمُحَذَّر بِلا إِيًّا اجْعَلا مُغْرِّي بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصَّلا

الإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه، والمغرى به: منصوب بفعل مضمر، وحكم ناصبه في وجوب الإضمار وجوازه كحكم ناصب المحذر به، فيجب إضماره مع العطف نحو ﴿الأهل والولد ا والتكوار نحو(٧).

⁽١) ينهى عن حذف الأرنب وغيره بنحو حجر، قإن ذلك لا يحله.

⁽۲) آ، ج.

⁽٣) ١، ج وفي ب (فعل آمر على معني).

⁽٤) قولُ سمع عن العرب كما قبال سيبويه، والشواب: جمع شبابة، ومعناه إذا بلغ الرجل ستين سنة فلا ينبغي له أن يولع بشابة.

⁽ە) ب.

⁽۲) ب.

⁽٧) قائله: هو مسكين الدارمي – وهو من الطويل. إِنَّ مَن لا أَخَا لَهُ كَسَاع إِلَى الْهَيْجَا بِغِيرِ سلاح وغامه:

.

ولا يجب مع الإفراد بل يجوز إظهاره نحو إلزم أخاك. إلا أن الإغراء لا يكون بلفظ إياك وأخواته، فلهذا قال بلا إيا.

تنبيه:

قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير كقوله(١):

لِحَديرونَ بِالرَّفَاء إِذَا قَا لَ الْحُو النجدةِ السَّلاحُ السَّلاحُ السَّلاحُ السَّلاحُ السَّلاحُ وأَجازِ الفراء الرفع في قوله ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ (٢) على إضمار هذه.

= اللغة: «الهيجا، الحرب - وهي تمد وتقصر.

المعنى: الزم أخاك ولا تفارقه واحرص عليه، فسالشخص الذى ليس له أخ يعينه ويقصده كمن يذهب إلى الحرب وليس معه هدتها ولا أداتها.

الإهراب: «أخاك» منصوب على الإفراء بتقدير الزم مسحدوقا وجوبا للتكرار «أخاك» الثانى توكيد «من» اسم مسوصول اسم إن «لا» نافية للجنس «أخا» اسمها مبنى على فستح مقدر على الألف «له» جار ومجرور خبرها، وقيل: الأحسن أن يكون خبر لا محلوفا و «أخا» مضاف إلى ضمير «له» واللام زائدة – أى: إن لا أخاه مسوجود، والجملة ومعمولاها صلة الموصول «كساع» متعلق بمحدوف خبر إن «إلى الهيجا» متعلق به.

الشاهد: قوله «أنحاك» فإنه نصب على الإغراء بعامل واجب الحدق لأنه مكرر، أي: الزم أخاك.

منواضعه: ذكتره من شراح الألفية: الأشتموني ٢/٤٨٢ وابن هشتام ٣/٢٨٨ والسيسوطي ص ١٧٠/ ١، وفي شذور الذهب ص ٢٣، والقطر ص ٢٩٦، والشاهد ١٧٦ في الحزانة. (١) ١١١٤ ما التنام على القالب من المناه المناه

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الحفيف.
 وقبله: إن قوما منهم صُيرٌ وأشبا ، صير ومنهم السّفاحُ

اللغة: ﴿ لَجُدِيرُونَ ۗ لَا تَقُونُ حَرِيونَ ﴿ أَشْبَامَهُ أَمْثَالَ ﴿ بِالْوَفَاءَ ۗ وَيَرُوى بِالْلَقَاءِ ۗ النَّجَدَةِ ۗ الشَّجَاعَةِ.

الإحراب: «لجديرون» اللام للتوكيد وجديرون خبر إن - في البيت قبله - «بالوفاء» جار ومجسرور متبعلق بجسديرون «إذا» للشرط «قبال» فعل مباض «أخو» فباعل مرفوع بالواو «النجابة» مضباف إليه، وجواب الشرط محنفوف دل عليه قوله لجديرون «السلاح» مقول القول.

الشاهد: قوله «السلاح» إذ أصله خذ السلاح، لأن مقول القول يسكون جملة ثم رفع، لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير، وإن كان حقه النصب.

(٢) من الآية ٦٣ من سورة الشمس.

اسماء الاقعال والاصوات

الكلام على أسماء الأفعال يحتاج إلى مقدمة تشمل ثلاث مسائل:

الأولى: مذهب جمهور البصريين أنها أسماء، وقال بعض البصريين: أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، والصحيح أنها أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف، ولعدم قبولها على أوزان تخالف أوزان الأفعال.

الثانية: اختلف القائلون باسميتها في مدلولها، فقيل: مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان، وقبيل: مدلولها المصادر إلا أنها دخلها معنى الأمر وصعنى الوقوع بالمشاهدة، ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان، وقيل: إنها دالة على ما يدل عليه الأفعال من الحدث والزمان، إلا أن دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة، قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبى علي وجماعة، فهذه ثلاثة منذاهب، فصة مثلا على الأول اسم للفظ اسكت وعلى الثانى اسم لقولك سكوتا وعلى الشالث اسم لمعنى الفعل، إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالوضع.

الثالثة: ذهب كثير منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في داقائم الزيدان، وقد عرفهما بقوله:

ما نابَ من فعل كَشَتَّانَ وصه ﴿ هُو اسمُ فَعْلِ وَكِلَّا أُوَّهُ وَمَهُ

قوله (ما ناب عن فعل) جنس يشمل اسم الفعل وغيره بما ينوب عن الفعل، وقوله (كشتان وصه) يعنى كونه غير معملول ولا فضلة، وهو تمثيل تمم به الحد، فخرج به ما ناب عن الفعل وهو معملول كالمصدر العامل، أو فضلة كالحرف العامل عمل الفعل، فإنهما ليسا كشتان وصه، وهذا قوله في الكافية: نائب فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل.



تنبيه:

اسم الفعيل توعان: أحلهما: ما كنان في الأصل ظرفا (ومنجروره)(١) أو حرف جبر ومجروره وسيأتي، والآخر: منا ليس كذلك، وهو ضربان: ضرب مختلف في القياس عليه، وضرب مقصور على السماع.

فالمختلف في قياسه ثلاثة أنواع:

الأول: بناء بمعال من الثلاثي للجرد. مذهب سيبويه والاخفش أنه مقيس، ومذهب المبرد أنه لا يقاس عليه.

الثاني: بناء فعال من أفعل أجاز ابن طلحة القياس عليه، كما أجاز البناء منه في التعجب، وقد سمع منه دراك من أدرك.

الثالث: بناء فعالال من الرباعي أجازه الأخفش كياسا على سا سمع من قولهم «قَرقار» و «صَرْعَلوه"، ومذهب سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه، وهو الصحيح لقلته، وأنكر الميرد سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن «قرقار» وعرعار» حكايتا صوت.

وأما للتنفق على قنصره على السنماع. فمنا عدا هذه الأنواع، وهنو ألفاظ كثيرة، وأنا أشرح منها ما اشتمل عليه النظم إن شاء الله تعالى.

وقد اشتمل هذا البيت على أربعة ألفاظ (منها) (٢) وهي: شتان. وصه. وأوّه. ومه.

قلما «شتان» فهى اسم فعل بمعنى تباعد أو افترق، وذهب أبو حاتم والزجاج إلى أن «شتان» مسعدر جاء على فعلان، وهو واقسع موقع الفعل، فيقسال: «شتان وعمرو» و «شتان ما زيد وعمرو» بزيادة «ما» و«شتان ما بين زيد وعمرو»، وزفل ابن عصفور وضيره أن الأصمعى منع «شتان ما بين زيد وعمرو»، ورد عليه

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) قَرْقار بمني قرقو، أي: صوت، وهرهار بمني هرهر أي: العب.

^{.1 (1)}

بأنه مسموع، ونقل صاحب البسيط أن الأصمعى جوَّر أن يكون بمعنى بَعُد، فتقول: «شتان ما بين زيد وعمرو، وإن غيره منع ذلك.

وأما الصمه فاسم فعل بمعنى اسكت، ويقال: صه ِ - بكسر الهاء - غير منونة، وصه - بالتنوين.

وسيأتي أن ما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة، وقبد يقال: صاه -بالألف قبل الهاء الساكنة.

وأما ﴿أَوُّهُ فَاسَمُ فَعَلُّ بِمُعْنَى أَتُوجِعُ وَفِيهُ لَغَاتُ أَخَرٍ:

ارَهُ - ارَّهِ - آوَهُ - ارَّهِ - ارَّتَاهُ - آرَّتَاهُ - آهُ - آهِ - آرُّ - آرُّ - آرُّ - آووه - آوَاهُ. وإذا صرفُ الفعل منه قيل: أرَّه وتأوه.

وأما «مه» فساسم فعل بمسعنى انكفف لا بمعن اكسفف، لأنه متسعدً ومنه لا يتعدى، ويقال: مه - بالكسر - ومه - بالتنوين، كما تقدم في صه.

وما بمعنى افْعَلُ كآمينَ كَنُّو ﴿ وَغِيرُهُ كُوى وهيهاتَ نَزُرُ ا

اسم الفعل ثلاثة أضرب: ضرب بمعنى الأمر وهو كثير، وضرب بمعنى المضارع، وضرب بمعنى الماضى، وكلا هذين المضربين قسليل، ومن الذي بمعنى الأمر مقيس كما تقدم، وليس فى الذي بمعنى المضارع والماضى شىء يقاس عليه، ومثل الأمر بآمين والمضارع بوى والماضى بهيهات.

اما «آمين» فاسم فعل بمعنى استجب، وفيه لغتان المد والقصر خلافا لابن درستويه في تخصيصه القصر بالمضرورة، وإذا مد فقيل وزنه فاعيل وهو أعجمى، وقيل: أصله القصر ووزنه فعيل والمد إشباع، لأنه ليس في كلام العرب أفعيل ولا فاعيل ولا فيعيل. حكى ذلك عن أبي على، وحكى القاضى عباض عن الداودي آمين – بالمد والتشديد – وقال إنها لغة شاذة، وذكر ثعلب وغيره أن تشديد الميم خطأ.

وأما الرَىُّا فهو اسم فعل بمعنى أعجب و (أن)(١) مثلها وا، وواهَا.

^{.1(1)}

قال في شرح الكافية: ووي ووا وواها بمعنى أعجب، وقال غيره: وي بمعنى أعجب وفيها تندم. ووا بمعنى التعجب والاستحسان.

قال⁽¹⁾:

واً بأبي أثنت وَقُوكِ الأَشْنَبُ وتلحق وي كاف الخطاب كقول عنترة(٢): قِيلُ الفوارِسِ وَيُكَ عنترَ ٱقْدِم

(١) قائله: ينسب لراجز من تميم - وهو من الرجز.
 وبعده: كاتما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ أو رَنجبيلُ وهُوَ عندى أطيبُ

اللغة: «فوك» ضمك «الأشنب» من الشنب وهو صدوبة ماء الفم مع رقعة الأسنان اذرا فرق ورُش «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة.

المعنى: يعجب من جمال محبوبت ويقول لهما: أفديك بأبي ويصف فمها بالصلوبة ورقة الأسنان والرائحة الطبية.

الإهراب: ﴿وا﴾ اسم فعل مسضارع بمعنى أعجب والفاعل أنا «بابي» جسار ومجرور خبسر مقدم وأنت؛ مبتدأ مؤخر (وفوك) ألواو للاستثناف فوك مبتدأ مرضوع بالواو والكاف مضاف إليه «الأشنب» صفـة له «كأنما» كـأن حرف تشـبيه ونصب (مــا) كافـة (ذر) فعل مــاض مبنى للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرتب» نائب فاعل والجملة خبر فوك.

الشاهد: قوله قواه فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أصجب.

مواضعه: ذكره من شراح الْأَلْفية: الأشموني ٢/٤٨٦، وابن هشام ٣/٢٩٢، وذكره السيوطي في الهمم ٢/١٦٠.

(۲) قائله: هو عنترة بن شداد العبسى - وهو من الكامل.

ولقد شغي نفسي وأبرا سقيتها

اللغة: وقيل؛ - بكسر القاف - بمعنى يقول، ويروى وقول الفوارس؛.

الإحراب: "ولقد" اللام للتأكيد وقد للتحقيق (شفي) فعمل ماض (نفسي) مفعمول به والياه مضاف إليه «وأبرأ» فعل ماض عطف على شفى «سقمها» منفعول به والهاء منضاف إليه «قيل» تنازع فيه الفعلان شفي وأبرأ فأعمل الثاني وأضمر في الأول «الفوارس» مضاف إليه وريكة أصلَّه ويلك والكاف للخطاب مجرورة بالإضافة «عنشر» منادى مرخم يا عنشرة فحلف منه حرف النداء فأقدمه أمر من قدُّم يقدُّم - بالضم فيهما --.

الشاهد: قوله (ويك) حيث دخلت على (وي) كاف الخطاب.

مواضعه: ذكره الأشموني في ٢/٤٨٦، وفي شرح المفصل ٧٧/ ٤.

قال الخليل وسيسبويه هي وي ثم قال كأن الله يبسط، وقال أبو الحسن هي ويك بمعنى أحجب كأن الله (يبسط).

وأما «هيهات» فاسم فعل بمعنى بعد خلافا لأبي إسحاق (١) إذ جعلها بمعنى البعد وزعم أنها في موضع رفع نحو قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لَمَا تُوعَدُونَ ﴾ (١) وخلافا للمبرد إذ زعم أنها ظرف غير مستمكن وبني لإبهامه، وتأويله عنده في البعد (١) ويفتح الحجازيون «تا» هيهات فيقفون بالهاء، ويكسرها تميم وأسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي على أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء، وحكى الصغاني (٥) فيها ستا وثلاثين لغة: هيهات وأيهات وهيان وهيان وهيهان وهيهاه وايهاه واحدة منها منونة وغير منونة، فتلك مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، فتلك ستة وثلاثون وجها.

وحكى غيسره (فيسها)(٢) هيسهاتا وإيهساك، والكاف للخطاب، وأيهاه وأيسها وهيهاه ـ وقرأ عيسى بن عمر الهمداني «هيهات هيهات» على نية الوقف.

والفعلُ مِن أسمائه عَليكا وهكذا دُونَكَ مَعْ إليكا

يعنى: أن من اسم السفعل نوعها هو في الأصل جهار ومسجرور أو ظرف ومجروره، فالأول عليك وكذاك وكما أنت.

⁽١) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

 ⁽۲) إبراهيم بن أحمد بن يعقوب أبو إسحاق شيخ النحاة والقراء، ولد بأشبيلية سنة إحدى وأربعين وستمائة ومات سنة حشر وسبعمائة.

⁽٣) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

 ⁽٤) يعنى أن معنى هيسهات حند الميزد: في البعد، وهيهات حلى هذا خبر مقدم واللام والله
 وما مبتدأ مؤخر والتقدير: ما توحدون مستقر في البعد.

⁽٥) هو الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني حامل لواء اللغة في زمانه ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة وتوفي سنة محمسين وستمائة.

⁽٦) ٻ، ج.

والثانى: عندك ولديك ودونك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك، هذا هو المسموع.

فعليك بمعنى الزم ويتعدى بنفسه. قسال الله تعالى: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ (١٠) وبالباء تقول «عليك بزيد».

وإليك: بمعنى تنعين تنعين وهو لازم عند البهسريين، وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعمدى فتقول: (إليك زيداً أي: أمسك زيداً، وكذاك بمعنى أمسك.

كقوله^(۲):

..... كذاك المقول إنّ عليك عينا

وكما أنت بمعنى انتظر، حكى الكسائى «كما أنت زيدًا» أى: انتظر زيدا، وكما أنتنى أى: انتظرني، وعندك بمعنى خذ وهى متعمدية وترد بمعنى توقف، فتكون لازمة، ولديك بمعنى خذ وهى متعدية تقول «لديك زيدا».

ودونك بمعنى خذ فتعدى، وبمعنى تأخر أيضا، ولا يتعدى، ووراءك بمعنى تأخر، وأمامك بمعنى تقدم، ومكانك بمعنى اثبت. وسمع الفراء مكاننى أى: انتظرنى، فتكون ذات تعد ولزوم، وبعدك بمعنى تأخر، وحكى الكسائى الإغراء بين، وسمع من كلامهم «بينكما البعير فخذاه ولا حجة فيه لجواز أن يكون من باب الاشتغال.

⁽١) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

 ⁽٢) قاتله: هو جرير بن عطية من قصيدة يهجو فيها الفرزدق والبعيث - وهو من الوافر.

وصدره: يُقُلُن وقد تلاحثت الطايا

الإحراب: «يقلن» قعل وفاحل هوقده الواو حالية قد حرف تحقيق «تلاحقت» فعل ماض والتاء للتأتيث. «المطايا» فاعل والجملة في محل نصب حال «كذاك» اسم فعل «القول» صفعول كذاك «إن» حرف توكيد ونصب «عليك» جار ومسجرور خبر مقدم لإن «عينا» اسم منصوب.

الشاهد: قوله «كذاك» فإنه اسم فعل ومعناه أمسك.

تنبيهات:

الأول: لا يُستعمل هذا النوع في الغالب إلا متصلا بضمير المخاطب، وشذ على بمعنى أولني، وإلى بمعنى أتنحى وعليه بمعنى ليلزم.

الثالث: اختلف في كاف عليك وأخواته فذهب الكسائى أنها في موضع نصب، ومذهب الغراء أنها في موضع رفع، ومندهب البصريين أنها في موضع جر، وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء اعكى عبد الله زيدا بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مسجرور الموضع، ونهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب.

الرابع: في كل واحد من هذه الأسماء مع الضمير (المجرور)(1) ضمير رفع مستتر هو الفاعل، فلك في التوكيد أن تؤكد الكاف بالمجرور فتقول «عليك نفسك» وأن تؤكد المستر بالمرفوع فتقول «عليك أنت نفسك» ولابد من تأكسيده بالمرفوع المنفصل.

كَذَا رُويَدً بَلَهُ نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلانِ الْحَفْضَ مَصْدُرَيْنِ «روید» یستعمل امرا وغیر امر، فإذا استعمل امرا فله حالان:

احدهما: أن يكون مبنيا على الفستح، وإن وليه مفصول نصب نحو «رُويدَ ويدًا» فهـو ههنا اسم فعل بمعنى أمـهل، لأنه لو كان مـصدرا لكان معـربا، وذكر بعضهم أنه يرد بمعنى دع، ومنه: لو أردت الدراهم لأعطـيتك رويد الشعر – أى: فدع الشعر، وما زائدة، ويجوز ألا تزاد كما قال^(۱):

رویدَ بنی شُیْبانَ بعضَ وعیدکُم

⁽١) أ، ج وفي ب (المجرد).

 ⁽۲) قاتلة: هو وداك بن نميل المازني - وهو من الطويل.
 وتمامه: تلاقوا خداً خيلي على سنوان

والآخر: أن يكون معسربا منصوبا إسا مضافاً نحو (رُويدَ زيد) وإسا منوناً منصوباً نحو (رويداً زيداً) فهو ههنا مصدر، لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنيا.

وإذا أضيف فتارة يضاف إلى فاعله نحو «رويد زيد عمراً» وتارة إلى مفعوله نحر «رويد زيد».

قيل: ومن الإضافة إلى فاعله قولهم «رويدك زيدًا» ويحتمل أن يكون اسم فعل، والكاف للخطاب.

وإذا نون نصنب المفصول، ومنع المبرد النصب (به)(۱)، لكونه مصغرا ورويد تصغير إرواد مصدر رود أى: أمهله تصغير ترخيم، وذهب الفراء إلى أن تصغير رُدُ بمعنى المهل، ورد بأن رويلكا يتعدى.

وإذا استعمل غير أمر فله حالان:

أحدهما: أن يكون حالا كقولهم «ساروا رويدًا» فيقيل: هو حال من الفاعل أي: مُرُودين.

وقيل: من ضمير المصدر للحذوف أي ساروه رويدا.

والآخر: أن يكون نعتًا إما لمصدر مذكور نحو «ساروا سيُرا رويدا» وإما لمصدر محذوف تحو «ساروا رويداً» وضعف كونه نعتا لمصدر محذوف، لأنه صفة غير خاصة بالموصوف.

واختلفوا في «رويد» الواقع نعتا، فقسيل هو الذي يستعمل مصدرا وصف به كما وصف برضي.

⁼ اللغة: ﴿ وَوَيْدُ ۗ وَ الرُّكُ ﴿ سَفُوانَ ﴾ - بفتح السين والفاء - اسم موضع.

الإحراب: «رويد» معناه أميل ومعناه هنأ دع أو اترك والفاحل ضمير «بنى» منادى منصوب حدّف منه حرف الثلاء «شيبان» مضاف إليه – نداء جىء به بين الفعل ومعموله – «بعض» مفعول به لرويد «وحيدكم» مضاف إليه وكم مضاف إلى وحيد «تلاقوا» فعل مضارع وفاحله وهو منجزوم في جواب الأمر «خدا» منصوب على الظرفية «خيلى» مفعول به لتلاقوا والياء مضاف إليه «حلى سفوان» متعلق يتلاقوا.

الشاهد: قوله: قرويد بني شبيانه حيث جاء رويد من غير زيادة كلمة ما بعده. مواضعه: ذكره ابن هشام في للغني ٧٦/٧، وفي شرح المفصل ٤/٤١.

⁽۱) ا، ج.

وقبل تصغير رُوْد تصغير الترخيم وليس بمصدر.

وأسا «بله» فیکون اسم فعل بمعنی دع وهو سبنی نحو «بله زیدا» وتکون مصدرا بمعنی ترث النائب عن اترك، فتستعمل مضافة نحو «بله زید» وهو مضاف إلى المفعول، وقال أبو على: إلى الفاعل، وروى أبو زید فیه القلب إذا كان مصدرا تقول «بَهْل زید» وحكی أبو الحسن الهیشم فتح الها واللام فتقول (بَهْل زید) وأجاز قطرب وأبو الحسن أن یكون بمعنی كیف فتقول «بله زید» ویروی(۱):

. بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَق

بالتصب على أنها اسم فعل، وبالجر على أنها مصدر، وبالرفع، فقيل: هي اسم فعل بمعنى اترك.

وقيل: بمعنى كيف، وأنكر أبو على الـرفع بعدها، وذهب بعض الكوفسين إلى أن «بله» بمعنى غير، فمسعنى: بله الأكف غيـر الأكف، وذهب الأخفش إلى أنها حـرف جر، وهـدها الكوفيون والـبغداديون من أدوات الاسـتثناء، فـأجازوا النصب بعدها على الاستثناء.

وما لما تنوبُ عنهُ مِن حَمَلُ لها واخَّرُ ما لذي فيه العَملُ

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصاري يصف السيوف - وهو من الكامل.

وصلره: تذرُّ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها

اللغة: «تَذَر» تترك وتدع «الجماجم» - جمع جسمجمة - وهي عظام الرأس قبله الأكف» أي: اتركها ولا تذكرها في كلامك لانها طائحة لا محالة.

الإعراب: «تذر» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى السيوف في بيت قبله «الجماجم» مفعول به «ضاحيا» حال من المفعول به «هاماتها» هامات فاعل بضاح وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه «بله» اسم فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأكف» مفعول به لبله «كأنها» كأن حرف تشبيه ونصب والفسمير العائد إلى الأكف اسم كأن «لم» نافية جازمة «تخلق» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأكف وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر كأن. الشاهد: قوله «بله الأكف» حيث استعمل بله اسم فعل أمر ونصب ما بعده على أنه مفعول به.

 يعنى: أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي تنوب عنها فترفع الفاعل فاهراً نحو «هيهات زيد» ومنضمراً نحو «نزال»، وتنصب المفعول إن نابت عن متعد، وتتعدى إليه بحرف الجر إن نابت عما يتعدى به وينبغي أن يقول: غالبا كما قال في التسهيل احترازا من «آمين» فإنها لم يحفظ لها مفعول، وفعلها يتعدى.

وقوله (وأخر ما لذى فيه الغمل) يعنى: أنه يجب تاخير معمول أسماء الأفعال، ولا يسوى بينها وبين أفعالها في جواز التقديم، فلا يقال: «زيداً دراك» قال الشارح: هذا مذهب جميع النحويين إلا الكسائي فإنه أجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتأخير، انتهى.

ونقله بعضهم هن الكوفيين.

تنييه:

مذهب المصنف جواز إحمال اسم الفعل مضمرا، وقال في شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه انتهى.

ومنع كثير من النحويين حذفه وإبقاء معموله، وتأول كلام سيبويه. وَأَحْكُمُ بِتِنْكِيرِ اللَّذِي بِنُونَ مَنْهَا وَتَعْرِيفُ سواه بَيْنُ

ما نون من أسماء الأفعال فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة وهي ثلاثة أقسام: لازم التعريف كنزال وآمين، ولازم التنكير كواها بمعنى أعجب وويها بمعنى أغر وذو وجهين نحو صه ومه، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم جنس، والأول هو المشهور.

ولما فرغ من أسماء الأفعال انتقل إلى أسماء الأصوات، وهي الفاظ أشبهت أسماء الأفعال في الاكتفاء بها، وهي نوعان:

أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لزجر كهلا للخيل، وَعدَسُ البغل، وَاللهُ البغل، وَعدَسُ البغل، وإما لدعاء كأوْ للفرس ودَوْه للربع^(۱)، وإلى هذا النوع أشار بقوله: وما به خُوطبَ ما لا يَعقلُ من مُثنيه اسْم الفعل صَوْتًا يُجْعَلُ

والثاني: ما وضع لحكاية صوت حيوان نعو اغاق للغراب، واماه للظبية، أو غير حيوان نعو اقب لوقع (السيف)(١) و اطَنَى لُوقوع الحجر. وإلى هذا النوع أشار بقوله: كذا الذي أجدى حكاية كقب أن أي: أنهم حكاية.

⁽١) الربع - بضم الراء وفتح الباء - وهو الفصيل. (٢) ب وفي أ، ج (السقف).

والزَّمْ بِنَا النَّوْمِينَ فَهُو َ قَدْ وَجَبُّ

ثم قال:

يحتمل أن يريد بالنبوعين أسماء الأفعال والأصوات ويسحتمل أن يريد نوعى الأصوات وعلة بناء أسماء الأفعال شبهها بالحروف، لأنها عاملة غير معمولة كما تقدم أول الكتاب. وعلة بناء أسماء الأصوات أنها ليست عاملة ولا معمولة فأشبهت الحروف المهملة فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال.

تنبيه:

هذه الأصوات لا ضمير فيها، بخلاف أسماء الأفصال؛ فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات.

نونا التوكيد

للفعلِ توكيدٌ بِنُونِيْنِ هُما ﴿ كَنُونِي اذْهِبِنَّ وَاقْصِدَنَّهُما

للتوكيد نونان ثقسيلة كنون «اذهبنَّ» وخفيفة كنون «اقصدُنهـما» وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة. فرع الثقيلة، وذكر الخليل: أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة.

وفهم من قوله (للفعل) اختصاصه بهما، وندر توكيد اسم الفاعل كقوله (١٠): أَقَاتِلُنَّ احْضرُوا الشَّهُودا

يؤكدانِ افعلُ ويفعلُ آتيا ﴿ ذَا طلب أو سُرطًا إمَّا تاليا

نونا التوكيك يؤكدان الأمر والمضارع دون الماضَى؛ وقد جاء توكيد الماضى، لكونه مستقبل المعنى في قوله(٢٠):

دَامَنَ سَعْلُكِ إِنْ رَحَمْتِ مَتَيْمًا

(١) قاتله: هو رؤية بن العجاج وقيل: لشاعر من هذيل - وهو من الرجز.

وقبله: أريتَ إن جاءتٌ به أملوداً مرجَّلًا ويُلبِّسُ البرودَا

اللغة: «الأملود» الناعم «مرجلا» ترجيل الشعر وإرساله بالمشط «البرود» جمع برد نوع من الثياب.

المعنى: أخبرنى إن جاءت هذه المرأة بشاب حسن القوام كالفصن الناهم مرجل الشعر ليتزوجها، ولكنه فقير معدم، أأنت راض عن ذلك، آمر بإحضار الشهود لعقد نكاحها - والاستفهام إنكارى للتهكم.

الإهراب: «أقائلن» الهمزة للاستفهام قائلن خير لمبتدأ محذوف تقديره أفأنت قائلن، وهو مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين والنون المحذوفة لتوالى الامثال عوض عن التنوين في الاسم المفرد، «أحضروا» فعل وفاعله «الشهودا» مضعول به، والجملة من المفعل والمفعول في محل نصب مقول القول، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط الذي هو «إن جاءت به».

الشاهد: قوله: •اقائلن، حيث دخلت فيه نون التوكيد - وهو اسم فاعل.

مواضعه: ذكره من شسراح الألفية: الأشمسوني ٢٠/٥٠، ٢١/١٦، وابن هشام ٢٢/١٠، وابن الناظم، والسيوطي ص١٠٤، وفي همعه ٢٧/٢، والشاهد ١٥٠ في الحزانة.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

وتمامه: لولاك لم يك للصبابة جانحا

فأما الأمر فيؤكسدانه بلا شسرط نحو «اضسربن» وكما الدعاء نحو^(۱): وَأَنْزِلَنْ سَكِينَةٌ عَلَيْنَا.

وتوكيد الأمر بالنون جائز لا واجب.

وأما المضارع فإن كان حالاً لم تدخل عليه النون، ولهذا قال «آتيا»، وإن كان مستقبلا أكد بها لا مطلقاً بل في مواضع مخصوصة:

= اللغة: «دامن» من الدوام. ودخله نون التوكيد على وجه الشفوذ «سعدك» خطاب لمحبوبته «المتيم» - بالتشديد - من تيمه الحب إذا عبده «الصبابة» للحبة والعشق «الجانح» من جنح إذا مال.

المعنى: أدام الله سعدك إن رحمت المتيم ولولا أنت موجودة لم يكن المتيم ماثلا للصبابة. الإحراب: «دامن» فعل ماض والنون للتوكيد «سعدك» فاعل والكاف مضاف إليه «إن» شرطية «رحمت» فعل وفاعل - وقعت فعل الشرط - «مئيما» مفعول، وجواب الشرط محذوف تقديره: أدام الله سعدك «لولاك» لولا لربط امتناع الشائية بوجود الأولى، وهى محذوف وقد سد مسده صند الجمهور جارة للضمير وموضع المجرور رفع الابتداء، والخبر محذوف وقد سد مسده جواب لولا وهى الجملة التي بعده.

وقال الخليل: لولا لا تجر، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع «لم يك» جواب لولا ولم حرف نفى وجزم وقلب وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيفا والضمير المستتر فيه المعاتد إلى المتيم هو اسم يكن الملصبابة متعلق بجانحا «جانحا» خبر يكن.

الشاهد: قوله «دامن» حيث دخلت فيه نون التركيد وهو ماض.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٩٥، والشاطبي، وذكره ابن هشام في المغنى ٢٢/٢١، والسيوطي في الهمع ٢٩/٢، والشاهد ٨٣ في الحزانة.

(١) قائله: هو عبد الله بن رواحة، وقيل لعاسر بن الأكوع، وقيل كعب بن مالك - وهو من الرجز.

وصدره: فثبت الأقدام إن لاقينا

المعنى: ثبتنا على الإسلام بإظهار دينك ونصر رسولك حتى تسكن نفوسنا إلى ذلك وتزداد إيمانا بك.

الأعراب: «ثبت» فعل أمر والفاعل ضمير مستتر «الأقدام» مفعول به «إن» شرطية «لاقينا» لاتى فعل ماض فعل السرط ونا فاعل «وأنزلن» الواو عاطفة «وأنزلن» فعل أمر جاء للدعاء ونون التوكيد، والفاعل ضمير مستتر «سكينة» مفعول به «علينا» جار ومجرور، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام.

الشاهد: قوله (انزلن، حيث دخلت نون التوكيد الخفيفة على الأمر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٩٥، والسيوطي في الهمع ٧٨/٢، وسيبويه ١٩/١٥٠.



أولها: أن يكون بعدما يقتضى طلبا من لام أمر أو لا نهى أو أداة تحضيض أو عرض أو تمن أو استفهام بحــرف أو باسم خلافًا لمن خص ذلك بالهمزة وهل(١١ وقد أشار إلى هذا بقوله (ذا طلب).

الثاني: أن يكون شرطًا لأن مقرونة بما الزائدة نحو ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ (٢٠).

وإلى هذا أشار بقوله (أو شـرطا إما تاليا) واحترز من الواقع شرطا لـغير إما فإن توكيده قليل كما سنذكر.

الثالث: أن يكون جوابا لقسم بخُمسة شروط:

الأول: أن يكون مستقبلا، فإن الحال لا يؤكد بالنون كما سبق، فإذا أقسم على فعل الحال صدر باللام وحدها كقراءة ابن كنير ﴿لا أقسمُ بيوم القسامة﴾(١٢ ومن منع الإقسام على قسعل الحال أول الآية على إضمار مستدأ، أي: لأنا أتسم، والمنع مذهب البصريين.

الثاني: أن يكون مثبـتاً، فإن كان منفيا لم تـدخله النون نحو «والله لا يقوم زيدا.

وقد جاء توكيد المثفى في قوله⁽³⁾:

نَا لَلُهُ لَا يُحْمَلُنُّ الْمُرَّءُ مُجْنَبًا فَعْلَ الكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الورَى حَسَبًا

 (١) الأمثلة: لام الأمر نحو اليقومن محمد، والنهى نحو قوله تعالى ﴿ولا تحسبن الله غافلا﴾ والتحضيض نحو: ﴿

هلا تُمننُ بوعد فير مخلفة كما عهدتكِ في أيامٍ ذي سَلم والعرض نحو «الا تنزَّلَنُ عندنا» والتمني نحو قوله:

لکی تعلمی آتی امرؤ بك هائمٌ فليتك يوم المأتنى ترينني

والاستفهام نحو:

دَ من حلَّر الموت أن يأتين مساعيناً حتى ترى كيف نفصلا

وهل عنعني ارتبادي البلا فأقبل على رهطى ورهطك نبتحث (٢) من الآيةُ ٥٨ من سورة الأتقال.

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة.

(٤) قائله: لم أقف على قائله - وهو من البسيط.

الإحراب: «تالله» التاء حرف قسم ولفظ الجلالة متسم به «لا يحمدن» لا نافية ويحمدن فعل مضارع مبنى للمجهول - وهمو مبنى على الفتح الأتصاله بنون التوكيد االمرء؛ نائب = الثالث: أن يكون غير مقرون بحرف تنفيس، فإنه لا يدخله النون نحو ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ (١).

الرابع: ألا يكون مقدم المعمول كقوله تعالى: ﴿ وَلَثِنِ مُثُمُّ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (٢).

فإنه لا تدخله النون.

الحامس: ألا يقترن بقد نحو «والله لقد أظن زيدا منطلقا»، فإنه لا يجوز توكيده (بالنون)(۱۲).

وإلى هذا أشار بقوله:

أو مثبتا في قَسَم مُستقبلا

لكته أخل باشتراط الثلاثة المتأخرة.

وقد نبه في الكافية والتسهيل على الثالث والرابع.

تنبيه:

توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا، وأما بعد إمّا فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن، ولذا لم يجئ في الفسرآن بعدها إلا موكدا، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد⁽³⁾.

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم نون التوكيد بعد إما، وزعما أن حذفها ضرورة.

⁼ قاعل «مجينتبا» حال «فعل» صفعول مجينبا «الكرام» مضاف إليه ولو قاق» لو حرف امتناع وفاق فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «حسبا» تمييز.

الشآهد: قوله «لا يحمدن» حيث أكد الفعل المنفي.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٩٦.

⁽١) مبورة الضحى ٥.

⁽٢) سورة آل عمران ١٥٨.

⁽٣) ب.

⁽٤) ومن ذلك قول الشاعر:

وإنَّ الحوادثُ أُودَى بها

وأما بعد القسم فهو واجب عند البـصريين بالشروط المذكورة، فلابد عندهم من اللام والنون، وأجاز الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد في الشعر.

وقوله:

وقَلُّ بعْدُ ما ولم وبَعْدُ لا.

يعنى: أن التوكيد بالنون قلّ بعد هذه الأربعة:

الأول: «ما» والمراد بها الزائدة كقولهم:

ابِعَيْنِ مَا أَرْيَنُكَ وَبِجُهُدٍ مَا تَبْلُغُنَ (١٠).

وقوله(١):

وَمِنْ عِضَةٍ مَا يُنْبُنَنَّ شَكِيرُهَا.

وقوله^(۱۲):

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ.

وصلوه: إذا مات منهم سيَّدُ سَرِقَ ابنَه

اللغة: «حضة شجر فات شوك من أشجار البادية - والجمع عضاه «شكيرها» الشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها.

المعنى: إذا مات من هؤلاء السقوم شخص سرق ابنه صفاته وخلاله وأصبح مشله، وإنما يجىء الفرع وفق أصله.

الإحراب: «إذا ظرف للمستقبيل «مات» فعل ماض «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سيد «سيد» فاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا «ابنه» فاعل سرق «ومن عضة» جار ومجرور متعلق بينبان «ما» زائدة «شكيرها» فاعل ينبان والهاء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «ينبتن» فسقد أكد بالنون الثقسيلة لوقوعه بعد «مسا» الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية الأشموني ٢/٤٩٧، وابن هشام ٣١٠/٣، وذكره سيبويه ٢/١٥٣، والشاهد ٩٤٧ في الخزانة.

(٣) قائله: هو حاتم الطائي - وهو من الطويل.

وغامه: إذا نال ها كنت عميم مُغْتما

⁽۱) «بعین ما آرینك» تقوله لمن یخسفی آمرا آنت به بصیر «وبجهد ما تبلغسن» تقوله لمن حملته فعلا فآباه آی: لابد لك من قعله مع مشقة.

⁽٢) قائله: لم ينسب لقائل - وهو مثل هربي يضرب للفرع الذي ينشأ كأصله - وهو من الطويل.

وجعل بعيضهم في قبوله: «ما يحمدنك وارث» نافية، وقال هو نادر أو ضرورة، يندرج في إطلاقه ما الكافة لرب، حكى سيبويه «ربما يقولن ذلك».

رأما قوله^(۱):

رَبُّما أَوْفَيْتَ فِي عَلَم تَرْفَعْنَ ثَوبِي شَمَالاتُ

فبعيد جدأ.

فإن قلت: فقد ذكر في الكافية أن التوكيد بعد «ما» الزائدة شاع، وقال في شرحها: وإنما كشر هذا التوكيد بعد «ما» الزائدة، لشبهها بلازم القسم. قال سيبويه: ولا تقع بعد هذه الحروف «إلا» و«ما» زائدة، فأشبهت لام القسم عندهم التهي.

⁼ اللغة: قمغنما عنيمة - وهو الحصول على الشيء بدون مشقة.

المعنى: قلما يحمد الوارث من ورثه مع أنه يستولى على سا جمعه من المال، وأفنى عمره في الحصول عليه. فلينظر الإنسان في خير ما ينفق فيه ماله.

الإعراب: «قليلا» صفة لمصدر محلوف منصوب بمحلوف يدل هليه يحمدنك - أى: يحمدنك حمدا قليلا ولم يجعل المصدر لمحمدنك الآتى لأن معمول الفعل المؤكد لا يتقدم عليه قما» واقدة قبه، متعلق بيحمدنك قوارث، قاعل قمغنما، مفعول نال.

والشاهد: قوله المحمدنك، حيث أكده الشاعر بالنون التقيلة بعد الماء الزائدة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ۲/۶۷۹، وابن هشام ۳/۳۱، وابن الناظم والسيوطي ص١٠ وبن الناظم والسيوطي ص١٠ وني همعه ٧٨٨.

⁽¹⁾ قاتله: هو جذيمة الأبرش - وهو من للديد.

اللغة: «أوفيت» نزلت «علم» - يفتع اللام - جبل «في» بمعنى على «شمــالات» رياح الشمال.

المعنى: كثيرا ما أنزل على الجبال العالية في مسهب الرياح العاتية متحملا المصاعب لأرقب الاعداء، يفتخر بأنه يرقب الطليعة بنفسه متحملا المشاق ولا يعتمد على غيره.

الإعراب: «ربماً» رب حرف جر شبيه بالزائد «سا» كافة «أوفيت» فعل وفاعل «في علّم» متعلق بأوفيت وفي بمعنى على «ترفعن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «ثوبي» مفعول ترفعن «شمالات» فاعله.

الشاهد: قوله فترفعن احيث أكده بالنون الخفيفة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/٤٩٨، وابن هشام ٢/٢٧٨، وابن الناظم والسيوطي ص١٠٩ وابن الناظم والسيوطي ص١٠٩ وفي همه ٢/٧٨، وسييويه ٢/١٥٣، وشرح المفصل ٩/٤٠، والمغنى ٢/١٥٣،

فكيف قال هنا، قد قلّت؟ قلّته إنما هو بالنسبة إلى المواضع السابقة فلا ينافى كونه شائعا؟.

فإن قلت: فهل هو مطرد؟.

قلت: ظاهر كلام المصنف اطراده، وقال بعضهم لا يقاس على هذه الأمثلة المثلة.

فإن قلت: فهل يطرد بعد ربما؟

قلت: قبال في الكافية: وشذ بعد ربما، وعلل بأن الفيعل بعدها مناضي المعنى، ونص يعضيهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلام سيبويه يشعر بأنه لا يختص بالضرورة، وهو ظاهر التسهيل ومثاله بعد «لم» قوله(١):

وهو قليل: ونص سيبويه على أنه ضرورة، لأن الفعل بعد لم ماضى المعنى كما كان بعد ريما.

(۱) قائله: هو أبو الصماء - مساور بن هند العبسي، يصف سقاء لبن، وقيل: لأبى حيان الفقعسي.

وتمامه: " شيخا على كرسيه مُعَمَّمًا - وهو من الرجز.

اللغة: (يحسبه) يظنه (معمما) لابسا عمامة.

المعنى: يصف الشاهر قعب لبن هلته رخوة حتى استلاً، يظنه الجاهل الذى لا يعلم الحقيقة شيخا لابسا عمامته وقد جلس وتربع فوق كرسيه.

الإحراب: «يحسب» فعل مضارع والهاء مفعول أول «الجاهل» فاعل «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يعلما» فعل مضارع مسنى على الفتح لاتصاله بنون التركيد المنقلبة ألفا للوقف في محل جزم «شيخا» مفعول ثان ليحسب «على كرسيه» جار ومسجرور متعلق بمحلوف صفة ثانية لشيخا.

الشاهد: قوله الم يعلما، حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا بعد الم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٩٨، وابن هشام ٣/٣١١، وابن عقيل ٢/٢٩٩، وابن عقيل ٢/٢٩٩، وابن عقيل ٢/٢٩٩، وابن الناظم والمكودي ص١٩٣٠، والسيوطي ص١٠٩٠ في هممه ٢٨/٢٠، وذكره سيبويه ٢/١٥٧، والشاهد ٩٤٩ في الحزانة.

قال في شــرح الكافيــة: وهو بعد ربما أحسن. ومــثاله بعــد الآ» والمراد بها النافية قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا فِئْتَةً لاَ تُصِيبَنُّ ﴾ (١) وذلك لشبهها بالناهية.

ومذهب الجسمهسور منع التوكسيد بالنون بعسد (لا) النافيسة إلا في الضرورة، وأجازه المصنف وابن جني.

وتأول المانعون الآية فــقيل: «لا» ناهيــة والجملة محكــية بقول: «مــحذوف هوه^(۱) صفة «فتنة» فتكون نظير^(۱):

جَاءُوا بِمِنْقِ هَلُ رَآيْتَ الذُّنْبَ قَطْ

وقيل «لا» ناهية أيضا وتم الكلام عند قوله: ﴿وَاتَّقُوا فَتَنّهُ ثُم ابتدا نَهْى الظلمة خاصة عن «التعرض» (٤) للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة وأخرج النهى «عن» (٥) إسناده للفتنة، فهو نهى محوّل كما قالوا «لا أريّنك ههناه (١) وهذا تخريج المبدد والفراء والزجاج، وقال الأخفش الصغيس: «لا تصيبن» هو على مسعنى المدعاء، وقيل: «لا تصيبن» جواب قسم، والجملة موجبة، والأصل «لتصيبن» كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام: وهو ضعيف، لأن الإشباع بابه الشعر، وقيل: جواب قسم، ولا: نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب وكما دخلت في قوله (١):

تالله لا يُعْمَلَنَ المرءُ مُجتنبًا

وقال الفراء: الجملة جواب الأمر، كـقولك: «انزل عن الدابة لاتطرَحَنْكَ» (ولا: نافسية ومَن منع النون بعد دخسول «لا» النافسية منسع «انزل عن الدابة

⁽¹⁾ من الآية 20 من سورة الأنفال.

⁽٢) ب، ج.

⁽٣) مضى هذا البيت في باب النعت.

⁽٤) ب، ج.

⁽٥) ب، ج وفي أ «على».

 ⁽٦) ال الريك هو نهى محول هن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم، والأصل: لا تأت،
 فحول النهى عن الإتيان الذى هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذى هو الرؤية. هـ صبان.

⁽٧) مضى هذا البيت في نفس الباب.

منف ورود النون بعد النافية، وقــد فصل	لاتطرحنك٩)(١) ويؤيد ما ذهب إلىيه الم
	بينها وبين الفعل بمعموله كقولك ^(٢) :
	فَلاذَا نَعيمٍ يَتْرُكُنُ لِنَعِيمِهِ
	أو يعمول مفسره كقوله ^(٣) :
	فَلا الجارَةُ الدُّنيَّا لِهَا تَلْحَيُّنَّهَا
لاتصاله بلا.	فتوكيد الا تصيبن؛ أحق بالجواز،
«لا» مع الفصل؟	فإن قلت: فهل يطرد التوكيد بعد
ذلك ضرورة.	قلت: نصّ فير المصنف على أن
	(۱) ب.

(٢) قائله: لم أهثر على قائله ولا تتمتـه، وفي الدرر اللوامع (ولم أعثر على قائله ولا تتمته) - وهو من الطويل.

الإعراب: الله نافية اذا نعيم، ذا مفعول ونعيم منضاف إليه ايتركن، فعل منضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وهي حرف النعيمه؛ جار ومجرور متعلق بالفعل.

الشاهد: "قوله ايتركن؛ دخول نون التوكيد على الفعل بعد الا؛ النافية."

مواضعه: ذكره السيوطي في الهمع ٧٨/ ٢.

(٣) قائله: هو النمر بن تولّب العلكي - وهو من الطويل.
 وتمامه: ولا الضيّفُ فيها إنْ أناخُ مُحُولُ

اللغة: والدنيا، القريبـة وتلحينها، من لحيته لحـيا إذا لمته ولاحيته ملاحــاة إذا نارعته وأناخ، برك راحلته «محول» – بضم الميم – من التحول.

المعنى: يشير بهذا إلى كرم الممدوّحة بأن جارتها لا تلومها ولا تنازعها ولا هي تمنع ضيفها إذا برك عندها.

الإحراب: ‹فلا› الفاء عاطفة ولا نافية ‹الجارة› مبتدا - بالرفع - «الدنيا، صفة للجارة «لها» جار ومسجرور في محل النصب على الحال «تلسحينها» فعلَّ والقاعل فبسمير مستتر· والمفعول هو الضمير المنصوب، والجملة في محل رقع خبر المستدأ اولا الضيف، الضيف مبتدأ مرفوع بسالضمة الظاهرة اقيها، جار ومجرور متعلق بمحول اإن، شرطية الناخ، فعل ماض فعل الشرط «محول» خبر المبتدأ مرقوع بالضمة الظاهرة، وجواب الشرط محلوف والتقدير: ولا الضيف محول عنها إن أناخ راحلته عندها لا يتحول إلى غيرها لحسن قيامها بالقسف.

الشاهد: قوله اللحينها، حيث أدخل الشاعر فيها نون التوكيد بعد الا، النافيمة تشبيها لها باللفظ بلا الناهية.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٩٨ ، وابن الناظم.

وقوله: وخير إمّا من طواليبِ الجَزا.

يشمل (إن) مجردة وغيرها(١).

ويشمل كلامه الشرط كقوله(١):

مَنْ نَنْفَفَنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيبٍ

والجواب كقولك(٢٠):

(١) أي يشمل إن المجردة عن ما وغيرها.

(٢) قائله: هُو لاينة مُرة الحارثي. ضمن ثلاثة أبيات ترثى بها أباها وكانت باهلة قد قتلته.

وتمامه: أبدًا وَقَتْلُ بني قُتْبَيَّة شافي - وهو من الكامل.

اللغة: «تنتفن» غيدن ويروى بالتاء تجدن وبالياء يوجدن «آتب» اسم فاعل من آب يتوب أى: رجع «بنى قتيبة» قرع من باهلة.

المعنى: من يوجد من بنى قــتيبة فسيقتل حتما ولن يرجع أبدا إلى قومه، فإن قــتلهم يشفى

الغلة، ويطفئ جدوة الغضب بسبب ما سفكوا من دماء.

الإصراب: «من» اسم شرط مبتدا «تثقفن» فعل مسضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جيزم فعل الشرط وفياعله ضمير مستتبر «منهم» جار ومجرور مبتعلق بتشقفن «فليس» الفاء واقعة في جواب الشرط وليس فعل مساض ناقص واسعه ضمير مستتبر فيه «بآيب» الباء حرف جر زائد وآيب خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معا في محل رفع خير المبتدأ على الخلاف «أبدا» منصوب على الظرفية «قتل» مستدأ مرفوع بالضسمة الظاهرة فيني» مضاف إليه «قتيه» مضاف إليه «شافى» خير المبتدأ.

الشاهد: قوله فيثقفن، حيث أكده بالنزن الخفيفة بعد «من، الشرطية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٠٠/٢، وابن هشام ٣١١/٣، وابن عـقيل ١٣٢/٢٠، وابن الناظم وذكره السيوطى في الهـمع ٢٠/٧، وسيبـويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٧ في الخزانة.

(٣) قاتله: هو النجاشي:

هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة - وهو من الطويل.

وتمامه: نَبَتُمْ نبات الخَيْرَزَانِّي في الوغي حديثا ٢٠٠٠٠٠٠٠

اللغة: قاطيرواني» كل نبت ناحم «الوخي» - بفستح الغيل - الحوب، وفي رواية «الثري» وهي الأرض قاطير» المال.

الإعراب: «نبتم» فعل ماض والتاء قناعل «نبات» منصوب بنزع الخافض والتقندير: كنبات «الخيرزاني» مضاف إليه «في الوغي» جنار ومجرور «حنيثا» منصوب بفعل منحذوف تقديره: حدث حديثا «متى» شرطية «ما» والله «يأتك» فعل منصارع فعل الشرط والكاف مفعول «الخير» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «ينفعا» فعل مضارع والجملة جواب الشرط.

ودخولها في غير شرط إمّا وجواب الشرط مطلقا ضرورة.

قال سيبويه: بعد إنشاد في في الشيارة تُعطِكُم (١): وهو قليل في الشعر. قال في التسهيل (١): وقد تلحق جواب الشرط اختياراً. انتهى، ولم يخص لحاقها جواب الشرط بالضرورة.

تنبيه:

جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر، لضرورة الشعر، وهو في غاية من الندور، ولذلك لم يتعرض لذكره.

ومنه قوله^(۱):

لَيْتَ شَعْرِى وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا ۚ قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُّعيتُ

الشاهد: قوله «ينفعا» حيث دخلت قيه نون التوكيد المنقلبة الفا – بعد الشرط.

مواضعه: ذكره الأشموني ٥٠٠/٢، وسيبويه ٢٥١/٢، والشاهد ٩٤٦ في الخزانة.

(١) قائله: هو الكميث بن معروف، وقال ابن الأعرابي: الكميت بن ثعلبة الفقعسي.
 وتمامه: ومهما تشا منه فزارة تمنعا - وهو من الطويل.

وماند. ومهما فيامه فراره بمنعا له وهو من الطويل.

اللغة: «فزارة» - يفتح الفاء - من غطفان وهو فزارة بن ذبيان.

المعنى: مهما تشأ إعطاء تعطكم ومهما تشأ منعه تمنعكم.

الإحراب: «فمهما» الفاء حاطفة ومهما اسم يتضمن معنى الشرط «تشاء فعل الشرط مجزوم بالسكون «منه متحلق بتشأ «فزارة» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «تعطكم» فمعل مضارع والفاعل ضمير يرجع إلى فزارة والكاف مفعول وهو جواب الشرط، والكلام في الشطر الثانى كالأول – والضمير في منه يعود إلى ابن دارة في بيت قبله.

الشاهد: قوله المتماع أصله تمنعن مؤكدا بالنون الخفيفة ثم أبدلت الفا للوقف - بعد الشرط. مواضعه: ذكره من شسراح الألفية الأشمسوني ١٥٠٠، وابن الناظم والمكودي ص١٣٦، والسيوطي ص١٠٩، وفي همعه ٧٩/٩، وسيبويه ٢٥١/٧، والشاهد ٩٤٥ في الحزانة.

(۲) التسهيل ص۲۱٦.

(٣) قائله: هو السموأل الغسائي اليهودي – وهو من الخفيف.

اللغة: «قربوها» الضمير يرجع إلى صحيفة أعماله.

الإعراب: «ليت شعرى» شـعرى مصدر شعـرت أشعر شعرا إذا فطـن وعلم وهو مضاف إلى الفاعل ومعنى ليت شعرى ليت علمى، والمعنى ليتنى أشعر، فأشعر هو الخبر فناب شعرى الذى هو المصدر هن أشعر ونابت الياء في شعرى عن اسم ليت التي في قـولك: ليتني =

ولما فرغ من ذكر ما تدخله الـنون (على اختلاف أحواله)(١) أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها في التغيير فقال:

وآخرَ المؤكَّد افتحْ كابرُزَا

أمر بفتح آخر الفعل المؤكد أمرا كان أو مضارها نحو «ابرون» و «لا تبرون» و شمل كلامه الصحيح كما مثل، والمعتل بالواو كاغزون، وبالياء نحو ارمين وبالألف نحو اسعين – بعد قلب الألف ياء.

فإن قلت: ومن أين يؤخذ من كلامه (قلب الألف)(٢)؟

قلت: عا سيذكر.

تنبيهات:

الأول: أطلق في قوله (آخر المؤكد) ومراده المجرد من الضمير البارز، علم ذلك عا سيأتي.

الثانى: ذهب قوم إلى أن فتحة آخر المؤكد عارضة لالتقاء الساكنين، ونسبه الزجاج إلى سيبويه، وذهب قوم منهم المبرد وابن السراج إلى أنها فتحة بناء، ونسبه إلى سيبويه أيضا، وهو ظاهر مذهب المصنف، وقال في الغرة: إنه هو الصحيح.

الثالث: لغة فزارة حملف الآخر إذا كان ياء تلى كسرة نحو «ارمِنَّ يا زيد» ومنه (٩):

⁽٣) قائله: قال أبو على القبالي في أماليه: وحدثنا الأخفش قال: أنبأني أبو فياض بن أبي شراعة قبال: حدثني عبد الله بن بشيسر البصرى قبال: علق أبي جارية لبعض الهاشميين فبعث إليه أمي تعاتبه فكتب إليها قصيدة أولها هذا البيت.



وأشعرن؟ بالنون الحفيفة - فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه (إذا ما) إذا ظرفية وما زائدة (قربوها) جملة من قعل وفاعل ومفعول (منشورة) منصوبة على الحال (دعيت) - بصيغة المجهول - جملة حالية أيضا بتقدير قد.

الشاهد: قوله «أشعرن» حيث أكده بالنون الخفيفة وهو مثبت هار عن معنى الطلب والشرط. مواضعه: ذكره الأشموني ١٠/٢٧٩.

⁽۱) ٻ، ج.

⁽٢) ب، ج.

ولا تُقاسِنٌ بَعْدِى الهُمَّ والجَزَعَا

ثم انتقل إلى رافع الضمير البارز فقال:

واشكلهُ قبلَ مضمرِ لَيْنِ بما جَانسَ مِن نَحرُّكُ قد عُلماً

فأمر بتحريك آخر المؤكد قبل البضمر اللين بحركة تجانسه، والمضمر اللين هو الف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة. فيفتح آخر المؤكد قبل الألف ويضم قبل الواو ويكسر قبل الياء.

وأما حكم المضمر في نفسه، فإن كان الفا أقرت، لخفتها، وإن كان واوا أو ياء حذف وتركت الحركة المجانسة دليلا عليهما، وإلى هذا أشار بقوله:

والمضمر احذنته إلا الألف

فعلم أن الألف تقر نحو «هل تضربان»، وأن الياء والواو يحذفان نحو «هل تضربُن يا زيدون» و «هل تضربن يا هند».

هذا حكم الصحيح، (وأما)(١) المعتل بالواو والياء فتقول: اغزن وارمن - بحذف الواو وإبقاء الضمة دليلا عليها، واغزن وارمن - بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليها. كما فعلت في الصحيح.

فإن قلت: ليس المسعل بالواو والياء كالصحيح، لأن المسعل بهما يحذف آخره، ويجعل الحركة المجانسة على ما قبله، بخلاف الصحيح.

قلت: حلف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء، لا لــتوكيده، فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد، ولذلك لم يتعرض له الناظم.

وأما المعمثل بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر نبه عليه بقوله:

⁼ وصدره: لا تُتبعنُ لَوعةً إثْرى ولا هَلَعًا - وهو من البسيط.

الإحراب: الا تقامَن الفية وفعل مضارع مسند لياء المخاطبة وحافت للتخلص من الشقاء الساكنين والنون للسوكيد والفاعل ضمير مستر ابعدى ظرف والياء منضاف إليه اللهم، مفعول به الوالجزعا، عطف عليه.

الشاهد: قوله «ولا تقاسن» حيث حذف آخر الفعل لأنه ياء ولى كسرة في لغة فزارة. مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٠١، والسيوطي في الهمم ٢/٥٩.

⁽۱) او ج

وإنْ يكُنْ في آخرِ الفعل الف فاجعُلهُ منه رافعاً غيرَ اليا والواو ياءً كاسعَينٌ سَعَيّا

الضمير في (اجعله) للألف التي هي آخر الفعل، والضمير في منه للفعل وياء ثاني مفعولي اجعل أي: اجعل الألف التي هي آخر الفعل ياء إن كان رافعا غير الياء والواو، فيشمل ثلاثة أتواع: رافع الألف نحو «اسعيان» ورافع نون الإناث نحو «اسعيان» والمجرد من الضمير البارز نحو «اسعين يا زيد».

ثم ذكر حكم رافع الواو والياء فقال: واحذفه من رافع هاتيْنِ وفي. أى: واحذف الآلف من رافع الياء والواو وتبقّى الفتحة قبلها دليلا عليها.

ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حذف الألف فقال:

واو ويا شكْلٌ مُجانِسٌ قَفِي

يعنى أن الواو تضم والياء تكسر، وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحدفا، لأن قبلهما حركة غير مجانسة، أعنى: فتحة الألف المحذوفة، فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما. ثم مثل فقال:

نَحْوُ اخْشِينُ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا ﴿ قَوْمُ اخْشُونُ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيًا قوله (واضمم) يعنى الواو.

تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيسون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو «اخْشَينَ» فـتقول «اخشنَ يا هند» وحكى الفراء أنها لغة طبئ.

الثاني: فرض المصنف الكلام على الضمير، وحكم الألف والواو اللذين هما علامة (١) كحكم الضمير وهذا واضح.

ولم نَقَعَ خَفَيْفَةُ بعد الآلفُ لَكِنْ شَدِيدَةٌ

قال في شمرح الكافية: لو كمان المسند إليه ألفا لم يسجز أن يؤتى بالنون إلا مشددة، هذا ممذهب سيبويه وغميره من البصريين إلا يونس، فمانه يجوز أن يؤتى

⁽١) أي: بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث.

بعد الألف بالنون الخمفيفة مكسورة، ويعمضد قوله قراءة بعض القسراء ﴿فَدَمَّرانِهِم تَدميرا﴾ (١) حكاها ابن جني،

ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ﴿ولا تتبعَانِ سبيلَ الَّذِينَ لا يُعْلَمُون﴾(١).

ومذهب يونس كملهب الكوفيين في وقوع الخفيفة بعد الألف. انتهى.

قلت: وفي كلام بعضهم ما يدل على أنهم يلحقونها ساكنة لا مكسورة وهو ظاهر كلام سيبويه؟

قال: وأما يونس وثاس من النحويين فيقولون: اضربان واضربنان زيدا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، إذ لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم، انتهى.

فإن قلت: إذا كنان بعدها منا تدخم فينه، فهل يجوز لحناقهما على مذهب البصريين لزوال المانع نحو «اضربان نعمان»؟.

قلت: قبال الشيخ أبو حيان: نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يبقال: يجوز. انتهى، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك.

وقوله: ووكسرها ألف، يعنى: أن السنون الشديدة إذا وقعت بعد الألف كسرت، وإن كانت في غير ذلك مفتوحة، وإنما كسروا مع الألف فرارا من اجتماع الأمثال.

والفّا زِدْ قَبْلُهَا مُؤكّدًا فعلاً إلى نونِ الإناثِ أُسندا فتقول: «اضربنان» وإنما ريدت هذه الالف للفصل بين الامثال.

والحلاف في التوكيد بالحفيفة بعد الألف الفاصلة كالحلاف بعد ألف الاثنين.

واحذف خفيفة لساكن رَدِف وبعد َ فيرِ فنحة إذا تَقِفُ يعنى: أن الحفيفة تحذف وهي مرادة لأمرين:

(١) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان - وذلك على أنه فعل أمر لاثنين والألف ضمير الاثنين والنون الكسورة نون توكيد خفيفة.

(۲) سررة يونس ۸۹.

أحدهما: أن يليها ساكن نحو (اضربَ الرَّجلَ) تريد: اضرِبَنَ. ومنه قوله(١):

لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد رفعه لانها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد(٢).

وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف على مذهب المجيز فـزعم يونس أنها تبدل همزة وتفتح فتقول «اضرباء الغـلام» و «اضربناء الغلام» قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب، قال: والـقياس «اضرب الغلام» واضربن الغلام» (۱۲) يعنى بحذف الألف والنون.

⁽١) قائله: هو الأضبط بن قريع السعدى – وهو من المنسرح.

اللغة: «تهين» فعل منضارع من الإهانة «علك» لغة في لعلك «تركع» تخبضع وتنقاد، والمراد انحطاط الحال.

المعنى: لا تحتقر الفقير ولا تهنه وتستخف به فريما يتبدل الحال - والدهر قلب - فيخفضك الزمان ويرفعه عليك.

الإحراب: «لا تهين» لا ناهية وتهين فعل مبضارع مبنى صلى الفتح لاتصباله بنون التوكيد المحدودة لوقوع الساكن بعدها - وهى لام الفقير - فى محل جزم والفاعل ضميسر مستتر فيه «الفقير» مفعول به «علك» عل حرف ترج ونصب والكاف اسمها «أن» حرف مصدرى «تركع» فعل منضارع منصوب بأن والفاعل ضمير وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر لعل - على تأويله باسم الفاعل - أو على حذف مضاف «بوما» ظرف زمان «والدهر» الواو حالية والدهر مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «قد رفعه» قد حرف تحقيق رفع فعل ماض والفاعل ضمير والها مفعول والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في تركع.

الشاهد: قُوله «لا تهين» - بكسر الهاه وُسكون الياء - حيث حذفت نون التوكيد الخَفيفة للتخلص من التقاء الساكنين - وهما النون واللام في الفقير، وأصله «لا تهين» - نونين -أولهما مفتوحة فحذف النون الخفيفة لما استقبلها ساكن.

مواضعه: ذكره من شسراح الألفية: الأشسموني ٤-٥/١، وابن هشام ٣١٨/٣، وابن عسقيل ٢/٢٥٥ وابن عسقيل ٢/٢٥٥ وابن الناظم، والمكودي ص ١٣٧ والسيسوطي ص ١١٠ وفي همعه ١/١١١ وفي خزانة الأدب الشاهد ٩٥٤ وشرح المقصل ٩/٤٣، والإنصاف ١٣٦/١، والمغنى ١/١٣٥ ، ٢/١٧٣.

⁽٢) فحذفت لالتقاء الساكنين.

⁽٣) أ، ج وفي ب (اضربا الغلام واضربنا الغلام).

والثانى: أن يوقف عليها بعد غير فتحة، يعنى: بعد ضمة أو كسرة، فإنها تحلف إذ ذاك كسما يحلف الستنوين، ويرد ما حلف الأجلها، أعنى: وأو الضمسير وياء ونون الرفع أيضا وفي المعرب.

وقد نبه على رد المحذوف بقوله:

واردُدُ إِذَا حَلَفْتُهَا فِي الوقفِ مَا ﴿ مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

يعنى: أنه يرد إلى الفسعل الموقوف عليه بعد حذفها سا حذف في الوصل لأجلها فتقول: «اضربن يا زيدون» و «اضربن يا هند» فإذا وقفت عليهما «قلت»(۱) اضربوا واضربي – يرد واو الضميس ويائه، وتقبول في «هل تضربن» و «هل تضربن» إذا وقسفت «عليههما»(۱). هل تضربون وهل تفسريين – برد الواو والباء ونون الرفع، لزوال سبب الحذف. ثم نبه على حكمها بعد الفتحة فقال:

وَالْمِلْنَهَا بَعْدَ فَتَعْمِ أَلِفًا وَقَفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَن قِفَا وَذَلَكُ لَشِهِهَا بِالتنوين، وقد ندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كفوله (٣٠: اضرب عنك الهموم طارقها

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) ب.

⁽٣) قائله: هو طرفة بن العبد، وقال ابن برى: مصنوع عليه – وهو من المنسرح.وتحامه: ضربك بالسيف قونس الفرس.

اللغة: «طارقها» من طرق الرجل إذا أتى أهله ليلا «قونس» بفتح القناف وسكون الواو وفتح النون - وهو العظم النائع بين أذنى الفرس.

الإحراب: «اضرب» فعل آمر والفاحل ضمير مستتر فيه «حنك» جار ومحرور متعلق باضرب. «الهموم» مفعول به لاضرب منصوب بالفتحة الظاهرة «طارقها» – بالنصب بدل من الهموم «ضربك» مصدر نوعى مضاف إلى فاعله، وانتصابه بنزع الخافض أى: كضربك بالسيف والباء للاستعانة «قونس» مفعول للمصدر «الفرس» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «اضرب» - بفتح الباء لأن أصله أضربن بالنون الحفيفة فحقفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية، الأشموني ٢٠٥٠٥، وابن الناظم والسيوطي ص١٦٠، وذكره المغني ٢/١٧٣، وشرح المفصل ٤٤/٤، والإنصاف ٢٣٣٢.

وكقوله^(۱):

كما فِيلَ قُبْلَ اليوم خَالفَ تُذْكَراً

فإن قلت: ما ذكر من حذف الخفيفة اللوقف (٢) بعد غير الفتحة ينافي معنى التوكيد الذي جاءت لأجله، إذ لا دليل عليها بعد الحذف.

فينبغى أن يقال: إن التموكيد بها إنما يكون في الوصل خاصة كما أشار إليه يعضهم.

قلت: يرده قلبها بعد الفتحة ألف في الوقف، فعلم بذلك أن التوكيد بها لا يختص بالوصل.

تنبيهات:

الأول: اختلف في الفعل المعرب إذا أكد بالنون على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه مبنى، والشانى: أنه معرب، والشالث: التفصيل بين أن تباشر فيكون مبنيا، أو لا تباشر فيكون معربا، وهو الصحيح – كما تقدم أول الكتاب – ويدل على صحته رد نون الرفع عند حلف نون التوكيد فى الوقف. فدل على أنها مقدرة فى الوصل.



⁽١) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الطويل.

وصدره: خلافًا لقولي من فيالة رأيه

اللغة: «فيالَة» – بفتَع الّغاء واللّام – ضعف في رأيه «تذكرا» أصله تتذكرا لأنه مضارع تذكر من باب تفعل – فحذفت إحدى التاءين للتخفيف.

المعنى: إن خالفت تذكرت ذلك يعنى: رأيت بعد ذلك سوء المخالفة أو جوزيت به.

الإصراب: «خلافا» منصوب بفعل محذوف تقديره خالف خلافا «لقولى» جار ومجرور متعلق بالفعل المحلوف «من» تعليلية. أي: لأجل فيالة رأيه «كما» يجوز أن تكون الكاف للتعليل وما مصدرية، والمعنى خالف لأجل ما قيل له أي: لأجل القول الذي قيل له قبل اليوم بما فيه خير وصلاح له. والأظهر أن الكاف للتشبيه وما مصدرية والمعنى خالف من ضعف رأيه لقولى «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «خالف» فعل أمر.

الشاهد: قوله اخالف حيث حذف منه نون التوكيد ففتح الفاء، إذ أصله خالفن.

مواضعه: ذكره الأشموني ٥٠٥/ ٢.

⁽٢) ب، ج.

والثاني: أجاز سيبويه إبدائها واوا أو ياء نحو: اخشُونُ واخْشَينُ.

فتقـول: اخشَوُوا واخْشَيى، وضيره يقول: «اخشوا واخـشى. وقد نقل عنه إبدالها واواً بعد الضمة وياءً بعد الكسرة مطلقا.

قلت: وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل، فإنه قال: وأما يونس فيقول: اخْشَي واخْشُوا - يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة.

وقال الخليل: لا أرى ذلك إلا على قول من قال: هذا عمرو ومررت بعمرى - ثم قال: وينبغى لمن قسال بقول يونس فى اخشى واخشيوا - إذا أراد الخسفية أن يقول: هل تضربوا؟ بجعل الواو مكان الخفيفة.

والشالث: إذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين آبدلت الفاءونص سيبويه على ذلك عن يونس ومن وافقه، ثم قيل: يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما، وقيل: بل ينبغى أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدئة من النون وحذف الأولى.

وفى الغرة: إذا وقفت على «اضربان» على مذهب يونس رِدْتَ الفا عوض النون، فاجتمع الفان: فهمزت الثانية فقلت: اضرباءً. انتهى، وقياسه في اضربنان اضربناه.

مالا ينصرف

الأصل في الاسم أن يكون (معربا)(١) منصرفا، وإنما يخرجه عن أصله شبّهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا «مسعاند»(١) بُني، وإن أشب الفعل بكونه فرعا من وجهين من الوجوه الآتية مُنع الصرف.

ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال:

الصرفُ تنوينُ أنَّى مُبيِّنًا معنَّى به يكونُ الاسمُ أمكَّنَا

فقوله «اتنى مبَسِينًا . . . إلغ» مُخرج لسائر أقسام التنوين، وقد تقدمت أول الكتاب، وقوله «أتنى مبَسِينًا . . . إلغ» مُخرج لسائر أقسام التنوين غير المعبر عنه بالصوف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن، بقاؤه على أصالته، ومعنى بقائه على أصالته ملامته من شبه الحرف وشبه الفعل، فكأنه يقول: الصرف تنوين يبين كون الاسم باقيا على أصالته، أي: غير مشابه فعلا ولا حرفا، فإن هذا هو المعنى الذي يكون الاسم به أمكن - أي: واقد في التمكن.

قيل^(٣): وهو أفعل تفضيل من التمكن، وهو شاذ.

تنبيهات:

الأول: مـذهب المحـققين أن الـصرف هو الـتنوين المذكـور، أعنى: تنوين التمكن وحده، وقيل: (الصرف)(٤) هو الجر والتنوين معا.

الثاني: تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور، وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفا.

الثالث: فهسم من تعريف الصرف أن المنصرف ما يدخله التنوين المسمى بالصرف، وأن غير المنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين.

⁽۱) ب، ج ونی أ (منونا).

⁽٢) ب، ج وني أ (معارض).

⁽۲) ب.

⁽٤) ب، ج.

قال الشارح: وفي هذا التعريف مسامحة، فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنية (باب)(١) مسلمات قبل التسمية، وليس من المتمكن ان يقول: إنه غيرمصروف، لما سنعرفه بعد.

الرابع: اختلف في اشتقاق المنصرف، فيقيل: (هو)(٢) من الصريف، وهو الصوت، لأن في آخره التنوين وهو صوت، وقيل: من الانصراف في جهات الحركات، (وقيل: من الانصراف)(٢) وهو الرجوع، كأنه انصرف عن شبه الفعل.

وقال في شرح الكافية: سمى منصرفا، لأنقياده إلى ما يصرف عن عدم تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره.

الخامس: جميع ما لا ينسصوف اثنا عشر نوعا، منها خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التسعريف وتنصرف في التنكير، وستأتى مفصلة إن شاء الله تعالى.

> ولما شرع في بيان موانع الصرف بدأ بما يمنع في الحالتين فقال: فألفُّ التأنيثِ مُطلقا مَنَعُ صَرْفَ الذي حَواهُ كيفَما وَقَع

يعنى: أن ألف التأنيث مطلقا مقصورة كانت أو محدودة – تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا اسما أو صفة.

قالمقصورة، نحو ذكرى وسلمي ومرضى وسكرى، والممدوة نحو صحراء وزكرياء وأشياء وحمراء.

وإنما استقلت الآلف بالمنع، لأنها قائمة مقام (شيئين)(أن)، وذلك لأنها لازمة لما هى فيه، بخلاف الستاء فإنها فى الغالب مقدرة الانف صال، ففى المؤنث بالآلف فرعية من جهة التأنيث، وفرعية من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بالتاء.

⁽۱) ٻ، ج.

⁽٢) ب، بج وفي أ (تا).

⁽٣) ب، ج.

⁽٤) ب، ج وني أ (سبين).

فرعان:

الأول: إذا سمى بكلتا من قولك «قامت كلتا جارتيك» منعت الصرف لأن الفها للتأنيث، وإن سميت بها من قولك «رأيت كلتيهما أو كلتى المرأتين» على لغة كنانة صرفت، لأن ألفها إذ ذاك منقلبة وليست للتأنيث.

الثانى: إذا رخمت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازه وقلت: يا حبلى (١) ثم سميت به صرفت، ولما ذكر في كلتا. ثم قال:

وزائِداً فَعُلانِ فِي وَصَفْ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَأْنَيْتُ خُتِمْ

أى: ويمنع صرف الاسم أيسضا زائدا فعسلان، وهما الألف والنون في مسئال فعلان صفة لا تختم بتاء التأثيث، وذلك يشمل نوعين:

أحدهما: ما مؤنثه فعلى تحو سكران وسكرى، وهو متفق على منع صرفه.

والآخر؛ ما لا مبونث له، نحو قحيان لكبير اللحية، وهذا فيه خلاف، والصحيح منع صرفه، لأنه وإن لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا، لأنا لو فرضنا له مبونثا لكان فعلى أولى به من فعلانة، لأن باب سكران أوسع من باب فلمان، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكمر وآدر(") مع أنه لا مؤنث له.

واحترز من فعلان الذي مؤنثه فعلانة؛ لأنه مصروف نحو ندمان وندمانة. وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله:

أجز فعلى لفعلانه إذا استثنيت حبلانا ودَخْنَانا وسَسخْنَانا وسَيْفانا وصَحْيَانا وصَوْجَانا وصلانا وقَشْوانا ومصّانا ومَسوتانا وتَدمَانا وأتبعهن نصرانا

 ⁽١) حذفت ياء النسب المشددة للترخيم، ثم قلبت الوار ألفا نتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما صرفت لأن الالف ليست للتأنيث، بل هي منقلبة عن الواو.

⁽٢) أكمر: لعظيم الكمرة - بفتح ثليم - وهى الحشفة، وآدر - بالمد - لكبير الأنثبين.

واستدرك عليه لفظان، وهما خَمْصَان لغة في خُمصان، واليان في (نحو)(١) « «كبش اليان»(٢)، وقد فيلت أبياته بقولي:

وزد فيهن خَمْصانا على لغة واليانا

ولابد من شسرح هذه الألفاظ، فالحبلان: العظيم البطن، وقيل: المستلئ غيظا، والدخنان: اليوم المظلم، والسَّخْنان: اليوم الحار، والسَّفان: الرجل الطويل الممشوق، والصَحيَّان: اليوم الذي لا غيم فيه، والصَّوجَان (٢): البعيسر الميابس المفهر، والعلان: الكثيسر النسيان، وقيل: الرجل الحقيسر، والقشوان: الدقيق الساقين، والمصّان: المثيسم، والموتان: البليد الميت القلب، والندمان: المنادم والنصران: واحد النصاري.

فإن قلت: ولم صرف ما مؤنثه فعلانة مع أن فيه ما في سكران من الزيادتين والوصف؟

قلت: لم يمتنع الصرف بزيادتى فعلان لذاتها بل لشبهها بزيادتى حمراء فى وجوه منها: أنهما لا تلحقهما تاء التأنيث وهذا مفقود فيما مؤنثه فعلانة، فلذلك صوف.

تنبيهات:

الأول: فهم من قسوله (زائدا فعلان) أنهسما لا يمنعان في غسيره من الأوزان كفعلان – بضم الفاء – نحو خُمصان، لعدم شبههما في غيره بالفي التأتيث.

الثاني: لغة بني أسد صرف سكران وبابه، لأنهم يقولون في مؤنثه فعلانة، فهو عندهم كندمان.

الثالث: ما تقدم من أن المنع بزيادتي فعلان لشبه هما بالفي التأنيث في حمراء، هذا مذهب سيبويه، وزعم المبرد أنه امتنع، لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيث، والمقولان عن أبي على.

⁽۱) ب.

⁽٢) أي: كبير الإلية.

⁽٣) الصوجان: فاؤه صاد أو ضاد معجمة ولامه جيم في الحالين.

⁽٤) أما ندمان من الندم فغير مصروف، إذ مؤنثه ندمي.

ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا تقبلان الهاء، لا للتشبيه بالفي التأنيث.

ووصف اصلى وورزن أفعلا منوع تانيث بنا كأشهلا

أى ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلى ووزن أفعل بشرط أن يمنع من التأنيث بالتاء وذلك يشمل ثلاثة أنواع:

أحلها: ما مؤنثه فعلاء نحو أشهل وشهلاء.

والثاني: ما مؤنثة فعلى نحو أفضل وفضلي.

والثالث: ما لا مؤنث له نحو أكمر - العظيم الكمرة.

فهذه الأنواع الثلاثة عنوصة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل، فإن وزن الفعل به أولى، لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلا في الفعل، لأن ما زيادته لمعنى أولى عا زيادته لغير معنى، فإن أنث بالناء انصرف، نحو أرمل بمعنى فقير، فإن مؤنثه أرملة (۱) خلافا للأخفش فإنه يمنع صرف أرمل - بمعنى فقير، (فإنه يجريه) مجرى أحمر، لأنه صفة وعلى وزنه، وأما قولهم (عام أرمل) فغير منصرف، لأن يصقوب حكى فيه السنة رملاءا واحترز بالأصلى عن العارض فإنه الالله يعتد بها (٤) كما سيأتى.

تنبيهان:

الأول: مثل الشارح ما تلحقه التاء بأرمل وأباتر - وهو القاطع لرحمه - وأدابر - وهو الذي لا يقبل نصحا - فإن مؤنشهما أباترة وأدابرة، أما أرمل فواضح، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما، إذ لم يشملهما كلام الناظم فإنه على (المنع)(٥) على وزن أفعل، وإنما ذكرهما في شرح الكافية، لأنه على المنع بوزن الفعل ولم يخصه بأفعل، ولذلك احترز أيضا من يَعمل(١) - الجمل السريع.

⁽١) لضعف شبهه بلفظ المضارع، لأن تاء التأنيث لا تلحقه.

⁽۲) ب، رفی ا، ج (لجریه).

⁽٣) أي: قليل المطرّ والنفع.

⁽٤) ب، ج رنى أ (لا ينيد).

⁽۵) ب، ج وفي أ (النظم).

⁽٦) يَعْمَل: بوزن يقرح ومؤنثه يعمله.

الشانى: الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى، لا على وزن أفعل ليشمل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر، فبإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل نحو أبيطر، وإن لم يكن حال التصغير على وزن أفعل.

ثم صرح بمفهوم قوله أصلي فقال:

والغينُّ عارضَ الوصفيَّة كاربع وعارضَ الإسميَّة

فالأقسام ثلاثة:

فالأول: ما وصفيته أصلية باقية نحو أشهل، ولا إشكال في منعه.

والثاني: ما وصفيته هـارضة نحو: «مررت برجل أرنب» أي: ذليل «وبنسوة أربع».

فهـذا يصرف إلغاء للوصـفية العـارضة، وأربع أحق بالصرف، لأن فـيه تاء التأنيث أيضا.

والثالث: ما وصفيت أصلية فغلبت عليه الاسمية، فهذا يمنع إلغاء للاسمية العارضة واعتبارا للأصل، وقد مثل بقوله:

فالأدحَمُ القيدُ لكونهِ وُضِع ﴿ فَى الأصلِ وصفًا انصرافُهُ مُنِع

أدهم: للقيد، وأسود: للحية، وأرقم: لحية فيها نقط كالرقم.

فهذه أوصاف في الأصل غلبت عليها الاسمية، وهي غير منصرفة نظرا إلى أصلها، وذكر سيبويه أن كل المعرب لا تصرفها كما لم تضرف أبطح وأبرق وأجرع (١) وأن العرب لم تختلف في منع هذه الستة من المصرف، وإن استعملت استعمال الأسماء، وحكى غيره أن من العرب من يصرف أبطح وأبرق وأجرع ملاحظة للاسمية، وقد نبه على ذلك في التسهيل وذكر ابن جنى أن هذه الاسماء كلها قد تصرف، ثم قال:

واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد يَنَلنَ المَنَّعَا

⁽١) أبطح: هو سيل واسع فيه دقاق الحـصى. وأجرع: هو المكان المستوى، وأبرق: هو أرض خشنة فيها حجارة وطين ورمل مختلطة.

أكبئر العبرب تصرف أجدكا وهو الصقير، وأخيباً وهو طائر عليه نقط كالحنيلان، وأما أفعى فلا مادة له في الاشتقاق، لكن ذكره يقيارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق.

تنبيه:

اختلف فى ورن أفعى فقيل: أفعل، فالهمزة زائدة، لقولهم مفعاة وألفها عن وأو لقولهم أفعوان، وقال الفارسى: هو مقلوب وأصله أيفع وهو من يافع، وقال أبو الفتح: مقلوب وأصله أفوع وهو من فوعة السم.

ومَنعُ عدل مع وصف مُعتبَرُ في لفظ مثنَى وثُلاثَ وأُخَره

العدل صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر، وهو يمنع العسرف مع الوصف في موضعين:

أحدهما: المعدول في العدد إلى مَفعَل نحو مثنى، أو فُعال نحو ثلاث.

والثاني: أخر مقابل آخرين.

أما المعدول في العدد إلى مَفعَل أو فُعال فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف.

أما العدل فعن أسماء العدد، فأحاد ومَوحَد معدولان عن واحد واحد ومثنى وثناء معدولان عن اثنين اثنين، وكذا سائرها، وأما الوصف. فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتا نحو: ﴿ أُولِي أَجْنِحَة مُثْنَىٰ وَثُلاثَ ﴾ (() وإما حالا نحو ﴿ فَانكُحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ ﴾ (() وإما تحيرا نحو «صلاة الليل مَسْنى مُثنى الله عنه ولا تدخلها أل، قال في الأرتشاف: وإضافتها قليلة، وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى.

أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فصار فيها عدلان.

⁽١) من الآية ١ من سورة فاطر.

⁽٢) من الآية ٣ من سورة النساء.

⁽٣) وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير. امثني، الأولى خبر اصلاة، والثانية للتوكيد.

وأما «أخرا المعدول وهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء(١)، فالماتع له أيضا العدل والوصف.

أما الوصف فظاهر، وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعل التفضيل، فحقه ألا يُجمع إلا مقرونا بأل كالصغر والكبر.

والتحقيق: أنه معدول عن أخر مرادا به جمع المؤنث، لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فُعل لتجرده من أل، كما يستغنى بأكبر عن كبر فى نحو «رأيتُها مع نساء أكبر منها».

تنبيه:

قد يكون (أخر) جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف، لانتفاء العدل(٢).

والفرق بين أخرى أنثى آخر، وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتسهاء، ويعطف عليسها مثلها من صنف واخد انحرو جاءت امرأة أخرى وأخرى وأخرى وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يُعطف عليها مثلها من جنس واحد، وهي المقابلة الاولى ((۱) في قوله تعالى ﴿ قَالَتْ أُولاهُمْ لاُخْرَاهُمْ ﴾ ((۱) وكان ينبغي أن يحترز عنها كما احترز في الكافية والتسهيل بقوله مقابل آخرين (۱).

ووزنُ مَثْنَى وثُلاثَ كَهُما ﴿ مِن واحدِ لأربِعِ فليُعْلَمَا

یعنی: أن ما وازن مثنی وثلاث من المعدول من واحد إلى أربع، فهو مثلها فى امتناعه من الصرف للعدل والوصف، فهذه ثمانية ألفاظ متفق على سماعها وهي: أحاد وموحد وثناه ومثني وثلاث ومثلث ورباع ومربع، ولذلك اقتسصر عليها، قال في شوح الكافية: وروى عن بعض العرب المخمس وعشار ومعشر».

⁽۱) بمعنى مغاير.

 ⁽٢) لأن مذكرها آخر - بالكسر - بدليل ﴿وَآنَ عَلَيْـهِ النَّشَاةَ الْأَخْرَى﴾. ﴿ثُمَّ اللَّهَ يُنْشِئُ النَّشَاةَ الأَخْرَةِ﴾ فليست من باب أفعل التفضيل. هـ ٢/٥١٦ أشموني.

⁽٣) ا، بَ.

⁽٤) ب، ج وفي أ (الأولى).

⁽٥) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف.

 ⁽٦) قال: ومنع الوصف وعدل أخوا مقابلا لأخوين فاحصرا

ولم يرد غير ذلك، وظاهر كلامه في التسهيل أنه قد سمع خماس أيضا، واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج، ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل، وخالفهم في بعضها.

والثاني: أنه لا يقاس عليه، بل يقتصر على المسموع، وهو مذهب جمهور البصريين.

والثالث: أنه لا يقاس على فُعال لكثرته، لا على مَفعَل.

قال أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني. وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عُشار، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

تنبيه:

أجاز الفراء صرف هذه الألفاظ مذهوبا بها مذهب الأسماء قال: تقول العرب: «ادخلوا ثُلاث ثُلاث، وثُلاثا ثُلاثا» والوجه ألا نجرى، انتهى، ومنع ذلك غيره:

وكُنْ لِحَمْعِ مُشْبِهِ مَفَاعِلا ﴿ أَوْ المُفَاعِيلَ بَمْنِعِ كَافِلا

الجمع المشب مفاعل أو مفاعيل هو الجسمع الذى لا نظير له فى الآحاد وهو كألف التأنيث فى أنه يستقل بمنع الصرف وحده، لقيامه مقام شيئين، فإن فيه فرعية من جهة الجمع وفرعية من جهة عدم النظير.

ويعنى بالشبه أن يكون أوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، وما يلى الألف مكسور لفظا أو تقديرا، ولا يشترط أن يكون أوله ميما، بل يدخل فيه ما أوله ميم نحو مساجد ومصابيح، وما أوله غير ميم نحو دراهم ودنانير، لأن المعتبر موافقته لمفاعل ومفاعيل في الهيئة لا في الوزن.

وفهم من تقييد أوسط الثلاثة بأنه ساكن أن نحو صياقلة منصسرف لتحركه، وإنحا كان منصرفا لأن له في الآحاد نظيرا، وذلك طواغية وكراهية ونحوهما.



وفهم من تقیید (تالی) الألف بأن یکون مکسورا أن ما لیس كذلك منصرف نحو عبال - جمع عبالة - على حد ثمرة وثمر، لأن الساكن الذي يلي الألف في عبال لاحظ له في الحركة، والعبالة: الثقل، يقال القي عليه عبالته أي: ثقله، هذا مذهب سيبويه والجمهور، أعنى: اشتراط حركة ما بعد الألف.

قال فى الارتشاف: وذهب النزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك، فأجاز فى تكسير هبى أن تقول: هباى - بالإدغام قال: وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها، انتهى، وظهر من ذكر التقييد أن نحو دواب غير منصرف، لأن أصله دوابب، فهو على مثال مفاعل تقديرا.

وذا اعتلال منه كالجواري رفعاً وجرًّا أجره كَسَاري

ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان:

إحداهما: أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار.

والأخرى: أن تقلب ياؤه ألفا نحو عذاري.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة أجسرى في رفعه وجره مجرى سار ونحوه من المنقوص (المنصرف) فتقول «هؤلاء جوار» و «مررت بمجوار» بالتنوين وحُذف الياء، كما تقول «هو سار» و «مررت بسار».

وأما في نصبه فيجرى مجرى موازنة الصحيح فتقول «رأيت جوارى» – بفتح آخره من غير تنوين – كسما تقول «رأيت مساجد»، فإن قسلبت ياؤه ألفا قدر إعرابه ولم ينون بحال، ولا خلاف في ذلك.

فإن قلت: لم ينبه في النظم على هذا، بل في قوله (وذا اعتلال،

قلت: قيد بقوله اكالجواري.

تنبيهات:

الأول: اختلف في تنوين جوار ونحوه رفعا وجرا، فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء للحذوفة، لا تنوين صرف، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه تنوين عوض عن الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه

تنوين صرف، لأن الياء لما حذفت تخفيفا والت صيغة مفاعل، وبقى اللفظ كجناح فانصرف، والصحيح مذهب سيبويه.

وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف، لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذى الياء، لأن حاجة المتعلّر إلى التعويض أشد ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم.

وأما كونه للصرف فضعيف. لأن الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوى، ولذلك بقيت الكسرة دليلا عليها، ولو لم تكن منوية لجعل ما قبلها حرف إعراب.

فإن قلت: إذا جعل عوضا عن الياء، فما سبب حذفها أولا؟

قلت: قال في شرح الكافية: لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل، التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا في الأدنى ثقلا، ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر، إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم. انتهى، وقال الشارح: ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا، بدليل الرجوع إليه في الشعر، وحكموا له في جواز ونحوه بحكم الموجود، وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين، ثم عوضوا عما حذف التنوين، وهو بعيد، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير، ولا يحسن ارتكاب مثله. انتهى.

قلت: المشهور عن المبرد أن الستنوين عنده عوض من الحسركة كما نقل في شرح الكافية.

الثانى: ما ذكر من تنوين جوار ونحوه من الجمع فى رفعه وجره مستفق عليه، نص على ذلك المصنف وغيره، وما ذكره أبو على – من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون، ولا تحذف ياؤه، وأنه يجر بفتحة ظاهرة وهم ، وإنما قالوا ذلك فى العلم، وسيأتى بيأنه.

الثالث: إذا قلت: «مررت بجوار» فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء، لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة، فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل.



الرابع: اعلم أن باب جنوار وإن جرى منجرى سنار فى الجنر والرفع فهنو هخالفه من وجهين: أحلهما: أن جره بفتحة مقندرة وجر سار بكسرة منقدرة. والآخر: أن تنوين جوار تنوين عوض، وتنوين سار تنوين صرف، وتقدم بيانه.

فإن قلت: قوله (أجره كسارى) يوهم أن علامة جرهما واحد، وأن تنوينهما واحد.

قلت: إنما أراد (أجره كسارى) في اللفظ فقط، وإن كان التقدير مختلفا. وَلَسَرَاوِيْلَ بِهِذَا الجمع شَبَةُ اقتضَى صُمُّومَ المُنْع

اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل، فسمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة. وذلك أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا لجسم أو منقول عن جمع، فحق ما وازنهسما أن يمنع الصرف وإن فقدت منه الجمعية»(١) ولكن بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون ألفه عوضا عن إحدى يامى النسب تحقيقا نحو يمان وشآم، فإن أصلهما يمنى وشامى، فحلفت إحدى اليامين وعوض منها الألف، أو تقديرا نحو تهام وثمان فإن ألفهما مسوجودة قبل، فكأنهم نسبوا إلى فَعَل أو فعل ثم حذفوا إحدى اليامين وعوضوا الألف.

فهـذه الالفاظ مصـروفة وإن كانت على مـثال مفـاعيل، لأن الفهـا عوض ففارقت الجمع بللك لأن الفه لا تكون عوضا.

الثاني: ألا تكون كسرة ما يلى الألف عارضة نحو توان وتدان، لأن وزنهما في الأصل تفاعل - بالضم - فسجعل مكان الضم كسرة لتصح الياء. فهذا أيضا منصرف لأنه خالف الجمع بعروض الكسرة.

الثالث: ألا يكون (بعد الكسرة)(٢) ياء مشددة عارضة نحو حوارى - وهو الناصر - وظفارى(٢) فإن ياء النسب في ذلك مقدرة الانفصال فخالف بذلك

⁽١) ب، ج وفي أ (الصرفية الجمعية).

⁽٢) أ، ج وفي ب (بدل الكسرة).

⁽٣) نسبة إلى ظفار بورن قطام - مدينة باليمن.

الجمع، لأن ما بعد الله غير مقدر الانفصال، وأما بخاتي - جمع بختي - فغير منصرف، لأن ما بعد الألف ليس بعارض، ولو نسب إلى بسخاتي لا تصرف لعروض ياءى النسب.

وضابط ذلك أن الياء إن تقدم وجودها عملى الألف وجب المنع وإلا صرف منواء سبق وجود الألف كظفارى، أو كانا غير منفكين كحوارى.

إذا تقدر هذا فساعلم أن سراويل اسم «مسفرد» (۱) أعجسمى جاء على مسئال مفاعسل فمنع الصرف، لوجود صيغة الجمع فيه، ولهذا أشسار بقوله: (وسراويل بهذا الجمع شبه) ونبه بقوله (اقتضى عموم المنع) إلى أنه عنوع من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين: المنع والصرف.

وقال المصنف: إن صرفه لم يثبت عن العرب.

قلت: نقل الآخفش أن بعض العرب يصرف في النكرة إذا جعل اسما مفردا.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن سراويل عربى، وأنه جمع سروالة في التقدير، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة، ورد بأن سروالة لم يسمع.

وأما قوله^(۱):

⁽۱) أ، ب.

⁽۲) قائله: لم أعثر على قائله - و قبل: البيت مصنوع - وهو من المتقارب.

اللغة: «الْلَوْم» - بضم اللام - وهو الدناءة في الأصل والخساسة في الفعل «لمستعطف» طالب العطف وهو الشفةة.

الإعراب: «عليه» جمار ومجرور خبس مقدم «من اللؤم» جمار ومجرور متعلق بمحذوف «سروالة» مبتدأ موخر مرفوع بالضمة الظاهرة والتقدير: سروالة كائمة عليه من اللؤم «فليس» الفاء للتعليل وليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيه «يرق» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر ليس «لمستعطف» جار ومجرور متعلق به.

الشاهد: قوله «سروالة» حيث احتج به من قال: إن سراويل جمع سروالة وإن سراويل منع من الصرف، لكونه جمعا.

عليه من اللُّوم سِروالة فليس يرق لمستَعْطِف

فشاذ، لا حجة فيه.

قلت: ذكسر الأخفش أنه سمع من العرب سمروالة، وقال أبو حماتم: من العرب من يقول سروال، والذي يرد يه هذا القول وجهان:

أحدهما: أن سروالة لغة في سراويل، لأنها بمعناه وليس جمعا لها كما ذكر في شرح الكافية.

والآخر: أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنما يثبت في الأعلام.

الثانى: سراويل مؤنث فلو سمى به ثم صغر امبتنع صرفه للعلمية والتأنيث وإن زالت صيغة الجمع بالتصغير.

الثالث: شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار في قوله(١):

والمعروف فيه الصرف، وقيل هما لغتان.

⁼ مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٢٢، وابن الناظم، والسيوطى في همع الهوامع ١/٢٥.

⁽١) قائله: قال العيني: قائله أعرابي قاله أبو الخطاب ولم ينسبه ونسبه السيرافي لابن ميادة - وهو من الكامل.

وهجزه: حتى هممن بزيقة الإرتاج.

اللفة: «يحدو» من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها «مولعا» بفتح اللام من أولع بالشيء إذا أخرم به «اللقاح» - بفتح اللام - وهو ماء الفحل، وهو المراد هنا، وأما اللقاح - بكسر الملام - فهو جمع لقوح، وهي الناقة التي تحلب. «الزيفة» - يفتح الزاي - الميلة «الإرتاج» - بالكسر - من أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء. «هممن» أي: قصدن بالميل عن الارتاج.

الإعراب: «يحدو» فعل مضارع والفاعل ضمير مستستر فيه «مولعا» حال من الضمير الذي في يحدو «بلقاحها» جار ومجرور «حتى» للغاية «هممن» جملة من الفعل والفاعل «بريفة» في محل نصب على المفعولية «الإرتاج» مضاف إليه.

الشاهد؛ قوله اثماني، حيث منع صرفه للضرورة تشبيها له بمساجد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٢٢، وابن الناظم.

وإِنْ بِهِ سُمِّي أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ منعُهُ يَحِقُّ

يعنى: أن ما سمى به من الجمع الذى على مفاعل أو مفاعيل أو بما ألحق به كسراويل فحقه أن يمنع من الصرف، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كمساجد - اسم رجل - أو مقدر كشراحيل⁽¹⁾.

قال الشارح: والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني درن الأول. انتهى.

قلت: مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهـ، بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعـية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيـبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح.

والعَلَمَ امنعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبا

قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين:

أحدهما: ما لا ينصرف لا في تنكير ولا تعريف.

والثاني: ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير.

وقد فرغ من الكلام عن الضرب الأول، فشرع في الثاني وهو سبعة أقسام:

الأول: المركب تركسيب المزج، والمراد به جسعل الاسسمين اسسما واحساما لا (بإضافة ولا بإسناد)(۲)، بل ينزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث، وهو نوعان:

النوع الأول: ما ختم بويه فهو مبنى على الأشهر.

فإن قلت: فلم لم يحترز عنه هنا؟

قلت: عن ذلك أجوبة:

أحدها: أن قوله (معدى كربا) يقيد إطلاقه.

والثاني: أشار إلى أنه ميني في باب العلم فاكتفى بذلك:

⁽¹⁾ اسم لعدة أشخاص، من للحدثين والصحابة.

⁽۲) آ، ج،

والشالث: أن يكون أطلق، ليدخل في إطلاقه ما ختم بويه على لغة من أعربه، ولا يرد عملي لغة من بناه؛ لأن باب الصمرف إنما وضع للمصربات، وقد تقدم ذكره في العلم.

والنوع الثانى: ما ختم بغير ويه، فهذا فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الأصح أن يعرب إصراب ما لا ينصرف، ويبنى صدره على الفتح، نحو «بعلبك» إلا أن يكون ياء نحو «معدى كرب» فإنها تسكن، قيل: أو نونا نحو «باذنجانة» وإنما بنى على الفتح لتنزل عجزه منزلة تاء التأثيث، وإنما لم تفتح الياء وإن كانت تفتح قبل تاء التأثيث، لأن التركيب مزيد ثقل فخص بمزيد خفة.

والوجه الشانى: أن يضاف صدره إلى صجره فيصرب صدره بما تقتضيه العوامل، ويعرب عجزه بالجر للإضافة ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل فإن كان فيه مع العلمية سبب يؤثر منع الصرف كهرمز من رام هرمز؛ فإن فيه العجمة وإلا صرف نحو موت من حضرموت.

قاما كرب من (معدى كربٍ) فمصروف في اللغة المشهورة ويعض العرب لا يصرفه بجعله مؤنثا.

تنبيه:

إذا كان آخر الصدر^(۱) ياء نحو (معدى كرب) وأضيف صدره إلى صجزه على هذه اللغة استصحب سكون يائه في كل الأحوال الثلاثة.

قال المصنف: لأن من العرب من يسكس هذه الياء في النصب مع الإفراد تشبيها بالألف، فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الإفراد. انتهى.

وقال بعضهم: تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر.

والوجه الثالث: أن يبنى صدره وعجزه على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيها بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأثبات (٢).

⁽١) أ، ج وفي ب (العجز).

⁽٢) الأثبات: جمع ثبت - بفتح المثلثة وسكون الموحدة - وهو الثقة.

تنبيهات:

الأول: احترز بقبوله «تركيب مزج» من تركيب الإضبافة وتركيب الإسناد، وقد تقدم حمها في العلم.

وأما تركيب العدد نحو «خمسة عشر» فمتحتم البناء عن البصريين، وأجاز (فيه)(۱) الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه، وسيأتى في بابه، فإن سمى به ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تقره على حاله. والثاني: أن تعربه إعراب ما لا ينصرف.

والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه.

وأما تركيب الأحبوال والظروف نحو اشغير بغير، وبيت بيت، وصباح مساء (٢). إذا سمى به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب، هذا رأى سيبويه وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعُلَانَا كَغَطَفَان وَكَأَصْبُهَانَا

يمنى: أن زائدى فعلان يمنعان (الصرف) مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثمان وعسمران وغطفان وأصبهان، وقد نبه على التعسميم بالتمثيل.

⁽۱) آ، ج.

⁽٢) شغير بغر: - بفيتح الغين مع فيتح أوله وكسيره - يقال: ذهب القيوم شغر بيخر. أي: متفرقين من أشغير في البلد أبعد، وبغر النجم: سقط؛ لأنهم بتفرقهم بياعد بعضهم عن بعض.

بيت بيت: تقول: هو جارى بيت بيت، وأصله بيتنا مسلاصقا لبيته، فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمسان وعامل الجال ما في قوله جارى من مسعنى الفعل، فيإنه في معنى مجاورى، وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلى وألا يقدر جار أصلا بل العاطف صباح مساء؛ تقول: فلان يأتينا صباح مساء أى: كل صباح ومساء فحدف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف، ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أى: صباحا مقترنا بمساء.

تنبيهات:

الأول قد يكون في النون اعتباران، فإن قدرت النون زائدة منع الصرف، وإن قدرت أصلية صرف نحمو «حسمان» إن جعل من الحسن امتنع أو من الحسن انصرف(۱).

وشيطان: إن جعل من شاط امتنع، أو من شطن انصرف.

ولو سميت برمان ففهب الخليل وسيبويه إلى منع الصرف، لكثرة زيادة النون في نحو ذلك، وذهب الأخفش إلى صرفه، لأن فعالا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم «أرض مرمنة»(١) ويأتى الكلام على زيادة النون في التصريف إن شاء الله تعالى.

الشانى: إذا أبدل من النون الزائسدة لام منع الصرف، إعطاء للبدل حكم المبدل، مثال ذلك «أصيلال» فإن أصله أصيلان، فلو سمى به منع الصرف ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف، بعكس أصيلان، ومثال ذلك «حنان» في حناء، أبدلت همزته نونا.

الثالث: ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية، تشبيها لها بالزائدة، نحو «سنان» و «بيان»، والصحيح صرف ذلك.

كَذَا مُسؤنَّتُ بِهَــاء مُطلَقاً وَشَرَطُ مَنْعِ الْعَارِ كُونُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَبُورٌ أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امرأة لا اسمَ ذَكَرْ

من موانع الصرف التأنيث، وهو ضربان: لفظى ومعنوى:

فاللفظى: إن كان بالألف فقد تقدم حكمه، وإن كان بالتاء منع مع العلمية مطلقا نحو عائشة وطلحة وهبة.

والمعنوى: أيضا، يمنع مع العلمية ولكن يشترط فى تحتم منعه أن يكون رائدا على ثلاثة أحسرف نحو رينب، لأن الرابع منه ينزل منزلة هاء التأنيث أو متسحرك الوسط نحو سقر، لأن الحركة قامت مـقام الرابع خلافا لابن الأنبارى، فإنه جعله

⁽١) من الحس وزنه فعلان؛ ومن الحسن وزنه فعال.

⁽٢) وفي نسخة ب رمنة. والمعنى: كثيرة الرمان.

ذا وجهين، وما ذكره في البسيط من أن مسقر محنوع الصرف باتفاق، ليس كذلك، أو يكون أعجميا نحو جور - اسم بلد - لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم توثر منع الصرف، وإنحا أثرت تحتم المنع، وحكى بعضهم فيه الخلاف فيجعل جور مثل هند في جواز الوجهين، أو منقبولا من مذكر نحو زيد - إذا سمى به امرأة - لأنه حصل بنقله إلى التأنيث نقل عادل خفة اللفظ. هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب عيسى بن عمر وأبو زيد والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين. واختلف النقل عن يونس.

ثم نبه على أن الشلائي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمسيا ولا منقولا عن مذكر يجوز فيه المنع والصرف بقوله:

وَجُهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيْراً سَبَقْ وَعُجْمَةٌ كَهِنْدَ والمُنْعُ أَحَقٌّ

فمن صرف نظر إلى خفة السكون، ومن لم يصرفه نظر إلى وجمود السببين ولم يعتبر الخفة.

وقد صرح بأن منعه أحق من صرفه وهذا مذهب الجمهور، وقال أبو على: الصرف أفسصح، قدال ابن هشام: وهو غلط جلى، وذهب الزجاج -قدل: والاخفش- إلى أنه متحتم المنع. قال الزجاج: لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو «فيد» لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها(۱) فلم يكثر في الكلام بخلاف هند.

تنبيهات:

الأول: لا فرق في ذلك بين ما سكونه أصلى كهند، أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الإعلال كدار، فقى ذلك وجهان. أجودهما المنع.

⁽١) مراده بقوله الانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها، أن الاشتراك اللفظى في أسسماء البلدان قليل، فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرا، بخلاف الأناسى، فإن الاشتراك في أسمائهم كثير.

الثانى: إذا كان المؤنث ثنائيا نحو يد جاز فيه الوجهان ذكرهما سيببويه. وظاهر التسهيل أن المنع أجود كما في هند، وقول صاحب البسيط في يد صرفت بلا خلاف. غير صحيح.

الثالث: إذا صغر نحمو هند تحتم منعه لظهمور التاء نحو هنيدة، فمان صغر بغير تاء نحو حريب – وهي الفاظ مشموعة – انصرف.

الرابع: إذا سمى مذكر بمؤنث، فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصوف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو حرب.

ولابن خروف في مستحسرك الوسط - وإن كان دائدًا على الثلاثة لـ فظا نحو سعاد، أو تقديرًا كلفظ نحو جيل مخفف جيال(١) بالنقل منع من الصرف.

فإن قلت: مـذهب سيبويه والبـصريين أن علامة التـأنيث تاء، والهاء عندهم بدل التاء في الوقف فلم عدل عن التعبير بالياء في قوله: (كذا مؤنث بهاء مطلقا)؟.

قلت: كأنه صدل إلى الهاء احترازا من تاء بنت وأخت، فإنهما تاء إلحاق بنيت الكلمة عليها، فليس حكمها حكم الهاء.

وقد نص سيبويه على أن بنتا وأختا إذا سمى بهما رجل مصروفان، وقياس هذا أنهما إذا سمى بهما امرأة يجوز فيسهما الوجهان كهند، وقد ذهب قوم إلى أن تاء بنت وأخت للتأنيث فمنعوهما الصرف في المعرفة، ونقله بعضهم عن الفراء.

فإن قلت: قد تقور أن المؤنث بلا علامة ظاهرة فيه تاء مقدرة، ولذلك ترد في التصغير، فيقال: هنيدة، فكيف سماه عاريا في قوله اوشرط منع العارا؟.

قلت: يعنى: العارى من العلامة لفظا، وهو واضع.

والعَجَمِيُّ الوضْعِ والتَّعْرِيْفِ مَعْ ﴿ زَيَّدٍ عَلَى الثّلاثِ صَرَّفُهُ امْتَنَعْ

من موانع الصرف العجمة مع العلمية، فإذا كنان الاسم من أوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين:

⁽١) اسم للضبع الأنثى، ويقال للذكر: ضبعان.

أحدهما: أن يكون عجمي التعريف أيضا أعنى: بكونه علما في لنتهم.

الثاني: أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، واحترز بالشرط الأول عن نوعين:

أحدهما: ما نقل من لساتهم وهو نكرة نحو لجام (١) فلا أثر للعجمة فيه، لأن عجمته جنسية فألحق بالأمثلة العربية.

والآخر: ما كان في لـسان العجم نكرة ثم نقل في أول أحواله علما نحو بندار(٢).

وهذا فسيمه خلاف. وذهب قسوم منهم الشلسوبين وابن عصسفسور إلى أنه لا ينصرف؛ لأنهم لا يشترطون أن يكون علما في لغة العسجم، وذهب قوم إلى أنه منصرف؛ لأنهم يسترطون أن يكون علما في لغة العجم، وإلسيه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام سيبويه.

واحترز بالشرط الثاني عن الثلاثي، فإنه ينصرف، لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي بخلاف التأنيث.

قال في شرح الكافسية: قولا واحدا في لغة جميع السعرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة.

قال: وعن صرح بإلغاء عجمة الشلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا. انتهى.

قلت: نقل عن عـيسى بن عمـرو وتبعه ابن قــتيبــة والجرجــانى جواز المنع والصرف في الثلاثي الساكن الوسط.

ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال:

⁽١) اللجام - بالجيم - وضعه العجم اسم جنس للآلة التي تجعل في فم الفرس.

⁽٢) بندار؛ بضم البأء - وهو في لغلة العجم اسم جنس للتاجر الذي يأزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء - وجمعه بنادرة.

أحدها: أن العجبية لا أثر لها فيه مطلقا، وهو الصحيح.

الثاني: ما تحرك وسطه نحو المك» - اسم رجل - لا ينصرف، وما سكن وسطه فيه وجهان، وقد تقدم القائلون به.

والثالث: ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه منصرف، وبه جزم الجاجب.

تنبيهات:

الأول: قوله: قريده (هو)(١١) مصدر زاد (يزيد)(٢) زيدا وزيادة وزيدانا.

الثاني: المراد بالعسجمي ما نقل من لسان غيسر العرب. ولا يختبص بلغة الفرس.

الثالث: إذا كان الأعجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء.

الرابع: تعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدما: نقل الأثمة.

والثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم.

والثالث: أن يعمرى من حروف الذلاقة، وهو خماسسى أو رباعى، فإن كان فى الرباعى السين، فقد يكون عربيا نحو «عسجد» (٣) وهو قليل، وحروف الذلاقة ستة يجمعها «مربنفل».

والرابع: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يسجتمع في كلام العمرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو القج وجق (الكاف والقاف بغير فاصل نحو القج وجق) والكاف

⁽۱) ٻ، ج.

⁽٢) ب، ج.

 ⁽٣) العسجد: هو الذهب والجوهر والبعير الضخم. هـ قاموس.

 ⁽٤) قج: - بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة - لغـة تركية بمعنى: اهرب وبمعنى كم
 الاستفهامية، وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل.

جق: بكسر الجسيم وسكون القاف - بمعنى اخرج، وفي القساموس: الجفة - بالكسسر - الناقة الدامة.

⁽٥) صولجان: - بفتح الصاد واللام - المحجن وجمعه صوالجة.

والجيم نحو «أسكرجة» (وتبعية الراء للنون)(۱) أول كلمة نحو «نرجس» والزاى بعد الدال نحو «مهندز».

كَذَاكَ ذُو وَزُن يخصُّ الفَعْلا ﴿ أَوْ غَالِبَ كَأَحْمَدُ وَيَعْلَى

مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل، بشرط أن يكون مختصا به، أو غالبا به.

والمراد بالمختص: ما لا يوجد في غيسر فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي، كصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة (٢) أو همزة وصل(٤).

وما سلم من المصوغ للمفعلول وبناء فعل وما صيغ للأمر من غيسر فاعل والثلاثي (٥)، وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع.

واحترز من النادر نحو «دثل» – لدويبة، وينجلب لخرزة، وتبشر لطائر.

وبالعلم نحو «خفم» - لرجل - و «شمر» لفرس، وبالعجمى من نحو «بقم، وإستبرق» (۱) فلا يمنع وجدان هذه (۱) اختصاص أوزانها بالفعل، لأن النادر والعجمى لا حكم لهما، والعلم منقول من فعل، فالاختصاص باق.

والمراد بالغالب: ما كان الفعل به أولى، إما لكثرته فيه كاثمد وإصبع وأبلم (^). فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن زيادته

⁽١) أسكرجة: - بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة - اسم لوعاء مخصوص.

⁽٢) ب، ج وفي أ (الراء والنون).

⁽٣) نحو تعلم.

⁽٤) نحو انطلق.

⁽٥) نحو انطلق ودحرج.

 ⁽٦) البقم: بفتح الباء وتشديد القاف مفتوحة - صبغ معروف - وهو العندم، وإستبرق:
 الديباج الغليظ.

⁽٧) أي الأسماء.

 ⁽A) إثمد: - بكسر الهمزة وسكون المثلثة وبالدال المهملة.

إصبع: - بكسر الهـ مزة وفتح الباء - واحدة الأصـابع، وفيها عشر لغــات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع.

أبلم: بضم الهمزة واللام وسكون الباء - سعف المقل.

تدل على مسمنى فى الفعل ولا تدل عسلى معنى فى الاسم كأفكل وأكلب^(۱) فإن (نظائرهما)^(۱) تكثر فى الأسماء والأفصال، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى فى الفعل^(۱) ولا تدل على مسعنى فى الاسم، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتتح بأحدهما من الأسماء.

وقد يجتمع الأمران في نحو فيرمغ. وتنضب (٤)، فإنهما كونم في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقل في الأسماء، وكأفكل في كونه مفتتحا بما يدل على وزن يكثر في القعل دون الاسم.

تنبيهات:

الأول: قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال «أو ما أصله الفعل» كما فعل في التسهيل. أجود من التعبير عنه بالغالب.

الثانى: قد فهم من قوله البخص الفعل أو غالبه أن الورن المشترك غير المغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج. خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه متمسكا بقوله(٥):

⁽١) أفكل: الرعدة. أكلب: جمع كلب.

⁽٢) ب، ج وفى أ (نظائر هذا) قسمن نظائر أفكل من الأسساء أبيض وأسود وأقسل، ومن الأفعال أذهب وأصلم وأسمع. ومن نظائر أكلب من الاسماء أبحر وأوجه وأهين، ومن الأفعال أنصر وأدخل وأخرج.

⁽٣) نحو أذهب وأكتب.

⁽٤) يرمغ - بتحتيمة قراء قمسيم فغين - يوزن يفسرب - اسم لحجمارة بيض دقساق تلمع: تنضب - بفوقية فنون قضاد قباء بوزن تنصر - اسم شجرة اهـ صبان.

⁽ه) قائله: هو سحيم بن وقيل البرسوعي، وقيل: المُثْتِ المعبدي، وقيل: أبر زيد. ونسبه بعضهم إلى الحجاج بن يوسف الثقفي. وليس بصحيح، وإنما أنشده على المنبر لما قدم الكوفة واليا عليها، وهو من الواقر.

وعجزه: متى أضع العمامة تعوفوني.

اللغة: دجلاً كشف اطلاع صيغة مبالغة من الطلوع وهو الصعود الثناياً جمع ثنية وهى العقبة، والمراد مستحم الشفائد - العمامة يريد ما تلبس في الحرب وتوضع في السلم. وهي البيضة.

ولا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل، فيكون محكيا لأنه منقول من جملة، أو يكون حذف الموصوف وأقام صفته مقامه.

أى: أنا ابن رجل جلا.

وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به، وإن كان غير مسئد إلى ضمير متمسكا بهذا البيت.

ونقل عن الفيراء ما يقرب من مذهب عيسى، قال: الأسئلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تجره في المعرفة نحو رجل اسمه «ضرب» فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعسل الأبيض هو الأشهر في الفعل.

فإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلا تقول «حجر عليه القاضي» ولكنه أشهر في الاسم. انتهى.

الثالث: يشترط في الوزن المائع للصرف شرطان:

أحدهما: أن يكون لازما. والثاني: ألا يخرج بالتغيير إلى مشال هو للاسم.

فخرج بالأول نحو امرئ، فإنه لو سمى به انصسرف، وإن كان في النصب شبيها بالأمر من علم. وفي الجو شبيها بالأمر من ضرب، وفي الرفع شبيها بالأمر

المعنى: أنا ابن رجل كشف الأمور ومقتحم صعابها متى أضع على رأسى عسامة الحرب تعرفون شجاعتى.

الإحراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره «جلا» مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وهو علم منقول من الفعل، أو «جلا» قعل ماض وفاعله يعود على «رجل» مقدر بعد ابن مضاف إليه، والجملة صفة لرجل المقدر، أي: أنا ابن رجل جلا الأمور «وطلاع» معطوف على ابن «الثنايا» مضاف إليه، «متى» اسم شرط جازم «أضع» فعل مضارع مجزوم، فعل الشرط «العمامة» مفعول به «تعرفوني» فعل مضارع جواب الشرط وهلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياه المتكلم مفعول به لتعرفون.

الشاهد: قوله «جلا» فقد استدل به عيسى بن عمر على أنه علم متقول من الفعل الماضى. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢٥٥١، وابن الناظم، وابن هشام ٣٤٥٠، وذكر في القطر ص٨٤، وسيبويه ٢٧، وابن يعيش ١١/٦١.

من خرج، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة، فلم تعتبر فيه الموازنة.

وخرج بالشاني نحو درد، وقسل فإن أصلههما رُدِدَ وقُدول، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى مشابهة يَرْدِ وقيل، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي.

وشمل قولنا اإلى مثال هو للاسم، قسمين:

أحدهما: ما خرج إلى مثال فيرنادر، ولا إشكال في صرف نحو درد، وقيل».

والآخر: ما خسرج إلى مثال نادر نحو «انطلق» إذا سكنت لامـه، فإنه خرج إلى مثال إنْقَحُلُ^(۱) وهو نادر، وهذا فيـه خلاف، وجوز فيه ابــن خروف الصرف والمنع.

وقد فهم من ذلك أن ما دخله إعلال ولم يخرجه إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه.

الرابع: اختلف في سكون التخفيف العارض بعد «التسمية»(١) نحو ضُرُب ٢٥) فمسلَمه سيبويه أنه كالسكون اللازم فيسنصرف، وهو اختسار المصنف، وذهب المازني والمبرد ومن وافقها إلى أنه يمنع الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا.

وَمَا يَصِيْرُ مُلَمَّا مِنْ ذِي أَلِفْ ﴿ زِيْدَتْ لِإِلَّمَاقَ فَلَيْسَ يَنْصَرَفْ

ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية، لشبهها بالف التأنيث من وجهين لا يوجدان في ألف الإلحاق الممدودة، فلذلك لم تمنع الصرف لوجهين:

أحدهما: أنها زائلة ليست مبدلة من شيء، بخلاف المدودة فإنها مبدلة من ياء.

 ⁽۱) الإنقحل: بوزن جبردحل - الرجل الذي يبس جلده على عظمه. وتقول: قحل الرجل على وزن قرح - فهو قحل مثل شهم وقحل مثل فرح.

⁽۲) أ، ج رفى ب االاسبية.

⁽٣) بسكون العين مخففا من ضُرِّب المجهول.

والثانى: أنها تقع فى مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى(١) فهو على مثال سكرى بخلاف المدودة.

تنبيه:

حكم الف التكثير كسحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو «قبعثري»(٢) ذكره بعضهم.

وَالْعَلَّمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلا كَفُعَلِ التَّوكِيْدِ أَوْ كَثُمْلا

العدل يمنع الصرف مع العلمية في أربعة مواضع وقد اشتمل هذا البيت على موضعين (منها) (٢):

الأول: فُعَل في التوكيد، والمراد به جُمَع وتوابعه كقولك: «مررت بالهندات جمع» والمانع له من الصرف التعريف والعدل.

أما تعريفه فبالإضافة المنوية فشابه بذلك العلم، لكونه معرفة بغيس قرينة لفظية، هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور، وذهب بعضهم إلى أنه علم، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا.

قلت: وإلى الأول ذهب في الكافسة، وقال في شرحها: لأن العلم إما شخصي وإما جنسي.

فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره.

والجنسى مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، وجمع بخلاف ذلك، فالحكم بعلميته باطل. انتهى.

وقال في الـ تسهيل: والمانع العدل مع شبه العلمية أو الوصفية في فُعلَ توكيدا.

قال الشيخ أبو حيان: وتجويز ابن مالك أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جُمَع لا أعرف له فيه سلفا. انتهى.

⁽١) ارطى: شجر له نَوَر وثمر كالعناب.

⁽٢) القبعثرى: الجمل العظيم والفصيل المهزول.

^{.1 (}٣)

وأما عدله فسفيه أقوال فيل: إنه معدول عن فعلاوات، لأنه جسمع فعلاء مسؤنث أفعل وقسد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنّث أن يجسمع بالالف والناء، وهو اختيار المصنف.

وقيل: معدول عن تُعُل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعُل نحو حُمُّر في أحمر وحمراء، وهو قول الاخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور.

وقيل: إنه مغدول عن فعالى؛ لأن جمعاء اسم كصحراء.

الثانى: علم المذكر المعدول إلى فعل نحو عمر، وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه (غير)(١) مصروف عاريا من سائر الموانع ومنه رُفر ومُضر وثُعل وهُبل ورُحل وعُظم وجُثم وقُثم وجُمح وقُرح ودُلف وبلع – بطن من قضاعة.

فإن ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو أدد.

وهو عند سيببويه من الود فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد^(۱) فهمزته أصلية، فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طُوى فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو «تُتل» اسم أعجمي (۱) فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي مع العجمة.

تنبيهات:

الأول: فُعَل المذكور معدول عن فاعل، فعمر عن عامر وكذلك سائرها، قيل: وبعضها معدول عن أفعل وهو تُعَل.

الثاني: إنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين:

أحدهما: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة. وليس فيه من الموانع غير العلمية.

JO

⁽٢) وهو العظيم.

⁽٣) اسم لبعض عظماء الترك.

والآخر: أن الأعلام يغلب (عليها)(١) النقل، فجعل عمس معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا.

الثالث: ذكر بعضهم لعدله فاتدتين: إحداهما: لفظية وهي التخفيف. والأخرى: معنوية وهي تحيض العلمية. إذ لو قيل «عامر» لتوهم أنه صفة.

الرابع: ذكر بعضهم عن فُعَل علم جنس قالوا «جاء بعلق وفلق» ولا يصرف وهو غريب.

الخامس: من الممنوع الصرف للمعدل والتعريف فلا يصلح لغيره علما من المعدول إلى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر.

قال المصنف: وهو أحق من عمر بمنع الصرف؛ لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر. انتهى.

وهو مذهب سيبويه، وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صورفه ثم انتقل إلى الموضع الثالث فقال:

والعَدُلُ وَالتَّمْرِيفُ مَانِعًا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

إذا قصد بسحر سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة.

فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينتذ ظرف لا يتصرف، ولا ينصرف، نحو «جئت يوم الجمعة سحر» والمانع له من الصرف العدل والتعريف.

أما العدل فعن اللفظ بأل وكان الأصل أن يعرف بها.

وأما التعريف فقيل: بالعلمية؛ لأنه جعل علما لهذا الوقت. وصرح به في التسهيل.

وقيل: بشبه العلمية؛ لأنه تعرف (بغير أداة ظاهرة)(٢) كالعلُّم.

وهو اختيار ابن عصفور. وقوله هنا «والتعريف» يومى إليه. إذ لم يقل والعلمية.



⁽۱) أ، ج.

⁽۲) أ، وفي ب، ج (بأداة مقدرة).

وذهب صدر الأفساضل - وهو أبو الفتح ناصسر بن أبي المكارم المطرزي^(۱) - إلى أنه مبنى على الفتح. لتضمنه معنى حرف التعريف كأمس.

وذهب ابن الطراوة إلى أنه مبنى لأ لتنضيمنه معنى الحسرف بل لعدم (التقارب)(۱).

وذهب السهيلي إلى أنه معرب. وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة.

وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب أيضًا. وإنما حذف تنوينه لنية أل.

وعلى هذين القولين فهمو من قبسيل المنصوف. والصحميح ما ذهب إليه الجمهور.

تنبيه:

نظير سحر في امتناصه من الصرف أمس عند بني تميم، فإن منهم من يعربه في الرفع غيسر منصرف، ويبنيه على الكسر في الجر والنصب. ومسنهم من يعربه إعراب ما لا ينصسرف في الأحوال الثلاث. خلافا لمن أنكسر ذلك. وغير بني تميم يبنونه على الكسر.

وحكى ابن الربيع أن بنى تميم يعسربونه إعراب ما لا ينصبرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقسط، ورعم الزجاج أن من العرب من يسبنيه على الفتح، واسستشسهد بقول الراجز(٣):

⁽۱) هو ناصر بن عبد السبيد على بن المطرز أبو الفتح النحوى المشهدور بالمطرزى من أهل خوارزم، قرأ على الزمخشرى وضيره وبرع في النحو واللغة، ولد في رجب سنة ثمان توثلاثين وخمسمائة وصنف وشسرح المقامات والمعرب في لغة الفقه ومختصر المصباح في النحو وغير ذلك. ومات يحوارزم في يوم الثلاثاء حادى عشرين جمادى الأولى سنة عشر وستمائة.

⁽۲) أ، وني ب، ج (النقار). `

⁽٣) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.

وعجزه: عجائزا مثل السعالي خمسا

اللغة: «عجبا» هو انفعال النفس بسبب وصف وائد في المسعجب منه «صجائزا» – جمع عجوز – وهي الخبث – وهي الخبث التي هرمت من النسباء فالسعالي» – جسمع سعلاة – بكسسر السين – وهي الخبث الخيلان، وقيل: هي ساحرة الجن.

قال فى شـرح التسهيل: ومـدّعاه غير صـحيح، لامتناع الفـتح فى مواضع الرفع، ولأن سيبويه اسـتشهد بالرجز على أن الفتح فى «أمـسا» فتح إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه.

فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق ألا يعول عليه. انتهى.

وأجاز الخليل في القيسته أمس، أن يكون التقدير بالأمس، فسحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة إعراب، ولأمس أحكام أخر ليس هذا موضع ذكرها.

ثم انتقل إلى الموضع الرابع فقال:

وابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَما مُؤَنَّكًا وَهُو نَظِيْرُ جُسْمَا

عند تميم

لغة الحسجازيين بناء فَعال علما لمؤنث نحو «حذام» على الكسسر مطلقا وفي سبب بنائه أقوال:

أحدها: شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتأثيثا.

والثاني: تضمنه معنى دهاهه(١) التأتيث، وإليه ذهب الربعي.

(١) أ، ج وفي ب (تاء).

⁼ المعنى: والله لقد رأيت من أمس أمسرا يتعجب منه، وذلك أنى رأيت نسوة كبارا فى السن مثل الفيلان فى القبح وهدتهن خمس.

الإحراب: القدة اللام واقعة في جواب قسم محدّدوف، قد حرف تحقيق (رأيت؛ فعل وفاعل اعجباء مقعول به، وأصله صفة لموصوف محذوف.

والتقدير: لقد رأيت شيئا عجبا ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه المذا حرف جر «أمسا» مجرور بحذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس والجار والمجرور متعلق برأى اعجائزا صرفه للضرورة وهو بدل من قوله عجبا امثل صفة لعجائز السعالي، مضاف إليه محرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل اخمسا، صفة لعجائز.

الشاهد: قوله (آمسا) حيث أعرب إعراب ما لا يتصرف وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل.

مواضعه: ذكره من شـراح الآلفية الأشمـوني ٧٣٧/ ٢، وابن هشام ٢٥٢/ ٢، وابن الناظم. وذكره ابن هشام في قطر الندي ص٩ والشذور ص٤٠١ وسيبويه ٤٤/ ٢.

والثالث: توالى العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء، قاله المبرد. والأول هو المشهور(١).

وأما بنو تميم ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو حضار فبنوه على الكسر، وبين ما ليس آخره راء فمنعوه الصرف، وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا ينصرف.

وإنما وافق أكثرهم فيما آخره راء، لأن مـذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها ولو منعوه الصرف لامتنعت، وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله(٢): وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكَتُ جَهْرَةً وبارُ

ويحتمل أن يكون وباروا فعلا ماضيا والواو ضمير جمع.

واختلف في منع صرفه عند تميم فذهب سيبويه إلى أن المانع له العدل عن فاعله وللعلمية.

وذهب المبرد إلى أن المانع له التأنيث والعلمية، وليس بمعدول ووافق على أنها معدولة إذا بنيت.

⁽١) تقول: هذه حذام وويار، ورأيت حذام وويار، ومررت بحذام وويار.

⁽٢) قائله: هو الأعشى ميمون بن قيس – وهو من البسيط.

وقبله: ألم تروا إرما وهادا أودى بها الليل والنهار.

اللغة: «إرم» اسم البلدة «وحاد» اسم القبيلة «أودى بها» ذهب بها وأهلكها «وبار» اسم أمة قديمة بالله كانت تسكن اليمن.

الإعراب: «ومر» الواو عاطفة، مسر فعل ماض «دهر» فاعلى اعلى وبار» جار ومسجرور متعلق بمر الفهلكت، الفاء عاطفة هلك فعل ماض والتساء للتأنيث. «جهرة» منصوب على الظرفية عامله هلكت الوبار، فاعل هلكت مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله قوبار، حيث بناه على الكسر في الأول على لغة الاكثرين وأعربه في الثاني على رأى القلة وحند جعل وبار الثانية ضير علم. أي: وباروا بمعنى هلكوا فعل ماض والواو للجماعة فالجملة معطوقة على قملكت، وأنث هلكت على إرادة القبيلة.

مواضعه: ذكره من شـراح الألفيــة: الأشـموني ۲/۵۸ ، واين النــاظم وابن هشام ۲/۳۰ وذكره في الشدّور ص١٠١ وسيبويه ٢/٤١، وابن يعيش ٢/٦٤.

فإن قلت: مـذهب المبرد هو الظاهر، لأن الـتأنيث محـقق والعدل مـقدر، وأيضا فلا حاجة إلى تقدير عدلها، لأن تقدير العدل في باب عمر إنما ارتكب لأنه لو لم يقدر لزم ترتيب المنع على العلمية وحدها، ولا يلزم من ذلك هنا.

قلت: قال بعضهم: الظاهر مذهب سيبويه، لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة، فلهذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة (عن)(١) صفة كما تقدم في عمر.

وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة.

تنبيهات:

الأول: أطلق في قوله (عند تميم) وإنما هو عند بعضهم.

الثاني: فهم من قوله (نظير جشما) أن المانع له العدل والعلمية وفاقا لسيبويه.

الثالث: أفهم قوله (مؤنثا) أن حسدام وبابه لو سمى به مذكر لم يبن، ولكنه يمنع الصرف للعلمية عن مؤنث، ويجوز صرفه، لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه، فلما ذال العدل ذال التأنيث بزواله.

الرابع: فَعَالَ يكونَ معدولًا وغير معدول؛ فالمعدول إما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه، وإما أمر نحو نزال، وإما مصدر نحو حَمَاد، وإما حال نحو(٢):

⁽١) ب، ج رني أ (من).

 ⁽۲) قائله: عوف بن عطية يخاطب لقيط بن زرارة حين فر يوم رحرحان وأسر أخوه معبد.
 وقيل: للأحوص بن جعفر، وقيل: النابغة – وهو من الكامل.

وصَلَوه: وذَكُرْتُ مَنْ لَبِنِ اللَّحَلِّقُ شُرَّبُةً.

اللغة: «المحلق» - بكسر اللام - قطيع إبل وسم بمثل الحسلق «بداد» - بفتسع الباء - يقسال: جاءت الخيل بداد: أي: متبددة «الصعيد» وجه الأرض.

الإحراب: الوذكرت، فعل وفاعل امن لبن، جار ومجرور ستعلق بذكرت اللحلق، مضاف إليه اشربة، مفعول الحيل، مبتدأ التعدو، فعل مفسارع والفاعل ضعير مستشر فيه والجملة في محل رفع خير المبتدأ افي الصعيد، جار ومجرور متعلق بتعدو ابداد، حال.

الشاهد: «بداد» وقعت حالا ههنا على وزن فعال وبني على الكسر لأنه معدول عن المصدر وهو البدد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢٨٥٨، والسيوطي في الهمع ٢٩/١، وسيبويه ٣٩/٢، وابن يعيش ٣/٥٤.

وَالْخِيلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيد بَداد

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حَلاقِ - للمنية - وإما صفة ملازمة للنداء نحو يا خباث، فهذه خمسة أنواع كلها تبنى على الكسر معدولة عن مؤنث، فإن سمى بها مذكر ففيه وجهان: أرجحهما منع الصرف كَعناقِ - إذا سمى به (۱).

والآخر: الصرف فيجعل كصبّاح(٢).

ولا يجموز البناء خلاف الابن بابشاذ، وغيسر المعدول يكون اسما كسجناح ومصدرا كذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب، قلو سمى بشىء من هذه مذكر انصرف قولا واحدا إلا ما كان مؤنثا كعناق.

وقوله:

.... واصرِفَنْ ما نُكِّراً ﴿ مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَيْراً

يعنى: أن ما أثر فيه التعريف إذا نكر صرف لذهاب جزء العلة، والمراد بذلك الأتواع السبعة المتأخرة، وهى: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التأتيث بغير الألف، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، أو العلل.

فتـقول: ربَّ معـديكربِ وعمرانِ وطلحـةٍ وإبراهيمٍ وأحمدٍ وأرطَى وعــمرٍ لقبتهم، فتصرف للـهاب العلمية.

وأما الأنواع الخمسة المتقدمة - وهي ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف وورن الفعل، أو للموصف والعدل، أو للمجمع المسبب مفاعل أو مفاعيل.

فهذه لا تنصرف وهي نكرة، فلو سمى بشىء منهما لم ينصرف أيضا، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف، ووهم من قال في «حواه» امتنع للتأنيث والعلمية.

⁽١) كمناق: يريد أنه معرب ممنوع من الصرف.

⁽٢) كصباح يريد أنه معرب مصروف.

وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فَعُلان، أو وزن أفعل؛ فلأن العلمية تخلّف الوصف فيسصيس منعه للعلمية والزيادتين، أو للعلمية ووزن أفعل؛ أما ما فيه الوصف والعدل، وذلك أخرر وفعال ومَفْعل نحو أحاد ومَوحْد فمذهب سيبويه أنها إذا سمى بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل.

وكل معدول سمى به فعدله باق، إلا سُحَر وامس في لغة بني تميم(١).

هذا مذهب سيبويه. وذهب الأخفش وأبو على وابن برهان وابن بابشاذ إلى صرف العدد المعدول مسمى به، قالوا: لأن العدل يزول بالتسمية.

والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن العدل باق ولا أثر لزوال معناه.

وأما الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل؛ فقد تقدم الكلام على التسمية به.

وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا، أما ذو الف التأنيث فللألف، وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل أو العدل إلى مَفعل أو فعال؛ فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل، هذا ملهب سيبويه، وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه (۱).

وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب:

الأول: منع الصرف، وهو الصحيح.

والثانى: الصسرف، وهو مذهب المبسرد والأخفش فى أحد قسوليه، ثم وافق سيبويه فى كتابه الأوسط.

قال في شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته.

وذِكرُ موافقته أولى لأنها آخر قوليه.

والثالث: إن سمى بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمى به أسود أو نحوه انصرف. وهو مذهب الفراء وابن الأنبارى.

⁽١) فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن عدله بالتسمية باق، فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره. هـ أشموني.

⁽٢) أي: عند قصد تنكيره.

والرابع: أنه يجوز صرفه. قاله الفارسي في بعض كتبه.

وأما المعدول إلى مُفعل أو فُعال فمن صرف أحــمر بعد التسمية صرفه، وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية.

تنبيه:

إذا سمى بأفعل التفضيل مجردا من «من» ثم نكر بعد التسمية انصرف اتفاقا، لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذا لم يستعمل صفة إلا بمن ظاهرة أو مقدرة.

فإن سمى به مع «مِن» ثم نكر امتنع الصرف قولا واحدا، وسقط خلاف الاخفش؛ لأنك إن لم تلحظ أصله خرجت عن كلام العرب.

قلت: وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف فيه، فإنه قال:

وذو التفضيل منعه رجح إن قارنته من.....

وقال في شرحها: وحكمه حكم أحمر.

وَمَا يَكُونُ مِنهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوارِ يَقْتَفِي

تقدم أن الجمع الموازن لمفاعل، إذا كان منقوصا أجرى فى الرفع والجر مجرى سار، وفى النصب مسجرى نظيره من الصحيح، ولا خلاف فى ذلك، وقد سبق تغليط من حكى فيه الخلاف.

وأما غير الجمع المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير مصروف، فإن كان غير علم جرى مجرى جوار ونحوه فيما ذكر بلا خلاف. نحو «أعيم» تصغير أعمى. فيتقول: «هذا أعيم، ومررت بأعيم، ورأيت أعيد من وتنوينه في الرفع والجر تنويس العوض كما سبق، وإن كان علما وهو المشار إليه بالبيست ففيه خلاف.

مذهب الخليل وسيـبويه وأبى عمرو وابن أبى إسحاق أنه كـذلك فتقول فى (يُعيَلُ تصغير يُعلَى، هذا يعيل ومررت بيعيل ورأيت يعيلى.

وذهب يونس وأبو زيد وعيسى والكسائى إلى أنه يجرى مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة . . واحتجوا بقوله(١):

والصحيح الأول، لأنه نظير جنوار، وأما قوله «يُنعيليا» فنهو عند غيرهم للضرورة.

ولاضطرار أو تناسب صرف ذُو المنع والمصروف قَدُ لا يَنْصَرِفُ أما صرف ما يستحق المنع للضرورة فمتفق على جوازه، ومنه قوله(٢):

(١) قائله: نسبه الشيخ خالد للفرودق - وهو من الرجز.

وعجزه: لما راتني خَلَقًا مُقُلُولَيّا

اللغة: «يعيليا» مصغر يعلى - علم لرجل - «خلقا» عتيقا بالياء، والمراد رث الهيتة «مقلوليا» متجافيا منكمشا، والمراد دميم الخلقة.

المعنى: عجبت هذه المرأة منى ومن يعلى: حين رأتني رث الهيئة دميم الخلقة.

الإصراب: «قد» حرف تحقيق «عجبت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر قيه «مني» جار ومجرور متعلق بالفعل «من» حسرف جر «يعيليا» مجرور بمن ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق «لما» ظرف زمان بمعني حين «رأتني» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول أول «خلقا» مفعول ثان لرأتني «مقلوليا» نعت لقوله خلقا، أو معطوف عليه بحدف العاطف.

الشاهد: قوله «يُعيليا» فإنه علم مصغر موازن للفعل ممنوع من الصرف وهو منقوص.

وقد عومل معاملة الصحيح، وفتحت ياؤه ولم ينون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢٥٤١، وابن هشام ٣٥٧/٣، وابن الناظم. وذكره سيبويه ٢٥/٩.

(٢) قائله: هو أمية بن أبي الصلت الثقفي – وهو من الخفيف.

اللغة: أتاها، الضمير يرجع إلى ناقة صالح عليه السلام «أحيمر» أراد الذى عقر الناقة واسمه قدار بن سالف وكان أحمر أزرق أصهب «عضب» – بفتح العين وسكون الضاد – السيف القاطع.

الإحراب: «أتاها» فعل ومفعول «أحيمر» فاحل مسرفوع بالضمة الظاهرة «كأخي» الكاف للتشبيه والتقدير: أتاها مثل السهم بعضب وقيل: التقدير: أتاها بعضب كأخي السهم، أي: كمثل السهم، فعلى الأول محل الكاف الشهب وعلى الثاني الجسر «بعضب» جار ومسجرور متعلق بأتاها «فقال» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «كوني عقيرا» جملة وقعت مقبول القول. الياء اسم كمان - والخطاب للناقة - عقيرا خبر كان يستوى فيه المذكر والمؤنث.

ِ وَأَتَاهَا أَحَيْمِرٌ كَأْخَى السَّهُمَ بِعَضْبٍ فَقَالَ: كُونِي عَقِيرًا وَهُو كُثَيْرٍ، وقد اختلف في نوعين:

أحدهما: ما فيه ألف التأنيث المقصورة، فسمنع بعضهم صرفه للضرورة، وقال: إنه لا فائدة فيه، إذ يزيد بقدر ما ينقص.

ورد بقول المسلم بن رباح المرى(١):

إنى مَفَسَّبُمُ مَا مَلَكَتَ فَجَاعَلٌ جَرَمًا لَآخِرِتِي وَدُنْيًا تَنْفَع

أنشده ابن الأحرابي بتنوين «دنيا».

وقال بعمضهم في رد هذا القول إن الألف قمد تلتقي بساكن بعمده فيحمتاج الشاعر إلى كسر الأول لإقامة الوزن فينون ثم يكسر.

قلت: ومقتبضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينون، وهو تفصيل حسن.

والثانى: «أفعل من» منع الكوفيون صرفه للضرورة، قالوا: لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «من» فلا يجمع بينه وبينها، ومذهب البصريين جوازه، لأن المانع له الوزن والوصف كأحمر لا «من» بدليل صرف «خير منه وشر منه» لزوال الوزن.

الشاهد: قوله «أحيمر» حيث نونه مع أنه يستحق المنع، وذلك لأجل الضرورة.
 مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٤١.

⁽١) قائله: المسلم بن رباح المرى - وهو من الكامل.

الإعراب: اإنى عرف توكيد ونصب والياء اسمها المقسم عير إن مرفوع بالضمة الظاهرة الما ملكت ما سوصولة وملكت فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره: ما ملكت، ومقسم مضاف وما ملكت مضاف إليه افجاعل الفاه عاطفة للمفصل على المجمل المكت، ومقسم مضاف وما ملكت مضاف إليه افجاعل الفاه عاطفة للمفصل على المجمل اجاعل مبتدا مرفوع بالضمة الظاهرة وخبره محذوف تقديره: فمنه جاعل الجراء منصوب بجاعل الأخرتي المجاور متعلق بمحذوف تقديره: أجرا كائنا الأخرتي الودنياء عطف على أجرا، وفيه حذف تقديره: ومنه جاعل دنيا التنفع، فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لدنيا.

الشاهد: قوله دينيا؛ حيث نونه الشاعر. مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٤٢.

ومثال صرف للتناسب قوله تعالى: ﴿ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالاً وَسَعِيرًا ﴾ (١) وقرأ ابن مهران ﴿ وَلَا يَغُونًا ويَعوقا ونسرا﴾ (١).

وأجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة، قبال الأخفش: وكأن هذه لغة الشعراء، لانهم اضطروا إليه في الشعر «فجرت» (استنهم على ذلك في الكلام.

وأما من منع صرف المستحق للصرف للضرورة، ففي جوازه خلاف:

مذهب أكثر البصريين منعه، وأكثر الكوفيين والآخفش والفارسي جوازه، واختاره المصنف، وهو الصحيح، لثبوت سماعه فمنه (١٠):

وما كانَ حِصنٌ ولا حابِسٌ يَفُوقانِ مرداس في مَجمع وأبيات اخو^(ه).

وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم.

وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا.

⁽١) من الآية ٤ من سورة الإنسان - نافع والكسائي.

⁽٢) من الآية ٢٣ من سورة نوح.

⁽٣) ب، ج رفي أ (فجري).

⁽٤) قائله: هو العباس بن مرداس الصحابي – وهو من المتقارب.

اللغة: «حصن» والد عبينة «حابس» والد الأقرع.

الإعراب: «ما» نافية «كان» فعل ماض ناقص قصصت» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة «ولا حايس» عطف على اسم كان «يقوقان» فعل مضارع مرفوع بشبوت النون وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل نصب خبير كان «مرداس» مفعول به «في مجمع» جار ومجرور متعلق بيفوقان.

الشاهد: قوله المرداس؛ حيث منعه من الصرف وهو اسم مصروف للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٥٣، وابن الناظم، والسيوطي ص١٤٣، وذكره في الهمع ١١/٣٧، وابن يعيش ١/٦٨.

⁽٥) منها قوله:

وقائلة: ما بال دَوْسر بَعْدنا صَحا قلبهُ عن آل ليلى وعن هند؟ وقوله: طلب الارازق بالكتائب إذ هَوتُ بشبيبَ غائلة النفوس غَدورُ

إعراب الفعل

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبِ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

يعنى المضارع الذى لم (تباشره)(١) نون التوكيد ولا نون الإناث، وإنما لم يقيده اكتفاء بتقديم ذلك في باب الإعراب.

وفهم من كلامه أنه يجب رفع المضارع (المعرب)(٢) إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو «أنت تسعد»، ولم يتص هنا على رافعه، وفيه أقوال:

الأول: أن رافعه وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين.

والثاني: أن رافعه تجسره من الناصب والجارم وهو (قول حذاق)(٣) الكوفيين منهم الفراء.

والثالث: أن رافعه نفس المضارعة، وهو قول ثعلب.

والرابع: أنَّ رافعه حروف للضارعة ونسب إلى الكسائي.

واختار المصنف الثاني، لسلامت من النقض، بخلاف مذهب البصريين فإنه ينتقض بنحو «هلا تفعل»(٤).

ورد مذهب الفراء بأن التعرى عدم فلا يكون عاملا، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمى، اتتهى:

ولما ذكر أن رفعه مشروط بتجريده من الناصب والجازم أخذ يبينهما فقال: وبَكَن انصبه وكي كذا بأنْ

⁽١) أ، ج وفي ب (بياشر).

⁽۲) أ، ج وفي ب (المعرى).

⁽٣) أ، ج وفي ب (مذهب).

⁽٤) لأن أداة التحضيض مختصة بالقعل،

الأدوات التي تنصب المضارع أربعة، وهي الشلاثة المذكورة في هذا البيت وإذن وستأتى.

فأما «لن» فحرف نفى ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ولا يلزم أن يكون مؤبدا، خلافا للزمخشرى، ذكر ذلك فى أنموذجه، وقال فى غيره إن «لن» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفى المستقبل.

قال أبن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليمها، بل قد يكون النفى بلا آكد من النفى بلن، لأن النفى بلا قد يكون جوابا للقسم، والنفى بلن لا يكون جوابا له، ونفى الفعل إذا أقسم عليه آكد.

تنبيهات:

الأول: مذهب سيبويه والجمهور أن «لن» بسيطة وذهب الخليل والكسائى إلى أنها مركبة وأصلها «لا أن» حذفت همزة أن تخفيفا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. ورد سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو «زيدا لن أضرب».

وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله، ومنع الأخفش الصغير تقديم معمول معمولها عليها.

وذهب الفراء إلى أن «لن» هي «لا» أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف.

الثانى: ذهب قــوم منهم ابن السراج إلى أنه يجــوز أن يكون الفعل بعــدها دعــاء، واختــاره ابن عــصــفور، وجـعلوا منه قــوله تعــالى ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لَلْمُجْرِمِينَ ﴾ (١).

والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النفي في الدعاء إلا ﴿لاَ خَاصَةٍ.

الثالث: حكى بعضهم أن الجزم بلن لغة لبعض العرب.

وأما «كى» فلفظ مشترك يكون اسما مخففا من كيف فيليها اسم أو فعل ماض أو مضارع مرفوع، كقوله(٢).

⁽١) من الآية ١٧ من سورة القصص.

⁽٢) قاتله: لم ينسب لغائل - رهو من البسيط.

كَى تَجْنُحُونَ إِلَى سَلْمٍ ومَا تُتُرِتْ قَتَلَاكُم وَلَظَى الهيجاءِ تَضَطَرَمُ وَتَكُونَ حَرْفًا مَصَدَرِيا في الأول في وتكون حرف جازا للتعليل بمنى اللام، وحرف مصدريا في تعين الأول في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تدخل على «ما» الإستفهامية كقولهم «كيمه»(١٠).

والثاني: أن تدخل على اماه المصدرية كقوله(٢):

..... كَيْمَا يَضَرُّ وينفعُ

= اللغة: «تجنحون» من جنع إذا مال السلم» - بكسر السين - والفتح أحسن الما تُترت، صيغة مجهول من ثارت القتيل وبالقتل ثارا وثؤرة. أى قالت قاتله الظيء التار الهيجاء» الحرب - تحد وتقصر التصطرم، تلتهب.

الإصراب: (كر) أي: كيف للاستفهام (تجنحون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاحل وإلى سلم، جار ومجرود متعلق بالفعل (ما ثترت، سا نافية (ثُترت) صيغة المبنى للمجهول - «قتلاكم، نائب فاحل مرفوع وكم مضاف إليه الولغلى، الواو حالية ولظى مبتدا (الهيجاء، مضاف إليه «تضطرم» ضعل مضارع مرفوع بالضمة والفاعل ضمير مستشر فيه والجملة في محل رفع خير المبتدا، والجملة وقعت حالا.

الشاهد: قوله اكى، فإنه بمعنى كيف.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الأشموني ٣/٥٤٩، وابن الناظم.

(۱) محتى له.

(٢) قائله: هو النابغة، وقيل: قيس بن الخطيم - وهو من الطويل.

وتمامه: إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجّى الفتي

للعني: إذا لم يكن في مقــدورك أن تنفع من يستحق النفع والعون فــضر من يستــحق الضرر والإيذاء، فإن الإتسان لا يقصد منه في الحياة غير هذين العملين.

الإهراب: «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط فى مسحل نصب «انت» فاعل لفعل محلوف وهو فعل الشرط يفسسوه الملكور. لم تنفع، فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير، والجملة مفسرة «فضر» الفاء واقعة فى جواب إذا وضر فعل أمر «فإنما» الفاء للتعليل وإنما أداة حصر فيرجي، فعل مضارع ممينى للمجهول «الفتى» نائب فاعل «كيسما» جارة تعليلية بمنزلة اللام وما مصدرية، وهى وما يعدها فى تأويل مصدر مجرور بكى.

الشاهد: قوله (كيما) حيث دخلت (ما) الصدرية على (كي).

مواضعه: ذكره من شراح الالفية الاشــمونى ٣/٥٤٩، وابن هشام في حروف الجر ٢/٢٤٥، وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ٥/٢، والشاهد ٦٥٦ في خزانة الأدب. والثالث: أن تقع اللام بعدها، كقوله(١):

فاوقدت ناري كي ليبضر ضُورُها

فهى هنا حرف جر واللام تأكيد لها وأن منضمرة بعدها، ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام، وهذا التركيب نادر، ويتعين الثانى إذا وقعت بعد اللام ولم تقع أن بعدها نحو «جثت لكى أقرأ».

ولا يجوز أن تكون حرف جـر، لدخول حرف الجر عليهـا، فإن وقع بعدها «أن» ولا يكون ذلك إلا في الضرورة، كقوله(٢):

(١) قائله: هو حاتم بن عدى الطائي - وهو من الطويل.

وصعزه: وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله.

الإعراب: «فأوقدته الفاء صاطفة، أوقدت فعل ماض والتاء فاعل، «فارى» مفعول به والياء مضاف إليه «كى» للتعليل «ليبصر» اللام للتعليل ويبصر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، وهو مبنى للمجهول «ضوؤها» فاتب فاعل والهاء مضاف إليه «وأخرجت» الواو عطف على فأوقدت وأخرجت فعل وفاعل «كلبى» مفعول به والباء مضاف إليه «وهو» الواو حالية وهو مبتدأ «في البيت» جار ومجرور متعلق بداخله «داخله» خبر المبتدأ مرفوع والجملة حالية.

الشاهد: قوله «كى ليبصر» فإن كى هنا تتعين أن تكون حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام، لظهور اللام بعدها، وإنما جمع بينهما للتأكيد - وهذا التركيب نادر.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه الألفية ٣/٥٥٠.

(٣) قائله: لم أعثر على قائله – وهو من الطويل.

وتمامه: فتتركها شنا ببيداء بلقع،

اللغة: «تطير» تذهب بسرعة (شنًا» - بفتح الشين وتـشديد النون - القربة الحلق البالى «بيداء» المفازة «بلقم» - بفتح الباء وسكون الملام وفتح القاف - قفر خالية من كل شيء.

المعنى: يخاطب الشاعر طائرا جارحا أو سارقا ماهرا، فيقول: رغبت أن تأخف قربتى بسرعة وتتركها قطعة عزقة بصحراء لا يصل إليها إنسان.

الإعراب: «أردت» فعل وفاعل «لكيما» اللام حرف جسر وتعليل وكى إما جارة تعليلية مؤكدة للام وأن ناصبة أو مصدرية مؤكدة بأن واللام جارة وما واللاة «أن» حرف مصدرى ونصب اتطير» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر فيه «بقربتى» جار ومجرور متعلق بتطير «فتتركها» الفاء عاطفة على تطير وتترك فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول أول «شنا» مفعول ثان لتترك أو حال على التأويل «بيداه» جار ومجرور متعلق بتترك «بلقع» صفة لبيداء.

أَرَدتُ لِكُيْمًا أَنْ تَطْيِرَ بِقِرْبَتَى

ترجح كونها حرف جر مؤكدة للام، ويحتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن. وإنما يترجح كونها جارة لأوجه:

أحدها: أن «أن» أم الباب، فيلو جيعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة(۱).

والثاني: أن ما كان أصلا في بابه لا يجعل مؤكدا لغيره.

والثالث: أن «أن» وليّت الفعل فترجع أن تكون العاملة، ويجوز الأمران في نحو «جـئت كي تفعل» فإن جعلت جـارة كانت «أن» مقدرة بعـدها، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته من أن دكي، تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها(١) ناصبة للفعل دائما، وتأولوا كيمه على تقدير «كي» تفعل ماذا.

وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما، ونقل عن الأخفش.

الثاني: إذا كمانت «كي» حرف جمر ودخلت هلى الاسم، فمهى بمعنى لام التسعليل، وإذا دخلت على الفعل دلمت على العلة الغائمة فقط، فمهى أخص من اللام.

الثالث: أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو «جثت النحو كي أتعلم».

الشاهد: قوله «لكيه الن تطير» حيث يجوز أن تكون كى مصدرية وأن مؤكدة لها، وأن تكون تعليلية موكدة للام، ولؤلا «أن» لوجب أن تكون «كى» مصدرية ولولا وجود اللام لوجب أن تكون تعليلية.

مواضعه: ذكره من شيراح الألفية: الأشيموني ٣/٥٤٩، وابن هشيام ٣٦٣/٣، والإنصاف ٢٤١/ ٢، وابن يعيش ٢/١٩، والشاهد ٦٣٥ في الجزانة.

⁽١) فيلزم تقديم الفرع على الأصل.

⁽۲) ب، ج.

ومذهب الجمهور منع ذلك.

الرابع: إذا فصل بين «كي» والفعل لم يبطل عملها، خلافا للكسائي نحو «جئت كي فيك أرغب» والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب. قيل: والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار.

الخامس: زعم الفارسي أن أصل كما في قوله (١):

وطَرْفُكِ إِمَّا جَتَنَا فَاحْبَسْنَه كُمَّا يَخْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُر

أى «كيما» فحذفت الباء ونصب بها، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبَت، وذلك قليل.

وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا في قوله(٢):

اللغة: «طرفك» – بفتح الطاء – الطرف العين والمعنى وهينك.

الإحراب: «طرفك» طرف مبتدا والكاف مضاف إليه «إما» أصله إنْ مَا وإن للشرط وما والله وجثننا فعل وفاعل ومفعنول وهو فعل الشرط «فاصرفته» الفاء واقعة فني جواب الشرط والضمير المتصوب يرجع إلى الطرف والجنملة كلها في موضع الرقع على الخبرية - و«أن» بفتح الهمزة - «الهنوى» اسم أن «حيث تنظر» خبر أن. وأن مع اسمها وخبرها سد مسد المفعولين ليحسب.

الشاهد: قوله «كما يحسبوا» حيث إن «كما» تنصب بنفسها بمعنى «كيما» واستدل به الكوفيون والمبرد، وعلامة النصب مسقوط النون من يحسبوا والصحيح ما ذهب إليه البصريون وهو المنع، لأنه لو كانت ناصبة مثل كيما لكثر في كام العرب، ويحتمل أن تكون النون حذفت للضرورة، أو يكون الأصل كيما فحذفت الباء للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٥٠، والإنصاف ٢/٣٤، والسيوطي في الهمع ٢/٦.

(٢) قاتله: هو رؤية بن العجاج – وهو من الرجز.

المعنى: أنك إن شتمت شتمت وإذا لم تشتم لا تشتم ولعلك إن لم تشتم لا تشتم.

الإعراب: الآه ناهية الشتم، فعل مضارع مجزوم بلا وحرك بالكسر اللقاء الساكنين والغاصل ضمير مستتر فيه «الناس» سفعول به اكما» ما كافة التشتم، فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «كما لا تشتم» حيث رفع الفعل بعد قوله «كما» ولم ينصب، فقال الكوفيون لانها لم تكن بمعنى كيما، فلذلك لم تنصب، وقال البصريون هذا على أصله، لأن «كما» ليست من النواصب.

مواضعه: ذكره الأشموني ٥٥١/٣١، وذكره سيبويه ١/٤٥٩، والإنصاف ٢/٣٤٥.

⁽١) قائله: هو جميل بن معمر، وقيل: لبيد العامري - وهو من الطويل.

وإما أن تكون زائمة ومفسرة ومصدرية، فالزائلة: هي التي دخولها في الكلام كخروجها فيطرد زيادتها بعد «لما» نحو ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾(١) وبين القسم ولو.

تحو^(۱): أما والله أن لو كنت حرا

ووقع لابن عصفور أن هذه رابطة والجـوابِ الو، وما دخلت عليه. وشذت زيادتها بعد كاف الجر في قوله^(۱۲):

كانْ ظِيْيةِ

(١) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله، وأنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد - وهو من الوافر.

وعجزه: وما بالحر أنت ولا العتيق.

الإعراب: «أما» - بفتح الهمئة وتخفيف الميم - حرف استفتاح بمنزلة ألا ويكثمر قبل القسم والله عرف قسم ومقسم به «أن» رابطة أو رائدة «لو» شرطيمة «كنت» كان واسمها «حرا» خبر كان والجملة فعل الشرط وجواب الشرط معذوف تقديره: لقاومتك.

الشاهد: قوله «أن لو كنت» فيإن أن فيه جعل حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه. والذي ذهب إليه سيبويه أنها واللدة - بين القسم ولو.

مواضعه: ذكره أيضا السيوطي في الهمم ١٨/٢.

(٣) قائله: هو لباعث بن صريم - بفتع الصاد - البشكرى - وهو من الطويل.

وتمامه: ويوما توافينا بوجه مقسم تعطو إلى وارق السلم

اللغة: «مقسم» محسن وأصله من التقسمات وهي مجاري الدمسوع في أعالى الوجه العطوا قال الأعلم: العاطية: التي تتناول أطراف الشجسر مرتمية «وارق» المورق - وفعله أوراق -وهو نادر - «السلم» شجر بعينه.

المعنى: قال الأعلم: وصف امرأة حسنة الوجه فشبهها بظبية مخصبة.

الإحراب: قيوما، ظرف متعلق بالفعل بعده فتوافينا، فعل مضارع فاعله ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة ونا: مسفعول فبوجه، مشعلق بتوافي فمقسم، صفة لوجه (كأن) على رواية الجر – الكاف حوف تشيبه وجر وأن وائدة فظبية، مسجرور بالكاف فتعطو، فعل مضارع وفاعلة ضمير مستتر عائد إلى الظبية فإلى وارق، جار ومسجرور متعلق بتعطو فالسلم، مضاف إليه مجرور بالكسرة، وإنحا سكن الأجل الوقف وجملة تعطو في مسحل رفع صفة لظبية.

الشاهد: قوله «كان ظبية» حيث وقعت أن زائدة بين الكاف ومجرورها.

مواضعه: راجعها في باب إن.

فى رواية الجر.

وفائدة زيادتها التوكيد، وزعم الزمخشرى والشلوبين أنه ينجر مع التـوكيد معنى آخر وهو أن الجـواب يكون بعقب الفـعل الذى يليها فتنبـه على السـببـية والاتصال، وليست مثقلة في الأصل خلافا لزاعمه.

والمفسرة: وهى التي يحسن في موضعهما أي. وعلامتها: أن تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه نحو ﴿ فَأُو حَيْنًا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعَ الْفُلْكَ بَأَعْيُنَنَا ﴾ (١).

فلو كان الذى قبلها غير جملة حكم عليها بأنها المصدرية نحو «إشارتي إليك أن اصبر» ولا تقع المفسرة بعد صريح القول خلافا لبعضهم.

ومذهب الكوفيين أن التفسير ليس من معانى «أن» وهى عندهم الناصبة للفعل والمصدرية هى التى تؤول مع صلتها بمصدر، وتنقسم إلى مخففة من «أن» وناصبة للمضارع فإن كان العامل فيها فعل علم وجب أن تكون المخففة نحو عَلمَ أَن سَيكُونُ ﴾ (٢) وتقدم ذكرها في بابها.

وإن كان فعل ظن جاز فيها الأمران، وجاز في الفعل بعدها الرفع والنصب بالاعستبسارين إلا أن النصب هو الأكشر، ولذلك أجمع عليه في قدوله تعالى: ﴿ أَحَسِبُ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا ﴾ (٢) وقرئ بالوجهين ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِينَدُ ﴾ (٢).

وإن كان العامل فيها غير العلم والظن وجب أن تكون الناصبة للفعل نحو «أريد أن تفعل» وإلى هذا التقسيم أشار بقوله:

لا بَعْدُ عِلْمِ والتي مِنْ بَعْدِ ظَنْ تَخْفِيْفُهَـــاً مِنْ أَنَّ فَهُوَ مُطَّرِدْ

فَانْصِبْ بِهَا والرَّفْعَ صَحَّحْ واعْتَقِدْ

أى: فاعتقد تخفيفها من ﴿أَنَّ إِذَا رَفَعَتَ الفَعَلِ بِعَدِهَا.

⁽١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنون.

⁽٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

⁽٣) من الآية ٢ من سورة العنكبوت.

⁽٤) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

تنبيهات:

الأول: إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه «ما علمت إلا أن تقوم» - بالنصب - قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك «أشير عليك أن تقوم».

وعن أبي العباس: أن الناصبة لا تأتى بعد لفظ العلم أصلا.

الثانى: أجاز سيبويه والأخفش إجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نـحو اخمفت أن لا تفعل، أو الخمشيت أن تقسوم، - بالرفع - ومنع ذلك المبرد.

الشالث: أجسار الفراء وابسن الأنبارى أن تنصب بعد العلسم غيسر المؤول، ومذهب الجمهور المنع.

الرابع: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهدا بقوله (١٠): رَبِّيتُهُ حَتَى إِذَا تَمَعْدُداً كَانَ جزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدا

قال في التسهيل: ولا حجة فيـما استشهد به لندوره، أو إمكان تقدير عامل مضمر.

⁽١) قائله: لم أحثر على قائله – وهو من الرجز.

اللغة: ﴿ عُمده خَلْظُ وَشِبٍ .

للعني: ربيت ابني حتى إذا فلظ وشب وكان جزائي أن أجلد بالعصا.

الإهراب: «ربيته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» حرف ابتداء «إذا» ظرفية شرطية «تمعددا» فعل ماض في موضع الشرط والفاعل ضمير مستشر والألف للإطلاق وإذا منصوبة بشرطها أو جوابها «كان» فعل ماض ناقص «جزائي» اسم كان والياء مضاف إليه، وكان جزائي في موضع الجواب وجملة أن أجلدا في محل نصب خبر كان والألف للإطلاق.

الشاهد: قبوله فبالعصبا أن أجلدا، فإن قبوله فبالعبصا، يتبعبل بأجلد، وأجلد مبعمبول أن وصلتها، وقوله فبالعبصا، معمول معمبول أن، وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه. أو تؤول بأن، التقدير: كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه. مواضعه: ذكره الأشموني ٢٥٥/٣، والسيوطي في الهمع ٨٨، ١١٢/١، والشاهد ٦٤٣ في المنابة.

الخامس: أجاز الأخسفش أن تعمل وهي زائدة، واستدل بالسماع كسقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا أَلَا نُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (١) وبالقياس على حرف الجر الزائد.

ولا حجة في ذلك لأنها في الآية ونحوها مصدرية دخلت بعد «ما لنا» لتأوله بما منعنا. والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلاف «أن» فإنها قد وليها الاسم في «كأن ظبية».

السادس: إذا وصلت «أن» بالماضى والأمر فهى التى تنصب المــضارع خلافا لابن طاهر فإنه جعلها غيرها.

السابع: جملة ما ذكر لأن عشرة أقسام: ناصبة للمضارع ومخففة وزائدة ومشسرة، وشرطية، وبمعنى لا، وبمعنى لشلا، وبمعنى إذ، وبمعنى أن المخففة وجازمة.

وقد تقدم الكلام عن الأربعة الأول ولم يثبت ما سواها.

وأما الجارمة: فقال في التسهيل: ولا يجسزم بها خلافا لسمض الكوفيين، انتهى. ووافقهم أبو عبيدة. وحكى اللحياني (٢) أنها لغنة بني صباح؛ وقال: الرواسي (٢) فصحاء العرب تنصب بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وقد أنشدوا على ذلك أبياتا:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلًا عَلَى مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

يعنى، أن بعض العرب أهمل أن الناصبة حيث استحقت العمل. وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقوله (٤):

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءً وَيُحكُمَا مِنِّى السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِراً أَحَداً

⁽١) من الآية ٣٤٦ من سورة البقرة.

⁽٢) هو على بن المبارك اللحياني من بني لحيان. وقديل: سمى به لعظم لحسيته، وأخذ عن الكسائي؛ وأبي عمرو الشيباني وغيرهما، وله النوادر المشهورة.

⁽٣) محمد بن الحسن الرؤاسي النحوى، سمى الرؤاسي، لأنه كان كبير الرأس وهو أول من وضع من الكوفيين كتابا في النحو وهو أستاذ الكسائي والفراء وله من الكتب الفيصل ـ الوقف والابتداء الكبير وغير ذلك.

⁽٤) قاتله: لم أعثر على قاتله - وهو من البسيط،

فإن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين وقد أعملت إحداهما وأهملت الأخرى، ومنه قراءة بعضهم ﴿لمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتمَّ الرَّضاعة﴾(١).

ووجه إهمالهما حملها على «ما» أخستها، أعنى: ما المصدرية: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فهى عندهم «المخففة من الثقيلة» (٢)، وقوله فى التسهيل: كونها المخففة أو المحمولة عليها أو على المصدرية يقتضى قولا ثالثا.

فإن قلت: هل يقاس على ذلك؟

قلت: ظاهركلام المصنف أن إهمالها مقيس.

قال في شرح الكافية: ثم نبسهت على أن من العرب من يجيز الرفع بعد أن الناصبة السالمة من سبق علم أو ظن.

ونَصَبُوا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلا إِنْ صُدُرَتْ والفعلُ بَعْدُ مُوصَلا

﴿إِذَنَّ حَرِفَ يَنْصِبُ الْمُضَارِعُ بِثَلَاثَةً شُرُوطً :

الأول: أن يكون مستقبلاً، فإن كنان حنالاً رفع، لأن النواصب تخلص للاستقبال.

⁽٢) ٻ، ج.



⁻ اللغة: «تقرآن» تبلغان وتقولان (ويحكماً) مصدر معناه رحمة لكما.

المعنى: أرجو يا صاحبي أن تبلغا محبوبتي أسماء تحيتي وألا تخبرا بذلك أحدا.

الإعراب: «أن» مصدرية مهملة «تقرآن» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، وهو في محل نصب بدل من حاجة في بيت قبله، أو في محل رفع خبر لبتدا محذوف عائد إلى حاجة، أي: هي أن تقرآن «ويحكما» منصوب بضعل محذوف من معناه. وهو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين «مني» متعلق بتقرآن «السلام» مفعول تقرآن «وأن لا» أن مصدرية ناصبة ولا نافية «تشعرا» قعل مضارع منصوب بأن والألف قاصل «أحدا» مفعول.

الشاهد: قوله «أن تقرآن؛ حيث أهملت «أن» من العمل حملا على اختها ما المصدرية، ورفع الفعل.

مواضعه: ذكـره من شراح الألفـية: الأشــمونى ٢٥٥٣/ ٢، وابن هشــام ٣٦٥/ ٣، والمكودى ص١٤٤، وابن الناظــم، وذكـره ابن هشــام في المغنى ٢٠٢/ ٢، وابن يعـــيش ٢/٧٥، والإنصاف ٢٢/٢٧، والشاهد ٦٤٣ في الحزانة.

 ⁽١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة – وهي قراءة ابن محيصن.

الثاني: أن تكون مصدرة، فإن تأخرت الغيت حتما، نحو «أكرمك إذًا» وإن توسطت وافتقر ما قبلها لما يعدها فكذلك.

قال في شرح الكافية: وشد النصب بإذن بين خبر وذي خبر في قول الراجز(1):

لا تَتْرَكَّنَّى فِيهُمُ شَطِيراً إِنِّي إِذَنْ أَهْلَكَ أَوْ أَطِيراً

قلت: نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين، وتأوله البصريون على حذف الحبسر، والتقدير: إنى لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بإذن فنصب. وإن تقدمها حرف عطف فسيأتى.

والثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فإن فصل بينهما بغيره الخيت نحو «إذن وبالله الخيت نحو «إذن والله اكرمك».

تنبيه:

أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو اإذن غدا أكرمك، وأجاز ابن بابشاذ: الفصل بالنداء والدعاء نحو اإذن يا زيد أحسن إليك، و اإذن يغفر الله لك يدخلك الجنة، ولم يسمع شيء من ذلك، فالصحيح منعه.

⁽١) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.

اللغة: قشطيراً على بفتح الشين وكسر الطاء - غريبا أو بعيدا قاطير انهب بعيدا.

المعنى: لا تتركنى وتصيرنى مثل البعيد والغريب بين هؤلاء، فيإنى إذن أموت أو أرحل بعيدا عنهم.

الإحراب: «لا تتزكنى» ناهية وفعل مضارع مؤكد بالنون المثقيلة، والنون للوقاية والياء مفعول أول «فيهم» جار ومجرور متعلق بشطير «شطيرا» مفعول ثان أو حال «إنى» إن واسمها «أهلك» فعل مضارع منصوب بإذن، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر إن اأو أطيرا» عطف على أهلك.

الشاهد: قوله «إذن أهلك» حيث نصب إذن المضارع وإذن غير واقعة في صدر الجملة لاتها معترضة بين اسم إن وخبرها. ويخرج على أنه ضرورة أو على أن خبر «إن» محذوف، أي: لا أقدر على ذلك ثم استأنف بعده، فتكون إذن في صدر جملة مستأنفة.

مواضعه: ذكره من شمراح الألفية: الأشموني ٢٥٥٤، وابن هشمام ٣٧٠، وابن الناظم، والشاهد ٦٤٩ في الخزانة.

والاختيار عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع.

وقد اشتمل البيت على (ذكر)(٢) الشروط الثلاثة، ثم أشار إلى أن الفصل بالقسم مغتفر بقوله:

أو قبله اليمينُ

ثم نبه على حكمها بعد العاطف فقال:

..... وانْصِبْ وارْفَمَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْف وَقَمَا

والرفع أجود الوجهين وبه قرأ السبعة، وفي الشواذ ﴿وإِذًّا لا يَلْبَثُوا﴾(٢) على الإعمال.

تنبيهات:

الأول: أطلق في العطف، وفصل بعضهم فقال: إن كان العطف على ماله محل الغيت نحو فإن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك، بجزم أحسن عطف على جواب الشرط.

وإن كان على ما لا محل له فالأكثر الإلغاء كالآية.

الثاني: إلغاء إذن مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاها عيسى وسيبويه ولا يقبل قول من أنكرها.

الثالث: مذهب الجمهبور أن "إذن" حرف. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها "إذًا" والأصل أن تقبول "إذن جئتنى أكرمك" فحذف ما يضاف إليه وعوض منه التنوين، والصحيح مذهب الجمهور.

ثم اختلف القاتلون بحرفيتها فقال الأكثرون: إنها بسيطة، وذهب الحليل في أحد أقوالِه إلى أنها مركبة من (إذ) و (إن).

 ⁽۱) أ، ج وني بُ (النصل).

⁽۲) أ، جَ.

⁽٣) من آلآية ٧٦ من سورة الإسراء.

ثم اختلف القاتلون بأنها بسيطة، فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها.

وذهب الخليل فيـما روى عنه أبو صبيلة أنهـا ليست ناصـبة بنفسـها، وأن مضمرة بعدها وإليه ذهب الزجاج والفارسي.

الرابع: إذا وقع بعدها الماضى مصحوب باللام كمقوله تعالى: ﴿ إِذًا لاَّ أَوْنَاكُ ﴾(١). فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر قبل إذن. وقال الفراء: لو مقدرة قبل إذن والتقدير: لو ركنت إليهم لأذقناك، وقدر في كل موضع ما يليق به.

الخامس: قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء (يعنى إذن)(٢) وحمله الشلوبين على ظاهره، وأنها للجواب والجزاء في كل موضع، وتكلف تـخريج ما خفى فيه ذلك.

وذهب الفارسى: إلى أنها قد ترد لهما، وهو الأكشر، وقد تكون للجواب وحده نحو أن يقول القائل «أحبك» فتقول «إذن أظنك صادقا» فلا يتمصور هنا الجزاء. وحمل كلام سيبويه على ذلك كما قال فى نعم إنها عدة وتصديق باعتبار حالين.

وقال بعضهم: إذن وإن دلت على أن ما بعدها متسبب عدما قبلها على وجهين: أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها. والثانى: أن تكون (واردة)(٢) جوابا ارتبط بمتقدم أو منبهة على سبب (حصل)(٤) في الحال نحو «إن أتيستنى إذن آتيك» أو «إذن أظنك صادقاً» تقوله لمن يحدثك (وهي في الحالين غير عاملة)(٥).

1711

إِظْهَــارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ وَبَعْدُ نَفْى كَانَ حَتْمًا أَضْمِراً وَبَيْسِنَ لا ولامَ جَسرُ التُسسِزِمِ لا فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَراً

⁽١) من الآية ٧٥ من سورة الإسراء.

⁽٢) ب، ج.

⁽٣) أ، وفي ب، ج (مؤكلة).

⁽٤) أ وفي ب، ج (حصل).

⁽ه) أ، ج.

(اعلم) أن أقوى نواصب الفعل «أن» لاختصاصها به ولشبهها بأن الناصبة للاسم، فلذلك عملت مظهرة ومضمرة بخلاف أخواتها، وإضمارها على ثلاثة أضرب: واجب، وجائز، وشاذ.

فالواجب بمعد ستمة أشياء: أولِمها: اكى، الجارة، وثانيمها: لام الجمعود. وثالثمها: «أو، بمعنى إلى أو إلا. ورابعهما: حتى، وخمامسمها: فاء الجمواب. وسادسها: وأو المصاحبة.

والجائز بعد شيئين: الأول: لام كي إذا لم يكن معها لا. والثاني: العاطف على اسم خالص.

والشاذ: إعمالها مضمرة في غير هذه المواضع،

والحاصل: أنها لا تعمل مضمرة باطراد إلا بعد حرف جر أو حرف عطف على ما سيأتي بيانه.

فأما «كى» الجارة، فلم ينبه فى النظم عليها. بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول: إنها ناصبة بنفسها دائما، لأنه ذكرها مع النواصب، ولم يذكرها غير ذلك. وقد ذكر لها فى الكافية وغيرها الحالين.

وقد اشتمل هذان البيتان على حكم «أن» بعد لام كي ولام الجحود.

فأما لام كى فهى لام التعليل، ولأن بمدها حالان، حال يجب فيه إظهارها وذلك مع الفسعل المقسرون بلا النافسية أو السزائدة. كقسوله تعسالى ﴿ لِهَالَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ (١).

وحال يجوز فيمه إظهارها وإضمارها وذلك مع الفعل غيـر المقرون بلا نحو «جثت لتكرمني».

ولو أظهرت فقلت: لأن تكرمني لجاز.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون النصب بعدها بإضمار كي؟.

من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

قلت: أجاز ذلك ابن كيسان والسيسرافي، ومذهب الجمهور أن كي لا تضمر لأنه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع.

فإن قلت: لم سميت لام كى؟

قلت: لأنها للسبب كما أن كي للسبب.

وأما لام الجمحود فهمى الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظا أو معنى نحو ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ (١) و ﴿ لَمْ يَكُن اللَّهُ لِيَغْفَرَ لَهُمْ ﴾ (٢).

والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة واجبة الإضمار، وعلل ذلك بأن إيجاب اما كان زيد ليفعل، الحال الله على مقابلة السين، فكما أنه لا يجمع بين أن واللام.

قإن قلت: حاصل كلام الناظم أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، ووجوب إضمارها بعد نفى كان، وجواز الأمرين فسيما عدا ذلك، وهذا غير محرر من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لم يقيد بالناقصة، فأرهم أنه يجب الإضمار أيضا بعد التامة، وليس كذلك لأن اللام بعدها ليست لام الجحود.

الثاني: أنه يوهم (أن)(٢) اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظا، وقد تقدم أن الماضية معنى كالماضية لفظا.

والثالث: أنه أطلق فشمل إطلاقه النفى بكل ناف. وليس كذلك، لأن النفى هنا لا يكون إلا بما أو بلم ولا يكون بأن ولا بلما ولا بلا ولا بلن. نص على ذلك في الارتشاف.

قلت: قد يجاب عن الأول بأن استعمال الناقصة أكثر، وذكرها في أبواب النحو أشهر فتوجه كلامه إليها، وتعين حمله عند عدم التقييد عليها.

⁽١) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.

⁽٢) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

⁽٣) ب، ج.

وعن الشانى: بأنه لم يكسن مندرجا في قبوله (ونفى كنان) لأن المراد نفى الماضى، ولم تنف الماضى، على أن من النحويين من يرى أنها تصرف لفظ الماضى دون معناه.

وعن الثالث: أن قوله (نفي كان) لا يشمل كل ناف، بل يشمل كل ما ينفى الماضى فخرجت «لن» لأنها تختص بالمستقبل، وكذلك «لا» فإن نفى غير المستقبل بها قليل، وأما لما فإنها وإن كانت تنفى الماضى تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف «لم» وأما «أن» فهى بمنى «ما» وإطلاقه يشملها، وفى استثنائها نظر.

بل الظاهر أن لام الجمود تقع بعد النفى بها، ويدل على ذلك قراءة ضير الكسائى ﴿وإن كان مكرُهم لِتَول منه الجبالُ (١) ونص بعضهم على أن اللام فى غير قراءته لام الجمود.

وفي هذه الآية رد على من زحم أن الفعل بعد لام الجمحود لا يرفع إلا ضمير الامسم السابق.

وقد فهم من النظم قوائد:

الأولى: أن ذلك لا يكون في أخوات كان، لتخصيص الحكم بها خلافا لمن أجازه في ظننت.

والثانية: أن الفعل معها لا يكون موجبا، فلا يقال: «ما كان زيد إلا ليفعل» لانها إذ ذاك بعد إيجاب لا بعد نفى كان.

الثالثة: أن إظهار أن بعد لام الجمود عتنع لقوله «حتما أضمرا» وهذا مذهب البصريين.

وأما الكوفسيون فسحكى ابن الأنبارى عنهم منع ذلك، وحكس غيره عن بعضهم جواز إظهار أن بعدها توكيدا.

⁽١) سورة إبراهيم الآية ٤٦. أما قدرامة الكسائى فهى بفتح اللام ورفع الفعل بأن مسخففة من الثقيلة واللام للفصل، أي: وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين.

تنبيهات:

الأول: أجار بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستبدلا بقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ ﴾ (١).

واضطرب ابن عصفور فمرة أجاز ومرة منع، والصحيح المنع، ولا حجة لهم في الآية، لأن أن يفتري في تأويل مصدر هو الخبر.

الثانى: قد فهم مما تقدم أن لام الجر التى ينصب الفيعل بعدها قسمان: لام كى ولام الجحود.

أما لام الجحود فقد تقدم ضابطها.

وأما لام كى فسهى ما عداها، وقسم بعضهم ما عدا لام الجسحود إلى ثلاثة أقسام كما فعل الشارح: لام كى نحو «جشت لتحسن إلى» ولام العاقبة نحو ﴿ فَالْتَقَطَّهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُواً وَحَزَنًا ﴾ (٢) ولازم زيادة نحو ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (٢).

وأن بعد هذه الثلاثة يجوز إظهارها وإضمارها.

قلت: أما لام العاقبة، وتسمى أيضا لام الصيرورة، ولام المآل، فقله أثبتها الكوفيون والأخفش وذكرها في التسهيل، وتأول جمهور البصريين ما أوهم ذلك، وردوه إلى لام كى.

وأما الزيادة، فذهب قوم إلى أن اللام في نحسو ﴿ يُوِيسَدُونَ لِيُطْفِعُوا ﴾ (١) ﴿ وَأَمِرْنَا لِنُسْلُمَ ﴾ (٥) واثدة وأن مقدرة بعدها.

وقال الفراء: العرب تجعل لام كـى فى موضع أن فى أردت وأمرت والمختار أنها لام كى.

⁽١) من الآية ٣٧ من سورة يونس.

⁽٢) من الآية ٨ من سورة القصص.

⁽٣) من الآية ٢٦ من سورة النساء.

⁽٤) من الآية ٨ من سورة الصف.

⁽٥) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.

والتقدير: يريدون ما يريدون من الكفر ليطفئوا، وأمرنا بما أمرنا لنسلم.

الثالث: ما ذكر من أن اللام التي (تنصب الفعل)(١) بعدها هي لام الجر، والنصب بأن مضمرة: هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن، والحلاف في اللامين أعنى لام كي ولام الجحود واحد.

الرابع: اختلف في الفعل الواقع بعدم اللام، ففهب الكوفيون إلى أنه خبر الكانه واللام للتسوكيد. وذهب البسصريون إلى أن الخبر مسحلوف، واللام متعلقة بذلك الخبر المحلوف وقدروه قما كان زيد مريدا ليفعل، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الحبر – وظاهره موافقة الكوفيين – إلا أن الناصب عنده أن مضمرة، فهسو قول ثالث، قال الشيخ أبو حيان: ليس بقول بصرى ولا كوفي، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة. وصرح به الشارح، وقال في شرحه لهفا الموضع من التسهيل: سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها، لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أوهاما أو مستعدا لأن يفعل.

قلت: ما نقل عن البـصريين من أنها مـتعلقة بالخـبر المحلوف يقتـضى أنها ليست بزائلة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائلة مقوية للعامل. فليتأمل.

الخامس: ذكر في التسهيل أن فتح اللام الجارة الداخلة على الفعل لغة عكل وبلعنبر.

وقال أبو زيد: سمعت من يقرأ ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَلِّبَهُمْ ﴾ (١).

ثم انتقل إلى «أو» فقال:

موضِعها حَتَّى أو الأَّ أَنْ خَفَى

كَلَّاكُ بَمْدُ أَوْ إِذًا يَصْلُحُ في

⁽۱) ب، ج رفی **أ (ينصب)**.

⁽٢) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

يعنى: أن «أن» يجب إضمارها بعد «أو» إذا صلح في مسوضعها حتى أو إلا كما وجب إضمارها بعد لام الجحود.

فإن قلت: حتى (تكون)(١) بمعنى إلى وبمعنى كي فأيهما أراد؟

قلت: قال الـشارح: حتى التي بمعنى إلى لا التي بمعنى كي، فإن كـان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى إلى وإلا فهي بمعنى إلا. انتهى.

ويحتسمل أن يريد المعنيين معما، وذلك أن بعضهم قدرها بكى، وبعمضهم قدرها بإلى.

وأما سيبويه فقدرها بإلا، فكأنه أشار إلى الأولين بذكر حمتى، ويصلح للتعديرات الشلاثة قولهم «لالزمنك أو تقضينى حقى» فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللاستثناء من الأزمان.

ويتعين الأول في نحو «لأطيعن الله أو يغفر لي». والثاني في نحو «لأنتظرنه أو يجيء». والثالث في نحو «لأقتلن الكافر أو يسلم»، وبذلك (يضعف)^(۲) قول من قال إن تقديرها (بإلا مطرد، وقدول من قال إن تقديرها)^(۲) بكي أو إلى مطرد، ويؤيد الاحتمال الثاني أنه لو أراد حتى التي بمعنى إلى فقط لصرح بإلى والوزن موات له على ذلك.

تنيهات:

الأول: احترز بقوله: (إذا يصلح في موضعها «حتى أو إلا» من التي لا يصلح في موضعها)(٤) أحد الحرفين فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن كقوله(٥):

⁽۱) ا، ج.

⁽٢) ب، ج.

⁽۲) ب، ج.

^{.1(1)}

⁽٥) قائله: هو الحصين بن حمام المرى - وهو من الطويل.

ولولا رجالٌ مِن رِرَامِ أَعِزَةً وَآلُ سُبِيعِ أَو أَسُومَكُ عَلْقَمَا

الثاني: ما ذكر من تقدير حتى أو إلا في مكان أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل «أو» مصدر وبعدها «أن» الناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها فتقدير الأنتظرنه أو يقدم، ليكونن انتظارً أو قدومً.

الثالث: ذهب الكسائى إلى أن «أو» المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها، لأن «أو» حرف عطف فلا عسمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار أنَّ بعدها.

الرابع: قوله «إذا يصلح في مموضعهما حتى أو إلا» أجود من قمول الشارح بعد أو بمعنمي إلى أو إلا، فإنه يوهم أن «أو» ترادف الحرفين، ولميس كذلك، بل هي أو العاطفة التي لأحد الشيئين.

ثم انتقل إلى حتى فقال:

وبعدَ حتى هكذا إضمارُ أنْ حَنَّمٌ كجُدُ تُسُرُّ ذَا حَزَنْ

حتى في الكلام على ثلاثة أضرب: عاطفة، وابتدائية، وجارة.

فالعاطفة: تعطف بعضا على كل، وتقدمت في حروف العطف.

⁼ اللغة: «رزام» بكسر الراء وتخفيف الزاى - هو أبو حى من تميم واسمه رزام بن مالك ابن عمرو بن تميم.

الإصراب: قولولاً الواو للعطف ولولا حسرف امتناع لوجود قرجاله مهتدا مرفوع بالضحة المظاهرة قمن رؤام جار ومجرور صفة لرجال والتقدير: لولا رجال كالتون من رؤام فاعزة صفة أخرى وخيسر المبتدأ محلوف أى: كالتون قوال عطف عليه فسييعه مضاف إليه فأو أسومكه فعل مضارع منصوب بأن منضمرة بعد أو العاطفة والفاعل ضمير مستتر فيه والكاف مفعول فعلامه منادى مرخم تقديره: يا علقمة ، فحذف حرف النداء فصار علقمة ثم وخمه فصار طقم - بفتع الميم - على ما كان ثم أشبع الفتحة ألفا.

الشاهد: قوله الو أسواك حيث نصب الفعل بعد أو بتقدير أن.

مواضعه: ذكره الأشموني ٥٩/٥٩، والسيوطي في الهمع ٢/١، وسيبويه ٢/٤٩.

والابتدائية: تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله(١٠): حتى ماءُ دجلةَ أَشْكَلُ

وليس المعنى أنه يجب أن يكون بعدها المستدا والخبر، بل المعنى على الصلاحية فمتى كان بعدها جملة فعلية مصدرة بماض نحو ﴿ حَفَّىٰ عَفُواْ ﴾ (٢) أو بمضارع مرفوع تقول فشربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجر بطنه اطلق عليها حرف ابتداء.

والجارة: تدخل على الاسم الصريح بمعنى إلى وتقدمت فى حروف الجر، وتدخل على المضارع ويجب حينتذ إضمار أن بعدها ناصبة، لتكون مع الفعل فى تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز إظهار أن بعدها.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح التسهيل عند ذكر حتى الجارة: ومجرورها إما اسم صريح نسعو ﴿حَتَّىٰ حِين﴾ (٣) أو مصلر مؤول من أن وفعل مساض نحو ﴿حَتَّىٰ عَفُولُ الرَّسُولُ ﴾ (٤).

ونوزع في الماضي فإن حتى قبله ابتدائية وأن غير مضمرة.

⁽١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفي من قصيدة يهجو بها الأخطل - وهو من الطويل.

وتمامه: فما زالت القتلي تمج دمامها بدجلة

اللغة: «الفتلى» - جمع قتيل - فتمج» ترمى وتقلف قدجلة» - بكسر الدال - نهير العراق فأشكل ماء أشكل إذا خالطه دم، والأشكل الذي يخالطه حمرة.

الإعراب: «فما» الفاء عاطفة وما نافية «زالت» من أخوات كان «القتلى» اسم ما زالت «تمج» قعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «دماهها» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة في محل نصب خبر ما زال «بدجلة» الباء ظرفية، أي: في دجلة «حتى» حرف ابتداء هماء» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «دجلة» مضاف إليه «أشكل» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «حتى احيث دخلت على الجملة الاسمية، لأنها حرف ابتداء.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٦٧، وابن الناظم.

⁽٢) من الآية ٩٥ من سورة الأعراف.

⁽٣) من الآية ٣٥ من سورة يوسف.

⁽٤) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

الثانى: ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

الثالث: إذا انتصب المضارع بعد حتى، فالغالب أن تكون للغاية، كقوله تعالى: ﴿ لَن نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَى يُرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ (١) وعلامتها (أن يصلح فى موضعها إلى، وقد تكون للتعليل نخو فجد حتى تسر ذا حيزن، وعلامتها) (١) أن يحسن فى موضعها كى، وزاد فى التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن، كقوله (١):

ليسَ العطاءُ من الفضولِ سَمَاحَة حتَّى تجودَ وما لديكَ قَلِيلُ

وهذا معنى غريب، وعمن ذكره ابن هشام، وحـكاه في البسيط عن بعضهم. ولا حجة في البيت لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى.

ثم نبه على أن (الفعل بعدها لا يكون إلا مستقبلا حقيقة)(٤) أو حكما. وتِلْوَ حتَّى حَالاً أو مُؤولاً به أرفعَنَّ وانصِبِ المستقبَلا

مشال الحال قولهم «سالت عنك حتى لا أحستاج إلى سؤال» ومسئال المؤول بالحال كقراءة نافع ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ (٥).

⁽١) من الآية ٩١ من سورة طه.

⁽٢) ٻ، ج.

⁽٣) قائله: قال العينى: لم يتسب لقائل، وفي الدور اللوامع قال: للمقتع الكندى - وهو من الكامل.

اللغة: الفضول؛ المال الزائد اسماحة؛ الجود والكرم.

الإحراب: «ليس» فعل ماض ناقص «العطاء» اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة «من الفضول» جار ومجرور في محل رفع صفة للعطاء «سماحة» خبر ليس، والتقدير: ليس العطاء الحاصل من فضول المال سماحة وجودا «حتى» للغاية «تجود» فعل مضارع منصوب بتقدير أن «وما لديك قليل» جملة حالية.

الشاهد: قوله «حتى تجود» فإن حتى فيه بمعنى إلا أن، فحتى هنا بمعنى الاستثناء.

مواضعه: ذكره الأشمولي ٢/٥٦٠ والسيوطي في الهمع ٢/٩.

⁽٤) ب، ج وفى أ (منصوب الفعل لا يكون بعدها إلا مستقبلا حقيقة).

⁽٥) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

والمراد بالمؤول بالحال أن يكون الفعل قد وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال، وقوله «وانصب المستقبلا» يعنى: حقيقة أو بتأويل. فالمستقبل حقيقة نحو «لأسيرن حتى أدخل المدينة» والمؤول كقراءة غير نافع ﴿وزُلْزِلُوا حَتَىٰ يَقُولَ ﴾» (والمراد)(١) به أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم فينصب، لأنه (مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال)(١).

تنبيهات:

الثاني: علامة كونه حالا أو مؤولاً به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى، ويجب حينتذ أن يكون ما بعدها فضلة مُسبّبًا عما قبلها.

الثالث: قد فهم عا ذكر أن الرفع يمتنع في نحو «كان سيسرى حتى أدخلها» إذا جعلت ناقيصة؛ لأنه لو رفع لكانت حتى ابتدائية، فتبقى كان بلا خبر، وفي نحو «ما نحو «سرت حتى تطلع الشمس» لانتفاء السببية خلافا للكوفيين، وفي نحو «ما سرت أو أسرت حتى تدخل المدينة» عما يسدل على حدث غير واجب، لأنه لو رفع لزم أن يكون مستأنف مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له، وذلك لا يصح لأن ما قبلها منفى في «ما سرت» ومشكوك في وقوعه في «أسرت» فيلزم وقوع المسبب مع نفى السبب أو الشك فيه، وأجاز الأخفش الرفع في نحو «ما سرت حتى أدخل المدينة» فقيل: هي مسألة خلاف بينه وبين سيبويه، وقيل: إنما أجازه على أن يكون سير أصل الكلام واجبا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسسره، فنفيت أن يكون سير كان عنه دخول.

قال ابن عصفور: وهذا الذي قاله جيد وينبغي ألا يعد هذا خلافا.

الرابع: ذهب أبو الحسن إلى أن حتى إذا كانت بمعنى الفاء فهى عاطفية وتعطف الفعل على الفعل، وذلك إذا دخلت على الماضى أو المستقبل على جهة السبب نحو «ضربت زيدا حتى بكى» و «لأضربنه حتى يبكى».

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) ب.

ومذهب الجمهور أنها ابتدائية كما سبق، لأنها إنما تعطف المفردات.

وثمرة الخلاف أن الأخفش يجيز الرفع في يبكى على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب، ثم انتقل إلى فاء الجواب فقال:

وبَعْدَ فَا جوابِ نَفْى أَوْ طَلَبْ مَخْضَيِّن أَنْ وَسَثْرُهَا حَتْمٌ نَصَبُ

يعنى: أن اأن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفى نحو ﴿ لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ (1) أو طلب وهو أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عَرْض أو تحضيض أو تمن، فنالأمر نحو «اضرب زيدا فيستقيم» والنهى ﴿ لا تَفْتَرُوا عَلَى الله كَذَبًا فَيُسْحَتَكُم ﴾ (1) والدعاء ﴿ رَبّنا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُومُنُوا ﴾ (1) والدعاء ﴿ رَبّنا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُومَنِّوا ﴾ (1) والعرض قول بعض يُومُنُوا ﴾ (1) والعرض قول بعض العرب «الا تقع الماء فتسبع» يريد: في الماء، والتحفيض هلا أمرت فتطاع» والثمني ﴿ يَا لَيْتِي كُنتُ مَعَهُمْ فَاقُوزَ ﴾ (١).

والتمنى يكون بليت كما مثل أو بألا نحو «ألا رسول لنا منا فيخبرنا» وبلو كقوله (٢٠): لو نُعان فننهدا.

⁽١) مَن الآية ٣٦ من سورة فاطر.

⁽٢) من الآية ٦١ من سورة طه.

⁽٣) من الآية ٨٨ من سورة يونس.

⁽٤) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف.

⁽٥) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

⁽٦) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وثمامه: سرينا إليهم في جموع كانها 💎 جبال شروري . . .

اللغة: «جمعوع» جمع جمع، وهو الجماعة «شرورى» اسم جبل لبنى سليم «نعان» - على صيغة المبنى للمجهول - من العون «فننهدا» من نهد إلى العدو ينهد - بالفتح فيهما - أى: نهض، ومنه المناهدة في الحرب، وهي المناهضة.

الإصراب: إسرينا عمل وقاعل اإليهم جار ومجرور متعلق بسرينا «في جموع» جار ومجرور قبي محل نصب على الحال، والتقدير: سرينا إلى هؤلاء القوم ونحن في جماعة اكأنها كأن واسمها اجبال خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة اشروري» مضاف إليه الو نعان نعان فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير افننهدا المضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء وفاعله ضمير مستتر فيه.

ومنع المصنف كون لو للتـمنى وقال: التقدير: وددنا لو نعان، فـهو جواب تمن إنشائى كجواب ليت.

وقد فهم من كلامه أنه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلا بشرطين:

أحدهما: أن تكون الفاء مقصودا بها (الجواب)(١) لإضافتها إلى الجواب احترازا من الفاء التي لمجرد العطف كقولك «ما تأتينا فتحدثنا» بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا؛ فيكون الفعلان مقصودا نفيهما؛ وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا، على إضمار مستدأ؛ فيكون المقصود نفى الإتيان وإثبات الحديث، وإذا قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا، فيكون المقصود نفى اجتسماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثانى لانتفاء الأول.

الثانى: أن يكون النفى والطلب محضين، واحترو بذلك «عن» (۱) النفى الذى ليس بمحض نحو «ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا» و «ما تزال تأتينا فتحدثنا». ومن الطلب الذى ليس بمحض، والمراد بالطلب المحض أن يكبون بفعل أصل فى ذلك، فاحترو من أن يكون بمصدر نحو «سقيا» أو باسم فعل نحو «صه» أو بلفظ الخبر نحو «رحم الله ويدا» قلا يكون لشىء من ذلك جواب منصوب، وسيأتى الخلاف فى بعض ذلك.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح الكافية: النفى الذى لا جواب له منصوب لكونه ليس نفيا خالصا بأربعة أمثلة (ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا) و (ما قام فيأكلُ إلا طعامَه) وقول الشاعر(٢٠):

الشاهد: قوله «لو نعان» فإن «لو» هنا للتمنى، ونصب الفعل بعدها بإضمار «أن» وهو فننهدا. أي: قأن ننهدا.

⁽١) أ، ج وفي ب (الجزاء).

⁽٢) ب، ج وفي أ (من).

⁽٣) قاتله: هو الفرزدق - وهو من الطويل.

وما قامَ مِنَّا قائمٌ في نَديُّنا فينطِقُ إلا بِالَّتِي هيَ أعرفُ

وتبعه الشارح فى التمثيل بها، فأما الأولان فالتمثيل بهما صحيح، وأما الآخران فالنصب فيهما جائز، فإن النفى إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب. نصّ على ذلك سيبويه، وعلى النصب أنشد:

فينطق إلا بالتي هي أعرفُ

الشانى: ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أن الفاء هى الناصبة كما تقدم فى أو، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفاء صاطفة فلا عمل لها، لانها فى ذلك عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم، والتقدير فى نحو «ما تأتينا فتحدثنا» ما يكون منك إتيان فحديث، وكذلك يقدر فى جميع المواضع.

الثالث: شرط فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام ألا يتنضمن وقوع الفعل احترازا من نحو «لم ضربت زيداً فيجازيك» لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مسعدر مستقبل منه، وهو مذهب أبى على، ولم يشترط ذلك المغاربة، وحكى ابن كيسان «أين ذَهب زيد فنتبعه ؟» - بالنصب، والفعل فى ذلك محقق

1408

⁼ اللغة: (ندينا) - بغتم النون وكسر الدال وتشديد الباء - على وزن غنى - مسجلس القوم ومكان حديثهم (إلا بالتي هي أعرف) أي بالأشياء التي هي معروفة.

المعنى: إذا نطق منا ناطق في مجلس جماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقالته.

الإحراب: "وما قام" الواو عاطفة وما نافية "قام" فعل ماض "منا" جار ومجرور في محل رفع صفة لقائم "قائم" قائم قائم قائم كائن منا، والأحسن أن يكون "منا" في محل نصب على الحال القم، والتقدير: وما قام قائم كائن منا، والأحسن أن يكون "منا" في محل نصب على الحال "في ندينا أو كائنا على الحال "فينطق" - بالرفع - عطفا على قوله "قام" وإنما لم ينصب، لأن النفي ليس بخالص "إلا" أداة استثناء من النفي فيكون إثباتا "بالتي" اسم موصول صفة لمحذوف، أي: بالأشياء التي "هي" ضمير منفصل مبتدأ "أصرف" خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والحبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: قُولُه «فينطق» حيث رفعه الشاعر، لأن من شرط النصب بعد النفي أن يكون النفي خالصا، وههنا ليس كذلك.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٦٤، وابن الناظم، وسمييويسه ١/٤٢، والشاهد ٦٦٦ في الحزانة.

الوقوع، فإذا لم يمكن سبك مصدر من الجملة سبكناه من لازمها، والتقدير: ليكن منك إعلام بذهاب ريد فاتباع منا.

ثم انتقل إلى الواو فقال:

والواوُ كالفا إِنْ تُفِدْ مفهُومَ مَعْ ﴿ كَلَا تَكُنْ جَلَدًا وتُظْهِرَ الْجَزَعْ

يعنى: أن الوار تضمر أن بعدها وجوباً بعد النفى والطلب بشرطهما، كما أضمرت بعد الفاء بشرط أن تفيد المعية، كقوله ﴿لا تكن جلداً وتظهر الجزع أى: لا تجمع بين الأمرين، وهي يومئذ عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم كما تقدم في الفاء وأو.

واحترز من أن يقصد التشريك بين الفعلين فتكون عاطفة فعلا على فعل نحو «لا تأكل السمك «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بالجزم أو بقصد الاستثناف نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» - بالرفع - وأمثلة النصب بعد الواو معلومة من أمثلة الفاء فلا نطول بذكرها.

قال الشيخ أبو حيان: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع.

تنبيهات:

الأول: الحلاف في الواو كالحلاف في الفاء، وقد تقدم.

الثانى: قد علم أن النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء، وقولهم تقع الواو فى جواب كذا وكذا تجوز ظاهر، وزعم بعضهم أن النصب بعد الواو، وهو على معنى الجواب، وليس بصحيح.

وبعدَ خيرِ النَّفِي جَزْمًا اعْتَمِدُ إِنَّ تَسْقُطُ الْفَا وَالْجِزَاءُ قَدْ تُصِيدُ

انفردت الفاء بأن الفعل بعدها سينجزم عند سيقوطها بشرط أن يقصد الجزاء الحو(١٠):

وعجزه: بِسِقْطِ اللَّوَى بِينَ اللَّخُولِ فَحَوْمُلِ

⁽١) قائله: هو امرؤ القيس - وهو من الطويل.

قِفَا نَبْكِ مِن ذكرَى حَبيبٍ ومنزلِ وذلك إنما يكون بعد الطلب، والأمثلة ظاهرةً.

وأما النفى فليس له جواب مجزوم، فإنه يقتضى تحقيق عدم الوقوع كما يقتضى الإيجاب، ولذلك قال: وبعد غير النفى جزما.

واحترز من ألا يقصد الجزاء، فإنه لا يجزم بل يرفع، إما مقصودا به الوصف نحو اليت لى مالا أنفق منه أو الحال أو الاستئناف (ويحتملهما)(١) قوله تعالى: ﴿ فَاضْرِبُ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ بَيْسًا لاَ تَخَافُ دَرَكًا ﴾(٢).

تنبيه:

إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء، ففي جازمه أقوال:

الأول: أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشمرط فجمزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف ونسبه إليه الخليل وسيبويه.

⁼ اللغة: «بسقط اللوى» - بكسر السين وسكون القاف - منقطع الرمل، واللوى - بكسر اللام - حيث يلتوى الرمل ويوق.

وإنما خص منقطع الرمل ومسلتواه، لأنهم كانوا لا ينزلون إلا في صلابة من الأرض، ليكون ذلك أثبت لأوتاد الأبنية «والدخول والحومل» بلدان.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعارناه على البكاء عند مناول أحبابه التي كان يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: «قضاً» فعل أمر مبنى على حلف النون وألف الاثنين ضاعل «نبك» فعل مضارع مجنوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حلف الياء والكسرة قبلها دليل عليها والفاعل ضميسر مستتر تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبكي «حبيب» مضاف إليه «بين» عطف على حبيب «بسقط» جار ومجرور متعلق بقضا «اللوى» مضاف إليه «بين» ظرف مكان «الدعول» مضاف إليه «قحومل» عطف على الدعول.

الشاهد: قوله «نبك» فإنه جواب الأمر فلذلك جزم وهو غير مقترن بالفاء.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٦٧، وابن هشام في القطر ص٧٨.

⁽١) ب، ج وفي أ (ويحتملها).

⁽٢) من الآية ٧٧ من سورة طه.

والثالث: أن الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين. والرابع: أن الجزم بلام مقدرة، فإذا قال (ألا تنزل تُصِبُ خيراً).

«فمعناه لتُصب خيرا»، وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف.

والمختار القول الثالث، لا ما اختاره المصنف لأربعة أرجه:

أحدها: أن ما ذهب إليه يستلزم أن يكون العامل جملة، وذلك لا يوجد في موضع.

والشاني: أن الإضمار أسهل من التنضمين، لأن التضمين زيادة بتغييس الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل.

والثالث: أن التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط، لأنه يدل عليه بالالتزام.

والرابع: أن الشرط لابد له من فعل، ولا يجبوز أن يكون هو الطلب بنغسه ولا مضمنا له (مع معنى)(١) حرف الشرط، لما في ذلك من التعسف، ولا مقدرا بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه.

وشَرْطُ جَرْمٍ بعد نهى أنْ تَضع ٰ إِنْ قَبْلَ لا دونَ تَخالُف يَقَعْ

يعنى: أن شرط جزم الجسواب بعد النهى أن يصح إقامة شرط منفى مقامه، وعلامة ذلك أن يصح المعنى بتسقدير إن قبل لا النافية نحو (لا تدن من الأسد تسلم) (فهذا يصح جسزمه لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد تسلم)^(۱) بخلاف «لا تدن، من الأسد بأكلك» فإن هذا لا يسصح جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير إن لا تدن، هذا مذهب الجسمهور وأجاز الكسائى جزم جواب النهى مطلقا ولا يسترط تقدير إن قبل لا، بل يقدر إن تدن من الأسد يأكلك.

وذكر في شرح الكافية أن غير الكسائي لا يجيز ذلك.

قلت: وقد نسب (ذلك)(٢٠) إلى الكوفيين.

⁽۱) ب.

⁽٢) ب، ج.

⁽٢) ب، ج.

واستدل الكسائي بالقياس على النصب، لأن المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك كقوله تعالى ﴿ لا تَفْتُرُوا عَلَى الله كَذَبًا ﴾ (١) وبالسماع قول النبي على الحد يقربن مسجدنا يُؤذنا بريح الثوم، وقوله عليه الصلاة والسلام «لا ترجموا بعدى كفارا يضرب بعض» وقول أبى طلحة لرسول الله على «لا تشرف يُصبُك سهم».

وأجيب بأن القسياس على المنصوّب لا يحسن، لأن النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه.

وأما السماع خمحمول على إبدال الفعل من الفعل مع أن الرواية المشهورة «يؤذينا» و «يضرب» - بالرفع - ويحتمل أن يكون يضرب بعضكم على الإدغام نحو: ﴿ وَيَجْعَلُ لَكُمْ ﴾ (٢).

تنبيه:

شرط الجزم بعد الأمر بتقدير إن تفعل، كما أن شرطه بسعد النهى بتقدير إن لا تفعل فسيمتسنع الجزم فى نحو «أحسين إلى لا أحسن إليك» فسإنه لا يجوز «إن تُحسِن إلى لا أحسن إليك» لكونه غير مناسب، وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائى فيه.

والأمرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلا ﴿ تَنْصِبْ جَوَابَهُ وجَزْمَهُ الْبَلا

إذا دل على الأمر بخبر بفعل ماض أو مضارع أو باسم فعل أو باسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقا، كمقولهم «اتقى الله امرق فعلَ خيراً يُثَبُ عليه» وقوله تعالى: ﴿ تُوْمُنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرً لَكُمْ فَيْرًا لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعَلَّمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (٢) وقول الشاعر (٤):

⁽١) سورة طه ٦٦.

⁽٢) من الآية ٢٨ من سورة الحديد، وسورة نوح ١٢.

⁽٣) من الآية ١١، ١٢ سورة الصف.

 ⁽³⁾ قائله: هو عمرو ابن الإطنابة الخررجي - والإطنابة اسم أمه، واسم أبيه: زيد بن مناة وهو من الوافر.

وصدره: وقُولي كُلما جَشَاتُ وجَاشَتُ.

اللغة: «جشبات» ثارت ونهضت من فزع أو حزن، والضميس للنفس «جاشت» فزعت وغلت من حمل الاثقال كما تغلى القدر «تحمدي» يحمدك الناس.

مكانك تُحمدي أو تستريحي

وقولهم: ﴿حسبُك ينم الناس؛ لأن المعنى لينتن وآمنوا واثبتي واكفف.

وأجاز الكسائي النصب نحو اصه فأحدثك، و احسبك فينام الناس.

ومذهب الجمهور منع ذلك، لأن النصب إنما هو بإضمار «أن» والفاء عاطفة على مصدر متوهم وحسبك وصه ونحوها لا تدل على المصدر، لأنها غير مشتقة، ولذلك قال: فلا تنصب جوابه.

تنبيهات:

الأول: ذكر في شرح الكافية: أن الكسائي انفرد بجواز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم أمر نحو «صه» أو خبر بمنى الأمر نحو «حسبك».

قلت: وافقه ابن عصفور في جواز نصب جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني، والذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك.

الثانى: أجاز الكسائى (أيضا)(١) نصب جواب الدصاء المدلول عليه بالخبر نحو: «غفر الله لزيد فيُدخلَه الجنة».

المعنى: إن همتى وشجاعتى جعلتنى أقول لنفسى كلما فزعت وضجرت من مشقات الحرب
 اثبتى تحمدى بالصبر والشجاعة، أو تستريحى من عناء الدنيا بالقتل في موطن الشرف والفخار.

الإهراب: اوقولي الواو عاطفة وقولى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مصاف إليه الكلم مصادى المتكلم مصاف إليه الكلم الله على متعلق بقبولى منصوب و الحساء حرف محمدرى المتأتث فعل ماض والتاء للتأثيث والفاعل ضمير مستتر فيه المكانك اسم فعل أمر بمعنى اثبتى والفاعل أنت والكاف حرف خطاب – أو اسم مضاف إليه باعتبار ما قبل النقل، والجملة مقول القول خبر المبتدأ المخاطبة المخاطبة على مسفارع مجزوم في جواب الطلب وعلامة جزمه حذف المنون وياء المخاطبة فاعل «أو تستريحي» أو حرف عطف تستريحي فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون والباء فاعل.

الشاهد: قوله اتحمدي؛ حيث جزم النون لوقوعه في جواب الأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشموني ٣١٥٦٩، وابن هشام ٣/٣٨٤، والمكودى ص١٤١، وذكره ابن هشام في الشلور ص٣٦٠، والقطر ص٢٦٣.

(۱) أ، ج.

الثالث: احسبك في قولك احسبك ينم الناس، مبتدأ وخبره محذوف، أى: حسبك السكوت، وهو لا يظهر، والجملة متضمنة معنى اكنفف، وزعمت جماعة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا خبر، لأنه في معنى ما لا يخبر عنه، وقال بعضهم: لو قيل: إنه اسم فعل مبنى والكاف للخطاب، وضم لأنه كان معربا فحمل في البناء على قبل، وبعد، لم يبعد.

والفعلُّ بعدَ الفاء في الرَّجا نُصِبُ ﴿ كَنُصْبِ مَا إِلَى التمنِّي يَنْتَسِبُ

قال في شرح الكافية: ألحق الفراء الرجاء بالتمنى فجعل له جوابا منصوبا، وبقوله أقول؛ لشبوت ذلك سماعا، ومنه قراءة حفص عن عاصم ﴿ لَعَلَّي أَبَلْغُ الْأُسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمُوَاتِ فَأَطْلِعَ ﴾ (١) انتهى، وكذلك قوله تعالى ﴿ لَعَلَّهُ يَزُّكُىٰ * أَوْ يَذَكُرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ﴾ (١).

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتـــأولوا ذلك بما فيه بُعد.

وقول أبي مــوسي: وقد أشْرَبُهـا معنى ليت مَن قرأ "فــأطلعً" نصباً يقــتضى تفصيلاً"

فإن قلت: فهل يجوز جزم جواب الترجى إذا أسقطت الفاء عند من أجاز نصبه؟

قلت: نعم، وفي الارتشاف، وسمع الجنزم بعد التبرجي فدل على صبحة مذهب الكوفيين.

وإنْ على اسْم خالص فعلَّ عُطِفْ تَنصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَو مُتحَذِفُ قد تقدم أنْ قانه تضمر جوازا في موضعين:

⁽١) من الآية ٣٦، ٣٧ من صورة ضافر - فأطلع - بالنصب - في جواب قولم تعالى «أبلغ الأسباب، أسباب السموات».

⁽٢) من الآية ٣، ٤ من سورة غيس.

 ⁽٣) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أشرب معنى التمنى نصب الفعل التالى للفاء في جوابه، وإن
 لم يشرب معنى التمنى ثم يتصب.

أحدهما: بعد لام كي إذا لم يكن معها «لا» وقد سبق بيانه.

والآخر: بعد العاطف على اسم خالص، وهو المذكور في البيت، والعاطف المذكور هو: «الواو» و «الفاء» و «ثم» و «أو».

فالواو كقوله(١): لَلْبُسُ عباءة وتَقَرَّ عَيْنِي

والفاء كقوله(٢):

(١) قاتلته: هي ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان – وهو من الوافر.

وصعره: أحب إلى من ليس الشفوف

اللغة: «عباءة» - بفتح العين - جية من الصوف «تقر عينى» كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف» جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

المعنى: ولبس كساء خليظ من صوف مع سرورى وفسرحى - احب إلى نفسى من لبس الثياب الرفيعة القيمة مع استيلاء الهموم على.

الإحراب: «ولبس» مبتدأ «حباءة» مضاف إليه «وتقر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو المعاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عينى» فاعل تقر وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضا «الشفوف» مضاف إلى لبس.

الشاهد: قولها قوتقر» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٧٥١/٣، وابن عبقيل ٢٦/٢، وابن الناظم، والسيسوطي ص٢١٦، والمكودي ص١٤٧، وابن هشام ٣٨٧/٣، وقبي الشذور ص٣٢٨، والقطر ص٢١، والمغني ٣٤/٢، وفي شرح المقصل ٣/٢٤، والشاهد ٦٥٨ في الحزانة.

(٢) قائله: لم ينسب لقائل - وهو من البسيط.

وعجزه: ما كُنتُ أُوثرُ إِترَابًا على تَرَبُ

اللغة: «توقع» انتظار «المستر» - بتشديد الراء الفقسير «إترابا» - الإتراب، وهو الغنى وكسرة المال، وهي مصدر أترب الرجل إذا استخنى «ترب» الفقسر والعوز - وأصله لصدوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أننى أرتقب أن يتعرض لى ذو حاحجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى عن الفقر.

الإعراب: «لولا» حرف امتناع لوجود «توقع» مبنداً وخيره محذوف وجوبا «معنز» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة أرضيه فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة وفاعله ضمير مستتر والهاء مفعسوله «ما» نافية «كنت» =

لولا توقَّعُ مُعترٌ فارضيةُ وأو كقراءة غير نافع ﴿أو يُرسلَ رسولا﴾'''. وثم، كقوله''': إنَّى وقَتْلِي سُلَيْكًا ثم أَصْفِلَهُ ونصٌ بعضهم أن ذلك لا يجوز في غير هذه الأحرف.

خمل ماض ناقص واسمه «أوثر» فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة في محل نصب خبر كان وجملة كان وإسمه وخيره جواب لولا «إثرابا» مفغول لأوثر «على ترب» متعلق بأوثر. الشاهد: قوله «فارضيه» حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد الفاء التي تقدم عليها اسم صريح وهو توقع.

مواضعه: ذكره من شواح الألفية: الأشموني ٧١ه/٣، وابن عقيل ٢٢٢٧، وابن الناظم، والسيوطي ص١٦٧، والكودي ص١٤٧، واين عشام ٢٨٨/٣، وفي الشدور ص٢٢٩.

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى - بالنصب عطفا على «وحيا».

(۲) قاتله: هو أنس بن مدركة الحثممي - وهو من البسيط.

وصِجزه: كالثور يُضرَبُ لـمَّا عافَت البَقرُ

اللغة: «سليكا» - بضم السين - اسم رجل - وسبب هذا أن سليكا مر في بعض غزواته ببيت من خثمم وأهلمه خلوف قرأى فيهن امرأة بفسة شابة فنال منها، فعلم أنسس بذلك فادركه فقتله، وأنشد هذا البيت «أعقله» من عقلت القتيل - أعطيت الدية، «عافت البقر» كرهت وامتعت.

المعنى: يشبه نفسه إذ قستل سليكا ثم وداه، بالثور يضسربه الراحى لتشرب الإناث من البسقر، والجامع بينهما تلبس كل منهما بالأذى، لينتفع سواه.

الإهراب: «إنى» حرف توكيد وتصب وياء المتكلم اسمه «وقتلى» صاطفة على اسم إن وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكا» مفعول قتل «ثم» عاطفة «اعقله» فعل مضارع منصوب بأن مضعرة جوازا بعد ثم، وقاعله مستتر فيه والهاء مفعول «كالثور» متعلق بمحدوف خبر إن ايضرب» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الشور، والجملة في محل نصب حال من الثور «لما» حرف ربط «صافت» فعل ماض والتاء للتأثيث «البقر» فاعل عاف.

الشاهد: قوله «أعقله» حيث نصب بعد ثم الماطفة بأن مضمرة جوازا، وقد عطفت فعلا على السم صريح في الاسمية وهو «قتلي».

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الأشسموني ۳/۵۷۱، وابن عقيل ۲۲۲۱، وابن الناظم، والمكودي ص١٤٧، والسيوطي ص٢١١، وابن هشام ٣٨٩٣، وفي الشذور ص٣٣٠.

تنبيهات:

الأول: إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر، كما قال بعضهم، ليشمل غير المصدر، فإن ذلك لا يختص به، فتقول «لولا زيدٌ ويُحسن إلى لهلكتُ».

الثانى: المراد بالخالص ما ليس مؤولا بالفعل، واحترز به من نحو «الطائرُ فيسغفسَبُ زيد الذباب» فإنه مسعطوف على اسم، ولا ينصب لأن الطائر بمعنى الذى يطير، ويخرج أيضًا بذكر الخالص العطف على مصدر متوهم، فإنه يجب «فيه»(١) إضمار أن كما تقدم.

الثالث: تجور في قوله (فعل عطف) فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر.

الرابع: أشار بقوله «ثابتا أو منحذف» إلى جواز إظهار أن وإضمارها بعد العاطف المذكور.

الخامس: أطلق في الساطف ولم يستمنع في غير الأحسرف الأربعة (المذكورة)(۱) كما تقدم.

وشَدٌّ حَدُّفُ أَنْ ونَصْبٌ فِي سُوكَى ﴿ مَا مَرٌّ، فَاقْبَلُ مَنْهُ مَا عَدُلُّ رُوكَى

يعنى: أن حلف «أن» مع النصب في غير المواضع المنصوبة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول، كمقول العرب «خُذ اللص قبل يأخلك» و «مُرهُ يحفرها» وقرأ الحسن ﴿أفغيرَ الله تأمروني أعبد﴾ ومنه قول الشاعر(٤٠):

ونَهَنَهُتُ نَفْسِي بعدَ ما كِدْتُ أَفْعَلُه

⁽۱) آ، ج.

⁽۲) ا، ج.

⁽٣) من الكية ٦١ من سورة الزمر.

⁽٤) قائله: هو عامر بن جوين الطائي – وهو من الطويل-

وصدوه: قلم أرّ مثلها خباسة واجد اللغة: اخباسة بضم الخاء وتخفيف

اللغة: «خياسة» بضم الخاء وتخفيف الباء - للغنم، قاله الجوهري «نهنهت تفسى» زجرتها وكففتها.

للعني: قال الأعلم: وصف ظلامة هم بها ثم صرف نفسه عنها هـ.

الإعراب: «فلم» حرف نفى «أر» فعل مجنزوم بحلف حرف العلة فيإن كانت الرؤية علمية كانت «مثلها» في موضع للفعول الشاني، وإن كانت بصرية جاز لك وجهان: أحدهما: =

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «فاقبل منه ما عدل روى» أنه مقصور على السماع، ولا يقاس عليه، ونص على ذلك في غير هذا الموضع، وقال في التسهيل: وفي القياس عليه خلاف. انتهى.

والجواز مذهب الكوفيين ومن وانقهم والصحيح قصره على السماع، لقلته.

الثانى: قد يفهم من قبوله «وشذ حذف أن ونصب» أن حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل، فإنه جعل منه قوله تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَّرْقَ خَوْقًا وَطَمَعًا ﴾ (١) قال: ويريكم صلة لأن حذفت وبقى يريكم مرفوعا، وهذا هو القياس، لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله. انتهى.

وهذا مذهب أبى الحسن، أجاز حذف «أن» ورضع الفعل دون نصبه، وجعل منه قوله تعالى ﴿قُلْ أَفْ عَيْرُ اللَّه تأمروني أعبد ﴾، وذهب قوم إلى أن حذف «أن» مقصور على السماع مطلقا، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحدذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح.

والثالث: ما ذكره من أن حذف «أن» والنصب في غير ما مبر شاذ، ليس على إطلاقه، بل هو مسقيد بالنصب بعد الفاء والبواو وبعد الشرط والجزاء وسيأتي (١).

ان يكون مفعولا وقوله اخباسة واجده بدل من مثلها ومضاف إليه. والآخر: أن يكون مثلها صفة خباسة ولكن لم المشال التقدم عليها ائتصب على الحال الهنهت فعل وفاعل الفسى مفعول به والياء مضاف إليه ابعده منصوب على الظرفية الماه مصدرية اكدت كاد واسمها افعله جملة في محل نصب خبر كاد.

الشاهد: قوله «أفسله» حيث حذفت «أن» ويقنى عملها وهو نصب أفسله، لأن أصله أن أفعله.

مواضعه: ذكره من شيراح الألفية: الأشيموني ٣/٥٧٢، وابن الناظم، والمكودي ص١٤٧، والهمع ٣٣/ ١، وسيبويه ١٤/١٥، والإنصاف ٣٢٨/ ٢.

⁽١) من آلآية ٢٤ من سورة الروم.

 ⁽۲) وفي هامش المخطوطة نسخة أ قبوله «بل هو مقيد بالنصب إلخ (كذا)» في عدة نسخ،
 ولعل صواب العبارة بغير النصب كما يعلم بالتأمل، شيخنا. هـ.

عوامل الجزم

هى ضربان: أحدهما: يطلب فعلا واحدا، والآخر: يطلب فعلين.

فالأول أربعة أحرف ذكرها في قوله:

بِلاَ وَكَامٍ طَالِبا ضَعْ جَزْمًا ﴿ فَى الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَكُمَّا

أما ﴿لا الله فتكون للنهي نحو ﴿لا تُحْزَنُ ﴾ (١) وللدعاء نحو ﴿لا تُوَاخِذُنّا ﴾ (١).

وأما «اللام» فستكون للأمسر نحو ﴿ لِيُنفِقُ ﴾ (٢) والدعاء نسجو ﴿ لِيَلْفِسِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (٤).

ولذلك قال «طالبا» فــشمل الأمر والنهى والدعاء، واحتبرز به من «لا» غير الطلبــية وهى النافيــة والزائدة، ومن لام غيــر طلبيــة كاللام التى ينتــصب المضارع بعدها.

فأما «لا» فقال الشارح تصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا، وقد تصحب فعل المتكلم، فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة، ولم يفصل في المتكلم بين فعل الدعاء (وفعل) (٥) المفعول، وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل، وفصل بعضهم فقال: إذا بني الفعل للمفعول جاز دخول «لا» عليه سواء كان لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب، وإذا بني للفاعل فالأكثر أن يكون للمخاطب ويضعف للمتكلم نحو(١٠):

لا أعْرِفَن رَبْرُبَا حُورا مَدَامِعُها

وصجزه: مُردِفَاتٍ علَى أعقَابِ اكْوَارِ



⁽١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

⁽٢) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

⁽٣) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

⁽٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

⁽٥) أ، ب.

⁽٦) قائله: هو النابغة الذبياني. يخوف بني فزارة من النعمان بن الحارث الغساني، ويبحذرهم بأسه، وكانوا قد نزلوا أرضا يحميها - وهو من البسيط.

والغالب نحو الا يخرج زيده.

وأما «اللام» فستدخل على فعل المفعسول مطلقا نحو «لأعن بحاجستك ولتعن بحاجتي وليعن زيد بالأمر».

وتدخل على فعل الفاعل مسندا إلى الغائب نحو ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةً ﴾ (١) وإلى المتكلم مشاركا نحو ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةً ﴾ (١) وإلى المتكلم مشاركا نحو ﴿ وَلَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ (١) أو مفردا كقوله في الحديث «قومُوا فَلاصَلَ لكم» وذكر الشارح: أن دخولها على منضارع الغائب والمتكلم كثير، وذكر في الكافية: أن دخولها على مضارع المتكلم قليل، لكنه أكثر من دخول «لا».

وأما منضارع للخاطب المبنى للفاعل فلخولها عليه قليل استغناء بصيخة أفعل، قالوا: وهي لغة رديئة.

وقال الزجماجي: هي لغة جميدة، ومن دخمولها قسراءة عثممان وأبي وأنس ﴿فيذلك فلتَفْرَحُوا﴾ (٢٠٠٠).

المعنى: لا يكن نساء جميلات تشبه الغزلان أو بقـر الوحش فى الرشاقة وخفة الحركة وحور
 العين فأعرفها - قد ركبن خلف الراكبين على مؤخر الرحل، فأقيم المسبب مقام السبب،
 وكانت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسببات مردفات خلف من استباهن.

اللغة: «ربريا» اسم للقطيع من بقس الوحش أو الظباء «حورا» جمع حسورا» من الحور وهو شدة سواد العين مع شدة بياضها «مداسعها» جمع مدسع – اسم مكان – والمراد العيون، لأنها أماكن اللمع همسردفات، مركبات خلف الراكبين «أكسوار» – جمع كور – وهو الرحل بأداته «أعقاب» جمع عقب – وهو المؤخر من كل شيء.

الإعراب: الآا؟ ناهية فأعرفن؟ فعل منضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا والفاعل ضمير مستتر، ويجود جعل الآا؟ نافية الربريا؟ مفعول أعرفن (حورا) صفة لها امدامعها مرفوع بحورا ومضاف إليه المردفات؛ حال من الربريا؟ أو صفة ثانية (على أعقاب؛ جار ومجرور متعلق بمردفات الكوار؛ مضاف إليه.

الشاهد: قوله «لا أصرفن» فإن لا ناهية والمضارع المجنزوم بها محلا للمتكلم، وهنو مبنى للمعلوم – وذلك شاذ –.

مواضعه: وي من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٧٣، وابن هشام ٣٩١/٣، وابن الناظم، وذكره ابن هشام في مغنى اللبيب ١/١٩٩.

⁽١) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

⁽٢) من الآية ١٦ من سورة المنكبوت.

⁽٣) من الآية ٥٨ من سورة يونس.

وقوله في الحديث التَّاخُذُوا مصَافكُمُه.

تنبيهات:

الأول: رعم بعضهم أن أصل ﴿لاَ السَّلْبَيَةَ لاَمُ الأَمْرِ زَيْدَتَ عَلَيْهِـا أَلْفُ فانفتحت، وزعم السهيلي: أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما زعمان ضعيفان.

الثانى: لا يفصِل بين «لا» ومجزومها (بمعموله)(۱) إلا فى ضرورة كقوله(۲):
. ولا ذَا حَقَّ قَوْمِكَ تَظْلِمٍ

أراد ولا تظلم ذا حق قومك.

قال فى شرح الكافية: وهذا ردى. لأنه شبيه بالفصل بين الجار والمجرور.

قال في التسهيل: وقد يليها مسعمول مجزومها (ولم ينبه على اختصاصه بالضرورة، وقد أجازه بعضهم في قليل من الكلام نحو «لا اليوم تضرِب ويداً»).

الشالث: في كالام ابن عنصفور والأبدى ما يدل على جواز حاف (مجزومها)(٢) إذا دل عليه دليل (قالا)(١) كقولك «اضرب زيدا إن أساء» وإلا فلا، أي: فلا تضربه.

⁽١) ب، ج وفي أ (بممولها).

⁽٢) قاتله: لم أقف على اسم قاتله - وهو من الطويل.

وتمامه: وقالوا اخانا لا تَخشعُ لظالم ﴿ عُزِيزِ

الإحراب: «قالوا» فعل وضاعل «أنحانا» منادى بحرف نداء محذوف ومضاف إليه «لا تخشع» جملة من الفعل والفاعل وقسعت مقول القول «لظالم» جار ومجرور مستعلق بالفعل «عزيز» صفة لظالم. «لا» ناهبة «تظلم» مجزوم بلا «حق قومك» حق مفعول به لتظلم تقدم عليه وقوم مضاف إليه «ذا» اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، وأصل الكلام، ولا تظلم حق قومك يا هذا، وقال العينى: ذا حق قومك مفعولان لتظلم.

الشاهد: قوله قولا ذا حق قومك تظلم، حيث فصل بين لا ومجزومها.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٤، وذكره السيوطي في همع الهوامع ٢/٥٧٤.

J (Y)

⁽٤) أ رقى ب (بالا) وقى ج (قلا).

قال في الارتشاف: ويحتاج إلى سماع.

الرابع: حركة لام الطلب الكسرة، قال في التسهيل: وفتحها لغة.

قلت: فتحها حكاه الفراه عن بنى سليم، فحكى عنه مطلقا كما فى التسهيل، وعنه تفتح لفتحة الياء بعدها، فظاهر هذا أنها لا تفتح إذا انضم ما بعدها نحو اليكرم، أو انكسر نحو التأذن، وعنه أيضا ما نص عليه فى سورة النساء، وهو قوله: وبنو سليم يفتحونها إذا استؤنفت، يريد: أنهم لا يفتحونها إلا إذا لم يكن قبلها واو أو فاء أو ثم.

الخامس: يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بفسعيف بعد ثم، ولا ضرورة، خلافا لمن زحم ذلك.

ومذهب الأكثرين أن تسكينها حمل على عين فَعل، ورده المصنف بأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلّته إلا في الاضطرار، وهو عنده رجوع إلى الأصل، لأن لهذا اللام الأصالة في السكون من وجهين: أحدهما: مشترك. وهو كون السكون مقدما على الحركة. والثاني: مختص. وهو أن يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بباء الجر.

السادس: مذهب الجمهور أن لام الأمر لا تحذف إلا في الشعر، ومتع المبرد حذفها في الشعر أيضا وإن كان النحويون أنشدوا(١٠):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نِفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ . . .

⁽۱) قاتله: هو من شواهد سبيويه ولم يتسبه ولكن منهم من نسبه إلى أبى طالب، ومن الناس من ينسبه إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب - وهو من الوافر.

وعجزه: إِذَا مَا خِفْتُ مِن شَيْءٍ تَبَالًا ﴿

اللغة: «التَّبال؛ سوء العَاقبة أوَّ الهلاك - وهو بفتح التاء.

الإصراب: «محمد» منادى بحرف نداء محذوف يا محمد «تفد» فعل مضارع مجزوم بلام دعاء محذوفة وعلامة جنزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل هليها «نفسك» منفعول به وضمير المخاطب مضاف إليه «كل» فاعل تفد «نفس» مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «ما» زائدة «خفت» فعل وفاعل، والجسملة في محل جر بإضافة إذا إليها «من أسر» جار ومجرور متعلق بخناف «تبالا» مفعول به لخاف، وجنواب إذا محذوف يدل عليه سابق ماكلام.

فإنه لا يعرف قائله، ويحتمل أن يكون خبرا وحذفت الياء استغناء بالكسرة، وأجاز الكسائى حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَعَبَادِيَ اللَّذِينَ آمَنُوا يُقيمُوا الصُّلاةَ ﴾ (١) وذكر في شرح الكافية أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب:

كثير مطرد، وهو حذفها بعد أمر بقول كالآية.

وقليل جائز في الاختيار، وهو حذفها بعد قول غير أمر، كقوله (٢٠): قلتُ لبوَّابِ لَدَيْهِ دارُها يَّيْدُنُ فإني حَمُوها وجارُها

قال وليس منضطرا؛ لتمكنه من أن يقول اتذن، وليس لقنائل أن يقول: إن هذا من تسكين المتحرك، علمى أن يكون الفعل مستحقا للرفع، فسكن اضطرارا؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء، فكان يقول «تأذّن إني».

وقليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدم قول بصيخة أمر ولا بخلافه. كقول الشاعر (٣):

الشاهد: قوله فتفده فعل مضارع لم يتقدمه ناصب ولا جازم، ولكنه جاء على صورة المجزوم، فقدره العلماء مجزوما بلام أمر محذوفة وأصله لتفد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ۳/۵۷، وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ٥٥/٢، وابن هشام في الشلور ص٢٢٢، وسيبويه ١/٤٠٨، والشاهد ٦٨٠ في الخزانة.

⁽١) من الآية ٣١ من سورة إبراهيم.

⁽٣) قائله: هو منصور بن مرثد الأسدى - وهو من الرجز.

الإعراب: «قلت» فعل وفاعل «لبواب» جار ومجرور متعلق بالفعل «لديه» في محل رقع تحبر مقدم «دارها» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه والجملة في محل جر صفة لبواب «تبذن» - بكسر التاء - مقول القول «فإني» الفياء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب والضمير المتنصل بها اسمها «حموها» خبر إن ومضاف إليه «وجارها» عطف على حموها.

الشاهد: قوله «تيذن» إذ أصله لتيذن، فحدث اللام وأبقى هملها، وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول إيذن.

مواضعًه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٥، والسيوطي في الهمم ٢/٥٦.

 ⁽٣) قائله: ثم أقف على اسم قائله - يخاطب الشاعر به ابنه لما تمنى موته - وهو من الطويل.
 الإعراب: «فلا» الفاء عــاطفة ولا ناهية «تستطل» فـعل وفاعله ضمير مــستر فــيه «منى» جار ومجرور متعلق بالفعل «بقائي» مفـعول به للفعل والياء مضاف إليه «ومدتي» عطف على =

فلا تَسْتَطْلِلْ مِنى بِقَائِي وَمُلَّتِي ﴿ وَلَكُنْ يَكُنَّ لَلْخَيْرِ مَنْكَ نَصِيبُ

وقال فى التسهيل: ويلزم فى النثر فى فعل ضير الفاعل المخاطب، وفى يعض النسخ مطلقا، خلافا لمن أجاز حذفها فى (نحو)(١) «قل له لِيسفعل» وهو خلاف ما فى الكافية وشرحها.

وأما «لم» و «لما» أختها، فينفيان المضارع ويصرفان معناه إلى المضى وفاقا للمبرد وأكثر المتأخرين، لا لفظ الماضى إلى المضارع خلافا لأبى موسى ومن وافقه (وقد)(٢) نسب إلى سيبويه.

ويختلفان في أمور:

الأول: أن النفى بلم لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون منقطما نحو ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ اللهُّهُو لَمْ يكُن شَيْقًا مُذْكُورًا ﴾ (٢٠)، وقد يكون متـصلا نحو ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَاتِكَ رَبِّ شَقِيًا ﴾ (١٠) بخلاف «الله فإنه يجب اتصال نفيها بالحال.

الثاني: أن الفعل بعد «لما» يجوز حذفه اختسارا، وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لُمًّا ﴾ (*)، ولا يجوز حذفه بعد «لم» إلا في الضرورة، كقوله(١):

⁼ ما قبله وقيل: إن بقائي بيان لقوله منى أو بدل منه «ولكن» لاستدراك «يكن» أصله ليكن وهو فعل مسفيارع من كان الساقصة «للخير» جار وسجرور خبر يكن تقدم على اسمه «نعسيب» اسم يكن مرفوع بالفسمة الظاهرة «متك» في موضع النصب على الحال من نصيب» والتقدير: حال كون النصيب منك، ويجوز أن يكون في محل رفع صفة لنصيب، والتقدير: ليكن نصيب كائن منك لاجل الخير.

الشاهد: قوله اليكن، أصله ليكن فحذفت لام الأمر للضرورة وأبقى حمله.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧٥، وابن الناظم.

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) ب، ج وفي أ (وهذا).

⁽٣) من الآية ١ من سورة الإنسان.

⁽٤) من الآية ٤ من سورة مريم.

 ⁽٥) من الأية ١١١ من سورة هود – قال ابن الحاجب: لما هذه جازمة حذف مسجزومها،
والتقسدير: وإن كلا لما يهسملوا، وقال ابن هشام: الأولى أن يكون التقسدير: وإن كلا لما
يوفوا أهمالهم، أى: أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها.

⁽٦) قائله: هو إبراهيم بن هرمة القرشي، وهرمة جنه الأعلى – وهو من الكامل.

احفظ وديمَتك التي استُودِهُتها يَوْمَ الأعادِبِ إِنْ وصَلْتَ وإِنْ لَمِ الشائد: إِن المِ تصحب أدوات الشرط نحو أإن لم، و الولم، بخلاف الله.

الرابع: إن الم، قد يفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً، كقوله(١٠: . . كأنْ لم سِوَى أهْلِ مِنَ الوحْشِ تُؤْهَلِ

قال في التسهيل: وقد يلي لم معمول مجزومها اضطرارا، ولم يذكر ذلك في «اله».

وقال في شرح الكافية: وانفردت الم، بأشياء:

= اللغة: (يوم الأمازب) يوم معهود من أيام العرب.

الإعراب: «الحفظ» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه الوديعتك» مفعول به ومضاف إليه «التي» اسم موصول نعت للوديعية «استودعته» ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل، وهي مفعوله الأول و هما» مفعول ثان «يوم» منصوب على الظرفية «الأعازب» مضاف إليه (إن» شرطية «وصلت» فعل الشرط - روى بالبناء للمجهول وللمعلوم، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله «وإن» الواو عاطفة إن حرف شرط جازم «لم» جازمة أو نافية.

الشاهد: قوله اوإن لم حيث حدّف الفعل الذي دخلت عليه لم والتقدير: وإن لم تصل. مواضعه: ذكره من شسراح الالفية: الأشموني ٣/٥٧٦، وابن هشسام ٣/٢٩٤، وفي المغنى ١/٢٨٠، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٥٦.

(١) قاتله: هو ذو الرمة غيلان - وهو من العلويل.

وصدره: فأضحت مناتيها قفاراً رُسُومُها

اللغة: «مغانيها» جمع مغنى – وهو المنزل - «قيفارا» - بكسر القاف - جمع قفر وهو الأرض الخالية «تؤهل» من أهل العار نزلها.

الإعراب: «فأضحت» الفآء للمنطق وأضحى فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «منفانيها» اسم أضحى والهاء مضاف إليه «فقارا» خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة «رسومها» بالرفع بدل من مغانيها «كأن» مخففة من كأن التي للتشبيه «لم» حرف جزم «سوى» ظرف فصل بين لم ومنجزومها «أهل» مضاف إليه «توهل» مجزوم لم، والتقدير: كأن لم تؤهل المدار سوى أهل من الوحش - ومن بيانية.

الشاهدُ: قوله فلم سوى . . تؤهل؛ حيث فصل بين لم ومجزومها بالظرف للضرورة . .

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٦، والسيوطي في الهمع ٢٠/٧، وابن هشام في المفنى ١/٢٧٨، والشاهد ٦٧٧ في الجزانة. منها، أن الفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا، فهلذا تصريح بانفراد «لم» بذلك، وفي الارتشاف: ولا يفصل بينها وبين معمولها إلا في الشعر.

قلت: ذكر المصنف في باب الاشتهال من شرح التسهيل أن «لن» و«لم» و«لما» الجازمة لا يلى الاسم واحدا منها إلا في ضرورة، وحكمه حينت أن يضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسره ما بعده كما قال(١):

خُلِنْتُ فَقِيرًا فَا خِنِيَّ ثُمْ نِلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءَ الْقَهُ غَيرَ وَاهِبٍ

فسوى بين الثلاثة في الفصل باسم الاشتغال للضرورة.

الخامس: أن «لم» قد تلغى فلا يجزم بها، قال فى التسهيل: حسملا على «لا» وفى شرح الكافية: حسمل على «ما» وهو أحسن (لأن ما)(٢) ينفى بها الماضى كثيرا، بخلاف «لا».

وأنشد الأخفش على إهمالها(٢):

المعنى: يعنى: أنه في حال فقره كان متعفَّفًا فكنى عن ذلك بغلته ذاغنى، وأنه حين صار غنيا يعطى كل راج لقيه ما يرجوه.

⁽١) قائله: هو ذو الرمة - وهو من الطويل.

الإحراب: ﴿ فَانْنَتُ اللَّهِ اللَّهِ الْمُجَهُولُ وَالْتَكُلَم اللَّهِ فَعَلَ نَاسَخُ فِنْصِبُ مَفْعُولُنُ وَنَائِبُ الْفَاعِلُ هُو النَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّلْمُ الللللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّالَ

الشاهد: قوله افلم ذا رجاء ألقه، حيث دخلت لم على الاسم ضرورة.

مواضعه: ذكره ابن هشام في مغنى اللبيب ١٩٧٨ ، والعيني في خزانة الأدب ٣/٦٢٧.

⁽٢) ب، ج وفي أ (لأنها).

⁽٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط.

اللغة: «الفوارس» جمع فارس على غيسر قياس «ذهل» حي من بكر «أسرتهم» أسرة الرجل – بالضم – رهطه «الصليفاء» – بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد – اسم موضع.

الإحراب: «لولا» امتناع لوجود «لسوارس» مبتدأ «من ذهل» جار ومجرور في محل رفع صفة فوارس وخبر المبتدأ محددوف تقديره: لولا فوارس كاثنون من ذهل موجودون «واسرتهم» بالرفع عطف على فوارس «يوم» منصوب على الظرفية «الصليماء» مضاف إليه «لم يوفون بالجار» جواب لولا.

لَوْلا فوارسُ مِن ذُهُلِ وأسرتُهم يَوم الصَّلَيفاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجارِ ولم يذكر ذلك في «لما».

فإن قلت: فهل إهمال (لم) ضرورة أو لغة؟

قلت: نص بعض النحويين على أنه ضرورة، وقــال في الكافية وشذ، وفى التسهيل: وقــد لا يجزم بها فلم يخصه بالضرورة، وصرح فى أول شــرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم.

تنيهات:

الأول: قال في التسهسيل: ومنها «لم» ولما أختها، يعنى من الجسوارم، فقيد لممّا بقسوله «أختها» احترازا من «لما» بمعنى «إلا» ومن «لما» التي هي حسرف وجود لوجود، وكذلك فعل الشسارح، فقال: احترزت بقولي أختها من لما الحينية نحو: ﴿ وَلَهُمّا جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ (١) ومن «لما» بمعنى «إلا» نحو «عزمت عليك لما فعلت» أي: إلا فعلت. المعنى ما أسائك إلا فعلت (وقوله الحينية) (١) هو على مذهب الفارسي.

فإن قلت: فهلا قيد في النظم؟

قلت: لا يحتاج إليه، لأن التي بمعنى ﴿إلا الله بليسها ماضى اللسفيظ مستقبل الممنى، والتي هي حرف وجود لوجود يليسها ماضى اللفظ والمعنى، وقد ذكر ذلك في شرح التسهيل، فلا يحتاج إلى التقييد، لأنهما لا يليهما مضارع.

الثاني: حكى اللحيائي عن بعض العرب أنه ينصب بلم، وقال في شرح الكافية: وعم بعض الناس أن النصب بلم لغة؛ اغترارا بقراءة بعض السلف ﴿الم نشرحَ لك صدرك﴾ (٣) - بفتح الحاء - وبقول الراجز(٤):

 الشاهد: قوله «لم يوفون» حيث إن «لم» قد تهمل ضلا تجزم، والفعل بعدها ثبت فيه النون.

مواضعه: ذكره الاشموني في شــرحه للألفسية ٣/٥٧٦، وابن هشــام في المغنى ٢٧٧/ ١، والسيوطي في الهمع ٥٦/ ٢، والشاهد ٦٧٦ في الخزانة.

(١) من الآية ٩٤ من سورة هود.

(٢) ب، ج.

(٣) من الآية ١ من سورة الشرح.

(٤) قائله: هو على بن أبي طالب رضي الله عنه يتمثل به - وهو من الرجز.

في أيَّ يَومَى من الموتِ أفِرْ اليُّومَ لم يقلرُ أم يوم قُدر

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنسون الحفيفة، ففتح لها ما قبله، ثم حذفت ونويت.

الثالث: اختلف في الما» فسقيل: مركبة من لم وما، وهو مذهب الجمسهور وقبل: بسيطة.

ثم انتقل إلى ما يطلب فعلين من الجوازم فقال:

واجْزِمْ بَإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهِما الْيُ مُتَسَى أَيْسَانَ أَيْنَ إِذْمَا وَحَيْثُمُسَا أَنَّى وَحَرَفٌ إِذْما كَإِنْ وَبَسَاتَى الْأَدُواَتِ اسْمَا

هذه أدوات الشرط الجسازمة، وهي كُلمٌ وضعت لتعليق جسملة بجملة تكون الأولى سببا والثانية مسببا. وهذه الكلم حرف واسم.

فالحرف إن وهى أم الباب وإذما عند سيبويه، وذهب المبرد في أحد قوليه وابن السراج والفارسى إلى أنها ظرف زمان زيد عليها ما. قال في شرح الكافية: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، فعلى مذهب سيبويه تكون إذ ما كإن في (أنهما موضوعان)(١) للتعليق المذكور من غير إشعار بأمر آخر.

وعلى مذهب الشائلين بأنها الظرفية تكون مستعرة بالزمان، ويجزم بها في الاختيار خلافا لمن خص ذلك بالضرورة.

والاسم ظرف وغير ظرف، فغير الظرف من وما ومسهما، فمن لتعميم أولى العلم، وما لتعميم ما تدل عليه وهي موصولة، وكلتاهما مبهمة في أزمان الربط، ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا، ولا عن

الإحراب: قفى أى جار ومجرور متعلق بأقر قيومي مثنى. فأى مضاف ويومى مضاف إليه قمن الموت جار ومجرور متعلق بأقر قأيوم الهميزة للاستفهام ويوم منصوب على الظرفية قلم يقلم نصب الفعل بعبد لم على لغة قدر فعل ماض مبنى للمسجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله الم يقدر، - ينصب الراء - وذلك لغة بعض العرب ينصبون بلم. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٨، وابن هشام في المغنى ٢٧٧/ ١.

الشرطيـة خلافـًا لمن رعم أنها تكون اسـتفهــاما، ولا تجر بإضــافة ولا حــرف جر بخلاف من وما، وقد وهم ابن عصفور فزعم أنه يجوز أن يدخل عليها حرف الجر، وذكر في الكافية وفي التسهيل أن سا ومهما مشل مّن في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أساتا^(۱).

قال ابسته بدر الدين: ولا أرى في هذه الأبيات حُسجة، لأنه يصبح تقسديرها بالمصدر.

وقال الزمخشري: هذه الكلمة في صداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية فيضعها غير موضعها ويحسب مهما بمعنى متى ما، ويقول «مهما جئتني أعطيتك؛ وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ (٢) بمعنى الوقت فيلحد في آيات الله وهو لا يشمر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين النظار في كتاب سيبويه، انتهى.

واختلف في «مهمـــا» فقيل: إنها بسيطة وأنها فعلى وألفهــا إما للتأنيث وإما «للإلحاق»(٣) وزال التنوين للبناء فهي على هذا من باب سلس، وقال ابن إياز: لو قيل: إنها مفعل تحاميا لذلك، لم أربه بأسا. وقال الخليل: مركبة من ماما الأولى للجزاء والشانية التي تزاد بعد الجزاء، فأبدلوا من ألف الأولى هاء كراهة التكرير. وقال الأخفش والزجاج ومن وافقهما: مركبة من مَّه بمعنى اكفف وما الشرطية، وأجازه سيبويه.

وأما فأيُّ؛ فهي عامة في ذوي العلم وغيرهم، وهي بحسب ما تضاف إليه؛ فإن أضيفت إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان، أو إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفا، والظرف: مكانى وزمانى:

وما تحى لا أرهَبْ وإن كنت جارما وفي مهما قول حاتم:

رإنك مهما تعط بطنك سوله

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٣) ب، ج وفي أ (للإطلاق).

وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

⁽١) منها قول الفرزدق في ما:

ولو عَدُّ أعدائي على لهم ذَحلا

فالزمانى: متى، وأيان، فسمتى لتعميم الأزمنة، وأيان كمتى، وقسد تستعمل في الأزمنة التى تقع فيهسا الأمور العظام، وكسر همزة آيان لغسة سُليم، وقرئ بها شاذا، والجزم بها محفوظ خلافا لمن أنكره، ولم يحفظه سيبويه لقلته.

وأما المكانى: أين وحيثما، وهما لتعميم الأمكنة، وأنَّى ذكروها في ظروف المكان بمعنى أين. وقال بعضهم: هي لتعميم الأحوال.

تنبيهات:

الأول: (قد)(١) فهم من كلامه أن حيث وإذ لا يجزمان إلا مفترنين بما كما لفظ بهما وأجاز الفراء الجزم يإذ وحيث دون ما، وأما غيرهما فقسمان:

قسم لا تلحقه قما؛ قوهو، من وما ومهما وأني.

وقسم يجوز فحيه الأمران وهي إن وأى ومتى وأين وأيان، وأجاز الكوفيون ويادة قماء بعد أيان، والصحيح ما تقلم.

الثاني: ذكر في الكافية والتسهيل: أنَّ «إنَّ» قد تهمل حملا على لو، كقراءة طلحة ﴿فَإِمَا تَرِيْنَ﴾ " بياء ساكنة ونون مفتوحة، وإن متى قد تهملُ حملا على إذا ومثل بها بحديث «إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه مستى يقومُ مقامك لا يُسمِع الناس» (الله وفي الارتشاف: ولا تهمل حملًا على إذا خلافا لمن زعم ذلك ويعنى متى.

الثالث: لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو.

أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما، خلافا لزاعم ذلك، وقوله في التسهيل: وقد يجزم بإذا

⁽١) ب، وفي أ (قال).

⁽٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

 ⁽٣) أسيف: أي: ذو أسف وحزن، وقوله يقوم مقامك أي: في الصلاة وقوله: لا يسمع الناس أي ليكانه.

الاستقبالية حملا على متى يقتضى ظاهره جواز ذلك في قليل من الكلام وقال في الكانية(١):

وذًا فِي النُّثُو لَنْ يُستَعْمَلا

وأما الكيف، فسيجازي بها معنى لا عسملا، خلافا للكوفسين، فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا، ووافقهم قطرب.

وأما «لو» فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها في الشعر، ورده المسنف في الكافية(٢).

وقال في النسهيل: في آخر عوامل الجزم: والأصبح استناع حمل لو على إن، وقال في فـصل: لو لم يجزم بها إلا اضطرارا، وزعـم اطراد ذلك على لغة، فظاهره موافقة ابن الشجري ويتحصل فيه ثلاثة مذاهب، وذكر بعضهم أن من الجوازم «مهمن» (٢٠) وقال قطرب لم يحمل الجزم «بها»(٤) عن فصيح.

فعلَين يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُلُمًا يَتْلُو الجزاءُ وجَوابًا وسما

يعنى: أن كلا من أدوات الشرط تقتضى جملتين تسمى الأولى شرطا والثانية جزاء وجوابا أيضا. ويجب كون الأولى فعلية، وأما الثانية: فمنها (أيضا) أن تكون فعلية، وقد تكون اسمية وسيأتي.

فإن قلت: فلم قال (فعلين) ولم يقل جملتين؟

قلت: للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله (يتلو الجزاء) أنه لا يتقدم، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليمه، وليس إياه، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه، والصحيح الأول.

⁽۱) تمام بيت الكافية: وشاع جزم بإذا حَملا على متى (۱) تمام بيت الحام منا في الشعر ذو حُجَّة ضَعَفها من يَلْدِي

⁽۲) في أ (مهمن) وفي ب، ج (كم).

⁽٤) ا، ج.

الثاني: قد يؤخل من قوله (يقستضين) أن أداة الشهوط هي الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما، أما الشوط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له.

وشد المازني: فعنه في قاول: أنه مبنى هو وقاعل الجزاء، وفي قاول: إنه معرب وفعل الجزاء مبني.

وأما الجزاء ففيه أربعة أقوال:

الأول: أن الأداة هي الجازمة له، قيل: وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي إلى سيبويه، وذهب الاختفش إلى أن الجزم بفعل الشرط، واختاره في التسمهيل، وقيل: بالأداة والفعل معا، ونسب إلى سيبويه والخليل، وقيل: بالجوار، وهو مذهب الكوفيين.

وماضييَّنِ أو مُضارِعَيْنِ تُلفِيْهِمَا أو مُتخالِفَيْنِ

إذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور، لأن الشرط له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون ماضى اللفظ أو مضارعا عاريا من لم ومصحوبا بها، والجزاء كذلك.

والحاصل من ضرب ثلاثة فى ثلاثة تسعة منها ثمانية تجوز فى الاختيار وواحد مختلف فيه، وهو أن يكون الشرط مضارعا، والجزاء ماضيا عاريا من لم، فملهب الجمهور أنه لا يجوز إلا فى الشعر، ومنهب الفراء والمصنف جوازه فى الاختيار، واستثل المصنف بقوله ﷺ: (من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخره ويورد ذلك فى أبيات لم يضطر قائلها إلى ذلك(1):

ثم تلك الثمانية الجائرة في الاختيار منها راجع ومرجوع، فإن كونهما ماضيين وضعا أو بمصاحبة لم أحدهما أو كلاهما، أو مضارعين دون لم، أولى من سوى ذلك.

من يكدُّني بسِّيم كنت منه كالشُّجا بين حلقه والوريد

وقوله:

ملأتم أنفس الأعداء إرهابا

إن تصرِمونا وصلناكم وإن تصلوا

⁽١) منها قوله:

وَبَعْدُ مَاضِ رِفعُك الْجَزَا حَسَنْ وَرَفعُهُ بَعْدٌ مُضَارِعٍ وَهَنْ

يعنى: أن الجزاء إذا كان منضارها والشرط مناضيا جال جزمه ورفعه، ومن الجزم قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَوْثُ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ (١).

ومن الرفع قول زهير(٢):

وإن أتاه خليلٌ يوم مَسغبة _ يقول: لا غائبٌ مالي ولا حرِمُ

ونص الاثمة على جوازه في الاختيار مطلقا، وزعم بعضهم أنه لا يجيء في الكلام الفصيح إلا مع كان.

وقال بعض المتأخرين: لا أعلمه جاء في الكلام، وقد صرح الناظم بأن الرفع حسن.

فإن قلت: فأى الوجهين أحسن؟

قلت: رعم بعض المتأخــرين أن الرفع أحسن من الجزم، والصـــواب عكسه، وقال في شرح الكافية: الجزم مختار، والرفع جائز كثير.

اللغة: «خليل» المراد هنا: الفقير ذو الحساجة، من الخلة وهي الفقر والحاجة «مسخسة» مجاعة، من سغب فلان – إذا اشتد به الجوع «حرم» ممنوع وحرام.

المعنى: يصف هرما بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلا فيقول: إذاجباء ذو حاجة قبد الخذ منه الجوع - لا يستنذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحيصول عليمه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم.

الإحراب: «إن» حرف شرط يأجزم فعلين «أتاه» فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله «خطيل» فعاهد «يوم» ظرف متعلق بقوله أتاه «مسألة» معضاف إلى يوم «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرقوع «لا» نافية عاملة حمل ليس «خائب» اسم لا مرفوع بها «مالي» فاعل لغائب سد مسد خبر لا «ولا» الواو عاطفة، لا: وائدة لتأكيد النفي «حرم» معطوف على غائب.

الشاهد: قوله «يقول» حيث رفع وهو جواب الشرط، لأن فعل الشرط ماض.

مواضعه: ذكره من شسراح الألفية: الأشسموني ٢/٥٨٥، وابن هشام ٣٩٨ ، وابن عـقيل مواضعه: ذكره من شسراح الألفية: الأشسموني ١١٧٥، وابن هشام ٣٩٨، وابن عـقيل ٢/٢٧٨، وابن الناظم، والسيسوطي ص١١٧، والمكودي ص١٤٨، والسيسوطي في الهمع ٢/٦٠، وسيبويه ٢/٣١.

⁽١) من الآية ٢٠ من سورة الشوري.

 ⁽۲) قاتله: هو زهير بن أبي سلمي من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان – وهو من البسيط.

اختلف النحويون في تخريج الرفع، فلهب سيبويه إلى أنه على تقدير الفاء التقديم وجواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قدم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط، لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب.

وإذا كان الشرط والجسراء مضارعين وجب جزمهما نحو ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي اللّهُ ﴾ (١٠).

وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم كقوله^(٧):

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ إنك إن يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ

وإليه الإشارة بقوله «ورفعه بعد مضارع وهن» أي: ضعف.

فإن قلت: فهل يطرد أم يخص بالضرورة؟

قلت: نصوا على أنه ضرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال: وقد جاء في الشعر.

⁽¹⁾ من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

⁽٣) قائله: هو همرو بن خمثارم البجلي، وأنشد في المنافرة التي كانت بمين جرير بن عبد الله البجلسي وخائد بن أرطأة الكلمي، وكمانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس لبحكم بينهما وذلك قبل إسلامه. – وهو من الرجز.

الإهراب: «يا» حرف نداء «أقسرع» منادى مبنى على الضم في مسحل نصب «بن» نعت لأقرع براعاة محله «حابس» مضاف إليه «يا أقرع» توكيد للنداء الأول «إنك» حرف توكيد ونصب والكاف اسمه «إن» شرطية «يصرع» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «أخوك» ناتب فاعل والكاف مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط وناتب الفعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «إن يصرع ، تصرع» حيث وقع جواب الشرط مُسَفِيارِها موفوها ، وفعل الشرط مضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية الأشموني ٣/٥٨٦، وابن صقيل ٢/٢٧٩، وابن الناظم، والسيسوطي ص١١٧، والمكودي ص١٤٨، والسيسوطي في الهسمع ٢١/٢، وسسيسسويه ١/٤٣٦، والشاهد رقم ٩٩٠ في الحزانة.

وقال ابن الأنبارى: في «إن تزرنى أزرك» الاختيار الجزم، وإنما يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل «إن» كـقولهم «طعامك إن تزرنا نأكل» وتقديره: طعامك نأكل إن تزرنا. انتهى.

وصرح فى بعض نسخ التسمهيل: أنه ضرورة، وفى بعضها بقلته، ولم يخصم بالضرورة، وقال فى شرح الكافية: وقد يسجىء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم، ومنه قراءة طلحة بن سليمان ﴿أينما تكونوا يدركُكُم الموت﴾(١).

تنبيهات:

الأول: اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا، وفصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو «إنك» في البيت، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه، فالأولى أن يكون على حذف الفاء، وجوز العكس، وقبيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير.

الثانى: أطلق فى قوله بعد مضارع، وقديد، فى بعض نسخ التسهيل بألا يكون منفيا بلم، وجعل رفع الجزاء بعد المنفى بلم كثيرا، لرفعه بعد الماضى.

الثالث: قد يظهر من قوله الرفعك الجزا» موافقة المبرد في أنه على تقدير الفاء، لتسميته جزاء ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتباره حالة الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع.

والْمَرُّنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُمِلْ ﴿ شَرْطًا لَإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

أصل جـواب الشرط أن يكون فـعلا صالحـا لجعله شـرطا، فإذا جـاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقتـرن بها، وذلك إذا كان ماضيا متصـرفا مجردا أو منفيا بلا ولم.

قال الشارح: ويجوز اقسترانه بها، فإن كان مضارعا رفع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدُّ مِن قُبُّلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿ فَمَن يُوْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا ﴾ (٢) انتهى.

⁽١) من الآية ٧٨ من سورة النساء - برفع يدرككم - وهي شاذة.

⁽٢) من الآية ٢٦ من سورة يوسف.

⁽٣) من الآية ١٣ من سورة الجن.

وِهُو مُعْتَرْضُ مِنْ ثُلَاثَةً أُوجِهُ '

الأول: أن قوله «ويجوز اقترانه بها» يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء.

والتحقيق حينتذ أن الفعل خبر مستدأ محذوف، والجواب جملة اسمية، قال في شرح الكافية. فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغى أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكمنا بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعا.

وقال الشيخ أبو حيان: ولو قيل: ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان: أحدهما: بجزمه، والآخر: بالقاء ورفعه، لكان قولا.

والثاني: أن ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي مطلقا، وليس كذلك، بل الماضي المنصرف المجرد على ثلاثة أضرب:

ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو فإن قام زيد قام عمروه.

وضرب يجب التراته بالفاء، وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدُّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَت ﴾ وقد معه مقدرة.

وضرب يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعد نحو ﴿ وَمَن جَاءَ بِالسَّيْقَة فَكُنَّتْ وُجُوهُهُمْ فَى النَّار ﴾(١).

وقد نص المصنف على هذا التفصيل في شرح الكافية.

والثالث: أنه مثّل ما يحور اقترائه بالفاء بقوله تعالى ﴿ فَصَدَقَتْ ﴾ وليس كذلك، بل هو مثال الواجب، وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء، ليعلم ارتباطها بالأداة.

وذلك إذا كان جملة اسمية أو فعلية طلبية، أو فعلا غير متصرف أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد متفية بما أو لن أو إن، أو يكون قسما أو مقرونا برب^(۱).

⁽١) من الآية ٩٠ من سورة النمل.

⁽٢) نظمها بعضهم في قوله:

فهذه الأجوبة تلزمها الفاء، لأنها لا يصلح جعلها شـرطا، وخطب التمثيل سهل.

وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة كقوله(١):

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها . . .

وقال الشارح: لا يجوز تركها إلا في الضرورة أو ندور، ومثل الندور بما أخرجه البخارى من قوله ﷺ لأبي بن كعب: «فإن جاء صاحبها وإلا استسمتع بها»(۱) وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله(۱):

طلبية واسمية ويجامد وبما وقد وبلن وبالتنفيس

قال الصبان: وزاد الحمال ابن الهمام تصديره برب والقسم، والدنوشرى تصديره بأداة شرط نحو ﴿وَإِنْ كَانَ كَبِرَ عَلَيكَ إعراضهم﴾ الآية هـ.

(١) قائله: هو عبد الرحمن بن سيدنا حسان بن ثابت، وهو من شواهد سيبويه.

وحجزه: والشر بالشر عند الله مثلان - وهو من البسيط.

المعنى: من يفعل الخير والمعروف يحظ برضاء الله وشكره والجزاء المضاعف. ومن يفعل الشر يجازى مثله.

الإحراب: «من» اسم شرط جازم يجزم ضعلين - مبتدأ - «يفعل» فعل الشرط مجزوم وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين، وفاعله يعود على من «الحسنات» مفعوله منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم «الله» مبتدأ «يشكرها» الجملة خبر المبتدأ في محل رفع، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، وجسملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ والخبر جواب الشرط، وجسملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ والمناه «مند» منصوب على الظرفية «الله» مضاف إليه «مثلان» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «الله يشكرها» فإنها جملة اسمية، وقد وقعت جوابا للشرط، وكان يجب أن تقترن بالفاء، ولكنها حذفت للضرورة.

مواضعه: ذكره من شيراح الألفية الأشميوني ٣/٥٨٧، وابن هشام ٣/٤٠١، وابن الناظم، والسيوطي ص١١٧، وفي الهمع ٦-٢، وفي المغنى ١/٦٥، وسيبويه ٤٣٥/، والشاهد ١٩٦ في الحزانة.

(٢) أي: في شأن اللقطة، وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به أي: فأدها إليه.

(٣) قائله: هو قلان الأسدى - وهو من الطويل.

وصدره: بني ثعل لا تنكعوا العنز شربها

اللغة: "أعلى قبيلة من طبئ «ينكع العنز» من نكعت الناقة: جهدتها حلب «العنز» الماهزة، وهي الأنثى من المعز «شربها» بكسر الشين – وهو الحظ من الماء.

بنى ثُعَلِ مَن ينكَعِ العنزَ ظالم

فإن قلت: ما هذه الفاء التي في جواب الشرط؟ -

قلت: هي فاء السبب الكامنة في نحو «يقوم زيد فيقوم عمرو» وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم أنهبا عاطفة جملة على جسملة، ولا تخرج عن العطف، وهو بعيد.

وَتَخْلُفُ الفَاءَ إِذَا المَفَاجَأَهُ كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لِنَا مُكَافَأَهُ

يعنى: أن إذا المفاجأة قد تقوم مقام الفاء وتخلفها في الربط ولا يكون ذلك إلا في الجملة الاسمية.

وقد نهم من قوله اوتخلف الفاء، فائدتان:

ربي عبر الأولى: أن الربط بإذا نفسها خلافًا لمن ذهب أن الربط بِاللهِ مقدرة قبلها.

والثانية: أنه لا يجوز الجمع بين الفاء وإذا في الجواب، وإن كان ذلك جائزا في غيره، لكونها نائبة عنها كما نص عليه بعض النحويين.

فَــَإِنْ قَلْتَ: أَطَــَلَقَ فَى قَــُولُه (تَخَلَـفُ الفَــَاء) وإنما يكون ذلك فــى الجــملة الاسمية، لا مطلقا، بل بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون طلبية نحو فإن عصى زيد فويل له.

والثاني: ألا يدخل عليها أداة نفي نحو «إن قام زيد فما عمرو بقائم».

والثالث: ألا يدخل عليها إن نحو «إن قام زيد فإن عمرا قائم». فكل ذلك لابد له من الفاء، وذكر الثلاثة في الارتشاف.

الإهراب: «بنى ثمل» منادى مضاف منصوب وحذف منه حرف النداء والتقدير: يا بنى ثمل
 «من» شرطية «ينكع» جملة من الفعل والفاحل وهو الضمير الذى يرجع إلى من، وقعت قعل الشرط «العنز» مضعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «ظالم» مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى: فهو ظالم.

الشاهد: قوله: «ظالم» حيث حذف منه المبتدأ مع الفاء التي هي جواب الشرط. أي: فهو ظالم.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٨٨٥، وسيبويه ١/٤٣٦.

قلت: مثاله يرشد إلى أن ذلك في الجملة الاسمية (وأيضا فقد تقرر أن إذا الفجائية لا تليبها غالبا إلا الجملة الاسمية)(١)، فلم تحتج إلى التنبيه عليبها، لوضوحه.

وأما الشروط فمثاله قد حارها إلا أنه ليس في كلامه ما يدل على اشتراطها وقد ذكر الأول في التسهيل.

ف إن قلت: ظاهر كلامه أن اإذا البيط بها بعد اإن وغيرها من أدوات الشرط، وفي بعض نسخ التسهيل اوقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء فخصه بإن.

قلت: نصوص النحويين على الإطلاق.

قال الشيخ أبو حيان: ومورد السماع إن، وقد جاءت بعد إذا الشرطية كقوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتُبْشِرُونَ ﴾ (").

والفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِن يَفْتَرِنْ ﴿ بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه عطفا على الجـواب ورفعه على الاستئناف، ونصب على إضمار أن، وقرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿ يُحَاسِبُكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ ﴾ (٣) فالنصب يروى عن ابن عباس، وإنما جاز بعد الجزاء لأن مـضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

تنبيه:

قوله «من بعد الجزا» يشمل المجزوم وغيسره، وقول الشارح: إذا كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم أن الجزم شرط في جواز الأوجه الثلاثة، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقُرَاءَ فَهُو خَيرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ ﴾(١).

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) من الآية ٤٨ من سورة الروم.

⁽٣) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

⁽٤) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

وَجَزُمٌ أو نَصْبُ لِفِعْلِ إِثْرِ فَا ﴿ أَوْ وَاوَ أَنْ بِالْجِملِينِ اكْتُنْفَا

إذا وقع المضارع المقرون بالقاء أو الواو بين الشرط وجوابه جاز جــزمه عطفا على فعل الشرط ونصبــه بإضمار أن، وامتنع الرفع إذ (لا يصح)(١) الاستثناف قبل الجزاء.

تنبيه:

الحق الكوفيون ثم بالفاء والواو، فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن ﴿ وَمَن يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمُّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ ﴾ (١). وزاد بعضهم أو.

والشَّرطُ يُغْنِي عَنْ جَوابِ قَدْ عُلِمْ والعكْسُ قَدْ يَاتِي إِنِ المُغْنَى فَهِمْ مَثَالَ حَلَفَ الْجُوابِ لَلعُلَم به استغناء بالشرط قوله تعالى ﴿ أَثِن ذُكِرْتُم ﴾ (**) تقديره: والله أعلم - تطيرتم، وهو كثير، ومثال عكسه قول الشاعر (**): فَطَلَقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْ مِ وَإِلا يَعْلُ مِفْرقك الحسامُ

⁽١) ب، ج وني أ (لا يصلح).

⁽٢) من الآية ١١٠ من سورة النساء.

⁽٣) من الآية ١٩ من سورة يس.

⁽٤) قائله: هو الأحوص الأنصبارى - بخاطب مطرا، وكان دميما وتحتمه امرأة حسناء - وهو من الوافر.

اللغة: «بكفء» بمساو ومماثل في الحسب وغيره مما يعتسبر لازما للتكافؤ بين الزوجين «مفرقك» المفرق: وسط الرأس حيث يفرق الشعر «الحسام» السيف القاطع.

الإعراب: الفطلقها الفاء عاطفة وطلق فعل أمر والفاعل ضمير مستنسر فيه وها مضعوله الإعراب: الفاء تسعيلية، ليس فعل ساض ناقص والتاء اسسمه الها جبار ومجرور متعلق بكف البكف البكف الباء والله، كفء خير ليس منصوب بفتحة مقدرة الوالا الواو عاطفة إن شرطية أدفعت في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه منا قبله - أى: وإن لا تطلقها البعل عمل منضارع جواب الشرط مجزوم بحدف الواو امضرقك مفعول والكاف مضاف إليه الخسام، فاعل.

الشاهد: قوله قوإلا يعلُّ حيث حذف الشرط، لأن الأداة إن مقرونة بلاء أي: وإلا تطلقها. مواضعه: ذكره من شـراح الآلفيــة الاشمــوني ٣/٥٩١، وابن هشام ٣/٤٠٦، وابن عــقيل ٢٨/٣٨، وابن الناظم، والمكودي ص١٥٠، والسيوطي ص١١٨، وفي الهمع ٢٦/٢.

أى: وإلا تطلقها.

تنبيه:

فهم من النظم قوائد:

الأولى: أن ما لا يعلم من شرط أو جواب، لكونه لا دليل عليه لا يجوز حلفه، وذلك واضح.

والثانية: أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، لقوله «لَقَدُ يأتي» فإن قد هنا للتقليل وقد نص على ذلك في شرح الكافية.

والثالثة: أنه لا يشترط في حلف الشرط أن يكون مع إن، وفي الارتشاف: لا أحفظ إلا في إن وحدها.

وقال الشارح: حذفه بدون إن قليل، وحذفه معها كثير، وأنشد على حذفه مع غيرها(١):

مَنَى تُوْخَذُوا قَسْرًا بِظِنَّةِ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ إِلَا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ أراد متى تثقفوا تؤخذوا.

والرابعة: أنه لا يشترط في حذف فعل الشرط تعويض لا من الفعل المحذوف خلافا لابن عصفور والأبدى فإنهما قالا: لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف.

⁽١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «تسرأ» - بفتح القاف وسكون السين - قهرا وقصبا «بظنة» بكسر الظاء: التهسمة «الصفاد» - بكسر الصاد وتخفيف الفاء - وهو ما يوثق به الأسير من قيد وقل.

المعنى: أراد الشاعر تحدير هؤلاء القوم الذين عامر كبيرهم حيث يقول: متى أخذتم لا ينج أحد منكم غير يزيد، فإنه أيضا يقيد في الصفاد.

الإحراب: «متى» شرطية «تؤخفوا» جواب الشرط وفعل الشرط محذوف. أى: مستى تثقفوا تؤخذوا «قسسرا»، منصوب على التمييز ابظنة» جار ومجرور متعلق بقوله تـؤخذوا «عامر» مضاف إليه «ولا ينج» التقدير ولا ينج يزيد إلا وهو في الصفاد، فيزيد فاعل وإلا ملغاة.

الشاهد: قوله «متى تؤخذوا» حيث حذف فيه فعل الشرط، إذ أصله متى تثلقوا تؤخذوا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٩٢، وابن الناظم، وذكسره السيوطي في الهمم ٢/٦٣.

وقال في الارتشاف: قولهما ليس بشيء. انتهى. وقد حذف وهو مثبت في نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مَنَ الْمُشْرِكِينَ امْتُجَارِكَ ﴾(١).

قلت: وفي بعض نسخ التسهيل، وكذا الشرط المنفى بلا تالية إن فظاهره اشتراط الأمرين.

تنبيهان:

الأول؛ قال في التسبهيل: ويحدِّفان بعد إن في الضرورة، يعنى الـشرط والجزاء.

كقوله(٢): قالت وإنن

رفي كلام بعضهم ما يدل على جوازه في الاختبار على قلة.

وتمامه:

قالت بنات العم يا سلمي وإنن ُ كان فقيرا معدما قالت وإنن ُ

اللغة: «معدما» شديد الفقر لا شيء عنده.

المعنى: قالت بنات عم سلمى لها: أترضين بهـذا البعل وإن كـان شديد الـفقر لا مـال له؟ فأجابتهن: نعم رضيت به وإن كان كذلك.

الإحراب: «قالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «بنات» فاحل «العم» مضاف إليه «يا» حرف نداء «سلمي» منادى وإن شرطية جازمة وحركت بالكسر للساكنين والنون الزائدة حرف «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمها ضمير مستسر «فقيرا» خبر كان «معدما» صفة لخير كان أو خبر ثان لها وجواب الشرط محلوف دل عليه معنى الكلام وتقديره: وإن كان فقيرا معدما ترضين به، وقالت، فعل ماض والناء للتأنيث «وإن» الواو عاطفة على مثال معدما ترضين به، وقالت، فعل ماض والناء للتأنيث «وإن» الواو عاطفة على مثال السابقة، إن شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهسما وجملتا الشرط والجواب في الموضعين في محل نصب مقول القول.

الشاهد: قوله (وإنن) حيث حــذف فيه الشرط والجزاء جمـيعا، لأن التقدير: وإن كان فــقيرا معدما رضيته.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الاشموني ٣/٥٩٢، وفي باب الكلام، وابن هشام ٢/٢٩، والسيوطي ص١١٨، وفي الهمم ٢/٢٢، والشاهد ٦٨٧ في الحزانة.

⁽١) من الآية ٦ من سورة التوبة.

⁽٢) قائله: نسبه النحاة لرؤية بن العجاج – وهو من الرجز.

والثاني: لا يجوز حذف إن ولا غيرها من أدوات الشرط خــلافا لمن جوز ذلك في إن. قال: ويرتفع الفعل بحذفها، وجعل منه (۱).

وإِنْسَانُ عيني يحسرُ المَاءُ تارةً فيبدر

وهو ضعيف.

واحلف لَدَى اجْتِمَاعِ شَرَطٍ وَقَسَمْ ﴿ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزَمْ

القسم كالشرط في احتياجه إلى جواب إلا أن جنوابه مؤكد باللام أو إن أو منفى، فإذا اجتمع الشرط والقسم حنف جواب المتأخر منهما استغناء بجواب المتقدم، مثال تقدم الشرط إن قام زيد والله أكرمه ومثال تقدم القسم «والله إن قام زيد لأكرمنه».

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر، وقد نبه على ذلك بقوله:

وَإِنْ نَوَالَيا وَقَبِّلُ ذُو خَبَّرْ فَالشَّرْطُ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلا حَذَرْ

مثال ذلك وزيد والله إن يقم يكرمك، و وزيد إن يقم والله يكرمك، فجواب القسم محذوف في المثالين استغناء بجواب الشرط.

وإنما جمعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خمير، لأن ستقوطه مسخل بمعنى الجملة التي هو منها، بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التأكيد.

والمراد بذي الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه.

الشاهد: قوله «يحسر» حيث حُذفت الأداة فارتفع الفعل.

⁽١) هذا البيت مضى شرحه في باب المبتدأ والخبر.

إهرابه: «إنسان» مستدأ «هين» مضاف إليه «يحسر» فعل مضارع مرفوع بالضحة «الماء» فاعل مرفوع بالضحة الظاهرة والجملة خبر المبتدأ «تارة» صفعول مطلق «فيبدو» الفاء عاطفة ويبدو فعل مضارع وفاعله ضحير مستتر يعود إلى «إنسان عبيني» الواقع مبتدأ «وتارات» معطوف على تارة «يجم»، فعل مضارع مرفوع بالضمة وفاعله ضحير مستتر يعود إلى الماء، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وتارات هو - أي، إنسان عيني - يجم الماء «فيفرق» الفاء عاطفة «يغرق» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ضمير «إنسان عيني» والجملة في محل رفع معطوفة على جملة الخبر.

تنبيه:

وقوله (رجع) يقتضى أن ذلك ليس على سبيل التحتم، فعلى هذا يجور أن يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ذى خبر كما ذكر ابن عصفور وغيره، ونص فى الكافي والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم، وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم، ثم قال:

وَرَبُّما رُجِّحَ بَعْدَ قَسَم شَرْطٌ بِلا فِي خَبْرِ مُقَدُّم

هذا مذهب الفراء. أجال جعل الجواب للشرط المتاخر وإن لم يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهدا بقول الأعشى(١):

لئن مُنيتَ بِنَا عَنْ غِبٌّ مَعْرَكَةً لا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القومِ ننفتل

وأبيات أخر، ومنع ذلك الجمهور وتأولوا البيت ونحوه على جمعل اللام والدة، وجعل الزمخشرى قوله تعالى: ﴿ مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يُدِي إِلَيْكَ ﴾ (٢) جواب الشرط في قوله «لئن».

قال في شرح الكافية: فتثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه:

⁽١) قائله: هو الأعشى مهمون بن قيس - وهو من البسيط.

اللغة: امنيته ابتليت - والخطاب ليسزيد بن مسهسر الشيباني اعن غب، عن - هنا - ظرف بمعنى بعد، وغب - بكسر الغين - أي: عاقبة، ويروى عن جد، والجد - بكسر الجيم - المجاهدة أو الشدة الا تلفنا، لا تجدنا النفتل، نتخلص.

الإهراب: «لتن» اللام موطئة للقسم. أي: والله لتن – إن شرطية «منيت» فعل ماض مبنى للمجهول، فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب قاعل «بنا» متعلق بمنيت «عن» ظرف بمعنى بعد متعلق بمنيت أيضا «فب» مضاف إليه «معركة» مضاف إلى غب «لا» نافية «تلفنا» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر قيه «نا» مفعول أول «عن دماء» جار ومحوور متعلق بقوله ننفتل «القوم» مضاف إلى دماء «ننفتل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب مفعول ثان لتلفي.

الشاهد: قوله الا تلفنا؛ حيث أوقعه جوابا للشرط مع تقديم القسم عليه وحذف جواب القسم للدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جوابا للقسم لجاء به مرفوعا لا مجزوما.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشسوني ٢/٥٩٤، وابن عقيل ٢/٢٨٧، وابن الناظم، والمكودي ص١٥٠.

⁽٢) من الآية ٢٨ من سورة المائدة.

أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدم ذي خبر.

والثاني: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه وعدم تقدم ذي خبر.

والثالث: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره وتقدم ذي خبر.

تنبيهات:

الأول: أطلق فى قوله (واحلف لدى اجتماع شرط) وقسيده فى التسهيل بغير الامتناعى احسترازا من نحو لو ولولا، لأنه يتعين الاستغناء بجوابهما تسقدما على القسم أو تأخرا كقوله(١):

فَأُقْسِم لُو أَنْدَى النَّذِيُّ سُوادَّهُ لَمَا مَسَحَتْ تِلْكَ المُسالاتِ عامرُ وكَقُولُه (٢) والله لولا الله ما الهندينا . .

(١) قائله: لم أمثر على قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «أندى» أحضر ورواية الشواهد «أبدى» من الإبداء وهو الإظهار «الندى» - بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء - على وزن فعيسل وهومجلس القوم ومتحدثهم «سواده» أى: شخصه والغسمير فيه يرجع إلى الممدوح «المسالات» - بضم الميم وتخفيف السين - وهى جمع مسالة.

قال الجوهري: مسالا الرجل جانبا لحيته «عامر» أراد به قبيلة في قريش.

المعنى: أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن يمسحوا شواربهم من هيبته ومطوته على الناس.

الإحراب: «فأقسم» الفاء للعطف وأقسم فعل مضارع والفاعل ضمير «لو» للشرط «أبدى» فعل ماض «المندى» فاعله «سواده» مفعول به والهاء مسضاف إليه والجملة وقعت فعل الشرط «لما مسحت» جواب لو واكتفى به عن جواب القسم «عامر» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «تلك المسالات» مفعول به.

الشاهد: قوله ﴿ لما مسحت؛ فقد اكتفى بجواب واحد لقسم وشوط.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٩٣.

(٢) قائله: هو عامر بن الأكوع رضى الله عنه، وكان النبي ﷺ يقوله يوم الخندق - وهو من الرجز.

الإحراب: «والله» الواو حرف قسم ولفظ الجلالة مجرور بواو القسم «لولا» لربط امتناع الثانية بوجود الأولى «الله» لفظ الجلالة مستدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وخبره مسحدوف والتقدير: لولا الله موجود «ما اهتدينا» جواب القسم ولولا. «ولا تصدقنا» فعل ماض وقاعله «ولا صلبنا» عطف عليه.

وقد نص على ذلك في الكافية أيضا، وهو الصحيح، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم؛ لتقدمه، ولزوم كونه ماضيا، لأنه مغن عن جواب لو ولولا، وجوابها لا يكون إلا ماضيا، وقوله في باب القسم في التسهيل: هوتصدر - يعني جسملة الجواب - في الشرط الامتناعي بلو أو لولا يقتضي أن لو ولولا وما عني دخلتا عليه جواب القسم، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب القسم محذوف استخناء بجواب لو ولولا، والعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي فلم يشملهما كلامه.

والمغاربة لا يسمون «لولا» شرطا ولا «لو» إلا إذا كانت بمعنى إن.

الثاني: إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسمية حينتذ هي الجواب.

وقوله في الكافية: وبنجواب القسم أغنى إن وصل بالفاء.

وفى التسهيل أيضا: فيغنى جوابه، يوهم أن جواب الشرط محذوف، وليس كذلك.

الثالث: أجاز ابن السراج أن تسنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها، فأجاز (إن تقم يعلم الله لأزورنك، على تقدير فسيعلم الله، ولم يذكر شاهدا.

وينبغى ألا يجوز ذلك، لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة.

الرابع: إذا حذف جواب الشرط لم يكن الشرط حينتـذ إلا ماضيا أو مقرونا بلم. قال في التسهيل: إلا قليلا، انتهى، وقـد ورد في الشعر مضارعا مجردا من لم، ومنه(١):

⁼ الشاهد: قوله هما اهتدينا، فإنه اكتفى به لجواب القسم ولولا، ولا يجوز هنا حذف القسم لأن الجواب منفى.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٩٣.

⁽١) قاتله: هو عبد الله بن عتمة الضبي - وهو من الكامل.

. . ولديكَ إِنْ هُو يستزدكَ مَزِيدُ

وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء.

الخامس: لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين، فنذكره مختصرا.

إذا توالى شرطان دون عطف؛ فالجواب لأولهما، والشانى مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه، كقوله(١):

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدوا مِنَّا مِعاقِلَ عِزٌّ رَانَهَا كَرَّمُ

- وصدره: يثني عليك وأنت أهل ثنائه

المعنى: هو يثنى عليك ويشكر نعمتك ولو عاد إليك لوجه معادا، إذ لا تضجر ولا تسأم من الأفضال والجود.

الإحراب: «يثنى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «عليك» جار ومسجرور متعلق بالفعل «وأنت» الواو للحال وأنت مبتدأ «أهل» خبره «ثنائه» مضاف إليه «ولديك» ظرف خبر مقدم «إن» شرطية «هو» فاعل لفعل محلوف يفسره ما بعده «يستزدك» ضعل مضارع مجزوم المحلم للمفسسر - بالكسر - حكم المفسسر - بالفتح - والفاعل ضمير والكاف مضعول به «مزيد» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة - وهو دليل الجواب.

الشاهد: قوله (يستزدك؛ حَيث جاء الفعل المضارع مجردا من (لم).

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٩٠، والسيوطي في الهدمع ٢٥/٧، والشاهد رقم ٦٨٩ في الخزانة.

(١) قائله: لم أقف على قائله - وهو من البسيط.

اللغة: «تستغيشوا» من الاستغاثة «تذعروا» على صيغة المجمهول من الذعر وهو الفزع والخوف «معاقل» جمع معقل – وهو الملجأ.

الإصراب: إن للشرط «تستغيثوا» مجزوم بحذف النون والواو قاعل - وهو قعل الشرط - «بنا» جار ومسجرور متعلق بالفعل «إن» للشرط «تذعروا» قعل مضارع، قعل الشرط مسجزوم بحذف النون وهو جواب بحذف النون وهو مبنى للمسجهول «تجدوا» قعل مضارع مسجزوم بحذف النون وهو جواب للشرطين «معاقل» مفعول به لتجدوا «عز» مضاف إليه «زانها» فعل ماض والهاء مفعول به «كرم» فاعل مرقوع بالضمة الظاهرة، والجملة صفة لمعاقل.

الشاهد: قوله «إن تستخيثوا. إن تذعروا، تجدوا» حيث اكتفى بجواب واحد للشرطين وهو «تجدوا».

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٩٦، والسيوطي في الهمع ٢/٦٣.

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا، كذا قال المصنف، ومثل له بقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَنْقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالُكُمْ * إِن يَسْأَلُكُمُ أَمُوالُكُمْ * إِن يَسْأَلُكُمُ فَيُحْفَكُمْ تَبْخُلُوا ﴾ (١٠).

وقال غيره: إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو: «إن تأتنى وإنْ تحسن إليك» أو بأو قالجواب لأحدهما نحو «إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه» أو فأكرمها» أو بالفاء، فنصوا على أن الجواب للثانى، والثانى وجوابه جواب الأول، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو.

⁽١) الأيتان ٣٦، ٣٧ من سورة محمد.

فصل لو

على ثلاثة أضرب: شرطية، ومصدرية، وللتمني.

فالشمرطية: هي المذكسورة في هذا الفصل، وهي قسمسان: امتناعمية وهي للتعليق في المستقبل، وسميأتي الكلام على القسمين.

وأسا المصدرية فلم يذكرها الجمهور، وعن ذكرها أبو على والقراء ومن المتأخرين التبريزى، وأبو البقاء وتبعهم المصنف، وعلامتها: أن يصلح في موضعها أن كقوله تعالى ﴿ يَودُ أُحَدُهُمْ لَو يُعَمُّو ﴾ (١) ومن أنكر كونها مصدرية تأول الآية ونحوها على حذف مفعول يود وجواب لو، أى: يود أحدهم طول العمر لو يعمر الف سنة لسر بلك.

وأما التي للتمنى فذكرها كثير من النحويين، وجعل الزمخشرى لو في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُعَمِّرُ للتمنى، وهو حكاية لودادتهم ولا إشكال، فإن لو قد ترد في مقام التمنى، ولذلك ينصب الفعل بعد الفاء في جوابها كما ينصب في جواب ليت كمقوله تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنْ لَنَا كُرَّةً فَنَكُونَ ﴾ (٢)، ولكن هل هي قسم براسه أو راجعة إلى أحد القسمين السابقين، في ذلك خلاف، نص ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي على أنها قسم براسه، فلا تجاب بجواب الامتناعية، وذكر غيرهما أنها الامتناعية أشربت معنى التمنى. قيل: وهو الصحيح، وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها باللام بعد جوابها باللام بعد

⁽١) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

⁽٢) من الآية ١٠٢ من سورة الشعراء.

⁽٣) قاتلهما: مهلهل بن ربيعة واسمه امرؤ القيس - وهما من الوافر.

اللغة: «زير» الزير - بكسر الزاى - من يكثر زيارة النساء «الشعثمين» أراد شعثما وشعيبا ابنى معاوية بن عمرو، وقال القالى: الشعثمان. موضع معروف «كليب» أخوه «بالذنائب» الباء بعنى في - وهو ثلاث هضبات بنجد قيها قبر كليب.

الإعبراب: «فلو» الفاء للعطف ولو للشرط «نبش» ماض مبنى للمجمهول «المقاير» نائب فاعل «فيخبر» بالنصب جمواب لو بتقدير أن =

فيُخبَرَ بالذَّنـــائِبِ أَى ْ رِيرِ وكيف لقاءً مَنْ تحت القبورِ؟

ِ فلو نُبِشَ المقسابرُ عن كلَيْبِ بيوم الشَّعْمَيْنِ لقسرَّ عيناً

وذهب المصنف إلى أنها مصدرية أغنت عن التمنى، بكونها لا تقع غالبا إلا بعد مفهم تمن، قال في التسهيل: بعد ذكر المصدرية، وتغنى عن التمنى، فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء.

وقال في شرحه: أشرت إلى نحو قول الشاعر(١):

سَرَينا إليهم في جموع كأنها جبالُ شَرَوْرَى لو تُعانُ فَتَنْهِدا

قال: فلك في النبهدا الله تقول: نصب الآنه جواب تَمنَ إنشائي كجواب ليت، الآن الأصل وددنا لو تعان، فحلف فعل التمنى لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندى هو للختار، ولك أن تقدول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء، بل من باب المعلف على المصدر، الآن لو والفعل في تأويل مصدر، انتهى.

ونص على أن لو في قوله ثعالى: ﴿فَلُو أَنَّ لَنَا كُرَّةً ﴾ مصدرية. واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين:

أحدهما، أن التقدير لو ثبت أن. والآخر: أن يكون من باب التوكيد.

[&]quot; قبالذنائب، الباء بمعنى في. أى فيها قأى زير، أى مبتدأ وزير مضاف إليه وخبره محذوف والتقدير: أى: زير أنا، ويجوز أن يكون أنا مبتدأ وأى زير مقدما خبره قبيدم الشعشين، جار ومجرور ومضاف إليه في محل نصب حال من أنا للحذوف القر، جدواب لو بعد جواب آخر بالقاء، وهي جملة من الفعل والفاعل، وهو الفسمير المستدر فيه الراجع إلى كليب قمينا، تمييز اكيف، للاستفهام، ولكنه أخرج مخرج التعجب ومحله الرفع على أنه خبر مقدم القاء، مبتدأ مؤخر قمن، موصولة مضافة إلى لقاء ققت القبور، جملة محذوفة الصدر تقديره؛ من هو تحت القبور، فهو مبتدأ وتحت ظرف خبره والقبور سضاف إليه، والحملة صلة الموصول.

الشاهد: قوله القرا حيث إن جواب لو قد جاء باللام بمد جوابها بالفاء وهو فيخبر. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٩٧، وابن هشام في المغنى ٢٦/٧٦٠. (١) مضى شرح هذا البيت في باب إعراب الفعل.

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غيسر هذا الكتاب، والغـرض هنا شرح النظم، فقوله:

لَوْ حَرْفُ شَرَطِ فِي مُضِيٍّ

هذا هو القسم الأول من قسمى الشرطية، وهى الامتناصية. يعنى: أن لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه، إذ لو قُدر حصوله لكان الجسواب كذلك، ولم تكن للتعليق في المعنى، بل للإيجاب، فتخرج عن معناها.

وأما جـوابها فــلا يلزم كونه ممتنعا عــلى كل تقدير، لأنه قد يكــون ثابتا مع امتناع الــشرط، كقــوله «نعم المرءُ صهــيبٌ لو لم يخف الله لم يَعْـصه»(١٠). ولكن الأكثر أن يكون ممتنعا، فلذلك كان قولهم لو حرف امتناع لامــتناع عَبارة ظاهرها الفساد، لأنها تقتضى كون الجواب ممتنعاً في كل موضع، وليس كذلك.

والحاصل: أن لو تدل على امتناع شرطها، وعلى كونه مستلزما لجوابها، ولا يتعرض لامتناع الجسواب في نفس الأمر ولا لثبوته، قال في شرح الكافسية: العبارة الجيدة في لو أن يسقال: حرف يدل على امتناع تال يلزم لشبوته ثبوت تاليه، فسقيام زيد من قولك «لو قام زيد لقام عمرو» محكوم بانتفائه فيما مضى، وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا يتعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين.

وقال في التسهيل: لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه. وفي بعض النسخ: لو حرف يقتضى نفى ما يلزم لثبوته ثبوت غيره، وعباراته الثلاث بمعنى واحد، قال ابن المصنف: ولا شك أن ما قاله - يعنى ما قاله أبوه في تفسير لو أحسن وأدل على معنى لو، غير أن ما قالوه عندى تفسير صحيح واف بشرح معنى لو، وهو الله قصده سيبويه من قوله: لما كان سيقع لوقوع غيره.

⁽۱) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبى ﷺ وهم، وإنما الوارد عنه ﷺ ما رواه أبو نعيم فى الحليــة أن النبى ﷺ قال فى ســالم مــولى أبى حذيفــة أنه شديد الحب لله لو كــان لا يخاف الله ما عصاه. صبان ٢٥/٤.



يعنى أنها تقتضى فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته للسبوت غيره والمتسوقع غير واقع، فكأنه قال: لو تقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لشبوته، وهو نحو عا قاله غيره: فلنرجع إلى بيان صحته، فتقول: قولهم لم تدل على استناع الثاني لامتناع الأول يستقيم على وجهين:

الاول: أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لاستناع الشرط غير ثابت لــثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط في حكم اللغة لا في حكم العقل.

والثانى: أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتا لثبوت غيره، لاتهما إذا كانت تقتضى نفى تاليها أو استلزامه لتماليه فقد دلت على استناع الثانى لامتناع الأول، لائه متى انتمفى شىء انتمفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتا لثبوت آخر - انتهى مختصرا.

وهذا الوجه الثاني هو الذي قرره في شرح الألفية.

ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي الشرطية بقوله:

..... ويقل إيلاؤه مُسْتَقْبَلاً لكِنْ قُبِلْ

أى: يقل إيلاء لو فعلا مستقبل المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن قبل: لورود السماع به كقوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ اللَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (١).

وقد ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين أن لو (قد)(٢) تزد بمعنى أن، وتعقب ذلك ابن الحاجب على ابن عصفور وقال: هذا خطأ، قال الشارح: وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط في الماضى، وما تمسكوا به من نحو قول تمالى: ﴿ وَلْيَخْشُ اللَّهِنَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ وقول الشاعر(٢):

ولو أنَّ ليلَى الآخيليَّةَ سلَّمتُ

⁽١) من الآية ٩ من سورة النساء.

⁽٢) ٻ، ج.

 ⁽٣) قائله: توبة بن الحمير - بضم الحاء وفتح الميم وتشديد الياء - وهو من العلويل.
 وتمامه: على ودوني جُندل وصفائعُ

لا حجة فيه لصحة حمله على المني.

ثم نبه بقوله:

وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بالْفِعْلِ كَإِنْ

على أن لو لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم، كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «لو غيسرك قالها يا أبا عسبيدة»(١) وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمر، إلا في الضرورة، كقوله(٢):

ويعده: لسلمت تسليم البشاشة أو زكا إليها صدى من جانب القبر صائح أ

اللغة: «جندل» بفتحتين بينهما سكون - أي حسجر «صفائح» هي الحجارة العراض التي تكون على القبور «البشاشة» طلاقة الوجه «رقا» صاح «الصدي» ذكر البوم.

المعنى: يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته وقد حجبته عنها الجنادل والاحجار العريضة، لسلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشة، أو لناب عنه في تحيتها صدى يصبح من جانب الله.

الإعراب: ولوه حرف امتناع وأن، حرف توكيد ونصب وليلى، اسم أن والأخيلية، نعت لليلى وسلمت، فعل ماض والثاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خير أن، وأن ومعمولها في تأويل مصدر: إما فاعل لفعل محدوف، والتقدير: لو ثبت تسليم ليلى، وإما أن يكون المصدر مبتداً والخير محذوف والتقدير: ولو تسليم ليلى حاصل، مثلا، على أية حال فهذه الجملة هي جملة الشرط وعلى، جار ومجرور متعلق بسلمت ودوني، الواو للحال ودوني ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم وياء المتكلم مضاف إليه حجندل، مبتداً مؤخر ووصفائح، عطف عليه، والجملة في محل نصب حال.

الشاهد: وقوع الفعل المستقبل في معناه بعد دلو؛ وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية الاشموني ٣/٦٠٠، وأبن صقيل ٢/٢٨٨، وابن الناظم، والسيوطي ص١١٩، وفي الهمع ٢٤/٢، وابن هشام في المغني ٢٦/١١.

(۱) الضمير المنصوب يعود إلى كلمة ابى عبيدة، وذلك أن عسم رضى الله عنه لما توجه فى ومن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من الصحابة، فقال أبو عبيدة: أفرارا من قدر الله تعالى؟ فقال له عمر رضى الله عنه: لو غيرك قالها يا أبا صبيدة - نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله وجواب لو محذوف. أي: لعددتها.

(٢) قائله: أبو الغطمش الضبي - وهو من الطويل.

وعجزه: عُتبتُ ولكن ما على الموت مُعتَبُّ.

اللغة: المخلاي، جمع خليل. وهو الصديق الحمام، الموت المعتب، مصدر ميمي بمعنى العتاب - من عتب عليه.

أخِلايَ لو غيرُ الحِمَامِ اصابكُم

أو نادر. كقول حاتم: «لو ذاتُ سِوارِ لطَّمتني»(١).

والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام، كقوله تعالى: ﴿ لُوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِي ﴾ (٢) حذف الفعل فانفصل الضمير.

> ئم نبه على ما تنفرد به لو من مباشرة أنّ. فقال: ... لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

وهو كثير، كقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ (٣) واختلف في موضع أن بعد لو، فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وشبه شذوذ ذلك بانتصاب غدوة بعد لدن.

وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة إلى أنها فاعل يثبت مقدرا، وهو أقيس، إبقاء للاختصاص، وقوله في شرح الكافية: وزعم الـزمخشرى أن بين لو وأن ثبت مقدرا، قد يوهم انفراده بذلك.

فإن قلت: إذا جعلت مبتدًا فما الخبر؟

المعنى: لو أصابكم أحد غير الموت لسخطت عليه ووجدت، وكان لى معه شأن آخر، ولكن
 الذي أصابكم الموت، ولا عتاب عليه ولا سخط لانه قدر لا مفر منه.

الإعراب: «أخلاى» منادى منصوب بفتحة صفدرة على ما قبل الباء والباء مضافة إليه «لو» شرطية غير جاؤمة «غيرا مبتدأ خبره بعده أو فاعل لفعل محذوف يفسره أصابكم «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» فعل ومفعول والفاعل ضمير «عتبت» فعل وفاعل والجملة جواب لو «ولكن» عطف واستدراك «ما» نافية «على الدهر» جار ومجرور خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: وقوع الاسم وهو اغيرا بعد الوا الشرطية وذلك قليل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢٠١٦، وابن هشام ٣/٤٢٠، وابن الناظم.

 ⁽١) قاله جين لطمته جارية - وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يقصد ناقة لها لتأكل دمها فتحرها، فقيل له في ذلك فقال: هذا فحدى، فلطمته الجارية فقال: ثو ذات سوار لطمتني، وذات السوار الحرة؛ لأن الإماء لا تلبس السوار. وجواب ثو محلوف: لهان.

⁽٢) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

⁽٣) من الآية ٥ من سورة الحجرات.

قلت: قال ابن هشام الخسفراوى: مسلهب سيسبويه والبسصريين أن الخسر محذوف، وقال غيسره: مذهب سيبويه أنها لا تحتاج إلى خسبر، لانتظام المخبر عنه والخبر بعد أن.

فإن قلت: هل يفهم من قوله (لكن لو) موافقة سيبويه؟

قلت: ظاهره موافقته في جعلها مبتدأ، إذ لو كان الفعل مقدرا لكان الاختصاص باقيا، ولم يكن حاجة إلى الاستدراك. ويحتمل أن يكون استدراك للتنبيه على أنها تنفرد بمباشرة أن لا غير، فيحتمل المذهبين.

فإن قلت: ظاهر كـــلامه أن لولا يليها غيــر ما ذكر، وقد ذكــر في غير هذا الموضع أنها قد وليها مبتدأ وخبر في قول الشاعر(١):

قلت: إنما ساغ ذلك في الضرورة، ولقلته لم يـذكره هنا، وقـد تأول ابن خروف البيت على إضمار «كـان» الشانية، وتأوله الفـارسي على أن حلقي فأعل فعل مـقدر يفسـره شرق، وشرق خبـر مبتـدأ محذوف، أي: هو شـرق، وفيسه تكلف.

⁽¹⁾ قائله: هو عدى بن زيد التميمي - وهو من الوافر.

وهجزه: كنت كالغصَّان بالماء اعتصاري

اللغة: «شرق» بفتح الشين وكسر الراه «كالغبصان» فعلان من الغبصة وهو الذي غص أي: شرق، والمراد: بغير الماء «اعتصاري» نجاتي وملجئي.

قال أبو مبيدة: الاعتصار: الملجأ.

المعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء، فإن غصصت بالماء فبم أسيغه.

الإعراب: (دلو الشرط احلقي المستدا (شرق خيس الماه المتعلّق بـ «كنت كان فعل ماض ناقص والناء اسمـه، وهي جواب لو «كالفصان» جار ومجسرور في محل نصب خبر كان داعتصاري، مبتدا والياء مضاف إليه (بالماء جار ومجرور خبر مقدم.

الشاهد: قول على بغير الماء، وذلك لأن شرط لو أن تكون مختصة بألف عل. وليس ههنا كذلك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٠١، وابن الناظم، وذكبره السيوطي في الهمع ٢/٦٦، وابن هشام في المغني ٢٢/٢١، وسيبويه ١/٤٦٢.

قال في شرح الكافية: وقد حمل الزمخشري ادعاءه إضمار ثبت بين لو وأن على التزام كون الخبسر فعلا، ومنعه أن يكون اسما، ولو كسان بمعنى فعل نحو «لو أنَّ زيدًا حاضرًا ومــا منعه شائع ذائع في كلام العرب، كــقوله تعالى: ﴿ وَلُو أَنَّمَا في الأرْض من شَجَرَة أَقْلامٌ ﴾(١) وكقول الراجز(٢):

لو أنَّ حيًّا مُدركُ الفلاح

قلت: وقد نقل ذلك عن السيرافي، وأقلول: الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الزمخشري أن يمنع كسون خبرها اسما مشتقا، ويلتمزم الفعل حينتذ، لإمكان صوغه قـضاء لحق طلبها بالفعل، وأما إذا كـان الاسم جامدا فيجوز لتـعلر صوغ الفعل منه كما فصل الشيخ أبو همرو.

الا ترى قوله في المفصل، لو قلت: «لو أن زيدا حاضر الاكرمته» لم يجز.

ولم يتعسرض لغيسر المشتق، وإذا حمل عسلى هذا لم يرد عليه قسوله تعالى: ﴿ وَلُو أُنَّما فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَة أَقْلام ﴾ .

ولا نحو^(٣): ولو أنها عُصفورةٌ

اللغة: «الفلاح» النجاة والفسور والبقاء (ملاحب الرماح» أراد به أبا براء عسامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة، وإنما قال لبيد ملاعب الرماح لضرورة القافية.

الإصراب: «لو» للشمرط «أن» حرف توكيمه ونصب «حيما» اسم أن «مدرك» خمير أن ممرفوع بالضمة «الفلاح» مضاف إليه «أدركه» قعل ماض والهاء مفعول والضمير يرجع إلى الفلاح. «ملاعب» فاعل أدرك مرفوع بالضمة الظاهرة «الرماح» مضاف إليه وجملة أدرك وقعت جوابا للو.

الشاهد: قوله "مدرك القلاح؛ حيث وقع خبرًا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢٠١/٢٠، والسيوطي ص١١٩، وابن هشام في المفتى ١٢٧٠.

(٣) قائله: هو العوام بن شوذب - وهو من الطويل.
 وتمامه: - لحسبتها مُسومة تدعو عُبيدا والأنما

⁽١) من الآية ٢٧ من سورة لقمان.

⁽۲) قائله: هو لبيد بن عامر العامرى - وهو من الرجز.

وعجزه: أدركه مُلاعبُ الرماح.

وإنما يرد عليه نحو: لو أن حيا مدركُ الفَلاحِ.

رله أن يجيب بأنه نادر.

وإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَها صُرِفًا ﴿ إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لُو ْ يَفِي كَفَى

(يعنى أن المضارع إذا وقع بعد لو صرف معناه إلى المضى . فمعنى لو يفى كفى، لو وفا كفى)(١) ومثله(٢):

لو يسمعونَ كما سمعتُ حديثها ﴿ خُرُوا لعزةَ رُكَّما وسُجُودا

اللغة: ١-لسبتها، لظنتتها المسومة، معلمة اعبيدا، - بضم العين - بطن من الأوس (أرنما، بطن من بني يربوع، إليهم تنسب الإبل الأزتمية.

الإعراب: «ولو» للعطف والشرط «أنها» أن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها «عصفورة» خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة» والضمير يرجع إلى الأسودة التي ترى من بعيد «لحسبتها» فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول أول لحسبت «مسومة» مفعول ثان والجملة وقعت جوابا للو «تدعو» جملة من الفعل والفاعل في محل النصب على الحال من الضمير المنصوب «عبيدا» مفعول به «وازنما» عطف على عبيدا، والألف للإشباع لأجل القافية.

الشاهد: قوله اعصفورة حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم جامد. مواضعه: ذكره الأشموني 7/1٠٣، وابن هشام في المغنى ٢٧/١.

(۱) ا، ج.

(٢) قائله: هو كثير عزة - وهو من الكامل.

اللغة: «خروا» من الخرور وهو السقوط «عزة» اسم محبوبته الركعا» - بضم الراء - جمع راكع السجودا» بضم السين جمع ساجد.

الإصراب: «لو» حرف امتناع فيسمعون» قعل مضارع وواو الجماعة فاعل والنون علامة الرقع والجملة شرط لو لا محل لهما «كما» الكاف جارة وما مصدرية «سمعت» فعل وفاعل وما وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف نفت لمصدر محذوف أي: سماعا مثل سماعي «حديثها» تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولا وها مضاف إليه «خروا» فعل ماض وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا محل لها من الإعراب «لعزة» جار ومجرور متعلق بقوله «خروا» «ركعا» حال من الواو في خروا «وسجودا» معطوف عليه.

الشاهد: قوله الله يسمسعون، حيث وقع الفعل المضارع بعد الله فسصرفت معناه إلى المضى، فهو في قوة قولك اللو سمعوا».

مواضَّعه: ذكره من شراح الألفيَّة: الأشــموني ٣/٦٠٣، وابن الناظم، وابن عقيل ٢٩١/٢٠، والمكودي ص١٥١.

تنبيهان:

الأول: «لو» الصارفة إلى المضى هي الامتناعية.

وأما التى بمعنى إنَّ فتصرف الماضى إلى المستقـبل، فإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى. كقوله(١٠):

لا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إلا مُظهِرا ﴿ خُلُقَ الكرام ولو تكونُ عَدِيمًا

الثاني: لا يكون جواب لو إلا فعلا ماضيا مثبتا أو منفيا بما أو مضارعا مجزوما

بلم.

والاكثر في المأضى المثبت اقترانه باللام، وقد تحذف كقوله تعالى: ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ (٢) وقد تصحب المنفي بما، كقول الشاعر(٣):

كذبتُ وبيت الله لو كنت صادقًا لم سَبَقَتْنِي بالبكاءِ حمائمُ وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفًا.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

اللغة: «لا يلفك» لا يجدك من ألفى يلقى إذا وجد «الكرام» جمع كريم «العديم» المعدم وهو الذى لا يملك شيئا.

المعنى: يمدح به الشاهر شخصا يقول لا يجدك أحد من السائلين إلا وأنت مظهر لهم خلقا كريما مثل أخلاق الكرماه ولمو كنت لا تملك شيئا.

الإصراب: «لا يلفك» لا ناهية بلغى فعسل مضارع والكاف مفعول أول «الراجسوك» فاعل «مظهرا» مفعول ثان «محلق» مفعول لمظهرا «الكرام» مسفياف إليه «لو» حرف شرط «تكون» فعل مضارع ناقص واسمها ضمير مستتر «عديما» خبر تكون.

الشاهد: قوله الو تكون؛ فإن لو شرط في المستقبل مع أنه لم يجزم، لأن لو بمعنى إن لا يجزم ولكن إذا دخل على الماضي يصرفه للمستقبل، وإذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل المعنى. مواضعه: ذكره الأشموني ٢٠/٣، وإبن هشام في المغنى ١/٢٦١.

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة.

(٣) قائله: هو مجنون بنى عامر - وعن أبى عمرو الشيبانى أن المجنون كان ذات ليلة جالسا مع أصحاب له من بنى عمه، وهو واله يشلظى ويتململ وهم يعظونه حستى هتفت حصامة من سرحة كانت بإزائهم فوثب قائما وقال أبياتا فيها هذا البيت - وهو من الطويل.

اللغة: اكنت صادقا!، ويروى الركنت عاشقا! احماثم! جمع حمامة.

الإهراب: «كذبت» فعل مساض والتاء فاعل - أراد كذبت في دعمواى عشق ليلى - «وبيت الله» قسم «لو» للشرط «كتت» فعل مساض ناقص والتاء اسمها «صادقا» خبر كان، والجملة وقعت فعل الشمرط «كا سبقتني» فعل ماض واليساء مفعمول «بالبكاء» جار ومسجرور متعلق بالفعل «حمائم» فاعل سبقتني، وجملة سبقتني وقعت جواب الشرط.

الشاهد: قوله ﴿ لَمَّا سَبَّمْتَنَى ﴾ فإنه جواب أو، وقد صحب اللام فيه حرف النفي.

فصل (ماً، ولُوُلا. ولَوْمَا

أَمَّا كُمَّهُمَّا بَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا لَا لِيْلُو تِلُوهَا وُجُوبًا أَلِفًا

أمّا حرف بسيط فيه معنى الشرط يؤول بمعنى مهما يك من شيء، لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولابد بعده من جملة هي جواب له، فالأصل في قولك «أما زيد فمنطلق» مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت أما مقامهما، وكان الأصل أن يقال: أما زيد منطلق، فتجعل الفاء في صدر الجواب، وإنما أخرت لضرب من إصلاح اللفظ. وإلى هذا أشار بقوله:

.... وَفَا لَتُلُو تَلُوهَا

تنبيهات:

الأول: يؤخذ من قوله (لتلو تلوها) أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد، فلو قلت: «أما زيد طعامه فلا تأكل» لم يجز، كما نص عليه غيره.

الثاني: لا يُفصل بين «أما» والفاء بجسملة تامة، إلا إن كان دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو «أما اليوم رحمك الله فالأمر كذا».

الثالث: قول الشارح: يفصلون بين أما والفاء بجزء من الجواب، فإن كان الجواب شرطيا فعصل بجملة الشرط، وإن كان غير شرطى فصل بمستدأ أو خبر أو معمول فعل أو شبهه أو معمول مفسر به يقتضى ظاهره أنه لا يفصل بغير ذلك، وليس كذلك، بل قد يفصل بالظرف والمجرور والحال والمفعول له معمولا لأما أو لفعل الشرط المحذوف.

الرابع: ما ذكر من قدوله (أما كمهدما يك) لا يعنى به أن معنى أما كدمعنى مهما وشرطها، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما، وهي قائمة (مقامهما)(١)، لتضمنها (معنى الشرط)(١).



⁽۱) ب، ج وفي أ (مقامها).

⁽٢) أ، ب وفي ج (معنى حوف الشرط).

الخامس: تقديرها بمهما كما ذكر قول الجمهور، وقال بعض النحويين: إذا قلت «أمَا زيد فمنطلق» فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فريد منطلق، حذفت أداة الشرط وأنيبت أما مناب ذلك.

السادس: قال في التسهيل: أما حرف تفصيل وكذا قال كثير من النحويين ولم يذكروا لها غير هذا المعنى، وقال بعضهم: (وقد ترد حيث لا تفصيل نحو دأما زيد فمنطلق، وقال بعضهم)(١): وهي حرف إخبار مضمن معنى الشرط. وقوله (وجوبا) يعنى: في غير ما سيذكر في قوله:

وحَلْثُ ذِي الْفَا قُلَّ فِي نَثْرٍ إِذًا ﴿ لَمْ بَكُ قُولًا مَمَهَا قَدْ نُبِذًا

يعنى: أن حذف هذه الفاء في النثر قليل وكثير.

فَالْكَثِيرِ: أَنْ تَعَلَف مع قول استغنى عنه بمحكيه كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدُتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفُرتُم ﴾ (٢) أي: فيقال لهم: أكفرتم.

والقليل: أن تحذف لا مع قول نحو ما خرَّجه البخارى من نحو قوله على الله مع أما بعد ما بال رجال».

قد فهم من قوله في نثر أنها تحذف للضرورة كقوله(٣):

المعنى: يصف الشاعس بنى أسيد بالجبن والفسعف وأنهم لا يقسدرون على القستال ومنازلة الشجعان، ولكنهم يسيرون في جانب المواكب للزينة لا غير.

⁽۱) ب، ج.

⁽٢) من الآية ٢٠٦ من سورة آل عمران.

 ⁽٣) قاتله: هو الحارث بن خالد المخزومي يهجو به بني أسيد - وهو من الطويل.
 وصبخ: ولكن مبيراً في هراض المواكب

اللغة: «عراض» جمع صُرَض – بالضمَ – وهو الناحية والشق «المواكب» جسمع موكب، وهو الجماعة من الناس – ركبانا أو مشاة، وقيل: هم الراكبون على الإبل والحيل للزينة خاصة.

الإصراب: «أما» شرطية نائبة عن مهما وفعل الشرط «المقتال» مبتدا مرضوع بالضمة الظاهرة «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا «لديكم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، والضمير مضاف إليه وجملة لا واسممها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» الواو حرف عطف لكن حرف استدراك ونصب واسمها ضمير مخاطبين محذوف «سيرا» مفسول مطلق لفعل محذوف تقع جملته خبرا للكن، وتسقدير الكلام: ولكنكم تسسيرون سيرا، وقيال إن «

فامًا الفتالُ لا قِتالَ لديكُمُ

والحاصل أن حذفها على ثلاثة أضرب كثير، ونادر، وضرورة.

تنييه:

لم ينبه في الكافية والتسهيل على ندور حــذفها في النثر دون قول، فهو من زيادات الألفية.

لَوْلَا وَلَوْمًا يَلْزَمَانِ الابتِدا ﴿ إِذَا امْتِنَاعًا بُوجُودِ عَقَداً

للولا ولوما حالان:

أحدهما: يختصان فيه بالأسماء، وذلك إذا دلا على استناع شيء لوجود غيره. (وقد)(١) يقال أيضا لوجوب غيره، وهذا معنى قوله «إذا امتناعا بوجود عَقَدًا» أى: إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره، وفهم من قوله (يلزمان الابتدا» فاثدتان:

الأولى: أنهما لا يليهما الفعل.

والثانية: أن الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء، وتقدم الكلام على خبره في باب الابتداء.

فإن قلت: فقد ولى لولا الفعل في قوله(٢):

^{= «}سيرا» هو اسم للكن وخبرها هو المحذوف وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيرا «في» حرف جر «عراض» مجرور بفي، والجار والمجرور متبعلق بسير، وعراض منضاف والم اكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: قوله ولا قتال لديكم عيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة.

مواضعه: ذكره من شيراح الألفية الأشميوني ٣/٦٠٥، وابن هشام ٣/٤٢٥، وابن صقيل ٢٣/٢٠ وابن الناظم، والمكودي ص١٥١، وذكسره السيوطي في السهمع ٢/٦٧، وابن هشام في المغني ١/٦٧.

³⁰

⁽۲) قائله: هو أبو ذؤيب الهذلي - وهو من الطويل.

وصدره: ألا رَعَمتُ أسماءُ أن لا أحبُّها ـ

الإصراب: «ألا» أداة استختاج (زهمت» فعل ماض والستاء للتمانيث «أسمها» فاعل «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشمان «لا» نافية «أحبها» فعل مضارع والفساعل ضمير

فقلت: بكي لولا يُنازعني شُغْلي

قلت: يؤول على وجهين:

أحدهما: أن لولا مؤولة بلو وليست مركبة، بل لو على حالها ولا نافية للماضى.

والآخر: أن تكون المختصة بالابتداء وإن مقدرة بعدها وموضعها رفع بالابتداء.

وثاني الحالين: يختصان فيه بالأفسال، وذلك إذا دلا على التحفسيض (ويشاركهما في ذلك الأحرف المذكورة في قوله (١٠):

وَبِهِما التَّحضيضَ مِزْ وَهَلا اللَّهِ ٱلا وَاوْلِينُهَا الفِمْلا

المشهسور أن حروف التسحفسيض أربعة وهي: لولا، ولومسا، وهلا وألا – بالتخسفيف – فهي حسرف عرض، وذكره لهسا مع حروف التحضيض يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يريد (به)(٢) أنها تكون للتحضيض بمعنى هلاً في بعض المواضع لا مطلقا، لأنه ذكر في غير هذا الموضع أنها تكون للعرض.

والشانى: أن يكون ذكرها مع أدوات التسحيضيض لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل (وقرب مسعناها من معناهن، وإن لم تكن موضوعة لمعناهن). ويؤيده قوله فى شرح الكافية وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل (٣) والا تزورنا، ثم قال:

والهاء مفعله والجملة في محل رفع خبر أن «فقلت» فسعل وفاعل «بلي» حرف جواب «لولا» حرف امتناع لوجود «ينازعني» فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به «شغلي» قاعل والياء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «لولا ينازعني» حيث ولي لولا الفعل.

مواضعه: ذكره ابن هشام في مغنى اللبيب ٢/٢٧٦.

[.]E d(1)

^{.1 (1)}

⁽۳) ا، .

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفَعْلٍ مُصْسَرِ عَلَقَ أَو بظاهرٍ مُؤخِّرٍ

مثال الأول «هلاً زيداً تضربه» فزيداً: على بفعل مضمر، بمعنى أنه معمول للفعل المضمر.

ومشال الثانى: «هلاً ريداً تضربُ» فنزيداً علق بفعل ظاهر منوخر بمعنى أنه معمول للفعل الذي بعده، لأنه مفرّغ له.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن حروف التحضيض لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر أو فعل مؤخر.

تنبيه:

قال في شرح الكافية: وربما ولى حرف التحضيض مسبتداً وخسبر كـقول الشاعر(١):

. فهلاً نَفْسُ لَيلي شفيعُها

قال: والأجود أن ينوى بعدها «كان» الشأنية.

(١) قَاتِلُه: هو قيس بن الملوح، وقيل: للصمة بن عبيد الله القشيري - وهو من الطويل. وصدره: ونَبَّثُ لَيْلِي أُرسَكُتُ بشفاعَة اللهِ أَنْ

اللغة: انبئت » بالبناء للمجهول - أخبرت (أرسلت بشفاعة) الشفاعة هو التوسل استغاء الخير، والذي يكون منه السوسل يسمى الشفيع، والذي أراده من الشفاعة هو الأمر الذي حمله رسولها فلذلك عدى الفعل بالباء.

الإحراب: «نبئت» نبئ فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاه المتكلم نائب فاعله وهو المفعول الأول «ليلى» مفعول ثان «أرسلت» فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ليلى، وجملة الضعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبئ «بشفاعة» جار ومجرور متعلق بأرسل «فهلا» الفاء حرف دال على السببية وهلا حرف بأرسل «إلى» جار ومجرور متعلق بأرسل «فهلا» الفاء حرف دال على السببية وهلا حرف تحضيض «نفس» مبتدأ مرفوع بالضمة «ليلى» مضاف إليه «شفيعها» خبر المبتدأ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها، واسمها المحذوف ضمير شأن والتقدير: فهلا كان هو - الحال والشأن - نفس ليلى شفيعها.

الشاهد: قوله «فهلا نفس ليلى» فإن قوله انفس ليلى» مبتدأ وشفيعها خبر، وهذه الجملة في محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢٦٠/٣، وابن هشام في باب الإضافة، وابن الناظم.

قلت: وعلى هذا اللوجه؟(١) خرجه ابن طاهر، وخرجمه بعضهم على جعل ما بعدمًا فاعلا بفعل مقدر تقديره: فهلا شفعت نفس ليلى، وشفيعها خبر مبتدأ محذوف، أى: هى شفيعها، وفيه تكلف.

(۱) ب، ج.

الإخبار بالذى والالف واللام

الباء في قوله «الإخبار بالذي» باء السببية لا باء التعدية، لأن «الذي» يجعل في هذا الباب مستدأ، لا خبرا، كما ستقف عليه، فهو في الحقيقة مخبر عنه، وباب الإخبار وضع للاختبار كمسائل التمرين في التصريف. قال الشارح: وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوي الحكم، أو تشويق السامع، أو إجابة الممتحن.

ولما شرع في هذا الباب بدأ بكيفية الإخبار فقال:

مَا قِيلَ أَخِيرِ صنه بِالَّذِي خَبَرْ عن الَّذِي مُبِثَـَدا قَبْلُ استَقَرْ ومَا سِوَاهُمَا فوسَّطهُ صِلَهُ عائدُهَا خلفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهُ

أى: إذا عين لك اسم من جملة، وقيل (لك)(١) أخبر عنه بالذي فيصدر الجملة بالموصول مبتدأ وأخر ذلك الاسم، واجعله خبراً عن الموصول المتقدم، وما سوى الموصول، واجعل في موضع الاسم الذي أخرته وجعلته خبرا ضميرا عائدا على الموصول.

فقد عــلم بما ذكر أن المخبر عنه في هذا البــاب هو المجعول خبــرا، قال ابن السراج: وإنما قال النحويون أخبر عنه وهو في اللفظ خبر لأنه في المعنى مخبر عنه و «ما» في قوله (ما قيل) موصولة وهي مبتدأ.

وقوله الخبرا هو (خبرها)(۱)، وقوله المبتدأ؛ حال من الذي، وقوله اعائدها خلف معطى التكملة؛ معناه عائد الصلة، وهو الضمير الذي خلف الاسم المجعول خبرا وهو المعطى التكملة؛ ثم فقال:

نحو الَّذِي ضربتُهُ زيد قَذَا فَرَاتُ ضَرَبَّتُ زَيْدًا كان فادْرِ المأخَذَا



⁽۱) ب، ج.

⁽۲) ب، ج وفي أ (خبرما).

إذا أخبر عن اليده من قبولك اضربت زيدا قلت: الذي ضربته زيده فصدرت الجملة بالذي مبتدأ وأخرت اليدا وهبو المخبر عنه فسجعلته خبرا عن الذي، وجبعلت ما بينهسما صلة الذي وجبعلت (في)(١) موضع زيد البذي أخرته ضميرا عائدا على الموصول.

وإذا أخبرت حن التاء من قولك «ضربت زيداً» قلت: «الذي ضَرَبَ زيداً أنا» ففعلت فيه منا ذكر، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال ففصلت الضمير وأخرته، فلذلك قلت: أنا.

فإن قلت: كان يتبغى أن يقول: ما قيل أخبر عنه بالذى خبر هو أو خلفه. كما قال في التسهيل: وتأخير الاسم أو خلفه خبرا، لبشمل الضمير المتصل.

قلت: لا يخفى أن الفسمير المتصل لا يمكن تأخيره إلا بعد انفصاله، فلم يحتج هنا إلى التنبيه عليه، لوضوحه، واستكن الضمير الغائب الذى جعلته موضع التاء فى ضرب، ومنع بعضهم الإخبار عن الفاعل إذا كان ضمير مستكلم أو مخاطب، والصحيح الجوالا.

وباللَّذَيْنِ والَّذِينَ والَّتِي أَخْبِرُ مُراهِبا وفَاقَ الْمُنْبَت

يعنى: أن المخبر عنه فى هذا الباب إذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جىء بالموصول مطابقا له، لكونه خبره، فإذا أخبرت عن الزيدين من نحو «بلّغ الزيدانِ العَمْرِينَ رسالة».

قلت: «اللذان بلَّغُ العَمْرينِ رسالة الزَّيدان».

أو عن العمرين قلت «الذين بلَّغُهمُ الزيدان رسالة العمرون».

أو عن الرسالة قلت: «التي بلغها الزيدان العمرين رسالةً».

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن حكم باب الإخبار تقديم المبتدأ على الخبر لقوله (قبل استقر).

فإن قلت: فهل ذلك على سبيل الوجوب؟.



قلت: الذى يدل عليه كلام المنحويين أن ذلك على سبيل الوجوب، لاشتراطهم فى المخبر عنه قبول التأخير، ونص بعضهم على جواز تقديم المبتدأ فى هذا الباب. وممن نص عليه الشارح، وفى البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن، وأنه يصح أن يقال: «زيد الذى ضرب عمرا» فنجعل زيدا خبراً عن الذى إما مقدما وإما مؤخراً، وجوزه المبرد.

والثانية: أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لابد من مطابقته الموصول لكونه عائدا، ويلزم كونه غائبا. ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب، وأجاز أبو ذر الخشني جعله مطابقا للخبر في الخطاب والتكلم، فنقول في الإحبار عن التاء في اضربت الذي ضربت أنا ومذهب الجمهور منع ذلك.

الثالثة: أن هذا الضمير ينوب عن الاسم المتأخر في إعرابه الذي كان له، لكونه خلفه في موضعه فاستحق إعرابه.

ولما بين كيفية الإخبار شرع في شروط المخبر عنه فقال:

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وتَمَرِيفُ لَمَا أُخْبِرَ عِنهُ هُهُنَا قَدْ حُتَماً كَالْ عَنهُ مُهُنَا قَدْ حُتَماً كَالْ الْغِنَى عَنه بِأَجْنِينَ أَوْ بِمُضَمِّرٍ شُرَّطٌ فَرَاعٍ مَارَعُوا

هذه أربعة شروط:

الأول: قبول التأخير، فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام كضمير الشأن واسم الاستفهام وكم الخبرية.

الثانى: قبــول التعريف، فــلا يخبر عن الحــال والتمبيــز، لأنهما مــلازمان للتنكبر.

الثالث: قبول الاستغناء بأجنبى، فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى، ضميراً كان أو ظاهراً، فالضمير كالهاء من قولك ازيد ضربته فإنها عائدة قبل ذكر الموصول على بعض الجسملة، فلو أخبرت عنها لخلفها مثلها فى العود إلى ما كانت تعود عليه، فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائد وإما عود ضمير واحد على شيئين، وكلاهما محال.

والظاهر كاسم إشارة نحو ﴿ وَلِبَاسُ التَّقُونَ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (١) وغيره بما حصل به الربط، فإنه لو أخير عنه لزم للحذور السابق.

تنبيه:

فهم من قوله «كذا الغنى عنه بأجنبي» (أنه يجوز الإخسبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبي)(٢) وله صورتان:

إحداهما: أن يكون عائدا إلى اسم من جملة أخرى نحو أن يذكر إنسان فتقول: لقيته، فيسجور الإخبار عن الهاء فيقال: الذي لقيسته هو. صرح المصنف بجواز الإخبار في هذه الصورة وفاقا للشلوبين وابن عصفور، وذهب الشلوبين الصغير إلى منع ذلك، وهو ظاهر كلام الجزولي.

قال الشيخ أبو حيان: ونكتة هــذا الخلاف: هل شرط هذا الضمير ألا يكون مائدا على شيء قبله أو شرطه ألا يكون رابطا؟.

والأخرى: أن يكون عائدا على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو (ضرب زيد غلامه).

فلا يمتنع على مقتضى كلام الناظم الإخسبار عن الهاء في المثال فتقول «الذي ضرب زيد فسلامه هو» لأن الهاء في المشال يجوز أن يخلفها الأجنبي، فتسقول: «ضرب زيد غلام عمروا فلا يلزم من الإخبار عسنها المحلور المتقدم ذكره وقد مثل الشارح بهذا لما يمتنع الإخبار عنه لكونه لا يستغنى عنه بالأجنبي، وليس كذلك.

فإن قلت: ظاهر كلامه فى شرح الكافية منعها، فإنه قال: وباشتراط جوال الاستخناء عنه بأجنبى على امتناع الإخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة: يعنى: ونبهت باشتراط.

قلت: لا حجـة في ذلك، بل الظاهر أن مراده مـا كان متـعينًا للربط، لأن تعليله يرشد إليه وتمثيله يساعد عليه.

فإن قلت: قهل يجرى فيها خلاف من تقدم؟.

⁽١) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

⁽۲) أ وفى ب، ج (عدم امتتاع الإخبار عن العائد).

قلت: لا إشكال أن من منع الأولى فامتناع هذه عنده أولى.

الرابع: جواز الاستغناء (عنه بفسميسر، فلا يخبس عن مصدر عامل دون معمسوله، ولا موصوف دون صفته، ولا صفة دون موصوفها، ولا مضاف دون المضاف إليه، إذ لا يجوز الاستغناء)(١) عن هذه الأشياء بضمير.

فإن قلت: هذا الشرط الرابع مُنفَّنِ عن اشتراط الشاني؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار.

قلت: هو كذلك، وقد نبه في شرح الكافية على أن ذكره زيادة في البيان.

فإن قلت: كلام الناظم يقتضى أن الشروط المذكورة ثلاثة: قبول الستأخير، وقبول التعسريف، والغناء عنه بأحد أمرين: بأجنبى إن كان ضميسرا، أو بضمير إن كان ظاهرًا، إذ لا فائدة لاشستراط الاستغناء بالأجنبى في الظاهر ولا لاشتسراط الاستغناء بالضمير في المضمر، ويدل هلى ذلك عطفه بأو.

قلت: بل هي أربعة: ولا يستقيم حمل كالامه على ما ذكرت، لأن اشتراط الاستغناء بالأحنبي مقيد في الفسمير والظاهر كما تقدم، فلو كان الشرط لأحدهما، لجاز الإخبار عن الظاهر إذا جاز الاستغناء عنه بالفسمير، وإن لم يجز الاستغناء عنه بأجنبي، وليس كذلك كما سبق.

تنبيهات:

الأول: علة اشتراط هــذه الشروط على سبيل الإجمــال، أن كيفيــة الإخبار المذكورة لا تتأتى بدونها.

الثانى: بقى من شـروط المخبـر عنه فى هذا الباب أربعـة شروط أخــر لم يذكرها هنا وقد ذكرها فى غير هذا الكتاب.

أولها: جواز استعماله مرفوعا، فلا يخبر عن لازم الرفع نحو «أيمن الله» ولا عن لازم النصب نحو «سبحان الله» وسحر معينًا.

⁽۱) ا، ج.

وثانيها: جواز استعماله مثبتا، فلا يخبر عن «أحد وديار» ونحوهما من الأسماء الملازمة للنفي.

وثالثها: أن يكون بعض ما يوصف به(۱) قمن،(۲) جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة كالشرط والجزاء؛ فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية، لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة، فيشترط أن تكون صالحة، لأن يوصل بها.

ورابعها: إمكان الاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحـته معنى، كــثوانى الأعلام نــحو بكر من أبي بكر: إذ لا يمكن أن يكون خــبراً عن شيء، وذكــر هذا الشرط في الفصل في التسهيل، وفيه خلاف، أجاز المازني الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى مستدلا بقول الشاعر("):

او حيثُ عَلَّقَ قَوْسَهُ قُزَحَ

فكائما نظرُوا إلى قمرٍ ورد بأن قرح اسم الشيطان.

وَٱخْبَرُوا هُنَا بِأَلُ مَنْ بِمِضِ مَا ﴿ يَكُونُ فِيْهِ الْفِعْلُ قَدُ تَقَدَّمَا

يجوز الإخبار بالذي وفروعه في الجملتين الاسمية والفعلية. ويجوز بالألف واللام في الفعلية خاصة لا مطلقا بل بشرطين:

أحدهما: أن يكون الفعل متصرفا يمكن صوغ صلة منه للألف واللام، فلا يجوز الإخبار بأل في جملة مصدرة بليس ونحوها.

والثاني: أن يكون الفعل موجبًا، فإن كان منفياً لم يجز الإخبار، لتعذر صوغ صلتها من المنفي.

 ⁽١) وفي هامش المخطوطة (أ) (هل صوابه ما يوصل به شيخنام).

⁽۲) أ، ج وفي ب (في جملة).

⁽٣) قائلة: هو شقيق بن سليك الأسدى - وهو من الكامل.

الإهراب: «فكائما» الفاء للعطف وكان حرف تشييه وبطل عملها بما الكافة «نظروا» فعل ماض وفاعله «إلى قمر» جار ومجرور متعلق بنظروا وهو في محل النصب على المفعولية «أو» عاطفة «حيث» عطف على قوله «إلى قمر» «علق» فعل ماض «قوسه» مضعول به «قزح» فاعله.

الشاهد: المازني احتج به على جواز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معني.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

إِنْ صَبَعٌ صَوْغٌ صِلَة منه لألُ الْبَطَلُ ثُم مثل فقال: كَعَبُوغُ وَاقِ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلُ

فإن أخبرت عن الفاعل قلت: «الواقى البطلَ اللهُ» أو عن المفعول قلت: اللواقيه اللهُ البطلُ. . . ونبه عن الثاني في التسهيل.

وإنْ يكُنْ ما رفَعَتْ صِلَةُ أَلْ فَسَمِيرَ فَيْرِهَا أَبِينَ وانْفَصِلُ

إذا رفعت صلـة أل ظاهرًا كالمثال (الـسابق)(١) فلا إشكال فــيه، وإن رفعت ضميرا، فإن كان لأل وجب استتاره، وإن كان لغيرها وجب إبرازه.

فإذا أخبرت عن التاء من قولك «ضربت زيدًا».

قلت: الضارب زيد أنا، فيستكن مرفوع الصلة، لكونه لأل.

وإذا أخبرت عن زيد من المثال قلت: الضاربه أنا زيد، فتبرزه لكونه لغيرها، لأن الصفة متى جرت على غير من هي له يستكن مرفوعها.

تنبيه:

ذكر الاخفش مسألتين يخبر فيهما بأل ولا يصح الإخبار فيهما بالذي.

الأولى: «قامت جاريتا زيد لا قعدتا» فإذا أخبر عن زيد قلت: القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد.

ولو أخبرت بالذى فقلت: «الذى قامت جاريتاه لا الذى قعدتا زيد» لم يجز لأنه لا ضمير يعود على الجملة المعطوفة، وقد أجاز بعض النحويين «مررت بالذى قام أبواه لا الذى قعدا».

فعلى هذا يجوز في الإخبار في المسألة بالذي أبضا.

الثانية: ﴿المضروبِ الوجه زيدِ ﴿ وَلا يَجُورُ ﴿الَّذِي ضَرَّبِ الوَّجِهُ زيدٍ ۗ .

قلت: وينبغى أن يجيزه من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدى.

واعلم أن باب الإخبار طويل، فلنكتف بما تقدم.

⁽۱) ب، ج.

ثَلاَثَةً بِالتَّاءِ قُلُ للعشرَهُ في عَدُّ مَا آحَادُهُ مَلَكَّرَهُ في الضَّدُّ جُرَّدُ

للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يقصد بها العدد المطلق.

الثانية: أن يقصد بها معدود ويذكر.

والثالث: أن يقصد بها معدود ولا يذكر.

فإذا قــصد بها العــدد المطلق كانت كلها بــالتاء نحو «ثلاثةٌ نصفُ ســتةٍ» ولا تتصرف لانها أعلام خلافا لبعضهم.

وإن قبصد بها معدود وذكر في اللفظ استعملت بالتاء إن كان واحد (المعدود)(١) مذكرا، وجردت من التاء إن كان واحده مؤنثا حقيقيا أو مجازيا كقوله تعالى: ﴿ مَخُرُهَا عَلَيْهِمْ مَبْعَ لَيَالَ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُّومًا ﴾(١).

وإذا قصد بها معدود ولم يذكر في اللفظ (فالفصيح)(٢) أن يكون بالتاء للمذكر وبعدمها في المؤنث كما لو ذكر المعدود، فتقول «صمت خمسة» تريد أياما، و«سرتُ خمسا» تريد ليالي، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، وحكى الكسائي عن أبي الجراح «صمنا من الشهر خسسا» وحكى الفراء «أفطرنا خسسا وصمنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان» وتضافرت الروايات على حذف التاء من قوله على المناء من شوال».

وبهذا يظهر ضعف قول بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ولا يلتفت إليه، وقيل: لما استمر في التاريخ الاستغناء بالليالي عن الأيام التزم في غيره

⁽١) أ، ج وفي ب (العدد).

⁽٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

⁽٣) أ، ج وفي ب (فالصحيح).

يشرط أمن اللبس كقوله تعالى ﴿ يَقَرَبُّصُنَ بِأَنفُسِهِنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (١) ومنه وأتبعه بست من شوال وقال الزمخشرى تقول أصمت عشرا) ولو ذكرت لخرجت (عن)(٢) كلامهم، ورد بأن التذكير الأكثر الفصيح.

واختلف في علة إثبات التاء في العدد المذكر وإسقاطها في عدد المؤنث، فقال في شرح التسهيل ما معناه: إن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل من المذكر لتقدم رتبته وحدفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته وقد ذكر غيره هذا المعنى من النحويين، وهو حسن فلنكتف به.

تنبيهات:

الأول: شمل كلام الناظم الصورتين الأخيـرتين إذا لم يشترط اللفظ بالمعدود وخرجت منه الصورة الأولى في قوله «ما آحاده مذكرا».

الثانى: فهم من قوله «ما آحاده» أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه، لا تذكير الجمع وتأنيثه، فلذلك تقول «ثلاثة حمامات» خلافا لأهل بغداد فإنهم يقولون «ثلاث حمامات» فيعتبرون لفظ الجمع، وقال الكسائى: تقول «مررت بثلاث حمامات» وتقول «رأيت ثلاث سجلات» بغير هاء، وإن كان الواحد مذكرا، وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء.

الثالث: اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسماً في لفظه فتقول: «ثلاثة أشخص» قاصد نسوة، و «ثلاث أعينٍ» قماصد رجال؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث.

ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى أو يكثر قصد المعنى، فسيجوز حستند اعتباره.

فالأول كقوله^(۱):

⁽¹⁾ من الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.

⁽٢) ب رفي أ، ج (من).

 ⁽٣) قائله: هو عمرو بن أبي ربيعة المخزومي - وهو من الطويل.

ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرٌ

فتقوى المعنى بقوله «كاعبان ومعصر».

والثاني كقوله^(۱):

ثلاثةُ أنفُس وثلاثُ ذَوْدِ

= وصدره: فكان مجنّى دُونَ مَن كنتُ أتّقى

اللغة: «مجنى» المجن: أصله الترس وجـمعه مجان، ويريد به هنا ما يتمقي به الرقباء «أتقى» أجانب وأحلر «شخوص» جمع شخص، وأصله الشبح الذي يرى من بعد - والمراد هنا: الإنسان «كاعبان» مثنى. كاعب - وهي الجارية حستى يبدو ثديها «معصر» الجارية أول ما تدرك وتدخل عصر الشباب.

المعنى: كان ستسرى وحصنى دون من كنت أتقيمه وأخافه من الرقب، - هؤلاء الثلاثة اللواتى مشيت بينهن متنكرا وساهدنني على ذلك.

الإهرائب: «فكان» الفاء عاطفة وكان فعل ماض ناقص «مجنى» خير كان مقدم والياء مضاف إليه ودرن» منصوب على الظرفية به لما فيه من معنى الواقى «من» اسم موصول مضاف إليه «كنت» كان واسمها «أتقى» فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة في محل نصب خبر كان، وجملة كنت أتقى صلة الموصول والعائد محلوف – أي: أتقيه «ثلاث» اسم كان مؤخر «شخوص» مضاف إليه «كاعبان» بدل من ثلاث «ومعصر» معطوف عليه.

الشاهد: قوله «ثلاث شخوص» فإن القياس فيه ثلاثة شخوص، لكنه كني بالشخوص هن النساء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٢٠، وابن هشام ٤/١٩، وابن الناظم.

(١) قائله: هو الحطيشة. من أبيات يشكو فيها ما نزل به من بلاه، وذلك أنه كان في سفر ومعه امرأته وينتاه، فسرح إبله فافتقد منها ناقة - وهو من الواقر.

وهجزه: لقد جارَ الزمانُ على عيالي.

اللغة: «ذود» الذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهي مُؤتَّثَة لا واحد لها من لفظها. وقيل غير ذلك.

الإعراب: «تُلاثة» خبر لبندا محدوق أو العكس «أنفس» مضاف إليه - أى: نحن ثلاثة أنفس، ولنا ثلاث ذود، قبال المبرد: أراد بشلات ذود ثلاث توق، كنما تدل على ذلك القصة، فشلاث ذود عطف على ثلاثة أنفس «لقد» اللام موطئة للقسم قد للتحقيق «جار» فعل ماض (الزمان) قاعل (على عيالي) جار ومجرور.

الشاهد: قوله الثلاثة أنفس؟ وكان القياس ثلاث أنفس، لأن النفس مؤنث.

مواضعه: ذكره من شيراح الألفية: الأشميوني ٣/٦٢، وابن هشام ٤/١٧، وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ١/٢٥، والشاهد ٤٤٠ في الخزانة. فغلب المعنى، لأن النفس كثر استعمالها مقصودًا بها إنسان.

وإن كان صفة فبموصوفها المنوى، لا بها كقوله تعالى ﴿ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا ﴾ (١) أى: عشر حسنات، وتقول «ثلاث دواب» إذا قصدت ذكورا، وقال بعض العرب: «ثلاث دواب» لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة.

الرابع: ما ذكر من اعتبار تذكير الواحد وتأنيثه إنما هو في الجمع، وأما اسم الجنس نحو «غنم» واسم الجسم نحو «قوم» فيعتبر حكم لفظه ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى أو يكن نائبا عن جسم المذكر، فالأول كقولك «عندى ثلاثة ذكور من البط» وقال بعض المتأخرين ويجوز حذف الستاء فلا يلحظ الوصف ولكن الأولى أن تلحظه، والثاني كقولهم «شلائة أشياء» لأنه نائب من الموصف على أفعال ولا أثر للوصف المتأخر كقولك «ثلاث من البط ذكور».

والخامس: لا تعتبر أيضا تأنيث لفظ المفرد إذا كان علما نحو طلحة.

ثم ذكر حكم المميز فقال:

..... والمُميِّزُ اجْرُرِ جمعًا بلفظ قلَّة في الأكثر

اعلم أن نميز الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس أو اسم جَمْع جر بمن نحو ﴿ فَخُذْ أَرْبُعَةُ مِن الطَّيْرِ ﴾ (٢) وقد أضيف إليه في قبوله تعالى: ﴿ تِسْعَةُ رَهْطُ ﴾ (٢) وقوله عليه الصلاة السلام «خمس ذَوْدِه (١).

فإن قلت: فهل يقاس على الأمرين؟

قلت: أما جره بمن فمتفق عليه، وأما الإضافة إليه ففيها مذاهب:

أحدها: الجواز على قلة، وهو ظاهر كلام ابن عصفور.

والثانى: الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين وإليه ذهب المصنف، قال فى التسهيل: وإن ندر مضافا إليه لم يُقس عليه، وصرح سيبويه بأنه لا يقال «ثلاث غنم».

من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.

⁽٢) من الآية ٢٦٠ من صورة البقرة.

⁽٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل.

⁽٤) اليس فيما دون خمس ذُوَّد صَدقته.

والثالث: التفصيل، فإن كان مما يستعسل من اسم الجمع للقلة نحو نفر ورهط وُذود جاز، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز، وإليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه، وحكاه الفارسي عن أبي عثمان، وإن كان غيرهما أضيف العدد إليه مجموعا على مثال قلة من جموع التكسير نحو «ثلاثة أعبد، وثلاث آم» هذا إذا وجد للاسم جمع قلة وجمع كثرة، فإن أهمل أحدهما أضيف إلى الموجود نحو «ثلاثة أرجل، وثلاثة رجال».

وأشار بقوله (في الأكثر) إلى أنه قد يؤثر مشال كثرة على مثال قلة، إما لقلة استعمال مثال القلة أو لخروجه عن القياس.

فالأول: نحو قولهم «ثلاثة شسوع»(١) فأوثر على أشساع لقلة استعماله.

والثانى: ﴿ ثَلاثَةَ قُرُوءِ ﴾ (٢) فأوثر على أقراء، لأن واحده قسره كفلس وجمع مثله على أفعال شاذ قاله المصنف، وذكر غيره أنه جمع قرء - بضم القاف - فلا يكون شاذا ولا يؤثر جمع قلة في غير ذلك إلا نادرا.

وأجار المبسرد «ثلاثة كلاب» ونحوه إذا أريد به ثلاثة من الكلاب وجعل من ذلك «ثلاثة قروم» وقال في شرح التسهسيل: ولو جار هذا لم يكن معنى في الحجة بجمع القلة لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا.

تنبيهات:

الأول: قال «بلفظ قلة» يعنى من أمثلة التكسير التي هي أفعل وأفعال وأفعلة .

وأما جمع التصحيح فسلا يضاف إليه غمالبا إلا إن أهمل غيره أو جماور ما أهمل أو قل استعمال فيره.

فالأول: نحو السبع بقرات، وفي هذا ونحوه يتمين التصحيح لإهمال غيره.

والثاني: نحو «سبع سنبلات» ففي هذا ونحوه تجوز إضافته إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيره وهو بقرات.

⁽١) شسوع: جمع شمع - بكسر أوله وسكون ثانيه - أحد سيور النعل.

⁽٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

والثالث: نحو «ثلاث سعادات» فيجوز لقلة سعائد أيضا، ويختار التصحيح في هذين الموضعين فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضف إليه إلا قليلا نحو «ثلاثة أحمدين» و «ثلاث رينيات» وإلى هذا أشرت بقولى خالبا، وقال ابن عصفور وكذلك أيضا يضاف إلى جموع السلامة إذا لم تكن صفات يقول «ثلاثة زيدين، وأربع هندات»، انتهى.

والإضافة إلى الصفة ضعيفة نحو «ثلاثة صالحين» والأحسن الإتباع على النعت ثم النصب على الحال.

الثانى: إذا كان تمييز الثلاثة وأخواتها مائة لم يجمع إلا فى شذوذ كقوله(١٠): ثلاثُ مثينَ للملوكِ وفَى بِها

قيل: ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة في الكلام وتميز بالمائة ثلاث وتسع وما بينهما ولا يقال عشرة مائة استغناء بالألف، ذكر ذلك في شرح التسهيل – وحكى الفراء أن بعض العرب يقولون عشر مائة، وإن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون اثلاث مئين وأربع مئين، فيجمعون.

مواضعه: ذكره من شـراح الألفية: الأشمـوني ٣/٦٢، وابن هشام ٢١/٤، وابن الناظم، وذكره ابن يعيش ٢/٢، والشاهد ٥٤٣ في الخزانة.



⁽١) قاتله: الفرودق - وهو من الطويل.

وعجزه: ودائي وجلت عن وجوه الأهاتم

اللغة: «ثلاث مـئين» أي: ثلثمـائة بعيـر «ردائي» الرداء: هو ما يلبس، قـيل: والمراد به هنا السيف «جـلت» كشفت «وجـوه» عظماء وأصيان «الأهاتم» جـمع أهتم - وهم بنو سنان الأهتم.

المعنى: يقول إن ردائى أو سيفى وفى بديات ثلاث ملوك قتلوا - وكنانت دينهم ثلثمائة بعير - وأزال العبء عن عظماء هذه القبيلة، وكان قد رهن رداءه أو سيفه فى ذلك.

الإعراب: «ثلاث» مبتدأ «متين» مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم «للمملوك» جار ومجرور متعلق بمحلوف صفة لثلاث مئين اوفي» فعل ماض «بها» متعلق بالفعل الردائي، فاعل والياء مضاف إليه الجلسة، فعل ماض والفاعل ضمير مستشر يعود على ردائي اعن وجوه، متعلق بالفعل.

الشاهد: قوله «ثلاث مثين» حيث جمع المائة مع أنها تمبيز الثلاث – وهو شاذ.

وفى كتاب الصفار عن الفراء: لا تقول ثلاث مئين، إلا من لا يقول ألف، وإنما يقول عـشر مئين. وقوله قومائة والألف لمفرد أضف، يعنى أن المائة والألف يضافان إلى المعدود مفردا نحو قمائة رجل وألف رجل، وتثنيتهما وجمعهما كذلك. وقوله قومائة بالجمع نزرا قد ردف،.

أشار به إلى قراءة حميزة والكنائي ﴿ثلثماثة سنين﴾(١) وأشار بقوله: «نزرا» إلى تقليله وقبال بجوازه الفيراء، وقال المبرد هو خطأ في الكلام وإنما يجوز في الشمر للضرورة وكلامه مردود بالقراءة المتواترة.

تنبيه:

قد شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع^(۱):

إذا عاشَ الفتَى ماتتينِ عاماً

ولا يقاس طيه هند الجمهور، وأجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة. والألف فتقول المائة دينارا، والألف درهما ثم شرع في بيان تركيب العشرة مع ما دونها فقال:

⁽١) من الآية ٢٥ من سورة الكهف.

 ⁽۲) قاتله: هو الربيع بن ضبع الفزارى - أحد المعرين - وهو من الوافر.

به: فقد ذهب للسرَّة والفتاء .

اللغة: «المسرة» ما يسر به الإنسان، والجمع مسار «الفتاء» الشباب، يقال: فِتى فتاء فهو فتى - أى: بين الفتاء،

المنى: إذا بلغ الإنسان هذا السن فقد ذهبت ملذاته التى يسر بهساء وولى عنه شبابه الذى يتيه فه.

الإحراب: «إذا» للشوط فعاش» فعل مساض «الفتى» فاعل فماثنين» مفعوله فعامساً» تمييز ففقد. حرف تحسقيق ففعه، فعمل ماض فللسرة، فساعل والجملة وقعت جسوابا للشوط «والفستاء» عطف على المسرة.

الشاهد: قوله المائتين هاما، حسيث نصب تمييز مائتين وكان حقه الجر بالإضافة فيقول: مائتي

مواضعه: ذكره من شـراح الألفيـة: الأشموني ٣/٦٢٣، وابن هشـام ٢٢/٤، وابن الناظم والسيبوطي ص١٢١، والشاهـد ٥٤٥ في الخزانة، وابن يعـيش ٢/٢، وسيبويه ١٠١، ٢/٢٩٣.

وأَحَدَ اذْكُرُ وَصَلْنَهُ بِعَشَرًا مُركَّبًا قَاصِدً مَعْدُودِ ذُكِّرُ

فتقول (عندى أحد عشر درهما) بتسجريد عشر من النساء، وهمزة أحد هذا مبدلة من واو، وقد قبيل وحد عشسر على الأصل، وهو قليل، وقد يقسال واحد عشر على أصل العدد، ثم قال:

وقُلْ لدى التأنيثِ إحدَى عَشْرَهُ

فتقول إحدى عــشرة امرأة بإثبات التاء في عشرة، وقــد يقال واحدة عشرة. وقوله: «والشينُ قيها عن تميم كسْرَهُ».

يعنى في التأنيث، فيقرلون: "إحدى عشرة، واثنتا عشرة، وكذا في مائرها، وبلغتهم قراءة بعضهم ﴿ اثّنتا عَشْرة عَيْنا ﴾ (١) قال في التسهيل: وقد تفتح يعنى في المؤنث، وبالفتح قرأ الأعمش، قال الزمخشرى وهي لغة، انتهى، والفتح هو الأصل إلا أن الأفصح التسكين وهي لغة الحجازيين، وأما في التذكير فالشين مفتوحة، وقد تسكن عين عشر فيقال «أحد عَشْر» وكذا أخواته، لتوالى الحركات، وبها قرأ أبو جعفر وقرأ هبيرة صاحب حفص ﴿ النّا عَشَرَ شَهْراً ﴾ (١) وفيها جمع بين ماكنين، وقوله:

وَمَعَ غيرِ أَحَدِ وإحدَى ما معْهُما فعلتَ فالْعَلُ قَصْدًا

يشير به إلى جعل ثانى (جزءى المركب عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث، والحاصل أن للعشرة فى التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء فى التذكير وتثبت فى التأنيث)(٢) وقوله:

وَلَثَلاَثَةُ وَتُسْعَةً وَمَا لَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبًا مَا قُدُّمَا

يشير به إلى أن حُكم الثلاثة والتسعة وما بينهما إذا ركسبا أن تثبت الناء في التذكير وتحذف في التأنيث كما كان يفعل بهما في الإفراد، وقوله:

وأوْلِ حَشْرَةَ النَّتَى وَحَشَرَا النَّنَى إِذَا أَنْفَى تَشَا أَو ذَكَراً

⁽١) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف، ومن الآية ٦٠ من سورة البقرة.

⁽٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

⁽٣) أ، ج.

يعنى أنه يقال فى تركيب اثنين واثنتين اثنا عشــر فى المذكر فتحذف نون اثنى وتوليه عشر، واثنتا عشرة فى المؤنث فتحذف نون اثنتين وتوليه عشرة. وقوله:

والياً لغيرِ الرُّفعِ وارفَعُ بالأَلْفُ

يعنى به أنه يقول اثنا عشر واثنتا عـشرة بالألف فى الرفع واثنى عشر واثنتى عشرة بالياء في الجر والنصب، بإهراب الصدر إهراب المثنى وبناء العجز.

ثم نبه على أن غيرهما لا حظ له في الإعراب بقوله: والفتحُ في جُزْأَى سواهُما أَلفُ

أما العسجز فعلة بنائمه تضمنه معنى حسرف العطف، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث، ولذلك أعسرب صدر اثنى عشر واثنتى عشرة، لوقوع العجز منه موقع النون، وما قبيل النون محل إعراب لا بناء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال «أحد عشسرك» ولا يقال «اثنا عشرك» وذهب ابن درستويمه وابن كيسان إلى أنهما مبنيان كسائر أعواتهما، ورد بتغييرهما بالالف والياء.

تنبيهان:

الأول: بناء أحمد عشر وغميره من المسركب لازم، وأجاز الكوفسيون إضافة صدره إلى صجنزه فيقولون «هذه خمسة عشر» واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو «خمسة عشرك».

الثانى: قال فى التسهيل: وتُجعل العشرةُ مع النيّف اسما واحدا مبنيا على الفتح ما لم يظهر العاطف انتهى: فإن ظهر منع التركيب والبناء نحو خمسة وعشرة وعشرة، قال الشيخ أبو حيان: ويحتاج فى إثبات نحو «عندى خمسة وعشرة رجلا، وخمس وعشر امرأة، إلى سماع من العرب،

وميز العشرين للتسمينًا بواحد كأربعين حينا

المعقود الثمانية يستوى فيها المذكر والمؤنث وتعطف على النيف كقولك «ثلاثةً وعشرون» في المذكر «وثلاثُ وعسرون» في المؤنث، وتمييز بمفرد منصوب نحو قولك «عشرون رجلا وعشرون امرأة».

وقد فهم من كلامه فاثلثان:

الأولى: أن مميز العشرين وأخواته لا يجمع وهذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء جمعه فتقول عشرون رجالا، ولذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخواته، وأجاز بعضهم أن يقال عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا، قاصدا أن لكل (واحد)(۱) منهم عشرين، قال في شرح التسهيل: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب، لانه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع. فإن وقع موقع تمييز شيء منها فهو حال أو تابع، انتهى.

والثانية: أن تمييز العشرين وبابه لا يكون إلا منصوباً كما مثل، وحكى الكسائى أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرا أو معرفا فتقول عشرو درهم وعشرو ثوب، وهذا عند الاكثرين من الشاذ الذى لا تبنى على مثله القواهد.

لقييز المزكب وميّزُوا مركبًا بمثلِ ما ميّزُ عشرونَ فسَوِيّنهُما

يعنى بواحد منصوب وتقدم خلاف الفسراء، وأجاز بعضهم أن يميــز بجمع صادق على الواحد منه، وجعل الزمخشرى منه قوله تعالى ﴿ وَقَطُّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَمْهَاكُما أُمُما ﴾ (٢٠).

والمراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة كل قبيلة أسباط لا سبط ف أوقع أسباطا موقع قبيلة، قال في شرح التسهيل: ومقتضى ما ذهب إليه أن يقال «رأيت أخد عشرة أنعاما» إذا أريد أحد عشرة جماعة كل جماعة أنعام، ولا بأس برأيه هذا لو ساعده استعمال، لكن قوله إن كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة إن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب، وعلى هذا فأسباط واقع موقع قبائل فلا يصح كونه تمييزا بل هو بدل والتمييز محذوف، انتهى.



⁽i) b 3.

 ⁽٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

قلت: كلامه في شرح الكافية مخالف لما ذكره هنا فإنه قال عند ذكر تذكير التمييز وتأنيثه فإن اتصل به ما يراد به المعنى كقوله تعالى - ﴿ وَقَطُّعْنَاهُمُ النَّتَيْ عَشْرَةَ أُسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث ولولا ذلك لقيل إثنا عشر أسباطا لأن السبط مذكر، انتهى.

وقال الجرمى: يجوز أن تكون أسباطا نعنا لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأنما نعت الأسساط وأنث الغدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة أن أمة كما قال ثلاثة أنفس يعنى رجالا وعاشر أبطن بالنظر إلى القبيلة، أنتهى.

تنبيه:

إذا نعت تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فتقول عندى عشرون درهما وازنا، والحمل على المعنى فتقول وازنة، ومنه قول عنترة(١):

فيها اثنتان وأربعون حَلُوبة ﴿ سُودًا كَخَافِيةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ

(١) هذا البيت من الكامل.

اللغة: «حلوبة» أي: محلوبة، وهو ضي الأصل صفة لموصوف محدوف، والحلوبة تستعمل بلفظ واحد، للواحد والجسم، ويروى في مكانه الخلية، والحلية: أن يعطف على الحواد ثلاث نياق ثم يستخلى الراعى بواحدة منهسن، قتلك الخلية «سسودا» يروى بالرفع والنصب «كخافية» للطائر أربع خواف، وهي ريش الجناح عما يلى الظهر «الأسحم» الأسود.

الإعراب: (فيهما) جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر مقدم (اثنتان) مبتدأ مؤخر (وأربعون) * معطوف عليه (حلوبة) تمييز (سودا) من رواه بالنصب فهو يحتمل ثلاثة أرجه:

> الأول: أن يكون صفة لحلوبة. والثاني: أن يكون حالًا من العدد.

والثالث: أن يكون حالاً من حلوبة.

ومن رواه بالرقع فيهو نعت لقوله اثنتان وأربعون، قيال التبريزى: فيإن قيل: كيف جاز أن ينعتهما وأحدهما منعطوف على صاحبه؟ قيل: لأنهما قد اجتمعا فصار بمنزلة قولك: جادني زيد وصمرو الظريفان. هـ «كنخافية» جار ومجرور متبعلق بمحلوف صفية لسود «الغراب» مضاف إليه «الأسحم» نعت الغراب.

الشاهد: قوله «سودا» فإنها نعت لقوله حلوبة وروعي فيها اللفظ.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٢٥، وابن هشمام في شذور الذهب ص٣٦٣، وابن يسعيش ٢٦/٧، والشاهد ٥٤٦ في الخزانة.

وهذا المعنى هو الذى لحظه الجرمى فى جعله أسباطا نعتا لفرقة. وإِنْ أَضيفَ عددٌ مُركَّبُ يَبْقَ البِنَا وعَجْزُهُ قَدُ يُعْرِبُ

إذا أضيف العدد المركب ففيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يبقى بناؤه وهو الأكثر كما يبقى مع الألف واللام بإجماع.

والثانى: أن يعرب عبره مع بقاء التركيب كبعلبك، وحكاه سيبويه عن يعض العرب فتقول «أحد عشرك مع أحد عشر زيد» واستحسنه الأخفش، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأفصح، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب، ومنع فى التسهيل القياس عليه، وقال فى الشرح لا وجه لاستحسانه، لأن المبنى قد يضاف نحو «كم رجل عندك» و ﴿مِن لُدُنْ حَكِيمٍ لِمُهِمِيرٍ ﴾ (١).

قلت: قال بعضهم: وهي لغة ضعيفة عند سيبويه، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة.

والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما، حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعس الأسدى وأبى الهيثم العقيلي هما فعلت خمسة عشرك.

وذكر فى التسهيل أنه لا يقاس عليسه خلافا للفراء، وحكى ابن عصفور هذا الوجه فى بعض كنتبه عن الكوفيين وفسى يعضها عن الفراء، ورد بأنه لم يسمع، وهذا الرد مردود بما تقدم.

تنبيه:

قال في التسهيل: ولا يجوز بإجماع «ثماني عشرة» إلا في الشعر يعني بإضافة صدره إلى عجزه دون إضافة كقول الراجز(١٠):

⁽١) من الآية ١ من سورة هود.

⁽٢) قاتله: ينسب لنفيع بن طارق، وقيل: أنشده في أرجوزة ليست له - وهو من الرجز. اللغة: «كلف» ماض مبنى للمجهول بالتشديد - من التكليف وهو تحمل ما فيه كلفة ومشقة «عنائه» العمناه: التسعب والجمهد «شقوته» الشقاء والعمشرة «من حجمته» من عمامه ذلك.

كُلُّف مِن مِنائِهِ وشِقْوَيِّهُ بنتَ ثمانِي عَشْرَةٍ من حِجَّتِهُ

وحكى غيره مع الكوفيين أتهم أجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره في ثماني عشرة وغيرهما، فليس نقل الإجماع بصحيح.

وصُعُ مِن النَّيْنِ فَمَا فُوقُ إِلَى ﴿ عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِن فَعَلَا

يعنى أنه يصاغ من اثنين فما فوق إلى العشرة موازن فاعل نحو ثاني إلى عشرة كما يصاغ اسم الفاحل من فعل نحو ضرب فهو ضارب.

فإن قلت: لم قبال «من اثنين» وترك ذكر واحد وقد ذكره بعيضهم من اسم الفاعل المشتق من العدد؟

قلت: واحد من أسماء العدد وليس المراد العدد فيذكر، وإنما المراد الصفة وهو وإن كان على زنة فاعل لا يمكن أن يراد به التصيير إذ لا عدد أقل منه بخلاف الثانى فما فوقه:

واحْتِمْهُ فِي التَّأْتِيْثِ بِالتَّا وَمَتَى ﴿ ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيرِتَا

فتقول في التأتيث ثانية إلى عشرة وفي التـذكير ثان إلى عاشر كما يفعل في اسم الفاعل من نحو ضمارب وضاربة، وإنما نبه على هذا مع وضوحه لثلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه.

وإِن تُرِدُ بِعِضَ الَّذِي مِنْهُ بَنِي ﴿ تُصْفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيِّنِ

لاسم القاعل المصوغ من العدد ثلاثة أحوال:

الأول: أن يستعمل مفردا ولا إشكال فيه.

المني: أن هذا الرجل تحمل وتكلف - الأجل تعب وشقائه - مشقة حب بنت سنها ثماني عشرة في عامه ذلك.

الإحراب: «كلف» فعل ماض مبنى للمجهدول «من» للتعليل «عنائه» مجرور بمن ومضاف إلى الهاء (وشقوته» مطف على عنائه «بنت» مقعول ثان لكلف، والمفعول الأول نائب الفاعل «ثمانى عشرة» مضاف إليه «من» جارة بمعنى في «حجته» مجرور بمن.

الشاهد: قوله الثماني عشرته حيث أضيف صدره إلى عجره بدون إضافة عبشرة إلى شيء آخر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٦٦٧/٣، وابن هشام ٢٩/٤.

والثانى: أن يستعمل مع موافق كثانى مع اثنين فسيجب إضافته عند الجمهور فتقول فى التذكير ثانى اثنين إلى عاشسر عشرة، وفى التأنيث ثانية اثنين إلى عاشرة عشرة، وإنما لم ينصب لأنه ليس فى معنى ما يعمل ولا مفرعا على فعل فالتزمت إضافته لكونه واحدا من العدد كما يلتزم إضافة البعض، وإلى هذا أشار بقوله ومثل بعض بين اهذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش والكسائى وقطرب وثعلب إلى جواز إعماله فتقول ثان اثنين وثالث شلائة، وفصل بعضهم فقال: يعمل ثان، ولا يعمل ثان عمل ثان ومن قال ثالث وما بعده، وإليه ذهب فى التسهيل، قال: لأن العرب تقول اثنيت الرجلين إذا كنت الثانى منهما فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عُلر، لأن له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة أموال.

تنبيه:

قال في الكافية:

وثعلبً أجاز نحو رابع وأربعةً وما له مُتابعُ

وقال فى شرحها: ولا يجبوز تنوينه والنصب به، وأجاز ذلك ثعلب وحده، ولا حجة لــه فى ذلك انتهى، فعمم المنع، وقــد فصّل فى التسهــيل وخص الجواز بثعلب، وقد نقله فيه عن الاخفش، ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم.

والثالث: أن يستعمل مع مخالفه ولا يكون إلا للعدد الذي تحته، فهذا يجوز أن يضاف وأن ينون وينصب لأنه اسم فاعل حقيقة، فإنه يقال: «ثلثتُ الرجلين» إذا انضممت إليهما فصرتم ثلاثة، وكذلك «ربعت الثلاثة» إلى «عشرت التسعة» وقد أشار إلى هذا بقوله:

وإن تُردْ جَعْلَ الأقلّ مثلَ مَا فوقُ فحكُمْ جاعلِ له احكُما

يعنى أن حكمه حكم اسم الفاعل، فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته. وإن كان بمعنى الحال والاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله كما يفعل جاعل أو فيره من أسماء الفاعلين.

فإن قلت: هل لاختصاص جاعل بالتمثيل به فاثدة؟

قلت: نعم، وهي التنبيه على معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل، فإذا قلت: رابع ثلاثةً فمعناه جاعل الثلاثة أي مصيرًهم أربعة.

تنبيهان:

الأول: قال الشارح في البيت: معناه وإن ترد بالمصوغ من اثنين فما فوقه أبه جعل ما هو أقل عددا مما اشتق منه مساويا له فاحكم لذلك المصوغ بحكم جاعل. انتهى.

وفيه تصريح بأن ثانى يستعمل بمسعنى جاعل فيقال ثسانى واحد وهو خلاف التسسهيل، لأنه خص المصوغ من الاثنين بالإضافة إلى الموافق بمعنى بعض أصله، ونص سيبويه على أنه لا يقال ثانى واحد، وقال الكسائى بعض العرب يقول ثانى واحد، وحكاه الجوهرى أيضا وقال ثانى واحد والمعنى هذا ثنى واحدا.

والثانى: قال فى التسهيل: وإن قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة، وهذه العبارة كما قال فى شرحه تقريب على المتعلم، والحقيقة أنه من الثلث إلى العشر وهى مصادر ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة.

وإِنْ أَردْتُ مثل ثانِي اثنين مركبًا فجيءَ بتركيبينِ إذا قصد صوغ الفاعل من المركب بعض اصله كتاني اثنين.

ففي استعماله ثلاثة أوجه:

الأول: وهو الأصل أن يجاء بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجزهما عشر في التلفير وعشرة في التأنيث.

فتقول فى التذكير «ثانى عَشَر اثنَى عَشر» إلى «تاسَع عَشَر تسعة عشر» وفى التأتيث «ثانية عشرة اثْنَتَى عشرة» إلى «تاسعة عشرة تسْع عشرة» بأربع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثانى إلى اثنين.

الثانى: أن يقتمس على صدر الأول، فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقيا بناؤه - وإليه أشار بقوله:

او فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُركَّبِ بِمَا تَنْوِى يَفِي

حالتاه هما التذكير والتأنيث فتقول في التذكير «ثاني اثني عشر» إلى «تاسع تسعة عشر»، وفي التأنيث «ثانية اثنتي عشرة» إلى «تاسعة تسع عشرة». الثالث: أن يقتصر على التركيب الأول، وإليه أشار بقوله: وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَراً وَنَحْوِهِ وفيه حينئذ ثلاثة أرجه:

الأول: أن يبنى صدره وعجزه وهو الأعرف.

والثانى: أن يعرب صدره مضافا إلى عجزه مبنيا، حكاه ابن السكيت وابن كيسان. ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التسركيب، ونوى صدر الثانى فبناه.

والثالث: أن تعربهما معا مقدرا حــذف عجز الأول وصــدر الثاني، وهذا الوجه أجازه بعض النحويين.

تنبيهان:

الأول: مشل في النظم بحادى عشر ولم يمثل بشانى عشر، قال السارح ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحدا وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقال: «حادى عشر، وحادية عشرة» والأصل واحد وواحدة.

قلت: وحكى الكسائى عن بعض العرب «واحد عشر» على الأصل فلم يلتزم القلب كل العرب.

الثانى: لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل، لكونه لم يسمع، إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا فغيقولون، فهذا رابع عشر ثلاثة عشر، أو «رابع ثلاثة عشر» وإنما أجازوه بشرط الإضافة ولا يجوز أن ينصب ما بعده، وأجاز بعض النحويين فهذا ثان أحد عشر، وثالث اثنى عشر، بالتنوين وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى منع بنائه بهذا المعنى، وقوله:

وقبسل عشسسرين اذكرا بحالتيه قبسل واو يُعتمد

وبابه الفاعلَ من لَفْظ العددُ

يعنى أن العشرين وبابه يعنى بقية العسقود يعطف على اسم الفاعل بحالـتيه يعنى التذكير والتأثيث فتقول «الحادي والعشرون» إلى «التاسع والتسعين» و «الحادية والعشرون» إلى «التاسعة والتسعين» ولا يستعمل الحادي والحادية إلا في تنييف.

نبيه:

لم يسمع بسناء اسم الفاعل من العقبود الثمانية أعنى عبشرين وبابه إلا أن بعضهم حكى «صاشر عشرين» فقياس عليه الكسائي. وقال سيبويه والفراء «هذا الجزء العشرون» على معنى تمام العشرين فحذف.

وقال بعضهم: تقول «هذا متمم عشرين أو مكمل عشرين» ورد بأنه يلزم أن يتمم نفسه أو يكمل نفسه. وقال أبو على: هو المونى عشرين.

قال بعضهم: والصحيح أن يقال: هـو كمال العشرين، أو تمام العشرين، أو تأتى بألفاظ العقود فتقول العشرين إلى التسعين، والله أعلم.

کم وکا یں. وکذا

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد، فلذلك أردف بها باب العدد.

أما «كم» فاسم لعدد مسبهم الجنس والمقدار، وليست مركبة خلافا للكسائى والفراء فإنهما مركبة عندهما من كاف التشبيه وما الاستفهامية مسحدوفة الألف وسكنت مهمها لكثرة الاستعمال.

وكم قسمان: استفهامية وخبرية، وكل منهما مفتقر إلى غييز، وقد أشار إلى الاستفهامية بقوله:

مِّيزٌ في الاستفهام كُمْ بمثلِ مَا ﴿ مَيَّرْتُ عَشْرِينَ كَكُمْ شَخْصًا سَمَا

يعنى أن تمييز الاستفهامية كتمييز العشرين فى الإفراد والنصب نحو «كم شخصا». أما إفراده فلازم خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه نحو «كم شهودا لك» ولو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله على الحال، وجعل التمييز محذوفا. وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو «كم غلمأنا لك» إذا أردت أصنافا من الغلمان، وهو مندهب الأخفش، فتحصل في جمعه ثلاثة مذاهب، وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب.

أحدها: أنه لازم ولا يجوز جره وهو مذهب بعض النحويين.

والثاني: أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي، وعليه حمل أكثرهم (١٠):

كم عُمةٍ لك يا جريُر وخالةٍ

⁽١) قائله: هو الفرودق يهجو جريرا - وهو من الكامل.

وهجزه: مشاري.

اللغة: «فدعاه» وصف من الفدع - وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى يتقلب الكف أو القدم إلى أنسيسهما «حلبت على» أى: على كره منى. «عشارى» جسمع عُشراه - وهى الناقة التي مضى على حملها عشرة أشهر.

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جسر، وراجع على الجر إن دخل غليها حرف جر، وهو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر، وإلى هذا أشار بقوله:

واجز انْ تَجُرُّهُ مِن مُضْمَرا إِنْ وَلِيتْ كُمْ حَرْفَ جَرٌّ مُظْهَرا

فيسجور في نحو «بكم درهم اشتريت» النصب عسلى الأصل، وهو الأجود والأكثر، والجر أيضا وفيه قولان:

الحدهما: أنه بمن مقدرة كما ذكر، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة.

والثانى: أنه بإضافة كم إليه، وهو قول الزجاج، وزهم ابن بابشاذ أن الأول ليس ملهب المحققين (ورد بأنه نص من كلامهم إلا الزجاج)(١)، ورد مذهب الزجاج بوجهين:

أحدهما: أنه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قمولا واحدا فلا يمكن الخفض بها، قاله ابن خروف.

المعنى: على الإخبار: كشير من عماتك وخالاتك يا جرير، كنَّ من جملة خلمى وقد تموجت أرساضهن من كثرة حلبهن نياقسى على كره منى - وعلى الاستفهام: أخبرنى يا جرير - بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كن يخدمننى ويحلبن نياقي حتى تعوجت أرساخهن من كثرة الحلب. فقد نسبت عددهن.

الإحراب: «كم» خبرية مستدا أو استفهامية صقصود بها التهكم والسخرية «عصة» بالجر، تمييز لكم على الحبرية وبالنصب على الاستفهامية «لك» جار ومجرور صفة لعمة «وخالة» معطوفة على عمة «فدعاء» صفة لعمة وخالة، منصوب بالفتحة على رواية النصب، وعلى رواية ألجر – بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف «قد حلب» قد حرف تحقيق حلب فعل ماض والفاعل ضمير والجملة خبركم التي وقعت مبتدأ «على» جار ومجرور متعلق بحلبت «عشاري» مفعول حلبت.

الشاهد: قوله اكم همة، حيث روي بالجر.

مواضعه: ذكره من شيراح الألفينة: الأشميوني ٣/٦٣٣ - وفي باب الابتداء، وابن هيشام ٤٤/٤٣، وابن هيقييل ١/١٢٨، وفي الهمع ١/٢٥٤، وفيي المغني ١/١٨٥، وسيبيويه ٥٥٣، ٢٩٥، والشاهد ٤٩٢ في الحزانة.

⁽۱) آ، ج.

والآخر: أن الجر لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حسرف الجر على كم ليكون عوضا من إظهار من.

قلت: وفي لزوم هذا للزجاج نظر، لأنه نقل عـنه أنه يجيز الجر مطلقــا كما تقدم.

ثم أشار إلى الخبرية بقوله:

واسْتُعْمِلْنَهَا مُخبِرًا كَعَشَرَهُ أَو مَائة كَكُمْ رِجَالِ أَو مَرَهُ

يعنى أن كم الخبرية تستعمل تارة استعمال عشرة فيكون تمييزها جمعا مجرورا نحو «كم رجال» وتارة استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا محرورا نحو «كم مرة» ومن الجمع قول الشاعر(١):

كُمْ ملوك بَادَ ملكهُمُ

ومن الإفراد قول الراجز^(۲):

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من المديد.

وعجزه: ونعيم سوقة بأدوا

اللغة: «باد» هلك من باد يبيـد «سوقة» السـوقة - بضم السين وسكون الواو ونستح المقاف -جمع سوقى، وهم أهل السوق. وقيل: هم ما دون الملك – وهو الأظهر.

الإعراب: «كم» خيرية «ملوك» - بالجر - عيزه «باد» فعل ماض «ملكهم» فاعل وهم مضاف البعد والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو كم «ونعيم» - بالجر - عطف على ملوك

تقديره: كم باد نعيم سوقة دبادوا، جملة في محل جر صفة لسوقة.

الشاهد: قوله: «كم ملوك» فإن تمييز كم جاء مجموعاً مجرورا.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الأشموني ٣/٦٣٤، وذكره السيوطي في الهمع ٢٥٤/١٠، وابن هشام في للغني ١/١٨٥.

(٢) قائله: لم أقف على أسم قائله – وهو من الطويل.

وتمامه: بناحية الحجلين منعمة القلب.

اللغة: «غير آثم» غير سكران «الحجلين، موضع.

الإحراب: (وكم) الواو للعطف وكم خبرية السيلة» - بالجر - مميزه (قدا حرف تحقسيق ابتها) أي: قد بت فيها، وهي جملة من الفعل والفاعل والمفسعول في محل جر صفة لليلة (غير) منصوب على الحال (أثم) مضاف إليه وغير حال من الضمير المرفوع الذي قد يتها (بناحية) جار ومجرور مستعلق بقوله بتها (الحسجلين) مضاف إليه (منعمة القلب) كالم إضافي حال أيضا.

وكم ليلةٍ قد بِنُّها غير آئِم

تنبيهات:

الأول: إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعها، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم، وقيل: الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال.

الشانى: ذهب الفراه إلى أن الجر بعد الحبرية بمن مقدرة، ونقله صن الكوفيين، والصحيخ أنه بإضافة كم، إذ لا مانع من إضافتها.

الثالث: شرط جمر تمييز الحميرية الاتصال، فمان فُصل نصب، حملا على الاستفهامية، وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو بجار ومجرور.

فالأول: كقوله(١):

إذا تيمُّمها الجِرِيْتُ ذُو الجلدِ

كم دون مَيَّة مُومَاةٍ يُهالُ لها

وقوله(۲):

NTTA

وصحزه: وكريم بخله قد وضمه

الشاهد: قوله «كم ليلة» حيث جاء التمييز فيه مفردا مجرورا.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٤٣.

⁽١) قائله: قيل: ذو الرمة – وهو من البسيط.

اللغة: «مية» اسم محبوبته «موماة» - بفتح الميم وسكون الواو - المفازة «يهال» للمجهول -أى: يغزع منها «تيمنمها» قصدها «الخريت» بكسر الخاه وتشديد الراه - الماهر الحاذق «فو الجلد» - بفتح الجيم واللام - أى: ذو قوة، ويجوز أن يكون بالخاه أى ذو بال قوى.

الإحراب: «كم» خبرية ددون» منصوب على الظرفية «مية» مضاف إليه. «موماة» بالجر بميزكم «يهال» فعل مضارع مبنى للمجهول «لها» أي: للمسوماة أي: لأجلها أو تكون اللام يمنى من أوفى «إذا» ظرف يتضمن معنى الشرط «تيممها» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذي يرجع إلى الخريت، والمفعول وهو الضمير المنصوب الذي يرجع إلى الحريث، والمفعول وهو الضمير المنصوب الذي يرجع إلى الموماة «ذا الحديث» نائب فاعل، وجدواب إذا محذوف دل عليه صدر الكلام «ذو الجلد» صفة الحديث،

الشاهد: «كم دون مية موماة» حيث قصل بين كم وعيزه المجرور بالظرف وهو دون مية. مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٣٥.

⁽٢) قاتله: أهو أنس بن زنيم - من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد - وهو من المديد.

وفيه مذاهب. أحدها: أنه لا يجوز إلا في الشعر، وهو مذهب جمهور البصريين، وإليه ذهب المصنف.

والثاني: أنه يجوز في الاختيار، وهو مذهب الكوفيين.

والثالث: أنه يجوز إذا كان الفصل بناقص نحو «كم اليوم جائع أتانى» و«كم بك مأخوذ جامنى» لا إن كان بتام، وهو مذهب يونس.

فإن كان الفصل بجملة نحو(١):

اللغة: «بجرد» بكرم وسخاوة «مقرف» - بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء - الرجل الذى لبس له أصبالة من جهة الآب «نال العلا» أى: بلغ المنزلة العالمية «كريم» أراد به الأصل من الطرفين «وضعه» من الوضيع وهو الذنيء من الناس والهاء عوض من الواو.

الإعراب: (كم) خبسرية (بجود) جار ومجرور فصل به بين كم ومميزه (مقرف) مميز كم الأعراب: العلا) جملة في محل رفع على أنها خبر لكم (وكريم) أي: وكم كريم (بخله) مبتدأ والهاء مضاف إليه اقد وضعه جملة في محل رفع خبر المبتدأ والجملة خبر لكم المحذوفة.

الشاهد: قوله «كم بجود مقرف» حيث فصل بين كم وعيزه بالجار والمجرور.

مواضعه: ذكره الأشموني ٦٣٥/٣، وابن الناظم، والسيوطي في الهمع ١٩٥٥/، والشاهد ٨٩٤ في الخزانة وسيبويه ٢٩٦/١.

(١) قائله: هو القطامي - وهو من البسيط.

وعجزه: إذ لا أكادٌ من الإقتار أجتملُ

اللغة: «من الإقتار» من أقتر الرجل إذا افتقر «أجـتمل» من اجتملت الشحم جملا: إذا أذبته. وروى أحتمل – بالحاء – من الاحتمال، وما أظنه صحيحا.

المعنى: يقول: أنعموا على وافسضلوا عند عدمى حين يبلغ منى الجسهد إلى ألا أقسلر على الارتجال لطلب الوزق.

الإهراب: «كم» خيسرية: ظرف رمان، أي: كم مرة أو كم يوما، «نالني» ضعل ماض والنون للوقاية والياء مضعول «فضلا» بميزكم «على عدم» جار ومجرور متعلق بنالتي، ويجوز في «فضلا» الرقع على أنه ضاحل نالني، والجر على لغة من جر مع الضعيل، والنصب هو الاظهر «إذ» يمعني حين «لا أكاد» من أفعال المقاربة والضمير المستتر فيه اسمه أجتمل، خبره «من الإقتار» جار ومجرور متعلق بأجتمل.

الشاهد: قوله «كم نالني منهم فضلا» حيث فصل بين كم ونميزها بجملة وهي نالتي منهم. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٦٢/٣١، وابن الناظم، وذكره السيوظي في الهمم ١/٢٥٥، والشاهد ٤٩١ في الحزانة، وسيبويه ١/٢٩٥.

1444

كم نالِّني منهم فضلاً على عَدِم

أو يظرف أو جار ومجرور معا نحو^(۱):

تَوْمُ سِنانًا وكم دونَهُ مِن الأرضِ محدّودِبا خارُها

تعين النصب، قال المصنف: وهو مذهب سيبويه. وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة في الشعر، وحكى عن الكوفيين جوازه في الكلام.

وقد روى خفض ففضلاً من قوله فكم نالني منهم فضل على عدم.

الرابع: ذكر سيبويه أن بعض العرب ينصب عيز الحبرية مع الاتـصال حملا على الاستفهامية. وحكاه المـصنف في غير هذا الكتاب عن تميم، وجزم هنا باللغة الغصحي.

الخامس: إذا نصب هنا مع الاتصال على هذه اللغة، فقال الشلوبين: لا يكون إلا مفردا، والصحيح أنه تجوز فيه (هنا)(٢) الإفراد والجسم على هذه اللغة كما ذكره في شرح الكافية، نص على ذلك السيرافي.

السادس: قد علم مما تقدم أن الاستفهامية والخبرية تتفقان في أحكام وتفترقان في استخام. فلنذكر طرفا من ذلك، فنقول: يتفقان في ستة أشياء: أولها: أنهما اسمان خلافا لمن قال إن الخبرية حرف، ودليل اسميتها واضح.

⁽۱) قائله: هو زهير بن أبي سلمي، وقيل: ابنه كعب، وليس موجودا في ديوانيهما - وهو من الواقر.

اللغة: «تؤم» تقصد «سنانا» وسنان هو ابن أبي حارثة المرى «محدودبا» من الحدب وهو ما ارتفع من الأرض «غارها» بالغين - أصلها غائرها، فحذف عين الفعل كما حذف في رجل شاك أصله شاتك، وهو الأرض الغائر المطمئن.

المعنى: وصف ناقته فيقول: تؤم سنانا هذا للمدوح على بعد السافة بينها وبينه.

الإحراب: «تؤم» فعل مضارع والفاعل ضميس مستتر فيه الراجع إلى الناقة «سنانا» سفعوله «وكم» الواو للحال وكم خبسرية «دونه» منصوب على الظرفية «من الأرض» جسار ومجرور يتعلق بمحذوف «محدودبا» بميز كم «خارها» مرفوع به.

الشاهد: قوله الكم دونه من الأرض محدوديا حيث فصل بين كسم وعيزها بظرف وجار ... ومجرور معا.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الأشموني ٣/٦٣٦، وابن الناظم وسيبويه ٢٩٥/ ١. (٢) أ.

وثانيها: أنهما مبنيان، أما الاستفهامية فلتضمنها معنى حرفه، وأما الخبرية فقيل: لشبهها بها، وقيل: لمناسبة رب التي للتكثير، وقيل: حملا على رب، وإن كانت للتقليل، لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

قلت: والتعليل بالشبه الوضعي كاف في بنائهما.

ورابعها: أن مميزهما قد يحذف إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية، وقال بعضهم: يقبح حـذف مميز الخبرية إلا إن قدر منصوبا، قال في الارتشاف: وينبغي أن يقال إن قدر تمييز الخبرية منصوبا أو مجرورا بحين جاز حذفه، أو بالإضافة فلا يجوز.

وخامسها: أنهما يلزمان السعدر، أما الاستفهامية فواضح، وأما الخبرية فللحمل على رب، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر، وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية، فتقول على هذا «ملكت كم غلام» فقيل: هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها، وأنها لغة.

وسادسها: أنهما يشتركان في وجوه الإعراب، وهذا تقييد في إعراب كم إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف، فهي مجرورة وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف، وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها فعل وهو لازم أو متعد رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ، وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله، وإن أخذه فهي مبتدأ، إلا أن يكون ضميرا يعود عليها، ففيها الابتداء، والنصب على الاشتغال ويفترقان في ستة أشياء:

أولها: أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر.

وثانيها: أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا.

وثالثها: أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة، نص المصنف على ذلك، وتقدم ما يقتضى الإطلاق.

ورابعها: أن الاستفهامية لا تدل على تكشير - خلافا لبعضهم - والحبرية للتكثير - خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف.



وخامسها: أن الاستفهامية تحتاج إلى جسواب بخلاف الخبرية، والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها في الإعراب، ولو رفع مطلقا لجاز.

وسادسها: أن الاستفهامية لا يعطف عليها بلا، خلاف الخبرية، فتقول: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلان.

ثم انتقل إلى كأين وكذا فقال:

كُكُمْ كَأَيِّنْ وَكِلْمَا وَيَنْتُصِبُ مَنْ تُصِيرُ ذَبِنِ أَوْ بِهِ صِلْ مَن تُصِبُ

يعنى أن كأين وكذا مثل كم الحبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار إلا أن تمييزها منصوب بخلاف تمييز كم الخبرية، فتقول كأين رجلا رأيت، ورأيت كذا رجلا، والأكثر بعد كأين جر، بمن كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَبِيٍّ ﴾(١) ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ آيَة ﴾ (٢) وخطئ ابن عصفور فى قوله إن من تلزم تمييز كأين.

تنبيهات:

الأول: المشبع به في قوله «ككم» هي الخبرية لأن كأين وكذا لا يستفهم بهماء أما كذا فبالاتفاق وأما كأين فلهب المصنف إلى أنها قد يستفهم بها مستدلا بقول أبي بن كعب لعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما «كأين تقرأ سورة الأحزاب آية».

ونصوص النحويين على أنها لا تكون إلا خبرية.

فإن قلت: فأى قرينة ترشد إلى أن مراده الخبرية؟

قلت: القرينة أنها المذكورة ثانيا.

الثانى: وجه الشبه إنما هو فى الدلالة على تكثير عدد مبهم لا فى جسيع الأحكام، لأن كأين لا يحفظ كون مميزها جمعا بخلاف (الدلالة على)(١١) كم،

⁽١) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.

⁽٢) من الآية ١٠٥ من سورة يوسف.

^{.1 (}٣)

ولأن كذا لا تلزم الصدر ولأن كأين لا تجر بحرف ولا بإضافة، وأجاز ابن قتيبة (١) وابن عصفور جرها بالحرف.

الثالث: فهم من تشبيه كأين وكذا بكم الحبرية أنهما للتكثير، وقد صرح المصنف بذلك في غير هذا الموضع، ونوزع في الكذا فإن الذي يظهر أنها لم توضع للتكثير.

الرابع: قد فهم من قوله «وينتصب» أن تمييزهما لا يجور جره بإضافتهما إليه بخلاف كم.

فإن قلت: كان حقهما أن يضافا كما تضاف كم، لكونهما بمعناها.

قلت: منع من ذلك أن المحكى لا يضاف، وأن فى آخــر كــأين تنوينا وفى آخر كذا اسم الإشارة وهما مانعان من الإضافة.

الخامس: خطأ الفارسى والزجاج وابن أبى السربيع وابن عصفور من جر التمييز بعد كذا فى نحو «كذا درهم» وأجازه بعضهم على الإضافة وبعضهم على البدل، والصحيح أنه لا يجوز ولم يسمع.

قال ابن العلج: (وأما الرفع)(٢) بعد كذا فخطأ، لأنه لم يسمع.

السادس: ظاهر قبوله دأو به صل من تصب، جبواز جر تمييز كـذا بمن، وكلامه في غير هذا الموضع يقتضي وجوب نصبه.

السابع: ظاهر قوله (وكذا» أنهما تستعمل كناية عن العدد وهي ممفردة، قال بعضسهم: ولا يحفظ فيهما إذا كانت كناية عن العدد إلا كونهما مكررة بالعطف كقوله (٣):

⁽۱) هو أبو محمد صبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوى الكاتب، كان رأسا في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، وقد سكن بغداد وحدث بها، وروى عنه كثير من العلماء مشهم ابن درستويه، وله مىؤلفات كثبيرة منها. إصراب القرآن، وجامع النحو، وعيون الأخبار. وتوفى سنة ٢٨٦ هـ على الأصع.

⁽٢) ب وقي أ، ج (وما نبحو تجويزهم الرفع).

⁽٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «نعمى - بضم النون - النعمة «بؤساك» - بضم الباء - الشدة «الجمه» - بالفتع - الطاقة، وبالضم: المشقة.

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بِعَدُ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا ﴿ كَذَا وَكَذَا لَّطَفَا بِهِ نُسَى الجَهِدُ

وقال فى التسهيل: وقل ورود «كذا» صفرها أو مكررا بلا واو، وذلك يدل على ورود الأمرين، ولم يذكر لهما شاهدا، ونازع ابن خروف فى إفرادها وزعم أنه غير مستعمل.

الإحراب: «حد» أمر من وحد يبعد والفاحل ضمير مستتر فيه «النفس» مضعول به «نعمى» مفعول ثان بنزع الخافض تقديره بنعمى «بعد» ظرف «بوساك» كلام إضافى مجرور بالإضافة «ذاكرا» حيال من الفيميسر الذي في حد «كذا» منعول ذاكرا «وكذا» عطف عليه «لطفا» منصوب على التمييز «به» جار ومجرور متعلق بنسى «نسى» فعل مبنى للمجهول «الجهد» تائب فاعل والضمير في به يرجع إلى نطفا، وجملة نسى الجهد في محل النصب على أنها صفة لطفا.

الشاهد: قوله «كذا وكذا» حيث استعمل مكررا بالعطف لكونه كناية عن العدد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٢٨، وذكره السيبوطي في الهمع ٢٥٦/ ١، وفي المغنى المما/ ١.

⁽۱) أ، ج وفي ب (فيه).

⁽٢) أنا ج وفي ب (عن).

التاسع: كأين مركبة من كاف التشبيه وأى، قيل: الاستفهامية وحكيت فيصارت كيزيد مسمى به يحكى ويحكم على موضعه بالإعراب، وقال ابن عصفور: الكاف فيها واثلة لا تتعلق بشيء، وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التي هي اسم ومن أي اسم على وزن فيعل، ولم يستعمل هذا الاسم مفردا بل مركبا مع الكاف، وهو مبنى على السكون من حيث استعمل في معنى كم، وقال بعض المفاربة: ويحتمل أن تكون بسيطة.

العاشر: في كأين خمس لغات أنصحها كتأين وبها قرآ أكثر القراء، وثانيها كائن وبها قسراً ابن كثير، وثالثها كأن وحكاها المبرد، ورابعها كأين وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي، والخامسة كيئن.

الحادي عشر: اختلف في الوقف على كأين في اللغة المسهورة فذهب الفارسي والسيرافي وجماعة من البحريين إلى أنه تحذف النون، وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنه بإقرار النون.

والوجهان منقولان عن أبي عمرو والكسائي.

قلت: وقف أكثر القراء بالنون إتباعا للرسم، ووقف أبو عمرو بالياء، واختلف أيضا في الوقف على كائن وهي التي قرأ بها ابن كثير، فوقف المبرد وابن كيسان بالنون، ووقف جماعة بحذفها، وقد أغرب من جعلها اسم فاعل من كان، ومن جعلها من كاه يكيء كيئا إذا رجع وارتدع.

الثانى عشر: كذا مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارية وتكون كناية عن العدد كما تقدم، وعن غيره. وإذا كانت كناية عن غير عدد فتكون مفردة ومعطوفة، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة.

الحكابة

هذا باب للحكاية بأيّ، وبمن في الاستثبات، لا مطلق الحكاية. احِكُ بِكَيِّ مَا لِمُنكُّورٍ سُئِلٌ ﴿ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُّ إذا سئل بأي حكى بها ما للمسئول عنه بشرطين:

أحدهما: أن يكون السؤال عن مذكور، الثاني: أن يكون نكرة.

وفي الحكاية بها بهذين الشرطين لغتان:

الأولى: أن يحكى بها ما للمستول عنه من إصراب وتذكير وإفراد وفروعهما، فتقول لمن قال قام رجل أى أو رجالان أيان أو رجال أيون أوامرأة أية أو امرأتان أيتان أو نساء أيات، ولا يحكى بها إلا جمع تسمحيح موجود فى المستول عنه أو صالح لأن يوصف به نحو رجال فإنه يوصف بحمع التصحيح فتقول «رجال مسلمون» وهذه اللغة هى الفصحى وبها جزم هنا.

والثانية: أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع . فتقول: أى لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال وأية لمن قال قامت امرأة أو امرأتان أو نساء . وقوله فنى الوقف أو حين تصل عنى: أن أيا يحكى بها فى الحالين بخلاف من .

تنبيه:

اختلف فى الحركات اللاحقة لأي، فقيل: هى صركات حكاية واى بمنزلة من فى موضع رفع بالابتداء أو الحبر، ولا يبعد أن تكون مفعولة محلا، وقيل: هى حركات إعراب فهى فى الرفع على قياس قول البصريين مبتدأ وخبرها محذوف تقديره: أى قام، وإنما لم يقدم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وأجاز الكوفيون رفعها بفعل مضمر قبلها، ولو أظهر لجاز.

وأما في النصب والجر فهى محمولة على فعل مقدر بعدها تقديره: أيا ضربت وبأى مررت، ويجب ذكره مؤخرا، وأجاز بعضهم أن يؤتمى به قبل أى

واعترض من قال إنها إعراب لأنه يلزمه إضمار حرف الجر في نـحو أي، والتزم بعضهم إدخال حرف الجر فيقول بأي.

ثم انتقل إلى من فقال:

ووقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورِ بَمَنْ والنُّونَ حَرِّكُ مُطلقًا وأشيِعَنْ

إذا سئل بمن عن منكور حكى بهما فى الوقف دون الوصل ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتشبع الحركة فى نونها حال الإفراد فتقول لمن قال: قام رجل مُنُو، ولمن قال: رأيت رجلا منا، ولمن قال: مررت برجل منى.

تنبيهات:

الأول: الحكاية بمن مشروطة بالشرطين المذكورين في الحكاية بأي. أعنى: كون المسئول عنه مذكورا منكورا.

الثانى: فهم من كلامه أن «أيا» تخالف من فى أمرين: أحدهما: أن «أيا» يحكى بهما وصلا ووقسفا ولا يحكى بمن إلا وقفا. والآخر: أن «أيا» لا تشبع حركاتها فى الوقف بخلاف من.

الثالث: اختلف في هذه الأحرف اللاحقة لمن فقال أبو على: ألحقت إرادة الحكاية وحركت النون اتباعا لها، وذهب السيرافي إلى أن الحكاية وقعت بالحركات ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف، ليسوقف عليها، وبهذا يشعر قول الناظم اوأشبعن، وذهب قوم إلى أن هذه الأحرف مبدلة من التنوين.

ثم اعلم أن المحكى ستة أقــسام، لأنه إما مذكر وإما مؤنث وكــل منهما إما مفرد وإما مثنى وإما جمع وقد تقدم حكاية المفرد المذكر.

ثم انتقل إلى المثنى المذكر فقال:

وقُلُ مَنَان ومنيَّن بعْدَ لي إلفان بابنيْن وسكن تَعْدِل

أى: تقول: منان فى السرفع ومنين فى النصب والجر والنون فسيهمسا ساكنة، وإنما كسسرها لإقامة الوزن اضطرارا، ونبه علسى ما يلزم فى غير الضسرورة بقوله: «وسكن تعدل». ثم انتقل إلى المفرد المؤنث فقال:



وقُلُ لِمَنْ قَالَ أَتَّتَ بِنَتَّ: مَنَّهُ

أى: تقول في حكاية المؤنث منه - بعتج النون وقلب التاء هاء، وقند يقال المنت - بإسكان النون وسلامة التاء ثم. انتقل إلى المثنى المؤنث فقال:

والنونُ قبل تَا المُثنَّى مُسكَّنَهُ

أى تقول: في حكاية المثنى المؤنث منتبان - بإسكان النون التبي قبل التباء والنون التي بعد الألف.

وفى الجروالنصب منتين - بإسكان النونين. وبعضهم يحرك النون قبل التاء فيقول منتان ومنتين، وإليه أشار بقوله: (والفتح نزر».

فإن قلت: لم كان الفتح في المفرد أشهر والإسكان في التثنية أشهر؟

قلت: لأن التاء في مَنَه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك متنان، ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال:

.... وصلِ النَّا والآلِفُ بِمِنْ بِإِثْرِ ذَا بِنسوةٍ كُلُفُ

أي: تقول في حكاية جمع المؤنث منات - بإسكان التاء - ثم كمل الأقسام بجمع المذكر فقال:

وقُلْ مَنونَ ومنينَ مُسكِنا إِنْ قِيل جَا قومٌ لقوم فُطَنّا

أى: تقول فسى حكاية جمع المذكر منون رفعنا ومنين نُصبا وجبرا، والنون ساكنة للوقف كما سبق.

تنبيه:

في الحكاية بمن لغتان:

إحداهما: وهي الغصحي – أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم من التفصيل، ولم يذكر المصنف غيرها.

والأخرى: أن يُحكى بها إعراب المستسول عنه فقط، فتـقول لمن قـال: قام رجل أو رجلان أو رجـال أو امرأة أو امرأتان أو نسساء: منو، وفي النصب: منا، وفي الجر منى وقوله: «وإن تصل فلفظ من لا يختلف» تصريح بمفهوم قوله: «وقفا

أحك، فتقول «من يا فتى؟» فى الأحوال كلها، وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا، فتبقول: «منو يا فستى» وتشير إلى الحسركة فى «منت» ولا تنون وتكسر نون المثنى وتفتح نون الجسمع، وتنون منات - ضما وكسرا - وهو ملهب حكاه يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر(١٠):

أَتُواْ نَارِي فَقَلْتُ: مَنُونُ أَنتُم؟ فَقَالُوا: الْجِنُّ قُلْت عِمُوا ظَلَامَا وهذا شَاذَ عَنْد سيبويه والجمهور من وجهين:

أحدهما: إثبات العلامة وصلا، والآخر: أنه حكى مقدرا غير مذكور.

وإلى البيت أشار بقوله:

ونادرٌ مَنُونَ فِى نَظْمٍ عُرِفٌ

وهو لتأبط شرا، ويقال لشمر الغسانى ورواه بعسضهم: فقلت عموا صباحا، وغلط الزجاج من رواه كذلك لأن القصيدة ميمية، وقال ابن السيد: ليس ما أنكره بخطأ، فإنه وقع فسى شعر آخر منسوباً إلى خديج بن سنان الغسانى في قصيدة حائية، ثم ذكر حكاية العلم فقال:

⁽۱) قائله: هو جذع بن سنان الغسائي، وقيل: لشمسر بن الحارث الضبي، وقيل لتأبط شوا – وهو من الوافر.

اللغة: «أتوا» حضروا وجاءوا «ناري» المراد: النار التي توقد لإرشاد السائرين المنون أنتم أي: من أنتم؟ «عموا ظلاما» تحية من تحايا العرب الجاهليين.

المعنى: هذا البيت من أوهام العرب وأكانيبهم في الجن، يقول الشاعر: حضر الجن إلى فقلت عند ذلك تحية لهم: نعم ظلامكم.

الإحراب: «اتوا» فعل وفاعل «نارى» مفعول وياء المتكلم مضاف إليه، فسقلت: الفاء للترتيب الذكرى «قلت» فسعل وفاعل «منون» اسم استسفهام مبتدأ «أنتم» خبره، والجسملة في محل تصب مقبول القول «فقالوا» فسعل وفاعل «الجن» خبر مبتدأ محذوف، أى: فسقالوا نحن الجن، والجملة في محل نصب مقبول القول «قلت» فسعل وفاعل «عسموا» فسعل وفاعل، والجملة في محل نصب مقول القول «ظلاما» يجوز أن يكون تمييزا محبولا عن الفاعل، والأصل لينهم ظلامكم، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية، أى: في ظلامكم،

الشاهد: قوله المنون، حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره من شـراح الألفيـة: الأشمـوني ٦٤٢/٣، وأبن هشام ٤/٥٢، وابن عـقيل ٢٩٩٧،، وابن الناظم، والسيوطي ص١٢٤، والمكودي ص٥٨، وسيبويه ١/٤٠٢.

والمَلَمُ احْكِينَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ ﴿ إِنْ عَرِيَتْ مِن عَاطِفٍ بِهَا الْمُتَرَنَّ

إذا سئل بمن عن علم مذكور لم يتيقن نفي الاشتراك فيه، ففيه لغتان:

إحداهما: أن يحكى فيه بعدَ مَن إعــراب الأول، فتقول: لمن قال: قام زيد: من زيدُ؟ ورأيت زيدا: من زيدًا؟ ومررت بزيد: من زيد؟، وهذه لغة الحجازيين.

وأما غيرهم فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعد من مرفوعاً، لأنه مبتدأ خبره من، أو خبر مبتدؤه من، فإن اقترنت بعاطف كقولك «ومن زيد؟» تعين الرفع عند جمنيع العرب.

تنبيهات:

الأول: أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم.

الثاني: جزم المصنف في التسهيل عن الحــجازيين بالحكاية بشرطها، وحكى غيره عنهم جواز الإعراب أيضا.

الثالث: فُهم من قبوله الحكينه أن حركباته حركات حبكاية، وأن إعرابه مقدر كما صرح به في فير هذا الموضع، ومذهب الجمهور أن من مبتدأ وزيدا خبره كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدرة، لاشتغال آخره بحركة الحكاية.

وقيل: الحركة في حال الرفع إعراب بخلاف النصب والجر، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنها محسمولة على عامل مقدر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من مبدل منه، وقيل غير ذلك، والصحيح الأول. والله أعلم.

140.





البزءالنامس

ويشتمل على:

التأنيث - القصور والمدود - جمع التكسير - التصغير - النسب - الوقف - الإمالة - التصريف - فصل في زيادة همزة الوصل.

••••

•		
•		-

التانيث

علامةُ التأنيث تاء او ألف

التذكير هو الأصل فلم يفتقر إلى علامة بخلاف التأنيث. وللتأنيث كما ذكر علامتان: التاء والألف، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث: التاء والألف والهمزة في حسراء ونحوه، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معا علامنا التأنيث، ومذهب الجسمهور أن الهسمزة في حسراء ونحوه بدل من ألف التأنيث، وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما أخره ألف بألف التأنيث لم يمكنهم الجمع بين ألفين فأبدلت المتطرفة همزة.

ئنبيه:

إنما قال (تاء) ولم يقل هاء لأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيون: وفي أَسَام قَدَّرُوا التَّاكالكَتَفُّ.

يعنى: أن المؤنث بالتاء نوعان: نوع ظهرت فيه التاء ونوع قدرت فيه، فالأول ثلاثة أقسام: مؤنث المعنى نحو عائشة لا يذكر إلا ضرورة، ومذكر نحو حمزة، فهذا لا يؤنث إلا ضرورة كقوله(١):

أَبُوكَ خَلِيْفَةٌ وَلَدَنَّهُ أُخْرَى

وما ليس معناه مذكرا حقيقة ولا مؤنثا حسقيقة نحو خشبة، فهذا يؤنث نظرا إلى لفظه نحو خشبة واحدة.

تنبيه:

هذا التقسيم إنما هو فيما يمتاز مسذكره من مؤنثه، فإن لم يميز نحو «نملة»

⁽۱) أنشده الفراء _ وهو من الوافر _ وتمامه: وأنت خليفة ذاك الكمال. الإعراب: أبوك ميتدأ والكاف مضاف إليه، خليفة خبره، ولدته فعل ومفعول، أخرى فاعل. وأنت مبتدأ، خليفة خبره، ذاك مبتدأ، الكمال خبره. الشاهد: قوله خليفة حيث أنه.

أنث مطلقا، ولهمذا وهم من استدل على تأنيث نملة سليمان عليه أفسضل الصلاة والسلام بقوله تعالى. ﴿ قَالَتُ نَمْلَةٌ ﴾ (١).

وأما الثاني وهو ما تاؤه مقدرة فنحو كتف ويد وعين، ومأخذه السماع.

فإن قلت: ما الدليل على أن فيه تاء مقدرة؟

قلت: لرجوعها في التصغير نحو كتيفة ويدية وعيينة، ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير بقوله:

ويُعْرَفُ التَّقْديرُ بالضَّمِيرِ ونَحْوِهِ كَالرَّدُّ فِي التَّصُّغيْرِ

فالضمير نحو «الكتف نهشتها» والرد في التصغير نحو «كتيفة» ونحو ذلك كتأنيث خبره أو نعته أو حاله أو عدده أو الإشارة إليه أو جمعه على مثال يخص المؤنث، نحو هندات، أو يغلب فيه نحو عقاب وأعقب.

ثم اعلم أن التاء تأتى لفوائد كثيرة لا حاجة هنا إلى ذكرها، فإن الناظم لم يتعرض هنا للتنبيه عليها، والغرض الأصلى من زيادتها الفرق بين المذكر والمؤنث، ويكثر ذلك في الصفات نحو ضارب وضاربة، ويقل في الأسماء نحو رجل ورجلة، وقد اتسع في صفات فلم تلحقها تاء الفرق وهي خمسة: الأول فعول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور وإليه أشار بقوله:

ولا تَلِى فَارِقَةً فَمُولا أَصْلاً ولاَ المِفْعَالَ والمَفْعِيْلاَ كَذَاكَ مَفْعَلَ اللهِ عَيْلاً كَذَاكَ مَفْعَلَ اللهِ عَلْمَالًا والمَفْعِيْلاً

أى: بمعنى فاعل؛ لأن بنية الفاعل أصل، وقال الشارح: لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول لأنه قد بمعنى مفعول لأنه قد بمعنى مفعول فهو أصل له، انتهى. واحتسرر بذلك عن فعول بمعنى مفعول لأنه قد تلحقه التاء نحو أكولة بمعنى مسأكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة، وربما حذفوها فقالوا: ركوب وحلوب.

والثاني: مفعال نحو مكسال ومهذار ومذكار(٢)

⁽١) من الآية ١٨ من سورة النمل.

 ⁽۲) مهذار: السكثير الهذر، والهسذر: الكلام الذي لايعبا به. ومذكار: بمعنى ذكر، وإن لم يستعمل.

والثالث: مِفْعِيل نحو معطير ومنطيق^(۱) والرابع:مفعل نحو مغشم^(۲)

نبيهان:

الأول: فهم من قبوله: (ولا تَلَى فَارِقَة) أنها قبد تلى غير فارقة كيقولهم:

«ملولة وفروقة» فإن التاء فيهما للمبالغة، ولذَّلك تدخل في المؤنث والمذكر.

الثاني: أشار بقوله:

وَمَا تَلَيْهِ تَا الفَرْقَ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فَيْهِ

إلى أن تاء الفرق قد تلحق بعض هذه الأوزان شذوذا كقولهم: «عدو وعدوة» وميقانة ومسكين ومسكينة» (٣)، وحكى عن بعض العرب «امرأة مسكين» على القياس.

والخامس: فعيل بمعنى مفعول نحوه قتميل وجريح، فتقول رأيت رجلا قتيلا وامرأة قتيلا، وإلى تقييده بمعنى مفعول أشار بقوله (كقتيل) واحترز من فعيل بمعنى فاعل نحو شريف وظريف، فإنه تلحقه التاء، وقد يشبه بالذي بمعنى مفعول فلا تلحقه كقوله: ﴿وَهَى رَمْمِ ﴾(٤).

وقوله: أِنْ تَبِعُ مَوْصُونَه فَالبًا النَّا تَمْتَنعُ

شرط في تجريد فعيل من الناء النفارقة، واحترز بذلك من أن يحذف موصوفه فتلحقه الناء نحو «رأيت قتيلا وقتيلة» فرارا من اللبس، قال في التسهيل: ما لم يحذف موصوف فعيل فتلحقه.

تنبيه:

ذكر أبو حاتم أنه إذا جيء بما يبين أنه مؤنث لم تلحقه التاء لأمن اللبس نحو (رأيت قتيلا من النساء؛ قيل: وعلى هذا فإطلاق المصنف ليس بجيد.

⁽¹⁾ معطير: كثير التعطر.

⁽٢) المغشم: بغين وشين ـ وهو الذي لاينتهي عما يربده ويهواه لشجاعته.

⁽٣) ميقان: من اليقين ـ وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان أي: لا يسمع شيئا إلا أيقنه.

⁽٤) من الآية ٧٨ من سورة يس.

قلت: يمكن أن يسحمل كسلامه عسلى أن المراد بقسوله: ما لا لم يحسف موصوف فعيل، أن يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل، فحينتذ تلحقه التاء نحس (رأيت قتيلة وأكيلة السبع) وقد أشار إلى هذا المعنى في شرح الكافية.

وقوله (ضالبا) إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حمــــلا على الذي بمعنى فاعل، كقول العرب: صفة ذميمة، وخلة حميدة، فقد حمل كل منهما على الآخر.

ثم انتقل إلى. ألف التأنيث فقال:

والفُ التأنيثِ ذاتُ قَمَرْ ﴿ وَذَاتُ مَدُّ نَحُو أَنثَى الغُرُّ

تقدم أن المقصورة أصل الممدودة وأنثى الغر غراء، ثم قال: والاشتهار في مباني الأولى

يعنى بالأولى المقصورة، وذكر لها من الأبنية المشتهرة اثنى عشر بناء، وهى ضربان: ضرب يختص بها، وضرب يشركها فيه المسمدودة، وسأنبه على ذلك إن شاء الله تعالى.

الأولى: فُعْلَى نحو أربى ـ للداهية ـ ولم ترد إلا اسما، وهو بناء مشترك، ومثال الممدودة خُشَشَاء ـ لعظم خلف الأذن ـ وعشراء.

الثانى: فَعْلَى وهو مختص بالمقصورة، ويكون اسما غير مصدر كبهمى (١) ومصدرا كرجمى وصفة كطُولى، وأما قولهم بهماة فساذ، وقيل: جعلت الألف للتكثير أو للإلحاق على من يثبت بناء فعلل، وما رواه ابن الأعرابي من صرف دنيا شاذ.

الثالث: فَعَلَى ـ وهو مشترك، فـمثال المقصور اسما بردى، وصف كحيدى ومصدرا نحو مرطى(٢).

⁽۱) اسم لنبت ـ يطلق على الواحـد والجمع ـ أو واحدته بهماة ـ يقال: أبهـمت الأرض ـ أنبتت البهمي.

⁽Y) لنهر بنمشق، وحيدى: يقال حمار حيدى. أي يحيد عن ظله لنشاطه، ومرطى: مرطت الناقة: أي أسرعت.

ومثال الحمدودة: قرماء وجنفاء _ وهما موضعان _ وابن دَائَاءُ(١) _ ولا يحفظ غيرها.

الرابع: إذا كان جمعا نحو جرحى أو مصدرا نحو: دعوى أو صفة نحو شبعى، فإن كان فعلى اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث، بل ألفه صالحة للتأنيث والإلحاق، ومما فيه وجهان أرَّطَى وعلَّقى وتترى (٢).

الخامس: فُعَالَى _ وهو مختص بالمقصورة نحو حبارى _ لطائر _ ولم يجى صفة إلا جمعا نحو سكارى، وزعم الزبيدى: أنه جاء صفة مفردا، وحكى قولهم جمل عُلادَى (٣).

السادس: فُعَلَى _ وهو مختص بالمقصور نحو قولهم السُمُّهي _ للباطل.

السابع: فِمَلَّى _ وهو مختص بالمقصورة نحو سبَطْرى ودفقًى _ وهما لضربين من المشى.

الثامن: فعُلِّي _ وهو مختص بالمقصورة نحو ذكري.

تنبيه:

أطلق في قوله فعلى وكان ينبغى أن يفصل كما فصل في فَعْلَى؛ وذلك أن فعلى ... بكسر الفاء _ إن كان مصدرا نحو ذكرى أو جمعا نحو حجلى أو ظربى (٤) ولا ثالث لهما فألفه للتأنيث، وإن لم يكن مصدرا ولا جمعا، لم يلزم كون ألفه للتأنيث، بل إن لم ينون في التنكير فهي للتأنيث نحو ضئزى _ بالهمزة _ وهي التأنيث، بل إن لم ينون في التنكير فهي للتأنيث نحو ضئزى _ بالهمزة _ وهي القسمة الجائرة، وإن نُسوَّن فالفه للإلحاق نحو رجل كيمسى _ وهو المولع بالأكل وحده _ وإن كان ينوَّن في لغة ففي ألفه وجهان نحو ذفرى والأكثر في ذفرى منع الصرف.

ر١) وهي الأمة.

 ⁽۲) الأرطى: شــجـــر ينبت فى الرمل يدبغ به الأديم، والعلقـــى: نبت، والتتـــرى: قـــال فى
 القاموس: جاءوا تترى، وينون.

⁽٣) ملادی: أي : شدید.

⁽٤) حجلى. جسمعا للحجل م بفستحتين ما السما لطائر موظريى: جمعما لظربان م بفتح أوله وكسر ثانيه موهى دويبة شبه الهرة مئتنة الفسو.

التاسع: فعيلَى ـ وهو مشترك، فالمقصورة نحو حِثَيثَى وهجَّيرى(١) ولم يجئ إلا مصدرا والمَــدودة فخيراء وخصَّـيصاء ومكَّيناه(٢) وَهذه الثلاثة تمد وتقصر ولا رابع لها، والكسائى يقيس على ما سمع من فعيلاء فيــمد جميع البــاب، وغيره يقصره على السماع.

والعاشر: فُعلَى _ وهو مختصل بالمقصورة نحو اكفرى، وهو وعاء الطلع بفتح الفاء وضمها، وحكى الفراء سلحفاة (٢) وظاهره أن ألف سلحفاة ليست للتأتيث إلا أن تجعل شاذا مثل بهماة، وحكى في التسهيل سلحفاء _ بالمد _ وحكاه ابن القطاع (٤)، فعلى هذا يكون من الأبنية المشتركة.

الحادى عشر: فُعيلى ـ وهو مشترك، فالمقصورة نحو خُلَيْطى (٥) والمدودة نحو قولهم هو عالم بدخيلاته ـ أي بباطن أمره ـ ولا يحفظ غيره.

الثاني هشر: فُعَالى _ وهو مختص بالمقصورة نحو شُعَّارى _ وهو نبت _ وقوله: واعز لغير هذه استثلاًراً.

يعنى أن ما لم يذكره هنا من أبنية ألف التأنيث المقصورة مستندر، وفيه نظر. ثم شرع في ذكر أبنية المعلودة مستنصرا على الأوزان المشتهرة كما فسعل في المقصورة، وجملة مما ذكره صبعة عشر وزنا وهي أيضا ضربان: مختص بالمعدد ومشترك، ويتبين بالتفصيل:

الأول: فَعُلاه _ كيف أتى، اسما كصحراء، أو مصدرا كرغباء (١) أو جمعا فى المعنى كطرفاء، أو صفة أثنى أفعل كحمراء أو غيره كديمة هطِلاء (٧) وهو قليل.

⁽١) حشيتى: منصدر للنفعل: حث على الشيء ـ إذا حض عليمه، ولم يجئ إلا منصدرا، وهجيرى: للعادة.

 ⁽٢) فغيراء: للفغر، وعصيصاه: للاعتصاص، ومكيناه: للتمكن. (٣) درية معروفة.

⁽³⁾ هو على بن جعفر بن محمد بن عبدالله المعروف بالقطاع. قال ياقسوت: كان إمام وقته بمصر في علم العربية، ولد في العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة.

ومن مؤلفاته: ألبنية الأسماء وحبواشي الصحاح وغيسرهما، ومات في صفر سنة خمس عشرة وقيل: أربع عشرة وخمسمائة. ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعي.

 ⁽٥) خليطي: للاختلاط. (٦) رضاه: مصدر رغب إليه إذا أراد ما عنده.

 ⁽٧) أو غيره: أي: لغير أتش أقعل، وديمة هطلاء: المعيمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، وهطلاه: متتابعة المطر.

الثانى والثالث والرابع: أفعلاء ـ بفتح العين وكسرها وضمها ـ وإليه أشار بقوله: أفعلاء مثلث العين. ومثالها قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع أربعاء وأربعاء وأربعاء وأربعاء ـ بفتح الباء وكسرها وضمها ـ وأفعلاء ـ بفتح العين مشترك، ومثال المقصورة قولهم: أجفلى ـ لدعوة الجماعة.

الخامس: فَعَلَلاَءً _ وهو مشترك، فسالمدودة عقرباء وحرملاء _ لمكانين _ ذكرهما سيبوبه، والمقصورة فرتنى _ اسم امرأة _ وقرقرى اسم موضع _ ولا يكون هذا الوزن إلا اسما مدا وقصوا.

السادس: فعالاء ـ وهو مختص بالممدودة ومثاله قصاصاء ـ وهو القصاص ـ حكاه ابن دريد ـ ولا يحفظ غيره.

السابع: فَـُعْلُلاء _ نحو قـعد القـرفصـاء ولم يجئ إلا اسمـا، وهو قليل، وحكى ابن القطاع أنه يقال: قعد القرفصي _ بالقصر _ فعلى هذا يكون مشتركا.

الثامن: فَاعُولاء ـ نحو عاشــوراء، وهو مشترك، ومثــال المقصورة بادولي ــ وهو اسم موضع.

التاسع: فَأَعَلاء ـ نحو قاصعاء(١) وهو مختص بالممدودة.

العاشر: فعُلياء ـ نحو كبرياء وهو مختص بالمدودة.

الحادي عشر: مَفْعولاء _ نحو مشيوخاء _ وهو جماعة الشيوخ _ وهو مختص بالمدودة.

الثانى عشر: فَعالاء ـ نحو براساء، يقال: ما آدرى أى البراساء هو، أى: أى الناس هو، وقد أثبت ابن القطاع فعالى مقصورا فى الفاظ: منها خَزَازَى ـ اسم جبل ـ، فعلى هذا يكون مشتركا.

الثالث عشر: فعيلاء ـ نحو كثيراء، وهو مشترك. ومثال المقصورة كثيرى (٢) أيضا.

الرابع عشسر: فَعُولاء _ نحو دبوقاء، وحروراء(٣)، وجعله في التــــهيل من

⁽١) قاصعاء: لأحد بابي جحرة اليربوع. (٢) كثيرى: اسم البزر.

 ⁽٣) دبوقاء: اسم للعبدرة. وحروراء: اسم لموضع تنسب إليه الحرورية. وهم طائفة من الخوارج.

الابنية المختصة بألف التأثيث المقسصورة، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور وابن القطاع إلى إثبات قعولى، وأورد من ذلك اعبد سنوطى، اسم أو لقب، وحسضورى موضع _ وديوقى .. للعالم ودقوقى _ قرية بالبحرين _ وقطورى _ قبيلة فى جرهم.

وفي شعر امرئ القيس^(١): عُقَابُ تُنُوفي

وعلى هذا فهو مشترك، وهو الصحيح.

وقد أشار إلى هذه الأوزان الثلاثة بنوله: ومُطَّلَقُ العَيْنِ فَعَالاً.

ويعنى بالإطلاق أن يحركها بالفتح مع الألف وبالضم مع الواو وبالكسر مع الياء.

كلَّان دثارا حلقت بلبونه . . . لا عقاب القواعل

اللغة: عثارا بكسر الدال ـ اسم رجل كان راهيا الامرئ القيس، رهو دشار بن فقمس بن طريف أحد بنى أسد، حلقت _ بتضعيف اللام، ارتفعت، لبونه بفتح اللام ـ الإبل ذوات اللبن، عقاب _ بضم الدين طائر من الكواسر، تتوقى ـ بفتح الشاء وضم النون ـ اسم موضع في جبال طبئ، ورواه أبو سعيد تتوف مثل رسول، ورواه أبو عبيدة تتوفى ـ بكسر الفاء، ورواه أبو حاتم تتوفى _ بفتح الفاء _ بعدها ألف مقصورة، القواعل، موضع عا يلى تتوفى.

المنى: وصف هذا الشاصر راعى إبله رفد أضار أعداؤه عليه المائدة وشردت، فهو يقول: كنان عقابا قند طارت بهذه الإبل فصعدت بها فنوق جبل تنوفى فنلا يقدر على الوصول إليهاء لارتفاعه.

الإحراب: كأن حرف تشبيه ونصب دثارا اسم كأن منصوب بالفتحة حلقت فعل ماض والتاء للتأثيث بلبونه جار ومجرور متعلق بحلقت وضمير الغائب العائد إلى دثار مضاف بليه، عقاب قاعل حلقت تتوفى مضاف إليه، وجملة حلقت في محل رفع خبر كأن، لا حرف علق، عقاب معطوف على عقاب الأول القواعل نضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: قوله تتوفي على وزن فعولي.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٥٣ وفي باب عطف النسق، وابن هشام في عطف النسق.

⁽١) جزء بيت من الطويل.

الخامس عشر: فَعَلاه _ نحو جَنَفاه _ اسم موضع _ وهو مشترك كما تقدم في أبنية المقصورة.

السادس عشر: فعلاه ـ نحو سِيَراه ـ وهو ثوب مخطط يعمل من القز، وهو مختص بالمدودة.

السابع عشسر: فُعَلاء ـ نحو عُشَـراء ونُفَساء (١) وهو مشترك كــما تقدم في المقصورة.

وقد أشار إلى هذه الثلاثة بقوله:

... وكذا... ... مُطْلَقَ فاء فَعَالاء الخذا

والله أعلم.



⁽١) عشراه: للناقة المرضع.

المقصور والمدود

المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة.

والممدود: هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة.

وكلاهما مقيس ومسموع، وقد أشار إلى ضابط المقصور القياسي بقوله:

إذا اسمُّ استوجَبَ من قبل الطرَفُ فَتَحًا وكانَ ذَا نظيرٍ كالأَسَفُ فَلِنَظِ سِيرِهِ الْمُسَلُّ الآخِـــرِ ثُبُــوتُ قصرٍ بقياسٍ ظاهرِ

اعلم أن القصر والمد لا يكونان إلا في المعتل الآخر، فكل اسم معتل الآخر له نظير من الصحيح، يطرد فتح ما قبل آخره، فسهو مقصور كقولك جَويَ جَوّي، فإن نظيره من الصحيح أسف أسف، وهو يطرد فتح ما قبل آخره، لأن فَعِلَ اللازم قياس مصدره فعل.

فقـوله: (إذا اسم) يعنى من الصـحيح، وقـوله: (وكان ذا نظيـر) يعنى من المعتل، وقوله: (كالأسف) مثال للصحيح الذي استوجب من قبل الطرف فتحا.

فإن قلت: قـوله: (استوجب) لبس بجيد، لأنه يقتضى أن شرط ذلك أن يلزم فتحه فلا يكفى غلبة الفتح، ولبس كـذلك، بل هى كافية، قال فى التسهيل: كل المعتل الآخر فـتح ما قبل آخر نظيره الصحيح لزوما أو غلبة فقصره مقيس. انتهى ـ فمـثال ما فتح لزوما اسم مفـعول ما زاد على الثلاثة، ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللازم، فإنه قد جاء على فعالة نحو شكس شكاسة وعلى مفعول نحو صهب صهوبة، وعلى فعل نحو سكر سكرا.

قلت: معنى قوله: (استوجب) أنه استحق ذلك في القياس فيشمل القسمين، ألا ترى أن مصدر فعل اللازم يتوجب فتح ما قبل آخره في القياس، وإن كان السماع قد ورد في بعضه بخلاف ذلك، والذي يوضح لك أن هذا معنى كلامه تمثيله بالأسف للمستوجب الفتح، وهذا واضح:

كَفِمَلُ وَفُعَلَمٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحُو الدُّمَى

هذان من أمثلة المقسمور المقيس ففعـل جمع فِعْلة نحو مـرية ومرى، وفعل

جمع فُعلة نحو دمية ودمى^(١) وإنما وجب قصرهما لأن نظيرهما من الصحيح قِرب جمع قِربة، وقُرب جمع قِربة، ثم شرع في بيان ضابط الممدود فقال:

ومَا اسْتَحَقُّ قَبْلَ آخِرِ الفِّ فَاللَّهُ فِي نَظِيْرٍهِ حَنَّمًا عُرِفْ

يعنى أن الاسم الصحيح إذا استحق زيادة الألف قبل آخره، فإن نظيره المعتل واجب المد قياسًا، فالممدود المقيس إذا كان معتل الآخر له نظير من الصحيح يطرد زيادة الألف قبل آخره، وقوله: (استحق) يعنى في القياس سواء لزم ذلك كمصدر ما أوله همزة وصل كما سيذكر أو غلب ولم يلزم كمفعال صفة نحو مهداء (٢) فإن نظيره من الصحيح مهذار، وقد جاء منه شيء على مفعل نحو مدعس (٢) وقوله:

كَمَصْلُارَ الفَعْلُ الذِي قَدَ بُدِيًّا ﴿ بِهِمْزُ وَصَلَّ كَارْعُوكَى وَكَارْتَأَى

هذا بما يجبُ مُده قياساً، لأن نظيره من الصَّحيح تجب ريادة ألف قـبل آخره، فتقول ارعواء وارتياء ــ بالمد ــ لأن نظيرهما احمرار واقتدار، ثم قال:

والعَادَمُ النَّظِيْرِ ذَا قَصْرُ وَذَا ﴿ مَدُّ بِنَقْلِ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

يعنى أن ما كان معتل الآخر ولا نظير له من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره، أو زيادة ألف قبل آخره، فلا يؤخذ قصره ومده إلا من السماع.

فمن المقصدور سماعا: الحجا ـ وهو العقل ـ ومن الممدود سماعا: الحذاء وهو النعل، وقد صنف الناس في ذلك كتباً فلا نطول بكثرة الأمثلة.

تنبيه:

كلامه مخصص كما قيل مما تقدم ذكره من ألفى التأنيث. ثم ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور فقال:

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اصْطراراً مُجْمَعُ ﴿ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفِ يَقَعُ

قـصر الممدود للضرورة يشبه صـرف مالا يـنصرف، فلذلك أجـمع على جوازه، ومد المقـصور شبيـه بمنع ما يستحق الصـرف، فلذلك اختلف فيه فـمنعه

⁽١) الدُّمية _ بـضم الدال _ وهي الصورة من العاج وتحوه والصنم، والمراد بهـا هنا الصورة، وربما تستعار للذات الجميلة.

⁽٢) المهداء: المرأة الكثيرة الإهداء. (٣) المدعس: الرمح الذي يطعن به.

جمهور البصريين مطلقا، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا، وقصل الفراء فأجاز مد مالا موجب قصر كسكرى، والظاهر جوازه لوروده، كقول العجاج^(۱).

والمرء يُبليه بِلاءَ السَّرِبالُ تَعاقُبُ الإَمْلالِ بعد الإَمَلالُ وَقُولُ الأَخْوِ^(٢):

يا لك من تُمر ومن شيشاء ينشبُ في المسْمَل واللَّهاء فمد اللهاء _ وُهي مقصورة.

(١) البيت من السريع:

اللغة: (يبليه) من بلى الثوب يبلى إذا خلق ومسعناه هنا يمتحنه (تعاقب الإهلال) أي: توارده، وهو من أهل الشهر إهلالا.

الإحراب: (المرم) مستداً، وخبسره الجملة التي بعده وهي (بيليه) وهي جمسلة من الفعل والمفعول والفاعل هو قوله: (تعاقب) و(الإهلال) مضاف إليه (بلاه) متصوب على المصدرية و(السربال) مضاف إليه. والمعنى يبليه بلى كبلى السربال، وهو في الحقسيقة منصوب بنزع الحافض والجملة صفة للمصدر المحقوف (بعد) ظرف (الإهلال) مضاف إليه.

الشاهد: قوله (بلاء) حيث مد بلاء، وهو المتصور.

وإنما يصبح الاستشهاد به إذا كان بكسر الباء وأما إذا فتحها فلا استشهاد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢١٦٥٨، وللكودي ص١٦١.

(۲) قاتله: قال العيني: قاتله أعرابي من أهل البادية، ونسبسه أبو عبدالله البكرى في اللآلئ
 لأبي المقدام الراجز ـ وهو من الرجز المسدس.

اللغة: (شيشاء) _ بشيئين أولاهما مكسورة بينهما ياه _ وهو الشيص _ أى التمر الذى لم يشتد (ينشب) _ بغتج الشين _ يتعلق (المسعل) موضع السعال من الحلق (واللهاء) جمع لهاة كالحصى جمع حصاة مده للضرورة. واللهاة: لحمة مطبقة في أقصى سقف الحتك.

وقبله قد علّمت أخت بني السعلاء وعلمت ذاك مع الجزاء

أن نعم مأكولًا على الحواء

الإحراب: (يا) حرف نداء وقصد به هنا التنبيه (لك) جار ومسجرور خبر لمبتدأ محدوف، أي: لك شيء من تمر (من) للبيسان وقيل: من وائدة وتمر مبتدأ ولك خبره مقسدما، وفي ويادة من في الإثبات خملاف (ومن شيساء) عطف عليه (ينشسب) فعل مفسارع والفاحل ضمير، والجملة في محل الجر على الوصفية (في المسعل) جار ومجرور (واللهاء) عطف عليه.

الشاهد: قوله (اللهاء) حيث مده للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢١٣٧٩، وابن الناظم، وابن عقيل ٢١٣٢٩

وقال طرفة^(١):

لها كَبِدٌ ملساءُ ذاتُ أُسِرَّةٍ وكشحانِ لم ينقص طواءَهُما الحبل

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خبروف، وزعما أن سيبوبه استدل على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير.

قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقسسور كزيادة هذه الياء، وأما قراءة طلحة ﴿يكاد سناء برقه﴾(٢) _ بالمد _ فشاذ إذ لم تثبت لغة، ويمكن أن يكون أراد العلو لا الضوء.

فإن قلت: حكى الإجسماع على قصر الممدود، فليـس كذلك، لأن مذهب الفراء منعه فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل.

قلت: هو منجسمع على جنوازه في الجسملة وإن وقبع الخلاف في بعض المواضع، والصحيح جوازه مطلقا.

ورد مذهب الفراء بقول الشاعر (٣):

وأنتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةً ﴿ صَغْرًا كَلُونِ الْفَرسِ الْأَشْقَرِ

(١) قاتله: هو طرفة بن العبد البكرى _ وهو من الطويل _.

اللغة: «كبده أي: بيطن ووسط، ومنه كبد القوس، وهو مقبضها «ملساء» وهو تأنيث أملس، وهو اللين، من الملاسة، وهو ضد الخشونة «أسرة» أراد بها الخطوط التي تكون على البطن، كسما يكون في الكف والجبهة واحدها مسرر . بكسر السين وفتح الراء «كشحان» تثنية كشع، وهو مايين الخاصرة إلى الضلع الخلفي، وقال الأعلم: الكشحان ما انضمت عليه الأضلاع من الجنين «لم ينقص طواءهما» أراد أنها خميصة البطن ليست بمفاضة، وأصل الحبل: الامتلاء.

الإعراب: «لها» جار ومجرور خبر مقدم «كبد» مبتدأ مؤخر «ملساء» صفة لكبد «ذات» صفة بعد صفة في ولها كشحان عطف على قوله كبد، أى ولها كشحان «لم» حرف نقى وجزم وقلب «يتقص» فعل مضارع مجزوم بلم «طواءهما» مضعول به ومضاف إليه «الحبل» فاعل ينقص.

الشاهد: قوله قطواءهما، حيث مد الطواء، والمعروف فيه القصر.

اللغة: «لو باكرت» لو بادرت وأسرعت «مشمولة» أراد بها الخمر، إذا كانت باردة الطعم «صفرا» ويروى صهباء «وأنت» وروى فقلت.

⁽٢) من الآية ٤٣ من سورة النور.

⁽٣) قائله: هو الأقيشر، واسمه المغيرة بن عبدالله _ وهو من الطويل _

كيفية تثنية القصور والمدود وجمعهما تصحيحا

تقدم حــد المقصور والمسدود، وإنما اقتصر علــيهما لوضــوح تثنية غيــرهما وجمعه، قال في شرح الكافية: إذا قصدت تثنية اسم ولم يكن مقصورا ولا عدودا فتح آخره ووصل بإحدى العلامتين المذكورتين في باب الإعراب.

آخِرَ مَقْصُورِ تُنْنَى اجْعَلْهُ بَا ﴿ إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِبًا

شمل الألف الرابعة نحو معطى والخامسة نسعو منتسمى والسادسة نحو مستدعى فتقول معطيان ومنتمسيان ومستدعيان بقلب الألف ياء في جميع ذلك ولا نظر إلى أصلها، ثم قال:

كَذَا الَّذِي اليا أَصْلُهُ نَحَوُ الفَتَى ﴿ وَالْجَامَدُ الذِي أُمِيلَ كَمَتَى

إذا وقعت ألف المقصور ثالثة فلها أربعة أقسام: منقلبة عن الياء نحو الفتى، ومنقلبة عن وار نحو العصما، وأصلية وهي إذا ومتى، والمسراد بها: كل ألف في حرف أو شبهه، ومجهولة الأصل نحو اللدا _ وهو اللهو _ فإن ألفه لا يدرى هل هي عن ياء أو عن واو؟ لأن الألف في الثلاثي المصرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما.

فأما المنقلبة عن الياء فتنقلب في التثنيـة ياء ردا إلى أصلها نحو قولك: فتيان وأما المنقلبة عن واو فتقلب واوا ردا إلى أصلها أيضا نحو قولك عصوان.

وأما الأصلية والمجهولة ففيها ثلاثة مذاهب: الأول: _ وهو المشهور _ أن يعتبر حالهما بالإمالة فإن أميلا ثنيا بالياء، تحو بلى ومتى فتقول بليان ومتيان، وإن لم يمالا فبالواو نحو على وإذا مسمى بهما علوان وإذوان وهذا مذهب سيبويه، ويه جزم هنا.

1411

الشاهد: قوله اصفراه حيث قصرها وهي تمدودة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٥٨.

الإحراب: «فقلت» ضعل وفاعل، عطف على قبوله تقول في بيت سبابق «لو» للشرط «باكرت» فعل وضاعل «مشمولة» مضعوله «صفرا» صفية لمشمولة «كلون» الكاف للتشبيه ولون مجرور بها «الفرس» مضاف إليه «الأشقر» صفة للفرس وجواب لو هو قوله: رحت وفي رجليك ـ في بيت بعله.

والثانى: أن الفهما إن أميلت أو قلبت ياء فى موضع ما ثنيت بالياء، وإلا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور، وبه جزم فى الكافية. فعلى هذا يثنى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب المفهن ياء مع الضمير، وعلى الأول يشنيان بالواو، والقولان عن الأخفش.

والثالث: أن الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا.

تنبيهان:

الأول: قوله (جامد) يشمل الألفين، فإن الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق وقد عبر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة.

والثانى: مثل فى شرح التسهيل المجهولة بخسا ـ بمعنى فرد ـ ولقا بمعنى ملقى لا يعباً به، ونوزع فسى المثالين أما خسا فقال فى المخصص يكتب فى الألف من خساء مهموزا، وأما لقى فنص ابن جنى على أن ألفه عن ياء وهو بمعنى مُلقى فهو فعل بمعنى مفعول، والمعنى أنه لخساسته وكونه تافها يلقاه كل أحد فلا يأخذُه.

وقوله: في غَيْر ذَا تُقْلَبُ وَاوَا الْأَلْفُ.

الإشارة إلى الأنواع التى تقلب ألفها ياء وهى ما كانت ألفه رابعة فصاعدا أو ثالثة منقلبة عن ياء أو أصلية أو مجهولة وأميلت، وما عدا ذلك تقلب ألفه واوا وهو نوعان: أحدهما: ما ألفه ثالثة منقلبة عن واو. والآخر ما ألفه أصلية أو مجهولة ولم تمل، وتقدم تمثيل ذلك. وقوله: وأولها ما كان قبل قد ألف. يعنى من العلامة المذكورة في باب الإعراب، ثم انتقل إلى الممدود فقال: وما كصحراء بواو ثُنياً. يعنى أن ما كانت همزته للتأنيث فإذا ثنى تقلبها واوا فتقول في صحراء صحراوان وكذلك ما أشبهه، وقوله: ونَحْوُ علباء كساء وحياء بواو أو همز. يعنى أن ما همزته للإلحاق نحو علباء (۱) أو منقلبة عن أصل نحو كساء وحياء فهمزة كساء عن واو وأصله كساو، وهمزة حياء عن ياء وأصله حياى، فهذان النوعان يجوز في همزتهما وجمهان؛ قلبهما واوا وتصحيحهما، فتقول عن الأول علباوان يجوز في همزتهما وجمهان؛ قلبهما واوا وتصحيحهما، فتقول عن الأول علباوان

⁽١) العلياء: اسم لبعض أعصاب صفحة العنق،

فإن قلت: أي الوجهين أجود؟

قلت: ذكر المصنف وفاقًا لبعضهم أن قلب التي للإلحاق أولى من تصحيحها والمنقلبة عن أصل بالعكس. ونص سيبويه والأخفش على أن إقرار الهمزة فيهما أحسن إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما في القلة، وقوله: وغير ما ذكر صَحَعَعُ

يعنى أن غيسر ما ذكر من أقسام الممدود تصبحح همزته فى التستنية، ويعنى بذلك ما همسزته أصلية نحو قَسرًا، ووضّاء، فإنه لم يبق من أقسام الممدود غسيره، فتقول فيهما قرّاءان ووضّاءان (١).

والحاصل أن الممدود أربعة أقسام لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو مبدلة من ياء الإلحاق أو مبدلة من ألف التأنيث وقد عرفت أحكامها.

تنبيه:

قال الشارع: المسدود على أربعة أضرب: لأن همزته إما دائدة وإما أصلية والزائدة إما للتأنيث نحو حمراء وصحراء وإما للإلحاق كعلباء وقوباء (٢)، والأصلية إما بدل نحو كساء ورداء وحياء، وإما غير بدل نحو قراء ووضاء. انتهى. وفيه تجود، لأن الهسمزة في حمراء ونحوه ليست دائدة للتأنيث، بل مسبدلة من الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور وكذلك الهمزة في علباء ونحوه إنما هي مبدلة من الياء الزائدة للإلحاق، وتسميسة همزة كساء ونحوه أصلية إنما هو باعتسبار ما نشأت عنه. وقوله: وما شدّ على نقل قصر أله على بنير به إلى أن الذي يقاس عليه في تثنية المقصور والممدود هو ما سبق ذكره، وما ورد بخلافه فهو شاذ لا يقاس عليه .

أما الذي شذ في المقصور فثلاثة أشياء:

الأول: قولهم مِذْرُوان ـ وهما طرفا الآليـة ـ وقد يطلقان على جانب الرأس ونحوه ـ والقياس مِـذُريان لأن ألفه رابعة، وعلة تصحيحه أنه لم يستـعملها مثنى،

⁽١) القراء: الناسك. أي: المتعبد، والوضَّاء: الوضيء. أي: الحسن الوجه.

 ⁽۲) القوباء: مرض جلدى معروف، يظهر على الجلد على شكل بقع بيـضاء مستديرة صغيرة ثم تتسع.

الضمير في قوله: (وإن جمعته) للمقصور ومعنى قوله (قلبها في التثنية) أنها إن كانت رابعة فصاعداً قلبت ياء، وإن كانت ثالثة فعلى التفصيل المتقدم.

فإن قلت: ما حكم الممدود والمنقوص إذا جمعا بالألف والتاء؟ قلت: كحكمهما إذا ثنيا.

فالحاصل أن حكم المجموع بالألف والتماء كحكم المثنى مطلقا إلا في حذف ناء التأنيث بما هي فيه، كما سيأتي.

فإن قلت: لِم ذكر حكم المقصور إذا جمع بالألف والتاء ولسم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية، فكان حقه أن يترك ذكرهما استغناء بما تقدم في التثنية أو يذكرهما إيضاحا؟

قلت: لما كان حكم المدود في جسمعي التصحيح واحداً لم يذكره استغناه بذكره في التثنية بخلاف المقصور فإنه خالف التشنية في أحد الجمعين ووافقهما في الآخر.

وقوله:

....وتاءَ ذِي التَّا ٱلرِّمَنَّ تَنْحِيَهُ

يعنى أن تاء التأنيث تحذف عند تصحيح ما هى فيه، لئلا يجمع بين علامتى التأنيث، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها فتقول فى مسلمة مسلمات، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها فى التثنية، فتقول فى فتاة فتيات، لأنها عن واو، وفى معطاة معطيات، فتيات، لأنها عن واو، وفى معطاة معطيات، لأنها رابعة، وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة صححت إن كانت أصلية نحو قراءة وقراءات، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل نحو نباءة فيقال: نباءات ونباوات كما يفعل فى التثنية.

والسَّالِمَ العَينِ الثَّلاثِي اسمًا أنلُ إِنْباعَ عَيْنِ فَاءَهُ بِمَا شُكِلُ إِنْ سَاكِنَ الْعَلِينِ مُؤَنَّدَتًا بَدا مُخْنَتَمًا بَالتَّاءِ أو مُجَرَّداً

يعنى أن ما جمع بالألف والتاء وحاز الشروط المذكورة في هذين البيتين تتبع عينه فاءه في الحركة، فتفتح إن كانت الفاء مضمومة وتكسر إن كانت الفاء مكسورة.

والشروط المذكورة خمسة وأنا أذكرها على ترتيبه:

الأول: أن يكون سالم العين، واحترز به من نوصين: أحدهما المشددة نحو جُنة وجنة وجُنة (١) فليس فيه إلا التسكين. والآخر: ما عينه حرف علة، وهو ضربان: ضرب قبل حرف العلة فيه حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة، فهذا يسقى على حاله، وذكر ابن الحباز في سورة الفتح ونسب إلى الوهم، وفي المصباح: هذيل تقول ديمات ـ بالفتح ـ في جميع الباب. وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جُورة وييضة، وهذا فيه لغتان: لغة هذيل الإتباع، ولغة غيرهم الإسكان، وسيأتي ذكره عند إشارة الناظم إليه.

الثانى: أن يكون ثلاثيا، واحترز به من الرباعى نحو جيال ـ علم للضبع فإنه يبقى على حاله.

الثالث: أن يكون اسما، واحترز به من الصفة نحو ضخمة وجِلْفة (٢) وحلوة فليس فيها إلا التسكين.

الرابع: أن يكون ساكن العين، واحسترز به من متحرك العين، نحسو شجَرة ونبقة وسمُرة فإنه لا يغير.

الخامس: أن يكون مؤنثا، واحترز به من المذكر نحو بكر، فانه لا يجمع بالألف والتاء فلا يكون الإتباع المذكور، ولا يشتسرط أن يكون فيه تاء الستأنيث، فلذلك سوى بين المختتم بتاء الستأنيث والمجرد منها، فمشال المختتم بالتاء جفنة وسدرة وغرفة، ومثال المجرد منها دعد وهند وجُمل، فإذا جمسعت هذه المثل ونحوها بالالف والتاء تبعت عينها فاءها لجمعها للشروط المذكورة فتقول جفنات وصدرات وغرفات ودعات وهندات وجملات.

تنبيه:

منع الفراء إتباع الكسرة إلا أن يسمع فسيحفظ ولا يقساس عليه وحجسته أن فعلات تشضمن فعلا وهو وزن أهمل إلا ما ندر كبابل، ورد بأنه أخف من فعل، فإن تصرف أدى إلى استعماله فلا ينبغى أن يجتنب.

⁽١) الجنة: بفتح الجيم ـ البستان، ويكسرها: الجنون والجن، ويضمها: الوقاية.

⁽٢) جلفة: بكسر الجيم ـ مؤنث جلف ـ وهو الرجل الجاني.

وقوله:

وَسَكِّنِ التَّالِيَ غيرَ الفتحِ أَوْ خَفَفْهُ بالفَتْحِ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا

يعنى أنه يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإتباع، وهما الإسكان والفتح، فاتضح بذلك أن في نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وجمل وغرفة من مضموم الفاء ثلاث لغات: الإتباع والإسكان والفتح. وأما نحو جفنة ودعد فلا يجوز فيه إلا الإتباع، ولا يسكن إلا في الضرورة، وذكر في التسهيل أنه يجوز فيه الإسكان اختيارا لأمرين: أحدهما اعتلال لامه نحو ظبيات والآخر: شبه الصفة نحو أهل وأهلات، ولم يستثن أكثرهم هذين النوعين، والأول حكاه ابن جنى عن قوم من العرب، فإذا صح النقل وجب قبوله.

تنبيهان:

الأول: أشار بقوله (فكلا قد رووا) إلى ثبوت هذه اللغات نقلا عن العرب خلاف لم أنه جمع غوف، وردَّ بأن خلاف لمن زعم أن الفتح في نحو غرفات إنما هو على أنه جمع غوف، وردَّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع، ورده السيرافي بقولهم (ثلاث غُرَفات) ـ بالفتح.

المثانى: مذهب أبى على والجماعة أن السكون في نحو غرفات تخفيف عن المضم وليس على الأصل، واستدل أبو على بأن السكون لم يجئ في المفتوح على الأصل إلا نادرا في الشعر فلا يحمل عليه الشائع الكثير، وكذلك الفتح عندهم تخفيفا عن الضم، عدلوا عن الضم إليه، وذهب بعضهم إلى أن الفتح إتباع لما بعد، وأن التسكين تسليم للمجموع، واستدل بقول سيبويه: ومن العرب من يدع العين ساكنة، فهذا دليل على أنه سكون الأصل، وظاهر قوله (وسكن التالى الفتح أو خفيّه بالفتح) موافقة أبى على والجماعة:

وَمَنْعُوا إِنْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَه.. وزُيَّةٍ.

يعنى أن العرب منعوا إتباع الكسيرة فيما لامه واو، وإتباع الضمة فيما لامه ياء، لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف في ذلك. وقوله:



وشدٌ كُسْرَ جِرُوة

إشارة إلى قولهم جروات _ بكسر الراء _ حكاه يونس وهو في غاية الشذوذ، لما فيه من الكسر قبل الواو.

تنبيهات:

الأول: قد ظهر بهذا أن لإثباع الكسرة والضمة شرطًا آخر غيـر الشروط السائقة.

الثانى: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح فى نحو ذِرُوةَ وزُبِيَّةُ(١) إذ لم يتعرض لمنع غير الإتباع.

الثالث: فهم أيضًا من إطلاقه جواز اللغات الثلاث، في نحو خطوة ولحية، ومنع بعض البصريين الإتباع في نحو لحية، لأن فيه توالى الحركات مسرتين قبل الياء، قال ابن عصفور: كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو، كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء.

ونَادِرٌ أَوْ فُو اضْطِرَارِ خَيرُ مَا ﴿ قَلَّمْتُهُ أَوْ لَأَنَاسِ انْنَمَى

يعنى أن ما ورد من هذا الباب مخالفًا لما تقدم فهو إما نادر، وإما ضرورة، وإما لغة قوم من العرب، فسمن النادر قول بعضهم كهكلات - بالفتح (٢) وقياسه الإسكان، لائه صفة، ولا يقاس عليه، خلافا لقطرب، ومنه قول جسيع العرب (عيسرات) - بكسر العين وفتح الياء - جمع عير وهى الدابة التي يحمل عليها، والعيسر مؤنث، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه (عيرات) بفتح العين، قال المبرد: جمع عير - الذي في الكتف أو القدم (٢) وهو مؤنث، ومنه جروات كما تقدم.

 ⁽١) قروة: بكسر المقال وضمها كما في القاموس، وهو أعلى الشيء.
 وزبية: بضم الزاى وسكون الباء وفتح الياء ـ وهي حفرة الأسد.

⁽٢) كهلات: لجمع كهلة _ وهي التي جاوزت ثلاثين سنة.

⁽٣) وهو العظم الناتئ في وسط الكتف أو وسط القدم.

ومن الضرورة قوله^(١):

فتستريح النفسُ مِنْ زَفْراتِهَا

وقياسه الفتح.

ومن المنتمى إلى قــوم من العرب فتح العين المعــتلة بعد الفاء المفتــوحة نحو جوزة وبيضة، فإنها لغة هذيل. قال شاعرهم(٢):

(١) قاتله: لم أقف على اسم راجزه. _ وهو من الرجز.

وقبله: علَّ صروف الدهر أو دولاتها علينا اللمة من لماتها.

اللغة: (عل) لغة في لعل (الدولات) ـ بغيم الدال ـ جمع دولة في المال، وبالفستح في الحسرب، وقيل: همنا واحمد (تدلتنا) من الإدالة. وهي الغلبة (اللمنة) بالفتح ـ الشندة (زفراتها) ـ جمع دفرة ـ وهي الشدة.

الإعراب: (على) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (صروف) اسم لعل (الدهر) مضاف إليه (أو) حرف عطف (دولاتها) عطف عليها (تدلننا) جملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر لعل (اللمة) _ بالنصب _ مفعول ثان لتدلننا (من لماتها) جار ومجرور في محل نصب صفة لقوله (اللمة) تقديرها اللمة الكائنة من لماتها (فتستريح) _ بالنصب _ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء (النفس) فاعل (من زفراتها) جار ومجرور متعلق بنستريح. الشاهد: قوله (زفراتها) حيث سكن الفاء فيها الإقامة الوزن، والقياس: تحريكها.

مواضعه: ذكره الاشموني ٣/٦٦٨ وابن الناظم، والسيوطي ص١٢٩، والمكودي

(٢) قائله: هو شاعر من هذيل يمدح جمله ... وهو من الطويل.

وعجزه: رفيق بمسح المنكبين سبوح.

اللغة: (أخو بيضات) أى: صاحب بيضات وملازم لها وهو جمع بيضة (راتح) اسم فاعل من راح يروح رواحا، والرواح: السير وقت العشى، والمراد راجع إلى عشه (متأوب) اسم فاعل من تأوب _ إذا جاء في أول الليل (رفيق بمسح) عليم بتحريكهما في السير (سبوح) حسن الجوي.

المعنى: يمدح الشاعر الهذلى جمله فيقول: إن جسملى في سرعة سيره كذكر النعام الذى له بيضات يحسرص عليها. فهمو يسعى ليلا ونهارا بسرعة ومهارة، ليصل إليها ويطمئن عليها.

الأعراب: (اخر) خبر لمبتدأ محذوف _ أى: هو أخو (بيضات) مضاف إليه (رائح متأوب) صفتان لأخ وكذلك (رفيق وسبوح) ويجوز في سبوح أن تجعل خبرا ثانيا للمبتدأ. الشاهد: قوله (بيضات) حيث فتع العين إتباها لحركة الفاء _ والاسم ثلاثي معتل العين. مواضعه: ذكره من شراح الألفية الاشموني ٣٦/٦٦٨، وابن هشام ٤/٩١، وابن الناظم،

والمكودي ص١٦٤.

أُخُو بَيضاتٍ رَاثِحٌ مُتَاوِّبٌ

وبلغتهم قسرئ ﴿ثلاث عورات لكم﴾(١) ومنه إسكان العين في نحو ظبية، لاعتلال لامه كما تقدم. والله أعلم.

⁽١) من الآية ٥٨ من سورة النور.

جمع التكسير

وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر. وقسَّم المصنف التغيير إلى ستة أقسام، لأنه إما بزيادة نحو صنو وصنوان (١) أو بنقص كتُخمة وتُخم، أو تبديل شكل نحو أسَد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل نحو رجُل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل نحو قضيب وقُضُب، أو بهن كغلام وغلمان.

واعترض بأنه لا تحرير فيه، لأن صنوان من زيادة وتبديل شكل، وتخم من نقص وتبديل شكل، لأن الحركات التي في المفرد.

والتغيير المقدر في نحو قُلْك ودِلاص وهِجَان وشِمال ـ للخِلْقة^(٢) قيل: ولم يرد غير هذه الأربعة.

قلت: وليس كذلك، بل ذكر في شرح الكافية من ذلك قدولهم (رجل عفتان)، وحكى ابن سيده (ناقة كناز) عفتان)، وحكى ابن سيده (ناقة كناز) و رنوق كناز) (٣) فتكون منها، وصلحب سيبويه أن فلكا وبابه جمع تكسير، فيقدر في ذلك ووال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع، ففلك إذا كان مفردا كقفل، وإذا كان جمعا كبُدن، وكذلك تقول في سائرها، ودعانا إلى ذلك أنهم قالوا في تثنيته فلكان، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجنب ومؤلاء جنب، فالفارق فيه الواحد وغيره، حين قالوا: هذا جنب، وهذان جنب، وهؤلاء جنب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها، وقال المصنف في باب أمثلة الجسمع من التسهيل: والأصح كونه _ يعنى باب فلك _ اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير.

فإن قلبت: يرد على حد جسم التكسيس نحو (جَفَسَنات، ومُصَطَفَيْن) فإن واحده قد تغير للجمع.

⁽۱) صنو وصنوان: إذا خبرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحبد فكل واحدة منهن صنو. والاثنان صنوان ـ بكسر النون ـ غير منون، والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة.

⁽٢) دلاص: أي: براق، يقال: للواحد والجمع من الدروع.

وهجان: يقال: للواحد والجمع من الإبل، والخلقة: أي الطبيعة.

⁽٣) كناز: أي: مكتنزة اللحم، ويستوى فيه المذكر والمؤنث.

قِلت: ليست الجمعية مستفادة من فتح فساء جفنات وحذف ألف مصطفى، فإن تقدير السلامة فيها لا يخل بالجمعية.

وجمع التكسير على ضربين: ضرب للقلة وضرب للكثرة.

فمدلول جمع الفلة بطريق الحقيقة من ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، وبدأ بأبنية القلة فقال:

الْمِلَةُ افْمُلُ ثُم فِعْلَة ثُمَّت أَفْعِالٌ جُمُوعُ قِلْهُ

أمثلتها على الترتيب: أرغفة، أبحر، فتية، أجمال.

وقد فهم من هذا أن ما بقى من أبنية جمع الـتكسير فهو للكثرة، وليس من أبنية القلة ألله أبعل نحو ظُلُم، ولا فعل نحو نعم ولا فعكة نحو قرَدة خلاف اللفراء، ولا فعكة نحو بررَّة، خلاف البعضهم، نقله عنه أبن الدهان، ولا أفعلاء نحو أصدقاء خلافا لأبى زيد الأنصارى، نقله عنه أبو زكريا التبريزى، والعسجيح أن هذه كلها من جموع الكثرة.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن السراج إلى أن فِعْلة اسم جمع، لا جمع تكسير، وشبُهته أنه لم يطرد.

الثانى: يشارك أفعلة وأخواته فى الدلالة على القلة جمع الستصحيح للمذكر والمؤنث، ونقل ابن إياز عن ابن خروف: أنه قال فى شرح الجسمل: هو مشترك بينهما؛ وذلك لأنه مستعمل فيسهما، والأصل الحقيسقة، قال ابن إياز: واستضعفه بعض الأشياخ، لأن المفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك، كان المجاز راجحا.

الثالث: إذا قُرِنَ جسم القلة بال التي للاستخراق، أو أضيف إلى ما يدل على الكثيرة انصرف بذلك إلى الكثيرة كسما في قبوله تعمالي: ﴿إِنَّ المسلمينَ والمسلماتُ﴾(١) وقد جمع الامرين قول حسان(٢):

⁽٢) قائله: هو حسان بن ثابت الأنصاري _ وهو من الطويل _.



⁽١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمعْنَ في الضَّحَى واسيافَنا يفْطُرِن من نَجْدَة دَمَا وَبَعْضُ ذِي يِكَـــثُمَّ وَضَعْسًا يَفِي كَارْجُلِ والعكْسُ جَاءَ كَالصَّفِي قد يستغنى بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة، كقولهم في رِجُل أرجُل، ولم يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره عُنْق وأعناق، وفؤاد وأفتدة.

وقد يستغنى بوضع مــثال الكثرة عن مثال القلة كقــولهم فى صَفَاة صفى (١) ولم يجمعوه على مثال القلة، ونظيره قَلْب وقلوب ورجُل ورجال.

وقد يستغنى بأحـدهما عن الآخر في الاستعمال لقـرينة مجازا نحو ﴿ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٢) . واعلم أن للكلام على جمع التكسير طريقتين:

الأولى: وهى طريق سيبويه وأكثر النحويين، أن يتكلم على بنية المفرد فيقال مثلا فَعُل يجمع في الفلة على كذا وفي الكثرة على كذا.

والثانية: وهى طريق المصنف ـ أن يتكلم على بنية الجمع فيقول مـ ثلا أفعل يطرد في كذا ويحفظ في كذا.

ولما شرع في التفصيل على هذه الطريقة قال: لفعل اسمًا صبح عَيْنَا أَفعُلُ وللرَّباعيُّ اسمًا أيضًا يُجعَلُ

= اللغة: (الجفنات) جمع جفنة _ وهى القصعة (الغر) بضم الغين _ جمع غراء وهى البيفساء (يلمعن) من لمع إذا أضاء ومن للبيان (من نجلة) أي: من شجاعة وشدة (دما) واحد وضع موضع الجمع لأنه جنس.

الإعراب: (لنا) جار ومجرور خبر مقدم (الحفنات) مبتداً مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. (الغر) صفة للجفنات (يلمعن) جملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الجفنات (في الضحى) جار ومجرور، وروى: بالضحى فالباء ظرفية بمعنى في (وأسيافنا) أسياف مبتداً ونا مضاف إليه (يقطرن) جملة من الفعل والفاعل في محل خبر المبتدأ (من نجدة) جار ومجرور، ومن للبيان والتبعيض.

الشاهد: قوله (الجفّنات) حيث جمعت بالألف والتاء في القلة، وأيضا أسيافنا فإن المراد بها التكثير، وقال الركني: القياس الجفان والسيوف.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٧١، والشاهد ٩٩٥ في الخرانة، وابن يعيش ١٠/٥٠، وسبويه ٢/١٨٠.

(١) صفاة: الصخرة الملساء. ﴿ (٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

يعنى أن أفعُلا أحد جموع القلة يطرد في نوعين من المفردات:

الأول: ما كان على فعل بشرطين احدهما: أن يكون اسما، وأن يكون صحيح العين.

فشمــل نحو فَلْس وكَفَّ ودَلُو وظِّلْبَى ووَجْه، فتــقول في هذه: أَفْلُسُّ وأكفَّ وأَدْلِ وأظبِ^(١) وأوجهٌ.

واحتسرز بقوله (اسمسا) من الصفة، فسلا يجمع على أَفْعُل، وندر أعسبد في عبد، لأنه صفة، وسُهله غلبة الاسمية.

واحترز بقوله (صح عينا) من معتل العين، فلا يجمع على أفعل إلا نادرا كقولهم: أعين وأثوب.

والثانى: ما كان رباعيا، بآربعة شروط: أن يكون اسما، وأن يكون بمدة ثالثة، وأن يكون بمدة ثالثة، وأن يكون المؤتم، وعُقاب، وأن يكون بلا علامة نحو (عَنَاق)(٢) وذراع، وعُقاب، ويمين، فتقول فيها: أعنُق، وأذرُع، وأعقُب، وأيمُن.

فإن كان صفة نحو شجاع، أو بلا مدة نحو خِنْصَر أو مذكرا نحو حمار، أو بعلامة التأثيث نحو سحابة لم يجمع على أنعُل، وندر من المذكر طِحَالٌ وأطحُل، وخُراب وأغرُب، وحَتَاد وأعتُد، ونحوها.

وقد أشار إلى هذه الشروط بقوله:

إِنْ كَانَ كَالْمَنَاقِ وَاللَّرَاعِ فِي مَدُّ وَتَأْنِيتٍ وَعَدُّ الْأَحْرُفِ

تنبيهات:

الأول: فهم من تمشيله، أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة أو غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور.

(٢) العناق: أتشي المعز والجمع أعنق وعنوق.

⁽١) أدل وأظب: أصلهما أدلو وأظبى فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الأصلية في أظبى والمنقلبة في أدلو على حد الحذف في قاض وغاز.

الثاني: فهم من إطلاقه (في مد) أن الألف وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء.

الثالث: قائدة قوله (وعد الأحرف) التنبيه على الشرط الرابع ـ وهو التعرى من العلامة ـ ولولا التنبيه على هذا لم يكن له قائدة، لأنه صرح أولا بالرباعي.

وغيرُ ما أفعُلُ فيه مطَّردُ من الثلاثي اسمًا بأفعال يَردُ

يعنى أن أفعالا يطرد فى جمع اسم ثلاثى لم يطرد فيه أفعل، وهو فعل الصحيح العين، فاندرج فى ذلك فعل المعتل نحو ثوب وسيف، وغير فعل من أوزان الثلاثى، وهى فعل نحو حزب وأحزاب، وفعل نحو صلب وأصلاب (١) وفعل نحو جَمَل وأجمال، وفعل نحو وعمل وأوعال (١)، وفعمل نحو عَصَد وأعضاد، وفعمل عنن وأعناق، وفعمل نحو رُطب وأرطاب، وفعمل نحو إيل وآبال، وفعمل نحو ضلع وأضلاع.

وأما فَعْلِ الصحيح العين، وهو الذي يطرد فيه أفعل، فلا يجمع على أفعال إلا نادراً نحو فَرْخ وأفراخ، ورَنْد وأوناد (٢)، وسمع من ذلك شيء كثير، حتى لو قيل: ذهب ذاهب إلى اقتياسه، لذهب منهبًا حسنًا، وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه واو نحو وهم وأوهام، أو همزة نحو ألف وآلاف ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس فيهما ولا في غيرهما. وذكر في شرح الكافية أن أفعالا أكثر من أفعل في فعل الذي فاؤه واو نحو وقت وأوقات ووهم وأوهام، والمضاعف نحو عم وأعمام وجد وأجداد، وذكر أن جمع الذي فاؤه واو على أفعل شاذ نحو وجه وأوجه، وأن المضاعف لم يسمع فيه أفعل إلا نادراً.

قلت: وهذا يؤيد مذهب الفراء فيما فاؤه واو، بل يقتضى ألا يكون أفعل مطرداً في هذين النوعين، وقد صرح في التسهيل بمخالفة الفراء.

وغالبًا أغناهُمُ فِعُلاَنُّ فَى فُمَل، كَقُولُهم صِرْدَانُ

⁽١) الصلب _ بضم الصاد _ كل ظهر له فقار، والغليظ الشديد.

⁽٢) الوعل _ بفتح الواو وكسر العين ـ التيس الجبلي.

⁽٣) الزند: العرد الأعلى الذي يقدح به النار. والزندة - بالهداء - العود الأسفل. والزند: موصل طرف الذراع في الكف.

يَعِنَى: أَنَّ الْغَالَبِ فِي فُعَلَ أَنْ يَجْمَعُ عَلَى فِعَسْلانَ ـ بَكُسَرِ الْفَاءِ ـ كَقُولُهُمْ فَي صُرَد: صِـرَدَان، وفِي نُغَزِّ. نِـغُزان^(١)، وقد جــاً، بعضه على أفعـال نحو رُطب وأرطاب وَإِلَيْهِ أَشَارِ بِقُولُهُ (خَالَبًا) ونص في التسهيل على أنْ أفعالا فيه نادر.

قلت: فلا ينبغى أن يمثل به فيما يطرد فيه أفعال.

في اسم مذكر رباعيُّ بِمَدَّ ثَالَثِ أَفْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدُ

يعنى أن أفعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمدة ثالثة نحو طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، وقال المهاباذي (٢): وربما شذ شيء من هذا فلم يستعملوا فيه أفعلة قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا أكتبة. واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث، وبالرباعي من الشلاثي وبالمدة الثالثة من العارى عنه، فلا يجمع شيء من ذلك على أفعلة، إلا ما ندر من قولهم شجيع وأشحة عده فلا يجمع شيء من ذلك على أفعلة، وإنما قياسه أفعل وقدم وأقددة وهو مؤنث وإنما قياسه أفعل وقدم وأقددة وهو ثلاثي وجائز وأجورة وليست مدته ثالثة والجائز: الخشبة المهتدة في أعلى السقف.

والزَّمَّةُ في فَعَالِ او فِعَالِ مُصَاحِبي تَصْعِيف او إعلالِ

يعنى أن أفعل ملتزم فى جمع فعال بفتح الفاء وفعال بكسرها مضاعفين نحو بتات (٢) وأبتة وزمام وأزمة أو معتل اللام نحو قباء وأقبية وإناء وآنية فإن قلت قد شذ قبولهم: عنان وعنن، وحَجَاج وحُجُج (٤) وقالوا فى جمع سماء عنى المطر سُمِي، والقياس: اسمية، وهو مسموع أيضا، فكان ينبغى أن يقول: هوالزمه فى فير شذوذه.

التغز: طير كالصصفور أحمر اللون يسمى البلبل، والأنثى نسغزة. والصرد: طائر ضحم.
 الرأس يصطاد العصافير.

⁽٢) هو أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير. قال ياقوت: من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، له شرح اللمع.

 ⁽٣) بتات: متاع البيت، وأبتة: أصله أبتتة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله
 ثم أدفم أحد المثلين في الأخر، وكذا يقال في أزمة.

 ⁽٤) عنان: بكسر العين ـ ما يقاد به الفرس، وبفتحها السحاب.
 وحجاج: بفتح الحاء وكسرها ـ العظم الذي ينبت عليه الحاجب.

قلت: وقد أشار إلى ذلسك بعد بتوله: ما لَم يُضَاحَفُ في الْأَحَمَّ ذُو الْأَلِفُ.

أتُمُلُّ لنحو أَحْمَرُ وحَمَرا

من أمثلة جمع الكثرة فُعْل، وهو مطرد في أفعل فعلاء - صفتين متقابلتين نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما حمر، ومنفردين لمانع في الخلقة، نحو رجل أكمر لمعظيم الكمرة (١) وامرأة عفلاء (٢) فتقول فيهما: كُمْر وعُفْل، فإن كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو رجل آلي (٢) وامرأة عجزاء (٤) ولم يقولوا: رجل أعجز ولا امرأة آلياء في أشهر اللغات؛ ففي اطراد فُعْل في هذا النوع خلاف. ونص في شرح الكافية على اطراده، وتبعه الشارح، ونص في التسهيل على أن فُعْلا فيه محفوظ.

فإن قلت: قما المفهوم من كلامه هنا؟

قلت: موافقة شرح الكافية، لأنه أحال علمى التمثيل بأحمر وحمراء، فكل ما شابهه في الوزن والوصف جمع جمعها، وإن خص كلامه بالمتقابلين لخصوصية المثال لم يستقم لحروج المتفردين لماتع، فتعين التعميم.

تنبيهان:

الأول: يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في التصريف.

الثاني: يجوز في الضرورة ضم عين هذا الجمع بثلاثة شروط: صحة عينه، وصحة كلامه، وعدم التضعيف، كقوله^(ه):

...... وَٱتْكَرَتَّنِي ذُواَتُ الْأَعِينِ النَّجُلِ

(١) مانع خلقي بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف.

والأكمر: العظيم الكمرة وهي حشفة الذكر.

(٢) منالاً: العنفل: شيء يجتسم في قبل المرأة يشسبه الأدرة للرجال - والأدرة : الخصسية المتضخة.

(٣) الى: كبير الآلية، والأصل أألى ـ بهمزتين ثانيتهما ساكنة، فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا الياء لتحركها وانفتاح ماقبلها.

(٤) عجزاء: أي: كبيرة العجز،

(٥) قائله: لم أقف على اسم قائله ـ وهو من البسيط ـ وصدره: طوى الجديدان ما قد كنت أنشره.

وهو كثير، فإن اعتلت عينه نحو بيض وسود، أو لامه نحـو عُمْى وعُشُو، أو كان مضاعفا نحو غُرَّ جمع أغَرَّ، لم يجز الضم

ونَعْلَةُ جمعًا بنقل يُلئِّرَى

هذا هو رابع جمع القلمة، ولم يطرد في شيء من الابنية، بل هو محفوظ في ستة أوزان: فَعيل نحو صبّي وصبية، وفعل نحو فَتَى وفتية، وفعل نحو شيخ وشيخة، وفعال نحو غَزال وغزلة، وفعل نحو ثنى وثنية على وزن عدى حكاه الفارسي، والثّنى: هو الثانى في السيادة. فإن قلت: فلما فائدة قوله (وفعلة جمعًا) وقد علم بذكره أولا أنه جمع؟

قلت: التصريض بقول ابن السراج؛ ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جموع القلة، (إذ لا خلاف فيها)(١).

تنبيه:

لو قدم قوله (وفعلة جمعا بنقل يدرى) على قوله (فعل لنحو أحمر وحمرا) لتوالت جموع القلة.

ونَـعُـــلُّ لاسسم رُبِـاعِيَّ بمَــدٌ قد زِيدَ قبلَ لام اعلالاً فَقَدُّ ما لم يُضاحَفُ في الْأَحَمُّ ذُو الأَلفُ

من أمثلة جمع الكثرة فعل، وهو مطرد في اسم رباعي بمد قبل لامه صحبح اللام، فإن كانت مدته ياءً أو واواً ولم يشترط فيه غير ذلك نحو قضيب وقُضُب، وعمود وعُسمُد. فإن كانت ألفًا اشتسرط فيه مع ذلك ألا يكون مضاعضًا نحو قراًل وقُذُلُ(٢) وحمار وحُمرً.

⁼ اللغة: «الجديدان» الليل والنهار والأعين، جمع عين «النجل» بضم النون جمع نجلاء من النجل وهو سعة شق العين. والرجل انجل والعين نجلاء.

الإهراب: «طوى» فعل ماض «الجديدان» فاهل «ما» موصولة في محل نصب مفعول «قد» حرف تحقيق «كنت» كنان واسمها «أنشره» جملة في محل نصب خبسر كان، وجملة كان واسمهنا وخبرها لا محل لهنا صلة الموصول «أنكرتني» فعل ماض والنماء للتأنيث والنون للرقاية والنياء مفعول «ذوات» فاهل «الأعين» مضاف إليه «النجل» صفة الأعين.

الشاهد: قوله «النجل» فإنه حرك الجيم للضرورة والقياس تسكينها.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٧٧، والسيوطي في الهمع ٣/١٧٥. (١) ب، ج.,

⁽٢) القذال: جماع مؤخر الرأس ـ ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية.

واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على فُعُل، وشذ فى وصف على فُعال نحو صنّاع وصنّع، وفعال نحو ناقة كناز ونوق كُنْز، وذهب بعضهم إلى أنه قياس فيهما وبالرباعى من غيره، وشذ نحو رهن ورهن ونّمر ونُمر قال(١):

فِيها عَيابِيلُ أَسُودٍ ونُمُر

وقيل يجوز أن يكون قيصره من نمور ضرورة. وبالمدة من العارى منها، وبصحة اللام من المعتلها نحو سقاء، فإنه لا يجمع على فُعُل، وسبب ذلك أنه لو جمع عليه لأدى إلى قلب الياء واوا فيصير إلى سُقُو، وقياسه حينتذ قلب الوار ياء والضمة كسرة فيصير إلى سُقيّ، وهو بناء تنكبته العرب، وبعدم التضعيف في ذى الألف عن نحو بتات وزمام، فإن قياسه أفعلة، وأشار بقوله في الأعم إلى شذوذ قولهم عنان وعُنن وحَجَاج وحُجُج، وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن المضاعف من ذى الياء نحو سرير، وذى الواو نحو ذلول، يجمع على فعل نحو سرير وسرر وذلول وذلل.

تنبيهات:

الأول: لا فرق فى الاسم الرباعى الجامع للشروط بين أن يكون مذكرًا كما مثل، أو مؤنثًا نحو أتان وأتن، وقَلوص وقُلص(٢) فكلاهما يطود فيه فُعُل.

وقبله: حفت بأطواد جبال وسمر في أشب الغيطان ملتف الحظر.

اللغة: (حيفت) أحيطت (بأطواد) جسم طود وأصله الجسيل العالى، والمراد هنا الشنديد الارتفاع (الحفار) الموضع الذي حوله شسجر كالحفايرة (أشب) ملتف ومسختلط (الغيطان): جمع غوط وهي الأرض المطمئنة الواسعة (عيساييل) جمع عيل ـ واحد العيال والمراد أشبال الساء.

الإعراب: «فيهـا» جار ومجرور خبـر مقدم والضميـر هائد إلى الغيطان «هياييل» مستدأ مؤخر «أسود» بدل من عياييل أو بيان لهـال. وروى بالجر على الإضافة، ويكون من إضافة الصفة إلى الموصوف.

الشاهد: قوله اغرا جمع غر على غر والقياس: تمور،

مواضعه: ذكره ابن هشآم في شرح الالفية ١٢/٤/٤. وابن يعيش ١٨/٥.

(٢) القلوص: بفتح القاف ـ الناقة الشابة.

⁽١) قائله: أنشده سيبويه لحكيم بن معية الربعى من تميم يصف فتاة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر _ وهو من الرجز _.

الثاني: ما مدته ألف ثلاثة أقسام: مفتوح الأول، ومكسوره، ومضمومه.

أما الأول والثانى فَفُعُل فيسهما مطرد، وتقدم تمثيلهما، وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فُعُل فيه، وصرح بذلك فى شرح الكافية، فإنه مثل بقُراد وقُرِدُ، وكُراع وكُرُع فى المطرد، وتبعمه الشارح، وذكر فى التسهيل أن فُعُلا نادر فى فُعَال وهو الصحيح؛ فلا يقال فى غُراب غُرُب ولا فى عُقاب عُقُب.

وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في أخويه.

الثالث: يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوا نحو سوار وسور، ومن ضمها في الضرورة قوله(١):

أَغَرُّ الثنايا أَحَمَّ اللَّئَاتِ لِيحسِّنُهَا سُوكُ الرِّسْحِلِ

قال الفراء: وربما قالوا عون كرسل، فعلوا ذلك فرقا بين العوان والعانة، أى بين جمعهما، والبعسريون لا يجيزون ضم هذه الواو إلا فى الشعر، ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا نحو قُلْل وحُمْر فى قـنل وحمر، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول فى سيال سيُّل وسيل^(۲) فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه، لما يؤدى إليه من إدغام، وندر قولهم ذُباب وذُبُّ والأصل ذُبُّب.

⁽١) قائله: لم أقف على اسم قائله _ وهو من المتقارب _

اللغة: «أفر» أبيض «الثنايا» جمع ثنية وهي الأسنان الأربعة التي يليها الرباعيات «أحم» من الحمة وهو لون بين المدهمة والكمتة «اللشات» جمع لثة، وهي اللحمة المركبة فيها الأسنان «يحسنها» يجملها «سوك» جمع سواك «الإسما» بكسر الهمزة ـ شجر يتخذ منه المساويك.

الإهراب: «أَهْر» مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هو أَهْر «الثنايا» مـضاف إليه «أحم» خبر بعد محبر «اللثات» مضاف إليه «يحسنها» فعل مضارع والهاء مفعوله «سوك» فاعل «الإسحل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «سوك» حيث ضم فيه الوار والقياس تسكينها.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢٦٦٩.

⁽٢) السيال: ضرب من الشجر له شوك.

والصفة، وإلى الأول ذهب ابن قتسيبة وغيره من أئمة اللغة، واختاره ابن الصائغ، وإلى الثاني ذهب أبو الفتح والشلوبين.

الخامس: ذكر في الكافئة والتسمهيل أن قُعُلا يطرد في نوعين: أحدهما المتقدم، والآخر فُعُول بمعنى مفعول لم يتقدم، والآخر فُعُل نحو ركوب، ولم يذكره هنا، فأوهم أنه غير مقيس، وليس كذلك.

..... ونُعَلَّ جمعًا لفُعلة عُرِف ونحو كُبرى ...

من أمثلة جمع الكثرة فُعلَ، ويطرد في نوعين:

الأول: فُعُلَة ـ اسما نحو غُرفة وغُـرَف، فإن كانت صفة نحو ضُحكة (١) لم يجمع على فُعَل.

الثانى: الفُعْلَى ـ أنثى الأفعل نحو الكُبرى والكبر، فإن لم تكن أنثى الأفعل نحو بُهمَى ورُجعَى لم يجمع على فُعَل.

تنبيهات:

الأول: قوله (ونحو) ـ بالجر معطوف على فاعله، أي ولنحو.

الثاني: فهم من تمثيله بكبرى أن مراده أنثى الأفعل، احترازا من غيرها كما سبق.

الثالث: أخل هنا باشتراط الاسمية من فُعلة، وهو شرط كما تقدم فلو قال (فُعَل لفُعلة اسما عرف) لأجاد.

الرابع: اقستصر هنا وفي الكافسية على هذين النوعسين، أعنى فعلة اسما والفُعلَى أنثى الأفعل، وقال في شرح الكافية بعد ذكرهما: وشذ فيما سوى ذلك، يعنى فُعَلا، وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فُعُلَة ـ اسما نحو جُمُعة وجُمُع، فإن

⁽۱) ضُحكة: بضم فسكون ـ وهو من يضبحك منه كثيرا، وأما بضم ففستح فهو من يضحك كثيرا.



كان صفة نحو امرأة شُكُلة _ وهي السريعة _ لم يجمع على فُعَل. وتقدم رابع يطرد فيه فُعَل عند بعض تميم وكلب.

الخامس: اختلف في ثلاثة أنواع أخر؛ الأول: فَعْلَى مسصدرا نحو رُجعى، والثانى: فَعْلَة ـ بفتح الفاء ـ فيما ثانيه واو ساكنة نحو جَوْزَة، فقاسه الفراء في هذين النوعين فتقول: رُجَعٌ وجُوزَ كما قالوا في رؤيا ونوية: رُوَّى ونُوب. وغيره يجعل رُوَّى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه. والثالث: فُعْل مؤنثا بغير تاء نحو جُمْل، فهذا يجمع على فُعَل قياسا عند المبرد، وغيره يقصره إن جاء على السماع. وقوله في الكافية: وجُمْل مثل بُرُمة في فُعَل ـ يقتضى موافقة المبرد.

ولفعلة فعل

من أمثلة جمع الكثرة فعلٌ، وهو مطرد في فعله، قال في التسهيل: اسما تاما، نحو فوقة وفرق، واحترز بالاسم من الصفة كقولهم صغرة وكبرة وعجزة في الفاظ ذكرت في المخصص، وذكر أنها تكون هكمذا للمفرد وللمثنى والمجموع، وبالتام من نحو رقة فإن أصله ورق، لكن حذفت فاؤه.

فإن قلت: فقد أخل هنا بالشرطين.

قلت: أما اشتراط الاسمية فسإنه أخل به في فعلة كما أخل به في فعلة، ولو قال: لفعلة اسماء وجاء بعضه على فعل لأوضح.

فإن قلت: قد زعم بعض النحويين أن فعلة لم يجئ صفة فلعله إنما لم يعتد بالاسمية بناء على هذا كما تقدم.

قلت: تقييله بالاسمية في التسهيل يرد ذلك، وأيضًا فقد ثبت ورود فعله صفة (فليس نفيه بصحيح)(١).

فإن قلت: ما حكم فعلة _ بضم الفاء _ إذا حذفت فاؤه؟

⁽١) ب، ج. وفي أ بإسقاط فليس.

قلت: لم يشترط في التسهيل التسمام إلا في فعلة ـ بكسر الفاء ـ والقياس يقتضى تساويهما، فلعله إنما لم يذكر ذلك في فعلـة ـ بضم الفاء ـ لأنه قليل جدا قالوا: في وصله صلة.

تنبيه:

قاس الفراء فعلا في فعلى اسما نحو ذكرى وذكر، وفَعَلَة ـ يائى العين، نحو ضيعة وضيع، كما قاس فُـعَلا في نحو رُوْيا ونَوْبة، وقاسه الفراء في نحو هند، كما قاس فُـعَلا نحـو جُمُل، ومـذهب الجمـهور أنه إن ورد لم يقس عليه هذه الأنواع، وقوله في الكافية: وهند مثل كِسْرةٍ في فِعَل.

يقتضى موافقة المبرد كما فى نحو جمل (وقد يَجِيءُ جمعُهُ عَلَى فُعَلَ) يعنى أن فعلة ـ بكسر الفاء ـ قد تجمع على فعل كقولهم حلية وحُلى، ولِحية ولِحَى، وهو شاذ، وقال بعضهم حِلى ولِحى ـ بالكسر ـ على القياس.

تنبيه:

كما ناب فُـعَل عن فِعَل في حلية ولحية ناب فِعَل عن فُـعَلِ في صُورَة وقُوَّة قالوا صورَ وقوى، بكسر أولهما شذوذا

نى نحو رام ذُو اطرادِ ثُمَلَه

من أمثلة جمع الكثرة فعلة _ بضم الفاء _ وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورُماة وقاض وقُضاة، وإلى هذه الشروط أشار بقوله في التمثيل برام، فاحترز بفاعل من وصف على غير فاعل، وبالصفة من نحو واد، وبالمذكر من نحو رامية، وبالعاقل من نحو أسد ضار (١) وبالمعتل من نحو ضارب، فلا يجسمع شيء من ذلك على فعكة، وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة، وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وفيه شذوذ من وجه آخر، لأنه غير عاقل، وفي وصف على فاعل صحبيح اللام قالوا: هادر وهُلَرَة _ بالدال المهملة _ وهو الرجل الذي لا يعتد به.



⁽١) ضار _ بتخفيف الراء _ من الضراوة لابتشديدها من الضور.

تنبيه:

اختلف النحويون في وزن رماة ونحوه، فذهب الجمهور إلى أنه فعلة، وهو عا انفرد به المعتل إلا ما ندر، أعنى هدرة، وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل نحو شاهد وشهد بدليل مجيء بعض ذلك كقولهم غُـزَّى جمع غاز والهاء فيه عوض من ذهاب التضعيف، وذهب بعضهم إلى أن وزنه فعلة ـ بالفتح ـ نحو حملة، وضمت فاؤه فرقا بين الصحيح والمعتل.

وشاع نحو كامل وكمكة

ومن أمثلة جمع الكثرة فعكة _ بفتح الفاء _ وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامِل وكَمَلة وبار وبَرَرَة، وأشار بالمثل أيضا إلى الشروط.

واحترّر من غير فاهلٌ ومن فاعل اسما أو مؤنثا أو غير عاقل أو معتل اللام، ولا يجمع شيء من ذلك على فعلة باطراد، وشذ في غير فاعل نحو سيّد وسادة، وقل في غير العاقل نحو ناعق ونَعَقَةً ــ وهي الغربان.

تنبيه:

لو قال كذاك نحو كامل وكملة، لكان أنص لأن الشياع لايلزم منه الاطراد. فَمُلَى لوصف كقتيل وزَّمِنْ وهالك ومَيَّتٌ به قَمِنْ

من أمثلة جمع الكثرة فَعْلَى، وهو مطرد في وصف على فَعِيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع، قال في شرح الكافية أو تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسسرى، ويُحمَل عليه ما أشبه في المعنى من فَعَل كرَّمِن ورَّمْنى، وفاهل كهالك وهلكي، وفَيْعل كميت وموتى، وزاد في الكافية والتسهيل فعيل بعنى فاعل كمريض ومرَّضى، وأفْعَل كاحمق وحَمْقى، وفَعْلان كسكران وسكري، قال: وبه قرأ حمزة والكسائي ﴿ وَتَرَى النَّاسَ مُكْرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَارَىٰ ﴾ (١) قال: وما سوى ذلك محفوظ، كقولهم كيس وكيسى فإنه ليس فيه ذلك المعنى.

لِفَعَلِ اسْمَا صَبَّحُ لَامًا فِعَلَهُ ﴿ وَالْوَضِيحُ فِي فَعْلِ وَفِعْلِ قَلَّلُهُ

⁽١) من الآية ٢ من سورة الحج.

من أمثلة جمع الكثرة فعلة، وهو لاسم صحيح اللام على فُعْل نحو دُرْج ودرَجة (١) وكُور وكورة، ودُب ودبية، وعلى فعْل وفعْل قليلا، فعالأول نحو غَرد وغردة (٢) وزَوْج ورَوَجة، والشاني قود وقردة وحيثل وحيسكة وهو الضب، وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غيرهما نحو هادر وهدَرة.

واحترر بالاسم من الصفة، وبالصحيح اللام من المعـتل نحوى مدى وظبى ونحى والمبي ونحى والمبي والمبي والمبي والمبي والمبي والمبين و

ونُمَّلُ لفاعلِ وفاعِلَه ﴿ وَصَفَيْنِ نَحَوُّ مَاذِلِ وَعَاذِلَهُ

من أمثلة جمع الكثرة فُعل، وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو عاذل وعُذَل، وعاذلة وعذل، واحترز بالوصفين من الاسمين نحو حاجب العين، وجائزة البيت، ولا يجمعان على فعل.

ومثلُهُ الفُعَّالُ فيما ذُكِّرًا وذَان في المُعَلِّ لامًا نَدَراً

من أمثلة جمع الكثرة فُعَّال وهو مــثل فُعَّل في المذكر خاصة، أي: يطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعُذَّال، وندر في المؤنث كقوله^(٥):

⁽١) درج ـ بضم الدال وسكون الراء ـ وهو وهاء المغازل.

⁽٢) غرد ــ بفتح الغين وسكون الراء ــ وهو نوع من الكمأة.

⁽٣) نحى: بكسر النون وسكون الحاء ـ وهو وعاء السمن.

⁽٤) عَلجَ: بكسرٌ فسكونُ: الرّجل من كفار العجم، وهو أيضا الشديد الغليظ.

⁽٥) قائله: هو عمير بن شبيم ـ المعروف بالقطامي ـ وهو من البسيط ـ .

اللغة: أبصارهن جمع بصر _ والمراد العين مائلة متجهة «صداد» من الصد وهو الإعراض. المعتى: إن عبون هـولاء الغواني متجهة إلى الشبان، والحال أنهن لم يعرضن عنى ولم ينسينني.

الإحراب: أبصارهن مبتدأ وضمير النسوة مضاف إليه، إلى الشبان، جار ومجرور متعلق بقرله ماثلة «سائلة» خير المبتدأ «وقد» حرف تحقيق «أراهن» فعل مضارع وفاعله ضمير مستستر فيه والضميسر البارز مفعول أول، «عنى» جار ومجرور متعلق بقوله صداد وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف الأمرين: أولهما: أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه والثانى: أن المضاف يشبه حرف النفى فكأنه ليس فى الكلام إضافة «غير» مفعول ثان الرى «صداد» مضاف إليه.

أبصارُهُنَّ إلى الشُّبَّان مائلةٌ

وقد أَراهُنَّ عَنيٌّ غَير صُدَّادِ

وتأوله بعنضهم على أن صنداد في البيت جنع صادً، وجعبل الضمير للأبصار؛ لأنه يقال بصر صادً، كما يقال بصر حاد.

تنبيه:

قال بعض النجويين: ينظر ما سمع من فعل وفعال في فاعل المذكور فيتبع فإن لم يسمع جمع تصحيحا، فإن فقد بعض شروط التصحيح جمعت بأيهما شئت، وهذا خلاف المفهوم من كلام المستف. وقوله (وذان) الإشارة إلى فُعَل وفُعَّال، يعنى: أنهما ندرا في جمع فاعل المعتل اللام نحو غاز وغُزَّى، فعلم أن شرط اطرادهما صحة اللام.

فَعْلُ وَفَعْلُكُ فَمَالُ لَهُمَا وَقُلُ فَيْمَا حَيْتِهِ الْيَا مِنْهُمَا

من أمثلة جمع الكشرة فعال _ وهو مطرد في فعل وفعلة اسمين أو وصفين نحو كعب وكعماب وصعب وصعاب، وقصعة وقسصاع وخدلة وخدال (١٠)، بشرط آلا تكون عينهما ياء، فهم ذلك من قوله (وقل فيما هينه اليا منهما).

ومن القليل ضيف وضياف.

تنبيه:

بقى شرط آخر وهو ألا يكون فاؤهما ياء، وندر قولهم يعار جمع يَعُو _ وهو الجدى _ وقد ذكر هذا في غير هذا الكتاب.

وفَعَلُ أَيْضًا لهُ فِعَالُ مالم يكُنْ في لامه اعتلالُ

يمنى أن فِعال أيضا يطرد في فَعَل نحو جَبَل وجبال بثلاثة شروط:

⁼الشاهد: قوله «صداده فإنه جمع صادة بدليل التأثيث في أبصارهن وأراهن وذلك نادر، لأن فعال جمع لقاعل ... لا لقاعلة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٨٤، وابن هشام ٢/١٠٩. وابن عقيل ٢/٢٤٤.

⁽١) خدلة: أي: عتلثة الساقين والذرامين.

الأول: ألا تكون لامه معتلة، احترازًا من نحو فتي.

والثاني: ألا يكون مضعفا احترازا من نحو طلل.

والثالث: أن يكون اسما لا صفة، ونص على الثانى بقوله (أو يُكَ مُضْعَفًا) وأما الثالث فقد ذكره في التسهيل (ومثلُ فَعَل. ثو الثا) يعنى: أن فعلة يجمع على فعال باطراد كفعل نحو رقبة ورقاب، ويشترط فيه ما اشترط في فعل. والله أعلم. وقوله (وفعلُ مع فُعْلٍ فاقبلِ) يعنى: أن فعالا يطرد فيها أيضا نحو قدح وقداح ورمع ورماح.

تنبيه:

یشترط فی هذین الوزنین آن یکونا اسمین احترازا من نحو جنّف وجلوف (۱). ویشترط فی ثانیهما آلا یکون واوی العین کموت، ولا یائی اللام کمُدی (۲).

وفِي فَعِيلٍ وَصَفَّ فَاعَلٍ وَرَدْ ﴿ كَذَاكَ فِي أَنْنَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ

يطرد فعال أيضا في فعيل بمعنى فاعل وفعيلة مؤنثة نحو ظريف وظريفة يجمعان على ظراف. واحترز من فعيل بمعنى سفعول ومؤنثه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح.

تنبيهات:

الأول: يشترط في فعيل بمعنى فاعل وأنثاه أن يكونا صحيحى اللام، ذكره في التسهيل.

الثاني: رحم العبدي (٢) أن فعالا يختص بجمع فعيلة المؤنث وهو خطأ، بل يشترط فيه المذكر والمؤنث.

⁽٣) هو أحمد بن بكر بن أحمد العبدى أبو طالب. أحد أئمة النحاة المشهورين قال ياقوت: كان نحويا لغويا قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، وله شرح الإيضاح. شرح كتاب الجرمى ـ ومات يوم الحميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمائة.



⁽١) جلف: وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم، ومنه الرجل الجافي في خلقه.

⁽٢) المدى: هو القفيز الشامي وهو غير المد وقياس جمعه أمداء.

الثالث: قد اتضح بما تقدم أن فعالا مطرد في ثمانية أوزان:

فَعْلٌ، وفَعْلَة، وفَـعَل، وفَعَلَة، وفِعْل، وفُعْل، وفَعِيل، وفَـعِيلة ـ بالشروط المذكورة.

وَشَاعَ فِي وَصَفْ عَلَى فَعَلَانًا ﴿ أَوْ النَّبِيهِ ...

أى: كثر فعال في وصف على فعلان نحو غضبان وغضاب، وندمان وندام أو على فعلانة نحو ندمانة وندام، وهما أو على فعلانة نحو ندمانة وندام، وهما أنثيا فعلان، لأن مؤنشه يكون على فعلى وفعلانة، وقوله (أو على فعلانا) ـ بضم الفاء نحو خُمصان وخماص (١٠)، وكذلك ضعلانة أنثاء نحو خُمصانة وخماص أيضا، وإليها أشار بقولة (أو على فعلانا).

فهذه خميسة أوزان: فَعْلان، وفَعْلى، وفَعْسلانة، وفُعْلان وفعلانة كشر فيها فعال.

فإن قلت: فهل يطرد فيها؟

قلت: صرح في شرح الكافية بعدم الأطراد فيها فسقال: وشاع دون اطراد، وظاهر التسهيل اطراده، وقوله:

ومثلُّهُ فُعُلاَنَةٌ والزمَّهُ فَى ﴿ نَحْوِ طَوِيلُ وَطَوِيلَة تَفَى

أى: التزم فعالا فيسما هيئه وأو ولامه صخيحة من فعسيل بمعنى فاعل وفعيلة أنشاه نحو طبويل وطويلة، فنقبول فيسهما طوال، ولسم تجاوزه فسيسهما إلا إلى التصحيح (٢).

وبِفُمُولِ فَمَلُّ نحوُّ كَبَدُ يُخَصَّ غالبًا

من أمثلة الكَثرة فُمُولَ ـ وهو مُطرد فى اسم على فَعِـلَ نحو كَبِد وكُبُود وَنمر ونُمور، ولم يجاوزوا فُمُولا فى جمع فعل إلى غيره من جَموع الكثرة غالبا، وإلى هذا أشار بقوله: (يخص غالبا).

واشار بقوله (غالبا) إلى أنه قد يجمع على غير فُعُول نادرا، نحو نَمِر ونُمُر،

 ⁽۱) الخمسصة: الجوهة، وخممص البطن ـ مثلثة ـ خلا، ورجل خمصان وخميص الحشا: ضامر البطن، وهي خمصانة والجمع خماص.

⁽٢) نحو طويلين وطويلات.

ولم يجمع فعل على فعال استغناء بفعول، وقال الشارح: ولا يكادون يجاوزون في الكثرة جسم فعل على فعلول إلى جمعه على فعال، فإن جاء منه شيء عد نادرا، فيه نظر، لأن تخصيصه بقوله إلى فعال يقتضى أنهم قد يجاوزونه إلى غيره فعال، وكلام الناظم يقتضى أنهم لم يجاوزوه، غالبا لا إلى فعال ولا إلى غيره، وقوله (وإن جاء منه بشيء)، يقتضى أنه لم يقف على شيء منه، وقد سمع نمار في نمر وأشار إليه في التسهيل.

... كَذَاكَ يَطُّرِدُ فِي فَعْلِ أَسَمًا مُطْلَقَ الْفَا ..

يعنى أن فُعُولا أيضا يطرد في فَعُل له بفتح الفاء ـ نحو كعب وكعوب وكسرها نحو حمل وحمول وضمها نحو جُند وجنود ـ بشرط أن يكون اسما، فإن كانت أوصافا نحو صعب وجِلْف وحُلو، لم يجمع على فُعول، إلا ما شذ كضيّف وضيّوف.

تنيهات:

الأول: اطراد فُعنول في فَعْل مشتروط بألا تكون عينه واوا كحنوض وشذ فُووج في فَوْج، ومشروط في فُنعْل بألا تكون عينه واوا أيضا كحوت، وألا يكون مضاعفا نحو خُفٌ وشذ حُصٌ وحُصُوص(١).

الثاني: صرح المصنف بأن فعالا وفعولا مقيسان في هذه الأوزان الثلاثة بشروطها.

وقال بعض النبحويين: فعل يجمع في الكثرة على فسعال وفسعول وهو في ذلك على ثلاثة أضرب:

ضرب يجتمعان فيه نحو كعب وكعاب وكعوب، وضرب ينفرد به فعال نحو كلب وكلاب دون كلوب، وضرب ينفرد به فعول وهو فلس وفلوس دون فلاس. وقال غيره: فعول وفعال كثرا في جمع فعل الصحيح العين فعلى أيهما جمعته المرب اتبع، فإن لم يحفظ منهما واحد نظر في بقية أبنية الجموع فإن جمع على واحد منها أو أكثر اتبع، فإن لم يوجد جمع على أى منهما على التخبيس، قال

⁽١) والحص: هو الورس ويقال له : الزعفران.

بعض المتأخـرين: وينبغى أن تعلم أن أكثر الجـموع سماعى، لكن منهـا ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه.

الثالث: قال في التسهيل وقد تلحقهما التاء، يعنى فعالا وفعولا نحو فحالة وفحولة، وهو قليل لايطرد. وذكر في التسهيل أيضا أن من أمثلة اسم الجمع فعالة نحو جمل وجمالة، قيل: وقد ذكر أولا أن فعالا تلحقه التاء فيكون جمالة جمع تكسير لا اسم جمع وقوله (وفَعَلْ لَهُ) من تتمة الكلام على فعول نحو أسد وأسود وشَجَن وشُجُون.

فإن قلت: فهل يطرد جمعه على فعول؟

قلت: ذكره في التسهيل مع ما يقاس فيه فُعُول، لكن بشرطين: أن يكون اسما، وألا يكون مضاعفا، أما نحو طُلول في طلل فمقصور على السماع، وقال في الكافية: وفي فعل يقل وصرح في شرحها بأنه يقتصر فيه على السماع، وفي الارتشاف بعد ذكسره فيما يطرد فيه فعول، وقيل: يقتصر فيه عملي السماع، وبه جزم الشارح.

فإن قلت: فما المفهوم من قوله (وفعل له)؟

قلت: ظاهره أنه مقيس، وفاقا لظاهر التسهيل، فإنه ذكره عقيب المطرد، وقد ولم يصرح بعدم اطراده، وأيضا فإنه لم يذكر في هذا النظم غالبا إلا المطرد، وقد شذ فعول في غير فعل نحو شاهد وشهود وصال وصلي، ولم يتعرض لذكر ذلك فظهر أن مراده ذكر المطرد، وقال الشارح: ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال وفعل أيضا له فعول، ولم يقيده باطراد، فعلم أنه محفوظ فينه انتهى. وفيه نظر؛ لأن مثل هذه العبارة إنما استعملها الناظم فيما هو مطرد كقوله: وفعل أيضا له فعال.

فإن قلت: فما إعراب قوله (وفعل له) على هذا؟

قلت: يحتسمل وجهسين: أحدهما أن يكون فعل مستدا، وله خبر مستدا محذوف تقديره: له فعول، والضمسير عائد على فعل، والجملة خبر الأول، وهذا ظاهر تقدير الشارح. والثانى: أن يكون فعل مبتدا، وله خبره، والضمسير لفُعُول أى: فَعَل لفَعُول.

فإن قلت: فهلا جعلت قوله وفعل معطوفا على قوله في فعل فيكون نصا في اطراد فعول فيه، فيكون قوله له، ابتداء كلام يتعلق بما بعده، والضمير لفعل، أي: لفعل وللفعال فعلان، فيؤخذ منه أن فعلا جمع على فعلان.

قلت: أما جمع فعل على فعلان فثابت في الصحيح والمعتل نحو خرب وخربان وهو ذكر الحبارى _ وفتى وفتيان، وأخ وإخوان، وتاج وتيجان، وهو مطرد في واوى العين، صرح بذلك في شرح الكافية قال: وقد يجمع عليه الصحيح العين نحو خرب، فظاهره أنه لايطرد في الصحيح العين، فلو جعل قوله: له، ابتداء كلام لاقتضى اطراد جمع فعل على فعلان في الواوى العين وغيره. وقوله: بعد (وشاع) في قاع وحوت، يدل على أن اطراده مخصوص بنحو قاع من الواوى العين.

فإن قلت: يحتمل أن يكون أراد أن فعلانا مطرد في فعل مطلقا، ولاينافي ذلك ما ذكر من شياعه في قاع ونحوه، لاحتمال أن يكون في قاع ونحوه أكثر منه في غيره مع اطراده في النوعين، ويدل على صحة هذا قوله في التسهيل: ومنها فعلان لاسم على قعل أو فعال أو فعل مطلقا، أو فعل واوى العين فلم يعتد بواوى العين إلا فعلا، وقال: في فعل مطلقا.

قلت: هذا احتمال يبعده ظاهر اللفظ، والله أعلم.

وقوله: وللفُّعال فمْلانٌ حَصَلُ...

يعنى أن من أمشلة جمع الكثرة فِعُلان ـ بكسر الفاء ـ وهو مطرد فى اسم على فُعال نحو غُراب وغرْبان وغُـلام وغِلْمان وتقدم أول الباب التنبيه على اطراده فى فُعَل نحو صُرَد وصرْدَّان.

وشاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ﴿ ضَاهَاهُمَا وِقَلَّ فِي غَيْرِهِما

يعنى أن فعلان كثر فيما عينه واو من فُعْل وفعل فالأول نحو حوُت وحيتان ونُون ونينان (١) والثانى نحو قاع وقيعان، وتاج وتيجان.

⁽١) النون: هو الحوت.

قلت: وصرح فى شرح الكافية باطراده فيما عينه واو من الوزنين، ثم أشار بقوله: وقل فى فيرهما. إلى أنه قد ورد فعلان فى غير ماذكر قليلا كقولهم خرَب وخربان، وتاج وتيجان وأخ وإخوان وغـزال وغزلان وصواًر وصيران ـ والصوار ـ قطيع بقـر الوحش ـ وظليم وظلمان ـ والظلم ذكر النعام ـ وخروف وخرفان، وقنو وقيوان (أ).

قال الشارح بعد ذكر هذه المثل: فهذه وأمثالها أسماء تحفظ ولايقاس طليها.

قلت: وفيسه تصريح بأن قسملان في نحسو خرب لايقاس عليسه، وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية كما سبق ذكره، وتقدم ماذكره في التسهيل. والله أعلم.

وَفَعْلَا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلُ ﴿ خَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ كُفْلَانَّ شَهِلْ

من أمثلة الكشرة فُعُلان _ بضم الفاء _ وهو مقيس فى اسم على فعل نحو بَطُن وبُطُنان وظُهْر وظُهْران وسقف وسُقفان، أو فَعيل نحو قضيب وتُضبان ورغيف ورُغفان، أو فَعَل _ صحيح العين _ نحو ذَكَر وُذكران وجَمَل وجُمُلان.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح الكافية: إن فعلان يطرد فيما كان من الأسماء الجامدة والجارية مجراها على فعل، ومثّل الجارية مجراها بعبدان جمع عبد.

الثاني: ذكر الشارح في أمثلة فَعَل جَذَع وجُدْعان (٢). وذكر في التسهيل أن فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة.

الثالث: ظاهر كلامه أن فُملانا شاذ في غيرٍ ما ذكر، وقال في التسهيل: ومنها فُعُللان لاسم على فَعيل أو فَعل صحيح العين أو فَعُل أو فِعل ـ فراد فِعلان نحو ذئب وذؤبان، وقال في شرح الكافية: إن فُعلانا في فعل قليل.

ولكَرِيْمٍ وبَحْيُلٍ فُعَلاً كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاً

 ⁽١) القنو: بالكسر والضم ـ والقنا ـ بالكسـر والفنح ـ الكياسة، جمـعه أقناء وقنوان وقنيان ـ مثلثين.

⁽٢) الجذع: الشاب الحدث، وقيل: الثنى من المعز ـ وهى بهاء ـ والجمع جداع وجذعان.

ومن أمثلة جمع الكثرة فعلاء ـ وهو مقيس في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاف ولا معتل اللام، نحو كريم وكرماء وبَخيل وبخلاء.

فإن قلت: هل لذكر المثالين فاثدة؟

قلت: التنبيه على استواء وصف المدح والذم في ذلك.

تنبيهات:

الأول: قيد فعيلا المذكور في شرح الكافية بأن يكون بمعنى فاعل، واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول، فإنه لا يجمع على فعلاء إلا نادرا كقولهم دفين ودفناء وستجين وستجناء، وقال في التسهيل: ومنها فعلاء لمذكر عاقل بمعنى فاعل أو مُفعل أو مُفاعل فزاد مفعلا نحو فعيل سميع بمعنى مسمع، ومفاعلا نحو جليس بمعنى مجالس فيقال فيهما سمعاء وجلساء، فينبغى أن يحمل قوله في شرح الكافية بمعنى فاعل على أن المراد بمعنى اسم الفاعل مطلقا، ليشمل الثلاثي وغيره.

والثاني: يحتمل قوله: كذا لما ضاهاهما، وجهين: أحدهما أن المراد ما شابه كريما وبخيلا في الوزن بالشروط المذكورة، نحو ظريف وشريف، وأراد بذلك التنصيص على تعميم الحكم.

والآخر: أن يكون المراد ما شابه كريسما وبخيسلا في المعنى، وبهسنا جزم الشارح، قال: وكشر فيما دل على المدح كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، وإلى هذا أشار بقوله: لما ضاهاهُماً.

يعنى أن نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو بخيل وكريم في الدلالة على معنى هو الغريزة، فهو كالنائب عن فعيل، فلهذا جرى مجراه، انتهى.

قلت: ماذكره الشارح هو معنى قوله في الكافية:

وكفعيل ذا اجمعَن فاعِلا في قصدِ مدحٍ نحو جَمْعي عاقِلاً

وظاهر كلامه اطراد ذلك، إلا أن فهم ذلك من قرله هنا: كذا لما ضاهاهما. غير واضح، لأنه لم يخصه بفاعل، فيوهم أن كل وصف دل على مدح (أو ذم)^(۱) يجمع على فعلاء، وليس كذلك.

⁽۱) ب، ج.

ثم اعلم أن فى اقتصار الشارح نبعاً للكافية على فاعل وعلى معنى المدح نظرا؛ لأنه ذكر فى التسهيل أنه حمل على فعيل المذكور مادل على سجية حمد أو ذم من فعال أو فاصل، فزاد فعالا ولم يقتصر على المدح ومثّل فقال شجاع وشجعاء وبعاد وبعداء، وذكر فى الكافية أن ذلك فى فعال مقصور على السماع، فعلى هذا لاينبغى أن يذكر مع فاعل.

ونابَ عنه أَفْعَلاءُ فِي الْمُعَلِّ لَامًا ومُضْعَفَ وغيرُ ذَاكَ قَلَّ

من أمثلة جمع الكشرة أفعلاء _ وهو ينوب عن فُعَلاء في المضاعف والمعتل اللام من فعيل المتقدم ذكره، فَالمضاعف نحو شديد وأشدًاء وخيليل وأخلاء، والمعتل نحو غنى وأغنياء وولى وأولياء، استغنوا به عن فعلاء في هذين النوعين لما فيه من الثقل إلا ما ندر في المعتل كقولهم سري وسرواء، وتَقَى وتُقَواء وسنجي وسخواء، وأشار بقوله: وغير ذاك قل إلى ورود أفعلاء في غير المضعف والمعتل قليلا نحو نصيب وأنصباء وصديق وأصدقاء وهين وأهونًاء، ونحو ذلك.

فَواهِلُ لَفَسَوْعَلَ وَفَاعِلَ وَفَاعِلَ وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحُو كَاهِلِ وحائض وصاهلُ وفاعِلهُ

من أمثلة جمع الكثرة فواعل _ وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة:

أولها: فوْعَل ـ نحو جوهو وجواهر.

وثانيها : فاعَل ـ بفتح العين نحو طابع وطوابع.

وثالثها: فاعِلاه ـ نحو قاصعاء وقواصع(١)

ورابعها: فاعِلُّ ـ اسما علما أو غير علم نحو كاهل وكواهل^(۲) وخاتم وخواتم.

وخامسها: فاعلُّ ـ صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض.

وسأدسها: فاعِلُّ ـ صفة مذكر غير عاقل نحو صأهل وصواهل.

⁽١) قاصعاء: هو جمو اليربوع الذي يقع فيه أي: يدخل.

⁽٢) كاهل: هو مقدم أعلى الظهر بما يلي العنق وهو الثلث الأعلى وفيه منت فقرات.

وسابعها: فَاعِلةٌ ـ مطلقًا نحو ضاربة وضوارب وفياطمة وفواطم وناصية ونواص.

تنبيهات:

الأول: زاد في الكافية نوعا ثامنا وهو فَوْعَلَة نحو صومعة وصوامع.

الثانى: ذكر فى التسهيل ضابطا لهذه الأنواع، قال: فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل عما ثانيه الف دائدة أو واو غير ملحقة بخماسى، واحترز بقوله: غير ملحقة بخماسى من نحو خورنق(١) فإنك تقول فى جمعه خرانق، بحذف الواو.

الثالث: نص سيبويه على اطراد فواعل فى فاعل صفة لمذكر غير عاقل كما تقدم نحو المجافية: وخلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ، وإنما الشاذ جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو فارس وفوارس، وإلى هذا أشار بقوله: وشذ فى الفارس مع ما ماثلة.

والذى ماثله نحو نواكس وهُوالك وغُوائِب وشواهد، وكلها فى صفات المذكر العاقل، قيل ويحسنه فى فوارس أمن اللبس، لاختصاص معناه بالمذكر فإنه لايقال امرأة فارسة، وأما هوالك فورد فى مثل قالوا هالك فى الهوالك ونواكس وغوائب وردا فى الشعر.

تنبيهان:

الأول: تاول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس، فيقدر في قبولهم هالك في الهوالك في الطوائف الهموالك، قيل: وهو محكن إن لم يقولوا رجال هوالك.

الثاني: قال في الارتشاف: وذكر المبرد أنه الأصل وأنه جائز شائع في

⁽١) الخورنق: هو قصر النعمان الاكبر ـ والواو فيه لإلحاقه بسفرجل.

الشعر. قبلت يعنى أنه جبائز في الشعر لامطلقيا كسميا نقل غيسره، وقبال في الارتشاف: وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه.

وبفَعَاثِلُ اجمَعنْ فَعَاله وشبْهَه ذَا تاء او مُزَالَةُ

من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مونت بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها، وإلى هذا الضابط أشار بقوله (وشبهه) فاندرج فيه خمسة أوزان بالتاء وخمسة بلا تاء، فالتي بالتاء فَعَالَة نحُو سحابة وسحائب، وفعالة نحو رسالة ورسائل، وفُعِالة نحو ذوابة وذوائب (١) وفَعُولة نحو حمولة وحمائل، وفَعِلة نحو صحيفة وصحائف.

والتى بلا تاء فصال نحو شمال وشَسَماتِل وفَعال نحو شمال وشسمائل (٢). وفُعال نحو عُقاب وعقائب، وفَعُول نحو عجود وعجائز، وفَعِيل نحو سعيد علم امرأة. قال فى شرح الكافية: وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة.

تنبيهات:

الأول: شرط هذه المثل المجردة من الناء أن تكون مونثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا، كعولهم: جَزُور وجَـزَاثر، وسَماء وسَـمائى^(٣)، قال^(٤):

⁽١) القوابة: بضم الذال مهموز ـ الضفيرة من الشبعر إذا كانت مرسلة، فإن كانت ملوية فهي عقيصة، والذوابة ـ أيضا: طرف العمامة، وطرف السوط.

⁽٢) شمال : بكسر الشين ـ مقابل اليمين، وبفتحها ـ ربح تهب من ناحية القطب.

 ⁽٣) الجزور: قال في القاموس: الجزور البعير، أو خاص بالناقة المجزورة، وقال في المصباح:
 الجزور من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى. وسماه: يمعنى المطر.

⁽٤) قائله: هو أمية بن الصلت _ وهو من الطويل _ .

وصدره: له ما رأت عين البصير وفوقه

اللَّفة: أهسماء الإله» أزاد به العرش،

الإعراب: «له» جار ومجرور خير مقدم وضميره لربنا «ما» موصولة مبتدأ مؤخر، وتقديم الخبر للحسصر، أي: الذي رأته الأعين ملك لربنا ليس لأحد شيء مسنه وجملة رأت عين البصير صلة الموصول «فسوقه» ظرف خبر مقدم والضمير عائد لما الموصول «فسوقه» ظرف خبر مقدم والضمير عائد لما الموصولة «سماء» مبتدأ–

ووَصيد ووَصائد(١).

الثانى: قال فى التسهيل: ولفُعبولة وفَعالة وفعبالة وفُعالة أسماء ـ مشرط الاسمية فى غير فعيلة وأخل باشتراطها هنا، وأما فعيلة فشرط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة احترازا من جريحة وقتيلة ونحوهما، فلا يقال جرائح ولا قستائل، وشذ قولهم ذبيحة وذبائح ونحوهما.

الثالث: ظاهر اطراد فَعائل في هذه الأوزان الخمسة مسختومة بالتاء ومجردة منها كسما هو ظاهر الكافيسة، وقال في التسهسيل ـ بعد ذكر فُسعولة وفَعالة وفِسعالة وفُعالة: وإن خلون من التاء حفظ فيهن وأحقهن به فعول. انتهى.

وأما فعيل فلم يذكره في التسهيل، لأنه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد في هذه الأوزان المجردة وتبعه في الارتشاف.

الرابع: ذكر في التسهيل أن فَعائل أيضا لنحو جُرائض وقَرِيشاء وبَرَاكاء وجَلُولاء وحُبَارى وحَزَاسِية (٢) أن حلف ما زيد بعد لاميسهما، يعني حبارى وحزابية، واحترز من أن يحلف أول الزائدين فيجمعا حينتذ على الفعالى فتقول: إن حذفت ما بعد اللام حبائر، وحزائب، وإن حذفت الآول حبارى وحزابي".

⁼مؤخر ۱۱لإله، مضاف إليه افوق سبع سموات، حال من الضمير المستتر في فوقه، ومن رفع سماء الإله بالظرف قبله كان فوق سبع سمائيا حالا من سماء الإله.

الشاهد: قوله (سمائيا) فقد جمع على فعائل.

مواضعه: ذكره سيبويه ٧/٥٩، والشاهد ٣٦ في الخزانة.

⁽۱) الوصيد: يطلق على ممان ذكرها القاموس منها: فناء البيت، وهتبته، وبيت كالحظيرة من الحجارة، وكهف أصحاب الكهف، والذي يختن مرتين.

⁽٢) الجرائض - بجيم مضمومة وهمزة مكسورة - وهو العظيم البطن، والقريثاء: بنقاف مفتوحة قراء مكسورة - الثمر والبسر الجديدان. والبركاء: بفتح الباء والراء - الثبات فى الحرب والجلولاء: بفتح الجيم وضم اللام - قرية بناحية ضارس. والحبارى: بضم الحاء وتخفيف الباء - طائر يقع على الذكر والانثى، والحزابية: بحاء مفتوحة - وهو الغليظ إلى القصر.

وبالفَعَالَى والْفَعَالَى جُمعاً صَحْراء والعَدْراء والقيّس انبَعا

من أمثلة جمع الكثرة الفعالِي _ بالكسر _ والفعالَى _ بالفتح _ ولهما اشتراك وانفراد فيشتركان في أنواع:

الأول: أن يكونا فَعُلاء اسما نجو صحراء وصحار وصحارى.

والثاني: فَعْلَى اسما نحو عَلْقَى وعلاقي وعَلاَقَى(١).

والثالث: فعُلَى اسما نحو ذِفْرَى وذَفَارِ وذَفَارَى(٢).

والرابع: فُعْلَى وصفا لانشى افعل نحو حُبْلَى وحَبَّالِ وحَبَّالَى.

الحامس: فَعْلاَء نحو عَلْرَاء قالوا عَذَارِ وعَذَارَى.

وظاهر قوله (والقبّس اتبّعاً) أن فعالى وفعالى مقيسان في نحو عداراء كما انهما مقيسان في نحو صحراء، ويؤيد ذلك قوله في شرح الكافية: وكذلك ما أشبههما، ثم يحتمل أن يريد بنحو عدراء ماكان على فعلاء صفة مطلقا أو صفة خاصة بالمؤنث، وهذا أقرب، وقال الشارح: ويشترك فعالى وفعالى فيما كان على فعلاء اسما نحو صحراء أو صفة نحو عدراء، فسوى بينهما ولم يقيد الصفة، ثم الظاهر بعد هذا ما ذكره في التسهيل وهو أن فعالى يحفظ في نحو عدراء وأن الفعالى يشاركه فيه فاتضح أنهما غير مقيسين في فعلاء صفة، ويشتركان أيضا في جمع مَهُوى قالوا: مَهَار ومَهارَى، ولا يقاس عليهما، وسوى في التسهيل بين عدراء ومهرى، وينفرد فعالى ـ بالكسر بنحو حذرية وسعلاة وعرقوة والمأقي (٢)

⁽١) علقى: بفتح العين والقاف _ اسم نبت.

 ⁽٢) ذفرى: بكسر الذال وسكون الفاء الموضع الذي يعرق من قفا البصير خلف الأذن وألفه للإلحاق بدرهم.

 ⁽٣) حذرية: بكسر الحاء والراء وإسكان الذال ـ وهي المقطعة الغليظة من الأرض. سملاة:
 بكسر السين وسكون العين قال في القاموس: السملاة والسعلاء ـ بكسرهما ـ الغول: أو ساحرة الجن.

عرقوة: بفتح العين وسكون الراء وضم القاف ـ وهى الخشية المعتبرضة على رأس الدلو المأتى: بفتح الميم وسبكون الهمزة وكسبر القاف ـ وهو طرف العبين نما يلى الأنف ويقال له: الموق والما طرقها نما يلى الصدغ فاللحاظ.

وربما حذف أول واثديه من نحو حَبنُطَى وعَفَرنَى وعَـدَولَى وقَهَوبَاة وبُلَهْنِة وقلنسوة وحبارى^(۱). وندر فى أهل وعشرين وليلة وكيكة ـ وهى البيسضة. وينفرد فعالى ـ بالفـتح ـ بوصف على فَعُـلان أو فَعْلى نحـو سكران وسكرى وغضبان وغـضبى فتقول سكارى وغضابى ـ بالكسـر ـ وورد محفوظا فى الفاظ أخر نحو حبط وحباطى.

وأعلم أن جمع فعلان وفعلى على فعالى ـ بضم الفاء راجع على فعالى ـ بفتحها.

تنبيهات:

الثانی: قالوا فی جمع صحراء وعذراء: صحاری وعذاری ایضا ـ بالتشدید ـ فصار لکل منهما ثلاثة جموع فعالی وفعالی وفعالی.

الثالث: اعلم أن فعالى _ بالتشديد _ هو الأصل في جمع صحراء ونحوها، وإن كان محفوظا لا يقاس عليه، وإنما يجيء غالبا في الشعر، وإنما قلنا إنه الأصل لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء، كما تكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع نحو مساجد، فتنقلب الألف التي بعد الراء ياء، لانكسار ما قبلها، وتنقلب الثانية التي للتأنيث أيضا ياء ثم تدغم الأولى فيها، ثم

⁽١) حبنطى: يفتح الحاء والطاء وسكون النون ـ وهو العظيم البطن.

عفرني: بفتح العين والفاء والنون وسكون الراء ـ وهو الأسد.

عدولي: يفتح العين والمدال واللام وسكون الواو ـ وهي قرية بالبحرين.

قهوباة: بفتح القاف والهاء وسكون الواو .. وهو سهم صغير، وأول زائديه الواو .

بلهنية: بضم البياء وقتح اللام وسكون الهياء من العيش. أي: في سعة، وأول زائليه النه نه .

قلنسوة: بفستح القاف واللام وسكون النون وضم السين ـ ما يلبس علسي الرأس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمدحوة، وأول زائديه النون.

إنهم آثروا التخفيف فحذفوا إحدى الساءين، فمن حذف الثانية قبال الصحارى ـ بالكسر ـ ومن حدف الأولى قال الصحارى ـ بالكسر ـ واثما فيتح الراء وقلب الياء الفا لتسلم من الحذف عند التنوين، والله أعلم.

واجْمَلْ فَعَالَى لَغير ذِي نَسَبُ جُلَّدٌ كالكرسِيُّ تَتَبَعِ العربُ

من أمثلة جمع الكثرة فعالى وهو أله ثلاثى، ساكن العين مؤيد آخره ياء مشددة لغير تجميد نسب، نحو كرسى وكراسي وبردى وبرادى، واحترز بقوله «لغير ذى نسب جدد» من نحو بصرى، فلا يسقال بصارى، وعلامة النسب المتجدد جواز سفوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها.

تنبيهات:

الأول: قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يسصير منسيا أو كالمنسى، فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مَهْرِي مَهارِي، وأصله البعيسر المنسوب إلى مَهْرة قبيلة من قبائل اليسمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل.

الثاني: ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو علباء وقوباء وحَوْلايا^(١). ويحفظ في نحو صحراء وهذراه وإنسان وظربان^(٢).

قلت: أما صحراء وعلراء فقالوا فيهما صحارى وعدارى _ بالتشديد _ وتقدم التنبيه على أنه الأصل مع أنه لايقاس عليه، وأما إنسان وظربان، فقالوا فيهما أناسى وظرابى وأصلهما أناسين وظرابين والياء فيهما بدل من النون. وزعم ابن صعفور: أن حلما البسدل في أناسى لازم، ورد بأن العرب قالت أناسين على الأصل، قال الشاعر (٢٠):

18.7

⁽¹⁾ حولايا: بفتح الحاء وسكون الواو ـ اسم موضع، وقال في القاموس قرية من عمل النهروان.

 ⁽۲) ظربان: على وزن قطران ـ دوية منتنة الربح قبل تشهه الهر، وقبيل تشبه القرد، وقبل تشبه الكلب.

⁽۱) قائله: لم أقف على اسم قائله _ يسلى شخصـا مصابا بأهله نازحا عن داره ووطنه وقدم على قوم أحسنوا إليه خاية الإحسان حتى كأنه اجتمع بأهله في وطنه _ وهو من البسيط _=

أَهْلاً بأهلِ وبيتًا مثل بيتِكم ﴿ وَبِالْأَنَّاسِينَ إِبْدَالِ الْأَنَّاسِينَ

قال في الشذييل والتكميل: ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء في أناسي ليست بدلا وأن أناسي جمع أنسى، وأناسين جمع إنسان، لكان قد ذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول: أنسى في معنى إنسان.قال الشاعر(١):

ولستُ لانسيٌّ ولكن لَمِلاَكِ تَنَزَّلَ من جِو السماءِ يَصُوبُ

فکما قىالوا بختى وقمسرى وبخاتى (۲) وقمارى كىذلك قالوا أنسى وأناسى، انتهى.

قلت: الحامل لأهل التصريف على جمع أناسى جمع إنسان لا جمع أنسى أن ياءه للنسب، فليست كياء كرسى، قال في شرح الكافية: ولو كان أناسى جمع إنسى لقيل في جمع جنى جناني وفي جمع تركى تراكى، انشهى، ويحكى في

= الإحراب: «أهلا» منصوب بضعل مخذوف تقديره، أتبت أهلا «بأهل» الباء للمقابلة، والمعنى: أتبت أهلا «وباهل» الباء للمقابلة، والمعنى: أتبت أهلا عوض أهلك «وبيتا» حطف على أهلا، أى وأتبت بيتا مثل بيتكم. أى عوضه «وبالأناسين» حطف على قدوله بأهل ـ والمعنى: وعوضت بالأناسين «إبدال» يجوز بالجر على أنه صفة للأناسين الأول، وبالرفع على أنه خبر مبتداً محذوف، أى: هم إبدال ـ والجر أظهر ـ «الأناسين» مضاف إليه، والإبدال ـ جمع بدل وأراد به العوض، وأراد بالأناسين الأباسين الأول الأناسين الذين قشدهم وأصيب

الشَّاهد: قوله ﴿وبِالأناسينِ ۚ فإنه جمع إنسان ويبدل من النون الياء فيقال أناسي.

(٢) قائله: هو رجل من عبد النيس يمدح به النعمان بن المنذر. وقيل: قائله أبو وجزة يمدح به عبدالله بن الزبير رضى الله عنهما، وقيل قائله علقمة بن عبدة ـ وهو من الطويل ـ اللغة: الملاك، بالهمزة ـ أخرجه الشاهر عن الأصل؛ لأن أصل ملك ملاك، حذفت الهمزة للتخفيف. «يصوب» ينزل.

الإهراب: «ولست؛ الواو عاطفة على بيت قبله «ولست» ليس فعل ماض ناقص واسمها وخبرها محذوف. تقديره: لست مسعزوا الآسى، وحرف الجر يتعلق بالمحذوف «ولكن» للاستدراك «لملاك» يتعلق بمحذوف تقديره: ولكن أنت معزو لملاك «تنزل» جعلة من الفعل والفاعل وقسعت صفة لمسلاك «من جو» يتعلق به «السسماء» مضاف إليه «يصوب» جعلة وقعت حالاً من ملاك.

الشاهد: قوله «لأنسى» فهي بمعنى إنسان. مواضعه: ذكره سيبويه ٢٧/٧٠.

(۱) البخاتي جمع بختى _ ككرسسى _ قال في اللسان: البخت والبختية دخيل في العربية اعجمي مصرب، وهي الإبل الخراسانية تنتج من عربية وفالج وبعيضهم يقول: إن البخت عربي.

جمع إنسان أيضا أناسية بتعويض ناء الستأتيث من الياء المحفوفة كما قالوا في زنادقة، وحكى أهل التصريف أيضا إبدال نون الأولى ياء في الإفراد والجمع فقالوا إنسان وجمعه أناسين، وأما ظرابي فذكر بعض أهل التصريف أن الإبدال فيه لازم، وليس كذلك؛ لأن من العرب من يقول: ظرابين على الأصل. ذكره في شرح الكافية، وحكى أبو القاسم السعدى وضيره أنه يقال ظرباء لفة من ظربان، قيل فيحتمل أن يكون ظرابي جمعا لظرباء وتكون الياء بدلا من همزة التأنيث كما قالوا في (جمع)(١) صحراء صحارى.

الثالث: هذا آخر مـا ذكره في هذا النظم من أمـثلة تكسير الشـلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به، وجملتها أحد وعشرون بناء.

فعل کخمر، فعل کقُلک، وفعل کفرف، وفعل کفرق، وفعلة کرماة، وفعلة ککملة، وفعلة کوماة، وفعلة ککملة، وفعلة، وفعلة، وفعلل کمُذَّل، وفعال کمُذَّال، وفعال ککعاب، وفعول ککبود، وقعلان کغلمان، وفعلان کظهران، وفعلاء نحو کرماء، وأفعال نحو أولياء، وقواعل کخواتم، وقعائل کرمائل، وفعالی کصحاری، وفعالی ککراسی.

وزاد فی الکافیة ثلاثة أبنیة: فُعَالی، وفَعیل، وفُعَال، أسا فُعَالی فینحو سکاری وهو لوصف علی فَعَالان وفَعَلی، وتقدم ذکره، وأنه یرجع علمی فعالی ـ بفتح الفاء ـ فی هذین الوصفین.

وأما فعيل وقُعال _ بضم الفاء _ نـحو عبيد وظُوار جـمع ظِرُّر (٢) _ ففيسهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح، وقال في التسهيل: الأصح أنهما مشالا تكسير لا اسما جمع قان ذكر فعيل فهو اسم جـمع، وقال في شرح الكافية: وما كان على وزن فـعيل فهو جمع إن أنَّث كعبيـد وحمير واسم جمع إن ذكر ككليب وحجيج.

قلت: فنى فعال قولان متقابلان، وفى فعيل قولان: أحدهما أنه اسم جمع مطلقا. والثاني التفصيل.

⁽۱) ا، ب.

 ⁽۲) ظائر: بكسـر الظاء وسكون الهمـرة ـ الناقة تعطف على غـير ولدها ومنه ـ قـيل: للمرأة الحاضنة ولد غيرها ظائر، وللرجل الحاضن ولد غيره ظائر.

وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا، قال ابن الخباز: قد كسروا على فعيل ثلاثة أبنية: فعل كعبد وعبيد وكلب وكلب ورهن ورهين، وفعل كبقر وبقير، وفعل كضرس وضريس، وهو قليل لانه أشبه بالآحاد انتهى، فلم يفرق بين عبيد وكليب كما ترى، وكنذا قال في الصحاح، والعبد خلاف الحر والجمع عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز، وذكر في الكافية أيضا من جموع التكسير فعلى ولم يسمع منه إلا لفظان حجلي جمع حجل، وظربي جمع ظربان، قال: ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع، وقال الأصمعي: الحجلي لفة في الحجل(1). وذهب الأخفش إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ومنهب ميبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح، لانه يصفر على لفظه وذهب الفراء إلى أنه كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ نحو ثمر وثمار جمع تكسير، وليس بشيء.

وبِفَعَالِلَ وشبْهِهِ انْطِقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثلاثةِ ارْتَقَى

من أمثلة جمع الكثرة وشبهه، والمراد بشبهه ما يماثله في العدة والهيئة، وإن خالفه في الوزن، نحو مفاعل وفياعل، أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة، وما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد إلا ما أخرجه بقوله: مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى.

وهو باب كُبْرى وسُكْرى، وأحمر وحمراء، ورام وكامل ونحوها، لأن هذه قد استقر تكسيرها على ما تقدم بيانه.

تنبيه:

شمل قوله (ما فوق المثلاثة) الرباعي ومازاد عليه: أما الرباعي فأن كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وبرثن وبراثن وأن كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت الزيادة للإلحاق نحو صيّرف وصيارف وعُلْقي وعَلاَق (٣)، أم لغيره نحو أصبع وأصابع ومسجد ومساجد، منا لم يكن عا تقدم استثناؤه.

⁽١) الحجل: بفتح الحاء والجيم ـ طائر معروف.

 ⁽۲) برثن: بضم البساء والثاء وسكون الواء ـ قال في القساموس: الكف مع الأصبابع ومخلب الأسد.
 (۳) صيرف: هو المحال من الأمور.

وأما الخماسي فهو أيضا إما مجرد وإما بزيادة، فإن كان مجردا فقد نبه عليه بقوله:

..... وَمِنْ خُمَاسِي جُرَّدُ الآخِرَ انْفِ بالقِيَاسِ

إذا أريد جمع الخماسي المجرد حذف آخره، ليتوصل بذلك إلى بناء فعائل، فتقول في سفرجل سفارج، ثم إن كان رابعه شبها بالزائد جاز حذف وإبقاء الخامس كما نبه عليه بقوله:

والرابعُ الشبيهُ بالمزيد قَدْ يُعِنْكُ دُونَ ما به تمَّ الْعَدَدْ

يجوز حقف الرابع إذا كان شبيها بالمزيد لفظا أو مخرجا، فالأول نحو خدرنق (۱) لأن الدال من خدرنق (۱) لأن الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة، فلك أن تقول فيهما خدارق وفرازق بحذف النون والدال و فلك أن تقبول خمدارن وفرازد بحذف الخامس كما تقدم وهو الأجود، وهذا منفهب سيبويه، وقال المبرد: لايحذف في مثل هذا إلا الخامس وخوارق وفرازق خلط.

تنيهان:

الأول: أجاز الكوفيسون والاخفش حذف الثالث، كــانهم راوا حذف الثالث أسهل، لأن ألف الجمع تحل محله.

الثانى: منع ابن ولاد تكسير الخماسى ألبتة، وقال سيبويه لا يكسرونها إلا على استكراه، وقبال فى التسهيل: ويفنى غالبا التصحيح عن تكسير الحماسى الأصول، وأمنا الحماسى بزيادة فيإنه يحذف زائده آخسرا كان أو غير آخر نحو سيَعْلَرَى وسباطر وفَلَوْكُس وفَلَاكِس (٢) ما لم يكن الزائد من الخمسة حرف لين قبل

⁽١) الخدرنق: العنكبوت: وقالوا خورنق _ والصواب الأول.

⁽٢) فرزدق: اسم جنس جمعى لفرزدقة _ وهي القطعة من العجين.

 ⁽٣) سبطرى: مشية فيها تبختر، واسبطر اضطجع وامتد، والإبل أسرعت، والبلاد استقامت.
 فدوكس: بفتح الفاء والدال والكاف وسكون الواو ـ هو الأسد والرجل الشديد

الآخر، فإنه لا يحلف بل يجمع على مفاعيل ونحوه، نحو صصفور وعصافير وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل، وهذا مفهوم من قوله:

وَزَائِدَ العادِي الرُّباعِي احْذِفْ مَا لَمْ يَكُ لَيْنَا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

فإن قلت: فهم من استثنائه حرف اللين أنه لا يحذف، ولكن من أين يفهم أن واو عصفور وألف قرطاس ونحوها يقلبان ياء؟

قلت: هذا مفهوم من قاعدة مذكورة في التصريف لايحتاج هنا إلى النص عليها.

تنبيهان:

الأول: شسمل قوله (وزائد العادى الرباعي) نحو قَبَعَثرَى(١) مما أصوله خمسة، فهذا ونحوه إذا جمع حذف حرفان الزائد وخامس الأصول؛ فتقول فيه قباعث.

الثانى: شمل قبوله (لينا) ما قبله حركة مجانسة كسما مر تمثيله، وما قبله حركة غير مجانسة نحو غُرنَيْق وفردوس^(۲)، فتقول فيهما غرانيق وفراديس، وخرج منه كَتَهُورُ ^(۳) مما يحرك فيه حرف العلة، فإنه لايقلب ياء، بل حذف فتقول كناهر.

والسِّين والتَّا من كمُسْتَدْعِ أَزِلْ ﴿ إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُما مُخِلُّ

اعلم أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد مايخل بقاؤه بمثالى الجسمع - أعنى فعائل وفعائيل - توصل إليهما بحذفه، فإن تأتى أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مسزية في المعنى أو في اللفظ، فلذلك تقول في جمع مستدع: مداع - بحذف السين والتاء معا - لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع، وأبقيت الميم لأن لها مسزية عليهما لكونها تزاد لمعنى يخص الأسماء، وكذلك تقول في منطلق

⁽١) القبعثرى: العظيم الشديد، والأنثى قبعثراته.

 ⁽۲) غرنيق: بضم الغيين وسكون الراء وفيتح النون به طيس من طيبور الماء طويل العنق.
 وفردوس: بستان.

⁽٣) كنهور: كسفرجل ـ المتراكم من السحاب والضخم من الرجال.

ومغتلم. مطالق ومغالم، فتــوَثر اديم بالبفاء على النور والتاء، لما تقدم، وإلى هذا أشار بقوله: والميمُ أَوْلَى منْ سواه بالبَقَا، فشمل قوله (من سواه) صورتين.

إحداهما: وفاقية وهي أن يكون ثاني الزائدين غير ملحق، كنون منطلق وتاء مغتلم.

والأخرى: خلافية وهي أن يكون الزائد ملحقا نحو مُقَعَنْسس^(١) فمذهب سبويه فيه وفي نحوه إبقاء الميم فتقول: مقاعس، ومذهب المبرد إبقاء الملحق فتقول: قعاسس، ورجع مذهب سيبويه بأن الميم مصدره وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء.

تنبيه:

لايعنى بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما، لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين، لكونه أولى فلا يعدل عنه. قوله: والهمزُ والميا مثلُه إن سَبقًا. يعنى أن الهمزة والمياء مثل الميم في كونهما أولى بالبقاء إذا تصدرا نحواً لللهُ ويكذّ ويكندُ "تقول في جمعهما: ألاد ويلاد _ بحدف النون وإبقاء الهمزة والساء، لتصدرهما ولانهما في موضع يقعان فيه دالمين على معنى بخلاف النون فإنها في موضع لا تدل فيه حلى معنى أصلا، وإنما أدفم ألاد ويلاد في الجمع رجوعا إلى القياس.

تنبيه:

تقدم أن المزية تكون في المعنى وفسى اللفظ، وماتقدم من إبقاء الميم والهسمزة والياء فسى المثل السابقة من المزية المعنوية ولها أمسئلة أخر لا يحسمل ذكسرها هذا المختصر، ومسئال المزية اللفظية كقولك في جمع استسخراج تخاريج، لأن له نظيرا وهي تماثيل، فلا تقول سخاريج، لأن سفاعيل معدوم، وكذلك مثله مرمريس(٢)

⁽۱) مقامنس: أي: مشاخر إلى خلف من القامس وهو خووج المصدر ودخول الظهار عند الحدب.

⁽٢) ألندد ويلندد: كلاهما عمني الخصم الشديد الخصومة كالألد.

 ⁽٣) مرمريس: من أوصاف الداهية، يقال: داهية مرمريس أى: شديدة، والمرمريس: الأملس أيضا، ووزنه قعفعيل.

فتقول فيه مراريس .. بحسنف الميم وإبقاء الراء _ لأن ذلك لا يبجهل معه كون الاسم ثلاثيا في الأصل، فلو حسنفت الراء وأبقيت الميم فقلت: مراميس لأوهم أنه كون الكلمة رباعية وكذلك مثله حطائط^(۱) فإن الهمزة فيه أولى بالبقاء من الألف لتحركها ولشبهها بحرف أصلى لأن زيادتها وسطا شاذة، بخلاف الألف، ويونس يؤثر الألف بالبقاء، لأنها أبعد من آخر الاسم فتنقلب همزة فستقول حطائط على القولين، والتقدير مختلف ومسائل هذا الفيصل كثيرة فيلنكتف بما ذكرناه، ومن المزية أيضا ما أشار إليه بقوله:

والياء لا الواو احلف إنْ جَمَعْت ما كَحَيْزَبُون فَهُو حُكُمٌ حُتِما

ما يجب إيثاره بالبقاء واو حيزبون وعيطموس (٢) ونحوهما فإن تكسيرهما حزابين وعطاميس، حذفت الياء وأبقيت الواو فسانقلبت ياء لانكسار ماقبلهما وإنما أوثرت الواو في ذلك بالبقاء؛ لأن الياء إذا حلفت أغنى حذفها عن حذف الواو، ولبقائها رابعة قبل الآخر، فيفعل بها ما فعل بواو عصفور، ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن الياء؛ لأن بقاء الياء مفوت لصبغة الجمع.

وَخَيَّرُوا فِي زائدَيْ سَرَنَدَى وكُلِّ ما ضَاهَاهُ كالعَلَندْيَ

زائدا سرندى (٢٠) هما النون والآلف، فإن حذفت النون قلت؛ سراد، وإن حذفت الآلف قلت سراند وكذلك نظائره نحو العلندى (٤) والحَبَنْطَى والعَفَرْنى وإنما عيم الآخر. خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما، إذ لامزية لأحدهما على الآخر.

والحاصل أنه إن كان لأحد الزائدين مزية أبقى، فإن ثبت التكافئ فالحاذف مخير. وهذه مسائل أختم بها باب الجمع:

⁽١) حطائط: الصغير، كأنه حط عن مرتبة العظيم.

 ⁽٢) الحيزبون: المرأة العجور، وفيه زوائد: الياء والواو والنون ـ العيطموس: التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر.

⁽٣) السرندى: السريع في أموره ـ أو الشديد.

 ⁽³⁾ العلندى: البعير الضخم ـ والغليظ من كل شيء ـ ونوع من شجس العضاة له شوك.
 واحده بهاء والجمع علاند.

الأولى: يجوز تعمويض ياء قبل الطرف عما حذف (منه)(١) أصل أو زائد، فتعقول في سنفرجل ومنطلق: سنفاريج ومطاليق، وقند ذكر هذا أول التنصفير وسيأتى.

الثانية: أجاز الكوفيدون زيادة الياء في بماثل مفاعل وحدفها من مماثل مفاعيل، فيجيزون في جعافر جعافير، وفي عصافير عصافر، وهذا عندهم جائز في الكلام وجعلوا من الأول ﴿ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ ﴾ (٢) ومن الثاني ﴿ وَعِندُهُ مَفَاتِحُ الْفَيْبِ ﴾ (٣) ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذا كفولهم (٤):

..... سَوَابِيغُ بِيضٌ لا يُخَرَّقُهَا النَّبْلُ

ووافقهم الجرمي على زيادة الياء قسياسا في نحو طوابيق وخواتيم (٥) وكل ما يجمع على فسعائل، وقال أبو حساتم في نحو أمنية وأثفسية (٦) كل ما جاء من هذا

.1(1)

(٢) من الآية ١٥ من سورة القيامة.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٤) قائله: هو زهير بن أبي سلمي _ وهو من الطويل _ .

وصدره: عليها أسود ضاريات ليوسهم.

اللغة: «عليها» _ أي: على الخيل «أسود» جمع أسد «ضاريات» جمع ضارية _ من ضرى إذا اجترأ «سوابيغ» كوامل «بيض» صغيلة «النبل» السهم.

الإحراب: «عليها» جار ومسجرور خبر مقدم «أسود» مستدأ مؤخر «ضاريات» صفة «لبوسهم» مستدأ ومضاف إليه «سوابيغ» خبر المبتدأ «بيسض» صفته «لا يخرقها» لا نافية ويخرق فعل مضارع وها مفعول به «النبل» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة صفة لسوابيغ.

الشاهد: قوله اسوابيغ، والقياس سوابغ ـ بدون الياء ـ

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٠٣، وذكره السيوطي في الهمم ٢/١٨٢.

(٥) طوابيق: جسمع طابق ـ بفتح الساء وكسرها ـ وهو العفسو من أعفساء الإنسان كاليد والرجل، ويجمع على طوابق وقد جاء الجمع شذوذا طوابيق وخواتيم: نوع من الحلى ـ وهو أيضا مايوضع على الطين ويختم به الكتاب.

(٣) أثفية: بضم الهمزة وسكون الثاء وكسر الفاء _ وهي حجر يوضع عليه القلو، وهي ثلاثة أحجار.

النوع واحده مشدد، ففي جمعه التشديد والتخفيف كأثافي، وقال الأخفش: هذا كما يقال في جمع مفتاح مفاتح ومفاتيح، وقال النحاس: الحذف في المعتل أكثر، ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل (مفاعل وحذفها من مثال)(١) مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة.

الثالثة: قد ورد فى جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم، وأشار إليه فى التسهيل بقوله: وربحا قدر تجريد المزيد فيه فعومل معاملة المجرد، ومثال ذلك قولهم فى ظريف وخبيث: ظروف وخبوث، قال الجسرمى والفارسى: كسروه على حذف الزيادة وهو مذهب المبرد، وكان يقول فيه جسمع الترخيم، ومذهب الخليل وسيبويه أنه مما جمع على غير واحده المستعمل كملاميسح، وأجاز السيرافى أن يكون اسم جمع،

الرابعة: قال في التسهيل يُجْمعُ اسم الجمع وجمع التكسير ضير الموازن مفاعل أو مفاعيل أو فعلة لما يثنيان له جمع شبيهسيهما من مثل الآحاد انتهى. فمن جمع اسم الجمع قوم وأقوام، وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس، ومن جمع الجمع عقبان وعقابيس كما تقول سرحان وسراحين (٢) ومعنى قوله قلما يثنيان له، يعنى أن المداعى إلى جمعهما هو المداعى إلى تثنيتهما، وظاهر كلامه جواز ذلك في جمع الكثرة وجمع القلة ونقل غيره أن جمع الكثرة لا يقاس عليه باتفاق.

واختلف في جمع القلة فقيل: يقاس عليه، وهو مذهب الأكثرين وقيل: لا ينقاس ولايجمع من الجموع إلا ما جمعوا، وهو مذهب الجرمي، واختسار ابن عصفور، وبه فسر الفارسي كلام سيبويه.

الخامسة: اختلف فى أصائل فقيل: هو جمع جمع جمع لأنه جمع آصال وآصال جمع أصل وأصل جمع أصيل، قاله ابن الشجرى، ورده ابن الخشاب وهو خليق بالرد وقيل هو جمع جمع، لأنه جمع آصال وآصال جمع أصل وأصل مفرد

⁽۱) ا. ب.

⁽٢) السرحان: الذئب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.

لا جمع له. وقيل: إن آصالا جمع أصيل كيسمين وأيمان وأصائل جسم أصيلة كسفينة وسفائن ذكره ابن الباذش وقاله أيضا أبو الحسين بن فارس^(۱) وقال ابن الخشاب: أصائل مفرده أصيل مثل أفيل وأفائل والأفيل الصغير من أولاد الإبل ـ وعلى هذين القولين فليس بجمع جمع.

السادسة: في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس، وإنما أخرته إلى هذا الموضع؛ لأن معرفته متوقفة على معرفة أمثلة التكسير، والفرق بين هذه الثلاثة من وجهين: أحدهما معنوى والآخر لفظى.

أما المعنوى: فقال الشارح في صدر الشرح: الاسم الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل، إما أن يكون موضوعا للاحاد المجتمعة دالا عليها دلالة المفرد الواحد بالعطف، وإما أن يكون موضوعا لمجموع الاحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية؛ إلا أن الواحد ينتفى بنفيه، فالموضوع للاحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له من لفظه واحد مستعمل كرجال وأسود، أو لم يكن كأبابيل(٢) والموضوع لمجموع الاحاد، وهو اسم الجمع، سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب، أو لم يكن كرهط وقوم، والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس، وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة وعكسه كمأة وجبأة. انتهى عنى: أن الكمأ والجمبأ للواحد، والكمأة والجبأة للجنس، وهذا قليل، وبعضهم يعنى: أن الكمأ والجبأ للواحد، والكمأة والجبأة للجنس، وهذا قليل، وبعضهم يقول كمأة وللجنس كمء على القياس وقوله: وهو غالب يفرق بينه وبين واحده بالتاء، يشير إلى أن اسم الجنس لاينحصر في ذلك، لأنه قد يفرق بينه وبين واحده بالتاء، يشير إلى أن اسم الجنس لاينحصر في ذلك، لأنه قد يفرق بينه وبين واحده بالتاء، يشير إلى أن اسم الجنس لاينحصر في ذلك، لأنه قد يفرق بينه وبين واحده بالتاء، يشير ورم ورومي ورنج ورنجي.

⁽۱) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد أبو الحسين اللغوى الغزويني كنان نحويا على طريقة الكوفين سمع أباه وعلى بن إبراهيم بن سلمة وقرأ عليه البديع الهمذاني وكان كريما جوادا، وله مقدمة في النحو، واحستلاف النحويين وغيرهما. قال اللهبي: مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.

⁽٢) أبابيل: بمعنى فرق.

واعلم أن فيما عرف به اسم الجنس نظرا لأن مقتضاه صحة إطلاق تمر ونحوه على القليل والكثير كالعسل والماء، لأن الواحد إنما يستفى بنفيه إذا كان صادقا عليه، وقد صرح بذلك الشيخ أبو عمرو في شرحه لكافيته، والمفهوم من كلام النحويين أن اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث نحو جوز ونخل (۱) وكلم، لايطلق على أقل من ثلاثة، وإنما يقال ذلك في نحو ضرب من المصادر، فإنه صالح للقليل والكثير، وإذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الرحدة، وأما غير المصادر فلا يقال فيها ذلك، وقد صرح المصنف بذلك قال في شرح التسهيل: الكلم اسم جنس جمعى كالنبق واللبن وأقل مايتناول ثلاث كلمات، بل يقتضى قوله في التسهيل: تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ استغناء بتجريده في الكثرة وبتصحيحه في القلة، أن تمرا ونحوه لما فوق العشرة حتى قيل نقض كلامه الأول.

وأما اللفظى فاعلم أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على ورن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا؛ فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو عبابيد، أو غالب فيه نحو أعراب، فهو جمع واحد مقدر، وإلا فهو اسم جمع نحو رهط وإبل.

وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا وزن نادر في المفردات كقولهم (بُرمة أعشار)(١) هذا مذهب بعض النحويين، وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع، ويجعل قولهم (برمة أعشار) من وصف المفرد بالجمع، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع، وليس الأعراب جمع عرب، لأن العرب يَعُمَّ الحاضرين والبادين، والأعراب يخص البادين، خلافا لمن زعم أنه جمعه، وإن كان أه واحد من لفظه فإما أن يوافيقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما، فإن وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر تغييره نحو فلك، فإن لم يثن فليس بجمع نحو جنب، والمصدر إذا وصف به وإن وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة، فإما أن يميز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيشه نحو تحر، أو لا الهن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيشه فهو جمع نحو

⁽١) جور: الجور ـ يفتح الجيم وسكون الواو ـ المفارة التي يتيه فيها السالك.

 ⁽٢) البرمة: قدر من حجارة، وبرمة أعشار إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة، وقيل: إذا
 كانت مكسرة على عشر قطع.

تُخَم وتهم، حكم سيبويه بجمعيتهما، لأن العرب التزمت تأنيشهما، فإن الغالب على (اسم الجنس)(۱) المتسال واحده بالتاء. التسذكير، وقال ابن سيده: التذكير والتأنيث سواء في الاستعمال والكثرة. وإن لم يكن كذلك، فإما أن يوافق أوران الجمع الماضية أولا، فإن وافقها فهو جمع، ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه دون قبح فيكون اسم جمع، فلذلك حكم على غزى بأنه اسم جمع لغار، لأنه ساوى الواحد في التذكير، بخلاف كليب، فإنه جمع لأنه مؤنث، وحكم أيضا على ركاب بأنه اسم جمع لركوية، لأنهم نسبوا إليه فقالوا: ركابي، والجموع لا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها.

وإنما قلنا: دون قبح، لأن الجسمع قد يساوى الواحد فيسما ذكر بقبح فسقال الرجال قام، وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب، لأن فعلا ليس من أبنية الجمع، خلافا لأبي الحسن.

والحاصلُ أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالياء أو بالتاء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع مالا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه، أو له واحد ولكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب، وإذا عرفا عرف الجمع بمعرفتهما. والله أعلم.

⁽۱) ا، ب.

التصغير

إنما ذكره بعد التكسير (لأنهما)(١) _ كما قال سيبويه _ من واد واحد، فلنذكر فوائده وعلاماته وشروط المصغر.

أما فوائده عند البصريين (فثلاثة)(٢): التقليل، والتقريب، والتحقير.

فالتحقير: إما لذات الشيء نحو حجير أي: حجر صغير، وإما لشأته نحو رجيل.

والتقليل: لكمية الشيء (نحو) (٢٢) دريهمات، والتقريب: إما لزمان الشيء نحو بعيد العصر، وإما لمكانه نحو دوين السماء، وإما لمنزلته نحو صُدِّيقي.

وزاد الكوفيون في فوائده التعظيم، كقول لبيد(٤):

أى: الموت.

وأجيب بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدة، أو بأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام.

(١) أ، ب ـ وفي جـ (لأنه). (٢) أ، ب. (٣) أ، ج.

(٤) قاتله: هو لبيد بن ربيعة بن عامر العامري ـ وهو من الطويل ـ ـ ـ

وصدره: وكل أناس سوف تدخل بينهم

اللغة: (دويهية) تصغير داهية، ويروى في مكانه (خويخة) وهو مصغر خوخة ـ بفتح فسكون ـ وهو الباب الصغير. أي أنه سينفتح عليهم باب يدخل إليسهم منه الشر، وإذا مات الإنسان أو قتل اصفرت أنامله واسودت أظافره، وقيل: المراد من الانامل الاظافر فإن صفرتها لاتكون إلا بالموت.

الإعراب: (كل) مبتدأ (أناس) مضاف إليه (سوف) هنا للمتحقيق والتأكيد (تدخل) قعل مضارع (بينهم) متعلق بتدخل (دويهية) فاعل تدخل والجسملة في محل رفع خبر المبتدأ (تصفر) فعل ميضارع (منها) متعلق بالفعل (الأنامل) فاعل تصفر، الجملة في محل رفع صفة لدويهة.

الشاهد: قوله (دويهية) حيث إن التصغير هنا للتعظيم عند الكوفيين.

مواضعه: ذكره الشجرى في أساليه ٢٠/٢، ٤٩/٤، وابن الأنباري في الإنصاف ١٣٩، وابن الأنباري في الإنصاف ١٣٩، وابن يعيش ١٨٤، ٥/١١٥ في الخزانة، ٥٥ في شرح شواهد الشافية، ٢/١٨٥ همع الهوامم، ٢٠/٧ شرح الأشموني.

وأما صلامته فهى: الساء، وإنما جعلوها ياء، لأن أولى الحسروف بالزيادة حروف المد واللين، فالآلف قد استبدّ بها الجمع فعدلوا إلى الياء، لأنها أقرب إلى الألف، وزعم بعض الكوفييين وصاحب الغرة: أن الآلف قد تجعل صلامة التصغير، واستدلوا بقول العرب فى: هدهد، هداهد، يعنون التصغير، وفى دابة وشابة، دوابة وشوابة. ورد بأن الهنداهد لغة فى الهدهد، وأما دوابة وشوابة فألفهما بدل من ياء التصغير والأصل دويبة وشويبة، لأن ياء التصغير قد تجعل ألفا إذا وليها حرف مشهد.

وأما شروط المصغر فأربعة:

الأول: أن يكون اسما فسلا يصغر الفعل ولا الحرف، لأن التصفير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب، وفي كونه مقيسا خلاف تقدم في بابه.

الثاني: أن يكون غير متوغل في شب الحرف، فلا تصغر المضمرات ولا مَنْ وكيف ونحوها. وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات، وسيأتي.

والثالث: أن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم، ولا الأسماء المعظمة شرعا، وفي أسماء شمهور السنة وأيام الأسموع قولان، والمنع مذهب سيبويه.

والرابع: أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها، فإنه لا يصغر نحو كميت(١).

نُعَيلاً اجْعَلُ الثَّلاثيُّ إذا صَغَرَّتُهُ نَحْوُ قُلْكَ فِي قَلْمَا لَعُسِّ الثَّلاثيُّ إذا عَمَّلُ الثَّلاثيُّ إذا فَأَقَ كَجَمْلُ دِرْهُمَ دُريْهِما "

أبنية التصغير ثلاثة: فُعيل وفُعيعل وفُعيعيل، ففعيل للثلاثي مطلقا نحو قُذَى في تصغير قذى، وفليس في تصغير فلس، وفعيعل وفعيعيل لما زاد على الثلاثة.

أما فعيعل. فللرباعي تحو دريهم في درهم، وجعيفر في جعفر: وللخماسي المجرد إذا حذف آخره ولم يعوض نحو فريزد في فرزدق.

⁽١) الكميت من إلخيل: هو الفرس الذي تضرب حمرته إلى سواد.

وأما فعيميل: فللخماسي ولما فـوقه أيضا، إذا كان قبل آخره حرف لين نحو عصيفير أو حذف منه وعوض نحو فريزيد (ولما فوقه أيضا)(١).

تنبيهات:

الأول: هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل ـ رحمه الله ـ، فقيل له: لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار.

والثانى: وزن المصغر بهذه (الأوزان)(۱) اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا، وكراهة لتكثير الأبنية، وليس بجار على مصطلح التصريف.

ألا ترى أن وزن أحيــمد ومكيــرم وسفيــرج فى التصــغير فــعيــعل، ووزنها التصريفي أفيعل ومفيعل وفعيلل.

الثالث: فهم من قوله (فعيلا اجعل الثلاثي) أن في الشلاثي إذا صغر ثلاثة أعمال: ضم أوله وفتح ثانيه وإلحاق ياء ساكنة بعده.

وفهم من قوله (فعيعل مع فعيعيل لما . . فاق. .) أن مافوق الثلاثة يشارك الشلائي في الأعمال الثلاثة ويزيد (عليه)(٣) رابعا وهو كسر ما بعد الياء إلا (فيما)(٤) ميستثنيه .

الرابع: هذه الكيفية المذكورة إنما هي في المتسمكن، وأما غير المتسمكن فإنه يخالفه في بعضها وسيأتي آخر الباب.

الخامس: ذكروا لضم أول المصغر عللا أكثرها ظاهر الضعف، منها أنهم لما فتحوا في التكسير أول الرباعي والخماسي لم يبق إلا الكسر والضم، فكان الضم أولى لمكان الياء. قال معناه السيرافي. وفتحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكسير في نحو مفاعل متقابلان فحمل ماقبل الياء على ماقبل الألف.

⁽۱) ا، ت.

⁽٢) في جد (الأمثلة).

⁽۳) ا، ب. (٤) ا، ب.

السادس: قال بعضهم: ضم أول المصغر وفتح ثانيه إنما هو فيما ليس كذلك نحو صرد (١) أو تقول: الضمة والفتحة في المكبر غير الضمة والفتحة في المصغر كما في فلك ونحوه.

وجزم ابن إياز بالثاني فقال: لو كان أول المكبر مضموما كفراب وغلام ثم صغرته لحكم بأن الضمة في التصغير ضيرها في التكبير، وقال بعضهم في نحو زيرج (٢) مما قبل آخره مكسورا إذا صغر لايغير، قال: ولو قيل: إن الكسرة في التصغير غيرها في التكبير لكان وجها.

السابع: لو كان المكبر على هيئة المصغر كمبيطر ومهيمن (٢٢) ونحوهما من السماء الفاطين، فقال بعضهم: إن تصغيرها يكون بالتقلير، وظاهر التسهيل أن مثل هذا لايصغر لآته شرط في المصغر خلوه من صبغ التصغير وشبهها.

وَمَا بِهِ لِمُتنَّهَىَ الْجَمْعُ وَصِلْ ﴿ بِهِ إِلَى أَمِثَلِهُ التَّصْغِيرِ صِلْ

يعنى: أنه يتوصل إلى بناء فعيعل وفعيعيل فيا (اد على أربعة أحرف (بما يتوصل به إلى منتهى الجمع)⁽¹⁾ يعنى بناء مفاعل ومفاعيل (وللحاذف)⁽⁰⁾ هنا ـ من ترجيح وتخيير ـ ماله فى التكسير فتقول فى تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس، أو فريزق بحذف الرابع، لأنه يشبه الزائد، وتقول فى منطلق مطيلق بحذف النون وإبقاء الميم؛ لأن لها مزية كما تقدم، وتقول فى استخراج تخيريج ـ بحذف السين، لأن التاء أولى بالبقاء لما سبق، وتقول فى حيزبون⁽¹⁾ حزيبين ـ بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء لما مر، وتقول فى علندى^(٧) عليند أو عليد، إذ لا مزية لأحد وائديه على الآخر، وقد تقدم بيان ذلك فى التكسير فأغنى عن إعادته.

⁽۱) الصرد: بضم فشتح ـ طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير، وبياض في ظهر الفرس من أثر الدبر.

⁽٢) الزبرج: الزينة من وشى أو جوهر، وقبل: الذهب، وقبل: السحاب الرقبق.

⁽٣) المهيمن: اسم قاعل هيمن إذا كان رقيبا على الشيء.

⁽٤) ب، جــ وفي أ (بما يوصل به فيه إلى منتهى الجمع).

⁽٥) أ ـ وفي ب، جه (وللحائق).

⁽٦) الحيزبون: المرأة العجوز.

⁽٧) العلندى: بالفتح ـ الغليظ من كل شيء، وربما قيل: جمل علندى ـ بالضم ـ .

ننبيه:

يستثنى من ذلك هاء التــانيث، والفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا، فإنهن لايحذفن في التصغير، ولايعتد بهن كما سيأتي. وَجَائزٌ تَعُويضٌ يَا قَبُلَ الطَّرَفُ لِي إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْم فِيهِمَا انْحَدَفُ

يعنى: أنه يجوز أن يعوض مما حذف فى التكسير والتسمغير ياء قبل الآخر، وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول فى جمعه سفارج وإن عوضت قلت: سفيريج.

وما حــذف منه زائد نحو منطلق فــتقــول في جمعــه مطالق ومطاليق، وفي تصغيره مطبلق على الوجهين.

وعلم من قوله (جائز) أن التعويض لايلزم.

تنبيه:

قال فى التسهيل: وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر، مالم يستحقها لغير تعويض، واحترز بقوله «لغير تعويض» من نحو لفاغيز جمع لُغيَّزى، فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض، لشبوت يائه التي كانت في المفرد.

وَحَاثِدٌ عَنِ القِياسِ كُلُّ مَا ﴿ خَالَفَ فِي البابينِ حُكْمًا رُسِما

ما خولف (به)(١) القياس في التصغير نحو قولهم في المغرب: مغيربان كأنه تصغير مغربان، وفي عشية عشيشية كأنه تصغير عشيّان، وفي عشية عشيشية كأنه تصغير عشيان، وفي إنسان: أنيسيان كأنه تصغير أنسيان وفيه خلاف، مذهب البصريين أنه فعلان من الأنس، وقال الشيباني: فعلان أيضا، لكن من الإيناس بمعنى الإبصار، وقال معظم الكوفيين إنه أفعلان من النسيان فهو على الأولين من



⁽١) أ، جـ وفي ب (فيه).

هذا النوع، وفي بنون: أبينون كانه تصغير أبنين، وفي ليلة ليبلية كانه تصغير ليلاه، وفي رجل رويجل كأنه تصغير راجل، وفي صبية وغلمة: أصيبية وأغيلمة، كأنهما تصغير أفعلة، فهذه الألفاظ ما استخنى فيها بتعسفير مهمل عن تعسفير مستعمل (وقد سمع في بعضها القياس أيضا)(١) قالوا في صبية صبية على التياس. أنشد سيبويه (١):

صُبِّيَّة عَلَى الدُّخَان رُمَّكَا مَا إِنْ عَدَا أَصِغْرِهُمْ أَنْ رَكًّا

يقال: ولا زكيكا إذا دب، قال المبرد: والصواب: ما إن عدا أكبرهم.

وعا خولف به القياس في التكسير قولهم: رهط وآراهط، وباطل وأباطيل، وحديث وأحاديث، وكراع وأكارع، وعروض وأعاريض، وقطيع وأقاطيع^(٣).

فهسله جموع لواحث مهمل استغنى به عن جسم المستعسمل، هذا مذهب سيبويه والجسمهور، وذهب بعض النحويين إلى أنها جمدوع للمنطوق به على نخير قياس، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يسفير إلى هيئة أخرى ثم يجسم، فيرى في

⁽۱) أه جد.

⁽۲) قاتله: هو رؤية بن المجاج _ رهو من الرجز _ .

اللغة: «رمكه .. يضم الراء وسكون الميم .. جسمع أرمك والرمكة لون كلون الرمساد «عدا» جاوز «أن زكه ويروى قد زكا.

يصف رؤية بهذا: صبية صغارا قد اخبروا وتشعثوا لشدة الزمان وكلب الشتاء والبرد.

الإحراب: «صبية» منصوب بفعيل مقدر تقديره ترك صبية «على الدخيان» حال «رمكا» صفة لعبية «على الدخيان» حال «رمكا» صفة لعبية «ما» النفى «إن» والله «الله «عدا» فعل ماض «أصغرهم» فيامل ومضاف إليه «أن» مصدرية «وكا» فعل مناض والألف للإطلاق والفاعل ضمير، وأن ومنا دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول عدا.

الشاهد: قوله فصيية عيث صغرت على لفظها، والأكثر في كلامهم أصيبية. مواضعه: ذكره سيبويه ٢/١٢٩، والمتغب ٢١٢، والمخصص ٢١/١١.

⁽٣) الرهط: قوم الرجل وقبيلته ويطلق على الجساعة من ثلاثة إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا.

والكراع: هو مستلق الساق ـ وفي نسخة ب (كراع وأكاريع).

والعروض: آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر.

أباطيل أن الاسم غير إلى إبطيل أبطول ثم جمع، وذهب المبرد إلى أن أراهط جمع أرهط وأباطيل جمع إبطال مصدر أبطل واستغنى به عن جمع الاسم، وأعاريض تكسير إعراض مصدر أعرض.

وذهب الفراء إلى أن أحاديث جمع أحدوثة بمعنى حديث، وقال ابن خروف: إن أحدوثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به، وعد بعضهم من هذا النوع قولهم: أظافير في جمع ظفر، وليال في جمع ليلة، وليستا منه، بل هما مما استغنى فيه بجمع واحد مستعمل قليلا، لأنهم قالوا (أظفور، وليلاه، وإن كان الأشهر ليلة وظفرا _ قلت: وكذا لاينبغى أن يعد قولهم)(١) في التصغير ليبلية مما استغنى فيه بتصغير مهمل.

لتلو يا التصغير من قبل علم نانيث أو مدَّته الفتح المحتم كُذَاك ما مَدَّة أفعسال سَبَق او مدَّ سكران وما به التحق

اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إصراب جرى بوجوه الإعراب: على مقتضى العوامل نحو زبيد، وإن لم يكن حرف إعراب وجب كسره كما كسر ما بعد الف التكسير إلا خمسة أشياء:

الأول: ما قسبل علامسة التأنيث وهي التساء والألف نحو طلحسة وسكري، فتقول فيهما طلبحة وسكيري ـ بالفتح ـ لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث، ومحافظة على بقاء الألف.

ويعنى بقوله (مِنْ قبلِ عَلَم) مــا كان متصلا كما مــثل: فلو انفصل من الياء كسر نحو دُحَيْرجة.

الثانى: ما قبل مدة التأنيث وهى الألف التى قبل الهمزة فى حمراء ونحوه، فإنها ليست علامة للتأنيث عند جمهور البصريين، وإنجا العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة، وقد تقدم بيان ذلك فى التأنيث والتذكير، فتقول فى تصغير حمراء حميراء _ بالفتح _ محافظة على سلامة الألف.



⁽۱) ب، ج.

فإن قلت: فلمعله أراد بعلم التأنيث الناء وحدها، وبالمدة الألفين المقسورة والمدودة.

قلت: لا يصح ذلك لأن المقصورة علم تأنيث أيضًا فتخصيصه بالتاء لا وجه له، وإنما عطفت المدة المذكورة على علم التأنيث، لعدم اندراجها فيه فهو كقوله في التسهيل, أو الف التأنيث أو الألف قبلها.

فإن قلت: قبوله في شرح الكافية: فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح، كتُميَّرة وحُبيَّلَى وحُمَيْراء _ يقتضى أن الملة في حمراء مندرجة في قوله (علامة تأنيث)، وللملك اقتصر في الكافية على قوله: لتأنيث علم.

قلت: يجوز في ذلك ـ والتحقيق ما تقدم.

والثالث: ما قبل ألف أفعال نحو أجمال فتقول فيه أجيمال محافظة على بقاء الألف (التي)(١) للجمع.

تنبيه:

أطلق الناظم أفعالا، ولم يقيده بأن يكون جمعا، فشمل المفرد، وفي بعض نسخ التسهيل (أو ألف أفعال جمعا أو مفردا) فمثال الجمع ماذكر، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين، إلا ما سمى به من الجمع، لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات. قال سيبويه: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفيعال، كما تحقرها قبل أن تكون اسما، فتحقير أفعال كتحقير عطشان، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لايكون إلا واحدا، ولا يكون أفعال إلا جمعا. انتهى.

وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات، وجعل منه قولهم: برمة أفشار، وثوب أخلاق وأسمال (٢) وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع، وتصغيره أفيعال كما سبق.

^{.1(1)}

 ⁽۲) عطف مرادف يقال سمل الشوب سمولا خلق فهو ثوب أسمال هـ قاموس.ويقال: ثوب أسمال، ويقال: ثوب أحلاق. إذا كان قد صار مزقا.

قإن قلت: إذا فسرعنا على ملحب من أثبته في المفردات، فهل يصمغر على أفيعال أو على أفيعيل؟

قلت: مقتضى إطلاق الناظم وقوله في التسهيل: جمعا أو مفردا ـ أنه يصغر على أفيعال ـ بالفتح.

ومقتضى قول من قال من النحويين (أو أفعال جمعا) كأبى موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل ـ بالكسر.

وقال بعض شراح تصریف ابن الحاجب: قید بقوله (جمعا) احترازا عما لیس بجمع، نحو أعشار فإن تصغیره أعیشیر. انتهی.

وقال الشارح: (أو ألف أفعال جمعا، وعلى هذا نبه بقبوله سبق)، انتهى، فقيد. وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل (سبق) قيدا لأفعال: أى ألف أفعال السابق في باب التكسير، وهو الجمع، أما تقييده فتتبع فيه أبا موسى ومن وافقه. وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبى موسى: هذا خطأ! لأن سيبويه قال: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما، وأما حمل كلام الناظم على التقييد، فلا يستقيم؛ لأن قوله (سبق) ليس حالاً من أفعال فيكون مقيدا به، بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال، وأيضًا فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل، فعلى هذا يحمل كلامه، والله أعلم،

الرابع: ما قبل الف سكران ونحوه مما آخره الف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ، ولهذا أحال الناظم على سكران، فيقال فيه سكيران، لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين، وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سرحان وسريحين (۱) فإنه جمع على سراحين، وإن كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت

⁽١) سرحان: اللَّثب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.

إليه، بل يصغر على فعيلان، مثال ذلك غرثان (١) وإنسان، فإنهم قالوا جمعهما غراثين وأناسين على جهة الشذود، فإن صغرا قبل فيهما: غريثان وأنيسان.

وإذا ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان، ولم يعسرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا؟ حمل على باب سكران، لأنه أكثر.

الخامس: ما كان قبل اسم منزل منزلة تاء التأنيث، والمراد به علجز المركب نحو بعلبك فتقول فيه بعيلبك، ولم يذكره هنا.

والفُ التائيثِ حيث مُدًا ونسادُه منفسصلينِ عُسلاً كَذَا للزيسدُ آخِرا للنسبِ وَعَجُزُ المفسافِ والمركّبِ وهَكَذَا للزيسدُ آخِرا للنسبِ وَعَجُزُ المفسافِ والمركّبِ وهَكَذَا زِيادَنَا فَعُسلاناً مِنْ بَعْسد آربع كَزَعْفَسراناً وقَدَرُ انفصالٌ ما دلّ على تثنية أوْ جَمْع تَصْعِيْح جَلاَ

يعنى: أنه لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية، لأنها تعد منفصلة، أي: تنزل منزلة كلمة مستقلة.

ومعنى عدم الاعتداد بها أن ما قبلها يصغر غير متمم بها.

الأول: ألف التأنيث المدودة نحو راهطاء.

الثاني: تاء التأتيث نحو حنظلة.

الثالث: ياء النسب نحو عبقري(٢).

الرابع: عجز المضاف المركب نحو عبد شمس.

الخامس: عجز المركب. يعنى غير المضاف المتقدم ذكره نحو بعلبك.

السادس: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا، نحو رعفران

⁽١) غرثان: بفتح الغين فراه ساكنة وجمعه خراثي كسكاري من غرث كفرح جاع هـ قاموس.

⁽٢) عبقرى: نسبة إلى عبقر، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كُل شيء عجيب.

وعبوثران (۱) واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان، وقد تقدم حكمها.

السابع: علامة التثنية نحو مسلمين.

الثامن: علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات.

فهله لا يعتد بها فتقول في تصغيرها رويهطاء وحنيظلة وعبيقرى وعبيد شمس، ويعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات، فيقدر تمام بنية التصغير قبل الألف والتاء وكذا سائرها.

تنبيهات:

الأول: هذا تقييد لإطلاق قوله (وما به لمنتهى الجمع وصل) وقد تقدم التنبيه عليه.

الثانى: ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه؛ لأن مذهبه في نحو جلولاء وبراكاء، وقريثاء (٢) ما ثالثه حرف مد حدف الواو والآلف والسياء، فتسقول في تصنغيرها: جليلاء وبريكاء وقسريثاء بالتخفيف بخلاف نحو فروقة (٣) فإنه يقول في تصنغيرها فريقة بالتشديد، ولا يحدف، فقد ظهر أن الآلف عنده يعتد بها من هذا الوجه، بخلاف التاء، ومذهب المبرد إبقاء الواو والآلف والساء في جلولاء وأخويه، فيقول في تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء بالإدغام مسويًا بين ألف التأنيث وتاته.

وحجة سيبدويه أن لالف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما، وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل

⁽۱) عبوثران: اسم نبت.

⁽٢) جلولاء: بفتح أوله وضم ثانيه _ ناحية من نواحى سواد العراق فى طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، وجلولاء أيضا: مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا.

والبراكاء: شدة القتال.

والقريثاء: ضرب من التمر أسود.

⁽٣) فروقة: تقول رجل فروقة، وامرأة فروقة، ورجل فرق، إذا كان شديد الفزع.

مشاركة الألف المسدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها، فإنها كألف حبارى الأولى، وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء الف التأنيث، فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير.

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين الف التبانيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد. ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيبويه.

الثالث: اختلف أيضاً في نحو (ثلاثين) علما أو غير علم، وفي نحو (جدارين، وظريفين، وظريفات) أعلاما، فمذهب سيبويه الحذف فتقول: تُليثون ـ بالتخفيف ـ لأن زيادته غير طارئه على لفظ محرد، فعومل معاملة جلولاء، وكذا يفعل بما جعل علما بما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح، نص على جميع ذلك.

ومذهب المبرد إبقاء حرف المد فى ذلك والإدغام كما يفعل فى جلولاء واتفقا فى نحو (ظريفين، وظريفات) إذا لم يجعلن أعلاما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل.

وَالِفُ التَّالِيْثِ ذُو القَصْرِ مَتَى ﴿ زَادَ هَلَى أَرْبَعَةِ لَنْ يَثَبُنَا

ألف التأنيث المقسمورة أبعد عن تقدير الانفصال من المدودة لعدم إمكان استقلال النطق بها، فلذلك تحذف في التصغير خامسة فصاعدا، فإن بقاءها يخرج البناء عن مشال فعيميل كمقولك في قرقرى ولغيزى قريقر ولغيغز (١). فإن كانت خامسة وقبلها مدة واثدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث وجاز عكسه، وإلى هذا أشار بقوله:

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَّارَى خَيِّرِ لللَّهِ بِينِ الْحُبْيْرَى فَادْرِ والْحُبْيُّرِ

فإن حذفت المدة قلت الحبيرى، وإن حـذفت ألف التأنيث قلت الحبير بقلب المدة ياء ثم تِدغم ياء التصغير فيها.

⁽۱) قرقری: اسم موضع، واللغیزی: بضم أوله وتشدید ثانیه مفتوحا : مــثل اللغز ــ کقفل وکرطب وکجیل ــ وهو ماصمی من الکلام وأخفی المراد منه.

وارْدُدُ لأَصْلُ ثَانِيًا لَيْنَا قُلِبُ ﴿ فَقِيمَةُ صَيِّرٌ قُويَمَةً تُصِبُ

اعلم أن الثاني يرد إلى أصله في التصغير بشرطين:

الأول: أن يكون لينا، والثانى: أن يكون بدل غير همزة تلى هموزة فاندرج في ذلك ثلاثة أنواع:

أولها: ما كان لينا منقلبا عن لين نحو باب وميزان وقيمة وناب وموقن، فتقول في تصغير باب بويب، لأن ألفه عن واو، وفي ميزان مويزين لأن ياء، عن واو، وكذلك تقول في قيمة قويمة وديمة دويمة؛ لأن الياء فيهما منقلبة عن واو، وفي ناب _ وهو السن _ نييب، لأن ألفه عن ياء، وفي موقن مييقن لأن واوه عن ياء، وإنما رد الثاني في ذلك إلى أصله لزوال سبب انقلابه.

وثانيها: ما كان لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط، فإن أصلهما دتّار وقرّاط^(١) والياء فيهما بدل من أول المثلين، فستقول في تصغيرهما دنينير وقريريط، لزوال سبب الإبدال.

وثالثها: ما كنان لينا مبدلا من همزة لا تلى هنمزة نحو ذيب فنان أصله الهمزة، والياء فنيه بدل من الهمزة، فإذا صغرته قلت: ذويب بالهمزة وجوعا إلى أصله، لأن قلب الهمزة ياء إنما لانكسار ما قبلها.

وخرج بالشرط الأول ما ليس بلين، فإنه لايرد إلى أصله ولو كان مبدلا من لين فتقول في قائم قدويتم ـ بالهمزة ـ وفي متعد متيعد خلاف اللزجاج في متعد، فإنه يرده إلى أصله، فيقول فيه: موسعد، والأول مذهب سيبويه، وهو الصحيح، لأنه إذا قيل فيه موبعد أوهم أن مكبره موعد، أو موعد، أو موعد، ومشيعد لا إبهام فيه.

وخرج بالشرط الثانى ما كان لينا مبدلا من همزة تلى همزة كألف آدم وياء أيمة فإنهما لايردان إلى أصلهما، أما آدم فتقلب ألفه وأوا، وأما أيمة فيصغر على لفظه.

⁽١) بدليل جمعهما على دنانير وقراريط،

تنبيهات:

الأول: ضابط هذا الفصل إنما أبدل لعلة ما لا تزول بالتصغير (فإنه لا يرد إلى أصله) (١) وما أبدل لعلة تزول بالتصغير رد إلى أصله.

الثاني: ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية (وهو ــ يعنيُّ الرد ــ مشروط بِ بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين) غيــر محور، بل ينبغي أن يقول (مبدلا من غير همزة تلى همزة) كما ذكر في التسهيل.

الثالث: ظاهر قوله (لينا قلب) أن مراده قلب عن لين كما قال في الكافية: واردُدُ لاصلِ ثانيا أَبْدَلَ مِن ذي اللَّينِ عَيْنًا فَهو بالردُّ قَمِنْ

وذلك لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح، ولا عكسه، بل على إبدال حرف علة أخر، من حرف صحيح، ولا عكسه، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر، من وإذا كان كذلك فسمفهومه يوهم اشتراط كونه مبدلا من لين. صرح به في شرح الكافية.

فإن قلت: فلعل مراده بالقلب هنا مطلق الإبدال، فيسمل ما كان مبدلا من لين وما كان مبدلا من غيره.

قلت: إذا حمل على هذا ورد عليــه (ما كان بدلا من همــزة تلى همزة)^(٢) فإنه لم يستثنه.

الرابع: أجاز الكوفيون في نحو ناب بما الفه ياء نويب بالوار، وأجازوا أيضا إبدال الياء في نحو شيخ واوا، ووافقهم في التسهيل على جوازه فيهما جوازا مرجوحا، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة، وهو عند البصريين شاذ.

وقوله (وشد في عيد حمييد) وجمه شذوذه أنهم صغروه على لفظه، ولم يردوه إلى أصله، وقياسه، عويد، لأنه من عاد يعود، فلم يردوا الياء إلى الأصل.

قال الشارح: حملا على قولهم في جمعه أعياد.

⁽١) أ ـ وفي ب، ج، (لم يرد إلى أصله).

⁽٢) ب، جـ وقى أ (ما كان بدل تلى همزة).

قلت: وقال غيره فيه نظر؟ لأنهم قالوا: جمعوه على أعياد فرقا بينه وبين جمع عود فينبغي أن يقال: وصغروه على عييد فرقا بيشه وبين تصغير عود، ولا حاجة إلى جعل أحدهما محمولا على الآخر.

وقوله: ... وحُتِمْ.. للجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيْرِ عُلِمْ

یعنی: یجب لجمع التکسیر من رد المثانی إلی أصله ما وجب للمتصغمیر، کقولك فی باب وناب ومیزان أبواب وموازین، إلا ما شذ كأعیاد وقوله(۱):

حِمى لا يحل الدهر إلا بإذننا ولا نسأل الأقوام عقد المياثق يريد: المواثق.

وَالْأَلِفَ النَّانِ المَرْيْدُ يُجْعَلُ وَاوَا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيْهِ يُجْهَلُ الْاصْلُ فِيْهِ يُجْهَلُ الالف إذا كانت ثانية فلها خمسة أقسام:

الأول مبدل من ياء كتاب، والثاني: مبدل من واو كباب.

والثالث: مجهول الأصل كعاج وصاب(٢).

والرابع: زائد كضارب .

والخامس: مبدل من همزة كآدم.

فإما الأولان فتقدم أنهما يردان إلى الأصل، وأما الثالث والرابع فينقلبان واوا وإليهما أشار بقوله في البيت، فيقال: عويج وصويب وضويرب.

(۱) قائله: هو عياض بن أم درة ـ وهو من الطويل ـ. اللغة: (حمى) الحسم بكسر الحساء هو الموضع الذي يحميه الإمام ولا يقسربه أحد، من

حمى المكان وأحماه (لايحل) من الإحلال.

الشاهد: قوله (عقد الميائق) فإن القياس فيه المواثق لأنه جمع ميثاق ٣١/٢١. مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧١٥، وابن يعيش ١٢٢/٥، وشرح الشافية ٣١/١١.

(٢) صَّاب : اسم شجر مر . واحدته صابة، وقيل: على عصارة الصبر .

الإعراب: (حمى) خبير مبتدأ محلوف أي: حمانا حمى أو نحو ذلك بما يناسب المقام (لايحل) على صيخة المجهول جملة من الفعل وناتب الفياعل في موضع الرفع على أنه صفة لحمى (الدهر) منصوب على الظرفية (إلا) أداة استستاه (بإذننا) متملق بالفعل (لانسال) لا نافية ونسأل فيعل مضارع والفاعل ضمير والجملة عطف عملى ماقبلها (الأقوام) مفعول به (عقد) مفعول ثان (المياثق) مضاف إليه

وأما الخامس: فيتقلب واوا أيضا نحو أويدم، ولم ينبه عليه.

واعلم أن حكم التكسير في إيدال الثاني كحكم التصفير؛ فتقول: ضوارب وأوادم.

وكمِّلِ المنقوصَ في التصغيرِ ما ﴿ لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التاءِ ثَالِئًا كُمَّا

المنقسوس هنا هو العام، وهو مساحذف منه أصل الحساس، وهو مساحرف إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة.

فإذا صغر المنقوص المذكور كمل بأن يرد ما حذف منه إن كان على حرفين نحو اخذ، مسمى به _ وثبة ويد _ فتقول فيها أخيذ وثبيبة ويدية _ برد فاء الأول وعين الثانى ولام الثالث.

وإن كان على ثلاثة والثالث تاء التأنيث لـم يعتد بهـا، ويكمل أيضا كـما يكمل الثنائي، نحو عـدة وسنة: فتقول فيهـما: وعيدة وسنيهـة أو سنية، برد فاء الأول ولام الثاني.

فإن قلت: فهل ورد من هذا النوع محذوف العين؟

قلت: لا أصرف لذلك مشالا إلا لفظا واحدا فيه خلاف وهو ثبة _ ذهب الزجاج إلى أنها محذوفة العين من ثاب يثوب، وذهب غيره إلى أنها محذوفة اللام من ثبيت إذا جمعت، وهو الأولى.

وهذا الحلاف إنما في الثبة التي هي مجتمع الماء من وسط الحوض.

وإن كان للمنقوض ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف؛ لعدم الحاجة إليه، ﴿ لأن بنية فعيل تتأتى بدونه؛ فستقلول في هار وشاك ومسيت^(١) هوير، وشويك، ﴿ ومييت، وإلى هذا أشار بقوله:

⁽۱) هار وشاك: اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال، وكان القياس قلبهما همزة وقد جاءوا على القياس أيضا فقيل: هاتر وشاتك بوزن فاعل .. صبان.

...ماً.. لَمْ يَحْوِ غَيْرَ النَّاءِ ثَالنَّا

ففهم منه أنه إن حوى ثالثا غيـر التاء لم يرد إليه المحذوف، وإن كان الثالث هو التاء لم يعتد بها ورد إليه.

تنبيهات:

الأول: شــذ قول بعض العــرب في هار هوير ــ برد المحذوف ــ ولا يقــاس عليه، خلافا لأبى عمــرو، ونقل أيضا عن يونس والمازني إلا أن أبا عمرو ويونس يردان الهمزة في خير وشر، والمازني لا يردها فيهما.

الثاني: إنما قال (غير التاء)، ولم يقل ضير الهاء، ليشمل تاء بنت وأخت؛ فإنها لا يعتد بها أيضا، بل بقال: بنية وأخية ـ برد المحذوف.

الثالث: يعنى بقوله (ثالثا) ما زاد على حرفين، ولو كان أولا أو وسطا، فالأول كقولك في تصغير يرى (۱): يُرى، فلا يرد اعتدادا بحرف المضارعة، وأجاز أبو عمرو والمازني الرد؛ فيقولان: يُرى، ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه في يعيل (۲) ونحوه، وتقدم مثال الوسط.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: ما لـم يحو غير التاء أو همزة الوصل، لأن همزة الوصل لا يعتد بها أيضا، بل يرد المحذوف فيما هي فيه.

قلت: لا يحتاج إلى ذلك، فإن ما فيه همزة الوصل إذا صغر حذفت فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن، تقول في تصغيرهما: سمى وبني، بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول.

وقوله (كما) أشار إلى أن الثنائي وضعا يكمل أيضا في التصغير توصلا إلى بناء فعيل إلا أن هذا النوع لم يعلم له ثالث، فيرد بخلاف النوع السابق.

وأجاز في الكافية والتسهيل في الثنائي وضعا وجهين:

أحدهما: أن يكمل بحرف علة، فتقول في عن وهل ـ مسمى بهما ـ عنى وهلى.

⁽۱) يري مسمى به . (۲) يعيل: تصغير يعلى .

والآخر: أن يجعل من قبيل للفهاعف، فتقول فيهما: عنين وهليل، وصرح في التسهيل بأن الأول أولى، وبه جزم الشارح.

فإن قلت: إذا كمل بحرف علة فهل يكمل بياء أو بوار؟

قلت: خير بعضهم فقال: واو أو ياء، وظاهر كلام المصنف أنه ياء (لأنه)(1) شبهه بدم، ونص الأبدى هلى أنه ياء، وهو الأظهر.

تنبيهان:

الأول: لايظهر لهذين الوجهين أثر لفظى في نحو «ما» الاسمية والحرفية إذا سمى بهما ـ فإنك تقول على التقديرين مُوكى، وهو واضح.

الثانى: فى قوله (كما) نظر، لأنه أراد التمثيل، فليس بجيد؛ لأن ما ونحوه من الثنائى وضعا، ليس من قبيل المنقوص فكيف يمثل به، وإن أراد التنظير، فليس نظير المتقوص إلا فى مطلق التكميل؛ لأن المنقوص يرد إليه ما حذف منه، وهذا لم يعلم له محفوف، فلا يؤخذ إذ ذاك من كلامه إلا أن نحو (ما) يكمل كما يكمل المتقوص، ولا يدرى بما يكمل، والله أعلم.

ومَنْ بترخيم يُصَغِّرُ اكْتَنْفَى ﴿ بِالأَمِيلِ كَالْمُطَيِّفِ يَعْنِي الْمُطَلَّفَ

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصول ثلاثة صغر على فعيل، وإن كانت أصوله أربعة صغر على فعيعل فتقول في معطف: عطيف، وفي أزهر: زهير، وفي حسدان وحامد ومحمود وأحمد حميد، وتقول في قرطاس وعصفور: قريطس وعصيفر.

تنبيهات:

الأول: إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول، ومسماه مؤنث، لحقته التاء، فتقول في غلّاب وسعاد وحبلي: غُلبية وسعيدة وحبيلة.

⁽۱) أ، ج..

الثاني: إذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم، قلت: حييض وطليق، لأنهما في الأصل صفة لمذكر.

الثالث: شذ في تصغير إبراهيم وإسماعيل بريه وسميع، فحذفوا من كل منهما أصلين وزائدين؛ لأن الهمرة فيهما والميم واللام أصول، أما الميم واللام فباتفاق، وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية، ومذهب سيبويه أنها زائدة، وينبغى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيريه، وقال سيبويه: بريهيم وسميعيل، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب، وعلى هذا ينبغى جمعهما؛ فقال الخليل وسيبويه: براهيم وسماعيل، وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع، وحكى الكوفييون براهم وسماعل بغير ياء، وبراهمة وسماعلة، والهاء بدل من الياء.

وقال بعضهم: أباره وأسامع، وأجاز ثعلب براه كسما يقال في تصغيره بريه، والوجه أن يجمعا جمع سلامة، فيقال: إبراهيمون وإسماعيلون.

الرابع: لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، خلافا للفراء وثعلب، وقيل: وللكوفيين، بدليل قول العرب: (يجرى بليق ويلم)(١) تصغير أبلق، ومن كلامهم: (جاء بأم الربيق على أريق)(٢). قال الأصمعى: تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق، فقلبت الواو في التصغير همزة

وأما قولهم (عرف حميق جمله)(٣) فلا حجة فيه، لاحتمال أن يكون تصغير حمق.

واخْتِمْ بِتَا التَّانِيثِ مَا صَغَرَّتَ مِنْ مُوَنَّسَتْ عَسَارٍ ثُلاَثِيٍّ كَسِسنَ

⁽١) بليق: اسم فرس كان يسبق. ومع ذلك يعاب ـ مجمع الأمثال للميداني ٢٥٥٩.

⁽٢) قال أبو عبيد: أم الربيق: الداهية، وأصله من الحيات، وأما أربق: فأصله وربق تصغير أورق مرخما، وهو الجمل الذي لونه لون الرماد مجمع الأمثال للميداني ٨٨٨.

⁽٣) أي: عرف هذا القدر وإن كان أحمق، ويروى (عرف حميقا جمله) أي: أن جمله عرفه فاجترأ عليه، يضرب في الإقراط في مؤانسة الناس، ويقال: معناه عرف قدره ويقال: يضرب لمن يستنضعف إنسانا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه مجمع الأمشال للميداني ٢٤١٤.

تلحق تاء التاتيث في تصغير الاسم المؤنث بلا علامة إذا كان ثلاثيا في الأصل أو في الحال أو في المآل

فالأول: نحو يد فإنه ثلاثي في الأصل، فتقول في تصغيره يدية.

والثاني: نحو سن ودار. فتقول في تصغيرهما سنينة ودويرة.

والثالث: نوعان:

أحدهما ما كان رباصيا بمدة قبل لام معتلة، فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية، وذلك لان الأصل فيه سمييى - بثلاث يامات - الأولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة، والثانية بدل المدة، والثانية بدل المدة، فحدفت إحدى اليامين على القياس المقرر في هذا الباب، فبقى الاسم ثلاثيا، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرد.

والأُخر: ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة، وقد تقدم بيانه.

ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاه، وأشار إلى الأول منهما بقوله: مَا لَمْ يَكُنْ بِالتّا يُرَى فَا لَبْسِ كَــشَجَرِ وَبَقَــــرِ وَخَمْـسِ

يعنى : أن التاء لا تلحق اسم الجنس الذى يتميلز من واحله بنزع التاء نحو شجر وبقر فتقول في تصغيرهما شجير وبقير، إذ لو قلت في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة ويقرة، ولا تلحق أيضا بضعا وعشرا وما دونهما من علد المؤنث، بل يقال: بضيع وعشير، إذ لو قيل: بضيعة وعشيرة، لتوهم أن ذلك عدد مذكر، ثم أشار إلى الثاني بقوله: وشَدْ تَرَكُ دُونَ لَبُس.

يعنى: شذ ترك الستاء دون لبس، فى الفاظ مخصوصة لا يقاس عليها، وهى: ذود، وشول⁽¹⁾ وناب للمسن من الإبل ـ وحرب وفرس وقوس ودرع ـ للحديد. وعرس وضحى ونعل ونَصَفُ (٢)، وبعض العرب يذكر الحرب والدرع

⁽١) الذود: من ثلاثة أبعرة إلى عشرة، وقيل: غير ذلك.

الشول: وهي من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فجف لبنها.

⁽٢) عرس: بالكسر - امرأة الرجل ورجلها، ولبؤة الأسد، وبالضم وبضمتين طعام الوليمة هـ قاموس - والمناسب هنا الكسر.

وعرب: خلاف العجم.

والعرس، فلا يكون من هذا القبيل، وبعضهم ألحق التاء في عرس وقوس، فقال: عريسة وقويسة.

تنبيهات:

الأول: لم يتعرض في الكافية والتسهيل إلى استثناء النوع الأول أعنى: نحو شجر وخمس.

الثاني: كان ينبغى أن يستشنى نوعا آخر وهو طالق من أوصاف المؤنث، إذا صغر تصغير الترخيم، وقد تقدم التنبيه عليه.

الثالث: لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث، بـل تقول في رمح ـ علم امرأة ـ رميحة، وفي عين ـ علم رجل ـ عيين، خلافا لابن الأنباري في اعتبار الأصل، فتقول في الأول: رميح، وفي الثاني: عيينة، واستدل بقولهم: عيينة بن حصن ونحوه، وأجيب بأن ذلك مما نقل مصغرا.

الرابع: إذا سميت مؤنثا ببنت وأخت حلفت هذه التاء ثم صغرت والحقت رتاء التأنيث فتقول: بنية، وأخية، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق الناء، فتقول: بنى وأخى.

وقوله: .. وَنَلَدُّ.. لِحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرُ

أي: ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة، وذلك قولهم في وراء: وريئة ـ بالهمزة ـ وفي أمام: أميمة، وفي قدام: قديديمة

وقوله (كثر) بمعنى فاقه في الكثرة و(ثلاثيا) مفعوله تقدم عليه.

تنبيه:

اجاز ابو عمرو أن يقال في تصغير حباري ولغيزي^(١) حبيَّرة ولغيغيزة، فيجاء

⁽۱) الحبارى: بضم أوله وتخفيف ثانيه ـ طائر يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع، وهو على شكل الأوزة.

بتاء عوضا من الألف المحذوفة، وظاهر التسهيل موافقته، فإنه قال: ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر، إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة.

وَصَغَرُواُ شُكُونًا الَّذِي والَّتِي ﴿ وَذَا، مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَبَى

التصغير من جملة التصريف في الاسم، فحقه ألا يدخل غير المتمكن، إلا أسماء الإشارة والموصولات شابهت المتمكن، لكونها توصف ويوصف بها، فلذلك استبيح تصغير بعضها، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كمان عليه قبل التصغير، وعوض منه ضمة ألف مزيدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة، فقيل في الذي والتي: اللذيا واللتيا، وفي تثنيتهما: اللذيان والليان، وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللذيون رقعا واللذين جوا ونصبا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء، وقال الاخفش: اللذيون واللذيين بوافتح ما كالمقصور.

ومنشأ الخلاف من التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذيا في التلثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره، والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين.

قال بعضهم: ولم يتقل عن العرب ما يستند إليه في جمع الذي.

قالوا في حمع التي: اللتيات، وهو جمع للتيا تصغير التي، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما. وقال في التسهيل: واللتيات واللويتا في اللاتي، واللويا واللويون في اللاتي واللائين، فزاد تصغير اللاتي واللائين. وظاهر كلامه أن اللتيات. واللويتا كلاهما تصغير اللاتي، أما اللويتا فصحيح، ذكره الاخفش. وأما اللتيات فإنما هو جمع اللتيا كما مبتى، فتجوز في جعله تصغير اللاتي. وملهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استفناء بجمع اللتيا، وأجاز الاخفش أيضا اللويا في اللاي غير مهموز، وأجاز غيره اللويا في اللائي وقال في اللائين اللويتون.

قيل: والصحيح أنه لا يجوز تصفير اللاتي ولا اللواتي، وهذا ملهب سيبويه. وصغروا من أسماء الإشبارة ذا وتا، فقبالوا: ذيا وتيا، وفي التشنية: ذيان وتيبان، وقالبوا في أولى بالقصر : أوليبا، وفي أولاء بالملا : أوليباء، ولم يصغروا منها غير ذلك.

تنبيهات:

الأول: لاسماء الإشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما لها في التكسير.

الثانى: أن أصل ذيا وتبا ذيها وتبها، بثلاث ياءات، الأولى عين الكلمة، والثانية للتصغير، والمثالثة لام الكلمة، فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره فحذفت الياء لأن ياء التصغير لمعنى فلا تحذف، ولأن الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير لأجل الألف.

فإن قلت: ما الداعي إلى هذا التقدير؟

قلت: الداعى إليه المحافظة على ما استقر لياء التصغير من كونها لا تلحق إلا ثالثة.

الثالث: ما ذكر من التقدير إنما يستقيم على قول البصريين. أن ذا ثلاثى في الرضع وأن ألفه عن ياء، وعين الكلمة محذوفة، وهي ياء أيضا.

وذهب بعضهم إلى أن عينه واو فستكون من باب طويت، وقد قيل: إن هذه الألف هي العين واللام هي المحذوفة.

وأما على مذهب الكوفسيين والسهيلي فلا يستقيم لأن الألف عندهم زائدة وهو مما وضع على حرف واحد.

وذهب قوم منهم السيراني إلى أن ذا ثنائي في الوضع، والتقدير السابق فيه يمكن، لأنه يكمل في التصغير كما تقدم في ماء.

الرابع: ذكروا أن الألف في آخر هذه الأسماء عوض من ضم أولها. قيل: ويرده ما حكى من ضم لام اللذيا واللثيا، وذكر في التسهيل أن الضم لغة.

الحسامس: زيادة الالف في أليّـا ـ بالقــصــر ـ ظاهرة، لأن الف أبدلت ياء وأدغمت ياء التصغير فيها.



وأما أليّاء ـ بالمد ـ فمذهب المبرد أن الآلف المـزيدة ألحقت قبل الهمـزة لئلا يصيـر الممنود مقـصورا، فاليـاء الأولى للتصغير والثانية منقلبة عن ألف أولاء، والآلف التي قبل الهـمزة هي المزيدة. ومذهب الزجاج أن الآلف زيدت آخـرا كما في أخواته، لكنه يرى أن أصل همزة أولاء ألف، فـزيدت الياء ثالثة وقلبت الآلف التي بعدها وأعيدت الهمزة إلى أصلها وزيدت ألف العوض آخرا.

واعلم أن في همزة أولاء ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها عن ياء وهو مذهب المرد.

والثاني: أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج.

والثالث: أنها أصلية غير مبدلة من شيء (يل إلا) (١) عا فاؤه همزة ولامه همزة وهمزة وهمزة وهمزة وهمزة وهمزة وهمزة وهو مذهب الفارسي وقد تقدمت (هذه المذاهب في باب اسم الإشارة)(٢).

فإن قلت: كيف رحموا أن الألف المزيدة في ألياء وألبا للعوض وأولها مضموم؟

قلت: الضمة فيهما ليست المجتلبة للتنصفير، بل هي الموجنودة في حال التكبير.

السادس: اعلم أن قول الناظم: وَصَنَفَّرُوا شُذُوذًا ..، البيت معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قبوله (مع الفروع) ليس على عمومه، لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله (منها تا وتى) يوهم أن تى صغر كما صغرتا، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا نا، وهو المفهوم من التسهيل، فإنه قال: لايصغر من غير المتمكن إلا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا.

⁽١) أ، جـ وفي ب (كأولياء والياء واليا).

⁽۲) أ، جـ.

النسب

هذا الأعرف في ترجمته، وقال سيبويه باب الإضافة.

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات؛ الأول: لفظى، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

والثاني: معنوى، وهو صيرورته اسما لما لم يكن له.

والثالث: حكمى، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد. وقد أشار إلى التغيير اللفظى بقوله:

ياءً كيا الكُرْسيُّ زادوا للنُسَبُ

يعنى: أنهم إذا قبصدوا نسبة شيء إلى شيء زادوا آخير المنسوب إليه ياء مشهدة (كيا الكرسي) مكسورا منا قبلها كفولك في النسب إلى زيد زيدى، ولم ينص على أن إعرابه ينقل إليها لموضوحه.

ثم إنه قد ينضم إلى هذه التغييرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر، فمن ذلك ما أشار إليه بقوله:

وَمَثْلَهُ مَّا حَوَاهُ احْلَفْ وَتَا اللَّهِ النَّهِ أَوْ مَدَّتَ لَا لَتُسْبِنَا

يعنى: أنه يحلف لياء النسب كل ياء تماثلهاً في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فيصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها، كقولك في شافعيّ: شافعيّ، وفي مرميّ مرميّ.

يقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب في موضعها.

فإن قلت: فهل يظهر لهذا التقدير أثر لفظى؟

قلت: يظهر أثره في نحو بخاتي جمع بختي ـ إذا سمى به ـ ثم نسب إليه، فإنك تقول: هذا بَخَاتي^(١) مصروفا، وكان قبل النسب غير مصروف.

⁽۱) بخاتى: جمع بختى ككرسى ـ قال فى اللسان «البخت والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب، وهى الإبل الخراسانية تنتج من حربية وفالج، وبعضهم يقول: إن البخت عربى، وفى الحديث «فاتى بسارق قد سرق بختيسة» والبختية: الأنثى من الجسمال البخت، وهى جمال طوال الأعناق. . ».

تنبيه:

لا فرق فى ذلك بين ما ياءاه والثنان كشافعي، وبين ما إحدى ياءيه أصلية كمرمى (هذا هو الأقسمع، وفصل بعض العرب، فقال فى المرمى: مرموى، لأن ثانى ياء به أصلية وسيأتى)(١).

وقوله (تا تأنيث) يعنى: أنها تحذّف أيضًا لياء النسب، فيقال في النسب إلى مكة مكى، لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في نحو امرأة مكية.

وقول العامة: ' درهم خليفتي ـ لحن.

وقوله (أو مدته) يعنى: أن ألف التأنيث المقصورة، وهى إما رابعة أو خامسة فصاعدا، فيإن كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا، كمقولك فى حبارى: حُبارى وفى قبعشرى: قُبعشرى (٢٧)، وإن كانت رابعة فى اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك فى جَمَزَى جَمَزَى جَمَزَى " وإن كان ثانيه ساكنا فوجهان: قلبها واوا وحذفها.

وقد أشار إليها بقوله:

وإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ﴿ فَقُلْبُهَا وَاوَا وَحَذْنُهَا حَسَنْ مَثَالَ ذَلِكَ حَبِلَى، وَعَلَى الثاني: حَبْلَى،

تنبهات:

الأول: يجور مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بسألف زائدة تشبسيها بالمدود.

الثاني: ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليسا على حد سواء، بل الحذف هو المختار، وقد صرح به في غير هذا النظم.

⁽۱) ا، ج.

⁽٢) القيمثرى: الجمل الضخم، والمُصيل المهزول، ودابة تكون في البحر، والعظيم الشديد.

⁽۲) الجمزي: بفتح الجيم وبالميم والزاي: السريع

الثالث: شذوا في بنى الحبلى من الانصار، فقالوا: الحبلى ـ بفتح الباء. نشبهها المُلحق والأصلى ما لها.

يعنى: أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو علقى أو منقلبة عن أصل نحو ملهى، فلها ما لألف التأثيث من نحو حبلس من القلب والحذف، فتقول علقوى وملهوى وعلقى وملهى.

، رسهوى وعلى وملهى. فاشار بقوله: وللأصليُّ قَلْبُ يُعْتَمَى.

إلى ترجيح القلب في المنقلبة عن أصل، فـملهوى أفصح من ملهي، يقال: اعتماه يعتميه، إذا اختاره، واعتامه يعتامه أيضا.

قال طرفَه^(۱):

أرَى الموتَ يَعْنَامُ الكِرَامَ ويَصْطَفِي عَنْيَاهُ مالِ الفَاحِشِ الْمُتَشَدِّدِ تنبيهات:

الأول: أراد بالأصلى المتقلب عن أصل واو أو ياء، لأن الألف لأ تكون أصلا غير منقلبة إلا في حرف وشبهه.

الثانى: تخصيص الأصلى بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك، بل تكون كالف التأنيث فى ترجيح الحذف؛ لأنه مقتضى قوله (ما لها)، وقد صرح فى الكافية وشرحها بأن القلب فى ألف الإلحاق الرابعة أجود من

⁽١) قاتله: هو طرفة بن العبد ... وهو من الطويل ...

اللغة: «يعتام» يختار يقال: اعتامه واعتاماه أي: اختاره «عقيلة» عقابلة كل شيء خياره وانفسه «الفاحش» السيئ الخلق «المتشددة البخيل المسك.

وإنما جعل الموت يختار كرام الناس ويصطفى خيار المال، وإن كان لايخص شيئا دون شيء فى الحقيسقة، لأن فقد الكريم وفقد خسيار المال أشهر وأعرف من غيسره، فكأنه لشهرته لم يكن فيره ولا حدث شيء سواه.

الإعراب: «أرى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه الملوت، مضعول به «يعتام» فعل مضارع والفاعل فسمير مستتر فيه «الكرام» مفعول به «ويصطفى» فمعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «عقيلة» مفعول به. «مال» مضاف إليه «المساحث» مضاف إليه «المتشدد» صفة.

الشاهد: قوله (يعتام) فإنه يقال فيه يعتمى أيضا.

مواضعه: ذكره الأشموني ٦٢٧/٣٠.

الحنف كالأصلية، لكن ذكر أن الحنف من ألف الإلحاق أشبه من الحنف في الأصلية، لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حبلي في الزيادة.

الثالث: لم يذكر سيسبويه في آلف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غيسر الوجهين المذكسورين، وزاد أبو زيد في آلف الإلحساق ثالثاً وهو الفسصل بالآلف كسما في حسبلاوي، وحكى في أرطى أرطاوي، وأجسازه السسيرافي في الأصسلية، فستقسول ملهاوي.

والألفَ الجَائزُ أَرْبَعَا أَزَلُ

إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية أو كانت للتأنيث أو للتكثير نحو: مستدعى، وقرقرى، وقبعثرى، فتقول: مستدعى، وقرقرى، وقبعثرى.

تنبيهان:

الأول: إذا كانت الألف المسقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى. فمذهب سيبويه والجمهور الحذف، وهو مفهوم من إطلاق الناظم، ومذهب يونس جعله كملهى، فيسجيز فيه القلب وهو ضعيف، وشبهته أن المضعف بإدغام في حكم حرف واحد فكأنها رابعة.

الثانى: قد ظهر مما تقدم أن قولهم: مصطفوى خطأ، والصواب مصطفى (وتقرير)(١) النسب إلى المقصور أن تقول إن كانت ألفه خامسة فصاعدا حذفت مطلقا خلافا ليونس فى نحو معلى، وإن كانت رابعة، وهى ثلاثة أقسام: ألف تأنيث، وألف إلحاق، وأصلية. فألف التأنيث إن كان ثانى ما هى فيه متحركا حذفت، وإن كان ساكنا (ففيه)(١) ثلاثة أوجه: الحذف. والقلب بلا فصل. والقلب مم الفصل، وأجودها الأول ثم الثانى ثم الثالث.

وألف الإلحاق فيها الأوجه الثلاثة، وأجودها على رأى القلب.

⁽١) وفي النسخ (تقريب) وأغلب ظني أنها محرفة عن تقرير.

⁽٢) ب ـ وفي أ، جـ (فنيها).

والأصلية: فيسها وجهان، وعلى رأى السيسرافي ثلاثة أجودها القلب إلا أن الحذف في الملحقة أشبه منه في الأصلية.

وإن كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا كقولك في فتي وعصا: فتوى وعصوى.

فإن قلت: لم يصرح في النظم بحكم الألف الثالثة فمن أين يؤخذ؟

قلت: لما بين مايحذف، علم أن ما عداه لايحذف، بل يقلب.

وقوله: كذاك يا المنقوص خامسا عزل.

يعنى: أن المنقوص إذا نسب إليه حذفت ياژه إن كانت خمامسة فصاعدا، فتقول في معتد ومستعل: معتدى ومستعلى.

تنبيه:

إذا نسبت إلى مسحيى اسم فاعل حيا يحيى، حذفت الباء الأخيرة لأنها خامسة فتصير: محييى _ بأربع ياءات _ فيجوز فيه وجهان

الحدهما: أن تعامله معاملة قسمي فتقسول فيه محسوى كما تقول: قسصوى وسيأتي بيائه.

والآخر: ألا تغيره ويغتفر الجمع بين أربع ياءات، فتقول: محييي.

وقول ابن الحاجب: ﴿وياب مسحيي جاء على محوِيٌ ومحيييٌ كسَّامييُيُّ (١)، وفي التنظير نظر؛ لأن أمييا شاذ، وأما محييي فهو وجه قوى.

قال مبرمان: سألت أبا العباس: هل يجوز أن يحذف من محيًى ياء لاجتماع المياءات؟ فقال: لا، لأن محييا جاء على فعله، واللام تعتل كما تعتل في الفعل. قال: والاختيار عندى محيى، لأبى لا أجمع حذفا بعد حذف.

ومن قال محوى يجب عليه مهيمي، وهذا هو الذي ذكره سيبويه، انتهى،

⁽١) هذا قول ابن الحاجب، وفي النسخة (... كأموى وأميي)

والحَذْفُ فِي الْيَا رَابِمًا أَحَقُ مِنْ قَلْبٍ وَحَتَّمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

يعنى: إذا نسب إلى المنقوص فإن كانت ياؤه خامسة فصاعدا حملفت كما تقدم.

وإن كانت رابعة فالأجود حذفها أيضا، فتقول في النسب إلى قاض قاضيّ. وقد تقلب واوا بعد فتح ما قبلها، فيقال: قاضوى، وعليه أنشدوا^(١):

فكيف لنا بالشربِ إن لم يكن لنَّا ﴿ دَرَاهِمُ مِنْدُ الحانويُّ ولا نقد

جعل اسم الموضع حاتية، ونسب إليه. قال السيرافي: والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الحمر حانة _ بلا ياء.

فإن قلت: هل يطرد هذا الوجه؟

قلت : ظاهر كلام المصنف اطراده، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب. قيل: ولم يسمع إلا في هذا البيت.

وإن كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا، فتقول في فتى وعصا فستوى وعصوى: وإنما قلبت واوا في فتى، وإن كان أصله الياء لئلا تجتمع الكسرة، والياءات.

⁽۱) قائله: هو الفرزدق، وقيل: هو لأعرابي، وقيل: لذى الرمة ـ وهو من الطويل ـ. اللغة: (دراهم) ويروى: دنانير، ويروى: دنانير.

الإعراب: «كيف للتعجب ههنا، وإن كان فيه معنى الاستفهام «لنا» جار ومجرور خبر مبت معلوف تقليره: وكيف لنا التلذذ بالشرب «بالشرب» متعلق بالمقدر «إن» للشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يكن» مجزوم بلم وهو من كان الناقصة «لنا» جار ومجرور خبر مقدم ليكن «دراهم» اسم كان مرفوع بالفيمة الظاهرة، والجيملة في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محيدوف دل عليه الكلام السيابق «عند» منصوب على الظرفية «الحانوي» مضاف إليه وولا نقد» عطف على قوله دراهم.

الشاهد: قوله «الحانوى» فإنه نسبة إلى الحانية تقديرا، وقلبت الياء واوا كما في النسبة إلى المقاضى قاضوى.

وقال سيبويه: والوجه الحاني ـ لأنه منسوب إلى الحانة وهي بيت الحمار.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٦٪، وسيبويه ٢٠/٧، وآبن يعيش ١٥١/٥، والمحتسب لابن جني ١/١٣٤، وابن الناظم.

وقوله: وَأَوْلُ ذَا الْقُلْبِ انْفْتَاحَا.

يعني: أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها كما تقدم تمثيله.

واعلم أن فتح ما قـبل الياء سابق على ما قـبلها، وذلك أنه إذا أريد النسب إلى شج (١) ونحو، فتحت عينه كما تفتح عين نمر، وسيأتي.

فإذا انفتحت قلبت الياء ألف لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فيـصير شجى مثل فتى، تقلب ألفه واوا كما قلبت ألف فتى.

فقد ظهر بهذا أن الياء لم تبدل واوا إلا بواسطة.

فإن قلت: فما وجه فتح العين في قاض عند من قال: قاضوي، ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه.

قلت: هو نظيس فستح لام تغلب عند بعض العبرب، قسال ذلك بعض النحويين.

وقوله: .. وفَعلْ وَقُعلٌ عَينَهُمَا أَفَتْح وِفعُل.

يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين فستحت عينه فى النسب، سؤاء كان مفتوح الأول كنمر، أو مكسور الأول كإبل، أو مضموم الأول كلُئِل (٢) فتقول فى النسب إليها: غرى، وإبلى ودؤلى.

فإن قلت: هل الفتح في ذلك على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز؟ قلت: بل على سبيل الوجوب، وقد نص على ذلك في شوح الكافية.

وأما قوله في التسهيل: وتفتح غالبا عين الثلاثي المكسورة. فإنما أشار بقوله: غالب إلى شذوذ قولهم في بني الصعق: صعقى (٣) _ بكسر الفاء والعين ـ وذلك أنهم كسروا الفاء إتباعا للعين، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا.

⁽١) شج: أي: حزين.

⁽٢) الدَّلْ: أما العلم فهو الدُّل بن بكر بن كنانة. وأما الجنس فهو دويبة كالتعلب.

⁽٣) الصمَّى: بفتح الصاد وكسر العين ـ وبعضهم يتـوله بكسرتين، وهو صفة مشبـهة ومعناه المغشى عليه.

قال الشيخ أبو حسيان: فتح العين في ذلك واجب لا نعلم فيــه خلافا إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من أن ذلك على سبيل الجواز.

تنبيهات:

الأول: لو سميت ببعد فالقياس في النسب إليه بعدى _ بفتح العين _

الثاني: لو سميت بيزر مخفف يزار، بالنقل ففيه وجهان.

الثالث: فهم مِن اقتـصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثـلاثة بما قبل آخره كسرة لايفير، فاندرج في ذلك ثلاث صور:

الأولى: ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش(١).

والثانية: ما كان أربعة أحرف متحركات نحو جنَّدَل(٢).

والثالثة: ما كان أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب.

فالأولان لا يغيران، وأما الشالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير، والآخر أنه يفتح، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبي، ويحصبي، ويشربي، وفي القياس عليه خلاف، وذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى أنه جائز مطرد، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ.

وفى شرح الصفار ما ملخصه: أن الجمهور قالوا يجوز الوجهان، وأن أبا عمرو قال: الفتح شاذ، وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما تقدم.

وقد ظهر بهذا أن قول الشارح: «وإن كانت الكسيرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان» ليس بجيد، لشموله الصور الثلاث، وإنما الوجهان في نحو تغلب.

وقِيلَ فَى الْمُرْمِيُّ مَرْمُوِيُّ ﴿ وَالْحَتِيرَ فِي اسْتِمْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

⁽١) الجحموش: بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الميم وكسر الراء ـ وهي العجوز الكبيرة والمرأة السمحة.

 ⁽۲) الجندل: يضم الجسيم وفتحمها وفتح النسون وكسر الدال ـ وهو الموضع الذي تجسم فسيه الحجارة.

قد تقدم عند قوله (ومثله مما حواه احذف) أنه لافرق عند أكثر العرب بين ما باءاه زائدتان، وبين ما إحدى ياءيه أصلية.

ونبه هنا على أن من العرب من يفرق بين النوعين فيوافق في الأول على الحذف فيقول في الأسب إلى شافعي: شافعي، وأما النوع الثاني فلا يحذف ياءيه، بل يحدف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا، فيقول في النسب إلى مرمى: مرموى.

فإن قلت: إهل يقاس على مرمى وما أشبهه؟

قلت: صرح الشارح بأنه لغة: قال: وهذه قليلة، والمختار خلافها، وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية. وفي الارتشاف: وشذ في مرمي مرموي.

فإن قلت: هذا البيت متعلق بقوله: ومَثْلُهِ مِمَّا حَواه احْدُوفْ. فهلا قدمه كما فعل في الكافية؟

قلت: لعل سبب تأخيره هذا ارتباط الأبيات السابقة، فكل منها أخذ بحجز تاليه، فلم يلق به غير التأخير، وليس كذلك في الكافية.

وَنَحْوُ حَى فَتَحُ ثَانِيه يَجِب واردُده واوا إن يكُنْ عَنْهُ قُلِب

إذا نسب إلى ما آخره ياء مسددة، فإما أن تكون مسبوقة بحرف، أو بحرف، أو بحرفين، أو بثلاثة فصاعدا، فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب، ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي، فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك كقولك في حي: حيوى، فتحت ثانيه فقلت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبتها واوا لأجل ياء النسب، وإن كان ثانيه في الأصل واوا رددته إلى اصله، فتقول في طي: طووى، لأنه من طويت. وإن كانت مسبوقة بعرفين فسيأتي حكمها، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها.

وَعَلَمُ التننيةِ اخْذِفْ للنَّسَبْ ومِثْلُ ذَا في جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك في من اسمه: مسلمان أو مسلمون أو مسلمات: مسلمي، واثنان وعشرون ونحوهما من الشبيه بالمثنى والمجموع كذلك، فتقول فيهما: اثني وثنوى، وعشرى وتقول في أولات: أولى.

تنبيه:

هذا الحمدف إنما هو على لغة من يسعرب المثنى والمجسموع الذي على حمده بالحرفين.

وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان، والجمع منجرى غسليس، فإنه لا يحذف، فتقول فني من اسمه زيدان، على الأول زيدى. وعلى النثاني زيداني، وفي نصيبين، على الأول نصيبي، وعلى الثاني نصيبيني.

وثالثُ من نحو طَيُّب حُذِف وشدُّ طائيٌ مقولًا بالألف

إذا وقع قسبل الحرف المكسور لأجل ياء النسسب ياء مكسورة مسدغم فسيها أخرى، حذفت المكسورة كقولك في طيب: طيبي، وفي ميت ميثي.

فإن كانت الياء مفردة نحو مغيل، أو مشددة مفتوحة نحو هَبَيِّعُ (١) أو فصل يبنها وبين المكسور نحو مهيم ـ تصغير مهيام مفعال من هام ـ لم تحذف، بل يقال في النسب إلى هذه مغيلى، وهبيسخى، ومهيمى، لنقص النقل بعدم الإدغام. وبالفتح والفصل.

وقوله (وشذ طائی) یعنی آن قیاسه طیئی (۲) کطیی، ولکن ترکوا فیه القیاس فقالوا. طائی بابدال الیاء الفا.

تنبيهات:

الأول: ذكروا أن المحلوف من طائي الياء الثانية، فإن الأولى قلبت الفا.

⁽١) الهبيخ: كسفسرجل ما الرجل الذي لا خير فيه، والأحمق المسترخى، والهبيخ في لغة حمير: الغلام الممتلئ. والهبيخة: الجارية التارة الممتلئة بلغتهم ايضا. (٢) بسكون الياء.

وقال بعض المستأخرين فسيه نظر، لأن هذا الانقسلاب لا يتعلق بهسذا الباب، ومقتضى هذا الباب حذف الياء الثانية، وقد حذفت. قال: فوجه شذوذه أن يقال: حذفت اليساء الأولى الساكنة وقلبت الشانية المتحسركة ألفا، فطائى شساذ من حيث حذف الأولى، والقياس حذف الثانية.

واعترض بأنه لو كان كذلك لم يكن القلب شاذا، وقد ذكر شذوذه في الإعلال، فالوجه أنهم حذفوا الثانية كما ذكرنا أولا، ولكن لما كان (هذا)(١) القلب مختصا بحال النسب ذكروا شذوذه فيه.

الثانى: قال أبو سعيد فى كستابه المستوفى: وتقول فى أيم: أيمى، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها، قيل. وليس بتعليل واضح. ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيم لكان حسنا، وإطلاق سيبويه والنجاة يدل على أنه لا فرق بين نحو سيد وأيم.

الثالث: لا فرق بين سيد ونحوه، وبين غزيل ونحوه ـ تصغير غزال ـ فى الحذف فتقول: غزيلى. نص على ذلك غير واحد، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر.

ونَمَلِيٌّ فِي فَعِبْلَةَ التَّزِمْ وَفُعَلِيٌّ فِي فُعِيلةٍ حُتِمْ

مثال فعيلة حنيفة، فإذا نسبت إليها حذفت تاؤها وياؤها، وفـتحت عينها، فيـقال: حنفى، ومثال فـعيلة جهينة، فـإذا نسب إليها حـذفت تاؤها وياؤها أيضا فتقول: جهنى.

تئيهات:

الأول: قوله (التزم وحتم) يعنى: فيما لم يشذ، ويشذ من فعيلة سليقى فى سليقة وسليمى فى سليمة الأزد، وعميرى فى عميرة كلب ـ والسليقى الذى يتكلم بأصل طبيعته معربا، قال الشاعر(٢):

⁽۱) ا، حــ،

⁽٢) قائله: لم أقف على اسم قائله _ وهو من الطويل _.

اللغة: "بنحوى" أيّ: منسوب إلى النحو "يلوك" من لكت الشيء في فسمى إذا هلكته=

ولكن سُليْقي أقول فأعرب

ولست بنحوى يلوك لسانه

وأشد من ذلك قولهم: عبدي وجدمي، في بني عبيدة وجديمة.

لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض ـ وأما الضم فلا وجه له.

وشذ من فعيلة رديني في ردينة وحزيني في حزينة ـ وهو من أسماء البصرة.

الثاني: لو صمى باسم شلت العرب في النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس.

الثالث: ما ذكر من أنه يقال في فعيلة فعلي، وفي فعيلة فعلى له شرطان:

الأول: عدم التضعيف، والثانى: ألا تعتل العين، واللام صحيحة. وسيأتى التنبيه على هذين الشرطين.

والحَقُوا مُعَلُّ لام مَرِبَا مِنَ المثاليْنِ بِمَا التَّا أُولِيا

يعنى بالمثالين فسعيلة وفعيلة، فإذا عسريا من الناء وصارا على فعسيل وفعيل، وقصد النسب إليهما، فإما أن يكونا معتلى اللام أو صحيحى اللام.

فإن كانا معتلى اللام ألحقا بفعيلة وفُعيلة في حلف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا فيقال في على وقصى: علوى وقصوى. كما يقال في غنية وأمية: غنوى وأموى.

⁻اسليقي، نسبة إلى السليسقة: وهي الطبيعة. يقال: فلان يتكلم بالسليفة أي: بطبيعته لا عن تعلم. الفاعرب، فأبين.

الإحراب: «أست» قيس فعل ماض ناقص والناء اسمه فينحوى» الباء حرف جر زائد ونحوى خبر فيست قيس فيلوك فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «أسانه» مفعول به والمهاء مفساف إليه، والجسملة في منحل جر صفة «ولكن» للاستدراك «سليقي» خبر مبتدأ. محلوف، أي: ولكن أنا سليقي «أقول» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «فأعرب» الفاء صاطفة وأصرب فعل مضارع والفاعل ضميس والجملة عطف على جسملة أقول، والجملتان كاشفتان معنى سليقي.

الشاهد: «سليمةي» فإن القياس فيه سلقي _ بـدون ياء _ لأنه نسبة إلى السليقية وهي الطبيعة، وفي النسبة إليه تحلف الياء والهاء كما في حنيفة حنفي.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣٢٧/٣، وفي شرح الشافية ٢/٢٨.

فإن قلت: هل إلحاق عدى وقصى بما ختم بالتاء واجب أم جائز.

قلت: صرح فى الكافسية بأن ذلك واجب، وصرح به الشارح أيسضا، وذكر بعضهم فيهما وجهين: الحلف والإثبات، ولم يذكر سيبويه فى عدى إلا الحذف. وذكر فيه الفارسى: وجهى عدى، ونقل عن يونس: الإثبات فى عدى فتقول: عَدِينَى.

تنبيه:

استثنی بعضهم من فسعیل ما کان نحو کُسی تصغیسر کساء، فإن النسب إلیه کُسیّی ـ بیاءین مشددتین ـ قال: ولا یجوز غیره، وأجاز بعض النحویین کُسوِی. وإن کانا صحیحی اللام فالمطرد فیهمسا عدم الحذف کقولهم فی عقیل وعُقیل: عُقیلی وعَقیلی هذا مذهب سیبویه، وهو مفهوم قوله (معل لام) ونَهب المبرد إلی جُواز الحذف فیسهما، فالوجهان عنده مطردان قیاسا علی ما سمع من ذلك، وهو قولهم قرشی وهذلی وصبری فی بنی صبیر ـ وفقمی ـ فی بنی فقیم کنانة، وأما فقیم دارم فلم یشذوا فیه ـ وملحی ـ فی ملیح خزاعة، وأما ملیح سعد فلم یشذوا فیه، وسلمی فی سلیم، وقالوا فی ثقیف ثقفی.

ووافق السيرافي المبرد وقال: الحذف فسى هذا خارج عن الشذوذ، وهو كثير جدا في لغة أهل الحجار، قيل: وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة، إذ سمع الحذف في فعيل كثيرا، ولم يسمع في فعيل إلا في ثقيف، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر.

وتَمُّمواً مَا كَانَ كالطُّويلُه وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَه

يعنى: أن ما كان من فَعيلة وفُعيلة معتل العين صحيح اللام، نحو طويلة (١) ونويرة (٢) أو مضاعفا نحو جَليلة وقُديدة، فإنه ينسب إليه على لفظه متما، فتقول: طويلسى ونويرى، وجليلى، وقديدى، فرارا من تحريك حرف العلة فى المعتل، ومن اجتماع المثلين في المضاعف.

⁽١) الطويلة: في القاموس: أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة.

⁽٢) والنويرة: في القاموس: أن نويرة اسم لناحية في مصر.

تنبيهات:

الأول: من هذا البيت يؤخذ الشرطان المشار إليهما فيما مضى.

الثاني: الشرطان معتبران في فُعيلة وفَعيلة كليهما، ولا أثر لخصوصية المثال.

الثالث: لم يذكر السارح في فعيلة .. بضم الفاء .. إلا شرطا واحدا .. وهو عدم التضعيف، وقال في فعيلة .. بالفتح .. إن لم يكن معتل العين، ولا مضاعفا، فأخل في فعيلي بشرط. وأطلق في قوله: إن لم يكن معتل العين، وكان ينبغي أن يقول: صحيح اللام، لأن الشرط عدم مجموع الأمرين، ليسحترز بذلك من نحو طوية وحيية، فإنه يقال فيهما طووى وحيوى.

الرابع: لم يذكر الناظم هنا فعولة نحو شنوه (١) والنسب إليها فعلى كالنسب إلى حنيفة فيقال: شتى بالشرطين المذكرورين، هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد والأخفش إلى أن النسب (إلى)(٢) ذلك على لفظه، فيقال في حمولة حمولي.

وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها منضموما، فتقول: حملي.

والصحيح مذهب سيبويه، لورود السماع في شنوءة، وفي الغرة: نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش، وهو وهم.

فإن قلت: كيف جعل سيبويه ذلك قياسا، ولم يرد غير هذه اللفظة؟

قلت: لأنه لم يرد ما يخالفها، وهذا معنى قول بعضهم لأنها جميع ما سمع، فإن اعتلت عين فعولة نحو قـوولة، أو كان مضاعفا نحو ضرورة لم تحذف منه الواو، وقـعولة المعـتل اللام نحـو علوة كـشنومة في حذف الواو، فـتقـول: عدوى، خلافا للمبرد، أنه يقول عدوى على لفظه، وتقدم أن مذهبه في شنومة كذلك.

⁽١) شنومة: حي من اليمن، سميت كذلك لشنآن بينهم.

⁽۲) أ، جــ وفي ب (وفي).

وأما فعول _ بغير تاء _ فينسب إليه على لـفظه باتفاق، فتـقول في سلول وعدو: سلولي وعدوي.

وهَمْزُ ذِي مَدًّا يُثَالُ فِي النَّسَبُ ﴿ مَا كَانَ فِي تَثَنِيَةَ لَهُ انْتسَبْ

حكم الهمزة المدودة في النسب كحكمها في التثنية، فإن كانت للتأنيث قلبت واوا، كقولك في حمراء حمراوي، وإن كانت أصيلة سلمت، كقولك في قراء قراءان^(۱)، فتقول في النسب إليه قرائي، وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق فوجهان، كقولك في كساء وعلباء ^(۲) كساءان وعلباءان، وإن شئت كساوان وعلباوان. (فتقول في النسب إليهما كسائي وعلبائي وكساوي وعلباوي)^(۲).

تنبيهات:

الأول: مقتضى كسلامه هنا أن الأصلية تتعين سلامتها، وصرح بذلك الشارح، فقال: وإن كانت أصلا فير بدل وجب أن تسلم، وذكر في التسهيل فيها الوجهين، وقال: أجردهما التصحيح.

الثانى: قال فى شرح الكافية: ما شذ فى التبثنية نحو كسايين، فلا يقاس عليه فى النسب:

وانْسُبْ لِصَلَدْ ِجُمْلَةً وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا......

المركب أربعة أقسام: إسنادى، وشبيه به، ومزجى، وإضافى.

أما الإسنادى والشبيه به فينسب إلى صدره، مثال الإسنادى تأبط شرا فتقول فيه تأبطى.

ومثال الشبيه به لولا وحيثما _ مسمى بهما _ فتقول فيهما لوى _ بالتخفيف _ وحيى. وقياس النسب إلى كنت كوئى _ برد الواو لزوال سبب حذفها، وقالوا:

⁽١) القراء: يضم القاف وتشديد الراء مع المد م المتسك.

⁽٢) العلباء: عصب عنق البعير.

^{.1 (1)}

كنتى، وكنتنى ـ بزيادة نون ـ وكلاهمـا شاذ، وأجاز الجرمى النسب الثانى فـتقول: شرى في تأبط شرا.

تنبيه:

قوله (وانسب لصدر جملة) أجود من قوله في التسهيل اويحذف لها _ يعنى ياء النسب _ عجز المركب، لأنه لايقتصر في الحذف على العجز، بل يحذف ما زاد على الصدر، قلو سميت بخرج اليوم زيد، قلت: خرجي.

وأما المزجى قفي النسب إليه خمسة أوجه:

الأول: مقسيس اتفاقا، وهو النسب إلى صدوه، فتقدول في بعلبك بعلى، وكذا حكم خمسة عشر، فتقول: خمسي.

الثاني: أن ينسب إلى صجزه، فتقول: بكي، وهذا الوجه أجازه الجرمي ولا يجيزه غيره، ولم يسمع إلى العجز مقتصرا عليه.

الثالث: أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما، فتقول: بلعى، بكى، وهذا أجازه قوم منهم أبو حاتم (١) قياسا على قول الشاعر (١):

تزوجتها رامية هرمزية

(١) هو صهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حماتم السجستائي من ساكني السبصرة كان إمامها في علوم القرآن واللغة والمشعر. قرأ كستاب سيسبويه على الأخسفش مرتين وصنف إعراب القرآن، والمقصور والممدود، والإدغام وغير ذلك.

توفي سنة خمسين أو محمس ومحمسين أو أربع وحمسين أو ثمان وأربعين وماتتين.

(۲) قائله: لم أقف على أسم قائله _ وهو من الطويل _..

وحجزه: بقضل الذي أعطى الأمير من الرزق

الإعراب: «تزوجتها» فعل وفاعل ومفعول ـ والضمير في تزوجتها يرجع إلى امرأته «رامية هرمزية» نصب على الحال.

فيفضل، جبار ومجرور متعلق بقوله تزرجتها «الذى» منضاف إليه «أعطى» ضعل ماض «الأميسر» فاعل والجسملة لا محل لهما صلة الموصدول «بن الرزق» جار ومسجرور مشعلق بأعطى.

الشاهد: قوله الرامية هرمزية ا فيانه نسبة إلى الرام هرمز الله من نواحى خورستان، فالشاعر نسب إلى المركب المزجى بإلحاق ياء النسب بكل جزء من جزءيه.

مواضعه: ذكره الأشموني ٧٣٦/٣٠، وشرح الشافية ٧٧/٢، والمقرب لابن عصفور ٨٣.

وظاهر كلام أبي الحسن في الأوسط موافقته.

الرابع: أن ينسب إلى مجموع المركب فقالوا: بعلبكي.

الخامس: أن يبنى من جزءى المركب اسم على ضعلل وينسب إليه، قالوا فى حضرموت: حضرمى، وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع لا نعلم فى ذلك خلافا.

وأما الإضافي فقد نبه عليه بقوله:

...... وَلَكْمَانَ تُمَّمَا

أَوْ مَالَّهُ التعريفُ بالثاني وَجَبُ ما لم يُخفُ لَبُسُ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

إضـــافة مبدوءةً بابْنِ أَوَ ابْ فِيماً سِوَى هِذَا انْسُبَنُ لَلأُولِ

وحاصله أن المركب تركيب إضافة ينسب إلى عجزه فى أربعة مواضع:

الأول: ما كان مبدوءا بابن، نحو ابن الزبير، فتقول: زبيري.

الثاني: ما كان كنية وإليه الإشارة بقوله (أو أب) فتقول في أبي بكر: بكري.

الثالث: (ما تعرف)^(۱) صدره بعجزه، ومثله الشارح بغلام زید، فتقول: زیدی.

الرابع: ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الأشهل وعبد مناف، فتقول فيهما: أشهلي ومنافي.

وما سوى هذه المواضع ينسب فسيه للصدر كقولك في امسرئ القيس: امرئي ومرثى.

تنبيهات:

الأول: ظاهر كلامه في الكافية وشرحها أن المبدوء بابن من قبيل ما تعرف به الأول بالثاني. قال في شرحها: وإذا كان الذي ينسب إليه مضافا وكان معرفا صدره بعجزه، أو كان كنية حلف صدره ونسب إلى عجزه، كقولك في ابن



⁽١) 1_ وفي ب جـ (ما كان تعرف).

الزبير: زبيرى، وفى أبى بكر: بكرى، انشهى ـ وكذا قال الشارح، إلا أنه زاد فى المثل غلام زيد، وحلى هذا فقول الناظم، (أو مساله التعريف بالسثاني) من عطف الممام على الحاص، لاندراج المصدر بابن فيه.

وفى تمثيل الشارح بغلام زيد نظر، لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما غالباً لا مثل غلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجور أن ينسب إلى غسلام وإلى زيد، ويكون ذلك من قسبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف، وإن أراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس، والله أعلم.

والثانى: شذ بناء فعلل، من جزءى الإضافى منسوبا إليه، كما شذ ذلك فى المركب المزجى، والمحفوظ من ذلك تيسملى، وعبدرى، ومرقسى وعَبْقَسى، وعبشسمى، فى تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس ابن حجر الكندى، وعبدالقيس، وعبد شمس.

واجْبُسُرْ بِرَدِّ اللامِ مَا مِنْهُ حُذِفٌ جَوَازًا إِن لَمْ يَكُ رَدَّهُ أَلَفُ فِي جَمْعَى التَّصحيح أو فِي النَّثنيه وحقُّ مَجبور بِــهـدِي تَوْفِيه إذا نسب إلى الشلاثي المحــذوف، لم يخل من أن يكون مــحذوف الفــاء أو العين أو اللام.

فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتي.

وإن كان محلوف اللام فإما أن يجبر في التثنية كاب واخ، أو في الجمع بالألف والتاء كعضة وسنة، أو لا، فإن جبر فيهما وجب جبره في النسب فتقول: أبوى وأخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف في المحلوف، فهذا ونحوه يجب جبره، لانه جبر في التثنية والجمع بالألف والتاء كقولك: أبوان وأخوان، وعضوات وسنوات، أو عضهات وسنهات على الوجهين، وإن لم يجبر في التثنية ولا في الجمع بالألف والتاء لم يجب جبره في النسب بل يجوز فيه الأمران نحو حر وغد وشفة وثبة فيجوز في النسب إليها، حرى وغدى وشفى، وثبى - بالحلف - وحرحى، وغلوى، وشسفهى، وثبوى - بالرد - والمحذوف من الحر - الحاه - ومن غد - الواو - ومن شفة الهاء - ومن ثبة - الباء.

187.

تنيهات:

الأول: منا ذكرت واضع فهنمه من كبلام الناظم، إلا أن ذكره لجنمنعى التصحيح فيه نظر، إذ لا تظهر فائدة لذكر جنمع التصحيح المذكر، وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالألف والتاء.

والثاني: أطلق في قوله:

جوازا ان لم يك رده ألف

وهو مقيد بألا تكون العين معتلة، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره في الكافية والتسهيل، وإن لم يجبر فسى التثنية وجمع التصحيح، احترازا من نحو شاة، وذى بمعنى صاحب، فتلقول في شاة: شاهى، وعلى أصل الأخفش شوهى، وقد حكى أنه رجع عنه وسيأتى بيانه، وفي ذي: ذووى اتفاقا، لأن وزنه عند الأخفش فعل كمذهب سيبويه.

الثالث: إذا نسب إلى يد ودم جاز الوجمهان عند من يقمول: يدان ودمان، ووجب الرد عند من يقول: يديان ودميان.

الرابع: إذا نسب إلى ماحذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمـزة، وألا يجبر وتستـصحب، فتقول في ابـن واسم: بنوى وسموى. على الأول. وابنى واسمى على الثانى.

الخامس: مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان اصله السكون، فتقول في يد ودم اصله السكون، فتقول في يد ودم وغد وحر ـ على منفعب الجمهور: يدوى، ودموى، وغدوى، وحرحى بالفتح ـ وعلى منذهب الأخفش: يديى، ودميى، وغندوى، وحرحى ـ بالسكون ـ لأنه أصل العين في هذه الكلمات، والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع: قالوا: في غد: غدوى، وحكى عن أبي الحسن أنه رجع في الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعا عن العرب.

ٱلحنُّ ويُونُسُ أَلَى حَذْفَ التَّا

وَبِأَخِ أَخْنَا وبابنِ بِنْنَا



اختلف فى النسب إلى آخت وبنت. قال الخليل وسيبويه كالنسب إلى أخ وابن ـ بحذف التاء وبرد المحذوف، تقول: أخوى وبنوى، كما تقول فى المذكر، وقال يونس: ينسب إليهما على لفظهما ولاتحذف التاء، فتقول: أختى وبنتى، لأن التاء فيهما للإلحاق.

والزمه الحليل أن ينسب إلى هنت ومنت ـ بإثبات التاء، وهو يقول به، وله أن يفرق بـأن التاء في هنت في الوصل خاصة وفي منت في الوقف خاصة.

تنييهات:

الأول: حكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهى: ثننان، وكلتا، وذبت، وكبت، فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها، فتقول: ثنوى، وكلوى، وذبوى، وكيسوى، وعلى مذهب يونس تقول: ثنتى، وكيلتى أو كلتوى، وذبتى، وكيستى. وذكر بعيضهم فى النسب إلى كلتا على مذهب يونس: كلتسى وكلتوى وكلتوى كلتاوى كالنسب إلى حبلى بالأوجه الثلاثة.

الثانى: ذهب الاخفش فى اخت وبنت ونظائرهما إلى مذهب ثالث، وهو حذف الناء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن صلى حركته، فتقول: أخوى وبنوى وكلوى وثنوى، وقياس مذهبه فى كيت وذيت _ إذا رد المحذوف _ أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حى، فتقول: كيوى وذيوى.

الثالث: قد اتضع مما سبق أن أختا وبنتًا حذفت لامهما، لأن النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه، فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة، وإنما حذفت في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث، وإن لم تكن متمحضة للتأنيث. وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت وأخت، وأن الألف للتأنيث، وعلى هذا ينبني ما سبق، وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة، والألف لام الكلمة، ووزنه فعتل، وهو ضعيف، لأن التاء لا تزاد وسطا، فإذا نسب إليه على مذهبه قلت: كلتوى: وقيل: إن التاء بدل من الواو، والأصل كلوى. فإذا نسب إليه على هذا القول قلت: كلتى، هكذا ذكر بعضهم.

1277

والمشهور في النقل عن جمهور البصريين أن الناء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنها فعلي، وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل بأن أصل كلتا عند سيبويه كلوى، ووزنه فعلى أبدلت الواو إشعارا بالتأنيث تاء، وإذا كان هذا مذهب سيبويه والجمهور قالذي ينبغي أن يقال في النسب إليه كلتي كما تقدم عن بعضهم، وأيضا فلا ينبغي على هذا القول أن يحد فيما حذفت لامه، لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح، والإلزام أن يقال في نحو هماء محذوف اللام، والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا أولا، ولايمتنع أن يقال: هي بدل من الواو، إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت: إنها بدل من لام الكلمة، وأما إن أريد البدل الاصطلاحي فلا، لأن بين الإبدال والتعويض فرقا يذكر في موضعه.

الرابع: النسب إلى ابنة ابنتى وينوى كالنسب إلى ابن اتفاقا، إذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت.

وَضَاعِفِ الثَّانِيِّ مِن ثُنَاتِي ﴿ ثَانِيْهِ ذُو لِيْنِ كَلاَّ وَلاثِي

إذا نسب إلى الثنائي وضعا، فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه، فتنقول في كم: كَمِيّ، وكَمِّيّ، وإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واوا فتقول في : كي ولو: كيوى ولووى، لأن كي لما ضعف صار مثل حي، ولو لما ضعف صار مثل الدو(۱)، وإن كان ألفا ضوعفت وأبدل مضعفها همزة، فتقول فيمن اسمه لا: لائي، وإن شئت أبدلت الهمزة واوا، فقلت: لاوى.

تنبيه:

إذا نسب إلى اللات ـ اسم الصنم ـ قسلت: لائي، ولاوى: كمسا ينسب إلى

⁽¹⁾ الدور بفستح الدال وتشديد الواور وهو الفسلاة الواسعة، وقيل الأرض المستوية، وفي القاموس أنه أيضا اسم بلد، وفي المعجم أنه اسم أرض بعينها.

لا. لأن تاءه تحذف ولايدرى ما لامه فعومل معاملة لا، هذا مذهب سيبويه. ومن زعم أن لامه هاء. وأن أصله ليه قال: لاهي، كما تقول: شاهى

وإن يكُنْ كَشِيةٍ مَا الْفَا عَدِمْ ﴿ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيِّنِهِ التَّزِمْ

تقدم الكلام على محلوف اللام، وذكر في هذا البيت محذوف الفاء، ولايخلو محذوف الفاء، ولايخلو محذوف الفاء من أن تكون لامه صحيحة كعدة أو معتلة كشية (١) فإن كانت صحيحة لم يجبر فتقول في النسب إلى عدة، عدى، وإن كان معتل اللام جبر برد فاته، فتقول في شية وشوى، على مذهب سيبويه لانه لا يرد العين إلى أصلها من السكون، بل يفتح العين مطلقا ويعامله معاملة المقصور، وتقول على مذهب أبى الحسن: وشيى ـ برد أصله ـ وجزم هنا بحذهب سيبويه.

فإن قلت: فمن أين يؤخذ من كلامه اشتراط اعتلال اللام؟

قلت: من قوله (كشية).

تنبيه:

بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه، وهو محذوف العين، فتقول المحذوف العين إن كانت لامه صحيحة لم يجبر، كفولك فيى: سه ومذ مسمى بهما سهى ومذى. كذا أطلق كثير من النحوييين، وليس كذلك، وهو مقيد بألا يكون من المضاعف، نحو رب للخففة بعدف الباء الأولى إذا سمى بها ونسب إليها، فإنه يقال: ربى برد للحذوف نص عليه سيبويه، ولا يعرف فيه خلافا، وإن كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى مسمى بهما جبر، فتقول فيهما: المرثى والبرثى برد المحذوف.

والواحدَ ادْكُرْ ناسباً لِلجَمْعِ إِن لَمْ يُشَابِه واحدا بِالوَضْعِ

⁽۱) الشيئة: العلامية، وكل لون يخالف معظم اللون ـ من الفرس وغيره ـ وأصل شية ـ وشيء حدّفت الواو ونقلت حركتها إلى الشين وزيدت تاء التأتيث عوضها عن الواو المحلوفة.

الجمع ثلاثة أقسام: قسم أهمل واحده كعباديد (١)، وقسم له واحـد شاذ كملامع، فإن واحده لمحة، وقسم له واحد قياسي.

فالأول: ينسب إليه بلفظه فتقول: عباديدى.

(والثاني فيه خلاف. ذهب أبوزيد إلى أنه كـالأول فينسب إلى لفظه، فتقول ملامحي)^(۲).

وحكى أن العرب قالت في للحاسن: محاسني، وغيره ينسب إلى واحده، وإن كان شاذا، فيقول في النسب إلى ملامح: لمحى.

والثالث: إذا غلب نسب إلى لفظه فتقول في الأنصار والأبناء، وهم قوم من أبناء فارس: أنصارى وأبنائي، وإن لم يغلب نسب إلى واحده. فتقول في فرائض وكتب وقلانس: فرضى وكتابى وقلنسى، وقول الناس: فرائضى وكتبى وقلانسى. خطأ، وقد أجاز ذلك قوم، وذهبوا في قدرى إلى أنه منسوب إلى الجدم من قولهم: طيور قمر، وكذا دبسى منسوب عندهم إلى طيور دبس، وهو عند غيرهم منسوب إلى القمرة ـ وهي البياض ـ وإلى الدبسة، ويحتمل أن يكونا مما بني على ياء مشددة نحو كرسى:

هذا (التقسيم)(٢) في الجمع الباقي علمي جمعيته، فإن سمى به نسب إلى لفظه، لأنه صار واحدا، كقولك في كتاب وأنمار ومدائن ومعافر: كلابي وأنماري ومعافري.

وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس، ومثال ذلك الفراهيد ـ علم على بطن من أسد ـ فـقالوا: الفراهيدى على اللفظ، والفـرهودى، نسبا إلى واحده لأمن اللبس، إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود.

فإن قلت: إن كلام الناظم هنا لا يفي بهذا التفصيل؟

قلت: قوله (إن لم يشابه واحدا) يمكن أن يجعل شاملا لثلاثة أنواع:

⁽١) العباديد: الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه.

^{.1 (}Y)

⁽٣) أ، جـ وفي ب (الحكم).

أولها: نحو أنمار مما جمل علما.

والثاني: نحو أنصار مما غلب فصار كالعلم.

والثالث: نحو عباديد مما أهمل واحده؛ لأنه بسبب إهمال واحده شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له، وإذا كان كلامه شاملا لهذه الثلاثة فهو واف بالمطلوب لأن حاصله حينتذ أن الجمع لا ينسب إلى لفظه، بل إلى واحده إلا في ثلاثة مواضع، وهو صحيح.

تنبيه:

إذا نسب إلى نحو تمرات وأرضين وسنين باقسية على جمعيتها قيل: تمرى، وأرضى، وسنهى أو سنوى، على الحلاف فى لامه، وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العين فى الأولين، وكسر الفاء فى الثالث.

ومَعَ فَاحِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ ﴿ فِي نَسَبٍ أَخْنَى مَنِ الْيَا فَقُبِلْ

يستغنى عن ياء النسب بصوغ فاعل إن قصد صاحب الشيء، كقولهم: لابن وتامر أى: صاحب لبن وتمر، وبفعال إن قصد الاحتراف، كقولهم: بزار وعطار، وقد يقوم أحدهما مقام الآخر، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك في معنى حواك، لأنه من الحرف؛ ومن عكسه قول امرئ القيس(١):

اللغة: «فيطعتني» ـ بضم العين من باب نصر، وقيل: بفتحها «بنبال» بصاحب نبل ـ وهي السهام العربية ولا واحد لها من لفظها «النابل» الذي يبرى السهام.

⁽١) قائله: هو امرؤ القيس الكندى يصف رجلاً بلغه أنه توعده. وهو من الطويل ...

المعنى: أن هذا الشخص الذى يتوهدنى لا أبالى به، لأنه ليس من أهل السلاح والحرب. الإحراب: «ليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «بذى» الباء حرف زائد وذى خبر ليس «رمح» مضاف إليه «فيطعننى» الفاء ضاء السبية ويطعن فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به ليطعن «به» متملق بيطعن «وليس» الواو عاطفة وليس فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «بذى» الباء حرف جر زائد، وذى خبر ليس «سيف» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «بنبال» الباء حرف جر زائد ونبال خبر ليس.

الشاهد: قوله «بنبال» حيث استعمل في الدلالة على النسبة إلى ما أخذ منه وهو النبل. مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٤٥، وابن هشام ٤١/٤، وابن الناظم، وسيبويه ٢/٩٧، وابن يعش ٢/١٤، والمقتضب ٢/١٦٢.

ولیس بلی رمح فیطعننی به ولیس بلی سیف ولیس بنبال

أى: وليس بذى نبل.

قال المصنف: وعلى هذا حمل المصقفون قدوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾(١).

أى: بدى ظلم.

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك، قالـوا لبياع العطر ولبـياع البـتوت ـ وهى الأكسية ـ عطار وعطرى، وبتات ربتى.

وقد یستغنی عن یاء النسب بفَصِل بمعنی صاحب کذا، کقولهم: رجل طَعِم ولبَّسِ رعَمِل بمعنی ذی طعام وذی لباس وذی عمل، انشد سیبویه(۲):

.

لست بلَيْليّ ولكني نَهِر

أي: عامل بالنهار.

⁽١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت.

 ⁽٢) قائله: لم أقف على اسم قائله _ رهو من الرجز _ .

وصعره: لا أدلج الليل ولكن أبتكر

اللغة: «بليلي» منسوب إلى الليل ـ أى: لا أحمل فسيه «نهسر» أى: أحمل بالنهسار «أدلج الليل» أسير فيه والدلج: السير من آخر الليل «أبتكر» أدرك النهار من أوله.

المعنى: أنه لا يستطيع العمل بالليل، ولكنه يزاول عسمله بالنهار، ولا يسيسر بالليل، إنما يقوم مبكرا ليدرك النهار من أوله, حيث النشاط، وقد يكون المراد: أنه ليس من اللصوص الذين يزاولون عملهم بالليل وفي الظلام _ بعيدين عن أحسين الرقباء _ ولكنه عمن يكدحون بالنهار لجلب رزقهم.

الإحراب: «لست» ليس واسمها «بليلى» الباء حرف جر زائد وليلى حبر ليس «ولكنى» حرف استدراك والياء اسمه «نَهِر» خبر لكن «لا» نافية «أدلج» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «الليل» منصوب على الظرفية «ولكن» حبرف استدراك «أبتكر» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله فنَهْره حيث جاء على بناء فَعل ـ بفتح فكسر ـ وهو يريد النسب. مواضعه: ذكره الأشــمونى ٣/٧٤٥، وابنَ هشام ١٧٨/٤، وابن عــقيل ٣٧٧/٢، وابن الناظم، وسيبويه ٧٩١.

تنبيهان:

الأول: قد يستغنى أيضا عن ياء النسب بمفعال، كقولهم امرأة معطار ـ أى: ذات عطر ـ ومفعيل. كقولهم ناقة محضير، أي: ذات حضر، وهو الجرى.

الثانى: هذه الأبنية غير مقيسة، وإن كان بعضها كثيرا، هذا مذهب سيبويه. قال: لا يقال لصاحب الدقيق دقاق، ولا لصاحب البر برار، ولا لصاحب الشعير شعار، والمبرد يقيس هذا.

وغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مَقْرُراً على الَّذِي يُنْقَلُّ مَنْهُ الْتُصرا

یعنی: أن ما جاء من النسب مخالفا للأقیسة المتقدم ذکرها، فهو شاذ یحفظ ولا یقاس علیسه، وبعضه أشذ من بعض، فسمن قولهم فی النسب فی البسرة: بعسری مایکسر البساء ماولی الدهر: دُهری مایشم الدال ماولی مسرو: مروزی، والی الری: رازی،

ومن ذلك قولهم: صميسرى من عميسرة كلب، وقد تقدمت أمسئلة منه أثناء الباب.

الوقف

هو قطع النطق عند آخر الكلمة، والمراد هنا الاختياري، وهو غير الذي يكون استثباتا وإنكارا وتذكرا وترنما، وضالبه يلزمه تغييرات، وترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحدف، والنقل، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والمحل، وستأتى مفصلة إن شاء الله تعالى.

تَنْوِينًا إِثْرَ فَتْحِ اجْعَلَ ٱلفَا وَلَفَا وَتِلُو غَيْرِ فَتْحِ احْذِفَا في الوقف على المنون ثلاث لَغات:

الأولى: وهى الفسحى _ أن يوقف عليه بسابدال تنوينه الفسا إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كنان بعد ضمة أو كسرة، كقولك: رأيت زيداً، وهذا زيد، ومررت بزيد.

والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا، وذكر ذلك أبر الحسن وقطرب وأبو عبيد والكوفيون، ونسبها المصنف إلى ربيعة.

قال في الإفصاح: والجماعـة يرون أن هذا مما جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام.

والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفـتنحة، وواوا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها المصنف إلى الأزد، وقيده غيره بأزد السراة.

ورعم أبو عثمان أنها لغة قوم من أهل اليمن ليسوا فصحاء واقتصر هنا على الفصحاء.

تنبيهات:

الأول: شمل قـوله (إثر فتح) فتحـة الإعراب، نحو: رأيت زيدا، وفتـحة البناء نحو: أيها وويها، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور.

الثاني: يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالناء (نحو قائمة)(١)؛ فإن تنوينه لا يبدل بل يحذف، وهذا لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة، وأما من وقف



⁽۱) ب.

بالناء فبعـضهم يجريها مجرى سائر الحروف، فيبدل التنوين ألفا؛ فيقول: رأيت قائمتا، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا فير.

الثالث: المقسمور المنون يوقف عليمه بالألف، نحو رأيت فستى، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووفقا، وهو مسلحب أبي الحسن والفراء والمازني، وهو المفسهوم من كلام الناظم هنا، لأنه تنوين بعد فتحة.

والثانى: أنهما الألف المتقلبة فى الأحوال الثلاث، وأن التنوين حــذف؛ فلما حذف عاد الألف، وهو مــروى عن أبى عمرو والكسائى والكوفــيين، وإليه ذهب (ابن كيـــسَان والسيرافى، ونقله ابن الــباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب)(۱) المصنف فى الكافــية، قال فى شــرحهـا: ويقوى هذا المذهب ثبوت الــرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التترين غير صالح لذلك. انتهى.

ومثال الاعتداد بها رويا قول الشاعر(٢):

وتحامه:

وخيرهم لطارق إذا أتى

ورب ...

صادف زادا وحديثا ما اشتهي.

اللغة: «إنك يابن جعفر» يخاطب به صبدالله بن جعفس محمد الصادق رضى الله عنه «سرى» أي: ليلا لأن السرى لا يكون إلا ليلا.

الإعراب: «إنك» إن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها «يا» حرف نداء «بن» منادى «جمعفر» مضاف إليه ويابن جمعفو جملة ندائية صمترضة «نعم» ضمل ماض لإنشاء المدح «الفتى» فاعل مرفوع بالضمة المقدرة والجملة في محل رفع خبر إن.

«ورب» حرف جر شبيه بالزائد «ضيف» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حوف الجو الشبيه بالزائد.

٥طرق، فعل ماض والفاعل ضمير ١٠٠٠ مفعول به والجملة في مخل رفع خمير المبتدا، ٥سرى، مموضع ظرف واسم الزمان محذوف صعه وهو كقولك جئتك مقدم الحاج أى: وقت قدوم الحاج.

الشاهد: قُوله قسرى، قبراته منون وهو مقصور والمقصور المينون يوقف عليه بالألف نحو رأيت فتى.

مواضعه: ذكره الأشموني ٤٩/٧٤٩، وشرح الشافية ٢٣٨/٢، وابن يعيش ٢٦/٩.

⁽۱) أ، ج...

⁽٢) قائله: هو الشماخ ـ واسمه معقل بن ضرار _ وهو من الرجز _.

إِنَّكَ يَابُنَ جَعَفْرٍ نِعْمَ الفَتْى

إلى قوله:

ورُبٌّ ضَيِّفٍ طَوَّقَ الحَيُّ سُوَّى

والشالث: اعتباره بالصحيح؛ فالألف فسى النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثرهم.

قيل: وهو مذهب معظم النحويين، وإليه ذهب أبو على في غيــر التذكرة، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني.

واحْذِفْ لِوَقْفِ فِي سِوَى اضطرارِ صِلَّة غير الفَتْح في الإضْمَار

إذا وقف على هاء الضمير الموصولة حذفت صلتها إن كانت مضمومة أو مكسورة نحو: لَهُ وبِهُ، يحدف الواو والياء وتقف على الهاء ساكنة وإن كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الألف ولم تحذف.

واحترز بقوله (في سوى اضطرار) من وقوع ذلك في الشعر، وإنما يكون ذلك آخر الأبيات، وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله، اختيارا، كمقول بعض طيئ (والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها(۱) واستشكل قوله (اختيارا) فإنه يقتضى جواز القياس عليه، وهو قليل.

وأَشْبَهَتْ إِذَا مُنَوَّنَا نُصِبْ فَالْفًا فِي الوقفِ نُونُها قُلِبْ

اخستلف في الوقف على إذاً، فذهب الجسمسور (إلى)(٢) أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن، ونقل عن المازني والمبرد، واختلف النحويون أيضا في رسمها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، لأنها يوقف عليها بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف، ونسب هذا القول إلى المازني، وهو مخالف لما نقل عنه أولا.



⁽١) فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء.

⁽٢) ب، ج.

والثانى: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثرون، وعن المبرد: اشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف، لأنها مثل أن ولن، ولا يدخل التنوين في الحروف.

والثالث: التفصيل فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، قاله الفراء. وقال ابن خصفور: الصحيح كتبها بالنون (لأنها يوقف عليها عنده بالنون)(١) وللفرق بينها وبين إذا الظرفية، ولا إشكال أن من وقف عليها بالنون يكتبها بالنون.

وينبغي أن يكون هذا الحلاف مفرعا على قول من يقف بالألف.

فإن قلت: إذا فرعت على الوقف بالألف فالقياس أن تكتب بالألف، لأن الأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، فلا وجه لقول من يكتبها بالنون، ويقف (عليها)(٢) بالألف.

قلت: بل له وجه ظاهر وهو التفرقة بينها وبين إذا الظرفية، ألا ترى أن نون التوكيد الحفيفة تبدل بعد الفتحة ألفا بغير خلاف.

وقد فصلوا في رسمها فقسالوا: تكتب بالألف إن لم تلبس نحو «لنسفعا»^(٣) وبالنون إن التبست نجو: اضرين ولا تضربن، إذ لو كتبست بالألف في مثل هذا لائتيست بألف الاثنين.

وَحَلَفُ بَا لَلْتَقُوصِ فِي التنوينِ مَا لَمْ يُنْصَبُ أُولَى مِنْ ثُبُوتِ فَاطْلُمَا

إذا وقف على المنقوص المنون، فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحلف، ويجوز الوقف برد الياء، وبه قرأ ابن كثير في بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿ولكل قوم هادى﴾(٤).

⁽۱) اه جند

⁽۲) ب.

⁽٣) من الآية ١٥ من سورة العلق.

⁽٤) من الآية ٧ من صورة الرهد.

وكل هذا ظاهر من البيت، وأما غير المنون فسيأتي.

تنبيهات:

الأول: في هذا البيت إطلاق يقيده تاليه.

الثانى: فهم من قوله (ما لم ينصب) أن المنصوب المنون لا حذف فيه، لأن ياءه تحصنت بألف التنوين، وحكى الأبدى: أن من العرب من يقف عليها بحذف التنوين، وعلى ذلك بنى المتنبى قوله(١):

الا اذن فما أذكرت ناسى

الثالث: لم يختلفوا في أن الحذف من المنون غير المنصوب أكثر ولكن اختلفوا في الأقيس.

فقال الفارسي: الحذف لأن فيه عدم الاعتداد بالعارض، وقال بعضهم: الإثبات قياسا على آلف المقصور.

وَغَيْرٌ ذِي التَّنُوينِ بالعكسِ وَلِي نَحْوِ مُرٍّ لُزُومٌ رَدَّ اليا اقْتُفِي

يعنى أن المنقوص غير المنون يجوز فيه الوجهان، ولكن المختار فيه الإثبات بعكس المنون، فالأجود أن يقال: هذا القاضى ومررت بالقاضى، وقد يقال: هذا القاض ومررت بالقاض، هذا مفهوم كلامه، وهو غير محرر، وتحرير ذلك أن يقال: المنقوص غير المنون أربعة أنواع:

الأول: ما سقط تنوينه لدخول أل، فهـذا إن كان منصوباً فـهو كالصـحيح نحو: رأيت القاضي فيـوقف عليه بإثبات الياء قولاً واحدا، وينبغي لمن قـدر فتحة

⁽۱) قائله: هو أحمد بن الحسين المتنبى، وكان سيف الدولة بن حمدان يشرب فأذن المؤذن فوضع سيف الدولة القدح من يده، وقال المتنبى هذا البيت والذى بعده. وتمامه: ولا لينت قلبا وهو قاسى

ولا شغل الأمير عن المعالى ولا عن حق خالقه بكاسي ـ وهما من الوافر ـ

الإعراب: «الله كلمة للتنبيه «اذن» جملة من الفعل والفاعل المستنز "فمسا" الفاء لربط المجواب وما نافية «أذكرت» فعل وفاعل اناسي، مفعول به لأذكرت.

الشَّاهَد: قوله (ناسي) لأن القيَّاس فيه ناسيا، وهذا للتمثيل، وإلا قالمتنبي لا يحتج به.

الياء بالنصب أن يقف بالوجهين، وإن كان مرفوعا نحو: هذا القاضى أو مجروراً نحو مرزت بالقاضى، فيفيه الوجهان، والمختار الإثبات، كيما ذكر، وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم.

والثاني: مـا سقط تنوينه للنداء نحو (ياقاض) فــالخليل يختار فــيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحذف، ورجح سيبؤيه مذهب يونس، لأن النداء محل حذف.

ورجح غيره مذهب الحليل، لأن الحذف مجاز، ولم يكثر فيرجح بالكثرة.

والثالث: ما نسقط تنوينه لمنع الصرف نحو (رأيت جوارى) نصبا، فيوقف عليه بإثبات الياء، كما تقدم في المنصوب.

والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة نحو (قاضى مكة) فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون، قالوا: لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز في المنون.

وينوا على ذلك فرعا، وهو أن ما سنقط نونه للإضافة، إذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد، فإذا وقفت قلت: قاضون لزوال نسبب حذفها.

فأما وقف القبراء على قوله تعالى: ﴿ غَيْرٌ مُعِلِّي الصَّيْدِ ﴾(١) بحذف النون، فاتباع الرسم.

قلت: وفي هذا نظر.

وقد علم مما تقدم أن كلام الناظم معترض من وجهين:

أحدهما: أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة، وليس حكمها واحدا.

والآخر: أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات، كما ذكر ذلك في الكافية.

وقوله: .. وفي .. نحو مُرٍ لُزُومُ رَدُّ اليا التَّضِي

يشير به إلى أن ما كان من المنقوص محذوف العين نحو مر ـ اسم فاعل من

⁽١) من الآية ١ من سورة المائلة.

آراى(١) يرثى أصله مرثى(٢) فأعل إعلال قــاض، وحذفت عينه وهى الهــمزة بعد نقل حركتها، فإذا وقف عليــها لزم رد الياء (جبراً للكلمة)(٣) لأنها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد في حالة الوصل أيضاً.

قلت: لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف، مع أن في بقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة.

تنبيه:

الموقوف عليمه إما ساكن وإما متحرك؛ فالساكن إن لم يكن له صورة في الحظ حذف كصلة الضمير إلا تنوين المتصوب كما سبق، وإن كانت له صورة في الحظ ترك على حاله، ولم يغير إلا نون إذن وياء المنقوص، وقد تقدم حكمهما.

وأما نون التوكيد الخفيفة فتقدمت في بابها.

وقد فهم من هذا أن المقتصور غير المنون إذا وقف عليه لم تحذف ألفه ولم يغير.

وشد حلفها للضرورة في قوله^(٤):

(۱) حلا حو الأصل خيـر المستعـمل في حلا القـعل، والمستـعـمل حو أرى يرى بضم ياء
 المضارعة.

(۲) على وزن مقمل.(۳) ب.

(٤) قائله: هو لبيد بن ربيعة يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر - وهو من الرمل ...

وصدره: وقبيل من لكيز شاهد

اللغة: «قيل على عبيلة «من لكين بغيم اللام وفتح الكاف وهو لكين بن أقصى بن عبدالقيس «شاهد» ويروى حاضر «رهط مرجوم» قال أبو عبيد بذلك لأنه فاخر رجلا عند النعمان:

رجمك بالشرف، قسمي مرجوما، واسمه لبيد،

الإعراب: فقبيل، مبتدأ همن لكيز، جار مجرور صفته، أي: قبيل كائن من لكيز فشاهده خبر المبتدأ فرهط مرجوم، بالرقع بدل من قبيل أو عطف بيدان فورهط ابن المعل، مطف عله.

الشاهد: قوله البن المعل؛ حيث حلف الألف المقصورة في الوقف ضرورة.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٢٩١، وشرح الشافية ٢٨٥/ ٢٠.

يريد المعلى، وبعض العرب يقلبون الألف الموقوف عليها ياء فيقولون: أفعى وعصى وهى لغة فزارة وناس من قيس، وبعضهم يقلبها واوا فيقولون: هذا أفعاء وعصاء، وعصو وهى لغة بعض طبئ، وبعضهم يقلبها همزة فيقولون: هذا أفعاء وعصاء، وليس من لغة هؤلاء التخسفيف، قال سيبويه: وكذلك كل ألف في آخر الاسم، وزعم الخليل أن بعضهم قال: رأيت رجلاً فيهمز،وكذلك هو يضربها، وقد توصل ألف هنا وأولى وكنل مبنى آخره ألف بهاء السكت وأما قلب الألف هاء في قوله(١):

. مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَهُ

فشاذ.

ولما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينسغى ذكره من السماكن أخذ بـذكر المتحرك، فقال:

وخَيْرَهَا التَّانِيْث مِنْ مُحَرِّكِ سكَّنه أَوْ قِفْ رائمَ التَّحرُّكِ

فى الوقف على المتحرك خسسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشسام، والتضعيف، والنقل، ولكل منها علامة.

⁽١) قائله: لم أقف على اسم قائله وهو من الرجز_ .

وقبله: قد وردت من أمكنه . . .

وبعده: إن لم أروها قمه

اللغة: •قد وردت؛ أي: الإبل، والورود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه وقد يكون دخولا «أمكنة» جمع مكان.

الإحراب: اقدا حرف تحقيق «وردت» فعل ماض والناء للتأنيث والفاهل ضمير مستتر تقديره هي «من» حرف جر «أمكنه» جار ومجرور متعلق بالفعل «من هاهنا ومن هنه» بدل من أمكنه.

الشاهد: قوله (هنه) وأصلها هنا، فقلب الألف هاء

مواضعه: ذكره في شيرح الشافية ٤٧٩/٤، وابن يعيش في ٣/١٣، ٣/٤، ١٨/٨، ٩/٨١. ٢/٤، ١٨/٨، ٢/٤، ١٠/٤٣. ٢/١٠، ١٠/٤٣.

فعلامة السكون خ فسوق الحرف، هكذا جمعلها سيبسويه، والمراد خفّ أو خفيف، وجمعلها بعض الكُتّاب دائرة، لأن الدائرة صفر، وهو الذي لا شيء فيه من العدد، وجعلها بعضهم دالا.

وعلامة الروم: خط بين يدى الحرف وهذه صورته / .

وعلامة الإشمام: نقطة بين يدى الحرف وهذه صورته .

وعلامة التضميف: شين فوق الحرف وهذه صورته شـ.

فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان، وليس لها نصيب في غيره، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان، وهو الأصل، وبالروم مطلقا، أعنى في الحركات الثلاث، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة؛ ولذلك لم يجزه أكثر القراء في المفتوح، ووافقهم أبو حاتم.

قال في شرح الكافية: وهي عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل، لكن بالشروط الآتية، وقد أشار إلى الإشمام بقوله (أو أشمم المضمة) الإشمام هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة دون صوت، ولا يكون إلا في الضمة، لأن إشمام الكسرة والفتحة تسوية لهيئة الشفة.

وقد روى الإشمام عن بعض القراء في الجر، وهو محمول على الروم، لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماما، ولا مشاحة في الاصطلاح، ثم أشار إلى التضعيف بقوله:

... أَوْ قَفْ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزَا أَوْ عَلَيْلاَ إِنْ قَفَا مُحَرِّكاً

التفسعيف تشديد الحرف الموقوف عليه، كفولك: هذا فرج - بالتشديد - وذكر له شروطا ثلاثة:

أولها: ألا يكون همـزة، احترازًا من نــحو بناء، فلا يجــوز تضعيــفه، لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا.

وثانيها: الا يكون عليلا نحو سرو وبقي، فلا يجوِّز تضعيفه.

وثالثها: أن يكون بعد متحرك، احترازًا من نحو بكر، فلا يجوز تضعيفه.

وزيد شرط رابع، رهو ألا يكون منصوبا في أشهر اللغات. وأما قوله(١): لَقَدُ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا

فضرورة.

قلت: وقد لا يحـتاج إلى هذا الشرط، لأن المنصــوب المنون إذا أبدل تنوينه ألفا، لم يكسن الحرف الذي قبل الألف مــوقوف عليه. بل الموقوف عــليه إنما هو الألف، والكلام في أحكام الموقوف عليه.

تنبيه:

لم يؤثر الوقف بالتضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم، فعنه أنه وقف على قوله تعالى «مستطر» (٢) في القمر ـ بالتشديد ـ، والله أعلم.

ثم أشار إلى النقل بقوله:

لساكن تحريكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

... وحَرَكَات انقُلاَ

النقل: تحويل حركة (الحرف)(٣) إلى الساكن قبلها، وذكر له ثلاثة شروط:

⁽١) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وقيل: لغيره ـ وهو من الرجز ـ

وتمامه: مثل الحريق وافق القصبا.

اللغة: «جدبا» بتشديد الباء _ وهو نقسيض الخصب، والجدب: هو القسحط بانقطاع المطر «الحريق» أراد النار المشتعلة «القصبا» كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا.

الإحراب: القدة اللام للتأكيد وقد حرف تحقيق دخشيت فعل وفاعل «أن أرى» في محل النصب على المفعولية، وأرى هنا تنصب مفعولا واحدا، لأنها بصرية اجدبا مفعول أرى وفاعلها ضمير مستتر فيه امثل على رواية الرفع على أنه خبر لمبتدأ محدوف، أي: هو مثل «الحريق» مضاف إليه (وافق» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه القصبا» مفعول به، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله في محل جر صفة للحريق أو في محل نصب حال منه، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجنسية.

الشاهد: قوله (جدبًا) حيث ضعف آخرها للوقف ثم حركها ضرورة.

مواضعه: ذكره الأنسموني ٣/٧٦١، وابن هشسام ٤/١٩٩، وشرح الشافسية ٣١٩/ ٢، وسيبويه ٢٨٢/ ٢.

⁽٢) من الآية ٥٣ من سورة القمر.

⁽٣) ب (الهمزة).

الأول: أن يكون الساكن لا يستنع تحريكه، احترازا من أن يكون ألف نحو دار، فإن الألف لا تقبل الحركة.

واعترض بأن ذلك يقتضى جواز نقل الحركة إلى الواو والياء، وليس كذلك، بل لا يجوز النقل إليهما، وإن كانا حرفى لين، لاستثقال الحركة عليهما.

فالأول أن يقال: شرطه أن يكون حرف علة.

قلت: لا يرد هذا عليه، لأن قلوله (لن يحظلا) لا يختص بالمتعلنو، بل المراد: الساكن لن يستنع تحريكه إما لتعلمه كالألف أو لغير ذلك، فليشمل الواو والياء ويشمل الحرف المدغم نحو الجد، فإنه يمتنع تحريكه، لأن تحريكه يلزم منه فكه، وهو عتنع في غير المضرورة.

والثاني: الا تكون الحركة فتحة على غير همـزة عند البصريين، وإلى هذا أشار بقوله:

وَنَقُلُ فَتَعِ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لا ﴿ يَرَاهُ بَصْرِيٌ وكوفٍ نَقَلاَ

لا يجوز عند البصريين نقل الفتحة من غير همزة، فلا يقال رأيت البكر لأن المفتوح إن كان منونا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين، وحسمل عليه غمير المنون.

وقـيل: لأنهم لو نقـلوا في الوقف وسكنوا في الوصـل، لكان ذلك كـأنه إسكان فعل ـ المفتـوح ـ وهو لا يجوز وليس بظاهر، وأجاز الكوفيون نقل الفـتحة من غير همزة.

فيقولون: رأيت البكر، ونقل الجرمى أنه أجاد ذلك، وعن الأخفش أنه أجاد ذلك في المنون على لغة من قال: رأيت عمرو.

واشار بقوله (من سوى المهموز) إلى أن المهموز يجوز نقل حركسته، وإن كانت فتحة.

فتقول: رأيست الحبُّأ والردأ والبطأ، في رأيت الحب، والردء والبطء(١). وإنما

⁽١) الحب. بفتح الحاء وسكون الباء ماخبئ.

والرده: بكسر ألَّراء وسكون الدال ـ العون. والبطء: ضد السرعة.

افتفر ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن ماقبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب.

الثالث: الا يوجب عدم النظير في غير المهمور، وإلى هذا أشار بقوله: والنقلُ إِنْ يُعْدَمُ نَظِيْرٌ مُمْتَنِعٌ فِي وَذَاكَ فِي المهمورُ لَيْس يَمْتَنعُ

فعلم بذلك أنه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة بضمة، فلا يجوز النقل في نحو (هذا بشر) لما يلزم من بناء فعل، وهو مفقود، ولا في نحو (انتفعت بقفل) لما يلزم من بناء فعل وهو مهمل في الاسماء أو نادر، هذا في فير المهموز.

أما المهموز فسيجوز فيه النقل، وإن أدى إلى عدم النظير لما تقدم التنبيه عليه من استثقالَ الهمزة، فتقول: هذا ردء ومورت بكفء.

تنبيهات:

الأول: لجواز النقل شــرط رابع، وهو أن يكون المنقول منه صــحيحــا، فلا ينقل من نحو غزو.

الثانى: إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها؛ فيقولون: (هذا الحب) بالإسكان والروم والإشمام، وغير ذلك بشروطه، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها، بل منهم: من يثبتها ساكنة، نحو دهذا البُطق، ورأيت البُطأ، ومررت بالبطئ، ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة؛ فيقول: (هذا البطو، ورأيت البطا، ومررت بالبطى).

وبعض بنى تميم يفرون من هذا النقل الموقع فى عدم النظير إلى الإتباع^(۱) فيقولون: هذا ردى مع كفؤ، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتباع، فيقولون: هذا ردى مع كفو.

وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق فتقول هذا البطو، ومررت بالبطى.

⁽١) أي: إتباع العين للفاء.

وأما في النصب فيلزم فتح ما قبلها، وقد يبدلونها كذلك بعد حبركة، في قولون: هذا الكلو مررت بالكلى، وأهل الحجاز يقولون (الكلا) في الأحوال كلها.

الثالث: الذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في الحرف الآخسير نقلت إلى الساكن، ونص على ذلك قوم من النحويين، وقال أبو البقاء العكبرى: لا يريدون أنها حركة إعراب صيرت على ما قبل الحرف، إذ الإعراب لايكون قبل الطرف، إنما يريدون أنها مثلها.

الرابع: نقل في الكافية وغيرها أن الوقف بالنقل إلى متحرك لغة لخسمية، وأنشد(١):

مَنْ يَاتُمُو لِلْخَيْرِ فِيْمَا قَصَدُهُ تُحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُعْلَمُ وَشَدُّهُ

قنقل حركة الهاء إلى الدال، وهي متحركة، قيل: ويحتمل أن يكون أصله قسدوه، بواو الجسمع حمالا على معنى من، ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله(٢):

(1) قائله: لم أقف على اسم قائله _ وهو من ألرجز --

اللغة: ويأغره بياشر ومساعيه - جمع مسعى - بعنى السعى والرشده - بفتحتين - التهدى إلى طريق الصواب.

الإحراب: قمن شرطية قياتم قمل مضارع ضعل الشرط والفاعل ضمير مستنتر قيه قللخبره جار ومجرور متعلق بقوله يأتمر قيسماه في حرف جر وما موصولة قصده جملة لا محل لها صلة الموصول. فقمله قعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط فمساعيه نائب قاعل والهاء مضاف إليه قويعلم الوار عاطفة على تحمد، ويعلم فعل مضارع مبنى للمجهول قرشده بائب قاعل والهاء مضاف إليه.

الشاهد: قوله القسيدم بضم الدال في الأصل بالفستح، لأنه ماض من القسيد، والكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢٥٧/٣، وهمع الهرامع ٢٠٨/٣٠

(٢) قائله: لم أتف على اسم قائله _ وهو من الوافر - ٠ وهجزه: وكان مع الاطباء الاساة.

وللبغة: اللاطباء جسمع طبيب ـ الاساة، ـ بضم الهسمزة ـ جمع آس، وهو الجسراخ. قال الجوري: الآسى: الطبيب، والجمع أساة مثل رام.ورماة.

فإن كان مستنده في إثبات هذه اللغة هذا البيت، فلا حجة فيه.

الخامس: لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا مـــا روى عن أبى عمرو أنه وقف على قوله: ﴿وتواصوا بالصبر﴾(١) ــ بكسر الباء ــ.

فِي الوقفِ تَا تَأْنِيثِ الاسمِ هَا جُعِلْ ﴿ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنِ صَعَّ وُصِلْ

واحترز بالتسانيث من تاء لغيره، فإنها لا تغير، وشذ قول بعضهم: قعدنا على الفراه، وبالاسم من تاء الفعل (نحو قامت)(٢) فإنها لا تغير، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير.

وشمَل كلامه ما قبله متحرك نحو رحمة، وما قبله ساكن غير صحيح. ولا يكون إلا ألفًا نحو الحياة، والأعرف في هذين إبدال الناء هاء في الوقف.

وإنما جعل حكم الآلف حكم المتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك. وقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحِ وَمَا ضَاهَى وَغَيرُ ذَيْنِ بالعكسِ انْتَمَى

أى: وقل جمعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو الهندات، وما ضاهاه، بما جمل عليه كالبنات والأخوات وأولات.

⁼ الإعراب: «فلوا الفاء عناطفة ولو للشيرط «أن» حرف توكيب ونصب «الأطبا» اسم أن «كانُ» بضم النون في موضع - خبر أن، وأصله كانوا فحلفت الواو وبقيت النضمة دليلا عليها، «حولي» ظرف ومضاف إليه في موضع خبر كان.

الأساقة اسم كان، وجملة كان عطف على ما قبلها وأن في أول البيت وما دخلت عليه الأساقة اسم كان، وجملة كان عطف على ما قبلها وأن في أول البيت وما دخلت عليه في محل رفع على الفاعلية، لأن التقدير: ولو ثبت أن الاطباء، وجواب لو في بيت بعده: إذا ما أذهبه الله . . .

الشاهد: قوله «كان» بضم النون فأصله كانوا حولي فحدّفت الواو اكتفاء بضمة النون. مواضعه: ذكره ابن يعيش ٨٠/٨٠.

⁽١) من الآية ٣ من سورة العصر.

⁽٢) ب، جه.

فالأعرف في ذلك سلامة التاء، وقد سمع إبدالها في قول بعضهم (دفن البناه من المكرماه)(١) و (كيف بالإخوة والأخواه)؟.

قال فى شرح الكافية: وأشرت بقولى: وما ضاهاه ـ إلى هيهات، وأولات، فإنه يوقف عليهما بالتاء كثيرا وبالهاء قليلا.

تنبيهات:

الأول: نقل بعضهم أن السوقف على جمع التصحيح والملحق به بالهاء لغة طبئ، وقال في الإفصاح: شاذ لا يقاس عليه.

الثانى: إذا سمى بهيهات على لغة من أبدل فهى كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث. وإذا سمى به على لغة من لم يبدل فهى كعرفات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمى به.

وقوله (وغير ذين بالعكس) إشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه، يعنى، أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمسلمة، أو جمع تكسير كغلمة، ومن إقرارها تاء قول بعضهم: يا أهل سورة البقرت، فقال مجيب: ما أحفظ منها ولا آيت.

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة، وتقدم هذا أول الباب، وعلى هذه اللغة رسمت مواضع من القرآن وهي معروفة.

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المعَلُّ بِحَذْفِ آخْرِ كَاعَطْ مِنْ سَأَلُ مَن (خواص)(٢) الوقف، زيادة هاء السكت، وأكثر ما تزاد بعد شيئين:

أحدهما: الفعل المعلى المحذوف الآخر جزما نحو «لم يعطه» أو وقفا نحو «أعطه».

⁽۱) يريد،البنات من المكرمات، وهذا التعبيسر يوهم أنه ليس بحديث، وقد روى الطبراني عن ابن صباس أن النبي ﷺ لما عزى بابنته رقية قال: «الحمد لله» وذكره.

⁽٢) أ، جــ وفي ب (عوارض).

والثاني: «ما» الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو «على مه» أو باسم نحو «اقتضاء مه».

ولحاقها لكل من هذين النومين واجب وجائز؛ أما الفسعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله:

وَلَيْسَ حَتَّمًا فِي سِوَى مَا كُعُ أُو كَيع مَجْزُومًا فَراع مارَ عَوْا

يعنى: أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحدف الآخر ليس واجبا في غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زأند:

فالأول: نحو العِمُّة أمر من وَهَى يَعيى، ونحو الرَّهُ أمر من رأى يرى.

والثاني: «لم يَعِهُ، ولَمْ يَرَهُ»، لأن حرف المضارعة رائد، فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة، لبقائه على أصل واحد.

فإن قلت: مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في للحذوف الفاء نحوع ويم.

قلت: محلوف العين كمحلوف الفاء في ذلك لأن العلة واحدة، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق.

فإن قلت: فهــل تجب زيادة الهاء في قولهم تقى يتقى في مــعنى اتقى يتقى (لأن تقى)^(۱) محذوف الفاء لأن أصله أوتقى يوتقى؟

قلت: ظاهر التسهيل الوجوب، لأنه جمعل الضابط أن تحذف فاؤه أوعينه، ويتقى محذوف الفاء، وظاهر قوله في شرح الكافية: ويجب إلحاق هذه الهاء في الوقف على ما كان من الأضعال على حرف واحد أو حرفين؛ أحدهما: زائد لأن زيادة الهاء لا تجب في نحو لايتق، لأنه على ثلاثة أحرف، ولكن الأمر يندرج في كلامه، لأنه على حرفين؛ أحدهما زائد.

وقال الشيخ أبو حيان: لم نجد لأحد من النحويين نصًا على الوقوف على هذه الكلمة، والذي يقتبضيه النظر عندي. أن يكون الوقف بالهماء اختبارا لا

⁽۱) ب، جـ.

وجوبًا، لأنه وإن حذفت فاؤه، فإن ثاء الافتعال لازمة للفعل، وهذا الحذف عرض شاذ، وليس بمطرد فلا يلتفت إليه.

ومَا فِي الاستِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِف اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية نحو (مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح) فإنهما (لاتحذف)(١) الفهما.

وشمل قول (إن جرت) أن تجر بالحرف نحو (عم يتساءلون) أو بالاسم نحو: (قراءة م تقرأ)، وقوله (حذف ألفها) يعنى وجوبا، وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بمخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد.

وقوله: وأوْلهَا الْهَا إِنْ تَقْفُ.

يعنى جموازا، إن جرت بحرف نحمو (عممه) ووجوبا إن جرت بماسم نحو (اقتضاء مه)، ولهذا قال:

وَلَيْسَ حَتَّمًا فِي سِوَى ما انْحَفَضا باسْم كَقُولِكَ الْتَضَاءَ مَ الْتَضَى

أى: وليس إيلاؤها الهاء واجبا في سوى المجرورة بالاسم، وقد مثله، وعلة ذلك أن الجار الحرفي كالجزء، لاتصاله بها لفظا وخطا، بخلاف الاسم؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد.

فإن قلت: قد علم أن اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف ليس بواجب، فهل هو راجع أو مرجوح؟

قلت: نقل النحويــون أنه راجح، قالوا: وهو الأفصح والأكــثر، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء إتباعا للرسم.

⁽١) ب، جـ وقي أ (لايحذفان).

⁽٢) الآية ١ من سورة النبأ.

الأول: فهم من قوله (إن جسرت) أن المرفوعة والمنصوبة لا تحسدف الفها في غير ضرورة كقوله^(١):

أَلاَمَ تَقُولُ النَّاعِياتُ ٱلاَمَهُ ﴿ أَلاَّ فَانْلَبَّا آهَلَ النَّدَى والْكَرَامَهُ

الثاني: أهمل المصنف من شروط حذف الفها الا تركب مع ذا، فإن ركبت معه لم تحلف الألف نحو «على ماذا تلومونني» وقد أشار إليه في التسهيل.

الثالث: قد ثبتت ألف ما الاستفهامية المجرورة غير المركبة في الضرورة كقول الشاعر (٢):

(١) قاتله: "لم أقف على اسم قاتله ... وهو من الطويل

اللغة: «الناحيات؛ الناحي: الذي يأتي بخبر الميت «الندى» أراد به الفضل والعطاء _ وفي

بعض النسخ (المناحيان) - بالمثنى - وهو الانسب.

الإصرَابِ: ﴿ وَالامِهُ الا لَلْتَنْبِيهِ فَمُهُ أَصْلُهَا مَاءَ وَهُو فَى مَحَلُ الرَّفْعُ عَلَى الابتداء واعلم أنه لا ضرورة في حلف الألف ههنا، لأن إيقاءها لايضر بالوزن القول؛ فعل مضارع االناصات، فاعل والجملة في محل رفيع خبر المبتدأ، الامه الا للتنبيب ومَّا اسْتَفْهَاميـة منصوبة بتقول «الأم» للتنبيه «فأتدبا» فعل وفاعل «أهل» مفعول به «الندى» مضاف إليه «والكرامة» عطف حليه.

الشاهد: قوله والامه، فسإن الالف قد حذفت في ما الاستفهاسية مع أتها غيسر مجرورة للفيرورة، إلا أنه أراد التصويع، فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاه السكت في آخرها.

مواضعه: ذكره الأشموني ٤/٧٥٨، وهمع الهوامع ٢١/٢١٧.

(۲) قائله: هو حسان بن ثابت _ رهو من ألوافر _ .

اللغة: وكخنزير، تعريض بكفره أو بقبح منظره، فلذلك خص الحنزير لاته مسيخ قبيح المنظر سمج الحلق أكال العذرات الممرغ في رماده تتميم لذمه لأنه يدلك حلقه بالشجر ثم يأتي بالطين فيتلطخ به وكلما تساقطت منه عاد إليه.

الإصراب: "دهلي ماقام، على للتعمليل ما استفهاميسة، أي: الأجل أي شيء يشتمني. قال ابن جني: لفظة اقام، ههنا زائلة، والتقدير . . على ما يشتمني لثيم، وقال ابن يسعون: وليس كذلك هندى لانها تقـعضي النهوض بالشتم. ﴿ يَشْتَمَنِّي ۚ فَعَـلُ مَصَارِحِ النَّونَ لَلْوَقَايَةُ وَالْيَاءُ مَفْعُولُ الْنَيْمِ، فَاعِلَ، الْكَانِ الْكَانِ لَلْسَشْبِيهِ وَخَنزِيرٍ مَجْرُورٌ بِهِ اغْرِغ، فعل ماض والفاعل ضمير منتشر قيه والجملة في محيل الجر صفة فخنزير «في رماد» جمار ومجرور متعلق بتمرغ.

الشاهد: قُوَّلُه اهلَى ما قام؛ حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢٠/٧٥٨، وهمع الهوامع ٢٠/٧١، وأسالي ابن الشجري ١/٢٣٣ ، وابن يعيش ٩/٤، وفي الحزانة ٧٣٥/٢، شرح الشافية ٧٩٧٪. عَلَى مَا قَام يَشْتِمُنِي لَتِيْمٌ كَخِنْزِيْرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

وحكاه الزمخشرى في كشافه لغة، وحمل عليه قبوم من المفسرين قوله لي:

﴿ قَالَ يَا لَيْتَ قَرْمِي يَعْلَمُونَ ۞ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِي ﴾ (١).

قالوا: معتاه: بأي شيء غفر لي ربي.

قال ابن هشام: وهذا قول مرغوب عنه، 'لأن النحويين على خلافه.

الرابع: قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله (٢):

يَا أَسَدِيًّا لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهُ ؟

وَوَصْلَ ذِي الهَاءِ أَجِزُ بِكُلُّ مَا حُرَّكُ تَحْرِيْكَ بِنَاءِ لَزِمَا

اعلم أن هاء السكت لا تتـصل بحركـة إعراب ولا شبـيهة بهـا، فلذلك لا تلحق اسم «لا» ولا المنادي المضموم، ولا ما بني لقطعه عـن الإضافة كقبل وبعد،

(١) من الآيتين ٢٦، ٢٧ من سورة يس.

(٢) قاتله: لم أتف على اسم قائله _ وهو من الرجز _.

ويعده: لو خافك الله عليه حرمه.

توضيح: ذكر بعض الفسضلاء أن الضمير المنصوب في قسوله «لم أكلته» يرجع إلى الكلب يعنى: كلبا أكله هذا الإنسان فقال: لو خافك الله، فأجاز على الله سبحانه الحوف تعالى الله عن ذلك وهذا على عادة الجهلاء من العرب.

ومنهم من خرجه تخريجا حسنا يسلم هذا الشاعر من الغلطة وهو أنه يخاطب الفقعسى بقوله يافقعسى لم أكلته لمه _ ثم عدل عن خطابه إلى خطاب الله تعالى على عادة لهم في ذلك مشهورة فقال: لو خافك الله وأراد يا الله فحذف حرف النداء كما في قوله تعالى (يوسف أيها الصديق) أي: يا يوسف، والمعنى: لو خافك يا الله على نفسه من أن تعاقبه على جرمه لحرم هذا المأكول الذي حرمته ولم يقربه، وضمير الهاء في حليه يرجع إلى المقعدسي كما يقال أخاف فلانا على نفسي وضمير الهاء في حرمه يرجع إلى المأكول، فالفسميران مختلفان، وباختلافهما يتم المعنى الذي قصده _ هـ شرح الشهواهد للعيني وأسد، الفقيعس: منسوب إلى بني فقعس والإعراب ظاهر.

والشَّاهد: قوله «لم أكلتـ» حيث جاءت ميم لم ساكنة، وأصلهما لما، وهي الاستفهمامية دخل عليها حرف الجر، فحذف الألف ثم سكنت الميم ضرورة.

مواضَّمه: ذكره الأشموني ٣/٧٥٩، والإنصاف ٢٩٩.

ولا العدد المركب نحو خمسة عشر، لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب في أنها عارضة.

ألا ترى أنها حدثت لوجود الأسباب وأنها تنتفى عند عدمها، فبللك شابهت حركة الإعراب.

وأما الفعل الماضي فحركته لازمة ليست كحركات هذه الأشياء.

وفي اتصال هاء السكت به ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مُطلقا، وهو مذهب سيبويه والجمهور واختيار المصنف.

والثاني: الجواز مطلقا، لأنها لازمة.

والثالث: أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو فقعده إلا إذا خيف لبس نحو ضربة، والسحيح الأول، لأن حركته وإن كانت لازمة فهى شبيهة بحركة الإعراب، لأن الماضى إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه مذكورة في موضعها.

وشذ اتصال الهاء بعل في قوله(١):

⁽١) قائله: هو أبو ثروان _ وهو من الرجز _ .

اللغة: «لا أظلله» أى: لا أظلل فيه وقد حذف حرف الجر واتصبل الفعل بالضمير بنفسه · «أرمض» من رمسضت قدمـه ـ إذا احـــــرقت بالرمـــضــــاه، وهي الأرض الشديدة الحــرارة «أضحى» أتعرض.

المعنى: رب يوم يمر على لا أنعم ضيه بشىء يظللنى أعانى ألم الرمضاء في قدمى وحر الشمس وقت الضحى على رأسي.

الإحراب: ايا حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف ارب حرف جر شبيه بالزائد اليوم مبنى مبنداً مرفوع بضحة مقدرة الى جار ومجرور صفة ليوم الا نافية الظلله مضارع مبنى للمجهدول ونائب القاعل أنا والهاء منفعول ثان أو مجرور على نزع الخافض امن جارة الحمت ظرف مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة اعله مبنى على الضم والحقت به هاء السكت شذوذا، لأنه فير مبنى بناء دائما.

الشاهد: قوله امن عله حيث لحقت هاء السكت لفظ (عل) وهي مبينة بناء عبارضاء وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٧، وابن هشام ٤/١٩٧، وابن التاظم.

يَا رُبَّ يوم لِي لَا أَظْلَلُهُ لَوْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ ووجه شَدُودَه أَن حركته (حركة بناء)(١) عارضة، لقطعه عن الإضافة، فهي كقبل وبعد، وإلى هذا أشار بقوله:

وَوَصْلُهَا بِغِيرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيْمَ شَذَّ

فحركة عَلُّ غير حركة بناء مدام، بل حركة بناء غير مدام، وقوله: في (المدام استحسنا) يعنى أن وصل هاء السكت بحركة البناء المدام ـ أى الملتزم ـ جائز مستحسن، كفتحة هو وهي، فيقال في الوقف عليها هوه وهيه، وقد قرئ بذلك.

فإن قلت: هذا البيت معترض من وجهين:

أحدهما: أن قوله:

وَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكَ بِنَا أَدِيم ... يقتضى أن وصلها بحركة الإعراب قَدَ شذَ أيضًا، لأن قوله:

غير تحريك بنا أديم ...

يشمل نوعين: أحدهما تحريك البناء غير المدام.

والثاني: تحريك الإعراب.

والوجه الآخر: أن قوله: (في المدام استحسنا) يفتـضي موافقـة من أجاز اتصالها بحركة الماضي، لأنها من التحريك المدام.

قلت: أما الأول فسليس بلازم، وأما الثاني فسظاهر اللزوم، وقد استشناه في الكافية نقال:

وَوَصْلُ ذَى الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرُّكَ تحريكَ بناءٍ لَزِمَا مَا لَمْ يَكُن ذَلكَ فَمْلاً مَاضِياً ورَّبَما أَعْطِيَ لَفُظُ الْوَصْلِ مَا للوقف نَثْرًا وَقَشَا مُنْتَظِمًا فَلَا مَانِياً مَثَالًا إِعْطَاء الوصل حكم الوقف نثرا قراءة غير حمزة والكسائي، ﴿لم يتسنه مثال إعطاء الوصل حكم الوقف نثرا قراءة غير حمزة والكسائي، ﴿لم يتسنه

⁽۱) ب.

وانظر﴾(١) ﴿فبهداهم اقتده قل لا أسألكم﴾(٢) ومنه قول بعض طبئ «هذه حبلو يا فتى» لأنه يبدل هذه الألف واوا في الوقف، فأجرى الوصل مجراه، ومثال ذلك في النظم قول الراجز(٢):

مثلُ الْحَرِيْقِ وَافَقَ الفَصَبَّا

فشدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق، ومثله في الشعر كثير، ومنه (٤):

أتوا نارى، فقلت: منون أنتم؟

وقد تقدم في الحكاية.

⁽١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

⁽٢) من الآية ٩٠ من سورة الأتعام.

 ⁽٣) مضى شرحه فى هذا الباب عند قوله: ولقد خشيت أن أرى جدبا والشاهد: قوله «القصبا» حيث شدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق.

⁽٤) مضى هذا البيث في باب الحكاية.

والشاهد هنا: «منون» أنتم؛ حيث ألحق الواو والنون بهما في الوصل.

الإمالة

إمالة الألف أن تنحو بها نحو الياء، ومن لازم ذلك أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة، والنظر في فائدتها، وحكمها، ومحلها، وأصحابها، وأسبابها.

أما فائدتها: فاعلم أن الغرض الأصلى من الإمالة هو الستناسب، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره، بما سيأتي ذكره.

وأما حكمها: فإنها وجه جائز، ولغة لبعض العرب.

وسببها مجور لها لا موجب، فلذلك يجور فتح كل ممال.

وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال، هذا هو الغالب، وسيأتي التنبيه على ما أميل من غير ذلك.

وأما أصحابها فستميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد، وأما الحجازيون فلغتهم الفتح إلا في مواضع قليلة.

وأما أسبابها فقسمان: لفظى ومعنوى، فاللفظى: الياء والكسرة، والمعنوى: الدلالة على ياء أو كسرة.

وجملة أسباب إمالة الألف _ على ما ذكره المصنف _ سنة:

الأول: انقلابها عن الياء. الثانى: مآلها إلى الياء، الثالث: كونها بدل عين ما يقال فيه فلت، الرابع: ياء قبلها أو بعدها، الخامس: كسرة قبلها أو بعدها، السادس: التناسب.

تنييه:

هذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة، واختلف في أيهما أقوى، فلهب الأكسرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء، وأدعى إلى الإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فيانه قال في الياء؛ لأنها بمنزلة الكسرة، فسجعل الكسرة أصلا، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة، والأول أظهر لوجهين:

أحدهما: أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء.



والثانى: أن سيسبويه ذكر أن أهل الحجاز يمسيلون الألف للكسرة، وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العسرب لايميلون للياء، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى.

واعلم أن عبارات المصنفين اختلفت في ذكر أسباب الإمالة، وليس بينهم في ذلك كبير اختلاف، والغرض هنا شرخ كلام الناظم.

الألفُّ اللِّيلُ مِن يَا في طَرَفَ أَملُ ...

هذا هو السبب الأول، وهو أن يكون الألف بدلاً من ياء، وهي على طرف كلمة، وسواء في ذلك الاسم مرمى والفعل نحو رمى وشمل قوله (من يا) المبدل من ياء أصلية كالمثالين والمبدل من ياء منقلبة عن واو تحو ملهى وأعطى، واحترد بقوله (في طرف) من الكائنة عينا، وسيأتي حكمها.

.... كُذَا الواقعُ منه اليَا خَلَفُ دُونَ مزيد أو شلوذ ...

هذا هو السبب الثاني، وهو أن تكون الألف صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ، وذلك نحو حبلي ومعزى، وكل ما آخره الف تأنيث مقصورة، فإنها تمال لأنها تثول إلى الياء في التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء.

واحترز بقوله (أو شذوذ) من قلب الآلف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لغة هذيل، فإنهم يقولون في عصا وقفًا: عُـصيَّ وتُفيَّ، ومن قلب الآلف ياء في الوقف عند بعض طبئ نحو عَصَى وقَفَى، فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك.

واحترز بقـوله (دون مزيد) من رجوع الالف إلى الياء بسـبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قُفَى، وفي تكسير، قُفِيُّ، فلا يمال قفا لذلك.

تنبيهات:

الأول: هذا السبب الثاني هو أيضا في الألف الواقع طرفا كالأول.

الثانى: قد علم مما تقدم أن نحو قف وعصا من الاسم الثلاثى لايمال، لأن ألفه عن واو لايشول إلى الياء إلا فى شنوذ أو بزيادة، وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى ـ وهو الذى لايبصر ليلا ويبصر نهارا ـ والمكا ـ بالفتح ـ وهو جمر

الثعلب والأرنب، والكبا ـ بالكسر ـ الكناسة، وهذه من ذوات الواو، لقولهم «ناقة عشواء» وقولهم «كبوت البيت» إذا كنسته. وهذه الألفاظ الثلاثة مقصورة.

فإن قلت: (فلعل إمالة «الكبا» لأجل الكسرة، فلا تكون شاذة)(١). قلت: الكسرة لاتؤثر في المنقلبة عن الواو.

والثالث: يجوز إمالة الألف في نحو قدما وغزا من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو لأنها تئول إلى الياء في نحو قدعى وغزى من المبنى للمفعول. وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت الفهما عن واو، وما ذكره نص عليه الفارسي وغيره من النحويين، وظاهر كلام سيبويه التسوية في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء، فيجيئ الإمالة في ذوات الواو في الأسساء والأفعال، والمشهور ما تقدم.

وقوله: .. ولما تَلِيهِ هَا التأنيثِ ما الها عَدِما

وَهَكَذَا بَدَلُ مَيْنِ الفِعْلِ إِنْ ﴿ بَوْلُ إِلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفُ وَدِنْ

هذا هو السبب الثالث، وهو أن تكون الألف بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يُسند إلى تاء الضمير واويا كان كخاف أو يائيا كدان، فإنك تقول فيهما خفت ودنت _ بحذف عين الكلمة _ فيصيران في اللفظ على وزن فِلت، والأصل فعلت، فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها.

فإن قلمت: أما خاف فسعينه مكسورة، لأن أصله خسوف، وأما دان وطاب ونحوهما، فأصل عينهما الفتح، فكيف يقال حركت الفاء بحركتها؟

⁽۱) آ، ج...

قلت: يقدر تحويلهما إلى فعل ـ بكسر العين ـ ثم تنتقل الحركة، هذا مذهب كثيسر من النحويين، وبعضهم يقول لما حـــلفت العين حركت الفاء بكسرة مــجتلبة للدلالة على أن العين ياء، ولبيان ذلك موضع غير هذا.

واحترز بقوله (إن يؤل إلى فلت) من نحو طال وقال: فإنه لا يتول إلى فلت - بالكسر - وإنحا يسئول إلى فلت - بالطسم - في قولك طلت وقلت. والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن ياء نحو دان أو عن واو مكسورة نحو خاف، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قام لم تمل.

تنبيهات:

الأول: اختلف في سبب إمالة نحو طاب وخاف، قال السيرافي وغيره: إنها للكسرة العارضة في قساء الكلمة؛ ولذلك جعل السيرافي من أسبباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال، وهو ظاهر كلام الفارسي، قال: وأمالوا وعياف وطاب مع المستعلى طلبا للكسر في خفت، وقال ابن هشام الخضراوى: الأولى إن الإمالة في «طاب» لأن الألف فيه منقبلة عن ياء، وفي «عاف» لأن العين مكسورة، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة.

الثانى: نقل هن بعض الحسجاريين إمالة نحو «خساف، وطاب، وفقسا لبنى تميم، وهامتهم يفرقون بين ذوات الواو نسحو «خاف، فلا يميلون، وبين ذوات الياء نحو «طاب» فيميلون.

الثالث: مفهوم قول (وهكذا بدل عين الفعل) أن بدل عين الاسم لا تمال، لكونها منقلبة عن الياء، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الالف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي، كقولهم: هذا حاب وناب بالإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال صاحب المفصل: والمتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه فعلت كطاب وخاف أميلت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه، وإن كانت في اسم نظر إلى ذلك فقيل ناب ولم يقل باب وهذا يقتسفى أن إمالة نحو ناب فيسما عينه ياء جائزة إلا أنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب والفه عن ياء، قال ابن يعيش: حاب بمعنى العيب ويقع في بعض النسخ خاب بالمعجمة والفه أيضا عن ياء.

كَذَاكَ تَالَى الياء والفَصْلُ اغْتُغِرْ ﴿ بِحَرْفِ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبُهَا أَدِرْ

هذا هو السبب الرابع، وهو وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبل الألف فشيرطها أن تكون منصلة بها كفولك «سيال» وهو شجر له شوك، أو منفصلة بحرف نحو «شيبان» أو بحرفين ثانيهما هاء كقولك «جيبها أدر» فلو كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين، امتنعت الإمالة.

تنبيهات:

الأول: إنما اغتفر الفصل بالهاء لحفائها.

· الثاني: قال في التسهيل: «أو حرفين ثانيهما هاء» وقال هنا «أو مع ها» فلم يقيد بكون الهاء ثانية، وكذلك فعل في الكافية.

الثالث: أطلق قوله (أو مع ها) وقيده غيره بـ ألا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها» فإنه لا يجوز فيه الإمالة.

الرابع: الإمالة للياء المشددة في نحو «بيَّاع» أقوى منها في نحو «سيال» والإمالة للياء الساكنة في نحو «شيبان» أقوى منها في نحو «حيوان».

الحامس: قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الباء قبل الألف أو بعدها، ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها، وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو (بايع) ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للباء بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره.

كَلَاكَ مَا يَلِسِهِ كَسُسِرٌ أَوْ يَلِى ۚ تَالِى كَسُسِرِ أَوْسُكُونِ قَدْ وَلِي ۚ كَسُسِرِ أَوْسُكُونِ قَدْ وَلِي كَسُرًا وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلِ يُعَدُّ ۚ فَلَرْ هَمَسَاكُ مَنْ يُمِلُهُ لَم يُصَدُّ

هذا هو السبب الحامس، وهو وقوع كسرة بعد الف أو قبلها، فأن كانت بعدها فشرطها أن تكون منفصلة بعدف نحمو عماد، أو بحرفيان أولهما ساكن نحو فشملاله (١)، أو بحرفيان

⁽١) الشملال: الناقة الخفيفة.

متحركين أحدهما هاء نحسو «يريد أن يضربها» أو بحرف ساكن بعده متسحركان أحدهما هاء نحو «درهماك».

فكل هذا تجوز إمالته، فلو فصل غير ذلك لم تجز الإمالة.

فإن قلت: من أين تؤخذ إمالة نحو «أن يضربها»؟

قلت: من قوله (وقصل الها كلا فصل) بل إمالته أولى من إمالة درهماك.

تنبيهات:

الأول: قولمه (أو سكون) معطوف على قبوله (كسير) والمعنى أو يلى تالى سكون قد ولى كسرًا نحو فشملال».

الثانى: فلم يذكر فى الكافية إمالة نحو «درهماك» وذكر إمالة نحو «ان يضربها» (وذكر سيبويه إمالة نحو أن يضربها) (١) عن أناس كثير من العرب، وقال صاحب المفصل: وأما قولهم يريد أن ينزعها ويضربها . . فشاذ، والذى سوغه أن الهاء خفية فلم يعتد بها.

الثالث: أطلق في قوله (وفصل الهما كلا فصل) وقيده غميره بالا ينضم ما قبلها احترازا من نحو «هو يضربها» فإنه لا يمال، وتقدم مثل هذا في الياء.

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع في ذكر موانعها فقال: وَحَرْفُ الاستعلا يَكُفُ مُظْهَراً مِنْ كَسْرِ أَوَ يَا وَكَذَا تَكُفُ رَا

مواقع الإمالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ويجمعها قظ خص ضغط.

والثامن: الراء غير المكسورة، فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف سببها إذا. كان كسرة ظاهرة على تفصيل ياتي.

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الآلف معها طلبا للمجانسة.

⁽۱) ۱، ب.

وأما الراء فشبهت بالمستعلية، لأنها مكررة.

فإن قلت: أطلق في قوله (وكذا تكف را) ولم يقيده بغير المكسورة.

قلت: قد علم التقييد بذلك من قوله بعد:

وْكُفُّ مُسْتَعْلِ وَرَا يَنْكُفُ ۚ بِكُسْرِ رَا.....

فإن قلت: ما إعراب قوله (مظهرا)؟

قلت: هو مفعول يكف، أى: وحرف الاستعلاء يكف السبب المظهر من الكسرة والسياء لا المنوى، فلا يمنع حسرف الاستعلاء إمالة الآلف فسى نحو «هذا قساض» في الوقف، ولا «هذا مساض» لأن أصله ماضض، ولا إمالة باب خساف وطاب وطغى لأن ما أميل للدلالة على شيء لا يمنعه حرف الاستعلاء.

تنبيه:

وقوله: (أو يا) تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إن كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرح بذلك في الكافية والتسهيل ولم يمثله، وقول الزمخشري إن حرف الاستعلاء في غير باب خاف وطاب وطغى مانع من الإمالة، ظاهر في موافقته، وقال أبو حيان: لم نجد ذلك في الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط.

إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلُ ۚ أَوْ بَعْدَ حَرْفِ أَوْ بِحرفينِ فُصِلُ ۗ

اعلم أن المانع المشار إليه، أعنى حرف الاستعلاه والراء تمنع متأخراً عن الالف ومتقدما عليها، فإن تأخر فشرطه أن يكون متصلا نحو «فاقد وباخل وناصح» أو منفصلا بحرف نحو «منافق ونافخ وناشط» أو بحرفين نحو «مواثيق ومنافيخ ومواعيظ» فهذه ثلاثة أنواع تمنع إمالتها.

وأما المتصل أو المتفصل بحرف فقال سيبويه: لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته.

وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخى المانع. قال سيبويه: وهي لغة قليلة، وجزم المسرد بالمنع في ذلك، وهو محسجوج بنقل سيبويه. وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء، لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة.

وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها «وربما غلب المتأخر رابعا». ومثال ذلك «يريد أن يضربها بسوط» فبعض العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد، وإن تقدم المانع على الآلف فقد أشار إليه بقوله:

كَلَا إِذَا قُدُّمْ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ۚ أَوْ يَسَكُنِ إِثْرَ الْكَسْرِ كَالِطُواحِ مِرْ

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء فيسر المكسورة إذا تقدما على الالف منعا الإمالة (بشرط أن يحون المانع غيسر مكسور أو ساكنا بعد كسسر، فلا يجوز الإمالة)(١) في نحو اطلاب وصالح وخالبه بخلاف نحو اطلاب وغلاب، ونحو الإمالة عنور إمالته، لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسورا أو ساكنا بعد كسر لا يمنع الإمالة.

تنبيهان:

الأولى: من أصحباب الإمالة من يمنع الإمالة في نحبو مطواع لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه، ولم يذكر في المكسور خلافا.

الثاني: ظاهر قوله (كذا إذا قـدم) أنه يمنع، ولو فصل عن الآلف، والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الآلف تليه نحو قاعد وصالح.

وَكَفُ مُسْتَعْلِ وَرَا يَنْكَفُ ﴿ بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لاَ أَجْفُو

إذا وقعت الراء المكسورة بعد الآلف كفت مانع الإمالة، سواء كان حرف استعلاء نحو ﴿على أبصارهم﴾(٢) أو راء فير مكسورة نحو ﴿دار القرار﴾(٣)

هذا ونحوه تجوز إمالته ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة، لأن الراء المكسورة غلبت المانع، فلم يبق لها أثر.

⁽۱) ب ، ج .

⁽٢) من الآية ٧ من سورة البقرة.

⁽٣) من الآية ٣٩ من سورة غافر.

من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة فيؤخذ منه إمالة نحو «إلى حمارك» بطريق الأولى، لأنه إذا أميل نحو: أبصارهم، وغارم، ودار القرار؛ مع وجود المقتضى لمنع الإمالة، فإمالة نحو حمارك ما لامقتضى فيه للمنع أولى. (ولا تمل لسبب لم يتصل) يعنى: أن سبب الإمالة لايؤثر إذا لم يتصل، يعنى: إذا كان من كلمة أخرى فلا يمال ألف «سابور» للياء قبلها في قولك: «رأيت يدى سابور» لأنها منفصلة وكذلك لو قلت(١):

ها إنْ تا عذرة

لم تمل ألف «ها» لكسرة إن، لأنها من كلمة أخرى.

والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف.

وتمامه: إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه في البلد

اللغة «العددرة» على العين على العدر، وبضعها البكارة، وروى افسان صاحبها مشارك النكد، العبارة على الطريق «البلد» الأثر والتكد، العبارة ويعنى بها نفسه «تاه» ضل عن الطريق «البلد» الأثر والأرض، وقيل عنا بمعنى المفازة. فإن من تحير في المفازة يهلك، وروى ها إن ذي عذرة. المعنى: إن لم تقبل عذرى وترضى على فإنى أختل حتى أنى أضل في البلدة التي أنا فيها من عظيم الدهشة.

الإحراب: «ها» للتنبيه» «تا» اسم إشارة بمعنى هذه مبتدا «عـ فرة» خبر المبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفى «تكن» فعل مضارع مجزوم من كان الناقصة وهى فعل الشرط واسمها ضمير مستتر فيه «تفعت» فعل ماض والتاء للتأثيث والفاعل ضمير والجسلة في محل نصب خبر تكن «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب «صاحبها» اسم إن وها مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «تاه» فعل ماض والفاعل ضمير والجملة في محل رقع خبر إن «في البلد» جار ومجرور متعلق بتاه.

الشاهد: قوله «ها إن» على أن ألف ها في البيت لا تجوز إمالتها لأنها من كلمة والكسر من كلمة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٧٢، وابن يعيش ٨/١١٣، والحزانة ٢/٤٧٨، ٢/٤٨٧، ومراضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٨٧، وابن يعيش ٨/١١٣، والحزانة ٤/٨٠).

⁽١) قاتله: هو النابغة الذبياني _ وهو من البسيط _ .

تنبيهان:

الأول: يستثنى من ذلك ألف «ها» التي هي ضمير المؤنثة في نحو «لم يضربها» وأدن جبيها»، فإنها قد أميلت، وسببها منفصل. أعنى: من كلمة أخرى.

الثانى: ذكر فيسر المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فسإنها قد تمال الألف لها، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة، قال سيبريه: وسمعناهم يقولون الزيد مسال، فأمالوا للكسرة، فشبهسوه بالكلمة الواحدة، وليس كلام المصنف على عمومه.

والْكُفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصلْ

يعنى: أن سبب المنع قد يؤثر وهو منفسل، أى: ولو كان من كلمة أخرى نحو ديريد أن ينضربها قبل فلا تمال الألف لأن القاف بعدها، وهي منابعة من الإمالة، ولو انفصلت.

فإن قلت: لم أثر المانع متفصلا، ولم يؤثر سبب الإمالة متفصلا؟

قلت: لأن الفتح .. أعنى ترك الإمالة .. أصل، فيــصار إليه لأدنى سبب، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق.

تنبيهان:

الأول: فهم من قبوله (قد يوجبه) أن ذلك ليس عند كل العبرب، فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل، إلا أن الإمبالة في المنفصل نحو «مبررت بمال ملق» أقبوى منها في المنتصل نحو «بمال قاسم».

الثانى: قال فى شرح الكافية: إن سبب الإمالة لايؤثر إلا متصلا، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلا، فيقال: «أتى أحده بالإمالة و «أتى قداسم» بترك الإمالة، وتبعه الشارح فى هذه العبارة، وفى التمثيل بأتى فى قداسم نظر؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء، وليس كذلك.

وَقَدْ أَمَالُوا لِتناسُبِ بِلاَ ﴿ دَاعِ سِواَهُ كَعِمَادَا وَتَلا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة، وهو التناسب، وعبسر بعضهم عنه بقوله: الإمالة للإمالة، وعبر عنه آخرون بقولهم: الإمالة لمجاورة الممال؛ وإنما أخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة.

ثم إن إمالة الألف للتناسب لـها صورتان، إحداهمـا: أن تمال لمجاورة ألف عالة كإمالة ثاني الألفين في نحو رأيت عماداً.

والأخرى: أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره، كإمالة ألف «تلا» من قوله تمالى: ﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا ﴾ (١) فأميلت ألف تلاها ليشاكل اللفظ بها اللفظ بما بعدها.

وإلى هذا أشار بقوله (تلا) ومثل هذا شرح الكافية بإمالة الفي ﴿وَالطَّمْعَىٰ ﴾ (٢) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴾ (٢) ليشاكل التلفظ بهما بما بعدهما.

فإن قلت: في تمثيله بتلا وضحى نظر، فإن ألفهما تجوز إمالتها لسبب غير التناسب، لأنها تشول إلى الياء، إذا بنى الفعل للمفعول، وقد تقدم بيانه، وإنما ينبغى تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالته غير التناسب.

قلت: السبب المقتضى لإمالة نحو دعا بما ألفه عن واو لم تعتبره القراء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور الممال، فلما أمالوا «تلاها» ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك، علم أن الداعى إلى إمالته عندهم إنما هو التناسب.

تنبيه:

استفيد من غثيله فاندتان:

إحداهما: التنبيه على صورتي الإمالة للتناسب كما سبق.

والأخرى: أن الألف قد تمال لمناسبة الألف قبلها نحو «عمادا» فإن الألف الثانية أميلت لمناسبة الأولى (وقد تمال لمناسبة الف بعدها) (٢٠) كإمالة آلف «تلاها» لمناسبة ما بعده مما ألفه عن ياء أعنى «جلاها ويغشاها».

 ⁽١) من الآية ٢ من صورة الشمس.
 (٢) الأيتان ١، ٢ من صورة الضحي.

⁽٣) ب ، جــ.

فإن قلت: فهلا جعلت إمالة (ألف)^(١) تلاها لمناسبة ما قبله أعنى: ضحاها؟ . قلت: ألف ضحاها عن وار، وإنما أميل لمناسبة ما بعده أيضا.

فإن قلت: هل يقاس على إمالة الألف الثانية في (عمادا) لمناسبة الأولى؟

قلت: ظاهر كالام سيبريه أنه يقاس عليه، فإنه قال: وقالوا مغزانا في قول من قال: «عمادا» فأمالهما جميعا، وذا قياس. انتهى.

ولا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكَّنا يُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ هَا وَغَيْرَ نَا

الإمالة من محسواص الأفعال والأسماء المتمكنة؛ فلذلك لا تطرد إمالة غسير المتمكن، نحو إذا ومسا، إلا ها ونا، نحو «مر بها ونظر إلينا» فهذان تطرد إمالتهما، لكثرة استعمالهما.

وأشار بقول (دون سماع) إلى ما سمعت إمائته من الاسم فير المتمكن، وهو «ذا» الإشارية، و «متى» و «أتى» وقد أميل من الحروف: بلى، ويا في النداء، ولا في قولهم «إما لا» لأن هنه الأحرف نابت عن الجمل، فصار لها بذلك مزية على غيرها، وحكى قطرب إمائة «لا» في الجواب، لكونها مستقلة، ومنع سيبويه ومن وافقه إمائة «حتى» وحكى ابن مقسم (١) الإمائة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن، وحكيت إمائتها عن حمزة والكسائي.

تنبيهات:

الأول: لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو «يافتى» و«ياحبلى» لأن الأصل في ذلك الإعراب.

⁽۱) ب.

⁽٢) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم النحوى. قال ياقوت: ولد سنة ٢٦٥ وسمع أبا مسلم وتُعلَّا ويحيى بن محمد بن صاحد، وكان ثقة من آحرف الناس بالقراءات وأحفظهم لنحو الكوفيين، وله : كتاب في النحو كبير، المقسمور والممدود، المذكر والمؤنث، الوقف والابتداء وفير ذلك، ومات لشمان خلون من ربيع الأخر سنة ٢٥٤ وقيل: منة ٣٥٣هـ.

الثاني: لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنيا، قال المبرد: وإمالة عسى جيدة.

فإن قلت: قـد يورد على كلام الناظم الفعل الماضي فـإنه يطلق عليه غـير متمكن كما قيل.

قلت: إن سلم أنه يطلق عليه غير متمكن، فلوضوحه لم يذكره، وأيضا فقد تقدم أول الباب ذكر الإمالة فيه.

فإن قلت: قول صاحب المفسل: والأسماء غير المتمكنة يمسال منها المستقل بنفسه نحو ذا ومستى وأنى، ولا يمال ما ليس بمستقل نحو ما الاستفهامية أو الشرطية أو الموصولة . . ونحو إذا، يقتضى أن إمالة ذات ومتى وأنى غير شاذ.

قلت: لا إشكال في أن الإمالة في ذلك شاذة، لأن الألف في غير المتمكن أصل غير منقلبة ولا سبب لإمالتها، وكأنه أراد الإشارة إلى الممنى الذي لحظه من أمالها من العرب وهو الاستقلال، وإن كان ذلك بما لايجعل سببا يقاس عليه.

والفتح قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ في طَرف أُمِلْ كلِلايسر مِلْ تُكُفَ الكُلف

اعلم أن الفتحة قد تمال كما تمال الألف، لأن الغرض من الإمالة مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة كما أنه موجود في الحرف، ولإمالة الفتحة سببان:

الأول: أن تكون قسيل راء مكسورة نحسو قوله تعسالى: ﴿ تَرْمِي بِشَرَرٍ ﴾ (١) و﴿ غَيْرٌ أُولِي الضُّرَرِ ﴾ (٢) ومل للأيسر، فإمالة ذلك ونحوه مطرد.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (والفتح) أن الممال في ذلك الفتح، لا المفتوح. وقول سببويه: «أمالوا المفتوح» فيه تجوز.

⁽١) من الآية ٣٢ من سورة المرسلات.

⁽٢) من الآية ٩٥ من سورة النساء.

الثاني: لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحـو من البقر، أو في غيرهما نحو من الكبر.

الثالث: فهم من قبوله (قبل كسر راء) أن الفيتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم، وقد نص غيره على ذلك.

الرابع: شرط أن تكون الفتحة قبل راء، وظاهره أن مراده أن تكون متصلة كما مثل، فعلى هذا لو فصل بينهما لم غل، وليس ذلك على إطلاقه، بل فيه تفصيل، وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر، وإن كان غير ذلك يمنع الإمالة؛ فتمال الفتحة في نحو «أشر» وفي نحو «عمرو» لا في نحو بجير، نص على ذلك سيبويه، ونبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل.

الحامس: شرط أن تكون الراء في طرف، وفي بعض نسخ التسهيل أن تكون لاما، وليس اشتراط ذلك بصحيح، لأن سيبويه قد ذكر إمالة فتحة الطاء في قولهم: قرأيت خيط^(۱) رياح، وذكر ضيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو «العرد»^(۲) والراء في ذلك ليست بلام، ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه.

السادس: أطلق فى قـوله (أمل) فـعلم أن الإمالة فـى ذلك جائزة وصـلا ووقفا، بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتى، فإنها خاصة بالوقف.

السابع: أهمل من شروط إمالة الفتحة لكسرة الراء شرطين غير ما ذكر.

أحدهما: ألا تكون على ياء، فبلا تمال فتحة الياء في نخبو همن الغير، نص على ذلك سيبويه.

وذكره في بعض نسخ التسهيل.

والآخر ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو «من الشرق» فإنه مانع من الإمالة، نص على ذلك سيبويه أيضا.

⁽١) الحبط ـ يفتـحتين: ورق العفساة من الطلع ونحوه، يضرب بالعمـــا ليتناثر ثم لتعلف به الإيل.

⁽٢) العرد: الشديد من كل شيء.

فإن قلت: فهل يشترط ألا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء؟

قلت: لا، لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها، فيمال نحو «من الضور».

الثامن: قد ظهر بما ذكرناه أن كلام الناظم في إمالة الفـتحة لكسرة الراء غير محرر، وتحريره أن يقال: تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء، وليس بعد الراء حرف استعلاء.

المتاسع: منع سيبويه إمالة الألف في نحو «من المحاذر» إذا أميلت فتحة الذال، قال: ولا تقوى على إمالة الألف، أي: ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالة المجل إمالة المحاذر» لأجل إمالة فتحة الذال، وضعف ما ذهب إليه ابن خروف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة، فينبغي ألا ينقاس شيء منها إلا في المسموع، وهو إمالة الألف، لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها.

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التأنيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ ضَيْرَ ٱلِّفِ

هذا هو السبب الشانى من سببى إمالة الفتحة، فتمال كل فتحة تليها هاء التانيث، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف، وبذلك قرأ الكسائى فىي إحدى الروايتين عنه، والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا، يجمعها قولك: فحشت زينب لذود شمس، وفصل في أربعة يجمعها قولك: أكهر(١)، فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ماهو معروف في كتب القراءات.

تنبيهات:

الأول: قوله (كذا الذي تليه ها التأنيث) يسعني به أن فتحمة الذي تليه هاء التأنيث عمال، لا الحرف الذي تليه هاء التأنيث، وقد تجوز من عبر عن ذلك بإمالة هاء التأنيث.

⁽¹⁾ قال في القياموس: الكهر: القيهر والانتهار والبضحك واستقيالك إنسانا بوجبه عابس تماونا.

الثانى: إنما قال (ها التأنيث) ولم يقل تا التأنيث، لتخرج التاء التى لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا تمال قبلها.

الثالث: لا فرق في هاء التأنيث بين أن تكون لمعنى التأنيث أو لغير ذلك، كالمبالغة نحو: «علامة» فإن الإمالة جائزة في جميع ذلك؛ لأن هاء المبالغة هي هاء التأنيث.

الرابع: خرج بقوله (ها التأثيث) ها السكت نحو ﴿ كِتَابِيهُ ﴾ (١) فلا تمال الفتحة قبلها، هذا هو الصحيح، وذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قبلها، وقرأ به أبو مزاحم الحاقاني في قراءة الكسائي.

الخامس: استشنى المصنف عا (كان)(٢) قبل هاء التأنيث، الألف، فإنها لا تصح إمالتها نحو الصلاة والحياة.

فإن قلت: لم يكن لاستثنائه الألف حاجة، لأن كلامه في إمالة الفتحة، لا في إمالة الناتيث) لأن مراده في إمالة الحرف فلم تندرج الألف في قوله (كذا الذي تليه ها التأتيث) لأن مراده الفتحة فلم يشمل كلامه إلا كل مفتوح.

قلت: هو كـذلك، ولكن نب على منع إمـالة الألف لتــلا يتوهم أن بهـاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة.

فإن قلت: ما وجه إمالة الفتحة قبل هاء التأتيث؟

قلت: ذكر سيبويه أن سبب ذلك شبه الهاء بالألف، فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف، ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت، والظاهر أنها شبهت بالف التأثيث.

 ⁽١) من الآية ٢٥ من سورة الحاقة.

J (Y)

خانمة لباب الإمالة:

ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ماسبق:

أحدهما: الفرق بين الاسم والحرف، وذلك في «را» وما أشبهها من فواتح السور. قال سيبويه:

وقالوا: را ويا وتا، يعنى بالإمالة، لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وحروف التهجى التى فى أوائل السبور إن كان فى آخرها ألف فسمنهم من يفتح ومسنهم من يميل، وإن كان فى وسطها ألف نحو كاف وصاد، فلا خلاف فى الفتح.

والآخر: كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم «الحجاج» علما في الرفع والنصب، وكذلك «العجاج» في الرفع والنصب، وذكره بعض النحويين، وإمالة «الناس» في الرفع والنصب.

قال ابن برهان في آخـر شرح اللمع: روى عبدالله بن داود عن أبـي عمرو ابن العلاء إمالة «الناس» في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا.

واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها، بل يقتصر في ذلك على ما سمع. والله أعلم.

التصريف

اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين: أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب؛ ولذلك يقال في حد علم النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً.

فإن قلت: الأحكام التركيبية توعان: إعرابي وغير إعرابي، فكيف أطلق على جميعها علم الإعراب؟

قلت، أطلق على النوعين علم الإعراب تغليبًا، ثم إن المسمى بعلم التصريف وهي الأحكام الإفرادية تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة كثبير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهى فى الحقيقة من التصريف.

والآخر: تغيير الكلمة لغير طارئ علميها، ولكن لغرض آخر، وتنحصر في الزيادة والحمدف والإبدال والقلب والنقل والإدضام، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف.

وقد عرف التصريف في الكافية بقوله: تغيير بنية لمعنى قصدًا.

فإن قبلت: هذا التعبريف لا يشمل قبسمي التبصريف، وإنما شمل الأول أعنى: تغيير الكلمة لمعنى.

قلت: المراد بقوله لمعنى ما ذكره فى شرحها إذ قال: التصريف تحويل الكلمة من بنيتها إلى غيرها لغرض لفظى أو معنوى، فهو إذن شامل للنوعين، وقد حده فى التسهيل بقوله: التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفهما من أصالة وزيادة وصحة وإعلال،وشبه ذلك.

وقال الشارح: تصريف الكلمة هو تغييس بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتـغيير المفـرد إلى التثنية والجمع، وتغـيير المصلر إلى بناء الفـعل واسمى

الفاعل والمفعول، ولهله التغيير أحكام كالصحة والإحلال، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف، فالتصريف إذن: هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

حَرْفٌ وَشَيْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ﴿ وَمَا سِواهُمُا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

لاحظً في التصريف للحروف ولا للأسماء غيسر المتسمكنة ولا للأفعال الجامدة. أعنى: ليس وعسى ونحوهما، وإنما يكون التصريف في الاسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وهو المراد بقوله: (وما سواهما بتصريف حرى) أي: حقيق.

فإن قلت: مقتضى قوله (وما سواهما) أن التعبريف يدخل الأفعال مطلقًا، إذ لم يستثن الجامدة.

قلت: قد يمكن إدراجها في شبه الحرف، فإن ليس وعسى ونحوهما شابها الحروف في الجمود.

فإن قلت: قد دخل التصريف في بعض الأسماء التي تشب الحرف نحو ذا والذي: فإنهما قد صغرا وقد جاء الحذف في سوف وإن، وجاء الحذف والإبدال في لعل.

قلت: هذا كله شاذ يوقف على ما سمع منه.

فإن قلت: قد اتضح أن الذي يقبل التصريف من الكلم نوعان: الأسسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة فأيهما له الأصالة فيه؟

قلت: الأفعال لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها

وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثُلَائِيٌّ يُرَى فَابِلَ تَصَرِيْفِ سِوَى مَا غُيُّرا

يعنى: أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصويف، إلا أن يكون ثلاثيًّا فى الأصل وقد غير بالحدّف، فإن ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف.

وقد فهم من ذلك أمران؛ أحدهما: أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف؛ لأنهما يقبلان التصريف، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد، ولا على حرفين.

والآخر: أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحدق، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين، بحقف لامه نحو يد، أو عينه نحو سه أو فائمه نحو عدة، وقد يرد على حرف واحد نحو أم الله عند من يجعله محلفونا من اليمن الله وكقول بعض العرب: شربت ما، وهذا قليل، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل، وقد يرد على حرف واحد نحو اع كلامى، وق نفسك وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه، فيحذفان في الأمر.

ومُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَن تَجَرَّدا وَإِنْ يُزَدُّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

الاسم ينقسم إلى مجرد من الزوائد، وإلى مزيد فيه.

فالمجرد ثلاثة أنواع: ثلاثي ورباعي وخماسي، فلا ينقص عن الثلاث، لأن الثلاثي أعدل الأبنية لتوسطه بين الحفة والثقل، لانقسامه على المراتب الثلاث: المبتدأ والمنتسهي والوسط، بالسوية، ولأن المبدوء به لا يكون إلا متحركا والموقوف عليه ساكن فلا بد من حرف يفصل بينهما لتنافيهما في الصفة.

فإن قلت: ذلك الفاصل إن كان متحركا نافى الموقوف عليه، وإن كان ساكنا نافى المبدوء به.

قلت: قد أجسيب عن ذلك بأنه لما جاز عليه الأمران لم يتسحقن التنافي ولا يزيد على الخمسة؛ لأمرين: أحدهما: أنهم جعلوا زيادته على قدر نقصانه.

والآخر: أنه لو وضع على ستة لتوهم أنه كلمتان.

فإن قــلت: قد تقـدم أن الثلاثي أعــدل الأبنية فلم عــدلوا عنه إلى الرباعي والحماسي؟

قلت: للتوسع بكثرة الأبنية.

وأما المزيد: فسيبلغ بالزيادة سبغة أحسرف ولا يتجاوزها إلا بهساء التأنيث أو زيادتي التثنية أو التصحيح أو النسب.

فإن قلت: فكيف قال (فما سبعا عدا) ولم يستشن هاء التأنيث وما ذكر معها؟

قلت: هذه زوائد، وقد علم أنها غير معتد بها، لكونها مقدرة الانفصال.

101.

تنبيهات:

الأول: إنما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة أحرف إذا كان ثلاثى الأصول نحو «أشهيباب» مصدر اشهاب الرباعي الأصول نحو «احرنجام» مصدر احرنجمت الإبل. أي: اجتمعت. وأما الخماسي الأصول، فإنه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرداً أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو «عضرفوط» وهو ذكر العظاءة (٢) وقبعثري. وهو البعير (٣).

ومثال المشفوع بهاء التأتيث قبعثراة وندر قرعبلانة (٤) لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون، وقيل: إنه لم يسمع إلا من كتباب العين فلا يلتفت إليه، والقرعبلانة _ دويبة عريضة عظيمة البطن.

الثاني: ذكر بعضهم أنه زيد في الحسماسي حسوف مد قسبل الآخر نحسو ممناطيس، قسيل: فإن صبح وكان عربيا كان ناقصا، لقولهم: إنه لا يزاد فيه إلا حرف مد قبل الآخر.

قلت: إن صبح وكان عربيا جعل نادراً كسما ندر زيادة حرفين بعد الآخر في فقر عبلانة».

وقد حكاه ابن القطاع، أعنى: مغناطيس.

الثالث: اعلم أن حروف الهجاء تذكر وتؤنث، فباعـتبار تذكيرها تثبت التاء في عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها، فلفلك قال (فما سبعا عدا).

⁽۱) اشهاب _ بتشديد الباء _ إذا صار أشهب من الشهبة بضم الشين _ وهو بياض يخالطه سواد.

⁽٢) عبارة القاموس: العضرفوط المنفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن ودكائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات هـ. وقال في منحل آخر العلفوط بالضم - دويسة بيضاء ناصة تشبه بها أصابع الجوارى أ. هـ وفي محل آخر العظاية دويسة كسام أبرص والجمع عظاء. أ. هـ.

⁽٣) أي البعير الذي كثر شعره وعظم خلقه.

⁽٤) القرعبلانة: دوية عريضة عظيمة البطن.

وغَيْرُ آخِرِ الثَّلَائِي الْمُتَحْ وَضُمْ ﴿ وَاكْسِرُ وَذِدْ تَسَكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمَّ

تقدم أن المجرد ثلاثى ورباعى وخماسى، فالثلاثى تقتضى القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثنى عشر بناء، لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وثبانيه يقبل الحركات الشلاث والسكون أيضاً. والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر.

وأما الآخر فسلا عبرة به في وزن الكلمة، فإنه حسرف الإعراب؛ فلذلك قال (وغير آخر الثلاثي) فعزى إلى غسير آخره، وهو أوله، وثانيه الحركات الثلاث، بلا تقسيسد. فعلم أن ذلك يكسون فيسهما بتوافق وتخالف، فللتسوافق ثلاثة أوزان، والمخالف سستة أوزان، ثم قال (وزد تسكين ثانيه تعم) أي: وزد على تلك الأبنية التسمعة ما سكن ثانيه تعم، وأوله مفتوح أو مكسور أو مضموم، يعم القسمة المكنة في الشلاثي، وهي اثنا عشر بناء، منها عشرة مستعملة وواحد مهمل، وواحد نادر، وقد أشار إليهما بقوله:

ونِمُلُ أَهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْلِهِمْ تَخْصيصَ نِمْلِ بِفُعِلْ

أهمل من أبنية الثلاثي فعل ـ بكسر الفاء وضم العين ـ لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وأما قراءة بعضهم ﴿والسماء ذات الحِبُك﴾(١) بكسر الحاء وضم الباء، فوجهت على تقدير صحتها بوجهين:

أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين في جزءى الكلمة، لأنه يقال حبك بضم الحاء والباء ـ وحبك ـ بكسرهما ـ فسركب القارئ منهما هذه القراءة، قال ابن جنى: أداد أن يقرأ بكسر الحساء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة، قال في شرح الكافية: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لمل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه، لإمكان عروض ذلك له.

⁽١) الآية ٧ من سورة الذاريات.

والآخر: أن يكون كسر الحاء إتباعا لكسر تاء ذات، ولم يعتــد باللام الساكنة، لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهو أحسن.

وقوله (والعكس) يعنى به بناء فعل _ بضم الفاء وكسر العين _ وهذا الوزن فيه خسلاف، ذهب قوم إلى أنه مهمل، لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر وإن كان أخف من عكسه.

وذهب قوم إلى أنه مستعمل، لكنه قليل، وهو الظاهر، وقد جاء منه الدئل ـ وهو اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك(١٠): جاءُوا بجيش لَوْ قِيْسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّبُلِ

والرئم: اسم جنس للاست، والوعل: لغة في الوعل، حكاه الخليل، قثبت بهذه الألفاظ أنه ليس بمهمل.

وقدوله (لقصدهم تخصيص فعل بفعل) يعنى: أن بناء فعل إنما قل فى الأسماء، لأنهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة على ما لم يسم فاعله، ولو أهمل لئقله لم يستعمل فى الأفعال، وقال أبو الفتح نصر بن أبى الفنون (٢) أما دثل

(۱) قائله: هو كعب بن مالك الأنصارى يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة، بالقلة والحقارة _ _ وهو من المتسرح _ .

اللغة: «لو قيس» أي: لو قدر «معرسه» بضم الميم وسكون العين وفتح الراء ـ وهو المنزل الذي ينزل به الجيش «الدثل» ـ بضم الدال وكسر الهمزة ـ دويبة صغيرة شبيهة بابن عرس ـ المعنى: لو قدر مكانهم عند تعريسهم كان كمكان الدئل عند تعريسها.

الإحراب: «جاءوا» فعمل ماض والواو فاحل «بجيش» جمار ومجرود متعلق بالفعل «لو» شرط «قيس» فعل ماض والواو فاعل «معرسه» نائب فاعل، فالجملة فعل للشرط «ما كان» ما نافية كان فعل ماض واسمها ضمير «كمعرس» جاد ومجرود خبر كان في محل نصب» الدار، مضاف إليه.

الشأهد: قوله «الدئل» فإنه بضم الدال وكسر الهمزة، فذهب جماعة إلى أن هذا الوزن مستعمل واحتجوا به وخالفهم الجمهور إلى أن هذا مهمل وهو نادر.

مواضعة: ذكره الاشموني ٣/٧٨٢ وابن يميش ٢٠/١، وشرح شواهد الشافية ص١٢٠

(۲) هُو نَصِر بِنَ مُحمد بِنَ المُظْفَر بِنَ عَبِدَاللَّهِ بِنَ أَبِي الْفَنُونَ المُوصِلَى الْأَصِلُ الْبِغَدَادِي النَّحوي اللَّفوي، ولد سنة خـمسين وخسمسمائة، وله رسالة في الضاد والسظاء بديعة. روى عنه الزكي المنذري، ومات بمصر ليلة الأحد مستهل المحرم سنة ثلاثين وستمائة هـ.

ورثم، فقد عده قوم من النحويين قسما حادى عشر لأوران الثلاثي، وإنما هي عند النحويين عشرة، انتهي.

وقد أجاب القائلون بإهمال هذا الورن عن الدئل والرئم بجوابين:

أحدهما: أتهما من الشاذ، قلا يثبت بهما وزن، قلت،وفيه نظر؛ لأن سيبويه أثبت بناء فعل بلفظ واحد وهو إبل، وسيأتي ذكره.

والآخر: أنهما منظّوُلان من الفعل، واعترض بأن ذلك نمكن في الدثل، لانه علم قبيلة بخلاف الرثم فإنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا في الاعلام.

قلت: ذهب السيرافي إلى أن النقل يجيء في أسماء الأجناس كما جاء في الأعلام.

قال: ومنه تنوط ـ اسم لطائر يعلق عـشه ويلصقه ضربًا من الإلصاق بديعا فسمى بالفعل، انتهى، ولا وجـه للضرقة بين الدئل والرئم، لأن الدئل في الأصل اسم جنس لدويبة ثم نقل إلى القبيلة.

تنبيه:

قد فهم من هذا البيت أن ما عدا هذين (الوزنين)(١) مستعمل ليس بمهمل ولا نادر وهي عشرة أوزان:

أَوْلُهَا: فَعُلُّ وَيَكُونَ اسْمَا نَحُو فَلْسَ، وَصَفَةَ نَحُو سَهُلٍ.

وثانيها: فَعَل، ويكون اسما نحو فَرَس، وصفة نحو بَطَل.

وثالثها: فَمِل، ويكون اسما نحو كَبد، وصفة نحو حَذر.

ورابعها: فَعُل، ويكون اسما نحو عَضُد، وصفة نحو يَقُظ.

وخامسها: فِعْل: ويكون اسما نحو عِدْل، وصفة نحو نكْس.

وسادسها: فعل، ويكون اسما نحو عنب. قال سيبويه: ولا تعلمه جاء صفة إلا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم: عدى، وقال غيره: لم يأت من الصفات على فعل إلا زيم - بمعنى متفرق - وعدى اسم جمع. وقال

⁽۱) ب ، جــ.

السيرافي: استدرك على سيبويه قيما في قراءة من قرأ ﴿دِينًا قِيماً﴾ (١) ولعله يقول: إنه مصدر بمعنى القيام. انتهى، واستدرك بعض النحاة على سيبويه الفاظا أخر؛ وهي سوّى في قوله تعالى: ﴿مكانا سوّى﴾ (٢). ورجل رِضّى، وماء رِوّى، وماء صرّى، وسبى طِيبة (٢) ومنهم من تأولها.

وسابعها: فعل، ويكون اسما نحو إبل، وصفة نحو أتان بلز ـ وهى السمينة. ولم يذكر مسيبوّية من هذا الوزن غيسر إبل، وأما بلز (فحكاه الأخفش مخفف الزاى، وحكاه سيبويه مشدد الزاى، قيل: فيحتمل أن يكون)(٤) ما حكاه الأخفش مخففًا من المشدد، فلا يكون بناء أصليا، قال بعضهم: ولا ثالث لهذين اللفظين.

قلت: وزاد بعضهم: حبرة (٥) ولا أفعل ذلك أبد الأبد، وعيل ـ اسم بلد ـ ووثد وإطل ومشط ودبس وإثر، لغة في الوّتد والإطل والمشط والدّبس والأثر، وزاد غير، حبيك لغة في الحبُّك، وقد تقدم.

وجاء في الصفات أيضًا: أتان إِبدُّ، وأمة إِبدُّ أي: ولود.

قال ثعلب: لم يأت من الصفات على فِعِل إلا حرفان امرأة إِبِد أَى: ولود، وأتان بِلزِ ـ أَى صَحْمة، وأما قوله^(١):

⁽١) من الآية ١٦١ من سورة الاتعام.

⁽٢) من الآية ٥٨ من سورة طه.

⁽٣) روي: أي: كثير مرو، ويقال رواء كسماء.

صرى: أي : طال مكته.

صبى طيبة: في المصباح سبيت العدو سبيا والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة.

وني القاسوس: السبى مسايسبى، وطيبة بوزن هنبة ـ نالوه بلا غــدر ونقض عهد ـ وفسيه الشاهد.

⁽٤) ب ، ج..

⁽٥) حُبِرة، أي: قلح ـ بقاف فلام فحاء ـ وهو الأسنان.

⁽٦) قاتله: لم أقف على اسم راجزه،

اللغة: «اصطفاق» الاصطفاق: الرقص «بنو صجل» قبيلة تنسب إلى صجل ابن لجيم بن صعب.

الإعراب: «علمها» فعل ماض والهاء مفعول أول المخواننا» فاعل ونا مضاف إليه البنو عجل» بدل أو عطف بيان وعجل مضاف إليه اشرب، منصوب على أنه مفعول ثان لعلم «النبيذ» مضاف إليه اواصطفاقا، عطف على شرب النبيذ ابالرجل، يتعلق به.

عَلَّمُهَا إِخْوانْنَا بِنُو عِجْل شُرْبُ النَّبِيْذِ وأصطِفَاقًا بالرِّجلْ

ونحوه، فهو من النقل للوقف، أو مـن الإتباع، فليس بأصل، وقد قيل في إطل إنه من الإتباع.

وثامنها: فُعْل، ويكون اسما نحو قُغْل، وصفة نحو حُلُو.

وتاسعها: فُعَل، ويكون اسما نحو صُرُد، وصفة نحو حُطّم.

وعاشرها: فُعُل، ويكون اسما نحو عُنْق، وصفة وهو قليل، والمحفوظ منه نخو جُنُّب وشُلُّل، وناقة سُرُّح، أي: سريعة.

والْمَتَحُ وَضُمُّ واكْسِرِ الثانِي مِنْ فَعْلِ ثُلاَثِي وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنُ

الفعل ينقسم إلى مجرد ومزيد، فالمجرد ثلاثى ورباعى، ولا يكون خماسيا، فالثلاثى ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتـوح الأول، وثانيه يكون مفتوحا ومكسوراً ومفـموماً، ولا يكون إلا ساكتًا. لـثلا يلزم التقاء السـاكنين عند اتصال الضمـير المرفوع.

الأول فَمَل، ويكسون متعسديا نحو ضسرب، ولازما نحو ذهسب، ويرد لمعان كشيرة، ويختص بيساب المغالبة، وقد يجيء فَسعلَ مطاوعا لفعل، بسالفتح فيهسما، وقال(١٠): قد جبر الدينَ الإلهُ فَجَبَر.

والثانى: فَعل، ويكون متعديا نحو شَرِب ولازما نحو فَرِح، ولزومه أكثر من تعديه، ولذلك فلَب فى النصوت اللازمة والأعراض، وقد يطَّاوع فَعَل ـ بالفتح ـ نحو خَدَعَه فَخَدع.

⁻الشاهد: قوله «صجل» اوبالرجل» حيث حرك الجيم فيهما للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٧٨٤/ ٢، ونوادر أبي زيد ص٣٠، والشمالص لابن جني ٢٣٠ ، والإنصاف لابن الأنباري ص٤٣٤.

⁽١) قائله: هو العجاج _ وهو من الرجز _ .

الإعراب. الله حرف تحقيق اجبره فعل ماض الدين، مفعول به االإله، فاعل افجبر، الفاء عاطفة وجبر فعل ماض والفاعل ضمير مستتر.

الشاهد: قوله اجبرا على ورن قعل وهو مطاوع لفعل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٧٨٤/ ٢، والخصائص لابن جني ٢/٢٦٣.

والشالث: فَعُل نحو ظُرُف، ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل، فالشخصين نحو «رحبتكم الدار» وقول على: إن بشراً قد طلع اليمن» بتخصين الأول معنى وسع، والشانى معنى بلغ، وقيل: الأصل رحبت بكم؛ فحذف الخافض توسعا، والتحويل نحو سدته، فإن أصله صودته - بفتح العين - ثم حول إلى فعُل - بضم العين - ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين.

فإن قلت: فما فائدة التحويل؟

قلت: فائدته الإعلام بأنه واوى العين، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائى، هذا مذهب قوم منهم الكسائى، وإليه ذهب فى التسهيل، وقال ابن الحاجب:

وأما باب سُدَّتُه فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو، لا للنقل.

ولايرد فَعُل إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به، نحو كَسرُم ولَوَّم، أو المطبوع نحو فَقُه وخَطُب، أو شبهه نحو خَبُث، شبه بنَجُس، ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل.

وقوله (ورد نحو ضمن) يعنى: أن بناء ما لم يسم فاعله بناء أصلى من أبنية المجرد فحقه أن يذكر مع الأصول، فتكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة.

وإلى كون صيخة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني، وذهب البصريون إلى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه، وهو أظهر القولين، وقد ذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها.

تنبيهات:

الأول: لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعـل فهم أنها غير مخـتلفة، وأنها فتحة، لأن الفتح أخف من الضم والكسر، فاعتباره أقرب.

الثاني: منا جاء (من الأفسعال مكسور الأول أو سناكن الشاني)(١) فليس بأصل، بل هو مغير عن الأصل، نحو شَهِدً وشِهِدَ وشِهِد.

⁽۱) ان جاء

الثالث: قال في شرح الكافية. جرت عادة التحويسين إلا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر، ولا فعل ما لم يسم فاصله، مع أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتهاء كاشتهاق الماضي والمضارع منه. ومذهب سيبويه والمازي أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا، فكان ينبغي على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ: صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدحرج، وصيغة للأمر كدحرج إلا ألفاعل كدحرج، وصيغة للأمر كدحرج إلا أنهم استغنوا بالماضي الحرباعي المصوغ للفاعل عن الأخرين لجريانها على سنن أنهم استغنوا بالماضي الحرباعي المصوغ للفاعل عن الأخرين لجريانها على سنن المطرد؛ ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتها. قلت: أما صيغة المفعول فتقدم ذكر الخلاف فيها، المعلودة بأفعالها انتفاء أصالتها. قلت: أما صيغة المفعول فتقدم ذكر الخلاف فيها، وأما (صيغة)(١) فعل الأمر، فذهب البصريون أنها أصل، وأن قسمة الأفعال فلاثية، ومذهب الكوفيين: أن الأمر مقتطع من المضارع، فإذن تكون القسمة فلاثية.

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبُعُ إِنْ جُرُدًا وَإِنْ يُزَدُّ فِيهِ فَمَا سِتًا مَلَا

لما كان الفعل أكثر تصرفا من الاسم لم يحستمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم، فلهذا لم يجاوز المجرد منه أربعة أحرف، ولا المزيد ستة أحرف.

وللرباعى المجرد بناء واحد، وهو فعلل، ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو درج ولازما نحو دريخ بمنى ذل، قسال الشارح: له ثلاثة أبنية، واحد للماضى المبنى للفاعل نحو دحرج، وواحد للأمر نحو دحرج،

قلت: قد تقدم أن حادة النحويين الاقستصار على بناء واحد، وهو الماضى للبنى للفاعل لما صبق ذكره.

وأما المزيد: فإن كان ثلاثى الأصول، فإنه يبلغ بالزيادة أربعة نحو اكرم وخمسة نحو اقتدر وسئة نحو استخرج، وإن كان رباعى الأصول، فإنه يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وسئة نحو احرنجم.

⁽۱) آج...

تنبيهات:

الأول: قال في التسهيل: وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التوكيد. ولو استخنى عن هذا الاستثناء كما فعل هنا، لكان أجود.

الثاني: لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال، لكثرتها ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد.

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة _ في قول سيبويه _ ثلثماثة بناء وثمانية أبنية، وزاد الزبيدي عليه نيفًا على الثمانين، إلا أن منها ما يصح، ومنها ما لا يصح.

وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وأبنية أخر غير مشهورة، وفي بعضها خلاف.

وللمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية: تَفَعَلُل نحو تدحرج، وافعنْلُلَ نحو احرنجم، وافعنْلُلَ نحو احرنجم، وافعنْلُ نحو اقْسَعَلَ نحو اقْسَعَلَ نحو اقْسَعَلَ هو بناء مقتضب، وقيل: هو ملحق باحرنجم، زادوا فيه الهمزة، وأدغموا الأخمير فوزنه الآن افعلل، ويدل على إلحاقه باحرنجم مجىء مصدره كمصدره.

وزاد بعضهم في مزيد الرباعي بناء رابعاً.

وما جاء على أفعلل نحو اجرَمَّز (١) قال في الارتشاف: ويظهر لي أنه مزيد من الثلاثي غير الملحق والمماثل لاسم هجرد.

لاسمٍ مُجَرَّدٍ رَبَّاعٍ فَعْلَلُ ﴿ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ وَفُعْلُلُ

ذكروا للرباعي المجرد ستة أبنية:

الأول: فَعْلَلَ _ بفتح الأول والشالث _ ويكون اسما نحو جَعْفَر _ وهو النهر الصغير _ وصفة نحو سَمَهْلَب وشَجْعَم، والسَّهْلَب: الطويل، والشَّجْعَم: الجرىء، وقد قيل: إن الهاء في سهلب والميم في شجمعم واثدتان، وجاء بالتاء عجود شهربة، وشهبرة _ للكبيرة، وبهنكة _ للضخمة الحسنة.

⁽١) في القاموس: اجرمز: انقبض واجتمع بعضه إلى بعض.

الشانى: فعلل - بكسر الأول والثالث - ويكون اسما نحو زيرج - وهو السحاب الرقيق، وقيل : السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب أيضاً، وصفة نحو خرمل، قال الجرمى: الحرمل - بالكسر - المرأة الحمقاء مثل الحذعل.

الثالث: فعُلَل ـ بكسر الأول وفتح الثالث ـ ويكون اسما نحو هِرْهُم، وصفة نحو هبلع ـ للأكول.

الرابع فُعلُل: بضم الأول والثالث ـ ويكون اسما نحو بُرثُن وهو واحد براثن السباع، وهو كالمخلب من الطير، وصفة نحو جُرشُع ـ للعظيم من الجمال، ويقال للطويل.

الخامس: فِعَلَّ بكسر الأول وفتح الثانى ـ ويكون اسما نحو قِمَطْر ـ وهو وصاء الكتب ـ وفطحُل ـ قبيل: وهو اسم لزمن خروج نوح عليه السلام من السفينة، قبال الجوهرى: الفطحُل عبلى وزن الهزير من لم يخلق بعد(١١)، قال الجومى: سألت أبا صبيدة هنه قال: الأعراب تقول: هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة، وأنشد العجاج(٢):

وَقَدْ أَتَاهُ رَمَنُ الْفِطَحْلِ والصَّخْرُ مُبْتَلُّ كَطِينِ الْوَحْلِ وصفة نحو سبطر ـ للطويل.

السادس: فُمْلُل ـ بضم الأول وفتح الثالث ـ ويكون اسما نحو جُمُخْدَب لذكر الجراد ـ وصفة نحو جُرُشُع بمنى جُرْشُع ـ بالضم (٣).

⁽١) نص كلام الجوهرى: الفطحل على وزن الهزبر زمن لم يخلق الناس فيه بعد.

 ⁽٢) قائله: قال المرادى: العجاج ـ قال العينى: وهو غير صحيح، وإنما قاله رؤية.

وهو من الرجز _.

اللغة: «القطحل» مثال هزير _ زمن لم يخلق فيه الناس.

الإحراب: «قده حرف تحقيق «أثاه» فعل ماض وقاعله والهاء مفصوله الزمن، ظرف «الفطحل» مضاف إليه «والصخر» الواو للحال والصخر مبتدأ «مبستل» خبر المبتدأ «كطين» متعلق به «الوحل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الفطحل» قإن وزنه فِمَلِّ بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٩ والكامل للمبرد ٢٤٨.

⁽٣) الجرشع: العظيم من الجمال، ويقال: الطويل.

تنبيهات:

الأول: مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلى، بل هو فرع على فُعلُل بالضم بنتح تخفيفا، لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جُخُدُب وطُحلُب وبُرتُع فى الأسماء، وجُرشُع فى الصفات، ويقال للمخلب بُرثُن، ولسجر فى البادية عُرنُط؛ ولكساء مخطط برجد، ولم يسمع فيها فُعلَل بالفتح بوذهب الكوفيسون والأخفش إلى أنه بناء أصلى؛ واستدلوا لذلك بأمرين:

أحدهما: أن الأخفش قال: جؤذر (٢)، ولم يحك فيه ضم الذال، قدل على أنه غير مخفف، وهذا مردود، فإن الضم منقول في جؤذر أيضا، وزعم الفراء أن الفتح في جؤذر أكثر، وقال الزبيدى: إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح.

والآخر: أنهم قد ألحقوا به، فقالوا: عُندَ، يقال: مالى عن ذلك عنده أى: بد، وقالوا: عَاطَتُ الناقة عُوطُطا _ إذا اشتهت الفحل، وقالوا: سودد فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة، وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق، فوجب أن يكون للإلحاق، وأجاب الشارح: بأنا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو: جخدب، وإنما هو لأن فعللا من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياسه الفك كسما في جدد وظلل. وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لايلحق إلا بالأصول، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا: اقعنسس (٣) فألحقوه باحرنجم، فكما ألحق بالفرع بالزيادة، فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف.

الثاني: ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الاخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعلل، وقال في التسهيل: وتفريغ فعلل على فعلل أظهر من أصالته.

الثالث: قال بعضهم في ثبوت فعلَل ـ بكسر الأول وفستح الثالث ـ بحث، لأن درُهُما معرب وهِبْلُع يحتمل زيادة الهاء.

⁽١) الطحلب: خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه، والبرقع: نقاب المرأة وما يستر به وجه الدابة.

⁽٢) الجؤذر: بفتح الذال _ ولد البقرة الوحشية.

⁽٣) اقعنبس: فهو مقعنبس، والمقعنبس: الشديد، والمتأخر أيضا.

قلت: إنما يتم هذا إذا لم يكن لهذا الوزن مثال يشبت به غير هذين المثالين، وليس كذلك، بل قد ذكروا له أمثلة ضيرهما منها هجرع؛ ويحتمل أيضا زيادة الهاء، وزئبر(۱) وقلعم - لجبل بعينه - وقال الجرمى: هو من أسماء الرجال، وقال الزبيدى: القلعم - الشيخ المسن، ويقال: القلعم - الطويل - فجعله صفة، وذكر الجوهرى قلحم - بالقاف والحاء المهملة وقال: القلعم المسن، قال: وقد ذكرناه في باب الحاء، لأن الميم واثلة.

فإن قبلت: قد قبال الأصميعي: ليس في الكلام فعلل إلا درهم وهمجرع فحصر.

قلت: قد زاد خيره ما تقدم ذكره.

فإن قلت: وعلمى تقدير ثبوت هذا الوزن فـتمـثيله بدرهم ليس بجـيد؛ إذ الوزن لا يثبت بالمعرب.

قلت ذكر بعضهم أن الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام:

قسم (فيرته)(٢) العرب وألحقت بكلامها، فحكم أبنيته فسى اعتبار الإصلى والزائد والوزن حكم أبنية الاسماء العربية (الوضع)(٢) كدرهم.

وقسم (غيرته)(٤) ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا تعتبس فيه ما اعتبر فيما قبله نحو آخر، وقسم تركوه غسير مغير فما ألحقوه بأبنية كلامهم عد منها نحو خراسان لا يثبت الحقوه بسكم، وما لم يلحقوه (بأبنية كلامهم)(١) لم يعد منها نحو خراسان لا يثبت فيه فعالان.

⁽١) الزئبر: هو مايعلو الثوب الجديد.

⁽٢) أ ، جـ ـ وفي ب (مربته).

⁽۳) ا، ح،

⁽٤) 1، ب.

⁽٥) خرم: اقتطع واستأصل، وخرم الخرزة فتخرمت فصمها.

⁽۱) ا ۽ جي.

الرابع: راد بعضهم في أبنية الرباعي ثلاثة أوزان: وهي فعلُل بكسر الأول وضم الثالث، وحكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد: خَرفُع، ويقال أيضا لزئبر الثوب رثبر، وللضئبل _ وهو من أسماء الداهية: ضِئبُل، وفُعلُ بضم الأول وفتح الثاني _ نحو خبعث ودلمز، وفَعلِل _ بفتح الأول وكسر الثالث _ نحو طحربة (١).

ولم يشبت الجمهور هذه الأوران، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة في الكافية فقال: وربما استعمل أيضا فعلُل، والمشهور في الزئبر والضُّبَل ـ كسر الأول والثالث.

قال فى الصحاح: وربما جاء بضم الباء فيهما، قال ثعلب: لانعلم فى الكلام فعلل، فيان كان هذان الحرفان مسموعين ـ بضم الباء ـ فهما من النوادر.

وقال ابن كيسان: هذا إذا جاء على هذا المشال شهد للهمزة بأنها وائدة. وإذا وقعت حروف الزيادة في الكلمة جاز أن تخرج على بناء الأصول.

الخامس: قد صلم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات في كلمة، فمن ثم لم يشبت فُعلُل بقولهم عُرثُن _ وهو نبت يصبغ به، بل جعل فرعا على فعنلل لقولهم فيه عرنت، فحد ذفت نونه وترك على حاله، ولا فعلل بقولهم عُلبِط(٢) بل جعل فرعا على فعالل، لأن ما جاء على فُعلل يجوز فيه فعالل، ولا فَعلِل بقولهم جندل، بل جعله البصريون فرعا على فعالل، وأصله جنادل، وجعله الفراه وأبو على فعليل، وأصله جنديل.

واختاره المصنف، لأن جَنْدلاً مفرد فتفريعه على المفرد أولى، وقد أورد بعيضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول، وليست محذوفة، وليس بصحيح لما سبق.

⁽١) الحَبَعَث: اسم للضخم، وقيل: الشديد العظيم الخلق.

والدلز: اسم للصلب الشديد. والطحربة: القطعة من الغيم.

⁽٢) الضخم من الرجال، وناقة عليطة أي عظيمة.

يعنى: أن الاسم الخسماسي المجسرد، وهو المراد بقوله (إن عسلا) أي: جاور الأربعة، له أربعة أبنية:

الأول: فَعَلَّلُ ـ بفتح الأول والثاني والرابع ـ ويكون اسما نحو سَفَرْجَلُ، وصفة نحو شَمَرْدُكُ ـ للطويل.

الثاني: فَعْلَلِ ـ بفتح الأول والثالث وكسر الرابع ـ قالوا: لم يجئ إلا صفة نحو جَـحْمَـرِش ـ للعظيمة من الأفاعي، وقال السيرافي: هي العنجوز المسنة، وقَهْبَكِس ـ للمرأة العظيمة ـ وقيل: لحشفة الذكر، فيكون اسما.

الثالث: فُـعَلِّل ـ بضم الأول وفتح الثانى وكـسر الرابع، ويكون اسما نحو خُبُعْشِن ـ للأسد ـ وخُزَعْبِل ـ للباطل، وللأحاديث المستطرفة، وصفة نحو قُذَعْمِل ـ للبعير الضخم.

الرابع: فِعْلَلَّ ـ بكسر الأول وفتح الثالث ـ ويكون اسما نحو قرَّطَعْب ـ وهو الشيء الحقير ـ وصفة نحو جرْدَحُل ـ وهو الضخم من الإبل.

تنبيه:

زاد ابن السراج في أوزان الحماسي فُعْلَلِل نحو هُنْدَلِع ـ اسم بقلة ـ ولم يثبته سيبويه، والصحيح أن نونه زائدة لأوجه:

أحدها: أنه يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير.

الثانى: أن كُراَها (١) حكى فى الهندلع _ كسر الهاء؛ فلو كانت أصلية لزم كون الخماسى على ستة أمثلة، فكان يفوت تفضيل الرباعي عليه، وهو مطلوب.

⁽۱) هو على بن حسن الهنائى المعروف بكراع النمل ـ بضم الكاف ـ أبسو الحسن النحوى اللغة. اللغوى. من أهل مسصر أخذ عن البسصريين وكان نحويا كسوقيا صنف المنضد في اللغة. المجرد مختصره. أمثلة غريب اللغة وغير ذلك.

الثالث: أنه يلزم على قبوله أصالة نون كنهبل^(۱) لأن زيادتها لم تثبت، إلا لأن الحكم بأصبالتها موقع في وزن لا نظيسر له مع أن نون هندلع ساكنة ثانية، فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهبل في زيادة نون ثانية متحركة، فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى.

وزاد غيره للخماسي أوزانًا أخر لم يثبتها الأكثرون لندورها، واحتمال بعضها الزيادة فلا نطول.

وقوله: .. وَمَا ﴿ فَالِيَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتُمَّى

يعنى: أن ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه نحو خزعبيل، وجميع أبنية المزيد. أو إلى النقص منه وهو ضربان:

ضرب: نقص منه أصل نحو يد ودم، وضرب : نقص منه زائد نحو جندل وعلبط، وأصلهما: جنادل وعلابط، وقد سبق بيان ذلك.

تنبيه:

كان ينهم أن يقول (وما غاير للزيد أو النقص أو الندور) لأن مثل طحربة معاير للأوزان المذكرة، ولم ينتم إلى الزيادة ولا النقص، ولكنه نادر، قال فى التسهيل: وما خرج عن هذه المثل فشاذ، أو مزيدة فيه، أو محلوفة منه، أو شبه الحرف، أو مركب، أو أعجمي.

والحرفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلُ والذي لا يلزمُ الزائدُ مِثلُ تَا احتُذِي

لما ذكر أن أبنية الأسماء والأفعال ضربان: مجرد ومزيد فيه، أشار هنا إلى ما يتميز به الأصل عن الزائد، فذكر أن علامة الأصل أن يلزم تصاريف الكلمة، ولا يحذف من يحذف منها. وأن علامة الزائد، ألا يلزم تصاريف الكلمة، بل يحذف من بعض التصاريف.

ومشل الزائد بناء احتلى؛ لأنها تحذف من بعض التصاريف، ولا تلزم، تقول: حَلنًا حَذْوَهُ، في علم بسقوط الستاء من حذا، أن الناء في

⁽¹⁾ الكنهيل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاة.

كُلُّ الحذاءِ يَحْتَذِي الحافِي الوقع

والحذاء: النعل.

فإن قلت: تعريف الأصلى بأنه مايلزم تصاريف الكلمة، غير جامع لخروج ما يسقط من بعض التصاريف، وهوأصل كواو يعمد، وغير مانع لدخول ما يلزم، وهو زائد، فلا يصبح حدا، ولايصبح علامة أيضا، لأن شرط العملامة الاطراد، وذلك يعرف أيضا أن تعريف الزائد بما لايلزم لايصح.

قلت: الأصل إذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط؛ ولذلك يقال: الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا، وقد دعت الحاجة هنا إلى ثلاث مسائل:

الأولى: في ذكر حروف الزيادة.

اعلم أن الزائد نوعان:

أحدهما: أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو غيره، فلا يختص بأحرف الزيادة وهو إما تكرير عمين نحو قطع، أو لام نحمو جَلْبَبَ أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مَرْمَرِيس (٢) وهو قليل، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صَمَحمَح (٣).

⁽١) قائله: هو المقدام واسمه جساس بن قطيب ـ وهو من الرجز ـ

اللغة: «الحذاء» بمعنى الاحــتذاء، ويمعنى النعل «الوقع» وقع اشتكى لحم قــدمه من غلظ الأرض والحجارة.

الإهراب: (كل) مفعول مطلق إن جعل الحذاء مصدرا من الاحتذاء، ومفعول به إن جعل بمعنى النعل، وهو الأقسرب «الحذاء» مضاف إليه «يحتذى» فسعل مضارع «الحسافى» فاعل «الوقع» صفة.

الشاهد: قوله «حتذى» بمعنى ينتعل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٨٩٣.

⁽٢) المرمريس: يقال رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأمور.

⁽٣) الصمحمع: _ كسفرجل _ الشديد القوى، والأثثى صمحمعة.

والآخر: ألا يكون تكرير أصل، فهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة في «أمان وتسهيل»، وقد جمعت في تراكيب أخر لا فائدة في التطويل بذكرها، ومعنى تسميتها حروف الزيادة أنه لا يزاد لغيس تكرير إلا منها، وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا، لأنها قد تكون أصلا، وذلك واضح، وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاه، وسيأتي الرد عليه.

الثانية: في ذكر فوائد الزيادة وهي ستة:

أولها: الإلحاق نحو شَمَلُل(١).

وثانيها: بيان معنى كحروف المضارعة.

وثالثها: المد نحو كتاب.

ورابعها: الإمكان نحو همزة الوصل.

وخامسها: التعويض كتاء زنادقة لأنها عوض من الياء في زناديق.

وسادسها: التكثير نحو ألف قُبُعْثَرى.

الثالثة: في ذكر أدلة الزيادة ، وهي تسعة:

أولها: سقوط الحرف من أصل، كسقوط ألف من ضارب في أصله أعنى المصدر، وهذا الدليل هو الذي يسميه أهل التصريف الاشتقاق، والاشتقاق ضربان أكبر وأصغر.

فالأكبر: هو عقد تراكيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد، كعقد تراكيب (ق و ل) على معنى الحفة والسرعة، وعقد تراكيب (ك ل م) على معنى الشدة والقوة، ولم يقلل به إلا أبو الفتح، وكان أبو على يأنس به في بعض المواضع.

والأصغر: هو إنشاء مركب من مادة عليها وعلى معناه كأحمر والحمرة، وهذا هو المعتبر في التصريف، ولا يقبل قول من أنكره.

⁽١) شملل: أي : أسرع، وأيضًا بمعنى أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقي من ثمره.

ثانيها: سـقوط من فرع، كسقـوط ألف كتاب في جمـعه على كتب، وهذا يسمى بالتصريف، وهو شـبيه بالاشتقاق، والفرق: أن الاشتـقاق استدلال بالفرع والتصريف استدلال بالاصل^(۱).

وثالثها: سقوطه من نظيره كسقوط ياء أيطل في إطل، والأيطل: الخاصرة.

وشرط الاستدلال بسقوط الحرف في أصل أو فسرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغيسر علة، فإن كان سقوطه لعلة، كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة، لم يكن دليلا على الزيادة.

ورابعها: كون الحسرف مع عدم الاشتقاق في مسوضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة خير مدخمة وبعدها حسرقان نحو عصنصر (٢) فإن النون فيه محكوم بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق، لأن نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو جَـحَنُفَل من الجَحْفَلة _ وهي لذي الحافر كالشَّفَة للإنسان، والجَحَنْفَل: العظيم الشفة.

وخامسها: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالهمزة إذا وقعت أولا ويعدها ثلاثة أحرف، فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق، فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه، وذلك نحو إنْكل، يحكم بزيادة همزته حملا على ما صرف اشتقاقه نحو أحمر، والإنْكل؛ الرعدة.

وسادسها: اختمصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حـرف من حروف الزيادة، كالنون من كنتأو^(٣) ونحوه (فإنها زائدة إذ لايقع موضعها ما لايصلح للزيادة)^(٤). فلا يوجد مثل سرداًو.

وسابعها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو تَتْفُل ـ بفتح التاء وضم الفاء ـ ولد الثملب، فإن ناءه واثدة، لأنها لو جعلت أصلا، لكان وزنه فعلل، وهو مفقود.

⁽١) وفى (استدلال بالأصل والتصريف استدلال بالفرع).

⁽٢) عصنصر: اسم جيل.

⁽٣) الكنتار: الجمل الشديد والعظيم اللحية. (٤) 1 ، ب.

وثامنها: لزوم عدم النظير بتقلير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء، فإن تاءه أيضا رائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير، فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل نحو برثن وهو موجود، ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعنى: لغة الفتح، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا، إذ الأصل اتحاد المادة.

وتاسعها: دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة والف اسم الفاعل ونحو ذلك.

وزاد بعضهم فى الدلائل عاشرا، وهو: الدخول فى أوسع البابين نحو كُنّهبُلْ _ بضم الباء _ فإن وزنه على تقدير أصالة نون فَعلُّل^(١) وهو مفقود، وعلى تقدير زيادتها فَعَنلُل _ وهو مفقود أيضا، ولكن حكم بزيادتها دخولا فى أوسع البابين، لأن باب المزيد أوسع،

قلت: وهذا مندرج في السابع، لأنه إذا عـدم النظيـر على تقدير الأصـالة حكم بالزيادة سواء وجد النظير على تقدير الزيادة أو لم يوجد.

بِضِمْنِ فِعْلُ قَابِلِ الأصولَ فِي ﴿ وَزُنْ وَزَائِدٌ بِلْفَظِهِ اكْتُفِي

اصطلح أهل التصريف على أن يزنوا بالفاء والعين واللام، فيقابل أول الاصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فيقال في وزن فلس فعل وفي ضرب فعل، ويسوى بين الوزن والموزون في الحركة والسكون.

وأما الزائد في عبر عنه بلفظه كقولك في وزن أحــمر أفعل فيعبــر عن الهمزة بلفظها، لأنها زائدة، ويستثني من الزوائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما:

احدها: المبدل من تاء الافتعال، فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله، كقولك في وزن اصطبر: افتعل، وذلك لأن المقتضى للإبدال في الموزون غير موجود في الوزن فرجع إلى أصله، وما قيل من أن ذلك لدفع الشقل، ليس بشيء.

والآخر: المكرر لإلحاق أو لغيره، فإنه يقابل به الأصل، وسيأتي بيانه.

⁽١) كسفرجل - بضم الجيم -.

وَضَاعِفِ الَّلامَ إِذَا أَصْلُ بَقِي كراءِ جعفرٍ وقَافٍ نُسْتُقِ

إذا كان الموزون رباعيها أو خماسيه، قوبل الرابع بلام ثانية، والحامس بلام ثالثة، كقولك في وزن ثالثة، كقولك في وزن مستر فُعلًل، وكم وزن علل. سفرجل فَعلًل، وفي وزن قُدَعْمل فعلل.

وإِنْ يَكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِ ﴿ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الوزنِ مَا لِلأَصْلِ

إذا كان الزائد ضعف أصل قوبل بما يقابل به ذلك الأصل، فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين وإن كان ضعف اللام قوبل باللام، فتقول في وزن اخدودن (١) افعوعل، وفي وزن جلب فَعْلَل، وهذا يقيد قوله: وزائد بلفظه اكتفى. وحاصل ما ذكر في الوزن أنه يعبر عن أول الأصول بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها ورابعها وخامسها باللام، وعن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال، فإنه يقابل بأصله وإلا المكرد فإنه يقابل بمثل ما يقابل به الأصل.

ثم اعلم أن الزائد إن لم يكن من حروف «أمان وتسهيل» فسهو تكرير، ولا إشكال كالباء من جلبب. وإن كان منها فقد يكون تكريرا، وقد يكون غير تكرير، بل تكون صورته صورة المكرر، ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تكرير، في قابل في الوزن بلفظه نحو «سَمنان» _ هو ماء لبني ربيمة _ قوزنه في علال لا فعلان، لأن فعلالا بناء نادر.

تنبيهات:

الأول: فائدة هذا الوزن التوصل إلى الإعلام بالأصلي والزائد باختصار.

ألا ترى أنك إذا سئلت عن وزن أحسمر فقلت: أفسعل، علم من ذلك زيادة الهمزة، وأصالة ما عداها.

الثاني: المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير، فلذلك يقال في وزن رد ومرد فَعَل ومَفْعَل، لأن أصلهما ردّدَ ومَرْدَد.

⁽١) اغدودن: يقال اخدودن الشعر إذا طال واخدودن النبت إذا الخضر.

الثالث: لما كان الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد، وعلى ترتيبها قلبت الزنة إذا وقع في الموزون قلب، كقولك في وزن آدر: أعفًل، لأنه أصل أدور ثم قدمت العين على الفاء، ولذلك لو كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف، في قاض فاع؛ وفي عدة: علة، إذا أريد بيان الأصل في المقلوب والمحذوف(١).

فيقال: أصله كذا ثم أعل.

الرابع حكى بعضهم في تمثيل البدل في نحو كساء قبولين قال: منهم من يقابله بلفظه، ومنهم من يقابله بأصله، فمثال كساء فعاء أو فعال.

الخامس: منا ذكر من التعبير عن الرابع والخنامس باللام هو منذهب البصريين، وهو المعتمد، وللكنوفيين في ذلك خلاف، واضطراب لا حناجة إلى التطويل به.

السادس: ما ذكره من أن الزائد إذا كان تكريرا يقابل بما يقابل به الأصل هو الصحيح، وبه قسال الأكثرون، وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقسابل بلفظه مطلقا، ولو كان مكررا، فيقال: في وزن جلبب: فعلب

واحْكُمْ بِتَأْصِيلُ حروف سِمْسم وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فَي كُلَّمُلُّم

إذا تكرر حرف ولا أصل للكلمة غيرهما، قيان لم يفهم المعنى بسقوط الثالث عمتهما الأصالة نحو سمسم فورنه فعلل، لأن أصالة اثنين متيقنة ولا بد من ثالث مكمل لأصوله، وليس أحد الباقين أولى من الآحر، فحكم بأصالتهما، وظاهر كلام المصنف أن هذا القسم لا خلاف فيه، وفي كلام بعضهم ما يوهمه، وقد حكى عن الخليل، وعن بعض الكوفيين أن وزنه فعفل تكررت فاؤه، وهو بعيد.

وإن فهم المعنى بسقوط ثالثة نحو لَمُلَم _ وهو أمر من لملمت _ بمعنى لممت _ ففيه ثلاثة مذاهب:



⁽١) ب ج. وفي أ (الموزون).

الاول: مذهب البسمريين إلا الزجاج: أن حروفه كلها محكوم بأصالتمها كالنوع الأول فوزن لملم فعلل، ولا فرق عندهم بسين ما يفهم المعنى هند مسقوط ثالثه وما لايفهم.

الثانى: مذهب الزجاج أن الصالح للسقوط رائد فتكون اللام الثانية من لملم رائدة.

والثالث: مذهب الكوفيين أن الصالح للسقوط أبدل من تضعيف العين، فأصل للم على قولهم لم، فاستثقل توالى ثلاثة أمثال، فأبدل من إحداهما حرف يماثل الفاء، ورد مذهب الكوفيين، بأنهم قالوا في مصدره: فعللة، ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التفعيل، واختار الشارح مذهب الكوفيين.

فإن تكرر حرفان وللكلمة أصل غيرهمها، حكم فيه بزيادة الضعفين نحو صمحمح ومرمريس. .

وفى تعيين الزائد فى نحو ذلك خلاف. وذكر فى التسهيل: أنه حكم بزيادة ثانى المتماثلات.

وثالثها: في نحو صمحمح ـ يعنى: الحاء الأولى والميم الثانية، وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مسرمريس يعنى: (الميم والراء التي تليها)(١) واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في صمحمح والميم الثانية في مرمسريس بحقفهما في التصنفير حيث قال: صميمح، ومريريس ونقل عن السكوفيين في صمحمح أن وزنه فعلل، وأصله صمحح، أبدلوا الوسطى ميما

فَأَلِفُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

شرح الناظم في بيسان ما تطرد زيادته من الحروف العشسرة، فذكر أن الألف إذا صحب أكثر من (أصلين)^(۲) فهو زائد كألسف كتاب وسرداح^(۲) وعلة ذلك أن أكثر ما وقع فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادته، فحمل عليه ما سواه.

⁽١) أ ـ وفي ب، جـ (الميم الثالثة والراء الرابعة).

⁽٢) ب، ج. وفي أ (حرفين).

⁽٣) سرداح - بكسر أوله - الناقة الطويلة.

وقد فهم من قوله (اكثر من أصلين) أنه إذا صحب أصلين فقط لم يكن دائدا، بل إن كان في فعل أو في اسم متمكن، فهو بدل من أصل، إما ياء نحو رحا، أو واو نحو عصا.

ولا تكون الألف أصلا إلا في حرف أو شبهه.

ونزيد هذا الموضع بيانا فنقول: للألف ثلاثة أحوال:

أولها: أن تكون مصاحبة لأصلين فقط، فـيتعين الحكم بعدم زيادتهـــا كما ذكر.

وثانيها: أن تكون مصاحبة لأكثر من أصلين، فيتعين الحكم بزيادتها، لما تقلم، إلا في نحو عاعى وضوضى (١) من مضاعف الرباعي، فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة.

وثالثها: أن تكون مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة.

فإن قلت: فما المحكوم به عند الاحتمال؟

قلت: إن كان ذلك المحتمل همزة مصدرة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة في الخماسي حكم عليه بالزيادة، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقي (٢) إن وجد في كالمهم ما لم يدل دليل على أصالة هذه الأحرف، وزيادة الألف نحو أرطى فيمن قال: أديم مأروط (٢).

وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف، كما ذكروا.

وقال في التسهيل: وتترجع زيادة ما صدر من ياء أو همزة أو ميم على زيادة ما بعده من حرف لين ـ فسوى بين الياء والهمزة والميم في ذلك.

⁽۱) هاهى _ بعينين مهملتين _ أى: رجر الضأن، وضوضى: بضافسين _ قال فى القاموس: فى باب الهمزة: الضافساء، والضوضاء، أصوات الناس فى الحرب، ورجل منضوض مصوت.

⁽٢) عقنقي: لم أجده في القاموس، لأنه قال إن وجد في كالامهم.

⁽٣) أي: ملبوغ بالأرطى ـ والأرطى: شجر ينبت في الرمل.

ثم اعلم أن الألف لا تزاد أولا، لامتناع الابتداء بها، وتزاد في الاسم ثانية نحو ضارب، وثائثة نحو كتماب، ورابعة نحو حبلي، وخماسة نحو انطلاق، وسادسة نحو قبعثري، وسابعة نحو أربعاوي.

وتزاد في الفعل ثانية نحو قاتل، وثالثية نحو تغافل، ورابعية نحو سلقى، وخامسة نحو الجرادي، وسادسة نحو الهرندي(١١).

واليَّا كَلَّا والواوُّ إِنْ لَمْ يَقَمَا ﴿ كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُو وَوَهُوَمَا

یعنی: أن الیاء والواو مثل الالف فی أن كالا منهما إذا صحب أكثر من أصلين، حكم بزيادته إلا الثنائی المكرر نحو يُؤيُّؤ ـ لطائر ذى مسخلب ـ قال الجوهرى: شبه الباشق، والجمع البآبئ ووعوع: إذا صوت.

فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمسم.

والتقسيم السابق في الألف يأتي هنا أيضاء فتقول الياء والواو لهما ثلاثة أحوال:

فإن صحبا أصلين فقط فهما أصلان، وإن صحبا ثلاثة فصاصدا مقطوعا بأصالتها فهما واثدان، إلا في الثنائي المكرر كما تقدم، وإن صحبا أصلين وثالثا محتملا، فإن كان همزة أو مسما مصدرتين حكم بزيادتهما وأصالة الياء والواو، نحو أيدع ومزود^(۲) إلا أن يدل دليل على أصالة (الميم والهمزة)^(۳) وإن كان فيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك.

ثم إن الياء تزاد في الاسم أولى نحو يَلْمَع، وثانية نحـو ضَيَّغُم، وثالثة نحو

⁽١) سلقى: في القاموس: سلق فلانا طعنه كسلقاه

أجأوى: في الصحاح: الجؤوة حمرة تفسرب إلى سواد، وفي القاموس: أنه يقال: جؤوة كحسرة وجؤة كثبة وجأى كجسوى والفعل جيء الفرس وجأي واجساوى والنعت أجوى وجأواه.

اغرندي: أي: علا.

 ⁽۲) أيدع: _ بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح الدال _ له مـعان منها الزعفران ومزود: المزود _
 كمنبر: وعاء الزاد وهو طعام المـافر.

⁽٣) أ ـ وفي ب، جد (الياء والواو).

قَضِيب، ورابعة نحو حذرية، وخيامسة نمعو سُلُخَفية، قبيل: وسادسة نحو مغنّاطيس، وسابعة نحو خُنزُوانيَة (١).

وتزاد في الفعل أولى نحو يضرب، وثانية نحو بَيْطر، وثالثة عند من أثبت فَعْيَلَ فِي أَبنِيةَ الأفعال نحو رَهْيَاً، ورابعة نحو قَلْسَيْت، وخامسة نحو تَقَلْسَيْتُ، وسادسة نحو اسْلَنْقَيْتُ^(۲).

والواو تزاد ثانية نحو كَوْثر، وثالثة نحو عَجُور، ورابعة نسعو عَـرْقُوه، وخامسة نحو عَـرْقُوه، وخامسة نحو قَلَنسُوه، وسادسة نحو أَرْبُعَاوِي، وتزاد في الفعل ثانية نحو حَوْقَل، وثالثة نحو جَهْوَر، ورابعة نحو اغْدَوْدَنَ^(۱۲).

ومـذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولا، قـيل: لثقلها، وقيل: لأنها إن ريدت مضمومة اطرد همـزها، أو مكسورة فكذلك، وإن كان همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فـيتطرق إليها الهمز؛ لأن الاسم يضم أوله في التصسغير، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعـول؛ فلما كانت زيادتها أولا تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه، لأن قلبها همزة قد يوقع في الـلبس، وزعم قوم أن واو «ورَنَتَل» ـ وهو الشر ـ واثدة على الندور، وهو ضعيف، إذ لا نظير لذلك، ولأنه يؤدي إلى بناء وَفَنعَل ـ وهو مفقود، والصحيح أن الواو أصلية.

⁽¹⁾ يلمع: هو السراب

حذرية: _ بكسر الحاء وسكون الذال وكسر الراء _ القطعة الغليظة من الأرض سلحقية: بضم السين وفتح الملام وسكون الحاء وكسر الفاء _ حيوان معروف. خنزوانية: بضم الحاء ومكون النون وضم الزاى _ التكبر.

 ⁽۲) رهياً: في القاموس: الرهياة بمعان منها السفيعف والتواني وفساد الرأي. قلسيت: يقال: قلسيته فتقلس أي: ألبسته القلنسوة فلبسها.

اسلنقیت: أي: تحت على ظهري.

 ⁽٣) عرقوة: _ بفتح العمين وسكون الراء وضم القاف _ إحدى خشبتى الدلو السلتين على فمه
 كالصليب.

أربعاوى: بضم الهمزة _ في القاموس: قعدة المتربع.

جهور: أي: رفع صوته،

واختلف في لامه فقال الفارسي. زائدة، وإليه ذهب المصنف، وقال غيره: أصلية، ووزنه على هذين القولين فسعنلل، لأن اللام الأخيسرة على الأول منهسما زائدة، وعلى الثاني أصلية.

تنبيهان:

الأول: قد اتضح أن الواو والياء بينهما فرق، وهو أن الواو لاتزاد أولا بخلاف الياء.

الثانى: إذا تصدرت (الياء)(١) وبعدها ثلاثة أصول، فهى زائدة كسا سبق نحو يلمع، وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فهى أصل كالياء فى يستعور _ وهو شجر يتسوك بعيداته _ ووزنه فعللول كعضرفوط، هذا هو الصحيح، لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله إلا فى المضارع نحو يدحرج، فإن زيادته فيه معلومة.

وهكلنا هَمْزٌ وميمُّ سَبَقًا ثلاثة تأصيلُها تَحَقَّقا

الهموزة والميم متستاويتان في أن كالا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطرع بأصالتها فهو زائد نحو أحسد وإفكل ومكرم، لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة، فحمل عليه ما سواه.

فإن قلت: فقد حكم مسيبويه وأكثر النحويين على مسيم «مَرْجَل» بأنها أصل مع أن بعدها ثلاثة أصول، وهكذا ميم مُنْفُور ـ وهو ضرب من الكَمَاة، وقد ذهب كثير إلى أن ميم «مِرْعزّى» (٢) أصل فلم يطرد هذا القانون.

قلت: هو مطرد ما لسم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق أو نحوه، فيحكم بمقتضى الدليل.

⁽۱) آه جس

 ⁽۲) المرجل: _ بكسر الميم وسكون الراء وفستح الجيم _ المشط والقدر من الحجارة والنحاس.
 والمرعزى: _ بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين وتشديد الزاى _ قإن خففتها مددت وقد تفتح الميم: الزخب الملى تحت شعر العنز.

كما عارض في مرجل ثبوت ميمه في التصريف، كـقولهم «مَرْجَلَ الحاثكُ الحائكُ الدوبَ» إذا نسجه مُوشئ بوَشي يقال له: المراجل، قال ابن خروف: المرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهي: قُدور النحاس،

وقد ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم مرْجل اعتمادا على ذلك الأصل، وجعل ثبوتها في التصريف كشبوت ميم تَمَسْكَنَ مَن المسكنة، وتَمَنْدَلَ من المنديل، وتَمَدْرَعَ إذا لبس المدرعة، والميم فيها زائدة، ولا حجة له في ذلك، لأن الأكثر في هذا تَسكَّنَ وتندَّل وتدرع، قال أبو عثمان: هو كلام أكثر العرب.

وأما مُغْفُور: فعن سيبويه فيه قولان: أحدهما: أن الميم واثلة، والآخر: أنها أصل، لقولهم «ذهبوا يَتَمَغْفَرُون» أي: يجمعون المغفور، وهو ضرب من الكمأة.

وأما مرْعزَّى: فسندهب سيبويه إلى أن ميسمه زائلة، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصلَ، لقولهم «كساء مُمَرْعَزً»، دون مُرَعَّز.

والزم المصنف سيبويه أن يوافق علمى الأصالة في مِرْعِـزِيٌّ أو يخالف في الجميع.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (سبقا) أنهما لايحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل، ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألف وقبلها أكثر من أصلين، فإنها تطرد زيادتها، وسيأتي.

ومثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة، وهي غير مصدرة شَمَال واحبَنْطَالُ^(۱). ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم، وهي غير مصدرة دلامص وزرقم^(۲).

أما شمأل: فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها، وفيها عشر لغات:

شَمَّال، وشَامل ـ بتـقديم الهمـزة على الميم ـ وشَمَال، على وزن قُذَال، وشَمَّـال، على وزن قُذَال، وشَمَّـول ـ بفتح الشين والميم ـ وشَـمُل ـ بإسكان الميم ـ

⁽١) احبنطأ: انتفخ بطنه.

⁽٢) الزرقم: _ بضم الزاى وسكون الراء وضم القاف _ : الشديدة الزرقة -

و. يمل على وزن فيسعل، وشمال هلى وزن كتاب، وشميل _ بفستح الشين وكسر الميم _ فشمال _ بتشديد اللام، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمال بقولهم «شملت الربح» إذا هبت شمالا، واعتسرض بأنه يحتسمل أن يكون أصله شمالت فنقل، فلا يصح الاستدلال به.

وأما احبنطأ: فالدليل على زيادة ميمها سقوطها في الحَبَط(١)، والظاهر أن وزن احبنطأ افسعنلا، وزعم بعضهم أنه افعنلي كاسرندى، والهمزة فيه بدل من الألف.

قال: لأن افعنلا بناء مفقود.

وأما دلامص: فالدليل على زيادة ميمها سفوطها في قولهم درعٌ دلامص،

يف ال: دلامص ودُم الص ودُلص ودُلص ودُلاص ـ وهو الشيء البراق ـ وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دلامص وأخواته أصل، وإن وافقت دلاصا في المعنى، فهي عنده من باب سبط وسبطر^(۱).

وأما رُرَقُم: قالدليل على زيادة ميسمه واضح، لأنه من الزرقة، والزرقم هو الأررق.

والثانى: فهم من قوله (ثلاثة) أنهما إذا سبقا أصلين فقط نحو أمر ومنع، أو أربعـة أصـولا نحو اصطبـل ومرزجـوش(٢) فلا يـحكم بزيادتهمـا بل يحكم بأاصلتهما.

أما إذا سبقا أصلين فقط فتكميلا لأقل الأبنية، وأما إذا سبق أربعة، فإن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك إلا في فعل أو محمول عليه نحو الدحرج ومدحرج، فوزن أسطيل فعللً، ووزن مرزجوش فعللول.

الحبط: بفتحتین ـ وهو أن تأكل الماشیة فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا یخرج عنها ما فیها.

 ⁽٢) السبطر - كهزير - الشهم الماضى، وهو الطويل أيـضا، والسبط: الطويل وهما من المرادقات المتفقة في معظم الحروف.

⁽٣) المرزجوش: نبت.

وقياس إبراهيم وإسماعيل أن تكون همزتهما أصلية لو كانا عربيين، ولذلك رد أبو العباس على سيبويه قوله على تصغيرهما: بريهيم وسميعيل، وتقدم ذلك في باب التصغير.

الثالث: فهم من قوله (تأصيلها تحققا) أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها، بل كان في أحدها احتمال، لايقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل.

وهذا فيه نظر، لأن الهسمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة، حكم بزيادة الهمسزة والميم ويأصالة ذلك المحتمل إلا بدليل، ولللك حكم بزيادة همزة أفعي وأبين وإجاص، وميم موسى ومرود ومجن (١). وفي مجن عن سيبويه قولان: والأصح أن ميمه واثلة، فإذا دل دليل على أصالة الهمزة والميم، وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه، كما حكم بساصالة أرطى فيمن قال: أديم ماروط، وهمسزة أولق وهو الجنون ويسمن قال: ألق فهو مالوق، وبأصالة ميم مهدد (١) وزيادة أحد المثلين، إذ لو كانت ميمه واثلاة لكان مَفْعلا، فكان يجب إدغامه، وكذلك ميم مأجج (١) أصل لما ذكر، وأجاز السيرافي: في مأجج ومهدد أن تكون الميم واثلة ويكون فكهما شاذا، وما ذكره الشارح من أن في قوله (تأصيلها تحققا) تنبيها على أصالة همزة أولق وميم مَهدَد، مبنى هلى ذلك المفهوم.

الرابع: تزاد الهمزة في الاسم أولى كأحمر، وثانية كشأمل، وثالثة كشمأل، ورابعة كحطائط وهو القصير، وخامسة كحمراء، وسابعة كعاشوراء، وثامنة كبربيطياء (٤).

والميم تزاد أولى كسمرحب، وثانية كدُملص، وثالثة كدلُمص، ورابعة كزُرُقُم، وخامسة كضُبارم للآنه من الفسر وهو في شدة الحلق، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضبارم أصلية، قال في الصحاح: الضبارم بالضم الشديد الحلق من الأسد.

⁽١) مجن: _ بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون _ الترس.

⁽٢) مهدد: اسم امرأة. ﴿ ﴿ ٣) مأجِج: اسم موضع،

⁽٤) حروراه: موضع بالعراق.

بربيطياء: في القاموس: البربيطياء ـ بالكسر ـ النبات.

كذاك همزُ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ ﴿ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَينِ لفظُهَا رَدَفْ

أى: كذلك يحكم باطراد زيادة الهمزة إذا وقعت آخرا بعد الف، قبل تلك الألف أكثر من حرفين، نحو حسراء وعلباء وقُرَّفُ صاء (١)، فلو كان قبل الآلف حرفان فقط نحو كساء ورداء، أو حسرف واحد نحو ماء وداء، فالهمزة بدل أصل، أو أصل لا زائدة.

ولو وقعت الهمزة آخرا وليست بعد ألف حكم بأصالتها إلا بدليل كما تقدم في احبنطأ.

تنييه:

مقتضى قلوله (أكثر من حرفين) أن الهمازة يحكم بزيادتها في ذلك. سواء قطع بأصالة الحرفين، واحتمل قطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين، واحتمل الثالث، وليس كذلك؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشد نحو سُلاّء وحواء، أو حرفان أحدهما لين نحو ريزاء وقُوباء (٢) فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين، أو اللين، وللمكس، فإن جعلت الهمزة أصلية كان سُلاّء فُعلاء، وحَواء سُلاّء فُعلاء، وحَواء فَعالا من الحواية، وإن جعلت زائلة كان سُلاّء فُعلاء، وحَواء فَعلاء من الحواء؛ فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به والغي الاخر، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائلة إذا لم يصرف، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذي يعاني الحيات.

والأولى في سلاء أن تكون همزته أصلا، لأن فُعَّالًا في النبات أكثر من فعلاء، فلو قال الناظم (أكثر من أصلين) لكان أجود.

والنونُ فِي الآخِرِ كَالهَمْزِ وَفِي ﴿ نَحْوَ عَصْنَفْرِ اصَالَةً كُفِي

⁽١) القرفصاء: ـ بضم القاف والفاء ضرب من القعود يمد ويقصر.

⁽٢) سلاء: بضم السين وتشديد اللام ـ شوك النخل.

زيزاء: الأرض الغليظة.

قوباه: ـ بضم القاف ـ الذي يظهر في الجسد ويخرج هليـه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوي بالريق.

اعلم أن النون يحكم بزيادتها في خمسة مواضع:

الأول: أن تقع آخرا بعد ألف زائدة قبلها أكثر من أصلين، كما تقدم فى الهمزة، فلذلك شبهها بالهمزة نحو ندمان وزعفران، فإن كان قبلها حرفان نحو زمان ومكان فهى أصلية.

فإن قلت: الناظم قد جعل النون في الآخر كالهمز، وتقدم أن كالامه في الهمزة ليس على إطالاقه، بل يستثنى منه نحو سالاء وقوياء، فإن فيه احتمالا، فهل يجرى ذلك في النون؟

قلت: أما على قـول أكثر المنحويين فلا؛ لأنهم يحكمون بزيادة النون فى أمثال حسَّان وعُقبَان (١) إلا أن يدل دليل على أصالتها، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر (٢):

الا مَن مُبلغٌ حسَّانَ عِنِّي مُعلفَلةٌ تَدِبُّ إلى عُكاظِ

أما على ما ذهب إليه فى التسهيل والكافية من أن النون فى ذلك كالهمزة فى تساوى الاحتمالين، فلا يلغى أحدهما إلا بديل، فينبغى أن يقيد إطلاقه هنا بذلك، وهذا مذهب لبعض المتقدمين، وذهب الجمهور إلى أن النون لا يشترط فى الحكم يزيادتها فى ذلك إلا شرطان:

⁽۱) العقبيان: الذهب الخالص. قيل: هو منا ينبت نباتا ولينس بما يحصل من الحنجارة هـ الجوهري.

⁽٢) قائله: هو أمية بن خلف الخزاعي يهجو حسان بن ثابت الأنصاري. _ وهو من الوافر. اللغة: «مغلغة إذا كانت محمولة من بلد إلى بلد وتدب، من دب على الأرض يدب دبيب «عكاظ» _ بضم العين - سوق من أسواف الجاهلية.

الإعراب: األاً المتنبيه امن استفهامية في محل رفع مبتدأ المبلغ خبره احسان منصوب على المفعولية اعنى جار ومجرور متعلق بمبلغ المغلغلة ففعدل مبلغ أيضا التدب فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه الإلى عكاظ جار ومجرور متعلق بالفعل، والجملة في محل نصب صفة لقوله مغلغلة.

الشاهد: قوله دحسان، حيث منعه من الصرف الدال على زيادة نونه.

مواضعه: ذكره الأشموني ١٨٠٧، وابن يعيش ١٣٥/٤.

أحدهما: أن يكون قبل الألف أكثر من حرفين، والآخر: الا يكون من باب جنجان⁽¹⁾.

فإن قلت: قد أخل الناظم بهذا الشرط الثاني.

قلت: قد ذكر قبل هذا ما يرشد إليه وهو قـوله (واحكم بتأصـيل حروف سمـسم) وزاد بعضهم لزيادة النون شـرطا آخر، وهو ألا تكون في اسم مضـموم الأول مضعف الثائمي اسما لنبات نحو رمان، فإنها في ذلك أصل، لأن فعالا في أسماء النبات أكثر من فعلان، وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال:

فعل عن الفعلان والفعلاء في النبت للفعال كالسلاء

ورد بأن زيادة الألف والنون آخرا أكشر من مجىء السنبات علمي فعمال، ومذهب سيبويه والخليل: أن نون رمان زائدة، قمال سيبويه: وسألته منى الخليل عن الرمان إذا سمى به، فقال: لا أصرفه في المعرفة، وأحمله على الأكثر، إذا لم يكن له معنى يعرف به.

وقال الأخفش: نونه أصلية مثل قراص وحماض؛ لأن فعالا أكثر من فعلان، يعنى النبات، والصحيح أنها أصلية، لا لكونه اسم نبات، بل لثبوتها في الاشتقاق.

قالوا: مرمنة ـ للبقعة الكثيرة الومان، ولو كانت النون زائدة لقالوا: مرمة.

والموضع الثاني: أن تقع ساكنة غيــر مدغمة وبعدها حرفان نـــحو غضنفر. وهو الأسد.

فالنون في هذا ونحوه مطرد زيادتها لثلاثة أوجه:

أحدها: أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فحمل غيره عليه.

⁽۱) جنجان: _ بكسر الجيم الأولى وأصله جنجن كسمسم قال في القاموس الجناجن: عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة _ بكسرهما ويفتحان.

وثانيها: أن النون فى ذلك واقسعة موقع ما تيقنت زيادته كيساء سَمَيْدَع وواو فلوكس^(۱).

وثالثها: أنها تعاقب حرف اللين غالبا، كقولهم للغليظ الكفين:

شَـرَنَبَت وشـرابِت، وللضخم جَـرَنْفَـش وجرافـش، ولضـرب من النبت عرنقصان وعريقصان.

وقد اشتمل هذا الضابط على قيود ننب عليها، فقولنا «ثالثة» احترازا من أن تقع ثانية فإنه لا يحكم بزيادتها متحركة كانت أو ساكنة في غير ما سيأتي، إلا بدليل، كما حكم بزيادة نون كنهبل للزوم عدم النظير، وبزيادة نون حَنْظُل كقولهم وحظلت الإبل».

وقولنا «ساكنة» احترازا من المتحركة، فإنها لا يحكم بزيادتها إلا بدليل، وقد ريدت ثالثة متحركة، في ألفاظ قليلة منها: غرنيق وقعنب وخرنوب^(٢) على احتمال في بعضها.

وقولنا: «غير مدغمة» احترازا من نحو عجنس^(۱۲) تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف لأنه الأكثر، وجمل وزنه فعلل كعدبس^(٤).

قال الشيخ أبو حيان: والذى أذهب إليه أن النونين واثدتان ووزنه فعنل، والدليل على ذلك أنا وجدنا النونيان مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضفنط ورونك(٥).

 ⁽١) السميدع: السيد الكريم الموطأ الاكناف والشجاع والذئب والحفيف في حوائجه.
 والفدوكس: _ بفتح الفاء والدال _ الأسد والرجل الشديد.

⁽٢) الغرنيق: بضم الغين وسكون الراء - طير من طيور الماء، ويطلق على غير ذلك، والقعنب: اسم رجل.

والخزنوب: _ بضم الخاه _ لغة في الحزوب _ وهو نبت معروف، هـ صحاح.

 ⁽٣) العجنس: _ يفتح العين والجيم وتشفيد النون _ الجمل الضخم الشديد.
 (٤) العدبس: _ يفتح العين والدال وتشفيد الباء _ الشفيد من الإبل وغيرها.

⁽٥) ضفنط _ بفتح الضاد والفاء وتشعيد النون _ من الضفاطة: وهي الجمهل وضعف الرأى وضعفامة البطن.

وصفحه المبسل . زونك: _ بفتح الزاى والواو وتشديد النون _ من الزوك: مشى الغراب وتحريك المنكبين فى المشى والتبخير.

ألا ترى أنه من الضفاطة والزوك، فـيحـمل ما لا يعـرف له اشتقــاق على ذلك.

وقولنا: «وبعدها حرفان» احترازا من أن يكون بعدها حرف واحد أو أكثر من حرفين فلا يحكم عليها بالزيادة، إلا بدليل كما حكم بزيادة نون عرند(١) للزوم وعدم النظير.

وزاد ابن جنى مع هذه الشروط شــرطا آخر، وهو أن يكون بما لايمكن فــيه التضعيف.

احترازا من أن يكون بعدها حرف واحد نحو حزنزق (٢) فإن نونه عنده محتملة، فلا يقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة، إلا بدليل.

ورده ابن عصفور وقال: الصحيح أنها في ذلك زائدة، ولبسط الكلام على ذلك موضع غير هذا:

الموضع الثالث: الانفعال وفروعه كالانطلاق.

الموضع الرابع: الافعنلال وفروعه كالاحرنجام.

الموضع الحامس: المضارع نحو نضرب.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر الناظم هــذه المواضع الثلاثة هنا مع أن زيادة النون فيــها مطردة، لوضوح أمرها.

الثاني: اعلم أن النون تزاد على وجهين:

أحدهما: أن تزاد في بنية الكلم بحيث لو حذفت اختل معناها كما تقدم.

والآخر: أن تزاد بعد تمام الكلمة كالتنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الأمثلة الحمسة ونون الوقاية ونون التوكيد.

والذي ينبغي أن يذكر في حروف الزيسادة هو النوع الأول، وقد يذكر الثاني تنبيها على إن النون تزاد على الوجهين.

⁽١) العرند - بفتح العين وسكون الراء وفتح النون - لانه من قولهم: شيء عرد أي: صلب. (٢) كذا بالاصل وفي نسخة ب (حزنزن).

الثالث: اعلم أن النون تزاد أولى نحو نضرب، وثانية نحو حنظل، وثالثة نحو غضنفر، ورابعة نحو رعشن، وخامسة نحو عثمان، وسادسة نحو وعفران، وسابعة نحو عبوثران (١).

والتَّاءُ فِي التَّانِيْتِ والمُضَارَحَةُ ﴿ وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ والمطَاوَحَةُ

ذكر أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو قائمة، وكذا في الفعل نحو قامت، وفي المصارعة نحو تقوم، وفي الاستفعال وفروعه نحو الاستخراج واستخرج فهو مستخرج، وفي المطاوعة لثلاثي نحو تعلم تعلما، أو الرباعي نحو تدحرج تدحرجا.

فإن قلت: قـد اطردت زيادة التاء في التفاعل نحـو التغافل، وفي الافــتعال نحو الاقــتدار وفــروعهــما، وفي التفــعيل والتــفعــال نحو التــرديد والترداد، دون فروعهما لا تاء فيها.

ولم يذكر الناظم هذه الأربعة.

قلت: قد يمكن إدراكها في قوله (ونحو الاستفعال) أي: ونحوه من المصادر . التي ريدت فيها ولا يختص بهذا الوزن.

وزيدت التاء أيضا في أنت وفـروعه على المشهور(٢) ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل.

واعلم أن الناء تزاد أولا وحـشوا وآخرا، فـأما زيادتها أولا فسمنه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب، وتتفل^(٣).

 ⁽۱) عبوثران: _ بفيتح العين وسكون الواو وفتح المثلثة وضمها: نبات طيب الرائعسة.
 ورعشن: يقال رجل رعشن للذي يرتعش، وجمل رعشن لاهتزازه في السير.

 ⁽٢) هذا المشهور: هو أن الضمير من «أنت» هو أن الناء حرف دال على تأنيث المخاطب المفرد
أو المثنى أو الجمع، ويقابله قولان آخران، أولهما أن الضميز هو الناء وأن حرف عماد كما
قيل في «إياك» وتحوه وثانيهما: أن الضمير هو مجموع أن والناء.

⁽٢) التنفيب: شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهق.

والتتفلُ: بفتح الَّتاء الأولى وسكون النَّانية وضم الفاء ـ أو بضمتين بيتهما سكون أو بكسر أوله وفتح ثالثه أو بفتح الأول والثالث أو بكسرهما: الثعلب وقيل: ولله.

أمُّهَتِي خِنْدِفُ وَإِليَّاسُ أَبِي

فالهاء في أمهات وأمهة زائدة، لسُقوطها في قولهم: أم بيئة الأمومة.

وأجيب بجواد أصالمتها، ويكون أمهة فُعَلَة نحو أبّهة، وقد أجاد ذلك ابن السراج، ويقويه حكاية صاحب العين: تأمهت أما، بمعني اتخذت أما، ثم حذفت الهاء فبقى أم، ووزنه فُعٌ، أو تكون أمهة وأم من باب سبط وسبطر، وضعف هذا الجواب بأنه على خلاف الظاهر، وأن حكاية صاحب العين تأمهت لا يحتج بها، لأن في كتاب العين اضطرابا لا يخفى، وكان الفارسي يعرض عنه، ويرد على المبرد أيضا قولهم «أهراق» فالهاء فيه دائلة لسقوطها في أراق إراقة، قالوا: ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط عن قاله، لأنه لما أبدل الهمزة في هراق توهم أنها فاء(١) فأدخل الهمزة عليها فأسكنت.

وقال الخليل: هي زائدة في هِرْكَـوْلة ـ وهي العظيمة الوركـين، لأنها تَرْكُلُ في مشيتها.

وقسال أبو الحسن: إنهسا زائدة في هسبُلُع ـ وهو الأكسول ـ وهجسرَع ـ وهو المطويل^(٢)، لأن الأول من البلع، والثاني من الجرع ـ وهو المكان السهَل ـ وما قاله في هبلع أقرب.

وذهب بعضهم إلى أنها زائدة في سَهُلب (٣) وذكروا الفاظا أخر لا نطول بها لعدم شهرتها.

الثاني: تبين مما تقدم أن ذكر هاء السكت في حروف الزيادة، كما فسعل المصنف، ليس بجيد.



⁼ الشاهد: قوله «أمهتى» حيث ظهر فيه الهاء وهو على الأصل، وذلك لأن أصل أم أمهة، ولذلك يجمع على أمهات.

مواضعه: ذكر في المحتسب لابن جنى ٢/٢٢٣ وابن يعسيش ٣، ١٠/٤، وشرح الشافية ص٣٠١، وهمع الهوامع ١/٢٣.

⁽١) أي: فاء الكلمة.

⁽٢) وهما عنده هفلم.

⁽٣) السهلب: الطويل،

واللامُ في الإشارة المُشْتَهَرَهُ

لم تطرد زيادة اللام إلا في أسماء الإشبارة نحو ذلك وتلك، وزيادة هذه اللام، قيل: لتركيد الإشارة، وقيل: للدلالة على البعد.

تنييه:

ريادة اللام على ضربين: أحدهما: أن تزاد في الكلمة مبينية عليها كزيادتها في في شَشَلة _ وهي رأس المذكر _ وفَحْجَل _ وهو الجياهد الفحدين _ وهيفل _ وهو ذكر النعام _ وعَبْدَل _ بمعنى عبد _ لسقوطها في قولهم: فيشة وأفْحَج وهيش وعبد، وأجاز ابن جنى: في فيشلة وهيقل أصالة الملام، ويكون مادتين، ونقل عن أبي الحسن: أن لام عبدل أصل. وهو مركب من عبدالله كما قالوا: عَبْشَمِيّ، وقال في الأوسط: واللام تزاد في عبدل وحده وجمعه عبادلة.

قيل: فيكون للأخفش قولان.

والضرب الثانئ لزيادة اللام: أن تزاد لمعنى لم تبن الكلمة عليها، وهى لام الإشارة، وهذا لا يعنى أن يذكر هنا. كما تقدم في هاء السكت.

تنبيه:

ذكر في النظم تسبعة من حروف الزيادة وَلم يذكس السين، وهي تزاد باطراد مع الناء في الاستفعال وفروعه.

قيل: وبعد كاف المؤنثة نبحو أكرمتكس _ وهى الكسكسة _ وليس بجيد، لانها لم تزد فى بنية الكلمة، ويلزم من صد سين الكسكسة أن يعد شين الكشكشة، ولا تطرد زيادتها فيما سوى ذلك بل يحفظ كسين قدموس _ بمعنى قديم _ وسين أسطاع _ بقطع الهمزة، وضم أول المضارع. فإن أصله أطاع يطيع، والسين زائدة، هذا مذهب البصريين، والعذر للمصنف أن السين لا تطرد زيادتها إلا فى موضع واحد، وقد مثل به فى زيادة الناء، إذ قال (ونحو الاستفعال) فكأنه اكتفى بذلك.

وامنع زيادة بلا قيد نُبَّت ﴿ إِنْ لَمْ تُبيِّن حُجَّةٌ كَحَظِّلْتُ

فصل

غى زيادة همزة الوصل

مناسبة هذا الفصل لما قبله، أنه من تتمة الكلام على زيادة الهمزة، وهو مشتمل على مقصدين:

الأول: تعريف همزة الوصل لتمتاز عن همزة القطع.

والثاني: بيان أحكامها .

أما تعريفها: فله طريقان: أحدهما بالرسم، والآخر بالحصر، وقد أشار إلى رسمها بقوله:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سابقٌ لا يَنْبُتُ ﴿ إِلَّا إِذَا ابْنُدِي بِهِ كَاسَتَبْتُوا

وحاصله: أن همزة الوصل هي كل همزة تسقط وصلا وتثبت ابتبداء، وهمزة القطع هي كل همزة تثبت وصلا وابتداء، وقد اشتمل كلامه على فوائد:

الأولى: أن همزة الوصل وضعت أولا همزة، لقوله (للوصل همز) هذا هو الصحيح، وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف، ألا ترى (إلى)(١) ثبوتها ألفا في نحو «الرجل؟» في الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة.

الثانية: أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة، لأنه إنما جيء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر.

الثالثة: أن إثبات همـزة الوصل في اللرج لا يجوز إلا في ضرورة شـعر. كقوله (٢):

⁽۱) ب.

⁽٢) قائله: هو قيس بن الحطيم ـ وهو من الطويل ـ .

وتمامه: بنث وتكثير الوشاة قمين

اللغة: «بنث» بالباء الجارة وفتح النون وتشديد الثاء _ من نَث الحديث ينته بالضم _ نثًا إذا أفشاه (قمين) أي: خليق بذلك وحرى.

ويروى: بنت وإفشاء الحديث قمين.

الإحراب: «إذا» للشرط «جاوز» قعل مناض «الاثنين» مقعبول به «سر» فناعل جاوز، =

إِذَا حَاوَرَ الاثْنَين سَرٌّ فَإِنَّهُ

وكثر ذلك في أوائل أنصاف الأبيات كقوله^(١):

لاَ نَسَبَ اليومَ ولاَ خُلَّة اتَّسَعَ الحَرقُ عَلَى الراقِعِ

تنبيه:

اختلف في تسميتها همزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل، فقيل أضيفت إلى الوصل اتساعا، وقيل: لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، بخلاف همزة القطع، وقيل: لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن. ثم أشار إلى حصر مواضعها، وهي ستة أنواع:

الأول: الفعل الحماسي والسداسي وإليهما أشار بقوله:

-والجملة وقعت فعل الشرط «فإنه» النساء واقعة في جواب الشرط وإن واسمها وهو الضمير الراجع إلى السر «قمين» خبر إن «بنث» يتعلق به «وتكشير» عطف عليه «الوشاة» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الإثنين؛ حيث أثبت همزة الوصل في الدرج للضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطي في الهسمع ٢/١١، وابن يعيش ١٩، ٩/١٣٧، وشرح شواهد الشافية ص١٨٣.

(۱) قاتله: هو أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: لأبي عامر جد العباس بن مرداس ـ وهو من السريم ـ .

اللُّغة: «الرَّاقع» الذي يصلح موضع الفساد من الشوب قولًا خلة؛ _ بضم الحاء _ أي ولاً صلاقة.

المعنى: يقول الشــاهر: لا نسب ولا قــرابة اليوم بيننا وقــد تفاقم الأمر بــحيث لا يرجى خلاصه فهو كالحرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع.

وروى أبو على القالى: اتسع الخرق على الراتق.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسمسها مسنى على الفتح في محسل نصب «اليوم» ظرف متعلق بحد الفي «خلق» معطوف ظرف متعلق بحد النفى «خلق» معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب. «الشع» فعل ماض «الحرق» فاعل دعلى الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله السع.

الشاهد: قوله «اتسع» حيث اثبت فيه همزة الوصل في الدرج للضرورة.

مواضعه: ّ ذكره ابن عـقيل ٢٢٢٩٪، وأبن الناظم وابن هشام في الا» النافسة للجنس، والاشموني، والسيوطي في شرح الالفسة ص ٤، وفي الهمع ١٤٤، ٢٢٢١،، وسيبويه ٣٤٩/١، وابن يعيش ١٠١، ٢/١١٣، ٩/١٣٨

وَهُوَ لِفِمْلٍ ماضٍ اخْتُوكَى عَلَى ﴿ أَكُثْرَ مِنْ أَرْبُعَةٍ نَحُو انْجَلَى

فكل همزة افتستح بها فعل ماض زائد على أربعة أحسرف، فهي همزة وصل نحو انجلي وانطلق واستخرج.

الشانى: فسعل الأمس من كل فسعل دائد على ثلاث نحسو انجل وانطلق واستخرج)(١).

وإليه الإشارة: بقوله: (والأمر).

الثالث: مصدر الفعل الزائد على أربعة أحرف نحو الانطلاق والاستخراج، وإليه الإشارة بقوله: (والمصدر) وقوله: (منه) قيد للأمر والمصدر كليهما.

الرابع: الأمر من كل فسعل ثلاثى يسكن ثانى مضارعه لفظا، وإليه الإشارة بقوله:

وَكَذَا أَمْرُ النَّلاَئِي كَاخْشَ وامْضِ وانْفُذَا

فإن تحرك ثانى مضارعه لفظا لم يحتج إلى همزة الوصل ولو سكن تقديرا، كقولك فى الأمر من يقبوم: قم، ومن يعد: عبد، ومن يرد: رد، ويستبثنى من ذلك خذ وكل مبر، فإنها يسكن ثانى منضارعها لفظا، والأكثر فى الأمبر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

فإن قلت: أطلق في قوله (أمر الثلاثي).

قلت كأنه اكتفى بتقييد الأمــثلة، وقد مثل بما سكن ثانى مضارعه، وإنما مثل بثلاثة أفعال، ليمثل بمفتوح العين ومكسورها ومضمومها.

الخامس: عشرة أسماء غير (مصادر)(٢) وقد ذكرها في قوله:

وَفِي اسْمِ استِ ابنِ ابنم سُمِعْ ﴿ وَاثْنِينَ وَامْرِيُّ وَتَأْنِيثٍ تَبِعُ

فهذه تسعة لأن قوله (وتأنسيث) يعنى به ابنة وانتين وامرأة، والعاشر (ايمن) المذكور أول البيت الآتي، ونب بقوله (سمع) على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة

⁽r) L

⁽Y) أن جد.

بهمـزة الوصل غيـر مقيس، وإنما طريـقه السمـاع، وذلك أن الفعل لأصـالته في التصريف استأثر بآمور منها:

بناء بعض أمثلته على السكون (١) فإذا اتفق الابتداء بها زادوا همزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال على أفعالها في إسكان أولها، واجتلاب الهمزة.

وهذه الأسماء العشرة ليست جارية على أفعال فكان مقتضى الفياس أن تبنى أوائلها على الحركة، ويستغنى فيها عن همزة الوصل.

فإن قلت: فما وجه إسكان أوائلها حتى احتيج إلى همزة الوصل؟

قلت: قال بعض النحويين لأنها أسماء معتلة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها فسكن أوائلها لتكون همزة الوصل عوضا مما أسقط منها. انتهى.

وقد دعت الحاجة هنا إلى الكلام على هذه الأسماء.

أما «اسم»: فأصله سمو كفنو كذا قال سيبويه، وقبل أصله سمو كقفل، فحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله لما مر، وقبل: نقل سكون الميم إلى السين، وهو عند البصريين مشتق من السمو، وعند الكوفيين من الوسم، ولكنه قلب، فأخرت فاؤه فسجعلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك، والخلاف في هذه المسألة شهير، فلا نطول به.

وأما «است»: فأصله سَنّه _ بفتح الفاء والعين _ ودليل تحريك العين جمعه على أفعال، ودليل فتحها أن المفتوح العين أكثر، فلا يعدل عنه لغير دليل، ودليل فتح فائه قبولهم: سَه _ بفتح الفاء حين حذفوا العين، وفيه ثلاث لغات: است وسه وست.

وأما «ابن» : فأصله بنو، ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون، وفي النسب بنوي ـ بفتحها ـ ودليل فتح عينه جمعه على أفعال.

فإن قلت: ما الدليل على أن لامه واو؟

⁽١) أي: بناه أوائل بعض أمثلته.

قلت: ذكروا لللك ثلاثة أوجمه، أحدها: أن الغالب على ما حدّنت لامه الواو دؤن الياء.

الثانى: أنهم قالوا: البنوة، واعترض بأن البنوة لا دليل فيها، لأنهم قالوا: الفتوة، ولام فتى ياء.

الثالث: أنهم قالوا: في مؤنثه بنت. فأبدلوا التاء من لامها، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء.

وذهب بعضهم إلى أن لام ابن ياء، واشتقه من بني يبني.

وأما «ابنم»: فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة، كما زيدت في زرقم، قال الشاعر(١):

وهَلُ لِي أمُّ غيرُها إنْ ذُكَرْتُهَا؟ ابي اللهُ إلا أنْ أكُونَ لها ابنما

وأما «اثنان»: فأصله ثنيان، لأنه من ثنيت، فحدَّفت لامه، وسكن أوله، وجي بهمزة الوصل.

وأما « أمرق»: فهو اسم نام لـم يحذف منه شيء، إلا أنـه لما كان يجـوز تخفيف همزته بنقل حركتمها إلى الساكن قبلهما مع الألف واللام تحو المرء أعلوه لذلك، ولكثرة استعماله.

اللغة: عابي الله أي: منع ألا أكون إلا أبنا لها.

⁽١) قائله: هو المتلمس واسمه جرير بن عبدالمسيح ـ وهو من الطويل ـ.

الإحراب: دوهل الواو للمطف وهل للاستفهام دلى، جار ومجرود خبر مقدم دام، مبتدا مؤخر دفسيرها، صفة لأم دان، شرطية «ذكرتها» فسعل وفاعل ومفعول والجسملة في محل جزم فعل الشرط، والجواب محفوف دل عليه الكلام السابق دايي، فعل ماض دالله، فاعل دان، مصدرية داكون، فعل مضارع ناقص منصوب بأن واسمها ضمير والتقدير: إلا كوني ابنا لها، لأمي «ابنما» منصوب لأنه خبر اكون.

الشاهد: قوله «ابنما» قبإن أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغية كما زيدت في زرقم وشجعم.

مواضعه: ذكره الأشمسوني ٢/٨١٦، وابن يعيش ٩/١٣٣، والمقتضب لسلمبرد ٩٣/٢، والحصائص لابن جني ٥٨/١، ٢/١٨٢.

وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ، فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها، والناء في ابنة واثنتين للتأنيث كالناء في امرأة، بخلاف الناء في بنت وثنتين، فالناء فيهما بدل من لام الكلمة، إذ لـو كانت للتأتيث لم يسكن سا قبلها، ويؤيد ذلك قول سيبويه: لو سميت بهما رجلا لعسرفتهما، يعنى: بنتا وأختا.

فإن قيل: فإذن نفهم من الكلمة التأنيث؟

قلت: أجاب ابن يعيش في شرح المفصل بأن التأنيث مستفاد من نفس الصيغة، ونقلها من بناء إلى آخر.

وذلك أن أصل بنت بنو فنقلوه إلى فعل ألحقوه بجلع بالتاء، كما ألحقوا اختا بالتاء بقفل فصارت الصيغة علما للتأنيث، إذ كان هذا علما اختص بالتأنيث.

وأما «ايمن»: فهو اسم مشتق من اليمن، وهو مخصوص بالقسم وهمزته قطع وصل، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها همزة قطع، وهو عندهم جمع يمين، ورد مذهبهم بثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لو كان جمعا لم تصح كسرة همزته، وقد سمع كسرها.

الثاني: أنه قد سمع حذف همزته نشرا في قول عروة بن الزبير: ليمنك لثن ابتليت لقد عافيت.

والثالث: أنه لـ وكان جمعا لم يتـصرف فيـه بحذف بعـضه لأن ذلك فى الجموع غير معروف، وفيه اثنتا عشـرة لغة. جمعها ابن مالك رحمه الله فى بيتين وهما:

همزَ ايمُ وايمُن فافتح واكسر أو إم قُل أو قل مُ أو مُنُ بالتثليث قد شُكلا وأيمُن اختم به، والله كلا أضف إليه في قسَم تستوف ما نُقلا

السادس: همزة حرف التعريف وهي المشار إليها بقوله (همز أل كذا) وشمل قوله (همز أل) حرف التعريف والموصولة والزائدة، ومنذهب الخليل أن همزة أل همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وهو اختيار المصنف في غير هذا الموضع، وهمنزة أم التي هي بدل من أل في لغة أهل اليسمن همزة وصل أيسضا. فهنذا تمام المقصد الأول، وأما المقصد الثاني فيشتمل على مسائل:

الأولى: اختلف في همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة؟ فقيل اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر الذي يجب لالتنقاء الساكنين، وإليه ذهب الفارسي واختاره الشطوبين، وقيل: اجتلبت متحركة وهو قول سيبويه، وهو الظاهر.

الثانية: اعلم أن همزة الوصل تفتح في موضعين في حرف التعريف وأيمن، وقد ذكر كسرها في أيمن، وتضم في غيرهما، قيل: ضمة أصلية مبوجودة أو مقدرة بالموجودة نجو «اسكن» والمقلرة نحو افزى يا هند، فإن أصله اغزوى، وذكر الشارح في نحو اغزى ما صرض إبدال ضمة ثالث كسرة وجهين: الضم والكسر، قال: والضم هو المختار، وحكى ابن جنى كسر الهمزة في نحو اخرج مما ضمته لازمة وهي لغة رديئة، ويشم الضم قبل الضمة المشمة في نحو اختير وانقيد على لغة الإشمام، وتكسر فيما سوى ذلك.

الثالثة: مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنحا فتسحت في بعض المواضع تخفيفا، وضسمت إتباعا، وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت في نحو اضسرب تبعا لثالث الفعل، وضمت في نحو السكن، تبعا لثالث الفعل أيضا، ورد عليهم أنه ينبغي أن تفتح في نحو اعلم، وأجيب بأنها لو فتحت فيما ثالثه مفتوح لالتبس الأمر بالخبر.

الرابعة: قبد علم أن همزة الوصل إنما جيء بهما للتوصل إلى الابتهداء بالساكن، فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنهما، نحو استتر، إذا قبصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل: ستر(١) إلا أن لام التعريف إذا

⁽١) يلتبس هذا الماضي بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك دستر، مضعف العين، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه:

الأول: أن هذا الماضى المحذوف همـزة وصله وزنه افتعل، والآخر، وزنه فعـل ـ بتشديد العين.

والشانى: أن مضارع هذا الماضى يستسر ـ بفتح ياء المضارعة كسيستتسر الذى هو أصله، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقتل ـ بتشديد التاء مكسورة.

والثالث أن مصدر هذا المأضى المحلوف همزة الوصل ستبارا ومصدر المضعف العين تستير مثل تقتيل.

نقلت حركة الهمـزة إليها في نحـو الأحمر، فـالأرجع إثبات الهـمزة، فتـقول: «الحمر».

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين ستر؟

قلت: النقل للإدغام، أكثر من النقل لغير الإدغام.

الخامسة: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها إن كانت مكسورة أو مضمومة، المكسورة نحو ﴿ أَصْطَغَى البِّنَانَ عَلَى الْبِينَ ﴾ (١) أصله اصطفى بهمسزة وصل مكسورة فلما دخلت همسزة الاستفهام حذفت همسزة الوصل، والمضمومة نحو قولك: «اضطر الرجل» أصله اضطر بهمسزة مضمومة، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت أيضا، وإن كانت مفتوحة لم تحذف بل تبدل ألفا، أو تسهل بين الهمزة والألف، وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو: ﴿ آلذُكُرينِ ﴾ (٢) ومن التسهيل قول الشاعر (٣):

المعنى: اخبرنى واصدقنى إذا تباعدت عنك دار الرياب أو انقطع ما بينكما من أواصر الألفة والمحبة وعهد الإخاء، هل الحق أن قلبك يطير معها، ويذهب عقلك حزنا عليها؟ وكنى بذلك عن شدة اضطرابه وخفقانه.

الإحراب: «اللَّقيّ الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية أداة التّعريف والحق منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم «إن» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت «الرياب» منضاف إليه وجنواب الشرط منحذوف يدل عليه سبياق الكلام وتباعدت» فعل ماض والتاء للتنانيث والفاعل ضمير والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «أوه حرف حطف «انبت»، فعل ماض، «حبل» فاعل (أن) حرف توكيد ونصب «قلبك» اسمها وضمير المخاطب مضاف إليه «طائر» خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، والتقدير: أفي الحق طيران قلبك.

الشاهد: قوله «االحق»، حيث نطق الشاهر بهمزة ال في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مم القصر، وهذا هو التسهيل وهو القليل.

مواضعه: ذكره الأشمسوني ٣/٨١٨ وابن هشام في شرح الألفيسة ٤/٢٤٤ وابن عقبل ٢/٤٠٦ وابن الناظم، وسيبويه ١/٤٦٨.

⁽٢) الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

⁽١) من الآية ١٤٣ من سورة الاتعام.

 ⁽۲) قائله: هو حسان بن يسار للتغليى، وقيل: لعمرو بن أبى ربيعة. _ وهو من الطويل -اللغة: «الرباب» اسم امرأة «تباعدت» صارت بعيدة عنك «انبت» انقطع «حـبل» معروف
ويراد به هنا: العهد وأسباب المودة والصلة.

أَالْحَقَّ إِنَّ دَارُ الربابِ تباعدت أو اتبتَّ حبلٌ أَن قَلْبَكَ طَائرُ والإبدال هو أرجع الوجهين.

فإن قلت: لم أبدلت أو مسهلت، وكان القيساس أن تحلف كما حلفت المضمومة والمكسورة؟

قلت: إنما ترك مقتضى القياس في المفتوحة، لأن حذفها يسوقع في التباس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام، وإلى ذلك أشار بقوله:

... ويبدَّلُ مدًّا في الاستفهام أو يُسهَّلُ

فإن قلت: فهل يجرى الوجهان في همزة أيمن كقولك: آيمن الله يمينك؟.

قلت: نعم، لأن العلة واحدة وقد نصوا على ذلك إلا أن قوله (ويبدل) قد يوهم اختصاصه بهمزة أل، لأن الظاهر أن الضمير في (يبدل) يعود عليه، وكذلك يوهمه كلام الكافية، بل هو كالتصريح بذلك.

واعلم أن الكلام على هذه المسائل يستبدعي بسطا، ولكنني أضربت عنه خشية الإطالة. والله أعلم.





البزء السادس

ويشتمل على:

الإبدال - الإعلال بالحذف - الإدغام.

....

	•		
		٠	

الإبدال

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تُبدل من غيرها إبدالا شائعًا لغير إدغام، فإن الإبدال للإدخام لا ينظر فيه في هذا الباب.

ويحتاج هنا إلى ثلاث مسائل:

الأولى: في الفرق بين الإبدال والتعويض: والفرق بينهما أن البدل لا يكون إلا في مسوضع المبدل منه، كسهاء هرقت وتحسوه، والعسوض يكون في غسسر (موضع)(۱) المعوض منه كتاء عِدة، وهمزة ابن، وياء سُفَيْرج، ولا يقال في هذا بدل إلا تجوزا مع قلته.

والثانية: في الفرق بين الإبدال والقلب: والفرق بينهما أن القلب يختص بحروف العلة والإبدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة، فالإبدال أعم، والقلب اخص، قال بعضهم:

البدل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام (حرف)(٢) غيره نحو تاء تُخمة وتكأة ٢٠ وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة وفي الهمزة أيضا، لقارنتها إياها وكثرة تغييرها، وذلك نحسو قام، أصله قسوم. فالألف واو في الأصل، وموسسر أصله ياء وراس أصل الألف الهمزة، وإنما لينت لنبرتها فاستحالت ألفا، فكل قلب بدل، وليس كل بدل.

وقال بعضهم: الفرق بين الإبدال والقلب. أن البدل وضع شيء مكان غيره على تقدير إزالة الأول، والقلب: هو تصييس الشيء على غير الصورة التي كان عليها من غير إزالة؛ ولذلك جعل مثل قال وباع قلبا، لأن حروف العلة تقارب بعضها بعضا، إذ هي من جنس واحد فسهل انقلاب بعضها إلى بعض، وجعل مثل أتعد ونحوه إبدالا، لتباين حروف الصحة من حروف العلة، فتقول على هذا

 ⁽٣) التخمة: _ بضم فقتع _ الثقل الذي يصيبك من الطعام، وتاؤه مبدلة من الواو.
 والتكاة: المصا، وما يتكا عليه، والرجل الكثير الاتكاء، وأصله وكاة _ بدليل توكات.



⁽۱) ا، ب

⁽۲) آ، ب

فى أتعد وأمثاله أنه كان فى الأصل اوتعد. فحذفت الواو وأبدل منها التاء، إلا أن الواو انقُلبت تاء.

وأما قام وأمثاله فيقسدر أنه كان في الأصل قوم، ثم استحالت الواو الفاء لا أنها حذفت وجعل مكانها الآلف.

قلت: وعلى هذا قليس بينهما نحموم ولا خصوص.

والثالثة: في حسر حروف البدل: اعلم أن الإبدال للإدغام، يكون في جسيع حروف المعجم إلا الآلف، وأما الإبدال لغير الإدغام فيكون في اثنين وعشرين حرفا، وقد جمعها في التسهيل قال: يجمع حروف البدل الشائع لغير إدغام قولك: «لَجِدُ مُرِف شَكِسٌ آمنٌ طَي تُوْبِ عزّتها.

وباقى حروف المعجم لا تبدل وهى: _ الحاء والحاء والذال والظاء والضاد والنين والقاف _ إلا أن قوله: «الشائع». يفهم أن البدل قد يكون في غيرها على سبيسل الشذوذ، ومن ذلك قسراءة الأعسم في فيشرة بهم ... فه (') _ بالذال المعجمة. وخرجها ابن جنى على أن تكون الذال بدلا من الذال كما قالوا: لحم خراذل وخرادل(') والمعنى الجسامع لهما أنهما مَسجهُ وران ومتقاربان، وخرجها الزمخشرى على القلب بتقديم اللام على العبن، كقولهم: «شكر مَدَرك»، وقد عد كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثنى عشر حرفا وجمعوها في تراكيب كثيرة منها: «طأل يوم أغيدته» وأسقط بعضهم اللام، وعدها أحد عشر، وجمعها في قوله: «أجد طويت منها» وزاد بعضهم الصاد والزاى، وعدها أربعة عشر، وجمعها في قوله: «أنصت يوم ذل طاه جده وعدها الزمخشرى ثلاثة عشر، وجمعها في قوله: «أنتست من حروف الإبدال، كقولهم: زراط وزقر، في صراط وصقر، الصاد والزاى وهما من حروف الإبدال، كقولهم: زراط وزقر، في صراط وصقر، وزاد السين وليست من حروف الإبدال، فيان أورد «اسمع» ورد «اذكر واظلم»؛

⁽١) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

 ⁽٢) في القاموس: خردل اللحم قطع أعضاءه وافرة، أو قطعه وفرقه، وخرذل اللحم ـ لغة في خردل.

قال ابن الخباز: وتتبعتها في كتبهم فلم تجاوز خمسة عشر، وجمعها في قوله: استنجده يوم صال رط.

قلت: لا طريق إلى حصرها إلا الاستقراء، وقد تقدم أنهـا اثنان وعشرون (حرفا)(١).

وإنما يذكر في هذا الباب ما هو ضروري، وقال في التسهيل: والضروري في التصريف هجاء «طويت دائما» وهي ثمانية حروف.

وقال هنا: «أحرف الإبدال هدات موطيا» فزاد السهاء كما في الكافية، وهدأت بمعنى سكنت، وموطيا اسم فاعل من أوطأت الرحل إذا جعلته وطيئا، إلا أنه خفف همزته بإبدالها ياء، لانفتاحها وانكسار ما قبلها، وإنما اقتصر على هذه التسعة، لانها التي لا يستغنى عن ذكرها في التصريف، وما هذا هذه التسعة فإبداله إما شاذ كقولهم في «أصيلان» أصيلال (٢) وإما لغة قليلة كإبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف. قال في شسرح الكافية: وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب التصريف وإنما ينبغي أن يُعَدَّ في الإبدال التصريفي ما لو لسم يُبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة الاكثر؛ فالموقع في الخطأ كقولك في سقًاءةً: سقًاية.

تنبيه:

يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوما أو غلبة.

الأول: نحو جَدَف، فإن فاءه بدل من ثاء جَدَث؛ لأنهم قالوا في الجمع أَجْدَاث، بالثاء فقط (٣).

والثاني: نحو «أفلط» أي: أفلت، فإن طاءه بدل من التاء؛ لأن التاء أغلب فيه في الاستعمال، فإن لم يشبت ذلك في ذي استعمالين فهو من أصلين، نحو

⁽۱) آ، ب

⁽٢) أصيلان: تصغير أصلان جميم أصيل ـ وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب.

⁽٣) الجدث: القبر، وجمعه أجدثُ وأجداث.

أَرْخَ وورَّخَ، لا تقول إن الهمزة بدل من الواو، لأن جميع تصاريف الكلمة جاءت بالوجهين. وقــال ابن الحاجب: يعــرف البدل بكثرة اشــتقاقــه كتُراث، فــإن أمثلة اشتقاقه وَرِثَ ووارِث ومَوْروُث^(۱).

وبقلة استعماله كقولهم: «التّعمالِي» في الثعالب، و«الأراني» في الأرانب، وأنشد سيبويه(١):

لها أشارِيرُ مِنْ لَحم تُتَمَّرُهُ مِنْ النَّعَالِي وَوَخَرٌ مِنْ أَرَانِيهَا

قــال ابن جنى: ويحتــمل أن يكون النّعــالى جــمع ثُعالة ثم قلب؛ فــيكون · كقولهم: «شَرَاصى» فى «شرائع»، والذى قاله سيبويه أولى، ليكون كأرانيها وأيضا فإن تُعالة اسم جنس وجمع أسماء الأجناس ضعيف.

يعنى بقوله اسم جنس: علم جنس.

وبكونه فَرَّعا والحرف وائد كضويرب تصغير ضارب، لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف.

⁽١) الترات: كغيراب ـ الحال الموروث، أصله وراث استثقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوها تاء إبدالا خير قياسي.

⁽٢) قائله: هو أبو كاهل النمر بن تولب السشكرى، يصف فرخة حقاب ... تسمى غبة كانت لبني يشكر .. وهي بالغين المعجمة وفتح الباء المشددة. وهو من البسيط.

اللغة: «لها» الفسمير يرجع إلى الفرخة «أشسارير» قطع قديد من اللحم «تتسمره» من تمرت اللحم، والتمر بالتاء ـ إذا جففتهما «وخز» شيء قليل.

الإعراب: الها عبار ومجرور خبر مقدم الشارير مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة امن المحراب: الها عبار ومجرور خبر مقدم الشارير مبتدأ مؤخر مستتر فيه والهاء مفعول به علم عبار ومجرور ومن بيانية التسميد والجملة في محل جر صفة لحم امن الثمالي جار ومجرور في محل رفع صفة لقوله أشارير الووخز صطف على أشارير امن أرانيها جار ومجرور في محل رفع صفة لقوله ووخز.

الشاهد: قوله: «الشعالي وأرانيها» فإن أصلهما من الثمالب، ومن أرانبها جمع أرنب، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء.

مواضعه: ذكره الأشموني ۸۲۶ / ۳، وابن يعيش ۲۶ / ۱۰ والهمع ۱۸۱ / ۱، وسيبويه ۲۶۶ / ۱.

وبكونه فَرْعا وهو أصل كُمَويه، فإنه تصغير ماء، فلما صغر على مُويّه علم أن الهمزة مبدلة من هاء.

وبلزوم بناء مسجهسول نحو (هُرَاق) يحكم بأن أصله أراق، لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هَفَعل وهو بناء مجهول.

فإن قلت: قد علم أن حروف البدل هي التي تبدل من غيرها، فما الحروف التي تبدل هذه منها؟.

قلت: ستعرف بالتفصيل الذي يذكره الناظم بقوله:

شروع في ذلك التضميل،

فالهمزة تبدل كثيرا من الواو والياء والألف، وقليلا من الهاء والعين، ولم يذكرهما في النظم لقلّتهما. فمثال إبدائها من الهاء ماء ـ أصله ـ ماه لقولهم في الجمع: أمواه، وفي التصنفير مويه، ومثال إبدالها من العين قولهم: «أباب بحر» في «عُباب بحر» وذهب بعضهم إلى أن الهمزة في هذا أصل من أب بمعنى تهيأ لأن البحر يتهيأ لما يزجر به، وإلى هذا ذهب ابن جني.

وأما إبدالها من حروف اللين فمنه جائز ومنه واجب ومنه شاذ.

فمن الواجب إبدال الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة نحو كسماء ورداء أصلهمما كساو ورداى، فسأبدلت الواو فى الأول والياء فى المثانى لما ذكر.

وقد فهم من اشتراط التطرف أنهما إذا لم يتطرفا لا يبدلان همزة نحو تعاون وتبايَن.

ومن اشتــراط زيادة الألف، أنهما لو تطرف بعد ألف غيــر زائدة لم يبدلا، لئلا يتوالى إعلالان نحو: ﴿ واوِ، وآى».



تنبيهات:

ألأول: هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو فبناء وبناءة فإن كانت هاء الستأنيث فير عارضة امتنع الإبدال نحو: «هداية، وسعاية وعلاوة وعداوة»؛ لأن المحلمة بنيت على الساء، أى: أنها لم تُبنَ على مذكر، قال فى المسهيل: وربا صبح مع العارضة وأبدل مع اللازمة، فالأول: كقولهم: فى المثل «أسق رقاش فإنها سقاية (١) لانه لما كان مثلاً والأمثال لا تغير و أشبه ما بنى على هاء التأنيث، ومنهم من يقول: «فإنها سقاءة» وبالهمنز و كحاله فى غير المثل، والثانى: كقولهم: قى صكاية (١).

الثانى: حكم علامة التثنية حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال ما لم تبن الكلمة على التثنية، وذلك قولهم: «عَمَلَتُه بِثنَالَيْنِ» ـ وهما طرفا العقال.

الثالث: قد اعتبوض ضابط الإبدال المذكور بأنه يرد عليه مثل «غاوى» فى النسب^(۲) إذا رخَّمت على لغة من لا ينوى، فإنك تقبول: «يا غاوً» بضم الواو من غير إيدال، مع اندراجه في الضابط المذكور، وإنما لم يبدل لوجهين:

أحدهما: أنه قد أعل بحدف لامه، ولم يجمع فيه بين إعلالين.

والثانى: أنسه لما رخم على هذه اللغة شسابه ما لا يعل نبحسو واو، وإصلاح الضابط أن يقال: من واو أو ياء هي لام الكلمة، أو ملحق بها.

الرابع: اختلف في كيفية هذا الإبدال، فقيل: أبدلت الياء والوار همزة وهو ظاهر كلام المصنف، وقال حُلَّاقُ أهل التصريف: أبدل من الواو والسياء ألف ثم أبدلت الألف همزة، وذلك أنه لما قيل: كساوٌ وردائيٌ متحركت الواو والساء بعد

⁽١) هذا مثل: يضرب للمحسن أي: أحسن إليه لإحسانه.

وسقاية: بفتح السين وتشديد القاف ـ ويروى سقا ـ بلا ياء وهاه ـ وعليه فلا شاهد فيه.

⁽٢) الصلاية: بفتح الصاد وتخفيف اللام .. قال في القاموس: الصلاية ويهمز الجبهة .

⁽٣) ظاهره أن قبوله: «في النسب» قبيد في الكلام، وليس الأسر على هذا الظاهر، فبإن دفاويا» إذا نبودي بعد صيبرورته علما ورخم، قبل فيه ذلك على لغة من ينتظر على أن الواو في ديا ضاو» ليست منظرفة، بل هي حشو، وذلك لأن الحذف عارض، والمحذوف مراص.

فتحة، ولا حاجمز بينهما إلا الآلف الزائلة وليست بحاجمز حصين لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهو الطرف، فقلبا ألفا حملاً على باب عصا ورحاً _ فالتسقى ساكنان، فقلست الآلف الثانية همزة، لانها من مخرج الآلف.

الخامس: ليس هذا الإبدال مخصوصا بالواو والياء، فإن الألف تشاركهما فيه، فإذا تطرفت الألف بعد الف واثلة وجب قلبها همزة نحو: «صحراء عما ألفه للتأتيث، فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأتيث كاجتلاب ألف «سكرى» لكن ألف سكرى غير مسبوقة بالألف فسلمت، وألف صحراء مسبوقة بالألف فحركت فرارا من التقاء الساكنين، فانقلبت همزة لأنها من مخرجها، وقوله في الكافية:

مِنْ حَرْفِ لِين آخِر بعدَ أَلَفٌ مَزِيدٍ أَبدِلْ همزةً وذَا أَلِفُ أعم لشموله الأحرف الثلاثة:

وقوله: . . وفي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ هَيْنًا ذَا اثَّتُغِي. .

ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة واقتفى. أي: اتبع.

هذا موضع ثان يجب فيه إبدال الياء والواو همزة، وهو كل واو وياء وقعت عينا لاسم فاعل أعلت في فعله نحو "قائل، وبائع" أصلهما قاول وبايع، ولكنهم أعلوه حملا على فعله.

قال في شرح الكافية: فأبدلت الهمزة من الواو والياء في اسم الفاعل، كما أبدلت الألف منهما في الفعل حيث قالوا: قال وباع، واحترز بقوله: (أعلّ عينا) من نحو عور وصيد، فاسم الفاعل منهما عاور وصايد، بالواو والياء، ولايبدلان لصحتهما في الفعل جريا في الصحة مجرى واحدا كمنا جريا في الإعلال مجرى واحداً.

تنبيهات:

ألأول: هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة، ولم يكن اسم فاعل، كقولهم: «جائز» وهو البستان، قال(١):

صَعْلَةٌ نَابِئَةٌ فِي جَائِزِ ۚ أَيْنِمَا الرَّبِحُ تُميُّلُهَا نَمَلُ

وكقولهم: ﴿جَائِرَةٌ لَـ وَهِي خَشَبَةٌ تَجْعَلُ فِي وَسَطَّ السَّقْفَ، وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك، وقد نبه عليه في التسهيل.

الثانى: اختلف فى هذا الإبدال، فقيل: أبدلت الواو والياء همزة، كلما قال المصنف، وقيل: بل قليتنا الغا، ثم أبدلت الالف همزة، كما تقدم فنى نحو كساء ورداء وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين، وبهذا قال أكثرهم. وقال المبرد: أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة فى قال وباع وأشباههما، فالتقى ألفان وهما ساكنان، فحركت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة.

الثالث: يكتب نحو: اقائل، وبائع، بالياء على حكم التخفيف، الآن قياس الهمزة في ذلك أن تُسهَل بين الهمزة والياء. فلذلك كتبت ياء، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محسفة فنصوا على أنه لحن، وكذلك تصحيح الياء في المائم، ولوجاز تصحيح الواو في الحائل،

⁽١) قائله: هو كعب بن جميل ـ يصف امرأة شبه قدها بالقناة. _ وهو من الرمل _.

اللغة: اصعبقه بنتج الصادر هي المقتاة التي تنبت مستبوية فلا تجبتاج إلى تقويم ولا تشقيف. ويقولون: امرأة صعفة أي: مستقيمة القامة مستوية على التشبيه بالقناة كما يشبهونها بنصن البان وبالخيزوان.

للعتى: شب امرأة - فكرها في بيت سابق - بقناة مستوية لذنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والربح تعبث بها وغيلها وهي غيل مع الربح.

الإحراب: اصحفة عبر مبتدا محذوف، أي: هي صحفة، النابشة صفة لصحفة في جائزه جار ومجرود منعلق بنابطة المناه اسم السرط جازم يجزم فعلين، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، وما زائلة االربع، فاعل لفعل محذوف يقع فعلا للشرط، يفسره ما بحده الخيله جملته لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف، اتحل، فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستر فاعل.

الشاهد: قوله: ٥ جائزه فإنه على وون قاعل - اسم للستان - وليس باسم فاعل فيجوز فيه إبدال الياء همزة كما يجوز في فاعل الذي هو اسم فاعل.

مواضعه: ذكره من شواح الألفية الأشموني ٩٢٧ / ٣، وابن عقيل ٢٧٢ / ٢. وابن الناظم.

قال ابن الخبار: وقد أولعت بذلك العامة واللحان من القراء، وكذلك قالوا في همزة الجمع نحو رسائل وكتائب وحلائب ـ جمع رسالة وكتيبة وحلوبة إلا أن في الترشيح ما نصه عجائز وقبائل ـ بالهمزة ولا تحرك الياء لأنه لا أصل لها في الحركية. وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله، وقبلها ياء أجازه أبو إستحاق الزجاج، وتخفيف الهمزة قياس مطرد في هذا وشبهه، انتهى.

فإن قلت: إنه نقل عن حمزة أنه يقف في مثل ذلك بالياء.

قلت: لأن حمزة يأخذ باتباع رسم المسحف الكريم في تخفيف الهمز على أن المختار أن يؤخذ لحمزة في ذلك بالتسهيل بين بين. فإن الرسم لا يخالفه.

فإن قلت: فهل يجوز نقط الياء التي هي صورة الهمزة في بائع وقائل؟.

قلت: لا وجمه لنقطها لأن صورة الهمزة لا تنفط إلا حيث يكون قسياس تخفيفها البدل كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو «منير»، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال نقطت.

وقال المطرزي(١): نقط الياء من قائل وبائع عامى. قال: ومَرَّ بى في بعض تصانيف أبى الفتح ابن جنى أن أبا على الفارسى دخل على واحد من المتسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه «قائل» منقوط بنقطتين من تحت، فقال أبو على لذلك الشيخ. هذا خط من؟ فقال: خطى، فالسنفت إلى صاحبه، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته.

والمدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الواحدِ ﴿ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ ۗ

هذا موضع ثالث يجب إبدال حرف المد همزة. وهو كل مدة ثالثة زائدة فإنها تبدل همزة، إذا جمع ما هي فيه على مثال مفاعل نحو القلائد، وصحائف، وعجائز، فالهمزة فيهن بدل من ألف قلادة وياء صحيفة وواو عجوز، وشمل

⁽۱) هو ناصر بن عبد السيد بن على بن المطرز أبو الفتح النحوى المشهور بالمطرزى. من أهل خوارزم. قرأ على الزمخشرى والموفق أخطب خوارزم، ويرع فى النحو واللغة والفقه على مندهب الحنفية، ولد فى رجب سنة ثمان وثلاثين وخسسمائة ـ وصنف شرح المقاسات، ومختصر المصباح فى النحو، والمغرب فى شرح المعرب، وخير ذلك. ومات بخوارزم فى يوم الثلاثاء حادى عشرين جمادى الأولى سنة عشر وستمائة.



قوله: (المد) الألف والواو والساء، واحترز به (من)(۱) نحو: «قسورة وقساوره(۱) لأن الواو فيه ليسبت حرف مد، واحترز بقوله (زيد) من أن تكون المدة غير زائدة فإن الإبدال لا يجوز نحو: «مفارة ومفاوز» ومسيرة ومساير ومثوبة ومثاوب» فإن سمع في شيء منه الإبدال لم يقس حليه كمسائب ومناثر والأصل فيهمنا مصاوب ومناور، وقد نطق بهذا الأصل فيهما، وشذ الهمز أيضنا في «معائش» وروى عن نافع، والمشهبور عنه الباء، وقوله في نحو: (كالمقلائد) أي: في كل جمع على مثال قلائد في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

· كَذَاكَ ثَانِي لَيُّنَيْنِ اكْنَتَفَا مَدَّ مَفَاهِلَ كَجَمْعٍ نَيُّفًا

هذا موضع رابع يبجب قسيه إبدال الياء والواو همزة إذا وقعت ألسف التكسير بين حرفي هلة وجب إبدال ثانيهما همزة بشرط آلا يفصل من الطرف، فاندرج في هذا الضابط ثلاث صور:

أحدها: أن يكونا واوين نحو: «أوله فتقول في جمعه أواثل، بإبدال الواو الثانية همزة، وهذا باتفاق.

والثانية: أن يكونا ياءين نحو نيِّف (٢) فتقول في جمعه نياتف بالهمز.

والثالثة: أن يكون أحدهما ياء والآخر واوا نحو سيد وصائد، فتقول في جمعهما سيائد وصوائد ـ بالهمز ـ والآصل سياود وصوايد، هذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما، وذهب الآخفش إلى أن الهمزة في الواويسن (فقط، ولا يهمنز في الياءين، ولا في الواو مع الياء فيقول: نيايف وصوايد وسياود، على الأصل، وشبهته أن الإبدال في الواوين)(ع) إنما كان لثقلهما؛ ولأن لذلك نظيرا، وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال،

⁽١) ب، جـ وني أ (عن).

⁽٢) القسورة: الأسد. ويقال فيه: قسور ـ بلا ثاء.

⁽٣) النيف: هو الزيادة على العقد من ناف ينيف.

⁽٤) ب، جـ.

لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همزة نحو: «يَيَنٍ، ويَومٍ ـ اسم موضع (١).

واحتج أيضا بقول العرب في جمع اضيّون _ وهو ذكر السنانير _ ضياون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسماع، أما القياس فلأن الإبدال في نحو الوائل؛ إنما هو بالحمل على كساء ورداء، لشبهه به من جهة قربه من الطرف (وفي رداء وكساء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا)(١) وأما السماع فحكى أبو زيد في سيّقة سيائق بالهمز _ وهي فيعلة من ساق يسوق، وحكى الجوهري في تاج اللغة جيّد وجيائد، وحكى أبو عثمان عين الأصمعي في جمع عيّل عيائل _ بالهمز .

وآما ضياون فشاذ مع أنه لما صح فى واحده صح فى الجمع فقالوا: ضياون كما قالوا ضَيُّون، وكان قياسه ضَيَّن.

قإن قلت: فهل يقاس على ضياون ما شابهه في صحة واحده إذا وجد؟.

قلت: قد ذهب إلى ذلك ناس، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله: (لينين) الواوين والياءين والواو والياء، فعلم أنه موافق لسيبويه.

الثاني: فهم من قوله: (مد مفاعل) اشتراط اتصبال المد بالطرف، فلو فصل بمدة ظاهرة نحو طواويس أو مقدرة كقول الراجز(٢):

وصدره: حنى عظامي وأراه ثائري.

⁽۱) اسم موضع: هذا راجع إلى هين عبن عبد على من الساءين، وهو اسم قرية بالبمن واسم والد بين ضاحك وضويحك، وأما هيوم فهو بفتح الساء وكسر الواو وصف من لفظ اليوم، يقولون: يوم أيوم، ويوم بزنة فرح كما يقولون ليل اليل وشعر شاعر، وما أشبه ذلك. (۲) ب، جد.

⁽٣) قائله: هو جندل بن المثنى ـ يصف الدهر وما لقيه منه حين كبرت سنه وانحنت عظامه، وأصابت الاقداء عيثه ـ وهو من الرجز

. وكُحُّل الْمَيْنَيْن بِالعرَاوِرِ

يريد العواوير، لأنه جمع عُـواًد ـ وهو الرمد ـ فحذف الياء ضبرورة، فهذا مفصول عن الطرف تـقديرا ولو اضطر شاعر ففصل بمدة زائدة في مـثال مفاعل لم يتعد بها ووجبت الهمزة كقوله(١٠):

. فيها عَيَاثِيلُ أَسُودٌ وَنَمُرُ

وهو عكس عواور،

الثالث: لا يختص هذا الإبدال بتالى ألف الجمع، بل لو بنيت من القول مثل عُوارض قلت: «قُوائل» بالهمز، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع.

فإن قلت: فكان ينبغي للناظم أن ينبه على هذا.

قلت: قوله: (مد مفاعل) شامل له فإنه لم يقيده بالجمعية.

الملغة: «حتى» قوس «ثائرى» قاتلى، والشار: الدم والطلب به والجمع اثار وآثار، وثار به: طلب دمه وقتل قاتله «كحل المينين» وضع فيها الكحل تزيينا لها «العواور» جمع عوار وهو اللحم ينزع من العين ـ وسائل يؤخذ من شـجر ويجفف ويوضع في العين، ويروى ثاغرى بدل ثائرى.

وقد جعل الشاعر ما فعله الدهر بعيته من الأذى والوجع ـ كحلا على طريق المجاز.

الإحراب: «حنى» فعل مساض وفاعله الضممير المستمتر فيمه الذي يرجع إلى الدهر «عظامي» مفعول به والياء مضاف إليه

[﴿]وَأَرَاهُ أَرِي تَنْصِبُ مَفْعُولِينَ وَالْفَاعِلِ صَمْيِر مُسْتَثِّرُ وَالْأُولُ الْهَاءُ وَالْتَانِي ثَاثْرِي.

الاحل، فعل ماض وفاعله ضمير مستر فيه يعود على الدهر العينين، مفعول به ابالعواور، جار ومجرور متعلق بكحل.

الشاهد: قوله: «العواور» فإن أصله العواريو.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرح الألفية ٨٧٩/ ٣، وابن هشام ٢٥٢/ ٤ وابن الناظم، وسيبويه ٢٧٤/ ٢.

⁽١) مضى شرحه في جمع التكسير.

والشاهد فيه قوله: «عيائيل؛ حيث وجبت الهمزة وفصل بمدة زائدة.

الرابع: زاد في التسهيل لإبدال ثانى اللينين في ذلك شطرا آخر، وهو الا يكون بدلا من همزة، احترز من نحو روايا، وذلك أن ثانى اللينين فيه كان همزة ثم أبدل ياء وقد بين ذلك بقوله:

وَافْتُحَ وَرُدَّ الْهَمْزُ يَا فِيْمَا أَهِلْ لَامًا وفِي مِثْلِ هَرَاوة جُعِلْ

الألف واللام في الهسمز للعبهد، والمراد الهسمز المبدل مما بعد الف الجسمع المشاكل مفاعل في النوعين ـ أعنى ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا في الواحد، وما استحق الهمز لكونه ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل، فيجب في هذين النوعين إذا اعتلت لامهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم بإبدالها ياء فيما لامه ياء أو واو أو همزة لم تسلم في الواحد، مثل ما لامه ياء نحو هدية وهدايا، ومثال ما لامه واو لسم تسلم في الواحد مطبّة ومطايا ومثال ما لامه همزة نحو ضحيفة وخطيئة وصحائف، والأصل في جسيع ذلك أن تجسم على فصائل بالهمز نحو صحيفة وصحائف، والأصل في هدايا هدايي بإبدال مدة الواحد همزة مكسورة فاستثقل وصحائف، والأصل في هدايا هدايي بإبدال مدة الواحد همزة مكسورة فاستثقل ذلك فخفف بإبدال الكسرة فتحة فصار هدائي، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداء، فاستثقل وقوع همزة عارضة في جمع بين ألفين وهي من مخرج الألف، فكان ذلك كتوالي ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا، والعمل في مطايا كالعمل في هدايا.

وأما خطايا ونحوه مما لامه همزة فأصله خطائئ، _ بهمزتين _ الأولى مبدلة من مدة الواحد والثانية لام الكلمة فوجب إبدال الثانية ياء، لاجتماع همزتين ثم فتحت الأولى ثم قلسبت الثانية ألفا ثم أبدلت الأولى ياء كما سبق في هدايا، هذا ملهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لشلا يلزم اجتماع همزتين، بل يقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى، ثم يعل كما تقدم، واحترض بأن القياس قلب الياء همزة.

وإذا اجتمع همزتان عمل فيهما على ما يقتضيه الأصول، ويدل على صحة مذهب سيبويه قلول بعض العرب: «اللهم اغلفر لى خطائتى» له بهمزتين على الأصل، وهو شاذ، وهذه الأمثلة من النوع الأول، أعنى: باب قلائد.



والنوع الثاني مشاله زاوية وزوايا، أصله زوائي ـ بإبدال الواو همزة، لكونها ثاني لينين اكتنف مد مفاعل، ثم خفف بالفتح فصار زواءي، ثم قلبت السياء ألفا فصار زواءاً، ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا.

فإن قلت: لم يشمل كلام الناظم نحو خطيئة عما لامه همزة، فإنه خص ذلك بما أحل.

قلت: قال الشارح: حروف العلة الواو والياء والألف والهمزة، فأدرجها في كلامه وحكى المحويون في الهمزة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها حرف صحيح، والثاني: أنها حرف علة، وإليه ذهب الفارسي، والثالث: أنها شبيهة بحرف العلة.

وقوله في نحو: (هراوة جُعلُ واوا) يعنى: أن المجموع على مثال مفاعل إذا كانت لامه واواً لم تُعل في الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة، جمل موضع كانت لامه واواً لم تُعل في الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة، بعلب ألف هراوة الهمزة المذكورة في جمعه واو، فيقال: هراوي، والأصل هرائق، بقلب ألف هراوة همزة، ثم خفف بالفتح فصار هراءو، ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصار هراءا، فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق، فأبدلوا الهمزة واوا، طلبًا فلتشاكل؛ لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف، فقصد مشاكلة الجمع لواحده.

تنييهات:

الأول: شذ إقبرار الهمزة فيهما لأمه ياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح في قوله:

فَمَازَالَتَ أَقْلَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلاَثَيْنَا حَتَّى أُرِيرُوا الْمَنَائِيَا⁽¹⁾

⁽۱) قائله: هو عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله ومات بالصفراه... وهو من الطويل.

اللغة: «ثلاثتنا» أراد بها نفسه وعليًا وحمـزة رضى الله عنهم «أزيروا» ـ بضم الهمزة وكـسر الزاى من مجهول أزار من زار زيارة «المنائيا» ـ جمع منية ـ وهي الموت.

وشذ إقرارها فيما لامه همزة وقد تقدم.

الشانى: شــذ إبدال الهــمزة واواً فى قــولهم «هداوى»؛ لأن لامــه ياء، وفى مَطاوَى، لأن لامــه واو أعلت فى الواحد، وأجــاز الأخفش القيــاس على هداوَى وهو ضعيف، إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة.

الثالث: مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلمها على وزن فَعالَى صحت الواو في هداوى كما صحت في المفرد، وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد، وهدايا على وزن الأصل، وأسا خطايا فجاء على خطية بالإبدال والإدضام، وإنما ذهب البصريون إلى أنها فعائل حملا للمعتل على الصحيح، ويدل على صحة مذهب البصريين قوله: حتى أزيروا المناثيا . ونقل بعضهم عن الخليل أن وزنها فعالى كقول الكوفيين، قلت: وليس موافقًا لهم من كل وجه؛ لأن الألف عندهم للتأنيث، وعند، بدل من المدة المؤخرة، وتقدم بيان مذهبه.

واواً وهمزاً أَوَّلُ الواوين ردَّ في بَلَّهِ غيرِ شَبَّهِ وُوفِي الأَشْكَّ

يعنى: أن كل كلمة اجتمع فى أولها واوان، فإن أولاهما يجب إبدالها همزة بشرطين:

الأول: ألا تكون الثانية بدلا من ألف فاعل نحو ووفي ووورى.

والثاني: ألا تكون بدلا من همزة كالووكي مخفف الوُوَّلي أنثى الأوأل^(۱) أي: الإلجاء، فمثال ما يجب إبدالها لوجود الشرطين قولك: في جمع واصلة أواصل

⁼ الإحراب: «فما زالت» من أخوات كان، وروى «فما برحت» «أقدامنا» اسمها ونا مضاف إليه، «في مقامنا» جار ومجرور في منحل نصب خبر زال، «ثلاثتنا» بدل من «نا» في مقامنا، هحتى، للغاية بمعنى إلى يعنى: «إلى أن أريروا المناثيا» «أريروا» مبنى للمنجهول والضمير فيه مفعول ناب عن الفاحل «المناثيا» مفعول ثان.

الشاهد: قوله (المنائيا) حيث اثبت فيه حرف العلة في الموضع الذي يجب حلفه فيه في سعة الكلام، إجراء للمعتل مجرى الصحيح _ والوجه أن يقول المنايا.

مواضعه: ذكره الاشموني ٨٣١/ ٣، وابن الناظم.

⁽١) قال الأشموني: هو أفعل تفضيل من وأل إذا لجأ.

والأصل وواصل ـ بواوين أولاهما فاء الكلمة والسئانية بدل من الف واصلة، لانها كالف ضارية فلابد من إبدالها، فاجتمع واوان في الأول، فأبدلت الأولى همزة وكذلك أويصل تصغير واصل، وأصله وويصل، والأول جمع الأولى أصله وُول ولو بنيت من الوصد على مثال كوكب قلت: أوعد، فإن كانت الشانية بدلا من الف فاعل أو من همزة لم يجب الإبدال، ولكنه جائز.

تنبيهان:

الأول: لم يذكر هنا الشرط الثاني وذكرهما في الكافية إلا أن عبارته في الشرط الأول غير وافية بالمراد؛ لأنه شرط ألا تكون الشانية بدلا من ألف فاعل، وذلك يوهم أنها لو كانت مدة زائدة وليست بدلا من ألف فاعل وجب الإبدال، وليس كذلك، فتحرير العبارة أن يقال: ألا تكون الثانية مدة غير أصلية كما في التسهيل، ليندرج في ذلك ثلاث صور:

الأولى: وورى فإنها مبدلة من زائد.

والثانية: أن تبنى من الرعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسلم فاعله.

والثالثة: أن تبنى من الوعد مثال طُومار(١)، فيقال: ووُعاد. فهذه الصور الثلاث لا يجب فيها الإبدال بل يجوز، وخالف قوم فى الثالثة فأوجبوا الإبدال لاجتماع الحواوين، وكون الثانية غير مبدلة من زائد؛ فإن الضمة التى قبلها غير عارضة، وإلى هذا ذهب ابن عصفور، واختار المصنف رحمه الله مالقول بجواز الوجهين، لأن الثانية وإن كان مدها غير متجدد، لكنها مدة زائدة، فلم تخلُ عن الشبه بالألف المنقلة.

الثانى: زاد فى التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر، وهو أن يكون اتصال الواوين عارضًا يحذف همزة فاصلة، مثال ذلك أن تبني افعوعل من الوأى، فتقول إياوأى، وأصله اواواكى ـ فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها بعد كسرة، وقلبت الياء الاخيرة الله لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء

⁽١) الطومار: الصحيفة.

الساكنة حذفت همزة الوصل للاستخناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو، لزوال موجب قلبها، فتصير الكلمة إلى وواكى، فقد اجتمع واوان أول الكلمة، ولا يجب الإبدال، ولكن يجوز الوجهان، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت (ووا) جاز الوجهان وفاقا للفارسى، قيل: وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك سواء نقلت الثانية أو لم تنقل.

وَمَدًّا ابدِلْ ثَانِيَ الهَمْزَينِ مِنْ كِلْمَة انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ والتَّمِنْ

الهمزة حرف مستقل في النطق بها عسر فإذا اجتمعت أخرى في كلمة كان النطق بها أعسر فيجب إذ ذاك التخفيف في غير تدور.

فإذا اجتمع الهمزتان في كلمة فلها ثلاثة أحوال:

الأول: أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية، والشانى: عكسه، والشالث: أن تتحركا معا، وأما الرابع: وهو أن يسكنا معا فمتعذر، فإذا تحركت الأولى وسكنت الثانية ، وجب في غير ندور إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها، فتبدل بعد الفتحة الشانحو آثر، وواوا بعد الضمة نحو أوثر، وياء بعد الكسرة نحو إيثار، وأما قراءة من قرا ﴿ إثلاقهم ... ﴾ (1) بتحقيق الهمزتين ابتداء، فنادر، وأما نحو فأتَمَنْ زيد، فلا يجب فيه الإبدال لأن الأولى للاستفهام والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة.

وإذا سكنت الأولى وتحركت الثانية أبدلت الثانية ياء إن كانت موضع اللام، وصححت إن كانت موضع العين، فالأول كبناء قمطر من قرأ، فإنك تقول قرآى، والأصل قرأا، فالتقى همزتان فوجب إبدال الثانية ياء؛ لأنها موضع اللام، والثاني نحو ساآل ولاآل، صحت الهمزة لانها في موضع العين، وأدغمت الأولى فلا إبدال في مثل هذا ألبتة، لأن الهمزتين في موضع العين المضاعف.

فإن قلت: قد أهمل الناظم بيان هذا القسم.

⁽١)من الآية ٢ سورة قريش.

قبلت: أما نحو سأآل ـ مما الهمزتان منه في موضع العين فترك ذكره، لأنه لا إبدال فيه، وأما نحو قمطر مما همزتاه في موضع لام الكلمة فقد يؤخذ من قوله:

مَسالَمْ يَكُنْ لَفظَا أَثَمُّ	*************
*	فَسِذَاكَ بِياءً مُطْلِعَسِا

وسيأتي، وقد أشار الشارح إلى ذلك.

فإن قسلت: فإن وقسعت الهمسزتان في موضع لام الكلمسة ولم تكن الثانسية طرفا، أتصحح ثانيتهما أم تبدل ياء.

قلت: بل تبدل ياء لأنها لو صححت لزم الإدضام، وقد أجمعت العرب على ترك إدغام الهمزتين في كلمة إذا كانتا عينين نحو سآال، فإذا بنيت من قرآ سفرجل قلت قرأيا، وأصله قرأأا بثلاث همزات، فأبدلت الثانية ياء لانها موضع اللام وصحت الأولى والثانية.

وإن كانت الهمزتان متحركتين فإما أن تكون ثانيتهما موضع اللام أو لا، فهذان ضربان؛ فأما الأول منهما فسيأتي بيانه، وأسا الثاني فله تسعة أنواع، لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى كل من هذه الأحوال الثلاث فالأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فهذه تسعة؛ منها أربعة تبدل ياء، وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة، وخمسة تبدل واوا، وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمفسمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة،

إِنْ يُفْتَحِ إِثْرَ ضِم أَو فَتَحِ قُلِبٌ وَاوَا وِياءً إِثْرِ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ

فعلم من هذا البيت، حكم ثلاثة انواع:

الأول: المفتوحة بعد ضم نحو: «أُويَدِم» تـصغير آدم أصله أأيدم ـ بهمزتين ـ فأبدلت الثانية واوا لانضمام ما قبلها.

فهان قلت: فلعل الواو فسى أويدم بدل من الألف في آدم لا من الهــمــزة، فتكون كالواو في خويتم تصغير خاتم، فلا يصح التمثيل به.

قلت: هذا وجه وقع في كلام بعضهم، قال صاحب اللباب: إذا صغرت آدم أو جسمعيته أبدلت الآلف واواً فقلت: أويدم وأوادم كسما تقول في ضارب ضويرب وضوارب، انتهى. والراجع ما تقدم من أن الواو بدل من السهمزة، لأن المقتضى لإبدالها ألفًا في آدم زال في التصغير وفي الجمع.

والثاني: المفتوحة بعد فتح نحو (أوادم) جمع آدم وأصله أآدم _ بهـمزتين فأبدلت الثانية واواً لكونها مفتوحة بعد فتح.

فإن قلت: ولم كانت الواو أولى بها من الياء؟.

قلت: لمساواتها لها في الخفة والحفاء، بخلاف الياء.

تنبيه:

ذهب المازني إلى إبدال الهمزة في هذا النوع ياء، فتقول في أفعل التفضيل من أنَّ ريد ـ أيَنُ من عمرو وعلى مذهب الجمهور تقول: هو أوَنَّ من عمرو.

فإن قلت: كيف يصنع بارادم جمع آدم؟.

قلت: جعل الواو فيه بدلا من الآلف المبدلة من الهمـزة في آدم؛ لأنه صار بمنزلة خاتم.

والثالث: المفتوحة بعد كسر نحو إيم وهو مثال إصبع ـ بكسر الهمزة وفتح الياء من أم، أصله أأمم ـ فنقلت فتسحة الميم إلى الهمزة توصلا إلى الإدغام فصار أأم، فأبدلت الهمزة الثانية ياء، لانكسار ما قبلها، ثم بين حكم المكسورة بقوله (ذو الكسر مُطلقًا) يعنى أن المكسورة تبدل ياء مطلقًا فشمل ثلاثة أنواع:

الأول المكسورة بعد فستح نحو أثمة جمع إمام، أصله أأممة على وزن أفعلة، فنقلت كسرة الميم إلى الهمزة توصلا إلى الإدغام فصار أأثمة ثم أبدلت الثانية ياء لانكسارها.

والثاني: المكسورة بعد كسر نحو إيم، وهو مشال إثمد من أمَّ أصله أأمم، فنقل وأدغم أأمّ، فأبدلت الثانية ياء لانكسارها وانكسار ما قبلها.

والثالث: المكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أأننتمه إذا جعلته يئن، أصله أأنن، فنقلت كسرة النون إلى الهمزة وأدغم ثم أبدلت الثانية ياء لأنها تجانس حركتها، ثم بين حكم المضمومة بقوله:

كُذَا ومَا يُضَمّ واوا أصر

يعنى أن المضمومة تبدل واواً مطلقا فشمل ثلاثة أنواع أيضا:

الأول: المضمومة بعد فتح نحو أرُبّ جمع أبّ وهو المرعى ـ أصله أأبّب على وزن أفعل، فنقلت حركة عينه إلى فائه توصلا إلى الإدفام فصار أأب، ثم خفف بإبدال الثانية واواً لأنها تجانس حركتها.

والثانية: المضمومة بعد كسر نحو إرمّ ـ وهو مثال إصبع ـ بكسر الهمزة وضم البساء ـ من أم أصله أأمم، فنقلت الميم إلى الهسمزة وأدغسم ثم أبدلت الثانيسة واوا لانضمامها.

والثالث: المضمومة بعد ضم نحو «أُومٌ» وهو مثال أصبع بضم الهمزة والياء من أم أصله أأمم، فنقلت ضمة الميم وأدغم كما تقدم، شم أبدلت الثانية واوا، لانضمامها وانضمام ما قبلها.

تبيه:

خالف الأخفش في نوعين من هذه التسعة احدهما: المكسورة بعد ضم فأبدلها واوا. والآخر: المضمومة بعد كسرة، فأبدلها ياء فيقول في منضارع أننته أون، وفي مشال إصبع من أم إيم، فيدير الهمزة في هذين المنوعين بحركة ما قبلهما، وغيره يديرهما بحركتهما، وهو الصحيح.

وأما الغسرب الأول من ضربى اجتساع الهمزتين (المتحسركتين)(١) _ وهو أن يكون ثانيهما موضع اللام، فقد أشار المصنف إليه بقوله:

*******************	مــا لم يكن لفظا أتم
فسذاكَ ياءً مُطلقًا جَسا	*************

⁽۱) آ ، جــ.

يعنى: أن ثاني الهمزتين إذا كان متطرف وجب إبداله ياء سواء كان قبله فتح أو كسر أو ضم، ولا يجوز إبداله واوا، لان الواو الأخيرة، لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا، وكذا تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء.

وقوله:

..... وأَوْمُ وجهيْنِ في ثانيه أُمّ

يشير إلى أنه لا يجب إبدال الهمزة الثانية فيما أول همزتيه للمضارعة نحو أوم، مضارع أمّ، بل يجوز فيه وجهان: الإبدال والتحقيق، فإن شئت قلت: أوم، وإن شئت قلت أوم ـ بالتحقيق ـ وكلكك تقول في مضارع أنّ، أين بإبدالها ياء لانكسارها، وإن شئت قلت: أثن ـ بالتحقيق ـ (لكون)(۱) الأولى للمضارعة وعلة ذلك شبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام لمعاقبتها النون والتاء والياء.

تنبيه:

قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب في غير ندور كما سبق. قال في الكافية:

وما أتَّى على خِلافٍ ما مَضَى فاحفَظْ وكُنْ عن الفياسِ مُعرِضا

قال في شرحها: أشار بقوله: وما أتى على خلاف ما مضى. إلى اأثمة المنتخصية. وهي قراءة ابن عامر والكوفيين، وإلى قول بعض العدرب «اللهم اغفر لي خطائتي» ـ بهمزتين مسحققتين، ونحو ذلك، وقال في التسهيل: وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال لغة، وهو مخالف لما في الكافية، وقال في إيجاز التعريف: ما لم يشذ التحقيق، وظاهره موافقة الكافية، وقوله:

⁽۱) ب ، ج.

أحدهما: أن يعرض كسر ما قبلها، كقوله في جمع مصباح مصابيح، وفي تصغيره مُصَيَبْيح، لأنه لما كسر ما قبلهما للجمع والتصغير، لم يمكن سلامتها لتعذر النطق بالألف بعد غير فتحة فردت إلى حرف يجانس حركة ما قبلها فصارت ياء.

والثاتي: أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال غُريَّل، لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن النطق بالألف بعدها، فقلبت ياء مكسورة. ثم أدخمت ياء التصغيسر فيها، وقوله: (بواو ذا المعكلاً)، يعنى: أنه يفعل (بالواو)(١) الواقعة آخراً ما يفعل بالألف من إبدالها ياء، لكسسر ما قبلها، أو لوقوعها بعد ياء التصغير.

فالأول: نحو رضى وغُزى ـ أصلهما رضو وغُزو، ولانهما من الرضوان والغَزْو فقلبت الواوياء لكسر ما قبلها، وكونها آخرا، لأنها بالتأخير تسعرض لسكون الوقف، وإذا سكنت تعلّرت سلامتها، فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلا إلى الحفة وتناسب اللفظ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة كعوض وعوج، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كعياض وسياط.

والثاني: كقبولك في تصغير جُرُو، جُرَيُّ، وأصله جُرَيْو، فباجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون، وفَقد المانع من الإعلال، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فصار جُرَيِّ.

قال الشارح: وليس هذا النوع بمقصود له من قوله: (بواو ذًا افْعَلاَ في آخر) إنما مقسموده التنبيه على النوع الأول: لأن قلب الواو ياء، لاَجَتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبشها ياء التصغير على ما سيأتى ذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قلت: هذا صحيح؛ ولذلك قال في التسهيل: تُبدل الألف ياء لوقوعها إثْرَ كسرة أو ياء التصغير، وكذا الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة، انتهى، فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة. (وقوله: (أو قَبْلَ تَا الْتَأْنِيثُ) مثاله «شَجِيَة» أصله شَجِوة،

⁽۱) آ ۽ ۽.

لأنه من الشجو، ففعل بالواو قبل تاء التأنيث ما فعل بها متطرفة، لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال)(١). وقوله: (أو زيادتَي فَعُلاَن) مشاله «شَجِيان» وهو مثال ظربان، من الشجو، أصله شجوان، فقلبت الواو ياء؛ لأن الالف والنون في حكم الانفصال أيضا مثل تاء التأنيث. وقوله:

....... ذا أيضًا رَآوَا فِي مَصْدِرِ المُعْتَلَ عَينًا والفَعِلُ منهُ صحيحٌ غالبًا....

يعنى: أن الإعلال المذكور يجب للواو الواقعة عينا لمصدر فعل معتل العين بشرط أن يكون بعدها ألف نحو صام صياما، أصله صوام، لكنه لما أعلت عينه فى الفعل استثقل بقاؤها فى المصدر بعد كسرة، وقبل حرف يشبه الياء، فاعتلت بقلبها ياء _ حملا للمصدر على فعله _ واحترز (بالمعتل عينا) من المصحح نحو لأوذ لواذا لأن مصدره لا يعل. والأولى أن يقال فى مصدر المعل عينا، لأن نحو لاوذ يطلق عليه معتل، إذ كل ما عينه حرف علة، فهو معتل وإن لم يعل.

فإن قلت: فمن أين يؤخذ اشتراط الألف؟.

قلت: من قوله: (والفعل منه صحيح فاليا نَحُو الحول) يعنى أن ما جاء على فعل من مصدر الفعل المعين، فالغالب فيه التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض عواد، قال في شرح الكافية: ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال.

قلت: وفي تخصيصه بفعًال نظر؛ فإن الإعلال المذكور لا يختص به، وقد مثل الشارح بانقاد انقيادا، والأصَل انقوادًا، فأعل لما سبق ذكره.

تنبيهان:

الأول: ندر التصحيح في فِعال مصدراً قالوا: «نَار نِواَراً» أي: نفر (وكان حقه الإعلال)(۳).

⁽۱) آ، ب.

⁽٢) لاوذ القوم لواذا وملاوذة ـ لاذ بعضهم ببعض، ولاذ به ـ لجأ إليه وعاذ به.

⁽٣) أ، ج _ _ وفي ب (وإن كان حقه الإعلال).

قال في شرح الكافية: ولا نظير له.

ألثاني: قال في التسهيل: وقد يصحح ما حقه الإصلال من فِعَل مصدرًا أو جمعًا وفعًال مصدرًا.

فسوى بين فعل وفعال في أن حقسهما الإعلال، وهو يخالف ما تقدم من أن الغالب في فعل التصحيح.

وجَمَّعُ ذي عَينِ أُعِلَّ أو سكن فاحكُمْ بِذَا الإعلالِ فيهِ حيثُ عَنَّ

إذا وقعت الوار مكسوراً ما قبلها وهي عين جمع أعلت في واحد أو سكنت وجب قلبها ياء بشرط وقوع الألف بعد الواو.

قالأول: نحو ديار أصله دوار، لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الإفراد معلة بقلبها الفاء ضُعفت فسلطت الكسرة عليها، وقوى تسلطها وجود الألف.

والثاني: نحو ثيباب أصله ثواب، ولكن لما انكسر ما قبيل الواو في الجمع ، وكانت في الإفراد ساكنة ضعفت أيسضًا، فتسلطت الكسرة عليها وقبوى تسلطها وجود الآلف.

فإن قلت: من أين يؤخذ اشتراط الألف؟.

قلت: من قوله:

وصَحَّوا فِعَلَةٌ وفي فِعَلْ وجهانِ والإعلالُ أولى كالحيل

بيان ذلك أن كل واو مكسور ما قبلها هي عين لجمع أعلت في واحده أو سكنت، لا تخلو من أن يكون بعدها ألف أو لا، فإن لم يكن بعدها ألف لم تقع إلا في وزنين:

أحدهما: فعلة، والآخر: فعل، وقد بين حكمهما في هذا البيت، فعلم أن وجوب الإعلال إنما هو في غيرهما وهو فعال.

والحاصل أن الجمع المذكبور ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله وهو فِيعال نحو ديار وثياب. وقسم يتعين تصحيحه، وهو فعلة نحو عود وعودة، وكُور وكورة، وقسم يجور فيمه وجهان: والإعلال أولى وهو: فعل نحو حاجة وحوج وحيلة وحيل، وإنما وجب التصحيح في فعلة، لأنها لما عدمت الألف قل عمل اللسان فخفف النطق بالواو بعد الكسرة، وصحت، ولم يجز إعلالها، لأنه انضم إلى عدم الألف تحصن الواو ببعدها عن الطرف بسبب ها، التأنيث. وأما فعل فجاز فيه التصحيح نظراً إلى عدم الألف والإعلال نظراً إلى أنها لقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح فأعلت.

تنبيهات:

الأول: فهم من قسوله : (وجمعُ ذِي عَيْنِ) أن المفرد لا يعل نحسو خِوانُ^(١) إلا المصدر فقد تقدم ذكره، وشذ قولهم في (الصُوّان، والصُّوار)^(١) صِيان وصِيار.

الثانى: احترز بقوله: (أُعِلَّ أَو سَكَنْ) من طويل وطِواَل، فَإِن الواو لم تعل فيه ولم تسكن، وندر قوله(٣):

وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرَّجَالَ طِيَالُهَا وَإِنَّا عَزِاءَ الرَّجَالَ طِيَالُهَا

الإعراب: (تبين) فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق به «أن» حرف توكيد ونصب «القمامة» اسم أن هذلة» خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاهل تبين «وأن» الواو حرف عطف، وأن حرف توكيد ونصب (أعزاء) اسم أن وهو مضاف و«الرجال» مضاف إليه «طيائها» خبر أن ومضاف إليه.



⁽١) الحوان: ككتاب _ وغراب _ قال في القاموس: ما يؤكل عليه الطعام.

⁽٢) الصوان: صوان الثوب وصيانة مثلثين: ما يصان فيه. هـ قاموس.

والصوار: ككتاب وغراب: قطيع من البقر، هـ قاموس.

⁽٣) قاتله: هو أنيف بن زبان النبهائي الطائي ـ وهو من الطويل --

وصدره: تبين لي أن القماءة ذلة.

اللغة: (القمامة) قسصر القامة من قمق الرجل ـ إذا ذل وصغـر (ذلة) ضعة وهوان (أعزاء) من العزة، وهي القوة والمنعة ـ ضد الذلة (طيالها) جمع طويل وأصله طوال.

المعنى: ظهر لى بعد التجربة والممارسة _ أن قسصر القامة في الإنسان دليل الضعة والمذلة وأن الرجال الأعزاء المهابون هم الفارعون طوال القامة.

رأما جواد وجياد، فيحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع جيًّد.

الثالث: زاد في التسهيل لوجوب الإعلال شرطا آخر وهو: صحة اللام احترازا من نحو جواء في جمع جواء في جمع ريّان (١) فإنه يصحح لثلا يجتمع إعلالان، إبدال المين ياء واللام همزة.

الرابع: جمل في التسبهيل اشتراط الألف في وجوب الإعلال مسخصوصا بما سكنت الواو في واحده.

فقال ما نصه: أو عين جمع لواحد معتل المين مطلقًا أو ساكنها إن وليها في الجمع الف وصحت اللام. انتهى. ومقتضاه أن الإعلال يجب في فعلة وفعل إذا أعلت عين واحدهما نحو تارة وتير، وقيمة وقيم، ويكون قوله: (وصححوا فعلة وفي فعلْ. . . وجهان) مسخصوصان بما سكنت عين واحده نحو زوج وزوجة، ويكون نحو حاجة وحوج نادرًا، ويدل على ذلك أيضًا قوله: فيه، وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرًا أو جمعًا.

الحامس: شد إعلال ضعلة في قولهم: «تُوْر وثيرة» والقياس: ثورة كما قالوا عود وهودة، وهن المبرد قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان، و ثور قطعة من الأقط فقالوا في ذلك: ثيرة، وفي هذا ثورة، وقيل: جمعوه على فعلة مسكون العين م فقلبت الواو ياء، لسكونها ثم حركت وبقيت الياء، وقيل: قالت العرب: ثورة

الشاهد: قوله (طيالها) فإن الأصل: طوالها؛ لأنه جمع طويل فقلبت الواو ياء لانكسار ما
قبلها، وكان القياس ألا تقلب ياء في الجمع، لأن الواو فيها متحركة في المفرد فهي قوية
بالحركة ولم تقلب فيه، فقلبها شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٤٤/ ٣، وابن هشام ٢٦٩/ ٤، وابن يعيش ٨٥/ ١٠.

⁽١) الجو: هو الفضاء بين السماء والأرض، واسم لمواضع كثيرة.

وريان: _ أى: مرتو بالماه _ ضد عطشان، وريان: أصله رويان اجتمع فيه الواو والباء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدخمت الياء في الباء.

وثيران ـ فقلبوا الواو فيهما وأجروا الجمع مجرى واحدًا، وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكى عنهما المصنف أن ثيرة مقصورة من فعالة وأصله ثيارة كحجارة، فقلبت الواو ياء، لأجل الألف فلما قصروه بقيت الياء منبهة على الأصل.

والواوُ لامًا بعدَ فَتْح يا انقلَب كالمُعْطيانِ يُرْضَبَان......

يجب إبدال الواوياء إذا تطرفت بعد فتحة رابعة فصاعدا، لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الإعلال، سواء كانت في اسم كقولك المعطيان، فإن أصله المعطوان، فقلبت الواوياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل، أم فعل كقولك "يُرضيان، أصله يرضوان، لأنه من الرضوان، فقلبت الواوياء حملا لبناء المفعول على بناء المفاعل، وكذلك حملوا الماضي على المضارع فقالوا: "أعطيت، وأصله أعطوت ـ حملا على يعطى.

تنبيه:

هذا الإعلال مستصحب مع هاء التأنيث نحو، «المُعْلَاة» وقوله (والواو لاما) يشمله.

وقوله: وَوَجَـــــبُ وَوَجَــــبُ وَوَجَــــبُ اللهُ

يعنى أنه يبجب إبدال الألف واوا إذا انضم ما قبلها، مثاله ضويرب تعسفير ضارب، وبويع تصغير بائع مبنيًا للمفعول.

وقوله: (ويًا كَمُوقن بِلمَا لَهَا أَصُّترِفٌ) يعنى: أنه يجب إبدال الياء الساكنة المفردة في غير جمع وارًا إذا أنضم ما قبلها نحو مُوقن أصله مُيْقن، لأنه من أيقن، فقلبت الياء وارًا لانضمام ما قبلها، واحـترز بالساكنة من المتحركة نحو: «هُيام»(١) فإنها تحصنت بحركتها، فلا تقلب إلا فيما سيأتي بيانه.

⁽١) الهيام: _ بضم الهاء وتنخفيف الياء _ بطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق، وعلى ما يأخذ الإبل فتهيم في الأرض ولا ترعى.

واحسترر بالمفسردة من المدغمة نحو «حُميَّض»(١) فيإنها لا تقلب لتسحصنها بالإدخام.

واحترز بغير الجمع من أن تكون في جمع؛ فإنها لا تقلب واوا، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء، وإلى هذا أشار بقوله:

وَيَكْسَرُ المضمومُ في جَمْعِ كَما يُقَالُ هِيمٌ مِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

أصل هيم: هُيِّم ـ بضم الهساء ـ لأنه جمع أهيم، فهو نظير حمر جمع أحمر، فحفف بإبدال ضمة قائه كسرة لتصح الياء، وإنما لم تبدل ياؤه واواكما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد الستخفيف، فعدل عن إبدال عينه واوا، لأنها أثقل من الياء.

تنبيهات:

الأول: سمع في جسمع عائط عيط على القسياس (٢) وعُوط بقلب الياء واوا _ وهو شاذ _ حكاه أبو عبيدة.

الثانى: كان ينبغى أن يستثنى أيضا فُعْلىَ صفة نحو الكُوسَى أنثى الأكيَس، فإنها ذات وجهين عنده، وقد ذكرها آخر الفصل.

الثالث: حاصل ما ذكر المصنف أن الياء الساكنة المفردة إذا انضم ما قبلها، فإما أن تكون في جمع أو في فعلى صفة أو في مفرد غير فُعلى الصفة، فإن كانت في جمع أبدلت الضمة كسرة وصحت السياء، وإن كانت في فعلى جاز الوجهان، وسيأتي الكلام عليها، وإن كانت في مفرد غير فعلى الصفة قلبت الياء واوا، وهذا يشمل نوعين:

أحنهما: ما الياء فيه فاء الكلمة نحن مُوقن، فلا إشكال في إبدال يائه واواً. والآخر: ما الياء فيه عين الكلمة، وهذا فيه خلاف، مذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فُعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واواً، وكلام المصنف يوافقه، فإذا بنيت من البياض نحو بُرُد قلت على

⁽١) الحيض: _ بتشديد الياء _ جمع حائض.

⁽٢) الماثط: الناقة التي لا تصمل.

مذهبهما بينض وعلى مذهب الأخفش بُوض؛ ولذلك كان «ديك» عندهما محتملا لأن يكون فُعلا وأن يكون فِعلاً، ويتعين عنده أن يكون فعلاً بالكسر، وإذا بنيت مَفعلة من العيش قلت على مذهبهما: معيشة، وعلى مَذهبه: مَعُوشة، ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مَفعلة ومَفعلة، ويتعين عنده أن تكون مَفعلة.

واستدل لسيبويه بأوجه:

أحدها: قول العرب «أعيسُ بَيْنُ العِيسَة» فالعيسة (١) مصدر كالحُمْرَة.

والثاني: قولهم مبيع أصله مبيوع، فنقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء، وسيأتي بيان ذلك.

والثالث: أن العينَ حُكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت الأجل اللام. واستدل الأخفش بأوجه:

أحدها: قول العرب مضُوفة لما يُحدّر منه، وهي من ضاف يضيف، إذا أشفق عليه وحدّر، قال الشاهر(؟):

وكنتُ إِذَا جارِي دَعَا لَمْسُوفَة ﴿ أَشْمُّرُ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مَتْزرِي

⁽١) العيسة: بياض يخالطه شقرة. هـ قاموس.

⁽٢) قاتله: هو أبو جندب الهذلي ـ وهو من الطويل ...

اللغة: المضوفة: ما ينزل به من حاوادث الدهر ونوائب الزمان احتسى يبلغ الساق، روى: حتى ينصف الساق امتزرى، كناية عن شائة قيامه واهتامامه في نصارة جاره عند حلول النوائب،

المعنى: إذا دعاني جاري لهذا الأمر شمرت عن ساقي وقمت في نصرته.

الإحراب: (وكنت؛ الواو للعطف وكان فعل ماض ناقص والناء اسمها، وجملة «أشمر» خبر كان، وجعل الجوهري كان زائدة ههنا. قال: لأنه يخبر عن حاله وليس يخبر بكنت عما مضي من فعله، وليس كذلك لأنه لا تقع زائدة أولا إذا رضعت الاسم ونصبت الخبر. وإذا، ظرف «جاري» فعاعل بقعمل محذوف والياء مضاف إليه _ يفسر الفعل بالظاهر والتقدير: إذا دعا جاري، ومفعول دها محلوف تقديره: دعاني.

والثانى: أن المفرد لا يقاس عسلى الجمع، لأنا وجدنا الجمع يقلب فسيه ما لا يقلب فى المفرد.ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبسان ياءين فى الجمع نحو. «جثى» جمع جاثٍ ولا يقلبان فى المفرد نحو «عُنُوّ» مصدر عَتَا.

والثالث: أن الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف.

وصحح أكشرهم مـذهب سـيبـويه وأجــابوا عن الأول من أدلة الأخــفش بوجهين:

أحدهما: أن مضوفة شاذ فلا تُبنى عليه القواعد.

والآخر: أن أبا بكر الزبيدى ذكره فى مختصر العين من ذوات الواو، وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا، ومَن روى ضاف يضيف فهو قليل. وعن الثانى والثالث بأنهما قياس معارض للنص، فلا يلتفت إليه.

وواواً إِثْرَ الضمَّ رُدُّ اليَسا مَستَى الْفِي لامَ فِسعْلِ أو مِن قسبلِ تَا كَسَاءِ بانٍ مِن رَمَى كسمَ فُدُرَهُ كَلَا إِذَا كسسَبُ عَانَ صَسيَّرةً

تبدل الياء المتحركة بعد الضمة واواً إذا كانت لام فعل نحو: «قَضُو الرجلُ ورَمُو) وهذا مختص بفعل التعجب، ولـم يجئ مثل ذلك في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم : «نَهُو الرّجلَ فهو نهيُّ إذا كان كامل النَّهُيَّة، وهو العقل.

أو كانت لام اسم مبنى على التأنيث بالناء كمرْمُوة مشال مَقْدُرة من رمى، فلو كانت الناء عارضة بأن يقدر بناء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق الناء وجب إبدال الضمة كسرة، وتصحيح الياء كما يجب ذلك مع التجريد وذلك نحو توان الأصل فيه تَوانى، فأبدلت الضمة كسرة فيصار تَوانيا، لكنه خُفّف بإبدال ضمته كسرة لانه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، فإذا لحقته الناء قلت: تَوانية، لانها عارضة فلا اعتداد بها.

المضوفة جار ومجرور متعلق بدها «حتى» للغاية وأن بعدها مضمرة البيلغ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى الساق» مفعول به امتزرى، فاعل بيلغ والياء مضاف إليه.
 الشاهد: قوله: المضوفة، فإن القياس فيه مضيفة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٤٨/ ٣، وابن يعيش ٨١/ ١٠.

فإن قلت: من أين يعلم أن مراده غير العارضة؟.

قلت: من تقييده بنحو مقدرة وقوله: (كذا إذا كسبعان صيره) يعني أنه يجب إبدال الياء بعد الضمة واوا قبل زيادتي فعلان كبناء مثل سبعان من الرمي، وهو اسم موضع فتقول فيه رَمُوان وأصله رَميان، قلبت الياء واوا وسلمت الضمة؛ لأن الألف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة في التحصن من الطرف.

وإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لَفُعْلَى وَصَنْفًا فَلَاكَ بِالوجهِينِ عِنْهُمْ يُلْفَى

أى: وإن تكن الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى وصفا جاز فيها وجهان:

أحدهما: إبدال الضمة كسرة فتصح الياء، والآخر: إيقاء الضمة فتقلب الياء واوا فستقبول في أنثى الأكبس والأضيق الكيسى والضيقى، على الأول، والكوسى والضوقى على الثانى، قال الشارح: ترديدا بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى.

تنبيهان:

الأول: فهم من قـوله وصفًا أن فـعلى إذا كانت استًا تقلب ياؤها واوًا نحو طُوبَى وهو اسم مصدر من الطيب، وقد قرئ ﴿طيبىٰ لَهُمْ ...﴾ (١) وهو قليل.

الثانى: كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين: أحلهما: أنه أجاز في فعلى وصفًا وجهين وهم جزموا بأحدهما، فقالوا: تقلب ياء فعلى اسمًا واوا كطوبي والكوسي وهما من الطيب والكيس ولا تقلب في الصفة، ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: همشية حيكي، يقال حاك في مشيته يحيك حيكانا _ إذا حرك منكبيه _ وهو قسمة ضيزي في (٢) أي جائرة من قولهم: ضازه حقه يضيزه إذا بخسه وجار عليه فيه، والأصل ضيزي وحيكي - بالضم _ لأنه ليس في الصفات فعلى _ بالكسر _ وفيه فعلى _ بالضم _ فأبدلوا من



⁽١) من الآية ٢٩ من سورة الرعد.

⁽٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم.

الضمة كسرة لتصبح الياء على حد فعلهم في بيض فرقا بين الاسم والصفة، قال بعضهم: ولم يأت من الصفات غير هذين يعنى: حيكى وضيزى، والآخر أنهم ذكروا أنشى الأفعل في باب الأسماء فحكسموا لها بحكم الأسماء أعنى: إقرار الضمة وقلب الياء واوا، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات، وأجاز فيها الوجهين، ونص على أن الوجهين في المصنف في باب الصفات، وأجاز فيها الوجهين، ونص على أن الوجهين في ذلك، مسموعان من العرب، وقال الشلوين: لم يجئ من هذا مقلوبا إلا فعلى أنشى أفعل، ولم يجئ اسما ولا صفة دونها، وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير فعلى وهو حكسه. انتهى وكأنه لم يعتد بطوبي أو رآه تأتيث الأطيب.

فصـــــل [إذا اعتلت لام فعلى]

مِنْ لامٍ فَمْلَى اسمًا أَتَىَ الواوُ بَلَكُ ۚ يَاءٍ كَتَقُوكَى غَالِبًا جَا ذَا البَلَكُ

إذا اعتلت لام فعلى _ بفتح الفاء _ فتارة تكون لامها واوا، وتارة تكون ياء . فإن كانت واوا سلمت في الاسم كالدصوى وفي الصفة نحو نَشْوَى (') فلم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة، وإن كانت ياء سلمت في الصفة نحو خَزيا وصَدْيا، وقلبت واوا في الاسم كالتقوى والفتوى والبقوى (') فرقا بين الاسم والصفة، وأوثر بهذا الإعلال (لانه أخف) (')، فكان أحمل، وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا، وقال بعضهم: شذ من ذلك لفظة واحدة وهي قولهم: وطُغْيا ولا البقر فجاءت بالدياء وكان القياس طغوا _ بالواو _ وزاد في شرح الكافية لفظتين قال فيه: وإنما قال غالبا احترازا من الربيا بمنى الرائحة والطغيا وهو ولد البقرة الوحشية، وسعيا اسم موضع، انتهى. والذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين أن الربا صفة وليس بشاذ والأصل رائحة ريا أي: محلومة طيباً.

تنيه:

ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين، أعنى في كون إبدال الياء واواً في فَعلى الاسم مطرداً، وإقرار الياء فيها شاذ، وعكس في التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لاما لفعلى اسماً، وقال أيضا في بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فَعلى اسماً كالنَّشُوَى والتقوى والعنوى والاصل فيهن الياء.

⁽١) نشوى: بلد بأذربيجان.

⁽٢) البقوى: من الإبقاء ـ وهي الرحمة والرحاية.

⁽٣) أ، جد.

 ⁽٤) العنوى: في النسخ رسم هذا المثال ولم أجد له ذكرا في السقاموس، ولا في المصباح ولا
 في غيرهما، والذي في كتب اللغة، والعنوة بتاء التأنيث، وفسرت بالقهر والمودة.

ثم قال:

وأكشر النحويين يجعلون هذا مطردًا، والحقوا بالأربعة المذكورة: الشَّرُوَى والطَّغُوى واللّغُوى والدعوى (١) زاعمين أن أصلها الياء، والأولى عندى جعل هذه الأواخر من الواو سدًّا لباب التكثير من الشذوذ، ثم قال: وبما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيح الريَّا وهي الرائحة، والطَّغيا، وهي ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتضم، وسعيًا اسم موضع.

فهـذه الثلاثة الجائيـة على الأصل والتجنب للشـذوذ أولى بالقياس عليـها، انتهى.

وتعقب احتجاجه بهذه الثلاثة، أما دريًا» فقد جعلها سيبويه صفة قال: ولو كانت اسمًا لقلت روًى ـ وأما «طغيا» فلا دليل فيه لأنه قد نقل فيه ضم الطاء فمن فتح أقر الياء استصحابا للغة الضم، وأما «سعيا» فهو علم وبحتمل أن يكون منقولا من صفة كخزيا وصديا.

بالعكْس جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفًا ﴿ وَكَوْنُ قُصُوكَى نَادِرَا لاَ يَخْفَى

إذا اعتلت لام فعلى _ بضم الفاء _ فتارة تكون لامها ياء، وتارة تكون واوا؛ فإن كانت ياء سلمت في الاسم نحو الفُتْيا، وفي الصفة نحو النقصيا تأنيث الاقصى، فلم يفرقوا في فُعلَى من ذوات الياء بين الاسم والصفة، كما لم يفرقوا في فعلى _ بالفتح _ من ذوات الواو كسما سبق، وإن كانت واوا سلمت في الاسم نحو حُرُوك _ اسم موضع _ وقلبت ياء في الصفة نحو الدنيا والعليا فهذا معنى قوله: (بالعكس).

وشد من ذلك كالقُـصُوك في لغة غير تمـيم، وأما تميم فيقولون: «القُـصُيّا» على القياس، وشد أيضًا «الحكوك» عند الجميع.

⁽۱) الشروى: بمعنى مثل يقال لك شرواه أى: مثله.

والطغوى: بمعنى الطغيان.

واللقوى: كذا في السنسخ ـ بالقاف ـ ولم أجــد له ذكرا في القــاموس وغــيره، والذي فــيه اللغوي ـ بالغين ـ بممنى اللغو، وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره.

نئبيه:

ما ذكره المصنف من أن لام فعلى إذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم مخالف لقول أهل التصريف، فإنهم يقولون: إن فُعلى إذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون احرُوي شاذًا، وقال المصنف في بعض كتبه: النحويون يقولون هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح الحرية، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أثمة اللغة.

حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أتهما قالا:

ما كان من التعوت مشل الدنيا والعليا فإنه بالياء، فإنهم يستثقلون الوار مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الوار في القُلصوي، وبنو تميم قالوا: القصيا. انتهى.

وأما قـول ابن الحاجب بخلاف الصفـة كالنُزُوى يعنى تأتيث الأغـزَى، قال ابن المصنف: هو تمثيل من هنده، وليس مـعه نقل، والقياس أن يقال: الغـزيا كما يقال العليا.

فصسل

[إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلها]

إِنْ يَسْكُن السابِقُ مِنْ واو وياً واتَّصَلاً ومن عُـرُوض حَـرياً فَـياءً الواو الْمُلبَنُّ مُـدْخبَّا وشَذَّ مُعْطَى خير ما قد رُسِما

حاصل هذا الفصل أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما وجب إبدال الواو ياء ثم الإدغام، وذلك مشروط بشروط:

الأول أن يتمسلا ، أعنى: أن يكونا في كلمة واحدة، فلو كانا في كلمتين نحو «فو يوسفُ» وهذا «فويزيد» لم يجز الإبدال والإدفام.

الثاني: أن يكون سكون السابق أصليًا، فلو كان عبارضًا نحو قُوَّى منخفف قوى لم تبدل ولم تدخم.

الثالث: ألا يكون الساكن بدلا غير لازم نحو رُويَةٌ مخفف رُوْية، فلا يبدل لعروضه، وحكى الكسائى الإدغام في رويا إذا خففت وسمع من يقرأ ﴿إِن كُنتُمُ للرُّيَّا تَعْبُرُونَ ﴾ (١).

فإن كانت بدلا لازما نحو ايم وهو مثال أَبْلُم من الأيمة أصله أؤيم، فأبدلت الهمزة الشانية واوا، لانضمام التي قبلها فسصار أويم، وهذا بدل لازم فقلبت الواو ياء وأدغمت في الساء فعسار أيم، وهذان الشرطان مأخبوذان من قبوله: (ومن عروض حريا) أي من عروض ذات أو من عروض سكون.

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط سيّد وأصله سيّود، لأنه فيعل من ساد يسود، ومرمى أصله مسرموى لأنه مفعول من رمي يرمى، فأبدلت الواو فسهما ياء ثم أدخمت أولى الياءين في الأخرى.

تنبيهات:

الأول: لوجوب الإبدال في هذا النوع شرط رابع لـم ينبه عليه هنا، وهو ألا يكون الثاني واواً تحركـت لفظا في إفراد وتكسير غيـر لازم بعد ياء التصغـير نحو جدول، فلك في تصغيره وجهان:

⁽١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

احدهما: جُدِّيل بالإبدال والإدغام على القياس وهو الأرجح.

والأخر: جُدَيول _ بالتصحيح.

وقوله: (وشد معطى غير ما قد رسما) يشمل ثلاثة أضرب:

احدها: ما أبدل وأدغم ولم يستوف الشروط كقولهم في الرؤيا ريا، وقد قرأ بعضهم ﴿إِن كنتم للريا تعبرون﴾ وحكى الفراء في روية مخفف رؤية رية ـ بالإدغام، وقال في شرح الكافية: وحكى بعضهم اطرادهم على لغة، وقاس بعضهم عارض السكون على عارض البدلية فقال: في قوى مخفف قوى في ـ بالإدغام وهو ضعيف.

الثانى: ما صحح مع استيفاء الشروط كقولهم للسُنُّور ضَيَّوَنَ، وَعَوَى الكلبِ عَوِّيةً، ويومٌ أَيورَمُّ¹⁾.

والثالث: ما أبدل فيه الياء واواً وأدغمت الواو في السوار كقولهم: عوى الكلب عَواةً وهو نَهو عن المنكر.

مِن واو أو ياء بِتَحْرِيكِ أُصِلْ اللهَا أَبدِلْ بَعدَ فَتْحِ مُتَّصِلْ يَجبُ إِبدَالٌ كُل ياء أو واو تُحركت بعد فتح الفا بشروط:

الأول: أن يكون التحريك اصليًا، احتىرازًا من أن يكون عارضًا نحو جَيَل وتُوم مخففي جَيْتُل وتوام.

والثانى: أن يكون الفتح متصلا احترازًا من أن يكون منفصلا بحرف نحو زاى وواو، فإن الألف فاصلة، أو يكون من كلمة أخرى نحو إن يزيد ومق، فإنه لا يؤثر.

والثالث: أن يكون اتصاله أصليًّا احترازًا من نحو بناء مثل عُلَبِط^(۲) من الرمي أو الغزو فتقول فيه رُمَي وغُزَوٍ ـ منقوصا ـ ولا تقلب الواو والياء ألفًا، لأن اتصال

⁽١) أيوم: أي: كثير الشدة.

⁽٣) العلبط: بضم العين وفتح اللام وكسر الموحدة: الضخم.

الفتحة بها صارض بسبب حلف الألف، إذ الأصل رُمَايِيٌّ رُغْزَاوِي؛ لأن عُلَبطًا أصله عُلابط.

فإن قلت: لا يؤخذ هذا الشرط من النظم.

قلت: بل من قوله: (متصل) فإن هذا منفصل تقديراً واتصاله عارض فيكون المعنى بعد فتح مستصل لفظاً وتقديراً، فهذه الشروط لابد من اعستبارها في الإعلال المذكور ولا يشترط معها في إعلال اللام إلا شرط واحمد وهو ألا يتصل بها ألف ولا ياء مشددة، وأما العين فيسترط في إعلالها مع هذه الشروط الشلالة شروط أخر.

أولها: ألا يسكن ما بعدها، وثانيها: ألا يكون منا هي فيه فعلا على فعل ذا أفعل أو متصرفا منه، وثالثها: ألا يكون ما هي فيه فنعلا واويا على افتعل بمعنى تفاعل أو مصرفا منه. ورابعها: ألا يعل ماوليها، وخامسها: ألا يكون ما هي فيها اسما مختوما بزيادة تختص بالأسماء، وسادسها: آلا تكون هي بدلا من حرف لا يعل ـ وسيأتي الكلام على هذه الشروط مفصلا إن شاء الله تعالى.

فمثال منا يعل لاستيقاء الشروط وهي لام رمي ودعنا أصلهما رمي ودعو، فقلبت الياء والواو ألغا لما تقدم.

ومثال ذلك وهو حين باع وقال، أصلهما بيع وقول، فقلبت الباء والواو آلفًا لذلك، وقد أشار إلى أول هذه الشروط الستة بقوله:

إِنْ حُرِكَ التَّالِي وإِنْ سُكِّنَ كُفٌّ إِعْلاَلَ خَيْرِ اللاّم.....

يعنى: أن إعلال الياء والواو بالإصلال المذكور إذا كانا غيسر مشروط بأن يتحرك تاليهما كما مثلنا به، فإن سكن تاليهما منع الإعلال وكفه مطلقًا نحو بيان وغيور وطويل وخَوَرَنَق، وأما اللام فقد بين حكمها بقوله:

> وَهِيَ لاَ يُكَفَّ..... إحلالُها بساكن خَيْر ألف أوْ ياه التَّشْليدُ فيها قَدْ أَلفْ

لا كانت اللام محل التغيير لم يكف إعلالها الساكن كما كف إعلال العين ما لم تكن ألقًا أو ياء مشددة فإنها يكفان إعلالها دون غيرهما من السواكن، فالألف نحو رمَّياً وغَزَوا، والياء المشددة نحو علوى، لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ساكنان، فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزا، فلا يُدرى للمثنى هو أم للمفرد.

وأما: رحيان وعصوان، فمحمول عليه لأنه من بابه، وأما نحو علوى، فلا تبدل واوه ألفا لأنها في موضع تبدل فيه الألف واوا، فيإن ولى اللام غير الألف والياء المشددة من السواكن أعلت نحر يَخْشُون أصله يخشيون، فيقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به قام عَصَوْنَ، والأصل عَصَوُون، ففعل به ما ذكر في يخشون، وعلى هذا لو بنيت من الرمي مثل عنكبوت قلت رَمْيَوْت والأصل رَمْيَوْت والأصل في يخشون، وخذف لملاقاة الساكن وسهل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام فعلوت، وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا، لكون ما هي فيه واحدا، ثم أشار إلى ثانها بقوله:

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلِ وَفَعِلاً ۚ ذَا أَفْعَلِ كَأَفْيَدِ وَأَحْوَلاً

ما كان من الأفعال على فعل وعينه ياء أو واو واسم فاعله على أفعل لزم تصحيحه حملاً على افعل لموافقته له في المعنى، لأن فعل من هذا النوع مختص بالألوان والخلق نحو غيد فهو أضيد^(۱) وحول فهو أحول، ومصدر فعل هذا محمول عليه في التصحيح أيضًا نحو غيد غيدا وحول حولاً.

واحترز بقوله: (ذا أفعل) من نحو خاف ونحوه فإن وزنه فَعِل، ولكن فاعله متزن بفاعل، ثم أشار إلى ثالثها بقوله:

وَإِنْ بَيِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

⁽١) الأغيد: الناعم البدن، ويقال في الأنثى غيداء وغادة.

إذا كان افتعل واوى العين بمنى تضاعل صح حملا على شفاعل، لكونه بمعناه نحو اجْتَوْرُوا والرَدوجُوا بمنى تجاوروا وتزاوجوا، واحترز بقوله: (وإن يَبِنْ تفاعلٌ من افتعل) من أن يكون افتعل لا يدل على التفاعل، وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، فإنه يجب إحلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز، واحترز بقوله: (والعين واو) من أن تكون عينه ياه فإنه يجب إعلاله.

ولو كان دالا على التضاعل، نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا^(۱) أى تضاربوا بالسيوف؛ لأن اليساء أشبه بالألف من الواو فكانت أحق بالإصلال منها، ثم أشار إلى رابعها بقوله:

وَإِنْ لَحِرْفَيْن ذَا الْإِحلالُ أُستُحِق صُحْحَ أُوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَبحِقٌ

إذا اجتمع في الكلمة حرف علة واوان أو ياءان أو ياء وواو، وكل منهما مستحق لأن يقلب ألفًا لتحركه وانفتاح ما قبله، فلابد من تصحيح أحدهما لئلا يجتمع إعلالان والآخر أحق بالإعلال، فاجتماع الواوين كالحوى مصدر حوي إذا اسود، ويدل على أن ألف الحوي منقلية عن واو قولهم في مئناه: حووان، وفي جمع أحوي: حُو، وفي مؤنثه حواء، فأصل الحوي حوو، فكل واحدة من الواوين تستحق الانقلاب، فإن قلبناهما لالتقى ألفان فيجب حذف أحدهما لالتقاه الساكنين، ثم حذف الآخر لملاقاة التنوين فيبقى اسم متمكن على حرف واحد، وذلك عنه، وما أفضى إلى المستنع عنه، فلما امتنع إعلالهما معا وجب إعلال أحدهما، وكان الشاني أحق بذلك لأن الطرف محل التغيير والعين متحصنة أحدهما، وكان الشاني أحق بذلك لأن الطرف محل التغيير والعين متحصنة بوقوعها حشوا واجتماع الياءين كالحيا للغيث _ وأصله حَيى، فأعلت الياء الثانية لما تقدم، واجتماع الواو والياه كالهوى، أصله هَـوَى قاطت الياء على ما ذكر في الحوي.

⁽١) بمنى: غايزوا وتبايعوا وتسايفوا.

وهكذا يفعل في كل ما جاء من هذا النوع إلا مما شذ من نحو غاية وأصله غيبة، فأعلت الياء الأولى وصحت الثانية، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا، ومثل غماية في ذلك ثاية _ وهي حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فميثوى عندها _ وطاية _ وهي السطح والدكان أيضاً _ وكذلك آية عند الخليل أصلها أيبة، فأعلت العين شذوذا، وفي آية خمسة مذاهب غير مذهب الخليل ذكرتها في غير هذا الموضع، وإلى غاية وأخواتها أشار بقوله: (وحكس قمد يحق)، ثم أشار إلى خامسها بقوله:

وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الاسمَ وَأَجِبُ أَنْ يَسْلَمَا

لما كان الإعلال قرعا والفعل فرع كان أحق به من الاسم؛ ولهذا إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالأسماء وجب سلامة عينه إذا كانت واوا أو ياء تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ لأنه بتلك الريادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وذلك نحو جَولان وسيصلان، فإنهما قد ختما بزيادة تختص بالأسماء، وهي الألف والنون فصحت عينهما لذلك، وما جاء من هذا النوع مُعلاً عد شاذا نحو: داران وماهان وقياسهما دوران وموهان وخالف المبرد في هذا فرعم أن الإعلال هو القياس، وهليه جاء داران وماهان، والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه.

تنبيهات:

الأول: زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح؛ لأنها لا تخرجه عن صورة فعل لأن تاء التأنيث تلحق الماضي، فلا يثبت بلحاقها مباينة في نحو: قَالَةٍ وَبَاعَة، وأما الحَوكة فتصحيحه شاذ باتفاق.

⁽١) قيل: إن داران وماهان _ أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ.

الثانى: اختلف فى ألف التأنيث المقصورة فى نحو صُورَى ـ وهو اسم ماه ـ فذهب ألمارني إلى أنها مانعة من الإعلال؛ لاختصاصها بالاسم.

وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال، لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل، لأنها فعى اللفظ بمنزلة ألف فَعَلا، فتبصحيح صوررى عند الماونى مقسيس، وهند الأخفش شاذ لا يقاس عليه؛ فلو بني مثلها من القول لقسل على رأى الماونى: قَولَى، وعلى رأى الماخفش: قَالاً، وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة، فاختار في التسهيل مشهب الاخفش، وفي بعض كتبه مشهب الماونى، وبه جزم الشارح، واعلم أن ما ذهب إليه الماونى هو مذهب سيبويه.

الثالث: لم ينب الناظم هنا على الشرط السادس، وهو ألا تكون المين بدلا من حرف لا يُعلَّ وقد ذكره في التسهيل، واحترز به عن قولهم في شجَرة: شيرة، فلم يعلوا لان الياء بدل من الجيم، قال الشاعر(١):

إِذَا لَم يَكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌّ ولا جَنَى فَابْعَدَكُنَّ اللّهُ مِن شَيْرَاتِ الرابع: قال في الكافية:

وقد يَكُفُّ سببَ الإعلالِ أنْ لَمْ يُنابِ عن حرفٍ بتصحيح قَمِن

⁽١) قاتله: لم أقف على اسم قاتله _ وهو من الطويل _ .

المُلغة: اولا جُني، يه يفتح الجُيم ـ وهو ما يجتنى من الشجر افابعدكن الله؛ أي: لعنكن الله: يقال أبعده الله. أي لعنه.

والحطاب للاشجار التي ليس لها ظل ولا ثمر.

والإهراب: «إذا» للشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب، وجسملة «لم يكن فيكن ظل» وقعت فعل الشرط وظل مرقوع الآنه اسم كان وفسيكن مقدما خبره «ولا جنى» عطف على «ظل» «فأبعدكن الله» الفاء واقمعة في جنواب الشرط وأبعدكن الله جملة من الفعل والفاعل والمقعول جوابا للشرط.

الشاهد: قوله «شيرات» فإن الياء فيه بدل من الجيم لأن أصله شجرات.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٥٩/ ٣٠.

فهذا شامل لنوعين:

أحدهما: ما هو بدل من حرف لا يعل نحو: شيرة في شجرة، وقد تقدم.

والثاني: ما هو حال محل حرف لا يعل، وإن لم يكن بدلا نحو: أيس بعنى يئس، فيضعون الهمزة موضع الياء، والياء موضع الهمزة، ويصححون الياء، وإن تحركت وانفتح ما قبلها، لانها وقعت موقع الهمزة، والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل، فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها، هكذا قال في شرح الكافية.

وهذا النوع الثاني لم يخرج بشيء من الشروط الستة المتقدمة، فيكون هذا شرطا سابعا.

وذكر بعضهم: أن أيسَ إنما لم يعَلَّ لعروض اتصال الفتحة به، لأن الياء فاء الكلمة فهى في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة.

الحامس: ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطا آخر، وهو ألا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض، قال: واحترز من مثل الحونة والحوكة، انتهى، وهو غير محتاج إليه لأن هذا بما شذ مع استيفائه الشروط، ومثل ذلك في الشذوذ قولهم روّح وغيب جمع رائح وغائب، ومنسوة جمع عفو وهو الجحش، قال الشارح: لأن تاء التأنيث غير مختصة بالأسماء، يعنى: في عفوة.

وقَبَّلَ بِا اقلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسكَّنَّا كُمَنْ بَتَّ الْبِلْمَا

فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر، لاختلاف مخرجيهما مع مباينة لين النون وغنتها لشدة الباء، فذلك وجب إبدالها قبل الباء ميما، لاتها من مخرج الباء ومثل النون فى الغنة، ولا فرق فسى ذلك بين المنفصلة والمتصلة، وقد جمعها فى قوله:

(كَمَنْ بَتَّ انْسِدْاً) أي: من قطعك فالسقه عن بالك واطرحه. والف (انبَذا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

تنبيهات:

الأول: عبر بعسفهم عن إبدال النون ميما بالقلب كسما فعل الناظم، والأولى أن يعسبر بالإبدال؛ لأن القلسب في الاصطلاح إنما يكون في حسروف العلة غالب، وتقدم بيان ذلك.

الثانى: نقل أبو على ابن أبى الأحسوس أحد تلاميذ السلوبين عن الفراء أن النون الساكنة تخفى عند الباء، ولا يحمل على ظاهره، فإن ذلك شيء لم ينقله أحد من النحويين عن العسرب، وإنما يحمل على أنه تجوز، فسمى الإبدال هنا إخفاء.

الثالث: قد تبدل النون ميما ساكنة ومستحركة دون باء، وذلك شاذ، فالساكنة كقولهم في حَنْظل: حمظل، وامْغَرَتِ الشاة أنْغَرَتُ (١) والمتحركة كقولهم في بنان: بَنَام، قال رؤية(٢):

يا هَالَ ذاتَ المنطقِ التَّمْتَامِ وَكُفُّكِ المُخضَّبِ البَّنَامِ

(١) إذا خرج لبنها كالمغرة.

(٢) قائلة: هو رؤية بن العجاج _ وهو من الرجز _..

اللغة: «هال» اسم امرأة، منادى مرخم «هالة» منقول من هالة القمر، وهى الدارة المحيطة به «التمستام» من التمستمة ـ وهى تكريس التاء والميم ـ المخضب، الذى جعل فيه الخسضاب «البنام» المراد: البنان ـ وهى اطراف الأصابع، والواجدة بنانة ويسقال: بنان مخضب، لأن كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالهاء ـ يوحد ويذكر.

المعنى: ينادي المسماة فعالة، ويصفها بأن في نطقها تمتمة وأطراف أصابعها مخضبة.

الإحراب: «يا ٤ حرف ثداء (هال» منادى مبني على ضم الحرف المحلوف لاجل الترخيم في محل نصب «ذات» نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة، وذات مضاف «والمنطق» مضاف إليه «التستام» نعت للمنطق مجرور بالكسرة الطاهرة «وكفك» الواو حوف عطف، كف: معطوف على المنطق، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في مسحل جر المخضب» نعت للكف «البنام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «البتام» حيث أبدل الميم من النون شذوذا، لتحركها وهدم وجود الباء بعدها. مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٠/ ٢، وابن هشام ٢٩٦/ ٤، وابن يعيش ٣٣/ ١٠.

فصل

[إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح]

لِسَاكِنِ صَعَّ أَنْقُلِ التحريكَ مِنْ فِي لِينِ آتٍ عَبْنَ فِعْلِ كَأَبِنْ

إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه، لاستثقالها على حرف العلة، نحو: «يقُوم ويبين» والأصل يَقُومُ ويَبين ـ بفسم الواو وكسر الياء ـ فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما. أعنى: القاف في يقوم والياء في بين فسكنت الواو والياء.

ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها؛ فتارة تكون العين مجانسة (للحركة المنقولة، وتارة تكون غير متجانسة)(١).

(فإن كان مجانسة)(٢) لها لم تُغير بأكثر من تسكينها بعد النقل، وذلك بأن تكون الحركة ضمة والعين واواً، أو كسرة والعين ياء، وقد تقدم تحشيلها بيقوم وبين.

وإن كانت غير متجانسة لها أبدلت حسرفا يجانس الحركة، فإذا كانت الحركة فتحة والعين واوا أو ياء أبدلت العين ألفا نحو أقام وأبان. أصلهما أقوم وأبين، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها، فقلبت ألفا.

وإذا كانت الحركة كسرة والسعين واواً نقلت الكسسرة، ثم قلبت الواو ياء لتجانس الكسرة نحو يُقيِمُ أصله يُقْوِمُ، ففعل به ما ذكر، ولهذا النقل شروط:

الأول: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا، فيإن كان حرف علة لم ينقل إليه نحو قَــاوَل وبَايَع وعُوِّق وبَيَّنَ، وكذا الهمــزة لا ينقل إليها نحــو يَأْيَسُ مضارع ايسَ، لانها معرضة للإعلال بقلبها آلفًا، نص على ذلك في التسهيل.

فإن قلت: لم يستثن الهمزة هنا.

قلت: الهمـزة قد عـدها المصنف من حروف العلة؛ فـقد خرجـت بقوله: (صح).

⁽۱) ب. (۲) ب.

الثانى: ألا يكون الفعل فعل تعجب، نسو ما أبيّن الشيء واقْسُومَه، وأبينُ به وأقسومُ به على المزية، وهو أقسومُ به، حملوه على نسظيره من الأسسماء فبي الوزن والدلالة على المزية، وهو أفعل التفضيل.

الثالث: ألا يكون من المضاعف اللام، نحو ابيض واسودً، وإنما لم يعُلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمشال، وذلك أن ابيض لو أعلت عينه بالإعلال المذكور، لقيل فيه باض، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة، وهي نعومة البشرة، وذلك خلاف المراد فوجب صون اللفظ عا يؤدي إليه.

الرابع: ألا يكون في المعتل اللام، نحو أهْوَى، فسلا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان، وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله:

مَا لَمْ يِكُنْ فِمْلَ تَمَجُّبِ وَلاَ كَابِيَضَّ أَوْ أَمْوَى بِلاَمِ عُلَّلاَ

وزاد في التسهيل شرطا آخر، وهو ألا يكون موافقاً لفَعل الذي بمعنى افعلَّ نحو يعْورَهُ الله، وكأنه نحو يعْورُ ويَصيدُ مضارعا عَورَ وَصيدَ، وكذا ما تصرف منه نَحو أهورَهُ الله، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله: (وصَعَ عَينُ فَعَلِ وفَعِلاً... ذَا أَفعَلِ) فإن العلة واحدة.

ومِثُلُ فِعْلِ فِي ذَا الإِعْلاَلِ اسمُ ﴿ ضَامَى مُصَارِعًا وَفِيهِ وَمَسْمُ

يعنى أن الاسم المسضاهي للمسضارع _ وهو الموافق له في عدد الحسروف والحركات _ يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور، وبشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل، فاندرج في ذلك نوعان:

أحدهما: ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام، فإنه موافق للفعل في وزنه وفيه زيادة تنبئ عن أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم؛ فأعل، وكذلك نحو مُقيم ومُبين ولو بنيت من البيع مَفْعَلة ـ بالفـتح ـ قلت: مباعة أو مَفْعلة ـ بالكسر ـ قلت مَبيعة أو مَفْعلة ـ بالفسم ـ فعلى مذهب سيبويه تقول مَبيعة أيضا، وعلى مذهب الأخفش تقول مَبوعة. وسبق ذكر مذهبهما.

والآخر: ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه، كبناء مثل تجلئ من البيع فتقدول فيه تبيع بالإعلال المذكور لكونه موافقاً للفعل في عدد حروف وحركاته وزيادته إلا في وزنه؛ لأن تضعلا - بكسر التاء - ليس من الأبنية المخصوصة بالأسماء، وإذا بنيت من البيع مثل تُرتُب (۱) قلت: تُبيع على مذهب سيبويه، وتُبوع على مذهب الأخفش لأن تفعللا - بضم التاء - ليس من أوزان الأفعال، بلهم من الأوزان المخصوصة بالأسماء كتفعل - بكسر التاء.

وأما ما شبابه المضارع في وزنه وزيادته معًا، فيجب تصحيحه نحو ابيض واسود وأطول منه وأبين، ولو بنيت من البيع مثل تضسرب أو تقتل قلت: تُسيع بالتصحيح لموافقته للفعل في الأمرين معا.

والحاصل أنه لا يعل الاسم المشابه للفعل حركة وسكونا إلا إذا خالفه في حركة نحو تبيع مثال تحلئ من البيع أو زيادة في أوله نحو مقام.

فإن قلت: ولم كان ذلك؟.

قلت: لأنه إذا شبابه الفيعل من كل وجه وأعل توهم كونه فيعلا فيوجب تصحيحه لئلا يلتيس بالفعل.

فإن قلت: ينتقض هذا بنحو يزيد وتزيد علمين _ فإنهما أعلا مع موافقة الفعل في الأمرين.

قلت: هذان ونحوهما مما نقل من الفعل بعد الإعلال، لا أنه أعل بعد تقديره اسما.

ومن ذلك: أبان عند من لم يصرفه، فإن وزنه أفعل أعل في حال الفعلية ثم سمى به، وأما من صرفه فهو عنده فعال، وليس من هذا الباب.

وبهذا تعلم أن استدلال بعضهم على أنه فعال بأنه لو كان أفعل لم يعل لأنه من قبيل الأسماء ضعيف، لأنه كيزيد ونحوه بما نقل بعد الإعلال.

⁽١) الترتب: بتاءين مضمومتين وتفتح الثانية _ الشيء المفيم الثابت.

تنبيه:

ما تقدم من إصلال نحو تبيع مثال تحلّي، لكونه خالف المضارع بكسر أوله هو مذهب النحويين كافة إلا المبرد فيإنه يصحّح ذلك ونحوه، لأنه ليس مبنيا على فعل، فتقول تبيع ـ بالتصحيح ـ وتقول في مثل ترتب من القول تقول ـ بالتصحيح أيضا، وكذلك يشترط في إعلال نحو مقام مناسبة الفعل، وتقول: إن مقاما ومباعا ونحوهما مما خالف الفعل بزيادته، وإنما اعتلت لأنها مصادر لفعل أو اسم مكان، لا لأنها على وزن الفعل، ومدين ومريم ومكورة، عنده وارد على القياس، إذ لا فعل لها فتحمل عليه وهي عند ضيره مما شد من الإعلال، والصحيح مذهب الجمهور، ويدل على فساد ما ذهب إليه إعلال عين معيشة ومثوبة وليسا بمصدرين ولا اسمى مكان، إنما هما اسمان لما يعاش به من خير أو شر:

ومِفْعَلُ صُمُعُعُ كَالْفُعَالِ.

كان حق مفعل أن يعل لأنه على وزن تعلم، وزيادته خاصة بالأسماء أعنى الميم، فكان فيه موافقة الفعل من وجه ومخالفته من وجه، وذلك يقتضى إعلاله، لكنه صحح لشبهمه لفظا ومعنى بما يستحق التصحيح وهو مضعال لأنه غير موازن للفعل لأجل الألف التي قبل لامه، أما شبهه به لفظا فواضح، وأما شبهه به معنى فلأن كلا منهما يكون آلة كمخيط ومكيال، وصفة مقصودا بها المبالغة كمهمز ومحضار، فسوى بينهما في التصحيح، وإلى سبب تصحيح مفعل أشار بقوله (كالمفعال) فعلة تصحيحه عنده شبهه بمفعال وقد صرح بذلك في غير هذا النظم، وقد ذكر كثير من أهل التصريف أن علة تصحيحه كونه مقصورا من مفعال فهو هو غير أنه قصد.

وألفَ الإنْسَسَال واسْسَسَفَ مَسَال واسْسَسَال واسْسَسَفُ مَسَال وَاسْسَسَفُ مَسَال الْمُسَالِ وَالسَّسَانِ الْزَمُ مِسوَضُ وَحَسَنُ لُسُسَا بِالنَّقُل رَبَّبَ مَسرَضُ اللَّهُ لِلْهَ اللَّمَ اللَّهُ مَسرَضُ

إذا كان المصدر على إفعال أو استفعال، بما أعلت عينه، حمل على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة، فيلتقى الفان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تعوض عنها تاء التأنيث، وذلك نحو إقامة

واستقاسة أصلهما إقوام واستقوام، فنقلت فستحة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو الله التحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتسقى ألفان الأولى بدل العين والثانية الف إفعال واستفعال فوجب حذف إحداهما.

واختلف النحويون أيتهما المحذوفة؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة الف إفعال واستفعال، لانها الزائدة، ولقربها من الطرف، ولأن الاستثقال بها حصل وإلى هذا ذهب الناظم؛ ولذلك قال: (والف الإفعال واستفعال. . أزل. .).

وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة، والأول أظهر، ولما حذفت الآلف عوض عنها تاء التأتيث فقيل: إقامة واستقامة.

وأشار بقوله: (وحلفهما بالنقل ربما عرض) إلى أن هذه التماء التى جعلت عوضا قد تحذف، فيقتصر فى ذلك على ما سمع، ولا يقاس عليه، كقولهم: أراء إراء واستقام استقاما، قال الشارح: ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلاة ﴾ فهذا على حد قوله (1):

..... وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَلُوا

⁽١) قائله: هو أبو أمية _ الفضل بن العباس _ بن عتبة بن أبي لهب _ وهو من البسيط _.. وصدره: إن الخليط أجدوا البين فانجردوا.

اللغة: «الخليط» المخالط الذي يخالط المرء في جميع أصوره «البين» الفراق «أجدوا البين» أحدثوا الفيراق وجعلوه أمرا جديدا «انجردوا» بعدوا واندفعوا، ويروى: انصرموا - أي: انقطعوا ببعدهم عنا.

المعنى: يجرد الشأعر من نفسه شخصا يخاطب ويقول له: إن أصحابك وأصدقاءك الذين عاشروك، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة، وبعدوا عنك وأخلفوا ما كانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه، من دوام الألفة وطول مهد القرب والمودة.

الإحراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «الخليط» اسم إن «الجدوا» فعل ماض، وواو الجماعة قاعله «البين» مفعول به لاجدوا، والجملة من الفعل وفاعله وصفعوله في محل رفع خبر إن «قانجردوا» الفاء عاطفة. انجرد: فعل ماض وواو الجماعة فاعله «وأخلفوك» الواو عاطفة أخلف فعل ماض وواو الجماعة فاعله وكاف الخطاب مفعول أول مبنى على الفتح في محل نصب «عد» مفعول ثان «الأمر» مضاف إليه «الذي» اسم موصول ثعت للأمر «وعدوا» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محلوف: الأمر الذي وعدوه.

الشاهد: قوله: «عد الأمر» حيث حذفوا التاء عند الإضافة شذوذا؛ لأن أصله «عدة».` مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن هشام ٣٠٩/ ٤، وابن الناظم.

وقال فى شــرح الكافية: وامــتنع حلفها إلا بســماع كقــوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلاةِ ﴾ (١) قلت: وتقدم مذهب الفراء فى باب الإضافة، قيل وحَسَّن حذف التاء فى الأَية مقارنته لقوله تعالى بعد: ﴿ وَإِيتَاءِ الرَّكَاةِ ﴾ (١) .

تنبيه:

قد ورد تصحيح إفسال واستغال وفروعهما في الفاظ: منها أعول إعوالاً، وآفيمت السماء إفياما، واستحوذ استحوادًا، واستغيل الصبي استغيالاً وهذا عند جمهور النحويين شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة يقاس عليها، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل واستغمل تصحيحا مطردًا في الباب كله، وقال الجوهري في موضع آخر: تصحيح هذه الاشياء لمنة فصيحة صحيحة، وذهب في التسهيل إلى مذهب ثالث، وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه، كاستنوق استنواقا، لا فيما له ثلاثي نحو استقام.

وَمَسا لَإِنْ عِسَالٌ مِنَ الْحَسَلَقِ وَمِنْ لَقُلْ فَسَمَسْفُ مُولٌ به أَيْضًا قَسَمِنْ نَحْسُونُ مِنْ الْخَسَلَونِ وَلَكُرْ تَصَحَيْحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا النَّفَهُرْ

إذا بنى مفعول من ثلاثى صعتل العين فعل به ما فعل بإفعال واستفعال من نقل حركة عينه وحلف مدته، فإذا بنى مفعول من قال وباع فقيل مقول ومبيع، والأصل مقوول ومبيوع، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فالتتى ساكنان الأول هين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حلف إحداهما، واختلف في أيهما حلف، فلهب الخليل وسيبويه إلى أن المحلوف واو مفعول، لزيادتها، وتقربها من الطرف، وذهب الأخفش إلى أن المحلوف عين الكلمة؛ لأن واو مفعول لمنى، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حلف الأول.

⁽١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء، ومن الآية ٣٧ من سورة النور.

⁽٢) من الآية ٣٧ من سورة النور.

⁽٣) أعول إعوالا: يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء، وبمعنى كثير عياله وأفيمت السماه: أي: صارت ذات فيم أي سحاب.

ِ فأما ذوات الواو نحو مقول، فليس فيها عمل غير ذلك، لأنه لما حذفت منه إحدى الواوين بقى مقول على لفظه.

وأما ذوات الياء نحو مبيع فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مبيع بياء ساكنة بعد ضمة، فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء، وأما على رأى الأخفش فإنه لما حدفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت المواو ياء، فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء.

قيل: وقد خالف الأخفش أصله في هذا، فإن أصله أن الفاء إذا ضُمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واواً لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو بيض، وقد قلب هاهنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها، ومراعاتها موجودة أجدر.

فإن قلت: هل يظهر لخلاف الشيخين في المحذوف ثمرة لفظية؟

قلت: نعم. قال أبو الفتح: سألني أبو على عن تخفيف مَسُوء فقلت: أما على قول أبي الحسن فأقول: رأيت مَسُوًا، كما تقول في مَقُرُوء: مُقَرُوء مُقَرُوء لأنها عنده واو مضعول، وأما على صلعب سيبويه فيقال: رأيت مَسواً كما تقول في خَبُه: خَبُ، فتحرك الواو، لأنها في مذهبه العين، فقال لي أبو على: كذلك هو وقوله: (وَنَدَرْ تَصْحَيْحُ ذَى الوَاوِ) أشار به إلى قول بعض العرب: ثوب مصوون، مصوون، ومسك مَدوُوف (١) وفي القياس على ذلك خلاف منعه الجمهور وأجازه المبرد في أحد قوليه، وذكر الجوهرى: أن بعض النحويين يقيس الإتمام في الواو، وأنه لغة المحض العرب، وقيال الأستاذ أبو على: حكى ذلك عن الكتاب وقاس عليه، وقوله: (وفي ذي الياء اشتهر) يعنى أن التصحيح في ذوات الياء كثير مشتهر

⁼ واستحوذ: أي خلب، واستغيل الصبي: أي: شرب الغيل . بقتح الغين وسكون الياء . وهو اللبن الذي توضعه المرأة ولدها وهي تؤتى أو وهي حامل.

⁽۱) ثوب مصوون: أي: منحفوظ من صان يصون، منك مدووف: أي: منبلول أو مسحوق.

بخلاف الواو، وذلك ثقل الواو وخفة الياء، ومــثال ذلك في الياء كقولهم: «خُذُهُ مَطيُّوبةً به نفسًا»(١٠٠.

وقال شاعر(١): كَأَنُّهَا تُفَّاحَةً مَطَيُّوبَةً .

وتصحيح ذوات الياء لغة تميسية حكاها المازني وغيره، وقال علقمة وهو تميمي^(۱۲):

. . . . يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ اللَّجِنُ مَغَيُّومُ

قال سيبويه: ويسعض العرب يخرجه عن الأصل فيقول مخيوط ومبيوع ولا تعلمهم أتموا في الوار لأنها أثقل، وخمالف أبو العبماس في تصريفه فقمال: إنما أجازوا ردَّ مبيع إلى أصله في الضرورة ولم يجعله لغة.

وَصَحِّحِ المُفْعُولَ مِنْ نَعْدِ عَدا ﴿ وَآعْلِلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرُّ الأَجودا

(١) معليوبة: اسم مفعول طابه يقال: طابه أى طيبه، والصواب مطبوبة به نفس ـ برقع نفس على النيابة عن الفاعل أو معليوبا به نفسا ـ بالتذكير ـ وإنابة الضمير في مطبوبا العائد على فاعل خد عن الفاعل. هـ صبان.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله، ولم أقف على غامه _ وهو شاعر من بني غيم يصف الجمر، والضمير في كأنها يعود إلى الحمر التي يصفها الشاعر.

الإحراب: «كأنها» كأن حرف تشبيه ونصب وضمير الغائبة اسمها «تفاحــة» خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة «مطبوبة» نعت لتفاحة مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله: فمطيوبة، فقد جاء على الأصل والقياس أن يقال: مطيبة كمبيعة.

مواضعه: ذكره الاشموني ٨٦٦/ ٣، وابن هشام ٣٠٥/ ٤، وابن الناظم.

(٣) قائله: هو علقمة بن عبدة _ وهو من البسيط _.

وصدره: حتى تذكر بيضات وهيجه.

اللغة: «البيسضات» جسم بيضة «هيجه» من التهليج ـ هاج إذا ثار «الرذاذ» المطر الخفيف «الدجن» إلباس الفيم السماء «مفيوم» من الفيم وهو السحاب.

الإعراب: دحتى المنساية الذكر عسملة من الفعل والفساعل وهو الضميس الذى يرجع إلى الظليم وهو ذكر النعامة «بيضات» مفعوله «وهيجه» فعل ماض والهاء مفعوله وهي الضمير المنصوب الراجع إلى الظليم «يوم» فاعل «السرذاذ» مضاف إليه «عليه» جار ومسجرور خبر مقدم «الدجن» : مبتدأ مؤخر، والجملة صفة ليوم «مغيوم» صفة أخرى ليوم.

الشاهد: قوله: المغيوم؛ فإنه جاء على أصله بدون الإعلال، والقياس فيه مغيمًا

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٦/ ٣ وابن الناظم والمكودي ص ٢٠١.

إذا بنى المفعول من فعل معتل اللام لم يخل من أن تكون لامه ياء أو واوا. فإن كانت ياء وجب إعلاله بالإبدال والإدضام وتحويل الضمسة كسرة نحو مرمي والأصل مرموي، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحماهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة، وكسرت الميم لتصع الياء.

وإن كانت واواً فهى على ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله، وقسم يختار إعلاله، وقسم يختار تصحيحه.

فالذى يجب إعلاله هو ما عينه واو، فإذا بنيت اسم المفعول من نحو قَوى قلت: مَقْوى، والأصل مَقْوُوو، فاستشقل اجتماع ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة، فقلبت الانحيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء، لأنه قد اجتمع ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء، وأدغمت الياء فى الياء فقيل: مَقْوى.

والذى يختار إعلاله هو ما كان فعله على فعل ـ بكسر العين ـ كمرضى فهذا فيه الإعلال والتصحيح، والإعلال أولى، لأن فعله قد قلبت فيه الواوياء فى حالة بنائه للفاعل وفى حالة بنائه للمفعول، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل فى الإعلال أولى من مخالفته له؛ ولهذا جاء الإعلال فى القرآن دون التصحيح، قال تعالى: ﴿ وَرَجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيةً مَرْضِيّةً ﴾ (ا) ولم يقل مَرضُوّة مع كونه من الرضوان. وقال بعضهم: قَمَرضُوّة وهو قليل، هذا ما ذكره المصنف ـ أعنى ترجيع الإعلال على التصحيح فى ذلك ترجيع الإعلال على التصحيح فى نحو مرضى، وذكر غيره أن التصحيح فى ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه شاذ، وصرح بعض المغاربة بعدم اطراد الإعلال فيه شاذ، والوجه فى هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة) (ا).

والذي يختار تصحيحه هو ما كان من فعل وليست عينه واوا، ولا هو على فعل على داء بكسر العين ـ كالمفعول من نحو عدا، فيسجوز فيه التصحيح حملا على فعل

⁽١) الآية ٢٨ من سورة الفجر.

^{.1 (1)}

الفاعل فتقول: مَعْدُونًا، فتصححه كما صح فعل الفاعل، ويجوز فيه الإعلال حملا على فعل المفعول فتسقول: مَعْدَى فتعله كما أعل فعل المفعول، والتصحيح أولى؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولَى.

ويروى بالوجهين قول الشاعر(١):

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنْنِي أَنَا اللَّيثُ مَعْدَيًّا عليهِ وَعَاديا وَانشده المَاوِني فَمَعْدُواً بالتصحيح وأنشده غيره بالإعلال.

تنبيهات:

الأول: لم يذكر الناظم في هذا البيت إلا هذا القسم الانحير، أعنى: ما يترجح فيه التصحيح، وأحال على المثال فخرج بقوله: (من نحو عدا) ما عينه واو نحو قـوى، فإن المفعـول منه يجب إعلاله، ومـا هو على فعل نحـو رضى، فإن المفعول منه يترجح إعلاله عند المصنف.

فإن قلت: لم ترك هنا ذكر المفعول مما لامه ياء نحو رمي؟.

قلت: لأن حكمه قد تقدم بيانه.

الثانى: ظاهر كلامه أن الإصلال مطرد فى نحو معدى، وإن كان التصحيح أجود، وقال بعض النحويين: إن الإعلال فيه شاذ لا يطرد.

المعنى: قد طسمت ووجتى، أنى بمنزلة الأسد، فمن ظلمنى فإنما ظلم الأسد، فبالابد أنى أهلكه.

⁽١) قائله: هو عبد يغوث الحارثي _ وهو من الكامل _.

اللغة: «هرسي» ـ هرس الرجل امرأته ـ ووقع في رواية الزمخشري: مغريا عليه وخاريا. المعنى: قد علسمت (وجنر، أن عنه لة الأسد، فعد ظلمني فياغا ظلم الاسد، فيلامد

الإحراب: «وقد» الواو للعطف وقد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض والتاء للتأنيث «عرسى» فاعل والياء مضاف إليه «مليكة» ـ بضم الميم ـ عطف بيان أو بدل من عرسى «اننى» حرف توكيد ونعب والياء اسمها «الليث» خبرها و«أنا» ضمير منفصل فلا موضع له، وأن مع اسمها وخبرها سنت مسد مفعولى علمت «معديا» حال من الليث «وعاديا» عطف عليه، والمعامل في معديا ما في أن من معنى ثبت وتحقق.

الشاهد: قوله: «معديا» حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدو.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٧/ ٣، وابن يعيش ٢٢. ١١٠/ ١٠، وسيبويه ٣٨٢/ ٢.

الثالث: اختلف في تعليل إعلال الواو في هذا النوع، فقيل: إنه أعل حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف، وقيل: أعل تشبيها بباب أدل وذلك لأن الواو الأولى ساكنة زائدة خفيفة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزًا، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة، وقلبت ياء على حد قلبها في أدل، قال الزمخشري كما فعلوا في الكساء نحو فعلهم في العصا، واعترض تعليل الفراء بوجوب القلب في المصدر، نحو عَتَا عَتِيًا، والمصدر ليس بمبني على فعل المفعول.

كَلَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفَعُولُ مِنْ ﴿ ذِي الْوَاوِ لِأُمَ جَمْعِ أَوْ فَرْدٍ بَعِنَّ

إذا كان الفُمُول مما لامه واو ولم يخلُ من أن يكون جمعا أو مفردا. فإن كان جمعا فقد جاء فيه الإعلال والتصحيح، إلا أن الإعلال أكثر نحو عصى ودلى جمع عصى ودلو، وأصلهما عُمُسُورٌ ودلُورٌ، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملا على باب أذل وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام.

وقد ورد بالتصحيح الفاظ، وهي أبوَّ جمع أب وأخوَّ جمع أخ، ونُحوَّ جمع نحو، وحكى عن بعضهم: إنكم لتنظرون في نُحُوِّ كثيرة، ونُبُوَّ جمع نجو _ بالجيم _ وهو السحاب الذي هواق ماءه، وقال ابن سيده: ولم يسمع فيه إلا الإعلال، ونُهُو جمع نَهُو، وذكر من ذلك بنو جمع ابن، وقنو جمع قنا على خلاف في لامهما، ومنهب سيبويه أنها ياء، وقول ابن عصفور: شذ من هذا الجمع لفظان وهما نجو في جمع نجو، وقنو في جمع قنا، يوهم أنه لم يشذ غيرهما، وليس كذلك.

فإن كان مفردا فقد جاء فيه أيضا الإعلال والتصحيح إلا أن التصحيح أكثر نحو علا علوًا ونما نموًا، وقد جاء بالتصحيح قولهم: عتا الشيخ عتيًا، أى: كبر، وقسا قسيًا، أى: قسوة.

فإن قلت: ظاهر كـــلام الناظم التســوية بين فعول المــفرد وفعــول الجمع في الوجهين وليسا بـــواء؛ لأن الإعلال في الجمع أكثر، والتصحيح في المفرد أكثر.

قلت: سبوى بينهما في مسجىء الوجهين في كل منهما، ولم يسبو بين الوجهين في الكثرة، وقد صرح بتفاوتهما في غير هذا الكتاب، قال في الكافية: وَرُجِّعَ الْإَهْلَالَ فِي الجَمْعِ وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحُ أُولِي مَا قُفِي فَإِن قَلْمِ وَفِي مَا تُقْمِ فإن قلت: لم كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح؟. قلت: لثقل الجمع وخفة المفرد.

تنبيهان:

الأول: لا إشكال في اطراد الإعلال في الجمع والتصحيح في المفرد، وأما تصحيح الجمع في المفرد، وأما تصحيح الجمع فسمذهب الجمهور أنه لا يقاس عليه، وإلى هذا ذهب في التسهيل قال: ولا يقاس عليه خلافا للفراء، انتهى. وضعف مذهب الفراء بقلة ما ورد من ذلك، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده، والذي ذكره غيره أنه شاذ لا يطرد.

الثاني: ما تقدم في فُـعول من التصحيح مـشروط بألا يكون من باب قَوِيَ، فلو بني من القُوَّة فعول لزم أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم.

وشاعَ نحو نَيَّم في نُوم ونحو نيَّام شُلُوذُهُ نُمِي

يعنى أنه قد كثر في فعل جمع فاعل الذي عينه واو الإعلال، فيقال في نُوَّم جمع نائم نُيَّم، وفي صُوَّم جمع صائم صيَّم وفي جُوع جمع جائم جَيَّم قال(١):

..... مُجَّلْتُ طُبْخَتَهُ لِغُومٍ جُنِيمٍ

⁽١) قائله هو الحاردة واسمه قطبة ـ وهو من الكامل ــ.

وصدره: ومُعرض تَعَلَّى الراجلُ عَتَهُ.

اللغة: "معرص" بضم كليم وفتح العين والراء مشددة _ بزنة اسم المفعول من مضعف العين _ وهو اللحم المذي وضع في العسرصة _ وهي الفناء بين الدور ليسجف "المراجل" القدور، واحده مرجل بزنة متبر.

الإهراب: «ومعرص» الواو واو رب معرص مرفوع بفسمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وهو مبتداً، «تغلى» فعل مضارع «المراجل» فاعله والجملة صفة لمعرص «تحته» ظرف والهاء مضاف إليه «عجلت» فعل وفاعل «طبخته» مفعول به والمهاء مفساف إليه والجملة خبير معرص «لقوم» جار ومجرور متعلق بعجل «جيم» صفة.

ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف، فأعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء (ثم قلبت الواو الأولى ياء)(١)، وأدغمت الياء في الياء، والتصحيح في ذلك هو الأصل، وأما فُعّال ـ بالمد ـ نحو صوام وقُوام، فالتصحيح في ذلك عن الطرف بسبب زيادة الألف.

وقد شــذ الإعلال في لفظ واحد لا يقــاس عليه وهو نيّام جــمع نائم. قال الشاعر (٢):

أَلاَ طَرَقَتُنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَّقَ النَّيَّامَ إِلاَّ كَلاَمُهَا

تنبيهان:

الأول: قوله (وشاع) يفيد الكثرة وليس بنص على اطراده، وقد نص غيره من النحويين على أنه مطرد، ولاطراده شرط لم يذكره المصنف، وهو ألا يكون معتل اللام نحو شاو وشُوَّى فهذا لا يجوز إعلاله كراهة لتوالى الإعلال.

والثاني: يجوز في فاء فُعَمل المعل العين الضم والكسر، والضم هو الوجه الأولَى.

⁼ الشاهد: قوله اجيع فإن أصله جوع، لأنه من الأجوف الواوى فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع.

مواضعة: ذكره الأشموني ٨٧٠/ ٣.

⁽۱) آ ، جـــ.

⁽٢) قائله: هو أبو الغمر الكلابي، ويقال له: أبو النجم ـ وهو من الطويل ــ.

اللغة: «طرقتنا» زارتنا ليلا «مية» اسم امرأة «أرق» أسهر وأذهب الننوم من الأعين «النيام» جمع نائم ـ اسم فاحل من نام ينام نوما.

المعنى: أن هله المرأة وارتهم بالليل، وقد نام القوم، فأرقهم حديثها وأطار النوم من أعينهم كلامها العذب، حتى قضوا ليلهم أيقاظا ساهرين.

الإعراب: «آلا» أداة تنبيه «طرقتنا» فعل ماض والتاء علامة التأنيث وضمير المتكلم مفعول به «مية» فاعل «ابنة» نعت «متذر» مضاف إليه «فمسا» الفاء عاطفة وما نافية «أرق» فعل ماض «النيام» مفعول به لأرق «إلا» أداة حصر «كلامها» فاعل أرق، والضمير مضاف إليه.

الشاهد: قوله: «النيام» فإن أصله النوام، ونيام جمع نائم والهمزة في المنفرد منقلبة عن واو. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الاشموني ۷۸۰/ ۳ وابن هشام ۲۷۸/ ٤، وابن عقيل ۲۶۹/ ۲، وابن الناظم، والمكودي ص ۲۰۲، وابن يعيش ۹۳/ ۱۰.

نمسل

[إذا كان فاء الافتعالا حرف لين]

ذُو اللَّينِ فا تا فِي افتِعال أَبْدلاً وَشَدًّا فِي ذِي الهِمْزِ نحو ُ اثْتَكَلاَ

إذا كان فاء الافتعال حرف لين ـ أعنى واراً أو ياء ـ وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء في الافتعال وقروعه، أعنى الفعل واسمى الفاعل والمفعول.

مثال ذلك في الواوِ: اتّعد يتّعدا اتّعـادا فهو متّـعد، ومثاله في اليـاء: اتّسر يتّسر اتّسارًا فهو متسر.

وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاء لأنهم لو أقررها لتلاعبت بها حركات ما قبلها؛ فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفا، وبعد الضمة واواً، فلما رأوا مصيرها إلى تسفيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا جلدا لا يتغير لما قبله، وهو التاء، وهسو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو، وليوافق ما بعده فيدغم فيه.

تنبيهات:

الأول: قبال بعض التحبويين البدل في اتّعبد، إنما هو من اليباء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في أتعاد وفي اتّعد وحُمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر.

الثاني: قوله (ذو اللين) يشمل الواو والياء كما تقدم، وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك، لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما.

الثالث: من أهل الحجاز قوم يتركسون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركسات قبلها، فيسقولون: ايتَّعَد يساتَّعِد فهو مُوتَسعد، وايتَّسَر ياتَسِر فهو مُوتَسر.

الرابع: حكى الجرمى أن من العرب سن يقول التسر والتعدد بالهمز _ وهو غريب. وقوله: (وشد في ذى الهمز) أى: وشد إبدال فاء الافتعال تاء فيما أصله الهمزة والقياس فيه ألا يبدل، وذلك نحو ابتكل ياتكل ابتكالا، لأنه افتعل من الاكل، ففاء الكلمة همزة ولكنها خففت بإبدالها حرف لبن لاجتماعها مع الهمزة

1114

التى قبلها فأقرت على ما يقتضيه التعسريف، ولم تبدل لأنها ليست بأصل، وإنما هى بدل من همزة، والهمزة لا تدغم، فينبغى أن يكون بدلها كذلك، وأيضا فلأن إبدالها وهى بدل من الفاء يؤدى إلى توالى إعلالين وشذ إبدال الياء والواو فى هذا تاء، كقول بعضهم أثرر أى: لبس الإزار، فالتاء فى هذا بدل من الياء المبدلة من الهمزة (وقال بعضهم: الأثمن أتمسن، فالتاء فى هذا بدل من الواو المبدلة من الهمزة) واللغة الفصيحة فى ذلك عدم الإبدال.

تنبيهات:

الأول: قوله (وشد) يقتضى أن الإبدال فى ذى الهمز ليس بلغة فلا يصح القياس عليه، وهذا هو المعروف، وحكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال فى ذى الهموزة، وحكوا من ذلك الفاظا وهيى: اتزر واتمن، من الإزار والأمانة، واتهل من الأهل، ومنه عندهم اتخد من الأخذ، وقال بعضهم: هى لغة رديثة متنازع في صحة نقلها، قال أبو على: هذا خطأ في الرواية، فإن صحت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغى أن يؤخذ بلغتهم، ولم يحك هذا سيبويه، ولا الأثمة المتقدمون العارفون بالصيغة وتحرى النقل.

قلت: وفي الحديث «وإن كان قسميرا فلميتزر به» كدنا الجمسيع رواه الموطأ بالإبدال والإدغام، وفي حديث عائشة رضي الله عنها «كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حضت أن أتزر» ـ بالإدغام.

فإن قلت: فما يصنع أبو على بقولهم: اتَّخذ وهِو من الأخذ؟.

قلت: خرجه على أن تاءه الأولى أصلية، لأن العرب قالت: تخذ بمعنى اتخذ، قال الله تعالى: ﴿ لِاتُّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ (١) وأنشد(٢):

وقد تَخَذَت رجلي لَدَى جنب غَرْزِها ﴿ نَسِيفًا كَأُفْحُوصِ الفطاةِ الْمُطرُّقِ

⁽١) من الآية ٧٧ من سورة الكهف.

⁽۲) قائله: هو المنزق العبدى _ واسمه شاس بن نهار العبدى _ وهو من الطويل __.

اللغة: «تخذت» بمعنى اتخذت « لدى جنب» ويروى إلى جنب «غـردها» الغرد ـ بفتح الغين وسكون الراء ـ ركـاب الرجل من جلد، وإذا كـان من خـشب أو حـديد فـهو ركـاب=

ونازع الزجاجي في وجود مادة تَخلَ، ورعم أن أصله اتخذ، وحُدف، وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم: تَخذَ يَتْخَذُ تَخَذَا، وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتّخذ بما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحي لأن فيه لغة وهي وَخذَ بالواو، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن، لأنهم نصوا على أن اتمن لغة رديئة.

الثاني: ظاهر تمثيله بالتكل ـ أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذا، ويحتمل أن يريد أن الإبدال سمع فيسما هو من جنسه، وإن كان لم يسمع فسيه، ونص الشارح على هذا قال: ولا يريد أنه يقال في افتعل من الأكل ايتكل.

قلت: وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع.

طًا تَا أَفْتَمَالَ رُدًّا إِنَّوَ مُطْبَقِ

يعنى أنه إذا بنى الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة ـ وهى الصاد والضاد والطاء والظاء ـ وجب إبدال تائه طاء، كقولك فى بناء افتعل من طعن وظلم وصبر وضرب ـ اطبعنوا واظلموا واصطبروا، واضطرب، والأصل فى ذلك اطتعنوا واظتلموا واصتبروا واضترب، ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذا التاء مهموسة مُستَقلة، والمطبق مجهور مُستَعله، فأبدل من المتاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء.

⁼ انسيفا، بفستح النون وكسر السين ـ اثر ركض الرجل بجنبي البعيسر إذا انحسر عنه الوبر كأفحوص - بضم المهمزة وسكون الفاء وضم الحاء ـ مسجثم القطاة ـ أي: مبيتها، سمي بذلك لأنها تفحصه «القطاة» طائر مستمهور «المطرق» ـ بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الراء المكسورة ـ من طرقت القطاة إذا حان خووج بيضها .

الإعراب: ﴿ وقد ؟ للتبحقيق ﴿ تَحَـٰذَت أَعْلَى مَاضَ ﴿ رَجِلَى اللَّهِ وَاليَّاء مَضَافَ إِلَيه ﴿ لَدى ؟ منصوب على الطّرف ﴿ جنب مَضَافَ إِلَيه وأيضًا جنب مَضَافَ إِلَى غروها ﴿ السَّفَاء مَفَعَاف اللَّه ﴿ الطّرق ؟ تَخَذَت ﴿ كَافْحُوص ﴾ الكاف للتشبيه والأفحوص مجرور بها ﴿ القطاء المفاف إِلَيه ﴿ الطّرق ؟ صفة للقطاة .

وإنما ذكره مع أن القطاة مؤنث لانه لا يقال ذلك فى غير القطاة على رأى أبى عبيد، وأما على رأى خيره فسيكون على إرادة النسبة، والتقسدير: ذات التطريق ـ وأما على رواية من رواه بفتح الراء فيكون صفة للأفحوص بمعنى المعدل.

الشاهد: قوله: التخذت؛ فإن أصله أتخذت.

ئنبيه:

إذا أبدلت الياء طاء بعد الطاء وجب الإدفام لاجتماع المثلين، وإذا أبدلت بعد الظاء في نحو اظَّلم ففيه ثلاثة أوجه:

احدها: البيان فيقال اضطلم، والثاني: إدغام الظاء في الطاء فتقول اطلّم بطاد مشددة، والثالث: أن تجعل موضع الطاء ظاء معجمة ثم تدغم فيقال اظلم.

وينشد بالأرجه الثلاثة قول زهير(١):

هَوَ الجوَادُ الذِي يُمْطيكَ نائلهُ ﴿ عَنْوًا ويَظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظَطَلِمُ

وإذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان: البيان فيقال اصطبروا، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول فيقيال: اصبروا ـ بصاد مشدة. قال سيبويه: وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ ﴿ أَنْ يُصَلِّحا ﴾ (٢) يريد أن يصطلحا.

⁽١) قائله: هو زهير بن أبي سلمي في مدح هرم بن سنان ـ وهو من البسيط ـ.

اللغة: «نائله النائل: العطاء «فيظلم يقبل الظلم ويحتمله لكن لا ضعفا ولا استكانة.

المعنى: أن هرمًا هو الجسواد الذي يجزل لك العسطاء بسهولة مسن غير من ولا إبطاء ويسحمله الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلا منه ـ لا ضعفا ولاخوفا.

الإحراب: «هو» ضمير منفصل مبتدأ «الجواد» خبسره «الذي» صفة للجواد «يعطيك» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وفاعله ضميسر مستتر وكاف الخطاب مفعول أول «نائله» مفعول ثان ليعطى وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عفوا» مفعول مطلق عامله يعطي وأصله صفة لمسدر محقوف وتقدير الكلام: إعطاء عفوا «ويظلم» الدواو حرف عطف «يظلم» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاحل ضمير مستتر فيه «أحيانا» ظرف زمان منصوب بيظلم «فيظطلم» الفاء حرف عطف ويظطلم معطوف بالفاء على يظلم المبني للمجهول.

الشاهد: قوله «فيظطلم» رصله فيظئلم ثم قلبت تاء الافتحال طاء فصار يظطلم ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامهما فيصير يطلم وروى بالأوجه الثلاثة.

مواضعه: ذكره من شيراح الألَّفيية الاشموني ٨٧٣/ ٣، وابن هشيام ٢٩٤/ ٤، وسيبويه ٢١٤/ ٢.

⁽٢) من الآية ١٢٨ من سورة النساء.

وإذا أبدلت بعد الضاد فثلاثة أوجه البيان والإدغام بوجهيه، فيقال اضطجع واضَجع واطَّجع، وهذا الشالث، قال ابن هشام الخضراوى: هو نادر شاذ، وقد استشقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لما بينهما من التقارب، فقلب الضاد لاما فقال: الطجع، وبالأوجه الأربعة ينشد قوله (١):

مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفِ فَالْطَجَعُ فِي ادَّانَ وازْدَدْ وَادَّكِرْ دالا بقي

يعنى أنه إذا بنى الافتعال بما فساؤه دال نحو دَانَ أو راى نحو راد أو ذال نحو ذَكَر، وجب إبدال تائه دالا فيقال: ادَّانَ وأرداد، وادَّكَر، والأصل: أُدَتان، وأرتاد، وأذتكر، فاستثقل مجىء التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالا.

تنبيهات:

الأول: إذا أبدلت تاء الافت عال دالا بعد الدال وجب الإدغام، لاجتماع المثلين، فليس في ادّان إلا وجه واحد.

وإذا أبدلت دالا بعد الزاى قوجهان: الإظهار والإدغام بقلب الثانى إلى الأول فيضال: ارّجًر، ولا يجوز العكس، لأن الزاى لا تدغم فيسمسا ليس من

⁽١) قائله: هو منظور بن حية الأسدى ـ يصف ذئبا ـ وهو من الرجز ـ..

وصدره: لما رأى أن لادعه ولا شبع.

اللغة: «دعه» الدعة: الراحة وسعة العيش «مال» انحاز وركز «أرطاة» واحدة الأرطى، وهو شجر من شبجر الرمل له ثمر كالعناب «حقف» هو منا اعوج وانحنى من الرمل والجمع أحقاف «الطبع» اتكا على الأرض.

المعنى: أن هذا الذَّئب لما رأى أنه لم يجد راحة من التعب، ولم يشبع بأكل ركن إلى شجرة من الأرطى في منحني، واتكا على جنبه ليستريح.

الإعراب: «لما» شرطية «رأى» فعل السشرط وفاعله يعود على الذئب «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «دعه» اسم لا وخبرها محذوف «مال» فعل مساف جواب الشرط والفاعل ضميسر يعود إلى الذئب «إلى أرطاة» متعلق بمال «حقف» مضاف إليه «فالطجع» الفاء عاطفة والطجع فعل ماض وفاعله ضمير مستتر.

الشاهد: قوله (فالطجع) وأصله اضتجع قلبت التاء طاد ثم الضاد لاما.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٤٧/ ٤، وابن يعيش ٢٠/ ١٠.

مخرجها وإذا أبدلت دالا بعد الذال فشلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام بوجهيه فيقال: ازدكر، وادّكر، واذّكر ـ بذال معجمة.

الثانى: مقتضى اقتصار النظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة المذكورة، ودالا بعد الثلاثة أنها تُعرَّ بعد سائر الحروف ولا تبدل، وقد ذكر فى التسهيل أنها تُبدل ثاء بعد الثاء فيقال: اثَّردَ ـ بثاء مثلثة ـ وهو افتعل من ثَردَ أو تدخم فيها الثاء فيقال: اتَّردَ ـ بتاء مشناة، وقال سيبويه: والبيان عندى جيد ـ يعني الإظهار، فيقال أثَنَردَ، ولم يذكر المصنف هذا الوجه، وذكر في التسهيل أيضا أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في: اجتمَعُوا: اجدَمَعُوا، وفي اجْتَز: اجدَرّ، قال الشاهر(1):

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: لا تحبِسَانا بِنزْع أَصُولُهِ وَاجْدَزُّ شِيحًا

وهذا لا يقاس عليه، وظاهر كلام المصنف في بعض كــتبه أنه لغــة لبعض العرب، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه.

وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال.

وقد عُلم عا ذكره أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي: الألف-والواو والياء.

⁽۱) قائله: قال الجوهري يزيد بن الطشرية، وقال ابن بري: قاله: مضرس بن ربعي . . وهو من الوافر ...

اللغة: «لا تحبسنا» من الحسبس، ورواية الجوهرى: لا تحبساناً ثم قسال: وربما خاطبت العرب الواحد بلفظ الاثنين يعنى: لا تحسبسنا عن شى اللحم بأن تقلع أصول الشجسر، بل خذ ما تيسر من قضبانه وعيدانه، وأسوع لنا فى الشى.

والضمير في أصوله يرجع إلى الكالا الجدوا أصله اجتر من جزرت الصوف اشيحا ع بكسر الشين عنهور.

الإصراب: «فقلت» قــال قعل وفاعل «لصــاحبى» جار ومــجرور متــعلق بالفعل «لا تحــبسنا» مفعول القول «بنزع» جار ومجرور متعلق به «أصوله» مضاف إليه «اجدز» أمر من جز يجز وفاعله ضمير مستتر فيه «شيحا» مفعوله.

الشاهد: قوله: «اجدز» فإن أصله اجتز فقلبت التاء دالا.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٤/ ٣، وابن يعيش ٤٩/ ١٠.

والياء تبدل من ثلاثة أحرف، هي: الهمزة والألف والواو. والواو تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة والألف والياء. والألف تبدل من ثلاثة أحرف، وهي الهمزة والواو والياء.

والميم تبدل من النون، والتاء تبدل من حرفين وهما: الواو والياء.

والطاء تبدل من التاء، والدال تبدل من الباء، على ما سبق ذكره من التفصيل.

وقد تبدل بعض هذه الحروف من غير ما ذكر، وإنما قصد هنا ذكر الفرورى، ولذلك لم يتكلم على إبدال الهاء مع أنه ذكرها في حروف البدل، لأن ذكر الهاء ليس بضرورى؛ ولهذا قال في التسهيل: والضرورى في التصريف هجاء «طويت دائما» وأسقط الهاء، وقد تقدم أول الباب الإعلام بأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفا، وهي المجموعة في قوله: «لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته» وأن الإبدال قد وقع في غيرها أيضا، ولكنه ليس بشائع، وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستهاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز مرتبا للحروف على ترتيبها في المخارج، فأقول وبالله التوفيق:

الهمزة ـ أبدلت من سبعة أحرف، وهى الألف، والساء، والواو، والهاء، والعين، والغين، والخاء، أما إبدالها من أحرف اللبن فمنه مطرد كإبدال الهمزة من الألف في حسمراء ومن الواو في كسساء ومن الساء في رداء، وقد تقدم بسانه مستوفى.

ومنه غير مطرد كإبدال الهمزة من الألف في الخاتم والعالم، وفي الواو في إشاح واحد، خلافا للمازني في إشاح، فإن إبدال الهمزة من الواو فيه مطرد عنده ومن الياء في قولهم: قطع الله أديه، في أسنانه آلل ـ أي: يلل وهي قصر الاسنان العليا، وقيل: انعطافها إلى داخل الفم.

وأما إبدالها من الهاء وما بعدها فمقتصور على السماع، فمثال إبدالها من الهاء قولهم: ماء وأصله ماه، ومن العين قبولهم: أباب بحر والأصل عباب بحر، ومن الخياء قبولهم: صَراً. أي صرخ، حكاه الاخفش عن الخليل، ومن الغين

قولهم: رَأَنَة بمعنى رَغْنَة حكاه النفسر بن شميل(١) عن الخليل، وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدًا.

الألف _ أبدلت من أربعة أحرف، وهي الياء نحو باع، والواو نحـو قال، والهمزة نحو كاس في كأس، والنون الخفيفة نحو ﴿ لَنَسْفُعًا ﴾ (٢).

والهاء أبدلت من خسسة أحرف، وهي: الهمزة نحو هياك في إياك وهو كثير، والألف كقوله من هاهنا ومن هنة أي من هنا، والواو في حرفين محتملين: أحدهما هنية تصغير هنة أصله هنيوة، ويحتمل أن تكون الهاء مبدلة من الياء المبدلة من الواو، والآخر: قولهم: يا هناه عند أبي الفتح، وفيه أقوال مشهورة، والياء في هذه وهنية على أحد الوجهين، والتاء في طلحة في الوقف على مذهب البصريين، وإبدال الهاء في جميع ذلك غير مطرد إلا في نحو طلحة.

العين _ أبدلت من حرفين: الحاء في قولهم: ضَسَبَعَ بمعنى ضبح والهمزة في نحو (عَنَّ زيدا قائم) أعنى أن زيدا قائم، وهي عنعتة تميم.

والغين ـ أبدلت من حرفين الخاء كـقولهم: (فَطَر بيـديه يغطر) بمعنى خَطَر يخطر حكاه ابن جني، والعين كقولهم: لَغَنَّ في لَعَنَّ.

الحاء _ أبدلت من العين قالوا: "ربح، في ربع _ وذلك قليل.

الحَمَّاء _ أبدلت من حرف واحمد، وهو الغين في قمولهم: «الأخنَّ يريدون الأغنَّ(") فقد وقع التكافؤ بينهما، وذلك في غاية القلة.

القاف _ أبدلت من حرف واحد وهو الكاف كقولهم: وُقَنَة في وُكُنَة الطائر _ وهي مأواه من الجبل _ حكاه الخليل.

⁽١) هو النضر بن شميل بن حرشة بن كلثوم. أخذ عن الخليل والعرب، وأقام بالبادية أربعين سنة، وكان أحد الأعسلام وله من رواية الأثر والسنن والأخسار منزلة، وصنف غسريب الحديث، والشمس والسقمر، وخلق العرش، والمدخل في كتساب العين. مات سنة ثلاث وقيل: أربم ومائين.

⁽٢) من الآية ١٥ من سورة العلق.

⁽٣) الأغن: الذي يخرج صوته من خيشومه.

والكاف _ أبدلت من حرفين: القاف في قولهم «عربي كح» أي: قُح، وفسر الأصمعي القح فقال: وهو الخالص من اللؤم، وإبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء في قول الراجز (١٠):

يا أَبْنُ الزُّبْيْرِ طَالَمَا عَصَيْكًا

أي: عصيت. أنشله أبو على.

الجيم ـ أبدلت من الياء مخففة ومشددة، والأكثر كون الياء المبدل منها الجيم مشددة أو مسبوقة بعين، وهي عجعجة قضاعة.

الشين: أبدلت من ثلاثة أحرف: كاف المؤنث في نحو أكرمتك قالوا:

اكرمتش، والجيم، قالوا مُدْمَشُ في مدمج قال(١٠):

إِذْ ذَاكَ إِذْ حَبْلُ الوصالِ مُدْمَشُ

أى: مدمج، والسين قسالوا جعشسوشَ في جعَسسوس، وهو القمئ الذليل، ويجمع بالمهملة دون المعجمة ـ وبذلك عُلم الإبدال.

⁽١) قاتله: هو راجز من حمير ـ وهو من الرجز ـ.

وتمامه: وطالما عنيتنا إليكا. لنضربن بسيفنا قفيكا.

وأراد بابن الزبير ـ عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما.

الإحراب: ﴿ يَا عَرَفَ نَدَاهُ ﴿ ابْنَ عَنَادَى مَنْصُوبِ ﴿ الزَبِيرِ الصَّافَ إِلَيْهِ ﴿ طَالَمُ الْعَلَمُ الْ كافحة عن طلب الضَّمَل أو مصدرية وهي وما دخلت عليه فاعل أي: طال عصيانك ﴿ عصيكا الصَّي فعل ماض والكاف المنقلية عن التاء فاعل .

الشاهد: قوله (عصيكا) فإن أصله عصيت، فأبدلت الكاف من التاء لانها أختها في الهمس. مواضعه ' ذكره الأشموني ٨٢٣/ ٣، وشواهد المغنى ص ١٥٣.

⁽٢) قائله: لم أقف على اسم قائله _ وهو من الرجز _.

اللغة: «حيل الوصال» رابطته امدمش، مثل مدمج وزنا ومعنى، أي: موثق متين.

الإحراب: «إذ» ظرف اذاك، مبتدأ والخبر محذوف تقديره حاصل والجملة من المبتدأ والخبر أضيف إليها إذ اإذ، ظرف «حبل» مبتدأ «الوصال» مضاف إليه المدمش» خبره، والجملة مضاف إليها إذ.

الشاهد: قوله: قمدمش، حيث أبدل الشين فيه من الجيم؛ لأن أصله مدمج.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٨/ ٣.

الياء _ وهي أوسع حروف الإبدال، ذكروا أنها أبدلت من ثمانية عشر حرفا: وهي: الألف نحو دنينير في تصغير دينار، والواو نحو أغزيت وسا يتصرف منه، والهمــزة نحو بيــر في بثر، والهـاء نحو دَهْدَيتُ في دَهدَهْتُ، والسين في سادى وخامي ودســاها وأصلها سادس وخامس ودســسها، والباء في الأراني والشعالي، والأصل الأرانب والشعالب، والراء في قــيراط وشيــراز عند بعضـهم، والنون في أناسي وظرابي جمع إنسان وظربان وفي تظنيت وهو من الظن، والصاد في قصيت أظفاري والضاد في قولهمه (۱):

. تَقَضَّى البَارِي إِذَا البَارِي كَسَرُ

واللام فى أمليت وأصله أملَلْت ، والميم فى اثتميت وأصله اثتممت ، والعين فى ضفادى أى ضفادى ، والدال فى تصدية (٢) ، والتاء فى ابتصلت ، والشاء فى الثالى أى: الثالث ، والجيم فى دياجى ، وشيرة فى شجرة ، والكاف فى مكاكى (٣).

⁽١) قائله: هو العجاج يمدح به عمر بن عبد الله بن معمر ـ وهو من الرجز ـ

وصدره: إذا الكرام ابتدروا الباغ بدر.

اللغة: «الباغ» المراد به هنا الشرف والكرام «بدر» أسرع والفسمير في بدر يرجع إلى الممدوح وتقضى البازي، في القاموس: انقض الطائر هوى ليقع. .

الإعراب: قازة طرف لما يستقبل من الزمان قالكرام، فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بغده قابتدروا، فعل وفاعل قالباغ، مفعول به قبدر، فعل ماض جواب الشرط والفياعل ضمير مستتر قتضي، مفعول مطلق قالبازي، فياعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده قكسر، فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله: التقضى البارى؛ إذ أصله تقضّض البارى، فاجتمع ثلاث ضادات فأبدلوا من إحداهن ياء.

مواضعه: ذكره الأشموني ٧٩٨/٣، والهمع ١٥٧/ ٢.

⁽٢) التصدية: التصفيق والصوت.

⁽٣) مكاكى _ والأصل مكاكيك، وهو مكيال.

والصاد _ أبدلت من اللام في قولهم: رجل جَصَّد _ أي: جَلْد.

اللام ـ أبدلت من حسرفين ـ وهما النون في أصيلان والضاد في الطجع يمنى اضطجع.

والراء _ أبدلت من اللام في قولهم: نَثْرُهَ _ بمعنى نثلة، ورَعَلُّ بمعنى لعل.

النون - أبدلت من ثلاثة أحرف: وهي اللام كقولهم: لعن في لعل فونابن فعلت كذا في الله فعلت كذا والله كقولهم للحية: أيَّم وأيْن - بالنون والميم - حكاه الأصمعي، وقالوا: أسود قاتم وقاتن، والهمزة كقوله في النسبة إلى صنعاء وبهراء صنعاني وبهراني، وحكى الفراء: حِنَّانٌ في حناء، وهو الذي يخضب به.

الطاء ـ أبدلت من حرفين: التاء في الافتعال بعد حروف الإطباق، وقد تقدم ذكره، والدال حكى يعقوب عن الأصسم فقط الحرف، والدال حكى يعقوب عن الأصسم فقط الحرف،

والدال ـ أبدلت من أربعة أحرف: وهى الناء فى الافتعال بعد الدال والذال والذال والذال والذال والذال والذال والزاى والجيم فى نحو اجدمعوا، والطاء كقولهم: المُردَى فى المُرطَى وهو حيث عرط الشعر حول السوة، والذال فى قولهم: ذِكرٌ فى جمع ذِكْرة.

النساء _ أبدلت من سنة أحرف وهى: السطاء فى فسناط والأصل فُسطاط كقسولهم فى الجسمع: فساطيط دون فساتيط، والدال فى قولهم: «ناقة تَرَبُّوط» والأصل دربوط _ أى: مسسئللة، لأنه من الدُّربة، والسواو فى «تُراث وتُجساه» ونحوهما، والياء فى ثنين وكيت وذيّت، والصاد فى لصت والسين فى ست(۱).

⁽١) منت: والأصل صدس لقولهم صديسة ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت.

قال فى التسهيل: وربما أبدلت من هاء السكت، ومىثاله ما تأوله بعضهم فى قوله (١):

العَاطِفُونَةَ حِيْنَ مَا مِنْ عاطِفٍ

أنه أراد العاطفونَهُ _ بهاء السكت، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة، ومثّله بعضهم بنحو «جَنَّتُ ونعْمَتُ» لأنه جعل الهاء أصلا.

الصاد ـ أبدلت من السين في نحو «صراط».

والزاى ـ أبدلت من السين نسعو يَزُدل في يَسدُل، والصاد نحو يزُدُق في يصدق.

والسين ـ أبدلت من ثلاثة أحرف: التاء في اسْتَخَــٰذَ على أحد الوجهين وأصله اتّخذ، والشين في نحــو مَشْدود قالوا: مســدود، واللام في «اسْتَقَطه» أي: التقطه، وهو في غاية الشذوذ.

الظاء _ لم أجد في إبدالها شيئا.

⁽١) قاتله: أبو وجزة السعدى .. مدح بها آل الزبير بن العوام. .. وهو من الكامل ...

وتمامه: نُعم الذُّرا في النائبات لنا هُمُ.

اللغة: «الذرا» بالقستح ـ كُل ما استستر به. يقسال: أنا في ظل فلان وفي ذراه أي: في كسنفه وستره «النائبات» شدائد الدهر وحوادثه.

الإعراب: «غين» ظرف للماطفون والتاء زائدة أو أنها متصلة بما قبلها على أنها هاء السكت، وعلى هذين القولين ما نافية وحين مضافة إلى الجسملة المنفية فإن من زائدة «عاطف» مبتدأ خبره محذوف، أى: يوجد ونحوه أو أنها بقية لات وحين خبرها واسمها محذوف، وقيه غرابة حيث يحذف العامل ويبقى منه حرف واحد. وهو مع ذلك عامل، وهذا لا نظير له «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الذرا» ضاعل «في النائبات» جار ومحرور «لنا» جار ومجرور «هم» مخصوص بالمدح.

الشاهد: قوله: "العاطفون تحين حيث أبدل هاء السكت تاء."

مواضعه: ذكره السيوطي في الهمع ١٢٦/ ١، والشاهد ٢٨١ في الخزانة.

الذال .. أبدلت من الدال في قراءة من قرأ ﴿ فَشَرَّهُ بِهِم ﴾ (١) بالمعجمة، وفيه احتمالُ، ومن الثاء في قولهم «تُلَمُّنُم الرجل» أي: تلمثم ــ إذا أبطأ في الجواب.

الثاء ـ أبدلت من الفاء في مُختُور وأصله مُغفور، ومن الذال في قولهم في الجذوة من النار: جَنُوة.

الفاء ـ أبسلت من الثاء في قبولهم: «قام زيد فُمَّ صمرو» أي: ثم عسمرو، حكاه يعقوب. وقبولهم: «قُوم» بمعنى ثوم، ومن الباء في قولسهم «خذه بإفانه» أي بإبانه.

الباء _ أبدلت من الميم في قولهم: «با اسمُك؟» يريدون: ما اسمك؟ وهي لغة بني مازن، ومن الفاء قولهم: «البُسكُل» في الفُسكُل(١٠).

الميم - أبدلت من أربعة أحرف وهى: الواو فسى فم عند أكثرهم، والنون فى نحو عُمبُر، والبنام في البنان، ومن الباء في قولهم: «ما زلت راتما على هذا» أى: راتبا - أى: مقيما، ويدل على البدل أنهم قالوا: رتب ولم يقولوا رتم، واللام التي للتعريف في لغة حمير.

الواو ـ أبدلت من ثلاثة أحرف: الآلف نحو ضويرب تصنفير ضارب والياء نحو مومن. والله أهلم.

⁽¹⁾ من الآية ٥٧ من سورة الأنقال.

⁽٢) الفسكل: ـ بزنة قتفد أو زبرج ـ الفرس الذي يجيء في السباق آخر الخيل.

نصـــل

في الإعلال بالحذف

فَا أَمْرِ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كُوَعَدْ الحَلْفُ وَفِي كَعِدَة ذَاكَ اطَّرَدُ اعلم أَنْ الحَدْفُ وَفِي كَعِدَة ذَاكَ اطَّرَدُ اعلم أَنْ الحَدْف وجه من وجوه الإعلال، وهو ضربان: مقيس، وشاذ.

فالمقيس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استشقالا، لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، كقولك في مضارع وعد يَعد والأصل يَوْعدُ، وحذفت الواو لما ذكر، وحسل على ذى الياء أخواته، نحو أعد ونَعدُ وتَعدُ، والأسر نحو عد، المصدر الكائن على فعل بيكسر الفاء وسكون العين ينحو عيدة فإن أصله وعد على وزن فعل، فحذفت فاؤه حملا على المضارع، وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة؛ لبكون بقياء كسرة الفاء دليلا عليها، وعوضوا منها تاء التأنيث؛ ولذلك لا يجتمعان. وتعويض التاء هنا لازم، وقد أجاز بعض النحويين حذفها للإضافة مستدلا بقول الشاعر(1):

وأَخلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذِّي وَعَدُوا

يعنى عِدَةً الأمر، وهو مــلهب الفراء، وخرجه بعضــهم على أن عِداً جمع عِدُوةَ أي: ناحية، وأخلفوك نواحى الأمر الذي وعدوا،

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «من كوعد» أنّ حذف الواو المذكورة مشروط بشروط: أولها: أن تكون الياء مفتوحة؛ فلا تحذف من يُوعِدُ مضارع أَوْعَدَ، ولا من

يُوعَدُّ مَبْنِيا لِلْمُفْعُولُ، إلا ما شَدْ من قولهم: «يُدَعُ، ويُذَرُّ (٢) في لغة.

⁽١) قد مر هذا البيت موضحًا.

 ⁽٢) هما مضارعان مبنيان للمجهول، وشقوذهما من جهتين، لأن ياء المضارعة مضمومة وما بعد الواو المحلوفة مفتوح، والواو لا تحلف في القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة.

وثانيها: أن تكون مين الفعل مكسورة، قلو كانت مفتوحة نحو يَوجَلُ أو مفسمومة نحو يَوجَلُ أو مفسمومة نحو يَوجَلُ أو مفسمومة نحو يَوْجُدُ. قال الشاع (١٠):

لو شئت قد نقَعَ الفُوَادُ بشَرْبَةٍ تَدَعُ الصوادِيَ لا يَجُدُنُ هَالِيلاَ وهي لغة علمرية.

فإن قلت: قد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة كيفُّع ويسع.

قلت: أما يقع فإن ماضيه وقع - بالفتح - فقياس مضارعه يفعل - بالكسر فصدل عن القياس، ففتحت حيته الأجل حرف الحلق فكان الكسر فيه مقدرا، فحد نفت الواو منه لذلك، وأما يسع فساضيه وسع - بالكسر - فقياس مفسارعه الفتح فيقال: يوسع لكنه لما حلفت الواو منه دكّ ذلك على أنه كان مما يجىء على يفعل - بالكسر - نحو ومَنّ يَمِنّ. وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله: بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعِد أو مقدرة كيفع ويسع، إلا أن في جعلها مقدرة تجوزا.

وثالثها: أن يكون ذلك في فسعل، فلو كان في اسم لم تحدثف الواو، لان الحذف في الفعل إنما كان لاستثقال ذلك في ثقيل بخلاف الاسم، فعلي هذا تقول في مثال يَقطين من وَعَد: يُوْعيد.

⁽١) قاتله: هو جرير بن عطية الخطفى ـ وهو من الكامل

اللغة: «شت» خطاب لأمامة المذكورة في البيت الثاني التفع» .. بالنون والقاف والمين المهملة .. من نقعت بالماء إذا رويت «الصوادي» جمع صادية .. وهي العطشي «خليلا» .. بمعني الغلة .. وهي حرارة العطش.

الإحراب: «أو؟ للشرط «شئت؟ في وفاعل - جملة وقعت فعل الشرط (قيد) حرف تمنيق فقع فعل ماض «الفؤاد» فاعل والجملة وقيعت جواب الشرط، ووقوع جواب لو بكلمة قد - نادر - فبشرية، جار ومسجرور متعلق بقوله: نقع «تدع» فعل مضارع والفياعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الشرية «الصوادي» مفعول به، والجملة، في محل جر صفة لشربة الا يجدن بحنى لا يصين، ولهذا اقتصر على مفعول واحد وهو «فليلا» والجملة في محل نصب حال من الصوادي.

الشاهد: قوله: «لا يجدن» ـ بضم الجيم ـ فإنه لغة بني عامر. مواضعه: ذكره الاشموني ۱۸۵۵ ۲، وابن يعيش ۲۰/ ۱۰.

الثاني: فهم من قوله: «كعدة» أن حذف الواو من فِعلَّة المشار إليها مشروط بشرطين:

أحدهما: أن تكون مصدرًا كعدة، فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها، إلا ما شــذ، وذلك قولهم: رقّـةً _ للفضة _ وحـشةً للأرض الموحـشة، ولِدَةً (١٠)، وفيها احتمال وهو أن تكون مصدرًا وصف به، ذكره الشلوبين.

وقوله في التسهيل: وربما أعلّ بذا الإعلال أسماء كرِقَة وصفات كلدة، فيه نظر، لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين، أما الأسمّاء فقد وجد رقَةٌ، وحشةٌ، وجهَة، عند مَنْ جعلها أسماء، وأما الصفات فلا يحفظ فيها غير لِدَة، وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين.

وثانيهما: ألا تكون لبيان الهيئة، نحو الوعْدة والوِقْفَة، المقصود بهما الهيئة، فإنه لا يحدف منهما، وقد احترز عن هذا في الكافية بقوله: والفعلة الأصل احذف.

الثالث: قد ورد إتمام فعلة ـ المصدر المذكور ـ وهو شاذ، قالوا: وَتَرَهُ وَتُواَ ووِتْرَةً (٢) بكسر الواو ـ وحكاًه أبو على في أماليه، وقال الجرمي: ومن العرب مَن يخرجه على الأصل، فيقول: وعدة، ووِثْبَة ووِجْهَة.

قلت: أما وجهة فذهب المازنى والمبرد والفارسى إلى أنه اسم للمكان المتوجه إليه، فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لانه ليس بمصدر، وذهب قوم إلى أنه مصدر، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه، ونسب إلى المازني أيضا، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ، قال بعضهم: والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله، إذ لا يحفظ وَجَه يَجِه ، فلما فقد مضارعه لم يحذف منه، إذ لا موجّب لحذفها إلا حمله على مضارعه، ولا مضارع والفعل المستعمل

⁽١) لدة: بمعنى: ترب.

 ⁽۲) وتره: يقال: وترت العدو أفردته، والصلاة جعلتها وتراً وزيداً حقه نقصته إياه، والكل
 من باب وحد. كذا في المصباح.

مه تُوجه واتَّجه، والمصدر الجارى عليه التَّـوَجُّهُ، فحذفت زوائده: وقيل: وجُهة، ورجَّح الشلوبين القول بأنه مسمدر، وقال: لأن وجُهة وَجِسهَة ـ بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال في جهة أنها اسم للمكان، إذ لا يبقى للحذف وجه.

الرابع: فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو، أن ما فاؤه ياء لاحظ له في هذا الحدف، إلا ما شد من قول بعضهم يتس وهو مضارع يتس، وأصله يَشِ، فسحذف الياء، وشد أيضا يئس مضارع ييس، ثم انتقل إلى النوع الثاني فقال:

وَ حَلْفُ هُمْزِ ٱلْمُلَ استَمرُ في مُضارِع وَبِنْيْتَي مُتَّصِفٍ

مما اطرد حدّفه أَفْعَلَ من مضارعه، واسمي فاعله ومفعوله، وإليهما الإشارة بقوله (وبنيتي مستصف) فتقول: أكرم يُكرم فهو مُكرم ومُكرم، وكان حق أفعل أن يجيء مضارعه على يؤفعل بزيادة حرف المضارعة على أول الماضي كما فعل في فيره من الأمثله نحو: ضارب يضارب، وتعلم يتعلم، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حدّفت همزة أفعل معها، لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة، حمل على ذي الهمزة أخواتُه واسما الفاعل والمفعول.

تنبيهان:

الأول: لا يجور إثبات هذه الهمازة على الأصل إلا في ضوورة أو كلمة مستنفرة، فمن إثباتها في الضرورة قوله(١):

فَإِنَّهُ أَهْلُ لَانَ يُؤكِّرُمَا

 ⁽١) قائله: أبو حيان الفقعسى ـ ولم نقف له على تكملة ـ..
 وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من مشطوره.

اللغة: «أهل» مستحق وفو أهلية «يؤكرم» أراد يكرم، وهو بالبناء للمجهول.

الإعراب: فإنه إن حرف توكيد ونصب والضمير اسمها في محل نصب قاهل حير إن مرفوع بالضمة الظاهرة الأن اللام للتعليل وأن حيرف مصدرى ونصب فيؤكرما فمل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل والجار والمجرور متعلق بأهل.

وأنشد سيبويه (١⁾:

وصاليات ككَمًا يؤْتُفَيْنُ

قال: وإنما هي أثفيت، ووزن أثفيت على هذا أفعلت، والهمزة زائدة، وقال السيرافي: لا حجة فيه لاحتمال أصالة الهمزة فتكون أثفيت فعليت كسلفيت، وقد أجاز سيبويه في همزة أتفيت الأصالة والزيادة.

والكلمة المستندرة قولهم الرَّضُّ مُؤرنَّبةً • بكسر النون ـ أى: كثيرة الأرانب. وقولهم الكساء مُؤرنَبُ الذاخلط صوفه بوير الأرانب، هذا على القول بزيادة همزة أرنب، وهو الأظهر.

الثاني: لو أبدلت همزة أفعل هاء، كقولهم في أراق: هَراق أو عينا كقولهم في أنهلَ الإبل ـ عَنْهَلَ، لم تحذف لعدم مقتضى الحذف، فتقول: هَرَاق يُهرِيقُ فهو

الشاهد: قوله: «يؤثفين» فإن الهمزة فيه يجوز أن تُكون زائدة جاءت على القياس المرفوض. مواضعه: ذكره سيبويه ٣٣١/ ٢، وشواهد المغنى ص ١٧٢، والشاهد ١٣٥ الخزانة.



الشاهد: قوله «يؤكرم» حيث أثبتت الهمزة، ولم تحذف تخفيفا لضرورة الشعر والقياس حذفها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٨٧/ ٣، وابن هشام ٣٠٧/ ٤، الهسمع ٢١٨/ ٢.

⁽١) قائله: هو خطام المجاشعي ـ وهو من الرجز المسلس ـ..

اللغة: اوصاليات جمع صالية من صلى النار بالكسر ـ يصلى صليا، إذا احترق بها، قال تعالى: اهم أولى بها صليا، أراد أثاني صاليات يعني مسودات من آثار النار.

[«]يوثفين» من الفيت القدر جعلت لها النافي، ويقال: ثفيت القدر تتفية أي: وضعنها على الاثافي والفيتها، والاثافي جمع الفية القدر وزنها أفعولة.

الإحراب: قوصاليات؛ عطف على قبوله ففير حطام ورماد؛ قبله. أي: وغيسر صائيات وهي صفة موصوفها محذوف أي: وأثافي صائيات «ككما» الكاف الأولى حسرف جر والثانية اسم لدخول حسرف الجر عليها وما مسعدرية والتقدير: كبإثفائها، قال ابن يسمون: هذا التبقدير عند من جمعل الهمزة زائدة يعنى: في يؤثنين، وأسا من جعل الهمزة أصلا فالتقدير: كإثفائها لأنها كالسلقاة في مصدر سلقيت لأنه كالدحسرجة، ومن قال دحراجا قال: إثفاء فورنه الآن فعلال وفي الوجه الأول إفعال كالإحرام.

مُهَرِيقٌ ومُهَـرَاقٌ، وعَنْهَلَ الإبل يُعَنْهِلُهَا، فهو مُعَنَّهِل وهي مسعنهلة أي مهملة، ثم انتقل إلى النوع الثالث.

ظِلْتُ وظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ استُممِلاً وقرِنَ فِي الْمُرِدُنَ وَقَرْنَ نُقَلاً

قال فى شرح الكافية: كل فاعل مضاعف على وزن فعل فإنه فى إسناده إلى تاء الضمير ونونه يستسعمل على ثلاثة أوجسه؛ تاما نحو ظَلَلت، ومحلوف اللام مكسور الفاء نحو ظِلت. انتهى.

وقد فهم من قوله فوائد:

الأولى: أن هذا الحبذف مطرد في كل فعل منضاعف على فعل. وإلى هذا ذهب الشلوبين وصرح سيبويه بأنه شاذ، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي وهما: ظَلْتُ ومَسْتُ، في ظللت ومسست، وفي لفظ ثالث من الزوائد على الثلاثة، وهو: أحسَّتُ في احسَستُ، وعن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصفور، وحكى في التسهيل: أن الحذف لغة سُليم، وبذلك يُردّ على ابن عصفور.

الثانية: مقتضى قوله على فعل، اختصاص هذا الحدث بمكسور العين، وقد عمم فى التسهيل فشمل المفتوح والمكسور، وقد حكى ابن الأنبارى: الحذف فى لفظه من المفتوح، وهو: هَمْت فى هَمَدْتُ.

الثالثة: مقتضى قوله: على فعل أيضا اختصاص ذلك بالثلاثي، وكلامه في التسهيل يشمل الزائد على ثلاثة، وتقدم تمثيله بأحست.

الرابعة: صرح بأن المحمدوف في ظُلْت وظلمت لام الكلمة، وصمرح في التسهيل بأن المحدوف العين، وهو ظاهر كلام سيبويه.

فإن قلت: ما رجه فتح الفاء وكسرها؟.

قلت: وجه فتحها إيقاء حركتها، لأنها مفتوجة في الأصل، ووجه كسرها نقل حسركة العين إليسها، وذكر أبو الفستوح: أن كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز، وفتحها لغة بني تميم، وقوله: «وقرنَ في اقْرِرنَ». يعنى: أن هذا الحذف قد جاء فى الأمر أيضا بشرط أن تكون عينه مكسورة، وقرأ أكثر القراء ﴿وَقَرْنَ فِي بَيُوتِكُنْ ﴾ (١) وهو من قررتُ بالمكان أقرَّ به، بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور، فحسن الحذف كما فعل بالماضى.

فإن قلت: فهل يطرد الأمر؟.

قلت: قال في الكافية: وقِرْنَ في اقْرِرن وقِسْ مُعْتَضِداً.

وذكر غيره أن ذلك لا يطرد، وهو ظاهر التسهيل فإنه قال: وربما أفعل ذلك بالأمر والمضارع، وزاد في المضارع ومثاله يقرن في يقررن، وذكر ذلك في شرح الكافية قال: وكذا يستعمل في نحو يقررن واقررن فيقال فيهما: يقرن وقرن، لكن فتح الفاء في هذين وشبههما غير جائز، انتهى.

وقال الشارح: الضابط في هذا النحو أن المضارع على يفعل إذا كان مضاعفا سكن الآخر، ولاتصاله بنون الإناث فجار تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها إلي الفاء، وكذلك الأمر منه ثقول في يَقْرِرْنَ يَقِرْنَ وفي أقرِرْنَ قِرْنَ، وقوله: (وقَرْنَ نُقلاً) يعني: بفتح القاف، وهو قراءة نافع وعاصم، وهو أمر من قررت بالمكان أقر به .. بكسر الماضى وفتح المضارع، وهي لغة فصيحة ثابتة لا يقبل قول من أنكرها، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح، ففعل به من حذف عينه ما فعل بأحست وهو نادر لا يقاس عليه؛ لأن هذا الحذف إنما هو للمكسور.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن قرن _ على قراءة الكسر _ أمر من الوقار، يقال: وقر يَقَرُ، فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن، ورجح الأول لتستوافق القراءتان، وذهب بعضهم إلى أن قرن _ على قراءة الفتح، أمر من قار يقار.

الثاني: أجاز في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور، فأجاز في الخُضُضُنَ أَن يقال: غُضُنَ، واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإذا كان فك المفتوح قد فُرَّ منه إلى الحذف في قَرْنَ ـ المفتوح القاف ـ ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز، قال: ولم أره منقولاً.

⁽١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

فصـــــــل فى الإدغام

يعنى: الإدغام اللائق بالتصريف كما قيده في الكافية.

والإدغام. لغــة: الإدخال، والإِدّغام ـ بالتشــديد ـ افتعال منه، وهي عــبارة سيبويه.

وقال ابن يعيش: الإدّغام ـ بالتـشديد ـ من الفـاظ البصـرين، والإدْغام ـ بالتخفيف ـ من الفاظ الكوفيين.

وحده اصطلاحا: أن تأتى بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فعمل، ويكون فى المثلين وفى المتقاربين، وفى كلمة وفى كلمىتين، وهو باب مُشَع.

واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر إدخام المثلين المحركين في كلمة.

ولابد من تتميم الفائدة باستيفاء الكلام على إدغام المثلين.

فأقول: إذا التقى المثلان، فالتقاؤهما على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يسكن أولهما ويتحرك ثانيهما نحو «اضرب بكرا» فهذا يجب إدغامه بثلاثة شروط:

أولها: ألا يكون أول المثلين هاء سكت، فإنه لا يدغم لأن الوقف على الهاء منوى، وقد روى عن ورش إدفام ﴿ مَالِيهُ ﴿ كَمَا هَلَكُ ﴿ كَمَا ﴾ (١) وهو ضعيف من جهة القياس.

وثانيها: ألا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو «إكسلا أحمد» فإن الإدغام في ذلك ردىء، بل يلزم تخفيف إحداهما، فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سال.

⁽١) من الآيتين ٢٨، ٢٩، من سورة الحاقة.

وثالثها: ألا يكون مدة في آخر أو مبدلة من عيرها دون لزوم، فإن كان مدة في آخر لم تدغم نحو: يعطى ياسر، ويغزو واقد، لئلا يذهب المد بالإدغام، فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول، واغتفر ذهاب المد في هذه لقوة الإدغام فيه، وإن كانت صبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام، بل يجوز إن لم يلبس نحو ﴿ أَقَانًا وَرِهْيًا ﴾(١) في وقف حمزة، وعتنع إن ألبس نحو قوول بناء ما لم يسم فاعله من قاول، لأنه لو أدغم لالتبس بفعل فإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام نحو آوب وهو مثال أبلم من الأوب أصله أأوب، فقلب ثاني الهمزتين واواً لسكونها بعد ضمة، ثم أدغم وجوبا للزوم الإبدال.

الضرب الثانى: أن يتحرك أولهما ويسكن ثانيهما فهذا لا يجوز فيه إدخام؛ لأن من شرط الإدفام تحرك المدغم فيه، ومشال ذلك في كلمة ضللت، وفي كلمتين: رسول الحسن.

الضرب الثالث: أن يتحركا، فإن كانا من كلمتين جاز الإدغام بشرطين:

الحدهما: ألا يكونا همزتين نحو: "قَرأ آية" فإن الإدغام في الهمزتين رديء.

والآخر: ألا يكون الحرف الذي قبلها ساكنا غير لين نحو: اشهرُ رمضان الها هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين، وقد روى عن أبي عمر إدغام ذلك، وتأولوه على إخفاء الحركة، وأجاز الفراء إدغامه.

وإن كانا من كلمة واحدة فهو الذي تعرض الناظم لبياته في قوله:

أوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ في كَلَّمَةِ ادْغِمْ....

(فأمر بإدغام أول المثلين للحركين)(١) فشمل ذلك الأفعال نحو رد وظن ولب، أصلها ردد وظن ولبب، والأسماء نحو صب وضب، أصلهما فعل بالكسر، فالإدغام في ذلك واجب بستة شروط:

⁽١) من الآية ٧٤ من سورة مريم.

⁽٢) أ، ج.

الأول: ألا يتصدرا نحو «دَدَن (١) فمثل ذلك لا يجود إدغامه، لتعذر الابتداء بالساكن، قال المصنف في بعض كتبه: إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تُدغم بعد مدة أو حركة نحو: ﴿ وَلا تَهْمُوا ﴾ (١) ﴿ تَكَادُ تُمَّزُ ﴾ (١) انتهى.

ويجوز أيضا الإدغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان، والشانية أصلية نحو تُتَابَعَ، ويؤتي بهمسزة الوصل فيقال: اتّابَعَ، ولم يذكر هنا هذا الشرط وقد ذكره في الكافية وغيرها.

الثانى: ألا يكون ماهما فيه اسما على فُعل نحو صفف (۱) أو فُعل نحو ذُلُل ـ جمع ذلول ـ أو فِعل نحو ذُلُل لا جمع ذلول ـ أو فِعل نحو كِلل ـ جمع كلة، أو فعل نحو لَبَب، فكل ذلك لا يجوز إدغامه. وإلى هذا أشار بقوله: «لا كمثل صُفَف، وذُلُل وكِلل ولَبَب».

فإن قلت: ما علة منع إدخام هذه الأمثلة؟.

قلت: أما الثلاثة الأول فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن، والإدغام فرع في الإظهار، فخص بالفعل لفرصيته، وتبع الفعل ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه. وأما الرابع: فإنه موازن للفعل، ولكنه لم يدغم لحفته، وليكون منبها على فرعبة الإدغام في الأسماء، حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو ردَّ فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل.

واعلم أنه يمتنع الإدغام أيضا فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدره لا بجملته نحو: خُشَشًاء للعَظْمَ خلف الأذن لله فإنه موازن بصدره لفعل نحو صفف، ونحو: رُدُدان له وهو مثال سُلطان من الردّ، فإنه موازن بصدره لفعل نحو ذلل، ونحو: حِبّة جمع حُبّ فإنه موازن بصدره لفعل نحو: كلل، ونحو: الدَّجَجَان مصدر دَجَّ

⁽¹⁾ الددن: _ بدالين مهملتين _ وهو اللعب، ويقال فيه ددي كُفتي ودد كدم.

⁽٢) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

⁽٣) من الآية ٨ من سورة الملك.

⁽٤) صفف - جمع صفة - والصفة: الظلة كالسقيفة.

بمعنى دُبَّ، فإنه موازن بصدره لفعل نحو: لبب، رئو بنيت من الرد مثل غطفان قلت: رددان ـ بالفك ـ هذا مذهب الخليل وسيبويه، وخالف الأخفش فقال: ردّان ـ بالإدغام ـ ووجهه أن الألف والنون بزيادتهما الـتزم تحريك الدال التى تليهما، فثقل توالى الفتحتين، فأدغم تخفيفا وصار في ذلك نظير الفعل في الثقل نحو ردّ، بل هو أولى بالإدغام من الفعل؛ لأن حركة ألدال الأخيرة في الفعل ليست بلازمة والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه لأنه هو الذي ورد به السماع.

فإن قلت: كان ينبسغى أن يستثنى مشالا خامسا يمتنع فيــه الإدخام وهو فعل نحو إبل، لكونه مخالفا لأوزان الأفعال.

فلو بنيت من الرد مسئل إبل قلت: ردد ـ بالفك، قلت: العـ ذر له في عدم استـ ثنائه أنه بناء لم يكثـر في الكلام، ولم يسمع في المضاعف، وقد استـ ثناه في بعض نسخ التسهيل.

واعلم أن أوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتسماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة، وقد سبق ذكر خمسة منها، ويقيت أربعة، منها واحد مهمل فلا كلام فيه، وهو فعل _ بكسر الفاء وضم العين _ وثلاثة مستعسملة وهي: فَعِلُ نحو كَيْف، وفَعَل نحو دُئل.

فإذا بنيت من الرد مثل كَتَف أو عَضُد قلت: رَدَّ ـ بالإدغام ـ لأنهما موافقان لوزن الفعل، وليسا في خفة فَمُل نحو لَبَب، هذا مذهب الجمهور، وخالف ابن كيسان فقال: رَدَدُّ ورَدُدُّ بالفك.

وإذا بنيت من الرد مثل دُثل قلت: رُدد ـ بالفك ـ ومَن رأى أن فعل أصل في الفعل ينبغي أن يدخم، وقياس مذهب ابن كيسان الفك، بل هو في هذا أولى.

والثالث: ألا يتصل بأول المثلين مدغم فيه، وإليه أشار بقوله: (ولا كَجُسس) وهو جمع جاس، فإن فيه مثلين متحركين ولم يدغم أولهما في الثاني؛ لأن قبلهما مثل آخر مدغما في أول المتحركين، فلو أدغم المدغم فيه التقى الساكنان وبطل الإدغام السابق.

الرابع: ألا يعرض تحريك ثانيهما، وإليه الإشارة بقوله (ولا كأخصص آبي) فهذا فيه مثلان متحركان ولم يدغم، لأن حركة الثاني عارضة، إذ هي حركة النقل والأصل اخصُصُ _ بالإسكان _ فنقلت حركة الهمازة إلى الساكن فلم يعتد بها، لعروضها.

والحامس: ألا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره، وإليه الإشارة بقوله: (ولا كَهَيْلُل) وذلك نوطان؛ أحدهما: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو «هَيْلُل» إذا قال لا إله إلا الله ؛ لأن لامي هيلل متحركان في كلمة ولا سبيل إلى إدغام أولهما في الثاني، لأن قبلهما مزيدا للإلحاق بدحرجة وهو الياء فامتنع الإدغام لئلا تفوت (المماثلة)(۱).

والآخر: ما حسصل فيه الإلحساق بأحد المثلين نحسو جَلَبَبَ، لأن إحدى باديه مزيدة للإلحاق بدحرجة فامتنع الإدغام، لاستلزامه فوات ما قُصد من الإلحاق.

والسادس: ألا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارا، وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، وإلى هذا أشار بقوله:

.... وَشَلَّا فِي أَلِلْ وَنَحْوِهِ فَكُ بِنَقْلِ فَقُبِلْ

وهذه الألفاظ «أثل السقاء» إذا تغيرت رائحته، والأسنان إذا فسدت، والاذن إذا رقت، و«دَبّب الإنسان» إذا نبت الشعر في جبينه، و«صكك الفرس» إذا اصطكت عرقوباه، و«ضبببت الأرض» إذا كشر ضبابها»، و«قَطط الشعر» إذا اشتدت جعودته و«لحِحّب العين أو لخِحّت» إذا التصقت بالرمص و«مششت الدابة» إذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم، و«عَزرَت الناقة» إذا ضاق إحليلها وهي مجرى لبنها، فسذوذ ترك الإدغام في هذه كُشذوذ ترك الإعلال في نحو القود ونحوه.

⁽١) وفي أ و جـ (المتابلة).

وقد شذ الإظهار أيضا في كلمات من الأسماء منها قولهم: «رجلٌ ضَفَفُ الحال»(١) و «مُحَبَّب» وحكى أبو زيد «طعام قضض» إذا كان فيه يُبس، ولا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات، وما ورد من ذلك في الشعر عُدُّ من الضرورات كقول أبي النجم(٢):

وَحَيي الْكُنُكُ وَادَّخِمْ دُونَ حَلْرٌ كَذَاكَ نحسو تَتَجَلَّى واسْتَسْرُ

يعنى أن الفك والإدغام جائزان في هذه المواضع الثلاثة:

الأول: ما عيته ولامه ياءان لازم تحريكهما نحو حي وعي، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة، وحق ذلك الإدغام لاندراجه في الضابط المتقدم، ومن أظهر نظر إلى أن اجتماع المثلين في باب حَيَى كالمارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالبا.

⁽١) ضفف: بورن كنف من الضفف بفتحتين ـ وهو الضيق والشدة والحاجة.

⁽٢) قائله: هو أبو النجم العجلى ـ واسمه الفضل بن قدامة ـ وهو من الرجز.

وهجره: الواسع الفضل الوَهُوب المُجزل.

اللغة: «العلى» صفة من العلو ـ بمعنى علو الشان وسموه «الأجلل» الأجل الاعظم «الواسع الفضل» الكثير العطاء والإحسان. «الوهوب» صيغة مبالغة من الهبة ـ أى العظيم الهبات «المجزل» اسم فاعل من أجزل العطاء إذا أكثر منه.

المعنى: يَحمد الله سبحانه وتعمالي وهو الرفيع الثنان الأعظم من كل شيء الذي عم قضله وعطاؤه الجم جميع للخلوقات.

الإعراب: «الحمد» مُسبتدا مرفوع بالضمسة الظاهرة «الله» جار ومجرور متعلق بمحسفوف خبر المبتدأ «العلى» ، «الأجلل» تعتان لاسم الجلالة «الواسع» نعت ثالث «الفضل» مضافء إليه «الوهوب» نعت رابع لاسم الجلالة «المجزل» نعت خامس له.

الشاهد: قوله: «الأجلل؛ حيث لم يدخم، والقياس فيه الأجل ـ بالإدغام ولكن الضرورة الشعرية الجاته لذلك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ۱۸۹۳/ ۳، وابن هشــام ۲۳۰/ ٤، والسيوطي ص ۵۲.

فإن قلت: أي الوجهين أكثر في كلامهم؟.

قلت: الفك، نص على ذلك النحويون وكلاهما (فصيح)(١).

وقرأ بهما في التواتر، ولعل الناظم قدم الفك لكثرته.

تنبيه:

لو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو الن يُعْيِي، ورأيت مُعْيِيا». لم يجز الإدغام، وأما قوله("):

> وكانها بَيْنَ النِساءِ سَبيكةٌ تَمْشِى بِسُدَّةٍ بَيْتِها فَتُعمِى فشاذ لا يقاس عليه، وأجازه الفراء.

الثاني: نحو تَتَجلّى، قال الشارح: كل ما فيه تاءان مثل تتأنى تتجلى فهذا قياسه الفك لتصدر المثلين، ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول: أتجلّى، وقال في شرح الكافية: إذا أدفعت فيما اجتمع في أوله تاءان ردت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في تتجلى اتّجلى، انتهى.

وفى هذا نظر؛ لأن تتجلى فعل مضارع، واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع، والذى ذكره غيره من النحويين أن الفعل المفتتع بتاءين إن كان ماضيا نحو تُتَبعَ وتتابَعَ، جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل.

⁽١) أ، جدوني ب (صعيع).

⁽٢) قائله: لم أقف على اسم قائله _ وهو من الكامل _.

اللغة: ﴿ سِبِيكَةً ﴾ قطعة مستطيلة من قضة ﴿ سدة البيت ؟ .. بضم السين .. بابه .

المعنى: شبه محبوبته بالسبيكة وهي القطعة من الفضة وغيرها. إذا استطالت.

الإعراب: ﴿ وَكَانُهَا ۚ كَانَ لَلتَشْبِيهِ تُنصِبِ الاسم وترفع الحَبْرِ ، وها اسمها ﴿ بِينَ طَرِف ﴿ النساءَ مضاف إليه ﴿ سبيكَة ﴾ عبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة ﴿ تَبْشَى الله وسيكة عبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة ﴿ تَبْسُهُ الله على الله وسيت مضاف وها مضاف إليه وتعمى الفاء عاطفة وتمى فعل مضارع والفاعل ضمير .

الشاهد: قوله: «فتعي، حيث أدفم اعتدادا بالحركة العارضة لأجل الروى.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٩٣/ أن والهمع ١٥٣/ ١.

فيضال: اتبع واتابع وان كان مضارعا نسعو تتذكر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به، لما يلزم من اجتلاب الهمسزة وهي لا تكون في المضارع، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، وسيأتي، وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو: «تكاد تميز» «ولا تيمموا» لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل، والله أعلم.

الثالث: نحو استتر، وهو كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان، فهو أيضا يجوز فيه الفك، وهو قياسه، لبناء ما قبل المثلين على السكون، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، فتقول: ستّر يستر ستار.

تنبيهات:

الأول: اعلم أن الإدغام في استثـر ونحوه يوجب طرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل، فلذلك قيل فيه ستر.

الثانى: إذا أوثر الإدغام صار اللفظ به كلفظ ستر الذى وزنه فَعَل ـ بتضعيف العين ـ ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر، لأنك تقول فى مضارع الذى أصله افتعل يَستَّر ـ بفتح أوله ـ وأصله يَستَّر، فنقل وأدغم، وتقول فى مضارع الذى وزنه فعل يستَّر ـ بضم أوله، وتقول فى مصدر الذى أصله افتعل: ستَّارا، وأصله استتارا، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة، وتقول فى مصدر الذى وزنه فعل تستيراً على وزن تُفعيل.

الثالث: يجوز في استتر ونَحوه إذا أدغسم وجه آخر، وهو أن يقال: سترً - بكسر فاته ـ على أصل الساكنين، وذلك أن الفاء ساكنة وحين (قصد) الإدفام سكنت التاء الأولى، فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعا لفاء الكلمة فتقول: ستَّر وقتَّل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك إلا أن اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء إتباعا، فيصير مشتركا كمختار، ويتوقف على قرينة.

⁽۱) ب.

الرابع: ما ذكر في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم، فإن حى مندرج فيه فكان حيقه الإدغام على سبيل اللزوم فاستثناه ليعلم أنه ذو وجهين، وكذلك استنبر، وأما نحو تتجلى فلم يندرج في الضابط المتقدم لتصدر المثلين فيه. والله أعلم.

ومًا بِيَّاءَيْنِ البُّنْدِي قُدْ يُقْتَصَرُّ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبُّنُّ المِبرُ

إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حلف أحدهما نحو (تبين العبر) وأصله تتين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل، وعلة الحلف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين، ولم يكن سبيل إلى الإدضام لما يؤدى إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.

تنبيهات:

الأول: هذا الحذف كثير جدًا، ومنه في الفرآن مواضع كثيرة نحو ﴿ لا تَكُلُّمُ لَفُسُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾ (١) ﴿ لَا تَكُلُّمُ الْمُلالِكَةُ ﴾ (١).

الثانى: أبهم فى قول: ﴿أحدهما المملَّهِ مَيْهِ مِنْ وَالْبَصَرِينَ أَنَّ المُحلُوفِ هَى النَّالِيَّةِ وَالْمَالِيِّةِ وَالْمَالِيَّةِ وَلَا الْأُولَى دَالَةً عَلَى المُضَارِعَةِ ، وقد صرح بَلْكُ فَى النَّسَهِيلُ فَقَالُ: والمُحلُوفَةُ هَى الثانية لا الأولى خلافًا لهشام يعنى: أنْ مَلْهُ عَنْ الكُوفِينَ .

الثالث: أطلق في قوله: (وما بتـاءين ابتدى) وهذا إنما هو في المضارع، لأنه الذي يتعذر فيه الإدغام. الذي يتعذر فيه الإدغام.

الرابع: مــا ذكر من تعــلـر الإدغام في المــضارع، إنما هو في الابتــداء لا في الوصل كما سبق بيانه في الكلام هلى نحو تتجلى.

الحامس: قوله في شرح الكافية: قد يقال في مثل تتعلم تعلم استثقالا لتوالى المثلين متحركين وللإدغام للحوج إلى زيادة همزة الوصل، قد يوهم أن الإدغام في

⁽١) من الآية ١٠٥ من سورة هود.

⁽٢) من الآية ٤ من سورة القدر.

ذلك جائز، وإن كان مستثقلا كما يجوز إبقاء المثلين متحركين في ذلك، وكذلك قول الشارح هربا، إما من توالى مثلين متحركين وإما من إدضام محوج إلى زيادة (همزة)(١) الوصل، وقد صرح في التسهيل بما يدفع هذا التوهم فقال: وقد يحذف تخفيفا المتعذّر إدغامه لسكون الثاني «كاستخذ» في الأظهر أو لاستثقاله بتصدر المدخم كتنزّل.

السادس: قد يفعل هذا التخفيف بالحذف فيما تصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ﴿ وَنُزِلَ الْمَلائكَةُ تَنزِيلاً ﴾ (٢) قال في شرح الكافية: في هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تتنزل حين قال «تَنزّل» إنما هي الثانية لأن المحذوفة من نوني «نزل» في القراءة المذكورة إنما هي الثانية.

قال الشارح: ومنه على الأظهر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلَكَ نُجِّى المؤمنين﴾ (٣) في قراءة ابن عامر وعاصم، أصله نُنجِّى، ولذلك سكن آخره.

وَقُكَّ حِيثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكُونِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَن

إذا سكن آخر الفعل المدخم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك، لأن ثانى المثلين قد سكن فتعذر الإدغام، والمراد بضمير الرفع تاء الضمير ونا ونون الإناث نحو رددت، ورددنا، ورددن، وقد مثل بقوله: (نحوحللتُ ما حَلَلتهُ).

تنبيه:

فك الإدضام فى ذلك واجب عند جسمهور العرب، قبال فى التسهيل: والإدغام قبل الضمير لُغيّة، قال سيبويه: ورعم الخليل أن ناسا من بكر بن واثل يقولون ردَّنا ومَرَّنا وردَّت، وهذه لغة ضعيفة، كانهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، وأبقوا اللفظ على حاله، وحكى بعض الكوفيين فى ردِّن ردن ـ يزيد نونا ساكنة قبل نون الإناث ويدغمها فيها لأن نون الإناث لا يكون ما قبلها إلا ساكنا، وحكى بعيفه أن هذه التاء لا يكون ما قبلها إلا ساكنا، وحلى بعيفها إلا ماكنا، وحلى بقاء الإدغام فزاد ألفًا قبلها.

⁽١) ب، وفي أ، جـ (الف).

⁽٢) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

⁽٣) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء.

يعنى: أن المدخم فيه إذا سكن جراماً أو وقفًا، وهو المراد بشب الجزم، جار فيه السفك والإدخام نحو لم يحلُلُ ولم يُحلَّ، واحلُلُ وحُلَّ، والفك لغة أهل الحجاز، والإدضام لغة بنى تميم، وقيل لغة خيس أهل الحجاز، وإنما أدخم بنو تميم اعتداداً بتحرك الساكن في بعض الأحوال نحو: اردد القوم ولم يردد القوم.

تنبيهات:

الأول: إنما جعل سكون الأمسر في نحو احلُل يشسبه الجزم لأن الأمسر يعامل آخره معاملة المضارع المجزوم.

الثانى: يعنى بالتخسير استواه الوجهين فى الجواز، فالمتكلم متخير فى اتباع أيهما شاه، وليس المراد استواؤهما فى الفصاحة، لأن الفك لغة أهل الحجاز وبها جَاء القرآن غالبا كنقوله تعالى: ﴿إِنْ تَمْسَسُكُمْ حَسَنَةٌ ﴾ (() ﴿ وَمَن يَحْلُلْ عَلَيْهِ عَطْبِي ﴾ (٢) ﴿ وَلا تَمْنَن ﴾ (٢) ﴿ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾ (٤) وجاء على لغة تميم قراءة ابن كثير وأبى عصرو والكوفيين ﴿ مَن يَرْتَدُ ﴾ (٥) فى المائدة وقراءة السبعة ﴿ وَمَن يُرْتَدُ ﴾ (أ) فى المائدة وقراءة السبعة ﴿ وَمَن يُشَاقَ اللّه ﴾ (١).

الثالث: إذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل، لعدم الاحتياج إليها، وحكى الكسائي أنه سمع في الأمر من عبد القيس أرد وأغُضُّ وأمرٌ، بهمزة الوصل، ولم يحك ذلك أحد من البصريين.

الرابع: إذا اتصل بالمدخم فيه واو جمع، نحو ردّوا، أو ياء مخاطبة نحو رُدّى، أو نون تأكيد نحو رُدّن، أدغم الحجاريون وغيرهم من العرب، كذا قالوه، وعللوه أن الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض.

⁽١) من الآية ١٢٠ من سورة آل همران.

⁽٢) من الآية ٨١ من سورة طه.

⁽٣) من الآية ٦ من سورة الملشر.

⁽٤) من الآية ١٩ من سورة لقمان.

⁽a) من الآية ٤٤ من سورة المائدة.

⁽٦) من الآية ٤ من سورة الحشر.

الخامس: النزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو قردها ولم يَردُها والتزموا ضمة قبل هاء غائب نحو قردُه ولم يَردُه قالوا: لأن الهاء خفية، فلم يعتبد بوجودها، فكأن الدال قد وليها الألف والواو نحو قردا وردوا وحكى الكوفيون قردها عبالضم والكسر، ورده عبالكسر والفتح وذلك في المضموم الفاء، وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب، وغلط في تجويزه الفتح، وأما الكسر فالصحيح أنه لُغية، سمع الأخفش من ناس بني عقيل: مُدَّه وعَضَةً والتزم اكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا: قرد القيوم بالكسر، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل، ومنهم من فتح وهم بنو أسد قال (١٠):

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُميْرِ فَلاَ كَعُبًّا بِلغت وَلاَ كَلاَّبَا

وأما الضم فـقال فى التسهـيل: ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقـد يفتح. نتهى.

وحكى ابن جني الضم أيضا، وهو قليل.

فإن لم يستصل بالفسعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو السساكن، ففسيه ثلاث لغات: الفتح مطلقاً نحو رُدُّ وفِرَّ وعَضَّ، وهي لغة أسد وناس غسيرهم، والكسر

(۱) قائله: هو جرير الشاعر الأموى من قصيلة يهجو فيها عبيد بن حصين المعروف بالراعى النميرى ـ وهو من الوافر.

اللغة: «غض الطرف» أي: أغمضه وانظر إلى الأرض، والطرف: البصر «نمير» قبيلة ـ فرع من قيس عيلان، أبوهم نمير بن عامر، ومنهم الراحى النميري.

المعتى: طأطئ بصرك واعرف قدوك ، واستعد عن مباراة الكرام ومجاراتهم، فوانك من قبيلة غير التي لم ترق إلى مصاف القبائل العظيمة.

الإهراب: «فض» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «الطرف» مضعول به لغض «إنك» إن حرف توكيد ونصب وضمير المخاطب في محل نصب اسمها «من» حرف جر «نمير» مجرور بمن والجار والمجرور مستعلق بمحذوف خبر إن «فلا» الفاء عاطفة لا: نافية «كعبا» مفعول به لمبلغت مقدم عليه «بلغت» فعل ماض وتاء المضاطب قاعله «ولا» الواو حرف عطف ولا زائدة لتأكيد النفي «كلابا» معطوف على قوله «كعبا» منصوب بالفتحة الظاهرة. الشاهد: قوله: «غض» حيث جاء بالإدغام، ويروى بضم الضاد وقتحها وكسرها فالضم على الاتباع لضم الغين ـ والفتح للتخفيف ـ والكسر على الأصل في التخلص من الساكنين.

مواضعه: ذكره الاشمسوني ۱۸۹۷ ؟، وابن هشام ۱۳۱۷ ؟، والهمع ۲۲۷/ ۲، وسيبويه ۱۲۰/ ۲.



مسلف محو رُدُّ وفِرُّ وعَضَّ، وهي لغة كعب وغير، والإنباع لحركة الفاء نحو رُدُّ وفِرُّ وعضَّ، وهذا أكثر (في كلامهم)(١).

لما ذكر جـواز الفك والإدفام في المجـزوم وشبهـه وهو الأمر استـدرك بيان حكم أفعل في التعجب فقال:

وَفَكُ أَفْمِلْ فِي التَّعْجُّبِ الْتُزِمْ والتُّزِمَ الإِدْفَامُ أيضاً في هلُّمّ

فإنه قد التزم الجميع فكه. قال في شرح الكافية: مفكوك بإجماع.

قلت: كأنه يعنى إجماع العرب، فإن إدغامه غير مسموع في كلامهم وإنما المسموع الفك كالوله(٢):

وقال نبيُّ المسلمين تَقَدَّمُوا وأحبب إلينا أن تكونَ المَدَّمَا

وإن أراد إجمعاع النحويين فليس كللك لأن بعض النحويين حكى عن الكسائي إجازة إدخامه، وأما هلم فإدغامه لازم بإجماع.

تنبيهات:

الأول: اختلف العرب في اهلم، فهي عند الحسجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أتْسِل، وهي عند بني تميم فعل أمسر لا يتعسرف ملتزم إدغسامه، وإنما ذكسر هنا باعتبار فعليتها، وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال: لا أهلم.

الثانى: التزموا أيضا فتح (ميم هلم) (٣)وحكى الجرمى فيه الفتح والكسر عند بعض بنى تميم، (وإذا اتصل بهاء غائب نحو: هلمه لم يضم بل يفتح وكذا يفتح أيضا إذا اتصل به ساكن نحو هلم الرجل)(٤).

⁽۱) ب، جـ.

 ⁽٢) تقدم هذا البيت في باب التعجب.

الشاهد: قوله: فأحب عيث لم يدخم مع الموجب.

⁽٢) ب، جـ وفي (هلم) _ بإسقاط _ ميم.

⁽٤) أ، ج...

(النائث: تكون علم عند بنى تميم)(١) فعلا الله النها الضمائر المرفوعة البارؤة، وأكدت بنون التوكيد فيقال: هلمّا وهلُمُّوا وهلُمُّ - بضم الميم قبل الواو وتكسر قبل الباء، فإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هلمَّنَ، وزعم الفراء: أن الصواب هلمَّنَ - بفتح الميم، وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم، ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير، وحكى عن أبى عمرو أنه سمع من العرب هلمين يا نسوة - بكسر الميم مشددة وزيادة ساكنة بعدها قبل نون الإناث، وحكى عن بعضهم هلمَّنْ - بضم الميم - وهو شاذ، وعلى لغة بنى تميم بنى أبو الطيب قوله(١):

قَصَلْنَا له قَصْدُ الحبيبِ لقاؤه إلينا وقُلنا للسيّوفِ هَلَّمَّنا

فأكدها بالنون الشديدة.

الرابع: ذهب بعض النحويين إلى أن اهلم، في لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالترامهم فتح ميمها والإدغام، ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والإظهار، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية، والتزام أحد الجائزين في كلامهم كثير،

الحامس: نقل بعض النحويين الإجماع على أن «هلم» مركبة، قلت: وفي البسيط: ومنهم من يقول ليست مركبة.

وفى كيفية التركيب خلاف، قــال البصريون مركبة من «ها» التنبيه ومن «لُمَّ» التى هى فعل أمر من قولهم: «لُمَّ الله شَعَثَه» أى: جمعه، كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا فحذفت الفها تخفيفا، ونظراً إلى أن أصل لام «لمة السكون.

⁽۱) آ، جــ،

⁽٢) وهو من الطويل.

الإحراب: «قصدنا» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بالفعل «قسعد» مفسعول مطلق «الحبيب» مسضاف إليه «لقامه مفسعول لأجله ومضاف إليه (الينا» جار ومجرور. «وقلنا» فعل وفاعل «للسيوف» جأر ومجرور.

وهلمنا؛ فعل أمر على لغة تميم والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للتركيد.

الشاهد: قوله: قعلمناه: حيث اتصلت به نون التوكيد.

وقال الخليل: ركسبا قبل الإدغام، فسحذفت الهمزة للدرج، إذا كسانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حسركة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت، وقال الفراء: مركبة من «هُلُّ» التي للزجر، و«أمُّ» بمعنى اقصد، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها إلى الساكن قبلها فصار اهلمَّه ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين، وقول البصريين أقرب إلى الصواب. والله سبحانه أعلم.

ولما أنهى الكلام على مــا قصــد في فــعـل الإدغام وهو آخــر ما يذكــر في التصريف قال على سبيل التعريف:

> ومَا بِجَــمعه عُنيْتُ قَد كَمَلُ ﴿ نَظَمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اسْتَمَلُ ۗ أَخْصَى مِنَ الكَافِيةِ الْخُلاصَةِ ﴿ كَمَا اقْتَضَى فَنِي بِلا خَصَاصِةُ

فأخبر بانتهاء ما قصد جمعه في هذا النظم، واشتماله على أعظم المهمات من هذا العلم، يقسال: ﴿ مُنِّي بِكذا؛ أي اهتمَّ بِهِ، والأفصح بنساؤه للمفعسول وبناؤه للفاعل لُغيَّة حكاها في اليواقيت، وأنشد عليها:

حان بأخراها طويلُ الشُّغْل

ثم ختم الكلام بحمد الله والصلاة على نبيه ﷺ فقال:

فَاحْمَدُ الله مُصَلَّبًا عَلَى ... مُحَمَّد خَيْر نبيُّ أرسلاً وآله الغُرُّ الكراَم البرَرَهُ … وصَحْبُهِ المنتَخَبِينَ الحِيرَهُ

تم الكتاب بعناية الملك الوهاب، والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام، المرسلين وعلى آله والصحابة أجمعين.

•••••••

محتويات المجلد الثالث

••••••			
الصفحة	الموضوع		
11.1	الجزءالرابع		
11.5	أسماء لازمت النداء		
111.	الاستغاثة		
117.	الندبة		
1177	الترخيم		
110.	الاختصاص		
1104	التحذير والإغراء		
1109	أسماء الأفعال والأصوات		
117.	نونا التوكيد		
11/4	ما لا ينصرف		
177A	إعراب الفعل		
1770	عوامل الجزم		
1740	فصل الوه		
14.0	فصل اأما، ولولا، ولوماه		
1711	الإخبار بالذى والألف واللام		
1814	العدد		

الصفحة	الموضوع		
1777	تمييز المركب		
1740	کم، وکاین، وگذا		
1787	الحكاية		
1701	الجزء الخامس		
1404	التأنيث		
1771	المقصور والممدود		
1777	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا		
١٣٧٧	جمع التكسير		
1814	التصغير		
1887	النسب		
1879	الوقف		
1891	الإمالة		
10.4	التصريف		
100.	فصل في زيادة همزة الوصل		
1009	الجزءالسادس		
1701	الإبدال		
1098	فصل [إذا اعتلت لام فَعْلى]		
1047	فصل [إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلهما]		

الصقحة	الموضوع		
17.0	فصل [إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح]		
ALEL	فصل [إذا كان فاء الافتعال حرف لين]		
ויורו	فصل في الإعلال بالحذف		
۸۳۲	قصل في الإدغام		
1705	محتربات للحلا الثالث		

فهرمت الأبيات والشواهد

اهد	&31	المشجة
الهمزء	رحرث	
	من لَهُ شسولا فسإلي إثلاثهسا	۳۰۰
للامستسسابهان ولا سسواء	وأعلم أن تسليسمسا وتركسا	۱۳۹
ولمو توالت زمسسر الأمسسداء	لا أقسعد الجبين من الهسيجساء	700
بحسورا لا يكدرها الندلاء	حسشى رهط النبى فسيإن مشهم	44+
بين بـصـــــرى وطعنه نجـــــلاء	ريما ضسربة بسسيف صسقسيل	٧٧٣
ولا سابق شيئا إذا كنان جائيا	بدا لی آئی لست صدرك میا مسطعی	VVA
رد السحسية نطلًا أو بإياء	نعم الفــــاة فـتــاة هند لـق بذلت	417
ولا للمسسسا يهم أبدا دواء	فـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	4/14
ومن عبيسرات مسالهن قناء	فواكيندا من حب من لا يحيني	117+
ينشب فى المستعمل واللهساء	يا لـك من تمر ومن شـــيــشـــاء	١٣٦٤
سماء الإله فوق سبع سمائيا	له منا رأت حين البنصبير نسوقه	18.4
· دهرت الباء ي		
وقولى أن أمسبت لقد أمسابن	أقلى اللوم مسساذل والعسشسسابن	1777
والعسانسسون ومنا للرد والشسيب	منـا الذي هو مــا إن طر شــاربه	444
نسيت بما تهواه ذكر المواقب	مسا أنت باليستظان نباظره إذا	757

اهد.	A))	المقعة
ابی الله أن أسسمسسو بأم ولا أب	ضمسا سودتني صامسر عن وراثة	404
منى حسلينا وبعض القسول تكليب	أبلغ هليلا وأبلغ من يبلغسهسسا	741
ببطن شريان يموى حوله الليب	بأن ذا الكلب صمرا خيرهم حسبا	791
ولكن سيسوا ني صراض للواكب	فسأما القستال لاقستسال لنيكم	٤٧ə
بمفنى فستيلا عن مسواد بن قسارب	فكن لي شفيصا يوم لا ذو شفاعة	۵۰۸
فسیسه یکون وراءه فسرج تسریب	مسسى الكوب اللى أمسسسيت	*17
نسيسه نساذ ولاللات للسنسيب	إن الشيساب الذي منجد صواقيته	P30
أنى رأيت مـلاك الـشـيـمـة الأدب	كسفاك أدبت حتى صار من خلتي	170
تری حبسهم صاراً علی وتحسیب	بنای کستـــاب آم بایـة سنـة	877
كشاب بأصلى القنتين صبحبيب	أتاني ضلم أمسوريه حين جسامتي	177
فندلا زريس للال ندل التسمسالب	على حين ألهي الناس جل أمورهم	40.
يا حسنة من قوام ميا ومنتسقيها	طافت أمسامسة بالركسبسان آونة	74.8
وأم أو مسسال كسبهسسا أو أقسسوبا	خل اللننايات شسسالا كسشيسا	VEE
لبسما قسد نرى وأنت خطيب	نكشن مسوت لائحسيسر جسوابا	WY,
أبى وأيـك فـــارس الأحـــزاب	فاتن لقيستك خاليين لتسعلمن	۸۱۲
لذن شب حتى شاب شود الأوائب	مسسريع خسوان راقسهن ورقت	314
من ابن أبي شـيخ الأباطـع طالب	غبسوت وقندبل المرادى مسيبغسه	۸۳۱
بضربة كغيبه الملانفس راكب	بحسابي به الجلد الذي هو حسازم	AEY
لطيفة كشحه وما خلت أن أسبى	سبتنى الفشاة البيضة المتجرد ال	AA148

اهد	231	الصفحة
حصيماء در على أض من الذهب	کآن مسـغری وکبری مسن نقاقصها	451
جني النحل بل ما زودت منه أطيب	فـقالت لنـا: أملا وسهـلا وزودت	464
كسأسد الغساب مردان وشسيب	فسوافسيناهم منا بجسمع	401
إليك وتسربى خسالد وحسبسيب	يمت بقسري النزينين كليسهسسا	4٧1
جسري في الأنابيب ثـم اضطرب	كسهسز الردينى تحت العسجساج	444
فاذهب قسا يك والأيام من عجب	فباليوم قربت تنهجبونا وتشششمنا	1.44
وفى اللشسات وفى أتيسابهسا شنب	ليساء في شفستنها حبوة لمس	1-8-
كسأنك فسيسنايا أبسات فسسريب	تقسول ابتشى لما رأتنى شساحسيسًا	1-44
وللغسافسلات تمسرض للأريب	ألايا قسوم للعسجب العسجسيب	1110
يا للكهول وللشبسان العسجب	يبكيك نساء بعيسد الدار صغشرب	1110
وليل أقساسسيسه بطيء السكواكب	كليني لِهمٌ يا أسيسسة ناصب	118.
إلى الشسر دهساء وللشبر جسالب	فسسإياك إياك المراء فسسياته	1100
نعل الكرام وليو فاق الورى حسبا	تانة لا يحسمسان المرء مجستنيسا	1177
ولكن يكن لـلخـيـر منك نـمـيب	خلا تسسطل منی بضائی ومسلتی	177.
فلم ذا رجساء ألقسه ضيسر واهب	ظننت فيقسيسرا ذا فني ثم نلتسه	1777
تنزل من جــو الســمـاء يصــوب	ولسست لأنسى ولكسن لملأك	18.4
ولكن نسليقى أقول فسأصرب	ولست ينحسويٌ يلوك لسسائه	1505
فسلا كسعبنا بلغت ولاكسلابا	فسنبض الطرف إنىك من تميسر	1484

اهد	an	المشحة
التاء	رحرن	
وهن نحسو البسيت حسامسدات	يحسدو بهساكل فستى هيسات	478
وبدا البذَّى كـــانـت نوار أجنت	حشت نوار ولات هستا حشت	110
ويتسرى تو حسفسرت وتو طويت	فسيإن الماء مسياء أبي وجسيدي	24.1
فسيسوأب مسا أثأت بدالضفسلات	ألاصمر ولى مستطاع رجوهه	• ۲۲
ليت شبساب بوع فانستسريت	ليت وهل ينفع شسيستساليت	1.1
يدل على مسحسصلة تبسيت	آلا رجل جـــزاه الله خـــيــرا	VYA
ورجل رمى فيها الزمان فشلت	وكنت كذى رجلين رجل صحياحة	1 - 27
أنت الذي طلقت صاصا جعسنا	يا أبجسر بن أبجسر يا أنسا	1.01
ترفسعن ثوبى شسمسالات	ريما أوفــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1170
قسربوها منشسورة ودمسيت	لیت شسمسری واشسعسرن إذا مسا	114.
فسأيعسد كن الله من شسيسسرات	إذا لم يكسن فسيكن ظل ولا جني	14.4
الجيم،	رهرف	
من طلبل كسالأتحسمي أنهسجن	يا مساح مسا هاج السعيسون اللوفن	YAY
منى لجج خنضر لهن نشيج	شبرين بماء البسحسر ثم ترفسعت	VoA
ولا منظرا أروى بـه فــــامـــيج	ولم أر مُسيستًسا بعسد ليسلى ألله	A41
أم مسيى قسد حسيسا أو دارج	يا رب بيسطىساء من العسواهج	1.44
تجدد حلبًا وندارا تأجرجا	مستى تأثنا تلهم بنا فى ديبارنا	1.54
فسلا يزال شسامج بأتيك بج	لاهُم كنت قسبات حسجستج	1.74

اهد		الصفحة
حتى هممن بزيفة الإرتاج	يحبو ثماتى مولما بلقاحها	14.4
الحاي	,حرث	:
لولاك لم يك لـلصـبـابة جــائحـا	دامن سعدك إن رحمت متيسما	114.444
أمسسلمنى إلى قسومى شسراحي	ومـــــا أدرى وظننى كــل ظــن	444
تهسيج الرياض قسبلها وتنصسوح	وإن من النسسوان من هي روضـــة	£ £ Y
قد كان من طول البلي أن بمصحا	رسم حقا من بعدماً قد امحی	•1V
قسيسرا بمرو حلى الطريسق الواضيح	إن الســمــاحــة والمروءة ضـــمنا	٥٩٠
وضعت أراهط فساستراحوا	يا بؤس للحـــــرب التى	VA£
لأهل دمستق النسام نسوق مبسرح	أقسام ببسغسداد العسراق وشسوقسه	٧٩٠
ولا بـــرود بعــد مــوتك فــارح	وأمسا أنا من رزء وإن جل جسازع	۸۷٦
ومسا شيء حمسيت بمسسنبساح	أبحت حسمي تهامسة بعسد نجاد	404
وأبى الجسشسرج الفستس النفساح	بالمطافشا والسرياح	1110
كساع إلى الهيجا بغير سلاح	اخساك اخساك إن مسن لا أخسا له	1101
ل أخو النجدة السلاح السلاح	<u>نجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</u>	1104
أو حسيث علق قسوسسه قسزح	فكأنما نظروا إلى قسسمسر	1812
رفيق بمسح المشكيين سسيسوح	اخو بهضات دائع مستأدب	1871
بنزع أصوله واجلز شيحا	فسقلت لمساحبي لاتحسسانا	1774

اهد.		السفحة
الخلى	,حرث	
سواها ولا فى حبـهـا متـراخيـا	وحلت سواد القبلب لا أنا باخيبا	e11
الدال،	رخزت	
لما تــزل برحــــالنا وكــــأن قــــــــــــــــــــــــــــــــ	أزف التسرحل فسيسر أن ركسابنا	774
أقسائلن أحسينسروا اللسهسودا	أريست إن جــــادت بــه أملـودا	74+
كلتناهمنا مسقسرونة بنزائده	فی کلت رجایتها سلامی واحده	***
لعبن بنا وشسيسستشا مسردا	دمسائی من لجسد فسیان سنینه	770
خبسيث الثسري كسأبي الأزند	وحسرق الفسوزدق شسر العسروق	4.84
بمسا لاقت لبـــــون بنى زيـاد	ألس يأقيسك والأنبسسساء تسنمى	401
هواجس لا تنـقك تغـريه بالـوجـد	إذا قلت على القلب يسلو قبضت	408
تكون وإياها بها مشلا بعدى	فأليت لا أنفك أحذو قصيدة	***
أنالهـــمـــاه قـــفــو أكـــرم والد	لوجهك في الإحسان بسط ومهجة	477
أخط بهسا قبسرا لأبيض مساجد	فنقسلت أصيسواتى القنتوم لسعلنى	441
لمن الإمنام بالشنجيح الملحد	قىلنى من نمسر الحبهبين قىدى	۳۸•
ظلمسا ملينا لهم فسديد	نبسسشت اخسسوالی بنی بیزید	440
ولا أمل هــــَاك الطــراف للمــــــد	رأيت يشى ضسيسراء لا ينكسرونني	٤١٢
هم القسوم كل القسوم يا أم خسالد	وإن الذي حسانت بفلج دمساؤهم	£Y#
لهسم دانت رقساب بنی مسعسد	من السقسوم الرمسسول الله مشهم	113
بما كسان إياهم مطيسة مسودا	قنافسة هداجسون حسول بيسوتهم	£99
•		

_اهد	الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الصفحة
حلت عليك عقبوية التسعميد	شلت يمينك إن قستات لمسلمسا	۵۳۸
جهارا فكن للغيب أحفظ للود	إذا كنت ترضيه ويسرضيك صاحب	78.
ويت كسما بسات السليم مسهسدا؟	الم تفتسمض صيناك ليسلة أرمستا	N3F
فستى حسنساك يا ابن أبا ينزيد	فـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	V£A .
بين ذراصي وجبسهة الأسسد	يا من رأى حسارضسا أسسر به	AYI
جسحاش الكرملين لهسا فسليد	أتانى أنهم مسزقسون مسرضي	AoA
حضروا لدى الحجرات نار الموقد	نعسم الفــــــــــى الحرى أئست إذا هم	411
فسنسمم السزاد زاد أبسيسك زادا	تزود مسسشل زاد أبيتك فسسيشا	410
ثم قسد سساد قسبل ذليك جسده	إن من سياد ثم سياد أبوه	111
سعدی باجود منـك یا عمر الجوادا	فسمسنا كسعب بن مستامسة وابن	1.77
أنت خلفستشى لدهر شسسليد	يا ابن أمي ويا شسقسيق نفسسى	
لا ناس مستسرهم في ازدياد	يا نفسومى ويا لأمسئسال قسومى	1118
أصام لك بن صعصعة بن سعد	أغناني ليستفستلى لقسيط	1150
والخيل تعدوني الصحيد بزاد	وذكسسرت لبن المحلق شسسربة	1777
مني السلام وأن لا تشعير أحدا	ا أن تقرآن على أسماء ويحكما	1777
ولاينج إلا في الصـــفـــاديـزيد	متى تؤخلوا قسسرا بظنة صاسر	1747
جبال شروری لو تعان فتنهدا	مبرينا إليهم في جموع كأنها	1747
خبروا لعزة ركبعنا وسجبودا	لو پسمىعون كما سسمعت حديثها	14-4
إذا تيسمسها الخسريت ذو الجلا	کم دون میـــة مومـاة يهـــال لهـا	1444

الشــــامد	السفحة
صدائض نعمى بعد بوساك ذاكراً كسلا وكسلا لطيضا به نُسى الجهسد	1468
ابعـــادهن إلى الشـــبــان مـــائلة وقـــد أداهن عنى غـــيــر مــــداد	1444
أرى الموت يعسشام الكوام ويعصطفى مسقيسلة مسال السفساحش المششسسند	1660
فكيتف لنا بالنسرب إن لم يكسن لنا دراهم صند الحــــاتــرى ولا نقــــد	1884
إن الخليط أجسدو البين نسانجسردوا - وأخلضوك مسد الأمر الذي وصدوا	17-4
دهرف الراء،	
أحسادين صمسرو كسأتى خسسرن ويغسسنو صلي المرء مسسبا يسأتمرن	44.
وما نسالي إذا مما كنت جمارتنا الإبجمسماورنا إلاك ديمار	404
أصودُ برب البعوش من فشسة بغت على فسيسالى حسوض إلاه ناحسر	41.
بالباحث الوادث الأموات قد ضمنت - إيساههم الأرض في دعو السعبساريس	. 414
تغريت عنها كارها فتركشها كان فسواقيهما أمرٌ من الصبير	1777
أنا السنسسمنا خطسينا بيننا فحملت برة واحتملت فبجار	8.4
يامسا أمليح فسزلانا شسدن لمنا من هؤلهاتكن الغسال والسمسر	814
اليس أسيبرى فى الأمسور بأتتسما بما لسستىمنا أهبل الخيبانة والبغادر	٤١٧
فـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	£YV
ما الله موليك قضل فاحسلته به فسما لدى خيسره نفع ولا خسرر	107
ما المستغيز الهوى متحمود فواقية ولو أثبح له مستقسو ببلا كسدر	tet
ولقد جنيتك أكسوا ومسساقلا ولقسد نهسيستك من بنات الأوير	\$70
رأيشك لما أنْ مـــــرفت وِجــــوهشا - صدت وطبت النفس ياقـيس من حمرو	£11

اهد	<u></u>	الصفحة
ولا زال منهسلا بحسرعسائك القطر	ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى	£94
وكسونك إيساه عليك يسسيسسر	ببيلل وحلم مساد في قوميه الفيتي	£9A
وكم مثلها فنازقت وهى تصبقير	فـأبت إلى قـهم وصا كـــلت آئبـا	417
إذا هـ بالمجــــد ارتدى وتأزرا	فسلا أب وابنا مسئل مسروان وابنه	089
إلا نجسسوكم حسول التناتيسر	الاطمسان ألا قسرمسسان حسادية	۰۵۰
فيسهم ورهط ريسمة بن حذار	رهط ابن كرز محقبي أدراصهم	۷۱۳
وهل بدارة يا للناس من حسار؟	أنا ابن دارة معروفا بنهمنا نسبى	٧١٦
وداعي المنون ينادى جسهسارا	انفــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٧٣٦
ومناجيج بينهن المهارا	ريما الجمسسامل المسؤيل فسسيسسهم	781
ضعيف ولم يساسر كياياك آمسر	فأجمل وأحسن في أسيبرك إنه	٧٤٦
بكف الإله مسقساديرها	حون عليك فسسيان الأمسسور	47
فيما فأدرك خمسة الأشبار	مسا زال مسلة حسلسنات يلناه إزاره	V7V
ولاحبيب راقة فيجبرا	مسا لمحب جلىد أن يهسجسرا	٧٨٠
ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر	إلى الحوال ثم اسم السلام عليكما	٧4٠
قلبى فلبى يىدى مــــســـور	دمــــوت لما نـابـنی ســـــورا	۸۰۱
لدى المتى والأمن في اليسر والعسر	كلا الضييفن المشنوء والضيف ناثل	۸۱۱
إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر	وتذكسر نسسساه لدن أنت يافع	318
ونبارا توقسيسد بالبليل نبارا	أكل امسرئ تحسسبين امسرأ	A14
وإمسادم والقستىل بالحسر أجسلار	همسا خطئسا إمسا أمسسار ومئة	777

الثــــــاهد		الصفحة
تعبصيل تهلكة والخلافى سسقرا	وفياق كنعب يجببر منقبلة لك من	۸۳۱
أألدبران أم مسسفوا الكفارا	بسأى تواهسم الأرخسين حسلسوا	۸۳۲
سمسانها إذا حدموا زادا فإنك صاقر	خسروب يتعسل السسيف سسوق	Ass
هلالا وأخرى منهما تشبه البـدرا	فشاتان أمسا متهسما فشسبيهة	70 A
ما ليس منجسيسه من الأقسدار	حسلو أمسورا لا تضسيسر وآمن	۸۵۷
ثقسة أو مسدو شساحط دارا	من مسسسیس او اخی	AVV
سم وفى الحسوب كسالح مكفسهسو	حسن الوجه طلقه أنت في السل	AVA
والطيسبى كل مسا التسائت به الأزر	فمجستها قبل الأخيسار منزلة	، ۲۸۸
وليسرات مسا النسفت حليسه المآزر	أسيسلات أبشان دقساتى خنصسورها	۸۸۲
لمن أمه مستكفيا أزمة اللعر	أزود امسرأ جسسسا نوال أمسده	۸۸۳
حميدا وإن يستغن يوسًا فأجدر	فطلك إن يلق للنيسة يلقسهسا	441
فتقبروا جبارهم لحبيسا وتحبر	بئس قسوم الله قسسوم طرقسسوا	4.4
سم أخسو الندى وابن السعشسيسرة	إن ابن مسيسد اله نعد	448
من مساء مسوهبسة على خسمسر	ولفـــوك أطيب لو بذلـت لنـا	440
وإنما العسسسة للكاثر	ولست بىالأكسفىر منهم حسمى	144
لكم قبيصية من بين أثرى وأقشرا	لكم مسجدا الله للزوران والحصى	411
يا أشبه الناس كل الناس بالقمر	کم قد ذکترتك لو أجرى بتذكركم	44.
أجل جيران إن كانت أبيحت دعائره	وقلن حلى الضردوس أول مشسرب	441
بأهل القبساب من حميس بن حامس	مسسواء صليك الشفسر أم بت لسيلة	14

اهد	الثــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المشعة
کسما آتی ریه منوسی صلی قندر	جاء الحالفة أو كسانت له قبدرا	1.1.
إكما إلى جسنة إيما إلى نسار	يا ليستنا أمنا شسالت نعسامتسها	1-18
فيان جزما وإن إجــمـال صبير	وقد كلبتك نفسسك فأكلبتها	1-17
لهـا سبب ترحى به الماء والشـجـر	أصبرو بن هند مسا تری رأی صرمة	1.41
إيا كـمـا أن تعـقـبـانا شـرا	فسيسا الغسلامسان الللاان فسرا	1.17
يسمعهما لا هم الكيسار	كـــحلفـــة من أبي رياح	1.4.
لا يلقسينكم في سسوأة عسمسر	یا ئیم ئیم مسسلی لا آبا لکے	۱۰۸۱
ويحك ألحسقت شسرا بشسسر	وقسند رابش قسولهسا يا هناه	11-7
وقست فیه بـأمـر الله یا حــمـرا	حملت أمرا حظيما قياصطيرت له	117.
سيىرى واشفائى صلى بعيىرى	جساری لا تسستنکری مسلیری	1174
أواصرنا والرحم بالغيب تذكر	خـٰــذُو حظكم يا آل حكرم واذكــروا	1141
طريف بن مال ليلة الجسوع والحصر	لنعم الفستى تعسشو إلى خسوء ناره	1187
كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا	خسلافا لقسولي من فسيسالة رأيه	1144
فسهلكت جسهسرة وبار	ومسسسر دهبر صبلى ويساز	177.
بمضب فـقال: كونى عـقيـرا	وأتهنا أحينسر كثأخى السنهم	1777
كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر	وطرفك إميا جشتشا فاحبيسته	1777
إنى إذن أمـلـك أو اطـــــرا	لا تتسركنى نسهسيسم شطيسرا	1774
يوم الصليفاء لم يوفسون بالجسار	لولا فسوارس من ذهل وأسسرتهم	1774
أيوم لـم يقــــدر أم يوم قـــدر	ني أي ينوم من المنوت أفسسسر	1778

اهد		المضحة
فيخبر باللنائب أي زير	فلو نبش المقسساير صن كليب	1797
وكيف لقاء من تحت القبور؟	بيسوم الشسعسشيمين لنقسر حسينا	1747
مستفوا كلون الفسوس الأنسقسر	وأنت لو بساكسرت مستسسسولة	1770
لا أدلج الليل ولكن أبتكر	لست بىلىلى ولكنى ئىھىسىر	1877
اد انبت مسبل أن قلبك طائر	أألحق إن دار الريباب نيساحسسدت	1001
وكسحل العسينين بالمسواور	حتى صطامتى وأراه ثنائسرى	1041
فيسها حيائيل أسود وغر	حسفت بأطوار جسيسال ومسمسر	1077
أنسمر حتى مبلغ السسائق مشزري	وكنت إذا جسارى دصا لمضسوفة	1044
تقضى البسازى إذ البسازى كسسر	إذا الكرام ابتسدروا البسساغ بدر	1777
الزاي	دحرث	
لا تومسسىنى حسيسسة بالنكز	يا أيسهسا الجسساهل ذوى التسنزى	1+8
رسيس	رحرت	
إذ ذهب الــــوم الكرام لــــــى	مهسدى قومى كتعنيسد الطيس	444
أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس	ضأين إلى أين النجساة ببسغلتي	474 6788
نعسفها راجيا فعدت يؤوسا	صينت ليلة فسمسا زلت حستى	V•Y
اشم کــــانـه رجل مــــبــــوس	مسمساود جسرأة وقست الهسوادي	۸۳۲
	إذا أرسلوني صند تقسدير حساجسة	448
أمارس فينها كثت نعم الممارس		1 1
لم انٹنیت وصا شیفیت نیسیسسا	هذی برزت لنا فهیجت رسیسیا	1,,00
		L

اهد	an	السفحة
صجائزا مثل السعالى خمسا	لقد رأيت مجسبا مسذ أمسسا	1714
الشين،	،حرث	
لنا أمل في العيش ما دمت صائشا	يا أبت لا زلت فـــيشا فــــإنما	1.44
إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش		1777
العبادي	رحرف	
في مـــوكب أو رائدا للتنيص	يا صبـد هل تـذكــرنى ســامــة	1177
الصان	,حرف	
فسمطلت بعنضسا وأدث بعسضسا	داينت أروى والديسون تقسسضى	744
الطائ	رهرف	
نواصم فى المروط وفى الريساط	فسحسور قسدلهسوت بنهن ُعِينَ	VVe
جاءوا بمذق عل رأيت الذئب قط	حستى إذا جن الظلام واخشلط	407
الظاء	،هرت	
مسبغلغلة تلب إلى مكاظ	الامَن مسبلغ حسسان صنى	1061
وليعاا	رهزف	
من هنجو زيان لم تهجـو ولم تدع	هجوت زيان ثم جئت معتذرا	701
ك تسمرنى ضلن أكون مطيعسا	إن وجسدت العسليسق حـقسا لإيا	771
ومنعكها بشيء يستطاع	فسلا تطمع أبيت اللعن فسيسهسا	777
فسهناك تعسنسرفسون أين المقسزع	وإذا الأمور تشسابهت وتعساظمت	212
وأنت الذي في رحسسة الله أطمع	فیسا رب آئت الله فی کل مسوطن	413

الله	الصفحة
من لا يـزال شــاكـــرا صـلى المـــه فــهــو حــر بعــيـشــه ذات سـعــه	£ £V
سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقسد كسربت أصناقسها أن تقطعها	019
فنغيسرت بعندهم بعنيش ناصب وإخبال أنى لاحق مستستسبع	۰۲۰
إذا قسيل أي السناس شسر قسبسيلة؟ أشسارت كليب بسالأكف الأحسابع	771 1AV
لقسند ملمست أولى المفسيسرة أتسنى الميت فلم أنكل حن الضرب مسمعا	74.
إذا أنت لمسم تنضع فسسفسسر فسسياتما يراد الفستى كسيسمسا يغسر ويستفع	۸۳۸
على من عينى مرت الطير سنحسا وكسيف سنوح واليسمين تطيع	۷٦٢
ومسا زلت مسحسمولا حلى خسسفينة ومسخيطلع الأخسينسان مسذأنا يافع	V7A
الایسا قسسسوم کل مسسساحم واقع وللطیسر مسبحسری والجنون مسمسارح	VV4
أمنا ترى حنيث مسهيل طالعنا غيمنا ينضىء كنالشهباب لامعنا	۸۰۳
على حين حساتبت المسيب صلى الصبا فقلت: ألما أصبح والشيب وازح	۸۰۷
قسد جسربوه فسمسا زالت تجساريهم أبا قسدامسة إلا المجسد والنفنعسا	۸٤٣
أبيت كسأني مساورتني ضسسيلة من الرقش في أنيسابهسا السم ناقع	484
وقـــد كنت فى الحـــرب ذا تدرإ فلـم أمط شـــيـــــــا ولم أمـنع	475
باليستني كنت صببيا مسرضعا تحسملني الذلفاء حولا أكستعا	475
أنا ابـن النــــــــــــــــــــــــــــــــــ	111
ذريسني إن أمــــرك لمن يطاحــــا ومــا ألفيستني حـلمي مــضـاهــا	1-10
اطوف مسسسسا الطوف ثـم آوی إلى امسسا ويـرويني النـقـــيـع	34.1

_اهد	A)ı	المضعة
لا يخرق اللوم حجاب مسمعى	يا ابنة مسمسا لا تلومي واهجسمي	1-49
إلى بيت قسعسيساته لكاع	أطبوى مسسسسا أطوف لنم آوى	11-4
جسرمسا لأخسرتى ودنيسا تسنفع	إنى مقسم ما ملكت فسجاعل	1777
يفوقسان مسرداس في مسجسمع	ومساكسان حسصسن ولاحسابس	1777
ولا يك مسوقف منك الوداعسا	قىفى قسبل التفسرق يا خسيساصا	1177
مستى يأثبك الخسيسر ينضمسا	نبشم نبـات الخيـرزانـى فى الونى	1174
ولا تقناسن بعشى الهم والجفزصا	لا تشبسعن لوصة إلرى ولا هسلعسا	1144
فتتركها شنا ببيداء بلقع	أردت لكيسما أن تطيس بقسربتى	1777
صجلت طبخته لفوم جيع	ومسعسرض تغلى المراجل تحسنسه	1212
مسال إلى أرطأ حسقف فبالنطجع	لما رأى أن لا دمـــه ولا شــــيع	1777
ردلقاع	رهوف	
	•	
أشاهرن بمسدنا السسيسوف	یا لیت شعسری مشکم حنیسفسا	741
فسما عطفت مسولى عليه العسواطف	ومن قسبل نادی کل منولی قسرابة	۸۲۲
كسا تضمن ماء المزنة الرصف	تسقى امتياحــا ندى المسواك ريقتها	۸۲۷
منا بركيض الجيساد في السسدف	نحن بغـــرس البودي أعليمنيا	44"
صوازب نحل أخطأ السغسار مطنف	كأن حفيف النبل من فـوق صجــها	401
أبدا وقستل بنى قسنيسبة شسافى	من نششفن منهم فليس بآيب	1174
فليس يرق لمستعطف	عليسه من اللؤم مسسروالة	17.7
فينطق إلا بالتي هي أعسرف	وما قام منا قائم في ندينا	1701

اهد		المنفحة
القانح	رحرن	
مشستب الأصلام لماع الحنفستن	وقبائم الأصمياق خياوى للخشرقن	44.
تبيت بليل أم أرصد احشاد أو لضا	أأن شسسمت من نجد بريضًا تسألضًا	454
ولا ترضــــاها ولا تملق	إذا المسجسوز فسفسبت فطباق	401
فسيسدو وتارات يجم فسينغسرق	وإنسسان حسيني يحسسر الماء تارة	٤٧٦
ولا وزر نما قسطسي الله واقسيسنا	تعـز فسلا شيء حلى الأرض باقسيسا	۰۱۰
في بعض خسراته يوافسقسها	يوشك من فـــر مـن منيــــتـــه	٥١٨
بغساة مسابقينا في شقساق	وإلا فسساحلمسسوا أتبا وأنتم	370
طلاقك لم أبخل وأنت صــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	فلو أتك يوم الرخساء سيبالتني	044
فسحسلا وأمسهم زلاء متطيق	والتغلبيون بئس الضحل فحلهم	410
قىمناء الهنوى يبرفض أو يشرقبرق	أدارا بجسزوى هجت للمين صيسرة	1-04
فكن جرذا فيها تخون ونسرق	أحسسار من يدر قسسد وكيت ولاية	1148
والمرء يستسحى إذا لم ينصدق	يا أرط إنك فساصل مسا قلنسه	1176
بله الأكت كسمائها لم تخلق	تذر الجمساجم ضاحيا هامساتها	1177
ولانسسأل الأقوام مسقد الميسائق	حسمى لا يحل الدهر إلا بإذننا	1577
بفضل الذي أمطى الأمير من الرزق	تزوجستسهسا رامسيسة هرمسزية	1504
نسيسفا كأفحوص القطاة المطرق	وقد تخلت رجلی لدی جنب فرزها	1714
«حرف الكا ن »		
وإلا فسهسيني أمسرا هالكا	فسشلت أجسرني أبا خسالد	00 V

اهد		الصفحة
يا أبت علك أو حـــــاكــــا	تقسول بنتی قسد آنی آناکسا	1-47
مسا إن مسدا أصبغسرهم أن زكسا	صبية صلى الدخسان رمكا	1646
وطالما منب فسنسا إليكا	با ابن الزيسر طالما مسمسيكا	1777
اللاهم	رهرف	
ولاً الأصل ولا ذى الرأى والجمدل	ما أنت بالحكم الترضي حكومته	£ 6 . YAE
شديدا بأصباء الخلافة كساهله	رأيت الوليد بن البيزيد مباركا	717
ويومسا ثرى مستهن خسولا تغسول	فيومنا يوافين الهنوى ضير مناض	784
من داره الحسيزن بمن داره صسول	ما أقدر أله أن يدنى على شحط	404
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي	أنا السلائد الحسامى المذمسسار وإغا	77.4
أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا	بنصركم نحن كتتم ظافرين وقسد	417
لملسك تهسديك السقسرون الأوائل	فإن أنث لم ينفعك علمك فانتسب	414
أصبيادفيه وأثبلف جل ميسالى	كسنيسة جسابر إذا قسال ليستى	۲۸۰
الابجيلي من الشمسراب الابسجل	الا إنني سيقسيت أسسود حسالكا	TAY
فيإن له أضماف ما كسان أملا	وليس الموافسيني ليسرفسد خنائيسا	444
قـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	أبنى كىلىب إن مــــمى اللـادا	٤٣٠
تراهن يوم السروع كسالحسدإ النسبيل	وتبلى الألى يستلشمون حلى الألى	274
سيوف أجاد القين يوما صقالها	أبى اله للشم الألاء كـــــأنهـم	545
له نسرجسة كسحل العسقسال	ربما تبكره النفسوس من الأمسر	173
فـــــــــم على أيهـم أفـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	إذا مسالة سيت بني مسالك	114

اهد	_&II	المشعة
شسحم إنا قسد مللناه بجل	مسجل لنا هذا والمستنا بـ ذا الـ	173
حمنزل الدارس صن حي حسلال	يا خليىلى اربعيا واسستنخبسرا ال	177
القطر مخناه وتأويب الشسمسال	مثل سحق البسرد عنى بعدك	277
مليسهم وهل إلا صلبك المسول؟	فيسا رب هل إلا بك النصسر يرتجى	£AY
نيسل العسسيلاء ويكرم الأخسسوالا	خسالي لأنت ومسن جسرير خساله	443
فلولا الغسميد يمسكه لسسالا	يليب الرحب منه كل حسسفب	٤٨٦
فليس مسواه صالم وجسهسول	سلى إن جهلت الناس منا وعنهم	141
إذا تهب شـــــال بـليـل	انت تىكون مىساجىد ئېسىل	٥٠١
جنوده خساق حنها السهل والجبل	لايأمسن الدهس توبئي ولسو ملكا	0.4
بأصجلهم إذ أجشع القوم أصجل	وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن	٥٠٩
ولكن بأن يُسنى عليه فسيخذلا	إن المرء ميستا بانقضاء حسياته	٥١٣
أن هالك كل مـن يخـفي وينتــعل	في فتية كسيوف الهند قند علموا	089
قسبل أن يسسألوا بأصظم سسؤل	علىمسوا أن يتؤملون فسجسادوا	08.
إذا لاقي البذي لاقساه أمسشسالي	ألا اصطبسار لسلمي أم لهسا جلد	001
تجسافي الليل انتخسزل انخسزالا	أراهم رفسقستى حستى إذا مسيا	070
فلسم أتخــــذ إلا فضاءك مــــوئلا	عهدت مغيثا مغنيا من أجرته	774
كسفسانى ولم أطلب قليل من المال	ولو أن منا أسبعي لأدنى منعينشنة	744
لغيس جسيل من خليلي منهسل	جضوني ولم أجف الأخلاء إنتي	7774
هذا ردائى مطويا وسيسربالا	لا يحسبنك أثوابي فقند جمعت	775
		<u></u>

_اهك	<u> Air</u>	السنحة
فسإنا نحن أفسضلهم فسعسالا	رأيت الناس مساحسات قريشسا	174
فسمسا انبسعستت بمزءود ولأ وكل	كنائن دهسيت إلى بأسساء داهمية	747
ولم يشبغق على نغص الدخسال	فسأرسيلهما البعسراك ولم يبذدها	144
لتفسك العشر في إيعادها الأسلا	يا صاح عل حم عيش باقيا فترى	۷۰۳
على أثرينا ذيـل مــــرط مــــرحل	خرجت بنهنا أمشي تجسر وراءنا	٧١٥
ولا تشع صليــه جـــاد أو بـخــلا	كن للخليل نميسرا جياد أو صدلا	VYY
لدى السشر إلا لبــــة المتضغيل	فجثت وقد نضت لنوم إيبابها	٧٢٢
رب العبــاد إليـه الــوجــه والعــمل	أستغفراة نتبالست محصيه	777
حين تدصو الكماة فسيها نزال	وإذا الحسرب شسعسرت لم تكن كى	Vie
وإن يك إنسا مـا كهـا الإنس تفعل	لشن كسسان مسن الأبرح طسادقسسا	717
كسه ولاكسهن إلا حساظلا	ولا ترى بعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	V £ Y
من حين يمين الحسيسا نظرة قسيل	فسقلت للركب لما أن مسلابهم	777
ولكن حبيثا ساحييث الرواحل	دع عنك نهبا صيح في حجراته	377
تصل وعن فينض بزيزاه مجهل	خدت من عليه بعد ما تم ظمؤها	V70
ماذر فیك من صهدت صلولا	إن وجسدي بك الشسعيد أراني	YAY
منسى وإن لم أرج منسك نوالا	الود أنت المستسحقية صيفسوه	V4Y
أثناه بريناها خلبيل يواصله	إذا ربلة من حـيث مـا نفــحت له	۸٠٤
كـــريم على حين الكرام قليل	الم تصلمى يا حـــمــرك الله أنسنى	۸۰۸
وكسلا ذلك وجسه وتسيل	إن للـخــيـــر وللـشـــر مــــدى	۸۱۰

الش_اهد	المشمة
فرشني بخيىر لا أكونن ومدحتي كناحت يوما صمخرة بمسميل	AYE
كـما خط الكتـاب بكف يومـا يهــــودي يتــــارب أو يزيـل	۸۲۸
أنجسب أيسسام والسنداه بسنه إذ نجسسلاه فنصم مسسا نجسسلا	AY4
ضحصيف التكاية أعسداءه يخسسال الفسرار يراخى الأجل	٨٤٠
أنا ورجسالك قسنل أمسرى من العسز في حبك اصناض ذلا؟	Aa+
أخا الحرب لباسا إليها جلالها وليس بولاج اختوالف أعتقسلا	Aot
أقيم بثار الحزم ما دام حزمها وأحسر إذا حسسالت بـأن أنحــولا	4
فنعم ابن أخت القوم فير مكلب زهير حساما مفردا من حسائل	4+8
فقلت اقتلوها فنكم بمزاجها وحب بها مشتولة حين تقتل	147
فستلك ولاة السسوء قسد طال ملكهم وحشام حشام العتاء المطول	171
قلت إذ أقسيلت وزهر تهسادي كسمناج الفسلانمسسفن رمسلا	1.75
فسهل لمك أو من والدلك قسيلنا يوشيج أولاد المستسسار ويفسيصل	1.77
ك أنى ف ما البين يوم تح ملوا لدى سمرات الحي ناقف حنظل	1-44
بكم قريش كفينا كل معضلة وأم نهج الهدى من كان ضليلا	1-27
أبهسلان كسلا زادكسما ودمساني واضلا فسيمن وغل	1.77
فريش إضا خطشى وصـــوبى حملى وإنما أصلكت مــــال	1.42
تضل منه إيلي في بالهوجل من لجنة أسك فــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	11.4
فـــالك من ليل كــأن نجـومــه بكل مُــغار الفــتل شــدت بيـــذبل	1117
أضاطم مسهسلا بعض هذا الشدلل وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملى	1177

عد		الصفحة
يالنــــــــم الله قلنا بالمال	كلمسا نادى مناد منهم	1174
ولا الضيف فيها إن أناخ محمول	فلا الجارة الدنيا لها تلحينها	1174
حستى تجسود ومسا لديك قليل	ليس العطاء من القبطبول سمياحة	170.
تمساقب الإهسلال بمسد الإهلال	والمره يبليسه بلاء السسربال	1418
وكشحان لم يتقص طواءهما الحبل	لها كبيد ملساء ذات أسيرة	1410
وأنكرتني ذوات الأصين النجسل	طوی الجدیدان ما قد کشت آتشره	١٣٨٣
يحسسنهسا صلوك الإمسحل	أفسسر الفنايسا أحمّ البلشسسات	1441
سوابيغ بيض لا يخرقهسا النبل	حليبها أسود ضباريات لبنوسهم	1515
دويهسبة تنصيفسر منهسا الأنامل	وكل أناس مـــوف تدخل بيـنهم	1814
ولیس بـذی سـیف ولیس بـنبـــال	ولیس بذی رمح فسیطمتنی به	1577
أينمــا الربح تميل تمل	صعدة نابسة في جسائز	1074
تدم المسوادي لا يجدي خليلا	لو ششت قد تقع الفؤاد بـشـرية	1744
الواسع الفسخيل الوهوب المجسزل	الحسسسدة العلى الأجلل	4371
الميم،	,حرث	
وليس عليك يا مطر السسلام	سلام الله يا مطر صليها	TAT
ومن يشسابه أبه فسمسا ظلم	بآبه اقستسدی حسدی فی السکوم	414
يصبح ظمآن وفى البحر فسمه	كالحوت لايلهيه شء يلهسه	***
تساوی عنزی ضیر خسس دراهم	فسرخنى منها غشاى ولم تكن	401
ويبسه قسد باينعسشنه غسيسر نادم	وبايعت أقواسا وفيت بعهدهم	444

464	An	السفحة
للسيل فسخسر لهم مسمسيم	همسنا اللئسنا لو ولدت تميم	173
ينهى امرا حسازمسا أن يسسلمسا	فى المعقب البسفين أهل البسقى مسا	tee
للائته بادكسسار الموت والهسسرم	لا طيب للعيش منا دامت متقصمة	£9£
فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم	فسيان لم تك للركة أبدت ومسامسة	۵-٤
لا تكشرن إنى مسسيت حسائما	أكشرت في العبلل ملحا دائما	010
وقد استبحت دم امری مستسلم	أتغسسول إنك بسالحسيسناة عمتع	•٢•
إذا أنه حسب واللهسازم	وکنت آری زیلا کسسا قیسل سیسنا	٥٣٧
كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم	ويومأ توافينا يوجسهه مقسم	0 \$ Y
ولكنما المولى شريكك في العدم	فلا تصدد للولى شريكك في الغني	007
إن للنايا لا تطيش سسهسامسهسا	وللسد صلبت لصأتيني منيستي	770
منى بمنبزلة للحبب المكبرم	ولقسد نزلت ضلا تنظنى خسيسره	V F•
فسسا يكلم إلاحين يبتسم	يضضى حيناه ويقضي من مهابت	1.0
يوم الوخى متسخسوف الحبسام	لا يركنن أحسد إلى الإحسجسام	7-1
فنعم المرء من رجل تهـــام	تخسيسسره فلم يعصدل مسبواة	VYY
كسمسا النشسوان والرجل الحمليم	لمسمسرك أتنى وابا مسمسيسد	777
كسما التاس مبصروم حليه وجسارم	وتشعسسسر مسسولاتا وشعلم أله	YY £
كفى الأيشام فيقسد أبى اليشسيم	إذا بمطن السنين تعسر قستنا	V1£
كسما شسرقت صسفير القناة من الدم	وتشرق بالقول الأى قند أذعت	748
أحساليستهسا مسر الرياح النواسم	مشيين كسما لعشؤت دماح تسسفهت	V40

اهد	<u> </u>	السفحة
فنسركن كل حسديقة كسالدرهم	جــــادت صليــــه كــل مين ثرة	V40
هلی حون یستنصبون کیل حلیم	لأجستسلبن منهسن قلبى تحلمسا	۸۰۷
أكساد أفص بالماء الحسسيم	فسساخ لى الثسراب وكنت قسبلا	Alv
إذا خاف يوما نبوءة فدعاهما	هما أخوا في الحرب من لا أخاله	AYA
ولا ترعوى من نقص أهواؤنا العزم	نرى أسهما للموت تصمى ولا تنمى	۸۴۰
ميمس العشيات لأخور ولاقزم	شم مهاوين أبدان الجزور مسخا	Aoo
ظلما ولا الكريم بمناع وإن حرما	مسا البراحم القبلب ظبلامسنا وإن	AYE
وأحسبب إلينا أن تكون المقدمسا	وقسال نبى المسلمين تقسدمسوا	1 (AA1
ربيعة خيسرا ما أعف وأكرما	جـــزى الله عنا والجـــزاء بفــضــله	AA4
وريد للنسساء ونعم نيم	نيسساف القسسرط خسراء الشنايا	4.4
لبئس الفتى للدصو بالليل حياتم	لعسمرى ومسا صعرى صلى يهين	41-
فنعم المرء من رجـل تهـــــامـي	تخسيسره فلم يعسدل سسواه	417
كنتم كبراما وأنشتم مسا أقسام ألائم	إذا غيساب هنكم أسيسود العين	46-
الأفعوان والشبجاع الشجعسا	قد سالم الحسات منه القدمسا	41-
يفسضلها حبسب وميسسم	لو قلت منا في قبومنها تيستم	470
صمعى لما فعلت ينهبود حسسمام	فرت يهود وأسلمت جيبرانها	4.4.
يرين من أجساره أضيسمسا	إن إن الكريم يحلم مـــا لـم	117
آتينهم أم يحولن دون ذاك الحمام	لي شــــعــرى هـل ثم هـل	4/16
ما من حيمام أحد مستعصما	لا يتسسك الأمى تأسسيسنا فسسمسا	4/1
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	

اهد.	An	الصفحة
وإن من خسريف فلن يعسدمسا	سنقستسه الرواحسة من صيف	1.17
وجلى فسوجلى شسشنة المنساسم	أومسسنتي بسالسسيجس والأداهم	1.55
وألا فكن في السر والجنهر مسلما	أتسول له ارحل لا تقسيمين عندنا	1+64
بمنطلك هذا لومسسة ومسسرام	إذا هملت حينى لها قبال صاحبى	1.00
أقسول يا اللهم يا السلهسسسا	إنى إذا مــــا حــــــــــــــــــــــــــــــ	1-79
نعيش صريزين ونكف البهسا	كن لى لا على يا لبن مــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1-4-
واضبحت منك شياسيعية أمسام	ألا أفسحت حسيسالكم رمسامسا	1127
۔ ومسا صہدی کشمہنگ یا آمسامسا		1184
قيل الضوارس ويسك حنشرة أقسلم	ولقد شفى نفسى وأبرأ ستمها	1177
إذا نال مما كنت تجسمع مسغنمـــا	قليسلا به مسا يحسمنك وارث	1178
شيخاطل كرسيه معمما	يحسب الجاهل مبالم يعلمها	1177
قشلاكم ولظى الهيبجساء تضطرم	کی عمنعسون إلی سلم ومسائئرت	144.
وآل سبيع أو أسسودك ملتسسا	ولولا رجـــال من رزام أحـــزة	1454
يوم الأمسازب إن ومسلت وإن لم	احفظ وديعشك التى استودصتها	1771
ينسول لاضائب صالى ولا حرم	وإن أثاه خليل يوم سنغسبسة	1774
وإلا يعمل مسفسرتك الحسيسام	فطلقسها قلست لها بكفء	1741
سودا كخافية النفراب الأسحم	فسيسها النتنان وأربعون حلوبة	1444
وأسيافنا يقطرن من نجدة دمسا	لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى	1
أمي الله إلا أن أكسون لهسا ابنمسا	وهل لى أم ضيسرها إذ ذكسرتهسا	

اهد	£31	الصفحة
وكسيفك الخسطب البنام	يا هال ذات المنطق السنسسسام	17-1
يوم الرذاذ عليه الدجن مـفــيـوم	ي منى تذكرت بينضاء وهيسجه	1717
صفسوا ويظلم أحسيانا فيسظطلم	هو الجـــواد الــذى يعطـيك نائــله	1771
نعسم المفرا في السنائبــــات لنساهم	الماطفونه حين سا من عناطف	1779
فــــانه أهل لأن يـؤكـــرمـــــا	•••••	1748
الثونء	,حرث	
كان فقيرا معدما قالت وإنن	قسسال بنسات العم يسا سلمسى وإنن	7.1
وأنكرنا زمسانف آخسسريس	صرفنا جسعسفسرا وبنى أبيسه	444
وقسد جساوزت حسد الأربعين	ومساذا يدرى الشسعسراء منى	444
ومنخسريـن أشــبــهــا طبــيــانا	أعسرف منهسة الجميسة والعسينانا	447
أنّا وأنت مسا ابستغين	بك أو بى است مسان فَـلْيَل أمسا	***
واقسيكه الله لا ينفك مسأمسونا	لا ترج أو تخش فسيمر الله إن أذى	374
يسسوء الفساليسات إذا فلينى	تراه كسالنسغسام يعمل مسسكا	444
لست من قسيس ولا قسيس منى	أيهــــا الســـائـل منـهم ومسنى	444
ومسؤتمن بالغسيب فسيسر أمين	الارب من تغششه لك ناصح	٤٣٠
حب النبي مسحسما إيمانا	فكفى بنا فيضيلا على من خييرنا	173
ونعم من هو في سمبر وإعسلان	ونعم مـزكـا مـن ضـاقت مـلـاهبـه	£4.4
فحسبي من ذي عندهم ما كضانيا	فأما كرام موسرون لقيشهم	£4.6
ولكن بالمغيب نبستسينى	دعی مسافا علمت مسأتقسيمه	244

اهد	An	المشعلا
هـك ثم وجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	نعن الألى فساجسم جسسو	£ £ •
وأى اللهر دُو لم يحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ومن حسسد يجسور على قسومي	804
ينقسسفنى بىالهم والحسسون	فسيسر مسأمسوف على زمن	٤٧١
رضا وشر یعدی حشه وهو خضیان	خيسر اقترابي من الولى حليف	EAA
ت فنسسيساقه خسسالال مسيين	مسساح تسعسر ولاتزل ذاكسر للو	£9Y .
إلا حلى أفسيعث للجسساتين	إن هو مستسوليها على أحد	917
وإن مالك كسانت كرام المعسادن	أنا ابن أبساة الضسيم سن آل مسالك	٥٣٧
كـــــأن ثدياه حــــــــان	ووجسه مسشسرق النعسر	•٤١
لعسسرى أبيك أم مستسجساهسلنا	أجـــهـــالا تـقـــول بنى لۋى	079
شنو الإخسارة فرمسسانا وركبسانا	وليت لى بهم قسومسا إذا ركسبسوا	Vot
عنى ولا أتت ديسائى فستسحسزونى	لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب	٧٩٠
ودسم حسفت آياته مبنذ أزمسيان	تغسا نبك من ذكوى حبيب وصرفان	V14
وإن سسقيت كـرام الناس فـاسـقـينا	إنا محبيوك يا سلمى قحبينا	YAA
مسسلاق لا أباك تبخسونسيبني	أبسسا لمسوت السسنى لابسد أتسسى	V41
	لقلت لبسيسه لمن يدهسوني	A•Y
يصلي بهما كيل من حاداك نيرانا	لأنت معتباد في الهبيجيا مصبايرة	AY•
وصاحب الركب صشمان بن صفانا	فتمم صباحب قنوم لأستلاح لهم	4.1
من خسيسر أديان البسرية ديسًا	ولقسد خلمت بأن دبن مسحمسد	418

اهد		المشحة
فساعف ثم أقسول لا يعنينى	ولقسد أمر حبلى اللئسيم يسسبنى	484
أمناقسها مسشددات بقسرن	حستى تراها وكسأن كسأن	448
فأصرف منك خشى من سسميني	فسإمسا أن تكون أخي بمسدق	1.10
مسدوا أتقسيك وتنتسقسيني	وإلا فسساطرحنى واتخسسلني	1.10
وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟	إلى الله أشكو بالمدينة حساجسة	1.0.
بلهف ولا بليت ولا لو أتى	ولست براجع مسسا فسسات مئى	1.40
لا يبسرح المسبقة المردى لبهم دينا	يا للرجسال ذوى الألبساب من نفسر	1117
على التسوخل في بسغى وحسدوان	يا لا أنباس أبوا إلا مستنسبابرة	1117
وغنى بعسد فساقسة وهوان	يا يزيدا الأمل نيل مـــــز	1114
كسذاك القسول إن عليم صيسنا	يقبلن وقسسد تلاحبسقت المطبابا	1178
ثلاقسوا ضدا خسيلى ملى تفسوان	رويدينى شبيبان بمند وصيدكم	1170
وثبت الأقسينا	وأنزلن سكينة ملينا	1171
متى أضع العسامة تمسرفونى	أنا ابن جــــلا وطلاع الشنايا	1717
والشسر بالسئسر مندالة مستسلان	من يفسمل الحسنات الله يشكرها	1744
ويسالأنساسسين إيسدال الأنساسسين	أحلال بأحل وبسيتسا مسئل بيستكم	18-7
ذى اللين صـينا فسهـو بالرد قـــمن	واردد لأحسل ثانيـــــا أبثل مِـن	1644
ومساليسا ككمسا يؤثقين	•••••••	1740
إلينا وقلنا للسسيسوف خلمنا	قصدناله قصد الحبيب لقاره	1701

اهد	- Att	السفحة
الهاء	رحرث	
قسد بلغسا في الجسد خسايتساها	إن أبساهسا وأبسا أبساهسا	414
حسراس أبواب على قسمسورها	باحسد أم العسمسرو من أسسيسرها	707
مكرمة محبة تحب أهل الكعبة	لأنكحن بسه. جسارية خسدية	797
ولا أرض أبقل إبشالها	فسلا مسيزنة ودقت ودقسهسا	٥٩٠
فسيان الحسوادث أودي بسها	فسسبرامسسا تريشي ولي لمة	091
قليسلا مسوى الطعن السنهسال نوافله	ويومنا شبهدناه سلينمنا وحنامرا	77.
ومسزة غطول مسعني خسبريمهسا	قىضى كل ذى دىن قىولى خسريمه	171
إذا هم لحسوا شعسامسه	يعكاظ يعسسشي الناظرين	777
حسنى شسسسنت حسسالة صيبناحا	علىفسىتىسىسا ئبنيا ومسياء باردا	1-7-,777
الارسيسة وإلا رمله	مسالك من شسيسختك إلا حسمله	777
تلف بحرا منضينضا خييره	لذ بىقسىس جان يىأبى فسيسره	3.4.
يا جــــــارتا مـــــا أنــت جــــــاره	باتت لتسحسزننا مسفساره	۷۱۰
لنفسى إلا قد قضيت قضاءها	متى يأت هذا الموت لا يلف حساجة	777
قد صلمت ذاك مسعد كلها	ونبارنا لمم ير نبارا مسيئلهسسا	٧٣٠
وريه فطب أنقبات من صطب	واه رأيت وشبيكا مسسدع أعظمه	V\$7
لعسمسر الله أحسجسيني رخساها	إذا رخسيت صلى بنو قسنسيسر	Y04
لا يشترى كنتانه وجنهرمنه	بل بلند ملء الفسجساج قشسسه	. W£
كدت أقضى الحياة من جلله	رمسم دار وقسسسنت فی طبلاه	777

اهد		السفحة
سيرضسيكما منها مسنام وخاربه	فتلت اغبوا منهسا نجسا الجلا إنه	VA4
ترقرق فى الأيدى كعسيت حصيسرها	فيما طبعم راح في الزجياج مدامية	۸۵۱
فنعم أخو الهيبجسا ونعم شسهسابهسا		4.0
إذا المرضع العسوجياء جيال ببريمهنا	وقسائلة نعم الغستى أثنت من فستى	414
والله الله لـــــــــــــــــــــــــــــ	لـــــك الله مــــــلــــــــــــــــــــــــــــ	4.4
والبزاد حبستى نعله ألقساها	آئی الصنحیفة کی یخفف رحله	1
وإمسا بأمسوا ألم خسيسالهسا	تهاض بدار قد تقادم مسهدها	1-17
سميع فنسأ أدرى أرشيد طلابها	دصائى إليسها القلب إنى لأمره	1-44
وتلـــول سلمي وارزيتـــيــه	تبكيسهم أسسساء مسعسيسولة	1111
ومن صفة ما ينبنن شكيسرها	إذا مسات منهم سسيسد سسرق ابنه	1174
تركع يومسا والدهر قسند رفسمته	لا تهين النسسسيسر صلك أن	11/4
وأخرجت كلبى وهى نسى البيث داخله	فـآرقتت تاری کی لیـپـصر خسووها	1441
تيسنن نسإني حسمسوها وجسارها	قبلت ليستسسواب لليه دارها	1774
تحسد مسامسه ويعلم رشده	من يأقر للخير فيمنا قصده	1881
من الشـمـالى ووخــز من أرانيسهـا	لهسا أشسارير من لحم تتسمسره	3501
فسمسا أرق النوم إلا كسلامسهسا	ألا طرقستنا مسيسة ابنة منذر	1717
كانها تفاحسة مطيسويه	***************************************	

_اهد	^ 211	السفعة
الواوء	دخر ا ^ن	
قد أقلما وكبلا أتفيهها رابي	كلاهما حون جد الجرى بينهما	440
إلا النسمسام وإلا المسمى	على أطرقها باليسات الخسيسام	448
أنى أبو ذيالك المسسبى	أو تحسلفنى يسريسك النعسلنى	۸۲۵
ولا نستی مسئیل ابن خسیسبسری	لا هيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	011
حلى بسأتواع الهسمسوم ليسبستلى	وليل كسوج البحر أرخى سندوله	717, evv
تصسوب فميسه العسين طورا ويرتثى	ورحنا بكسا ابن الماء يجنب وسسطنا	777
بآبيش مساض الشسفرتين يمانى	صلا زيدنا يوم المنقبا رأس زيدكم	٧٨٨
مسمين على اجستناب التسواني	رؤية النفكر مسنا يؤول به الأمسر	V43
كسسا تنزي شسهلة مسسيسا	وهسى تنسزى دلوهسا تستنزيسا	۸۲۸
أبي ذاك صمى الأكرمان وخاليا	ولست مسقسرا للرجسال ظلامسة	450
ندامسای من نجسران آلا تلاقسیسا	أيا واكببها إمسا صرخت فسبلغن	1-71
لما رائنی خلف استقلولیسا	قسد صجميت منى ومن يعيليسا	1770
ثلاثمتنيا حسمنى أزيروا المنائيس	فسمسا زائت أقسلمنا فى مستقسامنا	1975
أنا الليث معسديا حليسه وحساديا	وقند علست صرسى ملكيسه أثنى	1718
تمشى بسساة يستسهسا فستسعى	وكسأنهسا بين السنسساء سسبسيكة	1768
دهرف الياء،		
ويسالـــى مـــن الـــنـــوى	فسيسا شسوق مسا أبثى	1117
أو أمتدحه فإن الناس قد علموا	إن ابن حسارث إن أنستق لرؤيسته	1111

مراجع الكتلب

أولا: مراجع المخطوطات،

اسم المؤلف	اسم الرجع	الرقم
أبو حيان	ارتشاف الضرب من لسان العرب	١
	مودع تحت رقم ۲۸ يشار الكتب المصرية	
أبو ينعيي زكريا الأنصاري	بلوغ الأرب بشرح شلود اللهب لابن حشام	Y
	مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٨٩	
بدر الدين الدماميني	تمليق الفوائد على تسهيل الفوائد	۲
	مودع بمكتبة الأزهر برقم 1007	
بدر الدين الدماميتي	تحفة الغريب في الكلام حلى مغنى اللبيب	٤
	مودع بمكتبة الأزهر برقم 171	
عبداله الدنوشري	حاشية على التصريح بمضمون التوضيح	•
	مودع بمكتبة الأزهر برقم 1 80	
أحمد الاصطهناوي	شرح ألفية ابن مالك	*
	مودع بالمكتبة التيممورية بدار الكتب المصرية	
	برقم ۲۰۵	
داود بن داود أبو يحيى	شرح ألفية ابن مالك	Y
	مودع بمكتبة الأزهر برقم 2004	

اسم المرجع	الرقم
الكواكب السنية	10
مودع بشار الكتب المصرية برقم ٨٨٠	
المنح الوفية بشرح الحلاصة الألفية	17
مودع بمكتبة الأزهر برقم 827	
<u>بع المطبوعات،</u>	ئانيا:مراج
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تعليق	14
الشيخ محيى الدين عبد الحميد	
الأشباه والنظائر	14
الإنصاف	11
الأملام	٧.
بغية الوهاة (طبقات اللغويين والنحاة)	41
البدر الطالع بمحاسن ما يعد القرن السابع	**
البهجة المرضية في شرح الألفية	**
تراجم رجسال القرنين السادس والسسابع ـ	71
	الكواكب السنية مودع بدار الكتب المصرية برقم ٨٨٥ المنتح الوفية بشرح الخلاصة الآلفية مودع بمكتبة الأزهر برقم ٨٢٧ مودع بمكتبة الأزهر برقم ٨٢٧ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - تعليق الشيخ محيى الدين عبد الحميد الأشباه والنظائر الإنصاف الإنصاف البدر المواة (طبقات اللغويين والنحاة) البدر المطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع البهجة المرضية في شرح الألفية

۲۰ تاریخ آداب اللغة العربیة جورج زیدان
 ۲۳ تاریخ محسس المصروف (بیدائشع الزهور فی این ایاس
 وقائع الدهور) طبع بمطبعة بولاق

المعروف بالذيل على الروضتين

اسم المؤلف	اسم المرجع	الرقم
خالد الأزهري	تمرين الطلاب في صناحة الإحراب	**
المستر چورچ باتج	تاريخ مصر في حهد المماليك إلى نهاية حكم	۲A
	إسماحيل-تعريب أحمد شكرى	
ابن مالك	تسسهيل المغوائد وتكمسيل المتسامسد ـ تحقسيق	74
	محمد کامل برکات	
سخالد الأزهرى	التصريح بمضمون التوخبيح	۳٠
جلال الدين السيوطي	حسن للحاضرة في أخيار مصر والقاهرة	41
حبد الرازق البيطار	حلية البشىر في تاريخ القرن الشالث عشىر ـ	YY
	مطبوخات مجمع اللغة العربية بدمشق	
الصيان	حاشية الصبيان على الأشسوني	**
أبو حبد الله بن سعيد	حاشية على الأشموني	4.5
محمد الأمير	حاشية على الأشموني	40
محمد بن حرفة الدسوقي	حاشية على مغنى اللبيب	4.4
محمد بن ابی بک	حاشية على مغنى اللبيب	**
الدسوتي		
تقى الدين الشمني	حاشية على مغنى اللبيب	۳۸
محمد الخضري	حاشية على شرح ابن مقيل	44
يس العليمي	حاشية على شرح الشمسريح بمضمون	٤٠
	التوضيح	

عدائسية على قطر الندى ويل الصدى لابن أحمد السجاعي هشام حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد حلى متن محمد أبو النجا الأجرومية المماسة أبو تمام خزاتة الأدب ولب لباب لسان العرب بهامشه عبد القادر البغدادى شرح الشواهد الكبرى للعيني الطبعة الأولى بمطبعة بولاق خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر المحيي المخطط التوفيقية على مبارك المخطط التوفيقية على مبارك المخطط التوفيقية الخطط المقريزية المخطط المقريزية بروكلمن المدرر الكامنة في أصيان المائة الشامنة - تحقيق إبن حجر العسقلاني محمد سيد جاد الحق	الرقم	اسماللرجع	اسم المؤلف
هشام المنابية على شرح الأزهرية للشيخ خالد حسن العطار حسن العطار النجا الأجرومية المناسة المناسة المناسة المناسة المناسة المناسة أبو قام خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب بهامشه عبد المقادر البغلادى شرح الشواهد الكبرى للعينى الطبعة الأولى بمطبعة بولاق خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر المحبى المناسس المناسس ابن جنى المناسلة المناسلة المنارك المناسلة المنارك المناسلة المنارك ال	٤١	حاشية على مجيب الندا للفاكهي	يس العليمى
الله على شرح الأزهرية للشيخ خالد حلى متن محمد أبو النجا الأجرومية الخماسة أبو النجا الأجرومية الخماسة أبو أباب لسان العرب بهامشه عبد المقادر البغدادى شرح الشواهد الكبرى للمينى شرح الشواهد الكبرى للمينى الطبعة الأولى بمطبعة بولاق خلاصة الأثر في أميان القرن الحادى مشر المحبى المنطط التوفيقية على مبارك المنطط التوفيقية على مبارك المنطط المتريزية المارف الإسلامية بروكلمن المرد الكامنة في أميان المائة الشامنة ـ تمضيق أبن حجر المسقلاتي محمد سيد جاد الحق	£Y.	حسائسية حلى قطر السندى ويل الصسدى لابن	أحمد السجاعى
الأجرومية الخماسة أبر قام الخماسة أبر قام الخماسة أبر قام خزاتة الأدب ولب لباب لسان العرب بهامشه عبد المقادر البغدادى الطبعة الأولى بمطبعة بولاق خلاصة الأثر في أميان القرن الحادى مشر المحبى المنطط التوفيقية على مبارك المنطط التوفيقية على مبارك المنطط المترفية الإسلامية بولاكمن المتريزي المتريزي المتراث		هشام	
الأجرومية المعاسة أبوتمام أبوتمام أبوتمام خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب بهامشه عبد المقادر البغدادى شرح الشواهد الكبرى للمينى الطبعة الأولى بمطبعة بولاق خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر المحبى ابن جنى المضمائص ابن جنى المخطط التوفيقية على مبارك المخطط التوفيقية على مبارك المخطط المتريزية المقريزية بودكلمن المحمد المدر الكامنة في أصيان المائة الشامنة ـ تحقيق إبن حجر المسقلاني محمد سيد جاد الحق	٤٣	حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد	حسن المطار
الماسة البيدانية الأدب ولب لباب لسان العرب بهاسه عبد القادر البغدادي شرح الشواهد الكبرى للعيني العليمة الأولى بمطبعة بولاق خلاصة الأثر في أحيان القرن الحادي عشر المحبي المتعمائص ابن جني المتعمائص ابن جني المتعمائص المتعمائص ابن جني على مبارك المتعلط التوفيقية على مبارك المتطط المقريزية المقريزية المقريزية بووكلمن المتريزية بروكلمن الاسلامية بروكلمن الدرد الكامنة في أحيان المائة الشامنة ـ تحقيق إبن حجر المسقلاني محمد سيد جاد الحق	££	حاشية على شرح الشيبخ خالد على متن	محمد أبو النجا
غزانة الأدب ولب لباب لسان العرب بهامشه عبد المقادر البغدادى شرح الشواهد الكبرى للعينى الطبعة الأولى بمطبعة بولاق خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر المحبى المتعمائص ابن جنى المتعمائص ابن جنى المتعمائص المتوفيقية على مبارك الحاطط المتوفيقية على مبارك المطط المقريزية المقريزية المقريزية بروكلمن بروكلمن بروكلمن محمد سيد جاد الحق		الأجرومية	
" شرح الشواهد الكبرى للعينى الطبعة الأولى بمطبعة بولاق الطبعة الأثر في أحيان القرن الحادي عشر المحبي المنصائص ابن جني المنصائص المنطط التوفيقية على مبارك المنطط المقريزية المقريزية المقريزية المقريزية بروكلمن الاسلامية بروكلمن بروكلمن الاسلامية بروكلمن المدر الكامنة في أصيان المائة الشامنة ـ تحقيق إبن حجر العسقلاني محمد سيد جاد الحق	10	الحماسة	أبو تمام
الطبعة الأولى بمطبعة بولاق خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر المحبي المتعمائص ابن جني المتعمائص على مبارك المطط التوفيقية على مبارك المطط المقريزية المقريزية المقريزية المقريزية المقريزية بروكلمن الإسلامية بروكلمن الله النائة الشامنة - تحقيق إبن حجر العسقلاني محمد سيد جاد الحق	£3	خزاتة الأدب ولب لباب لسان العرب بهامشه	ميد القادر البغدادى
المحمد الأثر في أحيان القرن الحادي عشر المحبي المحبي المحمد البن جني المنطط التوفيقية على مبارك على مبارك المطط القريزية المقريزية المقريزية المقريزية بروكلمن الرسلامية بروكلمن الدر الكامنة في أحيان المائة الشامنة ـ تحقيق إبن حجر العسقلاني محمد سيد جاد الحق	٤٧	شرح الشواهد الكبرى للعينى	
النجن المنطط الترفيقية على مبارك على مبارك المنطط الترفيقية على مبارك المنطط المقريزية المقريزية المقريزية بروكلمن بروكلمن المرزة الممارف الإسلامية بروكلمن بروكلمن الله الشامنة - تحقيق إبن حجر المسقلاني محمد سيد جاد الحق		الطيمة الأولى بمطيمة بولاق	
الفطط التوفيقية على مبارك الخطط التوفيقية المقريزية المقريزية المقريزية بروكلمن الرسلامية بروكلمن الله المارف الإسلامية المسامنة - تحقيق إبن حجر العسقلاتي محمد سيد جاد الحق	£A	خلاصة الأثر في أحيان القرن الحادي حشر	المحيى
 الخطط المقريزية المحارف الإسلامية بروكلمن اللدر الكامنة في أصيان المائة الشامنة - تحقيق إبن حجر المسقلاني محمد سيد جاد الحق 	£4	الخصائص	ابن جنی
 دائرة المعارف الإسلامية بروكلمن الدرر الكامنة في أصيان المائة الشامنة - تحقيق إبن حجر العسقلاني محمد سيد جاد الحق 	٥٠	النطط التوفيقية	على مبارك
١٥ الدرر الكامنة في أصيان المائة الشامنة - تحقيق إبن حجر العسقلاني محمد سيد جاد الحق	٥١	الخطط المقريزية	المقريزى
محمد سيد جاد الحق	•4	دائرة المعارف الإسلامية	بروكلمن
	۰۳	الدرد الكامنة في أصيان المائة الشامنة ـ تحضيق	إبن حجر العسقلاني
<u> </u>		محمد سيد جاد الحق	
الدر اللوامع	۰ŧ	المدرر اللوامع	ً أحمد الشنقيطي
 وضات الجنات في أحوال العلماء والسادات محمد الخوانساري 	84	روخيات الجنات في أحوال العلماء والسادات	محمد الخوانساري

اسم المؤلف	اسماللرجع	الرقم
الأشعونى	شرح ألفسية ابن مسالك المسسمي (منهج	70
	السائك إلى ألفية ابن مالك)	
ابن هشام	شلور اللعب	•٧
ابن العماد الحنيلي	شذور اللعب في أخبار من ذهب	øA
ابن الناظم ـ بدر الدين	شرح ألفية ابن مالك	•4
ابن مقيل	شرح ألفية ابن مالك	4.
عبد الرحمن للكودى	شرح ألفية ابن مالك	**
ابن هشام	شرح ألفية ابن مالك	77
موفق الدين ابن يعيش	شرح المفصل	75
جلال الدين السيوطي	شرح شواعد مغنى اللليب	3.7
الجوهوى	الصمحاح ـ طبع بمطبعة بولاق	40
ابن أبي يعلى	طبقات الخنابلة	77
تنى اللين السبكى	طبقات الشانعية	77
محمود رزق سليم	حصبر مسلاطين المعاليك	٦A
شمس اللين بن الجزري	خاية النهاية في طبقات القراء	75
أحمد السجامي	فتح الجليل حلى شرح ابن صقيل. على ألفية	٧-
	ابن مالك	
محمد بن شاكر الكتبي	فوات الوفيات	٧١
الكلينوى	الفوائل المبهية فى طبقات الحنفية	. **

اسم المؤلف	اسم المرجع	الرقم
أحمد الفاكهي	الفواكه الجنية	٧٣
ابن مشام	قطر الندى ويل الصدى	٧ŧ
حاجي خليفة	كشف الظنون	٧٠
ابن الحاجب	الكانية	77
سيبويه	الكتاب	VY
الزمخشرى	الكشاف	٧٨
غبم الدين الغزى	الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ـ تحقيق	**
	جبرائیل جیور - طبع پیروت سنة ۱۹٤٥م	
ابن منظور	لسان المرب ـ طبع بولاق	۸۰
ابن عشام	مغنى اللبيب	A١
عمر رضا كحالة	معجم للؤلفين	AY
ياقوت الحموي	معجم البلدان	۸۳
محمد إسماعيل إبراهيم	معجم الألفاظ والأحلام الفرآنية	Aŧ
	أحمد الفاكهي	
محمد بن حلى الشوكاني	ملحق البدر الطالع بمصاسن منا بصد القرن	A.
	الناسع	
ابن هشام	منار السسالك إلى أوضح المسسالك - تعليق	74
,	الشيخ النجار وغيره	
المبرد	المقتضب	AY

اسمالأؤلف	اسم الأرجع	الرقم
أيو القضل الميداني	مجمع الأمثال	AA
الشيخ محمد الطنطاوي	نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة	A 4
أبو للحاسن تغري	النبوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة	4-
جلال الدين السيوطي	همع الهوامع حلى شرح الجوامع	41
شمس للدين بن خلكان	وفيات الأحبان وأتباء أبناء الزمان	44

•••••••

المحتويات

••••••	•
الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
	القسم الآول (الدراسة)
9	التعريف بالمرادى المعروث بابن أم قاسم
	الباب الأول
	الغصل الأول
9	العصر المملوكي
11	مصر في عهد الماليك
14	انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك
14	درلتا المماليك
14.	حضارة مصر في عهد المماليك
10	الحركة العلمية (انتقال النشاط إلى مصر والقاهرة)
17	عوامل نشاط الحركة العلمية
۲.	نتائج نشاط الحركة العلمية
*1	المؤلفات
74	مؤلفات عربية

الموضوع

الصفحة

الفصل الثاني

الصفحة	¢	-	

الموضوع

	الباب الثالث
1.61	النصل الأول
144	أخبواء على الشرح
197	الاعتراضات الواردة على الناظم
Y - 1	نقله عن شيخه أبي حيان
Y - E	نقله عن سيبويه
Y - V	مدى اعتماده على ابن الناظم في شرحه للألفية
	الفصل الثاني
1	اعتماده المرادي حلى السماع
717	ميوله للبصريين
YIA	مخالفته لآراء النحاة
771	الغصل الثالث
***	شواهده
***	اعتماده على القرآن الكريم
TW •	شرح اللغويات
TTT	الفصل الرابع
110	موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط
YTA	رغبته في توضيح المسائل النحوية
Y.£ Y	مسائل: الظاهر من تعبير المرادي وتعبير النحاة أنه انفرد بها
727	مذهبه النحوى
	4

القسم الثانى

789	تعقيق شرح الفية لبي مالك للمرادي
Yol	مقدمة للحقق
701	وصف للبخطوط
707	منهج التحقيق
Yoq.	الجزءالأول
771	مقلمة الألفية
777	الكلام وما يتألف منه
797	المعرب والمبنى
ron	النكرة والمعرفة
***	الضمير
74 .	العلم
{ · o	اسم الإشارة
£13	للوصول
£7·	المعرف بأدلة التعريف
{Y ·	المبتدأ والحير
£9Y	كان وأخواتها

المنقحة	الموضوع	
0.7	لا، لات، إن، المشبهات بليس	ماء
010	، المقارية	أفعال
944	اخواتها	إن و
988	نى لنقى الجنس	<u>لا</u> ال
000	وأخواتها	ظن ا
0V1	وأرى	أعلم
oye ç	يات المجلد الأول	محتو
0.61	ن <i>ع</i> الثاني	الج
٥٨٣	ل	الفاء
091	ب عن القاعل	النائم
111	ال العامل عن المعمول	اشتغ
· , 77 .	ن الفعل ولزومه	تعدو
779	ع في العمل	التناز
337	ول المطلق	المقحر
308	ول له	المقعر
707	ول فيه وهو المسمى ظرفا	المقعر
775	ول معه	المقعر
114	Plan	الاست
45	1799	

الصفحة الصفحة	الموضوع الموضوع
197	الحال
· VYT	التمييز
* VYA *	حروف الجو
VAŤ	الإضافة
ATE	المضاف إلى ياء المتكلم
ATV	الجزءالثالث
ATS	إعمال المعدر
PSA	إعمال اسم الفاعل
YFA	أبنية المسادر
PFA	أبنية أسما الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات
AVY	الصغة المشبهة باسم الفاعل
AAO	التعجب
4.4	نعم ویشن وما جری مجراهما
44 PM	أفعل التفضيل
460	النعت
477	المتوكيد
444	التوكيد العطف

-

الصفحة		الموضوع
998		مطف للنسق
1.47		البدل
1.01		الثداء
1-27		(فصل) في تابع المنادي
1 - 84		المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
11-1		الجزءالرابع
11.7		السماء لازمت الثفاء
111.		الاستغاثة
114.		الندية
1177		الترخيم
110.		الاختصاص
1100		التحذير والإغراء
1109		أسماء الأفعال والأصوات
114.		نونا التوكيد
1144		ما لا ينصرف
)YYA	•	إعراب الفعل
1770		عوامل الجزم
1790		لو_
d.	14-1	

الصفحة	الموضوع
18.0	فصل اأماء ولولاء ولوماه
1411	الإخبار بالذى والالف واللام
1414	العدد
1777	تمييز المركب
1770	کم، وکأین، وکذا
7371	الحكاية
+ * + + + + + + + + + + + + + + + + + +	
1801	الجزءالخامس
1707	التأنيث
1777	المقصور والمدود
1777	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا
17,77	جمع التكسير
1819	التصغير
1887	النسب
1879	الموقف
1891	الإمالة
10 · A	التصريف
100.	فصل في زيادة همزة الوصل

الصفحة	الموضوع
1009	الجزءالسادس
1071	الإبدال
1098	فصل [إذا اعتلت لام فَعْلى]
1097	فصل [إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلهما]
17.0	فصل [إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح]
ALTI	فصل [إذا كان فاء الافتعال حرف لين]
1771	فصل في الإعلال بالحذف
ATF	قصل في الإدغام
1707	محتويات المجلد الثالث
1704	فهرست الأبيات والشواهد
YAFI	مراجع الكتاب
YAFF	أولا: مراجع المخطوطات
PAFE	ثانيا: مراجع المطبوعات